(٢) البيت لامرئ القيس بن حُجْر الكندي، وهو من معلقته، وقوله: أفاطمَ: الهمزة فيه لنداء القريب، والقُرْبُ يُعْلَمُ من القرينة، وهو الأبيات، أو من كون الكلام مَسُوقاً في المعاتبة، والعتاب لا يكون ـ على الغالب ـ على بُعْد.

وفاطمة: هي بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر، وهي التي دعاها عُنَيْزَة بقوله:

ويــومَ دخلـتُ الـخِـدْرَ خِـدْرَ عُـنَـيْـزَةٍ … فقـالـتْ: لـك الـويـلاتُ إنـك مُرْجِلـي

ومهلاً: رفقاً، وهو مفعول مطلق نائب عن فِعْلِهِ بعد حذف عامله، والزائد منه، وبعضَ: منصوب به، والصَّرْم: الهجر. والإجمال: الإحسان، وأَزْمَعَ: جزم وصَمّم.

انظر الديوان: ١٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ١٣/١، وشرح السيوطي: ٢٠/١، وهمع الهوامع: ٣٤/٣، وشرح الأشموني: ١٧٤/٢، والجنى الداني: ٣٥.

(٣) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي المعروف بابن الخباز الإِرْبِلي الموصلي النحوي الضرير، توفي سنة (٦٣٧هـ) في الموصل، من مؤلفاته: شرح ألفية ابن مُعْطٍ، شيخِه، والتوجيه في النحو، وشرح لمع ابن جني. انظر بغية الوعاة: ٣٠٤/١، وهدية العارفين: ٩٥/٥. وشيخه هو ابن معط صاحب الألفية، وقد ذكر هذا على هامش م٤/ ٤أ، مولده سنة (٥٥٤هـ) ووفاته سنة (٦٢٨هـ).

(٤) انظر النص في همع الهوامع: ٤٣/٣، فقد ذكر السيوطي هذا عن ابن الخباز وشيخه، وأتبعه بِرَدٍّ ابن هشام. وفي الجنى الداني: ٣٥ «ولا يَنادَىَ بها إلا القريب مسافةً وحكماً».

(١) اي النداء والاستفهام.

(٢) الحِرْمِيّان هما: نافع المدني وابن كثير المكي، والنسبة إلى الحَرَم: حِرْمِيّ، بكسر المهملة وسكون الراء، يقال: رَجُلٌ حِرْمِيّ، فإذا كان في غيرالناس قالوا: ثوب حَرَمِيّ.

والحَرَمان: مكة والمدينة، وكان نافع قارىء أهل المدينة، وابن كثير قارىء أهل مكة، وقد نُسبا إليهما.

(٣) الآية: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ سورة الزمر: ٩/٣٩.

قرأ نافع وابن كثير وحمزة والأعمش وشيبة والحسن في رواية ويحيى بن وثاب ﴿أَمَنْ﴾ بتخفيف الميم.

وضعّف الأخفش وأبو حاتم هذه القراءة، ورَدّ هذا عليهما أبو حيان.

قرأ حفص عن عاصم والكسائي وأبو عمرو وابن عامر والحسن وقتادة والأعرج وأبو جعفر ويعقوب وخلف: «أَمَّن» بتشديد الميم، وهي «أَمْ» أدغمت ميمها في ميم «مَن».

(٤) قال الفراء: «قرأها يحيى بن وثاب بالتخفيف، وذُكِرَ ذلك عن نافع وحمزة، وفَسّروها، يريد: يامَن هو قانت، وهو وجه حسن، العرب تدعو بألف كما يدعون بيا..، وقد تكون الألف استفهاماً».

= والفراء: هو يحيى بن زياد إمام الكوفيين، قيل له (الفَرّاء) لأنه كان يَفْرِي الكلام، وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي.

مات بطريق مكة سنة سبع ومئتين، عن سبع وستين سنة، انظر بغية الوعاة: ٢/٣٣٣.

(١) الآية: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ سورة الزمر: ٣٩/٨.

(٢) البيت من قصيدة لأبي ذُؤيب الهذلي، والشاهد فيه هو أن المعادل للهمزة محذوف تقديره: أم غيٌّ.
وذكره ابن هشام ـ رحمه الله ـ في باب «أم» أيضاً.
وذهب بعض العلماء إلى أنه لاحاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة قولك: لاأدري هل طلابها رشد. وردَّ هذا البغدادي في شرحه أبيات المغني: ٢٢/١، وذهب إلى أنَّ «لاأدري» و «لاأبالي» لايوجدان دون معادل؛ لما فيهما من معنى التسوية.
وأبو ذؤيب هو خويلد بن خالد بن مُحَرِّث، مخضرم، لاصحبة له، ارتحل إلى النبيّ ﷺ قبل وفاته فلم يدركه.

(٣) قوله: «تقديره: أم غَيٌّ» سقط من م٢/٣ أ.

(٢) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة فُصِّلَتْ: ٤١/٤٠.

(٣) وذلك بأن تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق، والمعادل إنما يكون مع طلب التصوّر.

والتصديق: طرفا النسبة فيه معلومان: زيد والقيام، والمجهول فيه وقوع النسبة فهو المسؤول عنه.

والتصور: السؤال عن إدراك غير النسبة نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ فالمسؤول عنه غير النسبة.

(٤) في م٣/٤ أ: «لاأدري».

(٥) لأنها لاتكون إلا لطلب التصديق وهو ثبوت الخبر للمبتدأ.

(٦) في م٣/٤ أ: «كذلك» ومثله في المطبوع، وماأثبتُّه من المخطوطات.

(٧) أي في قوله تعالى: ﴿أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ الآية/٩ من سورة الزمر، المتقدّمة.

(٨) الآية: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا
يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ ۗ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ
ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ سورة الرعد: ١٣/٣٣.

(١) قال الزمخشري: «﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ﴾ احتجاج عليهم في إشراكهم بالله يعني: أفَأَللهُ الذي هو قائمٌ رقيب على كل نفسٍ صالحة أو طالحة بما كَسَبتْ، يَعْلَمُ خَيْرَه وشَرَّه، ويُعِدُّ لكلٍ جزاءه كمن ليس كذلك.. وتمثيله: أَفَمَن هو بهذه الصفة لم يُوَحِّدُوه، وجعلوا له ـ وهو الله الذي يستحق العبادة وَحْدَهُ ـ شركاء؟». الكشاف: ١٦٧/٢، وانظر البحر المحيط: ٣٩٤/٥.

وقال الدسوقي: «وقوله: أولم يُوَحِّدُوه، أو أن التقدير: لم يُوَحِّدُوه، وعلى هذا المعنى: أفمن ثَبَتَتْ له هذه الصفة لم يُوَحِّدُوه؟». حاشية الدسوقي: ١٠/١.

(٢) هذا التقدير الثاني هو ما صَرّح به صاحب الكشاف فقال: «ويجوز أن يُقَدّر ما يقع خبراً للمبتدأ ويعطف عليه «وجعلوا»، وتمثيله: أفمن هو بهذه الصفة لم يُوَحِّدوه، وجعلوا له ـ وهو الله الذي يستحق العبادة وحده ـ شركاء».

انظر الكشاف: ١٦٧/٢، وشرح الدماميني: ٢٣/١.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَقِيلَ لِلظَّٰلِمِينَ ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾. سورة الزمر: ٢٤/٣٩.

(٤) في م١/٣ب، وم٤/٤ب: «يُنَعَّم»، كذا، بالبناء لما لم يُسَمّ فاعله، ومثله في طبعه الشيخ محمد محيي الدين.

وفي م٢ وم٣: «يَنْعُمُ» على البناء للفاعل، وفي طبعة مبارك وزميله دون ضبط.

(٥) «وفي» سقط من م١/٣ب.

(٦) الآية: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ سورة فاطر: ٨/٣٥.

(٢) الآية: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءَهُمْ﴾ سورة محمد: ١٥/٤٧.

(٣) في المطبوع: «أَمَن».

(٤) أي المبتدأ والخبر.

(٥) تتمة الآية: ﴿... كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾. سورة الأنعام: ١٢٢/٦.

(٦) ﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ هذا الجزء من الآية ليس في م١/٣ب، وم٢/٣ب، وم٤/٤ب، وأثبتُّهُ من م٣/٤ب. وهو مُثْبَتٌ في المطبوع.

(٧) تتمة الآية: ﴿... وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾ سورة محمد: ١٤/٤٧.

(٨) المراد بالأصل أنها أكثر دوراناً من بقية الأدوات.

وعلى هامش م٣/٤أ بيان لمعنى الأصالة: «قال أبو حيان: أصالتها كونها حرفاً، ولم تخرج عن موضعها فلم تُستعمل لنفي، ولا بمعنى (قد)، وقال ابن يعيش: لأنها تلزم الاستفهام، وتقع موقعاً لايقع غيرُها فيه. وقال ابن الحاجب في الإيضاح: «الهمزة أَعَمّ تصرفاً من (هل) إما لأنها =

= أصل في الاستفهام و (هل) محمولة عليها كما يقول سيبويه، وإِمّا لِأنها أَخْصَرُ منها في اللفظ، فَتَصَرَّفوا فيها لسهولة اللفظ بها أكثر من أختها».

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة قالها في عائشة بنت طلحة بن عَبُيْد الله التيمي الصحابي، وقبلهما:

لقد عَرَضتْ لي بالمُحَصَّب من مِنى — مع الحجِّ شمسٌ سُيِّرَت بِيَمانِ

فلما التقينا بالثنيَّة سَلّمت — ونازَعني البَغْلُ اللعينُ عِناني

وفي البيتين روايات: يوم جَمَّرَت، فوالله ما أدري، لعمرك ما أدري، لعمري، ولو كنتُ دارياً، وإني لحاسبٌ بدلاً من «وإن كنتُ دارياً»، رَمَيْتُ، في موضع «رَمَيْن».

والمِعْصَم: موضع السِّوار من اليد، جَمّرت: رَمَت جمار المنسك، وهي ثلاث: الجمرة الأولى، والوسطى، وجمرة العقبة. خضيب: بالحناء، وبغيره مما يتزيَّنَّ به.

البنان: أطراف الأصابع، وقيل: هي الأصابع. رَمَيْن: أي البنان، أو هي وصواحبها.

والشاهد في البيت حذف ألف الاستفهام ضرورةٍ، لدلالة «أم» عليها.

وذكر البغدادي في شرح أبيات المغني أن ظاهر كلام ابن هشام يدل على أن حذفها سائغ في الكلام غير مختصّ بالشعر، سواء أُمِن اللبس كما هنا أم لا، كالبيت الذي بعده.

وكلاهما ضرورة عند سيبويه، وتبعه ابن عصفور في كتاب «الضرائر»

قال الأعلم: «يقول: ألهاني النظر إليهن، واشتغال البال بهن عن تحصيل رَمْيِهنَّ الجمار بِمِنى، وعِلْمِ عدد المرات: أهي سَبْعٌ أم ثمانٍ».

والشاعر هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، واسمه حُذَيْفَة القرشي المخزومي، كان كثير الغزل، وُلد ليلة الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، وهي السنة التي مات فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فسُمِّيَ باسمه، ومات سنة ثلاث وتسعين.

(١) أي: أم لم تتقدّم الألف على «أم».

(٢) البيت مطلع قصيدة للكميت بن زيد يمدح بها آل النبي صلى الله عليه وسلم.

والطرب: خِفَّة تصيب الإنسان لشدّة حُزْنٍ أو فرح. والبيض: النساء الحِسان.

والشاهد في البيت حذف الهمزة ـ كما ذكر ابن هشام ـ وجعله ابن عصفور من قبيل الضرورة.

وذكر الدماميني أنه استئناف على تقدير سؤال، كأنه قيل: ولِمَ لا تَلْعَبُ؟ فقال: أَوَذُو الشيب يلعبُ؟ على جهة الإنكار.

وذهب إلى أنه لقائلٍ أن يقول: لا يتعيّن هذا البيت شاهداً لحذف الهمزة، لجواز أن يكون مما حُذِف منه حرف النفي لقرينة أي: وذو الشيب لا يعلب.

ورَدّ هذا البغدادي بأن حذف «لا» النافية إنما يجوز في جواب القسم، وأما في غيره فإنه سُمِع في بيتٍ نادر.

والكميت هو ابن زيد بن خُنَيْس بن مجالد الأسدي الكوفي، ولد سنة ستين، وتوفي سنة ست وعشرين ومئة.

(٣) تحبُّها: يعني الثُّرَيَّا بنت عبد الله العبشميّة، وكانت من أحسن الناس خلقاً، وقد يكون المراد غيرها، وانظر حديث البغدادي في هذا. وفي البيت روايات: عدد النجم، وفي م١/٣ب: عدد القطر.

(١) ذهب المبرد إلى أن تقدير الاستفهام خطأ فاحش، وإنما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليل عليها، وعنده أن هذا إيجاب أي: أنت تحبُّها، أي قد علمنا ذاك، قال: «وهذا معنى صحيح لا ضرورة فيه» الكامل: ٧٨٨.

(٢) في م٢/٣أ: «عليه».

(٣) بهذا جزم الجوهري في الصحاح، وأنشد له البيت، انظر (بهر).

وذكر السيوطي أن ابن مالك جزم به في شرح التسهيل، وجعله مصدراً لا فعل له، وإلى مثل هذا ذهب ابن عصفور.

انظر همع الهوامع: ١٠٧/٣، وشرح السيوطي: ٤١/١.

وفي اللسان: قيل معنى «بَهْراً» جَمّاً، وقيل: عَجَباً.

(٤) هذا البيت مطلع قصيدة للمتنبي، قالها في أول صباه، يمدح فيها سعيد بن عبد الله بن الحسن الكلابي المَنْبِجِي، ولايصح الاحتجاج بشعر المتنبي لأنه من الشعراء المحدثين.

قال البغدادي: «وإنما أورده المصنف لزيادة إفادة، ولأن العلماء قد بحثوا فيه، فاقتدى بهم وبحث معهم، وكذا الحال في سائر ما أورده في هذا الكتاب من شعره» انظر شرح أبيات المغني: ١/ ٤٦.

والمتنبي هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الكوفي الكندي، وُلِدَ بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمئة في مَحلَّةٍ تُعْرَف بكِنْدة، ومات مقتولاً سنة أربع وخمسين وثلاثمئة.

(١) قوله: «والأصل: أأحيا» يعني أن الجملة استفهامية.

وذكر البغدادي أن شُرّاح شعر المتنبي حملوا «أَحْيَا» على أنه خَبَرٌ لاإنشاء، وإلى مثل هذا ذهب ابن الشجري في أماليه، وذكر أن المراد من الجملة الخبريّة هنا التعجُّب.

كما أجاز ابن الحاجب أن يكون «أحيا» أفعل التفضيل، كأنه قال: أَحْيَا ماقاسيتُ، وأَيْسَرُ ماقاسيتُ.

وذهب الشهاب الخفاجي إلى أن هذا ركيك.

(٢) كذا في المخطوطات، والدماميني. وفي المطبوع: طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد محيي الدين: «فحذفت»، وكذا بالتاء جاء عند الدسوقي والأمير في حاشيتيهما.

(٣) أفادت الجملة عند ابن الحاجب الإنكار. (عن شرح البغدادي).

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه، وكان أَسَنَّ منه، وهو أَحْفَظُ مَن أَخَذَ على سيبويه. وله مؤلفات، مات سنة عشر ومئتين، وقيل: خمس عشرة، وإحدى وعشرين بعد المئتين. انظر بغية الوعاة: ١/٥٩١.

(٥) أي حذف الهمزة.

وقد أجاز الأخفش ذلك مطلقاً في الاختيار سواء تقدّمت على «أم» أَوْ لا، ومن باب أَوْلَى أن يكون ذلك في الضرورات، وتبعه على هذا ابن مالك، وقَصَره سيبويه على الضرورة.

انظر حاشية الأمير: ١/١٣، والخزانة: ٤/٤٤٨، والجنى الداني: ٣٤ ـ ٣٥.

(٦) «حمل» جاء هذا الفعل في طبعة مبارك، والشيخ محمد محيي الدين غير مقيّد بحركة، وعند الدماميني، وفي المخطوطين: ٦/٣٣، وم٤/٥ أ «حَمَل» بالبناء للفاعل، وبذلك يكون هذا للأخفش كما صَرّح به الدماميني.

وفي المخطوطين م١/٤ب، وم٢/٣: «حُمِل» بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله.

وكذا عند الدسوقي: ١/١١، قال: «أي جُعِل منه، أي حَذْفُ الهمزة عند أَمْنِ اللبس».

وعلى هذا الخلاف في الفعل تركته دون ضبط بحركة.

(١) تتمة الآية: ﴿... أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ سورة الشعراء: ٢٦/٢٢.

(٢) ذهب أبو حيان في البحر: ٧/١١١ إلى أن «تلك» إشارة إلى المصدر المفهوم من قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ (سورة الشعراء: ٢٦/١٨).

وذكر أن الظاهر من الآية إقرار موسى عليه السلام بالنعمة كأنه يقول: وتربيتُك لي نعمةٌ عليَّ من حيث عَبَّدْت غيري وتركتني، واتخذتني ولداً، وهذا لا يدفع رسالتي.

ونَسَبَ أبو حيان ـ رحمه الله ـ هذا التأويل إلى السُّدِّي والطبري، وذهب قتادة إلى أنه منه على جهة الإنكار عليه أن تكون نعمة كأنه يقول: أَوَيصِحُّ لك أن تَعْتَدَّ عليَّ نعمةَ تَرْكِ قتلي هذا، وقراءة الضحَّاك: ﴿وتلك نعمةٌ مالك أنْ تمنّها عليَّ﴾ تؤيدّ هذا البيان.

وذهب الأخفش والفرّاء إلى أن قبل الواو همزة استفهام يُراد بها الإنكار. وحُذِفَتْ لدلالة المعنى عليه، ورَدَّه النحاس بأنها لا تُحذف؛ لأنها حرفٌ يُحْدِثُ معها معنىً إلاّ إن كان في الكلام «أم» لا خلاف في ذلك إلا شيئاً قاله الفراء من أنه يجوز حذفها مع أفعال الشّك، وحكى: ترى زيداً منطلقاً، بمعنى: ألا ترى.

وهذا الذكر ذكره أبو حيان وجدتُه للأخفش في كتابه معاني القرآن: ٢/٤٢٦، ولم أجد مثله للفراء، بل قال في كتابه معاني القرآن: ٢/٢٧٩: «يقول هي ـ لعمري ـ نعمة إذ رَبَّيْتَني ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل.».

(٣) الآيات: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ، فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ، فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ سورة الأنعام: ٦/٧٦ ـ ٧٨.

(٥) أي الكلام الواقع في السورتين.

(٦) في المخطوطات م٢، ٣، ٤: «وإِنّ» بكسر الهمزة. وفي م٤/١: «وأَنَّ» وكذا في المطبوع، وكلاهما جائز.

(٧) أي يحكي المُنْصِفُ كلامَ الخصم.

(١) تتمة الآية: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة البقرة: ٦/٢.

وابن مُحَيْصِن هو محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِن السَّهْمي، مُقْرِىء أهل مكة مع ابن كثير وحُمَيْد الأعرج، وهو في الحديث ثقة احتج به مسلم، توفّيَ بمكة سنة ثلاث وعشرين ومئة. انظر معرفة القراء الكبار: ٨١/١ ـ ٨٢.

(٢) القراءة التي ذكرها ابن هشام لابن مُحَيصن هنا بهمزة واحدة هي للزُّهْري أيضاً. وانظر كتابي «معجم القراءات».

قال ابن جني: «وهذا مما لابُدَّ فيه أن يكون تقديره: أأنذرتهم ثم حذفت همزة الاستفهام تخفيفاً لكراهة الهمزتين، ولأنّ قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ لابُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء «أم» من بعد ذلك أيضاً، وقد حذفت هذه الهمزة في غيرموضع من هذا الضرب، قال [عمران بن حطان]:

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشرٍ أتوني فقالوا: من ربيعة أو مضر

انظر المحتسب: ٥٠/١.

على أن ابن هشام ذكر في باب «أم» قراءة ابن مُحيصن من طريق الزعفراني ﴿.. ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ كذا بهمزتين، وأو في موضع «أم»، ولم أجدها عند غيره.

(٣) هذا الحديث ذكره ابن هشام وابن مالك والبغدادي على أنّ الرسول ﷺ هو السائل، وأن التقدير: أَوَ إن زنى وإنْ سَرَق؟
وقد صحّح هذا ابن حجر في فتح الباري بأن السائل هو أبو ذَرّ راوي الحديث، يسأل رسول الله ﷺ، وإليك روايتي الحديث:

الرواية الأولى:

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا مهدي بن ميمون، حدثنا واصل الأحدب عن المَعْرُور بن سُوَيد، عن أبي ذَرّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني آتٍ من ربي فأخبرني، أو قال: بَشَّرني - أنه من مات من أمتي لا يُشْرك بالله شيئاً دَخَل الجنةَ» فقلتُ: وإنْ زَنَى وإنْ سَرَق؟ قال: وإنْ زنى وإنْ سَرَق، على رغم أنف أبي ذَرّ».
وذكر ابن حجر أن الآتي قد سُمّي من طريق شعبة عن واصل بأنه جبريل.
ثم قال: «وقد يتبادر إلى الذهن أن القائل ذلك هو النبي ﷺ» والمقول له الملكُ الذي بَشَّره به، وليس كذلك بل القائل هو أبو ذَرّ».
ثم ذكر أن رواية الترمذي فيها «قال أبو ذر: يا رسول الله..» انظر فتح الباري: ٧٧/٣ - ٧٨.

الرواية الثانية:

وفي الحديث رواية أخرى ذكرها البخاري في باب «اللباس» هذا نصها:
قال: «حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث عن الحسين بن عبد الله بن بُرَيْدَة، عن يحيى بن يعمر، حدَّثه أن أبا الأسود الدِّيلي حدثه أن أبا ذر رضي الله عنه قال: أتيت النبيّ ﷺ وعليه ثوب أبيض - وهو نائم - ثم أتيتُه وقد استيقظ، فقال: «مامن عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة»، قلتُ: وإنْ زنى وإن سرق؟ قال وإنْ زنى وإنْ سرق، قلتُ: وإنْ زنى وإن سرق؟ قال وإنْ زنى وإنْ سَرَق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق، على رغم أنف أبي ذر».
وكان أبو ذر إذا حدَّث بهذا قال: «وإنْ رَغِمَ أنف أبي ذر» انظر فتح الباري: ٢٣٨/١٠.
قلتُ: هذان الحديثان يبطلان ما ذكره النحويون من أن السائل هو رسول الله ﷺ.
وموضع الشاهد في الحديث: «وإنْ زنى»، والتقدير: أَوَ إنْ زنى.
وذهب الدماميني إلى أنه قد يكون الأصل: أيدخل الجنة وإن زنى وإنْ سرق؟ فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعاً لدلالة ماسبق على ذلك، والجملة الواقعة بَعْدُ حالية، وعلى هذا لا يكون مما نحن فيه؛ لأن الكلام في حذف الأداة، لا حذفها مع معمولها.

(١) من معاني الهمزة.

(٢) أي تعيينُ المُسْنَدِ إليه، لأن السؤال عنه. انظر الجنى الداني: ٣٠.

(٣) التصديق: هو السؤال عن إدراك النسبة بين هذين الطرفين: المسند والمُسْنَد إليه.

(٤) ذكر الدماميني أن «أم» المنقطعة من بقية أدوات الاستفهام، وهي لطلب التصديق فقط، ونقل في هذا نصّاً عن الشيخ بهاء الدين السبكي وفيه: «.. وقد صَرّح بعض النحاة بِعَدِّ «أَمْ» من حروف الاستفهام، وذكره الشيخ أبو حيان وغيره» انظر الدماميني: ٢٨، والبحر المحيط ٣٤٦/١.

وذكر ابن هشام في باب «أم» أن هذا رأي أبي عبيدة.

(٥) سورة الانشراح: ١/٩٤ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.

وذُكرت الآيةُ كاملةً في المطبوع ولم أجد في المخطوطات غير ما أثبتّه.

(٦) تتمة الآية: ﴿قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة آل عمران: ١٦٥/٣.

وأخذ العلماء على ابن هشام احتجاجه بهذه الآية لدخول الهمزة على النفي؛ وذلك لأن «لمّا» ليست هنا نافية، بل هي وجوديّة، والمعنى: أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها. انظر

(١) قائل البيت قيس بن الملوح.

وقد استشهد به ابن هشام على دخول همزة الاستفهام على «لا» النافية. ويذكر البيت مرة أخرى في باب «أَلاَ».

ومعناه: أتحزن عليَّ سلمى إذا مِتُّ أم لا؟، ولم يذكر الموت صراحة في الشطر الثاني بل كنى عنه تسلية لهذه المرأة.

(٢) في م٣/٥ ذكر صدر البيت، وجاء تامّاً في بقية النُّسَخ.

(٣) تشارك الهمزة في هذا الحكم، وهو الدخول على النفي والإثبات.

(٤) قال ابن الشجري في أماليه: ٢٦٤/١: «والاستفهام يقع صدر الجملة، وإنما لزم تصديره لأنك لو أَخَّرته تناقض كلامك، فلو قلت: جلس زيد أين؟ وخرج محمد متى؟ جعلت أول كلامك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تُقَدَّم الاستفهام»..

(٥) في م١/٥: «تُذْكر».

(٦) في المخطوطات م ١/٥، وم ٢/٣ أ، وم ٣/٥ أ، والدماميني: ٣٠ «قام»، دون ألف الاستفهام، وفي م٤/٤ب: «أقام»، وكذلك في المطبوع.

(٧) انظر بيان هذا في الجنى الداني: ٣١.

(١) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأعراف: ٧/١٨٥.

(٢) الآيـــة : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ سورة يوسف: ١٢/١٠٩، وانظر سورة الحج: ٢٢/٤٦، وغافر: ٤١/٨٢، ومحمد ٤٧/١٠.

(٣) تتمة الآية: ﴿... آلْآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ سورة يونس: ١٠/٥١.

(٤) الأَوْلَى أن يقول: «يَتَأَخَّرْن». دماميني: ٣٠.

(٥) الآية: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ سورة آل عمران: ٣/١٠١.

(٦) سورة التكوير: ٨١/٢٦.

(٧) الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ سورة الأنعام: ٦/٩٥
وانظر سورة يونس ١٠/٣٤، وفاطر ٣٥/٣، وغافر ٤٠/٦٢.

(٨) الآية: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ۚ بَلَاغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ سورة الأحقاف: ٤٦/٣٥.

(٩) ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا ۚ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة الأنعام: ٦/٨١.

(١٠) الآية: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ۖ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ سورة النساء: ٤/٨٨.

(١) مذهب سيبويه والجمهور أن الهمزة مقدّمة على العاطف لفظاً؛ لغرض التنبيه على تمام التصدير، مؤخَّرة عنه حكماً.

انظر الكتاب: ٤٩١/١، والمقتضب: ٣٠٧/٣، والبحر المحيط: ١٨٣/١.

وسيبويه، هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر لُقِّب سيبويه، ومعناه رائحة التفاح، وأصله من البيضاء من أرض فارس، نشأ بالبصرة، وله في النحو «الكتاب».

مات سنة ثمانين ومئة، وذكر بعض المؤرخين غيرهذا. انظر بغية الوعاة: ٢٢٩/٢ ـ ٢٣٠.

(٢) ذكرالدماميني أن الزمخشري ليس أوّلهم بل هو مسبوق، انظر ص: ٣٠، ووجدتُ مثل هذا على هامش م٣/٥أ، وذكروا أن الصواب أن يقول ابن هشام: «منهم» بدلاً من: «أَوّلهم». قلتُ: لم يُسَمِّ الدماميني وغيره واحداً ممن سبق الزمخشري إلى هذا التقدير. ولقد تتبعتُ المسألة فما وقفتُ على ذِكْرٍ لواحدٍ منهم.

والزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، كان معتزلياً، وُلد سنة سبع وتسعين وأربعمئة، وجاور بمكة، ولقّب بجار الله، وفخر خوارزم، وله من المؤلفات: الكشاف، المفصَّل، الفائق في غريب الحديث، المستقصى في الأمثال، وغيرها، مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة. انظر بغية الوعاة: ٢٧٩/٢ – ٢٨٠.

(٣) من المسائل التي أكثر فيها أبو حيان الرّدّ على الزمخشري اجتماع همزة الاستفهام مع حرف العطف مثل: أفلا، أفمن، أثم، فقد كان الزمخشري يرى أن الواو والفاء وثم بعد الهمزة واقعة في موقعها، لا تقديم فيها ولا تأخير، ويجعل بين الهمزة وحرف العطف جملة مقدّرة يصح العطف عليها.

وأول رَدّ من أبي حيان في البحر جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ سورة البقرة، آية/٤٤، ولم يتحدث الزمحشري هنا عن مذهبه، غير أن أبا حيان قال: «مذهب سيبويه والنحويين أن أصل الكلام كان تقديم حرف العطف على الهمزة في مثل هذا، ومثل «أَوَلم يسيروا»، «أَثُمَّ إذا ما وقع» لكن لما كانت الهمزة لها صدر الكلام قُدِّمَتْ على حرف العطف، وذلك بخلاف «هل»، وزعم الزمحشري أن الواو والفاء وثم بعد الهمزة واقعة موقعها، لا تقديم ولا تأخير، ويجعل بين الهمزة وحرف العطف جملة مقدّرة يَصحُّ العطف عليها، وكأنه رأى أن الحذف أَوْلى من التقديم والتأخير، وقد رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه، فعلى قول الجماعة يكون التقديم: فألا تعقلون، وعلى قول الزمخشري يكون التقدير: أتعقلون فلا تعقلون..» انظر البحر المحيط: ١٨٣/١.

وتعقبه أبو حيان في موضع آخر وهو ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ سورة البقرة: ٧٥/٢، وانظر البحر المحيط: ٢٧١/١.

وكان أبو حيان يسمي مذهب الزمخشري هذا «نزعة زمخشرية» وكان يشير في كل موضع إلى تراجع الزمحشري عن مذهبه هذا، وانظر مثلاً على هذا الحديث في قوله تعالى ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ في سورة الأعراف ٩٧/٧، ونص أبي حيان في البحر: ٣٤٩/٤، ونص الزمخشري في

(١) سورة يوسف: ١٠٩/١٢، وتقدَّمت.

(٢) تتمة الآية: ﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ سورة الزخرف: ٥/٤٣.

(٣) الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ سورة آل عمران: ٣/ ١٤٤.

(٤) سورة الصافات: ٣٧/ ٥٨

(٥) كذا ضبط الفعل بالتضعيف في م١/٥، وم٣/٥ب.

(٦) هذا كلام المرادي في الجنى الداني: ٣١.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطات ولا الدسوقي والدماميني، وهو مثبت في حاشية الأمير، ومثله عند مبارك وزميله، وأثبتها الشيخ محمد محيي الدين بين حاصرتين، مشيراً بذلك إلى أنها زيادة ليست في الأصل.

(١) وهو التكلّف.

(٢) والأصل عدم الحذف.

(٣) أي عورض بأن قيل: كما أن فيه حذفاً ـ وهو خلاف الأصل ـ كذلك ماقلتموه فيه تقديم الهمزة التي هي جزء من المعطوف ـ وهو خلاف الأصل ـ فقد تعادلا. انظر الدسوقي: ١٣/١.

(٤) أي بتقديم بعض المعطوف على العاطف.

(٥) أي تقديم الهمزة أسهل من حذف الجملة.

(٦) في م٢/٥: «التجوّز».
والضمير من «فيه» عائد على «أل» أي الكلمة التي تُجوِّز فيها، وهي تقديم الهمزة، والتجوّز: التسمّح، وارتكاب خلاف الأصل.

(٧) أي قول سيبويه والجمهور.

(٨) كذا في م١/٥، وم٣/٥ب. وفي الأُخْرَيين، والمطبوع: «التصدير».

(٩) وهو عدم الاطراد.

(١٠) أي لايتأتّى الحذف في ذلك، وإنما هو عطف على الكلام السابق. وانظر الجنى الداني: ٣١.

(١١) ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ، أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ سورة الرعد: ٣٢/١٣ ـ ٣٣.

(١) الآية : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾ سورة الأعراف ٩٧/٧، وقد أشار إلى هذا المرادي في الجنى الداني: ٣١.

(٢) الآيــة: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ سورة الأعراف: ٩٥/٧.

(٣) قال أبو حيان: «قال الزمخشري، فإن قلت: ما المعطوف عليه؟ ولِمَ عطفتَ الأولى بالفاء، والثانية بالواو؟ قلت: المعطوف عليه قوله: ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٩٦/٧] وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطف بالفاء لأن المعنى: فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتةً ـ أَبَعْدَ ذلك أَمِن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً، وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضُحى.

وهذا الذي ذكره الزمخشري من أن حرف العطف الذي بعد همزة الاستفهام وهو عاطف ما بعدها على ما قبل الهمزة من الجمل رجوع إلى مذهب الجماعة في ذلك، وتخريج لهذه الآيات على خلاف ما قرّر هو من مذهبه في غير آية»...

(٤) الآية: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ، أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ سورة الصافات: ١٦/٣٧ ـ ١٧، وانظر سورة الواقعة: ٤٧/٥٦ ـ ٤٨.

(٥) قراءةُ الجمهور (أَوَآباؤنا) بفتح الواو من «أو»، وقرأ ابن عامر ونافع في رواية قالون، وأبو جعفر وشيبة (أَوْآباؤنا) بسكون الواو، فهي حرف عطف.

وعلى قراءة الجماعة العطف بالواو، وأعيدت معها همزة الإنكار.

(٦) في الكشاف: ٥٩٩/٢، رأي آخر للزمخشري لم يذكره ابن هشام، قال: «(وآباؤنا) معطوف على محل إنّ واسمها، أو على الضمير في (مبعوثون)، والذي جوز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام. والمعنى: (أَيُبْعَثُ أيضاً آباؤنا)..

(١) تتمة الآية: ﴿...وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ﴾ سورة آل عمران: ٣/ ٨٣.

(٢) في الكشاف: ٣٣٢/١١ بعد قوله «جملة»: «والمعنى: فأُولئك هم الفاسقون فغير دينِ الله يبغون».

(٣) قال أبو حيان: «والفاء لعطف هذه الجملة على ماقبلها، وقُدِّمت الهمزة اعتناءً بالاستفهام، والتقدير: فَأَغَيرَ، وجَوّز هذا الوجه الزمخشري، وهو قول جميع النحاة قبله. قال [الزمخشري]: ويجوز أن يُعْطَفَ على محذوف..». انظر البحر المحيط: ٥١٥/٢.

(٢) عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين «بخصوصها»، وماأثبتُّه هنا من المخطوطات، وهي كذلك عند الدماميني والدسوقي والأمير.

(٣) ذهب الدماميني إلى أن الظاهر أن الهمزة الواقعة بعد «ماأدري»، و «ليت شعري» للاستفهام لا للتسوية انظر: ٣٢.

والذي عليه سيبويه والمبرد أنها للتسوية في هذين المثالين، ففي المقتضب: ٥٣/٢: «والتسوية: ليت شعري أقام زيد أم قعد، وقد علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو».

وفي ٢٩٧/٣: «وتقول: ليت شعري أزيد في الدار أم عمروٌ، وماأبالي أقمت أم قعدت، وسواء عليّ أذهبت أم جئت»..

وانظر الكتاب: ٤٨٣/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٦/١، ونص ابن هشام في الجنى الداني: ٣٢.

(٤) نحو: أُفكِّر أقمت أم قعدت. الدماميني: ٣٢، والدسوقي: ٤١/١.

(٥) تتمة الآية: ﴿... لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ سورة المنافقون: ٦/٦٣.

(١) «قعودك» كذا في م٣/ ٦أ و م٤/٥ والدماميني: ٣٣، وقال: «وفي بعض النسخ (وعدمه) مكان (قعودك)».

وفي م١/٤: «بقعودك»، وفي م٢/٣ب: «وبعدمه» وفي طبعة مبارك، والشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الدسوقي، والأمير: «وعدمه».

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ١/٢٦٧، «الاستفهام الذي أريد به النفي».

(٣) تتمة الآية: ﴿... إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ سورة الإسراء: ١٧/٤٠.

(٤) سورة الصافات: ٣٧/١٤٩.

(٥) ﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ سورة الطور: ٥٢/١٥.

(٦) الآيـة: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ سورة الزخرف/ ٤٣/١٩.

(٧) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات: ٤٩/١٢.

(٨) تتمة الآية: ﴿... بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ سورة ق: ٥٠/١٥.

(٩) أي لم نَعْيَ ولم نعجز عن الخلق الأول، فكيف نعجز عن الخلق الثاني.

(١) الآية: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ سورة الزمر: ٣٩/٣٦.

(٢) أي لأجل تأويل النفي بالإثبات.

(٣) الآيتان: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ، وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ سورة الشرح: ٩٤/ ١ - ٢.

(٤) سورة الضحى: ٩٣/ ٦ - ٧.

(٥) سورة الفيل: ١٠٥/ ٢ - ٣.

(٦) البيت من قصيدة قالها جرير في مدح عبد الملك بن مروان مطلعها:

أَتَصْحُو أَمْ فُؤَادُكَ غَيْرُ صَاحِ عَشِيَّةَ هَمَّ صَحْبُكَ بالرَّوَاحِ

والمطايا: جمع مطية، وهي الدابة التي تمطو في سَيْرِها، أي تُسْرِع، أَنْدَى: أَسْخَى، الراح: الأَكُفّ، الواحد: راحة، ونُسب السخاء إلى بطونها لأن العطاء أكثر مايكون بها.

والشاهد في البيت أن الهمزة جاءت للإنكار الإبطالي، ولما كان مابعدها نفياً لَزِم ثبوتُه.

قال ابن الشجري: «أي أنتم خير من ركب المطايا، فلذلك قال عبد الملك حين أنشده هذا البيت: «نحن كذلك»، ولو قال جرير هذا على جهة الاستخبار لم يكن مدحاً، وكيف يكون هذا استفهاماً وقد جعل الرواة لهذا البيت مكاناً عليّاً حتى قال بعضهم: هو أَمْدَحُ بيت». انظر أماليه: ١/٢٦٥ - ٢٦٦، وفي شرح الدماميني: ١/٣٤: «ولولا صراحته في المدح، وعلوّه في بابه لما ارتاح له الممدوح حتى قال: «من أراد أن يمدحنا فَلْيَمْدَحْنا بمثل هذا»، وأعطى جريراً على ذلك مئة من الإبل». =

وجرير هو ابن عطية الخطفي، والخطفي: لقب جده، واسمه حُذَيْفَة، ويُكنى جرير أبا حزرة، وكان من أشد الناس هجاءً، وكان مع الفرزدق والأخطل من المقدَّمين على سائر شعراء الإسلام، توفي في السنة العاشرة بعد المئة.

(١) في م٦/١ «فتقتضي».

(٢) الآيتان: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ، وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ سورة الصافّات: ٣٧/ ٩٥ - ٩٦.

(٣) الآيـة: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ سورة الأنعام: ٦/٤٠.

(٤) سورة الصافات: ٣٣/٨٦.

(٥) الآيـتـان: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ، وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُمۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ سورة الشعراء: ٢٦/١٦٥-١٦٦.

(٦) الآية: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔاۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ سورة النساء: ٤/٢٠.

(١) القِنَّسْرِيُّ: الشيخ الكبير، وجاءت في صحاح الجوهري: قَيْسَريّ، كذا بالياء، ثم ذكر الرواية الثانية: قِنِّسْرِيّ، بكسر النون، وأشار الدماميني إلى الرواية بالياء كما جاء عند الجوهري. وذكره ابن منظور في/ قسر، برواية الصحاح، وذكر تصحيح ابن بري لما ذكره الجوهري، ثم أورده في/ قنسر «وفيه رواية بفتح النون المشددة».

والبيتان في التاج/قنسر، قال: «وقيل لم يسمع هذا إِلاَّ في بيت العجاج» أي قوله: قِنَّسريّ.

وذكر الأعلم أن هذا اللفظ غير معروف في اللغة، وذكر العلماء أنه لم يسمع إلا في بيت العجاج هذا.

دوَّاريّ: دَوّار، أدخل عليه ياء النسبة، هذا قول اللغويين، وقال الفارسي: «هو على لفظ النسب، وليس بنسب، ونظيره بُخْتيّ وكُرْسيّ».. عن اللسان.

واستشهد ابن هشام بهذا البيت لخروج الاستفهام بالهمزة إلى الإنكار التوبيخي، واستشهد به سيبويه على نصب «طرباً» على المصدر، والتقدير، أتطرب طرباً. واستشهد به ابن مالك على وجوب حذف عامل المصدر الواقع في توبيخ.

والعجاج هو عبد الله بن رؤبة، والعجّاج لقبه، ويكنى أبا الشعثاء، وهي ابنته، وهو من المخضرمين عاش حتى أواخر القرن الأول للهجرة، ومات في أيام الوليد بن عبد الملك، وكان راجزاً مُجيداً، ذكره ابن سلام في الطبقة التاسعة من طبقات الإسلاميين وهي طبقة الرجاز.

(١) في م٢/٣ب: «عندك»

(٢) هذا عند علماء المعاني، أما عند النحويين فهو أَوْلَى، ويجوز أن يليها غيره، ذكر ذلك سيبويه في الكتاب: ١/٤٨٢ - ٤٨٣، ونقله عنه الدماميني. انظر: ٣٥.

(٣) أي يجب أن يلي الهمزة مُسْنَداً إليه كان أو مُسْنَداً.

(٤) الآية: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ سورة الأنبياء: ٢١/ ٦٢.

(٥) أي الكُفّار.

(٦) أي إبراهيم، عليه السلام.

(٧) وهو كَسْرُ الأصنام.

(٨) أي بحيث يكون مرادهم حمل إبراهيم على الإقرار بأن كَسْرَ الأصنام قد كان.

(٩) أي على الفعل.

(١٠) الآية: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ سورة الأنبياء: ٢١/٦٣.

(١) الآية: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة: ١٠٦/٢.

(٢) انظر الكشاف: ٢٣٢/١ قال: «لمَّا بيَّن لهم أنه مالك أمورهم ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره قرّرهم على ذلك بقوله: ألم تعلم...».

قلتُ: لم ينفرد بهذا الزمخشري، بل ذهب إليه أبو حيان.

انظـر البحر المحيط: ١٠٦/٢، وذكره السفاقسي في المجيد مجلد١ ص/٣١ب عن ابن عطية. وانظر المحرر ٤٤١/١.

(٣) ذكر الشهاب الخفاجي أن الخطاب عند صاحب الكشاف ليس للنبي وحده بل لكل واقف عليه، والاستفهام حينئذٍ للتقرير، وقول ابن هشام في (المغني) مبنيٌّ على أن الخطاب لمنكري النسخ، لا للنبي ﷺ ولا للعموم، فهو لم يصادف محزه. انظر حاشية الشهاب: ٢٢١/٢.

(٤) إشارة إلى أول الآية.

جزء١ صـفحة ٩٦   شـرح الـدكتور عبد a 60 الـلطيفـمحمد الـخطيب

(٥) الآية: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ سورة هود: ٨٧/١١.

(٦) قال أبو حيان: «لما أمرهم شعيب بعبادة الله وتَرْكِ عبادة أوثانهم وبإيفاء المكيال والميزان رَدُّوا على سبيل الاستهزاء والهزء بقولهم:أصلاتُك، وكان كثير الصلاة، وكان إذا صلّى تغامزوا وتضاحكوا..»

(١) الآية: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوا ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ سورة آل عمران: ٣/٢٠.

(٢) انظر الكشاف: ١/٣١٥، والبحر المحيط: ٢/٤١٣، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٦٤.

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ سورة الفرقان: ٢٥/٤٥.

(٤) وفي البرهان: ٢/٣٤٠، ذكر الزركشي الآية تحت النوع الخامس وهو التنبيه، وقال: «هو من أقسام الأمر» والمعنى في ذلك عنده: انظر بفكرك في هذه الأمور وتنبّه. وتجد مثل هذا في أمالي ابن الشجري: ١/٢٦٤.

(٥) الآية: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ سورة الحديد: ٥٧/١٦.

(٦) في أمالي ابن الشجري: ١/٢٦٤، ذكر الآية تحت الأمر، أي «اخشعوا».
وفي الكشاف: ٣/٢٠٢: «إن الله استبطأ قلوب المؤمنين فعاتبهم على رأس ثلاث عشرة من نزول القرآن».

(٧) انظر أمالي ابن الشجري: ١/٢٦٤ - ٢٦٥، والبرهان للزركشي: ١/٣٢٨، وما بعدها، والدماميني: ٣٨، والأمير: ١/١٧.
وفي الجنى الداني: ٣٢ - ٣٣، ذكر من معانيها: التنبيه، والتهديد، والتذكير، ومعاقبة أحرف القسم.

جزء١ صفحة ٩٨ شرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب 61

(١) في م٢/٤أ: «وقى يقي»، وكذا عند الدماميني والدسوقي، ثم ذكر الدسوقي أنه في نسخة «وَفَى يَفِي» بالفاء.

(٢) انظر الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٦٥ ـ ٦٦.

(٣) زيادة الهاء هنا واجبة لبقائه على أصل واحد. انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١٧٧/٥.

(٤) اللُّغْزُ، واللَّغْزُ، واللُّغَزُ، كله حفرة يحفِرُها اليربوع في جُحْرِه تحت الأرض، وسُمِّيَ بذلك لأن الدوابّ تحفرها مستقيماً إلى أسفل، ثم تعدل عن يمينه وشماله، وتُعَمِّيه لِيَخْفَى مكانُها بذلك الإلغاز، أي الميل. انظر اللسان/ لغز.

ومنه قولهم: ألغز فلان في كلامه، أي عَمّاه.

(٥) ذكر ابن هشام هذا البيت هنا وفي باب «إنَّ».

وهو عند الدكتور مبارك وزميله مجهول القائل، وجاء عند ابن الشجري في الأمالي، وعَلّق عليه بأنه من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين، وتتداوله ألسنة الممتحنين، ولم يُسَمِّ قائله، كما ذكره الفارقي في (الإفصاح) ولم يُسَمِّ له قائلاً. أما السيوطي فلم يذكره في (شرح الشواهد) غير أنه ذكره مع بيت آخر في كتابه (بغية الوعاة) في ترجمة يوسف بن الدباغ الصِّقِلّي، قال ناقلاً عن ابن القطاع:

وله مع ذلك شعر صالح أكثره في مسائل النحو، فمنه:

إن هِنْدُ المليحةُ الحسناءَ ... وأي من أضمرت لِخلٍّ وفاء

فعسى أن يكون بحُسْنِ من قد ... كان من قبل ذاك أن قد أساء

كذا، ولايستقيم على هذا وزن البيت، والصواب: يُحْسِنُ. =

= وذكر هذين البيتين البغدادي في (شرح أبيات المغني) عن ابن القطاع منسوبَيْن إلى ابن الدَّباغ، وذكر أنه لم ينسبهما إليه غير ابن القطاع. ووجدتُ على هامش م٦/٣ب نسبة البيتين إلى ابن الدباغ. وحاول الأستاذ الأفغاني نفي هذه النسبة فقال في تعليقه على البيت في الإفصاح: «.. والمؤلّف متقدّم، ولم يَعْزُ البيت إلى قائله الذي لا يمكن أن يتأخر زمانه عن زمان المؤلف إن لم يتقدّمه، ولعل ابن الدَّباغ ضمنه تضميناً فَحَسْب، فظنّهُ السيوطي من شعره».

قلتُ: مما يقوي رأي أستاذي الفاضل أن الفارقي توفي وعُمْرُ ابنِ الدباغِ ست سنوات، وهذا سِنٌّ لا يمكنه من قول مثل هذا الشعر، وتوفي الفارقي عام ٤٨٧هـ، وولد ابن الدباغ عام ٤٨١هـ وتوفي سنة

روايات البيت:

الرواية عند البغدادي مثل رواية ابن هشام، أما ابن الشجري فالرواية عنده مختلفة، ففي الشطر الأول «الكريمة» بدل «المليحة»، وفي الشطر الثاني «لِوَأيٍ، وفاءٌ» بدلاً من «لخِلٍّ وفاء».

والرواية عند الفارقي في الشطر الثاني: «وَأْيَ من أَتعبت بوعد وفاء».

وحاول الأستاذ الأفغاني إصلاح الشطر الثاني من البيت الثاني فجعله، «كان من قبل ذا [كُمُ قد أساء]»، إذ ذكر المصححون لبغية الوعاة أنهم لم يجدوه في مرجع آخر يمكنهم من ضبطه، ووجدتُ في «بغية الوعاة» تحقيق أبي الفضل إبراهيم الرواية: «كان من قبل ذاك قد أساء».

وروايته عند البغدادي: «كان من قبل ذا لنا قد أساء»، ووجدتُ مثل هذه الرواية على هامش م٦/٣ب.

مراجع البيت:

أمالي ابن الشجري: ٣٠٦/١، أبيات مُلْغِزة للرماني: ١٦، شروح سَقْط الزَّند: ٢٠٠٨/٥، بغية الوعاة للسيوطي: ٣٥٦/٢، الجنى الداني: ٤٠١، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ٥٨/١، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٦٤ - ٦٥.

(١) أي «المليحة».

(٢) قائل البيت تأبّط شراً، وهو من قصيدة طويلة جاءت في المفضليات، ويُروى «مني» بدلاً من «يوماً»، ويُقْرَأ بفتح العين وكسرها في «لتقرِعَنَّ»، ولا شاهد فيه على قراءة الفتح. =

= وقوله: لتقرعِنَّ: جواب قسم محذوف، وهو خطاب لعاذلته في إتلاف ماله، وقَرْعُ السِّنِّ إنما يكونِ من المرء حزناً على شيء فاته، ولا يمكنه استدراكه، ويكون ذلك بضربها بطرف الأنملة ونحوها، والشاهد في «لتقرعِنَّ»، إذ الأصل: لتقرعين، ثم أُكِّدَ فصار لتقرعينَنّ، ثم حُذِفتْ نونُ الرفع لتوالي الأمثال، فاجتمع ساكنان: ياء المخاطبة، والنون الأولى من نوني التوكيد، فَحُذِفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: لتقرعِنّ.

واعترض الدسوقي على ابن هشام في حاشيته: ١٦، فذهب إلى أن الأَوْلى أن يقول: كقوله: «فإمّا تَرَيِنَّ» لأنه في البيت مجزوم كما أنه هنا مجزوم.

قلتُ: أراد الدسوقي أن البيت حذفت ياء الفعل فيه لصيغة الأمر «إِ» وفي الآية حُذِفت الياء للجزم، بخلاف بيت تأبط شراً هذا فالحذف فيه لالتقاء الساكنين.

وتأبط شراً اسمه ثابت بن جابر، وهو شاعر جاهلي، وهو أحد صعاليك العرب، وينتهي نسبه إلى قيس عيلان بن مضر، وتأبط شراً لقبه، وفي سبب هذا اللقب روايات تُروى.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ سورة يوسف: ١٢/٢٩.

(٢) وجه المماثلة في حذف حرف النداء.

(٣) البيت من أرجوزَة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان، وبعده:

مِيراثَ أَحْسابٍ وجُودٍ مُنْسَفِكْ

وروايته في الديوان: من عبدالملك، والشاهد فيه قوله: «الوارثُ» فهو نعتٌ لـ «حَكَمُ» المنادى على اللفظ.

ويُكنى رؤبةُ أبا الجحّاف، وهو عند ابن سلام من شعراء الطبقة التاسعة من الإسلاميين، وهي طبقة الرجاز.

=

(١) صاحب البيتين جرير بن عطية، وترتيبهما في الديوان يختلف عما أثبته ابن هشام هنا، فقد جاء البيت الثاني قبل الأول وبينهما بيت ثالث:

هـنـيـئـاً لـلـمـديـنـة إذ أَهَـلَّـتْ ... بـأهـل الـمَـلْـكِ أَبْـدَأَ ثـم عـادا

ونبّه على ذلك البغدادي، وأثبت الأبيات كما وردت في الديوان، وأما ابن الشجري، والسيوطي، فقد جاء ترتيب البيتين عندهما على نَسَق ماجاء عند ابن هشام.

وفي الديوان: «الحلم»، بدلاً من «الفضل»، كما يُروى «ابن أَرْوَى» في موضع «ابن سُعدى»، وهو كذلك في م٣/٧ وكعب بن مامة هو كعب الإياديّ، ومَامَة: أبوه.

وابن سُعدى هو أوس بن حارثة الطائي، وسُعدى أُمُّه، وخَصَّ جرير هذين الرجلين بالذِّكر لأنهما من كرماء العرب المعروفين.

والشاهد في البيت «الجوادا»، فقد جاء نعتاً لـ «عُمَرُ» على المحلّ.

وللكوفيين رواية أخرى ذكرها المرادي فقال: «أجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير «ابن» إذا كان المنعوتُ مفرداً نحو: يازيدَ الكريمَ، وأنشدوا: يا عُمَرَ الجوادا، بالفتح.

وخُرِّج على وجهين: **أحدهما**: أن أصله: يا عمرا، بالألف عند من يجيز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب.

والآخر: أصله «عمراً» بالتنوين ضرورة، ثم حذفه لالتقاء الساكنين». انتهى كلام المرادي.

وذكر الشاهد بهذه الرواية ابن هشام في (أوضح المسالك)، والأزهري في (شرح التصريح). وهي رواية انفرد بها الكوفيون ولم تُنقل عن غيرهم.

= وفي اللسان والصحاح.. بكسر الراء، وكذلك جاءت في طبعة الشيخ محمد محيي الدين مضبوطة بالضم والكسر.

وأشار الأمير إلى ضبط الدماميني ومافي مراجع اللغة انظر حاشية الأمير: ١/١٨، والدماميني: ٣٩.

وقال الدسوقي: «تفرج: بضم الراء، كذا قال الدماميني، لكنّ الذي في الصحاح ومستفاد من القاموس أنه من باب: ضرب»، انظر: ١/١٧، والتاج والصحاح واللسان/ فرج.

(١) وتكون الجملة معترضة بين العامل وهو «إِنَّ»، ومعموله وهو «وَأْيَ».

(٢) في م٣/٧، وم٤/٤: «الخلَّةَ»، وكذلك في المطبوع.
وما أثبتُّهُ من م١/٧، وم٢/٣، وقد أشار البغدادي في شرح الشواهد: ٥٨/١ إلى هذه الرواية.

(٣) وهما النصبَ نعتاً على المحل، وكونه بتقدير «أمدح».

(٤) الآية: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَـٰهُمْ ..﴾ سورة القمر: ٤٢/٥٤.

(٥) سقط لفظ «تاء» من م٢/٤ـ، و٣/٧أ، وعند الدسوقي: ١٧: «وفي نسخة بتاء..»، وعند الدماميني/٣٩: «بالتاء». قال: «وفي بعض النسخ بالتأنيث».

(٦) قال سيبويه: «.. ومن ذلك قول العرب فيما حَدَّثني يونس: مَن كانت أُمَّكَ؟ وأيُّهما كانت أُمَّك؟ =
= ألحق تاء التأنيث لما عنى مؤنثاً..» انظر الكتاب: ٤٠٤/١، وانظر فيه أيضاً: ٢٤/١، ٣٠٢.
وقال ابن يعيش: «مَن كانت أُمَّكَ، فالضمير في (كانت) وإن عاد إلى « مَن» إِلاّ أنه أَنَّثَ حملاً على المعنى، إذ التقدير: أيٌّ امرأةٍ كانت أمَّك».
انظر شرح المفصل: ٩١/٧، ١٣٦، والكشاف: ٥١٤/١.

(١) أُمَّك: خبر «كانت»، واسمها ضمير مؤنث عائد على « مَن».

(١) كذا في الجامع الصغير لابن هشام: ٩٣ «للبعيد حقيقةً وحُكماً». ومثله في همع الهوامع: ٣٦/٣، وذكر السيوطي أنّ ابن عصفور ذهب في (المقرّب) إلى أنها للتقريب كالهمزة.

ونصُّ المقرَّب: ١٧٥/١: «فأمّا الهمزة منها فللقريب خاصة، وسائرها للبعيد مسافةً أو حكماً كالنائم، وقد تكون للقريب»، وانظر هذا في الجنى الداني: ٢٣٢.

وقال ابن الناظم: «وأجمعوا على نداء القريب بما للبعيد توكيداً - وعلى منع العكس» انظر شرح الألفية: ٢٢٠.

ومما تقدّم ترى أنَّ كونها تصلح للقريب لم ينفرد به ابن عصفور كما ذكر السيوطي، بل قال به غيره.

(٢) قوله «وهو مسموع» غير مثبت في المخطوطات، وأثبته مبارك وهو مثبت في متن حاشية الأمير والدسوقي.

نُقِلَ هذا عن الكوفيين، قال السيوطي: «وقد حكاهما [آ - آيْ] الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، وذكره الأخفش في كتابه الكبير (آ)..».

انظر همع الهوامع: ٣٦/٣، والجنى الداني/٢٣٢.

وذكر مثل هذا ابن الناظم في شرح الألفية: ٢١٩، فقال: «وزاد الكوفيون (آ) و (آي)..».

(٣) انظر الكتاب: ٣٢٥/١ (باب الحروف التي يُنَبَّهُ بها المَدْعُوّ)، وفي الجنى الداني: ٢٣٢ «وزعم ابن عصفور أنه للقريب كالهمزة، وذكر غيره أنه للبعيد، وهو الصحيح؛ لأن سيبويه ذكر رواية عن العرب أن الهمزة للقريب، وماسواها للبعيد، والله أعلم».

(٤) انظر التسهيل: ١٧٩، وشرح ابن عقيل: ٢٥٥/٣، وشرح الأشموني: ١٣٥/٢.

(١) أي: حرف لنداء البعيد مثل «آ» المتقدّمة.
انظر معاني الحروف للرماني: ١١٧، والجنى الداني: ٤١٩.
(٢) الصحاح (أيا): «وأَيَا: من حروف النداء، يُنادَى بها القريب والبعيد، تقول: أَيَا زيدُ أَقْبِلْ».
(٣) رَدّ هذا الفيروزآبادي على الجوهري، قال: «أَيَا: حرف لنداء البعيد لا القريب، ووَهَم الجوهري».
انظر القاموس. وهذا مثبت على هامش م٢/٤.
وفي همع الهوامع: ٣٣/٣: «وزعم الجوهري أن (أَيَا) مشتركة»، وفصّل هذا في ص: ٣٥، فقال: «وفي (الصحاح) أنها لنداء القريب والبعيد، قال في (المغني): وليس كذلك». أما البغدادي في (شرح أبيات مغني اللبيب) فقد نقل رأي الدماميني الذي أذكره بعد قليل، ورأي صاحب القاموس، ثم قال: «الجوهري فيما ذكره تابع لسيبويه في الكتاب».
انظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٦٨/١، والكتاب: ٣٢٥/١، (باب الحروف التي يُنَبَّهُ بها المدْعُوّ).
(٤) قائل البيت قيس بن الملوّح العامري «مجنون ليلى»، وقيل: امرأة من أهل نجد، وقيل: أسماء المُرِّيَّة صاحبة عامر بن الطفيل، ومال السيوطي إلى نسبته إلى أسماء، والمشهور الأول.
وبعده:

أَجِدْ بَرْدَها أو تَشْفِ مني حرارةً ... على كَبِدٍ لم يَبْقَ إلّا صميمُها
فإنّ الصّبا ريحٌ إذا ما تنسَّمَتْ ... على نَفْسِ مَهْمومٍ تجلَّتْ همومُها

ويُرْوَى بيت الشاهد: «طريق الصّبا»، و «سبيلَ الصّبا».
ونَعْمان: وادٍ في طريق الطائف يقال له: نعمان الأراك. والصَّبا: ريح تهب من الشَّرق.
وقوله: نسيمها: ذهب الدماميني إلى أن الضمير قد يعود على النسيم الأول، ويحتمل أن يعود على محبوبته.
(٥) ذهب الدماميني إلى أنه إنْ كان قَصْدُ ابن هشام الرّدّ بهذا البيت على الجوهري – وهو الذي يعطيه سياق الكلام – فلا وجه له؛ وذلك لأن نداء البعيد في البيت بـ «أَيَا» لا يَدُلُّ على أنها لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات. انظر الدماميني: ٤٠.
ورأى الدسوقي أنه ليس مراده بهذا البيت الردّ على الجوهري، إنما مراده الاستدلال على أصل الدّعوى وهو قوله: «حرف كذلك». الدسوقي: ١٧/١.

(١) في م٣/٧ «همزتها»، وكذلك في المطبوع.

(٢) انظر اللسان/ هيا.

والبيت نَسَبَه بعض المتقدّمين إلى الراعي، ولم أجده في شعره. وقبل البيت:

وحديثها كالقَطْرِ يَسْمَعُهُ ... راعي سنينَ تَتابَعَتْ جَدْبا

والرواية في اللسان: «من طَرَبٍ»، ونقل البغدادي أنّ الرواية عند القالي: «من طَمَعٍ»، وفي المطبوع «من فَرَحٍ»، وفي شرح السيوطي «حَيّا» بتشديد الياء، وهو تصحيف.

وفي البيت الأول رواية «كالغيث» و «تتايعت» بالياء.

وأصاخَ: استمع وأنصت لصوت، والحيا: المطر، رَبَّا: أصله: يارَبِّي، قُلِبت ياءُ المتكلِّمُ ألفاً. شَبَّه محبوبته في شدة رغبة مجيئها إليه بِقَطْرٍ قد اشتدت حاجة راعي الماشية إليه، لتتابع المَحْل، فلما سمع صوت قطرات المطر أمال أذنه ليسمعه، ويتحقَّق نزوله، راجياً أن يكون خِصْبٌ وغَيْثٌ، وهو يقول من شدّة فرحه: يارَبِّ حَقّق رجائي.

(١) عند الدسوقي: ١/١٧، والدماميني: ٤٠ «فتكون» بالتاء.

(٢) سواء كان الخبر مثبتاً أو منفيّاً.

(٣) سواء كان أمراً أو نهياً.

(٤) في م٢/٤، وم٣/٧: «فتقع» بالتاء، وكذا في المطبوع.

(٥) وكذا نحو: لا تَضْرِب.

(٦) المالَقي – نسبة إلى مالَقة – بفتح اللام، وهي مدينة بالأندلس، وهو أحمد بن عبد النور، يُكنى أبا جعفر، ولد عام ٦٣٠هـ.

ومن مؤلفاته: شرح الجزولية، رصف المباني، إملاء على مُقَرَّب ابن عصفور.

توفي المالقي يوم الثلاثاء سنة اثنتين وسبعمئة، ووهم الدكتور مبارك وزميله فَعَرَّفا بعالم آخر اسمه محمد بن الحسن، وهو فقيه مالكي له شرح على التسهيل، توفي عام ٧٧١.

انظر ص ٢٩، حاشية ٤، من الطبعة الخامسة لمغني اللبيب. وليس هذا مراد ابن هشام، بل ما أثبتُّه.

(٧) قال المالقي: «تكون جواباً في الطلب والخبر، فتقول لمن قال: هل قام زيد؟ أَجَلْ، ولمن قال: خَرَج عمرو، أَجَل.. ولا تكون جواباً للنفي والنهي».

انظر رصف المباني للمالقي: ٥٩، وهمع الهوامع ٣٧٢/٤، والجنى الداني: ٣٦٠، وقد نقل نص المالقي.

(٨) فلا تقع بعد «لا تَضْرِبْ».

(٩) هذا الرأي للزمخشري، قال في المفصّل: ٣١٠: «ولا تستعمل في جواب الاستفهام»، وانظر التاج (أجل).

(١٠) في م٢/٤، وم٤/٧: «ولا تجيء» بالتاء وواو قبل الفعل، وسقط لفظ «قيل».

(١) في الصحاح (أجل) «وقولهم: أَجَلْ، إنما هو جوابٌ مِثْلُ نَعَمْ، قال الأخفش: إلاّ أنه أَحْسَنُ من نَعَمْ في التصديق، ونَعَمْ، أَحْسَنُ منه في الاستفهام، فإذا قال، أنت سوف تذهب، قلت: أَجَلْ، وكان أَحْسَنَ من نَعَمْ، وإذا قال: أتذهب؟ قلت: نَعَمْ، وكان أَحْسَنَ من أَجَلْ».

وقد نقل الرضي نص الأخفش، انظر شرح الكافية: ٣٨٣/٢ وكذلك اللسان، فنقل ابن منظور نص الأخفش، وجاء كذلك في القاموس غير معزوٍّ إلى صاحبه، وذكره الزبيدي في (التاج) للأخفش ثم قال: «وتحرير مباحثه على الوجه الأكمل في المغني وشروحه».

وانظر همع الهوامع: ٣٧٢/٤، وشرح المفصّل: ١٢٤/٨، والجنى الداني: ٣٦١.

(٢) انظر همع الهوامع: ٣٧٢/٤، واختصاصها بالخبر سواء كان مثبتاً أو منفياً، ولاتجيء بعدما فيه معنى الطلب كالاستفهام والأمر وغيرهما. دماميني: ٤٠.

(٣) قال الزمخشري: «وأَجَلْ لايُصَدَّقُ بها إلاَّ في الخبر خاصّة، يقول القائل: قد أتاك زيد، فتقول: أَجَلْ» انظر المفصّل: ٣١٠.

(٤) قال في التسهيل ٤٥: «وأَجَلْ لتصديق الخبر».

وابن مالك هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني، ولد سنة ستمئة، وفي عام ثلاثين وستمئة اتجه نحو المشرق، وذهب إلى حلب، ثم استقرّ أخيراً في دمشق.

وله مؤلفات منها: التسهيل، وشرحه، والألفية، والكافية الشافية.. انظر بغية الوعاة: ١٣٠/١، ومقدمة التسهيل لمحمد كامل بركات.

(٥) ذكر الدماميني منهم ابن الحاجب. وانظر شرح الكافية: ٣٨٣/٢.

(٦) هو علي بن محمد بن نظام الدين الأندلسي، أخذ النحو عن ابن طاهر، توفي في إشبيلية عام (٦٠٩هـ) عن خمس وثمانين سنة، وقيل غير ذلك.

من مؤلفاته: شرح سيبويه، شرح الجمل، كتاب في الفرائض، انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٠٣/٢.

(١) رأي الجمهور أنها حرف بسيط.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنها اسم، ذكر هذا الأشموني في شرحه: ٢٨٨/٢، وفي همع الهوامع: ٤/ ١٤٠: «ذهب قوم إلى أنها اسمٌ ظرف»، وذكر الدماميني في ص: ٤٠ هذا لبعض الكوفيين، ونقل هذا عن الجنى الداني لابن أم قاسم، وانظر الجنى الداني: ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١٩٠/١.

(٣) أي على القول باسميتها.

(٤) في م٢/٤: «حُذِف». والمراد بالجملة التي أضيفت «إذا» إليها، وهي «جئتني»، كما عُوِّض عنها في نحو: حينئذٍ، ويومئذٍ، وحُذِفتْ الألف لالتقاء الساكنين.

(٥) فانتصب الفعل الواقع بعدها صدراً للجملة الجوابية.

(٦) في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير: «وعلى القول الأول»، ولفظ «القول» ليس في المخطوطات، ولا الدسوقي، ولا الدماميني، والقول الأول هو حرفيتها.

(٧) رأي الخليل أنها حرف تركّب من (إذْ) و (أنْ)، وغلب عليه حكم الظرفية، ونُقِلَت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حُذِفت، والتُزِم هذا النقل.

ونسب المالقي هذا الرأي إلى بعض الكوفيين. انظر رصف المباني: ٦٩.

وذكر السيوطي رأياً آخر في تركيبها، قال: «وذهب أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي إلى أنها مركّبة من (إذا) و (أَنْ)، لأنها تُعطي ما تُعطي كلّ واحدةٍ منهما، فتُعطي الرَّبْط كإِذا، والنصب كأَنْ، ثم حُذِفت همزة (أَنْ)، ثم ألف (إذا) لالتقاء الساكنين». انظر همع الهوامع: ١٠٤/٤.

(١) هذا رأي سيبويه وأكثر النحويين، ومنهم المبرد وابن السراج.

وفي شرح الكافية: ٢٣٩/٢: هذا مذهب الكوفيين في جميع استعمالاتها، فهي حرف ناصب مثل (أَنْ).

وانظر رصف المباني: ٦٩، وهمع الهوامع: ١٠٤/٤، والمقتضب: ٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٩٠/١، والأصول لابن السراج: ١٥٢/٢ - ١٥٣، والبحر المحيط: ٦٦/٧.

(٢) المشهور عند الأئمة أن هذا الرأي للخليل، غير أن سيبويه يذكر أن ماسمعه منه موافق لرأي الجمهور في أنها الناصبة، ومانَقَلَهُ الآخرون عن الخليل أنها تنصب مابعدها بأن مضمرة، قال سيبويه: «اعلم أن (إِذَن) إذا كانت جواباً وكانت مُبْتَدَأة عملت في الفعل عمل (أُرَى) في الاسم، وذلك قولك: إذن أجيئَك، إذن آتيك.. وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أَن) مُضْمَرةٌ بعد (إذن)... فهذا مارَوَوْا، وأما ماسمعتُ منه فالأول». انظر الكتاب: ٤١٢/١، واللسان (إذن).

وذكر المالقي أن الذي رَوَى عن الخليل هذا هو أبو عبيدة. انظر رصف المباني: ٦٩.

وردَّ هذه المسألة على الخليل كثيرٌ من العلماء منهم المالَقي، والمبرد في المقتضب: ٧/٢، وابن مالك في التسهيل: ٢٣٠، وذكرالسيوطي أن الزجّاج والفارسي مذهبهما كمذهب الخليل في (إِذَن)، فهي عندهما لاتنصب بنفسها، لأنها غير مختصّة، فهي تدخل على الجملة الابتدائية، نحو: إِذَنْ عبدُ الله يأتيك، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل.

انظر همع الهوامع: ١٠٤/٤، والجنى الداني: ٣٦٣، وتوضيح المقاصد: ١٩٠/٤، واللسان (إذن).

وعند الدماميني: ٤١، رَوَى رَأْيَ الخليل أبو عبيدة والزجاج والفارسي.

(٣) لم يُصَرِّح بهذا سيبويه في باب «إِذَنْ»، ولكنّ فَحْوَى النصّ يدل على هذا. انظر الكتاب: ١/٤١٠ - ٤١٢. والنص الصريح جاء في الكتاب: ٣١٢/٢، في باب (عِدّة ما يكون عليه الكلم) قال: «وأَمّا (إِذَنْ) فجواب وجزاء». وانظر الجنى الداني: ٣٦٤.

(١) انظر همع الهوامع: ١٠٤/٤، ورصف المباني: ٣٦٣، والدماميني: ٤١، وانظر التوطئة/١٤١ فإنه لم يقل في كل موضع.

والشلوبين هو عمر بن محمد بن عمر أبو علي الإشبيلي الأزدي، عُرف بالشَّلَوْبين، ومعناه عند الأندلسيين «الأبيض الأشقر»، وهو اسم أعجمي، وشلوبين: بلد بالمغربِ نُسِب إليه أبو علي، وكان إمام عصره في العربية، صَنَّف تعليقاً على كتاب سيبويه، وله التوطئة، وهو كتاب في النحو، وشرحان على الجزولية، مولده سنة (٥٦٢) في أشبيلية، ووفاته سنة (٦٤٥). انظر بغية الوعاة: ٢٢٤/٢ - ٢٢٥، والتاج (شَلَوْبين).

(٢) كذا في المخطوطات وعند الدماميني «قال الفارسي»، وفي المطبوع: «أبو علي الفارسي».

والفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، من علماء العربية المشهورين، أخذ عن الزجاج وابن السرّاج ومَبْرمان. وكان تلاميذه يقولون: إنه أعلم من المبرّد، وكان متهماً بالاعتزال. من تصانيفه، الحجة، والتذكرة، والإيضاح. وله مؤلفات أخرى. توفي في بغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة: ٤٩٦/١.

(٣) ذكر المالقي أن سيبويه وأكثر النحويين جعلوا معنى «إذن» للجواب والجزاء، وأن الذي يفهم من لفظ سيبويه أنها حيث توجد يكون معناها الجوابَ والجزاءَ معاً، وهذا فَهْم أكثر النحويين، ثم قال: «إلاّ أبا علي الفارسي، فإنه فَهِم أنها جزاء في موضع، وجواب في موضع.. وإلا أبا علي الشَّلَوْبِين من المتأخرين فإنه فَهِمَ أنها جواب وجزاء، والجواب شرط، فإذا قال القائل: أزوُرك، وقال له المجيب: إذَنْ أكرمَك، فالمعنى عنده: إن تزرني أكرمْك». انظر رصف المباني: ٦٣، وتوضيح المقاصد: ٤/ ٩١، وفيه بيان لمذهب الفارسي.

(٤) جاء بعد «هنا» لفظ: «ضرورة» عند الدسوقي والأمير، وكذا في طبعة مبارك وزميله، وعند الشيخ محمد محيي الدين. وليس مثل هذا في المخطوطات، ولا عند الدماميني، وقد أثبتها الدماميني تعليقاً على نص ابن هشام لاعلى أنها منه. =

= والنص من قوله: «قال سيبويه، إلى قوله: «هنا» أخذه ابن هشام من المرادي من كتابه (الجنى الداني)، وغيرَّ بعض الكلمات في النص، ولكن النقل بدا واضحاً. انظر الجنى الداني: ٣٦٤ وقارن نصّه بنصّ ابن هشام هذا، وما كان يضيره - رحمه الله - أن يذكر الفضل لأهله!!

(١) ليس المراد بقوله هذا أنها نفس الجواب، ولا رابطة للجواب بالشَّرْط، وإنما المراد أنها تصحب الجواب فأُطلق عليها «جواباً» نظراً لملابستها له، ووقوعها في صحبته.

وفي حاشية الأمير: ١٩/١: «.. أي مقترنة بالجواب، لا أنها رابطة له، ومن غير الأكثر قد تتمحَّض للجواب، فهذا مرور على مذهب الفارسي، وهو التحقيق».

(٢) النص في حاشية الأمير: «مقدرتين أو ظاهرتين».

(٣) وقوعها جواباً لـ «إِنْ» أو «لو» ظاهرتين.

(٤) قائل البيت كُثَيِّر عَزَّة، وهو من أبيات في عبد العزيز بن مروان أخي عبد الملك بن مروان، وقبله:

حلفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِنى يغُولُ البلاد نَصُّها وذَميلُها

وقصّة كثيّر مع عبد العزيز أنه مدحه، فاستجاد عبد العزيز مدحه، فقال له: سلني حوائجك، فقال كثيّر: تجعلني مكان ابن رَمّانة - كاتبه وصاحب أَمْرِهِ - فقال: ويحك!، ذلك كاتب وأنت شاعر، فخرج كثيّر نادماً، ثم دخل عليه وأنشده هذه الأبيات، فلما بلغ قوله: فهل أنت إن راجعتُك.. البيت، قال عبد العزيز: أما الآن فلا، ولكن قد أَمَرْنا لك بعشرين ألف درهم.

الراقصات: المراد بها الإبل، والرقص ضرب من الخبب، يغول البلاد: يقطعها، النّص والذَّميل: ضربان من سير الإبل. لا أُقيلها: الإقالة الرَّدُّ، أي أطلب منه ما لا اعتراض عليَّ فيه.

والشاهد في البيت عند ابن هشام أن «إِذَن» جاءت جواباً لـ «إِنْ» ظاهرة.

ورَدَّ الدماميني مذهب ابن هشام في البيت، فهو مخالف للقاعدة المشهورة في اجتماع القسم والشرط، وحكمهما أن الجواب للسابق منهما، وهنا تقدّم القسم، ودليل ذلك اللام في «لئن» فهي جواب للقسم في قوله: «حلفتُ برب الراقصات». انظر الدماميني: ٤٣، ونقل البغدادي هذا في الخزانة: ٥٨١/٣. =

= وعَلّقَ الشمني على رأي الدماميني بأن ابن هشام لم يمثّل بالبيت بناء على المشهور من القاعدة، وإنما تبع في ذلك مذهب الفراء وابن مالك مِن جواز جعل الجواب المذكور للشرط المتأخِّر.

قلتُ: والذي رأيتُه عند النحويين أنهم يُمَثِّلون بالبيت لوقوع «إِذَنْ» في جواب القسم. قال الأعلم: «الشاهد فيه إلغاء «إذن» ورفع «لا أقيلُها»، اعتماداً على القسم المقدّر في أول الكلام، والتقدير: والله لئن عادَ لي بمثلها لا أقيلها». كذا ذكر الأعلم «القسم المقدّر» مع أن القسم صريح في «حلفتُ».

وكثيرٌ هو ابن عبد الرحمن بن أبي جمَعه بن الأسود بن عامر، شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية، يُكنى أبا صخر، واشتُهر بكثيرّ عزّة، وهي عَزَّة بنت جميل بن حفص من بني حاجب بن غفار، وكنيتها أم عمرو الضمريّة، وغالبُ شعره فيها. وكان أشعر شعراء الإسلام، وله منزلة عند قريش، وكان عبد الملك معجباً بشعره.

(١) قائل البيتين قُرَيط بن أنَيْف العنبري.

وقصة الأبيات أنه أغار ناس من بني شيبان على قُرَيط، فأخذوا له ثلاثين بعيراً، فاستنجد قومه، فلم يُنجدُوه، فأتى مازنَ تميمٍ، فركب معه نَفَرٌ فاطّردوا لبني شيبان مئة بعير، فدفعوها إليه، فقال هذه الأبيات.

ومازن: هو ابن مالك بن عمرو بن تميم.

لم تستبح إبلي: لم تأخذها مُباحة لها. واللقيطة: هي أُمُّ حصن بن حذيفة الفزاري وإخوته، قالوا: ولا مناسبة لها هنا؛ لأنها فزارية، لاصلة لها بذُهْل بن شيبان، والصواب: بنو الشقيقة، والشقيقة هي بنت عباد بن زَيد بن عوف بن ذُهْل بن شيبان. وقوله: لقام بنصري، أي: تكفّل بنصري، واللام جواب قسم مضمر، أي: إذن والله. وخُشُنٌ: جمع أَخْشَن، والحفيظة: الغضب في الشيء الذي يجب عليك حفظه. واللُوثَةَ: بضم اللام، الضَّعْف، وهو المراد هنا، وبفتح اللام القوة. =

= والشاهد في البيت أنه أجاب «لو كنتُ» بقوله: «إذن لقام»، لأنها بدل من الجواب فهي مثله.

وقريط بن أنيف شاعر إسلامي.

وانظر البيت في الخزانة: ٣٣٢/٣، ٥٦٩، والحماسة بشرح التبريزي: ٨/١ - ١٨، والثاني في شرح المفصل: ٨٢/١، ١٣/٩، ٦٩. وانظر شرح البغدادي: ٨٣/١، وشرح السيوطي: ٦٨/١.

جزء١ صفحة ١١٤ شرح الدكتور عبد 70 d اللطيفمحمد الخطيب

(١) هذا القول لابن جني في إعراب الحماسة، وعزاه إليه البغدادي في شرح الشواهد: ٨٣/١.

(٢) ذهب الدماميني إلى أنه من الأفضل أن يستشهد بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ سورة الإسراء: ١١٠/١٧. وذلك أن الواقع في الآية هو الجواب، وفي البيت بدل الجواب. انظر الدماميني: ٤٣.

(٣) وهو وقوع «إِذَنْ» جواباً لـ «إنْ» أو «لو» مُقَدَّرتين.

(٤) ضبط الفعل في المخطوطات بالفتح «أكرمَك» وليس كذلك، بل هو بالجزم، لأن «إذن» في المثال ملغاة، والعمل لأداة الشرط، وهذا جوابها.

انظر الكتاب: ٤١١/١، ورصف المباني: ٦٦.

(٥) تتمة الآية: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ سورة المؤمنون: ٩١/٢٣.

(٦) جاء قول الفراء هذا تعليقاً على الآية السابقة من سورة المؤمنين في كتابه معاني القرآن: ٢٤١/٢، قال: «.. (إذن) جواب لكلام مضمر، أي لو كانت معه آلهة إذن لذهب كل إلهِ بما خلق..» ورد أبو حيان هذا التقدير فقال: «قالوا: فالشرط محذوف، تقديره: ولو كان معه آلهة، وإنما حذف لدلالة قوله ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ عليه.

وهذا قول الفراء زعم أنه إذا جاء بعدها اللام كانت «لو» ومادخلت عليه محذوفة، وقد قررنا تخريجاً لها على غير هذا في قوله: ﴿وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ في سورة الإسراء». =

= انظر البحر المحيط: ٤١٩/٦، وانظر معاني الفراء: ٢٧٤/١.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ سورة الإسراء: ٧٣/١٧. قال أبو حيان: «(وإذن) جواب وجزاء، ويُقَدَّر قسم هنا تكون «لاتخذوك» جواباً له، والتقدير: والله إِذَنْ، أي: إن افتتنت وافتريت لاتخذوك.. قال الزمخشري: وإذاً لاتخذوك، أي: ولو اتَّبعْتَ مرادهم لاتخذوك خليلاً، ولكنت لهم ولياً، ولخرجت من ولايتي. انتهى [قال أبو حيان]: وهذا تفسير معنى لا أَنّ «لاتخذوك» جواب «لو» محذوفة..» انظر البحر المحيط: ٦٥/٦، والكشاف: ٢٤١/٢.

وانظر مايوافق رأي أبي حيان للمرادي في توضيح المقاصد: ١٩٠/٤ - ١٩١، وقد نقله عنه الدماميني: ٤١.

وفي الجنى الداني: ٣٦٥: «إذا وقع بعد (إذاً) الماضي مصحوباً باللام، كقوله تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ الاسراء: ٧٥، فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدّر قبل (إذاً)، وقال الفراء: (لو) مقدرة قبل (إذن)، والتقدير: لو كنتَ لأذقناك، وقدّر في كل موضع مايليق به».

(١) نقل البغدادي في الخزانة: ٥٧٠/٣ نص ابن هشام من قوله: «والأكثر» إلى آخر قول الفراء.

(٢) هذا نصُّ المرادي في الجنى الداني: ٦٥ إلى قوله: «روي عن المازني والمبرد».

(٣) أي في حالة الوقف. وهذا رأي الجمهور. انظر توضيح المقاصد ١٥٩/٥، والجني الداني: ٣٦٥، وفي همع الهوامع: ٢٠٥/٦: «وهذا مذهب أبي علي والجمهور».

(٤) قال الدماميني: «وهذا هو الظاهر، لأن النون من سِنْخ الكلمة، وأيّ داع إلى تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة، اللهم إلاّ أَنْ يَرِد السماع بما قاله الجمهور فسمعاً وطاعة» انظر: ٤٤.
وفي همع الهوامع: ٣٠٧/٦، واختار هذا ابن عصفور. وانظر شرح التصريح: ٣٣٩/٢.

(٥) كذا وردت في المخطوطات، وعند الدسوقي، وفي حاشية الدماميني والأمير من غير ضبط، وفي طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: «وإِنْ» وهو خلاف الصواب.
ونقل الأشموني نص ابن هشام في شرحه: ٢٨٨/٢، ولم يَعْزُه لصاحبه، والنص فيه «أَنْ» وانظر رصف المباني: ٦٩.

(١) هو أبو عثمان المازني، بكر بن محمد بن بَقِيَّة، بصري، كان إماماً في العربية، متسعاً في الرواية، قال المبرد: «لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان».
وله من التصانيف: كتاب في القرآن، علل النحو، ماتلحن فيه العامة، التصريف، القوافي.. وغيرها.
مات سنة تسعٍ أو ثمانٍ وأربعين ومئتين. انظر بغية الوعاة: ٤٦٣/١.

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرّد، إمام العربية ببغداد في زمانه، وكان فصيحاً بليغاً مُفَوَّهاً.
له من المؤلفات: الكامل، معاني القرآن، المقتضب، الروضة، المقصور والممدود.
مولده سنة عشر ومئتين، ووفاته سنة خمس وثمانين ومئتين ببغداد. بغية الوعاة: ٢٦٩/١ ومابعدها.

(٣) انظر رأي الجمهور في شرح الشافية: ٣١٨/٣، والتسهيل: ٣٢٨ «باب الوقف»، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٥٨/٥ - ١٥٩، وهمع الهوامع: ٣٠٧/٦.

(٤) خط المصحف لايقاس عليه.

(٥) ذكر المالقي في رصف المباني: ٦٨، أن مذهب المازني هو كتابتها بالألف في كلتا الحالتين، وذكر مثل هذا أبو حيان. انظر همع الهوامع: ٣٠٧/٦.
وما نقله المالقي هنا مخالف لما نقله الجمهور، والمشهور عن المازني، ولهذا قال المرادي في الجنى الداني: ٣٦٦: «نسبة هذا القول إلى المازني فيها نظر؛ لأنه إذا كان يرى الوقف بالنون، كما نقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف».
وقال في توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٩/٥: «أحدها أنّها تكتب بالألف.. ونُسِبَ هذا القول إلى المازني، وهو مخالف لما نُقِل عنه أولاً».

(٦) انظر رأي المبرد في رصف المباني: ٦٨، والجنى الداني: ١٤٦، والقرطبي: ٢٥١/٥ وفي همع الهوامع: ٣٠٧/٦: «..وذهب المبرد والأكثرون إلى أنها تكتب بالنون.. قال [أبو حيان]: ووجد بخط الشيخ بهاء الدين النحاس ما نصّه:
وجدتُ بخط علي بن عثمان بن جني، حكى أبو جعفر النحاس قال: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتهي أن أكوي يدَ من يكتب (إذن)، بالألف؛ لأنها مثل (أَنْ) و (لَنْ)، ولايدخل التنوين في الحروف. اهـ. =

= قلتُ: وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في «شرح الهادي»، وانظر إعراب القرآن للنحاس: ٤٢٦/١.

(١) ما أثبته ابن هشام هنا هو خلاف المشهور عن الفراء.

قال المالَقي: «ومذهب الفراء أنها إن عملتْ كُتِبَت بالنون، وإن لم تعمل كُتِبت بالألف». رصف المباني: ٦٨.

وفي توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٩/٥: «.. فإن أُلْغيت كُتِبَتْ بالألف لضعفها، وإن أُعْمِلَتْ كُتِبت بالنون، قاله الفراء». وهذا النص في همع الهوامع: ٣٠٧/٦.

وفي حاشية الأمير: ٢٠/١، ذكر قول ابن هشام هذا، ثم قال: «في السيوطي قولٌ بعكسه، لأنها مع العمل يتمُّ شبهها بـ (لَنْ) و (أَنْ)، وإذا أُهْمِلَتْ تحمل على اسم منصوب».

وانظر الجنى الداني: ٣٦٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٢٦/١.

(٢) هذا على مذهب الجمهور، وهو أنها الناصبة بنفسها.

(٣) قال السيوطي: «وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر، وتلقّاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحدٌ الرفع بعدها. قال أبو حيان: «رواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة، ولذلك أنكرها الكسائي والفَرّاء، على اتّساع حفظهما، وأَخْذِهما بالشاذ والقليل». همع الهوامع: ١٠٧/٤.

وقال سيبويه: «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب، فأخبرتُ يونس بذلك، فقال: لا تُبْعِدَنّ ذا، ولم يكن ليروي إلا بما سمع، جعلوها بمنزلة: (هل) و (بل)..» الكتاب: ٤١٢/١.

وفي الجنى الداني: ٣٦٣: «وهي لُغَيَّةٌ نادرة حكاها عيسى وسيبويه، ولايُقْبَلُ قول من أنكرها».

انظر شرح الأشموني: ٢٨٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٦٣.

(٤) يعني المضارع.

(١) نحو قولك: إذن - والله - أكرمَك، في جواب من قال: سأجيء إليك. انظر الكتاب: ٤١١/١.

وفي شرح الفاكهي: ١٥٠/١: «واغتفر الفصل بالقسم لأنه زائدٌ جيء به للتأكيد، فلا يمنع النصب». وانظر حاشية الأمير: ٢٠/١.

(٢) نحو قولك: إذن لاأُهِينَك، جواباً لمن قال: سأفعلُ ما قُلتَ. انظر الكتاب: ٤١٢/١.

وجاء الفصل بلا النافية لأن النافي كالجزء من المنفيّ، فكأنه لا فاصل. شرح الفاكهي: ١٥٠/١.

(٣) هذا رجز قائله مجهول.

والرواية في اللسان: «لا تدعَنّي»، وفي شرح الكافية: «لا تجعلَنّي» وفي شرح البغدادي: «أسيراً» بدل «شطيراً».

ونقل السيوطي أن السخاوي ذكر في شرح المفصل أن سيبويه أنشده كذلك «أسيراً». ولم أجد هذا في الكتاب عند سيبويه، فلعله سبق قلم من السخاوي، ولم يحققه السيوطي.

والشطير: الغريب، والبعيد. ويقال للغريب شطير لتباعده عن قومه.

والشاهد في البيت إعمال «إذن» مع فوات شرط التصدير، فقد فصلت بين «إنّ» واسمها وخبرها.

وللعلماء تخريجات في هذا البيت، وتنحصر هذه الآراء فيما يلي:

١ - ذهب كثير من النحويين، ومنهم ابن هشام، إلى أن الخبر محذوف، وتقديره عند الرماني: إني تالف. وعند المالقي: إني أتلف، وعند الأندلسي، وابن يعيش إني أُذَلُّ ولا أَحْتَمِل، وعند ابن هشام: إني لا أقدر على ذلك، أو إني لا أستطيع ذلك.

ثم استأنف بعد ذلك، وعلى هذا فهي عاملة، لأنها في صدر الكلام، فقد تحقق شرطها، وهذا أقوى الآراء في تخريج البيت.

٢ - ذهب الرماني إلى أن الشاعر لما اضطر شبّه «إذن» بـ «لن» فنصب بها كما نصب بـ «لن».

٣ - مذهب الفراء أن النصب في مثل هذا البيت لغة، قال: «وقد تنصب العرب بـ (إذَنْ) وهي بين الاسم وخبره في (إنّ) وحدها، فيقولون: إني إذن أضربَك. قال الشاعر: لا تتركني.. البيت، والرفع جائز». =

= وذكر المرادي أن بعض الكوفيين يجيزون مثل هذا، وتأوله البصريون، وذكر السيوطي أن ممن أجاز هذا الكسائي.

٤ - وذهب ابن الحاجب في شرح المفصّل إلى أنّ: «إني إذن أهلكَ» على معنى إني أقول، والقول يُحْذَف كثيراً، واعترض على ابن الحاجب فى أن الإشكال لايزال قائماً.

٥ - يرى الرضي الخبر هو «إذن أهِلكَ» لا «أهلك» وحده، فتكون (إذن) مصدّرة. ورَدَّ هذا الدماميني.

(١) هذا رأي البصريين، وانظر نص ابن هشام في الجنى الداني: ٣٦٢.

(٢) وذلك بسبب الفصل بالنداء.

(٣) من هنا إلى قوله «وعند هشام الرفع» نقله ابن هشام من المرادي. انظر الجنى الداني: ٣٦٢ - ٣٦٣، وقارنه بما هنا.

وابن عصفور هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، أخذ النحو عن الشَّلَوْبين، وكان بينهما منافرة. من مؤلفاته: الممتع، المقرّب... مات في ذي القعدة سنة (٦٣٣) وقيل (٦٦٩). انظر بغية الوعاة: ٢/٢١٠.

(٤) قال ابن عصفور في المقرّب: ٢٦٢/١: «ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور، نحو قولك: إِذَنْ - واللهِ - أكرمَك، وإِذَنْ - في الدار - آتيَك، ولايجوز في غيرهما من النواصب إلا في ضرورة..».

وفي همع الهوامع: ١٠٥/٤، ذكر السيوطي أن الأُبَّذي «شيخ أبي حَيّان» قال بالفصل بالظرف أيضاً.

= وذكر ياسين في حاشيته آن آبا حيان قال: «إنه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه».

انظر حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى: ١٥٠/١.

والذي وجدتُه في الطبعة الأولى عند مبارك وزميله «الفصل بالنداء» ويبدو أنهما تأثّرا بما أثبته الشيخ محمد محيي الدين، فهو عنده كذلك انظره: ٢٢.

وكنت في عام ١٩٧٠ كتبتُ تعليقاً على هذا على هامش الكتاب صححت فيها ماأثبتاه، ولما عُدْتُ للعمل في الكتاب عام ١٩٨١ وجدت النص في الطبعة الخامسة عند مبارك قد تَمّ إصلاحه، ولم أجد تعليقاً على ذلك منهما، هل كان خطأً مطبعياً؟ أو أنهما نقلاه عن غيرهما؟ أو أن النص في بعض المخطوطات جاء كذلك؟ كل هذا لا نجد إجابة عنه، فقد غيرّا النص ولم يذكرا السبب!

(١) هو الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، عراقيّ الأصل، وبابشاذ كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور، أخذ عن علماء بغداد ومصر القراءات والتفسير والنحو والحديث، من مؤلفاته: المقدّمة، شرح المقدّمة المحسبة، وشرح الجمل للزجاجي. توفي سنة (٤٦٩هـ).

ورأي ابن بابشاذ هذا لم يذكره في شرح المقدمة المحسبة. انظر: ٢٣٢/١ - ٢٣٣، وألحقه المحقق في الحاشية.

وانظر شرح الأشموني: ٢٨٧/٢، وهمع الهوامع: ١٠٥/٤. ومثال النداء: إذن - يازيد - أحسنَ إليك. وانظر الجنى الداني: ٣٦٣.

(٢) نحو: إذن - عافاكَ اللهُ - أُكرمَك، وفي الجنى الداني: ٣٦٣، ذكر رأي ابن عصفور وابن بابشاذ في الفصل، وقال: «ولم يُسْمَعْ شيء من ذلك، فالصحيح مَنْعُه».

(٣) هو علي بن حمزة، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وهو من القراء السبعة المشهورين، وقيل: سمي الكسائي لأنه أَحْرَمَ في كِساء. استوطن بغداد، وأَدَّبَ ولد الرشيد، صنّف معاني القرآن، ومختصراً في النحو، وفي القراءات. مات بالري سنة ثنتين أو ثلاث، وقيل تسعٍ وثمانين ومئة، انظر بغية الوعاة: ١٦٢/٢.

(٤) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، أحد أصحاب الكسائي. مؤلفاته: مختصر النحو، والحدود، والقياس. مات سنة تسع ومئتين. انظر بغية الوعاة: ٣٢٨/٢.

وجاء في الهمع ١٠٥/٤ وابن هشام، وهو غير الصواب.

(٥) نحو قولك: إِذَنْ زيداً أُكْرِمَ. =

= وعرض المرادي هذه الآراء في الفصل، ثم قال: «لم يُسْمَع من ذلك شيء، والصحيح منعه». انظر توضيح المقاصد والمسالك: ١٨٩/٤، وشرح الأشموني: ٢٨٧/٢. وكنت ذكرت مثل هذا عن الجنى الداني للمرادي.

(١) أي إذا وقع الفصل بمعمول الفعل.

(٢) لضعف عملها بوجود الفاصل، وفي همع الهوامع: ١٠٥/٤: «نحو: إِذَن فيك أَرْغَبَ، وأَرْغبُ، وإذن صاحبَك أُكْرِمَ وأكرِمُ».

(٣) قال ابن الناظم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رَفْعُه، لأن فِعْلَ الحال لا يكون إلاّ مرفوعاً». انظر شرح الألفية: ٢٦٣.

وفي أصول ابن السرّاج: ١٥٣/٢: «فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إِذَنْ) فعلاً حاضراً لم يجز أن تعمل فيه، لأنَّ أخواتها لا يَدْخُلْنَ إلاّ على المستقبل..»، وانظر حاشية الشهاب ١٥٢/٣.

وذكر الدماميني في (ص ٤٥) أن ابن الحاجب قال مثل هذا في شرح المفصّل، ولقد بحثت عنه في الإيضاح لابن الحاجب ولم أهتد إليه.

(١) أي الإعمال والإلغاء، وصَرّح بعض العلماء أنّ الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد، وبه جاء القرآن. الدماميني: ٤٥.

(٢) الآيــة: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الإسراء: ٧٦/١٧.

(٣) الآية: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ سورة النساء: ٥٣/٤.

(٤) في سورة الإسراء المتقدمة، وكذا في سورة النساء.

فقد قرأ أُبَيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود «وإذاً لا يَلبثوا»، وهي كذلك في مصحف عبد الله بن مسعود محذوفة النون، فقد أعملت «إذن» فنصب بها على قول الجمهور، ونصب بـ (أن) مضمرة بعدها على قول بعضهم.

قال العكبري: «وفي بعض المصاحف بغير نون على إعمال (إذن)، ولا يكترث بالواو، فإنها قد تأتي مستأنفة.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم في رواية حفص وأبي بكر، وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف «وإذاً لا يَلْبثون» بإثبات النون على إلغاء عمل «إِذَنْ»، قالوا: وهو الأجود، وكذلك جاءت في رسم المصحف العثماني. انظر هاتين القراءتين في المراجع التالية: البحر

أما في الآية ٤ من سورة النساء. فقد قرأ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس: «فإذاً لايؤتوا الناس» بحذف النون على إعمال «إذن».

وقراءة الجماعة على إلغاء «إذن» بعد حرف العطف الواو والفاء. وهي قراءة أكثر القراء قال الأشموني: «.. نعم الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة».

(١) الجزم، لأن المعطوف عليه مجزوم.

وقال المرادي في توضيح المقاصد: ١٩٠/٤. «فَصَّل بعضهم، فقال: إن كان العطف على ماله مَحَلٌّ أُلْغيتْ، نحو: إنْ تَزُرْني أَزُرْك وإِذَن أُحْسِنْ إليك، بجزم «أُحْسِن» عطفاً على جواب الشرط. وإن كان على ما لا مَحَلَّ له فالأكثر الإلغاء كالآية».

وقال السيوطي: «وإِن وَلِيَتْ عاطفاً قَلَّ النصبُ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها» همع الهوامع: ١٠٧/٤.

وفي شرح الألفية لابن الناظم: ٢٦٣: «وإلغاؤها أَجْوَد»، وعند الرضي: «.. وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر». انظر شرح الكافية: ٢٣٧/٢.

(٢) أو قَدّرت العطف على الجملتين: جملة الشرط وجملة الجزاء. =

= وسقط «جميعاً» من نص الدماميني، وجاء عند الدسوقي والشمني وياسين في: ١٤٩/١، «معاً».

(١) قال ياسين: «جاز الرفع من حيث كون مابعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض، وهو متوسط فيرتفع لفظ الشرط» الحاشية: ١٤٩/١.
وقال المالقي: «جاز الرفع اعتماداً على حرف العطف وهي متوسطة». رصف المباني: ٦٧.
وانظر شرح الكافية: ٢٣٧/٢، والدماميني: ٤٦، والشمني: ٤٦/١.
أما النصب فجاز من حيث إنَّ «إِذَن» في أول جملة مستقلّة، وهو متصدّر فينتصب الفعل. انظر حاشية ياسين: ١٤٩/١، والدماميني: ٤٦.

(٢) كذا في شرح الأشموني: ٢٨٧/٢، وهمع الهوامع: ١٠٧/٤، والدماميني: ٤٦.

(٣) يعني أنَّ ما قبل العاطف غير مسبوقٍ بشيء يطلبه فهو أوّلُ فما عُطِف عليه مِثْلُهُ، إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، قال الدماميني: «.. وفيه نَظَر»، انظر: ص٤٦.

(٤) وهي الجملة الصغرى «يقوم» وهو قول مُجْمَعٌ عليه.

(٥) وهي جملة: «زيد يقوم»، الجملة الكبرى والمذهبان: الأول: جواز الرفع والنصب، والثاني: تعيُّنُ النصب.

(١) عند الدماميني: (ص٤٧): «وفي بعض النسخ المخفَّفة، اسم مفعول من خَفَّفَ، والأُولى [أي الخفيفة] أَوْلى». وانظر الدسوقي: ١/٢٠.

(٢) « ما قد سَلَف » هذا الجزء من الآية ليس في المطبوع، ولا المخطوطات م٢/٤ب وم٣/٨ب وم٤/٩، وقد ثبت في المخطوطة الأولى.

(٣) الآية: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ سورة الأنفال: ٨/٣٨.

(٤) الآية: ﴿إِن تَسۡتَفۡتِحُواْ فَقَدۡ جَآءَكُمُ ٱلۡفَتۡحُۖ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ وَلَن تُغۡنِيَ عَنكُمۡ فِئَتُكُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَوۡ كَثُرَتۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ سورة الأنفال: ٨/١٩.

(٥) أي «إِنْ» الشرطية.

(٦) هذا الظن يأتيه من قِبَلِ أنه يجب قلب نون «إِنْ» لاماً ثم إدغامها في لام النافي «لا» الذي يجيء بعدها، فيصير مجموعها في اللفظ كـ «إِلاّ» الاستثنائية. الدماميني: ٤٧.

(٧) الآيتان: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا وَيَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗاۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ، إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفۡلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلۡعُلۡيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة: ٩/٣٩ – ٤٠.

(١) أول الآية: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنۡ أَسۡـَٔلَكَ مَا لَيۡسَ لِي بِهِۦ عِلۡمٞۖ وَإِلَّا تَغۡفِرۡ لِي ..﴾ سورة هود: ٤٧/١١.

(٢) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ سورة يوسف: ٣٣/١٢.

(٣) في طبعة مبارك وزميله ٣٣/١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٢٢/١: «وقد»، وماأثبتُّه من المخطوطات.

(٤) عند الدسوقي: ٢٠/١، وكذا في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: «سُئِل»: كذا بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا الضبط للفعل لا يناسب سياق النص.

(٥) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٍۚ إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ﴾ سورة الأنفال: ٧٣/٨.

(٦) على هامش م٤/٢ب «وينبغي أن يُجاب بأنه مُتَّصِلٌ بالجهل منقطع عن الفضل كما لا يخفى على أولي العقل».

وعلى هامش م٩/٤أ: «فأجابه بعضهم بقوله: مُتَّصِلٌ بالجهل منقطعٌ عن العلم».

وفي حاشية الدماميني: ٤٧: «قلتُ: وكان ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تَخيَّلْتَهُ مُتَّصِلٌ بالجهل منقطع عن الفضل».

ونقل هذا الدسوقي في: ٢٠/١، عن الدماميني.

ويبدو أن ما أُثبت على هامش المخطوطين قائله الدماميني، ولكنّ المثبت غيَّر في النَص وبَدّل بعض مفرداته، ولم يَعْزُه إلى صاحبه.

(٧) الآية: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ سورة الملك: ٢٠/٦٧

(١) الآية: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ سورة المجادلة: ٢/٥٨.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء: ١٥٩/٤.

(٣) «قبل موته» هذا الجزء من الآية ليس في م٨/١، ولام ٨/٣أ، ولا م٩/٤أ، وهو مثبت في المخطوطة الثانية.

والضمير في «به» راجع إلى عيسى عليه السلام. وفي «موته» الضمير راجع إلى المبتدأ المحذوف وهو أحد.

(٤) قوله: «أي وما أحد من أهل الكتاب إلاّ ليؤمنن به» ليس في م٨/١، وأثبت المصحح النص على الهامش، وكذا م٨/٣أ، وسقط أيضاً من م٩/٤أ، وما أثبتُّهُ من م٤/٢ب، وهو مثبتٌ في المطبوع.

(٥) المعنى أنه ما من أحد من اليهود والنصارى إلاّ ليؤمننّ قبل أن يموت بأن عيسى عبدُ الله ورسوله، وهذا الإيمان لابُدَّ منه في كل أحد ولوحين تزهق روحه، ولا ينفعه إيمانه. انظر الدماميني: ٤٧.

(٦) وهي «من أهل الكتاب». وخبر المبتدأ الجملة الواقعة بعد «إلاّ».

(٧) أي مثله في دخول إنْ النافية على جملة اسمية حُذِف المبتدأ منها.

(٨) تتمة الآية: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ سورة مريم: ٧١/١٩.

وقوله: «منكم» صفة للمبتدأ المحذوف، وقوله: ﴿إِلَّا وَارِدُهَا﴾ خبر لهذا المبتدأ.

قال ابن الأنباري: (إنْ) بمعنى (ما)، تقديره: ما أحدٌ منكم، وأحد: مبتدأ، ومنكم: صفة، وواردها خبره..» انظر البيان: ١٣٣/٢، والتبيان للعكبري: ٨٧٩/٢.

(٩) أي وتدخل «إنْ» على الجملة الفعلية. ماضياً كان فعلُها أو مضارعاً.

(١٠) الآية: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ ۖ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ سورة التوبة: ١٠٧/٩.

(١) تتمة الآية: ﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾ سورة النساء ١١٧/٤.

(٢) قال أبو حيان: «قال الحسن: لم يكن حيٌّ من أحياء العرب إلاّ ولهم صنم يعبدونه يسمونه أنثى بني فلان، وفي هذا تعبيرهم بالتأنيث لنقصه وخساسته بالنسبة للتذكير» انظر البحر المحيط: ٣٥٢/٣، والدماميني: ٤٨.

(٣) أول الآية: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ..﴾ سورة الإسراء: ٥٢/١٧.

(٤) الآية: ﴿مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ سورة الكهف: ٥/١٨.

(٥) قولُ: مبتدأ. خبره «مردود»، ويأتي بعد قليل.

(٦) أي بمعنى «إلاّ».

(٧) سورة الطارق: ٤/٨٦.

(٨) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وخلف، ويعقوب: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بتخفيف الميم من (لَمَا).

– وقرأ عاصم، وحمزة، وابن عامر، ونافع، وأبو عمرو، بخلاف عنهما، والحسن، والأعرج، وقتادة، وأبو جعفر، وابن ذكوان: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بتشديد الميم من (لَمَّا)، وهي هنا بمعنى (إلاّ) في لغة هذيل وغيرهم، ويتعيّن على هذه القراءة أن تكون (إنْ) نافية، أي: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ.

قال الفراء: «ولا نعرف جهة التثقيل، ونرى أنها في لغة هذيل...».

وذكر ابن حجر أن أبا عبيدة أخرج عن ابن سيرين أنه أنكر التشديد على من قرأ به. =

(١) «مردودٌ» خبر «قولُ» في أول الفقرة.

(٢) الآية: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة يونس: ٦٨/١٠.

(٣) تتمة الآية: ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ سورة الجن: ٢٥/٧٢.

(٤) في م٢/٤ب: «أَقَرِيْبٌ أَمْ بَعِيْدٌ» بزيادة «بعيد» على نص هذه الآية، وورد مثل هذا في الآية/١٠٩ من سورة الأنبياء.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة الأنبياء: ١١١/٢١.

(٦) في البحر المحيط: ٣٠٢/٦ قول الحسن وقتادة وابن جريج، وعند الدماميني: ٤٨: قول الزجاج وجماعة.

(٧) الآية: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ سورة الأنبياء: ١٧/٢١.

(١) تتمة الآية: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ سورة الزخرف: ٨١/٤٣.

(٢) أي إذا بنينا على هذا القول فالوقف على «ولد»، لا على «العابدين» آخر الآية، إذ الوقف عليه عند من يراها شرطية، ويكون التقدير في الآية: ما كان للرحمن ولدٌ.

وفي البحر المحيط: ٢٨/٨ — ٢٩ «وقيل: هي (إِنْ) النافية، أي: ما كان للرحمن ولد، فأنا أول من قال بذلك وعَبَد ووحّد.. أما القول بأن (إنْ) نافية فمرويّ عن ابن عباس والحسن والسُّدِّي وقتادة وابن زيد وزهير بن محمد. وقال مكي: لا يجوز أن تكون (إِنْ) بمعنى (ما) النافية؛ لأنه يوهم أنك إنما نفيت عن الله الولد دون ما هو آت، وهذا محال. انتهى..».

ورَدَّ أبو حيان رأي مكي بأنّ (كان) تستعمل فيما يدوم ولا يزول.

قلتُ: الذي عند مكي غير ما أثبته هنا أبو حيان، قال مكي: «(إِنْ) بمعنى ما.. وقيل: إِنْ للشرط..» انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٨٤/٢.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ سورة الأحقاف: ٢٦/٤٦.

(٤) قدّر (ما) اسماً موصولاً، ويصحّ جعلها نكرة، أي: في أيّ شيء مكنّاكم فيه. انظر الدماميني: ٤٩.

(٥) قال أبو حيان: «إِنْ: نافية، أي في الذي ما مكناكم فيه من القوة والغنى والبسط في الأجسام والأموال، ولم يكن النفي بـ (ما) كراهة لتكرير اللفظ وإن اختلف المعنى.

وقيل: إن، شرطية محذوفة الجواب، والتقدير: إن مكنّاكم فيه طغيتم. وقيل: إن، زائدة بعد (ما) الموصولة تشبيهاً بـ (ما) النافية، و (ما) التوقيتية» انظر البحر المحيط: ٦٥/٨.

(٦) أي جعلها نافية.

والآية: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ سورة الأنعام: ٦/٦.

(١) عُدِل عن «ما» في النفي واستعمل «لم».

(٢) يثقل لفظ «ما» بتكراره مرتين؛ إذ تكون صورة التركيب في الآية: .. في الأرض ما مانمكّن، وهذا مما لاينزل إليه البيان القرآني المعروف.

(٣) أي لثقل اللفظ بالتكرار.

(٤) هذا القول مبنيّ على أنّ «مهما» مركبة، وأصلها: ماما، أما على القول بأنها بسيطة فلا شيء فيها. ويأتي الحديث عنها في موضعها من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وفي الكشاف: ١٢٤/٣ : «.. ألا ترى أن الأصل في (مهما): ماما، فلبشاعة التكرير قلبوا الألف هاءً، ولقد أَغَثَّ أبو الطيب في قوله: (لعمرك ما ما بان منك لضارب) وما ضرّه لو اقتدى بعذوبة لفظ التنزيل فقال: لعمرك ماإن بانَ منك الضارب..». قلت: ورواية الديوان: يرى أنّ ما بان منك لضارب.... انظر ١٥٨/١، قلت: ولعل الصواب: يرى أنّ ما ما بان منك لضارب، تحقيق: السقا وزميليه، نشر دار المعرفة - بيروت.

(٥) عند الدسوقي وغيره هذا التقدير غير مناسب لما سيقت له الآية. انظر حاشية الدسوقي: ٢١/١.

(٦) أي جعل «إنْ» بمعنى «قد» والآية/ ٩ من سورة الأعلى.

(٧) هذا التقدير عن الفراء والنحاس والزهراوي والجرجاني.. ذكره أبو حيان في البحر: ٤٥٩/٨، وذكره القرطبي عن الجرجاني. انظر التفسير: ٢٠/٢٠.

(٨) الآية: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ سورة النحل: ٨١/١٦.

(١) ذهب الدماميني إلى أنه لا يظهر كونها شرطية؛ لأن الشرط فيها غير مراد، فإن الرسول ﷺ مأمور بالذكرى نفعت أو لم تنفع، فإذا جعلت بمعنى «قد» لم يكن شرطاً، وكان الأمر بالتذكير مطلقاً. انظر: ٤٩.

(٢) ذكر أبو حيان أن الظاهر أنّ الأمر بالتذكير مشروط بنفع الذكرى، وهذا الشرط إنما جيء به توبيخاً لقريش، أي: إنْ نفعت الذكرى في هؤلاء الطغاة العتاة، ومعناه استبعاد انتفاعهم بالذكرى. انظر البحر المحيط: ٤٥٩/٨.

وهذان الرأيان ذكرهما الزمخشري في الكشاف: ٣٣١/٣، وزاد أبو حيان والقرطبي وغيرهما رأياً ثالثاً أنها قد تكون بمعنى «إذ». انظر البحر: ٤٥٩/٨، والقرطبي: ٢٠/٢٠.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾. سورة فاطر: ٤١/٣٥.

(٤) وهي التي دخلت عليها اللام المؤذنة بالقسم «لئن».

(٥) وهي «إنْ أمسكهما..».

(٦) ذكر الزمخشري أنّ ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ جواب القسم في «لئن زالتا» سَدَّ مَسَدَّ الجوابين، يعني أنه دَلَّ على الجواب المحذوف. الكشاف: ٥٨٠/٢.

قال أبو حيان: «وإن أُخِذ كلامه [أي الزمخشري] على ظاهره لم يصح، لأنه لو سَدَّ مَسَدَّهما لكان له =
= موضع من الإعراب باعتبار جواب الشرط، ولاموضع له من الإعراب باعتبار جواب القَسَم، والشيء الواحد لايكون معمولاً وغير معمول». البحر المحيط: ٣١٨/٧.

(١) هو محذوف لدلالة جواب القسم عليه. كذا في البحر عند أبي حيان.

(٢) أي «إِنْ».

(٣) قال الهروي: «كان سيبويه – رحمه الله – لا يرى إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره.. وغير سيبويه يجيز النصب على التشبيه بليس..، وهذا مذهب الكسائي رحمه الله والمبرد، وقول الفراء، وهو مثل قول سيبويه». انظر الأزهية: ٣٢.

وقال السيوطي: «إِنْ» النافية أيضاً من الحروف التي لا تختصّ، فكان القياس أَلاّ تعمل، فلذلك منع من إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة، وعُزِي إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السرّاج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك، وصححه أبو حيان، لمشاركتها لـ (ما) في النفي، وكونِها لنفي الحال، وللسماع». انظر همع الهوامع: ١١٦/٣، والمقتضب: ١/ ٥٠، ٣٦٢/٢، والجنى الداني: ٢٠٩، والبحر المحيط: ٤٤٤/٤، ومعاني الحروف للرماني: ٧٥.

وذهب المالَقي في رصف المباني (ص/١٠٨) إلى أن عدم عملها هو الكثير، وهو الأصل.

(٤) نقل هذا البغدادي في الخزانة: ١٤٣/٢ عن ابن هشام كما نقل قراءة سعيد بن جبير، وردَّ ابنِ هشامٍ على أبي حيان في حديثه عن قراءة سعيد، والخلاف بينها وبين قراءة التشديد.

(٥) تتمة الآية: ﴿... فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾. سورة الأعراف: ١٩٤/٧.

(٢) انظر همع الهوامع: ١١٦/٣. وأهل العالية ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها.

(١) جاء في هامش م٢/٩ قوله: «اعتباطاً: أي من غير عِلَّة، من قولهم عبط الذبيحة نحرها من غير علة».
وانظر الدماميني: ٥١، والتاج (عبط).

(٢) على رأي البصريين الضمير «أنَ» من غيْر ألف، ومن ثَمّ فإنه لايكونْ حذف.

(٣) جاء في همع الهوامع: ١١٦/٣: «وسمع الكسائي أعرابياً يقول: إِنّا [كذا!] قائماً، فأنكرها عليه وظن إنّ المشددة وقعت على (قائم)، فاستثبتُّه، فإذا هو يريد: إِنْ أنا قائماً، وأدغم على حَدّ: ﴿ولكنّا هُوَ اللهُ رَبّي﴾». سورة الكهف: ٣٨/١٨.
قلتُ: كذا أثبت المحقق النص: «إنّا..» وليس بصواب، بل هو «إِنّ..».

(٤) أي من «أَنا» إلى النون من «إِنْ».

(٥) أي الهمزة.

(٦) أي صارت: إِنَ، بعد نقل حركة الهمزة ثم حذف الهمزة، فقد حُركت بالفتح، ثم سُكِّنت مرة أخرى. وقوله: «فأدغمت»، أي أدغمت نون «إِنْ» في نون «نا» بعد حذف الهمزة.

(٧) قوله: «مردودٌ» خبر عن «قولُ بعضهم» في أول الفقرة.

(٨) في طبعة مبارك: ١/٣٦، والشيخ محمد محيي الدين: ١/٢٤: «لأن المحذوف لِعِلّة كالثابت». وما أثبتُّه وهو «بمنزلة» جاء كذلك في المخطوطات، وعند الدسوقي والأمير والدماميني. والمعنى أن المحذوف لِعِلّة من العلل كالثابت الذي لم يحذف أصلاً، وعلى هذا فلا يصح الإدغام، وبين الحرفين فاصل.

(١) الأصل: هذا قاضِيٌ، بضمة على الياء، فاستثقلت الضمة عليها بعد كسرة، فسكنت الياء فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحُذِفت الياءِ لهذه العلة، وبقيت الضاد على حالها من الكسر قبل الإعلال، وزيدت عليها علامة التنوين دليلاً على التنكير. وانظر الدماميني: ٥١.

(٢) في م٩/١، وعند الدماميني: ٥١: «للساكنين».

(٣) «و» الواو ليست في م٤/٢ب. والمراد في «إِنْ» و «أنا» أي إذا كان المحذوف لعلة كالثابت، فإنه يمتنع إدغام نون «إن» في نون «أنا»؛ لسببين: الأول أن الحذف اعتباطي لا عِلَّة له، والثاني أن الهمزة المحذوفة للتخفيف لها حكم الثابت.

(٤) في م٩/٣أ «فاصل»، والتقدير أنَّ الهمزة في حكم الموجود في النطق فلا يُتَصَوَّرُ الإدغام.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا﴾ سورة الكهف: ١٨/٣٨.

(٦) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع في رواية ورش، وقالون، وإسماعيل بن جعفر، وابن جماز، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو العالية، والسلمي: «لكنَّ هُوَ الله ربي» بحذف الألف في الوصل: و ﴿لكنّا هُو الله ربي﴾ بإثبات الألف في الوقف.

وقرأ ابن عامر، وابن كثير في رواية ابن فليح، ونافع في رواية المسيبي، وأبو عمرو في رواية، وعاصم في رواية، وزيد ابن علي، ورويس، والحسن، والزهري، وأبو بحرية، ويعقوب في رواية، وكردم، وورش، وأبو جعفر. و﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾. بإثبات الألف وقفاً ووصلاً.

والأصل في هاتين القراءتين: لكنْ أنا. وفيها وجهان:

١ – نقلت حركة الهمزة إلى نون «لكنْ»، ثم حذفت الهمزة، فالتقى مثلان متحركان «لكنَ نا»، فأسكن الأول ثم أدغم في الثاني.

٢ – وقيل: حذفت الهمزة من «أنا» على غير قياس، فالتقت نون «لكنْ» وهي ساكنة مع نون «أنا»، فأدغمت فيها.

(١) الثالث من معاني «إنْ».

(٢) قال السيوطي: «ذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً، وأن المخفّفة إنما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية فلا عمل لها البتة..» همع الهوامع: ١٨٣/٢.

وذكر مثل هذا الدماميني: ص٥٢، ثم قال: «ويمكن أن يُجاب عنه بأن قوله: «خلافاً للكوفيين» يرجع إلى صَدْر المسألة فقط، وهو قوله: «أن تكون مخفّفة من الثقيلة..».

وقال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) المخفّفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل..» انظر الإنصاف: ١٩٥/١، وشرح التصريح: ٢٣٠/١، وشرح الكافية: ٣٥٨/٢، والأزهية: ٣٤ – ٣٦.

وذكر السيوطي أن الكسائي ذهب إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخفّفة من المشددة عاملة كما قال البصريون، وإن دخلت على الفعل الماضي كانت للنفي، واللام بمعنى (إلا) كما قال الكوفيون.

وأما الفراء فقد ذهب إلى أن المخفّفة بمنزلة (قد)، انظر همع الهوامع: ١٨٤/٢.

(٣) أي يشهد لنا أيها القائلون بالإعمال.

(٤) هو شعبة بن عياش الأزدي النهشلي الكوفي، كان إماماً وعالماً كبيراً، وحجة من كبار أئمة السنة، =

= وهو راوي عاصم ابن أبي النجود، عرض عليه القرآن ثلاث مرات.

مولده سنة خمس وتسعين، ووفاته سنة ثلاث وتسعين ومئة. انظر النشر: ١٥٦/١، ومعرفة القراء الكبار: ١/ ١١٠ وما بعدها.

(١) الآية: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة هود: ١١/١١١.

(٢) قرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم، وحمزة، وأبو جعفر، والأعمش، وشيبة، والشنبوذي، وابن عباس، والأعرج، وأبو رجاء، والحسن، وابن أبي ليلى القاضي،وعيسى همدان، وشيبان النحوي، ونعيم بن ميسرة، وطلحة بن سليمان، وعمرو بن فائد، ويحيى بن سليمان الجعفي: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ بتشديد «إنَّ» و «لَمّا»، وتشديد «إنّ» وإعمالها لا خلاف فيه، وأما تشديد «لَمّا» فقد كان فيه الخلاف، وليس هذا مقام عرضه.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو بكر عن عاصم، وابن مُحيصن: ﴿وإِنْ كُلاً لَمَا﴾ بتخفيف «إن» والميم من «لما»، وإعمال إن مخففة كإعمالها مشددة، وهذه المسألة هي الخلاف بين البصريين والكوفيين.

وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، والكسائي، ويعقوب، وخلف، وهشام، واليزيدي: ﴿وإِنَّ كُلاً لَمَا﴾ بتشديد «إنّ» وتخفيف الميم.

وقرأ أبو بكر عن عاصم، والحسن: ﴿وإِنْ كُلاَّ لَمّا﴾...

وإذا أردت بياناً أوفى من هذا فارجع إلى كتابي (معجم القراءات).

وتعقّب الدماميني في حاشيته ص: ٥٢ ابن هشام، قال: «وليست قراءة هؤلاء القُرّاء الثلاثة هذه الآية متفقة من كل وجه، فإنهما [أي الحرميان] يقرأان بتخفيف النون والميم من (إن) و (لما)، وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم، فلو اقتصر المصنف على قوله: ﴿وإِنْ كُلاً﴾ لصح، وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة قطعاً سواء شددت ميم (لما) أو خففت».

قلتُ: قد وَهَم الدماميني في تعقيبه هذا، ولم يتتبع قراءتي أبي بكر، وجاء حديث ابن هشام عن قراءة شعبة أيضاً فيه نقص، فقد أخذ بواحدة وترك الأخرى. فقد بنى ابن هشام حديثه على ماعرضتُه لك على قراءة ابن كثير ونافع وأبي بكر عن عاصم وابن محيصن. ﴿وإِنْ كُلاً لَما﴾ بتخفيف (إنْ) و (لَمَا)، وجاء حديث الدماميني عن قراءة أبي بكر عن عاصم، والحسن ﴿وإِنْ كُلاً لَمّا﴾ بتخفيف إِنْ وتشديد «لما»، وكل واحد منهما جهل القراءة الأخرى، فتأمّل، يرحمك الله!

(١) قال سيبويه: «وحَدَّثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ». انظر الكتاب: ١/

وذكر هذا ابن يعيش عن سيبويه في شرح المفصل: ٧٢/٨، برواية «إنْ زيداً لمنطلق».

وذكر الدماميني: ص٥٢ أن هذا مُخَرَّج على الحذف نحو: إنْ أرى عمراً لهو المنطلق.

(٢) الآيتان: ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ، وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ سورة الزخرف: ٣٤/٤٣ - ٣٥.

(٣) كُلٌّ: مبتدأ، واللام فارقة، و «ما» صلة، و«متاع» خبر.

(٤) سورة يس: ٣٢/٣٦.

(١) هو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر بن أبي داوود الأسدي الكوفي أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم وكان ربيبه ابن زوجته، وهو ثقة ضابط وفاته عام ١٨٠ هـ ومولده سنة ٩٠هـ. انظر النشر ١٥٦/١، وغاية النهاية ٢٥٤/١. وقد وَهَم مبارك وزميله في التعريف به، انظر ص/٣٧ من الطبعة الخامسة الحاشية/١.

(٢) الآيــة: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ سورة طه: ٦٣/٢٠.

قرأ ابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وأبو بحرية، والزهري، وأبو حيوة، وابن محيصن، وحميد، وابن سعدان، والخليل بن أحمد، وإسماعيل بن قسطنطين، والمفضل، وأبان، والأخفش، ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ على تقدير: ما هذان إلا ساحران. وهذا تخريج الكوفيين.

أما أهل البصرة فهي عندهم «إنْ» المخففة من الثقيلة، وهذان: مبتدأ، ولساحرانَ: خبر، واللام للفرق بين إنْ النافية وإنْ المخففة من الثقيلة.

وفي هذه الآية قراءات أخر: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ وهي قراءة بقية السبعة، ورواية أبي بكر عن عاصم.

ولا يتسع المقام لعرض هذه القراءات جميعها. انظرها مفصلة في كتابي: (معجم القراءات) وهي

(٣) قراءة ابن كثير «إنْ هذانّ لساحران» وانظر هذه القراءة في البحر: ٢٥٥/٦، والتبصرة: ٥٩٢،

(١) أي من إهمال «إِنْ» المخففة، الآية ٤ من سورة الطارق.

(٢) قراءة التخفيف لابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، والكسائي، وخلف، ويعقوب..

والتقدير عند الكوفيين: إِنْ: نافية، كُلٌّ مبتدأ، لَمَا: اللام بمعنى إِلاّ و «ما» زائدة، حافظ: خبر كل، والتقدير عند البصريين: إِنْ: مخففة من الثقيلة، كل مبتدأ: لَمَا: اللام هي الفارقة، حافظ: خبر كل، وعليها: متعلّق به.

وقرأ الحسن، والأعرج، وقتادة، وأبو جعفر، وابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، وابن عامر، ونافع، وأبو عمرو بخلاف عنهما: ﴿إِنْ كُلُّ نفس لَمَّا﴾ بتشديد الميم، ويتعين على هذه القراءة أن تكون «إِنْ» نافية، ولَمّا: بمعنى إلا.

(١) أي «إنْ» المخففة من الثقيلة، على الجملة الفعلية.
(٢) في طبعة مبارك وزميله ص/٣٧: «أهملت وجوباً» ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين ص/ ٢٤. وما أثبتُّه من المخطوطات.
(٣) الأكثر في الاستعمال.
(٤) من باب: كان وأخواتها، أو كاد وأخواتها، أو علم وأخواتها. وانظر رصف المباني: ١٠٨، والدماميني: ٥٣.
(٥) الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة: ١٤٣/٢.
(٦) الآية: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ سورة الإسراء: ٧٣/١٧.
(٧) الآيتان: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ، وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾. سورة الأعراف: ١٠١/٧ - ١٠٢.
(٨) أي دون الماضي.
(٩) ذكر السيوطي أن ابن مالك زعم أنه لايليها إلاّ الماضي، وأنّ ما ورد من المضارع يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه، ونُقِل عن أبي حيان قوله: إنه ليس بصحيح، وهو لايعلم موافقاً لابن مالك. انظر همع الهوامع: ١٨٣/٢.
(١٠) الآية: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾. سورة القلم: ٥١/٦٨.
(١١) أول الآية: ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا...﴾. سورة الشعراء: ١٨٦/٢٦.
(١) أي على الماضي الناسخ والمضارع الناسخ.

(٢) جاء في همع الهوامع: ١٨٣/٢: «ونَدَر إيلاؤها غير الناسخ».

وفي رصف المباني: ١٠٩: «ولا يجوز دخولها – أعني الخفيفة – على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون ذلك».

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفيل، ترثي زوجها الزبير بن العوام، وقد قتله ابن جُرْمُوز المجاشعي غدراً بعد انصرافه من وقعة الجمل، وكان ذلك سنة ست وثلاثين من الهجرة.

وتُروى الأبيات لزوجه صفية أيضاً، والرواية الأولى أَثْبَت.

ومن ذلك قولها:

غدر ابن جُرْمُوز بفارس بُهْمة يوم اللقاء وكان غير مُعَرِّد

يا عمرو لو نبّهته لوجدته لاطائشاً رَعْش الجنان ولا اليد

شَلَّت يمينك ... ...

وفي البيت روايات: فقد جاء فيه بدلاً من «شلّت يمينك»، «هبلتك أمك»، و«ثكلتك أمك» و«بالله ربك» و«تالله ربك»، كما روي: «لفارساً» بدلاً من «لمسلماً» و«وجبت» بدلاً من «حلت».

وشلّت يمينك: دعاء عليه، وقيل معناه يبست، وهو من باب فَعِل يَفْعَل، شلِل يَشْلَلُ، وبناؤه لما لم يُسَمّ فاعله لغة رديئة. وحلّت: وَجَبَت.

والشاهد في البيت هو أنّ «إنْ» مخفّفة من الثقيلة مهملة، و«مسلماً» مفعول «قَتَلْت»، واللام هي الفارقة، فرقتها عن إنْ النافية، وقد ولي «إنْ» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ، وهو شاذ لا يقاس عليه.

وذهب الكوفيون إلى أنّ «إنْ» هي النافية، واللام بمعنى «إلاّ» وهذه الجملة في موضع التعليل للدعاء عليه.

(٤) الشطر الثاني غير مثبت في المخطوطات، وأثبته مبارك وزميله في المطبوع، على أنه مثبت في الأصل المخطوط.

(١) الواو ليست في طبعة مبارك وزميله: ٣٧/١.

(٢) في همع الهوامع: ١٨٣/٢ «ذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه، ووافقه ابن مالك». وانظر الجنى الداني: ٢٠٨.

ونص ابن هشام في أوضح المسالك: ٢٦٥/١: «خلافاً للأخفش والكوفيين»، وتتبعه الأزهري في شرح التصريح: ٢٣١/١، فقال: «وقديوهم أنهم يجيزون تخفيف (إن) المكسورة، ويدخلونها نحو: قام وقعد، وذلك مخالف لقاعدتهم، فإنهم لا يجيزون تخفيف (إن) المكسورة، ويحملون ما ورد من ذلك على أنّ (إنْ)، نافية بمنزلة (ما) واللام إيجابية بمنزلة (إلاّ)..».

والنص في شرح الأشموني: ٢٤٨/١، مثل نص (أوضح المسالك).

(٣) النص في أوضح المسالك: ٢٦٥/١: «إنْ قام لأَنا وإنْ قعد لَزَيد». وفي شرح ابن عقيل: ٣٨٢/١ «إنْ قام لأنا».

(٤) أي دونه في القلّة.

(٥) اللام في «لَتَفْسُك» فارقة، ونَفْسُك: فاعل «يزينك».

والنص في شرح المُفَصَّل: ٨٦/٨، بالتاء: «إنْ تزينك لنفسك وإنْ تشينك لهيه».

وانظر هذا القول في شرح ابن عقيل: ٣٨٢/١، وأوضح المسالك: ٢٦٥/١، وشرح الأشموني: ٢٤٨/١، وشرح التصريح: ٢٣٢/١.

(٦) قوله: «إجماعاً» غير صحيح، فقد قاس عليه الأخفش، والعهد به قريب، ووافقه ابن مالك، وانظر همع الهوامع: ١٨٣/٢.

(٧) في م٩/٣ب: «وُجِدَتْ»، كذا بالبناء للمفعول.

(٨) «الأمثلة» كذا جاءت في المخطوطات، وعند مبارك وزميله: ٣٧/١: «المسألة»، وكذا عند الشيخ محمد محيي الدين: ٢٥/١.

(١) «عليها» ليس في م٤/٢ب، ولا م٩/٣ب.

(٢) أي على مذهب البصريين؛ لأن الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة، وقد مضى بيان هذا، وانظر الجنى الداني: ٢٠٩.

(٣) ولا تفيد في هذه الحالة إلا التوكيد. انظر رصف المباني: ١٠٩، وانظر الخزانة ٥٧٢/٣.

(٤) قائل البيت هو النابغة الذبياني، وهو من قصيدة مدح بها النعمان بن المنذر، ملك الحيرة، وقد تنصّل بها مما قذفوه به، حتى خافه، وهرب منه، وقبل البيت قوله:

فلا لَعَمْرُ الذي قد زرته حججاً ... وماهُريق على الأنصاب من جَسَدِ

والمؤمنِ العائذات الطير يمسحها ... ركبانُ مكّة بين الغيل والسَّنَدِ

وفي البيت رواية: «ما قلتُ من سيّئ مما أتيت به» ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

كما يروى: «ما إِن نَدَيتُ»، أي ما سبق مني، وهي رواية الديوان عن ابن السكيت. وذُكِر البيت كاملاً في م٢/٤ب.

وقوله: «ما إِنْ أتيتُ بشيء» جواب القسم في قوله: «لعمر الذي..» و«ما» نافية، و«إِنْ» زائدة للتوكيد.

والنابغة: هو زياد بن معاوية، ينتهي نسبه إلى سعد بن ذبيان، وكنيته أبو أمامة، وهو من شعراء الجاهلية، مات قبل البعثة. انظر الديوان: ٢٠، والخزانة: ٥٧١/٣، والأزهية: ٤١، وشرح الكافية: ٩٥/١، وشرح السيوطي: ٧٤/١، وشرح البغدادي ٩٥/١، وفي شرح الكافية: ٢٣٦/٢/ استشهد به على دخول الفاء في جواب «إذن» إذا كان للشرط في المستقبل.

(١) قائل البيت فَرْوة بن مُسيك، ونسبه ابن يعيش للكميت.

وقبله:

إذا ما الدهر جَرَّ على أُناسِ ... كلاكله أناخَ بآخرينا

فقل للشامتين بنا أفيقوا ... سيلقى الشامتون كما لقينا

وبعده:

كذاك الدهر دَوْلَتُهُ سِجال ... تكرُّ صروفه حيناً فحينا

طبّنا: عادتنا، المنايا: جمع منيّة. الدَّولة، بالفتح، النصر في الحرب، وبالضم يكون في المال. وقد جاء في طبعة مبارك: ٣٨/١ مقيّداً بالضم، وليس بالصواب لأنه لا يستقيم به معنى البيت.

ومعنى البيت: لم يكن سَبَبَ قَتْلِنا الجُبْنُ، وإنما كان ما جَرَى به القَدَرُ من حضور المنيّة، وانتقال الحال عنا، والدَّولة.

وفروة صحابيٌّ جليل، مخضرم، أسلم عام الفتح، وذكر البغدادي قصة إسلامه عند حديثه عن هذا البيت.

(٢) أي زيادة «إِنْ» بعد «ما» النافية.

وجاء في شرح الكافية: ٢٦٧/١: «وقد جاءت (إِنْ) بعدها غير كافّة شذوذاً، وهو عند المبرد قياس».

وهذا الذي ذكره الرضي عن المبرد لم أهتد إليه فيما بين يديَّ من مؤلفاته. انظر المقتضب: ٥١/١، والكامل: ٣٤١/١.

(١) البيت مجهول القائل.

ويروى: «ذهبٌ، ولا صريفٌ» بالرفع، وكذا جاءت الرواية في م٩/١ ، والنصبُ رواية يعقوب بن السكيت، والرفع رواية الجمهور على أنّ «إِنْ» كافّة لـ «ما» عن العمل.

وعلى رواية النصب زعم الكوفيون أنّ «إِنْ» نافية مؤكِّدة لا كافّة.

والرواية في اللسان:

بـنـي غـدانــة حَـقّـاً لـسـتـم ذهـبـاً ولا صـريـفـاً ولـكـن أنـتـم الـخـزف

وذكر الزبيدي هذه الرواية في (التاج) عن ابن السكيت، ثم ذكر رواية الجوهري: ..ما إنْ أنتم ذهبا ولا صريفاً..

وقال ابن بري: صواب إنشاده: ماإِنْ أنتم ذهبٌ. لأن زيادة «إِنْ» تبطل عمل «ما».

وغُدانة: بضم الغين المعجمة حَيٌّ من يربوع من بني تميم. والصريف: الفضّة، والخزف: ما عُمِلَ من طين وشُوِي بالنار حتى يكون فخاراً.

انظر الخزانة: ١٢٤/٢، وأوضح المسالك: ١٩٥/١، والعيني: ٩١/٢، وشرح التصريح: ١٩٦/١، وشرح الأشموني: ٢٠١/١، وشرح البغدادي: ١٠٦/١، وشرح السيوطي: ٨٤/١، وهمع الهوامع: ١١٢/٢، واللسان والتاج والصحاح (صرف).

(٢) في م٣/١٠أ: «فَمخرَجٌ».

(٣) هذا رأي الكوفيين، ولو كانت زائدة لكفّت «ما» عن العمل. انظر شرح الكافية: ٢٦٧/١.

(١) قائل البيت جابر بن رَأْلاَن الطائي، جاهلي، وقيل: إياس بن الأَرَتّ.
وفيه روايات: «يلاقي» في موضع «يراه»، وفي رواية: «ما أَنْ لا يُلاقي»، بفتح الهمزة من «أن»، وتكون «أَنْ» على هذا زائدة، إذ تزاد بعد الإيجاب مفتوحة، وفي النفي مكسورة.
وفي رواية: «مالا إِنْ يُلاقي». وروي: «أَبْعَدِه» بدلاً من «أَدْناه».
يُرَجِّى: مبالغة يرجو، أي يأمل، لا يلاقي: أي لايلاقيه، وتَعْرِض: تَحُول، من عَرَضْتُ له بِسُوءٍ، أو تعرّضتُ له، أَدْناه: أي أقربه، الخطوب: جمع خَطْب، وهو الأمر العظيم الشديد.
وانظر البيت في الخزانة: ٥٦٧/٣، والنوادر: ٦٠، والجنى الداني: ٢١١، وشرح البغدادي: ١٠٧/١، وشرح السيوطي: ٨٥/١، وهمع الهوامع: ١١٧/٢.

(٢) في م٣/١٠أ: «ويعرض» بالياء.

(٣) قائل البيت المَعْلُوط القُرَيعي.
على السِّنّ: أي على زيادة السِّنّ.
و«يزيد» في البيت يكون متعدّياً ولازماً، فإن عُدَّ متعدياً كان مفعوله الأول محذوفاً، وخيراً: مفعوله الثاني، والتقدير: لا يزال يزيد خيرَه خيراً، وإن عُدَّ لازماً كان «خيراً» تمييزاً مقدّماً للضرورة.
و«إِنْ» بعد «ما» في البيت زائدة، وهذا هو موضع الشاهد، واستشهد به النحاة على جواز تقديم معمول خبر «لا يزال» عليها.
وقد أجاز مثل هذا سيبويه، وهو عند الفارسي قليل، أعني زيادة «إِنْ» بعد «ما» وهي بمعنى المصدر، وذكر مثل هذا السيرافي.
وذهب الدماميني إلى أنه لا يتعيّن في هذا البيت زيادة «إِنْ» بل يحتمل أن تكون شرطية، و «ما» زائدة داخلة على الجملة الفعلية.
وذكر البغدادي أنه إِنْ تأخّرت «إِنْ» عن «ما» حُكِمَ بزيادتها وتأكيدها لـ «ما»، وإن تأخّرت «ما» عن «إِنْ» حُكِم بزيادتها وتأكيدها لـ «إِنْ». =

= والمعلوط هو ابن بَذَل القُرَيعي نسبة إلى قُرَيع بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم، وهو شاعر إسلامي.

(١) قائل البيت غير معروف.

الكئيب: المنكسر من الحزن، تنأى: تبعد، غضوب: اسم امرأة، النوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قُرْبٍ أو بُعْد.

وذكر الدماميني أن «سَرَى» بمعنى «سار»، وإسناده إلى الليل مجاز.

وذكر غيره أن معناه: ذهب ليلي بالألم والمحنة، ولا حاجة إلى إخراج «سَرَى» عن حقيقته، وهو الذهاب بالليل.

والشاهد في البيت زيادة «إِنْ» بعد «أَلاَ»، وهذا نادر.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١/١١٤، وشرح السيوطي: ١/٨٦، والدماميني: ١/٥٥، وهمع الهوامع: ٢/١١٨، وقد أثبته محقق الهمع: «إلى أَنْ»، وهذا غير معروف في البيت. وانظر الجنى الداني: ٢١١.

(٢) أي وتزاد «إِنْ» قبل مَدَّة الإنكار، وهي مَدّة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة إذا قصدت إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذُكر، أو إنكار كونه بخلاف ما ذُكر، كما تقول: جاءني زيد، فيقول من يقصد إنكار مجيئه لك: أزيدٌ إنيه!، أي كيف يجيئك؟ فهذه العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه جاءك. أو يقول ذلك من لا يشك في أن زيداً جاءك، ويستنكر ألا يجيئك، فكأنه يقول: من يشك في هذا؟ وكيف لا يجيئك؟ انظر الدماميني: ١/٥٥.

وفي حاشية الأمير: ١/٤٤ «هي من جنس الحركة قبلها، تلحق المستفهَم عنه بالهمزة خاصة، إنكاراً لثبوت الحكم أو نفيه بحسب المقامات». =

= وفي رصف المباني: ١١١ «أن تكون في الكلمة بين آخره وبين ياء الإنكار وُصْلَةً لها، وذلك إذا كانت الكلمة مبنية، أو لا يظهر فيها الإعراب».

وانظر الحديث عن حرف الإنكار في المفصّل: ٣٣٤، وشرح الكافية: ٢/٤١٠.

(١) في الكتاب: ١/٤٠٦: «وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيهْ؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج».

وانظر النص في الخصائص: ٣/١٥٦، والأصول لابن السراج: ٢/٤٤٢، وهمع الهوامع: ٢/١١٨.

وفي رصف المباني: ١١١، برواية: «أترجع إنْ أخصبت البادية..؟».

(٢) الرواية عند سيبويه: أنا إنيه، بهمزة واحدة، وكذا عند ابن جني في الخصائص وابن السراج في أصوله.

وفي غير هذه المراجع: أأنا إنيه.

وعَلّق عبد العال سالم على الرواية هذه في مخطوطات همع الهوامع بأنها بهمزة واحد مُحَرَّفة انظر: ٢/١١٨ كذا.

والصواب أنها ليست مُحَرفة وإنما هي رواية سيبويه كما ترى، على إرادة الهمزة.

وفي حاشية الأمير: ١/٢٤ «الهاء للسكت، وحُرِّكت نون (إنْ) الزائدة بالكسر لالتقاء الساكنين، فقلبت ألف الإنكار ياءً».

وعند الدماميني: ١/٥٥: «وهذا يحتمل أن تكون مَدّة الإنكار اجتلبت بعد زيادة (إنْ)، فتكون المدة ياءً، لأنك تكسر النون لالتقاء الساكنين، فلا يكون الزائد إلاّ ياءً.

ويحتمل أن تكون المدة اجتلبت قبل زيادة (إنْ) فتكون المدة ألفاً للحاقها بعد فتحة نون الضمير، والأصل: أأناه، ثم زيدت (إنْ) بين النون والألف، فالتقى ساكنان، فكُسِر أولهما نون (إنْ) المزيدة فانقلبت الألف ياءً».

قلتُ: صورة الكلمة بناء على ما ذكره الدماميني، أأنا إنْ آ، ثم صارت: أأنا إنْ ي، ثم زيدت هاء السكت في الحالين.

(٣) في م٣/١٠أ و م٤/١٠ب: «على غير ذلك».

(١) هو أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس المصري المالكي، ولد بإسنا من قرى الصعيد في أواخر سنة (٥٧٠هـ)، واشتغل بالقاهرة، ثم انتقل إلى دمشق، ودَرّس في جامعها في زاوية المالكية، ثم عاد إلى القاهرة فأقام بها، ثم انتقل إلى الإسكندرية وتوفي شوال سنة (٦٤٦هـ).
صَنَّف في الفقه والأصول، ومن مصنفاته في النحو: الكافية، وشرحها، ونظمها، والوافية وشرحها.
وفي التصريف: الشافية وشرحها، وشَرَح المفصل شرحاً سَمّاه «الإيضاح»، وله غير ذلك. انظر بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤ - ١٣٥.

(٢) في م١/٩: «قال: وهو سهو»، وانظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢/٢٢٧.
وقال الدماميني: ١/٥٥: «جَزْمُ المصنف [أي ابن هشام] بالسهو من غير تثبّت يستند إليه غيرُ مناسب، فابن الحاجب إمام ثقة، وقد نَقَل هذا الحكم فيُقْبَلُ، ولا يُدْفع بمجرد السهو. ولم أَرَ أحداً من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه، وفيهم الأئمة النقّاد، بل أَقَرّوا ذلك، ولم يتعقّبوه.
وقال الرضي: «زيادة المفتوحة بعد (لَمّا) هي المشهورة، تقول: لَمّا أَنْ جلستَ جلستُ، فتحاً وكسراً، والفتح أشهر».
قلتُ: انظر شرح الكافية: ٢/٣٨٤.
وعند الشمني: ١/٥٥: «كلام الرضي صريح في أن ذلك لغة..».
وقال الأمير في حاشيته: ١/٢٤: «تعقّبه الشارح [أي الدماميني] بموافقة الرضي وغيره، ولكن السيوطي في الحاشية أَيّد كلام المصنف فانظره».

(٣) في م٢/٥أ: «وإنما ذلك في (أَنْ) المفتوحة»، وعند الدماميني: ١/٥٥: «وإنما تلك في (أَنْ) المفتوحة».

(٤) في م١/ ١٠ سقط «المعاني». وعند الدماميني: ١/ ٥٥: «وزيد على هذه معنيان آخران»، وبحذف «المعاني الأربعة».

(٥) أي (إنْ) المكسورة الخفيفة.

وقطرب هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وكان يُدْلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه فقال له: ما أنت إلاّ قُطْرب ليل، فَلُقِّب به، والقُطْرب دويبة تستريح بالنهار وتسرح بالليل. =

= أخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأي المعتزلة النظامية، فأخذ عن النظّام مذهبه، وله من التصانيف: العلل في النحو، الأضداد، مجاز القرآن، إعراب القرآن، وغير ذلك. مات سنة (٢٠٦هـ). انظر بغية الوعاة: ١/ ٢٤٣.

(١) مَرّت في هذا الباب قبل قليل. والآية: ﴿فَذَكِّرۡ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكۡرَىٰ﴾ سورة الأعلى: ٨٧/ ٩.

(٢) في الجنى الداني: ٢١٤ – ٢١٥ هذا القول في الآية للكسائي.

(٣) وتسمى «إذ» التعليلية، إذ هي لتعليل ماقبلها، وفي همع الهوامع: ٢/ ١٨٨: «وزعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى (إذ)، وخرّجوا عليه ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾. والجمهور أنكروا الأمرين [هذا ورأي قطرب]، وقالوا: هي في الآيتين شرطية، والقصد في الأولى التهييج، وفي الثانية التبرّك».

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ سورة المائدة: ٥/ ٥٧.

والمعنى في الآية: «اتقوا الله لأجل كونكم مؤمنين، إذ الأليق بالمؤمن التقوى».

قال أبو حيان: «لما نُهي المؤمنون عن اتخاذهم أولياء أمرهم بتقوى الله، فإنها هي الحاملة على امتثال الأوامر واجتناب النواهي، أي اتقوا الله في موالاة الكفّار، ثم نبّه على الوصف الحامل على التقوى وهو الإيمان، أي من كان مؤمناً حقاً يأبى موالاة أعداء الدين». البحر المحيط: ٣/ ٥١٥.

(٥) الآية: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ سورة الفتح: ٢٧/٤٨.

قال الدسوقي: ٢٤/١: «لما أخبر الصادق بالدخول كان محققاً فلتكن المشيئة وإرادة الله محققة له، فلا يصح دخول (إنْ) الشرطية عليها المفيدة لاستقبال المشيئة، بل لابُدّ من جعلها بمعنى (إذ) وقوله: (إن شاء الله) بمعنى: إذ شاء الله ذلك، لأنه شاءه وقدّره».

(١) الحديث في رصف المباني: ١١٠، والجنى الداني: ١١٣.

وفي رياض الصالحين: ٢١٧ - ٢١٨ «باب استحباب زيارة القبور: «عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ كلما كان ليلتها من رسول الله ﷺ يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول: السلام عليكم، دار قوم مؤمنين، وأتاكم ما توعدون غداً مؤجلون، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد» رواه مسلم.

وفيه: «وعن بُرَيدة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يعلّمهم إذا خرجوا إلى المقابر يقول قائلهم: السلام عليكم، أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية» رواه مسلم.

وانظر رواية أخرى للحديث في كتاب «أحكام الجنائز» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وقد ذكر أن الحديث مروي عن أبي هريرة وعن ابن عباس أيضاً، وذكر أنّ في الحديث ضعفاً.

(٢) أي الفعل الواقع بعد «إنْ» محقّق الوقوع، فلا تصلح أن تكون شرطية؛ لأن الشرط يقتضي الشك.

انظر حاشية الدسوقي: ٢٤/١ - ٢٥، والدماميني: ٥٦.

(٣) قائله الفرزدق، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو جريراً.
وفي البيت رواية أخرى بفتح الهمزة من «إِنْ» وسيأتي الحديث عنها، وكذا جاءت في الديوان.
وفاعل «تغضب» ضمير يعود على قيس في أبيات سابقة، وأنّث الفعل لأنه أراد القبيلة. والاستفهام للتعجب والتوبيخ.
وذكر البغدادي أنه يجوز أن يكون فاعله «أنت» المستتر فيه، وهو خطاب مع جرير.
والحَزُّ: القطع، وحَزُّ الأذنين كناية عن القتل. وقتيبة هو ابن مسلم الباهلي، كان في خراسان سنة ست وتسعين من الهجرة وقتله وكيع بن حسّان.
وابن خازم هو عبد الله بن خازم السلمي كان أمير خراسان من قِبَل ابن الزبير، وقد ثاربه أهلها، وقتلوه، وحملوا رأسه إلى عبد الملك بن مروان سنة اثنتين وسبعين من الهجرة بعد أن دامت ولايته سنتين = ومعنى البيت: إنّ قيسا غضبت من آمرٍ يسير، ولم تغضب لامر عظيم، وقد آنكر منها هذا على سبيل الاستهزاء.

(١) أي ليست «إِنْ» في البيت شرطية.
(٢) أي الشرط الذي يقع بعدها.
(٣) قصة حَزِّ الأذنين من قتيبة.
(٤) أي عن جميع ماتقدّم.
(٥) تقدّمت، وهي الآية/٥٧ من سورة المائدة.
(٦) قال الدماميني: ١/٥٦: «وفي ذلك من التهييج له على أن لا يفعل ذلك المنهي عنه ما لا يخفى، وهذه نكتة لإبراز مثل هذا المحقَّق الوقوع في حال المعدوم المشكوك في وقوعه، فلا حاجة إلى جعل الأداة غير شرطية، بل جَعْلُها كذلك تذهب هذه النكتة».
وقال الدسوقي: ١/٢٥: «أي أنها في الأصل موضوعة للشرط، ولكن استعملها في الشرط المحقّق للدلالة على التهييج، فقوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ مراده بذلك تهييجهم في ترك المعاصي، فإذا سمعوا ذلك قالوا: نحن مؤمنون، ومن حَقِّ من آمن ألاّ يخالف الله ورسوله، فتركوا ذلك الفعل». وانظر الجنى الداني: ٢١٣.

(٧) وهي الآية/٢٧ من سورة الفتح: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ وقد تقدّمت.

(٨) أي فهي موضوعة أولاً للشرط والتعليق، واستعملت في المحقّق لأجل تعليمهم كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل؛ لأنهم إذا علموا أنّ المولى الذي كلامه حَقٌّ أتى فيه بالمشيئة عند الإخبار بمستقبل فليأتِ الآخرون بها في كلامهم اقتداءً به. انظر الدسوقي: ١/٢٥.

(١) في م٢/٥آ «آو آنَ».

(٢) أي لفظة «إِنْ» مع المشيئة موضوعة للشرط، أي التعليق الحقيقي المقتضي لعدم الجزم، ثم استعملت للتبرّك وهو لا ينافي التحقيق.
انظر حاشية الأمير: ١/٢٥، والدسوقي: ١/٢٥.

(٣) أي الشرط على حقيقته، والمقام ليس مقام تحقُّق حتى ينافي الاحتمال، بل مقام شك من حيث الجميع، لاحتمال موت بعضهم. انظر الدماميني: ١/٥٦، والدسوقي: ١/٢٥.

(٤) قوله: «وهذا الجواب لا يدفع السؤال» ليس في م١/١٠ ولا في م٢/٥أ وهو في النسختين: م٣ وم٤، وفي المطبوع. وفي حاشية الدماميني والشمني: ١/٥٦: «لا يرفع» بالراء، قال: «وفي بعض النسخ: لا يدفع، بالدال» والمآل واحد، وفي بعض النسخ سقط منه هذا الكلام.

(٥) أي قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾..

(٦) أي المذكور في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ أو تلك الرؤيا: ﴿لَتَدْخُلُنَّ..﴾ وقوله: «فحكى» أي الله تعالى. وفي طبعة مبارك وزميله: ٤٠: «فحكى [الله] لنا ذلك». ومثل هذا في م٢/٥أ ما عدا لفظ الجلالة.

(٧) أي أخبره أنهم سيدخلون المسجد الحرام.
وعليه فالشرط على هذين التقديرين على بابه، وفيه نظر؛ لأنه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير أن يكون في الكلام إشعارٌ بأنه محكيّ، ثم هذا لا يدفع الإشكال؛ لأنّ رؤيا الأنبياء وحيٌ حَقٌّ، فقد تحقّق الموعود، وتحقّقت المشيئة، وكذا في حقّ الملك لأنه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود، فتحقّقت المشيئة بوقوعه. انظر حاشية الدماميني: ١/٥٦.

(١) وهو الحَزُّ في الماضي، مقام الافتخار في المستقبل. انظر شرح البغدادي: ١١٧/١، وهذا تأويل السيرافي، وتبعه ابن السيد.

(٢) أي في المستقبل.

(٣) أي في الماضي. وفي م١١/٤أ «حَزّ»، ومثله في طبعة مبارك وزميله: ٤٠/١، وكذا طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٢٦/١.

(٤) قوله: «سبباً للغضب» سقط من م٣/١٠ب، وم١١/٤أ.

(٥) في شرح البغدادي: ١١٨/١: «والتأويل الثاني مشهور مذكور في الكشاف وغيره». وانظر الكشاف: ٢٩٠/٢.

(٦) قائل البيت زائد بن صعصعة الفقعسي يُعَرِّض بزوجته التي كانت تكرهه، وتنظر إلى غيره.

وقبل هذا البيت:

رمتني عن قوس العدوّ وباعَدَتْ عُبَيْدَةُ، زاد الله ما بيننا بُعْداً

عُبَيْدَة: بالتصغير، زوجه، وكانت تبغضه، انتسبنا: الانتساب رفع النسب، واللؤم: دناءة الأصل.

ويقول: إذا ما انتسبنا معاً تبيَّن لك أني كريم من نسلٍ كريم، ولم تجدي خلاصاً من إقرارِكِ بما قلتُه من أني لم تلدني لئيمة.

وذكر الأم لأنها إن كانت من الكرام فالأب أَوْلى؛ لأن العرب لا يُزَوِّجون مِن هم دونهم.

انظر البيت في شرح البغدادي: ١٢٤/١، وشرح السيوطي: ٨٩/١، والكشاف: ٢٩٠/٢، وتفسير الطبري ٢٦/١- ٣٣٣، ٤٩/٣، ومعاني الفراء.

(٧) الشطر الثاني غير مثبت في م١ و٢،٣، وهو مثبت في م١١/٤أ وفي طبعة مبارك: ٤٠/١، والشيخ

(١) في الكشاف: ٢٩٠/٢: «أي تبيَّن وعُلِم بالانتساب أني لستُ بابن لئيمة».
وانظر شرح شواهد الكشاف للأستاذ محب الدين الخطيب: ٦٠.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن، وهو أستاذ سيبويه، وكان آيةً في الذكاء، وكان الناس يقولون عنه: لم يكن في العربية ـ بعد الصحابة ـ أذكى منه، وكان يحج سنة ويغزو سنة.

وأبوه أول من سُمّي أحمد بعد النبيّ ﷺ، وله من التصانيف كتاب العين، كتاب النَّعم، الجُمَل، العروض، وغيرها. توفي سنة خمسٍ وسبعين ومئة، وقيل غير هذا، وله من العمر أربع وسبعون سنة.

انظر بغية الوعاة: ١/٥٥٧ ـ ٥٦٠.

(٣) في الخزانة: ٣/٦٥٦، نقل البغدادي نص ابن هشام هذا، ثم قال: «هذا خلاف مانقله سيبويه عن الخليل، وخلاف ما نقله ابن السيد عن المبرّد». وانظر الكتاب: ١/٤٧٩، وفي شرح البغدادي: ١/ ١١٨، «ومانسبه إلى الخليل غير صحيح».

ورواية المبرد في الكامل: ٢/٧٧ «إِنْ أُذْنا» بكسر الهمزة.

(٤) زيادة من م٤، وهي ليست في م١ وم٢ وم٣. ولافي نسخة الدماميني، وهي مثبتة عند الدسوقي: ١/ ٢٥، والأمير: ١/٢٥، وكذا في طبعة مبارك: ١/٤٠، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٢٧.

(٥) أي «أَنْ» الخفيفة بحسب الوضع، وعلى هذا التخريج يجب أن يكون «أُذْنا» مرفوعاً بفعل محذوف يُفَسِّره المذكور بعده. أي: أن حُزَّت أذنا قتيبة حُزَّتا، فيكون الاسم قد وليه إضمار فعل. انظر حاشية الدماميني: ١/٥٧، والدسوقي: ١/٢٦.

(٦) «أنها أن» ليس في م١/١٠. وقوله (المخففة) أي واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الاسمية خبره، أي: أَنّه أذنا...

(١) في شرح البغدادي: ١/١١٨: «ماردَّ به على الخليل هو تعليل الخليل لعدم جواز فتحه كما يظهر من نقل سيبويه لكلامه». وانظر الكتاب: ١/٤٧٩

(٢) «أَنْ» ليس في طبعة مبارك وزميله: ١/٤١.

(٣) أي الفعل العامل فيه.

(٤) تتمة الآية: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾. سورة التوبة ٩/٦.

(٥) في م١/١٠ و م٤/١١ «فعلى» بالفاء. والوجهان هما: إقامة السبب مقام المسبب، وإرادة معنى التبيّن.

(٦) قائل البيت ثابت قطنة، يرثي يزيد بن المهلب، ولُقّب ثابت قُطْنَة لأنّ سهماً أصابه في إحدى عينيه، فذهب بها في بعض حروب الترك، فكان يجعل عليها قُطنة. واسمه ثابت بن كعب، وقيل ابن عبد الرحمن بن كعب، وكان من أصحاب يزيد بن المهلب، وكان يولّيه أعمالاً من أعمال الثغور، فيُحمد فيها مكانه لكفايته وشجاعته، وهو من شعراء الدولة الأُموية.

انظر البيت في شرح البغدادي: ١/١٢٦/ وشرح السيوطي: ١/٨٩، والخزانة: ٣/٦٥٦، و٤/١٨٣، وأمالي الشجري: ٢/٣٠١، وهمع الهوامع: ٢/١٦ و٤/١٧٣، والأزهية: ٢٦٩ والمقرب: ١/٢٢٠.

(٧) عارُ: إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة «قتل»، أو هو خبر للمجرور بـ «رُبَّ»؛ إذ هو في موضع المبتدأ. وانظر الدماميني: ١/١٥٧.

(١) أي بعض العرب. انظر شرح المفصل: ٩٤/٣، والتسهيل: ٢٥، وشرح الأشموني: ٧٣/١.

(٢) بسكون النون وصلاً ووقفاً لغة حكاها قطرب. انظر الدماميني: ٥٧/١، والدسوقي: ٢٦/١.
وفي شرح المفصل: ٩٤/٣ «ومنهم من يسكن النون في الوصل والوقف فيقول: أَنْ فعلتُ».

(٣) الأكثرون من العرب، ما عدا تميماً. وعلى هامش م١٠/٣ب «ومقابل الأكثرين بنو تميم، فإنهم يثبتونها وصلاً ووقفاً».
وذكر مثل هذا الدماميني: ٥٧/١ وقال: «وبها قرأ نافع».

(٤) ذكر الأشموني فيها خمس لغات، فُصحاهُنَّ إثبات ألفه وقفاً «أنا»، وحذفها وقفاً ووصلاً «أَنَ»، الثاني: إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم، والثالثة: إبدال همزته هاءً، هنْ كذا، والرابعة آن، بمدة بعد الهمزة، والخامسة «أن» كَعَنْ، حكاها قطرب. انظر شرح الأشموني: ٧٣/١.
وفي شرح المفصل: ٩٤/٣ «وقد حكى الفرّاء: آنْ فعلتُ، بقلب الألف في (أنا) إلى موضع العين، فصارت بوزن: فَلْع، والأصل: فَعْل».

(٥) في الضمير هنا أقوال:
الأول: رأي أهل البصرة، وهو أن الاسم هو الألف والنون، وهي التي كانت للمتكلّم، زيدت عليها =
الثاني: رأي أهل الكوفة، وهو أن التاء من نفس الكلمة، و«أنت» بكمالها اسم عملاً بالظاهر.
وهذا الرأي ذكره بعض المتقدمين لأهل الكوفة، وذكره بعضهم على أنه للفرّاء خاصة.
الثالث: وقد عُرِف به ابن كيسان: وهو أن الضمير هو التاء المتطرّفة، كانت متصلة، فلما أرادوا فصلها جعلوا لها دعامة تقويها، بحيث يُنطق بها مستقلة، فأتوا بالهمزة والنون.

(١) في م٤/١١ب «يكون»، والمراد أنها آلة تُسْبَك والفعل بمصدر؛ لأنها والفعل الذي بعدها تؤوّل بمصدر له محل من الإعراب، وتسمى موصولاً حرفياً.

(٢) في م٤/١١ب «يقع».

(٣) في م٤/١١ب «فيكون». أي تكون هي وصلتها في موضع رفع،
إن وقعت في الابتداء حقيقة أو حكماً بأن صُدِّرت بها الجملة نحو ﴿وأن تصوموا..﴾ فهي الناصبة لا غير، وإن وقعت في الابتداء حكماً فقط بأن تقدّمها شيء حقه التأخير نحو: حَسَنٌ أن تقوم، احتملت الناصبة والمخففة. ذكر هذا الدسوقي: ٢٦/١ نقلاً عن ابن الحاجب في شرح المفصل.

(٤) الآيتان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة: ١٨٣/١ - ١٨٤.

(٥) الآية: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ مِنكُمْ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة النساء: ٢٥/٤.

(١) الآية: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ۖ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة النور: ٢٤/٦٠.

(٢) الآية: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة: ٢/٢٣٧.

(٣) قال: «زعم» لأن قوله غير مُتيَقَّن. وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/١١٠.

والزجّاج إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل أبو إسحاق الزجاج، لازم المبرّد، وكان يخرط الزجاج، ويعطيه كل يوم درهما.

كان من أهل الفضل والدين، وله من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، شرح أبيات سيبويه، وغيرها. مات سنة إحدى عشرة وثلاثمئة، وقد بلغ السبعين، وكانت ولادته سنة (٢٤١هـ).

بغية الوعاة: ١/٤١١.

(٤) أي وقوع «أَنْ» في الابتداء، في محل رفع.

والآية: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة: ٢/٢٢٤.

(٥) جاء في معاني القرآن للزجاج: ١/٣٠٠: «ويجوز أن يكون موضع (أَنْ) رفعاً فيكون المعنى: ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبرّوا وتتقوا وتصلحوا أولى. أي: البر والتقى أولى، ويكون أولى محذوفاً، كما جاء حذف أشياء في القرآن، لأن في الكلام دليلاً عليها، يشبه هذا منه: «طاعة وقول معروف» القتال: ٤٧/٢١» أي طاعة وقول معروف أَمْثَل، والنصب في أَنْ والجر مذهب النحويين، ولا أعلم أحداً منهم ذكر هذا المذهب، ونحن نختار ما قالوه لأنه جيد، ولأن الاتباع أَحَبُّ وإن كان غيره جائزاً».

(٦) ذكر الدماميني أن رأي الزجاج ليس بمتيقَّن لجواز كون ذلك في محل جر على أنه عطف بيان لـ «أيمانكم»، أي للأمور المحلوف عليها التي هي البِرُّ والتقوى والإصلاح بين الناس. انظر الدماميني: ٥٧/١ ـ ٥٨. =

= وذكر أبو حيان رأي الزجاج، وأشار إلى أن التبريزي تبعه في أن «أن تبرُّوا» في موضع رفع بالابتداء، وأن الزجاج قال: «والمعنى: برُّكم وتقواكم وإصلاحكم أمثل وأولى»، وجعل الكلام منتهياً عند قوله: ﴿لِأَيۡمَٰنِكُمۡ﴾.

وقدّر التبريزي خبر المبتدأ المحذوف بأن المعنى: أن تبرّوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس خير لكم من أن تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم.

وذهب أبو حيان إلى أن رأي الزجاج والتبريزي ضعيف؛ لأن فيه اقتطاع «أن تبرّوا» مما قبله؛ ولأن فيه حذفاً لا دليل عليه. انظر البحر المحيط: ١٧٧/٢.

وذهب الزمخشري إلى أنّ ﴿أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصۡلِحُواْ﴾ عطف بيان لـ «أيمانكم»، وهذا هو ما نقلته عن الدماميني قبل قليل، ويبدو أنه أخذه عن الزمخشري ولم يصرح بالنقل، وقد رَدّ هذا أبو حيان أيضاً. وانظر الكشاف: ٢٧٥/١.

(١) في النسخ هنا اضطراب ففي م١/١١أ سقط من قوله: «وقيل» إلى قوله «بكذا»، وفي م٣/١١أ سقط من قوله: «وقيل» إلى قوله: «أن تبرّوا».

والقول هذا هو رأي الجمهور، فقد ذهبوا إلى أنَّ «أن تَبَرُّوا» مفعول من أجله، ثم اختلفوا في التقدير، فقيل: كراهة أن تبرّوا، وهو رأي المهدوي. أو لترك «أن تبروا» وهو رأي المبرد، وقيل: لأن تبرّوا أو لا تتقوا ولاتصلحوا، وهذا منقول عن الطبري وأبي عبيدة، انظر هذه الآراء في البحر المحيط: ٢/ ١٧٧.

قلتُ: مآل هذه التقديرات واحد، فلا خلاف فيما بينها ولا تعارض.

(٢) قال الدسوقي: ١/ ٢٦: «قوله: (وقيل)، إلى حَدّ قوله: (والثاني) زيادة لم تثبت في كل النسخ، والنسخ التي ثبتت فيها اختلف محلها، فبعضها ثبتت فيه هنا، وبعضها ثبتت فيها بعد قوله: (إنما لهم خير)) وانظر م٢/٥أ.

(٣) الآيـة: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾. سورة التوبة: ٩/ ١٣.

(١) أي: (أن تخشوه): مبتدأ، و (أَحَقُّ): خبره، وجملة (أَحَقُّ أن تخشوه) خبر «الله» والأصل: الله خشيتُهُ أَحَقُّ.

جوّز أبو البقاء أن يكون (أن تخشوه) مبتدأ و (أَحَقُّ) خبره قُدِّم عليه. انظر التبيان: ٦٣٨/٢، ٦٤٩، والبحر المحيط: ١٦/٥. وانظر مشكل إعراب القرآن: ٣٥٨/١. وفيه زيادة في التخريج على ما ذكرت.

(٢) الآية: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾. سورة التوبة: ٦٢/٩.

(٣) وفي التبيان للعكبري: ٦٤٩/٢: «وقيل: التقدير: أن تُرْضوه أَحَقُّ» وأشار إلى أنه ذكره في الآية السابقة.

(٤) قال الدسوقي: ٢٦/١ «أي: بأن تخشوه، فالمحل إمّا نصب وإما جرّ» وفي البحر المحيط: ١٦/٥ «ويجوز أن تكون في موضع نصب أو جرّ على الخلاف إذا حذف حرف الجر، وتقديره: بأن تخشوه، أي: أَحَقُّ من غيره بأن تخشوه».

(٥) أي من الموضعين اللذين تقع فيهما المصدرية.

(٦) سواء كان دالاً على ظنّ أو غيره، بشرط ألاّ يَجْرِي الظَّنُّ مَجْرَى العلم، فإن جَرَى مجرى العلم فهو كاليقين، وتكون عندئذٍ بعده مخفّفة. انظر الشمني: ١/ ٥٨.

وذكر المالقي أنها إذا نصبت فلا تقع بعد أفعال اليقين، كعَلِمْتُ وأَيْقَنْتُ وتحققتُ، على أنّ «أَنْ» الناصبة قد تقع بعد اليقين ولكنه قليل شاذ. انظر رصف المباني: ١١٢.

وفي همع الهوامع: ٤/ ٨٨، ذكر السيوطي ما ذكره المالقي، ثم قال: جَوَّز [أي الفرّاء] أن تلي (أَنْ) الناصبة للمضارع لفظ العلم، وما في معناه، مستدلاً بقراءة: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه ٢٠/ ٨٩]. بالنصب، وهي بمعنى: أفلا يعلمون..

وأُجيب بأن العلم إنما يمتنع وقوع (أن) الناصبة بعده إذا بقي على موضعه الأصلي، أما إذا أُوِّل بالظنّ واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك.. ومنع المبرد النصب أيضاً في المؤوّل بالظن».

وقول المصنف: «فتكون» أي فيكون المصدر في موضع رفع.

(١) الآية: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾ سورة الحديد: ٥٧/١٦.

(٢) الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة: ٢/٢١٦.

(٣) عند الدسوقي: ٢٧/١ «أي: (فأن تكرهوا) في محل رفع استغنت به عسى عن الخبر».

وقال أبو حيان: «عسى هنا للإشفاق، لا للترجي، ومجيئها للإشفاق قليل، وهي هنا تامة لاتحتاج إلى خبر..» البحر: ١٤٣/٢، وانظر العكبري: ١٧٣/١.

(٤) الجملة: «نحو يعجبني أن تفعل» سقطت من م١١/١أ، وهي مثبتة في المخطوطات الباقية والمطبوع.

(٥) أي وتكون «أَنْ» في موضع نصب.

والآية: ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ سورة يونس: ١٠/٣٧.

(٦) في م٢/٥أ زيادة من لفظ الآية: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ومثله عند الدماميني: ٥٨.

وذكر الدماميني: ص٥٨: أنَّ ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ أعربه غير واحد خَبَرَ (كان) فأن يفترى مُقَدَّر بمصدر، والمصدر مقدّر باسم مفعول، كما ذكره المصنف في أواخر الكتاب، أول القاعدة السابعة. وإنما احتيج إلى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الإخبار، وجَعْلُهُ من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتّى في هذا المحل.

وذكر أبو حيان في البحر المحيط: ١٥٦/٥: أنّ الظاهر أَنّ ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ خبر «كان» أي افتراءً، أي: ذا افتراء، أو مُفْتَرَى، ثم قال: «ويزعم بعض النحويين أنَّ (أَنْ) هذه هي المضمرة بعد لام الجحود في قولك: ما كان زيد ليفعل، وأنه لما حُذِفَت اللام أُظْهِرَت (أَنْ)، وأن اللام و(أَنْ) يتعاقبان، فحيث جيء باللام لم نأت بأنْ، بل نقدّرها، وحيث حذفت اللام ظهرت أَنْ». =

= ورَدّ هذا أبو حيان، وذكر أنه على قول الزاعم لا يكون «أن يفترى» خبراً لكان، بل الخبر محذوف، و «أَنْ يفترى» معمول لذلك الخبر بعد إسقاط اللام. وهذا الرأي الذي لم يُسَمِّ أبو حيان صاحبه وجدتُه للرضي في شرح الكافية.

وذكر هذا الرأي العكبري مع الرأيين السابقين في التبيان: ٦٧٥/٢،

الأول: أنه خبر كان، أي وما كان القرآن افتراء، والمصدر بمعنى المفعول أي مفترى. **والثاني:** التقدير: وما كان القرآن ذا افتراء. **والثالث:** وما كان هذا القرآن ممكناً أن يفترى.

وذهب الدماميني إلى أنه قد تكون (كان) تامة، و «أن يفترى» بدل من فاعلها، بدل اشتمال، وتعقّبه الشمني. انظر الدماميني، والشمني: ٥٨/١، والأمير: ٢٦/١.

(١) الآية: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ سورة المائدة: ٥/٥٢.

(٢) الآية: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ سورة الكهف: ١٨/٧٩.

(٣) أي وتكون «أَنْ» في موضع خفض.

(٤) الآية: ﴿قَالُوٓا۟ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ۚ قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ سورة الأعراف: ٧/١٢٩.

(٥) الآية: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة المنافقون: ٦٣/١٠.

(٦) الآية: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ، وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ سورة الزمر: ٣٩/ ١١ - ١٢.

(١) أي تكون «أَنْ» وصلتها محتملةً لموضع النصب ولموضع الخفض.

(٢) الآية: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ سورة الشعراء: ٨٢/٢٦.

(٣) قوله: «أصله في أن يغفر لي» سقط من م١٢/٤أ، وأثبت على هامش المخطوط.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٤/٢ وسبق ذكرها بتمامها.

(٥) أي وليست مثليّتها في احتمال النصب والخفض على الإطلاق، وإنما ذلك إذا قُدِّر: في أن تبروا. والجارّ على هذا التقدير متعلق بـ «عُرْضة» لما فيه من معنى الاعتراض، أي: ولا تجعلوا الله معترضاً في البرّ، أي حاجزاً مانعاً منه. انظر الدماميني: ٥٨، والدسوقي: ٢٧/١.

(٦) هذا تقدير الكوفيين، انظر التبيان للعكبري:١٧٩/١.

وفي مشكل إعراب القرآن: ٩٧/١: «قيل: تقديره كراهة أَنْ، وقيل: لئلا».

(٧) بيان لاحتمال الوجهين. وسيأتي الحديث عن هذا في آخر الباب الرابع من هذا الكتاب.

(٨) سقط النص من قوله: «وقيل» إلى قوله: «وأَنْ هذه موصول حرفي» من المخطوطين: م٢/٥ب، وم٤/١٢أ.

واستكمل في النسخة الثانية على هامش الصفحة.

(٩) فهو على هذا مفعول له، حذف المضاف فقام المضاف إليه مقامه، وإبقاؤه على الجر على حذف المضاف شاذٌّ، فلا يُرْتَكَبُ تخريج القرآن عليه إلا لضرورة.

انظر التبيان للعكبري: ١/١٧٩، والدماميني: ٥٩، والأمير: ١/٢٦.

(١٠) انظر هذا في القاعدة السابعة من هذا الكتاب «اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدَّر على تقدير آخر».

(١) بناءً على أن «عسى» مثل «كان» في رفع الاسم ونصب الخبر، ويُقَدَّر على هذا القول في التركيب المذكور ونحوه مضاف إمّا في الاسم أو الخبر، أي: عسى حالُ زيد القيام، أو عسى زيدٌ ذا قيامٍ، أو يؤوّل المصدر باسم الفاعل ليصحَّ الإخبار.

وذكر الدماميني أنّ في هذا التقدير تكلُّفاً؛ لأنه لم يظهر المضاف الذي قَدَّروه يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر.

انظر الدماميني: ٥٩، والدسوقي: ٢٧/١.

(٢) أي فهي فعل متعدٍّ إلى واحد كضَرَب، وليست من أخوات «كان».

(٣) أي نقل هذا القول عن المبرد، وانظر رأيه هذا في المقتضب: ٧٠/٣.

(٤) في حاشية الأمير: ٢٧/١: «والفرق بين هذا وبين السابق أنّ ذاك يجعله من أصل وضع (عسى)، وهذا طارئ بالتضمين».

(٥) في التسهيل: ٦٠: «وليس المقرون بأن خبراً عند سيبويه» وفي الكتاب: ٤٧٧/١: «تقول: عسيتَ أَنْ تَفْعَلَ، فأَنْ ههنا بمنزلتها في قولك: قارَبْتَ أَنْ تَفْعَلَ، أي قارَبْتَ ذاك، وبمنزلة: دَنَوْتَ أَنْ تَفْعَلَ».

(٦) هذا راجع للتضمين، ولا حذف، وفي هذه الحالة لا خلاف على صحة هذا التقدير في أنّ المحل نصب.

وذكر الرضي أنه لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة، لا وَضْعاً ولا استعمالاً. انظر شرح الكافية: ٣٠٣/٢.

(٧) وهو النصب على إسقاط الجار.

(٨) في م١١/٣ب «في محل».

(١) محل «أن يقوم» من نحو: عسى زيد أن يقوم، رفع على البدل، وذكر الرضي هذا للكوفيين، ثم قال: «والذي أرى أن هذا وجه قريب». شرح الكافية: ٢/٣٠٣.

وفي همع الهوامع: ٢/١٣٨: «زعم الكوفيون أنه بَدَلٌ من الأول بَدَلَ المصدر، فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم: قَرُب قيامُ زيد، فَقُدِّم الاسم وأُخِّر المصدر، ورُدَّ بأن (أَنْ) هنا لا تُؤَوّل بالمصدر، وإنما جيء بها لتدل على أنّ في الفعل تراخياً. وزعم ابن مالك أنّ موضعه رفع، وأَنْ والفعل بَدَلٌ من المرفوع، سادٌّ مَسَدّ الجزأين كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾» العنكبوت ٢٩/٢.

وهو بدل من «زيد» وهو بدل اشتمال، كما في قولك: أعجبني زيد قيامه. انظر الدماميني: ٥٩.

(٢) سقطت الواو من م٢، وهي ليست في طبعة مبارك وزميله: ١/٤٣.

(٣) أي اللذين يحتاج إليهما «عسى»، فإنها في الأصل داخلة على مبتدأ وخبر. وفي حاشية الأمير: ١/ ٢٧: «وقال هذا مع أن الجزء الأول مذكور؛ لأنّ المُبْدَل منه في نِيَّةِ الطَّرْح».

(٤) أي كما سَدَّ البدل.

حمزة هو بن حبيب، يُكنى أبا عمارة، كان مولىً لآل عكرمة بن رِبْعي التيمي، وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حُلْوان، ويجلب الجوز والجبن إلى الكوفة، ويتخذه أهل الكوفة إماماً معظمّاً، وهو أحد القرّاء السبعة.

وفاته بحلوان سنة (١٥٦هـ). انظر مراتب النحويين: ٥٢، وغاية النهاية ١/٢٦١.

(٥) الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ سورة آل عمران: ٣/١٧٨.

(٦) قرأ حمزة والمطوعي ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بتاء الخطاب، وهو خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، أو لكل أحد.

وذكر النحاس في إعراب القرآن: ٣٧٩/١، أن أبا حاتم زعم أن هذه القراءة لحن، وتابعه على ذلك جماعة.

وذكر العكبري في التبيان: ٣١٣/١، أنّ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ هو المفعول الأول، وفي المفعول الثاني وجهان: =

= أحدهما: أنّ وما عملت فيه، والثاني: أن المفعول الأول محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، التقدير: ولا تحسبن إملاء الذين كفروا، وقوله: ﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾. بدل من المضاف المحذوف، والجملة سَدّت مَسَدَّ المفعولين، والتقدير: ولا تحسَبَنَّ أنّ إملاء الذين كفروا خير لأنفسهم.

كما ذكر أنه يجوز أن تجعل (أَنّ) وما عملت فيه بدلاً من الذين كفروا، بدل اشتمال، والجملة سَدَّت مَسَدَّ المعفول، وأثبت هذا الرأي أبو حيان والزمخشري لابن الباذش، وذكر مكي مثل هذا، وزاد على ذلك أنّ من قرأ بالتاء فجوازه على التكرير، وتقديره: لا تحسَبَنَّ الذين كفروا ولا تحسبن أنما نملي لهم فأنما سَدّت مَسَدّ المفعولين لـ «حسب» الثاني، وهي وما عملت فيه مفعول ثان لحسب الأول، وهذا الرأي أثبته النحاس للكسائي والفراء.

(١) المراد به ما أُوِّل مع مايليه بمصدر، وزاد ابن مالك بأنه ما لم يحتج إلى عائد، وهي كالمشدّدة. انظر شرح المفصل: ١٤٣/٨، وشرح الكافية: ٣٨٧/٢، والدماميني: ٦٠/١.

(٢) جعل ذلك مع المتصرف ليصحَّ سَبْكُ المصدر منه، وذكر ابن الحاجب أنه قد يدخل على الفعل الجامد مثل «عسى»، فيكون المصدر حينئذٍ من المعنى. انظر حاشية الدسوقي: ٢٨/١، والأمير: ٢٧/١.

(٣) وذلك في قوله تعالى: ﴿وأَنْ تصوموا﴾ وغيره مما سبق الحديث عنه.

(٤) الآية: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ سورة القصص: ٨٢/٢٨.

(٥) الآية: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ سورة الإسراء: ٧٤/١٧.

(١) الكتاب: ١/٤٧٩ ـ ٤٨٠، قال: «أما قوله: كتبتُ إليه أَنِ ٱفْعَلْ، وأمرتُه أَنْ قُمْ، فيكون على وجهين: على أن تكون (أنْ) التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تَصِل الذي بـ (تَفْعَلُ) إذا خاطبتَ حين تقول: أنت الذي تَفْعَلُ، فوصلت أن بـ (قُمْ)، لأنه موضع أمر، وكما وَصَلْتَ الذي بـ «تقول» وأشباهها إذا خاطبت، والدليل على أنها تكون (أَنْ) التي تنصب أنك تدخل الباء فتقول: أوعزت إليه بأنِ افعلَ، فلو كانت (أَيْ) لم تدْخلها الباء كما تدخل الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة: أَيْ.».

وقد أشار إلى رأي سيبويه الزمخشري في الكشاف: ٤/٨٨، عند حديثه عن الآيتين: ﴿.. وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ، وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا..﴾ من سورة يونس: ١٠/١٠٤ ـ ١٠٥. وانظر البحر المحيط: ٥/١٩٦.

(٢) وفي الهمع: ٤/٨٨: «وبالنهي في نحو: كتبتُ إليه أَلاّ تفعل».

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ، أي الرجل الطويل، وهو نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب، وهو أستاذ ابن خروف وغيره من معاصريه، له حواشٍ على الكتاب، اعتمدها ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح.

مات سنة (٥٨٠هـ) انظر بغية الوعاة: ١/ ٢٨.

وانظر رأي ابن طاهر في همع الهوامع: ٤/ ٨٨.

(٤) قال الدسوقي: ١/ ٢٨: «أي هو معترف بأنها مصدرية، إلاّ أنها ليست ناصبة، ولا مخلِّصَةً للاستقبال، وأبو حيان يقول: إن الداخلة على الأمر تفسيرية، والداخلة على الماضي مصدرية، إلاّ أنها ليست الناصبة».

قلتُ: ما ذكره الدسوقي عن أبي حيان من أَنّ الداخلة على الأمر تفسيرية كلام ناقص، فقد ذكر أنها قد تكون مع الأمر مصدرية أيضاً. وانظر البحر المحيط: ٥/ ١٩٦، وسيأتي بيان مفصَّل في المسألة بعد قليل.

(١) ذكر أبو حيان أن هذا ليس بمتفق عليه، فقد ذهب بعض النحويين إلى أنها قد لا تخلِّصُهُ للاستقبال. حاشية الأمير: ٢٧/١.

(٢) السين وسوف يخلّصان المضارع للاستقبال ولا يدخلان على غيره.

(٣) عند الدماميني: ٦٠/١، والدسوقي: ٢٨/١: «موضعهما» بالمثنى، أي موضع الماضي والأمر الموصولة هي بهما. وانظر حاشية الأمير: ٢٨/١. وهي كذلك في المخطوطات، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، وانفردت طبعة مبارك وزميله بصورة الإفراد «موضعها» ٤٤/١.

(٤) فثبت بهذا أنّ الداخلة على الماضي والأمر غير الداخلة على المضارع.

(٥) أي عن الدليل الأول عند ابن طاهر.

(٦) خفيفة كانت أو ثقيلة.

وفي حاشية الأمير: ٢٨/١: «أجاب ابن الصائغ بأن كلامه فيما يخلّص للاستقبال بأصل الوضع، ونون التوكيد ليست كذلك؛ إِذْ أصْلُ وضعها للتأكيد، ولزم من ذلك ألاّ تدخل إِلاًّ على مستقبل، إذ الماضي لا يحتمل التأكيد، والحال لا حاجة لتوكيده؛ لأنه يمكن الاطلاع على حالته من قوة أو ضعف..» وانظر حاشية الدسوقي: ٢٨/١.

(٧) في م٥/٢ب سقط من هنا إلى قوله: «باتفّاق».

وقيّد الدماميني الأدوات الشرطية بالجازمة احترازاً من نحو: «لو» و «لما» على القول بأنهما حرفا شرط. انظر حاشيته: ٦٠.

(٨) أي للاستقبال.

(١) أي عن الدليل الثاني من دليلي ابن طاهر.

(٢) التأثير في العمل تابع للتأثير في المعنى.

(٣) و «أَنْ» المصدرية إذا دخلت على الماضي لا تؤثّر في معناه شيئاً، فلا تؤثّر عملاً في محلِّه فافترقا.

وقوله: «كما أنها» أي (أن) المصدرية.

(٤) وهو احتماله للحال والاستقبال.

(٥) قال الدماميني: «قد يُقال: ليس بين تأثير الأدوات لتخليص المعنى إلى الاستقبال، وتأثيرها لنصب اللفظ تلازمٌ؛ بدليل سوف» انظر حاشيته: ٦٠.

(٦) من الآمرين المختلف فيهما، وقد مضى الخلاف الأول وهو كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، ورأي ابن طاهر أنها ليست هي. وقوله: «كونها» أي (أن) المصدرية.

(٧) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرْناطي النَّفْزِي، نسبة إلى نَفْزَة، قبيلة من البربر. نحويّ مُفَسِّرَ مُحَدِّث مقرئ، مؤرّخ أديب، ولد بمطخشارش آخر شوال سنة (٦٥٤هـ)، وأخذ عن العلماء المعروفين في الأندلس، ثم دار في بلاد المسلمين، واستقر في القاهرة عام (٦٨٠هـ)، وتابع التحصيل، ثم تصدّر حلقات التدريس، وكَثُر تلاميذه، ومنهم ابن هشام هذا صاحب «مغني اللبيب»، وله المؤلفات الكثيرة منها: البحر المحيط، في التفسير، إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها.
توفيّ سنة (٧٤٥هـ). انظر بغية الوعاة: ١/٢٨٠، وما بعدها.

(٨) هذه أول المسائل التي رَدّها ابن هشام على شيخه أبي حيان، ولقد تتبّعت هذه المسألة وغيرها في بحث أعددتُه لدرجة الدكتوراه تحت عنوان: «البحر المحيط لأبي حيان، دراسة نحوية صرفية صوتية».

ومما ذكرتُه في هذه الدراسة أني تتبعت تعليق العلماء على هذه المسألة، ورأيهم في موقف ابن هشام من شيخه، وكان أول ما بدأتُ به هو حاشية الأمير، فوجدت صاحبها يبيّن أن ما ذكره ابن هشام لأبي حيان قاله عالم آخر سبقه إلى ذلك وهو الرضي، ثم التمس الأمير العذر لابن هشام في أن كتاب الرضي لم يصل إلى القاهرة إلا بعد موته، كما ذكر ذلك البغدادي في شرح الشواهد. انظر حاشية الأمير: ٢٨/١.

كما نقل الأمير عن السيوطي أنّ أبا حيان ناقض نفسه في البحر المحيط فجعل «أَنْ» من قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم﴾ المائدة: ٥/ ٤٩ . مصدرية..

وانتقلتُ بعد ذلك إلى حاشية الشمني، فوجدته ذكر ما ذكره الأمير، وزاد عليه بنقل نص المسألة عن الرضي.

ثم رجعتُ إلى البحر المحيط فوجدت أبا حيان تارة يذكر أنّ «أَنْ» في مثل هذا الموضع تفسيرية، وتارة أخرى يبيح دخول «أَنْ» على الأمر مع بقائها مصدرية، وتارة ثالثة يذكر هذا دون تردد أو حذر، وقد صَرّح بذلك في مواضع من تفسيره، منها:

أول المسائل التي رَدّها ابن هشام على شيخه أبي حيان،

١ – ما جاء في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَـٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ..﴾ النساء: ٤/٦٦.

فقد ذكر أنّ «أنْ» يحتمل أن تكون تفسيرية، وأن تكون مصدرية على ماقرره العلماء من أنّ «أنْ» تُوْصَلُ بالأمر.

٢ – وفي سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ المائدة: ٥/٤٩، وهي الآية التي أشار إليها السيوطي، وزعم أنّ أبا حيان ناقض نفسه فيها، ذكر أبو حيان أنهم أجازوا في ﴿وَأَنِ ٱحْكُم﴾ أن تكون في موضع نصب، كما قيل: إنها قد تكون تفسيرية.

٣ – وفي سورة يونس الآية: ٢ في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ..﴾ قال أبو حيان: «ويجوز أن تكون (أَنْ) المصدرية الثنائية الوضع، لا المخففّة من الثقيلة، لأنها لا تُوصَلُ بالماضي والمضارع والأمر، فوُصِلَتْ هنا بالأمر، ويَنْسَبِكُ منها مصدر تقديره: بإنذار الناس، وهذا الوجه أَوْلَى من التفسيرية».

٤ ـ وفي سورة النحل في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا...﴾ الآية: ٦٨ قال أبو حيان: «و (أَنْ) تفسيرية؛ لأنه تقدَّم معنى القول، وهو أوحى، أو مصدرية باتخاذ». =

أول المسائل التي رَدّها ابن هشام على شيخه أبي حيان،

وفي السورة نفسها الآية/١٢٣: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ...﴾ قال أبو حيان: «(أَنْ) تفسيرية، أو في موضع المفعول».

ومن عَرْض هذه المواضع يتبيَّن لك أنّ ما ذكره ابن هشام عن أبي حيان، إن كان صحيحاً، فقد تراجع عنه في (البحر)، وكان على ابن هشام أن يرجع المرّة بعد المرة إلى هذا الكتاب، فهو آخر ما أَلّفه أبو حيان، وفيه استقرّت آراؤه، ولو فعل هذا لكان أشار إلى رجعة أبي حيان شيخه، ولما احتاج إلى هذا الرّدّ.

كما أنه لو قُدِّر لابن هشام أن يَرَى المسألة عند الرضي لما جاء منه الردّ على شيخه أبي حيان. فقد ذهب هذا المذهب الرضي قبله، قال في شرح الكافية: ٣٨٦/٢: «.. ولا يُوْصَل بالأمر؛ لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوّل به (أَنْ) مع الفعل ما أفاد (أَنْ) مع ذلك الفعل، وإلاّ فليسا مؤوَّلين به، ألا ترى أنّ معنى ﴿بما رَحُبَت﴾ التوبة: ١١٨/٢٥ وبرحبها شيء واحد، كذا معنى: علمتُ أنك قائم، وعلمت قيامك، شيء واحد، والمصدر المؤوّل به (أَنْ) مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ، بمعنى القيام؛ لأن قولك: بالقيام، ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: أَنْ قُمْ.

ويتبيّن بهذا أنّ صلة (أَنْ) لا تكون أمراً ولا نهياً خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي..».

(١) أحد دليلَي أبي حيان على أنّ «أنْ» المصدرية لا توصل بالأمر. وقوله: «أنهما» أي: «أنْ» وما دخلت عليه وهو الأمر.

(٢) أي فات معنى الأمر الذي كان مستفاداً من الصيغة ضرورة أن المصدر لا دلالة له على الطلب البتة. انظر الدماميني: ٦١.

(٣) والمصدرية الموصولة بغير الطلب يَصِحُّ وقوعُها مع صلتها فاعلاً، نحو: أعجبني أَنْ أحسنت، وأن تُحْسِن، ومفعولاً نحو: كرهتُ أَنْ أسأت وأن تسيء، بخلاف الموصولة بالطلب، فإنه لا يجوز ذلك فيها.

(٤) في م١٢/٤ب: «ولا»، وكذلك طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٢٩/١.

(١) وهو فوات معنى الأمر عند التقدير بالمصدر.

(٢) في م٢/٥ب «الأمر».

(٣) مثل: أعجبني أنْ قمتَ.

(٤) مثل أعجبني أن تقوم.

(٥) «والتقدير» أي والتقدير بالمصدر؛ وذلك أنك إذا أوّلت بالمصدر فيهما فقلت: أعجبني قيامك، فاتَ معنى المضيّ والاستقبال، كما أنك إذا أوّلت بالمصدر في قولك: كتبتُ إليه أَنْ قُم، فقلتَ: كتبتُ إليه بالقيام فاتَ معنى الأمر، فكما أنه لا يَضُرُّ فوات ما دَلّتَ عليه الصيغة في الأول لا يَضُرُّ في الثاني ولا فَرْق.

قال الدماميني: ص٦١: «قلتُ: ولأبي حيان أن يُفرِّق بأنّ الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم تَفُتْ بالكلية، والفائت إنما هو الدلالة الوضعية فقط، وإِلاّ فمعنى الزمن مدلول عليه التزاماً ضرورة أنّ الحَدَث لابُدَّ له من زمان، بخلاف معنى الأمر فإنه فات بالكليّة، ولا يلزم من اغتفار الأول اغتفار الثاني.

على أنا نقول: الموصولة بالأمر والنهي عند التأويل بالمصدر إنما تؤوّل بمصدر مأخوذ من المادة التي تدلُّ على الطلب، فإذا قلت: كتبتُ إليه بأن قُمْ، أو بأنْ لاتَقُمْ، فالمعنى: كتبتُ إليه بالأمر بالقيام، أو النهي عنه، فإنما فات الدلالة بالصيغة فقط..»

قلتُ: نَصُّ الدماميني هذا أثبته الأمير في حاشيته لابن الصائغ. انظر حاشية الأمير: ٢٨/١.

(٦) أي أبو حيان.

(٧) أي مثل فوات المقصود من الفعل كالدعاء في مثاله التالي.

(١) الآية: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ سورة النور: ٢٤/٩.

(٢) هذه قراءة نافع بسكون النون من «أَنْ» وكسر الضاد من «غضب» على أنه فعل ماض. وأنْ: هي المخففة، واسمها محذوف ولم يُشِر إلى هذا الضبط ابن هشام ـ رحمه الله ـ ولو بقيت القراءة بالتشديد «أنّ غَضَبَ» لما كان فيها شاهد للمسألة.

والقراءة بتشديد النون من «أنّ» ونصب ما بعدها عن ابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب.

وفي الآية قراءتان أخريان، انظرهما في كتابي: (معجم القراءات)، وقراءة نافع في البحر: ٦/٤٣٤، وقال أبو حيان: «.. قال أبو علي: وأهل العربية يستقبحون أن يليها [أي: أَنْ المخففة] الفعل إلاّ أن يُفْصَلَ بينها وبينه بشيء، نحو قوله: ﴿علم أَنْ سيكون﴾ وقوله: ﴿أفلا يرون أَلاّ يرجع..﴾ وأورد في البحر المحيط: ٦/٤٣٤، رأي ابن عطية في قراءة نافع هذه على أنها مستغربة.

(٣) والجواب عن الثاني، هو أنّ (أَنْ) مع الأمر لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً.

(٤) من نحو: أعجبني أَنْ قُمْ، وكرهتُ أَنْ قُمْ.

(١) قال ابن الصائغ: «أين الإنشاء إذا أُوِّل بالمصدر؟ بل أين الجملةُ من أصلها؟

ولك أن تقول: صورة اللفظ قبل التأويل معتبرة.

قال الشارح: بناء على أنّ التأويل من معنى الأمر لا مانع من التعليق: إذ المعنى: أعجبني الأمر بالقيام، وكرهتُ الأمر به» انظر حاشية الأمير: ١/٢٨ ـ ٢٩.

(٢) وهو أنّ المصدرية لابُدَّ من وقوعها مع صلتها فاعلاً أو مفعولاً.

(٣) وهو قد سَلَّم مصدريتها نحو: جئتني لكي تكرمني، فدلّ هذا على فساد ما ذهب إليه.

(٤) أي قول أبي حيان.

(٥) ذكرتُ النص فيما سبق. وانظر الكتاب: ١/٤٧٩ ـ ٤٨٠.

(٦) أي أبو حيان.

(٧) ليس في نص سيبويه «باء» فهو عنده: «كتبتُ إليه أَنِ افْعَلْ، وأمرتُهُ أَنْ قُمْ».

(٨) البيت من قصيدة للراعي النميري، وذكر البغدادي أنه ورد في شعرٍ للقتّال الكلابي.

ويروى: «أخمرة» بالخاء المعجمة، و«تلك الحرائر»، ورواية الديوان: أحمرة، بالحاء المهملة.

والأَحْمِرَة: جمع حمار، جَمْعَ قِلّة، وخَصَّ الحمير لأنها رذال المال وشرّه. يقال: شَرُّ المال مالا يُزَكّى ولا يُذَكّى.

والأخمرة، بالخاء المعجمة، جمع خمار، وهو ما تَسْتَتِرُ به المرأةُ رأسها.

وهذا الضبط نقله البغدادي عن السكرّي، في شرح أشعار اللصوص، وتبعه مَن بعده.

وسود المحاجر: صفة رَبّات البيوت، أي مُسْوَدّة محاجرها، وهو جمع مَحْجِر، كمجلِس ومَنْبَر، وهو من الوجه حيث يقع عليه النقاب، وما بَدَا من النقاب محجر أيضاً. وأراد بهذا الوصف الإماء السود.

قال السكرّي: «سُود المحاجر، من سواد الوجه، وخَصّ المحاجر دون الوجه والبدن كله لأنه أوّل ما يُرَى..» «لا يقرأن بالسُّوَرِ»، أي: هُنّ خَيِّرات كريمات، يتلون القرآن، ولَسْنَ بإماء سُود ذوات حُمُر يسقينها.

= والشاهد في البيت زيادة الباء في المفعول به «بالسُّوَر».

- والراعي هو عبيد بن حُصَين، ينتهي نسبه إلى نمير بن عامر بن صعصعة، وكنيته أبو جندل، ولقّب بالراعي لكثرة وصفه الإبل والرعاء في شعره، وقيل: لقب به ببيت قاله، وكان يقال لأبيه في الجاهلية الرئيس، وولده وأهل بيته في البادية سادة أشراف، وهو شاعر فحل من شعراء الإسلام في الطبقة الأولى.

والقتّال الكلابي هو عبد الله بن مجيب، وقيل اسمه عبادة، وقيل عُبَيْد، وكنيته أبو المسيب، ولقّب بالقتال لتمرُّده وفتكه، وكان شجاعاً فارساً شاعراً في عصر الراعي والفرزدق وجرير.

(١) في م٤/١٢ب، ذكر الشطر الثاني بتمامه. وانظر الحديث عن البيت في البحر المحيط: ١/١٤، ٤٠٩، ٢/٧١، ٤/٣٨٨، ٦/١٨٤.

(٢) «غير زائدة» ليست في م٣/ ١٢أ، وأثبتت على هامش النسخة.

(١) من قوله: «ذكر بعض الكوفيين» إلى قوله: «لا مجزوم»، نقله الأشموني عن ابن هشام ولم يَعْزُه له. انظر شرح الأشموني: ٢٨٣/٢ - ٢٨٤. ما ذكره ابن هشام منقول من المرادي. انظر الجنى الداني:

(٢) هو مَعْمَر بن المثنّى، لغويّ بصريّ، وهو مولى بن تيم، تيم قريش، رهط أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه. أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صَنَّف غريب الحديث، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني وغيرهم، وأقدمه الرشيد من البصرة إلى بغداد وقرأ عليه.
كان شعوبياً، وقيل: كان يرى رأي الخوارج الإباضية، وقد أثنى عليه الجاحظ وابن قتيبة. صنّف: المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، والمثالب، وأيام العرب، ومعاني القرآن، وغيرها.
مولده سنة (١١٢هـ) ووفاته سنة (٢١١هـ)، وقيل غير ذلك في وفاته. انظر بغية الوعاة: ٢٩٤/٢.

(٣) أي بعض العرب.
وجاء في همع الهوامع: ٩١/٤. «ولا يجوز الجزم بـ (أَنْ) عند الجمهور، وجَوّزه بعض الكوفيين، قال الرؤاسي من الكوفيين: فصحاء العرب ينصبون بـ (أَنْ) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها. وممن حكى الجزم بها لغةً من البصريين أبو عبيدة واللحياني، وزاد أنها لغة بني صُبَاح». وانظر توضيح المقاصد: ١٨٥/٤، والجنى الداني: ٢٢٦.

(٤) هو عليّ بن المبارك، وقيل: ابن حازم، أبو الحسن اللِّحياني، من بني لِحيان بن هذين بن مدركة، وقيل: سُمِّي به لعظم لحيته. أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة، وعُمْدَتُه على الكسائي، وأخذ عن القاسم بن سلاّم، وله النوادر المشهورة. بغية الوعاة: ١٨٥/٢.

(٥) عند الدماميني: ٦٣: «صَبّاح» كذا بالصاد المفتوحة والباء المشددة، ومثله في حاشية الأمير: ١/ ٢٩، قال البغدادي: في شرح الشواهد: ١٣٠/١: «.. صُبَاح، بضم الصاد، وخفّة الموحّدة، هذا هو الموجود في كتب اللغة وأَنْساب العرب. أَمّا صَبّاح، بفتح الصاد وتشديد الموحّدة، فليس بموجود في أسماء البطون والقبائل، ولم يُصِب الدماميني في تشديد الموحّدة، وقد تبعه سائر الشرّاح..».
وصُباح: بطن من ضبّه.وضبطه الشيخ محمد محيي الدين: ٣٠/١: «صَبَاح»، كذا بفتح الصاد والباء، وليس هذا بالصواب. وانظر اللسان، وتاج العروس (صبح).

(١) زيادة من المطبوع وليست في المخطوطات.

(٢) والبيت لامرئ القيس، وفيه روايات:

«وِلْدانُ أهلها»، «وِلْدانُ حَيِّنا»، «وِلْدان قومنا».

«إذا ما غدونا»، «إذا ما ركبنا»، «إذا ما خرجنا»

«إلى أن يأتنا»، «إلى أن يأتي»، «إلى ما يأتنا»

ومعنى غدونا: ذهبنا غُدْوَةً، أي مابين وقت صلاة الفجر وطلوع الشمس. ونَحْطِبْ: مجزوم بجواب الأمر: «تعالَوا».

والشاهد في البيت جزم: «يأتنا» بـ «أَنْ». والأصل: يأتينا، فسقط الياء للجزم.

وهذه رواية الفرّاء للبيت، وقد خطّأ الفارسي هذه الرواية، وأخذ بالثانية: «إلى أن يأتي». وهذه الرواية لا شاهد فيها على الجزم.

وذكر الشمني في حاشيته: ٩٣/١، عن ابن الصائغ قوله: «حكى ابن أسد في كتابه.. عن أبي علي إنكار ذلك، وأن الرواية: (إلى أن يأتي الصيد نحطب) قال: وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على أنه على حذف الياء تخفيفاً كما حذفت من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ الفجر/٤»، لكنها في الآية غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل».

(٣) البيت من قصيدة لجميل العذري.

والرواية في الديوان كما أثبتها السيوطي والبغدادي: «أخاف إذا أنبأتُها أن تُضِيعَها».

ولا شاهد فيه علِى هذه الرواية.

وقوله: «بها» الضمير عائد على بيت سابق، وهو قوله:

ألا طال كتماني بثينة حاجةً   من الحاج ما تدري بثينة ما هيا

وقد أنشد الكوفيون البيت، واستشهد به ابن هشام على الجزم بـ «أَنْ»، وخرّجه بعضهم على أن السكون على الميم من «تَعْلَم» إنما كان لأجل الإدغام، أو هو سكون وقف للضرورة.

قلتُ: قولهم: للإدغام غير صحيح، إذ لا إدغام هنا وإنما هو إخفاء للميم في الباء بعد سكونها، ولا يخفى على ذي بصيرة الفرق بينهما.

وذهب أبو حيان إلى أنه إذا كان قد حكى الجزم بها الكوفيون واللحياني وأبو عبيدة من البصريين كان الأصح جواز ذلك، لكنه قليل، ذكر هذا في (شرح التسهيل)، ونقله السيوطي عنه في (همع الهوامع).

وجميل هو عبد الله بن مَعْمرَ، وقيل هو معمر بن عبد الله العذري الحجازي صاحب بثينة العذرية، وهو عند الجمحي في الطبقة السادسة من الإسلاميين.

(١) في م١٢/١ب: «وفيه نظر» أي في الاستشهاد بالبيت الثاني:

«أحاذر أن تَعْلَمْ بها..» البيت.

(٢) وهو «فتردَّها»، و«فتتركَها» بفتح الدال والكاف.

(٣) وذهب الأمير في حاشيته: ٢٩/١، إلى أن «فتردّها» مدغم، فيجوز تقدير جزمه. أي على المُسَكّن بعد «أَنْ» وقوله: «عليه» وهو «تَعْلَمْ».

(٤) في م١٢/١ب «بالضرورة».

(٥) ولو كان مجزوماً لكان ما عُطِفَ عليه مجزوماً أيضاً . انظر شرح البغدادي: ١٣١/١.

(٦) من قوله: «وقد يُرْفَعُ الفعلُ» إلى قوله: «أختها ما المصدرية» نقله البغدادي في خزانة الأدب: ٣/ ٥٦٠.

(٧) في م١٣/٤أ «الفعل المضارع»، وقد يكون لفظ «المضارع» في هذه النسخة زيادة من عمل الناسخ. و«بعدها» أي: بعد «أَن» المصدرية، وتكون حينئذٍ مهملة.

(١) الآية: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة: ٢/ ٢٣٣.

(٢) واختلف في نسبة هذه القراءة «.. يتمُّ» بالرفع إلى قارئها على ما يلي:

١ - انفرد ابن هشام بنسبة هذه القراءة إلى ابن محيصن، هنا وفي الباب الرابع، وكذا في (أوضح المسالك).

٢ - ذهب الزمخشري والرضي وأبو حيان إلى أن هذه قراءة مجاهد.

٣ - ذهب ابن الأنباري في (الإنصاف) إلى أنها رواية ابن مجاهد.

٤ - ذكر البغدادي في (الخزانة) عن الأندلسي أنها قراءة ابن مجاهد، وأثبتها كذلك مرة أخرى (شرح الشواهد).

٥ - وجاءت عند السيوطي والمرادي قراءة لبعضهم.

وقد جاء رفع الفعل بعد «أَنْ» في كلام العرب، وترك إعمالها حملاً على «ما» أختها في كون كلّ منهما مصدرية، وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها المخففة من الثقيلة.

قال أبو حيان: «والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة».

(١) البيت مجهول القائل، وقبله:

يا صاحِبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكما وحيثما كنتما لاقيتما رَشَداً

أَنْ تحملا حاجةً لي خَفَّ محملُها وتَصْنَعَا نعمةً عندي بها وَيَدا

أَنْ تقرأان . البيت.

وقوله: «أن تقرأان» في موضعِ البدل من «حاجةً».

والشاهد في البيت هو أنّ «أَنْ» المصدرية قد لا تنصب الفعل، وذلك حملاً لها على «ما» المصدرية، ولو نصبت لحذفت النون، ولكان الفعل: أن تقرأا.

قال ابن جني في الخصائص: ١/٣٩٠: «وسألت أبا عليٍّ ـ رحمه الله ـ عنه فقال: هي مخفّفة من الثقيلة، كأنه قال: إنّكما تقرأان، إلاّ أنه خفّف من غير تعويض».

وذكر ابن جني عن علي بن محمد بن الحسن أنه مذهب البغداديين، ونقله عنه البغدادي.

وذهب الزمخشري في (المفصَّل) إلى أن الرفع لغة لبعض العرب، وذكر البيت دليلاً على هذا.

(٢) ما ذكره ابن هشام للكوفيين هو عكس المشهور عنهم، فإن القول: إنها مخففة من الثقيلة هو قول البصريين. والقول بأنها الخفيفة أهملت حملاً على «ما» هو رأي الكوفيين.

وقد تعقّب البغدادي ابن هشام في (شرح الشواهد)، وبيَّن أنّ ما ذكره ليس معروفاً.

وانظر بيان هذه المسألة في الخصائص: ١/٣٩٠، والخزانة: ٣/٥٦٠، وشرح المفصّل: ٨/١٤٣ - ١٤٤، وشرح الشواهد للبغدادي: ١/١٣٥.

(٣) وذلك لأن المخفَّفة إذا وقع بعدها فعل فإن كان جامداً أو فعل دعاء لم يحتج إلى فاصل بينها وبين الفعل، وإن لم يكن جامداً ولادعاءً فلا بُدَّ من الفصل بقد أو تنفيس أولو أو حرف نفي، وهنا هذا من هذا القبيل، فالفعل متصرّف ولم يفصل بواحد من هذه الأربعة، فهو شاذ. انظر الدماميني: ٦٤، =

(١) سقطت «أنْ» من م١/١٢ب، وم٣/١٢ب.
وعرفنا أن هذا رأي الكوفيين. وأنها عند البصريين المخففة، وليس كما زعم ابن هشام، رحمه الله.

(٢) النص في المخطوطات كما أثبتُّه هنا، وكذا عند ابن هشام في الباب الرابع من هذا الكتاب.
وفي حاشية الأمير، وطبعة مبارك وزميله: ٤٦/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٠/١: «على (ما) أختها المصدرية».

(٣) أي من إهمال «أَنْ» الناصبة.

(٤) البيت لأبي محجن الثقفي، وقبله:

إذا متُّ فادفنّي إلى جنب كرمةٍ تروّي عظامي بعد مَوتي عروقُها

وهو يخاطب بذلك ابنه، وقيل: هذا أَحْمَقُ بيتٍ قالته العرب.
ونُقل عن ابن السكيت: «قوله: (إذا مت فادفني)، هذا خطاب مع ابنه يأمُرُه بذلك، وفيه مبالغة على حُبِّه للخمر، وتَعَطُّشِهِ إليها، إذ أظهر الرغبة إليها وهو ميّت.
والفلاة: الأرض المَهْلَكة التي لا عَلَم بها ولاماء، والمعنى: أن الفلاة لا يعرش فيها كرم، فلا تدفنني إلاّ بمكان ينبت فيه العنب حتى أكون قريباً منه فألتذ بذلك».
والخوف في البيت: الفزع، وإذا اشتدّ لحقَ باليقين، ذكر ذلك الرضي. وقال ابن خطيب الدهشة: «يقال: خاف الشيء عَلِمَهُ وتَيقّنهُ».
والشاهد في البيت أَنّ «أَنْ» مخفّفة لوقوعها بعد الخوف، بمعنى العلم. واسمها ضمير الشأن المحذوف، وجملة «لا أذوقها» في محل رفع خبرها.
وأبو محجن اسمه عمرو بن حبيب، وقيل: مالك، وقيل: عبد الله، وقيل: اسمه أبو محجن، وهي كنيته.
شاعر إسلامي، صحابي، أسلم حين أسلمت ثقيف. جَلَده عمر في الخمر مَرّات، ونفاه إلى جزيرة في البحر، فَهَرب ولحق بسعدٍ وهو يحارب الفُرْس، فحبسه. وقصته مشهورة.

(١) يعني بهذا المبرد، فقد قال في المقتضب: ٣/٨:
«وزعم سيبويه أنه يجوز: خِفْتُ أَنْ لا تقوم يا فتى، إذا خاف شيئاً كالمستقِرّ عنده، وهذا بعيد».
وفي الكتاب: ١/٤٨١ ـ ٤٨٢، قال سيبويه:
«وإنما منع (خشيت) أن تكون بمنزلة (خِلْتُ) و (ظننتُ) و (علمتُ) إذا أردت الرفع أنك لا تريد أن تخبر أنك تخشى شيئاً قد ثبت عندك، ولكنه كقولك: أرجو، وأطمع، وعسى، فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئاً من هذه الحروف؛ ولذلك ضعف: أرجو أنك تَفْعَلُ، وأطمع أنك فاعل، ولو قال رجل: أخشى أَنْ لاتفعَلُ، يريد أن يخبر أنه يخشى أمراً قد استقرّ عنده أنه كائن جاز، وليس وجه الكلام...».
وعَلَّقَ ابن الشجري على رأي المبرد فقال: «أقول: إن استبعاد أبي العباس لما أجازه سيبويه من إيقاع المخفّفة بعد الخوف على المعنى الذي عناه سيبويه استبعاد غير واقع موقعه؛ لأن الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس، وذلك قول أبي محجن: (أخاف إذا ما متُّ أَنْ لا أذوقها)، فقد جاءت الثقيلة بعد الخوف في الشعر، وفي القرآن، ومجيء الثقيلة أَشَدُّ، فالشعر قوله:

وما خِفْتُ يا سَلّام أنك قاطعي

والقرآن قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾. الأنعام: ٨١». انظر أمالي الشجري١/٢٥٣.

(٢) اعترض على هذا الدماميني: ٦٥ فقال: «وقد يقال: لا يلزم من تيقُّن العقلاء أنه لا يذوقها بعد الموت حَمْلُ الخوف على اليقين عند هذا الشاعر؛ لأن اشتهاره بِشُرْبها ومغالاته في محبتها أمر مشهور، وله في ذلك حكايات معروفة، فلعل ذلك حمله على أن يخاف ولم يقطع بما تيقَّنَهُ غيره، ولذلك أمر بدفنه إلى جانب الكرمة، رجاء أن ينال منها بعد الموت».
وفي حاشية الأمير: ١/٣٠، ذكر أنه يمكن أنه أراد به الظّنَّ من شدّة حُبِّه لها، تخيل أنه يذوقها بعد الموت. ألا ترى إلى قوله: «تروّي عظامي»؟!.

(١) ذكر المصنّف أنّ «أَنْ» الحرفية على أربعة أوجه، والوجه الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وقد مضى. وهذا هو الوجه الثاني هنا، وهي المخفّفة.

(٢) في م٢/٥ب: «تَنَزَّل»، وفي م٣/١٢ب، وم٤/١٣أ: «نُزِّل».

وما نُزِّل منزلته مثل الظَّنّ القوي، سواء كان الفعل من مادة الظن أَوْلا، انظر المقتضب: ١/٤٩ و ٢/

(٣) الآية: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ، أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ سورة طه: ٢٠/٨٨ ـ ٨٩.

وقال أبو حيان: «والرؤية هنا بمعنى العلم، ولذلك جاء بعدها (أَنْ) المخفّفة من الثقيلة..» البحرالمحيط:

وقراءة الجماعة بالرفع «أَنْ لا يَرْجِعُ» وذلك على جعل «أنْ» مخففة من الثقيلة، والتقدير: أفلا يرون أنّه لا يَرْجِعُ..

وقرأ أبو حيوة، وأبان، وابن صبيح، والزعفراني، والإمام الشافعي: «أَنْ لا يَرْجِعَ» بنصب الفعل، جعلوا «أَنْ» الناصبة لا المخفّفة، قيل: وفيه ضَعْف، لأن «أَنْ» الناصبة لا تقع بعد أفعال اليقين، وأجاز هذا الفراء وابن الأنباري.

وفيها قراءة أخرى عن الضّبيِّين «أَنْ لا يُرْجِعَ» من أرجع، وبالنصب أيضاً.

(١) الآية: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ سورة المزّمّل: ٧٣/٢٠.

وهذه الآية والتي قبلها مثال لما وقعت فيه المخفّفة بعد فعل اليقين.

(٢) الآيـة: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ سورة المائدة: ٥/٧١.

(٣) في هذه الآية مثال لما وقعت المخفّفة بعد فعل مُنَزَّل منزلة الفعل الدال على اليقين، نَزَّل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ «حَسِبَ» تستعمل تارة للظَّنِّ وتارة للعلم. انظر الدماميني: ٦٥،

(٤) قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم من رواية حفص، وأبو جعفر: «أَنْ لا تكونَ»، بنصب المضارع على جعل «أَنْ» هي الناصبة.

وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، ويعقوب، وخلف، وحماد، واليزيدي، والأعمش: «أَنْ لا تكونُ» بالرفع، وتكون «أَنْ» على هذا القراءة هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة المنفية في موضع الخبر لـ «أَنْ» وانظر المراجع

(١) قائل البيت جرير، وهو من قصيدة هجا بها الفرزدق.

زَعَم: استعمل الزَّعْمَ هنا في القول الباطل. ومِرْبَع: بوزن مِنْبَر، راوية شعر جرير، واسمه: وَعْوَعَةَ بن سعيد، وكان الفرزدق قد تَوَعّده، ونذر دمه.

جعل جرير وعيد الفرزدق بشارة بطول سلامة مِرْبع، فدعواه بأنه سيقتله دعوى كاذبة لا يستطيع تحقيقها، وفي هذا من الذّمّ ما فيه.

والشاهد في البيت هو «أَنْ» المخفّفة من الثقيلة. وقد جاءت بعد فعل منزل منزلة اليقين وهو «زَعَمَ».

(٢) أي هي في الأصل مكونة من ثلاثة أحرف: الهمزة والنون المضعّفة، ثم خُفِّفَت بحذف إحدى النونين، فأصبحت ثنائية في الاستعمال.

(٣) وأصلها الذي خفّفت عنه كذلك مصدرية.

(٤) أي المخفَّفَة من الثقيلة.

وذكر السيوطي في همع الهوامع: ١٨٤/٢ ـ ١٨٥، ثلاثة مذاهب:

١ – لا تعمل شيئاً في الظاهر ولا المضمر، وهي حرف مصدري مهمل، وعليه سيبويه والكوفيون.

٢ – تعمل في الظاهر والمضمر وعليه طائفة من المغاربة.

٣ – تعمل جوازاً في المضمر لا الظاهر. =

وما ذكره السيوطي غير دقيق، فقد أجاز سيبويه عملها.

قال ابن السرّاج: «.. أن تكون مخفّفة من الثقيلة، وذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ولو نصبت بها وهي مخفّفة لجاز قال سيبويه: لا تخففها أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة تضمر فيها الاسم ـ يعني الهاء..» انظر الأصول: ٢٣٨/١، والكتاب: ٤٨٠/١.

(١) ما ذهب إليه ابن هشام من أن الكوفيين لا يُعملون «أَنْ» المخففة، غير صحيح.

قال الفراء في تفسير سورة الحجر عند الحديث عن نون الوقاية: «وقد خَفَّفت العرب النون من (أنّ) الناصبة ثم أنفذوا لها نصبها..» معاني القرآن: ٢/٩٠.

وعَلّق البغدادي على هذا قائلاً: «وظاهره أنها تعمل مطلقاً كالمثقّلة، ونقل ابن المستوفي عنه ـ أي الفراء ـ في شرح أبيات المفصّل، لم يُسْمَع من العرب تخفيف (أَنْ) وإعمالها إلا مع المكنيّ، لأنه لا يتبيَّن فيه الإعراب، فأما مع الظاهر فلا، ولكن إذا خفَّفوها رفعوا. انتهى».

قال البغدادي: «ومنه تعلم أن نقل ابن هشام في المغني عن الكوفيين أنهم زعموا أنها إذا خُفِّفت لا تعمل شيئاً غير صحيح». انظر الخزانة: ٢/٤٦٦.

(٢) قال الدماميني: ٦٥: «سواء كان ضمير شأنٍ أو غيره على ما صَرّح به المصنّف عند الحديث على (ما) الكافّة عن عمل النصب والرفع، وهو ظاهر كلام ابن مالك. وأما ابن الحاجب وجماعة فعلى أنه يشترط في اسمها أن يكون ضمير شأن».

وقال أبو حيان: «لا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا إذا أمكن تقديره بغيره..».

انظر الخزانة: ٢/٤٦٦، و٤/٣٥٢.

(٣) أي اسمها، أو ذلك الضمير المحذوف، ربما ثبت ثبوتاً قليلاً. انظر الجنى الداني: ٢١٨.

قلتُ: وذكر البغدادي هذا لابن مالك وأبي حيان.

(٤) قائله غير معروف، وفي التاج: «قال شمر: سمعت من شيخ باهلة» وذكر البيت، والبيت خطاب لزوجته في طلبها الطلاق، وبعده:

فما رُدَّ تزويجٌ عليه شهادةٌ ولا رُدَّ من بعد الحَرَار عتيقُ =

وفي البيت رواية «فراقك» بدلاً من «طلاقك»، وقد ذكره بهذه الرواية الزمخشري، وذكر السيوطي أنه رآه كذلك في بعض كتب التفسير.

ويوم الرخاء: قبل إحكام النكاح؛ بدليل البيت الثاني.

والحرار: مصدر حَرَّ يَحَرّ من باب «تعب» أي صار حُرّاً وذهب الدماميني إلى أنه وصف نفسه في هذا البيت بالجود، وأخذ هذا عنه الدسوقي على عادته، ومضى على هذا مبارك وزميله في التعليق على البيت.

وتتبع البغدادي الدماميني فقال: «ليس هذا المراد، فهو لم يقف على البيت الثاني».

والشاهد في البيت إعمال «أَنْ» المخفّفة في الضمير البارز.

(١) أي ثبوت اسمها، أو الضمير الذي قالوا بوجوب حذفه.

(٢) لا يكون خبرها مفرداً بل جملة، وقد تكون الجملة اسمية أو فعلية.

والجملة الاسمية: قد يكون صدرها المبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ يونس: ١٠، أو الخبر نحو:

«أَنْ هالك كل من يحفى وينتعل»، أو مقرونة بلا نحو «وأَنْ لا إله إلا هو» هود/١٤، أو بأداة شرط نحو: «أَنْ إذا سمعتم آيات الله» النساء: ١٤٠، أو برُبَّ كقوله:

تيقَّنت أنْ رُبَّ امرئٍ خِيل خائناً أَمينٌ، وخَوَّان يُخالُ أميناً

والفعلية: قد يكون فعلها جامداً، أو دعاء فلا يحتاج إلى اقتران شيء، وإن كان متصرّفاً غير دعاء قُرِن غالباً بنفي نحو: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ القيامة: ٣/٧٥، ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ البلد: ٧، وقد يُقْرَنُ بلو أو بقد أو بحرف تنفيس، ويندر خُلُوّها من جميع ما سبق.

انظر هذا مفصّلاً في همع الهوامع: ٢/٨٥ ـ ١٨٧، والجامع الصغير للمصنِّف: ٦٤.

(١) كونه مفرداً، أو جملةً.

(٢) البيت من قصيدة عِدَّتُها عشرون بيتاً لعمرة بنت عجلان الكاهلية ترثي أخاها عمراً الملقب بذي الكلب، وقيل: هو لأخته جنوب، ونسبه الهروي لكعب بن زهير، وقبله:

قد علم الضيف والمُرْمِلُون إذا اغبرَّ أُفْقٌ وهَبَّت شِمَالا

وفي بيت الشاهد روايات:

فهو عند الفراء «بأنْكَ الربيع»، وعنده وعند البغدادي: «وقِدْماً هناك تكون الثمالاً».

وذكر البغدادي رواية أخرى:

بأنك كنتَ الربيعَ المغيثَ لمن يعتريك وكنتَ الثمالا

والمرمل: من أَرْمَلَ القوم إذا نَفِد زادهم. وروى السّكّري «المجتدون» بدلاً من «المرملون» أي: طالبو العطاء.

واغبرار الأفق يكون في الشتاء لكثرة المطر واختلاف الريح.

والشمال: ريح تهب من ناحية القطب، وهو في البيت حال. وإنما خَصّت هذا الوقت بالذكر لأنه وقت تَقِلّ فيه الأرزاق وتنقطع السّبُل، ويَثْقُلُ فيه الضيف، فالجود فيه غاية لا تُدْرَك.

والغيث: المطر، والمريع: بضم الميم وفتحها هو الخصب. والثمال: الذخر أو الغياث.

والشاهد في البيت أنه جاء خبر المخففة مفرداً تارة وهو «ربيع»، وجملة تارة أخرى، وهو «تكون الثمالا» ومجيء اسم «أَنْ» المخففة في هذا البيت والذي قبله غير ضمير الشأن، وقد جَوّزه جماعة منهم ابن مالك وأبو حيان.

(١) من معاني (أَنْ)، وقد مضى اثنان: حرف ناصب، ومخففة من الثقيلة.

(٢) والمفسّرة تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية.

(٣) أَنْ وأَيْ حرفا تفسير، ويقال لهما: حرفا العبارة.

(٤) الآية: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ سورة المؤمنون: ٢٧/٢٣.

(٥) «أَنْ» في الآية حرف تفسير دخل على جملة فعلية.

(٦) الآية: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة الأعراف: ٤٣/٧.

(٧) «أَنْ» في الآية حرف تفسير دخل على جملة اسمية.

وذكر أبو حيان أنها تحتمل حالتين: أن تكون مفسّرة لوجود شرطيها: وهما وجود جملة فيها معنى القول، وأخرى بعدها ﴿تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾، وأن تكون مخفّفة من الثقيلة، أي: ونودوا بأنه تلكم الجنّة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

(٨) وذلك في الآيتين.

(١) في طبعة مبارك وزميله : ص٤٧، والشيخ محمد محيي الدين: ص٣١: «الأول»، وقد أخذ هذا المحققون عن نص الأمير: ١/٣٠، وما أثبتُّه عن المخطوطات، وكذا جاء عند الدسوقي والأولى: أي في الآية الأولى، والأول: أي في الموضع الأول في الآية الأولى.

(٢) أي الثنائية وضعاً، أي المختصّة بالفعل الناصبة للمضارع. الدماميني: ٦٧.

(٣) والمخفّفة لا تدخل عليه، والتقدير: وأوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك. الدماميني: ٦٧.

(٤) أي في الآية الثانية.

(٥) أي لدخول «أَنْ» على الجملة الاسمية. والنص عند الدماميني: ص٧٦، «لدخولها على الجملة الاسمية». أي ولا يصح جعلها الثنائية المصدرية؛ لأنها لا تدخل إلاّ على الفعل.

(٦) انظر هذا في البحر المحيط: ١/١١٨، ٣٩٩، و٥/١٢٢، وفي الجنى الداني: ٢٢١، نقل عن الكوفيين أنها عندهم «أن» المصدرية. وانظر همع الهوامع: ٤/١٤٦.
وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤٩٥: «وهذا الوجه في (أَنْ) لم يعرفه الكوفيون، ولم يذكروه، وعَرَفه البصريون، وذكروه وسَمَّوه (أَنْ) التي للعبارة..».

(٧) النصُّ في طبعة مبارك وزميله: ١/٤٧، والشيخ محمد محيي الدين: ١/٣١: «وهو عندي مُتجّهٌ»، بزيادة «عندي» ومثل هذا في حاشية الأمير: ١/٣٠، وفي حاشية الشمني: ١/٦٧: «وهو عندي أوجه».

(٩) قال الدماميني: ٦٧ «هذا الكلام من المصنف ـ رحمه الله ـ مبنيّ على أن (قُمْ) في المثال المذكور تفسير لـ (كتبتُ) نفسه، فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهمه، إنما التفسير في ذلك لمتعلّق (كتبتُ) وهو الشيء المكتوب، و(قم) هو نفس ذلك الشيء..». =

وقال الرضي: «و (أَنْ) لا تُفَسّر إلاّ مفعولاً مقدَّر اللفظ، دالّ على معنى القول، مُؤدّ معناه، كقوله تعالى: ﴿وناديناه أَنْ يا إبراهيم﴾، فقوله: ﴿يا إبراهيم﴾، تفسير لمفعول ﴿ناديناه﴾ المقدَّر، أي ناديناه بشيء، وبلفظٍ هو قولنا: ﴿يا إبراهيم﴾، وكذلك قولك: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ، كتبتُ إليه شيئاً هو قُمْ، فَأَنْ حرف دال على أنَّ (قُمْ)، تفسير للمفعول المقدَّر لكتبتُ، وقد يُفَسَّر به الظاهر..».

(١) أي لكون الكتابة غير الفعل، أو غير القيام على ما أثبت في النسخ الأخرى.

(٢) أي في المثال السابق «كتبْتُ إليه أَن افعلْ».

(٣) في م٢/٦أ، والدماميني: «لوجدت الطبع غير قابل له»، وفي م٤/١٥ب، أُثْبِتَت الروايتان.
وقال الدماميني: ٦٧: «وهذا ممنوع، ولو سُلِّم فلا مَدْخَلَ للطبع في الأحكام النحوية، لا رَدّاً ولا قبولاً. قال الرضي: ولو ارتكب مرتكب أنّ المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثَمَّ مانع منه، فمعنى: أمره أَنْ قُمْ، قال له: قُمْ، بتأويل أمر بقال، أو بتقدير (قال) بعده على الخلاف المعروف». والنص في شرح الكافية: ٣٨٦/٢. وقد تصرف الدماميني فيه.
وتعقب الأمير في حاشيته: ٣١/١، الدماميني، ورأى في هذا تحاملاً منه على المصنف.

(٥) جاء في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٩٧: «.. أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً؛ لأنها وما بعدها جملة تفسّر ما قبلها» وانظر شرح المفصل: ١٤٢/٨.

(١) والآيـة: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَـٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ سورة يونس: ١٠/١٠.

(٢) قال ابن يعيش: «الثالث: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، لما ذكر من أنها وما بعدها جملة مُفَسِّرة جملة قبلها، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ إنّ (أَنْ) فيه مُخَفَّفة من الثقيلة، والمعنى: أنه الحمد لله، ولا تكون تفسيراً؛ لأنه ليس قبلها جملة تامة، ألا ترى أنك لو وقفت على قوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾ لم يكن كلاماً..» انظر شرح المفصل: ١٤٢/٨.

وفي المحتسب: ٣٠٨/١: «ومن ذلك قراءة ابن محيصن وبلال بن أبي بردة ويعقوب ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قال أبو الفتح: هذه القراءة تدل على أن قراءة الجماعة: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على أنّ (أَنْ) مُخَفَّفة من (أَنّ).. فكأنه على هذا: وآخر دعواهم أَنّه الحمد لله» وهذا النص في البحر المحيط: ١٢٧/٥.

وفي إعراب القرآن للنحاس: ٥١/٢: «قال أبو جعفر: مذهب الخليل وسيبويه أنّ (أنْ) هذه مخفّفة من الثقيلة، والمعنى: أنّه الحمد لله».

(٣) وذلك بأن تقول: ذكرتُ عسجداً أَيْ ذهباً. أو تقول: ذكرتُ عسجداً ذهباً.

(٤) أي الجملة المتأخّرة عن «أن التفسيرية». ومَثَّل بقوله: كتبتُ إليه أنِ افعل، أو: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ.

(٥) ذكر مثالاً هنا، مع أنه مثّل لها من قبل بقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾.

(٦) أي كتبت إليه كلاماً مضمونه: أيُّ شيء ثبت لك مع هذا، فما استفهامية مبتدأ، وأنت خبر، أو العكس.

والمثال في الكتاب: ٤٨٠/١، عن الخليل: «أرْسَلَ إليه أنْ ما أنتَ وذا».

(١) في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٩٥: «وأنْ هذه نابية عن القول، وتأتي بعد فعل القول، وليس بقول، كقولك: كتبتُ إليه أَنْ قُم، تأويله: قلت لك أنْ قُمْ، ولو قلتَ: قلتُ لك أن تقوم، لم يجز، لأن القول يحكى مابعده..» وانظر شرح المفصل: ١٤٢/٨.

(٢) أي في الأمثلة السابقة: كتبتُ إليه، وأوحينا إليه، ونُودُوا.

(٣) ومنه الآيات: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ، أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ، وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ وَٱصْبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾سورة ص: ٣٨/٤ - ٦.

(٤) في م٦/٣أ: «بل المراد انطلاق ألسنتهم» بزيادة: «المراد».

وقالوا: «في تقديره وجهان:

أحدهما: انطلَقُوا فقالوا، قال بعضهم لبعض: امشوا واصبروا، وذلك أنهم انصرفوا من مجلس دعاهم فيه النبيّ ﷺ إلى توحيد الله تعالى وذِكْره وترك الآلهة دونه، وصار: انطلق الملأ، لما أضمر القول بعده لمعنى فعل يتضمّن القول نحو (كتبت) وأشباهه.

والوجه الآخر: أن يكون انطلقوا بمعنى تكلموا، كما يقال: انطلق زيد في الحديث كأن خروجه عن السكون إلى الكلام هو الانطلاق.

ويقال فى: «أنِ امشوا» أي اكثروا وانموا، وليس المشي ههنا قَطْع الأماكن بل المعنى هو الذهاب في الكلام..».

وذهب الزمخشري في الكشاف: ٤/٣، إلى آنّ (آنّ) تفسيرية، ثم قال: «ويجوز آن يراد بالانطلاق الاندفاع في القول، وأنهم قالوا: امشوا، أي اكثروا وانموا، من مشت المرأة إذا كثرت ولادتها، ومنه الماشية للتفاؤل..»

وعند الفراء: (أنْ) مصدرية قال: «انطلقوا بهذا القول، (فأنْ) في موضع نصب لفقدها الخافض، كأنك قلت: انطلقوا مشيا ومضياً على دينكم». معاني الفراء: ٣٩٩/٢، ومثله في البحر المحيط،

(١) في طبعة مبارك وزميله: ٤٨/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٢/١: «كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف»، بزيادة «المشي» وهي مثبتة في حاشية الأمير: ٣١/١، وليست في المخطوطات. والمشي المتعارف، أي المشي على الأرجل. وقوله: «الاستمرار»، أي: دُومُوا على عبادة أصنامكم.

وذهب ابن يعيش في شرح المفصل: ١٤١/٨، إلى أن الذي عليه الأكثر أن المراد بالمشي الحركة السريعة لئلا يسمعوا القرآن وكلام النبي ﷺ، ويعاينوا براهينه.

ولم أجد مثل هذا الذي ذكره ابن يعيش (الأكثر)، بل ذهب العلماء في «امشوا» إلى أنها بمعنى اكثروا أو استمروا، وقد ذكرت هذا قبل قليل عنهم. وعبارة الخليل ـ رحمه الله ـ صريحة في رَدِّ ماذهب إليه ابن يعيش، قال الزركشي: «وقال الخليل: يريدون أنهم انطلقوا في الكلام بهذا، وهو امشوا واكثروا، يقال: أمشى الرجل ومشى إذا كثرت ماشيته، فهو لايريد: انطلقوا بالمشي، الذي هو انتقال، إنما يريد: قالوا هذا..» والنص في البرهان: ٢٢٦/٤، وانظر الكتاب: ٤٧٩/١.

(٢) سورة النحل: ٦٨/١٦ ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾.

(٣) قال الزمخشري: «هي (أَنْ) المفسِّرة، لأن الإيحاء فيه من القول» الكشاف: ٢٠٩/٢.

(٤) هو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، المعروف بابن خطيب الري، وهو من ذرية أبي بكر الصديق. مفسِّر متكلِّم، وأحد الأئمة في العلوم الشرعية، ولد في رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمئة، وقيل سنة ثلاث، وتوفي يوم الاثنين يوم عيد الفطر سنة ست وستمئة بهراة.

من مؤلفاته: التفسير الكبير: «مفاتيح الغيب»، شرح المفصل للزمخشري، شرح سقط الزند لأبي العلاء.. وغير ذلك.

انظر طبقات المفسرين للداودي: ٢١٥/٢ - ٢١٦.

(٥) الرأي الذي ذكره ابن هشام للزمخشري قال به غيره، فلم ينفرد به، بل هذا رأي المفسرين في أنها المفسِّرة، ورَدّ الرازي إنما هو رَدّ عليهم جميعاً. فما ذهب إليه ابن هشام من خصوصية الرأي =

= بالزمخشري ورَدّ الرازي عليه لا وجه له.

قال الرازي: «(أَنْ) هي المفسِّرة لما في الوحي من معنى القول، هذا قول جمهور المفسرين، وفيه نظر..»، كذا جاء النص في البحر المحيط: ٥١١/٥، والذي وجدته في مفاتيح الغيب: ٧٢/٢٠: «قال صاحب الكشاف: (أن اتخذي) هي أن المفسِّرة،، لأن الإيحاء فيه معنى القول.» وما زاد على هذا! وانظر الكشاف: ٢٠٩/٢.

(١) ذكر هذا أبو حيان في البحر: ٥١١/٥، وذهب العكبري في التبيان: ٨٠٢ إلى أنها تفسيرية أو مصدرية، وذهب الدماميني إلى أن الصواب: باتخاذ بيوت من الجبال.

(٢) من شروط «أن» المفسِّرة.

(٣) التي تسبق «أن» المفسِّرة.

(٤) أي مع بقاء «أن» مفسِّرة بعد القول، ورأي ابن عصفور أنه لا مانع من ذلك، وعند الدماميني/ ٦٩: «ولا يتعيّن (أن) للتفسير لجواز أن تكون (أن) زائدة». أي في المثال الذي ذكره على تقدير: قلتُ له: افعل.

(٥) كتاب (الجمل) لأبي القاسم الزجاجي، وذكر السيوطي أنّ لابن عصفور ثلاثة شروح عليه.
وكان الزجاجي قد صنف كتابه هذا بمكة، وإذا فرغ من باب منه طاف أسبوعاً.
والزجاجي منسوب إلى شيخه الزجاج من (ضمير)، ونزل بغداد، ولزم الزجاج حتى برع في النحو، واسمه عبد الرحمن بن إسحاق، وله مؤلفات، توفي في طبرية سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة: ٢/٧٧، ٢١٠.

(٦) أي «أَنْ» أي في المثال: قلت له أَنِ افعل كذا.

(٧) قال الدماميني: «الخلاف في المسألة مأثور، ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح»، انظر الحاشية: ٦٩. =

وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٩٥، «.. لم يجز لأن القول يحكي مابعده، ويؤتى بعده باللفظ الذي يجوز وقوعه في الابتداء، وما كان في معنى القول وليس بقول، فهو يعمل، وما بعده ليس كالكلام المبتدأ به». قلت: انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/١٧٣.

(١) الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾. سورة المائدة: ١١٧/٥.

(٢) قال الزمخشري: «يُحْمَلُ فعل القول على معناه؛ لأن معنى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾ ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، حتى يستقيم تفسيره بـــ ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ .. » الكشاف : ٤٩٢/١.

وقال الجرجاني في تعليقه على كلام الزمخشري: «.. وحمل القول على الأمر مما يصحح المذهب الآخر في إجازة وقوعها بعد القول، فإنه لولا ما بين القول والأمر من التقارب المعنوي لما جاز إطلاق أحدهما وإرادة الآخر... ولو كانت العرب تأبى وقوع المفسرة بعد القول لما أوقعتها بعد فعل ليس بقول، ثم عَبَّرت عن ذلك الفعل بالقول، لأن ذلك كالعَوْد إلى ماوقع الفرار منه، وهم بُعَدَاءُ من ذلك..» حاشية الجرجاني على هامش الكشاف: ٤٩٢/١.

ورَدَّ أبو حيان رأي الزمخشري من كون (أَنْ) مُفَسِّرة؛ لأنها جاءت بعد (إِلاَّ) وكل ما كان بعد (إِلاّ) المستثنى بها له موضع من الإعراب، و (أَنْ) التفسيرية لا مَحل لها من الإعراب. انظر البحر المحيط: ٦١/٤.

وذهب العكبري إلى أنها مصدرية، ولا يجوز أن تكون مُفَسِّرة؛ لأن القول قد صُرِّح به. التبيان: ١/

وأجاز النحاس الوجهين، انظر إعراب القرآن: ٥٣٢/١، وعنه أخذ هذا القرطبي: ٣٧٦/٦.

وفي شرح الكافية: ٣٨٥/٢ ـ ٣٨٦، وجه ثالث؛ وهو أنها زائدة.

(٣) في م١٣/٤ب، وطبعة مبارك، وحاشية الأمير: ٣١/١: «بما».

(١) أي على هذا التأويل الذي ذكره الزمخشري.

(٢) أي في هذا المقام الذي نحن فيه، وسقط «هذا» من م١٣/١ وم٦/٢أ، وأشار إليه الشمني: ٦٩/١.

(٣) كذا ضبطه بالرفع والخفض، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره الجمله: «ألا يكون فيها حروف القول»، ونضع النقطتين بعد اسم الإشارة. وبالخفض على أنه صفة لاسم الإشارة هذا، ويكون قوله: «ألا يكون..» خبر مبتدأ محذوف، ونضع النقطتين بعد لفظ «الضابط».

والمراد بالضابط الشرط الرابع، وقوله: «ألا يكون فيها» أي: في الجملة السابقة.

(٤) قال الدماميني: ٦٧: «نقل عن الزمخشري أنه قال في غير (الكشاف): كان الأصل: ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، فوضع القول موضع الأمر رعاية لقضية الأدب الحسن، لئلا يجعل نفسه وربَّه معاً آمرين، ودَلَّ على الأصل بإدخال (أَنْ) المفسّرة، ولابتناء جَعْلِ القول في معنى الأمر على هذه النكتة لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول، فتجعل (أَنْ) مفسّرة له كما يشعر كلام المصنِّف».

(٥) في م٤/١٤أ: «تفسيراً».

(٦) أي لمأموره.

(٧) في م٦/٢أ: «لأن المفسّر عين المفسَّرِ». وقال الدماميني: ٦٩: «.. أي في المعنى، ويمكن أن يقال: المحكي إنما هو: اعبدوا الله، وقوله: «ربي وربكم» من كلام عيسى عليه السلام، أردف الكلام تعظيماً لله سبحانه وتعالى». دماميني: ٦٩.

وقال أبو حيان: «ويستقيم أن يكون فعل الأمر مُفَسَّراً بقوله: «اعبدوا الله ربي وربكم» من كلام عيسى على إضمار «أعني» أي أعني ربي وربكم، لا على الصفة التي فهمها الزمخشري، فلم يستقم ذلك عنده». انظر البحر: ٦١/٤.

وكان الزمخشري قد ذكر أنك لو فَسَّرته بـ «اعبدوا الله ربي وربكم» لم يستقم لأن الله لا يقول: «اعبدوا الله ربي وربكم».

(٨) في م٦/٢أ: «وأَنْ لا تكون مصدرية».

(١) ذهب إلى جواز هذا الزمخشري. انظر الكشاف: ١/٤٩٣. وأجازه مكي في مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٤.

(٢) انظر الكشاف: ١/٤٩٣. وفي مشكل إعراب القرآن: ١/٢٥٤: «وقد تكون في موضع نصب على البدل من (ما)، وقيل على البدل من الهاء في (به»).

(٣) وهو أنها وصلتها عطف بيان على الهاء في «به».

(٤) وذلك كالهاء في «به». كذا عند الدماميني: ٧١.

وقال الأمير: «أي الواقعة تابعة، وهو هنا المصدر المنسبك بدليل قوله: بمنزلة النعت في المشتقات، أي التابعة، خلافاً لقول الشارح: الجامد هنا الهاء من به». انظر الحاشية: ١/٣١،

(٥) ضبطتُهُ بحركتين: فالنصب بالفعل المتقدِّم، والنائب عن الفاعل «عليه»، وأما الرفع فعلى أن يكون قام مقام الفاعل للفعل قبله.

وقال أبو حيان: «أما قوله ـ أي الزمخشري ـ عطف بيان على الهاء فهذا فيه بُعْدٌ؛ لأن عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام». انظر البحر: ٤/٦١.

(٦) أي غلط، كذا عند الدسوقي: ١/٣٣، ومثله في الأمير: ١/٣١. وأظن أن الأمر ليس على هذا!

(٧) أي عطف البيان على الضمير.

وقال الدماميني: ٧٠: «قلتُ: وليست نكتتهُ المذكورة بالتي تصل في القوة إلى حيث يُوَهِّم الزمخشري بالذهول عنها، ولعله لم يذهل عنها، وإنما رآها غير معتبرة، بناءً على أن ما يتنزَّل منزلة الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له، ألا ترى أن المنادى المفرد المبني مُنَزَّل منزلة الضمير، ولذلك بُنيَ، والضمير لا يُنْعَت مطلقاً على المشهور، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور».

وذكر الأمير في حاشيته: ٣١/١، أن الدماميني تابع في حديثه هذا ابن الصائغ. =

= وذكر الشمني: ٧٠/١، أن أبا حيان استبعد ذلك بوجه آخر، وهو أنّ عطف البيان وإن كان في الأعلام أكثره بالجوامد من الأعلام، وقد أشرتُ إلى هذا قبل قليل، ثم تابع حديثه: «ودفعه السفاقسي بأن عطف البيان وإن كان في الأعلام أكثر كما ذكره لا يمتنع ما جَوّزه الزمخشري في غيرها، وقد أجاز أبو علي في قوله تعالى: ﴿شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ النور: ٣٥/٢٤. أن تكون ﴿زيتونة﴾ عطف بيان، على أن ما ذكره الزمخشري من حيث المعنى حَسَنٌ جداً».

(١) هو عبد الله بن محمد بن السِّيد أبو محمد البَطَلْيُوسي، كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيها، وكان يُقرئ النحو، صنّف شروحاً لأدب الكاتب، وشرح الموطأ، وسقط الزند، وديوان المتنبي، وله غيرها. ولد سنة أربع وأربعين وأربعمئة، ومات في رجب سنة إحدى وعشرين وخمسمئة. بغية الوعاة: ٥٦/٢.

(٢) وهو امتناع جعل ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ بدلاً من (ما). انظر الكشاف: ٤٩٣/١.

(٣) لأن العبادة لا تُقال. والذي رأيته في حاشية الشهاب: ٣٠٥/٣، قوله: «على أن جَعْلَ العبادة مقولةً ليس ببعيد على طريقة: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ...﴾ المجادلة: ٣/٥٨ أي للوطء الذي قالوا قولاً يتعلّق به، ومثله كثير في القرآن».

(٤) وذلك لصحة تسليطه حينئذٍ على العبادة، إذ هي مما يُؤْمَرُ به وسقط «لكنه» من م١٤/٤أ.

(٥) الإشارة بهذا الوجه إلى تأويل القول بالأمر.

وأراد بقوله: «هنا» الإشارة إلى بدلية ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ من (ما).

(٦) أي فقال: «لا يصح جعلها بدلاً من «ما» مطلقاً».

قال الدماميني: ٧١: «قد يقال: إنما منع بناءً على أن القول بمعناه ليس مؤولاً بشيء على ما يرشد إليه قوله؛ لأن العبادة لاتقال، وإلاّ فلو أُوِّل بالأمر لزال المانع، وصح بيان جعلها مصدرية إذ العبادة مما يُؤْمَر به.

= وأجاز بعضهم الحكم بمصدريتها على أن يكون المعنى، ما قلتُ لهم إلاّ عبادة الله، أي ٱلزموا عبادته، ويكون هو المراد من ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾، وتكون الجملة، وهي: الزموا عبادته، بدلاً من ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾ من حيث إنها في حكم المفرد، لأنها مقولة، و ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي﴾ مفرد لفظاً وجملة معنى». وانظر نص الدسوقي: ٣٣/١، ومعنى كلام الدماميني في حاشية الشهاب: ٣٠٥/٣، فقد ذكر أن ما أجازه بعضهم ـ مما ذكره الدماميني ـ كله تَعَسُّف في التقدير.

(١) أي امتناع الزمخشري.

(٢) أي من إجازة الوجه المُدَّعى فواته له.

(٣) نحو: أمر تك الخير، والكثير: أمرتك بالخير.

(٤) أي اللفظ الذي أوّل به، أي بالأمر، وحيث أُوِّل (قلت) بـ (أمرتُ) لزم تعديته بنفسه إلى ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾، وذلك من قبيل ما هو قليل، فلا يُصار إليه. الدماميني: ٧١.
وقال الأمير: ٣٢/١: «قد يُمْنَع هذا؛ إذ المؤوّل بالشيء لا يلزم أن يُعطى حكم ما أُوّل به من كل وجه».

(٥) أي هذا الذي ذكره السائل لازم للزمخشري على توجيهه للتفسيرية، لكنه لم يعتبره مانعاً؛ لأنه لا يلزم من تأويل شيء بشيء أن يكون حكمه حُكمَ ما هو مؤوّل به. وذكر الدماميني أنه لم يعتبره لأنه أجاز التفسيرية وصححها، ولم يلتفت إلى ما ذكره السائل؛ فلا يكون هذا مانعاً عنده فيلزمه القول بصحة البدل من (ما) على التأويل، وهو قد منع ذهولاً عن هذا التأويل في هذا المحل، هذا معنى كلام المصنف، وقد أشار الدماميني إلى وجه اندفاعه. انظر دماميني: ٧١.

(٦) أي في ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ وذلك على جَعْل «أَنْ» مصدرية.

(٧) أي منع كون ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ بدلاً من الهاء. انظر الكشاف: ٤٩٣/١.
وذكر البغدادي في الخزانة: ١٣٠/١، أن ابن الحاجب تبع الزمخشري في هذا، وذلك في حديثه عن قول الشاعر:

نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهمُ فديد =

فقد ذكر البغدادي: «أن (بني يزيد) نعت لأخوالي، أو بيان له، أو بدل منه، وقال ابن الحاجب في (الإيضاح): لا يحسن أن يكون بدلاً... وقد تبع ابنُ الحاجب الزمخشري في هذا...» ونقل البغدادي نص الزمخشري في الآية، وأتبعه بنص ابن هشام، ثم ذكر أنّ ما منعه ابن الحاجب هنا أجازه في (أماليه). انظر الحديث مفصّلاً في هذه المسألة، عند البغدادي.

(١) وهو محذور، وقد رَدَّه المصنِّف بقوله: «والعائد موجود حسّاً فلا مانع».

قال الدماميني: ٧٢: «وأَقْعَدُ من هذا في الردِّ إلزام الزمخشري بما لامحيص له عنه، ولا يستطيع إنكاره، وذلك أنه قال في (المفصّل) ماهذا نَصُّه: وقولهم: إن البدل في حكم تنحية الأول إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصلة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطّراحه، ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً ضاحكاً، فلو ذهبت تهدر الأول لم يشتد كلامك، فانظر هذا مع ما وقع في تأويله في (الكشاف) لأن يكون قوله: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ عطف بيان على الهاء في (به) مع تصريحه بمنع أن تكون تفسيرية لفعل الأمر، لأنه لا يصح أن يكون ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى﴾ مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره، وهذا بعينه لازم على القول بجعل المصدر عطف بيان على الهاء، وكذا إجازة المصنف أن يقدّر المصدر بدلاً من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه، فتأمله».

وانظر نص الزمخشري في المفصّل: ٢١، باب البدل.

(٢) ووجوده حِسّاً كافٍ فليس طرحه من كل وجه.

(٣) الخامس من شروط «أن» التفسيرية.

(٤) لأن حرف الجر يدخل على الاسم الصريح أو المؤوّل، ولوجود حرف الجر فلا يصح أن تقدّر «أَنْ» تفسيرية، أو زائدة، لئلا يلزم دخول حرف الجر على الفعل؛ إذ ذلك لا يجوز.

(١) ما جاء في هذه المسألة هو للمرادي، بحروفه. انظر الجنى الداني: ٢٢١، وقارنه بما أثبته المصنِّف هنا.

(٢) (لا) نافية كانت أو ناهية.

(٣) أي إذا بنينا على هذين الوجهين فـ «أَنْ» مُفَسِّرة، والفعل مع النافية مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم، ومع الناهية مجزوم بها.

(٤) وتكون «أَنْ» ناصبة للفعل.

(٥) وذلك لفقدان عامل الجزم.

وقال ابن الصائغ: «إنه فيما تقدّم حَكَى عن بعض الكوفيين وأبي عبيدة الجزم فكيف يمنعه هنا، وما بالعهد من قدم؟».

ذكر هذا الشمني: ٧٢/١، عنه ثم قال: «وأقول: هذا عجيب؛ فإنه لم يَدّعِ هنا الإجماع على امتناع الجزم، ولا فيما تقدَّم بذلك، بل قوله فيما تقدّم: ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بـ (أَنْ) يقتضي أن الجمهور لا يجزمون بها. ويكفي لصحة كلامه هنا أن يكون على قول الجمهور».

(٦) على جَعْل «أَنْ» تفسيريّة. والنصب على جَعْل «أَنْ» مصدريّة.

(٧) من أوجه «أَنْ» وقد مضى ثلاثة: أَن الناصبة، والمخفّفة، والتفسيرية.

(١) في رصف المباني: ١١٦: «بعد لَمّا، وقيل: لو، على اطّراد: لَمّا أن جاء زيد أحسنت إليك، وأَنْ لوقام زيد لخرجت». والتوقيتية: هي التي بمعنى «حين» عند بعضهم، وسميت توقيتيّة نِسْبَةً إلى التوقيت، فهو ذكر الوقت وتعيينه، ويكون ذلك بها، فلو قلنا: لَمّا جاء زيد جاء عمرو، فقد عَيَّنا مجيء عمرو، وأخبرنا أنه وقت مجيء زيد. وهذا الرأي لابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما جماعة.

ومذهب سيبويه وأكثر النحويين أنها حرف، وسَمّاها بعضهم حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول فيها: حرف وجود لوجود. واحترز ابن هشام بقوله: «التوقيتيّة» من «لَمّا» الموجِبة وهي التي بمعنى «إلاّ» وانظر الدماميني: ٧٢.

(٢) الآية: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ۖ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ سورة العنكبوت: ٣٣/٢٩.

(٣) قال الزمخشري: «(أَن): صلة أَكَّدَت وجود الفعلين مُرَتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وُجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لَمّا أحسَّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير رَيْث خيفةً عليهم من قومه». الكشاف: ٢/٤٩٦.

وفي حديث أبي حيان عن الآية ذكر أنّ زيادة «أَنْ» بعد «لَمّا» قياس مُطّرد. انظر البحر: ٧/١٥٠.

(٤) أي كان فعل القسم مذكوراً.

(٥) قائل البيت المسيّب بن عَلَس، واسمه زهير، وهو من أبيات يخاطب بها بني عامر بن ذهل بن ثعلبة في شيء صنعوه بحلفائهم.

ويروى البيت: «وأقسم لو أنّا التقينا وأنتم»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

ومعنى البيت: لو التقينا متحاربين لأظلم نهاركم من بأسنا. =

و«كان» في البيت تامّة، أو ناقصة وخبرها «لكم»

والشاهد في البيت زيادة «أَنْ» بين فعل القسم و «لو».

والمسيب بن عَلَس: شاعر جاهلي، وهو خال الأعشى ميمون، والمسيِّب اسم فاعل لُقِّب به لأنه كان يرعى إبل أبيه فسَيَّبها، فقال له أبوه: أَحَقُّ أسمائك المسيِّبُ، فغلب عليه.

وقيل: اسمه زهير، وعَلَس - بفتح العين واللام - منقول من اسم القراد.

(١) قائل البيت غير معروف.

وأنشد الفارسي البيت على غير هذا الترتيب، وهو.

أَمَا والله عالمِ كُلّ غيبٍ ... ورَبِّ الحِجْرِ والبيت العتيقِ

لَوَ انّك يا حسين خُلِقْت حُرّاً ... وما بالحُرّ أنت ولا العتيق

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

ورواية المالقي وابن عصفور: «وما بالحُرّ أنت ولا القمين».

الحُرّ من الرجال: الكريم الأصل والفعال. والعتيق: الكريم الأصل، وهو ضدّ الرقيق.

وجواب «لو» محذوف عند ابن مالك، وتقديره: لقاومتك.

والشاهد في البيت زيادة «أَنْ» بين «لو» وفعل القسم.

وذكر العيني: ٢/١٣٥، أن البيت أنشده سيبويه، ورَدَّ هذا البغدادي بأنه لم ينشده سيبويه، ولاوقع في كتابه، وصوابه: أنشده الفراء، فإنه أول من استشهد به، وذكره ابن عصفور في (المقرّب) في موضعين:

الأول فى: ١/١٠٣، وقد استشهد به لدخول الباء في خبر ما مع تقدّمه على الاسم، وهو هنا برواية «القمين» =

والثانى فى: ١/٢٠٥، واستشهد به على أنّ «أنْ» تربط المقسم به بالمقسم عليه، وهو هنا برواية «العتيق».

(١) كلام ابن هشام هنا غير صحيح: فإن سيبويه يذهب إلى أنَّ (أَنْ) موطئة مثل اللام في (لئن) في: لئن جئتني لأكرمنك.

وقد رَدَّ هذا البغدادي على ابن هشام بعد أن نقل نصه، وذكر قول سيبويه.

قال سيبويه: «وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وإذْ أَخَذَ الله ميثاقَ النبيينَ لما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ ثُم جاءَكم رسولٌ مصدِّقٌ لِمَا مَعَكُم لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ولَتَنْصُرُنَّه..﴾ فقال: (ما) ههنا بمنزلة (الذي)، ودخلتها اللام كما دخلت على (إنْ) حين قلت: واللهِ لئن فعلتَ لأفعلنَّ، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إنْ)، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا، ومثل هذه اللام الأولى (أَنْ) إذا قلت: والله أَنْ لو فعلتَ لفعلتُ، وقال:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم

فـ (أَنْ) في (لو) بمنزلة اللام في (ما)، فأوقعت ههنا لامين: لامٌ للأول، ولام للجواب، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم..». انظر الكتاب: ٤٥٥/١.

وانظر هذا النص في البحر المحيط: ٥١٠/٢، وخزانة الأدب: ١٣٤/٢، وفي الخزانة: ٢٢٥/٤، قال: «.. وبما نقلناه عن سيبويه يعلم أنّ قول ابن هشام في (المغني) إنّ (أَنْ) بين القسم ولو زائدة عند سيبويه خلاف الواقع».

(٢) وشرح ابن عصفور كتابه هذا، وكان يسميه (الشرح الكبير)، واختصر أبو حيان (المقرَّب) ثم وضع (كتاب التدريب) فيه أيضاً، ثم تناول بالاختصار كتاب (الشرح الكبير) وسماه (الموفور).

وطبع المقرب في بغداد عام ١٩٧١، في جزأين.

(٣) قال ابن عصفور: «وأما الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه **إن** كانت الجملة الواقعة جواباً لـ (لو) وما دخلت عليه نحو قوله:

أما والله أن لو كنت حراً ... وما بالحر أنت ولا العتيق..»

(١) الأكثر في استعمال العرب. وتركها، أي: تَرْكُ «أَنْ» بين «فعل القسم» و «لو».

(٢) قد ينتقض هذا باللام الداخلة على جواب «لو» المنفيّ، كقوله:

ولـو نُعْطَـى الـخـيـار لـمـا افـترقـنـا ولـكـن لا خـيـار مـع الـلـيـالـي

فإنها حرف رابط، والأكثر تركها، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾. الأنعام: ١١٢/٦. وانظر شرح الدماميني: ٧٣.

(٣) من مواضع زيادة «أَنْ».

(٤) اختُلِف في قائل هذا البيت، فهو معزوّ عند سيبويه لابن صُرَيم اليشكري، وكذا عند النحاس والأعلم، وعند غيرهما لأرقم اليشكري، أو لراشد بن شهاب اليشكري، وكعب بن أرقم، وعلباء بن أرقم اليشكري، وباغت بن صريم اليشكري، وهؤلاء الشعراء جاهليون.

قالوا: والصحيح أنه لعلباء بن أرقم اليشكري، قاله في امرأته، وبعده:

ويـومـاً تُـريـدُ مـالَنـا مـع مـالِهـا فإِنْ لـم نُـنِلْهـا لـم تُـنِمْـنا ولـم تَـنَـمِ

ويروى البيت: «إلى ناصر السَّلَم». وظبية: بالرفع، والنصب، والجر.

والمقَسَّم: المحسَّن، وأصله من القسمات، وهي مجاري الدموع وأعالي الوجه. وتعطو: تتناول، وهذا تفسير المبرد، ولابُدَّ من تضمينه معنى تميل لتعديته (بإلى). وارق: لغة في مورق. السَّلَم: من شجر البادية، واحدة سَلَمة.

ومعنى البيتين: أنه يستمتع بحسنها يوماً، وتشغله يوماً آخربطلب ماله، فإن منعها آذته، وكلّمتْه بكلام يمنعه من النوم. وهذا تفسير الزمخشري.

والشاهد في البيت زيادة (أن) بين الكاف ومخفوضها في «كأن ظبيةٍ».

(١) في أوضح المسالك: ١/ ٢٧: «يُروى بالرفع على حذف الاسم، أي كأنها، وبالنصب على حذف الخبر، أي: كأن مكانها، وبالجر على أن الأصل: كظبية، وزيد (أَنْ) بينهما». وانظر المرجع نفسه:

(٢) الرابع من مواضع زيادة «أَنْ».

(٣) قائل البيت أوس بن حَجَر.

ورواية الديوان: «معاطي يدٍ من جَمَّة الماء غارِف».

وفاعل «أمهله» ضمير الصياد، والهاء يعود إلى الصيد، وهو حمار الوحش.

و«حتى» في البيت: ابتدائية، غاية لما قبلها، و«إذا» ظرفية فعلها محذوف يفهم من المقام.

وجَمّة الماء، بفتح الجيم: مجتمعه، ومتعلق «من»: غارف. ومعاطي يد: أي (معاطي) في يد، والمعاطي: المتناول. وغامر: اسم فاعل بمعنى المفعول، مثل ﴿عيشةٍ راضية﴾، مِن غَمَره الماء إذا غطّاه.

والتقدير في البيت أنه أمهل الصيد حتى إذا صار من الماء في القرب مثل الرجل الذي يتناول غَرْفاً.

والشاهد: زيادة «أَنْ» بعد «إذا».

وللدماميني في معنى البيت مذهب آخر فقد قال: «المعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهّل في إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللُّجّة، يخرج يده ليتناولها من ينقذه، وهذه حالة الغرق».

وماذهب إليه الدماميني ليس المراد، وعَلّق عليه السيوطي بقوله: «وتكلّم ابن الدماميني في شرح هذا البيت كلامَ مَنْ لم يقف على القصيدة، ولا عرف ما قبل البيت، ولامابعده، ولا المعنى الذي سيق له».

(١) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية: ٢٤٦ من سورة البقرة، قال الأخفش: «(أَنْ) ههنا: زائدة كما زيدت بعد (فلما) و (لَمّا) و (لو)، فهي تزاد في هذا المعنى كثيراً. ومعناه: مالنا لانقاتل، فأعمل (أَنْ) وهي زائدة، كما قال: ماأتاني مِن أحدٍ، فأعمل (مِن)، وهي زائدة».

انظر معاني القرآن للأخفش: ١٨٠/١، والجنى الداني: ٢٢٢.

وفي همع الهوامع: ٩٠/٤: «ولاتعمل (أَنْ) الزائدة عند الجمهور...، وجوّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدرية، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجر، وفُرِّق بأن الباء تختص بالاسم».

وانظر البرهان: ٢٢٧/٤، والتبيان للعكبري: ١٩٧/١، والبيان لابن الأنباري: ١٦٥/١.

(٢) الآية: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ سورة إبراهيم: ١٢/١٤.

والتقدير عند الأخفش، وما لنا لا نتوكل على الله. وجاء الفعل نتوكل منصوباً بأن مع تقدير زيادتها، ولم أجد في معاني القرآن للأخفش حديثاً عن هذا في هذه الآية.

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة: ٢٤٦/٢.

(٤) جاء في إعراب القرآن للنحاس: ٢٧٧/١: «قال الأخفش: (أَنْ) زائدة، وقال الفراء: هو محمول على المعنى: وأيُّ شيء لنا في أَلاّ نقاتل في سبيل الله، وهذا أجودها، و (أَنْ) في موضع نصب».

وانظر معاني القرآن للفراء: ١٦٣/١. =

وفي البحر المحيط: ٢٥٦/٢: «(ما) الاستفهامية مبتدأ، و (ألاّ نقاتل) في موضع نصب عند سيبويه، وفي موضع جرٍّ عند الخليل، على الخلاف الذي بينهما، وعند الأخفش (أَنِ) الزائدة عملت النصب كما عملت باء الجر الزائد، والجملة حال، أي: ومالنا غيرَ مقاتلين، وذكر أن مذهب أبي الحسن الأخفش ليس بشيء؛ لأن الحذف على خلاف الأصل، ولا يُذْهَب إليه إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة».

(١) و(منع) يتعدّى إلى مفعولين: منعتُ زيداً أثاثَه، ويكون (أَنْ) في الآية وصلتها في محل نصب على أنه المفعول الثاني.

(٢) في المفعول المصرّح به. وسقط «به» من المخطوطات والمطبوع، وأثبت في نسخة الدماميني.

(٣) وإذا ضُمِّن معنى «ما منعنا» لزم زيادة «لا» إذ المعنى: أيُّ شر منعنا التوكُّلَ، ومنعنا القتال.

(٤) ثم حذف حرف الجر، وهو حذف قياسيّ. وهذا القول للفراء. انظر معاني القرآن: ١٦٣/١، وهو كذلك في التبيان للعكبري: ١٩٦.
(٥) بدأ ابن هشام هنا بردِّ قياس الأخفش في عمل «أَنْ» الزائدة على حرف الجر الزائد، وبيان فَرْق ما بينهما.
وفي م١/١٤، وم٢/٦، وم٣/١٤أ: «لم نجوِّز»، وما أثبتُّه من م٤/١٤ب، والمطبوع. وكُلٌّ جائز.
(٦) الصواب أن يقول في الأبيات الثلاثة وهي:
- فأقسم أن لو التقينا.. البيت، ودخلت فيه «أَنْ» على«لو».
وقوله: أما والله أن لو كنت حراً.. البيت، ودخلت فيه «أنْ» على «لو».
وقوله: حتى إذا أَنْ كأنه.. البيت، ودخلت فيه «أَنْ» على «كأن».
(٧) وهو قوله: ويوماً توافينا بوجه مُقَسَّمٍ.. البيت.
(١) في طبعة مبارك وزميله «المُعَدَّى» كذا بصيغة اسم المفعول، ولعل الصواب ما أثبتُّه، وكذا جاء في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١.
(٢) أي عَمِلَ ولم يُلتفت إلى كونه زائداً.
و[فيه] زيادة من نص حاشية الأمير، وهي مثبتة في طبعة مبارك: ٥١/١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١، وليست في المخطوطات، ولا نسخة الدماميني: ٧٤. وفي م٤/١٤: «فلذلك عمل عمله».

(١) قال الرضي في حديثه عن الحروف الزائدة «.. قيل إنما سميت زائدة لأنه لا يتغيَّر بها أصل المعنى؛ بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تَعد شيئاً لَمَّا لم تغاير فائدتُها العارضةُ الفائدةَ الحاصلة قبلها..» انظر شرح الكافية: ٣٨٤/٢، والدماميني: ٧٤.

(٢) قال الدسوقي: ٣٥/١: «أي لتقوية الكلام الذي هي فيه، فهي في قوله: «كأن ظبيةٍ» أفادت قوة التشبيه».

(٣) انظر البحر المحيط: ١٥٠/٧، وفيه حديث عن الآية، وليس نص أبي حيان هذا فيه. وانظر الكشاف: ٤٩٦/٢، ونص الزمخشري ليس فيه.

(٤) الآية: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ ۖ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ سورة العنكبوت: ٣٣/٢٩.
وليس في هذه الآية «سلاماً» وإنما ذلك في آية أخرى، وهو قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ سورة هود:٦٩/١١.

(٥) الآية: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ۖ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ العنكبوت: ٣١/٢٩.

(٦) كذا في المخطوطات، والدماميني: ٧٤، وفي حاشية الأمير: ٣٣/١: «على»، وكذلك الدسوقي: ٥٣/١، وطبعة مبارك وزميله: ٥٢/١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١.

(١) كذا في المخطوطات « بعقب » وفي م١٥/٤أ «تَعْقُبُ»، وهو كذلك في طبعة مبارك، وزميله: ٥٢/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١، وقد نبّه الدسوقي على هذا الخلاف في الحاشية: ٣٥/١.

(٢) زيادة من حاشية الأمير: ٣٣/١، والدسوقي: ٣٥/١، والمطبوع.

(٣) قال الدسوقي: ٣٥/١: «أي كالجواب في الآية الأولى؛ لأن الجواب في الأولى يعقب المجيء، وأما الجواب وهو قوله «سلام» في قصة إبراهيم فليس يعقب المجيء، كذا قالوا، ويأتي للمصنف الردّ عليه».

(٤) أي للسببيّة والتعليل. وقوله: «أن تعطي» جاء في م١٥/٤أ: «تعطيني»، وفي طبعة مبارك: ٥١/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١: «أعطي»، وعند الدسوقي والدماميني كما أثبتُّه.

(٥) كذا في المخطوطات، وعند مبارك: ٥٢/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١: «وتعقبه».

(٦) انظر مثل هذا النص في شرح المفصل: ١٣١/٨.

(٧) في م١٤/١: «أكدت أَنْ ما بعد الواو» وفي م١٤/٣ب تعليق على الهامش يقول: «وفي بعض النسخ أكدت أَنْ مابعد الواو أي واو القسم»، وفي م٦/٢ب: «أكّدت أنْ ما بعد لو هو السبب في الجواب».

(٨) أي الزمخشري والشلوبين.

(٩) إلى هنا ينتهي كلام أبي حيّان.

(١) هذا من تمام رَدّ ابن هشام على شيخه أبي حيان.

(٢) أي زائدة.

(٣) في الكشاف: «كما أَحَسَّ» وهو تحريف.

(٤) وتتمته في الكشاف: ٤٩٦/٢ «خيفة عليهم من قولهم».

(٥) أي قصة إبراهيم ولوط وقوله: «كما نقل عنه»، أي: كما نقل أبو حيان عن الزمخشري.

(٦) انظر رَدّ الشهاب الخفاجي على ابن هشام في الحاشية: ١٠٠/٧.

(٧) وهي سورة العنكبوت. وقد ذكرتُ الآيات قبل قليل. والأَوْلَى أن يقول: «ليس فيها (أنْ) بعد (لما)، وإلا فَسُورة هود والعنكبوت فيهما ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ إلاّ أنْ يُجاب بأنّ قوله: ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾ أي بعد أَن المُحَدّث عنها» عن الحواشي انظر هود: ٧٧/١١، والعنكبوت: ٣٣/٢٩.

(٨) قال الدكتور مازن مبارك وزميله مُعَلِّقَيْن على هذا النص: «وسترى في هذه المسألة أن ابن هشام يصحح خطأين لأبي حيان: افتراءه على الزمخشري ما لم يَقُلْهُ، وخطأه في نص الآية؛ إذ اختلطت لديه عبارة الآيتين هود/ ٦٩، والعنكبوت:٣١».

وفي هذا التعليق حيف على أبي حيان وقدره، فسيرته تدلُّ على أنه كان صادقاً، أميناً في كل ماينقله، ولم يثبت أنه افترى على أحد ممن سبقه، ولو تريث المحققان ورجعا إلى البحر وغيره من مؤلفات أبي حيان ليريا النص ويتحققا من كلام ابن هشام لما حكما عليه بالافتراء، أو لقالا مثل قول الأمير =

في حاشيته: ٣٣/١: «قوله: ليست في السورة التي فيها ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾: أي ليست فيها سيء مقرونة بأن، والظاهر أن القلم سبقه فقط، وإنما مراد أبي حيان: قالوا إنا مهلكو».

(١) أي تأخره عن المجيء.

(٢) أي ليس الجواب فيها ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ﴾ كما هو في سورة هود.

(٣) في حاشية الأمير: ٣٣/١، وطبعة مبارك: ٥٣/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٥/١، «ثم إن التعبير».

(٤) في قوله «سيء بهم».

(٥) عبارته: «فاجأته المساءة» الكشاف: ٤٩٦/٢ وهي عبارة أبي حيّان أيضاً في البحر: ١٥٠/٧، ولم أجد فيهما ماأثبته ابن هشام، وذهب الأمير إلى أن هذا يصح بمراعاة أصل المعنى والمادة. انظر الحاشية: ٣٣/١.

(٦) أي ما نقله أبو حيان.

(٧) وهو «جئت أن تعطي» والتقدير: جئت لأن تعطي.

(٨) قال الأمير: ١/٣٣ ـ ٣٤: «لعله أراد لمّا عُهِد معها التعليل في بعض الأحوال ثبت لها حال الزيادة فتدبّر».

(١) قال الرضي: «وجوز الكوفيون كون (أنْ) شرطية بمعنى (إنْ) المكسورة، ومنع ذلك البصريون» شرح الكافية: ٢/٢٣٥، وفي همع الهوامع: ٤/١٤٨، أثبته الكوفيون والأصمعي، وانظر إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٩٨، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٨٤، والجنى الداني: ٢٢٣.

وفي همع الهوامع: ٤/٩١: «ولا يجوز الجزم بـ (أَنْ) عند الجمهور، وجَوّزه بعض الكوفيين.».

وفي الخزانة: ٢/٨٢: «وقد صَوّب ابن هشام أيضاً في (المغني) رأي الكوفيين، كما صَوّبه الشارح المحقق - الرضي - واستدلَّ لهم بعين ما استدل به الشارح، وهذا من توافق الخاطر..» وانظر مثل هذا في شرح الشواهد للبغدادي: ١/١٧٣.

(٢) النص من هنا إلى قوله: «المعنى الثاني» أثبته البغدادي في الخزانة: ٢/٨٢، وانظر شرح الكافية: ٢/٢٣٥.

(٣) يريد أن اللفظين إذا عُبِّر بأحدهما مَرّة، وبالآخر أخرى في كلامٍ المقصودُ منه واحد فالأصل اتّحاد معنى هذين اللفظين، وهذا لا ينافي أنّ الأصل في الألفاظ من حيث هي عَدَمُ الترادُفِ، فاندفع ماللشارح، وأما مَنْع هذا المعنى فلا يَصِحّ».

انظر حاشية الأمير: ١/٣٤، والدسوقي: ١/٣٦، وعند الدماميني: ٧٦، وفيه نظر: بل الأصل عدم الترادف.

(٤) في م١٥/٣أ: «وقرئ»، وسقط «في» من طبعة مبارك: ١/٥٣، والشيخ محمد محيي الدين: ١/٣٥.

(٥) الآية طويلة، ومنها قوله تعالى: ﴿.. وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ...﴾ البقرة: ٢/٢٨٢.

(١) القراءة بالوجهين في «أنْ» وذلك بكسر الهمزة وفتحها، فقد قرأ الأعمش، وحمزة، وأبان: ﴿إن تَضِلَّ﴾ بكسر الهمزة، على أنها حرف شرط، ﴿فتُذَكِّرُ﴾ بالتشديد ورفع الراء على أنه جواب الشرط. وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، بفتح الهمزة من «أَنْ» وهي الناصبة، وفتح راء ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ عطفاً على أن تَضِلّ. وفيها قراءات أخر.
قال الطبري: «والصواب من القراءة عندنا في ذلك قراءة من قرأ بفتح «أَنْ» وتشديد الكاف من قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ ونصب الراء، وإنما اخترنا ذلك في القراءة لإجماع الحجة من قدماء القراء والمتأخرين على ذلك، وانفرد الأعمش ومن قرأ بقراءته في ذلك بما انفرد به عنهم، ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون، مستفيضة بينهم إلى غيرها» تفسير الطبري: ٣/١٢٤ - ١٢٥ وانظر

(٢) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ سورة المائدة: ٥/٢.

(٣) قرأ أبو عمرو، وابن كثير: «إِنْ صَدُّوكم» بكسر الهمزة. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، بفتح الهمزة من «أَنْ» وجعلوه تعليلاً للشنآن، قال أبو حيان «وأنكر ابن جرير والنحاس وغيرهما قراءة كسر (إِنْ)، وهذا الإنكار لهذه القراءة صعب جداً، فإنها قراءة متواترة، إذ هي في السبعة، والمعنى معها صحيح». البحر المحيط: ٣/٤٢٢.
ولقد رجعتُ إلى تفسير الطبري فلم أجده منكراً لهذه القراءة، بل ذكر أن قراءتي الفتح والكسر قراءتان معروفتان، مشهورتان في قُرّاء الأمصار، صحيحٌ معنى كل واحدة منهما، ثم قال: «غير أنّ الأمر وإنْ كان كما وصفتُ فإنّ قراءة ذلك بفتح الألف أَبْيَنُ معنى» انظر تفسير الطبري: ٦/٦٥.
وفي إعراب القرآن للنحاس ما ذكره أبو حيان فهو يَرُدُّ قراءة الأعمش: «إِن يَصُدُّوكم» انظر

(١) سورة الزخرف: ٥/٤٣.

(٢) قرأ نافع، حمزة والكسائي، بكسر الهمزة ﴿إِنْ كنتم﴾، ومثلهم أبو جعفر وخلف والحسن، والأعمش. وقرأ الجمهور: ابنُ كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر ويعقوب: بفتح الهمزة، أي من أجل أن كنتم، وقرأ زيد بن علي «إذ كنتم» بذال مكان النون. وانظر القراءة في المراجع التالية: النشر: ٣٦٨/٢، والإتحاف: ٤٧٢، والكشف عن وجوه القراءات: ٢٥٥/٢، والتيسير: ١٩٥، وكتاب السبعة: ٥٨٤، وتفسير الطبري: ٥٠/٢٥، وحجة القراءات: ٦٤٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢٧/٣ والحجة لابن خالويه: ٣٢٠، وحاشية الشهاب: ٤٣٣/٧، وتفسير القرطبي: ١٦/ ٦٣، والبحر المحيط: ٦/٨، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٣) في م١٥/٣أ: «يُرْوَى».

(٤) تَقَدّم البيت فى بحث «إنْ». وانظر التعليق عليه. كما تكرر قبل قليل في «أَنْ».

(٥) هذا على قول الكوفيين في «أنْ» المفتوحة ومجيئها للشرط.

والبيت من أبيات للعباس بن مرداس في جواب شعر أتاه من خُفَاف بن نُدْبَة أبي خراشة، وبعده:

السِّلمُ تأخذ منها مارضيتَ به ... والحربُ يكفيك من أنفاسها جُرَعُ

نَفَرُ الرجلِ: رهطه، ويقال لعدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة، وهذا هو المشهور. والضبع: السنة المجدبة.

والمعنى: إن افتخرت بكثرة قومك ففي قومي كثرة؛ إذ لم تهلكهم السنون.

و«أمّا» أصله: (أَنْ، ما) فأدغم، وأَنْ المفتوحة على ما اختاره ابن هشام وأبو علي والرضي شرطية، فعلها محذوف، عُوِّض عنه «ما» وهو «كان» و «أنت»: اسمها، وأصلها: أَنْ كنتَ، فلما حُذِف «كان» وعُوِّض عنها «ما» انفصل الضمير.

وذا نفر: خبرها، وجملة فإن قومي.. جواب الشرط. =

والعباس هو ابن مرداس بن أبى عامر بن حارثه، صحابى، أسلم قبل فتح مكة وأمه الخنساء.

(١) البيت مجهول القائل. وروي «ما تُبْقِي» بدلاً من «تأتي»، ويروى: «وإمّا كنت مرتحلاً».

والرواية في البيت بكسر «إما» الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، وهذا إن لم يمكن تأويل أحدهما إلى الآخر بجعلهما جملتين أو مفردين امتنع العطف، وإذا امتنع العطف ظهر أنّ المفتوحة شرطية كالمكسورة.فمن رواه «كنت» كَسَرَ إمّا في الأول والثاني لظهور الفعل معهما».

(٢) أي في البيت، ونقل البغدادي نص ابن الحاجب في شرح الشواهد، وهو قوله: «... ألا ترى أن قولك: إن أتيتني أكرمتك، بمعنى قولك: أكرمتك لأجل إتيانك، فإذا ثبت أن الشرط والتعليل بمعنى واحد صَحَّ أن يعطف أحدهما على الآخر، ويجعل الجواب لهما جميعاً، فصار مثل قولك: إن أكرمتني وأحسنت إليَّ أكرمتك، إلا أنه وضع موضع: أحسنت إليَّ، لفظ التعليل، فصار كأنك قلت: إن أكرمتني فلأجل إتيانك، فأنا أكرمك، وذلك سائغ..».

(١) أي من باب العطف على المعنى، كأنه قيل: لمجيئك ولإحسانك. الآمير: ١/ ٣٤.

(٢) لأجل كون التعليل في معنى الشرط.

(٣) في م٣/١٥أ، وم٤/١٥ب: «وتجعل».

(٤) أي للشرط والتعليل.

(٥) في حاشية الأمير: ١/ ٣٤، وطبعة مبارك: ١/ ٥٤، والشيخ محمد محيي الدين: «أَنَّ العرب».
وأراد أن هذا تركيب مخترع ليس له نظير في كلام العرب.

(٦) في حاشية الأمير: ١/ ٣٤، «يوماً ما»، وهي كذلك في طبعة مبارك: ١/ ٥٤، والشيخ محمد محيي الدين: ١/ ٣٦، وفي المخطوطات، وعند الدماميني: ٧٧ من دون (ما).

(٧) من معاني (أن).

(٨) في همع الهوامع: ١٤٨/٤: أثبته بعضهم، وخَرّج عليه الآية، وأنكره الجمهور. وانظر البرهان: ٤/ ٢٢٧. وفي الأزهية: ٧٠: «تكون أَنْ بمعنى لا» وانظر الجنى الداني: ٢٢٤.

(٩) الآية: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة آل عمران: ٧٣/٣.

(١٠) قال الهروي: «قال أبو إسحاق الزجاج: معناه لا يؤتى أحد مثل ماأوتيتم، وقال بعض النحويين معناه: لا تؤمنوا أي لا تقروا بأنْ يُؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ اعتراض بين المفعول والفعل». الأزهية: ٧٠. =

وقال أبو حيان: «قال بعض النحويين (أَنْ) هنا للنفي بمعنى (لا)، التقدير: لايؤتى أحد مثل ما أوتيتم، ونقل ذلك أيضاً عن الفرّاء، وتكون (أو) بمعنى (إلا) والمعنى إذ ذاك: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم.. ولم يقم على ذلك دليل من كلام العرب..» انظر البحر المحيط: ٤٩٥/٢.

وقال الفراء: «يجوز أن يكون قد انقطع كلام اليهود عند قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، ثم قال لمحمد ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾، أي إن البيان بيان الله ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ أي: بيّن أَنْ لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وصَلُحَت (أَحَدُ) لأنّ (أَنْ) بمعنى (لا)...» انظر معاني وفي الجنى الداني: ٢٢٤: «والصحيح أنها لا تفيد النفي، و(أنْ) في الآية مصدرية..».

(١) وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١١٣/١. رَدَّ على أبي علي رأيه في الآية؛ إذ ذهب إلى أنّ (أَنْ) لا يخلو من أن يكون منتصباً بأنه مفعول به أو مفعول له، ورَدّ الأول وأقرّ الثاني، والتقدير عنده: لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم: كراهة ذكرِ أنْ يؤتى أحد، وذِكر أَنْ يحاجوكم.

قال الزجاج: «وهذه الآية عندنا على غير ما قاله الشيخ ـ رحمه الله ـ والتقدير: ولا تؤمنوا بأنْ يُؤْتَى أحد مثل ما أوتيتم، أو يحاجّوكم عند ربكم إلا من تبع دينكم، فالباء مضمرة، و﴿أَن يُؤْتَىَ﴾ مفعول ﴿لا تؤمنوا﴾، واللام زيادة، ومن تبع دينكم استثناء من أحد على التقدير الذي ذكرنا...».

(٢) هذا الكلام للزمخشري. انظر الكشاف: ٣٢٩/١، وقد نبّه على ذلك الدماميني، انظر الحاشية: ٧٧.

(٣) في همع الهوامع: ١٤٨/٤ «بمعنى (إذ) أثبته بعضهم مع الفعل الماضي، وقيل مع المضارع» وانظر الأزهية: ٦٧. وهذا للكوفيين، انظره فيما مضى - وانظر همع الهوامع: ١١٨/٢.

(١) تتمة الآية: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة ق: ٥٠/٢.

(٢) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ سورة الممتحنة: ٦٠/١.

(٣) قال أبو حيان: «هذا ليس بشيء، بل (أَنْ) في الآيتين مصدرية، والتقدير: بل عجبوا لأَنْ جاءهم..» همع الهوامع: ١٤٩/٤، وانظر البرهان: ٢٢٨/٤.
وفي مشكل إعراب القرآن: ٣٧٠/٢: «أن تؤمنوا: أَنْ في موضع نصب مفعول من أجله»، وهي كذلك في البحر المحيط: ٢٥٣/٨.

(٤) سبق الحديث عن البيت، وهو هنا على رواية من فتح الهمزة من «أَنْ».

(٥) وفي الجنى الداني: ٢٢٥: «.. وأن في الآيتين مصدرية، وأما في البيت فهي عند الخليل مصدرية، وعند المبرد مخففة.».

(٦) انظر هذا في شرح البغدادي: ١/١٨١، فقد ذكره للكسائي والفراء. وانظر البرهان: ٤/٢٢٨، وهمع الهوامع: ٤/١٤٨، والأزهية: ٦٤ ـ ٦٥ ومشكل إعراب القرآن: ١/٢١٦، والتبيان للعكبري: ١/٤١٤.

(٧) الآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ سورة النساء: ٤/١٧٦.

(١) قائل البيت عمرو بن كلثوم التغلبي، وقبله:

ألا أَبْلغ بني الطمّاح عنا ... ودُعْمِيّاً فكيف وجدتمونا

نَزَلْتُم منزِلَ الأَضْيافِ منّا ... فَعَجَّلْنا القِرَى أَنْ تَشْتِمونا

وبعده:

قَرَيْناكم فَعَجَّلْنا قِراكُم ... قُبَيل الصُّبْحِ مَرْدَاةً طَحُونا

الطماح ودُعْمِيّ: حيّان من إيادٍ، وقيل من غيرهم، نزلتم منزل الأضياف منا: جئتم لحربنا فعجلنا القِرى: عاجلناكم بالحرب. أن تشتمونا: أي لم ننتظر حتى توقعوا بنا فتكونوا سبباً لشتم الناس إيانا.

والشاهد عند الكوفيين في البيت أَنّ «أَنْ» بمعنى لئلا، ثم حذف «لا»، وهذا غير جائز عند البصريين «حذف لا»، والتقدير على مذهبهم: فعجّلنا القرى مخافة أن تشتمونا.

وعمرو بن كلثوم شاعر فارس جاهلي من أصحاب المعلقات. توفي قبل الإسلام، وكنيته أبو الأسود، وقيل غير هذا.

(٢) وفي همع الهوامع: ١٤٨/٤ «أي لئلا تضلوا، قال أبو حيان: والصحيح المنع، وتأويل الآية: كراهة أن تضلوا» وانظر البيان لابن الأنباري: ٢٨١/١، والتبيان للعكبري: ٤١٤/١.

(٣) قال الفراء: «أي لئلا تضلوا، وهذا عند البصريين خطأ؛ لأن (لا) لا تحذف ههنا، وقال محمد بن يزيد وجماعة من البصريين: التقدير: كراهة أن تضلوا ثم حذف، وهو مفعول من أجله..».
وانظر النصين في إعراب القرآن للنحاس: ٤٧٧/١، وانظر نص الفراء في معاني القرآن: ٢٩٧/١.
وانظر البحر المحيط: ٤٠٩/٣، وذكر أبو حيان أن أبا علي رَجّح قول المبرد، قال: «حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف لا».
وفي شرح الشواهد: ١٨١/١، سَوّى علي بن عيسى الرماني بين التقديرين، أراد تقدير المبرد وتقدير الفراء والكسائي، ثم ذكر أن المبرد حمل الحذف على الأكثر؛ إذ حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف «لا».

(١) ما ذكره ابن هشام هنا على أنه رأي ذكره أبو حيان على أنه قراءة في الآية، فقد قرأ الكوفي، والفراء، والكسائي، وتبعهم الزجاج: ﴿لأن لا تضلوا﴾. البحر المحيط: ٤٠٨/٣.
وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٥٩/١: «يبين لكم أن تضلوا: أي كراهة أن تضلوا ولئلا تضلوا عن الكوفي..» وانظر مثل هذا في التبيان للعكبري: ٤١٤/١.

(٢) التعسف من جهة ارتكاب حذف شيئين: حذف اللام وحذف (لا)، مع إمكان حذف شيء واحد.
وقد يقال: حذف الجار قبل (أَنْ) مَطّرد، وحذف الثاني للقرينة جائز في سعة الكلام، وليس تعدد المحذوف بمفرده موجباً للتعسف. انظر الدماميني: ٧٨.

(١) ذهب ابن مالك إلى أنه لهذا يجاب بها القسم كما يجاب باللام في قولك: والله لَزَيْدٌ قائم، وزعم ثعلب أنّ الفراء قال: إِنّ مقرِّرَة لقسم متروك استغني عنه بها.
وفى البرهان: ٤/٢٢٩ «للتعليل»، أثبته ابن جني من النحاة وكذا أهل البيان.

(٢) في م١/١٥: «ينصب.. يرفع» بالياء.

(٣) قال ابن يعيش: «عملت لشبهها بالأفعال، وذلك من وجوه، منها: اختصاصها بالأسماء، كاختصاص الأفعال بالأسماء. الثاني: أنها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال. الثالث: أنها مبنيّة على الفتح كالأفعال الماضية. الرابع: أنها يتصل بها المضمر المنصوب، ويتعلّق بها كتعلّقه بالفعل من نحو: ضربك وضربه وضربني، فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وهي مقتضية لهما جميعاً.. وإنما قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصلَ في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب؛ إذ كان رتبةُ الفاعل مقدمةً على المفعول. وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعاً على الأفعال، ومحمولة عليها جعلت دونها بأنْ قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع حَطّاً لها عن درجة الأفعال؛ إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر».

(٤) في شرح الكافية: ٢/٣٤٦: «ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بليت..؛ ويجوز عند بعض أصحاب الفراء نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضاً..» ورُدّ نَصْبُ هذه الأدواتِ الجزأين ماعدا «ليت». =
وقال السيوطي: «وسمع من العرب نصب الجزأين بعدهما، فقيل: هو مؤول، وعليه الجمهور، وقيل: سائغ في الجميع، وأنه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلاّم، وابن الطراوة وابن السِّيد، وقيل: خاص بليت، وعليه الفرّاء...» قلتُ: خُرِّج كثير من القراءات القرآنية على نصب الجزأين،

(١) قائل البيت عمر بن أبي ربيعة.

الجُنح، بضم الجيم وكسرها: طائفة من الليل، أُسْداً، بإسكان السين، جمع أَسَد، وهو مُخَفَّف من أُسُد، بضمتين، كذا في صحاح الجوهري، ولسان العرب.

استشهد بعض العلماء بالبيت على أنّ (إنّ) تنصب الجزأين في لغة، وخرّجه الأكثرون على أنّ (أُسْداً) منصوب على الحاليّة، أي: تلقاهم أُسْداً.

وفي البيت شاهد آخر: وهو أمر المضارع المبدوء بتاء الخطاب باللام، والقياس: فَأْتِ.

ولم أجد البيت في ديوان عمر.

(٢) هذا الحديث ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه.

ولقد أروده مسلم في (صحيحه) في أحاديث الشفاعة في آخر كتاب الإيمان، وهو من حديث طويل، وروايته:

«حدثنا محمد بن طريف بن خليفة البَجَلي حدثنا محمد بن فُضَيْل حدثنا أبو مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة، وأبو مالك عن رِبْعِيّ عن حذيفة قالا: قال رسول الله ﷺ: يجمع الله = تبارك وتعالى الناس فيقوم المؤمنون حتى تُزْلَفَ لهم الجنّة، فيأتون آدم، فيقولون: ياأبانا استفتح لنا الجنة:، فيقول: وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم آدم... والذي نفس أبي هريرة بيده إنّ قعر جهنم لسبعون خريفاً».

وعلق النووي على قول أبي هريرة بقوله: «هكذا هو في بعض الأصول «لسبعون» بالواو، وهذا ظاهر، وفيه حذف، تقديره: إن مسافة قعر جهنم سَيْرُ سبعين سنة.

ووقع في معظم الأصول والروايات «لسبعين» بالياء، وهو صحيح أيضاً على مذهب من يحذف المضاف ويبقي المضاف إليه على جَرِّه، فيكون التقدير: سيرُ سبعين، وإما على أنّ قَعْر جهنم مصدرٌ، يقال: قَعَرْتُ الشيء إذا بلغتَ قعرَه، ويكون «سبعين» ظرف زمان وفيه خبر إنّ والتقدير: إنّ بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً. والخريف: السنة، والله أعلم».

انظر صحيح مسلم بشرح النووي: ٣/٧٠ ـ ٧٢، المطبعة العصرية ومكتبتها، كما وجدت الحديث على هامش مسند الإمام أحمد في كتاب «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال».

وتبين أنه مُدْرَج من قول أبي هريرة وليس من الحديث. انظر مسند الإمام أحمد: ٦/٨٠ ـ ٨١ ونبّه البغدادي في الخزانة على ما ذكره ابن هشام، وأنّ هذا الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ، وأورد الحديث، وشَرْحَ النوويّ انظر الخزانة: ٤/٢٩٤.

وفي شرح الكافية: ٢/٣٤٧، ذكر الحديث: «إنّ قعر جهنّم لسبعين خريفاً».

ثم قال: «والمرويّ: إنّ قَعْرَ جهنّم لسبعون خريفاً». وانظر شرح شواهد الكافية للبغدادي/ ٢٦٦ —

وفي حاشية الدماميني: ١/٧٩، ما يشبه تعليق النووي، وعلق الشمني على قول ابن هشام في الحديث بما يفيد أن النووي وابن هشام أخذا تعليقهما على الحديث عن ابن مالك، وأن هذه عبارته. ويأتي الحديث عنها بعد قليل.

وعلق الدكتور مبارك وزميله على الحديث بالقول: «ليست هذه الرواية في الصِّحَاح ولا مُسْنَد أحمد، وفي الترغيب والترهيب: عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: لو أَنَّ حجراً قُذِفَ به في جنهم لَهَوى سبعين خريفاً قبل أن يبلغ قعرها». ثم قالا: «فلا حجة فيه إذن» انظر مغني اللبيب الطبعة الخامسة: ١/٥٥.

ويبدو أن الوقت لم يسعف أستاذي الفاضل في تتبع الحديث في مظانّه، فاحتاج تعليقه على = الحديث إلى مراجعة، فقد تبيَّن أنه ورد في بعض الصحاح، وهو ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام أبي هريرة ألحقه بنص الحديث، وأما أنه لا حجة فيه فقد تبين أنّ فيه حُجّةً، وأن أكثر رواياته بالنصب، وقد رأينا تخريج النووي وابن مالك وغيرهما.

بقي أن نشير إلى أن أبا هريرة اعتمد في بيان مسافة قعر جهنم على الحديث الذي ذكره أبو موسى الأشعري، وهو ما ذكرته قبل قليل في تعليق الدكتور مبارك. ورواية ابن هشام «سبعين»، وعن غيره «لسبعين» مع اللام.

(١) «وقد» سقط من م٢/٧أ، وم٤/١٦أ.

(٢) في حاشية الأمير، ١/٣٥: «أي أو المفعوليّة: أي يشبهون أُسْداً».
وانظر مثل هذا في حاشية الدماميني: ١/٧٩، والدسوقي: ١/٧٩.

(٣) أي وخُرّج الحديث.

(٤) قَعَر البئر يَقْعَرُها قَعْراً انتهى إلى قعرها، وكذلك الإناء إذا شربتَ جميع ما فيه حتى تنتهي إلى قعره، وقال ابن الأعرابي: قعر البئر يقعرها: عمّقها. انظر اللسان/ قعر.

(٥) ذكر الشمني أن هذه العبارة، وكذلك عبارة الدماميني، والنووي هي في الأصل لابن مالك، وعبارته «ويُخَرّج على أنَّ قَعَرَ مصدر قعرتُ البئر أي بلغت قعرها، وسبعين منصوب على الظرف، أي إن بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً. اهـ. ثم قال: «والنووي رحمه الله ممن أخذ عن ابن مالك» انظر الشمني: ١/٧٩.

(٦) الظرف مُتَعَلّق بالخبر المحذوف.

(٧) «يكون» هنا تامة بمعنى يحصل، فيكون التقدير: إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً. والتقدير عند الدماميني: ١/٧٩: «يوجد في سبعين عاماً».

(٨) في م١٥/٣ب «محذوف» وهو تحريف.

وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٤٣٥/٢: «إضمار الهاء لا يجوز إلا في ضرورة الشعر».

وعند الدماميني: ٧٩/١، جعله السخاوي للضرورة، وأجاز ذلك ابن مالك مطلقاً في النثر والنظم ضمير شأن أو غيره. =

وذكر السيوطي مذاهب العلماء في جواز حذف الاسم في همع الهوامع: ١٦٢/٢، فقال: «أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثر، حكى سيبويه عن الخليل: إن بك زيد مأخوذ، أي إنه، وحكى الأخفش: إن بك مأخوذ أخواك...

الثاني: أنه خاص بالشعر، وصححه ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل، الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدِّ حذفه إلى أن يلي إنّ وأخواتها فعلٌ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام، قيل: وفي الشعر أيضاً وهذا هو القول الرابع.. الخامس: أنه حسن فيهما إن لم يؤدِّ الحذف إلى أن يلي إِنّ وأخواتها اسمٌ يصح عملها فيه نحو: إن في الدار قام زيد... السادس: أنّ الحذف خاص بإنّ دون سائر أخواتها، ونقله أبو حيان عن الكوفيين. وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير شأنه وقد يكون غيره..».
انظر نص سيبويه عن الخليل في الكتاب: ٢٨١/١.

(١) ذكر السيوطي الحديث في همع الهوامع: ٢١٦/٤، في بحث المجرورات، عند الحديث عن زيادة «مِن»، وبيّن أن الأخفش من البصرية والكسائي وهشاماً من الكوفية ذهبوا إلى زيادة مِن في النفي والإيجاب والنكرة والمعرفة، واختار هذا ابن مالك في التسهيل وشرحه وقال: «لصحة السماع بذلك» وكان هذا الحديث مما استشهد به . انظر التسهيل:٩٢.

وفي شواهد التوضيح: ١٤٨، تحدث ابن مالك عن ضمير الشأن، المحذوف واحتج بهذا الحديث.

وفي صحيح مسلم، كتاب الزينة: ٩٢/١٤، ذكر له ثلاث روايات: الأولى: «إن أشدّ الناس..» بحذف «مِن» والثانية «أشد الناس...» بحذف «إنّ ومِن» وهاتان الروايتان رواهما مسروق عن عبد الله بن مسعود.

والثالثة: وهي التي أثبتها هنا ابن هشام رواها يحيى وأبو كُرَيب عن أبي معاوية «إن من أشد الناس..» بإثبات «إنّ ومِن».

كما ذكره المناوي في فيض القدير: ٤٢٣/٢، برواية «إن أشد الناس» وقال: من حديث مسلم بن صبيح عن مسروق عن ابن مسعود، وهو حديث صحيح.

(٢) الأصل أن يكون «المصورين» ويكون اسماً لـ «إنّ» والخبر الجار والمجرور، وعلى ما رود يكون اسم إنّ ضمير الشأن والجملة بعده الخبر.

(٣) ذكر المالقي أنه لا يجوز حذف اسم إنّ لأنه عمدةٌ مبتدأً في الأصل، فإن كان ضمير شأن جاز ذلك فيه. انظر رصف المباني: ١١٩.

وذكر الدماميني أن ابن الحاجب وجماعة صَرّحوا بأن حذف هذا الضمير ضعيف، وذهب الرضي إلى أن مُجَوِّز حَذْفِهِ منصوباً مع ضَعْفِهِ صيرورتُه بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه.

(١) قائله الأخطل.

الجآذر: جمع جُؤذر، وهو ولد البقرة من الوحش. الظباء: جمع ظبية، فهو يُشَبِّه الأولادَ بالجآذر، والنساءَ بالظباء في سعة العيون، وطول الأعناق، وحسنها.

والشاهد في البيت: أنّ اسم إِنّ ضميرُ الشأنِ محذوفاً، وهو حذف للضرورة، والتقدير: إنه، ولا يصحّ جعل اسمها «مَن»؛ لأن الشرط له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله.

والأخطل: هو غياث بن غوث، وقيل غويث، ويكنى أبا مالك، والأخطل لقب له، وذلك من كلمة قالها له كعب بن جعل، ومعناه السفيه، فغلب عليه، وقيل غير ذلك، مات على النصرانية، وكان مُقَدَّماً عند خلفاء بني أمية.

(٢) «يدخل» في البيت علامة الجزم فيه السكون، وحُرِّك بالكسر للساكنين، و «يلقَ» مجزوم، وقد حذف حرف العلة من آخره لذلك. وفي م/١ «تجعل»، وفي غيره: يجعل.

(٣) لا يعمل فيه ما قبله من رافع أو ناصب، وأما الجارّ فلا يمتنع عمله، لشدة اتصاله به، فكأنه لم يتقدمه شيء، وكذلك في حالة الإضافة، تقول: بمن تَمْرُرْ أَمْرُرْ، وغلام مَنَ تضربْ أضربْ.

(١) قال ابن مالك: «ولا يُخَصُّ حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يُحْمَل: إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامه المصورون. لا على زيادة مِن خلافاً للكسائي». التسهيل: ٦٢.

قلت: قال هذا ابن مالك، مع أن الحديث من رواياته الواردة في الصحيحين أنه ورد بطريق ليس فيها «مِن» وهذا مما يقوي تأويل الكسائي.

(٢) قال بهذا الأخفش من البصريين والكسائي وهشام من الكوفيين، ورأوا زيادتها في النفي والإيجاب والنكرة والمعرفة، واختار هذا ابن مالك. انظر شرح الكافية: ٣١٩/٢، وهمع الهوامع: ٢١٥/٤.

(٣) يقولون إنّ «مِن» تزاد بعد نفي أو شبهه.

(٤) وعندهم لا تزاد «مِن» إلا إذا كان المجرور نكرة. وقال: «على الأصح» لأن «أفعل» لا يتعرف بالإضافة.

(٥) أي في الحديث.

(٦) أي: المصوّرون.

وقال الدماميني: ٧٩: «وفيه نظر؛ فقد قيل: إنّ الحديث وارد فيمن يصوّر الصور لتُعبَد من دون الله تعالى، وفاعل هذا كافر بلا شك، ولا بِدْعَ حينئذٍ في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشدَّ عذاباً، ويؤيده أنّ الحديث رُوي في الصحيحين بطريق ليس فيها لفظ (مِن)، وبه يقوى تأويل الكسائي لفظاً ومعنى».

(٧) أي «إنّ» المشددة. وإهمالها إذا خُفِّفَت هو القياس؛ لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه. انظر توضيح المقاصد: ٣٥١/١، وشرح الكافية: ٣٥٨/٢، والتسهيل: ٦٥.

قال السيوطي: «وحالها إذا أُعْمِلَت كحالها وهي مشددة، إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة، بخلاف المشددة، تقول: إنّك قائم، بالتشديد، ولا يجوز إِنْك قائم، بالتخفيف». انظر

(٨) قال السيوطي: «ذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً، و (إنْ) المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها البتة، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى (إلا)، =

ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره.

وذهب الكسائي إلى أنها إِنْ دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة، عاملة، كما قال البصريون، وإِنْ دخلت على الفعل كانت للنفي، واللام بمعنى (إلا)، كما قال الكوفيون.

وذهب الفرّاء إلى أَنّ (إِنْ) المخففة بمنزلة (قد)، إلا أنّ (قد) تختص بالأفعال، و (إِنْ) تدخل عليها وعلى الأسماء.

- قال السيوطي - وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال..» انظر همع الهوامع: ٢/ ١٨٣، والجنى الداني: ٣٩٥.

وقال سيبويه: «... وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما)» الكتاب : ٢/٢٨٣.

(١) «فيه» ليست في م٢/٧أ، ولا م٣/١٦أ. وليس في طبعة مبارك، والشيخ محمد.

(٢) أي يَرُدُّ رأي الكوفيين أن من العرب من يعملها.

(٣) قال سيبويه: «وحَدَّثنا مَن نَثِقُ به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ يخففون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّان، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يُغيَّر عمله كما لم يُغَيّر عمل (لم يَكُ) و (لم أُبَل) حين حذف...» انظر الكتاب: ٢٨٣/١، والجنى الداني: ٣٩٥، وسبق الحديث عن «إنْ» في موضعها، فانظر ذلك فيه.

(٤) زيادة من م٤/١٦ب، ويؤيد ما جاء في نص المخطوط ما وجدته في البحر المحيط: ٢٦٦/٥، والكشاف: ١٧٧/٢، والحرميان هما نافع وابن كثير، وقد مضى الحديث عنهما في أول الكتاب في باب الألف المفردة.

(٥) الآية: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. سورة هود: ١١/١١١.

(٦) قرأ الحِرْمِيَّان وأبو بكر«وإِنْ كُلّاً» بتخفيف النون ساكنة.
وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: «لَمّا» بالتشديد.
وأجمعت السبعة على نصب «كُلّاً».
وفَصّل ذلك أبو حيان على النحو الآتي: =
- تخفيف «إِنّ» و «لَمّا» وهي قراءة الحرميين: «إِنْ - لَمَا».
- تشديدهما، وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص: «إِنّ - لَمّا».
- تخفيف «إن» وتشديد «لما» وهي قراءة أبي بكر.
- تشديد «إِنّ» وتخفيف «لما»، وهي قراءة الكسائي، وأبي عمرو.

والشاهد في قراءة الحرميين بتخفيف «إِن - لما» وقراءة أبي بكر بتخفيف «إن» وتشديد «لمّا»، فقد عملت «إِنْ» وهي مخففة عمل المثقلة في الأسماء. وفي هذه الآية قراءات أخرى شاذة، ذكرها أبو حيان في البحر المحيط.
وفي الكشاف: ١١٧/٢: «وذلك على إعمال المخففة عمل المثقلة اعتباراً لأصلها الذي هو التثقيل».
وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(١) الثاني من وجهي «إنّ» المشددة.

(٢) تصديقاً للمخبر، وجواباً، وإعلاماً للمستخبر، ووعداً للطالب، فتقول: إنّ، في جواب من قال: قام زيد، ومن قال: أَذَهَبَ عمروٌ؟ ومن قال: أكرِمْ خالداً.

انظر الدماميني: ٨٠، ورصف المباني: ١٢٤، وشرح المفصل: ٣/٢، ١٢٤/٨، وأمالي الشجري: ٣٢٢/١.

وهي عند الزمخشري بمعنى «أَجَلْ». انظر هذا في المفصل: ٣٠٠، وشرحه لابن يعيش: ٢٤/٨، وإلى مثل هذا ذهب الرماني في معاني الحروف: ١١٠.

وذكر النحاس عن سيبويه أنها بمعنى «أجل» عنده،وقال: «وإلى هذا ذهب محمد بن يزيد وإسماعيل ابن إسحاق». انظر إعراب القرآن: ٣٤٣/٢.

وقال سيبويه في (باب ماتلحقه الهاء لتبيين الحركة): «ومثل ماذكرت لك قول العرب: إنَّهْ، وهم يريدون (إنّ) ومعناها (أجل) وقال:

ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا ... ك وقد كَبِرت فقلت إنّه

(٣) أنكر أبو عبيدة وقوعها في الكلام حرف جواب، وحكى الأندلسي عنه قال: «قولهم (إنّ) بمعنى (نعم)، إنما يريدون به التأويل، لا أنه في اللغة موضوع لذلك». انظر حاشية الدماميني: ٨٠. =

وفي شرح البغدادي: ١٨٩/١: «وزعم أبو عبيدة أنّ (إنّ) بمعنى (نعم) غير موجود». وانظر الجنى الداني: ٣٩٨.

(١) في م٤/١٦ب: «واستدل» بزيادة الواو.

(٢) قائل البيت ابن قيس الرُّقَيَّات.

والبيت من جملة أبيات للشاعر، وقبل الشاهد:

بكرَ العَوذِلُ في الصبا ... حِ يَلُمْنَنَني وأَلُوْ مُهُنّه

ومعنى البيت: قالت لي العواذل في الصباح: قد شبتَ وكبِرْتَ، فقلت: نعم، والعذل: الملامة.

وذكر ابن هشام البيت حجةً لمن قال: «إِنّ» فيه بمعنى «نعم»، والنحويون يذكرون الشاهد لتبيين حركة النون بالهاء.

واسم الشاعر عُبَيْد الله، وسمي الرقيات لأنه كان يشبب بثلاث نسوة كل واحدة منهن تسمى رُقَيّة، وقيل غير ذلك.

خرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان، وقاتل معه إلى أن قُتِل مصعب.

(٣) ما ذكره ابن هشام هنا هو لأبي عبيدة، فقد ذهب إلى أنها في البيت مؤكِّدة والهاء اسمها، والخبر محذوف، أي: إنه قد كان ذلك.

ونقل الجوهري عن أبي عبيدة أن هذا اختصار من كلام العرب، يكتفى منه بالضمير؛ لأنه قد علم معناه، ورَدّ قول الأخفش: إنّه بمعنى (نعم)، وذهب إلى أنه يريد تأويله، لا أنه موضوع في أصل اللغة.

وتعقّب البغدادي في (الخزانة) الرضي وابن هشام وغيرهما ممن قال بذلك بأن يُشترَط أن يكون الخبر في الأصل جملة تامة، و«كذلك» ليس جملة، وإنما هو شبه جملة، أضف إلى ذلك بأنه يجب التصريح بجزأي الجملة.

انظر الخزانة: ٤/٤٨٦، وشرح الشواهد للبغدادي: ١/١٨٨، والصحاح (إنّ) وفي معاني الحروف للرماني: ١١١: «وأجاز ابن السراج أن تكون الهاء اسم (إنّ)، والخبر محذوف والمعنى: إنه كذلك».

وكلام ابن هشام هنا وكلام ابن السراج سواء فلعله أخذه منه.

وفي الجنى الداني: ٣٩٩ «فيحتمل أن تكون (إنّ) فيه بمعنى (نعم)، كما قال الأخفش، ويحتمل أن تكون المؤكِّدة، والهاء اسمها، والخبر محذوف كما قال أبو عبيدة، وإذا جُعِلت بمعنى (نعم) فالهاء للسكت».

(١) قائل هذا عبد الله بن زبير بن فضالة بن شَرِيك لعبد الله بن الزُّبَير، فقد أتاه ابن فضالة مستمنحاً فقال: نَفِدت نفقتي، ونَقِبت راحلتي.

فقال ـ ابن الزبير ـ أَحْضِرْها، فأَحْضَرَها، فقال: أَقْبِل بها، فأَقْبَلَ، ثم قال: أَدْبِر بها، فَأَدْبَرَ، فقال: اِرْقَعْها بِسِبْت، واخصِفها بهُلْب، وأَنْجِدْ بها يَبْرُدْ خُفُّها... فقال ابن فضالة: إني أتيتُك مُسْتَحْمِلاً لامستوصفاً، فلعن الله ناقةً حملتني إليك، قال ابن الزبير: إِنّ وراكبها.

وانصرف ابن فضالة عنه، وكان مُبَخّلاً، فَذَمّه ومدح بني أُمَيّة، وكان مما قال:

أرى الحاجات عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلاد

والسِّبْت: جلود البقر، تُدْبغ وتحذى منها النعال، والهُلْب: شعر الخنزير يُخْرَزُ به.

انظر شرح المفصل: ١٠٣/٢، ورصف المباني: ١٢٤، والخزانة/ ١٠٠ ـ ١٠٢، و٤٨٥/٤، والنهاية: ٧٨/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٦٥، والبيان: ١٤٥/٢، واللسان (إنّ).

(٢) «يجوز» سقطت من م٧/٢أ، والنص: إذ لا يحذف الاسم..

ويذهب النحويون إلى أنه يجوز حذف خبر «إنّ» وأخواتها، وحكى حذف الاسم سيبويه عن الخليل، وأجازه ابن مالك في (التسهيل). وللكوفيين في حذف الخبر شرط، وهو أنه لا يجوز حذف الخبر مع النكرة. انظر تفصيل هذه الآراء: في الكتاب: ٢٨١/١، والتسهيل: ٦٢، وشرح الكافية: ٣٣٦/٢، =

وانفرد أبو حيان من بين النحويين جميعاً بجعل (إنّ) في قول ابن الزبير عاملة، وقد حذف اسمها وخبرها معاً، والنحويون لا يجيزون ذلك وإنما يجيزون حذف أحدهما، أما أن يحذف الاثنان معاً فلا.

وذكر هذا أبو حيان في البحر المحيط: ٢٦٥/١، ويبدو أنه ذكره في (شرح التسهيل) أيضاً، فقد ذكر البغدادي أن ابن الملّا نقل هذا عن أبي حيان قال: «ونقل ابن الملّا عن أبي حيان أَنّ (إنّ) في هذه المواضع ـ في أبيات ذكرها البغدادي ـ هي المؤكدة حذف معمولاها، فإنه قال: إن كلام ابن الزبير لا ينتهض دليلاً لابن مالك على أنّ (إنّ) فيه بمعنى (نعم)، لأنه مما حذف فيه الاسم والخبر، ولا يجوز حذفهما إلا مع إنّ..».

ورَدّ هذا البغدادي بأن المنصوص في (إنّ) وأخواتها جواز حذف أحد معموليها فقط، ولم يجز أَحَدٌ حذفَهما معاً. انظر الخزانة: ٤٨٦/٤.

(١) خَرّج المبرد «إنّ» في الآية على أنها بمعنى «نعم»، وتبعه على ذلك جماعة. انظر الدماميني: ٨٠ والمقتضب: ٢/٣٦٤.

قال أبو حيان: «وقيل: (إنّ) بمعنى (نعم)، وثبت ذلك في اللغة، فتحمل الآية عليه، و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر... وإلى هذا ذهب المبرّد، وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير». انظر البحر المحيط: ٦/٢٥٥.

وفي شرح المفصل: ٣/١٣٠ هذا رأي أبي عبيدة معمر بن المثنى ومحمد بن يزيد وأبي الحسن علي ابن سليمان الأخفش.

(٢) الآية: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾. سورة طه: ٢٠/٦٣.

(٣) قرأ أبو جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحميد، وأيوب، وخلف في اختياره، وأبو عبيد، وأبو حاتم، وابن عيسى الأصفهاني، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكي، والأخوان، والصاحبان من السبعة: بتشديد النون من إنَّ، و«هذان» بألف ونون.

قال الزمخشري: «هي لغة بلحارث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف كعصا وسُعْدَى، فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب».

وذكر الفرّاء أن عائشة سُئلت عن هذا فقالت: «هذا كان خطأ من الكاتب».

وقال القرطبي: «وافقوا المصحف، وخالفوا الإعراب في إلزام المثنى الألف على لغة بني الحارث بن كعب وزبيد وخثعم وكنانة».

وذكر مثل هذا النحاس في (إعراب القرآن)، كما ذكر أنها قد تكون بمعنى «نعم»، وذكر فيها أقوالاً أخرى.

— وقرأ أبو بحرية، وأبو حيوة، والزهري، وابن محيصن، وحميد، وابن سعدان، وحفص، وابن كثير: «إِنْ» بتخفيف النون، و«هذان» بالألف، وشدد النون من «هذان» ابن كثير.

وذهب القرطبي إلى أن هذه القراءة سلمت من مخالفة المصحف ومن فساد الإعراب، ويكون معناها: ما هذان إلا ساحران.

وقال مكي: «فأما من خفف (إنّ) فهي قراءة حسنةٌ، لأنه أصلح الإعراب ولم يخالف الخط».

- وقرأت عائشة، والحسن، والنخعي «إنّ هذين» بتشديد النون «إنّ» وبالياء في «هذين» بدل الألف، وهي قراءة أبي عمرو.

وذكر القرطبي أن هذه القراءة موافقة للإعراب مخالفة لخط المصحف.

وقال الزجاج: «لاأجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف».

وقال الفرّاء: «وقرأ أبو عمرو: (إنّ هذين لساحران)، واحتجّ أنه بَلَغَهُ عن بعض أصحاب محمد ﷺ أنه قال: إنّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب».

وذكر أبو حيان أن جماعةً منهم عائشة وأبو عمرو ذهبوا إلى أن هذا مما لحن الكاتب فيه، وأقيم بالصواب.

وفي الآية قراءات أخرى: «إِنْ ذان لساحران»، وعُزيت إلى أُبَيّ، وقيل: هي لعبد الله. وقرئت: «ماهذان إلا ساحران»، و: «إنْ ذان إلا ساحران» وانظر القراءات في هذه الآية في المراجع

(١) أي ذلك الحمل الذي حمله المبرد.

(٢) في م٤/١٦ب، زيادة: «فلا يصح حمل التنزيل عليه» جاءت هذه الجملة بعد قول ابن هشام: «لم يثبت»، وهي من عمل الناسخ. وقد انفردت هذه النسخة بها. ومما يدل على أنها من عمل الناسخ أن الدسوقي أثبتها شرحاً لنص ابن هشام وتعليقاً عليه.

وقال الدماميني: «هذا أمر لا يلتفت إليه، مع نقل سيبويه وغيره له من الفصحاء، وتلقي الأئمة له بالقبول، فإن قلت: جعل المصنف القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيء (إنّ) بمعنى (نعم)، فكيف يُتَصَوَّر؟ قلت: يمكن أن يُقال: هو غاية لما يستلزمه قوله: (شاذ) من معنى الخفاء، فكأنه قيل: قد خفي حتى إنه لم يَطّلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال: إنه لم يثبت».

انظر حاشية الدماميني: ٨٠ - ٨١، وحاشية الأمير: ٣٦/١.

قلت: ممن ذهب إلى أن (إنّ) بمعنى (نعم) أبو عبيدة معمر بن المثنى، وعلي بن سليمان الأخفش، والزمخشري، وغيرهم، كما ذهب ابن يعيش إلى أنها جاءت بمعنى (نعم) كثيراً، وسوف أسوق نَصَّهُ بعد قليل.

وعلى ذلك فقول ابن هشام: «شاذ»، ليس بشيء، وقوله: «لم يثبت» لا يُعَوّل عليه.

(٣) وقد دخلت هنا على هذا التخريج لأنّ «هذان» مبتدأ، و«ساحران» خبره، وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٧٠/٢: «لو جعل (إنّ) بمعنى (نعم) فإنه قد أدخل اللام على خبر المبتدأ، لأن (هذان) في قولهما ابتداء، واللام لا تدخل على خبر المبتدأ، وإدخالها على الخبر شاذ». وانظر: ٢٠٤/١ من المرجع نَفْسِه، والبيان: ١٤٥/٢، ويأتي الرَّدُّ على هذا بعد قليل.

(١) في م٤/١٦ب: «بأن اللام».

ويمتنع دخول لام الابتداء على الخبر لأنّ لها الصدر في الأصل، ووقوعها في الخبر منافٍ لذلك، بخروجها عن الصدر بخلاف اللام الزائدة.

وفي اللسان (إنّ): «ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنّ (إِنّ) بمعنى (نعم) واللام في (لساحران) داخلة على غير ضرورة، وتقديره: نعم هذان لهما ساحران، وحُكِي عنه أنه قال: هذا الذي هو فيه عندي والله أعلم».

(٢) وعلى هذا التقدير لا محذور، لأنها متصدرة، ولا يضركونها لام ابتداء في هذه الحالة.

قال أبو حيان: «قال الزجاج: اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير: لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف.

واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد، والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد»

(٣) التي بمعنى «نعم».

(٤) وعند الشمني: «هذا ثالث الأجوبة عن الاعتراض الثاني على أنّ (إنّ) بمعنى (نعم)، وتقريره أن اللام دخلت على الخبر في الآية لوقوعه بعد (إنّ) التي بمعنى (نعم) لشبهها في اللفظ بما يدخل الخبر بعده وهو (إنْ) المؤكدة.

ولم يذكر المصنّف ضعف هذا الجواب، كما ذكر في ضعف الأول والثاني؛ لأن ضعفه ظاهر مما سبق في أول الأمرين اللذين اعترض بهما، أو لأنّ مبنى هذا الجواب على أنّ (إنّ) في الآية بمعنى (نعم)، وذلك الاعتراض هو أنّ مجيئها بمعنى (نعم) شاذ». انظر: ٨١/١.

(٥) البيت للمعلوط القريعي، وقد سبق الحديث عنه في بحث «إِنْ»، فانظر ذلك فيما مضى.

(١) وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية، وقد تعرّض لهذا ابن هشام في بحث «ما» وذكر هذه المشابهة ثم ساق البيت.

وعاد للحديث عنها مرة أخرى في الباب الثامن في القاعدة الأولى: «قد يُعْطَى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما».

وتحدث عن المشابهة في المعنى ثم قال: «الثاني: ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه..».

(٢) أي الجواب الأول، وهو القول بأن لام «لساحران» زائدة لا ابتدائية، وضبط «يضَعّف» عن م٤/ ١٦ب.

(٣) في م٢/٧ «.. في الكلام خاص بالشعر».
وهذا من كلام أبي حيان شيخ المصنف. انظره في البحر المحيط: ٢٥٥/٦.
وقال مكي: «وقد قيل: (إنّ) بمعنى (نعم)، وفيه بُعْدٌ، لدخول اللام في الخبر، وذلك لا يكون إلا في شعر». انظر مشكل إعراب القرآن: ٧٠/٢.
ومما ذكروه في هذا المقام قول الشاعر:

مروا عُجَالَى فقالوا كيف صاحبكم ... قال الذي سألوا: أمسى لمجهودا

والبيت مجهول القائل، وهو عند المالقي من السماعي، وهو شاذ لا قياس عليه في العربية.
وانظر هذا في رصف المباني: ٢٣٧، والخصائص: ٣١٦/١، والخزانة: ٣٣٠/٤.
وأما ابن يعيش فقد أجاز ذلك وقال: «اللام مزيدة للتأكيد، وكان محلها أن تكون في الاسم، إلا أنهم أَخّروها إلى الخبر لوجود لفظ (إنّ)، وإن كانت بمعنى (نعم)، وإذا كانوا قد أخّروا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر نحو قوله:

أُمُّ الحُلَيْس لعجوز شَهْرَ به * ترضَى من اللحم بعظم الرقبه

على توهّم (إنّ) لكثرة دخولها على المبتدأ، فَلأَنْ يُؤَخّروها مع وجود لفظها أَجْدَرُ.
وإلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى، ومحمد بن يزيد، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش. وقد جاءت (إنّ) بمعنى (نعم) كثيراً قال الشاعر:

بكر العواذل في الصبو ... ح يلمنني وألومهنّه
ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت فقلت إنه =

أي: نعم هو كذلك، والهاء لبيان الحركة.
وقال الآخر:

قالوا غَدَرْتَ فقلتُ إنّ وربما ... نال العلى وشفى الغليلَ الغادِرُ»

(١) أي ويضعف الجواب الثاني، وهو أنّ لام «لساحران» لام ابتداء دخلت على مبتدأ محذوف.

(٢) من حيث إنّ التوكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكَّد والاعتناء به، وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فتنافيا. الدماميني: ٨١/١.

(٣) ذكر ابن يعيش هذا الرأي لأبي إسحاق، قال: «قال أبو إسحاق: الهاء مرادة، والتقدير: إنه هذان لساحران، واللام مزيدة فيه للتأكيد، وحسن دخولها في الخبر حيث كانت الجملة مُفَسِّرَةً لذلك المضمر، فكأنها في الحكم بعد (إنّ)، فدخلت اللام مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها».
انظر شرح المفصل: ١٣٠/٣، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢٠٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ٧٠/٢.

(٤) ما منعه ابن هشام هنا أجازه الخليل وسيبويه، وقد ذكر ذلك ابن هشام في باب الحذف، وانظر أمثلة على ذلك في الكتاب توضح رأي الخليل وسيبويه: (٢٨١/١، ٢٩٠، ٤٣٩ ـ ٤٤٠).
وذكر ابن هشام أن الذي منعه الأخفش، وتبعه الفارسي فيه، فَرَدّ تقدير الزجاج: «إن هذا لهما ساحران» وذكر أن الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبعهما ابن مالك، وابن جني في الخصائص.
قال ابن جني: «وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه». انظر الخصائص: ٣٧٨/٢، وانظر رأي الفارسي في إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢٠٤/١ وانظر البحر المحيط: ٢٥٥/٦، ومشكل إعراب القرآن: ٧٠/٢.

(٥) أي استسهلوا الحذف.

(١) قال الدماميني: ٨٢ «ورُبَّ شيء يُحْذَفُ تبعاً ولا يُحْذَفُ استقلالاً، كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يُحْذَفُ وحده، وحَذْفُ هذا الضمير لعلة أخرى أيضاً، وهي أنّ الضرورة داعية إلى حذفه عند إرادة تخفيف الحرف».

(٢) انظر همع الهوامع: ١/ ٢٠٠.
وذكر الدماميني وغيره أنه يَرِدُ على ابن هشام مثل: يدك ودمك وفيك، فهذه أسماء اتصلت بها الكاف ومع ذلك لم تردَّها إلى أصلها. قيل: مراد ابن هشام هنا أن الضمائر تردُّ الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة، وما ذكر من اليد وغيره أصله غير مستعمل، فلا يَرِدُ على المصنف شيء من هذا.

(٣) وذلك بحذف النون من «لَدُن».

(٤) والأصل فيه لم يكن، وتحذف النون للتخفيف، والواو لالتقاء الساكنين.

(٥) كذا بواو القسم، والواو ليست أصلاً لهذه الحروف، وإنما الباء هي الأصل.

(٦) والقول عند الإتيان بالضمير.

(٧) من شروط حذف النون من «يكون» أن يسبقه أداة جزم، وألا يتصل به ضمير، فإذا اتّصل به ضمير فلا بُدَّ من إثبات النون.

(٨) ما ذكره ابن هشام هنا من أن الضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصلها وتمثيله بـ: لدن، ولم يكن، جاء عند سيبويه ونصه: «وأما (لَدُ) فهي (لَدُن) محذوفة كما حذفوا (يكن)، ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل تقول: لَدُنْه، ومن لَدُني..» الكتاب: ٢/ ٤٥.
ونقل السيوطي نص سيبويه في (همع الهوامع) وتصرف فيه، انظره: ٢١٧/٣، وانظر سر صناعة الإعراب: ١٥٩/١.

(٩) وقوله: «بك» بذكر الباء التي هي أصل حروف القسم، قال الدسوقي: ٣٩/١: «لما أبدل الاسم الظاهر وهو (الله) بالضمير، أتى بأصل حروف القسم وهو الباء بدل الواو التي ليست بأصل، لأن الضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها».

وفي الأشباه والنظائر: ١/ ٢٢٠: «قال ابن جني: الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها؛ ولهذا لاتجرُّ إلا الظاهر، فإذا أُدخلت على المضمر رُدَّت إلى الأصل وهي الباء، فيقال: بك لأفعلنّ؛ لأن الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، ومنها: إذا أريد وصل مثل لم يكُ، ولَدُ، بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال: لم يكنه، ومن لدنه، لأن الضمير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها».

(١) على «لساحران» فإنه على هذا الرأي خبر المبتدأ «هذان»، وخبر المبتدأ لا تدخله اللام.

(٢) قال أبو حيان: «والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة، حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزُبَيْد وأهل تلك الناحية، حكى ذلك الكسائي. ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة. وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً».

انظر البحر المحيط: ٢٥٥/٦، ومشكل إعراب القرآن: ٦٩/٢، والبيان: ١٤٤/٢، وهمع الهوامع: ١٣٣/١، وشرح المفصل: ١٣٠/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٦/١، والعيني: ١٣٨/١.

ومما سبق يتبيَّن لك أنها ليست لغة بلحارث بن كعب وحدهم كما ذكر المصنف، بل هي لغة كثير من القبائل.

وترسم الباء متصلة باللام في (بلحارث) اختصاراً ومثله: بلعنبر وبلقَين وبلجعراء.

انظر شرح المفصّل: ١٥٥/١٠، وأمالي الشجري: ٣٨٦/١، والمقتضب: ٢٥١/١.

(٣) ومثل المثنى الأسماء الستة، فإن بلحارث يأتون بها على هذا القياس مقصورة فيقولون: هذا أباً وأخاً، ورأيت أباً وأخاً. انظر شرح المفصل: ٥٣/١.

(٤) اختُلف في قائل البيتين فقيل: رجل من بني الحارث، أو لبعض أهل اليمن، أو لرؤبة، أو لأبي النجم، وقيل: هما من صنعة المفضّل. =

والمراد بالغايتين الطرفان من شرف الأبوين، وكان ينبغي أن يقول غايتيه، إذ الضمير للمجد، غير أنه أنّث لتأويل المجد بالأصالة هكذا قالوا.

وقيل: الضمير يعود على «ريّا» في بيت قبله وهو:

واهاً لريا ثم واهاً واها * هي المنى لو أننا نلناها

والشاهد في البيتين في قوله: «غايتاها» و «أبا أباها»، وكان يجب أن يقول: غايتيها، وأبا أبيها، غير أنه جاء على لغة القصر، وجعل الحركة مقدرة على الألف.

(١) قال ابن مالك في شواهد التوضيح: ٩٧: «لغة بني الحارث بن كعب.. فإنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها؛ لأنها عندهم بمنزلة المقصور، ومن لغتهم قصر الأب والأخ... وعلى لغتهم قرأ غير أبي عمرو: إنّ هذان لساحران».

وذكر هذا ابن مالك في كتابه شرح التسهيل: ٦٦/١.

ذكر هذا ابن هشام عن ابن مالك، وقد ذكرتُ قبل قليل نص أبي حيان في هذه القراءة ولغة بني الحارث، ومع ذلك استكبر ابن هشام أن يصرح باسم شيخه مع ابن مالك، فقد كان - رحمه الله - يُكِنّ لأبي حيان - وهو صاحب الفضل عليه - الكراهية، وسوف يبدو لك ذلك فيما يأتي من خلال ردوده على شيخه، ومن خلال نقله عنه دون التصريح باسمه.

(٢) أي مبني على الألف.

(٣) الإشارة هي الموجبة للبناء كما في هذا وهؤلاء. وانظر تفصيل هذا في شرح المفصل: ١٢٦/٣.

(١) ذكر المرادي أن مذهب المحققين كالفارسي أنّ (ذين) و (تين) ليسا تثنية حقيقية، بل ألفاظ وضعت للمثنى، واستدل الفارسي على ذلك في «التذكرة» بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير، فالعلم إذا ثني قدر تنكيره، وأما اسم الإشارة فهو لازم التعريف لا يقبل التنكير. انظر توضيح المقاصد: ١٩٠/١.

وذهب ابن يعيش هذا المذهب فيها وقال: «لا يصح أن يثنى شيء منها» انظر شرح المفصل: ١٢٧/٣.

(٢) انظر شرح الكافية: ٢٩/٢ ـ ٣٠، والإيضاح: ٤٧٩/١.

(٣) القول لابن هشام، وقوله: «وعلى هذا»، أي: إذا بنينا على هذا.

(٤) أقيس من قراءة «هذين» بالنصب، وفي حاشية الأمير: ٣٧ «واستُقْيِس لأن الألف اجتلبت للدلالة على التثنية، فالقياس أن تلزم، ويقدر الإعراب عليها، ولم تجتلب لعامل الرفع حتى تزول بزواله بل هى سابقة عليه».

(٥) في م٢/٧أ و م٤/١٧أ: «صيغته» بالإفراد. وقوله: «فيها» أي: في قراءة (هذان) بالألف.

قال مكي: «قيل إن المبهم لما لم يظهر فيه إعراب في الواحد ولافي الجمع جَرَت التثنية على ذلك، فأتي بالألف على كل حال. مشكل إعراب القرآن: ٧٠/٢.

وانظر مثل هذا في البيان لابن الأنباري: ١٤٦/٢، وحاشية الدسوقي: ٣٩/١.

(٦) أي عكس الألف، من جهة أن الأول ناسب الثاني في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وهنا في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ ناسب الثاني وهو «هاتين» الأولى وهو «ابنتيّ»، ففي الأول حكم بأرجحية الألف على الياء، وفي الثاني بأرجحية الياء على الألف. وانظر تفصيلاً في المسألة عند الشمني: ٨٣/١.

والآية: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾. سورة القصص: ٢٧/٢٨.

(١) قال الدماميني: ٨٣: «هذا التقدير عن مظانّ التوجيه بمعزل؛ إذ لا مقتضي لتقدير حذف الألف المسوقة لغرض الدلالة على التثنية وإبقاء الألف التي هي من سِنْخ الكلمة وليست علامة على شيء..».

وانظر الخلاف في المحذوف: ألف هذا أو ألف التثنية في شذور الذهب/٤٩.

(١) هذا التنبيه الذي ذكره ابن هشام هنا في مجيء (إنّ) فعلاً ماضياً، ذكره الرماني في كتابه معاني الحروف: ١١١: «وقد يكون فعلاً على وجوه صناعية ولغوية..». فلعل المصنف أخذ هذا عن الرماني!. كما جاء عند المرادي مثله في الجنى الداني: ٤٠٠.

(٢) تعقب الدماميني المصنف هنا، فذكر أن عبارته غير محررة، إذ رأى قوله: «تأتي فعلاً ماضيا مسنداً لجماعة المؤنث» غير دقيق، حيث جعل مجموع هذا اللفظ وهو «إنّ» فعلاً. مع أن الواقع ليس كذلك، وتحرير العبارة عنده: «إنّ فعل ماض، وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث». انظر حاشية الدماميني: ٨٤.

وذهب الدسوقي والأمير إلى أن المصنف اتّكل على وضوح المعنى، ورَدّا اعتراض الدماميني: انظر حاشية الدسوقي: ٤٠/١، والأمير: ٣٧/١.

(٣) الأصل: أَيَنّ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت صورة الفعل «أانّ» ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار «أَنّ» ثم حُرّكت الهمزة بالكسر لتدل على الياء التي قلبت ألفاً، وأنّ الكلمة من ذوات الياء فأصبحت «إِنّ» وانظر معاني الحروف للرماني: ١١١.

(٤) الأصل فيه «أَيْنَنَ»، النون الأولى ساكنة لاتصالها بنون الفاعل فيدغمان، ويلتقي ساكنان: الياء في الأصل، والنون ساكنة بسبب دخول الضمير، فتحذف الياء التي هي عين الكلمة، فتصبح الصورة «أَنّ»، ثم تكسر الهمزة لتدل على الياء المحذوفة فتصبح الكلمة «إِنّ».

وفي همع الهوامع: ١٨٤/٣، قيل ألفه منقلبة عن واو، وقيل عن ياء، لأنه من آن يئين. وانظر الجنى الداني: ٤٠٢ «أن تكون أمراً لجماعة الإناث من آن يئين أي قرب، فتقول: إنّ يا نساء: أي اقربْنَ».

(٥) أي: أو فعلاً ماضياً مسنداً لغيرهن.

(٦) قوله «وعلى أنه مبني للمفعول» سقط من نص الدسوقي: ٤٠/١. وانظر الجنى الداني: ٤٠٠. والأصل فيه «أُنِنَ»، على وزن ضُرِب، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية، وكسرت الهمزة، وذلك لنقل حركة النون التي هي عين الفعل إليها. وانظر معاني الحروف للرماني: ١١١.

(١) في م٢/٧أ: «رَدّ، وحَبّ» كذا بفتح الفاء والصواب ما أثبتّه.
وصورته قبل الإدغام (رُدِدَ) و (حُبِبَ) حذفت حركة الفاء وهي الضمة، ثم نقلت حركة العين وهي الكسرة إليها.
وجاز النقل على قلة، لكون الكسرة أخف من الضمة، ومنهم من يرى أن كسر الفاء هنا للإدغام، وهو قليل، والضم أكثر، وذكر السيوطي أن الجمهور أوجب ضم فاء المضاعف ثلاثياً كان أو غيره نحو حُبّ وشُدّ.
انظر شرح الكافية: ٢/٢٧١، والممتع: ٢/٤٥١ - ٤٥٢، وهمع الهوامع ٦/٤٠.

(٢) أي لهذا الفعل المضاعف المدغم.
ووجه الشبه أنّ أصل (قيل) و (بيع): قُوِل، وبُيِع، استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ماقبلهما، لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول أخفَّ من حركة المنقول إليه، فيبقى، قِوْل، وبِيع، فقلبت الواو الساكنة ياء كما في ميزان. وهذا رأي الجزولي، وفي المسألة غير هذا. فكما نقلت حركة عين الفعل هنا إلى الفاء كذلك حصل في «رِدّ وحِبّ». انظر شرح الكافية: ٢/٢٧٠، وهمع الهوامع: ٦/٣٧.

(٣) و«يومُ» هنا نائب فاعل للفعل المبني للمفعول «إِنّ»، وأصله: أُنِن، وقد ذكرت من قبل ماجرى فيه.
وانظر معاني الحروف للرماني: ١١١، وفي الجنى الداني: ٤٠٠ «على لغة رديئة».

(٤) في م٢/٧أ، م٣/١٧أ: «وفعل أمر» بالواو بدلاً من «أو».
أي تأتي «إِنّ» فعل أمر للواحد، مثل: إِنّ يا زيد، إذا كنت تطلب منه الأنين، وصورة الأمر فيه: اِئْنِنْ، نقلنا حركة النون الأولى إلى الهمزة قبلها، وهي فاء الكلمة، فاستغني عن همزة الوصل قبها، وأدغمت النون في النون، فصارت (إِنّ)، فهو فعل أمر مبني على السكون مُقَدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة لأجل الإدغام، انظر حاشية الدسوقي: ١/٤٠، ومعاني الحروف للرماني: ١١١.

(١) تأتي «إِنّ» فعل أمر لجماعة الإناث، والأصل اِيْئَنَ بتسكين النون الأولى لاتصالها بِنون الفاعل «نون النسوة»، فتدغم نون الفعل بنون الفاعل، ثم تحذف الياء لالتقاء الساكنين، والساكن الثاني هو النون، وتكسر الهمزة.

وفي معاني الحروف للرماني: ١١١: «ومن ذلك آن الوقت يئين، أي حان، فإن أمرت مؤنثاً مجموعاً قلت: إِنّ، كما تقول بِعْن يا نسوة».

(٢) في م٢/٧أ: «من آن بمعنى قَرُب أو من الأين» على التقديم والتأخير، وفي الجنى الداني: «أن تكون ماضياً خبراً عن الإناث من (آن) أيضاً نحو: النساء إِنّ، أي: قَرُبنْ».

(٣) أي: أو فعل أمر للوَاحدة. وانظر هذا في باب الهمزة مما سبق، وصورته وأَى يئي « إِ » فيبقى الأمر على حرف واحد هو عين الفعل، والأمر للواحدة: إِيْ، فإذا أكّدنا الفعل قلنا إِيْنّ، فلَيتقي ساكنان، حذف الأول منهما وهو الياء فصار «إِنّ». وانظر معاني الحروف للرماني: ١١١، والجنى الداني: ٤٠١.

(٤) سبق الحديث عن البيت في باب الهمزة.

(٥) انظر هذا في الجنى الداني: ٤٦٢.

(٦) مضى الحديث عنه في باب «إِنْ» مكسورة الهمزة خفيفة النون، وصورته: إِنْ أنا قائم، حذفت الهمزة من أنا اعتباطاً ـ من غير سبب ـ وأدغمت نون «إِنْ» في نون «أنا» ثم حذفت ألف «أنا» في الوصل. والمثال في معاني الحروف للرماني: «إنّ إلا قائم». انظره: ١١١.

(٧) الداخلة تحت قوله «تنبيه».

(١) في المطبوع: «وقال أبو زيد» بالواو، وكذلك في المخطوطات، وفي م٢/٧ب دون الواو، وهو الصواب؛ وكذلك ورد النص من دونها في الصحاح: (أين).

وأبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، كان إماماً نحوياً، وصاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلب عليه اللغة والنوادر والغريب، وكان يحفظ ثلثي اللغة، وكان الأصمعي يجلس في حلقته، ومن تصانيفه: لغات القرآن، اللامات، الجمع والتثنية، المطر، النوادر «مطبوع»، وله غيرها.

توفي سنة (٢١٥هـ) وقيل غير ذلك، وكانت وفاته عن ثلاث وتسعين سنة في البصرة. انظر بغية الوعاة: ١/٥٨٣.

(٢) وفي اللسان (أين)، ذكر ابن منظور نص الجوهري عن أبي زيد ثم قال: «قال أبو عبيدة لا فعل للأَيْن الذي هو الإعياء. ابن الأعرابي: آن يئين أيناً من الإعياء، وأنشد: إِنّا ورَبِّ القُلُصِ الضوامر.

إنّا: أي أُعْيِينا.

الليث: لا يشتق منه فعل إلا في الشعر..».

(٣) وهو جعل «إِنّ» فعلاً ماضياً من الأَيْن، أو أمراً منه، والفاعل عليهما ضمير الإناث، فتصبح الأقسام ثمانية.

(١) من هنا إلى قوله: «مع معموليه بالمصدر» سقط من م١.

(٢) في م٢/٧ب: «يَنصب الاسم ويَرفع الخبر».

وذكر الدماميني: ٨٦ أنّ إفادة (أَنّ) للتوكيد هو ما اتفق عليه النحويون، واستشكله بعضهم بأننا لو صرحنا بالمصدر المنسبك لم يُفِدْ توكيداً.

وذهب المرادي إلى أن هذا الاستشكال ليس بشيء. انظر توضيح المقاصد: ٣٢٣/١.

قال الدسوقي: ٤٠/١ «أي تفيد توكيد النسبة وتقويتها».

وقال الزمخشري في المفصل: ٢٩٣ «(إنّ) و (أنّ) تؤكدان مضمون الجملة وتحققاته».

وانظر شرح المفصّل: ٥٩/٨، والأصول لابن السرّاج: ٣٢/١.

وقال المالَقي: «الموضع الأول: أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشددة...، والكلام عليها في دخولها على المبتدأ والخبر، ونصب الأول اسماً لها، ورفع الثاني خبراً لها، كالكلام على (إنّ) المكسورة المذكورة، لا فرق بينهما في ذلك». رصف المباني: ١٢٥.

(٣) قال الدسوقي: ١/ ٤٠: «إنما كانت فَرعاً لاحتياجها لَسبْقِ عامل مخصوص، والأصل عدمه» وانظر حاشية الأمير: ١/ ٣٨.
وذكر السيوطي فيها ثلاثة آراء: الأول ـ وهو الأصح عنده ـ أنّ (إنّ) المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها. والثاني: رأي قوم أنّ المفتوحة أصل المكسورة. والثالث: أَنّ كل واحدة منهما أصل برأسها. وذكر أن الرأيين الأخيرين حكاهما أبو حيان. انظر همع الهوامع: ٢/ ١٧٠، وحاشية الأمير: ١/ ٣٨.
وقال الدماميني: ٨٤: «قيل: ولهذا ـ أي لكونها فرعاً ـ لم يَعُدَّها سيبويه مع الحروف المشبهة بالفعل، وكذا تركها المبرّد في (المقتضب) وابن السرّاج في (الأصول) نظراً إلى فرعيتها عن المكسورة» وقال في (ص:٨٦): «وكون أنّ المفتوحة فرع المكسورة هو الأصح...، وهو مذهب سيبويه والفرّاء، وذهب إليه المبرّد وابن السرّاج، وعليه الجمهور، وقيل: إنّ المفتوحة أصل المكسورة وقيل: هما أصلان». =

وفي الكتاب: ١/ ٢٧٩، عَدّ سيبويه الحروف الناسخة خمسة أحرف، ثم ذكر أبواباً خاصة باستعمالات (إنّ)، وأخرى عن استعمالات (أَنّ)، أفلا يدل هذا على أنه يراها حرفاً مستقلاً؟ وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ٤٦٠، وما بعدها.

وفي المقتضب: ٤/ ١٠٧: «باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعل، وإِنّ وأَنّ مجازهما واحد؛ فلذلك عددناها خمسة أحرف».

وانظر مثل هذا في الأصول لابن السرّاج: ١/ ٢٧٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٤٦، وشرح التصريح: ١/ ٢١٠ وانظر الجنى الداني: ٤٠٣.

ووجدت ابن هشام مضطرباً في عدد الحروف الناسخة؛ فقد عدها خمسة في شرح شذور الذهب (ص: ٢٦٢، تحقيق الدّقر)، وفي أوضح المسالك: ١/ ٢٣٨، عَدّها سبعة على أَنّ (أَنّ) أصل وليست فرعاً، وزاد عليها (عسى) بمعنى (لعل)، على مذهب سيبويه.

(١) كان حديث الزمخشري هذا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ سورة الأنبياء: ١٠٨/٢١.

قال: «(إنما) لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، كقولك: إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد، وقد اجتمع المثالان في هذه الآية؛ لأنّ ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾مع فاعله بمنزلة: إنما يقوم زيد، و ﴿أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ بمنزلة: إنما زيد قائم.

وفائدة اجتماعهما الدّلالة على أنّ الوحي إلى رسول الله ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية».

انظر الكشاف: ٣٣٩/٢، والبحر المحيط: ٣٤٤/٦.

وقال الدماميني مُعَلِّقاً على رأي الزمخشري هذا: «وفيه نظر، إذ لا يلزم من كونها فرعاً إفادتها للحصر؛ من حيث إنّ الفرع لا يستلزم مساواته للأصل في جميع أحكامه، نعم الموجب للحصر في (إنما) بالكسر عند القائل به قائم في (أنما) بالفتح، فمن قال:سببُ إفادةِ (إنما) للحصر تضمُّنُها معنى (ما) و (إلا) قال بذلك في (أنما)، بالفتح لوجود هذا السبب فيها، ومن قال: السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في (أنما) أيضاً كذلك. وأما أنّ السبب في جعل (أنما) بالفتح للحصر كونُ (أنّ) المفتوحة عن (إنّ) المكسورة فوجه مخدوش كما مَرّ». انظر ص:٨٤ وعَلّق الشمني على رأي الدماميني هذا بقوله: «وأقول: هذا النظر مبنيٌّ على أنّ الإشارة في قوله (ومن هنا) راجعة إلى قوله (إنها فرع عن إنّ المكسورة) وهو ممنوع، وإنما هي راجعة إلى = قوله: (أَنّ: يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر)، والمعنى: ومن أجل أنّ المنفتحة تكون حرف توكيد..» ونقل بعد هذا عن الزمخشري مايؤكد هذا التعليق. انظر الشمني: ص٨٤.

وقال الأمير في: ٣٨/١ قوله: (ومن هنا) الظاهر أن الإشارة للفرعية، فإن الأصل موافقة الفرع لأصله خصوصاً الفرع القريب جداً حتى كأنه اتَّحَدَ مع أصله، فإن سيبويه إمام اللغة لم يذكر المفتوحة، رأى أنها هي المكسورة غُيِّرَت حركتها، وهذا في مدارك الأدباء من القوة بمكان، فاندفع ما للشارح ـ الدماميني ـ ولا يحتاج لما أطال الشمني بتكلُّفِهِ..».

(١) في المطبوع «اجتمعتا»، وفي المخطوطات ما أثبتُّ.

(٢) تتمة الآية: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ سورة الأنبياء: ١٠٨/٢١.

(٣) كقولك: إنما يقوم زيد، وهنا قصر فيه الوحي على الوحدانية، فالموحَى إليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد، كما أنّ القيام في المثال المذكور مقصور على زيد. انظر الدماميني: ٨٤، وحاشية الشهاب: ٢٧٩/٦.

(٤) قوله: «على الموصوف» سقط من نسخة الدسوقي: ٤٠/١، وكذلك من المخطوط الذي رجع إليه الشيخ محمد محيي الدين، ولذلك أثبتَها بين حاصرتين.

(٥) أي لقصر الموصوف وهو «إلهكم» على الصفة، وهي الوحدانية، مثل: إنما زيد قائم.

(٦) قال السيوطي: «وألحق الزمخشري بـ (إنما) المكسورة (أنما) المفتوحة، فقال: إنها تفيد الحصر لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثاني بالعكس.

قال أبو حيان: «وهذا شيء انفرد به، قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة؛ لاقتضائها أنه لم يُوْحَ إليه غير التوحيد». انظر همع الهوامع: ١٩٢/٢، والبحر المحيط: ٣٤٤/٦ والجنى الداني: ٤١٧.

(٧) وهو أن تكون «أنما» مفيدة للحصر كالمكسورة، وذكر السيوطي أنه وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي، وسبقه التنوخي (ت ٧٤٨هـ). انظر همع الهوامع: ١٩٢/٢ وتفسير البيضاوي على هامش الشهاب: ٢٧٩/٦.

(١) قال هذا أبو حيان لأن المفتوحة تؤوّل بالمصدر، وإذا أوّلت بالمصدر لم يكن معها حصر ذكر هذا في (شرح التسهيل)، ونقل النص عنه الأمير والدسوقي.

قال الدسوقي: «وجوابه أن الحصر من اللفظ المُصَرَّح به، ولا يَضُرُّ فواته بالتأويل؛ لأن التأويل أمر تقديري».

(٢) ذهب أبو حيان إلى أنّ (إنما) لا تكون للحصر، وإنما هي مع (إنّ) كهي مع كأنّ ولعل، فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الترجي فكذلك لا تفيده مع (إنّ)،بل يُفْهَم الحصر من سياق الكلام، لا لأن (إنما) دلت عليه.

قال أبو حيان: «إنما، وفي ألفاظ المتأخرين من النحويين وبعض أهل الأصول أنها للحصر، وكونُها مُرَكّبَةً من (ما) النافية، دخل عليها (إنّ) التي للإثبات فأفادت الحصر ـ قولٌ ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو.

والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يُفْهَم من أخواتها التي كُفّت بـ (ما)، فلا فرق بين لعل زيداً قائم، ولعلما زيد قائم، فكذلك إن زيداً قائم، وإنما زيد قائم. وإذا فُهِم حصر فإنما يُفْهَم من سياق الكلام، لا أن (إنما) دلت عليه...».

وهذا كما ترى رأي انفرد به أبو حيان، وخالف النحويين فيه، على أن ما أنكره عليهم هنا لم ينكره في كتابه منهج السالك، بل ناقش الحصر في (إنما) ولم يكن له مثل هذا التعليق، وهذا من الآراء التي رجع عنها بعد قوله بها.

قلت : وكل الذين ناقشوا أبا حيان كانت مناقشتهم في (أنما)، وغاب عنهم أنه ينكر القصر في (إنما) بالكسر أيضاً، فما وجدتُ حديثاً في المراجع التي رجعتُ إليها ـ وهي غير قليلة ـ عن رأي أبي حيان في (إنما)، ولعله لم يذكر هذا في غير البحر المحيط، وهو آخر مؤلفاته، ففات الباحثين تتبع ذلك فيه.

(٣) أي من أنّ (أنّ) بالفتح فرع عن (إنّ) بالكسر، والحصر لـ (إنما) ثابت فيكون الحصر لـ (أنما) ثابتاً؛ إذ هي فرعها.

وهذا الذي ذهب إليه ابن هشام مردود؛ لأن أبا حيان لم يثبت الحصر لـ (إنما) فكيف يحمل عليها (أنما)؟.

= على أن الشراح لم يرضوا عن رأي ابن هشام هذا، فذكروا أن الأَوْلَى أن يقول: لأن غير الزمخشري مُصَرِّح بذلك، لا بكون (أنّ) المفتوحة فرع (إنّ) المكسورة.

(١) أي قولُ أبي حيان، وفي البحر: ٣٤٤/٦: «ولو كانت أنما دالة على الحصر لزم أن يقال: إنه لم يُوْحَ إليه شيء إلا التوحيد؛ وذلك لا يصح الحصر فيه؛ إذ قد أُوحِي إليه أشياء غير التوحيد».

(٢) في الآية السابقة.

(٣) قال الأمير: «وبالجملة اختلط على أبي حيان الحال هنا، فإنه أراد المناقشة في الحصر الثاني، وهذا الذي ذكره إنما هو في حصر المكسورة المتّفق عليها». انظر: ٣٨/١، ومثل هذا عند الدماميني: ص/٨٥، والشمني: ٨٥/١.

قلتُ: إن الأمر لم يختلط على أبي حيان، فهذا مذهبه في (إنما) المكسورة، نجده يردده في كل موضع تَرِدُ فيه في البحر المحيط، وقد ذكرت بعض هذه المواضع قبل قليل، فهو ينفي الحصر عن (إنما) بالكسر، ومن باب أَوْلى ألا تفيد عنده (أنما) المفتوحة حصراً؛ لأنها محمولة على ما اختُلِف فيه. ثم إنه يرى أنّ مسألة الحصر في (أنما) المفتوحة أمر انفرد به الزمخشري.

إن عبارة أبي حيان صريحة لا تدل على اختلاط الأمر عليه، وابن هشام نقل بعضَ قولِه فالْتَبَسَ الأمر على شُرّاح (المغني)، واتهموا أبا حيان بالتخليط، ولو أنهم رجعوا إلى كتاب أبي حيان، واطلعوا على نصوصه لكان لهم غير هذا الموقف من ابن هشام وشيخه أبي حيان.

(٤) فهو قصر إضافي، أو غير حقيقي.

(٥) «إليّ» سقط من م١٧/٣ب.

(٦) قال الشهاب: «.. المعنى لا يُوْحَى إليّ إلا اختصاص الله بالوحدانية، وقد أورد عليه أمران: الأول: أنه كيف يُقْصَر الوحي على الوحدانية وقد أُوْحِي إليه أمور كثيرة غيره كالتكاليف والقصص وغير ذلك. والثاني: أن أداة القصر (إنما) المكسورة، لا المفتوحة كما صَرّحوا به.

ودفع الأول بوجهين: الأول: أن معنى قَصْرِهِ عليه أنه الأصل الأصيل، وماعداه راجع إليه، أو غير منظور إليه في جنبه، فهو قصر ادّعائي...، وكذا الكلام في القصر الثاني؛ إذ له تعالى صفات أخر غير توحيده...». حاشية الشهاب: ٢٧٩/٦. =

= وأخذ الشرّاح على ابن هشام هذا التركيب، وهو استعمال (لا) بعد الحصر الواقع بـ (ما) و (إلا)، وذكر الدماميني أنّ صاحب (المفتاح) وغيره نصّوا على امتناعه.

ثم أشار الدماميني إلى أنه وقع في (الكشاف) مثل هذا. انظر الدماميني: ص/٨٥.

ورجعتُ إلى الكشاف في تفسير سورة آل عمران الآية/١٤ ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ فوجدت الزمخشري يقول: «قال زُيِّن للناس حُبُّ الشهوات، ثم جاء بالتفسير ليقرر أولاً في النفوس أن المزيّن لهم حُبّه ما هو إلا شهوات لا غير». الكشاف: ٣١٣/١. وفي سورة النساء الآية/٦٢ ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾، قال: «... ما أردنا بتحاكمنا إلى غيرك إلا إحساناً لا إساءةً...». الكشاف: ٤٠٤/١.

(١) لأن المخاطب كان يعتقد صفة الإشراك مكان صفة التوحيد، فقلب اعتقاده بإثبات التوحيد ونفي الإشراك.

(٢) أي أبو حيان.

(٣) الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾. سورة آل عمران: ٣/١٤٤.

(٤) في البحر المحيط: ٣/٦٧ - ٦٨، حديث عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ الآية ١٤٣ من آل عمران. فقد ذكر أبو حيان أن جماعة من المؤمنين لم يحضروا غزوة بدر، فلما فاز محمد والمسلمون بما فازوا به تمنوا لقاء العدو ليكون لهم يوم كيوم بدر، وهم الذين حرّضوا على الخروج إلى أُحُد، فلما كان ذلك اليوم ما كان من قتل عبد الله بن قَمِيئَة مُصْعَبَ بنَ عمير الذابَّ عن رسول الله ظاناً أنه رسول الله، وقال: قتلت محمداً، وصرخ بذلك، وفشا بين الناس انكفؤوا فارّين، فدعاهم الرسول ﷺ فانحازت إليه طائفة، واعتذروا عن انكفائهم قائلين أتانا خبر قتلك، فرعبت قلوبنا فولينا مدبرين، فنزلت الآية تلومهم على ما صدر منهم مع ما كانوا قدروا على أنفسهم من تمني الموت. ثم نزلت الآية ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾..».

قال أبو حيان: «هذا استمرار في عتبهم آخر أن محمداً رسول الله كمن مضى من الرسل، بَلّغ عن الله كما بلّغوا، وليس بقاء الرسل شرطاً في بقاء شرائعهم، وتبقى شرائعهم يلتزمها أتباعهم، فكما مضت =

الرسل وانقضوا فكذلك حكمه هو في ذلك واحد».

ومثل هذا في الكشاف: ١/٣٥٣، وحاشية الشهاب: ٣/٦٨.

وذكر الدماميني أن كل ظاهر كلامه يوهم أن (إلا) وحدها مفيدة للحصر، ولذلك قَدّر ما في العبارة وساقها على النحو التالي: فإن (ما) الكائنة للنفي و (إلا) الكائنة للإيجاب مفيدان للحصر قطعاً. انظر

(١) أي البقاء مع الرسالة.

(٢) أي هم معتقدون شيئين التبري عن الهلاك، ووصف الرسالة، فقصر الأمر على واحد من الشيئين وهو الرسالة.
وذهب بعضهم إلى أنه من قصر القلب، فإنهم لما انقلبوا كأنهم اعتقدوا أنه ليس كسائر الرسل في أنه يموت كما ماتوا، ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بأديانهم بعدهم.

(٣) نَصُّ ابن هشام هذا مُثْبَتٌ في همع الهوامع: ١٦٨/٢، ولست أدري إن كان السيوطي أخذ هذا عن ابن هشام ولم يَعْزُه إليه، أو أنه أثبت هذا عن شرح التسهيل لأبي حيان أو غيره من مؤلفاته، وقد أخذ هذا ابن هشام عن شيخه أبي حيان ولم ينسبه إليه.

وفي م٢/٧ب حاشية تقول: «وأما أنها موصول حرفي فلا نزاع فيه، قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل: المتفق على حرفيته ومصدريته (أَنْ) و (كي) و (أَنّ)، والمختلف فيه (ما) و (لو) و (الذي)..».

(٤) في نسخة: «مع معموله»، بالإفراد. عن الدسوقي: ٤١/١.

وقال الرضي: «وأما أنّ المفتوحة فكونها مع جزأيها في تأويل لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه...». انظر شرح الكافية: ٣٤٧/٢.

وفي المرجع نفسه: ٣٤٩/٢: «و (أَنّ) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى بلغني أَنّ زيداً قائم: بلغني قيام زيد» وانظر رصف المباني: ١٢٥، وشرح المفصل: ٥٩/٨، والشمني: ٥٩/٨.

(١) أي من لفظ ذلك الخبر فعلاً كان أو اسماً.

(٢) أي انطلاقك، بإضافة المصدر إلى فاعل ذلك الفعل أو شبهه. الدماميني: ٨٦ وفي الأصول لابن السرّاج: «تقول: بلغني أنك منطلق، فـ (أنّ) في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني انطلاقُك، وتقول: عرفت أنك قادم، فـ (أنّ) في موضع اسم منصوب كأنك قلت: عرفت قدومَك...». انظر: ٣٢٢/١.

(٣) أي إن كان الخبر جامداً، نحو بلغني أنك زيد، أي زيديّتك، فإنّ ياء النسب إذا لحقت آخرّ الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر، نحو: الفروسيّة والضاربيّة والمضروبيّة، وكذا بلغني أنّ زيداً في الدار، أي حصول زيد في الدار، لأن الخبر في الحقيقة حاصل المقدّر». انظر شرح الكافية: ٣٤٩/٢.

(٤) قال الدماميني: ٨٦: «ولو جعلته بـ (كان أو كائن) لكان التأويل بلغني كونك في الدار، قال التفتازاني في حاشية الكشاف: ومما يجب التنبُّهُ له أنه إذا قدر الظرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت، والظرف بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة وإلا لكان الظرف في موقع الخبر فتقدر «كان» أخرى وتتسلسل التقديرات».

(٥) زيادة من م١٨/٤أ، وسقطت من بقيّة النسخ.

(٦) كذا في المخطوطات، ونسخة الدسوقي، والدماميني. وفي المطبوع: «إذ معناهما».

(٧) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد... كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات والتفسير وصناعة الحديث، وكان أديباً ونحويّاً مُقَدَّمَاً عارفاً بعلم الكلام والأصول، حافظاً للتاريخ والأنساب، كُفَّ = = بصره وهو ابن سبع عشرة سنة، وكان في سُهَيْل قرب مالقة، واستدعي إلى مراكش وحَظِي بها، ودخل غرناطة. صنف الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل، ولم يتم، وله الأمالي وغير ذلك، توفي في الخامس عشر من شوال عام (٥٨١هـ). انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٨١/٢.

(١) في همع الهوامع: ١٦٨/٢، أثبت الدكتور عبد العال سالم العبارة «بالحدث» وقال: بالحديث، تحريف، وهو في النسخة «أ». كذا، وتعليقه كما ترى غير صحيح، ويبدو أنه لم يتضح له المراد بقوله بالحديث، وبيان ذلك أنك إذا قلت: بلغني أن زيداً قائم، فالمعنى: بلغني قيام زيد، فالمعنى بلغني هذا الحديث، وفي الأصول لابن السرّاج: ٣٢٢/١: «أَنّ المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر، وهي تجعل الكلام شأناً وقصة وحديثاً، ألا ترى أنك إذا قلت: علمت أنك منطلق، فإنما هو علمت انطلاقك، فكأنما قلت: علمت الحديث». انظر ص: ٣٢٧، من المرجع نفسه.

(٢) وفي الكتاب: ١/ ٤٦١، قال سيبويه: «وأما أنّ فهي اسم، وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لـ (أَنْ) الخفيفة، وتكون اسماً، ألا ترى أنك تقول: قد عرفنا أنك منطلق، فأنك منطلق في موضع اسم منصوب كأنك قلتَ: قد عرفتُ ذاك...».

(٣) أي جامداً، والجامد لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسد، وزعم الكسائي أنه يتحمّله، ونسبه ابن العلج إلى الكوفيين والرماني، ورَدّه ابن مالك وغيره. انظر همع الهوامع: ٢/ ١٠.

(٤) لأنه لا فعل له.

(٥) أي علمت أنّ الليث كائن أسداً، وذكر الدماميني: ٨٦ أنه عندما يُقَدَّر بالكون لا يخرج بذلك عن المصدرية، ثم قال: «ولك تأويله بالأسدية فيفيد معنى المصدر....».

(٦) «شرحه» سقط من نسخة الأمير، وأثبته الشيخ محمد محيي الدين بين حاصرتين.

(١) من وجهي «أنّ» المفتوحة المشددة. وقد أخذ هذا ابن هشام عن الجنى الداني: ٤١٧ - ٤١٨.

(٢) قال المالقي في بحث (أنّ): «أن تكون بمعنى «لعل» كقولك: قمت لأنك تكرمني، أي: لعلك تكرمني». رصف المباني: ١٢٧.

وذكر القرطبي أن مجيء (أنّ) بمعنى (لعل) كثير في كلام العرب انظر: ٦٥/٧، والصحاح واللسان (أنن)، والتبيان للعكبري: ٥٣١/١، وحاشية الشهاب: ١١٣/٤، وحاشية الجمل: ٧٧/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٠١/١، والجنى الداني: ٤١٧.

(٣) هذا القول نقله سيبويه عن الخليل على أنه قول لبعض العرب، وكان ذلك عند الحديث عن الآية: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام: ١٠٩. فقد سأل سيبويه الخليل عن (أنّ) في الآية فقال: «هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» انظر الكتاب: ٤٦٣/١.

والنص نفسه في همع الهوامع: ١٥٤/٢، والأصول لابن السراج: ٣٢٩/١، والقرطبي: ٦٤/٧.

وقول العرب هذا ورد في كتب النحو والتفسير والقراءات مع بعض الاختلاف من زيادة أو نقص فيه، وذلك على النحو التالي:

في الكشاف: ٥٢٣/١، والبحر: ٢٠٤/٤: «ائت السوق أنّك تشتري لحماً».

وفي حجة القراءات: ٢٦٦، ومشكل إعراب القرآن: ٢٨٣/١، والجنى الداني: ٤١٧ «ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً»، وفي البيان: ٣٣٤/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٨٥/٢: «اذهب إلى السوق أنّك تشتري لنا شيئاً» وفي معاني الأخفش: «لي» بدلاً من «لنا».

وحاشية الجمل: ٧٧/٢: «إئت السوق أنك تشتري لنا منه شيئاً»، وفي اللسان (أنن): «حكى سيبويه: ائت السوق أنّك تشتري لنا سويقاً». وفي شرح المفصل: ٧٨/٨: «ايت السوق أنكَ تشتري لنا كذا».

واستشهد هؤلاء جميعاً بهذا النص على أنّ (أنّ) بمعنى (لعل)، وذكره ابن هشام مرة أخرى في بحث (لا) عند الحديث عن الآية، وذكرأن الزجاج رَجّح هذا المعنى هنا وفي الآية.

وقال الدماميني معلقاً على هذا القول: «حكاه الخليل، وإنما يتم الاستدلال بذلك إذا ثبت أنّ العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي، وإلا فاللفظ محتمل لإرادة التعليل على حذف اللام أي: لأنّك تشتري» وقال الأمير: «الترجي هنا هو المبتادر، لا المصدرية، وحذف لام العلة»: ٣٩/١.

(١) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة الأنعام: ١٠٩/٦.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والعليمي، والأعشى عن أبي بكر، وقال ابن عطية: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية داود الإيادي: «إنها» بكسر الهمزة.

وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وابن عامر «أنها» بفتح الهمزة.

ورتب أبو حيان القراءات في الآية على النحو التالي:

الأولى: كسر الهمزة من «إنها»، وبالياء «يؤمنون» وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر، بخلاف عنه في كسر الهمزة، قال: «وهذه قراءة واضحة أخبر تعالى أنهم لا يؤمنون البتة».

الثانية: بكسر الهمزة «إنها»، وبالتاء، «تؤمنون» وهي رواية العليمي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم: قال: «والمناسب أن يكون الخطاب للكفار في هذه القراءة».

الثالثة: فتح الهمزة والياء: «أنها إذا جاءت لا يؤمنون»، وهي قراءة نافع والكسائي وحفص، «والظاهر أن الخطاب للمؤمنين.

الرابعة: فتح الهمزة والتاء: «أنها إذا جاءت لا تؤمنون» وهي قراءة ابن عامر وحمزة «والظاهر أنه خطاب للكفار».

ثم ذكر أنها في مصحف أُبَيّ: «وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون».

قال أبو حيان: «و (أنّ) في هذه القراءة مصدرية و«لا» على معناها من النفي، وجعل بعض المفسرين (أنّ) هنا بمعنى (لعل) وحكى من كلامهم ذلك، قالوا: ايت السوق أنك تشتري لحماً، يريدون لعلك، وقال امرؤ القيس:

عوجا على الطلل المُحِيل لأنّنا نبكي الديار كما بكى ابن خِذام

الديوان/١١٤ وذكر ذلك أبو عبيدة وغيره.

و«لعل» تأتي كثيراً في مثل هذا الموضع قال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾ عبس: ٣/٨٠: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ الشورى: ١٧/٤٢.

وفي مصحف أُبَيّ: ﴿وما أدراكم لعلها إذا جاءت لايؤمنون﴾.

وضعّف أبو علي هذا القول بأن التوقع الذي يدل عليه (لعل) لا يناسب قراءة الكسر؛ لأنها تدل على حكمه تعالى عليهم بأنهم لا يؤمنون.

وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١٣٢/١: «ولما كان فتح «أنّ» يؤدي إلى زيادة (لا)، عدل الخليل إلى أنّ (أنّ) من قوله أنها بمعنى لعلها».

وفي مغني اللبيب باب (لا) ذكر ابن هشام رأي الخليل ثم قال: «ورجّحه الزجاج، وقال: إنهم أجمعوا عليه، وردّه الفارسي فقال: التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم إيمانهم يعني في قراءة الكسر...».

(١) في م١٦/١: «وفيها بحث يأتي..» وكذلك م١٧/٣ب مع حذف المشيئة. وفي م٢/٧ب: «.. في بحث أم»، وهو تحريف صوابه اللام، وفي المطبوع: «وفيها بحث سيأتي في باب اللام».

وما أثبته من م١٧/٤أ.

(٢) يأتي الخلاف في هذه الآية في باب «لا».

(١) أنكر «أم» أبو عبيدة معمر بن المثنى، وتبعه محمد بن مسعود الغزني صاحب كتاب البديع، وذهب إلى أنها ليست حرف عطف، بل بمعنى همزة الاستفهام؛ ولهذا يقع بعدها جملة يُسْتَفْهَم عنها كما تقع بعد الهمزة، نحو: أبكرٌ في الدار أم خالد؟ أي: أخالد فيها؟. وذهب ابن كيسان إلى أنّ أصلها (أو) أُبْدِلَتْ واوها ميماً، فتحولت إلى معنىً يزيد على معنى (أو)، ورَدَّ هذا أبو حيان؛ فهو عنده دعوى بلا دليل، إذ لو كانت كالهمزة لاتّفَقَتْ أحكامُهُمَا. وهي عند الجمهور عاطفة.

انظر مناقشة هذه الآراء في همع الهوامع: ٢٣٧/٥ ـ ٢٣٨، وتوضيح المقاصد: ١٩٢/٣ ـ ٢٠٦،

(٢) في م١/١٦ب، وم٣/١٧ب: «وهذه» وما أثبتُّه من بقيّة المخطوطات، والمطبوع.
والنوعان هما: ١ ـ أن تتقدم عليها همزة التَّسْوِيَة، ٢ ـ وقد تتقدّم عليها همزة الاستفهام، وهي متصلة في الحالين.

(٣) في م٤/١٨ب: «يتقدم»، بالياء.

(٤) في شرح المفصل: ٩٨/٨: «فأما التسوية فهي أن الاسمين المسؤول عن أحدهما مستويان في علم السائل، أي الذي عنده في أحدهما مثل الذي عنده في علم الآخر».
وذكر المرادي والدماميني أن علامة همزة التسوية أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها. انظر توضيح المقاصد: ٢٠٢/٣، وأوضح المسالك: ٤٦/٣.

(٥) الآيـــة: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ المنافقون: ٦/٦٣.
والتقدير: سواء عليهم استغفارُك لهم وعَدَمُه.

(١) الآية: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعٗا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمۡ تَبَعٗا فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۚ قَالُواْ لَوۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيۡنَٰكُمۡۖ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٖ﴾ سورة إبراهيم: ٢١/١٤.
التقدير: سواءٌ علينا الجَزَعُ والصَّبْرُ.

(٢) أي ليس من أقسام «أم» الواقعة بعد همزة التسوية بيت زهير، بل هو من القسم الثاني، وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام.
وذكر الشمني: ٨٧/١، أن قوله: «وليس منه قول زهير» هذا رَدٌّ على ابن الشجري فإنه جعل البيت منه. ويأتي بعد قليل الحديث عن البيت ورأيُ ابن الشجري والردود على ابن هشام.

(٣) هذا البيت من قصيدة هجا بها زهير بن أبي سُلْمَى قوماً من بني عُلَيْم من غير إساءة إليه، فلما ظَهَرَ له ذلك نَدِمَ وحَلَفَ ألا يَهْجُوَ أَهْل بيتٍ أبداً.

قوله: سوف إِخالُ أدري، جملة معترضةٌ، والأصل: ما أدري أقومٌ آل حُصنٍ أم نساءُ. واعترض بين «سوف» و «أدري» بجملة «إخال» فهو اعتراض في أثناء اعتراض.

وإخال بمعنى أظن، وهي بكسر الهمزة وقد تفتح، والفعل هنا مُلْغىً لا عملَ له في جملة الاستفهام لا لفظاً ولا محلاً.

ومعنى البيت: لِشِدَّة شَبَهِهِم بالنساء لا يمكن الآن معرفتهم، وقد أعرفهم في المستقبل، فقد أظهر الشاعر أنه لم يعلم أهم رجال أم نساء، وهذا أمضُّ في الهجاء من أن يقول هم نساء.

وذهب الأعلم إلى أنه يهزأ بهم، ويتوعَّدُهم، فهو يريد: إن كانوا رجالاً فسيُوفُون بعهدهم، ويُبْقُون على أعراضِهِم، وإن كانوا نساءً فمن عادة النساء الغَدْرُ وقِلّةُ الوفاء.

واستشهد ابن هشام بالبيت على أن الهمزة طُلِب بها وبأم التعيين، خلافاً لابن الشجري، إذ ظنّ الهمزة فيه للتسوية، ويأتي الرد على ابن هشام.

ويذكر ابن هشام البيت في موضعين آخرين: الأول في حرف السين مستشهداً به على الفعل المُلْغَى، وقد فصل بين (سوف) ومَدْخُولها. والثاني على وقوع الجملة المعترضة بين حرف التنفيس والفعل.

ويستشهد به العلماء على أن القوم مُخْتَصٌ بالرجال، وقد يَدْخُلُ النساء فيه عن طريق التبعيّة. =

واستشهد به أهل البديع على تجاهل العارف.

وزهير بن أبي سُلمى بضم السين، وليس في العرب غيره بضم السين، وهو مُزَني، وكانت محلتهم في غطفان، وهو من فحول الشعراء المعروفين في العصر الجاهلي.

(١) يأتي هذا بعد قليل حيث يقول: «ومثله بيت زهير».

(٢) في م٣/١٧ب، وم٤/١٨ب، والدماميني: «يتقدّم» بالياء.

(٣) وذلك كما يطلب بأيّ، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ أي أيُّهما في الدار؟. قال سيبويه: (باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم): «وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيتَ أم بِشْراً؟، فأنت الآن مُدَّعٍ أنّ عنده أحدهما... إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيُّهما هو...».

انظر الكتاب: ٤٨٢/١، وأمالي الشجري: ٣٣٣/٢، والمقتضب: ٢٨٦/٣، والأزهية: ١٣١، والأصول لابن السراج: ٥٨/٢.

(٤) ذكر الدماميني ما ذكره ابن هشام هنا ثم قال: «وبعضهم يقول: سميت مُتَّصِلَةً لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى أيّ، فيكون اعتبار هذا المعنى أَوْلَى من الوجه الأول؛ لأن الاتصال على هذا الوجه راجع إليها نَفْسِها لا إلى أمرٍ خارج عنها، لكن هذا يتأتّى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، فيترجّح الوجه الأول لشموله للنوعين» انظر الدماميني: ٨٨، وحاشية الأمير: ٤٠/١، وتوضيح المقاصد: ٢٠٤/٣.

(٥) في م١/١٦ب: «المعادلة».

وسُمِّيت مُعَادِلَة لأنّ كلاً منهما كالعِدْل أَحَدِ شِقَّي الحِمْل. وقال الهَرَوِيّ: «وتكون مُعَادِلة لألف الاستفهام... كقولك: أقام زيد أم عمرو؟ ومعناه: أيهما قام؟ أَذَا أم ذَا؟ فجعلت الألف مع أحد الاسمين المسؤول عنهما، وأم مع الآخر، فهذا معنى التعديل».

(١) في م٢/٧ب، والدماميني: ٨٨: «لمعادلتها الهمزة».

وذهب العلماء إلى أن أم هذه لا تعادل إلا بالهمزة، كذا ذكر ابن يعيش في شرح المفصل: ٩٨/٨. وإلى مثل هذا ذهب الهروي في الأزهية: ١٣٣، وذكر أن أم إذا سُبِقَتْ بحرف غير الألف من حروف الاستفهام عطفت بأو، وتجد مثل هذا عند ابن عصفور في المقرب ٢٣١/١، وابن السراج في الأصول: ٥٩/٢، والمبرد في المقتضب: ٢٨٩/٣، وبهذا قال الرضي في شرح الكافية: ٢/ ٣٧٣، وحجته أنّ (أم) عريقة في باب الاستفهام، و (هل) دخيلةٌ على معنى الاستفهام؛ لأن أصلها قد، فإِنْ دَخَلَتْ عليها (هل) فهو من باب الشذوذ.

أما الزمخشري فقد ذهب في الكشاف إلى جواز أن تكون (أم) معادلة لـ (ما) الاستفهامية، وذلك في حديثه في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ * أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ سورة ص ٦٢/٣٨ - ٦٣. وانظر الكشاف: ١٩/٣. ووجدت هذا مثبتاً على هامش المخطوطين م١٧/٣ب، وم١٧/٢ب، ثم قال: «وقال شراحه - أي شراح الكشاف - إنه ميل مع المعنى؛ لأنها بمعنى الهمزة، ولهم فيه كلام طويل نفيس».

أما المالقي فلم يشترط الهمزة وَحْدَهَا، بل أجاز أن تتقدم هل إذا وقع الاستفهام عن كل الجملة، وإن كان المعنى المعادلة، وضرب مثلاً على ذلك ببيت علقمة:

هل ماعلمتَ ومااستُودِعتَ مكتوم أم حَبْلُها إذ نأتْكَ اليوم مصروم

لأن المعنى أيٌّ هذين كان.

(٢) وهو خبر وليس استفهاماً، فهو يفيد تسوية الأمرين عندك. انظر الأصول لابن السراج: ٥٨/٢.

(٣) من هنا إلى قوله: «لأنه خبر» أثبته السيوطي في همع الهوامع: ٢٤٠/٥.

(١) أي مع أم المعادلة لهمزة التسوية.

وعلق البغدادي في شرح الشواهد : ٢١٢/١، على نص ابن هشام بقوله: «قول المصنِّف: وأنّ الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر... إلخ منقوض بصور وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي، بل للإنكار والتعجب، وقد ذكره المصنف في قوله تعالى: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ﴾ الزمر ٩/٣٩، و(أم) المقدرة فيه متصلة وتقديرها: أمَن هو قانت خير أم هذا الكافر. والهمزة لغير الاستفهام الحقيقي كما صَرّح به، وليست (أم) منقطعة؛ لأن حرف الإضراب لا يُقَدَّر لعدم الدال عليه».

تحدث عن هذا ابن هشام في باب الهمزة في أول الكتاب، فلينظر فيه.

(٢) أي (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام.

(٣) أي فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده، فهو إنشاء، وهذا هو الوجه الثاني من الأوجُه التي يفترق فيها النوعان.

وقد نقض الدماميني في ص/٨٨ هذا الكلام بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي، ومما ذكره ما نقلته قبل قليل عن البغدادي في آية الزمر «أمَن هو قانت». وانظر تعليق الشمني على مآخذ الدماميني: ٨٨/١.

(٤) قال البغدادي: «وقول المُصَنِّف في أم بعد همزة التسوية، لا تقع إلا بين جملتين، لم أَرَهُ بالحَصْرِ لأحدٍ إلا لناظر الجيش، فإنه قال في شرح التسهيل: إن كانت الهمزة للتسوية فلا يكون مصحوباهما إلا جملتين، والجملتان في تأويل مفردين، ويكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين.

[قال البغدادي]: ومَثَّل بما مَثَّل به المصنِّف، وهو مخالف لما مَثَّل به سيبويه في كلامه الذي نقلناه من وقوع (أم) بين مفردي جملة، ومن شواهده بيت زهير المذكور..».

ونقـل البـغـدادي عن أبي حيان في شرح التسهيل والارتشاف ما يوافق نص سيبويه. انظر شرح الشواهد:

(١) في م٤/١٨ب: «ولا يكون» بالياء.

(٢) قال الشمني: ٨٩/١: «يعني المفردين اللذين يُطْلَب تعيين أحدهما سواء انضمّ إلى الأول ما يصير به كلاماً مما ليس بمسؤول عنه، أو إلى الثاني؛ ولهذا قال: (المفردين) بالتعريف، وإن كان المناسب لقوله: (وبين جملتين) التنكير». وانظر رصف المباني: ٩٣، وهمع الهوامع: ٢٣٩/٥، وهامش م٤/ ١٨ب فقد أثبت فيه نص الشمني.

(٣) في م٢/٧ب، والدماميني: ٨٨: «ويكونان» بالياء وقوله: «كما تقدم»، أي: ما تقدم من قوله: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، وقوله ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾.

(٤) ذكر محققو المغني أنه لم يُسَمَّ قائل البيت، وكذلك الدكتور عبد العال في همع الهوامع: ٢٣٩/٥، قال: «قائله مجهول»، والعيني كذلك ذكر أنه لم يقف على قائله.

وذكر البغدادي وغيره قائله وهو مُتَمِّمُ بنُ نويرةَ اليربوعي، وهذا البيت من جملة أبيات يرثي فيها أخاه مالك بن نُوَيْرة سيد بني يربوع، وقد قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه، وكان سبب قتله أنه ارتدَّ مع المرتدين من العرب، فلما علم أبو بكر بأمره بعث إليه خالداً فقتله، فرثاه أخوه متمم بأشعار كثيرة.

والشاهد في البيت وقوع (أم) بين جملتين اسميتين: الأولى: أَمَوْتِيَ ناءٍ، والثانية: هو الآن واقع.

ومتمم من الصحابة رضي الله عنه وعنهم، كان شاعراً مُحْسِناً، وليس لأحد في المراثي كأشعاره في أخيه، ولهذا عَدَّه ابن سلّام في الطبقة الأولى من أصحاب المراثي.

انظر البيت في المراجع الآتية: شرح السيوطي: ١٣٤/١، وشرح البغدادي: ١٩٩/١، وشرح الأشموني: ١٠٣/٢، والصبان: ٩٩/٣، وأوضح المسالك: ٤٦/٣، وهمع الهوامع: ٢٣٩/٥، والعيني: ١٣٦/٤، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٧.

(٥) الآية: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ سورة الأعراف: ١٩٣/٧.

(١) أي الواقعة بعد همزة الاستفهام.

(٢) في ٣/١٨أ: «بين مفردين».
وذكرت قبل قليل نص الشمني في أن المناسب «مفردين» بالتنكير، ونقل نص المصنِّف في أوضح المسالك حيث جاء كذلك منكراً.
قال ابن هشام: «وتقع بين مفردين متوسطاً بينهما ما لا يُسْأَل عنه نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ النازعات ٢٧/٧٩، أو متأخراً عنهما نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾. الأنبياء ١٠٩/٢١. انظر أوضح المسالك: ٣/٤٧ - ٤٨، والشمني: ١/٨٩، وهمع الهوامع: ٥/٢٣٩.

(٣) سورة النازعات: ٢٧/٧٩. وتتمة الآية ﴿بَنَىٰهَا﴾ زيادة مثبتة في م١٨/٤ب، والدماميني: ٨٩.

(٤) ظاهر الآية يدل على أن (أم) لم تقع بين مفردين، وإنما وقعت بين جملتين، غير أن للعلماء فيها تخريجاً يُزيل هذا الوهم، فقد ذهبوا إلى أن (السماء) معطوف على (أأنتم)، والوقف على (السماء)، ثم الابتداء بما بعدها وهو قوله: (بناها).
وقوله: (أشد خلقاً) أشار به إلى أنَّ (أم السماء) متبدأ خبره محذوف، ثم وقع الاستئناف بما بعده، وذكر القرطبي: ١٩/٢٠٣، أن قوله (بناها) وصف للسماء.
ومعنى الآية على هذا البيان: أَخَلْقُكُم بعد الموتِ أَشَدُّ أم خَلْقُ السماء عندكم وفي تقديركم.
قال الدماميني: ٨٨: «ووجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة أم السماء معطوف على أنتم، وأشد خلقاً خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديراً، فهو في التقدير كقولك: أزيد أم عمرو قام؟».
وفي الآية فصلت (أم) مما عطفت عليه بالخبر، وذلك على تقدير الدماميني، وهذا عند أبي حيان فصيح كثير، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ الفرقان ١٥/٢٥.
وانظر البحر المحيط: ٥/١٥٦.
وفي همع الهوامع: ٥/٢٤٠ فصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح، وقيل: لا يجوز الفصل.
وانظر الحديث عن الآية في حاشية الجمل: ٤/٤٨٢، والتبيان للعكبري: ٢/١٢٧٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، عضيمة: ١/٣٠٣ - ٣٠٤.

(١) قال البغدادي: «قوله: (أم) الأخرى تقع بين جملتين ليستا في تأويل المفردين: هذا القيد لم أَرَهُ في كلام أحد، بل رأيت ابن الناظم صَرّح بخلافه في شرح الألفية، قال: وتقع (أم) بعد هذا الهمزة بين مفردين نحو: أزيد في الدار أم عمرو، وبين جملتين في تأويل المفردين، وقد يكونان فعليتين، إما ابتدائيتين، أو إحداهما فعلية والأخرى ابتدائية، ومَثّل بالأبيات التي مَثّل بها المصنف.

ولأبي حيان مثله في شرح التسهيل... وكذا في الارتشاف، وهذا هو الصواب..».

شرح الشواهد: ١/٢١٤، وانظر كلام البغدادي في شرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٧.

وقوله: «يكونان» أي الجملتان اللتان تقع بينهما (أم) المصاحبةُ لهمزة الاستفهام، كما يكونان مع «أم» الأخرى.

(٢) البيت من قصيدة عدتها (٤٣) بيتاً للمرار بن منقذ، وقيل لزياد بن منقذ، أو زياد بن حَمَل، وذكر صاحب الأغاني أنه للمرار بن سعيد الفقعسي، وقيل لبدر أخي المرار بن سعيد.

ويُرْوَى: «فقمت للزّور».

والطيف: الخيال الطائف في النوم، الزَّوْر: مصدر بمعنى الزائر، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وعادني: جاءني بعد إعراضه، وقيل: اعتادني، أو زارني. الحُلُم: الرؤيا.

قال السيوطي: قمت من مضجعي للطيف الزائر، وطار النوم عني، وأخذني القلق ووساوس النفس فمثلت الفكر بين شيئين: زيارتها بنفسها، وحُلْم نائم اعتادني فأرانيها، وصرتُ أراجع نفسي، وأقول: كيف يجوز مجيئها وكنت أعهدها، وقطع المسافة القريبة يشقُّ عليها ويتعبها ويُمِلُّها.

واستشهد ابن هشام بالبيت هنا على أنّ (أم) هي المعادلة، وقعت بين جملتين فعليتين: الأولى: أَهْيَ سرت، على اعتبار أن (هي) فاعل بفعل محذوف مُفَسَّرٍ بما بعده، والثانية: قوله: عادني حلم.

واستشهد به النحويون لأمرٍ آخر غير هذا، وهو سكون الهاء في (أَهْيَ) بعد ألف الاستفهام، إجراءً لها مُجْرَى واو العطف وفائه.

والمرار عند البغدادي هو زياد بن منقذ، وفي شرح الحماسة أنه أحد بني العدوية من تميم، ولم يَقُلْ غير هذه القصيدة، كما لم يَقُلْ أحدٌ مِثْلَها، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وقد عاصر جريراً والفرزدق.

=

ويذكر ابن هشام البيت مرة أخرى عند الحديث عن الجملة وأقسامها وذلك في الباب الثاني.

= انظر البيت في المراجع الآتية: شرح البغدادي: ٢٠٢/١، وشرح السيوطي: ١٣٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٧، وشرح المفصل: ١٣٩/٩، والخزانة: ٣٩١/٢، والعيني: ١٣٧/٤، وشرح الأشموني: ١٠٤/٢، وأوضح المسالك: ٤٨/٣، والحماسة: ١٨٣/٣.

ويذكر ابن هشام البيت مرة أخرى عند الحديث عن الجملة وأقسامها وذلك في الباب الثاني.

(١) في م١٩/٤ب تعليق بالفارسية يعطي معنى كلمة «فأرّقني».

(٢) أي ما قاله من كون الجملتين فعليتين مبني على الأرجح في البيت، ويعود إلى مثل هذا مرة أخرى في بحث الجملة في البيت نفسه.

وفي حاشية الأمير: ٤٠/١ «قال على الأرجح لأن الاستفهام بالأفعال أَوْلَى؛ لأنّ الأَحْداثَ تتغيَّر، فتُجْهَل ويُسْأَل عنها».

(٣) في م١٨/٣ب، وطبعة مبارك وزميله: «بمحذوف» وكذلك عند الدماميني والأمير. أي فاعل لفعل محذوف.

وعند الدماميني والشمني: ٨٩/١، ما ذكرته قبل قليل عن الأمير في معنى «الأرجح»، وزاد الدماميني: «ويجوز في البيت أن يكون (هي) مبتدأً، و(سَرَتْ) خَبَرُهُ، فتكون الجملتان مختلفتين».

(٤) قال البيت الأسود بن يعفر، كذا عند سيبويه ، وذكر البغدادي أنه في نسخة عتيقة من (الكتاب) منسوبٌ إلى أوس بن حَجَر، والأول هو المشهور. وأنشده المبرد في موضعين في (الكامل) منسوباً إلى اللَّعِينِ المِنْقَرِي. وفي ديوان أوس: ٤٨ بيتٌ شبيهٌ بهذا.

وذكر الزَّبيدي في (التاج) البيت عن سبيويه برواية «أو» بدلاً من «أم». انظر (شعث)، وهو في الكتاب برواية «أم» كما أثبته المصنِّف هنا.

كما ذكر الزبيدي أن بعضهم يرويه «شعيب» بالباء، وهو عنده تصحيف.

شُعَيْث: بضم الشين وفتح العين حي من تميم من بني منْقَر، وسهم حيّ من قيس عيلان ، وحُذِفَتْ همزة الاستفهام من شعيث والأصل: أَشعيث.

كما حُذِف التنوين منه للضرورة؛ إذ الأصل أن يحذف التنوين إذا وصف الاسم بابن. =

وابن سهم وابن منقر خبر عن شعيث في الموضعين، ولذلك أثبت ألف (ابن) فيهما، لأنها لا تحذف إلا إذا كانت صفةً بين علمين. وقد حُذِف الألف في همع الهوامع: ٢٤٠/٥، وكان على المحقق أن يثبتها ويُعَلّق على ذلك بما يوضح هذا.

ومعنى البيت: أن الشاعر قال يهجو القبيلة: إنها لم تَسْتَقِرّ على أب؛ لأن بعضها يعزوها إلى مِنْقَر، وبعضها يعزوها إلى سهم.

والشاهد في البيت عند ابن هشام أن (أم) وقعت بين جملتين اسميتين.

واستشهد سيبويه بالبيت على حذف همزة الاستفهام، لأن المعنى أشعيث.

والأسود بن يَعْفُرَ بفتح الياء، وقيل بضمها، يُكْنَى أبا الجراح وقيل: أبا نهشِل ، وهو شاعر مُقَدّم من شعراء الجاهلية كان يهجو قومه، وهو مُقِلٌّ، كان ينادم النعمان بن المنذر، وأَسَنَّ، وكُفَّ بصره وكان يُقَاد.

(١) «ابن سهم»، رسمت دون ألف في م٢/٧ب، وكذا نص الأمير، و «ابن منقر»، دون ألف في م١/ ١٦ب، وم١٨/٣أ وكذا نص الأمير.

(٢) حذف الهمزة للضرورة من «شعيث» فيه خلاف، فقد أجاز بعض العلماء حذفها اختياراً.

وأما حذف التنوين فقد ذكر العلماء أنه للضرورة، وذهب بعضهم إلى أنه قد يكون ممنوعاً من الصرف على أنه اسم للقبيلة، كما أن الإخبار عنه بابن لا يمنع إرادة التأنيث، ورَدّ البغدادي في الخزانة: ٤٥٤/٤، دعوى منعه من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٣) بيت زهير الذي ذكره قبل قليل: وما أدري وسوف إخال أدري...

فبيت زهير مثل بيت الأسود هذا، والمماثلة هي في وقوع (أم) بين جملتين اسميتين، وحتى يتمّ ذلك للمصنف في بيت زهير لابُدَّ من تقدير مبتدأ، أي: أقوم آل حصن أم هم نساء، وهذا ماتعقّبه به الدماميني.

(١) هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله أبو السعادات المعروف بابن الشجري، ونُسِبَ إلى بيت الشجري من قبل أمه، وقال بعضهم: لأنه كان في بيته شجرة، وليس في البلد غيرها. كان عالماً في العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، أقرأ النحو سبعين سنة. صنف الأمالي المعروفة بالأمالي الشجرية، وكتاب الحماسة، ضاهى به حماسة أبي تمام، وله في النحو تصانيف منها: شرح اللمع لابن جني، وشرح التصريف الملوكي، مولده ببغداد في رمضان سنة خمسين وأربعمئة ، ووفاته في رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمئة. انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٢٤/٢، ومعجم الأدباء: ٢٨٣/١٩ ـ ٢٨٤.

(٢) جعله، أي: بيت زهير. وهو ما وقعت فيه «أم»، والنوع الأول بعد همزة التسوية.
ونص ابن الشجري في الأمالي: ٣٣٣/٢ ـ ٣٣٤: «والمعنى الثاني: أن تكون (أم) عاطفة بعد ألف التسوية، كقولك: سواء عليَّ أقمتَ أم قعدتَ...، فاللفظ على الاستفهام، والمرادُ به الخبر، وإنما تريدُ تسويةَ الأمرين عندك...، ومن ذلك قول زهير...».
وتعقّب البغدادي ابن هشام في توهيمه ابن الشجري فقال: «أقول: قائل البيت، وهو زهير ـ يعلم قطعاً أنّ آلَ حِصْنٍ من أيِّ الفريقين، وإنما أَوْرَدَهُ بصورة الاستفهام لغرض التجاهل والتهكّم، فكيف يكون استفهاماً يُطْلَبُ بالهمزة و (أم) التعيين؟» انظر شرح الشواهد: ٢١٥/١.

(٣) أي لمنافاة الاستفهام.

وذكر ابن هشام فيما سبق في باب الهمزة أنه ربما تُوُهِّم أنّ المراد بهمزة التسوية الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها، وذكر أن الأمر ليس كذلك، بل تقع أيضاً بعد ما أبالي ، وما أدري ، وليت شعري.

وعند الدماميني: ٣٢، باب الهمزة: «وتسليم المصنف ـ ابن هشام ـ لصحة وقوع همزة التسوية بعد ما أدري معارض لِرَدِّهِ على ابن الشجري فيما يأتي عند الكلام على أم، وذلك أن ابن الشجري ادّعى أن الهمزة للتسوية في قول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

فردّه المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه أن معنى الاستفهام غير مقصود البتةَ لمنافاته لفعل الدراية...».

وقال البغدادي: «كيف يجوز تغليط ابن الشجري مع إمامته، وهو في ذلك تابع لكلام سيبويه وأصحابه؟...» شرح الشواهد ٢١٢/١.

(١) أي جواب ما توهمه من منافاة الاستفهام لفعل الدراية.

(٢) أي: ما علمت أعمروٌ ذاهبٌ، معناه: ما علمت جوابَ أعمرو ذاهب، فالاستفهام هنا باقٍ على حقيقته، والعلم إنما تسلط على جوابه، وهذا مما يُرَدُّ به على المصنف، فإنه جعل أم في بيت زهير متصلة مع أن الاستفهام ليس على حقيقته؛ لأنه لم يجهل آل حصن، بل هو يعلم أنهم رجال، ولكنه ساق الكلام في صورة التوبيخ والإنكار عليهم في تعاطيهم أفعال النساء، فالاستفهام غير حقيقي، والهمزة عنده ليست للتسوية، واعتذر عنه الدماميني بأن الاستفهام مع المتجاهل حقيقي، بحسب الادعاء وإن كان غير حقيقي بحسب الواقع. انظر الدماميني: ٩٠.

(٣) أي وبين الجملتين المختلفتين وهما الاسمية والفعليّة.

(٤) والآية من سورة الواقعة: ٥٦/٥٩.

(٥) ذهب الدماميني: ٩٠ إلى أنّ الترجيح هنا غير لازم، بل يجوز الأمران في نظر النحوي، فيجوز تقدير الفعلية؛ لكثرة إيلاء الفعل الهمزة، على اعتبار أن الاستفهام بالفعل أَخَفُّ منه بالاسم، ويجوز تقدير الاسمية لتناسب المتعاطفين، فتكون (أم) بذلكَ قد وقعت بين اسميتين.

وفي البحر المحيط: ٨/٢١١، ذكر أبو حيان أنه يجوز أن يكون (أنتم) مبتدأ خبره (تخلقونه)، ثم قال: والأَوْلى أن يكون فاعلاً بفعل محذوف كأنه قال: أتخلقونه، فلما حَذَفَ الفعل انفصل الضميرُ...».

وجاء بعد (أم) جملة، فقيل منقطعة وليست المعادلة للهمزة...، وتقديره على هذا: بل أنحن الخالقون، وقال قوم من النحاة أم هنا معادلة للهمزة. حاشية الجمل: ٤/٢٧٨.

(١) وهي المسبوقة بهمزة الاستفهام، وخَرَجَ بذلك المسبوقةُ بهمزة التسوية.
والتعيين لما يُسْأَل عنه مسنداً إليه أو مسنداً أو غير ذلك من المتعلقات كالظرف والحال، وعلى هذا فلا تجاب بـ «نعم» أو بـ «لا».

(٢) على هامش م٣/١٨ب: «السؤال والجواب لابن عصفور في شرح الجمل، وشرح الجزولية» وذكر مثل هذا الدماميني: ٩١، وقال: «ولعل المصنّف وقع له ذلك على سبيل المواردة والاتفاق ولم يطلع على كلامه ـ أي كلام ابن عصفور».
ونقل البغدادي في شرح الشواهد: ١/٢٢٠، أنّ شيخه الخفاجي علق على كلام الدماميني بقوله: «قلت، لا وَجْهَ لما ذكره من أن المصنّف توارد فيه مع غيره، وأيُّ مانع من أَخْذِهِ كلامَ غيرِهِ، أو ليس هذا بأحسنَ من عدم وقوفه على كتب مَنْ قبله».
وأثبت بعد ذلك البغدادي نص ابن عصفور، ثم ذكر أنّ أبا حيان أخذ هذا أيضاً عن ابن عصفور في شرح التسهيل، كما أخذه الخفَّاف، وأورده برمته في شرح الجمل ولم يَعْزُهُ لابن عصفور، كما أخذه التاج التبريزي أيضاً وأورده في شرح الكافية الحاجبيّة. ونقل ناظر الجيش كلام ابن عصفور برمته في شرح التسهيل، وعزاه إليه، وأخذه الصَّفّار أيضاً وأورده في شرح كتاب سيبويه ، ولم يعزه إليه، ونقله عنه الدماميني في «المزج».
انظر شرح البغدادي: ١/٢٢٠، والدماميني: ٩١، والشمني: ١/٩١.

(٣) أي لا يقال في جواب ذلك؛ لأن قولك: «لا أو نعم» لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما.

(٤) قدم ذو الرُّمَّة على بلال بن أبي بردة فجعل يتردد إليه، وأراد أن يبتدئ قصيدة فيه، فَعَيِيَ، فقالت له عجوز مَرّ بها ـ وكان جميلاً ـ: قال طال تَرْدَادُكَ! أَفإلى زوجةٍ سَعِدْتَ بها أم إلى خصومة شَقِيتَ بها؟

فقال ذو الرمّة لراويته: جاء والله ما أريد، ثم قال: تقول: عجوز مدرجى.. البيت، وهو من قصيدة = عدتها تسعة وخمسون بيتاً مدح بها بلالاً.

– روايات الأبيات: في المزهر: البيت الثاني برواية: «اليوم» بدلاً من «العام».
وفي الخصائص: «في المصر» بدلاً من «بالمصر»، ومثل هذا في كتاب المذكر والمؤنث للأنباري ، ويروى البيت الأول: «رحلي» بدلاً من «أهلي» ورَجّح البغدادي هذه الرواية، ويروى «لو أبصرتني» بدلاً من «مذ أبصرتني».
وفي الديوان: «يابنة القَرْم »، بدلاً من «ابنة العم»، والقرم: الفحل.
ورواية المبرد: «يابنة الخير»، وفي طبعة المغني والمخطوطات: «يابنة القوم».

– مفردات الأبيات: مَدْرَجي: مصدر درج الرجل بمعنى مَشَى، وهو مبتدأ خبره (على بابها)، مُتَرَوِّحاً: اسم فاعل وهو بمعنى الرجوع، وهو منصوب على الحال.
غادياً: من الذهاب في الغدوة وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس، هذا هو الأصل فيه، ثم استعمل في الذهاب والانطلاق في أي وقت كان.
قوله: أذو زوجة: خبر مبتدأ محذوف والتقدير: أذو زوجة بالمصر أنت.
المصر: المدينة، وأراد به البصرة. وأَكْثِبَةٌ: جمع كثيب، وهو التل من الرمل. والدهنا: من بلاد بني تميم، وهو بنجد. وابنة العم: قال لها هذا تَلَطُّفاً.
ومعنى هذه الأبيات: أنّ هذه العجوز لما رأته يتردد من أمام بابها غُدُوّاً ورَواحاً توهمّت أنه ذو زوجة مقيمةٍ بالقرب منها يتردد عليها، أو أنه جاء في خصومة يُراجع فيها قاضياً، فأجابها بقوله: لا، أي لستُ واحداً من هذين، وإنما أنا مقيم قريباً من هذه الديار.
والشاهد في البيت: أن قوله «لا» ليس جواباً لسؤالها، بل رد لما توهمته من أحد الأمرين، ولذلك أتم كلامه ببيان ذلك ولم يكتفِ بـ «لا».

وذو الرُّمة هو غيلان بن عقبة، ولقب ذا الرمة لبيت قاله، والرمة قطعة من الحبل البالي، وكان معاصراً لجرير وطبقته، وتوفي بأصبهان سنة سبع عشرة ومئة عن أربعين سنة. والممدوح هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري في الطبقة الخامسة من التابعين مات سنة نيف وعشرين ومئة، وهو أمير البصرة وقاضيها.

= وانظر شرح البغدادي: ٢١٩/١، وشرح السيوطي: ١٣٩/١، والديوان: ٥٣٩، والموشح: ١٨٥، والخصائص: ٢٩٥/٣، ورصف المباني: ٩٤، ومجالس العلماء: ١٩٥، وأمالي الزجاجي: ٩٠، والمزهر: ٣٧٦/٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٣٨٢، والتوطئة للشلوبين: ١٨٦.

(١) أي لأجل كون قوله: «لا» ليس جواباً لسؤالها بل لردِّ ماتوهمته.

(٢) ولو كانت جواباً لسؤالها لاكتفى بها.

(١) لم يجز لأنّ ما يقتضيه «أو» منافٍ لما تقتضيه همزة التسوية؛ لأن «أو» يقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، وهمزة التسوية تقتضي نفس الشيئين أو الأشياء. انظر الشمني: ٩١/١.
وأجاز ذلك الدماميني: ص/٩١ ـ ٩٢، والأمير: ٤٢/١.
وقوله (قياساً) يشير فيه إلى ما خالف القياس من القراءة الشاذة عند ابن محيصن ، ويأتي الحديث عنها بعد قليل.

(٢) أثبت السيوطي نص ابن هشام في همع الهوامع: ٢٥١/٥، كما نقل الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي رَدّ ابن هشام عبارة الفقهاء. انظر: ٢٧٢/١.
وقال الدماميني: «اعلم أن السيرافي قال في شرح الكتاب: وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها، كقولك: سواء عليَّ أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك: سواء علي قمت أو قعدت»، ثم ذكر الدماميني بأنّ هذا نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم «سواء كان كذا أو كذا»، وبصحة تركيب الصحاح، وقراءة ابن محيصن، فجميع ذلك مُوَجَّهٌ لا خطأ فيه، ولا شذوذ في العربية. انظر ص/٩٢، وحاشية الأمير: ٤٢/١. ونقل السيوطي في همع الهوامع تصويب عبارة الفقهاء عن الدماميني.

(٣) أي قول الفقهاء.

(٤) فيقال: «سواء كان كذا أم كذا».

(٥) فيقال: «يجب أقل الأمرين من كذا وكذا».

وذكر الدماميني أن كلام ابن هشام في العطف بالواو مبني على أن المبيِّن هو الأمران جميعاً، وهو ممنوع، بل المبيِّن أَقَلُّهما، والأَقَلُّ هو أحدهما، فجاز العطف بأو، بل تعيّن والحالة هذه. انظر: ٩٣

(١) النصِ في الصحاح (سوا): «سواء عليّ أقمتَ أو قعدتَ». ومِثْلُ هذا عند السيوطي نقلاً عن الصحاح. انظر همع الهوامع: ٢٥١/٥، ومعاني الحروف للرماني: ٧٠.

وخَطّأ ابن هشام الجوهري هنا كما خطّأ الفقهاء من قبل.

(٢) على هامش م٨/٢أ رَدّ على ابن هشام وتصويب لعبارة الصحاح، وانظر الشمني: ٩٣/١.

(٣) في م٢/٨أ: «وفي الكامل للهذلي».
والهذلي هو أبو القاسم يوسف بن علي بن جُبَارة، مغربي سافر من المغرب إلى المشرق، وطاف البلاد، وقرأ بغزنة وغيرها حتى انتهى إلى ما وراء النهر، وكانت رحلته سنة خمس وعشرين وأربعمئة، وشيوخه يربو عددهم على ثلاثمئة وخمسين.
وكان مقدماً بالنحو والصرف، ويحضر مجلس القشيري ، ويقرأ عليه الأصول، وذلك في سنة ثمان وخمسين وأربعمئة حتى توفي.
ألف كتابه (الكامل في القراءات الخمسين)، بعد أن التقى العلماء وأخذ عنهم، وذكر أنه جعله جامعاً للطرق المَتْلُوَّة والقراءات المعروفة، ونسخ فيه مصنفاته كالوجيز والهادي وغيرهما.
ذكر الذهبي أن له أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرة لا تحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد. توفي عام (٤٦٥هـ).
انظر ترجمته في كشف الظنون: ١٣٨١/٢، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: ٣٤٦/١.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾. سورة البقرة: ٦/٢.
وما ذكره ابن هشام من قراءة ابن محيصن بـ (أو) بدلاً من (أم) لم أجد مثله في كتب القراءات والتفسير، بل ذكروا أنه قرأ بهمزة واحدة في (أنذرتهم)، وذكر هذا ابن هشام عن ابن محيصن في باب الهمزة، وأشرت في ذلك الموضع أنها قراءة الزهري أيضاً على ما نقله أبو حيان، وكذلك قراءة أُبَيّ.
وعبارة أبي حيان: «وقرأ الزهري وابن محيصن (أنذرتهم)، بهمزة واحدة، وحَذفِ الهمزة الأولى = لدلالة المعنى عليها، ولأجل ثبوت ما عادلها وهو (أم)»، وقرأ أُبَيّ أيضاً بحذف الهمزة، ونَقْلِ حركتها إلى الميم الساكنة قبلها». انظر البحر المحيط: ٤٨/١.
وأبو حيان يرجع كثيراً إلى كتاب الهذلي هذا، ولا تفوته مثل هذه القراءة لو كانت في الكتاب، فلعل تحريفاً وقع في النسخة التي رجع إليها ابن هشام!

(١) في م٢/٨أ، ترك الجزء الأول من الآية وبدأ بقوله: (أنذرتهم أو لم تنذرهم).
وفي طبعة المغني الأخيرة أُثبتت الهمزتان: «أأنذرتهم»، في قراءة ابن محيصن وهو خطأ، وقد نَبّه على ذلك أصحاب الحواشي، وهي كذلك في المخطوطات بهمزة واحدة.

(٢) وإن كانت تلك الهمزة التي وقع العطف بعدها بأو همزة الاستفهام جاز العطف بأو.
وسقط «قياساً» من م١/١٧أ، والدماميني.

(٣) أو بتعيين أحدهما.

(٤) في م١/١٧أ، وم٢/٨أ: «وإن» بالواو.

(٥) «بالتعيين» وذلك بأن تقول: زيد عندي، أو تقول: عمرو عندي. و«جواب» من جهة أن الذي أَجَبْتَ به يَصْدُقُ عليه أنه أحدهما. و «زيادة» من حيث وجود التعيين.

(٦) هو محمد بن علي بن أبي طالب من امرأة منسوبة إلى بني حنيفة.

وفي أمالي الشجري: ٣٣٦/٢: «ومن مسائل الإيضاح: آلحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية» فالجواب أحدهما بهذا اللفظ؛ لأنه أراد أأَحد هذين أفضل أم ابن الحنفية». والإيضاح كتاب لأبي علي الفارسي. وفي الإيضاح/٢٢٥ «وتقول: حَسَنٌ أو الحسينُ...».

(٧) وهو الحسين والعطف بـ «أو» لأن المراد أحدهما.

(١) وهو ابن الحنفية. والعطف بـ «أم» لأنه جعله معادلاً أحدهما.

(٢) أي عند أهل السنة والجماعة.

(٣) كذا في أمالي الشجري: ٣٣٦/٢. والكيسانية: جماعة من الروافض، وهم أصحاب المختار بن أبي عبيد أمير الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير، وكان يلقب بكيْسَان.

(٤) فلو أجاب بالتعيين لكان إخباراً بغير الواقع. (الدماميني).

(٥) في م٨/٢أ العبارة: «وإنما جعل واحداً منهما مبهماً لا واحداً بعينه قسيماً..».

(١) كذا في همع الهوامع: ٢٤١/٥: «وقد تُحْذَفَ أم والمعطوفَ بها».

(٢) أبو ذؤيب، وقد سبق الحديث عن البيت في أول الكتاب في باب الألف.

(٣) قوله: «كذا قالوا وفيه بحث» سقط من م١٧/١أ.

وكان ذلك في باب الألف، والبحث الذي يشير إليه هو أنه يجوز أن تجعل الهمزة لطلب التصديق كـ (هل)، فلا حاجة عندئذٍ إلى تقدير مُعَادِلٍ في البيت.

(٤) أي بدون المتصلة. انظر همع الهوامع: ٢٤١/٥، والدسوقي: ٤٥/١.

(٥) قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ سورة الزخرف: ٤٣/٥١-٥٢.

(٦) نقل السيوطي رأي ابن هشام في همع الهوامع: ٢٤١/٥ من هنا إلى قوله: «كانوا عنده بُصَرَاء».

وقوله: (باطل) لأنه لم يُسْمَع حَذْفُ معطوفٍ بدون عاطفة.

(٧) يعني بغير واو.

(٨) في الدماميني: ٩٤: «بدون عاطف».

وأورد الدماميني: ٩٤ على ابن هشام قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ﴾ الحشر: ٩/٥٩، وقول الشاعر: «وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونا»، وقوله: «عَلَفْتُها تِبْنَاً وماءً بارداً» واشتريته بدرهم فصاعداً، قال: «ففي جميع ذلك حُذِفَ المعطوفُ بدون عاطِفِهِ، ولعل مراده حذف المعطوف وماله من مُتَعَلّق، إن كان ذلك فلا يَرِدُ شيءٌ من هذه الأمثلة». وعلق الشمنى على هذا بقوله: «أقول: = يمكن أَنْ يُقَال: مُرادُهُ بالعاطف ما ليس بواو، لما اشتهر من أن الواو انفردت من حروف العطف بأنها تعطف العامل المحذوف الذي بقي معموله كما في الآية».

(١) كلام ابن هشام هنا أَخَذَهُ من الكشاف، وإليك نص الزمخشري قال: «أم أنا خير، (أم) هذه متصلة؛ لأن المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون؛ إلا أنه وضع قوله: أنا خير موضع تبصرون؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، فهم عنده بُصَرَاءُ، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبّب» وذكر الزمخشري بعد ذلك أنها قد تكون منقطعة، انظر: ٣/١٠٠.

وذهب أبو حيان في البحر: ٨/٢٢، إلى أنها أم المنقطعة، قال «والظاهر أنها (أم) المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أي بل أنا خير»، ثم نقل نص الزمخشري السابق وقال: «وهذا القول مُتَكَلَّفٌ جداً إذ المُعَادِلُ إنما يكون مقابلاً للسابق، وإن كان السابق جملة فعلية كان المعادل جملة فعلية، أو جملة اسمية يَتَقَدّرُ منها فعل كقوله: «أَدَعَوْتُموهُم أم أنتم صامتون؛ لأن معناه أم صَمَتُّم.

وهنا لا يَتَقَدّرُ منها جملةٌ فعليّة؛ لأن قوله: أم أنا خير، ليس مقابلاً لقوله: أفلا تبصرون. وإن كان السابق اسماً كان المُعَادِل اسماً أو جملة فعلية يتقدّر منهم اسم...

وقيل حُذِفَ المعادل بعد (أم) لدلالة المعنى عليه؛ إذ التقدير: تبصرون، فحذف تبصرون، وهذا لا يجوز إلا إذا كان بعد (أم) (لا) نحو: أيقوم زيد أم لا، تقديره: أم لايقوم، وأزيد عندك أم لا، أي: أم لا هو عندك، وأما حَذْفُهُ دون «لا» فليس من كلامهم..».

(٢) وهو قوله: «أنا خير» والفعلية: «تبصرون».

(٣) وهو أنهم بصراء.

(٤) ذكر الدماميني أن كلام ابن هشام ظاهر في اتصال (أم) وكلام الزمخشري نص فيه، وكلاهما عنده مخالف لكلام سيبويه. انظر الدماميني: ٩٤.

ونقل بعد ذلك الدماميني نص سيبويه فى المسألة. انظر الكتاب: ١/٤٨٤.

(٥) ما ذكره ابن هشام هنا مأخوذ من أبي حَيّان، انظر البحر المحيط: ٢٣/٨، وتفصيل المسألة فيه. وقد نقلت جانباً منها في الحاشية رقم (١) في مَعْرِض رَدٍّ أبي حيان على الزمخشري.

(١) قول المصنّف «وَحْدَهُ» قول غير صحيح، وسترى بيان ذلك بعد قليل، وقول السيوطي في همع الهوامع: ٢٤٢/٥، قال الزمخشري ووافقه الواحدي: ليس تعبيراً دقيقاً، والأَوْلى أن يقول: قاله الواحدي ووافقه الزمخشري.

(٢) قال تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ * أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾. سورة البقرة: ١٣٢/٢ ـ ١٣٣.

(٣) ذكر الزمخشري أنَّ (أم) هي المنقطعة، ومعنى الهمزة فيها الإنكار، ثم قال: «ولكن الوجه أن تكون (أم) متصلةً، على أن يُقَدَّر قبلها محذوف كأنه قيل: أتدّعون على الأنبياء اليهودية، أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت...» الكشاف: ١/ ٢٤٠.

وذكر أبو حيان في البحر المحيط: ١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١، ثلاثة آراء في (أم). الأول: أنها في الآية منقطعة، تتضمّن معنى (بل) وهمزة الاستفهام الدالة على الإنكار. والثاني: قيل (أم) هنا بمعنى (بل)، والمعنى: بل كنتم، والثالث: أنها بمنزلة همزة الاستفهام فقط.

وبعد عرض هذه الآراء ذكر نص الزمخشري ثم قال: «ومُلَخَّصُهُ أنه جعل (أم) متصلة، وأنه حذف قبلها ما يُعادِلها ، ولا نعلم أحداً أجاز حذف هذه الجملة، ولا يُحْفَظ ذلك لا في شعر ولا غيره، فلا يجوز: أم زيد، وأنت تريد: أقام عمرو أم زيد... وإنما يُحْذَفُ المعطوفُ عليه ويبقى المعطوفُ على الواو والفاء إذا دَلَّ على ذلك دليل...».

(٤) في حاشية الشهاب: ٢/٢٤٢ ـ ٢٤٣، عرض الخفاجي رأي أبي حَيّان في الرد على الزمخشري، وذكر عبارته في أنه لا يعلم أحداً من النحاة أجاز حذف الجملة المعطوف عليها في (أم) المتصلة، ثم قال: «سبق الزمخشريَّ إليه الواحديُّ، وقَدَّرَهُ: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوبَ عليه الصلاةُ والسلامُ = من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء. وذكره ابن هشام في المغني ولم يَتَعَقّبه».

ومن هذا ترى أن الرأي هذا للواحدي ، والزمخشري إما أن يكون متابعاً له، أو أنّ رأيه وافق رأي الواحدي مصادفةً، وقول ابن هشام: «أجازه الزمخشري وحده» أولاً قول خَطَأ. وكان الأَوْلَى أن يكون الردّ على الواحدي ثم يُبيّن أن الزمخشري مثله، نَسَج على منواله.

والواحِدي هو علي بن أحمد النيسابوري ، كان واحد عصره في التفسير، ودأب على دراسة العربية والعلوم الأخرى، وصَنّف ثلاثة تفاسير: البسيط، والوسيط، والوجيز، وأسباب النزول، والمغازي ، وشرح ديوان المتنبي، وله غير ذلك.

له شعر حسن، وكان يُزْرِي على الأئمة المتقدمين، ويبسط لسانه فيهم بما لا يليق ، مات بنيسابور سنة (٤٦٨هـ)، انظر ترجمته في طبقات الداودي: ١/٣٨٧، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٧٨.

(١) من أوجه «أم» الأربعة.

(٢) في الأزهية: ١٣٥: «تكون (أم) بمعنى (بل)، وتُسَمّى المنقطعة لأنها منقطعة بما قبلها، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله».

وفي الأصول لابن السرّاج: ٢/٥٩: «المنقطعة... وذلك نحو قولك فيما كان خبراً: إن هذا لَزَيْدٌ أم عمرو يافتى، وذلك أنك إذا نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً فقلت على ما سبق ، ثم أدركك الظن أنه عمرو، فانصرفت عن الأول فقلت: أم عمرو، مستفهماً فإنما هو إضراب على معنى (بل) إلا أن ما يقع بعد (بل) يقينٌ، وما يقع بعد (أم) مظنونٌ مشكوكٌ فيه...». وانظر الجنى الداني: ٢٠٥.

(٣) معناه: بل أيقولون افتراه ، وهذا إنكار لقولهم.

(٤) تتمة الآية: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ سورة السجدة: ٣٢/٢ ـ ٣.

(١) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ سورة الأعراف: ١٩٤/٧ - ١٩٥.

(٢) قال أبو حيان: «هذا استفهام إنكار وتعجب، وتبيين أنهم جمادٌ لا حراكَ لهم، وأنهم فاقدون لهذه الأعضاء ومنافعها التي خُلِقَتْ لأجلها...، وهذا الاستفهام الذي معناه الإنكار قد يتوجّهُ الإنكار فيه إلى انتفاء هذه الأعضاء، وانتفاء منافعها، فيتسلّطُ النفي على المجموع» انظر البحر المحيط: ٤٤٥/٤.

(٣) وأم المتصلة تقع بعد الاستفهام الحقيقي.

(٤) الآية: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾. سورة الرعد: ١٦/١٣.

(٥) قال الدماميني: «وهذا الحصر في الأنواع الثلاثة منقوضٌ بمثال سيبويه: أعمرو عندك أم عندك زيد؟ فإنّ (أم) فيه منقطعة مع أنه ليس شيئاً من تلك الثلاثة. وهذا الإشكال أَوْرَدْتُهُ قديماً وأظنه في سنة سبع وتسعين وسبعمئة على الشيخ محب الدين ولد المُصَنِّف - رحمه الله تعالى - حيث كان يُقْرَأُ عليه هذا المحل في حلقة تَدْرِيسِهِ بالقاهرة ولم يُجِبْ بشيء». انظر: ٩٦.

(٦) العبارة عند الدماميني: ص/٩٧: «ثم الغالب أن تكون له مُجَرَّدَاً». أي مجرداً من الاستفهام.

(٧) في م١/١٧ب، وم٢/٨أ: «تُضَمَّنُ». وقوله: «مع ذلك» أي مع الإضراب.

(٨) «استفهاماً» سقط من م٢/٨أ و «طلبياً» أي: حقيقياً.

(١) وهو ما تكون فيه للإضراب المجرّد. والآية من سورة الرعد: ١٣/١٦، وقد ذُكِرَتْ قبل قليل.

(٢) أي أما «أم» الأولى، وهي في قوله ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾.

(٣) وذلك لأنّ جَعْلَ «أم» للاستفهام يقتضي دخولها على استفهام آخر وهو «هل»، وهذا يعني التوكيد، وهو مُنَافٍ للاستفهام فلا يَصِحُّ وقوعُه.

(٤) أي «أم» الثانية من قوله: ﴿أَمْ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾.

(٥) أي ليس المعنى هنا على الاستفهام الحقيقي، وأجاز الزمخشري هنا أن تكون للاستفهام التوبيخي؛ ففيه مع الإخبار بِشِرْكِهِم إفادةُ توبيخهم، وهذا عنده أَوْلَى من جعلها للإضراب. انظر ص/٩٧.
وفي الكشاف ما يقوّي رأي الدماميني ، فلعله أخذ هذا عن الكشاف، فقد ذكر الزمخشري أَنّ معنى الهمزة الإنكار. انظر:١٦٣/٢.
وفي البحر المحيط: ٣٧٩/٥: «وتضمّن هذا الاستفهام التهكُّم بهم؛ لأنه معلوم بالضرورة أن هذه الأصنام وما اتخذوها من دون الله أولياء وجعلوها شركاء ـ لا تقدر على خلق ذرة ولا إيجاد شيء البتةَ»

(٦) في معاني القرآن للفراء: ٧٢/١: «وربما جَعَلَتِ العربُ (أم) إذا سَبَقَها استفهامٌ لا يصلح أيّ فيه على جهة (بل) فيقولون: هل لك قِبَلنا حق أم أنت رجل معروف بالظلم، يريدون بل أنت رجل معروف بالظلم».

(٧) أي يريدون: بل أنت رجل ظالم، على الخبر، وليس استفهاماً.

(٨) وهو ما تضمنت فيه «أم» الإضراب مع الاستفهام الإنكاري. والآية من سورة الطور: ٣٩/٥٢.

(٩) انظر شرح المفصل: ٩٨/٨، وشرح الأشموني: ١٠٦/٢.

(١) وهو ما تضمن فيه «أم» الإضراب مع الاستفهام الحقيقي.

(٢) أخبر هنا عن الأشباح المرئية له عن بُعْدٍ بأنها إِبِلٌ، ثم شَكَّ في كونها شاءً، فأضربَ عن الأول وسأل عن الثاني.

قال الدماميني: ٩٧: «هكذا فَهِم الأئمة المشافهون له أنّ هذا مرادُهُ».

وفي توضيح المقاصد: ٢٠٧/٢: «ذكر في التسهيل أنّ عطف المنقطعةِ المفردَ قليلٌ، ومَثّل في الشرح بقولهم: إنها لإبل أم شاء، قال: فأم هنا لمجرد الإضراب، عاطفةٌ ما بعدها على ماقبلها، كما يكون بعد (بل) فإنها بمعناها».

ومـذهـبُ الفـارسـي وابن جني في ذلك أنها بمنزلة بل والهمزة، وأنّ التقدير: بل أهي شاء، وبه جَزَمَ في شرحِ الكافية: ٣٧٤/٢.

وقال في شرح التسهيل بعد حكاية هذا القول: «وهذه دعوى لا دليلَ عليها ولا انقياد إليها...».

(٣) في شرح المفصل: ٩٨/٨: «قوله: إنها لإبل، إخبار، وهو كلام تام، وقوله: أم شاء، استفهام عن ظَنٍّ وشكٍّ عَرَضَ له بعد الإخبار، فلا بُدَّ من إضمار (هي)؛ لأنه لا يقع بعد (أم) هذه إلا الجملة، لأنه كلام مستأنف...».

وانظر المسألة في رصف المباني: ٩٥، والكتاب: ٤٨٤/١، والأزهية: ١٣٦، وشرح الأشموني: ١٠٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٨، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٦٢/١، ومعاني الرماني: ٧٠.

(٤) ذكر البغدادي في شرح الشواهد: ٢٣٥/١، أنّ ما رآه في شرح التّسهيل لأبي حيان وناظر الجيش والمرادي وغيرهم هو أن أبا عبيدة ذهب إلى أن (أم) بمعنى ألف الاستفهام، ومنه قوله تعالى ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾ البقرة: ١٠٨.

وذكر أن مذهبَ حُذّاقِ النحويين أنها لا تأتي بمعنى الألف، ولو كان ذلك لَوَقَعَتْ في أول الكلام كالألف وذلك لا يجوز فيها، وهي في آية البقرة السابقة المنقطعة.

وانظر الحديث عن الآية في البحر: ٣٤٦/١، فقد ذكر رأي من ذهب إلى أنها استفهام ثم ضعّف هذا الرأي.

وعاود أبو حيان الحديث مرة أخرى في: ٤٠١/١، عن هذا المذهب فقال: «وقال ابن عطية: و (أم) تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام لغة يمانية. انتهى ما ذكره.

ولم أَقِفْ لأحد من النحويين على أنّ (أم) يُسْتَفْهَمُ بها في صدر الكلام، وأين ذلك؟ وإذا صَحّ النَّقْلُ فلا مدفعَ فيه ولا مَطْعَن.

وحكى الطبري أن (أم) يُسْتَفْهَمُ بها في وسط الكلام وقد تَقَدَّم صدره، وهذا منه، ومنه ـ أم يقولون افتراه» انتهى. وهذا أيضاً قول غريب.

وانظر نص ابن عطية والطبري في حاشية الشهاب: ٢٤٣/٢. وانظر تفصيل المسألة في همع الهوامع: ٢٤٣/٥، والأزهية: ١٣٨، وارجع إلى المحرر لابن عطية ٤٤٢/١.

وقد ذكر الهروي أن الموضع الرابع فيها أن تكون للاستفهام كقولك: أم تريد أن تخرج؟ معناه: أتريد أن نخرج؟..

(١) البيت مطلع قصيدة للأخطل النصراني التغلبي هجا بها جريراً.

قوله: كذبتك عينك: استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ.

واسط: موضع بجزيرة ابن عمر في الموصل، وهو من منازل بني تغلب التي ينزلون بها.

وتَعَقَّب البغدادي من ذكر غير ذلك، ونبّه على ما فيه ، ومن هؤلاء الدماميني ، فقد ذهب إلى أنها بلد في العراق اختطّها الحجاج، وتَبِعَه سائر الشُرّاح.

وذكر البغدادي أن هذا الشعر قيل قبل أن يبتني الحجاج واسط.

غَلَسَ الظلام: ظرف زمان. يريد رأى خيالها آخر الليل في النوم.

والغَلَسُ: ظلمة آخر الليل. والرَّبَاب: اسم امرأة، منقول من السحاب الأبيض. والخيال: الطَّيْفُ الذي يَرَاهُ النّائم يُخيَّل إليه أنه عَيْنُ الذي رآه.

استشهد ابن هشام بالبيت نقلاً عن أبي عبيدة في كون (أم) تأتي للاستفهام المجرد.

والعلماء يستشهدون بالبيت على حذف الهمزة، والتقدير عندهم: أكذبتك عينك؟

وقال المبرّد: «فيكون على ضربين: يجوز أن يكون أكذبتك عينك؟ ويجوز أن يكون ابتدأ: كذبتك عينك، ثم أدركه الشكُّ في أنه قد رأى فاستفهم مُسْتَثبتاً». =

كما استشهد به سيبويه على أن الخليل يرى أن (أم) منقطعةٌ بعد الخبر، ثم أجاز سيبويه أن تكون (أم) متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة.

والأخطل هو غياث بن غوث، وقد مضى الحديث عنه في باب «إنّ».

(١) في م١/١٧ب: «لأنّ المعنى».

(٢) انظر الأمالي الشجرية: ٣٣٥/٢.

وذكر السيوطي في همع الهوامع المذاهب فيها على النحو التالي:

أ - يرى البصريون أنها بمعنى (بل) والهمزة.

ب - ذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمعنى (بل)، وما بعدها كما قبلها فإذا قلت: قام زيد أو عمرو فالمعنى: بل قام عمرو، وإذا قلت: هل قام زيد أم عمرو؟ فالمعنى: بل هل قام عمرو؟

جـ - وقال الفرّاء هي مثل (بل) إذا وقعت بعد استفهام كقوله:

فوا لله ما أدري أَسَلمى تَغَوَّلَتْ   أَمِ النَّوْمُ أم كُلٌّ إليَّ حَبِيبُ

أي بل كُلٌّ.

د - وقال أبو عبيدة هي كالهمزة مطلقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ البقرة: ١٠٨، انظر همع الهوامع: ٢٤٢/٥ - ٢٤٣، والأزهية: ١٣٨.

وذكر البغدادي في شرح الشواهد: ٢٤١/١، أنّ ما نقله ابن الشجري من إجماع البصريين على هذا ليس بصحيح، ونقل ما يخالف هذا عن الفارسي وابن جني في أنّ (أم) إذا دخلت على أداة استفهام فهي لمُجَرّد التحوّل، وهذا مذهب سيبويه أيضاً.

(٣) ذكر الدماميني أنّ وَجْهَ المخالفة أنّ الكوفيين قالوا تارةً تكون كما قال البصريون، وتارة تكون لمجـرّد الإضـراب، وقـال في ص/٩٧: «والحاصل أن أهـل البلدين اتفقوا على أن (أم) تجيء =
= للإضراب المجرد، ولكن اختلفوا هل هي في هذه الحالة منقطعة أو لا، وعلى هذا فالخلاف لفظي. وصَرّح التفتازاني في حاشية الكشاف بأن (أم) الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الإضراب بمعنى (بل) وليست متصلة ولا منقطعة ، وعلى هذا يصح نقل ابن الشجري فتأمله».

(١) «لي» ليس في م١/١٧ب ولا م٢/٨ب ولا م٤/٢٠ب. وقولهم، أي: قول الكوفيين. وإلى مثل هذا ذهب الرضي. وذكر البغدادي في الخزانة: ٤/٤٥٥، أنه سبق ابن هشام والرضي إلى ذلك أبو علي في المسائل المنثورة، وتبعه ابن جني في الخصائص. وانظر الخصائص: ٢/١٨٤، و٣/١٠٧.

(٢) سبق ذكر الآية قبل، قليل وهي من سورة الرعد: ١٣/١٦.

(٣) بل على الإخبار باعتقادهم الشركاء.

(٤) والأصل خلاف هذا.

(٥) آية/١٦ من سورة الرعد، وقد مضت.

(٦) الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. سورة النمل: ٢٧/٨٤.

(٧) الآية: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾. سورة الملك: ٦٧/٢٠.

(٨) البيتان آخر أبيات تسعة لأُفنون التغلبي ، أولها:

أَبْلغ حُبَيْباً وخَلّل في سَرَاتِهم أَنّ الفؤادَ انطَوىَ مِنْهُم على حَزَنِ

وحُبيْبُ هي قبيلة أفنون.

ويروى: «أنّى جزوا عامراً سَيِّئاً»، كما يروى «السُّوءَ» بدلاً من «السُّوءى»، «وتأتي» بدلاً من «تعطي».

وقوله: أنى جزوا..: استفهام تعجبي، وهو بمعنى كيف، والواو ضمير عشيرته. =

وعامر: هو عامر بن صعصعة أبو قبيلة، والمراد في البيت القبيلة نفسها، وصُرِف باعتبار الحيّ.

السُّوءَى: نقيض الحسنى، أم كيف: أم للإضراب عن الأول، وكيف للاستفهام الإنكاري. الرئمان: مصدر رَئِمَتِ الناقةُ ولَدَهَا، من باب فَرِح، إذا أَحَبَّتْهُ وعَطَفتْ عليه. ضُنّ: أي حصل الضنُّ وهو البخل والشُّحُ. العَلُوق من النوق التي تَأْبَىَ أن تَرْأَمَ ولدها أو بَوَّها. والبَوّ: جلد يُحْشَى ثماماً أو حشيشاً، ويُقَدّم إليها لترأمه، فَتَدِرَّ عليهن فتحلب، فهي ترأمه بأنفها ويُنْكِره قلبها، فَرَأْمُها له أن تشمه فقط ولا ترسل لبنها.

أما البيت الأول فمعناه: أتعجب لقومي كيف عاملوا بني عامر بالسوء في مقابلة فعلهم الجميل، بل أتعجب من قومي كيف يعاملونني بالسوء حالة كونه بدلاً من الفعل الحسن والصنع الجميل.

وأما الثاني فهو يضرب مثلاً لمن يَعِد بكل جميل ولا يفعل منه شيئاً.

و (أم) في البيتين لمجرّد الإضراب.

وأفنون التغلبي شاعر جاهلي، يُرْوَى بضم الهمزة وفتحها، واسمه صُريم بن معشر بن ذُهْل، وقيل اسمه ظالم بن معشر، وهو من شعراء بني تغلب المشهورين.

(١) تسكن إليه لظنِّها أنه ولدها، ثم تجزع وتتباعد عنه لما تُنكِرُه من عَدَم حَرَكَتِهِ.

(٢) هارون الرشيد من خلفاء بني العباس (ت ١٩٣هـ).

(٣) هو عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك، أبو سعيد الأصمعي البصري، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر، كان من أهل السنة، ولا يفتي إلا فيما أجمع عليه علماء اللغة، ويقف عما =

= ينفردون عنه، ولا يجيز إلا أفصحّ اللغات، له مؤلفات كثيرة ذكرها السيوطي في ترجمته. مات سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة ومئتين عن ثمان وثمانين سنة. انظر بغية الوعاة: ١١٢/٢ ـ ١١٣.

(١) يعني أن الأصمعي ليس من أئمة النحو حتى يحكم في مثل هذا، وإنما هو لغوي.

واعتراض الأصمعي على الرواية، فهكذا يَرْوِيه بالنصب، فَذَكَرَ ما يحفظه من روايته، ولم يُرْوَ الرفع في البيت.

(٢) وجه ما ذكره الكسائي من أوجه الإعراب.

(٣) و«ما» فاعل «ينفع» في قوله: أم كيف ينفع ما تعطي العَلُوق.

(٤) منصوب هنا على أنه مفعول ثانٍ، والأول محذوف أي: إعطاء العلوق البَوَّ رِئمانَ أنفٍ.

(٥) الهاء في «به» العائدة على البَوِّ.

(٦) قال ابن الشجري: «وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه؛ لأن رئمانَ العلوقِ للبوِّ بأنفها هو عطيتُها ليس له عطيةٌ غيرُه، فإذا أنت رَفَعْتَه لم يبق لها عطية في البيت لفظاً ولاتقديراً، ورفعه على البدل من (ما)، لأنها فاعل (ينفع)، وهو بدل اشتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه إلى المبدل منه كأنك قلت: رئمان أنفها إياه، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب، لكنْ في رَفْعِهِ ما ذكرتُ لك من إخْلاَءِ (تعطي) من مفعول في اللفظ والتقدير.

وجَرُّ الرئمان على البدلِ أقربُ إلى الصحيح قليلاً. وإعطاءُ الكلامِ حَقَّهُ من المعنى والإعراب إنما هو بنصب الرئمان. ولِنُحاةِ الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويلُ فارغة من الحقيقة».

انظر الأمالي الشجرية: ١/٣٨ ـ ٣٩. وقد لَخّص ابن هشام نص الشجري فرأيت إثباته بنصّه هنا.

(١) في الأمير: ٤٤/١: «مفعوله»، ومثل هذا في طبعة مبارك وزميله: ٦٧/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٤٦/١.

(٢) الجرُّ أقربُ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف، بخلاف الرفع فإنه يحتاج إلى تقدير رابط، وقد ذكر هذا ابن الشجري.

(٣) نص ابن الشجري: رئمانُ أَنْفِها إياه.

(٤) وهي التي يصلح محلها لفظ بدل. وانظر هذا في همع الهوامع: ٢١٤/٤، وقد ذكر أمثلة من القرآن لهذا المعنى. وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٦٨/٣.

(٥) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِۚ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾. سورة التوبة: ٣٨/٩.

(٦) أي إتيان «مِن» بمعنى البدل.
قال أبو حيان: «تظافرت نصوص المفسّرين على أنّ (مِن) - في آية التوبة - بمعنى بدل، أي بدل الآخرة، كقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَـٰٓئِكَةً﴾ الزخرف ٦٠/٤٣، أي بدلاً منكم، وأصحابنا لا يثبتون أن تكون (مِن) للبدل». انظر البحر المحيط: ٤١/٥ - ٤٢، وانظر مثل هذا في البحر: ٢٥/٨. وراجع شرح التصرح على التوضيح: ١٠/٢، وحاشية يس على شرح القطر: ١٦٣/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٦٨/٣.

(٧) عند ابن الشجري: قوله: من الحَسَن متعلق بحال محذوفة، والتقدير: كيف يجزونني السوء بدلاً من الحَسَن.

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة مئتين ، وبدأ النظر في العربية وهو ابن ست عشرة، وحفظ كتب الفَرَّاء، وعني بالنحو أكثر من غيره، ولازم ابن الأعرابي، وسمع من الجمحي.

صَنّف المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، معاني الشعر، القراءات، وله غير ذلك.

مات يوم السبت سنة إحدى وتسعين ومئتين. انظر بغية الوعاة: ٣٩٦/١، وما بعدها.

(٢) هو أبو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي ، قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة، وكان عالماً باللغة والشعر، كثير الرواية عن الأصمعي، وأخذ عن المبرّد وابن دريد ، ورياش رجل من جُذَام كان أبوه عبداً فنُسِبَ إليه.

صَنّف كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وغير هذين، قتله الزَّنْج بالبصرة بالأسياف، وكان قائماً يُصَلِّي الضُّحَى في مَسْجِدِهِ سنة سبع وخمسين ومئتين. بغية الوعاة: ٢٧/٢.

(٣) هذه الحكاية ذكرها ياقوت في معجم الأدباء في ترجمة أبي العباس: ١٠٨/٥ - ١١١، وذكرها السيوطي في ترجمته في بغية الوعاة: ٣٩٦/١، ورواية ياقوت مثل رواية السيوطي، وماأثبته ابن هشام هنا مخالف لروايتهما، فقد أَخلّ بنقلها وتعقّبه البغدادي، وتأتي رواية السيوطي بعد قليل.

(٤) في م٢/٨ب، وم٣/٢٠أ، وم٤/٢١أ: «بازلاً».

(٥) هذه الأبيات ذكرها ابن هشام صاحب السيرة في غزوة بدر الكبرى عن ابن إسحاق لأبي جهل، قيل إنه ارتجز بها يوم بدر، وتنسب إلى علي بن أبي طالب.
ويروى: «مخلف» بدل «بازل»، و «ماتنكر» بدل «ماتنقم».
قوله: ما تنقم: ما: استفهامية فيها معنى الإنكار، وهي منصوبة بـ «تنقم»، ومعنى تنقم: تكره، ومعنى البيت: أيَّ شيء تكرهُ الحرب مني؟ إنها لا تكره شيئاً، فأنا أُوفِّيها حقها من النزال والطعان.
وذهب البغدادي في شرحه غير هذا المذهب، فرأى أنه يريد أن يقول: إن الحرب لم تَقْدِرْ على الانتقام مني والتأثير فيّ.
والعَوان: المحاربة الثانية، البازل من الإبل: الذي تَمَّ له ثماني سنين ودخل في التاسعة، وحينئذٍ يطلع نابه، وتكمل قوته، ويقال له بعد ذلك: بازل عام، وبازل عامين، وحداثة السِّنِّ: أول العمر، ومعنى البيت أنه مكتمل القوّة. =

وأبو جهل هو عمرو بن هشام بن المغيرة، وكان يكنى أبا الحكم فكنّاه الرسول ﷺ أبا جهل، قُتِلَ يوم بدر، وانظر الأبيات في اللسان: (بزل، نقم، عون) وشرح البغدادي: ١/١٥٤، ومعجم الأدباء: ٥/١٠٨ - ١١١، وسيرة ابن هشام: ١/٦٣٤، ٢/٢٧٥، وشرح السيوطي: ١/١٤٧، وأمالي الشجري: ١/٢٧٦، وإنباه الرواة: ٢/٣٧١، والجمهرة: ٢/٢٣٨.

(١) الرواية في بغية الوعاة: ٣٩٦/١: «قال ثعلب، كنت أصير إلى الرياشي لأسمع منه، فقال لي يوماً وقد قرئ عليه:

ما تنقم الحرب العوان مني * بازل عامين صغير سني

كيف تقول: بازلُ أو بازلَ؟ فقلت: أتقول لي هذا في العربية؟ إنما أقصدك لغير هذا، يُرْوَى بالرفع على الاستئناف، والنصب على الحال، والخفض على الإتباع، فاستحيا وأمْسَكَ».

ورواية ياقوت مطابقة لهذه، وقد ذكرها البغدادي في شرح الشواهد، ثم علق على صنيع ابن هشام بقوله: «ومنها يُعْلَمُ أن المصنّف - ابن هشام - نقل هذا الكلام بالمعنى، فأَخَلَّ بقوله: «إنما أصير إليك لهذه المقطعات والخرافات والمنقول، إنما أقصدك لغير هذا، يعني لأخذ شعر العرب ولغاتها وأيامها».

انظر شرح الشواهد: ٢٥٥/١.

(٢) المُقَطّعَات جمع مُقَطَّعَة، وهو من الشعر قصاره وأراجيزه، وقيل ما نقص عن عشرة.

والخرافات: الأباطيل والأكاذيب، وذهب البغدادي إلى أنه أراد من الأشعار والأخبار التي تكون بمنزلة ما يُتَفَكَّهُ به من الثمار، وحَمْلُها على الأباطيل وما لا أَصْلَ له غير جيد.

انظر شرح الشواهد: ٢٦٢/١.

(٣) رواية الرفع على الاستئناف، يريد أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: أنا بازلُ، والجملة مُسْتَأْنَفَة.

(٤) الخفض على الإتباع، وذلك بإبداله من ياء المتكلم في «مني».

(٥) النصب على الحال من ياء المتكلم في «مني».

(١) كان هذا لأنها لا تكون منقطعةً إلا إذا كانت بمعنى (بل) والهمزة، ومن ضرورة ذلك أن يكون الواقع بعد الهمزة جملةً لا مفرداً.

(٢) قالوا: التقدير: بل أهي شاءٌ.

(٣) سقط «بعض» من م٢/٨ب، وكذلك م٤/٢١أ.

وهذا لأبي حَيّان أخذه عنه تلميذه ابن هشام، وانظر في ذلك همع الهوامع: ٥/٢٤٦، وعبارة السيوطي: «قال أبو حيان وابن هشام: وقد خَرَقَ إجماع النحويين في ذلك..».

وخَرْقُ ابن مالك هذا كان في كتابه شرح التسهيل، فقد ذهب في كتابه التسهيل: ١٧٦، إلى أنّ عطفَ المنقطعةِ المفردَ قليل، وفي شرح التسهيل مَثَّل بقوله: إنها لإبل أم شاء، وقال: (أم) هنا لمجرد الإضراب، عاطفةٌ ما بعدها على ما قبلها، كما يكون بعد بل فإنها بمعناها.

ومذهب الفارسي وابن جني في ذلك أنها بمنزلة (بل) والهمزة، والتقدير: بل أهي شاء.

قال ابن مالك بعد حكاية هذا القول: «وهذه دَعْوَى لا دليلَ عليها ولا انقياد لها.

وقد قال بعض العرب: إنّ هناك لإبلاً أم شاءً، فنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها ، وهذا عطفٌ صريح، مُقَوٍّ لعدم الإضمار قبل المرفوع».

انظر عرض هذا الرأي عن ابن مالك في توضيح المقاصد: ٣/٢٠٧، وانظر الجنى الداني: ٢٠٦.

(٤) في م٢/٨ب: «لتقدير».

(٥) أي في رواية ابن مالك.

(٦) كذا في توضيح المقاصد: ٣/٢٠٧، وهمع الهوامع: ٥/٢٤٦.

(١) انظر أمثلة على هذا في كتاب الشيخ عضيمة. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٣١٦، ومابعدها.

(٢) الآية: ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة: ٢/٨٠.

(٣) عبارة الزمخشري في الكشاف: ١/٢٤٤: «و (أم) إما أن تكون معادِلةً: بمعنى أيُّ الأمرين كائن على سبيل التقرير؛ لأن العلم واقع بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة».
وما ذكره الزمخشري من كون (أم) متصلة قال به ابن عطية أيضاً، انظر البحر المحيط: ١/٢٧٨.

(٤) أي متصلة، ويكون قوله: (فلن يخلف الله عهده) اعتراضاً، فكأنه يقول: أيّ هذين واقع؟ أَتِّخاذُكم العهدَ عند الله أم قولُكُم على الله ما لا تعلمون. البحر المحيط: ١/٢٧٨.

(٥) أي وهذا الاستفهام على سبيل التقرير وليس على سبيل الاستفهام الحقيقي.

(٦) أي لحصول العلم بوجود أحدهما مُعَيّناً وهو الافتراء، وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريرياً.
وتعقب الدماميني ابن هشام بأن تَسْلِيمَه للزمخشري إجازة كون (أم) في الآية متصلة اعتراف بأنه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها أن يكون حقيقياً، وهذا مخالفٌ لما قرره في ما مضى. انظر الدماميني: ١٠٠، وحاشية الأمير: ١/٤٥.

(٧) قَدّر «أم» ببل والهمزة، كأنه قال: بل أتقولون على الله ما لا تعلمون. وهذا من الاستفهام الإنكاري؛ إذ وقع منهم قولهم على الله ما لا تعلمون، فأنكروا عليهم صدور هذا منهم. انظر البحر: ١/٢٧٨. ٢٧٩.

(١) أي مما وردت فيه (أم) منقطعة ومتصلة.

والبيت مطلع قصيدة يَمْدَحُ بها عليّ بن إبراهيم التنوخي.

قوله: أُحاد أم سداسُ في أُحاد: أراد أنه استطال الليلة التي عزم فيها على الحرب فجعل الليلة الواحدة كليالي الأسبوع طولاً.

المَنُوطة: المُعَلَّقَة، التنادي: المراد به يوم التنادي على حذف مضاف، ويوم التنادي هو يوم القيامة، وذهب بعضهم إلى أن المراد به يوم الرحيل.

ومعنى البيت: أهذِهِ ليلةٌ واحدة أم ليالي الدهر كلها جُمِعَتْ في هذه الواحدة، وامتدّت إلى يوم القيامة.

وذكر ابن هشام البيت ليبيّن أنّ (أم) فيه محتملةٌ لأن تكون متصلةً بتقدير الهمزة، ومحتملةٌ للانقطاع بتقدير مبتدأ بعدها.

والشاعر لا يُحْتَجّ بشعره، وابن هشام ذكر البيت للتمثيل. ولادة المتنبي سنة (٣٠٣هـ) بالكوفة، ومقتله كان سنة (٣٥٤) وهو من كندة، واسمه أحمد بن الحسين.

وانظر الديوان: ٨٧/٢، وشرح البغدادي: ٢٦٥/١ وما بعدها.

(٢) أي «أم» في قول المتنبي.

(٣) الأَوْلَى أن يقول: كقولها؛ إذ قائلة البيت ليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها الوليد حين قَتَلَهُ يُزيد الشيباني، وكان ابن طريف قد خَرَج بالجزيرة سنة ثمان وسبعين ومئة، وقويت شوكته، فَسَيَّر إليه الرشيدُ يزيدَ بن مَزْيَدَ بن زائدة فقتله.

قولها: مَالك مورقاً: استفهام للتوبيخ، فهي تعلم أن الشجر لم يَجْزَعْ على ابن طريف، لكنها تجاهلت ذلك، واستعملت كأنّ الدال على الشكّ. والخابور: نهر بأرض الجزيرة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٤/١.

(١) أي إذا بنينا على هذا.

(٢) عند سيبويه هذا أَوْلَى وليس بواجب، ومِثْلُ هذا عند بن عصفور، والرضي.

انظر الدماميني: ١٠١.

(٣) في م٢/٨ب: «للآخر».

(٤) «فشكّ» سقط من نص الدماميني.

(٥) فتكون (أم) لمجرد الإضراب كـ (بل) وحدها دون الهمزة، لأنه جازم في الأصل لا شاكٌّ.

(٦) وتكون (أم) في هذه الحالة بمعنى (بل والهمزة) جميعاً. وقوله: «وعلى هذا» أي وعلى الانقطاع.

(٧) أي لا همزة مقدرة قبل «أُحَاد» لأنّ الكلام على الخبر المحض.

(٨) أي تقديم «أُحَاد» على المبتدأ وهو «لُيَيْلَتُنَا»، و لم يجعل «أحاد» مبتدأ لأنّ الغايةَ الإخبارُ عن الليلة بأنها «أحاد» لا العكس.

(١) لأن المنقطعة لا تدخل إلا على جملة، فيلزم أن يكون التقدير: أم هي سداس.

(٢) مَرّ معنا فيما سبق أن ابن مالك خَرّجَ على رأي الجمهور، وعدَّ هذا من قبيل عطف المفردات، وأنه لا حاجة إلى تقدير مبتدأ.

(٣) التقدير عند الجمهور: «أم هي شاء».

(٤) أي لسلامته من الاعتراض بهذه الجملة.

(٥) أي ولسلامته من الإخبار...

(٦) العبارة عند الدماميني: ١٠٢: «معلوم لاشكِ فيه».

وذكر الدماميني وغيره بأن في هذا نظراً؛ فإنّ إخباره عن ليلته بأنها واحدةٌ إنما هي إخبارٌ صحيحٌ على اعتبار أنها ليلة لم يَزِدْ فيها.

(٧) وهو الترجيح بالسلامة من الاحتياج إلى تقدير المبتدأ في وجه الانقطاع.

(٨) حَذْفُ المبتدأ كثيرٌ، وحَذْفُ الهمزة أَقَلُّ منه.

(٩) ما ذكره ابن هشام هنا مُثْبَتٌ عند الحريري في دُرَّة الغواص: ١٤٩. قال الحريري: «وقد عِيبَ على أبي الطيب قوله:.. ونُسِب إليه أنه وهم في أربعة مواضع في هذا البيت: أحدها أنه أقام (أُحاد) مقام واحدة، و(سداس) مقام ست، لأنه أراد أليلتُنا هذه واحدة، أم واحدة في ست.

والموضع الثاني: أنه عَدَل بلفظة ست إلى سُداس، وهو مردودٌ عند أكثر أهل اللغة.

والموضع الثالث: أنه صَغّر ليلة على لُيَيْلَة، والمسموع تصغيرها على «لُيَيْلِيَة».

والرابع: أنه ناقض كلامه؛ لأنه كنّى بتصغير الليلة عن قصرها، ثم عَقّب تصغيرها بأنه وصفها بالامتداد إلى التنادي».

كما ذكر البغدادي بأن ابن هشام أخذ هذا النقد عن الحريري. انظر شرح الشواهد: ٢٧١/١. =

وذكر البغدادي أنّ أولَّ من أشاعَ الطعن في هذا البيت الصاحب بن عَبّاد، وذكر أنّ البيت مطلع قصيدة مما ينبغي التأنُّقُ فيه. انظر تفصيل ذلك في شرح الشواهد: ٢٧١/١.

(١) في م١/١٨ب، وم٢/٩أ، وم٣/٢٢أ: «وستة».

وذهب الشُّرَّاحُ إلى أنه يحتمل أن المتنبي قد يكون قصد التقسيم، فلا مانع من أن يكون أحاد وسداس في البيت بمعنى واحدة واحدة وست ست، والمعنى الإخبار عن ليلة فراقه للأحبة بأنها مُنْقَسِمةٌ إلى واحدة واحدة، وكأنّ كل جُزْءٍ بمثابة ليلة واحدة، ثم رأى أنها أَطْوَلُ من ذلك، فَأَضْرَبَ واسْتَفْهَمَ، وإن كانت متصلةً فالمعنى طَلَبُ التعيين لأحد هذين الأمرين.

(٢) في م١/١٨ب، وم٤/٢٢أ: «وستة ستة».

(٣) ذكر السيوطي في الهمع: ١/٨٣، أن الألفاظ المعدولة على فُعَال ومَفْعَل من واحد إلى خمس، ثم عُشار ومَعْشَر، ثم ذكر أنه اختُلِفَ هل يقاس عليها سُدَاس ومَسْدَس وسُبَاع ومَسْبَع وثُمَان ومَثْمَن وتُسَاع ومَتْسَع وذلك على ثلاثة مذاهب.

الأول: مذهب أهل البصرة وعندهم الالتزام بما سُمِع ولا يُقاس عليه.

والثاني: مذهب الكوفيين والزَّجّاج في جواز القياس عليه.

والثالث: أنه يُقَاس على فُعَال لكثرته، ولا يقاس على مَفْعَل لقلته.

وذكر أبو حيان أن سُداس وما بعده مسموع أيضاً، فقد قال في شرح التسهيل «والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى مَعْشر». وانظر شرح الأشموني: ٢/٢٤٢.

وذكر البغدادي في شرح الشواهد: ١/٢٧٣، أن الشيباني وأبا حاتم وابن السكيت حكوا سماع المعدول من واحد إلى عشر على فُعَال ومَفْعل.

(٤) في م١/١٨ب: «يأباها».

والكوفيون يجيزون ذلك، والمتنبي كوفي، فقوله على مذهبهم جائز.

(٥) قول ابن هشام بما دون الخمسة غير دقيق، فقد ذكر أكثرهم أنه سمع عُشَار ومَعْشَر أيضاً.

(١) ما أخذ به المتنبي هو القياس، وما ذكره العلماء هو السماع، حتى ذهب بعضهم إلى أن «لييليه» ليس مُصَغَّر «ليلة»، وإنما هو مُصَغَّر «ليلاة».
انظر بيان هذا في توضح المقاصد: ٩٥/٥، «ما خُولِفَ به القياسُ في التصغير»، والكتاب: ١٣٨/٢.

(٢) في م٢/٩أ: «في نحو قوله».

(٣) ذكر ابن منظور أنّ قائله دَلَم أبو زُغَيْب، وأشار إلى أن ابن جني عَزَاهُ إليه. ورَجَعْتُ إلى المطبوع من كتب ابن جني: الخصائص، والمحتسب، فوجدت البيت مع اثنين آخرين، ولم أجد ذكراً لقائلها، كما لم أجد هذه الأبيات في سر الصناعة، فلعله ذكر هذا في غير هذه المؤلفات، ونقل ذلك عنه ابن منظور.
وذكر البغدادي أنه لم يقفْ على قائل هذا البيت
وبعده قوله:

حتى يقول كلُّ راءٍ إذ رآه
يا وَيْحَهُ من جَمَلٍ ما أشقاه

والرواية في اللسان: «حتى يقول مَن رآه إذ رآه»، والرواية عند السيوطي: «في كل يومٍ ما وكُلِّ ليلاه».
ومثل هذه الرواية جاء في شرح الشافية، وأما عند ابن جني فالرواية: «حتى يقول من رآه قد رآه».
وأنشد ابن هشام البيت على أن «ليلاة» في معنى «ليلة»، وعليه جاء التصغير في قولهم «لُيَيْلِيَة».
وانظر البيت في اللسان: (ليل، رأى، ولم).
وانظر شرح المفصل: ٧٣/٥، وشواهد شرح الشافية: ١٠٢، وشرح الشافية: ٢٧٧/١، وهمع الهوامع: ١٢١/٦، والمحتسب: ٢١٨/١، والخصائص: ٢٦٧/١، ١٥١/٣، وشرح البغدادي: ٢٨٠/١، وشرح السيوطي: ١٥٠/١.

(٤) الليلة» سقط من م٢/٩أ.

(١) المراد بقوله: «بعضهم»، الكوفيون، فقد أثبتوا مجيء التصغير للتعظيم، وكان من جملة ما احتجوا به بيت لبيد الذي ذكره المصنف شاهداً للمسألة.
قال ابن يعيش: «وأضاف الكوفيون قسماً رابعاً يسمونه تصغير التعظيم...، وهذا ليس من أصول البصريين، وجميع ما ذكروه راجع إلى معنى التحقير..» شرح المفصل: ١١٤/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٩/٥، وهمع الهوامع: ١٣٠/٦.

(٢) قائل البيت لبيد، وهو من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر.
ويروى: «خويخية» بدلاً من: «دويهية» ودويهية: تصغير داهية، وهي من الموت، والمراد داهية عظيمة، ودلّ على أنه أراد بها الموت قوله: تصفرُّ منها الأنامل، فذلك لا يكون إلا بالموت، وأراد بالأنامل الأظفار.
والبيت شاهد للكوفيين في مجيء التصغير للتعظيم، ورَدَّ هذا البصريون، وأجيب الكوفيون بأنّ الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، وعلى هذا فالتصغير لتقليل المُدَّة، أو أن المرادَ أنّ أَصْغَرَ الأشياء تُفْسِدُ الأمورَ العظام، فَحَتْفُ النفوس قد يكون بصغير الأمور الذي لا يُؤْبَهُ له.
ولبيد بن ربيعة العامري صحابي، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب، فَأَسْلَم، وحسن إسلامه، وسكن بالكوفة، وتوفي عام (٤١) من الهجرة، وقيل عاش (١٥٠) سنة، وقيل غير ذلك.
انظر البيت في المراجع الآتية: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٩/١، وشرح الشافية: ١٩١/١، وشرح المفصّل: ١١٤/٥، وأمالي الشجري: ٢٥/١، وهمع الهوامع: ١٣٠/٦، وتوضيح المقاصد: ٩٠/٥، وشرح الأشموني: ٤٦٤/٢، والعيني: ٨/١، وشرح شواهد الشافية: ٨٥، وشرح البغدادي:

(٣) ذكر البغدادي في الخزانة: ٤٢٤/٤، أنّ ما نُقِل عن أبي زيد ليس في نوادره، وإنما ذكره غيره عنه، =

= ونقل هذا عنه أبو علي في التذكرة، كما ذكر أن أبا بكر بن طاهر وافق أبا زيد على زيادة (أم) في الآية.
(الآية في سورة الزخرف/٥٢ وتأتي بتمامها).
كما ذكر الجوهري زيادتها في مادة (أمم)، والصَّغاني في العباب، وخَصَّ ابن عصفور زيادتها بالشعر.
وفي اللسان (أمم): «ورُوي عن أبي حاتم قال: قال أبو زيد: (أم) تكون زائدة، لغة أهل اليمن..» وانظر الجنى الداني: ٢٠٦، وهمع الهوامع: ٢٤٦/٥.
وبعض العلماء لم يذكر لها هذا المعنى. انظر مثلاً المالقي في رصف المباني: ٩٦ والرُّمَّاني في معاني الحروف: ٧١.

(١) ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾. سورة الزخرف: ٥١/٤٣ - ٥٢.

(٢) ذكر ابن الشجري في أماليه: ٣٣٦/٢، رأي سيبويه، فقد ذهب إلى أن «أم» منقطعة، ثم قال الشجري: «وهذا التأويل أَحْسَنُ من الحكم بزيادتها».
وقد مضى الحديث عن الآية.

(٣) في م٢/٩أ: «والزائدة».

(٤) البيت مطلع قصيدة لساعدة الهذلي، رَثَى قوماً أصيبوا يوم مَعْيَط، وهو ماء لمزينة، وكانت على هذيل.
ويروي السكري البيت: «يا للرجال ألا مَنْجى من الهَرَمِ».
ومعنى البيت: هل ينجو أحد من الهرم، أم هل يندم أحد على ألا يعيش بعد أن يشيب.
وذهب ابن هشام إلى أن (أم) زائدة في البيت، ونقل البغدادي نص المصنف في الخزانة، ثم ذكر أنها في البيت للإضراب.
وساعدة شاعر محسن مُخَضْرَم، وقد مضى الحديث عنه.

(١) ذكر الهروي أن «أم» تجري مجرى الألف واللام في جميع كلامهم، وقد ذكر هذا الأخفش سعيد في كتاب «معاني الكلام». الأزهية: ١٤.

وفي معاني الحروف للرماني: ٧١: «ومن الناس من يجعل هذه الميم بدلاً من اللام لكثرة اللام في ذلك وقِلّة الميم، ومنهم من يجعل ذلك لغتين؛ لأن الذين يقولون هذا لا يقولون ذاك».

(٢) في شرح المفصل: ٩/٢٠: لغة يمانية، ومثل هذا في اللسان (أمم).

وفي الأزهية: ١٤٢، لغة أهل اليمن وحمير، وفي الصحاح (سلم): لغة حمير.

وفي شرح المفصل: ٩/١٣٦، لغة طيء، وفي معاني الحروف للرماني، ٧١: لغة هذيل.

(٣) قائل البيت بُجَيْر بن عَنَمَةَ الطائي الجاهلي:

والبيت مُلَفق من بيتين وهما:

وإن مـــولاي ذو يـــعـــاتـــبـــنـــي لا إِحْـنَـــةَ عـــنـــده ولا جَـــرِمَـــهْ

يـــنـــصـــرنـــي مـــنـــك غـــيـــر مـــعـــتـــذر يـــرمـــي ورائـــي بـأمْـسَـهْـمِ وأَمْـسَـلِـمَـهْ

كذا جاء عند البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٤٥٢، ونقل ابن منظور في (سلم) مثل هذا عن ابن بَرّي، فقد صوب هذه الرواية، وذكر مثله البغدادي في شرح الشواهد.

امسلمه: السَّلِمَة: وهي الحجارة، واحدها السَّلام.

ذو: كلمة طائية بمعنى الذي. الرمي: كناية عن الذَّبّ والمتابعة.

والمعنى: هذا الرجل يعاتبني ويسلك طريق بقاء الود، يدافع مرة عنه بالسهام ومرة بالسَّلام. وقيل: يشكو إعراضه عنه.

وبجير هو ابن عَنَمَة الطائي أحد بني بولان بن عمرو بن الغوث بن طيء، وهو شاعر جاهلي.

واستشهد به ابن هشام على أنّ لام التعريف تُبْدَل ميماً على هذه اللغة، وذكر بعضهم أنه إبدال ضعيف أو شاذ، ولا يقاس عليه.

(١) في شرح شواهد الشافية: ٤٥٤، ذكر الحديث شاهداً لهذه المسألة نقلاً عن ابن جني في سر الصناعة، وذكر أن النمر بن تولب لم يَرْوِ غيره، وهو شاذ لا يَسُوغُ القياسُ عليه.
ثم ذكر أن الزمخشري وابن يعيش وابن هشام تَبِعُوا ابن جني في هذا، ونقل أن السيوطي في حاشيته على المغني ذكر أن هذا الحديث أخرجه أحمد في مُسْنَده والطبراني في معجمه الكبير من حديث كعب بن عاصم، وسَنَدُهُ صحيح.
وانظر الحديث في شرح المفصل: ٢٠/٩، ١٣٦، والنهاية في غريب الحديث: ٤٢/٣.
والحديث في الجامع الصغير: ٣٢٨/٢، «البِرّ، الصيام» بالألف واللام، وكذا في البخاري: ٣٠/٣ ومُسْلِم: ١٤٢/٣، وذلك على اللغة العامة المعروفة بين الناس. وانظر سر الصناعة/٤٢٣.
والأزهية: ١٤٢، والجنى الداني: ١٤٠، ٢٠٧، ومعاني الحروف للرماني: ٧١.
وانظر مسند الإمام أحمد: «اِلصوم في السفر» فهو من مسند كعب بن عاصم.

(٢) شاعر مخضرم مات سنة (١٤هـ) أسلم، وكانت له صحبة.

(٣) تقول أهل اليمن: رأيت أَمْ رجلَ، ومررت بأَمْ رجلِ، يريدون: رأيت الرجلَ ومررت بالرجلِ، فَيُجْرُونها مُجْرَى الألف واللام في جميع كلامهم. الأزهية: ١٤٢.

(٤) أدخلها على السين، وهي مما تدغم فيه اللام «بامسهمِ وامسَلِمَةْ».

(٥) دخلت على ما لا تدغم فيه وهو الباء، وعلى ما تدغم فيه وهو السين.

(١) النص في م٣/٢٤ب «أحدهما: أن تكون حرف استفتاح ومعناها التنبيه..».
وفي حاشية الأمير ٥٢/١ «سرى [كذا! ولعله جَرَى] المصنف على تعبير المعربين هنا، مع أنه تعقبهم في (ألا) بأنهم يذكرون موضعها ويهملون معناها وهو التنبيه، وقد نَبّه على ذلك السيوطي» وانظر همع الهوامع: ٣٦٩/٤، وحاشية الدسوقي: ٥٧/١.
وقال ابن هشام في (ألا): «ألا: على خمسة أوجه، أحدها: أن تكون للتنبيه، فتدل على تحقيق ما بعدها، وتدخل على الجملتين، ويقول المعربون: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويهملون معناها..».
وهي عند ابن مالك وأبي حيان للاستفتاح، قال ابن مالك في التسهيل: ٢٤٤ «وقد يُعْزَى التنبيه إلى (أَلاَ) و (أَمَا)، وهما للاستفتاح مطلقاً».

(٢) وهذا يعني أنه يُبْتَدَأ بها الكلام، وتفيد تنبيه المخاطب لما يأتي بعدها. وانظر شرح الكافية: ٣٨٠/٢.

(٣) في م٤/٢٥أ: «وتكثر» بالتاء، وكذلك في المطبوع، وفي همع الهوامع: ٣٦٨/٤ بالياء كما جاء في بقية المخطوطات.

(٤) البيت من قصيدة لأبي صخر الهذلي، وأورد بعضها أبو تمام في باب النسيب من الحماسة، والأصبهاني في الأغاني، وذكرها القالي في أماليه.
وذكر هذا البيت الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ آية (١٢) من سورة البقرة على أن (أما) أخت (ألا)، وهي من مقدمات القسم وطلائعه. الكشاف: ١٣٨/١، وانظر شواهد الكشاف: ٧١. =

وبعد هذا البيت قوله:

لقد تَرَكَتْني أَحْسُدُ الوحشَ أَنْ أَرَى ... أَلِيفَيْن مِنها لا يَرُوْعُهُما الذُّعْرُ

وجواب القسم في البيت الأول جاء في أول البيت الثاني، وقد جاء على هامش المخطوط م٣/٢٤ب.
ومعنى أمره الأمر: الأمر الذي لا مَرَدّ له.
وأبو صخر هو عبد الله بن سالم السهمي الهذلي، شاعر إسلامي في الدولة المروانية، كان مُتَعَصِّباً لبني مروان، ومواليا لهم، وله في عبد الملك بن مروان وأخيه عبد العزيز مدائح كثيرة.

(١) فيقال: هَمَا واللهِ لأشْكُرَنَّكَ، وعَمَا والله لأجاهدَنّ، وانظر همع الهوامع: ٣٦٨/٤.

(٢) أي: هما وعما، وهَمَ وعَمَ.

(٣) في م٣/٢٤أ «يُحْذَف».

(٤) مثل: أَمَ والله لأقومَنّ، وفي همع الهوامع: ٣٦٨/٤ أو تُحْذَفُ الألف في الأحوال الثلاثة فيقال: أمَ همَ عمَ، لغات. الجنى الداني: ٣٩٠.

وفي شرح المفصل قال ابن يعيش: «وحكى محمد بن الحسن عن العرب: أَمَ والله لأُفعلَنَّ، يريدون: أَمَا والله، فحذفوا الألف تخفيفاً، قال: وذلك شاذ قياساً واستعمالاً..» (١١٦/٨). ونقل الدماميني نص ابن يعيش في حاشيته: ١١٨.

(٥) في م٣/٢٤ب: «إنّ» بكسر الهمزة.

(٦) تقول: أما إنّ زيداً قائم.

(٧) مثل قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ سورة يونس ٦٢/١٠.

(١) من معاني «أَمَا».

(٢) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين/ ٥٥: «وهذه تفتح أنّ بعدها..» ومثل هذا عند مبارك وزميله: ٧٩/١، وما أثبتُّه من المخطوطات، فقد اتفقت على هذا. كما وردت (أن) مفتوحة في م٢/ ١٠، والمطبوع.

تقول: في هذه الحالة أَمَا أنك ذاهب، أما أنّه قائم.

ولا تكون هنا حرف ابتداء، وإنما هي في تأويل الاسم، وذلك الاسم مُقَدّر. وفي الجنى الداني: ٣٩١، جعل أَمَا بمعنى حقاً، فتفتح بعدها كما تفتح بعد حقاً؛ لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، وحقاً مصدر واقع ظرفاً مُخْبَراً به. وانظر شرح المفصل: ١١٥/٨، وهمع الهوامع: ٣٦٨/٤.

(٣) أي التي تقع «أنّ» بعدها.

(٤) عبارة ابن خروف في الجنى الداني/ ٣٩١ - ٣٩٢: «وفي كلام ابن خروف تصريح بحرفيتها فإنه جعل (أما أنّك ذاهب) بفتح الهمزة من تركيب حرف مع اسم، نحو يا زيد، على مذهب أبي علي».

وأشار إلى هذا الدماميني ص: ١١٨، من حاشيته.

ونص ابن خروف في همع الهوامع أيضاً: ٣٦٨/٤، وعلق المحقق عبد العال سالم بقوله: «هذا النص منقول من المغني: ٥٢/١، ولم يَعْزُهُ السيوطي إلى صاحبه». اهـ.

قلتُ: صاحب المغني ينقل عن الجنى الداني كثيراً دون عَزْوٍ، وهذا مما نقله عن المرادي ولم يشر إليه، فليكن عمل السيوطي بمنزلة عمل ابن هشام.

(٥) في الخزانة: ٣٠٧/٤، نقل البغدادي نص ابن هشام عن ابن خروف وقال: «وهذا بعيد عن الصواب بمراحل كما لا يخفى» ولم يبيّن سبب هذا البعد.

وفي حاشية الأمير: ٥٢/١: «لكن موضوع الفارسي اسم وحرف صورة، وفي المعنى جملة؛ لنيابة «يا» عن أدعو، وموضوع ابن خروف جملة/ صورة في تأويل اسم وحرف؛ لأنّ أنّ المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد..». =

آخر النص مصحف في نسخة الأمير وقد أتممته من حاشيه الدسوقي: ٥٨/١ وعنده بعد قوله: «المفرد: مبتدأ ولا خبر له عنده».

(١) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: «هي اسم» ووضع «هي» بين حاصرتين ليبيّن أنها زيدت على النص، وأن السياق يقتضيها، وتبعه مبارك وزميله فزاداها على النص دون وضعها بين حاصرتين، وهي ليست في المخطوطات.

وعندما تكون بمعنى حقاً تكون بسيطة غير مركبة، انظر همع الهوامع: ٣٦٨/٤، والجنى الداني: ٣٩٠.

(٢) وتكون عندئذ مركبة. وعبارة ابن هشام كعبارة المرادي قال: «وشرح بعضهم كلام سيبويه بأنها إذا فتحت [إنّ] فالهمزة للاستفهام و «ما» بمنزلة شيء، ذلك الشيء حق، فكأنك قلت: أحقاً أنك ذاهب، وانتصابه على الظرف». انظر الجنى الداني: ٣٩٠.

(٣) في م٢٤/٣ب: «وذلك حق» بسقوط لفظ «الشيء» منه.

(٤) بعد أن شرح المرادي الوجهين في «أما» ذكر أنها على الرأي الأول كلمة واحدة، وعلى الرأي الثاني كلمتان، ثم قال: «إلا أنّ في عَدِّها من الحروف نظراً؛ لأن التقدير السابق يأباه». الجنى الداني: ٣٩٠، يعني بذلك رأي ابن خروف في جعلها من الحروف وهو المذكور قبل قليل.

(٥) أي موضع «ما» على هذا القول، وهو كونها مركبة من حرف وهو الهمزة واسم وهو «ما»، وقوله على الظرفية أي المجازية، كأن الحق مكان. (الدسوقي: ٥٨/١، والأمير: ٥٣/١)، وفي الجنى الداني: ٣٩٠: «حقاً مصدر واقع ظرفاً مخبراً به» وانظر الكتاب: ٤٦٨/١. وفي شرح المفصل: ٨/ ١١٥: «وتُقَدِّرُ الظرف: أفي حق أنك قائم، وتكون أنّ وما بعدها في موضع رفع بالظرف عند أبي الحسن، وعند سيبويه في موضع مبتدأ في هذا الموضع...».

(٦) في نسخة الشيخ محمد محيي الدين ونسخة مبارك وزميله «في نحو» وليس هذا في المخطوط.

(١) ذكر ابن هشام صدر البيت. وعجزه ما أثبتُّه، وفي شرح البغدادي قائله العبدي، وهو المفضل النكري من عبد القيس، ونُكري نِسْبَةً إلى نُكرة، وفي الحماسة البصرية صاحب البيت: عامر ابن أسحم بن عَدِيّ البكري جاهلي، وقيل شيباني، وذكر ابن سلام الحمجي أن اسمه المفضل ابن مَعْشَر البكري، وسُمِّي مفضلاً لهذه القصيدة، فقد فُضِّل بها على غيره. وفي البيت رواية أخرى: «ألم تَرَ» ولا شاهد فيه عندئذٍ.

وفريق هنا بمعنى متفرقة، ولم يثنِّ الفريق لأنه قد يستعمل على لفظ الواحد والاثنين والجمع كصديق. والنيه: الجهة التي ينوونها، واستقلوا: نهضوا مرتحلين. فهو يصف افتراقهم عند انقضاء المرتبع ورجوعهم إلى محاضرهم.

وموضع الشاهد: أحقاً، فقد استشهد به المؤلف على أنه منصوب عند سيبويه على الظرف. انظر الكتاب: ٤٦٨/١، والجنى: ٣٩١، وشرح البغدادي: ٣٤٦/١، وشرح السيوطي: ١٧٠/١، وطبقات ابن سلام: ٢٣٣، والأصمعيات: ٦٩، وهمع الهوامع: ٣٦٨/٤، والخزانة: ٣٠٨/٤، واللسان: (فرق)، والعيني: ٢٣٥/٢، وشرح التصريح: ٢٢١/١.

(٢) قال سيبويه: «وتقول: أما إنه ذاهب، وأما أنه منطلق، فسألت الخليل عن ذلك، فقال: إذا قال: أما أنه منطلق فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلق..» انظر الكتاب: ٤٦٢/١، ٤٦٨، والخزانة: ٣٠٧/٤، والجنى الداني: ٣٩١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٩/١.

(٣) ذكر ابن هشام صدر البيت وذُكِرَ البيت بتمامه في م٢٤/٣أ، وفي م٢٤/٤أ أثبت الناسخ تعليق الدماميني على البيت على هامش المخطوط.

والبيت مجهول القائل، وذكر السيوطي في شرح الشواهد: ١٧٢/١، أن قائله عابدُ بنُ المنذر العسيري. =

أفي الحق: الهمزة للاستفهام الإنكاري. مُغْرَمٌ: مُوْلَع به. الهائم: من هام يهيم إذا خرج على وجهه لا يدري أين يتوجه.

والهوى: الميل والمحبة.

قال الدماميني: «ومعنى البيت، ليس عندكِ مَحْضُ نِفَارٍ يقع به اليأس، ولا مَحْضُ إقبال يقع به الرجاء، بل حالكِ مُتَرَدِّدٌ مُوْقِعٌ في الحيرة والتعب».

والشاهد فيه: أفي الحقِّ فهي بمعنى: «حقاً».

انظر البيت في شرح البغدادي: ٣٥٦/١، والخزانة: ١٩٣/١، والعيني: ٢٤٠/٢، ٨١/٣، وشرح السيوطي: ١٧٢/١، والحماسة بشرح التبريزي: ١٣٣/٣ وهو برواية:

«وأنك لا خَلّ لدي ولا خمر».

(١) ما ذكره هنا هو رأي سيبويه.

وفي الخزانة: ١/١٧٢، ذكر البغدادي أن قول ابن هشام: أنّ وصلتها مبتدأ والظرف خبره، مرجوح، والراجح كونه فاعلاً للظرف، أو لثبت محذوفاً، ورَجَّح رأي المبرد، وسيأتي ذكره في الفقرة التالية.

وقال الدماميني (١١٩): والتقدير: أفي الحق غرامي بك.

وذكر أنه لا يتعيّن هذا الإعراب الذي ذكره ابن هشام، إذ المرفوع بعد الظرف الواقع بعدما يعتمد عليه من استفهام أو غيره ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: عكسه وهو رأي ابن مالك.

والثالث: وجوب كونه فاعلاً، وزعم ابن هشام الخضراوي أن هذا مذهب الأكثرين.

وأشار الدماميني إلى أن ابن هشام ذكر هذه المذاهب الثلاثة في الباب الثالث.

انظر «حكم المرفوع بعدها» وقد اختار فيه ابن هشام الرأي الثاني وهو كونه فاعلاً.

(٢) نقل البغدادي رأي المبرد في الخزانة: ٤/٣٠٧، ثم ذكر أن ما نقله ابن هشام عنه هو المشهور.

(٣) في قولك: أحقاً أنك قائم. وفي المخطوطات ما عدا الأولى: «لِحَقٍّ». وكذلك الخزانة والمطبوع.

(١) كان هذا أول معنيين ذكرهما المالقي، والثاني هو التنبيه والاستفتاح. انظر رصف المباني: ٩٦. ونقل المرادي نص المالقي، ثم قال: «قلت: وكون (أَمَا) حرف عَرْضٍ لم أره في كلام غيره، والظاهر أن (أما) في هذه المُثُل التي مَثّل بها مركبة من الهمزة و (ما) النافية فهي كلمتان، وقد ذكر هو وغيره أنّ (أما) قد تكون همزة استفهام داخلة على حرف النفي، فيكون المعنى على التقدير، كما في نحو ألم» وذكر الرضي أن أما تستعمل للعرض.

(٢) في المخطوطات: «بمنزلة لولا» ما عدا م٤/٢٥فهي «بمنزلة ألا»، ومثله في المطبوع.

(٣) المعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، وتتمة نص المالقي (٩٦) «والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، لترى هل يفعلهما أولا؟ فلا يكون بعدها إلا الفعل كـ (ألا) المذكورة، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فتقول: أَمَا زيداً أَمَا عمراً، والمعنى: أما تُبْصِر زيداً، ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام»، وذكرت قبل قليل رَدَّ المرادي، ولكن ما ذكره الرضي يؤيده.

(٤) عند الدماميني هذا التقرير يُفَوِّتُ معنى الطلب المستفاد من العرض، ورَدَّ الشمني هذا على الدماميني، قال الشمني: «لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه الألفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما للنفي، وتقرير الشخص بأن يفعل فعلاً لم يفعله بعد حمل له على أن يفعل ذلك الفعل لأن المراد التقرير بما بعد النفي، حتى لا يكون كاذباً في إقراره، والحمل على الفعل هو معنى الطلب»، وذكر الشمني أنه في الشرح قد ذكر مثل ذلك عن ابن أم قاسم، ولعله أراد مثل اعتراض الدماميني. انظرالشمني: ١/١١٩.

(٥) ما ذكره ابن هشام هنا هو للمرادي، وقد ذكرته قبل قليل في معرض رَدِّه على المالقي. انظر الجنى: ٣٩٢.

(١) جاء في الجنى (٣٩٣): «ذكر ابن السيد في (إصلاح الخلل) أنّ (ما) قد تكون محذوفة من (أما) وأنشد قول الشاعر: ما ترى.. البيت».

وفي هذه العبارة تحريف صوابه «أن الهمزة قد تكون محذوفة من أما» وعند الدماميني (١٢٠): «وهذا البيت أنشده ابن السيد في كتابه المسمى (بإصلاح الخلل في شرح أبيات الجمل) شاهداً على ما ذكره المصنف، وتعقبه البغدادي في شرح الشواهد: ٣٥٨/١، وبيّن أن الصواب ليس ما ذكره الدماميني، بل هو كتاب «إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل» وصاحبه ابن السيد البطليوسي. وأما شرح أبياته فاسمه «كتاب الحُلل في شرح أبيات الجُمل» وهو تأليف متأخر عن ذاك، فإنه قال في كتاب شرح الأبيات: لما فرغت من الكلام في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل أردت أن أُتْبِعَ ذلك الكلامَ في إعراب أبياته ومعانيها..».

وقائل البيت غير معروف، والرواية في الجنى «من قحطان»، وذكر محققه أنّ الرواية المشهورة «من عدنان»، وأنّ ما أثبته أَعْلَى: ولم يذكر سبباً لهذا العلو.

والرواية في «التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح»: «وأباد القرون من قوم عاد».

ومَعَدّ: أبو عرب الشمال، والسراة: جمع سَرِيّ، وهم خيار الناس وأشرافهم. وترى: تعلم، الدهرَ: مفعول أول، وجملة: قد أباد مَعَدّاً: المفعول الثاني. وقحطان: أبو عرب الجنوب.

والشاهد في البيت قوله «ما» حيث أراد «أَمَا»، وحذف الهمزة، وذهب الدماميني إلى أنه يمكن أن يكون «ما» هنا نافية ولا همزة محذوفة، والكلام خبر محض، خُوطِبَ به مَن يعلمه، ولكنْ عنده غفلةٌ وانهماك في اللذة، تنزيلاً له منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم..

(١) ترك ابن هشام الحديث عن كونها مركبة أو بسيطة، وفي الجنى الداني: ٥٢٣ ذهب ثعلب إلى أنّ «أمّا» جزءان: إِنْ الشرطية وما، حذف فعل الشرط ففتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره، وقيل: مركبة من (أَمْ) و (ما).

وفي همع الهوامع: ٣٥٤/٤، الأصح أنها حرف بسيط، وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢، ذكر الرضي أنها عند الكوفيين من إن الشرطية ضُمّت إليها «ما» عند حذف شرطها.

وذكر في الأزهية: ١٥٣ أنها حرف واحد، ومثله في شرح الأشموني: ٣٥٣/٢.

(٢) في المطبوع وحاشية الأمير: وقد وليست الواو في المخطوطات.

(٣) فتصبح «أَيْما» وفي شرح الكافية: ٤٠٠/٢، نقل هذا عن ابن خروف.

وفي البحر لأبي حيان: ٧٩/١، ذكر هذا لغةً لبني تميم، فهم يبدلون الميم الأولى ياء، ويقولون أَيْما.

(٤) ذكر صاحب القاموس هذا، ثم قال: ولذلك أبدلوا باء «رَبِّ» الأخيرة ياء أيضاً فقالوا: لا ورَبْيِك.

انظر القاموس، ونقل هذا عنه الأمير في: ٥٣/١.

(٥) البيت من قصيدة مطلعها:

أَمِن آل نُعْمٍ أنت غادٍ فَمُبْكِرُ غَداةَ غَدٍ أم رائح فَمُهجِّرُ

وعدتها ثمانون بيتاً

وفي البيت الشاهد أكثر من رواية وهي كما يلي:

١ - الأولى: «أَيْما» في الصدر، و «أَمّا» على الأصل في العجز، كما رواه ابن هشام هنا، ومثل هذه الرواية في م٢/١٠ب، وم٣/٢٥ب، وم٤/٢٥ب، والدماميني، والدسوقي، والجنى الداني/٥٢٢.

٢ - الثانية: «أَيْما» في الصدر ومثلها في العجز، بالإبدال في الموضعين، وهي كذلك في م١/٢٠ب، = والكامل: ٩٨، وشرح الكافية: ٢/٤٠٠، ورصف المباني: ٩٩، والأزهية: ١٥٧، والخزانة: ٤/٥٥٢، وشرح البغدادي: ١/٣٦٠، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٥٦. ومبارك وزميله.

٣ - الثالثة: «أَمّا» في الموضعين على الأصل. ومثله في الديوان: ٩٥ - والكامل: ٣٨٤، و١١٥٣. وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

ومعنى عارضت: أصبحت في الأفق معترضة، حيال الرأس، أو أتت العارضة وهي وسط السماء. فيضحى: أي يبرز للضَّحِّ وهي الشمس، والماضي بفتح الحاء وكسرها، والمضارع مفتوح الحاء، فيخصر: خَصِر الرجل إذا آلمه البرد في أطرافه. وفاعل «رأت» يعود على «أسمَ» في قوله: قفي فانظري يا أسمَ.. وهو يصف نفسه بمتابعة السفر، وتعرضه للحر والبرد، مما غيَّر شكله، حتى إن محبوبته لم تعد تعرفه.

والشاهد في البيت على رواية ابن هشام أنه جمع بين الأمرين بالإبدال في الصدر وتركه في العجز، وعلى رواية غيره بالإبدال بالموضعين.

وذكر البغدادي أن الدماميني شرحه بأنها رأت رجلاً فقيراً لا ثياب عليه، فهو إذا ارتفعت الشمس يبرز لها ليدفأ، وإذا جاء العشي آلمه البرد. هذا كلامه وهو خلاف المقصود. ونقل هذا الخفاجي وأقره عليه، ولم ينتقده بتأمل سياق القصيده، شرح البغدادي: ١/٣٦٦، والدماميني: ١٢٠.

(١) كذا في المخطوطات وعند الدماميني: ١٢٠ والدسوقي، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد محيي الدين والأمير: وهو.

وعبارة الأمير: ٥٣/١، التحقيق أنها نائبة عن الشرط، وفي عبارة الزمخشري في الكشاف: ١/ ٢٠٦، حرف فيه معنى الشرط. وانظر الدماميني: ١٢٠، والدسوقي: ٥٩/١.

وفي البحر ١١٩/١: «أَمّا حرف، وفيه معنى الشرط، وبعضهم يُعَبِّر عنها بحرف تفصيل، وبعضهم بحرف إخبار..».

وعند الشمني: ١٢٠/١: «قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: أَمّا من الأدوات التي يحصل بها التعليق، وليست شرطاً، وبذلك صرح شيخنا أبو حيان، ونقل عنه بعض أصحابه أنها حرف إخبار مُضَمَّنٍ معنى الشرط. وصرح غير ما واحد من النحاة بأنّ (أَمّا) ليست بحرف شرط، بل فيها معنى الشرط...، وعلى هذا فكلام المصنف [ابن هشام] مُعَتَرَضٌ،...».

وذكر في شرح الكافية: ٣٩٦/٢، «بيان معنى الشرط فيها بقولنا: هي حرف بمعنى إِنْ، وحذف شرطها وجوباً، لكثرة استعمالها في الكلام؛ ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل».

(٢) هناك استعمال آخر لها لم يُذكر هنا، وهو أنها قد تكون قطعاً وأخذاً في كلام مستأنف كالذي يرد = في أوائل الكتاب من القول: أَمّا بعد كذا. انظر هذا في معاني الحروف للرماني: ١٢٩، وأمالي الشجري: ٣٤٩/٢.

(١) ذكر الدماميني أن قوله هذا بأنها شرط، وأنه لم يقل حرف شرط إنما كان لأن دليله لا يدل على حرفية ولا اسمية. انظر: ١٢٠.

(٢) في الجنى ٥٢٣: «ولأمّا أحكام فمنها أن الفاء بعدها لازمة، لا تحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكي به..» وعند سيبويه ٣١٢/٢: «ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً». وفي المقتضب ٢٧/٣: «فلزمت الفاء الجواب لما فيه من معنى الجزاء». وانظر الأزهية: ١٥٣، والبحر: ١٩٩/١، وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢، ذكر علة لزوم الفاء في الجواب وهي أن «أمّا» غير عاملة فيه.

(٣) الآيـة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ سورة البقرة: ٢٦/٢.

(٤) وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢، ذكر الرضي أنه إنما وجب الفاء ولم يجز الجزم مع أنه فعل مضارع في الموضعين لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط، ولما لم تعمل في الجزاء وجبت الفاء.

(٥) كذا بالنصب على معنى اقرأ الآية، أو اذكر، أو اتلُ..

(٦) من هنا إلى قوله: «فاء الجزاء» من كلام ابن الشجري، قال في ٢٩٠/١: «فإن قال قائل: هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة؛ لحذفها في الشعر؟ قيل: لا يخلو أن تكون عاطفة أو زائدة أو جزاء، فلا يجوز أن تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ، وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ، ولا يجوز أن تكون زائدة لأن الكلام لا يستغني عنها في حال السعة، فلم يبقَ إلا أن تكون جزاءً». أليس كلام ابن هشام من هذا المعين؟!.

(٧) أي في الآية السابقة. وهما الفعلان: يقولون، يعلمون.

(١) صورتها «مبتدائه» في م١/٢٠ ب وم٣/٢٥أ وم٤/٢٥ب.

(٢) أي في بعض التراكيب، وذهب ابن الصائغ إلى أنه يمكن أن تكون زائدة لازمة، وكم زائد يلزم كالباء في آخر صيغة التعجب وهي أفعل به.. انظر الشمني: ١/١٢٤، ورَدّ الأمير هذا؛ لأنه خلاف الأصل، ولم يثبت في الفاء. انظر حاشية الأمير: ١/١٥٣.

(٣) أي الحكم بزيادتها.

(٤) في الهمع: ٤/٣٥٥ عبارة ابن هشام من قوله: «لا جائز أن تكون الفاء للعطف.. إلى قوله: فاء الجزاء».

وفي شرح المفصل ٩/١١: «وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، كما تكون في الجزاء كذلك، نحو قولك: إن تُحْسِن إليّ فالله يجازيك، وإنما أُخِّرَت إلى الخبر مع (أَمّا) لضرب من إصلاح اللفظ؛ وذلك أنّ (أَمّا) فيها معنى الشرط، وأدوات الشرط يقع بعدها فعل الشرط، ثم الجزاء بعده، فلما حُذِف فعل الشرط هنا وأداته وتضمنت (أَمّا) معناهما كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما، فقدموا أحد جزأي الجواب، وجعلوه كالعِوَض من فعل الشرط..».

(٥) أي عن فاء الجزاء.

(٦) قائل البيت الحارث بن خالد المخزومي، وذكر ابن هشام صدره، وعجزه ما أثبته بين الحاصرتين، وقبله:

فضحتم قريشاً بالفرار وأنتم قُمُدٌ سودانٌ عظامُ المواكبِ

وهذان البيتان في هجاء بني أسد، وفي شرح السيوطي عن الأغاني أنهما مما هُجِي به قديماً بنو أَسِيد بن أبي العِيص بن أمية.

سيراً: اسم لكنّ. والخبر محذوف، والتقدير: ولكنّ لكم سيراً، ويجوز ولكنكم تسيرون سيراً. عِراض: جمع عُرْضٍ بمعنى الناحية، والموكب: الجماعة ركباناً أو مشاةً، وقيل: ركاب الإبل، وقُمُدٌ في البيت الأول: الطويل، وقيل: الطويل العنق، وأراد بالسودان الأشراف جمع سُود، وسود جمع أسود أفعل تفضيل من السيادة. =

والشاهد في البيت أن الفاء الرابطة للجواب بالشرط قد حذفت لضرورة الشعر، والأصل: فلا قتال لديكم. والحارث كان شاعراً كثير الشعر.

(١) ذكر الدماميني: ١٢١، أنه يمكن لقائل أن يمنع كونه ضرورة لأنه استعمل في السعة، وذكر أحاديث عن الرسول تؤيد ما ذهب إليه وذلك كما يلي:

- ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أما بعدُ ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله».
- وقال: «أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي».
- وقال أيضاً: «أما بعدُ أشيروا عليّ في أناس أَبَنُوا أهلي».
- وقال أيضاً في حديث الفتح يخاطب الأنصار: «قلتم أما الرجل قد أخذته رأفة بعشيرته ورغبة في قريته».

وقال عمر رضي الله عنها: «أما بعدُ أيها الناس، إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة».
وقالت عائشة رضي الله عنها: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً».
وقال البراء بن عازب «أما رسول الله ﷺ لم يولِّ يومئذ»، وذكر مثل هذا ابن الصائغ في الرد على ابن هشام، وذكر أن الحديث الأول يجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعاً للقول، والتقدير: فأقول ما بال رجال، وذكر أن الأولى النقض بما بعد هذا الحديث، ثم أشار إلى أنّ ابن مالك ذكر في التسهيل أنه لابد من أمّا مع ذكر الفاء إلا في ضرورة أو ندور. الشمني: ١٢١/١.

(٢) ينسب هذا الشعر إلى حسان أبيه أيضاً، وليس في ديوانه، ولكعب بن مالك، وتتمته ما ذكرته بين الحاصرتين، ويروى «سِيّان» بدلاً من «مثلان». ويروى «من يفعل الخير فالرحمن يشكره».
والشاهد في البيت أنه حذف الفاء ضرورة، والأصل: فالله يشكرها، وهذا مذهب سيبويه.
وعبد الرحمن بن حسان شاعر ابن شاعر ولد في حياة الرسول. وكان ابنه سعيد شاعراً أيضاً.

(١) أي الفاء في جواب أَمّا.

(٢) الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾. سورة آل عمران: ١٠٦.

(٣) قوله هذا هو قول الجمهور. ومن قوله: «الأصل» إلى قوله «وأن ما بينهما اعتراض»، أثبته السيوطي في الهمع: ٣٥٦/٤ بعبارة ابن هشام من غير عزو.

(٤) في البحر ٢٢/٣: «أمّا حرف شرط تقتضي جواباً، ولذلك دخلت الفاء في خبر المبتدأ بعدها، والخبر هنا محذوف للعلم به، والتقدير: فيقال لهم أكفرتم، كما حذف القول في مواضع كثيرة...» وكلام أبي حيان هذا جاء تعليقاً على الآية السابقة. وانظر البحر أيضاً: ١١٩/١، وفيه: ٢٤/٣، قال أبو حيان: «ما من نحوي إلا خَرَّجَ الآية على إضمار فيقال لهم: أكفرتم».

وعند الدماميني: ١٢١، وهو كثير، قال أبو علي: هو كالبحر حَدِّثْ عنه ولا حَرَج.

وانظر معاني الأخفش: ٢١١/١، والكشاف: ٣٤١/١، والبيان: ٢١٤/١، والجنى: ٥٢٣.

(٥) قال ابن الصائغ: «تمثيله للمحذوف تبعاً بمسألة الحاج عن غيره كان الأليق أن يمثل بمسألة النسب إلى فعيلة، فإنك تحذف فيه الياء تبعاً لحذف التاء، وفي فعيل لا تحذف».

وعلق على هذا الشمني بقوله: «إنما نظر بمسألة الحاج لظهورها في أن الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال، بخلاف مسألة النسب إلى فعيلة؛ لأن تبعية حرف بحرف في الحذف أمر اعتباري غير حقيقي، فلقائل أن يقول: عليه لا نسلم أن الياء حذفت تبعاً للتاء، لم لا يجوز أن تكونا حذفتا معاً من غير أن يتبع أحدهما الآخر؟».

انظر الشمني: ١٢١/١.

(١) ذكر الدماميني أمثلة على ذلك من المسائل النحوية، من ذلك الفاعل لا يجوز حذفه استقلالاً، أي لم يحذف وحده في مثل: قام زيد، ويجوز حذفه تبعاً لهذا الفعل في نحو قولك: نَعَم، لمن قال: هل قام أحد؟ أي نعم قام زيد. انظر: ١٢١، وحاشية الأمير: ١/٥٤.

(٢) في أن الأصل: فيقال، فحذف القول، ثم الحذف وقع على الفاء بطريق التبعية.

(٣) على هامش م٢/١٠ب «هو الشيخ كمال الدين بن عبد الواحد بن عبد الله بن خلف الأنصاري، ويعرف بابن الزملكاني قاضياً بالشام». ومثل هذا في البحر المحيط: ٢٣/٣ وحاشية الشهاب: ٣/ ٥٥. وفي بغية الوعاة: ١١٩/٢، قال السبكي: «كان فاضلاً خبيراً بالمعاني والبيان والأدب مبرزاً في عدة فنون، مات بدمشق سنة (٦٥١) في شهر محرم».

(٤) في طبعة الدماميني، والأمير: «أن فاء الجواب في أمّا» وعند الدسوقي «فاء جواب ما».

(٥) أي لا استقلالاً ولاتبعاً.

(٦) آية آل عمران: ١٠٦، وقد سبق ذكرها.

(٧) في طبعة مبارك وزميله والدماميني والأمير: «إلى المقول»، وعند الدسوقي: ٥٩/١، والمخطوطات: «للمقول»، ومثلها في همع الهوامع: ٥٦/٤[٣] تفسيرية.

ذكر أبو حيان في البحر المحيط: ٢٣/٣، آن كمال الدين عبد الواحد بن عبد الله بن خلف الأنصاري اعترض على النحاة في قولهم: لما حذف «يقال» حذفت الفاء كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ تقديره: فيقال لهم: أَفَلْم تكن آياتي تتلى عليكم، فحذف فيقال ولم تحذف الفاء، فلما بطل هذا تعيّن أن يكون «فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون»، فوقع ذلك جواباً له. وردّ هذا أبو حيان، وذكر أن الفاء التي بعد الهمزة في (أفلم) ليست فاء فيقال التي هي جواب (أما) حتى يقال حذف «فيقال» وبقيت الفاء، بل الفاء محذوفه مع «يقال»، وفاء (أفلم) تحتمل وجهين: الأول أن تكون زائدة... والثاني أن يكون تفسيرية.

وذكر أبو حيان أن كلام الأنصاري كلام أديب لا كلام نحوي.

فقد ذكر قول الأنصاري ورأي أبي حيان، وذهب مذهبه في أن الفاء ليست فاء الجواب.

(١) وهو قوله: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ وتكون الجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وعلى التقدير السابق: فيقال لهم: أكفرتم، تكون الجملة في محل رفع نائب فاعل لفعل القول المحذوف.

(٢) أي الزملكاني.

(٣) الآية: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ سورة الجاثية: ٣١/٤٥.

(٤) في طبعة مبارك وزميله ص٨١، والدماميني: ١٢٢، والأمير: ٤٥/١: ﴿تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ زيادة من نص الآية، وليست هذه الزيادة في المخطوطات.

(٥) في م٢٦/٤أ: «وأصله».

(٦) في م١٠/٢ب: «فحذف».

(٧) في م١٠/٢ب: «وتأخّر».

والتأخير في مثل هذه الحالة إنما يكون تنبيهاً على أصالة الهمزة في التصدير.

وقد مضى من قبل أن هذه الفاء ليست فاء الجواب، ولذلك قال الشهاب في الحاشية، ٤٥/٣: «هذه الفاء ليست الجوابية بل مما في حَيِّزها؛ إذ التقدير: فيقال لهم: أفلم تكن آياتي تتلى عليكم».

(١) حديث ابن هشام عن التفصيل وأمثلته أخذه من ابن الشجري، انظر الأمالي: ٣٤٧/٢. وأخذ الأشموني في شرحه عن الألفية حديث ابن هشام من هنا إلى نهاية المادة، فقد نقله نقلاً حرفياً دون عزو أو إشارة. انظر شرح الأشموني: ٣٥٤/٢.

وفي معاني الحروف للروماني: ٢٩: «وهي من الحروف الهوامل، ولها موضعان: أحدهما: أن تكون لتفصيل المجمل، وذلك نحو قولك: جاءني إخوتك، فأمّا زيد فأكرمته، وأمّا عمرو فأهنته، وأما جعفر فأعرضت عنه، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾. الضحى ٩/٩٣ - ١١.

(٢) في طبعة مبارك: ٨١/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٥٧/١، والأمير: ٥٤/١: «أحوالها».
وكذلك في همع الهوامع: ٣٥٧/٤، وشرح الأشموني: ٣٥٤/٢.

وفي المخطوطات، والدماميني، والدسوقي، على الإفراد: «حالها» وقوله: «غالب»، أي: لازم لها. ويبدو أن ابن هشام ذهب في شرح التسهيل إلى أن أمّا تأتي دائماً للتفصيل، وإن لم يصرح به المتكلم، وذكر هذا الأمير فقال: ١٥٤/١ «غالب أحوالها الخ: هذا هو التحقيق، وما قاله المصنف في حواشي التسهيل من أنها دائماً له وإن لم يصرح المتكلم بالتكرار فينوى، مسايرة لابن مالك ومن تبعه».

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ...﴾ الآية: ٢٦.

(٤) الآيات: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا * وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا * فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا * وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ سورة الكهف: ٧٩/١٨ - ٨٢.

(٥) في الجنى: ٥٢٣، قال صاحب رصف المباني: «ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول، وهذا غير لازم...» وانظر رصف المباني: ٩٨. =

وفي الأزهية: ١٥٥: «واعلم أن (أمّا) المفتوحة مستغنية بنفسها عن التكرير، فإن كررتها فلعطفك كلاماً على كلام»، وانظر شرح الكافية: ٣٩٧/٢.

(١) أو يترك تكرارها استغناء بكلام يذكر بعدها.

(٢) أي المحذوف، ولا يكون تركه إلا مع أمّا والفاء.

(٣) وهو ما يترك فيه تكرارها استغناء بأحد القسمين عن الآخر.

وتتمة الآية الثانية: ﴿... وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ سورة النساء: ١٧٤/٤ - ١٧٥.

(٤) ومعنى الآية: أنه قد جاءكم رسول ومعجزات باهرة، وأنزل الله إليكم قرآناً، فأما من آمن بالله وبالبرهان وبالنور المبين الذي هو القرآن فله الجنة، وفضل زائد على ذلك. ولم يذكر في الآية القسم الآخر المقابل للمؤمنين، بل هو مطويّ استغناءً بما ذكر، والتقدير، فأمّا الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا، وهذا أمر يُدْرَكُ بالفعل والفطرة وإن لم يُصَرّح به.

(٥) عند الدماميني: ١٢٢، والدسوقي: ٦٠/١: «فلهم كذا».

(٦) وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد (أمّا). وتتمة الآية: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ سورة آل عمران: ٣/٧.

(٧) في م٢/١٠ب: «فيكلون».

(٨) وقد حذف هذا، وذكر في مكانه ما يدل عليه.

(١) أي المحذوف.

(٢) في م٢/١٠ب: «فكأنه».

(٣) فاستغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها أي: وإِمّا أَنْ تسكت.

(٤) سيأتي عند الحديث عن «إِمّا».

(٥) وهو قوله إن المكسورة نظير المفتوحة في كون المعادل محذوفاً، وقد استغني عنه بكلام، وانظر البحر المحيط: ٢/٢٨٥.

(٦) وفي الدماميني: ١٢٢، قال صاحب الكشف من علماء الحنفية: والوقف عليه واجب؛ لأنه لو وصل فُهِم أن الراسخين يعلمون تأويله فيتغير الكلام، فقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ يكون ثناء مبتدأ من الله تعالى عليهم بالإيمان... قال: وذهب أكثر المتأخرين إلى أن الراسخ يعلم المتشابه، وأن الوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ لا على ما قبله، والواو فيه للعطف لا للاستئناف، وهو مذهب عامة المعتزلة.
قلت: وقد ذكر الزمخشري هذا الأخير أولاً، وذكر بعده القول الآخر، ثم قال: «والوجه الأول..»
انظر الكشاف: ٣١١/١ وفي البحر المحيط: ٢٤٨/٢، تَمّ الكلام عند قوله: إلا الله.
ومعناه: أن الله استأثر بعلمه تأويل المتشابه...، ويكون قوله: «والراسخون» مبتدأً، «ويقولون»: خبر عنه. وقيل: والراسخون معطوف على الله، وهم يعلمون تأويله، ويقولون: حال منهم أي قائلين..»
ورجّح أبو حيان الأول، وذكر أن مما يؤيده قراءة أُبَيّ وابن عباس فيما رواه طاووس عنه ﴿إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وقراءة عبد الله: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾.
وانظر هاتين القراءتين في مشكل إعراب القرآن: ١٢٦/١، والطبري: ١٨٤/٣، والكشاف:

(١) وهو أن الخلق قسمان بالنسبة للمتشابه: قوم يؤمنون به ويسلمون إلى الله معرفة حقيقته، وآخرون زائغون عن الحق، يؤولونه على ما يوافق معتقداتهم.

(٢) والآية: ٢٦ من سورة البقرة، وقد سبق ذكرها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟..﴾ الآية.

وذكر الدماميني أن مراد ابن هشام من اتفاق المعنى في الآيتين فيه نظر، فليس معناهما واحدا كما هو ظاهر.

وعلق على هذا الدسوقي بعد ذكر قوله بأنه أراد اختلاف الموضوع، فالأُولى في ضرب الأمثال، وهذه في المتشابه ثم قال: «وقد يقال إن في التمثيل بالحقير اشتباهاً في الحكمية» انظر الدسوقي:

(٣) ذكر الدماميني أن هذا مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل حيث قال فيها: «والظاهر أنّ أما زيد فمنطلق، لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نسباهما أو أحدهما إلى ذلك، فهي على هذا للتفصيل، أي وأَمّا غيره فليس كذلك، وهذا مقتضى إطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره أنها للتفصيل، نعم الذي هو غير لازم التكرار..» الدماميني: ١٢٣.

وفي الجنى الداني: ٥٢٢: «وقال بعض النحويين: إنها قد ترد حيث لا تفصيل فيه كقولك: أما زيد فمنطلق».

وفي شرح الكافية: ٣٩٥/٢: «قال: إنها قد تتجرد عنه، وقد التزم بعضهم هذا المعنى أيضاً فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها».

وعند الشمني: ١٢٣/١: «وأقول وجه التوفيق بين كلاميه أن كلامه في الحواشي بالنظر إلى إطلاق ابن مالك وغيره، وكلامه في المغني بالنظر إلى ما هو الصحيح، وهو أنها قد تتخلف عن التفصيل».

(١) هذا وما بعده في همع الهوامع: ٣٥٧/٤، معزو لابن هشام.

(٢) الكشاف: ٢٠٦/١، والنص فيه: «وأمّا حرف فيه معنى الشرط؛ ولذلك يُجاب بالفاء، وفائدته في الكلام أن يعطيه..» وضبط المحقق في الهمع النص بوضع نقطتين بعد لفظ «فائدة» قال: فائدة: أمّا في الكلام، والصواب بحذف النقطتين والإضافة: فائدةُ أمّا.

(٣) في الكشاف/ «ذاك».

(٤) في همع الهوامع: ٣٥٧/٤: «وكذلك قال». وعند الدسوقي: ٦٠/١: «ولذا». أي لأجل فائدة «أمّا» التوكيد، وكلام سيبويه في الكتاب ٣١٢/٢: «وأمامهما ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً».

وفي: ٤٦٩/١: «.. أما يومَ الجمعة فإنك ذاهب وأما فيها فإنك داخل. فإنما جاز هذا لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب».

(٥) في همع الهوامع: ٣٥٧/٤ يَدُلُّ.

ومعنى «مُدْلٍ» أي محضر لهما، يقال: أدلى بحجته أحضرها. وعلى هامش م٢٥/٣ب شرح لهذا الكلمة.

(٦) بيان كون (أمّا) مفيداً للتوكيد.

(٧) قالوا: ليس هذا على أصل الشرط من وقوع الجزاء في حالة دون حالة بل هو واقع لا محالة، ويجوز أن تكون (أمّا) عند الكوفيين «إن» الشرطية ضُمَّت إليها (ما) على ما ثبت من مذهبهم في: أمّا أنت منطلقاً انطلقت. =

وذكر الرضي أنه ليس مراد سيبويه أنّ (أمّا) بمعنى (مهما)، وكيف، وهذه حرف و (مهما) اسم، بل قصده إلى المعنى البحت.

وانظر الدسوقي: ٦٠/١، ففيه تعليق للشيخ الدردير يقارب ما ذكرته هنا.

(١) حالات الفصل وأمثلتها نقلها الأشموني في شرحه: ٢/٣٥٥، دون عزو.

(٢) لما حذف الشرط بعد (أَمّا) لزم دخولها على الفاء، وهذا مكروه؛ لأن الفاء لا تباشر الأداة، بل تدخل على الجزاء وقبلها الشرط، ولذا لابد من الفصل بينها بشيءٍ ما بعد الفاء.

(٣) في همع الهوامع: ٤/٣٥٧: بواحد من أمور أربعة. وفي الجنى: ٢٢٥، ذكر عشر حالات للفصل.

(٤) الآيات السابقة هي: (٢٦) من سورة البقرة، و (١٠٦) من آل عمران، و (٣١) من سورة الجاثية، والكهف (٧٩، ٨٠، ٨٢)، والنساء (١٧٤ ـ ١٧٥)، وآل عمران (٧).
وقد ذكرتها هنا على الترتيب الذي جاءت عليه فيما سبق.

(٥) الفصل هنا بمعمول الخبر «في الدار».

(٦) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيَوْسي الشهير بالصفار من نحاة الأندلس، صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويردُّ فيه كثيراً على الشلوبين بأقبح ردٍّ، مات بعد الثلاثين وستمئة. بغية الوعاة: ٢/٢٥٦، وحاشية الأمير: ١/٥٥.
وقال في الجنى: ٥٢٥: «في كتاب الصفار أن الفصل بينهما بالخبر قليل». ولعله أراد كتابه الذي شرح فيه كتاب سيبويه.

(٧) في همع الهوامع: ٤/٣٥٨، نسب السيوطي هذا إلى سيبويه.

(١) الآيات ٨٨ - ٩٣ من سورة الواقعة: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ * وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ * فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ * وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ * فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾.

وذهب ابن هشام هنا إلى جعل ﴿فَرَوْحٌ﴾ جواباً لـ (أَمّا) والفاء داخلة عليه، والفاصل بينهما جملة الشرط ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾، ويكون جواب هذا الشرط محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الشرط الأول.

وقال ابن هشام في حواشيه على التسهيل: «وإنما كان الجواب المذكور لـ (أمّا) دون الشرط الآخر لوجهين: أحدهما أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فإنه يجعل لأولهما. الثاني: أن شرط (أَمّا) قد حذف، فلو حذف جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها». انظر الدماميني: ١٢٠٤، وقد علق على ذلك بأن الزمخشري أجاز في ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ حذف (إمّا)، وسيأتي فيما بعد، وذهب أنه لقائل أن يجعل الجواب المذكور للثاني، وهو وجوابه جواب الأول، والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديراً، والأصل: مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح، ثم قدم الشرط على الفاء، جرياً على القاعدة في إيثار الفصل بين (إما) والفاء كراهية لالتقائهما لفظاً، فالتقى فاءان: الأولى فاء جواب (أمّا)، والثانية فاء جواب (إنْ)، فحصل الثقل فدفع بحذف الثانية لأنها الموجبة للثقل...

وذكر الشمني: ١٢٥، أن كلام الدماميني هذا لبدر الدين بن مالك في شرح الألفية.

أما الرضي فقد ذكر في شرح الكافية أن قوله ﴿فَرَوْحٌ﴾ جواب استغني به عنه جواب (إنْ) انظر: ٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧.

وقال أبو حيان في البحر/ ٢١٦/٨: «إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ أو مصحوباً بلم أغنى عنه جواب (أمّا) هذا مذهب سيبويه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الفاء جواب (إنْ) وجواب (أَمّا) محذوف، وله قول موافق لمذهب سيبويه. وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأمّا والشرط معاً. وقد أبطلنا هذين المذهبين في كتابنا المسمى التذييل والتكميل في شرح التسهيل».

وعبارة الأخفش في كتابه معاني القرآن ٢/ ٤٩٣: «فأما إن كان من المقربين فروح وريحان أي فله روح وريحان..» وما زاد على ذلك.

(١) لفظاً كالسائل واليتيم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾.
ومحلاً هو قوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ قوله: بنعمة ربك منصوب محلاً بالفعل الواقع بعد الفاء: فحدث، وفي شرح الكافية ٣٩٦/٢: «وكذا يقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به».
وبالجواب، أي: بفعل الجواب. واغتفر عمل ما بعد الفاء فيما قبلها تغليباً للغرض المهم من التقديم.
وانظر الحواشي.

(٢) الآيات من سورة الضحى: ٩٣/ ٩ - ١١.

(٣) أي اسم منصوب لفظاً أو محلاً.

(٤) زيداً هنا منصوب بفعل «اضرب» المحذوف، وقد دل عليه المذكور. وفي الأزهية: ١٥٤: «فإن وقع بعد الفاء فعل يعمل في الاسم الذي بعد (أمّا) نصبته به» .
وظاهر هذا الكلام أنه ليس على تقدير فعل محذوف يفسره المذكور بعد الفاء.

(٥) الآية: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ سورة فصلت: ٤١/١٧.

وفي البحر المحيط ٧/٤٩١: وقرئ (ثمودَ) بالنصب ممنوعاً من الصرف، والحسن وابن أبي إسحاق (ثموداً) منونة مصروفة، وروى المفضل عن عاصم الوجهين. وفي الإتحاف: ٤٦٧: (ثمودَ) الحسن ووافقه المطوعي، وفي شواذ ابن خالويه: ١٣٣: (وأما ثمودَ) بالنصب فهي قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٦) قال ابن يعيش بعد ذكر هذه القراءة «.. وليس ذلك على حد: زيداً ضربته؛ لأن ذلك ليس بالمختار، والكتاب العزيز يُختار له، والذي حَسّنه عند القارئ ما في (أمّا) من معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل فاعرفه..» شرح المفصل: ٢/٣٣، كذا قال: «والذي حسنه عند القارئ» كأن القارئ حُرٌّ فيما يقرأ، ونسي أن القراءة سنة متبعة عملُ القارئ فيها النقل، ولا يستطيع أن يغير فيها شيئاً. وانظر الأزهية: ١٥٤. =

والنصب على طريقة الاشتغال، وعند الدماميني الراجح الرفع الذي قرأ به الجماعة نحو: زيدٌ ضربته. والمثال والآية للنصب لفظاً. ومثال النصب محلاً: أما الذي يكرمك فأكرِمْه، وكذا نحو: أما بزيد فٱمْرُرْ به. الدماميني: ١٢٦.

(١) أي: أما زيداً فاضرب اضربه، وأما ثمود فهديناهم هديناهم.

(٢) ذهب الدماميني بأنه لقائل أن يقول: لا نسلّم أن (أمّا) نائبة عن شيء أصلاً، ولو سُلِّم كونها نائبة عن شيء فإنما هي نائبة عن جملة الشرط بأسرها، لاعن فعل وحده. ص (١٢٦).

(٣) في الجنى الداني: ٥٢٥: «ولا يلي (أَمّا) فعل؛ لأنها قائمة مقام شرط وفعل الشرط، فلو وليها فعل لتُوهِّم أنه فعل الشرط».

وعند الدماميني لم يَلِ فعل فعلاً في التقدير لفصل الفاعل. وعند الأمير: وعلل ابن صاحب الألفية بأنه لو ولي الفعل (أمّا) لتوهم أنه الشرط (إنْ). قال الأمير: وعلى كلّ فلا مانع من تقديره بعد المنصوب وقبل الفاء، ونقل عن الدماميني بأنه لا يفصل بين (أمّا) والفاء بأكثر من واحد، والمقدَّر كالثابت. انظر حاشية الأمير: ١/٥٥.

(٤) في (كان) ضمير مستتر عائد إلى زيد. وفاصل بين كان والفعل.

(٥) انظر همع الهوامع: ٢/٨٠، وفي ص/٧٣، ذكر السيوطي القول «ليس خَلَقَ الله أَشْعَرَ منه»، وذكر أن ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن، ومنه هذا.

وقال أبو حيان: ليس هذا التخصيص بصحيح، فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد. وانظر الكتاب: ١/٧٣.

وانظر مثال ابن هشام في: كتاب سيبويه ١/٣٥، قال: «فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله. فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثلُ ما في إنّه».

(٦) وهو فاصل بين (ليس) والفعل المصدّر به خبرها.

(٧) لا إشكال؛ لأن المباشر على هذا القول للفعل حرف وليس فعلاً.

(١) ولا إشكال هنا أيضاً؛ لضعف فعلية «ليس» بمشابهة الحرف.

(٢) أي لأجل أنّ «ليس» فعل يشبه الحرف، وهو «ما» النافية، أهملها بنو تميم، فلم يكن لها عندهم عمل فيما بعدها.

وفي همع الهوامع ٢/ ٨٠: «حكى أبو عمرو بن العلاء: أن لغة بني تميم، إهمال (ليس) مع (إلّا) حملاً على (ما) كقولهم: «ليس الطيبُ إلا المسكُ»، بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها، وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر، فقال له أبو عمرو، نِمتَ يا أبا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميميّ إلا وهو يرفع، ثم وَجّه أبو عمرو خلفاً الأحمر وأبا محمد اليزيدي إلى بعض الحجازيين، وجهدا أن يلقناه الرفع فلم يفعل، وإلى بعض التميميين وجَهِدا أن يلقناه النصب فلم يفعل، ثم رجعا، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا فُقْتَ الناس».

(٣) خرّج بعض المتقدمين الرفع على غير ما هو معروف في هذا القول، فقد ذهب أبو نزار الملقب بملك النحاة إلى أن (الطيب) اسم (ليس) و (المسك) مبتدأ خبره محذوف تقديره: إلا المسك أَفْخَرُه، والجملة في موضع نصب خبر «ليس».

وذهب أبو علي إلى أن اسم (ليس) ضمير الشأن، و (الطيب) مبتدأ، و(المسك) خبره، أو (الطيب) اسمها والخبر محذوف، و (إلا المسك) بدل، أو (الطيب) اسمها و (إلا المسك) نعت، والخبر محذوف.

وانظر الكتاب: ١/ ٧٣، ففيه حديث عن (ليس) و (ما)، وقد ذكر أن بعضهم زعم أن (ليس) تجعل كـ «ما»، قال: وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف.

وللدماميني تعليق على هذا فهو يقول: إذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعلٍ آخر فلِمَ لا يغتفر ذلك في (أمّا)؛ فإنها عريقة في الحرفية. وعَقّب على هذا الشمني بأنه إذا شبه شيء بشيء أو ناب شيء عن شيء يكون التشبيه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنائب حكم المشبه به. والمنوب عنه لا حكم نفسه، ألا ترى (ما) لما شبهت بـ (ليس) أخذت حكمها؛ ولهذا اغتفر في (ليس) مباشرة الفعل لشبهها بالحرف، ولم يغتفر في (أمّا) مباشرتها الفعل لنيابتها عن الفعل. ص: ١٢٦.

(١) قال ابن الشجري: «واعلم أن (أمّا) لما نزلت منزلة الفعل نصبت، ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها، وإنما نصبت الظرف الصحيح كقولك: أمّا اليوم فإني منطلق، وأما عندك فإني جالس، وتعلق بها حرف الظرف في نحو قولك: أما في الدار فزيد نائم..» الأمالي ٢٩١/١.

(٢) سبق أنها نابت عن الجملة وليس الفعل وحده.

(٣) أي فعل الشرط المحذوف.

(٤) في م/١ و٢ و٤ «أَمّا» وفي م/٣ «إنّ»، وفي طبعة مبارك وزميله: ص ٨٣: «ما بعد الفاء». ومثله عند الدسوقي والأمير، والشيخ محمد محيي الدين: ٥٨/١.

(٥) قال ابن الشجري: «وإنما لم يجز أن يعمل ما بعد الظرف في الظرف، لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها، وعلى هذا يحمل قول أبي علي: «أما على أثر ذلك فإني جمعت» ومثله قولك: أمّا في زيد فإني راغب، ففي متعلقة بأمّا نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين، إلا أبا العباس المبرد فإنه زعم أن الجارّ متعلق برغبت..» الأمالي ٢٩١/١.

(٦) لأن معموله حَقُّه التأخير. وفي حاشية الأمير: ٥٥/١، ويَرِد عليه: زيداً لن أضرب، مع امتناع تقدم الفعل على ناصبه فاستخفّوا التابع.

(٧) كذا في البحر المحيط: ١١٩/١، وانظر الكتاب: ٣١٢/٢.

(٨) في المقتضب ٢٧/٣: «.. ومن رأى أن يقول: زيداً ضربته نصب بهذا فقال: أما زيداً فاضربه، وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ فعلى هذا فقس هذا الباب».

وللمحقق تعليق يقول فيه: صريح قول المبرد هنا «وجملة هذا الباب أن الكلام بعد (أمّا) على حالته قبل أن تدخل» يفيد أنه مع النحويين في عدم جواز: أمّا زيداً فإني ضارب...». =

وفي شرح المفصل ١٢/٩: «وغالى أبو العباس فأجاز: أما زيداً فإني ضارب، على أن يكون (زيداً) منصوباً بضارب، وفيه بُعْدٌ؛ لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها».

وفي أمالي الشجري ٢٩١/١ «... وهو قول مباين للصحة، خارق للإجماع، لما ذكر من أنّ إنّ تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها...».

وفي همع الهوامع: ٣٥٨/٤، ذكر أن هذا رأي المبرد، وأن ابن درستويه تابعه على ذلك، وأن ابن مالك اختار هذا، ثم قال: «قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح، قال: وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن وَلّاد عنه. قال الزجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه؛ ولذلك لم أحكه عنه في المتن».

(١) كذا بضم الدال والراء، وضبطه بعضهم بالفتح، وهو عبد الله بن جعفر، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدارقطني وغيره، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، صَنّف الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وغريب الحديث، والمقصور والممدود، وأخبار النحاة وغيرها. ولد سنة ثمان وخمسين ومئتين، ومات سنة سبع وأربعين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة: ٣٦/٢.

(٢) انظر الجنى الداني: ٥٢٧.

وعبارة الأشموني: ٣٥٦/٢: «والمصنف» وهو يعني ابن مالك، وقد ذكر ذلك السيوطي في همع الهوامع: ٣٥٨/٤.

(٣) عبارة المرادي: «وأجاز الفراء تقديم معمول ما بعد (إنّ) على الفاء وفاقاً للمبرد، وزاد أنه أجاز ذلك في (ليت ولعل)، وكل ما يدخل على المبتدأ».

وفي همع الهوامع: ٣٥٩/٤: «وقال الفراء زيادة على ذلك: وكل ناسخ يدخل على المبتدأ من أخوات (إنّ) وغيرها نحو: أما زيداً فليتني ضارب، وأما عمراً فلعلي مكرم».

وفي البحر المحيط: ١١٩/١، ما يشعر أن الفراء لم يعمم هذا في أخوات (إنَّ) جميعها، بل جعله في خبر(ليت ولعل) مع (إنّ).

(٤) أي هذا التركيب.

(٥) أي وفعل الشرط، وهذا عند الجمهور.

(١) وهذا عند الجمهور أيضاً.

(٢) وذلك لأنهم لا يرون الفاء مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها.

(٣) لأن الفعل الذي نابت عنه (أمّا) لا ينصب المفعول، إذ يقدر من (كان) التامة.

وعند الشجري: ٢٩١/١، لم تنصب المفعول لضعفها.

وفي همع الهوامع، ٣٥٩/٤: «ولا تعمل (أمّا) في اسم صريح، فلا تنصب المفعول خلافاً للكوفية، حيث أجازوه لما فيها من معنى الفعل. ورُدَّ بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم: أما زيداً فعنده عشرون درهماً، ولا أما زيداً فقائم..».

(٤) في طبعة مبارك وزميله «لا يتقدم عليها»، ومثله عند الدماميني، وكذلك م٤/٢٦ب، وعند الأمير: ٥٦/١: «عليهما»، وفي بقية المخطوطات «لا يتقدم» كما أثبته.

(٥) م٢/١٠ب، وم٣/٢٦ب، والمطبوع: «وأجاز ذلك المبرد».

(٦) وقد مضى بيان رأي النحويين فيه، وما ذكره أبو حيان من رجوع المبرد إلى رأي الجماعة، وذلك بنقل ابن ولاد وشهادة الزجاج.

وذكر لها الرماني معنى آخر ص/١٢٩، قال: «الثاني (من معانيها) أن تكون قطعاً وأخذاً في كلام مستأنف، وعلى هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتاب نحو قولك: أما بعد كذا».

ومثل هذا في أمالي الشجري: ٣٤٨/٢، قال: «والثاني من مواضع (أمّا) أن تكون أخذاً في كلام مستأنف من غير أن يتقدمها كلام، وعلى هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتب، كقولك: أما بعد كذا فإني فعلت، وأمّا على أثر ذلك فإني صنعت. واستفتح أبو علي كتابه الذي سماه (الإيضاح) بقوله: أما على أثر ذلك فإني جمعت...». ولم يذكر هذا المعنى لها ابن هشام.

وفي شرح الكافية: ٣٩٩/٢، ذكر أن (أمّا) قد تحذف لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ المدثر ٣/٧٤ – ٥. و ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ سورة ص ٥٧/٣٨.

وقال إنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً، وما قبلها منصوباً به أو بمفسر.

(١) كلام ابن هشام مثبت في شرح الأشموني: ٣٥٦/٢، دون عزو.

(٢) فهو مفعول به للفعل الذي نابت عنه (أما).

وفي الكتاب: ١٩٤/١، (باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات)، قال: «وزعم يونس أنه قول أبي عمرو، وذلك قولك: أما العبيدُ فذو عبيدٍ وأما العبدُ فذو عبدٍ، وأما عبدَان فذو عبدين، وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء، والأسماء لا تجري مجرى المصادر...، وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيدَ فذو عبيد، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر، وشبهوا خمستهم بالمصدر، كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدراهمَ، أي للعبيد والدراهم، وهذا لا يُتَكلّم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما...» وانظر شرح الكافية: ٢٩٧/٢، ٣٩٩.

وقال السيرافي: «وكان المبرد لا يجيز النصب، ولا يرى له وجهاً، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه...، وكان الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير المِلْك، والملك مصدر، كأنه قال: أما ملك العبيد، كما تقول: أما ضرب زيد فأنا ضاربه».

(٣) ذكر الدماميني أنه لم يضبط هذا كما ضبط المثال السابق بالنصب، لأن كتابة «قريشاً» بالألف توضح أنه منصوب، فلا يحتاج إلى قيد بخلاف لفظ «العبيد».

وأخذ على ابن هشام أنه يبني الأحكام على النصب، وهو ضعيف عند سيبويه، وهذا لا يصح لأن النادر لا حكم له. انظر: ص ١٢٧. ونقل هذا الأمير عنه.

(٤) هذا الذي نسبه إلى نفسه هو لابن مالك، فذكر الدماميني أن ما ههنا هو عين ما قاله ابن مالك مستنداً في ذلك إلى المثالين اللذين ذكرهما مسموعين من كلام العرب، وإلى شيءٍ آخر قرّره في شرح التسهيل، ورَدَّ الشيخ الدردير على الدماميني بأن المصنف مجتهد، وافق اجتهاده اجتهاد ابن مالك، فلا يعترض عليه، انظر الدسوقي: ٦٢/١. =

قلت: كلام الدردير مردود، فقد دأب ابن هشام على نسبة آراء الآخرين إلى نفسه، ولا يعقل أن يكون ذلك كله من باب المصادفة وتوافق الاجتهاد.

(١) في الجنى: ٥٢٢: هذا تقدير الجمهور، وانظر شرح المفصل: ٣٢/٣، و١١/١، وأمالي الشجري: ٢٨٩/١ ورصف المباني: ٩٧، والأزهية: ١٥٣، والمقتضب: ٢٧/٣، وسيبويه: ٣١٢/٢، وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢: «وأما تفسير سيبويه لقولهم: أما زيد فقائم بمهما يكُن من شيء فزيد قائم فليس لأن (أما) بمعنى (مهما)، وكيف وهذه حرف و (مهما) اسم، بل قصده إلى المعنى البحت؛ لأن معنى مهما يكن من شيء فزيد قائم: إن كان شيء فزيد قائم، أي هو قائم البتة».

(٢) أي مهما ذكرتَ من العبيد فالمذكور ذو عبيد، ومهما ذكرت قريشاً فأنا أفضلها.
وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢ - ٣٩٨، قال الرضي: «.. كما تقول في نحو: أما علماً فعالم: إن التقدير مهما تذكروا زيداً عالماً فهو عالم..» فالعامل محذوف قبله.
ورَدّ الدماميني على ابن هشام بأنه لو كان كذلك لم يكن ثم معنى لاشتراط سيبويه أن يكون المعرف باللام غير معين، مع أن الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال، وقال: بل هو مفعول به لما بعد الفاء؛ لأن معنى ذو عبيد يملك، وذلك كما روى الكسائي: أما قريشاً فأنا أفضلهم أي أغلبهم في الفضل. ص ١٢٧.

(٣) أحسن لأنه على أنه معفول مطلق لا يتأتى في: أما العلمَ فذو علم، أو فإنه عالم، أو فلا علم له، ونحو: أما علماً فإنه عالم، لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله، وهذا على مذهب الجمهور. انظر الدماميني: ١٢٧ والدسوقي: ٦٢/١.

(٤) في شرح الكافية ٣٩٨/٢: «وأما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء، فمعنى أما العلمَ فعالم: أما يكون شيء فزيد عالم العلم..».

(١) وفي شرح الكافية أيضاً ٣٩٧/٢: «وأما النصب فإن سيبويه ذكر أن ذلك في المصدر معرفاً كان أو منكراً على أنه مفعول له عند الحجازيين. قال شراح كلامه. وذلك لأنه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له..» وانظر الكتاب: ١٩٥/٢.

(٢) العبارة في طبعة الأمير: ٥٦/١: «أو مفعول لأجله إن كان منكراً» كذا فقد سقط من النص: «... معرفاً، أو حال إن كان منكراً».

(٣) في م٢٦/٣ب: «أو حال»، وكذا عند الدماميني. وفي بقية المخطوطات والمطبوع: «وحال».
وجاء في شرح الكافية، ٣٩٧/٢: «قال سيبويه: ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال: لأنهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر إلا الرفع علمنا أنّ نصب المنكر على الحال، والعامل فيه إما محذوف قبله، كما تقول في نحو: أما علماً فعالم: مهما تذكر زيداً عالماً فهو عالم، أو المذكور بعده أي عالم في مثالنا، فيكون حالاً مؤكدة».
وفي البحر المحيط ١١٩/١: «ومسألة أما علماً فعالم يلزم أهل الحجاز فيه النصب، وتختاره تميم».
والحال هنا من معمول الشرط، مهما ذكرته حال كونه عالماً، أو من الضمير في الجزاء، والمعنى مهما يكن من شيء فهو عالم في الواقع حال كونه عالماً، يعني حال ذكره بالعلم، كذا جاء في الحواشي، وفي حاشية الأمير: ٥٦/١، بعد هذه العبارة، «ولا يخفاك التكلف».

(٤) الحرف النائب عند الفعل.

(٥) كونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضي امتناع عمله في الظرف، وأولئك الجماعة لم يَدّعوا عمل (أَمّا) مطلقاً حتى يرد عليهم النقض بهذا، وإنما ادّعوا عملها في الظرف لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه فكيف يرد عليهم هذا. (الدماميني: ١٢٧).

وعلق الأمير على هذا بقوله: «قلنا أراد المصنف أن الأصل الاطراد وإجراء الباب على وتيرة واحدة»، ٥٦/١.

(٦) ذهب الدماميني إلى أن هذا المسموع الذي استند إليه ضعيف بنص سيبويه، فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية مع أنها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه.؟ =

وعلى هامش م٢/١٠ب: «قد قدّم أن مثل هذا يمتنع عند الجمهور؛ لأن (أمّا) لا تنصب المفعول به، ولا يجوز أن يكون معمولاً لخبر (إنّ)، ولا لمقدر يفسره ما بعد (إنّ)؛ لأن ما لا يعمل لا يفسّر عاملاً، وعلى ما قال المصنف يجوز أن يكون معمولاً لذكرت مقدراً».

(١) نص هذا التنبيه موجود في الجنى الداني: ٥٢٧ - ٥٢٨، وانظر الأزهية: ١٥٦.
وفي أمالي الشجري عَدّ هذا استعمالاً ثالثاً لها، وهو كونها مركبة من (أنْ) و (ما) في قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، وهي من مسائل سيبويه، وذكر البيت الذي ذكره ابن هشام. ابن الشجري: ٣٥٠/٢.

(٢) أي أما البسيطة.

(٣) الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة النمل: ٨٤/٢٧.

(٤) البيت للعباس بن مرداس. وقد سبق الحديث عنه في باب «أنْ»، وكان موضع الشاهد فيه فيما سبق مجيء الفاء بعد «أنْ».

(٥) كذا في الجنى الداني: ٥٢٨. وهي بمعنى (بل). وذكر الدماميني (١٢٨) أنه قد نبه فيما سلف أن (أم) الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ولا منقطعة، بل هي حرف لمجرد الإضراب.
قلتُ: قد تبع في ذلك المرادي فهذا كلامه، وابن هشام ناقل عنه وإن لم يصرح بذلك.
وعند الأمير، ٥٦/١: «قال (أم) المنقطعة، وبنى ذلك على ما سبق للكوفيين من أنها تأتي لمجرد الإضراب».

(٦) اعترافه بأن التي في البيت هي المصدرية منافٍ لما قدمه من أنها فيه شرطية كما قاله الكوفيون، اللهم إلا أن يقال: أورد الكلام هنا على رأي الجماعة لا على معتقده، والله أعلم بالصواب.

= وذكر مثل هذا الشمني عن ابن الصائغ: «قد تقدم مبدأ الكلام على أن الأرجح عنده ثبوت (أنْ) شرطية، ورجحه بأمور منها دخول الفاء بعدها، واستشهد بهذا البيت، وقد رجع هنا بالنقض على يديه، والرجوع إلى الحق خير من التمادي على الغيّ. اهـ.

وأقول: إنه لم يقل فيما سبق إن كون (أن) شرطية أرجح عنده، وإنما قال: ويرجحه عندي أمور، وذكرها، ولا يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول أن يكون ذلك القول عنده أرجح من غيره، بل جاز أن يكون غيره أرجح منه، لأن مرجحاته أكثر وأقوى من مرجحات ذلك القول...، ولم يَسُق المصنف البيت فيما سبق شاهداً على مجيء (أنْ) شرطية، وإنما ساقه شاهداً على مجيء الفاء بعدها، وصَرّح بعد ذلك بأسطر بأن الصواب أنها مصدرية فراجعه وتأمل». الشمني: ١٢٨/١. ودفاع الشمني عن ابن هشام هنا ضعيف، وهذا اضطراب من ابن هشام، يرجح المسالة ويذكر أسباب هذا الترجيح، ثم يعود فينقض ذلك، ويذكر وجهاً آخر يراه الأصح، ومثل هذا كثير.

(١) فصار أنت، وانظر المسألة في الكتاب: ١٤٨/١، والأزهية: ١٥٦.

(٢) أصله: لأن كنت ذا نفر فخرت علينا.

(١) في م ٤/ ٢٧ أ « يفتح » وفي شرح الكافية : ٣٧٢/٢، حكى هذا قطرب، وفي التسهيل: ١٧٦، وشرح الأشموني: ١١٢/٢، فتح الهمزة لغة تميم، وفي همع الهوامع: ٢٥٣/٥، والجنى الداني: ٥٣٥، فتح الهمزة لغة قيس وتميم وأسد، وفي البحر المحيط: ٣٩٤/٨، لغة حكاها أبو زيد عن العرب، واحتج هؤلاء العلماء لذلك بقول أبي القَمْقَام:

تُلقِّحهـا أَمّـا شمـال عـريـةٌ وأَمّا صباً جنحَ العَشِيِّ هَبُوبُ

(٢) في م٤/٢٧أ: «يُبْدَل» ويكون هذا الإبدال مع كسر الهمزة، وفتحها، كقوله:

لا تُـفْـسِـدُوا آبـالـكـم أَيْـمـالـنـا إِيْـمـالـكـم

وقول سعد بن قرط أحد بني جذيمة في هجاء أُمِّه:

يا ليتمـا أُمّنا شالـت نَعامَتُها * إِيْمـا إلى جنـةٍ إِيْمـا إلـى نـارِ

وانظر هذه المسألة في الخزانة: ٤٣٢/٤، والمحتسب: ٢٨٤/١، ورصف المباني: ١٠٢، والجنى الداني: ٥٣٥، وهمع الهوامع: ٢٥٣/٥.

وذكر الدماميني أن هذا الإبدال يكون مع فتح الهمزة وكسرها، كما نَصَّ عليه غير واحد من النحويين، قال: «لكنهم فيما رأيتُ لم يستشهدوا على الإبدال إلا مع فتح الهمزة» انظر الدماميني: ١٢٨. وليس الأمر كما رأى.

(٣) وعند غير سيبويه بسيطة، وذكر الأمير أنه الأصل: ٥٦/١، وعند الدماميني: ١٢٨: «أَدْغِمَتْ النون في الميم للتقارب..، وإنما قال: «عند سيبويه» لأن غيره يرى أنها حرف بسيط، وهذا هو الأصل»، ومثل هذا في شرح الكافية: ٣٧٢/٢، وفي الجنى الداني: ٥٣٣، «اختلف العلماء في (إِمَّا) هذه، فقيل بسيطةٌ، واختاره الشيخ أبو حيان؛ لأن الأصل البساطة، وقيل: مركبةٌ من (إِنْ) و (ما)، وهو مذهب سيبويه».

وفي الكتاب ٦٧/٢: «قال: وسألت الخليل عن (إنما، وأَنما، وكأنما، وحيثما، وإِمّا) في قولك: إِمّا = أَنْ تَفْعَلَ وإِمّا ألا تفعلَ، فقال: هُنّ حكاياتٌ... وإنما تدخل [ما] لتمنع (أَنْ) من النصب...، والدليلُ على أنّ (ما) مضمومة إلى (إِنْ) قولُ الشاعر:

لقد كَذَبَتْكَ نفسُك فاكذِبَنْهَا فإِنْ جَزَعاً وإِنْ إجمالَ صَبْرِ

وإنما يريدون (إِمّا)...».

(١) و «إنْ» عند سيبويه مجردة عند التركيب عن الشرطية. الأمير: ٥٦/١.
وفي همع الهوامع ٢٥٥/٥: «وهي مركبة من (إنْ) و (ما) الزائدة على الأصح...».
وفي حاشية الأمير ٥٦/١: «ومن التعسّف كما في حاشية السيوطي - قولُ قومٍ: مركبةٌ من (إنْ) الشرطية و (ما) النافية»، يريد أن يقول: إنّ (ما) زائدة وليست حرف نفي.

(٢) ويبقى في هذه الحالة «إنْ».

(٣) قائل البيت النمر بن تولب يصف فيه وعلاً، وقبله:

إذا شاء طالع مَسْجورةً ... يرى حولها النبعَ والسّاسَما
تكون لأعدائه مَجْهَلا ... مَضِلّاً وكانت له مَعْلَما
سقته الرواعد ... ...

وفي رواية عن أبي علي: «سقتها»، فالضمير في هذه الحالة يعود على عين يصفها في الأبيات التي يتحدث فيها عن الوَعِل، وفي رواية سقته: يعود الضمير على الوعل نفسه، ورواية الديوان موافقة لرواية أبي علي.

وروى البيت: «رواعدَ» أيضاً. والرواعد: صفة للسحاب، جمع راعدة: يقال: رعدت السحابة، وأرعدت بالهمز، إذا سُمِع صوتُ الرعد منها.

والصيّف: مطر الصيف، والخريف: الفصل المعروف، وأراد هنا مطر الخريف، وقد أراد الشاعر أن يذكر أنه لا ينجو أحد من الهلاك، فبيّن هذا من خلال وصفه لهذا الوَعِل الذي تَحَصَّنَ في هذه القصبة التي تقع على جبل منيع ليس الوصول إليه سهلاً، والأمطار ملازمةٌ له صيفاً وخريفاً، وذكر الفصلين اللذين يَقِلُّ فيهما المطر، ومن باب أَوْلَى أن يكون المطر في الشتاء والربيع، وليس من السهل اصطياد هذا الوَعِل والحالة هذه، ولكنه مع ذلك لا ينجو من الحَتْفِ.

والشاهد في البيت هو أن «إمّا» عند سيبويه مركبة من «إنْ» و «ما»، وقد حُذِفَتْ «ما» هنا، والأصل: =

إمّا من صيف وإمّا من خريف، فحذف لضرورة الشعر «إمّا» الأولى و «ما» من «إمّا» الثانية، ولما حذفت «ما»، رجعت النون المنقبلة ميماً للإدغام إلى حالها قبل الإدغام.

واعترض المبرد على سيبويه، فذهب إلى أنّ «ما» لا يجوز إلقاؤها من «إنْ» إلا في غاية الضرورة، و (إمّا) يلزمها أن تكون مكررة...، وإنما جاءت هنا مرة واحدة، ولا ينبغي حمل الكلام على الضرورة إن أمكن تخريجه على غير ذلك. والوجه ما قاله الأصمعي وهو أنّ «إنْ» للجزاء، والتقدير: وإنْ سقته من خريف فلن يَعْدَم الرّيّ. وانظر الكامل: ٢٨٩/١.

وذكر ابن وَلّاد أنّ ماحكاه المبرد عن الأصمعي أجازه سيبويه بعقب البيت، وذلك في قوله إثْرَه: «وإنْ أراد الجزاءِ فهو جائز». انظر الكتاب: ١٣٥/١.

وممن جَوَّز أن تكون في البيت شرطية الفارسي، وانظر كتاب الشعر ٨٥/١ - ٨٦.

والنمر بن تولب صحابي من المخضرمين، وهو عُكْلي نسبة إلى عُكْلٍ، وهي أُمُّه، ويُكْنَى أبا ربيعة، وكان شاعراً جواداً واسع العطاء، ولم يمدح أحداً ولاهجا، وَفد على النبي ﷺ مسلماً، وهو كبير، عاش مئتي سنة، وخرف.

(١) في المقتضب ٢٨/٣: «وزعم الخليل أن (إمّا) هذه إنما هي (إنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى (الشك)، ولايجوز حذف (ما) منها إلّا أَنْ يُضْطَرَّ إلى ذلك شاعر، فإنْ اضطر جاز الحذف؛ لأن ضرورة الشعر تردُّ الأشياء إلى أصولها: قال:

لقد كذبتك نفسك فاكذِبَنْها فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ

فهذا لا يكون إلا على «إمَّا». والبيت لدريد بن الصمة، وانظر التعليق في حاشية المقتضب، وفي الكامل ٢٨٩/١: «وزعم سيبويه..» مثل نص المقتضب.

وانظر شرح المفصل: ١٠٢/٨. وفي الخصائص: ٤٤١/٢، ذكر البيت ثم قال: «مذهب صاحب الكتاب أنه أراد: وإمّا من خريف، وقد خُولِف فيه».

(٢) انظر شرح البغدادي: ٣٨٠/١، وفي شرح المفصل ١٠٢/٨: «وصحة محمله على ما ذهب إليه الأصمعي أنها (إنْ) الجزائية والمراد: وإنْ سقته من خريف فلن يَعْدَمَ الرّيّ».

(١) وإلى مثل هذا ذهب الفارسي. انظر شرح البغدادي: ٣٨٤/١.
وما ذُكِرَ هنا لغير سيبويه هو رأي سيبويه، فقد قال بعد البيت: «وإن أراد الجزاء فهو جائز؛ لأنه يضمر فيها الفعل الذي يصل بحرف، وأما (إمّا) فيجري ما بعدها ههنا على الابتداء» انظر الكتاب: ١٣٥/١.

(٢) يجوز فيه الوُعْل بضم فسكون، والوَعَل بفتح الواو والعين المهملة كَفَرس، والوَعِل ككتِف، والوُعِل بضم فكسر، وهذا نادر. والوعل: تيس الجبل.

(٣) عند الدماميني: ١٢٩، إذ يصير انتفاء العطش معلّقاً بشرط سقي السحائب له في الخريف، ومفهوم ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط. وفيه نظر؛ لأنا لا نسلّم أن المقصود وصف هذا الوَعِل بالري على كل حال، وإنما وصف حاله بحسب الواقع فأخبر أولاً بما وقع من سقي السحائب في الصيف له، وذلك مقتضٍ لريّه منها، ثم أخبر بأنّ سحائب الخريف إنْ سقته بعد ذلك حصل له الرِّيّ المستمر، ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائماً فمع الإتيان (بإمّا) التي هي لأحد الشيئين لا يلزم ذلك». ورَدّ ابن المُلّا هذا على الدماميني من وجوه، وانظر ذلك في شرح الشواهد للبغدادي: ٣٨٣/١، وملخص هذا الرد أنه كيف لا يكون الغرض ذلك، وهو بصدد بيان نجاته من الحتف، ولو كان وصف حاله بحسب الواقع لم يكن في تخصيصه بالذكر فائدة؛ إذ كل مخلوق شأنه من اللطف الإلهي مثل ذلك. ومن ذلك أن دعواه أنّ الإتيان (بإمّا) لأحد الشيئين لا يتأتى منه الوصف بالري الدائم، محصلها: دعوى المنافاة بين دوام الري والسقي من أحد الشيئين، وهي ممنوعة لصحة قولنا: دائماً الري حاصل، إمّا من سقي سحائب الصيف، وإمّا من سقي سحائب الخريف.

(٤) عند الشمني: ١٢٩/١: «رُدَّ هذا بأنه زيادتها لم تثبت بعد العاطف...».
وانظر حاشية الأمير: ٥٧/١.

(١) قال المرادي: «(إِمّا) بكسر الهمزة حرف من حروف العطف عند أكثر النحويين. هكذا نقل ابن مالك عنهم، ونقل عن يونس وأبي علي وابن كيسان أنها ليست بعاطفة قال: وبه أقول، تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (إِمّا) كذلك.

ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنّ (إِمّا) ليست بعاطفة، وإنما أوردها في حروف العطف لمصاحبتها لها. قلتُ: عَدّ سيبويه (إِمّا) من حروف العطف فحمل بعضهم كلامه على ظاهره، وقال: الواو رابطة بين (إما) الأولى و (إما) الثانية.

واستدل الرماني على أنها عاطفة بأن الواو للجمع، وليست هنا كذلك؛ لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أن العطف لإما.

وقال بعض المتأخرين: «الواو عطفت (إِما) الثانية على (إما) الأولى، و(إِمّا) الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى...». انظر الجنى الداني: ٥٢٨ - ٥٢٩، وانظر كلام ابن مالك في التسهيل: ١٧٤.

وفي شرح الأشموني: ١١٢/٢، وهمع الهوامع: ٢٥٣/٥، نقل ابن عصفور إجماع النحويين على منع كونها عاطفة، والذي في المقرب: ٢٢٩/١، ذكر حروف العطف، ولم يصرح بالإجماع، وإنما قال: « (إِمّا) ليست بعاطفة في الحقيقة، وإنما ذُكِرَتْ في الجملة لمصاحبتها لها»، وما ذكره المرادي من أن الرماني ذكر أن (إِمّا) عاطفة غير صحيح، بل عبارته صريحة في نفي العطف عنها في كتابه حروف المعاني: ١٣١، قال: «وليست (إما) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين..» وفي البحر المحيط، ٣٩٤/٨: «عَدَّها بعض الناس في حروف العطف».

(٢) في م١/٢٢أ و م٣/٢٧أ: «يعني»، ومثله الدماميني ١٢٩، والدسوقي: ٦٣. وفيما تبقى من المخطوطات والمطبوع ما أَثبتُّه، وقوله: «أكثرهم» أي أكثر النحويين.

ونقل الرضي عن الأندلسي إلى أنّ الأولى مع الثانية حرف عطف، ورَدَّه الرضي، انظر هذا في شرح الكافية: ٣٧٢/٢، ومثل هذا عند الأمير: ٥٧/١.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي، بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب وروى عنه سيبويه، وله مذاهب يتفرّد بها، تتلمذ على يديه الكسائي والفراء، وكانت له حلقة بالبصرة يرتادها أهل العلم والأدب، قارب تسعين سنة ولم يتزوج، مولده سنة (٩٠هـ)، ووفاته سنة (١٨٢هـ). انظر بغية الوعاة: ٣٦٥/٢.

(١) في شرح المفصل: ١٠٣/٨، ذكر ابن يعيش الفارسي وابن السراج. وفي شرح الكافية: ٣٧٢/٢: أبو علي وعبد القاهر، وسيأتي حصر هذه الأسماء فيما يأتي.

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي، يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: إنه أنحى منهما، وكان يميل إلى المذهب البصري، ومن تصانيفه: المهذب في النحو، اللّامات، غريب الحديث، معاني القرآن، وكتب أخرى، مات سنة (٢٩٩هـ)،وقال ياقوت: (٣٢٠هـ) انظر بغية الوعاة: ١٨/١ - ١٩.

(٣) الأُولى لا خلاف في أنها غير عاطفة؛ لأنها بين الفعل ومرفوعه.

وفي شرح المفصل ١٠٣/٨: «لم يَعُدَّ أبو علي (إمّا) من حروف العطف لأمرين: تكرارها، وابتداؤك بها، فإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة.

أما المالقي فقد ذهب في كتابه «رصف المباني» إلى أنها عاطفة، ورَدَّ كلام الفارسي محتجاً بكلام الصّيمري في التبصرة، وخلاصته أن (إمّا) الأولى دخلت لتؤذن أن الكلام معها مبنيٌ على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تنبئ بأنّ (إمّا) الثانية هي الأولى، قال: «لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد؛ لأن الواو مشركة لفظاً ومعنى، والكلام الذي في (إما) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى».

قال المالقي: «وهذا الذي ذكره الصّيمري هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ومذهب أئمة المتأخرين المحذقين كأبي موسى الجزولي وغيره، وفيه الردُّ على أبي علي وأتباعه». رصف المباني: ١٠٠.

(٤) في التسهيل: ١٧٤، عَدَّ ابن مالك حروف العطف، ثم قال: «وليس منها (لكنْ)، وفاقاً ليونس، ولا (إمَّا) وفاقاً له ولابن كيسان وأبي علي».

وفي شرح الأشموني ٢/١١١: «أنها مثل (أو) في العطف والمعنى، وهو ماذهب إليه أكثر النحويين، وقال أبو علي وابنا كَيْسان وبَرهان: هي مثلها في المعنى فقط، ووافقهم الناظم «ابن مالك»، وهو الصحيح، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزوماً، والعاطف لايدخل على العاطف».

وعبارة ابن مالك في النظم: «ومِثلُ (أو) في القصد (إمّا) الثانية»، أي في المعنى المقصود لا العطف.

وفي شرح الكافية الشافية: ١٢٢٦، ومذهب ابن كيسان وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو، وبقولهما أقول في ذلك تخلّصاً من دخول عاطف = على عاطف؛ ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو، وفيها (ولا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (إما) مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير وعملاً بمقتضى الأولوية..».

ملخص ما سبق: القائلون بأنها عاطفة منهم سيبويه والمالقي والمرادي والجزوي والصيمري.

والقائلون بأنها غير عاطفة منهم الفارسي وابن كيسان وابن بَرْهان، وابن مالك والرماني وابن درستويه وابن عصفور وابن السراج والجرجاني ويونس. وهؤلاء ذهبوا إلى أن العطف بالواو.

(١) استعمال (إما) دون الواو قبل الثانية بل هو قليل.

وفي شرح الكافية: ٣٧٢/٢، وتلزم الثانية الواو، وربما تَرِدُ بلا واو نحو: خذ هذا إمّا ذاك.

(٢) قائله سعد بن قرط بن سيار ويلقب بالنُّحَيْف، وهو من بني جذيمة، وهو يهجو أمه في أبيات هذا منها. وعَزَا الجوهري هذا البيت إلى الأحوص، ورَدَّه العيني.

ورواية البيت عند الرضي دون إبدال: إمّا إلى جنة إمّا إلى نارِ. قال: ويُرْوَى إِيْما إلى جَنّة وهي لغة في إمّا.

ويا: حرف تنبيه، شالت: ارتفعت، النعامة: في اللغة باطن القدم، ومن مات شالت رجله، أي ارتفعت، وظهرت نعامته، وانتكس رأسه، فقولهم: شالت نعامته كناية عن الموت، وشالت نعامتهم: ذهب عِزُّهُم وتَفَرّق أمرهم.

ومعنى البيت: يا ليت أمي ارتفعت جنازتها، أوْ لقيت حتفها إما إلى الجنة وإما إلى النار.

والشاهد في البيت: أنّ (إمّا) الثانية جاءت بلا واو مع أن الأصل ملازمتها لها.

(١) شرح الأشموني: ١١٢/٢، فتح الهمزة لغة تميم، وبها رُوي البيت.
وعند الدماميني/ ١٣٠: «الفتح مع الإبدال».

(٢) أي الإبدال مع فتح الهمزة.

(٣) وجدت مثل هذا عند الأشموني: ١١٢/٢، وهمع الهوامع: ٢٥٣/٥، ومثله في رصف المباني: ٥٢٩، وقد نقلت هذه النصوص قبل قليل. ولم أجد التصريح بالإجماع في المقرب: ٢٣٢/١، فلعله ذكر هذا في غير المقرب من مؤلفاته.
وذكر الدسوقي والدماميني أن كلام ابن عصفور غير دقيق؛ لأن كتب النحو طافحة بنقل الخلاف في ذلك. اهـ.
قلتُ: ذكرتُ قبل قليل أسماء أصحاب الرأيين مما يفسد القول بالإجماع فلعل الذين نقلوا عن ابن عصفور كان نقلهم غير دقيق؛ إذ لا يعقل أن ينقل هذا العالم الجليل الإجماع أو يصرح به دون أن يطلع على هذا الخلاف بين العلماء.

(٤) نص ابن عصفور في المقرب: ٢٢٩/١، وعند ابن الشجري مثل هذا: «وإنما ذكرها من [ذكرها] من النحويين في حروف العطف تقريباً؛ لأنها بمعنى أو».
انظر أمالي الشجري: ٣٤٤/٢.

(٥) وهو الواو. وفي م١١/٢أ: «لحروفه» أي لحروف العطف، ونص ابن عصفور في المقرب «لمصاحبتها لها» وهو يحتمل الجمع والإفراد، والنص في الجنى الداني يؤيد الجمع «وإنما أوردوها في حروف العطف لملازمتها لها».
ولقد أثبتُّ «لحرفه» بالإفراد لأنها لا تلازم كل حروف العطف وإنما تلازم حرفاً واحداً وهو الواو.

(٦) النص من هنا مثبت في همع الهوامع: ٢٥٣/٥.
وفي الجنى الداني: ٥٢٩، نسب هذا لبعض المتأخرين، ونص ابن هشام مأخوذ منه.
وعند الدماميني: ١٣٠، هذا القول حكاه ابن الحاجب وجَوَّزه، وقال إنه لا يبعد.
وعند الرضي: ٣٧٢/٢، نسب هذا القول إلى الأندلسي ورَدّ عليه.

(١) في همع الهوامع: ٢٥٣/٥، نقل كلام ابن هشام ثم قال: وقال الرضي: غير موجود. وانظر شرح الكافية: ٣٧٢/٢.

(٢) لا خلاف في أنّ (إمّا) الأولى غير عاطفة؛ لأنها بين الفعل ومرفوعه، فهي تدخل الاسم الذي بعدها في الذي قبلها، وليس قبلها ما تعطفه عليه.

(٣) بين الفعل والفاعل، ولا عطف بينهما.

(٤) زيد في المثال فاعل (قام)، فكيف تكون (إما) عاطفة والحالة هذه، وعلامَ تعطف زيداً؟.

(٥) المعمول الأول هو التاء من رأيت فهو الفاعل، والمعمول الثاني: زيداً وهو مفعول به، وفصل بينهما (إمّا)، فلا تعطف المفعول به على الفاعل؛ إذ ليس ذلك من كلامهم.

(٦) في م١١/٢أ: «عمرواً».

(٧) الآية: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ سورة مريم ٧٥/١٩.

(٨) في م٢٧/٣أ: «فإن ما بعد (إما) الأولى...» وقوله: «بدل» أي ما بعد إمّا وهو قوله: العذاب بدل مما قبلها وهو يوعدون، ولا يُعْطَفُ البدلُ على المُبْدَلِ منه.
وقوله: «قبلها» سقط من م١١/٢أ.

(١) ذهب غالب العلماء إلى أنّ لها ثلاثة معان: هي الشكّ، والإبهام، والتخيير، وبعضهم ذكر الإباحة في موضع التخيير، وعند المالقي أربعة معان: الشك والتخيير والإباحة والإبهام. وأما التفصيل فلم يُذْكَر في كثير من أقوال المتقدمين. وذكره الرضي: ٣٧٠/٢ وما بعدها، وذكروا أن أبا حيان زاد على المعاني الخمسة التي ذكرها ابن هشام معنى سادساً وهو إيجاب أحد الشيئين، كقولك للشجاع: إنما أنت إِمّا طَعْنٌ وإِمّا ضَرْبٌ، أي تارةً كذا وتارةً كذا. وانظر الارتشاف/١٩٩٢.

انظر حاشية الدسوقي: ٦٣/١، ومثل هذا النص في الجنى الداني: ٥٣٠ - ٥٣١، فقد قال: «وزاد بعضهم لأو معنى سادساً...» ولم يعزُ ذلك لأبي حيان.

وفي حاشية الأمير: ٥٨/١، خمسة معانٍ بحسب القرائن، وأصل وضعها لأحد الشيئين أو الأشياء نظير ما يأتي في (أو)، ثم المعاني للثانية كما هو صريح الألفية، ولا مانع من نسبتها للأولى أيضاً لتلازمهما» وانظر الدماميني: ١٣٠، والشمني في الموضع نفسه.

وعند الرضي: ٣٧٠/٢، وهذه المعاني تَعْرِضُ في الكلام لا من قبل (أو) و (إِمّا) بل من قبل أشياء أخر.

ونص ابن هشام هذا في الجنى الداني للمرادي: ٥٣٠، ومثل هذا في همع الهوامع: ٢٥٢/٥، وانظر الأزهية: ١٤٨.

(٢) في م٢/١١أ: «يعلم».

(٣) الدماميني: ١٣٠: «الإبهام على السامع هو الذي يعبرون عنه بالتشكيك» اهـ.

قلتُ: لعل الذين ذكروا الشك ولم يذكروا الإبهام إنما كان لهذا السبب، وانظر ذلك عند الرماني في معاني الحروف: ١٣٠، والشجري: ٣٤٣/٢ - ٣٤٤، وشرح المفصل: ١١٠/٨.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ من سورة التوبة: ١٠٦/٩.

(٥) ذكر ابن عباس أن الآخرين هم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومُرَارَة بن الربيع العامري، تخلّفوا = عن غزوة تبوك، والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم وما يؤول إليه أمرهم، وجاءت الآية على صورة لا يستطيع القارئ معها الجزم بأحد الشيئين: العذاب أو التوبة. وقيل نزلت في المنافقين المتعرّضين للتوبة مع بنائهم مسجد الضرار.

وفي البحر المحيط: ٩٧/٥: «فلم يخبر عنهم بما علم منهم، وحَذَّرَهم بهذه الآية إن لم يتوبوا، وإمّا معناها الموضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء فينجر مع ذلك أن تكون للشك أو لغيره، فهي هنا على أصل موضوعها وهو القدر المشترك الذي هو موجود في سائر ما زعموا أنها وضعت له وضع الاشتراك، والله عليم بما يؤول إليه أمرهم حكيم فيما يفعله فيهم».

(١) في الأزهية: ٢/١٤٠، جعل التخيير والإباحة شيئاً واحداً، وذكر أمثلة تصلح لهذا ولهذا، كما ذكر الآية التالية شاهداً للإباحة.

ولا بد أن يكون التخيير بعد طلب. (الدماميني/١٣١).

(٢) والآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا ۗ قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ سورة الكهف: ١٨/٨٦.

(٣) المراد بالعذاب القتل إن أصروا على الكفر، واتخاذ الحسنى بإكرامهم وتعليمهم الشرائع إن آمنوا، ويجوز أن يراد بالحسنى الأسر؛ لأنه بالنظر إلى القتل إحسان لما فيه بقاء الحياة. الدماميني: ١٣١.

وفي البحر ٦/١٦٠: «إما أن تعذّب بالقتل على الكفر، وإِمّا أن تتخذ فيهم حُسناً أي بالحمل على الإيمان والهدى..، فعبر في التخيير بالمسبب عن السبب، وقال الطبري: اتخاذ الحسن هو أسرهم مع كفرهم، يعني أنه خيّر مع كفرهم بين قتلهم وبين أسرهم».

(٤) الآية ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/٦٥.

وفي البحر المحيط ٦/٢٥٧: «قيل خيّروه ثقة منهم بالغَلَبِ لموسى...، وقال الزمخشري: هذا التخيير منهم استعمال أدب حسن معه وتواضع له...».

(٥) النص في أمالي ابن الشجري: ٣٤٣/٢، فقد ذكر الآية مثالاً للتخيير، ولم ينفرد بذلك ابن الشجري فمثل هذا عند الهروي في الأزهية: ١٤٨. =

وانتصر الدماميني في شرحه: ١٣١، لابن الشجري، فذكر أن ابن هشام لم يبيّن وجه الوهم، فلعل ذلك من قِبَل أنه لابد أن يكون حرف التخيير مسبوقاً بطلب وليس هنا طلب. وذهب إلى أنّ لابن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك، وأن يقول: المعنيُّ بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلم أو للسامع الخيرة في فعل ما شاء من غير جمع بينهما، ولا يشترط سبق الطلب، ولاشك أن لله الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين، وأنه عز وجل لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة عليهم.

وبيّن المراد بالوهم الشمني بقوله: «بيانُ وجهه من وجهين: أحدهما أن معنى التخيير والإباحة (بإِمّا و بأو) إنما يكون بعد مايدل على الطلب كما صرح به غير واحد من النحاة.

وثانيهما: أن (إِمّا) التخييرية إذا وقع الفعل بعدها تكون معه (أَنْ)...، وهذا الثاني هو مراد المصنف؛ لأن ما ذكره من هذه الآية لا يخالف ما مَثّل به إلا بعدم (أَنْ) معه. وهذا مع ظهوره خَفِي على بعضهم فقال: وجه الوهم أن التخيير يستدعي مخيَّراً، ويمتنع ذلك على الله تعالى، وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته»، انظر الشمني: ١٣١/١.

(١) من الآية السابقة من سورة التوبة ٩/١٠٦.

(٢) في شرح الكافية: ٢/٣٧٢، أثبت (لإمّا) من الأحكام ما أثبته (لأو)، وذكر من معانيها الإباحة، ومثاله في (أو): تعلم الفقه أو النحو. وانظر الارتشاف/ ١٩٩٢.
وفي أمالي الشجري: ٢/٣٤٤، وشرح المفصل، ٨/١٠٠: «تعلم إما الفقهَ وإما النحوَ»، وانظر شرح الكافية: ٢/٣٧٠.

(٣) في م٢/١١١أ «إثبات».
وفي همع الهوامع: ٥/٢٥٢: «وأنكر قوم الإباحة في (إِمّا) مع إثباتهم ذلك (لأَو)».
وفي شرح الأشموني، ٢/١١١: «ولم يذكر الإباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة» وانظر التسهيل: ١٧٦، وشرح الكافية: ٢/٣٧٢.

(٤) عبارة الدماميني في الحاشية، ١٣١: « والظاهر أنّه لا وجهَ لما قاله هؤلاء الجماعة»، وكلام =

= الدماميني هذا نقله الدسوقي على صورة تعطي عكس ما يُفْهَمُ منه هنا، فقد قال (١/٦٤): «الظاهر أن الوجه ما قاله هؤلاء الجماعة اهـ. دمامينى» والطبعة التى بين يديّ من حاشية الدسوقى فيها تحريف كثير.

(١) يأتي الحديث عن «أو» بعد «إمّا» مباشرة.

(٢) في همع الهوامع، ٢٥٢/٥: «وعَبَّر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد كما عبر عنه في أو».
وفي التسهيل/ ١٧٦: «والمعنى مع إمّا شك أو تخيير أو إبهام أو تفريق مجرد».
ولم يذكر هذا المعنى (لإمّا) الرماني في معاني الحروف: ١٣٠ - ١٣١، ولا ابن عصفور في المقرب: ٢٣١/١، ولا ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠٠/٨، ولا ابن الشجري في أماليه: ٣٤٤/٢. وذكره أبو حيان في الارتشاف/١٩٩٢.

(٣) الآية: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾. سورة الإنسان: ٣/٧٦.

(٤) ذكر ابن يعيش هذه الآية مثالاً للتخيير. انظر شرح المفصل: ١١٠/٨، ومثل هذا عند مكي في مشكل إعراب القرآن: ٤٣٤/٢.
وفي أمالي الشجري: ٣٤٥/٢: «واختلفوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ فذهب البصريون إلى أنها للتخيير، فانتصاب إمّا شاكراً أو كفوراً على الحال...، وأجاز الكوفيون أن تكون (إمّا) ههنا شرطية، والفراء قطع بأنها هي، فقال: «إنا هديناه السبيل إن شكر وإن كفر».
وفي التبيان للعكبري: ١٢٥٧/٢: «إمّا ههنا لتفصيل الأحوال».
وعند البيضاوي: «إمّا للتفصيل أو التقسيم، أي هديناه في حاليه جميعاً أو مقسوماً إليهما». انظر حاشية الشهاب الخفاجي: ٢٨٧/٨.

(٥) النص من هنا إلى قوله تعالى «.. خافت» لابن الشجري، انظر الأمالي: ٣٤٥/٢ - ٣٤٦، وقد نقلتُ قبل قليل جزءاً من هذا النص.

(٦) في م٢/١١أ: «وانتصابهما على الحال المقدرة» بإسقاط «على هذا».

وهذا رأي البصريين، وقد ذكره ابن الشجري (٣٤٥/٢): «فذهب البصريون إلى أنها للتخيير، =

فانتصاب شاكراً وكفوراً على الحال، قال الزجاج: هديناه الطريق إمّا طريق السعادة أو الشقاوة...».

وعند الشمني قوله: «الحال المقدرة هي الحال التي يكون حضول مضمونها متأخراً عن حصول مضمون عاملها؛ لأن معنى الهداية نصب الدليل، ولاشك في تأخر الكفر والشكر عنه..» (١/ ١٣١)، وفي مشكل إعراب القرآن، ٤٣٥/٢: «.. وقيل هي حال مقدرة، والتقدير: إما أن يحدث منه عند فهمه الشكر فهو علامة السعادة، وإما أن يحدث منه الكفر فهو علامة الشقاوة، وذلك كله على ما سبق في علم الله تعالى فيهم».

وانظر مثل هذا عند الشجري: ٣٤٥/٢، ومغني اللبيب في (الباب الرابع ـ أقسام الحال)، وأما الدماميني فقد قال: «وذلك لأن الظاهر أنه حال من الهاء في هديناه والمعنى: بيَّنا له الطريق وأوضحناه، فالحال مقدرة؛ لأن المراد بالشكر العمل بما بُيِّن له، والعمل بذلك ليس مقارناً للتبيين، فاحتيج إلى كون الحال مقدرة..» (١٣١).

(١) سقط «هي» من م١١/٢أ. وقوله «هذه» التي في الآية.

(٢) في أمالي الشجري، ٣٤٥/٢ ـ ٣٤٦: «وأجاز الكوفيون أن تكون (إمّا) ههنا هي الشرطية، والفراء قطع بأنها هي فقال: معناه: إنا هديناه السبيل إن شكر وإن كفر».
وفي معاني الفراء/ ٢١٤/٣: «.. يقول: هديناه: عَرّفناه السبيل شَكَرَ أو كَفَر، و (إما) ههنا تكون جزاءً، أي: إن شكر وإن كفر...».
وانظر مشكل إعراب القرآن: ٤٣٥/٢، ويأتي التفصيل في الفقرة التالية.

(٣) في مشكل إعراب القرآن: ٤٣٥/٢، قال مكي: «وأجاز الكوفيون أن تكون (ما) زائدة و (إنْ) للشرط، ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأنّ (إنْ) التي للشرط لا تدخل على الأسماء؛ إذ لا يُجازَى بالأسماء، إلا أن تضمر بعد (إنْ) فعلاً فيجوز، نحو قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة/٦]، فأضمر استجارك بعد (إنْ)، ودَلَّ عليه استجارك الثاني، فحسُنَ حذفه، ولا يمكن إضمار فعل بعد (إنْ) هاهنا؛ لأنه يلزم رفع شاكر وكفور بذلك الفعل، وأيضاً فإنه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام». وانظر هذا في أمالي الشجري: ٣٤٦/٢.

(٤) ضبط النص في م٢٢/١أ: «.. أن يلي الاسمَ أداةُ الشرط». ولا تصح العبارة بهذا الضبط.

(١) الآية: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحًاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٌۗ وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ وَإِن تُحۡسِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرًا﴾. سورة النساء: ٤/١٢٨.

(٢) أمالي الشجري: ٢/٣٤٦، ذكر نص مكي في المسألة ثم قال: «.. وهذا القول منه ليس بصحيح؛ لأن النحويين يضمرون بعد (إنْ) الشرطية فعلاً يفسره ما بعده؛ لأنه من لفظه، فيرتفع الاسم بعد (إنْ) بكونه فاعلاً لذلك المضمر كقولك: إنْ زيدٌ زارني أكرمته، تريد: إن زارني زيد أكرمته...، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾، ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ هذه الأسماء ترتفع بأفعال مقدرة، وهذه الظاهرة مفسرة لها.. وقوله: لا دليل على الفعل المضمر في الكلام يعني: في قوله: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ قولٌ بعيدٌ من معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام؛ لأنّ المضمر ههنا فعل يشهد بإضماره القلوب، وهو (كان)، وذاك أنّ سيبويه لا يرى إضمار (كان) إلا في مثل هذا المكان كقولك: أنا أزورك إنْ قريباً وإنْ بعيداً، تريد إن كنت قريباً وإنْ كنت بعيداً، ومن ذلك البيت المشهور وهو للنعمان بن المنذر:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً ... فما اعتذارُك من قولٍ إذا قيلا

وقول ليلى الأخيلية:

لا تقربَنَّ الدهرَ آلَ مُطَرِّفٍ ... إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوماً

أي إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً، وكذلك التقدير: «هديناه السبيل إن كان شاكراً وإنْ كان كفوراً، وإضمار الفعل بعد حرف الشرط مخصوص به (إنْ)...، ولمكي في تأليفه مشكل إعراب القرآن زلّات سأذكر فيما بعد طرفاً منها إن شاء الله».

ورَد في نص الأمالي تصحيف في قوله: وذاك أن سيبويه لا يرى إضمار كان لا في مثل هذا المكان..» والصواب كما أثبته «إلا في مثل هذا المكان».

(٣) في حاشية الأمير ١/٥٨: «أي ولا يشترط في إضمارها تأخر فعل لكثرتها وانسياق الذهن لها، قال في الألفية.

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتهر =

= وعند الدماميني، ١٣٢: «.. فكان لا تحتاج في جواز حذفها إلى فعل مُفَسِّر يقع بعدها، إنما ذلك لغيرها من الأفعال، وخصوصيتها باغتفار الحذف دون مفسّر لكثرة دورها في الكلام».

(١) وقوله: «فهو»، أي: حذف كان في الآية السابقة.

(٢) نسب الدماميني البيت لحسان رضي الله عنه، وقال: ينسب لغير حسان أيضاً، وتبعه على ذلك الدسوقي. والصواب أن البيت للنعمان بن المنذر، وهو من جملة أبيات، وروايته في شرح البغدادي: «قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً».

ورواية السيوطي في شرح الشواهد وسيبويه كرواية ابن هشام هنا، والمثبت في المخطوطات والمطبوع صدر البيت ماعدا ٢٨/٤، فقد جاء البيت بتمامه، ويبدو أن إثبات عجزه إنما هو من عمل الناسخ.

وفي م٢٧/٣ب: أتمَّ المصحح البيت على هامش هذه النسخة.

والمشار إليه بقوله، «ذلك» هو البَرص الذي أشار إليه لبيد بقوله:

إنّ آستـــه مـــن بَـــرَصٍ مُـــلَمَّـــعَـــه

وقصّة هذا أن الربيع بن زياد العبسي كان جليس النعمان وسميره، وقد أراد قوم لبيد أن يصرفوا النعمان عنه، فذكروا ذلك للبيد، وكان لا يزال غلاماً، فقال البيت السابق لبيد في وصفه في جمله أبيات، فالتفت النعمان إلى الربيع وقال: كذاك أنت يا ربيع؟ قال: لا والله لقد كذب ابن الأحمق اللئيم، فقال النعمان: أفّ لهذا طعاماً، لقد خشيتُ عليَّ، وقام الربيع وانصرف إلى منزله، ثم لحق بأهله وأرسل إلى النعمان بأبيات يعتذر فيها، فأجابه النعمان بأبيات منها بيت الشاهد.

والشاهد في البيت أنّ «كان» بعد «إنْ» محذوفة، والتقدير: إن كان حقاً وإن كان كذباً، وآسم (كان) ضمير يرجع إلى ذلك.

والنعمان هو ابن المنذر بن ماء السماء، وكنيته أبو قابوس، وقد تنصّر ومَلَكَ الحيرة اثنتين وعشرين سنة، وقتله كسرى أبرويز، وكانت أم المنذر يقال لها ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بلقب أمه، واسمها ماوية بنت عوف بن جشم.

مراجع البيت: شرح البغدادي: ٨/٢، وشرح السيوطي: ١٨٨/١، والكتاب: ١٣١/١، والعيني: ٢/ ٦٦٠، وأمالي الشجري: ٣٤٧/٢، ومثله في ٣٤١/١، وشرح المفصل: ٩١/٢، ١٠١/٨، وهمع الهوامع: ١٠٢/٢، والخزانة: ٧٨/٢.

(١) الشك والإبهام والتخيير والإباحة والتفصيل.

يذكر النحويون هذه المعاني لأو، ثم يقولون: وهذه المعاني لأَمّا أيضاً، وترتيب الكتاب عند ابن هشام اقتضى منه عمل العكس من ذلك، وستأتي هذه المعاني في الأداة التالية بعد (إمّا) مباشرة.

(٢) وهي الثانية العاطفة.

وفي شرح المفصل: ١٠١/٨، يتحدث ابن يعيش عن أن (إمّا) مثل (أو)، ثم يقول: «الفصل بينهما من جهة المعنى والذات، فأما المعنى فإنك إذا قلت: ضربت زيداً أو اضرب زيداً، جاز أن تكون أخبرته بضربك زيداً. فأنت متيقّن أو أمرته بضربه أو أبحته، ثم أدركك الشك بعدما كنت على يقين، و (إمّا) في أول ذكرها تؤذن بأحد أمرين، فافترق حالهما من هذا الوجه..». وانظر شرح الكافية: ٣٧٢/٢.

والعبارة من هنا للمرادي في الجنى الداني: ٥٣١، في الفرق بين (أو) و (إمّا) قال: «والفرق بينهما من ثلاثة أوجه.. والثالث: أن الكلام مع (إمّا) مبنيٌّ من أوله على ما جيء بها لأجله من شك وغيره، بخلاف (أو) فإن الكلام معها قد يفتتح على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا وجب تكرار (إمّا) في غير ندور». اهـ.

أثبتُّ هنا نص المرادي، وسأفعل ذلك فيما يأتي لأُيسر على القارئ المقارنة بين النصين وملاحظة المطابقة، ولئلا يتصور أحد أني أتجنى على ابن هشام وأتهمه بما لم يفعل.

(٣) أي تكرار (إمّا) فتكون واحدة في أول الكلام منبئة بالغرض من أول الحديث، وواحدة مع المعادل. وما أوجبه ابن هشام والمرادي غير واجب عند غيرهما، ففي شرح الأشموني، ٢/١١٢٠: «تكرارها غالب لا لازم»، وفي الجنى الداني/ ٥٣٢: «ونص النحاس على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار، وأجاز الفراء ألا تكرر، وأن تجري مجرى (أو)..».

وفي رصف المباني، ١٠٢: «والأكثر فيها أن تكرر». وعند ابن عصفور: «الأفصح فيها أن تكرر، وقد لا تكرر» المقرب: ١/٢٣١، وانظر مثل هذا عند الشجري: ٢/٣٤٤، والأزهية: ١٥٠.

ولا يخفى مثل هذا على عالمٍ كابن هشام، ولكن تقيُّدُه بنص المرادي أوقعه في ما لا يجوز على مثله.

(١) قال الدماميني في حاشيته، ١٣٢: «وفيما قاله نظر؛ إذ يجوز أن يكون المتكلم بقام زيد أو عمرو مثلاً قاطعاً بقيام زيد، ثم عرض له الشكُّ في كون القيام حصل منه أو من عمرو، فعطف بأو كما قاله المصنف، ويجوز أن يكون شاكّاً من أول الأمر وإن لم يأت بحرف دالٍ عليه كما تقول: جاء القوم، وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلا زيداً، وقد يجاب بأن معنى افتتاح الكلام معها على الجزم أنّ ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع أنه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون، ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه، إِلا أن يكون المتكلم بها لابد أن يكون جازماً ثم يشك، فتأمله».

(٢) في التسهيل، ١٧٦: «وقد يُسْتَغْنَى عن الأولى بالثانية».

(٣) وذلك بكلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه.

(٤) أي وإمّا أنْ تسكت.

(٥) عند الدماميني، ١٣٢: «المنقِّب» كذا بالنون المفتوحة وكسر القاف المشددة.

والعَبْدي: نسبة إلى عبد القيس. وقد عَلَّق على هذا الشمني بأنه ليس بالنون وإنما هو بالمثلثة المفتوحة، ونقل نصاً في هذا عن الجوهري.

وتبع الدماميني في ضبط هذا الاسم مصحح م٢٨/٣أ، فعلى هذا الموضع حاشية منقولة من نسخة الدماميني أنه المنَقّب كذا بالنون.

وفي طبعة الأفغاني ومبارك: «المثقَّب» بفتح القاف المشددة، ومثل هذا عند الشيخ محمد محيي الدين.

وفي حاشية الأمير: ٥٩/١: «ولا يُعَوَّل على ضبط الشارح بالنون والقاف مشددة» يُعَرِّض بذلك بالدماميني.

والصواب في هذا أنه المثَقِّب بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف مشددة وسمي بذلك بسبب بيت يقول فيه:

أَرَيْنَ محاسناً وكَنَنَّ أخرى وثَقَّبْنَ الوَصَاوِص والعيونا

وبيت الشاهد يخاطب فيه الشاعر عمرو بن هند الملك، وفي اللسان (دمي) قيل إنّ الأبيات لعلي بن بدال من بني سليم.

ورواية المفضليات: «أخي بحق.. غثي أو سميني»، وهو كذلك في الخزانة: ٤٢٩/٤، وأشار في ٤٣٠/٤ إلى اختلاف الرواية في هذا البيت عند النحويين، ومنها ما جاء هنا عند ابن هشام، وكذلك عند شراح الألفية.

والغثّ: استعير للغش، والسمين للنصح، والطرح: الترك.

والشاهد في البيت أنه قد يُستغنى عن (إمّا) الثانية بذكر ما يغني عنها وهو (إلّا) كما ورد في أول البيت الثاني، وهي (إنْ) الشرطية مدغمة بلا النافية، والأصل: وإمّا أن تطرحني. والمثقِّب العبدي لقب، واسم الشاعر: عائذ بن مِحْصَن بن ثعلبة، ينتهي نسبه إلى عبد القيس، وهو شاعر جاهلي كان في زمن عمرو بن هند.

(١) أي عن «إمّا» الأولى. وفي الجنى الداني: ٥٣٢، هذا منسوب لابن مالك. وقوله: «لفظاً» أي: ليس تقديراً؛ إذ هي في التقدير كالمثبتة.

(٢) في م٢٧/٣ب: «سقته الرواعد، البيت». والتقدير: إما من صيّف، وإما من خريف. وقد تقدّم الحديث عن البيت.

(٣) «قد تقدّم» سقط من م٢٧/٣ب.

(١) في شرح السيوطي، وحاشية الأمير: البيت لذي الرمة، وفي شرح المفصل: ١٠٢/٢، البيت للفرزدق، ورَجَّح هذا البغدادي في شرح الشواهد، وإلى مثل هذا ذهب الفارسي.
والبيت في ديوان الفرزدق مطلع قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج، والرواية عند المرادي: «تُهاض بدار»، ومثل هذا في شرح المفصل، والمشهور في مطلع هذا البيت ما أثبته ابن هشام: «تُلِمّ بدار».
وتُهاض: تكسر بعد جبر، أو يتجدد جرحها، وتلم: أي تنزل، وفاعل تُلِمّ هو النفس، وجملة قد تقادم عهدها: صفة للدار، والعهد: الزمان، وإمّا بأموات: أراد وبأموات، وألمّ خيالها: نزل.
والشاهد في البيت أنّ (إمّا) الأولى محذوفة، والتقدير: تُلِمّ إمّا بدارٍ وإمّا بأموات.
مراجع البيت: شرح السيوطي: ١٩٣/١، وشرح المفصل: ١٠٢/٨، وشرح البغدادي: ١٦/٢، وأمالي الشجري: ٣٤٥/٢ (ذو الرمة)، ورصف المباني: ١٠٢ «تهاض»، وديوان الفرزدق: ٢/ ٦١٨، والأزهية: ١٥١، والمقرب: ٢٣٢/١، ومعاني القرآن للفراء: ٣٩٠/١، وهمع الهوامع: ٢٥٤/٥ (تهاض)، والعيني: ١٥١/٤.

(٢) الفراء يجعل (إمّا) الثانية نائبة عن (أو)، ولا يقول إنها محذوفة في أول الكلام، وانظر شرح البغدادي: ١٦/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣٩٠/١.
وعبارة ابن هشام في شرح الأشموني: ١١٢/٢ وتعليق الدماميني على نص ابن هشام أنه ظاهر قول ابن قاسم في الجنى الداني، وانظر الجنى: ٥٣٢.

(٣) في الجنى، ٥٣٢: «وأجاز الفراء ألا تكرر، وأن تجري مجرى (أو)، وقال الفراء: يقولون: عبد الله يقوم وإمّا يقعد». وعند الدماميني: ١٣٣، ظاهره لا يحتاج إلى تقدير (إمّا) قبل المعطوف، وهو ظاهر قول المرادي، فإن كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قوله: والفراء يقيسه؛ إذ هذا الضمير المنصوب عائد إلى الاستغناء عنها لفظاً وتقديراً فتأمله. وأجاب الدردير بأن في كلامه استخداماً ولا منافاة ولا شيء. وعند الأمير: ٥٩/١، تشبيه في مطلق الجواز؛ إذ لا يحتاج لتقديرٍ مع (أو).

(١) هذا في شرح الأشموني: ١١٢/١، تحت الموضع الرابع «ليس من أقسام إمّا».

وفي الجنى الداني: ٥٣٥ «وتشتبه بلفظ (إمّا) المتقدمة (إمّا) المركبة من (إن) الشرطية و (ما) الزائدة، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٨]. وهي ظاهرة...».

وفي الأزهية، ١٥١: «والموضع الرابع تكون (إمّا) جزاءً بمعنى (إنْ) وتكون (ما) زائدة للتوكيد، وتدخل معها نون التوكيد».

ومثل هذا عند ابن الشجري: ٣٤٥/٢، وقد ذكره على أنه موضع رابع من مواضع (إمّا).

(٢) العاطفة.

(٣) الآية: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ سورة مريم: ٢٦/١٩.

(٤) دخلت (ما) الزائدة للتوكيد، ودخلت النون على الفعل في الآية للتوكيد وهي مشددة، وإنما تدخل نون التوكيد في الجزاء بإنْ إذا وصلت بما للفرق بين (إمّا) إذا كانت للجزاء وبينها إذا كانت للتخيير. انظر الأزهية: ١٥٢، والرصف: ١٠٣.

ولو كانت (إمّا)، هذه هي السابقة لم يكن وجه لتأكيد الفعل بالنون (الدماميني: ١٣٣). وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾.

(٥) في م٢٨/٤ ب «المزيدة».

(١) في م١/٢٢ب: «معانٍ».

(٢) في الأزهية: ١١٥، ذكرلها المؤلف ثلاثة عشر موضعاً، وفي الجنى الداني: ٢٢٨، ذكر لها المرادي ثمانية معانٍ، وفي كتابه توضيح المقاصد: ٢٠٨/٣، سبعة معانٍ، وفي شرح المفصل: ٩٩/٨، ثلاثة معانٍ، وفي المقرّب: ٢٣٠/١، خمسة معانٍ.

(٣) في طبعة مبارك وزميله (٨٧/١): «الأول»، مع أنه اعتمد على المخطوط الأول مما عندي، ويبدو أنهما أَخَذَا بنصِّ حاشية الأمير: ٥٩/١، وكذلك طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وفي حاشية الدسوقي: ٦٥/١، والدماميني: ٣٣، والمخطوطات: «أحدها» كما هو مُثْبَتٌ في النص.

(٤) الشك من المتكلّم، وفي شرح الكافية، ٣٧٠/٢: «الشك إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولاتعرفه بعينه».

وفي الأزهية، ١١٥: «كقولك: رأيت زيداً أو عمراً، وجاءني رجل أو امرأة، ويجوز أن يكون المتكلّم شاكّاً أو أراد تشكيك مُخاطَبِه».

وانظر مثل هذا عند الشجري: ٣١٤/٢، ورصف المباني: ١٣١، والمقتضب: ٣٠١/٣.

(٥) الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ سورة الكهف: ١٨/ ١٩، وانظر سورة المؤمنون: ١١٣/٢٣.

(١) في طبعة مبارك وزميله: «والثاني» بزيادة الواو، وهي ليست في المخطوطات، وثبتت الواو في الحواشي: الدماميني والأمير والدسوقي، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين.

(٢) في شرح الكافية، ٣٧٠/٢: «الإبهام: إذا عرفتَ أحد الشيئين بعينه، وتقصد أن تُبْهِمَ الأمر على المخاطَب، فإذا قلتَ: جاءني زيد أو عمرو، ولم تَعْرِفْ الجائي منهما فَأَوْ فيه للشك، وإذا عَرَفْتَه وقَصَدْتَ الإبهامَ على السامع فهو للإبهام».

وعند الدماميني/١٣٣: «الإبهام على السامع، وعند الدسوقي: ٦٥/١، «إخفاء المتكلم مراده على السامع».

(٣) والآية: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾. سورة سبأ: ٢٤/٣٤.

في معاني الفراء، ٣٦٢/٢: «والمعنى في قوله: وإنّا أو إيّاكم: إنا لَضَالُّون أو مهتدون، وإنكم أيضاً لَضَالُّون أو مهتدون، وهو يعلم أنّ رسوله المهتدي، وأنَّ غيرَه الضالُّ..» وانظر نص الفراء في أمالي الشجري: ٣١٦/٢، وانظر البحر المحيط: ٢٧٩/٧، ومابعدها.

(٤) في طبعة مبارك وزميله (١/٨٧): «في الأولى» بسقوط (أو)، ومثله طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٦٠، وكذلك م٢/١١ب، وحاشية الأمير: ١/٥٩، ومأأثبته من بقية المخطوطات، ومعها نص الدماميني والدسوقي.

وقال الدماميني: «ولاأدري لِمَ لايكون الشاهد في أو الثانية».

وعند الأمير، ١/٥٩: «أو الأولى» ووجّهه الشمني بأنّ الإبهام قدْرٌ زائد على أحد الشيئين، أي لابُدَّ فيه من قصد الإلباس، فليعتبر ذلك في الأولى لسبقها، ولدخولها في المحكوم عليه المقصود بالإبهام، ثم لاحاجة لاعتباره في الثانية، ألا ترى أنها لولم تأتِ الثانية.. كان الإبهام حاصلاً، ولكن الظاهر ماقاله الشارح [الدماميني] من أن الإبهام في الثانية أيضاً...، ويمكن تنزيل قول المصنف على هذا بأن يكون عَنَى أنَّ أصل الإبهام بالأُولى، فلا ينافي أنّ الثانيةَ لتأكيده، فهو إبهام على إبهام». وانظر الشمني: ١/١٣٣، وقد تصرّف الأمير بالنص. =

وذهب السيوطي إلى أن الشاهد في الثانية، والأولى بمعنى الواو، والمعنى: «نحن على هدى أو في ضلال وأنتم على هدى أو في ضلال».

وعَدَّ الأمير هذا من البعيد.

(١) قائل هذا البيت غير معروف، والبيت مُدَوّر، آخر صدره القاف الساكنة.
أَلِفُوا: أَحبُّوا، البُعْد: الهلاك، السُّحق: التقطع والتمزُّق.
وقوله: نحن أو أنتم، قائل البيت يعلم أنّ فريقه على الحق، وأنّ المخاطبين على الباطل، لكنه أَبْهَمَ على السامع.
والشاهد فيه أن «أو» للإبهام.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٩/٢، وشرح السيوطي: ٩٤/١.
وذكر البغدادي أن أبا حيان ذكر البيت في شرح التسهيل عند الحديث عن الآية (٢٤) من سورة سبأ.

(٢) في شرح السيوطي: «الأولى» ومثله عند الدسوقي، وم٢٨/٣أ، وم٢٨/٤ب، والصواب ماأثبته.
والفرق أن (أولى) مقصور من أولاء، وهما اسما إشارة تزاد الواو فيهما، وأما «الأُلى» فهو اسم موصول لاتُزادُ الواو فيه.

(٣) في شرح الأشموني: ٢٠٧/٢، التخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً، وماسواهما فبعد الخبر، وانظر حاشية الشهاب: ٢٧٨/٣.

(٤) أي يمتنع فيه الجمع مع ماقبله.
ولا يجوز الجمع بين هند وأختها، ومثال الرماني في معاني الحروف، ٧٧: «تزوج هنداً أو بنتها»، ومثله عند الشجري: ٣١٤/٢، ومثال الأشموني، ٢٠٧/٢: «تزوج زينب أو أختها» وفي هذا لايجوز الجمع بين هند وأختها، فهو مخير بينهما، وأما الجمع فلا.

(٥) في م٢٢/١ب: «هندَ» ممنوعاً من الصرف، وكلاهما صواب.

(٦) في طبعة مبارك وزميله ص/٨٩: «خذ من مالي ديناراً أو درهماً» ومثله في حاشية الأمير: ٥٩/١، والدسوقي: ٦٥/١، ومثلها م١١/٢ب. وفي بقية المخطوطات، وحاشية الدماميني كما أثبته. =
وفي الدماميني، ١٣٤: «الجمع بينهما ممتنع؛ لأن عصمة المال تمنع من الإقدام على تناوله إلا بمقتضٍ، وإنما اقتضت «أو» أحد الأمرين، فلا يُباحُ له أخذهما معاً؛ إذ لامقتضي له».

(١) آية الكفارة: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ ۖ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. سورة المائدة: ٨٩/٥.

وآية الفدية: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۖ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ۚ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ۚ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾. سورة البقرة: ٢/ ١٩٦.

(٢) من الذين استشهدوا بالآيتين للتخيير الهروي في الأزهية، فقد ذكرهما بعد حديثه عن التخيير، ثم قال: «أنت مُخَيَّرٌ في جميع هذا، أيّ ذلك فعلت أجزأك». انظر: ١١٥ - ١١٦، ومثله في شرح المفصل: ١٠٠/٨، فقد قال: «فأوجب أحد هذه الثلاثة: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، وزمام الخيرة بيد المكلّف، فأيّهما فَعَلَ فقد كفّر، وخَرَجَ من العهدة، ولا يلزمه الجمع بينهما»، وانظر مثل هذا في أمالي الشجري: ٣١٤/٢. ولم أجد حديثاً عن إمكانية الجمع، أو إشارة لذلك، وانظر البحر المحيط: ٨٢/٢. و١٢/٤، والكشاف: ٤٨١/١، في حديثه عن آية الفدية. وذهب بعض المعتزلة إلى أن الواجب الجمع، ويسقط بواحد، ويأتي بعد قليل.

(٣) في م١١/٢أ: «ولايجتمع الإطعام»..

(٤) في م١١/٢أ، ب: «ولا الصيام..» وفي م٢٨/٣أ: «ولايجمع بين الصيام..».

(٥) في م٢٨/٤ب: «يقع». وفي م١١/٢ب: «واحد».

(١) يجوز ضبط قربة بالرفع على أنه خبر والباقي مبتدأ، ويجوز النصب على أنه حال، والباقي يكون معطوفاً على فاعل «يقع»، أي ويقع الباقي. ويكون ضبط «مستقلة» و «خارجة» بالرفع أو النصب بناء على هذين التقديرين. انظر هذا في الحواشي، وفي م١/٢٢ب ضُبِطَ كُلُّه بالرفع.

(٢) أي لك الأجر إن فعلت ذلك، ولا إِثْمَ عليك إن تركته، والشرع لايلزم بذلك كله.

وفي حاشية الشهاب: ٢٧٨/٣، تحدث عن آية الكفارة، فعلق على كلام البيضاوي (إيجاب إحدى الخصال الثلاث): «اختيار للمذهب المختار في الواجب، المخيّر، وهو أن الواجب أحد الأمور لاعلى التعيين، لاعلى مانُسِبَ إلى بعض المعتزلة أنَّ الواجب الجمع ويسقط بواحد».

(٣) الفرق بين التخيير والإباحة أنّ الإباحة يجوز فيها الاقتصار على أحد الأمرين كما يجوز الجمع بينهما، وأمّا في التخيير فيحتم أحدهما، ولايجوز الجمع.

(٤) ملفوظاً أو مقدراً.

(٥) أي إذا دخلت «لا» الناهية على كلام فيه «أو» التي للإباحة.

(٦) الآية: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾. سورة الإنسان: ٢٤/٧٦.

(٧) ذكر الدسوقي أن التمثيل بهذه الآية للإباحة قبل دخول الناهي باعتبار ماقَبْل الشرع؛ إذ الأصل في الأشياء الحِلُّ، فكان يُباح حينئذٍ طاعته بهذا الآثم في إثمه، والكفور في كفره، لاحَرَجَ على من ارتكبها. ونقل هذا الدسوقي عن الدردير. انظر حاشية الدسوقي: ٦٦/١، والدماميني: ١٣٤. وفي الكتاب، ٤٨٩/١: «وإنْ نفيتَ فقلتَ: لاتأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً كأنه قال: لاتأكلْ شيئاً من هذه الأشياء، ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُطِعْ..﴾ أي ولاتطع أحداً من هؤلاء». وانظر الأصول لابن السراج: ٥٦/٢. وفي شرح المفصل: ١٠٠/٨، عَلَّق على الآية بقوله: «فهذه (أو) هي التي تقع في الإباحة، لأن النهي قد وقَعَ على الجمع والتفريق، ولايجوز طاعة الآثم على الانفراد، ولاطاعة الكفور على الانفراد، ولاجمعهما في الطاعة، فهو ههنا بمنزلة الإيجاب نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين». وفي البحر المحيط، ٤٠١/٨: «والنهي عن طاعة كل واحد منهما أبْلَغُ من النهي عن طاعتهما، لأنه يَسْتَلْزِمُ النهي عن أحدهما؛ لأن في طاعتهما طاعةَ أحدهما..».
وسَمّى الهروي مِثْل الذي في الآية «التبيين» أي تبيين النوع، فقال بعد الآية: «أي لاتطع هذا الضرب».
انظر الأزهية: ١١٧، والمقتضب: ١١/١، ٣٠١/٣.

(١) وفي شرح الكافية، ٣٧٢/٢: «وكذا معنى لاتضرب زيداً أو عمراً، ويحتمل احتمالاً مرجوحاً لاتضرب أحدهما، واضرب الآخر، ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ إذ لايجوز أن يريد لاتطع واحداً منهما وأَطِع الآخر لقرينه الإثم والكفر، فلفظة «أو» في جميع الأمثلة، موجبَةً كانت أَوْ لَا، مفيدةٌ لأحد الشيئين أو الأشياء، ثم معنى الوحدة في غير الموجَب يفيد العموم، فلم يخرج «أو» مع القطع بالجمع في الإنهاء «لاتُطع منهم آثماً أو كفوراً» عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له، والله أعلم».

(٢) أي «لا».

(٣) أي عما كان التركيب يفيد إباحته بحسب اللغة، ولاشك أنه لو قيل: أَطِعْ آثماً أو كفوراً، أفاد الكلام الإباحة قبل دخول «لا» فمراد المصنّف: المباح قبل دخول حرف النهي. انظر حاشية الدسوقي: ١/ ٦٦.

وعلّق الدماميني على كلام ابن هشام بأنّ هذا في الآية غير مُتَأَتٍّ البتة؛ لأنّ حكم طاعة الآثم أو الكفور في الإثم أو الكُفْر لاتُباحُ أصلاً بل تَحْرُمُ، ولعل الإباحة إنما لُحِظَ فيها ماكان الكفّار يعتقدونه من أنّ طاعة الآثم والكفور مباحةٌ، لاحَرَجَ على مَن ارتكبها، فتأمّله، وانظر حاشية الدماميني: ١٣٤.

ورَدَّ عليه الشُّمنيّ بأنه تَوَهَّمَ أَنّ المراد الإباحة الشرعية.. وليس كذلك؛ لأنّ الكلام في معنى «أو»، بحسب اللغة قبل ظهور الشرع، وإنما المرادُ الإباحة بحسب العقل، أو بحسب العُرْف، في أيّ وقت كان، وعند أيِّ قوم كانوا.. وقولُ المصنِّف: «عما كان مباحاً» يعني بحسب إفادة الكلام ودلالته لو لم يكن حرف النهي.. الشمني: ١٣٤/١ - ١٣٥.

وفي حاشية الأمير: ٦٠/١، ذكر اعتراض الدماميني، ورَدَّ الشمني عليه، ثم قال: «ولقد أجاد الشُّمنِّي في رَدِّه..».

(١) أي ومثله النهي الداخل على التخيير يمتنع فيه فعل المخيّر، فلو قلنا: لاتأخذ من مالي ديناراً أو درهماً، يمتنع أَخْذُ الجميع؛ إذ المعنى: لاتأخذْ أحدهما، وكلٌّ واحدٍ منهما أَخَذُهما.
وفي هذه المسألة خلاف ذكره المرادي، قال: «إنّ النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ماكان مُباحاً باتّفاق، وإذا دخل في التخيير ففيه خلاف، ذهب السيرافي إلى أنه يَسْتَوْعِبُ الجميع كالنهي عن المُباح، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كلٍّ واحدٍ، وأن يكون عن الجميع». انظر الجنى الداني: ٢٣١.

(٢) السيرافي هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي، درس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض، أخذ النحو عن ابن السَّرَّاج، ومَبْرَمان، وأَخَذَا عنه القرآن والحساب، وقرأ القرآن على ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، وقَرَأَا هما عليه النحو.
وَلِيَ القضاء ببغداد، وكان دَيِّناً تقياً وَرِعاً، له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، شواهد سيبويه، الوقف والابتداء، الإقْناع في النحو، المَدْخَل إلى كتاب سيبويه، أخبار النُّحاة البصريين، وغيرها.
توفي يوم الاثنين ثاني رجب سنة ثمان وستين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة: ١/٥٠٧.

(٣) نص ابن مالك في همع الهوامع: ٥/٢٤٧، وفي حاشية الشهاب: ١/٣٩٢. وعبارته في التسهيل/١٧٦: «وتعاقب الواو في الإباحة كثيراً».
وما أورده ابن هشام هنا مأخوذ من شرح الكافية الشافية له: ١٢٢٣ - ١٢٢٤، قال ابن مالك: «وأكثر ورود (أو) للإباحة في تشبيهٍ أو تقدير، فالتشبيه نحو: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، أو: ﴿كلمح البصر أو هو أقرب﴾، والتقدير نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾، و ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ الصافات ١٤٧/٣٧.
فلو جيء بالواو في مثل هذا من الكلام لم يختلف المعنى، ولذلك قرأ بعض القراء: ﴿وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ بالواو» الصافات/١٤٧.

(١) الآية: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة: ٢/٧٤.

(٢) جاء عند أبي حيان في البحر: ١/٢٦٢، قوله: «أو بمعنى الواو، أو بمعنى (أو) للإبهام، أو للإباحة، أو للشَّك، أو للتخيير أو للتنويع أقوال...، والأحسن القول الأخير، وكأن قلوبهم على قسمين: قلوب كالحجارة قسوةً، وقلوب أشد قَسْوَةً من الحجارة، فأجمل ذلك في قوله: ثم قست قلوبكم، ثم فَصّل ونوّع إلى مُشَبَّهٍ بالحجارة وإلى أشدّ منها..».

وفي الجنى الداني: ٢٢٩، ذكر الآية، ثم بيّن أن بعض النحويين ذهب إلى أنّ (أو) للإضراب على الإطلاق في الآية، ورَدّ هذا، وقد نقل ذلك ابن مالك عن الكوفيين.

(٣) أي بيان المقدار. الآيتان: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۞ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾. سورة النجم: ٥٣/٨ ـ ٩.

(٤) المراد عند ابن هشام أن تشبيه قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشد قَسْوَةً من الحجارة مُباح، ومعنى الإباحة: صحة كُلٍّ من الأمرين. وكذا تقدير الدُّنُوِّ بقاب قوسين، وإنما هو أقرب من ذلك مباح. (انظر الدماميني: ١٣٥).

(٥) ذكر الدماميني أنّ ماقاله ابن هشام محل تأمّل، ولم يذكر وجه التأمّل فيه.

(٦) الواو مثبتة في م١ فقط.

(٧) في شرح الكافية، ٢/٣٧٠: «ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو».

وفي الأزهية/١١٨: «وهو كثير في القرآن». وفي رصف المباني/٣٣: «وهو قليل لايقاس عليه».

وفي أمالي الشجري، ٢/٣١٧: «والخامس أن تكون (أو) بمعنى واو العطف، وهو من أقوال الكوفيين، ولهم فيه احتجاجات من القرآن والشعر القديم». =

وفي الإنصاف: ٤٧٨ ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) تكون بمعنى الواو وبمعنى (بل)، وذكر أنّ البصريين رَدُّوا ذلك.

(١) وممن قال بذلك مع هؤلاء الأزهري وابن مالك. كذا في همع الهوامع: ٢٤٨/٥، وفي الجنى الداني/٢٣٠، ذكر هذا للأخفش والجرمي، ثم قال: مذهب جماعة من الكوفيين، وهذا يعني أنه ليس كل الكوفيين يقولون بذلك على النحو الذي عممه ابن هشام، وعند الرماني في معاني الحروف/٧٩، هذا رأي الكوفيين وحدهم.

وممن ذهب فيها هذا المذهب أبو عبيدة. انظر البحر المحيط: ٤٠١/٨.

- والجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري، مولى جَرْم بن زبّان، من قبائل اليمن، وكان يلقب بالكلب وبالنبّاح لصياحه حال مناظرة أبي زيد، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، ديناً وَرِعاً، قَدِم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحَدّث عنه المبرّد، وناظر الفرّاء، وانتهى إليه علم النحو في زمانه، وله من التصانيف، التنبيه، كتاب السّيَر، كتاب الأبنية، كتاب العروض، مختصر في النحو. مات سنة خمس وعشرين ومئتين. انظر بغة الوعاة: ٨/٢.

وقد ذكر اسمه كاملاً على هامش م٢٨/٣أ وعلى هامش م٢٨/٤ب تعريف مُوْجَزٌ به.

(٢) البيت من قصيدة لتوبة الحُمَيِّر، وقبله:

وكنتُ إذا ماجئتُ ليلى تبرقَعَتْ فقد رابني منها الغداةَ سُفُورها

وقد رابني منها صدودٌ رأيتُه وإعراضُها عن حاجتي وبُسُورها

وليلى: هي ليلى الأخيلية،

والشاهد في البيت هو أنّ (أو) للجمع المطلق كالواو، أي لنفسي تقاها وعليها فجورها.

وتوبة بن الحمّير: تصغير على لفظ الحمار، ينتهي نَسَبُه إلى عامر بن صعصعة، وهو شاعر إسلامي، قتل في حدود سنة ست وسبعين من الهجرة، وكان يعشق ليلى، وخطبها إلى أبيها فأبى، وزوجها غيره، وكان شاعراً لصاً وأحد عُشَّاق العرب المشهورين بذلك، وقتله بنو عوف.

وانظر البيت في: شرح البغدادي: ٢٠/٢، والقرطبي: ٢١٥/١، والخزانة: ٤٢٥/٤، وهمع الهوامع: ٢٤٨/٥، ورصف المباني: ١٣٢، والأزهية: ١١٩، وأمالي الشجري: ٣١٧/٢.

(١) أي للإبهام على السامع، فهو يعلم اتصافه بأحد الأمرين: التقى أو الفجور لكنه أخرجه كذلك من أجل تشكيك المخاطب.

(٢) قال هذا جرير في مدح عمر بن عبد العزيز، وعلى هامش م٢/١١ب: في حَقّ عبد الملك بن مروان. اهـ وليس هذا صواباً.

وفي البيت روايات:

«نال الخلافة»، «عَزَّ الخلافة»، «إذ كانت».

وفاعل جاء في البيت يعود على الممدوح، وقدراً، أي مُقَدّراً له.

واستشهد المؤلف بالبيت على أن (أو) فيه بمعنى الواو.

وعلى رواية «إذ» لاشاهد فيه.

وقال أبو حيان: «(أو): فيه للتشكيك، كأنه قال: نال الخلافة لَمّا رآها لاستحقاقه لها، أو قُدِّرَت له من غير إرادةٍ أو طلبٍ اعتناءً من الله تعالى، على أنّ الرواية المشهورة: إذ كانت».

وذكر الشمني مثل هذا عن ابن عصفور، كأنه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها وطلبها، أو قُدرت له من غيرطلب. انظر الشُّمُنّي: ١/١٣٦، وحاشية الأمير: ١/٦١.

قلتُ: لم يُرِد جرير التشكيك؛ لأنّ واقع الحال ينفي ذلك، فقد كان الشاعر يعلم - وغيره من رجال العصركذلك - أنّ عُمَرَ لم يَسْعَ إلى خلافة.

وانظر البيت في أمالي الشجري: ٢/٣١٧، وفيه «نال الخلافة«، وشرح البغدادي: ٢/٢٦، والأزهية: ١٢٠، وشرح السُّيُوطي: ١/١٩٦، وشرح ابن عقيل: ٢/٧٠، وهمع الهوامع: ٥/٢٤٨، والجنى الداني: ٢٣٠، وشرح الكافية الشافية: ١٢٢٢، وأوضح المسالك: ١/٣٦٥، والديوان: ٢٧٥.

(٣) قوله هذا لايقدح في عبارة الجماعة. انظر الدماميني: ١٣٥، وذكر أبو حيان أن الرواية المشهورة «إذ كانت». انظر همع الهوامع: ٥/٢٤٩.

(١) البيت لأبي ذُؤَيْب الهذلي من قصيدةٍ رَثَى بها صديقاً له قُتِل في وقعةٍ، وذكر أبو علي في (الحجة) أنه مُلَفَّق من بيتين من قصيدته، وصورتهما عنده:

وقال راعيهم: سِيّان سيركم وأَنْ تُقيموا به واغبرّت السُّوحُ

وكان مثلين أن لايسرحوا نعماً حيث استرادت مواشيهم وتسريحُ

وعلى هذا فلا شاهد فيه.

ويروى البيت: «وابيضَّتْ» بدلاً من «اغْبَرَّتْ».

وسيّان: مثنّى سِيّ، وهو المِثْل، والنَّعَم: المال الراعي، وهو جمع لاواحد له من لفظه، وقيل الإبل خاصة.

وبها: الهاء للسنة المجدبة، أو البقعة التي وصفها بالجَدْب. والباء بمعنى في. اغبرّت: اسوَدَّت في عين من يراها، أو كثر فيها الغبار لعدم المطر. والسُّوح: جمع ساحة، أي اغبرّت من الجَدْب. والشاهد في البيت أَنَّ «أو» بمعنى الواو.

وذكر ابن جِنّي في باب «تدرُّج اللغة» أنه لما رَأَى (أو) في هذا الموضع ﴿ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ وقد جَرَت مجرى الواو تَدَرَّجَ من ذلك إلى غيرها فأجراها مُجرى الواو في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سَوَّغت استعمال «أو» في معنى الواو. ثم ذكر البيت، وقال: وسواء وسِيّان لايُسْتَعْمَلُ إلا بالواو. انظر الخصائص: ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢.

وفي الخزانة: ٣٤٣/٢، ذكر البغدادي كلام ابن جني، ثم بيّن أنه مأخوذ من كلام أبي عليّ في التذكره القَصْرِيّة. قلت: وانظر الحجة للفارسي ٦٦/١، و٥٣/٤.

وانظر البيت في رصف المباني: ١٣٢، واللسان: (سوى، سرح)، وديوان الهذليين: ١٠٨/١، وشرح المفصّل: ٩١/٨، وأمالي الشجري: ٣١٥/٢، وشرح البغداذي: ٣٠/٢، وشرح الكافية: ٧٠/٢، والخصائص في الجزأين الأول والثاني في الموضعين السابقين. والحجة ٣٦٧/٣.

(٢) وعلى هامش م٢٨/٤أ نقل عن الدماميني شرح كلمة «نَعَماً»، وعلى هامش المخطوطات م١، وم٢، وم٣، شرح كلمة «السُّوح».

(١) أي (كان) التي اسمها ضمير الشأن مُسْتَتِرٌ بعدها، أي وكان هو.

(٢) في م٢/٢٢: «الشأنية».

(٣) النكرة هي: (سِيَّان). والمعرفة هي المصدر المُؤَوّل من «أَن لايسرحوا»، فهو عندهم مُؤَوَّل بمصدر مُعَرّف، وتعريفه جاء من إضافته إلى الضمير وقَدّر (كان) شأنيةً، ولم يجعلها ناقصةً هنا لئلا يلزم الإخبار عن النكرة «سِيّان» بالمعرفة، وهو المصدر المؤَوّل، وهو مضاف للمعرفة، وهي الإبل في الأول، وضميرها في الثاني.

وعند الدماميني، ١٣٦: «ولقائل أَنْ يقول: الإخبار عن النكرة بالمعرفة مُغْتَفَرٌ في الضرورة، ومانحن فيه من شعر، فلا حَرَج في ارتكاب مثل ذلك فيه، على أن ابن مالك قال بجوازه مطلقاً».

وفي شرح البغدادي: ٢/٣٣، قوله: «لئلا يلزم..» كان ينبغي له أَنْ يتركَ هذا، ويعلله بقولنا: لئلا يلزم بخلاف المقصود، فإنّ المقصودَ الإخبارُ عن السَّرْح وعدمه بأنهما سِيّانِ في عدم النفع، وليس المرادُ الإخبارَ عن سيين بأنهما السَّرْحُ وعدمه، وأما الإخبار عن النكرة بالمعرفة فجائز في باب النواسخ..».

وانظر الشمُنيّ: ١/١٣٦، والأمير: ١/٦١.

(٤) في الأزهية: قول الأسدي، وعند سيبويه: لرجلٍ من بني أسد، والرواية عند الشَّجري:

خَلِّ الطريق واجتنب أرماما * إنّ بِها أَكْتَلَ أو رِزاما

خُوَيْرِبَيْنِ ينقُفان الهاما * لم يَدَعَا لِسَارِحٍ مقاما

وهما عند السيرافي على غير هذا الترتيب، والرواية عند الفراء: «خويربان»، ويروى البيت الأخير: «لم يتركا لمسلمٍ طعاماً» ورواية الكامل: «إيتِ الطريق».

وأرمام: أي طريقَ أرمام، وأرمام: جبل في ديار باهلة، وقيل وادٍ يَصُبُّ في ديار أسد، وقيل غيرذلك.

وأَكَتل ورِزام: لِصّان من لصوص البادية، وخويربين: مثنى خَوَيْرِب، ومُصَغَّر خارب، وهو تصغير للتعظيم. والخارب: اللص، وقيل: سارق الإبل خاصة، وينقفان الهاما: يستخرجان دماغها، وهذا مَثَلٌ يُضْرَبُ للمبالغة في الشَّرِّ.

والنَّقَف: كَسْرُ الهامة، والهامة: الرأس، والجمع: الهام.

والشاهد فيه: هو أنّ (أو) بمعنى الواو، وهو من استشهادات الكوفيين، والشاعر أراد: أكتل ورزاماً، ولذلك قال: خويربين، ونصبه على الحال منهما، ولو أراد (أو) على بابها لقال: خويرباً كما تقول: في الدار زيد أو عمرو جالس، ولاتقول: جالسان.

وذهب الخليل إلى أنّ (أو) على بابها لأحد الشيئَيْن، وخويربين: منصوب على الذم، لاعلى الحال منهما، ونقل هذا سيبويه، عنه، وذكر مثل هذا الأعلم.

وذهب المبرد إلى نصبهما بـ (أعنى) قال: «ولا يكون غير ذلك».

وفي الأزهية جمع بين رأي الخليل والمبرّد، فذكر أنه نُصِب على الذم بإضمار أعنى.

قلتُ: وهذا التقدير لا يجوز مع إرادة الذمّ.

وأما الشجري فقد ذكر أن البصريين أَبْطَلُوا رأي الكوفيين، وذكر ما ذكره سيبويه عن الخليل.

(١) ولو قال: «خُوَيْرِباً»، لكانت «أو» على بابها، فهم يقولون إن العطف إذا كان بـ (أو) يجب فيه الإفراد.

(٢) لأنّ المعنى أحدهما، فتمتنع التثنية، فجيب الإفراد، وأحسن المُصَنِّف بهذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة إلى تفسير «خويربين» المذكور في الشعر. (الدماميني: ١٣٦).

(٣) كلام الخليل في كتاب سيبويه: ١/٢٨٧ ـ ٢٨٨، ونَصُّه: «وسألت الخليل عن قوله.. البيت، فزعم أن خويربين انتصبا على الشتم، ولو كان على إِنّ لقال: خُوَيرِباً، ولكنه انتصب على الشتم كما انتصب: (حمالةَ الحطب)..». سورة المسد ١١١/٤.

وانظر كلام الأعلم في الموضع نفسه، فقد انتصب خويربين على الذم. وانظر نص الخليل في أمالي الشجري: ٢/٣١٨.

ومَرّ قبل قليل كلام المبرد في الكامل: ٣/٤٥، على أنه منصوب بتقدير أعني، وفي الأزهية: ١٢١ ذكر الرأيين: النصب على الذم بإضمار (أعني)، كذا ورد النص عنده!

(١) الصواب أن يقول: لاحال، أي من متعلّق بها، فالنعت لايتأتّى لأنّ خويربين نكرة، ونعت المعرفة لايكون إلا معرفة، وكأنه لاحظ أنّ الحال وصف في المعنى.
وقال الدماميني: ١٣٦: «وكيف يكون نعتاً تابعاً وهو نكرة والموصوف معرفة..».
وانظر تعليقاً على هذا المعنى على هامش م٢٨/٣ب.
وقال الأعلم: «ولايجوز أن يكون حالاً من أكتل أو رزام، لأن الخبر عن أحدهما؛ لاعتراض (أو) بينهما، ولو كان حالاً لأفرده كما تقول: إنّ في الدار زيداً أو عمراً جالساً؛ لأنك توجب الجلوس لأحدهما، فلما لم تمكن فيه الحال لما بيّنّا نُصِبَ على الذّم..» الكتاب: ٢٨٧/١.

(٢) البيتان من قصيدة للنابغة الذبياني، خاطب بها النعمان بن المنذر، واعتذر إليه مما اتُّهِم به، وقبله:

واحكم كحكمِ فتاةِ الحيِّ إذ نَظَرَتْ ... إلى حَمامِ شِراعٍ وارد الثَّمَدِ

وفاعل «قالت» يعود على فتاة الحيّ، وهي زرقاء اليمامة، واليمامة اسمها، وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام.
لنا: خبر ليت، إلى حمامتنا: في موضع الحال من ضمير الظرف. أو نصفه: يجوز فيه الرفع مع نصب الحمام، وذلك بالعطف على الضمير المستتر في «لنا» لوجود الفصل. والرواية بالرفع عند سيبويه وابن يعيش وابن الأنباري. قَدِ: بمعنى حَسْب، وهو مبتدأ، خبره محذوف، أي قَدِي ذلك. فَحَسَّبُوه: عَدُّوه. أَلْفَوْه: وجدوه.
قال ابن قتيبة: نظرتْ هذه المرأة إلى حمامٍ مَرَّ بين جبلين، وكان ستاً وستين، فقالت: ليت لي هذا الحمام ونصفه، وهو ثلاث وثلاثون، إلى حمامتي، فيتّم لي مئة، فنظروا، فإذا هو كما قالت.
والشاهد في البيت أَنّ (أو) فيه بمعنى الواو، وقد احتجَّ به الكوفيون لذلك. وذهب أبو حيّان في شرح التسهيل إلى أنّ (أو) فيه للشك، أو هذا الحمام ونصفه. اهـ.
ورَدَّ البغدادي بأنه كيف يَشُكُّ النابغة مع تصريحه بالعدّة، ثم ذكر أن أبا حيان أخذ هذا من كتاب الإنصاف لابن الأنباري.
وانظر الإنصاف: ٤٨١.
ويستشهد النحاة بهذا البيت على أنّ «ليت» إذا اتصلت بها «ما» جاز فيها الإهمال والإعمال.
والنابغة هو زياد بن معاوية أحد شعراء الجاهلية وأحد فحولهم: وهو في الطبقة الأولى، وفي تلقيبه =
بالنابغة أقوال، مات في الجاهلية في زمن النبي ﷺ قبل أن يُبْعَث، وقصته مع النعمان وقصيدته «المتجردة» مشهورة.

(١) أي روي بالواو. انظر سيبويه: ٢٨٢/١، وشرح المفصل: ٥٨/٨، والديوان.
وصحح هذه الرواية ابن الأنباري ص: ٤٨٣، من الإنصاف. وانظر الخزانة: ٢٩٧/٤.
والضبط في م١١/٢ب: «ونصفَه»، كذا بالفتح وهو جائز، وكذا جاء في شرح البغدادي.

(٢) قائل البيت حميد بن ثور، ونسبه بعضهم لعمرو بن معد يكرب.
وروايته في الكشاف «قوم إذا نقع الصريخ»، ويروى: «إذا فزعوا الصريخ»، ويروى: «هتف الصريخ».
والصريخ: الصارخ المستغيث، والسافع: الممسك رأس فرسه ليركبه بسرعة من غير لجام.
والمعنى أنهم إذا سمعوا الصريخ للحرب كانوا مابين رجل آخذ بلجام فرسه وآخر آخذ بناصية فرسه بلا لجام، وهو يعني بهذا شدّة سرعتهم إلى الهيجاء.
والشاهد فيه أن (أو) بمعنى (الواو)؛ لأنّ (بين) تقتضي الإضافة إلى متعدد، ولو أبقيت (أو) على كونها لأحد الشيئين لزم إضافة (بين) إلى شيء لا تعدد فيه، وهو محال.
وحميد بنِ ثور يعود نسبه إلى هلال بن عامر بن صعصعة الهلالي، قيل له: أبو المثنى، وقيل غير ذلك، وهو عند الجمحي في الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين، وكان أحد الشعراء الفصحاء، وقدم على النبي ﷺ، وعاش إلى خلافة عثمان.

(٣) ذكر الدماميني أنّ لقائل أن يقول: لِمَ لايجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع، فكل =
واحد من القسمين ذو تعددٍ، فهو كقولك: جلستُ بين العلماء أو الزهاد، وأو لأحد الأمرين، ولاإشكال. انظر: ١٣٧.
ورَدَّ الأمير: «وأقول هذا بعيد؛ لأن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لايخرجون عنهما، الأول: جماعة تلجم مهرها، والثاني: جماعة تقبض بنواصي مهارها قطعاً، فجعل كل جماعة عديلة للأخرى، وسلط عليهما بين، وليس مثل هذا: جلست بين العلماء أو الزهاد..»
انظر هذا مفصّلاً فى ٦١/١.

(١) التسهيل: ١٧٦، ونص ابن هشام في الجنى الداني: ٢٣٠، وانظر شرح الكافية: ٣٧١/٢، ويأتي بعد قليل نص ابن مالك من شرح الكافية الشافية.

(٢) أي بمعنى واو، وبعدها «لا» النافية.

وفي حاشية الأمير، ٦٢/١: «نازع السيوطي في نسبة هذا لابن مالك، ونقل عبارته من شرح تسهيله، مع أنها محتملة لما نقله المصنّف، حيث قال: إذا تقدّمها نفي أو نهي كانت بمعنى الواو، مردفة بلا، فانظره».

(٣) وأول الآية: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَـٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ﴾. الآية (٦١) من سورة النور.

والمراد هنا بيوت أولادكم، فهي بمثابة بيوتهم، والبيوت الحقيقية لاتحتاج لنص.

(٤) أي التي في الآية، والتي جعلوها بمعنى «ولا»، وتلك التي بمعنى الواو.

(٥) أي وهي مُسْتَغْنَىً عنها.

(٦) أي تعلُّق النفي بكل واحد.

(٧) أي الإجماع على أنه لاحَرَج على الإنسان في أن يأكل من بيت ولده، ولا أن يأكل من بيت والده، مع أنّ اللفظ لايدلُّ على ذلك. و «نظيره»، أي: في تقدير «لا» لتوكيد النفي.

(١) سقط «لك» من م١/٢٣أ، وم٢/١١ب وفي م٣/٢٨ب: «الزناء»، كذا بالمَدِّ.

وتقدير الكلام: لايحلُّ لك الزِّنى ولا السَّرِقة لقيام الإجماع على حرمتهما مجتمعين ومفترقين، فتأتي بلا لتشير إلى أنّ النهي مُنْصَبٌّ على كل واحد، لا إلى أنها في معنى «أو» (الدماميني: ١٣٨) والدسوقي: ٦٨/١.

(٢) سقطت «لا» من م ٢٣/١ أ.

ويصح ضبط الفعل «تركتَ» بالبناء للفاعل، أو بالبناء للمفعول: «تُرِكتْ».

(٣) لم يَضُرَّ لقيام الدليل على المراد، وهو الإجماع القائل: لايحل كل واحد من الزنى والسرقة على الإطلاق مجتمعين أو مفترقين. (الدماميني).

وفي الجنى الداني، ٢٣١: «النهي إذا دخل الإباحة استوعَبَ ماكان مُباحاً باتّفاق، وإذا دَخل التخيير ففيه خلاف، ذهب السِّيرافي إلى أنه يَسْتَوعِبُ الجميع كالنهي عن المباح. وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد، وأن يكون عن الجميع». وانظر همع الهوامع: ٣٤٨/٥.

(٤) في التسهيل، ١٧٦: «وتعاقب الواو في الإباحة كثيراً..» وفي شرح الكافية الشافية له: «ومن المواضع التي يتعاقب فيها (أو) والواو الإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي جالس الصنف الذين منهم الحسن وابن سيرين فلو جالسهما معاً، أو أفرد أحدهما بالمجالسة لم يخالف ماأُبيحَ له، والاعتماد في فهم المراد في مثل هذا الخطاب على القرائن، فلذلك لو جيء بالواو في مكان أو لم يتختلف المعنى» (١٢٢٣).

وفي شرح الأشموني: ٢/١١٠، ذكر هذا الأشموني أيضاً، وهو مجيء الواو بمعنى (أو) في الإباحة.

(٥) في م٢/١١ب، وم٣/٢٨ب، وم٤/٢٩أ: «في محل» بزيادة «في».

(٦) «معاً» سقط من المخطوطات، ومن نص الدماميني، والشمني، والدسوقي، وهي مثبتة في حاشية الأمير: ١/٦٢، وعنها أخذ مبارك وزميله (انظر ص/٩٠).

(٧) قال الدماميني/ ١٣٨: «هذا مشكل، فأيّ عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لاإلزام فيه بالفعل ولاحرج بالترك». وعند الأمير، ١/٦٢: «فالواو حينئذٍ لمطلق الجمع للإباحة، والأمر إلزام =
مجالسة كل منهما، فظهر قول المصنّف ولم يخرج عن المأمور.. وسقط قول الدماميني.. وقد رَدَّه الشمني».
وعند الشمني، ١/١٣٨: «لاإشكال، فإنّ المصنف يرى أن الأمر في الواو ليس للإباحة، وأنّ هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولهذا رَدَّ بهذا الكلام على قول ابن مالك إنّ (أو) التي للإباحة حالّة محل الواو، ورَدَّ على قول الزمخشري إن الواو تأتي للأباحة نحو: جالس الحسن وابن سيرين، بأنه لايُعْرَف لنحوي، ولو سلّم فمراده بالعهدة فعل ماأريد بهذه الصيغة».

(١) أي وهذا المذكور من التفريق بين العطف بأو والعطف بالواو بعد أمر الإباحة على الوجه المذكور سابقاً هو المعروف من كلام النحويين.

(٢) الآية: ﴿... فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ..﴾ سورة البقرة: ١٩٦/٢ وقد سبقت.

(٣) في الكشاف، ٢٦٢/١: «فإن قُلْتَ: ما فائدة الفذلكة؟ قلتُ: الواو تجيء للإباحة نحو قولك، جالس الحسن وابن سيرين، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً، أو واحداً منهما كان ممتثلاً، ففذلكت نفياً لتوهُّم الإباحة..».

(٤) الفذلكة: هي الجمع بعد التفريق، وذلك في قوله تعالى: ﴿تلك﴾، وكان القياس أن يقول: الفَتْلَكَة؛ لأنها من «تلك»، غير أنّ هذا لايُقال؛ لأنّ أصلها من «ذلك»، ثم جُعِلَ علماً على ما ذكر.
وفائدة الفذلكة في كل حساب أن يُعْلَمَ العدد جُمْلَةً كما عُلِمَ تفصيلاً؛ ليُحاطَ به من جهتين، فيتأكّدَ العِلْمُ. انظر الكشاف: ٢٦٢/١.

(٥) حتى إنه لو صام الثلاثة فقط، أو السبعة أَجْزَأَهُ، فأتى بالفذلكة دفعاً لأَنْ يُتَوَهَّمَ مثل هذا. (الدماميني:١٣٨).

(٦) أي قَلّد الزمخشري. وصاحب الإيضاح البياني هو الخطيب القزويني جلال الدين بن عبد الرحمن ابن عمر القزويني، الشافعي، صاحب «تلخيص المفتاح». =

قَدِم مع أخيه القاضي إمام الدين دمشق، وناب في القضاء عنه، ثم ولي الخطابة في دمشق، ومن هنا اشتُهِر بالخطيب. وتولى مناصب أخرى. وتوفي بدمشق سنة (٧٣٩هـ).

وقوله: البياني، أي كتاب الإيضاح المصنَّف في علم البيان، وهو يذكر هذا احترازاً من كتاب الإيضاح النحوي لأبي علي الفارسي.

(١) أي كون الواو تأتي للإباحة، لاتُعْرَف لنحوي، ورَدَّ هذا الدماميني، وذكر أنها معروفة عند بعض النحاة، ومن هؤلاء السيرافي في (شرح كتاب سيبويه) فقد قال: «ومما تقع فيه الواو و «أو» بمعنى ماكان من التخيير بمعنى الإباحة، كرجلٍ أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب، وأراد أن يَعْدِلَ به إلى مجالسة غيرهم، فقال له: دَعْ مجالسة أهل الريب، وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث، أو قال: جالس الفقهاء أو القرّاء أو أصحاب الحديث. فذلك كله بمعنى. اهـ».

وذكر الدماميني/١٣٨: أن المُصَنِّف رَجَع عما قاله هنا، ونقل النص عن حواشيه على (التسهيل) حيث ذهب إلى أنّ (أو) تأتي للجمع كالواو، قال ابن هشام: «فإن قلتَ كيف وافقتَ على أنّ (أو) في الإباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حُذّاقهم بين: جالس الحسن وابن سيرين، وقولك: أو ابن سيرين، قلتُ: الصواب أَنْ لافرق، فإذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو إباحة المجالسة، فكأنه قيل: أبحت مجالستهما، ومن أُبيحت له المجالسة لم تلزمه، ولم يمتنع عليه إفراد تركه، ولا الجمع بينهما؛ لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه لاحرج في فعله ولا في تركه، فإذا أُبيح شيئان جاز لنا فيهما أربعة أوجه، وكذلك المعنى إذا ذكرت (أو)، وكلهم ينصُّ على ذلك مع (أو)، وقد بيّنا أنه مع الواو كذلك؛ لأن الإباحة إنما استفيدت من الأمر، فالواو جمعت بين الشيئين في الإباحة. إلى هنا كلامه»

وعلى هامش م٢٨/٣ب: «بل هو قول حكاه السيرافي، وقد رجع المصنِّف إليه في حواشي التسهيل».

قلت: قولُ الدماميني يصح إذا ثبت أن حواشيه على التسهيل كتبت بعد الانتهاء من هذا الكتاب، وليس عنده ما يثبت هذا، وما المانع أن يكون قد تراجع عما قاله في حواشيه على التسهيل وأثبت رأيه هذا هنا. وقد وجدت في آخر المخطوط م٣ أنه أتم مغني اللبيب سنة (٧٥٦هـ) وأتم ما ألحقه به من الزوائد سنة (٧٥٩هـ) أي قبل وفاته بسنتين، فقد يكون كتابه هذا من آخر ما ألّف.

(١) الواو مثبتة في م٢ فقط، وانظر كلام ابن هشام في الجنى الداني: ٢٢٩.

(٢) انظر الكتاب: ٤٩١/١، وقبله: ٤٨٩، وانظر النص في شرح اللمع لابن برهان: ٢٤٨/١.

(٣) انظر همع الهوامع: ٢٤٨/٥، ونص ابن هشام في شرح الأشموني: ١٠٨/٢.

وهذه النصوص كلها مثبتة في الجنى الداني/٢٢٩: «قال ابن عصفور: والإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدت العامل كقولك: لست بِشْراً أو لست عمراً، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً..» .

قلتُ: هذا هو نص سيبويه ومثالاه . وليس ما ذكره ابن هشام. وانظر الكتاب: ٤٩١/١ .

(٤) هذا هو الشرط الأول. وإعادة العامل هو الشرط الثاني، أي إعادة العامل مع حرف النفي أو حرف النهي.

(٥) والمعنى: بل ماقام عمرو، فهوإضراب عن الأول.

(٦) سقط «لايقم زيد» من م٢٩/٤ب، وزاده المصحح.

والمثال في همع الهوامع: ٢٤٨/٥، والجنى/٢٢٩: «لاتضرب زيداً أو لاتضرب عمراً» وقوله: لايقم عمرو أي: بل لايقم عمرو، فهو إضراب عن الأول.

(٧) أي نقل هذا القول عن سيبويه ابن عصفور، ولم أجد هذا النقل في المقرّب وانظر شرح جمل الزجاجي ٢٣٥/١.

(٨) أي يؤيد نقلَ ابن عصفور قولُ سيبويه في الآية: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾. سورة الإنسان: ٢٤/٧٦.

(٩) النص في الكتاب: ٤٩١/١.

ويريد ابن هشام أن يقول: وذلك باطل لأن النهي عن كل واحد ثابت لا يتطرّق إليه الإبطال أصلاً.

(١) كلام ابن عصفور هذا الذي أثبته ابن هشام هنا مثبت في الجنى الداني: ٢٢٩، «قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق.. قال: وماذهبوا إليه فاسد.
وقال ابن مالك، أجاز الكوفيون موافقتها بل في الإضراب، ووافقهم أبو علي وابن برهان وابن جني..» فكلام ابن هشام هنا هو عين كلام المرادي، غير أنه تصرّفَ في النص.
وفي همع الهوامع: ٢٤٨/٥، كلام مُجْمَل لايَذْكُرُ أسماء أصحاب هذا الرأي بل قال: «والإضراب كَبَل، قال قوم: تأتي له مطلقاً..». قلت: ذكر ابن عصفور في شرح الجمل أنه من زيادات الكوفيين.

(٢) ابن جني هو أبو الفتح النحوي عثمان بن جني من أَحْذَق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، تتلمذ على يَدَيْ أبي علي الفارسي، فنبغ في علم الصرف، وكان يحضر عند المتنبي ويناظره، صَنّف الخصائص في النحو، سر صناعة الإعراب، شرح تصريف المازني، المحتسب في شواذ القراءات وغيرها. وُلِد قبل ٣٣٠هـ وتوفي سنة ٣٩٢هـ. بغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٣) ابن بَرْهان: هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان، كان أول أمره مُنَجّماً، ثم صار نحوياً، وكان حنبلياً، ثم رجع حنفياً، وكانت في أخلاقه شراسة على مَن يقرأ عليه، وكان زاهداً، وكان يتكبّرُ على أولاد الأغنياء، وإذا رأى الطالب غريباً أقبل عليه، وكان مُتَعَصِّباً لأبي حنيفة.

(٤) أي دون الحاجة إلى الشرطين السابقين، وانظر في ذلك شرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٨، وفي شرح اللُّمَع لابن بَرْهان: ٢٤٧/١: «وأما الضرب الثاني فنحو: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة، كأنك قلت: لابل أقيم، كما أنك في قولك: إنها لإبلٌ أم شاء، مُضْرِبٌ عن الأول، ولايقع بعد أو هذه إلا جملة..».

(٥) قول جرير هذا في مدح معاوية بن هشام بن عبد الملك، وهذان البيتان هما آخر القصيدة، وفي شرح اللمع: يخاطب هشام بن عبد الملك.
والعِيال: جمع عَيّل، وهم الأتباع الذين تلزم نفقتهم، ترى: من الرأي وهو العلم، ويأخذ مفعولاً واحداً، بَرِمتُ: ضجرتُ وسئمتُ. لم أُحْصِ عِدَّتَهُم إلا بعدّاد: أي هم كثير جداً، ماأحصيتُهم بنفسي بل برجل يَعُدُّهم.
والشاهد في البيت أنّ (أو) تأتي للإضراب فهي بمعنى (بل)، وقيل غير ذلك في البيت، فقد قالوا: إنها للشك، وكثرتهم أوجبت الشك في عدتهم، وقال الكوفيون (أو) هنا بمعنى الواو.

(١) أبو السَّمَّال العدوي البصري اسمه قَعْنَب، وهو من الأعراب، له اختيار في القراءة، شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد الأنصاري. انظر طبقات القراء لابن الأثير الجزري: ٢٧/٢، والقاموس واللسان (سمل).

(٢) الآية: ﴿.. نَبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ من سورة البقرة: ١٠٠/٢.
قراءة الجمهور بفتح الواو: «أَوَكلما»، وبإسكان الواو قرأ أبو السمال، وهي قراءة شاذة، وفي المحتسب: ٩٩/١ رواه ابن مجاهد عن رَوح عن أبي السَّمال. وفي القرطبي: ٣٩/٢، قراءة قوم، وانظر المحرر: ٣٦٥/١، والكشاف: ٢٣٠/١.
وفي البحر المحيط: ٣٢٣/١: «أبو السمال وغيره بسكون الواو، وخَرّج ذلك الزمخشري على أن يكون للعطف على الفاسقين، وقَدّره: ومايكفر بها إلا الذين فَسَقُوا أو نقضوا عهد الله مراراً كثيرة، وخَرّجه المهدوي على أن (أو) للخروج من كلام إلى غيره، فهو بمنزلة (أم) المنقطعة، فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عهداً...، وهذا التخريج هو على رأي الكوفيين، إذ يكون (أو) عندهم بمنزلة بل..» وانظر حديث الشمني عن هذه القراءة: ١٣٩/١، وبياناً مُفَصَّلاً في المُحْتَسَب٩٩/١ـ ١٠٠.

(٣) في م٢٣/١أ: «أو»، وليس في طبعة مبارك وزميله بيان لهذا الاختلاف، وفي م١١/٢ب و٢٩/٤ب، والدماميني/ ١٣٩: بسكون الواو، وفي الأمير: ٦٢/١، والدسوقي، ٦٩/١، بسكون واو «أو».

(٤) سورة الصافات: ١٤٧/٣٧، وفي م١١/٢ب «أرسلناه» دون الواو.

وفي معاني الحروف للرماني: ٧٨، خمسة أقوال، ثلاثة منها للبصريين: =

ـ أحدها: قال سيبويه إن أو ههنا للتخيير، والمعنى إذا رآهم الرائي منكم تَحَيَّر بين أن يقول هم مئة ألف أو يزيدون.

والثاني: حكاه الصيمري عنهم، وهو أنّ (أو) هاهنا لأحد الأمرين على الإبهام وهو أصل (أو).

والثالث: ذكره ابن جني، وهو أن (أو) ههنا للشك، والمعنى: أنّ الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم.

– وأما أهل الكوفة فذهب قوم منهم إلى أنّ (أو) بمعنى الواو..، وقال آخرون منهم (أو) ههنا بمعنى (بل)، والمعنى بل يزيدون، ولايجوز هذا عند البصريين.

وانظر الحديث في الآية في: رصف المباني: ١٣٢، والأزهية: ١٢٧، والمقتضب: ٣٠٤/٣، والإنصاف: ٢٨١ ـ ٢٨٢، والخصائص: ٢٦١/٢، وشرح الكافية: ٣٤٣/٢، والخزانة: ٤٢٣/٤.

(١) في معاني القرآن للفراء، ٣٩٣/٢: «(أو) هنا ـ في الآية ـ في معنى (بل) كذلك في التفسير مع صحته في العربية» وفي الخصائص: ٤٦١/٢، وقد رَدَّ ابن جني رَأْيَ الفراء، قال: «لكنها عندنا على بابها في كونها شكّاً له». وفي البحر المحيط: ٣٦/٧، رَأْيُ ابن عباس أنها بمعنى (بل)، وفي شرح الكافية: ٣٦٩/٢: «وإنما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى لأنه أخبر عنهم بأنهم مئة ألف بناء على مايحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالماً بعددهم، وأنهم يزيدون، ثم أخذ تعالى في التحقيق، فأضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مئة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك».

(٢) في الخصائص، ٤٦١/٢: «وعلى مذهب قطرب أنها بمعنى الواو، وفي البحر المحيط: ٣٧٦/٧، وبالواو قرأ جعفر بن محمد» وفي أمالي الشجري: ٣١٨/٢، بعض الكوفيين ذكروا أنها بمعنى الواو.

(٣) هذا حكاه الصيمري عن البصريين، وكذا عند الشجري: ٣١٩/٢، عن بعض البصريين، والتخيير لسيبويه، وذكره الرماني في النص الذي نقلته فيما سبق، وهو مثبت عند الشجري: ٣١٩/٢.

(٤) في طبعة مبارك وزميله: «تخير»، بالتاء ودون ضبط، ومثله في م٢٩/٤ب، والحواشي. وماأثبته بالياء والبناء للمفعول عن م٢٣/١أ، وم١١/٢، وم٢٩/٣أ.

(٥) سقط «هم» من م١١/٢ب.

(١) في البحر، ٣٧٦/٧: «وقال المبرد وكثير من البصريين: المعنى على نظر البشر وحزرهم أنّ من رآهم قال: هم مئة ألف أو يزيدون، وهذا القول لم يذكر الزمخشري غيره، قال: أو يزيدون في مرأى الناظر إذا رآها الرائي قال: هل هي مئة ألف أو أكثر، والغرض الوصف بالكثرة». وانظر الكشاف: ٦١٢/٢.

(٢) كذا في أمالي الشجري: ٣١٩/٢، نص سيبويه، ونقله الرماني أيضاً في معاني الحروف: ٧٨.
وقال الأمير، ٦٣/١: «معناه أنه لم يَطَّلِع على مايقطع بصحة هذا النقل».
قلتُ: لم أجد الآية في كتاب سيبويه، ومن ثم فلا حديث عنها، ولعل شك ابن هشام في صحة هذا النقل في محله، فإن نقل ابن الشجري غير دقيق هنا.

(٣) أي إنَّ حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أمرين: فإمّا أن يكونوا مئة ألف، وإمّا أن يكونوا أَزْيَدَ من ذلك، فإن كانوا في الواقع مئة ألف فكيف يَسُوغُ للرائي أن يُخْبِرَ بأنهم أزيد؟ وإن كانوا أَزْيَدَ فكيف يَسُوغَ له الإخبار بأنهم مئة ألف. الدماميني: ١٤٠.

(٤) انظر المحتسب: ٤٦١/٢، ونقلت نص ابن جني فيما سبق.

(٥) الآية: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾. سورة النحل: ٧٧/١٦.

(٦) ذكر ابن عطية أنّ (أو) على بابها في الآية فهي للشك وقيل للتخيير، ورَدَّ أبو حيان هذا فقال: «والشك والتخيير بعيدان؛ لأنّ هذا إخبار عن الله تعالى عن أمر الساعة فالشك مستحيل عليه، ولأن التخيير إنما يكون في المحظورات كقولهم: خذ من مالي ديناراً أو درهماً، أو في التكليفات كآية الكفارات..، و(أو) هنا للإبهام على المخاطب كقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾..، وكون (أو) هنا للإبهام ذكره الزجاج هنا». انظر البحر المحيط: ٥٢١/٥ والمحرر الوجيز ٤٧٩/٨.

(٧) الآية/ ٤٥ من سورة البقرة، وقد سبق ذكرها.

(٨) بعد أن ذكر الهروي هذه الآيات شاهداً على أنّ (أو) فيها بمعنى (بل) قال: «وقد يجوز أن تكون (أو) في هذه المواضع بمعنى واو النَّسَق». الأزهية: ١٢٧.
وعلق الأمير على استثناء المصنف «غيرَ القول بأنها بمعنى الواو» بقوله: «بل وهذا القول ـ كما في حاشية السيوطي ـ وقد سبق أنّ ابن مالك جعلها بعد التشبيه للإباحة، وهي عنده بمعنى الواو». ٦٣/١،

(١) سقطت الواو من م/٤ وفي شرح الكافية: ٢/٣٧٠، سماه «التفصيل»، ومثله في همع الهوامع: ٥/ ٢٤٩.

(٢) في م١/٢٣أ: «منظومتيه»، ومثلها في م٢/١١ب. وفي طبعة مبارك وزميله (٩٢/١): «في منظومته الصغرى». ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وكذا حاشية الأمير: ٦٣/١، وإليها رجعوا في التحقيق، وهذه الزيادة «الصغرى» ليست في المخطوطات، ولاعند الدماميني ولا الدسوقي، وهو الصواب، فإنما تذكر الصغرى شرحاً لقوله «منظومته» فهي ليست من المتن.
والمراد بالمنظومة الصغرى المسماة بالخلاصة، وتعرف بالألفية.

(٣) المسماة بالكافية الشافية، وقد طَبَعَ هذا الكتاب جامعة أم القرى في مكة، وحققه الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي.
ونص ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٢٢٥، قال: «ومن مواضع تعاقب أو والواو في التقسيم».
ورجع عن هذا في التسهيل: ١٧٦، فذكر أنها تأتي للتفريق المجرد من الشك، والإبهام والتخيير، وذكرأن هذا أولي من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو فيه أجود. وانظر همع الهوامع: ٢٤٩/٥.

(٤) أي عن ذكر التقسيم، وفي طبعة مبارك: ٩٢/١ «عنه» ومثله حاشية الأمير: ٩٣/١، وفي المخطوطات ماأثبته.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، وانظر مخطوط دار الكتب رقم ٤٢٧٥٥/ الورقة ١٩٦أ ففيها النص.

(٦) في م٤/٣٠أ «عن».

(٧) أي الشك والإبهام والتخيير.

(٨) سقط «منها» من م٣/٣٩أ.

(٩) أي الجهل والإلباس على المخاطب، وطلبه بأحد الشيئين (حاشية الأمير).

(١٠) لهذا المعنى المجرّد مما ذكر، أو للتفريق المجرّد.

(١) الآيــة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾. سورة النساء: ١٣٥/٤.

(٢) أي إن يكن المشهود عليه غنياً أو فقيراً فلا تمتنعوا من الشهادة عليه لغناه؛ طلباً لرضاه، أو إنْ يكن فقيراً فلا تمتنعوا من الشهادة رحمةً له، فأتى بأو هنا لمجرد التفريق، أي ذكر الأقسام، ولاشك ولاإبهام ولاتخيير. (الدماميني: ١٤١). وانظر البحر المحيط: ٣٧٠/٣.

(٣) الآيــة: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾. سورة البقرة: ١٣٥/٢. والفعل «تهتدوا» غير مثبت في بعض المخطوطات والمطبوع، وثبت في م١١/٢ب، وبه أخذت.

(٤) في م١١/٢ب: «وقال هذا»، ولم أجد هذا في غير هذه النسخة. والقائل هو ابن مالك، وكلامه هذا في شرح التسهيل، ولم يذكر هذه الأولوية في التسهيل: ١٧٦.

(٥) فَرّق الشمني بين التقسيم والتفريق المجرد بأن التقسيم جَعْل الشيء أقساماً، وذلك يَسْتَدْعي تقدم مايتناول الأقسام سواء كان كلياً نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف، أو كُلّاً نحو:

لنا ثنتا صدور رماح أو سلاسلِ. وأما التفريق فهو قَطْعُ الاتصال بين شيئين أو أكثر، وذلك لايستدعي تقدم مايتناول الأقسام، فهو أَعَمُّ من التقسيم عموماً مطلقاً، وبعبارة أخرى: التقسيم يقع في كُلّي المذكورات أو كلها، والتفريق يقع في المذكورات نفسها. (انظر الشمني: ١٤١/١)، وهو بهذا يرد على الدماميني؛ إذ ذكر أنه لم يتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرّد. وقد نقل الأمير هذا.

(٦) عبارة ابن مالك في شرح التسهيل «أَوْلَى من استعمال أو..».

(٧) قائل البيت عمرو بن بَرّاقة، وصدره ماأثبتُّهُ بين الحاصرتين، وقصة البيت ماذكره القالي إذ قال: أغار رجل من مراد يقال له حَريم بن مالك على إبل عمرو، وخيل له، فذهب بها، فأغار عمرو فاستاق كل =

شيء لحريم، فأتي حريم بعد ذلك يطلب إلى عمرو أنْ يَرُدَّ عليه بعض ماأخَذَ منه، فامتنع، وقال قصيدة، وكان آخرها.

إذا جَرّ مولانا علينا جريرةً ... صَبَرْنا لها إنا كرام دعائم

وننصر مولانا... .... البيت

ورُوي بجرِّ الناس على أنّ (ما) زائدة، ورُوي برفعه، فتكون (ما) كافّة أو مصدريّة. و «مجروم عليه» في الحالين خبر مبتدأ محذوف، أي بعضه مجروم عليه، وبعضه جارم، وهو من الجرم وهو الذنب.

والشاهد في البيت أن الواو للتقسيم، واستعمالها في التقسيم أجود من غيرها.

وعمرو بن بَرّاقة شاعر مخضرم، وبَرّاقة أُمُّهُ، واسم أبيه مُنَبِّه، وينتهي نسبه إلى همدان، وهو شجاع فاتك.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٥٧/٢، وأوضح المسالك: ١٥٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٢٩/٥، وشرح السيوطي: ٢٠٣/١، وشرح الكافية الشافية: ١٢٢٥، وابن عقيل: ٢٤٥/١، وشرح الأشموني: ١١٠/٢.

(١) كلام ابن مالك في شرح التسهيل/١٩٦أ: «ومن الجائي بأو مع كون الواو أولى قول الشاعر..».

(٢) وقائل البيت جعفر بن علبة الحارثي، وهو من أبيات ستة له أوردها أبو تمام في أول الحماسة.

وقصة هذه الأبيات مذكورة في شرح البغدادي: ٦٣/٢.

ومعنى أُشْرِعَتْ: صُوِّبَتْ.

ويريد بالبيت أنّ الأعداء لما رَأَوْه هناك مع رجال قليلةٍ طمعوا فيه، وقالوا: نخيّرك بين شيئين: إِمّا أنْ تستأسر فتسلم من القتل، وإما أن تحارِبَ فتقتل، وقيل غير ذلك.

والشاهد في البيت مجيء «أو» للتقسيم. وعند الأمير: ٦٣/١، الظاهر أنها فيه بمعنى الواو.

وجعفر بن عُلْبَة ينتهي نسبه إلى كعب بن الحارث، والحارث قبيلة باليمن، وهو شاعر غَزِل فارس مذكور في قومه، وهو من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية. قُتِل في خلافة أبي جعفر المنصور.

انظر البيت في شرح البغدادي: ٥٩/٢، والحماسة بشرح التبريزي: ٢٢/١، وشرح الأشموني: ٢/ ١٠٩، وشرح الكافية الشافية: ١٢٢٥، وفي الأغاني: ٤٧/١٣، ثلاثة عشر بيتاً منها.

(٢) في م١/٢٣ب: «وكون الواو».

(٣) كذا جاء في م١/٢٣ب، وم٤/٣٠أ: «أجود» ومثله عند الدماميني، والدسوقي.

وفي م٢/١٢أ: «أكثر»، وكذلك م٣/٢٩أ، ومثل هذا في طبعة الأمير: ٦٩/١، وطبعة مبارك، وعند الدماميني، ١٤٢: «وفي بعض النسخ أكثر.. وكأن المصنِّف غيَّر هذه لما فيها من المناقشة، أما أولاً فلأن ابن مالك لم يقل إن استعمال الواو في التقسيم أكثر، وإنما قال أجود، وأما ثانياً فلأن إثبات الأكثرية للواو إنما يقتضي الثبوت في (أو) بكثرة، لابقلّة كما ادّعاه». وعند الأمير: ٦٣/١: «وقوله: أكثر، يشير إلى أنّ معنى الأجوديّة أكثرية الاستعمال».

وقد أثبتُّ «أجود» ولم أثبت «أكثر» لأنه نص ابن مالك، وهو يعيده هنا مرة أخرى للتعليق عليه.

(٤) في طبعة مبارك وزميله، ٩٢: «ثبوته بقلة لأو»، وكذا عند الأمير: ٦٣/١، وفي المخطوطات وعند الدماميني/ ١٤٢ بالألف واللام، كما أثبتُّه.

وهذا اعتراض على ابن مالك، والجواب عنه بأنّ مراده أن التقسيم لما كان في الواو أكثر جعله فيها معنى مستقلاً، ولما كان في «أو» أَقَلَّ لم يجعله كذلك، بل أتى بالتفريق المجرّد ليكون داخلاً فيه إظهاراً لحَطِّ رتبته في «أو» عن رتبته في الواو».

(انظر الشمني: ١٤٢/١).

وفي حاشية الأمير، ٦٣/١: «أراد القلة النسبية، وإن كانت الأكثرية تقتضي المشاركة في الكثرة، وأنّ أفعل التفضيل على غير بابه، وقد يقال: إنما يتوجَّهُ اعتراض المصنّف على ابن مالك لو كان عدوله عن التقسيم لكون «أو» لاتأتي له أصلاً، وليس كذلك، بل معنى كلامه أنّ «أو» تأتي للتفريق قليلاً، وللتفريق المجرّد عن التقسيم كثيراً، فالأَولى أَنْ نُعَبِّر بمطلق التفريق الشامل لهما، ولانعبّر بالتقسيم القليل، وهذا لايرد عليه شيء».

وعند الدماميني، ١٤٢: «إثبات الأكثرية للواو يقتضي الثبوت في «أو» بكثرة لابقلة كما ادّعاه».

(١) صرح ابن مالك بثبوت التقسيم.

(٢) سقط «الأخير» من المخطوطات، وأثبته الدماميني، والدسوقي: ٦٩/١، وفي حاشية الأمير: «الثاني» وعليه طبعة مبارك وزميله: ٩٢/١.

والبيت الأخير: فقالوا لنا ثنتان.. وقد سبق ذكره قبل قليل.

(٣) أي ليس فيه دليل على ماقاله من أنّ «أو» فيه للتقسيم.

(٤) في الدماميني: «إحداهما» ومثله م٤/٣٠أ «إحديهما».

(٥) سورة الرحمن ٥٥/٢٢. ولفظ «المرجان» ليس في م١/٢٣ب ولا م٢/١٢أ.

(٦) أي يخرج من أحدهما وهو الملح.

(٧) غير ابن مالك. والعبارتان: التقسيم، والتفريق المجرّد.

(٨) هو كذلك في شرح الكافية: ٣٧٠/٢، ومثله في المقرّب: ٢٣٠/١.

(٩) من سورة البقرة: ١٣٥/٢، وقد سبقت.

(١٠) ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾. سورة الذاريات: ٥٢/٥١.

(١١) في الآية الأولى.

(١٢) الشمني/ ١٤٢/١: «يعني لَفّ بين القولين ثقةً بأن السامع يَرُدُّ إلى كل فريق قوله».

(١٣) أي في الآية الثانية.

(١٤) «وهذا الذي ذكر أهل البديع أنه أحد قسمي اللف والنشر؛ وذلك لأن المتكلم تارة يذكر متعدداً على التفصيل، ثم مالكلٍ من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه، وهو ظاهر، ومانحن فيه ليس من هذا القبيل، وتارة يذكر المتعدد على سبيل الإجمال ثم مالكلٍ..، ومَثَّلُوا لذلك بهذه الآية..» الدماميني: ١٤٢.

(١) أمالي الشجري: ٢/٣٢٠، ونصه: «التاسع من معاني (أو) أن تكون للتبعيض في قول بعض الكوفيين، وإنما جعلها للتبعيض لأنها لأحد الشيئين، وذلك في قوله سبحانه: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾، وهذا القول إنما هو إخبار من الله عز وجل عن الفريقين، وفي الكلام حذوف: أولها: حذف مضاف من أوله، ثم حذف واو العطف وجملتين فعليتين من آخره وهما: قال وفاعله، وكان واسمها، فأمّا تقدير المضاف فإنّ قوله: وقالوا، معناه: وقال بعضهم - يعني اليهود - كونوا هوداً، وتقدير الواو والجملتين: وقال بعضهم: كونوا نصارى، فقام قوله: أو نصارى مقام هذا الكلام، وهذا يدلك على شرف هذا الحرف، ولايجوز أن تكون (أو) ههنا للتخيير؛ لأن جملتهم لايُخَيَّرون بين اليهودية والنصرانية».

(٢) في م٣/٢٩ب «إنه».

(٣) وفي الأمير: ١/٦٤، هو لفظ «بعض»، والواو بدل الضمير المضاف إليه.

(٤) وهي الواو الداخلة على «قال» الثانية. والجملتان هما: قال وفاعله، وكان واسمها، في قوله: أو نصارى، والتقدير: وقالوا كونوا نصارى.

(٥) كذا في المخطوطات، وعند الأمير: ١/٦٤، والدسوقي: ١/٧٠ فأقام، ومثلهما طبعة مبارك وزميله.

(٦) انتهى كلام ابن الشجري، وبمقارنة هذا بما أثبته عن ابن الشجري يتضح تصرُّف ابن هشام بالعبارة. وذكر الأمير أن التعسُّف في هذا إنما جاء لابن الشجري من ادّعاء التقدير والحذف والإنابة، ولو كان مجرد بيان المعنى لحَسُنَ. (١/٦٤).

وذهب الدماميني إلى أن الكلفة ظاهرة على وجهه الذي أبداه (١٤٣).

(٧) عند الشجري، ٣١٩/٢: «السادس من معاني (أو) أن تكون بمعنى (إلا أن)، كقولهم: لَأَلْزَمَنَّه أو يتقيني بحقي، معناه إِلّا أن يَتَّقِيني، وقال الكوفيون: حتى يتقيني..». وانظر المقتضب: ٢٨/٢، وسيبويه: ٤٢٧/١.

وعند الدسوقي: ٧٠/١، أي احترازاً عن «إِلّا» بمعنى غير، فلا تكون «أو» بمعناها.

(١) وفي الجنى: ٢٣١، ذكر أن هذا من زيادات الكوفيين لـ (أو)، وهو (أو) الناصبة للفعل المضارع، ومذهب الكسائي أنّ (أو) هي الناصبة، وذهب الفراء وغيره إلى أن النصب على الخلاف، وذهب البصريون إلى أنه انتصب بأن، و (أو) هذه هي العاطفة. قال المرادي: وهو الصحيح. انظر همع الهوامع: ١١٧/٤، والمقتضب: ٢٨/٢، وانظر شرح الكافية: ٢٤٩/٢، وقد نقل نصه الأمير، فذكر أن المصنّف ذكر هذا فرقاً بينها وبين «أو» المفيدة لاستواء ماقبلها مع مابعدها، فإنَّ ماقبلها هنا هو المحقَّقُ حتى يحصل مابعدها. (الأمير: ٦٤/١).

(٢) في الحواشي: الدماميني ١٤٣/٥، والدسوقي: ٧٠/١، والأمير: ٦٤/١: «كقوله». وفي طبعة مبارك: ٩٣، والشيخ محمد محيي الدين: ٦٦/١: «كقولك»، وفي م٣٠/٤ب: «كقوله» ثم وصل بالكلمة المقطع «بهم» فصار شكلها: كقوله بهم،.

(٣) وهذا كما لو قلت: لأَقْتُلَنّه إلّا أَنْ يُسْلِمَ.

(٤) قائل البيت زياد الأعجم، وهو من أبيات ثمانية هجا بها المغيرة بن حَبْناءَ الحنظلي التميمي، وقد رواها صاحب الأغاني في ترجمة المغيرة، والرواية عنده بالقافية المرفوعة «تستقيمُ»، وبالجر في أبياتٍ أخرى، ففيها إقواء، وأُنْشِدَتِ الأبيات على الوقف، وأنشد سيبويه البيت منصوباً لأنه سمعه كذلك.
غمزتُ: غمزت الشيء بيدي لَيَّنْتُ، والغمز: العَصْرُ باليد، والقناة: المراد بها الصلابة والعز، وهي في الأصل: الرُّمح، ويُكَنُّون بالقناة عن الحال، والكعب: العقدة الناشزة في طرف الأنبوب من القصب، والأنبوب: ما بين الكعبين، والمعنى: إذا اشتد عليَّ أمْرُ قوم فإني أقوم بتليينه أو يستقيم.
والشاهد في البيت أنّ (أو) فيه بمعنى (إلّا) الاستثنائية، ونصب المضارع بعدها بإضمار «أَنْ».
وزياد الأعجم تابعي، وهو أبو أمامة زياد بن سلمى مولى عبد القيس، أحد بني عامر، كان ينزل اصطخر، وكانت فيه لُكْنَة، ولهذا قيل له: الأعجم، وشهد فتح اصطخر مع أبي موسى الأشعري: وطال عمره، وحَدَّثَ عنه طاووس وغيره، ووفد على هشام بن عبد الملك، وامتدح بعض معاصريه.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٦٨/٢، والسيوطي: ٢٠٥/١، وابن عقيل: ١٢٣/٤، والشجري: ٣١٩/٢، والأزهية: ١٢٨، والكتاب: ٤٢٨/١، وشرح المفصّل: ١٥/٥، والمقتضب: ٢٩/٢، وشرح الأشموني: ٢٩١/٢، والصبان: ٢٦٥/٣، والعيني: ٣٨٥/٤، وأوضح المسالك: ١٧٣/٣، واللسان: (غمز).

(١) على هذا المعنى «أو».

(٢) الآية: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. سورة البقرة: ٢/٢٣٦.

(٣) في البحر المحيط، ٢/٢٣١: «و (أو) على بابها من كونها تأتي لأحد الشيئين أو الأشياء، والفعل بعدها معطوف على تمسّوهن فهو مجزوم، أو معطوف على مصدر مُتوَهَّم، فهو منصوب على إضمار (أَنْ) بعد (أو) بمعنى (إلّا)، التقدير: مالم تمسوهن إلّا أن تفرضوا لهن فريضة، أو معطوف على جملة محذوفة التقدير: فرضتم أو لم تفرضوا، أو بمعنى الواو، والفعل مجزوم معطوف على تمسوهن، أقوال أربعة: الأول لابن عطية وغيره، والثاني للزمخشري، والثالث لبعض أهل العلم ولم يُسَمَّ، والرابع للسجاوندي وغيره». وانظر الكشاف: ١/٣٨٤، وحاشية الجمل: ١/١٩٢، وحاشية الشهاب: ٢/٣٢٣، والمحرر ٢/٣١٧.

(٤) الدماميني: ١٤٣، ليصير المعنى: لا جناح عليكم في مهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء المسيس إلا أن تفرضوا، أي إلّا وقت فرضِكم لهن مَهْراً مُسَمّىً، فثبت الجناح حينئذٍ وهو غُرْمُ نصف المهر المسمّى، فَقَدَّر هذا القائل لإفادة هذا المعنى ﴿تَفْرِضُوا۟﴾ منصوباً على الوجه المذكور».

(٥) المسيس والفرض.

(٦) وفي البحر، ٢/٢٣١: أما على القول الأول [وهو العطف على تمسوهن والجزم] ينتفي الجناح عن المطلق عند انتفاء أحد الأمرين: إما الجماع وإما تسمية المهر، أما عند انتفاء الجماع فيصحّ، وأما عند انتفاء تسمية المهر فالحكم ليس كذلك؛ لأنّ المدخول بها التي لم يُسَمَّ لها مهر - وهي المفوضة - إذا طلقها زوجها لا ينتفي الجناح عنه».

(١) وفي المرجع السابق: «وإن انتفى الجماع ووجدت التسمية فنصف المسمى، فيثبت الجناح إذ ذاك في هذين الوجهين، وينتفي بانتفائهما».

(٢) مع أنه قد تَقَرَّر في الشرع إثبات الجناح على من طَلَّقَ عند انتفاء أحد الأمرين ووجود الآخر، وهذا هو الوجه الأول. (انظر الدماميني: ١٤٣).

(٣) أي اللاتي لم يُمْسَسْنَ.

(٤) ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾. سورة البقرة: ٢٣٧.

(٥) حاصله أنّ جَعْلَ قوله: ﴿أَوْ تَفْرِضُواْ﴾، مجزوماً عطفاً على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ يؤدي إلى اختلاف الآيتين نسقاً، وأما على جعله منصوباً بأنْ مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلّا) فلا يلزم عليه تخالف الآيتين نسقاً، وعدم التخالف أولى. (الدسوقي: ١/٧٠).

(٦) عبارة الدسوقي، ١/٧٠: «وترك ذكر الممسوسات مستثنى لما تقدم»، بزيادة «مستثنى» ولم أجد هذا عند غيره.

(٧) ترك ذكر الممسوسات لأنه مفهوم مما تقدّم وهو قوله: مالم تمسوهُنّ، فإنه يفيد أنه عند المسِّ يكون فيه شيء، وهذا الشيء هو الصَّداق، وهذا أمر مجمع عليه.

(٨) أي بحسب المفهوم، وفيه أن المفهوم على كلامه بثبوتهما معاً، فلا يتم هذا على أنه لو سَلَّم فلا مانع من إفراد أحد المفهومين بالذكر لكونه أَخفَى مثلاً. (الأمير: ١/٦٤).

وفي طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير، والدسوقي: «مستويين»، بالتثنية والياء، وفي المخطوطات، والدماميني/١٤٤: «مستويات» بصورة الجمع.

(١) ويجوز ضبطه بالتاء للفاعل «قَدَّرْتَ».

(٢) سقط «لهن» من بعض طبعات المغني، وهو مثبت في المخطوطات والدماميني.

(٣) لأن المعنى: لا جناح عليكم إن طلقتموهن مالم تمسوهن، ثم أتى بقوله: إلا أن تفرضوا، فالمفروضات ليس مذكوراً على أنه مساوٍ للممسوسات في النفي، بل المفروضات مذكور على أنه مُسْتَثْنَى، وقد يقال إنّ الاستثناء مفهوم أيضاً. الدسوقي: ٧٠/١، والدماميني: ١٤٤.

(٤) سقط من هنا إلى قوله: «إلا أحدهما» من م٣٠/٣أ، وأثبته المصحح على هامش النسخة.
وحاصل كلامه أن الغرض الحامل على جعل (أو) بمعنى (إلّا) يتأدّى بإبقائها على حقيقتها من جعلها هنا عاطفة لأحد الشيئين على الآخر؛ وذلك لأنّ نفي الأحد المبهم يفيد العموم، لأنه بمنزلة نكرة في سياق النفي، فلا حاجة إلى جعلها بمعنى إلّا وإخراجها عن حقيقتها. (انظر الدماميني: ١٤٤، والدسوقي: ٧١/١).

(٥) أي عن الوجه الأول.

(٦) أي وذلك يصدق بنفيهما جميعاً.

(٧) وهو كون المعنى مدةَ انتفاء أحدهما، أي وهو ما إذا قُدِّر معرفةً.

(٨) الوجه الثاني، وحاصله أنّ ذكر المفروضات وترك الممسوسات لا يَدُلُّ على عدم العطف، لأنه إنما ذكر المفروضات ثانياً لأجل تعيين النصف، بخلاف الممسوسات فمعْلُوم أنَّ الشيء الذي لهن هو مهر المثل؛ لأن الآية أثبتت أنَّ الممسوسات شيء، ومعلوم أن من أتلف شيئاً عليه قيمته، فالشيء مُتَعَيِّن في جانبه بخلاف المفروضات. اهـ. دردير». انظر الدسوقي: ٧١/١.

(١) أي في الآية.

(٢) هذا للسجاوندي. انظر البحر المحيط: ٢٣١/٢. والمعنى: أي مالم تَمَسُّوهُنّ وتفرضوا، أي مدة انتفاء مجموع الأمرين، ولاشك أنه لامَهْرَ أصلاً في تلك الحالة (الدسوقي: ٧١/١).

(٣) في البحر المحيط: ٢٣١/٢، نزلت في رجل أنصاريّ تَزَوَّج حَنيفيّة، ولم يُسَمِّ مهراً، ثم طَلَّقها قبل أَنْ يَمَسَّها، فقال ﷺ: «مَتِّعْها ولو بِقَلَنْسوتك».

(٤) أي في الواو هذه. وهو التاسع، وهو أنها بمعنى «إلى».

(٥) سقطت الواو من م٣ و م٤.

(٦) في حاشية الأمير، ٦٤/١: «قوله: (بمعنى إلى) بعبارةٍ (بمعنى كي)، وبعضهم جعلها بمعنى (إلّا) أي: إلا وقت انقضائه». وانظر مثل هذا في رصف المباني: ١٣٣ - ١٣٤، ورَدَّ معنى «كي».

(٧) وفي م٤/٣١أ: «وهذه التي».

(٨) والتقدير: لألزمَنَّك إلى أن تقضيني حَقِّي، وفي رصف المباني: ١٣٣، ذكر المثال على أن (أو)، بمعنى (إلّا أَنْ).

(٩) قائل البيت غير معروف، وقد ذكر الشطر الأول في المخطوطات ماعدا م٤/٣١أ. فقد جاء فيه تامّاً، وكذلك في الشروح ذكر صدره فقط، ويبدو أن إتمامه في م٤، إنما هو من عمل الناسخ؛ وعلى هذا وضعت عجزه بين حاصرتين.

اللام في: لأستسهِلَنَّ: جواب قَسَم مُقَدّر، المُنى: جمع مُنْيَة، وهي مايَتَمنَّاه الإنسان. وأراد أَنْ يقول: إنّ إدراكها يكون بالصبر. والشاهد فيه أنّ (أو) بمعنى (إلى أَنْ) وقد انتصب المضارع بعدها، والتقدير: إلى أَنْ أُدْرِكَ المُنَى.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٧٤/٢، وشرح السيوطي: ٢٠٦/١، وشرح ابن عقيل: ٨/٤، والصبان: ٢٩٥/٣.

(١) من الآية/٢٣٧ من سورة البقرة، وقد ذكرت قبل قليل.

(٢) أي انتفى الجناح إلى أن تفرضوا، فإذا فرضتم ثبت الجناح.

(٣) وقد وعد بهذا المعنى فيما سبق، وساقه هنا.

(٤) هذه الزيادة بين الحاصرتين غير موجودة في المخطوطات، ومنها المخطوط الثاني مما اعتمد عليه مبارك وزميله. انظر: ٦٥/١، ومثلهما الشيخ محمد محيي الدين، وأثبت الدسوقي هذه الزيادة، وقال بعدها: «ثابت في بعض النُّسَخ. كذا بخط الشنواني». وفي م٣١/٤أ، أثبتت هذه الزيادة ثم شطبت.

(٥) الواو مثبتة في م٢.

(٦) والتقريب هنا هو أنها قرّبت الوداع من السلام، مثل ذلك من قال: السلام عليكم، ثم وَدّع وانصرف، فليس بين سلامه ووداعه فاصل زمني، قالوا: الذي دَلَّ على هذا القرب هو (أو)، وسيردُّ ابن هشام هذا المعنى بعد قليل، ويذهب فيه إلى أنّ «أو» للشك.

(٧) كذا في همع الهوامع: ٥/٢٥٠، وزاد: «وأَذَّن وأقام».

وفي دُرَّة الغواص للحريري: ١٩٦، عقد مقارنة بين (أو) و (أم)، فكان مما ذكره مما يوهم به «أنهم لايفرقون بين قولهم: ما أدري أأَذَّنَ أم أقام، وأَذَّن أو أقام».

والفرق بينهما أنك إِن نطقتَ بأَمْ في هذا الكلام كنتَ شاكّاً فيما أتى به من الأذان أو الإقامة، وإذا أتيتَ بأو فقد حَقَّقْتَ أنه أتى بالأمرين إلا أنه لِسُرَعِةِ ماقَرَّبَ بينهما صار بمنزلة من لم يُؤَذِّنْ ولم يُقِمْ، ويكون مجيء (أو) هاهنا للتقريب».

(٨) في م٢/١٢أ: «لأضربَنَّك عشتَ أو مُتَّ»، ومثله في أمالي الشجري/ ٢/٣١٩، والأزهية/ ١٢٧ وفي م٢/١٢أ: «أي إن عشت.. وإن مُتَّ»

(١) سقطت من م١/٢٤أ، وم٤/٣١أ، وأضافها المصحح.

(٢) أي إن أعطيتني وإِنْ حرمتني.

(٣) في أمالي الشجري، ٢/٣١٩: «السابع: استعمالها بمعنى (إِنْ) الشرطية مع الواو، كقولك: لأضربنك عشتَ أو مُتَّ، معناه: إن عشتَ بعد الضرب وإن مُتَّ، ومثله: لآتينّكَ أعطيتني أو حرمتني معناه: وإن حرمتني»، ونقل السيوطي نص الشجري عن ابن هشام. انظر همع الهوامع: ٥/٢٥٠.

(٤) من سورة البقرة ٢/ ١٣٥: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

(٥) وفي الأزهية: ١٢٩ - ١٣٠: «(قوله، (قالوا)، إخبار عن جملة اليهود والنصارى وأو للتبعيض، أي قال بعضهم، وهم اليهود: كونوا هوداً، وقال بعضهم - وهم النصارى: كونوا نصارى..».

واستشهد المرادي بالآية للتقسيم. انظر الجنى الداني: ٢٢٨.

وفي التسهيل: ١٧٦، ذكرها دليلاً للتفريق المجرّد، وعدل عن التسمية بالتقسيم لأن استعمال الواو في التقسيم أجود من استعمال (أو).

وسَمّاه ابن عصفور في المقرّب: ١/ ٢٣١، بالتفصيل في الآية، وذكرها دليلاً له.

(٦) أمالي الشجري: ٢/ ٣٢٠، وهمع الهوامع: ٥/ ٢٥٠.

(٧) أي هذا الكوفي أو بعض الكوفيين.

(٨) قلت: هذا لابن عصفور، وقد سبق الحديث عنه.

وسقط لفظ «السابق» من م٣/ ٣٠أ، وم٤/ ٣١أ.

(١) أمير: ١/ ٦٥: «كالقول الصادر منهم».

(٢) أي لتفيد مجرد معنى هو التبعيض، والإضافة بيانية، ولاتكون قِسْماً مستقلاً. انظر الدماميني: ١٤٥، والدسوقي: ١/ ٧١.

(١) انظر مقدمة هذا التنبيه في الجنى الداني: ٢٣١.

وعبارة ابن هشام هذه أثبتها الأشموني: ٢/١١٠، في شرحه من غير عزو.

وهذا المعنى بدأ به السيوطي حديثه عن «أو» في همع الهوامع: ٥/٢٤٧، وعزا ذلك لابن هشام، قال: «(أو): قال المتقدمون هي لإحدى (كذا) الشيئين أو الأشياء، قال ابن هشام وهو التحقيق، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها.

(٢) ناقش هذا في المعنى السادس من معاني (أو)، وتفيد الإضراب، ولاتكون عندئذٍ لأحد الشيئين أو الأشياء.

(٣) ناقش هذا في المعنى الخامس، وتفيد عندئذٍ جمع المتعاطفين.

(٤) انظر مثل هذا في شرح الكافية: ٢/٣٧٠. ويكون ذلك بواسطة القرائن.

(٥) اعتراض ابن هشام هنا على كلام الأئمة من أنّ فيه تناقضاً، فهم قالوا تارة الدال على الإباحة والتخيير، اِفعل، وتارة قالوا: الدالّ على ذلك (أو).

وفي حاشية الأمير، ٦٥/١: «وجوابه أن الصيغة عاونت (أو) فيما ذكر، وهذه قاعدة الحرف من أنه لايستَقِلّ بنفسه فصحّت النسبة للكُلّ».

ونقل الدسوقي عن الشيخ الدردير «بأن هذا تناقض في الظاهر، وجَمَع بين الرأيين أن كلاً من التخيير والإباحة لا يُستفادان إلا من اِفعل بواسطة (أو)، أنّ الدال عليهما هذان الشيئان المتضمنان..» وعَلّقَ على هذا الدسوقي بقوله: «وإِنْ كان استفادة التخيير من (أو) أشد، واستفادة الإباحة من الصيغة أَشَدّ».

انظر حاشية الدسوقي: ٧٢/١.

وأما الشمني فقد قال: «أقول: لاعجب، فإنّ كلّاً من التخيير والإباحة قد يضاف إلى صيغة الأمر، =

وقد يضاف إلى (أو)، ولاتكون أو التخييرية بين شيئين أو اكثر ولا الإباحية لشيئين أو أكثر إلا مسبوقة بصيغة الأمر، ولاصيغة الأمر التخييرية ولا الإباحية إلا متأخراً (أو) عنها، أو معناها، فلزم اتحاد مثاليهما، فحيث مَثّل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن (أو)، وحيث مَثّل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة..». حاشية الشمني: ١٤٦/١.

(١) هذا مثال التخيير.

(٢) هذا مثال الإباحة.

(٣) في م٤/٣١ب: «يفيدهما».

(٤) ثبت «هذا» في م٤/٣١ب، وسقط من بقية المخطوطات ونسخة الدماميني، وهو ثابت في نُسْخة الدسوقي: ٧٢/١، وحاشية الأمير: ٦٥/١، وطبعة مبارك وزميله: ٩٥/١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين. والمعنيّ هو التقريب في مثل: «ماأدري أَسَلَّم أو وَدَّع».

(٥) في م٢/١٢ النص، «وإنما هي للشك على زعمهم» وقد سقط منه «وأو فيه».

(٦) أي الحريري وغيره، وقد سبق نقل النص من دُرَّة الغواص.

وفي حاشية الدسوقي، ٧٢/١: «قوله على زعمهم، المناسب على زعمه، أي المتكلم بهذا الكلام أي على مقتضى ظاهر حاله وتجاهله وإلا فهو ليس شاكاً بحسب اعتقاده».

ثم قال: «على زعمهم من أنّ (أو) للشك، وأنه مستفاد من نفس (أو)، وأما على ماحَرَّرَهُ هو فحصول الشك من خارجٍ لقرينة». وانظر مثل هذا عند الأمير: ٦٥/١.

(٧) في طبعة مبارك وزميله: «وإنما استفيد معنى التقريب» بزيادة «معنى». وهذا غير مثبت في المخطوطات، وأخذا النص عن الأمير: ٦٥/١، فالزيادة مثبتة فيه، وفي نُسْخَة الشيخ محمد محيي الدين: ٦٧/١، أثبت لفظ «معنى» بين حاصرتين ليدل على أنه لم يثبت عنده في المخطوطات، وهذه الزيادة غير مثبتة في نص الدماميني ولا الدسوقي.

(٨) والاشتباه يكون عند قرب الوقتين.

(١) أي حصول الاشتباه.

(٢) نقل الدسوقي عن الشيخ الدردير أن اشتباه السلام بالتوديع لايكون إلّا مع قرب الوقتين، وبذلك يكون الدال على التقريب الاشتباه لا «أو».

(٣) ذكر الأمير/ ١/٦٥، أن الأوضح أن يقول: ومعنى الواو؛ إذ مطلق العطف لازم لها، ويدل على ماقاله الأمير تقديره. ومثل هذا في حاشيه الدسوقي: ١/٧٢.

وهذا الذي يَسْتدركه ابن هشام هنا ليس له، وإنما هو لابن الشجري، فقد قال: «السابع: استعمالها بمعنى (إنْ) الشرطية مع الواو..» غير أن ابن هشام أثبت النص فيما سبق ناقصاً فقال: الحادي عشر: الشرطية، ونقل مثالين عن ابن الشجري، ثم عاد للاستدراك هنا، وكان عليه أن يثبت هذا له عند نقل هذا المعنى، وعلى ذلك، فلا ضرورة لهذا التنبيه هنا.

(٤) المثال: «لأضربنَّه إِنْ عاش أو مات».

(٥) سقط لفظ «دالّ» من م٢/١٢أ، وم٣/٣١ب.

(٦) إذ التقدير: لأضربنه إن عاش أو إن مات.

(٧) وعند الأمير: ١/٦٥، ويصح أنها بمعنى الواو، ومثل هذا عند الدسوقي: ١/٧٢. وفي حاشية الدماميني، ١٤٦: «ولو قيل بأنّ هذا من باب الحال المقدّرة، أي: لأضربَنّه مُقَدِّراً حياته أو مُقَدِّراً موته، والمعنى لأضربَنّه على كل حال لأمكن، وكذا لآتينّك مقدراً إعطاءك إو حرمانك، ولاحاجة إلى تقدير الشرط، ولا (قد) على مااختاره ابن مالك وجماعة».

ونقل هذا النص الدسوقي عن الشيخ الدردير: ١/٧٢، وأثبته الأمير أيضاً.

(٨) كذا ضبط الفعل بالبناء للفاعل في المخطوطات ماعدا م٤/٣١ب، فقد ضبط بالبناء للمعفول «عُطِفت».

(٩) عملاً بما تقتضيه من التشريك، وفيه أن هذا لايفيد بقاءها على حالها، وإنما يفيد أنها بمعنى الواو (الدسوقي: ١/٧٢).

(١) الأوجه الثلاثة هي أن تكون اسماً موصولاً، وحرف تعريف، وزائدة.

(٢) ذهب المازني إلى أنّ اللام حرف موصول لا اسم موصول، كما في سائر الأسماء الجامدة نحو الرجل والفرس، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، واحتج كل منهما بأن العامل يتخطّاها. ورأى الزمخشري أنها منقوصة من الذي وأخواتها. أما الجمهور فرأيهم أنها اسم موصول بمعنى الذي وفروعه، وذكروا أن الدليل على اسميتها رجوع الضمير إليها في السعة، نحو: الممرور به زيد، والضاربها زيدٌ هندُ، ونحو: القائم عندك زيد، أي الذي قام، ويكون في المؤنث بمعنى التي نحو: القائمة عندك هند، ولابد لها من صلة.

وعرض ابن يعيش آراء العلماء، ثم ذهب إلى أن الصواب أنها حرف وليست اسماً؛ لأنها لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنها لا موضع لها من الإعراب، قال: «ألا ترى أنه لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت: جاءني الضارب، يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف: الألف واللام واسم الفاعل..» انظر شرح المفصل: ١٤٤/٣.

وعند الرضي ما يصلح للرد على ابن يعيش ففي شرح الكافية ٣٨/٢: «وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول...، فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نُقِل إعرابها إلى صلتها عارية، كما في (إلا) الكائنة بمعنى غير...، فقلت جاءني الضارب، ورأيت الضارب، ومررت بالضارب».

وانظر آراء العلماء في المسألة في معاني الحروف للرماني: ٦٧، والكتاب: ٤٠٤/١، والجنى الداني: ٢٠٢، وهمع الهوامع: ٢٩١/١، وشرح ابن عقيل: ١٤٩/١.

(٣) في شرح الكافية ٣٩/٢: «وذهب أهل الكوفة إلى أنه يجوز أن يكون الاسم الجامد المعرف بأل موصولاً..».

(٤) يعني أن بعضهم أجازَ وصلها بالصفة المشبهة، وذكر السيوطي أنّ في وصلها بالصفة المشبهة =

= قولين: أحدهما أنها توصل بها نحو: الحسن، وجزم به ابن مالك، والثاني: لا، وجزم به في البسيط ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي (ت ٧١٧)، لضعفها، وقربها من الأسماء، ونقل السيوطي قول ابن هشام في المسألة. انظر همع الهوامع: ٢٦٣/١.

وفي شرح الكافية (٣٨/٢ - ٣٩): «وإنما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل..».

(١) عبارة ابن هشام في همع الهوامع: ٢٩٣/١. وقوله: «للثبوت» أي موضوعة لتدل على الثبوب فلا تؤوّل بالفعل، لأنه موضوع للدلالة على الحدث، لما بين الحدث والثبوت من المنافاة. الدماميني: ١٠٤.

(٢) أي لعدم التأويل بالفعل، وذلك لأنه لا يصح تأويل اسم التفضيل بالفعل؛ لأنه لثبوت الزيادة، والفعل لحدوث أصل الحدث. (دسوقي: ٥١/١).

(٣) قائل هذا الأخفش، ونقلت رأيه قبل قليل عن السيوطي وغيره. وانظر حاشية الدماميني: ١٠٤.

وقوله «في الجميع» أي الأربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل.

(٤) أي رأي الأخفش هذا.

(٥) أي منعت أل من إعمالهما وهما بمعنى الحال أو الاستقبال، لوجود المبعد لهما عن مشابهة الفعل؛ لأنّ (أل) المعَرِّف أبعد شبههما بالفعل، وقربهما من الاسم. انظر دماميني: ١٠٤/٢، وفي همع الهوامع: ٨٢/٥، «إذا كان اسم الفاعل صلة (أل) فالجمهور على أنه يعمل مطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً».

وفي المقرب: ١٢٤/١: «ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط وهي: ألا يوصف ولا يُصَغّر..».

وذكر السيوطي في الهمع: ٨١/٥، أن البصرية شرطوا كونه مكبراً، فلا يجوز: هذا ضويربٌ زيداً، لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه.

وقال الكوفيون، إلا الفراء، ووافقهم النحاس، يعمل مُصَغّراً، بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة.. =

وثالثها: يعمل المُصَغّر الملازم للتصغير الذي لم يلفظ به مكبراً..

أما الوصف فلأنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء، فإن تأخر الوصف عن المعمول جاز، نحو: هذا ضارب زيداً عاقل. انظر همع الهوامع: ٨٥/٥.

(١) أي في الجميع.

(٢) كما هو الحال في كل موصول حرفي، وذكر الدماميني أنه قد يقال: يمكن التأويل بالمصدر وذلك على الحذف، والتقدير في مثل جاء الضارب: جاء ذو الضرب، ونقل الأمير نص الدماميني ثم قال: «وبرودة هذا الكلام أَظْهَرُ من أن تُذْكَر».

انظر حاشية الدماميني/١٠٤ والأمير ٤٨/١.

وذكر الدسوقي أن قاعدة الحرف المصدري أنه لا يحتاج إلى تقدير، والتقدير خلاف الأصل، وأن هذا المعنى يتأتى في غير (أل) كما في النكرة نحو: جاء ضارب زيداً، فتقول: جاء صاحب ضَرْبِ زيد، فحصل المصدر بدون (أل) «عن دردير». حاشية الدسوقي: ٥١/١.

(٣) وصلها بالمذكور من ظرف أو جملة قليل.

وفي ط الشيخ محمد محيي الدين «أو جملة» وفي الحاشية: أشار إلى أنه في نسخة «أو بجملة».

(٤) في هذا رَدٌّ على الأخفش؛ إذ يذهب فيها هذا المذهب، ووجه الرد دخولها على الجملة وحرف التعريف لا يدخل إلا على الاسم المفرد. إلا أنّ دخولها على الظرف لا يمنع كونها حرف تعريف غير أنه قد يكون أراد بالظرف ما كان مضافاً، وهو الواقع في الشاهد التالي فيمتنع كونها أداة تعريف لامتناع مجامعتها المضاف. انظر الدماميني ص١٠٤.

وذكر الشمني أن المراد بقوله: الظرف الظرف التام الذي بمعنى الجملة، ودخولها عليه يمنع كونها حرف تعريف كما يمنع ذلك دخولها على الجملة. انظر ١٠٤/١.

أراد أن دخولها على أنها حرف تعريف إنما يكون على الظرف الناقص نحو: اليوم.

(٥) أي دخولها على الظرف.

(٦) الرجز مجهول القائل.

المعه: الذي معه. حَرٍ: أي جدير لائق.

=

وموضع الشاهد فيه دخول (أل) على الظرف (مع)، وهو هنا ضرورة لا قياس فيها.

قال العيني (٤٧٥/١): وقوله «على المعه» جار ومجرور يتعلق بشاكر، والألف واللام فيه بمعنى الذي، أي على الذي معه، أي على الخير الذي معه... أو نحو ذلك.

(١) أي دخول أل على جملة اسميه.

(٢) قائل البيت غير معروف. والمراد بالقوم هنا بنو هاشم أو قريش، دانت: خضعت وأطاعت. مَعَدّ: أبو العرب وهو ابن عدنان.

ويروى البيت: «فيهم» بدل «منهم»، وبالقوم، ولهم ذَلّ القبائل من مَعَدّ.

وموضع الشاهد: (الرسول)، أي الذين رسول الله منهم، ومن النحويين من جعل (أل) زائدة في (الرسول) لا موصولة.

قال الدماميني: «ولا يقال: يحتمل كون (أل) هنا زائدة، فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم، لأن (أل) فيه جنسية، فمدخولها نكرة في المعنى. أو في محل نصب على الحال نظراً إلى صورة التعريف؛ لأنا نقول: القوم الذين رسول الله منهم معينون معهودون، فالظاهر فيه إرادة العهد. والأصل عدم الزيادة، فالظاهر أنها موصولة كما قال المصنف...» انظر: ١٠٤.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٩١/١، وشرح السيوطي: ٦١/١، وشرح ابن عقيل: ٨٤/١، وهمع الهوامع: ٩٤/١، ورصف المباني: ٧٥، وتوضيح المقاصد: ٢٤٠/١، والجنى الداني: ٧٩، وشرح الأشموني: ١٢٤/١، واللامات للزجاجي: ٣٦، والعيني: ج٤٧٧/١: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به، ولم يعزه إلى قائل». قلت: انظر شرح الكافية الشافية/٣٠١.

(٣) أي دخول (أل) على جملة فعلية فعلها مضارع.

(٤) قائل البيت ذو الخرق الطهوي، ورواية ابن جني في سر الصناعة، «إلى ربه»، وكذلك في همع الهوامع. =

والخنى: الكلام القبيح، إلى: بمعنى عند ربنا، العجم: جمع أعجم وعجماء وهو الحيوان الذي لا ينطق، والإنسان الذي في لسانه عجمة، ناطقاً: تمييز. اليجدع: الذي يجدع، وهو الحمار إذا كان مقطوع الأذنين؛ إذ يكون صوته أقبح. والشاهد في البيت قوله «اليجدع».

وذو الخرق اسمه قرط، وذكر العيني أن اسمه دينار بن هلال، وذكر أبو زيد في نوادره أنه جاهلي، ورد البغدادي هذا وذهب إلى أن البيت لطارق بن ديسق، وذكر لذي الخرق ولطارق أشعاراً في قصة نحر غالب والد الفرزدق إبله عام المجاعة بالكوفة في خلافة علي بن أبي طالب، وقال: هذا يدل على أنهما إسلاميان.

وتتبع البغدادي العيني في ذهابه إلى أن اسمه دينار بن هلال وقال: ولا أدري من أين أخذه.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٩٢/١، ورصف المباني: ٧٦، ونوادر أبي زيد: ٦٦، ٦٧، واللامات: ٣٥، والإنصاف: ٥٢٢، وهمع الهوامع: ٢٩٤/١، وشرح المفصل: ٢٥/١، ١٤٤/٣، والخزانة: ١٤/١، ٤٨٨/٢، والعيني: ٤٦٧/١، وشرح الكافية: ٣٩/٢، وشرح السيوطي: ١٩٢/١.

وفي الصحاح (جدع). قال: «وهو من أبيات الكتاب». وتعقّبه العيني وقال: هذا وهم.

وفي اللسان (جدع) نقل كلام الجوهري، ثم ذكر كلام ابن برّي: «ليس بيت ذي الخرق هذا من أبيات الكتاب كما ذكر الجوهري، وإنما هو في نوادر أبي زيد».

(١) قال الزجاجي في كتاب اللامات: ٣٦ بعد أن ذكر هذه الأبيات: «ومثل هذا غلط وخطأ لا يُعْبَأُ به، وإنما حكيناه لِيُتَجَنَّب، ولئلا يَتَوَهَّم مُتَوَهِّم أنه أصل يُعْمَلُ عليه، أو أنّا لم نعرفه وأغفلناه..».

(٢) وهي عند الأخفش حرف تعريف، وأجاز ابن مالك والأخفش دخول (أل) الاسمية على المضارع، ولم يقصرا ذلك على الشعر.

وذهب ابن مالك إلى أن دخولها على الفعلية التي فعلها مضارع ليس بضرورة؛ لتمكن الشاعر من أن يقول: صوت حمار يُجَدَّع. الدماميني:١٠٥. وانظر شرح الكافية الشافية/٣٠٠.

(٣) أي المضارع.

(٤) من أوجه «أل» الثلاثة.

(٥) في م٤/٢٢ب: «يكون».

(٦) ذكر السيوطي في همع الهوامع: ١/٢٧٦، أن تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسية مذهب الجمهور، وخرج على ذلك أبو الحجاج يوسف بن معزوز، فذهب إلى أنّ (أل) لا تكون إلّا عهدية، فإذا قلت: =

الدينار خير من الدرهم، فمعناه هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا، فاللام للعهد أبداً لا تفارقه .

وعند الدسوقي ١/٥٢: «ظاهره أنهما قسمان متغايران، وجعل بعضهم العهدية من فروع الجنسية لأنها للجنس مجتمعاً في فرد مخصوص». وانظر حاشية الأمير: ١/٤٨.

(١) أي مصحوبها الذي دخلت عليه (أل).
والمعهود على ثلاثة أنواع: ذكري، وذهني، وحضوري، وسوف يذكرها متتابعة.
وعند الدماميني ١/١٠٥: «أي حصته من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة، يقال: عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته».
وفي همع الهوامع: ١/٢٧٤: «ما عُهِدَ مدلولُ مصحوبها بحضورٍ حسيٍّ بأنْ تَقَدَّم ذكره لفظاً فأعيد مصحوباً بـ (أل)».

(٢) الآيتان: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾. سورة المزمل: ٧٣/ ١٥-١٦.

(٣) قال الزمخشري: «فإن قلت لِمَ نكَّر الرسول ﷺ ثم عرَّف؟ قلت: لأنه أراد أرسلنا إلى فرعون بعض الرسل، فلما أعاده وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف إشارة إلى المذكور بعينه». الكشاف: ٣/ ٢٨٣.
وقال أبو حيان: «وقيل: الرسول بلام التعريف لأنه تقدم ذكره، فأحيل عليه، كما تقول: لقيت رجلاً فضربت الرجل، لأن المضروب هو المُلْقَى». البحر: ٨/٣٦٤.

(٤) الآية: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾. سورة النور: ٢٤/٣٥.

(٥) في طبعة المغني مبارك وزميله ص٧٢، ذكرت كلمة «دُرِّيّ»، وكذلك في ص٥٠ من طبعة الشيخ محمد محيي الدين، والدماميني: ١٠٦، والأمير: ١/٤٨، وسقطت من حاشية الدسوقي: ١/٥٢، وكذلك من المخطوطات.

(١) أي علامة هذه.

(٢) في م٢ ورقة ٩/أ «أن يصح مَسَدّ الضمير». وذلك كما لو قلت: اشتريت فرساً ثم بعته، وبذلك يسد الضمير مسد الفرس، ومثل هذا في الآيات السابقة. وأورد النحويون هنا ما لا يصح فيه هذا التقدير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًاۚ وَٱلصُّلْحُ﴾ النساء ٤/١٢٨، فإن (أل) في «الصلح» دخلت على لفظ تَقَدّم ذكرُه، والضمير يسد مسدها مع مصحوبها؛ إذ يصح أن يقال: وهو خير، ومع ذلك ليست الأداة فيه عهدية، بل هي للاستغراق، ولهذا يُستَدَلُّ بها على كل صُلْحٍ سواء كان بين الزوجين أو غيرهما.

قال الدماميني: ١٠٦: «وجوابه أنا نمنع على هذا التقدير صحة حلول الضمير محلها مع مصحوبها؛ إذ الأصل مساواة الضمير لمرجعه». والضمير الذي يخلفها هنا أعم من المعنى السابق.

(٣) المعهود الذهني هو الثاني من أنواع المعهود، وقد مضى الذِّكْري، وسيأتي الخصوري. والمراد بالذهني ما يعرفه المتكلم والمخاطب، وهو معهود بينهما، ولكنه لم يتقدم له ذكر أصلاً، ولم يكن عند التكلّم حاضراً، وذهب الشيخ بهاء الدين السبكي إلى أن المراد به ما يتفرّد المتكلم بمعرفته.

وفي حاشية الأمير: ٤٨/١، جعل هذا علماء المعاني خارجياً علمياً، والذهني ما أريد به فرد غير معين.

وفي همع الهوامع: ١-/٢٧٤: «أو علمي بأن لم يتقدم له ذكر، ولم يكن مشاهداً حال الخطاب».

(٤) الآية: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. التوبة: ٩/ ٤٠.

والعهد الذهني في «الغار»، فلم يسبق له ذكر، ولكنه معلوم عند المتكلم والمخاطب، وهو نقب في أعلى جبل ثور، وهذا الجبل عن يمين مكة على مسيرة ساعة منها. وانظر الجنى الداني: ص/١٩٤.

(١) سقط «نحو» من م٢، ورقة ٩/أ.

(٢) والآية: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾. سورة الفتح: ٤٨/ ١٨.

موضع الشاهد في الآية لفظ «الشجرة» فلم يسبق له ذكر، ولكنه معلوم عند المتكلم والسامع، وكان هذا في بيعة الرضوان سنة ست للهجرة، وكانت البيعة تحت تلك الشجرة، وكان الرسول ﷺ جالساً تحتها، وكانت سمرة. قال نافع: «وكان الناس يأتون تلك الشجرة فيصلون عندها، فبلغ ذلك عمر، فأمر بقطعها».

(٣) المعهود الحضوري هو ما يعرفه المتكلم والمخاطب، وهو حاضر عند المتكلم.

وانظر نص ابن عصفور في همع الهوامع ١/٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٤) في م٢/٩ب «و». وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٢٠: «وأما تعريف الحضور فهو قولك لمن لم تره قط ولا ذكرته: يأيها الرجل أقبل، فهذا تعريف لإشارتك إلى واحد بعينه، ولم يتقدمه ذكر ولا عهد».

(٥) تتمة النص في همع الهوامع (١/٢٧٦): «نحو: الآن، والساعة، وما في معناهما. وماعدا ذلك لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك».

(٦) أي في الحصر الذي قاله ابن عصفور.

(٧) ذكر الدماميني: ١٠٦ أن رَدَّ ابن هشام هو للإمام جمال الدين ابن مالك في شرح الكافية الشافية. وذكر مثل هذا ابن الصائغ عن ابن هشام، وذكره الشمني ص/١٠٦، أيضاً، وانظر شرح الكافية الشافية/٣٢٢.

(١) بل هي لتعريف شيء كان موجوداً قبل التكلّم.

(٢) وهو ما كان لتعريف شيء حاضر عند التكلّم.
ورَدَّ ابن الصائغ هذا بأن الحضور محكي، وحاصل الحكاية جعل الماضي بمنزلة الحاضر، ولاشك أنه إذا جعل الماضي بمنزلة الحاضر صار الحضور حال التكلم حكماً.
انظر حاشية الدسوقي: ٥٣/١.

(٣) في «أل» الداخلة، وهذا الذي ذكره على أنه الصحيح هو مذهب الفارسي. انظر دماميني: ١٠٦.

(٤) أي لا تفيد تعريفاً. ونص الهمع (٢٧٦/١): «أنها زائدة لا مُعَرِّفة». وقوله: «لازمة» أي: مقارنة للوضع.
وفي شرح الأشموني: ١٣٩/١، ذكر زيادة (أل) لزوماً في ألفاظ محفوظة، ومنها الإشارة نحو الآن، للزمن الحاضر بناء على أنه تعرف بما تعرفت به أسماء الإشارة؛ لتضمنه معناها، وقد جعل في (التسهيل) ذلك علة البناء، وهو قول الزجاج.
أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة. وانظر الجنى الداني: ١٩٧.
وعند الدماميني: ١٠٦: «يحتمل أن ابن عصفور لم يقصد (أل) المنطوق بها في الآن التي هي لتعريف الحضور، وإنما أراد (أل) التي بني هذا الظرف لتضمنه إياها» وانظر حاشية الأمير: ٤٩/١.
وذكر الشمني أن ابن الصائغ سبق الدماميني إلى ذلك، ورَدّ الشمني هذا بقوله: «فيه نظر. أما أولاً: فإن الذي تضمنه الآن معنى (أل) نفسها الذي الكلام فيه.
وأما ثانياً: فلأن قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو: الآن متناول الساعة والحين، ولا يراد باللام فيهما إلا الملفوظ فكذا الآن» انظر: ١٠٧، ومعاني الحروف للرماني: ٦٩، ورصف المباني: ٧٧.

(٥) في م٢/٩ب: «ولا نعرف».

وعند الدسوقي: ٥٣/١: «أي لا يعرف قول يعتدُّ به، وإلا فالذي والتي، وما في أدوات الموصول هناك قول بأنها معرفة بالأداة مع أنها لازمة».

= وفي شرح المفصل ٢٠/٩: «وأما الألف واللام في الذي والتي فهي لتعريف اللفظ وإصلاحه لأن يكون وصفاً للمعرفة، وإنما هما زائدان وحقيقة التعريف بالصلة...، ويؤكد زيادة اللام هنا لزومها مع ما دخلت عليه، واللام المعرفة يجوز سقوطها مما دخلت عليه، فلزوم هذه اللام هنا، وعدم جواز سقوطها دليل على أنها ليست المعرفة».

(١) الآيـة: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾. سـورة المائدة/٣.

قال الزمخشري: «لم يُرِد يوماً بعينه، وإنما أراد به الزمان الحاضر وما يتصل به ويدانيه من الأزمنة الماضية والآتية، كقولك: كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم أشيب، فلا يريد بالأمس الذي قبل يومك، ولا باليوم يومك، ونحوه الآن، وقيل: أريد نزولها، وقد نزلت يوم الجمعة، وكان يوم عرفة بعد العصر من حجة الوداع». انظر الكشاف: ١٤٦/١، والبحر المحيط: ٤٢٥/٣.

(٢) «دينكم» ليس مثبتاً في م٢٢/٣أ.

(٢) «دينكم» ليس مثبتاً في م٣/٢٢أ.

(٣) أي استغراقاً حقيقياً أو عُرْفياً، نحو: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة مملكته أو بلده.

انظر حاشية الدسوقي: ٥٢/١، وهمع الهوامع: ٢٧٥/١. وحاشية الشهاب الخفاجي: ٣٠٤/١.

وفي الجنى الداني ١٩٤/٦: والجنسية قسمان: أحدهما: حقيقي، وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس...

(٤) سورة النساء: ٢٨/٤ ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ أي: كلُّ إنسان ضعيفاً.

(٥) سورة العصر/١٠٣.

(١) في همع الهوامع: ١/٢٧٥، مبالغة في المدح أو الذم.

وفي حاشية الدسوقي: ١/٥٣: «أي لاستغراق الأفراد من جهة خصائصها، أي ولو واحدة كالعلم كأنه لا أفراد غير المخاطب فيه العلم تنزيلاً لعِلْم غيره منزلة العدم».

(٢) في الجنى الداني: ٦/١٩٤: «مجازي، وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة، نحو أنت الرجل علماً، أي الكامل في هذه الصفة، ويقال لها التي للكمال».

وفي حاشية الأمير: ١/٤٩: أي لا يدخل في ذلك الاستغراق العُرْفي نحو: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة مملكته أو بلده، بل هو داخل في النوع الأول .

والمثال تقديره: أيْ هو كل رجل باعتبار العلم.

(٣) وهي العِلْم، فكل تخلف (أل) في ذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة. الدماميني/١٠٧. وقوله: «ومنه» أي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الأفراد: ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ من قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، وهذا على أنه خبر ﴿ذَٰلِكَ﴾، وأن اللام ليست للعهد. انظر الشمني/١٠٧.

(٤) الآية من سورة البقرة ٢/٢: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

في حاشية الدسوقي: ١/٥٣: «أي الكتاب الكامل في الهداية، وكأنه كل كتاب لاشتماله على ما فيها من الهداية على الوجه الأكمل». وذكر الدماميني أن الذي ذكره ابن هشام في هذا القسم يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الأمير الصاغة، أي صاغة بلده أو صاغة مملكته، فإن كلاً تخلف الأداة فيه بتجوز وليس لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير ومملكته دون من عداهم. انظر ص/١٠٧.

(٥) في الجنى الداني: ١٩٤، هي لتعريف الحقيقة، ويقال لتعريف الماهية.

وفي حاشية الأمير: ٤٩/١، أراد ما يشمل الماهية باعتبار الأفراد والحقيقة من حيث هي نحو: الرجل خير من المرأة، والإنسان حيوانٌ ناطق.

وانظر نص ابن هشام عن الماهية في همع الهوامع: ٢٧٥/١.

(٦) سقط «لا» من م٩/٢ب.

(١) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة الأنبياء: ٣٠/٢١.

(٢) أي وخلقنا من الماء كل حيوان، وظاهر أنه ليس المعنى أنه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح أن تخلف هنا (كل) الأداة لا حقيقة ولا مجازاً، بل المراد الماهية. الدماميني: ١٠٧.

(٣) في م٤/٢٣أ: «وكقولك» وانظر الهمع: ٢٧٥/١.

(٤) في ٩/٢٣ب وم٣/٢٢ب: «و».

(٥) في م٩/٢ب: «منها». أي من هذين الأمرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث، ولو لبس ثوباً واحداً حنث، انظر الدماميني: ١٠٧.

(٦) هذا القول لابن عصفور، فقد ذهب إلى أنه لا يبعد عنده أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين..

والحجاج بن معزوز القيسي ذكر أن (أل) لا تكون إلا عهدية. انظر همع الهوامع: ١٧٦/١.

وقوله: «هذه»، أي التي لتعريف الماهية.

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٣٢٢/ «ويلحق به أيضاً ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل: اشتر اللحم؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً بالعلم فهو كالمذكور أو المشاهد.

فتحصل من هذا أن مذهب ابن مالك كمذهب المصنف في هذا التقسيم، إلا أنه يخالفه في اللام التي لتعريف الماهية والحقيقة، فالمصنف يقول: إنها لام الحقيقة، وابن مالك يقول: هي للعهد..».

انظر هذا في حاشية الدسوقي: ٣٥/١، والشمني: ١٠٨/١.

وفي توضيح المقاصد: ٢٦٠/١: «وكلامه في شرح الكافية يقتضي أنها هي العهدية، وقد جعلها بعضهم قسماً برأسه». وانظر الجنى الداني: ١٩٤.

(٨) في م٩/٢ب: «مميز».

(٩) في م٩/٢ب جاءت العبارة على النحو التالي: «... وجنس، وذلك لأن ذا الألف واللام يدل على = الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد».

وبذلك فقد سقطت العبارة: «والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق».

(١) ذكر الدماميني ص ١٠٨، أن هذا الفرق وقع في الجنى الداني لابن أم قاسم، وهو في الأصل منسوب للشيخ شمس الدين الخسروشاهي.
أراد الدماميني أن يذكر أن ابن هشام أخذ هذا عن المرادي. ونصه في الجنى الداني (١٩٥) كما يلي: «فإن قلتَ: فما الفرق بين المعرف بأل التي هي لتعريف الحقيقة في قولك: اشتر الماء، وبين اسم الجنس النكرة في قولك: اشترِ ماءً؟ قلتُ: الفرق بينهما أن المعرف بأل المذكورة موضوع للحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد...».
ومن المقارنة بين النصين يتبيّن أن كلام ابن هشام هو كلام المرادي، فقد حذف ابن هشام الأمثلة من نص المرادي، وكان الأَولى به أن يعزوه إلى صاحبه. ويبدو أنه تتبع عبارة المرادي، وأخذ عنه في مواضع كثيرة، ولم يبيّن ذلك، ولم يشر إليه.

(٢) أي التي لتعريف الماهية.

(٣) مثل «رقبة مؤمنة» عن الدسوقي: ٣٥/١.

(٤) مثل «رقبة».

(٥) عند الدماميني: «وذلك أن ذا...».

(٦) أي فالحضور معتبر في المعرفة في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة. الدسوقي: ٥٣/١.

(٧) انظر نص القاضي تاج الدين السبكي في المسألة عند الدماميني: ١٠٨ - ١٠٩.

(١) سقط «نحو» من م٢/٩ب.

(٢) في حاشية الأمير ٤٩/١: التحقيق أنه لا يشترط، وقد أجاز سيبويه في «يا هذا ذا الجمّة» أن المضاف لما فيه (أل) بيان لاسم الإشارة.

وانظر حاشية الدسوقي: ٥٤/١، ففيه النص. وانظر الكتاب: ٣٠٦/١ - ٣٠٧.

(٣) في المقرب ٢٢١/١: «ولا يكون النعت إلا مساوياً للمنعوت في التعريف، أو أقل منه تعريفاً».

وفي حاشية الأمير ٤٩/١: «وكذا لا وجه لاشتراط أن يكون النعت أعرف، فإنه نظير البيان مع أنه موضح أو مخصص، تقول: جاء الرجل صاحبك». وانظر الدسوقي: ٥٤/١.

وعند الشمني: ١١٠/١: «لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف؛ فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاده من النعت ما يزاد به المخاطب معرفة».

(٤) أي (الرجل) في مثال ابن عصفور: «مررت بهذا الرجل». وقوله: «بياناً»، أي عطف بيان.

(٥) فيكون ذو اللام الحضورية أعرف منه بهذا الاعتبار. (الدماميني: ١١٠/١).

وفي الشمني (١١٠/١): «في هذا الجواب نظر؛ لأن مرادهم من ألا يكون النعت أعرف من المنعوت أن يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت، أو من مرتبة مساوية لها، ومرتبة التعريف بالإشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد».

(٦) أي الرجل.

(٧) في م٣/٩ب، وم٣/٢٢ب، وم٤/ ٢٣ب: «فالمعنى». والمراد بالعهد العهد الذهني.

(١) أي الرجل.

(٢) أي بذاتها، وما دل على الحضور فقط أقوى مما دل على غيره. (الدسوقي: ١/٥٤).

(٣) «قال» سقط من م٢ و م٣.

(٤) انظر الكتاب: ١/٢٦٣.

وأعاد ابن هشام هذا الكلام في الباب الخامس/ الجهة السادسة فقال: «ومن الخطأ... قول كثير من النحويين في نحو: مررت بهذا الرجل: إن الرجل نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هُدِي ابن السيد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذا ابن جني. اهـ: قُلتُ: وكذا الزجاج والسهيلي...».

(٥) من وجوه «أل».

(٦) وبناء على ذلك فهي لا تفيد تعريفاً.

(٧) الزائدة اللازمة.

(٨) مثل الذي والتي واللذان واللتان.. وفيه أنه وَرَدَ عنهم: «لذين ولذي ولتي» ذكره ابن مالك في التسهيل، ويتبيّن من هذا أنها ليست لازمة. ورد هذا بعضهم بأنه متناه في الشذوذ، أي قليلة نادرة فلا عبرة به، ولذلك لم يعتبره المصنف، وفي حاشية الأمير: ٤٩/١: «أي في الفصيح، ولغة نادرة تحذفها».

وفي همع الهوامع ١٩٠/١: «وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته، هذا مذهب الفارسي، وذهب الأخفش إلى أنّ ما فيه (أل) من الموصولات تعرف بها، وما ليست فيه نحو: مَن وما فتعرف لأنه في معنى ما هي فيه، إلا (أيّاً) الموصولة فتعرفت بالإضافة». وانظر توضيح المقاصد للمرادي: ٢٦١/١، والتسهيل: ٣٣.

(١) وذلك من جهة ما فيها من العهد. قال الدسوقي ١/٥٤: «فلو جعلت (أل) حينئذٍ مُعَرِّفة لزم اجتماع مُعَرِّفين على مُعَرَّف واحد».
قال المرادي: «وإنما حكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بالزيادة لأن تعريفها بغير الألف واللام، أما الموصولات فبالعهد الذي في صلاتها على المختار...». الجنى الداني: ١٩٧.

(٢) نُقِل من النضر الذي هو اسم للذهب، وهو النضر بن كنانة.
والنعمان: هو النعمان بن المنذر ملك العرب، وهو منقول من الدم، فهو اسم له.
واللات: علم على صنم لثقيف، كان في الطائف، وقيل لنخلة كانت قريش تعبدها، وهو في الأصل اسم فاعل من لتّ يلتّ، وخفف عند النقل، ولحقته اللام عند وضعه.
والعزى: اسم صنم كان لغطفان، وأول من اتخذها ظالم بن سعد، وهو تأنيث الأعز، ثم نقل إلى الصنم، وقُرِن بأل فجعل علماً عليه.

(٣) أي بشرط مقارنتها لارتجالها.
وعند الدماميني: ١/١١١: «أي جعلها أعلاماً من غير أن تستعمل قبل العلمية لغيرها كالسموءل، وهو السموءل بن عادِيَاءَ اليهودي».

(٤) أو بشرط مقارنتها لغلبتها.
أي لكونها أعلاماً لا بوضع واضع معين بل لأجل الغلبة على بعض ما وضع له في الأصل، وفي الجنى الداني: ١٩٦: «ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله معناه صار علماً بالغلبة، وصارت (أل)، لازمة له، وسلبت التعريف، ولا تحذف منه إلا في نداء أو إضافة أو نادر من الكلام».

(٥) أي من قبيل العهد الذهني الذي يكون بعلم المخاطب له قبل الذكر لشهرته، فالبيت اشتهر استعماله في بيت الله لأن غيره كأنه بالنسبة له ليس بيتاً، وكذا المدينة النبوية بالنسبة إلى غيرها من المدن.. (الدماميني: ١١٢).

(٦) وهي غير اللازمة.

(١) الكثيرة الواقعة في الفصيح.

(٢) مجرد من «أل». وصالح لدخول (أل)، وبهذا احترز في نحو «يَشْكُر» مضارع «شَكَرَ» مُسَمّىً به، فإنه قبل التسمية لا يصلح لدخول «أل» عليه. (الدماميني: ١١٢).

(٣) أي ملموح أصله الذي نُقِل منه ذلك احترازاً مما إذا لم يلمح الأصل، فلا تدخل عليه الأداة، وانظر رصف المباني: ٧٦.

وفي الجنى الداني (١٩٦): «هي للمح الصفة في مثل: الحارث والعباس، وحقيقة هذه أنها حرف زائد للتنبيه على أن أصل الحارث ونحوه من الأعلام الوصفية...، وظاهر كلام ابن مالك أن الألف واللام المذكورة للمح الأصل لا للمح الوصف؛ ولذلك مَثَّلَ بالفضل والنعمان، وليسا بوصفين في الأصل».

(٤) هذا منقول من أفعل التفضيل، وهو صالح لها، حاشية الأمير: ١/٥٠.

وعند الدماميني (ص١١٢): وأحمد منقول من مضارع خالٍ من الضمير، فلا يصلح للأداة، فلا يصح التمثيل به في هذا المقام. قلت: لا نسلم أنه منقول من الفعل بل من اسم التفضيل للفاعل أو المفعول.

(٥) وهي غير الكثيرة.

(٦) الواقعة في الشعر.

(٧) يزيد منقول من المضارع أدخلت عليه «أل» للضرورة. و(عمرو) ليس منقولاً من شيء وأدخلت «أل» عليه للضرورة. وذكر الدماميني (ص١١٢) أنه منقول، فالعَمْر بالفتح لغة في العُمْر إلا أنه لا يكاد يستعمل إلا في القسم، وهو أيضاً واحد عمور الأسنان...، فهذا العلم منقول من أحد هذه الأشياء، ولا شك أنه صالح للألف واللام، فيمكن أن يلمح أصله، وتدخل عليه الأداة، لكن فارَقَ الأول في أن ذلك واقع في اللغة، وهذا إنما وقع في الشعر.

(١) البيتان لأبي النجم. وعنى بأسيرها نفسه؛ لأن حُبَّها أسره.
والشاهد زيادة الألف واللام على (عمرو) للضرورة، وهو نادر.
وأبو النجم من بني عجل، واسمه الفضل بن قدامة، وهو أحد رُجّاز الإسلام المتقدمين وكان ينزل سواد الكوفة.
وانظر البيتين في شرح المفصّل: ١/٤٥ و٢/١٣٢، والمقتضب: ٤/٤٩، وشرح الشافية: ٥٠٦، والجنى الداني: ١٩٨، وهمع الهوامع: ١/٢٧٧، ورصف المباني: ٧٧، وشرح الشواهد للبغدادي: ١/٣٠٢، والمنصف: ٣/١٣٤، واللسان (وبر)، والإنصاف: ٣١٧، وأمالي الشجري: ٢/٥٢، وشرح الشواهد للسيوطي: ١/١٦٣. والديوان/١١٠.
وورد لفظ «العمر» في المخطوطات بإثبات الواو في آخره، والصواب حذفها عند دخول (أل)، وكذلك في التثنية «العمران» تحذف الواو، وفي الطبعة الأولى للمغني لمبارك وزميله أثبتت الواو، ثم أسقطت في الطبعة الخامسة. وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٥٢ بإثبات الواو. وانظر مناقشة هذه المسألة في شرح شواهد الشافية: ٥٠٦ والصحاح: (عمر).
(٢) سقط «في» من م٣/٢٣أ.

(٣) البيت من قصيدة لابن ميادة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان الذي تولى الخلافة بعد عمه هشام سنة ١٢٥. وروي «وجدت» بدلاً من «رأيت»، و«بأحناء» بدلاً من «أعباء». والأعباء جمع عبء وهو الحمل، والأحناء جمع حِنْو، وهو كل شيء فيه اعوجاج، والكاهل: ما بين الكتفين، شبه أمور الخلافة وما تحتاج إليه من سداد النظر وحسن السياسة بالأحمال الثقيلة التي لا ينال الغرض منها إلا بعد نقلها من المحل التي هي مطروحة فيه.

والشاهد فيه «أل» في اليزيد، فهي زائدة لضرورة الشعر.

وابن ميادة اسمه الرماح بن يزيد، وهو من بني مرة.. وميادة أمه، وكان يزعم أنها فارسية، وهو شاعر = فصيح، فتعرض للشر ومهاجاة الشعراء، أدرك الدولتين، وتوفي صدر خلافة المنصور سنة ١٣٦.

وانظر البيت في شرح الشواهد للسيوطي: ١٦٤/١، والخزانة: ٣٢٧/١، وشرح البغدادي: ١/ ٣٠٤، وأمالي الشجري: ٢٥٢/٢، والإنصاف: ١٧٩، والصبان: ٨٣/١.

(١) أي لأنه منقول من وليد نكرة، وهو الطفل الصغير، ثم أدخل عليه (أل) للمح الولادة فيه.

(٣) سقط «نكرا» من م٢/٩ب.

(٤) في م٢/٩ب «دخلت». وعلى هذا فهي ليست زائدة.

(٥) أي يقصد تنكيره بأن يلاحظ أنه رجل مسمى بذلك الاسم، ولاشك أن هذا نكرة. (الدسوقي: ١/ ٥٥).

(٦) «إذا أضيف» سقطت من م٣/٢٣أ.

(٧) البيت لرجل من طيِّئ، وفيه روايات: «يوم الحمى» بدل «يوم النقا»، «مشحوذ الغرار» بدل «ماضي الشفرتين».

ومناسبة البيت أنّ رجلاً من طيِّئ يقال له عروة بن زيد الخيل قتل رجلاً من بني أسد يقال له زيد، ثم أقيد به بعد.

النقا: الكثيب من الرمل، والمراد باليوم الحربُ التي كانت عند النقا.

والشفرة: حَدّ السيف، اليمان: المنسوب إلى اليمن، والألف عوض عن ياء النسبة ولا تجامعها.

والمعنى: إن تفخروا بقتل زيدنا بزيدكم فلا فخر، فقد جرى ذلك بحكم السلطان وقوة الحكم، وكان ذلك بعد مدة، فلا يكون مثل قتلٍ من قوة البأس والشجاعة.

واستشهد المؤلف بالبيت على أن العلم ينكر ثم يضاف، فجرى في تعرفه مجرى أخيك وصاحبك.

وفي شرح الكافية: ١/٢٧٤، ذكر الرضي أنّ تعريف العلم المنكر بالإضافة أكثر من تعريفه باللام، وذهب إلى أنه يجوز أن يضاف العلم مع بقاء تعريفه فلا مانع من اجتماع التعريفين..

(١) قائل البيت غير معروف. جنيتك: جنيت لك. أكمؤاً: جمع كمء، والكمء: واحد الكمأة.
والعساقل: ضرب من الكمأة، وأصله عساقيل، واحده عسقول فحذف المد للضرورة.
وبنات أوبر: كمأة صغار على لون التراب، بها زغب، يضرب بها المثل في الرداءة والقلة.
والشاهد في البيت «أل» الداخلة على بنات أوبر زائدة.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣١٠/١، وشرح السيوطي: ١٦٦/١، وتوضيح المقاصد: ١/ ٢٦٣، والخصائص: ٨٥/٣، ورصف المباني: ٧٨، والإنصاف: ٣١٩، ومجالس ثعلب: ٥٥١، ٦٢٤، واللسان/ وبر.

(٢) ضبط عرس في طبعة الشيخ محمد محيي الدين بضم العين، وتبعه في ذلك مبارك وزميله، وهو كذلك في م٢٣/٤أ، والصواب بكسر العين كما أثبتُّه. وانظر الكتاب: ٢٦٤/١ ـ ٢٦٥.

(٣) قوله: «ولا يقال: بنو عرس» سقط من م٩/٢ب.

(٤) أي رَدَّ القول بزيادتها.
والسخاوي هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي الملقب علم الدين، اشتغل بالقاهرة على الشاطبي، ثم انتقل إلى دمشق، واشتهر بها، شَرَح (المفصل) و (الشاطبية)، توفي بدمشق سنة (٦٤٣هـ) وقد نيّف على تسعين سنة. والسخاوي نسبة إلى سخا بلدة بالغربية من أعمال مصر، والقياس سخوي غير أن الناس درجوا على ذلك. بغية الوعاة: ١٥٢/٢.

(٥) أي وليس بالكسرة كما فعل.

(٦) في م٢٣/٣ب «ووزن الفعل».

(١) قال الدماميني (١١٣): «بلا شك، ومثل هذا محمول على طغيان القلم، وإلا فمثل هذا الأمر ظاهر لايخفى على أصاغر الطلبة فضلاً عن إمام فاضل».

(٢) «زائدة» سقطت من م٣/٢٣أ.

(٣) جرى في هذا على أن الصرف هو التنوين، والكسر إنما حذف سداً لذريعة التنوين فحذفه بالتبع، ولذا إذا اضطر إلى تنوين الممنوع جُرَّ بالكسرة. (الحواشي).

(٤) أي لأن (أوبر) صفة، فلما نقل ذلك اللفظ للعلمية الجنسية دخلت عليه (أل) للمح الأصل.

(٥) أي هي فيه للتعريف.

(٦) ابن اللبون وهو ولد الناقة إذا أوفى سنتين، ودخل في الثالثة.

(٧) قائل البيت جرير في قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ التميمي.

ابن اللبون: من ولد الناقة الذي استكمل الثانية ودخل في الثالثة، وسمي بذلك لأن أمه ولدت غيره فصار لها لبن. اللبون: الناقة، والشاة ذات اللبن. إذا ما لُزّ: ما زائدة، لُزَّ: شُدّ، القَرَن: الحبل الذي يشد به البعيران ونحوهما فيقرنان معاً، الصولة: الحملة، البُزْل: جمع بازل، البعير الذي دخل في السنة التاسعة، وبزل نابه أي خرج. القناعيس جمع قِنعاس وهو الجمل العظيم الجسم الشديد القوة.

قال: من رام إدراكي كان بمنزلة ابن اللبون إذا قُرِن في قَرَنٍ مع البازل القنعاس إذا صال عليه لم يقدر دفع صولته ومقاومته، وإن رام النهوض معه قصر عنه. واستشهد به المؤلف على أن ابن لبون نكرة فَعُرِّف بالألف واللام.

(١) أي كون (ابن أوبر) نكرة واللام فيه للتعريف، ونقل هذا الرأي الأشموني: ١/١٤٠، وابن عقيل: ١/ ١٨٢، وفي توضيح المقاصد: ١/٢٦٥.

قال المبرد: «ألا ترى أن ابن مخاض، وابن لبون، وابن ماء، نكرات، وأنك إذا أردت أن تعرف شيئاً منها أدخلت فيما أضفت إليه ألفاً ولاماً فقلت: هذا ابن اللبون، ونحو ذلك لتعرف شيئاً من شيء كما تفعل في الخيل والكلاب ونحوها»، المقتضب: ٤/٤، ٣٢٠، وفي الكتاب (١/٢٦٥): «وأما ابن لبون وابن مخاض فنكرة لأنها تدخلها الألف واللام»، وفي شرح الأشموني: ١/١٤٠: «وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس،، بعلم فأل عنده غير زائدة بل مُعَرِّفة».

(٢) ولو كان نكرة لصُرِف؛ إذ ليس فيه إلا وزن الفعل فقط؛ إذ هو اسم بالفرض وليس وصفاً. كذا عند الدماميني: ١١٤. ورَدَّ الدماميني رأي ابن هشام بأنه لا يلزم من كونه لم يسمع إلا ممنوع الصرف ألا يكون نكرة، وللمبرد ألا يلزمه فلا يتم الرد عليه، ولايخفاك أن الأعلام الإضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علماً وحده كأوبر وهريرة من ابن أوبر وأبي هريرة..

وعلق الشمني على قول الدماميني بأن المبرد لا يرى أن (ابن أوبر) علم في وقت من الأوقات، بل يرى أنه مع (أل) مُعَرّف بها وبدونها نكرة.

وفي حاشية الأمير: ١/٥١ للمبرد أن يجعل منعه من الصرف للوصفة الأصلية لا للعلمية.

(٣) الواقعة في شذوذ من النثر.

(٤) أي مترتبين، وفي رصف المباني (٧٨): «الحال شاذ في قولهم: ادخلوا الأول فالأول، وجاءوا الجماء الغفير».

والجماء: الجم، وهو الكثير، والغفير من الغفر وهو الستر، بمعنى الغافر، أي الساترين لكثرتهم وجه الأرض.

(٥) الآيـة: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾. المنافقون: ٦٣/٨.

(٦) ورد في الآية القراءات الآتية: =

ـ قراءة الجمهور: «لَيُخْرِجَنّ» وعليها فالأعزُّ فاعل، والأذلَّ مفعول به

ـ قراءة الحسن وابن أبي إسحاق والمسيبي: «لنُخرِجَنّ» بالنون، الأعز: مفعول به، والأذل: حال.

ـ قراءة قوم: «ليَخْرُجَنّ» بالياء مفتوحة وضم الراء فالأعز: فاعل، والأذل: حال.

ـ قراءة «لَيُخْرَجَنَّ» بالبناء للمفعول فالأعز: مرفوع به، والأذل: نصب على الحال.

قال أبو حيان بعد عرض هذه القراءات: «ومجيء الحال بصورة المعرفة مُتَأَوَّل عند البصريين، فما كان منها بأل فعلى زيادتها لا أنها معرفة». انظر البحر المحيط: ٢٧٤/٨، وشواذ ابن خالويه: ١٥٧، والتبيان للعكبري: ١٢٢٤/٢، والإتحاف: ٥١٣. وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه بيان أوفى مما ذكرته هنا.

(٦) ورد في الآية القراءات الآتية:

ـ قراءة الجمهور: «لَيُخْرِجَنّ» وعليها فالأعزٌ فاعل، والأذل مفعول به

ـ قراءة الحسن وابن أبي إسحاق والمسيبي: «لَنُخرِجَنّ» بالنون، الأعز: مفعول به، والأذل: حال.

ـ قراءة قوم: «لَيَخْرُجَنّ» بالياء مفتوحة وضم الراء فالأعز: فاعل، والأذل: حال.

ـ قراءة «لَيُخْرَجَنَّ» بالبناء للمفعول فالأعز: مرفوع به، والأذل: نصب على الحال.

قال أبو حيان بعد عرض هذه القراءات: «ومجيء الحال بصورة المعرفة مُتَأَوَّل عند البصريين، فما كان منها بأل فعلى زيادتها لا أنها معرفة». انظر البحر المحيط: ٢٧٤/٨، وشواذ ابن خالويه: ١٥٧، والتبيان للعكبري: ١٢٢٤/٢، والإتحاف: ٥١٣. وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه بيان أوفى مما ذكرته هنا.

(١) الكشاف: ٢٣٥/٣، قدر هذا في قراءة الحسن ومن معه بالنون قال: معناه خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل.

(٢) لزوال ما كان محوجاً إليه وهو جعل الأذل حالاً.

(١) هو القاضي يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة، وهو فقيه محدث، وولي قضاء بغداد فترة من الزمن، وهو أول من لقب قاضي القضاة. توفي عام (١٨٢هـ).
وفي حاشية الأمير (٥١/١): «قيل: الصواب أن السؤال من الكسائي لمحمد، قلنا: تعدد الواقعة ممكن، وشنع الكمال ابن الهمام على المصنف بأنه جهل بمقام الاجتهاد، فإنه يستلزم معرفة أساليب الكلام، فلا يحتاج أبو يوسف إلى مراجعة الكسائي.
قلنا: هذا من تعاون العلماء ومشاركتهم خصوصاً أهل دولة واحدة، بل هو عين إمامية أبي يوسف وكما له؛ حيث لم يستقل برأيه مع عدم احتياجه، وهكذا شأن السلف. ولعمري الكسائي أحد القراء السبعة، وإمام في العربية يتكلم معه في مثل هذا» انظر الدسوفي: ٥٦/١.
(٢) قائل هذه الأبيات غير معروف. وهي في أمالي الزجاجي: ٣٣٨، والمبسوط للسرخسي: ٧٧/٦، وخزانة الأدب: ٦٩/٢ ـ ٧٥ والأشباه والنظائر: ٨٨/٣، وشرح المفصل: ١٢/١.
واستقصى الكلام في هذه المسألة أبو علي الفارسي في المسائل القصرية، وانظر قصة الأبيات في شرح الشواهد للبغدادي: ٣٢٤/١، وفيه روايات غير ما أثبته المصنف هنا، فقد نقل عن الفارسي أن يحيى الرقي قال: أرسله الكسائي إلى محمد بن الحسن ليسأله عن الجواب في هذه الأبيات، فأتى محمداً بها فسأله...، قال: وهذا هو المسطور في كتب الحنفية كالمبسوط وشرح الكنز للزيلعي.
(٣) الرفق: ضد العنف، والخُرْق: ضد الرفق، يقال خرق كفرح وكرم. أيمن: من اليمن وهو البركة، والأشأم: من الشؤم وهو ضد اليمن.

(٤) ذهب ابن يعيش في شرح المفصل: ١٣/١، إلى أن قوله: «ومن يخرق أعق وأظلم، حذف الفاء الذي هو جواب الشرط، والمبتدأ أيضاً، والمعنى فهو أعق وأظلم، وهو من ضرورات الشعر المستقبحة» وينقل هذا أصحاب الحواشي عن ابن يعيش، ويرد عليه الدماميني بقوله: «قلت: هذا بناء على أن (من) شرطية، وهو غير متعين في البيت لجواز أن تكون (مَن) هنا موصولة، =

وتسكين القاف للتخفيف.. وأعق خبر المبتدأ الذي هو مَن الموصولة، فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح» (ص: ١١٥) ونبه على ذلك الدسوقي والأمير.

وهذا الذي ذكر لابن يعيش وردّه الدماميني ذهب إلى مثله الزجاجي في أماليه حيث قال: «وأما قوله: ومن يخرق أعق وأظلم فمن كلام الشعر خاصة، ولايجوز في منثور الكلام؛ لأنه حذف الفاء التي هي جواب الجزاء وحذف المبتدأ أيضاً».

انظر مجالس العلماء: ٣٤٢

(١) في م٢/١٠أ، وم٤/٢٤أ، والأمير، والدماميني، والدسوقي: «مسألة».

(٢) في القاموس: من باب نصر وكرُم، وفي الصحاح: طَلَق بفتح اللام، وذكر مثل هذا الدسوقي في حاشيته: ٥٦/١، وأشار الأمير إلى الخلاف بين صاحب القاموس وصاحب الصحاح في الضبط، وفي اللسان (طلق): «وطلقت بضم اللام، ابن الأعرابي: طلُقت من الطلاق أجود، وطلَقت بفتح اللام جائز».

ونص الصحاح: «وطلّق الرجل امرأة تطليقاً، وطَلَقت هي بالفتح تطلق طلاقاً».

(٣) في الدماميني:/١١٥: «أنت طالق».

(٤) أي فثلاث خبر عن الطلاق، يعني الطلاق التام ثلاث، والجملة استئنافية، وهذا يشير إلى أن (أل) في الطلاق للكمال.

(٥) «فأرسل إلي» العبارة مكررة في م٢/١٠أ.

(٦) ذكر الدماميني أن هذا فيه دليل على إنصاف أبي يوسف وورعه ومكارم أخلاقه.

(١) سقطت «إنّ» من م٢/١٠أ.

(٢) أي أشير بها للجنس على سبيل المجاز، كأنه قال: إن هذا الجنس منحصر في الثلاث، وهذا هو وجه التجوز.

(٣) الآيتان: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا * فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا﴾ سورة المزمّل: ٧٣/ ١٥-١٦.

(٤) وهي التي تخلفها كل حقيقة. وفي الشمني: ١١٦/١، رَدُّ ابن الصائغ، فقد ذهب إلى أنه يمكن على إرادة الكل المجموعي، ورد هذا الشمني بأن الاستغراق عندهم من باب الكلية على أن مجموع أفراد الطلاق أكثر من ثلاث بما لا يحصى إلا أن يخصه بما كان في عقد واحد. وفي حاشية الأمير: ٥١/١، رَدُّ ابن الصائغ، ورَدُّ الشمني على رَدِّه.

(٥) في م٢/١٠أ «كما لا يقال» بزيادة «لا» وفي م٣/٢٤أ: «تقول».

(٦) في ط المغني «ولا ثلاثاً». (٧٧/١) وكذلك في م٤/٢٤ب عزيمةً وثلاثاً بالنصب.
وفي الدماميني (١١٦): «عزيمةٌ وثلاثٌ» هذا من عطف الجمل، ولو نصبت عزيمة وثلاث لجاز، وكان من عطف المفردات. وانظر الدسوفي: ٥٦/١ وسقط «ثلاث» من م٢/١٠أ.

(٧) في طبعة المغني ٧٧/١ «يقع». وذكر الدماميني (١١٦) أن هذا الوجه فات الكسائي.
والعام هو الطلاق المراد به كل طلاق. أما الخاص فهو ثلاث، الذي هو فرد من أفراد ذلك العامّ.

(١) أي على أنه معمول «لطلاق» الأول كما هو المتبادر. كذا عند الدسوقي ٥٦/١.

(٢) أي النصب على ذلك الوجه.

وسقط لفظ «الطلاق» من م٢/١٠أ، وم٣/٢٤أ، والدماميني: ١١٦.

(٣) وذلك كما قال الكسائي.

وقال الدماميني (١١٦): «ولا معنى لثم هنا، والأحسن أن لو قال: واعترض..».

وعلق الأمير على ذلك بقوله: «قال الشارح: المحل للواو. قلنا راعى المصنف المعنى في قول الأصل كذا، ثم طرأ الاعتراض، أي بعد ذلك الأصل تقديراً» انظر: ٥٠/١.

(٤) أي ويحتمل لأن يكون. وفي م٢/١٠: «أن يكون».

(٥) أي لأنها وإن كانت مصدراً مؤولة بالمفعول كما أن «طلاق» مؤول بطالق.

وعند الدماميني (١١٦) اعتراض على قوله: إن في العزيمة ضميراً مستتراً فهي مصدر، والمصدر لا يضمر فيه، ثم ذكر أن ذلك إذا لم يؤول، وهنا مؤول، فيحتمل الضمير كما في: زيد عدل.

(٦) وفيه نظر، أما أولاً فلأن الكلام محتمل لوقوع الثلاث على التقدير الذي ذكره بأن تجعل (أل) للعهد الذي تقدم له في أحد وجهي الرفع، كأنه قال: والطلاق الذي ذكرته ليس بلغو ولا لعب، بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثياً. انظر هذا في الدماميني: ١١٦ وانظر مثل هذا عند ابن يعيش: ١٣/١، وانظر مجالس العلماء: ٣٤١.

وقال الدسوقي (٥٦/١): «غرضه بهذا إفادة أن الحال في معنى الظرف، كما تقول: جاء زيد راكباً أي في حال ركوبه، فاندفع ما يقال: إنه لا داعي للإتيان بقوله: إذا كان إلخ مع جعل ثلاثاً حالاً من الضمير في عزيمة».

(٧) أي: بقوله: أنت طلاق.

(١) في م٢/١٠أ: «تقتضيه معنى هذه اللفظة».

(٢) عبارة «مع قطع النظر عن شيء آخر» العبارة ساقطة من م١/٢٠، وم٤/٢٤ب، وأثبتها المصحح على هامش م/٤.

(٣) أي من قواعد الفقهاء واستحساناتهم، من قولهم: إذا احتمل اللفظ للواحدة وغيرها لم يلزمه إلا واحدة، وحينئذٍ فلا يلزم إلا واحدة رَفَعَ أو نَصَبَ، وهذا غير مطرد عند كل الفقهاء. انظر هذا عند الدسوقي: ١/٥٦.

وفي الخزانة، ٢/٧٢: «ولابد في سائر التقادير في وقوع أصل الطلاق عند الشافعية من النية كما هو ظاهر؛ لأن «أنت طلاق من الكنايات عندهم».

وأخذ ابن يعيش برأي الشافعية ولم يصرح بذلك. انظر شرح المفصل: ١/١٢. وانظر رأي الشافعية في نهاية المحتاج: ٦/٧١، وإعانة الطالبين: ٤/٩.

(٤) في م٣/٢٤أ «بعده».

(٥) البينونة: الفراق، وبها: الضمير عائد على الثلاث المتقدم ذكره. و«أن» هنا مصدرية، أي فارقيني بهذه التطليقات لأجل أن كنت غير رفيقة.

ووجدته في شرح المفصل ١/١٢: «إن» كذا على الشرط. وكذلك ط الشيخ محمد محيي الدين: ١/٥٤.

والمقدَّم: مصدر ميمي من قدّم بمعنى تقدم، أي ليس لأحد تقدّم إلى العِشْرَة والألفة بعد إيقاع الثلاث؛ إذ بها تمام الفرقة، الدماميني: ص١١٦.

ولهذه المسألة دراسة وافية في كتابي «ابن يعيش وشرح المفصل» نشر جامعة الكويت عام ١٩٩٩- تحت عنوان «مسائل فقهية نحوية».

(١) انظر الجنى الداني: ١٩٩، فالمسألة فيه، وقد أخذ هذا ابن هشام عنه.

(٢) أي بعض المتقدمين منهم.

(٣) أي المتأخرين من البصريين.

(٤) اختلف العلماء في نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، فمنعه أكثر البصريين، وجوزه الكوفية وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين، وخَرَّجوا عليه ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ - النازعات: ٤١/٧٩ - ومررت برجل حسنِ الوجه.

والمانعون قدروا: (له) و (منه)، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة.

والنص في همع الهوامع: ٢٧٦/١، وفي شرح الكافية، ١٣١/٢ قال الرضي: «ويكون اللام عند الكوفيين عوضاً من المضير نحو: مررت برجل حسن الوجه، أي وجهه، وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة إذا كانت جملة والخبر المشتق، ويجوز في غيره..».

(٥) الآية/ ٤١/ من النازعات، وقبلها ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾.

(٦) قال أبو حيان: «هي: مبتدأ أو فصل، والعائد على (مَن) مِن الخبر محذوف على رأي البصريين، أي المأوى له، وحَسَّن حذفه وقوعُ المأوى فاصلة، وأما الكوفيون فمذهبهم أن (أل) عوض من الضمير» البحر المحيط: ٤٢٣/٨، وانظر الكشاف: ٣١١/٣، وعند الدماميني: ١١٧ مثل ما في الكشاف فهو غالباً ما يتتبع نص الزمخشري ويأخذ عنه.

(٧) قيد ذلك بالرفع ليحتاج إلى الضمير الرابط فتجعل (أل) نائبة عنه، والأصل مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، فحذف ضمير الغيبة، ونابت (أل) عنه. ولو نصب أو جَرّ فالصفة محتملة لضمير الموصوف فلا تحتاج إلى تقدير رابط، ولا ضرورة إلى جعل اللام نائبة عن الضمير؛ لأن في الصفة ضميراً مرفوعاً بها عائداً على موصوفها. انظر هذا في الدماميني: ١١٧، والشمني: ١١٧.

وفي حاشية الأمير ٥٢/١: «الظهر والبطن، هما بدل بعض، وفي المعنى للإحاطة كالتوكيد بكل، وكلاهما لابد له من ضمير، فإن نصبت على نزع الخافض أو مفعولاً مطلقاً أي: ضُرِب الظهرَ لم يحتج لضمير». وتفصيل كلام الأمير عند الدماميني: ١١٧.

(١) وهم الذين تكون (أل) عندهم غير نائبة عن شيء.

(٢) في م٢/١٠أ «يقدرون له في الآية، ومنه في الأمثلة».

(٣) في الآية.

(٤) في م١/٢٠ «والظهر والبطن منه والوجه منه». والوجه أي في المثال الثاني.

(٥) في المثال الثالث وفي طبعة المغني ١/٧٧ زيادة «من الأمثلة».

(٦) أي جواز نيابة (أل) عن الضمير، فلا يجوز جاء الذي قام الغلام، على نية غلامه. حاشية الأمير: ١/٥٢.

وذكر الدماميني أن كثيراً منهم لم يتعرض لهذا القيد. انظر: ١١٧.

وذكرت قبل قليل نص الرضي من شرح الكافية: ٢/١٣١ «بغير الصفة والصلة».

(٧) الآية: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ سورة البقرة/٣١.

(٨) في الكشاف: ١/٢١٠: «الأسماء كلها أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأن الاسم لابد له من مُسَمّى، وعوض من اللام كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ مريم ١٩/٤».

(٩) هو عبد الرحمن بن إسماعيل شهاب الدين الدمشقي الشافعي المشهور بأبي شامة، لشامة كبيرة كانت من حاجبه الأيسر، ولد سنة (٥٩٩) بدمشق، وقرأ القراءات على السخاوي، وولي مشيخة دار الحديث، توفي سنة (٦٦٥)، وله شرح على الشاطبية. غاية النهاية ١/٣٦٥ - ٣٦٦.

(١) أي قول الشاطبي، وهو القاسم بن فيّرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي نسبة إلى شاطبة، قرية بجزيرة الأندلس، كانَ إماماً في علوم القرآن، متقناً لأصول العربية، مجيداً في النظم صالحاً، محفوظ اللسان، له تصانيف، ولد آخر سنة (٥٣٨) وتوفي سنة (٥٩٠) بمصر. غاية النهاية ٢/ ٢٠.

والبيت من أول قصيدة للإمام الشاطبي في القراءات السبع، والمعنى: بدأت باسم الله في نظمي نظماً أولاً لم أُسْبَق إليه، أو بدأت بذلك أول نظمي. والموئل: الملجأ. وقد أنشده المؤلف على أن أبا شامة قال: (أل) في النظم خلف عن ياء المتكلم، وانظر بيان هذا في شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٦/١. وشرح الشاطبية/٧.

(٢) سقط «أولاً» من م١ و م٢، وأثبت في م٤/٢٥أ و م٣/٢٤أ بخط صغير من مصحح النسخة.

(٣) قال السمين: «أما كون (أل) يقوم مقام الإضافة فعبارة غريبة، وإنما مسألة الخلاف هل يقوم مقام الضمير أولاً، فمذهب الكوفيين نعم، والبصريون يمنعون ذلك..» انظر شرح الشواهد للبغدادي: ١/ ٣٣٦.

(٤) أي الزمخشري وأبو شامة.

(٥) أي كلام النحاة القائلين بجواز نيابة (أل) عن اسم آخر.

(٦) لا عن الظاهر كما فعل الزمخشري، ولا عن الحاضر كما فعل أبو شامة، وذكر الدماميني أن ما نسبه إليهما هو ظاهر كلامهما، ولكن الزمخشري نفي ذلك في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ انظر الدماميني: ١١٧.

قلتُ هو كذلك، فقد قال في الكشاف ٣/٣١٠: «المعنى فإن الجحيم هي مأواه، كما تقول للرجل: غُضَّ الطرف، تريد: طرفك، وليس الألف واللام بدلاً من الإضافة، ولكن لما عُلِم أن الطاغي هو صاحب المأوى، وأنه لايغض الرجل طرف غيره تُرِكَت الإضافة، ودخول حرف التعريف في المأوى وفي الطرف للتعريف؛ لأنهما معرفان بأل».

كما أخذ الدماميني على ابن هشام أنه نسب إلى أبي شامة ما ادعاه في بيت الشاطبي، ووقع مثله للزمخشري ولم ينسبه إليه، وذلك أنه قال في قوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾ أي المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء، لأن الاسم لابد له من مسمى، وعُوِّض عنه اللام كقوله: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾: «وهو ظاهر في أن الأصل في الآية الأخيرة، واشتعل رأسي، فحذف المضاف إليه الذي هو ضمير الحاضر وعوض عنه اللام، فهذا كقول أبي شامة في ذلك البيت سواء ومع ذلك أهمله المصنف» الدماميني: ١١٧، والكشاف ١/٢١٠.

(١) في الأمير: ٥٢/١، والدسوقي ٥٧/١: «وهي ليست أصلية، وإنما هي كـ «أم» المُعرِّفة».

(٢) عند الدماميني ١١٨: «حكاية ثعلب»، وعند الدسوقي: «وفي نسخة حكاية ثعلب، ولعلهما ناقلان لهذه اللغة عن العرب». وفي شرح المفصل: ١٦/١٠ نسب هذا القول إلى أبي عبيدة، وانظر سر صناعة الإعراب: ١٢٠/١.

(٣) «بعض العرب» عند الدماميني العبارة من الشرح وليست من المتن.

(٤) الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة إليها، ومثل هذا الإبدال ما جرى في الآل، أي كما في إبدال الهمزة من الهاء في الآل عند سيبويه. وفي اللسان (أول): وآل الرجل أهله وعياله، فإما أن تكون الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون بدلاً من الهاء، وتصغيره أويل وأهيل.

(٥) وخص هذا بسيبويه لأن غيره يرى أن الآل واويّ العين فحركها، فقلبت الواو فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها على القياس، فلا يكون نظيراً لما نحن فيه. الدماميني ١١٨.

(٦) أي ذلك الإبدال في الآل.

وفي الجملة هنا تقديم وتأخير، ففي م١٠/٢أ، وم٢٥/٤أ: «ولكن ذلك أولى» وفي م٢٤/٣ب: «لكن ذلك سهل» وكذلك عند الدماميني: ١١٨، وطبعة مبارك وزميله: ٧٨/١.

(٧) وذلك لأن الهاء الساكنة أبدلت همزة ساكنة، فاجتمعت همزتان في كلمة، أولاهما مفتوحة، والثانية ساكنة، فوجب إبدال الساكنة حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها وهو الألف، إذ هو المجانس للفتحة. الدماميني: ١١٨.

(١) الأوجه الخمسة هي: التنبيه، والتوبيخ والإنكار، والتمنّي، والاستفهام عن النفي، والعَرْض والتحضيض.

وزادوا فيها وجهاً سادساً وهو أنها حرف جواب مثل (بَلَى)، كما زاد ابن مالك وجهاً سابعاً وهو أنها للتقرير. انظر حاشية الأمير: ٦٥/١، والدسوقي: ٧٢/١، وفي رصف المباني، ٧٩/١: «الموضع الثالث أن تكون جواباً، وهو قليل، فيقول القائل: ألم تقم؟ ألم تخرج؟ فتقول: أَلاَ، وهو شاذ بمعنى بَلى» ونقل هذا النص المرادي في الجنى الداني: ٣٨٣عن المالَقي، كما نقله عنه أيضاً أبو حيان في البحر: ٦٢/١.

(٢) الاسمية والفعلية، وانظر البحر، ٧٠/٥: «وأَلاَ كلمة تنبيه دخلت على الجملتين تنبيهاً للغافل».

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة: ١٣/٢.

وقد دخلت «أَلاَ» في الآية على الجملة الاسمية.

(٤) الآية: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾. سورة هود: ٨/١١.

وقد دخلت «أَلاَ» هنا على الجملة الفعلية، والمراد: ألا يومَ يأتيهم العذاب، و«يوم يأتيهم» معمول لـ «مصروفاً»، فالجملة فعلية، وهي: ليس مصروفاً، والمعنى: ألا ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم.

(١) هذا اعتراض من المصنِّف على المعربين.

(٢) في م١/٢٤أ: «فيثبتون مكانها». وهو وقوعها في ابتداء الكلام.
وفي أمالي الشجري، ٧٦/٢: «.. تركيبهم للهمزة مع (لا) فَبَطل الاستفهام والنفي، ودَلَّ مجموعهما على ثلاثة معان: الأول: استفتاح الكلام به..» وانظر الرضي: ٣٨٠/٢.

(٣) وهو الذي وُضِعَتْ له، وهو التنبيه، فهو يرى أن المناسب الالتفات إلى المعنى، وعليهم أن يقولوا: حرف تنبيه، ولايقولوا: حرف استفتاح؛ لأنه موجود في حروف النداء، والتحضيض والاستفهام.
انظر الدسوقي: ٧٠/١.
وهذا الذي اعترض به ابن هشام على المعربين ليس له، وإنما هو لابن الحاجب، وقد نقل النص عنه الشمني والدماميني وهو قوله: «تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أَوْلَى من تسميتها بحروف الاستفتاح؛ لأنّ إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختصّ به في الدلالة أَوْلَى من إضافته إلى أمرٍ ليس من دلالته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح، ألا ترى أنّ حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لاتكون إلا مُسْتَفْتَحاً بها، ولم تُسَمَّ حروف استفتاح؛ لأنه ليس من دلالتها، وإنما سُمِّيت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولاً لها، وإذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار إضافتها وجدتها كلها كذلك، كحروف النداء، وحروف الشرط، وحروف الاستقبال والجرّ، وغير ذلك..».
انظر الشمني، والدماميني: ١٤٦/١، ولم أهتدِ إلى النص في المطبوع من مؤلفات ابن الحاجب.
وهذا الذي أخذه ابن هشام على المعربين هنا وقع هو فيه في بحث «أَمَا»، وقد نبّه على ذلك أصحاب الحواشي، والسيوطي، فقد قال المصنّف: «أَمَا» بالفتح والتخفيف على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة أَلاَ..» وقد تقدَّم هذا فانظره حيث هو فيما سبق.

(٤) في م١/٢٤أ، وم٢/١٢أ، وم٤/٣١ب: «تركبها» ومثله عند الشمني والدماميني. وتركيبها: أي في الأصل. والهمزة همزة الاستفهام، والمراد بها هنا الاستفهام الإنكاريّ.

وبعد التركيب من الهمزة و «لا» صارت كلمة تنبيه، تدخل على مالاتدخل عليه «لا» مثل: أَلاَ إنّ =

= زيداً قائم، ولاتقول: لا إِنّ زيداً قائم، انظر الدماميني: ١٤٧، والدسوقي: ١/٧٢ - ٧٣، وفي الجنى/ ٣٨٣: «واعلم أنّ (ألا) قد تكون كلمتين، إحداهما همزة الاستفهام، والأخرى (لا) النافية، فلا تُعَدُّ حينئذٍ حرفاً واحداً بلِ حرفين.

وانظر أمالي الشجري: ٢/٧٦، وشرح المفصّل: ٨/١١٥، والرضي: ٢/٣٨٠، وفي البحر/ ١/٦٢: «وهي حرف بسيط؛ لأنّ دعوى التركيب خلاف الأصل».

(١) أي إنّ إفادة «أَلاَ» تحقيق مابعدها من جهة تركيبها مع الهمزة التي للإبطال و «لا» التي للنفي، وهمزة الإبطال إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق.

وفي الكشاف: ١/١٣٨، «والاستفهام إذا دخلَ على النفي أفاد تحقيقاً..» وانظر البحر: ١/٦١.

والآية من سورة القيامة: ٧٥:٤٠.

(٢) أي هو قادر.

(٣) الكشاف: ١/٣٨، في حديثه في الآية (١٣) من سورة البقرة: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾.

(٤) وفي البحر: ١/٦١، رَدَّ أبو حيان هذا، وقال: إنه غير صحيح؛ أَلاَ ترى أنّ الجملة بعدها تُستفتح برُبّ وبليت وبفعل الأمر وبالنداء وبحبذا في قوله: «ألا حبذا هندٌ وأرض بها هند» ولا يُتلَقّى بشيء من هذا القَسَمُ، ونقل الشهاب الخفاجي في حاشيته: ١/٣٣١، هذا الردّ على ابن هشام والزمخشري والبيضاوي معاً.

والآية التي ذكرها ابن هشام هنا ليست في نص الزمخشري، ولم يستشهد بها، ويبدو أن ابن هشام زادها على النص. انظر الكشاف: ١/١٣٨.

(٥) تتمتها: ﴿لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾. سورة يونس: ١٠/٦٢.

(٦) في م١٢/٢أ بزيادة: ﴿لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾.

(٧) النص في الكشاف «وأختها التي هي أَمَا من مُقَدّمات اليمين وطلائعها».

(٨) طلائعه: مقدمته.

(١) تتمة النص والاستشهاد للزمخشري، ولم يذكر غير صدر البيتين.
وقائل البيت حاتم الطائي، وجواب القَسَم بعده:

لقد كنت أختار القِرى طاوي الحَشَا ... مُحاذَرَةَ من أن يُقال: لئيمُ
وإني لأستحيي رفيقي ودونه ... ودون يدي داجي الظلام بهيمُ

وليس في المخطوطات غير صدر البيت، وتتمته ماأثبتّه، وقد ذكر مبارك وزميله البيت تاماً، وكذلك الشيخ محمد محيي الدين، وذكر الشمني أنّ هذا البيت يقع في كثير من النسخ بتمامه.
وما ذكرته في عجزه هو المشهور، وفي شرح البغدادي: ٧٥/٢، عجزه:
«ومَن هو يحيي العظم وهي رميم»، ثم ذكر بعد ذلك الرواية التي أثبتُّها.
والرميم: البالي، والعظام البيض: التي فنيَ لحمها، وظهر بياض العظم. والقِرى: الإحسان إلى الضيف. والحشا: الأمعاء، والطاوي: الجائع، والمحاذرة: الخوف، واللئيم، الدنيء الأصل.
والشاهد في البيت أنّ (أَمَا) مثل (أَلاَ) من مقدّمات اليمين.
وحاتم الطائي: هو حاتم بن عبد الله الطائي، الجواد المشهور بجوده، وهو شاعر جاهلي، أدرك مولد النبي صلى الله عليه وسلم، ومات قبل بَعْثِه، وقيل: إنه مات سنة ثمان من الهجرة، وابنه عديّ هو الصحابي المشهور. انظر شرح البغدادي: ٧٥/٢، وشرح السيوطي: ٢٠٧/١، والديوان: ١٧٥ والتاج /رقم .

(٢) تقدّم الحديث عن البيت في باب «أَمَا»، وقائله أبو صخر الهذليّ، واستشهد بالبيت على أن «أَمَا» حرف استفتاح بمنزلة (أَلاَ)، وأنها تكثر قبل القَسَم، وانظر تفصيل هذا الموجز فيما سبق.

(٣) انتهى كلام الزمخشري عند نهاية صدر البيت، وبقية البيت من عمل ابن هشام حيث ذكر البيت كاملاً. انظر الكشاف: ١٣٨/١.

(١) من معاني «أَلاَ».

(٢) عند الدماميني: ١٤٨، هذا المعطوف مُسْتَغْنَىً عنه؛ إذ التوبيخ لايكون بدون إنكار. ولكن قَصَد زيادة البيان. وانظر الدسوقي: ٧٣/١.

والمفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة لامجموع «أَلاَ»، والنفي المفاد بِـ (لا) باقٍ على حاله. عن الدماميني والشمني: ١٤٨. ونقل هذا صاحب التصريح: ٢٤٥/١.

وأجاب الشمني عن هذا الاعتراض بأنّ المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي، وكلمة «لا» تفيد النفي، فمجموع «أَلاَ» يفيد الإنكار التوبيخي.

(٣) قائل هذا البيت حسّان بن ثابت، وهو من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي، وقيل قائله: خدّاش بن زهير العامريّ. ورواية الديوان: ألا طعانٌ ألافرسانُ عاريةٌ

وروايته عند سيبويه: «ألا طعانَ ولافرسان عاديةً». وذكر الأعلم أنه يُرْوَى «غادية» بالغين المعجمة.

والطِعَان: من الطعن بالرمح، والعادية من العدو، أو العدوان، أي: مسرعة إلى الحرب، سابقة إليها، ظالمة لخصومها بشدّة بأسها.

والغادية: من الغدوّ، أي: أليس عندكم فرسان تبكر للغارات؟

قال الأعلم: وعادية أَعَمّ لأنها تكون بالغداة وغيرها. اهـ، وعادية: بالنصب نعت للفرسان على اللفظ، ومن روى بالرفع كانت نعتاً على الموضع، وذهب بعضهم إلى أنه يكون خبراً.

والتجشّؤ: خروج نَفَسٍ من الفم ينشأ عن امتلاء المعدة، وهو منصوب هنا على الاستثناء المنقطع، وضبط عند سيبويه بالرفع على البدل من موضع الاسم المنفي «فرسان»، والتنانير: جمع تَنُّور، وهو مايخبز فيه.

يوبِّخ الشاعر هؤلاء القوم على عدم الشجاعة، وصرف همتهم إلى شبع بطونهم، وهم عنده ليسوا بأهل حرب.

والشاهد في البيت «أَلاَ» للتوبيخ والإنكار، وهي مركبة من همزة الاستفهام و «لا» النافية للجنس، وقد بقي عملها فيما بعدها.

وحسّان، مضى الحديث عنه، وأما خَدّاش فهو من المخضرمين الذين أدركوا زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم، ولم يجتمعوا به، وشهد حُنَيْناً مع المشركين، وله في ذلك شعر، ثم أسلم بعد ذلك.

(١) لم أهتدِ إلى قائل هذا البيت.

الارعواء: الكفُّ عن الشيء، ويكون عادة فيما يُسْتَغْرَب، ويقال: ارعوى عن القبيح. وَلَّتْ: ذهبت، آذَنَت: أَعْلَمَتْ.

والشاهد في البيت: «أَلاَ»، حيث جاءت مفيدةً الإنكار والتوبيخ.

وانظر البيت في شرح ابن عقيل: ١/١٥٤، وشرح السيوطي: ١/٢١٢، وشرح البغدادي: ٢/٩٢، وهمع الهوامع: ٢/٢٠٥، والعيني: ٢/٣٦٠، والصبان: ٣/١٤، والتصريح على التوضيح: ١/٢٤٥، وشرح الأشموني: ١/٢٦٦، وشرح التسهيل لأبن عقيل: ١/٣٥٠، وأوضح المسالك: ١/٢٩٢، صدره.

(٢) الثالث من معاني «أَلاَ» أن يدخلها معنى التمنيّ، فمذهب سيبويه والخليل والجرمى أنها لاتعمل إلّا عمل «إنّ» في الاسم خاصّة، ولايكون لها خبر، لافي اللفظ ولافي التقدير.. وذهب المازني والمبرد إلى جعلها كالمجرَّدَة، فيكونه لها خبر في اللفظ أو في التقدير، واختار المصنف والجزولي مذهبهما.

انظر همع الهوامع: ٢/٢٠٥، والمقتضب: ٤/٣٨٢، وسيبويه: ١/١٠٤، ٣٥٩، والتسهيل: ٦٩، وشرح الأشموني: ١/٢٦٦، وأصول ابن السراج: ١/٤٨٤ ـ ٤٨٥ والمُقَرَّب: ١/١٩٢، والرضي: ١/٢٦٢، والتصريح على التوضيح: ١/٢٤٥، وتوضيح المقاصد: ١/٣٧٢.

(٣) قائل البيت غير معروف.

ألا: للتمنيّ، عُمْرَ: اسم «لا»، وَلّى: صفة لاسم «لا». مستطاع رجوعه: جملة اسمية قُدِّم فيها الخبر، وموضع الجملتين: وَلّى، ومستطاع رجوعه، النصب، يرأَبَ: منصوب على جواب التمنيّ، ورَأَبَه: أَصْلَحَهُ، أَثْأَتْ: أَفْسَدَتْ، والشاهد في البيت أنّ «أَلاَ» للتمنيّ.

(١) أي لأجل كون «أَلاَ» للتمنيّ، نصب «يرأب»، وهو منصوب بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، إذ من شروط العمل هنا أن تكون الفاء مسبوقةً بنفي أو نهيٍ، أو مايؤدّي مؤدّاهما من عَرَضٍ وغيره.

(٢) ذكر الدماميني أن هذا اعتراف من المصنِّف بأنهما حرفان: الهمزة للاستفهام، و «لا» للنفي. انظر: ١٤٩، ونقل هذا عنه الأمير.

وقال المرادي: «واعلم أنّ (لا) قد تكون كلمتين: إحداهما: همزة الاستفهام، والأخرى (لا) النافية، فلا تُعَدُّ حينئذٍ حرفاً واحداً بل حرفين، وذلك في ثلاثة مواضع: الأول: أن يُقْصَدَ بها مجرد الاستفهام عن النفي نحو: ألا رجل في الدار». انظر الجنى الداني: ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٣) قائل البيت قيس بن الملوّح، والشاهد فيه أنّ «أَلاَ» أفادت الاستفهام عن النفي، وقد تقدَّم الحديث عن البيت في أول باب الألف.

(٤) في همع الهوامع، ٢/٢٠٥: «إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) كانت على معانٍ، أحدها: أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ولاتوبيخ خلافاً للشلوبين؛ إذ زعم أنها لاتقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيان: والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل».

ونقل الدسوقي عن الدردير أن الذي قاله الشلوبين ليس في خصوص (ألاَ)، بل كلامه أنّ همزة الاستفهام متى دخلت على نافٍ لايمكن أن يكون استفهاماً حقيقياً، بل إمّا للتوبيخ أو التقرير أو غيره. (الدسوقي: ١/٧٣).

وفي شرح الأشموني: ١/٢٦٦: «ويقِلّ ذلك إذا كان مجرّد استفهام عن النفي، حتى توَهَّم الشّلوبين أنه غير واقع».

وفي شرح التصريح: «وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى تَوَهَّم أبو علي الشلوبين أنه غير واقع في كلام العرب، ورَدَّ على الجزولي إجازته إيّاه» (١/٢٤٥).

(١) «ألا» التوبيخية، والتي للتمنيّ، والتي للاستفهام عن النفي.

(٢) السبب في اختصاصها بالجملة الاسمية هو أنّ (لا) مع الهمزة باقية على عملها الذي كان من قبل، وهو مختصّ بالجملة الاسمية، أما (أَلاَ) التي للتنبيه فلا تختصّ بواحدة منهما، وقد تقدّم أنها تدخل على الجملتين: الفلعية والاسميّة.

(٣) أي هذه الأقسام الثلاثة تعمل عمل «لا» النافية للجنس، وسُميّت «لا» التبرئة لأنها تدل على البراءة من الجنس الواقع بعدها، وسُميّت «لا» النافية للجنس لأنها تدل على نفي الجنس بعدها.
وعند الدماميني: ١٤٩، قال الأندلسي: «وإنما سُمّيت بذلك لأنها تنفي الجنس، فكأنها دَلَّت على البراءة منه».

(٤) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ٦٩: «لفظاً وتقديراً». وأشار في الحاشية إلى أنه في نسخة «لفظاً ولاتقديراً». قلت: بل في أغلب النسخ «لا» مثبتة.
وفي شرح الأشموني، ٢٦٧/١: «فعند الخليل وسيبويه أن (أَلاَ) هذه بمنزلة أتمنى، فلا خبر لها...، وخالفهما المازني والمبرد».
وذكر السيوطي في همع الهوامع: ٢٠٥/٢ الجرمي معهما، وذكر مثل هذا المرادي في توضيح المقاصد: ٣٧٢/١، وانظر رأي سيبويه في الكتاب: ٣٥٩/١، والرضي: ٢٦٢/١، ورأي المبرد في المقتضب: ٣٨٣/٤، وانظر التصريح على التوضيح: ٢٤٥/١، وفي حاشية الأمير: ٦٦/١، قوله: «لاخبر لها أي فالكلام تركب من اسم وحرف لنيابته عن فعل على حدّ: يازيد».
أي كما ناب هنا (يا) عن (أدعو) نابَتْ (ألا) عن الفعل (أتمنىّ).
قال الدماميني: «ومازالوا يستغربون قول الفارسي أن نحو: يازيد، كلام مركّب من حرف واسم، فهذا سيبويه إمام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك». انظر ص ١٤٩. وانظر همع الهوامع: ٢٠٥/٢ - ٢٠٦ الفرق بين المذهبين.

(١) في م٤/٣٢أ: «وبأنه».

(٢) أي فلا يجوز أن يقال: ألا ماءَ عَذْبٌ، بالرفع بناءً على أنها مع اسمها في محل رفع بالابتداء، وإنما يقال: ألا ماءَ عذباً، صفة للفظ. وانظر هذا في الكتاب: ١/٣٤٥، ٣٥٩.

(٣) في م١/٢٤ب: «فلأنه».

(٤) أي فلا يجوز في هذه الحالة أن تقول: ألا ماءٌ وألا عَسَلٌ، بالرفع فيهما، أو في أحدهما، فتلغي عملها في حال تكرارها. انظر همع الهوامع: ٢/٢٠٥.

(٥) أي على كلام الخليل وسيبويه ومن تابعهما كالجرمي في أنها بمعنى (أتمنّى)، وهذا الفعل لايحتاج إلى خبر، فكذلك (ألا) للتمني لايكون لها خبر؛ إذ التمني يغني عن ذلك، ويصبح اسمها كأنه وقع موقع المفعول من هذا الفعل، وذلك من حيث المعنى، فإذا قلت: ألا ماءَ، فكأنك قلت: أتمنّى ماءً. وانظر بيان هذا عند الدماميني: ١٤٩، والدسوقي: ١/٧٤، والرضي: ١/٢٦٢، والكتاب: ١/٣٥٩.

(٦) في م٣/٣١أ: «الأخيران». وهما: امتناع مراعاة المحل، وامتناع الإلغاء.

(٧) و«ليت» يمتنع فيها مراعاة المحلّ، ويمتنع فيها الإلغاء، فكذا حكم ماكان بمنزلتها.
وانظر الكتاب: ١/٣٥٨، وشرح الأشموني: ١/٢٦٧.
وفي الدماميني: ١٤٩، خالف في ذلك المازني والمبرد، واختار الجزولي وابن الحاجب مذهبهما، وانظر في ذلك الرضي: ١/٢٦٢.

(٨) أي على قول سيبويه والخليل ومن قال برأيهما كالجرمي وغيره.

(٩) في م٣/٣١أ: «مبتدأٌ وخبرٌ»، كذا بالرفع، والصواب بالنصب كما أثبتُّه، وما عند الشيخ محمد محيي الدين: ٦٩، بالرفع كالمخطوط/٣.
والتقديم هنا للخبر «مستطاع»، والتأخير للمبتدأ «رجوعه».

(١) في طبعة الأمير: ٦٦/١، ومبارك وزميله: ٩٧، والشيخ محمد محيي الدين: ٦٩، وأوضح المسالك للمصنف: «صفة ثانية» بزيادة «ثانية» ولم أجد مثل هذا في المخطوطات التي بين يديّ، ولافي نص الدماميني: ١٥٠، ولا الدسوقي: ٧٤/١، والمقصود بقوله: صفة ثانية «لعُمْرَ»، والصفة الأولى هي «وَلّى».

والجملة في محل نصب صفة على لفظ «عُمْرَ»، وجاز النصب حملاً على الحركة البنائية في الاسم؛ لأنه مبنيٌّ على الفتح، والبناء على الفتح يشابه الفتح الإعرابي من حيث وجوده تارة وحذفه أخرى.

(الدسوقي: ٧٤/١، عن دردير)، وعند الأمير: ٦٦/١، ويصح أنه على محل الاسم وحده من النصب.

(٢) أي خبر لـ «أَلاَ». أو نعت على محل اسم «لا» المرفوع.

(٣) أي هو نائب عن فاعل لقوله: «مُسْتطاعٌ». أي وعلى كلا التقديرين: كونه خبراً، وكونه نعتاً على المحلّ.

وقوله: «لما بيّنّا» أي من أن سيبويه ومن تابعه لايجعلون لـ «ألا» هذه خبراً، ولايجوز مراعاة محلها مع اسمها وهو الرفع.

(٤) نقل هذا النص البغدادي في الخزانة: ١/٤٥٩.

ولم يذكر لها هذا المعنى السيوطي في همع الهوامع: ٢/٢٠٦، وذكره في: ٤/٣٦٦ تحت عنوان (حرف استفتاح وتنبيه)، وانظر هذا في رصف المباني: ٧٩، والأزهية: ١٧٤، ومعاني الحروف للرماني: ١٣، والرضي: ١/٢٦١.

وفي الجنى الداني: ٣٨٣، «قال ابن الخباز: من الناس من جعله ـ يعني العَرْض ـ استفهاماً، ومنهم من جعله قِسْماً برأسه».

(٥) هذا الكلام للمرادي، قال: «وقد تذكر (أَلاَ) هذه مع أحرف التحضيض لكونها للطلب، ولكن التحضيض أَشَدّ توكيداً من العَرْض، والفرق بينهما أنك في العَرْض تعرض الشيء لِيُنْظَرَ فيه، =

وفي التحضيض تقول: الأَوْلى لك أن تفعل فلا يفوتَنَّك، قيل: ولذلك يَحْسُنُ قولُ العبدِ لِسَيِّدِهِ: ألا تعطيني، ويقبح: لولا تعطيني».

(١) أي التي للعرض والتحضيض؛ لأنها للطلب، وتكون مختصّة بالمضارع.

(٢) الآية: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. سورة النور: ٢٤/٢٢.

وكان أبو بكر حَلَف ألا يُنْفِق على مسطْحَ بن أُثَاثَة وقرابته الذين ذكروا عائشة، وكانوا ذوي جهد، فأنزل الله هذه الآية، ويُرْوَى أن رسول الله ﷺ قرأها على أبي بكر فقال: «بَلَى، أُحِبُّ أن يغفر الله لي» ورجع إلى مِسْطح نفقته، وقال: والله لاأنزعها أبداً».

انظر الكشاف: ٢/٣٨٠، ومعاني الفراء: ٢/٢٤٨، والبحر: ٦/٤٤٠.

(٣) الآيــة: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾. سورة التوبة:٩/١٣.

(٤) قال الدماميني، ١٥٠: «وكأن الأُولى مثالٌ للعرض، والثانية مثالٌ للتحضيض».

وقال أبو حيان في البحر، ٥/١٦: «(أَلاَ) حرف عَرْض، ومعناه هنا الحضُّ على قتالهم، وزعموا أنها مركبة من همزة الاستفهام و (لا) النافية، فصار فيها معنى التحضيض».

وفي الكشاف، ٢/٣٠: «دخلت الهمزة على (لاتقاتلون) تقريراً بانتفاء المقاتلة، ومعناه الحضّ عليها على سبيل المبالغة». وانظر حاشية الشهاب: ٤/٣٠٧.

(٥) أي من العرض والتحضيض.

(٦) قائل البيت عمرو بن قعّاس المرادي، وقيل هو لأعرابي أراد ان يتزوّج وبعده:

تُرَجِّلُ لِمَّتِي وتَقُمُّ بيتي وأُعطيها الإتاوة إنْ رضيتُ

ورواية التهذيب: «ألا رجلٌ»، وكذلك الجوهري في الصحاح بالرفع، ورواه الصاغاني بالنصب والجر، ورُوي «تبيث»، بثاء مثلثة.

المُحَصِّلَة: هي التي تحصل الذهب فتميزه من تراب المعدن، وأراد تبيت عنده للزني، وأما «تبيث» بالثاء فمعناه استخراج الشيء، وهو مخالف لقافية الأبيات. =

وموضع الشاهد: ألا رجلاً، فهو عند الخليل طلب بحثٌ، والفعل الذي يليها محذوف تقديره: ألا تُرُوني، وقدّر بعضهم، أَلاَ أجد رجلاً، وأَلاَ هاتِ رجلاً، وهي عند يونس عاملة، ونُوِّنَ للضرورة.

وذهب بعضهم إلى أنّ (أَلاَ) للاستفتاح، و (رجلاً) منصوب بمضمر يفسِّره «جَزَى».

وأما رواية الرفع فتخريجها عند ابن بري أنه فاعل بإضمار فعل يفسره «يَدُلُّ» والتقدير: أَلاَ يَدُلُّ رجلٌ على محصلة، وذهب العيني والسيوطي إلى أنّ «رجل» مبتدأ خُصِّص بالاستفهام، و«يَدُلُّ» خَبَرُهُ، ورَدَّ هذا ابن المُلَّا.

وعلى رواية الصاغاني بالجر، فالتقدير: ألا من رجلٍ، وذهب بعضهم إلى أنه على تقدير مضاف: ألا دلالة رجل، أي ألا تحصلون لي دلالة رجل.

وعمرو بن قعّاس هو المرادي المذحجي شاعر جاهلي، ويقال ابن قنعاس ايضاً.

(١) وعند الدماميني: ١٥١، وتوجيه الجوهري للنصب يقتضي أنه جعل «ألا» للتنبيه.
ونص الجوهري (حصل): «ويروى ألا رجلاً بمعنى: هاتِ لي رجلاً».

(٢) وبذلك يكون «رجلاً» منصوباً بـ «جزى» مقدراً يفسِّره المذكور، والتقدير: ألا جزى الله جزى رجلاً

(٣) في م٤/٣٢ب: «جزى الله خيراً» وكذلك م٢/١٢ب، وفي م٣/٣١أ: «جزاه خيراً»، وفي م١/٢٤ب «جزاؤه».

(٤) وليست «ألا» التي للعرض؛ لأن التي للعرض لاتدخل على الجمل الإنشائية.

(١) أي (ألا) التي في البيت. وانظر نصَّ يونس في الكتاب: ٣٥٩/١، قال: «وأما يونس فزعم أنه نَوَّن مضطراً».
وفي الأصول، ٤٨٦/١: «وأما يونس فكان يقول: إنما تمنّى، ولكنه نوّن مضطراً» وانظر الرضي: ٢٦٢/١، وشرح المفصل ١٠١/٢، وفي الأزهية: ١٧٣، الرأي ليونس والأخفش.
وذهب البغدادي في شرح الشواهد بعد عرض رأي يونس إلى أنه لاضرورة فيه. انظر شرح البغدادي/ ٩٢/٢.
قلت: أراد يونس ضرورة الوزن، فإنه لو قال: ألا رَجُلَ فإن وزن البيت ينكسر، فكلام البغدادي هنا غير وجيه.

(٢) في م٢/١٢ب، م٣/٣١أ، وم٤/٣٢ب: «ونوّن الاسم للضرورة».

(٣) أي أَوْلَى من قول يونس، وكلام ابن هشام هذا للأعلم، فقد قال بعد ذكر الرأيين: «والأول أَوْلَى لأنه ضرورة فيه، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها». انظر سيبويه: ٣٥٩/١، ففيه كلام الأعلم تعليقاً على الشاهد.

(٤) إضمار الفعل يجوز في السَّعَة، وأما التنوين فإنه يرتكب للضرورة الشعرية ولايرتكب في السَّعَة.

(٥) إضماره للفعل «تُرُوني».

(٦) وهو الفعل «جزى»، والنصب على التفسير بالمذكور. وقوله: «لأنه»، أي: لأن الشاعر لم يُرِد..

(٧) أي طلب رجلٍ هذه صفته.

(٨) في م١/٢٤ب: «أنّ».

(٩) أي صفة لرجل المنصوب في البيت: ألا رجلاً.. يَدُلُّ.

(١) أخذ الدماميني على المصنف تعبيره هنا، ورأى فيه تسامحاً من جهة أن المفسّر الفعلُ لا الجملة بأسرها.

(٢) الآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ..﴾. سورة النساء: ٤/١٧٦.

وفي هذه الآية ﴿هَلَكَ﴾ جملة تفسيرية، وقد فصل بها بين الموصوف وهو ﴿امْرُؤٌا﴾ وصفته وهي «ليس له ولد».

وذهب أبو البقاء إلى أن ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك. انظر التبيان: ١/٤١٣

واتخذ من هذا الدماميني حجة على ماذهب إليه ابن هشام وقال: وفيه نظر. (١٥٢).

وذهب الزمخشري إلى أنها على الرفع صفةً، لا النصب على الحال، ووافقه أبو حيان على ذلك، انظر الكشاف: ١/٤٤٣، والبحر/ ٣/٤٠٧: «ومحل ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الرفع على الصفة لا النصب على الحال، وأجاز أبو البقاء فقال: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الجملة في موضع الحال من الضمير في ﴿هَلَكَ﴾، و«له أخت» جملة حالية أيضاً، والذي يقتضيه النظر أن ذلك ممتنع؛ وذلك أن المسند إليه حقيقة إنما هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف، فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له..»، وآخر هذا النص أخذه عن البحر الدماميني.

(٣) أي الفصل لازم على كلام الخليل من أن «رجلاً معمول لـ «تروني» و «يدل» صفته، ففيه الفصل بين «رجلاً» وبين «يدل» بالجملة الدعائية: جزاه الله خيراً.

(٤) أي والإنشائية: لاتقع صفة، واعترض على هذا الدماميني فهو يرى أنه لايلزم من امتناع كونها صفة، وقوع الفصل بالجملة؛ لجواز أن تقدر معمولة لمقول محذوف وهو صفة لرجل، أي ألا رجلاً مقولاً فيه جزاه الله خيراً يدل، فلم يقع فصل بجملة، ثم لو سلم كونها غير محكية بالقول جعلت معترضة، والفصل بها مغتفر واقع في الفصيح نظماً ونثراً. وتعقبه الشمني على ذلك. انظر الشمني، والدماميني: ١/١٥٢.

(١) الأوجه هي: الاستثناء، صفة بمنزله (غير)، عاطفة بمنزلة (الواو)، زائدة، وزاد في الأزهية: أن تكون تحقيقاً وإيجاباً بعد الجحد، وبمعنى (إمّا)، فهي عنده ستة أوجه، انظر: ١٨٢، ومابعدها.

وعند المرادي خمسة أقسام، وزاد على ماذكره ابن هشام أنها عاطفة تشرك في الإعراب لافي الحكم عند الكوفيين، انظر: ٥١٠ من الجنى الداني.

واكتفى المالقي بالاستثناء، وذكر رأي مَن ذهب إلى أنها بمعنى الواو، ورَدَّه، انظر رصف المباني: ٩٢.

(٢) الآية: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَـٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾. سورة البقرة: ٢٤٩/٢.

وموضع الشاهد في الآية: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ فهو منصوب على الاستثناء لأنه تام مُوْجَب، والنصب فيه واجب. والمستثنى منه الواو في ﴿فَشَرِبُوا۟﴾.

(٣) في م٣١/٣ب، أثبت ﴿مِّنْهُمْ﴾ بعد قليلاً، ولم تثبت في بقية النُّسَخ.

(٤) بها، أي بـ «إلّا». وانتصاب مابعد «إلّا» فيه أقوال، ومُلَخَّصها كما يلي:

الأول: أن الناصب (إلّا)، وبهذا أخذ ابن مالك وعزاه إلى سيبويه، وذكر المرادي في الجنى الداني: ٥١٦، أنّ مذهب سيبويه هذا قد خفي على كثير من شرّاح الكتاب، وهو رأي المبرّد والزَّجّاج والجرجاني، وطائفة من الكوفيين، وممن صَرّح بأنه الأَصَحّ بدر الدين بن مالك. =

الثاني: أنّ مابعد إلّا منصوب بما قبلها من فعل ونحوه، وعُزي لابن خروف، وذلك من غير أن يُعَدَّى إليه بواسطة (إلّا)، لانتصاب (غير) به بلا واسطة إذا وقعت موقع (إلّا).

الثالث: أنه منصوب بما قبل (إلّا) مُعَدّىً إليه بواسطتها، وعليه السيرافي وابن الباذش وابن الحاجب والفارسي وابن بابشاذ والرندي، وعزاه الشلوبين إلى المحققين قياساً على المفعول معه، فإنّ ناصبه الفعل بواسطة الواو، ونسبه ابن عصفور والمالقي وابن يعيش إلى سيبويه، واختاره ابن الضائع.

الرابع: أنه منصوب بـ (أَنَّ) مُقَدّرة بعد (إلّا) وعليه الكسائي، التقدير: إلّا أنّ زيداً لم يقم، وذكر هذا السيرافي، وعند المالقي هذا لبعض الكوفيين.

الخامس: أنه منصوب بـ (أنْ) مُخَفَّفَةً رُكِّبَتْ (إلّا) منها ومن (لا)، وهو المشهور من مذهب الكوفيين وعليه الفرّاء.

السادس: أنه انتصب لمخالفة الأول، لأنّ المستثنى مُوْجَب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور، وفي حاشية الأمير: فإنها من عوامل النصب عند الكوفيين.

السابع: أنه منصوب بـ (أستثني) مضمراً، وعلى هذا المبرّد والزجاج، ونقله السيرافي.

الثامن: وذكر بعض المتأخرين قولاً ثامناً، وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ماقبله من الكلام، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً، وليس ههنا فعل، ولا مايعمل عمله، قال: وهو مذهب سيبويه، وهذا الصحيح.

وفي أصول ابن السرّاج: قال أبو العباس رحمه الله: يزعم البغداديون أنّ قولهم (إلّا) في الاستثناء هي (إنّ) و (لا) ولكنهم خففوا (إنّ) لكثرة الاستعمال.

وانظر هذه المسألة في المراجع التالية:

همع الهوامع/ ٢٥٢/٣ - ٢٥٣، ورصف المباني: ٩٠ - ٩١، والأصول: ٣٦٧/١، وإيضاح ابن الحاجب: ٣٦١/١ - ٣٦٢، ومعاني الحروف للرّمّاني: ١٢٦ - ١٢٧، والجنى الداني: ٥١٦ -

(١) في م١/ «على الصحيح»، وكذلك هو في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، ومتن الدسوقي والأمير، وماأثبتُّه عن بقية المخطوطات والدماميني والشمني.
وقوله «بها على الأصح» هو ماذهب إليه المرادي فقد رجح الأول، والثاني مما ذكره وهو النصب = بها أو بما قبلها من فعل أو غيره، ورجح السيوطي في همع الهوامع الأول والثاني والثالث والسابع.
وفي حاشية الأمير/ ٦٧: «قال أبو حيان: والخلاف بين هذه الأقوال مما لاثمرة له». قال الأمير: «وإنما كان الصحيح ماذكره المصنف لأن العامل مايتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب، والاستثناء تقوّم بإلّا».
وقال المالقي: «والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه؛ لأن الفعل الذي قبل (إلّا) أو ماجرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمِّنُ له، ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمِّن فلا عملَ إلا بذلك..» (٩١).
وانظر التسهيل، ١٠١: «فللمستثنى بإلّا النصب بها مطلقاً.. وفاقاً لسيبويه والمبرد» ورَدَّ الآراء الأخرى جميعها.

(١) في م١٢/٢ب: «ونحوه»، وفي م٣١/٣ب: «ونحو قوله تعالى».
ونحوه، أي إنّ كون (إلا) للاستثناء ثابت مع نصب المستثنى ورفعه، الأول في الآية الأولى، والثاني في الثانية.

(٢) الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَـٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾. سورة النساء: ٦٦/٤.
وإِلّا قليلٌ: بالرفع قراءة الجمهور، وقرأه أُبَيّ وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر «إلا قليلاً» بالنصب. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) سقط «ارتفاع» من م٣١/٣ب، وسقط «مابعدها» من م١٢/٢ب، وأثبته مصحح النسخة.
وفـي البحر، ٢٨٥/٣: «وارتفع (قليل) على البدل من الواو في (فعلوه) على مذهب البصريين، وفي إعراب النحاس ٤٣١/١: «.. على البدل من الواو، وأهل الكوفة يقولون: على التكرير: مافعلوه مافعله إلا قليل منهم.. والرفع أَجْوَدُ عند جميع النحويين، وإنما صار الرفعُ أَجْوَدَ لأن اللفظ أَوْلَى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى».
وفي البيان: ٢٥٨/١، ذكر البدلية فقط، وهو رأي البصريين، ثم ذكر النصب على الأصل في الاستثناء، ثم قال: والرفعُ أَوْجَهُ الوجهين.
وفـي مشـكل إعـراب القـرآن: ١٩٥/١، ومعـانـي الأخـفـش: ٢٤١/١، الـرفـع عـلى البـدليـة.
وانظر التبيان للعكبري: ٣٧٠/١، والكشف عن وجود القراءات: ٣٩٢/١.

(١) في م٣/٣١ب: «ونحوها مرفوع على أنه..».
وفي هامش م٣/٣١ب نص منقول عن الدر المنثور، وأخذه صاحبه عن شيخه ركن الدين الجرجاني، فيه: «قوله: مرفوع على أنه بدل بعض أي اختياراً؛ إذ يجوز في مثله النصب كما قرأ ابن عامر في الآية، وعلة كون وجه الرفع مختاراً أنك إذا قلت: ماقام القوم إلا زيد، فيه نسبتان: سلب المجيء عن القوم، ونسبة إثباته لزيد، ويجب أن يكون إحداهما مقصودة بالذات، والأخرى بالعَرَض؛ لأن الكلام واحد، وكل كلامٍ واحد يجب أن يكون فيه نسبة واحدة مقصودة بالذات..».
وأجاب الدماميني بأنهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير، وإنما اشترطوه من حيث كونه رابطاً، فإذا وُجِد الرابط بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراطه، وهنا الرَّبْطُ مُتحقّق بدونه؛ وذلك لأنّ (إلّا) ومابعدها من تمام الكلام الأول، و (إلّا) لإخراج الثاني من الأول، فعُلم أنه بعضه، فحصل الربط بذلك، ولم يُحْتَجْ إلى الضمير، بخلاف المثال الذي ذكره، وهو «أكلت الرغيف ثُلُثَه» فإنّه لارابطَ فيه إلا الضمير، فكان لابُدَّ منه. (الدماميني: ١٥٣).
على أن ما ذكره ابن هشام هنا هو مذهب بعض المتقدمين، وقد ذكره الرضي في: ١/ ٢٣٢، وانظر الشمني: ١/١٥٣.
وفي حاشية الأمير، ١/٦٧: «والتزام تقديره.. تكلُّفٌ ركيكٌ، نعم أُجيب بأنّ (إلّا) تقوم مقام الرابط لدلالة على أنّ مابعدها مما قبلها، فالضمير معها زيادةُ رَبْطٍ..».
(٢) أي يبعد القول بالبدل. و «أنه» أي: البدل الواقع بعد (إلا).
(٣) أي كما كان الضمير رابطاً في نحو «أكلتُ الرغيف ثُلُثَهُ».
(٤) ويبعد القول بالبدل أيضاً أنه مخالف..
(٥) أي وهذا أمر محذور منه، وذكر الشمني أن هذا الاعتراض لثعلب، وقد أجاب عنه السيرافي بأنه بدل في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لايمنع ذلك، كما لايمنع تخالف الموصوف والصفة نحو: مررتُ برجلٍ لاكريمٍ ولا لبيبٍ، والمعطوف والمعطوف عليه نحو: يقوم زيدٌ لاعمرٌ.
وأجاب عنه أيضاً ابن عصفور بأنّ (إلّا) مع مابعدها بمنزلة غير، فإذا قلت: ماقام القوم إلّا زيد، كأنك قلت: ماقام غير زيد. الشمني: ١/١٥٣، وانظر الدماميني في الموضع نفسه، والرضي: ١/٢٣٣.

(١) التخريج الأول وهو البدلية ذكره للبصريين، ورَدَّه لانتفاء الضمير، وهنا يسوق التخريج الثاني وهو لأهل الكوفة في أنّ مابعد «إِلّا» معطوف على ماقبلها.

(٢) كذا في همع الهوامع/ ٢٧٤/٣، وانظر الإنصاف: ٢٦٦ - ٢٦٣. ورَدَّ مِثلَ هذا البصريون.
وفي الهمع، ٢٧٤/٣: الكوفية والأخفش، وزاد في النهر: ٤٤١/١، أنه لأبي عبيدة أيضاً..
والمعروف أنها عنده بمنزلة الواو، ويأتي بيان هذا في آخر هذا الباب. وانظر اللسان «إِلا»
ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٨٦/١، وانظر الردَّ على الكوفيين في البحر: ٥٧/٧.

(٣) سقط «عندهم» من م٣/٣١ب، وهو غير مثبت في طبعة مبارك وزميله.

(٤) في م٢/٢٤ب وم٤/٣٢ب: «ذلك»، ومثله عند الدسوقي: ٥٧/١. وقوله هذا أي: مابعد «لا» العاطفة في نحو «جاء زيد لاعَمْروٌ».

(٥) نحو: ماجاءني أحد إلا زيد.

(٦) في م٢/١٢ب: «ويُرَدُّ». أي ردَّ مذهب الكوفيين، وهو قولهم: إن «إِلّا» هنا عاطفة كالواو، وأنّ مابعدها معطوف على ماقبلها.

(٧) فقد سقط المستثنى منه في المثال، وجاء «إِلّا» بعد الفعل مباشرة، وليس هذا من طبع حرف العطف.

(٨) في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، والأمير: «العامل»، بالإفراد.
وقال الدماميني: ولما كان الأمر كذلك فإنهم حكموا على «إِمّا» الأولى من قولك: قام إِمّا زيد وإِمّا عمرو، بأنها ليست حرف عطف؛ لمباشرةِ الفعلِ إِيّاها. انظر: ١٥٣.
وقوله: «قد يُجاب» أي عن هذا الرَّدّ بأنّ العاطف «إِلّا» لم يأتِ بعدها مباشرة في التقدير، فلم يَلِ العاملَ، وإِنْ كان ظاهرُ اللفظ كذلك، لأن الأصل فيه: ماقامَ أحد إِلّا زيد، وكُلٌّ مافي الأمر أَنّ المعطوف عليه، وهو «أحد» حُذِفَ في اللفظ، وهو مراد في التقدير. (الحواشي).

(١) أي تالي العوامل.

(٢) قوله «صفة» غير مثبت في م١٢/٢ب، وم٣١/٣ب، والدسوقي: ٥٧/١، والأمير: ٦٧/١، والدماميني: ١٥٣، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٧٠/١.

وبمنزلة «غير» في أنّ مابعدها مغاير لما قبلها ذاتاً أو صفة: مررت برجلٍ غيرِ زيدٍ، دخل عَمْروٌ بغير الوجه الذي خرج فيه.

(٣) في شرح اللمع، ١٥٣/١: «وغير: أصل في الصفة فرع في الاستثناء، و (إلّا). أصل في الاستثناء فرع في الصفة».

وفي الجنى الداني، ٥١٧: «القسم الثاني: التي بمعنى (غير): اعلم أنّ أصل (إلّا) أن تكون استثناءً، وأصل (غيرٍ) أن تكون صفة، وقد تُحمَل (إلّا) على غير فَيُوْصَف بها، كما حُمِلَت (غير) على (إلّا) فاستُثْني بها».

وانظر إيضاح ابن الحاجب: ٣٦٩/١، وعَقَدَ لهذا سيبويه في الكتاب: ٣٧٠/١ باباً عنوانه «هذا باب مايكون فيه إلّا وما بعدها نعتاً»، ومثل هذا عند المبرد في المقتضب: ٤٠٨/٤ - ٤١١، وانظر التسهيل: ١٠٤، وشرح المفصّل: ٨٩/٢ - ٩٠.

وفي الدسوقي، ٥٧/١: «وإنما صَحّ أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة - كذا قال ابن أم قاسم..». ونقل هذا الدماميني، ثم قال: ولو جُعِلت بمعنى (غير) اسماً لكان الوصف بها وحدها، وتالِيها إنما ذُكِرَ لبيان ماتعلقت به المغايرة...، وماذكره المصنّف هو ماقالته الجماعة..» الدماميني: ١٥٣ - ١٥٤.

ونص المرادي في الجنى، ٥١٨: «فإن قلت: كيف يُوْصَف بإلّا وهي حرف؟ قلتُ: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لاوحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها، ومن قال: إن (إلّا) يُوصف بها فقد تَجَوَّزَ في العبارة، وإنما صَحّ أن يُوْصَفَ بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة».

وذكر الدماميني أنها حرف، وصرح التفتازاني بأنه لاقائل باسميتها، وصرح بذلك السعد بالإجماع على الحرفية. انظر حاشية الأمير: ٦٧، والدماميني: ١٥٣.

(٤) في الرضي: ٢٤٦/١، الجمع أي مايدل على الجمعية جمعاً كان كالرجال، أوْ لا كالقوم ورهط، = وإنما شرط هذا الشرط ليوافق حالُها صفةً حالَها أداةَ استثناء.. ومثال الجمع: جاءني رجال قرشيون إلا زيد. كذا في الهمع: ٢٧١/٣.

وفي الجنى، ٥١٧: «وللموصوف بإلا شرطان: أحدهما أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر: أن يكون نكرة او مُعَرّفاً بأل الجنسية». وانظر البحر: ٢٦٦/٢ - ٢٦٧، وشرح المفصّل: ٨٩/٢ - ٩٠.

وزاد ابن الحاجب: «جمع منكر غير محصور» وعند الرضي: المحصور شيئان: إما الجنس المستغرق نحو: ما جاءني رجل أو رجال، وإمّا بعض منه معلوم العدد نحو: له عليّ عشرة دراهم أو عشرون؛ لأنه إذا كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول مابعد (إلّا) فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يُعْدَل عنه، انظر الرضي: ٢٤٥/١، وهمع الهوامع: ٢٧١/٣.

وشبه الجمع المنكر أمران: الأول جمع معرّف تعريفاً لايخرج عن معنى التنكير، والثاني ماهو في معنى الجمع، الأمير: ٦٧/١، وفي الهمع: ٢٧١/٣، ومشبه الجمع: ماجاءني أحد إلا زيد، وهو النكرة في سياق النفي فإنها تعُمّ، وذكر أنّ سيبويه جوز أن يوصف بها كل نكرة ولو مفرداً. وجَوّز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة.

(١) الآية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾. سورة الأنبياء: ٢٢/٢١.

وذكر أبو حيان أنّ (إلّا) هنا صفة لـ «آلهة» أي آلهةٌ غيرُ الله، وكونُ «إلّا يُوْصَفُ بها معهود في لسان العرب، ومن ذلك ماأنشده سيبويه:

وكلُّ أخٍ مفارِقُه أخوه لَعَمْرُ أبيك إلا الفَرْقَدان

البحر: ٣٠٤/٦، وسيبويه/ ٣٧١/١، وانظر شرح المفصل: ٨٩/٢.

وفي معاني القرآن للفراء، ٢٠٠/٢: «و (إلّا) هذا في الموضع بمنزلة سوى، كأنك قلت: لو كان فيهما آلهةٌ سوى الله، أو غيرُ الله لفسد أهلها».

وذهب بعضهم إلى أنه ليس على الوصفية، وإنما هو على البدلية، وصَحَّ لأنه في معنى النفي؛ إذ هو في الآية: مافيهما آلهةٌ إلّا اللهُ؛ ولهذا جَرَى في البدل مجراه، ورَدَّ هذا ابن الحاجب في الإيضاح: ٣٧٠/١.

والذي أجاز ذلك هو المبرّد، ويأتي عرض رأيه عند المصنف في الآية بعد قليل. ورأيه في المقتضب: ٤٠٨/٤ و ٤٢٢، فقد حمله في الموضع الأول على الوصفية، وفي الموضع الثاني على البدلية. وانظر كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٥٦/١، «إلّا»، ففيه أمثلة كثيرة للوصفية. =

(١) في م٤/٣٣أ: «فلا يجوز أن تكون إلا هذه».
(٢) يريد: لامن جهة المعنى.
(٣) أي تكون حينئذٍ للاستثناء إذا كان الكلام تاماً مُوْجَباً، أَمّا إذا كان تاماً غير مُوْجَب فإنه يترجَّح الإتباع. وإن لم يكن تاماً، فهو مفرَّغ. اهـ عن الشيخ دردير.
(٤) بل المراد أنّ الفساد مُتَرَتِّبٌ على تَعَدُّد الآلهة. وقوله: «ولامن جهة» اللفظ أي: ولايجوز في «إِلّا» أن تكون للاستثناء من جهة اللفظ.
(٥) وشرط العموم ان تكون النكرة في سياق نفي، ولانفي هنا.
(٦) في م١/٢٥أ: «لو»، وفي م٤/٣٣أ: «ولو».
ولايصح الاستثناء لأنه يكون من العام، ولما لم يتحقق العموم لم يصحّ الاستثناء.
(٧) «رجال» في المثال جمع منكر جاء في سياق الإثبات فلا يَعُمّ، فيكون «زيداً» بالنصب على الاستثناء، وهذا غير جائز.
(٨) ولم يَصِحَّ لأَنّ «رجال» ليس عاماً، فيحتمل أن يكون «زيداً» داخلاً فيهم، ويحتمل عدم دخوله، وإذا كان يحتمل عدم دخوله فكيف يخرجه وهو غير داخل. انظر الدسوقي: ٧٥/١.
وعَقّب الشُّرّاح على قوله «اتفاقاً» بأن المنقول عند النحاة أنّ مذهب الجمهور منهم أن المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه، والمبرّد خالف في هذا، وذهب إلى أنه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول.
قال الدماميني: بعد هذا: «فما هذا الاتفاق الذي نقله المصنف؟ وقد رأيتُ في نسخة بهذه البلاد - الهند - وليس فيها لفظة اتفاقاً»، ١٤٥.
وفي حاشية الأمير: ٦٧/١، وفي نسخة حذف «اتفاقاً»، وهي ظاهرة، وثوبته يَرِدُّ عليه أن عدم الصحة متوقف على مقدمتين:
الأولى: أن الجمع المنكر لايَعُمّ؛ وقد قال بعض الأصوليين بعمومه.
الثانية: أن الاستثناء لايكفي فيه صحة التأويل، بل لابُدَّ من التناول بالفعل، وخالف فيه المبرد. إلا أن يكون أراد اتفاق طائفة، أو نَزَّل المخالِفَ منزلةَ العَدَمِ لِضَعْفِهِ...».

(١) في المقتضب، ٤٠٨/٤: «هذا باب ماتقع فيه (إلّا) ومابعدها نعتاً بمنزلة غير وماأضيفت إليه، وذلك قولك: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا، قال الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾، والمعنى ـ والله أعلم: لو كان فيهما آلهة غير الله، ولو كان معنا رجل غير زيد..».

وفي سيبويه، ٣٧٠/١: «والدليل على أنه وصفٌ أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت، ونظير ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾.

ونقد المبرد كلام سيبويه، وذهب إلى أنه لايجوز أن يكون (إلا) ومابعدها وصفاً إلا في موضع لو كانت فيه استثناءً لجاز...، ومَثَّل بأمثلة سيبويه، واستشهد بشواهده، ورَدَّ على المبرد ابن وَلّاد في الانتصار ـ وانظر تفصيل هذا المجمل من القول في حاشية المقتضب: ٤٠٨/٤.

وفي البحر المحيط، ٣٠٤/٦ ـ ٣٠٥: «والمبرّد جعل إِلّا صفة في الآية»، وابن هشام كما ترى يذكر عن المبرد أنها للاستثناء عنده ومابعدها بدل.

(٢) «هذه» غير مثبتة في م٢٥/١أ، وم١٢ب ونص الدماميني.

(٣) المبرد لم يصرح بهذا في حديثه عن الآية هنا وقد رأيتَ نَصَّه، غيرأنه ذكر ذلك في ص/٤٢٢، فانظر ذلك فيما يأتي.

(٤) فكأنه قال: ما كان معنا إلا زيد، وفي الآية: ما فيهما آلهةٌ إلا اللهُ.

(٥) أي بعد «لو»، وشرط التفريغ أن يتقدّم نفي على (إِلّا)، وقد أدّت «لو» هنا مؤدّى النفي، ومن ثَمَّ صَحَّ البدل.

(٦) «أَجْوَدُ كلام» خبر «أنّ نَحْوَ»، وهذا التركيب من زيادات ابن هشام، ولم أجده في المقتضب. انظر: ٤٠٨/٤، وما بعدها.

(١) أي يَرُدُّ رأي المبرّد أن العرب لايقولون..

ونقل الدسوقي عن الشيخ الدردير أن حاصل الردّ أن عندنا أشياء ملازمة للنفي ولايصح وقوعها بعد «لو»، ولو كان «لو» بمنزلة النفي لصَحَّ وقوع ما لازم النفي بعدها، واللازم للنفي هي «ديّار»، ومِن الزائدة، اهـ.

انظر حاشية الدسوقي: ٧٦/١.

وفي البحر، ٣٤٣/٨: «وديّار من ألفاظ العموم التي تستعمل في النفي وماأشبهه».

وفي اللسان (دور): «ديار.. لايستعمل إلا في النفي».

قال الدماميني: «وللمبرد أن يقول: قد أجمعنا على إجراء النفي المؤوّل مجرى النفي الصريح في مثل: أبَى زيدٌ إلا القيام، فأجزنا التفريغ فيه، قال الله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا﴾ الإسراء ٨٩/١٧، وقال: ﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ التوبة ٣٢/٩، مع أنه لايجوز أن يقال: أبى ديّار المجيء، وأَبَى من أحدٍ الذهاب، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا» انظر، ص:١٥٥، وانظر إيضاح ابن الحاجب: ٣٧٠/١، والرضي: ٢١٣/١.

وفي التاج (دور): «ويُقال: مابها داريّ وديّار وُدورِيٌّ بالضم، وديُّورٌ كتنُّور.. أي مابها أحد، قال الجوهري: والديّار فَيْعَال من دار يدور، وأصله دَيْوَار.. لايستعمل إلا في النفي، كذا قالوا.

ونقل شيخنا عن ابن سيده في العويص: قد غلط يعقوب في اختصاص ثاغ وراغ بالنفي فإنهما قد يستعملان في غير النفي، قال: وكذلك دَيّار لأنّ ذا الرمة قد استعمله. في الواجب قال:

إلى كل دَيَّار تَعَرَّفْنَ شخصه ... من القَفْر حتى تقشعِرَّ ذوائبه..

وأما النص في الصحاح فجاء على غير مانقله عنه صاحب التاج وصاحب اللسان، وفيه، «ويقال: مابها دوري ومابها دَيّار أَيْ من أحد..»، فلعل الجوهري أثبت هذا في غير الصحاح!.

(٢) أي «لو».

(٣) انظر الكتاب: ٣٧٠/١. وهل كذلك عند المبرد في المقتضب كقول سيبويه، انظر: ٤٠٨/٤، وقد نقلت النص قبل قليل. غير أنه قال في (ص/٤٢٢): «تقول: هذا درهم غير جيد؛ لأنّ غيراً نعت، = ألا ترى أنه لايستقيم أن تقول: هذا درهم إلا جيد». وانظر نص ابن هشام في الخزانة: ٥١/٢.

(١) ابن الضائع - بضاد معجمة وعين مهملة - هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكافي الإشبيلي، سمع منه أبو حيان دروساً من كتاب سيبويه، وكان قد قرأ على الشلوبين كتاب سيبويه، وصنّف شرح الجمل، ولم يتزوّج قط، وكان مواظباً على الصلاة مع الجماعة حسن الأخلاق، توفي في شهر ربيع الأول سنة ثمانين وستمئة وقد قارب السبعين. انظر حاشية الأمير: ٦٧/١، وبغية الوعاة: ٢٠٤/٢.

(٢) أي في الآية.

(٣) في م٣٢/٣أ، وم٣٣/٤أ: «العوض والبدل» على التقديم والتأخير.

و (لا) بمعنى (غير) التي يراد بها مُطْلَق المغايرة، وعلى هذا المعنى في الآية: لو كان فيهما آلهة عوضاً عن الله وبدلاً منه لفسدتا.

(٤) هذا، أي: البدل والعوض. و «المعنيّ» بالياء المشددة المقصود، وفي طبعة مبارك وزميله «المعنى» بالمقصورة.

(٥) في الكتاب: ٣٧٠/١.

(٦) كذا بالبناء للمفعول عند سيبويه، وعند الشمني: ١٥٥/١، بضم أوله وكسر ثانيه إن أريد مَدْحُ زيد، وبفتحها «لَغَلَبْنَا» إنْ أُرِيد ذَمُّه.

وفي م٢٥/١أ، وم١٢/٢ب: «لَغَلَبْنَا» بالبناء للفاعل.

وفي م٣٢/٣أ، وم٣٣/٤أ: «لَغُلِبْنا» بالبناء للمفعول، وهذا مااخترته، إذ جاء النص مضبوطاً في طبعة بولاق للكتاب، وطبعة هارون، وجاءت عند مبارك وزميله/ ٧٤، دون ضبط، وكذلك الحال عند الشيخ محمد محيي الدين: ٧١/١.

(٧) في طبعة مبارك (٧٤): «من زيد»، وكذلك الشيخ محمد محيي الدين: ٧١، ومثله في الأمير: ١/ ٦٨، والدسوقي: ٧٦/١، ومأأثبته عن المخطوطات والدماميني.

(٨) قوله: «انتهى» أي كلام الشلوبين وتلميذه ابن الضائع.

(١) القول للمصنِّف ابن هشام.

وفي م٢٥/١أ، والدماميني: ١٥٦، والشمني: ١٥٦/١: «قالاه» بإثبات الضمير.

وقال الشمني: لأن المعنى يصِحُّ بدون كون (إلّا) بمعنى (غير) التي يراد بها البدل والعوض، لأن الوصف بـإِلّا في الآية مؤكّد صالح للاستغناء عنه، فيكون فساد السماء والأرض الذي هو كناية عن فساد العالم مترتباً على تعدُّد الآلهة ووجود الشريك، وهو المعنى المراد..» انظر: ١٥٦.

(٢) أي إن البدل والعوض يضح في المثال لكنه لايصح في الآية.

(٣) في م٣٢/٣أ: «قوله». و «جاء» غير مثبت في م٢٥/١أ، وم٣٢/٣أ.

(٤) ٣٣/٤أ: «غير الواحد»، وقد صُحِّح، وأضيفت الفقرة التالية إلى قوله: وهكذا.

(٥) المعلوم أن المتعدِّد غير الواحد.

(٦) أي في الإفراد مثل: جاء رجل إلا زيداً، والتثنية: جاءني رجلان إلا الزيدان [كذا!] والجمع، فكل هذا للتخصيص. دسوقي: ٧٦/١.

(٧) نحو: جاءني رجال إلا زيد. وجاءني رجال إلا الزيدان فهذا للتأكيد.

(٨) في م٤/٣٣ب: «النحويون».

(٩) وذلك لأنه قد أخرج من العشرة واحداً استثني في الإقرار، والاستثناء أن يُخْرَج مابعد (إِلّا) مما قبلها، وهنا أُخْرِجَ الدرهم من المجموع وهو العشرة، فبقي عنده تِسْعةٌ.

(١٠) بالرفع على أنه بدل مما قبل إِلّا فلم يخرج من العشرة شيء، فبقي مُقِرّاً بالمبلغ.

(١) العبارة عند الدماميني: ١٥٦: «لأن المعنى: عشرة موصوفة بأنها غير درهم».
وفي م٣/٣٢أ، وم٤/٣٣ب: «ح»، كذا مختصراً من (حينئذٍ).

(٢) نقص في النص في م٤/٣٣ب، وأتمّه مصحح النسخة.

(٣) لم يخرج من العشرة بهذه الصفة شيء، ولم تخصَّص بذلك (الدماميني: ١٥٦) وفيه: «والصفة هنا».

(٤) أي قوله: «إلا درهم» هنا صفة صالحة للإسقاط.

(٥) الآية: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾. سورة الحاقة: ١٣/٦٩.
ومعنى ذلك أن ﴿وَٰحِدَةٌ﴾ هنا صفة مؤكِّدة لقوله تعالى ﴿نَفْخَةٌ﴾، وهي إن سقطت بقي المعنى دالّاً على الوحدة المستفادة من أصل اللفظ؛ إذ هو مصدر مرة، والمعنى يتم دون هذه الصفة.

(٦) في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. وتتخرج على كون الصفة مؤكِّدة؛ لأنّ مابعد (إلّا) مخالف لما قبلها في الإفراد.

(٧) في م٣/٣٢أ: «ح»، مختصراً من «حينئذٍ».

(٨) «لفسدتا» غير مثبت في م٢/١٣.
وقد أسقط في تفسيره الآية الوصف، وهو ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ على أنه للتأكيد، ومن ثم فهو قابل لذلك.

(٩) في م٢/١٣أ: «الإله»، ومثله في م٣/٣٢ب، والدماميني: ٥٦.
وفي بقية المخطوطات، والدسوقي: ١/٧٧، والأمير: ١/٦٧: «الآلهة». و «المعنى» غير مثبت في م٣/٣٢أ.
وفي نص الأمير، ١/٦٨: «ترتيب على تقدير ترتيب الآلهة» وهو تصحيف وصوابه: «تعدد الآلهة».

(١) أي مثال الجمع المعَرَّف.
وذكر من قبل أن شرط (إلّا) حتى تقع مع تاليها صفة بمنزلة غير أن يكون ماقبلها جمعاً منكراً أو شبهه، وذكر مثال الجمعِ المنكر في الآية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وهو هنا يكمل الشِّقّ الثاني من المسألة.

(٢) في م٢/١٣أ: «قوله».
وقائل البيت ذو الرمة، وقبله:

أَلا خَيَّلت مَيٌّ وقد نام صُحْبتي ... فما نَفَّرَ التهويمَ إلّا سلامُها
طُرُوقاً وجِلْبُ الرَّحْلِ مَشْدودةٌ به ... سفينةُ بَرٍّ تحت خَدِّي زمامُها
أُنيخت فألقت ... ...

وقوله: أُنيخت: من أَنَخْتُها إذا أَبْرَكتُها، والضمير يعود على الناقة، وقد سماها سفينة بَرٍّ، البلدة الأولى: الصدر، والثانية الأرض، يقال: فلان واسع البلدة أي واسع الصدر. قليلٍ بها الأصواتُ: صفة لبلدةٍ وهي مجرورة، والأصوات: فاعل قليل لاعتماده على الموصوف، ويجوز أن يكون «قليل» خبراً مقدَّماً، والأصوات: مبتدأ مؤخر، والجملة صفة لبلدة، وبُغام الناقة: صوت لاتفصح به. يقول: أنختُ هذه الناقة، فألقت صدرها فوق أرضٍ ليس بها من أصوات إلا صوت هذه الناقة. والشاهد في البيت: «إلا بغامُها» وهو صفة للأصوات، والأصوات جمع مُعَرَّف بلام الجنس، فهو شبيه بالمنكر.
ولما كانت إِلّا الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نُقِل إعرابها الذي تستحق إلى مابعدها.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/١٠٠، وشرح السيوطي: ١/٢١٨، والخزانة: ٢/٥١، وسيبويه: ١/٣٧٠، وهمع الهوامع: ٣/٢٧١، والمقتضب: ٤/٤٠٩، وشرح الأشموني/ ١/٤٠٠، واللسان والتاج والصحاح والمقاييس: (بلد)، واللسان: (نعم)،. الديوان / ٥٢٦.

(٣) وحكم ما هو فيه حكم النكرة.

(١) «شبه» غير مثبت في م١٣/٢أ، ووضعه مصحح النسخة على هامشها. وشبه الجمع، أي: المُنَكَّر.

(٢) وقائل البيت لبيد بن ربيعة.

سُلَيْمى: منادَى، أي: ياسُليمى، وحُذِفَ حرفُ النداء.

الدَّهْرَ: منصوب على أنه ظرف مُسْتَقِرّ خبر «كان». أي لو كان غيري موجوداً في هذا الدهر الصعب، ويجوز أن يكون «كان» تاماً، و «غيري» هو الفاعل، والدهرَ منصوب على الظرفية بـ «كان»، ويجوز أن يكون «كان» ناقصاً وخبره محذوف، والدهرَ مفعوله تقديره: يقاسي الدهر ويكابده.

وجملة: «غَيَّره وقعُ الحوادث» جواب «لو» في مطلع البيت. ووقْعُ الحوادث: سقوطها، والحوادث جمع حادثة، وهو مايحدث من مصائب الدهر ونوائبه، والصارم: السَّيْف القاطع. والذّكَر: أَجْوَدُ الحديد وأَحْسَنُهُ، والذَّكَرُ من السيوف ماكان ذا ماء ورَوْنَق.

ومعنى البيت: لو كان غيري ياسُلَيْمي في هذا الدهر يقاسي من شدائد الزمان لغيَّره وقوع النوائب والمصائب، ولكني لم يغيّرني ذلك، بل أنا على ماأنا عليه من صبر وثبات، حالي كحال السيف الصارم الذي لايتغيّر.

قال السيرافي: قائل هذا الشعر كأنه نابَتْهُ شِدّة، فصبر لها وثبت عندها..

وموضع الشاهد: «إلا الصارمُ» فهو صفة لقوله «غَيْرِي» وهو يصدق على كثيرين كالجمع. قال سيبويه: كأنه قال: لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيّره وقع الحوادث.

انظر البيت في شرح البغدادي: ١٠٢/٢، والسيوطي: ٢١٨/١، وسيبويه: ٣٧٠/١، وشرح الديوان: ٦٢، وشرح الأشموني: ٤٠٠/٢، والصبان: ١٥٦/٢.

(٣) قوله «فإلا الصارم» سقط من النص في م١٣/٢أ، وأُثْبِتَ على هامش المخطوط.

(٤) و«غيري» شبيه بالجمع فهو يصدق على كثيرين مثله، فهو في ظاهره مفرد اللفظ، غير أنه متعدّد المعنى، وهذا وجه الشبه بينه وبين الجمع.

(١) في م٣/٣٢ب: «ومقتضى كلام س» مختصراً من سيبيويه.

(٢) ورجل ليس جمعاً ولاشبيهاً بالجمع، ولو أن قائلاً قال: رجل في المثال شبيه بالجمع؛ لأن (لو) للنفي، ويكون نكرة في سياق النفي، وحكمها العموم كالجمع، وأجاب المصنف عن مثل هذا الاعتراض المفترض بأن سيبويه لايُجري (لو) مُجرى النفي. انظر الدسوقي: ٧٧/١، عن الدردير. وفي الدماميني: ١٥٦، ورجل ليس بجمع قطعاً.

(٣) «لغلبنا» ليس مثبتاً في المخطوطات، وهو مثبت في متن الدسوقي: ٧٧/١، والأمير: ٦٦/١، وطبعة مبارك وزميله: ١٠٠، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٧٢ والضبط عنده بفتح أوله وثانيه، وأشرتُ فيما سبق إلى أن الضبط عند سيبويه صاحب هذا المثال بفتح اللام وضم الغين وكسر ماقبل آخره على البناء للمفعول.

وقوله: «وهو» أي سيبويه.

(٤) لا يجري (لو) من جهة دلالتها على النفي بحسب المعنى. (الدماميني/١٥٦) ومجرى النفي، أي: الصريح. ليكون «رجل» شبيهاً بالجمع من حيث شموله للأفراد؛ لكونه نكرة في سياق النفي. الدماميني/ ١٥٦، والأمير: ٦٨.

(٥) أي التي يوصف بها وبتاليها.

(٦) النص في همع الهوامع: ٢٧٣/٣، وقد يكون هذا لأبي حيان.

ثم النص في الجنى الداني: ٥١٨: «واعلم أنّ (إلّا) التي يوصف بها تفارق (غيراً) من وجهين: أحدهما: أنّ موصوفها لا يحذف، وتقام هي مقامه، فلا يقال: جاءني إلّا زيد بخلاف غير..» أليس نصُ ابن هشام ونصُّ المرادي من منزع واحد؟! والنص مثبت في شرح الأشموني: ٤٠٠/١.

(٧) موصوف «إلّا» التي بمعنى «غير».

(٨) وفي هذه الجملة الموصوفُ ـ وهو ماقبل إلّا ـ محذوفٌ.

(١) أي بحذف الموصوف، ويقع الإعراب بعد الحذف على غير؛ لأنّ الوصف أصل فيها، و«إلا» محمولة عليها في ذلك، وللأصل من الأحكام ماليس للفرع على الأغلب، ومن ثمّ لم تَقْوَ «إلا» قوة «غير».

(٢) نظير «إلّا» التي بمعنى «غير». في وقوعها صفة مع امتناع حذف موصوفها.

(٣) أمثلة الدماميني: ١٥٧: جاءني رجلٌ أبوهُ كريمٌ، وهذا مثال الجملة الاسمية، «فأبوه كريم» وصفٌ لما قبله، وهو رجل. ومثال الظرف، هذا رجل في الدار، فقوله: «في الدار» شبه جملة وصف لـ «رجل»، وفي المثالين السابقين لايجوز حذف الموصوف «رجل»، فلا يقال: جاءني أبوه كريم، ولو أسقطنا من الجملة الثانية «رجل» لانتفت الوصفية عن شبه الجملة، وكان لها شأن آخر.

(٤) أي «إلّا»، وعَقَّب على هذا الدماميني بأنه ليس على إطلاقه، فقد قالوا في الجمل إذا كانت صفةً لموصوفٍ هو بعضٌ من مجرور «بمن» أو في متقدّم، جاز الحذف قياساً، مثال الأول قولهم: مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أَقَامَ، أي: مِنّا فريقٌ ظعنَ ومنا فريقٌ أقام.

ومثال الثاني قوله:

لو قلت مافي قومها لم تيثم يفضلها في حَسَبٍ ومَيْسِمِ

وأصله: لو قلت مافي قومها أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف وهو «أحد»، وكذلك قالوا في الظرف كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ الجن ١١/٧٢، ومثله: مافي القوم دون زيد، أي: أَحَدٌ دُونَ زيدٍ.

انظر الدماميني: ١٥٧.

وفي الأمير: ٦٨/١، نقل تعقيب الدماميني السابق، ثم نقل عن الشمني بأنه أجاب أنه اتّكل على شهرة استثناء هذين على أنّ النيابة لم توجد فيهما، والمصنف نظر بها لوجودها في «غير» وإن انتفى عن إلّا مطلق الحذف.

وأما الدسوقي: ٧٧/١، فقد نقل تعقيب الدماميني على أنه للشيخ الدردير، ثم قال: فالمصنف أطلق في مقام التفصيل في قوله: الجمل.

والنص عند السيوطي: «ولايجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألّا يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال؛ لأنها غير متمكنة في الوصف كما تقدم». انظر همع الهوامع: ٢٧٣/٣.

(١) من شَرْطَيِ الوصف بـ (إلّا) ومابعدها.
وفي م٢/١٣أ، وم٤/٣٣ب: «أنها لايوصف».

(٢) النص في همع الهوامع: ٣/٢٧٢: «ومن شروط الوصف بها أن لايصح الاستثناء بخلاف غير..» كذا، ويبدو أن «لا» زائدة في النص، وهو تصحيف عَلَّق عليه المحقق، وكان عليه أن يسقطها من المتن، ثم يبيّن ذلك مفصلاً في الحاشية ليكون سياق النص على الوجه الصحيح، وليس على الخطأ ثم يستدرك ذلك فيما بعد، وهذا أَثْبَتُ في تحقيق النصوص وأَوْلى.
والنص عند المرادي في الجنى الداني، ٥١٨: «والآخر أنها لايوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز: عندي درهم إلا جيدٌ، بخلاف غيرٍ».
وانظر توضيح المقاصد: ٢/١١٤، ونص ابن هشام هو نص المرادي. وانظر شرح الأشموني: ١/ ٤٠٠ - ٤٠١، وفيه نص ابن هشام بحروفه من غير عزو.
وانظر الرضي: ١/٢٤٧، فقد ذهب إلى أنّ هذا مذهب سيبويه.

(٣) دانِقَ بكسر النون وفتحها وهو سدس الدرهم، ويقال أيضاً: دَانَاق، بألف بعد النون، كما قالوا للدرهم درهام. انظر اللسان (دنق).

(٤) أي بالنصب على الاستثناء؛ لدخول الدانق في الدرهم فهو بعضه، وبهذا يلزمه خمسة دوانق، أما في المثال السابق على الرفع فيلزمه درهم كامل؛ لأنه درهم موصوف بأنه غير دانق..

(٥) بالرفع على الوصفية.

(٦) بالنصب على الاستثناء لعدم شمول الدرهم المنكَّر في سياق الإثبات للجيد وغير الجيد، فلا عموم فيه ولااستثناء. (الدماميني).

(٧) أي يجوز: عندي درهم غيرُ جيد، برفع «غير» على الوصف مع عدم صحة الاستثناء، وهذا فرقٌ مابين إلّا وغير.

(٨) قال به ابن مالك وغيره، كذا في الدماميني: ١٥٧، وهمع الهوامع: ٣/٢٧٢، وقال به المرادي في الجنى الداني: ٥١٨.

(٦) نسب سيبويه، والجاحظ في البيان، والمبرّد في الكامل، البيت إلى عمرو بن معدي كرب الصحابي، ونسبه غيرهم إلى حضرمي بن عامر الأسدي، ونسبه الأعلم إلى سوّار بن المضرّب.

والفرقدان: نجمان قريبان من القطب.

قال الأعلم: الشاهد فيه نعتُ «كل» بقوله: إلّا الفرقدان، على تأويل «غير» والتقدير: كلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارِقُهُ أخوه.

والبيت عند ابن الحاجب من قبيل الشاذ، فإنه شرط في وقوع «إلا» صفة أن يتعذّر الاستثناء، وفي البيت وقعت إلّا صفة مع أنه يجوز نصب الفرقدين على الاستثناء، وعنده فيه شذوذان آخران قال: «أحدهما أنه وصف المضاف ههنا وهو «كُلّ»، والقياس أن يوصف المضاف إليه في «كُلّ»، وهو مع ذلك جائز، وحمله على ذلك ضرورة الردف بالألف فإنها لازمة، وهو المعنى الذي حمله على الوصفية، ولو جازَ لَهُ أن يقول: إلا الفرقدين من غير ضرورة تحمله لم يُحْمَل على الخفض الذي هو ضعيف، ويُحمل على الاستثناء، فالذي حَمَلَهُ أن يجعل إلّا صفة هو الحامل له على أن تكون صفة لكل؛ وإلا لم يحصل له غَرَضٌ.

والشذوذ الثاني: أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر، وهو قليل» الإيضاح والرضي.

والتقدير عند السيرافي: وكل أخٍ إلا الفرقدان مفارقه أخوه، وإلّا صفة لكل، ومفارقه خبر، ولو كان صفة لأخ يقال: إلا الفرقدين، لأنّ مابعد «إلّا» يعرب بإعراب غير الذي يقع موقعه، فالمرفوع نعت «كل»، والمخفوض نعت «أخ»، وذهب بعضهم إلى أنّ «إلّا» هنا للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها.

وحضرميّ بن عامر شاعر فارس، سيد من بني أسد، وذكر الأمير أنه صحابيٌّ تعلم على النبيّ ﷺ سورة «سَبِّح» فزاد فيها «وهو الذي أنعم على الحبلى فأخرج منها نسمة تسعى» فقال له ﷺ: «لاتَزِدْ فيها».

وعمرو بن معدي كرب هو الفارس المشهور، صاحب الغارات والوقائع في الجاهلية والإسلام، أسلم مع وفد زُبيد سنة تسع، ومات سنة إحدى وعشرين، وعمره عشرون ومئة سنة، وقيل غير ذلك.

(١) مخصِّص لمطابقة مابعد إلّا وهو «الفرقدان» ماقبلها في التثنية؛ لأن المعنى كل أخوين متفارقان إلا الفرقدان.

(٢) لمـا بَـيّـنـتُ مـن القـاعـدة المتقدمة من أنه متى طابق مابعد إلّا موصوفها فالوصف مخصص.
وفي م١/٢٥ب، وم٣/٣٢ب، والدماميني، ١٥٧: «لما ثبت من القاعدة».
وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٧٣، كما بينت من القاعدة، وذكر في الحاشية أنه في نسخة «لما بينت من القاعدة».

(٣) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة، ٢٨٦/١: «هل تأتي إِلّا بمعنى الواو»، =

والإنصاف: ٢٦٦/١، المسألة/٣٥، ونسب ابن الأنباري هذا الرأي للكوفيين، وذكر أن البصريين لايرون ذلك.

وفي الأزهية: ١٨٧، نسبه إلى بعض النحويين، وكذلك في رصف المباني/٩٢: «وزعم بعضهم أن إلّا تكون بمعنى الواو».

وفي الجنى الداني/٥١٨: «أثبته الفراء والأخفش وأبو عبيدة معمر بن المثنى» وفي اللسان (إِلَّا) «وأما قول أبي عبيدة في إلا.. إنها تكون بمعنى الواو فهو خطأ عند الحذاق».

وفي همع الهوامع: ٢٧٤/٣، نسبه للكوفيين والأخفش.

قال الفراء: «إنما تكون «إلا» بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناءٍ قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألفٌ إلا عشرة إلا مئة، تريد بإلا الثانية أن ترجع على الأَلْف، كأنك أغفلتَ المئة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا مئة، فالمعنى: له عليَّ ألف ومئة». انظر معاني القرآن: ٨٩/١. كذا ورد، ولعل الصواب: لي عليه ألف ومئة.

(١) الآية: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. سورة البقرة: ١٥٠/١.

وفي الإنصاف: ٢٦٦، ذكر الآية حجة للكوفيين، وذكر مايؤيد رأيهم وهو مارُوي عن ابن مجاهد من أن بعض القراء قرأ: «إِلَى الذين ظلموا» مخففاً يعني مع الذين ظلموا.

أما الفراء فقد ضعف في الآية أن تكون إِلّا بمعنى الواو. معاني القرآن: ٤٤/١. وفي همع الهوامع: ٢٧٤/٣، الكوفيون والأخفش، وذكر الآية، ثم ذكر أنها عند الجمهور على الاستثناء المنقطع.

وفي الجنى الداني/ ٥١٩: «ولاحجة فيما استدلوا به، وتأويله ظاهر».

وفي البحر المحيط، ٤٤٢/١: «وزعم أبو عبيدة معمر بن المثنى أنّ إِلّا في الآية بمعنى الواو.. التقدير عنده: والذين ظلموا..، وإثبات إِلّا بمعنى الواو لايقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ فيما ادّعي فيه أنّ إِلّا بمعنى الواو، وكان أبو عبيدة يضعف في النحو، وقال الزجاج: هذا خطأ عند حُذّاق النحويين». وانظر البرهان: ٢٣٨/٤، والدماميني: ١٥٨.

وقوله: «منهم» أثبت في م٣، ٣٢ب، وم٤/٣٤أ، والدماميني: ١٥٨ وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(١) الآيتان: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. سورة النمل: ٢٧/١٠-١١.

وتعليق أبي حيان في البحر، ٥٧/٧: «وقالت فرقة (إلا) بمعنى الواو والتقدير: ولامن ظلم، وهذا ليس بشيء؛ لأن معنى (إلّا) مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة، إذ الواو للإدخال و (إلّا) للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر». وانظر أيضاً في البحر: ٣٨٢/٣، و٢٦٤/٥.

(٢) في الآية الأولى في سورة البقرة.

(٣) في الآية السابقة في سورة النمل.

(٤) ذكر أبو حيان في الآية الأولى ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، أنها على قراءة الجمهور أداة استثناء، والاستثناء مُتَّصِل، وأنه قال بذلك ابن عباس وغيره واختاره الطبري، وبدأ به ابن عطية، ولم يذكر الزمخشري غيره؛ وذلك أنه متى أمكن الاستثناء المتصل إمكاناً حسناً كان أَوْلَى من غيره.

وذهب قوم إلى أنه استثناء منقطع أي لكن الذين ظلموا، فإنهم يتعلقون عليكم بالشبهة يضعونها موضع الحجة، وليست بحجة، ومثار الخلاف هل الحجة هو الدليل والبرهان الصحيح أو الحجة هو الاحتجاج والخصومة، فإن كان الأول فهو استثناء منقطع، وإن كان الثاني فهو استثناء متصل.

وزعم أبو عبيدة أن إلّا في الآية بمعنى الواو، والتقديرعنده والذين ظلموا، وإثبات إلا بمعنى الواو لايقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ..، وأضعف من هذا من زعم أن إلّا بمعنى بعد أي بعد الذين ظلموا.. البحر: ٤٤٢/١.

وفي مشكل إعراب القرآن/ ١٦٢/٢: «قال الفراء هو استثناء من الجنس، لكن المستثنى منه محذوف، وهذا بعيد، وأجاز بعض النحويين أن تكون إلّا بمعنى الواو، وهذا أبعد لاختلاط المعاني».

وفي البيان: ٢١٩/١: «(مَن) في موضع نصب لأنه استثناء منقطع، وذهب الكوفيون إلى أنّ (إلّا) بمعنى الواو، وليس بصحيح لاختلاف المعنى لأنّ (إلّا) تقتضي إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، والواو تقتضي مشاركة الثاني للأول، فلا يقام أحدهما مقام الآخر».

وقد رَدَّ كونها بمعنى الواو في الآية الثانية الفراء قال: ولم أجد العربية تحتمل ماقالوا.

انظر معاني الفراء: ٢٨٧/٢، وانظر الكشاف: ٢٤٦/١.

(١) في الجنى الداني، ٥٢٠: «القسم الخامس التي هي زائدة، هذا قسم غريب، قال به الأصمعي وابن جني..» وانظر همع الهوامع: ٢٧٤/٣، والمحتسب: ٣٢٩/١، وسترى بعد قليل أن ممن قال بالزيادة في البيت المازني وأبا علي وأبا عمر الجرمي وابن مالك، وقد ذكره المصنف بعد قليل مما يأتي.

(٢) قائل البيت ذو الرمة، وهو من قصيدة طويلة تُسَمّى «أحجية العرب» وفي م١/٢٥ب/ «لاتنفكُّ»، عوضاً عن «ماتنفك»، وفي م١/٢٥ب: «نرمي» بالنون عوضاً عن «ترمي» بالتاء.

ويروى: يُرْمى بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله، و«بها» النائب عن الفاعل، وقيل: روايته «آلاً» بدلاً من «إلّا» والآل: الشخص.

ويروى «قلائص» في موضع «حراجيج».

والحراجيج: جمع حُرْجُوج، الناقة الضامرة، وروي قلائص: جمع قلوص: وهي الناقة الشابة، وهذه رواية الفرّاء.

وقوله: ماتنفك إلا مُناخةً: أي تُنَاخ مُعَدَّة للسير عليها، فلا تُرْسَلُ بسبب ذلك إلى المرعى.

والخَسْف: النقيصة، ويقال: رضي بالخسف أي النقيصة، وبات على الخسف أي جائعاً، وعلى.. هنا بمعنى «الباء»، وربطت الدابة على الخسف أي على غير علف.

بلداً: ظرف للرمي، وهو بمعنى الأرض والمكان، والقفر: المفازة لانباتِ فيها ولاماء.

وموضع الشاهد في البيت أنّ «إلّا» زائدة، وهو ماذهب إليه الأصمعي وابن جني؛ لأن المراد وصف الإبل بأنها لاتنفكُّ عن إناختها على حالة غير مرضية، أو السير بها إلى أرض خالية من نبات ترعاه، وماء تشربه، وإنما يتأدّى هذا المراد بزيادة إلّا. كذا نص الدماميني.

وذكر السيرافي أنّ الأصمعي وأبا عمر الجرمي ومن تابعهما كانوا يقولون: أخطأ ذو الرمة، لأنه لايُقال: لايزال زيد إلا قائماً، كما لايُقال: يزال زيد قائماً، لأن ذلك لا يستعمل إلا بلفظ الجحد.

ونقل ابن يعيش بأنّ المازني خرجه على زيادة (إلّا). وقد رَوَى عن الأصمعي، وابن جني تابع لشيخه أبي علي، فإنه قال في القصريات (إلّا) زائدة هنا، ولولا ذلك لم يجز هذا البيت؛ لأن تنفك في معنى تزال، ولايزال لايُتَكَلَّم به إلا منفياً.

= انظر البيت في شرح السيوطي: ٢١٩/١، وشرح البغدادي: ١٠٩/٢، وشرح المفصل: ١٠٦/٧، والخزانة / ٨٦/٢، ٤٩/٤، ٥٣، وأمالي الشجري: ١٢٤/٢، وهمع الهوامع: ٢٧٤/٣، وسيبويه: ٤٢٨/١، والإنصاف: ١٥٦، والجنى الداني: ٥٢٠، والقرطبي: ١٤١/٢٠، والمحتسب: ٣٢٩/١، ومعاني الفراء: ٢٨١/٣، واللسان: (فك). الديوان: ١٨٢

(١) أي ممن قال بزيادتها أيضاً ابن مالك.

وفي الشمني، ١/١٥٨: «وحمل عليه»، كذا وقع في غالب النسخ بواو قبل «حمل»، وإنما لم يذكر ابن مالك مع الأصمعي قبل البيت؛ لأن ابن مالك لم يقل بزيادة إلا في البيت السابق. وفي بعض النسخ: «وابن مالك حمل» بغير واو.

وعبارة الدسوقي، ١/٧٨: «وابن مالك حمل عليه» ثم قال: وفي نسخة «وحمل»، وحينئذٍ يكون ابن مالك قال الأول أيضاً، وحمل هذا على الأول.

والواو مثبتة في المخطوطات التي اعتمدت عليها في تحقيق النص. وقوله: «حمل عليه»، أي: على زيادة «إلّا».

(٢) نسب ابن جني البيت لبعض العرب، كما ذكر أنه لأحد بني سعد، وذكر العيني أن قائله غير معروف؛ ولهذا منع بعضهم الاحتجاج به.

وفي المخطوطات أُثبِت صدر البيت، وعجزه ماوضعته بين معقوفين، وفي طبعة مبارك وزميله: ١٠٢، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين/٧٣، وحاشية الأمير، أثبت البيت كاملاً، وجاء صدره فقط في حاشيتي الدماميني والدسوقي.

ويروى صـدر البيـت: «وما الدهر» بدلاً من: «أرى الدهر»، وذكر ابن جِنّي البيت في المحتسب: ١/٣٢٨، وعجزه: «وما طالب الحاجات إلا معللاً». والمنجنون: الدولاب يُسْتَقَى عليه.

والشاهد في البيت هو: «إلا»، فقد ذهب ابن مالك إلى زيادتها فيه كبيت ذي الرمة السابق، وذكر البغدادي هذا ثم قال: وابن مالك في هذا التخريج تابع للمازني لامخترع، ويصبح البيت: أرى الدهر منجنوناً، وكذلك قال فيه ابن جني: أرى الدهر منجنوناً بأهله ينقلب بهم، فتارةً يرفعهم وتارة يخفضهم.

ويحتج يونس بالبيت لأمر آخر غير مانحن فيه، وهو إعمال (ما) مع انتقاض النفي (بإلا)، وأجيب عن ذلك بأن المضاف: محذوف من الأول، أي: دوران منجنون، ومعذباً مصدر، أي وماالدهر إلا يدور دوران منجنون، ويدور خبر المبتدأ، فحذف هو والمصدر، وأقيم منجنون مقام المصدر.

والثاني أصله: وماصاحب الحاجات إلا يُعَذَّب معذباً أي تعذيباً، «فيعذب» خبر المبتدأ، وحُذِفَ، وبقي مصدره، فلا عمل لـ «ما» في الموضعين.

(١) قال الدماميني، ١٥٨: «ومثل هذا لاتُرَدُّ به رواية ابن مالك، فهو عَدْل ثقة حافظ».
وقال الأمير، ٦٩: «يشير إلى جواز سهو ابن مالك».
وقد وَرَدَ البيت برواية «وما» في المراجع التالية:
أوضح المسالك: ١/١٩٦، والعيني: ٢/٩٢، وهمع الهوامع: ٢/١١١، وشرح الأشموني: ١/ ٢٠٢، والمقرب: ١/١٠٣، والتصريح: ١/١٩٧، وفي الخزانة: ٢/١٢٩، قال: «ورواية البيت كذا هي الرواية المشهورة».

(٢) نص مبارك وزميله، ١٠٢: «صحت»، ومثله الشيخ محمد: ١/٧٣، وحاشية الأمير: ١/٦٩.
وما أثبتُّه من المخطوطات، والدسوقي: ٧٨، والدماميني: ١٥٩، ونص الخزانة: ١٢٩ والرواية على أن مطلعه: «أرى الدهر».

(٣) وفي م١/٢٥ب: «فتتخرّج»، وفي م٢/١٣أ: «فيتخرّج»، ومثله نص الدماميني والشمني.

(٤) في م٤/٣٤أ: «جواب القسم».
أي والمعنى: والله لاأرى الدهر إلا منجنوناً أي كدولاب، وقدّر القَسَم ليكون حذف «لا» جارياً على القياس. (الحواشي).

(٥) حُذِفت من القَسَم المقدَّر.

(٦) الآية: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾.
سورة يوسف: ١٢/٨٥. والتقدير: لاتفتأ.

(١) أي دَلَّ على حذف «لا» لأن الاستثناء المفرّغ يكون في النفي، ولايكون في الإيجاب.

(٢) في م١/٢٥ب: «ذو الرمة».
وهو قوله: حراجيج ماتنفك إلا مناخة.. البيت.

(٣) في شرح البغدادي، ١/١١٠: «المنبّهُ على غلطه أبو عمرو بن العلاء، قال المرزباني في الموشح.. حدثني الأصمعي سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: أخطأ ذو الرمة في قوله: حراجيج ماتنفك، وموضع الغلط أنا لانقول: جاء زيد إلا راكباً»، وانظر الموشح ٢٣٧-٢٣٨ وقال الدماميني/١٥٩: وليس بسديد «يعني تغليطه»؛ لأنه من فصحاء العرب وإن كان بعضهم غمزه بمخالطة البقالين يعني الزياتين الذين هم من الحاضرة، وفَتْحُ هذا الباب يطلق القَدْح في كل مايُتَمَسَّكُ به من كلام العرب.

(٤) في شرح البغدادي: ١/١١٠، وقول المصنف: وقيل: من الرواة وأن الرواية آلاً بالتنوين.. اهـ. ويَرُدُّ هذا القول أن ذا الرمة لما قرأ البيت عند ابن العلاء غَلَّطه فيه، وقال ابن عصفور في كتاب الضرائر: إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله: حراجيج ماتنفك إلا مناخة.. فطن له، فقال: إنما قلت: آلاً مناخة، أي شخصاً. وانظر الخزانة: ٤/٥٠. وانظر الضرائر ٧٧ - ٧٦.

(٥) وعلى ذلك فهو اسم لاحرف، وعند الدماميني: وهذا أيضاً ليس بجيد؛ إذ لاتقدح رواية في أخرى.

(٦) هذا القول للفراء. وانظر بيان رأيه في الخزانه: ٤/٥١.
وفي معاني القرآن له: ٣/٢٨١، في تفسير قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾. سورة لم يكن: ٩٨/١.
قال الفراء: «وقال ذو الرمة: قلائص.. وذكر البيت، ثم قال: فلم يُدْخل «إِلّا» إلا وهو ينوي بها التمام، وخلاف «يزال» لأنك «تقول: مازلت إلا قائماً». وانظر ما يؤيد كلام الفراء في البحر: ٤/٤٩٨.
ونسب هذا الرأي ابن الأنباري في الإنصاف إلى الكسائي، وقد رواه عنه تلميذه هشام، وتبعه على ذلك تلميذه الفراء في تفسير الآية السابقة: انظر الإنصاف: ١/١٥٩، وهو في الخزانة: ٤/٥١، ونقل البغدادي نص ابن الأنباري في شرح الشواهد: ٢/١١١، وذكر أن الزمخشري قال به في حواشي المفصّل.

(١) أي نفيُها باقٍ على حاله لاإيجاب معه، وليس كالنفي الداخل على تنفك الناقصة فإنه يفيد الإيجاب الدائم من حيث إنّ معنى الناقصة نفي، والنفي إذا دخل على النفي اقتضى الإثبات المستمر. انظر الدماميني: ١٥٩.

(٢) أي حال من الضمير في «تنفكّ»، وهو عند الدماميني: ١٥٩ وجه حسن لاغبار عليه، ولاكلفة، وهذا مثبت على هامش م٣٤/٤أ.

(٣) من هؤلاء الجماعة أبو البقاء العكبري، والأخفش أبو الحسن في كتاب «المعاياه»، والزجاج، وابن جني، وأبو علي، وتبع السيرافي الأخفش. انظر الخزانة: ٥٢/٤، وشرح البغدادي: ١١٢/٢.

(٤) أي حال من الضمير المستكِنّ في الخبر قُدِّمت عليه.

(٥) والإشكال هو ارتكاب التفريغ في الإيجاب، والأصل فيه أن يكون في النفي.

(٦) ويجب أن يُقال: ماجاء زيد إِلّا راكباً.

(١) هذا التنبيه الذي أثبتَهُ هنا المصنف، وختم به حديثه عن «إلّا» تبع فيه المراديّ، وانظر الجنى الداني: ٥٢١.

(٢) الآية: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾. سورة التوبه: ٩/٤٠.

(٣) نبّه المصنّف على هذا في بحث «إنْ» مكسورة الهمزة خفيفة النون، قال: «وقد بلغني أنّ بعض من يَدّعي الفضل سأل في ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ الأنفال ٨/٧٣، فقال: ماهذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟».

(٤) أي «إلّا» التي في الآية.

(٥) أُدغمت النون في اللام لمكان التقارب، فاشتبهت بها لفظاً، الدماميني/١٥٩.

(٦) قال الدماميني ١٥٩: «التي نشأ عنها تصنيف الكتب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولاسيما كتابه الذي نحن بصدده». وفي هذا غمز من ابن هشام، ودَرَج الدماميني على ذلك في تعليقاته على ابن هشام، والدماميني يُجِلُّ ابن مالك غاية الإجلال، وينزله في المكانة التي تليق به دائماً.

قال الدماميني أيضاً، ١٥٩: «وأنا أظن أني وقفت في شرح التسهيل على مايدفع هذه البشاعة التي باح بها المصنف، ولكن لم أستحضر ذلك الآن، وليس هذا الشرح بيدي في هذه البلاد».

وقال الشمني ١٥٩: «لم يقل ابن مالك: وأقسام (إلّا)، ولاقال: (إلّا) على أقسام، وذكر من تلك الأقسام ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ وإنما قال عند الكلام على تعريف المستثنى: بأنه المُخْرَج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو معناها، وقوله: بإلا تعلق بالمخرج، واحترزت بذلك من (إلّا) التي بمعنى غير، والتي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الأخفش، والتي بمعنى (إنْ لم) كقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ على مذهب الأصمعي وابن جني».

وعن الدردير: «لاعجب أصلاً؛ إذ ابن مالك لم يقل ذلك، وإنما كلامه يوهمه». الدسوقي: ٧٨/١ - ٧٩. وفي الأمير: ٦٩/١، وليس ما في شرح التسهيل نصاً في ذلك، نعم هو يوهمه..

وقلت: ورجعت إلى مخطوطه شرح التسهيل التي في دار الكتب تحت رقم/٤٢٧٥٥ ص/١١٠، سطر ٢٦، فوجدت قوله: «واحترزت بقولي من (إلّا) بمعنى غير كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ والتي بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ سورة البقرة ١٥٠/٢، أي ولا الذين ظلموا قاله الأخفش، والتي بمعنى و (إنْ لم) كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾. ونَصُّهُ هنا صريح في أنه لم يجعل (إلّا) في الآية من باب الاستثناء، وما يؤيد هذا ويُقَوِّيه ماجاء عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٧٠، وهو قوله: «.. ولاحاجة إلى الاحتراز من (إلا) التي أصلها (إنْ لا) كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾، ولا من (إلّا) التي تؤول بمعنى غير كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾؛ لأن السابق إلى ذهن السامع عند ذكر (إلّا) معنى الاستثناء، فأغنى ذلك عن الاحتراز..».

ولو أن ابن هشام - رحمه اللّه - اطلع على نص ابن مالك هذا لألغى هذا التنبيه من باب (إلا)، أو على الأقل أسقط منه مايخص ابن مالك، ولكل عالم هفوة، بل هفوات.. رحمة اللّه عليهم أجمعين، فإنّ جهودهم يكمل بعضها بعضاً.

(١) بفتح الهمزة وتشديد اللام.

(٢) جاء اختصاصه بالجمل الفعلية لأن التحضيض إنما هو طلبٌ لأمرٍ يتجدد، وهذا يتحقق في الجمل الفعلية لا الاسمية.

وفي شرح المفصّل: «حروف التحضيض: وحيث حصل فيها معنى التحضيض وهو الحثُّ على إيجاد الفعل جَرَت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال، فلا يقع بعدها مبتدأ، ولاغيره من الأسماء» ١٤٤/٨.

وخَصَّ ذلك بالجملة الخبرية، واستبعد الطلبية؛ لأنه لايُطْلَبُ إلا مايحصل في الخارج، والإنشاء ليس كذلك؛ لأنه لاخارج له، هذا شيء، ثم أدوات التحضيض تفيد الطلب، وطلبُ الطلبِ مُحال.

كذا في الدماميني: ١٦٠، وعند الدردير. عن الدسوقي: ٧٩/١.

(٣) فإن أدوات التحضيض لطلب الفعل والحضِّ عليه، وهذا ظاهر إذا كان الفعل مضارعاً مثل: ألَا تصلي: أي صَلِّ، أمّا إذا كان ماضياً فإنها تدخل عليه على معنى اللَّوْم على تركه، ولايكون اللوم على تركه إلا وهو مطلوب، فأشبهت لام الأمر؛ فاختُصَّتْ بالفعل كما اختُصَّت لامُ الأمر به لكونها للطلب. انظر الدماميني: ١٦٠، وإيضاح ابن الحاجب: ٢٣٤/٢.

وفي شرح المفصل، ١٤٤/٨: «و (ألّا) في معناها مركبة من (أنْ) و (لا)، ومعناها كلها التحضيض، والحثُّ، إذا وليهن المستقبل كنَّ تحضيضاً، وإذا وليهن الماضي كنّ لوماً وتوبيخاً فيما تركه المخاطب، أو يقدر فيه الترك، نحو قول القائل: أكرمتُ زيداً، فتقول: هَلّا خالداً، كأنك تصرفه إلى إكرام خالد أو تحثه عليه، أو تلومه على ترك إكرامه» وانظر الدماميني: ٣٨٧/٢.

(٤) ذكر الدماميني أنّ المصنّف استشعر نقضاً يَرِدُّ على قوله: إنّ جميع أدوات التحضيض مختصّةٌ بالجمل الفعلية، وذلك أنّ «هلّا» في هذه الأدوات، وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشده، فأجاب عن ذلك بذكر البيت التالي، والردِّ على هذا الاعتراض.

(١) وقائل البيت الصِّمّة بن عبد الله القشيري، كذا عند البغدادي، والأصفهاني، والخزانة، وابن عصفور، ونَسَبه العيني إلى قيس بن الملوّح، وقيل: هو لابن الدُّمَيْنَة، وقيل غير ذلك.

وبعده:

أَأَكْرَمُ من ليلى عليَّ فتبتغي ... به الجاهَ أم كنتُ امرأً لاأُطيعها

وقد أورد البيتين أبو تمام في أول باب النسيب من الحماسة.

وقصّة هذين البيتين أن الصِّمَّة كان يَهْوَى ابنة عم له تُسمَّى رَيّا، فخطبها إلى عمه، فزوّجه على خمسين من الإبل، فجاء إلى أبيه فسأله ذلك، فساق عنها تسعاً وأربعين، فقال: أَكمِلْها، فقال أبوه: هو عمك ومايناظرك بناقة ناقصة، فَساق الإبل إلى عَمِّه، فقال إنما هي تسع وأربعون، فذكر له قصته مع أبيه، فقال عمه: والله ماقال هذا إلا استخفافاً بابنتي، والله لاأَقْبَلُها إلا كُمَّلاً، ولجَّ عمه، ولَجَّ أبوه، فقال الصِّمَّة: والله مارأيت أَلأَمَ منكما، وأنا أَلأَمُ منكما إنْ أقمتُ معكما، ورحل إلى الشام مع بعض بني قُشَيْر، وقد فرض له الخليفة فرضاً، وألحقه بالفرسان، وكان يتشوّق إلى نجد.

الفعل «نُبِّيء» يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، الأول: هو التاء، وقد صار نائب الفاعل، والثاني هو ليلة، والثالث: جملة «أَرْسَلَتْ».

وذكروا أنّ معنى البيت: خُبِّرتُ أنّ ليلى أرسلتْ إليّ ذا شفاعة تطلب به جاهاً عندي، ثم قال: هَلّا جعلتْ نَفْسَهَا شفيعَها.

وقوله في البيت الثاني: «أَأَكْرَمُ من ليلى» استفهامُ إنكار وتقريع؛ إذ أنكر استعانتها بالغير، والمعنى: أَأَكْرَمُ من ليلى موجود حتى جاءت تطلب به الجاهَ، أم أنها تعلمُ أَنّي لاأُطيعُها، وكِلا الأمرين غيرُ حاصل.

موضع الشاهد: ذكر السيوطي أنّ النحاة استشهدوا بهذا البيت على تعدي «نبّأ» إلى ثلاثة مفاعيل، واستشهد به ابن هشام على وقوع الجملة الاسمية بعد «هلّا»، وهي: «نفسُ ليلى شفيعُها»، وهو الظاهر، وقد تأوّل العلماء هذا على أنّ «نفسُ» فاعل بفعل محذوف، ويكون «شفيعها» خبر مبتدأ محذوف: هي شفيعها.

وتأوّله أبو بكر بن طاهر على إضمار «كان» التي فيها ضمير الأمر والشأن، وتكون الجملة الاسمية في موضع نصب خبر «كان».

وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الابتداء بعد هذه الحروف مُسْتَدِلاً بهذا البيت، وذكر هذا الأستاذ أبو الحسن الأُبذي شيخ أبي حيان.

وأما الرضي وابن جني فقد حكما بشذوذ هذا البيت؛ لأنه جاء بعد حرف التحضيض جملة اسمية في موضع الجملة الفعلية، قالوا: وهذا عزيز جداً.

والصِّمَّة شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأُموية، ولجدّه قُرَّةُ بن هبيرة صحبة بالنبي ﷺ، وذكروا أن الصِّمَّة خرج في غزوة للمسلمين إلى الديلم فمات بطبرستان.

(١) هذا الرأي لابن طاهر وغيره. انظر الجني الداني: ٦١٣، وشرح البغدادي.

وسبق أن ذكر ابن هشام أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف، اللهم إلا أن يُقال: حُذِف هنا تبعاً لحذف الفعل فاغتفر ذلك، وكلام ابن هشام مضى في باب «إِنَّ» المكسورة المشددة عند حديثه في البيت:

«ورَجِّ الفتى للخير ماإن رأيته..»، وتعقّبه الدماميني هنا. وقابله بحديثه فيما سبق. ورَدَّ الشمني على الدماميني بقوله: فإن قيل قد قال المصنّف.. أجيب بأنّ ذلك في الحذف استقلالاً لاتبعاً، وهنا الحذف تبع لكان. انظر الأمير: ٧٠/١، والدماميني، والشمني/ ١٦٠.

(٢) أي ضمير الشأن.

(٣) انظر الجنى الداني: ٦١٣، وفيه نص ابن هشام، وقال المرادي بعد عرض الرأيين: والأول أقرب، أي تقدير «كان» الشأنية مضمرة.

(٤) أي وهو شفيعها.

(٥) أي على جعل «نفس» فاعلاً بفعل مُقَدَّر.

(٦) أي نفس ليلى شفيعها.

(١) هذا النص من الآية، وهو تتمة الآية الثالثة مثبت في م١٣/٢أ، وغير مثبت في بقية النسخ.

(٢) الآية: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾. سورة النمل: ٢٩/٢٧ - ٣١.

(٣) في م٣٣/٣أ: «هي».

العبارة من هنا إلى قوله مفسّرة، مثبت في الجنى الداني: ٥١٠، وعنه أخذ ابن هشام حديثه هنا.

(٤) ذكر أبو حيان في البحر: ٧٢/٧، مايلي: «و (أن) في قوله: أن لاتعلوا قيل في موضع رفع على البدل من كتاب، وقيل: في موضع نصب على معنى بأن لاتعلوا، وعلى هذين التقديرين تكون (أَنْ) ناصبة للفعل.

ونقل عن الزمخشري قوله إنها مفسّرة وسيأتي بعد قليل، ثم قال: وجَوّز أبو البقاء أن يكون التقدير: هو أن لاتعلوا، فيكون خبر مبتدأ محذوف.

والنص عند العكبري: موضعه رفع بدلاً من ﴿كِتَٰبٌ﴾ أي: «هو أن لاتعلوا».

ثم قال: أو في موضع نصب أي أن لاتعلوا، ثم قال: ويجوز أن تكون (أن) بمعنى (أي) فلا موضع لها. انظر التبيان: ١٠٠/٢، ورصف المباني: ٨٥.

(٥) وأن وما دخلت عليه في محل رفع بدل من «كتاب».

(٦) قال الزمخشري: «وأنْ في ﴿أَلَّا تَعْلُوا﴾ مفسرة أيضاً، أي لاتعلوا لاتتكبروا كما يفعل الملوك» الكشاف: ٤٥/٢.

ونقل هذا النص أبو حيان في البحر ثم قال: «فعلى هذا تكون «لا» في «لاتعلوا» للنهي: وهو حسن لمشاكلة عطف الأمر عليه».

(٧) قوله: «المخففة من الثقيلة» سقط من النسخ، وأثبته المصحح على هامش م٣٤/٤ب وعلّق مبارك وزميله بأن هذا ساقط من المخطوطتين اللتين رجعا إليهما، وأنهما نقلا ذلك من حاشية الأمير، ووضعاه بين حاصرتين. وانظر حاشية الأمير: ٧٠/١.

وقوله «مخففة من الثقيلة» ليس في الدماميني، ولا الدسوقي، وأثبته الشيخ محمد محيي الدين في ص/٧٤، بين حاصرتين، ثم عَلّق على ذلك بقوله: سقط مابين هذين المعقوفين من النسخة التي عليها شرح الدسوقي.

ووجدت عبارة ابن هشام في الجنى الداني: ٦٥١٠، وعنه أخذ ابن هشام النص ومن ثَمّ فلا داعي للمعقوفين.

(٨) أي في حال كونها المفسرة.

(٢) وهو أن تكون ناصبة و «لا» نافية. وهو بدل بعض من كل لأنّ المكتوب ليس ﴿أَلَّا تَعْلُوا﴾ فقط. ولفظ ﴿كِتَٰبٌ﴾ في الآية/٢٩: ﴿أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَٰبٌ﴾.

(٣) والمعنى: أُلْقي إليَّ مكتوب هو لفظ: أَلّا تعلوا.

(٤) أي جملة «أَلّا تعلوا» جملة خبرية صورة، ولكنها طلبية من حيث المعنى؛ إذ هي بمعنى النهي: لاتعلوا.

(٥) أي مثل «أَلّا» والآيتان: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾. سورة النمل: ٢٧/٢٤ ـ ٢٥.

(٦) لفظ الجلالة «لله» مثبت في م١/٢٥ب، وغير مثبت في بقية النسخ.

(٧) في هذه الآية عِدّة قراءات منها: «أَلاَ يااسْجُدُوا» على التخفيف و «هَلّا يَسْجُدُون» و «هَلّا تسجدون» و«أَلا تسجدون» و«أَلا يسجدون» و «هَلَا يسجدون» و«أَلا هل تسجدون» و«هَلّا تسجدوا» و«هَلّا يَسْجُدُ».

وأما قراءة التشديد التي أثبتها المصنف فهي قراءة الجماعة ماعدا الكسائي وأبا جعفر ورُوَيْساً فإنهم قرؤوا بالتخفيف.

وتخريج قراءة السبعة بالتشديد على أنّ قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ في موضع نصب على أن يكون بدلاً من قوله: ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ أَيْ فزيّن لهم الشيطان أَلّا يسجدوا، ومابين المُبدَل منه والبدل معترض، أو في موضع جَرّ على أن يكون بدلاً من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ أي فصدّهَم عن أن لايسجدوا، وعلى هذا التخريج تكون «لا» زائدة، أي فصدّهم عن أن يسجدوا لله.

ويكون: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ معترضاً بين المبدل منه والبدل.. انظر البحر المحيط: ٧/٦٨، وانظر

(١) وقوله: «ولكن» الواو مثبتة في م١/٢٥ب، وليست مثبتة في بقية النسخ.

(٢) أي في الآية، ونص الدماميني والدسوقي والأمير: «ليس غير»، وصرح الدماميني بأنها في بعض النسخ «لاغير». قلت: هي كذلك في المخطوطات، وفي م٤ أثبت مصحح النسخة «ليس» وأمامها صاد صغيرة فوق قول المصنف «لاغير».

وفي طبعة مبارك: «ليس غير» ١٠٣/١ ولم يُشَر إلى الخلاف. ومثلها طبعة الشيخ محمد محيي الدين/٧٤.

وقال الدماميني/ ١٦٠: «وسيصرح المصنف في حرف الغين المعجمة بأن التعبير بذلك (لاغير) لحن، وستمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادّعى أنه لحن، وننبه على كلٍ في محله إن شاء الله تعالى». **قلت**: انظر باب «غير» فيما يأتي.

(٣) أي ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ تكون في محل نصب. انظر رصف المباني: ٨٤.

(٤) هذا لأبي البقاء العكبري ففي التبيان، ١٠٠٧: «وموضع الكلام نصبٌ بدلاً من ﴿أَعْمَـٰلَهُمْ﴾، أورفع على تقدير: هي أَلّا يسجدوا». ونقل هذا الدماميني عن العكبري: ١٦٠.

(٥) أي وتكون محتملة للزيادة، وعند العكبري/ ١٠٠٧: «زائدة، وموضعه نصب بـ ﴿يَهْتَدُونَ﴾ أي لايهتدون لأن يسجدوا، أو جر على إرادة الجار، ويجوز ان يكون بدلاً من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ أي وصَدَّهم عن أن يسجدوا».

(١) في م١/٢٥ب، وم٢/١٣أ: «مختلفٌ» وهي كذلك عند الدماميني: ١٦٠، بالرفع، وفي بقية المخطوطات، والحواشي بالنصب كما أثبتُّه.

(٢) في م٢م١٣أ، بزيادة «أَيْ» على النص.

ويجوز في «مخفوضة» ومابعدها الوجهان: الرفع والجر، أما الرفع فعلى أنها محكية بالقول المبني للمفعول، وأما الجر فعلى أنها بدل من المجرور بفي، وهو الضمير في قوله: فيها. انظر الدماميني: ١٦٠.

(٣) أي فهم لايهتدون للسجود لله، أو على أن الأصل «لئلا» واللام متعلقةٌ بـ «زين»، أو بـ «صَدّ»، ويجوز أن يكون الأصل مخافة أن يسجدوا، و «لا» زائدة، والمحل نصب ليس إِلّا. انظر الدماميني، والشمني: ١٦١.

وترك ابن هشام في باب «أَلّا» مسألة واحدة، وهي أنها قد تُبْدَلُ همزتها هاءً فيقال: هَلّا تقومَ، وهَلّا تقعدَ. ولاتنعكس القضية فنقول: إن الهمزة بدل الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء.. وهذا للمالقي في الرصف: ٨٤، وقد أخذه عنه المرادي في الجنى الداني: ٥٠٩، ونَسَبه إلى بعضهم.

(١) انتهاء الغاية الزمانية والمكانية، والمعيّة، والتَّبْيين، ومرادفة اللام، وموافقه في، والابتداء، وموافقة عند، والتوكيد.

ولم يذكر المالقي في رصف المباني (٨٠) غير معنيين: أن تكون للغاية في الأسماء، وأن تكون بمعنى (في)، وقال: إذا دخل مابعدها فيما قبلها كانت بمعنى (مع)، وذكر الهروي في الأزهيّة ثلاثة معانٍ: بمعنى مع، ومكان في، ومكان الباء، انظر: ٢٨٢.

(٢) في همع الهوامع، ١٥٤/٤: «لانتهاء الغاية مطلقاً أي زماناً ومكاناً». وعند الدسوقي: ٧٩/١، هذا هو الغالب فيها. وعند سيبويه: ٣١٠/٢، وأمّا (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية. وانظر المقتضب: ٤/ ١٣٩، والرضي: ٣٢٤/٢.

(٣) الآية: ﴿.. وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾. سورة البقرة: ١٨٧/٢.

(٤) عند الدماميني، ١٦١: «وغير الزمانية والمكانية نحو: أعطيتُه من درهم إلى أَلْفٍ» والآية: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. سورة الإسراء: ١/١٧.

(٥) أي مابعدها فيما قبلها.

(٦) القرينةُ في هذا المثال العُرْفُ، فإنه يَدُلُّ على استعمال هذا اللفظ في معنى الشمول. اهـ (الدسوقي). وعند الدماميني، ١٦٩: «لأن الكلام مَسُوقٌ لحفظ القرآن كله؛ وذلك مُنافٍ لخروج الغاية».

(٧) القرينة في آية الصيام معلومة من الشرع، وهي أنه تقرّر في الشرع أنّ الصوم ينتهي إلى آخر جزء من النهار، وبمجرد دخول أول الليل فلا صيام. الدسوقي: ٨٠/١، وفي حاشية الأمير: ٧٠/١، القرينة هنا من الشرع أنّ الصِّيامَ لايكون ليلاً.

(١) الآيــة: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة: ٢٨٠/١.

(٢) القرينة هنا معنوية؛ لأنه لو دخلت المَيْسَرَة لكان عليه أن ينتظر عُسْراً ويُسْراً فيضيع الدَّين حينئذٍ.
ويُقال: إنّ القرينة هنا تعليقُ الإنظار أولاً على العُسْرَة وحينئذٍ فينتفي بانتفائها. انظر الدسوقي/ ١/ ٨٠، وفي الدماميني: ١٦١/١، لأنّ الإِعْسَارَ عِلّةُ الإنظار، وبوجود الميْسَرَة تزول العِلّة، ولو دخلت المَيْسَرَة فيه لكان مُنْظِراً في حال العُسْرِ واليُسْرِ.

(٣) في الدماميني: «عُمِل عليها». و «بها» أي بالقرينة، وعند الرضي: والأكثر عدم دخول حَدَّيْ الابتداء والانتهاء في المحدود، فإذا قلت: اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع، فالموضعان لايَدْخُلان ظاهراً في الشِّرَى، ويجوز دخولهما مع القرينة. انظر شرح الكافية: ٣٢٤/٢.

(٤) وإذا لم تَدُل القرينة على دخول أو خروج، أو إذا لم تكن هناك قرينة.

(٥) في الجنى الداني/ ٣٨٥: وفي دخول مابعدها في حكم ماقبلها أقوال، ثالثها: إنْ كان من جنس الأول دَخَل وإلّا فلا، وهذا الخلاف عند عدم القرينة، والصحيح أنه لايدخل، وهو قول أكثر المحققين. وقوله: «من الجنس»، أي: من جنس ماقبلها: سرتُ في النهار إلى وقت العصر، ووقت العصر من النهار، أي يدخل مابعد «إلى» في ماقبلها.

(٦) في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: «يدخل مطلقاً». أي إنْ كان من الجنس أَوْلاَ، كما لو قلت: سِرْتُ في النهار إلى الليل.

(٧) أي سواء كان من الجنس أَوْ لاَ.

(١) في الأمير/ ٧٠/١، أي إن قرائن عدم الدخول أكثر. ونص ابن هشام في الجنى: ٣٨٥.

(٢) أي عند الاحتمال وهو فَقْدُ القرينة، فيجب الحمل عليه إلحاقاً للفرد بالأعم الأغلب. انظر الدسوقي،

(٣) مايفهم من كلام ابن جني في الخصائص: ٢٦٣/٣، والعكبري في التبيان: ٢٦٤، أنّ (إلى) لاتأتي بمعنى «مع». وقال الرضي: «كونه بمعنى مع قليل». ٤٢٣/٢. وأهمله بعضهم كما في شرح اللُّمَع: ١٦٤/١.

(٤) سواء كان من جِنْسِهِ أو لم يكن كذلك.
وفي الهمع: ١٥٤/٤: «وذلك إذا ضممتَ شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه».
وفي رصف المباني، ٨٣: «واعلم أنّ إلى إذا دخل مابعدها فيما قبلها كانت بمعنى «مع» كقولك: اجتمع مالُك إلى زيد، أي مع زيد، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ النساء ٢/٤.

(٥) كذا في همع الهوامع: ١٥٤/٤، وفي الجنى، ٣٨٦: وكَوْنُ (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عنهم، وعن كثير من البصريين.
وعند الرُّمَّاني في معاني الحروف: ١١٥، بعض النحويين، وانظر اللسان (إلى).

(٦) الآية: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾. سورة آل عمران: ٥٢/٣، وانظر الصف: ١٤/٦١.

(٧) قال ابن جني: «.. ومنه قولُ المفسّرين في قول الله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾. أي مع الله، ليس أنّ (إلى) في اللغة بمعنى (مع)، ألا تراكَ تقول: سرتُ إلى زيدٍ، وأنت تريد: سِرْتُ مع زيد، هذا لا يُعْرَفُ في كلامهم، وإنما جاء هذا التفسير في هذا الموضع لأنّ النبيّ إذا كان له أنصار فقد انضموا في نصرته إلى الله، فكأنه قال: من أنصاري منضمين إلى الله كما تقول: زيد إلى خير وإلى دَعَةٍ وسِتْرٍ، أي آوٍ إلى هذه الأشياء، ومُنْضمٌّ إليها، فإذا انضمّ إلى الله فهو معه لامحالة، فعلى هذا فَسَّرَ المفسّرون هذا الموضع».
الخصائص: ٢٦٣/٣، وانظر البحر المحيط: ٤٧١/٢، وفي الجنى الداني، ٣٨٦: «قال الفرّاء: قال المفسّرون: أي مع الله، وهو وجه حَسَن»، وانظر أمالي الشجري: ٢٦٨/٢، ومعاني الأخفش: ٤٦/١، وفي تبيان العكبري، ٢٦٤/١: «وقيل هي بمعنى (مع)، وليس بشيء؛ فإنّ (إلى) لاتصلح أن تكون بمعنى (مع)، ولاقياس يَعْضُدُه».

(١) أي قول العرب: وفي الصحاح: «في المثل: الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلٌ» قولهم: (إلى) بمعنى (مع) أي إذا جمعتَ القليل مع القليل صار كثيراً» وقال قبل هذا: الذَّوْدُ من الإبل مابين الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة، ولاواحد له من لفظه. وانظر هذا في اللسان، والمقاييس، والمصباح.

وفي مجمع الأمثال: ٢٧٧/١، نقل معنى الذَّوْد وعدته عن ابن الأعرابي، ثم قال: يُضْرَبُ في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير.

(٢) سقط من ٣٣/٣ب قوله: والذَّوْد.. وفي طبعة مبارك، والأمير، والشيخ محمد: «من ثلاثة إلى عشرة».

(٣) مابين المعقوفين زيادة في شرح المثل مثبتة في م١٣/٢ب وم٣٥/٤أ، وليست في النسختين الأخريين، ولا المطبوع.

(٤) عند الدماميني: ١٦٢، لأنه لم يقع ضمّ أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلّق بهما.

وعبارة المرادي عن الفرّاء: «فإن لم يكن ضَمٌّ لم تكن (إلى) كـ (مع)، فلا يُقال في «مع فلانٍ مالٌ كثير: إلى فلانٍ مال كثير». انظر: ٣٨٦.

وفي حاشية الأمير: ٧٠/١ قوله: «ولايجوز إلى زيد إلخ مما صَرّح به أصحاب هذا المذهب؛ لأنهم اشترطوا الجمع في معنىً عُلّق بالشيئين كالنصر في الحواريين مع الله، وليس ثمَّ مايجمع المال وزيداً، وخُرّجت (إلى) على الانتهاء في الضم».

وقال الدماميني: ١٦٢: والتحقيق أنها في هذا الوجه أيضاً بمعنى الانتهاء، أي من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله، والذَّوْدُ مضافة إلى الذَّوْدِ..».

(١) قاله ابن مالك في التسهيل: ١٤٥، وفي همع الهوامع، ١٥٤/٤: «وفي شرح التسهيل له: وهي المبيّنة لفاعلية مجرورها بعد مايفيد حُبّاً أو بغضاً من فعل تعجب و اسم تفضيل نحو: رَبِّ السِّجن أَحَبُّ إلي».

ومن هذا ترى أن ابن هشام أخذ نَصَّ ابن مالك في المسألة، وماكان يضير ابن هشام لو أنه عزا هذا النص إلى صاحبه؟!.

ونقل المرادي النص عن ابن مالك في الجنى الداني: ٣٨٦، وعزاه إلى صاحبه، وأخذ الأشموني نص ابن مالك عن مغني اللبيب وأثبته: ٤٦٢/١، ولم يعزه لصاحبه أيضاً، وتلك عادته في النقل عن ابن هشام.. رحمهم الله جميعاً.

(٢) أي كونه فاعلاً بحسب المعنى.

(٣) مثل: ما أَحَبَّ زيداً إليَّ وما أَبْغَضَ عمراً إليَّ. قال الدماميني: فقد بَيَّنَتْ (إلى) في ذلك أنّ المجرور بها فاعل للحب والبغض المدلول عليهما بفعل التعجب. انظر: ١٦٢.

(٤) كما هو الحال في الآية التالية في «أَحَبُّ».

(٥) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ سورة يوسف: ٣٣/١٢.

قال الدماميني: «فَعُرِفَ بإلى أنّ مجرورها – وهو المتكلم المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام – هو الفاعل، يعني للحدث الذي دَلَّ عليه: أَحَبُّ». انظر: ١٦٢.

(٦) وهذا لابن مالك أيضاً. وفي الهمع، ٤/١٥٤: «وبمعنى اللام».

وفي التسهيل، ١٥٤: «ولموافقة اللام، ومثله في الجنى الداني: ٣٨٧، قال المرادي: ومَثَّلَه ابن مالك بقوله: «والأمر إليكِ».

ونص ابن هشام مأخوذ من الجنى للمرادي، فانظر النص في الموضعين، وقارن بينهما.

(٧) الآية: ﴿قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾. سورة النمل: ٢٧/٣٣.

(٨) أي: والأمر لك؛ لأن الأمر إنما يتعدى باللام. كذا عند الدسوقي: ١/٨٠، وغيره.

(١) أي هي في الآية على بابها. وانظر كلام ابن هشام هنا في الجنى الداني: ٣٨٧، وهمع الهوامع: ٤/١٥٤. وعند الدماميني: ١٦٢، وقَدّرَه بعضهم: موكول إليكِ، ويحتمل أن يقدَّر: «راجع» أي قد عَرَضْنا ما عندنا من الرأي في المحاربة والأمر راجع إليكِ.

(٢) قال الدماميني وغيره: وقد يُتَوَهَّمُ أَنْ (إلى) في هذا المثال بمعنى اللام، وإنما هو على التضمين، أي: أُنْهي حَمْدَه إليك.

وفي اللسان: قال الخليل: معنى قولهم في الكتب: أحمد إليك الله، أي أحمد معك الله، وفي كتابه عليه السلام: أَمّا بعد، فإني أحمد إليك الله، أي أحمده معك، فأقام (إلى) مقام (مع) وقيل: معناه: أحمد إليك نعمة الله عز وجل بتحديثك إياها.

وذكر الأزهري أن معناها: أحمد معك الله.

وفي التاج: أحمد إليك الله، أي: أشكره، وفي التهذيب: أي أحمد معك الله، قلت: هو قول الخليل.

وقال غيره: أشكر إليك نعمه وأحدثك بها.

وذكر ابن منظور عن النضر بن شميل أنها بمعنى «مع» في هذا القول، أي أحمد معك.

ومما سبق ترى أنّ المتقدمين حملوها على معنى «مع»، وحملها ابن مالك وابن هشام من بعده على معنى (إلى) بتقدير فعل مناسب وهو: أَنْهَى، وهو يتعدّى بإلى.

قال الدماميني: والتعبير في الأول بمرادفة اللام، وهنا بموافقة «في» من باب التفنُّن في العبارة.

(٣) وهذا لابن مالك كما في الهمع: ٤/١٥٤، وفي الجنى: ٣٨٧، ذكر هذا القتبيّ وابن مالك. وذكره المالقي في الرصف: ٨٣، فقال: «وذلك موقوف على السماع لقلته» وانظر الأزهيّة: ٢٨٣، وأمالي الشجري: ٢/٢٦٨.

(٤) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر، ومطلعها:

أتاني - أبيتَ اللعْنَ - أنك لُمْتَني وتلك التي أَهْتَمُّ منها وأَنْصَبُ

الوعيد: التهديد، القار: القطران، وهو مما يُدْهن به الإبل، وكذلك يدهن به الأجرب.

وقوله: أَجْرَبُ: يصح حمله على الناس وعلى الإبل. و «إلى» متعلقة بـ «مطليّ»، وهو خبر «كأنّ».

والقار: نائب فاعل لمطليّ.

والمعنى: لاتجعلني بسبب الوعيد مشبهاً للأجرب المطليّ بالقار.

وقال السيوطي: كأنني في الناس جمل أجرب جُعِل عليه القار.

والشاهد في البيت عند ابن هشام أن «إلى» بمعنى «في».

ورَدَّ هذا ابن عصفور من قبل ابن هشام في كتاب الضرائر بعد أن أورد أبياتاً وقع فيها بعض حروف الجر موقع بعضها، فأهل الكوفة يحملونها على مايعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره، وأهل البصرة يبقون الحرف على معناه الذي عُهِد فيه، إمّا بتأويل يقبله اللفظ، أو بأن يجعلوا العامل مُضمَّناً معنى مايعمل في ذلك الحرف إن أمكن، ويَرَوْنَ أنّ التصرُّف في الأفعال بالتضمين أَوْلَى من التصرُّف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض..، وذكر أنّ «مطليّ» عُومِل معاملة مُبَغّض.

وذكر أبو حيان أنها في البيت لانتهاء الغاية، وحديثه هذا في شرح التسهيل. وفي الارتشاف بمعنى «في».

(١) النص في الجنى الداني: ٣٨٧، وهمع الهوامع: ١٥٤/٤.

قال الدماميني: «قال (ويمكن) ولم يجزم بذلك لاحتمال أن يكون قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، ضُمِّنَ معنى «لَيَضُمَّنّكم» فَعُدِّي لأجل ذلك بـ (إلى)، وتكون (إلى) متعلقة بمحذوف أي ليجمعنّكم مضمومين إلى يوم القيامة». ١٦٢.

وانظر حاشية الأمير: ٧٠/١.

(٢) أي مما جاءت فيه «إلى» بمعنى «في». والآية: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة الأنعام: ١٢/٦.

وذكر أبو حيان في البحر: ٨٢/٤، أنّ الظاهر أن (إلى) للغاية، والمعنى ليحشرنّكم منتهين إلى يوم القيامة، قال وقد تكون (إلى) هنا بمعنى اللام، أي ليوم القيامة، ثم قال: وأَبْعَدَ من زعم أنّ (إلى) بمعنى (في) أي في يوم القيامة. وأبو حيّان هنا يُعرِّض بابن مالك.

وعبارة الأمير في: ٧٠/١، ولعل الأَوْلَى أنها بمعنى اللام أي لجزائه.

(١) هذا الكلام لأحد شيوخ أبي حيان ذكره في شرح التسهيل، ونقله عنه البغدادي في شرح الشواهد: ١٢٤/٢، قال: «وقال أبو حيان في شرح التسهيل: قال بعض شيوخنا: هي لانتهاء الغاية، كأنه قال: إنني أُشبِه الجمل المطليّ، إذا أخذت مضافاً إلى الناس، ولاأشبه في غير تلك الحالة، فإلى مُتَعَلِّقة بمضاف، وحُذِف لدلالة الكلام عليه.. ويكون المضاف المحذوف منصوباً على الحال..». وانظر مثل هذا في الجنى: ٣٨٨.

(٢) أي حذف الشاعرُ، وهو النابغة الذبياني. وقلب الكلام لأنه كان: «مطليّ بالقار»، فقلت: وبالغ حتى جعل نفسه الذي يُطلى به ويُتَدَاوى به كما يُفْعَل بالقار.

(٣) قوله هذا في كتاب «الضرائر» ص/٢٣٨، ونقله البغدادي في شرح الشواهد: ١٢٣/٢، وانظر الجنى الداني: ٣٨٨، وقوله: «هو»، أي: في البيت.

(٤) في طبعة مبارك وزميله «مُبْغَض» على التخفيف وكذلك في المخطوطات، ماعدا: م٣٥/٤أ، فهو على التضعيف «مُبَغَّض»، ومثله في الجنى الداني: ٣٨٨ بالتضعيف، وكذا طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وكذلك عند الرضي: ٣٢٤/٢: «والوجه أنها بمعناها لأن معنى مطلي به القار أَجْرَبُ: مُكَرّه مُبَغّض، والتكريه يُعَدّى بإلى.. ونقل الشمني نص الرضي: ١٦٣/١.

(٥) أي: زيد في الكوفة، ولم تقل العرب هذا.

(١) في م١/٢٦أ: «الابتداء بها». وفي م٤/٣٥أ: «كقول الشاعر».
وعبارة الهمع، ٤/١٥٥: «بمعنى مِن». وفي الجنى، ٣٨٨: «موافقة مِن»، أي: ابتداء الغاية.

(٢) البيت لابن أحمر، وهو من قصيدة بلغت ثلاثين بيتاً قالها ابن أحمر، حين هرب من يزيد بن معاوية، وكان بلغه أنه هجاه، فلما طلبه فَرَّ.
وروايته في شعره: «يُسَقَّى»، وهو غير الصواب، وعند عبد العال في الهمع: «يروي»، بالياء، وهو خطأ.
تقول: أي الناقة، أي لسان حالها يقول. الكُور: الرحل، عاليت: أعليت، السَّقْي: بمعنى الركوب مجازاً، ورَوِي يَرْوَى: إذا زال عطشه، ويتعدّى بِمن، أي فلا يَرْوَى مني.
أي: تقول هذه الناقة وقد وضعتُ الرحل عليها: إنّ ابن أحمر لايروَى مني من سفر، ولايَعْدِلُ عني إلى غيري إنما يركبني دون إبِله.فهي تشكو من هذا الشاعر.
والشاهد في البيت أن (إلى) بمعنى (من) فهي لابتداء الغاية: فلا يروى إليّ أي فلا يروَى مني.
وابن أحمر بن فَرّاص الباهلي، كان صحيح الكلام، كثير الغريب، وله أشعار كثيرة وكان أعور، وذلك أنه رماه رجل فذهبت عينه، وعُمِّر تسعين سنة، وتقدّم شعراء زمانه.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/١٢٩، وشرح السيوطي: ١/٢٢٥، وهمع الهوامع: ٤/١٥٥، والصبّان: ٢/٢١٤، والجنى الداني: ٣٨٨، وشعر ابن أحمر: ٨٤، وشرح الأشموني: ١/٤٦٢، والارتشاف/١٧٣١، والبحر المحيط ١/٤١، والدر المصون ١/٩٩.

(٣) في الجنى الداني/٣٨٩ «أي مني، هذا قول الكوفيين والقتبي وتبعهم ابن مالك، وخَرّج على التضمين أي فلا يأتي إليّ الرّوَاء.

(١) قائل البيت أبو كبير الهذلي، والبيت من قصيدة مطلعها:

أزهير هل عن شيبةٍ من مَعْدِلِ   أم لاسبيل إلى الشباب الأول

أم لاسبيل إلى الشباب وذكره ... ...

أم: للإضراب عما قبلها، والشباب: كمال القوة من العشرين إلى الأربعين، والشباب في البيت الذي قبله أريد به الصغر. والرحيق: الخمر، والسلسل: السهل الدخول في الحلق، أو العذب.

والشاهد في البيت أنّ «إلى» فيه بمعنى «عند».

وخُرِّج البيت على التضمين بمعنى: أقرب إليّ اشتهاءً. وقال الدماميني: «وهنا سؤالان: أحدهما: أنّ معنى: (أشهى إليَّ): أَحَبُّ إليّ، وقد عُرِف أنّ (إلى) المتعلقة بما يفهم حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين؛ فعلى هذا هي في البيت على بابها مبيّنة لفاعلية مجرورها، وليست قسماً آخر، ولايحضرني جواب عنه.

والثاني: أنّ جعل (إلى) بمعنى (عند) يفضي إلى كونها اسماً، وجوابه أنّ هذا الإطلاق مجازي؛ لأنّ بين عند وإلى إذا أُريد بها معنى الحضور تعلّقاً باعتبار الدلالة على أصل المعنى..، فلما كان بينهما هذا المعنى قيل إنّ (إلى) بمعنى (عند) عن طريق التجوّز».

انظر الدماميني: ١٦٣.

وأبو كبير الهذلي هو عامر بن حُلَيْس، وهو شاعر صحابي اشتهر بكنيته، وهو أحد سعد بن هذيل.

(٢) في الهمع: ٤/١٥٥: «أي أشهى عندي، كذا مَثّل ابن مالك وابن هشام في المغني، ونازعه الدماميني..» فذكر نص الدماميني السابق وتعقيب الشمني.

وقال المرادي، ٣٨٩: «واعلم أنّ أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية، وجميع هذه الشواهد عندهم مُتَأَوَّل».

(٣) أي «إلى» الزائدة. وفي الجنى الداني: ٣٨٩ «وهذا لايقول به الجمهور، وإنما قال به الفرّاء». وكذا في همع الهوامع: ٤/١٥٤. وفي معاني الفرّاء: ٢/٧٨، لم يصرِّح الفراء بذلك، لكن سياق الكلام عنده يدل على أنه أراد زيادتها، ويأتي نصُّه بعد قليل.

(١) الآية: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ﴾. سورة إبراهيم: ٣٧/١٤.

القراءات:

- قراءة الجمهور: (تَهْوِي إليهم) أي تُسْرِعُ إليهم، أي تطير نحوهم شوقاً.
- وقرأ مسلمة بن عبد الله: (تُهْوَى)، بضم التاء وفتح الواو مبنياً للمفعول من «أهوى».
- وقرأ عليّ بن أبي طالب وزيد بن عليّ ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد: (تَهْوَى)، مضارع هَوِي بمعنى «أَحَبَّ».

وانظر هذه القراءات في: البحر المحيط: ٤٣٣/٥، ومعاني الفراء: ٧٨/٢، والمحتسب: ٣٦٤/١، ومختصر ابن خالويه: ٦٩، ومجمع البيان: ٢٢٥/١٣، والتبيان للعكبري: ٧٧١/٢، والقرطبي: ٩/ ٣٧٣، والأشموني: ٤٦٢/١، واللسان (هوى). وكتابي «معجم القراءات».

(٢) قال الفرّاء: «وقوله: «تهوي إليهم»، يقول: اجعل أفئدة من الناس تريدهم، كقولك: يهوي نحوك، أي يريديك، وقرأ بعض القرّاء: تَهْوَى إليهم، بنصب الواو، بمعنى تهواهم، كما يقال: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾. النمل: ٧٢. أي ردفكم، وكما قالوا نقدتُ لها مئة، أي نقدتها».

انظر معاني الفراء: ٧٨/٢، ونص الفرّاء في اللسان (هوى).

(٣) هذا النص من قوله: خُرّجت إلى آخر الحديث عن «إلى» هو للمرادي، وهو في الجنى الداني: ٣٨٩ - ٣٩٠، ولم يعزه ابن هشام إلى صاحبه، بل غير فيه وبَدّل وقَدَّم وأَخّر، فانظر ذلك حيث هو وقارنه بما هنا عند المصنف، وماكان أغنى ابن هشام عن صنيعه هذا. وانظر النص في همع الهوامع أيضاً: ١٥٦/٤.

هذا وقد نقل الأشموني نص ابن هشام في شرحه: ٤٦٢/١.

(٤) فَعَدّى «تهوى» بإلى كما يُعَدّى «تميل» بها.

(١) الكسرة التي على الواو.

(٢) لتطرُّف الياء وانفتاح ماقبلها.

(٣) قال المرادي في الجنى، ٣٩٠: «وهي لغة طائية».

وفي اللسان، قال ابن سِيده: «الناصية والناصاة لغة طيئية، قُصَاص الشعر في مُقَدَّم الرأس..، وليس لها نظير إلا حرفين: بادية وباداة وقارية وقاراة، وهي الحاضرة». وانظر الصحاح (نصا).

(٤) هذا الاعتراض ذكره السيوطي على أنه لابن هشام، والصواب أنه للمرادي، وأخذه عنه ابن هشام وأوهم أنه صاحبه.

قال المرادي: «واعترض رأي ابن مالك وغيره بأن طيئاً لايفعلون ذلك في كل موطن، بل في مواضع مخصوصة مذكورة في التصريف». انظر الجنى الداني: ٣٩٠.

وفي همع الهوامع: ١٥٦/٤: «وأجاب ابن الصائغ بأنّ أصل هذه الياء الحركة، وسكونها عارض للاستثقال»، ورَدَّه الشمني بأن الإعراب عارض، وشرط التحريك هنا الأصالة.

(٥) قال الدماميني: كما في رضي وناصية، وهذا غير موجود في «تهوِي».

(٦) وزاد في الأزهية: ٢٨٤، وتكون مكان الباء، ومثل هذا في همع الهوامع: ١٥٦/٤، «قال أبو الحسن الأخفش: وبمعنى الباء نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾. «سورة البقرة: ١٤» أي بشياطينهم» وانظر معاني الأخفش: ٤٦/١، وضَعَّف هذا أبو حيان في البحر: ٦٩/١، وحجته أن نيابة الحرف عن الحرف لايقول بها سيبويه والخليل. فلعل ابن هشام صرف النظر عن ذكر هذا المعنى لهذا السبب. وانظر الارتشاف/١٧٣٢.

(١) النص في الجنى الداني: ٢٣٤، وهو مطابق لنص ابن هشام، وانظر همع الهوامع: ٣٧١/٤. وزاد المالقي في الرصف، ١٣٦: «ومعناها الإثبات والتوكيد، وقال بعضهم: هي بمعنى (حَقاً)، يريد في المعنى لافي الوقُوع موقعها؛ إذ تلك اسم، وهذه حرف».

(٢) كذا بالواو في م ٢٦/١ أ، وم ٣٥/٤ أ، والدماميني: ١٦٤، وبالفاء في م ٣/٢ اب و م/٣٢ في م ١٣/٣ ب، والدسوقي: ٢٨١/١، والأمير: ٧١/١، وطبعة مبارك وزميله: ١٠٦/١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٧٦/١: «فتقع» بالفاء.

وقال الدماميني: «ولو قال: فتقع بالفاء لكان أَحْسَنَ». ونقل هذا الدسوقي عنه، وقال: «وفي نُسْخَة: وتقع».

(٣) هذا مثال لتصديق المُخْبِر، فإذا قلتَ بعده: إِيْ، فكأنك قلت: نَعَمْ صدقتَ.

وعند الرضي: ٣٨٦/٢، وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديقِ الخبر أيضاً.

(٤) وهذا مثال لإعلام المُسْتَخْبِر، فإذا قلت بعد سؤاله، إِيْ، فقد أَفَدْتَهُ الجوابَ على سؤاله، كأنك قلتَ: نَعَمْ، قد قام زيد.

(٥) وهذا المثال لِوعْدِ الطالب، يقول لك: اِضرب زيداً، فتقول: إِيْ، أَيْ نَعَمْ سأفعل ماطلبتَ، فهو وَعْد منك بالوفاء بما طلبَ.

(٦) مثل: يقوم زيد، وهل يذهب عمروٌ، ولاتضرِبْ بكراً.

(٧) قال الدماميني، ١٦٤: «ظاهر هذا الكلام أنّ (إِيْ) تقع بعد الخبر موجباً كان أو منفياً، وبعد الأمر والنفي والاستفهام موجباً كان ماتعلّق به أو منفيّاً، فإنّ (نَعَمْ) تقع بعد هذه المواضع كلها».. ونقل هذا عنه الدسوقي: ٨١/١.

وانظر الرضي: ٣٨٣/٢، وهذا الرأي لابن مالك، وقد ذكر الرضيّ بعد نِسْبَة هذا له كلاماً شبيهاً بكلام الدماميني، وضرب الأمثلة على هذه الحالات المختلفة.

(١) ذكر الرضي أنّ الغالبَ استعمالُها بعد الاستفهام، قال: «لاشكَّ في غَلَبَة استعمالها مسبوقةً بالاستفهام». شرح الكافية: ٣٨٣/٢.
وفي الهمع، ٣٧١/٤: «قال ابن الحاجب: ولاتقع أيضاً إلا بعد الاستفهام كالآية، وغيره لم يذكر ذلك، وأشارفي المغني إلى تضعيفه».
ولم أجد هذا عند ابن الحاجب في حديثه عن «إِيْ» في كتابه: الإيضاح في شرح المفصل: انظر: ٢٢٣/٢.

(٢) الآية: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُم بِمُعْجِزِينَ﴾. سورة يونس: ٥٣/١٠.
قال أبو حيان: «إِيْ وربي، أَيْ: نَعَمْ وربّي، و(إِيْ) تُستعمل في القَسَم خاصة كما تُسْتَعمل (هل) بمعنى (قد) فيه، قال معناه الزمخشري». البحر المحيط: ١٦٨/٥.

(٣) أي عند ابن الحاجب وغيره.
وقال ابن الحاجب في الإيضاح، ٢٢٣/٢: «و (إِيْ) لاتُسْتَعْمَلُ إلا مع القَسَم، يعني بعدها، ولم يُسْتَعْمَل ذلك إلا مع غير الفعل، فلا يقال: أقسمتُ بالله، وإنما يقال: إِيْ والله، وإِيْ لعمري، وذلك راجع إلى الاستقراء في كونه لم يُسْتَعمل إلا كذلك، وإِلّا فهي وغيرها في تخصيصهم في ذلك سواء». كذا ورد، وصوابه: فلا يقال: إِيْ أقسمت بالله.
وفي الجنى، ٢٣٥: «ولكنها مختصّة بالقسم، و(نعم) تكون في القسم وغيره..» وانظر شرح المفصّل: ١٢٤/٨.
وفي البحر المحيط، ١٦٩/٥: «قال ابن عطية: هي لفظة تتقدّم القَسَم وهي بمعنى نعم، ويجيء بعدها حرف القَسَم، وقد لايجيء، تقول: إِيْ ربي، أيْ إِي وربي». وانظر المحرر ١٦٥/٧ «إِي وربّي، وإِي ربّي». وانظر همع الهوامع: ٣٧١/٤، ورصف المباني: ١٣٦.
وذكر الرضي أنه لايُسْتَعْمَلُ بعد (إِيْ) فعل القسم، ولايكون المُقْسَمُ به بعدها إِلّا الربَّ، واللهَ، ولعمري. انظر شرح الكافية: ٣٨٣/٢.

(١) أَيْ الواو التي للقَسَم، وقلت: إِيْ اللهِ. و«جاز» أي: في حال النطق.

(٢) في م٢/١٣ب، والدماميني: «إسكان». أَيْ: إِيْ اللهِ، بسكون الياء، كما كان حالها قبل حَذْف الواو.

(٣) أي نقول: إِيَ اللهِ.

وقال الدماميني، ١٦٤: «كما فتحتَ نونَ (مِنْ) مع لام التعريف، والفتح هنا لأمرين:

١ - المحافظة على تتميم اسم الله كما ذكروا في: «آلَمَ الله» بفتح الميم.

٢ - والثاني: الفرار من الثقل الناشيء عن اجتماع كسرتين كما ذكروا في: منَ الناس، بل الثقل هنا أَشَدُّ؛ لأنّ أُوْلى الكسرتين على الهمزة والأخرى على ياء».

(٤) والحذف هنا لالتقاء الساكنين: الياء ساكنة، ولام الجلالة ساكنة.

(٥) وهو إسكان الياء.

(٦) وذلك لأنّ الساكنين لَيْسَا في كلمة واحدة كما في (الضالّين)، وإنما هما في كلمتين: ياء إِيْ، ولام لفظ الجلالة.

وهذا الكلام الذي ذكره المصنف في أحوال الياء من «إِيْ» ذكره المرادي في الجنى الداني: ٢٣٥، والسيوطي في همع الهوامع: ٤/٣٧١، وذكره الرضي: ٢/٣٨٣، على أنه لابن الحاجب، وهذا نص ابن الحاجب أذكره من الإيضاح لتقارنه بنص ابن هشام. قال ابن الحاجب: «وفي (إِيْ) ثلاثة أَوْجُه:

- أحدها: أن تفتح الياء لالتقاء الساكنين على خلاف القياس في مثل ذلك؛ لأنّ قياس الساكنين إذا كان الأول حرف مَدّ ولين أن يُحْذَفَ الأولُ كما جاء في الوجه الثالث، ولكنهم كرهوا ههنا لئلا يجيء لفظه كلفظ اسم الله وحده مكسورةً همزته، فلا يُعْرَفُ معناه ففتحوا ليظهر أمرها بالفتح.

- الثاني: أن يجمع بينها وبين الساكن الذي بعدها وهو على خلاف القياس أيضاً، ولكنه شبهه بمثل قولهم: ضالّين جانّ، لأنّ الثاني مشدد؛ تشبيهاً للمنفصل بالمتّصل كراهة أدائه لما ذكرناه.

- والوجه الثالث: وهو الجاري على القياس، وهو حذف الياء لالتقاء الساكنين، فيكون لفظه إلله».

انظر الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/٢٢٣ - ٢٢٤.

(١) هذا هو الوجه الأول من الوجهين، والثاني: أنها حرف تفسير.

(٢) وقد اختلف العلماء فيها فبعضهم ذهب إلى أنها لنداء البعيد، ومن هؤلاء ابن مالك في التسهيل: ١٧٩، والمرادي في الجنى الداني: ٢٣٣، وسيبويه في الكتاب: ٣٢٥/١.

وذهب ابن الخشّاب في المرتجل: ١٩١، إلى أنها للقريب، وكذلك المالقي في رصف المباني: ١٣٤، قال: «تنبيهاً ونداءً مثل (يا) إلا أنها تختص بالقريب منزلة المصغي إليك، لتقارب لفظها، وهي في النداء أَبْعَدُ من الهمزة، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة وأيا».

وذكر السيوطي في همع الهوامع أنّ المبرّد والجزولي ذهبا إلى أنها للقريب، وذكر الرضي في شرح الكافية: ٣٨١/٢، أنها للقريب أيضاً، وهو رأي ابن الحاجب. والمبرد في المقتضب: ٢٣٣/٤.

وجاء في شرح الفريد، ٤٧٩ : «أيّ والهمزة لنداء القريب عند ابن الحاجب، وذهب بعضهم إلى أنها للمتوسط».

ولم يعين الرماني في معاني الحروف: ٨٠، المسافة، وذهب الصميري في التبصرة: ٣٣٧، إلى أنها للقريب والبعيد، ولم يذكر المتوسط، ولعله أغفله لأنه واقع بينهما، ومايصح في البعيد والقريب فهو حَرِيٌّ بأن يصح في المتوسط.

ولما كان الأمر من حيث القرب والتوسط والبعد عطف ابن هشام هذه المعاني بـ «أو»؛ إذ لم ينقل عنهم الاتفاق على أنها تصلح لهذه المعاني جميعها في آنٍ واحد. **قلت** : ولعل صرفها للقريب أولى من غيره، وذلك لأنّ مَدّ الصوت بها لايبلغ مايبلغه في الأداة «يا».

(٣) قائل البيت كُثَيِّر عزة، وبعده:

بكيـن فَهَيَّجْنَ اشتيـاقـي ولـوعتـي وقـد مَـرَّ مـن عـهـد الـلقـاءُ دهُـورُ =

وفي م١/: «عبدُ» بضم الدال على لغة من لاينتظر، وروي: «في رَيِّق الضحى».

وفي م١ و م٢: «هديل» بدلاً من «هدير».

وعَبْدَ: ترخيم عبدة، وهم اسم امرأة، وقد جاء بفتح الدال على لغة من ينتظر. وورنق الضحى، إشراقه وضياؤه، ورَيِّق الضحى: أوله. والحمامة تُطْلَقُ على الذكر والأنثى من ذوات الطَّوْق.

قوله: لهن هدير: الجملة صفة لـ «حمامات».

والشاهد في البيت أن «أَيْ» حرف للنداء، وقال الشُّرَّاح: ليس فيه مايدل على حال المنادى من قُرْبٍ أو بُعْدٍ أو توسُّط، وقال ابن المُلَّا: «وظاهر النداء في البيت أنه للقريب كما يشهد به الذوق السليم..».

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٣٩/٢ ـ ١٤٠، وشرح السيوطي: ٢٣٤/١، والجمل للزجاجي: ١٥٥، ومعاني الحروف للرمّاني: ٨٠، ورصف المباني: ١٣٥، وهمع الهوامع: ٣٥/٣، والدرر: ١٤٧/١: «مجهول القائل». والديوان، ١٠١، واللسان (يا).

(١) الحديث: «وَكَّل الله بالرحم ملكاً فيقول: أَيْ رَبِّ نُطْفة، أَيْ رَبِّ علقة، أَيْ رَبِّ مُضْغةٌ، فإذا أراد الله أن يقضى خَلْقها قال: أَيْ رَبِّ ذكر أم أُنثى..». أخرجه البخاري في كتاب القدر، فتح الباري: ١١/ ٤٣٠.

ولفظ مسلم: «يدخل الملك على النطفة بعدما تَسْتَقِرّ في الرحم بأربعين أو خمسة وأربعين ليلة فيقول: أَيْ رَبِّ أذكر أو أنثى؟ فيكتبان..». أخرجه مسلم في كتاب القدر: ٤/٢٠٣٧.

(٢) في م٣/٣٤ب: «رَبّي» بإثبات الياء.

(٣) أي تصبح «آيْ» وفي م٢/١٣ب حاشية جاء فيها: «وقد تُمَدُّ ولكنها في هذه الحالة لنداء البعيد حقيقة أو حكما».

وفي الرصف، ١٣٥: «ويجوز مَدّها إذا بَعُدَت المسافة، فيكون المَدُّ فيها دليلاً على بُعْدِ المسافة، وأنّ السامع بحيث لايسمع النداء إلا مع المدّ، فتقول: أَيْ زيد، وآيْ زيد، إذا مَدَدْتَ». ونقل المراديّ نص المالقي هذا في الجنى الداني: ٢٣٣، ولم يذكر صاحبه، وزاد المرادي أنها بالمدّ حكاه الكسائي، وذكر مثله الشمني: ١/١٦٥.

(١) هذا هو المعنى الثاني من معانيها، قال المالقي: «الموضع الثاني أن تكون عبارةً وتفسيراً، وهي التي تقع في موضعها (أَنْ) المذكورة في بابها». رصف المباني: ١٣٥، وانظر إيضاح ابن الحاجب: ٢/٢٣٠.

وفي الجنى الداني، ٢٣٣: «وهي أَعَمُّ من (أَنْ) المفَسِّرة؛ لأنّ (أَيْ) تدخل على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره. وذهب قوم إلى أنّ (أَيْ) التفسيرية اسم فعل معناه: عُوا وافهموا». وانظر همع الهوامع: ٤/٣٧٠.

(٢) العَسْجد: الذهب، وقيل هو اسم جامع للجوهر كله من الدر والياقوت (اللسان، والقاموس).

(٣) أي ما بعد «أَيْ».

(٤) انظر نص ابن هشام في الخزانة: ٤/٤٩١.

(٥) ذهب الكوفيون والسَّكّاكي وعلي بن محمود بن الحكم الفرّخان وأبو جعفر بن صابر والمبرّد إلى أنها عاطفة في المثالين السابقين. قال أبو حيان في الارتشاف إنه مذهب الكوفيين، وتبعهم ابن السكاكي الخوارزمي من أهل المشرق وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب.

كذا في الخزانة: ٤/٤٩١، ومثل هذا عند المرادي في الجنى الداني: ٢٣٤، وعلق بعد هذا بقوله: «والصحيح أنها تفسيرية ومابعدها عطف بيان» وفي شرح الفريد، ٤٧٧: «وأي عند صاحب المستوفى وصاحب المفتاح وهو للعطف على المبهم المفسَّر بالمعطوف مفرداً كان أو جملة، وعند غيرهما هي و (أَنْ) حرفا تفسير، ومابعدهما عطف بيان».

وذكر الدماميني أنه رأي أبي العباس المبرد، وقد حكى ذلك ابن خالويه عن أبي عمر الزاهد. انظر حاشية الدماميني: ١٦٥.

وانظر المسألة في التسهيل: ١٧٤، والرضي: ٢/٣٦٣.

(٦) في م٢/١٣أ: «الإيضاح» بدلاً من المفتاح، وصاحب المستوفى هو القاضي أبو سعد كمال الدين =
= علي بن محمود بن الحكم الفُرُّخان صاحب المستوفَى في النحو، أكثر أبو حيان النقل عنه، وسماه هكذا ابن مكتوم في تذكرته. بغية الوعاة: ٢٠٦/٢.

وصاحب المفتاح هو الإمام يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب سراج الدين السَّكَّاكي الخوارزمي الحنفي، ولد في خوارزم سنة (٥٥٥هـ)، اشتغل في أول عمره حَدّاداً، ثم رأى ما للعلماء من شرف وفضل، فاشتغل بالعلم وسعى له بعد الثلاثين، فأصبح إماماً في النحو والصرف والبلاغة والعروض والاستدلال وغيرها، له مفتاح العلوم، توفي بخوارزم سنة (٦٢٦هـ). انظر بغية الوعاة: ٣٦٤/٢.

وقال السكاكي في المفتاح ٥٢: «فأَيْ للتفسير في العطف عندي كنحو: جاءني أخوك أي زيدٌ، ورأيت أخاكَ أي زيداً، ومررت بأخيكَ أي زيدٍ».

(١) في الهمع، ٣٧٠/٤: «ورُدَّ بأنا لم نَرَ عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولاعاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه». وهو نص ابن هشام.

و«أَيْ» تصلح للحذف دائماً، فلا تكون حرف عطف. (الدماميني/ ١٦٥).

(٢) و«أَيْ» ملازمة لذلك؛ فلا تكون حرف عطف.

(٣) البيت مجهول القائل.

ترمينني: خطاب لامرأة، الطرف: العين، تقلينني: هو من القِلَى وهو البغض، لكنّ إياك: فيها ثلاثة أقوال:

١ - أصله: لكنْ أَنا، فحذفت الهمزة من (أنا)، وأُلْقيت حركتها وهي الفتحة على نون لكنْ، فتلاقت النونان، فصار (لكننَا)، فوقع الإدغام، وحذفت ألف (أنا) لأنها تَسْقُط في الوصل.

٢ - أن تكون من أخوات (إنّ) واسمها ضمير شأن محذوف، والجملة بعدها خبر، وعليه اقتصر ابن يعيش وغيره، ونقل ابن المستوفي عن الزمخشري أنه قال: الأصل أن يكون «لكنه إياكِ لاأقلي» الضمير ضمير الشأن، ثم حذفه.

٣ - اسمها ضمير متكلم محذوف لضرورة الشعر أي: ولكنني، وهو قول الخوارزمي.

= والشاهد في البيت أن (أَيْ) فيه تفسير للجملة قبله، قال ابن يعيش: «قوله: أي أنت مذنب تفسير لقوله: وترمينني بالطرف؛ إذ كان معناه: تنظر إليَّ نظر مُغضب، ولايكون ذلك إلا عن ذنب.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٤١/٢، وشرح السيوطي: ٢٣٤/١، والخزانة: ٤٩٠/٤، والجنى الداني: ٢٣٣، وشرح المفصل: ١٤٠/٨، وهمع الهوامع: ٣٧٠/٤، والرضي: ٣٨٥/٢، ومعاني الرماني: ٨٠، والبحر المحيط: ١٢٨/٦، والكشاف: ٢٦٠/٢، وشرح شواهده: ١٥٩/٣.

(١) أي «أَيْ».

(٢) في الخزانة، ٤/٤٩١ : «وإذا فُسِّر بأَيْ فعل أُسْنِدَ إلى ضمير حُكي ذلك الضمير بعدها نحو: استكمتُهُ الحديث أي سألتُه كتمانه، فالتاء من سألته مضمومة، واستكتَمَه زيد الحديث أي سأله كتمانه، واستكتِمْه يازيد الحديث أي سَلْه كتمانه، فيجب أن يطابق الضمير بعدها لما قبلها في التكلم والغيبة والخطاب.

(٣) أي بعد «تقول» أو بعد «أقول».

(٤) سقط «التاء» من م١/٢٦ب، وم٣م٣٤ب، وم٤/٣٥، وكذلك من الدماميني.
وفي الخزانة، ٤/٤٩١: وإذا تقدم «تقول» على فعل مُسْنَدٍ إلى تاء المتكلم وجئت بإذا مكان أيْ وجب فتح التاء؛ لأنه ظرف لـ «تقول».

(٥) في م٢/١٣ب: «إذا سألتَه الحديث».

(٦) و «تقول» للخطاب، فيكون مابعده كذلك. وصورة الجملة: استكتمتَهُ إذا سألتَهُ كتمانه، وفي الخزانة نقل عن التفتازاني في حاشية الكشاف جعل إذا في مثل هذه الحالة شرطية لاظرفية، وخالف في هذا غيره قال: «وإن أتى بكلمة إذا في صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب أن يكون (إذا) على لفظ الخطاب». انظر الخزانة: ٤/٤٩٢.

(١) البيتان في الخزانة: ٤/٤٩١، برواية: «ففتحك التاء..» في عجز البيت الثاني.

(٢) كنيت أي سترت، ومعناه إذا جئت بضمير مع أي حال كونك تفسّر فعلاً، فإن الضمير يقال له الكناية، وكنيت أتيت بكناية.

وقوله: «فعلاً» منصوب بـ «كنيت» على التوسع بحذف الجار، و«تفسّره» نعت له، أي إذا كنيت عن فعل تريد تفسيره حال كونك مصاحباً لأي. وهذا رأي ابن الملّا ذكره البغدادي في الخزانة: ٤/ ٤٩٢، وذهب غيره إلى أنه منصوب بـ «تفسّره».

(٣) في الشمني، ١٦٦: قال ابن الصائغ، وفي قوله: «وإن تكن بإذا يوماً تفسّره». مناقشة، وهي أن التفسير ليس بإذا بل بما بعدها، وجوابها أن الباء فيه للمصاحبة «وانظر الدماميني في الموضع نفسه».

(١) الأوجه الخمسة هي: الشرط، والاستفهام، والموصولية، ومعنى الكمال، وكونه وُصْلَةً إلى نداء مافيه (أل)، وزاد في الأزهية: أن تكون تعجباً، وزاد الرماني: أن تكون منقولة إلى معنى (كم).

(٢) في م١٣/٢ب: «شرطياً». وإذا كانت شرطاً فإنها تأتي في صدرالكلام، ولايكون لِمَا قبلها عَمَلٌ فيها.

(٣) الآية: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾. سورة الإسراء: ١١٠/١٧.

والدليل على أنها في الآية شرط جَزْمُ الفعل «تدعوا»، وكذلك دخول الفاء على الجملة الاسمية؛ لأنها وقعت جواباً له: فله الأسماء. و «أياً» في الآية مفعولٌ به للفعل «تدعوا»، و«ما» زائدة للتوكيد بين منصوب وناصب، ومجزوم وجازم، قال أبو حيان: «وقيل: «ما» شرط دخلت على شرط».

وانظر البحر المحيط: ٩٠/٦، وأمالي ابن الشجري: ٢٩٥/٢، والدماميني: ١٦٦، ومعاني الرماني: ١٦٠.

(٤) الآيـة: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾. سورة القصص: ٢٨/٢٨.

أيّ: شرطية، و «ما» زائدة، والأجلين: مضاف إليه. وأيّ: معمولة للفعل «قضيتُ»، وهو جازمٌ له في الوقت نفسه، وجوابُ هذا الشرط قوله: ﴿فلا عدوانَ عليّ﴾، اقترن بالفاء. انظر أمالي الشجري: ٢/ ٢٩٥، ومعاني الفرّاء: ٣٠٥/٢، والبيان: ٢٣١/٢.

وفي التبيان للعكبري، ١٠١٩: «و (ما) زائدة، وقيل: نكرة، والأجلين: بدل منها».

(٥) «عليّ» سقطت من م١٣/٢ب.

(١) وكونُها استفهاماً لايعمل فيها ماقبلَها من الأفعال؛ إذ الاستفهام له صدر الكلام. وانظر المقتضب: ٢٩٤/٢، ٢٩٧، ومعاني الرماني: ١٦٠، والشجري: ٢٩٦/٢.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾. سورة التوبة: ١٢٤/٩.
قولهم: أيّكم زادته.. معناه أنه على سبيل التحقير للسورة، والاستخفاف بها، كما تقول: أيٌّ غريبٍ في هذا؟ وأيٌّ دليلٍ في هذا؟ عن البحر: ١١٥/٥.
وفي معاني الأخفش، ٣٣٩/٢: فـ «أيٌّ» مرفوع بالابتداء لسقوط الفعل على الهاء..» يعني: زادته.

(٣) الآية: ﴿أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡۖ فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ﴾. سورة الأعراف: ١٨٥/٧. وانظر المرسلات: ٥٠/٧٧.
قال أبو حيان: «فبأيِّ حديث.. معنى هذه الجملة وماقبلها توقيفهم، وتوبيخهم على أنه لم يقع منهم نظر ولاتدبُّر في شيء من ملكوت السماوات والأرض..، ثم قال: فبأيِّ حديث أو أمر يقع إيمانهم وتصديقهم إذا لم يقع بأمرٍ فيه نجاتهم ودخولهم الجنّة. والضمير في «بعده» عائد على القرآن.
البحر: ٤٣٣/٤

(٤) أي: «أيّ» الاستفهامية، وتصبح «أَيْ».

(٥) قائل البيت الفرزدق، وهو من قصيدة يمدح بها نصر بن سيار. ورواية ابن مالك: «نسراً».

والتنظر: الانتظار، وقُصِد به استعجالُ نصرٍ بالعطاء، ونصر الممدوح: هو نصر بن سَيَّار أمير خراسان. والسِّماكان: الأَعْزَلُ الذي له النَّوْء والرامح الذي لانَوْءَ له. والنَّوْءُ اسم المطر الذي يكون مع سقوط النجم، وقوله: أيْهما ضمير الاثنين راجع إلى نصر والسماكين، إجراءً لهما مُجرى الواحد، عليّ متعلق بـ استهلت، والاستهلال كثرة انصباب المطرب، المواطر: السُّحُبُ المواطر.

جعل الشاعر ممدوحه معادلاً للمطر في النفع العام، وهذا تشبيه بليغ على نهج تجاهل العارف.

والشاهد في البيت تخفيف «أيّ» الاستفهامية، وهو هنا لضرورة الشعر.

انظر البيت في شرح البغدادي: ١٤٦/٢، والمحتسب: ٤١/١، ١٠٨، ١٥٠/٢ ـ ١٥٢، والكشاف: ٤٧٢/٢، والديوان: ٢٨١/١، وحاشية الشهاب: ٤٢/٧، والبحر المحيط: ١١٥/٧، وشواهد الكشاف: ٩٠، وشرح السيوطي: ٢٦٣/١.

(١) في همع الهوامع: ٢٩٢/١، وأنكر ثعلب كونها موصولاً، وقال: لاتكون إلا استفهاماً وجزاءً، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات. وانظر توضيح المقاصد: ٢٤٢/١. وفي الأزهية، ١٠٨: وتكون خبراً بمعنى الذي، وتُوْصَلُ بما يُوْصَل به الذي كقولك: أَيُّهُم قام أخوك، المعنى: الذي قام أخوك.

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ ... عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾. سورة مريم: ٦٩/١٩.

(٣) كذا في الكتاب: ٣٩٧/١، وتوضيح المقاصد: ٢٤٣/١، ومعاني الحروف للرماني: ١٦١، والسيوطي في همع الهوامع: ٣١٢/١، والشجري في أماليه: ٢٩٧/٢، وأبو حيان في البحر: ٢٠٨/٦، وشرح المفصَّل: ١٤٥/٣. ومخالفة الكوفيين في الآية وليس في أصل الموصوليّة.

(٤) وخالفه من البصريين الخليل ويونس، وذكر العكبري في التبيان: ٨٧٨، الخلاف في الآية كما يلي:
فيها قولان: الأول أن الضم ضم بناء وهو مذهب سيبويه، وهي بمعنى (الذي)، وإنما بنيت ههنا؛ لأن أصلها البناء وهو كونها بمنزلة (الذي).
الثاني: الضمة للإعراب وفيها خَمْسَة أقوال:
١ - أنها مبتدأ و (أشدُّ) خبره، وهو على الحكاية: لننزعن من كل شيعة الفريقَ الذي يقال أيُّهم، فهو على هذا استفهام، وهو قول الخليل.
٢ - مبتدأ وخبر، و(أيّ): استفهام، إلا أن موضع الجملة نصب بينزعَنّ، وهو فعل مُعَلَّق عن العمل، ومعناه التمييز..، وهو قول يونس.
٣ - الجملة مستأنفة، و(أيّ) استفهام، و(مِن) زائدة: أي لننزعن كل شيعة، وهو قول الأخفش والكسائي، وهما يجيزان زيادة (مِن) في الواجب.
٤ - (أيّهم) مرفوع بـ (شيعة)، لأنَّ معناه تشيّع، والتقدير: لننزعن من كل فريق يُشَيِّع أيّهم، وهو على هذا بمعنى (الذي)، وهو قول المبرّد.
٥ - أن «ننزع» عُلّقت عن العمل: لأنّ معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لايعمل فيه ماقبله، والتقدير: لننزعنهم تَشيّعوا أولم يتشيَّعوا، أو إن تشيّعوا..، وهو قول يحيى عن الفرّاء، وهو أبعدها عن الصواب.
وذكر أبو حيان أن أبا بكر بن شقير حكى هذا عن بعض الكوفيين.
وانظر هذه الآراء في البحر: ٢٠٨/٦ - ٢٠٩، والبيان: ١٣٠/٢، والكشاف: ٢٨٧/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٦٠/٢، والقرطبي: ١٣٣/١١، وشرح المفصل: ١٤٥/٣، وتوضيح المقاصد: ٢٤٢/١ - ٢٤٣، والإنصاف: ٧٠٩ - ٧١٤.

(١) أي كـ «أيِّ» الشرطية و «أيّ» الاستفهامية، فإن الإعراب لا يفارقهما. وسواء حذف صدر صلة الموصولة أو لم يحذف، وسواء كانت مضافة أو غير مضافة.

(٢) والثاني «أيّ» الدالة على الكمال. كذا على هامش م٣٥/٣ب.

(٣) مع أنّ الإضافة من خصائص الأسماء.

قال الدماميني: واعتذر عن سيبويه بأن قال: لما بَعُدَت عن أحوال أخواتها بحذف أحد جزأي الابتداء كان ذلك مخالفاً لحال أخواتها، فغيّروها تغييراً ثانياً فإن التغيير يؤنس بالتغيير.

قلت: ومراده مخالفتها لأخواتها في الحذف الخاص، وذلك أن حذف أحد جزأي الابتداء من صلة «أيّ» يجوز مطلقاً، وفي صلة أخواتها إنما يجوز في الأمر الشائع بشرط طول الصلة، وإلّا فلا مخالفة بينها وبينهن في مطلق الحذف. انظر الحاشية: ١٦٦.

(٤) النص عند الرضي: ٥٧/٢، عن الجرمي: «خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة فلم أسمع أحداً يقول في نحو: اضرب أَيّهم أفضل إلا منصوباً..».

وفي شرح المفصل، ١٤٦/٣: «خرجت من الخندق ـ يعني خندق البصرة ـ حتى صِرْتُ إلى مكة لم أسمع أحداً يقول..» قال ابن يعيش: أي كلهم ينصب، وهذه الحكاية لاتمنع أن يكون غيره سمع خلاف مارواه، ويكون ما سمعه لغة لبعض العرب، وذلك أنّ سيبويه سمع ذلك وحكاه، ويدل على ذلك قوله: «وسألتُ الخليل عن قولهم: اضرب أيُّهم أفضل.

– يعني العرب – وقال: القياس هو النصب، وتـأوَّل الـرفـع عـلى الحكـايـة... وهـذا نص في محل النزاع». وانظر سيبويه: ٣٩٧/١.

وفي الإنصاف: ٧١٥: «وأما ماحُكي عن أبي عمر الجرمي أنه قال: خرجت من الخندق فلم أسمع أحداً يقول: ضربت أَيُّهم أفضلُ» قلنا: هذا يدل على أنه ماسمع «أيُّهم» بالضم، وقد سمعه غيره. والذي يدل على صحة هذه اللغة ماحكاه أبو عمرو الشيباني عن غَسّان وهو أحد من تُؤْخَذُ عنه اللغة عن العرب ـ أنه أنشد:

إذا ماأتيت بني مالك   فسلِّم على أَيُّهُم أَفْضَلُ

برفع «أَيُّهُم»؛ فَدَلَّ على أنها لغة منقولة صحيحة لاوجه لإنكارها».

(١) يريد من هذا أنه كان يسمع العرب يقولونها بالنصب «أيَّهم»، واستدل بهذا على أنها معربة، وهو يتخذ من ذلك دليلاً على بطلان رأي سيبويه في القول ببنائها.

(٢) وهم القائلون بأنّ «أيّاً» الموصولة معربة دائماً، وهم الكوفيون وجماعة من البصريين ممن خالف سيبويه.

(٣) وليست موصولة كما ذهب إليه سيبويه.

(٤) في م١/٢٦ب: «خبره».

(٥) فالجملة «أَيُّهُم أَشَدُّ» في محل رفع على أنها محكية بالقول المبني للمفعول، وحذف الموصول وصلته، وبقي معمول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية.
انظر البحر: ٦/٢٠٨، ومعاني الحروف للرماني، وسيبويه: ١/٣٩٧.

(٦) سقطت من م١/٢٦ب، وم٣/٣٥أ: «الفريق». وفي م٣/٣٥أ: «الذين» وأشار إلى هذا الخلاف الشيخ محمد محيي الدين/ ٧٧.

(١) في طبعة مبارك وزميله، ١٠٨: «هو الجملة»، ومثله طبعة الشيخ محمد محيي الدين/ ٧٧.
أي المفعول هو الجملة الاسمية الاستفهامية «أَيُّهُم أشدُّ». وقال العكبري: «.. إلا أنّ موضع الجملة نصب بننزعَنَّ، وهو فعل مُعَلَّق عن العمل، ومعناه التمييز، فهو قريب من العِلْمِ الذي يجوز تعليقه، كقولك: علمتُ أَيُّهُم في الدار، وهو قول يونس».
التبيان:/٨٧٨، وانظر معاني الحروف للرماني: ١٦١، والبيان: ٢/١٣٢.
والتعليق عن العمل لوجود الاستفهام.

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾. سورة الكهف: ١٨/١٢.
عُلِّق الفعل «نعلم» عن العمل بالاستفهام بعده وهو: أيُّ الحزبين أَحْصَى.

(٣) المفعول: كل شيعة.
وقال الرضي: «قال الأخفش في الآية (مِن) فيها زائدة، كما هو مذهبه في زيادة (مِن) في الموجب، و (كل شيعة) مفعول لننزعنّ، و (أَيُّهُم أشدُّ) جملة مستأنفة، لاتعَلُّق لها بالفعل..» (٢/٨٥).
ونص ابن هشام مثبت في توضيح المقاصد للمرادي: ١/٢٤٥، وانظر التبيان للعكبري: ٨٧٨.

(٤) في حاشية الأمير، ٧٢/١: «الظاهر أنه على هذا استفهام إنكاريّ بمعنى النفي، والمستأنَفَة لامحل لها».

(٥) انظر هذا في باب «مِن» من هذا الكتاب.

(٦) في م٣/٣٥أ: «الإثبات».

(٧) بدأ المصنف هنا بالرد على العلماء، ولم يأتِ رَدُّه مرتباً على نسق الأقوال التي ذكرها من قبل، فقد بدأ بالرد على الثاني وهو قول يونس في مسألة التعليق، ثم عاد إلى الأول وهو رأي الخليل، ثم انتقل إلى الرأي الثالث وهو للكسائي والأخفش.

(٨) هذا رَدٌّ على يونس، حيث ذهب إلى أنّ «ننزع» عُلِّق عن العمل مع أنه ليس من أفعال القلوب مثل «عَلِمَ» وماجرى مجراه.

قال الشمني: «وفيه نظر؛ لأنّ مذهب يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب: (١٦٧/١).

وقال الدردير: «.. ولكن المناسب أن يقول: إنه لم يثبت التعليق في غير أفعال القلوب، فلا يصار إليه إلا بدليل، ولم يوجد، وإلا فيمكن أن يكون يونس قائلاً بأن التعليق ليس مختصاً بأفعال القلوب». عن الدسوقي: ٨٣/١. ثم إن رَدَّ المصنف هذا تجده لابن الأنباري في الإنصاف: ٧١٦.

(١) هذا رَدٌّ على الخليل المذكور أولاً، وإنما يتم هذا لو كان الخليل يمنع هذا التركيب، وإلا فله أن يلتزم جوازه على نحو ماقاله في الآية.. (الدماميني: ١/ ١٦٧).

قال الأمير، ١/ ٧٢: «أي لم يُسْمَع مثل هذا التركيب».

وقال الدسوقي، ١/ ٨٣: «لايجوز.. لما فيه من تهيئة العامل للعمل في الفاسق، ثم قطعه عن العمل وهو ممنوع».

وهذا الرد لابن الأنباري في الإنصاف، ٧١٦ قال: «وأما ماذَهَبَ إليه الخليل من الحكاية فبعيد في اختيار الكلام، وإنما يجوز مثله في الشعر، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقول: اضربْ الفاسقُ الخبيثُ، بالرفع، أي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث، ولاخلاف أن هذا لايقال بالإجماع».

(٢) هذا هو الردُّ الثالث المتعلِّق بقول الأخفش والكسائي وهو بزيادة «مِن» في الإيجاب.

وفي الجنى الداني: ٣١٨، ذكر المرادي مذهب أبي الحسن الأخفش في أنها تزاد بلا شرط، وهذا يعني أنها تزاد في الواجب، وذهب إلى هذا ابن مالك، وقال: لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً، وذكر المرادي مااحتج به، ثم بيّن أن المانعين تأوّلوا هذا. وانظر دُرَّة الغواص: ٤٧، والبيان: ٢/ ١٩٨، وإعراب النحاس: ٢/ ٤٤٨، والتبيان للعكبري: ٨٧٨، ٩٧٥ وفي معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٥٦، مايدل على أنه يقول بزيادتها في الواجب.

وانظر رأي الأخفش في كتابه معاني القرآن: ١/ ٢٠٩، في حديثه في قوله تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾ من سورة آل عمران: ٨١.

وفي مغني اللبيب كتاب المصنف هذا ذكر الزيادة في الإيجاب عن الفارسي أيضاً في باب «مِن».

(٣) البيت لرجل من غَسّان، وذكر العيني أنّ قائله غَسّان بن وعلة بن مُرّة، وروي البيت:

إذا ماأتيت بني مالك..

وفي: «أيهم»، روايتان:

آ ـ «أيّ» هي الموصولة وهي مبنيّة على الضم «أَيُّهُم».

ب ـ رُوي بالجرّ «أَيِّهِم»، وصدر الصلة محذوف والتقدير: على أيهم هو أفضل.

وموضع الشاهد فيه أنّ «أَيّاً» الموصولة مبنيّة على الضم، واحتج العلماء بهذا البيت على ثعلب؛ إذ ذهب إلى أنّ «أَيّاً» لاتكون موصولة، بل هي دائماً استفهامية.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٥٢/٢، وشرح السيوطي: ٢٣٦/١، ٨٣٠، وشرح ابن عقيل: ١٤١/١، وأوضح المسالك: ١٠٨/١، والصبان: ١٦٦/١، والخزانة: ٥٢٢/٢، والعيني: ٤٣٦/١، والإنصاف: ٧١٥، وشرح المفصل: ١٤٧/٣، ٨٧/٧ «إذا ماأتيت»، وشرح الأشموني: ١٢٦/١، وتوضيح المقاصد: ٢٤٥/١.

(١) الرَّدُّ هنا على رواية الضم، وأما رواية الجَرّ فلا رَدَّ فيها لأنها معربة فى هذه الحالة.

(٣) وذلــك عــلى قيــاس قول الخليل في الآية: فَسَلِّم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل. (الدماميني: ١٦٨/١).

(٤) هذا رَدٌّ على قول الكسائي والأخفش بقوله: لايستأنف مابعد الجار للزوم حذف المجرور، وبقاء الجار وحده، فلا يجيز أحد في مثل: سَلِّم على زيد أن تقول: سَلِّم على، مكتفياً بالجار عن التلفظ بالمجرور (الدماميني: ١٦٨/١).

ثم ذكر أنه إذا أُبْطِلَت الأقوال الثلاثة في البيت تعيّن أن تكون «أيّ» فيه موصولة مبنية بحذف صدر صلتها، وهي في محل جر بعَلَى.

وفى حاشية الأمير، ٧٢/١: «قوله ولايجوز حذف المجرور: انظره مع مااشتهر من نظيره، أعنى: على بئس العير، وماليلي بنام صاحبه». يريد الأمير أنه كما جاز هنا حذف المجرور بعد على والباء في «بنام» يجوز حذفه في تخريج الكسائي والأخفش.

(١) أي كون (أي) موصولة في الآية، وفي الكشاف ٢٨٧/٢: «واختلف في إعراب: أيُّهم أشدُّ، فعن الخليل أنه مرتفع على الحكاية تقديره: لننزعن الذين يقال فيهم: أيهم أشد، وسيبويه على أنه مبنيّ على الضم لسقوط صدر صلة الجملة عليه هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب وقيل: أيّهم هو أشد، ويجوز أن يكون النزع واقعاً من كل شيعة.. أي لننزعن بعض كل شيعة..».

ومن هذا ترى أن الزمخشري لم يذهب إلى أنّ الضمة في «أيّ» ضمة إعراب، وهو من زيادات المصنف، وقد رجع الدماميني إلى نص الكشاف، وأثبته في شرحه، ثم تعقَّب ابن هشام قال: «ثم لأعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أنّ الزمخشري يجعل ضمة أيّ في هذه الآية إعرابية على التقدير المذكور..».

(٢) قال الزمخشري: «فكأن قائلاً قال: من هم؟ فقيل: أيهم أشد عتيّاً». الكشاف: ٢٨٧/٢، وقد تصرّف ابن هشام بنصّ الزمخشري.

(٣) هذا وما بعده ليس في نص الزمخشري والمبتدآن: «هو الذي هو» والمكتنفان، أي: المحيطان به.

(٤) ذكر الدماميني أوجه التعسُّف وهي:

آ ـ حذف مفعولْ (لننزعن) فإن (من كل شيعة) ليس مفعوله حقيقة.

ب ـ تقدير سؤال محذوف.

ج ـ حذف مبتدأيْن.

قال الدماميني، ١٦٨: «والظاهر ألّا تَعَسُّف؛ لأن هذه الأمور التي اجتمعت كل منها جار على القواعد، إذ لانزاع في صحة قولك: أخذتُ من الدراهم، ولا في حُسْنِهِ، ولافي أن الاستئناف على تقدير سؤال شائع في تراكيب البلغاء، وفي الكتاب العزيز منه شيء كثير، ولا في جواز حذف المبتدأ لقرينة».

ورَدّ أبو حيان على الزمخشري في البحر، ٢٠٨/٦: «فتكون أيهم موصولة خبر مبتدأ محذوف، وهذا تكلُّف، وادّعاء لاضرورة تدعو إليه، وجعل ماظاهره أنه جملة واحدة جملتين».

(١) هذا الكلام يحتمل أمرين:
الأول: أنه من تمام الردِّ على الزمخشري، وهذا مردود على المصنف؛ لأنّ كلام الزمخشري يدل على أنها خبر في رأيه، وقد رأيت تعليق الدماميني ورَدَّ أبي حيان قبل قليل.
والثاني: أنه حديث في حكم من أحكام «أيّ» الموصولة، وليس من تمام الردّ، وعلى ذلك فليس هذا محله لأنه غير مناسب لسياق الحديث.
وانظر الدماميني: ١٦٨ - ١٦٩.
وسيأتي كون «أيّ» الموصولة لاتكون عند ثعلب مبتدأ، وهذا شيء غريب من المصنّف، فإن الذي ذكره عن ثعلب أنها لاتكون عنده موصولة مطلقاً، ومن ثمَّ فإنّ الحديث عن كونها مبتدأ عنده لاضرورة له، ولايحتاج إلى بيان. وانظر حاشية على النص في م٣/٣٥أ، في هذا المعنى.

(٢) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبائي المالقي أبو الحسن بن الطراوة، كان نحوياً ماهراً وأديباً بارعاً، يقرض الشعر، وينشىء الرسائل، سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وعلى عبد الملك بن سراج، وروى عن أبي الوليد الباجي وغيره، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض وغيرهما.
وله آراء في النحو تفرَّد بها، وخالف جمهور النحاة، وكان بين اثنين: واحد يثني ويغلو في الثناء كأبي بكر بن سمحون، وآخر غامز يُجَهِّلُه كابن خروف.
تجوّل كثيراً في بلاد الأندلس وألّف الترشيح في النحو، المقدِّمات على كتاب سيبويه، مقالة في الاسم والمسَمَّى.
مات في رمضان أو شوال سنة ثمان وعشرين وخمسمئة. انظر بغية الوعاة: ١/٦٠٢.
وكلام ابن الطراوة مثبت في توضيح المقاصد للمرادي: ١/٢٤٥، ورَدّ ابن هشام هو رَدَّ المرادي عينه.

(٣) أي في الآية، وتكون صورة الكلمة عنده: «أيٌّ هم أَشدُّ»، و «هم أشدُّ» مبتدأ وخبر.

(١) الكلمة «أيهم» والضمير متصل، وليس ضميراً منفصلاً «هم»، وتعقَّب الدماميني: ١٦٩ المصنف بأنه يقول: «فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس، فكيف يتم له الردُّ على ابن الطراوة بما ذكر مع أنه بسبيل من أَنْ يقول: لادليل فيما ذكرت، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس». وقال الشمني معلقاً على هذا: «ويجوز أن يكون هذا منها».

وكلام ابن هشام في خلاف خط المصحف عما القياس عليه يأتي في باب «لات» عند حديثه عن الآية ﴿ولات حين مناص﴾.

(٢) وهذا أمر لاخلاف فيه بين العلماء، فإنها إذا تخلصت من الإضافة كانت معربة، وعليه قول ابن مالك:

أيّ كـمـا وأُعْـربَـتْ مـالـم تُـضَـف ... ...

وبعد رَدّ المصنف أذكر لك نص المرادي لتقارن بين النصين، لترى أنه لافضل لابن هشام فيما صنع، قال المرادي: «وقال ابن الطراوة غلطوا، ولم تُبْنَ إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ، وأشد خبره، وليس بشيء، لأنها لاتبنى إلا إذا أضيفت لأنّ (أيّاً) أتت في رسم المصحف موصولة بالضمير، ولو كان مبتدأً لفصل». توضيح المقاصد: ١/ ٢٤٥.

أَتَرى فرقاً بين النصين؟!

(٣) في م١٤/٢أ: «موصولاً»، وقال الدماميني، ١٦٩: «وفي بعض النُّسَخ موصولاً». وفي م٣٥/٣ب: «وقال»، وكذلك النص في الدماميني: ١٦٩. والقائل ثعلب، وهو فيما يأتي يحتج لرأيه في نفي الموصولية عنها

(٤) في م١٤/٢أ: «لم نسمع» أي لم يُسْمَع من كلام العرب.

(٥) أي هذا يدل على أنها ليست موصولة أصلاً، ورُدَّ بأن عدم سماع ذلك إنما ينتج عدم كون الموصولة مبتدأ، ولاينتج عنه نفي الموصولة من أصلها. (الدسوقي: ٨٣/١). وكذا عند الأمير، ٧٣/١: «لايلزم من ذلك نفي الموصولية من أصلها».

قال الدماميني، ١٦٩، معلقاً على عدم سماع ذلك عن العرب: «وفي صحة هذه الملازمة نظر».

ورأي ثعلب في توضيح المقاصد للمرادي: ٢٤٢/١/ «أَيٌّ كما، يعني أنها تستعمل موصولة بمعنى (الذي والتي) وفروعها خلافاً لأحمد بن يحيى «ثعلب» في قوله: إنها لاتستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً».

وانظر همع الهوامع: ٢٩٢/١.

(١) من أوجه «أَيّ». وفي م٢/١٤: «أن يكون دالاً».
وهذا الوجه الرابع عند المصنف ذكره الرماني على نوعين منفصلين. مجيئها صفة، ومجيئها حالاً.
انظر: ١٦١، من معاني الحروف.

(٢) في أمالي الشجري، ٢/٣٠٠: «أن تكون (أيّ) نعتاً للنكرة يراد به الممدوح، كقولك: مررتُ برجلٍ أيِّ رجل..» وانظر معاني الرماني: ١٦١.
وفي الأزهية، ١٠٩: «تكون أيٌّ نعتاً فيه بمعنى المدح».

(٣) وفي أمالي الشجري: ٢/٣٠٠، وإن شئت أظهرت المبتدأ فقلت: «وأيّ رجل هو».

(٤) أي حال كونه كاملاً في صفات الرجال.
وفي الدسوقي: ١/٨٣، فهما في تأويل مُشْتَقٍ، فصحّ كونُهما نعتاً وحالاً.
وفي معاني الرماني، ١٦١: «مررت بزيد أيَّ رجل: تنصب: أيّ رجل على الحال؛ لأنّ الذي قبلها معرفة، فلا يجوز أن تجري عليه صفة». وقال ابن مالك في التسهيل: ١٦٨: «وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنىً».
قال الدماميني، ١٦٩: «قال في التسهيل: ويلزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنىً إلى مايماثل الموصوف لفظاً ومعنىً لالفظاً، ومراده بالوصف ماتعلق به وصف في الجملة أَعَمُّ من أن يكون تابعاً أو غيره، يشمل الموصوف الاصطلاحي، وذا الحال، ومثال الإضافة إلى مايماثل معنى فقط في الموصول قولك: مررت برجلٍ أي إنسان، وإلى مايماثل لفظاً ومعنى في ذي الحال ومعنى ولفظاً في الموصوف..».

(١) في همع الهوامع، ٤٧/٣: «لايُنادى المعرَّف بأل، فلا يقال: ياالرجل إلا في الضرورة؛ لأنَّ في ذلك جمعاً بين أداتي التعريف، وجوزه الكوفيون في الاختيار..
واستثنى البصريون شيئين: اسم الله تعالى، فيقال: ياألله، لأنّ (أل) للزومها فيه كأنها من بنية الكلمة، فيجوز حينئذٍ قطع همزه ووصله.
والثاني: الجملة المسمَّى بها كأنْ تسمِّي بها (الرجل قائم)، فإذا ناديته قلت: (يا الرجلُ قائم أقبل)؛ لأنه سُمِّي به عن طريق الحكاية.
واستثنى المبرّد ثالثاً وهو الموصول نحو: ياالذي قام، وإذا سُمِّي به، ووافقه ابن مالك، ونص سيبويه على المنع.
واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبَّه به. فأجاز نداءه مع «أل» نحو: ياالأَسَدُ شِدَّةً، وياالخليفةُ هَيْبَةً، ووافقه ابن مالك.
وفي شرح المفصل، ٧/٢: (يا) أداة نداء، و (أيّ) المنادى، وهو مبهم، و (ها) تنبيه، و(الرجل) نعته، والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل، وهو قريب من المنادِي، وفيه الألف واللام فلما لم يمكن نداؤه والحالة هذه كرهوا نزعَها (أل)، وتغييرَ اللفظ عند النداء؛ إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم، فجاءوا بأيّ وُصْلَةً إلى نداء الرجل وهو على لفظه، وجعلوه الاسم المنادَى، وجعلوا (الرجل) نعته، ولزم النعت حيث كان هو المقصود، وأدخلوا عليه (ها) التنبيه لازمة؛ لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه، وعوضاً مما حُذِف منها، والذي حُذِف منها الإضافة في قولك: أيّ الرجلين..، والصلة في نظيرتها وهي (مَن)، ألا ترى أنك إذا ناديت (مَن) قلت: يامَن أبوه قائم.. وانظر الدماميني: ١٦٩، والرضي: ١٤٢/١.
(٢) ما بين المعقوفين زيادة مثبتة في م٣٦/٤ب، وقد سقطت من بقية المخطوطات وأشار الشيخ محمد محيي الدين إلى أنه في بعض النسخ لاتوجد هذه الزيادة، وهي غير مثبتة في حاشية الأمير: ٧٣/١، ولا الدماميني: ١٦٩، وأثبتها مبارك وزميله: ١٠٩.
(٣) في م٣٦/٤ب سقط «هي».

(١) وكذا في همع الهوامع، ٣/٥٢ ـ ٥٣: «وقيل أَيّ موصولة، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة أيّ، وعليه الأخفش». وانظر الرضي: ١/١٤٣.
ورَدَّ رأيَ الأخفش المازني وابنُ مالك، وذهبا إلى أنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية.
وأُجيبا عن هذا بأنه لايلزم؛ إذ كان له الردُّ بأنهم التزموا فيها ضرباً من الصلة كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيهم.
كما رَدّه ابن مالك بأنه لو صَحّ ماقال لجاز ظهور المبتدأ، ورَدّ هذا الاعتراض أبو حيان بأن للأخفش أن يقول: إنهم التزموا حذفه في هذا الباب؛ لأن النداء باب حذف وتخفيف؛ بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره.
ورَدَّ الزجاج رأي الأخفش بأنها لو كانت موصولة لوجب ألا تُضمَّ؛ لأنه لايبنى في النداء مايُوْصَل؛ لأن الصلة من تمامه، وأُجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قُدِّرت معربةً قبل النداء، لا إذا قُدِّرت مبنيةً قبله، ثم التزموا فيها في النداء ماكان قبله.
ومن الردود ماذهب إليه بعضهم من أنّ أيّاً الموصولة لاتكون إلا مضافاً لفظاً أو نيةً، والإضافة منتفية في هذه بوجهيها، وأُجيب بأنّ «ها» عُوِّضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه فكأنها مضافة.
انظر هذا في همع الهوامع: ٣/٥٢ ـ ٥٣.

(٢) في م٤/٣٦ ب: «ويردُّه».

(٣) والعائد على «أيّها» محذوف على رأي الأخفش.

(٤) وعنده جملة الصلة اسمية، والمبتدأ فيها محذوف، وعند الرضي: وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، ولاسيما إذا زيد عليه كلمتان أعني «أيّها». الرضي: ١/١٤١. وذكرت لك رَدّ أبي حيان قبل قليل على ابن مالك في هذه المسألة.

(١) سقط «عنهما» من م١٤/٢ب أي: عن وجهي الرّدّ السابقين. و«له» أي: للأخفش.

(٢) أي «ما» موصول وجب حذف عائده، والتزم كون صلته جملة اسمية، والأصل: لامثل الذي هو زيد، وإنما جاء قيد الرفع لزيد ليحقق كون «ما» موصولة، ولو جُرَّ لكانت «ما» زائدة، ولو نصب لكانت «ما» كافة، وهذا على القول بجواز النصب.

في م٣٦/٤ب زيادة في النص هذه صورتها: «قال ابن الصايغ: أبو الحسن الأخفش يقول بوجوب الحذف هنا؛ لأنّ مابعد أيّ عوض عن ذلك المحذوف، والحذف لعوض كلا حذف، وقال: «لم يسمع أيُّهُم هو فاضل جاءني، بتقدير الذي هو فاضل جاءني» **قلت**: وغَلَب على ظني أنها زيادة من الناسخ ألحقها بالنص وليست من عمل ابن هشام.

وهذه الزيادة ليست فيما بين يدي من المخطوطات ومتون الحواشي، والمطبوع.

(٣) أي الأخفش.

(٤) أي وهذا المزيد غير مسموع عن العرب، وذكر الدماميني أن المسموع عند وصفها كونها معرفة على قول الجمهور نحو: يأيها الرجل.

(٥) أي لا تستعمل «أيّ» مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنىً إلا في حالين: النداء والحكاية، والقطع في غيرهما عن الإضافة إنما يكون بحسب اللفظ لابحسب المعنى، وهذا ماأراده بقوله: البتة.

(٦) أي تقول في الحكاية: أيٌّ هذا، وانظر تفصيل هذا في الكتاب: ٤٠١/١، والمقتضب: ٣٠٢/٢.

(٧) فتحكي بأيّ مايستحقه ذلك الاسم المنكر من إعراب وتذكير وتأنيث وتثنية وجمع تصحيح يصلح له. وانظر هذا في بصائر ذوي التمييز ١٢١/٢.

وفي المقتضب: ٣٠٢/٢: «هذا باب أيٍّ إذا كنت مستفهماً مستثبتاً».

ذكر ما ذكره ابن هشام ثم قال: «فإن قال: مررتُ برجل، قلت في الوقف: أَيّ؟ موقوف، كما تقول في المخفوض: مررتُ بزيدْ، فإن وصلت قلت: أيٍّ يا فتى؟

فإن قال: جاءتني امرأة قلتَ: أَيَّهْ؟ فإن وصلتَ قلت أَيَّةٌ يافتى؟ وكذلك النصب والخفض تنصب إذا نصب، وتخفض إذا خفض حكاية لقوله، وتقف بلا حركة ولاتنوين..

وإن شئت قلت: في جميع هذا، ذكراً كان أو أنثى جمعاً كان أو واحداً: أيٌّ يافتى؟ إذا كان مرفوعاً، وأيّاً وأيٍّ إذا كان منصوباً أو مخفوضاً؛ لأن أياً يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد، وللمؤنث على لفظ المذكر، وكذلك التثنية لأنها بمنزلة «مَن» و «ما»؛ لأنهما في جميع ماوقعتا عليه على لفظ واحد..».

— وانتهت أقسام (أيّ) ومازاده الأخفش، غير أن هناك قسماً آخر لم يذكره المصنف، وذكره غيره، وهو أن تكون تعجباً، فلا تضاف إلا إلى النكرات تقول: أيُّ رجل زيد!، وأيُّ رجلين أخواك!، وأيُّ رجال إخوتك!، وإن شئت أدخلت قبلها «سبحان الله» لئلا يلتبس التعجب بالاستفهام، فقلت: سبحان الله! أيّ رجلٍ زيد!. انظر أمالي الشجري: ٢٩٩/٢، والأزهية: ١٠٩.

وزاد الرماني في معاني الحروف: ١٦١، المنقولة إلى كم فنحو قوله جل اسمه: ﴿وكأيٍّ من قريةٍ أهلكتها وهي ظالمة﴾. سورة الحج/ ٤٥. بمعنى وكم من قرية.. والأجود أن يكون معها «مِن» لأنها منقولة إلى باب «كم» للعدد.

(١) ما أثبته ابن هشام تحت هذا التنبيه من تعليق على بيت أبي الطيب وبيت أبي تمام الذي يليه ليس من عمله وإنما أخذ هذا بنصِّه عن ابن الشجري في أماليه: ١/ ٧٧، المجلس الثاني عشر، وقد تعقبه على هذا البغدادي في شرح الشواهد، وسأذكر نص الشجري فيما يأتي لمقابلته بنص المصنف.

(٢) هذا البيت من قصيدة له، قالها في صباه يمدح فيها نفسه ويفتخر، وقوله: أيَّ يوم: منصوب على الظرفية، وقوله: سررتني، لم تَرُعْني إنما هو لمذكّر، وقد أراد به الساقي، وترعُني: مضارع راعه أي أخافه، والصُّدُود: المنع، وأراد به هنا المنع من الوصال.

ومعنى البيت: لم تَسُرَّني يوماً بالوصال إلا رَوَّعْتَني بالصدّ والإعراض عني ثلاثة أيام.

وقد ساق المصنف هذا البيت ليبيّن أن «أيّاً» فيه ليست موصولة؛ حيث أضيفت إلى نكرة، والموصولة لاتضاف إلا إلى معرفة، وعلى ذلك فأيّ على بابها، وهي هنا للاستفهام الإنكاري.

وقال العكبري: أيّ: نصب، وهو استفهام خرج مخرج النفي كما تقول لمن يدعي أنه أكرمك: أيّ يوم أكرمتني قط؟

وانظر البيت في الديوان: ٢/ ٢٤، وشرح البغدادي: ٢/ ١٥٢، وأمالي الشجري: ١/ ٧٧.

(٣) وفي أمالي الشجري: ١/ ٧٧، مايشير إلى أنه روي «ثلاثةٌ» بالرفع على إسناد الفعل إليها، ويأتي بعد قليل حيث نقله المصنف، ولم يَعْزُهُ إليه.

(٤) من مؤلفات أبي علي الفارسي، والفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار وشهرته تغني عن التعريف به، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمئة.

(٥) ذكر مبارك وزميله أنهما لم يقعا على قائله، والقائل أبو تمام الطائي، وهذا مطلع قصيدة مدح بها أحمد بن أبي دؤاد، واستشفع بخالد بن يزيد الشيباني.

وفي البيت رواية اخرى: «عَنّت» بمعنى عَرَضَتْ بدل: «بَرَزَتْ». والخطاب في «أرأيتَ» لنفسه أو لصاحبه. والسوالف جمع سالفة، وهي ناحية مقدّم العنق، أو هي صفحة العنق، وخدود: جمع خَدّ وهو الوجه.

اللّوى فزَرُودِ: أي بين أماكن اللّوى فأماكن زَرُود، واللّوَى: أرض من تميم معروفة، وزرود: موضع ذو رمل بطريق الحاج من الكوفة.

والشاهد في البيت أن أبا عليّ ذكره على أن «أيّاً» ليست فيه موصولة، لأنها أضيفت إلى النكرة، وهي للاستفهام، ولذا علّقت فعل الرؤية. وارتفعت «أيٌّ» بالابتداء، والخبر جملة «برزت».

وأبو تمام: هو حبيب بن أوس الطائي ولد في (جاسم) من قرى حوران، في آخر خلافة الرشيد سنة تسعين ومئة ونشأ بمصر، وصار أَوْحَد عصره، وكان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة للعرب غير القصائد والمقاطيع، وله كتاب الحماسة، وكتاب فحول الشعراء، وكتاب مختار أشعار هذيل، مات ستة اثنتين وثلاثين بعد المئتين بالموصل، وكان في عنفوان شبابه حائكاً وقيل سَقّاءً..

انظر البيت في ديوانه بشرح التبريزي: ٣٨٤/١، وشرح البغدادي: ١٥٧/٢، وشرح السيوطي: ١٥٦/٢.

(١) على هامش م٢/١٤ب: «يحتمل أن تكون «أيّ» دالة على الكمال، وهي صفة لموصوف محذوف أي: سوالفاً أيّ سوالف».

(٢) «فيه» سقط من م٣/٣٦ب، وم٤/٣٦ب.

(٣) أي كلام أبي علي الفارسي.

وذكر الدماميني في: ١٧١، أن المسألة منصوصة في التسهيل وغيره. وانظر التسهيل: ٣١.

(٤) هذا عطف على «موصولة» من قوله أولاً في بيت أبي الطيب: ليست «أيّ» فيه موصولةً.

وقلتُ فيما سبق إنّ ابن هشام أخذ حديثه هذا عن بيت المتنبي وأبي تمام من أمالي ابن الشجري، المجلس الثاني عشر، وقد جاء وقت ذكر النص لترى مافعله ابن هشام ـ رحمه الله ـ وماكان أغناه عما فعل!

قال ابن الشجري: «.. والذي يتوجه فيه السؤال أن يقال: ماوجه تعلُّق عجزه بصدره؟ وهل للجملة الأخيرة موضع من الإعراب؟ فإن قيل: نعم، قيل: ماهو؟ وكم وجهاً من وجوه الإعراب يحتمل؟ وهو يجوز أن يكون فيه «أيّ» شرطية لتتعلَّق الجملة بالجملة تَعَلُّق الجزاء بالشرط كقولك: أيُّ يوم لقيني زيدٌ لم أُعْرِضْ عنه، تريد: أيّ يوم لقيني أقبلتُ عليه.

والجواب عن هذا السؤال أنه لايصحُّ حَمْلُ «أَيّ» على معنى الشرط؛ لأنّ في ذلك مناقضة للمعنى الذي أراده الشاعر، فكأنه قال: إنْ سررتني يوماً بوصالك آمَنتني ثلاثة أيامٍ من صدودك، وهذا عكس مراده في البيت، وإنما «أيّ» استفهام خرج مخرج النفي، كقولم لمن يَدَّعي أنه أكرمك: أيّ يوم أكرمتني؟ تريد: ماأكرمتني قط..

فمعنى البيت: ماسررتني يوماً بوصالك إلا روَّعتني ثلاثة أيام بصدودك..» أمالي الشجري: ١/٧٧ ـ

(١) «يوماً» سقط من م٢/١٤ب. وفي م٢/١٤ب «أمَّنتني» بتشديد الميم وقصر الهمز في أوله..

(٢) الاستفهام الإنكاري.

(٣) في بيت المتنبي.

(٤) في م٢/١٤ب «وروّعتني» بزيادة الواو في أوّله.

(٥) وهي: أيَّ يوم سررتني بوصالك.

(٦) وهو «يوم» لأن اسم الاستفهام له حكم مايضاف إليه، وهو معمول «سررتني». الدسوقي: ٨٥. و «له الصدر» أي: للظرف الصدر بسبب اشتماله على الاستفهام.

(٧) في م٤/٣٦ب: «والجملة الثانية». والجملة الثانية هي «لم ترعني ثلاثة بصدودك».

(٨) في م٤/٣٦ب: «الجر». وقوله صفة: أي في حال كونها صفة.

ويتابع المصنف هنا النقل عن ابن الشجري، قال ابن الشجري في الأمالي/ ٧٨/١: «والعلقة بينهما من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تجري الجملة وصفاً لـ «وصال»، فتحكم على موضعها بالجر، والعائد إلى الموصوف مُقَدَّر، وقد ذكرت لك فيما تقدّم أنّ العرب قد حذفت عائد الصفة حذفاً يقارب حذف عائد الصلة.. في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ سورة البقرة ٢٨١/٢. وإذا قدَّرت مثل ذلك في البيت اتصل الكلامان، فصَحَّ المعنى، وتقدير العائد في البيت: أيَّ يوم سررتني بوصالٍ ترعُني بعده ثلاثة أيام بصدود، فالهاء عائدة على وصال، فكأنك قلت: ماسررتني يوماً بوصالٍ مأمون بعده صدود ثلاثة أيام..».

(١) أي العائد على الموصول.

(٢) «حُذِف» سقط من م٣/٣٦أ.

(٣) الآيـة: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾. سورة البقرة: ٢/ ٤٨.

(٤) «واتقوا يوماً» سقط من م٢/١٤ب، وم٤/٣٦ب، والدماميني: ١٧١: و«عن نفس شيئاً» مثبت في م٣/٣٦أ، وسقط من بقية المخطوطات.

وحذف العائد في مواضع: لاتجزي فيه، لايُقْبَل فيه، لايُؤْخَذ فيه، وهم لايُنْصَرون فيه

(٥) تابع المصنف النقل عن الشجري، حيث يقول: «والثالث أن تجعل الجملة حالاً من التاء في سررتني، والعائد على التاء من حالها هو الضمير المستتر في «ترعني»، فكأنك قلت: أيّ يوم سررتني غيرَ رائع لي، وهذه حال مُقَدَّرة..». أمالي الشجري: ١/ ٧٩.

(٦) وهو التاء.

(٧) وهو ضمير المتكلم في الفعل.

(٨) أي على أنّ الجملة حال من الفاعل.

(٩) في م٤/٣٦ب: «مَروُع» بالتخفيف، ومثله في طبعة مبارك وزميله: ١١٠، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٧٩. والجملة حال من المفعول به، وهو الياء.

(١) الحال المقدرةً هي التي يكون وقوع الفعل فيها غير مقارن لزمن العامل، بل بعده.

وقال الدماميني (١٧١): لأنّ عدم الروع بالصدود ليس مقارناً للعامل ضرورة أنه قدر ذلك بقوله: لم ترعني بعده، فهي على هذا التقدير حال مُقَدّرة. وانظر حاشية الأمير: ٧٤/١.

(٢) الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾. سورة الزمر: ٧٣/٣٩.

خالدين، في الآية: حال مُقَدَّرة.

قال السيوطي: «ومقدرة، وهي المستقبلة: كمررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي مُقَدّراً ذلك، ومنه: «ادخلوها خالدين». الهمع: ٤١/٤ وانظر أقسام الحال في الباب الرابع مما يأتي.

(٣) هذا هو الوجه الثاني عند ابن الشجري في أماليه: ٧٨/١، قال: «الوجه الثاني: أنك تقدر بالجملة العطف، وتضمر العاطف فكأنك قلت: أي يوم سررتني بوصال فلم ترعني ثلاثة بصدود، والعرب تضمر الفاء والواو العاطفين، فمما جاء فيه إضمار الفاء قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةًۖ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ﴾ سورة البقرة، ٦٧/٢، فأضمر الفاء في (قالوا) لتمام كلام موسى عليه السلام، ثم أضمر الفاء في «قال» لتمام كلام قومه».

(٤) في م٣/٣٦أ: «الأول».

(٥) قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ مثبت في م٢/١٤ب، وليس في بقية المخطوطات. وقوله: «وكذلك بقية» جاء في الدماميني: ١٧١، والمطبوع: «وكذا».

(٦) أيْ في إضمار الفاء في الآية والبيت، وعطف الجملة الثانية على الأولى، أما الآية فلما في ذلك من تكرار حذف العاطف مع أن حذفه لم يثبت في السَّعَة

= وأما في البيت فلأن فيه مع حذف العاطف ارتكاباً لما لايؤدي المعنى المقصود؛ وذلك لأنَّ عطف جملة على أخرى لايقتضي مشاركة الثانية للأولى فيما اشتملت عليه من القيود؛ فإذن لايلزم تسلط النفي على المعطوف، ويؤول الأمر إلى الإخبار بجملتين: إحداهما فيها نفي معنى، وهي الأولى، والثانية فيها نفي صريح باقٍ على حاله لعدم تسلُّط النفي الأول عليه، والمعنى: لم تَسُرَّني يوماً بوصالٍ فلم ترعني ثلاثة أيام بصدود، وليس هذا هو المعنى المراد.. انظر الدماميني: ١٧١ ـ ١٧٢.

(١) كلام المصنف هنا هو تمام كلام الشجري في الأمالي: ٧٩/١ قال: «ومن روى لم ترعني ثلاثة، برفع (ثلاثة) على إسناد الفعل إليها كانت العلقة بين الجملتين بتقدير الوصف، أو العطف، وبطل أن تكون الجملة حالاً؛ لخلُوِّ (ترعني) من ضمير يعود على ذي الحال».

(٢) وهو ضمير المخاطب.

(١) الأوجه الأربعة هي: أن تكون اسماً للزمن الماضي، وأن تكون اسماً للزمن المستقبل، والتعليل، والمفاجأة.

(٢) من هنا إلى قوله: «أربعة استعمالات» سقط من م٢/١٤أ.

(٣) أي موضوعة للدلالة على الزمن الماضي.

(٤) كذا في م٢، وم٤ «أربعة» بالتأنيث، وفي م١/٢٧أ وم٣/٣٦أ «أربع»، وهو كذلك عند الدماميني والدسوقي.

قال الدماميني: «وفي بعض النسخ أربعة بالتاء، ووجهها أن مفرد استعمالات استعمال، وهو مذكّر فلا إشكال، ووجه الأربع أن يُقال: إما أن يكون أنَّث باعتبار أنه أراد بالاستعمال الحالة، أو جعله جمعاً لاستعمالة لا لاستعمال، ويرجح نسخة الأربعة بالتاء قوله في التفصيل: أحدها، والثاني والثالث والرابع، فَذَكَّر الكل، ويحتمل أن يكون أنَّث وذكَّر باعتبارين».

(٥) «في الكتاب ٣٠٩/٢» وإذ: وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمنزلة (مع)، وهذا الظرف متصرّف؛ لأنه لا يلازم حالة الظرفية عند بعضهم».

(٦) الآية: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة التوبة: ٩/٤٠..

قوله: ـ إذ أخرجه: إذ: ظرف زمان ماضٍ، والعامل فيه (نصره).

ـ إذ هما في الغار: إذ ظرف زمان أيضاً، وهو بدل من (إذ) الأُولى، ومن ذهب إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قدّر هنا فعلاً آخر، أي: نصره إذ هما في الغار.

وقوله: إذ يقول: إذ ظرف أيضاً، وهو بدل من الأول.

وهناك من ذهب إلى أن: إذ هما ظرف لـ (ثاني).

وانظر في هذا التبيان للعكبري/ ٦٤٤، وإعراب النحاس: ١٨/٢، والكشاف: ٤٠/٢.

(١) في م٣/٣٦أ تتمة الآية ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾.

(٢) تلزم إذ الظرفية، فلا تتصرف بأن تقع فاعلةً، أو مبتدأةً، إلا أن يُضاف اسم الزمان إليها. وجَوَّز الأخفش والزَّجَّاج وابن مالك وقوعها مفعولاً به، وكذلك الرضي، وممن ذهب فيها هذا المذهب العكبري والزمخشري، والجمهور لا يثبتون هذا كله. وأما أبو حيان فقد منع تصرُّفهَا وقال برأي الجمهور قال: «وأما قول من ذهب إلى أنه يُتَصَرَّفُ فيها بأن تكون مفعولاً بـ (اذكر) فهو قول من عَجَزَ عن تأويلها على ما ينبغي لها من إبقائها ظرفاً». البحر ٤/٤١٠.

وقال من قبل: «وقَدَّمْنَا أَنَّا لا نختار أن تكون مفعولاً به لـ (اُذْكُر) لا ظاهرة ولا مقدَّرة؛ لأن ذلك تصرُّف فيها، وهي عندنا من الظروف التي لا يُتَصَرَّف فيها إلا بإضافة اسم زمان لها» البحر: ١/١٩٢..

أما الشيخ عضيمة فقد قال: «واعْجَبْ لأبي حيان بعد ذلك؛ فقد أجاز في آيات كثيرة أن يكون عامل (إذ): (اذكر)، ذكر ذلك في كتابيه: البحر والنهر من غير إنكار ولا اعتراض..» دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٧.

ثم تتبع مواضع كثيرة عنده في البحر، وأثبتها في كتابه، مشيراً بذلك إلى أن أبا حيان كان يقول برأي الجمهور، لكنه عند البيان والتعليق على نص الآية يخرج على ذلك، ويقول برأي من قال بتَصَرُّفِها.

وانظر همع الهوامع: ٣/١٧٢، والجنى الداني: ١٨٧، وشرح التسهيل لابن عقيل: ١/٤٩٩، وشرح الرضي: ٢/١٠٨، والتسهيل: ٩٢، وأمالي ابن الشجري: ١/١٧٦.

(٣) الآيـة: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾. سورة الأعراف: ٧/٨٦.

قال أبو حيان: «قال الزمخشري: (إذ) مفعول به غير ظرف، أي واذكروا على جهة الشكر وقت كونكم قليلاً عَدَدُكم فكثّركم الله، ووفّر عددكم. اهـ وذكر غيره أنه منصوب على الظرفية فلا يمكن أن يعمل فيه: و(اذكروا)؛ لاستقبال (اذكروا)، وكون (إذ) ظرفاً لما مضى»، البحر: ٤/٣٤٠، وانظر الكشاف:

(١) في حاشية الأمير، ١/٧٤، «قوله.. فيه تعريض بأبي حيان..».

(٢) في م٣/٣٦ب: «اذكروا» على صورة الجمع، وفي م٢/١٤ب، كتبت الواو ثم أزيلت.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة: ٢/٣٠، وانظر: الحجر ١٥/٢٨، وص ٣٨/٧١.

قال أبو حيان: في البحر، ١/١٣٩: «واختلف المعْرِبون في (إذ)، فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو، وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى (قد) والتقدير: وقد قال ربك، وهذا ليس بشيء، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب نصب المفعول به بـ (اذكر)، أي: واذكر إذ قال ربك، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ فيه إخراجها عن بابها وهو أنه لا يتصرّف بغير الظرفية، أو بإضافة ظرف زمان إليها، وأجاز ذلك الزمخشري وابن عطية، وناس قبلهما وبعدهما..».

ثم قال أبو حيان: «والذي تقتضيه العربية نَصْبُه بقوله: قالوا أتجعل أي وقت قول الله للملائكة: إني جاعل في الأرض قالوا أتجعل، كما تقول في الكلام: إذ جئتني أكرمتك، أي وقت مجيئك أكرمتك، وإذ قلت لي كذا قلت لك كذا، فانظر إلى حُسْن هذا الوجه السَّهْل الواضح، وكيف لم يوافق أكثر الناس على القول به، وارتبكوا في دهياء وخبطوا خبط عشواء».

وذهب العكبري، والزمخشري ومكي إلى أنها منصوبة بالفعل (اذكر).

انظر تبيان العكبري: ٤٦، والكشاف: ١/٢٠٩، ومشكل إعراب القرآن: ١/٣٤.

(٤) سقطت الآية من م٣/٣٦ب. وتتمتها: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. سورة البقرة: ٢/٣٤، ومواضع أخرى في القرآن الكريم.

= وفي البحر، ١/١٥١: «و (إذ) ظرف لما سبق، فقيل بزيادتها، وقيل العامل فيها فعل مضمر يشيرون إلى (اذكر)، وقيل هي معطوفة على ما قبلها يعني قوله: وإذ قال ربك، ويضعف الأول بأن الأسماء لا تُزاد، والثاني: أنها لازم ظرفيتها، والثالث لاختلاف الزمانين، فيستحيل وقوع العامل الذي اخترناه في (إذ) الأولى في (إذ) هذه..».

(١) الآية: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾. سورة البقرة: ٢/٥٠. أي واذكروا إذ فرقنا بكم البحر، والمراد بقوله «بكم» الآباء؛ وذلك لأن الخطاب لبني إسرائيل الموجودين في زماننا. وانظر حاشية الدسوقي: ١/٨٥.

(٢) ممن عناه بقوله: «بعض المعربين» أبو حيان شيخه، وانظر البحر: ١/١٩٧، فإن حديث أبي حيان في الآية لا يدل على أنه يعتقد ما أثبته في إعرابها.

(٣) أي حين جعل «إذ» ظرفاً لـ «اذكر».

(٤) لأنـه إمّـا فـي زمـن آدم أو مـوسـى، وكـيـف يكـون الذكر المأمور به في المستقبل واقعاً في الزمان الماضي. الدسوقي: ١/٨٥.

وعند الدماميني، ١٧٢: «فكيف يكون المستقبل واقعاً في الزمن الماضي».

(٥) في حاشية الأمير، ١/٧٤: «كأنه إشارة إلى أن المعنى اذكر يا من يَتَأَتَّى منه الذكر، ويمكن تصحيح هذا الوهم بأنه ظرف مجازي، والمراد تذكُّر في هذا الوقت، وتأمَّل في شأنه، فليتأمل» اهـ، وقريب من هذا عند الدسوقي: ١/٨٥ ـ ٨٦.

(٦) فتكون عندئذٍ مفعولاً به، لا مفعولاً فيه.

(٧) الثالث من استعمالات «إذ» في حال كونها اسماً للزمن الماضي.

(٨) نص الدماميني، ١/١٧٢: «مبدلاً».
وفي كتاب عضيمة (دراسات لاسلوب القران الكريم، ١/١٧: «من اجاز التصرُّف في (إذ) بإعرابها مفعولاً به لـ (اذكر)، أجاز أن تكون(إذ) بدلاً من المفعول به، ومن منع تصرُّف (إذ) قَدَّر مضافاً محذوفاً أي خبر أو قصة ونحو ذلك يكون هو العامل في (إذ)».

(١) الآية: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا﴾. سورة مريم: ١٩/١٦.
وذكرت الآية كاملة في م٣/٣٦ب.
قال الزمحشري: «(إذ): بدل من (مريم) بدل اشتمال؛ لأن الأحيان مشتملة على ما فيها، وفيه أن المقصود بذكر مريم ذكر وقتها هذا لوقوع هذه القصة العجيبة». الكشاف: ٢/٢٧٥.
وفي البحر: ٦/١٧٩، نقل أبو حيان نص الزمخشري ثم قال: «ونصب (إذ) بـ (اذكر) على جهة البدلية يقتضي التصرُّف في (إذ)، وهي من الظروف التي لم يتصرّف فيها إلا بإضافة ظرف زمان إليها، فالأَوْلى أن يجعل ثمّ معطوف محذوف دل المعنى عليه، وهو يكون العامل في (إذ)، وتبقى على ظرفيتها، وعدم تصرفها.. واستبعد أبو البقاء قول الزمخشري».
وقال العكبري: «في (إذ) أربعة أوجه: أحدها: أنها ظرف، والعامل فيه محذوف تقديره: واذكر خبر مريم إذ انتبذت.
والثاني: أن تكون حالاً من المضاف المحذوف.
والثالث: أن يكون منصوباً بفعل محذوف، أي وبيِّن إذ انتبذت..
والرابع: أن يكون بدلاً من (مريم) بدل الاشتمال؛ لأن الأحيان تشتمل على الجثث، ذكره الزمخشري، وهو بعيد؛ لأن الزمان إذا لم يكن حالاً من الجثة، ولا خبراً عنها، ولا وصفاً لها لم يكن بدلاً منها..» التبيان: ٨٦٨.

(٢) والرابط الضمير العائد إليها المستتر في الفعل، أي واذكر وقت انتباذ مريم، الدماميني: ١٧٢، وعنه أخذ الدسوقي: ٨٦/١.

(٣) الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ..﴾ سورة البقرة: ٢١٧/٢.

قراءة الجمهور: (قتالٍ فيه) بالكسر، وهو بدل من الشهر بدل اشتمال، وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرار، وهو معنى قول الفرّاء؛ لأنه قال: مخفوض بعن مضمرة، ولا يجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم، لأن قول البصريين: إن البدل على نية التكرار في العامل هو قول الكسائي والفراء..، ومذهب أبي عبيدة على أن (قتالٍ) خفض على الجوار، وذهب ابن عطية إلى أنه خطأ. والجوار من مواضع الضرورة والشذوذ فلا تحمل الآية عليه.

وانظر هذه الآراء في البحر: ١٤٥/٢، والكشاف: ٢٧١/١، ومعاني الفراء: ١٤١/١، وتبيان العكبري: ١٧٤، ومشكل إعراب القرآن: ٩٤/١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٧٢/١، وتفسير القرطبي: ٤٤/٣.

ويكون تنظير ابن هشام في البدلية في هذه الآية بحمل (إذ) في إبدالها من (مريم) على (قتالٍ) وإبداله من (الشهر)، والجامع بين الحالين الاشتمال، أما في الآية الأولى فالأحيان مشتملة على الجثث، ومنها مريم، وأما الثانية فالشهر مشتمل على القتال؛ إذ هو واقع فيه.

(١) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. سورة المائدة: ٥/٢٠.

(٢) في م٢م١٤أ: «محتمل» وسواء كان اسماً أم فعلاً فهو واقع خبراً لقوله: «وقوله تعالى» في أول الآية.

(٣) فيكون من الاستعمال الأول لـ (إذ) وهو كونها ظرفية.

وتعرض العكبري للحديث عن هذا في الآية (١١) «من هذه السورة، وأحال عليه في حديثه عن الآية (٢٠)، وهي موضع الشاهد هنا، فكان مما قال: «(إذ) ظرف للنعمة أيضاً، وإذا جعلت (عليكم) حالاً جاز أن يعمل في (إذ)». التبيان: ٤٢٥، ٤٣٠، وتحدث في هذا أبو حيان في الآية (١٠٣) من سورة آل عمران، وذلك في البحر: ١٩/٣، قال: «وجَوَّز الحوفي في (إذ) أن ينتصب بـ (اذكروا)، وجَوَّز غيره أن ينتصب بنعمة أي إنعام الله، وبالعامل في عليكم، إذ جَوَّزوا أن يكون حالاً من نعمة».

(٤) ويكون من الاستعمال الثالث لها وهو ما نحن فيه، أي البدلية.

(٥) الرابع من أوجه استعمال «إذ» في حال كونها اسماً للزمن.

(٦) في م٤/٣٧ب: «صالحِ» كذا بالجر على أنه نعت للفظ «زمان».

ولا يُضاف إلى (إذ) إلا اسم زمان، وفي الخزانة، ٣/٤٨ «وجدت بخط صاحب القاموس تركيب هذه الظروف مع (إذ)، قال: لا يضاف إلى إذ في كلام العرب غير سبعة ألفاظ وهي: يومئذٍ، حينئذٍ، ساعتئذٍ، ليلتئذٍ، غداتئذٍ، عشيتئذٍ، عاقبتئذٍ.

وقيل ومقتضاه أنه لا يقال: وقتئذٍ ولا شهرئذٍ ولا سنتئذٍ، وقد ورد أو انئذٍ في شعر الهذلي».

وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٣٨، واللسان والتاج (إذ)، والبحر: ٣/٤٦١.

وفي حاشية الأمير، ١/٧٤: «تقول: أكرمتني فأثنيتُ عليكِ حينئذٍ، وهذا صالح للسقوط بأن تقول: فأثنيتُ عليك إذ أكرمتني، إن قلت كذلك، إذ تصلح للسقوط بأن تقول: حين أكرمتني، فالصالح للسقوط أحدهما لا بعينه، فلأيّ شيء خصَّ المضاف بصلاحيته للسقوط، وعلى فرض إرادة التخصيص كان ينبغي أن يعكس؛ لأن الثواني هي التي توصف بالزيادة». وانظر الدسوقي: ١/٨٦ والدماميني/١٧٣.

(١) ذهب ابن مالك إلى أنّ هذه الإضافة من إضافة المؤكِّد إلى التأكيد، وذهب غيره إلى أنه من إضافة الأعم إلى الأخص، كشجر أراك، وذلك أن (إذ) مضاف إلى جملة محذوفة، فإذا قلت: جاء زيد وأكرمته حينئذٍ، فالمعنى، حين إذ جاءني، فالثاني مُخَصَّص بالإضافة إلى المجيء، والأول عارٍ من ذلك، فهو أَعَمُّ منه، فلا يكون الثاني مؤكداً له.. انظر الدسوقي: ٨٦/١، والدماميني: ١٧٣.

(٢) الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾. سورة آل عمران: ٨/٣.

والظرف المضاف هنا وهو «بعد» لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع أنه مقصود. الدماميني: ١٧٣.

والتقدير في الآية: ربنا لا تزغ قلوبنا بعد زمن هدايتنا، ولو أسقطنا «بعد» لصار التقدير: ربنا لا تزغ قلوبنا زمن هدايتنا، وهو خلاف الأول، وهو غير المراد في الدعاء في نص الآية.

وانظر الرضي في شرح الكافية: ١٠٨/٢، ودراسات عضيمة: ٢/١.

(٣) ذكرتُ هذا من قبل، وبيّنت أنّ رأي الجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلا لكونها مضافاً إليها، ووافق أبو حيان الجمهور قولاً وخالفهم عملاً.

وذكرت مَذْهَبَ مَن ذَهَبَ فيها إلى وقوعها مفعولاً به ومبتدأ وبدلاً وحرف تعليل وللمفاجأة، ورَدّ هذا كله أبو حيان. انظر البحر: ١٩٢/١، ٨٥/٤، ٤١٠، والرضي: ١٠٨/٢، وأمالي الشجري: ١٧٦/١، والجنى الداني: ١٨٧، وهمع الهوامع: ١٧٢/٣.

(١) الآيــة: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ۖ وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾. سورة الأعراف: ٧/٨٦.

(٢) وليست مفعولاً به.

وفي همع الهوامع: ٣/١٧٢، جَوَّز الأخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولاً به في نحو هذه الآية. والجمهور لا يثبتون هذا.

وفي الكشاف، ١/٥٦٠ «إذ مفعول به، غير ظرف، أي: واذكروا على جهة الشكر وقت كونكم قليلاً عددكم، فكثّركم الله ووفَّر عددكم».

وفي البحر: ٤/٣٤٠، أثبت أبو حيان نص الزمخشري، ثم قال: «وذكر غيره أنه منصوب على الظرف، فلا يمكن أن يعمل فيه (واذكروا)؛ لاستقبال (اذكروا)، وكون (إذ) ظرفاً لما مضى».

(٣) تقدَّمت الآية، وهي من سورة مريم، ١٩/١٦: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ..﴾.

(٤) المضاف هو قصة أو خبر، أي واذكر قصة مريم، أو خبر مريم. وقوله: «إلى مفعول»، إلى ماهو مفعول بعد حذف قصة أو خبر، وهو: مريم.

وقال الدماميني، ١٧٤: «ولو عُرِّفَ فقيل إلى المفعول لكان أحسن» قلتُ هو كذلك في م٢/١٤ب «المفعول».

وفي حاشية الأمير، ١/٧٥: «الأوضح نسخة التعريف، أي المفعول قبل الحذف».

ويبدو أن (إلى) ثبتت في نسخ الكتاب جميعها غير أن الدماميني رأى أنه لو قيل: «المضاف مفعول محذوف» لكان حسناً، فإن القصة المقدرة هي لفظ مضاف إلى مريم، وهو مفعول محذوف، وما ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بأن يكون قوله: محذوف، صفة لمضاف. انظر: ص/١٧٤.

وقوله: (محذوف) هنا نعت للفظ «مضاف».

(٥) أي يؤيد ما سبق من حذف المفعول ما صُرِّح به في الآية التالية.

(١) الآية: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. سورة آل عمران: ١٠٣/٣.

و (إذ) في الآية بدل من المفعول به وهو (نعمة). وذهب أبو حيان في البحر: ١٩/٣، إلى أنه حال من نعمة.

وانظر التبيان للعكبري: ٢٨٣، وحاشية الشهاب: ٥٣/٣.

(٢) الآيــة : ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾. ســورة آل عمران: ١٦٤/٣.

والقراءة التي أشار إليها المصنف والزمخشري هي قراءة عيسى بن سليمان عن بعض القراء، وذلك على جعل «مِنْ» جارّة، و «مَنٌّ» اسم مجرور بها. وانظر البحر: ١٠٣/٣، ومختصر ابن خالويه: ٢٣، والكشاف: ٣٥٩/١، وحاشية الشهاب: ٧٨/٣، وفيها نص البيضاوي، وهمع الهوامع: ١٧٣/٣. وكتابي معجم القراءات ٦١٥/١.

(٣) من هنا إلى آخر الآية غير مثبت في م٢٧/١أ، ولا في م١٤/٢ب، وفي م٣٦/٣ب حاشية نقل فيها نص الكشاف في هذه القراءة.

(٤) قال الزمخشري: «وقرئ: ﴿لَمِن مَنِّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ وفيه وجهان: أن يراد: لمن مَنِّ الله على المؤمنين مَنُّه أو بَعْثُه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون (إذ) في محل الرفع كإذا في قولك: أَخْطَبُ ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لمن مَنِّ الله على المؤمنين وقتُ بعثه». الكشاف: ٣٥٩/١.

وقابل الدماميني بين نص المصنِّف ونص الزمخشري، وأشار إلى أنه نَقَلَ بالمعنى وغالبِ اللفظ، وقولُ ابن هشام: «إنه يجوز» لم يقع في نص الزمخشري حتى يحكيه ابن هشام. الدماميني: ١٧٤. =

= وذكر الدماميني أنه لا يجوز في «أنه» إلا الفتح، وترك ذكر العلة، وبيانُ ذلك أن هذا ليس تعبير الزمخشري، وبالتالي فلا تكسر الهمزة خلافاً لمن توهم ذلك، وظن هذا فيها لأنها وقعت بعد القول، ويذهب فيها الدماميني إلى أنها وما بعدها مصدر مبتدأ، ومن الغريب، وما بعده الخبر المقدم. ولم يُصَرِّح الدماميني بهذا غير أنه لا يقوم به إلا هذا الوجه من الإعراب.

(١) الأمير/ ١/٧٥، فهي ظرف لمبتدأ مؤخر دَلَّ عليه الخبر المقدّم.. وفي الدسوقي/ ١/٨٦: مَنُّه: مبتدأ مؤخر، وإذ بعث ظرف لمبتدأ مؤخر لمحذوف دل عليه الخبر المقدّم.

(٢) في م٢/١٤ب: «يكون».

وقوله: إذ في محل رفع، أي مبتدأ، ولمن مَنِّ الله خبره، وعلى هذا فلا حذف، ويكون جعل الوقت من المنّ مبالغة ـ انظر الحواشي.

(٣) وقوله «كإذا» تنظير في احتمالي النصب والرفع على الخبرية، ومبنى هذا الكلام على أنهما من الظروف المتصرّفة. الأمير: ١/٧٥.

(٤) في هذا القول: أَخْطَبُ: مبتدأ، ما: مصدرية، ويكون: صلة و «إذا كان قائماً»:خبر، والتقدير: أَخْطَبُ أحوال الأمير كائن وقت قيامه، وعلى هذا التقدير جاء «إذا» في محل رفع خبر «أخطب»، أو أنه ظرف للخبر.. وانظر الدسوقي: ١/٨٦.

(٥) انظر هذا القول في شرح المفصَّل: ١/٩٧، برواية مختلفة.

(٦) انتهى نص الزمخشري. كذا، وهو لم ينقل نص الزمخشري بحروفه، وإنما نقل معناه كما أشرت فيما سبق.

وقوله «انتهى» ليس في م٢/١٤ب.

(٧) أي الوجه الأخير، وهو كونها في محل رفع.
وفي الدماميني، ١٧٤: «هذا التوجيه».

(٨) ذكر الأمير: ٧٥/١، أنه حكاه الشمني عن بعضهم، وذكر الدماميني أنه لا مانع منه حيث جاز خروجها عن الظرفية، ولا يحتاج إلى سماع يخصُّه.

= قال الدماميني (١٧٤): «وأقول، إذا كان الجمهور يجوِّزون خروجها عن الظرفية عند إضافتها، وغيرُهم عند الإتيان بها مفعولاً به أو بدلاً منه صدق حينئذٍ أنها ظرف متصرّف فلا يمتنع جعلها مبتدأً، ولا يحتاج فيه إلى سماع يخصه عن العرب».

وقال الشمني: «يرد عليه - على ابن هشام - إنه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله، ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته، على أن في شرح اللُّبِّ وضوء المصباح ما يقتضي أن لذلك قائلاً وهو: وإذ وإذا لا يلزمان الظرفية، نصَّ على ذلك سيبويه في الكتاب، وأجاز: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو بمعنى: وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، فأوقع إذا ههنا مبتدأ وخبراً. اهـ.».

انظر همع الهوامع: ١٧٣/٣، والرضي: ١١٤/٢.

(١) في م٣٧/٣أ: «بهذا المثال». وهو قوله: «أَخْطَبُ ما يكون الأمير إذا كان قائماً»؛ لأن (إذ) للماضي، و(إذا) للاستقبال، وكان عليه أن يُنَظِّر (إذ) بإذ.
وذكر الأمير أن الزمخشري قد يكون أراد مطلق التنظير في الوجهين، واتحاد شخص الظرفين غير لازم.

(٢) «حَقَّه» بالنصب خبر «كان» مقدَّم، واسم كان هو المصدر المؤوّل من «أن يقول» وما بعده.

(٣) قد يكون عدول الزمخشري عن ذلك من أجل أن يفيد أن كلاً من (إذ) و (إذا) يستعمل اسماً غير ظرف.
ويقصد بقوله «المعنى المراد» من حيث المضيّ والاستقبال.

(٤) قال الدماميني، ١٧٥/١: «أي يتكلّم به كذا على الصورة التي يلفظ بها».
وعند الأمير، ٧٥/١: «الزمخشري أشار إلى هذا حيث لم يقل: قولهم، أي العرب، وإنما قال: قولك أو تقديرك».

(٥) أي على الصورة التي رواها الزمخشري.
وقوله «كذا» كذا جاء في المخطوطات ماعدا الأول منها، ومثلها في الدماميني والدسوقي، وعند الأمير: ٧٥/١، وطبعة محمد محيي الدين: ٨١/١، ومبارك: ١١٣/١: «هكذا».

(١) المشهور أن يقال: «أخطبُ ما يكون الأمير قائماً».
وذكر السيوطي في حاشيته الخلاف في الوجوب، وأن ابن الحاج قال بعدم الوجوب في نقده على ابن عصفور، وذكر هذا أبو حيان في الارتشاف. انظر حاشية الأمير: ٧٥/١.

(٢) في م٣/٣٦أ، وم٤/٣٧ب: «وكذا».

(٣) وهذا اعتراض عليه أيضاً، وحاصله أن «إذا» في محل نصب، والخبر هو كائن أو حاصل، وليس «إذا» هو الخبر، بل ظرف للخبر المحذوف الدسوقي: ٨٧/١.

(٤) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج من بلده، وكان من كبار أئمة العربية والبيان، صنَّف المغني في شرح الإيضاح، وإعجاز القرآن الكبير والصغير، والعوامل المئة، وله غير ذلك توفي سنة (٤٧١هـ) بغية الوعاة: ١٠٦/٢.
وقوله هذا جواب عن الزمخشري، فقد جوّز عبد القاهر الرفع في «يوم» وتكون، «إذا» الحالَّة محله في محل رفع مثله، وتبع الزمخشريُّ عَبْدَ القاهر، ثم قاس «إذ» في الآية على «إذا» التي حملها عبد القاهر على يوم، وهو غير مناسب، لاختلاف الزمانين، فإذ للماضي، وإذا للمستقبل، ولا جامع بينهما. وانظر الدسوقي: ٨٧/١.

(٥) في م٣/٣٧أ: «بقولهم».

(٦) في م٢/١٤ب: «وقاس».
وقال الدماميني، ١٧٥: «هذا تشنيع على الزمخشري، ولعل الزمخشري لم يتنبه إلى هذا القياس».

(١) في م٣٧/٤ب: «الثاني»، واستُدرِك النقص.

(٢) كذا في الجنى الداني: ١٨٨، بمنزلة «إذا»، وذهب إلى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن مالك، وفي شرح الفريد، ٤٣٣: «وربما وقعت (إذا) موقع (إذ) و (إذ) موقعها، كذا في التسهيل»، وانظر التسهيل: ٩٣، وتبيان العكبري/ ١٣٥، ١١٢٢، وهمع الهوامع: ١٧٢/٣، والرضى: ١٠٨/٢، وشواهد التوضيح لابن مالك: ٩، والبحر المحيط: ٣٨٧/١، ومواضع أخرى فيه.

(٣) سورة الزلزلة: ٤/٩٩، أي يوم تزلزل الأرض زلزالها، وهو يوم النفخة الثانية، وهذا مستقبل.

(٤) في م٣٧/٣أ، أثبتت الآية الخامسة من سورة الزلزلة: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾.

(٥) الجمهور لا يثبتون الاستقبال في (إذ)، وإنما يجعلونها للماضي دائماً، وذهب جماعة إلى أنها تقع للاستقبال، ومنهم ابن مالك، واحتجوا بآية الزلزلة السابقة.

(٦) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾. سورة الكهف: ٩٩/١٨.

(٧) وهو النفخ في الصور. والنص في همع الهوامع: ١٧٢/٣.

(٨) وذلك باستعمال صيغة الماضي المتحقِّق الوقوع، وفي الآية: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ نزل التحديث الواقع في المستقبل منزلة الماضي، ومن هنا صَحَّ جعل «إذ» ظرفاً للمستقبل.
وفي الجنى الداني/ ١٨٨: «وذهب أكثر المحققين إلى أنّ (إذ) لا تقع موقع (إذا)، ولا (إذا) موقع (إذ)، وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى مُتَيَقَّنةً مقطوعاً بها عُبِّر بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري وابن عطية وغيرهما».

(٩) النص من هنا إلى قوله: بمنزلة (إذا) في همع الهوامع: ١٧٢/٣.

(١٠) الآيات: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ * فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾. سورة غافر: ٧٠/٤٠ - ٧٢.

(١) قال العكبري: «(إذ) ظرف زمانٍ ماضٍ، والمراد بها الاستقبال هنا». انظر ص: ١١٢٢، ومن قبل ص/١٣٥.

وقال أبو حيان في البحر، ٧/٤٧٤: «و (إذ) ظرف لما مضى فلا يعمل فيه المستقبل، كما لا يقال: سأقوم أمسِ، فقيل (إذا) يقع موقع (إذ)، وإنّ موقعها على سبيل المجاز، فيكون (إذ) هنا بمعنى (إذا)، وحَسَّن ذلك تيقُّن وقوع الأمر، وأُخرِج في صيغة الماضي وإن كان المعنى على الاستقبال».

وفي الكشاف، ٣/٥٩ - ٦٠: «فإن قلتَ: وهل قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ إلا مثل قولك: سوف أصُومُ أمسِ؟ قلت: المعنى على (إذا) إلاّ أنَّ الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله تعالى متيقَّنَةً مقطوعاً بها عُبِّر عنها بلفظ ما كان ووجد، والمعنى عن الاستقبال»، وعبارة الجنى الداني هي نص الزمخشري، وقد أشار إلى هذا المرادي. انظر: ص ١٨٨.

(٢) وذهب الدماميني إلى أنه لا مانع من أن يُتَأَوَّل هذا بما تأول به الجمهور: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾، فيقال: هذا من باب: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾، أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وحرف التنفيس، ليس بصادٍّ عن ذلك (ص ١٧٥)، وانظر حاشية الأمير: ١/٧٥.

(٣) في حاشية الأمير: «أعمل»، ومثله طبعة مبارك وزميله: ١١٣، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٠. وفي المخطوطات ونص السيوطي دون همز كما أثبتُّهُ.

(٤) أي في الاستقبال.

(٥) الوجه الثالث من معاني «إذ».

(٦) الآية من سورة الزخرف: ٣٩/٤٣.
قال أبو حيان: «وقيل: إذ للتعليل، حرف بمعنى (أَنْ)»، البحر: ١٧/٨، وعند العكبري: «فأما (إذ)، فمشكلة الأمر، لأنها ظرف زمان ماضٍ، ولن ينفعكم وفاعله واليوم المذكور ليس بماضٍ..». التبيان: ١١٣٩.

(٧) وعند العكبري (١١٤٠): «وقيل: إذ بمعنى أنْ، أي لأن ظلمتم».

(١) أي «إذ» التي للتعليل. وقال الرضي، ١١٥/٢: «ويجيء (إذ) للتعليل نحو: جئتك إذ أنت كريم، أي لأنك، والأَوْلى حرفيتها إذن؛ إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حَدِّ الاسم».
وقال المرادي: «واختلف في (إذ) هذه، فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجرَّدت عن الظرفية، وتمحَّضت للتعليل، ونُسِب إلى سيبويه، وصَرَّح ابن مالك في بعض نسخ التسهيل بحرفيتها، وذهب قوم منهم الشلوبين إلى أنها لا تخرج عن الظرفية، قال بعضهم: وهو الصحيح»، الجنى الداني: ١٨٩.
وانظر رَدَّ الرأي الأخير عند عضيمة في كتابه الدراسات: ٥٠/١، وفي الروض الأنف: «إذ» بمعنى أن المفتوحة، كذا قال سيبويه في سواد الكتاب» ٢٨٦/١.
وانظر الخصائص: ١٧٣/٢، ٢٢٢/٣، ٢٤٤، والبرهان: ٢٠٨/٤، والإتقان: ١٤٧/١.
ولقد تتبعتُ مواقع «إذ» في كتاب سيبويه فلم أجد لها عنده هذا المعنى الذي ذكروه فيه.

(٢) في م٣٧/٣أ: «لأنه».

(٣) في طبعة مبارك، ١١٣: «وأُريد بـ (إذ) الوقت» ومثله في حاشية الأمير: ٧٥/١، وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ٨٢ أثبت «إذ» بين حاصرتين، ويبدو أنه كذلك في بعض المخطوطات.
وما أثبتُّه إنما هو من المخطوطات التي رجعتُ إليها بإسقاط «إذ»، ومثله حاشية الدماميني: ١٧٦، والدسوقي: ٨٧/١.

(٤) ليس في م١٤/٢ب.

(٥) قال بهما بعض النحاة.

(٦) وهو جعل «إذ» حرف عِلَّة، وأما على جعلها ظرفاً والتعليل مُسْتَفَاد من قوة الكلام، فلا يرتفع السؤال.
الدماميني: ١٧٦.

(١) أي ومقتضى الثاني استفادته من قوة الكلام.

(٢) النفع المنفيّ والظلم، فإن زمن الأول زمن الآخرة، وزمن الثاني زمن الدنيا. الدماميني: ١٧٦، وقال الدسوقي، ١/٨٨: «الفعل الواقع علة، وهو الظلم وزمنه الدنيا، والفعل المُعَلَّل من حيث عدمه وهو النفع وزمنه الآخرة، واختلاف الزمان يمنع التعليل، بل في الحقيقة يمنع من التئام الكلام من أصله كما أشار إليه بقوله: و يبقى إشكال..» وهو نص الأمير: ١/٧٦.

(٣) سقط لفظ الآية من م٢/١٤ب و م٤/٣٨أ.
والإشكال: هو المراد بالسؤال المذكور أولاً، وأجاب عنه بأربعة أجوبة:
الأول: إذ حرف تعليل، الثاني: ما ذكره عن أبي علي، الثالث: أن يُقدَّر ثبت بعد إذ، الرابع: تقدير بعد قبل إذ، وتقدّم الجواب الأول وستأتي الثلاثة.

(٤) الزمانان: زمن الآخرة وزمان الدنيا، وهما متباينان، فلا يجوز إبدال أحدهما عن الآخر.
وفي الخصائص جعل أبو الفتح (إذ) مفيدة للتعليل، قال: «.. ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم..».

(٥) أي الفعل «ينفع» لأن العامل لا يعمل في ظرفين زمانين كالذي نحن فيه، وهما (اليوم) و (إذ).

(٦) أي ولا يكون ظرفاً لـ «مشتركون».

(٧) ذكروا أنه كان عليه أن يقول الأحرف الستة، وهي: إنّ، وأنّ، ولكن، وكأن، وليت، ولعل. وكأنه هنا رأى أنّ (أَنّ) المفتوحة هي عين المكسورة، فعدَّها خمسة.
ومعمول خبر هذه الأحرف لا يتقدّم عليها، فلا يتقدَّم معمول خبر (أَنّ) المفتوحة الهمزة، لأنها فرع من أختها وهي (إِنّ) المسكورة. وانظر الشمني: ١/١٧٦ - ١٧٧.

(٨) أي أَنّ المفتوحة موصول حرفي؛ لتأوّلها مع صلتها بمصدر، وصلتها معمولاها الاسم والخبر، وقد فرض أن (إذ) المتقدمة على (أَنّ) ظرفٌ لخبرها الذي هو مشتركون، فلزم تقديم معمول بعض الصِّلة على الموصول، وهو محذور. (الدماميني: ١٧٧)، ثم تعقَّبه في هذه المسألة، ورأى أن الصواب أحد أمرين: إما أن يسقط العلة الثانية، ويقال الأحرف الستة، أو يسقط العلة الأولى؛ وذلك لأن العلة =

= في امتناع تقدُّم خبر الأحرف الخمسة عليها أنّ لها صدر الكلام، والعلة في المفتوحة كونها موصولاً لا علة التقديم، فإنها مسلوبة الصدرية، بدليل: أعجبني أنك مُحْسِنٌ، وإذا تقرر ذلك فنقول إنه أراد خصوص الخمسة فقط، فلا معنى لذكرها في هذا المقام، وإن أراد الخمسة مع ما يتفرع عنه لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين؛ إذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة للمفتوحة كونها من الأحرف المشبهة بالفعل وكونها موصولاً حرفياً، بل العلة هي الثانية فقط. وانظر تعليق الشمني على نص الدماميني.

(١) أي اشتراكهم في عذاب الآخرة لا في زمن الظلم في الدنيا، فلا يصح تعلق (إذ ظلمتم) بـ (مشتركون).

(٢) أي أهل العلم والمفسِّرون، وأما الجمهور فلا يقولون بذلك.

كذا عند الدسوقي: ٨٨/١، وفي همع الهوامع، ١٧٥/٣، «وتزاد (إذ) للتعليل خلافاً للجمهور».

(٣) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾. سورة الأحقاف: ١١/٤٦.

وفي البحر، ٥٩/٨ «العامل في (إذ) محذوف، أي: وإذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم، وقوله: فسيقولون. مُسَبَّب عن ذلك الجواب المحذوف، لأن هذا القول ناشئ عن ذلك العناد، ويمتنع أن يعمل في (إذ)، فسيقولون لحيلولة الفاء، ولتعانُدِ زمان (إذ) وزمان (سيقولون)..».

ونصُّ أبي حيان هذا مثله في الكشاف: ١٠١/٣، والدماميني: ١٧٧، وانظر العكبري: ١١٥٥، وشرح الرضي: ١٠١/٢.

(٤) تتمة الآية: ﴿.. يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ سورة الكهف: ١٦/١٨.

قال العكبري/٨٤٠: «(إذ) ظرف لفعل محذوف، أي وقال بعضهم لبعض..» وعند الدسوقي: ١/ ٨٨: «(إذ) في هذه الآية وما قبلها حرف تعليل لاظرف، وإلا لزم عمل ما بعد الفاء فيما قبلها»، وانظر الرضي: ١٠١/٢، والدماميني: ١٧٧.

(١) البيت من قصيدة للفرزدق مدح بها عمر بن عبد العزيز لما كان والياً بالمدينة، ويروى البيت أيضاً: «دولتهم» بدلاً من «نعمتهم».

ومعنى البيت: أن الناس أصبحوا بولاية عمر عليهم قد أعاد الله عليهم نعمة كانوا في مثلها من قبل حين كان جَدّه مروان والياً عليهم.

والشاهد في البيت (إذ) في الموضعين فهي للتعليل. واستشهد سيبويه بالبيت على أن بعض الناس كان ينصب «مثلهم» خبراً لـ «ما» و «بَشَر» اسمها قال: وهذا لا يكاد يُعْرَف.

وذكر السيوطي في البيت شواهد أخرى: استعمال (أصبح) بمعنى (صار)، واقتران جملة الحال الماضية بقد. وورود (إذ) للتعليل. ونصب خبر ما مع تقدم على اسمها وهو نادر.

وانظر البيت في: شرح البغدادي : ١٥٨/٢، والسيوطي: ٢٣٧/١، وسيبويه: ٢٩/١، والخزانة: ١٣٠/٢، ١٣٣/٤، والمقتضب: ١٩١/٤، ومجالس ثعلب: ١١٣، وشرح التصريح: ١٩٨/١، والجنى الداني: ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، والمقرب لابن عصفور: ١٠٢/١، وهمع الهوامع: ١١٣/٢، و٣٣٢/٣، وشرح الأشموني: ٢٠٣/١، والديوان: ١٨٥. وسوف يتكرر هذا البيت في ثلاثة مواضع أخرى.

(٢) البيت مطلع قصيدة للأعشى مدح بها سلامة ذا فائش الحميري، وروايته عند سيبويه: «وإن في السفر ما مضى مهلاً»، وهي كذلك عند المالقي. وهذه الرواية لا شاهد فيها، وهي رواية الأعلم أيضاً. ورواية السيرافي: «إذ مضى»، وذكر أنه يُرْوَى: «مضوا»، ورواية الأغاني: «وإن في السفر من مضى مهلاً». والسَّفر: المسافرون جمع سافر مثل صحب جمع صاحب، أو هو اسم جمع مسافر، ويعني بالسَّفْر من مات.

ومهلاً: قال أبو عمرو: مهلة لمن بقي بعدهم، أي يستعدُّ ويصلح من شأنه، وقال ابن الحاجب: «معناه: إنهم يقولون: إنّ لنا محلاً في الدنيا وارتحالاً بالموت، وإنّ فيمن مضى قبلنا يعني موت من يموت مهلةً لنا لأنا نبقى بعدهم..».

= والشاهد في البيت أن (إذ) تعليلية.

والأعشى: هو ميمون، وكنيته أبو بصير بن قيس بن جندل، وكان من فحول شعراء الجاهلية، وهو أول من سأل بشعره، وكانوا يسمونه صنَّاجة العرب لجودة شعره، وقيل غير ذلك، واتجه إلى الرسول ومعه قصيدة ليُسْلِم غير أنه مات قبل أن يتحقق له ذلك.

وانظر شرح البغدادي: ١٦١/٢، وشرح السيوطي: ٢٣٨/١، وأمالي الشجري: ٧٦/٢، وكذلك: ٣٢٢/١، والخزانة: ٣٨١/١، واللسان (حلل)، وسيبويه: ٢٨٣/١، ٢٨٤، و١٤١/٢، وشرح التسهيل لابن عقيل: ٣١١/١، وأمالي السهيلي/ ١١٥، والمقتضب: ١٣٠/٤، وشرح المفصل: ١٠٣/١، ٧٤/٨، والخصائص: ٣٧٣/٢، وأمالي ابن الحاجب: ٧٦/٢، ورصف المباني: ٢٩٨، وهمع الهوامع: ١٦١/٢، ودلائل الإعجاز: ٢١٠، والديوان: ٢٣٣.

(١) كلام المصنف مأخوذ من كلام ابن الحاجب في أماليه: انظر: ٧٦/٢.

(٢) البغدادي: كلام المصنف لأنهم مضوا، إشارة إلى معنى (إذ) التعليلية، والجيد أن تبقى على ظرفيتها، وأن يكون (إذ مضوا) بدل اشتمال من السفر.

(٣) وتحقق الإمهال لأنا لم نمض معهم.

(٤) ليست في م١٤/٢ب.

(٥) الأقوال التي سبقت أقوال غير الجمهور.

(٦) في م٤/٣٨ب: «لا يثبتون هذا القسم»، ومثله طبعة مبارك وزميله: ١١٤، وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ١١٤: «هذا».

والمراد كونها للتعليل من أصلها ظرفاً أو حرفاً.

(٧) الواو ساقطة من م٣/٣٧ب. وأبو الفتح عثمان بن جني تلميذ أبي علي الفارسي. ونصه في تبيان العكبري: ١١٤٠، وفي البحر: ٨/١٧، والخصائص ولا م٤/٣٨ب ١٧٠، وفي هذه المراجع زيادة عما ههنا، ففي العكبري نهاية النص: «فتكون (إذ) بدلاً من (اليوم) حتى كأنها مستقبلة أو كأن اليوم ماض».

وانظر نص الخصائص، فهو اكثر إحكاماً وبياناً مما أثبته المصنف هنا.

(١) في م٣/٣٧ب: «مرات».

(٢) سورة الزخرف ٤٣/٣٩ وقد تقدمت وقوله تعالى: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ ليس في م٢/١٤ب،

(٣) أي أنك إما أن تلاحظ أن الجميع من جنس زمن الدنيا أو من جنس زمن الآخرة، فمراده بالماضي الدنيا، وبالمستقبل الآخرة، والمعنى على هذا: لن ينفعكم اليوم الحاضر الذي هو وقت الظلم حكماً أي متصل به، ولن ينفعكم اليوم الذي هو الآخر الذي هو وقت الظلم في الدنيا حكماً لاتصاله: كذا في تقريرات الشيخ دردير، وانظر الدسوقي: ٨٨/١، والدماميني: ١٧٨.

(٤) «انتهى» غير مثبتة في م٣٧/٣ب.

ثم لا معنى لإنهاء النص بهذا اللفظ، فهو لم ينقل نص ابن جني فيما جرى له مع شيخه، وإنما تصرّف فيه بالزيادة والحذف.

(٥) هذا الكلام عند العكبري/ ١١٤٠: «وقال غيره ـ أي غير ابن جني ـ: الكلام محمول على المعنى، والمعنى: أن ثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة فكأنه قال: ولن ينفعكم اليوم إذ صَحَّ ظلمكم عندكم، فهو بدل أيضاً».

ومثل هذا عند الدماميني: ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٦) النص في العكبري، ١١٤٠: «وقال آخرون: التقدير بعد إذ ظلمتم، فحذف المضاف للعلم به». وعند الدردير: «بعد إذ ظلمتم، أي في الزمن الذي بقدر زمن ظلمكم، ولاشك أن المراد بالزمن البَعْدي الآخرة». انظر النص عند الدسوقي: ٨٨/١.

(٧) وذكر العكبري رأياً ثالثاً قال: «وقيل: (إذ) بمعنى (أَنْ)، أي لأن ظلمتم». وقوله: «وعليهما»، أي: وإذا بنينا على الرأيين السابقين وهما تقدير: ثبت أو بعد.

(١) في م٢٨/١أ و م٣٨/٤ب «لما قدمناه».

كان المصنف قد ذكر من قبل أن (بعد) و (قبل) غير صالحين للاستغناء عنهما عند إضافة (إذ) إليهما، وهذا يقتضي ألا يُحْذَفا، وتقديره هنا يقتضي الحذف، والجواب على ذلك أن معنى: لا يستغنى عنهما أنه لا يستغنى عن معناهما، ولا يشترط نص اللفظ، فلا بد من ملاحظة المعنى، وأما اللفظ فحذفه جائز إذا وجد الدليل. ونظر الدسوقي: ٨٨/١.

(٢) أي بل هذا جائز كما هو الحال هنا، والدليل على ذلك توقف صحة الكلام على تقديرها. الدسوقي: ٨٨/١.

وقال الدماميني، ١٧٩: «وهنا لم نقل استغني عن معناهما حتى ينافي الكلام المتقدّم، وإنما قلنا بأنها مرادة مقصود مَعْنَاها لكنها حذفت لدليل».

(٣) وذلك بأن نجعلها بدلاً بتقرير «ثبت» أو «بعد»، أو بملاحظة اتصال الدنيا والآخرة.

(٤) وذلك على حذف لام العلة.

(٥) وهو الضمير المستتر في: «ينفعكم».

(٦) في آية الزخرف: ٣٨/٤٣ ـ ٣٩.

وعند الدماميني، ١٧٩: «أي ولن ينفعكم اليوم هو، أي هذا القول، أو لن ينفعكم هذا التمني، أو هذا الاعتذار لأنكم في العذاب مشتركون، أي لاشتراككم في سببه وهو الكفر». وانظر البحر: ١٧/٨.

(٧) أي هذا الضمير راجع إلى القرين المذكور في قوله: «فبئس القرين».

(٨) أي لهذين الاحتمالين: وهما كون الفاعل ضميراً راجعاً إلى قولهم: يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين، وكونه ضميراً راجعاً إلى القرين مع كون «أن» وصلتها تعليلاً، انظر الدماميني: ١٧٩، والدسوقي: ٨٩/١.

(٩) قرأ بهذا ابن عامر ومجاهد، وفي القرطبي: ١٩/١٦، بالكسر ابن عامر باختلاف عنه والباقون بالفتح.

= قال أبو حيان: «وقرئ (إنكم) بالكسر، فَدَلَّ على إضمار الفاعل، ويُقَوِّيه حَمْلُ «أنكم» بالفتح على التعليل، واليوم وإذ ظرفان: فاليوم ظرف حال، وإذ ظرف ماض..» البحر: ١٧/٨.

وانظر التبيان للعكبري: ١١٤٠، وتبيان الطوسي: ١٩٩/٩. والحجة لابن خالويه: ٣٢٢ وكتاب السبعة: ٥٨٦، وكتابي معجم القراءات.

(١) فإنه جواب لسؤال عن العلة مُقَدّر كأنه قيل: لم لا ينفعنا ذلك؟ فقيل: إنا في العذاب مشتركون. الدماميني/ ١٧٩.

(٢) لم تأتِ «إذ» للمفاجأة في القرآن الكريم. ورَدَّ هذا المعنى أبو حيان. انظر البحر: ١٣٧/١.

وقال سيبويه: «وتكون (إذ) مثلها أيضاً [أي مثل إذا]، ولايليها إلا الفعل الواجب، وذلك قوله: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد..» ٣١١/٢.

ونقل المرادي نص سيبويه في الجنى الداني/ ١٨٩ قال: «الرابع أن تكون للمفاجأة، ولا تكون للمفاجأة إلا بعد بينا أو بينما قال سيبويه: بينا أنا كذا إذ جاء زيد، فهذا لما توافقه وتهجم عليه».

(٣) ذكر البغدادي أن هذا البيت من مقطوعة لحُرَيْث بن جبلة العذري أوردها أبو حاتم السجستاني في كتاب المُعَمَّرين.

وفي اللسان: (دهر)، البيت مع ثلاثة أبيات نَسَبَها ابن بَرِّي لعثير بن لبيد العذري، قال: وقيل لحريث ابن جبلة العذري، أو عثمان بن لبيد العذري.

وفي بصائر الفيروزبادي نَسَب البيت لأبي عيينة المهلبي، والرواية: «فاستقدر».

وقوله: استقدر الله خيراً: أي اطلب منه تعالى أن يُقَدِّر لك خيراً. والعُسْرُ: مبتدأ خبره محذوف، وتقديره: موجود.

ومياسير: فاعل دارت، أي حدثت وحَلَّت في موضع العُسْرِ.

والشاهد في البيت أن (إذ) للمفاجأة، وأورد البيت ابن جني في «الفاء» في سر الصناعة على أن إذ وإذا بمنزلة الفاء الرابطة للجواب.

وحُرَيث: تصغير حارث، والعذري: نسبة إلى قبيلة عذرة في اليمن، وهو شاعر جاهلي.

انظر البيت في شرح البغدادي: ١٦٨/٢، والسيوطي: ٢٤٤/٨، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٧/٢، ٢٠٩، ودرة الغواص/ ٥٦: «فاستقدر الله»، وسيبويه: ١٥٨/٢، والمعمرون والوصايا: ٤٠، وسر الصناعة: ٢٥٥/١، واللسان: (دهر، قدر)، والأمالي: ١٦٨/٢٠ - ١٧٠، وأسرار العربية: ٢٥٦، وشذور الذهب: ٢٦، وانظر التاج: (دهر، وقدر)، والأساس (قدر).

(١) أخذ هذا المصنف من المرادي، قال في الجنى الداني/ ١٨٩ - ١٩٠: «واختلف في إذ هذه، فقيل هي باقية على ظرفيتها الزمانية، وقيل هي ظرف مكان، كما قال بعضهم ذلك في (إذا) الفجائية. وقال ابن مالك: المختار عندي الحكم بحرفيتها، وذهب بعضهم إلى أنها زائدة..».

وفي همع الهوامع ٣/١٧٦: «واختار الزمان أبو حيان إقراراً لها على ما استقرَّ لها، واختار ابن مالك والشلوبين معنى المفاجأة».

(٢) في طبعة مبارك وزميله: ١١٥، حرف «توكيد»، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٣، والدسوقي: ١/٨٩، والأمير: ١/٧٧: «توكيد».

وعند الدماميني: ١٨٠، والسيوطي في الهمع: ٣/١٧٦، والمخطوطات: «مؤكِّد». وهذا اختيار ابن مالك والشلوبين.

(٣) زمانية أو مكانية.

(٤) وهو الفعل «دارت» في البيت، أي دارت مياسير في الوقت أو المكان.

والنص في الجنى الداني: ١٩٠، وصورته: «فإن قلت: إذا جُعِلَت ظرفاً فما العامل فيها؟ قلتُ: قال ابن جني: الناصب لها هو الفعل الذي بعدها وليست مضافة إليه، والناصب لـ (بينا وبينما) فعل يقدّر مما بعد (إذ).

وقال الشلوبين: العامل في (بينا) ما يفهم من سياق الكلام، و (إذ) بدل من (بينا)، أي حين أنا كذلك إذ جاء زيد، وافقت مجيء زيد».

وفي همع الهوامع، ٣/١٧٦: «وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة، وعامل بينا وبينما محذوف يفسّره الفعل المذكور».

(١) الدماميني، ١٨٠: ولامانع حينئذٍ من عمله فيها.

(٢) فإذا قلت: بينا أنا قائم إذ جاء عمرو، يكون المعنى: جاء عمرو في زمن جاء بين أوقات قيامي.

(٣) قول الشلوبين إلى «ولا في بينا ولا بينما» سقط من م٣/٣٨أ، واستدرك على هامش النسخة.

(٤) في م٤/٣٩أ «للجملة» وأراد إلى الجملة الواقعة بعدها.

(٥) وهو «إذ»، وما قبل المضاف هو (بينا وبينما).

(٦) في م١ و م٢، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، ٨٣: «عاملها» على الإفراد، وسياق الحديث يدل على أن الصواب ما أثبتُّه.

(٧) أي من «بينا وبينما».

وفي حاشية الأمير، ١/٧٧: «ويتعيّن زمانيتها إذا أبدلت من الزمان».

وعند الدسوقي، ١/٨٩: «إذ ظرف زمان؛ لأنّ (بين) ظرف زمان ولا يُبْدَلُ الزمان إلا من الزمان».

(٨) والتقدير على هذا: العُسْرُ حاصل في أوقات إذ دارت مياسير، ويكون العسر مبتدأ، والعامل فيما سبقه الخبر المقدر، وهو حاصل.

(٩) الكف بالألف في «بينا»، و بـ «ما» في «بينما».

(١٠) سقط «إليه» من م٣/٣٨أ.

(١١) مثل: أَيّاً تضرب أضرب، وأياً تُكْرِم أُكْرِم، فاسم الشرط «أياً» يعمل فيه الفعل «تضرب».

(١٢) في م٢/١٤ب: «وقيل: هو بين». وفي هذه الحالة (إذ) حرف مؤكد، أو للمفاجأة.

(١٣) في م١/٢٨أ: «وتقديره»، وفي م٣/٣٨أ: «وتقدير بينما»، ومثله في م٤/٣٩أ بسقوط «قولك».

(١) كذا في المخطوطات «عمرو»، ومثلها عند الدماميني: ١٨٠.
وفي متن الدسوقي، ٨٩: «زيد»، ومثله عند الأمير: ٧٧/١، ومبارك وزميله: ١١٥، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٣.

(٢) وهو مجيء عمرو.

(٣) الدماميني، ١٨٠: وكأن «إذ» عند هذا القائل إما حرف زائد أو للمفاجأة، اهـ، وقد أشرتُ إلى هذا قبل قليل.

(٤) أي «بين» مبتدأ. فخرجت بذلك عن الظرفية، وكذا «إذ»، وهذا ليس من الأقوال الأربعة التي حكاها المصنِّف في إذ الفجائية. انظر الدماميني: ١٨١، والدسوقي/ ٨٩.

(٥) في م٣/٣٨أ، و م٤/٣٩أ: «جاء زيد».

(٦) النص في همع الهوامع: ١٧٦/٣ - ١٧٧ من هنا إلى نهاية قول ابن الشجري، وهو عند المرادي أيضاً في الجنى الداني: ١٩١، وأبي حيان في البحر المحيط: ١٣٩/١، وقد نقل المصنف هذا عن واحد منهما من غير عزو.

(٧) قال أبو حيان: «واختلف النحويون في (إذ) فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو» البحر: ١٣٩/١.

وقال في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ سورة آل عمران ٣٥/٣: «وذهب أبو عبيدة إلى أن (إذ) زائدة، والمعنى: قالت امرأة عمران، وتقدَّم له نظير هذا القول في مواضع، وكان أبو عبيدة يضعف في النحو». البحر: ٤٣٧/٢.

وانظر شرح الرضي: ١٠٨/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٠٧/٢، والعكبري/٤٦، وذهب إلى الزيادة ابن الشجري. الأمالي: ٢٠٧/٢.

(١) وفي تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة/ ٢٥٢: «و (إذ) قد تزاد كقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ﴾ سورة لقمان ١٣/٣١، وقال ابن ميادة:

إذ لا يـزال قـائـل أبـِن أبـِن..».

وابن قتيبة هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري نزيل بغداد كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس ثقة ديناً فاضلاً، له مصنفات منها:

إعراب القرآن، معاني القرآن، مشكل القرآن.. وغيرها، ت (٢٧٦هـ) بغية الوعاة: ٦٣/٢ - ٦٤.

(٢) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً..﴾ من سورة البقرة/ ٣٠ وقد تقدمت.

(٣) وذلك في حال كونها مع الماضي.

وقال المرادي: «وزاد بعضهم لـ (إِذْ) قسماً سادساً، وهو أن تكون بمعنى (قد)، وجعل (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ بمعنى (قد)، وليس هذا القول بشيء، والله أعلم». الجنى الداني: ١٩٢، ومثل هذا النص في البحر: ١/١٣٩.

(٤) أي آية الزخرف السابقة: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ..﴾ الآية: ٣٩.

وذكر الدماميني أنه أراد هذه ولم يرد آية البقرة ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾؛ لأنه سيقول: وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل، وهذا متحقق في آية الزخرف؛ لأن (إذ ظلمتم) على القول فيه بأن (إذ) للتحقيق جملة معترضة بين الفعل وهو ينفع، وفاعله وهو أنكم في العذاب مشتركون، ومثل هذا في ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ لا يتأتّى بوجه (ص:١٨١) وإلى مثل هذا ذهب الأمير: ١/٧٧.

(٥) أي الزيادة والتحقيق، وهو في رده لهما هنا تابع لشيخه أبي حيان.

(٦) سقط أول النص من م٣/٣٨أ.

وفي الدماميني: ١٨١، وفي بعض النسخ: و «أجاز» من الإجازة. ومثله عند الدسوقي: ٩٩/١.

وجاء في أمالي ابن الشجري: ٢٠٧/٢ ـ ٢٠٨، قوله: «سألني سائل فقال: ما العامل في الظرفين من قولهم: (بينما زيد إذ جاء عمرو)؟ ما هذان الظرفان؟ فأجبتُ بأن الأكثر في الكلام أن يقال: بينما زيد جاء عمرو، فلذلك جعل بعض النحويين (إذ) ههنا زائدة، فزيد رفع بالابتداء، وخبره محذوف يجوز إظهاره، فالتقدير: بينما زيد حاضر أو في الدار أو خلف بكر أو نحو ذلك، فالعامل في بينما الفعل المذكور.. ومما جاء على حذف الخبر وإثبات (إذ) قول الآخر:

استقـدر الله خيـراً وارْضَيَـنَّ بــه فبينمـا العُسْـرُ إذ دارت مياسيـرُ

وصواب هذا الكلام عندي الحكم بزيادة «إذ»؛ لأنك لو جعلتها غير زائدة أعملت فيها الخبر مذكوراً أو مُقَدَّراً وهي مضافة إلى الجملة الفعلية التي هي جاء وفاعله، وهذا الفعل هو الناصب لـ (بينما)، فإذا قدرت (إذ) مضافة إليه وهي على بابها غير زائدة بطل إعماله في (بينما)، لأن المضاف إليه كما لا يصح إعماله في المضاف كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف».

(١) في م٢م١٥أ، و م٣٩/٤أ: «بينا».

(٢) في م١٥/٢أ، و م٣٩/٤أ: «وقدرتها».

(٣) وهو: جالس.

(٤) من هنا إلى آخر حديثه سقط من م٢٨/١أ، واستدرك على هامش النسخة. والفعل هو: جاء.

(٥) أي جزء المضاف إليه وهو الفعل «جاء».

(٦) ومثل هذا محذور.

(٧) يريد أنه قد مضى توجيهه فلا نأخذ بدعوى الزيادة.

(٨) آية الزخرف/٣٩: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾.

(٩) وهو «ينفع» والفاعل هو: «أنكم في العذاب مشتركون».

(١) في م٢/١٥أ و م٣/٣٨ب: «يلزم» بالياء.

(٢) الآية: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. سورة الأنفال: ٨/٢٦.

في الآية: إذ أنتم قليل، ما بعدها جملة اسمية خبرها مفرد، وإذ هنا مفعول بالفعل «اذكروا».

ونَصَّ الدماميني وغيره على أنه يقبح في مثل هذه الحالة أن يليها اسم بعده فعل ماض نحو: جئتك إذ زيد قام؛ لأن الخبر من مظان الاسم أو مضارعه إلا إذا دعت ضرورة إلى العدول، ولا ضرورة هنا؛ فلذلك حَسُنَ: إذ زيد قائم وإذ زيد يقوم. الدماميني: ١٨١، وذكر مثل هذا السيوطي في همع الهوامع: ٣/١٧٤.

(٣) ذكر الشيخ عضيمة في كتابه دراسات: ١/٣، أن إضافة (إذ) إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الجملة الاسمية في القرآن الكريم.

(٤) الآية/ ٣٠ من سورة البقرة، وقد تقدَّمت.

(٥) الآية: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. سورة البقرة: ٢/١٢٤.

(٦) الآية: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. سورة آل عمران: ٣/١٢١.

(٧) قول الله للملائكة، وابتلاؤه إبراهيم بكلمات، وغدو رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم بدر أو أُحدٍ على خلاف ذلك، كلُّه كان فيما مضى قبل نزول هذه الآيات، فهي ماضية لفظاً بحكم الأفعال: قال، ابتلى، غدوت، ومعنىً لتقدُّمها زمناً وفعلاً.

(١) في م٣٨/٣ب: «مضارع»، وهو غير الصواب، فلا يصح المعنى معه.

(٢) ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾. سورة البقرة: ١٢٧/٢.

الفعل: «يرفع» في الآية لفظه لفظ المضارع، ولكنه من حيث المعنى ماضٍ، فإنَّ رفع القواعد قد سبق ومضى، ولكنه عَبَّر بالمضارع حكاية للحال الماضية.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ۚ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ﴾. سورة الأنفال: ٣٠/٨.

يمكر: لفظه لفظ المضارع ومعناه الماضي على تقدير: وإذ مكر فعبر بالمضارع عن الحال الماضية.

(٤) ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ۖ..﴾. سورة الأحزاب: ٣٧/٣٣.

وإذ تقول: لفظه لفظ المضارع، وهو ماضٍ في المعنى والتقدير، وإذ قلت.

(٥) في م٣٨/٣ب: «وقد اجتمع ذلك كله». وقوله «الثلاثة» أي: الإضافة إلى جملة ماضية لفظاً ومعنى، والإضافة إلي جملة اسمية، والإضافة إلى جملة فعلها ماضٍ معنى لا لفظاً، مثال الأولى: إذ أخرجه، والثانية: إذهما في الغار، والثالثة: إذ يقول لصاحبه.

(٦) تتمة الآية ﴿.. فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة التوبة: ٩/٤٠.

(٧) في م١/: «الأول». أي وقت إخراج الذين كفروا له.

(١) وهي: إذ هما في الغار، وفي التبيان للعكبري/ ٦٤٤: إذ هما ظرف لنصره لأنه بدل من (إذ) الأولى، ومن قال العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قَدَّر فعلاً آخر أي نصره إذ هما.
وانظر البحر: ٤٣/٥، والكشاف: ٤٠/٢، ودراسات عضيمة: ٢٠/١.

(٢) في م١٥/٢: «والثانية». والثالثة هي إذ يقول، بدل أيضاً.

(٣) انظر العكبري: ٦٤٤.

(٤) أي في القولين اللذين في «إذ» الثالثة، وهي: (إذ يقول)، على أنه بدل ثان من الأولى، أو ظرف لثاني اثنين، وكلام ابن هشام مأخوذ من ابن جني، وسيأتي.

(٥) وهي قوله: «إذ هما» على البدل من «إذ أخرجه».

(٦) وهو زمن كونهما في الغار. والثالث هو زمن قوله: لا تحزن إنّ الله معنا.

(٧) أي غير الزمن الأول، وهو زمن إخراج الكافرين له بحيث لا يصدق على شيء فيهما. الدماميني: ١٨٢، والدسوقي: ٩٠/١.

(٨) أي كيف يبدل منه بدل كل من كل مع أن الزمن مختلف؟

(٩) والمبدل منه واحد، أو مع اتحاد المبدل منه.

(١٠) كقولك: وجه زيد قمر شمس. الدماميني: ٨٢.
وعند الدسوقي، ٩٠/١: «أي كما في قولك: ركبت حماراً فرساً بغلاً، فتخبر بأنك ركبت حماراً، ثم لما ثبت لك أن الذي ركبته غير حمار أخبرت أن المركوب فرس... ومنشأ ذلك النسيان أو الغلط والله مُنَزَّه عن ذلك».

(١١) النص من الاعتراض حتى آخره لابن جني في المحتسب، ومنه هذا الجواب، وإليك نص ابن جني قال: «وقوله: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ بدل من قوله عز وجل: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فإن =

= قلت فإن وقت إخراج الذين كفروا له قبل حصوله ﷺ في الغار فكيف يُبْدَلُ منه وليس هو هو، ولا هو أيضاً بعضه، ولا هو أيضاً من بدل الاشتمال، ومعاذ الله أن يكون من بدل الغلط؟ قيل: إذا تقارب الزمانان وضع أحدهما موضع صاحبه، ألا تراك تقول: شكرتك إذ أحسنت إليَّ، وإنما كان الشكر مُسَبَّباً عن الإحسان، فزمان الإحسان قبل زمان الشكر، فأعملت شكرت في زمان لم يقع فيه الشكر. ومن شرط الظرف العامل فيه الفعل أن يكون ذلك واقعاً في ذلك الزمان كزرتك يوم الجمعة، وجلست عندك يوم السبت، لكنه لما تجاور الزمانان وتقاربا جاز عمل الفعل في زمان لم يقع فيه لكنه قريب منه..» (١/٢٩١).

(١) سيذكر المصنف هذا في الباب الثالث. وهنا يصح تعلُّقه بثاني اثنين، فكأن ثاني اسم فاعل من ثنيت بمعنى كررت، فلما توهم فيه هذا المعنى وهذا الاشتقاق صَحَّ التعليق فيه.

(٢) أي من لا علم له بحكم «إذ» وهو إضافتها إلى الجملة.

(٣) هذا واحد من ثلاثة أبيات رواها أبو زيد في النوادر، وذكر في كتاب الهمز أنه أنشده شيخ أعرابي من بني تميم لنفسه هذه الأبيات.

وذكر السيوطي أنه رأى في الأغاني ما يدل على أن هذا البيت لعبد الله بن المعتز وعجزه:

«والدار جامعة أزمانَ أزمانا».

والأفنان: جمع فنن، وهو الغصن الملتف، أو جمع فَنّ وهو الحال والنوع، ونصبه على الحال، وإذ ذاك: ظرف لقوله: مُنْقَلِب.

ومعنى البيت عند البغدادي: هل ترجع ليالينا حال كونها مثل الأغصان الملتفة في نضارتها وحسنها، أو حال كونها ذات فنون من الحسن وضُروب شتى من اللذَّة؟ وهذه الليالي اللاتي مضين في حال أنَّ عيشنا منقلبٌ من طور إلى طور، إذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الأغصان في الرونق والبهجة، أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن.

والشاهد في البيت: أن الجملة المضاف إليها (إذ) حذف عجزها، والتقدير: إذ ذاك كائن.

انظر شرح البغدادي: ١٧٦/٢، والسيوطي: ٢٤٧/١، والأغاني: ٢٨٩/١، والنوادر: ٤٩٤، وهمع الهوامع: ١٧٤/٣، والدرر: ١٧٣/١.

(١) ذاك: راجع إلى العيش، كذلك: اسم الإشارة في المحذوف راجع للأفنان.
وعند الأمير: ١/ ٧٨، والدسوقي: ١/ ٩١، الأوضح أن يقول: إذ ذاك حاصل.

(٢) الشاهد في البيت أن خبر المبتدأ بعد «إذ» في الموضعين محذوف: إذ نحن متآلفون، وإذ نحن كذلك. وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/ ١٧٩، والسيوطي: ١/ ٢٤٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠٠. وكتاب الشعر الفارسي ١/ ٢٨٤.

(٣) قال الدسوقي، ١/ ٩١: «اختيار هذا البيت فيه لطيفة؛ لأن الأخطل نصرانيّ» اهـ قلتُ: أظن أنه لم يخطر مثل هذا على بال المصنِّف عند ذكر المثال.
وقال البغدادي: «والكلام على هذا البيت أصله لأبي علي، قال في كتاب الشعر: لا يجوز أن يكون (إذ ذاك) خبر (نحن) كما لا يجوز: زيد أَمْسِ، ولكن (إذ) الأولى ظرف لعهدتهم، كأنه قال: عهدتهم إخواناً إذ نحن متآخون أو متآلفون إذ ذاك، أي إذ ذاك كائن، ويحتمل أن يكون دون الناس متعلقاً بالخبر المضمر، ويحتمل أن يكون إخواناً دون الناس، فإذ قدَّم الصفة صار نصبه على الحال». وقد أخذ ابن هشام هذا عن الفارسي، وهو عند ابن الشجري في أماليه: ١/ ٢٠٠، فلعله أخذه عن الفارسي أيضاً. وانظر كتاب الشعر للفارسي ١/ ٢٨٤.

(٤) في م٣/ ٣٩أ: «متآلفون».

(٥) في م٤/ ٣٩ب: «ولا يكون».

(٦) إذ ذاك.

(٧) واسم الزمان لا يكون خبراً عن الجثة.

(٨) وهو: متآلفون.

(٩) والمعنى: عهدتهم إذ نحن متآلفون.

(١) أي لعهدتهم. والخبر المقدر: متآلفون.

(٢) أي متصافين من دون الناس.

(٣) «من» زيادة من م٣٩/٤ب، وليست في بقية المخطوطات. ومن ذلك أي: كون دون ظرفاً لحال مُقَدَّرة لا يمنع منه تنكير صاحب الحال وهو إخواناً، لتقدّم الحال عليه، ومتى كان ذلك صَحّ مجيء الحال من النكرة.

(٤) وهو «إخواناً».

(٥) في م٢٨/١ب: «لتأخيره» أي تأخُّره عن الحال.

(٦) البيت لكثير عزة، وأثبت المصنف صدره، وعَجُزُه ما أثبتُّه بين حاصرتين، وأنشده الرضي: لمية موحشاً طلل قديم. وفي سيبويه: لعزة موحشاً طلل قديم، وعزة اسم امرأة كان يحبها، ولا يبعد أنه كنّى بمية عن عَزّة.

يلوح: أي تلوح آثاره وكأنها الوشي في خلل السيوف وهي أغشية الأغماد واحدها خِلّة، وخلل السيوف بطائن تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره، والطلل: ما تبقى من آثار الديار. والشاهد في البيت: موحشاً حال من طلل، وهو نكرة، وكان صفة له، فلما قُدِّم عليه صار حالاً منه. وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٨١/٢، والسيوطي: ٢٤٩/١، والعيني/ ١٦٣/٣، والخزانة: ٥٣١/١، واللسان/خلل، والصبان: ١٧٤/٢، وسيبويه: ٢٧٦/١، وشرح التصريح: ٣٧٥/١، ١٢٠/٢، وشذور الذهب: ٣٤ ـ ٢٥٣، وأمالي الشجري: ٢٦/١، وشرح المفصل: ٥٠/٢، والخصائص: ٤٩٢/٢، ومجالس العلماء للزجاجي: ١٧٤، وشرح الأشموني: ٤١٧/١.

(٧) أي لا يمنع كونه اسم عين من أن يكون صاحب الحال؛ لأن دون اسم مكان لازمان؛ لأنه لا يخبر باسم الزمان عن العين. الدسوقي: ٩١/١.

(١) عند الشيخ محمد محيي الدين ٨٥/١: «التجاوز»، وهو تصحيف، ومثله لايخفى عليه صواب العبارة. والتجاوز: أي المفهوم من المنازل، والإخوان: أي التآلف.

(٢) البيت من قصيدة تبكي فيها إخوتها وزوجها، ومطلعها:

تعرّقني الدهر نهساً وحَزّاً وأوجعني الدهر قرعاً وغمزاً

إلى أن قالت:

وكانوا سراة بني مالك وزين العشيرة فخراً وعِزّاً

كأن لم يكونوا... ... ...

والحمى: نقيض المباح، وهو الشيء الممنوع، عَزّ: غلب، بَزّ: سلب.

أرادت أنهم كانوا حمىً يتقيه الناس، ولا يقربونه لعزّهم ومنعتهم، والشاهد في البيت، أن «إذ» الأولى متعلقة بـ «يكونوا»، أو بـ «حمى»، أو بـ «يتقى»، و «إذ» الثانية متعلّقة بـ «بَزَّ»، وذاك مبتدأ خبره محذوف تقديره كائن.

والخنساء: هي تماضر بنت عمرو بن الشريد، صحابية قدمت على الرسول مع قومها بني سليم، وكان يعجبه شعرها ويستنشدها، ويقول: هيه يا خُناس.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٨٥/٢، والكامل/ ٧١/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٤٦/١، والديوان/ ٦٥، وشرح السيوطي: ٢٤٩/١. وكتاب الشعر للفارسي ٢٤٧/١.

(٣) ما ذكره ابن هشام هنا في إعراب البيت أخذه من كلام أبي علي من كتاب الشعر للفارسي ١/ ٢٤٧، ونبه على هذا البغدادي في شرح الشواهد: ١٨٥/٢، وأخذه عنه أيضاً ابن الشجري في المجلس الثاني والثلاثين من أماليه: ٢٤١/١.

(٤) ذكر الدماميني أنه الصحيح واختاره ابن مالك، وأنه سيأتي الحديث عنه، ولم يبيّن بابه ولا موضعه. انظر الدماميني: ١٨٤.

(١) وهي «إذ ذاك».

(٢) أي لو كانت «مَن» شرطية لزم عليه أن يكون «بَزّ» الذي هو جواب الشرط عاملاً في «إذ» التي هي قبل «مَن»، فقد عمل ما في حَيزٍّ الشرط وهو بَزَّ فيما قبله وهو «إذ» وهو ممنوع، ويَتَعَيَّن بهذا أنها موصولة لا وجه للشرط فيها.

(٣) والكوفيون يجيزون ذلك.

(٤) والتقدير: الناس مَن عَزّ منهم بَزَّ، فيكون خبر الناس جملة اسمية: الناس متبدأ أول، ومَن مبدأ ثانٍ، و «عَزّ» جملة الصلة و «بز» جملة خبر مَن، والجملة: من عَزّ بَزَّ خبر المبتدأ الأول: الناس.

(٥) أي إلى الناس، وهو ما يربط بين الجملتين. و «إليهم» ليس في طبعة مبارك وزميله/ ١١٨، ولا طبعة الشيخ محمد محيي الدين/ ٨٥.

(٦) أي منه، فالرابط محذوف في المثال. والسمن مبتدأ أول، ومنوان مبتدأ ثان، وبدرهم خبر عن الثاني، وجملة: منوان بدرهم خبر المبتدأ الأول، والمَنَا: الكيل أو الميزان الذي يوزن به، وتثنيته مَنَوان ومَنيَان، والأول أعلى. كذا في اللسان.

(٧) في م١/١٢ب: «شيئاً».

(٨) أي ولا تكون «إذ» الثانية بدلاً، وفي م٣/٣٩أ: «بدلٌ» بالرفع، ومثله طبعة مبارك وزميله/١١٨.

(٩) وهي: إذ الناس.

(١٠) ألا ترى أنك لا تقول: جاء الذي الفاضل قام، فتتبع الموصول قبل تمامه بالصلة، وليس هذا خاصاً

(١) إذ الثانية. «خبراً» وسقطت من م٢/١٥أ وم٤/٤٠أ.

(٢) ما جاء شبيهاً به ومماثلاً له.

(٣) قال أبو حيان: الذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز لا واجب. انظر همع الهوامع: ٣/ ١٧٤.

(٤) وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد، وهو هنا تنوين عوض، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين تمكين. وانظر الدماميني: ١٨٥.

(٥) سكون الذال وسكون التنوين. والآية: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾. الآية/٤ من سورة الروم. وأول الآية (٥) «من سورة الروم، أثبت في م٢/١٥أ وليست في بقية النسخ، وقد تكون من صنع الناسخ.

(٦) في الجنى الداني، ١٨٦: «وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب، قال: لأن (إذ) إنما بُنيت لإضافتها إلى الجملة، فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب فَجُرَّت بالإضافة». وانظر همع الهوامع: ٣/١٧٥.

وعند الدسوقي/ مجرورة بالكسرة، والتنوين للتمكين.

(٧) فتكون مجرورة بالإضافة وعلامة الجر الكسرة.

(٨) أي كلام الأخفش.

(٩) مثل: هل، وبل، وعن، وقد.

(١٠) أي إذا سقطت الجملة في اللفظ فهي باقية في المعنى لافتقارها إليها.

(١) وافتقاره إلى الصلة هو سبب بنائه، وإن زالت الصلة في اللفظ.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها أمرأ القيس، ومطلعها:

يا ذا المخوِّفنا بقتـ ـل أبيه إذلالاً وحَيْنا

أزعمتَ أنك قد قتلـ ـتَ سراتنا كَذِباً ومَيْنا

وقصة هذه الأبيات أنه لما قتل بنو أسد حجر بن الحارث، أبا امرئ القيس اجتمعوا إلى امرئ القيس وعرضوا عليه الصلح بأن يعطوه ألف بعير دية أبيه، أو يُقِيدوه بأي رجل من بني أسد، أو يمهلهم حولاً، فقال: أما الدِّية فما ظننتكم تعرضونها على مثلي، وأما القود فلو قِيد لي ألف رجل من بني أسد ما رضيتهم، ولا رأيتهم أكفاء لأبي، وأما النظِرة فلكم، وستعرفونني في فرسان قحطان أحكِّم فيكم ظبا السيوف، وشبا الأسنة حتى أشفي نفسي، وأنال ثأري، فقال هذه القصيدة عبيد بن الأبرص يرد بها على امرئ القيس تهديده بمثله.

الأُلى: الذين، أي نحن الذين عُرِفوا بالنجدة والشجاعة والبأس.

وقوله: وَجُّهُم، رواية البغدادي: جهزهم، ومثله في م٣٩/٣ب.

والشاهد في البيت هو حذف صلة الأُلى، أي نحن الأُلى عرفوا، فحذفت الصلة لشهرتها.

وعبيد ينتهي نسبه إلى أسد بن خزيمة، وهو من فحول الشعراء في الجاهليين، وذكر السجستاني أنه عاش مئتين وعشرين سنة، وقيل غير ذلك، وقتله المنذر بن امرئ القيس في يوم بؤسه.

وانظر البيت في الديوان: ١٣٧، وشرح البغدادي: ١٩٦/١، والحماسة البصرية: ٨٢/١، والعيني: ٤٩٠/١، والخزانة: ١٤٨/٣، وأمالي الشجري: ١٧٩/٢، ٣٠٨، وهمع الهوامع: ٣٠٦/١.

(٣) في م١٥/٢ب، وم٣٩/٣ب، وم٤٠/٤أ: «الأُولى».

(٤) أي ورد قول الأخفش بأنّ كسرة إذ كسرة إعراب.

(٥) في م٢٩/١أ، وم٣٩/٣ب: «يتنزل».

(٦) في م٣٩/٣ب: «منه». وهذا مبني على أن التنوين تنوين عوض والأخفش يمنعه.

(١) أي ورُدَّ قول الأخفش بقول الشاعر..
والبيت لأبي ذؤيب الهذلي من مقطوعة عدتها تسعة أبيات، والرواية عند البغدادي: «بعاقبة» بالقاف، وعند الدماميني، والأمير، وفي اللسان بالفاء، كما روي البيت: «وأنت إذاً صحيح»، فتكون الجوابية والجزائية، وقوله: نهيتك: يذكّر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء أمره وزجره قبل استحكام الحب، وهو يقول: دفعتُك عن طلب هذه المرأة بآخر ما وصيتك به، أي بعاقبة وأنت سليم تقدر على التملص.
والشاهد فيه أن الأخفش قال الأصل: وأنت حينئذٍ صحيح، فحذف حين المضاف وبقي الجر في «إذ».
وسها السيوطي عن هذا فقال: «استشهد به الأخفش على أن إذ معربة لعدم إضافة زمان إليها وقد كسرت..»ونبه على هذا السهو البغدادي.
وانظر ديوان الهذليين: ١٧١/١، وشرح البغدادي: ١٩٨/٢، وشرح السيوطي: ٢٦١/١، وشرح المفصَّل: ٢٩/٣، ٣١/٩، والخصائص: ٣٧٦/٢.

(٢) أي الأخفش.

(٣) على حاله كما كان قبل الحذف.

(٤) الآية: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة الأنفال: ٦٧/٨.
جاء في البحر المحيط: ٥١٨/٤: «وقرأ سليمان بن جَمَّاز المدني بالجر، واختلفوا في تقدير المضاف المحذوف، فمنهم من قَدّره: عَرَض الآخرة، قال: وحذف لدلالة عرض الدنيا عليه، وممن فعل ذلك الزمخشري، وقدره بعضهم عمل الآخرة».
انظر المحتسب: ٢٨١/١، والكشاف: ٢٤/٢، والعكبري: ٦٣٢، وهمع الهوامع: ٢٩٢/٤، وشرح التصريح: ٥٦/٢. وكتابي «معجم القراءات».

(٥) ضَعَّفَ الدماميني هذا الردّ فقال: «لا يخفى أن هذا الجواب ضعيف؛ لأنه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين، وعلى عدم إقامة المضاف إليه مقام المحذوف وهو شاذ». انظر: ص ١٨٥.

(١) ذكر البغدادي أن ما ذكره المصنف هنا من تعليق على بيت المتنبي أخذه من أمالي ابن الحاجب. ولم أهتدِ إلى هذا في الأمالي.

(٢) في م٣٩/٣ب: «واحتملت».

(٣) البيت للمتنبي، ويروى الشطر الثاني: «إذ حيث أنتِ من الظلام ضياء».
ومعنى البيت: أَمِنَ رقباؤك أن تزوريني ليلاً إذ حيث أنت ضياء بدلاً من الظلام، أو أَمِنَ الرقباء من زيارتك لأحبابك في الدجى، وأنشده المصنِّف على أن (إذ) فيه تحتمل الظرفية والتعليلية.
انظر الديوان: ٩/١، وشرح البغدادي: ٢٠٤/٢.

(٤) وفاعله: «الرقباءُ».

(٥) ولو كانت حرف جر لكانت النون ساكنة، وهمزة الوصل من «ازديارك» ساكنة، ولما اجتمع ساكنان، وكسرت النون للتخلص من الساكنين، فلما لم تكسر النون حمل الأول على أنه فعل ماضٍ، ولو كانت حرف جر لكانت الهمزة للاستفهام.

(٦) في م٢/١٥ب: «توهمه».

(٧) وهو السعي للكسب والمبالغة فيه.

(٨) الازديار أصله: الازتيار على وزن الافتعال، وقلبت التاء دالاً، لأن تاء الافتعال تقلب دالاً بعد الزاي.

(٩) أي بـ «ازديارك».

وقال ابن الحاجب: «في الدجى متعلق بازديارك لابأمِنَ؛ لأنه لو تعلّق بأمِن لكان المعنى تقييد الأمن بزمان الظلام، وهم آمنون في كل وقت من زيارتها في الظلام، وإذا تعلّق بازديارك قيد الزيارة المأمونة بأنها في الظلام وهو المقصود.. اهـ». شرح البغدادي: ٢٠٤/٢.

ولو تعلّق بـ (أمِنَ) لتقيّد بذلك فلا يكون الأمن مطلقاً.

(١) في طبعة مبارك وزميله/١١٩، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين/٨٦: «آمنوا».

(٢) ذهب ابن الحاجب إلى أنه هو الزائر، وكُلٌّ صحيح، أي أَمِنَ الرقباء من زيارتي لك في الدجى. كذا عند الدسوقي: ٩٣/١، والأمير: ٧٩/١، وانظر البغدادي: ٢٠٤/٢.

(٣) أي لقوله: «أَمِنَ» أي أَمِنَ الرقباء من زيارتك لعشاقك في الدجى لأنّ الضياء حاصل في كل موضع حللت فيه بدلاً من الظلام.

الدسوقي: ٩٤/١، والبغدادي: ٢٠٥/٢.

(٤) لأن موضع الجار والمجرور النصب على الظرفية. والمعنى: أَمِنَ الرقباءُ الزيارة وقت كونك ضياء في كل موضع حللت فيه.

(٥) وجَوَّز ابن الحاجب أن تكون «حيث» مبتدأ، خبره ضياء على المبالغة أي المكان الذي تَحُلِّين فيه ضياء أو ذو ضياء.

قال البغدادي: «وكلا الوجهين مبنيٌّ على تصرُّف (حيث) وهو خروجها عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية ونحوهما، وعند ابن مالك تصرُّفها نادر، وصحح أبو حيان عدم تصرفها، وهو مذهب الواحدي، ولذلك جعل (ضياء) مبتدأ محذوف الخبر». شرح البغدادي: ٢٠٥/٢، وانظر الشمني: ١٨٦/١، والدماميني: ١٨٥.

(٦) في م٣٩/٣ب: «وابتدأ».

(٧) والنكرة هي «ضياء» وذكر الدماميني (١٨٦) أن هذا معارض لما وقع في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالنكرة، فإنه ادّعى في نحو (ولدينا مزيد) أن المسوّغ هو كون الخبر ظرفاً مختصاً، وأنكر على من قال من النحاة إن للتقدم مدخلاً في التخصيص».

(٨) أي في البيت.

(١) في م١/٢٩أ: «صفة».

(٢) في قوله: «من الظلام».

(٣) «إمّا كون مطلق كغيرها من الظروف المستقرة أي كائناً بدل الظلام، وإِمّا لفظ البدل كما حكاه المصنف فيما سبق عن بعضهم في أم..، أي بدلاً من الظلام». الدماميني: ١٨٦.
وعند البغدادي، ٢/٢٠٥: «وأنكر قوم مجيء من للبدل»، وهذا كلام المصنف في باب «من».

(٤) في قوله: حيث كنت بمعنى حصلت.

(٥) باعتبار المحل.

(٦) أشار بهذا إلى أنّ «حيث» بمعنى كل موضع، وعاملها محذوف. و«حصلت» تفسير لـ «كنت» التامّة.

(٧) أي: فلذا أَمِنَ الرقباءُ من زيارتك في الليل.

(١) قال: «أداة» ليشمل القولين: «حرف، وظرف». وهي مركبة من (إذ) و (ما)، و«ما» كافَّة لها عن الإضافة، ومهيئة لعمل الجزم. الدسوقي: ٩٣/١.

(٢) من هنا إلى آخر النص في الجنى الداني: ١٩١.

وذكر سيبويه ما يُجازى به من الظروف فقال: «ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يُضَمَّ إلى كل واحد منهما (ما)، فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكلما..». الكتاب: ٤٣٢/١، ثم ذكر أمثلة من عملها الجزم، وانظر شرح التصريح: ٢٤٧/٢ - ٢٤٨، والجنى الداني: ١٩١ و ٥٠٨، وشرح الكافية: ٢٥٣/٢، ورصف المباني: ٥٩، وبعد المناقشة قال: «والصحيح مذهب سيبويه لخواص الحرفية فيها، ولم يقم دليل على القطع باسميتها..».

وذهب ابن مالك في التسهيل: ٢٣٦، إلى أن في اسمية (إذما) خلافاً.

وذكر الأمير أنّ ذهاب سيبويه إلى أنها حرف صححه ابن مالك بأنها بعد التركيب لا تدل على غير التعليق، ولا تقبل علامات الاسمية كالإضافة والتنوين والمفعولية. حاشية الأمير: ٧٩/١.

وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٦٢٢، قال ابن مالك: «ومذهب سيبويه أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقتها الاسمية، وصارت حرف شرط مثل (إنْ).

ومذهب المبرد وابن السَّرَّاج وأبي علي ومن تابعهم أن اسميتها باقية مع التركيب، وأَنَّ مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً.

قال ابن مالك: والصحيح ماذهب إليه سيبويه، لأنها قبل التركيب حكم باسميتها، لدلالتها على وقت ماضٍ دون شيء آخر يُدَّعى أنها دالة عليه، ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها..» وانظر الدماميني: ١٨٦.

وذهب ابن الحاجب في الإيضاح: ٣٥/٢، إلى أنّ المختار أنها حرف، ورَدّ رأي من ذهب إلى اسميتها، وقال: ليس بالقويّ.

(٣) هي عند هؤلاء العلماء ظرف للاستقبال بعد أن كانت للمضيّ، و«ما» كافّة لها عن طلب الإضافة، ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى، وهو: الاستقبال وعمل الجزم. انظر الدماميني: ٨٦، وشرح الكافية الشافية: ١٦٢٢.

ومن الغريب أن المبرّد يقول في المقتضب: ٤٦/٢، بعد أن عَدَّد أدوات الشرط من الظروف والأسماء: «ومن الحروف التي جاءت لمعنى إِنْ و إذما» وهذا رأي سيبويه.

ثم يعود المبرّد مرة أخرى في ص/٤٧، فيقول: «ولا يكون الجزاء في إذ ولا حيث بغير ما؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال».

وفي ص/٥٤ يقول: «وأما (إذ) فتنبئ عن زمان ماضٍ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال، فلما وصلتها بما جعلتهما شيئاً واحداً، فانفصلت من الإضافة فعملت».

(١) ذكر ابن السَّرَّاج في أصوله: ١٥٦/٢، أدوات الجزم فقال: «والأسماء التي يُجازَى بها على ضربين: اسم غير ظرف، واسم ظرف، وهو نحو: ما ومَن وأي وأين ومتى وحيثما ومهما وإذما».
وذكر مثل هذا: ١٥٨/٢، مرة أخرى.
وابن السّرّاج هو محمد بن السرِّي البغدادي النحوي أبو بكر بن السّرّاج، أخذ عن المبرد، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وأخذ عن الكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني. من كتبه: الأصول في النحو، والموجز، والجمل، وله غيرها. مات سنة (٣١٦هـ) وهو شاب. انظر بغية الوعاة: ١٠٩/١ - ١١٠.

(٢) جاء مثل هذا عن الفارسي في كتابه الإيضاح: ٣٢١/١، فقد ذكر الظروف التي يُجَازَى بها، وعَدَّ منها «إذما».
وانظر آراء العلماء الثلاثة في شرح الأشموني: ٣٢١/٢، وشرح الكافية: ٢٥٤/٢، وممن ذهب إلى ظرفيتها ابن يعيش في شرح المفصل: ٤٦/٧.

(٣) في م٢٣/٥أ: «قيل». وأثبت الصواب على هامش النسخة.
وقال المرادي: «وخَصَّ بعضهم الجزم بـ (إذما) بالشعر، وجعلها كـ (إذا)، والصحيح أن الجزم بها جائز في الاختيار». الجنى الداني: ١٩١، ونقله عن المرادي الدماميني في حاشيته: ١٨٦/١.

(١) الأول: المفاجأة، والثاني: ظرف للمستقبل متضمنة معنى الشرط.

(٢) أي المباغته، وذلك إذا فوجئت بأمر وأنت غير متوقِّع له.

(٣) هذا أحد الأقوال فيها، وذكر المصنف هذه الاقوال في اخر حديثه عن «قد» وهي: ألاول: اختصاصها بالجمل الاسمية كما هو الحال هنا، والثاني: جواز دخولها على الاسمية والفعلية، والثالث: إذا اقترنت الفعلية بقد فيجوز دخولها عليها، وإذا لم تقترن بها فيمتنع ذلك. وانظر الدماميني: ١٨٦، والشمني: ١٨٦.

(٤) «لجواب» كذا في المخطوطات والحواشي، وفي طبعة مبارك، ١٢٠: «إلى جواب»، ومثلها طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٧.

وهي لا تحتاج لجواب؛ لأنها متضمنة معنى الشرط.

(٥) أي في صدر الكلام؛ وذلك أن الغاية منها الدلالة على أنّ ما بعدها حصل على سبيل المفاجأة بعد وقوع ما قبلها؛ ولهذا فلا بُدَّ من أن يتقدَّم شيء عليها.

(٦) الحال باعتبار ماقبلها، أي أنّ ما بعدها حصل بحصول ما قبلها نحو: خرجت أمسِ فإذا الأسد. الدسوقي: ٩٣/١.

(٧) أي من هذا الباب. الآية: ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ * فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾. طه: ١٩/٢٠ - ٢٠.

(٨) الآية: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾. سورة يونس: ٢١/١٠.

أي إذا أذقنا الناس خصباً وسَعَةً بعد قحط وجوع مكروا بآياتنا بدفعها وإنكارها. الدماميني: ١٨٦، وانظر البحر: ١٣٦/٦.

(١) النص من هنا إلى قوله «عند الزجاج» في الجنى الداني: ٣٧٤.
وجاء في (٣٧٥): «أنها حرف، وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك..» وانظر البحر المحيط: ١٣١/٤.

(٢) ولو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل، ولا يكون ما قبل الفاء في المثال، فلم يَبْقَ إلا ما بعدها، وهو خبر إنَّ، ولا يصح عمله فيها؛ لأنّ «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.
وذهب الدماميني إلى أنه قد يُجَابُ بأن العامل مقدّر، فلا يتم هذا الترجيح للمصنف. انظر دماميني: ١٨٦ - ١٨٧، والشمني في الموضع نفسه.
وذهب الأمير في حاشيته: ٨٠/١، إلى أنه خَصَّها بكسر (إنّ) إذ لو كانت «أنّ» لعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنها ليس لها الصدر، فيجوز أن يكون العامل خبر المبتدأ المؤَوَّل منها مع صلتها.

(٣) في البحر المحيط: ١٣١/٤، ظرف مكان، ونسب إلى سيبويه.
وفي الجنى الداني، ٣٧٤: «ظرف مكان، وهو مذهب المبرد والفارسي وابن جني ونسب إلى سيبويه، واستدل القائلون بأنها ظرف بوقوعها خبراً عن الجثة، نحو: خرجت فإذا زيد، وأجاب الأوّلون بأنه على حذف مضاف أي: حضور زيد». انظر المقتضب: ١٧٨/٣، وانظر: ٢٧٤/٣، وشرح الرضي: ٩٣/١، وأمالي الشجري: ٣٣٤/١، وشرح المفصل: ٩٤/١، و٩٨/٤، وشرح التسهيل «حكاه السيرافي عن بعضهم» ٥٠٢/١.

(٤) في الجنى الداني، ٣٧٤: «أنها ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج والرياشي، واختاره ابن طاهر وابن خروف، ونُسِبَ إلى المبرد قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه».
وممن ذهب إلى بقاء دلالتها على الزمان أبو حيان. انظر شرح التسهيل لابن عقيل: ٥٠٢/١، وفي البحر، ١٣١/٤: «ظرف زمان وهو مذهب الرياشي».

(٥) وهو كونها حرفاً، في التسهيل، ٩٣: «وتجيء حرفاً للتعليل والمفاجأة، وليست حينئذٍ ظرف مكان، ولا زائدة خلافاً لبعضهم».

= وفي شرح التسهيل لابن عقيل، ٥٠٢/١: «.. ويحتمل أن يكون مراده أنها حينئذٍ حرف للمفاجأة، كما ذهب إليه بعضهم، وهو اختياره، وأن يكون مراده أنها مع كونها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية، وهو اختيار شيخنا ـ أبي حيان ـ فيكون قد اختلف اختياره، وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم، وكونها زائدة حكاه السيرافي أيضاً عن بعضهم، وهي محكيّ عن أبي عبيدة..».

(١) في م٤٠/٣أ: «وابن عصفور الثاني». والثاني هو كونها ظرف مكان.

(٢) في م٤٠/٣أ: «والزمخشري الثالث». وهو كونها ظرف زمان.

قال الزمخشري في المفصَّل، ١٣١: «وقد تقعان ـ إذ، إذا ـ للمفاجأة، كقولك: بينا زيد قائم إذ رأى عمراً، وبينما نحن بمكان كذا إذا فلان قد طلع علينا، وخرجت فإذا زيد بالباب..»، ومفهوم النص أنها للزمان.

وانظر الجنى الداني: ٣٧٨ ـ ٣٧٩، والكشاف: ٣٠٧/٢، في حديثه عن الآية: ٦٦ من سورة طه، وكذلك ٥٠٥/٢، في حديثه عن الآية: ٢٠ من سورة الروم.

(٣) الآيـة: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾. سورة الروم: ٢٥/٣٠.

(٤) «دعوة» غير مثبت في م١٥/٢ب، وم٢٣/٥أ.

(٥) قال الزمخشري: «إذا دعاكم بمنزلة قوله: يريكم، في إيقاع الجملة موقع المفرد على المعنى، كأنه قال: ومن آياته قيام السماوات والأرض ثم خروج الموتى من قبورهم إذا دعاهم دعوة واحدة، يا أهل القبور اخرجوا، والمراد سرعة وجود ذلك من غير توقُّف ولاتلبُّث، كما يجيب الداعيَ المطاع مَدْعُوُّه» كذا في الكشاف: ٥٠٧/٢، في تعليقه على الآية، ولم أجد نص ابن هشام فيه.

وفي البحر المحيط، ١٦٧/٧: «وإذا الأُولى للشرط، والثانية للمفاجأة جواب الشرط، والمعنى أنه لا يتأخر طَرْفَةَ عين خروجُكُم عن دعائه كما يجيب الداعيَ المطيعَ مَدْعُوُّه».

قلت: ويجوز «المطاع» وهو عين كلام الزمخشري.

(٦) قوله: «فاجأتم» بيان للعامل.

(٧) ويبدو أوضح من هذا كلام الزمخشري في الحديث عن آية الزخرف، وكان على المصنف أن يستشهد به وذلك في الآية، ٤٧: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾.

قال الزمخشري: «وإذا للمفاجأة، فإن قلتَ كيف جاز أن يجاب (لما) بـ (إذا) المفاجأة؟ قلتُ: لأن فِعْل المفاجأة معها مقدّر، وهو عامل النصب في محلها، كأنه قيل: فلما فاجَأَهُم بآياتنا فاجؤوا وقت ضحكهم». انظر الكشاف: ٩٨/٣، وانظر مثل هذا عند المرادي في الجنى: ٣٧٩، فقد نقله عن الكشاف.

(١) أي هذا المعنى لا يعرف لغير الزمخشري، وهو أن يكون العامل فيها لفظاً مقدراً من لفظ المفاجأة.
وهذا الردّ ليس للمصنف وإنما هو لشيخه أبي حيان، قال أبو حيان، في البحر ٨/ ٢٠: «ولا نعلم نحوياً ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل من أنّ (إذا) الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره فاجأ، بل المذاهب فيها ثلاثة: مذهب أنها حرف، فلا تحتاج إلى عامل..، ومذهب أنها ظرف مكان..، ومذهب أنها ظرف زمان..، وما ادَّعاه الزمخشري من إضمار فعل المفاجأة لم يُنْطَق به ولا في موضع واحد..» وانظر الجنى الداني: ٣٧٩.
وفي حاشية الشهاب: ٣٤٢/٧، ذكر نص الزمخشري ثم قال: «وقال أبو حيان وابن هشام إنه لا يُعْرَفُ لغيره، وهو تحامُلٌ عليه فإنه لا يُقَلِّدُ غيره..».
وأما الدماميني فقد قال مدافعاً عن الزمخشري: «وهذا لا يضرّه إذا كان المعنى معه صحيحاً، ولم يخرج عن قواعد العربية.
ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله أن التقدير في «خرجت فإذا السبع بالباب»، خرجتُ ففاجأتُ وقت وجود السبع بالباب، فهذا تقدير العامل فعلاً من المفاجأة..
ثم قال: «ثم لم أرَ في الكشاف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئاً مما ذكره المصنف.. لكنه قبل ذلك عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ قال: «وإذا للمفاجأة، أي: ثم فاجأتم وقت كونكم بشراً منتشرين في الأرض، وظاهر هذا أنه أخرجها عن الظرفية، وجعلها اسم زمان مجرداً عنها مضافاً للاسمية الواقعة بعدها، كما فعل ابن الحاجب».
وانظر الكشاف: ٢/ ٧٠، في قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ في يونس: ١٠/ ٢١، حيث قال: «وإذا رحمناهم من بعد ضرّاء فاجأوا وقوع المكر..».
(٢) عند من قال بظرفيتها زمانية أو مكانية. والخبر هو جالس في المثال التالي، وانظر مثله في البحر: ٨/ ٢٠.
(٣) حاضر، الخبر المقدّر هو العامل في إذا الفجائية، وانظر الجنى الداني: ٣٧٧.

(١) في م٥/٢٣أ: «فإن» وقوله أنها الخبر أي في قوله: خرجت فإذا الأسد.

(٢) في م٣/٤٠أ: «استقرّ أو مُسْتَقِرّ».

(٣) قال الشيخ عضيمة في كتابه دراسات، ١/١١٣: «جاء خبر المبتدأ بعد إذا الفجائية مصرَّحاً به في جميع مواقعه في القرآن الكريم، وجاء الخبر مفرداً مشتقاً وجامداً وجملة فعلية وجملة اسمية وجاراً ومجروراً»، ثم ذكر الآيات التي يستشهد بها لكل حالة. رحمه الله رحمة واسعة جزاء ما بذل في هذا الكتاب.

(٤) سورة طه: ٢٠/٢٠، وتقدَّمت قبل قليل. وقوله: «تسعى» ليس في م١/٢٩أ، ولا م٣/٤٠أ.

(٥) هذه الآية غير مثبتة في المخطوطات التي بين يدي ولا الدماميني، وأثبتها الدسوقي والأمير، وهي مثبتة في طبعة مبارك/ ١٢١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين.
والآية هي: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾. سورة الأنبياء: ٢١/٩٧.

(٦) الآية: ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ فَإِذَا هُمۡ خَٰمِدُونَ﴾. سورة يس: ٣٦/٢٩.

(٧) الآية: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيۡضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾. سورة الأعراف: ٧/١٠٨، والشعراء: ٢٦/٣٣.

(٨) الآيتان: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجۡرَةٞ وَٰحِدَةٞ * فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾. سورة النازعات: ٧٩/١٣ - ١٤.
وفي الشواهد السابقة جاء الخبر مفرداً مشتقاً وغير مشتق مُصرَّحاً به.

(٩) على أنها ظرف مكان عامِلُهُ محذوف تقديره مُسْتَقِر، وظرف المكان يجوز أن يُخْبَرَ به عن الجُثَّة.

(١٠) ولا يصِحّ عنده؛ لأنّ «إذا» ظرف زمان، ولا يخبر به عن الجُثَّةِ دون تأويل.

(١) لأن «إذا» عنده حرف.

(٢) أي: خرجتُ فإذا القتالُ، وذلك بجعل المبتدأ اسم معنى وهو قوله: القتال.

(٣) وهما الزَّجّاج والمبرد، لأن اسم المعنى يُخْبَرُ عنه بظرف الزمان والمكان، ولم يَصِحَّ عند الأخفش؛ لأن «إذا» حرف والحرف لا يُخْبَرُ به. انظر الحواشي.

(٤) الرفع في قولنا «جالس»، وهو الخبر العامل في «إذا» و «زيد» مبتدأ.

(٥) أي «إذا» منصوب بالخبر «جالس».

(٦) وهو قولنا: «جالساً» منصوب على الحال، والخبر «إذا»، أو الخبر محذوف. وصاحب الحال الضمير المستكِنُّ في الخبر.

(٧) لأن ظرف المكان يقع خبراً عن الجُثَّة. وقوله: «وإلا»، أي إن لم يكن للمكان، وذلك بأن كان زماناً. والحذف الخبر.

(٨) أي «إذا».

(٩) في م٥/٢٣أ: «المضاف».

(١٠) في م٤/٤٢أ و م٥/٢٣أ: «يقدّر».

(١١) والخبر في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى: الحضور.

(١) انظر المسألة الزُّنْبُوريّة في مجالس العلماء للزَّجّاجي: ٨، ومعجم الأدباء: ٨٥/١، ١١٩/١٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٠٣، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١٥/٣.

(٢) الزُّنبور والزِّنبار والزَّنبور ضرب من الذُّباب لَسّاع. كذا في اللسان والتاج، وفي التهذيب: طائر لَسّاع. هو: الزنبور. وهي: أي العقرب، وذكره هنا بلفظ التأنيث لأنه الغالب عليه.
جاء في اللسان: العقرب واحدة العقارب من الهوام، يكون للذكر والأنثى بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث. وقد يُقال للأنثى عقربة وعقرباء ممدود غير مصروف، والعَقْربان والعُقْرُبان الذكر منها.

(٣) كذا بضمير النصب بعد ضمير الرفع.

(٤) وهو أن يكون الأول ضمير رفع، والثاني بعده ضمير نصب، وارتضى الأول: هو هي؛ لأن «هي» ضمير رفع خبر عن «هو» الذي وقع في قول العرب هذا مبتدأً.

(٥) خبر الكسائي وسيبويه.

(٦) البرامكة جمع برمكي نِسْبَةً إلى بَرْمك، وهو يحيى بن خالد وكان من مجوس بلخ، وكان يخدم النوبهار، وهو معبد المجوس بمدينة بلخ، ثم إنّ ابنَه خالداً ارتفع مقامُه في الدولة العباسيّة، وولي الوزارة لأبي العباس السَّفّاح، ويحيى بن خالد هذا دفع إليه المهدي ولده هارون الرشيد، فلما صار خليفةً قَلّدَه الأمر. ودفع إليه خاتمه إلى أن نكَبَ بهم، وقتل ابنه جعفراً، وحبسه وابنه الفضل في الرقة إلى أن مات سنة تسعين. انظر حاشية الشمني: ١٨٩/١، والأمير: ٨٠/١، والدسوقي: ٩٥/١.
ولا يُعْرَف سبب قدوم سيبويه على البرامكة، غير أنه الأغلب في مثل هذه الحالة أنه جاء من أَجْل الدنيا.

(١) الجمع بين سيبويه والكسائي للمناظرة.

(٢) هو تلميذ الكسائي، وهو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا المعروف بالفراء، كان أعلم الكوفيين في النحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس، وأهل الكوفة يَدَّعون أنه استكثر منه، وأهل البصرة يدفعون ذلك، مات بطريق مكة سنة (٢٠٧) عن سبع وستين سنة، له مؤلفات منها: معاني القرآن، والنوادر، والمذكر والمؤنث، وغيرها، انظر بغية الوعاة: ٣٣٣/٢.

(٣) في مجالس العلماء/٨: «الأحمر»، وفي الإنصاف، ٧٠٣: «خلف الأحمر»، والصواب أنه الأحمر الكوفي، وهو علي بن المبارك تلميذ الكسائي (ت/١٩٤) وانظر بغية الوعاة: ١٥٨/٢ - ١٥٩. وأما خلف الذي ذكره المصنِّف فليس هو صاحب القصة، فهو خلف الأحمر البصري أبو محرز بن حيّان، مات في حدود (١٨٠ هـ)، وانظر بغية الوعاة: ٥٥٤/١، والذي خَدَعَ المصنِّفَ أنه ذكر لقبه «الأحمر» فظنه خلفاً، ولم يتنبه لهذا أصحاب الحواشي، وقد أنبه على ذلك الدكتور مبارك وزميله في طبعتهما.

(٤) أي سأل خلفٌ سيبويه.

(٥) أي سيبويه. ويقول، أي: الأحمر يقول لسيبويه: أخطأت.

(٦) سقط «سيبويه» من المخطوطات، وهو في المطبوع: مبارك وزميله.

(٧) ولقد صَدَق سيبويه رحمه الله في أنّ هذا سوء أدبٍ من الأحمر. كذا عند الدماميني: ١٨٩.

(٨) «له» غير مثبت في م٣/٤٠ب و م٤/٤١أ.

(٩) يعني الأحمر، وعند الدماميني وغيره من أصحاب الحواشي: خلف الأحمر. وهو غير الصواب.

(١٠) جَمْعُ أبٍ جمعاً سالماً.

(١) وَأَيْتُ: وَعَدْتُ.

(٢) أَوَيْتُ: انضممتُ.

(٣) في م٥/٢٣أ فأجابه به. كذا بزيادة «به» على النص، أي أجاب سيبويه الفراء عن المسألة.

(٤) أي الفرّاء لسيبويه. وقوله: «أعد النظر»، أي ليس جوابك بذاك، إنه ليس الصواب، والنص عند الزجاجي: فقلتُ أعِد النظر ثلاث مرات، يجيبُ ولا يصيبُ.

(٥) أي سيبويه. والنص في م٥/٢٣أ «فقال له».

(٦) أي الفراء والأحمر الكوفي.

(٧) أي لسيبويه. في طبعة مبارك وزميله وحاشية الأمير: «فقال له الكسائي». ولفظ الكسائي غير مثبت في المخطوطات، ولا الدماميني ولا الدسوقي ولا مجالس الزجاجي.

(٨) وهو: قد كنت أظن أَنّ العقرب أَشَدُّ.. إلخ.

(٩) بعد هذا في مجالس الزجاجي/٩ «فقال له الكسائي: لَحَنْتَ».

(١٠) أي الكسائي سأل سيبويه.

(١١) من هنا إلى قوله: «وتنصبه» سقط من م٥/٢٣أ.

(١٢) أي سيبويه للكسائي، ولفظ «له» سقط من م٢/١٥ب، وم٣/٤٠ب.

(١٣) في م٣/٤٠ب، وم٤/٤١ب بزيادة «له».

وفي مجالس الزجاجي/٩: «فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب».

(١٤) في طبعة مبارك وزميله، ١٢٢: «وتنصب»، ومثله في الأمير: ١/٨٠، والشيخ محمد محيي الدين: ١/٨٨، وفي المخطوطات والدسوقي والدماميني بالهاء.

وفي مجالس الزجاجي/٩: «فدفع سيبويه قوله» بعد قوله: «تنصبه».

قال الدماميني: «وهذا خلاف ماحكاه الرضي من أن الكسائي قال: لا يجوز إلاّ إياها، وكذلك الأندلسي في شرح المفصَّل، وأنا أظنُّ أن الصواب ماحكاه المصنِّف، فإن الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيبويه بسبيل من أن يخطئه في الحال بما ورد في القرآن، ولم ينقل ذلك فدلّ على أنّ الكسائي أجاز الرفع والنصب معاً».

(١) يحيى بن خالد البرمكي.

(٢) سيبويه رئيس البصرة، والكسائي رئيس الكوفة.

(٣) البصرة والكوفة.

(٤) في م٣/٤٠ب «فحضروا». وفي مجالس الزجاجي/ ١٠: «وفيهم أبو فَقْعَس وأبو زياد وأبو الجَرَّاح».

(٥) خضع وانقبض. وفي مجالس الزجاجي: «فأقبل يحيى على سيبويه فقال له: قد تَسْمَعُ أَيُّها الرجل! قال: فاستكان سيبويه، وأقبل الكسائي على يحيى، فقال: أصلح الله الوزير إنه قد وفد عليك من بلده مؤمِّلاً، فإنْ رأيتَ ألا تردّه خائباً، فأمر له بعشرة آلاف درهم..».

(٦) في م١/٢٩ب، وم٢/١٥ب، وم٣/٤٠ب: «وأَمَرَ له».

(٧) في مجالس الزجاجي/ ١٠: «فخرج وصَيَّر وجهه إلى فارس».

(٨) في المخطوطات «أُرْشُوا» كما أثبتُّه، وفي طبعة مبارك وزميله: ١٢٢ «رُشُوا»، والحواشي كالمخطوطات (أرشوا) بالألف، أي دفعت لهم رِشوة على إظهار موافقة الكسائي.

(٩) أي فوافقوا الكسائي تقرُّباً إلى الرشيد.

(١) أي مُرْ هؤلاء الأعراب أن ينطقوا بالنصب.

(٢) أي لا يستطيعون تحريكها بالنصب.

(٣) «حازم» ليس في م٣/١٤أ.

(٤) في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد، وحاشية الأمير: «القرطاجني»، ووضعها الشيخ محمد بين حاصرتين، وهذه الزيادة ليست في المخطوطات، ولا الدسوقي، ولا الدماميني.
وحازم أديب أندلسي، وهو حازم بن محمد بن حازم الأنصاري القرطاجني، نسبة إلى قرطاجنّة كان إماماً بليغاً، وأديباً مشهوراً، نزل بتونس، وامتدح بها المنصور ووالي إفريقيا توفي سنة (٦٨٤)، وذكر الدماميني ما يثبت أنه أنشد من هذه القصيدة نحو مئتين وعشرين بيتاً، وأنّ أولها:

الحمدُ للـه مُغْلـي قَـدْرَ مـن عَلِما ... وجاعلِ العقل في سُبُل الهدى عَلَما
ثـم الصلاةُ علـى الهـادي لسنَّتِهِ ... محمـدٍ خيرِ مبعوثٍ بـه اعْتَصَمـا

(٥) عنت: قَصَدَتْ، والفجأة: مباغتة الأمر، ومثله: دهما.

(٦) كذا في المخطوطات: «بالحال» وفي طبعة مبارك وزميله: ١٢٣، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٨٩/١، والدسوقي: ٩٦/١، والأمير: ٨٢: «للحال» وفي الدماميني بالباء، وهي للسببية، أي نصبوا الواقع بعدها بسبب إرادة الحال، أو تكون بمعنى على.
وقوله: «رفعوا» أي على الابتداء. والذي في م٢٩/١ب وم٢٣/٥ب: «وبعدما رفعوا..» وهي كذلك في الدماميني: ١٩٠.
والمعنى: أنهم قد ينصبون ما بعد «إذا» قليلاً، ويرفعونه كثيراً، فتكون «ربما» الأولى للتقليل، والثانية للتكثير. الدماميني: ١٩٠.

(١) المراد بالحقيقة أي المراد باللفظ. والغَمَم: سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا، وتشبيه وجه المراد بالشيء المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية، وإثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخييلية.

(٢) في م٣/٤١أ: «عن الأفهام». وقوله: لذاك، أي: للاكتساء المذكور. وأعيت: صَعُبت. والحتف: الموت. والغمم: جمع غُمَّةَ وهي الكُرْبَة.

(٣) وقع حُما: أي في وقع سمها على الإنسان.

(٤) «على» هنا بمعنى «عن». وقوله: «اختصما». يجوز فيه البناء للمعلوم والألف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه الكسائي.

(٥) أي قد ظُلِم سيبويه، أو بالبناء للفاعل أي ظلماه. وهو كذلك في م٢/١٦أ، و م٣/٤١أ، وفي م٤/٤١ب، بالبناء للمفعول.

(٦) عمرو هو سيبويه، وعلي: الكسائي، والحكومة: أي في سؤال العرب، والهاء في (ياليته) تعود على الكسائي.

(٧) سقط هذا البيت من م٣/٤١أ. وعمرو هو ابن العاص، وعلي ابنُ أبي طالب. وقِصَّةُ التحكيم بعد مقتل عثمان معروفة حيث عَيّن عليٌّ حكماً عنه أبا موسى الأشعري، وعَيّن معاوية عمرو بن العاص، واتفقا على عَزْلِ معاوية وعليٍّ، وطلب عمرو من أبي موسى أن يخطب في الناس ويبلغهم بما اتفقا عليه، ففعل وعزل علياً، ثم خَطَبَ عمرو، وثبَّت معاوية خليفة.

(٨) في م٣/٤١أ: «غدا منهم»، وكذلك في البيت الذي يليه وابن زياد هو الفرَّاء. والمنتحب: الذي يبكي أشد البكاء. ومن أهله: أي من أهل سيبويه.

(١) ابن زياد هو ابن مرجانة، أي كتفجِعةِ ابن مرجانة كُلُّ باكٍ من أهل عليٍ حيث سعى في قتل الحسين.

(٢) الأنْقاس: جمع نِقْس، وهو المداد، ويجمع أيضاً على أَنْقُس. والطرس: الصحيفة. وسح وانسجَمَا: أي سال، وفي م١/٢٩ب: «شح» ولا يصح به المعنى.

(٣) أضم: أي مغضب. أي لما أضم سيبويه.

(٤) أشجى: أي أحزن، هو أفعل تفضيل من شجاه، أي أحزنه، وأبرح: أي أشدّه شجواً، أي حزناً.

(٥) في م١٦/٢أ وم٤١/٣أ وم٢٣/٥ب: «البيت» بدلا من «إلخ».

(٦) جعل ابن هشام الباء في قوله: «وربما نصبوا بالحال» بمعنى (على) قال الدماميني في، ١٩١ ويجوز جعلها سببيّة.

(٧) في الدماميني، ١٩١: «والأحسن أن لو قال على الخبريّة، لأن الذي جُعِل حالاً هو الذي كان قبل ذلك خبراً، ووجه قولِ المصنِّف أن الخبر مرفوع بالابتداء على رأي جماعة، ولكنه ليس مذهب سيبويه».

(٨) أي بعد قولهم: فإذا زيد جالسٌ.

(٩) وهو توكيد لفظي.

(١٠) في م٢٩/١ب: «في البيت الثالث».

(١) لأنه كان يتوشَّح بكساء في مجلس حمزة، ويقول حمزة: احرصوا على صاحب الكساء.

(٢) في الدماميني، ١٩٢: قوله للتثنية فيه مُسَامَحَةٌ، وإنما هي ضمير الاثنين.

(٣) والإطلاق هو إشباع حركة الروي فَيَتَوَلَّدُ منها حرفٌ مجانس لها، وكان في الأصل: ظَلَمَ.

(٤) في م٤٢/٤أ: «والأخيران».

(٥) بإثبات الياء: «ابن العاصي»، وبحذفها.

وفي م٣٠/١لأ، وم١٦/٢أ: «ابن العاصي»، وابن العاص هو عمرو بن العاص توفي عام/٤٣ هـ، فتح مصر وبعض مدن الشام، وقصته في التحكيم بين علي ومعاوية ذكرتها فيما سبق.

(٦) في البيت الثامن.

(٧) في البيت التاسع.

(٨) الإيطاء هو تكرر القافية بلفظها ومعناها.

(٩) وهو الذي استلحقه معاوية بن أبي سفيان بأبيه، وكان يُقِرُّ بأنه أخوه.

(١٠) في م٤٢/٤أ: «عليه اللعنة والعذاب الشديد». واسمه عبيد الله. و(المرسل): أرسله يزيد بن معاوية في جيش من أجل ذلك، ويجوز بفتح السين؛ لأنه أرسل جيشاً لهذه الغاية.

(١١) في م٤١/٣ب: «قَتْل» وكذلك م٢٣/٥ب، وفي م٤٢/٤أ: «قَتْلَه».

(١٢) ويأتي بمعنى حسد وحقد أيضاً.

(١٣) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك: «الضاد»/١٢٤.

(١) وحذفت لامه اعتباطاً، وتتغير حركة الباء بحسب الحرف الذي يليها.

(٢) مع الاعتداد بلامه المحذوفة.

(٣) في م٣/٤١ب: «فنحذف.. كما نحذف» بالنون. وحذف الألف من وأى ومن أوى لالتقائها ساكنة مع واو الجمع.

(٤) الضبط في م٤/٤٢أ.

(٥) فنقول: مُصْطَفَوْن، مُصْطَفَيْن.

(٦) في م١/٣٠أ: «ونُبَقّي»، وفي م٣/٤١ب: «ونبقى» كذا من غير ضبط.

(٧) أي على الألف المحذوفة.

(٨) وأصلهما قبل الحذف: أوَاوْن، وأاوْن.

(٩) أي في حال كونهما اسم رجل.

(١٠) وذلك على حذف الألف.

(١١) ولابُدَّ من أن يكون سيبويه قد أجاب، وإنما خَطَّأه الفراء لأن مذهبه أنَّ أصل أب فَعْل بسكون العين فجمع على وَأْيُون من وَأَى، وعلى أيُّون من أوَى. الدسوقي: ١/٩٧.

(١٢) أي ولكن الأمر.

(١٣) تقدَّمت ترجمته.

(١) في م٥/٢٤أ: «مذهبهم» بالإفراد.

(٢) وما جرى مع المازني جرى لسيبويه.

(٣) وهو: .. فإذا هو هي أو فإذا هو إيّاها.

(٤) في م٣/٤٢ب، وم٢/١٦أ، وم٥/٢٤أ: «قال».

(٥) أي هو مبتدأ، وهي خبر، وهذا هو الموافق لكلام العرب.

(٦) تقدّمت وهي في الأعراف: ٧/١٠٨، والشعراء: ٢٦/٣٣.

(٧) سوره طه ٢٠/٢٠ وقد تقدّمت.

(٨) قوله: «تَسْعَى» مثبت في م٢/١٦أ، وم٤/٤٢أ.

(٩) إن ثبت أنّ العرب تكلّمت به.

(١٠) شاهده قول الشاعر:

لن يَخِبِ الآن من رجائك من حَرَّك من دون بابك الحلقة

(١١) كقراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ بفتح الحاء. وهي قراءة أبي جعفر المنصور، ويأتي الحديث عنها مفصّلاً في ثلاثة مواضع من هذا الكتاب.

(١٢) كما في قول الشاعر: «لعل أبي المغوار منك قريب».

(١٣) من أهل البصرة.

(١٤) في طبعة مبارك، ١٢٥: «لمثل ذلك».

(١٥) «وإن تكلم بعض العرب به» كذا في طبعة مبارك: ١٢٥.

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط، أصله من سمرقند، وقدم بغداد، وكان يخلط نحو البصريين بالكوفيين، وناظر الزّجّاج، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي، وكان حميد الأخلاق، طيّب العشرة، صنّف معاني القرآن، والنحو الكبير، والموجز مات سنة (٣٢٠هـ). انظر بغية الوعاة: ٤٨/١.

(٢) أي جاز لإذا أن ينصب المفعول كما ينصبه و (جد) و (رأى) ذلك أنّ «إذا» متضمِّنٌ معنى هذين الفعلين، ولهذا فله أن يعمل عملهما.

(٣) قوله: «ظرف» ليس في طبعة مبارك وزميله: ١٢٥. وذكر الشيخ محمد محيي الدين في ص/٩١، أنه في نسخة «يُخْبَرُ به».

(٤) أي ظرف مكان خبر مقدَّم، و«هو» مبتدأ مؤخر، و«إيا» مفعول لـ «إذا» باعتبار ما تضمنه من معنى «وجدت».

وذكر الدماميني في ص: ١٩٤، من حاشيته أنّ هذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين؛ ولذلك قال الزّجّاج مشنّعاً عليهم: «فإذا عندهم كالنعامة، قيل لها: احملي! قالت: أنا طائر، فقيل لها: طيريّ فقالت: أنا جَمَل، كذلك (إذا) تُطَالَب برفع ما بعدها فتقول: أنا بمعنى (وجدت) فأنْصِب، فيقال لها: فانصبي الاسم الواقع بعدك فتقول أنا ظرف».

(٥) أي توجيه ابن الخياط.

(٦) أي الأسماء المتضمنة للمعاني.

(٧) في بعض النسخ «الصريحة»، كذا عند الدسوقي: ٩٨/١، والأمير: ٨٤/١.
أي ما ليس ظرفاً ولا حالاً كالمفعول به، والمفعول المطلق والمفعول معه.

(٨) في م٢/١٦أ: «يعمل» بالياء.

(١) غير الذي نصبته في قولهم: «فإذا هو إياها».

(٢) والمفعول الآخر يكون المفعول الثاني لها، وعلى هذا ينبغي أن يقول: فإذا هو إياها إياها، على تقدير: فوجدته إياها.

(٣) الثاني من الآراء التي قيلت في توجيه: «فإذا هو إياها».

(٤) لفظ «استعير» ساقط من م٥/٢٤أ، والنص: أن ضمير النصب للرفع.

(٥) وعلى هذا فلا تكون (إذا) هنا خبراً، أو هو مبتدأ، وإياها الخبر، وإنما تكون فجائية.

(٦) أي لوضع ضمير النصب مكان ضمير الرفع.

(٧) سورة الفاتحة/٥.

(٨) كذا في المخطوطات بالياء ماعدا م٥/٢٤أ «تعبد» بالتاء، وهو كذلك بالتاء في طبعة مبارك: ١٢٥، والشيخ محمد محيي الدين: ٩١، وحاشية الدسوقي: ٩٨/١، ونَصُّه مضطرب بين الياء والتاء، وفي حاشيتي الدماميني والأمير بالياء أيضاً.

وعزا ابن هشام القراءة للحسن البصري.

قلتُ: وهي قراءة أبي مجلز وأبي المتوكل، وهي كذلك بالياء في البحر المحيط: ٢٣/١، ومختصر ابن خالويه: ١، وكتابي «معجم القراءات» وفي الإتحاف/ ١٢٢: «استعير ضمير النصب للرفع والتفت؛ إذ الأصل: «أنت تُعْبَدُ».

وعند الدماميني: ١٩٤، أثبتها بالياء ثم قال: «ولكني لا أتحرَّرُ الآن هل قرأ «تُعْبَدُ» بالتاء الفوقية، وهذا ظاهر إذ المعنى: أنت تُعْبَدُ، أو قرأه بالياء التحتانية، وهذا يحتاج إلى حذف، أي أنت إله يُعْبَدُ، والظاهر الأول».

وجزم الشمني في: ١٩٤/١، بأنها بالياء، وأسقط ما ذهب إليه الدماميني من الشك في أمر القراءة.

(٩) أي هذا التوجيه.

(١) في م٣/٤٢أ: «فيتعيَّن». والنصب لأنه لا يوجد هنا ضمير حتى يقال إنه استعير مكان ضمير آخر.

(٢) أي التركيب: فإذا زيد القائمَ.

(٣) على تقدير أنه مفعول لـ «أعني أو أذكر».

(٤) أهل الكوفة يجيزون مجيء الحال معرفة مثل: ادخلوا الأول فالأول، وأهل البصرة يذهبون إلى زيادة «أل» وأن الأصل في الحال أن يكون نكرة.

(٥) بل هو شاذ عند أهل البصرة.

(٦) وهم الكوفيون.

(٧) هم الكوفيون وابن الخياط.

(٨) وذلك في قولنا: «خرجتُ فإذا عبد الله القائمَ» وهو المثال الذي أورده الكسائي في مناظرته سيبويه.

(٩) أي وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام.

(١٠) هذا تعليل لخطأ صاحب الرأي الثاني وهو ابن مالك.

(١١) في م٣/٤٢أ: «لأن وجدت تنصب..».

(١٢) هذا بيان لخطأ الرأي الأول، وهو أن «القائمَ» حال على زيادة «أل» في مثال الكسائي، خرجتُ فإذا عبد الله القائمَ.

(١٣) الثالث من الآراء في «فإذا هو إيّاها».
(١٤) في م٣/٤٢٢أ: «أنه مفعول»، وأنه: أي (إياها) مفعول به.
(١٥) في م٢/١٦٦أ و م٤/٤٢٢ب «يشبهها» من غير ألف.

(١) وهو الخبر.
(٢) وكان قبل انفصاله مفعولاً به للفعل «يساويها أو يشبهها»، فبقي على حاله بعد حذف الفعل منصوباً به، والفعل المحذوف هو الخبر.
(٣) في طبعة مبارك/ ٢٦: «وهذا هو الوجه» بزيادة هو، وليس في المخطوطات، أي كالوجه الثاني السابق.
(٤) أي نظيره في حذف الخبر الفعل.
(٥) الآية.. ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَـٰسِرُونَ﴾. سورة يوسف: ١٤/١٢. وانظر الآية/٨ من هذه السورة أيضاً، فالقراءة فيها وفي مختصر ابن خالويه/٦٢، بالنصب (عصبةً) «رواه النزّال عن سبرة عن علي رضي الله عنه.. وسمعت ابن مجاهد يقول: ما قرأ أحد بالنصب، وإنما روي عن علي رضي الله عنه تفسير العصبة..».
وانظر البحر: ٢٨٣/٥، وشواهد التوضيح: ١١١، و ١٥٤، والكشاف: ١٢٥/٢، والهمع: ٢٧/٢، ومعناه: ونحن نجتمع عصبةً، فيكون الخبر محذوفاً، وهو عامل في عصبة، وانتصب «عصبة» على الحال، وانظر الرازي: ٩٣/١٨. وانظر كتابي «معجم القراءات ١٨٤/٤».
(٦) في م٥/٢٤أ «فأمّا».
(٧) الآية.. ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾. سورة الزمر: ٣/٣٩.
(٨) أي حذف خبر المبتدأ وهو «الذين».
وفي البحر، ٤١٥/٧: «واحتمل أن يكون الخبر (قال) المحذوف المحكي به قولهم ما نعبدهم..» وقراءة عبد الله بن مسعود صَرَّح فيها بالخبر: قالوا ما نعبدهم».
(١) أي هو كثير عند النحاة حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر، قل ولا حَرَجَ. كذا عند الدماميني: ١٩٥.

(٢) من توجيه ضمير النصب «فإذا هو إياها».

(٣) أي «إياها».

(٤) أي «يلسع»، وهو الخبر عن «هو».

(٥) أي: إلاَّ يشرب شُرْبَ الإبل، فحذف الفعل «يشرب» وهو الخبر.

(٦) وهو «لَسْع» من قوله: «لَسْعَتَها»، فصار الهاء وهو المتصل منفصلاً، فاستُعيض عنه بـ «إياها»، بفقد ما يتصل به، وصار الضمير المنفصل قائماً مقام المعفول المطلق.

(٧) المفصَّل. كتاب للزمخشري في النحو، وعليه شروح كثيرة طبع منها اثنان: الأول شرح المفصل لابن يعيش في عشرة أجزاء، والثاني الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب في جزأين كبيرين.

(٨) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم كان عالماً بالعربية واللغة رحل إلى قرطبة، ولد سنة (٤١٠هـ) وتوفي سنة (٤٧٠هـ). انظر بعية الوعاة: ٣٥٦/٢.

(٩) أي أقرب وأحسن.

(١٠) من توجيه «إياها».

(١١) مثلَها: كذا بالنصب على الحال من الضمير في «ثابت»، ومثل مضاف إلى الضمير غير أنه يبقى على التنكير لأنه موغل في الإبهام.

(١٢) وهو «مثل».

(١٣) أي الضمير. وانفصل الضمير لعدم وجود ما يتصل به.

(١) قال في اللفظ لأنه في الحقيقة ليس هو المنصوب، وإنما هو مضاف إلى الحال، فلما سقط الحال قام هو مقامه، وانتصب على سبيل النيابة.

(٢) القائل هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه و «أبا حسن» هو علي بن أبي طالب، وصار هذا القول مثلاً يُضْرَب عند الأمر العسير.

قال ابن يعيش، ١٠٤/٢: «.. أي مثل أبي الحسن، كأنه نفى منكورين كلهم في صفة علي، أي لا فاضل ولا قاضي مثل أبي الحسن، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير لا نفي هؤلاء المعرّفين..».

وانظر حاشية الخضري: ١٤٠/١، وهمع الهوامع: ١٩٥/٢، والصبان: ٤/٢.

(٣) فحذف «مثل» وأقيم المضاف إليه وهو «أبا حسن» مقامه، فسَاغَ دخول (لا) النافية عليه.

(٤) قال ابن الحاجب: «أما قوله لا هيثم وشبهه.. فعلى تقدير التنكير يعني أنّ (مثل) مقدرة في المعنى فصار نكرة في المعنى، فصح دخول لا عليه..، فإن كان مضافاً فلا إشكال أنه معرب على كل تقدير مثل كقولك: ولا أبا حسن لها وشبهه» أمالي ابن الحاجب: ١٢٥/٢.

(٥) أي لصوت المضاف إلى حمار.

(٦) الأول: له صوتٌ..

(٧) أي صوت مثل صوت الحمار، وَوَصْفُ النكرة بـ «مثل» لا يزول معه تنكيره بإضافته إلى المعرفة.

(٨) وجعل هذا كالذي أجازه ابن الحاجب من وقوع الضمير حالاً على سبيل النيابة عن المضاف المحذوف.

(٩) في م٤٢/٣ب وم١٦/٢ب «ضعيف قبيح». و«هذا» أي قوله: له صوتٌ صوتُ الحمار.

وقال سيبويه: «وزعم الخليل أنه يجوز: له صوتٌ صوتُ الحمار، لأنه تشبيه، فمن ثَمّ حَسُن أن تصف به النكرة، وزعم الخليل أن يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيد، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد، وهذا قبيح ضعيف، لا يجوز إلا في موضع الاضطرار..» انظر الكتاب: ١٨١/١.

(١٠) أي بجواز وقوع الضمير حالاً.

(١) في شرح الكافية الشافية لابن مالك/ ٩٧٠: «.. ومن ذلك قيام المعرفة المضاف إليها «مثل» مقامه في الحالية والتركيب مع «لا»، فالحالية كقولهم: تفرّقوا أيادي سبا» أي: مثل أيادي سبا، فحذف مثل، وخلفه أيادي سبا في الحالية، والحالية لا تصِحّ لغير نكرة».

(٢) أي تخلف «مثل» بعد حذفها.

(٣) في م٤٢/٣ب: «نصر».

(٤) أي مثل زهيرٍ.

(٥) أي مثلَ زهير.

(٦) مع أن «زهيراً» معرفة. وقوله: «ومنه»، أي من باب: «هذا زيد زهيراً».

(٧) في مجمع الأمثال: ٢٧٥/١، وفيه رواية أخرى وهي: «ذهبوا..» ومعناه: تفرّقوا تفرقاً لا اجتماع معه. وانظر الموضع المشار إليه ففيه بيان وافٍ.
وأياديْ وأيديْ حال من الواو في تفرّقوا، أي تفرقوا حال كونهم مثل أيادي سبا، ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف أي: تفرّقوا تفرّق أيادي سبا حين أرسل عليهم سيل العرم، ومُزّقوا كل ممزَّق.

(٨) في م٣، وم٤ وم٥: «سكنت الياء»، ومثله في طبعة مبارك: ١٢٧.

(٩) على الحال.

(١٠) أي لثقل أيدي وأيادي بالتركيب مع سبأ، وهو تركيب إضافي. و(الإعلال) آخر كل منهما حرف علة وهو الياء. وفي شرح الكافية الشافية، ١٦٩٦: «.. والتزام سكون الياء تشبيهاً بالألف، وإنهم قد يسكنون في النصب ياء المنقوص المفرد، فأن يُفْعَلَ ذلك بالمنقوص المركَّب أَوْلى وأَحَقُّ».

(١١) معد يكرب: اسم رجل: مركب إضافي، قالي قلا: اسم بلد مركب إضافي. قاس أيدي وأيادي وسكون الياء فيهما على معد يكرب وقالي قلا، فإن الياء فيهما لا تتأثر بالعوامل، مع أن الأول مضاف إلى الثاني، وتبقى ساكنة في حال النصب، وكذلك الحال في أيدي وأيادي فهما منصوبان على الحال، والياء بقيت ساكنة.

(١) في م٥/٢٤أ: «المفاجأة» بالتعريف.

(٢) في شرح الرضي، ١٠٨/٢: «والأصل في استعمال إذا أن تكون لزمانٍ من أزمنةِ المستقبل..».

(٣) قال المبرّد: «وإذا لا يقع بعدها إلا الفعل، نحو: آتيك إذا جاء زيد.. فأمّا امتناع الخبر عن «إذا» فلأنّ «إذا» في معنى الجزاء لا يكون إلا بالفعل» المقتضب: ١٧٧/٣، وانظر: ٧٦/٢ - ٧٧ منه، وشرح المفصل: ٣/٩، وفي الهمع، ١٨١/٣: وجَوّز الأخفش إيلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر.

(٤) في م٥/٢٤أ: «المفاجأة» وقد مضى ان الفجائية مختصّة بالدخول على الجملة الاسمية.

(٥) في م٢ وم٣: «اجتمعا»، ومثله عند الأمير: ٨٤/١، وطبعة الشيخ محمد: ٩٣/١، وعند مبارك وزميله: ١٢٧/١. أي الظرفيّة والفجائيّة.

(٦) الآية.. ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾. سورة الروم: ٢٥/٣٠.

قول: إذا دعاكم.. الظرفية الشرطية.

وقوله: إذا أنتم تخرجون.. للمفاجأة، وهي تقوم مقام الفاء في جواب الشرط.

(٧) الآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَـٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَـٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾. سورة الروم: ٤٨/٣٠.

قوله: فإذا أصاب.. هي الظرفية الشرطية.

وقوله: إذا هم يستبشرون: هي الفجائية، وهي تقوم مقام الفاء في جواب الشَّرْط.

(١) أي بعد الظرفية الشرطيّة. في الجنى الداني، ٣٦٧: «وكثر مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال»، وفي الهمع، ٣/١٨٠: «زعم الفَرَّاء أنّ (إذا) إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضي»، وانظر شرح المفصل: ٤/٩٦، والبرهان: ٤/١٩٥.

(٢) أي هي مع المضارع أَقَلّ من وجودها مع الماضي.

(٣) أي دخول الظرفية على الماضي والمضارع.

(٤) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب، رثى بها أولاده، وكانوا خمسة هاجروا إلى مصر فهلكوا في عام واحد بالطاعون، ومطلع القصيدة:

أَمِنَ المنونِ ورَيبِها تتوجَّعُ والدَّهْرُ ليس بِمُعْتِبٍ من يَجْزَعُ

وذُكر عن الأصمعي أنه قال: هذا أَبْرَعُ بيتٍ، وأَبْدَعُ بيتٍ قالته العرب.

والمعنى: إنّ النفس إنما تَرْغَبُ بحسب بَسْطِكَ من رجائها، فأما إذا وقفتها على النزر اليسير، ورددتها إلى القليل فإنها ترضى به، وتكتفي بنيله.

والشاهد في البيت دخول «إذا» الظرفيّة على الماضي بقوله: إذا رغّبتها، وعلى المضارع بقوله: وإذا تُرَدُّ.

وانظر البيت في شرح أشعار الهذليين: ١/٤، وشرح البغدادي: ٢/٢٠٧، وشرح السيوطي: ١/٢٦٢، والخزانة: ١/٢٠٢، والمفضليّات: ٤٢٢.

(٥) سورة الانشقاق: ٨٤/١.

(٦) أي الاسم وهو «السماء» والتقدير: إذا انشقّت السماء انشقَّت، ثم حذف الفعل الأول الرافع للفظ السماء، وأُبقي المفسّر بعده وهو «انشَّقَت».

(١) جَوّز الأخفش أن يكون الاسم بعد «إذا» مبتدأ.

وعند الشمني، ١/١٩٨: «قال: في الشرح، الأخفش يُجَوِّز كونه مبتدأً، ولا يمنع كونه فاعلاً، وظاهر عبارة المصنِّف لا تفيد هذا.

وعَلَّقَ الشمني على عبارة الدماميني هذه بقوله: وأقول: بل ظاهر عبارة المصنِّف تفيده؛ لأن الظاهر أنّ قوله «خلافاً» راجع إلى مايليه، وهو قوله: «لا متبدأً»، فيكون الأخفش غير مانع من كونه فاعلاً، لكون «خلافاً» ليس براجع إليه، ومخبراً كونه مبتدأ كونه راجعاً للابتداء.

انظر الدماميني: ١٩٨، والدسوقي: ١/١٠٠.

وعند الأمير، ١/٨٥: «فمذهب الأخفش جواز الأمرين».

وفي الجنى الداني: ٣٦٨، ونقل السُّهَيلي أن سيبويه يُجَوِّز الابتداء بعد (إذا) الشرطية، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً، وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد (إذا)، قال ابن مالك: وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب إِنْ..» وانظر همع الهوامع: ٣/١٥١.

وفي البحر: ٨/٤٤٦، وعن الأخفش: «إذا السماء» مبتدأ وخبره «وإذا الأرض» على زيادة الواو.

وانظر معاني الأخفش: ٢/٥٣٣، فلم أجد حديثاً فيه عن الآية على هذا النحو المنقول عنه، فلعله في مؤلف آخر مما ترك لنا.

وفي مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٦٥، ما بعد «إذا» يرتفع على إضمار فعل عند البصريين، وعلى الابتداء عند الكوفيين، وانظر فيه أيضاً ص/٤٤٦، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتۡ﴾ الآية/٨ من سورة المرسلات.

(٢) البيت من قصيدة للفرزدق، وروايته في المخطوطات: «المدَرَّع» بالدال، وهو كذلك عند الدسوقي والدماميني، وفي طبعة شواهد البغدادي «المذَرَّع» بالذال، ومثله في الجنى الداني/ ٣٦، وشرح السيوطي: ١/ ٢٧٠ والديوان.

والباهليّ منسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، وقبيلة باهلة وضِيعَةٌ بين العرب والنسبة إليها مذمومة، لأنها اشتهرت بالدناءة والضعة حتى ضُرب بها المَثَلُ.

وتحته حنظليّة: أي استقرَّ تحته حَنْظَلِيَّة، مَنسوبة إلى حنظلة، وهي أكرم قبيلة في تميم.

والمُدرَّع: الذي يلبس الدِّرْعَ، والمُذَرَّع من الناس الذي أُمُّه أشرف من أبيه، وإنما سُمِّي مُذَرَّعاً تشبهاً بالبغل لأن في ذراعيه رقمتين كرقمتي ذراع الحمار، نزع بها إلى الحمار في الشبه، وأم البغل أكرم من أبيه.

وذهب البغدادي إلى أنّ رواية الدال عند الدماميني تصحيف، وأن الدماميني جعل البيت من قبيل المدح بناء على تصحيفه فقال: يعني أنه إذا ولد للرجل الباهليّ من زوجة حنظلية ولد فذلك الولد هو النجيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه. قال البغدادي: هذا كلامه - الدماميني - ولايليق بمثله.

والشاهد في البيت هو على تقدير: إذا كان باهليٌّ، و«كان» هنا تامة.

(١) «وكان» تامة.

(٢) أي إذا كان باهلي استقر تحته حنظليّةٌ.

(٣) في م٢/١٦ب: «بفعل»، زيادة على النص، وليس في بقية المخطوطات.
وقوله: «بمحذوف» سقط من م٢/١٦ب وم٤/٤٣ب.

(٤) وهو الفعل «استقرّ» المقدَّر.

(٥) أي يَرُدُّ هذا التقدير، وهو كون «باهليّ» فاعلاً بـ «استقرّ».

(٦) وهو: استقر باهليٌّ.

(٧) وهو استقرّ تحته حنظليّة. وفي م٣/٤٣أ «المفسَّر والمفسِّر». وحذف الاثنين معاً أمر محذور.

(٨) أي كأنّ المفسِّر لم يُحْذَف.

(١) في الجنى الداني، ٣٦٧: «ولم يُجْزَم بها إلا في الشعر»، وعند ابن مالك في التسهيل، ٢٣٧: «وقد يُجْزَمُ بإذا الاستقبالية حملاً على (متى)، وتهمل (متى) حملاً على (إذا)، فلم يَخُصَّ جزمها بالشعر، وهذا يدل على جواز جزمها في الكلام.

وفي شواهد التوضيح/ ١٨: «.. أن يكون (متى) شُبِّهَتْ بـ (إذا) فأُهْمِلَتْ، كما شُبِّهت (إذا) بـ (متى) فأعملت..، وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير».

(٢) في م١٦/٢ب، و٢٤/٥ب: «الضرورة».

(٣) البيت من قصيدة لعبد قيس بن خفاف، وهي ثمانية عشر بيتاً، وقيل لحارثة بن بدر.

وفيه رواية: «.. وإذا تكونُ خَصاصَة» وهذه لا شاهد فيها.

وما: مصدرية ظرفية، والخصاصة: الفقر والحاجة، وتجمَّل «بالجيم» أي أظهر الجمال وعدم الحاجة، أو كُلِ الجميلَ، وهو الشحم المذاب تعفُّفاً، وتحمَّل «بالحاء» أي تكلّف حمل المشقّة.

والشاهد في البيت أنّ (إذا) لا تجزم إلا في الشعر، كما في هذا البيت، فقد جاء «تُصِبْكَ» مجزوماً، وجوابه «فتجمَّلِ».

وعبد قيس بن خُفاف من بني عمر بن حنظلة، من البراجم، شاعر جاهلي معاصر لحاتم الطائي، وذكر السيوطي أنه أدرك الإسلام.

(٤) وهو غالب أحوالها، وقد تقدَّمَ الحديث عنه.

(١) قال ابن مالك في التسهيل، ٩٤: «.. وقد تفارقها الظرفية، مفعولاً بها أو مجرورة بحتى أو مبتدأة».
وانظر البرهان: ١٩٤/٤، والبحر: ٩٨/٤ - ٩٩. والدر اللقيط من البحر المحيط: ٩٨/٤ - ٩٩.
وفي الهمع، ١٧٨/٣: «وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية، فقال ابن مالك: إنها وقعت مفعولاً به..، ومبتدأ..، ومجرورةً بحتى، وسبقه إلى ذلك ابن جنيّ في الثاني، والأخفش في الثالث، والجمهور أنكروا ذلك كله..». وانظر الرضي: ١١٢/٢.

(٢) وهو الأخفش، ووافق الأخفشَ ابنُ مالكٍ والزمخشريُّ، وانظر الأمير: ٨٦/١.

(٣) الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَتۡلُونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِ رَبِّكُمۡ وَيُنذِرُونَكُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾. سورة الزمر: ٧١/٣٩.

(٤) في م٢/١٦ب «جُرَّ».
وفي الجنى الداني، ٣٧١: «أن تخرج عن الظرفية، فتكون اسماً مجرورة بحتى، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾، وهو في القرآن كثير، فإذا في ذلك فيها وجهان: أحدهما أن تكون مجرورة بحتى، واختاره ابن مالك..». وذكرتُ من قبل أنه رأيُ الزمخشري. وانظر همع الهوامع: ١٧٩/٣، وشرح البغدادي: ٢٢٩/٢ - ٢٣٠.
وعند الدماميني، ١٩٩: «أي وسيقوا إلى وقت مجيئهم إياها فجعلها اسم زمان، لا ظرفيةً فيه ولاشرطية، ولم ينقل الرضي هذا القول عن أبي الحسن على إمامته بل ذكره عن بعضهم ولم يُسَمِّهِ..». وانظر الرضي: ١١٢/٢.

(٥) هو عثمان بن جِنِّي.

(٦) ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ * لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَةٞ رَّافِعَةٌ﴾. سورة الواقعة: ١/٥٦ - ٣.

(١) قرأها بالنصب زيد بن علي والحسن وعيسى وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن مِقْسَم والزعفراني وأبو عمر الدوري واليزيدي: ﴿خَافِضَةً رَّافِعَةً﴾، على الحالين من الضمير في «كاذبة» في الآية الثانية أو من فاعل «وقعت» في الآية الأولى.
وقراءة الجمهور بالرفع فيهما على أنهما خبر مبتدأ مقدر أي: هي خافضةٌ قوماً إلى النار رافعةٌ آخرين إلى الجنة.
وقال الكسائي: لولا أن اليزيدي سبقني إليه ـ أي النصب ـ لقرأت بالنصب فيهما.
وانظر البحر المحيط: ٨/٢٠٣ ـ ٢٠٤، ومختصر ابن خالويه/ ١٥٠، والإتحاف: ٤٠٧، والعكبري: ١٢٠٢، والبيان: ٢/٤١٣، والمحتَسب: ٢/٣٠٧. وقيد الأمر بالنصب هنا لأنها على قراءة الرفع تبقى على ظرفيتها.

(٢) في الجنى الداني، ٣٧٢: «وذهب ابن جني إلى أنَّ (إذا) قد تخرج عن الظرفية، وتكون مبتدأة، كقوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾، فإذا مبتدأ. وقوله: ﴿إِذَا رُجَّتِ﴾ خبره في قراءة من نصب (خافضة رافعة)، قال ابن مالك: وهو صحيح». وما ذهب إليه ابن جني ذهب إليه أبو الفضل الرازي وابن مالك وانظر البحر: ٨/٢٠٤، وهمع الهوامع: ٣/١٧٩.

(٣) أي: «إذا رُجّت».

(٤) وهما: «خافضة رافعة» على قراءة من نصب.

(٥) (ليس لوقعتها كاذبة) الآية الثانية.

(٦) في م٢/١٦ب: «ومعمولاها، فالمعنى» وعند الدسوقي: ١/١٠، ومعمولاها كذا في غالب النسخ على لغة من يلزم المثنى الألف، والأفصح معموليها. اهـ.
قلت: قوله في غالب النسخ غير صحيح.

(٧) في م٢/١٦ب: «خافضة رافعةٌ» بالرفع، كذا جاء الضبط.

(٨) كذا في المفصل وشرحه: ٩٧/١. وذكر رواية أخرى ابن يعيش وهي: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة.

(٩) وهنا أخطب: مبتدأ، ما يكون مضاف إليه، وما مصدرية، الأمير: فاعل «يكون»، قائماً: حال من فاعل كان التامة المحذوفة، وهي خبر ذلك المبتدأ وهو: إذا.

(١) أي أحوال الأمير.

(٢) (ما) المصدريّةَ وما دخلت عليه وهو «يكون».

(٣) أي عن الأوقات.

(٤) المضافة إلى «كان».

وفي م١: «وتبعها»، وفي م٣/٤٣ب، وم٢/١٦ب، وم٤/٤٣ب: «وتبعتها».

(٥) وهو قوله: قائماً.

(٦) وهو: أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائماً.

(٧) في م٣/٤٣ب «استحال». أي فَسَد؛ إذ المعنى: أخطب أوقات أكوان الأمير كانت وقت وجوده قائماً.

(٨) لأن أفعل التفضيل هو بحسب ما يضاف إليه، وأضيف إلى الأوقات فيكون وقتاً، وقد جعلت هذا الوقت واقعاً في يوم الجمعة فيستحيل.

كذا عند الدماميني: ١٩٩ - ٢٠٠.

وانظر تعليق ابن يعيش في شرح المفصل: ٩٧/١، فقد ذهب إلى أن إذا في هذا المثال في موضع نصب، كما تقول : زيد عندك، وفيه ضمير، والضمير والظرف في موضع رفع لأنه الخبر.

(٩) وإنما يكون محلاً للأحداث.

(١٠) صاحب البيت هو أبو الطمحان القيني، شاعر إسلامي، واسمه حنظلة بن الشرقي، وعزاه جماعة إلى هدبة بن خَشْرَم.

روايته في شرح البغدادي: «وقبل غدٍ»، ورواية الأغاني «على غد» وقوله: قبل غد: أي قبل موتي في غد، والتلهُّفُ، التحسُّر، ورَجّح الدماميني رواية: «قبل» وقال: هي الأَوْلَى.

ومعناه: يالهف نفسي إذا مِتُّ في غدٍ، وقال ابن جني في إعراب الحماسة: حديث «إذا» في هذا البيت طريف؛ وذلك أنها وقعت موقعاً غريباً، لأنها عندنا بدل «من غدٍ» وفي موضع جَرٍّ، كأنه قال: يا لهف نفسي من غدٍ إذا راح أصحابي، إلا أنّ هذا بغير توسُّط المُبْدَلِ منه يَقْبُحُ؛ لأنّ «إذا» قلّما تباشِرُ الجارَّ.

وكان هذا الشاعر فاسقاً، وهو مُحْسِنٌ، ومن المعمَّرين، عاش مئة سنة، وهو شاعر إسلامي، وأورده ابن حجر في المخضرمين، وقال أبو عبيد البكري: إنه كان نديماً للزبير بن عبد المطلب في الجاهلية، وأدرك الإسلام.

وانظر ترجمة هدبة بن خشرم في شرح البغدادي: ٢٣٣/٢.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٢٩/٢، وشرح السيوطي: ٢٧٤/١، وحاشية الأمير: ٨٦/١، وأمالي الشجري: ٢٧٦/١، ٢٨٦، ٣٠٠، والحماسة: ١٣٢/٣، والأغاني: ١١/١٣ والرواية فيه «على غدٍ».

(١) في م١٦/٢ ب، وم٤٣/٣ ب: «إذا كنت غضبى عليّ».
ونص الحديث: «عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني لأَعْلَمُ إذا كنتِ عني راضية، وإذا كنت عليَّ غَضبى، قالتْ: فقلتُ من أين تعرف ذلك؟ فقال: أَمّا إذا كنتِ عني راضيةً، فإنكِ تقولين: لا ورَبِّ محمدٍ، وإذا كنتِ عضبى قلتِ: لا وِرَبِّ إبراهيم، قالتْ: قلتُ: أجَلْ، والله، يا رسول الله، ما أهْجُرُ إلا اِسْمَكَ». والحديث في الجنى الداني: ٣٧٣.
أخرجه البخاري في كتاب النكاح - باب غَيْرَة النِّساء وَوَجْدِهِنّ: ٣٢٥/٩، من فتح الباري طبعة السلفية.
ومُسْلِم - في فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله عنها: ١٨٩٠/٤ حديث (٨٠) طبعة دار إحياء بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
و(إذا) على رأي ابن مالك جاءت مفعولاً به للفعل «أَعْلَمُ» على تقدير: إني لأَعْلَمُ وقتَ رضاكِ من غَضَبِكِ. وانظر الجنى الداني: ٣٧٣.

(١) في الجنى الداني، ٣٧٣: «والظاهر أنها لا تكون مبتدأة ولا مفعولاً، وأنها لا تخرج عن الظرفية، وما استدل به - ابن مالك - محتمل للتأويل».

(٢) عند الدماميني، ٢٠٠: «وفي بعض النسخ: «وأنها» والضمير يرجع إلى حتى .

(٣) سبقت الآية، وهي ٧١ من الزمر.

(٤) حتى حرف ابتداء، وإذا في موضع نصب على ما استقر لها، وبه جزم أبو البقاء، وجَوَّز الزمخشري الوجهين: النصب والجر بحتى، وأشار إلى جواز الوجهين الفارسي في التذكرة. انظر الجنى الداني/ ٣٧١ - ٣٧٢، وانظر همع الهوامع: ١٧٩/٣، والكشاف: ٥٠٠/١، والبحر: ٩٩/٤، والعكبري: ٤٨٨ في حديثه عن الآية/ ٢٥ من سورة الأنعام.

(٥) فتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها.

(٦) سورة الواقعة: ١/٥٦.

(٧) لفظ «الواقعة» مثبت في م١/٣٠ب، ومحذوف من بقية المخطوطات والدماميني.

(٨) وهي قوله: ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا﴾ آية/٤ من سورة الواقعة.

(٩) ظرف لفعل الشرط أو الجواب، وسوف يوضح المصنِّف الخلاف في هذه المسألة فيما يأتي.

(١٠) وعند الشمني، ٢٠٠ - ٢٠١: «قال ابن أم قاسم: ويجوز أن يكون فأصحاب الميمنة وما بعده - آية: ٨ و ٩، أي: فأصحاب الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم، وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم».

(١١) أي حَسَّن حذف الجواب.

(١٢) قدره بعد «إذا» الثانية، لأنه لو قَدَّره بعد الأولى لفصل بين البدل والمبدل منه. وقوله: «أي انقسمتم» هو جواب الشرط.

(١٣) في م١٧/٢أ: «انقساماً» ومثله في حاشية الأمير: ٨٧/١.

(١٤) والآية، ٧ من سورة الواقعة/٥٦.

(١) بيت حنظلة السابق:.. إذا راح أصحابي ولست برائح.

(٢) من قوله: يا لهف نفسي، أي يا لهفي في هذا الوقت عند رواح أصحابي.

(٣) أي «إذا» التي في المثال: «أخطب ما يكون الأمير..»، وكان في الأصل أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً.

(٤) ونصبها بالخبر المحذوف، أي أخطب أكوان الأمير حاصل في زمن وجوده قائماً./ الدماميني: ٢٠٠.

(٥) عند الدسوقي، ١٠١/١: «أي كما فعل هؤلاء القوم حيث قدّروا أوقاتاً قبل أكوان، وحاصل هذا أنّ «ما» حينئذٍ لا تكون إلا مصدرية فقط لا ظرفية، كما قال أولئك، وإنما لم يقدروها ظرفية للزوم ظرفية الزمان في الزمان».

(٦) وهو ما احتج به ابن مالك في قول رسول الله ﷺ: «إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليّ غضبى».

(٧) سقط «و» من م٤٣/٣ب، و م٤٤/٤أ، وم٢٦/٥أ.

(٨) الضبط بالنصب على الحكاية.

(٩) الضبط بالرفع عطفاً على «شأنك» المحكي باعتبار الإعراب المقدّر فيه.

(١٠) في طبعة مبارك، ١٢٩/١: «تعلّق»، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٩٥/١، والأمير: ٨٧/١، مثلها، وما أثبته من المخطوطات والدماميني والدسوقي.

(١١) الآيتان: ﴿..إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ سورة الذاريات: ٢٤/٥١ ـ ٢٥.

(١٢) ويجوز أن تتعلّق بـ «المكرمين» إذا فُسّر بإكرام إبراهيم لهم، وإلاّ فبإضمار «اذكر» أي: اذكر وقت دخولهم عليه.. الدماميني: ٢٠٠ ـ ٢٠١، والدسوقي: ١٠٢/١.

وفي البحر، ١٣٨/٨: «فـ (إذا) معمولة للمُكرَمين إذا كانت صفة حادثة بفعل إبراهيم، وإلا فبما في (ضيف) من معنى الفعل، أو بإضمار (اذكر)، وهذه أقوال منقولة». قلت: وهذا بحروفه في الكشاف: ١٦٨/٣.

(١) أي «إذا»، قال ابن مالك: «وكما استعملت (إذ) بمعنى (إذا) استعملت (إذا) بمعنى (إذ) كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٦].. وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة ٦٢/١١].. فالمواضع.. صالحة لـ (إذ) وقد قامت إذا مقامها».

انظر شواهد التوضيح: ٩ - ١٠، والتسهيل: ٩٣، وشرح الكافية: ١٠٨/٢، وهمع الهوامع: ١٧٩/٣، والبرهان: ١٩٠/٤ - ١٩١.

وفي الجنى الداني، ٣٧١: «.. والذي صَحَّحه المغاربة أن (إذا) لا تقع موقع (إذ) ولا (إذ) موقعها وتأوَّلوا ما أَوْهَمَ ذلك».

ومنع السُّهَيْلي أن تُسْتعمل (إذ) في موضع (إذا)، وكذلك العكس.

انظر الروض الأنف: ٢٨٦/١ - ٢٨٧. وانظر اللسان (إذ) و (إذا) حرف الألف اللينة.

(٢) فتتعارض الكلمتان، حيث استعملت كل واحدة منهما في معنى الأخرى.

(٣) أي مجيء «إذا» للماضي.

(٤) تتمة الآية : ﴿... وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ . سورة التوبة: ٩٢/٩.

وقبلها ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ٩١/٩.

ويصبح التقدير: وليس من حرج على الذين إذا ما أتوك لتحملهم.. قال الدماميني/٢٠٠: «وهذا إخبار بقضية وقعت في الزمن الماضي، فتكون «إذا» له، و «تولَّوْا» جوابها».

(١) الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾. سورة الجمعة: ٦٢/١١.

في الآية إخبار بقضيّة العِيْر التي قدمت المدينة، والنبيّ ﷺ يخطب الجمعة، فتفرّقوا عنه حتى لم يبقَ معه منهم إلا اثنا عشر رجلاً، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون «إذا» للدلالة على الماضي. انظر البحر: ٢٦٨/٨ والقصة فيه، والدماميني: ٢٠١.

(٢) قائل البيت: البُرْج بن مُسْهِر الطائي. ويروى «تَعَرّضَتْ» بدلاً من «تغوّرت»، ويروى أيضاً: «وقد تغوّرَت النجوم». وهي رواية الأغاني، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

وقوله: وندمانٍ: الواو نائبة عن رُبَّ، ندمانٍ: مجرور بها في محل نصب بـ «سقيتُ» فهو مفعوله، وذهب بعضهم إلى أنّ مفعول «سقيت» محذوف.

والنديم هو الندمان، وأصله المنادم على الشراب، ثم كثر حتى صار النديمُ الصاحبَ والمُجالِس على غير شراب.

والمعنى في هذا البيت: أن النديم بحُسْنِ عشرته يزيد الخمر طيباً في شربها، ومعنى تغوّرت: غابت وغربت.

والشاهد فيه: أن «إذا» في الماضي، لأنّ عامله ماضٍ وهو «سقيت»، وذهب ابن الصائغ إلى أنه لا يجوز أن تكون «إذا»، للماضي هنا؛ إذ قد يكون سقيت بمعنى أسقي، وهو جواب «إذا»، أي إذا غربت النجوم أسقيه.

وسبق ابنَ الصائغ أبو حيان؛ فقال في شرح التسهيل: «سقيت بمعنى أسقي مستقبل المعنى».

وتبع الدماميني: ٢٠٢ ابن الصائغ فقال: «البيت ليس بقاطع على مجيء إذا للماضي لجواز أنّ سقيت بمعنى أسقي، وهو دليل جواب إذا، أي إذا غربت النجوم أسقيه».

والبرج بن مُسْهِر أحد بني جديلة من طيء، وهو أحد المعمرين، وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

انظر شرح البغدادي: ٢٣٤/٢، والأغاني: ١٣/١٤: (الثقافة)، والحماسة: ١٣٥/٣، وشرح السيوطي: ٢٨٠/١، والمؤتلف والمختلف للآمدي: ٨٠، واللسان (ندم).

(١) في م٥/٢٥أ، دون «الثاني» والنصُّ: «وذلك أن تجيء للحال».

(٢) في همع الهوامع، ١٧٩/٣: «وقال قوم إنها وقعت للحال في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾؛ لأن الليل مقارن للغشيان».

(٣) سورة الليل: ٩٢/١.

(٤) النجم: ٥٣/١.

(٥) أي «إذا» في الآيتين.

(٦) فلما لم تكن كذلك دَلَّت على الحال.

(٧) أي «أُقْسِمُ».

(٨) ومن ثَمَّ فإنه لا يصح الإخبار عنه بأنه يأتي، وعلى هذا لا يصح أن يكون المستقبل ظرفاً له. انظر الأمير: ٨٨/١، والدسوقي: ١٠٢/١.

(٩) والمعنى عندئذٍ: أُقسِمُ بالليل حال كونه كائناً وقت غشيانه. دسوقي: ١٠٢/١.

(١٠) سقط الواو من م١/ ٣١أ، وثبتت في البقية.

(١١) في م٢ و ٣ و ٤ , ٥: «لأن الاستقبال والحال» على التقديم والتأخير. أي التي جعلت (إذا) ظرفاً له. و (الاستقبال) هو مدلول «إذا» في الأصل.

(١٢) ولما كان الأمر كذلك فإنه لا يجعل أحدهما ظرفاً للآخر.

(١٣) وهو كونها ظرفاً لفعل القَسَم، وكونها ظرفاً للحال.

(١٤) أي «إذا». و (أحدهما) هو فعلُ القسم، أو الكونُ المحذوف الذي هو حال من الليل والنجم.

(١٥) بـ «إذا» وقال الدماميني، ٢٠٢: «فلا تنافيَ حيئنذٍ، ولامانعَ؛ لأن الإنشاء حالي فلا ينافيه أن المرد بها الحال؛ ولأن الكون المحذوف حال بالفرض، فلا يمتنع كونه مظروفاً لإذا المراد بها الحال».

(١) في الدماميني: ٢٠٢، بعد أن أنهى التعليق على النص السابق: انتهى كلام هذا القائل وزيَّفَه المصنِّف بقوله: «والصحيح..».

(٢) «وهذا ليس بخاص بالإنشاء، بل يجري في الخبر أيضاً لأن كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الأزمنة، وإخباره لا يتعلق بزمان، والمتعلّق بالزمان هو المخبر عنه فيلزم ألا تقع «إذا» ظرفاً لفعل خبري وقع في كلام الله تعالى، لأنه قديم والقديم لازمانَ له، فما أجاب به المصنِّف عن هذا فهو جواب خَصْمِهِ عن ذاك». الدماميني: ٢٠٣.
وعَلَّق الشمني على هذا بقوله: «وأقول: اللازم على هذا أن لا يتعلَّق ظرف بإخباره تعالى، لا أن يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى، لأن الفعل الخبر مخبَر عنه والمخبَر عنه يتعلّق بالزمان كما اعترف هو به».

(٣) في م٥/٢٦أ: «فإنه».

(٤) أي لأن النافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية، والكلام في النحوية لا الزمانية (الدسوقي: ١٠٢/١). وقال الدماميني: ٢٠٣/١: «إذ لا مانع من وقوع الحال الصناعية مراداً بها الزمن المستقبل، كما تقول: سأدخل البلد راكباً، فإن الحال مقيّدة لعاملها، والعامل هنا مستقبل، وقَيْدُهُ مقارِنٌ له في الزمن».

(٥) في م٥/٢٦أ: «المقدّر».
والحال المقدرة هي الحال المستقبلة، وذكرها المصنِّف في الباب الرابع عند الحديث عن أنواع الحال.

(٦) وذكر المصنف هذا المثال مرة أخرى في الباب الرابع في حديثه عن الحال المقدرة. وانظر همع الهوامع: ٤١/٤.

(٧) «غداً» ليس في م٥/٢٥أ.

(٢) ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ...﴾ المائدة/ ٦.

(٣) أي أردتم القيام.

(١) ما ذكره المصنِّف هنا من بحث العامل في «إذا» إلى قوله: «حتى تردن» البيت هو عبارة أبي حيان في شرح التسهيل، ونقلها تلميذه ناظر الجيش في شرحه، ذكر هذا البغدادي في شرح الشواهد: ٢/٢٤٦.

(٢) أي فعل الشرط.

(٣) كذا في همع الهوامع: ٣/١٨١، واختاره أبو حيان حملاً لها على سائر أدوات الشرط.

وفي الجنى الداني، ٣٦٩: «ذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بل هي معمولة للفعل الذي بعدها لا لفعل الجواب». وانظر الرضي: ٢/١١٠.

وفي البحر: ١/٦٤، قال أبو حيان: «والذي نختاره أن الجملة بعدها التي تليها هي الناصبة لإذا؛ لأنها شرطية، وأنّ ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها».

(٤) في أنهن منصوبات بشروطهن، وعلى هذا يلزم أن تكون ظرفاً مبهماً لا مختصاً، وهي من الظروف المختصة عندهم.

(٥) هو عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي، أصله من عُكبَرَى، قرأ العربية والفقه والقراءات، كان ثقة صدوقاً كثير المحفوظ، دَيِّناً متواضعاً من مؤلفاته: إعراب القرآن، وإعراب الحديث، ولد سنة (٥٣٨هـ)، ومات ليلة الأحد ٨ من ربيع الآخر (٦١٦هـ).

بغية الوعاة: ٢/٣٨.

وانظر التبيان للعكبري: ١٦٢، في حديثه عن الآية: ١٩٨، من سورة البقرة، وانظر الكشاف: ٣/٣٦٤، في ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾، وهو رأي الحوفي أيضاً.

(٦) وهو ما بعد إذا على اعتبار أنه ظرف وما بعده مضاف إليه.

(١) أي عند المحققين القائلين بأن ناصبها هو شرطها.

(٢) إلى الشرط. والجميع يقولون بالإضافة.

(٣) البيت جاء عجزه في المخطوطات، وفي م٣/٤٤أ جاء تاماً.

وقائله زهير بن أبي سلمى، وتقدَّم في «إذا» عند الحديث عن مجيء المضارع بعدها، وجزمها الفعل في الشعر.

(٤) أي المذهب الثاني في ناصب «إذا».

(٥) في همع الهوامع، ١٨١/٣: «أنه ما في جوابها من فعل وشبهه، وعليه الأكثرون؛ لما تقدَّم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف».

في الجنى الداني، ٣٦٩: «ومذهب الجمهور أن (إذا) مضافة للجملة بعدها، والعامل فيها الجواب».

(٦) وهو ما فيه رائحة الفعل مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

(٧) في م٣١/١أ: «وتَرِدُ».

(٨) عند الدسوقي، ١٠٣/١: «قد يقال إن الجملتين تصيران جملة واحدة بعد الربط، وقولهم إن جملة الشرط والجواب جملتان أي قبل الربط».

(٩) وهو «إذا» المضاف للشرط. وهو من جملة الجواب، إذ هو معمول لما فيها من معنى الفعل أو شبهه.

(١٠) أراد بالمعمول الشرط، وإذا كان المعمول داخلاً في جملة عامله كانت جملة واحدة. كذا في الدسوقي.

= وقال الدماميني: فكما لا يكون قولك: «قمتُ حين قام زيد» جملتين لا يكون: إذا قام زيد قمتُ، على ذلك التقدير: انظر ص/٢٠٤.

(١) وهو الجواب.

(٢) الثاني من الأمور التي ترد على قول الأكثرين من أن الجواب هو العامل في «إذا».

(٣) ذكر سيبويه في مواضع من كتابه أن البيت لصرمة الأنصاري: ١٥٤/١، وكذلك ذكر ابن يعيش، ثم ذكرا في مواضع أخرى أنه لزهير من قصيدة مطلعها:

ألا ليت شعري هل يرى الناس ماأرى ... من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

يقول الشاعر: نظرت في حال الزمان فبدالي أني لستُ أدركُ ما فات، ولا أسبقُ ما لم يجئ بعدُ قبل وقته، أي إنّ الإنسان مُدَبَّر لا يملك لنفسه جَلْبَ نفع ولا دَفْعَ ضُرّ.

والشاهد في البيت هو إبطال قول من قال: إنّ ناصب «إذا» ما في جوابها من فعل أو شبهه، لأنّ تقدير الجواب في البيت:إذا كان جائياً فلا أسبقه. ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه.

واستشهد سيبويه وغيره بهذا البيت على جَرّ «سابقٍ» بالعطف على «مدركَ» على توهم الباء فيه؛ إذ يجوز زيادة الباء في خبر ليس، وهو الرواية الثانية في البيت «ولا سابقٍ شيئاً».

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي: ٢٤٢/٢، وشرح السيوطي: ٢٨٢/١، والديوان: ٢٨٧، وشرح المفصل: ٥٢/٢، ٥٦/٧، والخزانة: ٦٦٥/٣، والعيني: ٢٦٧/٢، و ٣٥١/٣، وسيبويه: ٨٣/١، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢، ٢٧٨/٢.

وفي سيبويه: ١٥٤/١، صرمة الأنصاري، وزهير في بقية المواضع، وابن يعيش في: ٥٦/٧ صرمة، وفي الخزانة: ٦٦٦/٣، يروى لابن رواحة. الخصائص: ٣٥٣/٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني: ٤٨٦/١، والإنصاف: ١٩١/١، ٥٦٥/٢.

(٤) اعترض أصحاب الحواشي على المصنِّف في إدخال الفاء على الجواب؛ إذ هذا يجعل الجواب جملة اسمية، أي: فأنا لا أسبقه، ولولاها لبقي الجواب جملة فعلية، نحو: إذا كان جائياً لا أسبقه.

(١) في م٢/١٧أ الزيادة التالية: «وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب، وعاملها إما خبر كان أو نفس كان..» كذا ورد النص، وقد سقط من الناسخ أيضاً من قوله: لأن الشيء إنما يسبق.. إلى قوله: محذوفة الجواب.

(٢) أي فإذا علمت أن زيداً يأتي غداً وقت الظهر فتسبقه وتأتي قبله وقت ضُحى. الدسوقي: ١٠٣/١.

(٣) أي إن أجابوا عن البيت الذي ورد عليهم.

(٤) لأن المعنى عندئذٍ: ولستُ سابقاً شيئاً في وقت مجيئه.

(٥) وهو أن العامل فعل الشرط.

(٦) على النحو الذي قَدَّره المصنِّف: إذا كان جائياً فلا أسبقه أو لا أسبقه.

(٧) أي هو: جائياً، عند التقدير: ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً، حيث جائياً خبر كان.

(٨) واختار هذا ابن مالك وجماعة، وسيأتي الحديث عنه عند المصنف في الباب الثالث.

وقال الدماميني، ٢٠٤/١: «وقد عرفت أنه يرد على أصحاب هذا القول أنه يلزم كون إذا ظرفاً غير مختص، ولقائل أن يقول: السابق في البيت بمعنى الفائت، ويَتَّجِهُ مذهب الجمهور عندئذٍ؛ إذ المعنى: إني لا أدرك الماضي ولا أفوت المستقبل الجائي، بل سيدركني، فهي شرطية.. وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها على أنها غير شرطية».

(٩) هذا لأبي حيان ذكره المرادي في الجنى الداني: ٣٦٩، قال أبو حيان في رَدِّ مذهب الجمهور: «والرابع اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع نحو: إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ». وانظر الرضي: ١١١/٢.

(١٠) وهما: غداً، وزمن المجيء وهو اليوم.

(١١) «وهو الإكرام.

(١) وإنما يقع بعضه في زمن، وبعضه في زمن آخر، وهو الفعل من قوله: جئتني. الدماميني: ٢٠٥، والدسوقي: ١٠٣/١.

(٢) أي بحسب قصد المتكلِّم، أي أنّ المتكلم لا يقصده.

(٣) قال الدماميني، ٢٠٥: «ولهم أن يقولوا: معنى التركيب: إذا جئتني اليوم يكون ذلك سبباً لإكرامي لك غداً، فليس (أكرمتك) في الحقيقة جواباً فطاح الإشكال».

(٤) أي إذا كان الأمر كذلك، وهو أن العامل لا يعمل في ظرفين متضادَّين.

(٥) وهو المنقول عن المحققين.

(٦) وهو قولك «جئتني» في مثال المصنِّف.

(٧) وهما: إذا، واليوم.

(٨) قلنا إن الناصب هو الفعل المذكور، وإنما عمل في الظرفين لأنهما لم يتضادّا، وفي م٢/١٧أ، وم٤/٤٥أ، وم٥/٢٥أ: «قلتُ» على الإفراد.

(٩) أي الآتي على قول الجمهور.

(١٠) أي العامل الواحد.

(١١) قال الدماميني، ٢٠٤: «ليس بين السَّحَر واليوم عموم وخصوص، وذلك أن السَّحَر هو الوقت الواقع قبيل الفجر بقليل، واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها، فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر، فهما متباينان، اللهم إلاّ إنْ أطلق السَّحَرُ على أول الفجر لقُرْبِهِ منه، من باب إطلاق أحد المتجاورين على الآخر، فيكون المراد: جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر، ولاشك أن جزءَ يوم الجمعة أَعَمُّ من سَحَرِهِ فتأمله»، وانظر الشمني: ١/٢٠٥.

ورَدَّ هذا الأمير، ولم يُصَرِّح بلفظ الدماميني، بل قال: «ولا حاجة لما أطالوا به» الحاشية: ١/٩٠.

ورَدَّه الدسوقي فقال: «أراد باليوم مطلق زمن منسوب للجمعة من ليل ونهار، فظهرت الأعمية، ولا حاجة لما قاله الدماميني». انظر: ١/١٠٣ - ١٠٤.

(١) أي آتيك في جزء من يوم الجمعة سَحَرَ، وجزء يوم الجمعة أَعَمُّ من سَحَرَ.

(٢) أي ليس «سَحَر» بدلاً من يوم الجمعة، ليقال إنما عمل الفعل في الثاني بطريق التبعية، والكلام إنما هو في عمله في الظرفين بطريق الأصالة.

(٣) برفعه على أنه نائب عن الفاعل، وهو ظرف مختص فجاز فيه ذلك.

(٤) بنصبه على الظرفية.

(٥) إلى هنا ينتهي ما نقله المصنِّف عن أبي حيان من شرح التسهيل، ولم يَعْزُه إلى صاحبه، وقد أشرتُ إلى هذا في أول حديثه عن العامل في «إذا».

(٦) سيبويه لم ينشد هذا البيت في كتابه، ولا السيرافي في شرحه، وإنما أنشده ابن عصفور في «شرح الجمل»، فإن هذا الكلام برمته أخذه أبو حيان منه، ومن أبي حيان أخذ المصنِّف هذا.

(٧) الفرزدق يقول هذا البيت في أُدَيْهم بن مرداس أحد بني كعب بن عمرو بن تميم، وكان شاعراً خبيثاً. ورواية البيت في الصحاح: متى ما ترد يوماً. كذا في مادة (سفر)، ويروى «المغوّرا» بدلاً من «المعوّرا».

ومتى ويوماً منصوبان على الظرفية وعاملهما: ترد، والورود الإتيان، وسفارِ: ماء لبني مازن بن مالك ابن عمرو بن تميم بين البصرة والمدينة، وهو مبني على الكسر باتفاق تميم وأهل الحجاز، وتجدبها: أي بقربها، أُدَيْهِم: مصغر أَدْهَم، والأدهم: الأسود، والمستجيز: الذي يأتي القوم يستقيهم ماءً أو لبناً، والمعوّرا: من عَوَّرْتُه عن الأمر أي صرفته عنه وطردته. والمغوّر: الذي أورد إبله في الهاجرة فأقام ليبرد.

والشاهد في البيت: أن المصنف أورده على أن يوماً ظرف ثان للفعل «ترد»، ولا يجوز كونه ظرفاً لـ «تجد» لئلا ينفصل «ترد» من معموله وهو سفار بالأجنبي، ولا هو بدل من «متى» لعدم اقترانه بحرف الشرط.

انظر شرح البغدادي: ٢٤٦/٢، وشرح السيوطي: ٢٨٥/١، والتصريح على التوضيح: ٢٢/٢. وانظر اللسان والتاج والصحاح (سفر). والديوان/٢٨٨ «متى ما ترد».

(١) والاقتران به شرط في البدل من اسم الشرط، تقول: متى جئتني إِنْ يوم الجمعة وإِنْ يوم الخميس أكرمتك، كما أن الاقتران بحرف الاستفهام شرط في المبدل من اسمه نحو: من جاءك أَزَيْدٌ أم عَمْرٌو. الدماميني: ٢٠٥.

(٢) أي لأجل كون البدل من الشرط يجب قرنه بالشرط فيمتنع..

(٣) أي: إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً، فلا يصح أن اليوم بدل من «إذا»، لعدم قرنه بالشرط؛ فتعيَّن من ذلك أنه ظرف ثانٍ لـ «جئتني».

(٤) أي الظرف «يوم» في بيت الفرزدق.

(٥) وهو جواب «متى».

(٦) وهو «يوماً» المعمول للفعل «تجد».

(٧) أي الرابع من الأمور الواردة على قول الجمهور.

(٨) هذا لأبي حيّان شيخ المصنِّف ذكره المرادي في الجنى الداني، ٣٦٩، قال: «قال الشيخ أبو حيان؛ ومذهب الجمهور فاسد من وجوه: أحدها: أنّ إذا الفجائية قد تقع جواباً لـ (إذا) الشرطية؛ وما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها».

وفي البحر المحيط، ٣١٢/٦: «وفي الجواب لإذا بإنْ وما النافيتين دليلٌ واضحٌ على أنّ «إذا» ليست معمولة للجواب، بل العامل فيها الفعل الذي يليها، وليست مضافة للجملة خلافاً لأكثر النحاة، وقد استدللنا بغير هذا من الأدلة في شرح التسهيل».

وذكر المرادي ما يشبه رَدّ أبي حيان هذا في الجنى الداني: ٣٦٩ ـ ٣٧٠، ووجدتُ مثل هذا عند الدماميني أيضاً، انظر: ص ٢٠٦.

(٩) الآية: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ..﴾ سورة الروم: ٢٥/٣٠.
قال أبو حيان: «وعن نافع ويعقوب أنهما وقفا على «دعوة» ثم ابتدأا: ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ علقا (من الأرض) بـ (تخرجون)، وهذا لا يجوز؛ لأن فيه الفصل بين الشرط وجوابه بالوقف على (دعوة)، فيه إعمال ما بعد «إذا» الفجائية فيما قبلها، وهو لا يجوز». انظر البحر المحيط: ١٦٨/٧.

(١) أي: ورد مقروناً بالحرف الناسخ.

(٢) أي إذا الفجائية والحرف الناسخ.

وذكرتُ من قبل رَدَّ المرادي والدماميني، على أن أبا البقاء العكبري صَرَّح في إعرابه بأن الفاء الداخلة في جواب إذا لا تمنع من عمل ما بعدها في إذا، كما ذكر الحوفي والزمخشري أن العامل في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ..﴾ هو (فسبح) وهذا يدل على أنّ الفاء عندهما لا تمنع، وفيه نظر. كذا في الجنى الداني: ٣٧٠، والكشاف: ٣/٣٦٤.

وقال الدماميني، ٢٠٦: «فإن قلت في قوله: فإني أكرمك، مانعان الحرف الناسخ وفاء الجواب، فلِمَ اقتصر على الأول وترك الثاني؟ قلتُ لعله اعتمد على ما صرّح به أبو البقاء في إعرابه..»، وبقية النص منقول عن المرادي، وصرّح بذلك الدماميني.

(٣) أي ورد الجواب.

(٤) في م٢/١٧أ: «للعمل فيه».

(٥) سورة المدثر: ٧٤/٨ - ٩.

قال العكبري: «قوله: فإذا نُقر: إذا ظرف، والعامل فيه ثلاثة أوجه: أحدها: هو ما دلّ عليه (فذلك)؛ لأنه إشارة إلى النقر، و (يومئذٍ) بدل من (إذا)، وذلك مبتدأ، والخبر: يوم عسير، أي نَقْر يوم.

والثاني: العامل فيه ما دلّ عليه عسير، أي تعسير، ولا يعمل فيه نفس عسير: لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها.

والثالث: يُخرّج على قول الأخفش، وهو أن يكون (إذا) مبتدأً والخبر: فذلك، والفاء زائدة..».

التبيان: ١٢٤٩، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٢٤.

(٦) في م٣/٤٥أ ذكر جزءاً من الآية/١٠، وهو «على الكافرين».

(٧) أي فيمتنع عمل «عسير» في «إذا» فيرد على الجماعة، فإن قلت في كلام المصنف تدافُعٌ، لأنه جزم أولاً بأن الصالح للعمل فيه صفة، وجزم ثانياً بعدم الصلاحية فمنع عمل الصفة فيما قبل الموصوف :

قلت: يحتمل انه اراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع. انظر الدماميني: ٢٠٦، والشمني: ٢٠٦/١، والدسوقي: ١٠٤/١.

وذهب أصحاب الحواشي إلى أنه يخالفه تجويز الزمخشري تعلق الظرف في قوله تعالى: ﴿وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً﴾ بالصفة على معنى: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم، وجَوَّز أنه متعلِّق بقل، أي: قل لهم في شأن أنفسهم.

وانظر الكشاف: ٤٠٤/١ ـ ٤٠٥، وسورة النساء: ٦٣.

ورد العكبري هذا فقال: «.. وقيل يتعلّق بـ (بليغاً).. وهو ضعيف؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبلها» التبيان: ٣٦٨، وانظر البحر: ٢٨١/٣، فقد رَدّ رأي الزمخشري وقال: إنه لا يجوز على مذهب البصريين.

(١) هذا تخريج العكبري، وقد ذكرته قبل قليل وانظر التبيان: ١٢٤٩، وهو منقول في البحر عنه أيضاً: ٣٧٢/٨.

(٢) في م٤/٤٥أ: «الأخفش».

(٣) قال الدماميني، ٢٠٦: ولا يجوز أن تكون هذه الفاء هي الدالة على الخبر حيث يتضمّن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو: الذي يأتيني فله درهم.

(٤) فيلزم كون الفاء لمحض الزيادة. وقال الشمني: «هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج إلا على قول الأخفش بجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وذلك أنها على هذا التخريج لا تكون عاطفة، وهو ظاهر، إذ مع خبر المبتدأ لا يعطف عليه، ولا سببية؛ لأن عُسْرَ اليوم لا يتسبَّب عن النقر..». انظر: ٢٠٧/١.

(٥) في م٢، وم٣، وم٥/ «تُخَرَّج» بالتاء.

(٦) هذا الرأي للزمخشري قال في الكشاف ٨٥/٣: «فإن قلت بم انتصب «إذا»، وكيف صَحَّ أن يقع يومئذٍ ظرفاً ليوم؟ قلتُ: انتصب «إذا» بما دلّ عليه الجزاء؛ لأن المعنى: فإذا نُقِرَ في الناقور عَسُرَ الأمر على الكافرين..»، وما كان يضير المصنِّف أن ينسب حُسْنَ هذا التقدير إلى الزمخشري، رحمة الله عليهما.

ونقل أبو حيان نص الزمخشري في البحر ٣٧٢/٨، ونسب الفضل إلى أهله.

(١) نقلت قول أبي البقاء قبل قليل في إعراب الآية من التبيان: ١٢٤٩.

(٢) الردُّ لابن هشام.

(٣) قال الدماميني، ٢٠٧: «وعند التأمل لا يمتنع؛ لأن النقر سبب لوقوع الأهوال العظيمة، فإذا جعل جواباً للشرط المتحد معه لفظاً جعل الجواب مُسَبّبه، وكان من حذف المسَبَّب، وإقامة السَّبَب مقامه ولا إشكال حينئذٍ».

وقال الشمني: «وكلام أبي البقاء صريح في أنّ المدلول عليه بذلك هو العامل في إذا، وأنه مع ما بعده هو الجواب، وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السَّبب والمسَبَّب». وانظر حاشية الأمير: ٩١/١.

(٤) «فهجرته إلى الله ورسوله» سقط من م٤٥/٣أ.

والحديث في فتح الباري، ١٢٦/١: «حدثنا عبد الله بن مسلمة قال: أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه». «باب الإيمان».

(٥) قال الدماميني، ٢٠٧: «وهذا متأتٍّ في قول أبي البقاء الذي تقدَّم على ما أسلفناه».

(٦) الآية: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتُواْ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾. سورة الجاثية: ٤٥/٢٥.

قال أبو حيان: «.. وخالفت (إذا) أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منفياً بما لم تدخل الفاء بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء، تقول: إن تزرنا فما جفوتنا؛ أي فما تجفونا، وفي كون الجواب منفياً بما دليل على مااخترناه من أن جواب إذا لا يعمل فيها لأن ما بعد النافية لا يعمل فيما قبلها». البحر:٨/٤٩.

= ونص أبي حيان هذا في الجنى الداني مختصراً. انظر ص/٣٦٩.

(١) في م٣/٤٥أ: «وما النافية لها صدر الكلام». ولها الصدر، أي: ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٢) قرن المصنف جواب إن الشرطية باللام حملاً على لو وهو ممتنع، وسيأتي له مثله في مواضع ويقع في كلام المصنفين كثيراً، وذكر الأمير أنه ليس عربياً، وذهب الدسوقي إلى أنه لم يصرِّح أحد بجوازه، ولم يقف له على شاهد.

دماميني/ ٢٠٨، أمير: ٩١/١، دسوقي: ١٠٥/١.

(٣) الآية: ﴿فَإِن يَصْبِرُواْ فَٱلنَّارُ مَثْوًى لَّهُمْ وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ..﴾. سورة فصلت: ٤١/٢٤.

(٤) قال الدماميني: «لقائل أن يقول لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك؛ لأن الشرط هنا بإن وهي أصلية في بابها بخلاف إذا، قال الرضي: ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء..» انظر حاشية الدماميني: ٢٠٨، والرضي: ١١٢/١.

(٥) أي انتصاراً لأبي حيان. كذا عن الدسوقي.

(٦) الآيــة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾. سورة البقرة: ١٨٠/٢.

(٧) مجمل ما ذكره المصنِّف هنا مذكور في بحر أبي حيان: ١٩/٢ ـ ٢٠، وهو شيخه، فتأمل!!

(٨) في م٤٥/٣أ: «إلا في ضرورة».

(٩) تقدَّم الكلام على هذا البيت في باب «أَمَّا» المفتوحة الهمزة المشدّدة الميم.

(١) وهــو مــا ذهب إليه الزمخشري، وسَمَّاها فاعلاً، وهو من اصطلاحاته المعروفة. وانظر الكشاف: ٢٥٤/١، والبحر: ١٩/٢، وذهب بعض المعربين إلى أن «الوصية» مبتدأ على تقدير الفاء والخبر محذوف: أي فعليه الوصية، أو منطوق به وهو قوله للوالدين والأقربين: فالوصية للوالدين والأقربين، ذكر هذا أبو حيان، وذكره العكبري، ونَسَبَهُ إلى الأخفش، انظر التبيان: ١٤٦.
ونص الأخفش: «فالوصيةُ على الاستئناف كأنه ـ والله أعلم: إِنْ ترك خيراً فالوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً». معاني القرآن للأخفش: ١٥٨/٢.

(٢) أي بالوصية. و«لا خبر» على ما ذهب إليه الأخفش وغيره.

(٣) أي جواب «إِنْ» والتقدير: «إِنْ ترك خيراً فليوصِ».

(٤) «إنّ» سقطت من م٢/١٧ب.

(٥) أي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾. من سورة الجاثية، وقد تقدمت/ ٢٥.

(٦) «لا بُشْرَى» ظهر أولها وطُمس آخرها في م٣/٤٥ب.

(٧) تتمة الآية: ﴿.. وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾. سورة الفرقان: ٢٥/٢٢.

(٨) أي عَمَلُ ما بعدها في الظرف المتقدِّم عليها.

(٩) وعلى هذا فلا يجوز تخريج القرآن عليه، فالضرورة بابها الشعر.

(١٠) البيت من رجز لعبد الله بن رواحة الخزرجي قاله للنبي ﷺ، وقيل هو لعامر بن الأكوع، ويروى قبله:

إنّ الذين قد بَغَوْا علينا

إذا أرادوا فتنةً أَبَيْنا

= وفيه غير هذه الرواية، والشاهد في البيت أنَّ «عن فضلك» متعلِّق بـ «استغنينا»، وعمل ما بعد (ما) فيما قبلها لضرورة الشعر، الأصل في (ما) النافية ألاّ يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنّ لها الصدر مثل «إنْ» النافية، والقرآن لا ضرورة فيه؛ فلا يصحّ فيه ما يصحّ في الشعر إذا حُمِل على باب الضرورة.

وعامر بن الأكوع هو عامر بن سنان الأنصاري، وقد استشهد يوم خيبر. وأما عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي فقد شهد بدراً والعقبة، واستشهد سنة سبع، وكان في الطبقة الأولى من أهل بدر، وليس له عقب.

وانظر شرح البغدادي: ٢/٢٥٠، وشرح السيوطي: ١/٢٨٦، وتكرر البيت في السيرة. وفي سيبويه: ٢/١٥٠: «وفيه: فأنزِلَنْ سكينة علينا»، وهو أحد هذه الأبيات.

(١) في م٤/٤٥ب «لا يقاس».

(٢) قال الدسوقي في ١/١٠٥: «وإذا كانت مختلفاً فيها فكيف يُقاس المتفق عليه على المختلف فيه، فهو قياس مع الفارق».

وقال الدماميني: «الظاهر أن اختلافهم في غير (لا) الناسخة، أَمّا (لا) الناسخة فلا يختلفون في أنّ لها الصدر؛ وعلى هذا لا يتأتى هذا القول، فحرِّر النقل في هذه المسألة؛ فلستُ على وثوق منها الآن».

انظر ص/٢٠٨، وحاشية الأمير: ١/٩٢.

(٣) سواء وقعت في صدر جواب القَسَم أو لا. دماميني.

(٤) فعلاً كان المعمول أو اسماً.

(٥) في م٢/١٧ب، وم٣/٤٥ب، وم٤/٤٦أ: «إلاّ تقم أقم».

فصل بين «تقم» و «إنْ» بلا كما فصل بين الجار والمجرور بهما في «بلا زادٍ»، وهو المثال الثاني.

(٦) البيت للأخرم السنبسي، وبعده:

بعيد الولاء بعيد المحلّ من يَنْأَ عنك فذاك السعيدْ

والرواية عند السيوطي: «ما أكيد».

= وقُرْط: رجل من سنبس، الآلة: الحالة، ولا يقال بغير هاء، وقوله: لا أَكِيدُ: ذهبوا فيه إلى أن «لا» نافية، وعلى رواية السيوطي: ما أكيد، «ما» زائدة لا نافية؛ لأنّ ما في حَيِّزها لا يعمل في ما قبلها. والكيد: المكر والخبث.

والمعنى: إني أكيد كيده كما يكيدني، قال الدماميني: أي أنّ هذا الرجل على حالة سوء ولست أكيد كيده.

وقال الشمني: وهذا أيضاً مثال لتوسط «لا» بين العامل ومعموله إلا أن العامل فيه مؤخر عنها، والمعمول مقدَّم عليها عكس الذي قبله.

والشاهد فيه: أن «لا» لا صدارة لها، ولهذا تقدَّم مفعول الفعل الذي بعدها عليها.

والأخرم السنبسي نسبة إلى سنبس بن معاوية.. بن طيّ.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي: ٢/٢٥٥، وشرح السيوطي: ١/٢٩٤، والدماميني: ٢٠٨، والشمني: ١/٢٠٩.

(١) أي لها صدر الجواب، أي جواب القسم، فلا يجوز وقوعها في أثناء الجواب. الدسوقي: ١/١٠٦.

(٢) وهي الحروف التي يُجاب بها القسم مثل: اللام، ما النافية، إنّ الناسخة. وانظر الأمير: ١/٩٢.

(٣) أي إذا لم تقع فى صدر الجواب فلا صدارة لها، ويجوز وقوعها فى أثناء الكلام.

(٤) البيت للمتلمس بن جرير بن عبد المسيح يخاطب به عمرو بن هند، وكان المتلمس هجاه هو وطرفةُ بن العبد بعد أن كانا نديمين له، فكتب لهما كتابين إلى البحرين، ثم عرف المتلمس ما في كتابه، وهو أن عمرو بن هند طلب من أمير البحرين قتله، فألقى الكتاب في النهر، ولحق بالشام وهجا عمراً، وتابع طرفة طريقه إلى حتفه. آليتَ: أي حلفتَ، والخطاب لعمرو، الحَبّ الحنطة، القمح. أطعمُهُ: آكلُه، و (لا) النافية مقدَّرة، أي «لا أطعمه».

والحب يأكله.. يريد أنه مُبتَذَلٌ يقبحُ البخلُ به، وأنت تحلف عليه لا أطعمه.

ومعناه: حلفتَ على حَبِّ العراق لا آكلُهُ مُدَّة الدهر من العراق، فأنا لا أُبالي بذلك؛ فالحب في الشام كثير حتى إنه من كثرته يأكله السوس، وأنا مقيم هناك، فأنا لستُ بحاجة لا إلى العراق ولا إلى حَبِّه. =

والشاهد فيه: انتصاب «حَبّ» على نزع الخافض وهو «على»، وذهب المبرد إلى أنه من باب الاشتغال، لا من باب الحذف أي: آليتَ أطعم حَبّ العراق، أي لا أطعم.

وذكر أبو حيان البيت في تذكرته، واستشهاد سيبويه على أنه على تقدير: على حَبّ، قال وخطَّأه الجرمي والمبرد، فزعما أن حَبّ العراق منصوب بإضمار فعل، وهو من باب الاشتغال يُفَسِّره أطعمه..

والمتلمس شاعر جاهلي مُقْلِق، والمتلمس لقبه، وصحيفته يُضرب بها المثل لما ظاهره خير وباطنه شر.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٥٩/٢، وسيبويه: ١٧/١، وأمالي الشجري: ٣٦٥/١، وأوضح المسالك: ١٧/٢، والعيني: ٥٤٨/٢، «آليتُ»، والصبان: ٩٠/٢، والتصريح: ٣١٢/١، والجنى الداني: ٤٧٣، والديوان: ٩٥، والمخصص: ١٥١/٧، وشرح الأشموني: ٣٤٥/٢. والبيان في غريب إعراب القرآن ١٦١/١، ٣٥٦.

(١) أي آليتَ على حَبِّ العراق، ثم حذف الجار، فانتصب حَبّ بالفعل على إسقاط الخافض على التوسع. (الدماميني).

(٢) وهو ما حُذِف فيه العامل على شريطة التفسير، وذهب إلى هذا المبرد، انظر شرح البغدادي: ٢٥٩/٢.

(٣) وهذا جواب القسم «آليت»، و «لا» محذوفة، مثل قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾. آية: ٨٥، والأصل: لا تفتأ.

(٤) الواقعة في صدر الجواب. ولها الصدر لأنها واقعة في جواب القسم.

(٥) قوله: «في هذا الباب» سقط من م١٧/٢ب. وهو باب الاشتغال «المنصوب على شريطة التفسير». وانظر حاشية الأمير: ٩٣/١.

قال الدماميني، ٢٠٩: «فخرج بهذا أنه لا يجوز أن يكون أصل التركيب في البيت: آليت لا أطعم حَبّ العراق الدهر لأطعمه، فإن قلتَ: ما فائدة تقييد المصنف بقوله في هذا الباب؟ قلت: الاحتراز عن مثل: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾. التوبة: ٦/٩، فإنّ (استجار) مفسِّر لعامل أحد، وهو لا يمكن عمله في ذلك المعمول لو سُلِّط عليه؛ ضرورة أن رافع الفاعل لا يجوز تأخُّرهُ عند البصريين». وانظر حاشية الأمير: ٩٣/١.

(١) «و» الواو ليست في م١٧/٢ب، ولا م٢٦/٥أ. والثالث، أي: والثالث من رَدِّه على ابن الحاجب.

(٢) وهي ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ الفرقان: ٢٥/٢٢.

(٣) أي فكيف يتقدّم المعمول على العامل إذا كان نافياً كما هو الحال في الآية.

(٤) أي أَبْلَغُ من هذا في الرَّدِّ.

(٥) ذهب بعضهم إلى جواز عمل المصدر فيما قبله إذا كان ظرفاً، واغتفر ذلك لكثرته في الكلام، وذهب ابن كيسان إلى جواز تقديم غير الظرف. انظر حاشية الأمير: ٩٣/١، والدسوقي: ١٠٦/٢.

(٦) أي يرون الملائكة أو يمنعون البشرى يوم يرون الملائكة، فحذف العامل مدلولاً عليه بقوله: لا بُشْرَى لهم.

(٧) الذي أورده على الأكثرين هو الآية: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ سورة الجاثية: ٢٢/٢٥. على الأكثرين الذين ذهبوا إلى أن العامل في «إذا» جوابها.

(٨) في م١٧/٢ب: «أن يُوْرَدَ». والآية في سورة سبأ: ٧/٣٤.

(٩) ويتعيَّن في هذه الحالة أنَّ العامل في «إذا» شرطها، أي: إن مُزِّقتم كل ممزَّق في أيِّ وقت إنكم لفي خلق جديد. الدسوقي: ١٠٦/١.

(١٠) في الشمني/ ٢٠٩/١: «قال ابن الصائغ: جعل اللام مثل: (أنّ) المصدرية ممنوع، فإنها مع إنّ سلبت الصدرية على المختار، ولعله يقول هذا بعد هذا أو في كتاب غير هذا. انتهى.

= وعلق الشمني عليه قائلاً، وأقول: «ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء، وقال أيضاً: أصل إنّ زيداً لقائم: لأن زيداً قائم، فدخلت اللام، وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد إنّ، بدل أنها يتخطّاها عمل إِنّ نحو: إنّ زيداً لقائم، ويتخطّاها عمل ما بعدها نحو: إنّ زيداً طعامك لآكل، ولم تسلبها باعتبار ما قبل إنّ، بدليل أنها تمنع من تسلُّط فعل القلب على إنّ ومعموليها، ولذلك كُسِرت في نحو: ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾.

وقضيّة هذا التحقيق أنّ اللام مع إنَّ في الصدرية باعتبار ما قبل إنّ حتى يمتنع عمل ما بعد اللام فيما قبل «إنّ» كما هو مراد المصنِّف هنا».

ونقل الأمير في حاشيته: ٩٢/١، اعتراض ابن الصائغ وكلام الشمني في المسألة.

(١) ذكر الدماميني أنه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف هذا. انظر ص/٢٠٩.

(٢) أي الجواب عن هذه الآية عند الأكثرين كالجواب عن الآية السابقة وهي: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾.

(٣) أي ليس الجواب قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

قال أبو حيان: «وإذا جوابها محذوف تقديره: تُبعثون، وحذف لدلالة ما بعده عليه، وهو العامل في إذا على قول الجمهور، وقال الزجاج أيضاً ذلك، وقال أيضاً هو والنحاس: العامل: مزقتم.. وقال ابن عطية: هو خطأ، وإفساد للمعنى». ورَدَّ أبو حيان كلام ابن عطية بأن إذا الشرطية مختلف في العامل فيها، وأن الصحيح أن يعمل فيها فعل الشرط كسائر أدوات الشرط. البحر: ٢٥٩/٧.

فكلام المصنف هنا من كلام شيخه أبي حيان. وانظر الكشاف: ٥٥٤/٢.

(٤) هذا علة لكون الجواب محذوفاً. الدسوقي: ١٠٦/١.

(٥) قال الدسوقي: ولا يحتاج للفاء في جواب إذا فالاعتراض وارد.

وقال الدماميني، ٢٠٩: «أسلفنا أن الرضي أجاز وقوع الجملة الاسمية جواباً لإذا مع خلوّها عن الفاء لعدم عراقة إذا في الشرطية، وعليه تتخرّج هذه الآية إنْ صَحَّ، ولا حذف.

قلتُ: نصُّ الرضي هو ما يلي: «ولعدم عراقة إذا في الشرطية جاز مع كونها للشرط أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾. الشورى: ٣٧/٤٢.

الرضي: ١١١/٢.

(١) الآية: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾. سورة البقرة: ٢١٥/٢.

(٢) الآية: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾. سورة الأنعام: ١٢١/٦.

قال أبو حيان في جواب الشرط: «زعم الحوفي أنه: إنكم لمشركون على حذف الفاء، أي فإنكم، وهذا الحذف من الضرائر؛ فلا يكون في القرآن، وإنما الجواب محذوف، وإنكم لمشركون جواب قسم محذوف، والتقدير: والله إن أطعتموهم؛ لقوله: وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسَّنَّ، وقوله: وإن تغفر لنا وترحمنا لنكوننّ، وأكثر ما يستعمل التركيب بتقدير اللام المؤذنة بالقسم المحذوف على إن الشرطية..». البحر: ٢١٣/٤، ومن هذا ترى أن ابن هشام نقل عبارة أبي حيان كاملة من البحر، وطوى على ذلك ألا يصرِّح باسم شيخه.

(٣) أي وليس جواباً لـ «إنْ»؛ لأنه لا يحسن ذلك.

(٤) أي ذلك القسم، ومن المعلوم أنه إذا اجتمع قسمٌ وشرط فالجواب للمتقدم منهما، وهو هنا القسم: والله لئن أطعتموهم..

(٥) الآية: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. سورة المائدة: ٧٣/٥.

ذكر أبو حيان في البحر أنّ «ليمسَّنَّ» جواب قسم محذوف قبل أداة الشرط، وأكثر ما يجيء هذا التركيب وقد صحبت «إنْ» اللامُ المؤذنة بالقسم المحذوف، كقوله: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ﴾. الأحزاب: ٦٠/٣٣، انظر البحر: ٥٣٦/٣.

(٦) في م١٧/٢ب: «.. الذين كفروا» زيادة من بقية الآية.

(٧) أي قدّر «إذا» في آية سبأ، وهي ﴿.. إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. سبأ: ٧/٣٤.

(٨) في م٤٦/٣أ: «فتغني»، ومثله عند الدسوقي: ١٠٧/١، والدماميني: ٢٠٩ وفى الأمير: «فتستغني»، وهي كذلك في بقية المخطوطات.

(١) وهو «قال» من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾.

(٢) أي وقت التمزيق، وإنما وقعت في حال حياتهم، وعلى ذلك فلا تكون ظرفاً لها.

(١) انظر الجنى الداني: ٣٧٠، وهمع الهوامع: ١٧٨/٣، والرضي: ١١١/٢.

(٢) الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾. سورة الشورى: ٤٢/٣٧.

قال أبو حيان: «ما يدل على أن (إذا) هنا غير شرطية، فقد قال أبو البقاء: هم مبتدأ، ويغفرون خبر، والجملة جواب إذا. هـ.

قال أبو حيان: وهذا لا يجوز، لأن الجملة لو كانت جواباً لـ «إذا» لكانت بالفاء، تقول: إذا جاء زيد فعمرو منطلق، ولا يجوز حذف الفاء إلا إن ورد في شعر». البحر: ٥٢٢/٧، وانظر التبيان للعكبري: ١١٣٥.

وفي البيان، ٣٥٠/٢: «هم: فيها وجهان: أحدهما: أن يكون تأكيداً لما في غضبوا، ويغفرون: جواب إذا، والثاني: أن يكون التقدير: فهم يغفرون فحذف الفاء، والمبتدأ هم، ويغفرون خبر المبتدأ، وحذف الفاء في جواب الشرط».

(٣) «قوله تعالى» ليس في م٤٦/٤ب، ولا م٢٦/٥أ.

والآية (٣٩) من سورة الشورى.

وفي البيان: ٣٥٠/٢، تعليقه على هذه الآية مثل كلامه على الآية السابقة.

وقال أبو حيان: «ولا يجوز أن يكون: هم ينتصرون، جواباً لإذا، والجملة الشرطية وجوابها صلة؛ لما ذكرناه من لزوم الفاء». البحر: ٥٢٢/٧.

(٤) خبر المبتدأ في الآيتين: يغفرون، ينتصرون، ومعنى قوله: ظرف لخبر المبتدأ بعدهما أنّ خبر المبتدأ هو العامل فيها في الآيتين.

(٥) لما لم يتم الاقتران بالفاء دل على أنها لا تحتاج هنا إلى جواب، ولما كان الأمر كذلك بقي عندنا أن تكون ظرفية.

= وذكرت من قبل ما يُرَدُّ به على المصنف وهو أنه من حملها على الشرطية وجعل الجواب بعدها فإنما ذهب إلى عدم حاجتها إلى الاقتران بالفاء كبقية أدوات الشرط؛ لأنها غير عريقة ومتمكنة في باب الشرط، ومن ثَمَّ انحطَّت درجة عن هذه الأدوات، في سلب الفاء منها في بعض الأحيان.

(١) الآية: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾. سورة الأنعام: ١٧/٦.

(٢) أي إذا شرطية، والجملة الاسمية جوابها، والفاء مقدَّرة.

(٣) رَدَّ المصنف وشيخه أبو حيان هذا القول بأن الفاء تحذف للضرورة؛ وليس في النص القرآني ضرورة تُراعى.

(٤) أي الضمير في: هم يغفرون، هم ينتصرون، في الآيتين ضمير فصل مؤكد لامبتدأ، وقد نقلت هذا عن بيان ابن الأنباري قبل قليل، وذكر مثل هذا أبو حيان في البحر: ٥٢٢/٧، قال: «يجوز أن يكون هم توكيداً للفاعل في غضبوا».

وما بعد هذا الضمير يكون جواب «إذا».

(٥) وفي الدسوقي: ١٠٧/١: «وفيه نظر؛ إذ هذا القول موافق للقواعد؛ فلا تعسُّف أصلاً فضلاً عن كونه ظاهراً».

(٦) ذهب إلى هذا أبو البقاء في التبيان: ١١٣٥، قال: «وقيل: هم مرفوع بفعل محذوف تقديره: غفروا، فحذف لدلالة يغفرون عليه». وذكر أبو حيان مثل هذا عن الحوفي في البحر ٥٢٢/٧، وذكره ابن الأنباري في البيان ٣٥٠/٢.

(٧) يذهب المصنِّف هنا إلى أن جعلها غير شرطية يغني عن التكلف في تقدير الجواب على هذا النحو.

(٨) في الشمني، ٢١٠/١: «هكذا في غالب النسخ، ووقع في نسخة الدماميني: تكلُّف لا داعي إليه»، ولم أجد مثل هذا في النسخ المخطوطة التي بين يديّ.

ثم إن أصحاب الحواشي رَدُّوا هذا على المصنف بأن هناك ضرورة تدعو إلى مثل هذا التقدير، وهي جريان (إذا) على غالب أحوالها في كونها شرطية. انظر الدماميني: ٢١٠.

(١) أي ومن مجيئها مجردة عن الشرط ودالة على الظرفية مجيئها بعد القسم. وانظر هذه المسألة وشواهدها في كتاب الشيخ عضيمة «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»: ١/ ٩٤ «إذا بعد القسم».

(٢) في طبعة مبارك، ١٣٦: «بعدها»، وهو غير الصواب.

(٣) سورة الليل: ٩٤/ ١.
قال الرضي في شرح الكافية: ٢/ ١١١: «قيل ليس في (إذا) في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ معنى الشرط، إذ جواب الشرط إما بعده أو مدلول عليه بما قبله، وليس بعده ما يصلح للجواب، لاظاهراً، ولامُقَدّراً لعدم توقف معنى الكلام عليه، وليس ههنا ما يدل على جواز الشرط قبل إذا إلا القسم، فلو كان (إذا) للشرط كان التقدير: إذا يغشى أقسم، فلا يكون القسم منجزاً بل مُعَلّقاً بغشيان الليل، وهو ضد المقصود؛ إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلُّم بهذا الكلام، وإن كان نهاراً، غير متوقِّف على دخول الليل».

(٤) سورة النجم: ٥٣/ ١.

(٥) وهو أقسمت، المدلول عليه بقوله تعالى: والليل، والنجم.

(٦) قال في المعنى لأنه في الظاهر محذوف، والسابق على الشرط دليل الجواب على الأصح وليس الجواب نفسه وانظر الدسوقي: ١/ ١٠٦.

(٧) في م٢/ ١٧ب: «أتيك» بالقصر.

(٨) أي نقدر جواب إذا في هذا المثال مما سبقها وهو الفعل آتيك.

(٩) هذا الذي ذكره هنا المصنف أخذه من شيخه أبي حيان فقد قال في البحر، ٨/ ٤٨٠: «والذي نقوله: إن المعضل هو تقرير إذا بعد الإقسام كقوله: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ * وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ..﴾ فإذا ظرف مستقبل لا جائز أن يكون العامل فيه القسم المحذوف، لأنه فعل إنشائي فهو في الحال ينافي أن يعمل في المستقبل؛ لإطلاق زمان العامل زمان المعمول، ولا جائز أن يكون ثَمّ مضاف محذوف أقيم المقسَم به مقامه، أي وطلوع النجم ومجيء الليل؛ لأنه معمول لذلك الفعل، فالطلوع حال، ولا يعمل فيه المستقبل ضرورة أن زمان المعمول زمان العامل.

= ولا جائز أن يعمل فيه نفس المقسم به؛ لأنه ليس من قبيل ما يعمل؛ سيما إن كان جزماً، ولا جائز أن يقدّر محذوف قبل الظرف، فيكون قد عمل فيه، ويكون ذلك العامل في موضع الحال، وتقديره: والنجم كائناً إذا هوى، والليل كائناً إذا يغشى؛ لأنه لا يلزم كائناً أن يكون منصوباً بالعامل، ولا يصح أن يكون معملاً لشيء مما فرضناه أن يكون عاملاً، وأيضاً فقد يكون القسم جثة، وظروف الزمان لا تكون أحوالاً عن الجثث كما لا تكون أخباراً».
انظر نص أبي حيان هذا، ثم قارنه بما فعل ابن هشام في هذا وما بعده، ثم احكم عليه بما شئت أن تحكم.

(١) وهذا القسم إنشائي في الآيتين.

(٢) قال الأمير في حاشيته، ١/٩٤: «أي فإن مدلوله واقع بنفس النطق به، وقولنا: إن دخلت الدار فأنت حر، إنشاء للتعليق لا تعليق للإنشاء، كذا قال نجم الدين سعيد في شرحه للحاجبية ورَدَّ هذا الرضي، واستدل على ذلك بما وقع في القرآن من الجمل الإنشائية جزاءً للشرط مثل ﴿فَإِن شَهِدُواْ فَأَمۡسِكُوهُنَّ فِي ٱلۡبُيُوتِ﴾ النساء: ٤/١٥.

﴿فَإِنۡ أَطَعۡنَكُمۡ فَلَا تَبۡغُواْ عَلَيۡهِنَّ سَبِيلًاۗ﴾ النساء: ٤/٣٤.

وانظر الدماميني: ٢١، والدسوقي: ٣/١٠٧، وشرح الرضي: ٢/١١١ - ١١٢.

(٣) في م٣/٤٦ب: «يقبل».

(٤) هذا المثال جواب عما يقال إنه ورد وقوع القسم الإنشائي جواباً في قولك: إن جاءني، فجاء فعل الشرط، والفاء رابطة، ولأكرمنّه جواب القسم، وجواب الشرط هو القسم وجوابه بدليل قرنه بالفاء». الدسوقي: ١/١٠٧.

(٥) أي وفي الظاهر مجموع القسم هو الجواب، وفي المعنى لأكرمنه، أي مضمونه الذي هو جواب القسم جواب الشرط، وليس جملة القسم، كذا عن الشيخ دردير. وانظر النص في الدسوقي: ١/١٠٧.

(٦) أي لأنّ مضمونه هو المسبّب عن الشرط.

(١) أي في الآية.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ الآية/٤ من سورة الليل، ومعنى قوله ثابت دائماً أن تفريق السعي الوارد في الجواب يكون ثابتاً دائماً.

(٣) الجواب هو: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ آية/٢.

(٤) أي فلا يصلحان جواباً، بخلاف جواب القسم في الحال فيصلح أن يكون جواباً في المعنى للشرط.
انظر الدسوقي: ١٠٨/١.

(٥) أي الردُّ الثاني عن الجواب المقدر في الآيتين حيث قيل: إنّ التقدير في إذا يغشى الليل - إذا هوى النجم. أقسمت - وهو خبري، لما قدّمه من أن الإنشاء لا يقبل التعليق. انظر الأمير: ٩٤/١، والدسوقي: ١٠٨/١.

(٦) أي لا يدل على الجواب المقدّر بعد إذا، أي لا يكون ما قبل (إذا) الذي هو القسم دليلاً لجوابهما المحذوف لتباين الدليل والمدلول عليه. الدسوقي: ١٠٨/١.
وعند الدماميني، ٢١١: «أي لا يدل عليه فعل الإنشاء وهو أقسم الذي يتعلّق به حرف القسم».

(٧) وفي حاشية الأمير، ٩٤/١: «هذا لا ينافي الدلالة؛ إذ يكفي فيها التزام، كيف، وكثيراً ما يُؤَوَّل الإنشاء بالخبر؟ نعم ليس هنا المعنى على الإخبار».

(١) في م١/٣٢أ: «أيمُن» كذا بهمزة القطع، وهي على هذا الضبط جمع يمين.

(٢) في م٢/١٧ب: «المختصَّة». وتخصيصه بالقسم هنا أخرج «أيمن» جمع يمين، فهو جمع باتفاق، وايمن للقسم، لا يستعمل في غيره، فهو خاص باليمين.
قال المالقي: «وإنما ذلك لأن «ايمن» لفظ غير متصرِّف لا يكون إلا في القسَم». رصف المباني: ٤٢.

(٣) قال المرادي: «ذهب الزَّجّاج والرُّمّاني إلى أنه حرف جرّ، وشَذًّا في ذلك» الجنى الداني: ٥٣٨.
وفي همع الهوامع، ٢٣٨/٤: «قال أبو حيان: وهو خلاف شاذ».
والرُّمّاني: هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرُّمّاني، وكان يُعرف أيضاً بالإخشيدي، وبالورّاق، وهو بالرُّمّاني أشهر، كان إماماً في العربية، عَلّامةً في الأدب في طبقة الفارسي والسيرافي معتزلياً، ولد سنة (٢٧٦هـ) وأخذ عن الزَّجّاج وابن السَّرّاج وابن دريد، وله من المصنَّفات: التفسير، الحدود الأكبر الأصغر، شرح أصول ابن السَّرّاج، شرح سيبويه، شرح المقتضب، معاني الحروف، وغيرها. توفي سنة (٣٨٤هـ). انظر بغية الوعاة/ ١٨١/٢.

(٤) هذا رأي سيبويه والبصريين. انظر الكتاب: ١٤٧/٢، والأزهية: ٢، وجمل الزجاجي: ٧٣.

(٥) قوله: «وهو البركة» سقط من م١/٣٢أ، وم٢/١٧ب، وم٣/٤٦ب. وأثبت فيما تبقَّى والحواشي والمطبوع.

(٦) هي كذلك عند سيبويه، وعند الكوفيين وابن كيسان وابن درستويه همزته همزة قطع، وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال.
وانظر رصف المباني: ٤٢، وهمع الهوامع/ ٣٢٩/٤، والصحاح، واللسان، والنهاية (يمن)، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٠٤/١ - ٤٠٧.

(٧) قال المرادي: «وقال الكوفيون: هو جمع يمين، واعتذروا عن وصل همزته بكثرة الاستعمال، على أنّ أبا الحسن قد حكى قطعها». الجنى الداني: ٥٣٨، وانظر حاشية الأمير: ٩٤/١.
= وفي جمل الزجاجي/ ٧٤: «قال الفراء: ألف «أيمن الله» ألف قطع. وهي جمع يمين عنده». وانظر الأزهية: ٣ «الفراء»، وكذا في رصف المباني: ٤٢، وفي الإنصاف، ٤٠٤: «الكوفيون».

(١) كذا عند الكوفيين، وفي رصف المباني/ ٤٣: «وهو فاسد».

(٢) أي يَرُدُّ رأي الكوفيين في كونه جمعاً، وهذا مثبت في الجنى الداني: ٥٣٩، وعنه أخذ ابن هشام هذه الردود.

وقال المرادي: «الثاني: من العرب من يكسر همزته في الابتداء، الثالث: أنّ من العرب من يفتح ميمه، فيكون على وزن أَفْعَل، ولا يكون ذلك في الجموع..».

(٣) وصورته عندئذٍ: «إيمَن». وذكر الشمني فيه اثنتي عشرة لغة.

(٤) أي كسر الهمزة وفتح الميم.

(٥) في رصف المباني، ٤٣: «وألف الجمع لا تكسر، لا يقال في أَفْلس إِفْلس، ولا في أَعْبُد إِعْبد».

(٦) البيت من قصيدة لنُصَيْب مطلعها:

ألا يا عقاب الوَكر وَكْر ضَرِيّة سُقِيتِ الغوادي من عُقابٍ على وَكْرِ

وفي م٤٧/٣ب: «لا ندري»، وهي المثبتة في همع الهوامع.

ذكر نُصَيب أنه تعرّض لزيارة حبيبة، فجعل يَنْشُدُ ناقة ضَلّت له مخافة أن يُنْكَر عليه مجيئه، ففريق قال: نعم، هي هناك، ومنهم من قال: ما ندري أذلك صحيح أم لا، ومعنى نشدتهم: استحلفتهم بالله.

والشاهد في البيت أنّ «لَيْمُن الله» يَرُدُّ به المصنِّف على الكوفيين مذهبهم في أن ألف «ايمن» قطع، فلو كانت من باب القطع لثبتت مع اللام، ولهذا قال أبو علي: قولهم: ليمن الله يدل على أنّ الألف ألف وصل سقطت لما اتصل بما قبله، أعني باللام التي تدخل على المبتدأ.

ونُصَيْب مولى بني كعب من كنانة، وقيل غير ذلك، وكان حبشياً وأمه سوداء. وهو شاعر فحل فصيح مُقَدَّم في النسيب والمديح ولم يكن له حظ في الهجاء.

= وانظر البيت في المراجع التالية: الديوان: ٩٤، وشرح البغدادي: ٢٦٨/٢، وشرح السيوطي: ١/ ٢٩٩، وهمع الهوامع: ٢٣٩/٤، وشرح المفصَّل: ٣٥/٨، ٩٢/٩، وسيبويه: ١٤٧/٢، ٢٧٣، والأزهية: ٣ وجمل الزجاجي: ٧٣، ورصف المباني: ٤٣، والمقتضب: ٢٢٨/١، ٢/ ٩٠، ٣٣٠، والمنصف: ٥٧/١، وأمالي القالي: ٢٠٦/٢ - ٢٠٧، والإنصاف: ٢٢٣، ٤٠٧.

(١) في همع الهوامع، ٤/٣٢٩: «الأصح أن همزته همزة وصل بدليل سقوطها بعد متحرك». وانظر رصف المباني: ٤٣. واعتذر الدماميني في ص: ٢١٢، عن الكوفيين في أن لهم أن يقولوا إنها خُفِّفت بذلك لكثرة الاستعمال، واعتذاره ليس بذاك، ونقل هذا أصحاب الحواشي ولم يعقبوا بشيء.

(٢) أي لفظ «ايمن»، وقد انتقل في هذه الفقرة إلى بيان أحكام تخصُّه، بعد أن عرض الخلاف في حقيقة الهمزة. وفي الجنى الداني، ٥٤٠: «ويتعلق بايمن مسألتان: الأولى في حكمه، وهم اسم يلزمه الرفع بالابتداء..».

(٣) والتقدير: ايْمُنُ الله قسمي.

(٤) ذهب ابن درستويه إلى جواز جَرِّه بواو القَسَم نحو: وايمُنِ الله.. كذا في الجنى: ٥٤٠.

(٥) سقط من هنا إلى قوله: كونه خبراً. من م٥/٢٦ب.

(٦) نحو اَيْمُنُ الكعبة.. كذا في الجنى: ٥٤٠.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك، ١٣٧: «ولكاف الضمير».

وقد جاء هذا في قول عروة بن الزبير «لَيْمُنُكَ لئن ابْتَلَيْتَ لقد عافيتَ» كذا في الجنى: ٥٤٠، ورواية الهمع: ٤/٢٤٠: «ايمُنُك لئن ابتليت لقد عافيت» من غير لام الابتداء.

وذكر المرادي إضافته إلى (الذي) كقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ويمُ الذي نفسُ محمد بيده» قال: وقد أضيف إلى غير ذلك في الشعر، وفي الهمع: ٤/٢٤٠: «قوله صلى الله عليه وسلم: وايم الذي نفسي بيده..» ثم قال: «والأصح أنه مضاف لله والكعبة والكاف والذي، والأول هو الأغلب، وقال الفارسي لا يضاف إلا إلى الله والكعبة».

(١) جاء في المقرِّب، ٢/٢٠٧: «.. أو الرفع على أنه خبر ابتداء مضمر.. ورفعه على تقدير: قَسَمي يمينُ الله».

وذهب الدسوقي إلى أن الأول وهو كونه مبتدأ أَوْلى؛ لأنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه الثاني أَوْلى. ونقل هذا عن الدماميني. انظر حاشية الدماميني: ٢١٢، والدسوقي: ١/ ١٠٨.

(٢) ترك المصنِّف شيئاً ذكره النحويون وهو اللغات فيها، وانظر الجنى الداني: ٥٤١، فقد ذكر فيها عشرين لغة، وانظر جمل الزجاجي: ٧٤، والإنصاف: ٢٢٢.

(١) انظر الإلصاق في سِرِّ الصناعة: ١٢٣/١، وشرح المفصّل: ٢٠/٨.

(٢) عند الدماميني، ٢١٢: «لا يفارقها في شيء من موارد استعمالها، فظهر بذلك أنه معناها الأصلي الموضوعة هي له» وانظر رصف المباني: ١٤٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣/٢، والجنى الداني: ٣٦.

(٣) كـذا فـي الـجنـى الـدانـي: ٣٦، وانظر المقتضب: ١٤٢/٤، وشرح المفصل: ٢٢/٨، والبرهان: ٢٥٢/٤، والرضي: ٣٠٤/٢، والمقرَّب: ٢٠٤/١.

وفي الكتاب، ٣٠٤/٢: «وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط»، وفي رصف المباني، ١٤٤: «وهذا المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها حتى إن بعض النحويين قد رَدّوا أكثر معاني الحروف إليه، وإن كان على بُعد، والصحيح التنويع كما ذُكِر ويُذكر».

(٤) النص في الجنى الداني/ ٣٦.

(٥) سقط «أو على» من م١٨/٢أ.

(٦) أي على شيء يحبس زيداً، أو على الذي يحبس زيداً ـ دماميني/٢١٢.

(٧) «يدِ» ليس في م١٨/٢أ.

(٨) في حاشية الأمير، ٩٥/١: «ونازع الشارح كون الإلصاق حقيقياً إذا أمسك على الثوب بدون إمساك على الجسد تبعاً لابن الصائغ، وأجاب عنه الشمني بأنَّ اللغة لم تُوْضَع على مثل هذه المضايقة». وانظر الدماميني: ٢١٢، وسبق الدماميني إلى هذا ابن الصَّائغ، وانظر الشمني: ٢١٢.

(٩) أي ذلك المعنى، أي قبضت على شيء من جسمه.

(١) في م٣/٤٧أ، وم٤/٤٧أ: «وأن يكون» بالياء.

(٢) النص في الخزانة ٣/٦٧١ نقله البغدادي عن المغني، وما عند المصنف هنا ذكره المرادي في الجنى الداني/٣٦ ـ ٣٧ عن الزمخشري، فالمصنف مسبوق إليه، ولم يُشِر إلى هذا.

(٣) في م٤/٤٧أ فوق «أَلْصَقْت» كُتِب «التصقتُ».

(٤) المقصود به الأخفش الأصغر، والنص في الخزانة ٣/٦٧١.

(٥) وفي الجنى الداني/٣٧ ذكر هذا المعنى عن ابن مالك، ثم قال وحكاه عن الأخفش، ونقل مثل هذا الشمني، وقال الدماميني/٢١٣: «فالباء عنده في هذا المثال ليست للإلصاق، وإنما هي للاستعلاء كعلى».

وفي حاشية الأمير ١/٩٥: «قوله عن الأخفش يخالفه في شرح اللُّبِّ، لا يُقال: مررتُ عليه إلا إذا جاوزته بكثرة السَّير، فكأنك استعليتَ عليه، وصِرْتَ فوقه في السير، أو كان المرورُ من مكانٍ مرتفعٍ». ومثل هذا عند الشمني ١/٢١٣.

(٦) سورة الصافات ٣٧/١٣٧.

وفي الكشاف ٢/٦١١: «داخلين في الصَّبَاح، يعني تَمُرُّون على منازلهم في متاجركم إلى الشام ليلاً ونهاراً، فما فيكم عقول تعتبرون بها».

(٧) أي موصلاً معنى العامل.

(٨) في م٢/ ١٨أ «أمسك».

(٩) أي أوصل الحرف معنى العامل إلى ما يقرب منه، أي من المجرور. الدسوقي: ١/ ١٠٩.

(١٠) أي في الملاصقة والاستعلاء.

(١) أي ما عدا الأخفش.

(٢) البيت من قصيدة للأعشى ميمون في مديح المُحَلَّق، وصدره ما أثبتُّه بين حاصرتين، وقبله:

لعمري لقد لاحتْ عيون كثيرة إلى ضوءِ نارٍ في يَفَاعٍ تَحَرَّقُ

وتحرق: رُوي بالبناء للفاعل والبناء للمفعول.

تُشَبُّ: تُوقَدُ، أي النار، المقرور: الذي أصابه القَرُّ وهو البَرْدُ، والاصطلاء من صَلِيَ النار وصَلي بها إذا وجد حَرَّها، وبات على النار: إذا سَهِر لَيْلَه كُلَّه، النَّدَى: الجود والكرم، والمُحَلَّق: هو الممدوح، واسمه عبد العُزَّى من بني عامر بن صَعْصَعة، وهو جاهليّ، وهو صاحب النار.

والشاهد في البيت هو أن المراد بالاستعلاء هنا في قوله «وبات على النار» استعلاء مجازيٌّ، لأنّ النَّدى والمحلَّق لم يَمَسَّا النار، وإنما هي بمكانٍ قريبٍ منهما.

وانظر البيت في المراجع التالية: الديوان: ٢٢٥، وشرح البغدادي: ٢/ ٢٧٧، وشرح السيوطي: ١/ ٣٠٣، والكشاف: ٢/ ٢٩٧، و٣/ ٣٢٧، والأغاني: ٩/ ١١٠، والخزانة: ١/ ٥٥١، و٢/ ٤١٠، و٣/ ٢٠٩.

(٣) قال الدماميني، ٢١٣: «فإنّ جَعْلَ الباء للإلصاق في المثال المذكور ليس حقيقياً، ضرورة أن المرور لم يلتصق بزيد، وإنما التصق بملابسه، وهو المكان الذي يقرب منه.

وجَعْل الباء للاستعلاء هنا ليس حقيقياً أيضاً، ضرورة أنّ المرور به لم يكن فوق زيد، فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية، وانظر حاشية الدسوقي، ١/ ١٠٩: «التقديران: الإلصاق والاستعلاء».

(٤) وهو الإتيان بالباء في صلة هذا الفعل.

(٥) «كمررت بزيد» سقط من م١ وم٢ وم٣.

(٦) «كما» سقط من م٣/ ٤٧أ. وجاء: أي جاء في الفصيح.

(١) الآية/ ١٣٧، من سورة الصَّافّات وقد تقدَّمت.

(٢) الآية: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾. يوسف: ١٢/١٠٥.

(٣) البيت لرجل من سلول، وبعده:

غضبانَ ممتلئاً عليَّ إهابُه إنّي وحَقِّك سُخْطُه يرضيني

والشاهد في البيت أنَّ المرورَ يتعدَّى بعلى أيضاً كما يتعدَّى بالباء، واستشهد به سيبويه على أن أَمُرُّ قد وضع موضع مررتُ، وذكر المصنِّف البيتين في الباب الثاني والخامس مستشهداً على أنّ اللئيم لتعرُّفه بأل الجنسية في معنى النكرة، فيجوز في جملة يَسُبُّني أن تكون صفة له أو حالاً منه.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي: ٢/٢٨٧، وسيبويه: ١/٤١٦، والخصائص: ٣/٣٠٣، ٣٣٢، وهمع الهوامع: ١/٢٣، وشرح التصريح: ٢/١١١، والعيني: ٤/٥٨، وشرح السيوطي: ١/٣١٠ - ٣١١، والخزانة: ١/١٧٣ و٥٢٨، و٢/١٦١، ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧، و ٣/٢٣٢، و٤/١٠٤، وشرح ابن عقيل: ٢/٥٧ وأمالي الشجري: ٢/٢٠٣.

(٤) أي أكثر من مررت عليه، وهذا يقتضي أنّ «على» في مررتُ عليه تُجعَلُ بمعنى الباء، وفيه نظر؛ إذ لا داعي إلى إخراج حرف عن حقيقته، وحمله على حرف آخر في معنى ليس حقيقياً له. انظر الدماميني: ٢١٤.

ونقل الدماميني قولاً عن شرح اللُّبّ مفهومه أنَّ «مررت عليه» إنما يُقال إذا جاوزته في المرور؛ لأنك بمجاوزتك إياه كأنك صِرْتَ فوقه في كثرة السَّيْر، أو إذا كان المرور من جانب العلو، فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضاً، فإنْ صَحَّ هذا أَشْكَلَ قولُ المصنِّف، وقولُ الأخفشِ أيضاً. وانظر الشمنّي: ١/٢١٤.

(٥) أي مُسْتَقِلاً بذاته غير راجع لمعنى، بل يُخَرَّج على الإلصاق المجازي، ولا يلزم من ذلك أن «على» فرع عن الباء كما فهم الشارح. حاشية الأمير: ١/٩٦، وهو يَرُدُّ بهذا على الدماميني. وانظر مثل هذا عند الدسوقي: ١/١٠٩.

(١) في م٣/٤٧ب: «الخلاف».

(٢) البيت من مطلع قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، وأولها:

متى كان الخيامُ بذي طُلُوحِ سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ

والبيت فيه رواية: «أتمضون الديار ولم تُحَيّا»، وفي الديوان: «أتمضون الرسوم»، وذكر المبرِّد أن اهل الكوفة هم الذين غيرَّوا الرواية، وصَوَّب: مررتم بالديار، ولا شاهد فيه.

قال البغدادي: فأما إنشاء أهل الكوفة له: تمرون الديار، ورواية بعضهم: أتمضون الديار، فليستا بشيء كما ذكرت لك، والسماع الصحيح، والقياس المطَّرد لا يُعْتَرَض عليه بالرواية الشاذة، أخبرنا المبرِّد قال: قرأت على عمارة بن عقيل: مررتم بالدِّيار، فهذا يدلك على أن الرواية مُغَيَّرة.

ومعنى لم تعوجوا: لم تَعْطِفوا، يُقال: عاج رأس بعيره إذا عطفه بالزِّمام.

واستشهد المصنِّف بالبيت ليدل على أن حرف الجر قبل «الديار» قد حُذِفَ، وانتصب «الديار» بالفعل قبله، فإذا قدّرناه على: «أتمرون على الديار» كان على مذهب الأخفش، وإذا قدَّرنا الباء «أتمرون بالديار» كان على مذهب غيره، وذهب أبو حيان في شرح التسهيل إلى تقدير: «عن الديار»، وليس بالديار، لقوله: «ولم تعوجوا».

وتقدير ابن عصفور على الديار، ويجوز الحذف إنّ كان المفعول أنَّ وأَنْ مع صلتها، وخلاف ذلك لم يجز حذفه إلا حيث سُمِع، وساق البيت.

قال الدماميني: وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع، وكل منهما محتمل في البيت، ومعناه: أتمرون بالديار ولم تقفوا عندها إكراماً لنا، أو لم ترجعوا إلينا وإليها.

وانظر البيت في المراجع التالية:

الديوان: ٥١٢، وشرح البغدادي: ٢٩١/٢، وشرح السيوطي: ٣١١/١، والكامل: ٣٤/١، والخزانة: ٦٧١/٣، والعيني: ٥٦٠/٢، وشرح ابن عقيل: ١٨٨/١، والمقرّب: ١١٥/١، والدماميني: ٢١٤/١، وهمع الهوامع: ٢٠/٥، وشرح المفصَّل: ٨/٨، و١٠٣/٩، والأمالي: ١٢/١.

(٣) في م٤/٤٧أ نقل تتمة البيت وشرحه عن الدماميني.

(٤) أهو على الباء وهو رأي الجماعة، أم «على»، وهو رأي الأخفش.

(١) سقط «الثاني: التعدية» من م٥/٢٦ب.

(٢) النص في شرح الأشموني: ٤٦٧/١.

ويشير إلى أنها تعدية خاصّة، وهي أن يتضمن الفعل معنى التصيير احترازاً من التعدية العامّة التي هي قَدْرٌ مشترك بين جميع الحروف الأصلية، وهي إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف. وانظر الأمير: ٩٦/١، والدماميني: ٢١٤.

وقال المرادي: «وباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به». الجنى الداني: ٣٧، والبرهان: ٢٥٤/٤ ـ ٢٥٥، ورصف المباني: ١٤٣، ومعاني الحروف للرماني: ٣٦، وشرح اللمع: ١٧٤.

(٣) الآية: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾. سورة البقرة: ١٧/٢.

(٤) هذه قراءة اليماني، وانظر البحر المحيط: ٨٠/١، والكشاف: ١٥٢/١، وشرح الأشموني: ٤٦٨/١، والجنى الداني: ٣٨، وتفسير الرازي: ٧٦/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٢/٢.

قال أبو حيان بعد ذكر القراءة: «وهذا يَدُلُّ على مرادفة الباء للهمزة»، وقال المرادي: «ويؤيِّد أن باء التعدية بمعنى الهمزة قراءةُ اليماني..». انظر كتابي «معجم القراءات».

(٥) هذا النص: «بمعنى القراءة المشهورة» لم أجده في المخطوطات، وهو مثبت في حاشية الأمير: ٩٦/١، وعند الدماميني على أنه شرح منه، وليس من صلب النص، وأثبتها مبارك وزميله في: ١٣٨/١، نقلاً عن الأمير، وهو مثبت في نسخة الشيخ محمد محيي الدين: ١٠٢/١، والدسوقي: ١٠٩/١.

(١) في الجنى الداني، ٣٨: «وذهب المبرِّد والسُّهَيلي إلى أنَّ باء التعدية تقتضي مصاحبةَ الفاعل للمفعول في الفعل بخلاف الهمزة، قال السهيلي: إذا قلت: قعدتُ به فلا بُدَّ من مشاركةٍ ولو باليد».

(٢) وفي الكشاف، ١/١٥٤: «والفرق بين أَذْهَبَهُ وذَهَبَ به أنّ معنى أَذْهَبَهُ أزاله وجعله ذاهباً، ويقال: ذَهَبَ به إذا استصحبه ومضى به معه..»

قال الدماميني: «ودرج الزمخشري في الكشاف على الفرق بين التعديتين» انظر: ٢١٥، ودراسات لأسلوب القرآن: ٢/١٩.

(٣) في م٥/٢٦ب: «فإنك».

(٤) بخلاف ما إذا قلت: أَذْهَبْتُ زيداً فإنه لا إشعار له بهذا المعنى.

(٥) وذلك لاستحالة مصاحبة الله لنورهم في الذهاب، وقال السهيلي لو كانت الباء كالهمزة في المعنى من غير زيادة لجاز أَمْرَضْتُه، ومَرِضْتُ به، وأسقمته وسقمت به. الدماميني: ٢١٤.

وهذا مردود عند المرادي أيضاً قال: وردَّ عليهما بقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، لأن الله تعالى لا يُوْصَفُ بالذهاب مع النور، وأُجِيب بأنه يجوز أن يكون تعالى وصفه نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ الفجر/٢٢، وهذا ظاهر البعد». الجنى الداني: ٣٨.

(٦) الآية: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾. سورة البقرة: ٢/٢٠.

وعَلَّق أبو حيان على الآية بقوله: «والكلام في الباء بسمعهم كالكلام في ذهب الله بنورهم ـ ثم ذكر قراءة ابن أبي عبلة: لأذهب بأسماعهم وأبصارهم» البحر: ١/٩١.

(٧) وفي الكشاف ١/١٧١ «لذهب سمعهُم بقصيف الرعد وأبصارُهم بوميض البرق».

(٨) انظر الأشباه والنظائر: ١/١٢٩.
وعند الدماميني، ١/٢١٥: «متعاقبتان على الكلمة في التعدية، فإذا وُجِدَتْ إحداهما فُقِدَت الأخرى، ولا يجتمعان».

(٩) وذلك بالجمع بين الهمزة والباء.

(١) في م١/٣٢ب، وم٢/١٨أ، وم٥/٢٦ب: «فأمّا».
والآية: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾. المؤمنون: ٢٣/٢٠.

(٢) في م٥/٢٦ب: «فيما ضم».
وقراءة: (تُنْبِتُ بالدهن) قراءة ابن كثير وأبي عمرو والحسن ورويس وابن محيصن واليزيدي وسَلاّم وسهل والجحدري وزرّبن حبيش.
وانظر هذه القراءة في البحر المحيط: ٦/٤٠١، والإتحاف: ٣١٨، والنشر: ٢/٣٢٨، والرازي: ٢٣/٨٩، ومعاني الفراء: ٢/٢٣٣ و١/١٩، والكشاف: ٢/٣٦٠، والتيسير: ١٥٩، والتبيان: ٧/٣١٤، ومعاني الفراء/٢٣٢، والكشف: ٢/١٢٧، والمحتسب: ٢/٨٩، واللسان: نبت، والعكبري: ٢/٩٥٢. وكتابي «معجم القراءات».

(٣) في م٤/٤٧ب: «فَمُخَرَّجٌ على».
قال أبو حيان: «قيل بالدهن مفعول، والباء زائدة، التقدير: تُنْبِتُ الدهنَ، وقيل المفعول محذوف، أي تُنْبت جناها، وبالدهن في موضع الحال من المفعول المحذوف، أي تنبت جناها ومعه الدهن، وقيل: إن «أنبت» لازم كَنَبَتَ فتكون الباء للحال، وأنكر ذلك الأصمعي» البحر: ٦/٤٠١، وانظر الكشاف: ٢/٣٦٠، والعكبري: ٢/٩٥٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢/١٠٦.
وذهب الدماميني إلى أن هذه الزيادة ليست مقيسة: ٢١٥.

(٤) أي تنبت هي مصاحبة للدهن.

(٥) فهو حال من المفعول المحذوف. وجملة «تنبت الثمر مصاحباً للدهن» سقطت من م٥/٤٧ب، واستدركت على هامش النُّسْخَة.

(٦) «أو أَنَّ» ليس في م٢/١٨أ.

(٧) «نبت» ليس في م٥/٢٦ب.
ومن ثَمّ فإنّ الهمزة لا تكون للتعدية، وليس يَضُرُّ اجتماعها مع الباء، قال العكبري: «والوجه الثاني - هو لازم، يقال: نبت البقل وأنبت بمعنى، فعلى هذا الباءُ حالٌ، وقيل هي مفعول أي تنبت بسبب الدهن» التبيان: ٢/٩٥٢.

(١) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى مَدَح بها سنان بن أبي حارثة المرّي وقبله:

إذا السَّنَةُ الشهباء بالناس أجحفت ونال كرامَ المال في الحَجْرَة الأَكْلُ

وروايته في طبعة مبارك والأمير والشيخ محمد: «قطينا لها»، وفي المخطوطات: «لهم» ومثلها في شرح البغدادي.

رأيت: رواية أكثرهم على فتح التاء، ويجوز ضمها.

الحاجة: الفقر، القطين: جمع القاطن، وهو الساكن في الدار، يعني أن الفقراء يلزمون بيوت هؤلاء القوم يعيشون في أموالهم حتى يخصب الناس. والبقل: كل نبات اخضرّت به الأرض.

والشاهد في البيت: أن أنبت بمعنى نبت.

وفي معاني الفرّاء، ٢/٢٣٢: «تَنْبُتُ بالدُّهنِ» وقرأ الحسن (تُنْبِتُ بالدهن) وهما لغتان، يقال: نبت وأنبت كقول زهير.. وذكر البيت.

وانظر شرح الديوان/ ١١١، وشرح البغدادي: ٢/٢٩٣، ودُرَّة الغواص/ ٣٦، والطبري: ١٨/١٤، والقرطبي: ١٢/١١٦، والمحتَسَب: ٢/٨٩، واللسان والتاج: نبت.

(٢) «المتعدي» ليس في م٢ ولام٣ ولام٤. أي ورود باء التعدية مع الفعل.

وقوله مع المتعدي، أي مع الفعل المتعدي لمفعول واحد فتصيِّر الفاعل مفعولاً ثانياً، وانظر الدسوقي: ١/١١٠.

(٣) في م١/٣٢ب، وم٥/٢٥ب: «دَفَعَ الله بعض الناس ببعض»، وفي م٢/١٨أ، وم٣/٤٧ب: «دَفَعَ اللهُ الناس بعضهم ببعض»، كذا ضُبطت، ومثله عند الدماميني، ٢١٥: «وقولهم: دفع الله بعض الناس ببعض» فلم يثبتها على أنها آية بل قول للعرب.

والآية: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. سورة البقرة: ٢/٢٥١.

(١) فإن كُلاً من دفع وصَكّ متعدٍّ قبل دخول الباء إلى واحد، والأصل قبل الإتيان بباء التعدية..

وفي الدماميني، ٢١٥: «بتقديم الفاعل»، وعند الأمير: ١/٩٧ «اعترضه الشارح بأنها لم تصيِّر الفاعل مفعولاً، لأنها إنما دخلت على ما كان مفعولاً، قال - الشارح -: والأحسن أن يقدر الأصل: دفع بعضَ الناس بعضٌ، بتقديم المفعول لتكون الباء داخلة على الفاعل» وانظر اعتراض الدماميني عند

(٢) «الحجر» سقط من م٥/٢٦ب.

(٣) الثالث من معاني الباء الأربعة عشر، وانظر رصف المباني: ١٤٣، والمقتضب: ٣٩/١، والبرهان: ٢٥٦/٤، وشرح الكافية: ٣٢٧/٢، والمقرب: ٢٠٤/١. وأسقط ابن مالك هذا المعنى للباء وأدرجه في السببية، قال: لأن مثل هذه الباء واقعة في القرآن، ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الأفعال المسندة إلى الله تعالى.

انظر الدماميني: ٢١٦، وذكر مثل هذا السيوطي في همع الهوامع: ١٥٧/٤.

ورجعت إلى التسهيل: ١٤٥، فوجدته يذكر السببية فقط غير أنه في شرح الكافية الشافية: ٨٠٦، يذكر الاستعانة، والسببية فرع الاستعانة، ولذا اقتصر عليها، أعني الاستعانة، ابن مالك في الكافية الكبرى، وعكس في (التسهيل)، فاقتصر على السببية.. قال ابن مالك: «والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالمسببة من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى، فإن استعمال السببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز».

ورَدَّ أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك بأنّ باء الاستعانة مدرجة في باء السببية، قول انفرد به، والعلماء فرّقوا بينهما. الدماميني: ٢١٦، والبرهان: ١٥٧/٤ ـ ١٥٨، وانظر معاني الرماني: ٣٦.

(٤) هذا النص في الجنى الداني: ٣٨.

(٥) في طبعة مبارك سقطت الباء، وهي مثبتة في المخطوطات والحواشي. والقول للمرادي: ٣٨، قال: ومنه في أشهر الوجهين: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾.

(١) الرضي: ٣٠٥/٢، وهي فرع الاستعانة. وانظر رصف المباني: ١٤٤.

(٢) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾. سورة البقرة: ٥٤/٢.

وفي البحر ٢٠٦/١: «الباء سببية». وعند الدماميني، ٢١٦: «فاتخاذهم العجل سبب في ظلمهم الأنفس». وفي البرهان، ٢٥٦/٤: «الباء بمعنى لام التعليل».

(٣) الآية: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ سورة العنكبوت: ٤٠/٢٩.

أي كل واحد أخذناه بسبب ذنبه.

(٤) في حاشية الأمير: ٩٧/١، جعلها السُّبكي للظرفية، وتحتمل كما في الشارح المعية، وكله مبالغة، ومن البعد ما نقله السيوطي في الحاشية إنها للتشبيه، أي كأني لقيت بلقيه الأسدَ.

وعند الدماميني: ٢١٦، لها معنيان: الأول السَّببيّة فجردت من زيد أسداً مبالغة في كمال شجاعته، والثاني أنها للظرفية أي لقيت في زيد الأسد كما قال الشيخ بهاء الدين السُّبْكي.

(٥) البيت مجهول القائل وفيه رواية: «وقد سَقوا آبالهم بالنار» ورواية الأزهري في التهذيب «حتى سَقوا..» ورواية «تَسْقُون».

وبعده:

والنار قد تشفي من الأوار

وقد ذكرا في م٣/٤٧ب، وم٤/٤٧ب، وم٥/٢٧أ.

والمراد بالنار في الموضعين الوسم وهو الكَيّ، وهو مَن كان له من السادات إبل وغيرها جعل له سمة = وعلامة من حديدة تُحْمَى في النار، وتكوى بها الدابّة، وتبقى معروفة بعلامة أصحابها، فهو يقول: إنَّ أصحاب هذه الإبل كانوا سادةً في العرب، وكان لإبلهم وسم معروف، فإذا وَرَدَتِ الماء عرف الناس ذلك الوسم، فأخرجوا لها، حتى تشرب إكراماً لأربابها، فكانت التي صُنِع بها الوسم سبباً لتمكينها من الماء.

والمعنى الثاني: أنَّ الوسم قد شفى الإبل من حرارة العطش وهو الأُوار.

والشاهد في البيت هو أنّ الباء سببية، أي سُقيت آبالهم بسبب النار.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/٣٠٠، والكامل: ٦٠٩، وشرح السيوطي: ١/٣٠٩، ٣١٦، اللسان والتاج والتهذيب: (نور).

(١) بكسر الهمزة؛ لأنه يفسر الجملة المذكورة، يريد أَنَّ معنى البيت هو معنى قولك: إنها.. الدماميني، ٢١٦، ومثله عند الدسوقي.

(٢) عند الدماميني، ٢١٦: «وهذا ليس بمتعيِّن في البيت؛ لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة. اهـ» قلتُ: ليس هذا ببعيد.

(٣) الخامس من المعاني الأربعة عشر.
قال الرضي: «وقد تكون بمعنى «مع»، وهي التي يقال لها باء المصاحبة» شرح الكافية: ٣٢٥/٢، والبرهان: ٢٥٦/٤، وانظر همع الهوامع: ١٥٨/٤، ورصف المباني: ١٤٤.
وفي الجنى الداني: «ولها علامتان: إحداهما أن يحسن في موضعها (مع)، والأخرى أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال..»، انظر الصفحة: ٤٠، والدماميني: ٢١٦ - ٢١٧.

(٤) في م/٣٢ب: «اهبطا»، وهو تحريف.
والآية: ﴿قِيلَ يَـٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَـٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. سورة هود: ٤٨/١١.
بسلام: أي مع سلام، أو مُسَلَّماً عليك.

(٥) الآية: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ﴾. سورة المائدة: ٦١/٥.

= والتمثيل بها من وجهين: ١ـ وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه.
٢ـ تقدير الحال، وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك.

(١) في م٤٧/٤ب: «فسبِّح باسم ربك».
والآية: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾. سورة النصر: ٣/١١٠.
وفي البحر/٥٣: «أي متلبِّساً بحمده على هذه النعمة» وانظر الهمع: ١٥٨/٤.

(٢) والفاعل هو المخاطب.

(٣) في م٤٧/٤ب و٢٧/٥أ «سَبِّحه» من غير فاء. فجعل الباء ومصحوبها في موضع الحال.

(٤) هذا معنى التسبيح.

(٥) وهذا معنى الحمد.

(٦) فهي للآلة، فحمد الله آلة في التنزيه بأن يقول في تنزيهه: الحمد لله رب العالمين. انظر الدسوقي: ١١١/١.

(٧) في م٢/١٨أ، وم٣/٤٨أ: «أي فَسَبِّحْه» بالفاء.

(٨) في م٢/١٨أ: «محمود».

(٩) عند الدسوقي، ١١/١: «مصدوق الكثير صفات المعاني، وخَلْق أفعال العبد، فليس تسبيحهم المقتضي لذلك بمحمود». اهـ.
قلتُ: هما في رأيهم من خَلْق العبد، وهو مردود عليهم؛ لما يقتضي من تعدُّد الخالقين، لأنهم يقولون بأن العبد يخلق أفعال نفسه، وهم يقرأون ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ بتنوين «شرّ». وجَعْلِ «ما» نافية، لأنهم يرون أنّ الله سبحانه وتعالى مُنَزَّه عن خلق الشرّ، وما علموا أن ذلك يفضي إلى كثرة الخالقين، والقراءة هذه عن عمرو بن عبيد وعمرو بن فائد وأبي حنيفة.
وانظر «الجهة الثانية التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها» فلها تخريج على غير هذا، وانظر العكبري: ١٢١٠/٢، ومختصر ابن خالويه: ١٨٢، والبيان: ٥٤٨/٢، والبحر المحيط: ٥٣٠/٨، ومشكل إعراب القرآن: ٥١١/٢.

(١) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما صَلَّى النبيّ ﷺ صلاةً بعد أن نزلت عليه: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ إلا يقول فيها: سبحانك ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي». البخاري - كتاب التفسير - سورة النصر/٣، وانظر ٧٣٣/٨ من فتح الباري.
وروى البخاري أيضاً عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن» المرجع السابق، ومسلم كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود: ٣٥٠/١، حديث/٢١٧.
وفي مسلم أيضاً: «أنّ عمر بن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، تبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك» كتاب الصلاة - باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة: ٢٩٩/١، حديث/٥٢.
والخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضي خلافاً في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب، بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة، وإنما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين، وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء، فما ذكره خلاف استطرادي في الواو لا تعلّق له بالباء. الدماميني: ٢١٧، الأمير: ٩٧/١، والدسوقي: ١١١/١.
(٢) والأصل: سَبّحناك بحمدك سبحاناً، ثم أضيف سبحان إلى المفعول، فَوَجَبَ حَذْفُ فعله كما في «فَضَرْبَ الرقاب» فإنْ قلت: كيف عَدَّ هذا جملة واحدة مع أنّ فيه جملة النداء «اللهمّ»؟ قلت: هي معترضة.. انظر الدماميني: ١١١/١.
(٣) أي سَبّحناك يا ألله.
(٤) أي الواو، وهذا يدلُّ على أن الخلاف في الواو وليس في الباء كما ذكر.
(٥) في م٤٨/٣أ: «سَبّحتُ».
(٦) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان، من ولد زيد بن الخطاب، أخي عمر رضي الله عنهما، وقيل اسمه أحمد، كان حجة صدوقاً، رحل إلى العراق والحجاز وخراسان، ودرس الفقه، وأخذ الأدب عن أبي عمر الزاهد وإسماعيل الصفّار، وألّف في فنون، وله غريب الحديث وشرح البخاري، وغيرهما، ومولده في رجب سنة (٣١٩هـ) ومات ببُسْت سنة (٣٨٨هـ)، وانظر ترجمته في بغية الوعاة: ٥٤٦/١ - ٥٤٧.
وقول الخطّابي موافق لما قبله في أنه جملتان، وهو يخالفه في بيان المعنى. الدسوقي: ١١١/١.

(١) أي فالمراد بالحمد المعونة.

(٢) المسبب الذي هو الحمد، وهو مذكور. والسبب أي المعونة، والسبب محذوف، وهو المعونة التي هي نعمة من الله تُوجِبُ حَمْدَه على العبد المُنْعَم عليه.

(٣) الآية: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾. سورة الإسراء: ٥٢/١٧.
وقول ابن الشجري في أماليه: ٦٢/١، المجلس العاشر.
وقد تصرف المصنف في النص هنا، وهو كما يلي: «سألني سائل عن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ فقال: ما معنى تستجيبون بحمده؟ وبم تتعلق الباء؟ فقد زعم بعض المفسِّرين بأن معنى بحمده بأمره، فأجبتُ:
بأن الحمد هو الثناء، والمدح ليس بمعروف في لغات العرب على اختلافها بمعنى الأمر، وأما تستجيبون فمعناه تجيبون..
ويجوزن أن تتعلّق الباء بـ «تستجيبون» كما يقال: ناداني فلان فأجبته بالتلبية، ويجوز أن تعلقها بحال محذوف، فالتقدير: معلنين بحمده، ومثله في جواز تعلُّق الباء بالفعل المذكور، وتعلقها بالمحذوف في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾، إن شئت علقت الباء بالتسبيح، أي فسبِّح بالثناء على ربك، وإن شئت قَدَّرت: فسبِّح مُعْلِناً بحمد ربك» وانظر حاشية الأمير: ٩٧/١.

(٤) والباء للاستعانة. وقوله: «إذ الحمد» سقط من م٤٨/٣ أ، وأثبت على هامش النسخة.

(٥) «للمصاحبة» سقط من م١٨/٢أ، وم٤٨/٤أ، وم٢٧/٥أ، والباء بمعنى مع.

(٦) أي جواز كونها للاستعانة وللمصاحبة.

(١) علامة الظرفية أن يَحْسُنَ وقوع كلمة «في» في موقعها، وهي كثيرة في كلامهم، وذلك كما تقول: فلان في الموضع، وبالموضع، فيدخل الباء على في.

انظر الدماميني: ٢١٨، والبرهان: ٢٥٦/٤، والمقتضب: ٣٣١/٢، والجنى الداني: ٤٠، وشرح الأشموني: ٤٦٧/١.

وفي همع الهوامع: ٥٨/٤: «وهي التي يَحْسُنُ في موضعها مِن» كذا، وانظر معاني الحروف للرماني: ٣٦، ورصف المباني: ١٤٥ وأدب الكاتب: ٥١٥ وأمالي الشجري: ٢٧١/٢، والمقرب: ٢٠٤/١

(٢) الآية: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. سورة آل عمران: ١٢٣/٣.

وما في الآية من قوله «ببدر» إنما هو للظرف المكاني، والتقدير «في بدر». وذهب العكبري إلى أنه يجوز أن يكون حالاً.

انظر التبيان: ٢٩٠/١.

(٣) الآية ليست في م٣٣/١أ، ولا في م١٨/٢أ، ولا م٤٨/٣أ. وهي: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾. سورة القمر ٣٤/٥٤. وانظر الدماميني: ٤١٨/١. أي في سحر، وهذا مثال الظرف الزماني.

(٤) وعلامة الباء التي للبدل أن يَحْسُنَ الإتيان في موضعها بكلمة بدل.

وانظر همع الهوامع: ٥٩/٤، والدماميني: ٢١٨، وانظر شواهد غير ما ذكره المصنف للبدلية عند عضيمة في «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»: ١٥/٢. وانظر الجنى الداني: ٤٠ - ٤١ فقد ذكر المرادي من هذا حديث رسول الله ﷺ: «ما يَسُرُّني بها حُمْرُ النعم» أي بدلها.

(٥) أورد البيت أبو تمام في أول حماسته لقُرَيْط بن أُنَيْف العنبري، والرواية فيه: «شَدُّوا» بدلاً من «شَنُّوا»، ورواية السيوطي للبيت: «وليت لي بهم».

ومعنى قوله: فليت لي بهم: ليت لي بدلهم، وشدّوا الإغارة: أي حملوا للإغارة فرساناً وركباناً ومثلها: شَنُّوا.

= ومعنى البيت: أنه يشكو من قومه لتقاعدهم عن نصرته، وتخليص إبله ممن أغار عليها من ذُهْل بن شيبان.

وموضع الشاهد فيه هو أن الباء في: «بهم» للبدل، وكان الأصل، فليت لي قوماً بدلهم على الوصفية.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٠٢/٢، وشرح الحماسة للتبريزي: ١٠/١، وشرح ابن عقيل: ٢٠٤/١، وشرح السيوطي: ٣١٦/١، وانظر ص/٦٩ أيضاً، والعيني: ٧٢/٣، ١٣٥، وهمع الهوامع: ١٥٩/٤، والجنى الداني: ٤٠، وشرح الأشموني: ٤٦٧/١.

(١) في م١/٣٣أ، وم٤/٤٨أ: «شَدّوا» وفي بقية المخطوطات «شَنّوا».

(٢) في المخطوطات: «على المفعول لأجله»، وفي م١: «على أنه المفعول لأجله» وفي طبعة مبارك «على أنه مفعول لأجله».

(٣) هذا الكلام في باء المقابلة لابن مالك في الجنى الداني: ٤١، وقد أخذ المصنف هذا عن المرادي.
وقد تسمى هذه أيضاً باء العوض. وانظر الدماميني: ٢١٨، ورصف المباني: ١٤٨.

(٤) في طبعة مبارك ودماميني والشيخ محمد: «نحو: اشتريته بألف»، وفي المخطوطات: كاشتريته،
والنص كذلك في فتح الباري: ٢٥٣/١١، وقد نقله ابن حجر عن المصنِّف.
وهذا مثال دخولها على العوض وهو ألف.

(٥) أي من مجيئها للمقابلة.
والآية: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمُ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾.
سورة النحل: ٣٢/١٦.
قال ابن حجر في فتح الباري: ٢٥٣/١١: «قال الكرماني: الباء في قوله: ﴿بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ ليست للسببية، بل للإلصاق، أو المصاحبة أي أورثتموها ملابسة أو مصاحبة، أو للمقابلة: نحو

= أعطيت الشاة بالدرهم، وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني فسُبق إليه فقال: ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الأعواض..». نقل ابن حجر النص كله عن المصنف ثم قال: «قلتُ سبقه - أي ابن هشام - ابن القيّم في كتاب مفتاح دار السعادة فقال:
الباء المقتضية للدخول غير الباء الماضية، فالأولى السببية الداخلة على أن الأعمال سبب الدخول المقتضية له كاقتضاء سائر الأسباب لمسبباتها، والثانية: باء المعاوضة نحو: اشتريت منه بكذا، فأخبر أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد، وأنه لولا رحمة الله لعبده لَمَا أدخله الجنة، لأن العمل ولو تناهى لا يوجب بمجرده دخول الجنة، ولا أن يكون عوضاً لها؛ لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يقاوم نعمة الله بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة، فتبقى سائر نعمه مقتضية لشكرها، وهو لم يوفها حق شكرها، فلو عَذّبه في هذه الحالة لعذبه وهو غير ظالم، وإذا رحمه في هذه الحالة كانت رحمته خيراً من عمله..».

(٢) أي جميع أهل السنة في الحديث التالي: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» فإن المعتزلة يقولون: إن العمل الصالح يدخل صاحبه الجنة على سبيل الوجوب.

(٣) الحديث في البخاري: «.. لا يُدخِل أحداً الجنّةَ عَمَلُه»، انظر البخاري كتاب الرقاق. باب القصد والمداومة على العمل»، وهو في فتح الباري: ٢٩٤/١١، عن عائشة، وهذه الرواية لا شاهد فيها. وفي صحيح مسلم - في كتاب صفات المنافقين - باب «لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى»: ٢١٧٠/٤ برقم ٧٥ ولفظه: «لن يُدْخِلَ أحداً منكم عملُه الجنّة» عن أبي هريرة، وأخرجه في الباب نفسه بلفظ: لا يُدْخِل أحداً منكم عملُه الجنة برقم/٧٧ في صحيح مسلم تحقيق فؤاد عبد الباقي.

وفي مسند أحمد بن حنبل: ٢٦٤/٢، بلفظ مسلم المتقدّم عن أبي هريرة، وفي: ٣٢٦/٢، ولفظه: «ما منكم أحد يُدخله عمله الجنة»، وفي ٣٨٦/٢: «والذي نفسي بيده إنْ منكم من أحد يدخله عمله الجنة» وفي: ٣٩٠/٢ ولفظه «ما منكم من أحد يدخله عمله الجنة».

وفي ١٢٥/٦ لفظه: «لن يُدخل الجنة أحداً عملُه» عن عائشة، وفي ٢٧٣/٢، ولفظه: «واعلموا أن لن يُدْخِل أحدَكم عملُه الجنة» عن عائشة.

= وفي الطبراني ولفظه: «لن يدخل الجنة أحد منكم بعمل».

وانظر مجمع الزوائد: ٣٥٧/١٠، وقال رواه الطبراني بأسانيد، ورجال أحدها رجال الصحيح.

وعزاه إلى الطبراني أيضاً برواية أخرى ولفظها: «ما من أحد يدخل الجنة بعمله» عن أسامة بن شريك، وقال: فيه المفضل بن صالح الأسدي وهو ضعيف.

وعزاه إلى الطبراني أيضاً بلفظ آخر وهو عن أسد بن كُرْز قال: «قال رسول الله ﷺ: يا أسد بن كُرْز: لا تدخل الجنة بعمل ولكن برحمة الله..» قال: وفيه بقية بن الوليد وهو مدلّس، وبقية رجاله ثقات.

ومما سبق تجد أنه ليست هنا رواية مطابقة لما ذكره المصنف غير رواية الطبراني مع خلاف بين بعمله، وبعمل، وبقية الروايات ليس فيها الباء.

(١) الضبط في طبعة مبارك على البناء للفاعل «لأن المعطِي قد يعطي مجاناً»، والدماميني في/٢١٩ يُصَرِّح بالبناء لمفعول في الثاني واسم المفعول في الأول، ووجدتُ مثل هذا في م٤٨/٣أ، ومثله عند الدسوقي: ١١١/١، وفي بقية المخطوطات على البناء للفاعل في الفعل، وقبله اسم فاعل.
وقد اخترت ضبط البناء للمفعول ليناسب السياق مابعده، وهو قوله: وأما المُسَبَّبُ..

(٢) فلو كان العمل في الآية سبباً لدخول الجنة لاقتضى أن المؤمن العاصي الذي لم يعمل لا يدخل الجنة، وهو ممنوع. انظر الدسوقي: ١١٢/١.
وفي البحر: ٤٨٨/٥ ـ ٤٨٩، «وقوله: بما كنتم تعملون: ظاهره في دخول الجنة بالعمل الصالح».

(٣) أي تبيّن بما ذكره المصنف من جعل الباء للمقابلة في الآية، وللسببية في الحديث أنه..

(٤) الواقعتين فيهما أي في الآية والحديث.

(٥) في الدماميني، ٢١٩: «الدالة على أنّ الله لا يجب عليه شيء، وأنه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضُّلاً منه سبحانه وتعالى».

(١) في الجنى الداني، ٤١: «وعَبَّر بعضهم عن هذا بموافقة (عن)، وذلك كثير بعد السؤال..»، وذكر المرادي أنّ كونها بمعنى (عن) منقول عن الكوفيين، وفي همع الهوامع: ١٦/٤: «وظاهر كلام أبي حيان أن الكوفية كلّهم عليه».

وانظر أمالي الشجري: ٢٧٠/٢ ـ ٢٧١ـ ورصف المباني: ١٤٤، تأويل مشكل القرآن: ٥٦٨.

(٢) الآية: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾. سورة الفرقان: ٥٩/٢٥.

قال أبو حيان في البحر، ٥٠٨/٦: «وجَوَّزوا.. بقاء الباء غير مضمنة معنى «عن»، أي فاسأل عنه خبيراً، كما قال الشاعر.

فإن تَسألوني بالنساء فإنني بصير بأدواء النساء طبيب

وهو قول الأخفش والزجاج». انظر مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/٢، والمخصص: ٦٥/١٤، والكشاف: ٤١٣/٢، والعكبري: ٩٨٩/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٤٢٦، ومعاني الزجاج: ٧٣/٤.

(٣) الآية: ﴿يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا﴾. الأحزاب: ٢٠/٣٣.

وفي حاشية الأمير، ٩٨/١: «بدليل يسألون عن أنبائكم.. دليل لكونها بمعنى (عن) لا للاختصاص كما فهم الشارح فاعترض».

ونص الشارح، وهو الدماميني، ٢١٩: «وفي كون هذا ـ أي في الآية ـ دليلاً للحكم المنظور نظر..».

(٤) الآية: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾. الحديد: ١٢/٥٧.

قوله تعالى: «بأيمانهم» أي عن أيمانهم.

قال أبو حيان: «وقيل الباء بمعنى «عن»، أي عن أيمانهم، والمعنى في جميع جهاتهم، وعبر عن ذلك بالأيمان تشريفاً لها». البحر المحيط: ٢٢٠/٨ - ٢٢١.

(٥) الآية: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾. سورة الفرقان: ٢٥/٢٥.

أي تشقق السماء عن الغمام.

قال أبو حيان: «والباء باء الحال، أي متغيمة، أو باء السبب، بسبب طلوع الغمام منه كأنه الذي تنشقُّ به السماء كما تقول: شُقَّ السنام بالشفرة وانشق بها.. أو بمعنى «عن»، أقوال ثلاثة. والفرق بين الباء السببية وعن أنّ انشقّ عن كذا تفتح عنه، وانشق بكذا أنه هو الشاقُّ له».

انظر البحر: ٤٩٤/٦، والبرهان: ٢٥٧/٤، وحاشية الجمل: ٢٥٤/٣.

(١) أي في آية الفرقان، وفي الكشاف: ٤٠٦/٢، قال الزمخشري: «ولما كان انشقاق السماء بسبب طلوع الغمام منها جُعِل الغمام كأنه الذي يُشَقُّ به السماء كما تقول: شُقَّ السنامُ بالشفرة، وانشقَّ بها ونظيره قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾، فإن قلت: أيُّ فرق بين قولك انشقَّت الأرض بالنبات وانشقت عن النبات؟ قلت: معنى انشقت به أنَّ الله شقّها بطلوعه فانشَقَّت به، ومعنى انشَقَّت عنه أنّ التربة ارتفعت عنه عند طلوعها».

وتقدَّم قبل قليل قريبٌ من هذا عند أبي حيان في البحر المحيط، وانظر حاشية الشهاب الخفاجي: ٤١٩/٦.

(٢) فتكون الباء في الآية للاستعانة وليست للمجاوزة.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) والآية: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾. سورة المزّمل: ١٨/٧٣.

وفي البحر، ٣٦٦/٨: «والباء للسبب أي بسبب شدة ذلك اليوم أو ظرفية، أي فيه».

وفي الكشاف: ٢٨٣/٣: «والباء في به مثلها في قولك: فَطَرْتُ العود بالقدوم فانفطر به».

وانظر الدماميني: ٢١٩.

(٥) ومعهم ابن مالك، وانظر همع الهوامع: ١٦١/٤.
وفيه: «والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأوَّلُوا الآية على أنّ المعنى: اسأل بسببه خبيراً».
ونسب المرادي هذا إلى الشلوبين أيضاً قال: «قال الأخفش: قلت: أما كونها بمعنى عن بعد السؤال فهو منقول عن الكوفيين، وتأوله الشلوبين على أنّ الباء في ذلك سببية أي فاسأل بسببه، وقال بعضهم: هو من باب التضمين أي فاعتنِ به أو فاهتمَّ به». الجنى الداني: ٤٢.
(٦) أية الفرقان السابقة: ٥٩/٢٥.

(١) أي في هذا التأويل الذي ادَّعَوه.
(٢) والنص في همع الهوامع: ١٦٢/٤.
(٣) قال الدماميني في ٢٢٠: «بدليل أنك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساغ لك أن تقول:. سألت بزيد، والمقصود من مثل «فاسأل به خبيراً» أن يكون مجرور الباء مسؤولاً عنه، وتأويلهم لا يقتضيه فيكون فيه بُعَد» وانظر الشمني: ٢٢١/١.
وفي الدسوقي، ١١٢/٢: «قوله: لأنه لا يقتضي إلخ.. أي مع أنّ المراد أن المجرور وهو الله هو المسؤول عنه اهـ تقرير دردير» ثم ذكر نص الدماميني السَّابق.

(٤) هذا النص مأخوذ بجملته من الجنى الداني: ٤٢ - ٤٣. وفيه «وعبَّر بعضهم عنه بموافقة على». وفي همع الهوامع، ١٦١/٤: «قال الكوفية بمعنى (على) أي الاستعلاء، وجزم به ابن مالك..»، وبقية نص المصنف فيه. وانظر شرح الأشموني: ٤٦٩/٢، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٨/٢، وأدب الكاتب: ٥٢٠.

(٥) الآية: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾. آل عمران: ٧٥/٣.

وفي البحر، ٥٠٠/٢: «والباء في بقنطار، وفي بدينار، قيل للإلصاق، وقيل بمعنى على؛ إذ الأصل أن تتعدى بعلى كما قال: «مالك لا تأمنا على يوسف»، وقيل بمعنى في أي في حفظ قنطار وفي حفظ دينار». وانظر العكبري: ٢٧٢/١، والدماميني: ٢٢٠.

وقال الدماميني، ٢٢٠: «الشاهد فيها في موضع آخر غير الذي تلاه، وإلى ذلك أشار بقوله الآية».

قلت: كلام الدماميني غير صحيح فالشاهد فيما تلاه وهو قوله بقنطار، وهناك شاهد آخر فيما تركه من الآية وهو قوله: بدينار، فقوله الآية: شمل الموضعين ما صَرَّح به وما تركه.

(٦) أي أنه في الآية بمعنى: تأمنه على قنطار، والدليل على ذلك تعدّي الفعل بعلى وهو في قوله تعالى ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ..﴾ الآية، كذلك.

(١) في م٥/٢٧أ: «أمنتكم» بدلاً من «آمنكم»، وهو تصحيف، وقوله: «من قبل» غير مثبت في م١/٣٣أ ولام٤/٤٨ب ولا م٥/٢٧أ. والآية من سورة يوسف/٦٤.

(٢) الآية: ٣٠/٨٣ من سورة المطففين وقبلها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ كَانُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَضْحَكُونَ﴾ آية/٢٩.

قوله تعالى: «مروا بهم»: على رأي الأخفش أي عليهم، انظر الدماميني: ٢٢٠، ومثله في الجنى الداني: ٤٢، والبرهان: ٢٥٧/٤.

(٣) أي الدليل على أنّ «مَرّ» يتعدّى بعلى وأن الباء بمعنى على في الآية ما جاء في الآية الثانية «لتمرون عليهم».

تتمة الآية ﴿.. مُّصْبِحِينَ﴾ الصافات: ١٣٧/٣٧، وقد تقدَّمت في المعنى الأول، وهو الإلصاق.

(٤) كون الباء مع مَرّ للاستعلاء مضى في أول الباب عند الحديث عن معنى الإلصاق.

(٥) قائل البيت: راشد بن عبد ربه، أو غاوي بن عبد العزى، وقيل للعباس بن مرداس، وغاوي بن ظالم السلمي، ويروى لأبي ذرٍ الغفاري.

وقصته أنه كان له صنم، وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه، ويقول: اطْعَمْ، فجاء ثُعلبان فأكل الخبز والزبد، ثم بال على رأس الصنم، فقال هذا..

واختلف في ضم المثلثة من «الثعلبان»، فبعضهم رواه بالتثنية «الثَّعلبان» بفتح الثاء مثنى ثعلب، وبعضهم رواه بضم الثاء «الثُّعلبان» على أنه مفرد.

وفي رواية: لقد خاب، وفي أخرى: لقد هان، وفي المخطوطات: ذَلَّ، وهو ما أخذتُ به.

والثُعلبان: ذَكَر الثعالب.

والشاهد في البيت قوله: برأسه، أي على رأسه، فالباء بمعنى على، والدليل على ذلك المصراع الثاني: بالت عليه.

انظر البيت في همع الهوامع: ١٦١/٤، والجنى الداني: ٤٣، وأدب الكاتب: ١٠٣، ٢٩٠، وشرح البغدادي: ٣٠٤/٢، وشرح السيوطي: ٣١٦/١، وأمالي الشجري: ٢٧١/٢، واللسان والتاج والقاموس والصحاح: ثعلب، وانظر المناقشة في التاج.

(١) انظر هذا المعنى عند الرضي: ٣٠٥/٢، والبحر المحيط: ٤٣٦/٣، وشرح اللمع: ١٧٤، والعكبري: ١١٦/١، والبرهان: ٢٥٧/٤، والمخصّص: ٦٩/١٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٧/٢، ٥٠، شرح الأشموني: ٤٦٨، وذهب ابن جني إلى أن أهل اللغة لا يعرفون لها هذا المعنى، بل يورده الفقهاء، ومذهبه أنها زائدة. وعَبَّر عنه بعضهم بموافقة «مِن» يعني التبعيضيَّة.

(٢) كذا في الجنى الداني: ٤٣، والنص هنا منقول عنه بحروفه، ونص المصنِّف في همع الهوامع: ١٦٠/٤.

(٣) ذكر المرادي أن الفارسي ذكره في التذكرة.

(٤) هو عبد الله بن مُسْلِم بن قتيبة الدينوري النحوي، ولي قضاء الدَّيْنور، وقد وثَّقه أهل عصره، وكان رأساً في العربية واللغة، والأخبار، وكان دَيِّناً فاضلاً.

وله مؤلفات منها: إعراب القرآن، معاني القرآن، غريب القرآن، مختلف الحديث، مشكل القرآن، غريب الحديث.

ولد سنة (٢١٣هـ)، وتوفي سنة (٢٦٧هـ) انظر بغية الوعاة: ٦٣/٢ - ٦٤.

وذكر هذا ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن: ٥٧٥، وذكره أيضاً في أدب الكاتب: ٥١٥.

(٥) ذكره ابن مالك في التسهيل: ١٤٥.

(٦) أي من مجيء الباء للتبعيض.

(٧) تتمة الآية: ﴿يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾. سورة الإنسان: ٦/٧٦.

وفي العكبري، ٢٥٨: «قيل الباء زائد، وقيل هي بمعنى مِن..». وانظر البحر: ٣٩٥/٨، والكشاف: ٢٩٦/٣، والبيان: ٤٨٢/٢.

وفي تأويل مشكل القرآن، ٥٧٥: «ويكون بمعنى يشربها عباد الله ويشرب منها».

وقال قبل هذا: تقول العرب: شربتُ بماء كذا وكذا أي من ماء كذا. وانظر مثل هذا في أدب الكاتب: ٥١٥.

(١) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يصف سُحُباً، وأول القصيدة:

صبا صَبْوةً بل لجَّ وهو لَجُوج وزالت لها بالأنعَمَيْن حُدُوج

وفي المخطوطات صدر البيت، وعجزه ماوضعته بين معقوفين، ورواية البيت في الديوان.

تَرَوَّت بماء البحر ثم تَنَصَّبَتْ على حبشيّات لهن نَئِيجُ

وقوله: شربن بماء البحر: النون ضمير الحناتم في بيت سبق، وقوله: متى لجج أي من لجج.

وفي هذا البيت وصف للسحب بأنها تستقي من البحر، ثم تصعد في الجو. واللُّجج جمع لُجَّة، وهو معظم الماء ونئيج: المَرُّ السريع بصوت.

والشاهد في هذا البيت أن الباء للتبعيض بمعنى (مِن)، قال ابن جني في سر الصناعة، ١٣٥/١: «إنما معناه شربتُ ماء البحر، هذا هو الظاهر، والعدول تعسُّف، وقال بعضهم: معناه شربن من ماء البحر فأوقع الباء موقع (مِن)».

وفي المحتسب، ١١٤/٢: «أي شربن ماء البحر، وإن كان قد قيل إِنَّ الباء هنا بمعنى في، أي في لجج البحر، والمفعول محذوف معناه: شربن الماء في جملة ماء البحر، وفي هذا التأويل ضَرْبٌ من الإطالة».

ومن هذا ترى ابن جني لايرى جعلها بمعنى (من).

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٠٩/٢، وشرح السيوطي: ٣١٨/١-٣١٩، والبحر المحيط: ٣٩٥/٨، ومعاني الفراء: ٢١٥/٣، وسر الصناعة: ١٣٥/١، ٤٢٤، والجنى الداني/ ٤٣، والخزانة: ١٩٣/٣، والأزهية: ٢٠٩، وشرح أشعار الهذليين: ٥١/١ — ٥٢، وأمالي الشجري: ٢٧٠/٢، والخصائص: ٨٥/٢، وشرح الأشموني: ٤٦٨/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٥٧٥، وأدب الكاتب: ٥١٥.

(٢) أُثبت العجز في بعض المخطوطات، ووجدته كاملاً في م٣/٤٨ب وم٤/٤٨ب، والعجز مثبت في م٢/١٨ب، وصدر البيت مثبت على هامش هذه النسخة.

ويُنْسَبُ هذا البيت لعدد من الشعراء وهم: عمر بن أبي ربيعة، وجميل بن معمر، وعبيد بن أوس الطائي في أخت عدي.

ومعنى لَثِمتُ فاها: قَبَّلْتُها، وهو بكسر الثاء المثلثة وبالفتح.

والنزيف المحموم الذي مُنِع من الماء، والنزيف: السكران، وشَرْبَ: نَصْبٌ على المصدر.

وماء الحشرج: الماء الجاري على الحجارة، والحشرج: النُّقْرَةُ في الجبل يجتمع فيها الماء فيصفو.

والشاهد في البيت أن الباء للتبعيض بمعنى (مِن) أي شُرْبَ النزيف من ماء الحشرج، وقيل: الباء زائدة.

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي: ٢/٣١٣، وشرح السيوطي: ١/٣٢٠، والعيني: ٣/٢٧٩، ٢٨٢، وهمع الهوامع: ٤/١٥٩، وديوان عمر بن أبي ربيعة: ٤٨٨، والكامل: ١/٢٥١، والجنى الداني: ٤٤، وديوان جميل/١٥، واللسان والتاج: حشرج، والأغاني: ١/١٩٠ «دار الكتب».

(١) آية الوضوء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ..﴾ سورة المائدة: ٦/٥.

وفي البحر، ٤٣٦/٣: «واختلفوا في مدلول باء الجر هنا، فقيل إنها للإلصاق، قال الزمخشري: المراد إلصاق المسح بالرأس وما مسح بعضه ومستوفيه بالمسح كلاهما مُلْصِقٌ المسح برأسه، وليس كما ذكر.

وقيل: الباء للتبعيض، وكونها للتبعيض ينكره أكثر النحاة حتى قال بعضهم: وقال من لا خبرة له بالعربية: الباء في مثل هذا للتبعيض، وليس بشيء يعرفه أهل العلم. وقيل الباء زائدة مؤكّدة.. وانظر الكشاف: ٤٤٩/١.

قلتُ: ينبني على هذا الخلاف في مدخول الباء خلاف آخر بين الفقهاء في المقدار الممسوح من الرأس وأشار القرطبي إلى أحد عشر قولاً في المسألة. قلت: ومنها:

- وجوب مسح الرأس كله.
- المشهور من مذهب الشافعي وجوب أدنى ما ينطلق عليه اسم المسح.
- جواز الأمرين.

(٢) أي في الشواهد التي ذكرها المصنف. والإلصاق هو أول معاني الباء التي ذكرها المصنف، وانظر دماميني/٢٢١، وذكرت من قبل رَدَّ ابنِ جني رَأْيَ من ذهب إلى أن الباء للتبعيض.

(٣) قال الدماميني، ٢٢١: «والرؤوس مُزَالٌ عنها الحدث فكان القياس أن يَتَسَلَّط عليها فعل المسح بدون الباء».

(١) المزيل هنا هو الماء الذي يمسح الرأس به، فالقياس أن يتعدّى إليه الفعل المذكور بالباء. دماميني.

(٢) فَحَصَلَ قلب، بنقل الباء التي كانت داخلة على المُزِيل وهو الماء إلى المُزَال عنه وهو الرأس، وحذف المفعول الآخر. كذا الدماميني: ٢٢١.

(٣) أي نظيره في القلب.

(٤) البيت من شواهد سيبويه، وهو الشاهد الثاني مما أورده في أول كتابه تحت عنوان: «باب مايحتمل الشعر».

وقائله: خفاف بن ندبة، ونَسَبَهُ الأميرُ إلى أبي خراشة، وهو ابن عم الخنساء، وكنيته خفاف.

كنواح ريش حمامة: أراد كنواحي ريش، فحذف الياء في الإضافة للضرورة، ومسحت: يُرْوَى بكسر التاء على خطاب الأنثى وبضمِّها للمتكلم، والنجديّة: من النجد، وهو مالرتفع من الأرض. والعَصْفُ: ورق الزرع، وعَصْفُ الإثمد: سحيقه. واللثة: بكسر اللام مخفَّفَة ماحول الأسنان من اللحم، والإثمد: حجر الكحل.

فقد شبه الشاعر سواد لثة المرأة بسواد أطراف ريش الحمامة النجدية، فهم يجعلون الإثمد على اللثة كالوشم في اليد.

والشاهد في البيت أنّ فيه قلباً، والأصل: مسحت اللثتين بعصف الإثمد.

وخُفاف ابن نَدُبة شاعر فارس صحابي، وندبة: أم خفاف، وهي سوداء بنت شيطان بن قنان من بني الحارث بن كعب، وقد أدرك الإسلا م، فَحَسُن إسلامه، وشهد حنيناً كما شهد فتح مكة.

انظر شرح البغدادي: ٣٢٣/٢، وشرح السيوطي: ٣٢٤/١، وشرح المفصل: ١٤٠/٣، وسيبويه: ٩/١، والقرطبي: ٨٨/٦، الإنصاف/٥٤٦. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤١٦/١، واللسان/ جرز، يدي.

(٥) في م١/٣٣أ: «تقول»، بالتاء من فوق.

(٦) في م٥/٢٧ب: «إلى السمرة».

(١) حيث أدخل الباء على «اللثتين» وهما الممسوحتان، ولم يدخلها على «عصف الإثمد» وهو الممسوح به.

وانظر الدماميني: ٢٢١، والدسوقي: ١/١١٣.

(٢) ماذكره من هنا إلى قوله «رَوِيْنَ» هو لابن مالك.

قال المرادي: «قال ابن مالك: والأَجْوَدُ تضمين شَرِبْنَ معنى رَوِيْنَ». انظر ص/٤٤.

وقد نقل المصنِّف نصّ المرادي من قوله: في شربن إلى قوله: بالماء.

(٣) وعلى هذا تكون الباء للاستعانة ولكن مع التضمين، وأما على القول بأنها للإلصاق فهو بدون تضمين.

(٤) أي هذا التقدير.

(٥) ذكرت النص قبل قليل وهو في الكشاف: ٣/٢٩٦، ونَقَلَه المرادي في الجنى الداني: ٤٤. والآية/٦ من سورة الإنسان وقد تقدّمت

(٦) وعلى هذا تكون الباء للإلصاق أو المصاحبة.

(٧) انظر دراسات لأسلوب القرآن: ٥٣/٢، والجنى الداني: ٤٥، ورصف المباني: ١٤٦، وشرح الأشموني: ٤٦٨/٢، ونص المغني فيه بحروفه، ومعاني الحروف للرماني: ٣٦، والمقرب: ٢٠٤/١.

(٨) في م٤٩/٤أ: «حروفه».
وفي همع الهوامع: ٢٣٢/٤: «وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها لأنها للإلصاق فهي تلصق فِعلَ القسم بالمُقْسَم به».

(١) النص في الجنى الداني: ٤٥: على النحو التالي: «.. ولذلك فَضَلَت سائر حروفه بثلاثة أمور، أحدها: أنها لا يجب حذف الفعل معها، بل يجوز إظهاره، نحو أُقسِمُ بالله. والثاني: أنها تدخل على المضمر، نحو: بك لأفعلَنّ. والثالث: أنها تُسْتَعْمَلُ في الطلب وغيره بخلاف سائر حروفه.
وزاد بعضهم رابعاً، وهو أن الباء تكون جارّةً في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فإنهما لا تجرّان إلا في القسم.
قال المرادي: قلت ويشاركها في هذا بعض حروف القَسَم كاللام». وانظر حاشية الأمير: ٩٨/١، والدماميني: ٢٢٢.

(٢) في م٢٧/٥ب: «لأفعلنّ».

(٣) وغيرها من حروف القسم يجرّ الظاهر لا الضمير، وهذا هو الأمر الثاني مما امتازت به.

(٤) قال ابن جني: القَسَم جملة إنشائية موكّد بها جملة أخرى، فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف، وإن كانت طلبية فهو للاستعطاف، كقولك:

بربك هل ضممت إليك ليلى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أو قَبَّلْتَ فاها

انظر النص عند الشمني: ٢٢٢/١.

(٥) أي أسألك بالله مستحلفاً: هل قام زيد. وذهب ابن عصفور إلى أن قولك «تالله هل قام زيد» ليس بقسم، لأنه ليس بخبر، قال: ألا ترى أن المعنى: أسألك بالله هل قام زيد. انظر المقرب: ٢٠٤/١.

(١) أي أن تكون الباء بمعنى (إلى).
وانظر هذا في الجنى الداني: ٤٥، والنص منه، وانظر شرح الأشموني: ٤٦٨/٢، فقد نقل نص المصنف على عادته في تتبع نصوص ابن هشام في مغني اللبيب. وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٠/٢.

(٢) الآية: ﴿.. وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗاۖ وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ..﴾ سورة يوسف: ١٠٠/١٢.
قال أبو حيان: «وأَحْسَنَ أصله أن يتعدّى بإلى قال: «وأَحْسِن كما أَحْسَنَ الله إليك».
وقد يتعدَّى بالباء، قال تعالى: ﴿وبالوالدين إحسانا﴾ وقد يكون ضمِّن «أَحْسَنَ» معنى «لَطُفَ» فعداه بالباء». انتهى نص أبي حيان وهو في البحر: ٣٤٨/٥، وانظر الدماميني: ٢٢٢.

(٣) الآية في م١٨/٣ب: ﴿.. إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ﴾ وهذه الزيادة من نص الآية ليست في بقية المخطوطات.

(٤) انظر همع الهوامع: ١٥٩/٤، والجنى الداني: ٤٥، وشرح الأشموني: ٤٦٨/١.

(٥) في الدماميني، ٢٢٢: «وهي الزيادة» قال: وفي بعض النُّسخ وهي الزائدة. وما أثبته اتفقت عليه المخطوطات التي بين يديّ.
وجاء في الخزانة عند البغدادي، ٤/١٦١: «ولقد أجاد ابن هشام في المغني في تحرير زيادة الباء». اهـ.
قلتُ: الفضل في التحرير للمرادي، وليس للمصنّف، وانظر الجنى الداني: ٤٨، وهمع الهوامع: ١٦٢/٤٠.

(٦) المواضع الستة هي: الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد.

(٧) النص عند المرادي: «الأول الفاعل، وزيادتها معه على ثلاثة أضرب: لازمة ، وجائزة في الاختيار، وواردة في الاضطرار». انظر الجنى الداني: ٤٨.

(١) أي الواجبة في فاعل فعل التعجب وهو «بزيد»، فالباء حرف جر زائد، وزيد مجرور لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه الفاعل.

(٢) هذا عند المرادي مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

(٣) الخبر: أَحْسَنَ زيدٌ. والطلب: أَحْسِن بزيد، على صورة الأمر.

(٤) وهذه الزيادة واجبة؛ إذ لا يجوز حذفها إلا مع (أَنّ) و (أنْ) كقول الشاعر:

وقال نبيُّ المسلمين: تقدَّموا وأَحْبِبْ إلينا أن يكون المقدَّما

وذهب صاحب (النهاية)، إلى أن حذف الباء من أَنّ وأن في التعجب لا يجوز. انظر الجنى الداني: ٤٩، والدماميني: ٢٢٢، والدسوقي: ١١٣/١، والأمير: ٩٩/١.
وإصلاح اللفظ لأنه غُيِّر للطلب، وصار «أَحْسِن بزيد» يلزم بحسب الصورة أنّ فعل الأمر رفع الظاهر، فأتى بالباء ليكون «زيد» صورته صورة فضلة. انظر الأمير: ٩٩/١.

(٥) أي الفعل «أَحْسِنْ» من حيث اللفظ أمر، ومن حيث المعنى أيضاً، وليس المراد به من حيث المعنى صورة الماضي «أَحْسَن».

(٦) شأن كل فعل أمر، فإنّ الفاعل المخاطب يكون مستتراً، والمعنى: أَحْسِنْ يا مخاطب بزيد، أي صِفْهُ بالحُسْنِ، فإنه أهل لذلك.

وفي م٥/٢٧ب: «فإن فيه ضمير».

(٧) الباء على هذا التوجيه حَرفُ تَعْدِيَة للإلصاق، وليست زائدة كما يقول هؤلاء العلماء. انظر الأمير: ٩٩/١.

وذهب الدماميني في: ٢٢٣، إلى أن هذا رأي الفراء، وتبعه الزمخشري وابن خروف، فأحسِنْ عندهم أمْرٌ لكل أحد أن يجعل زيداً حَسَناً، وإنما يجعله كذلك بأن يَصِفَه بالحُسْنِ، فكأنه قيل: صِفْهُ بالحُسْنِ كيف شئتَ.. قال: «وإنما لم يتصرف أَفْعِلْ وإن كان المخاطب به غير مفرد مذكر لأنه جرى مجرى المثل».

(١) وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة في زيادة الباء في الفاعل.

في الجنى الداني، ٤٩: «والجائزة في الاختيار في فاعل (كفى) بمعنى (حَسْب)».

(٢) الآية: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾. سورة النساء: ١٦٦/٤.

(٣) نص الزجاج في كتابه معاني القرآن، ١٣٤/٢: «معناه: وكفى الله شهيداً، والباء دخلت مؤكدة، والمعنى: اكتفوا بالله في شهادته»، وانظر حاشية الشهاب: ٤٠٧/٧.

(٤) في الدماميني، ٢٣٣: «في بعض النُّسَخ: لتضمُّن الفعل».

(٥) وكأنك قلت: اكتفِ بالله شهيداً، فليس الجار والمجرور فاعلاً في المعنى، ولا الباء زائدة». اهـ. الدماميني.
قلتُ: وهذا مخالف للنص الذي نقلته عن الزجاج في الحاشية السابقة.

(٦) أي ما قاله الزجاج، وفي حاشية الشهاب: ٤٠٤/٧ ذكر نص الزَّجّاج ثم قال: «وهو وجه استَحْسَنَهُ ابن هشام في المغني».
وقوله: ويصححه: أي: يصحح كون الماضي بمعنى الأمر، قول العرب..

(٧) في م٤٩/٣أ وم٢٧/٥ب «وفعل خيراً» بزيادة الواو.
استعمل الماضي هنا بمعنى الأمر كما في «كفى» في الآية على قول الزجاج. وانظر هذا القول في: همع الهوامع: ١٣٢/٤، وشرح المفصل: ٤٩/٧.

(٨) قوله: «أي ليتق إلى قوله يُثَبْ» ليس في م١٨/٢ب.

(٩) ولولا أن الماضي معناه الأمر لما جاء جوابه مجزوماً.

(١) أي يوجب المصير إلى ما قاله الزجاج من أنّ كفى ضُمِّن معنى اكتفِ.

(٢) التاء التي للتأنيث، فلولا أن الفعل للأمر لقال: كَفَتْ بهند. فَتَرْكُ التاء دليلٌ على تضمين كفى معنى اكتفِ والفاعل ضمير.

(٣) إنْ احتُجَّ بالتذكير لوجود الفاصل وهو الباء الزائدة كقولهم: حضر إلى القاضي امرأة، وحضرت إلى القاضي امرأة.

ورَدَّ المصنف أنّ الفاصل يُخْرِجُ الفعل من وجوب التأنيث إلى جواز الوجهين بتأنيث الفعل وتذكيره، وهو ليس موجباً لترك التأنيث.

(٤) الدليل على وجود التاء عند وجود الفاصل.

والآية: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ سورة الأنعام: ٦/٥٩.

فقد جاء الفعل «تسقط» بالتاء جوازاً لوجود الفاصل وهو «مِن» الزائدة، وأضيف على ذلك أن هناك سبباً آخر وهو أن «ورقة» مؤنث مجازي يجوز تأنيث الفعل معها وتذكيره سواء أُوجِد فاصل أو لا.

واحتجاج المصنّف بالآية هنا ضعيف؛ لأن وجود الفاصل هنا وعدمه سواء في إثبات التاء وحذفها.

(٥) في م١/٣٣ب، وم٥/٢٧ب: «من ثمرة».

(٦) الآية ليست في م١/٣٣ب، ولام٥/٢٧ب. وفي بقية المخطوطات «من ثمرة» على الإفراد، وهو غير الصواب.

والآية: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓا۟ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾. سورة فُصِّلت: ٤١/٤٧.

والاستشهاد بالآية هنا من أجل تأنيث الفعل «تخرج» والفاعل بعده مؤنث، وذلك مع وجود الفاصل، والذي ذكره هنا يصلح فيه ما ذكرتُه على الآية السابقة من أن الفاعل مجازي التأنيث يؤنث معه الفعل ويذكّر.

(١) أي هذا الذي أورده المصنِّف إن عُورِض بأنَّ الفاصل وهو الباء ومن يُجَوِّز ترك التأنيث ولا يوجبه. فإن أَحْسِن بمعنى أَحْسَنَ الذي هو فعل ماضٍ، والباء فاصلة، والتأنيث ممتنع، فثبت أنَّ الفاصل يوجب ترك التأنيث في بعض الصور، فليكن: كفى بهند من هذا القبيل. الدماميني: ٢٢٣.

(٢) في م٥/٢٧ب: «بصيغ الأمر» والتاء هي التي تدخل للدلالة على تأنيث الفعل.

(٣) في م٣/٤٩أ، وم٥/٢٧ب: «معناه».
ولذلك امتنع التأنيث في «أَحْسِنْ بهندٍ» رعايةً لصيغة الأمر، وهذا بخلاف: كفى بهند، فإنَّ الفعل فيه ماضٍ، فلا مانع من إلحاق العلامة ولو كان معناه الخبر. الدماميني: ٢٢٣.
وقال الأمير: «لعله أطلق الخبر باعتبار الأصل، أي صار كذا، وإلا فالتعجُّب إِنشاء». انظر: ١/٩٩.

(٤) أبو بكر محمد بن السّرّي (ت/٣١٦ هـ)، وقد تقدَّمت ترجمته.

(٥) الفاعل ضمير الاكتفاء وليس الاسم الظاهر، فهو ضمير يعود على الاكتفاء المفهوم من المقام: قال ابن السرّاج في الأصول، ٢/٢٦٠: «وقولهم: كفى بالله، قال سيبويه: إنما هو كفى اللهُ، والباء زائدة، والقياس يوجب أن يكون التأويل: كفى كفايتي بالله، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود» اهـ. نص ابن السراج، وانظر الكتاب: ١/١٩. وفي معاني الحروف للرماني: ٣٧، ذكر نَصَّ ابن السَّرّاج وقال: «وهذا التأويل بعيد لقبح حذف الفاعل؛ ولأن الاستعمال يدل على خلافه».

(٦) أي قول ابن السَّرّاج. والتعليق للمصنف، مأخوذ عن المرادي، ونصه في الجنى الداني، ٥٠: «ورُدَّ بان الباء على هذا ليس في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمراً، قلتُ: وقد ذَهَبَ بعضهم إلى جواز إعماله مضمراً، وهو مذهب الكوفيين، وأجاز ابن جني والرماني أن يعمل في المجرور، وحكي عن الفارسي».

(٧) أي تعلق الجار بضمير المصدر. قال الدماميني، ٢٢٤: «وكذا قال غير المصنِّف، قلتُ: وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقاً على قوله بمحذوف لابضمير المصدر، والمعنى: كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه متلبساً بالله، قال الشمني بعد نَقْل نص الدماميني: وأقول قد سبقه ابن الصائغ إلى ذلك، وعبارته: لانُسَلِّم توقّف الصحة على ذلك لجواز أن تكون الباء للحال».

(١) في م٥/٢٧ب الرماني والفارسي.

(٢) النص في م٥/٢٧ب قلق وصورته: «مروري بزيد وهو حَسَنٌ وهو بعمرو قبيح» كذا!
وذكر الدماميني وغيره أن الفارسي والرماني استدلا على ذلك بقول زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ... وما هو عنها بالحديث المرجّم

(٣) أي إعمال ضمير المصدر في الظرف وغيره نظراً إلى أن المضمر هو مفسِّره بحسب المعنى، والمفسَّر يعمل فكذا المفسِّر؛ فيجوز عندهم: ضَرْبُكَ زيداً حَسَنٌ وهو عمراً قبيح. انظر الدماميني: ٢٢٤، والدسوقي: ١/١١٥.
وقال الدماميني: «ولم أقف لذا على شاهد».

(٤) أي سواء كان المعمول ظرفاً أو غيره لحصول الضعف بالإضمار من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجودها فيه فيشبه الفعل حينئذٍ، وبزوال حروفه بالإضمار زال التشبيه فامتنع الفعل. وانظر الدماميني: ٢٢٤.

(٥) أي الذين ذهبوا إلى أن فاعل «كفى» تُزادُ فيه الباء غالباً، وهو رأي الجمهور. كما في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ مجرداً عن الباء وهي التي بمعنى حسب.

(٦) المثبت في المخطوطات عجز البيت، وصدره ما وضعته بين معقوفين، والبيت من قصيدة تزيد على ستين بيتاً لسُحَيْم عبد بني الحسحاس، وهي نسيب وغزل بعُمَيْرَة بنت سَيِّده، وغيرها من النساء.
وعُمَيْرَة بالتَّصْغير: مفعول مقدَّم لـ «وَدِّع» والتوديع: الترك، وتجهَّزت: تهيأت، غادياً: ذاهباً في الغداة، وهو حال.
وكفى: مفعوله محذوف، أي كفاك الشيْبُ، والخطاب لنفسه، وناهياً: قد يكون تمييزاً، وقد يكون حالاً، وذهب العيني إلى أنه مفعول كفى، وهو غير الصواب.
والشاهد في البيت أنه جاء فاعل «كفى» مجرداً عن الباء، وكان المعروف أن يقال: كفى بالشيب.
وسُحَيْم: كان عبداً أسود وهو مُصَغَّر «أَسْحَم»، وكان من المخضرمين، وكان أعجم اللسان، وقُتل في خلافة عثمان.
= وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٣٨/٢، وسيبويه: ٣٠٨/٢، والعيني: ٦٦٥/٣، وشرح المفصَّل: ٢/ ١١٥، و ٨٤/٧، و٢٤/٨، ٩٤، والديوان: ١٦، وما بعدها، وشرح السيوطي: ٣٢٥/١، والخزانة: ١/ ٢٧٣، وسر الصناعة: ١٤١/١.

(١) قال الدماميني: «وكأن المصنِّف لم يرتضه، ولذلك عَبَّر بقالوا: ووجه ذلك، أي تجريد فاعل كفى في قول سحيم من الباء». انظر الحاشية: ٢٢٤.

(٢) في م ١م ٣٣ ب وم٢٧/٥ب: «ما اخترنا».
أي على ما اخترنا من أن الباء في فاعل «كفى بالله» غير زائدة، وإنما جاءت لكون كفى بمعنى اكتف، وهو قول الزجاج.
والخلاف بين الزجاج والجمهور حاصله أن الباء بعد كفى عند الجمهور زائدة وما بعدها فاعل، والزَّجَّاج يقول: الفعل متضمن معنى اكتف والباء أصلية، والفاعل ضمير مستتر، فإن لم تأتِ الباء بعد كفى فما بعدها فاعل باتِّفاق، ولا تضمين. وانظر الدسوقي: ١١٥/١.

(٣) في م٤٩/٣ب: «ههنا» والمقصود أن سحيماً يستعمل..

(٤) في م٥/٢٧ب: «فلا تُزادُ». وإنما استعملها بمعناها الأصلي متضمنة لمعنى اكتف، فلذلك لم تدخل الباء على الفاعل.

(٥) في م١/٣٣ب: «وفي»، وفي م٣/٤٩ب: «وَفَّى».

(٦) وهي التي بمعنى أجزأ وأغنى.

(٧) ذكروا أن البيت لأبي نصير أحمد بن علي الميكالي، وردَّ هذا البغدادي وقال: هو لغيره، وأهمله السيوطي.

ومعناه: قليل منك يجزيني ويغنيني، والقليل منك كثير عندي. والشاهد فيه: أنَّ كفى التي بمعنى أجزأ وأغنى متعدية في البيت مفعول واحد وهو ياء المتكلم. وانظر شرح البغدادي: ٣٤٢/٢.

(١) وهي التي بمعنى «وقى».

(٢) في م٥/٢٧ب: «للاثنين».

(٣) الآية: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًاۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾. الأحزاب ٢٥/٣٣.

(٤) الآية: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾. سورة البقرة ١٣٧/٢.

والفعل كفى في الآية الأولى أخذ مفعولين وهما: «المؤمنين، القتال» وفي الثانية: أخذ مفعولين وهما: الكاف والهاء.

ومثل ذلك وقى تقول: وقيتُه الشرَّ.

(٥) في م١٨/٢ب وم٤٩/٣ب: «المتعدي».

(٦) البيت للمتنبي من قصيدة مدح بها شجاع بن محمد المنبجي، وروي في «دهر» الرفع والنصب، الرفع رواية ابن جني والربعي، والنصب رواية الشاميين، وعليها اعتمد المعرِّي.

وقوله: دهر: أي ليفخر دهر لأَنْ أَمسَيْتَ من أهله.

والشاهد في البيت عند المصنِّف: أنه وقع زيادة الباء هنا في فاعل كفى المتعدِّي لواحد، وشرط زيادة الباء في فاعل كفى عنده أن يكون كفى بمعنى اكتف، وهو فعل لازم يتعدّى بالباء، فكفى هذا يُخَصُّ فاعله بزيادة الباء، فإن لم يكن كفى بمعنى اكتفِ، فهو إما متعدٌّ لواحد أو إلى اثنين، وكلاهما لا يجوز زيادة الباء في فاعلهما، فتكون كفى عند المصنّف على ثلاثة أقسام.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٤٥/٢، وأمالي الشجري: ٢٠١/١ - ٢٠٣، وديوان المتنبي بشرح البرقوقي: ٣٧١/٣.

ولم يذكر السيوطي هذا البيت، فالمتنبي متأخِّر، لا يُحْتَجُّ بشعره.

(١) أي اعترض على المتنبي، حيث أدخل الباء على المتعدِّي لواحد.

(٢) أي هذا الذي فَعَلُوه من ترك الانتقاد عليه.

(٣) أي زيادة الباء في فاعل كفى، وهذا يقتضي أنها لا تُزادُ فيه إلا إذا كان قاصراً.

قال الدماميني: ٢٢٤، مُعَلِّقاً على كلامه: «وفيه نظر، وظاهر كلام ابن عصفور أنه متعدٍّ، حيث قال في المقرِّب: والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى».

قلت: انظر المقرِّب: ٢٠٣/١، وتتمة النص عنده «.. وفي مفعولها نحو قوله:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حُبُّ النبي محمدٍ إيّانا

أي كفانا».

(٤) في م٣٣/١: «الباء».

(٥) قال ابن جني: «ارتفع أهل لأنه وصف لدهر، وارتفع دهر بفعل مضمر دَلَّ عليه أول كلامه، فكأنه قال: وليفخر دهر لأن أمسيت من أهله، لا يتجّه رفعه إلا على هذا؛ لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، ولا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر، وليس في قوة إضمار الفعل ههنا» انتهى نص ابن جني، عن شرح البغدادي: ٣٤٩/٢، وانظر النص في أمالي الشجري: ٢٠٢/١.

(٦) هذه عبارة ابن الشجري قال: «وأهل هنا معناه مستأْهل ومستحِق؛ فلذلك عُلِّق به لأن أمسيت من أهله؛ لأنه بمنزلة اسم الفاعل المقوَّى باللام في وصوله إلى المفعول». انظر أمالي الشجري: ١/ ٢٠١.

(٧) ذكر هذا ابن الشجري في أماليه في المجلس الثلاثين: ١/٢٠١ - ٢٠٣.

(١) عبارة ابن الشجري في الأمالي، ١/٢٠٢ قال: «وإن رفعته بالابتداء وأضمرت له خبراً مدلولاً عليه بأول الكلام فليس بضعيف وإنْ كان نكرة؛ لأنه متخصص بالصفة، والتقدير: ودهر أهل لأن أمسيت من أهل فاخِرٌ بك.

وأما قول أبي الفتح: إنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه فقولُ من لم يمعن النظر، وقنع بأول نظرة. انتهى».

وانظر شرح البغدادي: ٢/٣٥٠ فالنص فيه.

(٢) أي والباء زائدة في الفاعل.

(٣) قال ابن الشجري: «فقد يجوز عطف دهر على فاعل كفى وهو المصدر المقدَّر؛ لأنَّ أَنَّ مع خبرها ههنا بمعنى الكون لتعلّق منهم باسم الفاعل المقدّر الذي هو كائن، فالتقدير: كفى ثعلاً كونك منهم ودهر مستحق لأن أمسيت من أهله. أي كفاهم فخراً دهرٌ أنت فيه». انظر الأمالي: ١/٢٠٣.

(٤) قال ابن الشجري: «ويتّجه عندي في إعراب البيت بعد هذا وجه لم يذهب إليه من تقدّم كما لم يذهبوا إلى عطف دهر على فاعل كفى، وهو أنك ترفع الفخر بإسناد كفى إليه، وتخرج الباء عن كونها زائدة فتجعلها معدية متعلقة بالفخر، وتجر الدهر بالعطف على مجرور الباء، وترفع الأهل بالمبتدأ الذي تقدّم ذكره فيصير اللفظ: كفى ثعلاً فخرٌ بكونك منهم وبدهر هو أهل لأن أمسيت من أهله، والمعنى أنهم اكتفوا بفخرهم وبزمانه عن الفخر بغيرهما». انظر الأمالي: ١/٢٠٣.

(٥) النص لابن الشجري قال: «والمعري أسقط حكم الرفع؛ وذلك أنه قال: وبعض الناس يرفع دهراً ولا ينبغي أن يُلتفت إليه، وعطف دهراً على ثعلاً، ورفع أهل بتقدير هو أهل..». انظر الأمالي: ٢٠٢/١.

= . والمعري هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله، والمعري نسبة إلى المعرة، وهي بلد بين حماة وحلب يقال لها معرة النعمان.

توفي عام (٤٤٩هـ) وله مؤلفات منها: رسالة الغفران، وديوان اللزوميات، وسقط الزند.

(١) قال ابن الشجري: «وهذا قول فيه إسهاب كما ترى وتكلُّفٌ شاق، والرفع - وإن كان فيه تَكَلُّف إضمار فعل - أقربُ متناولاً، وأَصَحُّ معنى وأكثر فائدة». الأمالي: ٢٠١/١.

(٢) أي الشاعر.

(٣) في م١/م٤: «ودهرٌ».

(٤) قال الدماميني: «وهذا لا يتمشَّى على قول البصريين قاطبة، ولا الأكثرين من غيرهم، فإنهم لا يجوِّزون حذف الفاعل» انظر الحاشية: ٢٢٥.

(٥) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح البغداديُّ المنزل الشيرازي الأصل، اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج إلى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع إلى بغداد.
ولد سنة (٣٢٨هـ)، وتوفي سنة (٤٢٠هـ) ببغداد، والرَّبَعي بفتح الراء نسبة إلى ربيعة. الترجمة من الشمني: ١/٢٢٥، وانظر بغية الوعاة: ٢/١٨١.

(٦) نص الشجري: «وحمل الربعي نصب (دهر) على أنه معطوف على اسم إنَّ، وأهل خبر عنه، أي كفى ثعلاً فخر أنك منهم، وأن دهراً أهل لأن أمسيت من أهله.
قال ابن الشجري: وهذا القول بعيد من حصول فائدة» انظر الأمالي: ١/٢٠٢.
ومن هذا ترى أن الأحكام والتوجيهات التي يعلق بها المصنِّف على البيت هي لابن الشجري، وقد صَرَّح ببعضها، وأخفى بعضها موهماً أنها له. رحمة الله عليه.

(١) ذكر من قبل أن الباء تزاد في الفاعل وزيادتها واجبة وغالبة وضرورة، وقد مضى الحديث عن الواجب والغالب، وهذا هو النوع الثالث، هنا وهو تمام الحديث.

(٢) البيت أول أبيات لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي في خلاف بينه وبين الربيع بن زياد في شأن درع. ويروى: «قلوص» بدل «لبون».

واللبون: جماعة الإبل ذات اللبن، والقلوص: الناقة الشابَّة، وبنو زياد هم الربيع وعمار وقيس وأنس بنو زياد بن أبي سفيان بن عبد الله القيسي.

والأنباء: جمع نبأ، وهو الخبر الذي له شأن، وتنمي: من نميت الحديث أنميه بالتخفيف إذا بَلَّغته على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بلَّغته على وجه الإفساد والتهمة قلت: نَمَّيْتُه.

وألم يأتيك: الكاف لمخاطب غير مُعَيَّن، بل هو لمن يصلح للخطاب، ورواية الأصمعي له: ألا هل أتاك والأنباء تنمي.

والشاهد في البيت في «بما» على أنه فاعل للفعل «يأتيك»، والباء زائدة فيه، وزيادتها في خبر ما وليس، وفي فاعل كفى ومفعول وفاعل «أفعِل» بمعنى ما أفعله، وما عدا هذه المواضع لا تزاد الباء إلا في الضرورة.

وذهب الأعلم وابن الشجري إلى أن زيادة الباء فيه ليست للضرورة، قالا: إن الباء زائدة بمنزلتها في: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ الرعد/١٣ والإسراء/٩٦.

وحَسَّنَ دخولها في «ما» أنها مبهمة كالحرف، فأدخل عليها حرف الجر إشعاراً بأنها اسم.

وقيل إنّ الباء غير زائدة، ويأتي وتنمي تنازَعا قوله: «بما» الأول يطلبه للفاعلية، والثاني للمفعولية، فأعمل الثاني على المختار، وأضمر الفاعل في الأول، وهو ضمير «ما لاقت» بتقدير مضاف أي خبر ما لاقت، وسيذكر المصنف في باب الجملة المعترضة من الباب الثاني أنه مرجوح.

وقيل: «لبون» فاعل «يأتي»، على تقدير مضاف أي: ألم يأتيك خبر لبونهم، فتكون الباء متعلقة بـ «يأتي»، ورَدّ هذا البغدادي، فهو على التنازع مع إعمال الأول على خلاف المختار، ورأى فيه تعسُّفاً لتقدير المضاف في الأول وعدمه في الثاني.

وقيل فاعل «يأتي» مضمر، والباء متعلِّقة به، والتقدير: ألم يأتيك النبأ بما لاقت، ودلَّ على النبأ قوله: والأنباء تنمي.

وذهب ابن جنى فى (المحتَسَب) إلى زيادة الباء في «بما لاقت» لما كان معناه: ألم تسمع بما لاقت لبونهم. انتهى.

يريد أنه من قبيل التضمين.

وفي البيت شاهد ثانٍ وهو الاعتراض بجملة «والأنباء تنمي» ويأتي هذا عند المصنف في الحديث عن الجملة المعترضة.

وفيه شاهد ثالث، وهو أنّ حرف العلة لا يحذف مع الجازم ضرورة، «ألم يأتيك»، والأصل ألم يأتِك، وذهب الأعلم إلى أنها لغة ضعيفة، وسبقه إلى ذلك الزجاجي في الجمل، وفي سر الصناعة: «ورواه بعض أصحابنا ألم يأتِك على ظاهر الجزم».

وقيس بين زهير شاعر جاهلى وكان فارساً داهية، يُضْرَب به المثل فيقال: أَدْهَى من قيس.

(١) البيت مطلع قصيدة لعمرو بن مِلْقط الطائي، وهو بهذا البيت يخاطب نفسه.
ومهما: استفهام مبتدأ، ولي: خبره. والليلة: نصب على الظرف. وأعيدت الجملة تأكيداً.
وقيل: مه: اسم فعل بمعنى اكفف، وما: للاستفهام، وأَوْدَى: أهلك، والنعل: ما وقيت به الرجل من الأرض، والسِّرْبال: القميص، وقيل الدرع.
والشاهد في البيت هو زيادة الباء في قوله: أودى بنعْلَيّ، والأصل: أَوْدَى نعلاي.
وذهب ابن الحاجب في أماليه إلى أنها الباء للتعدية، قال: والباء باء التعدية، يعنى: أذهبها، وأضلّها عني، يقال: أذهبته وذهبت به.
واختار المصنف قول أبي علي، وهو أنه يجوز أن تكون الباء زائدة، كأنه قال: أودى نعلاي، فلحقت الباء كما في «وكفى بالله».
وعمرو بن مِلقط شاهر جاهلي.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٦١/٢، وشرح السيوطي: ٣٣٠/١، والخزانة: ٦٣١/٣، والعيني: ٤٥٨/٢، والنوادر: ٦٢، وأمالي ابن الحاجب: ١٣٥/٣ - ١٣٦، والضرائر الشعرية: ٦٣، والجنى الداني: ٥١، وسيذكر المصنف هذا الشاهد مرة أخرى عند الحديث عن «مهما».

(١) في م١٩/٢أ: «الصائغ» والصواب أنه بالضاد المعجمة والعين المهملة «الضائع» والأول هو: ألم يأتيك.

(٢) عند مبارك وزميله: «فالمسألة» بالفاء. وباب الإعمال هو ما يعرف بباب التنازع، وهذا إنما يتمشّى على قول البصريين القائلين إنك إذا أعملت الثاني وكان الأول يطلب العمل على جهة الفاعلية فإنك تضمر الفاعل في الأول، والكوفيون يمنعون من الإعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الإضمار قبل الذكر.. انظر الدماميني ٢٢٥/١ - ٢٢٦.
وعند الدسوقي، ١١٦/١: «الأول يطلبه على أنه فاعل، والثاني على أنه مفعول، فأعمل الثاني فجرّه بالباء، وأضمر في الأول فاعله، وهذا هو مذهب البصريين».

(٣) في البيت الثاني وهو: مهمالي الليلة...

وحديث ابن الحاجب في أماليه: ١٣٦/٣، وفيه يقول: «يجوز أن تكون مه من قوله (مهمالي) اسم فعل من قولهم: مَه، أي اسكت..، ثم قال: مالي الليلة، تعظيماً للحال التي أصابته، والشدة التي أدركته، ثم ذكر الأمر الذي يحقق تعظيم الأمر فقال: أودى بنعليّ وسرباليه، يعني ذهب بنعلي سرباليه، كقولك: (هلك عني سلطانيه) الحاقة: ٢٩، وإذا ذهب عنه نعله وسرباله وضَلَّ دَلَّ على أنّ حاله بلغت مبلغاً أذهلته عما لا يذهل متيقظ عن مثله».

(٤) وليست زائدة.

(٥) فجعل أَوْدَى بمعنى ذهب، وعلى القول بالزيادة معناه هلك على ما صرح به اللغويون، وما قاله ابن الحاجب محتمل، وانظر الدماميني: ٢٢٦/١.

(٦) ما هو؟ اسم ظاهر أو ضمير مستتر؟ ولم يذكر عَلاَمَ يعود ذلك الفاعل إذا قُدِّر ضميراً في أَوْدَى.

(١) الكلام هنا للمصنف.

(٢) وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر، ولكنه توكيد له. وانظر الدماميني: ٢٢٦.
وأي مود، فالضمير راجع إلى ما يقتضيه الفاعل من المحل الذي قام هو به.

(٣) أخرج البخاري هذا الحديث في كتاب المظالم، باب النُّهبى بغير إذن صاحبه: ١١٩/٥، والحديث رقمه (٢٤٧٥) من الفتح وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان ـ باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي.. ٧٦/١ حديث/١٠٠.
ولفظه «.. ولا يشرب الخمر حين يشربها..» ورواية البخاري «ولا يشرب الخمر حين يشرب».

(٤) المنفيّ هنا هو كمال الإيمان وليس حقيقته.

(٥) فيقيّد الوعيد بمن جمع بين وصفي الزنى وشرب الخمر، فلا يعود الضمير المستتر في «يشرب» إلى الزاني بخصوصه بل إلى الشارب من حيث هو زانياً كان أو غير زان. انظر الدماميني: ٢٣٦،

(٦) ذكر في أول حديثه عن الزيادة أن الباء تزاد في ستة مواضع، أولها: الفاعل، وقد تَمَّ له الحديث عنه فيما مضى، وهذا هو الموضع الثاني من مواضع الزيادة وهو المفعول به. وانظر هذه الفقرة في الجنى الداني: ٥١.

(٧) وعند المرادي زيادتها مع المفعول غير مقيسة مع كثرتها.

(٨) الآية: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾. سورة البقرة: ١٩٥/٢.

نزلت هذه الآية في الأنصار، وقد أمسكوا عن النفقة في سبيل الله، وتأوّلها الناس على غير هذا في رجل من المسلمين حمل على جيش الروم ودخل وخرج، فقال الناس: ألقى بنفسه إلى التهلكة، فقال أبو أيوب الأنصاري: تأولتم الآية على غير تأويلها..

قال أبو حيان: وألقى يتعدّى بنفسه كما قال «فألقى موسى عصاه» وجاء مستَعْمَلاً بالباء لهذه الآية..

قال أبو عبيدة وقوم: إن الباء زائدة، والتقدير: ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، ويكون عَبّر باليد عن النفس، كأنه قيل: ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة.

وزيدت الباء في المفعول كقوله: سُودُ المحاجر لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ، أي: لا يقرأن السُّوَرَ، إلا أن زيادة الباء في المفعول لا تنقاس، وقيل المفعول محذوف والتقدير: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم إلى التهلكة، وتكون الباء للسبب.

قال أبو حيان: والذي نختاره في هذا أن المفعول هو بأيديكم، لكنه ضمّن «ألقى» معنى ما يتعدّى بالباء، فعدَّاه بها كأنه قيل: ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة.. البحر: ٧١/٢، و١٨٤/٦، والكشاف: ٢٦٠/١، والإنصاف: ٢٨٣/١، وشرح المفصّل: ٢٥/٨.

(١) الآية: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾. سورة مريم: ٢٥/١٩.

قال أبو حيان في البحر: ١٨٤/٦، «والباء في بجذع زائدة للتوكيد..». ومثله في الكشاف: ٢٧٧/٢: «.. أو على معنى افعلي الهَزَّ به»، وانظر البيان: ١٢٢/٢.

(٢) الآية: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾. سورة الحج: ١٥/٢٢.

وقوله «ثم ليقطع» مثبت في م٤/٥٠أ وليس في بقية المخطوطات.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلۡنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ بِظُلۡمٖ نُّذِقۡهُ مِنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾. سورة الحج: ٢٥/٢٢.

قال أبو عبيدة: مفعول «يُرِدْ» هو بـإلحاد، والباء زائدة في المفعول، وكذا قراءة الحسن «ومن يرد فيه إلحاده بظلم» أي إلحاداً فيه فتوسع.

وقال الزمخشري: بإلحادٍ بظلمٍ حالان مترادفان، ومفعول «يُرِد» متروك.

قال أبو حيان: «والأَوْلَى أن نضمِّن «يُرد» معنى «يتلبس»، فيعتدى بالباء» انظر البحر: ٣٦٣/٦، والكشاف: ٣٤٥/٢، وشرح المفصل: ٢٢/٨.

و«بظلم» من نص الآية مثبت في م٤/٥٠أ، وليس في بقية النسخ.

(٤) الآية: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّۖ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾. سورة ص: ٣٣/٣٨.

الباء في «بالسوق» زائدة كهي في قوله: «وامسحوا بوجوهكم وأيديكم».

وحكى سيبويه: مسحت برأسه ورأسَه بمعنى واحد. انظر البحر: ٣٩٧/٧.

والسوق: جمع ساق أي يقطع بالسيف ساقات الخيل وأعناقها.

(١) وهو هنا مفعول مطلق حذف عامله وهو «يمسح».

(٢) وعلى هذا لا تكون الباء زائدة، بل تكون للإلصاق.

(٣) هذا البيت في شعر النابغة الجعدي، ويروى قبله:

نحن بني ضبة أصحاب الفَلَج

ويروى: نحن بني جعدة، وذهب البغدادي إلى أنه من تغيير النُّسَّاخ. وفي الديوان: نضرب بالبِيضِ.
وبيت الشاهد يُرْوَى: نضرب بالبِيض. بدلاً من السيف.
وضبة علم على رجل هو ابن أدّ عم تميم بن مُرّ، وقد يكون المراد بالفلج الظفر والفوز، وهذا ماذهب إليه الدماميني، وتعقبه البغدادي، وقيل: هو موضع لبني قيس، وحكاه صاحب الصحاح بسكون اللام، وقد يكون الشاعر أتبعه فتح الفاء للضرورة.
والشاهد في البيت زيادة الباء في قوله: بالفرج، فهي زائدة في المفعول به، والأصل: نرجو الفرج.
وذهب ابن السّيّد إلى أنه إنما عَدّى الرجاء بالباء لأنه بمعنى الطمع، والطمع يتعدّى بالباء كقولك: طمعت بكذا.
وانظر هذا البيت في شرح البغدادي: ٣٦٦/٢، وشرح السيوطي: ٣٣٢/١، والمخصص ٧٠/١٤، والخزانة: ١٦٠/٤، وأدب الكاتب: ٥٢٢، والضرائر الشعرية: ٦٣، وشرح المفصّل: ٨٩/٤، والإنصاف: ٢٨٤/١، ومعجم البلدان: ٢٧١/٤، ومعاني الحروف للرماني: ٣٨، والجنى الداني: ٥٢. رصف المباني/١٤٣، التاج/فلج، الديوان/٨٤.

(٤) أراد في الباء الثانية في «بالفَرَج» وليست الأولى «بالسيف».

(٥) تقدّم الحديث في البيت في باب «أنْ» المفتوحة الهمزة الساكنة النون، والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول في قوله: «لا يقرأن بالسُّوَر».

(١) تقدّم هذا قبل قليل فيما نقلته عن أبي حيان.

(٢) وقد عُدِّي بالباء، فيقال: أفضى بيده إلى الأرض إذا مسَّ ببطن راحتيه موضع سجوده. انظر الدماميني: ٢٢٧، وعند الدسوقي الباء للاستعانة: ١/١١٧.

وانظر الجنى الداني، ٥٢: «فقيل لا تلقوا مُضَمَّنٌ معنى لا تفضوا، وقيل حذف المفعول والباء للسببية، أي لا تلقوا أنفسكم بسبب أيديكم».

(٣) في الآية: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾. وفي بعض النسخ «يريد».

(٤) فعدّي بالباء كما تقول: هممت بالأمر أَهُمُّ به، والباء للإلصاق. الدسوقي: ١/١١٧.

(٥) في البيت الأخير «ونرجو بالفَرَج». معنى نطمع، فعدَّاه بالباء الظرفية.

(٦) في البيت «لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ». وانظر الخزانة: ٣/٦٦٧، فعدّي بالباء التي للإلصاق، ويرقِين بكسر القاف، يُقال: رقاه يرقيه إذا عوّذه. دماميني.

(٧) وهو معنى التبرُّك، أي تبرّكت بالسُّورة.

(٨) حيث لا يكون المخاطب ممن يُتَبَرَّك به.

(٩) في م١/٣٤أ: «بسبب أيديكم كما يقال: لا تفسد أمرك بيدك»، وسقط ما بينهما من النص، وذكرت هذا من قبل.

(١٠) «في قولك» ثبت هذا في المخطوط الأول وسقط مما تبقّى.

(١١) في الجنى الداني: ٥٢، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك. والباء على هذا للسببية.

(١) في م٢٨/٥أ: «وكثرة».
ونسب هذا المرادي لابن مالك قال في الجنى، ٥١: «قال ابن مالك وكثرت زيادتها مع مفعول عرف وشبهه، وقلّت زيادتها في مفعول ذي مفعولين كقول حسّان..».
وغيرّ المصنّف هنا بعض مفردات النص، ولم يعزه لابن مالك.

(٢) نحو عرفت بزيد، وعلمت به، وسمعت بحال عمرو . دماميني: ٢٢٧.

(٣) أي قلّت زيادتها، وذكر الدماميني أنَّ في شرح الحاجبية للرضي أنّ الباء تزاد قياساً في مفعول عملت، وعرفت، وجهلت، وسمعت، وسقيت، وأحسست، فجعلها قياساً فيما ادّعى المصنف القِلّة بالنسبة إلى سقيت. انظر الحاشية: ٢٢٧.

(٤) البيت لحسّان بن ثابت من قصيدة ذكر فيها الحارث بن هشام المخزومي، وهزيمة يوم بدر.
ويروى: «تسقي» و «تشفي» والفؤاد: القلب، وتَبَلت: أصابت بتبل وهو الدخل، وتبلت: أفسَدَت، وتبله الحب أسقمه وأفسده، والخريدة: الحَيِيّة أو العذراء، الضجيع: أي ضجيع الخريدة، والبارد البسّام: الثغر.
والتقدير: تسقي الضجيع ريقها ببارد بسّام، فقد وصف الريق البارد بأنه بسّام.
والشاهد في البيت زيادة الباء في المفعول الثاني «ببارد» والأصل: تسقي الضجيع بارداً بسّاماً.
وذهب الدماميني إلى أن الباء قد تكون هنا للاستعانة مثل: سقيته بالقدح، أي تسقي الضجيع ريقها ببارد بسّام، وعلى ماقاله المصنّف فتكون الباء زائدة، وفيه نظر.
وحسّان بن ثابت الأنصاري الخزرجي يكنى أبا الوليد، وقيل غير ذلك، وهو شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم عاش (١٢٠) سنة بين الجاهلية والإسلام.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٧٣/٢، شرح السيوطي: ٣٣٢/١، وسيرة ابن هشام: ١٨/٢، والأغاني: ١٣٧/٤، والروض الأنف: ١١٠/٢، والديوان: ٣٦٢، والجنى الداني: ٥١.

(٥) انظر الخزانة: ٥٤٦/٢. وهي التي بمعنى «أغنى».

(٦) نص الحديث «كفى بالمرء إثماً..» بهذه الرواية أخرجه أبو داود في السنن ـ كتاب الأدب ـ باب في التشديد في الكذب: ٢٩٨/٤، حديث (٤٩٩٢). وانظر الجامع الصغير/٣٨٩.
وفي المطبوع: «إثماً»، عند مبارك، والشيخ محمد، والدماميني والدسوقي والأمير. وفي المخطوطات «كذباً» وقوله: أن يحدث، فاعل كفى، وبالمرء: مفعول، والباء زائدة، كذباً: تمييز.

(١) قائل البيت كعب بن مالك الأنصاري، وقيل عبد الله بن رواحة الأنصاري، وقيل بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وقيل حَسّان بن ثابت.
والشاهد في البيت أن الباء زائدة في مفعول «كفى» المتعدية لواحد أي كفانا، والفاعل: حُبُّ.
وذهب أبو حيان إلى أن الباء زائدة في الفاعل، وجعل «حُب النبيّ» بدل اشتمال من المجرور بالباء والتقدير: فيكفينا حُبُّ النبي، وهذا رأي ابن جني.
وكعب بن مالك أحد شعراء الرسول الذين كانوا يردُّون الأذى عنه، وكان شاعراً مجيداً، توفي في خلافة معاوية سنة خمس وخمسين وهو ابن سبع وسبعين.
وعبد الله بن رواحة من فضلاء أصحاب رسول الله شهد العقبة، ثم بدراً وما بعدها، وقتل يوم مؤتة سنة ثمانٍ، وهو أحد شعراء الرسول المحسنين.
وانظر البيت في الجنى الداني: ٥٢، وديوان كعب: ٢٨٩، ٣١٢ - ٣١٣، والخزانة: ٥٤٢/٢، وشرح السيوطي: ٣٣٧/١، وشرح البغدادي: ٣٧٧/٢، وسيبويه: ٢٦٩/١، وأمالي الشجري: ٢/ ١٦٩، والحديث عنده على لفظ «غيرنا»، أي على حيٍّ غيرنا أو قوم غيرنا.

(٢) يجوز ضبط (غيرنا) هنا بالضم على أنه خبر مبتدأ محذوف أي من هو غيرنا، وقد حذف صدر الصلة، والخفض على تقدير الوصف على حَيٍّ أو قوم غيرِنا وانظر حاشية الأمير: ١٠١/١.

(٣) ذكر الدماميني أن هذا القول نقله ابن قاسم عن ابن أبي العافية. قلت: النص عند المرادي كما يلي:

«فقيل هي في البيت زائدة مع المفعول، ورده ابن أبي العافية وقال: هي داخلة على فاعل كفى، وحُبُّ بدل اشتمال من الضمير على الموضع، وعلى هذا حمل بعضهم قول أبي الطيب:

كفى بجسمي نحولاً أنني رجل..

انظر الجنى الداني: ٥٢ ـ ٥٣ والدماميني: ٢٢٧، وابن أبي العافية إشبيلي توفي سنة (٥٨٣هـ)، وانظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/١٥٥.

قلت: من مقابلة هذين النصين يتضّح لك مدى المطابقة بين صنيعِ ابن هشام وصنيعِ المرادي، ولا أدري ما الذي منع ابن هشام من الإشارة إلى الأصل الذي أخذ عنه.

(١) الباء زائدة في المفعول وهو جسمي، و«أنني رجل» فاعل، فزاد الباء في مفعول كفى المتعدّي لواحد. والمتنبي لا يُحْتَجُّ بشعره، ولكنه ذكره هنا للاستئناس به، فقد جرى على نهج المسألة التي يناقشها، وهذا شأن المتقدمين في ذكر شعر المحدثين.

وانظر البيت في الديوان ٤/١٨٦ وشرح البغدادي ٢/٣٨٢ والجنى الداني/٥٣ ورصف المباني/٧٠ والخزانة ٢/٥٤٦.

(٢) من مواضع زيادة الباء.

(٣) قال ابن يعيش: «فأما زيادتها مع المبتدأ ففي موضع واحد وهو قولهم: بحسبك أن تفعل الخير، معناه حسبُك فعل الخير، فالجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء.. ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف». انظر شرح المفصل: ٢٣/٨، ونقله المرادي في الجنى: ٥٣، وذهب الدماميني إلى أن المصنف مثل بدرهم المُنَكَّر ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة الباء في المبتدأ، وإلا فلو مثل بالمُعَرَّف نحو: بحسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفاً فيه هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدأ كما يقول غيره. الدماميني: ٢٢٨.

وفي الجنى: ٥٣: «الثالث المبتدأ، نحو بحسبك زيد، بهذا مثل الزمخشري وغيره، ومثله ابن مالك بقوله: بحسبك حديث، وقال في بحسبك زيد: الأجود أن يكون زيد مبتدأ، وبحسبك خبر مقدّم فإنَّ حسباً من الأسماء التي لا تُعرِّفها الإضافة»، وانظر المفصَّل: ١٣٢، وحاشية الدسوقي: ١/ ١١٧، والإنصاف: ٢٨٣/١.

(٤) والمعنى: خرجت فإذا زيدٌ.

(١) في م١٩/٢أ: «كذلك». والمعنى: كيف أنت إذا كان كذا.

قال المرادي: «جعل بعض المتأخرّين الباء في قولهم: كيف بك، وكيف بنا، زائدة مع المبتدأ، والأصل كيف أنت، وكيف نحن»

وعلق بهذا النص على قول ابن يعيش: ولانعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف «حسب».

انظر الجنى الداني: ٥٣.

وكيف في المثال اسم استفهام خبر مقدّم، والباء حرف جر زائد، والكاف ضمير في محل جر بالباء، وفي محل رفع بالابتداء، والمعنى: كيف أنت إذا كان الأمر كذا، أي تكون على أي حالة تكون. وانظر الدسوقي: ١١٧/١.

(٢) الآية: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾. سورة القلم: ٥/٦٨ ـ ٦.

ولم أجد الآية عند سيبويه.

أما أبو حيان فقد قال: «قال قتادة وأبو عبيدة معمر: الباء زائدة، والمعنى: أيّكم المفتون، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في قولك: بحسبك درهم، أي حسبك درهم. وقال الحسن والضحاك والأخفش: الباء ليست بزائدة. وقال مجاهد والفرّاء: الباء بمعنى في، أي في أي فريق منكم النوع المفتون».

قال أبو حيان بعد ذلك: «والباء ظرفية نحو: زيد بالبصرة، أي في البصرة، والمفتون المجنون». انظر البحر: ٣٠٩/٨، والبيان: ٤٥٣/٢، ومعاني الأخفش: ٥٠٥/٢: «يريد أيكم المفتون»، والعكبري: ١٢٣٤/٢.

(٣) «أبو الحسن» سقط من م٢/١٩أ. وهو الأخفش.

(٤) سقط النص من هنا إلى قوله عن المفتون من م٢/١٩أ. وقوله: «متعلق»، أي ليست الباء فيه زائدة لما قال سيبويه، بل هي ظرفية أي إن الجنون مستقر في أيكم، أي في أي فريق منكم. وانظر دسوقي: ١/١١٧.

(٥) أي اختلف على كلام أبي الحسن. وعند العكبري: «الثاني أن المفتون مصدر مثل المفعول والميسور، أي بأيّكم الفتون، أي الجنون». التبيان: ٢/١٣٤، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٩٧.

= وذهب الدماميني في ص: ٢٢٨، إلى أن مجيء صيغة مفعول للمصدر لم يثبته سيبويه، وأثبته غيره مع الاعتراف بقلته كالميسور بمعنى اليسر والمعسور بمعنى العسر..

(١) والمفتون على هذا اسم مفعول وليس مصدراً.

(٢) وقضيَة هذا أن الباء على القول الأول وهو جعل المفتون مصدراً بمعنى الفتنة، ويحتمل أن تكون للسببية أو للإلصاق.

كذا عند الدماميني: ٢٢٨، وعند الأمير: ١/١٠٢: «قوله ظرفية: يحتمل الظرفية والمجازية والإلصاق».

(١) يريد النادر القليل.

(٢) وينجرّ هذا على ما الحجازية ولا النافية للجنس.

(٣) السر في التأخير إلى موضع الخبر في ذلك أنه حينئذٍ يكتسب شبهها بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله محل الخبر، فيجسر ذلك على زيادة الباء كما تزاد في الخبر. انظر الدماميني: ٢٢٨، والدسوقي: ١١٨.

(٤) الآية: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ..﴾ سورة البقرة: ١٧٧/٢.

(٥) هذه القراءة لابن مسعود وأُبيّ بن كعب: «لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ بأَن تُوَلُّواْ»، وقد اختلف عنهما في ضبط البر، فقد ذكرها ابن جني في (المحتسب) كذلك، وذكر عن ابن مجاهد أنه رَدّ النصب في البرّ ولم يجز إلا الرفع، ووافقه ابن جني بأنه هذا هو الظاهر إلا أنه ذهب إلى أنه يجوز أن ينصب مع وجود الباء، وخرّج الباء على أنها زائدة في الاسم كما زيدت في قوله: كفى بالله، وذكر القراءة الزمخشري وخرجها على أن البرّ رفع وبأن تولوا هو الخبر، ويكون ذكر الباء معه في موضعه وهي زائدة للتوكيد، وكذلك مكي في (الكشف) لم يجز مع وجود هذه الباء في البر إلا الرفع لتكون الباء في موضعها. واشترط من أثبت قراءة النصب على زيادة الباء في الاسم أن يؤخر الاسم إلى موضع الخبر، وبذلك لا تخرج هذه الزيادة عن المكان المألوف فيها. وانظر هذا الخلاف في المراجع التالية:
البحر المحيط: ٢/٢، والمحتسب: ١١٧/١، والكشاف: ٢٥١/١، ومختصر ابن خالويه: ١١، والقرطبي: ٢٣٨/٢، ومجمع البيان: ١٩/٢، والكشف عن وجوه القراءات: ٢٨١/١، وحاشية الدسوقي: ١١٨/١، وشرح التصريح: ٢٠١/١، وحاشية الدماميني: ٢٢٨. وكتابي «معجم القراءات».

(٦) هذا البيت لمحمود بن حسن الوراق، وبعده.

فمن بين باكٍ له مُوجَع وبين مُعَزٍّ مُغِذٍّ إليه
ويسلبه الشيبُ شَرْخَ الشباب فليس يُعَزِّيه خَلْقٌ عليه

= وتعزى هذه الأبيات لمحمد بن حازم الباهلي.

والشاهد في البيت أن الباء زيدت في اسم ليس المؤخرّ، وهو أنَّ الفتى يُصاب فهو في تأويل مفرد مرفوع.

وتقديره: أليس مصابُ الفتى ببعض ما في يديه عجيباً.

ومحمود الوراق لا يحتج بشعره، وقد ذكره المصنف هنا للتمثيل، وقد توفي في خلافة المتعصم في حدود سنة (٢٣٠هـ) وأكثر شعره في الوعظ.

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي: ٣٨٥/٢، الكامل/٧٠٥، وأمالي القالي: ١٠٨/١، والبيان والتبيين: ١٩٧/٣ - ١٩٨، وأمالي المرتضى: ٦٠٨/١، وحاشية الأمير: ١٠٢/١، والدسوقي: ١١٨، وشرح التصريح: ٢٠١/١.

(١) في م٢/١٩أ: «ببعض ما في يديه».

(٢) أي من مواضع الزيادة. وانظر هذا مفصَّلاً على الصورة التي تراها في الجنى الداني: ٥٣.

(٣) «فينقاس» في م١٩/٢أ: «فيُقَاس» أي ينقاس دخول الباء الزائدة عليه.

(٤) والأصل فيه: ليس زيد قائماً.

(٥) الآية: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾. سورة البقرة: ٧٤/٢، وانظر الآيتين: ٨٥، ١٤٠.

وذهب الدماميني إلى أن الظاهر أنه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية.

(٦) خير: اسم لا، وبخير: خبرها، أي: لا خَيْرَ خيرٌ بعد النار، فزيدت الباء في خبر لا.

(٧) أي الباء، وحَمْلُها عليها في ذلك هو الظاهر، وقد ذهب إلى هذا الرضي، ونقله عند الدماميني، وعلى ذلك فلا تكون زائدة. انظر دماميني: ٢٢٨.

(١) الجمهور لا يجوّزون زيادة الباء في الخبر الموجب أصلاً، ولا يثبتون سماعها، وجعلها الأخفش من باب زيادة الفاء.

وانظر دماميني: ٢٢٨، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥١/٢، وفي همع الهوامع: ١٢٩/٢ جوّز الأخفش زيادة الباء في موجب نحو: زيد بقائم.

(٢) بخلاف المنفيّ فإن الزيادة فيه مقيسه. و«هو»، أي: توقُّف الزيادة على السماع في الموجب.

(٣) أي من الزيادة في الموجب.

(٤) الآية: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. سورة يونس: ٢٧/١٠.

سيئة بمثلها: أي سيئة مثلها.

قال أبو حيان: «وجزاء مبتدأ، فقيل خبره بمثلها، واختلفوا في الباء، فقيل زائدة، قال ابن كيسان، أي جزاء سيئة مثلها، كما قال: وجزاء سيئة سيئة مثلها.. وقيل ليست بزائدة، والتقدير: مقدّر بمثلها أو مستقر بمثلها.

وقيل محذوف، فقدّره الحوفي: لهم جزاء سيئة..، وقدَّره أبو البقاء، جزاء سيئة بمثلها واقع، والباء في قولهما متعلّقة بقوله: جزاء..» انظر البحر: ١٤٧/٥، والبيان: ٤١٠/١.

وفي معاني الأخفش، ٣٤٣/٢: «وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بحسبك قول السوء»، وانظر التبيان للعكبري: ٦٧٢/٢، وسر الصناعة: ١٣٨/١، ١٤٠، والجنى الداني: ٥٥.

(٥) البيت لرجل من بني تميم، وهو عبيدة بن ربيعة، طلب منه ملك من الملوك فرساً يقال له سَكابِ فمنعه إياها، وأول الأبيات:

أبيت اللعن إنّ سكابِ عِلْقٌ نفيسٌ لا يُعَارُ ولا يُباعُ

وقد أُثْبت عجز البيت، وصدره ما ذكرته بين معقوفين، وفي م٤/٥١أ أُثْبِتَ البيت كاملاً، وفي م٣/٥١ أثبت صدر البيت على هامش النُسْخَة، وفي م٢/٢٨ب: «فمنعكها» بالفاء.

وقوله: منعكها بشيء يستطاع: أي منعكها بمعنى من المعاني مما يُستطاع، والشاهد فيه زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب، والأَوْلَى تعليقها بمنعكها.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي: ٣٨٨/٢، والخزانة: ٤١٣/٢، والعيني: ٣٠٢/١، والصبان: ١/ ١٨٨، ١٢٠، والجنى الداني: ٥٥، والبحر المحيط: ١٤٧/٥.

(١) وذهب الدماميني في: ٢٢٨/١، إلى آن الواو من «ومنعكها» حالية، وذو الحال إما فاعل «تطمع» أو مجرور «في»، ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء.
(٢) هذا الترجيح للمرادي في الجنى الداني/٥٥.
(٣) في الآية السابقة: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾. وسبق مثل هذا في نص أبي حيان قبل قليل.
(٤) في م٣/٥١أ: «وهو الخبر».
(٥) في م٣/٥١أ: «وبشيء متعلق بمنعكها».
(٦) في م٢/١٩أ: «مما يستطاع».

وعند الشمني، ٢٢٩/١: «الأَوْلَى ألا يأتي بكلمة (ما)؛ لأنها تُزاد مع كلمة شيء للدلالة على التقليل أو التحقير، وليس المعنى على ذلك؛ لأن المخاطب ملك، ألا ترى أنه حَيّاه بتحية الملوك، بل المعنى على التكثير أو التعظيم وهو يستفاد من كلمة شيء».

ونقل هذا النص الأمير في حاشيته: ١٠٢/١، ثم قال: «وفيه نظر أما أولاً: فكلمة (ما) قد تأتي لمجرد توكيد العموم، وهو هنا صحيح أي: منعكها بأي شيء أردت مستطاع، فلا ينبغي أن توجِّه إليها همتك بل اضرب عنها صفحاً وأطلقها.

وأما الثانية: فالتحقير هنا صحيح، والمعنى أنك أيها الملك لا تستطيع منعها بأقل شيء يصدر منك ككلمة مثلاً بل هو أبلغ من التعظيم، بل قد يقال التعظيم لايصح، تأمّل».

قلت: لا يزال اعتراض الشمني قائماً، ولا ينفع في رَدّه ما ذهب إليه الأمير، فتأمل القولين، وتريّث في الحكم.

وفي الدماميني، ٢٢٩: «وأجاز ابن جني الوجهين فقال: هي زائدة، والمعنى: منعكها شيء يستطاع، أي أمر مطاق غير باهظ فَأَلْهُ عنه.. ويجوز أن يزيد: ومنعكها بمعنى من المعاني مما يستطاع.. والباء على هذا متعلقة بنفس المصدر..».

(١) وحسب خبر للمبتدأ «زيد»، وعلى هذا فإنه يكون قد زاد الباء في الخبر الموجب.

(٢) من مواضع زيادة الباء.
وفي الجنى الداني، ٥٥: «الحال المنفية لأنها شبيهة بالخبر، ذكر هذا ابن مالك، واستدل بقول الشاعر: فما رجعت بخائبة..».
وانظر مثل هذا في همع الهوامع: ١٢٩/٢، فقد ذكره لابن مالك، وانظر التسهيل: ٥٨، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٨.

(٣) قائل البيت القُحَيْف العُقَيْلي من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيّب القشيري.
قوله: بخائبة، أي ما رجعت خائبةً، والخيبة: الحرمان من المطلوب، والركاب: الإبل التي يُسار عليها. ومنتهاها: غايتها.
والمسيَّب بفتح الباء، لا غير، كما ذكر السيوطي.
ومعنى البيت: إن الركاب التي منتهاها هذا الرجل لم ترجع خائبة، بل رجعت بالظفر بالمقصود، ونيل المطلوب.
والشاهد في البيت: زيادة الباء في الحال المنفية وهي «بخائبة».
والقحيف: شاعر إسلامي ذكره الجمحي في الطبقة العاشرة من شعراء الإسلام، وهو مُقِلّ.
انظر البيت في شرح البغدادي: ٣٩١/٢، والخزانة: ٢٤٩/٤، والجنى الداني: ٥٥، وشرح السيوطي: ٣٣٩/١، وهمع الهوامع: ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٨.

(٤) قائله غير معروف، وفي المخطوطات أثبت عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
وكائن: معناه كم، والبأساء: الشدّه. وداهمه: آتيه على بغتة، وانبعثتُ: أسرعتُ، والوَكِل: بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره إلى آخر، ويجوز كسر الكاف.
ومعنى البيت: كثير من الشدائد دُعيتُ لها، فتحركت ملبياً غير خائف ولا متهرّب من ذلك ملقياً ذلك على عاتق غيري.
والشاهد في البيت: زيادة الباء في الحال: بمزؤود، والأصل: فما انبعثت مزؤوداً، ولا وكلاً.
انظر شرح البغدادي: ٣٩٣/٢، والسيوطي: ٣٤٠/١، والجنى الداني: ٥٦، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٨.

(١) ذكر هذا في الجنى الداني: ٥٥ - ٥٦، وهمع الهوامع: ٢/١٢٩.

(٢) في الجنى الداني، ٥٦: «واعتُرض بأنه لا حجة في البيتين لجواز كون الباء فيهما باء الحال والمعنى: فما رجعت بحاجة خائبة، وما انبعثت بشخص مزؤود، يعني بذلك نفسه، ويكون من باب التجريد».

وانظر اعتراض أبي حيان في همع الهوامع: ٢/١٢٩.

أما أبو حيان فقد ناقش هذه المسألة في التذييل والتكميل شرح التسهيل: ٢/٣٠ على النحو الذي عرضه ابن هشام، وناقش ذلك أيضاً في آخر مؤلفاته وهو البحر، قال في الجزء الثاني ص: ١٣١: «وتكون الباء زائدة في الحال، وقد قيل إن الباء زيدت في الحال المنفية، ومما قيل إنها زيدت في الحال المنفية قول الشاعر:

فما رجعت بخائبةٍ ركاب حكيم بن المسيَّب منتهاها

أي فما رجعت خائبةً».

أما ابن مالك فقد قال في التسهيل، ٥٨: «وربما زيدت في الحال».

ومن مقارنة نص ابن مالك بنص أبي حيان نجد أنهما متفقان على أن زيادتها في الحال المنفية إن وجدت فهي قليلة.

وانظر شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٢٨ - ٧٢٩.

(٣) فالباء للإلصاق أو للمصاحبة لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل، وقد يخرج على جعل رجع من أخوات «كان» فالباء زائدة في الخبر على حد: لم أكن بأعجلهم، انظر الدماميني: ٢٣٠.

(٤) فيكون من التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخَرَ مثلهَ فيه مبالغة في كمالها فيه، والباء حينئذٍ للملابسة أو المصاحبة. وانظر دسوقي: ١١٨، ودماميني: ٢٣٠.

(١) أي الذي ذكره أبو حيان ظاهر في البيت الأول، وردّ هذا الظهور الدماميني من حيث إن حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه ولادليل عليه في البيت، مع أن المصنف استظهرهذا التخريج على ذلك فيه.

(٢) وهو قوله: فما رجعت بخائبة.. أما الثاني فقوله: فما انبعثتُ بمزؤودٍ..

(٣) صفات الذم هنا هي المزؤود والوكل، والمبالغة فيهما هنا من جهة التجريد الذي هو حَدّ قولهم: رأيت منه أسداً، وهو أمر منتزع من أمر ذي صفة آخَرَ مثله فيها مبالغة في كمالها. الشمني: ١/٢٣١، وانظر الدماميني: ٢٣٠.

(٤) على سبيل المبالغة، أي وجاءت من التجريد؛ لأنه جَرّد من نفسه شخصاً متصفاً بالذعور، ويكون المعنى: لم أنبعث مع شخص موصوف بالذعور التام، ومصبّ النفي على القيد وأصل الذعور ثابت. وانظر الدسوقي: ١/١١٨.

(٥) لهذا، أي لأجل كون صفات المبالغة إذا كانت في حيز النفي ينصب النفي على المبالغة لا على أصلها بجعل «ظَلاّم» في الآية للمبالغة لفساد ذلك المعنى حينئذٍ

(٦) الآيـة : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ . سـورة فصّلت: ٤١/٤٦.

(٧) في م٣/١٥١أ: «فعيلاً»، وهو تصحيف.

(٨) في م٤ و٥: «بل للنسب».

وفي البحر: ٣/١٣١، وفي الآية/ ١٨٢ من آل عمران: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ قال أبو حيان: «وجاء لفظ ظَلاّم للتكثير، وهذا تكثير بسبب المتعلّق، وذهب بعضهم إلى أن فعّالاً قد يجيء لا يراد به الكثرة.. وقيل إذا نفي الظلم الكثير اتبع القليل ضرورة، لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه في حقّ من يجوز عليه النفع والضرر كان للظلم القليل المنفعة أترك».

وعند الدماميني، ٢٣٠: «لئلا يتسلط النفي على شدة الظلم وكثرته فيثبت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، وقد رأيت فيما اتجه إليه أبو حيان ما ينفي هذا المحذور».

(١) قائل البيت امرؤ القيس، وصدره غير مثبت في المخطوطات.
وقوله: بنبّال، أي: بذي نبلٍ، وهو موضع الشاهد وعلى هذا النحو تخرج الآية.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٩٥/٢، والديوان: ٣٣، وسيبويه: ٩١/٢، وشرح المفصّل: ٦/ ١٤، والمقتضب: ١٦٢/٣، وأوضح المسالك: ٢٨٣/٣، والعيني: ٥٤٠/٤.

(٢) من هنا «لأن.. إلى شيئاً» نقله مبارك وزميله في ص ١٥٠، من حاشية الدسوقي، وأثبتاه بين حاصرتين.
قلت: هذا النص مثبت في المخطوطين م٥١/٤أ وم٢٨/٥ب، وليس في البقية مما بين يَدَيّ.

(٣) هذا تتمة الردّ الأول: والمعنى: ولا يقال إلا عند قصد إثبات المبالغة، ولا يصح دخول النفي عليه، فلا تصح مقالة أبي حيان. انظر الدسوقي: ١١٨/١.

(٤) المبالغة في الوصف بالإقدام والشجاعة في «رأيت أسداً»، والكرم في قولك: «رأيت منه بحراً» دماميني: ٢٣٠/١.

(٥) عند مبارك ص: ١٥٠: «أو الكرم»، ومثله عند الأمير: ١٠٢/١، وما أثبته من المخطوطات، وهو كذلك في الحواشي.

(١) مثل: جاء زيد بنفسِهِ وعمرو بعينه، والأصل جاء زيد نفسُه وعمرو عينه. وانظر الجنى الداني: ٥٥، والبحر المحيط: ٢/١٨٥.

وفي الدماميني، ٢٣٠: «ولم يحكوا خلافاً في زيادة الباء في ذلك، لكن وقع في (شرح الملحة للحريري، «أجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين» فأشعر بخلاف ذلك.

(٢) الآية: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِىٓ أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. سورة البقرة: ٢/٢٢٨.

(٣) ورأيهم على هذا أنّ الباء زائدة، وأنفسهن توكيد للضمير وهو النون في يتربصن.

(٤) الردّ على المصنف هو ما ذكره شيخه في البحر قال أبو حيان: «وظاهر الباء مع (تربصن) أنها للسبب أي من أجل أنفسهن..، كما تقول: جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، أي نفسُه وعينُه ولا يقال: إنّ التوكيد هنا لا يجوز لأنه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل وهو النون التي هي ضمير الإناث في (تربصن)، وهو يشترط فيه أن يؤكّد بضمير منفصل، وكان يكون التركيب: يتربصنَ هُنَّ بأنفُسِهن؛ لأن هذا التوكيد لما جُرَّ بالباء خرج عن التبعية، وفُقِدتْ فيه العلة التي لأجلها امتنع أن يؤكَّد الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكَّد بمنفصل إذا أريد التوكيد للنفس والعين». انظر البحر المحيط: ٢/٥١.

وقال الدماميني، ٢٣٠: «وليس حَقُّه ذلك على التعيين، بل حَقُّه أحدُ أمرين: إمّا التأكيد، وإمّا الفصل، نصَّ عليه أبو حيان في الارتشاف، فيصح أن يقال: جئتم يوم الجمعة نفسكم، ويمكن هنا أن يقال: اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتفى بلا الزائدة في العطف نحو: ما قمتم ولا زيدٌ». وانظر الارتشاف/١٩٥٤.

قلتُ: بيان أبي حيان في البحر أوضح من هذا، ولو اطّلع عليه الدماميني لما فاته ذكره.

(٥) في طبعة مبارك وزميله: «نحو قمتم». أي ويأتي بعده التوكيد بالنفس، والعين نحو قمت أنت نفسك، وقاموا هم أنفسهم، والآية لم يجر فيها هذا، فلا يصح التوكيد، بل الباء للإلصاق متعلقٌ بيتربَّصْنَ.

(١) في م١/٣٤ب، وم٥/٢٨ب: «التأكيد».ضائع، أي: لا فائدة منه، إذ فائدة التوكيد دفع ما يتوهم ثبوته ونفيه، وليس هنا توهمٌ. «الدسوقي: ١١٩».

(٢) سقط «إذ» من م٥/٢٨ ب: وفي م١/٣٤ إذ المأمور أو المأمورات».

(٣) هذا كلام أبي حيان في البحر: ٢/١٨٥ - ١٨٦، قال: «وفائدة التوكيد هنا أنهن يباشرن التربُّص، وزوال احتمال أن غيرهن تباشر ذلك بهن، بل هن أنفسُهن المأمورات بالتربص، إذ ذاك أوعى لوقوع الفعل منهن، فاحتيج إلى ذلك التأكيد لما في طباعهن من الطموح إلى الرجال والتزويج، فمتى أكّد الكلام دَلَّ على شدة المطلوبة».

(٤) قوله: «نفسه» سقط من م٢/١٩ ب.
أي فإنه يتوهم أن الزائر هنا غيره أو نائب عنه، فالتوكيد له فائدة، وهو رفع الأمر المتوهّم، أمّا في الآية فليس كذلك.
انظر دسوقي ١/١١٩ ودماميني ٢٣١.

(٥) أي أنه لو حذف الأنفس لم يكن فيه إلا الحث على التربص، وليس فيه زيادة الحث عليه، فأتى بأنفسهن لزيادة الحث، وبيان ذلك أن النساء لهن الميل للرجال، فلو اقتصر على قوله يتربصن لربما تطرّقت النساء إلى الميل للرجال وتركن التربص، فزاد الحث بقوله بأنفسِهِنّ لئلا يستكبر النساء عنه إلى الميل للرجال. الدسوقي ١/١١٩، والدماميني ١١٩.
قلتُ: ما جاء من كلام المصنف وأصحاب الحواشي هو عين كلام أبي حيان الذي نقلته قبل قليل من البحر.
ومثل كلام أبي حيان أيضاً حديث الزمخشري في هذه المسألة في الكشاف: ١/٢٧٧.

(٦) أي لإشعار الأنفس. ويستنكفن: أي يستكبرن عن التربُّص، من أجل ميل أنفسهن للرجال فأُمِرْن أن يغلبنها، ويُجبِرنها على التربُّص.

(١) انظر نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في كتابَيْ ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن: ٥٦٧ وما بعدها، وأدب الكاتب ص: ٥٠٧، وما بعدها.

(٢) أي وقوع نيابة حرف جر عن حرف آخر.

(٣) الآية: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾. سورة طه: ٢٠/٧١.

(٤) النص في البحر: ٦/٢٦١: «ولما كان الجذع مقرّاً للمصلوب واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عُدِّي الفعل بفي التي للوعاء وقيل في بمعنى على».

وفي الكشاف، ٢/٣٠٨: «شبه تمكّن المصلوب في الجذع بتمكُّن الشيء في الموعَى بوعائه، فلذلك قيل في جذوع النخل».

وقال العكبري، ٢/٨٩٧: «في هنا على بابها، لأن الجذع مكان للمصلوب ومحتوٍ عليه، وقيل هي بمعنى على».

وانظر البرهان: ٤/٣٠٣، والمخصص: ١٤/٦٤، وهمع الهوامع: ٤/١٩٣، وتأويل مشكل القرآن: ٥٦٧، وأدب الكاتب: ٥٠٦.

وفي شرح المفصل: ٨/٢١: «فليست في معنى «على» على ما يظنُّه مَن لا تحقيق عنده، ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عُدِّي بفي كما يُعَدَّى الاستقرار...».

(١) في الدماميني، ٢٣١: «فأتى بفي على طريق الاستعارة التبعية»، ثم نقل نص الكشاف الذي ذكرته قبل قليل وهو شبه تمكن المصلوب في الجذع... إلخ.

وعند الدسوقي، ١١٩/١: «ظاهره أنه استعارة بالكناية، فشبه المصلوب بالحالِّ في ظرف بجامع التمكن، ثم طوى ذكر المشبه به، وذكر في تخييل، وهذا عند السكاكى، والمشهور أنه استعارة تبعية، شبه الاستعلاء بالظرفية الكلية فَسَرى التشبيه الكلي للجزئي».

(٢) أي وإما أن يكون محمولاً على تضمين الفعل وهو مذهب أهل البصرة.

في م٢٨/٥ب: «متعدي» كذا.

أي تضمين «أصلبنّكم» معنى فعل يتعدّى بفي مثل أجعلنّكم.

(٣) وهم ابن مالك وغيره، وتقدّم هذا عند الحديث عن الباء التي بمعنى «من» التبعيضيّة.

(٤) تقدّم البيت في حديثه عن المعنى الحادي عشر من معاني الباء وهو التبعيض.

(٥) الآية/١٠٠ من سورة يوسف، وتقدَّم الحديث عنها في المعنى الثالث عشر من معاني الباء وهو الغاية.

(٦) في م٥/٢٩أ: «بمعنى».

(٧) أي وإمّا أن يكون محمولاً على الشذوذ، وذلك يكون حيث لا يمكن التضمين أو الإنابة.

(٨) وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى لا بقيد الشذوذ بل بقيد عدمه.

(٩) «أكثر» سقط من م٥/٢٩أ.

(١) ذكر الدسوقي أن هذا ميل من المصنف لمذهب الكوفيين، وهذا هو الأحسن على كلامهم؛ فلا استعارة في الحروف أصلاً ولا تضمين؛ إذ الحروف عندهم لها معانٍ عديدة موضوعة لها فاستعمالها في كل واحد حقيقة. انظر : ١١٩/١.

وذهب الدماميني في: ٢٣١/١، إلى أنه كان على المصنف ألا يذكر هذا التنبيه هنا بل يضعه في مكان من اثنين:

الأول: بعد كلامه على «إلى» في حرف الألف، لأنه أول موضع وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض.

الثاني: أنه إذا لم يذكره في «إلى» كان عليه أن يذكره عند آخر حرف من حروف الجر التي تقع فيها النيابة.

ثم قال: «هذا الذي تقتضيه صناعة الإعراب، والأمر في ذلك قريب».

(١) قال المالقي: «اعلم أن هذه اللفظة ليس لها في الكلام إلا معنى واحد وهو الجواب بمعنى نعم، وهذا إذا كان حرفاً...». انظر رصف المباني/١٥٢-١٥٣.
وقال المرادي: «بجل: لفظ مشترك يكون اسماً وحرفاً، فأمّا بجل الحرفية فجواب بمعنى نعم،وتكون في الخبر والطلب» انظر الجنى الداني/٤١٩.
(٢) لم يذكر هذا المالقي ولعله رأى أن «يكفى» و «حَسْب» سواء. انظر رصف المباني/١٥٣.
(٣) في م١٩/٢ ب، «لِحَسِبَ» كذا! والصواب أن يكون ساكن العين.
(٤) أي من حيث كونه اسم فعل بمعنى «يكفي».
(٥) إذا كانت اسم فعل بمعنى يكفي لحقتها نون الوقاية مع ياء المتكلم، فيقال: بجلني.
(٦) في حاشية على م١٩/٢ب «قوله: وهو نادر: يريد كونها اسمَ فعلٍ نادر».
وفي حاشية الأمير ١٠٣/١ «قوله: وهو نادر، هذا راجع للاستعمال الأول، وهو كونها بمعنى «يكفي»، لا للمقول وهو «بجلني»؛ لأن لحاق النون لها حيث كانت بمعنى «يكفي» واجب، لا نادر، ولندرة المعنى الأول لم يذكره صاحب الصحاح، وإن لم يذكر ابن أم قاسم في الجنى الداني الندور». قلت: ذكر أنه قليل، وسيأتي نصُّه.
وقال الدماميني في حاشيته ص/٢٣١: «نعم، إذا كانت بمعنى «حَسْب» جاز الأمران، إلا أن ترك النون أعرف من إثباتها، فندور «بجلني» إنما هو إذا كانت بمعنى «حَسْب» لا بمعنى: يكفي..».
(٧) وهو الاسم المرادف لـ «حَسْب».
(٨) أي لا تلحقها نون الوقاية، وتكون الياء مجرورة بالإضافة.
قال البغدادي: «.. وذكروا أنها تلحقها [أي: نون الوقاية] قليلاً، وكذا قال في باب اسم الفعل من شرح التسهيل أخذاً من كلام ابن مالك..» انظر شرح الشواهد ٣٩٩/٢.
وقال المرادي: «والثاني أن تكون اسماً بمعنى: حَسْب، فتكون الياء المتصلة بها مجرورة الموضع، ولا تلحقها نون الوقاية، وذكروا أنها قد تلحقها نون الوقاية قليلاً، والأكثر ألاّ تلحق..» انظر الجنى الداني/٤٢٠.
وفي التاج «قال شيخنا: قوله: «بجلي» جاء بها مقرونة بالياء ليوضح الأمر في اقترانه بالنون الدالة على الوقاية، فمن قال: اسم فعل أَوْجَبَهُ، ومن قال: هي بمعنى «حَسْب» جَوَّزه».

(١) البيت لطرفة بن العبد من قصيدة في أربعة عشر بيتاً ومطلعها:

«لخولة بالأجزاع من إِضَمٍ طَلَلْ وبالسَّفْح من قَوٍّ مُقامٌ ومُحْتَمَلْ

وصدر البيت ما أثبتُّه بين حاصرتين.

ويروى أُشرِبتُ، وسُقيتُ، وأُسقيتُ، وجاء في طبعة مبارك وزميله: ألا بجلي من ذا الشراب.. بزيادة «ذا»، وقد وجدتها مثبتة في الحواشي، فأشار السيوطي إلى الروايتين.

والذي وجدته في المخطوطات والمراجع الأخرى من غير «ذا»، والبيت من الطويل، ويصح وزنه بدون «ذا» ويصح أيضاً بإثباتها.

وكان على الدكتور مبارك وزميله الإشارة إلى الخلاف بين المخطوطات والمراجع التي ورد فيها البيت والحواشي.

والأسود: الماء، وبجلي: حسبي.

ومنه قولهم: ما عنده طعام ولا شراب إلا الأسودان، وهما الماء والتمر، وقيل: المراد بالأسود كأس المنية، وهو يشير في البيت إلى فساد ما بينه وبين خولة.

والشاهد فيه قوله: بجلي، حيث ترك النون فيه، لأن ترك النون أكثر، وهو بالنون «بجلني» قليل.

وطرفة شاعر جاهلي، جيد الشعر، وكان في حَسَبٍ من قومه، وجريئاً على هجائهم وهجاء غيرهم، وهجا ملك الحيرة عمرو بن هند فقتله شاباً.

انظر البيت في الديوان/٧٥، ورصف المباني/١٥٣، والخزانة ٣٥/٣، والعيني ٣٨٠/١، وشرح البغدادي ٣٩٨/٢، وشرح الشواهد للسيوطي ٣٤٥/١، والتاج/سود، بجل.

(٢) في م٢٩/٥ب «بجلي» كذا في موضع «بجل» في آخر البيت.

(١) اسمية كانت أو فعلية.

(٢) أي إبطال حكم متقدّم بحكم متأخّر.

(٣) سورة الأنبياء ٢٦/٢١.

وقوله: «بل عباد مكرمون»، أي: بل هم..، أي: الملائكة الذين زعم هؤلاء القائلون إنهم بنات الله سبحانه وتعالى، وعلى هذا يكون عبادٌ: خبر مبتدأ محذوف، والواقع بعد «بل» جملة اسمية.

قال أبو حيان في البحر ٣٠٧/٦: «وقيل نزلت في خزاعة؛ حيث قالوا: الملائكة بناتُ الله، وقالت النصارى نحو هذا في عيسى، واليهود في عزير، ثم أضرب تعالى عن نسبة الولد إليه فقال: «بل عباد مكرمون»، ويشمل هذا اللفظ الملائكة وعزيراً والمسيح»قلتُ: وإلى مثل هذا ذهب ابن عطية في المحرر ١٣٩/١٠، وأما الزمخشري فقد رأى أنه خاص بالملائكة، انظر الكشاف ٣٢٦/٢.

(٤) أشار بهذا إلى أن الواقع بعد «بل» جملة، وليس مفرداً.

(٥) تتمة الآية: «.. وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ»، سورة المؤمنين ٧٠/٢٣.

وقد ذكر هذه الآية مثالاً للجملة الفعلية الواقعة بعد «بل» وهي «جاءهم الحق».

ومعنى الإبطال هنا ظاهر؛ إذ قوله: «جاءهم الحق» إبطال لقولهم: «به جِنّة».

(٦) الكافية الشافية أرجوزة لابن مالك جاءت في سبعة وخمسين وسبعمائة وألفين من الأبيات، وقد نظمها بعد اطلاعه على ألفية ابن معطٍ، ثم شرح هذه الأرجوزة «شرح الكافية الشافية» وهذا الشرح مطبوع في عام ١٩٨٢ في جامعة أم القرى في خمسة أجزاء بتحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي.

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ص/١٢٣٣: «وأما بل فللإضراب، وحالها فيها مختلف، فإن كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره، ولا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه».

قال المرادي بعد حديثه عن الإضراب، على جهة الإبطال، أو على جهة الترك للانتقال من غير إبطال: «يظهر بهذا أن قول ابن مالك في شرح الكافية..، ليس على إطلاقه»، الجنى الداني /٢٣٥ ـ ٢٣٦.

وقال الأمير في حاشيته ١٠٣/١ وقوله: «ووهم ابن مالك» تبع أبا حيان في شرح التسهيل، ففي حاشية السيوطي أن المعنى هذا مأخوذ منه، وأُجيب كما في الشرح وغيره بأن ما سبق انتقال عن القول والحكاية، لاعن القول المحكيّ، ولعل ابن مالك أراد التعيين، وأما أن الباطل لا يقع في القرآن فجوابه أنه يُحكى».

وقال الدسوقي: «والحاصل أن ابن مالك راعى القول، والمصنف راعى المقول، ولو راعى كُلٌّ لما قال به الآخر لقال به، انتهى، تقرير دردير».

انظر ١٢٠/١، وشرح الدماميني /٢٣٢، والشمني ٢٣٣/١.

(١) أي مثال الانتقال من غرض إلى آخر.

(٢) سورة الأعلى ١٤/٨٧ ـ ١٦.

(٣) في م٣ و ٥ «ونحو» كذا من غير هاء.

والمراد بقوله: «ونحوه»، الدلالة على الانتقال من غرضٍ إلى آخر.

(٤) الآيتان من سورة المؤمنون ٢٣/ ٦٢ ـ ٦٣، وتتمة الآية الثانية: ﴿.. وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ﴾.

(٥) «من هذا» مثبت في م٣/٥٢ أ وم٤/٥٢ أ، وليس مثبتاً في بقية المخطوطات.

(٦) أي حيث تليها جملة، وتكون هي للإبطال أو لمجرد الانتقال تكون حرف ابتداء لا عاطفة.

(٧) ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة جملة على جملة، وصرح به ولده بدر الدين في شرح الألفية، والمالقي في رصف المباني.

قال المرادي: «فإن قلت: هل هي قبل الجملة عاطفة أولا؟ قلتُ: ظاهر كلام ابن مالك أنها عاطفة، وصَرّح به ولده في «شرح الألفية» وصاحب «رصف المباني»، وغيرهم يقول: إنها قبل الجملة حرف ابتداء، وليست بعاطفة»، انظر الجنى الداني/٢٣٦.

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج من أرجوزة طويلة يمدح بها أبا العباس السفّاح، وأولها:

قُلْتُ لـزيـر لـم تَـصِلْـهُ مريمُـــــهْ
هـل تعرف الربـع الـمحيـل أرسُمُهْ
عَـفَـتْ عـوافيـــه وطـــال قِـدَمُـــهْ
... ...
بـــل بـــلـــد ... ...،

والأبيات منقولة من شرح البغدادي، وقد أنقص الثاني وهو:

ضِـلِّيـــل أهـــواء الصِّبـــا يُـنَـدِّمُـــه

والقتم: الغَبار، والفجاج: الطرق.

والشاهد فيه أنّ «بل» حرف ابتداء داخلة على الجملة، و«بلدٍ» اسم مجرور برُبَّ المضمرة لا بـ «بل»، وذهب بعضهم إلى أن «بل» جارّة، ورَدَّ هذا المرادي، وجعل ابن مالك وابن عصفور الجر برُبَّ المحذوفة مما اتُّفق عليه، ولا خلاف في ذلك.

وانظر المراجع التالية: شرح الشواهد للبغدادي ٣/٣، الجنى الداني/٢٣٧، رصف المباني/١٥٦، شرح ابن عقيل ٣/٣٧، شرح السيوطي ١/٣٤٧، شرح شذور الذهب/٣٢٣، الديوان/١٥١.

(٢) في م١٩/٢ب «مِلءَ» كذا! وفي م٢٩/٥أ «ملء الأكمام قتمه» كذا!

(٣) قال المرادي: «وذكر بعضهم لـ «بل» قسماً آخر، وهو أن تكون حرف جرٍ خافضٍ للنكرة بمنزلة «رُبَّ»، كقول الراجز: ...، وليس ذلك بصحيح، وإنما الجار في البيت ونحوه «رُبَّ» المحذوفة، وحكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ذلك قبلُ، فظهر وَهْمُ من جعل «بل» جارة..»، انظر الجنى الداني/٢٣٧، ورصف المباني/١٥٦.

(٤) وهو مقابل لقوله فيما سبق: «فإن تلاها جملة».

(٥) أي: أو خبر موجب.

(١) في م٣/٥٥٢أ «لجعل».

(٢) فزيدٌ في المثالين كالمسكوت عن الأمر بضربه والإخبار بقيامه.

(٣) وعمرو في هذين المثالين هو المأمور بضربه، والمخبَر بقيامه.

(٤) وجاء هذا النص عند المرادي على الصورة الآتية:
«وإن كانت بعد إيجاب نحو: قام زيد بل عمرو، أو أمر نحو: اضرب زيداً بل عمراً، فهي لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها». انظر الجنى الداني/٢٣٦ - ٢٣٧.

(٥) في م٣/٥٢ أ «حاله».

(٦) أي: من نفي أو نهي.

(٧) أي من إثبات أو أمر، ففي نحو: «ما قام زيد بل عمرو»، القيام منفيّ عن زيد مثبت لعمرو، وفي «لا يقم زيد بل عمرو» منهيّ عن صدوره من زيد ومأمور بصدوره من عمرو.

قال المرادي: «وإذا وقع بعد «بل» مفرد فهي حرف عطف، ومعناها الإضراب، فإن كانت بعد نفي نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً فهي لتقرير حكم الأول، وجعل ضدّه لما بعدها، ففي المثال الأول قررت نفي القيام لزيد، وأثبتّهُ لعمرو، وفي المثال الثاني قررت النهي عن ضرب زيد وأثبتت الأمر بضرب عمرو»، الجنى الداني/٢٣٦، وانظر الدسوقي ١/١٢٠ والدماميني /٢٣٤.

(٨) في م١/٣٥ أ «لما بعدها»، وفي م٥/٥٩ أ «لما قبلها».

(٩) في م٥ /٥٩أ «فلا يقم..».

(١) في هامش م٣/٥٢ أ «في الارتشاف: أبو الحسن بن عبد الوارث ولم نجد له ترجمة». انظر الارتشاف/١١٢٣.
وقوله لم نجد ترجمة ليس من كلام أبي حيان وإنما هو من قارئ هذه النسخة ومصححها.
وعند مبارك وزميله/١٥٢: «لعله أبو المكارم عبد الوارث بن عبد المنعم عالم في النحو واللغة والأدب أخذ عن أبي العلاء المعري».
وعلى هامش م٢/١٩ب: «عبد الوارث هو ابن [رحد] أبي علي الفارسي وهو شيخ عبد القاهر». كذا ورد النص، ولعله ابن أخي أبي علي الفارسي. إذ ما بين الحاصرتين على ما رسمته لك. [بعد هذا بزمن طويل وجدت ترجمته في بغية الوعاة ١/٩٤ وهو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبدالوارث أبو الحسين النحوي الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي، أخذ عن خاله علم العربية مات سنة ٤٢١هـ].

(٢) ذكر الدماميني وغيره أن ابن مالك صَرّح بأنّ ما جَوّزه مخالف لاستعمال العرب. انظر ص/٢٣٤.
وقال المرادي: «.. ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز ـ مع ذلك ـ أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها، ووافقه على ذلك أبو الحسن عبد الوارث، قال ابن مالك: وما جَوّزاه مخالف لاستعمال الحرب»، الجنى الداني /٢٣٦.
وانظر رصف المباني / ١٥٤، وهمع الهوامع ٥ / ٢٥٥، وشرح الأشموني ٢/١١٤، والمقتضب ٤/١٨٨، ٢٠١.

(٣) في م٣/٥٢ أ «معنى النهي والنفي»، كذا على التقديم والتأخير.

(٤) بالنصب عطفاً على الخبر والإيجاب لأنها نقلت معنى النفي إلى ما بعدها.

(٥) قوله: «بل قاعدٌ» بالرفع على أنها جعلت ضد النفي لما بعدها، فهو مثبت، لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة أنّ «ما» لا تعمل عند انتقاض النفي، فيكون المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، أي: بل هو قاعد، وحينئذٍ لا تكون عاطفة لوقوع الجملة بعدها، ويخرج عما الكلام فيه؛ حيث يتلوها مفرد، فتكون عاطفة. انظر الدماميني/٢٣٤.

(٦) إذ القعود منفي على التقدير الأول مثبت على التقدير الثاني، ويعني هذا بالنفي والإثبات؛ لأنّ ما بعد «بل» مع النصب منفي، ومع الرفع مثبت.

(١) قال المرادي: «وذهب الكوفيون إلى أن «بل» لا تكون نسقاً بعد الإيجاب، وإنما تكون نسقاً بعد النفي وما جرى مجراه»، الجنى الداني/٢٣٧.
وقال السيوطي: «ومنع الكوفية وأبو جعفر بن صابر العطف بعد غيرهما» أي بعد النفي والنهي. همع الهوامع ٥/٢٥٥، وانظر توضيح المقاصد للمرادي ٣/٢٢٥.

(٢) نحو: ما قام زيد بل عمرٌو.

(٣) نحو: لا يَقُمْ بكر بل خالد.

(٤) في همع الهوامع ٥/٢٥٦ «قال هشام منهم» أي من الكوفيين. وقد تقدّمت ترجمته.

(٥) أي محال مجيء «بل» بعد الإيجاب كما في هذا المثال.

(٦) قال أبو حيان: «وهذا من الكوفيين، مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب، دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب، أو على قلته»، همع الهوامع ٥/٢٥٦.

(٧) في م٣/٥٢أ «ويزاد»، ومثله في م٤/٥٢ أ.

(٨) انظر توضيح المقاصد ٣/٢٢٦، والتسهيل/١٧٧.

(٩) قائل البيت مجهول.
قال البغدادي: «وهذا البيت والذي بعده مذكوران في شرح التسهيل غفلاً، ولي مُدَّةٌ في الفحص عن قائلهما وأصلهما بمراجعة دواوين العرب والمحدثين والمجاميع، ولعل الله يظفرني بالمطلوب».
والكَشَفَةُ: التغير إلى السواد. والأُفُول: الغيبوبة.
وموضع الشاهد في البيت زيادة «لا» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب قبله، وهو قوله: «وجهك البدر»، وفيه دليل على العطف بعد الإيجاب، وهو ما ذهب إليه البصريون، ورده الكوفيون.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٢٣، وهمع الهوامع ٥/٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/ ١١٥، وشرح التسهيل ٢/٤٦٥.

(١) ففي مثل قولك: ما قام زيد لا بل عمرو، تكون «لا» مزيدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد، وليست «بل» هنا للعطف باتفاق علماء البلدين.

(٢) قال أبو حيان في شرح التسهيل: «ذهب ابن درستويه في «الهداية» أنه يزاد «لا» على «بل» بعد الإيجاب لا بعد النفي؛ لأنها حرف نفي، فأغنى عنها تقدّم حرف النفي نحو: جاءني زيد بل عمرو، ويجوز: لا بل عمرو ، وفي النفي: «ما قام زيد بل عمرو» ليس إلاّ.

وذهب الجزولي إلى أنها تزاد بعد الإيجاب والأمر والنفي والنهي..»، شرح الشواهد للبغدادي ٣/ ١٤.

وانظر توضيح المقاصد ٣/٢٢٦، وشرح الأشموني ٢/١١٥.

(٣) أي: كلامه مردود بالبيت، فهو شاهد لزيادة «لا» بعد النفي.

وقال البغدادي: «وما ذهب إليه ابن درستويه، واستبعده ابن عصفور مسموع من لسان العرب..»، انظر شرح الشواهد ٣/١٥.

(٤) البيت مجهول القائل:

قوله: تراخَى: في رواية أخرى «تمادَى»، والشغاف حجاب القلب وما يحيط به من جلدة رقيقة.

وزادني: تعدّى إلى مفعولين: الياء، وشغفاً. وتراخى: تطاول وامتدّ. والأجل: المُدّة.

والشاهد فيه زيادة «لا» بعد النفي لتوكيد تقرير ما قبلها.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٤، شرح السيوطي ١/٣٤٨، همع الهوامع ٥/٢٥٧، وشرح الأشموني ٢/١١٥.

(٥) في م١/٣٥ أ «أجلي» كذا بالياء.

(١) قال الراغب: «بلى: رَدٌّ للنفي». انظر المفردات.
وفي التاج: «هو حرف جواب استفهام مقصود بالجحد».

(٢) قال المرادي: «حرف ثلاثي الوضع، والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها «بل» التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب أو للإضراب والرد، أو للتأنيث..». الجنى الداني/٤٢٠، وانظر همع الهوامع ٣٧٢/٤، وفي شرح الكافية ٣٨٢/٢: «والأَوْلَى كونها حرفاً برأسها».

(٣) في حاشية الدماميني/٢٣٤ ما يشير إلى أن الفراء هو صاحب هذا الرأي، قال: «قال الفراء: زيدت للوقف؛ فلذا كانت للرجوع عن النفي، لما كانت للرجوع عن الجحد في: ما قام زيد بل عمرو».
ووجدت هذا في شرح الكافية ٣٨٢/٢، وانظر معاني الفراء ٥٣/١. فقد وجدته بأَخرة.

(٤) قال الأزهري: «إنما صارت «بلى» تتصل بالجحد لأنها رجوع عن الجحد إلى التحقيق، فهو بمنزلة «بل»، و«بل» سبيلها أن تأتي بعد الجحد كقولك: ما قام أخوك بل أبوك. وإذا قال الرجل للرجل: ألا تقوم؟ فقال له: بلى، أراد: بل أقوم، فزادوا الألف على «بل» لِيَحْسُنَ السكوت عليها»، انظر نص الأزهري في التاج، والتهذيب/ بال ٣٩٣/١٥ فليس النص كما ذكره صاحب التاج.

(٥) أي: القائلين بزيادة الألف.

(٦) في م٣/٥٢ ب وم٥/٢٩ أ «يقولون».

(٧) كالتاء في ثُمّت ورُبَّت.

(٨) ولو كانت زائدة للتكثير كألف «قبعثرى» لم تُمَل، فهي على هذا مثل ألف صغرى وكبرى وما شابههما. وانظر النشر في القراءات العشر ٤٢/٢ باب الإمالة.
وقال الرماني: «وهي تكتب بالياء لأن الإمالة تحسن فيها». معاني الحروف/١٠٥.

(١) من هنا إلى قوله في الحديث: «أترتضون..» مثبت في همع الهوامع ٣٧٣/٤.

(٢) قال أبو حيان: «بلى حرف جواب يثبت به ما بعد النفي، فإذا قلت: ما قام زيد، فقلت: نعم، كان تصديقاً في نفي قيام زيد، وإذا قلت: بلى، كان نقضاً لذلك النفي». البحر المحيط ٢٧٩/١.

وقال المرادي: «وهي مختصة بالنفي، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو في المعنى» الجنى الداني/ ٤٢٠، وانظر همع الهوامع ٣٧٣/٤.

وذكر الدماميني أن الرضي أجاز استعمالها في الإيجاب. انظر حاشية الدماميني/٢٣٥. وفي شرح الكافية ٣٨٢/٢ «وزعم بعضهم أن بلى تستعمل بعد الإيجاب مستدلاً بقوله:

وقد بعدت بالوصل بيني وبينها   بلى إن من زار القبور ليبعدْ

... واستعمال بلى في البيت لتصديق الإيجاب شاذ».

(٣) في م١/٣٥ أ «أكان».

(٤) أي: مجرّداً عن الاستفهام.

(٥) لفظ «وربي» ليس مثبتاً في م١/٣٥أ.

(٦) تتمة الآية: ﴿لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾. سورة التغابن ٧/٦٤.

(٧) في م١/٣٥أ، وم٢/١٩ب، وم ٥/٢٥أ «أو».

(٨) أي ذلك الاستفهام.

(٩) أي: هو قائم.

(١٠) أي: ليس على ظاهره من الاستفهام الحقيقي.

(١١) تتمة الآية: ﴿وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾. الزخرف ٨٠/٤٣.

أي: بلى نسمع ذلك، فأبطلت نفي عدم السماع، وهو توبيخ.

(١٢) تتمة الآية: ﴿... قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾. سورة القيامة ٣/٧٥ - ٤.

أي: بلى نجمعها، وهو توبيخ.

(١٣) في م٣/٥٢ «بلى قادرين».

(١) وهو الذي طلب به تقرير المخاطب، وحمله على الإقرار بما بعده.

(٢) الآيتان: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾. سورة الملك ٦٧/٨ ـ ٩.

المطلوب بالآيتين بالاستفهام تقرير أنه جاءهم نذير، وقد كان منهم الإقرار بقولهم: بلى.

(٣) ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾. سورة الأعراف ١٧٢/٧.

والمراد من الاستفهام في الآية الإقرار بالربوبية، وقد فعلوا إذ قالوا: بلى أنت ربنا.

(٤) في م٣٥/١ أ «أُجري».

(٥) أي: المجرد عن التقرير.

(٦) أي: لأجل إجرائهم النفي مع التقرير إجراء النفي المجرَّد من التقرير.

(٧) قوله: «وغيره» ليس في م٢/١٩ ب.

(٨) قال الشهاب الخفاجي: «وبلى: جواب«ألستُ»، قال ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا: نعم، لكفروا، لأن النفي إذا أُجيب بنعم كان تصديقاً له [أي: للنفي]، فكأنهم قالوا: لست ربنا، وقيل عليه: إن صَحَّ ذلك عنه ففيه أن النفي صار إثباتاً في تقدير التقرير، فكيف يكون كفراً؟ إنما المانع من جهة اللغة، وهو أن النفي إذا قُصِدَ إيجابه أُجيب ببلى، وإن كان مقرراً بسبب دخول الاستفهام عليه تغليباً لجانب اللفظ، ولا يُرَاعى المعنى إلا شذوذاً كقوله:

أليس الليل يجمع أم عمرو ... وإيانا فذاك بنا تداني

نعم وأرى الهلال كما تراه ... ويعلوها النهار كما علاني

فأجاب: «أليس» بنعم مراعاة للمعنى لأنه إيجاب، وفيه نظر». انظر الحاشية ٢٣٤/٤، وهمع الهوامع ٣٧٣/٤، والجنى الداني/٤٢٢، ومعاني الحروف للرماني/١٠٥، وشرح الكافية ٣٨٢/٢.

(٩) في م٣٥/١ أ «كفروا» كذا من غير لام.

(١) والواقع في الآية نفي، فلو أجابوا بنعم لكان تصديقاً للنفي، أي: لستَ بربنا، وهو كفر.

(٢) في م٥٢/٣ أ «عندك».

(٣) في م١٩/٢ ب «قال».

(٤) لأن «بلى» تفيد إبطال النفي، فكأنه قال: بلى لك عليَّ ألف، فهو إقرار بالدَّيْن فتلزمه.

(٥) لم تلزمه لأن «نعم» معناه: نعم ليس لك علي ألف، وهذا ليس إقراراً بثبوب الدَّيْن فلا يلزمه.

(٦) في م١٩/٢ ب «لم يلزمه» بالمثنّاة من تحت.

(٧) في م٢٩/٥ أ «لم يلزمه فيهما» كذا! وهو تحريف من الناسخ.

(٨) أي: تلزمه الألف سواء أجاب بنعم أو بلى.

(٩) أي: على مقتضى العُرْف الجاري عندهم.

(١٠) أي لا على ما تدل عليه اللغة من الفرق في الاستعمال بين بلى ونعم.

قال الدماميني في ص/٢٣٥ ـ ٢٣٦: «والأقارير مبنيةٌ على ما هو مستعمل عند أهل العُرْف، ولا يلزمون فيها إلا بما هو المتعارف بينهم.

قال ابن الحاجب: غير العرف نعم في الإيجاب نفي معه استفهام؛ ولذلك لو قال شخص: نعم، في جواب: أليس لي عليك ألف؟ ألزمناه بالألف تغليباً للعُرْف، إذ المراد منه عُرْفاً: لك عليَّ ألف، والعُرْف مُقَدَّم على اللغة باعتبار أحكام الشرع، ومستندُ إخراج العرف «نعم» عن وضعه الأصلي أنّ النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير، فيكون موجباً من حيث المعنى.

(١١) وهو قوله: «أنهم لو قالوا: نعم، لكفروا».

(١٢) وهو قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾..

(١) في م٥٢/٤ وم٢٩/٥ ب والدسوقي والدماميني «متمسكين».

(٢) الآيتان: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾. سورة الزخرف ٥١/٤٣ ـ ٥٢.

قال سيبويه في الكتاب ٤٨٤/٢:

«هذا باب أم منقطعة.. كأن فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، فقوله: «أم أنا خير من هذا» بمنزلة أم أنتم بصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلته لو قال: أم أنتم بصراء..».

(٣) ذكر الدماميني أن هذا معارض لما حكاه في الكلام على «أم» عن سيبويه من أنه يراها في الآية متصلة. انظر دماميني/٢٣٦ والشمني/٢٣٦.

وكان ابن هشام قد قال في باب «أم» مما تقدَّم: «سُمِعَ حَذْفُ أم المتصلة ومعطوفها..، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: «أفلا تبصرون أم» إنّ الوقف هنا، وإن التقدير: أم تبصرون، ثم يُبْتَدأ: «أنا خير»، وهذا باطل؛ إذ لم يُسْمَع حذف معطوف بدون عاطفة إنما المعطوف جملة «أنا خير»، ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل: أم تبصرون، ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية، والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير كانوا عنده بصراء، وهذا معنى كلام سيبويه».

(٤) أي: انتهى كلام هؤلاء الجماعة.

(٥) أي على هؤلاء الجماعة في جعلهم الاستفهام التقريري خبراً موجباً.

(٦) قال الدماميني: «ولا إشكال في الحقيقة؛ فإن هؤلاء راعَوا صورة النفي المنطوق به، فأُجيب ببلى حيثُ يراد إبطال النفي الواقع بعد الهمزة، وجوّزوا الجواب بنعم على أنه تصديق لمضمون الكلام جميعه: الهمزة ومدخولها، وهو إيجاب». حاشية الدماميني/٢٣٦.

(٧) مما ذكره الدماميني نفهم أن الاتفاق ليس على إطلاقه؛ وقد ذكر فيه الرضي الخلاف، كما ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف «نعم».

= قال ابن هشام: «.. ولعل ابن عباس رضي الله عنهما إنما قال: إنهم لو قالوا: نعم لم يكن إقراراً كافياً، وجَوَّز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا: نعم جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً؛ إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً؛ وفيه نظر لأن التفكير لا يكون بالاحتمال». مغني اللبيب/ نعم. وانظر خزانة الأدب ٤٨١/٤.

(١) أي: المجرد عن النفي.

(٢) أي: كتاب الأَيْمان والنذور.

وجاء طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين «الإيمان» كذا بهمزة من تحت، وهو غير الصواب.

(٣) جاء في صحيح البخاري: «.. حدثني عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: بينما رسول الله ﷺ مُضِيفٌ ظهره إلى قُبَّةٍ من أَدَمٍ يمانٍ إذ قال لأصحابه: أَتَرْضَوْن أن تكونوا رُبُعَ أهل الجنَّة؟ قالوا: بلى: قال: أَفَلَم ترضوا أن تكونوا ثُلُثَ أهل الجنة؟ قالوا: بلى. قال: فوالذي نفسُ محمدٍ بيده إني لأرجو أن تكونوا نِصْفَ أهل الجنَّة».

كذا جاء نص الحديث في صحيح البخاري «كتاب الأَيمان والنذور» وانظر فتح الباري ١١/٤٦٠، وحاشية الدماميني/٢٣٦، وحاشية الأمير ١/١٠٤.

وللحديث رواية أخرى جاءت في صحيح البخاري وصحيح مسلم ونَصّها:

«عن عبد الله قال: كنا مع النبي ﷺ في قبة فقال: أترضون أن تكونوا رُبُعَ الجنة؟ قلنا: نعم، قال أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قلنا: نعم، قال أترضوان أن تكونوا شطر أهل الجنة. قلنا: نعم، قال: والذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة..» صحيح البخاري: كتاب الرقاق، صحيح مسلم: كتاب الأيمان والنذور.

وعلى هذا ففي الجواب في النصين السابقين روايتان، واحدة ببلى مع أنه لا نفي فيها، وواحدة بنعم على ما جرى عليه العُرف في هذه اللغة.

(٤) جاء في صحيح مسلم: «.. حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان ابن بشير قال:

انطَلَقَ بي أبي يحملني إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، اشهد أني قد نَحَلْتُ النعمان كذا وكذا من مالي، فقال: أكلّ بنيك قد نَحَلْتَ مثل ما نَحَلْتَ النعمان؟ قال: لا، قال فأَشهد على هذا غيري. ثم قال: أيسرُّك أن يكونوا إليك في البر سواء قال: بلى، قال: فلا إذن». انظر صحيح مسلم ١١/٦٨ طبعة الريان - كتاب الهبة.

وانظر حاشية الدماميني/٢٣٦، وحاشية الأمير ١/١٠٤، وفي الحديث غير هذه الرواية. فقد ورد في صحيح البخاري في كتاب الشهادات صورة أخرى له.

(١) أي: في صحيح مسلم.

(٢) جاء في حديث طويل في صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها «.. قال عمرو بن عبسة السلمي: كنتُ وأنا في الجاهلية أظنُّ أن الناس على ضلالة، وأنهم ليسوا على شيء. وهم يعبدون الأوثان، فسمعتُ برجل بمكة يخبر أخباراً، فقعدتُ على راحلتي، فقدمتُ عليه، فإذا رسول الله ﷺ مُسْتَخْفياً، جُرَءاءُ عليه قومه، فلتَطّفتُ حتى دخلت عليه بمكة، فقلتُ له: ما أنت؟ قال: أنا نبيٌّ، فقلت: وما نبيٌّ؟ قال: أرسلني الله، فقلتُ: وبأيِّ شيء أرسلك؟ قال: أرسلني بصلة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يُوَحَّد الله لا يُشْرَك به شيء، قلتُ له: فمن معك على هذا؟ قال: حُرٌّ وعبد، قال: ومعه يومئذٍ أبو بكر وبلال ممن آمن به، فقلت: إني مُتَّبعك، قال: إنك لا تستطيع ذلك يومك هذا، ألا ترى حالي وحال الناس، ولكن ارجع إلى أهلك، فإذا سمعت بي قد ظهرتُ فأتني، قال: فذهبتُ إلى أهلي، وقدم رسول الله ﷺ المدينة، وكنتُ في أهلي فجعلتُ أتخبَّرُ الأخبار، وأسأل الناس حين قدم المدينة، حتى قدم عليّ نفر من أهل يثرب من أهل المدينة، فقلتُ: ما فَعَلَ هذا الرجل الذي قَدِمَ المدينة؟ فقالوا: الناسُ إليه سراع، وقد أراد قومه قتله فلم يستطيعوا ذلك، فقدمتُ المدينة فدخلت عليه فقلتُ يا رسول الله، أتعرفني؟ قال: نعم، أنت الذي لقيتني بمكة؟ قال: فقلتُ: بلى...».

(٣) على تقدير همزة الاستفهام، أي: أأنت.

(٤) في م٢/٥٣ أ «قال».

(١) أي السهيلي ومن معه، ليس لهم أن يجيبوا عن الآية بذلك، يعني وقوع الجواب ببلى في الإيجاب.

(٢) أي بالأحاديث السابقة.

(٣) أي لأن الإجابة للاستفهام المجرَّد ببلى قليل.

(٤) في م٢٩/٥ ب «ولا».

(٥) قال الدماميني في ص/٢٣٦: «وقد عرفت أن هؤلاء الجماعة في غنية عن هذا الاحتجاج، وأنّ ما أورده المصنف عليهم غير وارد».

(٦) في م٥٣/٣ أ تقريرياً.

(٧) في م٥/ ٢٩ ب «ومرادهم تقرير» كذا من غير «أنه».

(٨) في م٢٩/٥ ب «لما».

(٩) أي: لا بما بعد الهمزة، وإلا فلا يصح؛ لأنه يلزم عليه أنهم يقرون بأنه ليس رباً لهم.

(١) في م٤/٥٢ ب «ويقال فيها».

(٢) كذا في التاج، وفي غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٣/١٦٠: «قال أبو عبيد: وفيه لغة أخرى، مَيْدَ، بالميم، والعرب تفعل هذا تدخل الميم على الباء، والباء على الميم، كقولك: أَغْمَطَتْ عليه الحمى وأَغْبَطَت، وقولهم: سَبَّد رأسه وسَمَّده، وهذا كثير في الكلام».

(٣) على هامش م٣/٥٣ أ «الصحيح أنه حرف».

(٤) قال ابن مالك في الحديث: «نحن الآخِرون السابقون يوم القيامة بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا»: «والمختار عندي في «بيد» أن تجعل حرف استثناء، ويكون التقدير: إلاّ كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا، على معنى لكن؛ لأن معنى «إلاّ» مفهوم منها، ولا دليل على اسميتها». شواهد التوضيح والتصحيح/١٥٦.

وقال الدماميني: «أمّا أنّه اسم فدعوى لم يقم عليها دليل، ولو قيل بأنه حرف استثناء كإلاّ لم يبعد، هكذا كنت أقول مُدّة، ثم رأيت في كلام ابن مالك على إعراب مشكلات البخاري ما نصُّه: والمختار عندي في بيد أن تجعل حرف استثناء..». حاشية الدماميني/٢٣٧.

(٥) هذا هو المشهور غير أنه قد تأتي بدون «أن» كالحديث الذي ذكره ابن مالك، ويأتي عند المصنف بعد قليل.

(٦) أي في معنى غير.

(٧) كما تقع «غير» كذلك.

(٨) أي ولا أداة استثناء متصل.

(٩) جاء في صحيح مسلم: «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: نحن الآخِرون ونحن السابقون يوم القيامة بيد أن كل أمة أوتيت الكتاب من قبلنا، وأوتيناه من بعدهم، ثم هذا اليوم الذي كتبه الله علينا هدانا الله له، فالناس لنا فيه تبع، اليهود غداً والنصارى بعد غد».

وفي الحديث روايات أخرى ذكرها مسلم في صحيحه، انظر كتاب الجمعة فيه ٦/١٤٢، والنهاية في غريب الحديث/ بيد، وشواهد التوضيح لابن مالك/١٥٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/١٧، وسنن النسائي: كتاب الجمعة، ومسند أحمد بن حنبل ٢/٢٤٣، ٢٤٩، ٢٧٤.

(١) أي زماناً ومكاناً.

(٢) أي منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا قبل الخلائق في دخول الجنة. انظر هذا عند الدماميني، وتعليق النووي على صحيح مسلم في الموضع نفسه مما تقدَّم.

(٣) أي اليهود والنصارى.

(٤) هو محمد بن إدريس، ولد سنة ١٥٠ هـ بغزَّة، ومات ليلة الجمعة سنة ٢٠٤هـ، ودفن بمصر، ومن مؤلفاته «الرسالة» وهو في علم الأصول، وكتاب «الأم» وهو في الفقه، وهو صاحب أحد المذاهب الأربعة المعروفة.

(٥) قال الدماميني: «بألف بعد الباء، وهمزة بعد الألف، فإن قلت لا يتأتى في «بائد» أن يكون حرفاً لكونه على زنة اسم الفاعل قلتُ: ليس مجرد زنة الاسم مقتضية للاسمية، فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته، ولا اقتضى كونه اسماً». الحاشية/٢٣٧. ولقد وجدته في التاج والقاموس واللسان والنهاية «بايد» كذا بياء بعد الألف.

وفي غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ١٦١/٣: «وبعض المحدثين يحدثه «بأيْدٍ» أنا أُعطينا القوة من بعدهم» يذهب إلى القوة، وليس له معنى تعرفه».

وفي النهاية في غريب الحديث لابن الأثير بيد: «وقيل معناه على أنهم، وقد جاء في بعض الروايات: بايد أنهم، ولم أره في اللغة بهذا المعنى، وقال بعضهم «بأيدٍ»، أي: بقوةٍ، ومعناه: نحن السابقون إلى الجنة يوم القيامة بقوة أعطاناها الله، وفضلنا بها».

(٦) هو كتاب الصَّحاح للجوهري، وهو بالفتح اسم مفرد بمعنى الصحيح، وبالكسر: الصِّحاح أيضاً، وهو المشهور وهو جمع صحيح، ومصنِّفه أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري.

(٧) في التاج: يقال: رجل كثير المال بيد أنه بخيل، معناه غير أنه بخيل، حكاه ابن السِّكِّيت، وقيل: هي بمعنى على، حكاه أبو عبيد.

وذهب ابن سيده إلى أن الأول أعلى، وانظر إصلاح المنطق ليعقوب/٢٤.

(١) كتاب في اللغة لابن سيده علي بن إسماعيل، مطبوع، ولابن سيده كتاب المخصص أيضاً، وقد توفِّي عام/٤٥٨ هـ.

(٢) هو يعقوب بن السكيت مؤدِّب أولاد المتوكل، وهو صاحب كتاب إصلاح المنطق، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبي عمرو الشيباني وغيرهما، وله تصانيف كثيرة، وحصل خلاف بينه وبين المتوكل، فأمر الأتراك فداسوا بطنه، فعاش يوماً وبعض يوم، وكان ذلك لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومئتين، انظر بغية الوعاة ٢/٣٤٩.

(٣) حكى هذا أبو عبيد، انظر التاج/بيد.

(٤) كذا جاء النص في المخطوطات وحاشية الدماميني، وجاء في حاشية الأمير «فَسّرها فيه» بزيادة حرف الجر والضمير، وعن هذه الحاشية نقل النص الشيخ محمد محيي الدين، ومازن مبارك وزميله.

(٥) هذا لابن سيده.

(٦) من معنيي «بيد».

(٧) نقل الزبيدي في التاج/ بيد، كلام ابن هشام.

(٨) في حاشية الأمير ١/١٠٥ «والحديث غريب لا يُعْرَف له سند، كذا في حاشية السيوطي».

وفي هامش م٣/٥٣ أ: قال السيوطي في اللآلئ المنتشرة في الأحاديث المشتهرة عن الحافظ ابن كثير: إن هذا الحديث المذكور لا أصل له، ونبه عليه في «الموايلف» [كذا] أيضاً ثم قال: لكن معناه صحيح».

وقد أورده العجلوني في كشف الخفاء برقم ٦٠٩ ج١/٢٣٢ ونقل عن السيوطي أن معناه صحيح ولكن لا أصل له، ولا يعرف له إسناد، وقد رواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: أنا أعربكم أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر. ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ أنا أعرب العرب، ولدت في بني سعد، فأنى يأتيني اللحن...، وقد أورد هذا الحديث أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده.

(١) في النهاية لابن الأثير «أنا أفصح العرب»، ومثله في غريب الحديث لأبي عبيد القاسم ٣/ ١٦٠ - ١٦١.
ومعنى أفصح من نطق بالضاد أنه أفصح العرب؛ لأن الضاد ليست في غير لسانهم.

(٢) في غريب الحديث: «وأخبرني بعض الشاميين أن النبي قال: أنا أفصح العرب مَيْد أني من قريش..» كذا جاء بالميم فيه، ومعنى بيد هنا من أجل.

(٣) وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان.

(٤) في م٣/٥٣: «ههنا».

(٥) انظر شرح شواهد التوضيح لابن مالك/١٥٤، ونص ابن مالك في همع الهوامع ٣/ ٢٨١.

(٦) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني مدح بها عمرو بن الحارث الأصغر من ملوك الشام الغسانيين، ويقال لهم: بنو حنيفة، وذلك عندما هرب من النعمان بن المنذر اللخمي من ملوك الحيرة، ومطلع القصيدة:

كليني لهمٍ ياأميمةُ ناصبِ ... وليلٍ أُقاسيه بطيء الكواكبِ

والفلول: جمع فَلَل، وهو كَسْرُ حَدِّ السيف، والقراع: المضاربة، وهو مصدر قارعته.
والكتائب: جمع كتيبة، وهي الطائفة المجتمعة من الجيش.
والشاهد فيه عند ابن مالك أن بيد في نص الحديث «بيد أني من قريش» معناها «غير» على حَدّ ما جاءت في هذا البيت.
انظر البيت: في شرح الشواهد للبغدادي ٣/ ١٦، وشرح السيوطي ١/ ٣٤٩، والكتاب ١/ ٣٦٧، والخزانة ١/ ٣٧٠، ٢/ ٩، وهمع الهوامع ٣/ ٢٨١، والديوان/ ٦٠.

(٧) في غريب الحديث ٣/ ١٥٩: «وقال الأموي: بيد معناها على، وأنشدنا لرجل يخاطب امرأة: عمداً...

(١) نُسِب هذان البيتان إلى منظور بن مرثد الأسدي، ومناسبتهما أن رجلاً سافر فلما رجع في أصحابه تأخّر عنهم ليعلم وَجْد امرأته به، وحاله عندها، فوجدها قد حزنت، فقال: عمداً...
ثم ذكر أنه يخاف إن هلك أنها لا تبكي عليه ولا تنوح، وفيهما روايات:
أخال بدلاً من أخاف، ولم تُرنِّي في موضع: أن تُرِنِّي، وفي الفائق في غريب الحديث ومراجع أخرى: تَرَني، كذا من الرؤية.
وفعلتُ: كذا في المراجع بضم التاء، ووجدته مضبوطاً بالكسر فعلتِ، في غريب الحديث.
وذاك: فيه كسر الكاف على مخاطبة المؤنث، وفيه فتحها.
ومنظور راجز من بني أسد، واسم أبيه مرثد بن فروة، واسم أمه حبة.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي٣/٢٥، والتهذيب ١٤/٢٠٦، والفائق ١/١٤١، واللسان/ بيد، وغريب الحديث ٣/١٥٩، وشرح السيوطي ١/٣٥٢، وشرح شواهد التوضيح/١٥٥، الصحاح/رنن.

(٢) الصواب من الإرنان، قال الدماميني: «وكان ينبغي أن يقول من الإرنان، لأن الفعل هنا رباعي كما أشار إليه الجوهري». انظر ص/٢٣٩، وذكر الشمني أن مراد المصنف هنا بيان أصل هذا المعنى في الكلمة.

(١) ترك المصنف وجهاً رابعاً ذهب إليه الأخفش وهو أنه حرف جر، ذكره المرادي في الجنى الداني/ ٤٢٦، ونقله عنه الدماميني في ٢/ ٢٣٩، وانظر همع الهوامع ٣/ ٢٩٦، ٢٩٨، وتوضيح المقاصد ٨٧/٤ وذكر صاحب التاج أنه بمعنى «على» من نقل ابن الأنباري عن جماعة، قال: «وبَلْهَ بمعنى «على» نقله ابن الأنباري عن جماعة، وقال الفراء: من خفض بها جعلها بمنزلة «على» وما أشبهها من حروف الخفض» التاج/ بله.

(٢) بمعنى «اترك» فهو اسم فعل، وفي الصحاح: «اسم معناها دع».

(٣) وقال المرادي: «وتكون مصدراً بمعنى «تَرْك» النائب عن اترك»
وقال الدماميني بعد نقل نص المرادي: «وهذا القيد أهمله المصنِّف» انظر الجنى الداني/٤٢٤، وحاشية الدماميني/٢٣٩، وقال ابن مالك في شواهد التوضيح/٢٠٥: «وهو مصدر مهمل الفعل ممنوع التصرف».

(٤) ما بعدها على الوجه الأول وهو كونه اسم فعل، وهو منصوب على المفعولية.

(٥) والخفض على الوجه الثاني وهو كونه مصدراً، والخفض على إضافة المصدر إلى المفعول.
وذهب الفارسي إلى أنه مصدر مضاف إلى الفاعل.
قال الدماميني: «قلتُ ولعل هذا هو الحامل للمصنّف على أن قال أولاً: مصدر بمعنى الترك، فأطلق ولم يقيده بالأمر ليشمل قول أبي علي وغيره». دماميني/٢٣٩.
وقال المرادي: «وتكون مَصْدراً بمعنى «تَرْك» النائب عن «اترك»، فتستعمل مضافة نحو: بَلْهَ زيدٍ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وقال أبو علي: مضاف إلى الفاعل». الجنى الداني/٤٢٤.

(١) أي مرفوع على الوجه الثالث وهو كونها اسماً مرادفاً لكيف، ورفعه على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله.
وقال المرادي: «وأجاز قطرب وأبو الحسن أن تكون بمعنى كيف فتقول: بَلْهَ زيدٌ، بالرفع». الجنى الداني/٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٢) أي فتح «بله» بناءً على الأول؛ لأنها اسم فعل، وأسماء الأفعال من المبنيات.
وفي التاج: «وفيه إشارة للرد على الجوهري في قوله: مبنية على الفتح ككيف، قال ابن بَرِّي: حقه أن يقول مبنية على الفتح إذا نصبت ما بعدها فقلت: بله زيداً ،كما تقول: رويد زيداً». وانظر الصحاح/ بله.
والفتح على الثالث بناءٌ لتضمنها معنى حرف الاستفهام «كيف».

(٣) لأنها حينئذٍ مصدر، ولا ضرورة لبنائه، وانظر شواهد التوضيح/٢٠٥.

(٤) الرفع والنصب والجر.

(٥) قائل البيت كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة في وقعة الأحزاب.
والرواية عند البغدادي: فترى الجماجم، وقال: «اشتهر في كتب النحو «تذر» ليعرى من التعلّق بما قبله».

وقبل هذا البيت:

نصل السيوف إذا قَصُرْن بخطونا قُدُماً ونُلْحِقُها إذا لم تلحقِ

وقوله: تذر، الضمير يعود على السيوف، وقوله فترى: الرؤية بصرية، وضاحياً: من ضحا يضحو إذا ظهر وبرز من محله، والجمجمة عظم الرأس، والهامة وسطه ومعظمه.

ومعنى البيت: إذا كانت حالة الرؤوس هذه الحالة مع خفائها وعزة الوصول إليها فكيف حال الأكفّ التي هي ظاهرة يوصل إليها بسهولة.

والشاهد في البيت رفع الأكف ونصبها وجرها، وهي:

بَلْهَ الأكفُّ: على معنى: كيف الأكفُّ؟ وبَلْهَ الأكفَّ: على معنى: دع الأكفَّ. وبَلْهَ الأكفِّ: على معنى: تَرْكَ الأكفِّ.

وعلى رواية الرفع يكون المعنى: إن تلك السيوف تترك قبائل العرب بارزة الرؤوس كأنها لم تخلق في محالها، أو تترك الجماجم المستورة مكشوفة ظاهرة، فكيف الأكفُّ؟

وعلى رواية النصب: إنها تترك الجماجم على تلك الحالة، فَدعِ الأكفَّ، فإن أمرها أيسر وأسهل.

وعلى رواية الجر: إنها تترك الجماجم تَرْكَ الأكفِّ منفصلة من محالها كأنها لم تخلق متصلة بها.

وتقدمت ترجمة كعب، وانظر البيت في الجنى الداني/٤٢٥، وأوضح المسالك ٣٦/٢، وحاشية الصبان ١٢١/٢، وشرح السيوطي ٣٥٣/١، وشرح البغدادي ٢٥/٣، والخزانة ٢٠/٣، شذور الذهب/٤٠٠، همع الهوامع ٢٩٧/٣، والتاج والصحاح واللسان/بله، شرح الأشموني ٢/ ٢٠٢، توضيح المقاصد ٨٧/٤، شرح المفصل ٤٨/٤، الديوان/٧٧.

(١) لعل المصنف أخذ هذا من شيخه أبي حيان، ومن المرادي في الجنى الداني.
قال البغدادي: «وقول المصنف: وإنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود، كذا قال أبو حيان في الارتشاف في باب الاستثناء.
وحكى الفارسي في حلبياته عن قطرب وفي غيرها عن أبي الحسن أنهما أجازا رفع مابعدها على أن تكون بمعنى كيف، فتقول: بَلْهَ زيدٌ، وهذا غير محفوظ في كلامهم، ولا سبيل إلى إجازته بالقياس».
انظر شرح الشواهد ٢٧/٣، والجنى الداني/٤٢٤، والارتشاف/١٥٥٤ - ١٥٥٥.

(٢) في م٢/٢٠ أ «أن ترفع».

(٣) وفي حال المصدرية يكون «الزيدين..» وما بعده في حالة الجر، والأول علامة الجر فيه الياء؛ لأنه مثنى، وكذا في المسلمين، لأنه جمع، وأحمد علامة الجر فيه الفتح، والهندات جُرَّت بالكسرة على بابها، على معنى: تَرْك الزيدينِ، تَرْك المسلمِينَ.

(٤) واسم الفعل على معنى: «دع الزيدينِ، وتكون الياء في الأول والثاني، والفتحة في الثالث، والكسرة في الرابع علامة النصب في المفعول به.

(١) وجه الغرابة في الحديث دخول «مِن» على «بَلْهَ» ويأتي نصُّه.

(٢) نص الحديث في فتح الباري ٣٩٦/٨ ـ ٣٩٤.

قال ابن حجر: «وأما إذا تقدّمت «مِن» عليها فقد قيل هي بمعنى كيف، ويقال بمعنى: أَجْل، ويقال بمعنى: غير أو سوى، وقيل بمعنى فضل.

لكن قال الصاغاني: اتفقت.. نسخ الصحيح على «من بله»، والصواب إسقاط كلمة «من».

وتعقّب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فُسِّرت بمعنى «دع»، وأما إذا فسِّرت بمعنى من أجل أو من غير أو سوى فلا، وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح بإثبات مِن..».

وقال الأخفش: «بله: هنا مصدر كما تقول: ضَرْبَ زيدٍ، وندر دخول «مِن» عليها زائدة»

وقال ابن مالك: «وندردخول مِن عليه زائدة في قوله: «من بَلْه ما اَطّلعتم عليه». شواهد التوضيح/٢٠٥.

وانظر نص الحديث في النهاية والتاج/ بله، وشواهد التوضيح/٢٠٥.

(٣) تتمة الحديث: «ثم قرأ الرسول ﷺ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾. السجدة آية/١٧.

(٤) قال ابن حجر: «ووقع في المغني لابن هشام أن «بله» استعملت مجرورة، وأنها بمعنى غير، ولم يذكر سواه، وفيه نظر؛ لأن ابن التين حكى رواية «من بَلْهَ» مع وجود «مِن» فعلى هذا فهي مبنية، وما مصدرية، وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء، والخبر هو الجار والمجرور المتقدّم، ويكون المراد بـ «بله» الاستبعاد، والمعنى: من أين اطلاعكم على هذا القدر الذي تقصر عيون البشر عن الإحاطة به؟ ودخول «مِن» على «بَلْهَ» إذا كانت بهذا المعنى جائز..». فتح الباري ٣٩٧/٨ ثم ذكر ابن حجر أن أصح التوجيهات أنها بمعنى غير.

(٥) ذهب الكوفيون والبغداديون إلى أنها من ألفاظ الاستثناء، وهو عند البصريين غير جائز.

قال المرادي: «وعَدّها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيد بَلهَ الأحرارَ، رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف، فجعلوه استثناءً؛ إذ المعنى ان إكرامك الاحرار يزيد على إكرامك العبيد.

وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض.

[قال المرادي] وليس بصحيح بل النصب مسموع من كلام العرب» ونقل هذا النص عنه الدماميني.

انظر الجنى الداني/٤٢٥ ـ ٤٢٦، وحاشية الدماميني/٢٤٠، وتوضيح المقاصد ٨٧/٤، ومثله ما تقدّم في همع الهوامع ٢٩٦/٣ ـ ٢٩٧ وفيه: «وأنكر ذلك البصريون لأن «إلاّ» لا تقع مكانها، ولأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليه.

وقال ابن الصائغ، ولو صح دخول «لاسيما» و «بله» في أدوات الاستثناء لدخلت فيها «حتى»؛ لأن ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها، والجر لما بعدها مجمع على سماعه.

وأجاز الكوفيون فيه النصب، وأنكره أكثر البصريين، وهم محجوجون بالسماع...».

(١) ذكر ابن هشام لها هنا أربعة أقسام، وذكر المرادي ثلاثة، قال: «وأقسامه ثلاثة: تاء القسم، وتاء التأنيث، وتاء الخطاب». الجنى الداني/٥٦.

(٢) وهو النوع الأول

(٣) قال الدماميني: «وفيه نظر، وإنما معناه كون مجروره مقسماً به».

وتعقَّب الأمير الشارح في حاشيته ١٠٦/١ فقال: «وهذا من الشارح شيء عجيب، فإنا نراهم يقولون: على معناها الاستعلاء مثلاً، ولا يقولون كون مجرورها مُسْتَعْلَى عليه، وهما متلازمان».

وقال الرُّمَّاني: «وإنما عملت التاء في المُقْسَم به لأنها مختصَّة بالاسم، وعملت الجر لأنها وصلت القَسَم إلى المقسَم به، كما يوصل حرف الجر الأفعال إلى الأسماء، ولأنها بدل من عامل، فعملت كما كان ما هي بدل منه عاملاً». معاني الحروف/٤٢.

(٤) كذا في المخطوطات بالياء، وفي م٣/٥٣ والحواشي والمطبوع «وتختص» بالتاء.

وقوله: «يختص» أي: هذا الحرف، وهو التاء الجارَّة.

(٥) قال الدماميني: «وذلك لأن القَسَم عليه يجب أن يكون نادر الوقوع، علم ذلك بالاستقراء، والنادر موقع للتعجب». انظر الحاشية/٢٤٠.

وقال الأمير: «أي أن المقسَم بها لابُدَّ أن يكون غريباً». الحاشية ١٠٦/١.

وذهب أبو حيان إلى أن نصوص النحاة أنه يجوز أن يكون معها تعجب ويجوز ألاّ يكون. انظر البحر ٣٢١/٦ - ٣٢٢.

(٦) قال المرادي: «حكى الأخفش دخولها على الرَّبِّ، قالوا: تَرَبِّ الكعبة، وخصَّ بعضهم دخولها على الرب بأن يُضاف إلى الكعبة، وليس كذلك، لأنه قد جاء عنهم: تَرَبِّي، وحكى بعضهم أنهم قالوا: تالرحمنِ، وتَحَياتِكَ، وذلك شاذ». انظر الجنى الداني/٥٧، والبحر المحيط ٣٣٠/٥.

(١) سورة الأنبياء ٥٧/٢١: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾. وانظر الكشاف ٢/ ٣٣١.

(٢) قال أبو حيان مُعَقِّباً على الزمخشري: «أما قوله: إن الباء هي الأصل، إنما كانت أصلاً لأنها أوسع حروف القسم...، وأما أن التاء بدل من واو القسم الذي أُبْدِلَ من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد رَدَّ هذا السهيلي، والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيء منها أصلاً لآخر». البحر المحيط ٣٢١/٦ - ٣٢٢.

وذكر المرادي أن قولهم إن التاء بدل من الواو والواو بدل من التاء مستضعف، ولا يقوم على صحته دليل. الجنى الداني/٥٧.

(٣) كذا في المخطوطات وحاشيتي الدماميني والدسوقي، وعند الأمير«حروف»، ومثله عند مبارك وزميله.

(٤) تقدَّم أن هذا ليس بلازم دائماً، وإنما يلزم التعجبُ اللامَ.

(٥) كذا «تَسَهُّل» في الكشاف والمخطوطات ماعدا الثانية والثالثة. فقد جاء فيهما تسهيل، ومثله في المطبوع.

(٦) النص في الكشاف ٣٣١/٢ على غير هذا: «وتأتِّيه؛ لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذُّره، ولعمري إنّ مثله صعب متعذِّر في كل زمان، خصوصاً في زمان نمرود مع عتوه واستكباره وقوة سلطانه وتهالكه على نصرة دينه..».

(٧) وهو النوع الثاني.

(٨) أي أواخر الأسماء.

(٩) هذا مبنيٌّ على أن الضمير هو «أنْ» وحده، ولو قلت: أنتَ يكون مركّباً من اسم وحرف، وهذا رأي الجمهور، وذهب الفراء إلى أن مجموعهما الضمير، وعلى هذا فالتاء بعض الاسم، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هي الضمير وحدها، وهي التي في فعلتَ وفعلتِ، ولكنها كثرت بـ «أنْ»، وعلى هذا فالتاء اسم. انظر الجنى الداني/٥٨، والدماميني/٢٤٠.

(١) وهو النوع الثالث.

(٢) في م٣/ ٥٣ أ «في ضمير النسب».

(٣) الكُنْتِيّ: الرجل العجوز الطاعن في السِّنِّ، ومنه قوله:

فأصبحتُ كُنْتِيّاً وأصبحتُ عاجناً وشرُّ خِصَال المرء كُنْتٌ وعاجِنُ

وكُنتيٌّ منسوب إلى «كُنْتُ»؛ لأنك تقول: كنتُ كذا، وكنتُ كذا، والنسبة إلى «كُنْتُ» شاذة؛ لأن النسب فيها «كونيّ» سواء كانت التاء اسماً أو حرفاً؛ إذ يُنْسَبُ إلى صدر المركَّب كما في «تأبَّطَ شراً»، وما كان من بابه.

(٤) سقط لفظ «هنا» من م١/٣٦ أ.

(٥) أي كالواو الدالة على الجمع في «أكلوني البراغيث»؛ فإنها علامة الجمعية، على وجه من أوجه أعاريبها.

(٦) وهي اللاحقة للفعل.

(٧) وإن كان الخطاب فيه لمؤنث، أو غير مفرد، وقد جاء في كتاب الله من هذا الباب ثلاث آيات: الأولى في سورة الأنعام الآية/ ٤٠ ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ...﴾، والثانية في السورة نفسها الآية/ ٤٧ ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ...﴾، والثالثة في سورة الإسراء الآية/ ٦٢ ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ...﴾.

وذهب العلماء إلى أن الفعل بمعنى أخبرني، أو أخبروني، وأن التاء تلازم الفتح كحالها للواحد المذكر، وأن الكاف تتصل بها مشعرة باختلاف المخاطب.

ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل، وأن ما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب، وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء، ومذهب الكسائي أن الفاعل هو التاء، وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول الأول.

ومذهب الفراء أن التاء حرف خطاب كهي في أنت، وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت ضمائر النصب للرفع.

وانظر تفصيل هذه المذاهب في البحر المحيط ١٢٥/٤ ـ ١٢٦ و٥٧/٦ وذكر ابن هشام هذه المذاهب في حرف الكاف.

(١) جاء الضبط في طبعة مبارك بضم التاء، وهو غير الصواب، وقوله: «جمعوا بين خطابين» أي: لمخاطب واحد في كلام واحد، والخطاب الأول هو التاء، والثاني هو «كُما».

(٢) في قولنا: يا غلامكم.

(٣) عند الدماميني/٢٤٠ «وأنه خطاب لواحد [وهو الغلام] لا لاثنين [كما في أرأيتكما المحكوم بمنعه]» كذا! والصواب ما جاء في المخطوطات والمطبوع، والاثنان هما المنادى والمضاف إليه.

(٤) أي أَوْلَى بالمنع لأن الخطاب فيه وضعي لا لطارئ، والمخاطب فيه اثنان لا واحد.

(٥) جاء هنا اجتماع خطابين: الأول هو الغلام، والثاني هو الكاف المكسورة لسيدته.
وقد جاء من غير ضبط عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين.

(٦) وإنما هو متفجِّع عليه.

(٧) وهذا هو النوع الرابع.

(٨) أي تأنيث المسند إليه.

قال المرادي: «وأما تاء التأنيث فهي حرف يلحق الفعل دلالة على تأنيث فاعله لزوماً في مواضع، وجوازاً في مواضع..، ولا تلحق إلا الماضي، وتتصل به متصرِّفاً وغير متصرف..». الجنى الداني/ ٥٧، وانظر معاني الحروف للرماني/٤٢.

(١) هو أبو الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي، وله نكت على الإيضاح للفارسي. انظر همع الهوامع ١٦٠/٢، وفي غاية النهاية ٢٢٦/١ ترجمة لقارئ فلعله هو.

(٢) أي تاء التأنيث اسم كالتاء في «قمتُ».

قال السيوطي: «تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفاً، وقال الجلولي: اسماً، ما بعدها بدلاً منها، أو مبتدأ خبره الجملة قبله». همع الهوامع ٦٤/٢.

(٣) أجمع النحويون على أن تاء التأنيث حرف، قال المالقي: «وهي حرف تقدَّمت على الاسم المؤنث أو تأخرت عنه، وأما مع تأخيره عنه فيدل على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها نحو: الهندان قامتا، فيجتمع مع الضمير، ولو كانت اسماً ما اجتمع ضميران». رصف المباني/٦٥، وانظر شرح المفصل ٩١/٥.

(٤) أي على رأي الجلولي.

(٥) عند مبارك «في [الاسم] الظاهر» ثم قال في حاشية (٦) ص/١٥٨: «زيادة نقلناها من حاشية الدسوقي».

قلتُ: ماجاء عند الدسوقي ليس في المتن وإنما ذكره تفسيراً وبياناً. انظر حاشية الدسوقي ١٢٥/١.

(٦) في نحو: قامتْ هند.

(٧) أي بعد التاء، وفي م٥٣/٤ ب: «بعدها نحو قامت زينب».

(٨) على رأي الجلولي يكون «هند» بدلاً من التاء لئلا يجتمع فاعلان، أو مبتدأ خبره الجملة قبله.

(٩) أي: يَرِدُ هذا التوجيه على مذهب الجلولي.

(١٠) كقولنا: قام زيد أخوك، فأخوك وهو البدل صالح لأن يُستغنى به عن المبدل منه وهو زيد، وفي قولنا: قامت هند، لا يستغنى بهند عن التاء؛ لئلا يلتبس بالمذكر لو حذف المبدل منه وهو التاء.

(١) الضمير عاد إلى الرؤوف، مع أن الرؤوف بدل منه، وهو قليل، ومثله قامت هند، في عود التاء إذا عُدَّت اسماً على ما بعدها، وهو هند. ويكرر قولهم هذا في الباب الرابع في الفرق بين البدل وعطف البيان.

(٢) أي مما يَرُدُّ رأي الجلولي وتخريج «قامت هند» على اسمية التاء أنا إن جعلنا «هند» مبتدأ يكون خبره الجملة قبله هرباً من تتابع اسمين نكون قد ارتكبنا محذوراً آخر وهو أن مجيء الجملة خبراً مقدَّماً على المبتدأ قليل في كلام العرب، وعلى هذا فكيف نُخَرِّج الكثير الشائع من مثل قولهم: «قامت هند» على مثل هذا القليل النادر؟

(٣) قائل البيت الفرزدق، وهو من قصيدة مدح بها الوليد بن عبد الملك.
ومحارب: قبيلة من فهر، والمراد بكليب رهط الشاعر جرير، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة، وأبوه: مبتدأ مُخْبَرٌ عنه بالجملة الاسمية قبله، وهي «ما أُمُّه من محارب».
والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله: مَلِك.
والذي رمى إليه ابن هشام من هذا البيت هو أن الخبر إذا كان جملة فإنَّ تقدّمه على المبتدأ قليل كما هو في هذا البيت مع أنه مقيس، فكيف يخرج عليه الكثير الشائع من مثل قولهم: قامت هند؟
وانظر البيت في العيني ١/٥٥٥، وهمع الهوامع ٢/٩١، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٤٣، وشرح الشواهد للسيوطي ١/٣٥٧، ورصف المباني/١٨، والخصائص ٢/٣٩٤، الديوان/٢٥٠ برواية: «أبوها».

(٤) ذكر المرادي أنها توصل بثلاثة أحرف فتقول: رُبَّت وثُمَّت ولاتَ، ثم ذكرها مع لعل فقال: لعلت، ونسب هذا لبعض النحويين، انظر الجنى الداني/٥٨، وكذا رصف المباني/١٦٩، وانظر رب ولات فيما يأتي. وانظر كتاب الشعر للفارسي ١/٧١ - ٧٢.

(٥) ويقل إسكانها.

(١) في م٥/٣٠ «فيه».

(٢) قال الرُّمَّاني في معاني الحروف/١٥٠: «ومن العرب من يقول: فُمَّ، فيبدل من الثاء فاءً على حَدّ قولهم: جَدَث وجَدَف، وثوم وفُوم في أحد القولين، وكذلك ما جَرَى مجراه». وانظر الجنى الداني/ ٤٣٢، وهمع الهوامع ٢٣٦/٥.

وقال ابن جني: «وأمّا البدل فأخبرني أبو علي قراءةً عليه بإسناده إلى يعقوب أن العرب تقول في العطف: قام زيد فُمَّ عمرو، وكذلك قولهم: جَدَف وجَدَث». سر صناعة الإعراب ٢٤٧/١ وانظر إبدال الألفاظ لابن السكيت/١٢٥.

(٣) في م٣/٥٤أ «كقولهم في الجدث: جَدَف».

(٤) وهو القبر.

(٥) في م٣/٥٤ أ «أَمَّا» وسقط «فأما» من م٥/٣٠أ.

(٦) أي يتخلَّف ظاهره مع كونها عاطفة، أي: فلا تقع عاطفة.

(٧) قال ابن يعيش: «والكوفيون أيضاً يرون زيادة «ثم» كزيادة الواو والفاء عندهم» انظر شرح المفصل ٩٦/٨، وشرح الكافية ٣٦٨/٢، ٣٦٩.

وذهب أبو حيان في البحر ١١٠/٥ إلى أنه غير ثابت من لسان العرب زيادة ثم، وانظر البحر أيضاً ٧٩/٣.

وفي المحرر ٣٧٠/٣ نقل المهدوي عن أبي علي زيادة «ثم» في الآية/١٥٢ من سورة آل عمران «ثم صرفكم عنهم».

(١) الآية ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ ... ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة التوبة ١١٨/٩.

وقد ذكرت رَدَّ أبي حيان على الكوفيين بأنّ دعوى الزيادة مردودة في الآية، وأن زيادة «ثم» غير ثابتة في لسان العرب. انظر البحر ١١٠/٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٢٠/٢.

(٢) رواية البيت عند ابن جني وابن يعيش والمالقي وابن مالك:

أُراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوى فثُمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديا

وكذا جاءت الرواية في الديوان، وذكر الروايتين البغدادي.

وجاء الضبط عند السيوطي بفتح الثاء: فَثَمَّ، وقد تبع في هذا السيرافي لئلا يَدْخُلَ عاطفٌ على عاطف.

ومعنى البيت أن له حاجة لا تنقضي أبداً.

وذكر البغدادي أن الشاهد فيه زيادة الفاء، وذكر مثله الرضي، ثم ذكرا أن الأخفش زعم أن الزائد في البيت «ثم» لا الفاء.

قال الرضي: «قيل: الفاء زائدة، وقيل بل الزائد «ثم» لحرمة الصدر».

وانظر البيت في الخزانة ٥٨٨/٣، ورصف المباني/٢٧٥، وشرح المفصل ٩٦/٨، وسر صناعة الإعراب ٦٤/١، ٣٨٦، وحاشية الصبان ٩٥/٣، وشرح الرضي ٣٦٨/٢، وشرح الشواهد للبغدادي ٣٧/٣، وشرح السيوطي ٢٨٢/١، ٢٨٤، ٣٥٨، وشرح التوضيح/١٩٤، والديوان/٢٨٥.

(٣) ذكر البغدادي في الخزانة ٥٨٩/٣ أنه في مغني اللبيب بالعين المهملة. قلتُ: لم أجد مثل هذا في المخطوطات، وجاء بالعين المهملة عند ابن مالك في شرح التوضيح/١٩٤ «عاديا».

(٤) قال أبو حيان: «وإذا كانت شرطية فجوابها محذوف تقديره: تاب عليهم، ويكون قوله: «ثم تاب عليهم» نظير قوله: «ثم تاب عليهم» بعد قوله: «لقد تاب الله على النبيّ، الآية». انظر البحر ٥/١١٠.
والآية التي ذكرها أبو حيان نظيراً لهذا التقدير هي الآية/١١٧ من سورة التوبة، وذكر أبو حيان أنه قد

= تجرد «إذا» بعد «حتى» عن الشرط فلا تحتاج إلى جواب، وتبقى لمجرد الوقت، فلا تحتاج إلى جواب، وتكون غايةً للفعل قبلها وهو قوله: خُلِّفوا، أي: خُلِّفوا إلى هذا الوقت، ثم تاب عليهم، ونقل هذا الشمني عنه، انظر حاشيته ١/٢٤٢.

(١) تبع المصنف في هذا ابن جني، قال: «كأنه قال: ثم إذا أصبحت أصبحت غاديا» سر الصناعة ١/٢٦٤، وقد أشار إلى هذا الاتّباع من المصنف البغدادي في الخزانة ٣/٥٨٨.
وقال الدماميني: «على زيادة الفاء لأنها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع بيقين، ولم تُعْهَد زيادة ثم بيقين..». انظر حاشيته/٢٤٢، وانظر زيادة الفاء عند ابن عصفور في ضرائر الشعر/٧٣ في قوله:

فرأيتُ ما فيه فثُمَّ رُزِئْتُه فلَبِثْتُ بعدك غيرَ راضٍ مَعْمَرِي

(٢) وهو المعنى الثاني من معانيها.

(٣) ذكر المرادي أن مذهب الفراء والأخفش وقطرب هو أن «ثم» بمنزلة الواو، ولا ترتب. الجنى الداني/٤٢٧، وانظر همع الهوامع ٢٣٦/٥، وشرح التصريح ١٤٠/٢.

(٤) كذا جاءت الآية في المخطوطات والمطبوع ماعدا طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، فقد سقط من النص في طبعتهما ﴿هُوَ ٱلَّذِى﴾، وقد حذا حذوهما قباوة في الجنى الداني/٤٢٧، ولم يشيروا جميعاً إلى ما جاء في الأصول المخطوطة، ولا ما وقع فيه ابن هشام من الخلط بين آيتين.

(٥) قال الدماميني في حاشيته ص/٢٤٣: «هكذا هو في جميع النسخ التي وقفتُ عليها في هذا الكتاب، وهو سهو في التلاوة بلا شك، وما أظنُّه قصدِ بالتلاوة الآية التي في سورة الزمر، وليس فيها «هو الذي» وإنما هي ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ...﴾ [الزمر ٦/٣٩].. وأما الآية التي فيها ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم﴾ فهي في سورة الأعراف [١٨٩/٧]، وليس فيها «ثم»، وإنما هي هكذا» ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا...﴾، والحاصل أنه ليس في القرآن في هذا المعنى آية جمع فيها بين «هو الذي» وكلمة «ثم»، والاستشهاد حاصل بآية الزمر؛ فإن خَلْق حواء لم يكن خَلْق الذّريّة، فثبت أن «ثم» استعملت بمعنى الواو مجازاً للاتصال الذي بينهما في معنى العطف، فالواو لمطلق العطف، و«ثم» لعطف مقيّد، والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوي، فيجوز أن تستعمل بمعنى الواو، فقال هؤلاء القوم بذلك تمسّكاً بهذه الآية..» انتهى نص الدماميني.

وانظر حاشية الأمير ١٠٧/١، وحاشية الدسوقي ١٢٦/١، ونقل بعض نص الدماميني على هامش م٥٤/٣ ب وم٥٤/٤أ.

وذهب أبو حيان في البحر ٤١٦/٧ إلى أن «ثم» في الآية جاءت لترتيب الأخبار كأنه قيل: ثم كان من أمره قبل ذلك أن جعل منها زوجها، فليس الترتيب في زمن الجعل.

وتبع المرادي شيخه أبا حيان على هذا في الجنى الداني/٤٣٠، وانظر همع الهوامع ٢٣٦/٥.

(١) الآيات: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسۡلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ * ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾. سورة السجدة ٣٢/٧ - ٩.

والشاهد في «ثم» الثانية لا الأولى، أي في الآية/٩ «ثم سَوَّاه» فإن تَسْوِيَة آدم لم تكن بعد جعل نسله من ماء مهين.

(٢) الآيات من سورة الأنعام ٦/١٥٣ ـ ١٥٤.

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسۡتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ * ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ وَتَفۡصِيلًا لِّكُلِّ شَىۡءٍ وَهُدًى وَرَحۡمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ﴾.

قال الدماميني في حاشيته/٢٤٣: «فالاستشهاد واضح؛ لأن إيتاء موسى الكتاب كان سابقاً على ذلك، فلا يكون «ثم» للترتيب».

وقال أبو حيان: «والذي ينبغي أن يذهب إليه أنها استعملت للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة، وقد ذهب إلى ذلك بعض النحاة» البحر ٤/٢٥٥.

(١) البيت لأبي نواس الحسن بن هانئ، وهو من سبعة أبيات مدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر، وهو عم هارون الرشيد، ورواية الديوان:

قـل لـمـن سـاد ثـم سـاد أبـوه قـبـلـه ثـم قـبـل ذلـك جَـدُّهْ

والشاهد فيه قوله: ثم ساد أبوه ثم قد ساد.. وسيادة الأب لا تكون بعد سيادة الابن، وسيادة الجد لا تكون بعد سيادة الابن، فَدَلَّ هذا على أن «ثم» لم تفد ترتيباً.

وقال المرادي نقلاً عن ابن عصفور: «وأما قول الشاعر..، فينبغي أن يحمل على ظاهره، ويكون الجدّ قد أتاه السؤدد من قبل الأب، وأتى الأب من قبل الابن، وذلك مما يمدح به، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد..»

وفي شرح الشواهد للبغدادي: «وأجاب الفراء عن البيت ونحوه بأن «ثم» فيه للترتيب الذكري، ويقال له الترتيب الإخباري، وترتيب اللفظ أيضاً..».

وانظر البيت: في شرح الشواهد للبغدادي ٣٩/٣، الجنى الداني/٤٢٨، شرح الرضي ٣٤١/٢، الخزانة ٤١١/٤، همع الهوامع ٢٣٦/٥، رصف المباني/١٧٤، الديوان/٣٨٠ «برواية الصولي» دار الرسالة بغداد/١٩٨٠.

ولم يذكره السيوطي فهو ممن لا يحتج بشعره؛ لأنه بعد عصر الاحتجاج.

(٢) سقط «قد» من م٣٥/١ أ وم٢٠/٢ ب ولا يستقيم الوزن بدونها، وذكر مثل هذا الدماميني، وهو أنها سقطت سهواً من بعض النسخ، وذكر الشمني مثل ذلك، وأنها ساقطة من كثير من النسخ المعتمدة.

(٣) أي آية الزمر ٦/٣٩ ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾.

(٤) قال الدماميني «وإنما حذف لدلالة المعنى عليه، ووجه الدلالة أن «مِن» في قوله: «من نفس واحدة» تدل على أن النفس مبتدأ ومنشأ للخلق، وعلى أنها مخلوقة ومنشأة؛ إذ يستحيل أن يكون غير المخلوق منشأً للمخلوق» ص/٢٤٣.

(١) كما في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ الأنعام ٩٦/٦ على قراءة عاصم، أي فلق الإصباح وجعل الليل.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ..﴾ أي يصففن ويقبضن، والآية من سورة الملك ١٩/٦٧ والاحتجاج بالآيتين للدماميني/٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) تعقب الدماميني المصنِّف في ص/٢٤٤ على لفظ «تَوَحَّدَت»، وذكر أن الأَوْلَى أن يكون «وَحُدَتْ»، وذلك لأن «واحدة» ليس مأخوذاً من المزيد، وإنما هو من الثلاثي، ويقال: وَحِدَ كعَلِم، ووَحُد كظرُف، بمعنى انفرد، والثاني أنه كان يحسن حينئذٍ تفسيره بانفردت؛ لأن استعمال «وحد» بهذا المعنى ليس في الشهرة كَتَوَحَّد.

(٣) وهي صغار النمل، والواحدة ذرّة.

(٤) القُصَيْرى: الضلع الأسفل، وهو أقصر الضلوع، وقد جاء شرح هذا اللفظ على هامش م٢/٢٠ ب وم٣/٥٤ ب.

(٥) في م٥/٣٠ ب «أن الرابع إن خلق..».

(٦) كذا في المخطوطات والحواشي «عادة» وعند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين «العادة».

(٧) ذكر الدماميني في ص/٢٤٤، أن كلام ابن هشام هذا مأخوذ من كلام الزمخشري، والذي وجدته في الكشاف ٣/٢٤ قوله:

«فإن قلت: ما وجه قوله: «ثم جعل منها زوجها»، وما يعطيه من معنى التراخي؟ قلتُ: هما آيتان من جملة الآيات التي عَدَّدها دالاً على وحدانيته وقدرته تشعيب هذا الخلق الفائت للحصر من آدم، وخلق حواء من قُصَيْراه، إلا أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة، والأخرى لم تجربها العادة، ولم تُخْلَق أنثى غير حَوّاء من قُصَيْرى رجل، فكانت أدخل في كونها آية، وأجلب لعجب السامع، فعطفها بثُمَّ على الآية الأولى للدلالة على مباينتها لها، فضلاً ومزية، وتراخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آية، فهو من التراخي في الحال والمنزلة، لا من التراخي في الوجود».

وهذا النص عند أبي حيان في البحر ٦/٤١٦.

(١) هذا لأبي حيان في البحر ٤١٦/٦، ومثله في الجنى الداني/٤٢٨، وقد ذكره للفراء، وكذا في همع الهوامع ٢٣٦/٥.

ونص المرادي: «وقال ابن عصفور: ما ذكره الفراء من أن المقصود بثم ترتيب الأخبار لا ترتيب الشيء نفسه، وكأنه قال: اسمع مني هذا الذي هو: بلغني ما صنعت اليوم، ثم اسمع مني هذا الخبر الآخر الذي هو: ماصنعت أمس أعجب.

وليس بشيء لأن «ثم» تقتضي تأخير الثاني عن الأول بمهلة، ولا مهلة بين الإخبارين».

ونص ابن عصفور في شرح الجمل، ولم أهتد إليه فيه، وقد نقله عنه صاحب الخزانة في ٤١١/٤، ومنه نقلت.

(٢) «أي» ليس في م٣٦/١ أ، ولا م٢٠/٢ ، ولا م٥٤/٣ ب.

(٣) ففيها معنى الكلمة التي وضعت له، لأن «ثم» وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهلة - كذا عند الدماميني.

(٤) أي الجواب الخامس، وهو آخر هذه الأجوبة.

(٥) لأن أحدهما متعقّب الآخر، ومتصل به بلا مهلة، فلم يتحقق ما وضعت له «ثم» وهو المهلة.

(٦) أي: أَعَمّ من الأجوبة الأربعة السابقة.

(٧) وهي: «ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون، ثم آتينا موسى الكتاب»، الآيتان من سورة الأنعام.

(٨) أي بيت أبي نواس: «إن من ساد ثم ساد أبوه.. البيت»، فإن اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الأخبار ممكن، وقد ذكرتُ هذا، والأجوبة الأربعة الأخرى لا تجري على هذا في الآية الأخيرة والبيت.

(١) في م٤/٥٤ ب «والجواب عن الآية الثانية».

(٢) وهي آية السجدة «.. ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين، ثم سَوّاه..».

(٣) أي بجواب آخر غير الجواب الخامس، وهو كون الترتيب باعتبار الإخبار، فإنه ممكن في هذه الآية، أو أنه أراد أنه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة، فالآضيّة باعتبار أصل الجواب، وإن كان ما أجيب به عن تينك الآيتين مغايراً لما أجيب به عن هذه الآية. دماميني/٢٤٤ وعنه أخذ الدسوقي.

(٤) وهي «بدأ خلق الإنسان من طين».

(٥) وهي «جعل نسله من سلالة من ماء مهين»، والترتيب على هذا متحقق، وعلى هامش م٣/٥٥ أ قوله: «عطف على الجملة الأولى لا الثانية».

قال ابن الهمام: «إنّ هذا إنما يجوز في العاطف غير المرتب، وأما المرتب فكالفاء، وثم، فإنه لا يكون العطف إلا على ما يليه، ولا يجوز العطف على الأول فليتأمل».

(٦) أي بيت أبي نواس المتقدّم. وكلام ابن عصفور نقله المرادي في الجنى الداني/٤٢٩، وعلّق بعد هذين البيتين بقوله: «قلتُ ما ذكره ابن عصفور في تأويل البيت لا يساعد عليه قوله قبل ذلك» وقال البغدادي: «وخدشه المرادي في الجنى الداني بأن قول الشاعر قبل ذلك يمنعه» انظر شرح الشواهد ٣٩/٣.

(٧) مدح ابن الرومي بقصيدة بلغت مئتين وأربعة وثلاثين بيتاً أبا الصقر، وهو إسماعيل بن بلبل لما ولي وزارة للمعتمد، وشيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان، وذكر الجوهري أن شيبان حيٌّ من بكر وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل.

والذُّرا: الأعالي، والواحد منه ذروة، والحسب: ما يَعُدُّه الإنسان من مفاخره.

والمراد من البيت هو ما ذهب إليه ابن عصفور من أن المتقدِّم قد يأتيه الشرف من المتأخِّر.

وتعقّب الدماميني ابن هشام بأن ما ذكره من قبل يخالف هذا المعنى.

وابن الرومي هو علي بن العباس بن جريج أحد الشعراء المكثرين المجودين في الغزل والمديح والهجاء والوصف، ولادته سنة ٢٢١ هـ، ووفاته سنة ٢٨٣، وقيل غير هذا.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤٣/٣، والخزانة ٤١١/٤، والجنى الداني/٤٢٩، ولم يذكره السيوطي فهو بعد عصر الاحتجاج، الديوان ٤٢٥/٦.

(١) وهو المعنى الثالث من معاني «ثم».

(٢) في م٥/٣٠ ب «تختلف».

(٣) فتكون «ثُمَّ» مستعملة كما تستعمل الفاء للترتيب مع التعقيب.

(٤) في م٥/٣٠ ب «لتراخي الأخبار».

(٥) لأن أحدهما متصل بالآخر بلا مهلة في المثال، وفي هذا تخلف لبعض ما وضعت له وهو المهلة.

(٦) الآية/١٥٤ من سورة الأنعام.

(٧) «تماماً» زيادة من م٢/٢٠ ب، وم٣/٥٥ أ.

(٨) ليس في م٤/٥٤ ب لفظ «الآية».

(٩) أي ما يقتضي أن يكون منه حيث قال: إن الجواب الأخير، وهو كون «ثم» لترتيب الإخبار يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة. دماميني/٢٤٥.

(١٠) قال الدسوقي في حاشيته ١/١٢٨ «قوله: والظاهر، أي فهذا لم يقله أحد إلا المصنف، وما وقع في بعض الكتب منقول عنه».

(١١) فهي لا تفيد المهلة، وإلى هذا ذهب ابن مالك.

= قال المرادي: «وزعم بعضهم أنها تقع موقع الفاء..، وإليه ذهب ابن مالك، قال: وقد تقع «ثم» في عطف المتقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ، وهذا منقول عن الفراء» الجنى الداني/٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(١) قائل البيت أبو دواد الإيادي، جويرية بن الحجاج، ويقال: خارجة..، وهو يصف الفرس، وكان من أوصف الناس للخيل.

الرديني وقناة ردينيّة: منسوب إلى امرأة تسمى رُدَيْنة كانت تقوِّم القنا بخط هجر.

والعجاج الغبار، والأنابيب جمع أنبوبة، وهي ما بين عقدتين من القصب.

يقول: إذا هززت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله، فكذا هذا الفرس ليس فيه عضو إلا وهو يعين ما يليه، ولم يرد الشاعر الاضطراب ولا الرعدة.

والشاهد في البيت أن «ثم» واقعة موقع الفاء، وأن معنى قوله: ثم اضطرب، فاضطرب، وهذا ظاهر في عدم المهلة.

وأبو دواد شاعر جاهلي قديم، وأكثر أشعاره في وصف الخيل، وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٥٣/٣، والجنى الداني/٤٢٧، وأوضح المسالك ٤٣/٣، وهمع الهوامع ٢٣٧/٥، وشرح السيوطي ٣٥٨/١، وشرح التصريح ١٤٠/٢.

(٢) في شرح التصريح ١٤٠/٢: «قاله في المغني، واعترضه قريبه فقال: والظاهر أنه ليس كذلك، بل الاضطراب والجري في زمن واحد. وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة».

(١) قال أبو حيان في البحر ٣/٣٣٧: «ونقول أُجْرِي «ثم» مجرى الواو والفاء، فكما جاز نصب الفعل بإضمار «أن» بعدهما بين الشرط وجوابه، كذلك جاز في «ثم» إجراءً لها مجراهما، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلوا له بقراءة الحسن». وما ذكره ابن هشام ـ كما ترى ـ هو نص أبي حيان شيخه، فتأمل!.

(٢) ذكر الدماميني أن المصنِّف قيد نصب المضارع المقرون بثم بكونه بعد فعل الشرط، ومسألة الفاء والواو غير مقيّدة بذلك، فينبغي أن يحرر مذهب الكوفيين في المسألة، والظاهر أنه لا فرق بين وقوعه بعد فعل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزاء جميعاً. حاشية الدماميني/٢٤٦.

(٣) الآية: ﴿وَمَن يُهَاجِرۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُرَٰغَمٗا كَثِيرٗا وَسَعَةٗۚ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا ... وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾. سورة النساء ٤/١٠٠.

وقرئ «يدركه» بثلاث قراءات:

قراءة الجماعة بالجزم على العطف على فعل الشرط «يخرج»، وبالرفع على الاستئناف.

وقرأها بالنصب الحسن بن أبي الحسن ونبيح والجراح وقتادة، على إضمار «أن» بعد «ثم»، وهو مذهب الكوفيين، وذهب ابن جني إلى أنه ليس بالسهل وإنما بابه الشعر لا القرآن، والنصب شاذ عند ابن مالك، وذكر الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح أن مثل هذه القراءات لا يثبت بها البصريون حكماً لندورها.

انظر القراءة في البحر ٣/٣٣٧، والمحتسب ١/١٩٥، والكشاف ١/٤٢٠، وفتح القدير ١/٥٠٥، وتبيان العكبري ١/٣٨٥، وحاشية الشهاب ٣/١٧١، والتوضيح/١٦٤ ـ ١٦٥، وشرح الكافية الشافية/١٦٠٧، والمحرر ٤/١٩٨، وكتابي معجم القراءات.

(١) قال ابن مالك في شواهد التوضيح/١٦٤ ـ ١٦٥: «قلتُ: يجوز: ثم يغتسلْ، الجزم عطفاً على «يبولنَّ»، لأنه مجزوم الموضع بـ «لا» التي للنهي، ولكنه بُني على الفتح لتوكيد النون.
ويجوز فيه الرفع على تقدير: ثم هو يغتسل فيه، ويجوز فيه النصب على إضمار «أَنْ»، وإعطاء «ثم» حكم واو الجمع.
ونظير «ثم يغتسل» في جواز الأوجه الثلاثة قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾، فإنه قرئ بجزم يدركه، ورفعه، ونصبه، والجزم هو المشهور، وهو الذي قرأ به السبعة، وأما الرفع والنصب فشاذَّان». وانظر فتح القدير ٢٩٩/١.

(٢) الحديث في باب الطهارة في صحيح مسلم ١٨٧/٣، وانظر فتح القدير ٢٩٨/١.

(٣) على الاستئناف، وبه جاءت الرواية عند حملة الحديث.

(٤) عَبَّر بالموضع لأنه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد، فليس بمعرب لفظاً ولا تقديراً، وإنما هو في محل جزم.

(٥) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي أبو زكريا، ولقبه محيي الدين، عَلاَّمة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في «نوا» بسوريا، ولادته سنة ٦٣١ هـ، ووفاته سنة ٦٣٦ هـ، تعلَّم في دمشق وأقام بها زمناً طويلاً، وله مؤلفات كثيرة، منها شرح صحيح مسلم الذي نقل منه المصنف هذا النص.
انظر الجزء الأول من صحيح مسلم، المقدمة، وانظر الأعلام ١٤٩/٨ ـ ١٥٠.

(٦) قال النووي: «الرواية «يغتسلُ» مرفوع ، أي: لا تَبُل ثم أنت تغتسلُ منه، وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك رضي الله عنه أنه يجوز أيضاً جزمه عطفاً على موضع يبولنّ، ونصبه بإضمار «أن»، وإعطاء «ثم» حكم واو الجمع، فأما الجزم فظاهر، وأما النصب فلا يجوز؛ لأنه يقتضي أن المنهيّ عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما..» شرح صحيح مسلم ١٨٧/٣.

(١) قال الدماميني: «وأنا أقول: ليست المعية حكماً من أحكام الواو التي ينتصب بعدها المضارع، وإنما المعيّة معناها، ومدلولها الذي وضعت هي بإزائها، وحكمها انتصاب المضارع بعدها بإضمار «أن»، وكلام المصنف مشعر بأن المعية من أحكام الواو حيث قال: «إعطاؤها حكمها في النصب لا المعية»، وإنما كان ينبغي أن يقول: وإنما المراد إعطاؤها حكمها، ولم يرد المعيّة أصلاً» انظر ص/ ٢٤٦ من الحاشية.

(٢) أي النووي من أنه يلزم ألاّ يكون إفراد أحدهما منهياً عنه.

(٣) المفهوم وهو ما دلّ عليه اللفظ لا محل النطق.

(٤) أي: إرادة المفهوم الذي مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر، وذلك الدليل هو الإجماع القائم على النهي عن الفساد، والنصوص الواردة فيه، فإذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجّس بذلك البول كان منهياً عنه قطعاً لأنه مُؤَدٍّ إلى فساده، والله لا يحب الفساد. انظر الدماميني/٢٤٧.

(٥) تتمة الآية ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة ٤٢/٢.

وفي هذا اللفظ قراءتان هما:

- قراءة عبد الله بن مسعود «وتكتمون» بإثبات النون، على تقدير الحال، وقراءة الجماعة «وتكتموا» بحذف النون.

وانظر البحر ١٧٦/١ وص/١٨٠، والكشاف ٢١٣/٢، وعند سيبويه ٤٢٦/١، قال: «إن شئت جعلت، «وتكتموا» على النهي، وإن شئت جعلته على الواو، أي بإضمار «أَنْ»، وانظر بيان هذا في مجمع البيان ٢١٢/١، وتفسير ابن كثير ٨٤/١.

(١) داخلاً تحت حكم النهي على معنى «ولا تكتموا».

(٢) على إضمار «أَنْ».

(٣) قال الزمخشري في الكشاف ٢١٣/١: «وتكتموا جزم داخل تحت حكم النهي، بمعنى: ولا تكتموا، أو منصوب بإضمار أن، والواو بمعنى الجمع، أي: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق، كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن قلت لبسهم وكتمانهم ليسا منفصلين متميزين حتى ينهوا عن الجمع بينهما؛ لأنهم إذا لبسوا الحق بالباطل فقد كتموا الحق، قلتُ: بل هما متميزان؛ لأن لبس الحق بالباطل ما ذكر من كتبهم في التوراة ما ليس منها، وكتمانهم الحق أن يقولوا: لا نجد في التوراة صفة محمد ﷺ، أو حكم كذا، أو يمحوا ذلك ويكتبوه على خلاف ما هو عليه». وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٤/١.

وقال أبو حيان في البحر ١٧٩/١: «وتكتموا، مجزوم عطفاً على «تلبسوا»، والمعنى النهي عن كل واحد من الفعلين، كما قالوا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بالجزم نهياً عن كل واحد من الفعلين.

وجوزوا أن يكون منصوباً على إضمار «أن»، وهو عند البصريين عطف على مصدر متوهّم، ويسمى عند الكوفيين النصب على الصرف، والجرمي يرى أن النصب بنفس الواو.

وما جوزّوه [أي النصب] ليس بظاهر، لأنه إذ ذاك يكون النهي منسحباً على الجمع بين الفعلين، كما إذا قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه النهي عن الجمع بينهما، ويكون بالمفهوم يدل على جواز الالتباس بواحد منهما، وذلك منهيّ عنه، فلذلك رُجِّح الجزم».

(١) هو أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مؤرِّخ مفسر، ولد في طبرستان، وعاش في بغداد، وتوفي بها، وهو أوثق الناس في نقل التاريخ، وفي تفسيره ما يدل على غزارة علمه وتحقيقه.
ولادته سنة ٢٢٤ هـ، ووفاته سنة ٣١٠ هـ. طبقات الداودي ١٠٦/٢، وانظر الأعلام ٩٦/٦.

(٢) الآية من سورة يونس ٥١/١٠ وتتمتها: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٣) قال الطبري في تفسيره ٨٥/١١: «يقول تعالى: أهنالك إذا ما وقع عذاب الله بكم أيها المشركون آمنتم به، يقول: صَدَّقتم به في حال لا ينفعكم فيه التصديق. ومعنى قوله: «أَثُمَّ» في هذا الموضع: أهنالك، وليست «ثُمَّ» هذه ههنا التي تأتي بمعنى العطف».
ووجدت مثل هذا عند ابن الجوزي في زاد المسير ٣٨/٧.
وتعقَّب ابن عطية الطبري، فقال في المحرر ١٦٣/٧ «قال الطبري:.. قال القاضي أبو محمد رحمه الله: والمعنى صحيح على أنها «ثُمَّ المعروفة، ولكن إطباقه على لفظ التنزيل هو ما قلنا، وما ادَّعاه الطبري غير معروف».
وتبع أبو حيان ابن عطية فقال في البحر ١٦٧/٥: «وما قاله الطبري من أنّ «ثُمَّ» هنا ليست للعطف، دعوى.
وأما قوله إن المعنى: أهنالك، فالذي ينبغي أن يكون ذلك تفسير معنى؛ لأن «ثُمَّ» المضمومة الثاء معناها هنالك، وقرأ طلحة بن مصرف «أَثَمَّ» بفتح الثاء، وهذا يناسبه تفسير الطبري أهنالك».
ونقل القرطبي أيضاً تفسير الطبري، انظر تفسيره ٣٥١/٨.
وتبع أبا حيان اثنان من تلاميذه ابن هشام فيما أثبته هنا، والسمين الحلبي في الدر المصون ٤١/٤.
قال: «وثم: حرف عطف، وقد قال الطبري ـ ما لا يوافَقُ عليه ـ وأثم هذه بضم الثاء ليست التي بمعنى العطف، وإنما هي بمعنى هنالك، فإن كان قصد تفسير المعنى ـ وهو بعيد ـ فقد أبهم في قوله؛ لأن هذا المعنى لا يُعْرَف في «ثُمَّ» بضم الثاء...» وهذا عين كلام شيخه أبي حيان.

(١) قلت لم يشتبه عليه الأمر، بل ذهب إلى أن «ثُمَّ» مع ضم ثائها أدّت معنى هنالك، وهذا ما يدل عليه صريح النص الذي نقلتُه عنه.

(٢) قال الدماميني بعد هذا: «والإنسان محل النسيان».

(١) في همع الهوامع ١/٢٦٨ - ٢٦٩: «وهي كهنا في لزوم الظرفية» وفي البحر ١/٣٥٥: «ظرف مكان يُشار به للبعيد، لازم الظرفية، لم يتصرَّف بغير مِن».

(٢) وقد يستعمله المُصَنِّفُون للقريب، فهم يذكرون قاعدة، ويقولون على أثرها: «ومن ثَمّ كان كذا وكذا»، وكأنهم نَزَّلوا المتقدِّم منزلة البعيد لانقضائه والفراغ منه، أو عَدُّه بعيد المنزلة باعتبار شرفه. انظر حاشية الدماميني/٢٤٧، وانظر م٣/٥٥ ب على هامش هذه اللوحة.

(٣) سورة الشعراء ٢٦/٦٤، وفي البحر ٧/٢٠ «وأَزْلَفْنا: أي قَرَّبنا، ثَمَّ: أي هنالك، وثَمّ ظرف مكان للبعيد».

(٤) ظرف مكاني.

(٥) أي لا يستعمل غير ظرف، ولا يُجَرُّ بغير «مِن» وفي همع الهوامع ١/٢٦٩ ذكر أنه يُجَرُّ بمن وإلى. وفي حاشية الخضري ١/٦٩: «وهي هنا ملازمة للظرفية أو شبهها، هو الجر بمن أو إلى كما في أين، لا خصوص مِن، كما قال الدماميني» وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/٩٢ وفي شرح الكافية ٢/٣٤ ذكر الجر بمِن.

(٦) في م١/ ٣٦ ب وم٣/٥٥ ب «غَلِطَ» بالبناء للفاعل والتخفيف.

(٧) الآية: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ سورة الإنسان ٢٠/٧٦ ووجه الغلط عند من أعربه مفعولاً به أنه أخرجه عما وضع له من ملازمة الظرفية.

وقد ذهب الفراء والأخفش إلى أنه مفعول للفعل «رأيت»، وذهب الفراء إلى تخريجه على وجه آخر، وهو أن المفعول به محذوف، وهو اسم موصول، وبقيت الصلة، والتقدير عنده: وإذا رأيت ما ثَمَّ رأيت.

وقد رَدَّ هذا العلماء، إذ لا يجوز حذف الموصول وبقاء صلته.

وذهب آخرون إلى أن الفعل الأول غير مُتَعَدٍّ، وذكر هذا مكي عن أكثر البصريين.

وذهب أبو حيان إلى أن مفعول فعل الشرط حذف اقتصاراً والمعنى: إذا رميت ببصرك هناك. =

وإليك هذه النصوص في المسألة:

- قال مكي: «رأيت الأول غير مُعَدًّى إلى مفعول عند أكثر البصريين، وثَمَّ ظرف مكان. وقال الفراء والأخفش، ثم: مفعول به لرأيت، وقال الفراء: تقديره: وإذا رأيت ما ثَمَّ، فما المفعول، فحذفت «ما» وقامت «ثم» مقامها، ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول من هذا وإقامة صلته مقامه» مشكل إعراب القرآن ٤٣٩/٢ وانظر مثل هذا في إعراب القرآن للنحاس ٥٧٩/٣، ومعاني الفراء ٢١٨/٣.

وقال الأخفش: «يريد أن يجعل «رأيت» لا يتعدَّى، كما تقول: ظننت في الدار خيراً، لمكان ظنّه، وأخبر بمكان رؤيته» انظر معاني الأخفش ٥٢١/٢.

وقال ابن عطية: «وثَمَّ ظرف، والعامل فيه رأيت أو معناه، وقال الفراء: التقدير: إذا رأيت ما ثم رأيت، وحذفت ما» انظر المحرر ٢٤٨/١٥.

وقال أبو حيان: «وهذا فاسد؛ لأنه من حيث جعله معمولاً لرأيت لا يكون صلة لما، لأن العامل إذ ذاك محذوف، أي: ما استقر ثَمّ» انظر البحر ٣٨٨/٨، وهمع الهوامع ٢٦٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٠/٥.

(١) فلا يقال: ها ثم، قد أُجْرِي مجرى ذلك المقرون باللام في منعه من الهاء.

(٢) فلا يقال ثَمّك، لأن ثَمّ تدل على البعيد بنفسها، فلا تحتاج إلى ما يفيده بدخولها كما في «ذاك».

(١) الأصل فيه أن تكون الراء المهملة ساكنة، وقد التقى ساكنان الياء والحرف الأخير، فحركت الراء بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين. وانظر الكتاب ٢/٤٤.

(٢) «أصل» ليس في م٤/٥٥ ب.

(٣) أي آخره مكسور مثل «أمسِ».

(٤) أي جاء فيه «جَيْرَ» بالفتح غير أن الكسر أشهر، وانظر الجنى الداني/٤٣٣، وفيه: «بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر».

(٥) الساكنان في: أين وكيف، سكون الوقف على الحرف الأخير والياء قبلهما، فلو كانا على الأصل في التقاء الساكنين لكان الأَوْلى: أينِ وكيفِ بكسر آخرهما، لكن جاءا بالفتح على التخفيف.

(٦) القائلون باسميتها السيرافي والجوهري وابن بري، والفارسي وعبد القاهر في شرح الإيضاح، وهي عند أبي حيان اسم فعل واقع موقع المضارع «أعترف».

قال المرادي: «قال ابن مالك: جير، حرف بمعنى «نَعَمْ» لا اسم بمعنى حَقّاً؛ لأن كل موضع وقعت فيه «جير» يصلح أن تقع فيه «نعم»، وليس كل موضع تقع فيه «نعم» يصلح أن تقع فيه «حقاً» فإلحاقها بـ «نعم» أولى...». الجنى الداني/٤٣٣، وانظر همع الهوامع ٥/٢٥٧، وشرح الكافية الشافية/٨٨٣.

(٧) ذهب إلى هذا الجوهري، قال: «يمين للعرب، ومعناها حقاً»، وذكر مثلاً على ذلك: جَيْرِ لا آتيك. انظر الصحاح/ جير، والتاج.

وحكى أبو زيد أنه يقال: جَيْرِ لا أفعل، قال: معناها: نعم، شرح الكافية الشافية/٨٨٦.

(٨) في م٤/٥٥ ب: «فيكون».

(١) أي ظرفاً زمانياً.
وفي م٢/٢١أ «فتكون مصدراً أو أبداً، فتكون ظرفاً».

(٢) أي وإلاّ تكن حرفاً كانت اسماً بمعنى حقاً، أو ظرفاً بمعنى أبداً، فإنها تُعْرَب كما أُعرِب هذان: حقاً وأبداً.
وهذا الذي ذكره ابن هشام هو كلام ابن مالك، نقله المرادي قال: «... وأيضاً فإن لها شبهاً بِنَعَمْ لفظاً واستعمالاً، ولذلك بنيت، ولو وافقت «حقاً» في الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها اللام، كما أن «حقاً» كذلك». الجنى الداني/٤٣٣ - ٤٣٤.

(٣) أدخل ابن هشام اللام في جواب «إِنْ»، وتعقَّبه الدماميني والأمير.
قال الأمير في حاشيته ١/١٠٩ «قوله: لأعربت: سبق كثيراً إدخاله اللام على جواب إِنْ إلحاقاً بلو، وهو مُوَلَّد» وانظر حاشية الدماميني/٢٤٧ - ٢٤٨. ونص شرح الكافية الشافية/٨٨٣ «ولو وافقت حقاً في الاسمية لأعربت» وعنه أخذ ابن هشام.

(٤) في م٥/٣١ أ «وأدخلت».

(٥) تعقّبه الدماميني في أن صِدْقَ الملازمة بين كونها اسماً بمعنى حقاً أو أبداً وبين الإعراب، ودخول أل عليها ممنوع، ومسنده «ما» الذي بمعنى شيء ونحوها.
قلتُ: لا عتبى على المصنِّف فإنه ينقل عن ابن مالك من غير عزو، وكان الأولى أن يكون تعقيب الدماميني على المنقول عنه.

(٦) في م١/٣٧ أ وم٢/٢١أ «ولم يؤكد أجل في قوله: أجل بجير»، وفي م٥/٣١ أ سقط لفظ «بجير».

(٧) كذا ورد عجز البيت في المخطوطات، وقائله طفيل بن كعب الغنوي، ومثل هذا عند ابن مالك، وعنه ينقل ابن هشام، وجاءت روايته في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين وحاشية الأمير والدماميني:

«أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره». **عوضاً** أَجَلْ جَيْرِ إن كانت رِواءَ أسافِلُه

والبيت على هذه الرواية لمضرس بن ربعي **عن** ذكر هذا البغدادي في تعقيبه على الدماميني، وذكر السيوطي الرواية التي أثبتُّها ثم قال:

وللمضرس بن ربعي بيت يشبه هذا وهو:

تحمل من ذات التنانير أهلها وقَلّص عن نهي الدفينة حاضره

وقُلْنَ على الفردوس أولُ مشرب أجل جير إن كانت أُبيحت دعاثِرُهْ

ولم أجد عند مبارك وزميله أثراً لهذا الخلاف بين الروايتين وصاحبي البيتين.

ولقد آثرت هذه الرواية لأنها كذلك في المخطوطات التي بين يدي، وعند ابن مالك، وهو ينقل عنه.

والبرديّ: غدير ينبت البرديّ، وقيل: هو غدير لبني كلاب. وجير: في معنى أجل، ورواء: جمع رَيّان وريّا كعِطاش جمع عطشان وعطشى، وقلن: أي الظعائن، ألا: للاستفتاح والتنبيه، وذهب البغدادي إلى أن الهمزة للاستفهام عن النفي، والتقدير: أليس البرديّ أول مشرب..

والشاهد في البيت: تأكيد أجل بجير.

وطفيل الغنوي: شاعر جاهلي، كان من أوصف العرب للخيل، وقال فيه عبد الملك: «من أراد ركوب الخيل فليروِ شعر طفيل» وكان يسمى طفيل الخيل لكثرة وصفه إياها.

انظر البيت في شرح البغدادي ٥٨/٣، والعيني ٩٨/٤، والخزانة ٢٣٦/٤، والرضي ٣٤١/٢، والجنى الداني/٤٣٤، شرح الكافية الشافية/٨٨٤، وشرح السيوطي ٣٦١/١، والتاج والصحاح واللسان/ جير، وشرح المفصل ١٢٤/٨، والديوان/١١٥، والهمع ٢٥٨/٤.

(١) هذا كلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٨٨٤، ولم يُعْزَ هنا إليه.

(٢) هذا رجز غير معروف قائله، ومعناه: أنها تصدق إذا قالت لا، ولا تصدق إذا قالت: جير.

وابنة العُجَيْر: فاعل تقول، والعُجَيْر مصغر: أَعْجَر، وهو من عَجِر إذا غلظ وضخم بطنه.

وقد قابل الشاعر «لا» النافية في الجواب بجير

وجاءت الرواية عند ابن مالك:

إذا يـقـــولُ: لا أبـــو الـعُـجَـيْـــر

يَـصْــدُق، لا إذا يــقـــول: جَـيْــرِ

وانظر هذا الرجز في الجنى الداني/٤٣٤، وشرح السيوطي ٣٦٢/١، وشرح البغدادي٣٦٢/١، وهمع الهوامع ٢٥٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٨٨٤.

(١) ذكر المرادي أن من ذهب إلى اسمية «جير» احتج بهذا البيت لدخول التنوين عليه، وذكر السيوطي اسميتها عند سيبويه، وتقدّم أن القائل باسميتها أبو علي الفارسي وابن بري وعبد القاهر وأبو حيان والجوهري. انظر همع الهوامع ٢٥٧/٥، والجنى الداني/٤٣٥.
وقال ابن مالك: «واحتج من ادعى اسمية «جير» بتنوينه في قول الشاعر...».

(٢) نسب ابن السكيت هذا الشعر إلى رجل من بني أسد، ولم يُسَمِّه، وينسب إلى ذي الرمة.
وقائلة: الواو واو رُبَّ، أي: ورُبَّ امرأةٍ قائلة. أَسيتَ: جواب رُبَّ: والأسى: الحزن، أسيٌّ: حزينٌ، وهو خبر مبتدأ أي: أنا أسيٌّ، وخبر «إنني» محذوف دَلّ عليه ما قبله.
ومن ذاك: متعلق بمحذوف، أي: إنني أسيٌّ من أجل ما لقي بنو أسد بسبب التزوج بالقريبات، واقتتالهم بسبب ذلك.
وإنه: الهاء للسكت، وإنّ بمعنى نَعَمْ، أو إنَّ حرف ناسخ والهاء اسمها، والخبر محذوف، أي: إن الأمر كذلك.
والشاهد في البيت أن تنوين جيرٍ يدل على اسميتها.
وانظر البيت في الجنى الداني/٤٣٥، وشرح السيوطي ٣٦٢/١، وشرح البغدادي ٧٢/٣، وهمع الهوامع ٢٥٧/٤، والخزانة ٢٣٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٨٨٥.

(٣) قلتُ: رحم الله ابن هشام أكان يضيره أن يشير إلى أنّ هذا التخريج لابن مالك؟!
قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٨٨٥ - ٨٨٦: «ولا حجة فيه لأنه فعل مضطر، ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد «جير» بـ «إنّ» التي بمعنى «نعم» فحذف همزتها وخفّف.
ويحتمل أن يكون شبّه آخر النصف بآخر البيت، فنوّن تنوين الترنم، وهو لا يختص بالأسماء، بل يلحق الحرف والفعل». كذا! تأمل هذا وقارن به نص ابن هشام، ولقد كانت تكفي الإشارة إلى مثل هذا النقل، ولكني آليتُ على نفسي أن أرجِع ما جاء في هذا المصنَّف إلى أصحابه، وأحسب أني قد فعلت ذلك في كثير من نصوصه.
وقد نقل هذا عن ابن مالك أيضاً من غير عزو المرادي في الجنى الداني/٤٣٥.
ولقد ذكر البغدادي أنّ المصنِّف ذكر هذا تبعاً لغيره، ثم ساق نص المرادي، وكان الأَوْلَى به أن يذكر نص ابن مالك وهو الأصل فيما جاء عندهما.

(١) أي خففت «إن» بحذف نونها الثانية، وذكر الدماميني أن هذا بعيد: إذ لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف «إن» التي بمعنى نعم، ولا الحذف. حاشية الدماميني/٢٤٨.

(٢) أي الشاعر.

(٣) أي آخر الشطر الأول. وانظر الهمع ٤/٢٥٨.

(٤) بل يكون في الفعل والحرف، كما ذكر ابن مالك وغيره.

(٥) لأن الترنم إنما يكون في الوقف. وعلى هامش م٤/٥٥ ب «فالصواب أن يكتب: جيرِن».

(١) ذهب المالقي إلى أن «جلل» ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة. رصف المباني/١٧٦ ونقل هذا عنه المرادي في الجنى الداني/٤٣٢-٤٣٣.
وتعقّب البغدادي المالقي بقوله: «لقد أفرط صاحب رصف المباني في قوله: ليس لها في كلام العرب إلاّ معنى الجواب خاصة.. اهـ وهذا شيء يكذِّبه الحسُّ والتنقير» شرح الشواهد ٧٦/٣.

(٢) تعقب الدماميني ابن هشام بأن الحديث في «جلل» المبنية على السكون، ولا تكون إلا حرفاً، فحديثه عن الاسمية فيه خروج عما ذكره من قبل من أنه يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف، وكان من المفترض به أن يتحدث عن «نعم» على أنها اسم، وواحدة الأنعام، وعن «إلى» وأنها تكون اسماً بمعنى النعمة، وواحدة الآلاء.
واعتذر عنه الشمني والأمير بأن ما ذكره من غير الحروف إنما هو استطراد.
وتعقَّب البغدادي ابن هشام، وذكر نص الدماميني، ثم ذهب إلى أن ذكر «جلل» الحرفية غير لازم؛ لأنها في غاية الشذوذ، حتى إنها ليست موجودة في كتب اللغة المدوَّنة لجمع المستعمل والوحشي والغريب والنادر والشاذ، كالجمهرة، والتهذيب، والمحكم، والصحاح، والعُباب، والقاموس، ولسان العرب، وغيرها ككتب النوادر..، فهو شيء لم يذكر في هذه الكتب، ولا شاهد له في كلام العرب «فأيُّ مسيس حاجة إلى ذكره، وإنما هو قول انفرد به الزجاج، وكل من ذكرها إنما نقلها عنه». انظر شرح الشواهد ٧٦/٣، وحاشية الدماميني/٤٨.

(٣) فهو من أسماء الأضداد.

(٤) أي من حيث كونه اسماً بمعنى عظيم.

(٥) البيتان من قصيدة للحارث بن وعلة الذهلي، أورد أبو تمام سبعة أبيات منها في حماسته.

أُمَيْمَ: منادى مرخم، أصله: يا أميمةُ، وأميمة هذه كانت تُحَرِّضه على أخذ الثأر، وتلومه على تركه، فاعتذر إليها بما قال.

قال الخطيب التبريزي: «قومي هم الذي فجعوني بأخي، فإذا رُمْتُ الانتصار منهم عاد ذلك بالنكاية في نفسي؛ لأن عز الرجل بعشيرته».

وعفوت: صفحتُ، أي: إذا تركتُ طلب الانتقام فإني أصفح عن أمر عظيم، وإن انتقمتُ منهم أوهنتُ عظمي.

والسَّطْو: الأَخْذُ بعُنْف، والجلل: من الأضداد للصغير والعظيم، وهو هنا العظيم.

والشاهد في البيت أنّ جللاً فيه بمعنى عظيم.

والحارث بن وعلة بن عبد الله من بني جرم بن زبان، ويكنى أبا خالد.

وانظر البيتين في شرح السيوطي ٣٦٣/١، وشرح البغدادي ٧٥/٣، والأمالي ٢٦٢/١، وهمع الهوامع ٣٧٣/٤، والحماسة بشرح التبريزي ١٠٧/١.

(١) وفي م٣١/٥ أ «الأوهِيَنْ» والمعنى واحد.

(٢) أي مجيء «جلل» بمعنى يسير.

(٣) قصة امرئ القيس عندما بلغه خبر مقتل أبيه معروفة، وقبله:

أَرِقْتُ لبرقٍ بليل أَهَلّ يضيء سناه بأعلى الجبلْ

أتاني حديثٌ فكّذبتُه بأمرٍ تزعزع منه القُلَلْ

بقتل بني أسد ... ...

والشاهد في البيت قوله: جلل، ومعناه يسير.

وامرؤ القيس شاعر جاهلي معروف، وهو من أصحاب المعلقات.

انظر الديوان: ٢٦١، وشرح الشواهد للبغدادي/٨٧، وشرح السيوطي ٣٦٤/١ - ٣٦٥.

(٤) أي ورودها اسماً بمعنى «أَجْل».

(٥) أي فعلت ذلك من أجل.

وقال ابن السكّيت في كتاب الأضداد «يقال: فعلتُه من جَلَلِك، أي: من أجل عظمتك عندي». انظر ص/١٦٨.

(٦) «ذلك» كذا في م٢١/٢ أ وم٥٦/٣ أ، وحاشية الدماميني، وفي م٣١/٥ أ «ذاك».

وفي حاشية الأمير ١٠٩/١ «كذا» وكذا في م٣٧/١ أ وم٥٥/٤ ب، ومثل حاشية الأمير جاء النص عند مبارك وزميله.

(١) رسم الدار: ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض، ورسم: مجرور برُبَّ المحذوفة. والطلل: ما شخص من آثارها، أقضي: أموت.
والغداة: ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.
والشاهد في البيت أنه أراد بقوله: «من جلله» من أَجْله.
وجميل: هو ابن عبد الله بن معمر، وقيل: معمر بن عبد الله العذري الحجازي الشاعر صاحب بثينة، وتقدّمت ترجمته في باب «أَنْ».
وانظر البيت فبي شرح البغدادي ٨١/٣، وشرح السيوطي ٣٦٥٤/١، الخزانة ١٩٩/٤، شرح ابن عقيل ٣٨/٣، الجنى الداني/٥٥٤، العيني ٣٣٩/٣، ضرائر الشعر/٤٤، الخصائص ٢٨٥/١ و١٥٠/٣، الإنصاف/٣٧٨، همع الهوامع ٢٢٣/٤، ٣٣٤، شرح المفصّل ٥٢/٨، سر صناعة الإعراب ١٣٣/١، الديوان/٥٥.

(٢) كذا في المخطوطات: الغداة، ومثله عند الدماميني، وفي حاشية الأمير: الحياة، ومثله في شرح البغدادي والسيوطي، وكذلك عند مبارك وزميله.

(٣) وهذا هو الظاهر.

(٤) أخذ ابن هشام هذا عن الجوهري، قال: «أي من أَجْله، ويقال: من عُظْمِهِ في عيني» انظر الصحاح/ جلل، وهمع الهوامع ٣٧٤/٤.
ولقد تعقّب الدماميني ابن هشام فقال: «وليس الجلل بمعنى العظم حتى يُفَسَّر به، وإنما هو بمعنى العظيم، فلو قال: أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسباً، والله أعلم بالصواب». الحاشية/٢٤٩
وتعقب الشمني الدماميني فقال بعد ذكر نصِّه:
«وأقول: في الصحاح بعد إنشاد البيت... وهذا صريح في أنه قيل إن الجلل في البيت بمعنى العظم، لكن لا على أنه اسم جامد مما الكلام فيه، بل على أنه من الجليل بمعنى العظيم». انظر الحاشية/٢٤٩.
وتعقَّبه البغدادي فقال: «.. وبما نقلنا يُدْفَعُ قول الدماميني: ليس الجلل بمعنى العِظَم حتى يُفَسَّر به، وإنما هو بمعنى العظيم، فلو قيل: أراد من عظم أمره في عيني، لكان مناسباً، انتهى، وأيُّ فرق بين من عظمه، ومن عظم أمره؟ وهل هما إلا سواء». انظر شرح الشواهد ٨٢/٣.

(١) انظر الجنى الداني/٥٥٨ وما بعدها.

(٢) قال المالقي: «اعلم أن «حاشى» تكون فعلاً، ومضارعها «أحاشي» وليست غرضنا». رصف المباني/ ١٧٨، وفي همع الهوامع ٢٨٨/٣ نص ابن هشام من أوله إلى نهاية الحديث. وانظر شرح التصريح على التوضيح ٣٦٥/١ والظاهر عند الدماميني أنه مشتق من لفظ «حاشا» حرفاً أو اسماً، الحاشية/ ٢٤٩، وانظر المساعد على شرح التسهيل ٥٨٦/١.

(٣) في شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢: «.. لا تتقدّم عليها «ما».. وقد صحبتها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال:...» وانظر الجنى الداني/٥٦٥. وانظر الجامع الصغير/٦٥ «أُسامة أَحَبُّ الناس إليّ» وذكر أنه حديث صحيح.

وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين وضع علامة التنصيص بعد «إليّ» ليشعر القارئ أن «ما حاشى فاطمةَ» من كلام الراوي، وليس من متن الحديث، وأخذ هذا من تعليق ابن هشام على نص هذا الحديث.

(٤) من هنا إلى قوله: فاطمة، سقط من م٥/٣١ ب.

(٥) ذهب فيها المصنف هذا المذهب بناء على أن «ما حاشى فاطمة» من كلام راوي الحديث، وليس من كلامه صلى الله عليه وسلم، وأنّ الحديث ينتهي عند قوله: «إليّ».

يريد الراوي أن يبيّن أنّ الرسول ﷺ لم يستثن أحداً من أهل بيته، لا فاطمة، ولا غيرها، وعلى هذا تكون «ما» نافية، و«حاشى» فعل، و«فاطمة» مفعول به، والفاعل يعود على الرسول ﷺ . وقد أثبتُّ ألف «حاشى» ياء لأنها رابعة في فعل متصرِّف.

(٦) من هنا إلى نهاية النص مثبت في شرح الأشموني٤١٠/١ ـ ٤١١.

(١) اختلف النحويون في جواز دخول «ما» المصدرية على «حاشا» في الاستثناء، فمنع من ذلك سيبويه، ثم ذكر أن بعضهم أجازه على قلة، وقد سمع من كلامهم.
انظر الكتاب ٣٧٧/١، وهمع الهوامع ٢٨٧/٣، وشرح الشواهد للبغدادي ٨٦/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٨٦/١، الخزانة ٣٨/٢.

(٢) أي ما جاء في نص الحديث: «ما حاشى فاطمة» من كلام النبي ﷺ، وليس من كلام الراوي مدرجاً فيه.

(٣) أي استدل ابن مالك بما جاء في نص الحديث.

(٤) وذلك بدخول «ما» على «حاشا»، كما دخلت على «عدا» و «خلا».
وفي شرح التصريح ٣٦٥/١: «ولا يجوز دخول «ما» عليها كما أفاده الناظم بقوله: «ولا تصحب ما» خلافاً لبعضهم»، واستدل ابن مالك بقوله ﷺ... بناءً على أن «ما حاشى فاطمة» من الحديث، وليس بمدرج، ورَدَّه في المغني..».

(٥) يُنْسَبُ البيتُ إلى الأخطل، وليس في ديوانه، وفيه رواية أخرى: فأمّا الناس، وفي م٢١/٢ أ: وإنا نحن أفضلهم..
ورأيت: علمت، والناس: مفعوله الأول، والثاني محذوف، أي: دوننا.
وذهب بعضهم إلى أنّ «رأيت» من الرأي، فاكتفى بمفعول واحد، وهو الناس.
فَعالاً: بفتح الفاء: كل فعل حسن، وبكسرها: صلح لما حسن من الأفعال، وما لم يحسن، ذكر هذا ابن الشجري.
والشاهد في البيت أنّ «ما» تذكر قبل «حاشا» وهي مصدرية.
وانظر البيت في شرح ابن عقيل ٢٤٠/٢، والخزانة ٣٦/٢، وشرح الشواهد للبغدادي ٨٥/٣، وشرح التصريح ٣٦٥/١، وحاشية الصبان ١٦٥/٢، والعيني ١٣٦/٣، والرضي ٢٤٤/١، والجنى الداني/٥٦٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٨٦/١.

(١) أي يَرُدُّ الاستدلال الذي استدل به ابن مالك في الحديث المذكور على جواز دخول «ما»، وانظر الخزانة ٣٧/٢.

(٢) الطبراني هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم، من كبار المحدثين، أصله من طبريا الشام، ولد بعكا، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة، وتوفِّي بأصبهان، له ثلاثة معاجم في الحديث، وكتبٌ في التفسير وغيره، ولد سنة ٢٦٠ هـ، وتوفي سنة ٣٦٠ هـ. عن الأعلام. وانظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢١٥/١، والنجوم الزاهرة ٥٩/٤.

(٣) ذكر الدماميني أن زيادة «لا» بعد الواو لتأكيد النفي، وأنّه يعيَّن على هذا أن تكون «ما» نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك، ويكون هذا من كلام الراوي، لا من نصِّ الحديث.
ثم تعقَّب المصنِّفَ فقال: «قلتُ: وهذا ليس بكلام قاطع؛ إذ يحتمل أن تكون «لا» نافية»، و«غيرَها» منصوب بمحذوف، لا معطوف على فاطمة، والمعنى: ولا أستثني أنا غيرها، فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام، ولا تعارض حينئذٍ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدِّمة، فتأمله» الحاشية/ ٢٥٠.

(٤) أي دليل تَصَرُّفِ «حاشى» المحكوم بفعليته.

(٥) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة مدح بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وهي من قصائد الاعتذاريات، وقد تنصَّل بها مما قذفوه به.
ومعنى البيت: لا أستثني أحداً ممن يفعل الخير فأقول: حاشا فلان.
والشاهد فيه قوله: ولا أحاشي. فهو ليس مضارع «حاشا» الاستثنائية.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٨٦/٣ - ٨٧، وشرح المفصل ٨٥/٢، و٤٨/٨، وهمع الهوامع ٢٨٨/٣، وشرح الأشموني ٤١٠/١، وشرح السيوطي ٣٦٨/١، والخزانة ٤٤/٢، والجنى الداني/٥٥٩، والرضي ٢٤٤/١، ومعاني الحروف للرماني/١١٨، والديوان/١٣.

(١) في المقتضب ٣٩٢/٤ حاشية:

«قال محمد: أمّا حاشا فبمنزلة خلا إذا أردت بها الفعل، إنما معناه جاوز من قولك: خلا يخلو، كذلك: حاشا يحاشي..، وتصييرها فعلاً بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي، وأنشد ولا أَرَى فاعلاً... ....».

وانظر شرح المفصل ٨٥/٢ و ٤٨/٨، وفي معاني الحروف للرماني/١١٨ «وذهب أبو العباس إلى أنها فعل تنصب ما بعدها..، واستدل على ذلك بقولهم: حاشى يحاشي، وأنشد: ولا أرى... ولا دليل في هذا؛ لأنه يجوز أن يكون هذا الفعل مشتقاً من الحرف كما اشتقّ نحو: هَلّلت، من لا إله إلا الله..».

وانظر مشكل إعراب القرآن ٤٢٩/١، وشرح الشواهد للبغدادي ٨٦/٣، والجنى الداني/٥٦٣.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «هذا».

(٣) أي التي يُسْتَثْنَى بها حرف.

(٤) أي معنى الحرف الاستثنائي.

(٥) أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السّوء.
وقال المرادي: «الثاني أن تكون للتنزيه كقولهم: حاشى لزيد، وحاشى هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور..» الجنى الداني/٥٥٩.

(٦) الآية: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا هَـٰذَا بَشَرًا إِنْ هَـٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ سورة يوسف ٣١/١٢.

(٧) النص من هنا إلى قوله «الفعلية» في الجنى الداني/٥٥٩ - ٥٦٠.

(٨) أي حذف الألف الأولى تارة، فتقول «حشى» والثانية تارة أخرى «حاش» انظر حاشية الأمير ١١٠/١.
وذكر الرضي أن هذا ليس بقوي؛ لأنّ الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو: سو أفعل، بحذف الفاء من سوف، انظر شرح الكافية ٢٤٥/١.

(١) أي إدخال «حاشا» على لام الجر في لفظ الجلالة، والحرف لا يدخل على الحرف. وقد رُدَّ هذا بأن اللام زائدة عوضاً عما حذف من «حاش»، وتعقّب الدماميني القائلين بهذا بأنه بعيد؛ إذ لم يُعْهَد الحذف من كلمة والتعويض عن المحذوف في كلمة أخرى ليست محل الحذف، ولو كان هذا الحذف للتعويض لم تجتمعا في قراءة بعض السبعة «حاشا لله». انظر الحاشية/٢٥١، وانظر شرح المفصل ٨٥/٢.

(٢) في م٥٦/٣ وم٥٦/٤ أ وم٣١/٥ ب «ينفيان».

(٣) هذا الرد للمرادي وليس للمصنف، قال المرادي:
«قلتُ: وهذان الوجهان يَدُلاَّن على انتفاء حرفيتها، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن الحذف من الحروف قليل، ولكنهما لا يَدُلاّن على الفعلية؛ لأن الاسم يشارك الفعل في هذين الأمرين» الجنى الداني/٥٦٠.

(٤) اختلف القائلون بفعليتها، فقال أكثرهم فيها ضمير الفاعل، وقَدَّرَهُ بعضهم: حاش يوسف نفسه من الفاحشة لله، وقيل حاش يوسف الفعلةَ لأجل الله. انظر الجنى الداني/٥٦٠.

(٥) في م٥/٣١ ب «.. مثل هذا التأويل في..».

(٦) لا يتأتّى في آية سورة يوسف؛ لأن تتمة الآية ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ يدل على أن المقام ليس مقام التبرئة من المعصية، وإنما هو مقام التعجب من الحسن البارع. انظر حاشية الدماميني/٢٥١.

(٧) في م٣٧/١ أ وم٢١/٢ أ «حاشى لله»، بإثبات الألف.

(٨) عند الدماميني: «في بعض النسخ: مرادف للتنزيه».

قلتُ: هو كذلك في م٥٦/٣ ب، وفي م١/٢ أ «اسم مرادف للتشريك» كذا!.

(٩) «من كذا» ليس في م٣١/٥ ب.

(١٠) المعروف أنها قراءة أبي السمال العدوي، وقد ذكرها المراديّ لأُبَيٍّ بن كعب، وهي بالتنوين مثل: رَعْياً للهِ، وانظر هذه القراءة في المراجع الآتية:

البحر المحيط ٣٠٣/٥، مختصر ابن خالويه/٦٣، الكشاف ١٣٤/٢، الأشباه والنظائر ١٦/٢ - ١٧، شرح الرضي ١١٨/١، ٢٤٤، همع الهوامع ٢٨٨/٣، شرح الأشموني ٤١٠/١، روح المعاني ١٢/ ٢٣٠ - ٢٣٣، الجنى الداني/٥٦١. وكتابي معجم القراءات.

وتكررت مرة أخرى هذه القراءة في «مغني اللبيب» «ما أُعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، وله صور كثيرة..».

قال السيوطي: «والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم «حاشاً لله» بالتنوين، كما يقال: تنزيهاً لله وبراءة». وانظر البحر المحيط.

(١) «من كذا» ليس في م٤/٥٦ أ.

(٢) هو عبد الله بن مسعود صحابيٌّ جليل، تنقل عنه قراءات كثيرة، ويحملها العلماء في غالب الأحيان على التفسير.

(٣) عن ابن مسعود وأُبَيّ بن كعب قراءتان:

الأولى: «حاشى اللهِ» بإثبات الألف والإضافة، وهو مثل: سبحانَ اللهِ، ومعاذَ اللهِ.

والثانية: «حاشَ اللهِ» على الإضافة، وحذف الألف للتخفيف.

مراجع القراءة الأولى:

البحر المحيط ٣٠٣/٥، مختصر ابن خالويه/٦٣، الكشاف ١٣٤/٢، الطبري ١٢٣/١٢، القرطبي ١٨١/٩، مجمع البيان ٤٩/١٢، معاني القرآن للفراء ٤٢/٢، المحتسب ٣٤١/١، حاشية الشهاب ١٧٤/٥، البيان ٣٨/٢، فتح القدير ٢٢/٣، حاشية الصبان ١٦٤/٢، همع الهوامع ٢٨٨/٣، شرح الأشموني ٤١٠/١، روح المعاني ٢٣١/١٢.

مراجع الثانية: مختصر ابن خالويه/٦٣، القرطبي ١٨١/٩، المحرر ٤٩٦/٧.

وانظر القراءتين في كتابي: معجم القراءات.

(٤) في المطبوع «ليس» كذا عند مبارك وزميله، والدماميني، وبقية الحواشي.

(١) كذا في المخطوطات، وحاشية الدماميني، وجاءت عند الشيخ محمد محيي الدين وحاشية الأمير ومبارك وزميله «وَهَم».

(٢) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن تمام بن عطية، من أهل غرناطة، ولد سنة ٤٨١ هـ، وتوفي سنة ٥٤١، وكتابه «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» من أَجَلِّ كتب التفسير، انظر طبقات المفسرين للداودي ١/٢٦٠ - ٢٦١.

(٣) ذكر ابن عطية قراءة ابن مسعود ثم قال: «فأمّا حاش فهي حيث جَرّت حرف معناه الاستثناء، كذا قال سيبويه..»، ثم قال في موضع آخر: «وأما قراءة أُبَيّ بن كعب وابن مسعود فعلى أن «حاشَ» حرف استثناء، كما قال الشاعر:

حاشى أبي ثوبان...».

انظر المحرر ٧/٤٩٦، ٤٩٨، وانظر المحتسب ١/٣٤١، والجنى الداني/٥٦٠، ومن نص ابن عطية ترى أن نقل ابن هشام لم يكن دقيقاً، ولم يتتبع تعليقات ابن عطية في المسألة، بل اجتزأ بعض النص، وترك بعضه الآخر.

(٤) وليس في الآية استثناء.

(٥) في م٥/٣١ ب «ولثبوتها» كذا!!.

(٦) أي في قراءة أبي السمال وأُبَيّ «حاشاً للهِ»، والتنوين لا يدخل الحروف، فكانت هنا اسماً.

(٧) قراءة السبعة غير أبي عمرو، «حاشَ لِلهِ»، وأما أبو عمرو فقرأ «حاشى لِلهِ» بألف، وحذف الألف من قراءة الجماعة للتخفيف، وهي لغة أهل الحجاز، واتبع في الحذف خط المصحف، وحَسَّنَ هذا الحذف كثرة الاستعمال، وذهب بعضهم إلى أن اللام عوض عن الألف المحذوفة، وقد ذكرتُ من قبل رَدَّ الدماميني.

مراجع هذه القراءة: البحر المحيط ٥/٣٠٣، السبعة/٣٤٨، التبصرة/٥٤٧، الرازي ١٨/١٣١، الإتحاف/٢٦٤، الطبري ١٢/١٢٣، النشر ٢/٢٩٥، الكشف عن وجوه القراءات ٢/١٠، المحرر ٧/٤٩٦، القرطبي ٩/١٨١، وانظر كتابي: معجم القراءات.

(٨) أي في قراءة الجماعة، وجاء في م٢/٢١أ، وم٣/٥٦ ب، «في قراءة الجماعة».

(١) هذا لابن مالك نقله المصنِّف من غير عزو على عادته قال المرادي: «قال ابن مالك: الوجه فيها أن يكون حاش مبنياً لشبهه بحاشا الذي هو حرف، فإنه شابهه لفظاً ومعنى، فجرى مجراه في البناء» الجنى الداني/٥٦١.

(٢) غَلَب على ظن الدماميني أنه أراد «ببعضهم» ابن الحاجب، وذكر أن رأيه هذا جاء في شرح مُفَصَّل الزمخشري، ونقل النص، ثم تعقَّب المصنف هنا.

قلتُ: النص جاء عند ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١٥٩/٢، قال: «وأما قوله: «حاشَ للهِ» إلى آخره، ففسّره بمصدر، والأولى أن يقال إنه اسم من أسماء الأفعال كأنه: بمعنى: بَرِئَ الله من السوء، ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيهات، كقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ المؤمنون ٣٦/٢٣.

ولعله لم يقصد إلا اسم الفعل، وفسّره بالمصدر لكونه اسماً، فقصد إلى تفسيره باسم، ولذلك نصب براءة، ولا ينصب إلا بفعل مقدَّر، فكأن المعنى: برئ الله، وصار حاصله التفسير بالفعل، وإذا فُسِّر بالفعل فهو اسم فعل».

وانظر المفصَّل/٦٨، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٢، وحاشية الدماميني/٢٥٢.

(٣) لم يقل هذا ابن الحاجب، والنص أمامك.

(٤) قال الدماميني: «وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الكلمة حاملاً على القول بأنها اسم فعل» الحاشية/٢٥٢.

(٥) أي يَرُدُّ كونها اسم فعل، وأنها مبنية.

(٦) أي ببعض اللغات التي أعربت «حاشا» كقراءة ابن مسعود بالتنوين؛ فإنه معرب مثل: تنزيهاً، وتعقَّب الدماميني المصنِّف هنا بأنه يجوز مع تنوينه أن يكون مبنياً، وأن التنوين تنوين تنكير.

(٧) من أوجه «حاشا».

(٨) هي عند سيبويه وأكثر البصريين حرف خافض دال على الاستثناء مثل إلا، ولا يجيز سيبويه النصب بها، وذكر بعضهم أن سبب هذا هو أنه لم يبلغه النصب.

قال مكي: «ولا يحسن أن تكون حرفاً عند أهل النظر، وأجاز ذلك سيبويه، ومنعه الكوفيون» مشكل إعراب القرآن ٤٢٨/١، وعند الرضي في ٢٤٤/١: «التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم: حاشاي، من دون نون الوقاية، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك».

وانظر الكتاب ٣٧٧/١، وهمع الهوامع ٣٨٦/٣، ورصف المباني/١٧٨، ١٧٩، وشرح المفصل ٢/ ٨٤، و٤٧/٨، والإنصاف ٢٧٨/١، والجنى الداني/٥٦١.

(٧) من أوجه «حاشا».

(٨) هي عند سيبويه وأكثر البصريين حرف خافض دال على الاستثناء مثل إلا، ولا يجيز سيبويه النصب بها، وذكر بعضهم أن سبب هذا هو أنه لم يبلغه النصب.

= قال مكي: «ولا يحسن أن تكون حرفاً عند أهل النظر، وأجاز ذلك سيبويه، ومنعه الكوفيون» مشكل إعراب القرآن ٤٢٨/١، وعند الرضي في ٢٤٤/١: «التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم: حاشاي، من دون نون الوقاية، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك».

وانظر الكتاب ٣٧٧/١، وهمع الهوامع ٣٨٦/٣، ورصف المباني/١٧٨، ١٧٩، وشرح المفصل ٢/ ٨٤، و٤٧/٨، والإنصاف ٢٧٨/١، والجنى الداني/٥٦١.

(١) هو إسحاق بن مِرار، أبو عمرو الشيباني الكوفي، يعرف بأبي عمرو والأحمر، وليس من شيبان، بل أدَّبَ أولاداً منهم فنسب إليهم، وكان راوية أهل بغداد، واسع العلم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، كثير السماع نبيلاً فاضلاً، له كتاب الجيم، والنوادر، والخيل، وغريب المصنف، وغريب الحديث وغيرها. مات سنة ٢٠٦هـ، وقيل غير هذا، وقد بلغ من العمر مئة وعشر سنين. انظر بغية الوعاة ٤٣٩/١ - ٤٤٠.

(٢) انظر شرح المفصل ٨٥/٢، والرضي ٢٤٤/١، والمقتضب ٣٩١/٤، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٢، ورصف المباني/١٧٩، والجنى الداني/٥٦٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٤٩/١.

(٣) وذهب المرادي إلى أن مذهب هؤلاء هو الصحيح؛ لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان: الجر والنصب، وقال: «وممن حكى النصب بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف». الجنى الداني/٥٦٢.

(٤) في الجنى الداني/٥٦٢، وحكى الشيباني عن بعض العرب. وفي شرح المفصل ٨٥/٢ «حكى هذا أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت أعرابياً يقول..».

(٥) في رصف المباني/١٧٩ «ولمن سمع»، ومثله عند الرضي ٢٤٤/١، ومثله في الجنى الداني/٥٦٢، وفي همع الهوامع ٢٨٣/٣ «ولمن يسمعني».

(٦) وفي الجنى الداني: «ويروى: وابن الأَصبغ»، ومثله في شرح المفصَّل ٨٥/٢، وعند الرضي ٢٤٤/١.

(٧) وانظر هذا القول في حاشية الصبان ٢٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٢، وقال المالقي: «ولا يُعَوَّل على ذلك لقلته، وإنما يُعَوَّل على فعليتها إذا كان مضارعها أحاشي، بمعنى أستثني، وأقول: حاش لله». رصف المباني/١٧٩.

وفي حاشية الأمير ١١٠/١ «كلام منثور، إن قلت قد سبق أنّ حاشا لا يستثنى بها إلا في مقام التنزيه والمغفرة لا ينزه منها قلتُ: بولغ في الشيطان وخِسَّتِهِ حتى كأن الغفران يشينه، وينقص بمرتبة لؤمه، فينزه عنه، أو أنه من باب التهكم، ولما كان أبو الأصبغ لئيماً على حسب ما ظهر للشاعر [كذا!] أعطاه حكم الشيطان فيما ذكر..».

(١) هكذا أنشده المبرد والسيرافي وغيرهما من البصريين، وفيه تخليط من جهة الرواية، وذلك أنه ركب صدر البيت على عجز غيره.

والبيتان للجميح الأسدي وهما:

حاشا أبا ثوبان إن أبا ... ثوبان ليس ببكمة فَدْمِ

عمرو بن عبد الله إنَّ به ... ضَنّاً على المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

وفي البيت رواية أخرى وهي: حاشا أبي ثوبان...

والبكمة: الأبكم، والفَدْم: العيي عن الحجة والكلام، والملحاة: من لحوت الرجل ولحيته إذا ألححت عليه باللائمة.

والشاهد في البيت:

- على رواية «أبي ثوبان» يكون «حاشا» حرفاً جَرّ ما بعده.

وعلى رواية «أبا ثوبان» يكون «حاشا» فعلاً نصب ما بعده.

والجُمَيْح لقب الشاعر، واسمه مُنْقِذ بن الطمّاح، وهو صاحب امرئ القيس الذي دخل معه بلاد الروم، ووشى به إلى قيصر، فصار سبيلاً إلى هلاكه، وهو فارس شاعر جاهلي، قُتِل يوم جبلة.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٨٨، والخزانة ٢/١٥٠، والعيني ٣/١٢٨، وهمع الهوامع ٣/٢٨٤، وشرح السيوطي ١/٣٦٨، وشرح المفصل ٢/٨٤ و٨/٤٧، والمفضليات/٣٦٧. وانظر اللسان/ حشا «قال ابن بري عند قول الجوهري قال: سيبويه حاشى لا تكون إلا حرف جر، قال شاهده قول سبرة بن عمرو الأسدي.... قال: وهو منسوب في المفضليات للجميح الأسدي واسمه منقذ بن الطمّاح».

(١) تقدّم هذا في باب «إنّ» المكسورة المشدّدة، وهو لرؤبة أو لأبي النجم، وقد تقدَّم تخريجه في موضعه، وهو على لغة بلحارث بن كعب في لزوم المثنى الألف دائماً، وكذا قوله: «أبا أباها» في لزوم «أباها» الألف مع أنه في موضع الجر، وعلى هذا حمل المصنف الرواية في البيت السابق بالألف «حاشا أبا ثوبان» فجعل «أبا» مقصوراً معرباً بحركات مقدَّرة.

(٢) ذهب الفراء إلى أن «حاشا» فعل لا فاعل له، وتعقَّبه الرضي وابن يعيش وغيرهما، ورأوا هذا فاسداً لأن الفعل لا يخلو من فاعل، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها.

واتفق بقية البصريين والكوفيين على أن فاعل «حاشا» ضمير مستكِنٌّ فيها لازم الإضمار، ثم اختلفوا في التقدير على ما يلي:

آ ـ هو عند البصريين عائد على البعض المفهوم من الكلام، والتقدير: قام القوم عدا هو ـ أي بعضهم ـ زيداً.

ب ـ وهو عند الكوفيين عائد على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قيامُهم زيداً.

وانظر عرض هذه المذاهب عند الرضي في ٢٤٤/١، وشرح المفصل ٨٥/٢، و٤٩/٨، والجنى الداني/٥٦٤، وهمع الهوامع ٢٨٦/٣.

(١) علامة كونها للغاية أن يَحْسُنَ في موضعها «إلى أَنْ»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ الآية/٩١ من سورة طه، وانظر الجنى الداني/٥٥٤.

(٢) مثل: أَسْلِمْ حتى تَدْخُلَ الجنَّةَ، وفي الجنى الداني/٥٥٤ «لأَسيرَنَّ حتى أَدْخُلَ المدينة»، وعلامة كونها للتعليل أَنْ يَحْسُنَ في موضعها «كي».

(٣) مثل: لا يكون فلان عالماً حتى يَحُلَّ المشكلات. انظر دماميني/٢٥٣.

(٤) ذكره ابن مالك في التسهيل، وابن هشام الخَضْراوي، وسيأتي بيانُه مفصَّلاً.

(٥) أي انتهاء الغاية.

(٦) أي في الجرِّ، وهي عند البصريين جارَّةٌ بنفسها، وعند الفراء تخفض لنيابتها عن «إلى».

(٧) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد: «أن تكون.... ولكنها تخالفها».

(٨) النص في الجنى الداني/٥٤٣، فهي لاتجرُّ الضمير، هذا مذهب سيبويه وجمهورُ البصريين، وأجازه المبرِّد والكوفيون. وانظر همع الهوامع ١٦٦/٤.

وفي رصف المباني/١٨٥ «واعْلَمْ أن «حتى» التي تكون خافضة لا تخفضُ إلا الظواهر كما ذكر، ولا تخفضُ المضمر إلاّ في الضرورة».

(٩) البيت مجهول القائل، وذهب أبو حَيّان إلى أنه مصنوع، وفاعل «أَتَتْ»، قيل: ضميرُ الناقةِ، وقيل ضميرُ السائلة، والفَجّ: الطريق الواسع.

والشاهد في البيت دخول «حتى» على الضمير، وجَرِّه.

وذهب أبو حَيَّان في شرح التسهيل إلى أنه قد يكون مصنوعاً، قال: «وانتهاء الغاية في «حَتَّاك» هنا لا أفهمه، ولا أدري ما يعني هنا بحتّاك، فلعلّ هذا البيت مصنوع».

وخُرِّج هذا البيت عند البصريين على الضرورة، وبمذهبهم فيه أخذ المصنِّف.

انظر البيت في شرح البغدادي ٩٣/٣، وشرح السيوطي ٣٧٠/١، وهمع الهوامع ١٦٦/٤، وشرح الأشموني ٤٦٠/١، والخزانة ١٤١/٤.

(١) ولا يسوغ ارتكاب مثله في السَّعَة.

(٢) أي علّة المنع من جَرِّ الضمير.

(٣) كذا في المخطوطات «لما»، ومثله عند الدماميني والدسوقي، وفي حاشية الأمير «مما»، ومثله عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين. ونص ابن هشام في همع الهوامع ١٦٦/٤ «لما..».

(٤) تعقَّبه الأمير في حاشيته ١١١/١، قال: «فيه أنه قد يعود الضمير على البعض المندرج تحت الكل نحو: يوصيكم الله في أولادكم، فإن كن نساءً، فإن الضمير للبنات في عموم الأولاد».

(٥) يردُّه أمران، هذا أولهما.

(٦) كذا في المخطوطات «ضميرَ حاضرٍ»، ومثله في همع الهوامع ١٦٧/٤، وعند الدماميني «ضميراً حاضراً»، ومثله في حاشية الأمير، والدسوقي، وطبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين.

(٧) الردُّ الثاني.

(٨) حَتَّاه: أي: حتى زيدٍ، وليس الضمير عائداً على الكُلِّ المتقدِّم.

(١) أي علّة المنع من جَرِّ «حَتّى» الضميرَ.

(٢) حتى العاطفة تدخل على الضمير، فلو كانت الجارَّة تدخل عليه أيضاً لحصل اللبس.

(٣) أي: يردُّ هذا التعليل بعدم دخول الجارَّة على الضمير خوفاً من اللبس بالعاطفة.

(٤) أي «حتى» العاطفة.

(٥) أي على الضمير.

(٦) أي أن «حتى» العاطفة تدخل على الضمير المنفصل كما هو في المثالين.

(٧) أي بالضمير المنفصل.

(٨) و«حتى » العاطفة غير عاملة كالواو.

(٩) أي «وحتى» الخافضة يتصل بها الضمير.

(١٠) البيت: أتت حَتّاك..

(١١) لا التباس لاختلاف اللفظين، إذ العاطفة تدخل على المنفصل، والجارَّة تدخل على المتصل، فزال السبب الذي مُنِعَتْ به الجارَّةُ من الدخول على الضمير وجَرِّه.

(١٢) أي: ونظيره في عدم الالتباس.

(١٣) فيؤكِّدون الضمير المنصوب المتصل بضمير الرفع المنفصل، وكان قياسه أن يُؤَكَّد بالمنصوب المنفصل، فيقولون: رأيتُك إيّاك، فَعَدَلُوا إلى ضمير الرفع «أنت» لرفع الإلباس بين البدل والتوكيد.

(١٤) أي بالإتيان بضمير النصب المنفصل بدلاً من الضمير المتصل كما في المثال.
وهذا على مذهب البصريين، وأَمّا الكوفيون فيجعلون «إِيَّاكَ» في هذا المثال من قبيل التوكيد اللفظي. انظر دماميني/٢٥٤.

(١٥) في م٢/٢١ ب «فلا».

(١) أي في عِلَّة المَنْع.

(٢) أي لو دخلت «حتى» على الضمير.

(٣) «ياءً» سقط من م٥/٣٢ أ.

(٤) كما نقول: إليك، وإلينا، وإليه..

(٥) في الجرِّ.

(٦) أي لا تقلب الألف فيها ياءً؛ لأن قلب الألف ياءً جعل الفرع كالأصل وهو «إلى»، وهذا مخالف للمألوف، وفرعية «حتى» عن «إلى» في المعنى والعمل يوجب أَلاّ تحتمل ما تحتمله «إلى» إِلاّ في المعنى والعمل.

(٧) الشرط الثاني لمخفوض «حتى».

(٨) وهو مخفوض «حتى».

(٩) في م١ ٣٧/١ ب «ذا أجزاء» وفي م٤ ٥٧/٤ أ «آخر جزء» وفي م٢ ٢١/٢ ب وم٣ ٥٧/٣ ب «جزءاً آخر». في م٥ ٣٢/٥ أ والحواشي «آخراً» كما أثبتُّه، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ومبارك وزميله.

(١٠) في م٢ ٢١/٢ ب «وملاقياً».

(١١) «والرأس هو جزؤها الأخير بحسب الخلقة إذا ابتدأنا من ذنبها». دماميني/٢٥٤.

وفي الهمع ١٦٥/٤ «والثالث أنها لا تجرُّ إلا آخراً، أي: آخر جزء نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها».

وقال المرادي: «ولو قلت: أكلت السمكةَ حتى نصفِها أو ثلثِها لم يَجُزْ» الجنى الداني/٥٤٤.

(١٢) سورة القدر ٥/٩٧.

ومطلع الفجر في الآية ليس جزءاً أخيراً من الليلة، وإنما هو ملاقٍ آخر جزءٍ منها.

وفي همع الهوامع ١٦٥/٤ «وقال الأكثر أو ملاقياً له، أي مُتَّصِلاً به نحو: «سلام..» الآية، ولا يجوز: سرتُ حتى نصف الليل، بخلاف إلى، ومقابلُ الأكثر قولُ السيرافي وجماعة: إنها لاتجر إلا الآخر فقط دون المتصل، قال الرضي، وهو مردود بالآية خلافاً لابن مالك..».

(١) ذهب السيرافي وجماعة إلى أنَّ مجرورها يجب أن يكون جزءاً مما قبلها، فلم يُجَوِّزُوا: نِمْتُ البارحة حتى الصباح. كذا نقله الرضي. انظر دماميني/٢٥٤.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي م١/٣٧ ب «ثُلُثَيها».

وعند الدماميني/٢٥٤ «.. حتى ثلثيها» قال: «وفي بعض النسخ: ثُلُثها بالإفراد»، وبالإفراد جاءت عند مبارك وزميله، وكذا عند الشيخ محمد محيي الدين.

(٣) الثلث والنصف ليسا جزءاً أخيراً من الليلة، ولا ملاقياً لآخر جزء منها، والبارحة أقرب ليلة مضت.

(٤) أي أن المجرور لابُدَّ أن يكون آخراً أو ملاقياً آخر جزء.

(٥) أي على الزمخشري.

(٦) قائل البيت غير معروف، وقبله:

إنَّ سلمى من بعد يأسيَ هَمّتْ بوصالٍ لو صَحّ لم تُبْقِ بُوساً

والبُوس: البؤس، وضمير «عَيَّنت» راجع إلى سلمى، وليلة: مفعول به لا ظرف.

والشاهد في البيت أنَّ «حتى» دخلت على «نصفها»، أي: نصف الليلة، وهي ليست آخر جزء، ولا هي ملاقية لآخر جزء، فبطل على هذا كلام الزمخشري عند ابن مالك. وذهب البغدادي إلى أنه لا حجة في البيت.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٤/٣، وشرح الشواهد للسيوطي ٣٧٠/١، وهمع الهوامع ١٦٥/٤، والجنى الداني/٥٤٤، والعيني ٢٦٧/٣.

(٧) قال الدماميني/٢٥٤ «وهذا كما تراه جمود على الظاهر، وإذا كانت الليلة مرادة قطعاً كانت في حكم الملفوظ بها، ولا أثر لخصوص النطق بها في ذلك؛ فإذن يكون اعتراض ابن مالك موجهاً».

(١) من الأمور الثلاثة التي تخالف «حتى» فيها «إلى».

(٢) أي «حتى».

(٣) أي: فيما قبلها.

(٤) قائل البيت أبو مروان النحوي في قصة المتلمِّس حين فَرَّ من عمرو بن هند، ونَسَبَهُ الناس إلى المتلمِّس.

ونسبه ياقوت في معجم الأدباء ١٩/١٤٦ إلى مروان النحوي، وقال: «سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا الشعر، وقال في ترجمته: هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب ابن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل المتقدِّمين في النحو المبرِّزين».

وبعد البيت:

ومضى يَظُنُّ بريد عمروٍ خَلْفَهُ ... خوفاً وفارَقَ أَرْضَهُ وقَلا

والشاهد في البيت قوله: حتى نَعْلَه ألقاها.

ففي هذا قرينة لدخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها، وهو «ألقاها»؛ إذ يعني أن النعل ملقاةٌ قطعاً.

وأنشد سيبويه البيت على أن «حتى» فيه حرف جر، وأن مجرورها غاية لما قبله، كأنه قال: ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النَّعْل، ويكون «ألقاها» تكرير الفعل على طريق التأكيد.

ويجوز نصب «نعله» أيضاً على تقدير فعل يُفَسِّره «ألقاها»، كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها.

والوجه الثاني أن تكون للعطف بمعنى الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة ونعله.

ويجوز الرفع، ويكون مبتدأ، و«ألقاها» الخبر، والهاء تعود على النعل، وحتى: ابتدائية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٩٦، وشرح الشواهد للسيوطي ١/٣٧٠، وشرح المفصل ٨/١٩، والخزانة ١/٤٤٥، ٤/١٤٠، والعيني ٤/١٣٤، والصبان ٢/٢١٤، والجنى الداني/٥٤٧، ٥٥٣، وهمع الهوامع ٤/١٧١، وقطر الندى/٤٣١، والكتاب ١/٥٠ بولاق، وانظر طبعة هارون ١/٩٧ فقد نسبه إلى مروان النحوي، وتبع في هذا نص ياقوت. وانظر ديوان المتلمس/٣٢٧ «الشعر المنسوب للشاعر...».

(١) أي فيما قبله.

(٢) قائله غير معروف.

الحيا: المطر، ويُمَدُّ فيقال: الحياء، عُزِيَت: نُسِبتْ، المجدود: المقطوع، سواء جاء بالدال المهملة أو المعجمة.

والشاهد في البيت أنّ فيه قرينةً على عدم دخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها؛ لأنَّ قرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها يقتضي عدم دخولها في الأرض المدعوّ لها بالسُّقْيا، كذا قال ابن مالك في شرح التسهيل، ونقله أبو حَيّان في شرحه.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٩٩، وشرح الشواهد للسيوطي ١/٣٧١.

(٣) في م٤/٥٧ أ وم٥/ ٣٢أ «مجذوذاً» بالمعجمة.

(٤) هذا جواب «إذا» من قوله: «إذا لم يكن معها قرينةٌ».

(٥) حيث لا تكون قرينة تقتضي الدخول، ولا قرينة تقتضي عدمه.

(٦) وهو عكس «حتى».

(٧) باب «حتى» وباب «إلى».

(٨) وذلك خلافاً لمن قال بالدخول فيهما، ولمن قال بعدمه فيهما.

(٩) هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي، المصري أصلاً ومولداً وسكناً، أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وتخرَّج به جماعة من الفضلاء، وإليه انتهت رياسة فقه المالكية في زمانه.

وقيل إن سبب تسميته بالقرافي أنه كان يجيء للدرس من جهتها، وله مؤلفات، وقد توفي عام ٦٨٤هـ ودُفِنَ بالقّرافة.

انظر ترجمته في حاشية الشمني ١/٢٥٥، والأمير ١/١١١.

(١) أي الخلاف إنما هو فيما بعد «إلى».

(٢) في م٤/٥٧ أ وم٥/ ٣٢ أ «وليس كما ذكر».

(٣) أي الخلاف في الخافضة مشهور بين الناس، فمنهم من يقول إنّ مذهب أكثر النحاة أن ما بعد «حتى» ليس بداخلٍ فيما قبلها كما في «إلى»، ذكره صاحب الكشف من الحنفية، وذكر أن ابن جني ذهب إليه، وإليه كان يميل أبو نصر الصفّار والبزدوي.

قال الدماميني بعد الذي سبق: «ولكنه لا يستقيم على الإطلاق، بل إن كان ما بعد «حتى» بعضاً لما قبله دخل نحو: رآني أشراف البلدة حتى الأمير، وإلا فلا، نحو: قرأت الليلة حتى الصباح». دماميني/ ٢٥٥، دسوقي ١/ ١٣٤.

(٤) كذا في المخطوطات «بمنزلة»، ومثله عند الدماميني.

وفي حاشية الأمير، والدسوقي، وطبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين «بمعنى».

والنص عن ابن هشام في همع الهوامع ٤/ ١٧٢ وفيه: «قال ابن هشام: ووهم من ادّعى الاتفاق في دخول الغاية في «حتى» مطلقاً، وإنما هو في العاطفة، والخلاف في الخافضة مشهور، قال: والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو».

(٥) من الأمور الثلاثة التي تخالف «حتى» «إلى» فيها.

(٦) أي: أنا مُنْتَهٍ إلى عمرو، فهو غايتي، لا أَتَوَجَّهُ إلى غيره.

(٧) الحديث في صحيح مسلم ٥٨/٦ ـ ٥٩.

وهو من حديث الدعاء بالليل، كان الرسول ﷺ إذا قام إلى الصلاة قال:

«وَجَّهتُ وجهي للذي فَطَر السماوات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين.. ، لبيك وسعديك، والخيرُ كله في يديك، والشَّرُّ ليس إليك، أنابك وإليك، تباركتَ وتعاليتَ.».

ومعنى:أنابك وإليك: متوثِّق بك ومُنْتَهٍ إليك.

(١) أي في المثال الأول وهو: كتبتَ إلى زيد.. ، فلا يجوز أن يقال: كتبتَ حتى زيد، ولا يقال: وأنا حتى عمرو.

ولا يقال في المثال الثالث: سرتُ من البصرة حتى الكوفة.

(٢) وهما: كتبتَ حتى زيد، وأنا حتى عمرو.

(٣) وليس ما قبل حتى في هذين المثالين مقصوداً به التقضّي شيئاً فشيئاً؛ فلا وجه لدخولها فيهما.

(٤) أي ليست «إلى» موضوعة لتقضِّي الفعل شيئاً فشيئاً، بل هي لانتهاء الغاية، فجاز دخولها فيهما لانتفاء المانع.

(٥) وهو امتناع: سرتُ من البصرة حتى الكوفة.

(٦) لأن «إلى» أصل في الغاية، ولا تخرج عنه إلى معنى آخر، و«حتى» ضعيف في معنى الغاية، ويخرج إلى غيرها من المعاني. انظر دماميني/٢٥٥، ودسوقي ١٣٥/١.

(٧) أي لم يقابلوا بها «من» التي تكون لابتداء الغاية، فلا يقولون: خرجت من البصرة حتى الكوفية، ويقولون: خرجت من البصرة إلى الكوفة.

(٨) أي الجارَّة.

(٩) انظر المقتضب ٢/٤٢.

(١٠) أي سرتُ حتى دخولها.

(١١) أي بنصب الفعل بإضمار «أن» بعد «إلى» قال الدماميني «ولم أَتَحَرَّ العلة في ذلك» انظر ص/٢٥٥.

(١) كذا في م٢/٢١ ب وم٣/٥٨ أ وم٤/٥٧ ب وم٥/٣٢ ب، ومثله في الدماميني، والدسوقي. وفي طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين وحاشية الأمير «لا بنفسها».

(٢) رأي الكوفيين أن النصب بحتى نفسِها، ويجوز إظهار «أَنْ» بعدها توكيداً، وهي ليست عندهم حرف جَرّ. وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها، وأنها جارَّةٌ بإضمار «إلى»، ومذهب البصريين أنها جارَّةٌ، والنصب بعدها بأنْ لازمة الإضمار وجوباً.

انظر شرح الأشموني ٢/٢٩٤، وهمع الهوامع ٤/١١١، ١١٢، وشرح الرضي ٢/٢٤٥، ٢٤١، والجنى الداني/٥٤٢، ٥٥٤، والمقتضب ٢/٤٢ ـ ٤٣، وانظر الإنصاف/٥٩٧، المسألة «٨٣».

(٣) هذا الاعتراض يصح توجيهه إلى الكوفيين غير الكسائي، لأنه يرى الجرَّ بإلى المقدَّرة بعدها لا بحتى، ففي قوله تعالى: «سلام هي حتى مطلع الفجر» يقدر: ...حتى تنتهي إلى مطلع الفجر. وفي هذا من التكلُّف ما فيه، وهو حذف حرف الجر وإبقاء عمله.

قال الدماميني/٢٥٦: «فلا يَرِدُ عليه [أي على الكسائي] الاعتراضُ في «حتى» بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال كما ورد على سائر الكوفيَّة، بل يَرِدُ عليها بأنها غير مختصَّة بقبيل، لكن في مذهبه بُعْدٌ؛ أن حذف الجار وإبقاء عمله في غاية القلّة، فكيف اطّرد بعد «حتى»؟ وأيضاً كيف اطّرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم؟». وانظر شرح الرضي ٢/٢٤١.

(٤) في م١/٣٨ أ «فكذلك».

(٥) انظر هذا في الجنى الداني/٥٥٤.

(٦) قال المرادي: «ويتعلَّق بها [حتى] مسألتان: الأولى في معناها، والمشهور أنّ لها معنيين: أحدهما الغاية..، والثاني: التعليل..، وعلامة كونها للغاية أن يَحْسُنَ في موضعها «إلى أن»، وعلامة كونها للتعليل أن يحسن في موضعها «كي» ».

(٧) الآيـة: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾. سورة طه ٩١/٢٠ أي لا يزالون عاكفين على عبادة العجل ومقيمين عليه إلى أن يرجع إليهم موسى.

(١) في شرح الرضي ٢٤٣/٢ «وقال الأندلسي: لم يثبت حتى بمعنى كي، بل لا يأتي إلا للانتهاء..». وانظر دماميني/٢٥٦.

(٢) الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۚ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾. سورة البقرة ٢١٧/٢.

أي: لأجل أن يَرُدُّوكم عن دينكم إن استطاعوا.

(٣) تتمة الآية: ﴿.. حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾. سورة المنافقون ٦٣/٧.

أي: لأجل أن ينفضُّوا.

(٤) أي مما يرادف «كي» التعليليّة، أي: لأجل أن تدخل الجنّة.

(٥) أي يحتمل المعنيين: مرادفة «إلى»، ومرادفة «كي» التعليلية ما يأتي في الآية.

وجاءت في طبعة الشيخ محمد محيي الدين «ويحتملها» على الإفراد وهو تحريف.

(٦) الآية: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾

سورة الحجرات ٤٩/٩.

أي: كي ترجع إلى أمر الله، أو إلى أن ترجع.

وقال الدماميني في ص/٢٥٦: «وظاهر كلام المصنِّف أن الأمثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملها، فأما قولك: «أسلم حتى تدخل الجنة» فَمُسَلَّم أنَّ حتى فيه لا تحتمل غير التعليليَّة، وأما الآيتان: «ولا يزالون يقاتلونكم حتى يَرُدُّوكم»، وقوله: «.. حتى يَنْفَضُّوا» فكُلٌّ منهما يحتمل الأمرين كالآية الأخيرة، وحكى الرضي عن الأندلسي إنكار مجيء حتى بمعنى كي زاعماً أنها دائماً بمعنى إلى، وأَوَّلَ الأمثلة كلها بذلك».

(١) ذكر هذا ابن مالك في التسهيل ص/٢٣٠.
وقال المرادي في الجنى الداني/٥٥٤: «وزاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى «إِلاّ أنْ»، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع..، وهو معنى غريب ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم». وانظر همع الهوامع ١١٣/٤ و٢٥٩/٥.
قلتُ: جعل العكبري من هذا الباب ما جاء في سورة البقرة الآية/١٠٢ وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ قال: «حتى يقولا، أي: إلى أَنْ يقولا..، وقيل: حتى بمعنى إلاّ، أي: وما يُعَلِّمان من أحد إلاّ أَنْ يقولا». انظر التبيان ٩٩/١.
وتعقَّبه أبو حيان في البحر ٣٣٠/١، فقال: «وهذا معنىً لحتى لا أَعْلَمُ أحداً من المتقدِّمين ذكره، وقد ذكره ابن مالك في التسهيل..».
وانظر شرح الأشموني ٢٩٣/٢ - ٢٩٤، وتوضيح المقاصد/٢٠٢ - ٢٠٣، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٣٥/١.

(٢) النصُّ في الكتاب ٣٧٤/١: «وأما قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل، فأَنْ تفعلَ في موضع نصبٍ، والمعنى حتى تَفْعَلَ، أو كأنه قال: أو تَفْعَلَ».

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، كان رأساً في العربية، أخذ عن ابن خروف، ومصعب، والرندي، والقراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشَّلَوبين.
وله مؤلفات، وقد ولد سنة ٥٧٥ هـ، ومات بتونس سنة ٦٤٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٢٦٧/١ - ٢٦٨.

(٤) ذكرتُ هذا قبل قليل عن التبيان ٩٩/١.

(٥) الآية: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ =

مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة/١٠٢، وانظر البحر المحيط ١/٣٣٠.

(١) ذهب إلى هذا شيخه أبو حيان، قال في البحر ١/٣٣٠ «حتى هنا حرف غاية، والمعنى: انتفاء تعليمهما أو إعلامهما، على اختلاف القولين في «يُعَلِّمان» إلى أن يقولا: إنما نحن فتنة ».

(٢) نعم: ليس في م٢/٢١ ب، بل فيه: وهو ظاهر.. كذا النص.

(٣) أي معنى الاستثناء.

(٤) البيت للمقنَّع الكندي، وهو من أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في باب الأضياف والمديح، وهي:

نَزَلَ المشيبُ فأين تذهب بَعْدَه ... وقد ارْعويتَ وحانَ منك رحيلُ

كان الشبابُ خفيفةً أيّامُه ... والشَّيْبُ مَحْمَلُهُ عَليَّ ثقيلُ

ليس العطاء... البيت.

وذكر العيني أنه لم يقف على اسم قائله.

والفضول: جمع فضل، وهو الزيادة، والسماحة: الجود.

والشاهد في البيت مجيء «حتى» بمعنى «إِلاّ أَنْ»، فحتى هنا بمعنى الاستثناء.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: «ومثال المرادفة لـ «إِلاّ أَنْ» ما أنشده المصنِّف مستشهداً على أنّ «حتى» بمعنى «إلاّ» قولُ الشاعر: ليس العطاء...

وقد أغنانا ابن المصنِّف عن الردِّ على أبيه في ذلك فقال: «وأرى أنك لو جعلت «إلى أن» مكان «حتى» يعني في البيت الذي أنشده والده لم يكن المعنى فاسداً» انتهى.

وإذا احتمل أن تكون «حتى» فيه للغاية فلا دليل في البيت على أن «حتى» بمعنى «إِلاّ أَنْ».

والمقنَّع الكندي هو محمد بن عمير، كان أجمل الناس وجهاً، وأَمَدَّهم قامةً، وكان إذا أسفر عن وجهه لُقِع، أي: أُصيب بالعين، فكان يتقنَّع دهره، فسُمِّي المقنَّع، وهو شاعر مُقِلّ من شعراء الدولة الأموية، وكان له محل كبير وشرف وسؤدد في كِندَة.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٠٠، وشرح السيوطي ١/٣٧٢، وهمع الهوامع ٤/١١٣، والجنى الداني/٥٥٥، والتسهيل/٢٣٠، والعيني ٤/٤١٢، وشرح الأشموني ٢/٢٩٣، والبحر المحيط ١/٣٣٠ وشرح الحماسة للتبريزي ٤/١٢٥ - ١٢٦، وانظر أيضاً ٤/٩٣.

(١) هذا رجز، قائله امرؤ القيس لما سمع أنّ بني أسد قتلوا أباه وبعده:

يا خير شيخ حَسَباً ونائلاً * وخيرهم قد علموا شمائلا

وأُبير: أهلك، وقوله: شيخي، أي لا يذهب دم شيخي، وأراد بالشيخ والده، وباطلاً: هدراً.

والشاهد في البيت ما تقدَّم من كون «حتى» فيه بمعنى: إلاّ أَنْ.

وفي شرح البغدادي: «قال ابن وحيي [كذا] لا نزاع في الاحتمال والجواز المجرَّد، ولكن معنى الاستثناء أَمَسّ وإن كان قليلاً في استعمال حتى فيه».

وتقدَّمت ترجمة امرئ القيس. انظر الأبيات في شرح الشواهد للبغدادي ١٠٤/٣، وشرح الشواهد للسيوطي ٣٧٢/١، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، وحاشية الصبان ٢٩٨/٣، وهمع الهوامع ١١٣/٤، وانظر الديوان/١٣٤.

(٢) أي: ما بعد «حتى» التي في البيت الأول، و«حتى» التي في البيت الثاني، وهو الجود مع القلّة، والإبارة لذينك الحيين.

(٣) وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة في البيت الأول، والانقضاء وانتفاء ذهاب شيخه باطلاً في البيت الثاني.

(٤) وكلا هذين الأمرين في حَيِّز المنع.

(٥) وفي م٣٢/٥ ب: «.. قبلهما ولا مستثنى عنه» كذا!.

(٦) في همع الهوامع ١١٣/٤ قال ابن هشام الخضراوي في حديث: كل مولود.. إلخ عندي أنه يجوز أن يكون «على الفطرة» حالاً من الضمير، و«يولد» في موضع خبر، و«حتى» بمعنى «إِلاّ أَنْ» المنقطعة، كأنه قال: إلا أن يكون أبواه، والمعنى: لكن أبواه يُهَوِّدانه أو يُنَصِّرانه».

وجاءت الرواية في صحيح مسلم ٢٠٧/١٦ «باب القدر»: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهوّدانه ويُنَصِّرانه ويمجِّسانه».

وذكر النووي في تعليقه على الحديث أنه فيه روايات، وهي:

«ما من مولود يولد إلا وهو على الملَّة» وفي رواية «ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه».

ولقد وجدت روايات أخرى في صحيح مسلم، إلا أني لم أجد الرواية التي أثبتها المصنف وهي قوله: «حتى يكون أبواه..».

وفي فتح الباري ٤٤٢/١١ «باب القدر» ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يُهَوِّدانه ويُنَصِّرانه..» وليس فيه رواية المصِّنف كما ترى.

(١) وفي م٢/٢١ ب «ويُصَرِّانه».

(٣) في م٢/٢١ ب «فيكون فيه حتى للغاية».

(٤) كذا في المخطوطات «علةً»، وعند الدماميني «عِلّته» بإضافة العلة إلى الضمير العائد إلى الكون المذكور، أي ولا علّة كونه يولد على الفطرة هي اليهودية..» وعلته: كذا عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير.

(٥) في م٣/٥٨ أ وم٤/٥٨ أ «فيكون» وسقط لفظ «فيه».

(٦) أي حتى، فلم يَبْقَ إلا أن تكون «إِلاّ» الاستثنائية والاستثناء منقطع.

(٧) وفي م٢/٢١ ب «التعليل».

(٨) في م٥/٣٢ ب «عن»، وهو تحريف.

(٩) فتكون على تقدير الخلاف بمعنى «إلى».

وتعقَّبه الدماميني بأن التخريج على هذا متأتٍّ بدون ارتكاب الحذف، وذلك بجعل قوله: و«يُوْلَدُ» صفة المولود، وقوله: «على الفطرة» ظرفاً مستقراً خبراً لمبتدأ، أي: كل مولود يولد مستقرٌّ على الفطرة حتى يكون أبواه..

والمعنى أن استقراره على الفطرة ممتدٌّ إلى أن يقع التهويد والتنصير، فيزول عندئذٍ ذلك الاستقرار. انظر الحاشية/٢٥٧.

ونقل هذا عنه الأمير، وكان قد قال قبله: «ويتأتى للمصنِّف تخريج فيه بأنَّ على الفطرة يتعلّق بحالٍ محذوفةٍ، وحتى غاية لها، أي: كائناً على الفطرة، إلى أن يكون إلخ، وكأن الحال منتظرة».

قلتُ: هذا عين ما ذكره ابن هشام الخضراوي، وقد ذكرتُ النص عنه قبل قليل نقلاً عن همع الهوامع.

(١) وليس بينه وبينها فاصل في اللفظ، وأجاز الأخفش الفصل بينهما بشرط غير مجزوم لفظاً أداته «إِنْ» وقد يكون مُؤَوَّلاً بالمستقبل نحو: سرت حتى أدخل المدينة، فهو ماض في حكم المستقبل، أي: مُؤَوَّل به. انظر الجنى الداني/٥٥٥، وهمع الهوامع ١١٤/٤.

وعلَّة كونه مستقبلاً أو مؤوَّلاً به هو أنّ «أنْ» للاستقبال، ولو كان الفعل للحال للزم التناقض بين العامل والمعمول.

(٢) سورة طه ٩١/٢٠ وقد تقدَّمت.

ورجوع موسى عليه السلام كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن المتكلّم بقولهم: «لن نبرح عليه عاكفين»، ومستقبل بالنسبة لعدم الانفكاك عن عبادة العجل.

(٣) أي إلى ذات ما قبلها.

(٤) أي النصب على جعل «حتى» بمعنى كي أو إلى، والناصب «أن» مضمرة، وأَنْ وصلتها مؤوَّلة بمصدر مجرور بحتّى، وإن رفعت الفعل كانت «حتى» ابتدائية.

(٥) الآية: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾. سورة البقرة ٢/٢١٤.

وقد جاء في «حتى يقول» القراءتان الرفع والنصب، وبيان ذلك كما يلي:

١ - قراءة الجمهور «حتى يقولَ» بالنصب، إِمَّا على الغاية، وإِمّا على التعليل، أي: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول، أو زلزلوا كي يقول الرسول، والمعنى الأول أظهر.

٢ - وقرأ نافع والكسائي ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج «حتى يقولُ» بالرفع، وهي اختيار أبي عبيد، وهي قراءة أهل الحجاز.

قال ابن مجاهد: «وقد كان الكسائي يقرأها دهراً رفعاً، ثم رجع إلى النصب، هذه رواية الفراء، أخبرنا بذلك محمد بن الجهم عن الفراء عنه».

وانظر مراجع هاتين القراءتين فيما يلي:

البحر ٢/١٤٠، الكشاف ١/٢٠٧، الإتحاف/١٥٦ - ١٥٧، الحجة لابن خالويه/٩٥، العكبري ١/١٧٢، السبعة/١٨١، الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٩١، الرازي ٦/٢٠، إرشاد المبتدي/ ٢٤٢، معاني الزجاج ١/٢٨٦، التبصرة/٤٣٩، التبيان ٢/١٩٨، المحرر ٢/٢١٣، الطبري ٢/ ١٩٩، إعراب النحاس ١/٢٥٤، النشر ٢/٢٢٧، التيسير/٧٠، دماميني/٢٥٩، حجة الفارسي ٢/٢٣٢، المكرر/١٨، الكافي/٦٨، المبسوط/١٤٦، شرح اللمع/١٨١، توضيح المقاصد ٤/ ٢٠٣، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٤، شرح الكافية ١/٢٤٣، شرح التصريح ٢/٢٣٧، شرح الأشموني ٢/٢٩٦، البيان ١/١٥٠، أمالي الشجري ١/٣٧٤، شرح المفصل ٧/٢٠، ٣١،

(١) أي قولُ الرسول والذين آمنوا معه «متى نصر الله ألا إنّ نصر الله قريب».

(٢) فهو ماض بالنسبة له، وهو زمن نُزُول الآية.

(٣) في م١/٣٨ أ وم٣/٥٨ ب «ولذلك».

(٤) لأنه إذا كان الفعل حالاً لا يصح النصب بأنْ التي للاستقبال، وإِلاّ لزم التناقض، وإذا انتفى النصب تعيَّن الرفعُ.

(١) وتكون «حتى» ابتدائية لا جارَّة.

(٢) وقد وجب الرفع عند إرادة الحال، فتقدير أَنْ عاملةً معه منافٍ له، وإذا رُفِعَ الفعلُ فحتى حرف ابتداء.

(٣) معنى حكاية الحال أن يفرض ما كان واقعاً في الزمن الماضي واقعاً في الحال فيعبر عنه بلفظ المضارع.

(٤) أي حكاية الحال، بل نظرت للاستقبال بالنظر للزلزال، وهو في الجنى الداني/٥٥٥ مؤوّل بالمستقبل كما في الآية.

(٥) تقدّم أنها قراءة الكسائي أيضاً وغيره من القراء.

(٦) أي حين إذا وقع الزلزال، وكان المناسب حذفها لأن «إذ» للماضي، ويقول: حتى حالهم حين الزلزال أن الرسول.. إلخ. انظر حاشية الدسوقي ١/١٣٧.

(٧) الحال الحقيقي كقولك في حال دخولك البلد: سرت حتى أدخلُها، والمؤوَّل بالحال كالآية «وزلزلوا حتى يقولُ الرسول» على قراءة نافع ومن معه.

(٨) وذلك بأن يكون مضمون ما قبلها مؤدِّياً إلى حصول ما بعدها، سواء اتَّصل مضمون الأول بمضمون الثاني نحو: سرت حتى أدخلُها الآن، أو لم يَتَّصل نحو: رأى زيد بالأمسِ مني شيئاً حتى لا أستطيعُ أنْ أكلِّمه اليوم بشيء. انظر دماميني/٢٥٩، والدسوقي ١٣٧/١.

(٩) أي إذا قلت ذلك حال طلوع الشمس، فالطلوع ليس مسبباً عما قبلها وهو السير.

(١) وهو امتناع: سرت حتى تَطْلُعُ الشمس.

(٢) وهو امتناع: ما سرت حتى أدخلُها.

(٣) بل عن السير نفسِهِ، وهو قوله: ما سرتُ حتى أدخُلُها.

(٤) وهو: هل سرت حتى تدخُلُها.

(٥) وهو السير.

(٦) لأنه استفهام فهو غير محكوم بثبوته، بل هو مشكوك فيه.

(٧) هنا لا يُعْلَمُ مَنِ السَّائر. لكن السير وقع، فالدخول إن كان حاليّاً تعيَّن الرفعُ، وإن كان استقبالياً تعيَّن النصبُ، وإن كان ماضياً جاز الوجهان. انظر شرح الرضي ٢/٢٤٢.

(٨) أي محكومٌ بحصوله غيرُ مُستفهَمٍ عنه.

(٩) ما بين الحاصرتين زيادة من م٤/٥٨ ب.

(١٠) وذلك في قولك: أيُّهُم سار.. إلخ.

(١١) أي الزمان الذي وقع فيه السير، وهو في قولك: متى سرت... إلخ.

(١٢) ذكر الدماميني/٢٥٩ أن الأخفش ذكر مع إجازته أن العرب لم تتكلَّم به، ونقل ذلك عن الرضي فكأنه إنما أجازه بالقياس لا بالسماع.

قال الرضي: «وقال الأُخفش: يجوز: ما سرت حتى أدخلُها، بالرفع، إلا أن العرب لم تتكلَّم به، وقد غلط فيه». انظر شرح الكافية ٢٤٢/٢.

(١٣) أي أصله: سرت حتى أدخلها، ثم أتى بـ «ما» فقال: ما سرتُ..

(١) الكلام هنا لابن هشام.

(٢) أي على ما ذهب إليه الأخفش.

(٣) أي أن الأصل الإيجاب ثم دخل النفي.

(٤) اعترض بأنه إذا دخل النفي على الكلام برمته صار قوله: «حتى أدخلها» ليس واقعاً في الحال، بل منفياً، والمعنى: انتفى السير المترتب عليه الدخول، فلك أن تقول: لو عرضت على سيبويه لمنعها، وأما جعلها حالاً تأويلاً بأن يقدر لحكاية الحال ثم نفي فهو بعيد. حاشية الدسوقي ١٣٧/١ نقلاً عن الدردير.

(٥) وهو السَّيْر.

(٦) من شروط ارتفاع الفعل بعد «حتى».

(٧) أي: الرفع.

(٨) لا يصح الرفع في هذا المثال؛ لأنك إذا رفعت الفعل كانت «حتى» حرف ابتداء، والجملةُ الواقعة بعدها مستأنفةٌ، فيلزم على هذا خلوُّ المبتدأ «سيري» من الخبر.

وذهب بعضهم إلى أن الخبر مقدَّر في هذه الحال، أي: سيري حاصل.

وذهب الدماميني إلى أن بقاءه بلا خبر لفظاً مُسَلَّم به، ولا يَضُرّ، قال: «وما أظنهم يمنعون المسألة إلا عند عدم تقدير الخبر».انظر الحاشية/٢٦٠.

(٩) أي: ولا يجوز الرفع في: كان سيري.. إلخ، لأن الناقصة تقتضي خبراً، ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما ذكرتُ، فتبقى كان الناقصة بغير خبر لفظاً، وتقديره يفسد معناها انظر دماميني/٢٦٠.

(١٠) بزيادة الظرف.

(١١) هذا راجع إلى قوله: «فإن قدّرتها تامةً»؛ لأن التامَّة لا خبر لها، وأمس: خبر السير، فارتفع المانع، وهو بقاء المبتدأ بلا خبر.

(١٢) فالمنع باقٍ وهو بقاء المبتدأ بلا خبر.

(١) روى العطف بها سيبويه وغيره من أئمة البصريين، وخالف الكوفيون، فقالوا: «حتى ليست بعاطفة»، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل. انظر الجنى الداني/٢٤٦.
قال السيوطي: «والعطف بها قليل، ومن ثَمَّ، أي من أجل قلّته، أنكره الكوفيّة، فقالوا: لا يُعْطَفُ بها البتة..». همع الهوامع ٥/٢٦٠.

(٢) أي لا تفيد ترتيباً ولا مُهْلَةً، وفي معاني الحروف للرماني/١١٩ «فتجري مجرى الواو في العطف»، ومثل هذا في الأزهية/٢٢٣، وفي رصف المباني/١٨١ لم يُصَرِّح بأنها بمنزلة الواو، ومثله في الجنى الداني ص/٤٤٦، لكنه قال في ص/٥٥٠: «حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري».
وفي شرح الرضي ٣٦٩/٢: «وحتى مثلها، يعني مثل ثُمَّ في الترتيب والمهلة»، ثم ذهب بَعْدُ إلى أنها لا مُهْلَة فيها.
وفي حاشية الدماميني/٢٦٠ «وصَرَّح ابن الحاجب بأنَّ حتى مثل ثُمَّ فتفيد الترتيب والمهلة، قال الجزولي: والمهلة في حتى أقلّ منها في ثُمّ، فهي متوسطة بين الفاء التي لا مُهْلَة فيها وثم المفيدة للمُهْلَة».
وفي همع الهوامع ٥/٢٥٨: «حتى هي كالواو لمطلق الجمع، وقيل هي للترتيب، قال ابن مالك، وهو دعوى بلا دليل..». وانظر شرح الكافية الشافية/١٢١١.

(٣) بخلاف الواو فلا يشترط في عطفها شروط.

(٤) في همع الهوامع ٥/٢٥٩: «قال ابن هشام الخضراوي: ولا تَعْطف إلاّ ما كان ظاهراً، كما لاتجر إلا الظاهر، قال في المغني: ولم أَرَهْ لغيره».

(٥) أي الشرط الثاني من شروط العطف بها.

(٦) في الجنى الداني/٥٤٧ «أن يكون بعض ما قبلها، أو كبعضه..». وانظر همع الهوامع ٥/٢٥٨، وحاشية الدماميني/٢٦٠.

(٧) في م٣/٣٥٩ «الحجّاج»، ومثله عند الدماميني/٢٦٠.

(١) قال الدماميني: «حيث لا يُرَادُ بالحُجَّاج المجموع من حيث هو المجموع، وإلاّ كان المشاةُ حينئذٍ جزءاً لا جزئياً»/٢٦٠.

(٢) وحديثُها ليس بجزءٍ ولكنه بمنزلة الجزء.

وفي الجنى الداني/٥٤٧ «ومثال كونه كبعضٍ: قَدِمَ الصيَّادون حتى كلابُهم».

(٣) أي: أعجبتني الجاريةُ حتى ولدها، لأنه ليس جزءاً منها ولا بمنزلة الجزء.

(٤) الذي ذكره المصنِّف هنا مثبت في همع الهوامع ٢٥٩/٥.

(٥) النص في م٥/٣٣أ: «أنها تدخل ذلك من حيث يصح..».

(٦) أي ويمتنع دخول «حتى» حيث يمتنع دخول الاستثناء، والمراد المتصل، ولهذا لا يجوز: ضربتُ الرجلين حتى أفضلَهما، ولا صمتُ الأيام حتى يوماً. انظر همع الهوامع/٢٥٩، والجنى الداني/٥٤٧.

(٧) أي لهذا الضابط.

(٨) لا يجوز لأنه لا يَصِحُّ تقدير الاستثناء، فلا يُقال: ضربتُ الرجلين إلاَّ أفضلهما.

(٩) قوله: «جاز» جواب عما يقال: إنه يلزم على هذا الضابط امتناع العطف في قول الشاعر؛ لأن الاستثناء المتصل فيه ممنوع لعدم شمول الصحيفة والزاد للفعل مع أنهم أجازوا العطف فيه، فَدَلّ هذا على عدم اعتبار الضابط. انظر دماميني/٢٦١.

(١٠) تقدَّم البيت قبل قليل عند الحديث عن شَرْطَيْ مخفوض «حتى». وانظر شرح الكافية الشافية/١٢١١، وسيبويه ٥٠/١.

(١١) لأن «ألقى الصحيفة والزاد» كذا في المخطوطات، وحاشية الدماميني، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد محيي الدين وحاشيتي الأمير والدسوقي «لأنّ إلقاءَ الصحيفةِ والزادِ..».

(١٢) في م٣/٥٩ أ «يُثَقِّلُه» كذا.

وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء، وفي همع الهوامع ٢٥٩/٥: «فالنَّعْلُ ليست بعض الصحيفة والزاد ولكن كبعضه؛ لأن المعنى ألقى ما يثقلُه».

(١) أي من شروط معطوف «حتى».

(٢) في م٣/ ٥٩ «أن تكون». والمراد هنا المعطوف.

(٣) أي ما كان غاية لما قبله في زيادة، فالأنبياءُ صلواتُ الله عليهم أَرْفَعُ الناسِ منزلةً، وأعلاهم شرفاً.

(٤) وهو ما كان غاية لما قبله في نقص.

(٥) في الدماميني/٢٦١ «كفى بنقص صناعتهم قولُه عليه الصلاة والسلام: كَسْبُ الحجّامِ خبيثٌ».

(٦) أي الزيادة والنقص.

(٧) لم أهتد إلى قائل البيت.

وجاءت الرواية في م١/٣٨ ب وم٤/٥٩ أ «وإنكم..»، وعند الدماميني «فأنتم».

وفي حاشية الأمير «فأنتم تهابوننا» وكذا جاء في طبعة مبارك وزميله، فقد نقلا هذا عن حاشية الأمير، ومثله في حاشية الدسوقي، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين..

والكماة: جمع كميّ وهو الشجاع المتكمّي بسلاح لأنه ستر نفسه بالدرع وغيره.

والشاهد في البيت في شطريه:

ففي صدره في ذكر الكماة، وهذا غاية لما قبله في القوة. وفي عجزه ذكر «بنينا الأصاغرا» وهذا غاية لما قبله في الضعف.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٠٧، وشرح السيوطي ١/٣٧٣، وهمع الهوامع ٥/ ٢٥٨، وشرح الأشموني ٢/١٠١، وحاشية الصبّان ٣/٩٠، والجنى الداني/٥٤٩، وشرح الكافية الشافية/١٢١٠.

(١) أي بين حتى والواو.

(٢) أي حتى، وفي الجنى الداني/٥٥١ «ولا تكون حتى عاطفة للجمل، وإنما تعطف على مفرد، وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه». وانظر همع الهوامع ٥/٢٩٥.

(٣) بخلاف الواو، فإنها تعطف المفردات والجمل.

(٤) قال الدماميني/٢٦١: «أو يكون بعضاً مما قبلها كما مَرّ، ولو عَبَّر بهذا فقال: أن يكون بعضاً أو كبعض لكان أَوْلَى..».

(٥) ذهب الدماميني إلى أنه في بعض الجمل إذا كان مضمون إحداها بعضاً من مضمون أخرى، وضرب مثلين على ذلك، وهما: أكرمت زيداً بما أَقْدِرُ عليه حتى أقمتُ نفسي خادماً له، قال: «فإقامةُ نفسِكَ خادماً بعضٌ من الإكرام بما تقدر عليه».

وكذا قولك: بخل عليّ زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً، قال: «فَمَنْعُ الدانق بعضٌ من البخل بكل شيء، وقد نصَّ علماء المعاني في باب الفصل والوصل على أنَّ الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الأولى، كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾، الآية. الشعراء ٢٦/١٣٢». انظر ص/٢٦١.

(٦) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، وقد تقدَّمت ترجمته.

(٧) الرواية عند سيبويه: حتى تكلَّ غَزِيُّهم، وفي موضع آخر «.. مطيّهم» وفي الديوان: مطوت بهم.

وحتى هنا حرف غاية تقع بعدها الجمل المستأنفة لا حتى العاطفة وذلك لمصاحبتها الواو، وزعم ابن السِّيد أنها عاطفة لجملة «تكِلُّ..» على جملة «سريت بهم».

قال: «وأمَّا من رفع فليست الجملة مخفوضة الموضع، ولكنها معطوفة على «سريت» كأنه قال: سريت بهم حتى كَلَّت..»

والشطر الثاني ليس مثبتاً في م٢/٢٢ أ ولا في م٥/٣٣ ب.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٠٨، وشرح السيوطي ١/٣٧٤، وشرح المفصَّل ٥/٨٧٩، ٧/٣١، ٨/١٥، ١٩، وهمع الهوامع ٥/٢٥٩، وشرح الأشموني ٢/١٠٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٣٣، والكتاب ١/٤١٧، و٢/٢٠٣، والمقتضب ٢/٤٠، الديوان/٩٣.

(١) أي من الفرق بين حتى والواو.

(٢) أي حتى.

(٣) انظر همع الهوامع ٥/٢٥٩، والجنى الداني/٥٥١، وبيان آراء المتقدِّمين كما يلي.
- ابن عصفور: يُعاد الخافض رجحاناً لا وجوباً.
- وابن الخباز وأبو عبد الله المعروف بالجليس النحوي: يعاد الخافض وجوباً.
- ابن مالك: إن لم يتعيَّن العطف وجب إعادة الخافض. وانظر التسهيل/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٤) أي بين حتى العاطفة...

(٥) حتى هنا عاطفة لبنيهم على القوم.

(٦) البيت مجهول قائله، ودان بالإساءة أي تعبَّد بها، أي اتخذها عادة وطريقاً كالدِّين الذي يتَعَبَّد به الإنسان، والمعنى أنّ جوده عَمّ من أساء ومن لم يُسئ.
والشاهد فيه هو أن «حتى» عطفت بائساً على الخلق.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/١١٣ ـ ١١٤، وشرح السيوطي ١/٣٧٧، وهمع الهوامع ٥/٢٦٠.

(٧) انظر نص أبي حيان فيه في همع الهوامع ٥/٢٦٠.

(٨) وهو «عجبت من القوم حتى بنيهم».

(١) حتى يمتنع في المثال كونها جارَّة؛ إذ بنو القوم ليسوا بعضهم ولا كبعضهم، وإذا لم يكن هذا شرطاً فلا مانع من جعلها في المثال جارَّة. انظر دماميني/٢٦٢.

(٢) لأن الولد ليس بعضاً ولا كبعض.

(٣) أي أبو حَيّان.

(٤) أي محتملة لأن تكون جارة أو عاطفة؛ فإن البائس بعض الخلق، قال الدماميني: «ومع الاحتمالين لا ينتهض الدليل».

(٥) أي كلام أبي حيان.

(٦) القول هنا للمصنِّف.

(٧) أي فلا يصحُّ على هذا إطلاق أبي حَيَّان القول بأنه لا يشترط في تالي الجارَّة أن يكون بعضاً أو كبعض، بل ذلك مقيَّد بما إذا لم يكن ما قبلها مفهماً للجمع، وأمّا إذا كان مفهماً فلا بُدَّ من اشتراطه.
وعَقَّب الدماميني قائلاً: «وإذا كان هذا شرطاً فلِمَ أهمله المصنف في ذكر ما يشترط في حتى الجارة.؟». ص/٢٦٢.

(٨) نص ابن مالك في التسهيل/١٤٦ «ومجرورها إما بعض لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً أو غير صريح وإما كبعض».

(٩) وإذا كان هذا فلِمَ خالفه هنا. وفي م٥/٣٣ ب «ابن حيان» كذا!

(١٠) في م٥/٣٤ أ «فلا يلزم».

(١١) في م٤/٥٩ أ «الأبناء».

(١٢) وذهب الدماميني إلى أنّ لأبي حَيَّان أن يقول: إنما يشمل القوم الأبناء إذا لم تقم قرينة على خلاف ذلك، والقرينة هنا قائمة، وهي إضافة البنين إلى ضمير القوم، فَعُلِمَ أنَّ المراد من القوم غير بنيهم، وإلاّ لم تصحَّ الإضافة، وحينئذٍ يستوي المثالان في أن تالي «حتى» فيهما ليس بعضاً مما قبله، لكنه في مثال الجارية عُلم من جهة الوضع، وفي مثال القوم عُلِم من جهة القرينة. انظر ص/٢٦٢.

(١) أي حين إذ يقع الاحتمال بسبب ذلك.

(٢) فيتعيَّن المراد ويرتفع الاحتمال.

(٣) في م٥/٥٩ أ «اعتكف».

(٤) فإذا قلنا «حتى آخره» ولم نُعِد «في» احتملت وجهين: العطف على الشهر، والجر، وإذا أعدنا «في» ارتفع هذا الاحتمال وخلصت للعطف.

(٥) هو: عجبت من القوم حتى بنيهم، فلا يقال: عجبتُ من القوم إلى بنيهم، فالاحتمال غير وارد، ومثله البيت: جود يمناك.. حتى بائس، فلا يقال إلى بائس.
وتعقَّب الدماميني المصنِّف فقال: «هذا كما ترى دعوى عارية عن الدليل، وأيّ مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى إلى بنيهم، وفيض الجود في الخلق انتهى إلى البائس، فيكون المحل صالحاً لإلى فتأمله». انظر الحاشية/٢٦٣.

(٦) بيَّنتُ هذا الخلاف من قبل، ورأيَ ابن عصفور وغيره.

(١) انظر همع الهوامع ٥/٢٦٠.

(٢) التقدير فيه: جاء القوم حتى جاء أبوك، وحتى على هذا عند أهل الكوفة ابتدائية.

(٣) والتقدير عند الكوفيين: رأيتهم حتى رأيت أباك.

(٤) والتقدير فيه: مررت بهم حتى مررت بأبيك، وفي هذا المثال حذف الجارٌّ وبقي عمله، وهو شاذٌّ.

(٥) «وأن» ليست في م٢/بب ب.

(٦) من جنس المتقدِّم قبل «حتى» يعمل فيما بعدها.

(٧) في م٥/٣٣ ب «أن يكون».

والنص نفسه في الجنى الداني/٥٥١ ـ ٥٥٢ «القسم الثالث حتى الابتدائية، وليس المعنى أنها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنها صالحة لذلك، وهي حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام، فيقع بعدها المبتدأ والخبر..، ويليها الجملة الفعلية..» قابِلْ ما عند المصنف بنصِّ المرادي وتأمّل!!.

وانظر همع الهوامع٤/١٦٩، ورصف المباني/١٨٠ن والخزانة ٤/١٤١.

(٨) في م١/٣٩ أ: «تبتدأ» كذا بالتاء من فوق. وهما سواء.

(٩) في م٣/٦٠ أ «أي يستأنف»بالياء من تحت.

(١٠) في م٢/٢٢ ب وم٣/٦٠ أ وم٥/٣٤ أ «فيدخل..» بالياء من تحت، ومثله في طبعة مبارك وزميله.

(١١) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، وذكر ما أوقعه الجحّاف ببني تغلب.

وتمجُّ: تقذف، وفيه رواية أخرى، تمورُ، ومعناه: تجري، والأشكل الذي يخالطه حمرة.

والشاهد في البيت أنّ «حتى» فيه ابتدائية.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/١١٤، وشرح السيوطي ١/٣٣٧، والخزانة ٤/١٢٤، والعيني ٤/ ٣٨٦، وشرح المفصّل ٨/١٨،/ وهمع الهوامع ٤/٥٧، ١٦٩، والجنى الداني/٥٥٢، والديوان/ ٤٧٥ واللسان والتاج/شكل.

(١) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، وهي من النقائض، ونهشل ومجاشع ابنا دارم، ومجاشع قبيلة الفرزدق، ونهشل أعمامه، وهما أشرف من كليب. ورواية الديوان: فيا عجبي.

والشاهد في البيت هو أنَّ «حتى» ابتدائية.

قال سيبويه في باب «حتى» بعد إنشاد هذا البيت: «فحتى ههنا بمنزلة إذا، وإنما هي كحرف من حروف الابتداء».

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/ ١٢٠، وشرح السيوطي ٣٧٨/١، وشرح المفصَّل ١٨/٨، ٦٢، والكتاب ٤١٣/١، والخزانة ٦٦٩/٣، و٤/ ١٤١، والمقتضب ٤١/٢، وهمع الهوامع ١٦٩/٤، والديوان ٤١٩/١، والنقائض/٩٩٦، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/١، رصف المباني/١٨١.

(٢) قال الدماميني: «ويلزم في الاسمية الواقعة بعد حتى أن يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدِّم نحو: ركب القوم حتى الأمير راكب، ولو قلت: حتى الأمير ضاحك لم يُفِد».

وأخذ الدماميني هذا عن الرضي ثم قال: «وهذا يتأتّى في بيت الفرزدق، وأمّا في بيت جرير المتقدِّم، وفي قول امرئ القيس سريت بهم..، ففيه نظر». انظر حاشية الدماميني/٢٦٣. ولم أهتد إلى موضع هذا النص في شرح الرضي.

(٣) أي: وتدخل «حتى» الابتدائية على الجملة الفعليّة.

(٤) الآية من سورة البقرة/٢١٤، وقد تقدَّمت عند الحديث عن نصب المضارع، وقد ذكرتُ فيما تقدَّم قراءة نافع وتخريجها.

(١) البيت من قصيدة لحسَّان مدح بها آل جفنة من ملوك الشام، والهرير: النُّباح، ويغشون: أي يأتيهم الناس وهم يرجون فضلهم، فمنازلهم لا تخلو من الأضياف. وهم لا يسألون عن عدد القادمين إليهم، وهذا ما أراده بالسواد المقبل.

والشاهد فيه أنّ حتى ابتدائية، وقد جاء بعدها جملة فعلية فعلها مضارع، وهي قوله «تَهِرُّ كلابُهم».

قال سيبويه: «ويدلك على «حتى» أنها من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذلك، كما تقول: فإذا أنه يفعل ذاك، ومثل ذلك قول حَسّان: يغشون..».

وحَسّان هو أبو الوليد، حَسّان بن ثابت بن المنذر الأنصاري من بني النجار، وأُمُّه الفُرَيعة، وهي بنت خُنيس من بني الخزرج، عاش في الجاهلية ستين سنة، ومثلها في الإسلام، فهو من المخضرمين، مات في زمن معاوية عام أربعة وخمسين، وقد كُفَّ بصره في آخر عمره.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٢٤/٣، وانظر فيه ٨٩/٢ ـ ٩٠، والخزانة ٢٤١/٢، والكتاب ٤١٣/١، وشرح السيوطي ٣٧٨/١، والشعر والشعراء ٣٠٥/١، والديوان/١٨٠.

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾. سورة الأعراف ٧/٩٥.

ومعنى عَفَوا: كثروا وتناسلوا، أو كثرت أموالهم وأولادهم. وانظر الجنى الداني/٥٥٢.

(٣) التقدير إلى أن عَفَوا وقالوا: كذا عند ابن مالك، وفي همع الهوامع ٤/١٧٠ «خلافاً لابن مالك في زعمه أنها جارَّة قبل الفعل الماضي بإضمار«أَنْ» بعدها على تأويل المصدر» ووجدتُ مثل هذا عند العكبري في التبيان ١/٥٨٤ قال «أي: إلى أن عَفَوا، أي كثروا».

وفي الجنى الداني/٥٥٢ «والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب خلافاً للزجاج، فإنه ذهب إلى أنّ «حتى» هذه جارَّةٌ، والجملة في موضع جَرٍّ بـ «حتى » وهو ضعيف، قال ابن الخباز: لأنه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف».

(٤) هذا الذي رَدَّ به ابن هشام سبقه إليه شيخه أبو حيان. انظر همع الهوامع ٤/١٧٠، وحاشية الدماميني/٢٦٤.

(١) يعني أن «حتى» الابتدائية تدخل على الفعليّة كما تدخل على الاسمية، فَجَعْلُها جارَّةً يستدعي إضماراً لم تَدْعُ إليه ضرورة، وإن كان إضمار «أَنْ» بعد «حتى» سائغاً شائعاً لكن حيث تدعو إليه ضرورة بأن يقع بعدها المضارع منصوباً.. انظر دماميني/٢٦٤.

(٢) أي ابن مالك.

(٣) الآية: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾. سورة آل عمران ١٥٢/٣.

قال أبو حيان في البحر ٧٩/٣: «وإذا في قوله: إذا فشلتم، قيل بمعنى إذ، وحتى حرف جر، ولا جواب لها إذ ذاك، ويتعلّق بتحسّونهم، أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت. وقيل: حتى: حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية كما تدخل على جمل الابتداء..».

وانظر حاشية الشهاب ١٧٨/٦، وكذلك ٧١/٣.

وعند القرطبي ٢٣٦/٤: «.. وقيل: حتى بمعنى إلى، وحينئذٍ لا جواب له، أي: صدقكم الله وعده إلى أن فشلتم، أي كان ذلك الوعد بشرط الثبات».

(٤) وهي جعل «إذا» في محل جر بحتّى.

(٥) بحثت عن هذا في كتابه «معاني القرآن» ولم أهتد إلى مقالته هذه.

وقال ابن عطية في المحرر ٣٧٠/٣: «.. يحتمل أن تكون حتى غاية مجردة كأنه قال: إلى أن فشلتم، ويقوّي هذا أَنّ إذا بمعنى إذ، لأن الأمر قد انقضى، وإنما هي حكاية حال فتستغني «إذا» على هذا النظر عن جواب..، والأظهر الأقوى أَنَّ «إذا» على بابها تحتاج إلى جواب، وتكون «حتى» حرف ابتداء على نحو دخولها على الجمل». وانظر التبيان للعكبري/٣٠١.

(٦) أي «حتى».

(١) كذا عند المحققين.

(٢) كذا عند الأكثرين، وتقدَّم هذا في باب «إذا».

(٣) هذا لأبي حيّان، قال في البحر ٣/٧٩: «ويظهر لي أن الجواب المحذوف غير ما قدَّروه، وهو انقسمتم إلى قسمين، ويدل عليه ما بعده، وهو نظير «فلما نجّاهم إلى البر فمنهم مقتصد» التقدير: انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد..».

أترى هذا من اتفاق الخواطر بين ابن هشام وشيخه؟! وانظر حاشية الشهاب ٣/٧١.

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾. سورة لقمان ٣١/٣٢.

(٥) وهو قول أبي حيّان أيضاً.

(٦) يأتي هذا في باب «لما»، فقد ذهب ابن مالك إلى أن جوابها يكون فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء.

(٧) من هنا إلى قوله «ولم يثبت ذلك» سقط من م٢/٢٢ ب.

(٨) سورة آل عمران ٣/١٥٢، وقد تقدَّمت.

(٩) قال هذا الفراء، وانظر كتابه معاني الفراء ١/٢٣٨ وانظر باب الواو فيما يأتي «فهي واو دخولها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة». وانظر رصف المباني /٤٢٥.

(١) تقدَّمت زيادتها في بابها، وقد قال هذا الكوفيون والأخفش، وانظر الخزانة ٣/٥٨٨.

(٢) تقدَّم البيت قبل قليل، وهو لامرئ القيس.
والجملة الفعلية: تكِلُّ مطيهم، والاسمية: الجيادُ ما يُقَدْن بأرسان.

(٣) أي سريت بهم حتى كَلَّت.

(٤) جاء النص في طبعة مبارك وزميله: «ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية» ولم أجد هذا في المخطوطات، ولكنهما نقلا النص عن حاشية الأمير، وكذا جاء فيها، وأثبت الشيخ محمد محيي الدين الزيادة بين حاصرتين: [بلفظ المضارع] كذا!، ولم أجد هذه الزيادة عند الدماميني.

(٥) ذهب الدماميني إلى أن هذا ليس بمتعيّن لاحتمال أن يكون «تكل» للحال حقيقة بأن يكون أخبر بهذا في حال كلال المطيّ، كما تقول: سرتُ إلى المدينة حتى أدخلها، وأنت في حالة الدخول. انظر ص/٢٦٥.

(٦) وهذا حكاية للحال الماضية، فالعامل ماضٍ، وقد جاءت الحال «وهو راكب» مقيّدة لهذا العامل، فتكون الحكاية واقعة في الماضي.

(٧) أي نصب الفعل «تكلّ» في بيت امرئ القيس.

(٨) إذا نصبت فهي تنصب بأن مضمرة، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها في محل جر، وبذلك تكون «حتى» داخلة على مفرد، ويبقى في البيت شاهد واحد في عجزه، وهو دخول «حتى» على الجملة الاسمية: وحتى الجيادُ ما يقدن بارسان.

(٩) كذا في م١/٣٩ ب والمطبوع، وسقط قوله «إلى تكل أي..» من بقية المخطوطات، فالنص: من تقدير زمن مضاف إلى زمان كلال مطيهم.

(١٠) أي سريت بهم إلى زمان..

(١) كونها حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء.

(٢) أي: أكلت السمكةَ إلى رأسِها.

(٣) أي: أكلتُ السمكةَ ورأسَها، وحتى هنا عاطفة.

(٤) أي: أكلتُ السمكة حتى رأسُها مأكولٌ، ودخول الرأس في الأكل لا خلاف فيه على النصب والرفع، وأما الأول ففيه خلاف.

(٥) دسوقي ١٤١/١ في نسخة «على معنى الابتداء»، قال: أي والخبر محذوف، وهو مأكول.

(٦) هذا مأخوذ عن أبي حيّان شيخ المصنِّف من شرح التسهيل، وانظر النص في شرح الشواهد للبغدادي ١٣٢/٣، والجنى الداني/٥٥٣.

(٧) البيت غير معروف قائله.

وعممتهم: شملتهم، النَّدى: العطاء، الغُواة: جمع غاوٍ من الغواية، وهي الضلال، والرشد: الاهتداء

والشاهد في البيت: رفع غواتهم، ونصبه، وجره.

أما الرفع، فعلى أنّ «حتى» حرف ابتداء، وغواتهم: مبتدأ والخبر محذوف.

وأما النَّصب فهو بعطف «حتى» له على الضمير المنصوب في «عممتهم».

وأما الجر فهو «بحتى»، وهو الوجه الثالث فيها، والبصريون لا يجيزون فيه أن يكون مبتدأ إلا إذا كان ما بعده يصلح أن يكون خبراً، وقد أجاز ذلك بعض الكوفيين.

قال أبو حيان: «وإنْ صَحَّ في «غواتهم» الرفع عن العرب كان حجةً لهذا المذهب».

وذكر المرادي الخلاف، وما ذكره أبو حيان ثم قال: «فإن صَحّ الرفع في «غواتهم» كان حجة على الجواز».

انظر البيت في الجنى الداني/٥٥٣، وشرح الشواهد للبغدادي ١٣٢/٣.

(٨) تقدَّم البيت قبل قليل، وانظر الجنى الداني/٥٥٣.

فالجرُّ على أن حتى جارَّة، والرفع على أن حتى ابتدائية، ونعله مبتدأ، وألقاها: خبره، والنصب على أن حتى عاطفه، أو على أنها ابتدائية، ويكون النصب بفعل مقدَّر يفسِّره الظاهر المتأخر عنه، ويكون من باب الاشتغال.

(١) أي بين البيتين.

(٢) وهو رفع «غواتهم» على الابتداء.

(٣) وهذا لا يجوز عند البصريين وأجازه الكوفيون.

(٤) تهيئته للعمل جعله صالحاً له، وقَطْعُه: منعه من العمل الذي كان صالحاً له، فقوله: عممتهم، مُهَيّأ للعمل فيما بعد حتى وهو «غواتهم» وعمله النصب، وقَطْعُه نشأ من رفع «غواتهم».

(٥) كلام المصنِّف يشعر أن هذا كلامهم جميعاً، وعند ابن الحاجب ما يدل على أنه كلام بعضهم. انظر دماميني/٢٦٥، وحاشية الأمير ١/١١٥ - ١١٦.

(٦) في المثال: أكلت السمكة حتى رأسُها.

ورفع الرأس هنا موجب لقطع الفعل «أكل» عن العمل الذي كان صالحاً له، وهو النصب، فإذا صُرِّح بالخبر فقيل: مأكول، لم يبق فيه تهيئة العامل للعمل.

(٧) أي لا بُدّ من التصريح بالخبر، فإذا لم تصرِّح به تكون قد هيأت العامل للعمل في الاسم، ثم قطعته عنه.

(٨) وهو قوله: ألقى الصحيفة..

(٩) في م٥/٣٤ أ «أحدهما النصب».

(١٠) أي: حتى ألقى نعله ألقاها، وحتى: هنا ابتدائية لا عاطفة؛ إذ الواقع بعدها جملة على هذا التقدير، وتقدَّم أنها لا تعطف الجمل.

(١١) في م٤/٦٠ ب زيادة: «من وجه واحد وهو العطف على الضمير المنصوب في عممتهم».

(١) أي في زيد، والرفع على جَعْل «حتى» ابتدائية.

(٢) والخفض على جَعْل «حتى» بمعنى إلى، أي: قام القوم شيئاً فشيئاً إلى زيد قام. كذا!

(٣) لأن الناصبة لا تدخل على الأسماء.

(٤) وخبره الجملة بعده «قام».

(٥) وذلك على الفاعل المتقدِّم «القوم».

(٦) على شريطة التفسير فيكون «زيدٌ» فاعلاً لفعل محذوف يفسِّره ما بعده، أي: قام القوم حتى قام زيد قام.

(٧) أي بعد «زيد».

(٨) وهو على تقديره مبتدأ، ومحل الجملة التي بعده الرفع على الخبرية.

(٩) على جعله فاعلاً لفعل محذوف فتكون الجملة الثانية وهي «قام» مؤكِّدة للجملة المقدَّرة «حتى قام زيد».

(١٠) أي مؤكِّده كذلك في حال خفض «زيد»، ولم يبدُ لي وجه التأكيد إلا أن يُرَدّ إلى أول الجملة، وهي «قام القوم..»، إذ زيد من القوم فأخبر بقيامه أولاً ثم أكّده بالفعل قام، فإن أراد المصنف هذا فقد كان، ولم أفهم من حديثه غير هذا!!.

(١١) أي من قولك «زيد فاعل بمحذوف»، أي حتى قام زيد قام، فتكون الجملة الثانية «قام» مفسِّرة للأولى.

(١) لا يجوز الخفض لأنه إذا خفض أفاد أن الضرب مُسَلَّطٌ على «زيد» فيكون «ضربته» توكيداً لـ «ضربت القوم»، وهو لا يجوز.

(٢) أي بحيث يكون منصوباً، وقوله: ولا بالعطف أي: ولا بالنصب على العطف، ولم يجز هؤلاء النصب؛ لأن الضرب يكون مسلطاً على «زيد»، فيكون «ضربته» توكيداً لـ «ضربت القومَ».

(٣) على أنه مبتدأ خبره «ضربته».

(٤) وذلك على إضمار فعل على شريطة التفسير، أي: ضربت زيداً ضربته.

(٥) في البيت: ألقى الصحيفة كي يخفف رحله...

(٦) فيكون التقدير على هذا: ألقى الصحيفة.. حتى نعله ألقى الصحيفة كذا!

(٧) أي الخفض الذي هو أحد الوجوه الثلاثة في «نعله».

(٨) أي في ضمير «ألقاها» المنصوب أنه للنعل، لأن الجملة حينئذٍ لا تصلح أن تكون مؤكِّده لـ «ألقى الصحيفة»، فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما امتنع: ضربتُ القوم حتى زيداً ضربته، على تقدير التأكيد، وأمّا إذا قُدِّر أن ضمير «ألقاها» عائد إلى الثلاثة: الصحيفة، والزاد، والنعل، جاز التأكيد بلا شك لارتفاع المحذور. دماميني/٢٦٦.

(٩) أي ضمير «ألقاها» عائد للنعل.

(١٠) قال المرادي في الجنى الداني/٥٥٢ «والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب خلافاً للزجاج، فإنه ذهب إلى أنّ «حتى» هذه جارّة، والجملة في موضع جَرّ بـ «حتى»، وهو ضعيف..».
وفي همع الهوامع ٤/٥٧ «وقد اختُلف في جُمَلٍ ألها محل أم لا؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا؟ الأولى: الجملة بعد «حتى» الابتدائية كقوله: حتى ماءُ دجلة أشكل. فقال الجمهور: إنها مستأنفة فلا محل لها، وقال الزجاج وابن درستويه: إنها في موضع جر بحتى، ورُدّ بأنّ حروف الجر لا تُعَلَّق عن العمل».

(١) هذا الرد ليس للمصنّف فقد قال ابن الخباز: «لأنه يفضي إلى تعليق حروف الجر عن العمل وذلك غير معروف». انظر الجنى الداني/٥٥٢، والدماميني/٢٦٦.

(٢) معنى التعليق منع العمل لفظاً لقيام مانع، وهذا ثابت في الأفعال، ولم يثبت في الحروف الجارّة.

(٣) في م٣/٦١ أ «وأنها».

(٤) نحو: عجبت من أنك قائم، أي: من قيامك.

(٥) هذا رَدٌّ ثانٍ على الزجاج وابن درستويه، حاصله أن حروف الجر إذا دخلت على «إن» فتحت همزتها، فلو كانت «حتى» هنا حرف جر لكانت فتحت همزة «إنّ» معها، ولما كانت «حتى» الابتدائية تدخل على «إن» وهي مكسورة الهمزة، فبطل كونها حرف جر.

(٦) أي بعد «حتى» الابتدائية.

(٧) أي كسروا همزتها.

(٨) كذا في م٣/٦١ أ وم٤/٦٠ ب وم٥/٣٤ ب «.. حروف الجر إذا دخلت..» ومثلها في الدماميني، وفي م١ وم٢ وطبعة مبارك وزميله، وكذا حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين «حرف الجر إذا دخل».

(٩) الآية: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ سورة الحج ٢٢/٦.

(١) طيئ قبيلة من النمر من اليمن، سميت باسم أبيها طيئ بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير، وربما خُفِّف بحذف الهمز. انظر حاشية الأمير ١/١١٦.

(٢) في م٢/٢٢ ب «يقولون».

(٣) في همع الهوامع ٣/٢٠٥ قال السيوطي: «ولغة طيئ إبدال يائها واواً، فيقولون: «حَوْث»، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث».

وزعم ابن سيده أن الأصل «حَوْثُ» وأن «حيث» فرع عنها. انظر الدماميني/٣٦٧.

والذي وجدته في المحكم في ٣/٣٣٢ «ح ي ث»: «حيث ظرف من الأمكنة مبهم مضموم، وبعض العرب يفتحه، وزعموا أن أصلها الواو، وإنما قلبوا الواو ياءً قَلْب الخفّة، وهذا غير قوي».

ومن هذا النص ترى أن نقل الدماميني غير دقيق.

(٤) أي حيث وحَوْثُ، وانظر التسهيل/٩٧.

(٥) وهي ما قطع عن الإضافة، وبُني مثل: قبلُ وبعدُ، والجهات الست، وقد سميت غاية لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً. انظر شرح الكافية ٢/١٠٢، والدماميني/٢٦٧، وانظر شرح المفصل ٤/٩١.

(٦) الأصل الإضافة إلى المفردات، والإضافة إلى الجملة كلا إضافة، لأنها لا يظهر عليها أثر الإضافة فأشبهت الغايات المقطوعة عن الإضافة. ونصّ المصنف في همع الهوامع ٣/٢٠٥.

(٧) سكون الياء وسكون الوقف على الثاء، انظر التسهيل/٩٧.

(٨) لئلا يتتابع ياء وكسر، ففرّوا إلى الفتح طلباً للخفّة. وانظر البحر المحيط ٤/٢١٦، والكتاب ٢/٤٥، ٤٨.

وقال العكبري في التبيان ١/٥٣٧ «وقد روي حيثَ، بفتح الثاء، وهو بناء عند الأكثرين، وقيل فتحة إعراب».

(١) هم بنو فقعس، وهم حيٌّ من بني أسد. انظر البحر المحيط ٢١٦/٤، والتسهيل/٩٧، شرح الكافية الشافية/٩٥٢، شرح المفصل ٩١/٤.

(٢) الآية من سورة الأعراف ١٨٢/٧ ونصُّها: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ﴾.

- أما قراءة الجماعة فبالضم «حيثُ»، وهو بناء.

- وقرئ «من حيثِ» بالكسر، وهو يحتمل الإعراب، والبناء.

وفي التاج: «قال الكسائي: «.. وسمعت في بني الحارث بن أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلها يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون: من حيثِ لا يعلمون، وكان ذلك حيثَ التقيا».

وانظر هذه القراءة في شذور الذهب/١٣٠، ومغني اللبيب/١٧٦، وهمع الهوامع ٢٠٦/٣، والتاج واللسان والصحاح والمحكم والمصباح/ حيث، وشرح المفصل ٩١/٤. وكتابي «معجم القراءات».

(٣) أي تحتمل الإعراب.

(٤) انظر همع الهوامع ٢٠٧/٣، وفي المقتضب ١٧٥/٣ «وحيث ظرف من المكان» وانظر فيه ٥٤/٢ و٣٤٦/٤.

وفي الكتاب ٣١١/٢: «وأما حيث فمكان بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد..»، وانظر شرح المفصل ٩١/٤.

(٥) في التسهيل/٩٧ «وقد يراد بها الحين عند الأخفش» واحتج الأخفش بقول طرفة:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقَه قَدَمُهْ

أي في زمن الهداية، وقد رَدّ هذا الدماميني لاحتمال المكان فيه

وانظر همع الهوامع ٢٠٧/٣، وشرح المفصل ٩٢/٤.

وقد رَدّ هذا أيضاً ابن مالك لاحتمال إرادة المكان على ما هو له في الأصل؛ إذ المعنى: أين مشى، لاحين مشى. انظر الخزانة ١٦٢/٣.

(١) وقد تنصب على المفعولية، وقد تنصب على التمييز..، وهي عند أبي حيان ظرف لا يتصرف، فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ، انظر همع الهوامع ٢٠٨/٣، والمقتضب ٣٣٤/٤، ٣٣٩.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ..﴾ سورة البقرة ١٤٩/٢.

(٣) أي بغير «من» فتجرّ بالباء، وهو نادر، كقول الحصين بن بكير الربعي:

كان منا بحيثُ يُعْكى الإزارا

وقد يجر بإلى و«في». انظر همع الهوامع٢٠٧/٣ - ٢٠٨،وشرح الشواهد للبغدادي ١٣٣/٣.

(٤) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى، ومطلعها:

*أَمِنْ أُمّ أَوْفى دِمْنةٌ لم تَكَلَّمِ بحَوْمانَةِ الدّرّاج فالمتثلَّم

وفي البيت رواية أخرى: إلى حيث. وصدر البيت ما أثبتُّه بين حاصرتين، وفي حاشية الأمير: «فشدَّ ولم يُفْزِعْ بيوتاً كثيرة»، ومثله عند مبارك وزميله، وعند الشيخ محمد محيي الدين: «ولم يُنْظِر بيوتاً كثيرة».

وفي شرح السيوطي: «ولم تُفْزَع» كذا على البناء لما لم يُسَمَّ فاعله.

وقصّة البيت أنه لما اصطلحت قبيلة ذبيان مع قبيلة عبس امتنع حصين بن ضمضم من هذا الصلح، واستتر من القبيلتين، لأنّ ورد بن حابس العبسي كان قتل هرم بن ضمضم، وهو أخو حصين هذا، فحلف حُصين لا يغسل رأسه حتى يقتل ورداً، أو رجلاً منهم، ثم أقبل رجلٌ من بني عبس، فنزل بحصين بن ضمضم، فلما علم أنه عبسيّ قتله، فكاد الصلح ينتقض، فسعى بالصلح وتحمل الدية الحارث بن عوف وهرم بن سنان المرّيين.

قوله: فَشَدَّ: أي: حَمَل حُصَين على العبسي فقتله. قوله: ولم تفزعْ بيوتٌ كثيرةٌ: أي: لم يَعْلَمْ أكثر قومه بفعله.

وأراد بالبيوت الأحياء والقبائل. ولو علموا بفعله لفزعوا، أي: لأغاثوا العبسي.

وقوله: إلى حيث ألقت رحلها: أي حيث كان شدة الأمر، يعني موضع الحرب، وأُمّ قشعم: كنية الحرب، ويقال كنية المنيَّة.

والمعنى: أنّ حُصَينا شدّ على العبسي فقتله بعد الصلح، وحين سكنت الحرب، ويقال: هو دعاء على الحصين، أي خالف الجماعة، وعدا على الرجل، فصيره الله إلى هذه الشدّة.

الشاهد فيه: خفض «حيث» بإضافة «لدى» إليها، ففارقت بذلك الظرفية.

(١) في م/١ «لدى حيثِ» وفي م٣/٦١ ب «لدى حيثُ»، وفي البقية من غير ضبط.

(٢) أي: حيث.
وفي طبعة مبارك وزميله «وقد تقع حيث» كذا مُصَرَّحاً بها، وليست في المخطوطات، ومثله في حاشية الأمير ١/١١٦، ووضعها الشيخ محمد محيي الدين بين حاصرتين إشارة إلى زيادتها من الحواشي، ولم أجدها في نص الدماميني.

(٣) في همع الهوامع ٣/٢٠٨ نقل السيوطي نص أبي حيان أن الصحيح أنها لا تتصرف، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأً.. وانظر الخزانة ٣/١٧٥.

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا كَانُواْ يَمۡكُرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/١٢٤.
هذا الرأي للحوفي، ومثله لأبي البقاء، ورَدّ أبو حيان نصبها على المفعوليّة.

(٥) قال أبو حيان في البحر ٤/٢١٦: «وقالوا: حيث، لا يمكن إقرارها على الظرفية، قال الحوفي: لأنه لا يكون في مكان أَعْلَمَ منه في مكان، فإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً على السَّعَة، والمفعول على السّعة لا يعمل فيه «أَعْلَم» لأنه لا يعمل في المفعولات، فيكون العاملَ فيه فِعْل دَلّ عليه «أَعْلَم».
وقال أبو البقاء: والتقدير: يعلم موضع رسالاته، وليس ظرفاً لأن التقدير: يَعْلَم في هذا المكان كذا وكذا، وليس المعنى عليه، وكذا قدَّره ابن عطية..
[قال أبو حيان]: وما قاله من أنه مفعول به.. تأباه قواعد النحو؛ لأن النحاة نّصوا على أن «حيث» من الظرف التي لا تتصرّف، وشذّ إضافة «لدى» إليها، وجَرّها بالباء، ونّصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرّفاً، وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب «حيث» على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها.
والذي يظهر لي إقرار «حيث» على الظرفية المجازية على آن تضمن آعلم معنى ما يتعدّى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله أَنْفَذُ علماً حيث يجعل رسالاته، أي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز كما قلنا..».
وانظر المحرر ٥/٣٤٠، وحاشية الأمير ١/١١٧، والتبيان ١/٥٣٧، وشرح الكافية ١/٨٧، والشمني ١/٢٦٨.

(١) لا ينصب أفعل التفضل المفعول به مع بقائه على معنى التفضيل باتفاق؛ لضعف مشابهته للفعل، فإن وُجِد ما يُوْهِم ذلك قدّر ناصب المفعول الواقع بعده محذوفاً كما فعل السابقون، وقد تبعهم المصنف. وانظر في هذا شرح الكافية ٢١٩/٢.

(٢) صرح بهذا ابن مالك في التسهيل قال: «ولا ينصب مفعولاً به، وقد يَدُلُّ على ناصبه، وإن أوّل بما لا تفضيل فيه جاز على رأيٍ أن ينصبه» انظر ص/١٣٥، وشرح الكافية ٢١٩/٢ - ٢٢٠، والدماميني /٢٦٨، والخزانة ١٥٧/٣.

(٣) في م٥/ «ولم يقع».

(٤) في طبعة مبارك وزميله: لـ «أَنّ» كذا بهمزة مفتوحة، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين/١٣٢.

(٥) قال ابن مالك: تصرُّفها نادر، ومن وقوعها مجردة عن الظرفية إن حيث.. البيت، ويأتي الحديث عنه. وانظر همع الهوامع ٢٠٨/٣.

(٦) أي لابن مالك.

(٧) البيت مجهول القائل، والشاهد فيه عند ابن مالك خروج «حيث» عن الظرفية، ومجيئها اسماً لإنّ. وقد رَدّ هذا أبو حيان، وجعل «حمى» اسمها مؤخّراً، والظرف خبراً مقدّماً كقولهم: إن عندك زيداً. وتعقّب البغدادي أبا حيان، فقال: «وفيه نظر [أي في تخريجه] فإن هذا الحمل غير مراد، وإنّ المعنى: إنّ مكاناً استقر فيه جماعة أنت راعيهم وحافظهم هو حمى فيه العزَّة والأمان». انظر شرح البغدادي ١٣٩/٣، والخزانة ١٥٧/٣، ولم يذكره السيوطي.

(١) هذا تخريج أبي حيان.

(٢) في م٦١/٣ ب «اسم إنّ».

(٣) وهو الحمى.

(٤) وهو محل الاستقرار، بخلاف تقرير ابن مالك فإنه ليس فيه إلا الإخبار عن مكان استقرار من يرعاه الممدوح بأنه مكان فيه عِزَّة وأمان، وهذا لا محذور فيه. انظر دماميني/٢٦٨، والدسوقي ١٤٣/١.

(٥) أي من جهة أن الأصغر مندرع في الأكبر، والكل ظرف للجزء، أي هو من ظرفية الخاص في العام، ولو كان ذلك العام اعتباراً كما هنا؛ لأن مكان من هو راعيه ليس أعم من المكان الذي يحميه بحسب المفهوم. دسوقي/١٤٣.

(٦) صحيح مسلم ١٣٩/٦ ـ ١٤٠ «عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إنّ في الجماعة لساعةً لا يوافقها مسلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه، قال: وهي ساعة خفيفة» باب الجمعة وفي الحديث روايات أخر.

وانظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٤٤/٢ ـ ٣٤٥ «باب الساعة التي في يوم الجمعة».

(٧) في م٦١/٤ أ وم٣٤/٥ ب «ويلزم».

(٨) النص في همع الهوامع ٢٠٦/٣، وشرح الكافية الشافية/٩٣٧، وفي م٦١/٣ ب وم٦١/٤ أ «الجملة».

(٩) في شرح التصريح على التوضيح ٣٩/٢: «وشرط الإضافة إلى الاسمية أَلاّ يكون الخبر فيها فعلاً، نص على ذلك سيبويه». وانظر الكتاب ٥٤/١.

(١٠) قال الدماميني في الحاشية/٢٦٨: «أكثر من إضافتها إلى الاسمية، وذلك لأنّ «حيث» دالّة على المجازاة في المكان كإذ في الزمان نحو: حيث تجده فأكرمه، فكانت موقعاً للفعلية، لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أَقَلّ من استعمال «إذا»، ولعدم عراقتها في المجازاة دخلت على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقاً نحو: اجلس حيث زيد جالس».

(١) أي ومن وجهة كون إضافتها إلى الفعلية أكثر.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله/١٧٧ «رَجَح». وترجح النصب على الرفع لأنه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب.

انظر دماميني/٢٦٧٨، والدسوقي ١٤٤/١، وهمع الهوامع ٢٠٦/٣.

قلتُ: هذا الذي رجحه هنا رأى غيره في أوضح المسالك ١٠/٢ في باب الاشتغال. وتعقب ابن مالك حيث ذهب إلى النصب بعد حيث في المثال: حيث زيداً تلقاه أكرمه. وانظر شرح التصريح ٣٠١/٢.

(٣) انظر التسهيل/٩٧.

(٤) البيت غير معروف قائله، ونسبه العيني إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين، ويروى: تحت الحُبا، وكذا تحت الكُلى، ويروى عجزه: من تحت لوث العمائم

ونطعُنهم: بضم العين، وأجاز الفراء الفتح، والحُبا: جمع حُبْوَة وقيل: حِبْوَه بالكسر، وهو ما يحتبى به، وذلك بأن يجمع ظهره وساقيه بعمامته، والبيض: السيوف، المواضي: القواطع، لَيّ العمائم: لَفُّها على الرؤوس.

والشاهد في البيت إضافة «حيث» إلى «الحُبا»، ثم إلى «لَيّ العمائم»، أي: إضافته إلى المفرد، وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٤٠/٣ وما بعدها، وهمع الهوامع ٢٠٦/٣، والخزانة ١٥٢/٣، وشرح التصريح ٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية/٩٣٨، وشرح الأشموني ٥٠٧/١، وشرح السيوطي ٣٨٩/١، وأوضح المسالك ١٩٣/٢، وحاشية الصبان ٢٤٣/٢، والعيني ٣٨٧/٣ «الفرزدق»، وشرح المفصل ٩١/٤ و ٩٢، الارتشاف/١٤٤٩، شرح المفصل ٩١/٤.

(٥) ليس في المخطوطات، وهي زيادة من حاشية الأمير ١١٧/١، وقد أثبتها عنه مبارك وزميله في ص/١٧٧ وكذا الشيخ محمد محيي الدين فقد وضعها بين معقوفين انظر ص/١٣٢.

(٦) في شرح التصريح ٣٩/٢ «ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي» وانظر الخزانة ١٥٥/٣ ونص الكسائي فيه منقول من الارتشاف لأبي حيان، انظر الارتشاف/١٤٤٩.

(١) هذه الزيادة ليست في المخطوطات، وهي مثبتة في حاشية الأمير ١١٧/١، وذكر هذه الزيادة الدماميني في حاشيته/٢٦٩ على أنها شرح من شرحه قال: «[والكسائي يقيسه]، ويمكن أن يُخَرَّج عليه قول الفقهاء: من حيث أن كذا، بفتح همزة «أنّ»، والأولى عندي أن يُخَرَّج على أن «حيث» مضافة إلى الجملة على الجادّة، وأنّ ومعمولاها بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك الجملة، والخبر محذوف، وحَذْفُ خبر المبتدأ بعد «حيث» عزيز».

وجاءت هذه الزيادة هنا في المتن في حاشية الدسوقي ١٤٤/١، ونص ابن هشام في الخزانة ١٥٢/٣، ولم أجد هذه الزيادة فيه.

وفي شرح الشواهد للبغدادي ١٤٨/٣ عن أبي اليمن الكندي: «وأما وقوع المفتوحة بعد حيث، فلا أعلمه ورد أيضاً عن العلماء، ولاعن العرب، ولكني عثرت عليه في عبارات الفقهاء والمتكلمين، وبعض متأخّري النحاة على سبيل التعليل، يقولون: من حيث أنه كذا وكذا، يريدون: من أجل كذا وكذا، وليس ذلك في عباراتهم مما يُجْعَلُ أصلاً يُرْجَع إليه، أو يُعْتَدُّ به، إلا أن المفتوحة وإن كانت مع ما بعدها في تأويل المفرد فإنها تقع موقع الجملة من المبتدأ والخبر..».

(٢) أي من إضافتها إلى المفرد.

(٣) في م٥/٣٤ ب «الجملة».

(٤) في همع الهوامع ٣/٢٠٧ «وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوَّضاً عنها «ما»، كقوله: إذا ريدة من حيث ما نفحت له، أي من حيث هَبّت».

(٥) البيت لأبي حَيّة النميري، يصف فيه حماراً.

والرَّيدة: ريح لَيِّنة الهبوب، و«ما» بعد «حيث» زائدة، ونفحت: هَبّت، والريّا: الريح التي تملأ الأنف، وقيل: المراد بالخليل هنا الأنف.

والشاهد في البيت إضافة «حيث» إلى جملة محذوفة، والتقدير: إذا ريدة نفحت له من حيث هَبّت.

فريدة: فاعل بفعل محذوف يفسره «نفحت».

وقال أبو حيان في شرح التسهيل «جعل ما عوضاً كما جعل التنوين في حينئذٍ» أراد أنها عوض عن الجملة المحذوفة.

وأبو حية النميري هو الهيثم بن الربيع، وقيل اسمه المشمر، شاعر مجيد متقدِّم من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، ومدح الخلفاء فيهما جميعاً، وكان فصيحاً راجزاً من ساكني البصرة، وكان أهوج جباناً بخيلاً كذاباً معروفاً بذلك، توفي في بضع وثمانين ومئة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/١٤٨، وشرح السيوطي ١/٣٩٠، وهمع الهوامع ٣/٢٠٧،

(١) في م٢/٢٣ أ «لمحذوف».

(٢) أي تفسير «نفحت» لعامل «ريدة» المحذوف.

(٣) وهو «نفحت».

(٤) في م١/٤٠ أ «فيما قبله».

(٥) أي لا يعمل «نفحت» فيما قبل «حيث».

(٦) في حاشية الأمير ١/١٨٨ «لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملاً» وقد أثبت هذه الزيادة مبارك وزميله في ص/١٧٨، وكذا الشيخ محمد محيي الدين في ص/١٣٢ وهذه الزيادة ليست فيما بين يدي من المخطوطات، ولم أجدها في حاشية الدماميني.

(٧) فيه: مثبتة في م١/٤٠ أ وم٢/٣٢ أ وم٤/٦١ ب وم٣/٦١ ب، وليست في م٥/٣٥ أ، ولا هي في المطبوع.

(٨) هو كتاب في تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهذليين، ونص ابن جني هذا في الخزانة ٣/١٥٣، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/١٤٣.

(١) الرجز مجهول القائل، وبعده: نجماً يضيء كالشهاب لامعاً. وحيث: منصوب على الظرفية، أو المفعولية، وتكون «رأى» من القلب تستدعي مفعولين: الأول: حيث، والثاني: طالعاً، أو من رؤية البصر، وحيث: مفعوله، وطالعاً: حال.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٣/١٥١، والسيوطي ١/٣٩٠، والخزانة ٣/١٥٥، والعيني ٣/٣٨٤، والصبان ٢/٢٥٤، وهمع الهوامع ٣/٢٠٦، وشرح الكافية الشافية/٩٣٧.

(٢) كذا في المخطوطات وحاشية الدماميني، وعند مبارك وزميله ص/١٧٨ «بفتح الثاء من حيث»، وكذا عند الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله تعالى.

(٣) حيث ظرف أضيف إلى سهيل، فلذلك جَرّه، وطالعاً: مفعول «ترى» لأنه من رؤية البصر.

(٤) وهو مبتدأ، وتكون الإضافة على هذا الضبط إلى جملة اسمية.

(٥) أي عن الإضافة، واحترز بهذا عن «ما» الزائدة، و«ما» المصدرية، وفي شرح الكافية ٢/٢٥٤ «وأما حيثما فنقول «ما» فيها كافّة لحيث عن الإضافة لا زائدة..، وذلك أنّ «حيث» كانت لازمة للإضافة، فكانت مخصّصة بسبب المضاف إليه فكفتها عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط، وإنما وجب إبهام كلمات الشرط لأنها كلها تجزم لتضمنها معنى «إنْ» التي هي للإبهام..» وانظر المقتضب ٢/١٦٢، والبحر ١/٤٢٩، والكتاب ١/٤٣٢ - ٤٣٣.

(٦) وفي توضيح المقاصد ٤/٤٤٢: «وأجاز الفراء الجزم بحيث دون ما».

(٧) قائله غير معروف.

وغابر الأزمان: ماضيها ومستقبلها؛ لأن المستقبل باق، وهذا هو المراد.

والشاهد فيه أن «حيث» عندما اتصلت بها «ما» الكافّة جزمت الفعلين: تستقم، ويقدر.

= انظر شرح الشواهد ٣/٥٣، وشرح السيوطي ١/٣٩١، وشرح الأشموني ٢/٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٤/٣٠، والعيني ٤/٤٢٦، وشذور الذهب/٣٣٧، وقطر الندى/٨٩، والصبان ٤/٩.

(١) في حاشية الأمير ١/١١٨ «الحق أنه لا مانع من بقائها للمكان».

كما تعقبه الدماميني بأن ذلك جاءه من ذكر الزمان، وأنه ليس بقاطع لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقم يقدر لك الله النجاح في المستقبل. وتعقّب الشمني الدماميني انظر ١/٢٧٠ - ٢٧١. ورد الدماميني في الخزانة ٣/١٦٢.

(١) مثل: قام القوم خلا زيدٍ.
وفي رصف المباني/١٨٥ «حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه..، هذا هو الكثير فيها».
وقال ابن يعيش: «وبعض العرب يجعل «خلا» حرف خفض، فيخفض المستثنى على كل حال» شرح المفصل ٧٨/٢.
وانظر التسهيل/١٠٥، وشرح التصريح ٣٦٣/١، والجنى الداني/٤٢٦، ومعاني الحروف للرماني/١٠٦، وشرح الكافية الشافية/٧٢١.

(٢) النص للمرادي، قال في الجنى الداني/٤٣٧: «واعلم أنّ «خلا» إذا جَرّت ففيها خلاف، فقيل: هي في موضع نصب عن تمام الكلام، وقيل تتعلَّق بالفعل أو معنى الفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد» تأمل! وقارن بين النصين!!.

(٣) أي موضعها مع معمولها وهو المجرور في محل نصب.

(٤) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدِّمة عليهما التي انتصبا عن تمامها.
وقال الدماميني: «نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام، فينصب كما ينصب المستثنى في قولك: قام القوم إلا زيداً» الحاشية/٢٧٠.

(٥) أي فيكون معمولها في محل نصب بالعامل قبلها على قاعدة أحرف الجر، فيكونان في موضع المفعول به، كمررت بزيد، إِلاَّ أنّ تعديتهما على جهة السلب، قاله الجرجاني. انظر شرح التصريح ٣٦٣/١ - ٣٦٤.

(٦) أي النصب عن تمام الكلام، وتعقبه الدماميني فقال: «ولقائل أن يقول لا نسلِّم أن التعدية ماذكره، وإنما معناها جعل المجرور مفعولاً لذلك الفعل، ولا يلزم فيه إثبات ذلك المعنى للمجرور، بل إيصاله على الوجه الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا مفيد لانتفائه عنه..» ص/٢٣٠.

(٧) في حاشية الأمير ١١٨/١ «وقوله: لا تعدٍّي، يقال: التعدية هي الربط على المعنى الذي يقتضيه الحرف، وهو هنا الإخراج، وقد قال المصنف بذلك في «على الاستدراكية».

= وانظر مثل هذا عند الشمني ٢٧١/١.

وتوضيح النص السابق أنه في قولنا: مررت بزيد، فالباء أوصلت المرور إلى زيد، فصار ممروراً به، وأما في: قام القوم خلا زيدٍ فإن القيام مُزال عنه.

ونص المصنِّف في «على» الاستدراكية: «وتَعَلُّق «على» هذه بما قبلها عند من قال به كتعلُّق «حاشا» بما قبلها عند من قال به؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج..».

(١) أي معنى الأفعال إلى الأسماء.

(٢) أي: خلا.

(٣) قال الدماميني في ص/٢٧٠: «وأما الاستدلال بأنها بمنزلة إِلاّ وهي غير متعلقة فساقط؛ لأنه لا يلزم من كون حرفٍ بمعنى حرف آخر مساواته في جميع أحكامه، ألا ترى أنّ «إِلاّ» التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجرَّ، وهذا الحرف يعمله؟!».

(٤) أي: «إِلا» غير متعلقة، فكذا «خلا».

(٥) الثاني من وجهي «خلا».

(٦) قال المرادي: «خلا: لفظ مشترك، يكون حرفاً من حروف الجر، وفعلاً متعدياً، وهي في الحالين، من أدوات الاستثناء، فإذا كانت حرفاً جرَّت الاسم المستثنى بها..، وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى، نحو: قام القوم خلا زيداً، وكلا الوجهين، أعني الجرَّ والنصب، ثابتٌ بالنقل الصحيح عن العرب». انظر الجنى الداني/٤٣٦، وشرح المفَصَّل ٧٨/٢.

وقوله متعدياً، أي: بنفسه واحترز بهذا عن أن يكون قاصراً متعدياً بغيره أي: بواسطة، كقولك: خلت الدار من الأنيس، وهذا المعنى ليس مراداً بالاستثناء، وإنما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يَتَعَدَّى بنفسه كقولهم: افعل هذا، وخلاك ذَمٌّ. انظر دماميني/٢٧١، وكذا الدسوقي ١٤٥/١.

(٧) أي ناصباً للمستثنى.

(٨) أي فاعل «خلا» الناصب للمستثنى.

(١) أي ضمير اسم الفاعل، أو المصدر، أو البعض المفهوم من الكل المتقدّم.
فإذا قلنا: قام القوم خلا زيداً فالتقدير: خلا هو، أي القائم، زيداً. وأما على مصدر الفعل أي: خلا القيام زيداً، وأما على البعض المدلول عليه بكلِّه السابق أي: خلا هو أي بعضهم زيداً.
وانظر شرح التصريح ١/٣٦٤، وشرح المفصل ٢/٧٧ ـ ٧٨، والكتاب ١/٣٧٧، وشرح الكافية ١/ ٢٣٠.

(٢) أي الجملة الاستثنائية.

(٣) أي: لا محل لها من الإعراب، ونسب الاستئناف والحالية المرادي إلى السيرافي، قال: «وإذا نصبت فاختلف في جملتها هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيداً، وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى إلاّ، قال ابن عصفور: وهو الصحيح». انظر الجنى الداني/٤٣٧ ـ ٤٣٨.

(٤) أي: إن الخفض جائز في كل تركيب إلاّ في قول لبيد هذا لوجود «ما»، وسيأتي في آخر هذا الباب أن هناك من أجاز الجرّ مع جود «ما».

(٥) قائل البيت لبيد، وشطره الثاني غير مثبت في المخطوطات، والشاهد فيه أن «خلا» إذا تقدَّمها «ما»المصدرية، وجب نصب المستثنى بها.
وتقدّم البيت في باب «أم». وهو من قصيدة رثى بها النعمان بن المنذر، ملك الحيرة، كما تقدَّمت ترجمة لبيد.
وانظر هذا البيت في شرح البغدادي ٣/١٥٤، والصبان ١/٢٨، ٢/١٦٤، وشرح التصريح ١/ ٣٦٤، وأوضح المسالك ٢/٧٤، والعيني ١/٧٥ و٣/١٣٤، وشرح السيوطي/١٥٠، ١٥٣، ١٩٣، ٣٩٢، ٥٣١، وشرح المفصّل ٢/٧٨، وشرح الكافية الشافية/٧٢٢، الديوان/٢٥٦، الخزانة ١/٣٤٠.

(١) يتعيّن النصب مع «ما» على مذهب الجمهور، شرح الكافية الشافية/٧٢٢.
قال سيبويه: «فإذا قلت: ماخلا، فليس فيه إلا النصب؛ لأن «ما» اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا، وهي «ما» التي في قولك: أَفْعَلُ ما فَعَلْتَ». انظر الكتاب ٣٧٧/١.
وانظر شرح التصريح ٣٦٤/١، وشرح الكافية الشافية/٧٢٢، معاني الحروف للرماني/١٠٦، رصف المباني/١٨٦، وشرح الكافية ٢٣٠/١.

(٢) دخول «ما» يعيِّن الفعلية المقتضية للنصب، وينفي الحرفية.

(٣) قام القوم ماخلا زيداً، أي: خالين أو مجاوزين زيداً، فهو حال من الفاعل.
قال المرادي: «وإذا دخلت عليها «ما» المصدرية فـ «ما» والفعل في موضع نصب بلا خلاف، ولكن اختلفوا في وجه انتصابه، فقيل: إنه مصدر موضوع موضع الحال، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح، وهذا قول السيرافي..». انظر الجنى الداني/٤٢٨.

(٤) أي أرسلها معتركة، وهذا إشارة إلى بيت لبيد يصف حماراً وأُتُنَه فيقول:

فَأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِق على نغصِ الدّخالِ

وقد ذكر المصنف هذا ليرد على اعتراض المعترض بأن تقدير «خلوهم» يؤدي إلى مجيء الحال معرفة، بأن حكمه كحكم ما جاء في بيت لبيد، وقد تعقبه الدماميني. انظر الحاشية ٢٧١/١، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٣٦٤/١ - ٣٦٥.

(٥) أي موضع «ماخلا» نصب على الظرف.

(٦) وعند الدماميني/٢٧١ «أي بالنصب على أنها مفعول معه، أي نيابتها مع صلتها عن الوقت، وجَرٌّ الصلة بالعطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض بأباه أكثر البصريين..».

وقال الدسوقي في ١٤٥/١ «أي مع صلتها، فالواو بمعنى «مع» لا عاطفة، وإلا لزم العطف على ضمير الجر من غير إعادة الجار».

(١) أي: على تقدير الحال، وفيها معنى الاستثناء.

(٢) وهو الظرف، قال المرادي: «وقيل منصوب على الظرف، وما: مصدرية ظرفية، أي: وقت خلوهم، ودخله معنى الاستثناء». الجنى الداني/٤٣٨، وانظر شرح التصريح ٣٦٥/١.

(٣) أي في محل «خلا» في حال خفضها ما بعدها ونصبه.

(٤) أي: موضع «ماخلا» نصب على الاستثناء، لا على الحال على مذهب السيرافي، ولا على الظرفية على مذهب غيره.

قال المرادي: «وذهب ابن خروف إلى أن انتصابه على الاستثناء كانتصاب «غير» في قولك: قام القوم غير زيد».

انظر الجنى الداني/٤٣٨، وهذا عين نص ابن هشام.

(٥) الفارسي لم يجز فيه غير النصب في الإيضاح العضدي ٢١٠/١، وذكر الجر في كتاب الشعر ٢٥/١.

(٦) أغلب النقل في هذه المسألة عن الجرمي.

قال ابن مالك: «وحكى الجرمي الجرَّ مع «ما» عن بعض العرب، حكاه في كتاب الفرخ». ثم قال: «وانفرد الجرمي بإجازة الجرِّ بعدا وخلا مقرونتين بما، على أن تكون زائدة» انظر شرح الكافية الشافية/٧٢٢.

ولم ينقل هذا ابن مالك في التسهيل عن غير الجرمي انظر ص/١٠٥ وكذا المرادي في الجنى الداني/٤٣٦.

وذكره الرماني في معاني الحروف ص/١٠٧ عن الكسائي وحده.

وقال أبو حيان في التسهيل: «وأجاز الكسائي والجرمي وأبو علي في «كتاب الشعر» والرَّبعي الجرّ بعد ماخلا وماعدا، فعلى قولهم تكون «ما» زائدة، وخلا وعدا حرفا جَرّ.

قال بعض أصحابنا: النصب هو الكثير الشائع، والجرمي يخفض، فإن كان ذلك منه قياساً فهو فاسد؛ لأنه ليس من مواضع زيادتها، وإن كان حكي فهو شذوذ. اهـ.

[قال أبو حيان]: والجرمي حكاه عن العرب، ذكر ذلك في باب الجر من كتاب الفرح». انظر نص أبي حيان في شرح البغدادي ١٥٥/٣.

(١) النص ليس للمصنف، بل هو لشيخه أبي حيان فيما نقله عن بعض أصحابه، وقد نقلتُ هذا النص قبل قليل من شرح الشواهد للبغدادي، وهو منقول من شرح التسهيل، والنص نفسه مثبت في الجنى الداني للمرادي/٤٣٦ - ٤٣٧ ويبدو أنه هو أيضاً أخذه من شيخه أبي حيان.

(٢) أي: قبل خلا، وما بعده مجرور بها.

(٣) أي بعد الجار.

(٤) الآيتان: ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي بِمَا كَذَّبُونِ * قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾. سورة المؤمنين ٢٣/٣٩ - ٤٠.

أي: عن قليل، ومعناه من وقت قليل.

قال أبو حيان: «أي عن زمن قليل، وما: توكيد للقلة، وقليل صفة لزمن محذوف..» البحر ٦/٤٠٥.

(٥) الآية: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ﴾. سورة آل عمران ٣/١٥٩.

قال أبو حيان: «وما: هنا زائدة للتأكيد، وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان، مقرّر في علم العربية، وذهب بعض الناس إلى أنها نكرة تامة، ورحمة بدل منها، وقيل: «ما» هنا استفهامية..». البحر المحيط ٣/٩٧.

(١) هي حرف جَرّ عند البصريين، ورَجَّح هذا ابن يعيش. انظر شرح المفصل ٨/٢٦ - ٢٧.
وقال ابن مالك: «وليست اسماً خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويه، والتقليل بها نادر..» التسهيل/١٤٧ - ١٤٨.
وانظر معاني الحروف للرماني/١٠٦، والجنى الداني/٤٣٩، وهمع الهوامع ٤/١٧٣، والأصول لابن السراج ١/٤١٦.

(٢) قوله «خلافاً» يعني أنه يُؤَيِّد البصريين فيما ذهبوا إليه.

(٣) هو رأي الكوفيين والأخفش وابن الطراوة، ورَجّح الرضي في شرح الكافية هذا المذهب في «رُبَّ» قال: «وهي حرف جَرّ عند البصريين خلافاً للكوفيين والأخفش، وإنما حَمَلَهُم على ارتكاب جَعْلها حرفاً مع أنها في التقليل مثل «كم» في التكثير، ولا خلاف في اسميتها، بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب كإفادة «كم» أنهم لم يَرَوْها تنجرُّ بحرف جرّ، ولا بإضافةٍ كما ينجرُّ «كم»، فلا يقال: بِرُبَّ رجلٍ، ولا غلامُ رُبَّ رَجُلٍ...
ويقوِّي عندي مَذْهَبَ الأخفش والكوفيين أعني كونها اسماً، فَرُبَّ مضاف إلى النكرة، فمعنى: رُبَّ رجل، في أصل الوضع قليل من هذا الجنس، كما أنَّ معنى: كم رجل، كثير من هذا الجنس، وإعرابه رَفْع أبداً على أنه مبتدأٌ لا خَبَرَ له..». شرح الكافية ٢/٣٣٠ - ٣٣١.
وانظر حاشية الأمير ١/١١٨ فقد نقل رأي الرضي.

(٤) تقدَّم الحديث عن البيت في باب «إِنْ» في الجزء الأول، وقائله ثابت قُطْنَة يرثي يزيد بن المهلب.
وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ «رُبَّ» مبتدأٌ مضافٌ إلى «قَتْلٍ»، وخبرُه «عارُ»، وهذا عندهم دليل على اسميته.
قال المرادي: «ورُدّ [أي احتجاج الكوفيين به] بأن الرواية الشهيرة: وبعضُ قَتْلٍ عارُ. وإِنْ صَحَّتْ هذه الرواية [أي: رُبَّ..] فعارُ خَبَرُ مبتدأ محذوفٍ أَيْ: هو عارُ. أو خبرٌ عن مجرور رُبَّ؛ إذ هو في موضع رفع بالابتداء، ودَخَلَ عليه حرف جَرٍّ هو كالزائد». انظر الجنى الداني/٤٣٩.

(١) ممنوعٌ: خبر لقوله: وقولُهم إنه أخبر عنه.. والنص هنا مأخوذ من المرادي.

(٢) في م٥/٣٥ أ «بمحذوف».
وقوله خبر لمحذوف يعني أن الأصل فيه: ورُبَّ قَتْلٍ هو عارٌ.

(٣) جملة: هو عار، صفة للمجرور وهو «قَتْلٍ».

(٤) الجملة الاسمية: هو عار خبر عن «قتلٍ» لأنه مبتدأ.

(٥) وجاز الابتداء بالنكرة هنا لوجود المُسَوِّغ، وهو الوصف المقدَّر، أي: رُبّ قتلٍ ذميمٍ، والدليل على هذا الوصف قولُه: «عارٌ».
انظر حاشية الأمير ١/١١٩ والدماميني/٢٧٢، والدسوقي ١/١٤٦.

(٦) في طبعة مبارك وزميله «معناها» بضمير المؤنث، ومثله عند الشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير، وما أثبتُّه من المخطوطات، وحاشيتي الدماميني والدسوقي.

(٧) تلخيص مذاهب المتقدِّمين في معنى «رُبَّ» على ما يلي:
١ - للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين والزمخشري، ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه والخليل وعيسى بن عمر ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء والأخفش والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد والفارسي.
٢ - للتكثير، ونقله صاحب الإفصاح عن صاحب العين وابن دُرُسْتُوَيْهِ وجماعة.
٣ - تكون للتكثير والتقليل، فهي من الأضداد من غير غلبة أحدهما على الآخر، وإلى هذا ذهب الفارسي في كتاب الحروف، ونقله أبو حيان عن بعض المتأخرين.
٤ - أنها أكثر ما تكون للتقليل، وهو للفارابي وطائفة.
٥ - أنها أكثر ما تكون للتكثير،والتقليل بها نادر، وهو اختيار ابن مالك في التسهيل، واختاره ابن هشام.
٦ - أنها حرف إثباتٍ لم يُوْضَع لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مُسْتَفادٌ من السياق، واختاره أبو حيان.
٧ - أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وهو قولُ الأعلم وابن السِّيد.
انظر الجنى الداني/٤٣٩ - ٤٤٠، وهمع الهوامع ٤/١٧٤، والمقتضب ٣/١٣٩، وشرح المفصل ٨/ ٢٨، ورصف المباني/١٨٨.

(١) وهو مجيئها للتكثير.

(٢) سورة الحجر ١٥/٢.

قال أبو حيان: «ولما كان عند الزمخشري وغيره أنَّ «رُبَّ» للتقليل احتاجوا إلى تأويل مجيء «رُبَّ» هنا، وطَوَّل الزمخشري في تأويل ذلك.

ومن قال: إنها للتكثير، فالتكثير فيها هنا ظاهر؛ لأن ودادتهم ذلك كثيرة، ومن قال: إنها للتقليل، والتكثير يفهم من سياق الكلام لا من موضوع «رُبَّ» قال: دَلَّ سياق الكلام على الكثرة، وقيل: تَدْهَشُهم أهوالُ ذلك اليوم فيبقون مبهوتين، فإذا كان منهم إفاقة في بعض الأوقات من سكرتهم تمنَّوا ذلك، فقلَّلَ».

انظر البحر ٥/٤٤٤، والكشاف ٢/١٨٦، والمحرر ١/٢٨٠.

وقال أبو البقاء: «وأَصْلُ رُبَّ أن يَقَع للتقليل، وهي هنا للتكثير والتحقيق» التبيان/٧٧٦.

(٣) جاء الحديث في باب التهجُّد في صحيح البخاري.

قال ابن حجر في فتح الباري ٣/٨: «حدثنا ابن مقاتل.. عن أم سلمة رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال: سبحانَ الله! ماذا أنزلَ الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن، من يُوْقِظ صَوَاحِبَ الحُجُرات، يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ في الآخرة» وفي الحديث تحريض على صلاة الليل، وأصحاب الحجرات: أزواجه ﷺ.

وتكرر الحديث في باب الفِتَن مع خلاف في اللفظ، فليس فيه «يا» قبل «رب»، وفيه زيادة فاء «فَرُبّ»، وفيه رواية أخرى «كم من كاسية..» كذا.

قال ابن حجر في الفتح عند حديثه عن رواية «كم» ١٣/١٩ «وهو يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك من أن رُبَّ أكثر ما ترد للتكثير..» وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٠٤، فقد ذكر ابن مالك نص الحديث من النثر شاهداً للتكثير، قال: «فليس المراد أن ذلك قليل بل المراد أنّ الصنف المتَّصِف بهذا من النساء كثير».

وانظر شرح الأشموني ١/٢٧٨، وحاشية الصبان ٢/٢٢٦.

(١) قول الأعرابي ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ص/١٠٦، قال: «وقد اجتمع المضيُّ والاستقبالُ فيما حكى الكسائي من قولِ بعضِ العرب بعد الفطر لاستكمال رمضان: رُبّ صائمةٍ لن تصومه ورُبّ قائمةَ لن تقومه».

كذا جاء النص: صائمةٍ، قائمة، وليس بالصواب فالخطأ من المحقق! أو هو تصحيف.

ونص هذا القول يُحَرِّض على القيام والصيام، والمعنى أن كثيراً ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده، وكثيراً مما قامه لا يقوم مثله بَعْدُ لاخترام المنيّة له، فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه إن أدركتموه، فغرضه تعلّق بالتكثير لا التقليل. انظر الدماميني/٢٧٣، وشرح التصريح ٢/١٨، وشرح الأشموني ١/٢٧٨، وحاشية الصبان ٢/٢٢١.

(٢) ما تمسَّك به الكسائي رَدّه العلماء، فهو عند الجمهور من باب حكاية الحال.

وفي حاشية الأمير ١/١١٩ «لأنّ صائم» مضاف للهاء، فلو لم يكن عاملاً فيها كانت الإضافة مَحْضَةً، فيكون معرفة، ومَدْخُولُ رُبّ لا يكون إلا نكرة، والقوم يجعلونه من حكاية الحال».

وقال الشُّمنّي ١/٢٧٣: «وجه التمسُّكِ أنَّ اسم الفاعل فيه ماضٍ، فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافاً إليه، وامتنع جَرّه برُبَّ؛ لأن إضافته حينئذٍ من إضافة الوصف إلى غير معموله، وهي إضافة مَحْضَة مفيدة للتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، ورُبَّ لا تدخل إلاّ على النكرة»

وانظر تعليق الدماميني على ما ذهب إليه الكسائي، في الموضع نفسه.

(٣) في م٥/٣٥ ب «المجرور»، وفي م٣/٦٢ ب «المجرد من أل».

(٤) البيت لامرئ القيس، من قصيدته التي مطلعها:

*ألاَ عِمْ صباحاً أيها الطلل البالي وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُر الخالي

وقبله:

*ألا زعمت بسباسةُ اليوم أنني كبرت وألاّ يَشْهَدَ اللهوَ أمثالي

قوله: فيا رُبَّ: ورُوي أيضاً: بلى رُبَّ يومٍ. وبسباسة: امرأة من بني أَسَد، ويا: للتنبيه.

= والآنِسَةُ: المرأة التي تأنس بحديثها، والخطُّ: الكتابة. والتمثال: الصورة

ومعنى البيت: لهوت أياماً وليالي كثيرة بامرأة تشبه في الحسن صورة التمثال.والشاهد في البيت مجيء «رُبَّ» للتكير.

وقد تقدَّم عن بعض النحويين أنها تكون للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

وانظر الشاهد في ديوانه/٢٩ «ط دار المعارف»، والمقرب ١/١٩٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/ ١٦١، وهمع الهوامع ٤/١٧٦، وشرح السيوطي ١/٣٤١ و ٣٩٣، وشرح التصريح ٢/١٨. وفي الديوان «ويا رُبَّ».

(١) البيت لجذيمة الأبرش، وهو ملك الحيرة، وهو آخر من ملك من قضاعة فيه، وهو يصف سريةً أَسْرى بها، وأَوْفَيْتُ: أشرفت، والعَلَم: الجبل، والشمالات: جمع الشَّمَال من الرياح، وهي تهب بشدة في أكثر أحوالها، والمعنى: أنه كان ربيئةً لجيشه فقد صعد إلى موضعٍ عالٍ يرقب من يأتيهم، ولم يَكِل ذلك إلى أحد أَخْذاً بالحزم والثقة.

والشاهد في البيت: مجيء «رُبَّ» للتكثير، قال أبو علي: «هذا موضعٌ التكثيرُ فيه أَوْلى من التقليل».

وجذيمة كان شاعراً، ويقال له الوضَّاح لِبَرَصٍ كان به، وقد مَلَكَ بعد أبيه ستين سنة.

انظر البيت في شرح البغدادي ١٦٣/٣، وشرح اللمع ١٦٨/١، ورصف المباني/٣٣٥، والكتاب ١٥٣/٢، والخزانة ٥٦٧/٤، والعيني ٣٤٤/٣، وأمالي الشجري ٢٤٣/٢، وشرح المفصل ٤٠/٩، والإيضاح العضدي ٢٥٣/١، وشرح السيوطي١ /٣٩٣، والمقتضب ١٥/٣، وشرح الكافية الشافية/١٤٠٦، وشرح التصريح ٢٢/٢، ٢٠٦، وهمع الهوامع ٢٣٠/٤.

(٢) في م٢/٢٣ ب وم٤/٦٢ ب ونسخة الدماميني «وتوجيه ذلك»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «ووجه الدليل»، وقال الدماميني: «وفي بعض النسخ «ووجهه»، أي الدليل».

(٣) أي وجه الاستدلال بالشواهد المذكورة للتكثير، وهي: «رُبَما يود الذين كفروا..» الآية، ونص الحديث «يا رُبّ كاسية..» وقول الأعراب «يا رُبّ صائمه..».

(٤) قال الدماميني ٢٧٤/١: «والأَحْسَنُ مَسُوقات».

(٥) بيت امرئ القيس: فيا رب يوم...، وبيت جذيمة: ربما أوفيت..

(١) وهو مجيء «رُبَّ» للتقليل.

(٢) عَمُّ النبيّ ﷺ، وهو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، وقد توفي في النصف الثاني من شوال في السنة العاشرة، وهو ابن بضع وثمانين سنة، واختلف في إسلامه.

(٣) هذه الزيادة جاءت بعد البيت: «يريد النبي ﷺ» في م٦٣/٣ أ وم٤/ ٦٢ ب وم٢٣/٢ ب.

(٤) قبل هذا البيت:

وما تَرْكُ قومٍ ـ لا أبا لك ـ سَيِّداً يَحُوط الذِّمارَ غيرَ ذَرْبٍ مُوَاكِلِ

والبيتان من قصيدة تزيد على مئة بيت لأبي طالب قالها في الشِّعْب لما اعتزل قريشاً مع بني هاشم وبني عبد المطلب.

قوله: وأَبْيَضَ: العرب تمدح السادة بالبياض، ولا يريدون بياض اللون، وإنما النقاء من العيوب، أو طلاقة الوجه. الثِمال: العماد والملجأ والمطعم والكافي، العِصْمَة: ما يعتصم به، الأرامل: المساكين رجالاً ونساءً.

والشاهد في البيت مجيء «رُبّ» مُقَدّرة بعد الواو للتقليل، إلى هذا ذهب المصنّف.

ولقد تعقبّه العلماء، البغدادي والسيوطي والشمني والدماميني.

قال البغدادي: «والمصنِّف في هذا تابع لأبي حَيّان في شرح التسهيل وهذا غفلةٌ من أبي حيان؛ فإن الواو عاطفة، وأبيض معطوف على مفعول في البيت قبله. وما ترك قومٍ لا أبا لك سيداً.. فأبيض معطوف على قوله: «سيداً» المنصوب بالمصدر».

وانظر شرح البغدادي ١٦٨/٣، والدماميني/٢٧٤، وشرح السيوطي ٣٩٥/١، وحاشية الأمير ١/ ١١٨، وحاشية الشمني ٢٧٥/١.

وفي فتح الباري٤١٢/٢ «باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا».

وقال ابن حجر: «وهو مجرور برُبّ مقدرة، أو منصوب بإضمار أعني أو أَخُصُّ. والراجح أنه بالنصب عطفاً على قوله سيداً في البيت الذي قبله» وانظر سيرة ابن هشام ٢٧٦/١ والضبط فيه «وأبيضُ» كذا بالضم.

(٥) الأبيات لرجل من أَزْد السَّراة، وقيل: هي لعمرو الجنبيّ، وأراد بصدر البيت الأول عيسى، وبالشطر الثاني منه آدم، وفي البيتين: الثاني والثالث أراد القمر.

= وحُرّ الوجه ما بدا من الوجنة، ومُجَلّلة: من التجليل وهو التغطية، وفي صدر البيت الأول رواية: عجبت لمولود..

وجاء في عجز البيت الثاني رواية: مُخَلَّدة لا تنقضي لأوانِ

وفي عجز البيت الثالث رواية: ويهرم في سبع مَضَتْ وثمانِ.

والشاهد في البيت الأول مجيء «رُبَّ» للتقليل.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٣/٣، والخزانة ٣٩٧/١، وهمع الهوامع ١٧٦/٤، والكتاب ١/ ٣٤١، ٢٥٨/٢، وشرح السيوطي ٣٩٨/١، والجنى الداني/٤٤١، والعيني ٣٥٤/٣، وشرح التصريح ١٨/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٠٥، وشرح المفصل ٤٨/٤، ١٢٣/٩، ١٢٦، والمقرّب ١٩٩/١، والخصائص ٣٣٣/٢، ورصف المباني/١٨٩، وأوضح المسالك ١٤٥/٢، والإيضاح العضدي ٧/٢، شرح الأشموني ٢٧٨/١.

(١) في م٦٣/٣ أ «أراد آدم وعيسى..».

(٢) قال ابن مالك: «.. فأمّا نصُّ سيبويه فقولُه في باب كم: واعلم أنَّ كم الخبرية لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ؛ لأن المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسمٌ، ورُبَّ غيرُ اسم، فجعل معنى رُبَّ ومعنى كم الخبرية واحداً، ولا خلاف في أنَّ معنى كم التكثير، ولا مُعَارِضَ لهذا الكلام في كتابه، فصَحَّ أنَّ مذهبه كون رُبَّ للتكثير لا للتقليل» انظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٠٥، وعنه أخذ ابن هشام هذه المسألة، والنصان عند سيبويه، الأول في ٢٩١/١ «هذا باب كم»، قال: «ومعناها معنى رُبَّ». والثاني في ٢٩٣/١ قال: «واعْلَمْ أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ؛ لأن المعنى واحد، إلاّ أنَّ كم اسم ورُبَّ غير اسم بمنزلة مِن..» وتعقّب المرادي في الجنى الداني ابن مالك، فذكر ما نقله ابن مالك عن سيبويه ثم قال:

«وأما استدلاله بصلاحية «كم» في كل موضع وقعت فيه، غير نادر، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه: إنَّ لمجرور «رُبَّ» في تلك المواضع نسبتين مختلفتين: نسبة كثرة إلى المفتخِر، ونسبة قلة إلى غيره، فتارة يأتي بلفظ «كم» على نسبة الكثرة، وتارة يأتي بلفظ «رُبَّ» على نسبة القلّة.

وأما قوله: « ولا مُعَارِضَ له في كتابه» فغير مُسَلَّم؛ لأن سيبويه إذا تكلَّم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: ورُبَّ شيء هكذا، يريد أنه قليل نادر..

قال الشلوبين: فكيف يُتَوَهَّمُ أنه أراد بقوله: «إنَّ معنى كم كمعنى رُبّ» أنها مثلها في الكثرة، وهو يستعملها في كلامه بِضِدٍّ ذلك؟ قال: وكُلُّ مَن شرح كتاب سيبويه لم يَقُلْ أحد منهم إن سيبويهِ أراد بهذا الكلام أنَّ رُبَّ للتكثير.

وقد فَسَّر أبو علي هذا الموضع فقال: إنما قال: «إن معنى كم كمعنى رُبّ» لأنها تشارك رُبَّ في أنها تقع صدراً، وأنهما لا تدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم المنكور الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد كم يدل على كثير، والواقع بعد رُبّ يدل على قليل. كذا قال ابن درستويه والرماني وغيرهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه..». انظر الجنى الداني/٤٤٦ - ٤٤٧.

(١) أي إفادة التكثير.

(٢) ولفظ «إفادة» ليس في م٦٣/٣ أ، وفي م٦٢/٤ ب: «وفي إفادة التقليل..».

(٣) في م٦٣/٣ أ «كما سيأتي».

(٤) صيغ التصغير تفيد التقليل والتكثير، ومراده بالتكثير التعظيم، ومراده بالتقليل التحقير.

(٥) أي: حقير، ورُجَيْل، أي: حقير، وانظر نص شرح المُفَصَّل في معاني التصغير ١١٣/٥ - ١١٤.

(٦) في م٦٢/٤ ب «فيكون».

(٧) البيت لأوس بن حجر، وهو في وصف نبعة قوس ذكر فيها أنواع سلاحه.

وروايته في شرح المفَصَّل والديوان:

فويق جبيلٍ شاهقِ الرأس لم تكن لـتـبـلـغـه حـتـى تـكِـلَّ وتـعـمـلا

وفُوَيْق: مصغر فوق، وكلَّ يكِلُّ: أي تعب وأعيا، والقُنَّة: القمة. وتَعْمَلا: رُوِي أيضاً «تُعْمِلا».

والشاهد في البيت هو جُبَيْل، فقد جاء مُصَغَّراً، وهو تصغير للتقليل، والتصغير عند الكوفيين فيه للتعظيم.

= وسياق البيت يشهد للكوفيين، ولو كان الأمر لتقليل شأن هذا الجبل لما احتاج إلى عمل، ولما كانَ منه كَلّ.

قال ابن يعيش: «فقال: جُبَيْل، ثم قال: شاهق الرأس، وهو العالي فَدَلَّ على أنه أراد تفخيم شأنه».

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٧٧/٣، وشرح السيوطي ٣٩٩/١، وأمالي الشجري ٢٥/١، وشرح شواهد الشافية ١٩٢/١، والديوان/٨٧، والخزانة ٥٦١/٢، وشرح المفصل ١١٤/٥.

(١) تقدَّم شرح البيت في باب «أم».

قال: «وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله: » وذكر البيت.

والشاهد فيه عند المصنِّف أن «دُوَيْهِيَة» للتقليل؛ فهي تصغير داهية.

قال الدماميني/٢٧٦ «فالظاهر أنه للتعظيم لا للتقليل، وقولُ القائل: الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، فالتصغير لتقليل المَدَّة، فيه تعسُّف».

(٢) في م٢/ ٢٣ ب وم٦٢/٤ ب وم٣٥/٥ ب «للتقليل».

(٣) أي في الغالب تفيد التكثير.

(٤) من سائر حروف الجر.

(٥) أي في الجملة التي وقعت فيها، وهذا لا ينافي وقوع الجملة خبراً، نحو: إني رُبّ رجلٍ كريم لقيته.

وقد استشكل هذا أبو حيان في البيت [وهو لحاتم الطائي]:

أمـــاويّ إنـــي رُبّ واحـــدِ أمِّـــهِ قـتـلـتُ فـلا أَسْـرٌ لَـدَيّ ولا قـتـل

وتعقَّبه الدماميني فقال: «وهذا كما تراه غلط ظاهر..»

قال الشمني: «والجواب أن المراد بتصديرها في كلام هي فيه وإن كان ذلك الكلام مبنياً على غيره..» ٢٧٦/١. قلت: انظر الديوان/٢٠١ والرواية فيها بعض خلاف.

(٦) هذا هو المشهور، وأجاز بعض النحويين تعريفه، وأنشد قول الشاعر:

ربما الجاملِ المؤبّل فيهم.. البيت بجر الجامل وصفته، فإن صحت هذه الرواية حمل عل زيادة «أل».

ويشترط مع التنكير المباشرة، فلا يرد اتفاقهم على ذلك قوله: رب رجلٍ وأخيه، لأنهم يتسامحون في الثواني والتوابع، وحكاية الأصمعي: رب أخيه ورب أبيه، نادرة، وهي على تقدير: رب أخ له ورُبّ أب له. انظر أمالي الشجري٣٠١/٢، والجنى الداني/٤٤٨، والتسهيل/١٤٨، والمقتضب ١٣٩/٤، ١٥٠.

(١) قال المرادي في الجنى الداني/٤٥٠ - ٤٥١:

«.. ذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر، إمّا بمفرد نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ، وإما بجملة نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته، فـ «لقيته» جملة في موضع خفض على الصفة، قال بعضهم: لأن المراد التقليل، وكونُ النكرة موصوفةً أَبْلَغ في التقليل، ولأنه لما كثر حذف عاملها ألزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل. وذكر في البسيط [الاسترابادي] أنّ وجوب وصفها رأي البصريين.

وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرد، واستدل من لم يلتزمه بالسماع، مع ضعف ما عَلَّل به الملتزمون، قال ابن مالك: وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح.. » اهـ. أي مجيء مجرورها من غير وصف.

ولذلك قال في التسهيل: «ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد» انظر ص/١٤٨.

(٢) إذا كان مجرور رُبّ ضميراً لزم أن يكون مبهماً مفسَّراً بنكرة متأخرة، منصوبة على التمييز نحو: رُبّه رجلاً أكرمت.

وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه، نحو: رُبَّهُ رجلين، ورُبَّهُ رجالاً، ورُبَّهُ امرأة.

وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيثه، فيطابق التمييز نحو: رُبَّهُما رجلين.. وقال ابن عصفور: إنهم أجازوا ذلك قياساً.

وذهب إلى أن هذا الضمير معرفة كثير، منهم الفارسي، وهو عندهم جرى مجرى النكرة،وذهب آخرون إلى أنه نكرة، ومنهم الزمخشري وابن عصفور. انظر الجنى الداني/٤٤٩، والدماميني/٢٦٧، وشرح المفصَّل ٢٨/٨.

(١) أي الفعل الذي تتعلق به، كأن يقال: ما لقيت رجلاً عالماً، فتقول في الجواب: رُبَّ رجلٍ عالم، أي: قد لقيت.

قال ابن يعيش: «ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل، حتى إن بعضهم قال: لا يجوز إظهاره إلا في ضرورة الشعر..» شرح المفصل ٨/٢٨ - ٢٩.

(٢) من خصائص «رُبّ» عند أكثر النحويين أن يكون الفعل الذي تتعلّق به ماضياً، نحو: رُبَّ رجلٍ كريم لقيتُ، وإنما لزم ذلك فيها لأنها جواب لفعل ماضٍ.

(٣) من خصائص «رُبَّ» أنها تُحْذَفُ ويبقى عملها.

قال ابن مالك في التسهيل/١٤٨: «يُجَرُّ برُبَّ محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، ومع التجرد أقلّ»، وهذا كما ترى مطابق لنص ابن هشام رحمه الله. وانظر الجنى الداني/ ٤٥٤.

(٤) تعقَّب المرادي ابن مالك في هذا، وأنا أذكر نَصَّه تعقيباً على ابن هشام، قال: «وقولُ ابن مالك إن الجر بها محذوفة بعد الفاء كثير. فيه نظر؛ لأنه لم يرد إلا في بيتين كما قال بعضهم، ولعل أراد بالنسبة إلى بل».

انظر الجنى الداني/٤٥٥، وحاشية الدماميني/٢٧٧، والأمير ١/١٢٠.

(٥) في همع الهوامع ٤/٢٢٢ «والواو العاطفة كثيراً جداً، حتى قال أبو حيان: لا يحتاج إلى مثال؛ فإنَّ دواوين العرب مَلأَى منه».

(٦) البيت لامرئ القيس، وقد ذكر المصنِّف صَدْرَه، وعجزُه ما أثبتُّه بين معقوفين. وقد جاء العجز مثبتاً في م٤، ٦٢ ب وم٣/٦٣ أ، وجاء في م٥/٣٥ ب «ومثلك.. ومرضعاً».

وروايته عند سيبويه ١/٢٩٤:

ومثلك بكراً قد طرقت وثيباً ... فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيِلِ

وأشار الأعلم إلى الرواية الثانية فيه.

والشاهد في البيت أن «مثلك» مجرور بعد الفاء بإضمار «رُبّ».

انظر شرح البغدادي ٣/١٨٥ و ١/١٣، وشرح السيوطي ١/٤٠٢، والعيني ٣/٣٣٦، شرح الأشموني ١/٤٨٢، وشرح التصريح ٢/٢٢، والخزانة ٤/٢٠٢، والكتاب ١/٢٩٤، وشرح ابن عقيل ٣/٣٦، وهمع الهوامع ٤/٢٢٢، والديوان/١٢ «مرضعاً».

(١) تقدَّم البيت قبل قليل، وقد أنبه النحاة على أنّ «أبيض» معطوف على منصوب في بيت متقدّم، وهو قوله «سيداً»، وليس مجروراً، فارجع إليه. وقد ذكرتُ في التعليق مما ذكرتُ تعقُّب النحاة له ولشيخه أبي حيان من قبله، وهو في هذا تابع له.

(٢) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يمدح بها مسلمة بن عبد الملك، وقد جاء على غير هذه الرواية عند النحويين وهي في ديوانه/٦:

بَـلْ بَـلَـدٍ ذي صُـعُـدٍ وأَصْـبَـابْ

وبـعـده: يُـخْـشَـى مَـرادِيـهِ وهَـجْـرٍ ذَوَّابْ

والبلد: الأرض، وصُعُد: جمع صَعود، وهي العقبة الشاقَّة والآكام: جمع أكمة، وهي التلّ المرتفع، والأصباب: ما انحدر من الأرض. والشاهد فيه مجيء «بلدٍ» مجروراً بـ «رُبَّ» المضمرة بعد بل. وانظر البيت في شرح البغدادي ١٨٩/٣، والخزانة ٢٠٤/٤، وشرح السيوطي ٤٠٣/١، واللسان والتاج/ صبب.

(٣) البيت لجميل بن معمر العذري، وتقدَّم الحديث عنه في «جلل» في حرف الجيم، والشاهد فيه مجيء «رسمٍ» مجروراً برُبَّ المحذوفة من غير أن يكون فاء أو واو أو بل.
وعجز البيت فيه روايتان ذكرتهما من قبل، وقوله من جلله: أي: من أجله.

(١) هذا عطف على قوله «بوجوب تصديرها» أي: أنها تنفرد بزيادتها في الإعراب دون بقية حروف الجر، واعتُرِض على هذا بلعلّ، فإنها تجر وهي زائدة لفظاً ومعنى؛ لأن معناها الترجي، وبلولا الجارة للضمير، فإنها زائدة لفظاً.

وقال الأمير في ١/١٢٠ «بقي أنّ هذا ينافي قوله سابقاً: وغلبة حذف مُعَدّاها؛ فإنه يفيد أنها غير زائدة في الإعراب، فكأنه مَرّ في كلٍّ على قول، فإنه سيفيد فيها خلافاً في الباب الثالث». وانظر همع الهوامع ٤/١٨٢، والجنى الداني/٤٥٣.

(٢) أي: في المعنى غير زائدة؛ لأنها أفادت التقليل أو التكثير.

(٣) رجلٍ: هو المبتدأ، والخبر هو «عندي».

(٤) هو مفعول به، وناصبه الفعل «لقيت» وانظر همع الهوامع ٤/١٨١.

(٥) هو رفع على الابتداء، ولقيتُه: هو الخبر، أو نصب على أنه مفعول به لفعل محذوف على شريطة التفسير، أي: لقيتُ لقيتُه.

(٦) «قولك» ليس في م٣/٦٣ أ.

(٧) هذا المثال يحتمل وجهين: الرفع والنصب.

قال الدماميني/٢٧٧: «لكن يفترقان في أنّ هذا المثال يجوز فيه تقدير الناصب مقدَّماً على المفعول به؛ إذ لا مانع منه و«رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته» لا يجوز تقدير الناصب مقدَّماً؛ لاستلزامه خروج رُبَّ عن الصدرية فهو باطل؛ فيجب تقديره مؤخراً».

(٨) في م٢/٢٣ ب «وبجواز»، وكذا جاءت في حاشية الدماميني/٢٧٨، وحاشية الدسوقي ١/١٤٨.

وفي م٤/٦٣ أ وم٥/٣٥ أ «ولجواز».

وفي م١ وم/٣: «ويجوز..»، وكذا جاءت في حاشية الأمير، ولم أجد إشارة في المطبوع إلى هذا الخلاف بين النسخ.

(٩) قوله: ويجوز مراعاة.. إلخ أي: وتنفرد «رُبّ» بجواز مراعاة محل مجرورها كثيراً؛ وذلك أن رُبَّ الجارّة في حكم الزائد كقولنا: رب رجلٍ كريم وامرأةٌ، فامرأةٌ: رفع مراعاة لمحل رجل.

(١) وذلك بنصب «عَمْراً» عطفاً على محل «بزيد».

(٢) البيت لامرئ القيس، وقيل لأبي دؤاد الإيادي، وجاءت رواية البيت في اللسان «مزلاج» بدلاً من «مدلاح» وفي الديوان: «بمدلاج» بالجيم أيضاً.

السَنّ: هو الثور الوحشي، والواو: واو رُبَّ، وسُنَّيْق: جبل، وسناءً: ارتفاعاً، ونصب على الحال. وسُنّماً: بقرة وحشية، وقيل: اسم جَمَل، ونهوض: كثير النهوض، فهو صيغة مبالغة، والهجير: من زوال الشمس إلى العصر، ومدلاح: فرس كثير السير والتعرق.

والشاهد في البيت عطف سُنّماً على موضع «سِنٍّ» المخفوض بواو رُبّ؛ لأنه في المعنى مفعول للفعل «ذَعَرتُ».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٩٠/٣، والخزانة ١٧٩/٤، وهمع الهوامع ١٨٢/٤، وشرح السيوطي ٤٠٣/١ ـ ٤٠٤، والديوان/٧٦، وانظر اللسان/ سنق «ويروى سناماً وسُنّما» والتاج/ سنق «بمدلاج الهجين».

(٣) أي: دائماً، فحيث لا يكون في اللفظ ما يصلح لعمل النصب قدَّروه،قال الدماميني: «وهو تكلُّفٌ لا داعي له»/٢٧٨.

(٤) في م٢٣/٢ أ وم٦٣/٣ ب «ما قدّمنا».

وقوله: «ما قدمناه» هو أنه تارة يكون في محل رفع قطعاً، وأخرى في محل نصب قطعاً، وتارة يحتمل الأمرين: النصب والرفع.

(١) قال: الغالب، لأنها تزاد بعدها «ما» فتكون كافّة وغير كافّة، وزيادتها كافّة أكثر. انظر الجنى الداني/ ٤٥٥، ٤٥٦.
(٢) في م٥/٣٦ أ «فأن» وكذا في «وأن تهيئها» جاء «فأن..».
(٣) وتدخل على الجملة الاسمية كما سيأتي، وهو مذهب المبرد وغيره.
(٤) ليس لفظ «الفعل» في م٥/٣٦ أ.
(٥) في المقرَّب ١/٢٠٠: «وتدخل على الفعل الماضي لفظاً ومعنى، ومعنى دون لفظ».
(٦) البيت لجذيمة الأبرش، وقد تقدَّم شرحه عند الحديث عن إفادة «رُبَّ» التكثير.
والشاهد فيه هنا أنّ «ما» عندما دخلت على «رُبّ» كفَّتها عن العمل، وأدخلتها على الجملة الفعلية، وفِعْلُها ماضٍ لفظاً ومعنى، وهو «أوفيتُ»، فهو هنا إخبار عن حالٍ ماضية.
(٧) أي مع زيادة «ما».
(٨) قائل البيت عدي ابن الرعلاء الغساني.
ورُوي: دون بُصرَى. وقوله: رُبَّما ضربةٍ: ربما هنا للتكثير، وقوله: بسيف متعلّق بضربة، وبين بصرى: أي بين أماكنها؛ لأن بين تضاف إلى متعدِّد، فحذف أماكن، وأقيم المضاف إليه مقامه، وطعنة معطوفة على سيف، ونجلاء صفة طعنة، والنجلاء: الواسعة.
والمعنى أنه مدح رجال بصرى بالشجاعة.
والشاهد فيه أنّ «رُبَّ» عاملة في «ضربةٍ» الجرَّ مع زيادة «ما» بعدها.
وعدي بن الرعلاء شاهر جاهلي، والرعلاء اسم أمه، وقد اشتهر بها.
وانظر البيت في شواهد البغدادي ٣ / ١٩٧ ، وشرح الشواهد للسيوطي ١/٤٠٤، ورصف المباني/١٩٤، وأمالي الشجري ٢/٢٤٤، والعيني ٣/٣٤٢، والجنى الداني/٤٥٦، وحاشية الصبان ٢/٢٢٢، والأزهية/٨٠، ٩٤، والخزانة ٤/١٨٧، وهمع الهوامع ٤/٢٣٠، وشرح التصريح ٢/٢١، شرح الكافية ٢/٣٣٢.

(١) مذهب المبرد أنّ رُبّ إذا كُفّت بما جاز أن يليها الجملتان: الاسمية والفعلية، وإلى هذا ذهب الزمخشري.
وذهب سيبويه فيما نقل عنه إلى أنها إذا كُفّت بما لا يليها إلا الجملة الفعلية، قيل: وهو مذهب الجمهور، وتأوّلوا البيت المتقدّم على أنّ «ما» نكرة موصوفة، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة، وعلى هذا تأوّل الفارسي وابن عصفور.
قال ابن مالك: «والصحيح أنّ «ما» في البيت زائدة كافة، هيأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية، كما هيأتها للدخول على الفعلية».
انظر الجنى الداني/٤٥٦، وشرح المفصل ٢٩/٨ - ٣٠، والمقتضب ٤٨/٢، شرح الكافية الشافية/٨١٨.

(٢) المثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ صدر البيت، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وكذا الحال عند الشمني والدماميني. وجاء تاماً في نسخة واحدة هي ٦٣/٤ أ.
وفي البيت روايات: فقد جاء برواية: ربما الطاعنُ، كذا عند المالقي وابن الشجري، وجاء برواية رفع «الجامل» وهو موضع الشاهد، وروي بالخفض، ورَدّ هذه الرواية ابن عصفور.
ورُبّما: للتكثير، وجوابها محذوف، والمراد بالجامع القطيع من الإبل، ولا واحد له من لفظه؛ فهو اسم جمع الجمل كالباقر اسم جمع للبقرة، ويقال: إبل مُؤَبَّلة إذا كانت للقِنْيَة والمؤبَّل: اسم مفعول من أَبَّل الرجل أي اتخذ الإبل واقتناها، والعناجيج: الخيل الطوال الأعناق، واحدها عُنجوجِ.
والشاهد في البيت أن «رُبّ» مكفوفة عن عملها بـ «ما» الكافّة المهيئة لدخول «رُبّ» على الجملة الاسمية، فالجامل مبتدأ، وفيهم الخبر.
قال ابن مالك في التسهيل: «وإن ولي رُبّما اسم مرفوع فهو مبتدأ بعده خبر، لا خبر مبتدأ محذوف، و«ما» نكرة موصوفة بهما خلافاً لأبي علي في المسألتين» انظر ص/١٤٧.
وذهب ابن عصفور إلى أنّ «ما» اسم في موضع نكرة مخفوض برُبَّ، والجامل خبر مبتدأ مضمر، والجملة في موضع الصفة، كأنه قال: رُبّ شيء هو الجامل المؤبَّل، وهذا عند أبي حيان هو الصحيح، وهو مذهب الفارسي.
وتقدّمت ترجمة أبي دؤاد في شواهد «ثم».

(١) وإنما تدخل على الجملة الفعلية خاصة، ونُسب هذا القول إلى سيبويه والجمهور، وعلى هذا فالبيت يحتاج إلى تأويل، وما ذكره المصنف في تخريج البيت هو للفارسي، وكذا ابن عصفور، وانظر شرح البغدادي ١٩٩/٣، وهمع الهوامع ١٧٧/٤ - ١٧٨، وشرح الأشموني ٤٨١/١.

(٢) الآية من سورة الحجر ١٥/٢ وتمامها ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.
وفي م٦٣/٣ أ جاءت «رُبَّما» كذا بشدّ الباء وهي قراءة فيها.

(٣) قال المرادي: «قال بعضهم: وقد أُوْلِعت العامة بإدخالها على المستقبل نحو: ربما يقوم زيد، وأمّا قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ فظاهره الاستقبال، وتأوّلوه على تقدير: ربما وَدَّ، جعل فيه المستقبل بمعنى الماضي، لصدق الموعود به، ولقصد التقريب لوقوعه، فجُعل وإن كان غير واقع كأنه واقع مجازاً» انظر ص/٤٥٧.
وجعل ابن عصفور هذا من باب دخولها على الفعل الماضي معنى دون لفظ، وذكر الآية ثم قال: «فلصدق خشية الوعد، وقرب الدنيا من الآخرة، جعل المستقبل كأنه وقع» المقرب ٢٠٠/١ ـ ٢٠١.
وانظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٤٤ ، والأصول لابن السراج ١ / ٤١٩ – ٤٢٠، والإيضاح للفارسي/٢٥٤. وفي البحر ٤٤٤/٥ ناقش هذا التخريج أبو حيان ثم قال: «وليس ذلك بلازم، بل قد تدخل على المستقبل، لكنه قليل بالنسبة لدخولها على الماضي».

(٤) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ سورة الكهف ٩٩/١٨.

(٥) انظر همع الهوامع ١٨٤/٤، وحاشية الشهاب ٢٨١/٥. وانظر الشمني ٢٧٩/١، فقد تعقب المصنِّف. وذكر أنّ في كلامه نظراً.

(١) هذا الكلام والشاهدان بعده لأبي حيان شيخه، انظر البحر ٤٤٤/٥.

(٢) البيت لجحدر بن مالك من قصيدة قالها عندما سجنه الحجاج، وقد أرسل يطلب أسداً ليقتله به، فقال جحدر هذه القصيدة يتشوّق إلى أهله وبلاده اليمن، ومطلعها:

تأوَّبني فبتُّ لها كبيعاً ... هموم لا تفارقني خَوَانِ

وفي البيت رواية «مُخَضَّب» بدلاً من «مُهَذَّب»، والرَّخص: الناعم، والبنان: أطراف الأصابع.

والشاهد فيه: أن فيه دليلاً على جواز استقبال ما بعد «رُبَّ»، فقد دخلت السين على الفعل «يبكي» فصرفته إلى الاستقبال.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٣/٣، وشرح السيوطي ٤٠٧/١، والجنى الداني/٤٥٢، ٤٥٧، والخزانة ٤٨٣/٤، والبحر المحيط ٤٤٤/٥، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٠٦.

(٣) الصواب: قولها، فالبيت لهند أم معاوية، والبيت آخر أبيات لهند بنت عتبة بن ربيعة، رثت بها أباها وعمها شيبة، وأخاها الوليد، وقد قُتِلُوا يوم بدر، وأبياتها هذه كانت قبل إسلامها، ومطلعها:

لله عَينَا مَن رَأَى ... هُلْكاً كَهُلْك رجالِيَهْ

وقولها: يا رب، يا للنداء، والمنادى محذوف، ويجوز أن تكون للتنبيه، ورُبّ للتكثير، وويح: كلمة ترحم لمن وقع في شدة، وهي رواية ابن مالك. والشاهد فيه دخول «رُبّ» على المستقبل، فإنَّ «قائلةٍ» اسم فاعل مستقبل؛ لعمله في الظرف المستقبل.

أسلمت هند يوم فتح مكة، وهي زوج أبي سفيان، وكانت أحسن نساء قريش وأعقلهن.

انظر شرح الشواهد للبغدادي٢١٢/٣، وشرح السيوطي ٤١٠/١، وهمع الهوامع ١٨٤/٤، والبحر ٤٤٤/٥، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٠٦، والجنى الداني/٤٥١.

(١) انظر الجنى الداني/٤٤٧ ـ ٤٤٨.

(٢) في م٢/٢٣ ب «ستة عشر»، وفي م٤/٦٣ ب «ست عشر».

(٣) هذه اللغات هي:

رُبَّ، رَبَّ، رُبَ، رَبَ، رُبَّتْ، رَبَّتْ، رُبَتْ، رَبَتْ، رُبَّت، رَبَّتَ، رُبَتَ، رَبَتَ، رُبْ، رَبْ، رُبٌّ، رُبُ.

(٤) عند الدماميني «منهما»، أي من تاء التأنيث الساكنة والمتحركة.

(٥) ترك المصنِّف لغةً حكاها المرادي في الجنى الداني: وهي «رُبَّتَا»، فهي عنده سبع عشرة لغة، انظر ص/٤٤٧.

قال السيوطي: «فهذه سبع عشرة لغة حكاها ماعدا «رُبَّتا» ابن هشام في المغنى، وحكى ابن مالك منها عشراً، وزاد أبو حيان: ربتا». انظر همع الهوامع ٤/١٧٣.

وفي إعراب القرآن للنحاس ١/١٨٩: «وحكى أبو زيد: رُبَّتما ورُبَتَما.. وحكى أبو حاتم: رَبَما ورَبَّما ورَبَتَما ورَبْتَما»، وانظر هذه اللغات في المقرَّب ١/٢٠٠، وشرح المُفَصَّل ٨/٣٢، ورصف المباني/١٩٢، ومعاني الحروف للرماني/١٠٧.

(١) في م١/٤٢ ب «يُخْتَصُّ» كذا ضبط بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله.

(٢) في الجنى الداني/٥٩: «حرف مهمل يكون للتنفيس...، فأما سين التنفيس فمختصّة بالمضارع، وتخلّصه للاستقبال، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ النبأ/٤»، وانظر رصف المباني/٣٩٦.

(٣) قبل دخول السين كان المضارع صالحاً للحال والاستقبال. وانظر الكتاب ٣/١.

(٤) كذا في المخطوطات «ويَتَنَزَّلُ»، ومثلها عند الدماميني/٢٧٩، والدسوقي ١٤٩/١، والأمير١/ ١٢٢.

وجاء في طبعة مبارك وزميله ١٨٤/١ «ويَنْزِلُ منه»، وكذلك جاء في طبعة الشيخ محمد محيي الدين ١٣٨/١.

وقوله: «يَتَنَزَّلُ منه» أي: يَتَنَزَّلُ حرف السين من المضارع منزلة الجزء، فكأنه بعض أجزائه.

(٥) أي: لم يعمل السين في المضارع، وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه، وتخلَّفَ العمل هنا لهذا العارض، وهو أنه بمنزلة الجزء منه. انظر دماميني/٢٧٩.

(٦) السين عند البصريين حرف مستقل، وذهب الكوفيون إلى أنها مقتطعة من «سوف»، كما قالوا: سَوْ وسَيْ وسَفَ، فهي فروع لها، ولتكن السين كذلك، واختار ابن مالك هذا المذهب فيها.

انظر هذا الخلاف مبسوطاً في المسألة/٦٢ من كتاب الإنصاف ص/٦٤٦، والجنى الداني/٥٩، ورصف المباني/٣٩٧، والدماميني/٢٧٩ - ٢٨٠، وحاشية الأمير١/١٢٢، وانظر الكتاب ٤٥٩/١، والمقتضب ٥/٢ - ٨، وهمع الهوامع ٣٧٥/٤ - ٣٧٧.

(٧) في همع الهوامع ٣٧٥/٤ «قال البصريَّةُ: وزمانُه مع السين أضيق منه مع سوف نظراً إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى، والكوفيون أنكروا ذلك».

وقال المرادي في الجنى الداني/٦٠: «واستدلَّ بعضهم على أصالة السين بتفاوت مُدَّة التسويف، فإن سوف أَبْلَغُ في ذلك، فلو كانت السين فرعها لتساوت مُدّة التسويف.

قال ابن مالك: وهذه دعوى مردودة؛ لأن العرب عَبَّرت عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد بـ «سيفعل» و«سوف يعمل»، وسياق الحديث عند المصنِّف يدل على أنه ارتاح إلى ما ذكره ابن مالك، وإن كان المرادي قد سبقه إلى هذا، وتعقَّب الدماميني ابن مالك، وذلك أن ما قاله لا يُلتفت إليه، فهو قياس غير صحيح. انظر الحاشية ص/٢٨٠.

(١) في السين.

(٢) في م٤/٦٣ «لأنها».

(٣) في المخطوطات م ٢ / ٢٤ أ وم ٣ / ٤٤ أ وم ٥/٣٦ أ « نقلت »، ومثلها عند الدماميني قال في ص/٢٨٠: «وذلك أنها نقلت من النقل، وفي بعض النسخ: تقلب من القلب»، ومثله عند الدسوقي ١٤٩/١.

وفي م١/٤١ أ «تقلب» وكذا في طبعة مبارك، وفي م٤/٦٣ أ «تقلب»، ثم كتب فوقه «نقلت» خ. كذا. وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين ص/١٣٨ «نقلت»، وأشار إلى الخلاف في الحاشية.

(٤) كانت أوضح لأن فيها تصريحاً بالاستقبال، وذكر الدماميني أن النحويين اقتدوا في ذلك بإمام النحاة سيبويه.

وانظر المفصل ص/٣١٧ وشرح المفصل ٤٨/٨، والدماميني/٢٨٠.

(٥) في م٣/٦٤ أ «أنها حرف استقبال» كذا بزيادة «أنها».

(٦) ذكر هذا أبو حيان في البحر المحيط، ولم يُسَمِّ صاحب هذا الزعم، ولقد رجعتُ إلى كتب التفسير فلم أجد تصريحاً باسم صاحب هذا القول.

ونَصُّ ابن هشام مُنْتَزَعٌ من بحر شيخه أبي حيان ٣١٩/٣ قال أبو حيان: «والسين في«ستجدون» للاستقبال، قالوا: إنما هي دالّة على استمرارهم على ذلك الفعل في الزمن المستقبل كقوله: «سيقول السفهاء»، وما نزلت إلاّ بعد قوله: «ما وَلاّهم عن قبلتهم» فدخلت السين إشعاراً بالاستمرار. انتهى.

= [قال أبو حيان]: ولا تحرير في قولهم: إن السين ليست للاستقبال وإنما تشعر بالاستمرار، بل السين للاستقبال، لكن ليس في ابتداء الفعل لكن في استمراره» وانظر البحر ٤٢٠/١، والمحرر ٢/٢، وحاشية الجمل ٤١١/١، وقد نقل هذا عن الكرخي.

وفي الدُّرِّ المصون ٤١٢/٢ «للاستقبال على أصلها، وقالوا ليست هنا للاستقبال، بل للدلالة على الاستمرار. وليس بظاهر» وانظر همع الهوامع ١٧٦/٤، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٧٥/٢.

(١) الآية: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا۟ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا ۚ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا﴾. سورة النساء ٩١/٤.

(٢) الآية: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ سورة البقرة ١٤٢/٢.

(٣) ذهب قوم إلى أنها متقدِّمة في التلاوة متأخرة في النزول، وأنه نزل قوله «قد نرى تقلب وجهك» الآية، ثم نزل «سيقول السفهاء من الناس» نص على ذلك ابن عباس وغيره. البحر/٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٤) هذا النص في همع الهوامع ١٧٦/٤.

(٥) من أنّ السين تأتي للاستمرار لا للاستقبال.

(٦) قوله: «ما وَلاّهم» ثبت في م٦٤/٤أ، وليس في بقية المخطوطات، وهي ليست في حاشية الدماميني/٢٨٠، وثبتت في متن حاشية الدسوقي ١٥٠/١، وحاشية الأمير ١٢٢/١ والمطبوع.

(٧) ذكر البخاري من حديث البراء بن عازب قال: «لما قدم رسول الله ﷺ المدينة فصلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وكان رسول الله ﷺ يحب أن يتوجّه نحو الكعبة فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ البقرة/١٤٤. الآية فقال السفهاء من الناس وهم اليهود ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها فقال الله تعالى: «قل لله المشرق والمغرب الآية».

قال أبو حيان: «سيقول: ظاهر في الاستقبال وأنه إخبار من الله تعالى لنبيّه ﷺ أنه يصدر منهم مثل هذا القول في المستقبل، وذلك قبل أن يؤمروا باستقبال الكعبة، وتكون هذه الآية متقدِّمة في النزول على الآية المتضمِّنة الأمر باستقبال الكعبة، فتكون من باب الإخبار بالشيء قبل وقوعه..» البحر ٤١٩/١.

(١) ذكر قول الزمخشري دليلاً على ماسبق، وأنه غير موافق عليه.

(٢) انظر الكشاف ٢٤٢/١، والبحر ٤١٩/١ فقد ذكر رأي الزمخشري.

(٣) في م٤١/١ ب «فأيّ».

(٤) سقط «في» من م٢٤/٢ أ.

(٥) في الكشاف «مفاجأة المكروه».

(٦) في م٢٤/٢ أ «بالمكروه».

(٧) تتمة النص في الكشاف: «لما يتقدّمه من توطين النفس، وأن الجواب العتيد قبل الحاجة إليه أقطع للخصم، وأردّ لشغبه، وقبل الرمي يراش السهم».

(٨) كذا جاء بالواو بعد «ثم» في المخطوطات وحاشيتي الدماميني والدسوقي، وجاء في طبعة مبارك «ثم لو سلم»، ومثله في حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين.

وعَلَّق الدماميني على ذلك بقوله: «ولا محل للواو هنا، والظاهر أنها زائدة، فإن قلت: لعلها للعطف، أي: ثم لا نسلم أنها في الآية للاستمرار، ولو سلِّم».

وعلَّق على كلام الدماميني الشمني في حاشية ٢٨٠/١ قائلاً: «قلتُ: يلزم عليه حذف المعطوف، يعني بثم دون عاطفه، وهو باطل، وأقول: يمكن أن يقال: إنّ ثُمَّ هنا ليست للعطف بل لمجرد التدرّج مما قبلها لما بعدها..».

(٩) أي لو سُلِّم بوجود معنى الاستمرار.

(١٠) من المضارع الذي يصلح للحال والاستقبال في الأصل، وليس من السين.

(١) تعقّب الدماميني المصنِّف فقال:

«وفيه نظر؛ لانتقاضه بنحو «لو يطيعكم في كثير من الأمر»، إذ الاستمرار فيه بالنسبة إلى الزمن الماضي، ولعله لا يريد بهذا الكلام كونه كليّاً، وإنما يريد أن الاستمرار في «سيقول السفهاء» أن يكون في المستقبل، فلا يرد النقض» انظر الحاشية/٢٨١.

(٢) قال الزمخشري في الكشاف ٢/ ٤٨ - ٤٩ في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ﴾ الآية/ ٧١ من سورة التوبة: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكِّد الوَعْد، كما تؤكِّد الوعيد، في قولك: سأنتقم منك يوماً، تعني أنك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك.
ونحوه: «سيجعل لهم الرحمن وُداً» و «لسوف يعطيك ربك فترضى» «سوف يؤتيهم أجورهم» ».
ونقل الشهاب الخفاجي نصَّ ابن هشام في حاشيته ٤/ ٣٤٤ ثم قال: «وليس كما قال [أي ابن هشام]، والذي غَرَّه قول الزمخشري إنها تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد، بل المراد كما صرح به شُرَّاحُه، ووقع في معضلات النحو، وهو مُصَرَّح به في الكتاب وشروحه أيضاً أنَّ السين في الإثبات في مقابله «لكن» في النفي، فتكون بهذا الاعتبار تأكيداً لما دخلت عليه، ولا يختصّ بالوعد والوعيد..». هذا وانظر أيضاً حاشية الشهاب ٦/ ١٨٠.
ونقل أبو حيان نص الزمخشري في البحر ٥/ ٧١ ثم قال: «وفيه دفينة من الاعتزال بقوله: السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة، يشير إلى أنه يجب على الله تعالى إثابة الطائع كما تجب عقوبَة العاصي، وليس مدلول السين توكيد ما دخلت عليه، إنما دلّ على تخليص المضارع للاستقبال فقط، ولما كانت الرحمة هنا عبارة عما يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الآخرة أتى بالسين التي تدل على استقبال الفعل».

(٣) رأيتَ توجيه الشهاب المتقدِّم، وانظر الدماميني/ ٢٨١.

(٤) أي السين.

(٥) في م٥/ ٣٦ ب «لحصول».

(١) نحو: سأكرمك.

(٢) نحو: سيُعاقَبُ الظالم.

(٣) قال الدماميني في حاشيته ص/٢٨١: «لأنه إخبار على إخبار، والمتعلق واحد، وهذا ظاهر، حيث تدخل على المحبوب، فإنه وَعْد، وأما حيث تدخل على المكروه الذي هو وعيد فكيف تقيد تأكيده وهو للوعد المباين للوعيد، وكأنه أراد بالوعد الذي تفيده السين مجرد الإخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعيد».

(٤) أي الزمخشري. وانظر الكشاف ١/٢٤١.

(٥) الآية: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة ٢/١٣٧.

ونقل الشهاب نص الزمخشري من الكشاف في حاشيته ٢/٤٧، ثم قال: «وقول الشراح في توجيهه إنَّ دلالتها على التأكيد من جهة كونها في مقابلة «لن» الدالة على تأكيد النفي، قال سيبويه: لن أفعل نفي سأفعل، فيه تأمل».

ونص سيبويه في الكتاب ١/٦٨ «ولن أضرب نفي لقوله: سأضرب» وفي شرح المفصل ٨/١٤٨: «قال الخليل: إنّ سيفعل جواب لن يفعل».

(٦) الآيــة: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة ٩/٧١.

وانظر الكشاف ٢/٤٨ ـ ٤٩، وقد نقلت من قبلُ نص الزمخشري وتعقيب أبي حيان على الزمخشري، وتعقيب الشهاب على ابن هشام.

(٧) في الكشاف «في قولك»، ومثله عند الدماميني، وذكر الرواية كما جاءت في مغني اللبيب، ثم قال: «والذي رأيته الآن في نسخة معتمدة من الكشاف: كما تؤكد الوعيد في قولك: سأنتقم منك» انظر ص/٢٨٠.

(١) أي عند الكوفيين، وقوله: مرادفة للسين، أي في الدلالة على الاستقبال، وليست المدَّةُ معها أوسع من المدة بالسين بل هما متساويان. واختار هذا فيها ابن مالك، انظر الجنى الداني/٤٥٩، والدسوقي/١٥٠.

(٢) هذا مذهب البصريين، إذ سوف عندهم أبلغ من السين.

قال أبو حيان في البحر ٤١١/١ في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾: «والمجيء بالسين يدل على قرب الاستقبال، إذ السين في وضعها أقرب في التنفيس من سوف».

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٨/٨ «وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس، ومنه سَوَّفْتُه..».

وفي رصف المباني/٣٩٨: «إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين».

(٣) أي على الخلاف المتقدِّم بين البصريين والكوفيين، فقد نظر البصريون إلى كثرة الحروف، ورأوا أنها تفيد المبالغة في المعنى، وأنكر هذا الكوفيون. انظر همع الهوامع ٣٧٥/٤.

(٤) أي أنّ الزمان المستقبل مع سوف أوسع مما هو في السين.

(٥) النص في م٦٤/٤ أ «وليس ذلك بمطرد».

(٦) ذكر الدماميني مثلاً على ذلك بلفظ «حَذِر» فهو يدل على المبالغة دون «حاذر» مع أن الثاني أكثر حروفاً من الأول.

وذكر مثل هذا التفتازاني في حاشية الكشاف. انظر دماميني/٢٨١، والشمني ٢٨١/١ - ٢٨٢.

(٧) القول للكوفيين، فقد زعموا أنَّ العرب يقولون في سوف «سو» تارة و«سَفَ» و«سي»، وذكر المرادي: أنها لغات حكاها الكوفيون، وذكر مثل هذا السيوطي ثم قال: «وقيل: إن الحذف بوجوه ضرورة خاص بالشعر لا لغة».

انظر همع الهوامع ٣٧٦/٤، ورصف المباني/٣٩٧، والجنى الداني/٤٥٨، والإنصاف/ مسألة/٩٢ ص/٦٤٦.

وقال ابن يعيش: «وأما سو أفعل وسف أفعل فحكاية ينفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها». انظر شرح المفصل ١٤٩/٨.

(١) وهو الواو، ومثله: «منذ» في قولهم: مُذْ، ويأتي الحديث عنه في بابه.

(٢) وهو الفاء، وشاهد الكوفيين على ذلك قول الشاعر:

فإن أهلك فَسَوْ تجدون بعدي … وإِنْ أَسْلَمْ يطب لكم المعاش

وذهب بعضهم إلى أنه شاذ، وحذف الفاء ضرورة. وقيل إنّ الكسائي نقل عن أهل الحجاز: سو أَفْعَل، بحذف الفاء في غير ضرورة.

انظر الجنى الداني/٤٥٨، والبيت برواية «فَقْدي»، ورصف المباني/٣٩٧، وهمع الهوامع ٣٧٦/٤، والارتشاف/٢٤١٨، وفي الضرائر الشعرية/١٤١ «عدي بن زيد».

(٣) أي بحذف الفاء، وقلب الوسط وهو الواء ياءً.

(٤) قال الدسوقي في ١٥١/١ «أَيْ لأَنَّ الياء أخفُّ من الواو؛ لأن الياء فيها إعمال الشفة السفلى».

قلتُ: ليس الأمر كذلك، ولم تبلغ الواو هذا القدر من الثقل مما يقتضي قلبها إلى ياء، فإن قيل: هي لغة فذلك أقرب.

(٥) في حاشية الدسوقي ٥١/١ «وحكاها: يحتمل الأخيرة، ويحتمل الثلاثة»

قلت: الغالب الأخيرة، إذ وجدتُ في التكملة للصاغاني قوله: «وسَفْ أفعل وسَوْ أفعل: لغتان في سوف أفعل، وقال ابن جني: حذفوا تارة الواو وأخرى الفاء» ومن هذا ترى أنه حكى لغتين وترك الثالثة وهي «سَيْ». انظر/ سوف.

وفي التاج/ سوف «وسوف أفعل، ويقال: سَفْ أفعل وسَوْ أفعل لغتان في سوف أفعل، قال ابن جني: حذفوا تارة الواو وأخرى الفاء، وفيه لغة أخرى، وهي: سَيْ أفعل هكذا هو في النسخ، وفي اللسان: «سا يكون» فحذفوا اللام وأبدلوا العين طلباً للخفة» وانظر اللسان/ سوف.

(١) أي سوف عن السين.

(٢) قيل ولا تدخل اللام على السين لئلا يجتمع حرفان زائدان على الكلمة، لشدة اتصال بعضهما ببعض، واتصالهما بالكلمة؛ فإنه قد يؤدي في بعض الكلمات إلى اجتماع أربعة متحركات نحو: لَسَيَتَكلَّم، فتثقل الكلمة. ورَدّ مثل هذا السيرافي؛ فذهب إلى أن الأمرين دخول اللام والفصل جائزان في السين. كما جازا في سوف. انظر همع الهوامع ٣٧٩/٤.

وقال المالقي: «.. وهي متصلة به [المضارع] كبعض حروفه كالسين أيضاً؛ فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا أنها لكونها على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم، فدخل لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى: «ولسوف يعطيك ربك فترضى» وقوله: فلسوف تعلمون. الشعراء/٤٩».

انظر رصف المباني/٣٩٨.

(٣) سورة الضحى ٥/٩٣ وقوله: «فترضى» ليس في المخطوطات: ١، ٢، ٤، ٥.

(٤) أي سوف.

(٥) أي تُفْصَلُ عن مدخولها.

(٦) ولا يجوز ذلك في السين.

(٧) البيت لزهير بن أبي سلمى، وتقدَّم في «أم» والأصل فيه: وسوف أدري، ففصل بينهما بالفعل الملغى وهو «إخال»؛ لأنه لا عمل له في المفعول، ويكون إخال في قوة قوله: في ظني.

(١) في شرح البغدادي ٢١٧/٣ «وقد لَخَصَّ المصنِّفُ كلامَ أبي حيان في شرح التسهيل، وجميعُ ما ذكره في «ولاسيما» منه».

(٢) انظر الكتاب ١/٣٥٠.

(٣) أصله سِوْي، عينه واو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء.

انظر همع الهوامع ٢٩٤/٣، وحاشية الدسوقي ٥١/١، وحاشية الدماميني/٢٨٢، وفي حاشية الأمير ١٢٣/١: «دخله ما دَخَل سَيِّد».

(٤) بدليل أمثلة الاشتقاق مثل: استويا وتساويا وهما مستويان ومتساويان. وانظر شرح البغدادي٣/٢١٥.

(٥) في م٤١/١ ب «ويستغني».

(٦) أي تستغني «سِيّ» عن الإضافة إذا ثنيّت.

(٧) أي كما استغنت «مثل» عن الإضافة عند التثنية.

(٨) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل لغيره، وتقدَّم في باب «أَمّا»، وكان الشاهد فيه حذف الفاء من جواب «من»، وذهب المصنف إلى أنه ضرورة.

فانظر تخريجه فيما تقدَّم. وانظر البحر ٢٠/٢ والكتاب ٤٣٥/١ «سِيّان».

(٩) أي تثنية «سيّ» حين قالوا: سِيّان.

(١٠) لأن معنى سي وسواء هو معنى «مثل»، فاستغنوا بتثنية واحد عن الآخر.

وفي التاج/ سوو «وهما سواءان وسِيَّان بالكسر، أي مثلان، الواحد سواء، وسِيّ، والجمع أسواء».

وعلى هذا فما ذهب إليه المصنف لا يصح.

(١) قائل البيت قيس بن معاذ، وذكر البغدادي أنه قيل إن الأصح أنه قيس بن الملوح العامري، وصاحبته ليلى بنت مهدي أم مالك العامرية، ورواية الديوان: أيا رَبّ.

وأنشد المصنف البيت شاهداً على أن تثنية سواء في قوله: «سواءين» شاذ، وقد استغنوا عنه بقولهم: سِيّان.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢١٥، والخزانة ٤/٣٣١، وانظر اللسان/ سوا، وروايته: أيا رَبّ، ونسبه إلى قيس بن معاذ. وشرح السيوطي ١/٤١٢، والديوان/ ٨٦.

(٢) في الهمع ٣/٢٩٤: «ولا تحذف «لا» من «لاسيما»، لأنه لم يُسْمَع إلا في كلام المولدين..، وحكى في البديع عن بعضهم أن «لا» في «لاسيما» زائدة، قال أبو حيان: وهو غريب».

(٣) ذكر ثعلب أنه يجب اقتران «لا» بالواو، وجَوَّز غيره حذفها. انظر همع الهوامع ٣/٢٩٤، وانظر حاشية الصبان ٢/١٦٥.

(٤) النص في شرح الأشموني ١/٤١١، وهمع الهوامع ٣/٢٩٤.

(٥) البيت لامرئ القيس من معلقته، وصدره ما وضعته بين حاصرتين، وجاء تاماً في م٢/٢٤ أ.

ودارة جُلْجُل: موضع بديار كندة، والمشهور أنه غدير، ويوم: جاء بالروايات الثلاث: الرفع، والنصب، والجرّ.

والشاهد في البيت الذي ساقه ثعلب ملازمة الواو لـ «لا»، وقد سبق أن غيره أجاز حذفها.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢١٦، والجنى الداني/٣٣٤، ٤٤٣، وشرح المفصل ٢/٨٥، ٨٦، وهمع الهوامع ٣/٢٩٣، والخزانة ٢/٦٣، وشرح السيوطي ١/٤١٢، الديوان/ ١٠.

(١) أي غير ثعلب، وقد حكى هذا الأخفش وابن الأعرابي وآخرون، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرف على حرفين. وعند التخفيف يكون المحذوف لام الكلمة، وتفتح الياء بإلقاء حركة اللام عليها.

وذهب أبو حيان إلى أن الأَوْلى حذف العين؛ لأنه لو كان المحذوف اللام لَرُدَّت العين واواً كما كانت، إذ يزول الموجب لقلبها ياء، فكان يقال: لا سِوْما. انظر همع الهوامع ٢٩٥/٣.

وذهب إلى حذف الوسط الدماميني في ٢٨٢/١، وذكر أنه مثل «سَهْ».

(٢) في م٦٥/٣ أ «وذكر غيره أنه قد تحذف الواو، وقد تخفف..» كذا على التقديم والتأخير.

(٣) الواقعة قبل «لا».

(٤) لم يُعْزَ البيت إلى قائل.

وفِهْ: أمر بالوفاء من وفى يفي، والهاء للسكت، وقد زيدت الهاء من أجل النطق في الوقف.

وفي م٤٢/١ أ «فِ» ومثله في م٣٦/٥ ب من غير هاء السكت. والقرب: جمع قُرْبة.

والشاهد في البيت من جهتين: الأولى: تخفيف الياء من: لاسيماء، والثانية: حذف الواو قبل «لا».

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٩/٣، وشرح السيوطي ٤٢٣/١، وشرح الأشموني ٤١١/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/٣، والخزانة ٦٤/٢، وحاشية الصبان ١٦٥/٢.

(٥) كذا في المخطوطات ماعدا م٢٤/٢ أ فقد جاءت فيه «وهي»، وفي طبعة مبارك وزميله «وهي»، وكذا جاءت في حاشية الأمير، ومثله في نسخة الشيخ محمد محيي الدين. وعند الدماميني «وهو» كما جاء في المخطوطات.

وقوله: وهو، أي: سِيّ الواقع بعد «لا».

(٦) ذكر في الهمع ٢٩٤/٣ أنه منصوب على الحال من الجملة السابقة، وأنه رُدَّ بوجوب تكرار «لا»، وبمنع الواو؛ إذ لا يقال: جاء زيد ولا ضاحكاً.

(٧) يكون التقدير على الحالية: قاموا حال كونهم غير مماثلين لزيد. وجاء المثال عند الدماميني والأمير: «قاموا لاسيما زيداً»، كذا! بالنصب.

(٨) الحال مفردة والواو لا تدخل عليها، وبما أنه ثبت دخول الواو هنا فإنه يدل على بطلان النصب على الحال. انظر الدماميني/٢٨٣.

(١) الجمهور على أن «سِيّ» اسم «لا» التبرئة، وفتحته بناء كهي في: لارجلَ، والخبر محذوف، وتقديره: موجود.

(٢) أي بعد «ما».

(٣) الجرُّ على الإضافة، ويأتي بيانه.

(٤) في إعراب البيت ثلاثة أوجه:

- الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هو يومٌ، وهذه الجملة صلة «ما» والتقدير: ولا سِيّ الذي هو يومٌ.
- والجر بإلقاء «ما»، وإضافة سِيّ إلى يوم.
- والنصب على التمييز لأن «سِيّ» مبهم، أي: ولاسيما يوماً.

(٥) في م١/٤٢ أ «فالجرّ».

(٦) كأنه قال: ولا مِثْلَ يومٍ.

وفي الكتاب ١/٣٥٠ «وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن قول العرب: ولاسيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مِثْلَ زيد، و«ما» لغو». وانظر شرح المفصل ٢/٨٥، والتاج والصحاح/سود.

(٧) بين المضاف والمضاف إليه.

(٨) الآية: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ سورة القصص ٢٨/٢٨.

ويشهد للزيادة قراءة ابن مسعود «أيّ الأجلين» بحذف «ما» انظر البحر ٧/١١٥.

(٩) في طبعة مبارك وزميله/١٨٧، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين/١٤٠ وحاشيتي الأمير والدسوقي بإثبات «قضيت» في نصّ ابن هشام. ولم أجده مثبتاً في المخطوطات، ولا حاشية الدماميني ١/٢٨٣.

(١) أي ولا سِيّ الذي هو زيد. وتقدّم نصُّ سيبويه عن الخليل.

(٢) أجاز مثل هذا ابن خروف، وانظر همع الهوامع ٣/٢٩٢.

(٣) أي يضعّف الرفع.

(٤) وهو قوله: «وهو» الذي جُعل زيدٌ خبراً عنه.

(٥) أي مع عدم طول الصِّلة، ومثل هذا الحذف شاذ.

(٦) أي: الجرّ والرفع.

(٧) إما إلى الاسم المجرور بعد «ما»، أو إلى نفس «ما» موصولة أو موصوفة، والخبر محذوف.

(٨) في همع الهوامع ٢٩٣/٣ «واختلف في وجه النصب، فقيل: إنه على التمييز، و«ما» نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي: ولا مثلَ شيءٍ يوماً.

وقيل إنه على الظرف، و«ما» بمعنى الذي، وهو صلة لها، أي: ولا مثل الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم، كما قالوا: رأيت الذي أمس، أي: الذي وقع واتفق.

وقيل: إن «ما» حرفٌ كافٌّ لـ «سِيّ» عن الإضافة، والمنصوب تمييز مثل قولهم: على التمرة مثلُها زبداً، واستحسنه ابن مالك والشلوبين..».

(٩) لأن سِيّ بمعنى مثل، فهو مبهم يحتاج إلى مُفَسِّر.

(١٠) الآية: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى..﴾ سورة الكهف ١٠٩/١٨.

(١١) كافة لـ «سِيّ».

(١٢) لأنه مفرد، لا هو مضاف، ولا شبيه بالمضاف.

(١) ما سبق كان حديثاً عن النكرة إذا وقعت بعد «لا سي» كبيت امرئ القيس، وأما في المعرفة فلا يجوز إلا الرفع والجر.

(٢) علة المنع مع المعرفة أنه لا يوجد ما يقتضي النصب، لأن التمييز نكرة عند البصريين بخلاف الكوفيين، فقد أجازوا تعريفه.

(٣) النص من هنا إلى آخره «منقطعاً» منقول في الخزانة ٢/٦٤....

(٤) ابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الإمام ناصح الدين بن الدهان وُلِدَ ليلة الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع، وقيل ثلاث وتسعين وأربعمئة، وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩.

كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، وقد سمع الحديث، ووصفه العماد الكاتب بسيبويه عصره، وله مؤلفات في النحو والعروض والقوافي والتفسير وغير ذلك. انظر بغية الوعاة ٥٨٧/١٥.

(٥) وقد يُوَجّه بأن «ما» تامّة بمعنى شيء، والنصب بتقدير: ولا مثل أرى زيداً. انظر دماميني/٢٨٤.

(٦) كذا في المخطوطات ماعدا م/٥ حيث جاء فيها «فهو مُنَزّلٌ مَنْزِلَةَ..» وكالمخطوطات جاء نص الخزانة ٢/٦٤، والدماميني، والدسوقي، وعند مبارك وزميله/١٨٧ «نزلت»، ومثله في حاشية الأمير، وكذا جاءت عند الشيخ محمد محيي الدين.

(٧) بنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد «إلا» الاستثنائية، وتعقّب الدماميني هذا الرأي فقال: «لكن يقدح فيه اقترانها بالواو، ولا يقال: جاء القوم وإلا زيداً، والقول بزيادتها ضعيف» انظر الحاشية/٢٨٤.

(٨) ما بعد «لاسيما».

(٩) كذا في المخطوطات والدماميني وعند مبارك وزميله «أَوْلى» ومثله في حاشية الأمير، والشيخ محمد محيي الدين.

= وفي حاشية الدسوقي ١٥٢/١ «أي فهي أداة إدخال فكيف تجعل الأداة التي للإدخال بمنزلة الإخراج، فأيّ جامع؟».

(١) أي أجيب من ذكر أن المستثنى مُخْرَج وما بعده داخل في الأَوْلى، قال الدسوقي في ١٥٢/١ نقلاً عن الدردير: «حاصل هذا الجواب أنا لا نسلم أنها للإدخال بل للإخراج من المساواة المفادة بقوله: قام القوم، فمعنى قام القوم ولاسيما زيد، تساوى القوم في القيام إلا زيداً، فاقهم فيه، وأولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه فيه، وانظر وجه كونه منقطعاً فإنه لولا «سيما» لما عملت تلك السدة [كذا]، بل لم يفد الكلام إلا الاستواء في القيام».

وفي دماميني/٢٨٤ «يكون معنى: جاءني القوم ولاسيما زيداً، جاءوني لكن زيداً جاءني مجيئاً هو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه، وليس مساوياً لهم في ذلك الحكم».

(٢) يذهب الدماميني إلى أن الاستثناء متصل، وليس منقطعاً؛ لأن المعنى: تساوى القوم في القيام إلا زيداً فإنه فاقهم. قال: وفيه تأمل؛ لأن زيداً مخرج من المستثنى الشامل له لولا الإخراج، وهذا معنى الاتصال».

انظر الدماميني/٢٨٤، وحاشية الأمير ١٢٤/١.

(١) النص في م٢/٢٤ ب «.. تكون بمعنى مستوٍ، فيقصر مع الكسر نحو: مكاناً سوى، ويمد مع الفتح نحو مرت برجل سواء والعدمُ..» مثله في م٣/٦٥ أ وقد سقط قوله: «ويوصف..» إلى قوله «والأفصح فيه حينئذٍ..».

ووجدت مثل هذا في حاشية الدماميني/٢٨٥ وكذا عند الدسوقي في ١/١٥٢، وقد أشار الشيخ محمد محيي الدين إلى هذا النقص في حاشية الدسوقي. انظر ص/١٤٠.

(٢) مثل هذا في أمالي الشجري ١/٢٣٦.

(٣) قال تعالى: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ سورة طه ٢٠/٥٨.

وفي هذه الكلمة «سوى» قراءات أذكر منها اثنتين:

الأولى: «سُوًى» بضم السين والتنوين في الوصل، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب والأعمش والحسن وقتادة وطلحة وابن أبي ليلى وأبي حاتم وابن جرير.

والثانية: «سِوًى» بالكسر والتنوين في الوصل، أي مكاناً وسطاً، وهو ما أراده المؤلِّف. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي وأبي جعفر.

قال النحاس: «والكسر أشهر وأعرف».

وفي تفسير القرطبي: «واختار أبو عبيد وأبو حاتم كسر السين لأنها اللغة العالية الفصيحة».

وعند الطبري: القراءتان سواء، وهما مشهورتان في العرب، وقرأ بكل واحدة علماء من القراء.

وانظر مراجع هاتين القراءتين فيما يلي: البحر ٦/٢٥٤، معاني الزجاج ٣/٣٦٠، روح المعاني ١٦/٢١٧، الطبري ١٦/١٣٤، غرائب القرآن ١٦/١٢٣، النشر ٢/٣٢٠، الإتحاف/٣٠٤، الكشاف ٢/٣٠٥، حجة القراءات/٤٥٣، زاد المسير ٥/٢٩٤، القرطبي ١١/٢١٢، الكشف عن وجوه القراءات ٢/٩٨، التيسير/١٥١، السبعة/٤١٨، مجمع البيان/١٠٩، العكبري ٢/٨٩٣، إعراب النحاس ٢/٣٤١، شرح الشاطبية/٢٤٧، البيان ٢/١٤٣، مشكل إعراب القرآن ٢/٦٩، ٣٣، وفي البيان ٢/١٤٣: «فمن قرأ بالكسر فلأن فِعَلاً لم يأت في الوصف إلا نادراً نحو قوم عِدَى، ولحم زِيَم، والضم أكثر لأن فُعَلاً في الوصف كثير نحو لُكَع وحُطَم». تفسير الماوردي ٣/٤٠٩. التذكرة في القراءات الثمان ٢/٤٣١، وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(١) النص مضطرب هنا في م١/٤٢ أ قال: «وهو مع الفتح نحو: مررت برجل سواء والعدمُ، وبمعنى الوسط وبمعنى التام... كذا» ثم شطب مقدار سطرين مما خالف الأصول الأخرى

(٢) وفي البيان لابن الأنباري ٢/٤٣: قوم عِدَى، ولحم زِيَم.

(٣) أي: سَواء.

(٤) عطف «العدم» على ضمير مستتر في «سواء» بدون فاصل من تأكيد أو غيره، والتقدير: برجل مستوٍ هو والعدمُ.

قال سيبويه: «وأما قوله: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو العدمُ». انظر الكتاب ٢/٢٣٢ والتاج/ سود.

وفي شرح الكافية الشافية/١٢٤٥ نقل نص سيبويه، ثم قال: فعطف «العدم» دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في سواء» كذا! ولم ينقل نص سيبويه الصريح بقبحه. وانظر أمالي الشجري ١/٢٣٦.

(١) انظر أمالي الشجري ١/٢٣٦.

(٢) الآية: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ الصافات ٣٧/٥٥. في سواء الجحيم: أي في وسط الجحيم. وانظر البحر ٧/٣٦٢.

قال أبو حيان: «وسواء الجحيم وسطها، تقول: تعبت حتى انقطع سوائي. قال ابن عباس: سُمِّي سواءً لاستواء المسافة منه إلى الجوانب، يعني سواء الجحيم» وانظر أمالي الشجري ١/٢٣٦.

(٣) سقط من م٢/٢٤ ب من هنا إلى قوله: «ابن الشجري».

(٤) أي تام، قال سيبويه: «فإذا قلت: هذا درهم سواء، كأنك قلت هذا درهم تام» انظر الكتاب ١/٧٥.

(٥) نص ابن الشجري في أماليه ٢٣٦/١:

«وقد استعملوا المقصورة بمعنى القصد، فقالوا: قصدت سوى فلان، أي قصدتُ قصده، وهذا أغرب ما جاء فيها، قال..».

(٦) في م٦٥/٣ ب «وهذا».

(٧) البيت لقيس بن الخطيم، وقد ورد مثله في ديوان حسان، وفي المخطوطات والمطبوع: فارس الأحزاب، وليس بالصواب، والصواب هو فارس الأجراف، والأجراف: اسم موضع، وقد ورد كذلك في م٤٢/١ ب «الأجراف»، وكذا ورد عند ابن الشجري، وقد نقله عنه المصنف، وقد صُوِّب على هامش م٦٥/٣ ب، وهو بالفاء في الديوان.

قال البغدادي: «وقعت القافية في نسخ المغني «الأحزاب»، وهذا تحريف من الكُتّاب، وإنما القافية فائية، والرواية هي الأجراف، وهو موضع، وليس في أول البيت فاء ولا واو وإنما الرواية بدونهما».

والشاهد في البيت مجيء سوى: بمعنى القصد، أراد: فلأصرفن قصد حذيفة.

وقيس شاعر فارس، قدم مكة، فدعاه النبيّ ﷺ، وتلا عليه القرآن، فقال: إني لأسمع كلاماً عجيباً، فدعني أنظر في أمري هذه السنة، ثم أعود إليك، فمات قبل الحول، وهو من الأوس.

انظر البيت في شرح البغدادي ٢٢٠/٣، وأمالي الشجري ٢٣٦/١، والديوان/١٢٧، واللسان والتاج والصحاح، ولم يذكره السيوطي.

(١) في الكتاب ٢٠٣/١: «وهذا رجل سواءَك، فهذا بمنزلة مكانك» وانظر أمالي الشجري ٢٣٦/١.

(٢) المدّ والقصر.

(٣) في م٦٥/٢ أ وم٣٧/٥ أ «هذا» وكذا جاء عند الدماميني.

وقال: «وفي بعض النسخ: وتقع هذه، بالتأنيث على إرادة الكلمة» وقوله: هذه، أي: التي بمعنى مكان أو غير.

(٤) الزجاجي، هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، نسبته الزجاجي إلى شيخه إبراهيم الزجاج، وأصله من ضيمر، ونزل بغداد، ولزم الزجاج حتى بَرَع في النحو، ثم سكن طبرية، وصنّف «الجمل في النحو» بمكة، كما حَدَّث بدمشق عن الزجاج ونفطويه..، ومن تأليفه: الأمالي، المخترع في القوافي، والإيضاح الكافي، وغير ذلك.

توفي بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة، وقيل سنة أربعين. انظر بغية الوعاة ٧٧/٢.

(٥) في التسهيل/١٠٧ «ويساويها [أي: غير] مطلقاً «سوى»».

وفي همع الهوامع ١٦١/٣ «وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفاً البتة، فإنها اسم مرادف لغير، فكما أن «غير» لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم بها النصب، فكذلك سوى».

(٦) في م٦٥/٣ ب وم٦٥/٤ ب «سواءك» كذا بالمد والهمز في الأمثلة الثلاثة.

وفي الإنصاف/٢٩٨ «وأما ما رَوَوْهُ عن بعض العرب أنه قال: أتاني سواؤُك، فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة فلا يكون فيها حجة».

(٧) أي على الاستثناء.

(٨) أي على البدل من «أحد»، وهو أرجح لأنه تامّ منفيّ.

(١) قال سيبويه في ٣٧٨/١ «وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك».

وفي الكتاب ٢٠٣/١ «هذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك»، وتجد مثل هذا عند المبرد في المقتضب ٢٧٤/٢ و٣٤٩/٤.

وشرح المفصل ٨٣/٢، وشرح الكافية ٢٤٧/١ - ٢٤٨، والإنصاف/٢٩٤.

ولقد رَدّ ابن مالك على البصريين ما ذهبوا إليه قال في شرح الكافية الشافية/٧١٦ - ٧٢٠: «سوى: المشار إليه اسم يستثنى به، ويُجَرُّ ما يستثنى به لإضافته إليه، ويُعْرَب هو تقديراً كما تعرب «غير» لفظاً، خلافاً لأكثر البصريين في ادّعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرّف.

وإنما اخترتُ خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك، واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إنّ «سوى» عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان ولازمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أنّ من حَكَمَ بظرفيتها حَكَمَ بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك؛ فإنها قد أضيف إليها، وابتدئ بها، وعمل فيها نواسح الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية. فمن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «سألتُ ربي ألاّ يُسَلِّط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود»، ومن ذلك قول الشاعر:

وكُلُّ من ظنّ أن الموت مخطئه ... مُعَلّل بسواء الحق مكذوب

ومن الإسناد...».

(٢) ذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء إلى أنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف، وذهب ابن هشام إليه، ونُقِل في البسيط عن الكوفيين. انظر الهمع ١٦٠/٣، وأوضح المسالك ٧٢/٢، وشرح الكافية ٢٤٨/١.

(١) وهو كقولك: جاء الذي مكانك. وانظر شرح المفصل ٨٤/٢، وشرح الكافية ٢٤٨/١.

(٢) كذا في المخطوطات، وحاشية الدماميني/٢٨٥. وفي المطبوع: «وأجيب بأنه على تقدير».

(٣) وذلك على تقدير: جاء الذي هو سواك، أي: غيرُك. وذكروا أن هذا التخريج شاذ لحذف العائد من غير طول في الصلة.

(٤) صاحب الحال هو الضمير العائد على الاسم الموصول، وهو فاعل «ثبت». أي: جاءني الذي ثبت حال كونه غيرك. انظر دماميني/٢٨٥.

(٥) عند الدماميني والدسوقي «حرا» بالقصر.

(٦) ووجه المشابهة هو حذف «يثبت» إذ التقدير: لا أفعله ما ثبت أنّ حراء مكانه.

(٧) أي: في المثال المتقدِّم: جاءني الذي سواك.

(٨) فتقول: جاء غيرَك، بالفتح؛ فهي مبنية لإضافتها إلى الضمير.

(١) تعقَّب الدماميني المصنف، فذكر أنه لو قال: عن غير الواحد لكان صواباً، إذ لا يقال: زيد سواء، بمعنى مستوٍ؛ إذ الاستواء كالاختصام أمر نسبي لا يُتعقّل إلا مع العدد. انظر ص/٢٨٦، والدسوقي ١٥٣/١.

(٢) الآية: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ اللَّهِ ءَانَآءَ الَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ سورة آل عمران ١١٣/٣.

وفي النهر «وسواء: خبر ليس، يخبر به عن الاثنين وعن الجمع». انظر البحر ٣٣/٣.

(٣) وقد روعي الأصل، وعوملت معاملة المصدر، فلم تُثَنَّ ولم تجمع مثله إذا أخبر به عن غير الواحد.

(٤) الآيــة : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة البقرة ٦/٢.

(٥) أي كون «سواء».

(٦) وهو قوله: «إن الذين».

(٧) أو خبراً عما بعدها، وهو «أأنذرتهم»، وهو على تقدير: إنذارك وعدمه سواء.

(٨) ما بعدها هو: أأنذرتهم، والتقدير: مستوٍ إنذارهم وعدمه.

وفي البحر ٤٦/١ «وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف مذهب جمهور البصريين..، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز كون الجملة تكون فاعلة..».

(١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون، أبو عبد الله الحلبي. ولد سنة ٥٩٦، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره، وتصدر للإقراء وتخرّج به جماعة، وجالس ابن مالك، وأخذ عن ابن النحاس، وشَرَحَ مفصّل الزمخشري. توفي في سنة ٦٤٩. انظر بغية الوعاة ٢٣١/١.

(٢) وهو كون «سواء» خبراً عما قبلها، و«أأنذرتهم» فاعلاً بها.

(٣) وعلى هذا التقدير يكون قد عمل فيه ما قبله.

(٤) أي وأَبْطَلَ الثاني، وهو كون «سواء» خبراً مقدّماً. و«أأنذرتهم» مبتدأ مؤخراً.

(٥) وهنا لم يُقَدَّم، بل هو مؤخَّر.

(٦) يجب تقديمه إذا اشتمل على الاستفهام، فيلزم بطلان كون «سواء» مبتدأ، و«أأنذرتهم» خبره، وأنت لم تبطل هذا بل اخترته. دماميني/٢٨٦ دسوقي ١/١٥٤.

(٧) أي إنْ أجاب بأنّ الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في صدرها لعدم خروج الاستفهام عما يستحقه في التصدر في جملته. دماميني/٢٨٦.

(٨) أي لا نُسَلِّم بأنه مثل: «زيد أين هو». وقلنا: ليس في م٤/٦٥ ب ولا م٥/٣٧ ب.

(١٠) أي مما الخبر فيه مفرد مشتمل على الاستفهام فيجب تقديمه.

(١١) في م٤/٦٥ ب، وم٥/٣٧ ب «إن..» ومثله عند الدماميني.

(١٢) في نسخة الدماميني «مفرداً».

(١٣) الذي هو مبتدأ، والجملة إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى وجب ربطها بضمير أو ما يقوم مقامه، وكلاهما غير موجود هنا.

(١) في م١/٤٢ ب «قال..».

(٢) أي شبهة ابن عمرون القائلة: لا يعمل في الاستفهام ما قبله. وحاصل جواب المصنِّف أنّ الاستفهام إنما يمنع عمل ما قبله فيه إذا كان له الصدارة، وهنا ليس كذلك.

(٣) في م٥/٣٧ ب «فجوابه».

(٤) وهنا يعمل فيه ما قبله؛ وذلك لأنّ همزة التسوية جُرِّدت من معنى الاستفهام، وصار الكلام معها خبراً محضاً.

(٥) في م١/٤٢ ب «التعلّق»

(٦) في م٤/٦٥ ب «ولا من غيره».

(٧) الحديث عن الآية في المحرر/٤ ١٥٤. قال ابن عطية: «وقوله تعالى: أأنذرتهم أم لم تنذرهم:لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الاستفهام لأنّ فيه التسوية التي هي في الاستفهام..». وتعقبه أبو حيان في البحر ٤٧/١ «قال: انتهى كلامه، وهو حسن، إلا أنّ في أوله مناقشة، وهو قوله:.. لفظه لفظ الاستفهام ومعناه الخبر، وليس كذلك؛ لأن الذي صورته صورة الاستفهام ليس معناه الخبر، لأنه مقدَّر بالمفرد إما مبتدأ وخبره سواء، أو بالعكس، أو فاعل سواء لكون سواء وحده خبراً لإنّ، وعلى هذه التقادير كلها ليس معناه معنى الخبر، وإنما سواء وما بعده إذا كان خبراً أو مبتدأ معناه الخبر..».

(١) في م٢/٢٤ ب «فما ذكرنا»، ومثله في م٣/٦٦ب ، وفي م٥/٣٧ ب «فيما ذكر»، ومثله في نسخة الدماميني والدسوقي. وفي م١ وم٤ «فيما ذكرناه»، ومثله في طبعة مبارك وزميله، وكذلك عند الشيخ محمد محيي الدين.

(٢) أي كونها حرفاً جاراً للمستثنى نحو: جاء القوم عدا زيدٍ، وكونها فعلاً ماضياً متعدياً ناصباً له نحو: جاءوا عدا عمراً، وانظر «خلا» فيما تقدَّم.

(٣) أي حكم «خلا» مع «ما». حيث يتعيَّن النصب عند إثبات «ما»؛ إذ هي مصدرية، ودخولها ينفي الحرفية، فتتعين الفعلية، نحو: جاءوني ماعدا زيداً.

(٤) تكون عند السيرافي في محل نصب على الحال، وعند غيره على الظرف والاستثناء.

(٥) في م٥/٣٧ ب «ولم يُحْفَظ عن سيبويه». ووجدت في الكتاب ٣٧٧/١ جواز الوجهين عند سيبويه، فانظر ذلك.

(٦) ولذلك إذا نصبت ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية، وقد ثبت بالنقل الصحيح الجرّ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك، وهذا يوجب القول بحرفيتها، انظر دماميني/٢٨٧.

(١) ذهب إلى اسميتها ابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة وابن الرّندي وابن معزوز والشلوبين في أحد قوليه، وذكروا أن هذا مذهب سيبويه. انظر الجنى الداني/٤٧٣.

(٢) في الكتاب ٢/ ٣١٠ «.. وهو اسم ولايكون إلا ظرفاً، ويدلُّك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه..».

وانظر الكتاب أيضاً ١/ ٢٠٩ «.. لأنك تقول: من عليك كما تقول: من فوقك» وانظر ٢/ ٣٥، ٣١٠.

(٣) البيت لعروة بن حزام العذري، وذكر البغدادي في شرح الشواهد أن لعروة ثلاث قصائد على هذا الوزن والرَّوِيّ، ولم يجد البيت في ديوانه.

وفي المسائل العسكرية: تحن وتبدي.

الصبابة: رقة الشرق، الأُسى: جمع أُسوة، وهو التأسّي والاقتداء بغيره. لقضاني: أي لقضى عليّ. وهذا هو موضع الشاهد.

وعروة بن حزام بن مهاجر العذري شاعر إسلامي، وذكر الأصفهاني أنه لا يُعْرَف له شعرٌ في غير عفراء، وقد خطبها إلى عمه فأبَتْ أُمُّها ذلك لفقره، وزَوَّجوها لرجلٍ من الشام ذي مال، فمات عروة، وجزعت عليه عفراء، وقضت بعد أيام من وفاته.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣/ ٢٢٧، وهمع الهوامع ٤/ ١٨٧، والجنى الداني/٤٧٤، وشرح السيوطي ١/ ٤١٤، وذيل الأمالي/١٥٨، واللسان والتاج/ غرض.

(٤) في طبعة مبارك وزميله/ ١٩٠ «فحذفت على» ومثله في حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين. و«على» غير مثبتة في المخطوطات التي بين يديّ، ولا في نسخة الدماميني، والدسوقي.

وقوله: «حذفت» أي ولو كانت اسماً لم تحذف، ويجعل المضاف إليه مفعولاً، فتعين كونها حرفاً.

(٥) في م٥/ ٣٧ ب «وجعل مجروره محذوفاً مفعولاً».

(١) قوله «على ذلك» غير مثبت في م٣/٦٦ ب.
وحمل الأخفش على ذلك أي: على حرفية «على»، وفي الجنى الداني/٤٧٤ «وقد أجاز الأخفش ذلك في: «لأقعدن لهم صراطك المستقيم» أي على صراطك، واستدلَّ أيضاً على حرفيتها بجواز حذفها مع الضمير في الصِّلَة..». وانظر معاني القرآن للأخفش/٢٩٥.

(٢) الآية: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَـٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُوا۟ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ..﴾ من سورة البقرة ٢/٢٣٥ .

(٣) وذكر في البحر ٢/٢٢٧ وجوهاً في تخريجها، النصب على الحال، أي مستسرين، وعلى المفعول، وأنه نعت مصدر محذوف أي مواعدة سراً، وقيل: التقدير في سِرّ، فحذف «في»، وانتصب انتصاب الظرف.

(٤) في م٣/٦٦ ب «وكذا».

(٥) سقط من م٥/٣٧ ب قوله: «المستقيم» أي «على صراطك».

(٦) الآية: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ سورة الأعراف ٧/١٦.
ذكر الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٢٤ أنه لا اختلاف بين النحويين أن المحذوف «على». وانظر معاني الأخفش/٢٩٥.
ونقل عنه هذا أبو حيان، وذكر أن الزجاج شبهه بقول العرب: ضُرِب زيدٌ الظهرَ والبطنَ، أي: على الظهر والبطن، وتعقَّبه أبو حيان بأن حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا حذفه.
كما ذكر أن هناك من قال: إنه ظرف، كما قال: كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ، وردّ كذلك هذا لأن «صراطك» ظرف مكان مختص..، ثم ذكر أن ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن الصراط والطريق ظرف مبهم لا مختص ردّه أهل العربية.
انظر البحر ٤/٢٧٥. وانظر العكبري/٥٥٩، وإعراب النحاس ١/٦٠٢.

(٧) الأمر الثاني مما ذكره المصنف من الخلاف في حرفية «على» واسميتها.

(١) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَـٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾. سورة المؤمنين ٢٣/٣٣.

(٢) في الجنى الداني/٤٧٦ ثمانية معانٍ، وترك الاستدارك، وانظر شرح التصريح ٢/١٤.

(٣) وهو الاستعلاء الحقيقي.

(٤) سورة المؤمنين ٢٢/٢٣. وقوله: وعليها: أي على الأنعام. وتقدَّم ذكرها في الآية/٢١.

(٥) أي ليس على المجرور نفسه، ويسمون هذا الاستعلاء المجازي.

(٦) ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ * إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ سورة طه ٢٠/٩ ـ ١٠.

قال أبو حيان: «ولفظة «على» ههنا على بابها من الاستعلاء، ومعناه أن أهل النار يَسْتَعْلُون المكان القريب منها، أو لأن المصطلين بها والمستمتعين إذا تكنفوها قياماً وقعوداً كانوا مشرفين عليها، ومنه قول الأعشى:

وبات على النار الندى والمحلِّق.

وقال ابن الأنباري: على بمعنى عند، وبمعنى مع، وبعنى الباء». انظر البحر ٦/٢٣٠.

(٧) بعد الآية في م٦٦/٣ ب «أي: هادياً» وهي زيادة من الناسخ على التفسير، وقالوا: ذا هدى، أي شخصاً يهديني إلى الطريق.

(٨) البيت للأعشى ميمون بن قيس، والمذكور عجزه، وصَدْرُه ما بين المعقوفين.

وقد تقدَّم في أول حرف الباء، وكان حديث المصنِّف في معنى المجاز والحقيقة في الإلصاق في حرف الباء، وذكر البيت شاهداً للمجاز.

= وعلى هامش م٢/٢٤ ب «المحلَق: اسم، وضبطه بكسر اللام وفتحها، ولم يذكر صاحب الصحاح إلا الكسر، وبالكسر قيدت اللام في م٣/٦٦ب، وم٤/٦٦أ.

(١) وهو استعلاء حقيقي أيضاً، لأن الحقيقي ليس مقيداً بالحسيّ.

(٢) تتمة الآية: ﴿.. فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾ سورة الشعراء ٢٦/١٤.

وفي البحر ٦/٨ «أي: قِبَلي قَوَد ذنبٍ أو عقوبة، وهو قتله القبطي الكافر..» وفي شرح التصريح ٢/ ١٥ «أي: عندي».

(٣) الآية: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ..﴾ سورة البقرة ٢/٢٥٣.

والتفضيل لبعض على بعض استعلاء معنوي.

(٤) في م٣٧/٥ ب «والثاني»، أي من معاني «على» التسعة.

(٥) انظر الجنى الداني/٤٧٦.

(٦) الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ..﴾ سورة البقرة ١٧٧/٢.

وفي البحر ٥/٢ «على حُبّه: متعلّق بآتى، وهو حال، والمعنى أنه يعطي المال مُحِبّاً له، أي في حال محبته للمال، واختياره وإيثاره..».

وقيل غير هذا التقدير، ولكني وجدته أقوى، انظر البيان لابن الأنباري ١٣٩/١ ـ ١٤٠.

والمعنى الذي ذهب إليه المصنِّف: مع حُبّه، أي مع حُبٍّ هذا المال.

(٧) الآية: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة الرعد ٦/١٣.

وفي البحر ٣٦٦/٥ «وعلى ظلمهم، في موضع الحال، والمعنى: إنه يغفر لهم مع ظلمهم أنفسهم باكتساب الذنوب، أي ظالمين أنفسهم». وانظر التبيان للعكبري/٧٥٢ «حال من الناس والعامل المغفرة».

(١) من معاني «على»، وما جاء هنا مأخوذ من الجنى الداني/٤٧٦، وقوله المجاوزة، مذهب كوفي، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٢/٣.

(٢) قوله «كعن» سقط من م١، وثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٣) البيت من قصيدة للقحيف العُقَيلي، مدح بها حكيم بن المسيب القشيري وإخوته، وغيره من بني قشير.

والشاهد فيه مجيء «على» بمعنى «عن» في قوله: عليَّ.

قال أبو حيان في شرح التسهيل: وقوله [أي: ابن مالك] للمجاوزة مذهب كوفي، وتبعهم القتبي والمصنِّف، واستدلوا بقوله: إذا رضيت علي.. البيت مع أبيات أخر، وتأوَّل البصريون ذلك بتضمين «رَضِيَتْ» معنى «عَطَفَتْ»؛ لأنه إذا رُضيَ عنه فقد عُطِف عليه، أو أُجْرِي مَجْرَى ضده، وهو سَخِط، فعدّاه تعديته، فكما يُقال سخط عليه، قيل رضي عليه».

وذكر ابن جني في الخصائص أن هذا توجيه الكسائي، قال: «وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي هذا»

وهو عند ابن عصفور من باب إبدال كلمة من كلمة، وذكر منه استعمال حروف الخفض موضع بعض، ثم ذكر بيت القحيف. والقحيف شاعر إسلامي مُقِلّ.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢/٣، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢، والخزانة ٢٤٧/٤، والعيني ٢٨٢/٣، وشرح السيوطي ٤١٦/١، وشرح التصريح ١٤/٢، والجنى الداني/٤٤٧، والمقتضب ٣٢٠/٢، والضرائر الشعرية/٢٣٣، وأوضح المسالك ١٣٨/٢، وشرح ابن عقيل ٢٥/٣، والإنصاف/٦٣٠، وشرح المفصل ١٢٠/١، والمحتسب ٥٢/١، ٣٤٨، والنوادر/ ٤٨١، والخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، همع الهوامع ١٨٦/٤، واللسان والتاج/ رضي، أدب الكاتب/٥٠٧، شرح الكافية الشافية/٨٠٩، الأزهية/٢٨٧.

(١) في م٤/٦٦ أ «أي عليّ» كذا!

(٢) هذا تخريج البصريين، وعَطَفَ يتعدَّى بعلى.

(٣) ذكر قول الكسائي هذا ابن جني في الخصائص انظر ٢/٣١١.
قال: «أراد عني، ووجهه أنه إذا رضيتْ عنه أَحَبَّتْه وأقبلتْ عليه؛ فلذلك استعمل «على» بمعنى «عن»، وكان أبو عليّ يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه لما كان «رضيتْ» بمعنى «سخطتْ» عَدّى «رضيت» بعلى حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره..» وانظر أيضاً ٢/٣٨٩، والخزانة ٤/٢٤٨، والإنصاف/٦٣١، وشرح التصريح ٢/١٥.

(٤) ذكر البغدادي أنهم يذكرون هذا البيت لعديّ بن زيد، ولم يجده في ديوانه، وهو لأُحيحة بن الجلاح الأنصاري، وقد ذكره مع أبيات له الأصفهاني في الأغاني، وذكر ابن الشجري أيضاً أنه لم يجده في ديوان عديَ.
ويروى: «لا ترى» بالمثناة من فوق بدلاً من النون.
والشاهد فيه في قوله: يحكي علينا، أي عنا، أو تضمين يحكي معنى ينم. وكواكبها: فيه الرفع والنصب.
وأُحيحة كان سيد الأوس في الجاهلية، وكانت أم عبد المطلب بن هاشم تحته.
وانظر البيت في شرح للبغدادي ٣/٢٣٣، وشرح السيوطي ١/٤١٧، وشرح الكافية ٢/٣٤٢، والمقتضب ٤/٤٠٢، والخزانة ٢/١٨، والكتاب ١/٣٦١، وهمع الهوامع ٣/٢٥٩، وأمالي الشجري ١/٧٣ - ٧٤، وانظر ديوان عدي/١٩٤ الشعر المنسوب لعدي.

(٥) أي: فَعُدّي بعلى كما يُعَدَّى ينم بها. وانظر الخزانة ٢/٢٠. وفي حاشية الأمير ١/١٢٦ «بمعنى يُنِمُّ».

(١) من معاني «على»، وفي شرح التصريح ١٥/٢: «وتأتي بمعنى اللام»، وانظر الجنى الداني/٤٧٧، وأدب الكاتب/٥١٠، والهمع ١٨٧/٤.

(٢) الآية: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ سورة البقرة ١٨٥/٢.

وذهب الزمخشري إلى أن فعل التكبير عُدي بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ماهداكم، وتعقَّبه أبو حيان بأن هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن «على» متعلّقة بـ «تكبّروا» المتضمنة معنى الحمد، وإنما تكون متعلقة بحامدين التي قَدّرها. انظر الكشاف ٢٥٦/١، والبحر ٤٤/٢.

(٣) البيت لعمرو بن معدي كرب.

قوله: علامَ: متعلق بتقول، والعاتق: ما بين المنكب والعنق، وهو موضع الرداء. وأَطْعُن: بضم العين للطعن بالرمح، وبالفتح للطعن بالنسب أو العلم، وسَوَّى بعضهم بينهما فتحاً وضماً.

والرمح: يحتمل النصب بتقول، على إجرائه مجرى الظنّ، ويحتمل الرفع على أنه مبتدأ مخبر عنه بما بعده، والجملة محكية بالقول، والشاهد فيه: مجيء «على» للتعليل كاللام.

قال أبو حيان: «هذا مذهب الكوفيين والقتبي».

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٦/٣، وشرح السيوطي ٤١٨/١، والخزانة ٤٢٢/١، وحماسة أبي تمام ٨٣/١.

(٤) ووجدتُ بعد هذا البيت في م٦٧/٣ أ «ويصحّ نَصْبُ الرمح بمعنى أتظنُّ»، قلتُ: هي من زيادات الناسخ.

(١) الآية: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ سورة القصص ١٥/٢٨.

قوله على حين غفلة: أي: في حين غفلة.

قال أبو حيان: «فجاء والناس في غفلة بنسيانهم له وبُعْدِ عهدهم به» البحر ١٠٩/٧، وانظر الهمع ٤/ ١٨٦، وأدب الكاتب/٥١٤.

وذكر القرطبي في تفسيره ٢٦٠/١٣ أنه يقال في الكلام: دخلت المدينة حين غفل أهلها، ولا يقال على حين غفل أهلها، ولكن دخلت «على» في هذه الآية لأن الغفلة هي المقصودة.

(٢) الآية: ﴿.. وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟..﴾ سورة البقرة ١٠٢/٢

وفي البحر ٣٢٦/١ «.. زعم بعض النحويين أن «على» تكون بمعنى «في» أي: تتلو في ملك سليمان، وقال أصحابنا لا تكون «على» في معنى «في» بل هذا من التضمين في الفعل، ضُمّن تتقوّل فعديت بعلى؛ لأن تقوّل تعدّى بها في قوله تعالى: ﴿ولو تقوّل علينا﴾.

وفي المحرر ٤١٤/١ «.. وقيل: المعنى في ملك سليمان، بمعنى في قصصه وصفاته وأخباره» ومثل هذا عند القرطبي ٤٢/٢ نقلاً عن الزجاج.

وفي معاني الفراء ٦٣/١ «كما تقول في ملك سليمان، تصلح «في» و«على» في مثل هذا الموضع، تقول: أتيته في عهد سليمان، وعلى عهده، سواء».

(٣) في م٧٦/٣ أ «أي في زمن ملك سليمان» ومثله في أمالي الشجري ٢٧٨/٢.

(٤) هذا ما رجحه أبو حيان في نَصِّه المتقدّم، وهو رأي البصريين. وانظر الجنى الداني/٤٧٧.

(٥) في م٢٥/٢ أ وم٦٦/٤ ب «ضُمِّن».

(٦) ولا شاهد في الآية عندئذ على ما ذهب إليه من معنى الظرفية.

(٧) بعض الأقاويل ليس في م٦٧/٣ أ، ولا م٣٧/٥ ب.

(٨) الآيتان: ﴿.. لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾ سورة الحاقة ٤٤/٦٩ ـ ٤٥. وتقوّل: ادّعى شيئاً لم نَقُلْهُ.

(١) في م٤/٦٦ ب «والسادس».
وفي حاشية الأمير ١/١٢٦ «قوله: السادس: موافقة «من»، فيه وما بعده أدنى تَسَمُّح؛ إذ المعنى ليس الموافقة بل المعنى الذي عليه التوافق..».

(٢) ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ * الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ سورة المطففين ٨٣/١ - ٢.
وفي الجنى الداني/٤٧٨ «قاله بعض النحويين، والبصريون يذهبون في هذا إلى التضمين، أي إذا حكموا على الناس في الكيل».
قال الفراء في معاني القرآن ٣/٢٤٦ «يريد اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان: على، ومن، في هذا الموضع، لأنه حق عليه، فإذا قال: اكتلت عليك فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: اكتلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك». ونَصُّ الفراء هذا في الكشاف ٣/٣٢١.
وقال الزمخشري: «لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالاً يضرهم ويتحامل فيه عليهم أبدل «على» مكان «من» للدلالة على ذلك».
وانظر المحرر ١٥/٣٥٣، والبحر ٨/٤٣٩، وتفسير الماوردي ٦/٢٢٦، وشرح التصريح ٢/١٥، وأدب الكاتب/٥١٨.

(٣) في م٤/٦٦ ب وم٥/٣٧ ب «والسابع».

(٤) الآية: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ سورة الأعراف ٧/١٠٥. أي: بألاً أقول.

(٥) في م٣/٦٧ أ زيادة «على الله إلا الحق».

(٦) قرأ أُبَي بن كعب وعبد الله بن مسعود والأعمش «حقيق بألاَّ أقول» وذلك بوضع الباء في موضع «على».
قال الفراء: «.. وفي قراءة عبد الله: «حقيق بأنْ لا أقول على الله» فهذه حجة من قرأ «على» ولم يُضِفْ، والعرب تجعل الباء في موضع «على»، رميت على القوس، وبالقوس، وجئت على حال حسنةٍ، وبحالٍ حسنة».
انظر البحر ٤/٣٥٥، معاني الفراء ١/٣٨٦، ٢/٨٩، المحرر ٦/٢٦، الرازي ١٤/١٩١، الشهاب - البيضاوي ٤/٢٠١، فتح القدير ٢/٢٣١، مختصر ابن خالويه/٤٥، حاشية الجمل ٢/١٧٢، القرطبي ٧/٢٥٦، الجنى الداني/٤٧٨، شرح الأشموني ١/٤٦٩، شرح التصريح ٢/١٥، إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٩٧، وكتابي «معجم القراءات».

(١) قال المرادي بعد ذكر هذه القراءة «فكانت قراءته تفسيراً لقراءة الجماعة، وقالت العرب: اركب على اسم الله، أي: باسم الله». انظر ص/٢٧٨، وانظر أدب الكاتب:٥١٦.

(٢) في م٤/٦٦ ب «والثامن».
وما ذكره المصنف هنا هو في الجنى الداني/٤٧٨ - ٤٧٩ بحروفه.

(٣) للتعويض من كلمة محذوفة.

(٤) كذا في المخطوطات: ٢ و ٣ و ٤، وحاشية الدماميني والدسوقي وفي م١ و م٢ «أو غيره» ومثله في حاشية الأمير١/١٢٦ وطبعة مبارك وزميله/١٩٢ وطبعة الشيخ محمد محيي الدين.

(٥) وهو كونها زائدة للتعويض.

(٦) لم أهتدِ إلى قائل هذا الرجز، وبعده: **فيكتسي من بعدها ويكتحلْ**.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٢٤١، وشرح السيوطي ١/٤١٩، وشرح التصريح ٢/١٥، والجنى الداني/٤٧٨، وشرح الكافية ٢/٣٤٢، والخزانة ٤/٢٥٢، وهمع الهوامع ٤/١٦٣، وأمالي الشجري ١/١٦٨، والمحتسب ١/٢٨١، والكتاب ١/٤٤٣، والتاج واللسان/ عل.

(٧) نص ابن جني في المحتسب ١/٢٨١، والخصائص ٢/٣٠٥ - ٣٠٦.
وفي الكتاب ١/٤٤٣: «يريد يتكل عليه، ولكنه حذف، وهذا قول الخليل».

(٨) «له» سقط من المخطوطات: ٣ و ٤ و ٥، وهو غير مثبت في متن الدماميني، وأثبت في المخطوطين: م١ و م٢ والمطبوع.

(٩) هذا القول لأبي حيان في شرح التسهيل، وقد نقله البغدادي في شرح الشواهد ٣/٢٤١، فقد نقل أبو حيان قول ابن جني ثم قال: «ولا يتعيَّن هذا التأويل؛ لاحتمال أن يكون الكلام تَمّ عند قوله: إن لم يجد ما يستعين به عمل بنفسه، ثم قال: على مَن يَتَّكل؟ ومَن: استفهامية، كأنه قال: على أيّ شخص يَتّكل؟ أي: لا أَحَدَ يتكل عليه، فيحتاج أن يعتمل بنفسه لإصلاح حاله فعلى متعلِّقة بيتّكل. اهـ».
ووجدت في أمالي الشجري ٢/١٦٨ قوله: «أراد من يتكل عليه، وهذا تقديم قبيح سَوَّغته الضرورة..».
ونصُّ أبي حيان الذي أخذه المصنف عن شيخه من غير عزو أخذه المرادي أيضاً في الجنى الداني/

(١) وعلى هذا التقدير لا تكون «على» زائدة.

(٢) أي وعلى الوجه الثاني في تخريج البيت السابق خُرِّج ما في البيت التالي.

(٣) قائل هذا البيت سالم بن وابصة الأسدي، وقد أُثبت في م٢/٢٥ أ وم٣/٦٣أ قبل هذا البيت بيت آخر وهو قوله:

يأيها المتحلِّي غير شيمته إن التخلُّق يأتي دونه الخُلُقُ

ويبدو أنه من زيادات النُّسَّاخ، ولذا جاء في م٤/٦٦ب على هامش النسخة وليس في صلب النص، وجاء البيتان معاً عند البغدادي.

ويؤاتيك: أي يعاطيك ويعاملك بما يرضيك، فيما ناب: أي فيما أصاب من حوادث الدهر. وفيه رواية: ولا يواسيك.

ووابصة شاعر فارس، وهو من الطبقة الأولى من التابعين، كان شاباً في خلافة عمر، وكان والي الرقة ثلاثين سنة، ومات في أواخر أيام هشام بن عبد الملك.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٢٤٣، وشرح السيوطي ١/٤١٩، والنوادر لأبي زيد/ ٤٩٠، وهمع الهوامع ٤/١٦٣.

(٤) انظر تفصيل كلام ابن جني، وحديث أبي حيان في البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٢٤٣.

(٥) وعلى هذا فلا حذف ولا زيادة ولا تعويض.

(١) وهو زيادتها لغير تعويض.

(٢) في م٤/٦٦ب وم٥/٣٨ أ «كقول»، ومثله عند الدماميني والدسوقي، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «قول».

(٣) السرحة: الشجرة العظيمة الطويلة، وجمعها: سَرْح، والأفنان الغُصون، والعِضاه: كل شجر يعظم، وله شوك، واحده عضاهة وعضهة وعضة، تروق: تزيد.

والسرحة في البيت كناية عن المرأة، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد عهد إلى الشعراء ألا يشبب واحد منهم بامرأة، وتوعدهم على ذلك، فكان الشعراء يكنون عن النساء بالشجر وغيرها.

والشاهد في البيت مجيء «على» زائدة.

وحُمَيْد صحابيٌّ من بني هلال بن عامر، وهو من شعراء الإسلام، وقد أدرك الجاهلية أيضاً.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٢٤٧، وهمع الهوامع ٤/١٨٧، والجنى الداني/٤٧٩، وشرح السيوطي ١/٤٢٠، وشرح التصريح ٢/١٥، وأدب الكاتب/٤١٨، والديوان/٤١، واللسان، والتاج، والأساس/ روق.

(٤) قال هذا ابن مالك في شرح التسهيل، وانظر شرح البغدادي ٣/٢٤٨.

(٥) ما رَدّ به المصنف هنا على ابن مالك ليس له وإنما هو لشيخه أبي حيان في شرح التسهيل، وقد نقله البغدادي في شرح الشواهد.

قال البغدادي: «وتزييف المصنف مأخوذ من كلام أبي حيان، قال في شرح التسهيل: ولا دليل لابن مالك فيما استدلَّ به، لأنه يحتمل التضمين، فضمن تروق معنى تفضل وتشرف، وأيضاً فنسبة إعجابها كل أفنان العضاه لا يصح إلا بمجاز بعيد، لأن الأفنان لا تعجب، فلو قلت: أعجبت شجرتك هذا الشجر، لم يصح إلا أن يتكلّف جعل الشجر مُنَزَّلاً منزلة العاقل حتى يصير يعجب».

(٦) في م٥/٣٨ أ «إراقة».

(٧) المراد أن شجرة مالك تعلو وترتفع. وانظر الدماميني/٢٩٠.

(١) في م٢/٢٥ أ وم٤/٦٧ أ «والتاسع».
التاسع: من معاني «على».

(٢) لم يذكر المرادي هذا المعنى، وهو في شرح التصريح ٢/١٥.

(٣) على تقدير: لكنه لا ييأس، فهو للإضراب والاستدراك. على ما قبله، وهذا لابن الحاجب، ويأتي بيانه.

(٤) البيتان لأبي خراش الهذلي، وهو أحد فرسان العرب، أسلم وهو شيخ كبير، وحسن إسلامه. وفيهما رواية:
بلّى إنها تعفو الكلوم، ورواية: يُوَكَّل، بالياء. ورزئته: أُصبت به، قَوسَى.. بفتح القاف موضع ببلاد السراة، وضبط في بعض المراجع بضم القاف، على أنها: الهاء ضمير الشأن والقصة، تعفو الكلوم: تذهب، والكُلوم جمع كَلْم، وهو الجراح.
نوكَّل بالأدنى: أي نُلْزَم أو نفوَّض بالرُّزْء الأقرب، وإن عظُم ما مضى.
الشاهد في البيت الثاني مجيء «على» للاستدراك والإضراب. وما ذكره ابن هشام هنا مُنتزَع من كلام ابن الحاجب في أماليه على أبيات المُفَصّل، ذكر هذا البغدادي، ونقل النص وهو كما يلي:
«على: هذه تقع في شعر العرب وكلامهم كثيراً، والمعنى فيه استدراك وإضراب، ألا ترى أنك إذا قلت: لا يدخل فلان الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله، كان استدراكاً لما تقدَّم، وإضراباً عن تحقيقه، وكذلك قولك في البيت الذي قبله: فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته، البيت، ثم قال: على أنها تعفو الكلوم؛ لأن المعنى: على أن العادة نسيان المصائب إذا تطاولت، والجزع على ما كان من المصائب قريب العهد، وهذا إضراب واستدراك لما تقدَّم قوله: لا أنسى. اهـ».
انظر شرح البغدادي ٣/٢٥٢، وشرح السيوطي ١/٤٢، والخزانة ٢/٤٥٨، وشرح الحماسة ٢/ ١٤٣، ١٤٤، والمحتسب ٢/٢٠٩، والكامل٢/٢٠٩، وأمالي القالي ١/٢٦٧، وشرح المفصل ٣/١١٧، والخصائص ١/٧١، ديوان الهذليين ٢/١٥٨، والتاج/ قوس.

(١) في م٣/٦٧ ب «المصائب القديمة البعيدة العهد»

(٢) البيتان لعبد الله بن الدمينة الخثعمي. والرواية في الحماسة «فلم يَشفِ.. على ذاك.

وفي الثاني: ليس بذي عهد

وقوله: بكلٍ: أي بالقرب والبعد.

قال ابن الحاجب بعد كلامه على البيتين السابقين: «قوله: على أن قرب الدار خير من البعد، كالإضراب عن الأول؛ لأن المعنى: فلم يحصل لنا شفاء أصلاً، وإذا كان قرب الدار خيراً فالمعنى المراد ففيه شفاء أو بعض شفاء، وكذلك قوله: على أن قرب الدار ليس بنافع، استدراك لعموم قوله: على أن قرب الدار خير من البعد، فاستدرك أنه لا يكون خيراً إلا مع الود، فأبطل العموم المتقدِّم في قوله: قرب الدار خير من البعد، هذا معناها..»

نقل هذا النص البغدادي عن ابن الحاجب، وقد أخذه ابن هشام هنا عن ابن الحاجب من غير عزو كالنص السابق، وما كان أغناه عن ذلك!

ويَشْفِ: ضبط في بعض المراجع بالبناء للفاعل، وفي بعضها بالبناء للمفعول، وكلاهما صواب.

وابن الدمينة شاعر إسلامي له غزل رقيق، وهو أحد بني عامر، والدمينة أمه، اشتهر بها، وقد اغتالته سلول لقتله واحداً منهم.

وانظر البيتين في الديوان/٨٢، وشرح البغدادي٣/٢٥٩، وشرح السيوطي ١/٤٢٥، وشرح الحماسة ٣/١٤٥.

(٣) أي: في قوله: على أن قرب الدار خير من البعد.

(٤) أي: في قرب الدار.

(١) وهو قوله: على أن قرب الدار ليس بنافع.

(٢) أي المفيدة للاستدراك والإضراب عما قبلها.

(٣) في طبعة مبارك وزميله: «بما قبلها عند من قال به كتعلُّق» بزيادة: عند من قال به، وهذه الزيادة مثبتة في حاشية الأمير، وفي نسخة الشيخ محمد محيي الدين وضعت بين معقوفين. وهي ليست في المخطوطات، ولا نسخة الدماميني.

(٤) في م٢/٢٥ أ «فإنها»، وهذا كلام ابن الحاجب، وكذا ما بعده.

(٥) قال الدماميني: «وينبغي للمصنف أن يقول: على هذه لا تتعلَّق بشيء كما قال ذلك في «حاشا» بناءً على أنها لا توصل معنى الفعل إلى الاسم بل تزيله عنه، وهو عكس معنى التعدية، وقد أسلفنا رَدّه في خلا». انظر ص/٢٩١.

(٦) هي ومجرورها.

(٧) سقط الفعل «اختاره» من م٢/٢٥ أ.

(٨) ونص ابن الحاجب في شرح البغدادي ٣/٢٦٠ «وأما تعلُّقها على الوجه الإعرابي فيحتمل أمرين، أحدهما: أن يتعلَّق بالفعل المتقدم قبلها كما تعلّقت «حاشا» الاستثنائية فما قبلها، لكونها أوصلت معنى ما قبلها إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، وأظهر منه أن يقال: إنها في موضع خبر محذوف المبتدأ، كأنه قيل: والتحقيق على أن الأمر كذا، فتعلُّقها بمحذوف كما يتعلّق كل خبر جار ومجرور، لأن الجملة الأولى وقعت من غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحذف المبتدأ لوضوح المعنى».

(٩) أي على كونها خبر مبتدأ مُقَدّر.

(١٠) في م٢/٢٥ أ «على غير تحقيق».

(١) أي في الجملة الثانية.

(٢) قال المرادي: «وأكثر هذه المعاني إنما قال به الكوفيون ومن وافقهم كالقتبي، والبصريون يؤولون ذلك.. والله أعلم» الجنى الداني/٤٨٠.

(٣) في م٣/٧٨ أ «والثاني».

(٤) في توضيح المقاصد ٢/٢٢٠ «وأما «على» فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوبين إلى أنها اسم ولا تكون حرفاً، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جر، وتكون اسماً إذا دخل عليها مِن»

وفي شرح المفصل لابن يعيش ٨/٣٩: «والفرق بينها إذا كانت اسماً وإذا كانت حرفاً أنها إذا كانت حرفاً دلت على معنى في غيرها، وتوصل الثاني بالأول على جهة أن معنى الثاني اتصل بالأول بموصل بينهما من غير أن يكون له معنى في نفسه، وهذا شرط حرف الإضافة، وأما إذا كانت اسماً فإنها تدخل على معنى في نفسها، وهو معنى الظرفية، كما يدل فوق على ذلك.. فأما التي هي اسم فمختلف فيها، فذهب أبو العباس وجماعة أنها على الاشتراك اللفظي فقط؛ لأن الحرف لا يشتق ولا يشتق منه..قال قوم: الأصل أن تكون حرفاً، وإنما كثر استعمالها فشبهت في بعض الأحوال في الاسم، فأجريت مجراه وأدخل عليها حرف الجر كما يشبه الاسم بالحرف ويجري مجراه من نحو: كم وكيف». وانظر الجنى الداني/٤٧٥ - ٤٧٦.

(٥) وإذا كانت اسماً بهذا المعنى فقد اختلف في بنائها وإعرابها، فأما من ذهب إلى أنها لا تكون إلا اسماً فهي عنده معربه، ومن جَوّز فيها إذا كانت حرفاً أن تنتقل إلى الاسمية بدخول مِن عليها فقال بعضهم مبنية، وذهب بعضهم إلى إعرابها في هذه الحالة. وذهب آخرون إلى أنها مبنية كـ «هذا» وما كان من بابه.

انظر همع الهوامع ٤/١٨٨، والجنى الداني/٤٧٦.

(٦) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة وفرخها، وقبله

قطعتُ بشوشاةٍ كأن قُتُودها على خاضبٍ يعلو الأماعز مُجْفِلِ

أذلك أم كُدْرِيّةٌ ظلَّ فرخها لَقىً بِشَرَوْرَى كاليتيم المعيَّل

غَدَتْ من عليه ... ...

الشوشاة: الناقة الخفيفة، والقتود: جمع قَتَد وهو خشب الرحل، خاضب: ذكر النعام، الأماعز: جمع أَمْعَز: وهي الأرض الحصباء، ومجفل من أجفل، أي: نفر.

أذلك: خبر مبتدأ محذوف، أي أتلك الشوشاة ذلك الخاضب أم كدرية، والكدرية القطاة، شبه ناقته في الخفة والسرعة بأحدهما، وهو من باب تجاهل العارف.

غَدَت: الضمير للكدرية، يريد أنها أقامت مع فرخها حتى عطشت، فذهبت تطلب الماء، والظِمء: مدة صبرها على الماء، ويروى: خمسها،

وتصِلُّ: تصوّت، وإنما يصوّت حشاها من شدة العطش فنقل الفعل إليها، وقيل تصوّت في طيرانها.

عن قيض: هو قشر البيضة الأعلى، وهو ما يخرج منه الفرخ.

وقوله: بزيزاء: بكسر الزاي، هي المفازة، وهي على لغة هذيل بالفتح، ويروى: ببيداء، ومَجْهلٍ: أرض لا يهتدى بها.

«وكنت في غنى عن طول هذا الشرح، ولكني وجدت معنى البيت الشاهد لا يتضح إلا على هذا».

والشاهد في البيت مجيء «على» اسماً بمعنى «فوق» لدخول حرف الجر عليها، وكأنه قال: غدت من فوقه، وهو عند الأصمعي: من عنده. وذهب ابن عصفور في الضرائر إلى أن الشاعر استعمل «على» اسماً للضرورة، إجراءً لها مجرى ماهي في معناه وهو فوق، بدليل إدخال حرف الجر عليها.

هذا، وصريح كلام سيبويه أن اسميتها إذا دخلت عليها «من» ليس مختصاً بالضرورة.

ومزاحم شاعر إسلامي من بني عقيل، وهو فصيح كان في زمن جرير والفرزدق..

وانظر البيت في المراجع التالية:

شرح البغدادي ٣/٢٦٥ - ٢٦٦، الخزانة ٤/٢٥٣، شرح السيوطي ١/٤٢٥، وسيبويه ٢/٣١٠ «خِمْسُها» و «ببيداء»، وشرح المفصل ٨/٣٨، وهمع الهوامع ٤/٢١٩، وأوضح المسالك ٢/ ١٥١، وشرح ابن عقيل ٣/٢٨، والعيني ٣/٣١٠، والجنى الداني/٤٧٠، والمقتضب ٣/٥٣، والضرائر الشعرية/٣٠٥، ورصف المباني/٣٧١، والأزهية/٢٠٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٦٧، وتوضيح المقاصد ٢/٢٢٠، وشرح الأشموني ١/٤٧٤، وشرح الكافية ٢/٣٤٣، والمقرب ١/١٩٦، وأدب الكاتب/٥٠٤، النوادر/٤٥٤، البحر المحيط ٦/١٨٤، شرح الكافية الشافية/٨١٠، شرح التصريح ٢٤/١٩، واللسان والتاج/ علا، صلل. والمفردات والمقاييس/ علا.

(١) تكون فيه «على» اسماً. وذكره المرادي في الجنى الداني/٤٧٢ عن الأخفش، وكذا في همع الهوامع ٤/١٨٨.

(٢) أي فاعل الفعل الذي تتعلّق به «على»، فمتى كان مجروره وفاعل متعلَّقها ضميرين لمسمى واحد فإن «على» تكون اسماً عنده.

(٣) في م٥/٣٨ أ «بمسمىً».

(٤) الآية: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْـهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ..﴾ سورة الأحزاب ٣٣/٣٧

مجرور «على» ضمير في قوله: عليك، وفاعل أَمْسِكْ: ضمير، ومُسَمّاهما واحد، وهو المخاطب، وانظر البحر المحيط ٧/٢٣٥، فقد ذكر هذا الرأي، ثم خرج الآية على ما يكون فيه النفس كقولك: فكِّر فيك، فهذا لا يكون إلا على تقدير: فكِّر في نفسك.

(٥) سقط من م٣/٦٨ أ من هنا إلى قوله: «حملهما على الزلة» وهو المعنى الرابع لـ «عن».

(٦) البيت لبشر بن منقذ، وهو الأعور الشني.

ومعناه واضح، والشاهد فيه: أن مجرور «على» وفاعل «هَوِّن» وهو متعلَّقها واحد، وهو ضمير المخاطب.

وبِشْرٌ كان شاعراً محسناً، وله ابنان شاعران يقال لهما: جهم وجُهيم.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٢٦٩، والجنى الداني/٤٧١، وشرح السيوطي ١/٤٢٧، وسيبويه ١/٣١، والمقتضب ٤/١٩٦، وهمع الهوامع ٤/١٨٨، والمقرب ١/١٩٦، وتوضيح المقاصد ٢/ ٢٢١، والبحر المحيط ٦/١٨٤.

(٧) أي الفعل الذي فاعله ضمير متصل.

(٨) وهو المفعول لهذا الفعل.

(١) نحو: طننتُني قائماً، وعَدِمْتني، وذلك حملاً على وجب؛ لأنهما ضِدّان. وانظر البحر المحيط ١٨٤/٦.

(٢) بل يقال: فرحتُ بنفسي، وهو متعدّ بحرف الجر.

(٣) أي فيما ذهب إليه الأخفش، ونص ابن هشام في الخزانة ٢٥٤/٤؟ وهذا سبقه إليه شيخه أبو حيان، وتبعه على ذلك، وانظر همع الهوامع ١٨٨/٤، والدماميني/٢٩٢.

وفي الجنى الداني/٤٧٢: «قال الشيخ أبو حيان؛ ولا يلزم في نحو: هَوِّن عليك ولا في نحو: سوّيت عليّ، أن تكون اسماً؛ فإنه قد ورد مثل هذا التركيب في«إلى» نحو قوله: «وهُزِّي إليك» و «واضم إليك جناحك» ولا نعلم خلافاً في حرفية «إلى»، فيخرج «هوِّن عليك» ونحوه على ما خُرِّج عليه: «وهزي إليك»..».

(٤) أي لما ذكره الأخفش من أنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل.

(٥) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٦٠/٢.

(٦) الآية: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَـٰسِقِينَ﴾ سورة القصص ٣٢/٢٨.

وهذه الآية غير مثبتة في م٢٥/٢ أ.

(٧) الآية: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَـٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ سورة مريم ٢٥/١٩.

(٨) في م٢٥/٢ أ «مُخَرّج».

(١) في م٥/٣٨ ب «التعليق»، وأشار الدماميني في ص/٢٩٢ إلى هذا الخلاف بين النسخ.

(٢) وعَلَّقه أبو حيان بالفعل نفسه. انظر البحر ١٨٤/٦، والتعليق بمحذوف عن أبي حيان أيضاً. انظر الهمع ١٨٩/٤، وذكر في البحر أنه على تقدير: أعني إليك، فهو متعلّق بمحذوف.
وذكر الزمخشري أنه على معنى: افعلي الهزَّ به. الكشاف ٧٧/٢، ونقله عنه أبو حيان.

(٣) واللام لا تتعلَّق بالمصدر بل بمحذوف على تقدير: إرادتي لك، أو أريد لك.

(٤) فقد حذف النفس وهو المضاف في الحالين.

(٥) أي على الوجه الأخير مما تقدّم، وهو حذف المضاف.

(٦) البيت لزياد بن منقذ العدوي. وجاءت الرواية في شرح حماسة أبي تمام:

لم أَلقَ بعدهم حياً فأخبرهم...

قال ابن مالك في شرح التسهيل: «وظنّ بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم،لَصَحَّ، فيجعل الواو فاعلاً، والمنفصل توكيداً، وهذا وهم؛ لأن ذلك جَمْعٌ بين ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعل، والآخر مفعول، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي».
وفي شرح الحماسة: «ارتفع «هم» الأخير بـ «يزيد»، وقد وضع الضمير المنفصل موضع المتصل؛ لأنه كان الوجه أن يقول: إلا يزيدونهم حباً إليّ، وهذا كما يوضع الظاهر موضع المضمر، والمضمر موضع الظاهر إذا أُمِن الالتباس».
وزياد شاعر إسلامي عاصر جريراً والفرزدق.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٧٥/٣، وشرح المفَصَّل ٢٦/٧، وأوضح المسالك ٦٥/١، والخزانة ٣٤/٢، والعيني ٢٥٦/١، وشرح الحماسة ١٨٢/٣، وشرح السيوطي ٤٢٨/١، وانظر ١٣٥، وسر الصناعة/٢٧١، وشرح المفصل ٢٧/٧.

(٧) في م٤/٦٧ أ بعد يزيدونهم «فحذف المضاف».

(١) المنصوب والمرفوع.

(٢) في م٥/٣٨ ب «بمسمّى».

(٣) وهما لمسميين متغايرين.

(٤) هذا الردّ لشيخه أبي حيان قال: «الذي ظنّه هذا الظانّ صحيح، ومارَدّ به المصنف [ابن مالك] فاسد؛ لأنه اعتقد أن الفاعل بـ «يزيد» هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ «يزيد» عائد على «قوم» و«هم» الضمير المتصل بـ «يزيد» عائد على من سبق ذكره في الشعر من الذين فارقهم، فاختلف مدلول الفاعل والمفعول».

قال البغدادي بعد نَصّ أبي حيان: «وهذا هو الحقُّ الذي لا شبهة فيه، وإليه أشار ابن عصفور في كتاب الضرائر، قال: ومنه وضع ضمير الرفع المنفصل بدل ضمير الرفع المتصل نحو قول المرار ابن منقذ: لم آتِ بعدهم حياً فأخبرهم..

يريد: إلا يزيدونهم حباً إليّ، فوضع الضمير المنفصل وهو «هم» موضع الضمير المتصل وهو الواو للضرورة..»

انظر شرح البغدادي ٢٧٦/٣، والضرائر/٢٦٠.

(٥) في م٢/٢٥ ب «هذا».

(٦) هو حبيب بن أوس الطائي وكتاب الحماسة جمع فيه الشعر، ورتبه على أبواب وهي: الحماسة، والمراثي، والأدب، والنسيب، والهجاء.. إلخ، وسَمَّى الكتاب باسم الباب الأول.

(٧) في م٤/٦٧ ب «حمل ذلك»، والمراد بقوله ذلك ما تقدّم من الآيات. وانظر الشمني ١/٢٩٣.

(٨) في م١/ «ذلك على أنه كقوله».

(٩) أي من غير أن يكون على تقدير مضاف.

(١٠) مختلف في نسبة هذا البيت، فقد نسب إلى النمر بن تولب، وذكر البغدادي أنه من أبيات لأبي دؤاد الإيادي، وروايته من طريق ابن السكيت:

قد بِتُّ أكلؤه ليلًا ويؤنسي. . . .

وروي: «يفزعني» بدلاً من «يؤنسني». وقوله: أكلؤه: أي: أحرسه، والضمير للمنهل في بيت قبله، وقوله: أحرُسُني، أي: أحرس نفسي. وضبح الثعلب والبوم: صَوَّت، والهام: طير الليل والواحد هامةً. والشاهد فيه تعدية «أحرس» المسند لضمير المتكلم المتصل إلى الضمير المتصل وهو ياء المتكلم مع أنه ليس من باب ظن وفقِد وعَدِم.

قال ابن عصفور: «والوجه أن يقول: أحرس نفسي، كما قال: «إني ظلمت نفسي» فوضع الضمير المتصل موضعه لما اضطر إلى ذلك».

وأبو دؤاد تقدَّمت ترجمته، والنمر بن تولب شاعر مُعَمَّر أدرك الإسلام، وروى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً، وتقدّمت ترجمته أيضاً.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣٢٨، وشرح السيوطي ١/٤٢٩، والضرائر/٢٦٢.

(١) في م٣٨/٥ ب «لأنه باب الشعر». أي فلا يُخَرَّجُ عليه النثر فضلاً عن آي الذكر الحكيم.

(٢) سقط من م٣٨/٥ ب «فقد يستسهل فيه مثل هذا».

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي ولد سنة ٢٧١ هـ وتوفي سنة ٣٢٠ ببغداد. انظر بغية الوعاة ٢١٢/١.

(٤) نص أبي بكر بن الأنباري ذكره ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح، ونقله المرادي في الجنى الداني/٢٤٤ - ٢٤٥

(٥) في م٣٨/٥ ب «تزاد».

(٦) ولا يُخَرَّج عليه الفصيح.

(٧) تقدّمت، وهي الآية/٣٢ من سورة القصص.

(٨) في م٦٧/٤ ب «وفي» فَصُرْهُنّ إليك».

(٩) أي بمعنى «خُذْ».

(١) بل تكون بمعنى «تنحَّ» في مثل قولك: إليك عني.

(٢) هو كذلك في معاني الفراء ٣٠٦/٢ في قوله تعالى: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ يريد عصاه. ونقل هذا عنه القرطبي في ٢٨٤/١٣، وانظر البحر ١١٨/٧.

(١) أن تكون حرفاً جارّاً، وأن تكون حرفاً مصدرياً، وأن تكون اسماً.

(٢) «حرفاً جارّاً» كذا في المخطوطات التي بين يديّ، ومثله في طبعة مبارك وزميله، وحاشية الدماميني، وحاشية الدسوقي.

وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين: «حرف جرّ»، وأشار إلى الصورة الأولى في نسخة أخرى، وكذا جاء في حاشية الأمير.

(٣) ذكر لها المرادي في الجنى الداني ثمانية معانٍ، وترك مرادفة مِن، وذكر الباء مع الاستعانة. انظر ص/٢٤٥.

وذكر لها في الأزهية أربعة. انظر ص/٢٨٩، وشرح الكافية ٢/٢٤١، ورصف المباني/٣٦٧، وهمع الهوامع ٤/١٩١.

(٤) المجاوزة أشهر معانيها، واكتفى بهذا البصريون، وفي الهمع ٤/١٩١ «للمجاوزة في الجميع، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها» وانظر شرح الأشموني ١/٤٧١.

وذكر المرادي في توضيح المقاصد ٢/٢١٥ أن الأكثر في استعمالها للمجاوزة، وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٨٨٠ أنه الأصل، ولم يذكر ابن يعيش في شرح المفصل غيره ٨/٤٠، ومثله ابن برهان في شرح اللمع ١/١٦٦.

وسَمّاها المالقي في رصف المباني: للمزايلة ص/٣٦٧، وفي المقرب ١/٢٠١، قال: «وأما عن فللمزاولة [كذا!] يُقال: أطعمه عن جوع أي: أزال الجوع عنه».

(٥) قال المرادي: «.. واعلم أن هذه المعاني السابقة إنما أثبتها الكوفيون ومن وافقهم كالقتبي وابن مالك، قال بعض النحويين: وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون باطل؛ إذ لو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف، فوجب أن يتأول جميع ما ذكروه مما خالف معنى المجاوزة». الجنى الداني/٢٤٨.

(١) كذا في المخطوطات والمطبوع، وفي نسخة الدماميني والأمير «معنى آخر»، وأشار الشيخ محمد محيي الدين إلى الصورة الثانية.

(٢) وهو الاستعلاء.

(٣) وهو المعنى الثالث.

(٤) ذكر السيوطي في همع الهوامع ١٩٢/٤ أنه زاده ابن مالك
قلتُ: ومن أمثلته، حَجّ فلان عن أبيه، وقَضَى عنه ديناً. وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٦/٢.

(٥) الآية: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ سورة البقرة ٤٨/٢، وانظر الآية/١٢٣ من السورة نفسها.
قوله: نفس عن نفس، أي: نفس بدل نفس.

(٦) الحديث في صحيح مسلم ٢٤/٢ باب الصوم «عن ابن عباس جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن أمي ماتت، وعليها صَوْمُ نَذْرٍ، أَفَأَصُومُ عنها؟ قال: أَرَأَيتِ لو كان على أمِّك دين فقضيته، أكان يؤدّي ذلك عنها؟ قالت: نعم، قال: فَصُومي عن أمِّك».
وفي الحديث روايات أُخَر، وانظر فتح الباري ١٧٠/٤ وما بعدها «باب الصوم».

(٧) الواو مثبته في نسخة الدماميني والدسوقي وفي م٤٣/١ أ وم٣٠/٥ ب.

(٨) في الأزهية/٢٩٠ «وتكون مكان على» ومثله في أدب الكاتب/٥١٢ ومعاني الحروف للرماني/٩٥، وفي شرح الكافية الشافية/٢٠٩ «ومثال الاستغناء بعن عن لفظ على».

(٩) ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾ سورة محمد ٣٨/٤٧.

= قال ابن عطية في المحرر ٤٥/١٣: «قوله عن نفسه، يحتمل معنيين: أحدهما: فإنما يبخل عن شحِّ نفسه، والآخر: أن تكون بمنزلة «على» لأنك تقول: بخلتُ عليك بكذا، وبخلتُ عنك: بمعنى أمسكت عنك» وانظر البحر المحيط ٨٦/٨، والدر المصون ١٥٨/٦.

وذكر الدماميني في ص/٢٩٤ أنه على التضمين على معنى يُبْعِدُ الخير عن نفسه بالبخل، أو فإنما يصدر البخل عن نفسه؛ لأنها مكان البخل ومنبعه.

(١) قال هذا في ابن عم له كان ينافسه ويعاديه، لاهِ ابنُ عمك: أي: لله ابنُ عمك، فحذفت اللام الجارة، ولام التعريف من لفظ الجلالة فبقي «لاهِ» مجروراً على الشذوذ، ولام الجر للتعجب، ومثل هذا الحذف ممقوت ومستكره.

وذكر الهروي عن الخليل أنه قال: «كانت العرب في الجاهلية تقول: لاهِ أنت، في معنى: لله أنت، وكُرِهَ ذلك في الإسلام» وذكر ابن الشجري مثل هذا عن الخليل.

وقوله: لا أفضلت.. فيه بيان وتفسير لجملة التعجب. الديَّان: القيّم بالأمر المجازي به، والقاضي والحاكم.

تخزوني: مضارع خزاه، أي ساسه وقهره.

والشاهد فيه: مجيء «عن» بمعنى «على» في قوله: لا أفضلت في حَسَب عني، وخَرّجَهُ بعضهم على التضمين، وأبقى «عن» على معناها، وتقديره عند البصريين، ما انفردت بحسبٍ عني، وذكر أبو حيان أن ما استشهد البيت له مذهب كوفي قال به القتبي وابن مالك.

وذو الأصبع هو حُرْثان بن مُحَرِّث، وقيل غير هذا، عُمِّر دهراً طويلاً، وسمّي ذا الأصبع لأن في رجله أصبعاً زائدة، أو لأن واحدة من أصابعه قطعت بعد أن نهشتها حية.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٨٥/٣، وشرح السيوطي ٤٣٠/١، وشرح الأشموني ٤٧٠/١، وأمالي الشجري ٢٦٩/٢، وأدب الكاتب/٥١٣، والإنصاف/٣٩٤، والخصائص ٢٢٨/٢،

(١) قوله: «عليّ» غير مثبت في م٤٣/١ أ وم٣٨/٥ ب.
(٢) هذا تفسير قوله: دَيَّاني.
(٣) وهذا تفسير قوله: فتخزوني.
(٤) بمعنى علوت عليه في الفضل، وهو استعلاء مجازي، وقد يخرج على الحقيقي، وقد يحتمل التضمين بأن يكون معناه: لا تجاوزت في الفضل عني. انظر الحواشي.
(٥) أي الاستعلاء.
(٦) تتمة الآية: ﴿فَقَالَ ... حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ سورة صَ ٣٢/٣٨.
ذهب أبو حيان إلى أن «حُبَّ الخير» منصوب على المفعول به لتضمن أحببت معنى آثرت، وذكر هذا عن الفراء، وقيل: عُدّي بعن فضُمِّن معنى فعل يتعدّى بها، أي: أَنَبْتُ حُبّ الخير عن ذكر ربي، أو جعلت حُبّ الخير مغنياً عن ذكر ربي.
البحر ٣٩٦/٧، وانظر معاني الفراء ٤٠٥/٢، ومثله عند الزجاج في معاني القرآن ٣٣١/٤، والمحرر ٢٥٥/١٢، وانظر القرطبي ١٩٤/١٥، والتبيان للعكبري/١١٠٠.
(٧) أي «عن» المذكورة في الآية على بابها وهو المجاوزة، وليست للاستعلاء.
(٨) وذكر مثل هذا العكبري في التبيان/١١٠٠، قد يكون أحببت بمعنى جلست من إحباب البعير وهو بروكه.
وفي التاج/ برك: «وأَحَبَّ البعير: برك فلم يَثُر، وقيل: الإحباب في البعير كالحِرَان في الخيل، وهو أن يبرك».
(٩) وهو التثبّط.
(١٠) أي «عن» على حقيقتها وهي المجاوزة.
(١) نقل الزمخشري هذا القول ثم رَدَّه، ونقله عنه الدماميني. وذكر هذا أيضاً أبو حيان ولم يعقِّب عليه بشيء.
انظر الكشاف ١٢/٣، والبحر ٣٩٦/٧، والدماميني/٢٩٤، وفي حاشية الشهاب ٣١٠/٧ قال: «وأَحَبّ، بمعنى لزم مكانه كما فَسّر المصنِّف [البيضاوي]، وقوله: حُبّ الخير، مفعول له، أي: على هذا الوجه، فتقديره: تقاعدت، وتعوّقت عن ذكر ربي لأجل حُبّ الخير».
والخير: معناه الخيل، وهو ما ذهب إليه المفسرون.

(٢) كذا بالواو، في المخطوطات الأولى والثانية والرابعة، ويتكرر هذا. ومثله في الدماميني.

(٣) قوله: التعليل، سقط من م ٥/٣٨ ب.

وفي أدب الكاتب/٥١٤: «وعن مكان من أجل»، ومثله في رصف المباني/٣٦٩، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٦٧.

(٤) تتمة الآية: ﴿.. إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ سورة التوبة ٩/١١٤.

قوله تعالى: إلا عن موعدة: إلا لأجل موعدة. وذكر الدماميني أنه يحتمل أن يكون المعنى إلاّ صادراً عن موعدة. وانظر البحر ٥/٢٣٣.

(٥) الآيــة: ﴿قَالُواْ يَـٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ سورة هود ١١/٥٣

عن قولك: أي لأجل قولك.

(٦) أي متعلقاً بحال هو: صادرين، وهو الحال من الياء في تاركي، وعلى هذا تكون باقية على حالها من معنى المجاوزة.

(٧) قال في الكشاف: «حال من الضمير في «تاركي آلهتنا، كأنه قال: وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك» انظر ٢/١٠٣.

وفي البحر ٥/٢٣٣ ذكر أبو حيان رأي الزمخشري، ثم قال: «وقيل «عن» للتعليل كقوله تعالى: «إلا عن موعدة وعدها إياه» فتتعلّق بتاركي، كأنه قيل: لقولك. وقد أشار إلى السببية والتعليلية فيها ابن عطية..».

وانظر المحرر ٧/٣٢٣.

(١) أي الزمحشري. وانظر الكشاف ١/٢١١.

(٢) الآية: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة البقرة ٢/٣٦.

(٣) النص عند الزمخشري فيه مثل هذا المعنى، وهو في مفرداته مختلف عما ههنا، وإليك نصّه: قال: «الضمير في «عنهما» للشجرة، أي فحملهما الشيطان على الزلّة بسببها، وتحقيقه فأصدر الشيطان زلتهما عنهما، مثلها في قوله تعالى: «وما فعلته عن أمري» الكهف ١٨/٨٢ «وقوله: ينهون عن أكل وشرب، وقيل: فأزلهما عن الجنة بمعنى: أذهبهما عنها، وأبعدهما، كما تقول: زَلَّ عن مرتبته، وزلّ عني ذاك، إذا ذهب عنك، وزلّ من الشهر كذا» انظر الكشاف ١/٢٢١، والبحر ١/١٦٢.

(٤) في م٢/٢٥ ب «إصدار».

(٥) من سورة الكهف ١٨/٨٢.

(٦) من معاني «عن».

(٧) في أدب الكاتب/٥١٣ «وعن مكان بَعْدَ»، ومثله في الأزهية/٢٩١، وأمالي ابن الشجري ٢٩/٢، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٧/٢، وفي شرح الكافية الشافية/٨٠٨ - ٨٠٩: «وهو قليل بالنسبة لدلالتها على التجاوز».

وذهب الدماميني إلى أن إطلاق القول بالمرادفة مشكل لأنّ «بعد» اسم، فلو رادفتها «عن» لكانت اسماً، إذ لا مرادفة بين كلمتين من نوعين مختلفين، ولو كانت اسماً لامتنع معنى الحرفية فيها: وتعقّبه الشمني بأنه ليس المراد بالمرادفة حقيقتها بل مجرد التوافق في المعنى. انظر الدماميني والشمنى/٢٩٥، والدسوقى ١٦٠/١، وانظر حاشية الأمير في ١٣٠/١ فقد نقل النصين.

(١) الآية: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ..﴾ سورة المؤمنين ٤٠/٢٣ وفي البحر ٥٠٥/٦ «قيل: أي بعد الموت تصيرون نادمين» وفي رصف المباني/٣٦٧ «أي بعد قليل، وما: زائدة».

(٢) الآية: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء ٤٦/٤ وانظر سورة المائدة ١٣/٥، وانظر الكشاف ٤٠٠/١ ففيه مقارنة بين هذه الآية وآية/٤١ من سورة المائدة «من بعد مواضعه» وقد ذهب في آية النساء إلى أنه على تقدير إزالته عن مواضعه.

(٣) الآيـة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ ۛ سَمَّـٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّـٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ...﴾ سورة المائدة ٤١/٥.

(٤) الآيات: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ * وَٱلَّيْلِ وَمَا وَسَقَ * وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ * لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ سورة الانشقاق ١٦/٨٤ - ١٩. وانظر البحر المحيط ٤٤٧/٨.

(٥) الرجز للعجاج، كذا عند الشجري وغيره، ونسبه السيوطي لبكير بن عبد الربعي، وذكر البغدادي أن ابن الأعرابي أورده في رجز لعبد الله بن رواحة، ثم ذكر أن الذي أورده ابن الأعرابي من أرجوزة لبكير، وذكر أبياتاً منها هذا.

قال البغدادي: «والبيت من شواهد أدب الكاتب، ومنه أخذ المصنِّف، قال شارحه الجواليقي هو للعجاج وبعده:

قَفْـرين هـذا ثـم ذا لـم يُـؤْهَـل

والمنهل: المورد، وهو عين ماء ترده الإبل في المراعي.

يريد رُبّ مورد وردته بعد آخر نزلته، وقوله: قفرين، لم يَرِدْهما أحد، ولم يَحُلَّ بهما قوم.

والشاهد فيه مجيء «عن» بمعنى «بعد».

وذكر الدماميني أنه يمكن تخريجه على أن يكون المعنى وردته صادراً عن منهل آخر، وعلى هذا التخريج لا يكون فيه شاهد على هذه المرادفة التي ذهب إليها المصنف.

وذهب أبو حيان إلى أن مجيء «عن» بمعنى «بعد» قول للكوفيين، وعلى قولهم كان ينبغي أن تكون «عن» ظرفاً، وهو لا يعلم أحداً قال إن «عن» اسم إلا إذا دخل عليها حرف جر.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٩٣/٣، وأدب الكاتب/٥١٣، ورصف المباني/٣٦٨، وشرح السيوطي ٤٣٣/١، والأزهية/٢٩١، وأمالي الشجري ٣٦٩/٢، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٢٦٧، الديوان/ ١٥٧.

(١) في الجنى الداني/٢٤٧ «بمعنى في».

(٢) البيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس، وفي هذه القصيدة نصائح وأمر بمكارم الأخلاق.

والرواية عند السيوطي: سراة القوم. والرباعة: ما ناب من نائبة، والحمالة: الدية يحملها قوم من قوم، والرباعة تشمل الحمالة وغيرها من المغارم. وانياً: مبطئاً، وسراة الحي: أشرافه، وآسِ: أمر من المواساة.

والشاهد فيه: عن حمل الرباعة، فهو على تقدير عن بمعنى في، وذكر المرادي أن هذا قول للكوفيين.

وتقدمت ترجمة الأعشى، وانظر البيت في المراجع التالية: شرح البغدادي ٢٩٨/٣، وشرح السيوطي ٤٣٤/١، والجنى الداني/٢٤٧، وهمع الهوامع ١٩١/٤، وشرح الأشموني ٤٧١/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٧/٢، الديوان/ ٢١٧.

(٣) النص في طبعة مبارك وزميله ١٩٨/١ «قيل: لأن ونى لا يتعدي إلا بفي» ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير. ولم أجد مثل هذه الزيادة فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٤) الآية: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ سورة طه ٤٢/٢٠.

(٥) هذا القول للمرادي في الجنى الداني/٢٤٨ قال: «وقال بعض النحويين: تعدية «ونى» ب «في» و «عن» ثابتة، والفرق بينهما أنك إذا قلت: وَنَى عن ذكر الله، فالمعنى المجاوزة، وأنه لم يذكره، وإذا قلت: ونى في ذكر الله فقد التبس بالذكر، ولحقه فيه فتور وأناة». وانظر البحر ٢٤٣/٦.

(١) ويكون المعنى في البيت على هذا، لأنك متجاوز عن الحمل غير داخل فيه.

(٢) في م٤٤/١ أ وم٤٩/٥ أ «وَنيَ».

(٣) وليس هذا المراد في البيت، فخطابه ليس لمن تحمل وفتر في الإعطاء، وإنما هو حَثٌّ لمن لم يتحمل أن يتحمل، وهناك فرق بينهما، ولا يحمل أحدهما على الآخر.

(٤) ذكر السيوطي في همع الهوامع ١٩٢/٤ أنه زاده ابن هشام في المغني. قلت: تبع فيه شيخه.
والنص في الأزهية/٢٨٩: «تكون مكان مِن»، ومثله في أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢.

(٥) الآية: ﴿.. وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ سورة الشورى ٢٥/٤٢.
وفي البحر المحيط ٥١٧/٧ «يقال: قبلت منه الشيء بمعنى أخذته منه، وقبلته عنه أي عَزَلْتُه عنه وأَبَنْتُه، ومعنى «عن عباده» أي يزيل الرجوع عن المعاصي، ويعفو عن السيئات».

(٦) أي في قوله تعالى: ﴿عَنْ عِبَادِهِۦ﴾.
ورد عليه الدماميني بأنه لا شاهد فيها لجواز التعلُّق بمحذوف أي: يقبل التوبة صادرة عن عباده.

(٧) الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُواْ يُوعَدُونَ﴾ سورة الأحقاف ١٦/٤٦.
مذهب المصنِّف في هذه الآية كالآية السابقة، وهو مجيء «عن» في قوله: «نتقبل عنهم..» بمعنى من، ومذهب الدماميني في هذه كمذهبه في رَدّه في الآية السابقة بأنه يمكن تخريجها على تقدير: يتقبل أحسن ما عملوا صادراً عنهم.

(٨) الآية: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سورة المائدة ٢٧/٥.
دليل المصنف أن تقبل هنا في المواضع الثلاثة تعدّى بمن فيحمل فيما تقدَّم على ما فيها، وتكون «عن» في الآيتين السابقتين بمعنى «من».

(١) هذه الآية غير مثبتة في م١/٤٤ أ.
وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة ١٢٧/٢.

(٢) في همع الهوامع ٤/١٩٠ «قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك: والاستعانة كالباء»، وفعل مثل هذا المرادي في الجنى الداني/٢٤٦، وانظر معاني الحروف للرماني/٩٥، فقد ذكر معنى الباء وترك الاستعانة.

وأشار السيوطي في الهمع ٤/١٩٢ إلى أنّ ابن هشام فَرّق بينه وبين الباء.

(٣) سورة النجم ٥٣/٣.

(٤) أي المجاوزة.

وفي البحر ٨/١٥٧ «عن الهوى: أي عن نفسه ورأيه، وذهب أبو عبيدة إلى أن معناه بالهوى، واحتج بأنه كقوله تعالى: «فاسأل به خبيراً» وانظر القرطبي ١٧/٨٤ - ٨٥.

وذكر العكبري الوجهين في التبيان ١/١٨٦، فقال: «عن: على بابها أي لا يصدر نطقه عن الهوى، وقيل: بمعنى الباء».

ومثل هذا في تفسير الماوردي ٥/٣٩١، وما ذهب إليه أبو عبيدة في شرح الكافية ٢/٣٤٢.

ونقل القرطبي عن النحاس رَدَّ رأي أبي عبيدة، وأَخْذَه بالرأي القائل إنها على بابها، ولم أجد هذا في إعراب النحاس في سياق الآية.

(٥) الاستعانة كالباء، وفي الرصف/٣٦٩ «أن تكون بمعنى الباء»، وفي الأزهية/٢٨٩: «أن تكون أيضاً مكان الباء».

(٦) نَصّ المصنِّف من الجنى الداني/٢٤٦، وانظر التسهيل/١٤٦، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٧/٢.

(٧) في م٦٨/٣ أ «ومثله بقوله: رميت».

(٨) و«عن» هنا بمعنى الباء، وانظر الأزهية/٢٨٩: «والعرب تقول: رميت عن القوس، أي: رميت بالقوس» وانظر الهمع ١٩٠/٤.

(١) في م٤٤/١ ب وم٢٥/٢ ب «حكاها»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «حكاهما»، وهو الأَلْيَق بسياق النص.

وانظر النص في معاني الفراء ٢٦٧/٢، والأزهية/٢٨٩ والجنى الداني/٢٤٦ ونص الفراء في المعاني: «لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس، يراد به معنى واحداً».

(٢) أي فيما رواه الفراء عن العرب.

(٣) هذا الرد للمرادي في الجنى الداني/٢٤٧ «قلتُ: وفي هذا رَدّ على من قال: «إنه لا يُقال: رميت بالقوس» إلا إذا كان هو المرميّ، وقد ذكر ذلك الحريري في دُرَّة الغواص».

فانظر نصّ المصنف ونصّ المرادي وادعُ لابن هشام بالرحمة. ونصُّ الحريري في درة الغواص/ ١٦٩ - ١٧٠.

قال: «وكذلك يقولون: رميتُ بالقوس، والصواب أن يُقال: رميت عن القوس، أو على القوس، كما قال الراجز:

أَرمِي عليها وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ * وهي ثلاثُ أَذْرُعٍ وإصبَعُ

فإن قيل: هَلاّ أجزتُم أن تكون الباء في هذا الموطن قائمة مقام عن أو على كما جاءت بمعنى «عن» في قوله تعالى: «سأل سائل بعذاب واقع» وبمعنى «على» في قوله سبحانه: «وقال اركبوا فيها باسم الله»؟ فالجواب عنه أن إقامة بعض حروف الجر مُقام بعض إنما جُوِّز في المواطن الني ينتفي فيها اللبس، ولا يستحيل المعنى الذي صيغ له اللفظ، ولو قيل ههنا: رميتُ بالقوس، لدلَّ ظاهر الكلام على أنه نبذها من يده، وهو ضِدُّ المراد بلفظه، ولهذا لم يَجُز التأوُّل للباء فيه».

(٤) في م٣/٦٨ أ «إلاّ إِن..».

(٥) أي الفراء، وقد نقلتُ نَصَّهُ قبل قليل.

(٦) البيت لزيد بن رزين بن الملوح، وهو شاعر فارس، وفيه روايات:
إِنْ نفساً: كذا بالنصب، وأَنْ نفس: بفتح همزة «أَنْ»، وفي المحتسب: أتدفع عن نفس.
= وفي رواية: فهل أنت عما بين جنبيك تدفع. وليس في هذه الرواية شاهد لما سبق من أجله البيت.
والحِمام: الهلاك والموت، وأتجزع: الهمزة للاستفهام التوبيخي، فقد وَبَّخ ابن عمه على جزعه من الموت.
والشاهد على رواية المصنف أَنّ «عن» زائدة للتعويض عن أخرى محذوفة، وكان الأصل فيه: فهلا عن التي بين جنبيك..
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٠٤/٣، والجنى الداني/٤٨، وشرح السيوطي ٤٣٦/١، وهمع الهوامع ١٦٣/٤، وشرح الأشموني ٤٧١/١، والمحتسب ٢٨١/١، والمؤتلف والمختلف/٢٩١، وذيل الأمالي/١٠٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٦٨/٢.
(١) في م٦٨/٣ أ «دافع».
(٢) النص في المحتسب ٢٨٢/١ وقد تصرَّف فيه ابن هشام.
قال ابن جني: «فهلا عن التي بين جنبيك تدفع، فزاد «عن» في قوله: عن بين جنبيك، وجعلها عوضاً من «عن» التي حذفها وهو يريدها في قوله: فهلا التي، ومعناها: فهلا عن التي».

(٣) من أوجه « عن » الثلاثة، والنص في الجنى الداني/٢٤٩، وانظر رصف المباني/٣٧٠، والمقرب ١/١٩٥.
(٤) في الجنى الداني/٢٤٩ «القسم الثاني من قسمي الحرفيه أن تكون بمعنى أَنْ».
(٥) هي لغة تميم وأسد قيس، وانظر شرح المفصل ٨/١٤٩، والتاج/ عنن، وفي شرح البغدادي ٣/٣٠٧ «وهي لغة مرجوحه»، وانظر الخصائص ٢/١١، وأمالي ثعلب/ ٨٠ - ٨١، والجنى الداني/٢٤٩.
(٦) أنشد هذا البيت ذو الرُّمَّة لعبد الملك في مطلع قصيدة.
الرواية في الجنى الداني: تَوَسَّمْت، ومثله في نسخة الدماميني/٢٩٦، والدسوقي ١/١٦١، وفي اللسان والتاج رواية: أَأَن، أيضاً، وأعن.
= والخرقاء هي مَيّة التي كان يشبب بها، وقد قالت: إنني خرقاء، فغلب عليها، والخرقاء: التي لا تحسن عملاً، والصبابة: الشوق، وماء الصبابة: الدمع.
والشاهد في البيت مجيء «عَن» حرفاً مصدرياً على لغة تميم.
وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٣/٣٠٦، وشرح السيوطي ١/٤٣٧، ورصف المباني/٣٧٠، وانظر ص/٢٦، والخصائص ٢/١١، وشرح المفصل ٨/٧٩، ١٤٩، ودُرَّة الغواص/١١٤، والخزانة ٢/٣٤١، الديوان/ ٤٧١، واللسان والتاج/ عن، رسم.
(١) «أي» ليس في م٤/٦٨ ب.
(٢) «أسالته» ليس في م٤/٦٨ ب.
(٣) في م٢/٢٦ أ وم٥/٣٩ أ «وكذلك» ومثله في الجنى الداني/٢٥٠.
(٤) النص منقول من الجنى الداني/٢٥٠. وهو في المُفَصَّل/٣٠٠ و ٣١٨.
(٥) في م٥/٣٩ أ «أَنّ».
(٦) في م٢/ ٢٦ أ «عنعنة بني تميم».

(٧) في م٤/٦٨ ب «الوجه الثالث». أي الثالث من أوجه «عن»، وقد مضى وجهان في الحرفية، وهذا الثالث في الاسمية.

(٨) انظر تعليق الدماميني في الحاشية/٢٩٦ - ٢٩٧.

(٩) كذا في المخطوطات، وحاشية الدماميني/٢٩٧، وفي بقية النسخ المطبوعة «يتعيّن».

(١٠) البيت لقطري بن الفجاءة المازني.

وروايته في المخطوطات كما أثبتُّه «مَرَّة»، ومثله في طبعة مبارك وزميله، والدسوقي، وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين «تارة»، ومثله في نسخة الدماميني. وحاشية الأمير.

والدريئة: الحلقة التي يرمي فيها المتعلم ويطعن، أي: أن الطعن يقع فيه كما يقع في تلك الحلقة، أو انه يصير سترة لغيره من الطعن.

والشاهد في البيت أن «عن» اسم بمعنى «جانب».

وقطري: رأس الخوارج، وهو أحد أبطالهم المعروفين، وهو منسوب إلى قطر، والمازني: نسبة إلى مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، وله شعر جيد، وهو مع شجاعته يُعَدُّ من البلغاء.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣١٠، وشرح السيوطي ١/٤٣٨، والخزانة ٤/٢٥٨، والحماسة ١/١٣١، وشرح المفَصّل ٨/٤٠، وحاشية الصبان ٢/٢١٦، وشرح التصريح ٢/١٩، وأوضح المسالك ٢/١٥٠، وشرح ابن عقيل ٣/٢٩، وشرح اللمع لابن برهان ١/١٦٦.

(١) أي تحتمل «عن» الاسمية.

(٢) تتمة الآية: ﴿.. وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ سورة الأعراف ١٧/٧.

(٣) أي: تقدر «عن» معطوفة على مجرور «من».

(٤) أي: الأول أو الثاني.

(٥) كما هو ظاهر كلام الجماعة، لا شاهد فيه على هذا.

(٦) في الجنى الداني/٢٤٣ «فإن قلت: ما معنى «من» الداخلة على «عن»؟ قلت: هي لابتداء الغاية، قال بعضهم: إذا قلت: «قعد زيد عن يمين عمرو» معناه: ناحية يمين عمرو، واحتمل أن يكون قعوده ملاصقاً لأول ناحية، وألاّ يكون، وإذا قلت: «من عن يمينه» كان ابتداء القعود نشأ ملاصقاً لأول الناحية.

قال ابن مالك: «إذا دخلت «من» على «عن» فهي زائدة». وانظر حاشية الدماميني/٢٩٧.

(٧) هذا قول النحاة غير ابن مالك.

(٨) في م٣٩/٥ أ «كون القعود البعيد..».

(٩) لأن ابتداء الغاية يقتضي ذلك.

قال الدسوقي: «أي لأن المعنى قعدت مبتدئاً القعود من جانب يمينه، وإذا ابتدأ العقود من أول الجانب كان ملاصقاً لأول الناحية» انظر ١٦٢/١.

(١) أي من المواضع التي تتعيَّن فيها الاسمية.

(٢) كذا في م١/٤٤ ب وم٣/٧٨ أ وم٤/٦٨ ب والدماميني والدسوقي، وفي المخطوطتين: الثانية والخامسة وبقية المطبوع «يدخل».

(٣) وإذا دخل «على» على «عن» تعينت الاسمية، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا عند الضرورة للتأكيد. انظر دماميني/٢٩٧.

(٤) قائل البيت غير معروف، وتمامه ما وضعته بين معقوفين، والسانح: ما أتى عن يمينك من الطير، وهو مما تتيمّن به العرب. وسُنّحاً: جمع سانح، قطيع: أي مقطوع.

والمعنى: أيُّ يُمْنٍ وأيُّ فائدة في مرور الطير من جهة اليمين، واليد اليمنى مقطوعة؟ ولو مَرّت قبل قطع يميني لتيمنت بها.

قال البغدادي: «ولم أقف على بقية الأبيات، ولا على قائله حتى أتحقق مقصود الشاعر من السياق».

والشاهد في البيت مجيء «عن» اسماً لدخول حرف الجر «على» عليها.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣١٢، وشرح السيوطي ١/٤٤٠، والجنى الداني/٢٤٣، والهمع ٤/٢١٩، والعيني ٣/٢٠٦.

(٦) وقوله: «الثالث» أي من محل تعيُّن اسمية «عن».
(٧) في البيت رواية أخرى «ولكن حديثاً» كذا بالنصب.

وقوله: دَعْ: كذا فيما بين يَدَيّ من المخطوطات، ومثله في شرح البغدادي والدماميني، وشرح السيوطي.
وجاء في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد، وحاشية الدسوقي، والأمير: «وَدَعْ» وفي الديوان: دع.
وفي التاج: فَدَع، ومثله في النهاية واللسان.
وهذا البيت مطلع أبيات لامرئ القيس قالها حين أغارت عليه بنو جديلة، فذهبت بإبله، فلحق بها جار لهم يقال له: خالد، فردّها ثم انتقل هو فنزل في بني ثُعَل.
والنهب: المال المنهوب، وحَجَراته: بفتح الحاء والجيم جمع حَجْرَه وهي الناحية.
وجاءت عند مبارك وزميله، والشيخ محمد «حُجُراته» كذا بضمتين، وعلّق مبارك على البيت بقوله: الحُجُرات: حظائر الإبل. كذا!.
والمعنى: دَعِ النهب الذي كان، وحَدّثني عن الرواحل التي ذهبت أنت بها ما فعلت؟
قالوا: ومثل هذا يُضْرَب لمن ذهب من ماله شيء، ثم ذهب بعده ما هو أَجَلُّ منه.
والشاهد في البيت مجيء «عن» اسماً؛ لأن فاعل «دع» ومجرور «عن» ضميران عائدان على المخاطب، فيتعيَّن أن يكون «عن» اسماً، وإلا لزم تعدّي الفعل الرافع للضمير إلى ضمير منفصل في غير باب ظن وفَقِد وعَدِم وهو باطل، وإذا بطلت الحرفية لزمت الاسمية.
وذكر المرادي أن ابن عصفور ذهب فيها هذا المذهب أيضاً.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣١٥، الجنى الداني/٢٤٤، والمقرب ١/١٩٥، والعيني ٢/ ٣٠٧، وهمع الهوامع ٤/١٨٩، وشرح السيوطي ١/٤٤٠، والديوان/٩٤، مجمع الأمثال ١/٢٦٨، واللسان والتاج والنهاية/ جحر.

(١) تتمة البيت ما أثبتُّه بين معقوفين، وجاء في م٣/٦٨أ كاملاً، والشاهد فيه جعل «عن» في البيت اسماً لاحرفاً، كالبيت السابق. وأبو نواس هو أبو علي الحسن بن هانئ، ويُسمّى أبا نواس لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقه، ولد في البصرة عام ١٤٥، ونشأ فيها ثم خرج إلى الكوفية، ومات ببغداد سنة ١٩٥ هـ.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣٩، وهمع الهوامع ٤/١٨٩، والديوان/٧٤.

(١) تقدَّم مثله في «على» عند حديثه عن الثاني من وجهيها، وهو كونها اسماً بمعنى «فوق»، وكان بيان ومناقشة في المسألة فارجع إليها.

(٢) في م٢/٢٦ أ وم٥/٣٩ أ «أنها».

(٣) دماميني/٢٩٨ «وقد مرّت المنازعة في مثله بأن ما كان بمعنى شيء لا يلزم أن يصح حلوله محلها».

(١) هذا في غالب الأمر، وقد يُستعمل معرباً في الاستقبال بلا نفي، يقال: افعل ذلك من ذي عَوْضٍ، أي: فيما يستقبل، وقد يستعمل مبنياً في الماضي بلا نفي. انظر الدماميني/٢٩٨، وهمع الهوامع٣/ ٢١١.

(٢) قال أبو حيان: «وقد يُضاف إلى العائضين، أو يُضاف إليه فيعرب..» همع الهوامع ٣/٢١٢، وقد نقله عن الارتشاف، وهو فيه في ص ١٤٢٦.
وفي التهذيب: «قال أبو زيد: يُقال: لا أفعله عوض العائضين ولا دهر الداهرين، أي: لاأفعله أبداً» وانظر شرح المفصل ٤/١٠٩.

(٣) والبناء لِقَطْعِه عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، فصار كالحرف من حيث افتقاره إلى غيره.
قال السيوطي «وبني لشبهه بالحرف في إبهامه؛ لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان». همع الوامع ٢١٢/٣.

(٤) لحذف المضاف إليه، وكذا «بَعْدُ».
وفي شرح التسهيل لابن عقيل ٥١٩/١: «وقال ابن السِّيد: زعم المازني أنه يُضَمُّ ويُفْتَحُ ويُكْسَرُ. انتهى، فالضَّمُّ: حملاً على بَعْدُ، والفتح كراهة اجتماع الواو والضمة، والكسر على أصل التقاء الساكنين» وانظر شرح المفصل ٤/١٠٨.

(٥) في م٣٩/٥أ «ويُسَمّى».
وذكر الدماميني أن حديث المصنِّف هنا هو لابن جني في التنبيه على مشكل أبيات الحماسة انظر/ ٢٩٨، وذكر البغدادي هذا لابن جني في الخزانة ٢٠١/٣، ووجدت النصَّ لابن جني في الخصائص ٢٦٦/١، وذكر أنه تقصَّى هذا في كتابه الموسوم بالتعاقب.
ووجدت حديث ابن جني هذا في شرح المفصل ٤/١٠٩ من غير عزو.

(١) في م٢ ٢٦/٢ «لأنّ الدهر..»، وسقط من النص: «وقيل: بل». ونقل صاحب الخزانة نص ابن هشام.

(٢) في م١ و م٢ «يَسْلُبُ ويُعَوِّض» كذا على البناء للفاعل، وفي بقية المخطوطات على البناء للمفعول. وفي م٣ ٦٩/٣ أ «يستلب» وكذا جاء النص في الخزانة، والمعنى أن الدهر يأخذ ويعطي.

(٣) البيت من قصيدة للأعشى مدح بها المحلَّق العامري، وقبله:

لعمري لقد لاحتْ عيون كثيرة ... إلى ضوء نار في يَفاع تَحَرَّقُ

تُشَبُّ لمقرورين يصطليانها ... وبات على النار النّدى والمُحَلَّقُ

رضيعي لبان.. البيت.

وكان الأعشى يوافي سوق عكاظ كل سنة، وكان المحلّق، واسمه عبد العزى، من بني عامر بن صعصعة، مئناثاً مملقاً، فطلبت منه زوجه أن يتعرَّض للأعشى، فهو إِنْ مَدَحَ رَفَع، وإن ذَمَّ وضع، ففعل، فلما عرف الأعشى قصته مدحه بهذه القصيدة التي أفضت إلى زواج بناته الثماني.

والقصَّة مبسوطة في الخزانة ٢١٢/٣، وشرح الشواهد للبغدادي ٢٧٨/٢ - ٢٧٩، رضيعي لبانٍ: مُثَنّى رضيع، وهو نصب على المدح، أو حال من الندى والمحلَّق.

واللِبَان: بكسر اللام، لبن المرأة خاصة، وثدي: بالجر بدل من «لبان» تحالفا: تقاسما، أي أقسم كلّ منهما لا يفارق صاحبه أبداً، عَوْضُ: ظرف مبني على الضم بمعنى أبداً، والأَسْحَمُ: فيه أقوال، منها الليل، وداجٍ: مظلم.

والشاهد في البيت مجيء «عَوْضُ» ظرفاً لـ «نتفرَّق».

قال البغدادي: «ويَرِد عليه أن «لا» النافية لها الصدر، فتمنع عمل ما بعدها فيما قبلها، وأجاب عنه المصنف [ابن هشام] في آخر النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس بأنه مُغْتَفَرٌ لتوسُّعهم في الظروف».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٤/٣، وشرح المفصل ١٠٧/٤، والخصائص ٢٦٥/١، والخزانة ٣٠٩/٣، مقاييس اللغة ١٤١/٣، ١٨٩/٤، الديوان/٢٢٥، والارتشاف/١٧٨٧، الإنصاف ٤٠١/١، الاشتقاق لابن دريد/٢٤٠، وأمالي السهيلي/١١٣، أدب الكاتب/٤٠٧، همع الهوامع ٢١٢/٣، التهذيب واللسان والتاج/ عوض.

(١) أي «عوضُ» في البيت ظرف، والتقدير: لا نتفرّق أبداً.

(٢) هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وله كتاب «الأصنام»، «وهو كتاب جيد في بابه جمع فيه فأوعى..

والمذكور في كتاب الأصنام إنما هو السُّعَيْر وحده لامع عوض..» انظر الخزانة ٣/٢١٠.

(٣) هذا القول للكوفيين وقوله: «لا نتفرّق» جوابه. وذهب البغدادي إلى أن قوله «لا نتفرّق» جواب قوله: تقاسما.

وقال البغدادي: «وقول المصنِّف: وقال ابن الكلبي: قَسَم، وهو اسم صنم، هذا قول الكوفيين جعلوه مُقْسَماً به».

انظر شرح الشواهد ٣/٣٢٤ ـ ٣٣٥، و٣٢٦.

وفي الهمع ٣/٢١٢ «قال أبو حيان: وقد كثر استعمال «عوض» حتى أجروه مجرى القسم، كقوله: رضيعي لبان..».

وما جاء عند أبي حيان جاء مثله في التهذيب عن الليث أنها كلمة تجري مجرى اليمين. وانظر شرح المفصل ٤/١٠٨.

(٤) قائل البيت رُشَيْد بن رُمَيْض العَنَزي.
وقال الصاغاني في «التكملة والذيل والصلة»/ عوض: «وقال الجوهري: قال الأعشى: خلفتُ بمائراتٍ.. ثم قال: وليس البيت للأعشى، وإنما هو لرُشَيْد بن رُمَيْض». كذا!.
قلتُ: هذا من وَهْمِ الصاغاني، فإن نصَّ الجوهري ليس كذلك؛ فقد قال: «وقال ابن الكلبي: عوضُ في بيت الأعشى اسم صنم كان لبكر بن وائل وأنشد..» والمُنْشِئ هنا ابن الكلبي، وليس الأعشى فتأمل!!
ونقل الزبيدي نصَّ الصاغاني في التاج ولم يُعَلِّق عليه بشيء.
وفي الصحاح/مور، قال المحقق في الحاشية (٣) تعليقاً على هذا البيت: «الأعشى رشيد بن رميض الغفري» كذا! وهذا من غرائب المحققين، وما أكثرها!!
وبعد هذا البيت قوله: =

أَجُوبُ الأرضَ دهراً إِثْرَ عمروٍ ولا يُلْفَى بساحته بَعِيري

وقوله: بمائرات: أي بدماء مائرات، ومار الدم: جرى على وجه الأرض. العَوْضُ: هنا الصنم، وهو ما ذكر البيت ابن الكلبي لبيانه.
والأنصاب: حجارة منصوبة أمام الحرم للعبادة.
والسُّعَيْر: مُصَغّراً، اسم صنم، وهذا هو صواب ضبطه، وقد أنبه ياقوت على أنه بالتصغير، وذكر صاحب التاج أنه مثل زُبَيْر، وأنّ مَن ضبطه كأمير فقد غلط، وقد أنبه عليه صاحب العباب أيضاً.
وجاء ضبطه في اللسان والصحاح بفتح السين، وهو ضبط قَلَم، وفي بقية المراجع بالتصغير، وقد ضبطه الشيخ محمد محيي الدين وكذا مبارك وزميله بالفتح، وهو ضبط لا تحقيق فيه.
وذكر البغدادي في الخزانة ٣/ ٢١٠ أنه رجع إلى كتاب الأصنام لابن الكلبي، فلم يجد فيه ذكر «عَوْضُ»، ولا ذكر صنماً لبكر بن وائل مع أنه ذكر أصنام القبائل، قال: والمذكور في كتاب الأصنام إنما هو السُّعَير وحده لامع عوض، قال: وكان لعَنَزَة صنم يقال له: سُعَير».
قلتُ: انظر هذا في كتاب الأصنام/ ٤١. هذا وقد ضبطه مبارك: السَّعِير.
والشاهد في هذا البيت مجيء «عَوْض» عند ابن الكلبي على ما ذكره ابن هشام، اسم صنم.
ورُشَيْد: شاعر مُخَضْرَم، وله أشعار في يوم الشيِّطين، وهو يوم كان لبكر بن وائل على بني تميم في عهد رسول الله ﷺ.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/ ٣٢٦، ٣٣٠، وشرح السيوطي ١/ ٤٤٢، والخزانة ٣/ ٢٠٩. والصحاح واللسان والتاج والتهذيب، والتكملة والذيل والصلة/ عوض، وفي الصحاح والتاج واللسان/ سعر. وفي اللسان والتاج/ مور.

(١) أي كلام ابن الكلبي، وهو في الصحاح واللسان/ عوض.

(٢) أي: ولو كان «عوض» اسم صنم كما قال، مقسماً به.

(٣) ذهب الدماميني إلى أنّ كلام ابن الكلبي يمكن أن يصحّ إذا جعل «عوضُ» من قوله «قسم» ساداً مَسَدّ القسم كما تقدّم، فأطلق عليه أنه قسم بهذا الاعتبار، وبناؤه حينئذٍ متجهٌ لأنه ظرف مقطوع عن الإضافة. انظر الحاشية/٢٩٩، والخزانة ٣/٢١٠.

(١) وهو فعل غير منصرف لتضمنه معنى الحرف، هذا رأي الجمهور، وذكر بعضهم ما يدل على تصرفه، وأنه يقال: عَسَيْتُ أَعْسَى، ويقال: عسى يعسو، وعسى يَعْسَى، وحكى أبو زيد: عَسٍ، وجاء في شعر للمعرّي، وانظر بسط هذا عند الدماميني/٢٩٩، وانظر شرح ابن عقيل ٣٤١/١.

وذكر المرادي أنَّ مما يدل على فعليته اتصال ضمائر الرفع به نحو: عَسَيْتُ وعَسَيْتُم، وتاء التأنيث نحو: عَسَتْ هند أن تقوم. انظر الجنى الداني/٤٦١ - ٤٦٢.

(٢) نُقلت الحرفية عن ابن السراج، وحكاه أبو عمر الزاهد عن ثعلب، وحكاه الرضي عن الزجاج، وذُكِرَ هذا عن أبي علي الفارسي في أحد قوليه.

انظر شرح الكافية ٣٠٢/٢، والجنى الداني/٤٦١، والدماميني/٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) ولا هو حرف حين يتصل بالضمير المنصوب.

(٤) الرجز لرؤبة، وقبله: تقول بنتي: قد أَنَى إناكا

فاستعزِمِ الله ودَعْ عساكا * ياأبتا ... ...

وعلك: لعلك، والخبر محذوف، وأَنَى،: قَرُبَ، والإنا: الوقت.

ومعنى البيت: حان وقت ارتحالك إلى سفر تطلب رزقاً، فسافر فلعلك تجد ذلك.

والشاهد في البيت مجيءُ «عسى» فعلاً اتصل به ضمير النصب.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٣٤/٣، والجنى الداني/٤٦٦، وشرح السيوطي ٤٤٣/١، والخصائص ٩٦/٢ «عساكَنْ»، الخزانة ٤٤١/٢، العيني ٢٥٢/٤، همع الهوامع ١٤٥/٢، المقتضب ٧١/٣، أمالي الشجري ٧٦/٢، ١٠٤، الإنصاف/٢٢، الكتاب ٣٨٨/١، ٢٩٩/٢ «عساكن»، شرح التصريح ٢١٣/١، ١٧٨/٢، شرح الأشموني ٢٢٨/١، شواهد الشافية/ ٢٤٣، الديوان/١٨١، شرح المفصل ١٢/٢، ١١٨/٣، ١٢٠، ١٢٣/٧، ٨٧/٨، ٢٣/٩.

(١) ذهب سيبويه إلى أنَّ «عسى» إن اتصل به ضمير نصب فإنه يكون حرفاً عاملاً عمل «لعلّ»، فالياء وأخواتها في موضع نصب اسماً لها، وأَنْ والفعل في موضع رفع خبراً لها، انظر الجنى الداني/٤٦٧، وشرح الكافية٢/٣٠٢.

قال سيبويه: «وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة، قال الراجز وهو رؤبة: يا أبتا علك أو عساك. والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك «ني»، قال عمران بن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساي، لكنهم جعلوها بمنزلة لعلَّ في هذا الموضع» الكتاب ١/٣٨٨.

وتعقب المبرد سيبويه في المقتضب ٣/٧١، وذكر أنه غلط منه.

وانظر الهمع ٣/١٤٥ ـ ١٤٦، وشرح الكافية الشافية ١/٤٦٣، وشرح التسهيل ١/٣٠١، والمقرب ١/١٠١.

(٢) ذكر السيوطي في الهمع ٢/١٤٦، أن مجيء عسى بمعنى لعلّ هو مذهب السيرافي، كما جاء في بيت رؤبة، وأنه في هذه الحالة يقتصر على الضمير المنصوب، ويكون الخبر محذوفاً.

وكذا ذكر المرادي في الجنى الداني/٤٦٨. وهذا الذي حكاه السيرافي ضعَّفه المرادي، لأن فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد. ومثل هذا عند الدماميني/٣٠٠.

(٣) الإشفاق: الخوف، وهو عند ابن عقيل قليل. شرح التسهيل ١/٢٩٤.

(٤) أي الترجي والإشفاق.

(٥) الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢١٦.

قال أبو حيان: «وعسى أن تكرهوا شيئاً... عسى هنا للإشفاق لا للترجّي، ومجيئها للإشفاق قليل، وهي هنا تامَّة لا تحتاج إلى خبر...، وعسى أن تحبوا شيئاً... عسى هنا للترجي، ومجيئها له هو الكثير في لسان العرب» البحر ٢/١٤٣ ـ ١٤٤.

(١) في م١/٤٥أ «ويُستعمل» بالياء من تحت، ومثله عند الدماميني/٣٠٠، وفي بقية المخطوطات والمطبوع بالتاء من فوق.

(٢) في م٥/٣٩ ب «كاد...» وهو تحريف.

وعسى ـ على هذا ـ فعل ناقص مثل «كان» يرفع اسماً وينصب خبراً، وزيد: اسمها، وأن يقوم: في محل نصب لأنه الخبر، وهذا رأي الجمهور، وهو الصحيح عند ابن عصفور، انظر الجنى الداني/٤٦٤، والمقرب ٩٨/١.

(٣) والمصدر حَدَث.

(٤) وهو زيد.

(٥) في م٥/٣٩ ب «ولا يكون خبراً عن الذات، فأجيب...».

(٦) ذهب الرضي إلى أن هذا تكلُّف، إذ لم يظهر المضاف في اللفظ، لا في الاسم ولا في الخبر، انظر شرح الكافية ٣٠٢/٢، وحاشية الشمني/٣٠٠.

(٧) فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى، فلا إشكال فيه. دماميني/٣٠٠.

(٨) فيكون من باب الإخبار عن الذات بوصف صادق عليها كما في «زيد قائم» فلا إشكال فيه أيضاً. انظر المرجع السابق.

(٩) أي مثله في حذف المضاف من الأول أو الثاني.

(١) الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ...﴾ سورة البقرة ١٧٧/٢.

(٢) في م٦٩/٣ ب ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾.

(٣) «مَنْ آمن بالله» غير مثبت في م٦٩/٣ب، وم٦٩/٤ب، وجاء هذا عند الدماميني في الشرح، وليس في متن نصِّ المصنف.

(٤) فحذف المضاف من الثاني، وفيه تكلُّف عند الدماميني، وتقدمه إلى هذا الرضي، ووجه التكلُّف أنَّ هذا المضاف المُقَدَّر لم يظهر في اسم أو خبر، قال: «والتنظير بالآية ليس في موقعة، لأنها تركيب واحد جزئي حذف منه المضاف للقرينة، والمتكلِّم فيه تركيب كلِّي ينطبق على ما لا ينحصر من الجزئيات، إذ ليس الكلام في «عسى زيد أن يقوم» بخصوصه بل فيه وفي أمثاله.... إلى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر، فإذا حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد» دماميني/٣٠٠ - ٣٠١.

(٥) الثاني مما يجاب به من ذكر هذا المثال، وفيه جواز ما ظاهره مجيء الخبر مصدراً والمخبر عنه ذات.

(٦) أي من باب المبالغة، وقد تعقَّب أصحاب الحواشي المصنِّف، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أنه إن أُريد به الإخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فتخريج الآية على ذلك غير جيد لما يلزم عليه من تعلُّق النفي بالمبالغة، فلا ينتفي أصل المعنى. انظر الدماميني/١/٣٠١، والدسوقي ١/١٦٣.

ونقل هذا الأمير عن الدماميني في ١/١٣٢ ثم قال: «وجوابه أنه على غير الغالب من انصباب النفي، أو أنه مبالغة في النفي لا المنفي...».

(٧) في م٤/٦٩ ب « أو صوم».

(٨) أي مثله في الإخبار عن الذات بالمعنى على سبيل المبالغة ما جاء في الآية التالية على تقدير: وما كان هذا القرآن افتراءً.

(٩) الآية: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة يونس ١٠/٣٧.

(١) من الأجوبة على الاستشكال المتقدم، وهو كون الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات.

(٢) في قولنا: عسى زيد أن يقومَ.

(٣) وبجعلها زائدة يرتفع المحذور، ويكون الإخبار مع الزيادة كقولنا: زيد يقوم، وهو مما لا خلاف فيه، وانظر شرح الكافية ٢/٣٠٢.

(٤) والزائد لا يَنْصب إلا عند الأخفش.

(٥) قال الدماميني: «وللخصم أن يقول: كم من زائد يلزم، فلم يكن عدم سقوطه مؤثراً في زيادته» انظرص/٣٠١.

(٦) في إعراب مثل «عسى زيد أن يقوم».

(٧) وزيد: على هذا فاعل، وأن يقوم مفعول به، والفعل مضمَّن معنى «قارَب» فهو مثل قولك: قارب زيدٌ القيامَ.

انظر الجنى الداني/٤٦٤.

(٨) أو «عسى» فعل لازم اكتفى بفاعله وهو «زيد».

(٩) وهو «مِن» وأصله: قرُبَ من أن بفعل، وحذف حرف الجر. انظر الجنى الداني/٤٦٤.

وقال المرادي: «ووجهه أنّ أنْ والفعل مقدّرٌ بالمصدر، والمصدر لا يكون خبراً عن الجثة، وأجيب بأن المصدر قد يخبر به على سبيل المبالغة».

وتعقب الرضي في شرح الكافية أصحاب هذا المذهب فقال: «وفيه نظر، إذ لم يثبت في «عسى» معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً...» انظر ٢/٣٠٣.

(١٠) في إعراب «عسى زيد أن يفعل».

(١١) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين/١٥٢ «وأنْ يفعل»، وأشار إلى أنه في نسخة أخرى «وأنْ والفعل». قلتُ: كل ما بين يديّ من النسخ جاء كذلك، ومثله في المطبوع.

(١٢) النص في الجنى الداني/٤٦٤، ومثله في شرح الكافية ٢/٣٠٣.

(١) هذا الردُّ للمرادي، قال: «ورُدَّ ما ذهب إليه الكوفيون بوجهين: أحدهما: أنه بدلٌ قبل تمام الكلام، والآخر: أنه لازمٌ، والبدلُ لا يكون لازماً»

وتعقب الدماميني ابن هشام بأنه ليس ما يمنع من أن يكون البدلُ لازماً. انظر الحاشية ١/٣٠١.

(٢) في م٢/٢٦أ وم٤/٦٩ب، وم٥/٣٩ «يكون حينئذٍ بدلاً...».

(٣) في إعراب «عسى زيد أن يفعل».

(٤) أي «عسى».

(٥) نسب المرادي هذا القول إلى ابن مالك، وذكر أنه اختاره في شرح التسهيل، فعسى ناقصة، والمرفوع اسمها، وأنْ والفعل يَسُدُّ مَسَدَّ جزئي الإسناد، ونَظَّرهُ بقوله: «ولا تَحْسَبَنّ...» الآية بالخطاب... الجنى الداني/٤٦٥ وانظر الهمع ٢/١٣٨.

(٦) تتمة الآية: ﴿..إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ سورة آل عمران ٣/١٧٨.

والقراءة بتاء الخطاب في «تَحْسَبَنَّ» عن حمزة والمطوعي، والخطاب للرسول ﷺ، أو لكل أحد.

وزعم أبو حاتم أن قراءة التاء لحن لايجوز، وتابعه على ذلك جماعة.

وانظر القراءة في المراجع التالية:

البحر ٣/١٢٢، التيسير/٩٢، الإتحاف/١٨٢، السبعة/٢٢٠، شرح الشاطبية/١٧٧، البيان ١/٢٣٢، وتقدمت هذه القراءة في باب «أنْ»، وتأتي مرة ثالثة في حرف الكاف.

قال أبو حيان: «وقرأ حمزة بتاء الخطاب، فيكون «الذين كفروا» مفعولاً به، ولا يجوز أن يكون «إنما نملي لهم خير» في موضع المفعول الثاني، لأنه ينسبك منه مصدر المفعول الثاني في هذا الباب، هو الأول من حيث المعنى، والمصدر لا يكون الذات، فخرِّج ذلك على حذف مضاف من أول، أي: ولا تحسبن شأن الذين كفروا، أو من الثاني، أي: ولا تحسبن الذين كفروا أصحابَ أنّ الإملاء خير لأنفسهم حتى يصح كون الثاني هو الأول، وخرّجه الأستاذ أبو الحسن بن الباذش والزمخشري على أن يكون: «إنما نملي لهم خير لأنفسهم» بدل من الذين، ويكون المفعول الثاني حذف لدلالة الكلام عليه...» وانظر البحر ٣/١٢٢، والكشاف ١/٣٦٣.

(١) من استعمالات «عسى».

(٢) نحو: عسى زيد أن يفعل.

(٣) في م٣/٧٠أ وم٤/٧٠أ «هذا هو المفهوم». ومثله في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات، وحاشية الدماميني.

(٤) هذا نص المرادي، انظر الجنى الداني/٤٦٥، وانظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٢٩٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿... أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾ سورة العنكبوت ٢/٢٩.

(٦) قال المرادي: «فكما لم تخرج «حَسِبَ» بهذا عن أصلها لا تخرج «عسى» عن أصلها بمثل: «وعسى أن تكرهوا»، بل يُقال في الموضعين: سَدَّت أنْ والفعل مَسَدّ الجزأين» الجنى الداني/٤٦٥.

(٧) أي: من استعمالات «عسى».

(٨) أي يأتي بعد «عسى» فعل مضارع مجرّدٌ من «أَنْ» حملاً لها على «كاد»، نحو: عسى زيد يفعل.

(١) والسين مشاركة لـ «أَنْ» في الدلالة على الاستقبال.

(٢) وهو مجيء المضارع بعد «عسى» مجرداً من «أَن» وذكر المرادي في ص/٤٦٣ أنه قليل، وأنه لا إشكال في أن الفعل خبرها، وهي عاملة عمل «كان».

(٣) قائله هدبة بن الخشرم، وهو من قصيدة قالها في الحبس، والشاهد فيه مجيء المضارع المجرّد من «أن» في موقع الخبر، وهو «يكون...»، وهذا قليل. وتقدمت ترجمة هدبة.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٣٣٨، وشرح السيوطي ١/٤٤٣، وشرح الكافية ٢/٣٠٤، وشرح الكافية الشافية/٤٥٥، وشرح المفصل ٧/١١٧، ١٢١، وأوضح المسالك ١/٢٤٤، والمقرب ١/٩٨، وحاشية الصبان ١/٢٦١، وهمع الهوامع ٢/١٤٠، والخزانة ٤/٨١ - ٨٢، والعيني ٢/١٨٤، والجنى الداني/٤٦٢، والمقتضب ٣/٧٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٧، شرح الأشموني ١/٢١٧، الكتاب ١/٤٧٨.

(٤) وهو مجيء الخبر مفرداً.

(٥) قائله رؤبة، ويُرْوى: «في العذل» بدلاً من «اللوم» ويروى «لا تَلْحَني» بدلاً من «لا تُكْثِرَنْ»، ولحيتُه ألحاه إذا لُمْتُهُ.

ومعناه: أيها اللائم أو العاذل المُلحّ في عَذْله إني لا يمكنني مقابلة كلامك بما يناسبه من السَّبِّ، فإني صائم.

والشاهد فيه قوله: صائماً، فهو اسم مفرد جاء خبراً لـ «عسى»، وذهب البغدادي فيه إلى أنّ «عسى» فعل تام خبري، وصائماً: خبر لـ «كان» المقدرة، وأَنْ والفعل مفعول لـ «عسى».

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣٤١، وشرح السيوطي ١/٤٤٤، وشرح ابن عقيل ١/٣٢٤، شرح التسهيل ١/٢٩٧، الخزانة ٤/٧٧، ٧٩، الهمع ٢/١٤١، وقد ذكر المحقق أنه مجهول القائل.

(١) قالته الزباء لقومها عند رجوع قصير من العراق إليها ومعه الرجال.
والغُوَير: تصغير غار، وهو ماء لكلب في طريقه عند عودته.
ومعنى هذا المثل: لعلَّ الشرَّ يأتيكم من قِبَل الغوير، والأبْؤُس: جمع بُؤْس، وهو العذاب، او الشدَّة في الحرب.
وذكروا أنَّ هذا المثل يضرب للرجل، فيقال له: لعلَّ الشرَّ جاء من قبلك.
وانظر مجمع الأمثال ١٧/٢، والجنى الداني/٤٦٣، والمقرب ١/١٠٠، والمقتضب ٧٠/٣، والكتاب ٤٧٨/١، وشرح المفصل ١٢٢/٣، وفي ١٢٣/٥ «عسى أن يكون الغوير أبؤساً» وانظر ١٤/٧، ١١٦، ١١٩، ١٢٢، ومعاني الفراء ٤١٥/١، والخزانة ٤٤١/٢، ٥٤٥/٣، ٤/ ٧٧، ٧٨، ٨١، المستقصى ١٦١/٢.

(٢) أي: «عسى» في رجز رؤبة والمثل.

(٣) أي: عسى الغوير يكون أبؤساً، وأبؤساً: خبر ليكون المقدرة، وخبر عسى «يكون»، واسمها وخبرها.

(٤) أي في البيت: عسيت أكون صائماً، وصائماً: خبر للفعل يكون، ويكون واسمه وخبره خبرُ «عسى».

(٥) في م٣٩/٥أ «لهما» وكذا عند الدماميني.
وقوله: لها: أي لعسى، ولهما: أي عسى في البيت والمثل.

(٦) وهو رفع الاسم ونصب الخبر، ومع تقدير «أن» ثابتة في الخبر أو محذوفة، وهذا هو الاستعمال الأصلي.

(٧) أي في البيت.

(٨) وهو مجيء خبر «عسى» مقروناً بسين الاستقبال.

= قال المرادي في ص/٤٦٠: «قلت: وقد سُمِعَ وقوعُ السين في موضع لم تُسْمَع فيه «سوف»، وهو خبر «عسى»، فإنه قد ورد فيه وقوع السين موقع «أَنْ»، لأنها نظيرتها في الاستقبال، في قول الشاعر: عسى طيّئ..، وهذا شاذٌ لا يُقاس عليه، والله أعلم».

(١) قائل البيت قسامة بن رواحة، وفي بعض نسخ الحماسة قسام بن رواحة.

وقوله: عسى طيئ من طيئ، أراد أنَّ القبيلتين من طيئ، وإن طيئ كانت قبائل يكون أبداً بينهم قتال.

وغُلاَّت: جمع غُلّة، وهي حرارة العطش، وتكون في القلب، وجاء ضبط الغين عند مبارك وزميله والشيخ محمد محيي الدين بالفتح «غَلاّت» ولم أجد هذا عند غيرهم. وروايته في م١/٤٥ أ «سيطفئ» بالياء.

وقالوا: إذا سخن المزاج حمي البول واحتدّ، والبول ممرّه على الكلى، فكأنه قال: ستطفئ الغُلَل التي يظهر أثرها في البول.

والشاهد في البيت مجيء الفعل بعد «عسى» مقروناً بالسين، وهو نادر.

قال الرضي: «السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام «أَنْ» لكونها للاستقبال».

وقسامة شاعر جاهلي، وهو سنبسي، وقيل عنبسي.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣٤٤، وشرح السيوطي ١/٤٤٥، وشرح المفصل ٧/١١٨، ٨/١٤٨، وهمع الهوامع ٢/١٤١، والجنى الداني/٤٦٠، والخزانة ٤/٨٧، وشرح الكافية ٢/٣٠٤، والحماسة بشرح التبريزي ٣/١٢.

(٢) في الحالات الثلاث: مجيء المضارع مجرداً من أن، أو مقروناً بالسين، أو خبراً مفرداً.

(٣) من استعمالات «عسى»، وانظر الجنى الداني/٤٦٦.

(٤) في م٣/٧٠ـ وم٤/٧٠أ «عساني».
قال الدماميني: «ثبت في أكثر النسخ «عساني» بإثبات نون الوقاية، وثبت في بعضها بحذفها...»
انظر ص/٣٠١.

(٥) أي اتصال ضمير النصب بها قليل.

(١) أي في قولهم: عساي... إلخ.

(٢) أي مجرى «عسى»، ويأتي الحديث عن هذا في باب «لعلّ».

(٣) والمذهب الثاني في إعراب «عساي...» وما كان من بابه.

(٤) والمعنى في عساي: عسيتُ، وفي عساكَ: عسيتَ، وفي عساكِ: عسيتِ، وفي عساه: عسى هو، وذكر صاحب الخزانة أن هذا ليونس وتبعه عليه الأخفش.
قال المرادي: «واختار ابن مالك ـ رحمه الله ـ مذهب الأخفش لسلامته من عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له،...، ولأن نيابة المرفوع موجودة في نحو: ما أنا كأنت...» انظر الجنى الداني ص/٤٦٧، والخزانة ٢/٥٣٥.

(٥) انظر حديث ابن مالك في هذا شرح الكافية الشافية/٤٦٥.

(٦) الرجز لأعرابي من حِمْيَر، وبعده:

وطالما عَنّيتنا إليكا
لنضربَنْ بسيفنا قَفَيْكا

وقوله: عَصَيْكا، وهو موضع الشاهد، فالكاف بدل من التاء، والأصل: عَصَيْتَ بالخطاب.
وكلام ابن هشام هو لابن جني، قال في سر الصناعة: «أَبْدَل الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس».
وانظر البيت في شرح البغدادي/٣٤٧، وشرح السيوطي ١/٤٤٦، وسر الصناعة ١/٢٨٠، وشرح الشافية ٣/٢٠٢، وشرح شواهدها/٤٢٥، والجنى الداني/٤٦٨، والخزانة/٤٥٧، ونوادر أبي زيد/٣٤٧، والعيني ٤/٥٩١، وشرح الكافية الشافية/٤٦٥، ٢٠٧٩.

(١) «الإبدال التصريفي هو أن يؤتي بحرف عوضاً عن حرف آخر احترز به عن إبدال ضمير مكان ضمير بالإنابة كقولهم: ما أنا كأنت. انظر شرح الشواهد ٣/٣٤٨.

(٢) في شرح الكافية الشافية/٤٦٥ ذهب ابن مالك إلى نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب، وضمير الجر في التوكيد نحو: رأيتك أنت، ومررت بك أنت، وفي قولهم: ما أنا كأنت، وما أنا كإياك، قال: ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب لما قال سيبويه والمبرد لم يُقْتَصَر عليه في مثل: يا أبتا علك أو عساكا، لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف، وكذا ما أشبهه.

غير أنه في ص/٢٠٧٨ - ٢٠٨٠، كان يتحدث عن إبدال الجيم من الياء المشددة في مثل حجتي وحججتج، وما كان من بابه، فقال: «وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف، وإلا لزم أن تذكر العين؛ أن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة تميم...

وكان أيضاً يلزم أن تذكر الكاف لإبدالها من تاء الضمير كقول الزاجر:

يابن الزبير طالما عَصَيْكا

وطالما عَنَّيْتَنَا إليكا

أراد عصيت. وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة، وإنما ينبغي أن يُعْتَدَّ في الإبدال التصريفي بما لو لم يُبْدَل وُقِع في الخطأ أو مخالفة الأكثر».

هذا وقد أشار البغدادي إلى أن ابن مالك قد رجع في أول باب الإبدال إلى القول بالإبدال التصريفي، شرح الكافية، انظر شرح الشواهد ٣/٣٤٨.

وقد رأيت أن أنقل لك نَصّي ابن مالك بين بداية كتابه ونهايته، لترى أن متابعة ابن هشام - رحمه الله - لنصوص ابن مالك لم تكن على درجة من الاستقصاء الكافي قبل تعقبه فيما ذهب إليه، وأَحْسِبُ أنه لو كان يعلم بتراجع ابن مالك عما ذهب إليه في بداية كتابه وما انتهى إليه، لكان له غير هذا الحديث في صنيعه !!

(٣) ما يُرَدُّ به على الأخفش، ومثله في شرح ابن عقيل ١/٣٠٢.

(٤) البيت من قصيدة لصخر بن الجَعْد الخُضْري.

= وكأس: اسم امرأة، وهي بنت بجير بن سعد. وعَلّها: أي لعلّها، وتشكّي: أصله تتشكى. وأعودها: العيادة زيارة المريض.

والشاهد في البيت مجيء الخبر «نارُ كأس» مرفوعاً، وهو ظاهر، قالوا: وهذا قاطع ببطلان مذهب الأخفش، وهو مجيء الضمير المنصوب في موضع رفع اسم «عسى»، وأن الضمير المنصوب جاء في موضع الضمير المرفوع.

ولهذا قال صاحب البسيط: «ولو ظهر الخبر بغير أن يفعل لافْتُضِحَ الأخفش ا هـ».

وخَرّج الدماميني البيت على وجهين:

١ - نارُ كأس: اسم عسى - والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة.

٢ - ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع، وهو مثل: عسى زيد قائم، على ما حكاه ثعلب.

قال الدماميني: «وعلى كلا الوجهين لا يتم الردُّ» ا هـ. أي رَدُّ ابن هشام.

وتعقب البغدادي الدماميني بأنَّ الأول لا يصحُّ لأن المراد الإخبار عن النار التي رآها بأنها نار كأس لا العكس.

والثاني لا يصح لأن أبا حيان قال: «هذا شيء لا يعرفه البصريون، ولو كان كما زعم [الأخفش] لكان ثابتاً في نظمهم أو نثرهم، ولا نحفظه جاء في كلامهم».

وصخر من قيس بن عيلان بن مضر، وهو شاعر فصيح من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، وكان مغرماً بكأس، وأكثر من النظم فيها.

وانظر: شرح البغدادي ٣/٣٥٠، والجنى الداني/٤٦٩، والعيني ٢/٢٢٧، والخزانة ٤/٨١ - ٨٢ و٢/٤٣٥، والهمع ٢/١٤٦، وشرح السيوطي ١/٤٤٧.

(١) المذهب الثالث في إعراب: عساي...

(٢) أي: عسى.

(٣) المخبر عنه الذي كان حَقُّه أن يكون مرفوعاً.

(٤) فجاء منصوباً.

(٥) وجاء بالعكس، فجعل الخبر الذي حَقُّه النصبُ مخبراً عنه، فرفع، ففي قولنا: عساني أن أقوم: الياء خبرها مقدماً منصوباً، وأن أقوم اسمها مؤخر. وانظر همع الهوامع ١٤٦/٢.

(٦) انظر المقتضب ٧١/٣ - ٧٢، وشرح المفصل ١٢٣/٧، وشرح الكافية ٢٠/٢، والذي في المقتضب أن الكاف والياء والهاء في موضع نصب خبر عسى، واسمها مضمر فيها مرفوع.

(١) البيت لرؤبة، وقد تقدم في أول الحديث عن «عسى».

(٢) والأصل في مثل هذا الاقتصارُ على الفعل ومرفوعه.

ومما يردّ به على المصنف أن المبرد لم يذهب إلى حذف المرفوع وإنما جعله مضمراً.

(٣) المبرد والفارسي.

(٤) وهو «الكاف» من «عساكا».

(٥) قال الفارسي في التذكرة في قوله: يا أبتا عَلّكَ أو عساكا: «على حَدِّ: إني عسيتُ صائماً، في أن الفاعل مضمر، والكاف هو الخبر، كما أن «صائماً» هو الخبر، وإن خالفه في أنه معرفة و«صائماً» نكرة». قال المرادي: «وهذا تخريج غريب»، وقد نقله الدماميني عن المرادي، انظر الجنى الداني/ ٤٧٠، والدماميني/٣٠٣.

(٦) أي فجعل اسمها منصوباً وخبرها مرفوعاً، وجاء الضمير في «عساني» خبرها بحسب اللفظ، وهو في الحقيقة اسمها، وأن أقوم: اسمها لفظاً، وهو في الحقيقة خبرها: ١ هـ دردير، عن حاشية الدسوقي ١٦٦/١.

(٧) أي من استعمالات «عسى».

(٨) سقط «هذا» من م٤/٧٠ب.

وفي م١/٤٥ب بعد «هذا» قوله: «أيضاً» وهو غير مثبت في بقية المخطوطات، ولا المطبوع.

(٩) وفي شرح الرضي ٣٠٣/٢ «ولا يُضْمَرُ في «عسى» ضمير الشأن، لأنه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان «كاد» منها».

(١) أي مثل هذا التركيب.

(٢) الضمير المستتر الذي يعود على «زيد» وهو «هو» ويكون اسماً لعسى، وأن يقوم خبرها، وتكون عسى على هذا ناقصة، وانظر شرح التسهيل ٣٠٠/١، والهمع ١٤٥/٢.

(٣) أي تمام «عسى»، وتكون عندئذٍ مسندة إلى أَنْ والفعل، وزيد مبتدأ، على تقدير: زيد عسى قيامه.

(٤) أي خلوّ «عسى» من الضمير العائد على «زيد» المتقدم.

(٥) الوجه الأول: نقصان «عسى»، ويكون «زيد» اسم «عسى» مؤخراً، وأن يقوم: الخبر، وهو مقدَّم. والثاني: تمام «عسى» ويكون: أن يقوم زيد، فاعلاً بعسى، وانظر شرح التسهيل ٢٩٩/١.

(٦) هذا لا يصح إلا على الوجه الأول، وهو نقصان «عسى». ثم إنّ تقدير الإضمار في «يقوم» يلزم منه جعل الضمير عائداً على متأخر لفظاً وهو متقدم معنى.

(٧) عسى: يطلبه اسماً، ويقوم: يطلبه فاعلاً.

(٨) في م١/٤٥ب «فيُحْمَلُ».

(٩) اسم عسى مضمر، وزيد: فاعل «يقوم»، ويعود الضمير على متأخر.

(١٠) في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين «فإذا».

(١١) مثل هذا النص في شرح الأشموني ٢٢٧/١.

(١٢) وهو «يضرب».

(١٣) في م٤/٧٠ب «وهو عمرو».

(١) لأنه معمول لعسى لا ليضرب.

(٢) الآية: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ... الآية﴾ سورة الإسراء ٧٩/١٧. وفي هذه الآية لا يجوز جعل «ربّك» اسم «عسى»، لأن في ذلك فَصْلاً بالأجنبي، وهو «ربك» بين «يبعث» ومعموله وهو «مقاماً» وانظر البحر ٧٢/٦، وشرح الأشموني ٢٢٧/١، وفي همع الهوامع ١٤٤/٢ جعل «عسى» في الآية تامة.

(١) في التاج/علا، نَصُّ ابن هشام في «علُ»، ملخصاً، وقد ذكر الزبيدي في نهايته أنه نقله البدر القرافي في حاشيته.

(٢) في حاشية الدسوقي ١٦٦/١ «قوله: غير مضاف، أي: لفظاً، أما معنى فتارة يكون مضافاً بأن يُنوى معنى المضاف إليه، فيبنى حينئذٍ على الضم، وتارة يكون غير مضاف في المعنى واللفظ فيعرب مجروراً بمن»، وانظر حاشية الصبان ٢٥٥/٢.

(٣) من عُلْوِه ومن عِلْوِه، بضم العين وكسرها، وهو في الحالين بسكون اللام.

وفي حاشية الشمني ٣٠٥/١ «وفي بعض نسخ المغني ضبط عُلُوِّه، بضم العين واللام وتشديد الواو، وفيه نظر؛ لأن ذلك مصدر علا في المكان أو في الشرف أو في الأرض بمعنى تكبَّر، وليس معنى المصدر بمراد هنا».

قلتُ: ليس فيما بين يَدَيّ من النسخ مثل هذا الضبط الذي أشار إليه الشمني.

وفي شرح الكافية ١٠٢/٢ «وإذا قصدت بناء «علو» ساكنة العين وجب فتح فائها، وكان مع الإعراب يجوز ضمه وكسره».

(٤) أي في الأمر الثاني، وقالوا بإضافتها.

(٥) في الصحاح/علا، قال الجوهري: «ويقال: أتيته من علِ الدار، بكسر اللام، أي: من عالٍ، قال امرؤ القيس:

كجلمود صخر حطّه السيل من علِ». ونقل ابن منظور نَصَّ الجوهري في /علا.

(٦) قال ابن مالك:

واضْمُمْ بناءً «غيراً» اَنِ عَدِمتَ ما ... لـه أُضِيفَ، ناوياً ما عُدِما

قَبْلُ كَغَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ ... ودونُ، والجهاتُ أيضاً، وعَلُ

قال ابن عقيل: «وأما الحالة التي تبنى فيها فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه ونُوِي معناه دون لفظه فإنها تبنى حينئذٍ على الضم...».

انظر شرح ابن عقيل ٧١/٣، وأمالي الشجري ٢٦٣/٢، والمقتضب ١٧٥/٣، وشرح المفصّل ٨٩/٤، وشرح الكافية ١٠١/٢، ١٠٢.

(١) قائل البيت أبو ثروان العُكْلي الأعرابي.
قوله: لاأُظَلَّلُه، بالبناء للمفعول، والأصل: لا أُظَلَّلُ فيه. أَرْمَضُ: على البناء للفاعل، من رَمِضت قدمه إذا احترقت من الرمضاء.
أَضْحَى: من ضَحِيَ يَضْحى إذا أصابه حَرُّ الشمس. وضبط هذين الفعلين عند العيني أُرْمَضُ أُضْحَى على البناء للمفعول، وتبعه السيوطي، وكذا جاء الضبط عند مبارك وزميله، ولعله غير الصواب.
قال البغدادي: «وقال العيني: بالبناء للمفعول، وتبعه السيوطي وهو خطأ، لأن كلاً منهما فعل لازم مسند إلى ضمير المتكلم» والشاهد في البيت قوله: «من عَلُهْ»، الهاء فيه للسكت وليست ضميراً أضيف إليه «عَلُ».
وذكر السيوطي في الهمع أن اتصال هاء السكت به شاذ؛ لأنها لا تتصل بمنادى مضموم، ولا بمبنيّ لقطعه عن الإضافة.
وأبو ثروان من الأعراب الذين كانوا ملازمين أبواب الخلفاء، تؤخذ عنهم اللغة والأشعار والنوادر، وكان يلازم الكسائي، وتفسير الفراء فيه نقل كثير عنه وعن أمثاله.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٥٣/٤ - ٣٥٤، وشرح السيوطي ٤٤٨/١، والخزانة١ /٤٠٤، والعيني ٥٤٥/٤ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٢، وهمع الهوامع ١٦٧/٣، ٢١٨/٦.
(٢) وليس ضميراً أضيف إليه «عَلُ».
(٣) أي: عَلُ مبني على الضم.
(٤) بل يكون معرباً مجروراً بمن.

(١) النصُّ في الخزانة، نقله البغدادي عن المصنف انظر ١/٤٠٤.

(٢) في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين «تشبيهاً له...» ومثل هذا في حاشية الأمير. وهذه الزيادة غير مثبتة في المخطوطات، وحاشية الدماميني.

(٣) النص في م٣/٧٠ب «فوقية معينة لا فوقية مطلقة»، وكذا جاء النص في الخزانة منقولاً عن ابن هشام انظر ١/٤٠٤.

(٤) الأرض التي اشتدَّ حرها.

(٥) ويصيبه حَرُّ الشمس.

(٦) أي مثل البيت السابق في مجيء «عَلُ» مبنياً على الضم.

(٧) البيت من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي ـ الفضل بن قدامة.

وقد ورد أبو النجم على هشام بن عبد الملك مع الشعراء، فقال لهم هشام: صِفُوا لي إبلاً فقطروها، وأوردوها، وأصدروها حتى كأني أنظر إليها، فأنشد أبو النجم هذه الأرجوزة، ومطلعها:

الحمد لله العليّ الأجللِ * الواسع الفضل الوهوب المجزل

إلى أن قال:

أقبَّ من تحتُ عريضٍ من عَلِ * معاودٍ كرة أَدْبِرْ أَقْبِلِ

والقافية كما ترى مكسورة، وعند ابن هشام مضمومة بسبب البناء، والحق أن الأمر ليس كما ذهب إليه، زد على هذا أنه قال: «يصف فرساً» وإنما هو في وصف بعير، وقد أخطأ العيني أيضاً في ذلك، وصحح هذا الأخفش ونبَّه على الكسر، ولكن الأعلم خَطَّأه مع أنه هو الصواب.

وأقبَّ: أي دقيق الخصر، ضامر البطن.

والضبط عند مبارك وزميله: أَقَبُّ كذا بالرفع، ومثله: عريضٌ، وعَلُ. والصواب ليس كذلك، بل كما قيدته في البيت فاقبَّ: بالفتح مجرور وهو من الصفات التي ذكرها أبو النجم لهذا البعير، ومثله «عريضٍ» وهي الصفة الثامنة من صفاته على ما فُصِّل عند البغدادي.

= وأما عَلُ: فصوابه عَلِ بالكسر. وكذا جاء الضبط عند الشيخ محمد محيي الدين في مغني اللبيب، وفي تعليقاته على أبيات شرح ابن عقيل، وأعرب: أقبُّ، خبراً لمبتدأ محذوف، وعريض: خبر ثان... إلخ، وليس هذا بالصواب.

والشاهد في البيت «من علِ»، وقد ذكره المصنف شاهداً للبناء على الضم إذا أريد به المعرفة تشبيهاً بالغايات، والصواب أنه بالكسر، وأن كسرة لامه ككسرة قاضٍ وغازٍ وشجٍ وعمٍ، وهو مبني على الضم، وفي الياء تقدير ضمة البناء، وهذا ما ذهب إليه المتقدمون ومنهم البغدادي.

وقال ابن جني في الخصائص: «وهو محذوف المضاف إليه، لأنه معرفة في موضع المبني على الضم، ألا تراه قابل به ما هذه حاله، وهو قوله: تحتُ، وينبغي أن يُكتب «علي» في هذا بالياء». وقال البغدادي: من علي: يكتب بالياء، وليست الكسرة في اللام كسرة إعراب ألا ترى أنه معرفة وليس بنكرة».

والغريب في هذه المسألة أن مبارك وزميله ضبطا البيت بضم اللام ثم قالا: «الصواب من علِ، بالكسر، والاستشهاد به هنا سهو، لأن «علِ» نكرة لا معرفة»!!

وانظر البيت في شرح البغدادي/٣٥٨، وشرح السيوطي ٤٤٩/١، والخصائص ٣٦٣/٢ ـ ٣٦٤، وشرح ابن عقيل ٧٤/٣، والخزانة ٤٠٤/١، وسيبويه ٤٦/٢، وانظر تعليق هارون على البيت في طبعته ج٢٩٦/٣، حاشية الصبان ٢٥٦/٢، واللسان/علا، وشرح الأشموني ٥٢١/١، الديوان/ ٢٠٢.

(١) به: غير مثبت في م١/٤٥ب، وأثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٢) لأن موجب البناء غير موجود.

(٣) البيت لامرئ القيس في وصف فرسه، وهو من معلقته، والمثبت عجزُه، وصَدْرُه، ما أثبته بين معقوفين. والشاهد فيه أن «عَلٍ» نكرة، والكسرة على اللام كسرة إعراب، لأنه أريد به عُلُوٌّ غيرُ مخصوصٍ. وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧٣/٣، وشرح السيوطي ٤٥١/١، وشرح المفصل ٨٩/٤، وأوضح المسالك ٢٢١/٢، والخصائص ٣٦٣/٢، وسيبويه ٣٠٩/٢، والخزانة ٥٤٧/١، وهمع الهوامع ١٩٦/٣، حاشية الصبان ٢٥٦/٢، الديوان/١٩.

(١) في م٣/٧١أ «مكسورة أو مفتوحة».

(٢) في م١/٤٥ب سقط قوله «مكسورة»، ثم استدركه مصحح النسخة على هامشها.

(٣) في الجنى الداني/٥٨٢ اثنتا عشرة لغة:

لعلَّ، عَلّ، لَعَنّ، عَنّ، لأنّ، أَنَّ، رَعَلَّ، رَعَنَّ، لَغَنَّ، رَغَنَّ، غَنَّ، ولعلّت، بتاء التأنيث.

وفي شرح الكافية الشافية تسع لغات. انظر/٤٧٠، ٤٧٢، وفي همع الهوامع ١٥٣/٢، ثلاث عشرة لغة. وفي اللامات/١٤٧ خمس لغات، وانظر شرح المفصل ٨٧/٨، ورصف المباني/٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٤) أي: عَلّ.

(٥) أي: أصل «لَعَلّ».

(٦) ذهب المبرد وجماعة من البصريين إلى أن الأصل «عَلَّ»، واللام الأولى زائدة، وهي لام ابتداء لمجرد التوكيد، وذهب الكوفيون إلى أن اللام في «لعلّ» أصل، وأنهما لغتان تكلّم بكل لغة فريق من الناس. وناقش هذا الخلاف ابن الأنباري في الإنصاف/٢١٨، واستعرض أدلة الفريقين، ثم رَجَّح مذهب الكوفيين، انظر ص/٢٢٤.

وانظر رأي المبرد في المقتضب ٧٣/٣: «وأصله عَلّ، واللام زائدة»، وممن ذهب إلى زيادتها المالقي في رصف المباني/٢٤٩ و٣٧٣.

وانظر الجنى الداني/٥٧٩، وهمع الهوامع ١٥٣/٢، وشرح المفصل ٨٧/٨ ـ ٨٨.

وفي اللامات/١٤٦: «أجمع النحويون على أن أصل لعلَّ عَلَّ، وأنّ اللام في أوله مزيدة» كذا !!.

(٧) البيت من أبيات للأضبط بن قريع السعدي مطلعها:

لـكـل هَـمٍّ مـن الـهـمـومِ سَـعَـةْ والـمَـسْيُ والـصبـح لا فـلاح مَـعَـهْ

إلى أن قال: لا تُهينَ... إلخ.

وفي هذا البيت روايات:

- ولا تهين ، بزيادة الواو، ولا تعادِ الفقير. ولا تُعادِ الضعيف، ولا تحقرن الفقير، ولا تهين الكريم، وروي: عَلّك أن تخشع يوماً، علك أن تخضع، والدهر قد نفعه.

وقوله: لا تهين: أصله: لاتهينَنْ، بنون التوكيد الخفيفة، وحذفت هذه النون لالتقاء الساكنين: سكون النون وسكون همزة الوصل بعدها، وبقيت الفتحة على نون الفعل دليلاً على المحذوفة لأنها معِ المفرد المذكر.

والشاهد في البيت أن «عَلّ» لغة في «لعل».

والأضبط بن قريع من عوف بن كعب بن سعد رهط الزبرقان بن بدر، ورهط بني أنف الناقة، والأضبط معناه في اللغة الذي يعمل بكلتا يديه، والمرأة ضبطاء. وهو شاعر جاهلي، وذهب بعضهم إلى أنه من شعراء الدولة الأموية، وتعقبه البغدادي فذكر أنه غلط منه.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧٩/٣، وشرح السيوطي ٤٥٣/١، والهمع ١٥٣/٢، والخزانة ٤/

(١) أي «لعلّ»، و «عَلّ». وفي طبعة مبارك وزميله /٢٠٦ «وهي»، وليس كذلك في المخطوطات والمطبوع.

(٢) أي بمنزلة «عسى» في الترجي. وفي الجنى الداني/٥٧٩ «... الأول: الترجي وهو الأشهر والأكثر، نحو: لعل الله يرحمنا». وفي الأزهية/٢٢٦ «وتكون شكاً بمنزلة عسى، كقولك: لعل زيداً في الدار...».

(٣) في حاشية الدماميني/٣٠٦ صَرَّح أنها بمنزلة «إِنَّ» المكسورة، وفي بقية المطبوع «أَنّ» كذا بفتح الهمزة، أما الدماميني فذهب إلى الحمل على الأصل، وأما ضبط مبارك وزميله والشيخ محمد محيي الدين فحملٌ على الفرع، وليس بالأولى، ويبدو أنهم راعوا فتح الأول في كلٍ منهما.

(١) من قبائل العرب، وهم بنو عُقيل بن كعب، كانت مساكنهم في البحرين، ثم ملكوا الكوفة والجزيرة والموصل دهراً.

(٢) أي بِعَلّ ولَعَلَّ. وتقول: لعَلّ أبي عبد الله قائم، وعَلّ أبي حفص ذاهب.
وذكر المرادي هذا في الجنى الداني/٥٨٢ ورأى أنه مراجعة أصل مرفوض، وذكر كلام الجزولي قال: «وقد جرّوا بـ «لعل» منبهة على الأصل». وهو عند المرادي أن أصل كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجرّ.
وروى الجر بها عن العرب أبو زيد، والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة، وأنكر هذا الفارسي.
وذكروا للجر بها شواهد منها:

لعلّ اللهِ يمكنني عليها جهاراً من زهيرٍ أو أَسيدِ

وقوله:

لعلَّ اللهِ فَضَّلكم علينا بشيء أنّ أُمَّكُم شَريم

وانظر شرح الكافية الشافية/٧٨٣، ورصف المباني/٣٧٤، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤، وأوضح المسالك ١١٨/٢، واللامات/١٤٧ - ١٤٨.

(٣) أي عُقَيل، وانظر شرح الأشموني ٤٥٣/١، ورصف المباني/٣٧٤، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤، وشرح الكافية الشافية/٧٨٣، وأوضح المسالك ١١٩/٢.
فيجوز في لامهما الثانية الفتح، والكسر على أصل التقاء الساكنين أي: لَعَلَّ، عَلَّ، لَعَلِّ عَلِّ، فاللام الأولى ساكنة في الأصل فهي مدغمة في الثانية، والثانية ساكنة أيضاً، لأن أصل المبني أن يكون بناؤه على السكون، وانظر حاشية الشمني ٣٠٦/١.

(٤) سقط قوله: «جوابهما» من م٧١/٣أ، وم٥/٤٠أ، ويصبح النص فيهما: «ويصح النصب عند الكوفيين» وقوله: جوابهما: أي عَلَّ ولعلَّ.
وانظر مثل هذا عند الفراء في معاني القرآن ٩/٣، و٢٣٥، وفي البحر ٤٦٥/٧ «وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشيء أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون...».
وفي الكشاف ٥٤/٣ جعل النصب بعد الترجي حملاً له على التمني. ومثل هذا عند ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح/١٥٠.

(١) الآيتان: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ * أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ سورة غافر ٤٠/٣٦ - ٣٧.

قرأ الأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم وعيسى بن عمر والسلمي وحفص عن عاصم ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب، وذلك على جواب الترجي في الآية السابقة ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾. وذلك من إنزال الترجي منزلة التمني، وهو رأي الكوفيين. وأما البصريون فهو عندهم جواب للأمر «ابنِ».

وقرأ بقية السبعة وأبو بكر عن عاصمٍ «فَأَطَّلِعُ» بالرفع، عطفاً على «أَبْلُغُ».

وانظر المراجع التالية:

البحر ٧/٤٦٥، الإتحاف/٣٧٩، التيسير/١٩١، الطبري ٢٤/٤٣، السبعة/٥٧٠، القرطبي ١٥/ ٣١٥، معاني الزجاج ٤/٣٧٥، المحرر ١٣/٤٤، حجة القراءات/٦٣١، معاني الفراء ٣/٩، الحجة لابن خالويه/٣١٥، شرح الشاطبية/٢٨٠، النشر٢ /٣٦٥، الكشاف ٣/٥٤، الكشف عن وجوه القراءات ٢/٢٤٦، مجمع البيان ٢٣/١٩٩، العكبري /١١٢٠، التبيان ٩/٧٧، الرازي ٢٧/٦٨، فتح القدير ٤/٤٩٢، إعراب النحاس ٣/١١، العنوان/١٦٧، المكرر/١١٦، الكافي/١٦٦، إرشاد المبتدي/٥٣٦، المبسوط/٣٩٠، أوضح المسالك ٣/١٨١، شرح ابن عقيل ١/٢٢٥، ٤/٢٠، شرح الأشموني ٢/٣٠٧، البيان ٢/٣٣١، شرح المفصل ٨/٨٦، شرح اللمع/٣٥٦، التوطئة/ ١٣٨، التبصرة/٦٦٣، قطر الندى/١٠٠، شرح التصريح ٢/٢٤٣، الجنى الداني/٧٤، ٥٨١، حاشية الجمل ٤/١٥ - ١٦، حاشية الشهاب ٧/٣٧٢، شواهد شرح الشافية/١٢٩ - ١٣٠، إيضاح الوقف والابتداء/١٣٧، غرائب القرآن ٢٤/٣٧، التذكرة في القراءات الثمان ٢/٥٣٤، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٢٧٠ - ٢٧١. وكتابي: «معجم القراءات».

وانظر أيضاً هذا الكتاب - مغني اللبيب - الباب الرابع «أقسام العطف» فقد ناقش مذهب الكوفيين، وخَرّج القراءة على غير ماذهبوا إليه، ورَدّ مذهبهم، ويأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى، وفي شواهد التوضيح والتصحيح/١٥٠ «فإنها [لعل] مثل «ليت» في اقتضائها جواباً منصوباً، وهو مما خفي على أكثر النحويين».

(١) هذه أبيات مجهولة القائل، أنشدها الفراء عن بعض العرب، ولم يُصَرِّح بقائلها، وذكر معها بيتاً رابعاً وهو:

وتَـنـقـع الـغُـلّـة مـن غُـلاتـهـا.

وفي هذه الأبيات روايات:

- عَلّ صروفَ: بنصبه، وعَلَّ من أخوات «إنّ». - عَلّ صروفِ: بجره، وهو هنا حرف جَرّ. تُدْللنا: جاء أيضاً بالياء: يُدْللنا، ويديلنا.

فتستريح: أو تستريح.

وصروف الدهر: حوادثه ونوائبه، وهو جمع صَرْف كفَلْس. والدُّوله: بضم الدال وفتحها، والانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ومن البؤس إلى الغبطة.

وفَرّق بعضهم بين الضم والفتح، فَخَصَّ الفتح بالحرب، وأنها غلبة إحدى الطائفتين على الأخرى، وأما بالضم فهو خاص بالمال.

يدللنا: الضمير لجماعة الإناث، وهو راجع إلى صروف الدهر أو دولاتها، وبالياء جاء في المخطوطات التي بين يديّ.

اللمّة: بفتح اللام - الشدة ، وضمير «لماتها» للصروف. زَفْراتها: جمع زَفْرة، بسكون الفاء، وهي تردُّد النَّفَس في الجوف حتى تنتفخ الضُّلُوع، وكان يجب فتح الفاء لأنه اسم مثل ضَرْبة وضَرَبات، ولكن سُكّن للضرورة.

والشاهد في الأبيات أنه يجوز نصب جواب «لعل» بعد الفاء عند الكوفيين، وقد نصب الفعل هنا «فتستريح».

وانظر الشاهد في معاني الفراء ٣/٩، ٢٣٥، وشرح البغدادي ٣٨٤/٣، والجنى الداني/٥٨٤، والإنصاف/٢٢٠، واللامات/١٤٦، والخصائص ٣١٦/١، وشرح شواهد الشافية ١٢٩/٤، وشرح السيوطي ٤٥٤/١، وشرح المفصل ٢٩/٥، واللسان والتاج/لمم، علل.

(١) في الباب الرابع «أقسام العطف».

(٢) في م٥/٤٠ب زيادة «إن شاء الله تعالى».

(٣) هي مقدمة في النحو مقدار كراسة سَمّاها «عمدة الحافظ وعدّة اللافظ» ووضع عليها شرحاً.
انظر شرح البغدادي ٣٨٩/٣، ومقدمة التسهيل/٢٢.

(٤) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين/: «قد يجزم بلعل»، وأشار إلى الخلاف.

(٥) أي شاهداً على الجزم.

(٦) البيت مجهول القائل، وفيه رواية أخرى، فقد أنشده ناظر الجيش في شرح التسهيل على ما يلي:

لعل التفاتٌ منك نحوي مُيَسَّرٌ يَمِلْ منك بعد العُسْر نحويَ لليُسْرِ

وقال: إنه غريب. أي لا يُعْرَف لغير ابن مالك.

والرُّحم: الرحمة. والشاهد في البيت جزم «يملْ» لأنه جواب «لعل» بعد سقوط الفاء، ونَصَّ ابن مالك في جوازم المضارع من شرح العمدة «وقلَّ من يذكر للترجي جواباً منصوباً مع الفاء، ومجزوماً دون الفاء، ويشهد للجزم قول الشاعر: لعل التفاتاً...». وانظر البيت في شرح السيوطي ٤٥٤/١، وشرح البغدادي ٣٨٨/٣.

(٧) على أن هذا الغريب ذكر مثله الرضي في شرح الكافية ٢٦٥/٢، قال: «اعلم أن كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلا النفي، لأن غير النفي منها طلب، والنفي خبر محض، والطلب أظهر في تضمُّنِ معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر»، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٩٦/٣.

(١) أي لمكان الحضور. وفي المقتضب ١/ ٥١ «ومعناها الحضرة نحو قولك: زيد عندك» وانظر التسهيل/٩٧، وشرح التسهيل ١/ ٥٣١، وهمع الهوامع ٣/ ١٦٤.

(٢) أي: الذي يُدْرِكُ بالحسّ.

(٣) الآية: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَـٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٤٠.

واستقرار عرش بلقيس عند سيدنا سليمان مُدْرَكٌ بحاسة البصر.

(٤) أي: لمكان الحضور المعنوي.

(٥) أول آية سورة النمل المتقدمة.

وحضور العلم من الكتاب عند من قال ذلك القول أمر معنوي، يُدْرَكُ بالعقل، وليس أمراً حسياً ملموساً يُدْرَكُ بحاسةٍ ما، وانظر شرح التسهيل ١/ ٥٣١، والمقتضب ١/ ٥١.

(٦) أي: ويدل على المكان القريب، وهو نوعان: حِسّي ومعنوي على النسق الذي تقدم في الحضور. وانظر التسهيل/٩٧: «وعند للحضور أو للقرب»، وانظر التهذيب/عند.

(٧) ليس في م١/ ٤٦أ، وأثبت في المخطوطات والمطبوع.

(٨) الآيـــــات: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ...﴾. سورة النجم ٥٣/ ١٣ ـ ١٥.

وعند في الآيتين تدل على القرب الحسّي، فهو قرب المكان المشاهَد.

(٩) سورة صَ ٣٨/ ٤٧.

وفي الآية مثال للقرب المعنوي، إذ المراد به علو القدر والمكانة، فليس في هذا السياق مجال للقرب الحسّيَ، لأن ذلك مستحيل بالنسبة لله تعالى فهو في كل مكان، وليس في مكان مخصوص.

(١) وهي العين، والكسر هو الأصل، وانظر الهمع ٣/١٦٥، وحكى يعقوب ابن السِّكِّيت في إصلاح المنطق تثليث العين، وفي التسهيل/٩٧: «ربما فتحت عينها أو ضمت». وكلامه هذا يشعر بالقلة.
وفي شرح التسهيل ١/٥٣١: «وربما فتحت عينها أو ضمت، والمشهور كسرها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها، ففي عينها ثلاث لغات: عِنْد وعَنْد عُنْد»، وانظر التاج والمصباح.

(٢) نحو: جئت من عند زيد، وانظر الهمع ٣/١٦٤.ونحو ﴿آتيناه رحمة من عندنا﴾ سورة الكهف/٦٥.
وذكر الشيخ عضيمة في كتابه: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» أنها جُرّت بمن في كتاب الله في أربعة وثلاثين موضعاً. انظر ٩/٦٨٦.

(٣) في م٥/٤٠ب «لمن».

(٤) في درة الغواص للحريري ص/٢٥ قوله: «ويقولون: ذهبتُ إلى عنده فيخطئون فيه، لأن «عند» لا يدخل عليه من أدوات الجر إلا «مِن» وحدها، ولا يقع في تصاريف الكلام مجروراً إلا بها، كما قال سبحانه «كُلٌّ من عند الله» وإنما خُصّتْ مِنْ بذلك لأنها أُمّ حروف الجر، ولأُمّ كُلٍّ باب اختصاص تمتاز به، وتنفرد به...»، وانظر حاشية الدماميني/٣٠٧،، والمقتضب ٤/٣٤٠، والتاج والمصباح/عند. وفي المقرب ١/١٥١ «... إلا أن «عند» و«مع» قد يدخل عليهما «مِنْ» ولا تتصرف بأكثر من ذلك»..

(٥) البيت مجهول القائل، والمولَّد هو من لا يصح الاستشهاد بكلامه، ومن جاء بعد عصر المئتين، وأولهم بشار وأبو نواس.. كذا عند البغدادي.
وقد أنشد الحريري هذا البيت في دُرَّة الغواص، وأخذه عنه المصنِّف، وقال الحريري بعد إنشاده:
«فإنه من ضرورات الشعر، كما أجرى بعضهم ليت وسوف، وهما حرفان، مجرى الأسماء المتمكنة فأعربهما في قوله:

ليت شعري وأين مني ليت إن ليتاً وإن سوفاً عناءُ»

ونقل البغدادي نَصَّ الحريري هذا، ثم قال:
«وهو ليس من الضرورة في شيء، فإن كُلَّ كلمة أُريد بها لفظها تُعْرَب وتُحكى، ويجوز فيها الصرف وعدمه، باعتبار اللفظ والكلمة قياساً مطرداً...».
وقوله: كُلُّ عندٍ لك عندي... عند الأول والثالث يراد به المقدار، أي: كل مقدار ثابتٍ لك عندي لا يساوي نصف مقدار، والمراد أنه لا يساوي شيئاً. والمراد من ذلك أنه لا مقدار لك عندي.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣٨٩، ودُرّة الغواص/٢٥، والتاج/عند.

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، صاحب المقامات المشهورة، ولد سنة ٤٤٦هـ، وتوفي سنة ٥١١ بالبصرة، وقيل غير ذلك، والحريري نسبة إلى الحرير لعمله أو بيعه، وله درة الغواص، والملحة وشرحها، وديوان شعر، انظر بغية الوعاة ٢٥٧/٢.

(٢) نقلت قول الحريري، وقد ذهب إلى أنه ضرورة. وقوله: لحن، لجرِّه بغير «مِنْ».

(٣) أي: ليس بلحن لأن «عند» قُصِدَ لفظُها.

(٤) في م٧١/٣ ب «لأن كل كلمة أُريد بها....».

(٥) وإن كان أصلها لا يتصرف.

(٦) أي تقع مبتدأ، ومضافاً إليه، وغير ذلك.

(٧) مثال ذلك «مِن» فتقول «مِنْ» بسكون النون حكاية لأصلها، وتقول «مِنٌّ» بتضعيف الحرف الثاني ويكون معرباً.

(٨) أي: أو يحكى...

وقوله: يحكى أصلها. أي من البناء.

(١) «عند» سقط من م٢/٢٧أ.

(٢) انظر التسهيل/٩٧.

(٣) أي: كلام ابن مالك ليس بالصواب، أو هو غير تام، وتعقب الدماميني ابن هشام على هذا فقال في ص/٣٠٧: «وغاية ما فعله ابن مالك ـ رحمه الله ـ حذف المضاف لقرينة، وهو جائز بالإجماع والكتاب والنسبة [كذا وصوابه السُّنّة]، وكلام العرب مما يشهد لذلك، فأي خطأ ارتكبه حتى يقال: الصواب خلافه ؟! فإن قلت: ما القرينة؟ قلت: كونه عَدَّ هذه الكلمة من الظروف المكانية، وجعلها منها، وإنما يكون منها إذا كان مدلولها مكاناً لا مصدراً».

وتتمة هذا النص عند الشمني منقولاً عن الدماميني: «ثم موافقة ابن مالك في الخطأ لا يكون عُذْراً له في ارتكابه».

وقد نقل هذا عن الدماميني، ولم أجده في النسخة التي بين يديّ. ووجدت هذه التكلمة أيضاً في حاشية الأمير ١/١٣٥ منقولة عن حاشية الدماميني.

(٤) أي: عند.

(٥) أي لزمان الحضور. وانظر الهمع ٣/١٦٤ وفي التاج: «وهي ظرف في المكان والزمان، بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت إلى لمكان كأنت ظرف مكان...، وإن أضيفت إلى الزمان فكذلك...».

(٦) نص الحديث في رياض الصالحين/٢٥: «عن أنسٍ رضي الله عنه قال: مَرَّ النبي ﷺ على امرأة تبكي عند قبرٍ فقال: «اتقي الله واصبري» فقالت: إليك عني، لأنك لم تُصب بمصيبتي، ولم تَعرِفْهُ، فقيل لها: إنه النبي صلى الله عليه وسلم. فأتت باب النبي ﷺ، فلم تجد عنده بوابين، فقالت: لم أعرفك، فقال: إنما الصَّبْر عند الصَّدْمَةِ الأولى» متفق عليه، وفي رواية لمسلم: «تبكي علي صبيٍّ لها». انتهى نص الرياض.

وقد أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، «باب الصبر عند الصدمة الأولى» ١٧١/٣. ومسلم أيضاً في كتاب الجنائز «باب في الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى ٦٣٧/٢ وقد جاء في رواية البخاري «الصبر...» بدون «إنما» ومثله في رواية لمسلم، وذكره البخاري في «باب زيارة القبور» أيضاً ١٤٨/٣، وأبو داود في كتاب الجنائز ١٩٢/٣.

ومن روايات الحديث: تبكي عند قبرٍ. وتبكي على صبيّ.

والمراد من نص الحديث أن «عند» للدلالة على الزمان، أي: عند زمان وقوع الصدمة الأولى، وليس المراد منها المكان.

(١) أي: التنبيه الثاني.

(٢) إحداهما: لدى، وانظر الهمع ١٦٥/٣.

(٣) أي سواء كان المحل محل ابتداء غاية أو لم يكن كذلك.

(٤) الآية: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ سورة غافر ١٨/٤٠.

(٥) الآية: ﴿وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُۥ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة يوسف ٢٥/١٢.

(٦) أول الآية: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ...﴾ سورة آل عمران ٤٤/٣.

(٧) وهي الكلمة الثانية مما تُعاقب فيه «عند». وانظر المقتضب ٥١/١ و٣٤٠/٤.

(٨) النص في حاشية الدماميني/٣٠٨ «نحو: خرجت من عنده، ومن لدنه» وفي م١/٤٦أ «جئت من عنده».

وفي م٢/٢٧أ سقط «من لدنه» واثبت على هامشه.

(١) في م٥/٤٠ب «اجتمعا». أي: عند ولدن.

(٢) الآية: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ سورة الكهف ٦٥/١٨.

(٣) أي ترك المجيء بعند مكرراً مرتين، أو لدن مكرراً مرتين.

(٤) تقدمت وهي في آل عمران ٤٤/٣.

(٥) أي في آية آل عمران المتقدمة.

وفي م٤/٧١ب «ههنا».

(٦) ولدن: لا تدخل إلا في محل ابتداء غاية للزمان أو المكان. شرح الكافية ١٢٣/٢.

(٧) أي: عند، ولدى، ولدن.

(٨) تقدم الوجه الأول وهو أنَّ «عند» لمكان الحضور، ولدى، تعاقبها مطلقاً، وأنّ «لدن» تعاقب «عند» إذا كان محل ابتداء غاية، والوجه الثاني من الخلاف ما ذكره المصنف هنا، وهو كون «لدن» فضلة.

(٩) أي: فلا تقع إلا في محل نصب على المفعولية، أو مجرورة بمن.

(١٠) أي: بخلاف عند ولدى، فإنهما يَقعان فَضْلَةً، نحو: جلست عندك ولديك، وقد يقعان عُمْدَة وذلك كما ذكر في الآيتين الآتيتين.

(١١) الآيــة : ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۖ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ سورة المؤمنين ٦٢/٢٣.

(١٢) الآية: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ سورة قَ ٥٠/٤.

الظرف في الآيتين السابقتين: لدينا وعندنا وقع خبراً للمبتدأ، أو متعلقاً بالخبر فهو عمدة، وقد قام الظرف مقام الخبر المحذوف فله حكمه، وانظر الدماميني/٣٠٨.

(١) وفرق ثالث بين عند، ولدى، ولَدُن.

(٢) جَرُّ «لَدُن».

(٣) وقد جاءت مجرورة في القرآن في ثمانية عشر موضعاً.

(٤) في الهمع ١٦٥/٣ «....أحدها أنها لاتجرُّ أصلاً».

(٥) الفرق الرابع بين الظروف الثلاثة.

(٦) أي: عند، ولدى.

(٧) وذهب ابن الحاجب إلى بناء «لدى» لأنها عنده اسم غير متمكن.

(٨) أي: لَدُن. وقد ذكروا أنها تكون مُعْرَبةً في لغة قَيْس.

قال السيوطي في الهمع ٢١٦/٣ «وإعراب لدن لغة قيسية، تشبيهاً بعند، وبه قرأ عاصم «بأساً من لَدُنِهِ» الكهف/٢.

بالجر وإشمام الدال الساكنة الضم، والأصل من لَدُنه، بضم الدال» وانظر أوضح المسالك ٢/ ٢٠٧، وشرح الأشموني ٥١٨/١، وشرح الكافية ١٢٣/٢، وشرح ابن عقيل ٥٣٢/١ - ٥٣٣.

(٩) أي وفرق خامس بين عند ولدى ولدن.

(١٠) أي «لدن».

(١١) في الهمع ٢١٨/٣ منع ابن الدهان إضافة «لدن» إلى الجملة.

وفي شرح التسهيل ٥٣٣/١: «ولا يضاف من أسماء الأمكنة إلى الجمل إلا حيث ولدن، ومنع ابن الدهان كون «لدن» تضاف إلى جملة، وقدَّرَ مع الفعل «أَنْ»، لتكون الإضافة إلى المصدر، وهو مفرد، ويبطل قوله إضافتها إلى الجملة الاسمية كقوله:

وتَذْكُر نُعماه لَدُنْ أنت يافع ... إلى أنت ذو فَوْدَين أبيض كالنسر

وفي البيت بحث».

(١٢) قائله القطامي عمر بن شُيَيْم التغلبي، وصدر البيت ما وضعته بين معقوفين، وجاء في م٢/٢٧أ مذكوراً بتمامه.

والصريع: المطروح على الأرض، أي: أُصيب من حُبِّهِنّ حتى لا حراك به. الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة.

راق: أعجب، أي: أعجبهن لجماله وشبابه، وأعجبنه لحسنهنّ، لَدُنْ شبَّ أي من أول زمان شبابه إلى وقت شيبه.

الذوائب: الضفائر من الشعر ومفرده ذؤابة.

والشاهد في البيت مجيء «لدن» مضافة إلى جملة.

وذهب الرضي إلى أن «لَدُن» إذا أضيفت إلى جملة تمحضت للزمان. انظر شرح الكافية ٢/١٢٣.

والقطامي لُقِّب صريع الغواني بهذا البيت، وشُيَيْم: مصغَّر أَشْيَم، وهو الذي به شامة.

والقطامي: منقول من اسم الصقر، وهو بفتح القاف وضمها.

وكان هذا الشاعر نصرانياً فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور، وذكره الجمحي في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣/٣٩١، والهمع ٣/٢١٨، وشرح السيوطي ١/٤٥٥، والخزانة ١/٣٩٣، ٣/١٨٨.

(١) الفرق السادس بين عند، ولدى، ولَدُنْ.

(٢) أي «لَدُنْ»، وفي م٥/٠ ٤ب «أنهما». وهو تحريف.

(٣) في نحو: «لدن غدوة».

(٤) أي: لَدُن غُدْوَةٍ، ومَنَعَه أبو حيان: انظر الهمع ٣/٢١٩.

(٥) أي: لَدُنِ غُدْوَةً.

وغدوة: تمييز «لَدُن» نفسها، لأنها اسم لبداية زمن مبهم، فأزيل ذلك الإبهام بذكر «غدوة» ولدن: على هذا مقطوعة من الإضافة. وذهب الرضي إلى أن النصب على شبه التمييز. أو التشبيه بالمفعول. انظر شرح الكافية ٢/١٣٤.

وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب، وأوجبه أبو حيان.

قال السيوطي في الهمع ٣/٢١٩ «وضَعَّف ابن مالك في شرح الكافية النصب، وأوجبه أبو حيان، ومنع الجرَّ، لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر، فليس من باب العطف على الموضع، قال: ولا يلزم من ذلك أن يكون «لدن» انتصب بعدها ظرف غير «غدوة»، وهو غير محفوظ إلا فيها، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل، وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية ساقطة من التسهيل».

وانظر شرح الكافية الشافية/٩٨٢: «وكقولهم لدن غدوةً بالنصب، وقياسه الجر...». وانظر شرح ابن عقيل ١/٥٣٤، وحاشية الدماميني ١/٣٠٩، والأمير ١/١٣٦.

(١) ذكر هذا الكوفيون وانظر شرح التسهيل ١/٥٣٤، والهمع ٣/٢١٩.
ومثال الرفع: أنا ببابك مِن لَدُنْ غدوةٌ. أي: مِن لَدُنْ أَنْ كانت غدوةٌ.

(٢) في الدماميني/٣٠٩: «أي لها مُكْنَةٌ في التصرف أكثر من لدى، فتستعمل في كل موضع تقع فيه لدى، ولا تستعمل لدى في كل موضع تقع فيه عند».

(٣) نحو: زيد عندي، وأحمد عندك.

(٤) ومثاله ما ذكره المصنف.

(٥) سقط «به» من م٣/٧٣أ وم٥/٤٠ب، وهو غير مثبت في متن حاشية الدماميني ص/٣٠٩، وأثبتت في بقية المخطوطات والمطبوع، والفرق في المعنى بين إثباتها وحذفها ظاهر.

(٦) فلا تكون «لدى» ظرفاً للأعيان فلا تقول: زيد لَدَيّ. كذا في الدماميني ص/٣٠٩.
وفي همع الهوامع ٣/١٦٥ «الثاني: أن عند تكون ظرفاً للأعيان والمعاني و«لدى» لا تكون ظرفاً للمعاني بل للأعيان خاصة يقال: عندي هذا القول صواب ولا يجوز لديّ...» انظر هذين النقلين وتأمّل!.

(٧) ونص ابن الشجري في الأمالي ١/٢٢٤: «ومن الفرق بينها وبينهما أنك تقول: هذا القول عندي صواب، ولا تقول: هو لديّ صواب، وكذلك لا تقول: قولُكَ لَدُنّي صواب...». وقد نقل السيوطي نص ابن الشجري في الهمع ٣/١٦٥، والأشموني في شرحه ١/٥١٨.

(٨) هو أبو بكر محمد بن علي المعروف بمبَرْمَان، أخذ عن المبرد والزجاج وأخذ عنه الفارسي والسيرافي، وكان لا يقرئ كتاب سيبويه إلا بمئة دينار. وقالوا فيه: إنه كان ساقط المروءة سخيفاً، وكان يرمي الناس بالنوى. توفي سنة ٣٤٥ وله شرح كتاب سيبويه، ولم يتمه، وشرح شواهده، وشرح كتاب الأخفش، وله غيرها. انظر بغية الوعاة ١/١٧٥ - ١٧٧.

(١) الثاني من الفرق بين عند ولدى.

وقد أخذ هذا المصنف من أمالي ابن الشجري أيضاً، ونَصُّ حديثه هنا لا يشعر بذلك. انظر الأمالي ٢٢٤/١، وهمع الهوامع ١٦٥/٣.

(٢) دُرَّة الغواص/٢٥.

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، كان موصوفاً بالعلم والفقه، وغلب عليه الأدب والشعر، وله من التصانيف كتاب صناعتي النظم والنثر، وجمهرة الأمثال، وشرح الحماسة، وغيرها، مات سنة ٣٩٥هـ، انظر بغية الوعاة ٥٠٦/١ ـ ٥٠٧.

(٤) المثبت عند ابن الشجري منقول عن أبي هلال العسكري، انظر الأمالي ٣٤١/١.

(٥) نص المعري في أمالي الشجري: ٣٤٢/١ «وأجاز أبو العلاء المعري أن يقال: لَدُنِّي مالٌ، غائباً كان أو حاضراً، ومنع أن يكون بين عند ولَدُن فرق في جميع أحوالها. وقول أبي هلال أثبت، وقد قاله غيره...». وقد كان على ابن هشام أن يشير إلى هذا النقل.

(٦) هذا لابن الشجري كما ترى، فاستبدل ابن هشام لفظاً بلفظ، رحمة الله عليهم أجمعين.

(١) ويجوز أن يُجَرَّد من الإضافة إن أريد لفظه نحو: غيرٌ لا يُجَرّد، انظر دماميني/٣٠٩.

(٢) أي عن الإضافة مع نية المعنى.

(٣) كذا في المخطوطات، ومثله عند الدماميني، وفي حاشية الأمير ١/١٣٦، «إن فهم المعنى» وكذلك بالتعريف جاءت في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ومبارك وزميله.
والمراد بقوله: «معناه» معنى المضاف إليه المفهوم من سياق الكلام، أو أن تدل قرينة على ذلك المحذوف بخصوصه.

(٤) أي على كلمة «غير».

(٥) تعقب الدماميني المصنف بأن هذا غير مُسَلَّم له، فقد حكى ابن الحاجب «لا غير»، وتابعه على ذلك شارحو كلامه، ومنهم جماعة من المحققين كالرضي وغيره، وفي المفصل أيضاً حكاية: لاغير، وليس غير.
وقال الدماميني: «والعجب أنه رحمه الله يبوح هنا بأن هذا التركيب لحن، ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما ستقف عليه، وكأن مستند المصنِّف فيما ادّعاه هنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس: الحذف إنما يستعمل إذا كانت «غير» بعد ليس، وإن كان مكانها غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ا هـ. وقد عرفتَ أنه سُمِعَ فيعمل به من غير توقف» انظر الحاشية ٣٠٩/ - ٣١٠، وانظر الهمع ٣/٢٨٠، فقد ذكر أن مجيء «ليس إلا» و«ليس غير» على خلاف الأصل، ونسبَ هذا إلى السيرافي.

(٦) انظر أوضح المسالك ٢/٢١١، وهمع الهوامع ٣/٢٨٠.

(٧) على أنها اسم «ليس».

(١) أي: «غير».

(٢) أي ومن الوجوه التي تجوز في هذا التركيب... وانظر باب «إلَّا» مما تقدم وانظر، الدماميني ١٦٠/١.

(٣) والفتحة فتحة إعراب، وقد تكون فتحة بناء، إذ التقدير: ليس غيرها، ثم حذف الضمير، واكتسبت البناء من الإضافة لمبني، والمحذوف له حكم المثبت. انظر دسوقي ١٦٩/١.

(٤) في نسخة الدماميني «وحذف المضاف لفظاً».
وقال الشمني في ٣١٠/١ «هكذا وقع في أكثر ما رأينا من النسخ، والصواب أن يقال: وحذف المضاف إليه، كما وقع في بعضها».

(٥) أي نية ثبوت لفظه.

(٦) الآيات: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ * فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ * بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة الروم ١/٣٠ ـ ٥.

ورويت هذه القراءة عن عاصم الجحدري وعون العقيلي.

قال أبو جعفر النحاس: «وحكى الفراء: «من قبلِ ومن بعدِ» مخفوضتين من غير تنوين، وللفراء في هذا الفصل من كتابه أشياء كثير الغلط فيها بيّن، فمنها أنه زعم أنه يجوز: من قبلِ ومن بعدِ....»

وجاءت هذه القراءة في اللسان والتاج حكاية عن الكسائي.

وانظر المراجع التالية:

العكبري ١٠٣٦/٢، شرح التصريح ٥٠/٢، شرح المفصل ٨٨/٤، فتح القدير ٢١٤/٤، القرطبي ٧/١٤، معاني الفراء ٣٢٠/٢، إعراب النحاس ٥٧٩/٢، الكامل ٦٠/١، معاني الزجاج ١٧٦/٤، شذور الذهب/١٠٦، أوضح المسالك ٢١٣/٢، حاشية الجمل ٣٨٥/٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٢٢، وحاشية الشهاب ١١٢/٧، وروح المعاني ٢٠/٢١، وتوضيح المقاصد ٢٧٧/٢ ـ ٢٧٣، وقطر الندى/٢٧، واللسان والتاج والمحكم/بعد، وكتابي «معجم القراءات».

(١) قوله: «ضمة بناء» لحذف المضاف إليه ونيّة معناه لا لفظه، فغير في هذا مماثلة لَقَبْلُ وبَعْدُ عند قطعهما عن الإضافة كما في القراءة «لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ».

(٢) في حاشية الأمير والدسوقي والدماميني «وإن غير أشبهت الغايات» وعند الشيخ محمد محيي الدين. ومبارك وزميله «وإن غير شبهت» كذا، وما أثبته إنما هو من المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٣) شُبِّهت بالغايات لِشِدَّة الإبهام الذي فيها كما كان في الغايات، لكونها جهات غير محصورة، فغير معناه غير معين، أو بجامع كون كُلٍّ غاية لما قبله بعد أن حذف ما بعد الذي كان هو الغاية.

انظر الدسوقي ١٦٩/١، والأمير ١٣٦/١، والدماميني/٣١٠.

(٤) أي: ليس غيرُها مقبوضاً، فهو في محل رفع، ومقبوضاً: خبر.

(٥) أي: ليس المقبوضُ شيئاً غيرها.

(٦) انظر أوضح المسالك ٢١١/٢.

(٧) أي: ضمة «غير»، وعدم التنوين إنما كان لنية المضاف إليه.

(٨) في م٧٢/٣ ب «وليس اسم زمان...».

(٩) فلا يُثنَى عند حذف المضاف إليه، فهو مرفوع من غير تنوين، والمانع من ذلك ثبوت لفظ المضاف إليه.

(١٠) أي إذا بنينا على هذا الذي تقدم.

(١١) أي صارت الجملة: ليس غيرُها مقبوضاً، فحذف الخبر وهو «مقبوضاً»، وحذف المضاف إليه، وهو الهاء، ونوي ثبوته فلم تنون «غير» وصارت: ليس غيرُ.

(١٢) انظر أوضح المسالك ٢١١/٢.

(١٣) أي: ليس غير.

(١٤) البناء كما قال المبرد والمتأخرون، والإعراب كما قال الأخفش.

(١) أي: ويجوز: ليس غيراً، وليس غيرٌ.

(٢) وإذا بنينا عليهما.

(٣) ولا يجوز أن تكون بنائية، وإنما كانت إعرابية لأنه لم يُنْوَ شيءٌ أصلاً، ففي حالة النصب يكون الاسم مضمراً، وفي حالة الرفع يكون الخبر محذوفاً.

(٤) في م١/٤٦ ب «ولا يلحق».

(٥) للتعويض عن المضاف إليه المحذوف، كما قيل في تنوين «كل» إنه تنوين عِوَض.

(٦) ومع ذكره يتعين الإعراب.

(٧) أي الإضافة المعنوية. وانظر شرح المفصل ١٢٥/٢.
وفي البحر ٢٨/١ «ولا يتعرف وإن أضيف إلى معرفة». وفي معاني القرآن للفراء ٧/١ «تتعرف بالإضافة إلى معرفة».

(٨) قال الدماميني/٣١٠: «نحو رأيت رجلاً غيرك؛ وذلك لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخصُّ ذاتاً أخرى؛ إذ كل ما في الوجود ليس إلا ذاتاً موصوفاً بهذه الصفة».

(٩) انظر الأزهية/١٨٩، وفي شرح الرضي ٢٤٥/١: «وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء كما حُمِلَت هي عليها في الصفة...، واعلم أن أصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إما بالذات نحو: مررت برجلٍ غير زيدٍ، وإما بالصفات: نحو: دخلت بوجهٍ غير الوجه الذي خرجت به، والأصل هو الأول، والثاني مجاز...».

(١٠) الآية: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُۖ فَذُوقُوا۟ فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ سورة فاطر ٣٧/٣٥.
وجاء في الآية «غير» صفة للنكرة «صالحاً».

(١) أي وتجيء «غير» صفة لمعرفة.

(٢) أي قريبة من النكرة.

(٣) سورة الفاتحة/٧: ﴿... غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقد جاءت «غير» - وهي نكرة - صفة للذين، وهو اسم موصول معرفة.

غير أن له عند العلماء تخريجاً على غير هذا منها: أن «غير» بَدَلٌ من «الذين» بدل نكرة من معرفة، وقد رجحوا هذا، ومنها أن يكون «غير» بدلاً من الضمير في «عليهم»، والبدلية عند الشهاب في «الذين» أَرْجَح. انظر الحاشية ١٣٨/١، ومشكل إعراب القرآن ١٣/١، والبيان للأنباري ٤٠/١، وإعراب النحاس ١٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٦/٢.

(٤) المُعَرَّف الجنسي هو المعرف باللام، سواء كان اسماً موصولاً، أو معرفاً باللام، أو بالإضافة، والمعرَّف الجنسي في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ كالمعرفة، ولذلك جاء في الدر المصون: «الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه، فلذلك عُومِلَ معاملة النكرات» انظر ٨٣/١. انظر حاشية الشمني ٣١١/١.

وقال الدماميني في ص/٣١٠ - ٣١١: «المُعَرَّف باللام قد يُقْصَد به الحقيقة من حيث الوجود ضمن الأفراد، وتدل القرينة على أن المراد به البعض، فيصير كالنكرة، وكذلك الاسم الموصول، فيجوز حينئذٍ أن يُعَامَلَ معاملة النكرة، فيوصف بالنكرة».

وفي حاشية الشهاب ١٤٠/١: «أهل الأصول جعلوا الموصول من صيغ العموم، والنحويون وأهل المعاني جعلوه معرفة، وقالوا: تعريفه بالعهد الذي في الصِّلة».

(٥) في م٢٧/٢ب «لأن غيرَ».

(٦) وقوعها بين ضدين يجعل المراد بها غير معين.

(٧) في الدر المصون ٨٣/١: «.... أحدهما أن غيراً إنما يكون نكرة إذا لم يقع بين ضِدَّين، فأما إذا وقع بين ضدّين فقد انحصرت الغيرية، فيتعرف غير حينئذٍ بالإضافة....، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح». وانظر شرح المفصل ١٢٥/٢ - ١٢٦، والعكبري ٩/١ - ١٠.

(٨) قال أبو حيان: «ومذهب ابن السراج أنه إذا كان المغاير واحداً تعرف بإضافته إليه، وتقدم عن سيبويه أن كل ما إضافته غير محضة قد يقصد بها التعريف، فتصير محضة إذ ذاك «غير» بما تضاف إليه إذا كان معرفة» البحر ١/٢٨. وانظر تعقيب الشهاب على أبي حيان في الحاشية ١/١٣٨، وانظر شرح الكافية ١/٢٥٣ ـ ٢٥٤، الكشاف ١/٥٥ ـ ٥٦.

وعلى ما تقدم فإن «غيراً» في آية سورة الفاتحة وقعت بين ضدين، إذ المنعَم عليهم ضدٌّ المغضوب عليهم، والضالين.

وفي أصول ابن السراج ١/١٥٣ «وأما غيرك فصار نكرة لأن كل الشيء مثل الشيء عداك، فهو غيرك، فإذا أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة...».

وقال في باب الإضافة ٢/٥: «فأما مثل غير وسوى فإنهن إذا أُضِفْن إلى المعارف لم يَتَعَرَّفْنَ، لأنهن لم يُخَصِّصْن شيئاً بعينه» وفي الخزانة ٢/١٦١ ـ ١٦٢: «وأما ابن السراج، فقد قال في باب الإضافة من الأصول وأما مثل وغير وسوى فإنهن إذا أضِفْن إلى المعارف لم يتعرفن لأنك إذا قلت: مثل زيد، فمثله كثير، واحد في طوله، وآخر في علمه، وآخر في صناعته، وآخر في حُسْنِهِ، وهذا يكاد يكون بلا نهاية، وكذلك إذا قلت: غير زيد، لأن كل شيء إلا زيد فهو غير زيد، فهذا وما أشبهه لا يتعرف بالإضافة، فإن أردت مثل زيد المعروف بشبه زيد كان معرفة». ثم قال: «... وقد نسب ابن هشام في المغني إلى ابن السراج ما نسبه الشارح المحقق إلى ابن السرّي».

(١) أي يَرُدُّ هذا الرأي لابن السراج، قوله تعالى: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى...﴾، ويجوز رَدُّ ابن هشام إذا ذهب ابن السراج إلى أن «غير» صفة، ويمنع هذا الرد إذا ذهب إلى أنه بدل.

(٢) وكان الاستعمال الأول هو الوصف للنكرة.

وانظر هذا الاستعمال الثاني في سيبويه ٣٧٤/١، والمقتضب ٤٢٢/٤، وشرح الكافية ٢٤٤/١، والأزهية/١٨٩.

(٣) وكونها للاستثناء إنما كان بطريق التبعية لـ «إِلا»، لأن أصل «غير» الصفة المفيدة لغاية مجرورها لموصوفها، وإذا كان ما بعد أداة الاستثناء مغايراً لما قبلها فقد اجتمع ما بعد «غير» وما بعد «إلا»، في هذا المعنى، وهو المغايرة، ومن هنا جاز أن تكون «غير» محمولة على «إلا».

أضف إلى ذلك أنَّ «إلا» في بعض المواضع حُمِلت على «غير» في الوصفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء ٢٢/٢١ وانظر شرح الكافية ٢٤٥/١، وشرح المفصل ٨٨/٢.

(٤) أي «غير» تكون منصوبة كإعراب المستثنى الواقع بعد «إلا»، وانظر الأزهية/١٨٩.

(١) كما لو قلت: جاء القوم إلا زيداً.

(٢) بالنصب على الاستثناء، والاستثناء تام منفي، وذكروا أنه مرجوح.

(٣) الرفع على البدلية، وهو الأرجح.

(٤) الآية: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ سورة النساء ٤/ ٩٥.

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم ويعقوب واليزيدي والحسن والأعمش: «غيرُ» بالرفع على البدل من «القاعدون»، أو الصفة له.

- وقرأ نافع وابن عامر وشبل عن ابن كثير وعاصم في رواية عنه والكسائي وخلف وأبو حاتم وزيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزناد وابن الهادي «غيرَ» بالنصب على الاستثناء، أو الحال.

والنصب اختيار أبي عبيد وأبي طاهر والطبري وابن خالويه.

وانظر المراجع التالية: البحر ١/ ٢٢٨، ٣/ ٣٣٠، الإتحاف/ ١٦٣، التيسير/ ٩٧، السبعة/ ٢٣٧، زاد المسير ٢/ ١٧٤، النشر ٢/ ٢٥١، الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣٩٦، القرطبي ٥/ ٣٤٣، الرازي ١١/ ٧، الكشاف ١/ ٤١٨، الحجة لابن خالويه/ ١٢٦، العكبري ١/ ٣٨٤، المبسوط/ ١٨١، التبصرة/ ٤٨١، حاشية الجمل ١/ ٤١٥، التبيان ٣/ ٣٠٠، إرشاد المبتدي/ ٢٨٨، البيان ١/ ٢٦٤، معاني الأخفش ١/ ٢٤٤، المكرر/ ٣١، الكافي/ ٨٣، العنوان/ ٨٥، معاني الفراء ١/ ٢٨٣، و٢/ ٢٥٠، شرح الكافية الشافية/ ١٩٧٨، الطبري ٥/ ١٤٤، إيضاح الفارسي ١/ ٢٠٩، مغني اللبيب/ ٢١٠، ٩١٥، شرح المفصل ٢/ ٨٩، سيبويه ١/ ٣٧٠، فتح القدير ١/ ٥٠٣، فهرس النفاخ/ ١٩، إعراب النحاس ١/ ٤٤٧، شرح الشاطبية/ ١٨٣، مجمع البيان ١/ ٢٠١، حجة القراءات/ ٢١٠، غرائب القرآن ٥/ ١١٠، المحرر ٤/ ١٨٥، معاني الزجاج ٢/ ٩٣، شرح اللمع/ ١٥٣، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٢، روح المعاني ٥/ ١٢١، حاشية الجمل ١/ ٤١٥، حاشية الشهاب ٣/ ١٦٨، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ١٣٧، التذكرة في القراءات الثمان/ ٣٠٩، تحفة الأقران/ ١٠١ - ١٠٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(١) الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ سورة النساء ٦٦/٤.

- وقراءة الجمهور «إلا قليلٌ» بالرفع على البدل من الواو في فعلوه، أو بالعطف بإلا على الضمير، وهو بالرفع في مصاحف أهل العراق والرفع أجود عند النحاة.

- وقرأ ابن عامر وأُبَيّ بن كعب وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر «إلا قليلاً» بالنصب على الاستثناء، وهو كذلك في مصاحف أهل الشام، ومصحف أنس رحمه الله.

وانظر المراجع التالية:

البحر ٢٨٥/٣، الإتحاف/١٩٢، العكبري ٣٧٠/١، النشر ٢٥٠/٢، كتاب المصاحف/٤٥، إعراب الحديث/١٤٧، التيسير/٩٦، العنوان/٨٤، إرشاد المبتدي/٢٨٥، مشكل إعراب القرآن ١٩٦/١، الكشف عن وجوه القراءات ٣٩٢/١، المبسوط/١٨٠، السبعة/٢٣٥، التبصرة/٤٧٩، التبصرة والتذكرة/٣٧٥، الحجة لابن خالويه/١٢٤، غرائب القرآن٥/٦٤، مجمع البيان ١٤٨/٥، معاني الزجاج ٧٢/٢، معاني الفراء ٢٩٨/٢، حجة القراءات/٢٠٦، القرطبي ٥/ ٢٧٠، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج /٨٦١، إعراب النحاس ٤٣١/١، الكشاف ١/ ٤٠٤، حاشية الشهاب ١٥١/٣، التبيان ٢٤٦/٣، الكافي/٨٢، المكرر/٣٠، الرازي ١٠/ ١٦٧، روح المعاني ٧٤/٥، البيان ٢٥٨/١، اللامات/١٥ شرح التسهيل لابن عقيل/٥٦٠ - ٥٦١، مغني اللبيب/٧١٥، معاني الحروف للرماني/١٢٧، الكامل ١٤١/١، ٨٩/٢، أوضح المسالك ٦٢/١، أمالي الشجري ٧٤/١، شرح الأشموني ٣٩٣/١، جمل الزجاجي /٢٣١، الكتاب ٣٦٠/١، فهرس النفاخ/١٨، إيضاح ابن الحاجب ٣٦٧/١، شرح التصريح ٣٥٠/١، شرح الكافية ٢٣٠/١، شرح المقدمة المحسبة ٣٢١/٢، قطر الندى/٣٤٤، فتح القدير ١/ ٤٨٥، الجنى الداني/٥١٥، حاشية الجمل ٣٩٨/١، شرح اللمع/١٤٥، معاني الأخفش ١/ ٢٤١، شرح المفصل ٨٢/٢، إعراب القراءات السبع وعللها ١٣٥/١، المحرر ١٢٣/٤، وانظر الطبري ١٠٢/٥، روح المعاني ٧٤/٥، زاد المسير ١٢٥/٢، التذكرة في القراءات الثمان/٣٠٧. وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(٢) سورة الفاتحة ٧/١.

(١) الثاني صريح في أن العلة مجموع الأمرين هنا فيكون كل واحد جزء علة.

(٢) قراءة الخفض عن الأعمش وأبي حيوة «غيرِ...»، والجر على البدل من المؤمنين، أو هو وصف لهم.
وانظر المراجع التالية: البحر ٣٣٠/٣، الكشاف ٤١٨/١، القرطبي ٣٤٣/٥، البيان ٢٦٤/١، شرح المفصل ٨٩/٢، الرازي ٧/١١، معاني الفراء ٢٨٤/١، حاشية الجمل ٤١٥/١، معاني الزجاج ٢/ ٩٣، مشكل إعراب القرآن ٢٠٢/١، حاشية الشهاب ١٦٨/٣، المحرر ١٨٥/٤، فتح القدير ١/ ٥٠٣، تحفة الأقران/١٠٢، وفي إعراب النحاس ٤٤٧/١: «محمد بن يزيد يقول: هو بدل لأنه نكرة، والأول معرفة». وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(٣) في حاشية الدماميني/٣١٢: «في بعض النسخ بهاء التأنيث، والمعنى إلا خارج قراءة الأئمة السبعة بحذف المضاف، وجعل السبعة صفة للأئمة».

(٤) وخُرِّجت على البدل من المؤمنين كما رأيت.

(٥) من هنا إلى آخر النص: على أنه إبدال من المحل... سقط من م١/٤٦ ب.

(٦) الآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ سورة الأعراف ٧/٥٩.

(٧) قرأ الكسائي وأبو جعفر والمطوعي وابن محيصن بخلاف عنه وابن وثاب والأعمش «من إلهٍ غيرِه» بالجر على انه بدل من «إله»، أو نعت له على اللفظ. وانظر المراجع التالية: البحر ٤/٣٢٠، الطبري ٨/٢١٣، مجمع البيان ٨/٨٥، النشر ٢/٢٧٠، التيسير/١١٠، الإتحاف/٢٢٦، ٢٥٧، القرطبي ٧/٢٣٣، شرح الشاطبية/٢٠٥، البيان ١/٣٦٧، إعراب النحاس ١/٦٢١، غرائب القرآن ٨/١٥٣، مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٣، معاني الفراء ١/٣٨٢، الشهاب - البيضاوي ٤/١٧٨، الكشاف ١/ ٥٥٢، السبعة/٢٨٤، المكرر/٤٤، الكافي/٩٦، العكبري ١/٥٧٦، العنوان/٩٦، حجة القراءات/ ٢٨٦، المبسوط/٢١٠، التبصرة/٥١١، معاني الزجاج ٢/٣٤٨، التبيان ٤/٤٣٤، الحجة لابن خالويه/١٥٧، إعراب الحديث/٢٨، ٦٩، وانظر معاني الفراء ١/٤٧٠، المحرر ٥/٥٤٤، مغني اللبيب/٢١٠ - ٢١١، أصول ابن السراج ١/٩٤، الرازي ١٤/١٤٧، الإنصاف ١/٢٣١، ٦٨٩/٢، روح المعاني ٨/١٥٠، إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٨٩، زاد المسير ٣/٢٢٠، تحفة الأقران/١٠٤، التذكرة في القراءات الثمان /٣٤٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(١) قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة «مالكم من إلهٍ غيرُه» بالرفع على أنه بدل من «إله»، أو نعت ، إذ «مِن» زائدة، وإله: مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً. وانظر المراجع التالية: البحر ٣٢٠/٤، الطبري ٢٥١/٨، القرطبي ٢٣٣/٧، إعراب النحاس ٦٢١/١، الكشف عن وجوه القراءات ٤٦٧/١، غرائب القرآن ١٥٣/٨، مشكل إعراب القرآن ٣٢٢/٢، الرازي ١٤٧/١٤، معاني الزجاج ٢/ ٣٤٨، البيان ٣٦٧/١، معاني الفراء ٣٨٢/١ و٤٧٠ ، حاشية الشهاب ١٧٨/٤، التبصرة/ ٥١١، التبيان ٣٤٣/٤، الحجة لابن خالويه/١٥٧، المحرر ٥٤٤/٥، إعراب الحديث/٢٨، ٦٩، الكشاف ٥٥٢/١، المبسوط/٢١٠، مغني اللبيب/٢١٠ - ٢١١، روح المعاني ١٥٠/٨، تحفة الأقران/١٠٤، إعراب القراءات السبع وعللها ١٨٩/١، التذكرة في القراءات الثمان/٣٤٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٢) قرأ عيسى بن عمر وابن محيصن والكسائي «مالكم من إلهٍ غيرَه» بالنصب على الاستثناء، وذهب ابن خالويه إلى أنها لغة تميم.
قال الفراء: «وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت «غير» في معنى «إلا» نصبوها، تَمَّ الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ماجاءني غيرَك، وماأتاني أحد غيرَك».
وقال الزجاج: «وأجاز بعضهم النصب في «غير»، وهو جائز في غير القرآن، على النصب على الاستثناء، وعلى الحال من النكرة، ولا يجوز في القرآن لأنه لم يُقرأ به....» كذا !!.
وانظر المراجع التالية: البحر ٣٢٠/٤، مختصر ابن خالويه/٤٤، الكشاف ٥٥٢/١، معاني الفراء ٣٨٢/١، إعراب النحاس ٦٢١/١، العكبري ٥٧٧/١، الرازي ١٤٧/١٤، القرطبي ٢٣٣/٧، الإتحاف/٢٢٦، الشهاب - البيضاوي ١٧٨/٤، المحرر ٥٤٤/٥، تحفة الأقران/١٠٤، معاني الزجاج ٣٤٨/٢. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) ووجه شذوذها عند المصنف أن الكلام تام غير موجب.

(٤) فإن لفظ «الله» بدل من محل «لا» مع اسمها، وأنها في محل رفع. ومثله في الآية/٣٥ من سورة الصّافّات. والمثال غير مثبت في م/١، وسقط بعض غير والفاء من م/٥.

(١) في المقرب ٧٢/١: «وأما الاسم الواقع بعد «غير» فلا يكون أبداً إلا مخفوضاً، ويكون حكم «غير» في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد «إلا» في جميع ما تقدم ذكره».
وفي الهمع ٢٧٨/٣: «... والناصب له كونه جاء فَضْلَةً بعد تمام الكلام، وذلك موجود في غير».
(٢) الهمع ٢٧٨/٣: «والثالث وعليه الفارسي أنها منصوبة به على الحال، وفيها معنى الاستثناء».
وفي قولنا: قام القوم غير زيد، المعنى أنهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في ثبوت القيام لهم وانتفائه عنه، انظر دماميني/٣١٢، وانظر الأزهية/١٨٩ - ١٩٠، وفي الإيضاح العضدي/٢٠٩ غير هذا قال: «وحكم غير إذا وقعت في الاستثناء أن تُعْرَب بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلاّ، تقول: أتاني القوم غيرَ زيد، فتنصب غيراً نصبك الاسم الذي يقع بعد إلا في قولك. جاءني القوم إلا زيداً....».
(٣) ما ذهب إليه ابن مالك هو النصب في «غير» فهي تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد «إلا» انظر شرح الكافية الشافية/٧١٤ - ٧١٥، والتسهيل/١٠٦.
(٤) لمشاركته إياها في الإبهام. وفي الهمع ٢٧٨/٣ «الثاني، وعليه السيرافي وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق».
(٥) هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي، جاء مقيداً بفتح الذال في بغية الوعاة، وصَرَّح أصحاب الحواشي والقاموس أنه بالكسر.
كان عالماً متقناً لعلوم العربية، حسن الخطّ، مشاركاً في الحديث، عالماً بأسماء رجاله، كان ديِّناً فاضلاً زاهداً، صَنَّف شرح كتاب سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السراج... وله غيرها.
مولده /٤٤٤هـ، ووفاته بغرناطة عام ٥٢٨هـ. انظر بغية الوعاة ١٤٢/٢ - ١٤٣.

(٦) أجاز الفراء بناء «غير» في الاستثناء مطلقاً، انظر شرح الكافية ١/٢٤٦، وناقش الخلاف ابن الأنباري في الإنصاف/المسألة: ٣٨.

وفي ص/٢٨٧ نذكر أن الكوفيين يجيزون بناءها على الفتح في كل موضع يحسن فيه «إلا» سواء أضيف إلى متمكن أو غير متمكن نحو: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أن قام زيد.

وذهب البصريون إلى أنه يجوز فيه البناء إذا أضيف إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيف إلى متمكن فإنه ليس فيه إلا الإعراب.

(٧) كذا في المخطوطات وحاشية الدماميني، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد محيي الدين وحاشية الأمير «إلى مبني».

(١) أي البناء.

(٢) أي أقوى مما هي عليه في البيت الثاني هذا.

(٣) المعنى: في البيت السابق: لم يمنع الشرب منها إلا أن نطقت...، وتضمُّن معنى الحرف من مقتضيات البناء، وهو غير موجود في البيت الثاني؛ إذ لا يصح فيه مثل هذا التقدير.

(١) نسب البيت إلى عِدَّة شعراء، منهم أبو قيس بن الأسلت، ونسبه الزمخشري إلى أبي قيس بن رفاعة، ونقله عنه السيوطي، وتعقبه البغدادي.

وفي البيت رواية «غيرُ» بالرفع، وأَنْ هتفت، بدلاً من نطقت.

والبيت في وصف الناقة، والشُّرب: مفعول به، وغيرَ: فاعل لم يمنع، وهو مبنيٌّ على الفتح، ونطقت: صوتت وصدحت، وفي غصون: على غصون. والأوقال: الحجارة، والمراد هنا ما يبس من هذه الغصون.

ومعنى البيت: أنّ الناقة ما منعها من الشُّرب إلا صوت الحمامة، فنفرت، ومراده أنها شديدة يخامرها فزع وذعر لحدَّة نفسها، وذلك محمود فيها.

والشاهد في البيت أن «غير» بُنيت على الفتح جوازاً، لأنها أضيفت إلى مبني مع أنها فاعل، والمبني هنا حرف، وهو «أَنْ»، وأبو قيس بن الأسلت ينتهي نسبه إلى الأوس، وهو شاعر جاهلي، وذكر أن اسمه صيفي، وقيل الحارث، وقيل غير ذلك، واختلف في إسلامه.

انظر شرح البغدادي ٣٩٥/٣، وشرح السيوطي ٤٥٨/١، وسيبويه ٣٦٩/١، والخزانة ٤٥/٢، ٣/ ١٤٤، ١٥٢، والهمع ٢٣٣/٣، وشرح المفصل ٨٠/٣، ١٣٥/٨، وأمالي الشجري ٢٦/١، ٢/ ٢٦٤، وشرح التصريح ١٥/١، وشرح الكافية ٢٤٦/١، وشرح الكافية الشافية/٩٢٢، والإنصاف ٢٨٧/١، ٢٩٠، واللسان والتاج/وقل.

(٢) البيت قائله مجهول.

وفيه رواية ينأى بدلاً من يأبى. وأشير إلى هذا في م٧٣/٤أ ولُذْ: أَمْرٌ من لاذ يلوذ، أي: تحصَّن بقيس، تُلْفِه: تجده، وهو جواب الأمر «لُذْ». خيره: مفعول «مفيضاً».

والشاهد في البيت «غيره»، فهو فاعل «يأبى»، ومع ذلك جاء مفتوح الراء، وهو مبني لإضافته إلى مبني وهو الضمير. وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٩٨/٣، وشرح السيوطي ٤٥٨/١،.

(١) البيت لأبي نواس، وبعده بيت آخر ذكره البغدادي:

إنما يرجو الحياة فتىً عاش في أَمْنٍ من المِحَنِ

وليس في ديوانه.

وأبو نواس: هو أبو علي الحسن بن هاني بن عبد الأول بن الصباح الحكمي، نسبة إلى الحكم بن سعد العشيرة، وهي قبيلة كبيرة، منها الجراح بن عبد الله الحكمي أمير خراسان، وكان جَدّ أبي نواس من مواليه، وقيل له أبو نواس لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقه، مولده بالبصرة سنة ١٤٥. ووفاته ببغداد سنة ١٩٥هـ. ونشأ بالبصرة وخرج إلى الكوفة. انظر الخزانة ١٦٨/١.

وانظر شرح البغدادي ٣/٤، وشرح ابن عقيل ١٩١/١، والخزانة ١٦٧/١، وأمالي الشجري ٣٢/١، والعيني ٥١٣/١، وتذكرة النحاة /١٧١، ٣٦٦، ٤٥٠، وهمع الهوامع ٣١٢/٢، شرح الأشموني ١٤٧/١، والأشباه والنظائر ٢٢٩/٣، ٤٣٣، أمالي ابن الحاجب ١٢١/٣، وشرح الكافية ٨٧/١.

(٢) كذا في المخطوطات، وقد أشار إلى هذا السيوطي في ١٧١/١، فقال: «في نسخة أعاريب»، وجاء في المطبوع: ثلاثة أوجه.

(٣) كذا في م٢٧/٢ب وم٧٣/٤أ، وفي م٤٧/١ «أن غير مبتدأ» ومثله في المطبوع.

(٤) الإعراب مثبت في أمالي الشجري ٣٢/١.

(٥) قال ابن الشجري: «.... واستغنى المبتدأ عن خبر كما استغنى قائم ومضروب في قولك: أقائم أخواك، وما مضروب غلاماك، عن خبر؛ من حيث سَدَّ الاسم المرفوع بهما مَسَدَّ الخبر...».

(٦) وهو قوله: «مأسوف».

(٧) بإضافة «غير» إليه.

(١) فحركة الرفع التي على «غير» هي التي يستحقها هذا الاسم بالأصالة، من حيث هو مبتدأ جُعِلَت على «غير» بطريق العارية، كما مَرّ في «غير» الاستثنائية انظر دماميني/٣١٣.

(٢) مأسوف: اسم مفعول يعمل عمل ما اشتق منه، وهو الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله، فهو بحاجة إلى نائب عن الفاعل، وهو هنا قوله: على زمنٍ.

(٣) انظر الأمالي ٣٢/١. وقد نقلت قبل قليل بعض هذا النص.

(٤) في التسهيل /٤٤ باب المبتدأ «وأُجري في ذلك: غير قائم، ونحوه مجرى: ما قائم».

قال الدماميني في ص/٣١٣: «وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملاً وصَرّح بأن الثاني أحسن».

وفي شرح الشواهد للبغدادي ٤/٤: «وقد تبع ابن مالك ابن الشجري، وقال في باب المبتدأ من شرح التسهيل: «إذا قصد النفي بغير يضاف إلى الوصف، ويجعل غير مبتدأ، ويرفع ما بعد الوصف به، كما لو كان بعد نفي صريح. ويسد مَسَدَّ الخبر، وعلى ذلك وَجّه ابن الشجري قول الشاعر: غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن».

وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ٢٠٨/١: «وأُجري في ذلك: غير قائم ونحوه مجرى ما قائم، فتقول: غير قائم الزيدان، فيسد الزيدان مسد خبر غير، وهو مرفوع بقائم إجراء لغير قائم مجرى: ما قائم، ومنه قوله:

غـيـرُ لاهٍ عـداك فـاطّـرِحِ الـلـهـو ولا تـغـتـررْ بـعـارضِ سـلْـمِ

فعِداك: مرفوع بـ «لاهٍ»، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر غير».

(٥) من الأعاريب في هذا البيت.

(٦) كذا في م٤٧/١أ وم٧٣/٣أ وفي بقية المخطوطات والمطبوع «غير».

(٧) النص مثبت في الخزانة ١٦٧/١، وانظر تذكرة النحاة لأبي حيان/٤٠٥، وشرح شواهد للبغدادي ٥/٤، وقد نقل النص عن أبي حيان من شرح التسهيل.

(١) الأمالي ١٢١/٣، ١٢٢ قال ابن الحاجب: «الثالث: إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بُدٌّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ، لأنه في معنى مغاير، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتدأ، فلا يصح أن يكون خبراً فتبين إشكال إعرابه، وأولى ما يقال بأنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام، فكان التقدير: زمن ينقضي بالهم والحزن غير متأسَّف عليه.

فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر، فصارت العبارة فيه كذلك، وهو وجه حسن، ولا بُعْدَ في مثل ذلك....».

وتعقب أبو حيان ابن جني بعد نقل هذا الوجه في شرح التسهيل فقال: «وهذا التخريج بعيدٌ متكلّف، وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المتكلَّفة التي لا يكاد يلحظها العرب...» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٤.

(٢) وتبعهما أيضاً ابن النحاس، وابن مكتوم، ونقل كلامهما السيوطي في الأشباه والنظائر، وتبعهما الرضي في باب المبتدأ، وانظر شرح الكافية ٨٧/١، والأشباه والنظائر ٢٩٩/٣.

(٣) لأن الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور بمن أوفي. دماميني /٣٢٤.

وفي حاشية الدسوقي ١٧٢/١: «وهو: أي حذف الموصوف في مثل هذا، أي إذا كانت الصفة جملة، والموصوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو بفي ممتنع، أي: لأن الموصوف هنا ليس بعض اسم مجرور بمن أوفي حتى يصح حذف الموصوف بالجملة مع بقاء الصفة».

(٤) أي هذا الذي ذُكِر في الامتناع عند فقد الشرط إنما يكون في النثر، وهذا الذي وقع إنما هو في شعر، وذلك جائز فيه.

(٥) المثبت في المخطوطات الأولى والثانية والخامسة هو «أنا ابن جَلا» ومثله عند الدماميني، وفي م٤/ ٧٣ ب وضع صدر البيت. وكذلك جاء في طبعة مبارك وزميله، وكذا جاء عند الشيخ محمد محيي الدين.

= والبيت مطلع قصيدة لسُحَيْم بن وَثِيل الرياحي.

والشاهد فيه أن أصله: أنا ابنُ رَجُلٍ جَلا، فحذف الموصوف وهو «رجل» لضرورة الشعر، وهذا واحد من أقوال أربعة فيه، وهو ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل.

وسُحَيْم: مُصَغّر أَسْحَمْ، ووثيل: بفتح الواو وكسر المثلثة، وهو شاعر مشهور في الجاهلية والإسلام، ووهو في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام عند الجمحي، وليس في آبائه اسم «جلا».

وانظر البيت في شرح البغدادي ٦/٤، وشرح السيوطي ٤٥٩/١، والكامل/١٩٢، ٣٣٣، ٣٣٧، وأوضح المسالك ١٤٩/٣، والخزانة ١٢٣/١، والعيني ١٩٣/١، و٣٥٦/٤، وهمع الهوامع ١/ ٩٨، شرح المفصل ٦١/١، ٥٩/٣، ٦٢، ١٠٥/٤، واللسان/جلا، والأصمعيات/٣، والاشتقاق ٢٢٤، ٣١٤، وأمالي القالي ٢٤٦/١.

(١) الرجز مجهول قائله، وقبله:

مالكَ عندي غيرُ سَوْطٍ وحَجَرْ
وغَيْرُ كَبْدَاءَ شديدة الوترْ

والكَبْداء: القوس التي يملأ الكفَّ مقبضُها، وترمي: فيه رواية أخرى: جادت، أي صارت جيدة.

والشاهد فيه: أن أصله: بكفَّيْ رَجُلٍ كان من أرمى البشر، فحذف الموصوف المضاف إليه لضرورة الشعر.

انظر شرح البغدادي ٣١٢/٢، والإنصاف/١١٤ - ١١٥، وأمالي الشجري ١٤٩/٢، وشرح المفصل ٥٩/٣، ٦٢، شرح الشواهد للسيوطي/٤٦١.

(٢) الثالث من تخريجات بيت أبي نواس.

(٣) أي: غير.

(٤) في الخزانة ١/١٦٧: «والثالث ـ وهو لابن الخشاب ـ أن «غير» خبر لأنا محذوفاً...».

(١) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد... بن الخشاب. كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وقد وضعوه في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة. وكان كثير المزاح واللعب، طيب الأخلاق، صنف شرح الجمل للجرجاني، وشرح اللمع لابن جني ولم يتمه، والرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل، والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح، والرد على الحريري في مقاماته، ولادته عام ٤٩٢ ووفاته سنة ٥٦٧ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٢٩ ـ ٣١، ومقدمة المرتجل/٥ وما بعدها.

(٢) أي جعل «مأسوف» مصدراً، وهو قليل.

قال الدماميني: «أي الأخذ على غير الطريق من جهة جعل «مأسوف» مصدراً وهو قليل، وأنا أقول: إن ثبت بطريق معتبر مجيء هذا المصدر المعين من كلام العرب فلا نزاع في قبوله، ولا تعسّف حينئذٍ؛ إذ ليس في ذلك إلا حذف المبتدأ لقرنية، وهو كثير مقيس، وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل، وهو مسموع أيضاً كزيد عَدْل وعمرو صَوْمٌ، وإن لم يثبت عن العرب استعمال المأسوف مصدراً فهذا الإعراب غير مقبول البتة والله أعلم» انظر ص/٣١٤.

وتعقبه الشمني بعد نقل النص فقال: «مراده بالتعسف كثرة الاعتبار، ومخالفة الظاهر، كحذف المبتدأ فيما نحن فيه، وجعل مأسوف مصدراً ثم جعله بمعنى اسم الفاعل، وكثيراً ما يستعمل التعسف في ذلك» انظر ص/٣١٤ وحاشية الدسوقي ١/١٧٢.

وقال الأمير في حاشية ١/٣٨ «الحق كما أفاده الشارح [أي الدماميني] أن لا تعسّف فيه».

(٣) في م٤/٧٣ب «من أبيات مشكل المعاني»وفي طبعة الشيخ محمد/١٦٠ «من مشكل أبيات المعاني».

(٤) قال «أبيات المعاني» لأن المشكل في بيت أبي نواس في إعرابه، والإشكال في بيت حسان في معناه، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/١٣ ـ ١٤.

(٥) البيت في مدح الرسول ﷺ. وقد ذكر هذا البيت الأخفش في كتاب «أبيات المعاني»، وقال فيه: إن الإشكال نشأ من تَوهُّم اتحاد مرجع الضميرين في سواه وبغيره، وزال هذا الإشكال باختلاف المرجع قال: «وذلك أن سوى النبي ﷺ هو غيره فقال: لم نعدل سواه بغير سواه، فغير السوى هو النبي ﷺ» وتبعه الفارسي في الحجة، وذهب ابن دريد إلى أن سوى الشيء نفسه وعينه لا بمعنى «غير»، ويقال: هذا سوى فلان، أي: فلان نفسه. وأنشد بيت حسان هذا.

وذهبوا إلى أن الهاء في «غيره» مردودة على «سواه»، فكأنه قال: لم نعدل سواه بغير السّوى، وغير السّوى هو النبي ﷺ، فالمعنى: لم نعدل به سواه. ونقل البغدادي من تذكرة أبي حيان جعل «غير» زائدة.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/١٣ ، وشرح السيوطي ١/٤٦١، وحجة الفارسي ١/٢٤٩.

والبيت غير مثبت في ديوان حسان، ولم أجد ما نقله البغدادي من تذكرة أبي حيان في المطبوع منها.

(١) وهو مشكل، بل لا يفيد هذا معنى مقبولاً.

(٢) وعلى هذا اختلف مرجع الضميرين، فالضمير في «سواه» يعود على ما تقدم، والضمير في «بغيره» يعود إلى «سواه».

(٣) كذا في المخطوطات، ومثله عند الدماميني، وطبعة مبارك وزميله، وعند الشيخ محمد محيي الدين «غير السّوى»، وقد أشار إلى هذا الخلاف.

(٤) قال الدماميني في ص/٣١٥: «ويظهر لي وجه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد معاد الضميرين، وهو أن يقال: المراد بالسُّوى العدل والإنصاف لا معنى «غير»، وهو أمر ثابت في اللغة، صرح به الجوهري وغيره، فالمعنى حينئذٍ لم يعدل عَدْله شيءٌ غيره، ولا خيار عليه، والله الموفق للصواب» ونقله عنه الدسوقي في ١/١٧٢.

قلت: ذكر مثل هذا الأخفش في معنى «سوى»، ونقله عنه أبو حيان في البحر ٦/٢٥٣.

(١) أي لا يعمل شيئاً.

(٢) أي: ناصبة بنفسها للفعل المضارع، وقد ذهب إلى هذا أبو عمر الجرمي، قال: «لأنها خرجت عن باب العطف» وإليه ذهب بعض الكوفيين. انظر الإنصاف/٥٥٧ ـ ٥٥٨.

وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ٨٤/٣ «... والنصب بأَنْ، لا بالخلاف ولا بالفاء ولا بالواو الآتي ذكرها، هذا قول البصريين، وقال الفراء وبعض الكوفيين: النصب بالخلاف، وقال الكسائي وأصحابه والجرمي: بالفاء والواو...».

(٣) في رصف المباني/٣٨٧ «واعلم أن من النحويين من زاد للفاء موضعاً آخر سماها فيه «فاء رُبَّ»، وهي التي يقع بعدها الخفض في مثل قول الشاعر....» وانظر همع الهوامع ٢٢٢/٤ والجنى الداني/ ٦١.

وفي شرح الشواهد للبغدادي ٢٠/٤ ذهب إلى أن ما ذكره ابن هشام وهم منه، وأن المبرِّد لم يذهب إلى هذا، وإنما قال في «واو رب» إنها الجارة لا «رُبّ» المقدرة.

وفي المقتضب ٣١٩/٢ «فهي [أي الباء] والواو تدخلان على كل مُقْسَمٍ به، لأن الواو في معنى الباء...، لأن الواو من مخرج الباء، ومخرجهما جميعاً من الشفة، فلذلك أُبْدِلَت منها كما أبدلت من رُبّ في قوله:

«وبلدٍ ليس بها أنيس»؛ لأنها لما أُبْدِلِتْ من الباء دخلت على رُبّ....»، وانظر ٣٤٧/٢.

(٤) في ٧٣/٣٣ «جارّة».

(٥) البيت لامرئ القيس، وفي المخطوطات أثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وقد تقدم شرح هذا البيت في باب «رُبّ»، وقد ذكره المصنّف مرة أخرى هنا ليبيّن أن المبرد ذهب إلى أن الفاء جارّة، وقد رأيت توهيم البغدادي له.

= قال ابن مالك في التسهيل/١٤٨ «وليس الجرُّ بالفاء وبل باتفاق، ولا بالواو خلافاً للمبرد ومن وافقه».
وقال الرماني: «والوجه عند البصريين أن «رُبّ» ههنا مضمرة وهي العاملة لا الفاء...»انظر معاني الحروف/٤٦ وانظر رصف المباني/٣٨٧ فقد ذهب إلى أن الفاء هنا سببية عاطفة جملة على جملة، و«رُبَّ» مضمرة بعد الفاء كما أضمرت بعد الواو، فلا ينبغي أن تجعلَ «فاءَ رُبّ» لأنها ليست بمعناها، فلا معنى لنسبيتها إليها.
وانظر جواهر الأدب/٦٣ ـ ٦٤.

(١) أي «ومُرْضِعٍ».

(٢) في م ٣/٧٤ «كما مَرّ»، وهو وهم من الناسخ، إذ لم يأت بعدُ حديثه عن النصب، فقد ذكره في الباب الخامس في إعراب الفعل.

(٣) تقدَّم هذا في باب «رُبَّ».

(٤) أي الفاء.

(٥) انظر المقتضب ١/١٠ و٢/١٤، وسيبويه ٢/٣٠٤، والشهاب ٧/٥٠، ورصف المباني /٣٧٦، وفي حاشية الأمير ١/١٣٩: «وتفيده سواء كانت حرف عطف أولا»، وما ذكره المصنف في الترتيب مأخوذ من الجنى الداني/٦٣ ـ ٦٤.

(٦) قال المرادي: «والمراد بالترتيب في المعنى أن يكون المعطوف بها لاحقاً مُتّصلاً بلا مهلة، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾، سورة الانفطار/٧. انظر الجنى الداني/٦٣ ـ ٦٤.

(٧) قيام عمرو واقع بعد قيام زيد في الواقع، ويسمونه بالرُّتبي.

(١) وهو أن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه إنما هو بحسب اللفظ والذِّكْر، لا أن المعنيين تَرتَّبا في الوقوع بحسب نفس الأمر. انظر الدماميني/٣١٤، وحاشية الأمير١/٣٩، وحاشية الدسوقي/١٧٢، وذكر المرادي في الجنى الداني/٦٤ أنهم يسمونه ترتيباً لفظياً، وكذا سماه المالقي في الرصف/٣٧٧.

(٢) وإنما كان هذا من الترتيب الذكري لأن الأصل أن المُفَصَّل إنما يُذْكَرُ بعد المجمل.

(٣) تتمة الآية ﴿... وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ سورة البقرة ٣٦/٢ فقد فَصَّل «أزلهما» بقوله: «أخرجهما».

(٤) الآية: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَآتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ سورة النساء ١٥٣/٤

قوله تعالى: ﴿أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾ مجمل، وتفصيله: فقالوا أَرِنا الله جهرةً....

(٥) تتمة الآية: ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ﴾. سورة هود ٤٥/١١

نادى: مُجْمَل، والمُفَصَّل المعطوف عليه: فقال رَبِّ..

(٦) قوله:« الآية» ليس في م٢٨/٢أ.

(٧) جاء الحديث بروايات مختلفة وانظر «كتاب الوضوء» في فتح الباري ٢٠٤/١ وما بعده.
وفي صحيح مسلم ج٩٩/٣ وما بعدها «كتاب الطهارة» وانظر فيه ص/١١٠. والشاهد في الحديث العطف بالفاء التي تقتضي الترتيب مع التعقيب.

(٨) أي: وغسل رجليه.

(١) في الجنى الداني/٦٢ «وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ الأعراف/٤، والبأس في الوجود واقع قبل الإهلاك...»، وتعقب المرادي الفراء فردّ ما ذهب إليه. وانظر معاني الفراء ٣٧١/١، وذكر مثل هذا المالقي في رصف المباني /٣٧٧ منسوباً إلى الكوفيين في أن الترتيب لا يلزم بها، ثم ذكر أن هذا مؤول عند البصريين.

(٢) في المطبوع «إنها...» وهو غير مثبت في المخطوطات، ولم يُشِرْ إلى هذا مبارك وزميله، وهي مثبتة في حاشيتي الأمير والدسوقي، وغير مثبتة في حاشية الدماميني.

(٣) الذي وجدته في معاني الفراء غير هذا، فقد قال في ٣٩٦/١: «فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول والأول الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة...»، وهذا يدل على أنه لا يقول بأن الواو تفيد الترتيب.

(٤) أول الآية: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ...﴾ سورة الأعراف ٤/٧ قال الفراء: «يُقال : إنما أتاها البأس من قبل الإهلاك، فكيف تقدّم الهلاك؟ قلتُ: لأن الهلاك والبأس يقعان معاً كما تقول: أعطيتني فَأَحْسَنْتَ، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله، إنما وقعا معاً، فاستجيز ذلك، وإن شئت كان المعنى: وكم من قرية أهلكنا ها فكان مجيء البأس قبل الإهلاك، فأضمرت كان، وإنما جاز ذلك على شبيه بهذا المعنى...» انظر معاني القرآن ٣٧١/١، وانظر البحر ٢٦٩/٤.

(٥) هذا الجواب للمرادي في الجنى الداني ص/٦٢ ـ ٦٣، قال المرادي: «وأجيب بأن معنى الآية، وكم من قرية أردنا إهلاكها كقوله: «إذا أكلت فَسَمِّ الله»، وقيل الفاء في الآية عاطفة للمُفَصَّل على المجمل كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً * فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا﴾ ـ الواقعة/٣٥ ـ ٣٦» وهذا مما انفردت فيه الفاء». وانظر حاشية الشهاب ١٤٩/٤، وحاشية الأمير ١٣٩/١.

(٦) في الجنى الداني/٦٣ «وذهب بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي لمطلق الجمع، كالواو. قال به الجَرْمِيّ في الأماكن والمطر خاصة، كقولهم: عفا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله في وقت واحد، قال امرؤ القيس:
= بسقط اللوى بين الدخول فحومل...» وانظر الخزانة ٣٩٨/٤ وجواهر الأدب/٦٥، وفي حاشية الأمير ١٣٩/١: «قوله: وقال الجرمي: تفصيله مبيِّن لإطلاق الفراء السابق، ويصح حمل الإطلاق على الرتبي والذكري».

(١) البيت لامرئ القيس، وصدره ما أثبتُّه بين حاصرتين، وهو مطلع معلقته. وذكر الأصمعي أن الرواية: بين الدخول وحومل. والسِّقط: مثلث السين، وهو ما تساقط من الرمل...
واللِّوَى: ما التوى من هذا الرمل، وسِقط اللوى: حيث يَسْتَرِقُّ الرمل، وإنما وصف المنزل به لأنهم كانوا لا ينزلون إلا في صلابة من الأرض لتكون أثبت لأوتاد الخيام، وأمكن لحفر النؤي، وإنما يكون ذلك حيث يَسْتَرِقُّ الرمل.
والدخول وحومل: بلدان بالشام، وقيل غير ذلك.
والشاهد فيه: ما ذهب إليه الجرمي من أن الفاء لاتفيد الترتيب في البقاع ولا الأمطار، فمراد الشاعر وقوع الفعل في تلك المواضع، وترتيب اللفظ واحداً بعد آخر بالفاء ترتيب لفظي.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١/٤، وشرح السيوطي ٤٦٣/١، والخزانة ٣٩٧/٤، والعيني ٤/ ٤١٤، والجنى الداني/٦٤، والكتاب ٢٩٨/٢، أوضح المسالك ٤٠/٣، رواية الأصمعي، همع الهوامع ٢٢٥/٥، شرح المفصل ١٢٨/٢، ١٥/٤، ٧٨/٩، ٨٩، ٢١/١٠. الديوان/٨.

(٢) انظر الجنى الداني/٦٣، وجواهر الأدب/٦٥.

(٣) في م ٧٤/٣أ «بمكان».

(٤) في حاشية الأمير ١٣٩/١: «فيه أن المكان لا يخرج عن البقاع، فالأوْلَى: مطرنا على الأشجار فالزروع مثلاً».

(٥) أي: مما تفيده الفاء العاطفة.

(٦) المراد به وقوع الثاني بعد الأول، وبعقبه من غير مهملة ولا تراخٍ.

(٧) يشير هنا إلى ما ذكره ابن الحاجب من أن المعتبر ما يُعدُّ في العادة مرتباً من غير مهلة، فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله بانتفاء المهلة، وقد يقصر والعادة تقتضي العكس، وقد ذكر هذا

= الدماميني في ص/٣١٧ ثم قال: «والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمانُ وقوعه عن الأول سواء استُقصر في العرفِ أولا، إنما هو بطريق المجاز، وظاهر كلام المصنِّف أن استعمالها فيما يُعَدّ بحسب العادة تعقيباً وإن طال الزمن استعمالٌ حقيقي».

وفي جواهر الأدب/٦٥: «واستمرار مدة حصول المترتب وطوله لا ينافي الترتيب ولا يخرج عنه».

ونص المرادي في الجنى الداني/٦٢: «وقال بعضهم: تعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قلت: دخلتُ مصرَ فمكة، أفادت التعقيب على الوجه الذي يمكن».

(١) أي بين التزوج والولادة.

(٣) النص في الجنى الداني/٦١ - ٦٢: «وأورد السيرافي على قولهم: إن الفاء للتعقيب، قولك: «دخلتُ البصرة فالكوفة»، لأن أحد الدخولين لم يَلِ الآخر، وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يشتغل بشيء غير أسباب دخول الكوفة».

(٤) بل اتصل السيرُ، ولم يقعِ اشتغال بما يُعَدُّ في العُرْف أجنبياً من السفر من هذه إلى تلك. دماميني/ ٣١٧.

(٥) تتمة الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ سورة الحج ٦٣/٢٢ ومعلوم أن اخضرار الأرض لا يقع مباشرة بعد نزول المطر، بل يقع بعد مهلة من الزمن وفترة فاصلة.

(٦) هذا القول لابن الحاجب في الأمالي النحوية ٣٩/١ قال: «الفاء للتعقيب من غير مُهْمَلة، وإصباح الأرض مخضرّة بعد النزول إنما يكون بعد مُهْلَة، والجواب أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يُشْترط فنياً فيها ذلك، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرح بالشرط الأول إلى صحة قولك: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما...» فتأمل !!. وأشار إلى هذا النقل الدماميني في حاشيته/٣١٧.

(٧) وليست للعطف، وانظر حاشية الأمير ١٣٩/١.

(١) وذلك أن مدخولها لما قبله مدخل فيه في الجملة، وهذا مراد علماء الأدب، لا السبب التام الذي يلزم من وجوده وجود المسبب حتى يرد ما أطال به الشارح [أي: الدماميني]. انظر حاشية الأمير/ ١٣٩، وحاشية الدماميني/٣١٨.

(٢) هذا القول لابن مالك وآخرين، وقد ذكر هذا المرادي في الجنى الداني/ص/٦٢، وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٨ - ١٢٠٩، «وقد يكون وقت المعطوف بالفاء متراخياً إما لتقدير غيره قبله، وإما لحمل الفاء على ثم، لاشتراكهما في الترتيب، وقد يتعاقبان كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ﴾ الحج/٥.

فعطف المضغة هنا بثم، وعطفها في سورة المؤمنين [آية ١٤] بالفاء».

(٣) أي آية الحج المتقدمة ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً...﴾.

(٤) تتمة الآية: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ سورة المؤمنون ٢٣/١٤.

(٥) في م٢/٢٨ أ، وم٣/٧٤أ «فالفاء». وقوله: فالفاءات - أي: كل واحدة من الفاءات.

(٦) النص في نسخة مبارك وزميله «فخلقنا العلقة مضغة» ولم تثبت «مضغة» في المخطوطات، ولا حاشية الدماميني، وثبتت في نسخة الشيخ محمد، وكذا حاشية الأمير. وفي م٢/٢٨أ سقط قوله: «فخلقنا العلقة مضغة» واستدرك على هامشها.

(٧) أي لتراخي معطوفاتها عن المعطوف عليه.

(٨) أي تأتي الفاء تارة بمعنى «ثم» كما تقدم، وتأتي تارة بمعنى الواو للاشتراك في الحكم.

(٩) تقدم البيت قبل قليل.

(١) أشرت إلى هذه الرواية عنه من قبل، وفي شرح الشواهد للبغدادي ٤/ ٢١ «وقد أنكرها الأصمعي [أي الرواية بالفاء]، قال في كتاب التصحيف: تكلم الناس في قوله: «بين الدخول فحومل» قال أبو إسحاق الزيادي: الرواية: «بين الدخول وحومل»، ولايكون «فحومل»، لأنك لا تقول: رأيتك بين زيد فعمرو، وهذا سمعه الزيادي من الأصمعي، فسألت ابن دريد عن الراوية فحكى ما قال الأصمعي فلم يزد عليه...».

(٢) في م١/ ٤٧ ب «بين مواضع حومل».

(٣) لتحقق شرط إضافة «بين»، وهو أن يكون المضاف إليه دالاً على التعدد من غير ترتيب.

(٤) المذكور في المخطوطات صدره، وقد أنشده بتمامه الفراء كما أثبته، وذكر أنه أنشده هذا البيت أعرابي من بني سليم، وأنشده ابن الأنباري في كتاب الأضداد/ ٢٤١، وذكر البغدادي أنّ صدر هذا البيت جاء في قصيدة لقيس بن ذريح لكن برواية «من» في موضع «ما»، وكذا في شعر العباس بن الأحنف برواية «من»، وهو أول مقطوعة لأبي نواس برواية «مَن».

والقَرْن: الخصلة من الشعر.

والشاهد فيه قوله: ما قرن، وأن أصله: ما بين قَرْنٍ، فحذف: «ما»، ورَدّ هذا أبو حيان، وذهب إلى أنّ «ما» لا تسقط هنا، وحذف ما لا يجوز عند البصريين.

انظر الشواهد للبغدادي ٤/ ٢٤، والأضداد لابن الأنباري ص/ ٢٥١، وشرح السيوطي ١/ ٤٦٤، وذكره الأنباري في كتاب الوقف والابتداء ١/ ٣٥٤، وانظر إشارة إلى البيت في معاني القراء ١/ ٢٢، والخزانة ٤/ ٣٩٩، والبيت في البحر ١/ ١٢٢، والدر المصون ١/ ١٦٣، وهمع الهوامع ٥/ ٢٣٤.

(١) كذا جاء منوناً في المخطوطات وحاشية الدماميني/٣١٩، وفي طبعة مبارك وزميلة «بين» من غير تنوين، ومثله في نسخة الشيخ محمد، وحاشية الأمير.

(٢) في م٧٤/٣ أ «مقامهما» على تثنية.

وقال الدماميني في ص/٣١٩ «وهذه دعوى لا دليل عليها، ويجوز أن تكون «ما» زائدة، وقرناً تمييز، والمُغَيَّا محذوف أي:

يا أَحْسَنَ الناسِ قرناً وما بعده إلى قدم، أو على إسقاط الخافض، أي: من قرن إلى قدم» وانظر الخزانة ٤٠٠/٤ فقد رَدَّ هذا على الدماميني البغدادي.

(٣) في م ٤٧/١ ب «بعوضَةٌ» كذا قيدّ بالرفع إشارة إلى القراءة الثانية فيه.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ سورة البقرة ٢٦/٢.

(٥) قال هذا الفراء، والمصنِّف يشير هنا إلى بعض البغداديين الذين بدأ الحديث عنهم قبل قليل في حذف «بين» في البيت.

قال الفراء في معاني القرآن ٢٢/١ «... وأما الوجه الثالث ـ وهو أحبها إليَّ ـ فأن تجعل المعنى على «إن الله لايستحيي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها...». وانظر الخزانة ٣٩٩/٤، والبحر ١٢٢/١.

(٦) انظر همع الهوامع ٢٣٤/٥، قد نقل تعقيب ابن هشام.

(٧) «إلى» سقط من م٤٧/١ ب وم٢٨/٢أ.

(٨) في م ٧٤/٣أ وم٤١/٥ أ «وصِحَّةُ».

(٩) في حاشية الأمير ١٤٠/١ «أي فيراد به الأجزاء...».

(١٠) قال الدماميني: «ولم يتَعَرَّض إلى الاعتذار عن إضافة «بين» إلى بعوضة، وقَرْن، على هذا القول، فتأمله» ص/٣١٩.

(١) في همع الهوامع ٢٣٤/٥ «وقيل: ترد للغاية بمعنى إلى ...» قال أبو حيان في البحر ١٢٢/١ «... ويقدرون الفاء بإلى، وقد جاء التصريح بها في بعض المواضع...، وقال الكسائي: سمعت أعرابياً نظر إلى الهلال فقال: الحمدُ لله ما إهلالك إلى إسرارك، وحكى الفراء عن العرب: الشَّنَقُ ما خمساً فعشرين، والمعنى فيما تقدّم ما بين كذا إلى كذا... وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون...» وانظر معاني الفراء ٢٢/١ فالنص فيه: «إلى خمس وعشرين».

(٢) أي مجيء «إلى» للعطف بمنزلة الفاء.

(٣) البيت لكثير عزة، ونسب البيت إلى جميل بثينة. ورواية الديوان:

لـعـمـري لـقـد حَـسَّـنـتِ ... ...

وشَغب: ضيعة في وادي القرى كانت للزهري، وبَدَا: ضيعة تذكر مع شَغب بناحية الشام.

وفي شرح الحماسة: «يقول: إنه كما آثرها على أهله وعشيرته آثر بلادها على بلاده.

والشاهد في البيت مجيء «إلى» للترتيب كالفاء، أي: شَغْباً فبدا. ورَدّ الدماميني الترتيب في البيت، وذهب إلى أن «إلى» بمعنى «مع» وهو مذهب الكوفيين.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٨/٤، وشرح السيوطي ٤٦٤/١، والحماسة بشرح التبريزي ٣/ ١٤١، وديوان جميل /٦٢، وانظر الديوان، طبعة عالم الكتب/٢٥٩، وديوان كثير عزة/٢٠٤ «شغبي»، معجم البلدان ٥٢٣/١، همع الهوامع ٢٣٤/٥، والخزانة ١٣٦/٤.

(٤) نقل البغدادي نص المصنف في الخزانة ٤/١٣٦ ورأى أنه من القريب، ثم أعقبه برد الدماميني وهو قوله:

«بأن من حَقّ النحاة ألا يذكروه مستندين إلى هذا الدليل، فإنا لا نُسَلِّم إرادة الترتيب في البيت الأول، لاحتمال أن تكون (إلى) فيه للمعية كما قاله جماعة كثيرة إن لم نقل بذلك، أي: مع بدا أو مضموماً إلى بداء، والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب، إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حُبِّبَ إليه أولاً بسبب حلولها فيه، وأن الثاني حُبِّبَ إليه بعد ذلك =

= لحلولها به، إذ من الجائز أن يكون حُبُّ المكانين حَصَلَ له في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب، ثم ولو سُلِّم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه؛ لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بثُمَّ لا بالفاء، وفي بعض النسخ حَلّةً بعد حَلَّةً» وانظر حاشية الدماميني/٣١٩.

(١) قوله: «إرادة» ليس في م١/٤٧ ب.

(٢) الرواية في شرح الحماسة:

وحَلّت بهذا حلَّة ثم أصبحت بأخرى فطاب الواديان كلاهما

انظر ٣/١٤١. ومثله في الديوان.

(٣) كذا في م١/٤٧ ب، وم٢/٢٨أ لـ «إلى». ومثله في حاشية الدماميني/٣١٩، وحاشية الدسوقي ١/١٧٥، وحاشية الأمير ١/١٤٠، وفي طبعة مبارك وزميله «لأني» كذا، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وليس ما أثبتوه بالصواب، والتحريف بين اللفظين قريب.

(٤) ذكره الفراء في معاني القرآن/٢٢.

(٥) في م٥/٤١أ «والأمر الثاني».

والمراد بالأمر الثالث ما تفيده الفاء العاطفة، فقد ذكر من قبلُ الترتيب، ثم التعقيب، وهذا هو الثالث وهو السببية.

وفي رصف المباني /٣٧٧ «والربط والترتيب لا يفارقانها، وأما التسبيب معهما فنحو قولك: ضربتُ زيداً فبكى، وضربته فمات، فالبكاء سببه الضرب، والموت سببه الضرب».

(٦) في الجنى الداني/٦٤: «فإن عطفت مفرداً غير صفة لم تدل على السببية نحو: قام زيد فعمر، وإن عطفت جملة أو صفة دلت على السببية غالباً...»، وبقية نص ابن هشام مثبت عند المرادي، وهذا دأب ابن هشام في النقل عنه، وانظر جواهر الأدب/٦٦.

(٧) في م١/٤٧ ب (فالأولى). والمراد بالأول عطف الجملة.

(١) الآية: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ سورة القصص ٢٨/١٥، وانظر البرهان ٤/٢٩٨.

(٢) تتمة الآية: ﴿... إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة البقرة ٢/٣٧ وفي الدر المصون ١/١٩٦ «فتاب عليه: عطف على ما قبله، ولابُدَّ من تقدير جملة قبلها أي: فقالها...»، وانظر البرهان ٤/٢٩٨.

(٣) أي من عطف الصفة، وقد ذكر من قبل عطف الجملة، وفي م٤٧/١ ب «والثانية»..

(٤) سورة الواقعة ٥٢/٥٦ ـ ٥٤، وقبلها: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ﴾ الآية/٥١.

قال الزمخشري في الكشاف: «فإن قلت: ما حكم الفاء إذا جاءت عاطفة في الصفات؟ قلتُ: إما تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:

يا لهف زَيّابة للحارث الـ صّابح فالغانم فالآيب

كأنه قال: الذي صَبَحَ فَغَنِمَ فآبَ،وإما على ترتبُّها في التفاوت من بعض الوجوه كقولك: خذ الأكمل فالأفضل، واْعمل الأحسن فالأجمل، وإما على ترتيب موصوفاتها في ذلك كقولك: رحم الله المحلِّقين فالمقصِّرين...»ص/٦٥ انظر الكشاف ٥٩٧/٢ في أول سورة الصافات.

وقد نقل هذا ابن هشام عن الجنى الداني ص/٦٥ن فهو يجري في حديثه على نسق ما صنعه المرادي.

(٥) أي الترتيب المجرد عن السببية على قِلّة، وهذا في مقابل قوله: «غالب» في أول الأمر الثالث.

(٦) تتمة الآية الثانية: ﴿... قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ والآيتان من سورة الذاريات ٢٦/٥١ ـ ٢٧.

(٧) تتمة الآية: ﴿... فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ سورة قَ ٢٢/٥٠.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ سورة الذاريات ٢٩/٥١.

(٢) سورة الصافات ٢/٣٧ ـ ٣.

(٣) في ٢٨/٢٢أ «وقال الزمخشري: إن لها.....».

(٤) النص في الكشاف ٥٩٧/٢ وقد نقلته قبل قليل. والنص في القرطبي ٦٢/١٥ وقد نقله عن القشيري.

(٥) البيت لابن زَيَّابة ـ عمرو بن لِأَي، وقيل اسمه: سلمة بن ذهل.

وهذا البيت مع بيتين آخرين وقعت جواباً لقول الحارث بن همام الشيباني:

أيا ابن زيابة إن تلقني … لا تلقني في النَّعَم العازب

وتلقني يشتدّ بي أجرد … مستقدم البركة كالراكب

قوله: يا لَهْفَ: كلمة يتحسّرُ بها على ما فات. وَزيّابة: اسم أُمّ الشاعر، وذهب ابن هشام إلى أن زيابة أبوه، وتعقبّه البغدادي في الخزانة، وقال «لم أره لغيره» كما تعقبَّه في شرح الشواهد أيضاً.

وقوله: للحارث: اللام للتعليل، أي: يا لهف أمي من أجل الحارث بن همام الشيباني.

والصفات المتتابعة: إنما ذكرها على سبيل الاستهزاء. والشاهد في البيت: أن الفاء في «فالغانم...» تدلُّ على ترتيب معانيها في الوجود.

وابن زَيّابة شاعر جاهلي، واسمه مختلف فيه، قيل: هو عمرو بن لأَي، أحد بني تيم اللات بن ثعلبة، وهو فارس مِجْلز، وقيل: اسمه سلمة بن ذهل.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٠/٤، والخزانة ٣٣٢/٢، والشمني ٣/٢، وحاشية الأمير ٤٠/١، وشرح السيوطي ٤٦٥/١، شرح الحماسة ٧٤/١ ـ ٧٥، والجنى الداني/٦٥، الكشاف ١/ ١٠٢، ٥٩٧/٢، والقرطبي ٦٢/١٥.

(٦) كذا في م٤٨/١أ، وكذا في ٧٤/٤ ب، وهي غير مثبتة في طبعة مبارك وزميله، وفي بقية المخطوطات «فالصابح».

(١) في م١/٤٨أ «صَبَّح» كذا جاء مقيّداً بالتضعيف، ومثله في القرطبي ١٥/٦٢.

(٢) من أحوال الفاء مع الصفات، ولا يزال الكلام للزمخشري، وهو في القرطبي ١٥/٦٢.

(٣) في م٤/٧٤ب وم٥/٤١أ «ترتيبها»، وكذا في طبعة مبارك وزميله وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، وفي بقية المخطوطات «ترتُّبها» والمراد بالتَّرتُّب أو الترتيب: ترتُّب الصفات. وفي الجنى الداني/٦٥ «ترتُّبها».

(٤) في م٢/٢٨أ وم٥/٤١ أ «خُذ الأفضلَ فالأكملَ».

(٥) الثالث من معاني الفاء مع الصفات، والحديث للزمخشري، ومثله في القرطبي ١٥/٦٢.

(٦) أي الفاء.

(٧) في م١/٤٨أ «تَرَتُّب».

(٨) في حاشية الأمير ١/١٤٠ في ذلك: أي في بعض الوجوه، وهو الحكم المذكور».

(٩) أي انتهى نص الزمخشري، وتتمة النص في الكشاف: «فعلى هذه القوانين الثلاثة ينساق أمر الفاء العاطفة في الصفات» انظر الكشاف ٢/٥٩٧، وهو في الجنى الداني/٦٥ نقلاً عن الكشاف. وانظر النص بتمامه في القرطبي ١٥/٦٢.

(١١) قال البغدادي: «... وعليه تكون الصفات على طريق الاستهزاء، ومنه تعلم أن في كلام المصنف خللاً من وجهين: أحدهما: ظنُّه أن زيّابة والده، وثانيهما: تقييد «صَبحَ» بقوله: قومي». شرح الشواهد ٤/٣٢، وانظر الخزانة ٢/٣٣٢، وانظر شرح الحماسة ١/٧٤ ـ ٧٥، فقد ذهب أبو هلال إلى أنه أبوه، وذهب أبو محمد الأعرابي إلى أنها أمه. وانظر شرح الشمني ٢/٢.
– وفي المخطوطات «أبي» كما أثبتُّه، وعند مبارك «يا لهف أُمّي».

(١٢) في م١/٤٨أ وم٤/٧٤ ب «صَبَّح» كذا !.

(١) سقطت الواو من م٢/٢٨ أ.

(٢) وكان الوجه الأول من أوجه الفاء العطف.

(٣) سَمّاها المرادي في الجنى الداني/٦٦ «الفاء الجوابية»، وقال: فمعناها الربط، وتلازمها السببية، وقال بعضهم: والترتيب أيضاً، كما ذكر العاطفة، ثم إن هذه الفاء تكون جواباً لأمرين: أحدهما الشرط بـ «إنْ» وأخواتها، والثاني ما فيه معنى الشرط نحو «أمّا».
وفي ص/٦٧ «وإذا كان الجواب لا يصلح لأن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء، لِيُعْلَمَ ارتباطه بأداة الشرط...» وانظر رصف المباني /٣٨٥، وجواهر الأدب/٦٦.

(٤) في م٢/٢٨أ: «لا تصلح لأن تكون....».

(٥) في شرح الكافية ٢/٢٦٢: «... إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رباط بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح فلابُدَّ من رباطٍ بينهما، وأَوْلَى الأشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى؛ لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، هذا في خفتها لفظاً...» والنص في حاشية الشمني ٢/٢، وانظر الدسوقي ١/١٧٦، فقد نقل عن الدماميني أنه يمكن نقض هذا الضابط بالمضارع المقرون بلا، فقد جعلوه مما يجوز فيه الربط بالفاء، وتركه، كقوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ...﴾ سورة فاطر ٣٥/١٤.

(٦) كان الأَوْلَى بالمصنِّف أن يذكر أول الآية أيضاً ففيها وقع الجواب جملة اسمية.
قال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ...﴾ سورة الأنعام ٦/١٧، وفي حاشية الأمير ١/١٤٠: «قوله: فهو على كل شيء قدير. ظاهره أن هذا الجواب، وهو جَرْي على الظاهر، وسيحقق آخر الباب الخامس أن الجواب في الحقيقة محذوف، أي: يوصلك إليه لأنه على كل شيء قدير، وذلك أن الجواب ما كان مسبباً عن الشرط، وعموم قدرته تعالى أزليّ لا يتسبب عن شيء» وانظر في آخر الباب الخامس «حذف جملة جواب الشرط».

(٧) سورة المائدة ٥/١١٨.

(١) في م١/٤٨ أ وم٤/٧٥أ «أن يكون» كذا بالياء، وجعل الضمير على هذا عائداً على الجواب، وبالتاء يكون عائداً على الجملة.

(٢) وهي الجملة التي فعلها جامد، لأن أصل الجمود للأسماء، وعدم تصرفها تصرف الأفعال، ولذا قال: فعلية كالاسمية.

(٣) في م١/٤٨أ «وهي التي يكون فعلها جامداً».

(٤) الآيتان: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ سورة الكهف ١٨/٣٩ - ٤٠.

(٥) تتمة الآية: ﴿... إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٧١.
وفي الآية شاهد ثان وهو مجيء الجواب جملة اسمية، كالحالة الأولى: «... فهو خير لكم».

(٦) وأول الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِۗ وَمَن يَكُنِ...﴾ سورة النساء ٤/٣٨.

(٧) الآية: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةًۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ سورة آل عمران ٣/٢٨.

(٨) أي الجملة الجوابية الثالثة التي يجب اقترانها بالفاء.

(٩) في حاشية الشمني ٢/٣ «أي فعل الجملة الواقعة جواباً سواء كان ذلك الفعل إنشائياً بنفسه نحو: «إن كنتم تحبون الله فاتبعوني» أم بغيره نحو «إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم» فإن يأتيكم إنشائي لكونه خبراً عن استفهام...».

(١) تتمة الآية: ﴿... وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ آل عمران ٣/٣١.

(٢) ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ غير مثبت في م١/٤٨أ وم٢/٢٨أ وم٣/٧٥ب.

(٣) الآية: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأٓخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/١٥٠.

(٤) سورة الملك ٦٧/٣٠.

(٥) فيه أمران: أي أمران موجبان للاقتران بالفاء. الاسمية: لأن «من»، مبتدأ، و«يأتيكم خبر».
والإنشاء: لأن «يأتيكم» خبر عن استفهام، وقد نقلتُ نصّ الشمني فيه قبل قليل.

(٦) في طبعة مبارك وزميله «والإنشائية» وكذا في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الدسوقي ١/ ٧٦ وحاشية الأمير ١/١٤١، وم٥/٤١ب، وما تبقى من المخطوطات فيه: «والإنشاء».

(٧) هذا وما بعده من أمثلة الجوابية الفعلية التي فعلها إنشائي لا يتحقق إلا بالنطق بدالّه، وكذا نداء المتفجع بعده. انظر دسوقي ١/١٧٦، وانظر حاشية الأمير ١/١٤١ وفي حاشية الشمني ٢/٣ نقل هذا النص وعزاه إلى الدماميني في الشرح، وزاد «فكان من المناسب نظمها في سلك فاتبعوني، وفلا تشهد معهم، بحيث يذكر الكل في نسق واحد، ويذكر «فمن يأتيكم بماء معين» بعد الجميع، وإلا فلا معنى للفصل بها بين الأمور المتناسبة، وتعقب الشمني الدماميني، ورأى أن الآية جاءت في مَحَلّها فلا فَصْلَ.

(٨) الواو ليست مثبتة في م٤٨/١أ، ولام ٤/٧٥ ب، ولام م٤١/٥ ب.
(٩) أي الجملة الجوابية الرابعة مما يجب اقترانه بالفاء.
(١٠) أما الماضي معنى فقط فلا يحتاج للفاء لصحته شرطاً نحو: إن لم يضرب زيد لم يضرب عمرو، فهو في الحقيقة الماضي لفظاً، ومعنى لا يصح جواباً لعدم صحة تعليقه، فالجواب في الآية محذوف أي: لا يُسْتغرب منه؛ لأنه قد سرق أخ له. عن الدسوقي.
(١١) انظر هذا في حاشية الأمير ١٤١/١، وحاشية الدسوقي ١٧٦/١، وفي الجنى الداني ٦٧/ عرض = لصور الماضي، وقد نقل المصنف عنه هنا، غير أن نص المرادي أحكم وأثبت، قال: «إن كان ماضياً مُتَصرِّفاً مجرّداً فهو على ثلاثة أضرب:
– ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً، ولم يقصد به وَعْد أو وعيد، نحو: إن قام زيد قام عمرو.
– وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو: «إن كان قميصه قُدّ من قبل فَصَدَقت»، و«قد» معه مُقَدّرة.
– وضرب يجوز اقترانه بالفاء، ولا يجب، وهو ما كان مستقبلاً وقُصِد به وَعْدٌ أو وعيد، كقوله تعالى: «ومن جاء بالسيئة فكبّت وجوههم في النار»».
(١) هذا راجع لقوله: «ومعنى».
(٢) الآية: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا تَصِفُونَ﴾ سورة يوسف ٧٧/١٢. أي لأن سرقة الأخ ماضية في اللفظ والمعنى، لأن الواقع أنها حصلت قبل ذلك الكلام. دسوقي ١٧٦/١.
(٣) أول الآيتين: ﴿قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ...﴾ سورة يوسف ٢٦/١٢ - ٢٧.
والآيتان غير مثبتتين في م٤٨/١أ. وفي م٧٥/٣ب، وم٧٥/٤أ لم يثبت قوله تعالى: «وهو من الصادقين».

(٤) قوله: «فصدقت» أي فَصِدْقُها وكَذِبُها ماض لفظاً ومعنى، ومثله: فكذبت.

(٥) أي: هي مُقَدَّرةٌ هنا، واحتيج لذلك لأنه لولا هذا التقدير لصَحَّ أن يكون الجواب فعلاً لشرطه، فلا يقرن بالفاء، فقرنه بالفاء يدل على تقدير «قد»، لأجل أن لا يصح فعل لشرطه فيقرن بالفاء. انظر الدسوقي ١/١٧٦.

(٦) هذا عطف على قوله من قبلُ «حقيقة».

(٧) تتمة الآية: ﴿... هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/٩٠.

(١) أي: إكباب الوجوه.

(٢) كونه خبراً صادقاً.

(٣) ولهذا عُبِّر عنه بالماضي، ومن هذا قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ المؤمنون ٢٣/١، فقد عَبَّر عن فلاحهم بالماضي لتحقق وقوعه، مع أن بيان هذا الفلاح يكون في الآخرة وهو مستقبل، ومثل هذا كثير في القرآن الكريم.

(٤) بحرف استقبال له الصدر؛ لأن الجملة المصدرة بحرف له الصدارة لا تصلح لوقوعها شرطاً، فإذا دخلت الفاء جاز ذلك. انظر حاشية الدسوقي ١٧٦/١.

(٥) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة المائدة ٥٤/٥.

(٦) في طبعة مبارك وزميله وطبعة الشيخ محمد محيي الدين زيادة من نص الآية «يحبهم ويحبونه» وهذا غير مثبت في المخطوطات، ويبدو أنهم أخذوا بنص حاشية الأمير، فقد أثبت هذه الزيادة.

(٧) سورة آل عمران ١١٥/٣، وتتمة الآية: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾.

(٨) في م١/٤٨أ وم٣/٧٦أ «يقترن» بالياء.

(٩) الجملة المصدرة بحرف له الصدر لا تصلح شرطاً، فإذا دخلت الفاء جاز ذلك فيها.

(١٠) البيت من ثمانية أبيات لربيعة بن مقروم الضبي، ومطلعها:

أخوك أخوك من يدنو وترجو   مودته وإن دُعيَ استجابا

وقد جاء في المخطوطات: ١/٤٨أ و٣/٧٦أ و٤/٧٥أ «حَنَقٍ» كما أثبته، وجاء في الثالثة والخامسة «لَهَب»، وهو كذلك في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير.

= وفي المخطوطات الأولى والثالثة والرابعة «يكاد يلتهب» بالياء من تحت، وفي الباقيتين بالتاء المثناة من فوق، وأجاز ذلك الشمني بإسنادهما إلى ضمير مذكر يعود إلى اللظى لاكتسابه التذكير من الضمير المضاف إليه.

وقد جاءا كذلك في شرح السيوطي، وجاءا بالتاء من فوق في شرح البغدادي.

وقوله: فذي حَنَقٍ: أصله فرُبَّ ذي حَنَقٍ، فحدفت «رُبّ» وبقي عملها، وذو: بمعنى صاحب، والفاء معها لربط الجواب بالشرط. والحنق: الغيظ والغضب.

تكاد تلتهب: كل منهما مسند إلى ضمير مؤنث يعود إلى اللظى، فهما بالمثناة الفوقية.

ومعنى البيت: إن أَمُتْ فرُبَّ رجلٍ ذي غيظٍ وغضبٍ تكاد نار عداوته تتوقد توقداً، أنا فعلت به كذا...

والشاهد في البيت: أن جواب الشرط إذا كان مصدّراً بحرف له الصدارة وجب اقترانه بالفاء، وهو كذلك هنا، فقد جاء مصدراً برُبَّ، ثم حُذِفَ «رُبّ»، وبقي عملها، أي: إن أَهْلِكْ فرُبَّ ذي حَنَقٍ...

وربيعة بن مقروم شاعر مخضرم، شهد القادسية وجلولاء، وهو من شعراء مضر المعدودين، وعاش مئة سنة.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٥٤/٣٤، والخزانة ٤/٢٠١، وشرح الشواهد للسيوطي ١/ ٤٦٦، وشرح الحماسة ٢/٥٣ - ٥٤، أمالي الشجري ١/١٤٣ «تكاد عليَّ...»، العيني ٣/٦٠٩.

(١) في م٤١/٥ ب «لما علمت».

(٢) تقدم في باب «رُبّ» أنها تقدر بعد الفاء، وشاهدها بيت امرئ القيس: فَمِثْلِكِ حُبْلى...

(٣) في م٤٨/١أ وم٧٦/٣أ «وأنّ لها».

(٤) الآية/٩٥ من سورة المائدة ﴿... عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾. والآية فيها حكم قتل الصيد عمداً مع الإحرام.

(٥) قال أبو حيان: «والفاء في «فينتقم» جواب الشرط، أو الداخلة على الموصول المضمن معنى الشرط، وهو على إضمار مبتدأ، أي: فهو ينتقم الله منه» البحر ٢٢/٤، وانظر الدر المصون ٦١٢/٢.

(١) مَرّ هذا في باب «إذا» وخروجها عن الشرطية.

(٢) قال الأمير في ١/١٤١ «قال أبو حيان السماع بعد إنْ، وسمع بعد إذا، وربما جمع بينهما تأكيداً...».

(٣) أول الآية: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا...﴾ سورة الروم ٣٠/٣٦.

(٤) كذا في المخطوطات ما عدا م٤/٧٥أ، وفي المطبوع «للضرورة».

(٥) البيت لعبد الرحمن بن حسان، وقد تقدم الحديث فيه والخلاف في روايته وأقوال العلماء فيه عند الحديث عن «أَمّا».

(٦) انظر المقتضب ٢/٧٢، فإنه لم يتعرض لهذا، ولم يَرِدْ الرواية الأولى. وفي حواشي المحققين ما يدل على أن المبرد لم يمنع هذا، وإنما أجازه على ضعف، انظر الحاشية (٣) في الصفحتين/٧٢ - ٧٣، وانظر بسط الخلاف في الجنى الداني/٦٩.

(٧) تقدم هذا في باب «إذا» وخروجها عن الاستقبال. وجاء عند مبارك «في النثر الصحيح» كذا! وهو تحريف.

(٨) الوصية هنا نائب عن فاعل «كُتِبَ»، وهو ما أثبته المصنف من قبل قال: «والجواب محذوف أي: فليُوْصِ».

(٩) سورة البقرة ٢/١٨٠ وتقدم الحديث عنها في باب «إذا» وانظر معاني القرآن للأخفش ١/١٥٨. وفي الجنى الداني/٦٩ «وعن الأخفش إجازة حذف الفاء في الاختيار، واختلف النقل عن المبرد، فنقل عنه كمذهب الأخفش، ونقل عنه منع حذفها...».

(١) قال ابن مالك: «.... وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره...» ثم قال: «ومن خَصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيّق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير....» انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/١٣٣ ـ ١٣٤، «البحث التاسع والأربعون: في حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط».

(٢) في م٢/٢٨أ «ومن ذلك».

(٣) في م١/٤٨ ب «اللُّقْطة» كذا بسكون القاف.

(٤) الحديث: «عن سويد بن غفلة قال: كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاةٍ، فوجدت سوطاً، فقالا لي: أَلْقِهِ، قلتُ: لا، ولكني إن وجدتُ صاحبه، وإلا استمعتُ به، فلما رجعنا حججنا فمررتُ بالمدينة، فسألت أُبيّ بن كعب رضي الله عنه فقال: وجدتُ صرّة على عهد النبي ﷺ فيها مئة دينار، فأتيتُ بها النبي ﷺ، فقال: عَرّفها حولاً، فعرّفتها حولاً، ثم أتيت فقال: عَرّفها حولاً، فعرّفتها حولاً، ثم أتيته فقال: عَرّفها حولاً، فعرفتها حولاً، ثم أتيته الرابعة فقال: اعرف عدتها ووكاءها ووعاءها، فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها».

أخرجه البخاري ـ كتاب اللقطة (٩١/٥ ـ ٩٢) من الفتح برقم (٢٤٣٧).

وتقدير الحذف في الحديث: فإن جاء صاحبها فَرُدَّها إليه، وإن لم يأت فاستمتع بها.

(١) أي بفعل الشرط.

(٢) ذكرها المرادي في الجنى الداني ص/٧٠ في الفاء الزائدة، وهي الفاء التي تدخل على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط، كالمثال الذي ذكره المصنف هنا ثم قال: «فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة، ولو حذفت لاحتمل الخبر مستحقاً بغيرها».

ومن هذا ترى صنيع المصنف بنص المرادي. فقد غَيَّر وبدَّل، وبقي ما أراده المرادي هو هو.

(٣) المشابهة بين خبر المبتدأ وجواب الشرط من حيث إن الجواب معلّق على الشرط، والخبر معلّق على المبتدأ المتضمن معنى الشرط، فكلّ منهما معلَّق على شيء.

(٤) أي بدخول الفاء. وسياق الحديث عن المصنِّف يدل على وجوب إثبات هذه الفاء، وهي عند المرادي زائدة، وذهب ابن مالك إلى جواز هذا وليس الوجوب.

قال ابن مالك في التسهيل/٥١ «تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد «أمّا.. وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقع (مَنْ) الشرطية، أو (ما) أختها...، وعلى خبر موصول غير واقع موقع (مَنْ) الشرطية ، ولا (ما) أختها...». وانظر حاشية الدسوقي/١٧٧، وانظر شواهد التوضيح/١٨٤ ـ ١٨٥، «جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ».

(٥) أي ترتب لزوم الدرهم على الإتيان.

(٦) الترتُّب وعدمه.

(٧) أي الرابطة للخبر بالمبتدأ.

(٨) وهي اللام الموطئة للقسم، إذا هي في جواب قسم محذوف مُقَدَّر.

(٩) تتمة الآية: ﴿... وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَـٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ سورة الحشر ٥٩/١٢. وقد كان يحسن من المصنف أن يذكر الآية كاملة، ففيها كلها صورة للام التوطئة.

(١) فاللام تبيّن ما أراده المتكلم من القسم، والفاء مثلها تبيّن ما أراده المتكلم من الترتيب.

(٢) أي بحذف الفاء وإثباتها.

(٣) تتمة الآية: ﴿...وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ سورة الشورى ٤٢/٣٠ القراءتان:

ـ قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر في رواية وشيبة «بما» بغير فاء.

وذلك على جعل «ما» في «وما أصابكم» موصولة مبتدأ، و«بما كسبت» خبره.

وكذلك جاءت في مصاحف المدينة والشام بغير فاء، وحذف الفاء في الشرط جائز، وهو حسن عند الأخفش لجلال من قرأ به.

ـ وقرأ الباقون من السبعة وغيرهم وأبو جعفر يزيد بن القعقاع «فبما...» بالفاء، وهي اختيار أبي عبيد وأبي حاتم، وعلى هذه القراءة تكون (ما) في «ما أصابكم» شرطية، ويجوز جعلها موصولة، ودخلت الفاء في حيّز الموصول لأنه يجري مجرى الشرط. وكذلك جاءت في مصاحف أهل العراق ومكة.

قال الزجاج: «وهي في مصحف أهل المدينة: بما كسبت أيديكم، بغير فاء، وكذلك يقرأونها خلا أبا جعفر، فإنه يثبت الفاء، وهي في مصاحف أهل العراق بالفاء، وكذلك قراءتهم، وهو في العربية أَجْوَدُ؛ لأن الفاء مجازاة جواب الشرط، والمعنى: ما تُصِبْكُم من مصيبة فبما كسبت أيديكم».

وانظر هاتين القراءتين في المراجع التالية:

البحر المحيط ٣٩٨/١، ٥١٨/٧، الإتحاف/٣٨٣، الكشف عن وجوه القراءات ٢٥١/٢، القرطبي ٣٠/١٦، الكشاف ٨٤/٣، حجة القراءات/٦٤٢، المحرر ١٧٢/١٣، شرح الشاطبية/ ٢٨١، التيسير/١٩٥، النسر ٣٦٧/٢، السبعة/٥٨١، العكبري ١١٣٣/٢، مجمع البيان ٥٣/٢٥، التبيان ١٦٠/٩، فتح القدير ٥٣٨/٤، مشكل إعراب القرآن ٢٧٧/٢ ـ ٢٧٨، التبصرة/٦٦٨، معاني الزجاج ٣٩٩/٤، الرازي ١٧٣/٢٧، غرائب القرآن ٣١/٢٥، المبسوط/٣٩٥، المكرر/ ١١٩، الكافي/١٦٧، العنوان/١٧٠، إرشاد المبتدي/٥٤٢، حاشية الشهاب ٤٢٢/٧، حاشية الجمل ٦٥/٤، إعراب النحاس ٧١/٢، ٦١/٣ ـ ٦٢، زاد المسير ٢٨٨/٧، روح المعاني ٢٥/ ٤٠، التذكرة في القراءات الثمان ٥٤٢/٢، البيان ٣٤٩/٢. وكتابي: «معجم القراءات».

(١) الثالث مما تأتي له الفاء، وذكر من قبل العطف، والربط للجزاء، وما ذكره المصنِّف هنا مأخوذ من الجنى الداني ص/٧١. وانظر معاني الحروف للرماني/٤٥ ورصف المباني /٣٨٦.

(٢) قوله: دخولها ... كخروجها، هذا بالنظر إلى النظر إلى المعنى الأصلي للكلام، ولكنها مع ذلك لها فائدة فهي تقوّي الكلام وتؤكده، قال الدسوقي: «ولو لم يكن لها فائدة، لكان هذا في الكلام عبثاً» انظر الحاشية /١٧٧، وفي جواهر الأدب/٦٧ «وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، وقد تزاد لغير ذلك».

(٣) انظر الجنى الداني/٧١، وشرح الكافية الشافية/١٢٥٦.

(٤) أي خبر المبتدأ.

(٥) أي أمراً أو نهياً أو غيرهما، وهذا بناء على أن خبر المبتدأ يقع أمراً. وفي الهمع ٢/ ٥٩ «وجوز الأخفش دخولها في كل خبر...».

(٦) أخوك/ مبتدأ، فوَجَد: الجملة خبر، وقد زادوا الفاء مع هذا الخبر.

(٧) الجنى الداني/٧٢ «وقد أجاز الفراء وجماعة منهم الأعلم دخولها في خبر المبتدأ إذا كان أمراً أو نهياً».

(٨) قائله غير معروف، وعجزه ما أثبتُّه بين معقوفين، وروي: فانكح فتاتها، وأراد بهذا القبيلة، وقوله: وقائلةٍ: أي: ورُبَّ جماعةٍ قائلةٍ، فمجرور «رُبَّ» موصوف، ورُبَّ: للتكثير، وجوابها محذوف، أي: أدركتها.

وخولانُ: حَيٌ في اليمن. والأكْرُومة: فعل الكرم، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: مُكْرَمة الحيين، وأراد بهما: حَيّ أبيها وحَيّ أمها، والخِلْو: الخالية من الزوج. كما هي: أي كعهدها من بكارتها.

والشاهد في البيت: زيادة الفاء في خبر المبتدأ، وهو «فانكح»، وهي عند سيبويه غير زائدة، إذ الأصل عنده: هذه خولان فانكح فتاتهم.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧/٤، والخزانة ٢١٨/١ و٣٩٥/٣ و٤٢١/٤، ٥٥٢، والعيني ٢/ ٥٢٩، والبحر المحيط ٤٧٧/٣، ورصف المباني/٣٨٦، والجنى الداني/٧١، والأزهية/١٥٢، وشرح السيوطي ٤٦٨/١، وسيبويه ٧٠/١، ٧٢، وشرح المفصل ١٠٠/١ و ٩٥/٨، والكشاف ٢٨٥/٢، وهمع الهوامع ٥٩/٢.

(١) صدر البيت مثبت في م٣/٧٦ ب، وأثبت على هامش م١/٤٨ب، وغير مثبت في بقية النسخ.
والبيت لعديّ بن زيد من قصيدة وعظ بها النعمان بن المنذر لما حبسه، وقد قتله بعد ذلك.
ورُوي عجزه: لك فاعمدْ لأي حالٍ تصير، وروي: فاعلم. وقوله: أرواحٌ: أي آأنت ذو رواح أم أنت ذو بكور، فأنت منتهٍ إلى حالٍ منهما.
ومعنى البيت: إن الموت لابُدَّ من نزوله فاعمل لآخرتك، فإنك منتهٍ إلى وقت تفارق فيه الدنيا.
والشاهد فيه زيادة الفاء في «انظر» بعد أنت، وهو كقولك: زيد فاضربه.
وعديّ من زيد مناة بن تميم، كان يسكن الحيرة، ويدخل الأرياف فثقل لسانه، وذكر صاحب الأغاني أنه كان شاعراً فصيحاً من شعراء الجاهلية، وكان نصرانياً، وهو قروي أخذوا عليه أشياء عِيْبَ بها. وكان الأصمعي وأبو عبيدة يقولان: «عَدِيٌّ بن زيد في الشعراء بمنزلة سُهَيْلٍ في النجوم يعارضها ولا يجري معها مجراها...»، وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٩، وشرح السيوطي ١/٤٦٩، والجنى الداني/٧١، وأمالي الشجري ١/٨٩، وسيبويه ١/٧٠، والديوان/٨٤.

(٢) أي على زيادة الفاء.

(٣) الآية من سورة صَ ٣٨/٥٧، وجاءت تامة في م٢/٢٨ب، ونقص منها «غساق» في بقية المخطوطات.
وقال الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه: «... ويجوز أن يكون «هذا» في موضع نصب على التفسير، ويجوز أن يكون في موضع رفع...، ومن رفع فبالابتداء، ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء، مثل «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» انظر ٤/٣٣٨ - ٣٣٩. وما قاله الزجاج في الجنى الداني/٧٢ قال: «وأجاز الزجاج في قوله تعالى: «هذا فليذوقوه» أن يكون «هذا» مبتدأ «فليذوقوه» خبره». وانظر البحر المحيط ٧/٤٠٥ - ٤٠٦: «الفاء زيادة عند الأخفش»، وانظر البيان ٢/٣١٧.

(١) أي: وتزاد الفاء في النهي إذا جاء خبراً.

(٢) انظر شرح اللمع لابن بَرْهان/٢٤٣، وشرح الكافية الشافية/١٢٥٦، فقد نقل نص ابن بَرْهان.

(٣) في م٥/٤١، زيادة «يعني البصريين، لأنه بصري».

(٤) أثبت المصنِّف عجز البيت، وذكره ابن بَرْهان كاملاً، وقائله النمر بن تولب، ورواية الكوفيين له: «إنْ مَنْفسٌ» بالرفع على تقدير: إن هلك منفس، ورواية النصب لغيرهم على تقدير: إن أهلكت منفساً، وفيه رواية: وإذا هلكتُ... والجزع: الحزن أو الفزع. والمُنْفِسُ: النفيس من المال، أو المال الكثير. والخطاب من الشاعر لزوجته، وكانت لامته إذ نزل به ضيوف فعقر لهم أربعة قلائص.

والشاهد في البيت زيادة الفاء، ولم يعينها المصنف، أما أبو علي فقد ذهب إلى أن الفاء الأولى زائدة، وأما الثانية فهي فاء الجزاء، ثم قال: اجعل الزائدة: أيتهما شئت. وذكر هذا في المسائل القصرية.

وعين البيضاوي في تفسيره الزيادة في الفاء الأولى، فقد أورد البيت نظيراً لقوله تعالى: «فبذلك فليفرحوا» في سورة يونس الآية/٥٨ انظر حاشية الشهاب ٥/٤١، وبهامشها تفسير البيضاوي.

وسيبويه لا يثبت زيادة الفاء، وحكم بزيادتها هنا للضرورة. أما الرماني فقال: «ولابُدَّ أن تكون إحدى الفاءين زائدة؛ لأن إذا إنما تقتضي جواباً واحداً».

وتقدمت ترجمة النمر بن تولب. وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٥٢، وشرح المفصل ١/٨٢، ٢/٣٨، والجنى الداني/٧٢، وشرح اللمع ١/٢٤٣، والأزهية/٢٥٧، والمقتضب ٢/٧٦، وأمالي الشجري ١/٣٣٢، ٣٤٦، ومعاني الأخفش /٣٢٧، والعيني ٢/٥٣٥، والخزانة ١٠/١٥٢، ٤٥٠، و٣/٦٤٢، و٤/٤١٠، ومعاني الرماني/٤٦، وشرح الكافية الشافية/١٢٥٧، وجواهر الأدب/٦٧ - ٦٨، وشرح السيوطي ١/٤٧٣، وسيبويه ١/٦٧، واللسان/عمر.

(٥) قوله: «انتهى» أي نص ابن بَرْهان، وهذا يثبت أنه لا ينقل نص ابن برهان من شرح اللمع له وإنما ينقل عن الجنى الداني، فما أثبته ابن هشام هو المقدار الذي أثبته المرادي من النص، وإذا رجعت إلى نص ابن برهان في شرح اللمع ص/٢٤٣، تبين لك ما صنع.

(١) مثل سيبويه.

(٢) وعلى هذا يكون «خولان» خبراً لمبتدأ محذوف، وليس مبتدأ، والتقدير عند المرادي: هؤلاء خولانُ. انظر الجنى الداني ٧١/١ - ٧٢.
وتكون الفاء على هذا التقدير للسببية لا للعطف؛ لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. انظر الشمني ٤/٢، وحاشية الدسوقي ١٧٨/١، وحاشية الأمير ١٤٢/١، وذكر الأمير وغيره أنه يحتمل أن يكون «خولان» مبتدأ والخبر محذوف أي: خولان حاضرة.

(٣) فأنت فاعل لمحذوف، والفاء عاطفة في «فانظر»، وهي للتعقيب، أي: انظر نظراً بعد نظر. وهو عطف تأسيس لا عطف تأكيد، انظر حاشية الأمير ١٤٢/١.

(٤) وهو بيت النمر بن تولب: «لا تجزعي إن منفساً....»، وذكروا أنه يجوز أن يُخَرَّج على حذف «أما»، والتقدير: فأما إذا هلكت فعند ذلك فاجزعي. وقد ذكر الرضي أن «أمّا» تحذف لكثرة الاستعمال، انظر حاشية الشمني ٤/٢، وحاشية الأمير ١٤٣/١.

(٥) في م٤٢/٢أ «فأمّا».

(٦) وهي قوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾» وهي الآية/٥٧ من سورة صَ.

(٧) «هذا» مبتدأ، والخبر «حميم».

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾، ونقل الشمني عن الشرح أن الفاء لا يمكن على هذا أن تكون زائدة لأنه بصدد السعي إلى دفع الزيادة، ولا للعطف لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر، وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه، فتكون رابطة لشرط محذوف، والمجموع من الشرط والجزاء مُعْتَرِض انظر ٤/٢، ونقل هذا النص الأمير في ١٤٣/١.

(٩) هذا الرأي للزجاج، انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٣٨/٤، قال على تقدير: «فليذوقوا هذا فليذوقوه».

(١٠) الآية: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ سورة البقرة ٤٠/٢. والمثلية جاءت من كون «إياي» معمول لفعل محذوف، أي: ارهبوني، ثم حذف الفعل، وانفصل الضمير، وعلى هذا تكون الفاء عاطفة لا زائدة.

(١) فهو خبر لمحذوف.

(٢) قائل البيت غير معروف، والرواية في م٤٨/١ ب «صاحب» بدلاً من «ضاحي»، والرواية عند ابن جني: «ضاحي كفه».
والجِرْم: بكسر الجيم: الجسد، والضاحي: البارز، والهاء في «جِرْمها» لليد، يتذبذب: يتحرك، يروح ويجيء، والمعنى: أنه لما اتقى بيد كبيرة الحجم ضربتُها بالسيف فتركت جلدها يتحرك ويروح ويجيء.
والهاء في «كفه» عند ابن جني يرجع لما يرجع إليه ضمير «اتَّقى».
والشاهد في البيت أن الفاء في «فتركت» زائدة؛ لأن جواب «لما» لا يقارنها الفاء، ويمكن أن تكون الفاء عاطفة لجملة «تركتُ» على جملة الجواب المحذوف. وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/ ٥٤، وشرح السيوطي ٤٧٣/١، وسر الصناعة ٢٦٩/١، والأزهية/٢٥٧.

(٣) ذكر ابن مالك في التسهيل/٢٤١ أنها قد تجاب بالفاء، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٠٠/٣.

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ سورة لقمان ٣٢/٣١.

(٥) هذا الذي ذكره المصنف له مثبت في شرح ابن عقيل على التسهيل قال: «ويحتمل حذف الجواب، وهو يحذف لدلالة المعنى، والتقدير: انقسموا قسمين، فمنهم مقتصد ومنهم غير مقتصد، فحذف الجواب والمعطوف عليه، ودَلَّ على المعطوف «وما يجحد بآياتنا». انظر ٢٠٠/٣، والبحر ٧/ ١٩٣.

(٦) سقط «محذوف» من م٤٢/٥ أ.

(١) تتمة الآية: ﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٨٩.

(٢) ذهب الفراء إلى أن الفاء في قوله: «فلما جاءهم» جواب «لَمّا» الأولى، و«كفروا» جواب لقوله: فلما جاءهم، وهو عنده نظير قوله: «فإمّا يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف» انظر البحر ١/ ٣٠٣، والدر المصون ١/٢٩٨. وضعّف هذا الوجه العكبري لأن «لما» لا تجاب بالفاء. انظر التبيان ١/٩٠، والدر المصون ١/٢٩٨، وضَعَّفه أبو حيان أيضاً.

(٣) هذا للمبرد، وانظر العكبري ١/٩٠ - ٩١،والدر المصون ١/٢٩٨، والبحر المحيط١/٣٠٣.

(٤) وجوابهما جواب شيء واحد.

(٥) ذكر الشمني في الحاشية ٢/٤، أن هذا القول للأخفش والزجاج، فقد ذهبا إلى أنه محذوف لدلالة المعنى عليه. وذكره الدسوقى للزجاجى. انظر الحاشية ١/١٧٨.

(١) تتمة الآية: ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ن» سورة الزمر ٦٦/٣٩.

(٢) المسألة في الجنى الداني/٧٣ ـ ٧٤، وقد نقلها ابن هشام منه.

(٣) أي: أما الله فاْعبد، فالفاء للمجازاة، وهو رأي ابن أبي إسحاق كذا! ولعله أبو إسحاق. انظر مشكل إعراب القرآن ٢٦٠/٢، وذكر الشهاب أنه رأي الزجاج: انظر الحاشية ٣٥٠/٧.

(٤) لأن أصل «أمّا» مهما يكن من شيء فاْعبد الله، ثم حذفت «مهما» و«يكن»، وعُوِّض «أما» عنهما، فلزم اقتران «أما» بالفاء، فحذفت جملة الشرط، وقامت «أمّا» مقامها، فلما حذفت بعد ذلك لزم حذف على حذف، وهو أمر ليس بالسهل.

وانظر حاشية الشمني ٤/٢، والدسوقي ١٧٨/١ ـ ١٧٩، والأمير ١٤٣/١.

(٥) هي كذلك عند قوم، ومنهم الفارسي، الجنى الداني/٧٣، وفي مشكل إعراب القرآن ٢٦١/٢ قال: «هي زائدة عند الأخفش»، وذكر مثل هذا ابن الأنباري في البيان ٣٢٦/٢. وذكر الشهاب في حاشيته ٣٥٠/٧ أنها زائدة عند الفراء والكسائي.

(٦) فيه بُعْد من جهة أن الزيادة خلاف الأصل، والتخريج ممكن، فلا حاجة إلى دعوى الزيادة.

(٧) أي عاطفة لجملة إنشائية على مثلها؛ لأن «تنبّه» إنشاء، كما أن «اعبدوا الله» إنشاء. الجنى الداني/ ٧٣، وذُكِر أن العطف منقول عن سيبويه، انظر حاشية الشهاب ٣٥/٧، ولم يعزه ابن الأنباري لأحد، انظر البيان ٣٢٦/٢، وذكر مكي في المشكل ٢٦٠/٢، العطف عن الكسائي والفراء.

(٨) في م٢٨/٢ ب «غيرهما»، وذكر مثل هذا الخلاف الدسوقي في ١٧٩/١، والمراد بضمير التثنية هنا الإشارة إلى قوله: «جواب» لأمّا مقدّرة عند بعضهم وزائدة عند الفارسي.

(٩) هذا ليس قول الجميع؛ لأن منهم من يقول: ما في حيِّز إمّا معمول للمحذوف مطلقاً. الشمني٤/٢ .

(١) المسألة مثبتة في الجنى الداني/٧٣، ومنه نقل المصنف.

(٢) ولا تنافي بين الزيادة واللزوم.

(٣) في الجنى الداني/٧٣ المازني ومن وافقه، وفي جواهر الأدب/٦٧ أبو علي.
وفي رصف المباني/٣٨٧ «وهي هنا إلى العطف أقرب منها إلى الزيادة؛ لأن المعنى: خرجت ففاجأني الأسد».

(٤) والعطف هنا لجملة فعلية على أخرى فعلية بحسب المعنى، والتقدير: خرجت ففاجأت حضور الأسد، أو وقت حضوره.

(٥) في الجنى الداني/٧٣ وذهب إلى هذا مبرمان، واختاره أبو الفتح.

(٦) أي الخالصة من معنى العطف، أي أن ما بعدها مرتب أو مسبب عما قبلها أو العكس.

(٧) ذهب الزجاج إلى أن هذه الفاء فاء الجزاء دخلت على حَدّ دخولها في جواب الشرط. انظر الجنى الداني/٧٣، وحاشية الشمني ٢/٥.

(٨) أي على ما تقدم من السببية المحضة.

(٩) سورة الكوثر ١/١٠٨ - ٢، وتتمة الثانية ﴿وَٱنْحَرْ﴾.
وفي الدر المصون ٥٧٧/٦ «الفاء للتعقيب والتسبب، أي : بسبب هذه المنة العظيمة أمرك بالتخلي لعبادة المنعم عليك، وقصدك إليه بالنَّحْر، لا كما تفعل قريش من صلاتها ونحرها لأصنامها».

(١٠) ف م١/٤٩أ «فأنا».

(١) ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم، فقد يكون الحرف لازماً زائداً، وذهب إلى هذا الدماميني، ثم قال: «ثم لا نُسَلِّم له دلالة كلامه على التلازم بين الزيادة وجواز السقوط، وإنما يدل على التلازم بين حسن الإسقاط ودعوى الزيادة» انظر النص في الشمني ٢/٥، وحاشية الدسوقي ١/١٧٩.

(٢) في م١/٤٩أ وم٤/٧٦أ وم٥/٤٢أ «لتسهل»، وفي م٣/٧٧أ «فيسهل»، وفي حاشية الأمير ١/١٤٤ عبر بيسهل دون يصح لأن الزيادة قد تصح مع اللزوم فيقال: زائد لازم.

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ٤٩/١٢.

(٢) الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدّر، أي إذا كان كذلك فهذا كرهتموه، والغيبة مثله. وفاء الفصيحة تجامع السببية، قال العكبري: «المعطوف عليه محذوف تقديره: عرض عليكم ذلك فكرهتموه، والمعنى: يُعْرَض عليكم فتكرهونه، وقيل: إنْ صَحَّ ذلك عندكم فأنتم تكرهونه» التبيان/ ١١٧١، والنص في الدر المصون ٦/١٧١، وحاشية الشهاب ٨/٨١.

(٣) أي بعد قولهم: لا.

(٤) نقل ابن الشجري نص الفارسي من كتابه «التذكرة»، ثم قال: «والقول عندي أن الذي قدَّره أبو علي ههنا بعيد؛ لأنه قدر المحذوف موصولاً وهو «ما» المصدرية، وحذف الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف، ولو قَدَّر المحذوف مبتدأ كان جيداً، لأن حذف المبتدأ أكثر في القرآن، والتقدير عندي: «فهذا كرهتموه»، والجملة المقدرة المحذوفة مبتدئية لا أمرية كما قدَّر، فكأنه قيل: فهذا كرهتموه، والغيبة مثله، وإنما قدّرها أمرية ليعطف عليها الجملة الأمرية التي هي: اتقوا الله، ولا حاجة بالكلام إلى تقدير جملة أمرية لتعطف عليها الجملة الأمرية؛ لأن قوله: واتقوا الله، عطف على الجملة النهييّة التي هي قوله: «ولا يغتب بعضكم بعضاً»، وعطف الجملة على جملة مذكوره أولى من عطفها على جملة مقدرة...، فتأمل ما ذكرته تجده أَصْوَبَ الكلامين، وقد ذكر أبو علي هذه المسألة في الحجة أيضاً» أمالي الشجري ٢/٣٢٩ ـ ٣٣٠، وانظر الحجة للفارسي ٦/٢١٢.

(١) كلام الفارسي مثبت في أمالي الشجري ٣٢٩/٢ - ٣٣٠، وانظر الحجة الفارسي ٢١٢/٦.

(٢) الآية: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ سورة البقرة/٦٠ والتقدير في الآية: فَضَرَبَ فانفجرت، والفاء هي الفصيحة.

(٣) أي كلام الفارسي.

ونقل أبو حيان بعض كلام الفارسي في الآية في البحر ١١٥/٨ ورأي فيه عجرفة العجم، ثم نقل كلام الزمخشري ووصفه بالوصف نفسه. ثم ذكر تقدير الفراء وهو «فكرهتموه فلا تفعلوه» وقال: «والذي قدره الفراء أسهل، وأقلّ تكلفاً، وأجرى على قواعد العربية» ونقل هذا النص الشمني في حاشيته ٥/٢، وانظر معاني القرآن للفراء ٧٣/٢.

(٤) قال السيوطي: «وقد يقع في كلامهم: هذا تفسير معنى وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لابُدَّ من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا تضرُّه مخالفة ذلك » الإتقان ١/ ١٨٢، ويكثر مثل هذا عند أبي حيان في البحر. انظر ١٨٢/١ ، ٤٢٣، و٨٤/٣، ٢٥/٤، ٦/ ٢٥٨، ٢٦١/٧.

(١) كذا جاء النص في م٢/٢٩أ وم٣/٧٧ ب وم٥/٤٢أ، وفي م١/٤٩أ «قد تكون الفاء للاستئناف» وفي م٤/٧٦ب «قيل يكون الفاء للاستئناف» وما جاء في طبعة مبارك وزميله منقول من حاشية الأمير، ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، والمتن في حاشية الدسوقي ١/١٧٩ موافق لما في المخطوطة الرابعة.

(٢) ذكر المرادي أن هذه الفاء ترجع عند التحقيق للفاء العاطفة للجمل بقصد الرابط بينها. انظر الجنى الداني/٧٦، وانظر معاني الحروف للرماني/٤٥، وسيبويه ١/٤٣٠، والمقتضب ٢/٣٣.

(٣) قائل البيت جميل بن معمر العذري، وهو جميل بثينة، والبيت مطلع قصيدة له، وذكر المصنف هنا صدره، وعجزه ما ذكرته بين معقوفين. وفي الديوان: الربع الخلاء.

والربع: الدار حيثما كانت، والقواء: الخالية من الأنيس، فينطق: نطق الربع: أي مايتبين من آثاره، أي: لم يكن في هذا الديار أثر يستبان لقدم عهدها بالنزول فيها.

والبيداء: القفر، والسملق: التي لا تنبت شيئاً، وقيل السهلة المستوية. والسؤال هنا: ألم تسأل الربع عن أهله؟.

والشاهد فيه أن الفاء في «فينطق» للاستئناف، والتقدير: فهو ينطق.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٥٥، ومعاني الحروف للرماني/٤٤، وسيبويه ١/٤٢٢، وشرح السيوطي ١/٤٧٤، وشرح المفصل ٧/٣٦، والجنى الداني/٧٦، وشذور الذهب/٣٠٠، والخزانة ٣/٦٠١، ورصف المباني/٣٧٨، ٣٨٥، والديوان/٤٧.

(٤) وذلك بالعطف على «ألم تسأل».

(٥) ذهب الدماميني إلى أنه لا يُسَلَّم له صحة هذه الملازمة، فقد وقع الفعل مرفوعاً مع تحقق السببية في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ سورة المرسلات ٧٧/٣٦ كما صرح به بعضهم، لكن الأكثر مع السببية النصب. وقال الشمني بعد نقل النص: «وأقول: الملازمة في كلام المصنف إنما هو على الأكثر» انظر الحاشية ٢/٥. وتعقب البغدادي المصنف فقال: «قول المصنف... غير جيد، فإن السببية مجوزة للنصب لا موجبة كما حققه الرضي وغيره» انظر شرح الشواهد ٤/٥٥.

(١) الآية: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾سورة البقرة ١١٧/٢.

(٢) قراءة الجمهور بالرفع على الاستئناف، أي فهو يكون، وعُزِي هذا الرأي إلى سيبويه، انظر الكتاب ٤٢٣/١. وقرأ ابن عامر وأبو عمرو «فيكونَ» بالنصب، وردَّه المبرد، وذهب أحمد بن موسى إلى أنها لحن، وردّ رأي من طعن فيها أبو حيان، فابن عامر عنده رجل عربي لم يكن ليلحن وانظر القراءتين في المراجع التالية: النشر ٢١٢/٢ - ٢١٣، التيسير/٧٦، فهرس سيبويه/١٤، المكرر/١٥، التبصرة/٤٢٩، زاد المسير ١٣٦/١، المحرر ٤٦٢/١، الكتاب ٤٢٣/١، الكشف عن وجوه القراءات ٢٦٠/١، البحر ٣٦٦/١، السبعة/١٦٨، العكبري ١٠٩/١: «قرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف»، شرح الشاطبية/١٥٤، التبيان ٤٢٨/١، المبسوط/١٣٥، التوطئة/١٣٨، الحجة لابن خالويه/٥٨٨، الإتحاف/١٤٦، همع الهوامع ١٣٨/٤، العنوان/٧١، شرح الأشموني ٣٠٠/٢، شرح اللمع/٣٥٨، شرح الكافية ٢٤٤/٢ ، ٢٦٦، المقتضب ١٨/٢، إرشاد المبتدي/٢٣١، التبصرة/٤٢٨. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) هذا رجز للحطيئة، ونسبه سيبويه إلى رؤبة وليس في ديوانه. وقوله: يعجمه أي: يأتي به أعجمياً فيلحن فيه، والشاهد فيه أن الفاء للاستئناف.

والحطيئة: اسمه جرول بن أوس، وكنيته: أبو مُلَيكة، ولقب بالحطيئة لقصره، وقيل لدمامته، وقيل غير هذا. وهو أحد فحول الشعراء، أسلم في عهد النبي ﷺ، ثم ارتدّ، ثم عاد إلى الإسلام، وعاش إلى زمان معاوية. وانظر البيتين في شرح الشواهد للبغدادي ٥٧/٤، وسيبويه ٤٣٠/١، وانظر شرح المفصل ٤٠/٧، ٥٥، وشرح السيوطي ٤٧٥/١، والمقتضب ٣٣/٢، وهو من ملحقات ديوان رؤبة/١٨٦، وفي آخر ديوان الحطيئة/١٨٤، وانظر اللسان/عجم، وحضض.

(٤) ولو كانت للسببية لصار المعنى: يريد أن يعربه فيريد أن يعجمه، مع أنه لا يريد إعجامه بل يريد إعرابه.

(١) هذا للمرادي، قال: «وهذه الفاء ترجع عند التحقيق للفاء العاطفة للجمل، ولقصد الربط بينها» الجنى الداني/٧٦. وقد عزاه السيوطي في الهمع ٥/٢٣٥، لابن هشام، وهو غير الصواب.

(٢) أي: فهو عاطف جملة فعلية على جملة فعلية، وقوله: المعتمد: أي: المقصود والمراد، ولأنه أراد العطف في الجملة لم يجزم الفعل.

(٣) أي أنه إذا أريد عطف جملة يقدر الضمير «هو» للإشارة إلى أن المقصود الجملة وليس الفعل، وليس قصدهم بتقدير «هو» أنها جملة اسمية عطفت على الفعلية. انظر الدسوقي ١/١٨٠.

(٤) ترك المصنف من معاني الفاء مجيئها بمعنى «حتى»، فقد ذكره بعضهم. وذكر هذا المرادي في الجنى الداني ص/٧٧، وضَعَّفه، وذهب إلى أن الفاء فيما استشهدوا به تفيد العطف.

(١) ذكر المرادي له تسعة معان، فقد جمع «التعويض» مع الزيادة، وجعلهما قسماً واحداً، ثم قال في نهاية المادة: «مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن «في» لا تكون إلّا للظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أَوْهَمَ خلاف ذلك رُدَّ بالتأويل إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم»، انظر الجنى الداني/٢٥٢.

(٢) تتمة الآية: ﴿... لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ...﴾ سورة الروم ٣٠/ ١ - ٤. المكان في قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ﴾، والزمان في قوله: ﴿بِضْعِ سِنِينَ﴾.

(٣) تعقبّه الدماميني فقال: «كان ينبغي له أن يقول: أولاً أحدها الظرفية مكانية أو زمانية، وهي إما حقيقية مثل كذا، أو مجازية نحو كذا، وإلا فالمجازية ليست قسيماً للمكانية والزمانية» انظر الشمني ٢/٥، وحاشية الأمير ١/١٤٤ - ١٥٥.

(٤) تتمة الآية: ﴿... يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ سورة البقرة/١٧٩ وذهب الزمخشري إلى أن فصاحة هذا الكلام لما فيه من الغرابة وهو أن القصاص الذي هو قتل وتفويت الحياة قد جعل مكاناً وظرفاً لها. انظر الكشاف ١/٢٥٣، والبحر ٢/١٥.

(٥) قال المالقي: «وأما قولهم: أدخلت الخاتم في أصبعي» فهو من المقلوب، لأن المراد أدخلت أصبعي في الخاتم، و«في» باقية على موضوعها من الوعاء، والقلب في كلام العرب على معنى المجاز كبير، كقولهم في معنى ما نحن بسبيله: «أدخلت القلنسوة في رأسي» أي: رأسي في القلنسوة، وقالوا في غيره: «كسر الزجاج الحجرَ» أي كسر الحجرُ الزجاج، و«خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» أي خَرَقَ المسمارُ الثوبَ...» انظر رصف المباني/٣٨٩ - ٣٩٠.

(٦) القلب لأن الخاتم مكان حقيقي يَمُرُّ فيه الإصبع، والقلنسوة ظرف، والرأس والإصبع مظروف، = وكان من المناسب أن يتحرك بالمظروف نحو الظرف، وههنا الأمر بالعكس، فقد قلبوا الكلام. انظر حاشية الشمنى ٢/٥، والأمير ١/١٤٥.

(١) الآية: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف ٣٨/٧،

وذهب الأمير في حاشيته ١٤٥/١، إلى أن «في» قد تكون للظرفية في الآية.

(٢) قوله: «وقيل... فحذف المضاف» غير مثبت في م١/٤٩أ.

(٣) تتمة الآية: ﴿... قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ سورة القصص ٧٩/٢٨. وهنا يمكن جعل الزينة ظرفاً مجازاً، وانظر حاشية الأمير ١٤٥/١، والدسوقي ١٨١/١، وانظر شرح التوضيح/٩٦.

(٤) وهو يشبه السببية، و«في» تؤدي معنى لام العلة، وانظر شرح الكافية ٢/٣٢٧.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/٣٢ أي بسبب ذلك كان منكن لَوْمٌ، وذهب الأمير إلى أنها قد تكون هنا للظرفية المجازية، وتبعه على ذلك الدسوقي.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سورة النور ٢٤/١٤.

(٧) نص الحديث عند ابن مالك في شرح شواهد التوضيح/٦٧ «عُذِّبت امرأة في هرة حَبَستها حتى ماتت فدخلت فيها النار» وفي همع الهوامع ٤/١٩٤ جاء النص كما أثبته المصنف هنا وفي جواهر الأدب للإربلى «إن امرأة من بني إسرائيل دخلت النار في هرة» ص/٢٢٩.

ونص الحديث تامّاً: «عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض» متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق (٦/٣٥٦) من الفتح برقم (٣٣١٨). وأخرجه مسلم في كتاب التوبة (٤/٢١١٠) برقم (٢٦١٩).

= قال ابن مالك: «تضمن هذا الحديث استعمال «في» دالَّةً على التعليل، وهو ما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم...»، وذكر شواهد لذلك، انظر شواهد التوضيح/٦٧.

(١) الآية: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/٧١.
أي: على جذوع النخل، وانظر معاني القرآن للفراء ١٨٦/٢، وذهب الرضي إلى أن الأولى أن تكون «في» بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف، وقيل كأنه يشق الجذع ويضع الشخص فيه، وانظر حاشية الأمير ١٤٥/١، وشرح الكافية ٣٢٧/٢، وانظر رصف المباني / ٣٨٨، وتأويل مشكل القرآن/٥٦٧، وفي معاني الحروف للرماني/٩٦ ذكر أن هذا مذهب الكوفيين، وأن البصريين يرون «في» على بابها.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل أو لقراد بن حنش [أو حنيس]، ونسبه أبو حيان لامرأة من العرب.
وصدر البيت هو المثبت في النسخ، وعجزه ما أثبتُّه بين حاصرتين. والعبديّ: منسوب إلى عبد قيس.
والأجدع: المقطوع، أي: بأنف أجدع.
والتقدير: فلا عَطَسَتْ شيبان إلا بأنف أَجْدَع، دعا عليهم بجدع الأنوف لصلبهم العبديّ.
والشاهد في البيت مجيء «في» بمعنى «على»، وذكر أبو حيان في شرح التسهيل أنه مذهب الكوفيين، ثم قال: «وقد تبع الكوفيين جماعة من البصريين منهم المبرد، قال في الكامل: وحروف الخفض تُبْدَلُ بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في بعض المواضع...»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٢/٤، قلتُ: قد فَصَّل المصنف ابن هشام هذا في آخر حرف الباء، فالكوفيون يجيزون نيابة بعض هذه الحروف عن بعض، والبصريون لا يرون ذلك فيضمنون الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف. ويتركون حروف الجر على ما هي عليه، أو على ما وضعت له.
وسُوَيد: مُصَغَّر أسود، واسمه: غُطَيف بن حارثة، وينتهي نسبه إلى بكر بن وائل، وهو شاعر مُقَدَّم مخضرم، عَدّه ابن سلام في الطبقة السادسة، وقرنه بعنترة العبسي، وهو من المعمرين، وبقي إلى زمن الحجاج.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٦٢/٤، وشرح السيوطي ٤٧٩/١، ورصف المباني/٣٨٨، والأزهية/ ٢٧٨، وأدب الكاتب/٣٩٤، والخصائص ٣١٣/٢، والمخصص ٦٤/١٤، وأمالي الشجري ٢٦٧/٢، ومعاني الحروف للرماني/٩٦، وتأويل مشكل القرآن /٥٦٧، واللسان/عبد، فيا.

(٣) البيت لعنترة من مُعلّقته.

وبطلٍ: بالجر صفة لـ «حامي الحقيقة» في بيت قبله، ويجوز رفعه «بطلٌ» على تقدير: هو...

والسَّرحة: الشجرة العظيمة العالية، وجمعها: السَّرْح.

يريد أن البطل طويل القامة ، فكأن ثيابه مُعَلّقة على شجرة عالية.

يُحْذَي: بالبناء للمفعول، والفاعل هو البطل، ونعال مفعول به ثانٍ، ويُحْذَى: يُحْتَذى، أي تلبس الأحذية... والسِّبْت: بكسر السين: الجلد المدبوغ بالقَرَظ ولم يتجرد من شعره. وقال أبو زيد: هو من جلد البقر خاصة، ولا يقال لغير جلد البقر سِبْت.

وهو يريد أنه من الملوك الذين يحتذون النعال السبتيّة الرقيقة الطيبة الريح، وهم يتمدَّحون بجودة النعال كما يتمدّحون بجودة الملابس.

وقوله: ليس بتوءم: أي: لم يزاحمه أخ في بطن أمه فيكون ضعيف الخلقة.

والشاهد في البيت قوله: «في سرحة» أي: على سرحة. وعنترة بن شداد، وشدّاد جَدُّه غلب على أسم أبيه، وإنما هو عنترة ابن عمرو بن شداد، وقيل شداد عمه تكفله بعد موت أبيه، فَنُسِبَ إليه، وكانت العرب تسمي معلقته هذه «المُذَهَّبة»، وهي أجود شعره.

انظر البيت في شرح البغدادي ٦٥/٤، والخزانة ١٤٥/٤، ومعاني الحروف للرماني/٩٦، ورصف المباني/٣٨٩، والأزهية/٢٧٧، وشرح المفصل ٢١/٨، وشرح السيوطي ٤٧٩/١، وتأويل مشكل القرآن/٥٦٧، شرح الكافية ٣٢٧/٢، و اللسان/فيا، الديوان/٢٢.

(٢) أي من معناها الأصلي، وهو الإلصاق حقيقياً كان أو مجازياً في كل واحد من معانيها.

(٣) البيت لزيد الخير. وبصيرون معناه: ماهرون. والكُلى: جمع كلية، وهي معروفة، والأباهر: جمع أبهر، وهو عرق فى الصُّلْب.

= والشاهد فيه: مجيء في بمعنى الباء، قال أبو حيان: «وهذا أيضاً مذهب كوفي وتبعهم القتبي...».

وقال الرضي: «والأولى أن يكون بمعناها أي: لهم بصارة وحِذْق في هذا الشأن». وزيد الخيل هو زيد بن مهلهل بن زيد الطائي، واسلم بعد قدومه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماه: «زيد الخير». وقال له: «ما وُصف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون الصفة غيرك». وأقطع له أرضين في ناحية، كان شاعراً محسناً، وخطيباً لسناً، وشجاعاً وكريماً، ولما انصرف من عند الرسول وصل إلى بلده مات محموماً، وقيل مات في خلافة عمر رضي الله عنه.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٧١/٤، والجنى الداني/٢٥١، وسيبويه ٥٦/١ والخصائص ٢/ ٣١٣، وشرح السيوطي ٨٤/١، والخزانة ١٤٨/٤، جواهر الأدب/٢٢٩، ونوادر أبي زيد/٣٠٣، وهمع الهوامع ١٩٣/٤، واللسان/فيا، وشرح التصريح ١٤/٢، وشرح الكافية ٣٢٧/٢.

(١) أي مما يرادف الباء.

(٢) الآية: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ سورة الشوى ١١/٤٢.

(٣) قال المرادي: «وذكر بعضهم أن «في» في قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ بمعنى باء الاستعانة، أي يكثركم به»، ولم يعلق المرادي على هذا بشيء، انظر الجنى الداني/٢٥١.

وذكر الشمني وغيره أن هذا الرأي للفراء، انظر الحاشية ٦/٢، والذي وجدته في معاني القرآن للفراء منسوقاً بعد هذه الآية «معنى فيه أي به، والله أعلم» انظر فيه ٢٢/٣، فلعل الفراء صَرّح بهذا في غير هذا الموضع على عادته من جمع المتشابهات وإن لم تأت بعد آياتها.

(٤) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: للسببية، وأشار إلى أنها جاءت في بعض النسخ، للتعليل»، وهي فيما بين يديّ من المخطوطات كما أثبتُّها. وفي حاشية الأمير ١٢٦/١ «للسببية».

(٥) كذا جاء الضبط في م٤٩/١ب وفي م٢٩/٢أ وم٧٨/٣ أ «يُكَثِّرُكم» من «كثّر» المضعّف.

(٦) قال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى يذرؤكم في هذا التدبير؟ وهلا قيل: يذرؤكم به؟ قلتُ: جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير، ألا تراك تقول للحيوان في خلق الأزواج تكثير، كما قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ...﴾ الكشاف ٧٨/٣، ونقل النص أبو حيان في البحر ٥١٠/٧.

(١) تقدمت قبل قليل وهي الآية/١٧٩ من سورة البقرة.

(٢) الآية: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُا۟ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ ۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۛ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَقَالُوٓا۟ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ سورة إبراهيم ٩/١٤ .

أي: فردوا أيديهم إلى أفواههم.

وفي البحر: «وقال أبو عبيدة: هذا ضَرْبُ مثل أي: لم يؤمنوا ولم يجيبوا، والعرب تقول للرجل إذا سكت عن الجواب وأمسك: رَدّ يده فيه، وقاله الأخفش أيضاً» وانظر ٤٠٩/٥. وانظر معاني الفراء ٦٩/٢ - ٧٠، وفي شرح الكافية ٣٢٧/٢: «قيل هي بمعنى إلى...، والأَوْلى أن نقول: هي: بمعناها والمراد التمكُّن».

(٣) البيتان لامرئ القيس. عِمْ صباحاً: هي تحية العرب، ومثله: عِمْ مساءً.
والعُصُر: لغة في العَصْر، وهو الدّهر، الطلل: ما شخص من آثار الديار، البالي: ما درس من آثار الديار، من بلي الثوب، الخالي: الماضي.
والشاهد فيه: مجيء «في» بمعنى «من» في قوله: «في ثلاثة أحوال»، وذهب الأمير في حاشية ١/ ١٤٦ إلى أن الظاهر أنها الابتدائية، ومثله عند الشمني ٢/٦.
قال الدسوقي: «وإنما خص الثلاثة أحوال مع أنها بعض من أربعة أحوال فأكثر، لأن الثلاثة أعوام أول المراتب التي يوجد فيها الثلاثون شهراً، ويحتمل أن «من» ابتدائية، وهي على حذف مضاف أي تبدأ من انقضاء ثلاثة أحوال، فالجملة: خَمسة أحوال ونصف» انظر ١/١٨١ وكذا في بقية الحواشي على البيتين. وانظر الجنى الداني /٢٥٢، وشرح البغدادي ٤/٧٧، والخزانة ١/٢٨، وسيبويه ٢/ ٢٢٧، والخصائص ٢/٣١٣، وشرح السيوطى ١/٣٤٠، ٤٨٥. وانظر الديوان/٢٧.

(١) الخصائص ٢/٣١٤ قال: «فقالوا: أراد مع ثلاثة أحوال، وطريقه عندي أنه على حذف المضاف، يريد: ثلاثين شهراً في عقب ثلاثة أحوال قبلها، وتفسيره: بعد ثلاثة أحوال، فالحرف إذاً على بابه، وإنما هنا حَذْف المضاف الذي وقد شاع عند العام والخاص».

(٢) والكلام هنا لابن هشام، وقد أخذه من شيخه أبي حيان انظر شرح البغدادي ٤/٧٩.

(٣) انظر حذف المضاف في الخصائص ٣٦٢/٢ في «حذف الاسم على أضرب».

(٤) أي نظيره في الحذف.

(٥) «زيداً» منصوب على المفعولية المطلقة بعد حذف المضاف على تقديره.

(٦) أي: جلستُ مُنضمّاً إلى زيد.

(٧) وتكون الظرفية مجازية.

قال أبو حيان: «قال بعض أصحابنا: والصحيح عندي أن تكون الأحوال جمع حال لا جَمْع حَوْل، وكأنه قال: في ثلاث حالات، ويكون المراد بالأحوال الثلاثة: نزول الأمطار، وتعاقب الرياح، ومرور الدهور عليها.

قال: وإنما لم يَسُغ عندي ما ذهب إليه أبو الفتح لأن المضاف لا يحذف إلا إذا كان عليه دليل، ولا دليل في البيت على ذلك المضاف...» شرح الشواهد للبغدادي ٧٩/٤، وانظر الخزانة ٢٩/٢ ـ ٣٠.

(٨) «ونصف» سقط من م٤٢/٥ ب.

(٩) في الجنى الداني/٢٥١ «وهي الداخلة على تالٍ يقصد تعظيمه وتحقير متلوِّه». وفي جواهر الأدب/ ٢٢٩ «اي انتساب شيء إلى شيء» وفي الهمع ١٩٤/٤ مثل نص المصنف، وعنه أخذ السيوطي ذلك.

(١) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ التوبة ٣٨/٩.

والدنيا مفضولة، والآخرة فاضلة، والتقدير: فما متاع الحياة الدنيا بالمقايسة على الآخرة أو بالنسبة لها إلا قليل. وانظر مثل هذا الموضع الآية/١٨٥ من آل عمران، ومثله قول الخضر لموسى: «ما علمي وعلمك في علم الله إلا كما غمس هذا الطائر بمنقاره من البحر» انظر همع الهوامع ١٩٤/٤.

(٢) زاد الشيخ محمد «في» للبيان والتوضيح، وهي ليست في الأصل.

(٣) قال المرادي: «وأجاز ابن مالك أن تزاد عوضاً...، فتقول: عرفت فيمن رغبتَ، أي: من رغبت فيه، فحذفها بعد «مَنْ» وزادها قبل «من» عوضاً» ص/٥٥٢ من الجنى الداني.

(٤) لم أهتد إلى هذا الموضع فيما بين يديّ من مؤلفاته، وقد ذكره السيوطي في الهمع ١٦٢/٤، معزواً إليه، فلعله في شرح التسهيل.

(٥) تقدم البيت في «على» وموافقة الباء، وهو لسالم بن وابصة، وقال المصنف فيه «قول ابن جني: إن الأصل: فانظر من تثق به، فحذف الباء، ومجرورها،وزاد الباء عوضاً...». وقد يكون الكلام انتهى عند «فانظر» ثم استأنف فقال: بمن تثق؟

(٦) كذا جاء مُعَرّفاً في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد محيي الدين جاء مضافاً إلى الضمير «ظاهره».

(٧) قال «فيه نظر» إذ لا يُسَلّم له ما ذكره للقياس عليه لجواز الاستئناف في البيت، ثم إن ما ذكره في الباء ليس بقياس بل سماعي فلا يقاس عليه.

= وقالوا: «ووجه النظر أن المقيس عليه وهو: «فانظر بمن تثق» لا يتعين الباء فيه للزيادة، إذ يجوز ـ كما مر ـ أن تكون «من» استفهامية، لا موصولة، والكلام تَمّ بقوله: فانظر، ثم ابتدأ مستفهماً بقوله: بمن تثق، فلا حذف ولا تعويض» وانظر الشمني ٦/٢ والأمير ١٤٦/١.

(١) كذا جاءت في المخطوطات من غير تعريف، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد «التعويض» كذا معرّفاً، ومثله في حاشية الأمير.

(٢) قال أبو حيان: «وزعم بعض أصحابنا أن «في» تأتي زائدة في ضرورة الشعر، قال: ومن ذلك قول سويد بن أبي كاهل...

قال الأزدي...: إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٩٠.

وقال مثل هذا ابن عصفور في الضرائر/٦٦، فقد ذكر زيادة الكاف وعلى وفي، ثم قال: «وزيادة هذه الأحرف الثلاثة... من القلة والندور بحيث لا يجوز القياس عليها عند أحد من النحويين».

(٣) الرجز لسويد بن أبي كاهل، وروايته في الأغاني: «دخلت في سرباله ثم النجا» كذا، ونقله السيوطي، واليَرَنْدَج: ويقال الأرندج: الجلد الأسود، أو السواد الذي يُسَوّد به الخُفّ. ودَجَا الليلُ: أظلم.

وعلى هامش م٤٩/١ب: «اليرندج: شيء حالك السواد»، وعلى هامش م٧٨/٣ب: «اليرندج: الجلد الأسود». والشاهد في البيت أن «في» زائدة، والتقدير: تخال سواده يرندجاً.

وتقدمت ترجمة سويد، وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٨١، وشرح السيوطي ١/٤٨٦، والضرائر الشعرية/٦٦، وهمع الهوامع ٤/١٩٤.

(٤) الآية: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ هود ١١/٤١.

قال أبو حيان: «وقيل «في» زائدة للتوكيد، أي: اركبوها» البحر ٥/٢٢٤، وانظر حاشية الشهاب ٥/٩٨.

وفي فتح القدير للشوكاني ٢/٤٩٩: «... وقيل إن الفائدة في زيادة «في» أنه أمرهم بأن يكونوا في جوف السفينة لا على ظهرها: وقيل إنها زيدت لرعاية جانب المحلية في السفينة كما في قوله: «فإذا ركبوا في الفلك»....».

(١) انظر الجنى الداني/٢٥٣، ونَصُّه في جواهر الأدب/٤٦٨.

(٢) في م٢/٢٩ب «وسيأتي».

(٣) في م١/٤٩ب وم٢/٢٩ ب وم٣/٧٨ب «وستأتي»، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

(٤) في م١/٤٩ب وم٢/٢٩ب «لِحَسْبِ».

(٥) اعترض الدماميني على هذا بأن الشبه اللفظي وحده لا يكفي، فهو ليس موجباً للبناء إلا أَنْ يُضاف إليه الشبه المعنوي وهو مُنْتَفٍ هنا. انظر الشمني ٢/٧.

(٦) أي في وَضْعِها على حرفين.

(٧) كذا في المخطوطات «هذه» وحاشية الدسوقي، وفي طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين «هذا»، وكذا في حاشية الأمير. وقوله: هذه، أي التي بمعنى «حَسْبُ».

(٨) قَدْ: اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وزيدٍ: مضاف إليه مجرور، ودرهم: خبره مرفوع، وهو على معنى: حَسْبُ زيد درهمٌ، وانظر الأزهية/٢٢١.

(٩) أي بسكون الدال.

(١٠) أي بدخول نون الوقاية عليها قبل الياء، وهي ليست بلازمة: إذ يجوز إثبات النون وحذفها. انظر الجنى الداني/٢٥٣.

(١١) ولولا هذه النون لَقُلْنا «قَدِي»، فتكون الدال مكسورة لمناسبة الياء.

(١٢) أي في الكلمات التى ينونونها.

(١) لأن ملازمتها للإضافة أضعفت سبب البناء، فلم يجب، والإعراب مذهب كوفي لا غالب ولا قليل، والبناء مذهب بصري، انظر حاشية الأمير ١٤٧/١.

(٢) قَدُ: مبتدأ مرفوع، وخبره: درهمٌ.

(٣) بالرفع: أي برفع «قد».

(٤) أي برفع «حَسْب».

(٥) في م٢٩/٢ب وم٧٩/٣أ وم٧٧/٤أ «قدي» ولم يثبت لفظ «درهم»، ومثلها في متن حاشية الدسوقي. وفي المخطوطين الباقيين والمطبوع «قدي درهم».

(٦) الفرق بين «قد» اسم فعل، و«قد» مرادفاً لِحَسْب، أنها إذا كانت بمعنى اسم الفعل نُصب ما بعدها، وإذا كانت بمعنى حَسْب لم يكن كذلك.

(٧) قول المصنف «يكفي» تعقّبه فيه العلماء، لأن اسم الفعل المضارع مختلف فيه أجازه بعضهم، ومنعه آخرون. ولذلك جاء عند ابن مالك والمرادي وغيرهما. مرادفة للفعل «كفى».

وممن تعقّبه على ذلك البغدادي، انظر شرح الشواهد ٨٤/٤، وانظر الجنى الداني/٢٥٣، وجواهر الأدب/ ٤٦٨، وحاشية الدسوقي ١٨٢/١، وحاشية الشمني ٧/٢، ومثلهما في حاشية الأمير ١٤٧/١.

(٨) قد: اسم فعل مبني على السكون. زيداً: مفعول به، درهم: فاعله

(٩) وهو على ما ذهب إليه الجماعة: كفى زيداً درهمٌ، وكفاني درهمٌ.

(١٠) الرجز لحُمَيْد بن مالك الأرقط، ونسبه ابن يعيش إلى أبي بحدلة وبعده:

ليس الإمام بالشحيح، المُلْحِدِ

وقيل هو أبو نخيلة. وهو يصف عبد الملك بن مروان وتقاعسه عن نُصْرة عبد الله بن الزبير وأصحابه.

والخُبَيْبَان: مثنى خُبَيْب على التصغير، وقد أراد بهذا عبد الله بن الزبير وولده خبيباً، وجاءت التثنية على التغليب، وقيل أراد عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً.

= وَرَوى أبو زيد الأنصاري البيت بكسر الباء الثانية على أنه جمع منسوب حُذِفَت منه ياء النسبة.

والإمام: هو عبد الملك بن مروان. وقد عَرّض بعبد الله بن الزبير فقد كان بخيلاً. والملحد: مِن ألحدّ في الحرم إذا استحل حرمته وانتهكها.

والشاهد في البيت مجيء «قد» في الموضعين إمّا بمعنى «حَسْب» وإما بمعنى «يكفي».

وحميد الأرقط من رُجّاز الدولة الأموية، وهو تميميّ، ولُقِّب بالأرقط لآثار كانت في وجهه.

انظر البيت في شرح البغدادي ٤/٨٣، وشرح السيوطي ١/٤٨٧، والجنى الداني/٢٥٣، وسيبويه ١/٣٨٧، وشرح التصريح ١/١١٢، وشرح المفصل ٣/١٢٤، ٧/١٤٣، أمالي الشجري ١/١٤، ٢/١٤٢، والإنصاف/١٣١، والخزانة ٢/٤٤٩، ٣/٣٤، والعيني ١/٢٧٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٣، وشرح ابن عقيل ١/١١٥، وجواهر الأدب/٤٦٨، واللسان والتاج/خبب، لحد، قدد، والنوادر/٥٢٧، والدر المصون ١/٢٥١.

(١) النص هنا للمرادي انظر الجنى الداني/٢٥٣ ـ ٢٥٤.
(٢) لأن المبنية تلحقها نون الوقاية.
(٣) وتكون الياء في محل نصب مفعول به.
(٤) وهي «قدي».
(٥) أي تكون بمعنى «حسبي»،ولم تأت فيه نون الوقاية، وهذا أحد الوجهين فيه.
(٦) في حاشية الدسوقي ١٨٢/١، أي لأن حذف النون حينئذٍ ليس ضرورة، أما على أنها معربة فظاهر، وأما على أنها مبنية فعلى ما نقله ابن أُمّ قاسم من جواز حذف النون من المبنية» وانظر الجنى الداني /٢٥٤.
(٧) أي: ويحتمل الثاني، وهو أن يكون اسم فعل.

(٨) الرجز لرؤبة، وقبله: عددت قومي كعديد الطيس.

وذكر الشمني إثبات البيتين في بعض النسخ، وجاء كذلك في النسخة الخامسة مما بين يدي.

= والطيس: العدد الكثير، ليسي: أي: ليس الذاهب إياي، وأصله ليسني، واسم ليس مستتر، وخبرها الضمير المتصل بها، ويأتي هذا الرجز في باب الحذف مرة أخرى. والشاهد فيه حذف نون الوقاية من «ليس» للضرورة، والأصل أن يُفْصَل الضمير، ولكنه وُصِل بالفعل للضرورة.

انظر شرح البغدادي ٨٥/٤، والخزانة ٤٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١، وشرح السيوطي ١/ ٤٨٨، والجنى الداني/١٥٠، وهمع الهوامع ٢٢٣/١، والديوان/١٧٥.

(١) النص عند المرادي ص/٢٥٤ «وثالثها أن يكون اسم فعل، والياء للإطلاق وليست ضميراً».
وقال البغدادي في شرح الشواهد ٨٣/٤ «والموضع الثاني أخذه من كلام أبي حيان، لكن أفسده بزيادة قوله: والكسرة لالتقاء الساكنين...» ثم نقل البغدادي نص أبي حيان.
قلتُ: ما ذكره المرادي أيضاً مأخوذ من نص شيخه أبي حيان فتأمل!

(٢) في م٧٩/٣أ وم٧٧/٤أ «أنه».

(٣) ظاهره أن الساكنين هما الدال وحرف الإطلاق، مع أن حرف الإطلاق إنما يكون بعد الكسر لأنه إشباع حركة الروي.
قال الأمير: «والذي ذكره سيبويه في وجوه القوافي في الإنشاد أن الساكن والمجزوم يقع في القوافي المجرورة فقط فيحرك بالكسر كما يحرك به عند التخلص من سكون التقاء الساكنين، فكأن هذا هو الذي اشتبه على المصنف...» وذكر الشمني مثل هذا عن الدماميني، ونقل نص سيبويه، واعتذر عن المصنف أن «قد» نُوِّنَتْ» وأن الساكنين: التنوين والدال، ثم حذف التنوين والدال، وأتى بحرف الإطلاق.
قال الأمير: «ولا يخفى بُعْدُه، فإن المصنِّف لم يُعَرِّج على حديث التنوين، مع أنه في باب أسماء الأفعال مقصور على السماع.
انظر حاشية الأمير ١٤٧/١ - ١٤٨، وحاشية الشمني ٨/٢.

(٤) انظر الجنى الداني/٢٥٤، وجواهر الأدب/٤٦٨ وما بعدها.

(٥) في م٤/١٧٧أ «فتختصّ».

(١) أي: مع الفعل.

(٢) قوله: «اللهم» اعتراض يُشير به إلى قلته. انظر دسوقي ١٨٨/١.

(٣) لأن القسم لا يفيد معنى زائداً وإنما هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها. انظر شرح المفصل ١٤٨/٨، والتسهيل/٢٤٣.

(٤) ذكر البغدادي أن البيت جاء هكذا في جميع النسخ في هذا الكتاب، وهو مُرَكَّب من شعري شاعرين، فالمصراع الثاني من قصيدة للفرزدق، وصدره: وما حُلَّ من جَهْلٍ حُبَا حُكمائنا...... ومثله في الديوان ٢٩/٢ حلمائنا.

وبعده:

وما قام منا قائم في نَديِّنا فينطقُ إلا بالتي هي أَعْرَفُ

وأما بيت الشاهد فهو:

أخالدُ قد - والله - أوطأت عشوة وما العاشِقُ المسكينِ فينا بسارِقِ

وقاله أخ ليزيد بن عبد الله البجلي موجهاً بهذه الأبيات إلى خالد بن عبد الله القسري، وكان خالد والياً على العراق من قبل هشام بن عبد الملك، وكان خالد قد أمر بقطع يد يزيد، فلما قرأ الأبيات علِمَ صِدْقَ قوله، وعفا عنه.

وقوله: أوطأت عشوة: كذا جاء عند غالب النُسّاخ. وذهب البغدادي إلى أنه: أُوْطِئتَ عَشْوَةً، بالبناء للمفعول. أي: خُبِّرت بالباطل، وأصله من عشا يعشو إذا سار في ظلمة، وعشوة: بالحركات الثلاث في العين.

وقيل معناه: أَطَأَ مالا أراه، أي: أوقعتني في أمر مُلْتَبِس، وغررتني حين اغتررتَ.

والشاهد فيه أنه فصل بين «قد» والفعل «أوطأت» بجملة القسم «والله».

انظر شرح البغدادي ٨٦/٤، والجنى الداني/٢٦٠، وشرح السيوطي ٤٨٨/١، وجواهر الأدب/٤٧٢، وهمع الهوامع ٥٤/٤، ٣٧٧، وسيبويه ٢٦٠/٢، والخزانة ٦٠٧/٢، تذكرة النحاة/٧٦ «أوطئت»، وانظر اللسان والتاج/حلل، حبا. وانظر ديوان الفرزدق ٢٩/٢.

(١) قائل البيت غير معروف، وفيه رواية: فقد - والشك - بَيَّنَ لي عنائي
وروايته عند ابن جني: فقد والشكّ بَيَّن لي عناءٌ.
والصُّرَد: طائر أبقع ضخم الرأس، طويل المنقار، وكان من عادة العرب في الجاهلية التشاؤم بأصوات الطيور كالغراب وغيره. وشك فراقهم: سرعة البين، بَيّن لي: أظهر لي العناء والتعب.
والشاهد في البيت الفصل بالقسم بين قد والفعل «بيّن»، وهذا الفصل قبيح عند ابن جني لقوة اتصال «قد» بما تدخل عليه من الأفعال، وهي تعتدّ مع الفعل كالجزء منه. انظر الخصائص ٢/٣٩٠ - ٣٩١.
وذكر البيت في الجزء الأول ص/٣٣٠ وقال: «فقد ترى إلى ما فيه من الفُصُول التي لا وجه لها، ولا لشيء منها» ومعناه عنده: فقد بيَّن لي صُرَدٌ يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٨٩/٤، وشرح السيوطي ٤٨٩/١/ والخصائص ٣٣٠/١، و٢/٣٩٠.

(٢) في م٢٩/٢ب «تصيح» بالمثناة من فوق.

(٣) أي سُمع الفَصْلُ بالقسم باسم الله تعالى وبغيره في النظم والنثر، وهذان المثالان المرويان للزمخشري، انظر المُفَصَّل/٣١٧، وشرح المفصل ١٤٨/٨، قال ابن يعيش: «هكذا الرواية «أحسنتَ» بفتح التاء و«بِتُّ» بضم التاء».

(٤) قوله: «الفعل» ليس في م١/٥٠أ ولام ٢/٢٩ ب.

وفي م٣/٧٩أ «فعلها»، وفي م٤/٧٧ ب «وقد يحذف بعد الفعل» وسقط لفظ «الفعل» من طبعة مبارك وزميله. انظر ص/٢٢٧، وأثبتوا هذا بياناً للنص في الحاشية رقم (٤)، وأثبته الشيخ محمد في صلب النص بين معقوفين، وهو غير مثبت في حاشية الدسوقي ١/١٨٣. وفي حاشية الأمير ١/ ١٤٨ «وقد تحذف بعدها لدليل...» كذا !

ولقد أثبت هذا اللفظ اعتماداً على نص المرادي الذي نقله المصنف من غير عزو قال في الجنى الداني/٢٦٠ «وقد يُحْذَف الفعل بعدها إذا دَلَّ عليه دليل...».

(١) أي: بعد «قد».

(٢) أَفِدَ: دنا وقرب، ويروى: أَزِفَ، وهما في المعنى سواء. الركاب: الإبل، واحدتها: راحلة من غير لفظها. لمّا: بمعنى لَمْ، تَزُل: من زال يزول، فهو بضم الزاي. والرحال: جمع رَحْل وهو مايستصحبه المسافر من الأثاث.

يقول: قرب الارتحال، ولكن لم تذهب إبلنا بأثاثنا إلى الآن، وكأنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، والجملة المحذوفة بعد «قد» خبرها، أي: كأن قد زالت.

والشاهد في البيت: حذف ما بعد «قد» والتقدير هو ماذكرته: كأن قد زالت. وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/٩١، وشرح السيوطي ١/٤٩٠، والجنى الداني/١٤٦، ٢٦٠، والخصائص ٢/٣٦٢، و٣/١٣١، جواهر الأدب/٤٧٢، الأزهية/٢١١، رصف المباني/٧٢، ١٢٥، ١٤٨، شرح المفصل ٨/١٤٨، ٩/١٨، ٥٢، ١٠/١١٠، المقتضب ١/٤٢، الخزانة ٣/٢٣٢، شرح ابن عقيل ١/١٩، المحكم واللسان/قد، وهمع الهوامع ٣/١٨٨، ٤/٣١٥، وسر الصناعة/٣٣٤، ٤٩٠، ٤٧٧، وشرح التصريح ١/٣٦، الدر المصون ١/٢٥١، والديوان/٣٠.

(٣) ولها: أي ولـ «قد» الحرفية...»، وقد ذكر لها ستة معانٍ غير أنه رَدّ الأخير فيها وفي م١/٥٠أ «ستة معان».

(٤) انظر الجنى الداني/٢٥٦، وجواهر الأدب/٤٦٩.

(٥) نَصُّ الخليل في المحكم/قد، وفي الجنى الداني/٢٥٦، وهو في الكتاب ٣٠٧/٢: «وأما قد فجواب لقوله: لَمّا يفعل، فتقول: قد فَعَل، وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»، وانظر شرح المفصل ١٤٧/٨.

(٦) في م٤/٧٧ب «قد فُعِل» كذا ضبط فيه.

(١) أي: الفعل.

(٢) ظاهر النص عند المرادي أن هذا أيضاً من قول الخليل، وتبعه المصنف على هذا، وليس بالصواب، فقد وردت هذه الزيادة عند الزمخشري في المفصل/٣١٦ قال: «ومن أصناف الحرف حرف التقريب وهو قد، تقرّب الماضي من الحال إذا قلت: قد فَعَل، ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة». فقد رأيت كيف جمع المصنف نصه من نصّي الخليل والزمخشري، وانظر جواهر الأدب/٤٦٩، وحاشية الشهاب الخفاجي ٢٠٤/٦.

(٣) بقية هذا القول ليس للزمخشري، وإنما هو للمرادي، وعنه أخذ المصنف.

(٤) هذا القول لابن الخباز، وذكره المرادي في الجنى الداني/٢٥٧، «قال ابن الخباز: إذا دخل قد على الماضي أثَّر فيه معنيين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً، فإذا قلت: قد ركب الأمير فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك. هذا تفسير الخليل»، وانظر نص ابن الخباز في جواهر الأدب/٤٧٠.

(٥) «زوجها» مثبت في م٢٩/٢ب، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ سورة المجادلة ١/٥٨. قال الزمخشري: «فإن قلت ما معنى «قد» في قوله: «قد سمع»؟ قلت: معناه التوقع، لأنه ﷺ والمجادِلة كانا يتوقعان أن يسمع الله مجادلتها وشكواها، وينزل في ذلك ما يُفَرِّج عنها» انظر البحر ٢٣٢/٨، والكشاف ٢٠٦/٣.

(٧) هذا الإنكار لأبي حيان شيخ المصنِّف، وقد جاء في شرح التسهيل، ولم يشأ ابن هشام التصريح باسم شيخه، أرأيت؟! جاء في الهمع ٤/٣٧٨: «وقال أبو حيان في شرح التسهيل: لا يتحقق التوقع في «قد» مع دخوله على الماضي، لأنه لا يتوقع إلا المنتظر، وهذا قد وقع، والذي تلقفناه في أفواه = الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي، وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل إلا إن عُنِيَ بالتوقع أنه كان متوقعاً ثم صار ماضياً».

وما ذكره السيوطي هنا عن أبي حيان مما تلقفه من شيوخه في لأندلس مُثْبَت أيضاً في الجنى الداني معزواً لشيخه أبي حيان انظر ص/٢٥٥ من الجنى الداني.

(١) هذا رَدُّه على شيخه أبي حيان، وقوله بما ذكرنا، أي بآية المجادلة، والأقوال المنقولة عن العرب، وما نقله عن الخليل.

(٢) هذا الذي يَرُدُّ به على شيخه، ذهب إليه أبو حيان، ويبدو ذلك في آخر النص المنقول عن شرح التسهيل قبل قليل، فلم يأتِ المصنف بجديد. وانظر حاشية الأمير ١/١٤٨.

(٣) في المطبوع «كان قبل الإخبار به..» وهذه الزيادة «به» ليست في المخطوطات.

(٤) النص بتمامه في همع الهوامع ٣٧٨/٤ قال السيوطي: «وأنكره [أي التوقع] ابن هشام في المغني مطلقاً فقال:...».

(٥) المضارع لا يفيد التوقع أصلاً، بل يستفاد ذلك من قرينة خارجية كحال المخبر عن المستقبل، انظر الشمني ٨/٢، والدسوقي ١٨٣/١.

(٦) أي لو ثبت التوقع لـ «قد» الداخلة على الماضي بحيث يكون المخاطب منتظراً للفعل لَصَحَّ أن يقال: إن «لا» النافية للجنس حرف استفهام، لأنها جواب للاستفهام المذكور أو المقدَّر، وهذا باطل. انظر حاشية الدسوقي ١٨٣/١ - ١٨٤.

(١) النص في الهمع «... يستفهم».

(٢) في م١/٥٠أ «لذلك».

(٣) التسهيل/٢٤٢ «وتكون حرفاً فتدخل على فعل ماضٍ متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال...».

(٤) في م٢/٢٩ب «فلم يقل».

(٥) قال ابن مالك: «.. أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه..» التسهيل /٢٤٢ - ٢٤٣.

(٦) في م٢/٢٩ب «وهو الحق» وفي م٣/٨٠أ «وهذا الحق».

(٧) كذا بزيادة الواو في م٢/٣٠أ، وم٣/٨٠أ، وفي المطبوع بدونها، وهي مثبتة في نص الشمني.

(٨) ولا يرد للتقريب إلا مع الماضي، وقد تقدم نص ابن مالك في هذا قبل قليل، وكذا نص ابن الخباز، وانظر همع الهوامع ٣٧٨/٤، ففيه نص المصنِّف.

(٩) أي الماضي القريب من زمن التكلم.

(١٠) البعيد من زمن التكلم.

(١١) صيغهن لا تدل على زمن أصلاً.

(١) أي تصرف الأفعال إلى مضارع وأمر. وتعقَّبه الدماميني بأن عدم التصرف ليس أمراً لازماً للاسم، فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر.

ورَدَّ هذا أصحاب الحواشي على الدماميني، قال الأمير: «أي تصرف الأفعال إلى مضارع وأمر، فسقط ما لدماميني والشمني». انظر ١٤٩/١.

والشمني ذهب إلى أن مراد المصنف بالاسم هنا ما ليس بمصدر، وعدم التصرف لازم له، ثم قول الشارح كالصفات المشتقة ظاهر في أنه مثال للمتصرِّف، ولا يخفى أنه مثال للمتصرّف إليه، انظر حاشية الشمني ٩/٢.

(٢) والأصل في الاسم الجمود، ولا تدخل عليه «قد» الحرفية، وكذا ما أشبهه.

(٣) البيت من قصيدة لعديّ بن الرقاع العاملي مدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان.

وعَسَا: الذي دخلت عليه «قد» ليس «عسى» الفعل الجامد، وعَسَا من باب سما عساءً بالمد أي: يبس وصَلُب، وعسا الشيخ يعسو عُسيّاً ولّى وكبر، مثل عتا، وذكر الخليل أن عَسِيَ «لغة» فيه.

وأما «عسى» فهو من أفعال المقاربة، ولا يتصرف لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال.

والرواية في البحر المحيط «قد عثا»، ومثله في اللسان/عثا، وكذلك في التهذيب وفي شعره المجموع. وأشار البغدادي إلى هذا الخلاف في الرواية.

وعديّ نسبته إلى الرّقاع، وهو جَدّ جَدّه لشهرته، وكان شاعراً مقدّماً عند بني أمية مَدّاحاً لهم، وهو عند ابن سلام في الطبقة السابعة من شعراء الإسلام.

وكان منزل هذا الشاعر في دمشق.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٩٦/٤، وشرح السيوطي ٤٩٢/١، والكامل ١٩٢، والبحر المحيط ٢١٩/١، واللسان والتاج والتهذيب/عثا، وشعره/٩٩.

(١) بزيادة الواو في م٤/٧٨أ «والثاني» وقوله: «الثاني»، أي الحكم الثاني مما ينبني على إفادة «قد» تقريب الماضي من الحال.

(٢) أي «قد» وانظر بَسْطَ هذا الخلاف في الإنصاف/٢٥٢، المسألة «٣٢» «هل يقع الفعل الماضي حالاً»، وشرح المفصل ٢/٦٦ - ٦٧، وقد ذكر أن الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالته عليها، ولا تقول: جاء زيد ضحك، في معنى ضاحكاً، فإن جئت معه بقد جاز أن يقع حالاً لأن «قد» تقرّبه من الحال.

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ سورة البقرة/٢٤٦.

(٤) أو بقد مُقَدَّرَةً.

(٥) الآية: ﴿وَلَمَّا فَتَحُوا مَتَاعَهُمْ وَجَدُوا بِضَاعَتَهُمْ رُدَّتْ إِلَيْهِمْ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا وَنَمِيرُ أَهْلَنَا وَنَحْفَظُ أَخَانَا وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ذَلِكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ يوسف ١٢/٦٥ والتقدير في الآية: قد رُدّت إلينا.

قال الفراء في معاني القرآن ١/٢٤ «والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها...» وكان على المصنف أن يستثني الفراء من جملة الكوفيين.

(٦) الآية: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ النساء ٤/ ٩٠.

والتقدير: أو جاءوكم قد حَصِرَت صدورهم.

= قال الفراء: «يريد ـ والله أعلم ـ جاءوكم قد حصرت صدورهم. وقد قرأ بعض القراء ـ وهو الحسن البصري ـ «حَصِرَةً صدورهم» انظر معاني القرآن ١/ ٢٤، وانظر شرح المفصل ٢/ ٦٧، والإنصاف/ ٣٥٣.

(١) إلا الفراء فقد وافقهم كما ترى، وانظر الجنى الداني/ ٢٥٦.

(٢) «الأخفش» ليس في م٣/ ٨٠أ.

(٣) لا يحتاج: بالمثناة من تحت في م١/ ٥٠أ وم٣/ ٨٠أ وم٤/ ٧٨ب وفي المخطوطين ٢ و٥ والمطبوع «لا تحتاج».

وقوله: لا تحتاج أي: الحال، والحال تذكر وتؤنث، وعلى هذا فما جاوز الصواب من قال: لا يحتاج بالياء من تحت.

(٤) في م١/ ٥٠ «لا يُحْتاج إلى ذلك».

(٥) أي الجملة الماضية. قالوا: والأَنْسَبُ «وقوعه» أي: الفعل الماضي.

(٦) في م٣/ ٨٠أ «ولاسيما».

(٧) أي: من الأحكام التي تنبني على إفادة «قد» تقريب الماضي من الحال.

(٨) في المقرب ٢٠٥/١: «... وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل ماضياً دخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها نحو قوله:

حَلَفْتُ لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا مَالِ

أو مـع « قـد » إن أردت تقريب الفعل من الحال...» وانظر سر الصناعة ٣٩٢/١ والنص في البحر ٣٢٠/٤: «وبعض أصحابنا يقول...»، ونص ابن عصفور في الجنى الداني/١٣٥، ومثل نص ابن عصفور ما نقله البغدادي في الخزانة عن ابن مالك في شرح التسهيل، انظر الخزانة ٢٢١/٤.

(٩) في المطبوع «باللام وقد جميعاً» وجميعاً: ليس في المخطوطات.

(١٠) تتمة الآية: ﴿قَالُواْ ... وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ سورة يوسف ٩١/١٢.

والآية ليست في نص ابن عصفور، ولكنها مثبتة في نص ابن مالك في شرح التسهيل.

(١) البيت لامرئ القيس.

والحديث: أي: المحادِث مثل عشير بمعنى معاشر، والصالي: المصطلي النار، من صَلي بالنار إذا قرب منها ودفع بحرارتها ألم البرد. وجاء في المقرب: ولا مالِ كذا !

والشاهد في البيت ما ذهب إليه ابن عصفور من أن لام جواب القسم تدخل بدون «قد» على الماضي البعيد الواقع جواب قسم.

قال الزمخشري: «فإن قلت: مالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد» وقَلّ عنهم نحو قوله:

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا.....

قلتُ إنما كان ذلك لأن الجملة القسمية لاتُساق إلا تأكيداً للجملة المُقْسَم عليها التي هي جوابها، فكانت مَظِنَّة لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم».

انظر الكشاف ٥٥٢/١، والبحر ٣٢٠/٤، وشرح البغدادي ١٠٢/٤، والجنى الداني/١٣٥، ورصف المباني/١١٠، والأزهية/٤١، والمقرب ٢٠٥/١، والخزانة ٢٢٠/٤، وسر الصناعة ١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢٠، والديوان/٣٢.

(٢) أي ابن عصفور.

(٣) النص هنا للزمخشري في الكشاف ١٥٣/٢، وأشار الشمني إلى هذا النقل في حاشيته ١٠/٢.
وتعقب الدماميني المصنف فقال: «لا نُسَلِّم أن المراد ذلك، إذ يجوز أن يكون المراد بالحكم علينا في أرضك، وذلك قريب من حال تكلمهم بذلك» وردّ الشمني هذا وقال: «حَلْفُهُمْ دليل على ما قال المصنف؛ لأن حكمه عليهم في أرضه ظاهر جلّي لا فائدة في الحلف عليه..».

(٤) في طبعة مبارك وزميله وطبعة الشيخ محمد «محكوم له به» بزيادة «به»، ولم أجد هذه الزيادة فيما بين يَدَيّ من مخطوطات.

(٥) قوله في الأزل، يعني أن زمن الفعل سابق على زمن التكلم بمدة طويلة.

(١) تعقَّبه الدماميني بأنه ليس المراد أن نومهم كان قريباً من مجيئه، لأن في ذلك تنفيراً لها من قربه، إذ نوم الرقباء متى كان في ابتدائه كان غير مستثقل، فيوشك أن يذهب بأدنى مُحَرِّك، بل المراد أن النوم يُغْذَرُ منه بحيث صار مقبلاً متمكناً.
ورَدّ هذا الشمني بأن النوم إذا كان في ابتدائه يكون مستثقلاً إذا كان بعد تعب بالنهار وسهرٍ بالليل كما هو عادة العرب.
انظر حاشية الشمني ١٠/٢، والدسوقي ١٨٥/١، والأمير ١٤٩/١، ثم قال: «[قال الدماميني]: وقوله: والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه ليس منافياً لدعوى ابن عصفور، وإنما ينافيه أن نومهم قبل مجيئه بالقرب منه، ولعل المصنف أراد قُبَيْل مجيئه، بالتصغير، فيفيد غرضه، ولكن لم أقف عليه في شيء من النسخ ا هـ...».

(٢) قال الأمير في حاشيته ١٤٩/١ «ولكن المفاد من كلام الزمخشري أن معنى التوقع هنا أن المخاطب كان يتشوف لكلامٍ ما قبلها، إلا أنه كان متشوفاً لتحقق مصدر مدخولها كما هو التوقع السابق» ومثله عند الدسوقي ١٨٥/١.

(٣) الآية: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ سورة الأعراف ٥٩/٧.

(٤) النص في الكشاف ٥٥٢/١ «فإن قلت مالهم...» ونقله أبو حيان في البحر ٣٢٠/٤، ونقل بعده نص ابن عصفور.

(٥) أي: الواقعة في جواب قسم...

(٦) أي بيت امرئ القيس المتقدم.

(١) وهي «والله» ، هي بمعنى أقسم والله جملة توكيد لقولك: قد قام زيد، وعند الإتيان بالجملة القسمية ينتظر الجواب المؤكد فيؤتى بقد للتوقع.

(٢) في م٤٣/٥ ب «بمعنى».

(٣) أي: لتوقع المخاطب.

(٤) أي: ولا تفيد التوقع أصلاً.

(٥) في م٤/٧٨ ب «ذكره» ومثله في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين. وفي بقية المخطوطات «ذكر».

(٦) كذا في المخطوطات «شروط» بصورة الجمع، وفي طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد «شرط» بصورة الإفراد، وحاشية الأمير أيضاً.

(٧) كتاب ابن مالك «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد». وقد نقلت النص قبل، قليل وانظر الصفحة/ ٢٤٢.

(٨) قوله: «لتقريبه» كذا جاء في التسهيل وم٤/٧٨ب وم٥/٤٣ ب وفي م٣/٨٠ب وم٢/٣٠أ «لقربه» ومثله في طبعة مبارك وزميله وطبعة الشيخ محمد، وحاشية الأمير.

(٩) الرابع من الأحكام التي انبنت على إفادتها التقريب.

(١٠) دخول لام الابتداء على الماضي.

(١) أي في احتمال الحال والاستقبال.

(٢) الآية: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ سورة النحل ١٦/١٢٤.

وانظر دخول اللام على المضارع في شرح ابن عقيل ١/٣٦٩ - ٣٧٠.

(٣) وفي حاشية الخضري ١/١٢٤ «وإنما امتنعت في ذلك [أي دخولها على الماضي] لأن أصلها للدخول على الاسم، والماضي المتصرف لايشبهه، فإن قُرِن بقد قرَّبته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه...».

(٤) أي: دخول اللام على الماضي وإن كانت في الظاهر داخلة على «قد».

(٥) ذكر من قبل معنيين: الأول: التوقع، والثاني تقريب الماضي من الحال.

(٦) نص المصنف هنا لابن إياز ذكره المرادي وغيره. وقال المرادي: «وقال ابن إياز يفيد مع المستقبل التقليل في وقوعه أو في متعلّقه، فالأول كقولك: قد يفعل زيد كذا، أي ليس ذلك منه بالكثير، والثاني: كقول الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ والمعنى: والله - عز اسمه - أعلم: أقل معلوماته ما أنتم عليه.

[قال المرادي] قلتُ: والظاهر أن «قد» في هذه الآية للتحقيق كما ذكر غيره» انظر الجنى الداني/ ٢٥٧. وانظر جواهر الأدب/ ٤٧٠. أترى فرقاً بين نص المصنف وما نقله المرادي عن ابن إياز ؟!

(٧) الآية: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ وَيَوۡمَ يُرۡجَعُونَ إِلَيۡهِ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ سورة النور ٢٤/ ٦٤.

(٨) كذا في المخطوطات «أي أنّ...» وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «أي ما هم عليه».

= وفي المخطوطات «أنتم» كما جاءت في نص ابن إياز، في الجنى الداني، وفي م٤٣/٥ب «أي ما هم عليه» ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد.

(١) هذا للمرادي، وانظر آخر النص المنقول عنه قبل قليل.

(٢) النص للمرادي في تعقيبه على نص ابن إياز. انظر الجنى الداني/٢٥٧ - ٢٥٨، قال: «ونازع بعضهم في إفادة «قد» لمعنى التقليل، فقال: قد، تدل على توقع الفعل مما أسند إليه، وتقليل المعنى لم يستفد من قد، بل لو قيل: البخيل يجود، فُهم منه التقليل، لأن الحكم على من شأنه البخلُ بالجودِ إن لم يحمل على صدور ذلك قليلاً كان الكلام كذباً؛ لأن آخره يدفع أوله» فتأمل صنيع المصنف في نص المرادي.

(٣) ذكره المرادي في الجنى الداني/٢٥٩ وقال فيه إنه معنى غريب ذكره جماعة من النحويين، وقد جعلوه بمنزلة «ربما»، وذكر التكثير الزمخشري في الكشاف انظر ٣٩٨/١ وأنها بمعنى ربما.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢ «وتكون «قد» بمنزلة رُبما، وقال الشاعر الهذلي...، كأنه قال: رُبّما» وانظر رَدّ أبي حيان لرأي الزمخشري وغيره في البحر ٤٧٧/٦.

(٥) تمام البيت ما أثبته بين حاصرتين، ونسبه سيبويه إلى بعض الهذليين، وكذلك فعل المرادي، وهو ليس في أشعارهم، فهو من قصيدة لعبيد بن الأبرص، وحقق هذا البغدادي. وجاء البيت تاماً في م٨١/٣ أ وم٤٣/٥ ب.

والقِرْن: المماثل في الشجاعة، ومُجّت: صُبِغَت. والفِرْصاد: التوت. وقد شبه الدم بحمرة عصارته. والشاهد في البيت مجيء «قد» للتكثير مثل «ربما».

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٠٣/٤، وشرح السيوطي ٤٩٤/١، وسيبويه ٣٠٧/٢، والخزانة ٥٠٢/٤، وشرح المفصل ١٤٧/٨، والجنى الداني/٢٥٩، والهمع ٣٧٩/٤، والبحر ٤٢٧/١، والكشاف ٢٤٤/١، وديوان عبيد/٤٩، والمقتضب ٤٣/١، والأزهية/٢٢١، والدر المصون ٢٥١/١.

(٦) جاء البيت تاماً في م٨١/٣أ وم٤٣/٥ب.

(١) قاله: كذا في م١ وم٢ وم٣ وم٥/٤٣ ب. وفي المطبوع وم٤/٧٩ أ «وقال».

(٢) زيادة من م٤/٧٩أ «قوله» وليست في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٣) في السماء: زيادة مثبتة في م٤/٧٩أ.

(٤) الآية: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٤٤.

(٥) زيادة من م٣/٨١أ وم٥/٤٣ ب. والنص في الكشاف ١/٢٤٤، ونقله أبو حيان في البحر ١/٤٢٧ وتعقَّبه فيه.

(٦) في الكشاف «كثرة الرؤية» . ومثله في البحر ١/٤٢٧. وذهب أبو حيان إلى أن الكثرة لم تُفْهَم من «قد» وإنما متعلق الرؤية وهو التقلب.

(٧) البيت لامرئ القيس، وينسب لإبراهيم بن بشير.

وقوله: بيت العروض، أي: علم العروض، لأنه يذكر شاهداً للضرب الثاني من البسيط وله: ضربان: فَعِلُن وفَعْلن، ويؤول إلى «فاعل» والضرب هنا «فَعْلُن» في البيت «حُوبُ».

وأشهد: أحضر، الغارة: الخيل المغيرة، الشعواء: المتفرقة الجرداء، رقيقة الشعر، وهو شعر قصير أيضاً، وهذا من وصف كرائم الخيل، واللَّحيين: مثنى لَحْي، وهو العظم الذي ينبت عليه لحم الأسنان داخل الفم، واللِّحية من الخارج.

الشُّرحوب: الطويلة، وهو وصف خاص بإناث الخيل.

والشاهد في البيت مجيء «قد» للتكثير.

انظر البيت في شرح البغدادي ٤/١١٠، والجنى الداني/٢٥٨، وشرح السيوطي ١/٤٩٦، والخزانة ٤/٥٠٢، وسر الصناعة/٢١، والديوان/٢٢٥.

(١) أي من معاني «قد».

(٢) آية المؤمنين مثبتة في م٢/٣٠أ، وم٥/٤٤أ، وفي م٤/٧٩، استدركها مصحح النسخة على الهامش. وهذه الزيادة ليست في المطبوع ولا في بقية النسخ، وهي مثبتة في الجنى الداني/٢٥٩.

(٣) سورة الشمس ٩١/٩.

(٤) الذي مضى أن الآية تحمل على توقع الفعل عند المرادي، وتحمل عند المصنف على التحقيق.

(٥) آية سورة النور/٦٤ وتقدمت.

(٦) قال الزمخشري في الكشاف ٢/٣٩٨ «أدخل «قد» ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والنفاق، ومرجع توكيد العلم إلى توكيد الوعيد، وذلك أنّ «قد» إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى «ربما»، فوافقت «ربما» في خروجها إلى التكثير».

(٧) قد: زيادة من م٣/٨١أ وم٤/٧٩أ وم٥/٤٤أ وليست في المطبوع.

(٨) تتمة الآية: ﴿... مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾ سورة البقرة ٢/٦٥.

(٩) أي «قد» مع اللام، لا أنّ «قد» وحدها بمنزلة إنّ واللام كما يبدو من ظاهر نص المصنِّف، فكل واحد منهما مؤكد، وهما مؤكدان معاً.

(١٠) في نحو «والله إن زيداً لقائم».

وفي حاشية الأمير ١/١٥٠ «كان الأنسب أن يقول: اللام و«قد» في الفعلية، مثل «إن» واللام، وأيضاً الواقع في الآية اللام و«قد» معاً، فحينئذٍ يبعد مراد الشمني بأن المراد «وقد مثّل أحدهما». ». وهذا للدماميني وانظر حاشية الشمني ٢/١٠.

(١١) «الجملة» ليس في م٤/٧٩أ.

(١٢) في م٤/٧٩أ «المجاب بها القسم».

(١) وهي الآية: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ سورة النور/٦٤. والتقليل في المتعلق.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا...﴾/٦٥ من سورة البقرة.

(٣) وهو ما ذكر هنا في المعنى الخامس من معاني «قد».

(٤) الواو ليست في م٣/٨١أ وم٤/٧٩أ.

وذكر هنا السادس مع أنه صَرّح في بداية حديثه عن «قد» الحرفية بأن لها خمسة معانٍ، والسبب في ذلك أن المعنى السادس عنده مردود.

(٥) وهي على هذا مرادفة لـ «ما».

(٦) هو علي بن أحمد بن سيده، وقيل اسم أبيه محمد، وقيل: إسماعيل، كان عالماً بالنحو واللغة وأشعار العرب. وكان أعمى، صنف «المحكم والمحيط الأعظم في اللغة»، والمخصص، وشرح إصلاح، المنطق، والحماسة، وكتاب الأخفش، وغير ذلك.

توفي سنة ٤٥٨هـ عن نحو ستين سنة. بغية الوعاة ٢/١٤٣.

(٧) وضعه خليل عمايرة صاحب فهارس لسان العرب على أنه عجز بيت. انظر فيه ٧/٤٧٤ وليس كذلك. وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣/٩٠.

والنص في المحكم/ قدد «وتكون «قد» بمنزلة «ما» فينفى بها، سُمع بعض الفصحاء يقول...».

والنص في همع الهوامع ٤/٣٧٩، ونقله صاحب اللسان عن ابن سيده، وكذا صاحب التاج. وذكره مبارك وزميله على أنه شطر بيت.

(٨) في م١/٥١أ وم٢/٣٠ «كنتُ» كذا بضم التاء، وليس بالمنقول.

(٩) أي: ما كنت في خير...

(١٠) النصب بأن مضمرة بعد الفاء، في جواب النفي المفهوم من «قد».

(١١) انظر التسهيل/٢٣١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٣/٩٠.

(١) كذا جاء بصورة المثنى في ٥١/١أ و٨١/٣ب و٧٩/٤أ، ومثله عند الدسوقي أي: ابن مالك وابن سيده، والذي ذكراه أنها نافية. وفي م٣٠/٢أ وم٤٤/٥أ «ذكر» بصورة المفرد أي ابن سيده، وبالمفرد جاء في طبعة مبارك وزميله، وجاء مثله في طبعة الشيخ محمد، وكذا في حاشية الأمير.

(٢) أي: هو من باب استعمال الإثبات في النفي تهكُّماً واستهزاءً.

(٣) أي بعد «قد»، وفي م٤٤/٥ أ «بعده».

(٤) قال الشمني في الحاشية ١١/٢ «لا يقال: شرط نصب الفعل بعد النفي أن يكون ذلك النفي محضاً كما ذكر ابن مالك وغيره، لأنا نقول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لا لجوازه».

(٥) كذا بصورة التثنية، وهذا يدل على أن لفظ «ذكرا» المتقدم مثل هذا.

(٦) نسب البيت إلى المغيرة بن حبناء، وصدره ما وضعته بين حاصرتين، ورُوي: لأستريحا، ولا شاهد فيه.

والشاهد على الرواية بالفاء أنه نصب الفعل بأن المضرة، وهو في سياق الإثبات، وأن هذا من باب الضرورة، إذ لا نفي قبله.

وذهب سيبويه إلى أنه قد يجوز النصب في الواجب كما في اضطرار الشعر، ونصبه في هذه الحالة غير واجب، وانظر الكتاب ١/ ٤٢٣.

وحبناء: لقب غلب على أبيه، واسمه جبير. وابن حبناء شاعر فارس من شعراء الدولة الأموية وأحد فرسان خراسان، وله مدائح في المهلب بن أبي صُفْرَة وغيره، وغالب شعره في هجاء أخيه صخر.

وانظر شرح البغدادي ٤/ ١١٤، والخزانة ٣/ ٦٠٠، وشرح المفصل ٧/ ٥٥، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٩، والعيني ٤/ ٣٩٠، والهمع ٤/ ٣٧٩، والسيوطي ١/ ٤٩٧، والكتاب ١/ ٣٢٣، ٤٤٨، والمحتسب ١/ ١٩٧، والمقرب ١/ ٢٦٣.

(١) تتمة الآية: ﴿... فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ الأنبياء ٢١/ ١٨.

وقراءة الجماعة بالرفع «فيدمَغُه»، وقراءة النصب عن عيسى بن عمر، وذهب العكبري إلى أن النصب وجه بعيد، والحمل فيه على المعنى، أي: بالحقِّ فالدمغ.

وذهب الشهاب إلى أنه في جواب المضارع المستقبل، وهو يشبه التمني في الترقب، وهو منصوب بأن مقدرة لا بالفاء خلافاً للكوفيين، والمصدر المؤول في محل جر معطوف على الحق.

وانظر البحر ٦/ ٣٠٢، العكبري ٢/ ٩١٣، مختصر ابن خالويه/ ٩١، الكشاف ٢/ ٣٢٤، أوضح المسالك ٣/ ١٨٥، حاشية الشهاب ٦/ ٢٤٦، شرح الأشموني ٢/ ٣١٠، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٦، شرح التصريح ٢/ ٢٤٥، روح المعاني ١٧/ ٢٠. وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(١) أي: فنقول: فإذا زيداً...

وقوله «مطلقاً» أي: سواء اقترنت الجملة بقد أولا، وهذا مذهب الكسائي؛ إذ يجيز وقوع الجملة الفعلية بعد «إذا» الفجائية. وانظر الدسوقي ١/١٨٧.

(٢) وهذا مذهب سيبويه.

(٣) أي: هو على مذهب سيبويه في منع النصب على الاشتغال بعد «إذا» الفجائية، إذ لايصح تقدير الجملة الفعلية بعدها، ومن ثَمَّ فلا يكون نصب.

(٤) الأخفش.

(٥) أي يجوز النصب على الاشتغال لاقتران الفعلية بقد، ويمتنع بدونها، إذ يجوز دخول إذا الفجائية على الجملة المقترنة بقد.

(٦) والشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، والفجائية لا يليها إلا الاسمية، انظر الجنى الداني /٣٧٣.

(٧) أي الجملة التي فيها «إذا» الفجائية بقد.

(٨) في م٤/٧٩أ «يحصل»، وأشار إلى هذا الشيخ محمد محيي الدين.

(٩) «أي بين الشرطية والفجائية».

(١٠) أي بـ «قد».

(١) وهي اسم في الحالات الثلاث.

(٢) في م٥١/١أ «فتختصُّ».

(٣) قوله: «بالنفي» أي: لا تقع إلا بعد كلام منفي في الكثير الشائع، وجاءت في الإثبات في قول لبعض الصحابة.

فقد جاء في كتاب الحج «باب الصلاة بمنى» في صحيح البخاري قول حارثة بن وهب رضي الله عنه: «صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن أكثر ما كنا قَطّ». شواهد التوضيح/١٩٠، وانظر التاج/قطط.

قال ابن مالك: «وفي قوله: .... استعمال قط غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين، لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قطّ، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي، وله نظائر» انظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٩٣.

(٤) أي فيما مضى من عمره.

(٥) فيستعملون «قطّ» مع المستقبل مع أنها موضوعة للماضي.

(٦) قوله: وهو لحن أخذه عن شيخه أبي حيان فقد أكثر الزمخشري من استعمال «قط» ظرفاً والعامل فيه غير ماض» فتعقبه أبو حيان فيه، وعنه نقل ابن هشام. انظر البحر ١٩٣/٧، ودُرّة الغواص للحريري/ ١٣، والخزانة ٢٠٤/٣، والتاج/ قطط.

(٧) في م٣٥١/١ «أو».

(١) وهو ابتداء الغاية في الزمان وانتهاؤها. قال الشمني في ٢/ ١١ «وإنما لم يقل مِن وإلى لأن «من» عند البصريين غير الأخفش لا تكون لابتداء الغاية في الزمان و«مذ» تكون له»، وانظر حاشية الدسوقي ١/ ١٨٧.

(٢) في نسخة الشيخ محمد محيي الدين «مذ أن خلقت [أو مذ خلقت» إلى الآن» كذا! وهذه الزيادة التي وضعها بين معقوفين لم أجد مثلها في المخطوطات التي بين يدي، ومثل هذه الزيادة في طبعة مبارك وزميله !! وهي مثبتة في حاشية الأمير، وعنها أخذ المحققون ذلك.

(٣) أي بُنيت على حركة، ولم تُبْنَ على السكون.

(٤) الساكنان: الطاء الأولى المدغمة في الثانية، فلو بنيت على السكون لكانت الطاءان ساكنتان».

(٥) من مثل: قبلُ وبَعْدُ. وانظر التاج، وقوله: وكانت الضمة: أي حركة البناء.

(٦) زياد ومن م٢/ ٣٠ب، وصورته: قطِ.

(٧) في متن الدسوقي ١/ ١٨٧ «وقد تتبع فاؤه طاءه بالضم». قال: «وفي نسخة بدل فاؤه قافه». ولم أجد مثل هذا فيما بين يَدَيّ من المخطوطات.

(٨) فتصبح صورته: قُطُّ، وانظر التاج، فهو مثل: مُدُّ يا هذا.

(٩) فتصبح: قُطُ، وفي التاج كقوله: لم أره مُذُ يومان، قال الجوهري: وهي قليلة.

(١٠) وصورتها قُطْ.

(١١) أي: قَطْ، قال سيبويه: ومعناها الاكتفاء، وتلزمها الفاء فتقول: أخذت درهماً فقط، وهي زائدة لازمة عند الأمير والمصنف وغيرهما، وانظر حاشية الأمير ١/١٥١، والشمني ٢/١١، وقد نقله عن حواشي التسهيل.

(١٢) قط: مبتدأ، ودرهم: خبر عنه.

(١) ودرهم راجع للثلاثة، أي: حَسبي درهم...

(٢) فهي مبني للشبه الوضعي.

(٣) وزيدت نون الوقاية لئلا تكسر الطاء لالتقاء الساكنين، فتصبح بمنزلة الأسماء المتمكنة مثل يدي. وذهب بعضهم إلى أن «قطنى» كلمة موضوعة لا زيادة فيها مثل «حَسبي»، انظر اللسان والتاج والصحاح.

(٤) في م٤/٧٩ب: «ويجوز دخول نون...».

(٥) وهو كونها بمعنى «حَسْب».

(٦) وبدون هذه النون لابُدَّ من الكسر لالتقاء الساكنين.

(٧) «لذلك» كذا في المخطوطات، وحاشية الدسوقي، وفي حاشية الأمير «كذلك»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومبارك وزميله.

وقوله: «لذلك» أي: حفظاً للبناء على السكون.

(١) انظر النص في سر الصناعة ١/٢١٨.

(٢) أراد بغيرها ما كان ضميراً مثل: بك، وإليك، وعليك.

(٣) في م٣/٨٣أ «خمس» وهو تحريف.

(٤) أثبتوه مطلقاً سواء كانت الكاف مجرَّدة من «ما» أو مقرونة بما الزائدة أو المصدرية. دسوقي ١/ ١٨٨.

(٥) ذكر المرادي أن الذي أثبته هو الأخفش وغيره. انظر الجنى الداني/٨٤، وذهب هذا المذهب سيبويه، وسيأتي نصُّه بعد قليل.

(٦) في م ٢/ ٣٠ ب «يكون» بالياء.

(٧) في م ١/ ٥١ أ «المكفوفة».

قال الشمني: «ولو قال بأن تكون الكاف متَّصلة بما الزائدة لكان أحسن؛ إذ لم يعلم كفُّها في المثال، وعُلِمَ زيادتُها» الحاشية ٢/ ١١.

(٨) لم يذكر المالقي هذا المعنى في حرف الكاف، وإنما ذكره في مادة مستقلّة وهي «كما»، فقال: «أن تكون بمعنى كي فتنصب ما بعدها كما تنصب كي، كقولك: أكرمتك كما تكرمني....» رصف المباني/٢١٣.

(٩) قال سيبويه: «وسألته عن قوله: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه،... فزعم أنّ العاملة في «أنَّ» الكافُ، و«ما» لغوٌ، إلاّ أن «ما» لا تحذف من ها هنا كراهية أن يجيء لفظها مِثل لفظ «كأنّ»، كما ألزموا

= النون لأفعلنّ، واللامَ قولهم: إنْ كان لَيفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان» الكتاب ب ١/ ٤٧٠ ونص سيبويه في الجنى الداني/٨٤ وفي الدر المصون ٥/ ٣٥٤.

ومعنى الجملة: تجاوز الله عنه وسامحه لكونه لا يعلم، فالكاف على هذا حرف تعليل و«ما» زائدة، والفاء زائدة، والكاف وما بعدها متعلق بتجاوز.

وقد تكون ما مصدرية، وهي وما بعدها فاعل لفعل محذوف، أي لثبوت عدم علمه. انظر الدسوقي ١/ ١٨٨ والأمير ١/ ١٥١.

(١) هذا رَدٌّ من المصنف على من قيّد التعليل بزيادة «ما». ونص ابن هشام في الهمع ٤/١٩٤.

(٢) أي: التعليل.

(٣) ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ سورة القصص ٢٨/٨٢.

(٤) انظر البحر المحيط ٧/١٣٥، وفي الدر ٥/٣٥٤ «فيه مذاهب منها: أن وَيْ كلمة برأسها، وهي اسم فعل، معناها: أَعْجَبُ أي أنا، والكاف للتعليل، وأنّ وما في خبرها مجرورة بها، أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون..، وقياس هذا القول الوقف على «وَيْ» وحدها...» وانظر الجنى الداني/٨٤ «قال: وكذا قدره ابن برهان» أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون. انظر شرح اللمع/٢٢٢.

(٥) أي ويكون معنى التعليل في المقرونة بما أيضاً، فيكون جوازه مطلقاً.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي الخامسة/ ٤٤ ب «الكافة الزائدة»، وفي المطبوع «الزائدة»، وفي الشمنى: «الكافة»، ثم قال: «هكذا وقع في نسخة المصنِّف، والظاهر أن يقال: بما الزائدة».

(٧) لعلّه أراد مثال سيبويه.

(٨) أي: وتفيد الكاف التعليل أيضاً إذا اتصلت بها زما» المصدرية.

(٩) قال تعالى: ﴿رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ * فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ سورة البقرة/ ١٥١ - ١٥٢.

= وانظر البحر ١/٤٤٤ فقد ابتدأ بجعل الكاف للتشبيه، ثم ذكر أنها تكون للتعليل وهو معنى مقول فيها.

(١) في معاني القرآن ١/١٥٣ «أي كما فعلت هذا فأذكروني»، ومثله عند الزمخشري في الكشاف ١/ ٢٤٦ «أي كما ذكرتكم بإرسال الرسل فأذكروني بالطاعة أذكركم بالثواب».

(٢) أي اقتران الكاف التعليلية بـ «ما» المصدرية ظاهر في الآية التالية.

(٣) الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ۚ فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾ سورة البقرة/١٩٨.

وذكر مثل هذا أبو حيان في البحر ١/٤٤٤ في سياق حديثه عن الآية الأولى ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾.

(٤) الخاص هو الذكر والهداية، والعام هو الإحسان؛ إذ الأصل طلب الإحسان كما يأتي في الآية، ثم عُدِل عن ذلك الأصل إلى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية.

(٥) أي ما تقدَّم من ذكر الخاص، وهو الذكر والهداية في الآية.

(٦) الآيـة: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سـورة القصص ٢٨/٧٧.

(٧) قال أبو حيان: «والكاف للتشبيه، وهو يكون في بعض الأوصاف؛ لأن مماثلة إحسان العبد لإحسان الله من جميع الصفات يمتنع أن تكون، فالتشبيه وقع في مطلق الإحسان، أو تكون الكاف للتعليل، أي: لأجل إحسان الله إليك» البحر ٧/١٣٣.

(١) أي آيتي سورة البقرة/١٥١، ١٩٨.

(٢) والكاف للتشبيه أو للتعليل.

(٣) انظر الكشاف ١/٢٤٦ فقد ذكر أنها مصدرية. وانظر المحرر ٢/٢٧.
وردَّ أبو حيان في البحر ١/٤٤٤ كونها كافة قال: «لأنه لا يذهب إلى ذلك إلاّ حيث لا يمكن أن ينسبك منها مع ما بعدها مصدر...».

(٤) أي زائدة كافة تمنع الكاف من عمل الجر.

(٥) أي اختلف في الكاف.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ونسبه العيني لجميل بن معمر، ووجدت نسبته لجميل على هامش/ م ٣.

وفي معاني الحروف للرماني: إذا زرتنا فامنح بطرفك غيرنا، ويروى صدره:

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا ... ...

وهي رواية الديوان، ومثله في شرح الحماسة لابن جني. وفي عجزه رواية: لكي يحسبوا، وطرفك: أي عينك، وجاء بفتح الفاء في المطبوع وم/١، والصواب بضمّها، فهو مبتدأ، وخبره الجملة الشرطية.

والشاهد فيه في «كما» فقد جاء الفعل بعدها محذوف النون، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن «كما» تأتي بمعنى «كيما» وينصب ما بعدها، واستحسن المبرِّد من البصريين هذا، وإلى هذا ذهب الفارسي وابن مالك.

وذهب البصريون إلى أن «كما» لا تأتي بمعنى «كيما»، ولا يجوز نصب ما بعدها.

وجاء النصب في البيت لأن الرواية: لكي يحسبوا.

انظر البيت في شرح البغدادي ٤/١١٧ وما بعدها، وشرح السيوطي ١/١٧٧، ٤٩٨، والعيني ٤/ ٤٠٧، والخزانة ٣/٥٥٣، والجنى الداني/٤٨٣، والإنصاف/٥٨٦. الديوان/ ١٠١، وهمع الهوامع ٤/١٠٢، ورصف المباني/٢١٤. ومعاني الحروف للرماني/٩٩.

(١) في شرح التسهيل لابن عقيل ٢٨١/٢ «وربما نصبت [كما] حينئذٍ مضارعاً نحو: وطرفك...، والأكثر عدم النصب، ومن كلامهم: انتظرني كما آتيك، لا لأن الأصل كيما كما زعم الكوفيون والفارسي، فحذفت الياء، بل لشبهها بكي، ولا يتكلَّف دعوى الحذف».

(٢) هو الحسن بن أحمد المعروف بالغُنْدجاني، الأسود اللغوي النسابة، كان عالماً بأيام العرب وأشعارها وأحوالها، وله تصانيف، منها: فرحة الأديب في الردّ على السيرافي في شرح أبيات الكتاب، ونزهة الأديب في الردّ على أبي علي في التذكرة، وضالّة الأديب في الردّ على ابن الأعرابي في النوادر، وغيرها.

عاش في القرنين الرابع والخامس. انظر بغية الوعاة ٤٩٨/١ - ٤٩٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٤/ ١٢٣، معجم الأدباء ٢٦١/٧ - ٢٦٥.

(٣) قال البغدادي: «وما نقله المصنّف عن أبي محمد الأسود من أنّ أبا علي حرّف هذا البيت لغوٌ، لا يلتفت إليه، فإنّ البيت من أدلّة الكوفيين قبل أن يُخْلَقَ أبو علي الفارسي، فما كان ينبغي للمصنِّف أن يَنْقُلَه ويسلِّمه...» شرح الشواهد ١٢٢/٤.

(٤) في م ٨٣/٣ ب «الثالث».

(٥) الثالث من معاني الكاف.

(٦) وذكره ابن مالك أيضاً، قال في التسهيل «وقد تُوافِقُ على». انظر ص/١٤٧، وانظر شرح ابن عقيل ٢٧٦/٢، والهمع ١٩٥/٤، وفي الجنى الداني/٨٤ قال: وزاد ابن مالك معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى على...»، قلتُ: ليس ابن مالك وحده، ولذلك قال بعد هذا: «قلتُ: ذكر بعض النحويين أن هذا مذهب الكوفيين والأخفش...».

(١) النص في الجنى الداني/٨٤، وفي سر الصناعة ٣٢٠/١، وهمع الهوامع ١٩٥/٤. وحكاه المرادي مروياً عن الأخفش. وذكر رواية الفرّاء له، وحكاه المالقي على أنه قولٌ للعجاج،انظر رصف المباني/٢٠٠.

(٢) أي: الكاف بمعنى الباء.

(٣) هذا للمرادي قال: «وأقول: تأويل ذلك ورَدُّه إلى معنى التشبيه أَوْلَى من ادعاء معنى لم يثبت، وقد أُوِّل قولُه «كخير» على حذف مضاف، أي: كصاحب حب خير» الجنى الداني/٨٥.

(٤) النص في رصف المباني/٢٠٠، والجنى الداني/٨٥.

(٥) جعل المرادي «ما» على هذا الوجه كافة، قال: «الثاني أن تكون «ما» كافة للكاف عن العمل، و«أنت» مبتدأ، وخبره محذوف، أي كما أنت عليه، أو كائن» الجنى الداني/٨٥.

(٦) هو الوجه الرابع عند المرادي، الجنى الداني/٨٥.

(٧) وعلى هذا تكون الكاف للتشبيه، أي: كن في المستقبل كالشخص الذي هو أنت في الماضي. كذا عند الدسوقي.

(٨) الآية: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ الأعراف ١٣٨/٧.

(٩) كذا في الدر المصون ٣٣٥/٣، والتبيان للعكبري/٥٩٣.

قال السمين: «الثالث أن تكون «ما» بمعنى «الذي» و«لهم» صلتُها، وفيه حينئذٍ ضمير مرفوع مستتر، و«آلهة» بدل من ذلك الضمير والتقدير: كالذي استقر هو لهم آلهة». وانظر البيان ٣٧٣/١.

(١) والكاف على هذا للتشبيه، والأصل: كن كأنت، أي كن مماثلاً الآن لنفسك قبل. والنص للمرادي في الجنى/ ٨٥: «... ولا ينكر تشبيه الشيء بنفسه في حالين مختلفين، وعلى هذا فأنت في موضع جرّ بالكاف، وقد ورد دخول كاف التشبيه على «أنت» وأخواته».

(٢) البيت لعمر بن بَرّاقة الهذلي، وتقدّم شرحه في باب «أو»، والشاهد فيه أن «ما» ملغاة، والكاف جارَّة للناس، وفيه رواية أخرى «كما الناسُ» بالرفع، فتكون «ما» كافة أو مصدرية.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٧/٢، ١٢٤/٤.

(٣) عند الدسوقي ١٨٩/١ «والأصل: كك، ولا يصح جرُّ الكاف كاف الخطاب، بل تجرُّ الظاهر، ويحتمل قوله «عن المجرور» أي عن الاسم الظاهر الذي الأصل دخول الكاف عليه». وانظر رصف المباني/٢٠٠.

(٤) وهذا هو الوجه الثاني عند المرادي في الجنى الداني/٨٥.
والتقدير عنده: كما أنت عليه، أو كائن.

(٥) وهي آية سورة الأعراف المتقدِّمة.

(٦) ذكر هذا السمين وغيره انظر الدر ٣٣٥/٣، والتبيان للعكبري/ ٥٩٣
قال: «والوجه الثالث أن تكون «ما» كافّة للكاف، إذ من حكم الكاف أن تدخل على المفرد فلما أريد دخولها على الجملة كُفّتْ بما».

(٧) هو كمال الدين علي بن مسعود بن الحكم الفرخان. أكثر أبو حيان شيخ المصنِّف النقل عنه، وتقدَّم الحديث عنه في باب «أي».

(١) قائل البيت زياد الأعجم، وبعده:

أريد حياته ويريد قتلي وأعلم أنه الرجل اللئيم

وروايته عند أبي حيان: لعمرك إنني وأبا حميد..

والنشوان: السكران وزناً ومعنى.

والشاهد في البيت أنّ «ما» كفت الكاف عن عمل الجر؛ ولذا جاء «النشوانُ» مرفوعاً بعد الكاف.

انظر شرح البغدادي ١٢٥/٤، وشرح السيوطي ٥٠١/١، والبحر المحيط ٩٨/٢، والخزانة ٤/ ٢٨٠، الدر المصون ٤٩٥/١.

(٢) البيت لنهشل بن حري يرثي أخاه مالكاً، ويكنى أبا ماجد، وقد قُتِلَ بصفين وهو يقاتل مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

وأورده أبو تمام في باب المراثي من الحماسة.

أخ ماجد: أي: أخي أخٌ ماجد، أي شريف، لم يخزني يوم مشهد: أي لم يشهد مشهداً إلا أَحْسَنَ فيه البلاء، فأنا أفخر به.

وعمرو: هو عمرو بن معدي كرب الصحابي، وسيفُه يسمى «الصّمصامة»، وخيانة السيف: النبوة عند الضرب به، والمضارب جمع مَضْرِب وهو موضع القطع، وكان سيف عمرو لا ينبو.

وذكر التبريزي في شرح الحماسة أن عمر بن الخطاب استوهبه من عمرو فوهبه له، فقيل لعمر: إنه غيره، وإنه ضنٌّ بالصمصامة، فذكر عمر ذلك، فغضب عمرو بن معد يكرب، وقال: هاتِهِ، فأخذه، ودخل داراً فيها إبل الصدقة، فضرب عنق بعير بضربة واحدة فأبانها، وقال: إنما أعطيتُك السيفَ لا الساعدَ.

والشاهد في البيت أن «ما» كفت الكاف عن العمل، فجاء ما بعدها مرفوعاً «كما سيفُ».

ونهشل هو ابن ضمرة بن جابر بن قَطَن، وهو شاعر فارس إسلامي، وهو شريف مشهور مخضرم، بقي إلى أيام معاوية، وكان مع علي في حروبه.

انظر البيت في شرح البغدادي ١٢٨/٤ - ١٢٩، وشرح السيوطي ٥٠٢/١، وشرح الحماسة ١٧٤/٢، وأوضح المسالك ١٥٧/٢ والعيني ٣٣٤/٣.

(١) قال السمين: «وقد منع صاحب المستوفي كون «ما» كافة للكاف، وهو محجوج بما تقدم» الدر ٤٩٥/١.

ونص ابن هشام في الخزانة ٢٧٩/٤.

(٢) أي بهذين البيتين

(٣) وهو قول سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن «ما» المصدرية لا توصل بالجمل الاسمية. والنص في م/١ والمطبوع «بالجملة».

(٤) من أوجه إعراب «كُن كما أنت».

وهو للمرادي قال: «الثالث أن تكون «ما» كافة أيضاً، ومهيئة لدخول الكاف على الجملة الفعلية، و«أنت» مرفوع بفعل مقدّر، أي: كما كنت. فلما حُذِف الفعل انفصل الضمير».

انظر الجنى الداني/٨٥، ومثله في رصف المباني/٢٠٠ - ٢٠١.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «حُذِف».

(٦) هذا الذي استبعده، جاء عند المالقي على أنه أحسن من غيره، قال: «وإنما كان هذا الوجه أَحْسَنَ من الأول لأن «كان» كثيراً ما تحذف، فاْعلم» رصف المباني/٢٠١.

(٧) لأنها داخلة على فعل مقدَّر، وليست كافّة، بل يتأتى جعلها كافة لو دخلت على الاسم.

(١) النص في الخزانة ٢٧٩/٤.

(٢) لأن الكاف بمعنى «مثل»، و«ما» مصدرية.

(٣) في م ٥٢/١ أ «لمصدر محذوف».

(٤) في م ٥٢/١ أ « حالاً من اسم مذكور».

(٥) الآية: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ سورة الأنبياء ١٠٤/٢١.

وقوله: يحتملهما: أي المصدرية والحالية.

(٦) كذا جاء في البحر عند شيخ المصنّف انظر ٣٤٣/٦، وانظر الدر المصون ١١٥/٣.

(٧) وهو إعادة أول الخلق مثلَ بدئه.

(٨) أي صاحب الحال هو الضمير المفعول في «نعيده».

(٩) كذا في المخطوطات «بدأناه»، وفي المطبوع بدأنا، ومثله في م/٣٠/٢ ب.

(١٠) أي نعتاً لمصدر محذوف.

(١١) الآية/١١٨ من سورة البقرة، وتتمتها: ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾.

وقوله: كيف اجتمعت؟ أي كيف يصحُّ ما ذكره من قبل والحال أن «مثل» في المعنى نعت؟.

(١) «أي» ليس في المخطوطات، وزادها مصحح النسخة/٣ للبيان، وهي مثبتة في نص الخزانة نقلاً عن ابن هشام ٤/٢٨٠.

(٢) وهو هنا في المثال «قال»، ولمتعلّقين: أي: لمعمولين.

(٣) في م ١/٥٢ «ولا تكون».

(٤) كذا في المخطوطات، ونص الخزانة، وفي المطبوع «تأكيداً».

(٥) أي للكاف من «كذلك».

(٦) قال الأمير: «يحتمل أن الضمير الأول راجع لكذلك، ووجه الأبينية أن اسم الإشارة يدل على كمال تميز مدلوله، وإن كان غيره أعرف أي والتوكيد لا يكون أخفى، ويحتمل العكس، وأن الأوضح لا يكون توكيداً وإنما يكون عطف بيان...» انظر الحاشية ١/١٥٣.

(٧) قوله «لهذا» مثبت في المخطوطين الأول والخامس، وسقط من بقية النسخ.

(٨) في الآية المتقدمة من سورة البقرة.
وقوله «بَدَلٌ» أي مع ما أضيف له بدل من «كذلك»، أو أن المعنى: مثل بدل من الكاف من «كذلك» انظر دسوقي ١٩١/١.

(٩) في الدر المصون ٣٤٧/١ بدل من موضع الكاف.

(١٠) أي هو مفعول به له.

(١١) أي هي زائدة؛ لأن التقدير: أنت لا تفعل كذا.

(١) ذكر هذا أبو البقاء، وتعقبه فيه السمين: انظر التبيان ١٠٦/١، والدر المصون ٣٤٧/١.

(٢) في م/١ و٣ «والكاف».

(٣) قال السمين: «الثاني من القولين أنها في محل رفع بالابتداء، والجملة بعدها خبر، والعائد محذوف، تقديره: مثل ذلك قاله الذي لا يعلمون» الدر ٣٤٧/١، وانظر البحر ٣٥٣/١، فقد نقل السمين نص شيخه من غير عزو. ومثله فعل المصنّف.
وانظر مشكل إعراب القرآن ٦٩/١.

(٤) في م/٢ «والعامل».

(٥) نَصُّ مكي في مشكل إعراب القرآن ٦٩/١، ورَدُّ ابن الشجري في أماليه ١٦٩/٣» ط. طناحي.
قال: «وأقول: لا يجوز أن يكون موضع الكاف في الموضعين رفعاً كما زعم؛ لأنك إذا قدَّرتها مبتدأً احتاجت إلى عائد من الجملة، وليس في الجملة عائد. فإن قلت: أقدّر العائد محذوفاً كتقديره في قراءة من قرأ «وكُلٌّ وعد الله الحسنى» أي وَعَدِ، فأقدّر كذلك قاله الذين لا يعلمون، وكذلك قاله الذين من قبلهم، لم يَجُزْ هذا؛ لأن «قال» قد تعدّى إلى ما يقتضيه من منصوبه، وذلك قوله «مثل قولهم» فلا يتعدّى إلى منصوب آخر».

(٦) أي حين جعل الكاف مبتدأ.

(٧) المعنى الرابع من المعاني الخمسة التي تفيدها الكاف الحرفية.
والنص في حاشية الشهاب ٥١/٦.

(٨) أي سَلِّم بمجرد الدخول، أي مبادراً.

(٩) أي بادر إلى الصلاة بمجرد دخول الوقت.

(١٠) تقدَّم الحديث عنه في حرف الألف، وهو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، وكتاب النهاية في النحو من مؤلفاته، توفي في الموصل سنة ٦٣٧هـ.
انظر بغية الوعاة ٣٠٤/١.

(١) تقدَّمت ترجمته في «أو».

(٢) الخامس من معاني الكاف.

(٣) النص للمرادي في الجنى الداني/٨٦ وما بعدها، وقد ذكره تحت عنوان مسألة:«كاف الجر غير الزائدة كسائر...، وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم، فمن النثرقوله تعالى...» فهو منقول منه مع تقديم وتأخير بعض الجمل. وانظر سر الصناعة ٢٩١/١.

(٤) الآية: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ الشورى ١١/٤٢.

(٥) عند المرادي: هنازائدة عند أكثر العلماء، والمعنى: ليس مثلَه شيء، وانظر الدر المصون ٧٦/٦.

(٦) النص عند المرادي: «قالوا لأن جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال؛ إذ يصير معنى الكلام: ليس مثلَ مثله شيء، وذلك يستلزم إثبات المثل، تعالى الله عن ذلك» الجنى/٨٧، وانظر سر الصناعة ١/ ٢٩١.

(٧) قال أبو حيان:«وقد أجمع المفسرون على أن الكاف والمثل يراد بهما موضعهما الحقيقي من أن كلاً منهما يراد به التشبيه، وذلك محال؛ لأن فيه إثبات مثل الله تعالى وهو محال».
انظر البحر ٧/ ٥١١ والدر المصون ٦/ ٧٦ والتبيان للعكبري ٢/ ١١٣١.

(٨) انظر النص نفسه في الجنى الداني/٨٧.

(٩) نص ابن جني هذا في الجنى الداني/٨٧ «قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى، فعلى هذا يكون المعنى: ليس مثلَه شيء، ليس مثله شيء».

(١٠) النص في البحر ٧/ ٥١٠ «تقول العرب: مثلك لا يفعل هذا، يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو من باب المبالغة».

= ونقل هذا عن أبي حيان ثلاثة من تلاميذه: السمين في الدر ٦/ ٧٧ والمرادي في الجنى الداني/٨٨ وابن هشام المصنف هنا كما ترى، غير أن ابن هشام يأخذ غالباً بنص المرادي.

(١) نص المرادي: «لأنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه، ذكر ذلك الزمخشري...»
تأمّل نص المصنّف ونص المرادي! وانظر الكشاف ٣/ ٧٨.

(٢) قال المرادي: «قلتُ: وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة. ولهم في ذلك أقوال...» الجنى/٨٩.

(٣) قال المرادي: «الأول أن مثلاً هي الزائدة لتفصل بين الكاف والضمير، فإنّ إدخال الكاف على الضمير غير جائز إلّا في الشعر، وهذا القول فاسد لأن الأسماء لا تزاد» الجنى/٨٩.

وهذا الذي ذكره المصنّف والمرادي إنما هو للطبري انظر تفسيره، ٨/٢٥ «وفيه وجهان: أحدهما أن يكون معناه ليس هو كشيء، وأدخل المثل في الكلام توكيداً للكلام...».

وذكر هذا ابن عطية عنه في المحرر ١٤٨/١٣، وكذا السمين في الدر ٧٧/٦ ثم ذكر أنه ليس بجيد؛ لأن زيادة الأسماء ليست بجائزة.

(٤) الآية: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة البقرة/١٣٧.

(٥) قال ابن جني: «... وإذا ثبت ذلك فلا يجوز أن تكون «مثل» هي الزائدة؛ لأنها اسم والأسماء لا تزاد. وإنما تزاد الحروف، فإذا لم يجز أن تكون «مثل» هي الزائدة ولم يكن بُدٌّ من زائد ثبت أن الكاف هي الزائدة» سر الصناعة ٣٠١/١.

(١) في م ١/ ٥٢ أ «تشهد».

(٢) وهو الطبري كما تقدّم.

(٣) في البحر ١/ ٤٠٩ «وأما قراءة الجمهور فخرجت الباء على الزيادة والتقدير: إيماناً مثل إيمانكم...».

(٤) هي قراءة عبدالله بن مسعود وابن عباس وابن مجاهد وأبي صالح، وكذا جاءت في مصحف أنس. وله أن يحتج بقراءة أخرى لأُبَيّ وابن عباس «بالذي آمنتم به» ورأى الطبري هاتين القراءتين على خلاف مصاحف المسلمين.

انظر البحر ١/ ٤٠٩، والقرطبي ٢/ ١٤٢، ومختصر ابن خالويه/ ١٠، والكشاف ١/ ٢٤١، والعكبري ١/ ١٢٢، والطبري ١/ ٤٤٣، والمحتسب ١/ ١١٣، وكتاب المصاحف «مصحف ابن عباس»/ ٧٦. وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٥) هو حديث أبي حيان، وقد ذكرته قبل قليل. وانظر في البحر ١/ ٤١٠.

(٦) أي آية سورة الشورى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

(٧) تقدّم قولان: زيادة الكاف، وزيادة مثل.

(٨) كذا في الجنى الداني/٨٩ «إن مثلاً بمعنى الذات، أي ليس كذاته شيء».

(٩) في المرجع السابق «أن مثلاً بمعنى الصفة، أي ليس كصفته شيء».

وانظر الدر المصون ٧٧/٦ «... فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، وهو محمل سهل».

(١) ذكره المرادي في الجنى الداني/٨٩ - ٩٠ وعزاه للزمخشري، قال في الكشاف ٧٩/٣: «ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد كما كررها من قال: وصاليات ككما يؤثفين، ومن قال: فأصبحت مثل كعصف مأكول».

وانظر حاشية الشمني ١٤/٢، وانظر رَدّ الدماميني على المصنف في الخزانة ٢٧٠/٤ فقد ذكر أنه يلزم عليه إضافة المؤكّد إلى التأكيد، والبصريون لا يعتدون به، ولا يخرج التنزيل عليه.

(٢) قائله حُمَيْد الأَرْقَط، وعزاه بعضهم لرؤبة.

وفيه رواية «فأصبحت» بدلاً من «فصيروا»، وفي البيت إشارة إلى قصة أصحاب الفيل، والعصف: بقل الزرع، وهو التبن.

والشاهد فيه أن الكاف هنا اسم أكّدت مثلاً، وهذا عكس ما ذهب إليه الزمخشري في الآية من أن مثلاً أكّدت الكاف.

وأنشده سيبويه على أن الكاف اسم لضرورة الشعر، وأن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوه بمنزلة «مثل».

انظر الكتاب ٢٠٣/١، وشواهد البغدادي ١٢٩/٤، والخزانة ٢٧٠/٤، والعيني ٤٠٢/٢، وسيرة ابن هشام ٥٥/١، وهمع الهوامع ٢١٧/٢، وسر الصناعة ٢٩٦/١، وشرح السيوطي ٥٠٣/١، وملحقات ديوان رؤبة/١٨١، والمقتضب ١٤١/٤، ٣٥٠، ومعاني الأخفش ٣٠٣، والجنى الداني/٩٠، ورصف المباني/٢٠١.

(٣) انظر الجنى الداني/٧٨ وما بعدها.

(٤) تقدَّم أن الكاف جارّة وغير جارّة، والجارة حرفية، وقد تقدّم الحديث عنها، واسمية، وهذا حديثه فيها.

(٥) كذا النص عند المرادي، من غير ذكر للمحققين، فهو عنده مذهب سيبويه.
وانظر سر الصناعة/٢٨٢.

(٦) هذا رجز للعجاج، وقبله:

ولا تلمني اليوم يابن عمي * عند أبي الصَّهباء أَقْصَى هَمِّي

بيض ثلاث كنعاج جُمّ * يضحكن عن كالبرد المنهَمِّ =

والبيض: الحسان،والنعاج الجُمّ: التي لا قرون لها، وكَنّى بالنعاج عن النساء، والبَرَد: حَبّ الغمام، والمراد به الأسنان شبه به لشدة البياض، والمنهمّ: الذائب. شبه ثغر النساء بالبَرَد الذائب في اللطافة والجلاء.

والشاهد فيه أن الكاف الاسمية لا تكون كذلك إلا في ضرورة شعر، أي: يضحكن عن مثل البرد المنهمّ.

انظر البيت في شرح البغدادي ١٣٥/٤، وشرح السيوطي ٥٠٣/١، والخزانة ٢٦٢/٤، والجنى الداني/٧٩، والعيني ٢٩٤/٣، وهمع الهوامع ١٩٧/٤، وشرح المفصّل ٤٢/٨، ٤٤، الديوان/ ٤١٥ ط. صادر «ملحقات الديوان».

(١) هذا الكلام لشيخه أبي حيان في الارتشاف/١٧١٣.
وهو مثبت عن أبي حيان في الخزانة ٢٦٢/٤، ومثله نص المرادي في الجنى الداني/٧٩.

(٢) ونص أبي حيان: «وتبعهما ابن مالك».

(٣) أي زيد مثلُ الأسد، فالكاف على هذا اسم، وهو خبر زيد.

(٤) أي اسمية الكاف.

(٥) الآية: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾
سورة آل عمران ٤٩/٣.

(٦) الكشاف ٣٢٤/١ «الضمير للكاف، أي في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير» وفي البحر ٤٦٦/٢ «الضمير فيه يعود على الكاف، أو على موضعها».

(١) وهو شيخه أبو حيان.
وإلى مثل هذا ذهب أبو جعفر بن مضاء فهي عنده اسم أبداً. انظر الهمع ١٩٩/٤.

(٢) في م ٣١/٢ أ «زعم». أي الزمخشري. ونص ابن هشام في همع الهوامع ١٩٩/٤ «قال ابن هشام: ولو صح ذلك لَسُمِع في الكلام...».

(٣) أي: مررت بمثل الأسد، ولَدَخَل حرف الجر وهو الباء على الكاف، وهذا لم يُنْقَل عن المتقدّمين.

(٤) النص في الجنى الداني/٨١ «وتتعيَّن الحرفية في ذلك لإجماعهم على استحسانه...».

(٥) قائله غير معروف.

والشاهد فيه أنه يتعيَّن أن تكون الكاف حرفاً لوقوعها صلة للموصول، ومثَّل ابن جنى لهذا في سر الصناعة بقوله: مررتُ بالذي كزيد، ثم ذكر أن الكاف حرفية لا مجالة.

قال المرادي: «أي فهو الذي هو الغيث» وحذف المبتدأ من صلة «الذي...».

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٣٨/٤، والجنى الداني/٨١، وشرح السيوطي ٥٠٤/١.

(٦) في الجنى الداني/٨١ «قلتُ: وفي كلام الجزولي وابن مالك وغيرهما ما يدل على جواز الأمرين في ذلك مع ترجيح الحرفية، قال الجزولي: والأحسن الأجود ألّا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفاً، وقال ابن مالك: وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة».

وانظر التسهيل/١٤٧.

(٧) في م ١ ٥٢/١ ب «إجازة».

(٨) كذا في م ٣ و٤ بألف الاثنين، أي الألف وما بعدها، ورجحت التثنية لما رأيته في بقية النص، وفي م١ «أن تكون ما مضافاً...».

(١) في م ٤٥/٥ ب «على إضمار بعضهم».

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام ١٥٤/٦.

وقراءة الجماعة «أَحْسَنَ» فعل ماض.

وقراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش والسلمي وأبو رزين «على الذين أَحْسَنُ» وفيها قراءات أخرى.

وعلى هذه القراءة «أحسنُ» خبر مبتدأ محذوف أي: هو أحسن.

وقال ابن جني: «وهذا مستضعف عندنا لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تماماً على الذي هو أحسن...».

انظر البحر ٢٥٥/٤، الطبري ٦٦/٨، الإتحاف/٢٢٠، القرطبي ١٤٢/٧، الكتاب ٢٧٠/١، المحتسب ٦٤/١، ٢٣٤، إعراب النحاس ١٦٠/٣، همع الهوامع ٣١٢/١، مشكل إعراب القرآن ٢٩٩/١، ٦١/٢ - ٦٢، سر الصناعة/٣٨١ - ٣٨٣، المحرر ٤٠٢/٥، و٢١٥/١، شرح المفصل ٨٥/٢، ١٥٢/٣، ٨٦/٨.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات» فهي كثيرة.

(٣) لأن وقوع الكاف مع مخفوضها صلة فصيح، وحَذْفُ الصلة غير فصيح؛ فهو إذا لم تطل الصلة شاذ. وشذوذ القراءة لما فيها من حذف صدر الصلة «هو» مع عدم الطول.

(٤) قائله خِطام المجاشعي، وعزي إلى هِميان بن قحافة.

والصاليات: الأثافي، سميت كذلك لأنها صليت بالنار، فاحترقت، وهي معطوفة على «حطامٍ» في بيت قبله:

لـم يبـقَ مـن آي بـهـا تُـحَـلَّيْـن * غـيـرَ حُـطـامٍ ورمـادِ كِـنْـفَـيْـن

وغـيـر نـؤي وحَـجَـاجَـيْ نُـؤْيَـيْـن * وغـيـر وَدٍّ جـاذِلٍ أو وَدَّيْـن

= وقوله: يُؤَثْفَيْن: أي يُجْعَلْنَ أثافي، وهو فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والأصل فيه يُثْفَيْن، محذوف الهمزة مثل يكرم في يؤكرم، فجاء على الأصل المرفوض للضرورة.

والشاهد في البيت مجيء الكاف الثانية مؤكِّدة للأولى.

وخِطام راجز إسلامي، ومعنى الخِطام الزمام، وذكر الصاغاني أن اسمه بشر.

انظر شرح البغدادي ١٣٩/٤، وشرح السيوطي ٥٠٤/١، وسر الصناعة/٢٨٢ والخصائص ٣٦٨/٢، والعيني ٥٩٢/٤، والخزانة ٣٦٧/١، ٣٥٣/٢، ٢٧٣/٤، والكتاب ١٣/١ و٢٠٣ و٣٣١/٢، وشرح المفصل ٤٢/٨، وشواهد شرح الشافية/٦٠.

(١) الكلام للمرادي في الجنى الداني/٨٠.

(٢) قائله مسلم بن مَعْبَد الوالبي من قصيدة يشكو فيها اعتداء المصدقين على إبله وأولها:

بكت إبلي وحُقَّ لها البكاء وفَرَّقها المظالمُ والعِداءُ

وفي البيت رواية:

فلا وأبيك لا يلفي لما بي

وفي عجزه رواية:

وما بهم من البلوى دواء

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والشاهد في البيت في «لِلِما» مجيء اللام الثانية مؤكِّدة للأولى. ونسبه صاحب الخزانة في ١٦٢/٤ إلى بعض بني أسد.

ومسلم بن معبد شاعر إسلامي في الدولة الأموية، والوالبي نسبة إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة.

وانظر الشاهد في شرح البغدادي ١٤٣/٤، وشرح المفصل ١٧/٧، ٤٣/٨، والخزانة ٣٦٤/١، و٣٥٢/٢، والإنصاف/٣٠٠، وسر الصناعة ٢٨٣/١، والجنى الداني/٨٠، وشرح السيوطي ٥٠٥/١، ورصف المباني/٢٠٢، ومعاني الفراء ٦٨/١، والمقرب ٢٣٨/١، وهمع الهوامع ٣٩٦/٤، و٢١٠/٥، و٣٤٨.

(١) عاد للحديث هنا عن البيت «ككما يُؤَثْفَين».

وهذا تتمة نص المرادي/٨٠، وذكر أن الزمخشري أشار إلى ذلك.

(٢) ومن قوله: «وأن يكونا» إلى قوله «اسماً» سقط من م ٤٥/٥ ب.

(٣) ذكر المرادي كاف الخطاب، وأنها تتصل بستة أشياء، ثم عرضها.

انظر الجنى الداني/٩١.

(٤) إن اتصل بفعل فهو في محل نصب، وإن اتصل باسم فهو في محل جر، وجاء في الآية الأمران.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ سورة الضحى ٩٣/٣.

(٦) فهو يدل على بُعْد المشار إليه أو توسُّطه، ولا خلاف في حرفيته.

قال المرادي: «واتصاله به دليل على بُعْد المشار إليه، وقيل ذاك للتوسط، ولا خلاف في حرفية كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة» الجنى الداني/ ٩١ - ٩٢، وانظر سر الصناعة/ ٣٠٩، ورصف المباني/٢٠٦.

(٧) هذا مذهب سيبويه، واختاره الفارسي وابن جني، انظر بَسْطَ المسألة والخلاف في سر الصناعة/٣١٢ وما بعدها، والجنى الداني/٥٣٦، وشرح المفصّل ٩٨/٣ - ١٠٠.

(٨) أي اطلب النجاة.

(٩) الآية: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الإسراء ٦٢/١٧.

(١) النص في الجنى الداني/٩٣ قال: «... فالكاف في ذلك حرف خطاب لا موضع له من الإعراب، هذا مذهب سيبويه، وهو الصحيح».

وانظر سر الصناعة/٣١١، ورصف المباني/٢٠٧، والبحر المحيط د/٥٧، وفي البحر ١٢٥/٤: «ومذهب البصريين أن التاء هي الفاعل، وما لحقها حرف يدلُّ على اختلاف المخاطب، وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء».

(٢) في الجنى الداني/٩٣ «ذهب الفراء إلى أن الكاف في ذلك اسم في موضع رفع بالفاعلية، والتاء حرف خطاب، وهو ضعيف لوجهين: أحدهما أن التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، والثاني: أن التاء لا يُسْتغنى عنها بخلاف الكاف فإنه يجوز ألا تُذْكَر، وما لا يُسْتغنى عنه أولى بالفاعلية».

وفي معاني الفراء ٣٣٣/١ «وموضع الكاف نصب، وتأويله رَفْعٌ، كما أنك إذا قلت للرجل: دونك زيداً، وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً؛ لأنها مأمورة» وانظر البحر المحيط ١٢٥/٤ - ١٢٦.

(٣) قول الكسائي في الجنى الداني/٩٣، وقال المرادي بعده: «وهو بعيد»، وانظر البحر المحيط ١٢٥/٤.

(٤) أي على «زيداً»، وبذلك يكون الفعل قد أخذ مفعولين: الضمير والاسم الظاهر.

(٥) أي عند زيد، فلا بُدَّ من ذكر جملة الاستفهام بعده، وهذا يدل على بطلان ما ذهب إليه.

(٦) «فلا يجوز الاقتصار» مثبتة في المخطوطات، ساقطة من المطبوع. والمراد بها فلا يجوز الاقتصار على ما سبق وحذف الجملة بعده. قال الشمني: «فلا يصح الاقتصار عليه [أي على زيد]؛ لأن الاقتصار لا يصح إلا عندما تتم الفائدة» الحاشية ١٥/٢.

(١) هذا إشارة إلى جواب اعتراض ما دلّ عليه الكلام السابق من عدم صحة الاقتصار على المنصوب بعد الكاف في نحو أرأيتك زيداً، وتقرير الاعتراض أنه قد وقع مثله في الآية، ووقع الاقتصار. فجاء رَدّه أن المفعول محذوف وهو جملة الاستفهام، وليس اسم الإشارة وما جاء بعده. الشمني ١٥/٢، وانظر النهر لأبي حيان ١٢٥/٤ – ١٢٦.

(٢) من الألفاظ بعض الحروف مثل: بَلَى، وكَلّا، قالوا: بَلاَك. وكَلّاك، وهو قليل. الجنى الداني/٩٤ – ٩٥.

وذكر في ص/٩٣ أنها تلحق بعض الأفعال نحو: أَبْصِرْك زيداً، ولَيْسَكَ زيدٌ قائماً، ونِعْمَكَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَكَ الرجلُ عمرو، فالكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، ولكن اتصالها بهذه الألفاظ قليل.

وانظر حاشية الشمني ١٥/٢، والأمير ١٥٦/١، والدسوقي ١٩٤/١، وما زادوا في ما ذكروه شيئاً عمّا أثبته المرادي.

(٣) النص للمرادي قال: «وأجاز الفارسي أن تكون الكاف حرف خطاب في قول الشاعر..» الجنى الداني/٩٤.

(٤) البيت غير معروف قائله.

وحِنْتَ: هلكت، واللسان: الكلمة، أي كلمة السوء، وتحين: أيضاً من الحَيْن وهو الهلاك.

والشاهد فيه أن الكاف من «حسبتك» حرف خطاب، وأن الناصبة وما بعدها سَدّ مَسَدَّ المفعولين.

قال المرادي:

«وحمله على ذلك وجود أَنْ بعدها؛ فإنه إن لم يكن الأمر كما قال لزم الإخبار بـ «أَنْ» والفعل عن اسم عين.

وانظر البيت في الجنى الداني/٩٤، وشرح السيوطي ٥٠٦/١، وشرح البغدادي ١٤٦/٤.

(١) اسم العين هو المدلول عليه بالكاف، والمصدر: هو المؤوَّل من أَنْ وما بعدها.

(٢) ذكر هذا المرادي فقال: «وخَرَّجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول و«أن تحين» بدل منه، سَدّ مَسَدّ المفعول الثاني؛ لأن التعويل على البدل، وعلى ذلك خَرَّج الزمخشري وغيره قراءة حمزة...» الجنى الداني/٩٤.

قلت : أرأيت ما يصنع ابن هشام في كتابه هذا؟

(٣) سَدّ مَسَدّ المفعولين لأنّ الكاف مُبْدَلٌ منه فهو في نيّة الطرح.

(٤) الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ آل عمران ١٧٨/٣.

قراءة الجماعة بالياء وفتح السين «ولا يَحْسَبَنَّ»، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع والكسائي بالياء وكسر السين «ولا يَحْسِبَنّ»، وقرأ حمزة والمطوعي «ولا تحسبَنّ» بتاء الخطاب، والخطاب للرسول ﷺ، أو لكل أحد.

وزعم أبو حاتم أن قراءة التاء لحن لا يجوز، وتابعه على ذلك جماعة.

قال أبو حيان: «وقرأ حمزة بتاء الخطاب، فيكون الذين كفروا مفعولاً أَوّل، ولا يجوز أن يكون أنما نملي لهم خير: في موضع المفعول الثاني...، وخَرّجه الأستاذ أبو الحسن بن الباذش والزمخشري على أن يكون «أنما نملي لهم خير لأنفسهم» بدلاً من الذين، قال ابن الباذش: ويكون المفعول الثاني حذف لدلالة الكلام عليه...، وقال الزمخشري فإن قلت كيف صَحّ مجيء البدل ولم يُذْكر إلا أحد المفعولين، ولا يجوز الاقتصار بفعل الحسبان على مفعول واحد؟ قلتُ صَحّ ذلك من حيث إن التعويل على البدل، والمبدل منه في حكم المنحّى...».

انظر البحر ١٢٢/٣، والكشاف ٣٩٤/١، والسبعة/٢٢٠، والقرطبي ٢٨٧/٤، والطبري ١٢٤/٤، والنشر ٢٤٤/٢، ومعاني الفراء ١٠٤/١، ٢٤٨، والكشف ٣٦٥/١، والعكبري ٣١٣/١، ومعاني الزجاج ٤٩١/١، والمحرر ٤٣١/٣. وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) هذا هو المعنى الثالث عند المرادي في الجنى الداني/٢٦٥ قال: «أن تكون بمعنى كيف، وهذه اسمٌ يرتفع الفعل بعدها كما يرتفع بعد كيف لأنها محذوفة منها...» ثم استشهد بالبيت.
ورأى البغدادي أنه لو كانت «كي» موضوعة للاستفهام لوردت في الكلام، ولدوِّنت في اللغة كسائر الكلمات. انظر شرح الشواهد ١/١٥١، والضرائر/١٤١، وفي شرح المفصل ٤/١١٠ «وفي كيف لغتان: قالوا: كيف وكي».

(٢) قائل البيت غير معروف.
وتجنحون: تميلون، والسِّلم: بفتح السين وكسرها، الصُّلح، وثُئِرت: من الثأر، وهو طلب دم القتيل بقتل قاتله. اللظى: النار. والهيجاء: الحرب. وتضطرم: تلتهب.
والشاهد في البيت أن «كي» أصلها كيف، فحذفت الفاء منها.
وانظر الشاهد في شرح الشواهد للبغدادي ٤/١٤٩، والخزانة ٣/١٩٥، والجنى الداني/٢٩٥، وشرح السيوطي ١/٥٠٧، وحاشية الصبان ٣/٢٧٩، وذكر السيوطي أنه من أبيات الكتاب، وإلى مثل هذا ذهب العيني في ٤/٣٧٨، وتعقبه البغدادي، وتعقَّب من تبعه، بأنه ليس من أبيات سيبويه.

(٣) في شرح المفصل ٤/١١٠ «وقال قوم: أراد كيف، وإنما حذف الفاء كما قالوا: «سَوْ أفعل» والمراد سوف».
وانظر «سوف» فيما تقدَّم من هذا الكتاب.

(١) هذا هو المعنى الأول عند المرادي، وهو أن تكون حرف جَرّ بمنزلة لام التعليل. وهي تجرُّ ثلاثة أشياء: ما المصدرية، وأن المصدرية، وما الاستفهامية. انظر الجنى الداني/٢٦١، وشرح المفصل ٤٩/٨، ١٤/٩.

(٢) فتفيد التعليل وتجرُّ ما بعدها. وذهب الكوفيون إلىأ ن «كي» لا تكون جارّة. الجنى الداني/٢٦٢.

(٣) كي: حرف جَرّ، ومَهْ: أصله «ما»، اسم استفهام في محل جَرّ، وحذفت ألفها كما حذفت في عَمّ وبمَ ولِمَ، ودخلت هاء السكت.

وذهب الكوفيون إلى أن الأصل: كي تفعل ماذا؟ ثم وقع الحذف.

انظر شرح المفصل ٤٩/٨ والجنى الداني/٢٦٢.

(٤) أي وتدخل على «ما» المصدرية.

(٥) قائل البيت عبدالأعلى بن عبدالله بن عامر.

وذكره العيني للنابغة الذبياني. وقيل هو للجعدي، وذكر لعبدالله بن معاوية، وذهب البغدادي إلى أن الصواب أنه لقيس بن الخطيم، وإلى هذا ذهب الباقلاني في إعجاز القرآن.

ورواية السيوطي في الهمع: يُراد الفتى كيما يضرُّ وينفع، وهي رواية ابن هشام في أوضح المسالك.

ويروى: يَضُرَّ وينفعا بالنصب. وما: على هذه الرواية زائدة.

والشاهد على هذه الرواية أن «كي» حرف جارّ بمعنى اللام، و«ما» مصدرية، وقيل: هي كافة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٢/٤، وشرح السيوطي ٥٠٧/١، وهمع الهوامع ٩٨/٤، وأوضح المسالك ١٢٠/٢، وشرح الكافية ٢٤٠/٢، والخزانة ٥٩١/٣، والعيني ٢٤٥/٣ و٢٧٩/٤، والجنى الداني/٢٦٢. وانظر ديوان قيس بن الخطيم/١٧٠.

(٦) في الجنى الداني/٢٦٣ «وذهب بعض النحويين إلى أن «ما» في قوله: «كيما يضر وينفع» كافّة لـ «كي» عن العمل».

(١) أي وتدخل «كي» الجارَّة على «أن» المصدرية.

(٢) ذكر المرادي أنها تدخل على الظاهرة والمضمرة، ومَثَّل لدخولها على الظاهرة بقول جميل بثينة:
«... كيما أن تَغُرَّ وتخدعا» ويأتي الحديث عنه، ثم ذكر المضمرة كما ذكره المصنف هنا.

(٣) في هذا المثال تكون «كي» حرف جَرّ، والعمل لأَنْ المضمرة، والمصدر المؤول في محل جَرّ بكي،
والتقدير: جئتك لإكرامي.
وانظر رصف المباني/٢١٥.

(٤) أي هي حرف مصدري.

(٥) ويلزم اقترانها باللام لفظاً أو تقديراً نحو: جئت لكي تكرمني.

انظر صف المباني/٢١٥ والجنى الداني/٢٦٣.

(٦) الآية: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ سورة الحديد ٥٧/٢٣.

قال السمين: «وكي هنا ناصبة بنفسها، فهي مصدرية فقط لدخول لام الجر عليها» الدر المصون ٦/ ٢٨٠.

(٧) أي كونها بمنزلة «أن» معنى وعملاً.

(٨) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «ولأنها».

(٩) وهو اللام، لأن الحرف لا يدخل على الحرف.

(١٠) أي مما يؤيد أنها بمنزلة «أَنْ».

(١١) «قولك» مثبت في المخطوطات الأولى و الثالثة والرابعة والخامسة وسقط من الثانية، وهو غير مثبت في المطبوع. ولم يثبتها مبارك وزميله مع أنها في المخطوطة الأولى من أصولهم.

(١) يحمل هذا المثال على أن الناصب «كي»، وهذا يثبت أنها بمعنى «أن» واللام المقتضية للتعليل محذوفة كما حذفت في: جئت أن أتعلم.

ويحتمل أن تكون غير عاملة فهي حرف جرّ، والعمل لأن المقدرة.

انظر همع الهوامع ٩٨/٤، والجنى الداني/٢٦٣.

(٢) الآية: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة الحشر ٧/٥٩.

(٣) كذا جاء الضبط في م ١/ قُدِّرت... لم تُقَدَّر، ومثله في الثاني في م/٢.

(٤) فإن لم تقدّر اللام فكي جارّة.

(٥) وتكون أن وما بعدها في تأويل مصدر، وهذا المصدر في محل جرّ بكي.

(٦) أي مثل هذا المثال في جواز الوجهين في الإعراب على ما تقدّم.

(٧) قائل البيت غير معروف.

و«ما» من لكيما: زائدة، وتطير: تذهب بسرعة، والقِربة معروفة، والشّنّ: الجلد اليابس، والقِربة: الخَلَق، وببيداءِ: أي كأنه ببيداء، والبلقع: القفر.

والشاهد في البيت أن «كي» تحتمل وجهين: فإما أن تكون جارّة بمعنى اللام، وإما أن تكون بمعنى أن المصدرية.

قال ابن مالك: «فيحتمل أن تكون كي فيه بمعنى أن، وشذّ اجتماعهما على سبيل التوكيد، ويحتمل أن تكون جارّة وشذ اجتماعها مع اللام».

وذكر المرادي عن ابن مالك أنه رَجّح مرادفة اللام على مرادفة «أَنْ».

انظر شرح الكافية الشافية/١٥٣٣، والخزانة ٥٨٥/٣، والإنصاف/٥٨٠، وشرح المفصل ١٩/٧، ١٥/٩، وشرح البغدادي ١٥٤/٤، والضرائر/٦٠، ورصف المباني/٢١٦، وشرح السيوطي ٥٠٨/١، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، الجنى الداني/٢٦٥. =

(١) في الكتاب ٤٠٨/١ «واعلم أنّ أَنْ لا تظهر بعد حتى وكي...».
وفي شرح الكافية ٢٣٩/٢ «وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب: لكي أن أكرمك...».
وذهب ابن يعيش إلى أن ظهور أن بعد كي بعيد، وأنه إن ظهر شيء من هذا فهو من مراجعة الأصول المرفوضة. انظر شرح المفصّل ١٦/٩.
وذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٥٣٣ إلى ظهورها عند الضرورة، ولكنه ذهب في التسهيل/٢٢٩ إلى أنه قليل. وانظر حاشية الأمير ١٥٧/١، والشمني ١٥/٢.

(٢) البيت لجميل بن معمر، ونسبه الزمخشري إلى حسان بن ثابت، وكذا فعل ابن عصفور، وليس في ديوانه.
ورواية ديوان جميل: لسانك هذا كي تغر وتخدعا، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
والشاهد على الرواية المثبتة ظهور «أن» بعد كي، وأنه خاصّ بالشعر، وتحكمه الضرورة.
قال أبو حيان: «والمحفوظ إظهارها بعد كي الموصولة بما،... ولا أحفظ من كلامهم: جئت كي أن تكرمني».
انظر شرح البغدادي ١٧٥/٤، والجنى الداني/٢٦٢، وأوضح المسالك ١٢١/٢، وشذور الذهب/ ٢٨٩، وهمع الهوامع ١٠٠/٤، وشرح السيوطي ٥٠٨/١، ورصف المباني/٢١٧، وشرح الكافية الشافية/١٥٣٣، والديوان/٤٢، والضرائر/٦٠، والخزانة ٥٨٤/٣، والعيني ٢٤٤/٣، ٣٧٩/٤، وشرح المفصل ١٤/٩ - ١٥، وشرح الكافية ٢٣٩/٢.

(٣) ذكر المرادي في «كي» عن المتقدّمين ثلاثة مذاهب.

١ - أحدها: أنها حرف جَرّ دائماً. وهو مذهب الأخفش.

٢ - وثانيها: أنها ناصبة للفعل دائماً، وهو مذهب الكوفيين. =

٣ - وثالثها: أن تكون حرف جَرّ تارة. وناصبة للفعل تارة، قال المرادي: وهو الصحيح. انظر الجنى الداني/٢٦٤.

والمصنف - ابن هشام - يعرض لرأي الأخفش والكوفيين ويردُّهما فيما يأتي، وسكوته عن المذهب الثالث فيها يدل على أنه آخذ به.

(١) وذلك من باب الضرورة على ما تقدّم.

(٢) أي يرد مذهب الأخفش في أن كي جارة دائماً، ما جاء في سورة الحديد.

(٣) سورة الحديد ٢٣/٥٧ وتقدَّمت قبل قليل.

ووجه الردّ بالآية على الأخفش أن «كي» لو كانت حرف جر لما دخل عليها حرف جَرّ آخر وهو اللام، وبذلك نجمع بين حرفين للتعليل.

وانظر البحر المحيط ٢٢٥/٨، والبيان ٤٢٤/٢.

(٤) أي الأخفش.

(٥) ذكرت هذا من قبل عن ابن مالك والمرادي وغيرهما.

(٦) تقدّم البيت في «كما» وهو لمسلم بن معبد الوالبي.
وقد جاءت اللام مؤكدة للام في «للما».

(٧) أي رُدّ زعم الأخفش بأن هذا من باب التأكيد.

(٨) الفصيح هو اجتماع اللام وكي في آية سورة الحديد، والشاذ هو اجتماع حرفي جر: اللام وكي، أو اللام واللام، في البيت. وانظر حاشية الدسوقي ١٩٥/١.

(٩) في م ٨٦/٣ أ: «لا يتخرَّج به الشاذ».

(١) ذكرت مذهب الكوفيين قبل قليل. وقد ذهب إليه الزمخشري، ورأى قولهم غير بعيد، وتعقَّبه ابن يعيش، فرأى ذلك بعيداً عن الصواب. انظر شرح المفصّل ١٥/٩، والجنى الداني/٢٦٤.

(٢) أي يَرُدّ مذهب الكوفيين هذا.

(٣) فقد دخلت «كي» على ما الاستفهامية فجرتها، فكيف تكون ناصبة دائماً؟، ولو كان هذا صحيحاً لما دخلت على اسم.
وذكرتُ من قبل أن التقدير عند الكوفيين: كي تفعل ماذا؟: فهي على بابها.

(٤) وذلك كدخول حِرف الجر وهو اللام على «ما» الاستفهامية.

(٥) أي ويردُّ قولَ الكوفيين قولُ حاتم.

(٦) نسب المصنف البيت لحاتم كما ترى، وردَّ هذا البغدادي، فذكر أنه ليس في ديوانه، وإنما هو لشاعر اسمه النمري، ذكر أبياته أبو تمام في الحماسة.

ورواية السيوطي: فأوقدت ناري، ورواية الحماسة: فأبرزتُ ناري ثم أثقبتُ ضوءَها. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. وقوله: ليبصِر: جاء في بعض المراجع على البناء للمفعول، وفي مراجع أخرى على البناء للفاعل.

والشاهد في البيت أنّ «كي» ليست ناصبة، ولو كانت ناصبة دائماً كما ذهب إليه الكوفيون لما جاز الفصل بينها وبين الفعل باللام، فهي هنا بمعنى اللام، وسَهّل ذلك اختلاف اللفظين، والنصب بأن المضمرة بعد اللام.

وذكر المرادي بيتاً للطرماح شبيهاً بهذا، وهو قوله:

كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم فيه فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

وقال: ولا يجوز أن تكون كي ناصبة في هذا البيت لفصل اللام بينها وبين الفعل، ولا زائدة؛ لأن =

= كي لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع فتعيّن كونها جارّة، واللام تأكيد لها، وأن مضمرة بعد اللام، الجنى الداني/٢٦٤.

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٥٩/٤، وشرح السيوطي ٥٠٩/١، والحماسة بشرح التبريزي ٤/ ١١١ «باب الأضياف».

وانظر الديوان/٢٨٧ «يادات ما نسب لحاتم ولغيره».

(١) أي: أجاب الكوفيون.

(٢) أي: عن «كَيْمَه». أي أجابوا عن الاعتراض على هذا.

(٣) كذا بالتاء في الأولى والثانية وفي الباقيات والمطبوع «يفعل» بالياء.

(٤) وبذلك تكون داخلة على فعل، وليس على اسم كما يبدو من هذا التركيب.

(٥) أي يلزم الكوفيين إن ذهبوا إلى أن أصل كيمه: كي يفعل ماذا؟

(٦) حذف الفعل، وذا، والألف من «ما»

(٧) تتبعه أصحاب الحواشي، وذكروا أن ابن مالك لا يثبت لها الصدر دائماً.

قال ابن مالك: «... وفي أقول ماذا؟ والنصب كقول أم المؤمنين [عائشة] رضي الله عنها: أقول: ماذا؟».

شواهد التوضيح والتصحيح ٢٠٦.

(٨) والرد الثالث على الكوفيين أن الألف حذفت من «ما»، والأصل ألّا تحذف هذه الألف إلا إذا دخل عليها حرف جر، فكيف تكون «كي» هنا ناصبة؟

(٩) هذا هو الردُّ الرابع على الكوفيين، وهو أنه حُذِف الفعل على ما قدَّروه، وبقيت «كي» الأداة الناصبة، وهذا غير مألوف، ولا هو معروف عند المتقدّمين.

(١٠) أي الحالات الأربع المتقدّمة.

(١) سورة القيامة ٧٥/٢٢.

(٢) لم يورد البخاري هذا الحديث في تفسير آية سورة القيامة، فقد وردت الآية في فتح الباري ٨/٥٢٣ في كتاب التفسير، بينما جاء الحديث في كتاب التوحيد ١٣/٣٥٩.

والحديث طويل ومنه قوله: «... فيقول أنا ربكم، فيقولون: أنت رَبُّنا، فلا يكلمه إلا الأنبياء، فيقول: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق، فيكشف عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن، ويبقى من كان يسجد لله رياءً وسُمْعَة، فيذهب كيما يَسْجُدَ، فيعودُ ظهره طبقاً واحداً...».

ويذكر ابن حجر كلام ابن هشام هذا، وردوده على الكوفيين، ثم يقول: وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة [يسجد]، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها، حتى إن ابن بَطّال ذكرها بلفظ: كي يسجد، بحذف ما.

وكلام ابن هشام يوهم أن البخاري أورده في التفسير، وليس كذلك، بل ذكرها هنا فقط».

قلتُ: الذي أوقع المصنف في هذا أنه تبع في هذا المرادي في الجنى الداني/٢٦٣ من غير تحقيق لنص الحديث.

وأُثبت نص ابن حجر على هامش م/٣/٨٦أ، وذكره الدسوقي والأمير، والشمني.

والغريب أن أستاذي الفاضل الدكتور مازن مبارك عرف أن نص الحديث في كتاب التوحيد، ونقل نص ابن حجر عن حاشية الدسوقي، ولم ينقله عن الفتح، ولم يكن بعيداً عنه.

(٣) أي حذف الفعل مع بقاء الناصب.

(١) وهو مذهب البصريين.

(٢) هو أبو سعيد السيرافي.

قال السيوطي: «وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيرافي أنه يجوز أن يكون المضمر «أن»، ويجوز أن يكون«كي»، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن تارة وكي تارة»، همع الهوامع ٤/١٤٠.

(٣) وهو إضمار «أن».

(٤) فهي أم الباب قال أبو حيان: «بدليل الاتفاق عليها، والاختلاف في لن وإذن وكي» همع الهوامع ٨٨/٤، وفي شرح الكافية الشافية/١١٥٢ «وأن هي أقواها ولذلك تنصب ظاهرة ومقدّرة».

(١) مثل: كم عَبْدٍ ملكت!

(٢) نحو بكم اشتريت هذه الدار؟ أي: بأيّ عدد. وانظر شرح الكافية ٩٦/٢.

(٣) هما اسمان لجرّهما بالحرف والإضافة، أما الجر فقد تقدّم في (٢) وأما الإضافة فنحو: كتاب كم عالمٍ قرأت؟، وتقع كل واحدة منهما مبتدأ.

وانظر شرح الكافية ٩٧/٢ - ٩٨.

(٤) لأنهما موضوعان للعدد المبهم.

(٥) فهما مبهمان يفسِّرهما التمييز بعدهما.

(٦) والبناء فيهما على السكون لشبههما الوضعي بالحرف، فحقُّ الاستفهام أن يكون بما والهمزة، والتكثير يؤدَّى بالحرف مثل «رُبّ»، فلما أشبهتا الحروف بُنيتا.

(٧) لزوم التصدير على غير الجار حرفاً كان أو اسماً، أما في الاستفهامية فظاهر؛ لأن للاستفهام صدر الكلام، وأما في الخبرية فلأنها لإنشاء التكثير، فوجب أن يكون لها صدر الكلام كما وجب لـ «رُبَّ».

انظر حاشية الشمني ١٦/٢. وانظر شرح الكافية ٩٧/٢.

(٨) على هامش م ٥٣/١ أ هو الزمخشري.

وعند الدسوقي في ١٩٦/١ هو ابن عطية المفسّر، ومثله في حاشية الأمير ١٥٧/١.

(٩) سورة يس ٣١/٣٦.

(١) أي بدل اشتمال.

وفي المحرر لابن عطية ٢٩٤/١٢ «كم هنا خبرية، وأنهم بدل منها» وفي الكشاف ٥٨٦/٢ «وأنهم إليهم لا يرجعون، بدل من كم أهلكنا، على اللفظ، تقديره: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم».

(٢) في حاشية الدسوقي ١٩٦/١ «هذا الاعتراض لصاحب البحر» أي لأبي حيان الأندلسي شيخ المصنِّف.

وجاء رَدّ أبي حيان على ابن عطية فقال: «... فهذا لا يصحّ؛ لأنها إذا كانت خبرية فهي في موضع نصب بأهلكنا، ولا يَسُوغ فيها ذلك، وإذا كان كذلك امتنع أن يكون «أنهم» بدلاً؛ لأن البدلية على نية تكرار العامل، ولو سُلِّطت أهلكنا على «أنهم» لم يصح؛ ألا ترىأ نك لو قلت: أهلكنا انتفاء رجوعهم، أو أهلكنا كونهم لا يرجعون لم يكن كلاماً، لكن ابن عطية توهَّم أنّ «يروا» مفعوله «كم»، فتوهم أن قولهم «أنهم لا يرجعون» بدل؛ لأنه يَسُوغ أن يتسلط عليه، فتقول: ألم يرو أنهم لا يرجعون. وهذا وأمثاله دليل على ضعفه في علم العربية» البحر ٣٣٣/٧.

(٣) أي ذلك البعض، ومنهم ابن عطية.

(٤) «قَدّره» كذا فى المخطوطات والشمنى. وفى المطبوع «قَدّر».

(٥) أي لا تَسَلُّط لـ «أهلكنا»؛ لأن المعنى يصبح: أهلكنا عدم رجوعهم. ولا معنى لتعليق الهلاك بالعدم. انظردسوقي ١/١٢٩٦.

(٦) وهو رأي الزمخشري، وقد نقلته قبل قليل. انظر ٢/٥٨٦.

(٧) جملة «أهلكنا»، وتقدير الزمخشري: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم.

(٨) عُلِّق عن العمل في لفظ «كم» وما بعدها.

(٩) قال الدماميني «عاملها «أهلكنا» أي: أهلكناهم لهذا المعنى، وكأنه جعل اللام للغاية؛ لأن عدم الرجوع ليس علة للإهلاك بل مُسَبَّبٌ عنه...» انظر النص في حاشية الأمير ١/١٥٧.

(١) أي والتقدير: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون، وذهب بعضهم إلى أن العامل في «أنهم» محذوف أي: حكمنا، وجملة: كم أهلكنا، سَدَّت مَسَدّ المفعولين.

(٢) أي قول ابن عصفور مردود كما رَدَّ رأي ابن عطية من قبل.

(٣) تتمة الآية: ﴿... مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍۚ أَفَلَا يَسۡمَعُونَ﴾ السجدة ٢٦/٣٢.

(٤) ولو كانت فاعلاً لخرجت عن الصدارة، على أن ابن عصفور لم ينفرد بهذا، فقد نقله الحوفي عن بعضهم في آية طه/١٢٨، وإلى هذا ذهب الفراء أيضاً في آية سورة السجدة هذه. انظر البحر ٢٨٩/٦، ومعاني الفراء ٣٣٣/٢. وذكر ابن عطية أن هذا قول كوفي، ونحاة البصيرة لا يجيزونه؛ لأن «كم» لها صدر الكلام. انظر المحرر ١١٠/١٠ والبيان ١٥٤/٢.

(٥) نصّ الأخفش مثبت في البحر ٣٣٣/٧ قال أبو حيان: «والخيريّة فيها لغتان: الفصيحة كما ذكر لا يتقدمها عامل إلّا ما ذكرنا من الجار، واللغة الأخرى حكاها الأخفش يقولون: ملكت كم غلام! أي ملكت كثيراً من الغلمان...».

(٦) وهي دون غيرها في الفصاحة، وكلام الله سبحانه لا يُخَرَّج إلا على الفصيح من هذه اللغة.

(٧) قال أبو حيان في آية سورة طه/١٢٨ «والفاعل ليهد ضمير عائد على الله تعالى» انظرا لبحر ٢٨٨/٦، وانظر المحرر ١١٠/١٠ «الفاعل: الله عز وجل».

(٨) التقدير عند أبي حيان: «الهدى والإراء والنظر والاعتبار» والفاعل مقدَّر.

وهذا عند ابن عطية أَحْسَنُ ما يُقَدَّرُ به. انظر البحر ٢٨٨/٦، والمحرر ١١٠/١٠، وقد ذكر هذا التقدير للزجاج.

= وذكره أبو حيان للمبرّد، وردّه؛ لأنّ فيه حذف الفاعل، وهو لا يجوز عند البصريين، ثم قال: وتحسينه أن يقال مضمر...

(١) هذا تقدير الزمخشري، وهو مذهب كوفي. انظر البحر ٢٨٩/٦، وانظر الكشاف ٥٣٧/٢.

(٢) في م ٥٣/١ ب «يُعَلَّق»،. وفي م ٨٦/٣ ب «يُعَلِّق».

(٣) الفعل «يهدي».

(٤) والظهور معنى قائم في القلب، على معنى تبيَّن.

(٥) أي كون الفاعل. وأشار إلى رأيه أبو حيان في البحر ٢٨٩/٦، وفي التبيان/٩٠٧ « قوله تعالى: يَهْدِ لهم في فاعله وجهان:

أحدهما: ضمير اسم الله تعالى، أي: ألم يُبَيِّن الله لهم، وعَلّق «بيّن» هنا إذ كانت بمعنى أعلم...

والثاني: أن يكون الفاعل ما دَلّ عليه «أهلكنا»، أي إهلاكنا؛ والجملة مُفَسِّرة له».

وانظر مشكل إعراب القرآن ٧٨/٢ والبيان ١٥٤/٢ ومعاني الفراء ١٩٥/٢.

(٦) هذا رَدّ على أبي البقاء.

وفي حاشية الأمير ١٥٨/١ «أجيب بأنه يمكن تقديره متقدّماً لداعية الضمير، وكم من متأخرٍ دَلَّ على متقدِّم» ومثله عند الدسوقي ١٩٦/١، وانظر حاشية الشمني ١٦/٢.

(٧) أي: الاستفهامية والخبرية. وانظر الأشباه والنظائر ٢/٥١٩.

(٨) الاستفهامية من باب الإنشاء فلا يكون فيها ما يكون في الخبرية من التصديق والتكذيب.

(١) «يستدعي ذلك» كذا في م/١، و٣ و٥.

وفي م/٢ و٤ «يستدعيه»، وكذا جاء في المطبوع.

ويستدعي ذلك: أي يطلب جواباً لأنه مستفهِم.

(٢) الاستفهام فيه معنى الهمزة، فيجب في المُبْدَلِ منه اقترانه بها، وليس هذا في الخبرية.

(٣) «كم» ليس في م ٣٢/٢ ب وم ٨٣/٤ ب.

(٤) قالوا: الإفراد لمشابهة «كم» للمئة والألف في الدلالة على الكثرة، ومميزها مفرد مجرور. وأما الجمع فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة.
انظر حاشية الشمني ١٦/٢، والأمير ١٥٨/١، والدسوقي ١٩٧/١، وفي شرح ابن عقيل ٨٤/٤: «تستعمل كم للتكثير فتميز بجمعٍ مجرور كعشرةٍ، أو بمفرد كمئة...» وشرح الكافية الشافية/ ١٧٠٧.

(٥) ذكر البغدادي أن القافية رائية «بارا» وليست دالية، وأن البيت من قصيدة لعديّ بن زيد العبادي، ومطلعها:

يــا لُــبَــيْــنــي أو قــدي نــارا إن مــن تــهــويــن قــد حــارا

وبار: من البوار وهو الهلاك، ونعيمِ سوقةٍ: معطوف على «ملوك» على تقدير: وكم نعيمِ سوقةٍ وقد جمع في البيت بين تمييزكم الذي جاء جمعاً، والثاني الذي جاء مفرداً.

= وانظر شرح البغدادي ١٦٣/٤، وشرح السيوطي ٥١١/١، وهمع الهوامع ٨١/٤، وديوان عدي/ ١٣١، مجاز القرآن ١٥٣/٢ «ط. الخانجي».

(١) البيت من قصيدة هجا بها جريراً، وفي «عمة» الرفع والنصب والجر، والأفدع: الذي يمشي على ظهر قدميه، والقدع: اعوجاج الرسغ من الرجل واليد، والفَدَع: من صفات العبيد والإِماء. والعشار: جمع عُشَراء، وهي الناقة التي أتى على وضعها عشرة أشهر، وليس على حملها كما ذهب إليه بعضهم.

والشاهد في البيت مجيء تمييز «كم» الخبرية مفرداً وهو «عمة»، وذهب بعضهم إلى أن «كم» يجوز أن تكون في البيت استفهامية، ويأتي هذا فيما بعد.

انظر شرح البغدادي ١٦٥/٤، وشرح السيوطي ٥١١/١، شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢، شرح المفصّل ١٣٣/٤، والخزانة ١٢٦/٣، وهمع الهوامع ٨١/٤، وشرح الكافية الشافية/١٧٠٧، والكتاب ١/ ٢٥٣، ٢٩٣، ٢٩٥، شرح الأشموني ٣٨٥/٢، أوضح المسالك ٢٢٧/٣.

ورواية الديوان/٣٦١ «كم خالة لك يا جرير وعمةٍ».

(٢) لأن معنى الاستفهامية: أيّ عدد، وجَوّز الكوفيون جمعه مطلقاً كما يجوز ذلك في «كم» الخبرية، نحو «كم غلماناً لك» ورُدَّ بأنه لم يُسْمَع. انظر همع الهوامع ٧٩/٤. وشرح الكافية ٦٩/٢.

وفي شرح الكافية الشافية/١٧١١ ذكر هذا ثم قال: «فإن ورد ما يوهمه [أي يوهم الجمع] نحو: كم شهوداً لك؟ حُمِل على أن شهوداً حال، وأن المميز محذوف، والتقدير: كم نفساً شهوداً لك؟» ومثله في شرح الكافية ٩٦/٢.

(٣) أي بالإضافة، وهو عند الفراء مخفوض بمن مقدرة.

(٤) أي سواء جُرّت «كم» أو لا. انظر شرح الكافية ٩٦/٢.

(٥) الفراء ومن ذكر معه أجازوا جَرّه مطلقاً، وذكر السيوطي المذاهب فيه وهي ثلاثة: الأول أنه لا يجوز
= جر تمييز الاستفهامية، الثاني أنه لا يجوز، والثالث الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جر. الهمع ٧٩/٤، وانظر شرح الكافية الشافية/١٧٠٥، وشرح الأشموني ٣٨٣/٢.

(١) في حاشية الشمني ٧/٢ «بل يشترط: هكذا وقع في كثير من النسخ، وفي بعضها: بل بشرط، أي بل يجوز جَرّه بشرط أن تُجَرّ «كم» بحرف جَرّ، خلافاً لبعضهم فإنه أجاز جَرّه مطلقاً».
قلت: جاء في م/١ و٣ و٤ «بشرط كما أثبته، وفي م/٢ و٥ «يشترط» وكذلك في المطبوع.

(٢) الجر بمن هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، وخالف الزجاج فقال: إنه بإضافة «كم» لا بإضمار «من».
و«مِن» عندما قال بالجرِّ بها جعلها مقدّرة، وقد حذفت تخفيفاً. وصار الحرف الداخل على «كم» عوضاً عنها. انظر همع الهوامع ٧٩/٤، وشرح الأشموني ٣٨٤/٢، وشرح الكافية ٩٦/٢.

(٣) النص في شرح الكافية الشافية/١٧٠٣. وانظر شرح الكافية ٢/٩٧.

(٤) في حاشية الدسوقي ١/١٩٧ «في بعض النسخ هكذا، وفي بعضها: إذا كان مفرداً، وهي الصواب، أي إذا كان تمييزها مفرداً كما هو موجود في الأشموني». وانظر شرح الأشموني ٢/٣٨٥، والنص منقول عن مغني اللبيب وإن لم يعزُه الأشموني إلى المصنّف.

قلت: في م/١ و٢ و٤ و٥ كما أثبتُّه، وفي م/٣ والمطبوع «إذا كان الخبر مفرداً».

(١) من هنا إلى آخر النص مثبت في شرح الأشموني ٣٨٥/٢ وانظر شرح الكافية ١٠٠/٢.

(٢) أي على الوجهين السابقين: الرفع والنصب.

(٣) أفرد الضمير في «حلبت»، وأنّثه نظراً للمعنى، ولم يقل حلبتا.

(٤) فهو من حيث اللفظ مفرد.

(٥) أي رُوي «كم عمةٌ» بالرفع. وانظر شرح الكافية ١٠٠/٢.

(٦) في م ٨٧/٣ ب «لأنه».

(٧) التقدير: كم عمةٌ لك فدعاء يا جرير، وخالةٌ لك فدعاء، فحذف «فدعاء» الأولى، واكتفى بالثانية.

(٨) إذ جاء الوصف بعدها.

(٩) قال البغدادي بعد نقل النص: «وعليه فيكون من قبيل الاحتباك، وهو أن يثبت لأحدهما نظير ما حذف من الآخر» الخزانة ١٢٧/٣.

(١٠) أي خبر المبتدأ «عمةٌ». انظر شرح الكافية ١٠٠/٢.

(١١) ويصبح التقدير كما يلي:

كم عمةٌ لك فدعاء يا جرير قد حلبت...

وخالةٌ لك فدعاء لك يا جرير..

وهذا التقدير لأجل أن لا يكون هناك فاصل بين المبتدأ والخبر، وهو مذهب سيبويه. ويصح أن يكون «قد حلبت» الموجود خبراً عن «عمة»، وخبر الخالة محذوف. عن دردير. وانظر حاشية الدسوقي ١٩٨/١، وانظر نص ابن هشام في الخزانة ١٢٦/٣..

(١) والتقدير في المثال: زينب قامت وهند قامت.

(٢) في شرح الكافية ١٠٠/٢ «وكم في الوجهين منصوبة المحل «إمّا» مفعول مطلق لخبر المبتدأ أو ظرف له...».

(٣) وهو رفع «عمة» على الابتداء.

(٤) أي: عمته وخالته حلبتا في كثير من الأوقات. وفي شرح الكافية ١٠٠/٢ كم مرة؟

(٥) أي: حلبت حلبات كثيرة.

(٦) هذا راجع لقوله: «كم... ظرف».

(٧) وهذا راجع لقوله: «كم... أو مصدر».

(١) كذا جاءت بالنون في المخطوطات ما عدا الرابعة، فقد أثبت بالياء، ومثلها في المطبوع. وآثرتُ إثبات النون فيها على الحذف، لما ذكره أبو حيان في البحر ٧٣/٣ من أن النون من أصل الكلمة وليست بتنوين. وفي شرح الكافية ٩٤/٢ «آخره نون ساكنة كما في «مِن» لا تنوين تمكن؛ فلذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة له خطاً»، وانظر توضيح المقاصد ٣٣٩/٤.

(٢) في الإتقان ٢١٨/٢ «أي المنونة للتكثير في العدد».
وعند الدسوقي: أي المنونة أي الاستفهامية غير أنها بعد التركيب جعلت للإخبار بالتكثير. انظر الحاشية ١٩٨/١.

(٣) لهذا: كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: ولذلك.

(٤) ولولا التركيب لكان الوقف على الياء مع حذف التنوين.

(٥) أي لجواز الوقف بالنون.

(٦) «عليها» غير مثبت في م ٣٢/٢ ب.

(٧) أي بحذف النون، أو التنوين.

(٨) تقدم شرحها والتعليق عليها في «كم»، وانظر الأشباه والنظائر ٥٢١/٢.

(١) تتمة الآية: ﴿... فَمَا وَهَنُوا لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا ٱسْتَكَانُوا وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ آل عمران ١٤٦/٣.
وقوله: «قاتل» أثبت في المخطوطات ما عدا الرابعة «قُتِل» على البناء للمفعول. وهي القراءة الثانية في هذا الفعل.
والمعنى: وكثير من الأنبياء قاتل معهم ربيون فقتلوا، أو هو إخبار بأن الأمم السالفة قتلت أنبياء لهم كثيرون.

(٢) أي: وتفيد «كأيّن» الاستفهامَ مثل «كم».

(٣) في تأويل مشكل القرآن/٥١٩ «كأيّن بمعنى كم، قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ﴾ سورة الطلاق ٨/٦٥، أي: وكم من قرية» وما زاد فيه على هذا. غير أن ابن عقيل وغيره نقلوا عنه قوله: بكأين تبيع ثوبك؟ انظر المساعد ١١٧/٢، وهمع الهوامع ٣٨٩/٤.

(٤) في المقرب ٣١٣/١: «وأما كأيّن فمعناها معنى كم الخبرية». هذا نصّه، ولم يذكر الاستفهام بها. غير أنه نقل عنه، ولم أهتد إلى هذا المعنى في شرح جمل الزجاجي.

(٥) نص ابن مالك في التسهيل/١٢٥ «وأنها قد يُستفهم بها».
وأنت ترى أنه قد ساقه على التقليل كما فعل المصنّف هنا.

(٦) أي: ابن مالك.

(٧) على مجيء كأيّن للاستفهام.

(٨) النص في شرح التسهيل لابن عقيل: «استشهد المصنّف على هذا بما جاء من أنّ أبي بن كعب قال لعبدالله: كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأيّن تَعُدُّ سورة الأحزاب؟ فقال عبدالله: ثلاثاً وسبعين، فقال أُبيّ: قطّ» أي ما كانت كذا قَطّ» انظر ١١٧/٢.
والنص في شرح الرضي ١٠١/٢.. قول أُبَيّ بن كعب لزرّ بن حُبَيْش كأين تَعُدُّ سورة الأحزاب، أي كم تَعُدُّ، فاستعملها استفهامية وحذف مميزها، وهما قليلان».
وانظر همع الهوامع ٣٨٩/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٥/٤.

(١) أي: تخالف «كم» الخبرية.

(٢) رَدّ أبو حيان التركيب، وذهب إلى أنها بسيطة. انظر البحر ٦٥/٣ وفي توضيح المقاصد ٣٣٨/٤ «وقال بعض المغاربة: ويحتمل أن تكون بسيطة». وانظر همع الهوامع ٣٨٨/٤.

وجمهور العلماء على أنها مركبة على النحو الذي عرضه المصنف من قبل.

(٣) لم يذكر المصنف هذا الخلاف في تركيب «كم» من قبل.

وذهب إلى هذا الكسائي والفراء، فهي عندهما مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف.

ونص المصنف هنا هو نص المرادي في الجنى الداني/٢٦١، وانظر النص نفسه في توضيح المقاصد ٣٢٤/٤، وانظر همع الهوامع ٣٨٦/٤.

وفي شرح الكافية ٩٥/٢ «وعند الكوفيين «كم» أيضاً مركب مثل كأين... وأما عند البصريين فلا تركيب في كم».

(٤) في م ١ و ٣ «وسُكِّنَت» كذا قُيِّد الفعل.

(٥) في م/٣ «تمييزها».

(٦) قال في المقرب ٣١٣/١: «إلّا أن تمييزها يلزمه مِن». وانظر شرح جمل الزجاجي ٥١/٢.
ورَدّ هذا أبو حيان في البحر ٦٥/٣ ورآه وهماً من ابن عصفور.
وفي الكتاب ٢٩٨/١ «فإنما ألزموها «مِن» لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام وصار كالمثل» وذكر في/٢٩٧ أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مِن.
وانظر شرح الرضي ١٠١/٢.

(١) أي يَرُدُّ قول ابن عصفور المتقدّم. وانظر توضيح المقاصد ٣٣٤/٤ - ٣٣٥.

(٢) النص في الكتاب ٢٩٨/١: «وكذلك كأيّن رجلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأيِّن قد أتاني رجلاً، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون به مع مِن...».

(٣) كذا جاء النص في م/٤، ومثله في الكتاب. ولم تذكر «قد» في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٤) أتاني: كذا في المخطوطات ونص سيبويه في الكتاب، وفي المطبوع: أتانا.

(٥) في الكتاب: إنما...

(٦) أي قول سيبويه.

(٧) أي: ومن الغالب جر تمييزه بمِن كما ورد في الآيات التالية.

(٨) تقدّمت، وهي الآية/١٤٦ من سورة آل عمران.

(٩) تتمتها ﴿... فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾ يوسف ١٢/١٠٥.

(١٠) ﴿... لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٦٠.

(١١) أي مجيء تمييزها منصوباً. وذكر الرضي في شرحه ٢/١٠١ أنه لم يعثر على منصوب بعد كأيّن.

(١٢) البيت مجهول القائل، وذكر الأمير والشمني أن البيت يروى برواية ثانية وهي بمد الرجاء وكأيّن وقصرهما.

ومعنى البيت: كثير من المعدمين قُدِّر لهم اليسر بعد العسر.

والشاهد فيه مجيء «آلماً» بعده منصوباً. انظر شرح التصريح ٢/٢٨١، انظر شرح البغدادي ٤/ ١٦٧، وشرح السيوطي ٢/٥١٣، والعيني ٤/٤٩٥، والبحر ٢/٢٦٨، و٣/٦٥، وهمع الهوامع ٤/ ٨٤، وأوضح المسالك ٣/٢٢٩.

(١) البيت قائله غير معروف.

والرواية في البحر «ونعمة» بدلاً من «ومنة»، ومثله في شرح التسهيل لابن عقيل، .وهمع الهوامع.

والشاهد فيه «فضلاً» فهو تمييز كائن، وهي إحدى اللغات في كأيّن.

انظر البحر المحيط ٣/٦٥، وشرح البغدادي ٤/١٦٧، وشرح السيوطي ٢/٥١٣، وهمع الهوامع ٤/٨٤، وشرح التسهيل ٢/١١٥.

(٢) مما تخالف فيه كأيّن كم.

(٣) أي أجازا جر «كأيّن» بناءً على أنها تكون استفهامية.

وفي شرح التسهيل لابن عقيل ١١٧/٢ «وفي تمثيل ابن قتيبة دخول حرف الجر عليها: بكأيّن تبيع ثوبك؟ والقياس لا يأباه كما في كم، ومَثَّل به ابن عصفور».

(٤) بل يكون جملة، وانظر البحر ٣٧٦/٦، والبيان ٢٤٦/٢.

(١) مادة «كذا» نقلها الأشموني في شرحه ٣٩٢/٢ من غير عزو.

(٢) انظر همع الهوامع ٣٩٠/٤، وتوضيح المقاصد ٣٣٩/٤.

(٣) أي: ورأيت عمراً مثل ذا فاضلاً.

(٤) قائله غير معروف.

وكذا: الكاف للتشبيه، وذا: للإشارة: وأسلمه: خذله، وذهب بعضهم إلى أن الإشارة هنا إلى مصدر «أسلم»، أي: أسلمني الزمان إلى الأحزان والهموم إسلاماً مثل ذلك الإسلام الذي ابتلاني به، فإذا كان الأمر كذلك فلا طرب ولا أُنْس لي.

وانظر شرح البغدادي ١٦٨/٤، وشرح السيوطي/٥١٤، وشرح الأشموني ٣٩٣/٢.

(٥) هاء: كذا في المخطوطات ما عدا الرابعة فهي «ها»، ومثلها في المطبوع.

(٦) الآية: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِۖ قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَۚ وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ سورة النمل ٤٢/٢٧

أهكذا: الهمزة للاستفهام، والهاء للتنبيه، والكاف حرف جر. وذا اسم إشارة في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف مُقَدَّم، وعرشك: مبتدأ مؤخر.

وذكر السيوطي في الإتقان ٢١٨/٢ أنها لم ترد في القرآن إلا للإشارة، وذكر الآية.

(٧) الثاني من أوجه «كذا».

(٨) في شرح الرضي ٩٤/٢ «وأما بناء كذا فلأنه في الأصل «ذا» المقصود به الإشارة، ودخل عليها كاف التشبيه، وكان «ذا» مشاراً به إلى عدد معيَّن في ذهن المتكلم، مُبْهَم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى «كم»، وانمحى عن الجزأين معنى التشبيه والإشارة... فصار الكلمتان ككلمة واحدة». وانظر همع الهوامع ٣٩/٤. =

(١) استشهدوا بهذا الخبر على جمع «وَجْذ»، وهو النقرة في الجَبَل يجتمع بها الماء.
والنص في الكتاب ١٢٩/١، قال سيبويه: «وحَدَّثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكانِ كذا وكذا وَجْذ؟ وهو موضع يمسك الماء، فقال: بلى، وجاذاً، أي فأعرف بها وجاذاً».
ونص هذا الخبر في التاج واللسان/وجذ، منقولاً عن سيبويه.

(٢) جاء في المخطوطة الأولى والثانية والخامسة: وَجْد، بالدال المهملة، وهو غير الصواب، ومثله: وجاداً. كذا!!

(٣) أي نصب «وجاذاً».

(٤) تعقب الدسوقي المصنف على هذا التقدير، وأنه ليس بمحلِ شاهدٍ للغويين؛ لأنهم لا يبحثون عن محل الإعراب.
قلتُ: هو في هذه الزيادة تابع لسيبويه، فقد جاءت في نَصِّه، وعنه نقل.

(٥) عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولاً الجنة وآخر أهل النار خروجاً من النار، رجلٌ يؤتى به يوم القيامة، فيقال اعرضوا عليه صغار ذنوبه، وارفعوا عنه كبارها، فتُعْرَض عليه صغار ذنوبه فيقال: عملتَ يوم كذا وكذا كذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، فيقول: نعم لا يستطيع أن ينكر وهو مشفق من كبار ذنوبه أن تُعْرَض عليه، فيقال له: فإن لك مكان كل سيئة حسنةً، فيقول: رَبّ، قد عملتُ أشياء لا أراها ههنا، فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه». صحيح مسلم ٤٧/٣ ذ. دار الريّان للتراث «كتاب الإيمان».

(٦) في المطبوع: «فعلت كذا فيه وكذا» و«فيه» ليس في المخطوطات، وما جاء فيها موافقٌ لما ورد من نص الحديث.

(٧) أي من أَكْلٍ وشُرْبٍ وطاعةٍ ومعصيةٍ وغير ذلك.

(١) الثالث في أوجه «كذا».

(٢) تخالف «» كأيّن». وانظر الأشباه والنظائر ٥٢٢/٢.

(٣) و«كأيِّن» تأتي في صدر الكلام دائماً.

(٤) كذا: هنا اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(٥) من أوجه المخالفة.

(٦) مذهب البصريين أن تمييز «كذا» لا يكون إلا مفرداً منصوباً، لا يجوز جَرُّه بمن ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين..

انظر الهمع ٨٦/٤، ٣٩٠، وتوضيح المقاصد ٣٣٧/٤، وشرح التصريح ٢٨١/٢».

(٧) قال الأزهري: «لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة، فأبقي على ما كان عليه خلافاً للكوفيين...» شرح التصريح ٢٨١/٢.

(٨) أي بالجرّ في «ثوب»؛ لأنه بمنزلة: مئة ثوب.

(٩) أي بالجر في «أثواب»؛ لأنه بمنزلة ثلاثة أثواب إلى عشرة.

(١٠) النص في توضيح المقاصد ٣٣٧/٤ - ٣٣٨.

قال: «ذهب الكوفيون إلى أنها تعامل معاملة ما يكنى به عنه «فكذا عبد» كناية عن ثلاثة إلى عشرة، و«كذا عبد» من مئة فصاعداً، وكذا وكذا عبداً: من أحد عشر إلى تسعة عشر، وكذا عبداً: من عشرين إلى تسعين، وكذا وكذا عبداً: من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين».

= وهو أحكم من نصّ ابن هشام كما يأتي.

وفي شرح التسهيل ١١٨/٢ مثل هذا، وكذا في التسهيل/١٢٥ وشرح الأشموني ٣٩٢/٢

وذكر ابن عقيل أنهم ليس لهم في هذا سماع، وإنما استندوا فيه إلى الرأي لا الرواية.

وفي حاشية الأمير والدسوقي أنه قال به جماعة من المالكية، وقال سحنون: لا أعرف هذا التفصيل، ويقبل منه ما أراد.

(١) لأنه أقل عدد مفرد يميز بمفرد مجرور.

(٢) وهو أقلّ عدد مفرد يميز بمجرور نحو: ثلاثة دراهم، إلى عشرة.

(٣) لأنه أقلّ عدد مركب يميز بمفرد منصوب، وهي من أحد عشر إلى تسعة عشر.

(٤) لأنه أقل عدد مفرد يميز بمفرد منصوب، وهي من عشرين إلى تسعين، ألفاظ العقود.

(٥) لأنه أقل عدد معطوف يميز بمفرد منصوب.

(٦) ولا أجد سبباً يقتضي أن يؤخذ أقل العدد من أمثال ألفاظ الكناية هذه، ولذا قلتُ: نصُّ المرادي أحكم.

(٧) الذين سيذكرهم المصنف يذهبون مذهب البصريين في المسألة، فهم لا يقولون بجر تمييز كذا بالإضافة بل بنصبه.

(٨) ذُكِرَ معهم المرادي ابن الدهان وابن معطٍ. توضيح المقاصد ٤/٣٣٨.

(٩) ذهب ابن عصفور في المسألة مذهباً ثالثاً وهو أنه يوافقهم في المركب والعقد والمعطوف، ويخالفهم في المضاف وهو الثلاثة إلى العشرة، فيفسَّر بجمع معروف بالألف واللام مجرور بمن، وزعم أنه مذهب البصريين بناءً على ما نقله ابن السيد في أن البصريين والكوفيين اتفقوا على أن كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة ،

= وليس كما نقل. انظر توضيح المقاصد ٤/٣٣٨ وأنت ترى أن نصّ ابن هشام منقول من المرادي. ونص المرادي في شرح التسهيل لابن عقيل ٢/١١٩: «... وزعم ابن عصفور أن ما اختاره مذهب البصريين، وسبقه إلى مثله ابن السيِّد...».

(١) الثالث من أوجه الاختلاف بين كذا وكأيّن.

(٢) انظر الهمع ٣٩٠/٤.

(٣) قائله غير معروف، والشاهد فيه أن كذا لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها.

انظر البيت في شرح البغدادي ١٦٩/٤، وشرح السيوطي ٥١٤/٢، وتوضيح المقاصد ٣٣٧/٤، والهمع ٨٦/٤، وشرح التصريح ٢٨١/٢، وشرح الأشموني ٣٩١/٢.

(٤) مثله عند المرادي في توضيح المقاصد ٣٣٧/٤ قال:

«وقال في التسهيل: وقلّ ورود كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو، وذلك يدلُّ على ورود الأمرين. ولم يذكر لها شاهداً، ونازع ابن خروف في إفرادها، وزعم أنه غير مستعمل».

وانظر التسهيل/١٢٥، وهمع الهوامع ٣٩٠/٤.

(١) في الجنى الداني/٥٧٨ «واختلف في كلّا هل هي بسيطة أو مركبة، ومذهب الجمهور أنها بسيطة، وذهب ثعلب إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و«لا» التي للردّ، وزِيد بعد الكاف لام، فشددت لتخرج عن معناها التشبيهي» أترى فرقاً بين نص المصنّف ونص المرادي؟
وانظر الإتقان ٢٢١/٢ فنصُّ المرادي فيه، ثم استكمل حديثه من نص ابن هشام، وانظر همع الهوامع ٢٨٤/٤، وقد قال بعد عرض الخلاف «قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل».
وفي رصف المباني/٢١٢ «وهي بسيطة عند النحويين، إلا أن ابن العريف جعلها مركبة من كُلّ ولا، وهذا كلام خَلْف...». أي: فاسد وباطل.
وفي معاني القرآن للفراء ١٧٦/١ «كلا لا وزر... كانت «لا» موصولة».

(٢) لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى.

(٣) أي: التشبيه والنفي، ولأن تغير لفظ الكلمة دليل على تغيير معناها. الأمير ١٦٠/١.

(٤) في الجنى الداني/٥٧٧ «... هذا مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين».
وفي الكتاب ٣١٢/٢ «وأما كَلَّا فَرَدْعٌ وزَجْر» وانظر شرح المفصل ١٦/٩.

(٥) ذكر لها في العين/كلا: معنيين: أن تكون بمعنى حقاً، وأن تكون نفياً. وهذا يَرُدّ كلام المصنِّف هنا.

(٦) انظر الهمع ٣٨٤/٤، والإتقان ٢٢٠/٢.
وفي حاشية الأمير ١٦٠/١: «هذا ليس بلازم للوقف عليها إذ قد يقف الإنسان، ثم يرجع، ولا يجوز له الابتداء بما بعد الوقف».
ثم إن الوقف عليها لأنها زجر وردع لما قبلها، وما بعدها منقطع عما قَبْلها. ولعلّ هذا ما أراده المصنّف.

(١) في الإتقان ١/٤٧ - ٤٨ تحدَّث في ضوابط في المكي والمدني.

ومما قاله: «وقال الجعبري: لمعرفة المكي والمدني طريقان: سماعي وقياسي، فالسماعي ما وصل إلينا نزوله بأحدها، والقياسي: كل سورة فيها: يأيها الناس فقط، أو كَلّا... انتهى، وقال الدريني:

وما نزلت كلّا بيثربَ فاعلَمَنْ ولم تأتِ في القرآن في نصفه الأعلى

وحكمة ذلك أن نصفه الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جبابرة، فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود لم يجنح إلى إيرادها فيه لذلتهم وضعفهم. ذكره العماني».

(٢) أي لزوم «كَلّا» للسور المكيّة.

(٣) ولم يقع في غيرها.

(٤) فقد تكون السورة مدنية وجاء فيها «كلّا» للزجر، إشارة إلى عتوّ سابق في مكة. وذهب الشمني إلى أن الآية التي فيها «كلا» قد تكون مكية لا السورة بتمامها.

(٥) الآيات: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ * ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ * فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ * كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾ سورة الانفطار ٦/٨٢ - ٩.

ويرى ابن هشام أن «كلا» في الآية التاسعة لا تفيد الزجر عن شيء تقدّمها، والذي قاله شيخه أبو حيان في البحر ٤٣٧/٨ «كلا: ردع وزجر لما دل عليه ما قبله من اغترارهم بالله تعالى، أو لما دلّ عليه ما بعد كلَّا من تكذيبهم بيوم الجزاء والدين أو شريعة الإسلام».

وإلى مثل هذا ذهب ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن/٥٥٨ «قال بعد الآية: «أي ليس كما غُرِرت به». وانظر الكشاف ٣٢٠/٣، ومعاني الزجاج ٢٩٦/٥.

(١) الآيات: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ﴾ سورة المطففين ٤/٨٣ - ٧.

قال أبو حيان: «كلا: ردع لما كانوا عليه من التطفيف» البحر ٤٤٠/٨، ومثله في الكشاف ٣٢٢/٣ وزاد «... والغفلة عن ذكر البعث والحساب...» وقال ابن قتيبة بعد الآية: «يريد: انتهوا». تأويل مشكل القرآن/٥٥٨. وانظر إعراب النحاس ٦٥١/٣، وتفسير القرطبي ٢٥٧/١٩.

(٢) الآيات: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ * فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ * كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ * وَتَذَرُونَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ سورة القيامة ١٦/٧٥ - ٢١

قال أبو حيان: «لما فرغ من خطابه عليه الصلاة والسلام رجع إلى حال الإنسان السابقِ ذكره، المنكر البعث، وأن همّه إنما هو في تحصيل حطام الدنيا الفاني، لا في تحصيل ثواب الآخرة؛ إذ هو منكر لذلك» البحر ٣٨٨/٨ وفي الكشاف ٢٩٣/٣ - ٢٩٤ ذهب فيها غير هذا، فقال: «كلا: ردع لرسول الله ﷺ عن عادة العجلة وإنكارٍ لها عليه، وحَثٌّ على الأناة والتؤدة».

(٣) قد يكون هذا قول بعضهم وليس محل إجماع، وقد رأيت النصوص على خلاف هذا فيما عرضته منها.

(٤) كذا في المخطوطات، وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «صورة ما شاء» بزيادة «ما» ومثله في حاشية الأمير والدسوقي.
وجاء نص الإتقان موافقاً لما في المخطوطات، وكان على مبارك أن يذكر هذا الخلاف.

(٥) الأولين: كذا في المخطوطات على التثنية مشيراً بذلك إلى الآيتين في سورتي: الانفطار والمطففين. ومثل هذا في حاشية الدسوقي، ونص الإتقان، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «الأولين» على الجمع، ومثلهما في حاشية الأمير، وليس بالصواب، ودليل ذلك قوله بعد: «ولطول الفصل في الثالثة»، وقد يكون أراد به تثنية «أول» للموضع على ما أثبتوه.

(١) أي في آية سورة القيامة، وطول الفصل يقع فيما لو جعلنا «كلا» ردعاً للرسول ﷺ على ما ذهب إليه الزمخشري.

(٢) هو عطف على قوله من قبل: «ولا يظهر».

(٣) ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ العلق ٩٦/٦ - ٧.
وفي البحر ٤٩٣/٨ «كلا: ردع لمن كفر بنعمة الله عليه بطغيانه وإن لم يتقدّم ذكره لدلالة الكلام عليه». ومثله في الكشاف ٣٥٠/٣.

(٤) والزجر والردع يقتضيان سبق ما يُزْجَرُ عليه. وقد رأيت تخريج الزمخشري وأبي حيان.

(٥) أي من «كلا».

(٦) النص للمرادي قال: «وعِدَّة ما جاء في القرآن من لفظ «كلا» ثلاثة وثلاثون موضعاً تتضمنها خمس عشرة سورة، وليس في النصف الأول منها شيء، قيل: وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جبابرة، فتكررت هذه الكلمة على وجه التهديد والتعنيف لهم...» انظر الجنى الداني/٥٧٨.

(٧) النص في الجنى الداني/٥٧٧.

(٨) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني من ساكني البصرة، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر والعروض، وله مؤلّفات. توفي سنة ٢٥٠هـ، وقيل غير ذلك، انظر بغية الوعاة ٦٠٦/١.

(١) وذكر المرادي أن معه تلميذه نُصير بن يوسف ومحمد بن أحمد بن واصل.

(٢) في الجنى الداني/٥٧٧ «وذهب أبو حاتم إلى أنها تكون رَدّاً للكلام الأول، وتكون للاستفتاح بمعنى «ألاَ»، ووافقه الزجاج».

(٣) بصري الأصل، يُكْنى أبا الحسن، أخذ عن الخليل والعرب، وأقام بالبادية أربعين سنة. صنّف غريب الحديث، وكتباً أخرى. مات سنة سبع وثلاثين، وقيل: أربع وثلاثين ومئتين. بغية الوعاة ٣١٦/٢ - ٣١٧.

(٤) ذكره المرادي لعبدالله بن محمد الباهلي.
وانظر معاني القرآن للفراء، فإني لم أجد هذا في سياق الآية التي ذكرها ابن هشام. وذكرها أبو حيان عن الفراء في البحر ٣٧٨/٨.

(٥) سورة المدثّر ٣٢/٧٤.
وقال أبو حيان: «... وقيل ردع عن الاستهزاء بالعِدّة المخصوصة، وقال الفراء: هي صلة للقسم، وقدّرها بعضهم بحقاً، وبعضهم بألاَ الاستفتاحية» البحر ٣٧٨/٨.
على أن النص في الإتقان ٢٢٢/٢ ليس فيه ذكر للفراء، بل نقل عنه أنه وابن سعدان يرونها بمعنى سوف وحكاه أبو حيان في تذكرته.
وذكره المرادي في الجنى الداني من غير عزو/٥٧٧.

(٦) قوله أنّ «كَلّا» بمعنى «أَلَا الاستفتاحية».

(٧) أي أَوْلَى من قول الكسائي إنها بمعنى حقاً، ومن قول النضر إنها حرف جواب بمنزلة إِي ونعم. وفي م/١ و٥ «أولى من قول الكسائي والنضر»، وأشار إلى هذا الخلاف بين النسخ الدسوقي. ولم يذكر هذا مبارك مع أن المخطوطة الأولى أصل عنده.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ * لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ سورة المؤمنين ٢٣/٩٩ - ١٠٠. واعتراض المصنّف أن «كلا» هنا لا تجيء بمعنى نعم على قول النضر، فهي ليست حرف جواب؛ ولذلك قال أبو حيان: «كلا كلمة رَدْعٍ عن طلب الرجعة وإنكار واستبعاد...» البحر ٦/٤٢١.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ سورة الشعراء ٢٦/٦١ - ٦٢. وكلا: في الآية زجرهم وردعهم بحرف الردع، والمعنى لن يدركوهم؛ لأن الله وعدهم بالنصر والخلاص منهم.

(٣) وهو أن «كلا» بمعنى حقاً.

(٤) تتمة الآية: ﴿... لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ سورة المطففين ٨٣/١٨.

(٥) تتمة الآية: ﴿... لَفِى سِجِّينٍ﴾ سورة المطففين ٨٣/٧.

(٦) سورة المطففين ٨٣/١٥.

(٧) في طبعة مبارك «أَنّ». وما أثبته هو الأصل، وهو الصواب.

(٨) لأن لها حكم الابتداء. وانظر شرح ابن عقيل ١/٣٥٤.

(٩) رَدّ هذا الدماميني «إنما يمتنع كسرها بعد حقاً إذا كانت حقاً واقعة في ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلاً بفعل ناصب لها أو مبتدأ مخبراً عنه بها..، وأما إذا جعلت حقاً متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا مانع من كسر «إن» حينئذٍ، بل هو الواجب على هذا التقدير؛ لأنها واقعة في محل الجملة، كما إذا قلت: زيد أكرمتُه، حقاً إنه فاضل...» انظر حاشية الشمني ٢/١٩، وحاشية الدسوقي ١/٢٠١، والأمير ١/١٦١، وانظر أوضح المسالك ١/٢٤٦.

(١٠) وهو «كلا» التي نتحدث فيها.

(١١) كتفسير كلا بأَلَا على قول أبي حاتم، وبـ «إِيْ» ونَعَمْ على ما ذهب إليه النضر.

(١) أَوْلَى من تفسير كلا بـ «حقاً» كما قال الكسائي.

(٢) وهو قوله جواباً عن الكسائي.
وعلى هامش م/٣ «وتكون كلا بمعنى حقاً، وهو مذهب الكسائي»
وهذا هو نصُّ مكي على ما أشار إليه.

(٣) لأن الأصل عدم الاشتراك.

(٤) كقول الرضي: علة بنائها مشابهة لفظ الحرفية، ومناسبة معناها؛ لأنك تزجر المخاطب عما يقول تحقيقاً لضدّه. انظر حاشية الأمير ١٦١/١، ونص الرضي في شرح الكافية ٤٠١/٢.

(٥) قال الدماميني: «وأدخل المصنّف «لا» على الفعل الماضي لفظاً ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ، وقد يقال المراد فلم لا تُنَوَّن، فلا يكون ماضياً معنى؛ فلا يجب تكرارها» انظر الشمني ١٩/٢.
قلت: جاءت في م ٣٣/٢ أ «فلم لا تنوّن». والمعنى: إذا لم تكن مبنية فلِمَ تُرِك تنوينها؟.

(٦) «عليها» ليس مثبتاً في م/٢.
وجواز الوقف عليها لاحتمال أنها للردع.

(٧) على احتمال أنها بمعنى «أَلَا» الاستفتاحية.

(٨) وذلك الموضع الذي تكون فيه للردع.

(٩) تتمة الآية: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلۡعَذَابِ مَدّٗا﴾ سورة مريم ٧٨/١٩ - ٧٩.
قال أبو حيان: «وكلا: ردع وتنبيه على الخطأ الذي هو مخطئ فيما تصوَّرَهْ لنفسه وتمنَّاه، فليرتدع عنه» البحر ٢١٣/٦.

(١) تتمة الآية: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا﴾ سورة مريم ٨١/١٩ - ٨٢.
قال الزمخشري: «كلا ردع لهم وإنكار لتعززهم بالآلهة». الكشاف ٢٩١/٢، والبحر ٢١٤/٦.

(٢) أي: كَلّا.

(٣) سورة المؤمنون ٩٩/٢٣ - ١٠٠ وقد تقدَّمتا.

(٤) وقد ذكرتُ اعتراض الدماميني على هذا من قبل.

(٥) ولا رجوع.

(٦) في م/١ «الزم».

(٧) أَيْ: فأُكرِمُه.

(٨) سورة الشعراء، وقد تقدمت الآيتان ٦١/٢٦ - ٦٢.

(٩) ﴿ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ليس في م/٣ و٥، و«سيهدين» ليس في م/١.

(١٠) كلّا : للرَّدْع أو الاستفتاح، فعلى الردع تقف على «كلا»، وعلى الاستفتاح تبدأ بها. انظر دسوقي ٢٠٢/١.

(١١) ولو كانت بمعنى «حقاً» لم تكسر «إِنّ».

(١٢) تقدَّمتا، وهما في سورة المدثّر: ٣١/٧٤ - ٣٢.
ونقلتُ نصَّ أبي حيان من قبل أنه رَدع عن الاستهزاء بالعدة المخصوصة، أي بجعل الملائكة تسعة عشر وهم خزنة جهنم. وذكرتُ تقدير غيره: حقاً، أو أَلَا الاستفتاحية. البحر ٣٧٨/٨.

(١) وذهب الزمخشري إلى أن يكون ردعاً لمن ينكر أن يكون إحدى الكبر نذيراً، والردع لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلُّقه بما بعدها.
عن الدماميني. انظر دسوقي ٢٠٢/١، والكشاف ٢٨٩/٣.

(٢) تفسير الطبري ١٠٢/٢٩، والرازي ٢٠٣/٢٩، والقرطبي ٨٠/١٩، وتفسير الماوردي ١٤٥/٦، والبحر المحيط ٣٧٥/٨.

(٣) سورة المدثّر: ٣٠/٧٤.

(٤) هو أبو جهل. والرواية في القرطبي، «قال ابن عباس وقتادة والضحّاك لما نزل: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ قال أبو جهل لقريش: ثكلتكم أمهاتكم! أَسْمَعُ ابن أبي كبشة يخبركم أن خزنة جهنّم تسعة عشر، وأنتم الدُّهْم - أي العدد، والشجعان. أفيعجز كل عشرة منكم أن يبطشوا بواحد منهم... وفي رواية أن الحارث بن كلدة قال: أنا أكفيكم سبعة عشر، واكفوني أنتم اثنين، وقيل: إن أبا جهل قال أفيعجز كل مئة منكم أن يبطشوا بواحد منهم، ثم تخرجون من النار؟ فنزل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً﴾.

(٥) كذا في المخطوطات «فنزلت»، ومثلها في حاشية الدسوقي. وفي المطبوع «فنزل».

(٦) أي تلك الواقعة التي هي سبب النزول.
قال الأمير: «قد علمت ما ينفي التعسُّف، وأسباب النزول تعتبر وإن لم يتضمنها الكلام» الحاشية ١٦٢/١.

(١) الآية: ﴿... وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ سورة مريم ١٩/ ٨٢.

وقرأ أبو نهيك «كَلاًّ» بفتح الكاف والتنوين، وهو مصدر كقولك: كَلّ السيفُ كَلّاً، وهو منصوب بفعل مضمر.

ونقل عن أبي نهيك قراءتان أخريان: وهي كُلاًّ بضم الكاف والتنوين، وكُلٌّ بضم الكاف والرفع.

انظر البحر ٦/ ٢١٤، والمحتسب ٢/ ٢٥، والقرطبي ١١/ ١٤٩، والكشاف ٢/ ٢٩١، والتبيان للعكبري/ ٨٨١، والرازي ٢١/ ٢٥١، والمحرر ٩/ ٥٣١، وحاشية الصبان ١/ ٢٨١، وحاشية الشهاب ٦/ ١٨٢، وبصائر ذوي التمييز، والتاج/ كلا، والإتقان ٢/ ٢٢٢، وكتابي «معجم القراءات».

(٢) في الكشاف ٢/ ٢٩١ «... ولقائل أن يقول: إن صحت هذه الرواية فهي كلا التي للردع قلب الواقف عليها ألفها نوناً كما في قواريرا».

(٣) الآية: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ الإنسان ٧٦/ ٤.

وقد رأيت أن الزمخشري لم يذكر هذه الآية، وإنما ذكر الآية/ ١٥ من هذه السورة وهي: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ﴾.

وأشار إلى هذا الأمير في الحاشية ١/ ١٦٢.

(٤) قال أبو حيان: «وأما قول الزمخشري: ولقائل أن يقول إلى آخره، فليس بجيّد؛ لأنه قال: إنها التي للردع، والتي للردع حرف، ولا وَجْهَ لقلب ألفها نوناً، ولتشبيهه بقواريرا ليس بجيد؛ لأن قواريرا اسم رُجِعَ به إلى أصله، فالتنوين ليس بدلاً في ألف، بل هو تنوين الصرف».

(٥) المصنِّف ينقل معنى نص أبي حيان، ورَدّه انتهى عند ما ذكرته في الفقرة السابقة.

(١) هذا رَدّ على شيخه أبي حيان.

(٢) أي فيما نقله أبو حيان، وفي حاشية الأمير ١٦٢/١ قوله: «في ذلك» أي في التناسب الذي ذكره أبو حيان، بل لم يعرج على الكشاف وإنما ذكر الإطلاق ووجهاً آخر بشعاً بناءً على أن القراءة لا يلزمها التوقيف، وهو أن صاحب القراءة ممن تطبع برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف، ونعوذ بالله من زلة العلام». فتأمل!

قلتُ: بل إن الأمير ومن قبله المصنّف لم يرجعا إلى البحر، وما يأتي بعدُ ينبيك بهذا.

(٣) أي الزمخشري، وهذا الذي يردُّ به المصنِّف على شيخه، ذكره أبو حيان في حديثه عن آية سورة مريم، وقراءة أبي نهيك. ولكن ابن هشام انتقل هنا إلى سورة الإنسان الآية/١٥ – ١٦ ﴿... قَوَارِيرَاْ * قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾.

قال الزمخشري: «قرئا منونين وبتنوين الأول، وبتنونيهما، وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق؛ لأنه فاصلة، وفي الثاني لإتباعه الأول» الكشاف ٢٩٨/٣.

والذي نقله عنه أبو حيان في هذا الموضع لم يخرج عن هذا قال: «وقال الزمخشري: وهذا التنوين بدل من ألف الإطلاق؛ لأنه فاصلة، وفي الثاني لإتباعه الأول، وكذا قال في قراءة من قرأ سلاسلاً بالتنوين: إنه بدل من حرف الإطلاق، أجرى الفواصل مجرى أبيات الشعر، فكما أنه يدخل التنوين في القوافي المطلقة إشعاراً بترك الترنم...» البحر ٣٩٧/٨.

وهذا موضع لم يَطَّلع عليه ابن هشام في كتاب شيخه، ولو رآه لما استدرك عليه هذا الاستدراك.

(٤) قال الأمير: «التعبير به في القرآن لا يخلو عن شيء فإنه غالب في الشعر».

(٥) أي الزمخشري.

(٦) الفجر ٤/٨٩.

وقراءة التنوين «يَسْرٍ» عن أبي الدينار الأعرابي. كما قرأ في أول السورة «والفجرٍ» بالتنوين.

وذكر الزمخشري أنه التنوين الذي يقع بدلاً من حرف الإطلاق، وذكر الشهاب أنه تنوين الترنم ألحقه بالفواصل تشبيهاً لها بالقوافي المطلقة، وهذا التنوين يدخل الفعل والحرف والمعرف بأل.

ومثل هذا تجده عند أبي حيان وابن خالويه. انظر البحر ٤٦٧/٨، والكشاف ٣٣٤/٣، وحاشية الشهاب ٣٥٧/٨، ومختصر ابن خالويه/١٧٣، وروح المعاني ١٢١/٣٠، وبصائر ذوي التمييز/كلا.

(١) جملة المادة في الجنى الداني/٥٦٨.

(٢) هي مركبة عند الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء، وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة، واختاره المالقي، وهو مذهب أبي حيان.

وذكر السيوطي في الهمع إلىأ نه قال ببساطتها شرذمة. كذا!.

انظر الجنى الداني/٥٦٨ و٥٧٣، ورصف المباني/٢٠٨، وهمع الهوامع ١٥١/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٠٤/١، والإيضاح في شرح المفصّل ١٩٧/٢، والكتاب ٤٧٤/١ و٦٧/٢.

(٣) النصّ في الجنى الداني/٥٦٨، وسرّ الصناعة ٣٠٤/١.

(٤) أي ليُؤْذِن الكلامُ من أول الأمر بالتشبيه. وانظر سرّ الصناعة ٣٠٤/١.

(٥) في المطبوع «أنّ»، وكذا في النسخ المخطوطة ما عدا الأولى.

(٦) «عليه» غير مثبت في م/٤.

(٧) وهو إنّ واسمها وخبرها.

(٨) في م/٤ «جُرَّ بها».

(٩) قال ابن جني: «... وإذا كانت غير زائدة فقد بقي النظر في «أنّ» التي دخلت عليها، هل هي مجرورة بها أو غير مجرورة؟ فأقوى الأمرين عليها عندي أن تكون «أنّ» في قولك: «كأنك زيد» مجرورة بالكاف» سر الصناعة ٣٠٤/١ - ٣٠٥.

وذهب المرادي إلى أن ما بعدها ليس في موضع جَرٍّ بها؛ لأن التركيب جعل أنّ والكاف حرفاً واحداً. الجنى الداني/٥٦٩.

(١) في م/٢ و٣ «وقال...».

(٢) انظر سرّ الصناعة ٣٠٤/١.

(٣) في م/٢ «وهو» وفي م/٤ «وهي» ثم كتب فوقه «وهو».

(٤) أي لأنها قُدِّمت عن مكانها، فقد كان دخولها على الخبر، فلما قُدِّمتْ لم تحتج إلى تعليق.

(٥) «يتعلَّق» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «تتعلّق» بالتاء من فوق.

(٦) أي للكاف مع مدخولها.

(٧) أي غير الاستقرار.

(٨) أي بدون العامل.

(٩) عطف على قوله في أول الكلام: «وهي حرف...».

وقوله: ولا هو زائد يعني أنه حرف جَرّ أصلي، ولا بُدّ من أن يكون له متعلَّق، أمّا أن يكون أصلياً ولا تعليق له فهذا أمر بعيد.

انظر الدسوقي ٢٠٣/١.

(١٠) أي قول ابن جني بعيد، ولكنه ليس بأبعد من قول الأخفش.

(١١) الأخفش.

(١٢) وهذا عطف على كلام ابن جني.

(١٣) قال السيوطي: «واختلف على هذا هل تتعلّق هذه الكاف بشيء على قولين:

أحدهما وهو الصحيح: لا؛ لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلّق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلُّق، وعلى هذا الرضي وابن عصفور، والثاني: نعم، وعليه الزجاج، قال: الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف، فإذا قلت: كأني أخوك، فالتقدير: كأخوّتي إيّاك موجودة...» همع الهوامع ١٥٢/٢.

وانظر الجنى الداني/٥٦٩.

(١) في م/٤ «أن يُقَدِّر».

(٢) قال ابن عصفور: «وما ذهب إليه أبو الفتح أظهر من جهة أن العرب لم تُظْهِر ما ادّعى أبو إسحاق إظهاره» الجنى الداني/٥٦٩.

والذي أظهره أبو إسحاق هو الخبر «كائن»، والأصل فيه أن يكون مضمراً.

(٣) هذا في مقابل قول ابن جني والزجاج، وقد اتفقا على أن ما بعدها معمول لها.

(٤) وبهذا التركيب بطل عَمَلُ الكاف الجرَّ في «أَنّ» وما بعدها.

(٥) اعتراض المصنِّف على هؤلاء الأكثرين، وعلى أثر التركيب في كأنّ.

(٦) «ذلك» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «ذاك».

(٧) ذهب الدماميني إلى أن هذا التركيب وضعي أيضاً؛ لأن واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك، وليس من الأمور التي طرأت في الاستعمال من غير أن يكون للوضع فيها مدخل.

انظر الشمني ١٩/٢، وانظر حاشية الأمير ١٦٢/١.

(٨) الإشكال هو ما استبعده من كلام الزجاج وابن جني، وما ذكره من كلام الأكثرين من أنه لا موضع لأنّ وما بعدها.

(٩) وهو رأي شيخه أبي حيان، ورأي المالقي.

(١٠) في هذا رَدّ على المالقي الذي ذهب إلى قوله إنه رأي أكثرهم قال: «وذهب أكثرهم إلى أنه بسيط» رصف المباني/٢٠٨.

= ورَدّ هذا عليه المرادي فقال: «قلتُ: وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر؛ فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب، ولعدم اشتهار القول بالبساطة قال ابن هشام: لا خلاف في أنّ «كأنّ» مركبة من أنّ وكاف التشبيه» الجنى الداني/٥٧٠.

(١) ما ذهب إليه ابن الخباز يوافق رأي الأكثرين في أنها مركبة.

(٢) أي: فخفِّف بالفتح.

(٣) قوله «لكان» أدخل اللام على جواب «إِن» وهو أسلوب مولد. دسوقي وأمير.

(٤) أي ناقص في لفظ التركيب وإن تمَّ في المعنى. حاشية الأمير. وانظر رصف المباني/٢٠٩.

(٥) في الجنى الداني/٥٧٠ «الأول التشبيه، ولم يثبت لها أكثر البصريين غيره، وقال ابن مالك: هي للتشبيه المؤكد؛ فإن الأصل: إن زيداً كالأسد، فقدّمت الكاف وفتحت أن، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به على التشبيه والتوكيد».

وفي التسهيل/٦١ «للتشبيه والتحقيق» وفي شرح الكافية الشافية/٤٧١ «وكأن للتشبيه».

وفي شرح التسهيل لابن عقيل: «وكأنّ للتشبيه. قال المصنِّف: هي للتشبيه المؤكّد...» وبقية نص المرادي فيه. انظر شرح التسهيل ١/٣٠٥.

(٦) قال الدسوقي: «ظاهر كلامه أنها للتشبيه مطلقاً كان خبرها جامداً أو مشتقاً» انظر الحاشية ١/٢٠٤.

(٧) قوله «البطليوسي» مثبت في م/٣، وساقط من بقية المخطوطات، وهو مثبت في المطبوع. ومثله في نسخة مبارك!!

(٨) أي للتشبيه.

(١) أي بخلاف ما إذا كان الخبر مشتقاً، مفرداً أو محذوفاً متعلِّقاً به جار ومجرور أو ظرف، أو جملة فعلية. وانظر جواهر الأدب/٣٩٩.

وهذا الذي ذكره المصنِّف لابن السِّيد ذكره ابن الحاجب للزجاج.

وفي شرح الرضي: «قال الزجاج: هي للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو: كأن زيداً أسد، وللشك إذا كان صفة مشتقة نحو: كأنك قائم؛ لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يُشَبَّه بنفسه.

(٢) [قال الرضي]: والأَوْلى أن يقال: هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كأنك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصِحَّ تشبيهُ أحدهما بالآخر...» شرح الكافية ٢/٣٤٥ - ٣٤٦. وهو مثبت عند الشمني ٢/٢٠، وحاشية الأمير ١/١٦٣.

وذهب المرادي أنها للتشبيه. انظر الجنى الداني/٥٧٢ - ٥٧٣.

(٣) من معاني «كأن».

(٤) وهذا المعنى ذكره الكوفيون والزجاجي، فهي عندهم بمنزلة «ظننت»، وإلى هذا ذهب ابن الطراوة وابن السِّيد.

انظر الجنى الداني/٥٧٢، والإتقان ٢١٨/٢.

(٥) ذهب أصحاب الحواشي إلى أن العطف هنا للتفسير، أو أنّ الواو بمعنى أو.

(٦) أي من الأمثلة السابقة: كأنَّ زيداً قائم... إلخ مما جاء خبر كأن فيه مشتقاً وليس اسماً جامداً.

(٧) أي على الظنّ.

(٨) انظر الجنى الداني/٥٧١، وشرح التسهيل ٣٠٥/١.

(٩) البيت للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة، وكان هشام أَجَلَّ قريش حلماً وجوداً، وقريش تؤرخ بموته كما تؤرِّخ بعام الفيل، وبملك فلان.

والشاهد في البيت أن «كأنّ» فيه للتحقيق عند الكوفيين. =

والحارث هو الحارث بن أمية الأصغر الذي يقال له ابن عبلة بن عبد شمس الشاعر الجاهلي.

وانظر البيت في شرح البغدادي ١٦٩/٤، وشرح السيوطي/٥١٥، والجنى الداني/٥٧١، همع الهوامع ١٥٠/٢، شرح التصريح ٢١٢/١، الكامل/٦٧١.

(١) أي فلا يشبه الأرض بالأرض التي ليس هو بها وإنما يشبهه بذلك لو كان في الأرض حقيقة؛ لتكون الأرض التي هو بها مشبهةً بالأرض التي ليس هو بها. شمني ٢٠/٢. ومثله عند الدسوقي، والأمير.

(٢) فكأنه قيل: لِمَ أصبح وجه الأرض مقشعراً؟ فقيل: لأن الأرض ليس بها هشام، وهذا وَجْهُ التعليل.

(٣) أي مثله في كون الكلام جاء جواباً عن سؤال مقدَّر.

(٤) أول الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ...﴾ الحج ١/٢٢.

وما أراده المصنِّف أن هنا سؤالاً مقدَّراً بعد صدر الآية، وهو لماذا تكون التقوى؟ فيجيء التعليل بعدها: لأنّ زلزلة الساعة...، ولم أجد تصريحاً بهذا فيما بين يديَّ من كتب المفسرين، ولكن ظاهر النص يؤيّده.

(٥) أي في قوله «بها» في «ليس بها هشام». فالباء ظرفية.

(٦) هذا للمرادي، قال: «وأُجيب بأنّ المعنى أَنَّ بطن مكة كان حقه أَلّا يقشعرَّ؛ لأنَّ هشاماً في أرضه، وهو قائم مقام الغيث، فلما اقشعرّ صارت أرضه كأنها ليس بها هشام فهي للتشبيه» الجنى الداني/ ٥٧١ – ٥٧٢، وانظر حاشية الأمير ١/٦٣.

(١) من أوجه إجابة المصنِّف.

(٢) وعلى هذا فقد ساغ التشبيه. وانظر حاشية الأمير ١/١٦٢، والدسوقي ١/٢٠٤.

(٣) الثالث من إجابة المصنِّف.

(٤) الكاف في «كأنّ»، أي: فالمعنى لعدم وجود هشام بها صار بطن مكة مقشعرّاً.

(٥) على الأصل قبل التركيب.

(٦) كما ذهب إليه من رأى أنها بسيطة كأبي حيّان والمالقي.

(٧) أي نظير هذا في التعليل في البيت.

(٨) الآية: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ القصص ٢٨/٨٢.
وقد ذكر المصنِّف هذه الآية في حرف الكاف، وذكر لها معنى التعليل في المجردة من ما. انظر هذا فيما تقدَّم، فهذا أحد المذاهب فيها، وانظر البحر ٧/١٣٥، والدر المصون ٦/٢٥٤، والجنى الداني/٨٤.

(٩) وهذا تقدير ابن بَرْهان. انظر شرح اللمع/٢٢٢.

(١٠) أي من معاني «كأنّ».

(١١) انظر الجنى الداني/٥٧٣ فالنصُّ فيه.

(١٢) وهو مثال ابن الأنباري الذي ذكره من قبل.

(١٣) ذكر المرادي أن هذا للحسن البصري، انظر الجنى الداني/٥٧٣، ومثله في شرح التصريح ١/٢١٢.

وذكر ابن هشام أنه اختلف في قائله على قولين: أحدهما أنه النبيّ ﷺ، والثاني أنه الحسن البصري رحمه الله، وقد جزم جماعة بهذا فلم يذكروا غيره منهم الشيخ أبو عبدالله محمد بن عمرون الحلبي =

وأبو حيان الأندلسي. انظر الأشباه والنظائر ٤/٢١.

ونسبه ابن قتيبة إلى عمر بن عبدالعزيز. انظر الشعر والشعراء/٨٤٤.

(١) ذكر هذا الحريري في المقامة الحادية عشرة، وبعده:

إلـــى الـــلـــحـــد وتـــنـــغـــطّ

وقـــد أســـلـــمـــك الـرهـــط * إلـــى أَضْـــيَـــقَ مـــن سُـــمّ

وقوله كأني بك.. أي كأني أبصرك. ومعناه: أعرف لما أشاهده من حالك اليوم كيف يكون حالك غداً، وكأني أنظر إليك على تلك الحال، وتنغطّ: تغوص.

والشاهد فيه مجيء «كأن» للتقريب.

ولم يذكره السيوطي، فصاحبه متأخّر.

انظر شرح البغدادي/١٧٤، والمقامات/٩٧ «المقامة الساويّة»، والأشباه والنظائر ٤/٣٠.

(٢) أي إعراب ما تقدّم من الأمثلة.

(٣) أي في قوله: كأنك بالشتاء مقبل، وما بعده. وانظر الأشباه والنظائر ٤/٢٢.

(٤) ويكون التقدير: كأن الشتاء مقبل. وما ذكره المصنّف هنا مثله عند المرادي في الجنى الداني/ ٥٧٣، قال: «والشتاء والفرج والدنيا والآخرة اسم كأن، والتقدير: كأن الشتاء مقبل، وكذا في البواقي».

(٥) الحذف وقع في الأول على النحو الذي ذكره، ووقع في الثاني على تقدير: كأن زمانك بالفرج آتٍ. وهو تخريج بعضهم.

انظر الجنى الداني/٥٧٣ - ٥٧٤.

(١) هذا للمرادي. قال: «ويُتَأَوَّلُ قولُ الحسن البصري على أنَّ الكاف اسم كأنّ، ولم تكن: خبرها، و«بالدنيا» متعلِّق بالخبر، والتقدير: كأنك لم تكن بالدنيا، والضمير في «تكن» للمخاطب، و«تكن» تامَّة، ويحتمل أن تكون ناقصة، والتشبيه في الحقيقة للحالين» الجنى الداني/ ٥٧٤.

(٢) على جعل الكاف للخطاب، والياء للمتكلم؛ وهما حرفان زائدان، والنص في الجنى الداني/٥٧٤ وانظر الأشباه والنظائر ٢٣/٤.

(٣) كما زيدت في «بحسبك»، وعلى هذا يكون «مقبل» هو الخبر.

(٤) عند المرادي: وخَرج بعضهم قول الحسن... الجنى الداني/٥٧٤ وبقية النص له. وكلام ابن عمرون ونقل ابن هشام له في الأشباه والنظائر ٢٧/٤.

(٥) وهو المجرور «بالشتاء».

(٦) أي بعد الجار والمجرور.

(٧) وعلى هذا التقدير يكون «تنحطُّ، ومقبل، وآت: خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة حال: أي: هو مقبل وهو آت...، والجملة حال.

قال المرادي: «والجملة بعده حال، وإن لم يَسْتَغْنِ الكلامُ عنها؛ لأنّ من الفضلات ما لا يتمُّ الكلام إلّا به...».

وفي شرح الشواهد للبغدادي ١٧٥/٤ «وتنصب «دنيا» على الحال، وإمّا على تقدير واو الحال، وكذا لم تزل فإن قيل: إن الدنيا لا يتم الكلام به والحال فضلة فالجواب أنّ من الفضلات ما لا يتم الكلام إلّا به...».

(١) في طبعة مبارك وزميله حاشية (٣): «... والقول لعمر بن عبدالعزيز».
وقد ذكرت الخلاف فيه فيما سبق.
وانظر الأشباه والنظار ٤/ ٢٨ في مسألة روايته بالواو.

(٢) هذا كلام المرادي وقد نقلته قبل قليل، ومعنى: متممة:.. أي حال لا يُستغنى عنها، فهي ليست فضلة. وانظر الأشباه والنظائر ٤/ ٢٧.

(٣) المدثر ٧٤/ ٤٩.

(٤) في شرح الشواهد للبغدادي ٤/ ١٧٦: «وقولهم: ما زلت بزيد حتى فعل، لا يتم الكلام بقولك: زيد، ومما يُبيِّن صحة الحال جواز دخول الواو، فتقول: كأنك بالشمس وقد طلعت، ونحوه ما حكي عن بعضهم كأنَّا بالدنيا [و] لم تكن، وعلى هذا يحمل قول الحريري: كأني بك تنحطٌّ، يكون بك الخبر، وتنحطٌّ: حال. هذا هو الوجه». ولم تكن: جاء في النص المثبت بدون الواو، وإثباتها هو الصواب.

(٥) هو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبدالسيد، الفقيه الحنفي النحوي الأديب الخوارزمي المعتزلي، ولد سنة ٥٣٨هـ بخوارزم، وتوفي سنة ٦١٠هـ، ويقولون إنه خليفة الزمخشري.
الترجمة في حاشية الشمني ٢/ ٢٠ ونقلها عنه الأمير في ١/ ١٦٤، وذكر السيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٣١١ أنه قرأ على الزمخشري، وبرع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، صنّف شرح المقامات وغيره.

(٦) ما أثبت عنه هنا ذكره في شرح المقامات، وعبارته في شرح شواهد البغدادي «كأني بك تنحط، أي كأني أبصرك، إلا أنه ترك الفعل لدلالة الحال وكثرة الاستعمال، ومعناه: أعرف لما أشاهد من حالك اليوم كيف يكون حالك غداً كأني أنظر إليك وأنت على تلك الحال، ومثله: مَن لي بكذا؟ يعنون: من يكفل لي به، وله نظائر» شرح الشواهد ٤/ ١٧٤. وكلام المطرزي في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠.

(١) ناقشتُ هذه المسألة مُفَصَّلة في باب «إِنّ» وانظر شرح الكافية ٣٤٦/٢، وهمع الهوامع ١٥٦/٢، والخزانة ٢٩٣/٢، ٢٩٤، والجنى الداني/٣٩٣ – ٣٩٤، وشرح المفصل ٨٤/٨.

وفي شرح الكافية الشافية/٥١٦ «ومن الكوفيين من ينصب الجزأين بليت وغيرها من أخواتها....».

(٢) قائل البيتين محمد بن ذؤيب، وهو يصف فرساً.

وقوله: تَشَوَّف: تطلَّع، والمراد نَصْبُ الأذنِ للاستماع.

وقادمة: إحدى قوادم الطير، وهي مقام ريشة، ومُحَرّفا: أي قلم مقطوط لا على جهة الاستواء.

والشاهد في البيتين نَصْبُ كأنّ الاسمَ «أذنيه»، والخبر «قادمة»

ومحمد بن ذؤيب، يعرف بالعُماني لكلمة قالها فيه دُكَيْن الراجز؛ إذ نظر إليه فقال: من هذا العماني؟، وذلك لأنه كان مصفراً مطحولاً.

وهو من مخضرمي الدولتين، عاش مئة وثلاثين سنة.

وانظر البيتين في شرح البغدادي ١٧٧/٤، وشرح السيوطي/٥١٥، والخزانة ٢٩٢/٤، وشرح الكافية الشافية/٥١٧، والخصائص ٤٣٠/٢، وشرح الحماسة للتبريزي ١٦٩/٢، والكامل/١٠٤٦، الضرائر/١٠٨.

(٣) في شرح الكافية الشافية/٥١٧ «فيخرَّج كأن أذنيه، على تقدير: كأن أذنيه يحاكيان، أو نحو ذلك».

(٤) وفي م/١ «تحكيان».

(٥) هذه ليست رواية كما ذكر المصنّف، وإنما هي كلمة الرشيد عندما أنشده هذين البيت قال له قل: تخال أذنيه...

وانظر القصّة في الكامل/١٠٤٦، ونقلها البغدادي في شرح الشواهد ١٧٧/٤، والخزانة ٢٩٢/٤.

وفي شرح الحماسة ١٦٩/٢ «وصحة إنشاده عندنا:

تخال أذنيه إذا تشوّفا * قادمة أو قلماً مُحَرّفا»

(١) ذكر هذه الرواية في شرح الحماسة وقال: «أراد قادمتان أو قلمان محرّفان» انظر ٢/١٦٩، ومثل هذا تجده في الخصائص ٢/٤٣٠ - ٤٣١، وانظر الضرائر لابن عصفور/١٠٨.

(٢) ذكر الشمني وغيره من أصحاب الحواشي أنّ الحذف للضرورة عند غير الكسائي، وأما هو فيقول بجواز حذف نون المثنى في السّعة.
انظر حاشية الشمني ٢/٢٠، والأمير ١/١٦٤.

(٣) النص في الخزانة ٤/٢٩٢، والذي عَدَّه لحناً هو المبرّد، واعترض على المبرد ابن السيد البطليوسي بأنه لا يُعَدّ لحناً، وأنه قد حكي أنّ من العرب من ينصب خبر «كأن»، ويشبهها بظننت، وساق شاهدين على ذلك.

(٤) البيت ليس لأبي نخيلة، ولعله قرأ ما في الضرائر، فقد نسبه ابن عصفور إلى أبي نخيلة، فتبعه على هذا.
قال البغدادي: «وزعم ابن الملا أن العماني كنيته أبو نخيلة وهو خلاف الواقع، وإنما هما راجزان» انظر شرح الشواهد ٤/١٨٠، وانظر الخزانة ٤/٢٩٣.

(٥) ذكر قصة هذا الإنشاد المبرّد في الكامل ونقلها عنه صاحب الخزانة.
قال المبرد «حُدِّثت أن العماني الراجز أنشد الرشيد في نعت فرس... فعلم القوم كلهم أنه قد لَحَنَ، ولم يهتدِ أحد منهم لإصلاح البيت إلّا الرشيد، فإنه قال له: قل: تخال... والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه»، الكامل/١٠٤٦، والخزانة ٤/٢٩٢.

(٦) الخبر المنقول أن الذي لَحَّنَهُ الرشيد.

(٧) نقل هذا النص البغدادي ثم قلا:
وتعقَّبه [أي تعقب ابنَ هشام] شرّاحه بأنّ هذا لا يصلح تعليلاً للوهم؛ فإن سَبْق وفاة أبي عمرو الرشيدَ لا ينافي حضور مجلسه ولو غير خليفة، إلّا أنْ يُراد وهو خليفة؛ لأن أبا عمرو توفي سنة أربع وخمسين ومئة، والرشيد إنما وُلّي الخلافة سنة سبعين ومئة» الخزانة ٤/٢٩٢.
ولم أجد في الحواشي الثلاث التي بين يديّ مثل تعليق البغدادي هذا، والحواشي على هذا الكتاب كثيرة.

(١) أي شمول جمع أفراده بالحكم.

والمادة منقولة في الإتقان ٢/٢١٨ - ٢٢٠.

(٢) الآية: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ سورة آل عمران ٣/١٨٥، وانظر الأنبياء ٢١/٣٥، والعنكبوت ٢٩/٥٧.

(٣) وإن كان هذا الجمع غير صريح كما في الآية.

(٤) سورة مريم ١٩/٩٥.

وصورة الجمع في الضمير المتصل بـ «كُلّ»، أي كل فرد.

(٥) في حاشية الأمير ١/١٦٤: «قيل: هذا أغلبيّ، وقد تعمم جزئياته نحو: «كُلُّ الطعام كان حِلّاً لبني إسرائيل» وحديث «كل الطلاق واقع إلا طلاق المعتوه» وقيل: أل جنسية؛ فيرجع في المعنى للمنكر».

وانظر حاشية الدسوقي ١/٢٠٦.

(٦) أي كُلّ جزء من أجزاء زيد.

(٧) الرغيف منكر، وكُلّ لاستغراق أفراده، وقد بدأ به حديثه عن «كل».

(٨) فقلت: أكلت كل رغيف زيدٍ.

(٩) أي «كل».

(١٠) لأن الرغيف مُعَرّف بالإضافة. فاستغرق بذلك أجزاء المفرد المعرّف. على نحو المثال المتقدّم «كُلّ زيد حسن».

(١) أي من أجل كون المفرد النكرة الواقع بعد «كل» غير مضاف إلى ما بعده، لكون «كل» فيه لاستغراق الأفراد، وَجَبَ على هذه القراءة تقدير كل قلب متكبر ليعم أفراد المتكبر...» الشمني ٢١/٢، والدسوقي ٢٠٦/١.

(٢) هو عبدالله بن أحمد بن بشر، ويقال: بشير بن ذكوان... الدمشقي، وهو شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومئة، وتوفي سنة اثنتين وأربعين ومئتين.
انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٤٠٤/١ - ٤٠٥.

(٣) الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡۖ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ سورة غافر ٣٥/٤٠.
- قرأ أبو عمرو وابن ذكوان والأعرج بخلاف عنه وابن عامر بخلاف عنه أيضاً واليزيدي وابن محيصن، وهي رواية هشام من طريق الداجوني، وقتيبة عن الكسائي «على كُلِّ قلبٍ متكبِّرٍ...» بالتنوين على الباء.
- وقرأ ابن كثير ونافع والكسائي، وحفص وشعبة، كلاهما عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب، وهي رواية الحلواني عن هشام، والصوري عن ابن ذكوان، وابن مسعود «على كُلِّ قلبِ متكبِّرٍ...» بغير تنوين، على الإضافة.
وانظر البحر ٤٦٥/٧، والإتحاف/٣٧٨ - ٣٧٩، ومعاني الفراء ٩/٣، وانظر فيه ٤٠٧/٢، وكتاب المصاحف/٧٠، والتيسير/١٩١، والرازي ٦/٢٧، ومجمع البيان ١٩٦/٢٣، والتبيان للطوسي ٩/ ٧٤، والسبعة/٥٧٠، والنشر ٣٦٥/٢، والطبري ٤٢/٢٤، والكشاف ٥٣/٣، والقرطبي ١٥/ ٣١٤، والمحرر ٤٢/١٣، ومعاني الأخفش ٤٦١/٢، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٤) تقدير: فاعل للفعل «وَجَبَ» المتقدِّم.

(٥) هذا لابن الحاجب في الأمالي النحوية ١/٣٧ - ٣٩: «... كأنه قيل: كذلك يطبع على كل قلب كل متكبر، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وحَسُنَ لظهور المعنى المراد، وبذلك ينتفي المعارض للعموم في القلب، ويحصل الموجب للعموم في المتكبر، والله أعلم بالصواب». ونقل هذا الشمنى فى الحاشية ٢/٢١.

(١) على هامش م/٣ «كان ينبغي أن يقول: ليعُمَّ أفراد المتكبِّر، كما عَمَّ كُلّ أفراد القلوب»، ومثل هذا في حاشية الدسوقي ١/٢٠٦.

(٢) «كل» مثبت في م/٢ و٣ و٥، وسقط من م/١ و٤، ومن المطبوع.

(٣) في م/٣ «ويرد» بالياء من تحت.

(٤) جاءت عند المصنِّف بالنظر لما قبلها أربعة، فهو يجعلها في الرابع بدلاً، ويأتي بيانه. وفي حاشية الأمير ١/١٦٤ وزاد ابن مالك فيه «الحال».

(٥) أي على كماله في جنسه، فكلٌّ: مؤوّلَةٌ بالمشتق، أي: الكامل؛ ولذلك جاءت هنا نعتاً للنكرة، كقولك: رأيت رجلاً كُلَّ رجل، أي رأيت رجلاً كاملاً، أو كامل صفات الرجولة، والنعت لا بد من أن يكون مشتقاً، وقد ذكرت أنها في تأويل المشتق. وانظر حاشية الأمير ١/١٦٤.

(٦) أي يماثل المنعوت.

أما في اللفظ فأن تكون حروف المضاف هي حروف المنعوت، وأما قوله معنى فالمراد به الإفراد والتذكير والتأنيث. انظر الدسوقي ١/٢٠٦.

(٧) كُلّ نعت لـ «شاةً» فهو منصوب، وقد أضيف «كُلّ» إلى لفظ «شاة»، وهو يماثل المنعوت لفظاً ومعنى، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «هو» يعود على مُقَدّر منويّ، مثل زيد، أو محمد، أو غير ذلك.

(٨) قائله الأشهب بن رُمَيْلة، وقيل هو لحُرَيْث بن مُحَفِّض.
ورواية بيت حُرَيث: فإنّ الأُلى حانت...
وقوله: حانت... من الحَيْن: وهو الهلاك، وأراد بحَيْن دمائهم كونها هَدَراً لم تُؤْخَذْ دياتُهم ولا أُخِذ بثأرهم، وقوله: يا أُمَّ خالد، ومثله يا ابنة القوم، إنما هو من عادة العرب في خطاب نسائهم به لحِثِّهنّ

= على البكاء، وكُلّ القوم: صفة للقوم للدلالة على كمالهم. وفَلْج: موضع في طريق البصرة إلى مَـكّة.
والذي: أي الذين.
والشاهد فيه مجيء «كل» نعتاً لمعرفة، فقد أُضيف إلى اسم يماثل المنعوت لفظاً ومعنى. ويُستشهد به في غير هذا الموضع على حذف النون من الذين. والأشهب بن رُمَيْلَة شاعر مخضرم، ورُمَيْلَة اسم أمه، وكان ممن يهاجي الفرزدق. أما حُرَيث: فهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤/١٨٠، وشرح السيوطي/٥١٧، والخزانة ٢/٥٠٠، ٥٠٧، والعيني ٣/٤٧٣، والكشاف ١/٤٨٢، والمحتسب ١/٨٥، وشرح المفصل ؟/١٨٥، ٣/١٥٥، والكتاب ١/٩٦، والمنصف ١/٦٧، واللسان/فلج، وأمالي الشجري ٢/٣٠٧، والقرطبي ١/٢١٢، والبحر المحيط ١/٧٦، والمحرر ١/١٢٨٥، والدر المصون ١/١٢٩.

(١) الوجه الثاني في «كل» باعتبار ما قبلها.

(٢) في الهمع ٢٠٤/٥ «ولا تؤكد نكرة مطلقاً عند البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد؛ لأنها معارف، فلا تتبع نكرة، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محددة أم لا...، وثالثها: وهو رأي الأخفش والكوفيين يجوز توكيدها إن كانت محدودة، وإلا فلا، قال ابن مالك: وهذا القول أَوْلَى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن فيه فائدة...».

وفي التسهيل/١٦٥: «وإن أفاد توكيدُ النكرة جاز وفاقاً للأخفش والكوفيين». وانظر شرح الكافية الشافية/١٧٧٦.

(٣) النكرة المحددة مثل: يوم وليلة وشهر وحول ونحوها مما يدلُّ على مدة معلومة المقدار، وغير المحددة ما يصلح للقليل والكثير مثل: حين وزمن ووقت ومدة.

انظر شرح الكافية الشافية/١١٧٥.

(٤) أي على كونها توكيداً للمعرفة والنكرة.

(٥) أي تعلّق التوكيد بكل جزء من أجزاء المؤكَّد معرفة كان أو نكرة.

(٦) ومطابقاً له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(٧) تتمة الآية: ﴿... أَجْمَعُونَ﴾ سورة الحجر ٣٠/١٥، ومثلها في سورة ص ٧٣/٣٨.

(١) يبدو أنه عند ابن مالك في شرح التسهيل، وقد أثبته السيوطي في همع الهوامع ٥/ ٢٠٠ قال: «جَوّز ابن مالك إضافتها، أي كل، إلى ظاهرٍ مثل المؤكَّد، واستدلَّ بقوله: يا أشبه الناس...».
وذكر معه بيتاً آخر للفرزدق عجزه: «وأَبْعَدُ الناس كُلِّ الناس مِن عارِ».

(٢) قائلـه عمر بن أبي ربيعة. ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل لكثير عَـزّة، وتبعه العيني. كذا ذكر البغدادي قال: وليس كذلك.
والشاهد فيه عند ابن مالك توكيد المعرفة وهو الناس بكل، وإضافة «كل» إلى الظاهر خلفاً عن الضمير.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٤/ ١٨٤، والعيني ٤/ ٨٨، وشرح السيوطي/٥١٨، وهمع الهوامع ٥/ ٢٠٠ ديوان كثير ٢/ ١٩٦ «طبعة الجزائر». ولم أجده في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ولا في ديوان كثير طبعة دار الكتاب العربي.

(٣) قال أبو حيان: «هكذا ذكر المصنِّف [ابن مالك] هذه المسألة، واستشهد عليها بالأبيات المذكورة، ولا حُجَّة فيها؛ لأن كل الناس فيه نعت لا توكيد، وهو نعت يُبَيِّن كمال المنعوت، وغَرَّ المصنِّف في الأبيات صلاحية كلهم مكان كل الناس، وحَمْلُه على النعت بمعنى الكاملين أَمْدَحُ وَأَحْسَنُ؛ إذ العموم مفهوم مما قبله، وأفاد النعت معنى غير العموم، وهو الكمال، فكأنه قال: يا أشبه الناس الكاملين، فكأنه لم يفضِّله على الناس على العموم، بل على الناس الكاملين في الحُسْن» شرح الشواهد للبغدادي ١٨٤/٤، وانظر همع الهوامع ٢٠١/٥.

وتعقّب ناظر الجيش أبا حيان، ورَدّ اعتراضه، وأنه غير ظاهر. قال البغدادي «ومنه أخذ المصنّف [ابن هشام] اعتراضه على أبي حيان». فتأمّل!!

(٤) كذا «كلاً» في المخطوطات وفي المطبوع «كل».

(١) أي قول أبي حيان. وهو في هذا يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك، وكذا فعل ناظر الجيش في رَدّه على أبي حيان.

(٢) وليس الكمال هنا مراداً.

(٣) وكل هنا لعموم الأفراد؛ فلا تكون نعتاً، وإنما هي توكيد لما قبلها.

(٤) وهو ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش. ولا يقتضي هذا التوكيد موافقة ما قبله من التعريف والتنكير.

(٥) البيت للعرجي، واسمه: عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وكان يشبِّب بامرأته الحارثية بأبيات أولها:

عوجي علينا رَبَّة الهودج إنك إلّا تفعلي تَحرَجي

وقوله: تحرجي: تأثمي، والمنهج الطريق، يقول:

بعد بعد هذا المكث الطويل لا نلتقي في خلوة، وإنما نتلاقى في الطريق.

والشاهد في البيت تأكيد النكرة «حولاً» بـ «كُلّ»

والنكرة هنا مؤقتة محدودة، وهو الحول، وهو مذهب ابن مالك تبعاً للأخفش والكوفيين.

والعَرْجي: نسبة إلى عَرْج الطائف، وهو اسم موضع كان له به مال، وهو من شعراء قريش، وممن اشتهر بالغزل، ونحا نحو عمر بن أبي ربيعة في ذلك وأجاد، وكان مشغولاً باللهو والصيد، ولم يكن له نباهة في أهله.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٧/٤، وشرح السيوطي/٥١٩، والديوان ١٧ وما بعدها.

(٦) في معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠ «رُفِعَت كُلٌّ بفيها، ولم تجعله نعتاً، ولو نصبته على ذلك وجعلت خبر إنّا فيها ومثله: قل إنّ الأمر كُلَّه لله. ترفع كله لله وتنصبه على هذا التفسير».

(٧) وفي الكشاف ٣/ ٥٦ «وقرئ كلاً على التأكيد لاسم «إنّ»، وهي معرفة والتنوين عوض عن المضاف إليه يريد: إنّا كلّنا...».

وانظر المحرر لابن عطية فقد ذهب فيها هذا المذهب ١٣/ ٥٢.

(١) الآية: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدۡ حَكَمَ بَيۡنَ ٱلۡعِبَادِ﴾ سورة غافر ٤٠/ ٤٨.

- قراءة الجماعة «إنا كُلّ» بالرفع،
- وقرأ ابن السميفع وعيسى بن عمر «إنا كُلّاً فيها».

وانظر البحر ٧/ ٤٦٩، والبيان ٢/ ٢٦٧، والكشاف ٣/ ٥٦، والقرطبي ١٥/ ٣٢١، والمحرر ١٣/ ٥٢، وحاشية الشهاب ٧/ ٣٧٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٦٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠، وشرح التصريح ٢/ ١٢٢، وإعراب النحاس ٣/ ١٤، وفتح القدير ٤/ ٤٩٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٨، ومعاني الفراء ٣/ ١٠.

(٢) في شرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٣٨٨ «ولا يستغني بنية إضافته خلافاً للفراء والزمخشري، ونقل عن الكوفيين، وعليه خَرَّج قراءة من قرأ «إنّا كلاً فيها» وأوّلها بعض المانعين على الحال من الضمير المستتر في قوله فيها، والعامل «فيها»، وقُدِّم الحال...، وبعضهم على البدل من اسم إنّ...».

(٣) احتج لهذا ابن مالك بقراءة من قرأ «والسماوات مطوياتٍ بيمينه» بنصب مطويات على الحال. وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨.

ونقل هذا التخريج أبو حيان في البحر ٧/ ٤٦٩، وذكر أنه تخريج الأخفش.

(٤) «الظرفي» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «الظرف».

(٥) هذا الذي رآه المصنِّف أجود من غيره هو رأي شيخه أبي حيان. قال في البحر ٤٦٩/٧: «والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن «كلاً» بدل من اسم «إنّ»؛ لأن كلاً يُتَصَرَّفُ فيها بالابتداء ونواسخه، وغير ذلك، فكأنه قال: إن «كلاً» بدل من اسم إنّ لأن كلاً فيها... فإن قلت: كيف يجعله بدل كُلّ من كُلّ من ضمير المتكلم وهو لا يجوز على مذهب البصريين؟ قلت: مذهب الأخفش والكوفيين جوازه، وهو الصحيح...» ولقد أخذ المصنِّف ما ذهب إليه من شيخه أبي حيان.

(١) وهذا أحد الرأيين اللذين ذكرهما ابن مالك، ولم يشر إليه المصنِّف في بداية حديثه عن «كل».

(٢) ثلاثتكم بدل من التاء في «قمتم»، وهو دالٌّ على الإحاطة.

(٣) الثالث من أوجه اعتبار ما قبل «كل».

(٤) الآيتان: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾ سورة المدثّر ٧٤/٣٨ - ٣٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ الفرقان ٢٥/٣٩ وكلاً: هنا مفعول لفعل محذوف يفسّره المذكور.

(٦) أي في الأمثلة السابقة والكلام عليها.

(٧) زيادة من م/١. وفي م/٥ «وهي ثلاثة أيضاً، الأول...».

(٨) كذا في م/٢ و٣ و٤ بزيادة «وهي»، وليس في المطبوع.

(٩) أي كحكم المضافة إلى الظاهر، من حيث عمل العوامل فيها.

(١٠) أي وجه الاتفاق في الحكم في الحالين.

(١) هو كتاب «التذكرة الأصبهانية» وهو من كتب ابن جني، ذكره ابن خلكان في الوفيات.

(٢) الآية: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ الأنعام ٦/٨٤.

(٣) «تأخيره» كذا في المخطوطات. وفي نسخة مبارك والشيخ محمد والحواشي «تأخيرها».

(٤) أي «كل» المضافة تقديراً لباشرت العامل، مع أن كلاً المضافة تقديراً بمنزلة المضافة لفظاً فلا تباشر العوامل. دسوقي ١/٢٠٧.

(٥) لأنها في المعنى منزلة منزلة «كل» المضافة إلى الضمير، وتلك لا تباشر العوامل. الشمني ٢/٢١.

(٦) الثالث من أوجهها باعتبار ما بعدها.

(٧) في م/٢ «أنه».

(٨) قال «غالباً»، مع أنها قد تكون في الغالب مؤكّدة، فإذا خرجت عن التأكيد كان الغالب أن يعمل فيها الابتداء. وقد تقدَّم فيها التوكيد، وهو الوجه الثاني باعتبار ما قبلها، وشواهده، قال الأمير «أي إذا تأثرت من غير واسطة فلا ينافي أن الأغلب التوكيد» الحاشية ١٦٥/١.

(٩) الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ آل عمران ١٥٤/٣.

(١٠) قراءة الجمهور بالنصب «كُلَّه»، تأكيداً للفظ «الأمر»، وقرأ أبو عمرو ويعقوب واليزيدي وسهل وعيسى بن عمر وابن أبي ليلى «كُلُّه» بالرفع.

ورَجَّح ابن عطية قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أمْلَكُ بلفظة «كل»، ورَدّه أبو حيان؛ لأنه لا ترجيح بين القراءتين المتواترتين، والابتداء بكل كثير في لسان العرب.

انظر البحر ٨٩/٣، والتيسير/٩١، ومشكل إعراب القرآن ١٦٤/١، ومعاني الأخفش ٢١٩/١،

(١) سورة مريم ٩٥/١٩ وتتمتها ﴿... يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ وتقدّمت قبل قليل.

(٢) قالوا لأن كونه عاملاً معنوياً فهو بمنزلة العدم، فكأنها لم تتأثر بمباشرة العوامل، فشابهت المؤكدة. انظر حاشيتي الأمير والدسوقي.

(٣) ذكر من قبل أن حكمها ألّا يعمل فيها غالباً إلا الابتداء، وهو يذكر هنا القليل، حيث يكون العامل فيها غير الابتداء، وهو ما تراه في هذا الشاهد.

(٤) عزاه أبو حيان وناظر الجيش في شرح التسهيل إلى كثير عَزّة.

كذا ذكر البغدادي.، وقد جاء تاماً مذكوراً صدره في م/٣ و٤ و٥، وذكر عجزه فقط في م/١ و٢، وذكر الشمني في ٢٢/٢ أنه جاء في بعض النسخ بكماله.

وأثبت مبارك عجزه، وكذا فعل الشيخ محمد، ثم أثبت صدره بين معقوفين.

ماد الشيء: إذا تحرّك، والدِّلاء: جمع دلو، والناهلُ: العطشان، والرَّيّان، فهو من الأضداد.

وقوله: يصدر عنه أي: عن الماء، وقوله: عليه أي المنهل.

والمعنى أن هذا الماء يتحرك ويضطرب إذا نزلت فيه الدلاء؛ ليصدر عنه كُلٌّ من تلك الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي رَيّان.

وموضع الشاهد: «كُلّها» فقد وقع فاعلاً للفعل يصدر، مع أنه مضاف إلى ضمير. وهذا قليل؛ لأن العامل لفظي.

وهذا الشاهد غير معزوٍ إلى قائل في المراجع التي ذكر فيها.

= وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٠/٤، وشرح السيوطي/٥٢١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٣٩٥/٢، وهمع الهوامع ٣٨٠/٤، وفي حاشية الصبان ٧٧/٣ «وفي نسخ عنها» فيكون راجعاً إلى البئر»، شرح الأشموني ٩٢/٢. ولم أجده في ديوان كثير ط «دار الكتاب العربي».

(١) أي: من القليل، بل من الغالب الذي ذكره، وهو قوع «كل» مبتدأً.

(٢) الشاهد في البيت وقوع «كل» اسماً لكان، وحمله ابن مالك على أنه مبتدأ، وما بعده الخبر، وقدّر في «كان» ضمير الشأن اسمها.

قال البغدادي بعد ذكر كلام ابن مالك: «ومنه أخذ المصنِّف كلامه».

انظر شرح البغدادي ١٩٠/٤، وشرح السيوطي ٥٢١/١، وشرح التسهيل ٣٩٥/٢، وشرح الأشموني ٩٢/٢، وانظر التسهيل/١٦٦ فقد غاب عن المحقق أنه جزء من بيت؛ إذ المثبت منه «كان كلنا على طاعة الرحمن» فظن أنه مثال مصنوع من أمثلة ابن مالك فلم يعلّق عليه بشيء.

(٣) فاسم كان ضمير الشأن، وكلنا: مبتدأ، خبره: على طاعة.

انظر شرح التسهيل ٣٩٥/٢.

(١) «حكمة» مثبت في م/٣، وغير مذكور في بقية المخطوطات، ولم يُشِر إلى هذا مبارك ولا الشيخ محمد، بل جاء مثبتاً عندهم من غير تعليق،ومثله في متون الحواشي.

(٢) في م/٣ «مذكّر».

(٣) أي إن كان المضاف إليه مذكراً فمعناها مثله على التذكير، وإن كان المضاف إليه مؤنثًا فمعنى «كل» كذلك، وكذا حال الإفراد والتثنية والجمع. وانظر حاشية الدسوقي ٢٠٨/١.

(٤) أي: لأجل مراعاة المعنى.

(٥) سورة القمر ٥٢/٥٤.

(٦) لفظ «طائره» مثبت في المطبوع وم/٤، وليس في بقية المخطوطات.

(٧) الآية: ﴿... طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ الإسراء ١٣/١٧.
الضمير في فعلوه وألزمناه. جاء مفرداً لإضافة «كُلّ»إلى مفرد مذكر.

(٨) تمثل أبو بكر رضي الله عنه بهذا البيت عند ما وُعِكَ بالمدينة، وكان إذا أخذته الحُمّى أنشده، وقائله: الحُكَيْم بن الحارث بن نَهيك النهشلي وهو شاعر جاهلي قُتِلَ يوم الوقيط، وهو يوم كان لبني قيس ابن ثعلبة على بني تميم.
والشِّراك: السَّيْر الذي يكون في وجه النَّعْل.
والشاهد في البيت أن «كل» أضيف إلى مفرد مذكر فكانت دالَّة على المفرد المذكر، وعاد الضمير على «كُلّ» كذلك، مفرداً مذكراً.

= وانظر شرح البغدادي ١٩٤/٤، وشرح السيوطي/٥٢٢ قال: «كذا عزاه المصنِّف إلى أبي بكر، وهو ليس قوله، وإنما أنشده متمثلاً به».

وانظر فتح الباري ٢٠٥/٧، والسيرة ٥٨٨/١.

(١) قائله كعب بن زهير.

والشاهد فيه أنه عند إضافة «كُلّ» إلى مفرد مذكر، جاء الضمير العائد مفرداً مذكّراً مثله، لأن «كُلّ» بحسب ما تضاف إليه، والضمير في «سلامته» ظاهر، وفي «محمول» مستتر أي: هو.

وكعب بن زهير صحابي جليل، وقصته في قصيدة «بانت سعاد» معروفة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٩/٤، وشرح السيوطي/٥٢٤ والديوان/١٩، وشرح بانت سعاد/٨٩.

(٢) قائل البيت لبيد، وقد تقدَّم في باب «خلا»، وكان الشاهد فيه دخول ما المصدرية على «خلا» وتعيُّن الفعلية.

والشاهد هنا إضافة «كل» إلى المفرد المذكر، وعود الضمير عليه كذلك، والضمير مستتر في باطل وزائل.

(٣) ذكر هذا البيت أبو تمام في أول حماسته لعبدالملك بن عبدالرحيم الحارثي، وقيل هو لشريح بن السموأل، ونُسِب أيضًا إلى دُكين حكاه صاحب الأغاني، وقيل هو للحلاج الحارثي.

وروايته في م/١ و٢ «اللُّوم» بتسهيل الهمز.

ومعناه: إذا المرء لم يتدنس باكتساب اللؤم واعتياده فأيُّ ملبس يلبسه بعد ذلك يكون جميلاً.

والشاهد فيه إضافة «كل» إلى مفرد مذكر، فدلّت على مفرد مذكر بحسب ما أضيف إليه. كالبيت الذي سبقه.

وعبدالملك بن عبدالرحيم الحارثي: شاعر إسلامي، والسموأل بن غريض بن عادياء أمه غسّانية، وأبوه من ولد الكاهن بن هارون بن عمران بن قريظة، وبيته بيت شعر، فهو شاعر، وأبوه شاعر، وأخوه شاعر.

انظر شرح البغدادي ٢٠٢/٤، والحماسة بشرح التبريزي ٥٦/١، وشرح السيوطي/٥٣١.

(١) هذا معطوف على قوله «مفردًا مذكراً» من قبل.

وقوله هذا على معنى أن «كلاً» مضاف لمفرد مؤنث، فيكون معناه كذلك بحسب ما يضاف إليه.

(٢) في م/١ و٥ أُخِّرَت آية المدثّر، وقُدِّمت آيةُ آل عمران.

(٣) سورة المدثّر ٣٨/٧٤ وقد تقدمت في الوجه الثالث باعتبار ما قبلها.

(٤) تقدّمت في بداية الحديث عن «كل»، وهي الآية/١٨٥ من سورة آل عمران.

(٥) مثنى : عُطف على مفرد، أي إذا أضيف « كل » إلى مثنى كان معناه كذلك. وانظر همع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٦) الشاهد في البيت إضافة كُلّ إلى مثنى وهو «رفيقي»، فعاد الضمير فيما جاء بعده عليه بالتثنية؛ لأنه بحسب ما يُضاف إليه والتقدير: كل رفيقين في أيّ رحلٍ أخوان وإن تعاطى القنا قوماهما.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٨/٤، وشرح الشواهد للسيوطي/٥٣٦، والديوان ٣٢٩/٢، وهمع الهوامع ١٣٩/١، ٣٨٢/٤، والخزانة ٣٨٤/٣، وكتاب الشعر للفارسي ١٣٣/١.

(٧) قال البغدادي: «... وأَقُول... وإنما استشكله لأنه ظنّ «قوماً» مفرداً مُنَوَّنًا، وليس كذلك وإنما «قوماهما» مثنى قوم مضاف إلى ضمير الرفيقين، وسقطت نونه للإضافة...» شرح الشواهد ٤/ ٢٠٨ واستشكل العيني البيت، وذكر أن الرفيقين ليسا باثنين معينين، وتعقّبه السيوطي فقال: «وأقول: هذا كله تخليط ومنشؤه أنه ظن أن قوماً مفرد منصوب، وإنما هو مثنى مرفوع مضاف إلى هما...»

شرح الشواهد/٥٣٧.

وقال البغدادي في الخزانة ٣٨٤/٣ «وهذا البيت مع وضوح معناه قد حَرَّفه أبو علي الفارسي في المسائل البغداديات بتنوين قوم، وزعم أنه مفرد منصوب فاختل عليه معنى البيت وإعرابه، فاحتاج إلى أَنْ صَحَّحه بتعسُّفات وتمحُّلات كان غنياً عنها، ومقامُه أعلى وَأَجَلُّ من أن يُنْسب إليه مثلُ هذا التحريف،.. وقدتبعه على هذا التحريف والتخريج ابن هشام في مغني اللبيب، ولخّص كلامه من غير أن يعزوه إليه، وأنقل لك كلامهما حتى لا تقضي العجب منهما...» وذكر البغدادي في ٣٨٦/٣ أن العيني نقل كلام ابن هشام من غير عزو إليه. =

(١) في م/١ و٣ والمطبوع: لفظًا ومعنى وإعراباً، على التقديم والتأخير.
والنص في الخزانة ٣٨٦/٣ كالمخطوطات.

(٢) ذهب الدماميني إلى أن «كل» ليست زائدة، بل هي مفيدة للعموم في الرحل كما أن الأولى مفيدة للعموم في إفراد الرفيقين، وكلاهما مراد.
قال الأمير: ومما يؤيد اعتراضه أنها لو كانت زائدة في البيت لم يحتج لتقديرها في الآية لتماثلهما في اختلاف العمومين. انظر الحاشية ١٦٦/١ - ١٦٧، وحاشية الشمني ٢/٢.

(٣) أي عكس إثباتها هنا ما جاء محذوفاً على قراءة الرفع في الآية.

(٤) سورة غافر ٣٥/٤٠ وقد تقدّمت.

(٥) ذكرت قُرّاء هذه القراءة من قبل، وأنّ التقدير الذي قَدّره وهو «على كُلِّ قلبِ كُلِّ متكبرٍ» إنما هو لابن الحاجب في الأمالي ٣٧/١ - ٣٩.

(٦) هذا نص الفارسي: «قال: تعاطى، وقد تقدَّمه اثنان، ولم يقل تعاطيا، فإن قلت إنه حذف لام الفعل من تعاطى لالتقاء الساكنين، ولم يَرُدَّه إلى أصله للضرورة، فيقول: تعاطيا، فهو قول، وهذا لضرورة عكس ما في قول امرئ القيس: لها متنتان خظاتا...» فتأمل!
وانظر الخزانة ٣٨٤/٣.

(٧) البيت لامرئ القيس وقد جاء تاماً في م/٤، وجاء بعض صدره في بقية المخطوطات والمطبوع.
= وهو يصف فرساً، ويقال: لحم خظا بظا إذا كان صلباً مكتنزاً، والمتنان: مثنى المتن، وهو الطريقة الممتدة عن يمين الصُّلب وشماله. وخظاتا: أصله: خَظَتَا. فلما حَرَّك التاء رَدَّ الألف التي هي بدل من لام الفعل، وإنما كانت حذفت لسكونها وسكون التاء، فلَما حَرَّك التاء رَدَّها فقال: خظاتا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٢١٤، والديوان/١٦٤، والخزانة ٣/٣٨٤، وشرح المفصّل ٩/٢٨، وشرح الشافية ٢/٢٣٠،و سر الصناعة/ ٤٨٤. اللسان/خظا. والمقرب ٢/١٩٢، والضرائر/٤٩، ١٠٨، والمذكر والمؤنث للفراء/٨٠.

(١) أصله خَظَا، اتصلت به تاء التأنيث فصار خَظَت بحذف الألف من «خَظَا» لسكونها وسكون التاء، فلما دخلت ألف الاثنين تحركت التاء التي كانت ساكنة بالفتح، فزالت الضرورة التي لأجلها حذفت الألف، فأثبتت مرة أخرى، فصار خظاتا، وعلى هذا قوله: خظا: فعل، وألف الاثنين: فاعل. أما إن قلنا خظاتا: مثنى أصله خظاتان وحذف النون للضرورة فلا شاهد فيه. وهذا ما ذهب إليه الفراء. وانظر سر الصناعة/٤٨٤ والديوان/١٦٤، واللسان/خظا.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «الألف»، وفي الخزانة ٣٨٦/٣ مثل نص المخطوطات.

(٣) أي جعل الفعل «تعاطى» مسنداً إلى ضمير الواحد مع أن السياق للمثنى.

(٤) «ليسا» كذا في المخطوطات، ومثلها نصّ الخزانة ٣٨٦/٣، وفي المطبوع «ليس».

(٥) اعترضه الدماميني بأنه إذا كان المراد الكثير فإن هذا يقتضي جمع الضمير. الأمير ١٦٧/١ والشمني ٢٢/٢.

(٦) تتمة الآية: ﴿... فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ الحجرات ٩/٤٩.

قال الشمني: «التنظير بالآية إنما هو لكون المثنى فيها وهو الطائفتان لم يُرَدْ به اثنان معينان، وإنما أُريدَ به التكثير، ولا يلزم من الإتيان بضمير الجماعة في الآية الإتيان به في البيت؛ لورود الضمير في الآية باعتبار غير الاعتبار الذي ورد في البيت؛ لأنه في الآية باعتبار مجموع الأفراد، وفي البيت باعتبار كل واحد» الحاشية ٢٢/٢.

(١) أي بعد أن حَمَلَ على المعنى.
وفي حاشية الدماميني: «ثم حَمَلَ على المعنى؛ إذ قال... وفي نسخة على اللفظ، فأما النسخة الأولى فظاهرة؛ لأن معنى كل بحسب ما تضاف إليه، وقد أضيفت إلى مثنى فيكون معناها مثنى، فعاد إليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار، وأما النسخة الأخرى التي هي: «ثم حَمَلَ على اللفظ» فقد يستشكل ظاهرها لأن لفظ «كل» مفرد مذكر، فكيف يعود إليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ؟ وجوابُه: أن المراد لفظ المضاف إليه «كل» وهو المعنيّ، وهذا هو معناها؛ لأنها بحسب ما تضاف إليه، فآل الأَمْرُ إلى الحمل على معنى كل وهو الاثنينيّة المستفادة من مدخولها المضاف إليه» حاشية الدماميني ٢/٢٢ - ٢٣.
قال الشمني: «لم أَرَ هذه النسخة التي أَصَّلها الشارحُ، واستظهرها، مع كثرة النسخ المحررة الحاضرة عند إقرائنا لهذا الكتاب، وزيادتها على عشر».
قلتُ: وكذلك النسخ الخمس التي بين يديّ لم يأتِ فيها ما ذكره الدماميني.
ونص الفارسي في الخزانة ٣/٣٨٥: «وكذلك تعاطى، أفرد على المعنى إذ كان لكل، ثم حَمَلَ بعد الكلام على المعنى فقال: هما أخوان».
(٢) فثنى فقال: هما أخوان، كما ثنّى في الآية عند الحمل على اللفظ فقال: «بينهما» أي: بين الطائفتين.
(٣) كذا نص الفارسي في الخزانة ٣/٣٨٤.
(٤) هذا هو الموضع الذي وَقَع فيه الفارسي، وتبعه المصنِّف. ونصُّ الفارسي في البغداديات/٤٤٤.
قال: «فأمّا قوله «قوماً» فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من القنا لأن قومهما من سببهما، وما يتعلّق بهما، ويحتمل أن يكون مفعولاً له، وكأنه قال: وإن هما تعاطا القنا للمقاومة، أي لمقاومة كل واحد منهما صاحبه ومغالبته، ويحتمل أن يكون مصدراً من باب «صنع الله» ووعد الله، على ما تقدَّم في الكلام» الخزانة ٣/٣٨٥ - ٣٨٦ وما كان يضير ابن هشام أن يذكر هذا للفارسي.
(٥) أي بدل اشتمال كما ذكر، ولم يبيّن الفارسي نوع البدل ولكن نَصّه يدل على هذا.
(٦) كذا في المخطوطات «معناه»، وفي المطبوع «معناها».

(١) الزوائد: التاء والألف. فمعنى قوماً: تقاوُماً وتغالُباً.

(٢) انظر الخزانة ٣٨٦/٣ وردّ البغدادي والدماميني.

(٣) الآية: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ النمل ٨٨/٢٧.

ويكون المفعول المطلق لفعل محذوف، وحذف الفعل لدلالة قوله «تعاطى القنا» عليه، فهو بيان لدليل المحذوف. دسوقي ٢٠٩/١.

(٤) هذا كلام الفارسي. انظر الخزانة ٣٨٥/٣.

(٥) من الاستقراء وهو التتبُّع.

(٦) قوله: «ومجموعاً» معطوف على قوله «ومثنى» أي مما تضاف إليه كُلّ ما قد يكون مجموعاً فيعود الضمير إلى كل بصورة الجمع؛ لأنها بحسب ما تضاف إليه.

(٧) الآية: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ المؤمنون ٥٣/٢٣، وانظر سورة الروم ٣٢/٣٠، ففيها قوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

(٨) تَقَدَّمَ هذا البيت في باب «أم» وباب «رُبَّ».

= والشاهد فيه هنا إضافة كل إلى جمع، وهو أناس، فكان معناها معنى الجمع؛ ولذلك عاد الضمير عليها بصورة الجمع.

(١) أي جاء ما بعد «كل» جمعاً مؤنثاً، فكان معنى «كل» معنى الجمع المؤنّث.

(٢) البيت من قصيدة لقيس بن ذريح، وذكر البغدادي الرواية الثانية التي ذكرها المصنّف فيه.
وفي الرواية الثانية «كل» مضافة إلى نكرة قال البغدادي: «فكان ينبغي أن ينشد البيت أولاً على الوجه الذي يكون به شاهداً على المقصود، ثم يقول: ويُرْوى: وكل مصيبات الزمان، وليس مما نحن فيه؛ إذ المطلوب إيراد الشاهد على الحكم المذكور، فأمّا إفادة أن البيت رُوي علىو جه لا يتأتى معه الاستشهاد على ذلك فأمر غير مقصود بالذات».
وقيس بن ذريح ينتهي نسبه إلى كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مصر، وهو رضيع الحسين ابن علي عليه السلام.
انظر الشاهد في شرح البغدادي ٢١٧/٤، شرح السيوطي/٥٣٨، شرح الحماسة ١٢٦/٣، همع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٣) كذا جاء النص في المخطوطات ما عدا الثانية، فقد جاء فيها وفي المطبوع «وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه»، وأشار الدسوقي إلى رواية المخطوطات.

(٤) وعلى هذا فالرواية الأولى «كل مصيبات الزمان» لا شاهد فيها؛ إذ الحديث عن إضافة كل إلى النكرة.

(٥) في المخطوطات «ذكرنا» كما أثبتُّه ما عدا الرابعة فقد جاء فيها «ذكرناه»، ومثلها في المطبوع.

(٦) قال ابن مالك: «ويلزم اعتبار المعنى في خبر «كل» مضافاً إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة» التسهيل/ ١٦٦ باب التوكيد.

وانظر باب الإضافة فيه ص/١٥٨، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٩٦/٢ وانظر فيه ص/٣٤٨ باب الإضافة.

(١) رَدُّ أبي حيان جاء في شرح التسهيل، ونقله البغدادي في شرح الشواهد ٢٢١/٤ قال: «وينقضُ هذا الذي قعَّدوه قول عنترة: جادت... البيت، فلو كان على ما قالوه لكان التركيب. فتركت، اعتباراً بما أُضيف إليه من النكرة، فعلى بيت عنترة يجوز: كل رجل فاضل مكرمون» انتهى.

وانظر همع الهوامع ٣٨٢/٤.

(٢) قائل البيت عنترة، وهو من معلقته، ورواية الديوان: عليها، وفي م/١ رواية «قرارة» بدلاً في «حديقة».

وذكر الرواية البغدادي. والثّرّة الواسعة مخرج الماء والغزيرة، وجادت أمطرت مطراً غزيراً والعين: مطر أيام لا يقلع، وقوله: كالدرهم: شبه بياض الماء واستدارته حين امتلأت الحديقة بالدرهم.

والقرارة: الموضع المطمئن من الأرض يجتمع فيه السيل.

انظر شرح البغدادي ٢٢٠/٤، وشرح السيوطي/٥٤١، وهمع الهوامع ٣٨٢/٤، الدر المصون ٥/ ١٤٣، والديوان/١٦، وسر الصناعة/١٨١، والكامل/٨، والبحر المحيط ١٦٠/١.

(٣) أي أبو حيان. ونصّه مثبت في همع الهوامع ٣٨٢/٤. وانظر الارتشاف/١٨١٩.

(٤) أي أعاد الضمير بصورة الجمع على «كل»، ومقتضى كلام ابن مالك أن يقول: تركت، أي: كل عين، وعلى هذا لا يجب مراعاة معنى «كل» بحسب ما أضيفت إليه، بل يجوز مراعاة المعنى في نفس الأمر.

وانظر دسوقي ٢١٠/١.

(٥) أي: ولو لاحظ المعنى لقال: تركت، لأن المعنى مفرد مؤنّث.

(٦) نظراً للمعنى في كل بحسب الإضافة إذ أضيفت هنا إلى مفرد نكرة، وقائمون نظراً لمراعاة المعنى في نفس الأمر إذ المراد من رجل هنا معنى رجال، فهو كالبيت عند قوله: تركْنَ. فالمُراعَى معنى المضاف إليه، فتارة يجمع وتارة يفرد، ولذا قال في الهمع ٣٨١/٤ «وأَوَّلُ الأقوال، وعليه ابن مالك، وجوبُ مراعاة المعنى مطلقاً...، والثاني وعليه أبو حيان: جواز الأمرين مطلقاً...» أي الإفراد والجمع.

(١) خلاف قول ابن مالك وأبي حيان. ونقل هذا السيوطي في الهمع ٣٨٣/٤.

(٢) أي مع المفرد.

(٣) أي كل فرد.

(٤) في «كلٌّ عين ثرة» فليس المراد عيناً واحدة بل الجمع.

(٥) في م/١ و٣ «تركت».

(٦) والمراد به هنا الفرد؛ ولذلك عاد ضمير «أغنى» مفرداً على «كُلّ».

(٧) وإن أراد بما بعد «كل» الجمعَ جَمَعَ؛ ولذلك أعاد الضمير على «كُلّ مُحْسِنٍ» بالجمع.

(٨) قائله غير معروف، وهو مصراع بيت من الرجز التام، أو بيت تام من مشطوره.

والكوماء: الناقة العظيمة السنام، والوَبَر معروف.

والشاهد فيه أنه جمع الضمير في «كثيرات» مع إرادة الحكم على كل واحد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٣/٤، ٣٢٧، وشرح السيوطي/٥٤٢.

(٩) أي على هذا القليل الذي يجيء فيه الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد.

(١٠) قائل البيت أبو الأسود الدؤلي، وقيل هو لمودود العنبري.

والشاهد فيه أن ابن عصفور أجاز فيه أن يكون كالبيت السابق جمع فيه الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، وذلك في قوله: كل ذي لُبّ، وكل مؤتٍ نصحه.

= وأبو الأسود هو ظالم بن عمرو بن سفيان، وهو تابعي أسلم في حياة النبي ﷺ، وولي قضاء البصرة، وكان ممن قاتل مع عليّ يوم الجمل، وكان من وجوه شيعته، ومن أكملهم رأياً وعقلاً. وهو إمام في النحو.

وانظر البيت فى شرح البغدادي ٢٢٧/٤، وشرح السيوطي/٥٤٢، والكتاب ٤٠٩/٢، الديوان/٣٣.

(١) جاء عجز البيت مع صدره في م/٣ و٤ و٥ وحاشية الدسوقي، وجاء في المطبوع تاماً ولم يشر المحققون إلى خلاف النسخ. فقد سقط عجزه من م/١ و٢.

(٢) أي أصله: مؤتين إياك فلما أضيف إلى الضمير حذفت نونه.

قال البغدادي «والحمل على هذا ممنوع؛ فإنه لم يأت ذلك عن العرب إلا في بيت «كوماء»، وهو نادر، ولا يخرج على النادر من غير ضرورة تلجئ إليه مع أنه غير متبادر إلى الذهن. وقال الدماميني: الحمل على هذا عند وجود مندوحة خلاف الأَوْلى ولاسيما قد تأيد الإفراد بقوله: نصحه، وبقوله: وما كل مؤتٍ فأفرد أيضاً...» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٨/٤.

(٣) أي الجمع في الضمير مع جعل الحكم لكل فرد.

(٤) فاطمة هي بنت الأجحم الخزاعية، ويروى البيتان لغيرها أيضاً، وقد أورد أبو تمام هذا الشعر في باب المراثي، وبين الأول والثاني بيتان لم يثبتهما المصنّف هنا.

وقولها: لا تبعدوا: هو نهي يراد به الدعاء، وبَعِد: أي هلك، والمراد بذلك هنا التحسر والتوجُّع، ولذلك استدركت بقولها: وبلى والله قد بعدوا.

وأمِروا: كثروا، من أَمِر الشيء بمعنى كثر واشتد، تقول: كل قبيلة أو كل حَيّ وإن تناسَلُوا وكثروا فمصيرهم إلى ما صار إليه حال إخوتي، فلا ينجو أحد من الموت.

والشاهد في بيتها الثاني في قولها: أَمِروا يحتمل أن يكون من الإتيان بضمير الجمع مع إرادة الحكم على كل واحد في قولها: كل ما حَيٌّ.

= وفاطمة امرأة جاهلية، وفي شرح السيوطي. بنت الأخرم، وفي شرح التبريزي الأجحم، وكذا جاء في شرح الشواهد للبغدادي قال التبريزي: «وكان أجحم هذا من سادات العرب».

انظر شرح البغدادي ٤/٢٣٠، وشرح السيوطي/٥٤٣، وشرح الحماسة ٢/١٩٠.

(١) أي الشاهد في «أمِروا».

(٢) أي احتمال قول فاطمة لجمع الضمير مع إرادة الحكم على كل فرد. وكان الأولى أن يقول: «واردو».

(٣) أي لما سبق من وجوب مراعاة معنى كل إذا أضيف لنكرة وإن كان حيّ وفريق ونحوهما يجوز في ضمائرهما الإفراد نظراً للفظ. أمير ١/١٦٩.

(٤) تقدّمت. وهي في سورة المؤمنين ٣٥/٢٣، وسورة الروم ٣٠/٣٢.

(٥) أي ليس من جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل فرد.

(٦) الآية: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ سورة غافر ٤٠/٥.

فليس المراد في الآية وهَمّ كل فرد. وجمع قوله: برسولهم، مع أن المراد الحكم على كل فرد؛ لأن الأمة جمعٌ معنىً. دسوقي ١/٢١٠.

(٧) أي نظير معنى الأمة وإرادة الجمع فيه.

(٨) الآية : ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ آل عمران ٣/١١٣.

أعاد الضمير على أمة بالجمع في «يتلون» و«هم» ويسجدون.

(١) الآية: ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ الحج ٢٢/٢٧.

قال أبو حيان: «فالظاهر عود الضمير على كل ضامر؛ لأن الغالب أن البلاد الشاسعة لا يتوصل منها إلى مكة إلا بالركوب، وقد يجوز أن يكون الضمير يشمل رجالاً وكل ضامر على معنى الجماعات والرفاق» البحر ٦/٣٦٤.

(٢) والجمع يقابل بالجمع، وفي الكشاف ٢/٣٤٦ «يأتين صفة لكل ضامر؛ لأنه في معنى الجمع».

(٣) لم أهتد إلى مثل هذا القول عند المتقدمين.

(٤) جماعة الإبل مع راعيها. وانظر اللسان.

(٥) انظر اللسان والتهذيب، والباقر جماعة البقر مع رعاتها.

(٦) أي لفظ ضامر، وإذا كان صفة لجمع فإن الضمير في يأتين يعود على الجمع المحذوف، والنص في القرطبي ١٢/٤٠ «كأنه قال: وعلى إبل «ضامرة يأتين».

(٧) أي نظير ما تقدَّم في مجيء المفرد صفة لجمعٍ معنى، وهو محذوف. ما جاء في الآية.

(٨) الآية: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ سورة البقرة ٢/٤١.

(٩) كافراً: كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «كافر».

(١٠) قال الزمخشري: «أول من كفر به، أو أول فريق أو فوج كافر به، أو لا يكن كل واحد منكم أول كافر به...» الكشاف ١/٢١٢.

وفي القرطبي: «فإن قيل: كيف قال: كافر، ولم يقل كافرين؟ قيل: التقدير ولا تكونوا أول فريق كافر به...» ١/٣٣٣.

(١) وجه الإشكال في آية الصافات أن الشيطان مفرد في اللفظ والمعنى والحكم على كل فرد من أفراده، ثم جاء الضمير في الفعل بعده مجموعاً «لا يَسَّمَّعون».

(٢) آية غافر: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍۭ ...﴾، وآية الحج: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾.

(٣) الآيات: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ الصافات ٣٧/٦ – ٨.

(٤) سترى أن المصنِّف ما جاء بشيء جديد، وأنّ ما أخذه على أبي حيان من تقصير في البحث في غير محله. وانظر تعقيب الدسوقي في ١/٢١١.

وقال الأمير: «يبعد عدم تنبهه لها، مع أن ما ذكره المصنفُ في الكشاف بل تعرّض لها أبو حيان في البحر بمثله» انظر الحاشية ١/١٦٩.

وقال الدماميني: «هذا تحامل عجيب، بل الظنّ بأبي حيان أنه ظفر بالآية وبالجواب عنها، فإن ذلك كله مذكور في الكشاف، وهو نصب عينيه».

وقال الشمني معقباً على ما ذهب إليه الدماميني: «وأقول جاز ألّا يكون في كلام المصنِّف تحامل بأن يكون معنى كلامه أن أبا حيان لم يظفر بها اعتراضاً على ابن مالك ورُدّ عليه لأنها مجاب عنها. وليس معناه أنه لم يطلع عليها، وإذا جاز أن يكون ما ذكرنا حُمِلَ عليه» الشمني ٢/٢٤.

(٥) قال أبو حيان: «لا يسمعون.. كلام منقطع مبتدأ اقتصاصاً لما عليه حال المسترقة للسمع... ولا يجوز أن يكون لا يسَّمعون صفة ولا استئنافاً جواباً لسائل سأل لم يحفظ من الشياطين؛ لأن الوصف كونهم لا يسَّمعون أو الجواب لا معنى للحفظ من الشياطين على تقديرهما؛ إذ يصح المعنى مع الوصف وحفظاً من كل شيطان مارد غير سامع أو مسمع، وكذلك لا يستقيم مع كونه جواباً...» البحر ٣٥٢/٧ – ٣٥٣، والدر المصون ٤٩٦/٥.

وانظر الكشاف ٥٩٨/٢ وحاشية الشهاب ٢٦٠/٧ قال البيضاوي: «كلام مبتدأ» قال الشهاب: «أي مستأنف استئنافاً نحوياً من غير تقدير سؤال».

(١) قال العكبري: «وموضع الجملة جر على الصفة، أو نصب على الحال أو مستأنف» التبيان/١٠٨٨.

قال السمين: «وقدوهم أبو البقاء فجوَّز أن تكون صفة، وأن تكون حالاً، وأن تكون مستأنفة، فالأوّلان ظاهرا الفساد، والثالث إن عنى به الاستئناف البياني فهو فاسد أيضاً، وإن أراد الانقطاع على ما قدّمته فهو صحيح» الدر ٤٩٦/٥.

(٢) أي على جعلها صفة أو حالاً، والمراد لا معنى يَعْتَدُّ به البلغاء؛ لأن المراد حفظ الكواكب من الشياطين عموماً، ثم استؤنف بيان حالهم الواقعي بعد الحفظ بأنهم لا يسمعون... أمير ١٦٩/١.

(٣) أي لجميع الشياطين، وهو مستفاد من كل شيطان، فالحكم عام شامل لجميع الشياطين لا لفرد واحد منهم، وسياق الآية يدل على ذلك.

(٤) رجع المصنّف هنا إلى الحديث عن «كل» باعتبار ما بعدها.

(٥) أي مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى.

(٦) سورة مريم ١٩/٩٣ - ٩٥.

(٧) هذا رَدّ على النحاة في جواز عود الضمير على اللفظ أو المعنى.

وتعقبه الدماميني بأنه وقع في صحيح البخاري الحديث: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: ومن يأبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى» فقد أعاد الضمير من خبر كل المضافة إلى المعرفة غير مفرد» الشمني ٢/٢٤ وحاشية الأمير ١/١٦٩، وانظر فتح الباري ١٧/ ١١ - ١٢.

ونص ابن هشام في همع الهوامع ٤/٣٨١.

(١) سورة مريم ١٩/٩٥ وتتمتها «فرداً» وتقدّمت مع آيتين قبلها قال أبو حيان: «وكل إذا أضيف إلى معرفة ملفوظ بها نحو كلهم وكل الناس فالمنقول أنه يجوز أن يعود الضمير مفرداً على لفظ كل، فتقول: كلكم ذاهب، ويجوز أن يكون جمعاً مراعاة للمعنى فتقول: كلكم ذاهبون». البحر ٦/ ٢٢٠. وهذا يَرُدُّ ما ذهب إليه المصنّف من وجوب إفراد الضمير، ولذلك قال الزمخشري: «وكلهم متقلِّبون في ملكوته مقهورون بقهره...، وكل واحد يأتيه يوم القيامة منفرداً ليس معه من هؤلاء المشركين أحد، وهم برآء منه» الكشاف ٢/٢٩٣.

(٢) عن أبي ذر عن النبي فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادي إني حَرّمتُ الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، يا عبادي كلكم ضالّ إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم...» والحديث طويل. وانظر صحيح مسلم ١٣٢/١٦.

وقوله: جائع هو الخبر، وفيه ضمير مفرد عائد على «كل» ١٣١/١٦٠ - ١٣٣.

(٣) قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملأان أو تملأ ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها» صحيح مسلم ١٠٠/٣.

قال الإمام النووي: «كل الناس... فمعناه كل إنسان يسعى بنفسه، فمنهم من يبيعها لله تعالى بطاعته فيعتقها من العذاب، ومنهم من يبيعها للشيطان والهوى باتباعهما فيوبقها، أَيْ: يهلكها، والله أعلم» شرح النووي على صحيح مسلم ١٠٢/٣ وقوله: يغدو هو الخبر، وفيه ضمير مفرد عائد على «كل».

(٤) عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «ألاَ كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راعٍ وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسؤول عنهم، والمرأة راعية على بيت بعلها وولده وهي مسؤولة عنهم، والعبد راعٍ على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألاَ فكلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته» صحيح مسلم ٢١٣/١٢.

(٥) عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: ربنا لك الحمد ملء السماوات والأرض وملء ما شئت من شيء بعدُ، أهل الثناء والمجد، أحقُّ ما قال العبدُ، وكُلُّنا = لك عبدٌ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجَدّ» صحيح مسلم ١٩٤/٤.

والشاهد في «لك» فهو متعلّق بالخبر «كائن»، وهو مفرد، من قوله: عبد، ولو أراد الجمع لقال «عبيد». وانظر الدسوقي ٢١١/١.

(١) أي من عود الضمير مفرداً على «كل».

(٢) الآية: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ ...﴾ سورة الإسراء ٣٦/١٧.

(٣) قال الزمخشري: «أي كل واحد منها كان مسؤولاً عنه» الكشاف ٢٣٣/٢ وقال أبو حيان: «والضمير في «عنه» عائد على «ما» من قوله ما ليس لك به علم. فيكون المعنى: إنّ كل واحد من السمع والبصر والفؤاد يُسْأَلُ عَمّا لا علم له به...» البحر ٣٧/٦.

(٤) وهو «أفعال».

(٥) قدره أبو حيان عائدًا لكل، وكذا الضمير في مسؤولاً، وجعل الضمير في «عنه» عائداً لـ «ما» انظر البحر ٣٧/٦.

(٦) هذا توجيه الزمخشري فقد قال: «عنه: في موضع الرفع بالفاعلية، أي كل واحد كان مسؤولاً عنه، فمسؤول: مسند إلى الجار والمجرور، كالمغضوب في قوله: غير المغضوب عليهم». الكشاف ٢/ ٢٣٣ وانظر إعراب النحاس ٢٤١/٢.

(٧) هذا الردّ لشيخ المصنِّف أبي حيان قال: «وهذا الذي ذهب إليه من آن «عنه» في موضع الرفع بالفاعلية، ويعني به أنه مفعول ما لم يُسَمّ فاعله لا يجوز؛ لأن الجار والمجرور وما يقوم مقام الفاعل من مفعول به ومصدر وظرف بشروطهما جارٍ مجرى الفاعل، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه فكذلك ما جرى مجراه وأقيم مقامه...، فليس «عنه مسؤولاً» كالمغضوب عليهم لتقدُّم الجار والمجرور في «عنه مسؤولاً» وتأخيره في «المغضوب عليهم». البحر ٣٧/٦.

(١) سورة مريم ٩٣/١٩ ﴿لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا﴾.
وذكر المصنِّف الآية لما قد يقال بأن الضمير عاد في «أحصاهم» جمعاً على «كل»، فذكر أن الآية جواب قسم مقدّر وليست خبراً.

(٢) انظر البحر ٢١٩/٦ - ٢٢٠ والدر المصون ٥٣٠/٤.
وقوله راجع لمن، أي: في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ...﴾ آية/٩٣.

(٣) ولذا عاد الضمير عليها بالجمع في «أحصاهم».

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فإن».

(٥) أي: كُلّ.

(٦) في همع الهوامع ٣٨٢/٤ «أوقطعت عن الإضافة لفظاً فجوَّزهما أي مراعاة اللفظ والمعنى...».
وعلى هذا فمذهب أبي حيان مراعاة اللفظ والمعنى سواء أضفت إلى نكرة أو إلى معرفة، أو قطعت عن الإضافة... دسوقي ٢١٢/١.

(٧) تتمة الآية: ﴿... فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ الإسراء ١٧/٨٤. ومراعاة لفظ كل هنا من حيث عود الضمير عليه مفرداً في «يعمل»، والبارز في «شاكلته».

(٨) الآية: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ العنكبوت ٢٩/٤٠.

أعاد الضمير في «بذنبه» مفرداً على لفظ «كل».

(٩) أي ويجوز مراعاة معنى «كُلّ» وهو الجمع، فيعود الضمير جمعاً.

(١) ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ۙ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ۚ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ الأنفال ٨/٥٤، أعاد الضمير في «كانوا» جمعاً على معنى «كل».

(٢) هنا بدأ بالردّ على أبي حيان. وقد أثبت هذا السيوطي في الهمع ٣٨٣/٤.

(٣) أي الذي أضيفت إليه كُلّ في المعنى.

(٤) أي يجوز أن تقدره مفرداً نكرة أو جمعاً معرفاً، فالضمير راجع إلى ما تقدره لا إلى اللفظ. انظر الدسوقي ٢١٢/١.

(٥) قال الأمير: «هذا على قول ابن مالك الذي رَدَّه أبو حيان» ١٧٠/١.

وتعقّب الدماميني المصنّف فقال: «قد قدَّم في المتن أن الصواب التفرقة بين إيراده الكل الإفرادي والكل المجموعي، وأطلق هنا وجوب الإفراد عند تقدير المضاف إليه مفرداً فينبغي أن يأتي بالتفصيل هنا».

ورَدّ هذا الشمني على الدماميني بالإشارة إلى أن هذا بناء على ما ذكره من مذهب ابن مالك. الحاشية ٢٤/٢.

(٦) أي: ولو قَدَّر جمعاً مُعَرَّفاً بعد «كل»...

(٧) ذكر من قبل أن الصواب عند الإضافة إلى المفرد المنكر ألا يعود إليها الضمير من خبرها إلا مفرداً، ولما خرج هنا عما ذكره فيما سبق وأجاز الجمع عند إضافة كل إلى الجمع المعرّف ذكر العلة بأنه تنبيه للفرق بين حالي المحذوفين: إفراداً منكراً وجمعاً مُعَرّفاً.

(٨) أي ما يكون فيه المقدّر مفرداً نكرة.

(٩) تقدّمت. سورة الإسراء ٨٤/١٧.

(١٠) الآية: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ سورة البقرة ٢٨٥/٢.

(١) الآيـة: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍ ۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ النور ٤١/٢٤.

(٢) وهو ما أضيف فيه «كل» إلى مقدّر، وهو جمع معرفة.

(٣) الآية: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ سورة البقرة ١١٦/٢.

قال أبو حيان: «كل: مرفوع بالابتداء والمضاف إليه محذوف، وهو عبارة عمن في السماوات والأرض...» البحر ٣٦٣/١.

(٤) الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ﴾ سورة الأنبياء ٣٣/٢١.

(٥) الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ النمل ٨٧/٢٧.

(٦) آية سورة الأنفال المتقدّمة ٥٤/٨.

(٧) «أي كلهم» سقط من م/٣.

(١) المسألة في الهمع ٣٨٢/٤ وانظر الإيضاح ٧٧/٢، ودلائل الإعجاز/٢٨٤.

(٢) أي تقدَّمها نفي لفظاً أو تقديراً كما سيأتي بيانه في أمثلة المصنّف.

(٣) أي لا إلى أصل الحكم. وفي الإيضاح ٧٧/٢ «توجّه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل».

(٤) قال الشمني: «أراد بثبوت الفعل أَعَمّ من إسناده إلى فاعله، ووقوعه على مفعوله، ولو قال: الثبوت، من غير تقييد بالفعل لكان أحسن لشموله الاسم الجامد والمشتق» الشمني ٢٤/٢، وانظر الأمير ١٧٠/١.

(٥) النفي هنا متقدِّم تقديراً وإن جاء متأخراً لفظاً.
وفي الإيضاح ٧٧/٢ «أو تقديراً بأن قدمت [أي: كل] على الفعل المنفي وأعمل فيها؛ لأن العامل رتبته التقدُّم على المعمول...».

(٦) تتبعت هذا البيت ولم أجد أحداً يكمله، أو يذكر قائله، وبدأت بشرح الشواهد للبغدادي، فذكر أنه لا يعرف له قائلاً ولا تتمة، ولم يذكره السيوطي، وقال مازن مبارك في طبعته الخامسة لمغني اللبيب: «لم نقف على تتمة البيت وقائله، وقد أهمله السيوطي في شرح الشواهد».
ورجعتُ إلى كتب البيانيين أتتبع المسألة، فوجدت الشيخ محمود محمد شاكر في «دلائل الإعجاز» يذكر بأن البيت في مغني اللبيب، وأنه على كثرة الاستشهاد به لم يُعْرَف له قائل ولا تتمة [وكنت أكتب هذه الكلمات عندما توفَّاه الله في ١٩٩٧/٨/٧، فرحمه الله رحمةً واسعةً، وأسكنه فسيح جنته]،
ثم رجعتُ أخيراً إلى كتاب «الإيضاح» للخطيب القزويني، فوجدت محمد عبدالمنعم خفاجي يذكر أن البيت لأبي العتاهية، وقد وجدتُ البيت في ديوانه ص/٢٤٢ فجزاك الله أيها الخفاجيُّ خير الجزاء وأحسنه.
انظر الإيضاح ٧٧/٢، وشرح البغدادي٤/٣٥، وهمع الهوامع ٢٨٣/٤، ودلائل الإعجاز/٢٨٤.

(١) البيت للمتنبي، وعجزه ما أثبتُّه بين معقوفين.
والشاهد فيه أن النفي هنا لسلب العموم، وقد جاءت «كل» في حيز النفي.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٧/٤، والديوان ٣٦٦/٤، ودلائل الإعجاز/٢٨٤، والإيضاح ٧٧/٢.

(٢) قال الخطيب: «وإن أخرجت [أي كُلّ] من حيزه بأن قدّمت عليه لفظاً، ولم تكن معمولة للفعل المنفي توجَّه النفي إلى أصل الفعل، وعَمَّ ما أضيف إليه...». الإيضاح ٧٧/٢ - ٧٨، وانظردلائل الإعجاز/٢٨٥.

(٣) في شرح النووي على صحيح مسلم ٦٨/٥ «السَّهو في الصلاة والسجود له»: ذكر أنه في رواية: رجل من بني سليم، وفي رواية رجل يقال له الخِرباق وكان في يده طول، وفي رواية رجل بسيط اليدين، هذا كله رجل واحد اسمه الخِرباق بن عمرو، ولقبه ذو اليدين لطول كان في يديه، وهو معنى قوله: بسيط اليدين:

ونص الحديث: «... سمعت أبا هريرة يقول: صَلّى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلَّم في ركعتين، فقام ذو اليدين فقال: أَقُصِرَت الصلاة يا رسول الله أم نَسِيتَ؟ فقال رسول الله ﷺ: كُلُّ ذلك لم يكن. فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال: أَصَدقَ ذو اليدين؟ فقالوا: نعم يا رسول الله، فأتَمَّ رسول الله ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التَّسْليم».

وفي الحديث أكثر من رواية، وليس في الروايات الأخرى قوله: «كل ذلك لم يكن» انظر صحيح مسلم ٦٧/٥ - ٧٣. والحديث في الإيضاح ٧٨/٢، وشرح الشواهد للبغدادي ٢٤١/٤، وفتح الباري ٣١٨/٤، وهمع الهوامع ٣٨٣/٤، والخزانة ١٧٤/١.

(٤) والشاهد في الحديث أن «كل» تقدّمت على النفي، فاقتضى هذا أن يكون لعموم السلب في كل ما تقدَّم.

(١) أم الخيار: هي زوج الشاعر، والذنب: أي الشيب والصلع والشيخوخة. والشاهد فيه تقدُّم كُلّ على النفي، وأن هذا يقتضي أن يكون لعموم السلب عن كل فرد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/ ٢٤٠، والخزانة ١/ ١٧٣، وشرح السيوطي/٥٤٤، والخصائص ١/ ٢٩٢، ٣/ ٦١، ٣١٠ ودلائل الإعجاز/٢٨٤، والإيضاح ٢/ ٧٨، والكتاب ١/ ٤٤، وشرح المفصل ٢/ ٣٠، ٦/ ٩٠، وأسرار البلاغة/٤٣٤، والتلخيص للقزويني/٦٩. وأمالي الشجري ١/ ٨، ٩٣، ٣٢٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٤، والديوان/١٣٢.

(٢) أي على قول البيانيين.

(٣) وهو مجيء النفي قبل «كل».

(٤) الآية: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ...﴾ سورة الحديد ٥٧/ ٢٣.

(٥) في الخزانة ١٧٤/١ «ويبعد كل البعد أن يحمل كلام سيبويه على أن «كله لم أصنع» بالرفع والنصب معناه عدم صنع المجموع، فيكون قد صنع بعضه؛ لأن معنى الحديث على خلافه في قوله: «كل ذلك لم يكن» إلى آخر ما ذكره.

ونقل الدماميني بعض هذا الكلام في الحاشية الهندية، وقال: «وكأن ابن هشام لم يقف على كلام سيبويه، فنقل تساوي المعنى في الرفع والنصب عن الشلوبين وابن مالك، ولو وقف على كلام سيبويه لم ينقل منهما».

وانظر الكتاب ٤٤/١، وحاشية الشمني ٢٥/٢، والأمير ١٧٠/١.

وفي الإيضاح/٧٩: «... وبقول أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبدالقاهر وهو أن الشاعر فصيح، والفصيح الشائع في مثل قوله نصب «كل» وليس فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادّعت عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة». =

(١) أي خلافاً لما قاله البيانيون من أنه في حالة الرفع معناه عموم السالب، وبالنصب يدل على سلب العموم، دسوقي ٢١٣/١.

(٢) ابن أبي العافية هو أبو بكر محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي، كان شيخاً فقيهاً وأديباً بارعاً عارفاً باللغة والأدب، وشاعراً مطبوعاً أصله من كُتُنْدة بمرسية. ولد سنة ٥٥٦، وتوفي بغرناطة سنة ٥٨٣. انظر بغية الوعاة ١٥٤/١.

(٣) وذلك كما قال البيانيون.

(٤) ومعهم ابن أبي العافية، من الفرق بين النصب والرفع.

(٥) أي: آية سورة الحديد التي ذكرها قبل قليل وأنها قد تشكل على قول البيانيين.

(٦) وهو الإجماع، والإجماع معارض للمفهوم.

(٧) من المسألتين في «كل»، وقد تقدَّمت الأولى في رأي البيانيين.

(٨) الآية: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ سورة البقرة ٢٥/٢.

(٩) في البحر ٩٠/١ «وكل منصوب على الظرف، وسرت إليه الظرفية من إضافته لـ «ما» المصدرية الظرفية...، و«ما أضاء» في موضع خفض بالإضافة؛ إذ التقدير كل إضاءة، وهو على حذف

= مضاف أيضاً معناه: كل وقت إضاءة، فقام المصدر مقام الظرف، كما قالوا: جئتك خفوق النجم، والعامل في كلما قوله: مشوا فيه» وكان هذا في حديثه عن الآية/ ٢٠ من سورة البقرة.

وما خرج المصنِّف عما ذكره أبو حيان.

(١) الأَوْلَى أن يقول: كل وقت رزق، كما قال أبو حيان: كل وقت إضاءة على حذف مضاف. وانظر مثل هذا في الشمني ٢٦/٢.

(٢) أي: أُنيب عن الوقت المصدرُ الصريحُ.

(٣) أي: غياب النجم.

(٤) الثاني من وجهي «ما» في «كلما».

(٥) انظر التبيان للعكبري ٣٧/١، والدر المصون ١٤١/١.

(٦) الجملة في موضع خفض على الصفة لـ «ما»؛ لأنّ «ما» اسم نكرة مَحَلُّه الجرُّ بالإضافة إلى «كل».

(٧) ليربط الصفة بالموصوف؛ إذ لا بُدّ من رابط كحال جملة الخبر والحال والصلة.

(٨) وهو كون «ما» اسماً نكرة، وما بعده صفة له.

(٩) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى ففيها «مُبَعِّدان».

وفي المطبوع «مُبْعِد» وكذا جاء ضبطها عند مبارك وزميله.

(١٠) كذا في المخطوطات «... حذف عائد الصفة...».

وفى متن حاشية الأمير ١٧١/١ «حذف الصفة».

(١) النص في متن الدسوقي: «حيث لم يُصَرَّح به في شيء» وذكر في الشرح أنه في نسخة «حيث لم يَرِد مُصَرّحاً...» ٢١٤/١.

(٢) أي لأجل القول «إن العائد محذوف دائماً» ضعيفٌ ضَعُفَ قولُ الأخفش.

(٣) في الجنى الداني/٣٣٢ «ومذهب سيبويه والجمهور أن «ما» المصدرية حرف فلا يعود عليها ضمير من صلتها.

وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم فتفتقر إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صُنْعُك، وعند الأخفش: الصنعُ الذي صَنَعْتَهُ، ورُدَّ عليه...».

(٤) أي قول الأخفش، وانظر معاني القرآن ٣٧/١.

وفي الدر المصون ١٤٥/١ «وزعم الأخفش أنها هنا موصولة، وأن المرفوع بعدها خبر مبتدأ مضمر، والجملة صلة، والتقدير: يا الذين هم الناس» والنص لشيخ السمين أبي حيان في البحر ٩٤/١.

(٥) كذا في المخطوطات ومثله في متن الدسوقي، وفي المطبوع، «موصولة».

(٦) وهذا مما يعد كون «ما» في «أعجبني ما قمت» و«أي» من: يا أيها الرجل، موصولين،إذ لم يأت لهما هنا عائد، وعائد الموصول غير ملتزم حذفه.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «مُبْعِد».
وقوله: مُبَعِّد، أي حذف العائد أبداً مُبَعِّد لما جاء عن سيبويه في بيان هذين المثالين.

(٨) تعرّض لرأي سيبويه مرة أخرى في قوله تعالى: ﴿وكلا منها رغداً﴾، وذكر أنه مذهب المحققين.
وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل.
انظر الرابع من الباب السادس.

(١) انظر الكتاب ١/١٨٦، وشرح المفصل ٢/٥٩، والمقتضب ٣/٢٦٩، وفي شرح الرضي ١/٢١٠ «واعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً... وأتيتُه ركضاً...، ثم إنه قد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية، والعامل محذوف، أي أتيته أركض ركضاً...».
وانظر شرح الكافية الشافية/٧٣٤ - ٧٣٥، والبحر المحيط ١/١٥٧ - ١٥٨، والبيان ١/٧٤، وشرح التصريح ١/٣٢٦.

(٢) هذه الجملة بين المعقوفين ثبتت في المخطوطة الرابعة، وهي غير مثبتة في بقية المخطوطات، وقد ثبتت في متن حاشية الأمير، والدسوقي، ونسخة الشيخ محمد، ومبارك.
وقد أثبتُّها هنا وإن جاءت في واحدة من المخطوطات الخمس لأنها تزيد النص بياناً.

(٣) أي العائد على المصدر، وهو الضمير في «سرته وضربته».
ورأي الأمير أنه من المناسب أن يقول الضمير. انظر الحاشية ١/١٧١.

(٤) أراد المصنف هنا أن يُردَّ على من قد يحتج عليه بحذف العائد مع جعل «ما» موصولاً في هذا المثال.

(٥) على جعل «زيد» خبراً لمبتدأ محذوف تقدير «هو»، والجملة الاسمية «هو زيد» صلة الموصول «ما»، ويكون التقدير: لا سيّ الذي هو زيد، وخبر «لا» محذوف.

انظر شرح ابن عقيل ١٦٦/١.

(٦) حذف «هو» الضمير العائد على اسم الموصول.

(٧) في م/٢ و٣ «ويُؤَنِّسُك».

أي يرضيك أن تجعل الحذف في هذا المثال شاذاً وجودُ شذوذين آخرين.

قال الأمير ١٧١/١ «أي يرضيك؛ لأن الشذوذ يجري على الشذوذ».

(١) مع أن الحذف يقع إذا طالت الصِّلة.

(٢) الوجه الأول وهو جعل «ما» من «كلما» حرفاً مصدرياً، والجملة بعده صلة.

(٣) اعترضه الدماميني بأن المصدرية توصل بالماضي والمضارع، ولا مزية لأحدهما على الآخر باعتبار الكثرة...

وتعقَّبه الشمني فقال: «وأقول: بل له مزية؛ لأن الشيء الذي يتردد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون حمله على الأكثر أقرب» حاشية الشمني ٢٦/٢ وانظر حاشية الأمير ١٧١/١.

وفي شرح الرضي ٣٨٦/٢ «وصلتها إذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكر، أو منفيّ بلم نحو: تهددني ما لم تلقني، ومعناهما الاستقبال... ويقل كونها فعلاً مضارعاً»، وانظر التسهيل/٣٧ - ٣٨.

وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة ٦٠/٣ وما بعدها، والبحر المحيط لأبي حيان ٩٠/١.

(٤) الآيـة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ سورة النساء ٥٦/٤.

وقوله: ﴿جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ مثبت في م ٢ و٤/، وغير مثبت في بقية النسخ والمطبوع.

(٥) الآية: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٠/٢.

(٦) الآية: ﴿وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُواْ مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ سورة هود ٣٨/١١.

(١) الآيــة: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓاْ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْاْ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّواْ وَٱسْتَكْبَرُواْ ٱسْتِكْبَارًا﴾ سورة نوح ٧/٧١.

(٢) هي ما المصدرية النائبة هي وصلتها عن الزمان، يعني أن المقرِّب الثاني هو كون «ما» التوقيتية شرطاً من حيث المعنى، كما أن «كلما» كذلك؛ ولأجل أن «كلما» شرط في المعنى احتيج بعدها إلى جملتين مرتبة إحداهما على الأخرى» انظر شرح الشمني ٢٦/٢.

(٣) أي ولا يجوز أن تكون «ما» التي في كلما اسم شرط كالتي يذكرها في المثال وتجزم فعلين، ولذلك قيّدها بالتوقيتيّة.

وقوله: شرطية: أي صريحة في الشرط.

(٤) قوله «أحدهما» زيادة من م/٢ و٤، وليس في بقية النسخ ولا المطبوع.

(٥) أي لأن «ما» الشرطية عامّة.

(٦) وهي «كل».

(٧) «والثاني» مثبت في م/٤، وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٨) أي «ما» الشرطية.

(٩) و«ما» في «كلما» ترد للزمان، فورودها للزمان يبعد كونها شرطية، وهذا يدل على أنها بمعنى الشرط لحاجتها إلى جملتين بعدها، لا شرطية حقيقة.

(١٠) وذلك بسبب إضافتها إلى «ما» المصدرية الظرفية والفعل بعدها.

(١١) والتقدير: عبدي حُرٌّ كلما استدعيتك...، إذ كانت الحرية ليست في وقت الاستدعاء، بل بعده.

الحواشي.

(١) أي العامل في «كل».

(٢) لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

(٣) هو علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشنيّ الأُبَّذيّ أبو الحسن، كان نحوياً بارعاً، من أحفظ أهل وقته لخلاف النحويين، ومن الواقفين على غوامض كتاب سيبويه، أقرأ بمالقة، ثم انتقل إلى غرناطة فأقرأ فيها حتى مات سنة ثمانين وستمئة.

كان غاية في الفقر على إمامته، وهو أحد شيوخ أبي حيان المعروفين.

انظر بغية الوعاة ١٩٩/٢.

(٤) أي خبر المبتدأ «كل»، وعنى الفاء التي في قوله: فإن زرتني....

(٥) الأول عائد على الموصوف وهو قوله «فيه» بعد استدعيتُك، والثاني عائد على المبتدأ من خبره وهو في قوله «بعده».

(٦) وهي جملة «استدعيتُك».

(٧) وهو جملتا الشرط.

(٨) نص أبي حيان ذكره البغدادي في شرح الشواهد ٤/٢٤٣ وقال إن أبا حيان ذكره في بحث الجوازم من شرح التسهيل قال: «... وإنما تَعَرَّضتُ لإعراب «كلما» في هذه المسائل لأن بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو الحسن بن عصفور زعم أن «كلما» في هذه المسائل مرفوعة بالابتداء، وقال لا يجوز في هذه المسائل غير ذلك... وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور تبعه عليه شيخنا أبو الحسن الأُبَّذيّ، وهذا الذي ذهبا إليه مدفوع بالسماع والقياس...».

(٩) قول الأُبّذيّ وابن عصفور.

(١٠) كذا في م/١ و٢، وفي م/٣ و٤ و٥ والمطبوع «لم يُسْمَع».

(١١) أي «كل» مضافة إلى «ما» وبعدها جملتان.

(١) أي الآيات الدالة على النصب، والذي نقله البغدادي عنه فيه الآيات التي ذكرها المصنِّف من قبل ليدل على أن أكثر ما يجيء بعدها الماضي، وانظر شرح البغدادي ٢٤٤/٤، ٢٤٥.

(٢) البيت لعمرو بن الإطنابة.

جشأت: جَبُنَتْ، جاشت النفس: اضطربت، مكانك: اسم فعل أمر، أي: اثبتي.

ومراد أبي حيان من البيت أن «كلما» في المثال الذي رفعه ابن عصفور والأبذي على الابتداء منصوب أيضاً على الظرفية كما هو الحال في البيت.

وعمرو بن الإطنابة شاعر فارس خزرجي جاهلي، ونسب إلى أمه.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٤٣/٤، والخصائص ٣٥/٣، وشرح السيوطي/٥٤٦، والخزانة ٤٢٣/١، والعيني ٤١٥/٤، وشرح المفصل ٧٤/٤، والكامل ١٤٣٤/٣.

(٣) هذا رَدٌّ على شيخه أبي حَيّان في رَدِّه على ابن عصفور والأُبّذيّ، ويرى ابن هشام أن ما ذكره أبو حيان من الآيات والبيت ليس مما يجري الحديث فيه.

(٤) أي فيما احتج فيه أبو حيان.

(٥) أي فيها، أي في «كل» من حيث نصبها على الظرفية.

والكلام فيما كان فيه ما يمنع من مثل هذا العمل، وذكر هذا البغدادي، ثم تعقّب المصنف، قال: «على أن أبا حيان أنشده للرد على ابن عصفور والأُبّذيّ، خارجاً عن محل البحث؛ لأن الكلام فيما إذا اقترن بالجواب ما يمنع من العمل فيما قبله كالفاء وإنْ.

وأقول [القول للبغدادي]: إن مراد أبي حيان أَنّ «كلما» في المثال الذي رفعاه على المبتدأ منصوب أيضاً على الظرفية كالآيات والبيت، وغلّطهما في ذلك، وهذا كلامه يدل على ما قلناه...».

وذكر نصاً طويلاً يؤيّد أنّ ما رآه في نص أبي حيان هو ما أراده لا ما فهمه ابن هشام منه.

انظر شرح الشواهد ٢٤٣/٤ - ٢٤٦، وقال بعد ذلك: «إلى هنا كلام أبي حيان، ونقلناه بطوله لأن المسألة مُحَرَّرَةٌ فيه، وليظهر أن مأخذ كلام المصنِّف منه، وأن تخطئته تَعَصُّب» فتأمّل ما صنع ابن

(١) هذا رأي البصريين فيهما، والألف فيهما كالألف في عصا ورحا.

وذهب الكوفيون إلى أنّ فيهما تثنيةً لفظيّةً ومعنويةً، وأصل «كلا» «كُلّ» فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في الزيدان والعمران، ولَزِم حذفُ نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. انظر الإنصاف/٤٣٩، المسألة/٦٢، وهمع الهوامع ١/٣٦ – ١٣٧، وشرح ابن عقيل ٣/٦٢.

(٢) أي بأن يكون الواضعُ وَضَعَهُما لاثنين نصاً من غير اشتراك كما جاء في الآيتين.

(٣) الآية: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَـٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ الكهف ١٨/٣٣.

(٤) الآية: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ الإسراء ١٧/٢٣.

(٥) «أو بالحقيقة» كذا جاء فيما بين يَدَيَّ من المخطوطات وفي المطبوع «وإمّا بالحقيقة».

(٦) أي دالّة على اثنين بالمجاز، أي التجوّز والتوسُّع كإدراج الاثنين تحت ما ذُكِرَ في البيت بعد هذا، ويحتمل أنه مجاز بيانيّ، لأنّ الواحد جزء الاثنين. الأمير ١/١٧٢.

(٧) البيت من قصيدة لعبدالله بن الزبعري قالها يوم أحد وهو مشرك يفتخر بها.

المدى: الغاية. أي لكل من الشر والخير غاية، وكلاهما مما يتوجه إليه الإنسان ويستقبله، وكلا ذلك: أي كلا الأمرين من الخير والشر، قَبَل: أي ما يقبل عليه، والقَبَل: الإقبال على الشيء من غير تهيّؤٍ له. وقيل: هو المحجة الواضحة.

= والشاهد في البيت إضافة «كلا» إلى اسم الإشارة، وهو يدل على الواحد، والأصل أن يضاف إلى ما يدل على اثنين، وقد جاز ذلك على تأويل ما ذُكِر.

وابن الزبعري كان من أشد الناس عداوة للنبي ، وكان أشعر قريش، وكان يهاجي حسان وكعباً، ثم أسلم عام الفتح، وحَسُنَ إسلامه.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٥١/٤، وشرح ابن عقيل ٦٢/٣، والسيرة ١٣٦/٢ - ١٣٧، وشرح الشواهد للسيوطي/٥٤٩، وهمع الهوامع ٢٨٣/٤، شرح التسهيل ٣٤٣/٢، وشرح الكافية الشافية/٩٣٠، وشرح الأشموني ٥١٣/١. وشرح المفصل ٣/٣، وشعره/٤١.

(١) ما ذكره هنا سبقه إليه الزمخشري فإنه قال في آية سورة البقرة التي احتج بها ابن هشام «فإن قلت: بين يقتضي شيئين فصاعداً فمن أين جاز دخوله على ذلك؟.
قلت: لأنه في معنى شيئين حيث وقع مشاراً به إلى ما ذكر من الفارض والبكر... » الكشاف ٢٢٠/١ وانظر مثل هذا عند أبي حيان في البحر ٢٥١/١.
وقال الزجاج: «وإنما جاز بين ذلك، وبين لا يكون إلا مع اثنين أو أكثر لأن ذلك ينوب عن الجمل، فتقول: ظننت زيداً قائماً فيقول القائل: ظننت ذلك» انظر معاني القرآن ١٥٠/١.

(٢) الآية: ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ سورة البقرة ٦٨/٢.
والفارض: المُسِنَّة، والبِكْر: الفتيّة، والعوان: النصف، وهي التي ولدت بطناً أو بطنين.

(٣) قال هذا في أول النص: «مضافان... إلى كلمةٍ واحدةٍ»، واحترازه بما ذَكَرَهُ لأن في البيت الإضافة إلى غير مثنى، فقد أضيف إلى المفرد، وعُطِف عليه.

(٤) البيت من قصيدة لأبي الشِّعْر الهلالي. ولم يُسَمِّ السيوطي قائله، وتبعه على ذلك مبارك وغيره. وعزا هذا البيت والقصيدة التي هو منها البغدادي في شرح الشواهد إلى أبي الشعر. وأتمه الشيخ محمد بقول: [وساعداً عند إلمام الملمات] والشاهد فيه إضافة «كلا» إلى اثنين متفرقين.

= وسبقه إلى هذا شيخه أبو حيان في شرح التسهيل: قال ابن مالك: «وقد يُفَرّق بالعطف اضطراراً» قال أبو حيان: «يعني يعطف أحد الشيئين على الآخر بالواو خاصة، فيكون في حكم المثنى، وقد رُوعي هنا أيضاً لفظها...».

وأبو الشعر نسبته إلى هلال بن عامر بن صعصعة، والظاهر أنه إسلامي في شعراء بني أمية. كذا عند البغدادي. انظر شرح الشواهد ٢٥٧/٤، وشرح ابن عقيل ٦٣/٣، وشرح السيوطي/٥٥٢، وشرح التسهيل ٣٤٤/٢، وهمع الهوامع ٣٨٤/٤، وشرح الكافية الشافية/٩٣٧ وشرح الأشموني ١٣٧/١ه.

(١) النص في همع الهوامع ٢٨٣/٤. وشرح التسهيل لابن عقيل ٣٤٣/٢ ونصه: «وذكر ابن الأنباري أن كلا تضاف إلى مفرد إذا كررت نحو: كلاي وكلاك أي كلانا وكلا زيد وكلاي، وكلاك وكلا عمرو مُحْسِنان، ومثَّل بما فيه مبنيّ كهذه. وأَشْعُرُ أن ذلك مسموع» وآخر النص لابن عقيل، وهو أن ذلك مسموع.

(٢) في الهمع ٢٨٣/٤ «وقال الكوفية: أو نكرة محدودة بناء على جواز توكيدها، سُمِعَ: كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها» وانظر شرح الأشموني ٥١٢/١.

(٣) أي: المراد بقطع يدها أنها تاركة للغزل.

(٤) أي إفراد الضمير العائد عليهما.

(٥) آية الكهف ١٨/٣٣ وقد تقدَّمت، وقد جاء فاعل «آتت» مفرداً مع أنه عائد على «كلتا الجنتين».

(١) فيعود الضمير عليهما مثنى.

(٢) أي مراعاة اللفظ والمعنى.

(٣) البيت للفرزدق، وكان جرير قد زَوّج بنته عضيدة ابن أخي امرأته وكان منقوص العضد فخلعها منه، فقال الفرزدق:

ما كان ذنب التي أقبلت تَعْتِلها ... حتى اقتحمتَ بها أُسْكُفَّةَ البابِ

كلاهما حين...

وكلاهما ضمير المثنى لعضيدة وزوجها، وزعم العيني والسيوطي أن البيت في وصف فرسين، وذكر مثل هذا مبارك في تعليقه على البيت، قال البغدادي: وهذا كما ترى لا أصل له، وكأنهم فهموه من ظاهر البيت ولم يقفوا على منشأ الشعر».

وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «جَدّ السَّيْر»، وما أثبتُّه تواترت عليه المخطوطات.

وقوله: جَدّ الجري: أي اشتد العَدْو. وفيه إسناد مجازي، والأصل: جَدّا في جريهما. أقلعا: أقلع عن الأمر أي تركه، أي أقلعا عن الجري، وقوله: رابي: في م/١ و٢ «رابِ» بلا ياء، وفيما تبقى من المخطوطات «رابي» بإثبات الباء. وهو اسم فاعل من ربا يربو، وهو النَّفَس العالي المتتابع. ورابِ أيضاً: المنتفخ.

قال البغدادي: «وهذا تمثيل وتشبيه، يقول: إن بنت جرير وزوجها افترقا حين وقعت الألفة بينهما ولم يمضيا على حالهما، كفرسين جَدّا في الجري ووقفا قبل الوصول إلى الغاية».

والشاهد في البيت: مراعاة لفظ كلا، ومراعاة معناها، أما مراعاة اللفظ ففي قوله «رابي»، فقد جاء على صورة المفرد، وأما مراعاة المعنى ففي قوله: قد أقلعا، فقد عاد الضمير على معنى «كلا» وهو مثنى.

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٤/٢٦٠، وشرح السيوطي/٢٥٢، وشرح التسهيل ٢/٣٩٤، والخصائص ٢/٤٢١، و٣/٣١٤، والإنصاف/٤٤٧، وشرح المفصل ١/٥٤، وشرح التصريح ٢/٤٣، وهمع الهوامع ١/١٣٧، والعيني ١/١٥٧، والنوادر/٤٥٣، والأحاجي النحوية/٤٣، والخزانة ١/٤٨٠، والخصائص ٢/٤٢١ والرواية فيه «حين جَدّ الحرب».

(١) أي لمراعاة اللفظ والمعنى.

(٢) في م/١ «توفي»، وفي البيت رواية: يوفي المخارم.

والمنية: الموت سواء كان بقتل أو بغيره، فهو عام والحتف: خاص بموت الفراش، ومنه: مات حتف أنفه، وهو ما تكلم به العرب في الجاهلية، ويقال في الأصل للسمك يموت في الماء ويطفو. وجمع الحتوف باعتبار الأمراض.

ويوفي: يعلو، والمخارم: جمع مَخْرِم مثل مجلس، وهو الطريق وسوادي: شخصي.

والمعنى: المنية والحتوف ترقبانه حالهما كحال من يكون فوق مرقب عالٍ لينظر من يَمُرُّ من أسفل.

وقال ابن الإنباري: إن المنية والحتوف لا تقبل منه فديةً إنما تطلب نفسه.

والشاهد فيه أنه عند أبي حيان كالبيت السابق: رُوعي فيه لفظ كلا ومعناها.

وتقدَّمت ترجمة الأسود بن يعفر في باب «أم».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٢/٤، وشرح السيوطي/٥٥٣، والمفضليات/٢١٦ «يوفي المخارم».

(٣) أي خبراً عن: إن المنية...

(٤) وهو قوله: «كلاهما يوفي المنيّة».

(٥) والخبر الثاني هو جملة «يرقبان».

(٦) أي اعتراض بين إن واسمها، وبين خبرها، وهو «يرقبان».

وتكون: «كلاهما يوفي المنية» جملة اعتراضية من مبتدأ وخبر.

(٧) كذا ورد في المفضليات، واعترض الدماميني على هذه الرواية. انظر الشمني ٢٦/٢.

(٨) أي معنى البيت أن المنية والحتوف توفي المنية فكأنه قيل إن المنية توفي نفسها وكذلك الحتوف، وهذا على رواية أبي حيان، وهو غير المراد بالبيت.

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أو كلاهما».

(٢) أي «كلاهما».

(٣) أي مبتدأ ثانياً.

(٤) مراعاة اللفظ فتقول: قائم، ومراعاة المعنى فتقول: قائمان.

(٥) وذلك مراعاة للفظ.

(٦) لأن «كليهما» توكيد، و«قائمان» هو خبر «إنّ».

(٧) جاز الوجهان: مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، فتقول: إن زيداً وعمراً كلاهما قائم، وكلاهما قائمان.

(٨) رُوعي اللفظ في «كلاهما» فجاء الخبر «مُحِبٌّ» مفرداً.

(٩) قائله عبدالله بن معاوية، وجاء في شعر للأبيرد الرياحي، وسيار بن هبيرة أحد بني ربيعة، وحارثة بن بدر، والمغيرة بن حبناء.

وحياته: نصب على الظرفية أي: في حياته، وتغانيا: من تغانى القوم إذا استغنى كل واحد منهم عن الآخر.

والشاهد فيه تعيُّن مراعاة لفظ «كلا»؛ لأن معناها: كُلٌّ مناغنيٌّ عن أخيه. يخاطب به عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن عبدالمطلب وكانا صديقين ثم تهاجرا. وعبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب كان جواداً مُمَدَّحاً شاعراً من رجال العلم، قُتِلَ سنة ١٣٤هـ.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٦٦/٤، وشرح السيوطي/٥٥٥، والكامل/٢٧٧، وهمع الهوامع ٢٨٢/٤، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢، وشرح الأشموني ٥١٢/١، واللسان/غني «المغيرة بن حبناء».

(١) تقدَّم مثل هذا في باب «كي»، وانظر التاج/كيف.
(٢) وتقدَّم هذا في الحديث عن «سوف».
(٣) مضى الحديث عنه في «كي» وقائله غير معروف. وفي شرح المفصل ٤/١١٠ فقد أراد «كيف» فحذف الفاء، وتقدّم تخريجه.
وانظر بصائر ذوي التمييز ٤/٤٠٥.
(٤) دخول حرف الجار عليه دليل على اسميته، وقد يدخل حرف الجر على كلمة ويجرُّها ولا بُدّ لها من تأويل كدخوله على الحرف المصدري: عجبتُ من أن تفعل، وقولهم: نعم السير على بئس العير، ووالله ما هي بنعم المولودة.
وانظر حاشية الأمير ١/١٧٣، وحاشية الدسوقي ١/٢١٦.
(٥) سيأتي التنبيه عند المصنف على أن دخول حرف الجر على «كيف» شاذّ.
(٦) أي على أي حالة.
(٧) في حاشية على م/١ «المراد بالأحمرين اللحم والخمر، وإذا قالوا الأَحَامِرَة أضافوا إليهما الذهب» وقيل: يقال هذا إذا أضيف إليهما الخلوق.
وفي التهذيب «في قولهم: أَهْلَكَ النساءَ الأحمران يعنون الذهب والزعفران.
أي أهلكهنّ حُبّ الحليّ والطيب» وقال غيره: يقال للذهب والزعفران الأصفران. وانظر اللسان، والتاج، والصحاح/ حمر.
(٨) أي مما يدل على أنه اسم إبدال الاسم الصريح منه، والاسم الصريح لا يُبْدَلُ إلا من اسم. قال الدماميني: «يريد بلا تأويل وإلّا ورد نحو: يعجبني أن تفعل الخير إحسانَك إلى الفقراء» الشمني ٢/٢٧.
يريد الدماميني أنه كان على المصنف أن يقول: ولإبدال الاسم الصريح من «كيف» بلا تأويل.

(١) أصحيح بدل من «كيف».

(٢) أي مما يدل على اسميته أنه يقع خبراً للفعل الناسخ وهو مباشر للفعل بدون فاصل.

(٣) كذا في المخطوطات «مباشرة»، وفي المطبوع «مباشرته».

(٤) كيف: اسم مبني على الفتح في محل نصب خبر «كان» مقدَّم.

(٥) وذكروا مثلاً آخر وهو: كيف أنت؟ وقد وقع كيف هنا خبراً عن الضمير، وهذا أيضاً مما يدل على اسميته.

والنص في التاج «ويقع خبراً قبل ما لا يستغني عنه، ككيف أنت؟ وكيف كنت؟»

(٦) لأن الحرف لا يُخْبَرُ به.

(٧) «بمباشرته للفعل» كذا في المخطوطات ما عدا م/٥ «وبمباشرةٍ للفعل» كذا جاء فيه. وفي المطبوع: «وبمباشرة الفعل».

(٨) لأن الفعل لا يدخل على الفعل إلا إذا أريد التوكيد نحو: قام قام زيد، ولم يكن بحاجة هنا إلى نفي الفعلية، لأنه لم يقل أحد إن «كيف» فعل، أو قد تقع فعلاً.

(٩) هذا مذهب البصريين فيها. فقد ذهب سيبويه إلى أنه يجازي فيها معنى لا عملاً، ويجب كون فعليها متفقي اللفظ والوزن والمعنى.

والنص في همع الهوامع ٣٢١/٤.

وفي الكتاب ٤٣٣/١ «وسألتُ الخليل عن قوله: كيف تَصْنَعْ أصنعْ، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أَكُنْ»، وانظر التاج/كيف، ففيه نص أبي حيان من الارتشاف، وانظر الارتشاف/١٨٦٨.

وانظر الإنصاف/٦٤٣ المسألة/٩١، وبصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤/كيف.

(١) أي الفعلان مختلفا اللفظ، وذكر أصحاب الحواشي أن مما لا يجوز: كيف تصلّي أصلّي. على إرادة العبادة في الأول والدعاء في الثاني؛ إذ يشترط مع اتفاق اللفظ اتفاق المعنى.

(٢) أي ولا يجوز جزم الفعلين في المثال المتقدِّم عند البصريين.

(٣) وهو من البصريين. فقد وافق الكوفيين في جزمها ما بعدها مطلقاً. انظر همع الهوامع ٣٢١/٤، والبحر المحيط ١١٩/١.

(٤) أي هي لا تجزم عند البصريين، وعِلَّةُ ذلك مخالفة أدوات الشرط... وانظر الإنصاف/٦٤٤.

(٥) أي سواء اقترنت بما أولا، فإنها تكون جازمة كبقيّة أدوات الشرط.

(٦) أي الجزم بها، نحو: كيفما تكنْ أَكُنْ.

ولم أجد من عزا هذا إلى أحد غير أن النص في الصحاح:

«وإذا ضممتَ إليه «ما» صَحّ أن يُجازى به، فتقول: كيفما تفعلْ أَفْعَلْ» وانظر التاج، وفي شرح الكافية ١١٥/٢ «وفي كلما رائحة الشرط».

(٧) الآية: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًاۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سورة المائدة ٥/٦٤.

قال أبو حيان في البحر ٣/٥٢٤ – ٥٢٥: «... بل هي في معنى الشرط كما تقول: كيف تكون أكون، ومفعول «يشاء» محذوف، وجواب كيف محذوف يدل عليه ينفق المتقدِّم كما يدل في قولك: أقوم إن قام زيد على جواب الشرط، والتقدير: ينفق كيف يشاء أن ينفق ينفق، كما تقول: كيف تشاء أن أضربك أضربك...».

وانظر حاشية الجمل ١/٥٠٩، والبرهان ٤/٣٣٢، والدر المصون ٢/٥٦٧.

(١) الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ سورة آل عمران ٣/٦.

انظر البحر ٢/٣٨٠، وحاشية الجمل ١/٢٤٢، والدر المصون ٢/١٢.

(٢) الآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ سورة الروم ٣٠/٤٨.

انظر البرهان ٤/٣٣٢.

(٣) أي حذف الجواب.

قال الشمني: «ووجه إشكاله أن الفعل الذي قبلها ليس بمماثل للفعل الذي بعدها في اللفظ والمعنى، وإنما قال: على إطلاقهم لأنه لا يشكل إذا قيد الجواب بالمذكور دون المقدّر المحذوف، ولقائل أن يقول: لا إشكال؛ لأنا لا نقدِّر الجواب فعلاً مثل الذي قبلها، وإنما نقدِّره فعلاً مضارعاً من المشيئة متعلِّقاً بالحدث الذي قبلها، والتقدير: كيف يشاء الأمور يشاء تصويركم...» الحاشية ٢/٢٧.

وانظر حاشية الأمير ١/١٧٣.

(٤) الثاني من استعمالَيْ «كيف».

(٥) أو غير حقيقي.

(٦) الآية: ﴿... وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٨.

= في البحر ١/١٢٩ «... اسم استفهام عن حال، وصحبه معنى التقرير والتوبيخ، فخرج عن حقيقة الاستفهام، وقيل صحبه الإنكار والتعجب...»، وانظر الكشاف ١/٢٠٨.

(١) أي كيف الاستفهامية.

(٢) أي قبل ما لا يستغني عن الخبر، كالاسم المبتدأ والفعل الناسخ.

(٣) أي من وقوع كيف الاستفهامية خبراً من حيث الأصل.

(٤) «كيف» في محل نصب مفعول به ثان للفعل «ظنّ»، وقد كان خبراً قبل دخول الفعل، وصورة الجملة: كيف زيد؟.

(٥) كيف: في محل نصب مفعول به ثالث للفعل «أعلم»، وقد كان خبراً قبل دخول الفعل «أعلم» وصورة الجملة «كيف فَرَسُك؟».

(٦) أي وتقع «كيف» الاستفهامية حالاً.

(٧) أي قبل ما يستغني عن الخبر، كالمثال الذي ذكره بعد هذا، وهو: كيف جاء زيد؟، فإن الفعل «جاء» لا يحتاج إلى خبر.

(٨) أي في نوع ما إذا استغنى ما بعدها عن الخبر.

(٩) في حاشية على م/٢ «لعله أراد بوقوعها مفعولاً مطلقاً أن تكون صفة لمصدر محذوف».

(١٠) ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ سورة الفيل ١٠٥/١.

وذكر الزركشي في البرهان ٣٣٢/٤ مجيئها مصدراً في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ...﴾ الفرقان ٤٥/٢٥ وقوله: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ سورة الروم ٥٠/٣٠.

= وقال الشهاب: «ونصبه على المصدرية أو الحالية، واختار الأول ابن هشام في المغني... وأما الحالية من الفاعل فممتنعة؛ لأن فيه تعالى وَصْفَه بالكيفية وهو غير جائز» انظر الحاشية ٨/ ٣٩٩، وحاشية الجمل ٥٨٧/٤.

ووجدتها على الحاليةِ والعامل فيها الفعل «فعل» في البحر والكشاف وغيرهما.

(١) وعلى هذا التقدير الأَوْلَى أن تكون «أي» صفة لمفعول مطلق.
كما نقلت من هامش الحاشية/٢ قبل قليل، ووجدتها في مشكل مكي ٢/٥١٠ ظرف زمان.

(٢) أي من فاعل «فَعَل» وهو «رَبُّك»؛ لأنه فيه وصفه بالكيفية، وهو غير جائز. وانظر تعقيب الأمير في الحاشية ١/١٧٤.

(٣) أي في كون «كيف» مفعول مطلقاً.

(٤) ﴿... وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤١/٤.
قال أبو حيان: «وكيف في موضع رفع إن كان المحذوف مبتدأ، التقدير: فكيف حال هؤلاء السابق ذكرهم، أو كيف صُنْعُهم، وهذا المبتدأ هو العامل في «إذا». أو في موضع نصب إن كان المحذوف فعلاً، أي فكيف يصنعون، أو كيف يكونون، والفعل أيضاً هو العامل في إذا...» البحر ٢٥٢/٣، وانظر الدر المصون ٣٦٥/٢، وحاشية الشهاب ١٣٨/٣.
قال الشهاب: «وكيف في محل نصب على الظرفية على القول الأصح، لا الحالية، فهو خبر مبتدأ محذوف وهو حالهم...» وانظر التبيان للعكبري/٣٥٩.

(٥) أي: أيَّ صُنْعٍ يصنعون.
وفي م/٢ و٤ «تصنعون».

(٦) وهو الفعل «يصنعون».

(٧) أي العامل. ويصبح التقدير: فكيف يصنعون إذا جئنا.. أي فكيف يصنعون وقت مجيئنا من كل أمة بشهيد.

(١) قال الأمير: «لعله اختار ذلك لأنه أقرب وأبعد عن تكلّف تقدير جواب» الحاشية ١/١٧٤.
انظر البحر ٤١٨/٢ والتبيان للعكبري ١/٢٥٠.
وارجع إلى كتاب المرحوم الشيخ عضيمة دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٨٨/١.

(٢) الآية: ﴿...لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ التوبة ٩/٨.

(٣) قال أبو حيان: «... والظاهر أن الفعل المحذوف بعدها هو من جنس أقرب مذكور لها، وحذف للعلم به في «كيف» السابقة، والتقدير: كيف لهم عهد وحالهم هذه، وقد جاء حذف الفعل بعد كيف لدلالة المعنى عليه...» البحر ٥/١٣، وانظر الكشاف ٢/٢٩، والتبيان للعكبر/٦٣٧.
وقال الشهاب: «قوله: وحذف الفعل للعلم به، أي المستفهم عنه يحذف مع كيف كثيراً، ويُدَلُّ عليه بجملة حاليّة بعده، وتقديره: كيف يكون لهم عهد، أو كيف لا تقاتلونهم ونحوه» انظر الحاشية ٤/٣٠٣.

(٤) كذا في المخطوطات ما عدا الخامسة والمطبوع فقد جاء فيها »حالهم».

(٥) قال الشمني: «إنما قيد به [أي بالحدث] لأنه لو لم يقل بدلالتها على الحدث يكون «كيف» حالاً متقدّمة على عاملها المعنوي وهو ممتنع» الحاشية ٢/٢٧.

(٦) وهي «وإن يظهروا..».

(٧) أي الضمير في «لهم».

(٨) قال سيبويه: «وكيف على أي حال؟ وأين: أيّ مكان؟ ومتى: أي حين؟ وأما حيث فمكان... وهذه الأسماء تكون ظروفاً» الكتاب ٢/٣١١. وهي كذلك عند المبرد. انظر المقتضب ٣/١٧٨، وانظر البحر ١/١١٩، والتاج/ كيف، وبصائر ذوي التمييز ٤/٤٠٢.

(٩) انظر التاج/ كيف، والبصائر ٤/٤٠٢، والبحر ١/١١٩.

(١) كذا في المخطوطات ونسخة مبارك، وعند الشيخ محمد «وبَنَوْا».

(٢) المادة مثبتة عند الفيروز آبادي في البصائر، والزبيدي في التاج، فهما ناقلان لهذه المادة عن المصنِّف.

(٣) أي نصب على الظرفية.

(٤) عند السيرافي والأخفش، وقوله: رَفْعٌ مع المبتدأ لأنه يكون خبراً عنه ونصباً مع غيره على الحاليّة أو خبر الفعل الناسخ، أو غير ذلك مما يكون في الاسم عادة.

(٥) قَدّرها سيبويه على أيّ حال. انظر الكتاب ٢/٣١١.

(٦) في شرح التسهيل ٣/٢٠٤ «قال الأخفش والسيرافي: كيف في تقدير اسم، وليست ظرفاً، والتقدير في قولك: كيف زيد؟ أصحيح زيد أم غير صحيح؟ وفي كيف جاء زيد؟ أراكباً جاء أم غير راكب؟...».

(٧) أي المطابق للفظ السؤال، وذلك أن السؤال عند سيبويه يكون صريحاً عن الظرف، وعند السيرافي والأخفش عن الخبر. الأمير ١/١٧٤.

وعلى هذا قال ابن عقيل: «وقضية هذا أنك إذا أجبت على لفظ «كيف» تقول في جواب: كيف زيد؟: على صحةٍ أو على خيرٍ، ونحو ذلك، وقد أجازه ابن الضائع وغيره، واستشهد ابن الضائع بقول رؤبة، وهو معدود في الفصحاء، وقد قيل له: كيف أنت؟ أو كيف أصبحت؟: خيرٍ، عافاك الله» بخفض خير، على تقدير حرف الجر، قال: وحرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا حيث يكثر استعماله...» شرح التسهيل ٣/٢٠٣ - ٢٠٤.

(٨) وفي الهمع ٤/٢٢٥ «قال أبو حيان: «... وجعلوا «خيرٍ» من الشاذِّ الذي لا يُقاس عليه»، وذكر قبله أن أصحابه نصُّوا على أنه لا يجوز حذف الجار.

(١) كذا في م/١ و٤ وفي البقية «وبقيَ عملُه»، وفي المطبوع «وأبقى عمله».

(٢) قال الخضراوي: «كيف عند سيبويه ظرف، وجوابه في خير ونحوه، وقولهم: صحيح محمول عنده على المعنى» شرح التسهيل ٣/٢٠٥.

(٣) عند السيرافي والأخفش، والتقدير في قولك: كيف زيد؟ أصحيح زيد أم غير صحيح؟. شرح التسهيل ٣/٢٠٤.

(٤) قال ابن مالك: «ومعناه على أي حال، فلذا تسمى ظرفاً»، التسهيل/٢٤٢.

ونصُّ ابن هشام في بصائر ذوي التمييز ٤٠٢/٤، والتاج/كيف.

والنص فيه: «وقال ابن مالك: صَدَق الأخفشُ والسيرافي، لم يقُلْ أحدٌ إنّ كيف ظرف؛ إذ ليس زماناً ولا مكاناً، نعم لما كان...».

وفي شرح التسهيل ٢٠٤/٣ «والحاصل أنها ظرف علىو جه التشبيه؛ بدليل الجواب بالجار والمجرور، وأصلها عدم الظرفية».

وانظر همع الهوامع ٢١٥/٣ - ٢١٦.

(٥) أي برفع صحيح، وهو بدل من كيف، وهذا يدل على أنّ كيف محله الرفع على الخبر، ولو كان في محل نصب على الظرفية لما جاز إبدال المرفوع وهو «صحيح» منه؛ إذ الإجماع أن البدل تابع للمبدل منه في الإعراب، ولا يُقال: أصحيحاً أم سقيماً، لتحقق البدلية. فهذا يقتضي أنه ليس ظرفاً، وهذا مما يؤيِّد ما ذهب إليه ابن مالك.

(١) سورة الغاشية ١٧/٨٨.

(٢) قال أبو حيان: «وكيف خُلِقت» جملة استفهامية في موضع البدل من الإبل. وينظرون تعَدّى إلى الإبل بواسطة «إلى»، وإلى «كيف حلقت» على سبيل التعليق، وقد تُبْدَلُ الجملةُ وفيها الاستفهام من الاسم الذي قبلها، كقوله: عرفت زيداً أبو من هو، على أصح الأقوال، على أن العرب قد أدخلت «إلى» على «كيف» فحكي عنهم أنهم قالوا: انظر إلى كيف يصنع، وكيف سؤال عن حال، والعامل فيها خلقت، وإذا عُلِّق الفعل عما فيه الاستفهام لم يبق الاستفهام على حقيقته...».
انظر البحر ٤٦٤/٨ ومن هنا أخذ ابن هشام حديثه هذا، وكذلك فعل السمين تلميذ أبي حيان، انظر الدر ٥١٥/٦.

(٣) ذكر شيخه أبو حيان أنه مسموع فيه، وذكر هذا أيضاً ابن عقيل في شرح التسهيل ٢٠٥/٣، كما ذكر فيه الجر بـ «عن»،ودخول الجار على كيف رواه قطرب. الأمير ١٧٤/١.

(٤) وتقدّم المثال: «على كيف تبيع الأحمرين».

(٥) وذلك بسبب عمله في «إلى» الجارّة للإبل.

(٦) ولأنك لو جعلت «كيف» بدلاً تصبح الجملة التي بعدها وهي «خلفت» غير مرتبطة بما قبلها؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، والمعنى: إلى كيف خلقت. وانظر الأمير ١٧٤/١، والدسوقي ١/ ٢١٩.

(٧) أي «كيف» في محل نصب على الحال، والعامل فيها ما بعدها وهو الفعل «خلقت».

(١) «متعلِّق بها» كذا في م/١ و٢، وفي م/٣ و٤ «معلَّق بها»، وفي المطبوع «مُعَلَّق». وقوله مُعَلَّق بها أي بكيف، فهو مُعَلَّق عن العمل فيما بعد الاستفهام بسبب «كيف».

(٢) كيف: نصب على الحال، وهي والفعل العامل بها بدل من الإبل، فالجملة على هذا في محل جر.

(٣) أي مثل التقدير السابق - وهو البدلية - يكون في الآية التالية.

(٤) الآية: ﴿... وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/٤٥.
قال أبو حيان: «وكيف سؤال عن حال في موضع نصب بـ «مَدَّ»، والجملة في موضع متعلَّق «ألم تر»؛ لأن «تَرَ» معلَّقة، والجملة الاستفهامية التي هي معلَّق عنها فعل القلب ليس باقياً على حقيقة الاستفهام، فالمعنى: ألم تَرَ إلى مَدّ ربك الظل» البحر ٦/٥٠٢ - ٥٠٣، وانظر الدر ٥/٢٥٦ - ٢٥٧.
وذكر مثل هذا الشهاب في حاشيته ٦/٤٢٧ ثم قال: «وكيف للاستفهام عن الحال، وقد تجرد عن الاستفهام، وتكون بمعنى الحال، نحو انظر إلى كيف تصنع، وقد جَوّزه الدماميني في هذه الآية على أنه بدل اشتمال من المجرور وهو بعيد».

(٥) ينسب هذا البيت للفرزدق وليس في ديوانه، وهو منسوب أيضاً لأعرابي من باهلة.
وذكر البغدادي أنه ينبغي أن يكون «تلتقيان» بالمثناة الفوقية لأنه مُسْنَدٌ إلى ضمير حاجة وأخرى.
قلتُ: وكذا جاءت الرواية بالتاء في المحتسب، وقال: «فقوله: كيف تلتقيان جملة في موضع نصب بدلاً من «حاجة» وحاجة، فكأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحالتين تَعَذُّرَ التقائهما...» ومن ابن جني أخذ المصنِّف البيت والتعليق عليه. وسوف يذكر نص ابن جني مرة أخرى على البيت في الجملة التابعة لمفرد.

= واعترض الدماميني على المصنِّف بأنه قد يكون أراد الاستئناف بقوله: كيف يلتقيان. ونبّه بها على سبب الشكوى.
ورَدَّ من قبله هذا ابن جني فقال: «هذا أحسن من أن نقتطع قوله: كيف تلتقيان مستأنفاً لأن هذا ضرب من هجنة الإعراب؛ لأنه إنما يشكو تعذُّر التقائهما، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما» انظر المحتسب ٢/١٦٥ - ١٦٦، وشرح البغدادي ٤/٢٧٢، والبيان والتبيين ١/٢٣٤، وشرح السيوطي/٥٥٧، وشرح الأشموني ٢/١٣٤، وشرح التصريح ٢/١٦٢ - ١٦٣، والعيني ٤/٢٠١، والخزانة ٢/٣٧٥.

(١) منهم هشام الكوفي، وهي لا تكون عنده حرف نَسَق إلا بعد نفي، أجاز: ما مررت بزيدٍ فكيف عمروٍ. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٣/٤، ومثله في همع الهوامع ٢٦٥/٥.

وقال سيبويه: «وهو رديء لا تتكلّم به العرب» ولم أهتد إلى النص في الكتاب فنقلته من الهمع ٥/ ٢٦٥.

وفي الكتاب ٢١٧/١ «ما مررت برجلٍ مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة، بمنزلة فأين راغبٌ في الصدقة. وزعم يونس أن الجر خطأ لأن أين ونحوها يبتدأ بهن، ولا يضمر بعدهن شيء...» وانظر فيه ص/٢١٩، وفي شرح التسهيل ٤٤٣/٢ «وأثبت هشام العطف بكيف بعد النفي...»، وحكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وقال سيبويه في «ما مررت بزيد فكيف أُخَيَّه: هذا رديء لا يتكلم به العرب».

وقال أبو حيان: «ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف» الهمع ٢٦٦/٥.

(٢) لم أهتد إلى ترجمة له، وضبطه بفتح الميم والهاء من المخطوطات.

(٣) قائله غير معروف.

والشاهد فيه عطف الأباعد على الأدنى بكيف، عند من ذهب إلى أن كيف تأتي للعطف.

قال البغدادي: «ولا يعرف له تتمة يستدل بها على إعراب القافية، ولا يعرف قائله أيضاً فلا يصح الاستدلال به».

ومعنى: لانت قناته: أي ساءت حاله وضعفت، وهان: ذل.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٧٣/٤، وشرح السيوطي/٥٥٧، وهمع الهوامع ٢٦٦/٥، وبصائر ذوي التمييز ٤٠٣/٤، والتاج/ كيف.

(١) أي: عطف الأباعد على الأدنى بكيف. وانظر نص ابن مالك في البصائر والتاج.

(٢) فدخل حرف العطف على «كيف» وحرف العطف لا يدخل على حرف عطف.

(٣) ويكون «الأباعد» مرفوعاً على الابتداء.
وهذا أحسن الوجوه عند البغدادي. انظر شرح الشواهد ٢٧٣/٤.

(٤) وعلى هذا التقدير تبقى «كيف» مرفوعة المحل على الخبرية.

(٥) في المطبوع «فحذف المبتدأ» وهذا غير مثبت في المخطوطات.

(٦) الآية: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ الأنفال ٦٧/٨.
وتقدّم تخريج هذه القراءة في باب «إذ»، غير أني لم أستقصِ مواضعها؛ ولذلك أثبت هذه المراجع هنا استكمالاً لما مضى:
البحر ٥١٨/٤، المحتسب ٨٠/١، الكشاف ٢٤/٢، العكبري/٦٣٢، حاشية الشهاب ٢٩٢/٤، شرح الأشموني ٥٢٧/١، فتح القدير ٢٥/٢، شرح ابن عقيل ٧٨/٣، توضيح المقاصد ٢٨١/٢، همع الهوامع ٢٩٢/٤، المحرر ٣٧٩/٦، شرح التصريح ٥٦/٢، حاشية الصبان ٤٣/١ و٢٦/٢، روح المعاني/٣٣، شرح التسهيل ٣٦٧/٢.
وتأتي هذه القراءة مرة ثالثة في «ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة» وسليمان بن مسلم بن جماز المدني مقرئ جليل ضابط، توفي بعد السبعين والمئة. انظر غاية النهاية ٣١٤/١.

(٧) وأبقى الخبر وهو كيف، والمجرور وهو الأباعد، وهو توجيه ضعيف.

(٨) أي جاءت كيف زائدة وهذا لم يقل به أحد.

(١) فهم يذهبون إلى أنها ناصبة للفعل بنفسها.

(٢) وذلك لتمييزها عن لام الابتداء؛ فإنها تكون مفتوحة. سر الصناعة/٣٢٥.

(٣) أي الذي يأتي بعد «يا» مباشرة، وذلك فرقاً بين هذه اللام واللام التي تأتي مع المستغاث له؛ إذ تكون مكسورة نحو: يا لَلّة لِلمسلمين.. وذهب ابن جني إلى أنها فُتحت لأنه منادى، والمنادى واقع موقع المضمر. سر الصناعة/٣٢٩.

(٤) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة، قرأ بضم اللام من لفظ الجلالة إتباعاً لضمة الدال قبلها، ورويت هذه القراءة عن الحسن البصري.

وذكر الفراء أنها لغة بعض ربيعة. وذكر ابن جني أنها لغة أهل البادية، وذهب الزجاج إلى أنها لغة رديئة.

وانظر البحر ١/١٨، والإبانة/١٣٦، والمحتسب ١/٣٧، ومعاني الفراء ١/٣-٤، والإنصاف/ ١٢٥، ٤٣٩، والنشر ١/٤٧، والقرطبي ١/١٣٦، والمحرر ١/١٠٠، والتبيان ١/٣١، وأمالي الشجري ٢/١٢٠، والخصائص ٢/١٤، وزاد المسير ١/١٠، واللسان والتهذيب/حمد.

(١) قال ابن جني: «ومفتوحة مع المضمر نحو الغلام لَه، وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع في أول الكلمة أن يكون متحركاً بالفتح، نحو واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ولام الابتداء...» سر الصناعة/٣٢٥، وانظر فيه ص/٣٢٦. ومعاني الحروف للرماني/٥٦.

(٢) وهو كسر لمناسبة الياء.

(٣) نصُّ ابن هشام منقول من الجنى الداني، قال المرادي: «... فإذا قلت: يا لي، احتمل أن يكون مستغاثاً به ومستغاثاً من أجله، وقد أجاز ابن جني الوجهين في قول أبي الطيب...» انظر الجنى الداني/١٠٣.

ويعيد ابن هشام هذا الكلام تحت «تنبيه» مرة أخرى فيما يأتي.

(٤) أي: أدعوك للتخلُّص من كذا. دسوقي.

(٥) على تقدير: يا قومي لك. أي: أدعوكم للتخلّص من كذا.

(٦) أي التقديرين في يا لك، ويا لي.

(٧) البيت من قصيدة للمتنبي مدح بها سيف الدولة.

وفيه رواية: ما أضنى، بالضاد المعجمة.

قال الواحدي: يقول: يا شوقي ما أبقاك فلست تنفد، ويا لي: استغاثة من الفراق، كأنه يقول: يا من لي يمنعني من ظلم الفراق، ويا دمعي ما أجراك، وحذف الكاف المنصوبة، وياء المخاطبة التي قبلها النداء.

وقوله: يا لي: استغاثة بنفسه.

والشاهد فيه إجازة ابن جني أن تكون اللام في «يا لي» لام المستغاث به، وأن تكون لام المستغاث من أجله.

= انظر شرح الشواهد البغدادي ٢٧٣/٤، والديوان ١٨٥/١، والجنى الداني/١٠٣.

ولم يذكره السيوطي، لأنه بعد عصر الاحتجاج.

(١) نص ابن عصفور في الجنى الداني/١٠٣ «وقال ابن عصفور: الصحيح عندي...».

(٢) سقط «به» من م/١ و٢ و٣، وأثبتُّه لأنه في نص المرادي والمخطوطين الآخرين.

(٣) قال الأمير: «أي لأنه لا يجوز تعدِّي فعل المضمر المتصل إلى ضمير الفاعل إلا في باب ظن وما أُلحق به...» ١/١٧٥ وعند الدسوقي: «أي للزوم تعَدّي الفعل إلى ضميرين متصلين أحدهما فاعل والثاني مفعول، وهما بمعنى واحد، وهذا ممنوع عندهم، لا يجوز إلا في الأبواب المذكورة» ١/٢٢٠.

(٤) أي هو لازم لابن عصفور؛ لأنه يرى أن اللام متعلقة بالفعل في المستغاث به.

(٥) أي وغير لازم لابن جني لأنه يعلِّق لام المستغاث به بـ «يا» لا بالفعل.

(٦) ذكر في آخر المعنى الحادي والعشرين الخلاف في تعلُّق لام المستغاث عند ابن جني وابن عصفور وغيرهم.

(٧) حكى فتح اللام الفراء عن بني سُلَيم، وتميم، قال: «وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت فيقولون: لَيَقُمْ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصبت تميم لام كي إذا قالوا: جئت لَآخُذَ حقي».
انظر معاني القرآن ١/٢٨٥، والجنى الداني/١١١، وفي/١٨٣ وحكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن أن من العرب من يفتحها مع الظاهر على الإطلاق، ولغة عكل وبلعنبر فتحها مع الفعل.
وانظر سر الصناعة/٣٢٩ - ٣٣٠.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ الأنفال ٨/٣٣.
وأما قراءة فتح اللام فهي عن أبي السمال العدوي.

(١) في الجنى الداني: «قال بعضهم: وهو معناها العام؛ لأنه لا يفارقها» انظر ص/٩٦.

(٢) عَلّق على هذا الشهاب بقوله: «ما ذكره ابن هشام غير مُهَذَّب ولا مُسَلَّم» انظر الحاشية ٣٢٤/٧.

(٣) سورة المطففين ١/٨٣.

(٤) الآية: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ سورة البقرة ١١٤/٢، وانظر المائدة ٤١/٥.

(٥) ما ذكره من قبل وقعت فيه اللام بين معنى وذات، وما ذكره هنا جاءت فيه اللام بين ذاتين، واستدرك بقوله: عذابها ليتحقق الشرط الأول، وانظر حاشية الأمير ١٧٥/١.

(٦) الواو ثابتة في المخطوطات، وسقطت من المطبوع.

(٧) الصواب أن يكون مثاله: النار للكافرين، لا كما ذكره.

وانظر الجنى الداني/٩٦.

(٨) وهي الداخلة بين ذاتين، ولا يصحُّ فيها الملك في الداخلة عليها اللام للأخرى.

(٩) الآيـة: ﴿قَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبٗا شَيۡخٗا كَبِيرٗا فَخُذۡ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ يوسف ١٢/٧٨.

(١) آية الميراث: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ...﴾ النساء ٤/١١.

(٢) في م/١ «لخُبَيْب» كذا.

وحبيب هو أبو تمام الطائي. وقد وقعت اللام هنا بين معنى وذات وقد تعقبه الدماميني، ورأى أنه من القسم الأول وهو الاستحقاق، وكذا المثال الذي بعده. انظر الشمني ٢/٢٩، والأمير ١/١٧٧.

(٣) في م/٣ «ما دمت لي». وذكر المرادي هذا المثال لشبه الملك. الجنى/٩٦.

(٤) قال الزجاجي: «لام الملك مُوصِلَةٌ لمعنى المِلْك إلى المالك، وهي متَّصلة بالمالك لا المملوك...» اللامات/٤٧.

(٥) الآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُۥ ...﴾ سورة البقرة ٢٥٥/٢، ووردت في سور أخرى.

(٦) هو المالقي في رصف المباني/٢١٨ وانظر همع الهوامع ٢٠٠/٤.

وقال المرادي: «المِلْك... وقد جعله بعضهم أصل معانيها، والظاهر أنَّ أصل معانيها الاختصاص، وأما المِلك فهو من أنواع الاختصاص، وهو أقوى أنواعه، وكذلك الاستحقاق؛ لأن من استحقَّ شيئًا فقد حصل له به نوع اختصاص» الجنى الداني/٩٦.

(٧) أي الملك، والاستحقاق.

(٨) في المطبوع «ونحوها» ومثله في م/٣ و٤.

(١) أي يُرَجِّح جعل الاختصاص أصلاً للملك والاستحقاق.

(٢) وهو خلاف الأصل، وتكون لعشرين معنىً بدلاً من أثنين وعشرين. وفي الشمني ٢٩/٢ «والصحيح ما قاله سيبويه من أنها للاستحقاق، وهو معناها الخاص لأنه لا يفارقها، وإنما جعلت للملك لأنه ضَرْب من الاستحقاق، وقد يدخلها مع ذلك معان أخر» وهذا النصُّ للمرادي في شرح التسهيل. كذا عن الشمني، وانظر قريباً من هذا في الجنى الداني/٩٦.

(٣) أي وأنه يُرَجِّحه أنه إذا قيل...

(٤) وهو اللام.

(٥) أي: الاختصاص والملك؛ إذ الاختصاص غير الملك.

(٦) أي: يمنع ما ذهب إليه بعضهم من الاستغناء بالاختصاص عن ذكر المِلْك والاستحقاق، أو أكثرهم يمنع استعمال المشترك في معنييه دفعة.

(٧) انظر الجنى الداني/٩٦، وفي الدسوقي ٢٢١/١ «وهي الداخلة على المِلْك بعد ما يفيد تمليكاً كالهبة والمنحة والصدقة».

(٨) كذا في الجنى الداني/٩٧ وانظر بصائر ذوي التمييز ٤٠٩/٤ اللام، وشرح ابن عقيل ٢٥٦/٢ وشبه التمليك يكون مدخول اللام فيه على من هو شبيه بمن ملك شيئاً ولكنه في الحقيقة لا سبيل إلى الملك فيه. ودليل ذلك الآية بعده.

(٩) الآية: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ سورة النحل ٧٢/١٦.

والشاهد في الآية في «لكم» في الموضعين، وكان يستحسن بالمصنف أن يكمل الآية ليشمل البنين والحَفَدة في الجَعْل.

(١) وهي التي يصلح في مكانها «من أجل».

(٢) البيت لامرئ القيس من معلّقته.

والشاهد فيه في قوله: للعذارى، فاللام للتعليل، أي لأجل العذارى. قال الأصمعي: «عجِبَ لِما فعل من عقر ناقته حتى حمل رحلها على أخرى، كأنه سفه نفسه لذلك، فقال: يا عجباً، يروى بالتنوين.. وترك تنوينه». أي: يا عجبا.

انظر شرح البغدادي ٢٧٤/٤، والديوان/١١، وشرح السيوطي/٥٥٨، والخزانة ٦٦/٢، والبصائر ٤٠٩/٤.

(٣) سورة قريش ١٠٦/١.

(٤) الآية: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ﴾ سورة قريش ١٠٦/٣.

(٥) هذا الرأي للخليل بن أحمد. انظر البحر ٥١٤/٨، والدر المصون ٥٧١/٦، والكشاف ٣٦٠/٣.

(٦) الآية/٥ من سورة الفيل.

وتعليقها بما قبلها هو رأي الأخفش. انظر البحر ٥١٤/٨، والدر المصون ٥٧٠/٦، ومعاني الفراء ٣٩٣/٣، ومعاني الأخفش/٥٤٥، والقرطبي ٢٠٠/٢٠ - ٢٠١.

(٧) الذي رَجَّحه هو الزمخشري قال: «وقيل هو متعلّق بما قبله أي فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش، وهذا بمنزلة التضمين في الشعر، وهو أن يتعلّق معنى البيت بالذي قبله تعلُّقاً لا يصحّ إلاّ به، وهما في مصحف أُبَيّ سورة واحدة بلا فَصْل، وعن عمر أنه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب، وقرأ في الأولى والتين» الكشاف ٣٦٠/٣، والنص في البحر ٥١٣/٨.

(٨) الجزاء على الكفر في الآخرة لا في الدنيا، وحينئذٍ فلا يكون جعلهم كعصف مأكول لأجل كفرهم... دسوقي ٢٢١/١.

وانظر رَدّ الحوفي في البحر ٥١٤/٨، والدرّ المصون ٥٧١/٦.

(١) هذا للفراء والكسائي. انظر معاني الفراء ٢٩٣/٣، والدر المصون ٥٧١/٦، والبحر المحيط ٨/ ٥١٤ قال: «والكسائي والفراء تتعَلَّق باعجبوا مضمرة، أي اعجبوا لإيلاف قريش رحلة الشتاء والصيف، وتركِهِم عبادة رَبِّ هذا البيت...». وانظر إعراب النحاس ٧٧٢/٣.

ونسب هذا الشوكاني إلى الكسائي والأخفش، وسمّاها لام التعجُّب، انظر فتح القدير ٤٩٨/٥، وكذا سمّاها الزجاجي. انظر اللامات/٧٢.

(٢) أي ومما يأتي للتعليل...، وفي م/٤ و٥ «وكقوله تعالى».

(٣) العاديات ١٠٠/٨.

(٤) قال أبو حيان: «... لشديد، أي قويّ في حُبِّه، وقيل لبخيلٌ بالمال، ضابطٌ له، ويقال للبخيل، شديد ومتشدد، وقال طرفة:

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدِّد».

البحر ٨/٥٠٥.

(٥) الآية: ﴿... ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ آل عمران ٣/٨١.

- قراءة جمهور السبعة «لَـمَـا» بفتح اللام وتخفيف الميم.
- وقرأ حمزة وهبيرة عن حفص عن عاصم والحسن والأعمش ويحيى بن وثاب والخزاز «لِما» بكسر اللام وتخفيف الميم.

وانظر البحر ٢/٥٠٨، والسبعة/٢١٣، والكتاب ١/٤٥٥ - ٤٥٦، والرازي ٨/١١٧، والبيان ١/٢٠٩، والنشر ٢/٢٤١، والتيسير/٨٩، والطبري ٣/٢٣٦، وحجة الفارسي ٣/٦٢، والكشف ١/٣٥١، ومعاني الفراء ١/٢٢٥.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) هذا للزمخشري، ودَرَج على عادته ألّا يعزو الفضل لأهله.
انظر الكشاف ٣٣٢/١، ومثله في البحر ٥١١/٢ منقولاً عن الكشاف.

(٢) في م/١ «إتياني»، ومثله في نسخة مبارك، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «إيتائي»، وكذلك جاء في نَصِّ الزمخشري الذي نقل منه المصنف.

(٣) لم أجد هذا لغير الزمخشري فيما بين يديّ من المراجع، وقد بدأ به ثم ثنّى بأنة يأتي موصولاً.

(٤) أي: هي ومجرورها المصدر على رأي الزمخشري، والموصول عند غيره.

(٥) وهو «لتؤمِنُنَّ».

(٦) ومن هذا الاتساع جواز إعمال ما بعده فيه.

(٧) تقدَّم البيت في «باب» «عوضُ»، وأَنَّ العاملَ فيه «نتفرّقُ» وقد ذكره هنا أيضًا مستشهداً به على جواز عمل ما بعد الظرف فيه وهو متقدِّم عليه. ويذكره مرة ثالثة في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة عشرة يبيّنُ أنه مغتفر لتوسعهم في الظرف.

(٨) ذكر هذا الزمخشري بعد أن ذكر أنه حرف مصدري، وغالب المتقدِّمين يذهب إلى أنه اسم موصول، وأنه لا يجوز غيره، وذكر العكبري فيه وجهاً ثالثاً وهو أنه يجوز أن يكون نكرة موصوفة. انظر البحر ٥١١/٢، والكشاف ٣٣٢/١، والبيان ٢٠٩/١، ومشكل إعراب القرآن ١٤٧/١، والتبيان/٢٧٥، ومعاني الفراء ٢٢٥/١، وإعراب النحاس ٣٤٩/١.

(٩) نَصُّ الزمخشري أحكم من تلخيصه له هنا قال: «فإن قلت: كيف يجوز ذلك والعطف على آتيتكم وهو قوله: ثم جاءكم، لا يجوز أن يدخل تحت حكم الصفة؛ لأنك لا تقول: للذي جاءكم رسول مصدق لما معكم؟ قلتُ: بلى، لأن ما معكم في معنى ما آتيتكم، فكأنه قيل: للذي آتيتكموه، وجاءكم رسول مصدِّقٌ له» الكشاف ٢٣٢/١.

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «قلت: إن...».

(٢) أي جعل الاسم الظاهر في موضع الضمير في الصلة ضعيف، فإن قوله: لما معكم فيه إظهار في محل الإضمار، والأصل مصدق له، أي: لما آتيتكم. دسوقي ٢٢٢/١.

(٣) البيت لمجنون بني عامر، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.

والشاهد فيه أنه وضع الاسم الظاهر موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر، والقياس: وأنت الذي في رحمته.

وذهب الشمني وابن الملا تبعاً للعيني إلى أن التقدير: في رحمتك، للإخبار بالاسم الظاهر عن «أنت»، ورآه البغدادي غفلةً منهم؛ لأن الظاهر هنا موصول يجب أن يكون عائده ضميراً غائباً. انظر شرح البغدادي ٢٧٦/٤، وشرح السيوطي/٥٥٩. ولم أجد البيت في ديوانه.

(٤) قال من قبل: فأين العائد في «ثم جاءكم رسول؟» وقَدّره، ثم ذكر ضعف هذا التقدير، ثم عاد إلى ترجيحه هنا في أن «جاءكم» تابع، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، فقوله: «وقد يرجح» جواب عن الضعف في قوله: وقد يضعف.

(٥) وهي قراءة الجمهور «لَما آتيتكم» بفتح اللام من «لَمَا».

(٦) اللام الموطئة للقسم؛ لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف.

(٧) ما شرطية منصوبة على المفعول بالفعل بعدها، وهو قول الكسائي.

وسأل سيبويه الخليل عن هذه الآية فذكر أنّ «ما» بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على «إِنْ» حين قلت: والله لئن فَعَلْت لَأَفْعَلنَّ. وإلى هذا ذهب الزمخشري، فأجاز أن تكون «ما» شرطية أو موصولة.

(١) وممن ذهب إلى هذا الفارسي، وما مبتدأ، وصلتها الفعل بعدها، وذهب غيره إلى أنها موصولة مفعول بفعل جواب القسم.

وانظر تخريج هذه الآراء في إعراب «لَمَا» المراجع الآتية: البحر ٢/٥١١، الدر المصون ٢/١٥٢، البيان ١/٢٠٩، الكشاف ١/٣٣٢، الكتاب ١/٤٥٥.

وسوف يعود المصنِّف للحديث عن هذه القراءة في الباب الثاني من هذا الكتاب في إعراب الجمل، والخلاف في الجواب وما يترتب عليه.

(٢) أي من جعل اللام للعلّة، وهو المعنى السادس.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ السجدة ٣٢/٢٤.

(٤) والقراءة بكسر اللام عن حمزة والكسائي وطلحة والأعمش وعبدالله بن مسعود ورويس عن يعقوب ويحيى وخلف.

وقراءة باقي السبعة «لَمّا» بفتح اللام وتشديد الميم، أي حين صبروا.

انظر البحر ٧/٢٠٥، والطبري ٢١/٧١، والإتحاف/٣٥٢، والسبعة/٥١٦، والنشر ٢/٣٤٧، والتيسير/١٧٣، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٥) أي من اللام المفيدة للتعليل.

(٦) وهي لامُ المستغاث من أجله.

(٧) قال المرادي: «وهذه اللام هي في الحقيقة لام التعليل، وهي متعلّقة بفعلٍ محذوف، فإذا قلت: يا لَزيدٍ لِعمروٍ، فالتقدير: أدعوك لعمروٍ»

قال ابن عصفور قولاً واحداً، وليس كذلك بل قيل: إنها تتعلّق بحالٍ محذوفة. أي: مدعوّاً لعمرو»

الجنى الداني/١٠٤. وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٠٩.

ونَصُّ المصنّف منتزع من كتاب المرادي.

(١) سوف يعزو هذا لابن الباذش فيما يأتي.

(٢) أي من لام التعليل.

(٣) خَصَّ هذا باللفظ لأنها من حيث المعنى جارّة للمصدر المنسبك من أن المقدّرة والفعل، فهي في اللفظ داخلة على الفعل، وفي المعنى على غيره.

(٤) الآية: ﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ . . . مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة النحل ١٦/٤٤.
وقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ﴾: اللام لام التعليل، وتسمى لام كي، وهي التي تخلفها « كي » في التعليل.

(٥) انظر المسألة/٧٩ في الإنصاف في مسائل الخلاف/٥٧٥.

(٦) هذا رأي البصريين، وهي مضمرة جوازاً. وانظر الجنى الداني/١١٥.

(٧) وحمل ابن كيسان على المراوحة بينهما أن العرب تظهر بعدها أن تارة وكي تارة أخرى. انظر الهمع ٤/١٤٠، وشرح التسهيل ٣/١٠٨، والجنى الداني/١١٥.

(٨) أي اللام هي الناصبة، وأنها بطل فيها معنى الجر وعملها في الأسماء.

(٩) أي باللام، وانظر الهمع ٤/١٤٠، وشرح المفصل ٧/٢٠.

(١٠) أي بعد لام التعليل.

(١١) لا: النافية.

(١) الآية: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٥٠.

(٢) أحد المثلين هو اللام الجارّة، والثانية هي لام «لا»، ولولا ظهور «أَنْ» لصارت: لِلاَ، فأُظهِرَت «أَنْ» وأُدغمت في اللام بعدها كذا: لِأَنْ لا، ثم: لِئَلَّا.

(١) الأخفش، وهذا الذي ذكره المصنِّف هنا هو لابن عصفور في شرح الإيضاح.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٦/٤.

(٢) تتمة الآية: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ التوبة ٦٢/٩.

(٣) قال الأخفش: «وسيحلفون بالله لكم ليرضوكم، ولا أعلمه إلا على قوله: ليرضُنّكم»، كما قال الشاعر:

إذا قلت قدني ... ...

أي ليغنيَنّ عني..» معاني القرآن / ٣٣٣ - ٣٣٤.
وسوف يعود ابن هشام للحديث عن الآية في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وكذا في الجهة السادسة من الباب الخامس، ويعزو هذا الرأي للكسائي وأَبي حاتم.
وفي البحر ٦٤/٥ «واللام لام كي، وأخطأ من ذهب إلى أنها جواب القسم».

(٤) ذكر هذا أبو علي في العسكريات. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٦/٤، وذهب إلى مثل هذا ابن الأنباري في البيان ٣٣٦/١، وأبو حاتم أيضاً. انظر البحر ٤٩٧/٦.

(٥) كذا في المخطوطات ما عدا الخامسة ففيها «محذوف»، ومثله في المطبوع. والتقدير: يحلفون بالله ليرضوكم ليفعلُنّ كذا.

(٦) قائل البيت حُرَيث بن عناب النبهاني من طيئ.

وروايته في اللسان:

إذا هو آلى حِلْفَةً قلتُ مثلها لتِغني عني ذا أتى بك أجمعا

وفيه رواية أخرى: إذا قلتُ قطني قلتَ آليتُ حِلْفَةً...

= وفي البيت رواية: لِتُغْنِنّ، وفيه رواية أخرى بفتح اللام.

وقوله: إذا قال: أي الغلام الضيف. قطني أو قدني على الروايتين معناه يكفيني، أي حَسْبي ما شربتُ، فيقول المضيف: اشرب جميع ما في الإناء ولا تردَّه عليّ. وذا إنائك: أي صاحبُ إنائك، وهو اللبن.

والشاهد فيه عندالأخفش أنه أجاز أن يقع جواب القسم المضارع المقرون بلام كي: والقَسم: حلفة، والمضارع: لتغني.

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن أبا الحسن أنشده بفتح اللام للقسم، وفتح آخر الفعل على إرادة نون التوكيد، وحذفها ضرورة. وذهب البغدادي إلى أن هذه الرواية عن الأخفش غير صحيحة.

وحُرَيْث شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية.

انظر شرح البغدادي ٤/٢٧٦، وشرح السيوطي/٥٥٩، وأمالي ثعلب/٦٠٦، والخزانة ٤/٥٨٠، ٥٨٤. وشرح المفصل ٣/٨ - ٩، والعيني ١/٣٥٤، ٣/٣٦٠، ومعاني الأخفش/٣٣٤، واللسان/لوم، وشرح الرضي ٢/٤٠٥.

(١) أي تلقي القسم بلام كي، وانظر البحر ٩٠/٨ لا يحفظ من لسانهم: والله لِيقومَ.. بكسر اللام وحذف النون.

(٢) وما تدخل عليه اللام يكون مفرداً؛ لأنه في تأويل مصدر، على تقدير أن والفعل.

(٣) هذه رواية ثعلب في أماليه. انظر الأمالي/٦٠٦ وشرح البغدادي ٢٧٧/٤ - ٢٧٨.

(٤) وكذا جاءت في شرح المفصل ٨/٣ - ٩ ومثله عند العيني.

(٥) وبنونٍ: كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «ونون».

(٦) «إذا» كذا في المخطوطات وفي المطبوع «إن».

(٧) قائل البيت غير معروف، وجاء تامّاً في م/٤ و٥، وذكر صدره في م/١ و٢، وٱستُكمِلَ على هامش هاتين النسختين عَجُزُه.

= والشاهد فيه: وٱبكِنّ، وأصله ابكيَنّ، فحذفت الياء وهي لام الفعل على لغة فزارة التي ذكرها المصنّف، والخطاب لمذكّر بدليل ما بعده:

يا عمرو أَحْسِنْ نماك الله بالرَّشَد   وٱقْرِ السلامَ على الأنقاء والثمد

وقد أنشدهما ابن الأنباري في أول شرح المفضليات عن أحمد بن عبيد، وحكى الفراء هذه اللغة عن طيئ.

انظر شرح البغدادي ٤/٢٨٠، شرح السيوطي/٥٦١.

(١) أي: قدّر الجماعة الجواب في الآية التي ٱحْتَجَّ بها الأخفش، وهي/٦٢ من سورة التوبة.

(٢) أي: في «ليرضوكم».

(٣) أي: وقدّروا الجواب محذوفاً في البيت واللام متعلّقة به، وهذا على رواية الأخفش.

(٤) وهي لام الجحود، وسميت كذلك لاختصاصها بالنفي.

(٥) أي كان ويكن مسندتان إلى اسم واحد فيهما.

وذهب بعضهم إلى أنها تقع بعد كل فعل منفيّ نحو: ما جئت لتكرمني.

انظر الجنى الداني/١١٧، وفي شرح التصريح ٢٣٦/٢ «يجوز في سائر أخوات كان كذا زعم بعضهم».

(٦) الآية: ﴿مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ۖ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ آل عمران ١٧٩/٣، ولو ذكر المؤلف أول الآية لكان فيها شاهدان على هذه اللام.

(١) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا﴾ النساء ١٣٧/٤، وانظر الآية ٦٨.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد أخذ عن المبرّد والزجاج وتوفي عام/٣٣٨هـ. انظر بغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٣) هي عند الكوفيين زائدة لتأكيد النفي. الجنى الداني/١١٩.

وفي الهمع ٤/١٠٩ «ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكِّدة لصحة الكلام بدونها؛ إذ يقال: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة: إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح».

والفرق بين المذهبين أن لام الجحود عند البصريين تتعلَّق بمحذوف هو خبر كان التي قبلها، والتقدير في قولك: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد مريداً للفعل، ومذهب الكوفيين أن الفعل الذي دخلت عليه اللام هو خبر كان ولا حذف عندهم. فاللام زائدة لتأكيد النفي؛ ولذلك يتقدّم معمول ما بعدها عليها.

(٤) وعلى هذا فهو لا يحتاج إلى متعلَّق.

(٥) رَدّ مذهبهم هذا أبو البقاء بأن نصب الفعل إن كان باللام فليست بزائدة. وانظر الجنى الداني/١١٩. وانظر الخلاف في عملها في الإنصاف/٥٩٣، المسألة/٨٢، وشرح التسهيل ٣/٧٧.

(٦) قوله: «به» مثبت في م/١ و٢ والمطبوع، وسقط من م/٣ و٤ و٥.

(١) أي: وجه التأكيد بهذه اللام.

(٢) أي: الخبر مقدَّر، وليس ما دخلت عليه اللام.

(٣) نفيُ القصدِ أبلغ من نفي الفعل.

وقال الدسوقي ٢٢٣/١ «وفي نسخةٍ: ونفي قَصْدِ الفعل أَبْلَغُ».

وذكر الدماميني أنّ هذا مشكل فإن التوكيد حينئذٍ لم يُسْتَفَدْ من اللام لأنه استفيد من نفي المسبب وأراد نفي السبب. وتعقَّبه الشمني بقوله: «وأقول: بل استُفيد التأكيد حينئذٍ من اللام؛ لأنه استُفيد مما تعلّقت به، وأقيمت مقامه بعد حذفه» الحاشية ٣٠/٢، وانظر الأمير ١٧٧/١.

(٤) قائله غير معروف، وروايته عند السيوطي: «لا تَرِدْن ملامتي».

وأورده ابن جني في الخصائص في باب «في الاكتفاء بالسَّبَب من المسبَّب. وبالمسبَّب من السَّبَب» وقال بعده: «أراد لا تلمني، فاكتفى بإرادة اللوم منه، وهو تالٍ لها ومسبَّبٌ عنها».

والشاهد في البيت في قوله: لا تُرِدْن ملامتي، فهو أَبْلَغُ من قولك: لا تَلُمْني.

انظر شرح البغدادي ٢٨٣/٤، والخصائص ١٧٤/٣، وشرح السيوطي/٥٦١.

(٥) أي قوله: لا تُرِدْنَ ملامتي أبلغ...

(٦) أي: اللام عند البصريين.

(٧) أي مُعَدٍّ للفعل، وهي لام التقوية.

(٨) قاصداً أو مريداً على ما قدَّروه.

(٩) أول الآية: ﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ إبراهيم ١٤/٤٦.

(١) قراءة غير الكسائي هي قراءة الجمهور من القراء، بكسر اللام من «لِتزولَ» وفتح الثانية.

وقرأ الكسائي وابن عباس ومجاهد وابن وثاب وابن محيصن وابن جريج وعلي: «وإن كان مكرهم لَتزُولُ منه الجبال» بفتح اللام الأولى وضمِّ الأخيرة.

قال العكبري في «إنْ» وجهان:

- أحدهما: أنها بمعنى «ما»: أي ما كان مكرهم لإزالة الجبال.

- والثاني: أنها مخففة من الثقيلة، والمعنى أنهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال في الثبوت، ومثل هذا المكر باطل.

وانظر القراءتين في البحر ٥/٤٣٧ - ٤٣٨، والطبري ١٣/١٦٠، والعبكري/٧٧٣، والقرطبي ٩/ ٣٨١، ومعاني الفراء ٢/٧٩، والمحتسب ١/٣٦٥، ومعاني الزجاج ٣/١٦٦، والسبعة/٣٦٣، والتبصرة/٥٥٩.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) انظر مثل هذا عند ابن الأنباري في البيان ٦١/٢، والفراء في معاني القرآن ٧٩/٢، والكشاف ٢/ ١٨٤ - ١٨٥، وانظر مناقشة هذه المسألة في اللامات/١٧٩ وما بعدها.

(٣) اعتراض على من ذهب أنها لام الأحود.

(٤) قال المرادي: «قيل ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا ما ولم دون غيرهما، قلتُ: الظاهر مساواة «إِنْ» النافية لهما في ذلك...» الجنى الداني/١١٦ - ١١٧، وانظر همع الهوامع ١٠٨/٤، وشرح الأشموني ٢٩٠/١، وتوضيح المقاصد ١٩٤/٤.

(٥) الفاعل في كل هو «مكرهم» والفاعل في تزول هو «الجبال».

(٦) كذا في الدر المصون ٢٨٠/٤، والجواب محذوف، أي: وإن كان مكرهم مقدَّراً لإزالة الجبال الرواسي.

وهذا التخريج للزمخشري انظر الكشاف ١٨٤/٢، وأشار إليه الدماميني انظر الشمني ٣١/٢.

(١) النص عند المرادي في الجنى الداني/١١٧ ومنه أخذ المصنف.

(٢) البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي الصحابي من قصيدة افتخر فيها بقومه وقبائله من اليمن، وذكر فيها أيامهم ووقائعهم.

والشاهد فيه حذف «كان» بعد لام الجحود، والتقدير: فما كان جمع ليغلب.

وذهب الدماميني إلى أنّ هذا غير متعيِّن لجواز أن تكون «ما» عاملة عمل ليس، والتقدير: فما جمع متأهِّلاً لغلب قومي.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٨٤/٤، وشرح السيوطي/٥٦٢، والجنى الداني/١١٧، وشرح الأشموني ٢٩٠/١، وحاشية الصبان ٢٩٣/٣.

(٣) نص الحديث في الجنى الداني/١١٧ قال بعده: «أي ما كنت لأدعهما» فحذف الفعل وانفصل الضمير. وانظر شرح الأشموني ٢٩٠/١.

وفي حاشية الصبان ٢٦٧/٣ «وعبارة الدماميني والشمني: ليس ما ذكره في البيت، وقول أبي الدرداء متعيناً لجواز أن يكون المعنى... وفي قول أبي الدرداء أو ما أنا مريداً لتركهما»، وذلك على جعل ما عاملة عمل «ليس»، وليس على تقدير النفي قبل لام الجحود. وهو تقدير الدماميني.

وانظر حاشية الشمني ٣١/٢.

(١) أي لانتهاء الغاية. وانظر الإتقان ٢/٢٢٥، واللامات/١٥٧، والبرهان ٤/٣٤٠ - ٣٤١، وتأويل مشكل القرآن/٥٧٢.

(٢) ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ الزلزلة ٩٩/٤ - ٥.
أي أوحى إليها. قال المرادي: «وهو كثير».

(٣) ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ الرعد ٢/١٣.

(٤) ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا۟ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ الأنعام ٢٨/٦.

(٥) قوله: ﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾
وهي الآية/١٠٧ من الإسراء.
﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ الإسراء ١٧/١٠٩.
وانظر البحر ٦/٨٨ - ٨٩، والبرهان ٤/٣٤١، والجنى الداني/١٠٠.

(٦) ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُۥ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ يونس ١٠/١٢.
انظر الإتقان ٢/٢٢٥، وشرح الرضي ٢/٣٢٩، وفي البحر ٥/١٢٩ «واللام على بابها عند البصريين والتقدير ملقياً لجنبه لا بمعنى «على» خلافاً لزاعمه».

(٧) سورة الصافات ٣٧/١٠٣ ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾.
وانظر شرح الرضي ٢/٣٢٩، والجنى الداني/١٠١، وفي البحر ٧/٣٧٠، «أي أَوْقعه على أحد جنبيه في الأرض...».

وانظر الجنى الداني/١٠١: «وجعل بعضهم منه.. أي على الجبين». والمساعد ٢/٢٥٨.

(١) البيت من قصيدة لجابر بن حُنَيّ التغلبي. وصدره ما وضعته بين معقوفين ووقع هذا المصراع الذي ذكره المصنِّف في شعر لكعب بن حُدَير ، وقاتل ابن محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي، ولعكبر ابن حُدَير بن مالك، وغيرهم.

وتناوله بالرمح: طعنه، وقوله: اتَّنَى: أي اثنى، أدغم النون في الثاء ثم أبدلها تاءً، وهو من نادر التصريف.

والشاهد فيه أنّ «اللام» في قوله: «لليدين» بمعنى «على»، أي فخرَّ صريعاً على اليدين.

وذهب الزمخشري إلى أنّ معناه جعل ذقنه ووجهه للخرور؛ واختصه به لأن اللام للاختصاص. قال أبو حيان: وقيل اللام بمعنى على.

وجابر شاعر جاهلي كان صديقاً لامرئ القيس، وهو تغلبي.

وانظر شواهد البغدادي ٢٨٦/٤، وشرح السيوطي/٥٦٢، والجنى الداني/١٠١، والبحر ١٠/٦، ٨٦، والكشاف ٢٤٩/٢، والمفضليات/٢١٢، والدر المصون ٣٧٢/٤، وانظر الأزهية/٢٩٩.

(٢) أي وتأتي اللام للاستعلاء المجازي مثل «على».

(٣) ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾ سورة الإسراء ٧/١٧.

وقوله: فلها في اللام ثلاثة أقوال: الأول أنها بمعنى على، والثاني أنها بمعنى إلى، قاله الطبري، أي: فإليها ترجع الإساءة، والثالث أنها على بابها.

انظر الدر المصون ٣٧٢/٤ – ٣٧٣، والبحر ١٠/٦، والطبري ٢٤/١٥.

(٤) عن عائشة قالت: دخلتْ عليَّ بَرِيرةُ فقالتْ: إنَّ أهلي كاتبوني على تسعِ أواقٍ في تسعِ سنين، في كل سنة أوقية فأعينيني، فقلتُ لها: إِن شاء أهلك أن أَعُدَّها لهم عَدَّةً واحدةً وأُعْتِقَكِ، ويكون الولاءُ لي فَعَلْتُ . فذكرتْ ذلك لأهلها، فأبَوْا إلّا أن يكون الولاءُ لهم، فأتتني، فذكرتْ ذلك، قالتْ: = فانتهرتها، فقالت: لا ها اللَّهِ، إذا قالت، فسمع رسول الله ﷺ، فسألني، فأخبرته، فقال: اشتريها وأَعْتقيها، واشترطي لهم الولاءَ، فإن الولاءَ لمن أَعْتَقَ،...» صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١٤٥ «كتاب العِتْق».

وذكر الإمام النووي في شرحه على الصحيح ص/١٤٠ «وهذا مشكل من حيث إنها اشترتها وشرطت لهم الولاء، وهذا الشرط يفسد البيع، ومن حيث إنها خدعت البائعين وشرطت لهم ما لا يصح ولا يحصل، وكيف أَذِن لعائشة في هذا، ولهذا الإشكال أنكر بعض العلماء هذا الحديث بجملته وهذا منقول عن يحيى بن أكثم، واستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات.

وقال جماهير العلماء: هذه اللفظة صحيحة، واختلفوا في تأويلها، فقال بعضهم: قوله: اشترطي لهم، أي عليهم، كما قال تعالى: ﴿لهم اللعنة﴾ بمعنى عليهم، وقال تعالى: ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها﴾ أي فعليها، وهذا منقول عن الشافعي والمزني وغيرهما أيضاً،... وقيل: معنى اشترطي لهم الولاء أظهري لهم حكم الولاء...».

(١) ما أنكره النحاس معروف في هذه اللغة فقد جاء في اللسان: «وقد شرط له وعليه كذا يشرِطُ ويشرُطُ شرطاً، واشترط عليه... وشرط له في ضيعته...». وانظر التاج.

وعلى قول النحاس هذا: تكون اللام للتعليل. وعلى ما خُرِّج عليه الحديث تكون اللام بمعنى على للاستعلاء المجازي.

(٢) «ولا يُعْرَف» كذا جاء في المخطوطات، وفي المطبوع: ولا نعرف.

(٣) الآية: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ الأنبياء ٤٧/٢١.

وفي اللام ثلاثة آراء: الأول للزمخشري أنها مثلها في قولك: جئت لخمسٍ خلون من الشهر، أي بمعنى عند.

والثاني: بمعنى «في» وإليه ذهب ابن قتيبة وابن مالك، وهو رأي الكوفيين.

= والثالث : أنها على بابها من التعليل، ولكن على حذف مضاف أي: لحساب يوم القيامة.، وقال الزمخشري: لأهل يوم القيامة أي: لأجلهم.

انظر الدر المصون ٨٩/٥ - ٩٠، والكشاف ٣٣٠/٢، والإتقان ٢٢٥/٢.

(١) ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ الأعراف ١٨٧/٧.

انظر المحتسب ٢٨٢/٢ «... أي عند وقتها» كذا جاء فيه.

(٢) وفي اللسان والتاج: مضى بسبيله، ومثله في المحكم، ولم يثبتوا: مضى لسبيله.

(٣) أي مما جاءت فيه اللام بمعنى «في».

(٤) الآية: ﴿يَقُولُ... ﴾ سورة الفجر ٢٤/٨٩.

(٥) النص للمرادي في الجنى الداني/٩٩، وانظر الإتقان ٢/٢٢٥.

وذهب الزمخشري إلى أن اللام بمعنى عند كقولك: جئته لعشر ليالٍ خَلَوْنَ من رجب. وذكر هذا عنه أبو حيان، ثم قال: «وقال قوم: لحياتي: في قبري...» انظر البحر ٤٧١/٨، والكشاف ٣/٢٣٧. وفي حاشية الشهاب ٨/٣٦٠ ذكر أن اللام للتعليل، وأنها للوقت بمعنى «عند»، ثم قال: «وقيل المعنى قدَّمت لأجل أن تحيا حياةً نافعةً...».

(٦) المادة منقولة من البحر المحيط ١٢١/٨، وعن البحر نقل المرادي. انظر الجنى الداني/١٠١.
والمرادي والمصنّف تلميذا أبي حيان. وانظر المحتسب ٢٨٢/٣.

(٧) أي: عند خمسٍ خَلَوْنَ، وذهب الرضي في شرح الكافية إلى أنها في هذا الموضع للاختصاص.
قال: «واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو أصلها، والاختصاص هٰهنا على ثلاثة أضرب، إما أن يختصّ الفعلُ بالزمان لوقوعه فيه نحو: كتبته لغُرَّة كذا، أو يختص به لوقوعه بعده نحو: لليلةٍ خَلَتْ، أو تختص به لوقوعه قبله، نحو لليلةٍ بقيت، وذلك بحسب القرينة، فمع الإطلاق يكون الاختصاص :
= لوقوعه فيه، ومع قرينةٍ نحو: خلت لوقوعه بعده، ومع قرينةٍ نحو: بقيت، لوقوعه قبله...».
انظر شرح الرضي ١٥٧/٢، وص/٣٢٩، ونقل هذا عن الرضي الدماميني، وتعقَّب به المصنِّف.
انظر النص في حاشية الشمني ٣١/٢.

(١) انظر المحتسب ٢٨٢/٢ قال: «معنى لِما جاءهم: أي عند مجيئه إياهم».

(٢) تتمة الآية: ﴿فَهُمْ فِيٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ سورة قٓ ٥/٥٠.

وقراءة الجماعة «لَمّا»، وانفرد بكسر اللام وتخفيف الميم عاصم الجحدري.

قال أبو حيان: «والجحدري.. وما مصدرية، واللام لام الجر كهي في قولهم: كتبتُه لخمسٍ خَلَوْنَ، أي عند مجيئهم إيّاه».

وانظر القراءة في البحر ١٢١/٨، والكشاف ١٥٩/٣، ومختصر ابن خالويه/١٤٤، والمحتسب ٢/ ٢٨٢، وهمع الهوامع ٢٠٢/٤، وشرح التصريح ١٢/٢، والجنى الداني/١٠١، وشرح الأشموني ٤٦٥/١، وحاشية الشهاب ٨٥/٨، والمحرر ٥٣٠/١٣، وفتح القدير ٧٢/٥، وروح المعاني ٢٦/ ١٧٤.

والجحدري هو عاصم بن أبي الصباح العجاج، وقيل ميمون أبو المجشر الجحدري البصري، مات سنة ثمان وعشرين ومئة. انظر غاية النهاية ٣٤٩/١.

(٣) انظر البحر المحيط ٧٠/٦، والجنى الداني/١٠١، وانظر أمالي الشجري ٢٧١/٢.

(٤) تتمة الآية: ﴿... إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا﴾ سورة الإسراء ٧٨/١٧.

في هذه اللام وجهان: أحدهما أنها بمعنى بعد، أي بعد دلوك الشمس، والثاني أنها على بابها، أي لأجل دلوك الشمس.

ودلوك الشمس: نصف النهار، وقيل من الزوال إلى الغروب، وقيل: هو الغروب.

انظر الدر المصون ٤١٢/٤.

= وفي البحر المحيط ٧٠/٦ «قالوا بمعنى بعد، أي بعد دلوك الشمس... ومنه كتبته لثلاث خلون من شهر كذا، وقال الواحدي: اللام للسبب؛ لأنها إنما تجب بزوال الشمس، فيجب على المصلي إقامتها لأجل دلوك الشمس...».

(١) الحديث: «... حَدَّثنا محمد بن زياد، قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال النبي ﷺ: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غُبِّيَ عليكم فأكملوا عِدَّة شعبان ثلاثين يوماً».

انظر فتح الباري ١٠٦/٤، وصحيح مسلم ١٩٠/٧، مع خلاف في الرواية.

قال المرادي: «أي بعد رؤيته، وجعل بعضهم منه: كُتِبَ لخمسٍ خَلَوْنَ» الجنى الداني/١٠١، وانظر أمالي الشجري ٢٧١/٢.

(٢) البيت لمتمم بن نويرة، قاله يرثي أخاه مالكاً.

وذكر ابن الأنباري أنّ فيه رواية بالباء: بطول اجتماع.

وجعل ابن عصفور اللام للسبب، ورواية الباء مقوية لمذهبه فيه، وذكر أبو حيان هذا عن الواحدي، وقال ابن الشجري: «أي بعد طول اجتماع» ومثله عند أبي حيان في البحر.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٩١/٤، وشرح السيوطي/٥٦٥، وأمالي الشجري ٢٧١/١، والبحر المحيط ٧٠/٦، والأزهية/٢٩٩، والجنى الداني/١٠٢، والمفضليات /٢٦٧، والكامل/ ١٣٩١، ١٤٤٠، والمساعد ٢٥٨/٢، وجواهر الأدب/٧٤.

(٣) هذا لأبي حيان وهو في همع الهوامع ٢٠٣/٤، ومثله في شرح البغدادي ٢٩١/٤.
قال أبو حيان: «... أجيب بأنه إنما يريد كأني ومالكاً لم نجتمع، وأوجب له هذا القول، وهذا الشبه طول اجتماعهم قبل ذلك ولولا الاجتماع قبل لما صَحَّ أن يقول: كأني ومالكاً لم نبت ليلة معاً...»
وانظر الجنى الداني/١٠٢.
وممن ذهب إلى هذا المالقي في رصف المباني قال: «الموضع السادس أن تكون بمعنى مع، وهو مسموع لا يُقاس عليه، لبُعْد معنييهما ولفظيهما، ومما سمع من ذلك قول الشاعر: فلما تفرَّقنا...، أي مع طول اجتماع». انظر ص/٢٢٣، وذهب إلى هذا أيضاً الهروي في الأزهية/٢٩٩.
(٤) أي بيت متمم المتقدِّم. والذي أنشده لهذا المعنى المالقي.

(١) انظر الجنى الداني/١٠٢ فالنصُّ فيه.

(٢) قاله جرير يهجو الأخطل التغلبي.

وأنفك راغم: ذو رغام، وهو التراب.

والشاهد في قوله: ونحن لكم، فاللام بمعنى «مِن» لأن أفعل يتعدّى «بمن».

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٤/٤، والجنى الداني/١٠٢، وهمع الهوامع ٢٠٣/٤، وشرح السيوطي/٥٧٠، وشرح التسهيل ٢٥٨/٢، والديوان/٤٥٧.

(٣) انظر الجنى الداني/٩٩ فالنص مأخوذ منه. وانظر همع الهوامع ٢٠١/٤، والإتقان ٢٢٥/٢، ومثله في المساعد ٢٥٧/٢.

(٤) لاسم السامع: أي لما دَلَّ عليه السامع نحو زيد وعمرو.. إلخ.

(٥) معنى القول مثل: أَذِن وفَسَّر وبَيَّن وشكر ونَصَح، نحو: بَيّنْتُ له وشكرتُ له، ونَصَحْتُ له.

قال الأمير: «فإن أصل الإذْن والتفسير بالقول، والقول متعلِّق بالسامع» ١٧٨/١.

(٦) أي قلت لزيد، وزيد لا يقال له الكلام إلا إذا كان سامعاً لذلك.

(٧) انظر الإتقان ٢/٢٢٥، والجنى الداني/٩٩ - ١٠٠.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/١١.

(١) كذا في شرح الرضي على الكافية ٢/٣٢٩.

(٢) في المساعد ٢/٢٥٦ - ٢٥٧ «وللتعليل... وكذا الجارة اسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قول قائل متعلق به...» وذكر الآية.

وانظر الجنى الداني/٩٩ - ١٠٠، وهمع الهوامع ٤/٢٠٣.

(٣) لأنها جاءت بعد القول، ورَدَّ هذا الرضي، قال: «ولو كانت كاللّام التي في قولك: قلت لزيد لا تفعل، لقال: ما سبقتمونا» الرضي ٢/٣٢٩، وانظر همع الهوامع ٤/٢٠٣، والإتقان ٢/٢٢٥.

(٤) أي في قوله تعالى: ﴿ مَّا سَبَقُونَآ ﴾ والخطاب: ما سبقتمونا.

وفي حاشية الأمير ١/١٧٨ «كأنه مال لقول السكاكي: الالتفات يكفي فيه مخالفة مقتضى الظاهر وإن لم يسبقه تعبير آخر». وانظر الشمني ٢/٣١.

(٥) قال الدماميني: «كذا ثبت فيما رأيته من النسخ، والصواب أن يكون اسم المقول عنهم محذوفاً، إذ المجرور باللام هو المقول، وهو مذكور لا محذوف من الآية». انظر الشمني ٢/٣١، والنص على هامش م/٤.

(٦) أي فهي إما لام التعليل، أو بمعنى عن، ولا يصح أن تكون للتبليغ؛ لأنها لا تكون له إلا إذا دخلت على المقول له. انظر الدسوقي ٢٢٥/١.

(٧) الآية: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف ٣٨/٧.

قوله لأولاهم: أي عن أولاهم، أو هي للتعليل على ما ذهب إليه المصنِّف.

(٨) الآية: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا ۖ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنفُسِهِمْ ۖ إِنِّي إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ هود ٣١/١١.

= للذين: أي عن الذين.

قال أبو حيان: «وللذين: معناه لأجل الذين، ولو كانت اللام للتبليغ لكان القياس لن يؤتيكم بكاف الخطاب» البحر ٢١٨/٥، وانظر الدر المصون ٩٥/٤.

(١) البيت لأبي الأسود الدؤلي. وعند البغدادي: حسداً وبغياً، ومثله في الديوان، والدميم: أي قبيح المنظر، وجاء في م/٥ بالذال «لذميم» من الذمِّ خلاف الحمد.

والشاهد فيه في قوله: لوجهها: أي عن وجهها، وجعله ابن مالك هنا من التعليل الجارّ لاسم من غاب حقيقة أو حكماً عن قائل قول يتعلَّق به.

انظر شرح البغدادي ٢٩٥/٤، وشرح السيوطي/٥٧٠، والخزانة ٦١٨/٣، والجنى الداني/١٠٠، وهمع الهوامع ٢٠٤/٤، والديوان/١٦٥.

(٢) ذكر الزجاجي في اللامات أن هذه التسمية للكوفيين.
انظر اللامات/١٢٥.
وقال المرادي: «لام الصيرورة وتسمى لام العاقبة والمآل ذكرها الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخرين منهم ابن مالك...، وهذه اللام عند أكثر البصريين صنف من أصناف لام كي، وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها كما تقدّم في لام كي». الجنى الداني/١٢١، وانظر رصف المباني/ ٢٢٥ - ٢٢٦، وهمع الهوامع ٤/٢٠٢.

(٣) تتمة الآية: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَـٰطِـِٔينَ﴾ القصص ٢٨/٨.
قال أبو حيان: «اللام للتعليل المجازي...، ويعبّر عنها بلام العاقبة وبلام الصيرورة» انظر البحر ٧/ ١٠٥، والعكبري/١٠١٦.

(٤) قائل البيت سابق بن عبدالله البربري من موالي بني أمية.
والشاهد فيه أن اللام للصيرورة في: للموت، ولخراب الدور.

= وسابق سكن الرقة، ووفد على عمر بن عبدالعزيز، وله أشعار لطيفة في الزهد.
انظر البيت في شرح البغدادي ٤/٢٩٥، والخزانة ٤/١٦٣، وشرح السيوطي/٥٧٠، والعقد الفريد ٢/٦٩، والدر المصون ٤/٦٤.

(١) قائله نهيكة بن الحارث المزني، وجاء عند البغدادي برواية، فإن يكن القتل، وعزاه المفضل بن سلمة في «الفاخر» لشُتيم بن خويلد الفزاري، ووقع العجز في شعر لعبيد بن الأبرص، ثم جاء في شعر سماك بن عمرو الباهلي.

والشاهد فيه كالبيت السابق أن اللام في «فللموت» للصيرورة.

وانظر شرح البغدادي ٢٩٦/٤، وشرح السيوطي/٥٧٢، الخزانة ١٦٣/٤، والدر المصون ٦٤/٤، وانظر اللامات/١٢٧.

(٢) أي يحتمل أن تكون اللام في «ليضلوا» في الآية لام الصيرورة.

(٣) أول الآية: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ يونس ٨٨/١٠.

قال أبو حيان: «واللام في «ليضلوا» الظاهر أنها لام كي على معنى آتيتهم ما آتيتهم على سبيل الاستدراج، فكان الإيتاء لكي يضلوا، ويحتمل أن تكون لام الصيرورة والعاقبة كقوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا...﴾ وقال الحسن وهو دعاء عليهم» البحر ١٨٦/٥، وانظر الدر المصون ٦٤/٤.

وقال القرطبي: «وأصح ما قيل فيها – وهو قول الخليل وسيبويه – أنها لام العاقبة والصيرورة» ٣٧٤/٨.

(٤) هذا المعنى عن الحسن البصري، وإليه ذهب الزمخشري في الكشاف ٨٤/٢، قال: «قلت: هو دعاء بلفظ الأمر، كقوله: ربنا اطمس واشدد».

قال السمين: «... وإليه ذهب الحسن البصري وبدأ به الزمخشري».

انظر الدر ٦٤/٤ - ٦٥، والقرطبي ٣٧٤/٨.

(١) أي مثل لام الأمر في الدعاء «لا» في الآية.

(٢) أول الآية: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ سورة نوح ٢٤/٧١.

(٣) أي يؤيد معنى الدعاء في اللام في «ليضلوا» ما جاء من دعاء صريح في اطمس واشدد. وهذا ما ذهب إليه الزمخشري.

(٤) من الآية ٨٨ من سورة يونس، وتقدّمت في الصفحة السابقة.

(٥) ذكر هذا أبو حيان في البحر، قال: «وأكثر أصحابنا لا يثبتون هذا المعنى، أعني أن تكون اللام للعاقبة والمآل، وينسبون هذا المعنى للأخفش».

انظر ٩٤/٣، وقال مثل هذا في شرح التسهيل، انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٦/٤، وعزاه السيوطي في الهمع ٢٠٢/٤ للأخفش. وانظر الجنى الداني/١٢١: «الكوفيون والأخفش وقوم من المتأخرين منهم ابن مالك». وانظر التسهيل/١٤٥.

(٦) النص في الكشاف ٤٦٦/٢ في تفسير آية القصص/٨، «قال: هي لام كي التي معناها التعليل كقولك: جئتك لتكرمني سواء بسواء، ولكن معنى التعليل». والنص في الخزانة ١٦٣/٤.

(٧) في م/١ «والحقيقة».

(٨) النص في الكشاف «لأنه لم يكن...».

(٩) في الكشاف «لكن».

(١٠) في الكشاف «يفعل الفاعلُ الفعلَ لأجله، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء، والتأدّب الذي هو ثمرة الضرب في قولك: ضربته ليتأدب، وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الأسدُ لما يشبه الأسدَ» انظر الكشاف ٤٦٦/٢.

(١) انظر رصف المباني/٢٢١، قال: «كقولهم: لِلّهِ لا يقوم، ولِلّهِ لَيَقُومَنَّ زيدٌ» والهمع ٤/٢٠٠، «والتعجب، إما مع القسم، وهي الداخلة على اسم الله تعالى...»، وانظر الكتاب ٢/١٤٥.

(٢) قائل البيت أمية بن أبي عائذ، وعُزِي لآخرين.

وكذا وردت الرواية باللام، ووردت الرواية بالتاء: تالله، كذا في الخزانة، وذكره البغدادي باللام «لله» في شرح الشواهد، ثم قال: وقوله: «تالله» هكذا رواه سيبويه. قلتُ رواية سيبويه: لله، وليس كما ذكر البغدادي. وذكر ابن السِّيد أنه يُروى بالباء الموحّدة: بالله.

أما على روايتي الباء والتاء فلا شاهد فيه، وأما على رواية اللام فالشاهد فيه أنها للقسم والتعجب معاً، وحذف حرف النفي والأصل: لا يبقى وهو جواب القسم.

والحَيَد: جمع حَيْدَة، وهي العقدة في قرن الوعل، وروي: ذو جَيَد، بالجيم، وهو جناح مائل من الجبل. والمشمخر: الجبل العالي. والظيان: ياسمين البر، والآس: الريحان. وأمية: شاعر إسلامي مخضرم كذا جاء في الإصابة، وذكر صاحب الأغاني أنه من شعراء الدولة الأموية:

انظر شرح البغدادي ٤/٢٩٧، والخزانة ٤/٢٣١، و٢/٣٦١، وشرح السيوطي/٥٧٣، وشرح المفصّل ٩/٩٨، ٩٩، والكتاب ٢/١٤٤، ورصف المباني/٢١١، و١١٨، واللامات/٧٣، وأمالي الشجري ١/٣٦٩، والجنى الداني/٩٨، وهمع الهوامع ٤/٢٠١.

(٣) انظر الجنى الداني/٩٨، وهمع الهوامع ٢٠٢/٤.

وفي رصف المباني: «الموضع الثالث أن تكون للعجب، وهو يكون في النداء نحو قولهم: يا للعجب» ص/٢٢٠، ثم قسَّم العجب إلى نوعين لفظي كالأمثلة التي ذكرها المصنّف، وقوله:

... يا للكهول وللشبان للعجب، ومعنوي: كبيت امرئ القيس الذي ذكره المصنّف.

(١) البيت لامرئ القيس.

ومعنى قوله: يا لك: ما أطولك من ليل، مُغار: اسم مفعول من أغرت الحبل إغارة إذا أحكمت فتله، ويَذْبُل: اسم جبل.

ومعنى البيت: إن نجوم الليل لا تفارق محالَّها، فكأنها مربوطة بكل حبل محكم الفتل بهذا الجبل، وقد استطال الليل لمقاساة الأحزان فيه.

والشاهد في البيت أن اللام أفادت التعجب بدون القسم.

وأصل يا لك: يا إياك أو يا أنت فلما دخلت اللام صار الضمير متصلاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠١/٤، والديوان/١٩، والخزانة ٥٥٩/١، وشرح السيوطي/٥٧٥، وهمع الهوامع ٢٠٢/٤، ورصف المباني/٢٢٠ «التعجب المعنوي».

(٢) أي أعجب من رجولتك حالة كونك عالماً. دسوقي ١/٢٢٦.

(٣) أي في غير النداء، وهو ما سمّاه المالقي «المعنوي».

وذكر أنه يكون في المدح كقولك: يا لك رجلاً صالحاً، وفي الذم: كقولك: يا لك رجلاً خبيثاً.

انظر رصف المباني/٢٢١.

(٤) قائله الأعشى ميمون بن قَيس.

ويروى: ونزوة بدلاً من «وثروةً»، ويروى: وذِلّةٌ.

وفيه رواية أخرى: كهولاً وشباناً فقدت وثروةً.

والشاهد في البيت قوله: فلله هذا الدهر. اللام فيه للتعجب.

انظر شرح البغدادي ٤/٣٠٢، والجنى الداني/٩٨، وأمالي الشجري ١/٢٦٨، وشرح السيوطي/٥٧٥، والديوان/١٣٥.

(١) في م/٣ «العشرون».

(٢) سبق الحديث عن الكافية في «بل».

(٣) شرح الكافية الشافية/٨٠٢، وانظر همع الهوامع ٢٠٤/٤، وذكر هذا المرادي عن ابن مالك في الجنى الداني/٩٨.

(٤) الآيتان: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَاءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ مريم ٥/١٩ - ٦.

(٥) وهي مختصر الكافية، وهي في ألف بيت، ولذا عرفت بين الناس بألفية ابن مالك.

(٦) هو محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك، أخذ عن والده، وكان إماماً في النحو وغيره، من البلاغة والعروض والمنطق، وله مؤلفات منها شرح ألفية والده، وهو كتاب مطبوع. مات سنة ٦٨٦هـ، انظر بغية الوعاة ٢٢٥/١.

(٧) انظر النص في همع الهوامع ٢٠٢/٤.

(٨) في مثال ابن الناظم، لأنه سبقها القول.

(٩) قال الرضي الشاطبي: «لم يذكر أحد من المتقدّمين هذا المعنى للام فيما أعلم، وأيضاً فالتعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما ذلك أمر لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطته...» الهمع ٢٠٤/٤.

(١) لا تزاد عند ابن مالك إلا مع مفعول به بشرط أن يكون العامل متعدياً إلى واحد. شرح البغدادي ٣٠٥/٤، وانظر الجنى الداني/١٠٦.

(٢) قائله توبة الحمير. الخفاجي العامري، وقيل نُصَيب.
وروايته عند الجاحظ «يُعِدُّه» بدلاً من: رَجَا به.
والصَّلِيب: القويّ، وبه: متعلّق بـ «رَجَا»، وليكسر: مفعول «رجا»، والفعل «رجا» يتعدَّى بنفسه.
واللام زائدة والأصل: رجاء كَسْرِ عُودِ الدَّهْرِ.
قال البغدادي: «على أن اللام زائدة في مفعول الفعل المتعدّي المتأخِّر عن الفعل، فإنّ «رجا» فعل متعدّ، فكان القياس: رجا به أن يكسر عود الدهر.
وخَصَّ ابن عصفور زيادتها في مثل هذا البيت بالضرورة. الضرائر/٦٧.
وتوبة فارس شاعر، وهو صاحب ليلة الأخيلية. وكان لِصّاً وأحد عُشّاق العرب المشهورين.
انظر البيت في شرح البغدادي ٣٠٥/٤، وشرح السيوطي/٥٧٩.

(٣) البيت من قصيدة لابن مَيّادة مدح بها عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك، وكان أمير المدينة المنورة. والرواية عند السيوطي: ما بين الفرات ويثرب.
وقوله: أجار لمسلماً، يريد: أجار مُسْلماً ومعاهَداً، ومعاهَداً: من العهد، وهو الأمان والذمة، ومنه قيل للحربي الذي يدخل بالأمان ذو عهد ومعاهَد، فهو اسم مفعول.
فالشاهد فيه زيادة اللام في «لمسلماً».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٧/٤، شرح السيوطي/٥٨٠، الضرائر الشعرية/٦٧، العيني ٢٧٨/٣، همع الهوامع ٢٠٥/٤، الجنى الداني/١٠٧، أوضح المسالك ١٣٢/٢، وشعره/١١٢.

(١) نَصُّه هذا في أوضح المسالك أيضاً ٢/١٧٣.
وقال المرادي: «وجعل قوم من ذلك... أي رَدِفكم، لأن رَدِفَ بمعنى تبع، وأَوَّلَهُ بعضهم على التضمين، وفي «البخاري» ردف بمعنى قرب» الجنى الداني/١٠٧.

(٢) أي من اللام المزيدة بين المفعل المتعدّي لمفعول ومفعوله.

(٣) الآية: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ النمل ٢٧/٧٢
في «رَدِفَ لكم» أقوال:
١ – أن يكون «رَدِفَ» ضُمِّن معنى فعل يتعدى باللام، أي دنا وقرب وأزف، وبهذا فَسّره ابن عباس.
٢ – أن يكون مفعوله محذوفاً واللام للعلة، أي رَدِف الخلقُ لأجلكم ولشؤمكم.
٣ – أن اللام زائدة في المفعول.
وقيل غير ذلك، فذهب أبو حيان إلى أن فيه لغتين: ردفه، وردف لكم.
انظر الدر المصون ٥/٣٢٦، والبحر ٧/٩٥، والكشاف ٢/٤٦٠، وتفسير الماوردي ٤/٢٢٥.

(٤) قال المبرّد: «وقال بعض المفسرين في قوله:... معناه: ردفكم»، المقتضب ٢/٣٧، وانظر الكامل/ ٤٠٥، ١٠٠٠.
وممن ذهب إلى هذا التقدير الفراء في معاني القرآن ٢/٣٠٠، والزجاج في معاني القرآن ٤/١٣٨، والعكبري في التبيان/١٠١٣، وابن عطية في المحرر ١١/٢٣٧، وفي تفسير الطبري ٢٠/٧ – ٨ ذكر عن الضحاك: اقترب لكم، وعن مجاهد: أزف، ثم ذكر أن أهل العربية اختلفوا في هذا أي في وجه دخول اللام، وكلام العرب المعروف رَدِفه وأَرْدَفه،، وقال بعض نحويي البصرة: أدخل اللام في ذلك فأضاف بها الفعل، وبعض نحويي الكوفة قالوا: أدخل اللام في ذلك للمعنى؛ لأن معناه دنا لكم، ثم قال: «وهذا القول الثاني هو أَوْلَاهما عندي بالصواب».
وكلام المصنّف مثله في فتح الباري لابن حجر ٨/٣٨٨ قال: «ودعوى المبرّد أن اللام زائدة، وأن الأصل ردفكم، قاله على ظاهر اللفظ، وإذا صَحّ أن المراد به اقترب صَحَّ تعديته باللام كقوله: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ فتأمل!!

(٥) تتمة الآية: ﴿وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ الأنبياء ٢١/١.

(١) النص بتمامه في الجنى الداني/١٢١، وما كان يضير ابن هشام أن يعزو الفضل لأهله.

(٢) الآية: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ سورة النساء ٤/٢٦.

قال العكبري: «اللام في «ليبيّن» متعلقة بيريد، وقيل اللام زائدة، والتقدير: يزيد الله أن يبيّن، فالنصب بأن» التبيان/٣٥٠، وانظر الكشاف ١/٣٩٢.

(٣) الآية: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الأنعام ٦/٧١.

قال العكبري: «لنسلم: أي أمرنا بذلك لِنُسْلِمَ، وقيل: اللام بمعنى الباء، وقيل: هي زائدة، أي: أن نسلم» التبيان/٥٠٨.

(٤) قائل البيت كثيّر عَزّة.

والشاهد فيه عند المصنّف زيادة اللام في «لِأَنسى».

وذكره المبرّد في الكامل شاهداً لزيادة اللام بعد آية النمل ﴿رَدِفَ لَكُم﴾، ومثله عند المرادي.

انظر شرح الشواهد ٤/٣٠٨، والكامل/١٠٠٠، والجنى الداني/١٢١، والديوان/١٧٦، وشرح السيوطي/٥٨٠، ورصف المباني/٢٤٦، واللامات/١٥١، والبحر المحيط ٢/٤٢، والقرطبي ٢/٣٠٥، والمحرر ٤/٢١، و٥/٢٤٦.

(٥) أي اللام.

(٦) وما بعدها في تأويل مصدر، وهو عند المرادي مذهب المحققين.

(٧) أي الذين قالوا إنها للتعليل.

(٨) هذا هو الوجه الأول عند من قال إنها لام التعليل، وتقديره عند أبي حيان: يريد الله هذا.

(١) عند المرادي: أي يريد الله ذلك ليبيّن.

(٢) أي في آية الأنعام يكون التقدير على هذا.
وعند المرادي: وأُمِرنا بما أُمِرنا لنسلم.

(٣) أي والتقدير في بيت كثير...

(٤) يذكر هنا التوجيه الثاني عند من قال إن اللام فيما سبق هي لام التعليل.
وقد مضى الأول على حذف المفعول.
وانظر الجنى الداني/١٢٢.
وفي الكتاب: «وسألته عن معنى قوله: أريد لأن تفعل فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: ﴿وأمرت لأن أكون أول المسلمين﴾ إنما هو أُمِرْتُ لهذا» انظر ٤٧٩/١.

(٥) نص المرادي في الجنى الداني: «والثاني ما حكى سيبويه وأصحابه أن الفعل مقدَّر بالمصدر، أي: إرادةُ الله ليبيّن، وأمرُنا لنسلم، فينعقد من ذلك مبتدأ وخبر، قلتُ [القول للمرادي] قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل، عن هذا، يعني البيت المتقدِّم، فقال: المعنى إرادتي لأنسى».
انظر ص/١٢٢، وانظر المحرر لابن عطية ٢٠/٤ - ٢١، و٢٤٥/٥ - ٢٤٦، ومن هذا النص ومما نقلته من الكتاب ترى أن السؤال لم يكن عن البيت بل عن قول سيبويه: «أريد لأن تفعل».

(٦) اعترض على هذا الدماميني بأنه لا يصح تقدير الفعل بالمصدر من غير سابك، فكيف نقدّر في أُمِرْنا: أَمْرُنا، ويريد الله: إرادةُ الله.
وتعقَّبه الشمني بأن الخليل ومن معه ما أرادوا السَّبْك، وإنما أرادوا تقدير المعنى.
ومثل هذا عند المرادي: فهذا تقدير معنوي لا إعرابي، وعزا هذا لابن عطية.
انظر الشمني ٣٣/٢، والأمير ١٨٠/١، والجنى الداني/١٢٢.

(١) أي ومن اللام الزائدة للتوكيد. وانظر النص في الجنى الداني/١٠٧، وقارنه بما عند المصنِّف هٰهنا. وانظر همع الهوامع ٢٠٤/٤ - ٢٠٥، ورصف المباني/٢٤٤.

(٢) النص في الجنى الداني: فاللام في ذلك مقحمة لتوكيد التخصيص، ومن ذلك قولهم: لا أبا لزيد، على مذهب سيبويه.

وقال البغدادي: «وقد أوضح ابن جني توكيد الاختصاص في «إعراب أبيات الحماسة».

فقال: أراد: يا بؤس الحرب، فزاد اللام توكيداً للإضافة...».

شرح الشواهد ٣١١/٤ - ٣١٢.

(٣) قائل البيت سعد بن مالك، وفيه تعريض بقعود الحارث بن عُبَاد عن الحرب، فقد اعتزلها مع قومه حين هاجت بين بكر وتغلب لقتل كليب.

والشاهد فيه: زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه لتوكيد الاختصاص.

وسعد هو جد طرفة بن العبد الشاعر، وكان أحد سادات بكر بن وائل وفرسانها في الجاهلية. وكان شاعراً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١١/٤، وشرح السيوطي/٥٨٢، وأمالي الشجر ٢٧٥/١، ٢٧٦، والجنى الداني/١٠٧، والكتاب ٢٠٧/٢، واللامات/١١٠، وشرح الحماسة ٢٩/٢، وشرح المفصل ٧٢/٥، والمقتضب ٢٥٣/٤، والخزانة ٢٢٤/١، والخصائص ١٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢٠٤/٤، ورصف المباني/٢٤٤.

(٤) في الجنى الداني/١٠٧ وما بعدها: «فإن قلت: بأيّ شيء انجرّ ما بعد هذه اللام أبها أم بالإضافة؟ قلتُ: فيه قولان، والمختار أنه باللام، لمباشرتها، ولأن حرف الجرّ لا يُعَلَّق عن العمل، وهو اختيار ابن جني».

= وفي الخصائص ١٠٦/٣ - ١٠٧ قال ابن جني: «أي يا بؤسَ الحرب، إلّا أنّ الجر في هذا ونحوه إنما هو للام الداخلة عليه، وإن كانت زائدة، وذلك أن الحرف العامل وإن كان زائداً فإنه لا بُدَّ عامل...، ولا يجوز أن تكون «الحرب» من قوله: يا بؤس للحرب مجرورة بإضافة «بؤس» إليها واللام مُعَلَّقه، من قبل أن تعليق اسم المضاف والتأوّل أسهل من تعليق حرف الجر والتأوّل له، لقوة الاسم وضعف الحرف». وانظر رصف المباني/٢٤٥ - ٢٤٦.

وأنت ترى أن المصنِّف أخذ من المرادي، ولم يعزُ هذا النقل، وأن المرادي أخذ من ابن جني، وذكر الفضل لأهله.

(١) أي لا غلامين لزيد، فلما نوى الإضافة حذف النون. ومثال سيبويه: لا مُسْلِمِي لك. على الجمع.

(٢) في الكتاب ٣١٥/١ «وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أبا لك، قد علم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديّ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطر:

يا بؤس للحرب،

إنما يريد يا بؤس الحرب». ومثله عند المبرد في المقتضب ٣٧٣/٤ - ٣٧٤.

(٣) في الهمع ١٩٦/٢ ذكر أوجه الخلاف:
الأول: وعليه الجمهور أنها أسماء مضافة في نحو: لا أبالك، وما ماثله. واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلّق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة.
الثاني: أنها أسماء مفردة غير مضافة عُومِلَتْ معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصفة لها، وهي متعلّقة بمحذوف، والخبر أيضاً محذوف، وعليه هشام وابن كيسان اختاره ابن مالك...

(٤) هذا وجه ثالث ذكره السيوطي، وجعل المجرور باللام الخبر، وعليه الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة.

(١) تقدّم البيت في «إنّ»، وكذا في «حاشا»، وهو لرؤبة، وقيل لغيره.

(٢) استشهد بهذا المثل على من ألزم أباً وأخاً الألف في كل أحوالهما.
أخاك: مبتدأ، ومكره خبر، ولا بطل عطف على «مُكْرَه».
وجاء على لغة القصر هذه في همع الهوامع ١٢٩/١.
وفي شرح التصريح: «قائله أبو حنش، حين قال له خاله: — وقد بلغه أنّ ناساً من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته — هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها، وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال: ضرباً أبا حنش، فقال بعضهم: إن أبا حنش لبطل، فقال أبو حنش: «مكره أخاك لا بطل» فصار يُضْرَبُ مثلاً لمن يُحْمَلُ على ما ليس من شأنه.
وقيل: أول من قاله عمرو بن العاص لما زعم عليه معاوية ليخرجنّ إلى مبارزة علي رضي الله عنه، فلما التقيا قال عمرو: مكره أخاك لا بطل، فأعرض عنه.
شرح التصريح ٦٥/١، وانظر توضيح المقاصد ٧٦/١، وحاشية على م ١٠٥/٣م.
وجاء برواية «مكره أخوك لا بطل» في مجمع الأمثال ٣١٨/٢، والفاخر ص/٦٣، والوسيط في الأمثال المنسوب للواحدي/٥٦، والمستقصى ٣٤٧/٢.
وبرواية المصنّف «أخاك» في جمهرة الأمثال ٢٤٢/٢، وأمثال أبي عبيد/٢٧١.

(٣) من قوله: «ولا غلامَيْ له».

(٤) لأنَّ حذف النون إنما يكون عند الإضافة، ومن جعل اللام هنا جارّة لا إضافة عنده، فلم يبق إلّا جعل. مثل هذا شاذاً لا يُقاس عليه.

(٥) كذا جاء في م/٣ و٤ وأُتِمَّ على هامش النسختين م/١ و٢، وفي المطبوع وم/٥ بدون «قطاقطا». وجاء على هامش م/٦١/١ «هو من الرجز»، وفي م/٣٧/٢ ب على هامشه: وأوله: قطاقطا بيضك ثنتا وبيضي مئتا.

= ولم أجد تعليقاً عليه في الحواشي، وعلَّق عليه الشيخ محمد بأنه لا يتم هذا الرجز إلّا أن يكون بيضك ثنتان. وتبعه على هذا مبارك وزميله بعد أن ذكرا ما في المخطوطين، وأهمله السيوطي وكذلك البغدادي.

وفي اللسان/قطا «وفي المثل: إنه لأصدق من قطاة، وذلك أنها تقول: قطاقطا».

والمراد بقطا: أن القطاة إذا صوتت قالت: قطاقطا.

(١) الفاء في جواب «أما» فقد قال من قبل: «وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة...» أي في: لا أبا لزيد.

(٢) أي اللام وما بعدها متعلّقان باستقرار محذوف. فإن جعلت الخبر محذوفاً جعلت هذا الاستقرار صفة لاسم «لا»، أو يكون هذا الاستقرار مرفوعاً خبراً للا. والتقدير على الحالين: لا أبا كائناً لزيد، لا أبا كائنٌ لزيد.

(٣) ومن اللام الزائدة للتوكيد.

(٤) في همع الهوامع ٤/٢٠٥ «والتقوية في مفعول عامل ناصب واحد ضَعْفُ بالتأخير...»

وانظر رصف المباني/٢٩٧.

وفي الجنى الداني/١٠٥ - ١٠٦ «... فالمطَّرد أن تزاد مع المفعول به بشرطين:

الأول: أن يكون العامل متعدِّياً إلى واحد، والثاني: أن يكون قد ضَعُف بتأخيره... قال ابن مالك:

ولا يُفْعَلُ ذلك بالمتعَدِّي إلى اثنين...».

وانظر المساعد ٢/٢٥٩.

(٥) أول الآية: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ سورة الأعراف ٧/١٥٤.

اللام في «لربهم» مقوِّية للفعل المتأخر، وهي عند الكوفيين زائدة؛ وهي عند الأخفش لام المفعول لأجله، وعند بعضهم متعلِّقة بفعل محذوف.

انظر البحر ٤/٣٩٨، والعكبري/٥٩٦، وحاشية الجمل ٢/١٩٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٤٤٨.

(١) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَٰيَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ يوسف ٤٣/١٢.
في الدر المصون ١٨٦/٤: اللام مزيدة لتقدُّم المعمول، فهي مقويّة للعامل، وقيل يضمن تعبرون معنى ما يتعدى باللام، أو للرؤيا: خبر كنتم.
وهذا عند شيخه أبي حيان، في البحر ٣٢/٥.

(٢) وذلك بأن يكون العامل اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، أو مصدراً، أو ما هو في حكمه كما يتضح من الشواهد والأمثلة، فهو في هذا كله فرع في العمل على الفعل؛ ولذا جاءت اللام مع معموله.

(٣) الآيــة : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٩١/٢.
وفي هذا شاهد لاسم الفاعل من غير الثلاثي.

(٤) سورة البروج ١٦/٨٥، وفي سورة هود ١٠٧/١١ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾
وهذا شاهد لصيغة المبالغة «فعّال».

(٥) سورة المعارج ١٦/٧٠، وفيها شاهد أيضاً لصيغة المبالغة، والتقوية باللام.

(٦) في هذا المثال تقوية للمصدر «ضَرْبي» باللام، وأصله: ضَرَبَ مُتَعَدٍّ فلما أعمل «ضَرْباً». ضَعُفَ في العمل فقوّي باللام.

(٧) وهذا مثال لاسم الفاعل من الثلاثي وتقويته باللام.

(٨) أي مما يحمل على لام التقوية. وهذا للعكبري، ويأتي بعد قليل.

(٩) الآية: ﴿فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ سورة طه ١١٧/٢٠.

= لفظ عدو في الآية بمعنى مُعَادٍ، فهو في حقيقته اسم فاعل من عادَى، فَحُمِلَ عليه في العمل، وعومل معاملته فقُوِّي باللام، ويَرُدُّ هذا المصنِّف بعد قليل ويذكر علّةَ ذلك.

وقائل هذا القول العكبري، فهو لم يذكر شيئاً في آية سورة طـه هذه، ولكن له مثل هذا الحديث في آية النساء/٩٢ «فإن كان من عدو لكم».

قال: «لكم صفة عدو، وقيل يتعلّق به؛ لأن عدواً في معنى مُعَادٍ، وفعول يعمل عمل فاعل» انظر التبيان/٣٨٠.

(١) ذكر التبريزي في شرح الحماسة أنه لحاتم الطائي، وذكره البغدادي في شرح الشواهد لقيس بن عاصم، ثم ذكر أنه قيل هو لحاتم، وقيل لعروة بن الورد، وقيل غير ذلك. وفيه رواية: إذا ما صنعت. كذا عند الجاحظ.

والشاهد فيه أن اللام في «له» زائدة للتقوية، والصحيح أنها للتعليل، لما ذكره المصنِّف.

وقيس بن عاصم صحابي قَدِمَ في وفد تميم سنة تسع على رسول الله ﷺ، وكان سيداً عاقلاً انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٣/٤، وشرح الحماسة ١٠٠/٤، وشرح السيوطي/٥٨٥، والكامل/٧٠٩ «قيس بن عاصم المنقري» البيان والتبيين ٣١٠/٣. وانظر زيادات ديوان حاتم/٢٩٥

(٢) أي في جعل اللام في «عدو لك» وفي البيت لام التقوية، وهذا رَدّ على العكبري.

(٣) أي فهما صفتان مشبّهتان باسم الفعل، وهي لا تنصب المفعول أصلاً.

(٤) أي ليسا مشابهين للفعل في حركاتهما كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٥) في م ١ و٤ و٥ «ولا مُحَوَّلين» كذا لأنه معطوف على «مجاريين» قبله وفي م/٢ و٣ والمطبوع «ولا محولان» على تقدير: ولا هما محولان.

(٦) أي ولا هما محولان عن اسم مجارٍ للفعل في حركاته وسكونه، ليكونا صيغة مبالغة.

(١) قال الشمني: «ولا مانع من ذلك في الآية، ولا في البيت، بل هو ظاهر فيهما إذ المعنى أن هذا مبالغ في عداوتك، وعداوة زوجك، وأن يكون الملتمس لأكل الزاد مبالغاً في الأكل، وهو الأليق بقصد الشاعر في التمدُّح بالكرم» الحاشية ٣٤/٢، وانظر حاشية الأمير ١٨١/١.

(٢) بدأ بهذا الوجه العكبري. انظر البيتان ٣٨٠/١.

(٣) أي عدو مختص بك، فاللام بمعنى الباء، انظر الدسوقي ٢٢٩/١.

(٤) أي تأخير العامل، والفرعية، أي: بكونه فرعاً في العمل مثل اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما مما جرى ذكره فيما تقدَّم.

(٥) ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ ...﴾ سورة الأنبياء ٧٨/٢١. شاهِدِين: اسم فاعل، وهو فرع في العمل على «شَهِد»، وقُوِّي باللام في «لحكمهم» على العمل.

(٦) سورة المدثّر ٣.٦/٧٤

(٧) وهو مما يدخل تحت ما هو فرع في العمل على أصله.

(٨) تقدّمت في سورة البروج آية/١٦ وفي سورة هود آية/١٠٧. والمثلية: أي اللام فيها للتقوية.

(٩) أي مصدراً.

(١٠) فتكون اللام للتبيين، وهو ما يذكره في الثاني والعشرين. وهو آخر معاني اللام الجارّة.

(١١) النص في الجنى الداني/١٠٦، وانظر المساعد ٣٥٩/٢.

(١) بعد هذا في همع الهوامع ٢٠٥/٤ «ووافقه» أبو حيان، وانظر البحر ٣٤٨/١.

(٢) هذا الرد للمرادي وليس للمصنّف، قال المرادي: «واعترض قوله: ترجيح من غير مرجح بأنه إذا تقدَّم أحدهما وتأخّر الآخر لم يلزم من زيادتها في المتقدِّم ترجيح من غير مرجح، لأنه يترجح بضعف طلب العامل لتقدُّمه...» انظر الجنى الداني/١٠٦.

(٣) هذا من تتمة نص المرادي في الجنى الداني/١٠٦.

(٤) الآية: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/١٤٨.

– وقراءة الجمهور «ولكلٍّ وجهةٌ» بتنوين الأول ورفع الثاني على الابتداء والخبر.

– وقرأ ابن عامر وابن عباس «ولكلِّ وجهةٍ» على الإضافة.

وخَطَّأها الطبري، فهي عنده لحن، لا تجوز القراءة بها إذا قرئت كذلك كان الخبر غير تام ورَجّح قراءة الجمهور، ورَدّ هذا عليه ابن عطية وأبو حيان.

انظر البحر ١/٤٣٧، والطبري ٢/١٨، والمحرر ٢/٢٣، والكشاف ١/٢٤٦، ومعاني الأخفش ١/١٥٢، وحجة الفارسي ٢/١٨٤، والعكبري ١/١٢٧، والرازي ٤/١٣١، وهمع الهوامع ٤/٢٠٥، ومختصر ابن خالويه/١٠، وكتاب المصاحف/٥٥.

(٥) انظر الحجة للفارسي ٢/٢٤١، وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري في الكشاف ١/٢٤٦.

(٦) أي من باب تقوية العامل الذي تقدَّم أحد معموليه وتأخر الثاني.

(٧) نقل أبو حيان نص الزمخشري وهو قوله: «والمعنى: وكل وجهة الله موليها، فزيدت اللام لتقدُّم المفعول، كقولك: لزيد ضربت، ولزيد أبوه ضاربه، الكشاف ١/٢٤٧.

وعقّب عليه بقوله: «وهذا فاسد؛ لأن العامل إذا تعدّى لضمير الاسم لم يتعدّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا يجوز أن يقول: لزيد ضربته، ولا لزيد أنا ضاربه، وعليه أن الفعل إذا تعدَّى للضمير بغير واسطة كان قوياً، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدّم ليقويه لضعف وصوله إليه متقدماً، ولا يمكن أن يكون العامل قوياً ضعيفاً في حالة واحدة، ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدَّى إلى اثنين، ولذلك تأوّل النحويون: هذا سراقة للقرآن يدرسه...» البحر ١/٤٣٨. =

(١) في مولّيه.

(٢) وهو مُوَلٍّ.

(٣) في «مولّيها».

(٤) أي: كل وجهة.

(٥) أي لأجل التخلص من عمل العامل في الضمير والظاهر معاً كان لهم هذا التخريج في البيت.

(٦) وهذا البيت جاء عجزه على ما أثبتُّه في م/١ و٤ وهو غير مثبت في بقية المخطوطات.

وصدر هذا البيت عجزه:

«والمرء عند الرّشا إن يلقها ذيب»

وأما العجز الذي أثبته المصنِّف فصدره:

«ضَحّوا بأشمط عنوان السجود به»

وهو لحسان، وقد أَنبه على هذا السيوطي في شرح الشواهد.

وعلى ما ذكرته لك من تصحيح الرواية جاء عند أبي حيان في التذكرة، وشرح التسهيل، وعند ابن السراج في الأصول، ومثله عند سيبويه.

هجا الشاعر رجلاً من القراء نُسِبَ إليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها.

والهاء في «يدرسه» كناية عن المصدر والفعل «يدرسه» متعدٍّ باللام إلى القرآن لتقدُّمه على حَدّ: لزيد اضرب. وهذا من كلام أبي حيان في تذكرته.

وذهب الدماميني إلى أن البيت للمدح، وتبعه الشمني، وتعقَّب البغدادي فيه الدماميني.

والبيت قائله غير معروف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٥/٤، وشرح السيوطي/٥٨٧، أمالي الشجري ٣٠٥/١، و٣٣٩،

(١) وهي على هذا راجعة للدرس كقوله تعالى: ﴿لا أعذبه﴾ المائدة/١١٥.

(٢) البيت من قصيدة لها في مدح الحجاج وذكر البغدادي أن الجميع متفقون على روايته: ولا اللَّهُ لا يعطي العصاة مناها. ولم يَرَ رواية المصنِّف لأحدٍ من الرواة، ولا من استشهد به من النحويين كما استشهد هو به هنا، والشاهد فيه زيادة اللام في «للعصاة»، وهو أحد المفعولين المتأخرين عن الفعل المتعدّي.

وليلى هي بنت عبدالله بن الرحّالة بن كعب بن معاوية، ومعاوية هو الأخيل بن عبادة، وهي شاعرة لا يُقَدَّم عليها غير الخنساء.

انظر شرح البغدادي ٣١٨/٤، وشرح السيوطي/٥٨٨، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٥٩/٢، وهمع الهوامع ٢٠٦/٤، والديوان/٩٠.

(٣) قوله «لقوة العامل» غير مثبت في م/١، والعامل: يعطي.

(٤) أي من اللام الزائدة للتوكيد.

(٥) انظر النص في المقتضب ٢٥٤/٤ - ٢٥٥، والكامل/١١٩٨ - ١١٩٩، ونسب الرضي إلى المبرّد أن لام الاستغاثة مُعَدِّية لحرف النداء مخالفاً لسيبويه انظر ١٣١/١ - ١٣٢. واقرأ تعليق الشيخ عضيمة على المسألة في حاشية المقتضب. وفي الكتاب أن هذه اللام بدل من «الزيادة آخر الاسم نحو: يا عجباه. وعزاه للخليل» انظر ٣١٨/١ - ٣٢٠.

(٦) في الهمع ٧٢/٢ «واختلف في هذه اللام، فقيل: زائدة، وعليه ابن خروف، واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها الألف»، قلتُ: ونص المبرّد في الكامل يدل على هذا وإن لم يُصَرِّح بالزيادة.

(١) منهم ابن جني وابن عصفور.

(٢) انظر همع الهوامع ٧٢/٢، والجنى الداني/١٠٤.

(٣) على هامش م/٣ «والصواب، معنى الفعل».

وفي الشمني ٣٥/٢: «هكذا وقع في أكثر النسخ، والأظهر ما في بعضها وهو معنى الفعل».

(٤) قال الشمني: «لأنه، أي معنى الفعل الذي في الحرف قد عمل في الحال فيعمل في المجرور؛ لأن العامل في الحال أقوى من العامل في المجرور، ألا ترى أن العامل في الحال عامل في صاحبها».

(٥) البيت لامرئ القيس.

الوكر: عش الطائر، العُنَّاب: ثمر معروف، الحشف: أَرْدَأ التمر.

شبه القلب الرطب بالعُناب في الحمرة، واليابس بالحشف البالي في اليبوسة والسواد.

والشاهد فيه أن قوله: «رطباً» حال، والعامل فيه حرف التشبيه «كأنّ» لما فيه من معنى الفعل.

شرح البغدادي ٣٢٢/٤، شرح السيوطي/٥٩٥، الديوان/٣٨.

(٦) انظر الجنى الداني/١٠٤، وفي الهمع ٧٢/٢ عزاه لسيبويه واختاره ابن عصفور، وانظر الكتاب ١/ ٣٢٠، وليس في نصِّه ما يدلُّ على التعلُّق بفعل النداء.

وانظر شرح التسهيل ٥٢٦/٢.

(٧) أي الفعل «أَدْعُو» الذي نابت عنه «يا».

(٨) هو عبدالله بن أحمد، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي، إمام أهل النحو في زمانه، ولد في رمضان سنة ٥٩٩هـ، وقرأ النحو على الدَّبّاج والشلوبين، وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التميمي، وله مصنّفات منها: شرح الإيضاح، وشرح سيبويه، وشرح الجمل، وغيرها.

مات سنة ٦٨٨هـ. انظر: بغية الوعاة ١٢٥/٢ - ١٢٦.

(١) أي ألتجئ لزيد لكذا...، وعلى هذا فاللام للتعدية.

(٢) أي: أَتَعَجَّبُ من كثرة الدواهي. وعلى هذا فاللام للتعليل.

(٣) أي الفعل «أدعو».

(٤) أي بالتزام حذف الفعل.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: «واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان»، أي على جواب ابن عصفور.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: «واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان»، أي على جواب ابن عصفور.

(٦) أي في جواب ابن عصفور وأبي حيان.

(٧) في الباب الثالث «في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور» قال: «يصح في اللام المقوِّية أن يقال إنها متعلّقة بالعامل المقوِّي...؛ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضّعف الذي نَزَّله منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين». وقد أشار إلى هذا الأمير في الحاشية ١٨٣/١ والشمني في ٣٥/٢.

(٨) بل هي عندهم لام أصلية وتحتاج إلى متعلَّق.

(٩) زيداً منصوب على الاشتغال، والتقدير: ضربت زيداً ضربته، والفعل محذوف، ومع ذلك لم تدخل اللام تقوية للمحذوف، وهذا يريد منه أنه ليس كُلّ عامل واجب الحذف يجوز تقويته باللام.

(١٠) أي ذكر في اللفظ الفعل «ضربته» وهو عِوَضٌ عن المحذوف «ضربت» كان كأنه لم يحذف، ومثله ما سبق في: يا لَزيد، – فقد جاءت «يا» عوضاً عن الفعل المحذوف: أدعو، فكأن الفعل لم يحذف، لقيام المثبت مقام المحذوف.

= وذهب الدماميني إلى أنه لا دليل على التعويض، غاية ما في الأمر أن «يا» دليل على الفعل. وتعقَّبه الشمني بأن قال: «الدليل [أي على التعويض] امتناع الجمع بينهما».

(١) وعلى هذا فعل النداء بمنزلة ما لم يُحْذَف.

(٢) أي لو كان عوضاً قطعاً لم يجز حذفه، أي حذف حرف النداء، فلما جاز حذفه كما في قوله تعالى: ﴿يوسف أعرِض عن هذا﴾ دَلَّ على أنه كالعِوَض.

(٣) فالمحذوف فعل وهو «أدعو»، و«يا» حرف، وبخلاف مثال الاشتغال الذي ذكره: «زيداً ضربته» فإن المحذوف فيه بلفظ المذكور.

(٤) «فلم يتنزل...» كذا جاء في م/١ و٣ و٥، وفي م/٢ و٤ والمطبوع «فلم ينزل منزلته.».

(٥) انظر همع الهوامع ٧٤/٣. وفي الخصائص ما يدلُّ على أنه مذهب ابن جني وشيخه الفارسي.

(٦) وفي شرح الرضي ١٣٤/١ «وحكى الفراء عن بعضهم أن أصل يا لزيد يا آل زيد فخفف» قال الرضي: «وهو ضعيف لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويالله، ونحوهما» وجعل البغدادي هذا التضعيف في تتمة كلام الفراء، وفي همع الهوامع ٧٤/٣ - ٧٥ «نقل... عن الكوفيين، ذكره ابن مالك، ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء قال: «ومن الناس من زعم كذا» فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين، ثم إنه لم يقل به وهو من رؤوسهم...» وانظر نص أبي حيان وقد نقله عن ابن عصفور في شرح البغدادي ٣٢٥/٤، وانظر الخصائص ٢٧٦/١، و٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والخزانة ٢٢٨/١، والجنى الداني/١٠٤.

(٧) من «آل» و«يا»، ولم يُعَيِّن المحذوف.

وقال الأمير: «الظاهر أنها ألف «آل»، لأن الحذف تطرَّق إليها في الهمزة والشيء يَجُرُّ لمثله، لا ألف يا». الحاشية ١٨٣/١.

(١) قائله. زهير بن مسعود الضبي، وعُزي في اللسان للفرزدق، وصدره عند المالقي:

لخير أنت عند الناس مِنّا

وروايته عند البغدادي: عند البأس، وفي النوادر: عند التاس، ومثله عند ابن جني.
والمثوِّب: المستغيث إذا كان بعيداً يتعرّى ويلوِّح بثوبه رافعاً صوته ليُرَى فيُغَاثَ، يا لا: هو موضع الشاهد عند الكوفيين: وأصله: يا آل فلان. وزهير شاعر جاهلي.
انظر رصف المباني/٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤، وشرح الرضي ١/١١٨، والنوادر/١٨٥، وشرح البغدادي ٤/٣٢٥، وشرح السيوطي/٥٩٥، وهمع الهوامع ٣/٧٤، والخزانة ١/٢٢٨، وشرح ابن عقيل ١/١٩٤، والخصائص ١/٢٧٦، و٢/٣٧٥. و٣/٢٢٨. والعيني ١/٥٢٠، واللسان/لوم.

(٢) أي: لو كان أصله يا لِفلان، وأنها ليست بقية «آل» للزم الاقتصار على حرف الجر، وحذف المجرور، وهذا لا يأخذ به ابن جني وابن عصفور. دسوقي ١/٢٣١.

(٣) أي: أجيب عمّا استدلوا به بأنّا لا نُسَلِّم أن «يا لا» فيه أصله: يا آل فلان، بل أصله: يا قوم لا فرار ولا نفِرّ، فحذف المنادى وما بعد لا النافية، أو أصله يا لِفلان ثم حذف ما بعد الحرف...» الشمني ٢/٣٦.

(٤) كذا في م/١ و٢، وفي م/٣ و٤ و٥ «لا تفِرّوا».

(٥) قلت: وحذف معه المنادى، فقد حذفت الاسمين من الجملة وبقي حرفان، وهو حذف بعيد، فلا يعقل أن تنهك الجملة بهذا القدر من الحذف.

(٦) أي في الجواب.

(١) هذا كلام مكرر ومعاد، فقد تحدث عن هذه المسألة في أول حديثه عن اللام.

(٢) والمستغاث له محذوف، أي: يا لَزيدٍ لِعمروٍ.

(٣) إذا قلت: يا لِزيدٍ، فالتقدير فيه: يا لَعمروٍ لِزيدٍ، حذفت الأول وهو المستغاث. وحركة اللام في المذكور هي التي تبيّن نوعه مستغاثاً أو مستغاثاً به، ولهذا دَرَجُوا على فتح لام الأول وبقاء لام الثاني على الكسر.

(٤) أن يكون ما بعد اللام مستغاثاً به ومستغاثاً من أجله؛ لأن اللام مع الضمير تكون مفتوحة. وهذا عند ابن جني وابن عصفور. وانظر الجنى الداني/١٠٤.

(٥) لأن اللام تكسر مع ياء النفس.

(٦) تقدَّم البيت في أول الحديث عن لام الجر، وهو للمتنبي.

والوجهان اللذان أجازهما ابن جني أن يكون «لي» مستغاثاً به، أو مستغاثاً له، والتقدير: أدعو نفسي للخلاص من النوى، أو أدعو قومي ليخلِّصوني من النوى.

(٧) أي في قوله: «يا لي».

(٨) وعلى هذا يلزم أن يكون «أدعو» قد عمل في ضمير المتكلم المتصل الفاعل، وفي ضمير المتلكم المفعول من «يا لي». دسوقي ٢٣١/١.

(٩) وهو ممنوع في غير ظن، وفقد، وعدم، وتقدَّم هذا من قبل.

(١) أي: تعدّي الفعل.

(٢) في يا لَزيدٍ لعمروٍ.

(٣) أي التنبيه الذي في «ها» على القول بأن التنبيه هو العامل في الحال وليس اسم الإشارة من «هذا».

(٤) في م/٣ و٤ «إذا أُعْمِلَت».

(٥) ﴿قَالَتْ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ هود ٧٢/١١.
شيخاً حال: والعامل فيه التنبيه في «ها»، أو اسم الإشارة، أو هما معاً. وانظر الدر المصون ١١٥/٤، ومشكل إعراب القرآن ٤١٠/١.

(٦) أي تعدّي الفعل للفاعل والمفعول المتصلين.

(٧) هذا الذي ذكره سبق عنده في اللام المفيدة للتعليل، ولم يَعْزُه لابن الباذش، وذكر وجهاً آخر وهو التعلُّق بفعل محذوف، وقد نقل ابن عصفور الإجماع عليه.

(٨) كذا في المخطوطات «مَدْعُوّاً» وعلى هذه الصورة تقدَّم عنده فيما سبق، وجاء عند مبارك والشيخ محمد «مَدْعُوٌّ» وهو غير مناسب لحديثه.

(٩) على هامش م/٣ الظاهر أن يقول وإنما ادّعى بالإفراد لأن المدّعي هو ابن الباذش. وقوله: ادعيا: ابن الباذش وابن عصفور.

(١٠) أي تقدير عامل للام المستغاث له ولم يجعلاها متعلِّقة بما تعلق به لام المستغاث. دسوقي.

(١) أي «يا»، أو الفعل «أدعو» على اختلاف التقديرين.

(٢) أي لام المستغاث به ولام المستغاث له، فالأُولى للاختصاص والثانية للتعليل، كذا في حاشية علي م/٣، وانظر الشمني ٢/٣٦.

(٣) اللام في «لك» للتعدية، والثانية لام التعليل.

(١) الآية: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنتُمْ شُهَدَآءُ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ آل عمران ٩٩/٣.

قال السمين: «قال ابن الأنباري: البغي يقتصر له على مفعول واحد إذا لم يكن معه اللام كقولك: بغيت المال والأجر والثواب، وههنا أريد: يبغون لها عوجاً، فلما سقطت اللام عمل الفعلُ فيما بعدها، كما قالوا: «وهبتك درهماً» يريدون وهبتُ لك، ومثله: صِدْتُك ظبياً، أي صِدتُ لك...» الدر المصون ١٧٤/٢، وانظر القرطبي ١٥٤/٤.

(٢) ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ يس ٣٩/٣٦.

قال العكبري: «منازل: أي ذا منازل، فهو حال أو مفعول ثانٍ؛ لأن قدّرناه بمعنى صيّرنا، وقيل: التقدير: قدرنا له منازل» التبيان/١٠٨٣.

(٣) سورة المطففين ٣/٨٣.

العكبري: «في هم وجهان: أحدهما: هو ضمير مفعول متصل، والتقدير كالوالهم، وقيل هذا الفعل يَتَعَدَّى بنفسه تارة وبالحرف أخرى، والمفعول هنا محذوف أي كالوهم، الطعام ونحو ذلك...» التبيان/٢٧٦ وانظر القرطبي ١٥٤/٤ و٢٤٨/١٩.

(٤) أي: وهبت لك، وفي المصباح: «قال ابن القوطية والسرقسطي والمطرزي وجماعة ولا يتعدى إلى الأول بنفسه فلا يقال: وهبتك مالاً، والفقهاء يقولونه، وقد يجعل له وجه آخر وهو أن يضمن وَهَبَ معنى جَعَلَ، فيتعدى بنفسه إلى مفعولين».

(٥) أي صِدْتُ لك. وفي اللسان: «يقال: صدت فلاناً صَيْداً إذا صِدْته له كقولك: بغيتُه حاجة أي: بغيتها له»، وانظر التهذيب، والتاج.

(٦) أي جنيت لك. وفي اللسان: «قال أبو عبيد: جنيت فلاناً جنى، أي جنيت له، قال: ولقد جنيتك أَكْمُؤاً...».

(١) تقدَّم البيت في «أل».

(٢) قائله غير معروف.

الظليم: الذكر من النعام.

والشاهد فيه في قوله: أَصِيدُكم، فالتقدير: أصِيدُ لكم، وحذفت اللام. واتصل الفعل بالضمير فصار منصوباً بعد أن كان مجروراً».

انظر البيت في شرح البغدادي ٣٢٩/٤، وشرح السيوطي/٥٩٦، والدر المصون ١٧٤/٢.

(٣) البيت للجيم بن صعب، وقيل لديسم بن طارق، وكلاهما جاهلي.

وحذامِ: امرأة الجيم، وتمامه ما بين معقوفين.

والشاهد فيه في فأنصتوها، فأصله: فأنصتوا لها، فحذفت اللام، فاتصل الضمير بالفعل فنصب. قال الفراء: يريد: فأنصتوا لها.

انظر معاني الفراء ٩٤/٢ و٢١٥/١، وشرح البغدادي ٣٢٩/٤، وشرح السيوطي/٥٩٦، والكامل/٥٩١، وأمالي الشجري ١١٥/٢، وشرح المفصل ٦٤/٤، وشرح الأشموني ٢٦٥/٢، وشذور الذهب/٦٥، والخصائص ١٧٨/٢، وشروح سقط الزند ١٤٧٠/٤، واللسان/رقش.

(٤) كذا رواية المبرد في الكامل وغيره، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(١) من معاني اللام الجارّة.

(٢) النص في همع الهوامع ٤/٢٠١ ، وانـظر الإتقان ٢/٢٢٦، والجـنى الداني/٩٧، والمسـاعـد ٢/٢٥٧، واللامات/١٢٩ وما بعدها، وجواهر الأدب/٧٣.

(٣) قال الدسوقي: «أي في المعنى، وكذلك الفاعل. وإلا فاسم التفضيل لا يتعدَّى لمفعول، وأفعل التعجب فاعله ضمير مستتر» الحاشية ١/٣٢٣٢.

(٤) قال ابن مالك: «وكذا المعلَّقة بحُبٍّ في تعجُّبٍ أو تفضيلٍ...» انظر الجنى الداني/٩٧، والمساعد ٢/٢٥٧، وتتمة النص فيه: «مبيِّنة مفعولية مصحوبها...».

(٥) قال ابن مالك: «ثم نبَّهت على تعدية أفعل التفضيل بحروف الجرّ، وجملةُ القول في ذلك: أنّ أفعل التفضيل إن كان من متعدٍّ بنفسه دالٍ على حُبّ أو بُغْض عُدّيَ باللام إلى ما هو مفعولٌ في المعنى، وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، كقولك: «المؤمنُ أَحَبُّ لله من نفسه، وهو أَحَبُّ إلى الله من غيره...» انظر شرح الكافية الشافية/١١٤٤.

(٦) ذكر هذا المعنى ابن مالك في التسهيل ص/١٤٥، وتعقَّب أصحابُ الحواشي ابنَ هشام في هذا، فقال الدماميني: «هذا عجيب، فإن ابن مالك لم يُهْمِلْهُ، بل ذكره من معاني «إلى» أيضاً، قال في التسهيل: «ومنها إلى لانتهاء الغاية مطلقاً وللمصاحبة وللتبيين،...» الشمني ٢/٣٦.

وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٥٤.

= وفي حاشية على م / ٣ أشار إلى ما ذكره ابن مالك في التسهيل، وأنه لا وجه لاعتراض المصنِّف.

(١) النص في همع الهوامع ٢٠١/٤.

وفي الجنى الداني: «ولام التبيين هي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبهها، مبيِّنةً لصاحبِ معناها...» وانظر اللامات/١٢٩.

(٢) أي معلوم، ولكن استؤنف ذكره تقوية وتوكيداً لهذا المعلوم.

(٣) وهي التي يكون مدخولها مفعولاً. انظر اللامات/١٣٠.

(٤) الجَدْع: قطع الأنف أو الأذن أو اليد... إلخ.

(٥) سَقياً، وجَدْعاً، ولا بفعليهما: سقى وجَدَع.

قال المرادي: «وتتعلَّق بفعل مقدَّر تقديره: أعني» الجنى/٩٧.

وانظر شرح الرضي ١١٦/١، و١١٨، وكذا عند أبي حيان في البحر ٧٦/٨.

(٦) أي لأن الفعلين سقى وجدع، والمصدرين منهما متعدّيان بأنفسهما، فهما ليسا بحاجةٍ إلى هذه اللام من أجل التعدية؛ ولذلك لم تتعلَّق هذه اللام بواحدٍ منهما.

وفي م/٢ «تتعدّيان».

(٧) وهو هنا المصدر.

(٨) من فعله.

(١) قال الزجاجي: «ثم تلحق لام التبيين، فيقال: سَقْياً لزيد...؛ لأنه لولا هذه اللام لم يُعْلَم مَن المدعوُّ له بشيء من هذا أو المدعوّ عليه... اللامات/١٣٠ - ١٣١.

(٢) لم يصرّح ابن الحاجب بحذف اللام، لكنه ساق هذه المصادر بدون اللام قال: «والنوع الثاني هو الذي يجب إضمار فعله، ولكنه له فعل نحو: سقياً ورعياً إلى آخره...، وقوله جَدْعاً... وعقراً... وحلقاً.. وبؤساً...».

انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٧/١ - ٢٢٨، ومثل هذا النص عند ابن الحاجب في الكافية لم يذكر اللام مع هذه المصادر انظر شرح الرضي ١١٦/١.

وقال الدماميني: «لم يعتمد في الرد على شيخ المحققين على مستند» انظر حاشية الأمير ١٨٤/١.

على أن الزجاجي ذكر أنه ربما تركت العرب إظهار اللام إذا عَلِمَ الداعي أنه قد علم المعني بدعائه... انظر اللامات/١٣٢.

(٣) أي لـ «سقياً» وما ماثله.

(٤) والتقدير: سقياً مستقراً لزيد.

(٥) وهو المصدر؛ لأنه قام مقام الفعل، فلا يوصف؛ لأن الفعل الذي قام مقامه لا يُوْصَف.

(٦) المدعوُّ له في: سَقياً... والمدعوُّ عليه في نحو: جَدْعاً...
وقد نقلت لك نص الزجاجي قبل قليل في أنه لولا هذه اللام لا يُعْلَم من المدعوُّ له أو عليه بشيء من هذا.

(٧) في م/٤ «وليس تقديراً لمحذوف».

(٨) كذا قدّره المرادي في الجنى الداني/٩٧.

= وقال ابن عصفور: «جميع المصادر المذكورة في هذا الباب لا يظهر الفعل الناصب لها؛ لأنها صارت عوضاً منه، وتقدّر الفعل الناصب لها؛ لأنها صارت عوضاً منه، وتقدّر الفعل الناصب لها من لفظها، فإن كانت العرب قد استعملت منه فعلاً فَحَسَنٌ، وإلّا بنيت منه فعلاً على القياس؛ لأن جميع هذه المصادر مؤَكِّدة لأفعالها المضمرة، والمصدر المؤكِّد لا ينصبه إلّا فعل من لفظه؛ إذ التأكيد إما لفظي وإما معنوي...» المقرّب/٢٥٧، وأنت ترى أن ابن عصفور لم يعيِّن الفعل المحذوف بـ «أعني»، ولم يقدِّر «أعني» في المقرَّب إلّا فيما جاء منصوباً على الاختصاص.
انظر فيه ١/٢٥٣.

(١) أي الفعل «أعني»، فلا يحتاج إلى اللام للتعدية.

(٢) قال الدماميني: «ليس المراد، بل تقدير المحذوف الذي تتعلق به اللام، لأنه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وإنما المراد تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين: إرادتي لزيد،....»
انظر الشمنى ٢/٣٧ والأمير ١/١٨٤.

(٣) كذا في المخطوطات «أن تنصب زيداً» وفي المطبوع «أن ينصب زيد».

(٤) العامل «سقى» ويكون مفسّراً بالمصدر «سقياً».

(٥) في حاشية الأمير: «دون حرف مصدري، احترازاً نحو: أعجبني ضَرْبُكَ زيداً، فتقديم معموله [أي معمول المصدر] شاذ» ١٨٤/١.

(٦) أي الضمير في «له».

(٧) أي ليس معمولاً للمصدر «سقيا»، بل هو من جملة أخرى، فهو متعلق بفعل مقدَّر.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ سورة محمد ٨/٤٧.

(١) قال أبو حيان: «... ويجوز أن يكون الذين منصوباً على إضمار فعل يفسره قوله: فتعساً لهم، كما تقول: زيداً جدعاً له» البحر ٧٦/٨.

وانظر الدر المصون ١٤٨/٦، والكشاف ١٢٨/٣، وإعراب النحاس ١٦٩/٣ ومعاني الزجاج ٥/ ٨، وحاشية الشهاب ٤٣/٨، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٥/٢.

(٢) قال الدسوقي: «أي لأن قوله: فتعساً لهم اللام فيه للتبيين وهي من جملة أخرى، وحينئذٍ فلا تفسّر «تعساً» محذوفاً قبل الذين لعدم اشتغاله في ضمير الاسم السابق» الحاشية ٢٣٣/١.

(٣) لم يذكر هذا في التسهيل في باب النعت، والظاهر أنه زاده في الشرح.

(٤) لأنه مخالف لقواعدهم كما ذكر بعده.

(٥) النص في الخزانة ٣٧٣/٤.

وقد ذكر من قبل أن اللام تبيّن الفاعلية والمفعولية، وقد سبق بيان المبينة للمفعولية في نحو: سقياً لزيد.

(٦) أي لفاعليّة مدخولها.

(٧) خَسِر يكون لـ «تباً» وهلك لـ «ويحاً»، وزيد في الحالين فاعل من حيث المعنى، وقد بيَّنتِ اللامُ ذلك.

(٨) فقلت: تبٌّ له، ووَيحٌ له.

(٩) متعلِّقان بالخبر المحذوف للمبتدأ «تَبٌّ» و«وَيْحٌ».

(١٠) أي اللام ليست للتبيين؛ لأن تلك تكون بعد تمام الكلام، وأنها متعلِّقة بمحذوف. وهذه اللام هنا لم تأت بعد تمام الكلام بل من أصوله. وانظر حاشية الأمير ١٨٥/١.

(١) أي مع حذف اللام منه.

قالوا: ومثله لو عكست الإعراب أو الحذف. فإنه لا يجوز.

(٢) الدليل وهو اللام التي للتبيين بعد «تبّاً».

(٣) وهي اللام المحذوفة بعد «ويح».

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «للتبيين».

(٥) أي اللام المحذوفة بعد «ويح» ليست للتبيين وإنما هي للاستحقاق.

قال الزجاجي: «وما كان من هذه الأسماء سوى المصادر فالرفع فيها جائز، وتصير اللام لام الخبر التي تقع للاستحقاق، وقد شرحنا وجوهها فيما مضى وذلك قولك: وَيْحٌ لزيد، ووَيْلٌ له، يرفع بالابتداء والخبر، والمعنى فيه الدعاء، معناه ثبت لهم هذا واستحقوه...».

انظر اللامات/١٣٤.

(٦) سورة المؤمنين ٢٣/٣٥ - ٣٦.

(٧) ذكر هذا العكبري فهو أحد وجهين عنده قال: «... والثاني فاعله «ما»، واللام زائدة أي: بَعُدَ ما توعدون من البعث،...» التبيان/٩٥٤ وانظر الدر المصون ١٨٣/٥.

(٨) ذكر هذا العكبري في التبيان وهو الوجه الأول عنده، والتقدير: بَعُد التصديق لما توعدون، أو الصحة، أو الوقوع، أو نحو ذلك.

ومثله عند أبي حيان في البحر ٤٠٥/٦ لأن هيهات اسم فعل يتعدى برفع الفاعل ظاهراً أو مضمراً، وهنا جاء التركيب.... لم يظهر الفاعل فوجَب أن يعتقد إضمار تقديره: هو، أي إخراجكم، وجاءت اللام للبيان أعني لما توعدون، كهي بعد سقياً لك، فتتعلق بمحذوف...».

جاء النص في البحر «لا يتعدّى» وهو غير الصواب.وانظر الكشاف ٣٦٢/٣.

(٩) قائله الزجاج: قال: «وموضعها الرفع، وتأويلها البُعدُ لما توعدون».

= انظر معاني القرآن ١٢/٤.

ونقله عنه أبو حيان ثم قال: «وينبغي أن يجعل كلامه تفسيرَ معنى لا تفسير إعراب؛ لأنه لم تثبت مصدرية هيهات» البحر ٤٠٥/٦، وانظر الدر المصون ١٨٣/٥، ومشكل إعراب القرآن ١٠٩/٢.

ونقل الزمخشري نص الزجاج «قلت: قال الزجاج في تفسيره: البعدُ لما توعدون، أو بُعْدٌ لما توعدون، فيمن نوّن، فنزّله منزلة المصدر» الكشاف ٣٦٢/٣.

وذكر هذا أبو حيان عنهما ثم قال: «وقول الزمخشري... ليس بواضح لأنهم قد نونوا أسماء الأفعال، ولا نقول إنها إذا نوِّنت تنزَّلت منزلة المصدر».

(١) الآية: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَۚ قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/ ٢٣.

(٢) كذا في م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ والمطبوع «وتاء مفتوحة...».

(٣) هَيْتَ لك: هذه قراءة أبي عمرو وعاصم وحفص وحمزة والكسائي ومسروق والحسن ويعقوب وخلف والأعمش، وهي الصحيحة من قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة وابن مسعود وقتادة، وهي رواية عن رسول الله ﷺ.

ومعناها: تعالَ، وبُني على الفتح للتخفيف مثل: أين وكيف.

وانظر البحر ٢٩٤/٥، والرازي ١١٦/١٨، والطبري ١٠٦/١٢، والنشر ٢٩٣/٢، والتيسير/١٢٨، ومعاني الفراء ٤٠/٢، والقرطبي ١٦٣/٩، والتبيان للطوسي ١١٨/٦، والعكبري/٧٢٨، وإعراب النحاس ١٣٣/٢، والسبعة/٣٤٧.

والمراجع كثيرة، فإن أردت معرفتها فارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٤) هَيْتِ لك: هذه قراءة ابن عباس بخلاف عنه، وكذا قرأها أبو الأسود والحسن، وابن أبي إسحاق وابن محيصن وعيسى بن عمر الثقفي وعاصم الجحدري وأبو رزين وحميد.

وهي مثل القراءة السابقة، إلّا أن التاء كُسِرَت لالتقاء الساكنين، فهو مثل: جَيْرِ.

انظر البحر ٢٩٤/٥، وفتح الباري ٢٧٥/٨، ومجمع البيان ٣٧/١٢، والقرطبي ٦٣/٩، والعكبري ٧٣٨/٢، وإعراب النحاس ١٣٣/٢، ومختصر ابن خالويه/٦٣، والمحتسب ؟/٣٣٧، والطبري ١٠٧/١٢، والإتحاف/٢٦٣، والنشر ٢٩٥/٢.

وبقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) هَيْتُ لك: هذه قراءة ابن كثير وأبي عبدالرحمن السلمي.

قال الزجاج: «ضَمَّها لأنها في معنى الغايات» وقال العكبري: «ومنهم من ضم [أي التاء] شبّهه بحيثُ، واللام على هذا للتبيين مثل التي في قولهم: سَقياً لك».

انظر البحر ٢٩٤/٥، التذكرة في القراءات الثمان ٣٧٩/٢، زاد المسير ٣٧٩/٢، إعراب القراءات السبع وعللها ٣٠٧/١، المحرر ٤٧٢/٧، معاني الزجاج ١٠٠/٣، الكشف ٨/٢، الكشاف ٢/ ١٢٩، التبصرة/٥٤٦، شرح الشاطبية/٢٦٦، حاشية الشهاب ١٦٧/٥، حاشية الجمل ٤٤٤/٢ – ٤٤٥.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) أي على الحركات الثلاث.

(٣) أي لتأكيد التبيين؛ لأن فاعل الأمر معلوم لأنه ضمير المخاطب. أمير ١٨٥/١.

(٤) وعلى هذا فهي متعلِّقة بمحذوف لا بٱسم الفعل.

(٥) هذا لا يناسب التبيين بل تصبح اللام للتبليغ بعد القول.

ولعلَّ الذي دعاه إلى هذا نَصُّ أبي حيان: «هيت اسم فعل بمعنى أسرع، ولك للتبيين، أي: لك أقول، أمرته بأن يسرع إليها»، انظر البحر ٢٩٣/٥.

قال الأمير: «المناسب الاقتصار على الأول؛ لأن هذا يقتضي أن اللام للتبليغ» الحاشية ١٨٥/١.

(٦) هِئتُ لك: قرأها كذلك عليّ وأبو وائل وأبو رجاء ويحيى وعكرمة ومجاهد والداجوني وقتادة وطلحة بن مصرف والمقري وابن عباس وأبو عبدالرحمن السلمي وشقيق بن سلمة وابن أبي إسحاق وأبو عمرو في رواية والحلواني عاصم وهشام بن عمار بإسناده عن ابن عامر، وكذلك ابن بكر مولى بني سليم عن هشام وهو رواية الشعبي يعني عن ابن مسعود، وابن عباس وأبو الدرداء.

البحر ٢٩٤/٥، المحتسب ٣٣٧/١، الرازي ١١٦/١٨، زاد المسير ١/٤ ، الطبري ١٠٧/١٢، مجمع البيان ٣٧/١٢، الإتحاف/٢٦٣، شرح الشاطبية/٢٢٥، معاني الفراء ٤٠/٢، العكبري

= ٧٢٨/٢، إعراب النحاس ١٣٣/٢، السبعة/٣٤٧، المكرر/٦٠، الكشاف ١٢٩/٢، التبيان ٦/ ١١٨، مختصر ابن خالويه/٦٣، النشر ٢٩٤/٢.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) في البحر: «... يحتمل أن يكون اسم فعل كحالها عند من فتح التاء أو كسرها، ويحتمل أن يكون فعلاً رافعاً ضمير المتكلم من هاء الرجل يهيئ إذا أحسن هيئته على مثال جاء يجيء أو بمعنى تهيأت يقال: هَيْتُ وتهيأتُ بمعنى واحد، فإذا كان فعلاً تعلقت به اللام» البحر ٢٩٤/٥.

(٢) أي «هِئْتَ لك»: وهي قراءة ابن عامر والحلواني عن هشام، وهي رواية عن ابن مسعود وقالون والوليد بن مسلم عن نافع.

وجعلها الفارسي وهماً من الراوي، وأنه لا بُدّ من ضم التاء، ومثله فَعَلَ الداني.

قال الشهاب: «وهي صحيحة، ومعناها تهيّأَ إليَّ أمرُك؛ لأنها لم تتيسر لها الخلوة قبل ذلك، أو حَسُنَتْ هيأتُك أي: أقول لك، وهي صحيحة مروية عن هشام رحمه الله من طُرُق»، ومثله عند العكبري.

انظر البحر ٢٩٤/٥، الرازي ١١٦/١٨، غرائب القرآن ٩٣/١٢، النشر ٢٩٣/٢، القرطبي ٩/ ١٦٣، التيسير/١٢٨، إعراب النحاس ١٣٣/٢، الإتحاف/٢٩٣، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) حالها فيه كحال من قرأ «هَيْتَ» بفتح التاء أو ضمّها أو كسرها.

(٤) ذهب الفارسي إلى أنه يشبه أن يكون الخطاب وهماً من الراوي؛ لأن الخطاب من المرأة ليوسف، ولم يتهيّأ لها بدليل «وراودته، ولم أَخُنْهُ بالغيب، وتابعه على ذلك جماعة، وقال مكي: «يجب أن يكون اللفظ هَيْتَ لي ولم يقرأ بذلك أحد» وأيضاً فالمعنى على خلافه لأنه لم يزل يفرُّ منها ويتباعد عنها وهي تراوده وتطلبه، وتقُدُّ قميصه، فكيف تخبر أنه تهيأ لها؟.

وقد أجاب بعضهم عن هذين الإشكالين بأن المعنى تهيأ لها أَمْرُكَ؛ لأنها لم تكن تقدر على الخلوة به في كل وقت، أو يكون المعنى حَسُنَتْ هيئتُك، ولك متعلق بمحذوف على سبيل البيان، كأنها

= قالت: القول لك، أو الخطاب لك، كهي في سقياً لك ورعياً لك... انظر الدر المصون ١٦٧/٤ - ١٦٨، والحجة للفارسي ٤٢٠/٤، والكشف عن وجوه القراءات ٨/٢ - ٩.

(١) هِيْتَ لك: هي قراءة ابن عامر ونافع وأبي جعفر وابن ذكوان والأعرج وشيبة وابن مسعود وابن محيصن وعلي بن أبي طالب.

ولم يقرأ هذه القراءة هشام كما ذكر المصنِّف، ونَبَّه على ذلك أصحاب الحواشي على مغني اللبيب، بل ذهب الأمير إلى أنه قد يكون سقط من الكاتب لفظ «غير»،فإن الهمزة لهشام، وذهب الشمني إلى أن القارئ بذلك رفيق هشام ابن ذكوان.

ولم أجد لفظ «هِيْتَ» في م/٢، وسقط من م/١ وأثبت على هامش النسخة، وعلى هامش م/٣ تعليق بأن القراءة ليست لهشام، بل هي لابن ذكوان.

وانظر المراجع الآتية: البحر ٢٩٤/٥، إعراب النحاس ١٣٣/٢، البيتان للطوسي ١١٨/٦، الإتحاف/٢٦٣، معاني الفراء ٤٠/٢، السبعة/٣٤٧، حجة القراءات/٣٥٨، النشر ٢٩٣/٢، التيسير/١٢٨، التبصرة/٥٤٦، المحرر ٤٧٢/٧، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) أي إبدالها ياء، فقد كانت في قراءة هشام «هِئْتَ»، فصارت هنا هِيتَ لسكون الياء وكسر ما قبلها.

(١) البيت من قصيدة يمدح بها سعيد بن عبدالله بن الحسين الكلابي، ومطلعها:

أَحْيا وأَيْسَرُ ما قاسيتُ ما قتلا والبينُ جارَ على ضعفي وما عَدَلاَ

وانظر الديوان ٢٨٢/٣ وشرح البغدادي ٣٣٣/٤.

(٢) وهو الضمير في «لها» ففاعل «وجدت» المنايا، ومفعوله «لها»، وهو ضمير مُتَّصِل.

(٣) زيد: فاعل، والهاء مفعوله، والمعنى: ضرب زيدٌ زيداً، أي ضرب نَفْسَهُ.

انظر دسوقي ٢٣٤/١.

(٤) هذا تخريج ابن الشجري في الأمالي ٢٣٢/١.

«فأمّا موضع لها فإنه وصف في المعنى لِسُبُلا، فالأصل سُبُلاً كائنةً لها، فلما قَدَّمه صار حالاً من سُبُل، ومثله «إلى أرواحنا» الأصل سُبُلاً مسلوكةً إلى أرواحنا، فلما قُدِّمتْ بَطَلَتْ الوصفية فيه،وحكم بأنه حال».

أهذا من باب المصادفة من أنه نقل من المصنف عن ابن الشجري من غير ذكر الفضل لأهله؟!

(٥) هذا الوجه الغريب ليس للمصنف وإنما هو لبعض أدباء المغرب وذكره ابن الشجري فقال: «وقوله: لها، من الحشو الذي لا فائدة فيه، لأن المعنى غير مفتقر إليه، فهو من الزيادات الموضوعة لإقامة الوزن، وقد حَمَلَ عدم الفائدة به بعض أدباء المغرب على أن جعله جمع لهاة، على حَدّ حصاةٍ =

= وحصى، وأضافه إلى المنايا، ورفعه بإسناد «وَجَدَتّ» إليه، فآستعار للمنايا لهوات على معنى أنها كشيءٍ يبتلعُ الناس، والمراد أفواه المناياه، ولكنه استعمل اللها في موضع الأفواه لمجاورة اللهاة للفم، وهذا قول محتمل لو كان مراد الشاعر..».

وفي حاشية للدكتور الطناحي على المسألة في ج ٣٥٢/١ نقل ما يلي:

وتفسير قوله: «بعض أدباء المغرب جاء في الموضع السابق من شرح ديوان المتنبي قال: «قال ابن القطاع: لها، هي الفاعلة، والمنايا في موضع خفض بالإضافة، والمعنى وجدت لهوات المنايا، فلها: جمع لهاة وقال: قال لي شيخي محمد بن علي التميمي، قال لي أبو علي بن رِشْدين قلت للمتنبي عند قراءتي عليه: أضمرتَ قبل الذكر! قال: ليس كذلك، وليست المنايا فاعلة وإنما هي في موضع خفض».

انظر الأمالي بتحقيق الطناحي ٣٥٢/١ - ٣٥٣ ح/٤.

ونص الأمالي الشجرية في شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٢/٤.

(١) كذا ورد النص في المخطوطات، وفي المطبوع: «ويكون «لها» فاعلاً بوجدتْ والمنايا مضافاً إليه».

(٢) قال الشمني: «يعني شُبّهت المنايا بشيء يبتلعُ الناس ثم حذف المشبه به، وذكر المشبه، وأثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به المحذوف وهي اللّها التي أريد بها الأفواه، فيكون ذلك التشبيه استعارة بالكناية...». الحاشية ٣٧/٢.

(٣) قال الرماني: «وكُسِرَت اللام الجازمة حملاً على الجارّة لأنها نظيرتها، وذلك أنّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فلما كانت اللام الجارّة مكسورة لما ذكرناه قبل هذا كُسِرَت هنا حملاً عليها» معاني الحروف/٥٨، وانظر الجنى الداني/١١٢.

(٤) في الجنى الداني: «ونقل ابن مالك أَنّ فتحها لغةٌ، وحكاه الفراء عن بني سُلَيْم» الجنى الداني/ ١١١١، وانظر الإتقان/٢٢٦.

وقال الفراء: «وبنو سُلَيم يفتحون اللام إذا استُؤْنِفَت، فيقولون: لَيَقُمْ زيد، ويجعلون اللام منصوبة في

= كل جهة، كما نصبت تميم لام «كي» إذا قالوا: «جئت لَآخُذَ حَقّي» معاني القرآن ٢٨٥/١، والتسهيل/٢٣٥.

وفي المساعد على التسهيل ١٢١/٣ «وفتحها لغة...، وقيّد بعضهم النقل عن الفراء بأنّ فتحها إذا كان بعدها مفتوح، وعلى هذا لا تفتح في: لِتُكْرِمْ زيداً، ولا في لتئذن له».

وانظر شواهد التوضيح/١٨٧، وسر الصناعة/٣٨٤، والبحر ٤١/٢، وشرح المفصّل ٢٤/٩.

(١) في م/٢ و٣ والمطبوع«بعد الفاء والواو»، ونَصُّه منقول عن الجنى الداني/١١١، وفيه الواو مقدّمة على الفاء، ولذا أَخَذْتُ به.

(٢) قال الزجاجي: «وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاؤه جاز كَسْرُ اللام على الأصل، وإسكانها تخفيفاً؛ لأن الفاء والواو يَتَّصِلان بالكلمة كأنهما منها، ولا يمكن الوقوف على واحدٍ منهما...، وإن شئت كسرت اللام، وإن شئت أسكنتها...» اللامات/٨٩، وانظر المساعد ١٢١/٣ - ١٢٢.

وقال ابن مالك: «وتسكينها بعد الواو والفاء وثم على لغة قريش» شواهد التوضيح/١٨٧.

(٣) الآيـة: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ سورة البقرة ١٨٦/٢.

(٤) ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ سورة الحج ٢٩/٢٢.

(٥) هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية، والأعمش، وابن كثير في رواية، وقالون والبزّي.
وانظر البحر ٣٦٤/٦، ومجمع البيان ٨١/١٧، والرازي ٣١/٢٣، والمحرر ٢٦٩/١٠، ومعاني القرآن للزجاج ٤٢٣/٣، وزاد المسير ٤١٤/٥، وإعراب النحاس ٣٩٩/٢، والطبري ١١١/١٧، ومعاني الفراء ٢٢٤/٢، والنشر ٣٢٦/٢، والكشف ١١٦/٢، والسبعة/٤٣٥، والتيسير/١٥٦.
وانظر بقية مراجع هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات» فقد استقصيتُ مواضعها.

(٦) ضبط مازن مبارك هذا اللفظ على صورة التثنية، ثم علّق في الحاشية/٧ بقوله: «الكوفيان: حمزة والكسائي».
وضبطُه غير صحيح، بل هو على صورة الجمع، وإذا أُطْلِقَ هذا في اصطلاح القراءة فالمراد به عاصم وحمزة والكسائي، وقد رأيتَ أنها قراءتهم.

(١) هو عيسى بن مينا، أبو موسى الملقب بقالون، قارئ المدينة ونحويها، ويقال إنه ربيب نافع، وقد اختص به كثيراً، وهو الذي سمّاه «قالون» لجودة قراءته، ومعناها بالرومية جيد، قال ابن أبي حاتم: كان أَصَمَّ يقرئ القرآن، ويفهم خطأهم ولحنهم بالشفة، توفي سنة عشرين ومئتين. انظر غاية النهاية ١/١١٦.

(٢) هو أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة، ومعنى «أبو بَزّة» أبو شِدَّة. وُلِدَ سنة سبعين ومئة وهو مقرئ مكة، ومؤذِّن المسجد الحرام، وتوفي سنة خمسين ومئتين، غاية النهاية ١/ ١١٩ – ١٢٠.

(٣) أي في مجيء اللام ساكنة بعد «ثم» على هذه القراءة.

(٤) قال المرادي: «ويجوز إسكانها بعد «ثم» وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك...» الجنى الداني/١١١ – ١١٢.

والرد هنا على البصريين، فإنهم لا يجيزون بعد «ثم» غير الكسر. اللامات/٩٠، وذكر تسكين اللام ابن مالك بعد الأحرف الثلاثة، ولم يضعِّف ذلك بعد «ثم».

انظر شواهد التوضيح/١٨٧، وفَعَل مثل هذا في التسهيل/٢٣٥.

أما المالقي فقد ذهب إلى أن التسكين يستقبح مع حرف منفصل، وذكر شاهدين لثم.

انظر رصف المباني/٢٢٩، وذهب المبرِّد إلى أنه لحن، المقتضب ٢/١٣٤.

وذهب خَطَّاب إلى أن التسكين مع «ثم» ضرورة لا يجوز في الاختيار، وأنكر قراءة حمزة.

قال أبو حيان: «وما قُرِئ به في السبعة لا يُرَدّ، ولا يُوْصَفُ بضعف ولا بقلّة». همع الهوامع ٤/٣٠٨.

أما الزجاج فقد ذهب إلى أن القراءة بالتسكين مع «ثم» كثيرة. انظر معاني القرآن للزجاج ٣/٤٢٣، وانظر مناقشة هذه المسألة بين ابن جني وشيخه الفارسي في سر الصناعة/٣٨٤ – ٣٨٧.

(٥) النص في الجنى الداني/١١٠.

(٦) الآية: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ الطلاق ٦٥/٧.

(١) الآية: ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ﴾ الزخرف ٤٣/٧٧.

(٢) ساق المثال على الغيبة، والأحسن منه ما هو عند المرادي: «قيل: والالتماس كقولك لمن يساويك: لِتَفْعَلْ، من غير استعلاء».

ثم قال: «وذلك لأن الطلب إذا وَرَدَ من الأعلى فهو أمر، وإذا وَرَدَ من الأدنى فهو دعاء، وإذا وَرَدَ من المساوي فهو التماس» الجنى الداني/١١٠.

(٣) في حاشية الأمير ١٨٦/١ «قوله الخبر، هذا من المجاز المرسل؛ لأن الخبر ضِدّ الإنشاء، والتهديد يتسبب عن الأمر في الجملة، أعني لمن لا يمتثل».
وانظر سر صناعة الإعراب/٣٨٩.

(٤) الآية: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ مريم ٧٥/١٩.
قال أبو حيان: «فليمدد يحتمل أن يكون على معناه من الطلب، ويكون دعاء، وكأن المعنى الأضلّ منا ومنكم مَدَّ الله له، أي أملى له حتى يؤول إلى عذابه، وكان الدعاء على صيغة الطلب لأنه الأصل، ويحتمل أن يكون خبراً في المعنى وصورته صورة الأمر، كأنه يقول: من كان ضالاًّ من الأمم فعادة الله أن يَمُدَّ له ولا يعاجله حتى يفضي ذلك إلى عذابه في الآخرة». انظر البحر ٢١٢/٦.

(٥) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍۖ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ العنكبوت ١٢/٢٩.
قال ابن عطية: وقولهم: ولنحمل، إخبار أنهم يحملون خطاياهم على جهة التشبيه بالنقل، ولكنهم أخرجوه في صيغة الأمر لأنها أَوْجَبُ وأشدّ تأكّداً في نفس السامع من المجازات...، ولكونه خبراً حَسُنَ تكذيبُهم فيه، فأخبر الله عزّ وجل أن جميع ذلك باطل...» المحرر ٣٦٥/١١ - ٣٦٦ وانظر البحر ١٤٣/٧.

(٦) أي وقد تستعمل اللام في مقام التهديد.

(١) ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّـٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ الكهف ٢٩/١٨.

قال القرطبي: «... وليس هذا بترخيص وتخيير بين الإيمان والكفر، وإنما هو وعيد وتهديد أي: إن كفرتم فقد أَعَدَّ لكم النار، وإن آمنتم فلكم الجنة» ٣٩٣/١٠.

وانظر معاني القرآن للزجاج ٢٨١/٣.

(٢) أي معناه الوعيد والتهديد في الآية.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فصلت ٤٠/٤١.

(٤) الآيتان: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٦٥ - ٦٦.

(٥) قال الزمخشري: «واللام في ليكفروا محتملة أن تكون لام كي، وكذلك في «وليتمتعوا» فيمن قرأها بالكسر...، وأن تكون لام الأمر، وقراءة من قرأ: ولْيتمتعوا بالسكون تشهد له» الكشاف ٢/٥٠١ وانظر البحر ٧/١٥٩.

(٦) أي التهديد في اللام التي في «وليتمتعوا»، ويكون على هذا الفعل مجزوماً.

(٧) قرأ بسكون اللام ابن كثير بخلاف عنه وحمزة والكسائي وخلف وعاصم برواية حفص وبرواية الأعشى، والبرحمي عن أبي بكر، وكذا أبو زيد عن أبي عمرو. ونافع برواية المسيّبي وقالون وإسماعيل وأبو بكر ابنا أبي أويس والأعمش والقواس وابن فليح.

- وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وابن كثير وأبو بَزّة، وابن جَمّاز وإسماعيل بن جعفر وورش عن نافع: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ بكسر اللام على أنها لام «كي».

= انظر البحر ٧/١٥٩، وحاشية الشهاب ٧/١١٠، والطبري ٢١/١٠، والإتحاف/٣٤٦، والقرطبي ١٣/٢٦٣، والحجة لابن خالويه/٢٨٢، والمبسوط/٣٤٦، والكشاف ٢/٥١٠، وحجة القراءات/ ٥٥٥، ومعاني الفراء ٢/٣١٩، والسبعة/ ٥٠٢، والتيسير/١٧٤، والنشر ٢/٣٤٤، وانظر كتابي «معجم القراءات»، ففيه بقية المراجع وهي كثيرة.

(١) في ﴿لِيَكۡفُرُواْ﴾، أي تكون اللام أيضاً فيه للتهديد، ويكون الفعل مجزوماً.

(٢) يؤيِّد التهديد قولُه: «فسوف يعلمون» فإن فيه تهديداً ووعيداً.

(٣) ﴿وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ سورة المائدة ٥/٤٧.

قراءة الجمهور بلام الأمر ساكنة، وقرأ حمزة والأعمش بكسر اللام ونصب الميم على أنها لام كي.

قال الطبري: «والذي يتراءى في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، فبأيّ ذلك قرأ قارئ فمصيب الصواب».

انظر البحر ٣/٥٠٠، والتيسير/٩٩، والسبعة/٢٤٤، والنشر ٢/٢٥٤، والكشف ١/٤١٠، وإرشاد المبتدي/٢٩٧، وحاشية الشهاب ٣/٢٤٩، والتبصرة/٤٨٦، والمحرر ٤/٤٦٤، معاني الفراء ١/٣١٢، والمبسوط/١٨٥.

(٤) هذا كلام ابن عطية في المحرر قال: «والمعنى: وآتيناه الإنجيل ليتضمَّن الهدى والنور والتصديق ليحكم أهله بما أنزل الله فيه» المحرر ٤/٤٦٥ – ٤٦٦، ونقل هذا عنه أبو حيان في البحر ٣/٥٠٠ ورَجّح ما ذهب إليه الزمخشري وسيأتي.

(٥) ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ سورة المائدة ٥/٤٦.

(١) أي مثله في العطف على تعليل متقدِّم مفهوم من المعنى.

(٢) ﴿... وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ الصافات ٣٧/٦ – ٧.

(٣) أي للزينة وللحفظ، وهذا فيه معنى التعليل.

(١) أي مثله في العطف على تعليل متقدِّم مفهوم من المعنى.

(٢) ﴿... وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ الصافات ٣٧/٦ - ٧.

(٣) أي للزينة وللحفظ، وهذا فيه معنى التعليل.

(٤) هذا للزمخشري، قال: «وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله آتيناه إياه» الكشاف ٤٦٣/١ ونقل هذا أبو حيان في البحر ٥٠٠/٣ وبعد مناقشة لما ذهب إليه هو وابن عطية قال: «وقول الزمخشري أقرب إلى الصواب؛ لأن الهدى الأول والنور والتصديق لم يُؤْتَ بها على سبيل العلَّة، إنما جيء بقوله: فيه هدى ونور على معنى كائناً فيه ذلك، ومصدّقاً، وهذا معنى الحال، والحال لا يكون علَّة...».

(٥) في المطبوع «ليحكم» وثبتت الواو في المخطوطات.

(٦) أي مثل الآية السابقة في تعلُّق لام التعليل بما بعدها هذه الآية.

(٧) تتمة الآية: ﴿بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ الجاثية ٤٥/٢٢.

(٨) ذهب إلى هذا النحاس قال: «لام كي لا بُدّ أن تكون متعلّقةً بفعل إما مضمر وإما مظهر، وهو ههنا مضمر، أي: ولتجزى كل نفس بما كسبت فُعِل ذلك»، إعراب القرآن ١٣١/٣.

أما الزمخشري فجعله معطوفاً على «بالحق» لأنه فيه معنى التعليل، أو على مُعَلَّل محذوف تقديره: خلق السماوات والأرض لِيَدُلّ بها على قدرته، ولتُجْزَى كل نفس. الكشاف ١١٥/٣، وقريب منه في المحرر ٣١٤/١٣، ولم يذكر غيرهما أبو حيان في البحر ٤٨/٨.

(٩) أي ومثله في تعلُّق لام كي بمتأخِّر..

(١٠) سورة الأنعام ٦/٧٥.

(١١) في م/٢ و٣ «أريناه» بغير واو.

(١٢) قال أبو حيان: «وليكون من الموقنين»: «أي أريناه الملكوت، وقيل ثم علة محذوفة عطفت هذه

= عليها، وقُدِّرت ليقيم الحجة على قومه...» البحر ٤/١٦٥.

وانظر البيان ١/٣٢٨، وفي إعراب النحاس ١/٥٥٨ «أي وليكون من الموقنين أريناه».

(١) ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِّنَّاۚ وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ سورة مريم ١٩/٢١.

(٢) في المطبوع «وخلقناه»، والواو غير مثبتة في المخطوطات.

(٣) ذهب أبو حيان إلى أنه يحتمل أن يكون معطوفاً على تعليل محذوف تقديره لنبيّن به قدرتنا ولنجعله، أو محذوف متأخر: أي فعلنا ذلك. انظر البحر ٥/١٨١.

وما ذكره ابن هشام ذهب إليه العكبري قال: «أي ولنجعله آية للناس خلقناه من غير أب، وقيل التقدير: نهبه لك ولنجعله» التبيان/ ٨٦٩ والتقدير الثاني الذي ذكره أخذ معناه منه أبو حيان كما ترى.

(٤) قال المرادي: «وإن كان للمخاطب فللأمر به طريقان: الأُولى بصيغة «اِفْعَلْ» وهذا هو الكثير نحو: اِعْلَمْ، والثانية باللام، وهو قليل، قال بعضهم وهي لغة رديئة، وقال الزجاجي لغة جيدة» الجنى الداني/١١١.

وانظر همع الهوامع ٣٠٨/٤، والمساعد ١٢٢/٣، ورصف المباني/٢٢٧.

(٥) قال غالباً احترازاً من أنها قد تأتي اللام للمخاطب مع الفعل ولكنه قليل.

(٦) بأن كان نائباً عن الفاعل.

(٧) المرفوع هنا نائب عن الفاعل وهو الضمير المستتر، وهو للخطاب.

(٨) أي تجب اللام إن انتفى الخطاب، وذلك إذا كان المأمور غائباً.

(٩) أي أو انتفى الفاعلية والخطاب معاً.

= وذكر المرادي أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه إلا باللام سواء كان للمتكلم أو المخاطب أو الغائب نحو: لِأُعْنَ بحاجتك... الجنى الداني/١١٠. وقد ترك ابن هشام صورة المتكلم مما ذكره، وانظر رصف المباني/٢٢٦، وشرح التسهيل ١٢٢/٣.

(١) قال المالقي: «وهل تدخل اللام على المتكلم وحده أو معه غيره؟ فيه خلاف، والصحيح جوازه لوروده في كلام العرب...» رصف المباني/٢٢٧.
وقال ابن عقيل: «ودخول اللام على فعل المتكلم ضَرْبٌ من التجوّز». المساعد ١٢٢/٣.

(٢) عن أنس بن مالك أَنّ جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له، فأكل منه ثم قال: «قوموا فلأُصَلِّيَ، لكم: قال أنس: فقمت إلى حصير قد اسودَّ من طول ما لُبِسَ فنضحته بماء، فقام رسول الله ﷺ وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى ﷺ ركعتين ثم انصرف» فقتح الباري ٤١١/١ - ٤١٢، وانظر شرح الرضي ٢٥٢/٢.
قال ابن حجر: «... هكذا روايتنا بكسر اللام، وفتح الياء، وفي رواية الأصيلي بحذف الياء. قال ابن مالك: رُوي بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة...».
وانظر شواهد التوضيح/١٨٦، والتقدير عند ابن مالك مع حذف الياء أنها لام الأمر، وإذا ثبتت الياء قد تكون اللام للأمر، وأُجري المعتل مجرى الصحيح.
وحكي في بعض الروايات بالنون «فلنصلّ» انظر فتح الباري ٤١٢/١، وقوله: فلأصل لكم: أي لأجلكم.

(٣) أي للمتكلم ومعه غيره، أي جماعة المتكلمين.

(٤) تقدّمت، وهي الآية/١٢ من سورة العنكبوت.

(٥) أي أقلّ من دخول اللام على فعل المتكلم مفرداً أو جماعة دخولها على فعل المخاطب.
وذهب بعضهم إلى أن دخولها في هذه الحالة قليل، وهي عند بعضهم لغة رديئة، واستجادها الزجاجي. انظر الجنى الداني/١١١ وهو عند المالقي نادر. رصف المباني/٢٢٧.

(١) ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ يونس ١٠/٥٨.

– قراءة الجمهور: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ بالياء أمراً للغائب، وهي رواية عن ابن عامر.

– وقرأ النبي ﷺ وعثمان بن عفان وأبو عبدالرحمن السلمي وقتادة وعاصم الجحدري وهلال بن يساف وزيد بن ثابت وأُبَيّ بن كعب وأنس بن مالك والحسن البصري وأبو رجاء العطاردي وابن هرمز ومحمد بن سيرين ويعقوب الحضرمي وسليمان الأعمش وعمرو بن فائد والعباس بن الفضل الأنصاري ورُويس والمطوعي وأبو التياح الضبعي وعلقمة بن قيس وأبو جعفر بخلاف عنه، وأبو مجلز وأبو العالية ومعاذ القارئ وأبو المتوكل والكسائي في رواية زكريا بن وردان، وابن عامر.

﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾

بالتاء، أمراً للمخاطب، وهو لغة لبعض العرب.

ومراجع هاتين القراءتين تَرْبو على السبعين، ومنها:

البحر ١٧٢/٥، الإتحاف/٢٥٢، الحجة لابن خالويه/١٨٢، المحتسب ٣١٣/١، و٥١/٢، ١٠٦، والنشر ٢٨٥/٢، وإعراب النحاس ٦٥/٢، وجمل الزجاجي/٢٠٨، وشرح المفصل ٥٠/٤، ٤١/٧، ٦١، والمقتضب ٤٥/٢، ٣١، والخصائص ٣٠٠/٢، ومعاني الفراء ٤٦٥/١.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات»، وكذلك تعليقات المتقدمين بعد هاتين القراءتين فيه.

(٢) ورد الحديث بهذه الرواية في مراجع النحو: همع الهوامع ٣٠٨/٤، واللامات/٨٩، وشرح المفصل ٤١/٧، ٦١، ورصف المباني/٢٢٧، والشرح الملوكي/٣٤٨.

وجاء كذلك في كتب التفسير: معاني القرآن للفراء ٤٧٠/١، والبحر المحيط ١٧٢/٥، والدر المصون ٤٥/٤، وانظر القرطبي ٣٥٤/٨.

وذكر المحققون أنهم لم يجدوا الحديث بهذه الرواية، وبعضهم أحال على كتاب المساجد، وبعضهم الآخر جاءت إحالاته غير صحيحة وقد تعقبهم الطناحي في تعليقه على الحديث في أمالي الشجري ٣٥٥/٢، وذكر بعض مراجعه من كتب اللغة.

والحديث جاء في بعض مغازي النبي ﷺ، ولم يأت في باب المساجد، ولا في باب الصلاة، وهو ما اتجهوا إليه في البحث.

= ولذلك قال الفراء: «.. ولقد سمعت عن النبي أنه قال في بعض المشاهد.. يريد به خذوا مصافكم» وصَرّح ابن الشجري أنه قاله في بعض مغازيه.

وفي الإنصاف/٥٢٥ وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه «لتأخذوا مصافكم» أي خذوا، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى: لتقوموا إلى مصافكم، أي قوموا.

صحيح مسلم: ٤٤/٩ «لتأخذوا مناسككم» وانظر تعليق النووي عليه في ص/٤٥، الكشاف ٢/ ٧٨، «لتأخذوا مضاجعكم» قالها في بعض الغزوات، اللامات/٨٩، أسرار العربية/٣١٨، شرح الكافية الشافية/١٥٦٦، شرح الكافية ٢٥٢/٢، النشر ٢٨٥/٢.

(١) في هذا مذاهب: فالجمهور لا يجيزونه إلّا في ضرورة، ومنع من ذلك المبرد حتى في الشعر، ومذهب الكسائي جواز حذف اللام بعد الأمر بالقول، واضطرب ابن مالك في المسألة.
انظر الجنى الداني/١١٢ - ١١٣، واللامات/٩٤، وسر الصناعة/٣٩٠، والإنصاف/٥٣٠، ٥٣٢، ٥٤٤.

(٢) قائله غير معروف، وروايته عند الفراء «فيك» بدلاً من «منك»، وذكر البغدادي أن الشاعر يخاطب بهذا البيت ابنه لما سمع أنه يتمنى موته، ومثله عند العيني، والشاهد فيه حذف اللام الجازمة، والتقدير: ولكن لِيَكُنْ.
قال الفراء: «قلتُ: هذا مجزوم بنية الأمر؛ لأن أول الكلام نهي، وقوله: «ولكن» نَسَق، وليست بجواب، فأراد: ولكن ليكن للخير فيك نصيب.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٣/٤، ومعاني القرآن للفراء ١٥٩/١ - ١٦٠، الجنى الداني/١١٤، شرح الشواهد للسيوطي/٥٩٧، العيني ٤٢٠/٤، المساعد ١٢٣/٣، حاشية الصبان ٤/٤، شرح الكافية الشافية/١٥٧٠.

(٣) يُنْسَبُ لحسان والأعشى، وليس مثبتاً في ديوانهما، وفي شرح الشذور أنه لأبي طالب عم النبي ﷺ، والشاهد فيه حذف لام الأمر من «تُفدِ» مع بقاء عملها وهو حذف حرف العلّة من آخر الفعل.
= قال الأخفش «يريد لتفدِ» وهذا قبيح».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٣٥/٤، شرح السيوطي/٥٩٧، الجنى الداني/١١٣،

(١) تقوى من: وقى، وَقْوَى: فالتاء بدل من الواو، والواو بدل من الألف، ووزنه: فَعْلَى. وما جاء عند المصنّف منقول عن الأعلم قال: «والتبال سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال فكأن التاء بدل من الواو، أي إذا خِفت وبال أمرك أعددت له» الكتاب ٤٠٩/١.

(٢) قال المبرد: «والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا ٱضْطُر، ويستشهدون على ذلك...، فلا أَرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تُضمرُ، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء... وأما هذا البيت الأخير [محمد تُفدِ...] فليس بمعروف]...] المقتضب ١٣٢/١ - ١٣٣. ونقله عنه ابن السراج في الأصول ١٧٥/٢.

(٣) أي قوله: محمد تفدِ نفسك... البيت.

(٤) هذا ليس للمبرّد وإنما هو لابن الشجري نقله عن بعضهم قال: «وقال بعضهم: هو خبر يراد به الدعاء، وأصله: تفدي نفسَك كلُّ نفسٍ كما جاء في التنزيل: ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ يوسف/٩٢، فاحتاج إلى حذف الياء، وإن كان المرادُ به الخبر كما حُذِفت من التنزيل من «نبغ». قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ الكهف/٦٤»، أمالي الشجري ٣٧٥/١.

(١) قائل البيت مُضَرِّس بن ربعي الأسدي، وقيل ليزيد بن الطثرية، وصدره ما وضعته بين معقوفين. وفيه رواية: خفاف الوطء، بدلاً من «دوامي الأيد» والمُنْصُل: السيف، واليَعْمَلَة: الناقة القوية على العمل.

دوامي الأيد: دَمِيَتْ أيديها من شدة السير ووطئها الحجارة، يخبطن...: أي يطأن بأخفافهن الأرض، والسريح: واحدته سريحة: وهي خِرَقٌ تُلَفُّ بها أيدي الإبل إذا دَمِيَتْ وأصابها وجع.

والمعنى: أسرعتُ ومعي سيفي، وأقبلت على اليَعْمَلات، فعرقبتُ ناقةً منها، وأطعمت لحمها لضيفي، يريد أنه مسافر وبحاجة إلى رواحله ولكنه فعل ذلك من أجل ضيفه.

والشاهد فيه: حذف الياء من الأيدي، والاكتفاء بالكسرة لضرورة الشعر.

ومضرّس شاعر جاهلي، وهو من بني فقعس.

انظر شواهد البغدادي ٣٣٧/٤، شرح السيوطي/٥٩٨، الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢، اللسان/ جزز «بمنصلِ»، شواهد شرح الشافية ٤٨١/٤ «خفاف الوطء».

(٢) القول للمبرد.

(٣) قائله متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً.
والبعوضة: اسم موضع قُتِل فيه رجالٌ من قول متمم، فحضّ على البكاء عليهم، ومعنى: اخمشي: اخدشي، وحُرّ الوجه: ما بدا من الوجنتين.
والشاهد فيه حذف اللام من «يبك»، والتقدير: أو ليبكِ، وحذفت الياء للجزم، مع أن لام الأمر محذوفة.
قال الأعلم: «ويجوز أن يكون محمولاً على معنى فاخمشي؛ لأنه في معنى لتخمشي، وهذا أَحْسَنُ من الأول» أي أَحْسَنُ من تقدير العمل للام مع حذفها.

= وتقدَّمت ترجمة متمم، فهو من الصحابة رضوان الله عليهم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٩/٤، والكتاب ٤٠٩/١، وأمالي الشجري ٣٧٥/١، وشرح السيوطي/٥٩٩، أصول ابن السراج ١٥٧/٢، ١٧٤، المقضب ١٣٢/٢، وشرح المفصّل ٧/ ٦٠، ٦٢ والخزانة ٦٢٩/٣، والإنصاف/٥٣٢، اللسان/بعض، لوم، الضرائر/١٥٠، معاني القرآن للأخفش/٧٦.
(١) نص المبرّد في المقتضب ١٣٣/٢ «ولكن بيت متمم حُمِلَ على المعنى، لأنه إذا قال: فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى».
وانظر الأصول لابن السراج ١٧٥/٢. وهذا مثله عند الأعلم، ورآه أَحْسَنَ من التخريج على حذف اللام. انظر الكتاب ٤٠٩/١.
(٢) في م/١ و ٥ «عُطِفَ» وفي م/٣ «عَطَفَ».

(٣) في م/٢ «اختاره».

ونص المصنف عن الكسائي مثبت في الجنى الداني/١١٣، وانظر الخزانة ٦٢٩/٣، ونقله الرضي في شرح الكافية عن الفراء، انظر شرح الرضي ٢٥٢/٢، وهو وجه عند الزجاج، انظر معاني القرآن ١٦٢/٣.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ إبراهيم ٣١/١٤.

ذهب الأخفش والمازني والزجاج إلى أن «يقيموا» مجزوم على جواب الأمر، وذهب الكسائي والزجاج في وجه ثان إلى أنه مجزوم بلام الأمر محذوفة، وذهب إلى مثل هذا الزمخشري، وذكر أن حذف اللام جاز لأن الأمر الذي هو «قل» عِوَضٌ منه، وذهب المبرّد إلى أن التقدير: قل: لهم أقيموا يقيموا، فيقيموا المصرّح به جواب «أقيموا» المحذوف. وتعقَّبه أبو حيان. وذهب سيبويه إلى أن التقدير: إن تقل لهم أقيموا يقيموا.

= انظر هذه الآراء في البحر ٤٢٦/٥، والمحرر ٢٤٤/٨، ومعاني الزجاج ١٦٢/٣، والكشاف ٢/

(١) قال ابن مالك: «ثم أشرت إلى حذف لام الأمر وبقاء عمله، وهو على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار، فالكثير المطرد الحذف بعد أمر بقول...، وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: قل لهم فإن تقل لهم يقيموا...» شرح الكافية الشافية/ ١٥٦٩، والرد الأخير على سيبويه، وانظر الجنى الداني/١١٣ - ١١٤، والتسهيل/٢٣٥، والمساعد ١٢٣/٣، وانظر نص ابن مالك في الخزانة ٦٢٩/٣.

(٢) أي زاد ابن مالك على الكسائي.

(٣) لم يخصه ابن مالك بالنثر بل قال: «والقليل الجائز في الاختيار بعد قولٍ غير أمر كقوله...» شرح الكافية الشافية/١٥٦٩، وانظر الشمني ٣٩/٢.

أما ابن عصفور فما زاد في الضرائر على أن قال: «ومنه إضمار الجازم وإبقاء عمله، وهو أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء» ثم أنشد خمسة أبيات على ذلك.

انظر الضرائر/١٤٩ - ١٥٠، والخزانة ٦٣٠/٣.

(٤) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي.

الحمء: أبو الزوج وأبو امرأة الرجل.

والشاهد فيه أنه أراد لِتَأْذَنْ، فحذف اللام الجازمة، وكسر حرف المضارعة، وبقي الفعل مجزوماً باللام المحذوفة.

وترجمة منظور تقدَّمت.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٤٠، شرح السيوطي/٦٠٠، الجنى الداني/١١٤، العيني ٤/٤٤٤، شرح الكافية الشافية/١٥٧٠، الصحاح/ حمى «ويروى: حَمُها» بترك الهمز»، وانظر اللسان والتاج/حمى، واللسان/لوم، الضرائر/١٥٠، همع الهوامع ٤/٣٠٩.

(١) النص في شرح الكافية الشافية: «أراد لتئذن فحذف اللام، وأبقى عملها، وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول ائذن، وليس لقائل أن يقول: هذا من تسكين المتحرك على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع، فسكّن اضطراراً؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء، فكان يقول: تِـيذن إني... فإذا لم يستغن عن الفاء فاللام والجزم مرادان» انظر ص/١٥٧٠.

وقد تصرّف ابن هشام في النص المنقول.

(٢) في م/٣ و ٥ «بضرورة».
والضرورة التي وقعت هي حذف لام الأمر، والضرورة التي لجأ إليها في قوله «ائذن» هي إثبات همزة الوصل في دَرْج الكلام، ورَدّ هذا المصنف.

(٣) وعلى ذلك فهمزة الوصل واقعة في ابتداء الكلام فتثبت.

(٤) تعقّبه الدماميني فقال: «وفي إطلاقه المصراع مخالفة للاصطلاح المشهور، فإن التصريع فيه جعل العروض الذي حقه أن يخالف الضرب في الوزن موافقاً له فيه؛ والتقفية جعل العروض الموافق للضرب في الزنة موافقاً له في الروي، فما أنشده المصنّف من قبيل المُقَفّى لا المُصَرَّع؛ لأن عروض الرجز مستفعلن، وهي هنا كذلك على زنة ضربه، إلا أنه دخله الخبْن زحافاً، وليس الإلحاق إلا في الروي فقط» انظر الشمني ٣٩/٢، وحاشية الأمير ١٨٧/١.

(٥) قائله أبو عامر بن حارثة السلمي، وذكر بعضهم أنه لأنس بن العباس بن مرداس ويروى: الراتق بدلاً من الراقع.
والشاهد فيه قطع همزة الوصل «اتسع» لضرورة الشعر مع أنها في الدرج، وحَسّن هذا أنها في أول الشطر الثاني، فإنها في مفتتح الكلام.

= وأبو عامر، جاهلي، وهو جَدّ العباس بن مرداس السلمي الصحابي.
قال البغدادي: «وبعض الناس نسب هذا الشعر إلى أنس بن العباس المذكور، والصواب الأول».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤١/٤، والكتاب ٣٤٩/١، ٣٥٩، العيني ٣٥١/٢، شرح السيوطي/٦٠٦، شرح ابن عقيل ١٢/٢، الضرائر/٥٤، شرح المفصل ١٠١/٢، ١١٣، ٩/ ١٣٨، أوضح المسالك ٢٨٧/١، شرح الأشموني ؟/٢١، شرح الشواهد للسيرافي ٩/٢.

(١) آية سورة إبراهيم المتقدّمة ﴿... يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ آية/٣١.

(٢) وإلى مثل هذا ذهبَ الزجاج في أحد وجهيه انظر معاني القرآن ١٦٢/٣، وانظر رأي الخليل وسيبويه في الكتاب ٤٤٩/١، ففي نص سيبويه ما يدلُّ على أن الجزم بنفس الطلب عند الخليل، وأما سيبويه فيرى الجزم على تقدير إنْ، أو الجازم هو الطلب، فيوافق بذلك الخليل. وانظر رأي المبرّد في المقتضب ٨٢/٢، وذكرت هذه الآراء بعد الآية فيما تقدّم، وانظر شرح المفصَّل ٤٨/٧.

(٣) أي الجواب مجزوم بفعل الطلب، وهو «قل» في الآية.

(٤) أي نصب «زيداً» في المثال الذي ذكره إنما هو بالمصدر «ضرباً» لنيابته عن الفعل.

(٥) وهو رأي الجمهور بالجزم على تقدير شرط.

(٦) أي حذف أداة الشرط وتضمين الطلب معنى الأداة...، فالحذف والتضمين في الأول، والحذف وحده في الرأي الثالث.

(١) وهو الجزم مع إثبات أداة الشرط.

(٢) أي تضمين الفعل معنى «إن الشرطية».

(٣) وهو «إِنْ»، والتغيير نشأ من أنّ «قل» وما جرى مجراه موضوع للطلب لذاته لا لترتب غيره عليه فجعله من باب التضمين إخراج له عما وضع له أصلاً. انظر حاشية الدسوقي ٢٣٧/١.

(٤) أي الحذف لم يغير معنى صيغة الطلب.

(٥) تعقبه الدماميني بأنه واقع بكثرة، وضرب أمثلة على ذلك. ورَدّ الشمني ذلك على الدماميني بأن الظاهر ليس على العموم الذي تعقب به الدماميني المصنف وإنما المراد الحرف الموجود وهو «إنْ». وعَلّق الأمير على رد الشمني بقوله: «ولا يخفى ضعفه» انظر حاشية الشمني ٣٩/٢ والأمير/١٨٨.

(٦) قال: غير كثير، لاحتمال وقوعه. وانظر تعليق الأمير ١٨٨/١ ففيه تفصيل جيد.

(٧) أي الرأي الثالث وهو رأي الجمهور أصح من الرأي الثاني وهو للسيرافي والفارسي من أن الجزم بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدّر.

(٨) قال ابن مالك: «وليس بصحيح قول من قال إن أصله: قل لهم، فإن تقل لهم يقيموا؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه ألّا يتخلّف أحد من المقول لهم عن الطاعة والواقع بخلاف ذلك، فوجب إبطال ما أفضى إليه، وإن كان قول الأكثر»، شرح الكافية الشافية/١٥٦٩.

(٩) هو ابن ابن مالك واسمه محمد، وتقدَّمت ترجمته في هذا الباب.

(١) في م/٥ «فيحتمل أن الحكم على المجموع لا على كل فرد، وبأنه يحتمل أن الأصل يقم» كذا النص فيها.

(٢) وهو «أكثر».

(٣) وهو الضمير «هم».

(٤) ارتفاعه - بعد أن كان ضميراً للجر - بأن صار ضمير رفع، وهو الواو في «يقيموا».

(٥) قال الدماميني «كأنه والله أعلم أخذه من إضافة العباد إلى ضمير الله تعالى، فإنه يقتضي التشريف لهم، وإنما شرَّفهم لإخلاصهم، فإن كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متأتٍّ في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿قل للمؤمنين يغضُّوا من أبصارهم﴾ الشمني ٢/٤٠، وانظر حاشية الأمير ١/١٨٩.

(٦) نص المبرّد في المقتضب ٨٤/٢، وذهب إلى مثل هذا ابن الشجري في أماليه ١٩٢/٢.

(٧) هذا الرد لأبي حيان، وقد أخذه المصنف منه من غير عزو، قال أبو حيان: «وهو فاسد لوجهين: أحدهما أن جواب الشرط يخالف الشرط إمّا في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، فأمّا إذا كان مثله فيهما فهو خطأ، كقولك: قم يقم، والتقدير على هذا الوجه: أن يقيموا يقيموا، والوجه الثاني: أن الأمر المقدّر للمواجهة، ويقيموا على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً» البحر ٤٢٦/٥، أترى فرقاً بين نص ابن هشام ورَدّ شيخه أبي حيان؟!.

على أن الأمير أشار إلى هذا في حاشيته ١٨٩/١، وانظر حاشية الشمني ٤٠/٢.

(١) في المطبوع «فإن الأمر المقدّر» ولفظ المقدر غير مثبت في المخطوطات.

(٢) يعني ولا تجاب المواجهة بلفظ الغيبة، ولفظ الأمر قوله في الآية «أقيموا».

(٣) هذا التوجيه للزجاج، قال: «... وفيه غير وجه، أَجْوَدُها أن يكون مبنياً لأنه في موضع الأمر» معاني القرآن ١٦٢/٣.

(٤) قال الفراء في قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ ...﴾ سورة يونس ٥٨/١٠.

«وفي قراءة أُبَيّ: فبذلك فافرحوا، وهو البناء الذي خُلِقَ للأمر إذا واجهتَ به أو لم تواجه، إلّا أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل».

انظر معاني القرآن ٤٦٩/١، والإنصاف/ مسألة ٧٢، ص/٥٢٤.

وانظر مثل هذا في التعليقة لابن النحاس، وقد أثبته السيوطي في الأشباه والنظائر ١٤١/١.

(٥) استعرضت كتابه «معاني القرآن» فلم أجد مثل هذا له بل قال «وقال: بعضهم فلتفرحوا، وهي لغة رديئة للعرب، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على «افعل» يقولون: لِيقلْ زِيد، لأنك لا تقدرُ على «اِفعلْ»، ولا تدخل اللام إذا كلّمتَ الرجل فقلت: «قل»، ولم تحتج إلى اللام»/٣٤٥.

(٦) هذا لابن النحاس، أخذه المصنّف ولم يعزُه له. قال: «الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني، والمعاني إنما الموضوع لها الحروف...» انظر الأشباه والنظار ١٤١/١.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «حَقُّه». بدون فاء، ومثل المخطوطات في شرح التصريح ٥٥/١، وقد نقل هذا النص عنه.

(١) أي بالزمان الحاصل بالفعل ماضياً أو حالاً أو مستقبالً.
ورأى الشمني تسامحاً في عبارته، وأن الصواب: للحدث المقترن بالزمان.

(٢) أي الفعل.

(٣) أي عن مقصود الواضع.

(٤) وهو وجود اللام مع الطلب في صورة الخطاب.

(٥) قائله غير معروف.
قال البغدادي: «هذا البيت قلّما خلا عنه كتاب من كتب النحو، وأول من استشهد به بعض الكوفيين، وهو مجهول لا يُعْرَفُ قائله، والياء في فلتقضي للإشباع، نشأت من إشباع الكسرة».
وأثبت الشيخ محمد محيي الدين عجزه بين معقوفين [كي لتقضي...].
ولم يثبت مبارك غير صدره وذكر عجزه في الحاشية.
وفي المخطوطات ما عدا الثانية جاء البيت تامّاً كما أثبتُّه، وأما في المخطوطة الثانية فقد أثبت صدره في المتن، وعلى هاشمها: كي ليقضي...
ويبدو أن الشيخ محمد أخذ هذا من هذه النسخة، ولم يُشِر مبارك وزميله إلى خلاف النسخ، ولم يتقيدا بما في المخطوطين اللذين اعتمداهما أصلاً للتحقيق.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٤/٤، وشرح السيوطي/٦٠٢، والخزانة ٦٣٠/٣، والإنصاف/ ٥٢٥، والخزانة ٦٣٠/٣، ٦٦٦، وشرح التصريح ٥٥/١ و٢٤٦/٢.

(٦) سورة يونس ١٠/٥٨ وتقدّم تخريج القراءة.

(٧) تقدّم التعليق على نص الحديث في اللام الجازمة. وهي ما نحن فيه.

(١) أي أنّ علامة البناء هنا كعلامة الإعراب – وهي الحذف – في الأفعال المضارعة المجزومة منها نحو: لِتَغْزُ ولِتَخْشَ، ولِتَرمِ... إلخ، فلما وافق الأمرُ المجزومَ صار معرباً.

(٢) أي بحذف الحرف، وإنما هو على السكون، أو حذف الحركة.

(٣) أي عن كون أفعال الإنشاء مع تجرّدها عن الزمان أفعالاً.

(٤) إلى الإنشاء.

(٥) أي «قُم» فعل إنشاء، وليس فيه دلالة على الزمان، وانتفاء الزمان فيه غير عارض كما كان في الأفعال السابقة عند نقلها من الخبر إلى الإنشاء.

(٦) وهي حالة الدلالة على الإنشاء.

(٧) وكونه لا يدل على زمان وهو مع ذلك فعل فهذا مشكل على مذهب البصريين.
وقال الدماميني: «لا إشكال فإنّ أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وهذه الحيثيّة ليست هي جهة كونه فعلاً بل فعليّته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب، وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل، فقد ثبت كونه فعلاً لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاءً...و انظر حاشية ياسين على شرح التصريح ١/٥٥ - ٥٦.

(٨) في المخطوطات ما عدا الرابعة «وإذا»، وفي الرابعة: فإذا، وكذا أثبته مبارك، ومثله في حاشية الدسوقي والأمير.
والنص في شرح التصريح بالواو كالمخطوطات.

(٩) كذا جاء مضبوطاً بالحركات في م/١ و٣، وفي م/٢ من غير ضبط، وفي م/٤ و٥ «ادّعى» كذلك من غير قيدٍ بحركة على الحرف المشدد.

(١٠) أي أصل فعل الأمر «قم» باللام، وحذفت هذه اللام.

(١) قال ياسين: «وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعاً، وإذا ثبت كونه مضارعاً ثبت أيضاً أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط كما صرّح بذلك الشارح سابقاً» حاشية ياسين على شرح التصريح ١/٥٦.

(٢) انظر الإتقان ٢/٢٢٧.

(٣) هذا هو الأمر الثاني مما تفيده لام الابتداء.

(٤) في همع الهوامع: «وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً نحو...» ١/٢٠.

وقال ابن يعيش: «واْعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع في خبر إنّ، فذهب قوم إلى أنها تقصر الفعل على الحال بعد أن كان مبهماً...، وذهب آخرون إلى أنها لا تقصره على أحد الزمانين، بل هو مبهم فيهما على ما كان، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، فلو كانت اللام تقصره للحال كان محالاً، وهو الاختيار عندنا...» شرح المفصل ٩/٢٦.

(٥) ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ النحل ١٦/١٢٤.

قال ابن جني: «وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها النون والتوكيد، ولإعلام السامع أنَّ هذا فعل مستقبل، وليس للحال كالذي في قول الله عزَّ وجلَّ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، أي لحاكم» سر الصناعة/٣٩٥. =

وإلى مثل هذا ذهب الفارسي، قال: «لا تُوْجَدُ إلّا مع الحال، وهذه حكاية حال» أي في هذه الآية.

انظر همع الهوامع ١/٢٠.

(١) ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/١٣.

قال الفارسي: «وأَوَّل بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره: نيتُكم أو قصدُكم أن تذهبوا به» انظر همع الهوامع ١/٢٠، وانظر شرح المفصل ٩/٢١.

(٢) وهو ذهابُهم به، وأثره وهو الحزن لا يكون إلا بعد الذهاب به.

وإلى مثل هذا ذهب أبو حيان قال: «وليحزنني مضارع مستقبل، لا حال؛ لأن المضارع إذا أُسْنِدَ إلى متوقَّع تخلّص للاستقبال؛ لأن ذلك المتوقَّع مستقبل، وهو المسبِّب لأثره، فمحال أن يتقدَّم الأثرُ عليه، فالذهاب لم يقع، فالحزن لم يقع» البحر ٥/٢٨٦.

(٣) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أن الحكم واقع في ذلك اليوم لا محالة».

(٤) نَصُّه في الهمع ٢/٢٠ «وأَوَّل بعضهم الثانية على حذف مضاف، تقديره: نيتكم أو قَصدُكم أن تذهبوا به».

(٥) في الشمني ٢/٤٠ - ٤١ «أي تقدير أبي حيان يقتضي حذف الفاعل من الآية؛ لأن «أن تذهبوا» على تقديره منصوب على أنه فعل القصد، وعلى تقدير المصنف مجرور على أنه مضاف إليه، ولا يُقام المنصوب مقام ناصبه في إعرابه، ويقام المضاف إليه مقام المضاف فيه».

= وقال الأمير: «لعل مراد أبي حيان مجرد بيان المعنى لأجل الإعراب» الحاشية ١/١٨٩.

(١) أي لام الابتداء.

(٢) تتمة الآية: ﴿... فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ سورة الحشر ١٣/٥٩.

(٣) أي باب «إنّ».

(٤) ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَۚ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ سورة إبراهيم ٣٩/١٤.

(٥) أي تدخل اللام على المضارع لشبهه بالاسم.

(٦) تقدّمت، وهي في سورة النحل ١٢٤/١٦.

(٧) جاز دخولها على الظرف لأنه متعلّق باسم مقدر «مستقر» أو ما كان مثله، فكأنها غير داخلة على الظرف، بل على الاسم المقدَّر، ولذلك قال ابن يعيش: «وهي تدخل على الاسم والفعل المضارع» شرح المفصل ٣٥/٩.

وقال ابن جني: «وأما قولنا: إن زيداً لفي الدار... فاللام داخلة فيه على خبر إنّ لا على الحرف» انظر سر الصناعة/٤٠٨.

وكر ابن يعيش أن الخبر يقدّر بمستقرٍ لا باستقرّ. شرح المفصل ٣٥/٩.

(٨) سورة القلم ٤/٦٨.

(٩) أي وتدخل لام الابتداء على ثلاثة.

(١٠) ذهب إلى دخولها على الماضي الجامد المالقي في رصف المباني/٢٣٢، وعلل ذلك بأن الجامد يشابه الاسم لعدم تصرفه، وانظر الجنى الداني/١٢٥.

(١١) كذا في م/١ و٢ و٥، وفي م/٣ و٤ والمطبوع «... لعسى أن يقوم».

(١) وهو مذهب الفراء، ووافقه أكثر الكوفيين والأندلسيين. همع الهوامع ١٧٤/٢.

(٢) أي وجه جوازه.

(٣) من حيث عدم تصرُّفه، وهذا تعليل المالقي كما رأيت.

(٤) نقل عن سيبويه أنه منع دخولها على الجامد، همع الهوامع ١٧٤/٢، والارتشاف/١٢٦٤.

(٥) نحو: إن زيداً لقد قام، ونص المصنِّف للمرادي. انظر الجنى الداني/١٢٥ - ١٢٦.

(٦) في الهمع ١٧٤/٢ - ١٧٥ «وذهب خطّاب بن يوسف الماردي صاحب الترشيح إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً لا مع «قد»، ولا خالياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل، قال: وما سُمِع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتداء».

وانظر الجنى الداني/١٢٥ - ١٢٦ والارتشاف ١٢٦٤.

(٧) هو خطاب بن يوسف المارديّ كان من جِلّة النحاة ومحققيهم والمتقدِّمين، وذكر السيوطي أن ابن هشام وأبا حيان ينقلان عنه كثيراً، مات بعد الخمسين والأربعمئة بقرطبة، بغية الوعاة ٥٥٣/١.

(٨) قال السيوطي: «... هكذا سَمَّاه أبو حيان، وقال ابن هشام: ابن الذكي صاحب كتاب البديع، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، وقال: إنه خالف أقوال النحويين...، ولم أعرف شيئاً من أحواله» بغية الوعاة ٢٤٥/١ وفي كشف الظنون أنه توفي سنة/٤١٠. كذا عن حاشية على بغية الوعاة.

(٩) وعند الجمهور هي لام الابتداء، وانظر الارتشاف ١٢٦٤.

(١٠) مما دخلت عليه لام الابتداء واختلف فيه.

(١١) قال المرادي: «ولا تدخل هذه اللام على الماضي المتصرف، فإن وجد نحو: لقام زيد، فهو جواب قسم، واللام فيه لام الجواب، وليست لام الابتداء» الجنى الداني/ ١٢٥، وانظر همع الهوامع ٢/ ١٧٤، ورصف المباني/٢٣٩.

= وقال المالقي: «... فلا تكون إلّا جواب قسم؛ لأنه لا يشبه الاسم من جهة شبه الفعل للاسم، فلا تكون لام ابتداء».

وانظر مذهب الكسائي وهشام في المساعد ١/٣٢١.

(١) نحو: إنَّ زيداً لقد قام.

(٢) قال الشمني: «لأن القسم وجوابه في محلّ رفع خبر لإنّ، وهي مع معموليها سَدَّت مسَدَّ معمولي فعل القلب، فلم تتوسط لام القسم بين فعل القلب ومعموله...». انظر الحاشية ٢/٤١.

(٣) وعند الشمني: «ويقع في بعض النسخ» قوله... «والصواب عندهما الكسر...» وهذا مثبت عندي في النسخ كلها ما عدا م/١ فقد سقط منها قوله: «عندهما».

(٤) أي عند الكسائي وهشام.

(٥) والصواب عندهما الكسر لأنهما يريان اللام للابتداء، فهي تعلّق الفعل «علم» على العمل في اللفظ، وتكون الجملة عندهما «علمت إنّ زيداً لقام» على تقدير: لقد قام، وتكون إنّ واسمها وخبرها في محل نصب سَدّت مَسَدّ مفعولي «علم».

(٦) في نسخة مبارك والشيخ محمد «جماعة من النحويين» ومثله في حاشية الأمير، وما أثبتوه ليس في المخطوطات التي بين يديّ، وكان على أستاذي الفاضل أن يشير إلى هذا، أما الشيخ محمد فقد وضع قوله «من النحويين» بين معقوفَيْن، إشارة إلى الخلاف في هذه الزيادة.

(٧) في نسخة الشيخ محمد زيادة «إن كان» بعد الواو. ووضعه بين معقوفين ولم أجد مثل هذه الزيادة فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٨) حديث ابن الحاجب هذا في الأمالي ١٤٨/١، وكان في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ مريم ٦٦، قال: «اللام في لسوف تأكيد، وليس لام الابتداء؛ لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء». وانظر رصف المباني/٢٣٢ والجنى الداني/١٢٦.

(١) الثاني مما اختلف في دخولها عليه في غير باب «إنّ».

(٢) في رصف المباني «الموضع الأول أن تدخل للابتداء، في المبتدأ، وما حَلّ موضعه من الفعل المضارع له، فالمبتدأ نحو قولك: لَزيدٌ قائمٌ، ولعبدالله خارج. وليقوم زيد... وما حَلّ محل المبتدأ هو الفعل المضارع إذا صُدّر به نحو قولك: ليقوم زيد وليخرج عمرو» انظر/٢٣١ - ٢٣٢.

وذهب الزمخشري إلى أنها إذا دخلت على المضارع فلا بُدّ من تقدير مبتدأ.

انظر الكشاف ٣٤٥/٣، ونقله عنه المرادي في الجنى الداني/١٢٦.

ومثله في البحر عند أبي حَيّان ٤٨٦/٨ في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ الضحى/٥.

(٣) رصف المباني/٢٣٢. وذكرتُ العلة عنده من قبل، وهي جمود الفعل، فأشبه الاسم. وانظر الارتشاف/١٢٦٤.

(٤) ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ...﴾ المائدة ٦٢/٥.

(٥) أي وزاد بعضهم الفعل الماضي المتصرف المقرون بقد.

(٦) تتمة الآية: ﴿وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا﴾ الأحزاب ١٥/٣٣.

(٧) تتمة الآية: ﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ سورة يوسف ٧/١٢.

(٨) قال المرادي «فأما اللام التي هي جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية،...، والأكثر في الماضي المتصرف إذا وقع جواباً اقترانه بقد مع اللام...، وقد يستغنى عن قد...، وذهب قوم إلى أنه لا بُدَّ في ذلك من «قد» ظاهرة أو مقدَّرة» الجنى الداني/١٣٥.

(١) الآية : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ سورة البقرة ٦٥/٢.

ونصُّ أبي حيان: «اللام في لقد هي لام توكيد، وتسمى لام الابتداء في نحو لزيد قائم...، ويحتمل أن تكون جواباًلقسم محذوف، ولكنه [بها] جيء على سبيل التوكيد؛ لأن مثل هذه القصة يمكن أن يبهتوا في إنكارها...» البحر ٢٤٥/١.

ويقوّي هذا ما ذكره المالقي، قال: «وإنما دخلت اللام في جواب القسم ليتلقى بها مبالغة في التوكيد، إذ القسم توكيد المقسم عليه...» رصف المباني/٢٣٩. وفي شرح المفصل ٢١/٩ «اعلم أنّ أصل هذه اللام [لام القَسم] لام الابتداء».

(٢) أشرت إلى الموضع في الأمالي ١٤٨/١.

(٣) سورة الضحى ٥/٩٣ وتتمتها ﴿فَتَرْضَىٰٓ﴾.

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: ما هذه اللام الداخلة على سوف، قلتُ: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره، ولَأَنت سوف يعطيك، كما ذكرنا في «لأُقسم» أَنّ المعنى لَأَنا أُقسمُ؛ وذلك لأنها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلامُ القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء، ولامُ الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بُدَّ من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولَأَنت سوف يعطيك...».

انظر الكشاف ٣٤٥/٣.

(١) أي الزمخشري.

(٢) ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ سورة القيامة ١/٧٥.

وما ذكره الزمخشري إشارة إلى قراءة من قرأ «لَأُقْسِمُ»، باللام، وهي قراءة: ابن كثير في رواية القواس، وقنبل، والبزي من طريق أبي ربيعة والحسن بخلاف عنه وعيسى بن عمر والأعرج والزهري وابن عباس وأبي عبدالرحمن السلمي ومجاهد وعكرمة وابن محيصن.

وذهب بعض العلماء إلىأ نها لام الابتداء أو التوكيد دخلت على الفعل المضارع، ورأى بعضهم أنها لام القسم، ومنع البصريون القسم على فعل الحال، فقدَّروا مبتدأ أي: لَأَنا أُقْسِمُ.

انظر البحر ٢١٣/٨، والنشر ٢٨٢/٢، والتيسير/٢١٦، والإتحاف/٢٤٧، ٤٢٨، والكشاف ٢٩٢/٣، ومعاني الفراء ٢٠٧/٣، والتبيان للطوسي ١٨٩/١٠، والعكبري/١٢٥٣، والسبعة/ ٦٦١.

وانظر بقية المراجع وآراء العلماء في تخريج هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات».

(٣) قال الزمخشري: «وقرئَ لَأُقْسِمُ على أن اللام للابتداء، وأُقْسِمُ خبر مبتدأ محذوف، معناه: لأنا أقسم، قالوا: ويعضده أنه في الإمام بغير ألف»، الكشاف ٢٩٢/٣.

(٤) تقدَّم النصُّ في التعليق على الآية قبل قليل.

(٥) النص في الأمالي ١٤٨/١ وقد أشرت إليه قبل قليل، ونصُّه ليس على ما نقل المصنِّف هنا ولكنه بمعناه قال: «اللام في لسوف لام تأكيد، وليس لام الابتداء لأنها لو كانت لام الابتداء لوجب أن يكون معها الابتداء، فإن قيل أُقَدِّرُ المبتدأ محذوفاً وأُبقي اللام داخلة على الخبر كان فاسداً من جهة أن اللام مع المبتدأ كقد مع الفعل وإنّ مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم وتبقى قد وإنّ بعد حذفها فكذلك لا تبقى اللام بعد حذف الاسم التي هي له، وأيضاً فإنه يضعف مثل: لسوف يقوم زيد؛ لأن المعنى حينئذٍ يكون لزيد لسوف يقوم، ولا يخفى ضعفه، وأيضاً فإنه يؤدي إلى التزام

= إضمارٍ لا حاجة إليه، فكان على خلاف الأصل، وممن قال إنها لام الابتداء الزمخشري في كشافه في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾...».
وكان حديث ابن الحاجب هذا في الآية: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ وهي سورة مريم/٦٦.

(١) تقدير ابن الحاجب: لزيد لسوف يقوم.

(٢) تكرار الاسم والإضمار.

(٣) نص ابن الحاجب كما ترى ليس فيه تكرير للظاهر، فهو مختلف عما أثبته المصنّف هنا. والظاهر المكرر عند المصنف هو زيد، مبتدأً وفاعلاً.

(٤) الرابط في جملة الحال الاسمية الواو والضمير أو بأحدهما.

والأصل في المضارع المثبت إذا وقع حالاً أن يكون الرابط الضمير وحده؛ لأنّ المضارع على زنة اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى؛ فجاءني زيد يركب بمعنى فجاءني زيد راكباً، ولاسيما وهو يصلح للحال وضعاً فٱستغنى عن الواو، وقد سُمِعَ: قمت وأصك عينه، وذلك إما لأنها جملة وإن شابهت المفرد، وإما لأنها بتقدير وأنا أصك، فتكون اسمية تقديراً، شرح الكافية/ ٢١٠.

(٥) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۚ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ المائدة ٩٥/٥.

قال أبو حيان: «والفاء في «فينتقم» جواب الشرط، أو الداخلة على الموصول المضمَّن معنى الشرط، وهو على إضمار مبتدأ أي: فهو ينتقم منه» البحر ٢٢/٤، وانظر الدر المصون ٦١/٢.

وقال العكبري «فينتقم: جواب الشرط، وحسُن ذلك لما كان فعل الشرط ماضياً» التبيان/٤٦٢.

(١) تقدّمت الآية والقراءة فيها. وهي الأُولى من سورة القيامة.

(٢) أي صناعة النحو.

(٣) قال الأمير: «قوله دون المعنى: وأما كون الفعلية تفيد الحدوث والتجدد والاسمية تفيد الثبوت والاستمرار فليس من أنظار النحاة: ١٩٠/١ وانظر الشمني ٤١/٢. أي قدّر النحاة المبتدأ في هذا الذي ذكره في الآيتين والمثال مع عدم مراعاة الاختلاف في المعنى فيما بينهما.

(٤) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «هنا».

(٥) وهو قول النحاة إنّ اللام مع المبتدأ كقد مع الفعل، وإنَّ مع الاسم، فكما لا يحذف ما بعدها فكذلك اللام، وهو هنا يرد عليهم هذا بآية سورة طه، وبأن التقدير فيها حذف المبتدأ وبقاء اللام. والغريب أنه قال في باب «إنّ» من قبل: في حديثه عن هذه الآية: «والثاني أنّ الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين». وكان بهذا يعترض على تقدير المبرّد في الآية.
وانظر حاشية الشمني ٢/٤٢.

(٦) سيأتي الحديث عنهم بعد ذكر الآية.

(٧) ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾
سورة طه ٢٠/٦٣.
ذكر أبو حيان أنّ مما خُرِّجت عليه الآية أنّ اسم «إن» ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: إنه هذان لساحران، وخبر إنّ الجملة من قوله: هذان لساحران، واللام في «لســاحران» داخلة على خبر المبتدأ، وضعف هذا القول بأن حذف الضمير لا يجيء إلا في الشعر، وبأنّ دخول اللام في الخبر شاذ. وقال الزجاج اللام لم تدخل على الخبر، بل التقدير: لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرّد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد.
انظر البحر ٦/٢٥٥، وانظر المقتضب ٢/٤٣٤ وما بعدها.

= وقال الزجاج: «والذي عندي والله أعلم، وكنت عرضته على عالمينا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل ابن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه، وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو «أنّ» وقعت موقع نعم، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى: هذان لهما ساحران» معاني القرآن ٣/٣٦٣، وتعقبه ابن جني في سر الصناعة/٣٨٠، والكشاف ٢/٣٠٦ ذكر هذا، وهو تقدير المبتدأ، وقال: وقد أُعْجِبَ به أبو إسحاق.

(١) هذا رَدّ ثان في أنهم توسعوا في لام الابتداء، فأدخلوها على غير المبتدأ، وهو الخبر، ولم يكن ذلك منهم في «قد» فلم يدخلوها على غير الفعل، ولا في «إنّ» فلم يدخلوها على غير الاسم. انظر الدسوقي ٢٤١/١.

(٢) قال الأمير: «أي فتُسُومح في اللام بدخولها على غير المبتدأ بخلاف «قد»،فلا تفارق الفعل، وكذا إن مع الاسم، فهذا رَدّ لقياس اللام عليهما بإبداء الفارق، أفاده الشمني. لكن يقال ابن الحاجب لا يقول بهذا الصحيح كما سبق عن أماليه. وقال الدماميني الأَوْلَى حذف هذه الجملة» انظر ١٩٠/١، والشمني ٤٢/٢.

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ من سورة الضحى، وكذا حديثه في آية سورة القيامة.

(٤) وهو المبتدأ.

(٥) لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال. وقد خلع عنها الدلالة على الحال لأن بعدها سوف، وهي تدل على الاستقبال.

(٦) اللام دليل الحال، والسين دليل الاستقبال.

(٧) الآية: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ مريم ٦٦/١٩.

قال الزمخشري: «فإن قلت: بِمَ انتصب «إذا» وانتصابه بأخرج ممتنع لأجل اللام لا تقول: اليوم لَزيدٌ قائمٌ، قلتُ: بفعل مضمر يدل عليه المذكور، فإن قلتَ: لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى الحال، فكيف جامَعَتْ حرف الاستقبال؟ قلتُ: لم تجامعها إلا مُخْلَصةً للتوكيد كما أُخلِصَتْ الهمزة في «يا ألله» للتعويض، واَضْمَحَلَّ عنها معنى التعريف، وما في «إذا ما» للتوكيد أيضاً، فكأنهم قالوا: أحقاً أنا سنخرج أحياء حين يتمكّن فينا الموت والهلاك. على وجه الاستنكار والاستبعاد» الكشاف ٢٨٦/٢. =

(١) أي الزمخشري. وقوله هذا تقدَّم في الحديث عن قراءة «لَأُقْسِمُ» فلم يقدر اللام للقسم؛ لأن لام القسم عنده ملازمة للنون، ولذا قدَّرها لام الابتداء.

(٢) ذهب الدماميني إلى أن كلام الزمخشري يُحْمَلُ على أن مراده أن لام القسم الملاصقة للمضارع لا تفارق النون، وهذا هو الظاهر من المعية، وحينئذٍ يستقيم الكلام ولا يُرَدُّ عليه شيء مما ذكر. الشمني ٤٢/٢.

(٣) آية سورة الضحى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾.

(٤) أي ومما تجب فيه اللام وتمتنع النون ما يلي.

(٥) آل عمران ١٥٨/٣.

وقد امتنعت نون التوكيد ووجبت اللام لتقدُّم الظرف «إلى الله»، وتوسُّطه بين اللام والفعل.

(٦) أي وتجب اللام وتمتنع النون...

(٧) تقدّمت في سورة القيامة/١، وانظر معاني الحروف للرماني/٥٥.

(٨) قال ابن جني: «وأما اللام الداخلة على المستقبل فتلزمها نون التوكيد، ولإعلام السامع أن هذا فعل مستقبل وليس للحال..؛ فإنْ زال الشك بغير النون استغني عنها قال الله تعالى: ﴿فلسوف تعلمون﴾ لأن سوف تخص الاستقبال وذلك قولك: «والله لَأَقُومَنّ ولَأَقْعُدَنّ» سر الصناعة/٣٩٥ - ٣٩٦.

(٩) وذهب المالقي إلى أن هذه اللام تدخل على جواب القسم سواء كان جملة اسمية أو فعلية ماضية أو مستقبله. انظر رصف المباني/٢٣٨، والجنى الداني/١٣٥.

(١) أي لام القسم ونون التوكيد.

(٢) ذهب الدماميني إلى أنه قد يُؤَكَّد المنفيّ، واستشهد بقوله

تالله لا يُحْمَدَنّ المرء مجتنباً

انظر الأمير ١/١٩٠.

وسوف يأتي هذا عند المصنف في حرف النون، فقد ذكر أنه يأتي قليلاً في بعض المواضع وذكر منها شواهد للنفي.

وقال ابن يعيش: «اعلم أن الغرض من القسم توكيد ما يُقْسَمُ عليه من نفي أو إثبات، كقولك: والله لأَقومَنَّ، وواللَّهِ لا أَقومَنَّ، إنما أكَّدت الخبر لتزيل الشك عن المخاطب، وإنما كان جواب القسم نفياً أو إثباتاً لأنه خبر، والخبر ينقسم قسمين: نفياً وإثباتاً، وهما اللذان يقع عليهما القسم...» شرح المفصل ٩/٩٠.

(٣) ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ يوسف ١٢/٨٥.

وذهب الزمخشري إلى أن حرف القسم يُتَلَقَّى بلام، وبإنّ، وبحرف النفي. وقد يحذف حرف النفي كما هو الحال في الآية، أي: لا تفتأ تذكر. انظر شرح المفصل ٩/٩٦ – ٩٧.

وانظر الكشاف ٢/١٥١ وحذف النفي لأنه لا يلتبس بالإثبات، إذ لو كان إثباتاً لم يكن بُدٌّ من اللام والنون.

(٤) أي اللام ونون التوكيد، وذلك إذا كان المضارع مثبتاً، غير مفصول من لامه بفاصل، وكان الفعل للمستقبل لا للحال. انظر شرح المفصل ٩/٩٦ وفي الجنى الداني/١٤٢ ذكر له شروطاً أربعة: أن يكون مثبتاً، غير مقرون بحرف تنفيس، ولا بقد، وألّا يكون مقدَّم المعمول. فإذا استوفى هذه الشروط وَجَبَ عند البصريين توكيده بالنون، وأجاز الكوفيون حذف النون اكتفاءً باللام. وانظر حاشية الأمير ١/١٩٠ فقد ذكر أن ممن قال بمذهب الكوفيين الفارسي وابن مالك.

(٥) تتمة الآية: ﴿بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ الأنبياء ٢١/٥٧.

(١) انظر الجنى الداني/١٢٨.

(٢) عند المرادي: ولهذا عَلّقت أَفْعالَ القلوب.
ولو لم تعلّق هنا الفعل «علم» عن العمل فيما بعد اللام لَبَطَلَ أن تكون لها الصّدارة.

(٣) منعت اللام في «لأنا» من نصب «زيد» على الاشتغال، بفعل يُفَسّره ما بعد اللام، وهو «أكرم».

(٤) لو قُدِّم الخبر وقلنا «قائمٌ لَزَيْدٌ» خرجت عن أن تكون لها الصّدارة، وتكون قد وقعت حشواً.

(٥) فلا يصح أن تقول: «زَيْدٌ لقائمٌ» فتقدم المبتدأ على الخبر، بل يبقى الخبر مقدَّماً لاقترانه باللام.
وعلى ما تقدَّم فإن اللام توجِبُ تقديم ما اتصلت به: المبتدأ أو الخبر.

(٦) نسب هذا الرجز العيني لرؤبة، ونسبه الصاغاني في العباب لعنترة بن عروس ورَدّ هذا البغدادي، وقال: لا يعرف قائله، وبعده:

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

والمُحلَيْس: تصغير حِلْس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة. وهو هنا كناية عن امرأة، والشهربة: الطاعنة في السّنّ.

والشاهد فيه دخول اللام على «عجوز»، فقد ذهب بعضهم إلىأ نها زائدة، ورأى بعضهم أنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهي عجوز.

انظر شرح البغدادي ٣٤٥/٤، والخزانة ٣٢٨/٤، والجنى الداني/١٢٨، وشرح الكافية الشافية/

(١) وممن ذهب إلى هذا ابن السراج. انظر الأصول ٢٧٤/١، وشرح الشواهد للبغدادي ٣٤٥/٤، وتبعه ابن عصفور في الضرائر/٥٩ قال: «فزاد اللام في خبر المبتدأ»، وانظر الجنى الداني/١٢٨.

(٢) هي عند ابن جني للتوكيد فارقت موضعها للضرورة. سر الصناعة/٣٧٨.
وعند المرادي: «وأَوَّله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: لهي عجوز، وضعف بأن حذف المبتدأ منافٍ للتوكيد الذي جيء باللام من أجله» الجنى الداني/١٢٨.

(٣) في نسخة مبارك والشيخ محمد «وتسمى اللام المزحلقة...» بزيادة اللام، وهي غير مثبتة في المخطوطات.

(٤) في نسخة مبارك والشيخ محمد والأمير: «المزحلَقة والمزحلِقة أيضاً، وضبطها الشيخ محمد بفتح اللام في الأولى اسم مفعول، وبكسر اللام في الثانية، وتبعه على هذا مبارك.

والنص ليس كذلك، فهو في المخطوطات/١ و٣ و٤ «المزحلَقة والمزحلَفة» الأولى بالقاف والثانية بالفاء. وفي المخطوطة الثانية بالعكس. وجاءت عند الدسوقي على ما جاء في المخطوطة الأولى وما بعدها. ومعنى المزحلفة هو معنى المزحلقة.

ولكم كنت أتمنى أن يصلح أستاذي الدكتور مازن ما خفي على المحقق الفاضل الشيخ محمد .

(٥) هذا لابن جني في سر الصناعة/٣٧١.

(٦) لو قلنا: لزيداً إن قائم. لزم تقديم اسم «إنّ» عليها، وهو ممتنع لأن «إنّ» محمول في العمل على الفعل، فلا يجوز فيه ما يجوز في الفعل من تقدُّم معموله.

(٧) وهو اللام، وهذا لابن جني: انظر سر الصناعة/٣٧١.

(٨) بين إنّ واسمها، أي لم نَدّع أنّ «إنّ» مقدَّمة على اللام لئلا تفصل اللامُ بين إنّ واسمها.

(٩) أي: وهذا دليلٌ له في قوله: إنّ زيداً لقائم، أصله: لَأِنّ زيداً قائم.

(١) روى ثعلب البيت لغلام من بني كلاب. وذكره القالي وأبو هلال العسكري لغلام من بني نمير.
ونسبه ابن بَرّي في أماليه على الصحاح إلى محمد بن سلمة، وتبعه العيني على ذلك، وتعقبّهما البغدادي، فذكر أن محمداً هو الراوي عن المبرد وليس صاحب البيت.
والقُلَل جمع قُلَّة، أعلى الجبل وغيره، ورواه ابن بري: قُنَن، وهو بمعنى قلل، والشاهد فيه أن اللام جاءت في موضعها على الأصل قبل «إن»؛ وأصل: لهنك: لَإِنَّك أبدلت الألف هاءً.
وقيل إنها لام جواب قسم مقدر، وأنها زائدة، والرابع أن اللام والهاء بقية لفظ الجلالة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٧/٤، وشرح السيوطي/٦٠٢، وشرح المفصل ٦٣/٨، ٢٥/٩، ٤٢/١٠، والجنى الداني/١٢٩، وشرح التسهيل ٣٢٥/١، والخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، والمقرّب ١٠٧/١، ومجالس ثعلب ٩٣/١، واللسان والتاج/لهن، قذى، ورصف المباني/ ٢٣٣، و٤٤، والخزانة ٣٣٩/٤، والأمالي ٢٢٠/١، وسر الصناعة / ٣٧١.

(٢) هذه علَّة ثالثة لتقديم اللام على إنَّ، قال الدسوقي: «أي حيث علقت الفعل القلبي الواقع قبل إنّ نحو: علمت إن زيداً لفاضل، فهذا يدل على أن اللام منويٌّ تقدمها على أنّ وإن كانت ذاتها مؤخرة...» الحاشية ٢٤٢/١.

(٣) أي ليس لها الصدرية باعتبار ما بعدها بدليل عمل إنّ فيما جاء بعدها نحو: إن في الدار لزيداً.

(٤) المراد بالأول اعتبارهم حكم صدرية اللام فيما قبل «إنّ».

(٥) أي اللام.

(٦) أي «إنَّ».

(٧) ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ سورة المنافقون ١/٦٣.

= وقول ابن مالك مشهور هنا:

وكسروا من بعد فِعْلٍ عُلِّقا بِاللام كاعلم إنه لذو تقى

فإنّ واسمها وخبرها سدت مَسَدَّ مفعولي «علم».

(١) أي اللام.

(٢) وهو تعليق الفعل القلبي عن العمل في لفظ «إنَّ» وما بعدها.

(٣) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي رثى بها أولاده، وكانوا خمسة هاجروا إلى مصر فهلكوا بالطاعون.

غَبَرْتُ: بقيت. ويُرْوَى: فلبثت، عيش ناصب: أي متعب، محزن، وإخال: يحمل الظن في البيت على اليقين: أي أيقنتُ أني لاحق بهم وتابع لهم، وذهب البغدادي إلى أنّ تَرْكَ الظن على بابه هو الصحيح.

والشاهد في البيت تعليق إخال عن العمل في لفظ «إن» وما بعدها بلام مقدَّرة والأصل: وإخال إني للاحق، وبقي «إني» مكسور الهمزة بعد حذف اللام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٢/٤، وشرح السيوطي/٢٦٢، ٦٤٠، وديوان الهذليين ٨/١.

(٤) يعني بالثاني عدم اعتبارهم حكم صدرية لام الابتداء فيما بعد «إنّ».

(٥) أي عمل إنّ يتخطّى اللام، وهذا يدل على أنّ اللام مقدّمة على «إنّ»، ولا تعتبر صدارتها بعد «إنّ»، ولو كان الأمر كذلك لمنعت من عمل «إنّ» فيما بعدها. انظر الدسوقي ٢٤٢/١.

(٦) عملت «إنّ» بما بعد اللام وهو «زيداً» وهو اسمها.

(٧) عملت «إن» بما بعد اللام وهو الخبر «قائم».

(١) أي يتخطّى اللام.

(٢) طعامك: مفعول به لاسم الفاعل «آكل» وقد تخطّى اسم الفاعل اللام وعمل فيما قبلها. ولم تمنع اللام من ذلك، فهذا دليل عنده على أن اللام مقدَّمة على «إنّ»، ولذلك لم تمنع من العمل.

(٣) قال بدر الدين في شرح الألفية: «وأما الخبر فيدخل عليه بشرط ألا يتقدّم معموله ولا يكون منفياً ولا ماضياً متصرفاً خالياً من قد». وانظر حاشية الشمني ٤٢/٢.

يمنع بهذا النص ابن ابن مالك من تقديم معمول الخبر المقرون بلام الابتداء.

(٤) أي من تقديم معمول الخبر على الخبر مع اقتران الخبر باللام.

(٥) وفي دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة ٥٦١/١ قال: «لام الابتداء ليس لها الصدر في باب إنّ؛ ولذلك عمل ما بعدها فيما قبلها فتقدّم معمول الخبر عليها في هذه المواضع...» وذكر أرقام ثمان وعشرين آية مما حصل فيها تقديم معمول الخبر على الخبر مع اقترانه باللام، وبدأ بآية الأعراف ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ الآية/١٥٣.

وانتهى بالآية/٤٧ من سورة صٓ ﴿وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ﴾.

(٦) سورة العاديات ١١/١٠٠.

وقوله «يومئذٍ» معمول لما بعد اللام، وهو «خبير».

(١) هذا التنبيه مثبت في المخطوطة الرابعة، وسقط من بقية المخطوطات، وهو ثابت في المطبوع، نسخة مبارك، والشيخ محمد، وحاشية الأمير.

(٢) هي لام قسم لأن الفعل المضارع اتصلت به نون التوكيد، ولأن الفعل الماضي في الجملة الأولى ماضٍ وليس معه «قد».

(٣) ولو كانت لام الابتداء لجاءت «قد» مع إنّ والماضي: إنّ زيداً لقد قام، وجاء المضارع بدون نون التوكيد: لَيَقومُ.

(٤) أي على الجملة الأولى.

(٥) فتحت همزة «إنّ» وصارت: علمت أنَّ زيداً لقام، لأن لام القسم لا تعلِّق الفعل القلبي عن العمل في أنّ وما بعدها.

(٦) كان الأليق أن يكون المثال: إن زيداً لقد قام؛ ويدخل الفعل «علم» فتعلِّقه اللام عن العمـــل، وتبقى همزة إنِ مكسورة وتصبح الجملة: علمت إن زيداً لقد قام.

ونص المصنِّف هذا للمرادي، قال في الجنى الداني/١٢٥:

«ولا تدخل هذه اللام [الابتداء] على الماضي المتصرف، فإن وجد نحو: لقام زيد، فهو جواب قسم، واللام فيه لام الجواب، وليست لام الابتداء، وأما المقرون بقد نحو: لقد قام زيد. فالذي ذكره المعربون أنها لام جواب القسم، وأجاز بعضهم أن تكون لام الابتداء».

ونص ابن هشام هو نَصّ المرادي مع تغيير يسير في الصياغة.

(١) وفي طبعة مبارك «وإنْ خففت». وتقدَّم الخلاف في الإعمال والإهمال بعد التخفيف في باب «إنّ».

(٢) ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة ١٤٣/٢.

(٣) سورة الطارق ٤/٨٦.

(٤) هو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك والأخفش الأوسط والأصغر وابن الأخضر وابن عصفور وجماعة، فهو مذهب البصريين.

انظر الجنى الداني/١٣٣، ١٣٤، والكتاب ٢٨٣/١ و٣١١/٢، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/ ٣٢٧، وتوضيح المقاصد ٣٥١/١، والبحر المحيط ٢٦٤/١، الارتشاف/١٢٧٢.

(٥) التي كانت قبل تخفيف «إنّ».

(٦) لأنّ «إنْ» النافية لا تقع لام الابتداء بعدها.

(٧) أي لأجل دفع اللبس بينهما.

(٨) أي لام الابتداء صارت لازمة بعد المخففة بعد أن كان دخولها جائزاً لا وجوب فيه.

(٩) إذا دَلّ دليلٌ على أن المراد بـ «إنْ» المخففةُ من الثقيلة فيبقى دخول اللام على ما كان «جائزاً» لا لزوم فيه.

(١٠) ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِئُونَ * وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ الزخرف ٤٣/٣٤ - ٣٥.

= والقراءة عن أبي رجاء وأبي حيوة بكسر اللام.

انظر البحر ١٥/٨، والمحتسب ٢٢٥/٢، والقرطبي ٨٧/١٦، والمحرر ٢٢١/١٣، والكشاف ٣/ ٩٦، وفتح القدير ٥٥٥/٤، وشرح الكافية الشافية/٥٠٨، «بعض السلف»، وروح المعاني ٨٠/٢٥.

وأبو رجاء هو عمران بن تيم وقيل ابن ملحان، أبو رجاء العطاردي بصري، تابعي، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة، وكان مخضرماً أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، توفي سنة خمس ومئة. غاية النهاية ٦٠٤/١.

وأبو حيوة هو شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي مقرئ الشام مات في سنة ٢٠٣هـ، انظر غاية النهاية ٣٢٥/١.

(١) قائله غير معروف.

ويروى: بوعدٍ غير مكذوب، وعلى هامش م/٣ «نسخة الشارح: بوعدٍ غير مكذوب».

والنحب: المدة، قضاء النحب كناية عن الموت، والبين: الفراق.

والمنُّ: الإنعام.

والمعنى: لو لم تمنوا بوعدٍ صادقٍ مُتُّ يوم فراقكم، فجواب «لو» محذوف يدل عليه ما قبله.

والشاهد فيه حذف اللام الفارقة لظهور معنى الإثبات، ولو ذكرت لكانت: إنْ كنتُ لقاضيَ نحبي.

قال الدماميني: «هذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الإهمال لعدم اللبس».

انظر شرح البغدادي ٣٥٣/٤، وشرح السيوطي/٦٠٤.

(٢) أي يجب ترك اللام الفارقة.

وقيّد هذا ابن مالك بأن يكون اللبس مأموناً أو أن يكون بعدها نفي.

فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ لم تلزم. وإن كان بعدها نفي امتنعت اللام نحو: إِنْ زيدٌ لن يقوم أو ما يقوم. انظر شرح التسهيل ١/٣٢٦ - ٣٢٧، وانظر الشمني ٢/٤٢ - ٤٣.

(٣) قائله غير معروف.

والشاهد فيه حذف اللام الفارقة بعد إن المخففة، وجوباً لأن الخبر منفي وهو «لا يخفى...».

= قال ابن مالك في شرح التسهيل: «لو كان الخبر منفياً لم يجز اتصال اللام فيه؛ لأن أكثر حروف النفي أَوَّله لام؛ فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد، فلم يؤكد خبر منفيّ بلام...».

انظر شرح البغدادي ٤/٣٥٤، وشرح السيوطي/٦٠٤.

(١) قال المرادي: «واختلف في هذه اللام الفارقة، فذهب قوم إلى أنها قسم برأسه غير لام الابتداء منهم الفارسي» الجنى الداني/١٣٤.

وقال ابن عقيل: وذهب الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق، لعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها...».

شرح التسهيل ١/٣٢٧، وتوضيح المقاصد ١/٣٥١، البحر المحيط ١/٢٦٤، الارتشاف/١٢٧٢.

(٢) في م/٢ و٥ «أنها غير لام الابتداء».

(٣) لم أهتدِ إلى موضع هذا النص عند ابن جني، وانظر كتاب الشعر للفارسي ٧٩/١.

(٤) القول لابن جني.

(٥) كذا جاء في المخطوطات الأولى والثالثة والخامسة، وفي م/٤ كتب «وحجتهم» ثم شطب وكتبَ تحته «أبي علي» صح. وكذا جاء في المطبوع وفي م/٢ وآثرت ما أثبته ليشمل حجة أبي علي ومن معه.

وقوله: حجتهم: أي في أنّ اللام المثبتة مع إن المخففة غير لام الابتداء.

(٦) أي دخول اللام على الماضي ولو كانت للابتداء في مثل هذا لما صَحّ ذلك عند الجمهور؛ لأنها في مثل هذا لا بُدَّ من أن تكون مقترنة بقَد بعد «إنّ».

(١) ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍۖ وَإِن...﴾ الأعراف ١٠٢/٧.

ولو كانت اللام في «لفاسقين» للابتداء لَوَجَب دخولها على المفعول الأول وهو «أكثرهم».

(٢) وعلى هذا فهذه اللام عندهم غير لام الابتداء.

(٣) أي اللام بعد «إن» المخففة. وانظر النص في الجنى الداني/١٣٤، ٣٩٤.

وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون دعوى بلا دليل عند ابن عقيل.

انظر شرح التسهيل ٣٢٨/١، وشرح المفصل ٧٢/٨، ورجح مذهب البصريين، ويقول: «لأنه وإن ساعدهم المعنى فإنه لا عهد لنا باللام تكون بمعنى إلّا»، وانظر همع الهوامع ١٨٣/٢، والبحر المحيط ٢٦٤/١ «الفراء».

وذكر المصنّف في باب «إنّ» أنها لا تخفف عند الكوفيين، فإن جاءت «إن» فهي النافية واللام بمعنى إلّا.

(٤) قائله غير معروف.

وأبانُ: اسم رجل، وأعلاج جمع عِلْج، وهو الكافر من غير العرب.

والشاهد فيه عند الكوفيين أنّ اللام مع «إنْ» المخففة بمعنى إلّا، وإنْ نافية مثل «ما». والمعنى عندهم: وما أبانُ إلّا من أعلاج سودان، وقد جاء هنا «ما» النافية في موضع «إنْ».

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أن اللام زائدة.

قال أبو حيان: على تقدير ابن مالك نفى أن يكون أبان من أعلاج سودان، وعلى تقدير الكوفيين أثبت أنه منهم.

ورأى فيه وجهاً ثالثاً وهو الاستفهام والتحقير، بقوله: وما أبان؟ ويكون قوله: «لمن أعلاج سودان» على إضمار هو: أي لهو من أعلاج سودان، واللام للابتداء دخلت على مبتدأ محذوف. فهي عنده جملتان، وعند الكوفيين جملة واحدة.

= قال البغدادي: «ومنه عُلِم أنَّ ما قاله المصنّف مأخوذ منه» أي من أبي حيان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٥/٤، وهمع الهوامع ١٧٨/٢، وشرح السيوطي/٦٠٤، وشرح التسهيل ٣٢٤/١، والارتشاف / ١٢٧٠.

(١) أي على قول الكوفيين.

(٢) هذا قطعة من حديث ذكر في همع الهوامع ١٨٢/٢ وهو في شرح الأشموني ٢٤٦/١، والارتشاف/١٦٩٣، «قد علمنا أن» وصَرّح بأنه حديث مروي. وذكر مرة أخرى في ١٢٧٢.
ولم يصرح بأنه حديث

وجاء في طبعة مبارك على أنه قول، ولم يُعَلّق عليه بما يوحي أنه نص حديث، ولم أجد في الحواشي تعليقاً عليه، ولم أهتدِ إليه في مرجع من مراجع الحديث.

(٣) قال السيوطي: «وقد اختلف في الحديث المشهور «وقد علمنا إن كنت لمؤمناً» الأخفش الصغير والفارسي ثم ابن الأخضر وابن أبي العافية؛ فقال الأخفش وابن الأخضر لا يجوز في إِنْ إلا الكسر بناء على أنّ اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسي وابن أبي العافية: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غير [أي غير لام الابتداء] فلم تعلقه» همع الهوامع ١٨٢/٢، وانظر شرح الأشموني ٣٤٦/١، والارتشاف ١٦٩٣/٢، ١٢٧٢.

(٤) من أقسام اللام غير العاملة، وقد ذكر أنها سبع، ومَرّت لام الابتداء وهي أولها.

(٥) تقدَّم قبل قليل. وذكر الخلاف في اللام أهي زائدة أو للابتداء.
وذكرتُ هناك أن ممن ذهب إلى زيادتها ابن السراج، وتبعه ابن عصفور. فارجع إليه.

(١) أي اللام في «لعجوز» ليست زائدة، وإنما هي داخلة على مبتدأ مقدَّر، وذكر هذا التقدير المصنِّف من قبل.

(٢) الآية: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/ ٢٠.
قال أبو حيان: «وقرئ أَنَّهم بالفتح على زيادة اللام، و«أنّ» مصدرية، التقدير: إلّا أَنّهم يأكلون، أي: ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم».
انظر القراءة في البحر ٦/ ٤٩٠، وفتح الباري ٩/ ٣١، وحاشية الشهاب ٦/ ٤١٤، والعكبري/ ٩٨٣، والتاج واللسان/أنن، وسعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي، كوفي تابعي، قتله الحجاج بواسط سنة أربع وتسعين وكان عمره تسعاً وخمسين سنة. غاية النهاية ١/ ٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) ضبط الشيخ محمد همزة «إِلَّا» بالفتح «أَلّا» كذا!، وكذلك فَعَل مبارك، هذا غير الصواب فإنها باقية على الكسر على ما كانت عليه على قراءة الجماعة.
وما عناه المصنّف بفتح الهمزة هو همزة «إنّ» وليس «إلا».

(٤) أي تزاد اللام في خبر لكن.

(٥) البيت مجهول القائل.
والعميد: هو المعمود الذي هَدَّه العشق، ويروى: لكميد: وهو الحزين، وهي رواية الفراء، وعجزه هو المشهور المتداول، وصدر ما وضعته بين معقوفين وكذلك جاء عند ابن عقيل.
= والشاهد فيه زيادة اللام في خبر «لكن».
انظر شرح البغدادي ٤/ ٣٥٦، والجنى الداني/ ٣٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦٢، والخزانة ٤/ ٣٤٣،

(١) في الهمع ١٧٥/٢ «ولا تدخل على خبر «أَنّ» المفتوحة وجَوّزه المبرد... وخَرّجه الجمهور على الزيادة».

وهو عند المالقي موقوف على السماع. رصف المباني/٢٣٧.

وقال الداني: «دخول هذه اللام بعد إنّ المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكي عن المبرّد، وهو خلاف شاذ، وما سمع منه محمول على الزيادة» توضيح المقاصد ١/ ٣٤٣، والارتشاف/١٢٦٧.

(٢) أي ولا تزاد اللام بعد «لكن».

وانظر همع الهوامع ١٧٥/٢. وقال ابن عقيل «ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه، وإمكان الزيادة» شرح التسهيل ٣٢٢/١، وشرح الشواهد للبغدادي ٣٥٦/٤، وهو عند المرادي متأوّل، انظر توضيح المقاصد ٣٤٣/١، والتسهيل/٦٤، والارتشاف/٢٦٧ والإنصاف/٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) بعد أَنّ، ولكنّ.

(٤) بل اللام زائدة.

(٥) أي خلافاً للمبرد والكوفيين.

(٦) اللامان في البيتين: لَعميد، لَمِن أعلاج سودان.

(٧) أي في شطر البيت: «ولكنني من حبها لعميد».

(٨) هذا مذهب الفراء في «لكن» قال: أصلها «إنّ» فزيدت على «إن» لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، وذكر البيت: ولكنني من حبها لَعَميد.

قال: فلم تدخل اللام إلّا لأن معناها «إنّ». معاني القرآن ٤٦٥/١ - ٥٦٦.

(١) في م/٢ «تخفيفاً».

(٢) تقدَّم البيت.

(٣) هذا التخريج لشيخه أبي حيان في شرح التسهيل. وتعقبه البغدادي بقوله: «ومنه علم أنّ ما قاله المصنّف مأخوذ منه» وقد نقلت نص أبي حيان في التعليق على البيت فيما تقدّم. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥٥/٤، والقول الذي نقله المصنّف من أبي حيان سقط من م/٢.

(٤) في م/٣ ونسخة الشيخ محمد «ابتدئ».

(٥) أي اللام في البيت «... لمن أعلاج سودان».

وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنها زائدة، وذكرت ما يترتب على زيادتها أو جعلها بمعنى «إلّا» عند الكوفيين من اختلاف في المعنى.

وانظر التسهيل/٦٤، وشرحه لابن عقيل ٣٢٤/١.

(٦) أي القول الأخير هذا ينفي أن يكون «أبانُ» من أعلاج سودان؛ لأن اللام زائدة. والمعنيان السابقان: جعل اللام بمعنى إلّا، أو هي لام الابتداء يجعل أبانَ من أعلاج سودان. وعلى الثالث هذا يكون الوقف على «أبان»، ويبتدئ: لمن أعلاج سودان. وهو ما ذهب إليه أبو حيان من جعل «ما» استفهاماً: وما أبان؟.

(١) انظر شرح التسهيل ٣٢٣/١، ورصف المباني/٢٣٨، وهمع الهوامع ١٧٨/٢.

(٢) قائله كثيّر، وفيه روايات:

فعند ابن عصفور: بكل بلاد، و«من أسما» بدلاً من «من ليلى».

وعند ابن جني: بمذاد، وبكل سبيل.

وروي: لدن طَرَّ شاربي بدلاً من «لدن أن عرفتها».

والمراد: محل الرَّوْد أي: طلب الكلأ.

شبّه نفسه في طرد ليلى له بالبعير الذي يصيبه داء الهُيام، فيطرد عن الإبل خشية أن يصيبها ما أصابه.

والشاهد في البيت زيادة اللام في خبر «زال»، وذكره ابن عصفور على أنه من إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام.

انظر شرح البغدادي ٣٥٨/٤، والضرائر/٥٨، والخزانة ٣٣٠/٤، وسر الصناعة/٣٧٩، وقال بعده: «وهذا كلُّه شاذّ»، الهمع ١٧٨/٢، شرح التسهيل لابن عقيل ٣٢٤/١، الديوان/٨٩، الارتشاف/١٢٦٩، ٢٣٩٨.

(٣) أي زيدت اللام في المفعول الثاني.

(٤) ذكر ابن جني هذا القول في رواية عن قطرب قال: «وسمعنا بعض العرب يقول: أَراكَ لَشاتمي، وإني رأيته لَسَمْحاً...» سر صناعة الإعراب/٣٧٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ الحج ١٣/٢٢.

(٦) هذا الردّ مثله عند أبي حيان قال: «وهو ضعيف؛ لأنه ليس من مواضع زيادة اللام، لكن يقوِّيه قراءة عبدالله بن مسعود: «يدعو مَن ضَرُّه»، بإسقاط اللام» البحر ٣٥٧/٦.

(١) ما ذكره ابن هشام هنا من حديث عن اللام ثم عن الفعل «يدعو» وعمله أخذه من شيخه أبي حيان، ولم يخرم منه حرفاً، ولم يشر إلى هذا النقل كعادته في النقل عن كثير من المتقدّمين، وسوف أقابل كل حديث عنده هنا بما يقابله في البحر، وانظر فيه ٣٥٦/٦ - ٣٥٧، وسر الصناعة/٤٠٠.

(٢) في البحر: «وأقرب التوجيهات...، واللام في لمن لام الابتداء، والخبر الجملة التي هي قسم محذوف، وجوابه لبئس المولى».

(٣) أي الذين قالوا إنها لام ابتداء.

(٤) هذا للفراء، وقد نقله أبو حيان فقال «الرابع: ما قاله الفراء، وهو أنَّ اللام دخلت في غير موضعها، والتقدير: يدعو من لَضَرّه أقرب من نفعه. وهذا بعيد لأن ما كان في صلة الموصول لا يتقدّم على الموصول» البحر ٣٥٧/٦، وانظر معاني القرآن للفراء ٢١٧/٢، والدر المصون ١٣٠/٥، ومعاني الزجاج ٤١٥/٣.

(٥) أي هي لام الابتداء.

(٦) أي هو جواب قسم مقدر، وهذا القسم المقدر وجوابه خبر للمبتدأ.

وانظر الدر المصون ١٣٠/٥، وانظر الشمني ٤٣/٢.

(٧) وفي المطبوع «خبرها»، وما أثبته تواترت عليه المخطوطات.

(٨) قال أبو حيان: «أحدها أن يكون توكيداً لفظياً ليدعو الأولى، فلا يكون لها معمول» البحر ٣٥٦/٦، والدر المصون ١٣٠/٥.

(٩) أي على «يدعو»، ثم يستأنف: «لَمَن ضَرّه أقرب من نفعه».

(١) ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُـرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥٓۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ الحج ١٢/٢٢.

(٢) وأبو حيان وغيره ذهبوا إلى أنّ هذا من أصحّ الأقوال.

وأشار الشمني إلى أنّ هذا رَدٌّ منه على شيخه أبي حيان الحاشية ٤٣/٢، وانظر سر الصناعة/٤٠١.

(٣) جملة «ذلك هو الضلال» في الآية/١٢ فَصَلت بين الفعل «يدعو» المؤكَّد في الآية نفسها، والفعل «يدعو» المؤكِّد. وعند السمين في هذا الاعتراض تشديد وتأكيد للكلام.

انظر الدر المصون ١٣٠/٥.

(٤) الثاني في بيان وجه مطلوب «يدعو»، وانظر سر الصناعة/٣ ٤٠.

(٥) وهو في الآية/١٢ من السورة نفسها، وهذا ذهب إليه الفارسي. قال أبو حيان: «الثاني أن تكون عاملة في «ذلك» من قوله: ذلك هو الضلال، وقُدِّم المفعول الذي هو «ذلك»، وجُعِل موصولاً بمعنى الذي. قاله أبو علي الفارسي. وهذا لا يصح إلا على قول الكوفيين؛ إذ يجيزون في اسم الإشارة أن يكون موصولاً، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا في «ذا» بشرط أن يتقدّمها الاستفهام بما أو بمن».

البحر ٣٥٦/٦، وانظر معاني الزجاج ٤١٦/٣ قال: «وفيها وجه رابع أغفله الناس، أن ذلك في موضع نصب بوقوع يدعو عليه، ويكون ذلك في تأويل الذي...».

(٦) هذا رَدُّ شيخه أبي حيان، وقد تقدَّم.

(٧) على هامش م/٣ «قائله الزجاج وهو من البصريين» انظر معاني القرآن ٤١٦/٣.

(١) من أوجه معمول «يدعو». قال أبو حيان: «الثالث أن يكون «يدعو» في موضع الحال، وذلك: مبتدأ، و«هو» فصل أو مبتدأ، وحذف الضمير من «يدعو»، أي: يدعوه، وقدّره مَدْعُوّاً، وهذا ضعيف؛ لأن يدعوه لا يقدر مدعوّاً»، إنما يقدَّر داعياً، فلو كان يُدْعَى مبنياً للمفعول لكان تقديره مَدْعُوّاً جارياً على القياس، وقال نحوه الزجاج» البحر ٣٥٦/٦، وانظر معاني الزجاج ٤١٥/٣ والزجاج لم يقل مَدْعُوّاً بل قال: «ويَدْعُو في موضع الحال. المعنى: ذلك هو الضلال البعيد يَدْعُوه، المعنى: حال دعائه إياه...».

وانظر الدر المصون ١٣١/٥، وتعقيب العكبري في التبيان/٩٣٥، وسر الصناعة/٤٠٢.

(٢) في المطبوع «ثم اختلف».

(٣) هذا القول للأخفش قال أبو حيان: «أحدها ما قاله الأخفش، وهو أن يدعو بمعنى يقول: ومن: مبتدأ موصول، صلته الجملة بعده، وهي: «ضره أقرب من نفعه»، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: إلٰه وإلٰهي، والجملة في محل نصب محكية بيدعو التي هي بمعنى يقول. وقيل هو فاسد لأن الكافر لم يعتقد قط أنّ الأوثان ضرها أقرب من نفعها، وقيل في هذا القول: يكون لبئس مستأنفاً؛ لأنه لا يصح دخوله في الحكاية؛ لأن الكفار لا يقولون عن أصنامهم لبئس المولى» البحر ٦/٣٥٦، ومثل هذا عند الزجاج في معاني القرآن ٣/٤١٦، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤١٣، وانظر رصف المباني/٢٤٤، وسر الصناعة/٤٠٣.

(٤) كذا في البحر حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة، فهو تابع لشيخه أبي حيان. انظر ٦/٣٥٦.

(٥) في المطبوع «أصل يدعو»، و«يدعو» غير مثبت في المخطوطات.

(٦) في المطبوع «يقين اعتقاد» وفي م/٥/ «عن اعتقاد» وفي المخطوطات كما أثبتُّه هنا.

(٧) بل كما قَدّره شيخه أبو حيان.

(١) قال أبو حيان: «الثالث أن يدعو شبه بأفعال القلوب؛ لأن الدعاء لا يصدر إلا عن اعتقاد، والأحسن أن يُضَمَّن معنى يزعم، ويقدر لمن خبره، والجملة في موضع نصب ليدعو. أشار إلى هذا الوجه الفارسي». وانظر الدر المصون ٦/١٣٠.

(٢) أقم جواب للشرط «إنْ»، واللام زائدة.

(٣) أي لو قال: لئن قام زيد فأنا أقوم. فقد قرن الجواب هنا بالفاء ليدل على أنه جواب الشرط لا جواب القسم.

(٤) المحذوف هو جواب الشرط، ويقدَّر من مثل ما قبل «إنْ»، ولو كانت اللام للقسم لاقتضى حذف جواب الشرط، وجواب القسم معاً، وفيه إجحاف ومبالغة في الحذف. وعلى هذا فالأحسن جعل اللام زائدة.

انظر دسوقي ١/٢٤٥.

(٥) سيأتي في القسم الرابع من اللام الزائدة، وهي الداخلة على أداة شرط.

(٦) انظر الجنى الداني/١٣٤ و٢٨٣، ٥٩٨.

(٧) قال المرادي: «لا يكون جواب «لو» إلّا فعلاً ماضياً مثبتاً...، والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام، وقد يحذف» الجنى الداني/٢٨٣.

(٨) ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ الفتح ٢٥/٤٨.

(١) تتمة الآية: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء ٢٢/٢١.

(٢) وجواب «لولا» ماضٍ مثبتٌ مقرون باللام أو منفيّ بما، وقد يخلو المثبت من اللام.

(٣) ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٥١.

(٤) وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، ومثَّل للفعلية وترك الاسمية ومثالها: والله لَزَيْدٌ قائم.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ يوسف ١٢/٩١.

وقد دخلت لام القسم على ماضٍ متصرف مقترن بقد، وقد يُستغنى عن «قد» في كلامهم، وذهب قوم إلى أنها مع هذا الفعل لا بُدَّ منها ظاهرة أو مقدَّرة. انظر الجنى الداني/١٣٥، وسر الصناعة/ ٣٩٢.

(٦) تتمتها: ﴿بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾ الأنبياء ٢١/٧٥.

وهنا دخلت اللام على الفعل المضارع، وانظر سر الصناعة/٣٩٢.

(٧) انظر سر الصناعة/٣٩٣ - ٣٩٤.

ذكر أن اللام في مثل قولهم: والله لو قمتَ لقَمتُ، ولو قعدتَ لقَعدتُ، جواب للقسم، وأن اللام قد تحذف من بعد «لو» إذا لم يكن القسم ظاهراً.

ثم ذكر أنّ مثل هذا اللام التي في جواب «لولا» نحو قوله عزّ وجل: ﴿ولولا رهطك لرجمناك﴾، «ولولا أنتم لكنا مؤمنين»... قال: «فهذه اللام التي في جواب لولا إنما هي جواب قسم».

(٨) لم يذكر ابن جني في حديثه «لوما»، ولكن أخذ به المصنّف هنا على التبعية لـ «لولا» فهي مثلها.

(١) تتمة الآية: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة/١٠٣.

(٢) قال المرادي في الآية: «فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف، أغنى عن جواب «لو» خلافاً للزجاج؛ فإنه جعل «لمثوبة» جواب «لو» كأنه قيل: لأثيبوا» الجنى الداني/٢٨٤.

(٣) هذا للزجاج قال: «مثوبة: في موضع جواب لو؛ لأنها تنبئ عن قولك: لأُثيبوا، ومعنى الكلام: أن ثواب الله خير لهم من كسبهم بالكفر والسحر» معاني القرآن/١٨٧، وانظر البحر ١/٣٣٥، فقد أشار إلى هذا الرأي ولم يذكر صاحبه.

وذكر رأياً آخر للأخفش، وهو أن اللام لام الابتداء، لا الواقعة في جواب لو، وجواب لو محذوف لفهم المعنى. وانظر معاني القرآن للأخفش/١٤٢.

(٤) وهي قوله «لمثوبة» مكان الفعلية «لأثيبوا».

(٥) ذكر البغدادي أنه لم يجد من نَسَبَ هذا البيت وما معه إلى قائل، ثم رأى الصغاني نسبها في مادة الخيال من العباب إلى رجل من بني بُحْتُر بن عَتُود.

وروى البيت على التثنية: ابني سهيل، وكذا جاء في م/١، وكذا أثبته البغدادي في الشرح، وكذا جاء في شرح الحماسة. ويروى: ابني زياد.

والقلوص الناقة الشابَّة، والأكوار: جمع كُور، وهو الرَّجْل بأداته، يقول: إذا سَرَحَتْ لم تبعد في المرعى لشدَّة كلالها.

والشاهد فيه استعارة الجملة الاسمية وهي «مرتعها قريب» في مكان الجملة الفعلية: يقرب مرتعها.

قال ابن جني في إعراب الحماسة: «أوقع الجملة من المبتدأ والخبر موقع الجملة الفعلية من الفعل والفاعل، أراد: وقد جعلت قلوص ابني سهيل يقرب مرتعها من الأكوار» قال البغدادي: وأقول: الصواب في التقدير: تقرب من المرتع، بإسناد الفعل إلى ضمير القلوص، فإن جميع أفعال المقاربة لا يكون فاعل خبرها إلا ضمير اسمها...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٦١/٤، وشرح السيوطي/٦٠٦، والعيني ١٧٠/٢، أوضح المسالك ٢١٨/١، وهمع الهوامع ٤٨٣/٢، وشرح الحماسة ١٦٣/١، والخزانة ٣٣٦/٢، ٩٢/٤.

(١) أي وقوع الجملة الاسمية مكان الجملة الفعلية في جواب «لو» في الآية، كما جاء في البيت.

(٢) وهو جعل اللام الواقعة بعد «لو» إنما هي جواب قسم مقدَّر.

(٣) في طبعة الشيخ محمد زيادة بين معقوفين: [الجواب بعد لو جملة اسمية] كذا، وهي مثبتة في متن الأمير، وأشار الدسوقي إلى أنها في بعض النسخ، وأثبتها مبارك مع أنها ليست مثبتة في النسخة الأولى عنده، ولم يشر إلى هذا الخلاف، واقتفى أثر المطبوع.

(٤) أي لكثر مجيء الجواب بعد «لو» جملة اسمية كما هو الحال في هذا المثال، وإنما يكثر مجيء الجواب بعد لو جملة فعلية.

(٥) أي مجيء الجواب جملة اسمية.

(٦) من أقسام اللام الزائدة غير العاملة.

(٧) نَصُّ المصنّف من هنا مأخوذ من الجنى الداني/١٣٧، وانظر شرح البغدادي ٤/٣٦٤، ففيه نص أبي حيان في شرح التسهيل، فقد تأثر المرادي بما عند شيخه أيضاً.

(٨) تتمة الآية: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ سورة الحشر ٥٩/١٢.

(٩) أي اللام الموطئة.

(١٠) أي تدخل اللام الموطئة على أدوات شرط غير «إِنْ».

= قال أبو حيان: «أداة الشرط أَعَمُّ من أن تكون «إِنْ» أو غيرها، إلّا أنَّ «إنْ» اقترانها باللام كثير...» شرح البغدادي ٤/٣٦٤، «من شرح التسهيل لأبي حيان»، وانظر التسهيل/١٥٣.

(١) قائل البيت غير معروف.

وقوله: جزيت: بالبناء للمفعول، أو بالبناء للفاعل، وعلى هذا الأخير يكون مع «تجزين» قد تنازع «جميلاً».

والشاهد في البيت أن اللام المُوَطِّئة دخلت على «متى» من أدوات الشرط.

والبيت استشهد به لهذه المسألة أبو حيان في شرح التسهيل مع بيت آخر وهو قول القطامي:

ولـمـا رُزِقـتَ لـتـأتـيـنَّـك سَـيْـبُـه   جَـلَـبـاً ولـيـس إلـيـك مـا لـم تُـرْزَقِ

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٦٣، والجنى الداني/١٣٧، والخزانة ٤/٥٣٩، وشرح السيوطي/٦٠٧.

(٢) اسم الإشارة يشار به إلى قِلَّة دخولها على غير «إن»، ومن ثَمّ خَرّجه في الآية على غير اللام الموطئة وإن الشرطية.

(٣) ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ آل عمران/٨١.

ذهب ابن مالك إلى أن اللام في «لَما» مُوَطِّئة للقسم، وقد ذكر هذا أبو حيان عن ابن مالك. وذكره المرادي في الجنى الداني ولم يعزُه إلى أحد.

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١١٨٩٥. وقد اقترنت بما الشرطية في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ...﴾ وذكر الآية، وانظر الخزانة ٥٣٩/٤.

(٤) ذكر أبو حيان في تخريج قراءة الجمهور هذه أربعة أقوال:

١ - ما: شرطية منصوبة على المفعول بالفعل بعدها واللام قبلها مُوَطِّئةٌ لمجيء ما بعدها جَواباً للقسم، وهو أخذ الله ميثاق النبيين، والقول بأن «ما» شرطية هو قول الكسائي.. وهذا ما رَدَّه ابن هشام هنا.

وذهب الخليل إلى أن «ما» اسم بمنزلة الذي ودخلت عليها اللام كما دخلت على «إن» حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلنّ، فاللام التي في «ما» كهذه التي في «إن»، ومذهب الخليل وسيبويه على هذا أن «ما» شرطية وممن ذهب هذا المذهب المازني والزجاج وأبو علي والزمخشري وابن عطية.

٢ - ذهب أبو علي إلى أن «ما» موصولة مبتدأ وصلتها «آتيناكم»، والعائد محذوف تقديره آتيناكموه.

٣ - القول الثالث عن بعضهم أن «ما» موصولة مفعولة بفعل جواب القسم: التقدير لتبلغنّ ما آتيناكم من كتاب وحكمة، قالوا إلّا أنه حذف لتبلغن للدلالة عليه.

٤ - قاله ابن أبي إسحاق وهو أن لَمَا تخفيف «لَمّا» والتقدير: حين آتيناكم.

انظر البحر ٢/٥٠٩ - ٥١١.

(١) وهو تقدير أبي علي.

(٢) ذكر هذا المرادي، وعزاه لابن جني في سر الصناعة، انظر الجنى الداني/١٣٧، وفي سر الصناعة/ ٣٩٧، قال ابن جني: «وقد شَبَّه بعضهم «إذ» بـ «إنْ» فَأَوْلاها اللامَ، فقال: غِضبتْ...» البيت وذكره. ونقل هذا عن ابن جني البغدادي في شرح الشواهد ٣٦٥/٤، وانظر الخزانة ٥٣٩/٤.

(٣) قال الدماميني: «ووجه شبه «إذ» بإنْ أنّ «إذ» تَرِدُ للتعليل، وإِن للشرط، وهما متقاربان في المعنى، بل ادَّعى ابن الحاجب أنّ معنى قولك: إن أتيتني أكرمك، وقولك: أكرمك لإتيانك، واحد» انظر النص في شرح الشواهد للبغدادي ٣٦٥/٤.

وفي حاشية الشمني ٤٤/٢ «يعني في الصيغة والمعنى، أما في الصيغة فظاهر، وأما في المعنى فلأنَّ «إذ» تأتي للتعليل وهو قريب من الشرط».

(٤) في م/٣ و٤ «لتشبيهها».

(٥) نسبه الأصمعي وغيره لأعرابي، وعزاه الجاحظ في البيان لراعٍ من الرعاة، وعزاه السيوطي لذي الرمة =

= .... وليس في ديوانه، وذكر الأصمعي أن أعرابياً اشترى خمراً بجزة صوف فغضبت امرأته، فأنشأ يقول... وروايته في البيان والتبيين: فلئن غضبت»، وفي الأمالي: ولئن، وصورة البيت فيه:

غضبت عليّ لأن شربت بصوف ... ولئن غضبت لأشربن بخروف

والجزَّة: القطعة من الصوف والجِزّة بالكسر ما يُجَزُّ منه.

وضبطه مبارك بفتح الجيم. وعند الأمير بكسرها، وكذا صنَع الشيخ محمد، وإلى هذا نحا محقق سر الصناعة، ومحقق الجنى الداني.

والشاهد في البيت دخول اللام المُوَطِّئة للقسم على «إذ».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٦٥، والجنى الداني/١٣٧، شرح السيوطي/٦٠٧، الأمالي

(٢) أي دخول الفاء بعد «إذ» وهي ليست شرطية، فكما جاز دخول اللام مع «إذ»، جاز دخول الفاء، وذلك للشبه بـ «إن» الشرطية.

(٣) أول الآية: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ...﴾ النور ١٣/٢٤.
قال السمين: «فهذا الكلام في قوة شرط وجزاء» الدر ٢١٣/٥.

(٤) دخلت الفاء على «أولئك» للشبه بين إِذْ وإِنْ.

(٥) أي اللام المُوَطِّئة للقسم.

(٦) قال ابن مالك: «وقد يُجاء مع نية القسم بإن مستغنية عن اللام...» شرح الكافية الشافية/٨٩٦.
وقال المرادي: «فإن كان القَسَم مذكوراً لم تلزم، وإن كان محذوفاً لزمت غالباً...، وقد تحذف والقسم محذوف...» الجنى الداني/٢٣٦.

(٧) ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ الأنعام ١٢١/٦.

(٨) هذا القول للحوفي، ذهب إلى أنّ «إنكم لمشركون» على حذف الفاء، أي: فإنكم.

= وما رَدَّ به المصنف هو رَدُّ أبي حيان في البحر ٢١٣/٤، قال: «وهذا الحذف من الضرائر، فلا يكون في القرآن، وإنما الجواب محذوف، وإنكم لمشركون، جواب قسم محذوف، التقدير: والله إن أطعتموهم...».

(١) أول موضع ورد البيت فيه هو باب «أَمّا» وقد تَمَّ التعليق عليه، وتخريجه، ثم تكرر في «إذا»، و«سي»، ويأتي بَعْدُ في مواضع أخرى.

وإضمار الفاء هنا على تقدير: فالله يشكرها.

(٢) عرفت أن الردَّ لشيخه.

(٣) أي حذف الفاء من جواب الشرط يكون في الشعر فلا يُخَرَّج القرآن عليه، ووقوعه في الشعر لا يكون إلّا لضرورة.

(٤) ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المائدة ٧٣/٥.

وقوله تعالى: ﴿لَيَمَسَّنَّ﴾ جواب قسم مقدَّر، وليس جواباً للشرط، لأنه مؤكَّد بالنون، وجواب الشرط لا يؤكَّد بها، وهذه اللام واقعة في جواب القسم، ولأنّ لام الابتداء لا تكون في فعل في غير باب «إنّ».

قال أبو حيان: «وليمسَّنَّ»: اللام فيه جواب قسم محذوف قبل أداة الشرط، وأكثر ما يجيء هذا التركيب وقد صحبت إنْ اللام المؤذنة بالقسم المحذوف كقوله ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ الأحزاب/٣٣/٦٠» البحر ٥٣٦/٣.

=

(٥) البيت لذي الرمة.

= ورواية المبرّد في الكامل: تباريح من ذكراك للموت... ورواية الديوان/ من مَيٍّ، والتباريح: الشدائد، وأَرْوَح: أفعل، تفضيل من الراحة.

والشاهد فيه أنّ اللام في «لئن» زائدة، والجواب للشرط «فللموت...»؛ لأنه جاء مقروناً بالفاء.

وذهب الفراء إلى أنّ الشرط قد يُجاب مع تقدُّم القسم عليه، وظاهره أنّ الفراء لا يقول بزيادة اللام والفاء جانب القسم، وأن ذلك غير مخصوص بالشعر، وليس الأمر كذلك

انظر معاني الفراء ٢/ ١٣٠ – ١٣١، وانظر ١/ ٦٥.

انظر البيت في شرح البغدادي ٤/ ٣٦٧، وشرح السيوطي/ ٦٠٩، والكامل/ ٨٧٢، وديوان ذي الرمة/ ١١٥، شرح الكافية الشافية/ ٨٩٠، الخزانة ٤/ ٥٣٤.

(١) قال الفراء: «وأنشدني بعض بني عُقَيْل» قال هذا في تفسير سورة البقرة، ثم قال في سورة الإسراء: وأنشدتني امرأة عُقيليّة فصيحة.

وذكر بعده بيتاً ثانياً وهو قوله:

وأَرْكَبْ حماراً بين سرجٍ وفَرْوة ... وأُعْرِ من الخاتام صُغْرى شماليا

والقيظ: شدة الحر، وبادياً: حال من ضمير «أَصُمْ».

والشاهد فيه أن اللام في «لئن» زائدة.

انظر شرح البغدادي ٤/ ٣٧١، وشرح السيوطي/ ٦٢٠، والتاج واللسان/ختم، والخزانة ٤/ ٥٣٨، وشرح الكافية الشافية/ ٨٩١، ومعاني الفراء ١/ ٦٧ و٢/ ١٣١.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة.

فقد ذكر صاحب الأغاني أن نسوة اجتمعن وذكرن عمر وظرفه وحسن مجلسه، وتشوَّقن إليه، فقالت سكينة، أنا آتيكن به، وبعثت إليه رسولاً، فجاء وحَدَّثهن حتى وافى الفجر، وحان انصرافهن فقال لهن: والله إني لمشتاق إلى زيارة قبر رسول الله ﷺ والصلاة في مسجده، ولكن لا أخلط زيارتكن بشيء، ثم انصرف إلى مكة، وقال هذا مع أبيات أخرى. =

= والثواء الإقامة. وروي بدله: العزاء: وهو الصبر.

والشاهد فيه زيادة اللام في «لئن»، وإن: شرطية، والجواب محذوف.

قال ابن مالك: «وقد يجاء بـ «لئن» والقسم غير مراد كقول عمر...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٢/٤، وشرح السيوطي/٦١٠، وديوان عمر/٣٩١، وشرح الكافية الشافية/٨٩٦.

(١) أي اللام زائدة، أمّا في البيتين الأولين فلأنّ...

(٢) وهو قوله ذي الرمة، وقد أجيب الشرط بقوله: فللموت أروح.

(٣) وهو ما أنشده بعض بني عُقيل للفراء، والجواب: أَصُمْ، وهذا يدل على زيادة اللام.

(٤) ولم يكن الفعل مجزوماً في الثاني، ولا الجواب مقترناً بالفاء في الأول؛ لأن القسَم لا يكون جوابه كذلك.

(٥) ذهب الفراء إلى هذا في تفسير الآية/١٠٢ من سورة البقرة، وذكره، وقال اللام في «لئن» ملغاة، في أبيات ذكرها في معاني القرآن ٦٧/١، وكرَّر ذلك في تفسير الآية/٨٨ من سورة الإسراء في معاني القرآن ١٣١/٢، واللام في «لئن» عنده زائدة، وتبعه على ذلك ابن مالك، وانظر التسهيل/١٥٣. وعرض البغدادي في شرح شواهد مغني اللبيب للمسألة والخلاف فيها بالتفصيل انظر ٣٦٧/٤ - ٣٧٠.

(٦) وهو بيت عمر بن أبي ربيعة: ألمم بزينب...

(٧) أي جواب الشرط في قوله: «لئن كان الرحيل غداً».

(٨) وهو قوله: «قلَّ الثواء».

(١) أي لو كان ثَمَّ قسمٌ مقدّر، وكان جوابه محذوفاً لدلالة ما قبله عليه للزم الإجحاف.

(٢) جواب الشرط وجواب القسم.

(٣) أي من مواضع اللام الزائدة غير العاملة.

(٤) تقدَّم القول فيه في الأداة الحادية عشرة من هذا الكتاب، وهي «أل» في الجزء الأول.

(٥) من مواضع زيادة اللام.

(٦) قال المالقي: «وإنما دخلت لتوكيد الخطاب. ومراعاة بُعْدِ المشار إليه في المسافة» رصف المباني/ ٢٥٠.

وقال ابن جني: «... فالذي يدلُّ على زيادة اللام في ذلك قولهم: في معناه: ذاك، ومعنى: أولالك: أولئك... وقولهم: هناك يدل على زيادة اللام في هنالك» سر الصناعة/٣٢٢.

وفي شرح المفصل ١٣٥/٣ «قولهم ذلك: الاسم فيه «ذا» والكاف للخطاب، وزيدت اللام لِتَدُلّ على بُعْد المشار إليه، وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلا تلتبس بلام المِلْك لو قلت: ذا لَك. فذا إشارة إلى القريب بتجرّدها من قرينة تدل على البُعْد، فكانت على بابها من إفادة المشار إليه،... فإذا أشاروا إلى مُتَنَحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بُعْدُ المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا: ذلك، واستُفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى».

وذكر الزجاجي في اللامات أن اللام للتكثير في «ذلك»؛ والاسم منه عند البصريين «ذا» والكاف للخطاب.

وذكر أن الفراء وجميع الكوفيين يذهبون إلى أن هذه اللام للتكثير، وهي وإن كانت تكثيراً فقد أفات فائدة ولم تُزَد هدراً، والاسم من «ذلك» عند الكوفيين هي الذال وحدها، والألف صلة.

انظر اللامات/١٤١ - ١٤٢.

(١) قال «على خلاف في ذلك» لأن لغة الحجازيين: ذلك، بكاف وقبلها لام، وأما على لغة تميم فهو ذاك من غير لام، ولا تفاوت بينهما في البُعد، وإنما هما لغتان، ولذلك يتواردان في رتبة واحدة، نحو أن تخبر إنساناً بخبر فتقول: أعرفتَ ذلك؟ فيقول: نعم عرفت ذاك.
وانظر شرح الكافية الشافية/٣١٦ فهما لغتان: ذاك وذلك عند ابن مالك.
وقال الأمير: «حاصله أن اسم الإشارة مع الكاف قيل للبعيد، فاللام لتأكيد البُعد، وعليه ابن مالك في الألفية... وقيل: للمتوسط، فاللام لإفاذدة البعد، وعليه ابن الحاجب» الحاشية ١/١٩٤ وانظر الشمني ٢/٤٤.

(٢) أصلها «تي» فلما زيدت اللام ساكنةً اجتمع ساكنان فَحُذِفَت الياء، وبقيت اللام ساكنة كما كانت، ولم يكسروا اللام كما فعلوا في «ذلك» كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين: كسرة التاء وكسرة اللام لو قالوا: تِيِلِك. انظر شرح المفصل ٣/١٣٦.

(٣) وأصله «ذا» فزيدت اللام والكاف فصار «ذالْكَ»، فاجتمع ساكنان الألف واللام، فكسرت اللام لهذا.

(٤) الجارَّة تقدّمت في قوله: يا للماءِ ويا للعشب، إذا تعجبوا من كثرتهما، وهو التاسع عشر من معاني اللام فيما تقدَّم.

(٥) اللام للتعجُّب، حرف لا محل له من الإعراب. وظرف زيد: فعل وفاعل.

(٦) هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبو عبدالله الهمداني النحوي، إمام في اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية، دخل بغداد سنة أربع عشرة وثلاثمئة، وقرأ القرآن على ابن مجاهد، والنحو والأدب على ابن دريد ونفطوية، وأبي بكر بن الأنباري، وأبي عمر الزاهد، وسمع الحديث من محمد بن مخلد العطار وغيره، ثم سكن حلب، واختص بسيف الدولة وأولاده، وهناك انتشر علمه وروايته، وله مع المتنبي مناظرات. توفي بحلب سنة سبعين وثلاثمئة.
له من المؤلفات: الجمل في النحو، والاشتقاق، والقراءات، وإعراب ثلاثين سورة، والمذكر والمؤنث وغيرها. انظر بغية الوعاة ١/٥٣٠.

(١) قال الأمير: «هو المتعيِّن، والتعجب مستفادٌ من الصيغة لا من اللام» الحاشية ١٩٤/١، وأثبت مثل هذا الدسوقي في ٢٤٧/١.

(٢) الأصل أن تدخل لام الابتداء على الأسماء نحو: لَزيدٌ قائمٌ، وعلى المضارع نحو لَيَقوم زيد، وتدخل على الماضي الجامد مثل بئس ونعم، وقد تقدَّم ذلك، ولإخراج الفعل «ظَرُف» إلى الباب الخامس وجعله للتعجب، جعله المصنف في منزلة الجامد، وأشبه الاسم، لأن صيغة التعجب: ما أظرفه وما أكرمه تنزلات هذه المنزلة. وانظر شرح الرضي ٣١١/٢.

وقال المالقي: «وتلزم في فعل التعجب لجريانه مجرى الأمثال» رصف المباني/٢٣٢، وانظر المرتجل/١٤٩.

وفي شرح التصريح ٨٩/٢ «وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثَة وهي فَعُل، بضم العين».

(٣) على تقدير: والله لظَرُفَ زيد، ووالله لكَرُم عمرو.

على أن الأكثر في الماضي المتصرف إذا وقع جواباً للقسم اقترانه بقد مع اللام ظاهرة أو مقدَّرة، وقد تقَدَّم ذلك.

(١) أي ذلك العمل، وهو عمل «إنّ».

(٢) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «إنْ...».

(٣) أي نفي بعض الأحكام عن أفراد الجنس اللغوي.

الأمير ١/١٩٤.

(٤) أي إذا نفت بعض الأحكام...

(٥) قال الأندلسي في شرح الجزولية: «وإنما سميت «لا» هذه بالتبرئة لأنها تنفي الجنس، فكأنها تدل على البراءة من ذلك الجنس» عن الشمني ٢/٤٤، و«قال الأمير: «لدلالتها على البراءة من ذلك الجنس» ١/١٩٤.

(٦) أي خافضاً لما بعده على الإضافة، كالمثال الذي ذكره.

وقال البغدادي: «وهذا الفصل لخَّصَهُ المصنِّفُ من المجلس السابع والستين من أمالي ابن الشجري» انظر ٢/٣٧٤.

(٧) في البيت رواية أخرى ذكرها البغدادي في شرح الشواهد. قال: «وروي بالرفع فلا تكون من هذا الباب».

والبيت من قصيدة للمتنبي قالها في صباه مدح بها علي بن أحمد الطائي.

ومن روى: «فلا ثوبٌ» بالرفع عطف على قوله: «فما عاشق» في بيت تقدَّم هذا، وهي حينئذٍ عاملة =

= عمل ليس. وأشار العكبري في شرح الديوان إلى الروايتين. وفيه أن المجد خلص له، ومجد غيره مشُوبٌ باللؤم.

والشاهد فيه أن «لا» نافية للجنس، واسمها منصوب لكونه مضافاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٣/٤ – ٣٧٤، أمالي ابن الشجري ٢٢٣/٢، وانظر التبيان في شرح الديوان للعكبري ٢٣٩/٢، والضبط في الديوان بضم «ثوب».

وجاء في شرح الواحدي «ولا ثوبَ» انظر شرح الواحدي ٤٤/١ – وأشار إلى رواية الرفع.

(١) هو رافع لما بعده، إذ «فِعْلُه» فاعل بالصفة المشبهة «حسناً».

(٢) هذا شبيه بالمضاف، عامل فيما بعده النصب، فقوله «جبلاً» مفعول به لاسم الفاعل «طالعاً».

(٣) أي ومن الناصب ما بعده.

(٤) عند الشجري: «ومن الطويل الناصب «أفعل» في نحو: لا أفضلَ مِن زيد في الدار، وإنما حكموا بطول «أفضل» لتعلُّق «مِن» به، ألا ترى أنه لما زال عن أفعل وزن الفعل فوجب صرفه لحقه التنوين، فقيل: لا خيراً من زيد عندنا، ولا شراً من بكر عندك...» الأمالي ٢٢٣/٢.
وقوله: «من زيد» في محل نصب باسم التفضيل.

(٥) البيت من قصيدة للمتنبي قالها في صباه يمدح بها أبا الحسين محمد بن عبيدالله العلوي.
وضمير «بها» للعير، أو لمحبوبته، وفي حاشية على م/٣ «أي بدار الحبيب». وأُزوِّدها: من زوّد، أي: أُعطيته زاداً.
والشاهد في البيت أن «أَقَلّ» مبني مع «لا» على الفتحة، ويجوز رفعه على أنها عاملة عمل ليس.
قال ابن الشجري «فيجوز في «أقل» الرفع والنصب، فالرفع على تشبيه «لا» بليس، والنصب على تشبيه «لا» بإنّ، والفتحة في «أَقَلَّ» إعراب لطوله بـ «مِن».
وذكر العكبري الروايتين في شرح الديوان.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٥/٤، وأمالي الشجري ٢٢٣/٢، والخزانة ٥٦٣/٢، والتبيان في شرح الديوان للعكبري ٢٩٦/١. وانظر شرح الواحدي ٧/١.

(١) لا وإنّ مشتركان في نصب الاسم ورفع الخبر، ومع ذلك فبينهما خلاف من وجوه.

(٢) هذا إجماع من البصريين، وخالف الكوفيون هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العَلَم المفرد نحو: لا زَيْدَ، والمضاف لكنية نحو: لا أبا محمد، ووافقه الفراء على لا عَبْدَالله، كما أجاز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة. همع الهوامع ١٩٥/٢.

(٣) في الجنى الداني/ ٢٩٠ «فإن كان مفرداً بُني معها على الفتح...» وانظر رصف المباني/٢٦٦.

(٤) قال الشمني: «لأن «لا رَجُلَ» نَصٌّ في نفي الجنس، كما أن: لا من رجلٍ، وما جاءني من رَجُلٍ نَصٌّ فيه، بخلاف «لا رجلٌ» بالرفع، وما جاءني رجلٌ، إذ يجوز أن يقال لا رجلٌ في الدار بل رجلان...» ٤٤/٢.

وقال الأمير: «تقدَّم أنها زائدة، ومعناها توكيد الشمول، فيصير نصّاً بعد أن كان ظاهراً» ١٩٤/١ وانظر أمالي الشجري ٢٢٣/٢.

(٥) قال سيبويه: «لا: تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عَشَرَ...» الكتاب ٣٤٥/١.

وفي همع الهوامع ١٩٩/٢ «وقيل: تركيبه معها تركيب خَمْسَةَ عشر بدليل زواله عند الفصْل، وصَحّحه ابن الضائع، ونقل عن سيبويه». وانظر المقتضب ٣٥٧/٤.

(٦) ذهب الزجاج والسيرافي إلى أن فتحته فتحة إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفاً. وضعّفه المرادي. انظر الجنى الداني/٢٩٠ - ٢٩١، وشرح الرضي ٢٣٥/١.

(١) ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ يوسف ٩٢/١٢.

(٢) تتمة الآية: ﴿... إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ سورة الشعراء ٥٠/٢٦.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ الأحزاب ١٣/٣٣.

(٤) أي يبنى اسم «لا» على الياء إذا كان مثنى أو جمعاً مذكراً سالماً. لأن الياء علامة النصب فيهما.

(٥) قال السيوطي: «وذهب المبرّد إلى أن المثنى والجمع على حَدِّه معربان معها؛ لأنه لم يُعْهَد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وُجِد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان. ونُقِض بأنه قال: ببنائها في النداء فكذا هنا»، همع الهوامع ١٩٩/٢ – ٢٠١.

(٦) أي لو صَحَّ ما ذهب إليه المبرد من إعراب اسم «لا» المثنى والجمع لصح الإعراب فيهما في النداء، ولم يقل به أحد.

(٧) ويبنى اسم «لا» على الكسرة إذا كان جمعاً مؤنثاً سالماً؛ إذ الكسر علامة الإعراب فيه في حالة النصب.

(٨) أي وجوب الكسر؛ لأنه علامة الإعراب، واسم «لا» يبنى على ما يعرب به.

(٩) فتقول: لا مسلماتَ، وقد ذكر العلة، وهي البناء، إذ حركة البناء الفتح.
وقال السيوطي: «وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال:
– أحدها: وجوب بنائه على الكسر لأنه علامة نصبه.
– الثاني: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازني والفارسي.
– الثالث: جواز الأمرين، وهو الصحيح للسماع...».
همع الهوامع ٢٠٠/٢.

(١) ذكرت رأي السيرافي والزجاج قبل قليل نقلاً عن المرادي.
انظر الجنى الداني/٢٩١.
وقال الأمير: «قوله رَدّ.. إلخ إذ الجمع المؤنث لا يعرب بالفتح بحال».
انظر ١/١٩٤، وانظر الشمني ٢/٤٤.
وفي همع الهوامع ٢/١٩٩ «وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضاً وحُذِف التنوين منه تخفيفاً لا بناءً».

(٢) الآية: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ النحل ١٦/٦٢.

(٣) لم يذكر الفراء شيئاً عن «لا جرم» في موضع سورة النحل، ولكن سبق الحديث عنده في هذه المسألة في سورة هود الآية/٢٢ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾.
قال: «لا جَرَم أنهم، كلمة كانت في الأصل بمنزلة: لا بُدَّ أنك قائم، ولا محالةَ أنك ذاهب، فَجَرَتْ على ذلك، وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً، ألا ترى أنّ العرب تقول: لا جَرَم لآتينّك، لا جَرَمَ قد أحسنت...»، معاني الفراء ٢/٨.
وانظر البحر المحيط ٥/٢١٣.

(٤) حذفت «من» على جعل «جرم» بمعنى: لا بُدّ، فهو يتعدى بمن، وحذفت «في» على جعل «لا جرم» بمعنى: لا محالة، فهو يتعدّى بفي.
وانظر حاشية الدسوقي ١/٢٤٨.

(٥) ذكر هذا أبو حيان للزجاج، قال: «وقال الزجاج: لا تركيب بينهما، و«لا» رَدّ عليهم، ولما تقدّم من كل ما قبلها مما قالوا إن الأصنام تنفعهم، و«جرم» فعل ماض معناه كَسَبَ، والفاعل مضمر أي:

= كسب هو، أي: فعلهم، وأنّ وما بعدها في موضع نصب على المفعول به...» البحر ٥/٢١٢، وانظر الدر المصون ٤/٨٨، ونص الزجاج في معاني القرآن ٣/٤٦، مع اختلاف يسير عمّا ذكره أبو حيان.

(١) في م/٤ «بما»، وفي م/١ «ابتدأ ما».

(٢) أي وَجَبَ كونُ النار لهم.

(٣) أي: أنّ وما بعدها في تأويل مصدر وهو الفاعل.

(٤) وكونها زائدة فلا يصح الوقف عليها. كذا عند الدسوقي.

(٥) في المخطوطات «بعده» وفي طبعة الشيخ محمد ومازن مبارك «بعدها».

(٦) ذكر هذا الفراء في أول سورة القيامة في معاني القرآن ٣/٢٠٧ في «لا أقسم». قال: «يقولون: لا: صِلَة، قال الفراء: لا يبتدأ بجحدٍ ثم يجعل صلة يُرادُ به الطرح...».

(٧) أي مما تخالف فيه «لا» «إنّ».

(٨) النص في الجنى الداني/٢٩١ «ذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ «لا» عند عدم تركيبها مع اسمها، وأما إذا بُنِي الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل التركيب، و«لا» واسمها في موضع رفع بالابتداء. وذهب الأخفش وكثير من النحويين إلى أنها رفعت الخبر مع التركيب، كما ترفعه مع عدم التركيب».

وانظر الكتاب ٣٤٥/١ وما بعدها، وفي همع الهوامع ٢٠٢/٢ «الإجماع على أن «لا» هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرّد والسيرافي وجماعة، وصححه ابن مالك إجراءً لها مجرى إنَّ».

(٩) أي مرفوع بالمبتدأ قبل دخول «لا»، أو هو على الخلاف في ذلك.

(١٠) كذا في المخطوطات «وهذا قولُ سيبويه»، وفي طبعة الشيخ محمد ومازن المبارك «وهذا القولُ لسيبويه»، وما جاء في حاشية الأمير موافق لما في المخطوطات، وما جاء في حاشية الدسوقي موافق لما في المطبوع.

(١) أي أن سيبويه خالف قومه إذا كان الاسم مفرداً وأما في غير المفرد فرأيُه كرأيهم في أنها عاملة في الخبر.

وأما الكوفيون فلا عمل لـ «لا» في الخبر عندهم؛ لأنها محمولة على «إنّ» وأخواتها، و«إنّ» وأخواتُها لا تعمل عندهم في الخبر، وانظر الهمع ١٥٥/٢، وشرح المفصل ١٠٥/١.

(٢) مما تخالف فيه «لا» «إنّ».

(٣) العلة في ذلك أنها محمولة في العمل على «إن وأخواتها»، فهي مثلها لا يتقدَّم على اسمها الخبرُ، والتابع في هذا أضعف من المتبوع، وقد أجازوا في إنّ أن يتقدَّمَ معمولُ الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الاسم ولم يجز هنا لهذه العلَّة.

(٤) مذهب سيبويه أنّ «لا» واسمها في موضع رفع بالابتداء.

(٥) قال الشمني: «لأن «لا» عامل أضعف من «إنّ» فلم يمنع اعتباراً لمحل «لا» قبل مضيّ الخبر ولا بعده، بخلاف «إنّ» فإنه يمنع اعتبار المحل قبل مضي الخبر، لا بعده» الحاشية ٢/٤٥.

قلتُ بيان هذا أنك إذا عطفت على «لا» قبل مجيء الخبر أو بعد مجيئه صَحّ العطف بالرفع على مراعاة محل «لا» واسمها؛ لأن «لا» عامل ضعيف لا يحول دون ذلك، وهذا على عكس «إِنّ» فإنه لا يجوز العطف على محلها مع اسمها إلا بعد مجيء الخبر.

(٦) ظريف: بالرفع نعت لـ «لا» مع اسمها، لأن محلهما الرفع على الابتداء، ثم جاء معمول الخبر وهو فيها.

(٧) وامرأةٌ: بالرفع معطوف على محل «لا» مع اسمها.

(٨) مما تخالف فيه «لا» «إنّ».

(٩) من شروط إعمال «لا» ألّا تتكرر، فإن كررت لم يتعيَّن إعمالها بل يجوز ذلك فيها، ويجوز الإهمال.

(١) كذا في المخطوطات «فلك» بالفاء، وفي المطبوع «ولك».

(٢) فتح الاسمين على أن تكون «لا» في كل منهما نافية، ولا قوة: معطوفاً على «لا حول» عطف مفرد على مفرد، وخبرهما محذوف أي: موجودان، أو بالله، أو كائنان، أو عطف جملة على جملة: لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله، فحذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني.

(٣) الرفع على جعل الأول مبتدأ والثاني كذلك، وخبر الأول محذوف، أي لا حولٌ إلّا بالله ولا قوةٌ إلّا بالله، أو الثاني معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد، وخبرهما واحد، أو الأول اسم «لا» على أنها بمعنى ليس، والثاني كذلك.

(٤) في المغايرة الأوجه الآتية:

أ - فتح الأول ونصب الثاني: وتكون «لا» الأولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتأكيد النفي، ويكون الثاني معطوفاً على لفظ الأول منوناً لإعرابه، والخبر واحد عن الاسمين.
وقد فات المصنف ذكر هذا الوجه من قبل.

ب - فتح الأول ورفع الثاني:، الأول اسم «لا» النافية للجنس، والثاني معطوف على محل «لا» مع اسمها.
- أو أن «لا» الثانية بمعنى ليس، وعندئذٍ يقدر خبران: أحدهما للأول مرفوع، والآخر لـ «لا» الثانية مصنوب.

جـ - رفع الأول وفتح الثاني: لا: الأولى بمعنى ليس، ولا: الثانية لنفي الجنس.

انظر بيان هذا في حاشية الشمني ٤٥/٢، والأمير ١٩٥/١، وغيرهما من أصول هذا العلم.

(٥) «نحو» غير مثبت في م/١.

(٦) البيت للأعشى، وتقدّم الحديث عنه في باب «إذ».
والمراد هنا أنّ ما سبق من الحديث عن «لا» وما يجوز فيما بعدها إذا تكررت وإلغاؤها لا يكون في «إنّ» كما ورد في هذا البيت.

= فالتقدير فيه على ما ذكره المصنِّف فيما سبق: «إنّ لنا حلولاً في الدنيا وإن لنا ارتحالاً عنها إلى الآخرة، وإن في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً؛ لنا لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم».

(١) أي لا يجوز غير النصب في الاسم بعد «إنّ»؛ إذ هي عاملة غير مهملة مع تكرارها.

(٢) حذف الخبر إذا عُلِم غالب في لغة الحجاز، ملتزم في لغة تميم وطيء، فلم يلفظوا به أصلاً. همع الهوامع ٢/٢٠٢ - ٢٠٣، وانظر أمالي الشجري ١/٣٢٣.

(٣) الآية: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ الشعراء ٢٦/٥٠.

(٤) الآية: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ سبأ ٣٤/٥١.

(٥) وكذا طيئ.
وقال المالقي: «واعلم أن الخبر في هذا الفصل إن كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلهم ينطقون به، وإن كان اسماً فلا ينطق به بنو تميم أصلاً، ويقدّرونه مرفوعاً، فيقولونه: لا بأس، وأهل الحجاز يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجلَ أفضلُ منك...». رصف المباني/٢٦٥.

(٦) الثاني من معاني «لا» النافية. وانظر أمالي الشجري ٢/٢٢٤.
وقد جاء في م/١ و ٤ «الثاني» وفي م/٢ و٣ «الثانية».
وقال الدماميني: «كان مقتضى الظاهر أن يقول «الثاني» بالتذكير كما قال في الأول «أحدها»؛ لأنه بصدد تفصيل الأوجه الخمسة التي قَدّم ذكرها، لكنه أنَّث على إرادة الحالة» قلتُ: يبدو أنه كانت بين يديه عند هذا التعليق نسخة واحدة فيها «الثانية» على ما أثبت في م/٢ و٣. وانظر الشمني ٢/٤٥.

(٧) البيت من قصيدة لسعد بن مالك يُعَرِّضُ بالحارث بن عَبّاد، وهو في اللسان برواية: من فَرَّ. والضمير في «نيرانها» للحرب، والمعنى: أنا ابن قيس، أي أنا المشهور في النجدة، ولا براحُ: حال مؤكِّدة، والبراحُ: مصدر برح الشيء براحاً إذا زال من مكانه.

= والشاهد فيه مجيء «لا» عاملة عمل «ليس» واسمها «براح»، والخبر محذوف تقديره: لي.
وسعد شاعر فارس جاهلي، وهو أحد سادات بكر بن وائل.
انظر شرح البغدادي ٤/٣٧٦، وأمالي الشجري ١/٣٢٣ و٢/٢٢٤، أوضح المسالك ١/١٠٧، والخزانة ١/٢٢٣، ٢/٤، ٩٠، والعيني ٢/١٥٠، وهمع الهوامع ٢/١١٩، والإنصاف/٣٦٧، والكتاب ١/٢٨، ٣٥٤، ٣٥٧، وشرح السيوطي ٢/٦١٢، وشرح المفصّل ١/١٠٩، واللسان/ برح «سعد بن ناشب وقال ابن الأثير هو لسعد بن مالك»، معاني الزجاج ٥/٦٣.

(١) ذكر الدسوقي في ١/٢٤٩ أن في نسخة من المخطوطات «وإنما لم يقدِّرها» على تقدير: العلماء.
(٢) أي لم يقدّروها مهملة في البيت، وبراح: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لا براحٌ كائنٌ لي.
قلت: بل قدَّرها كذلك المبرد. انظر شرح المفصَّل ١/١٠٩.
(٣) أي عند تقدير الإهمال فيها.
(٤) ولم تكرر في البيت، وعلى هذا فهي ليست مهملة. ولزوم التكرار رأي سيبويه. شرح المفصل ١/١٠٩.
(٥) أي في عدم تقديرهم لها مهملة لِعِلَّة التكرار، فإنه ذهب إلى أن ترك التكرار جائز في الشعر، وكأنه يرى أنها يجوز أن تكون مهملة في البيت، أَو أنّ العلة التي اعتلّوا بها لعدم تقدير الإهمال منقوضة بجواز عدم التكرار في الشعر.

(٦) منع المبرد والأخفش إعمال «لا» عمل «ليس».
انظر الجنى الداني/٢٩٣، وهمع الهوامع ٢/١١٩، وشرح المفصل ١/١٠٩.
قال السيوطي: «الثاني: أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً، وعليه أبو الحسن».
(٧) أجريت مجرى «ليس» في رفع الاسم خاصة، فترفعه، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وعليه الزجاج، واستدل بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً.
= وحكى ابن ولّاد هذا عن الزجاج. وذهب المرادي إلى أن السماع يَرِد عليهم. انظر همع الهوامع ٢/ ١١٩، والجنى الداني/١٩٣.
(١) أي يَرُدُّ قول الزجاج إن الخبر لم يذكر. وسبقه إلى مثل هذا الردّ المرادي انظر الجنى الداني/٢٩٣.
(٢) قائله غير معروف.
وتعزّ: أَمْرٌ من العزاء، وهو الصبر، والوَزَر: الملجأ، وأصله الجبل.
والشاهد فيه أن خبر «لا» النافية العاملة عمل «ليس» قد يذكر كما ورد في هذا البيت، وإن كان قليلاً.
انظر شرح البغدادي ٤/٣٧٧، وشرح السيوطي ٢/٦١٢، الجنى الداني/٢٩٢، همع الهوامع ٢/ ١١٩، شرح التصريح ١/١٩٩، أوضح المسالك ١/٢٠٤، وشرح ابن عقيل ١/٣١٣، والعيني ٢/ ١٠٢، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/٢٨٢، وتوضيح المقاصد ١/٣١٨، والدر المصون ١/١٩٩.
(٣) قائله غير معروف.
وقد ذكره شراح التسهيل على أن «لا» عاملة عمل «ليس»، و«غير» خبر، وذكر مثل هذا المرادي في الجنى الداني، وابن عقيل في شرح التسهيل، وشرح الألفية.
وذهب المصنّف إلى أنه لا دليل على إعمال «لا»، أو أنها عاملة والخبر محذوف، وأن «غير» نصب على الاستثناء.
وانظر في هذا شرح البغدادي ٤/٣٧٨، وشرح السيوطي ٢/٦١٧، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٣١٤، وشرح التسهيل لابن عقيل ١/٢٨٢، والجنى الداني/٢٩٣.
(٤) كذا جاء في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «لاحتمال».

(١) أي الجهة الثالثة مما تخالف فيه «لا» «ليس».

(٢) انظر الجنى الداني/٢٩٣.
وفي همع الهوامع ١٢٠/٢ «... والرابع تنكير اسمها وخبرها، نحو: لا رجلٌ قائماً... ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط، فأجازوا إعمالها في المعارف...».
وفي البحر المحيط ١٦٩/١ «وإذا دخلت على المعارف لم تَجْرِ مجرى ليس، وقد سمع ذلك في بيت للنابغة الجعدي وتأوّله النحاة...».

(٣) شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٨/٤ - ٣٧٩، وأمالي الشجري ٢٨٢/١ و٢٢٤/٢.
قال بعد حديث في المسألة: «... ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر في ذلك في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنه قال بعد إيراد البيت [البيت الآتي للمتنبي]: «شبّه «لا» بليس فنصب بها الخبر».
ثم قال الشجري: «وأقول: إنّ مجيء مرفوع «لا» منكوراً في الشعر القديم هو الأعرف...».
وفي الجنى الداني ٢٩٣/١ ذكر أن ابن مالك وافق ابن جني على ما ذهب إليه من عمل لا في المعرفة.

(٤) هو النابغة الجعدي، من قصيدة يرثي بها ابنه محارباً وأخاه.
وجاء في المخطوطات ونسخة البغدادي «ولا في حُبِّها» وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «ولا عن حُبِّها»، ومثلها وردت الرواية عند ابن الشجري والرواية عند ابن الشجري: لا أنا مُبتَغٍ.
والشاهد في البيت إعمال «لا» في المعرفة، وهو الضمير «أنا».
وفي شرح ابن عقيل ٣١٦/١ «واختلف كلام المصنّف في هذا البيت، فمرة قال إنه مؤول، ومرة قال إن القياس سائغ عليه» قلت: انظر شرح البغدادي ٣٨٣/٤.
والنابغة الجعدي صحابي وهو أحد المعمَّرين، اسمه حسان بن قيس، وقيل قيس بن عبدالله، ووفد على النبي ﷺ وأنشده شعراً، وقيل: عُمِّر مئتين وعشرين سنة.
وانظر البيت في شرح البغدادي ٣٧٨/٤، والخزانة ١٣/٢، والعيني ١٤١/٢، والجنى الداني/٢٩٣، وأمالي الشجري ٢٨٢/١، وهمع الهوامع ١٢٠/٢، وشرح السيوطي ٦١٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٥/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/١، والبحر المحيط ١٦٩/١، والديوان/١٨٦.

(١) أي على إعمال «لا» في المعرفة كالبيت السابق بنى المتنبي بيته هذا.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل:

«شَذّ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي، وقد حدا المتنبي حذو النابغة، والقياس على هذا سائغ عندي، وقد أجاز ابن جني ذلك في «كتاب التمام» انظر شرح البغدادي ٣٨٣/٤.

ومعنى البيت: إذا لم يتخلص الجود من الامتنان لم يَبْقَ المال، ولم يحصل الحمد؛ لأن المال يذهبه الجود، والأذى الذي هو المنُّ يُبْطِلُ الحمدَ.

والبيت من قصيدة في مدح كافور الإخشيدي، ومطلعها:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً وحَسْبُ المنايا أن يَكُنَّ أمانيا

والشاهد في بيت المتنبي إعمال «لا» عمل «ليس» كما تقدَّم في بيت النابغة الجعدي، والاسم معرفة وهو الحمد في الأولى، والمال مع «لا» الثانية، وأمالي الشجري ٢٨٢/١، ٢٢٤/٢، وشرح البغدادي ٣٨٢/٤، الجنى الداني/٢٩٤، شرح ديوان المتنبي ٢٨٣/٤، والدر المصون ٢٠٠/١.

وفي البحر المحيط ١٦٩/١ «... وقد لحنوا أبا الطيب في قوله: فلا الحمد...».

(١) «بل» بعد النفي عند الجمهور لتقرير النفي الذي قبلها، وجعل ضده لما بعدها، وتقرير هذا هو ما أراده بقوله «توكيده».
قال الشمني: «ولما كان: لا رجلَ بالفتح لنفي الجنس كان تقويتُه بأنْ يثبت ما نُفي لجنس آخر» الحاشية ٤٦/٢.
(٢) أي: لا رجلٌ في الدار.
(٣) رافعة للاسم ناصبة للخبر.
(٤) أي ولو كانت مهملة لتكررت، فلما لم تتكرر تعيَّن أنها عاملة عمل «ليس».
(٥) كذا في المخطوطات «لتكررت» باللام، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك، وفي حاشية الأمير «تكررت» من غير لام.
وجاء المتن في حاشية الدسوقي ٢٥٠/١ «لتكررت»، وعلق على ذلك بقوله: «والأَوْلَى حذف اللام من قوله: لتكررت؛ لأن جواب الشرط لا يُقْرَنُ باللام إلاّ شذوذاً».
ولم ينقل الشمني تعليقاً على نص المصنّف من الدماميني، ولم يعلّق الأمير على ذلك بشيء.
(٦) العطف هنا على قوله من قبل: «تعيَّن كونها عاملة عمل ليس».
(٧) أي «لا» العاملة عمل «ليس» احتمل أن تكون لنفي الجنس، فالكون منفيّ عن كل رجل، وأن تكون للوحدة فيكون الكون منفياً عن رجل واحد.
(٨) أي على كونها نافية للجنس.
(٩) أي على كونها نافية للوحدة.
قال الشمني: «وتقوية الاحتمال الأول بأن يثبت ما نفي لجنس آخر، وتقوية الاحتمال الثاني بأن يثبت ما نفي لعدد آخر». الحاشية ٤٦/٢.
(١٠) قوله: «أو رجال» غير مثبت في م/٢.

(١) سبق للمصنّف في بحث «غير» أن قال: «وقولهم: لا غير، لحن».

وتعقّبه الدماميني في الحاشية ١/١٦٠ وقال: «وستمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادّعى أنه لحن...».

وقد وقع، هنا فيما لَحّن فيه غيره من العلماء.

(٢) في م/١ و٢ و٣ «ويَرِدُ»، وفي م/٤ «ويَرُدُّ»، وقد أثبته على ذلك الشيخ محمد، وتركه مبارك من غير ضبط.

وقوله: يرد عليهم أنه ليس المراد أنّ واحداً فرداً من الشيء نفى الشاعر بقاءه في الأرض، وأن غيره لم ينتف عنه. وانظر الدسوقي ١/٢٥٠.

(٣) تقدَّم البيت قبل قليل.

(٤) وقد تقدَّم أنّ الوجه السابع من مخالفتها «إنّ» أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت.

(٥) وهو «رجل»، وقوله: «ولا مرأة» عطف على المبتدأ.

(٦) أي كون «لا» الأولى مهملة لا عمل لها، وإعراب ما بعدها مبتدأ، وهذا هو الوجه الأول، وعلى كونها عاملة و«رجل» اسمها، وهو الوجه الثاني.

(٧) إن قدَّرت «لا» عاملة فالظرف متعلِّق بخبر محله النصب، وإن قدّرتها مهملة فالظرف متعلّق بخبر المبتدأ المرفوع، ويكتفى بخبرٍ واحد عنهما.

(٨) أي زائدة، أو عاطفة لما بعدها على ما تقدَّم: المبتدأ، أو اسم «لا» وهو «رجل».

(١) في م/٣ «قُدِّرت».

(٢) أي «لا» الأولى في مثاله: لا رَجُلٌ ولا ٱمرأةٌ في الدار.

(٣) إمّا أن يكون خبراً عن الاسم الأول مبتدأ كان أو اسم «لا» وحذف الخبر من الثاني، وإما أن يكون خبراً عن الثاني وحذف خبر الأول.

(٤) قوله: «قائم» خبر عن أحدهما، وخبر الآخر محذوف، ولا يكون خبراً عنهما لأنه مفرد.

(٥) أي في المثال: لا رجلٌ ولا امرأة في الدار.

(٦) فهو مرفوع إذا أعربت «رجل» مبتدأ، ولا: مهملة، ومنصوب إذا جعلت «لا» عاملة عمل ليس.

(٧) العاملان هما: المبتدأ بعد «لا» المهملة، ولا: العاملة.

(٨) أي بفتح الحاء من «مصابيح».

(٨) أي بفتح الحاء من «مصابيح».

(٩) وتكون «لا» نافية للجنس عاملة فيه، وهذا هو الاحتمال الأول.

(١٠) واحتمل كون الفتحة على الحاء علامة إعراب، و«مصابيح» معطوف على لفظ «من زيتٍ»، فهو مجرور مثله وعلامة الجر الفتحة فهو ممنوع من الصرف، وتكون «لا» غير عاملة.

(١١) أي: ما فيها من زيتٍ ولا مصابيحُ.

(١٢) ويكون لفظ «مصابيحُ» اسم «لا».

(١٣) ويكون «مصابيحُ» معطوفاً على محل «زيت»؛ إذ هو مجرور لفظاً مرفوع محلًا على الابتداء.

(١) كذا في المخطوطات «وأمّا»، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك: «فأمّا»، ومثله في حاشية الأمير. والمتن عند الدسوقي كما ورد في المخطوطات.

(٢) الآية: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ يونس ١٠/٦١.

(٣) قال: على لفظ «مثقال» وهو مجرور بمن. وعطف «أصغر وأكبر» على المجرور، وهما مفتوحان لأنهما ممنوعان من الصرف.

(٤) هذا على قراءة «ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ» وهي قراءة الرفع، و«لا» زائدة للتوكيد.
وقرأها بالرفع حمزة ويعقوب وخلف والأعمش وسهل والمفضّل.
وتخريج الرفع أنه بالعطف على موضع «مثقال»؛ لأنّ «مِن» زائدة، و«مثقال» مرفوع بـ «يعزب».
وذهب الزمخشري إلى أن الرفع على الابتداء.
وانظر القراءة في البحر ١٧٤/٥، والسبعة/٣٢٨، ومعاني الأخفش/٣٤٦، والإتحاف/٢٥٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٠/١، وحاشية الشهاب ٤٣/٥ — ٤٤، والمحرر ١٧٣/٧.
وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيل وبيان لا يتّسع لهما المقام هنا.

(٥) وتكون الجملة مستأنفة، ويكون الوقف على قوله: «ولا في السماء»، وقد ذهب إلى هذا فيها الزجاج، وتابعه الزمخشري.

(٦) أي إذا كانت عاملة عمل إنّ فإنها أُهمِلت لتكرارها، وجاء «أصغر» وما بعده بالرفع على الابتداء.

(٧) و«أصغر» اسمها، وما بعدها عطف عليه.

(٨) العطف على لفظ «مثقال» أو على المحل في سورة يس.

(١) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ سورة سبأ ٣/٣٤.

(٢) أي برفع «مثقال»، ولذلك جاء العطف عليه بالرفع في «أصغرُ...».

(٣) أي على التخريج على العطف في سورة يونس.

(٤) قال الدسوقي: «أي لأن المعنى لا يخفى على رَبِّك من شيء إلا في الكتاب.
أي: فإذا ثبت في الكتاب خفي على الله، وهذا محال» الحاشية ٢٥١/١، وانظر البحر ١٧٤/٥.

(٥) أي عند الثبوت في الكتاب.

(٦) أي العطف؛ لأنه يؤدي إلى مُحال.

(٧) وقد تَمّ الكلام على هذا الوقف.

(٨) وهو قوله تعالى: «ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ» على الفتح لا التبرئة، وعلى القراءة الثانية بالرفع «ولا أصغرُ...» لا: مهملة، وما بعدها مبتدأ، أو «لا» عاملة عمل ليس، وما بعدها اسمها، والجملة استئنافية.

(٩) أي الاستئناف وامتناع العطف.

(١٠) هذا جواب عما يقال إذا كان مستأنفاً كان المناسب قراءة «أصغر وأكبر» بالوجهين: أي الفتح والرفع. انظر الدسوقي ٢٥١/١.

(١١) أي اتباعاً للمنقول في هذه القراءة وهو الرفع، وليس لأنّ الجرّ لم يأت في لفظ «مثقال».

(١) أي في آيتي يونس وسبأ.
قال الشمني: «وجوز بعضهم العطف في سورة سبأ بناء على أن الضمير في «عنه» للغيب، وأنّ المثبت في اللوح، خارج عنه لظهوره على الكاتبين له، فيكون المعنى لا ينفصل عن الغيب شيء إلا مسطوراً في اللوح» الحاشية ٤٧/٢.

(٢) ذكر في بداية حديثه أن «لا» على ثلاثة أوجه، وأنّ الأول أن تكون نافية، وهي عنده على خمسة أوجه، وقد ذكر اثنين منها: لا النافية للجنس عاملة عمل إنّ، ولا العاملة عمل ليس، وهو الوجه الثاني.

وهذا هو الوجه الثالث من أوجه «لا» وهو العطف.

(٣) هذا النص منقول من الجنى الداني للمرادي، انظر ص/٢٩٤.

وانظر همع الهوامع ٥/٢٦٠ - ٢٦١.

(٤) في الكتاب ١/٣٠٥ «وتقول: يا زيدُ وعمرو، ليس إِلّا لأَنهما قد اشتركا في النداء، وكذلك: يا زيدُ وعبدَ الله، ويا زيدُ لا عمروُ، ويا زيدُ أو عمروُ؛ لأن هذه الحروف تُدْخِلُ الرفع في الآخر كما تُدْخِلُ في الأول، وليس ما بعدها بصفةٍ، ولكنه على «يا»». وانظر الارتشاف/١٩٩٦.

(٥) في م/٥ «يابن أمي...».

(٦) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ، ولد سنة إحدى وستين ومئة، كان ثقة، وكان يقرأ بقراءة حمزة، وقد أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف، وصنف كتاباً في النحو، وآخر في القراءات.

مات يوم عيد الأضحى سنة إحدى وثلاثين ومئتين.

انظر بغية الوعاة ١/١١١، وغاية النهاية ٢/١٤٣.

(١) قال أبو حيان بعد كلام ابن سعدان: «وهذه شهادة على نفي، والظن بسيبويه أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع». وفي الارتشاف/١٩٩٦: وزعم ابن سعدان أن العطف بـ «لا» على منادى ليس في كلام العرب». وانظر همع الهوامع ٥/٢٦١.

(٢) من شروط كون «لا» عاطفة.

(٣) ذكر فيما سبق في «بل» أنّ «لا» تُزَادُ قبلها لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، وتعقَّبه الدماميني في هذا فذكر أنّ ما ذكره هنا معارض لقوله في فَصْل «بل» من حرف الباء إن «لا» يُزاد قبلها لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي.

وكان للشمني تعليق على الموضع السابق في «بل» ورَدٌّ لاعتراض الدماميني.

انظر حاشية الشمني ٢/٤٧ وارجع إلى ١/٢٣٤ «بل»، من الحاشية نفسها.

(٤) أي العاطفات: الواو و«لا»، أو العطف والنفي، فقد تقدّم النفي بغير.

(٥) سورة الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ ٦ - ٧.

والعاطف في الآية الواو لا «لا»؛ لأنها سبقت بعاطف وهو الواو، وسبقت بالنفي وهو «غير».

قال المرادي: «ولا يعطف بها بعد نفي ولا نهي» الجنى الداني/٢٩٤.

(١) ذكر هذا الشرط السهيلي والأُبَّذي وأبو حيان. انظر همع الهوامع ٢٦١/٥.
ومعنى المعاندة أن يكون أحدهما لا يصدق على الآخر.
وفي حاشية الشمني: «أي لا يجتمعان في الصدق، فلا يجوز جاءني رجل لا زيد، ذكر هذا الشرط أبو حيان وسبقه إلى ذلك السهيلي في نتائج الفكر، والأبذي في شرح الجزولية» انظر ٤٧/٢.
وقال أبو حيان: «وشرط عطف الاسم بلا أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه، فلذلك لا يجوز: قام رجل لا زيد، ولا: أمرر برجلٍ لا عاقل...»، الارتشاف/ ١٩٩٧.

(٢) وفي م/٥ «يتعاهد متعاطفيها» كذا!.

(٣) في الجنى الداني/٢٩٥ «ومنع قوم العطف بـ «لا» على معمول فعل ماضٍ نحو: قام زيد لا عمرو، والصحيح جوازه قال امرؤ القيس...».
وفي الارتشاف/١٩٩٧ ذكر جواز ذلك عند الجمهور.
وفي الهمع ٢٦١/٥ - ٢٦٢ «ومنع قوم العطف بها على معمول ماض، فلم يجيزوا «قام زيد لا عمرو» مع إجازتهم ذلك في المضارع، قالوا: لأنها تكون نافية للماضي، ونفي الماضي لا يجوز، وما جاء منه حُفِظ، ولم يُقَس عليه، وقيل: لأن العامل مقدَّر بعد العاطف، ولا يقال: لا قام عمرو، إلّا على الدعاء.
وقال ابن هشام: وهو مردود؛ فإنه لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لآمتنع: ليس زيد قائماً ولا قاعداً».
وانظر شرح الرضي ٣٧٨/٢.

(٤) لما نزل امرؤ القيس على خالد بن سدوس النبهاني الطائي أغَار على إبله باعث بن حويص الطائي.

= والشاهد في البيت هو أنّ «لا» في قوله «لا عقابُ...» عطفت على معمول الفعل الماضي، وهو «عقابُ» المتقدّم.

وفيه رَدّ على من منعه وهو الزجاجي. وقد ضعَّف رأيه هذا الأندلسي في شرح الجزولية، واستشهد بالبيت.

ودثار: هو راعي إبل امرئ القيس.

انظر البيت في شرح البغدادي ٣٨٣/٤، وشرح السيوطي ٦١٦/٢، والجنى الداني/٢٩٥، والخزانة ٤٧١/٤، والديوان/٩٤، شرح الرضي ٣٧٨/٢.

(١) اعترض الدماميني على المصنِّف بأنه يحتمل أن يكون المراد بلبونه واحدة لا غير، وليس في اللفظ ما يدفعه. وتعقَّب البغدادي الدماميني، وذكر أن كلامه ناشئ من عدم اطلاعه على منشأ الشعر. انظر شرح البغدادي ٣٨٤/٤.

(٢) أي قول الزجاج في عِلَّة منع: قام زيد لا عمرو.

(٣) ولما كان لا يصح مثل هذا بتقدير «قام» بعد «لا» فإنه لا يصح مثل هذا العطف على معمول الفعل الماضي إلا إذا كان دعاءً نحو: لا غَفَرَ اللَّهُ لزيد، والدعاءُ ليس مراداً في هذا المثال، وهذا يقتضي العطف بلا على معمول الماضي؛ وفيه إلباس الخبر بالإنشاء. انظر الدسوقي ٢٥٢/١.

(٤) قال الأمير: «... لأنه لم يُعْهَد مباشرةُ ليس للا، وبالجملة لا نُسَلِّم أنّ العطف على نية تكرار العامل، على أنه يُغْتَفَرُ في التابع، وليس المقدَّر كالثابت من كل وجه». انظر الحاشية ١٩٧/١.

(٥) من أوجه «لا» النافية.

(٦) أي «لا» النافية.

(١) قالوا: «قولك: لم يجئ، بيانٌ لمعنى «لا»، وليس من باب نفي النفي».

(٢) وهو الوجه الأخير من أوجه «لا» النافية، على ما ذكره المصنّف في بداية حديثه عنها.

(٣) حَصَرَ مدخولَها على ما يلي:

مفرد أو جملة، والجملة: اسمية أو فعلية، والاسمية صدرها معرفة أو نكرة، والفعلية ماضوية أو مضارعة، انظر الدسوقي ٢٥٢/١.

وقوله على غير ذلك: أي عاملة عمل إنّ، أو عمل ليس، أو مناقضة لنعم.

(٤) أي ولم تعمل «لا» في النكرة، ولا يُعاد الضمير على «معرفة» لأنها لا تعمل فيها.

(٥) في م/٢ و٥ والمطبوع «وتقديراً».

(٦) أي وجب تكرارها وإهمالها.

(٧) بدأ المصنّف بذكر الشواهد والأمثلة لما تدخل عليه «لا» وتكرر فيه، فبدأ بالجملة الاسمية، التي صدرها معرفة كما في الآية.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ سورة يس ٣٦/٤٠.

فالتكرار واجب لأنها داخلة في الموضعين على جملة اسمية صدرها معرفة وهي الشمس والليل.

(٩) نولُك: مصدر مؤول بالمفعول، أي ليس متناوَلُك ولا مفعولُك...
وقال الرضي: «وأجاز أبو العباس وابن كيسان عدم تكرار لا في المواضع الثلاثة [المعرفة، المفعول، المنكر]... وأجيب بأن قولهم: لا نولُك أن تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك أن تفعله، فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها، والنَّوْل مصدر بمعنى التناول، وهو هٰهنا بمعنى المفعول أي: ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل، أي لا ينبغي أن تأخذه وتتناوله».
انظر شرح الكافية ٢٥٨/١.

(١٠) جاء الضبط في الارتشاف بفتح اللام، وهو غير الصواب، انظر ص/١٣٠٩. وانظر الكتاب ٣٥٧/١.

(١) أي عين الفعل وهو الذال، مع أنه في الأصل من وذر يوذِر بكسر العين في المضارع، وقد حذفت واو المثال في المضارع، ثم فتحت عينه مع أنه ليست عينه أو لامه حرف حلق، وكان ذلك حملاً على «يَدَع»، فقد فتحت الدال مراعاة لحرف الحلق فيه.

(٢) «لا» مثبتة في م/٢، وسقطت من بقية المخطوطات، وهي مثبتة في المطبوع.

(٣) الصافات ٤٧/٣٧، وقبلها: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * بَيْضَآءَ لَذَّةٍ لِّلشَّـٰرِبِينَ * لَا فِيهَا﴾.

(٤) وجب التكرار لتقدم معمول خبر النكرة، حيث بطل عمل «لا»، وإذا بطل العمل وجب التكرار. وفي م/٤، والمطبوع «فالتكرار».

(٥) أي بخلاف التكرار الذي يكون فيه خبر النكرة غير مُقَدَّم؛ إذ يصح أن تكون «لا» عاملة، ويصح أن تكون مهملة وما بعدها مبتدأ، ومن ثم يكون التكرار جائزاً لا واجباً.

(٦) الآية: ﴿يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأۡسٗا لَّا لَغۡوٞ فِيهَا وَلَا تَأۡثِيمٞ﴾ الطور ٢٣/٥٢.
قال أبو جعفر النحاس: «فالرفع من جهتين: إحداهما أن يكون «لا» بمنزلة «ليس، والأخرى أن ترفع بالابتداء...» إعراب النحاس ٣٥٣/٣، وانظر معاني القرآن للزجاج ٦٣/٥.

(٧) ذكر مثالاً للجملة الاسمية، ومدخولها فيهما معرفة ثم نكرة، وانتقل هنا إلى دخولها على الجملة الفعلية.

(٨) سورة القيامة ٣١/٧٥.

(٩) المنبت: المنقطع، و«قد دخلت «لا» هنا على الفعل الماضي؛ إذ التقدير فيه: لا قطع أرضاً ولا أبقى ظهراً، والمراد بالظهر الدابّة.
قال الشمني: «والحديث وارد في الرفق في الأعمال الصالحة، وأن المبالغة فيها تؤدي إلى ملالها، وتركها، فيكون صاحبها كمسافر انقطع عن رفقته، فإن أجهد راحلته وقف، فلا هو وصل إلى =

= مقصوده، ولا هو أبقى راحلته» الحاشية ٤٧/٢ - ٤٨.
وروى الحديث البزّار عن جابر. وانظر الجامع الصغير/١٥١ وهو بتمامه: «إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق فإن المنبت...».

(١) قصة الحديث أن امرأتين كانتا تحت حَمَل بن النابغة الهذلي، ضرَّتين، فرمت إحدهما الأخرى بحجر، وقيل: ضربتها بعمود الفسطاط فقتلتها وما في بنطها، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى أن دية جنينها غُرّة عبد أو وليدةٌ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم، فقال زوجها حَمَل هذا القول، وتتمته: «فمثل ذلك يُطَلّ» فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان، من أجل سجعه الذي سَجَع». والحديث من رواية أبي هريرة، ومعنى: استهلَّ: بكى، أو صرخ، ومعنى: يُطَلّ: يُهْدَرُ دمه.

انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٧/١ «دية الجنين»، وفتح الباري ٢١٨/١٢ - ٢١٩، «باب جنين المرأة»، وفي المقدمة/٣٢٧ «كتاب المرضى والطب ذكر ابن حجر أن الضاربة هي أم عفيف بنت مسروح، والمضروبة هي مليكة بنت عويمر. وذكر أنه رواه أحمد في مسنده.

والشاهد في نص الحديث دخول «لا» على الفعل الماضي في الأفعال الأربعة.

وعلى هامش م/٤ رواية مختلفة مفادها أن امرأة أفزعها الهذلي فأسقطت جنيناً، فٱستعْدَتْ عليه، فأغرم عبداً أو أَمَةً فقال ما قال.

وفي م/١ جاء ضبط آخر الأفعال بالسكون، وهو ضبط غريب، إلا أن يكون على الوقف على كل فعل فلا غرابة.

(٢) ترك التكرار فيهما لأنهما جملتان مستقلتان، وليسا جملة واحدة، ثم إن «لا» فيهما تفيد الدعاء، والفعل مستقبل من حيث المعنى، وسيذكره المصنّف بعد قليل.

وفضّ الله فاه: نثر أسنانه، وكل شيء كسرته فقد فضضته.

وفي الحديث: «لا يفضض الله فاك»، ومعناه لا يكسر الله أسنان فيك، فحذف المضاف، وقيل معناه: لا يسقط الله أسنانك.

ويقال في الدعاء أيضاً لا تَشْلَلْ يدُكَ، وذكر الفراء أنه لا يقال: لا شُلَّت يَدُك على البناء للمفعول،

= وذكر ثعلب أن «شُلَّت» لغة رديئة، و«شَلّت» لغة فصيحة. وقال ابن الأثير: يقال شَلّت يده تَشَلُّ شَلَلًا، ولا تُضَمُّ الشين.

وانظر أمالي الشجري ٢٢٦/٢.

(١) قائل البيت ذو الرمة، وصدره ما أثبته بين معقوفين.

والجرعاء: أرض لينة لا يبلغ ترابها أن يكون رملاً، والقطر: المطر.

والشاهد فيه أن «لا» في «ولا زال» أريد بها الدعاء، ولذلك لم تتكرر.

انظر شرح الشواهد للبغداي ٣٨٥/٤، وشرح السيوطي ٦١٧/٢، وأوضح المسالك ١٦٥/١، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١، والكامل/١٩٠، والعيني ٦/٢، وشرح الأشموني ١٨١/١، وتوضيح المقاصد ٢٩٦/١، الديوان/٢١١.

(٢) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات من قصيدة يمدح بها عبدالملك بن مروان، والشاهد فيه عدم تكرار «لا» لأنها تفيد الدعاء.

وحركت ياء الغواني بالكسر للضرورة، فأجروه على الأصل وكان الأصمعي ينشده: لا بارك الله في الغواني فهل.

وعلى هذه الرواية لا ضرورة فيه، ورواية الديوان: الغواني فما بسكون الياء.

والغانية: التي استغنت بجمالها عن الزينة. ومُطَّلَب: من اطّلب، أي: تكلّف الطلب، أي يطلبن الرجال، أو يطلبهن الرجال، وقالوا: هن اللواتي لا تثبت مودتهن لأحد، أي: سريعات الصَّرْم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٨٦/٤، وشرح السيوطي ٦٢٠/٢، الكتاب ٥٩/٢، المفصّل/٣٨٦، الأصول لابن السراج/٤٤٢/٣، الديوان/٣، الكامل ١٤٠٩/٣، الخصائص ٢٦٢/١، ٣٤٧/٢، أمالي الشجري ٢٢٦/٢، المحتسب ١١١/١، المنصف ٦٧/٢.

(٣) فهذا مستقبل معنى، وإن كان ماضي اللفظ.

(١) قائله المؤمَّل بن أميل المحاربي، من قصيدة قالها في امرأة من أهل الحيرة يقال لها هند، وكان يهواها.

والشاهد فيه أن «لا» لم تتكرر في الماضي مع القَسَم لأنه مستقبل في المعنى؛ إذ التقدير: لا تعذّبهم في الآخرة.

والمؤمَّل: هو أميل بن أسيد المحاربي، كوفي من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية، وكانت شهرته في العباسية أكثر لأنه من الجند المرتزقة معهم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/٣٩١، والخزانة ٣/٥٢٢، وانظر ٤/٢٢٨.

(٢) هذه أبيات من مشطور الرجز لابن العفيف العبدي، وقيل: لعبدالمسيح بن عسلة. وذكر الخطيب التبريزي أنها للحارث بن العيّف أخي بني سلمة يهجو بها الحارث بن جبلة الغساني، وحمله على هجوه المنذر بن ماء السماء.

وقوله: زنى على أبيه، أي: زنى بامرأته، وقالوا: والأصل: زَنّى، وهو من زَنّأ، وقوله: لا هم: أصله: اللهم، والعهد: الذمة والحرمة، وكان إذا أعجبته امرأة اغتصبها.

والشاهد فيه أن «لا» هنا غير مكررة وهي مع الماضي، وهذا شاذ.

قال ابن الشجري: «الثامن: أنهم استعملوها بمعنى «لم» فألزموها الماضي كقوله تعالى: ﴿فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾، أي: لم يُصَدِّق ولم يُصَلّ...

ومن ذلك قول الآخر: لا هم...».

= وانظر شرح البغدادي ٣٩٢/٤، وشرح السيوطي ٦٢٤/٢، الجنى الداني/٢٩٨، والخزانة ٢٢٩/٤، الكشاف ٣٣٩/٣، وأمالي الشجري ٩٤/٢، ٢٢٨، وشرح المفصل ١٠٩/١، ١٠٨/٨، وإصلاح المنطق ١٥٣/١، الإنصاف ٧٧/١.

(١) هو يعقوب بن السكيت.

وتعقّب البغدادي المصنّف، فذكر أن ما جاء عنده من قوله: زنى بتخفيف النون إلى قوله «عن الباء» هو خلاف ما قاله يعقوب، ثم نقل نصه: يقال: «قد زنّأ عليه مثقّلة مهموز إذا ضيّق عليه، والزناء: الضَّيِّق... وكان أصله: زَنّأ بالهمز فتركه للضرورة، وقد زَنّاه من التزنية...» انظر شرح البغدادي ٤/ ٣٩٣، وفي الخزانة ٢٩٩/٤ «قد خلط ابن هشام في المغني فنسب المخفف إلى يعقوب بن السكيت».

(٢) المضاف هو «امرأة»، واعترض الشيخ الدردير عليه بأن زَنّأ بالتشديد معناه ضيق، وأما زنأ على وزن ضرب فلم يوجد في اللغة بل الموجود زنى، ومعناه: فعل الفاحشة فكان الواجب أن يقول: زنى بالتخفيف معناه فعل الفاحشة بامرأة أبيه، وروي بتشديدها ومعناه ضيّق... انظر النص في حاشية الدسوقي ٢٥٣/١. وانظر حاشية الأمير ١٨/١.

«قال: وقد انقلب الكلام على المصنف سهواً» وانظر تعقب الدماميني في الشمني ٤٨/٢.

(٣) أناب على عن الباء في «زنى على أبيه» لأنه ضمّن الفعل معنى التعدّي أي تعدّى على أبيه بالزنى.

كذا عند الدماميني. وقال الشمني: «وأقول، لا يخفى ما فيه من التكلف» الحاشية ٤٨/٢.

وقال الأمير: «وعَدّاه بعلى لتضمنه معنى العداء» الحاشية ٩٨/١.

(٤) الرجز لأمية بن أبي الصلت الثقفي، وقد تمثَّل به أبو خراش وهو يطوف بالبيت قال البغدادي: «وقد اشتهر هذا البيت لأبي خراش الهذلي، وأورده ابن الشجري في أماليه...، وقد فحصت عن هذا الشعر في شعر أبي خراش في كتب «أشعار الهذليين» جمع السكري فلم أجده... =

وقوله: لا أَلما: أي: لم يلمّ بمعصية، وأَلَمَّ: إذا فعل اللَّمم، وهي صغار الذنوب.

والشاهد في قوله هذا أن مجيء «لا» في قوله «لا ألما» غير مكررة شاذٌّ أيضاً؛ لأن الفعل «أَلَمّ» ماضٍ لفظاً ومعنى.

وترجمة أبي خراش تقدمت في باب «على».

وأمية بن أبي الصلت من ثقيف، وكان قد قرأ الكتب المتقدِّمة، ورغب عن عبادة الأوثان، وكان يخبر أن نبياً قد أطلَّ زمانه، وكان يؤمِّل أن يكون ذلك النبيَّ، فلما بلغه خروج النبي ﷺ كفر به حسداً، ولما أنشد النبيَّ شعره قال: «آمن قلبُه وكفر لسانه».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٩٧/٤، والخزانة ٣٥٨/١، وشرح السيوطي ٦٢٥/٢، والجنى الداني/٢٩٨، الأزهية/١٦٨، أمالي الشجري ١٤٤/١، ٢٢٨/٢، الإنصاف ٧٦/١، الديوان/ ١١٤، والتاج واللسان/لمم، جمم، العين ٣٢١/٨.

(١) سورة البلد ١١/٩٠.

(٢) قال الزمخشري: «فإن قلت: قلّما تقع «لا» الداخلة على الماضي إلا مكررة... فما لها لم تكرر في الكلام الأفصح؟ قلت: هي متكررة في المعنى، لأن معنى: فلا اقتحم العقبة. فلا فك رقبة ولا أطعم مسكيناً، ألا ترى أنه فَسّر اقتحام العقبة بذلك؟» الكشاف ٣٣٩/٣ - ٣٤٠، وانظر البحر المحيط ٤٧٦/٨.

(٣) في م/٥ «فإن».

(٤) إشارة إلى الآيتين ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ * أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ البلد ١٣/٩٠ - ١٤.

(٥) نقل الزمخشري نص الزجاج بعد حديثه المتقدّم. وقوله: إنما جاز: أي ترك التكرار، وانظر معاني القرآن للزجاج ٣٢٩/٥ قال: «والمعنى في فلا اقتحم العقبة - موجود أنّ «لا» ثانية كأنها في الكلام؛ لأن قوله «ثم كان من الذين آمنوا» تدل على معنى: «فلا اقتحم العقبة ولا آمن».
وانظر البحر المحيط ٤٧٦/٨.

(١) في م/٥ «وكأنّه».

(٢) نقل المصنّف هنا معنى كلام الزجاج ولم ينقل نَصّه.

(٣) ظاهر رَدّ المصنف هنا أنه على الزجاج، غير أن ما يرد على الزجاج يرد على الزمخشري، وذهب إلى هذا الدماميني، وأنه لا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه.

وتعقبه الشمني فقال: «وأقول: لا وجه لكون هذا رداً لمقالة الزمخشري؛ لأن حاصل مقالته أن نفي الفعل بلا، وتفسيره بفعلين بمنزلة تكرار «لا»، وحاصل مقالة الزجاج أن نفي الفعل بلا وعطف فعل عليه بمنزلة تكرار «لا». وظاهر أن لا أكل زيد وشرب من قبيل ما قاله الزجاج لا من قبيل ما قاله الزمخشري» الحاشية ٤٩/٢.

(٤) أي ولو صَحّ ما قاله الزجاج من أن العطف على المنفي يكفي ليكون بمنزلة التكرار لصح المثال الذي ذكره المصنف: لا أكل زيد وشرب، فإن شرب عطف على أكل فالتكرار معنوي، وهذا لا يكفي لتقدير «لا» قبل شرب مكررة، وعلى ذلك فلا يصح كلام الزجاج.

(٥) النص لشيخه أبي حيان، قال: «الظاهر أن «لا» للنفي، وهو قول أبي عبيدة والفراء والزجاج...، وقيل: هو جار مجرى الدعاء كقوله: لا نجا ولا سلم، دعاء عليه ألا يفعل خيراً، وقيل هو تحضيض بألا [كذا!]، ولا نعرف أن «لا» وحدها تكون للتحضيض وليس معها الهمزة» البحر ٤٧٦/٨.

ونصُّ المصنّف هو نص شيخه لا زاد ولا نقص.

(٦) والتي يجب تكرارها، هي لا النافية المحضة، وأما التي فيها معنى الدعاء فلا تكرر؛ لأن الدعاء لا يكون إلا مستقبلاً.

ونقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «هذا وجه ظاهر الحسن لا غبار عليه، فكان الأولى تقديمه على غيره من الأقوال التي ساقها» الحاشية ٢٥٤/١.

(٧) جاء الضبط في م/١ و٤ و٥ «فألّا» بتشديد اللام، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد. ولم تضبط اللام في الحواشي.

وفي م/٢ و ٣ «فأَلَا» ثم حاشية على م/٢ «أي تخفيف اللام».

= قلتُ: أَلَا بالتخفيف و«ألّا» بالتشديد تفيدان التحضيض، ولكن إثبات المشددة يقتضي حذف الهمزة واللام الأولى، ولم يذكره المصنف لأنه أراد المخففة، ولذلك آثرت إثبات الكلمة «فأَلَا» كذا على التخفيف.

(١) سبق أن هذا لشيخه أبي حيان قبل قليل.

وقال الدماميني «أي لما يلزم عليه من حذف بعض الحروف لا لمقتضٍ»

انظر حاشية الدسوقي ٢٥٤/١.

(٢) النص في الجنى الداني/٢٩٩ «وكذلك يجب تكرارها إذا وليها خبر نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، أو نعت نحو «زيتونة لا شرقية ولا غربية»، أو حال نحو: جاء زيد لا باكياً ولا ضاحكاً...».
وهذا على عادة المصنف في النقل عن المرادي من غير إشارة إلى سابقه، رحمهما الله رحمة واسعة.

(٣) هذا مثال للتكرار مع الخبر المفرد.

(٤) هذا مثال لتكرارها لأنها دخلت على الحال.

(٥) الآية: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ سورة البقرة ٦٨/٢.
قال أبو حيان: «صفة لبقرة، والصفة إذا كانت منفية بلا وجب تكرارها...، فإن جاءت غير مكررة فبابها الشعر...» البحر ٢٥١/١.

(٦) الآيات: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ * فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ * وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ * لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ سورة الواقعة ٤١/٥٦ – ٤٤.
لا بارد ولا كريم: صفتان للظل نُفيتا، قال أبو حيان: «وقد يجوز أن يكون... صفة ليحموم، ويلزم منه أن يكون الظل موصوفاً بذلك» البحر ٢٠٩/٨
وانظر رصف المباني/٢٧١.

(١) الآيات: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ * فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ * وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ * وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ * وَمَآءٍ مَّسْكُوبٍ * وَفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ * لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ سورة الواقعة ٢٧/٥٦ – ٣٣.

قوله: لا مقطوعة ولا ممنوعة صفة لـ «فاكهة»، وقد تكررت «لا» مع تكرار الوصف.

(٢) الآية: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ...﴾ سورة النور ٣٥/٢٤.

والشاهد في الآية تكرار «لا» مع الصفة لـ «زيتونة» بقوله: لا شرقية ولا غربية.

(٣) تتمة الآية: ﴿... بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ سورة النساء ١٤٨/٤.

(٤) الآية: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة الأنعام ٩٠/٦.

(٥) في م/٥ «يتكرر».

(٦) كذا في المخطوطات من غير ذكر لبقية هذا المثال.

وفي طبعة مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير، والدسوقي «لا نولك أن تفعل» ذكر تاماً، وتقدَّم هذا المثال تاماً، وسبق التعليق عليه.

(٧) أي «نولك».

(٨) تقدّم تأويله بقولهم: «لا ينبغي» في الوجه الخامس.

(٩) هذا مذهب سيبويه والزمخشري ومعظم المتأخرين.

انظر الجنى الداني/٢٩٦، والكتاب ٤٦٠/١ و٣٠٦/٢، وانظر المفصّل/٣٠٦، وشرحه ١٠٨/٨.

(١) المخالف في ذلك الأخفش والمبرّد، وتبعهما ابن مالك، فذهبوا إلى أن «لا» لا تخلص الفعل للاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل قد تنفي الحال. انظر الجنى الداني/٢٩٦.

(٢) وهذا مثال لدلالة الفعل على الحال.

(٣) وجملة «لا يتكلم» حالية من زيد، ولا تكون للاستقبال؛ لأن جملة الحال لا يدخل عليها أداة من أدوات الاستقبال؛ مما يدل على أن المعنى في «لا» وما بعدها، لا استقبال فيه، وبذلك يبطل ما ذهبوا إليه من أثر «لا» على المضارع.

(١) قال المرادي: «وأما لا الزائدة فلها ثلاثة أقسام، الأول: من جهة اللفظ فقط كقولهم: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيءٍ، فـ «لا» في ذلك زائدة من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست بزائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي، ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لما ذكرنا» الجنى الداني/٣٠٠.

(٢) اسم بمعنى «غير» لدخول حرف الجر عليها.

ونصُّ المالقي يدل على أنه يذهب فيها مذهب الكوفيين قال: «الموضع الأول أن تزاد بمعنى «غير» بين الجار والمجرور... فمن ذلك قولهم: غضبت من لا شيءٍ وجئت بلا زادٍ...» رصف المباني/ ٢٧٠ - ٢٧١.

وذهب إلى هذا الهروي في الأزهية/١٦٩.

(٣) تعقبه الدماميني، فذكر أنها لا تدل على استمرار ولا انقطاع، وإنما لها دلالة على المضيّ فقط، والاستمرار والانقطاع موكول إلى القرينة. انظر الشمني ١/٤٩، وتعقبه الشمني فذهب إلى أن ما ذكره الدماميني وكذلك ابن هشام إنما هو لكان غير الزائدة، وأما الزائدة فلا تفيد شيئاً إلا محض التأكيد.

ونقل ما يؤيد كلامه من شرح الرضي. وانظره في شرح الكافية ١/٢٩٣.

(١) هذا ما أشار إليه المرادي بقوله: لا: زائدة من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست بزائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي.

(٢) أي إذا كان حذف «كان» من الموضع الذي تزاد فيه يؤدي إلى فوات معنى المضي، أو التأكيد...، فلا بُدّ من زيادتها لتحقق هذا.

(٣) أي وكذلك «لا» مع حرف عاطف تكون زائدة كالتي جاء قبلها حرف جر.

(٤) أي النفي مسلط عليهما من «ما» وإن لم تكرر.

(٥) ويحتمل أن النفي مسلط على مجيئهما في وقت واحد، ولكن النفي باقٍ على أصل المجيء.

(٦) وهو نفي مجيء كل منهما على كل حال.

(٧) دسوقي ٢٥٤/١ «استدراك على ما يتوهم أنه كلما جاءت «لا» بعد النفي يتوقف عليها المعنى، فدفع ذلك بقوله: نعم...».

(٨) تتمة الآية: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ سورة فاطر ٢٢/٣٥.

(٩) عدم الاستواء بين الفريقين كائن لا محالة سواء ذكرت «لا» أم لم تذكر، إلا أن وجودها يفيد توكيد هذا الاختلاف بينهما.

(١) الآية: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة: ٢/١٥٠، وانظر الآية ١٦٥ من سورة النساء.

وقد فَصَلَت «لا» بين «أَنْ» والفعل «يكون».

(٢) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ سورة الأنفال ٨/٧٣.

فَصَلَت «لا» بين «إِنْ» الشرطية، وفعل الشرط «تفعلوه» والجواب «تكن».

(٣) وتقدُّمُ: معطوف على المبتدأ «اعتراضُ»، ويأتي الخبر عنهما.

(٤) الآية: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/١٥٨.

وجاء في الآية «يوم» الظرف، وهو معمول للفعل «ينفع»، وتقدَّم المعمول على العامل، والعامل قبله «لا» النافية، والأصل فيه: لا ينفع نفساً إيمانها يوم يأتي بعض آيات ربك..

(٥) قوله «دليلٌ» خبر المبتدأ «اعتراضُ» في أول هذا التنبيه.

(٦) أي «لا».

(٧) أى النافية.

(١) أي لأجل كونها إذا وقعت جواب قسم كان لها صدر الكلام.

(٢) البيت للمتلمس، جرير بن عبدالمسيح، وتقدّم في باب «إذا».

(٣) انظر الكتاب ١/١٧.

(٤) وهو «على».

(٥) وهو «حَبَّ».

(٦) وهو «آليتُ».

(٧) أي من باب الاشتغال، وذلك بجعل. «حَبَّ» مفعولاً لفعل محذوف يفسِّره في البيت قوله: «أطعمه».

(٨) في م/١ «والجملة»، ثم كُتب فوقها: «عنده».

وفي م/٢ و٤ و٥ «وهذه الجملة»، ومثله في حاشية الأمير.

وفي م/٣ «وذلك جواب»، ومثله في حاشية الدسوقي.

وقوله: هذه الجملة: أي: لا أطعمه.

(٩) وعلى هذا فإن «لا» تكون قد جاءت صدراً في جواب القسم، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهذا عِلَّة ما ذهب إليه سيبويه من تقدير حرف جر، وترك النصب على الاشتغال فيه.

(١٠) أي: «لا»، النافية، وقوله: مطلقاً أي سواء كانت واقعة في صدر جملة قسم أو لا.

وتقدّم في باب «إذا» قولُه: «والثاني أنّ «ما» لا تقاس على «لا» فإن «ما» لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في «لا».

= فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل ليس لها الصدر مطلقاً لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو «إن لا تقم أقم...»، وقيل إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه...».

(١) أي القول بالتفصيل بين أن تكون في صدر جواب قسم أو لا.

(٢) وكان الوجه الأول «لا» النافية، وذكر أنّ لها خمسة أنواع.

(٣) وهي «لا» الناهية.

(٤) أي المنهيّ عن فعل شيء.

(٥) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ سورة الممتحنة ١/٦٠.

(٦) تعقّب الدماميني المصنّف بوضع «أو» بعد همزة التسوية مرتين: هنا وفي قوله أو متكلماً، مع أنه ذكر في بحث «أم» مما تقدّم أن الصواب وضع «أم»، ومما قال بعد ذلك: «وقد اتفقت النسخ التي حضرت بالدرس عند إقرائي لهذا الكتاب القاهرة المحروسة بجامعها الأزهر على ثبوت «أو» هنا مرتين، وهي عشر نسخ أو أكثر، منها ما هو مقروء على صاحبنا الشيخ محب الدين ولد المصنّف، ومنها ما يقال إنه معتنى بتصحيحه».

انظر الشمني ٤٩/٢ والدسوقي ٢٥٥/١.

وكان ابن هشام قد عاب على الفقهاء استعمال «أو» وقال: إنه لَحْن. وانظر همع الهوامع ٢٥١/٥.

(٧) تتمة الآية: ﴿.. لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ آل عمران ٢٨/٣.

(١) فالمتكلم ينهى نفسه عن رؤية المخاطب في مكان قريب منه مشار إليه بـ «ههنا».

(٢) قائل البيت النابغة الذبياني، وتتمته ما وضعته بين معقوفين، وجاءت تتمته عند الشيخ محمد «مُرَدّفات على أحناء أكوار» وهو شطر بيت من قصيدته، وصدره:

«خلف العضاريط من عُوذَى ومن عَممِ».

ولعلّ سبب هذا الخلاف عنده أن الشطر الثاني وجده مثبتاً كذلك على هامش النسختين م/٢ و٤.

وجاءت تتمته كما أثبته الشيخ محمد عند العيني أيضاً، وكذا عند ابن مالك، ومثله في شرح الأشموني.

ومناسبة القصيدة أن النابغة حَذَّر قومه من النعمان والإغارة على بعض أهل الشام، وتربّعوا «ذا أقُرٍ»، وهو وادٍ كان قد أحماه، فعيّروه بالخوف من النعمان، ولما أغار النعمان على قومه قال:

لقد نَهَيْتُ بني ذبيان عن أُقُرٍ وعن تَرَبُّعِهِم في كل أَصْفارِ

الأبيات.

والربرب: القطيع من البقر، شبّه نساءهم بها، حوراً مدامِعُها: أي عيونها، وحُوْر، وهو من الحَوَر: شدة سواد الحدقة في شدّة بياضها.

النعاج: إناث بقر الوحش. دُوَّار: مستدار الرمل يدور الوحش حوله.

ودُوّار: نسك كان في الجاهلية يدار حوله. والأبكار: صغارها.

والشاهد في البيت هو أن «لا» لنهي المتكلّم نَفْسَه.

قال الأعلم: «الشاهد فيه: لا أعرفَنْ، أكّده بالنون الخفيفة لأنه نهي، ومعناه: لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسبيّات، يقول هذا لنبي فزارة بن ذبيان يخوّفهم من النعمان بن الحاث الغساني، وكانوا قد نزلوا مرعى له محمياً لا يقربه أحد».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣/٥، وشرح السيوطي ٦٢٥/٢، والكتاب ١٥٠/٢، والعيني ٤٤١/٤، والمحتسب ٨٦/٢، وأوضح المسالك ١٨٥/٣، شرح الكافية الشافية/١٥٦٨، شرح الأشموني ٣١١/٢، حاشية الصبان ٣/٤، الديوان/٨١.

(١) أي ما دخلت فيه «لا» الناهية على المتكلم.

(٢) أما في المثال: لا أَرينَّك هٰهنا، فالمسبَّب هو رؤية المتكلم، والسبب هو كون المخاطب في ذلك المكان.

وأما في بيت النابغة فقد أقام المسبَّب وهو المعرفة مقام السبب وهو مرورهن عليه. انظر حاشية الدسوقي ١/٢٥٥.

(٣) أي مما أقيم فيه المسبَّب مقام السبب.

(٤) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سورة التوبة ٩/١٢٣.

(٥) فالسبب هو الإغلاظ، ووجدان الغلظة هو المُسَبَّب.

(٦) أي عُدِل عن الأمر بالإغلاظ إلى الأمر بالوجدان.

(٧) أي الوجدان.

(٨) «»لذاته» كذا في المخطوطات، ونسخة الدسوقي، وطبعة مبارك، وفي طبعة الشيخ محمد، وحاشية الأمير «بالذات»، وأنبه الشيخ محمد على خلاف نسخة لما أثبته.

(٩) قال الشمني: «وذلك لأنه ليس من الأخلاق الحسنة، فلا يكون مأموراً به إلا لعارضٍ كإرهاب العدو» ٤٩/٢، وانظر الدسوقي ٢٥٥/١.

(١٠) أي عكس النوع السابق وهو مما أقيم فيه المسبَّب مقام السَّبَب، ما يذكره في هذه الآية، حيث أقيم السَّبَب مقام المُسَبَّب.

(١١) الآيــة: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأعراف ٢٧/٧. =

= فتنة الشيطان لهم سبب والمسبَّب هو افتتان المؤمنين، فعُدِلَ في نص الآية عن نهي بني آدم عن الافتتان بفتنة الشيطان إلى النهي عن فتنة الشيطان نفسها.

(١) الآية: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة الأنفال ٨/٢٥.

(٢) انظر المسألة في البحر المحيط ٤/٤٨٤، والدر المصون ٣/٤٤١.
وقد ذكر فيها أبو حيان ثلاثة أوجه: النهي والنفي، وأن بعض النحويين ذهب إلى أنها جواب قَسَمٍ محذوف، وأن أصله لَتصيبن ثم مطلت اللام فصارت «لا». وذكره الزمخشري أيضاً.

(٣) وممن ذهب إلى أنها نهي الزمخشري في الكشاف ٢/١١، انظر البحر المحيط ٤/٤٨٤.

(٤) أي مما أقيم فيه المُسَبَّب مقام السَّبب.

(٥) وهو الإصابة.

(٦) وهو الفتنة.

(٧) وعلى هذا فالفتنة قائمة غير أنها لا تصيب إلا من تَعرَّض لها، وبهذا فقد عدل عن النهي عن السَّبب وهو الفتنة إلى النهي عن المسبّب وهو التعرض، أي: لا تتعرضوا للظلم فتقع إصابة الفتنة لكل متعرِّض.
وقال الأمير: «أي لأن الإصابة مسبَّبة عن التعرض، وإنما عَبّر بالذين ظلموا إظهاراً للصفة القبيحة التي يتصفون بها عند تعرضهم» الحاشية ١/١٩٩.

(١) أي توكيد الفعل يدل على أن المراد بـ «لا» الطلب؛ لأن توكيد المنفي مختلف فيه. انظر حديث شيخه في البحر ٤٨٣/٤.

(٢) تتمة الآية: ﴿... عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ إبراهيم ٤٢/١٤.

(٣) هذا للزمخشري قال: «وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها لا تصيبن، ونظيره:

حتى إذا جَنَّ الظلام واختلطْ ❊ جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قَطّْ

أي بمذقٍ مقولٍ فيه هذا القول...» الكشاف ١١/٢، وانظر البحر ٤٨٣/٤، والدر المصون ٣/ ٤١١.

(٤) المثبت في المخطوطات البيت الثاني، وأَثْبَتَ الاثنين معاً مبارك، وهذا ليس في المخطوط المعتمد عليه عنده، وأما الشيخ محمد فقد أثبت الأول، ووضع الثاني بين معقوفين، ويبدو أنه خطأ في الطباعة، لأن البيت الأول لا شاهد فيه للمسألة.

وقيل هذا الرجز للعجاج، وروايته عند ابن الشجري:

جاءوا بضَيْحٍ هل رأيت الذئب قط

والمذق: اللبن الممزوج بالماء، ومثله الضَّيْح، فهو يشبه لون الذئب لأن فيه غُبْرَة وكدرة، ومذقت اللبن: مزجته بالماء.

واستعمل قطّ مع الاستفهام مع أنها لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي: ما رأيته قَطّ، وجاز ذلك هنا لأن الاستفهام أخو النفي في كثير من أحكامه.

وقد نزل هذا الراجز بقوم فقروه بهذا المذق فقال هذا.

والشاهد فيه أن جملة «هل رأيت...» مقولٌ لقول محذوف، وهو صفة لـ «مذق»؛ إذ شرط الجملة التي تقع صفة أن تكون خبرية، والاستفهام إنشاء. =

انظر البيت في شرح البغدادي ٥/٥، وشرح السيوطي ٦٢٧/٢، وأمالي الشجري ١٤٩/٢،

(١) من توجيه «لا» في الآية السابقة في سورة الأنفال.

(٢) أي دخول نون التوكيد على الفعل ولم يسبق بطلب، بل سبق بنفي.

قال أبو حيان: «والجملة من قوله: لا تصيبنّ خبرية صفة لقوله فتنة، أي غير مصيبة الظالم خاصة، إلا أن دخول نون التوكيد على المنفي بلا مختلف فيه، فالجمهور لا يجيزونه، ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور، والذي نختاره الجواز، وإليه ذهب بعض النحويين...» البحر ٤٨٣/٤، وذكر مثل هذا السمين، واستشهد ببيت النمر بن تولب الذي استشهد به المصنِّف انظر الدر ٣/ ٤١١.

(٣) «شاذاً» غير مثبت في م/٣، وفي م/٥ «شاذٌّ».

(٤) البيت من قصيدة للنمر بن تولب الصحابي، وصدره هو ما أثبته المصنّف، وعجزه ما أثبتُّه بين معقوفين.

وقوله: فلا الجارةُ... إلخ جملة إخبار، فقد أخبر عن نوقه أنّ الجار لا يَذُمُّها، وأن الضيف لا يُحَوَّل عنها، وأنه لا يحرم من ألبانها من مَرّ بها فكيف يحرم الجار، وإنما خَصَّ الجارة دون الجار لأنه الأغلب؛ إذ أراد الأرامل والعجائز، ووصفها بالدنيا، لأن البعيدة ربما تستغنى عنها بكريمٍ آخر، وربما لا يُعْلَم حالها.

والشاهد في البيت أن «لا» النافية شبهت بلا الناهية فأكد الفعل بعدها وهو «تلحينَّها».

قال أبو حيان في التذكرة: «قيل إن النون جاءت لأنه أراد النهي، وقيل بل هو خبر صحيح، وجاءت ضرورة».

انظر شرح البغدادي ٧/٥، وشرح السيوطي ٦٢٨/٢، والعيني ٣٩٥/٢، وشرح الشأموني ٢١٨/٢، والصبان ٢٠١/٣، والدر المصون ٤١٧/٣.

(١) أي مجيء التوكيد في الآية أسهل مما جاء في البيت.

(٢) فلم يقع في الآية فصل بين لا النافية والفعل، وقع في البيت فصل، حيث فصل بين «لا» والفعل بقوله: الدنيا بها.

(٣) أي التوكيد بعد النفي في الآية والبيت، وذكر الشمني أن هذا رَدٌّ على أبي حيان. الحاشية ٢/٥٠.

(٤) أي جَوّز التوكيد بعد النفي.

(٥) تقدّم معنا نصُّ أبي حيان قبل قليل في المسألة.

(٦) في م/١ و٢ «ذكر»، وفي بقية المخطوطات «ذكره»، ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن الدسوقي، وحاشية الأمير.

(٧) ما ذكره المصنّف هنا أن الزمخشري ذكر هذا القول، وهو لم يذكره، وتعقَّب أصحاب الحواشي المصنِّف بأن الزمخشري إنما ذكر القول الثاني، وذكر أن الإصابة عامة عليه، وذكر القول الذي ذكره المصنف هنا وأن الإصابة عليه خاصة، فقد نقلتُ نَصّ الزمخشري أن هذا يكون خاصّاً في حالة النهي، لذلك جاء نصُّه «لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب.. من ظلم منكم خاصة».
انظر الكشاف ٢/١١، وحاشية الدسوقي ١/٢٥٦: «عن دردير»، والشمني ٢/٥٠.

(٨) الثاني من توجيهي النفي في الآية.

(٩) هذا للفراء نقله أبو حيان فقال: «وزعم الفراء أن الجملة جواب للأمر نحو قولك: انزل عن الدابّة لا تطرحنّك، أي إن تنزل عنها لا تطرحنّك...».

= ثم ذكر أن الزمخشري أخذ هذا عن الفراء وخلط فيه. انظر البحر ٤/٤٨٤. والكشاف ٢/١١ قال: «لا تصيبن: لا يخلو من أن يكون جواباً للأمر أو نهياً أو صفة»، ولم أهتدِ إلى النص في «معاني القرآن» للفراء، لأنه لا يأتي عنده التعليق دائماً بعد الآية بل بحسب المناسبة.

(١) لأن الفعل لا يدل على الطلب، ويأتي بيانه عند المصنِّف.

(٢) قوله «شاذاً» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٣) سبق الزمخشريَّ إلى هذا الفراءُ، والزمخشري ناقل عنه.

(٤) هذا الرد لأبي حيان، ونقله المصنّف هنا عن شيخه من غير عزو على عادته في تتبع مسائله في البحر المحيط.

قال أبو حيان بعد أن عزا هذا الوجه للفراء: «... قال: ومنه لا يحطمنَّكم سليمانُ أي: إن تدخلوا لا يحطمنكم، فدخلت النون لما فيها من معنى الجزاء اهـ.

[قال أبو حيان]: وهذا المثال بقوله: ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ليس نظير: واتقوا فتنة؛ لأنه ينتظم من المثال والآية شرط وجزاء كما قدّر، ولا ينتظم ذلك هنا، ألا ترى أنه لا يصح تقدير: إن تتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة؛ لأنه يترتب إذ ذاك على الشرط مقتضاه من جهة المعنى.

وأخذ الزمخشري قول الفراء، وزاده فساداً، وخبط فيه فقال: لا تصيبنّ، لا يخلو في أن يكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة، فإذا كان جواباً فالمعنى: إن أصابتكم لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصّة، ولكنها تعُمّ انتهى تقرير هذا القول، فانظر كيف قدّر أن يكون جواباً للأمر الذي هو اتقوا، ثم قدّر أداة الشرط داخلة على غير مضارع اتقوا، فقال: المعنى إن أصابتكم يعني الفتنة، وانظر كيف قدر الفراء في: انزل عن الدابة لا تطرحنّك، وفي قوله ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم، فأدخل أداة الشرط على مضارع فعل الأمر، وهكذا يقدّر ما كان جواباً للأمر» البحر ٤/٤٨٤، اقرأ هذا النص وقارنه بما ذكره ابن هشام هنا.

وانظر الدر المصون ٣/٤١١ - ٤١٢.

(١) الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ النمل ١٨/٢٧.

(٢) وهو القول الأول على تخريج «لا» على النفي.

(٣) أي في آية سورة النمل.

(٤) أي حالاً من فاعل «ادخلوها».

(٥) وهو الحالية، وقوله «الوجه» ليس في م/٢ و٤ و٥.

(٦) أي النفي، أو كونها في جواب الأمر.

(٧) وهو الوجه الأول في تخرج الآية «لا تصيبَنَّ».
وقوله «الوجه» ليس في م/٣.

(٨) أي النهي.

(٩) أي طلب الترك على سبيل الوجوب، والجَزْم.

(١٠) أي طلب الترك من غير جَزْم.

(١) الآية: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٣٧.
وقد ذكروا في هذه الآية أن الفضل هو ما ليس بواجب من البِرّ، فهو من الزَّوْج تكميل المهر، ومن الزوجة ترك شطره الذي لها.

(٢) والدعاء يكون من الأدنى للأعلى.

(٣) الآية: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٨٦.

(٤) البيت لمالك بن الريب من قصيدة رثى بها نفسه.

والشاهد فيه أن «لا» في «تبعد»، للدعاء، أي: لا تهلك.

انظر شرح شواهد المغني للبغدادي ١٤/٥، وشرح السيوطي ٦٣٠/٢، والخزانة ٣١٩/١.

(٥) قائله رجل من بكر بن وائل، جاهلي.

والرواية في النوادر بيحر بدلاً من بعمرو، ولن تلاما بدلاً من «لن تضاما» وقال الأخفش فيما كتبه على النوادر: ويروى فتكت بعمرو.

ويقال: شَلّت يمينه: أي يبست.

والشاهد فيه مجيء «لا» للدعاء، فقد دعا له بأن لا تشلّ يده.

= انظر شواهد البغدادي ٥/١/٥٪، وأمالي الشجري ٢٢٦/٢، وشرح السيوطي ٦٦٣/٢، والنوادر/ ١٥٣.

(١) قال البغدادي «واقتصر ابن الشجري في أماليه على الدعاء، ونسب البيت للفرزدق، والمصنف أخذ منه، ونكّت عليه بأن لا تحتمل النهي أيضاً...».
انظر أمالي الشجري ٢/٢٢٦، وشرح البغدادي ٥/١٧.

(٢) عزاه المصنف للفرزدق تبعاً لماذ كره ابن الشجري، وذكروا هذا البيت للوليد بن عقبة يُعَرّض بمعاوية، وروايته: فلا بدت لنا، بدلاً من «فلا نَعُدْ لها».
والجُرَاضم: عظيم البطن، والمراد به معاوية.
والشاهد فيه عند ابن الشجري أن «لا» تدل على الدعاء، وعند المصنف محتملة للدعاء والنهي.
والوليد بن عقبة هو أخو عثمان بن عفان لأُمّه، أسلم يوم الفتح هو وأخوه خالد بن عقبة، وله أخبار شنيعة.
وانظر البيت في شرح البغدادي ١٥/١٧، وشرح السيوطي ٢/٦٣٣، وأمالي الشجري ٢/٢٢٦، وأوضح المسالك ٣/١٨٦، والعيني ٤/٤٢١. ولم أجده في ديوان الفرزدق.

(٣) وفي التاج: الأكول. قلت: وهذا يفضي إلى ذاك.

(٤) «عليه» ليس في م/١.

(٥) أي جزم الفعل بعدها.

(٦) وليس المراد النهي عن الطاعة ولكنه التخويف والوعيد، أي إن لم تطعني فسوف ترى ما يكون لك من الجزاء.

(٧) النص فى الهمع ٤/٣١٠ «ولا أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها».

(١) النص في الهمع ٤/٣١٠، وقال أبو حيان بعد النصين: «لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها». وقال في الارتشاف/١٨٥٧ «وهي أصل بنفسها خلافاً لمن زعم أن أصلها لام الأمر زيد عليها ألف، فانفتحت اللام لأجلها وخلافاً للسهيلي إذا زعم أنها. «لا» التي للنفي، وأن الجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ». وانظر الجنى الداني/٣٠٠.

(٢) أي من معاني «لا».

(٣) ذكر المرادي لها ثلاثة أنواع: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط، كقولهم: جئت بلا زادٍ، والثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو، والثالث أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه. انظر الجنى الداني/٣٠٠، وانظر رصف المباني/٢٧٠.

(٤) ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذۡ رَأَيۡتَهُمۡ ضَلُّوٓاْ * أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيۡتَ أَمۡرِي﴾ سورة طه ٢٠/٩٢ – ٩٣. وذكر أبو حيان أن «لا» زائدة، ثم نقل عن علي بن عيسى أنّ «لا» دخلت هنا لأن المعنى: ما دعاك إلى أن لا تتبعني، وما حملك على أن لا تتبعني بمن معك من المؤمنين أفعصيت أمري.. البحر ٦/ ٢٧٣.

وعلى هذا ففيها عنده قولان، وذكر ذلك أيضاً السمين في الدر ٥/٨٤، وانظر الإتقان ٢/٢٢٩.

(٥) الآيــة : ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ الأعراف ٧/١٢.

قال أبو حيان: «الظاهر أنّ «لا» زائدة تفيد التوكيد والتحقيق...، وكأنه قيل: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ﴾، وسقوطها في هذا دليل على زيادتها في ألا تسجد... وقال قوم: في ألّا تسجد ليست بزائدة، واختلفوا، فقيل: يُقدَّر محذوف يصح معه المعنى، وهو: ما منعك فأحوجك أن لا تسجد، وقيل يحمل قوله ما منعك معنى يصح معه النفي، فقيل: ما منعك من أمرك، ومن قال لك أن لا تسجد» البحر ٤/٢٧٣، ونص أبي حيان مأخوذ من المحرر انظر ٥/٤٤١، وانظر الكشاف ١/٥٤٠ والتبيان للعكبري/٥٥٨، والبيان ١/٣٥٥، والإتقان ٢/٢٢٩، ومعاني الزجاج ٢/٣٢٢.

(١) أي الزيادة في الآية السابقة.

(٢) ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ سورة ص ٣٨/٧٥.

(٣) الآية: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ سورة الحديد ٥٧/٢٩.

وفي لا من «لئلا» قولان:

الأول أنها زائدة وهو قول الجمهور، والمعنى: ليعلم أهل الكتاب عجزهم، وذكر هذا العكبري، وزاد معنى آخر: فقد ذهب إلى أنها ليست زائدة، والمعنى: لئلا يعلم أهل الكتاب عجز المؤمنين.

انظر التبيان/١٢١١، وانظر الدر المصون ٦/٢٨٢، والبحر ٨/٢٢٩.

(٤) قائله الأحوص.

وجاء الفعل «يلحينني» بالياء في م/١ و٢ و٣، وفي/٤ بالتاء، وفي المخطوطة الخامسة غير واضح، وبالياء عند الطبري، والمرادي، والشمني وقد أثبتُّ الرواية بالياء لأن قبله:

أَلا يا لقومي قد أشطّت عواذلي ... ويَزْعُمْن أن أَوْدَى بحقِّيَ باطلي

فقد نادى قومه مستغيثاً من عواذله للشطط في اللوم على حبه الحسان، ثم أخبر بقوله: يلحينني، ولا يستساغ الخطاب هنا. و«لا» على هذا زائدة.

وذكر الدماميني أن «لا» يحتمل أن تكون نافية، وتعقّبه البغدادي بأنه لم يتضح له وجه زيادتها لأنه لم يقف على البيت السابق.

وذهب إلى النفي فيها الطبري، وأبو حيان، وابن الأنباري في الأضداد.

والأحوص هو ابن محمد بن عبدالله بن عاصم الأنصاري، وهو مقدَّم عند أهل الحجاز والرواة، وكان يشبب بنساء أشراف المدينة فنهي فلم ينته، وضُرب مئة جلدة، ونفي، فلما ولي يزيد بن عبدالملك خلّى سبيله.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/١٨، الجنى الداني/ ٣٠٢، شرح السيوطي/٦٣٤، الأضداد/ ٢١٤، البحر المحيط ١/٢٩، الطبري ١/٦٣، الدر المصون ١/٨٤، المحرر ١/١٢٨، الكامل/١٠٩، شعر الأحوص/١٧٩، الحجة للفارسي ١/١٢٢.

(١) أثبته الشيخ محمد، ومبارك بالتاء «تلحينني» على خلاف المخطوطات، وقد جاء بالتاء في متن الأمير، والدسوقي. وفي البحر: يلجئني. كذا، وهو تحريف.

(٢) قائله غير معروف.

وجاء في لفظ «البخل وجهان: النصب والجر.

وفي النصب ثلاثة أقوال: لا: زائدة، أو اسم، والبخل بدل، أو «لا» اسم، والبخل مفعول لأجله بتقدير مضاف.

وفي الجر وجه واحد: وهو كون «لا» اسماً أريد به اللفظ، وهو مضاف والبخل مضاف إليه.

وممن روى الجر والنصب أبو الحسن الأخفش، والفارسي في الحجة، وإيضاح الشعر، وابن الشجري في أماليه، وابن جني في الخصائص...

واقتصر بعض المتقدّمين على رواية الجر، وذكر أبو عمرو بن العلاء أنها الرواية، وذهب المصنّف إلى أن «لا» زائدة على وجه من أوجه النصب، وليس من دليل عند أبي حيان على هذا.

وذكر الزمخشري معنى البيت قائلاً: إنه مدح لكريمٍ أبي جودُه أن ينطق بـ «لا» التي للبخل، واستعجلت بجوده «نعم»، أي سبقت نَعَمْ لا، أي سبقتها صادرة من فتى لا يمنع الجود.

والهاء في قاتله يعود على «نعم»، أي قائل نعم لا يمنع الجود، أراد أن الجود وإن قتله لا يمنع. فقاتله: منصوب على الحال، أي: لا يمنع الجود في حال قتله إياه. وقيل غير هذا.

وانظر البيت في شرح البغدادي ٢٠/٥ وما بعدها، وشرح السيوطي/٦٣٤، وأمالي الشجري ٢/ ٢٣١، والخصائص ٣٥/٢، ٣٦، ومعاني الزجاج ٣٢٣/٢، البحر المحيط ٢٩/١، و٢٧٣/٤، المحرر ٤٤٠/٥، الجنى الداني/٣٠٢، وكتاب الشعر للفارسي/١١٧، ومعاني الأخفش/٢٩٤. اللسان والتاج/ لا، ونعم، والحجة للفارسي ٣٨١/٣ وانظر ٦٩/١.

(٣) أي زيادة «لا» على رواية النصب، أي: أبى جودُه البُخْلَ.

(١) وهي رواية أبي عمرو بن العلاء، وانظر شرح البغدادي ٢٢/٥ - ٢٣.
وفي المطبوع «خفض» وفي المخطوطات «خفضه» كما أثبتُّه.

(٢) هذا الشرح لابن الشجري في الأمالي ٢٣٢/٢ ويأتي بعد قليل، وما كان يضير المصنّف أن يعزو الفضل له.

(٣) أي تكون دالّة على البخل بالرّد، وتكون دالة على الكرم بحسب الطلب المتقدّم عليها، وهو ما يوضحه المصنّف في عبارته.

(٤) في م/٣ «إِنْ».

(٥) إذا رَدّ على الطالب بقوله: لا.

(٦) في م/٣ و٤ «وإِنْ».

(٧) على تقدير: لا، لا أمنعك من العطاء، وهذا كرم منه.
وما ساقه المصنّف هنا هو لابن الشجري. قال في أماليه: «... لأن «لا» تكون للبخل ولغير البخل، فأراد أن يمتنع من «لا» التي للبخل خاصة.
فمثال التي للبخل أن يقول له: هل تجود عليّ بدرهم؟ فيقول: لا، ومثال التي لغير البخل أن يقول له: هل تمنعني عطاءك؟ فيقول: لا.». اهـ.

(٨) في م/١ «بدلٌ».

(٩) قال الزجاج: «وأرى فيه وجهاً آخر، وهو عندي حسن، أرى أن تكون «لا» غير لغو، وأن يكون «البخل» منصوباً بدلاً من «لا»، المعنى: أبي جوده البخلَ، واستعجلت به «نعم». معاني القرآن ٣٢٢/٢.

(١) هذا الذي سَمّاه «آخر» هو شيخه أبو حيان، وقد عَزّ عليه التصريح باسمه. قال أبو حيان: «وقد خَرّجتُه أنا تخريجاً آخر وهو أن ينتصب «البخل» على أنه مفعول من أجله، ولا: مفعوله» البحر ٢٧٣/٤.

ونقل هذا البغدادي عن أبي حيان بعد نص المصنّف مشيراً بذلك إلى النقل من غير التصريح باسم شيخه. انظر شرح الشواهد ٢٣/٥.

(٢) الآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة النساء ١٧٦/٤.

(٣) في م/٥ «كراهة».

وفي التبيان للعكبري: أن تضلوا: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: هو مفعول يبيّن، أي يبيّن لكم ضلالكم، لتعرفوا الهدى.

الثاني: هو مفعول، تقديره: مخافة أن تضلّوا.

والثالث: تقديره: لئلا تضلّوا، وهو قول الكوفيين، ومفعول «يبيّن» على الوجهين، أي يبيّن لكم الحق.

انظر التبيان/٤١٤.

وأنت ترى أن المصنف ذكر وجهاً من الوجوه الثلاثة فيها، وهو ما وافق تخريج شيخه أبي حيان.

وانظر البحر المحيط ٤٠٨/٣ - ٤٠٩.

(٤) الحجة كتاب في قراءات القرآن للفارسي وهو شرح لكتاب السبعة لابن مجاهد. وقد طبع الجزء الأول منه في القاهرة.

ثم طبع كاملاً في دار المأمون بدمشق عام/١٩٨٧.

(١) سورة القيامة/١.

(٢) فَصّل القول في «لا» أبو حيان في الآية/٧٥ من سورة الواقعة في البحر ٢١٣/٨، وذكره مختصراً في سورة القيامة ٣٨٤/٨ وأحال على الموضع الأول، ومما ذكره فيها: الآراء الآتية:
أ - زائدة مؤكدة، والمعنى: فأقسم، وقابل زيادتها بقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾.
ب - المنفيُّ بها محذوف، أي: فلا صحة لما يقوله الكفار، ثم ابتدأ بأقسم، قاله سعيد بن جبير وبعض النحاة، وردّه أبو حيان؛ لأنه لا يجوز في مثل هذا حذف اسم «لا» وخبرها.
جـ - أنها جواب لسائل سأل فيحتمل ذلك نحو قوله: لا، لمن قال: هل من رجل في الدار؟
د - وقيل: توكيد مبالغة وهي كاستفتاح كلام.

(٣) ولذلك جاز الوقف على «لا» على هذا الوجه.
انظر جمال القراء/٥٨٧ «القول في لا»..

(٤) أي صَحّ الردّ على كلام في سورة تقدَّمت.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك، والشيخ محمد، وحاشية الأمير، «في سورة أخرى»، ومتن الدسوقي كالمثبت في المخطوطات.

(٦) سورة الحجر ٦/١٥.

(٧) سورة القلم ٢/٦٨.

= وقوله: إن آية سورة القلم جواب لما تقدّم في سورة الحجر أخذه من الزجاج.
انظر معاني القرآن ٢٠٤/٥، وفعل مثل هذا القرطبي في تفسيره، ٢٢٥/١٨ - ٢٢٦.

(١) الكشاف ٣/٢٩٢، ولم ينقل النص بحروفه بل أنقص منه، وغيّر وبدل، ولكن ما خرج عمّا أراد الزمخشري.

(٢) سورة الواقعة ٥٦/٧٥ - ٦٧

(٣) أي «لا» في «لا أقسم»، حيث جاءت.

(٤) أي إشارة إلى أن الجواب منفيّ.

(٥) هذا التقدير للزمخشري قال: «... فهلا زعمت أن «لا» التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له وقدّرت المقسم المحذوف عليه هُهنا منفياً كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى، قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات لكان لهذا القول مساغ لكنه لم يقصر، ألا ترى كيف لقي ﴿لا أقسم بهذا البلد﴾ بقوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾، وكذلك ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾، الكشاف ٣/٢٩٢.

(٦) تتمة الآية: ﴿... فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ سورة النساء ٤/٦٥.

(٧) في طبعة مبارك، والشيخ محمد، وحاشية الأمير، إثبات «فيما شجر بينهم» والنص غير مثبت مع الآية في المخطوطات، ولا في متن الدسوقي.

(١) البيت لامرئ القيس، وذكر أبو حاتم أنه لرجل يقال له ربيعة بن جشم، والشاهد فيه زيادة «لا» في صدر القسم للتمهيد بأن الجواب منفي.
وأقسم الشاعر بأبيها هنا تعظيماً له، وابنة العامري: منادى، واسمها هِرّ، وذكر هذا في القصيدة فقال:

وهِرٌّ تصيدُ قلوبَ الرجال وأفلت منها ابن عمروٍ حُجُرْ

انظر شرح البغدادي ٥/٢٧، وشرح السيوطي/٦٣٥، الخزانة ٤/٤٨٩، والديوان/١٥٤ برواية: «لا وأبيك».

(٢) هذا الردّ للزمخشري، وقد نقلتُه قبل قليل. انظر الكشاف ٣/٢٩٢، وذكر هذا الرد البغدادي في الخزانة ٤/٤٨٩ معزواً لابن هشام، وقد أَبْعَد المرمى.

(٣) الآيات: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ * وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ * وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ﴾ سورة البلد ٩٠/١ – ٣.

(٤) أي جواب القسم جاء مثبتاً، وهذا مما يدلُّ على أن «لا» قبل القسم ليست للتمهيد، والتوطئة لنفي الجواب.

(٥) سورة البلد ٩٠/٤.

(٦) سورة الواقعة ٥٦/٧٥ وقد تقدّمت قبل قليل.
وقوله: ومثله أن «لا» لم تأتِ زائدة تمهيداً وتوطئة لنفي الجواب؛ لأنَّ الجواب في الآية جاء مثبتاً وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾ الآية/٧٧ من سورة الواقعة.

(٧) الرأي الثاني في فائدة زيادة «لا».

(٨) تقدّمت قبل قليل سورة الحديد ٢٩/٥٧، وانظر حاشية الشهاب ٣١٤/٦.

= وقال الفراء: «والعرب تجعل «لا» صِلَة في كل كلام دخل في آخره جَحْد، أو في أوله جَحْد غير مصرَّح...» معاني القرآن ١٣٧/٣، وانظر ٣٧٤/١، وانظر معاني الزجاج ١١٥/٥.

(١) هذا الرد للفراء قال: «كان كثير من النحويين يقولون: لا: صلة، قال الفراء: ولا يبتدأ بجحد، ثم يجعل صلة يُرادُ بها الطرح...» معاني القرآن ٢٠٧/٣.

(٢) أي لا تكون صدراً بل حشواً.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران ١٥٩/٣.

واستشهد المصنّف بالآية على زيادة «ما»، وذهب الأخفش وغيره إلى أنه يجوز أن تكون «ما» نكرة بمعنى شيء ورحمة بدل منه. التبيان للعكبري/٣٠٥ وانظر البيان ٢٢٩/١.

(٤) ﴿... وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ سورة النساء ٧٨/٤.

واستشهد المصنّف بالآية لزيادة «ما» على أين، ويأتي الحديث عن هذا والآية في «باب ما» عند المصنِّف.

(٥) وقد زيدت «كان» بين المبتدأ والخبر.

(٦) أي كون الزيادة في الحشو لا الصدر.

(٧) أي يمكن حذفه ويمكن إثباته، وعَبَّر عن هذا المرادي بقوله: «الثابت أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه...» الجنى الداني/٣٠٢.

(٨) أي لأنها تزاد حشواً لا صدراً.

(٩) تتمة الآيتين: ﴿إِنَّا لَقَـٰدِرُونَ * عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ﴾ سورة المعارج ٧٠/ ٤٠ - ٤١.

(١٠) سورة الواقعة ٥٦/ ٧٥ وقد تقدَّمت قبل قليل.

(١) وهو الفعل، وهو معطوف على ما سبق، أي فأقسم.

(٢) أي ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾، وقد جاءت «لا» في ابتداء الكلام، فلا يصح الحكم بزيادتها، وممن ذهب إلى عدم الزيادة الفراء، وقد نقلت نصّه من قبل.

(٣) أي أجاب عن هذا الاعتراض بأن «لا» لم تقع في صدر الكلام، بل هي في الحشو؛ لأن القرآن كالسورة الواحدة، فمجيئها في صدر هذه السورة، لا تُرَدُّ به الزيادة.

(٤) من مواضع زيادة «لا»، وكان الموضع الأول الذي ناقشه الآية الأولى من سورة القيامة: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ الأنعام ١٥١/٦.

(٦) قال الفراء: «إن شئت جعلت (لا تشركوا) نهياً أدخلت عليه أن، وإن شئت جعلته خبراً. وتشركوا في موضع نصب كقولك: أمرتك ألا تذهبَ (نصب) إلى زيد، وأن لا تذهبْ جزم» معاني القرآن ٣٦٤/١، وعلى النصب تكون «لا» نافية.

وقدره السمين: المحرَّمُ ألّا تشركوا. الدر ٢١٥/٣ وهو عند العكبري على الزيادة. التبيان/٥٤٨.

(٧) وذلك على جعل أن تفسيرية، لأنه تقدَّم ما هو بمعنى القول، وهو «أتل» ولا ناهية، وتشركوا: مجزوم بها، وهو اختيار الفراء.

معاني القرآن ٣٦٤/١، والدر ٢١٣/٣، وانظر البحر ٢٤٩/٤ – ٢٥٠، البيان ٣٤٩/١.

(٨) وذلك على جعل «أن» ناصبة للفعل بعدها، وهي وما في حَيّزها في محل نصب بدلاً من «ما حَرّم، أو =

= أنها الناصبة وهي وما في حَيّزها بدل من العائد المعطوف أي: ما حرمه. و«لا» على هذين الوجهين زائدة. الدر ٢١٤/٣.

أو أن «لا تشكروا» في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هو ألا تشكروا، ولا على هذا الوجه زائدة. البيان ٣٤٩/١.

(١) أي اسم موصول بمعنى الذي وليست استفهامية، والعائد محذوف، أي الذي حَرّمه.

(٢) بعده في م/٣ «لأنه بمعنى أقول، ويجوز أن يعلّق...» كذا والنص في م/٥ مضطرب.

(٣) أي في توجيه هذه الآية.

(٤) قال الزجاج: «وجائز أن تكون «ما» منصوبة بحرّم؛ لأن التلاوة بمنزلة القول، كأنه قال: أقول: أيّ شيء حرم ربكم عليكم أهذا أم هذا...» معاني الزجاج ٣٠٣/٢، والنص عند ابن الشجري عن الزجاج في الأمالي ٤٧/١، وتعقبه السمين فقال: «وهذا ضعيف؛ لأنه لا تُعَلَّق إلا أفعال القلوب وما حُمِل عليها» الدر ٢١٣/٣.

(٥) في «عليكم وجهان: أن يُعَلَّق بـ «حَرّم»، وهو اختيار البصريين، وأن يعلَّق بـ «أتل» وهو اختيار الكوفيين، واختيار البصريين إعمال الثاني واختيار الكوفيين إعمال الأول.
الدر ٢١٣/٣، وانظر أمالي الشجري ٤٧/١.

(٦) أجازوا أن تكون بدلاً من «ما»، أو من الضمير المحذوف من «ما حَرّم»؛ إذ التقدير: ما حَرّمه. انظر البحر ٤/٢٥١، وانظر الدر ٣/٢١٤، والبيان ١/٣٤٩.

(١) والتقدير: المتلوّ عليكم هو ألا تشركوا.

وذهب أبو حيان إلى أن المبتدأ المضمر دَلّ عليه المعنى، و التقدير: المتلو ألا تشركوا. البحر ٤/٢٥٠، ومثله عند السمين في الدر ٣/٢١٥، وكذا عند العكبري في التبيان/٥٤٨.

(٢) على جعل «ما» موصولة أو استفهامية، أو على هذين التوجيهين المتقدّمين.

(٣) قال ابن الشجري : «... ولا يصح عندي هذان التقديران إلا أن يحكم بزيادة «لا»...» الأمالي ١/٤٨.

(٤) وفي هذا رَدّ على ابن الشجري، ورَدّ على أبي حيان، إذ ذهب إلى أنها على البدلية زائدة أيضاً. انظر البحر ٤/٢٥١، وقد أشار إلى هذا الشمني في الحاشية ٢/٥١.

وتعقب الدماميني المصنف فقال: «وهذا عجيب جداً، فإن الأول وهو جعل «ما» موصولة، وحرم ربكم صلة، وعليكم متعلق بحرم، وجعل ألا تشركوا في موضع نصب على أنه بدل من «ما»، فإذا جعلت ما نافية في هذا الوجه كان فاسداً؛ لاقتضائه أن عدم الإشراك محرّم وهو باطل...» انظر حاشية الشمني ٢/٥٢. وقد تَعَقَّب الشمني الدماميني في هذا.

(٥) على تقدير: أتل ما حَرّم ربكم وهو الإشراك.

(٦) ذكر هذا أبو حيان على أنه مفعول من أجله، ثم قال: «وهذا بعيد..» البحر ٤/٢٥٠ - ٢٥١ وانظر الدر ٣/٢١٥ فهو في محل نصب أو جر على حذف لام العلة... لئلا تشركوا، ثم قال: «وهذا منقول عن أبي إسحاق إلا أن بعضهم استبعده...» وعنى بذلك شيخه أبا حيان.

والنص للزجاج في معاني القرآن ٢/٣٠٢.

(١) وعلى هذا التقدير يكون «أن لا تشركوا» مفعولاً بفعل محذوف تقديره: أوصيكم، قال أبو حيان: «لأن قوله: وبالوالدين إحساناً، محمول على أوصيكم بالوالدين إحساناً» فالمصنّف نقل نص شيخه أبي حيان. وبعد ذكر أبي حيان لهذا الوجه قال: «وهذا بعيد لأن الإضمار خلاف الأصل» وأبو حيان نقل نص الزجاج.

انظر البحر ٤/٢٥١، وذكر السمين أن هذا للزجاج. انظر الدر ٣/٢١٥، ومعاني الزجاج ٢/٣٠٤.

(٢) أي في الآية نفسها ١٥١/من سورة الأنعام.

(٣) وهما تقدير المفعول من أجله في الثالث: أُبيّنُ لكم ذلك لئلا تشركوا، والوجه هنا أوصيكم بألا تشركوا.

(٤) ولذلك رَدّ هذا أبو حيان على تقدير «أوصيكم..» لكثرة الحذف.

(٥) قال الزجاج: «ويجوز أن يكون ألا تشركوا محمولاً على المعنى فيكون: «أَتْلُ عليكم ألا تشركوا به شيئاً، فالمعنى: أتل عليكم تحريم الشرك به» معاني القرآن ٢/٣٠٤.

(٦) معاني الزجاج ٢/٣٠٣ - ٣٠٤.

والأوجه الثلاثة، مفعول من أجله على تقدير أبين لكم لئلا تشركوا به شيئاً، وعلى معنى أوصيكم، وكذا الوجه الخامس: أتل عليكم أن لا تشركوا.

(٧) هذا الكلام لابن الأنباري، قال: «ويجوز أن تقف على قوله: ربكم، ثم تبتدئ وتقرأ: عليكم ألا تشركوا أي عليكم ترك الإشراك، فيكون ألا تشركوا في موضع نصب على الإغراء بعليكم» البيان ١/٣٤٩.

ومثل هذا عند العكبري في التبيان/٥٤٨، وسبقهم إلى ذلك الشجري في الأمالي ١/٤٩، ونقل هذا

= السمين عن ابن الأنباري، وكان الأولى به أن ينقله عن الشجري، ويبدو أنه لم يطلع عليه. ثم قال: «وهذا وإن كان ذكره جماعة كما نقله ابن الأنباري ضعيف لتفكيك التركيب عن ظاهره، ولأنه لا يتبادر إلى الذهن» الدر ٣/٢١٥.

(١) بدأ أبو حيان بهذا الوجه في البحر ٤/٢٤٩ - ٢٥٠، ومثله في الدر ٣/٢١٣ - ٢١٤، وسبقهما إلى ذلك ابن الشجري، انظر الأمالي ١/٤٨ - ٤٩، والبيان ١/٣٤٩، والتبيان/٥٤٨.

(٢) أي من المواضع التي اختلف فيها في زيادة «لا»، وقد ذكر من قبل الموضع الأول وهو الخلاف في آية سورة القيامة/١، وذكر الثاني في الخلاف في آية سورة الأنعام/١٥١.

(٣) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ سورة الأنعام ١٠٩/٦.

(٤) قرأ بفتح الهمزة «أنها» نافع وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر والأعمش وأبو جعفر وشيبة وأبو بكر في رواية وبها قرأ الأخفش.

وقرأ بكسر الهمزة «إنها» ابن كثير وأبو عمرو والعليمي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم وداود الإيادي عن عاصم أيضاً والحسن ويعقوب وخلف وابن محيصن واليزيدي ومجاهد ونصير عن الكسائي وسهل وقتيبة وحماد.

= وتقدَّم تفصيل أوفى من هذا في باب «لا».

وانظر البحر ٢٠١/٤، والحجة لابن خالويه/١٤٧، والرازي ١٤٤/١٣، والطبري ٢١١/٧، والسبعة/٢٦٥، والتيسير/١٠٦، والنشر ٢٦١/٢، والكشف ٤٤٤/١، والإتحاف/٢١٥، ومعاني الأخفش ٢٨٥/٢.

وانظر كتابي «معجم القراءات» فالمراجع لهاتين القراءتين كثيرة.

(١) ذكر أبو حيان في البحر ٤/٢٠٢ أن بعضهم ذهب إلى أنها زائدة، قال وإنما جعلها زائدة لأنها لو بقيت على النفي لكان الكلام عذراً للكفار وفسد المراد بالآية.
ثم ذكر أن القائل بزيادتها الكسائي والفراء. وانظر المحرر ٥/٣١٦ - ٣١٧ وإعراب النحاس ١/ ٥٧٤، والحجة للفارسي ٣/٣٨١.

(٢) قال الزجاج: «... وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها لعلها إذا جاءت لا يؤمنون...، وقد قال بعضهم إنها أَنّ التي على أصل الباب، وجعل «لا» لغواً..، والذي ذكر أن «لا» لغو غالط؛ لأن ما كان لغواً لا يكون غير لغو، ومن قرأ إنها إذا جاءت بكسر إنّ فالإجماع أن «لا» غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظةٍ مرة النفي ومرة الإيجاب...». معاني القرآن ٢/٢٨٢ - ٢٨٣، والنص في البحر ٤/٢٠٢.

(٣) لم أجد حديثاً في هذا عند أبي جعفر النحاس في سياق هذه الآية.
انظر إعراب القرآن له ١/٥٧٣ - ٥٧٤.
وجاء النص عند أبي حيان: «وتأوّل بعض المُفَسِّرين الآية على حذف معطوف يخرج «لا» عن الزيادة، وتقديره: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون أو يؤمنون...، ذكره النحاس وغيره، ولا يحتاج الكلام إلى زيادة «لا»، ولا إلى هذا الإضمار...» البحر ٤/٢٠٢.

(٤) وهو رأي سيبويه أيضاً. وهي قراءة أُبَيّ «وما يشعركم لعلها إذا جاءت..» وحكى الكسائي أنها كذلك في مصحفه، وأنها قراءة أهل المدينة.

= وانظر شرح المفصّل ٨/٧٨، ومعاني الفراء ١/٣٥٠، والكشاف ١/٥٢٣، وزاد المسير ٣/١٠٤، والبحر ٤/٢٠٢، ومعاني الزجاج ٢/٢٨٢، والتبيان للعكبري/٥٣١.

(١) وذكر هذا المصنف في بحث «أنّ»، ولم يَعْزُ هذا الرأي للخليل. بل ذكر أنها لغة في «لعلّ»، ثم ذكر المثال والآية، ووعد ببحثٍ يأتي في باب اللام، وانظر إعراب النحاس ٥٧٣/١.

(٢) قال الزجاج: «والقول الأول [قول الخليل وسيبويه] أقوى وأجود في العربية..، وقد أجمعوا أنّ معنى «أنَّ» هٰهنا إذا فتحت معنى لعلّ، والإجماع أولى بالاتّباع» معاني القرآن ٢٨٣/٢.

(٣) قال أبو حيان: «وضَعَّف أبو علي هذا القول بأن التوقُّع الذي يدل عليه «لعلّ» لا يناسب قراءة الكسر؛ لأنها تدل على حكمه تعالى أنهم لا يؤمنون، لكنه لم يجعل «أنها» معمولة ليشعركم، بل جعل عِلّة على حذف لامها، والتقدير عنده: قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، فهو لا يأتي بها لإصرارهم على كفرهم...، فيكون «وما يشعركم» اعتراضاً بين المعلول وعِلّته...» البحر ٢٠٢/٤. وانظر الحجة للفارسي ٣٧٧/٣.

(٤) أي ما رَدّ به الفارسي من كونها ليست بمعنى «لعلّ» نظير ما ذكره الزجاج في عدم زيادة «لا» من قبل.

(٥) ذكر أبو حيان أن المعنى وما يدريكم، وأن لعلّ تأتي كثيراً في مثل هذا الموضع، واحتج بالآية وقراءة أُبَيّ. ونَصُّ ابن هشام هو نصُّ شيخه أبي حيان حذو القُذّة بالقُذّة، وعَزّ عليه أن يُصَرِّح بأنه منقول منه. انظر البحر ٢٠٢/٤.

(٦) سورة عبس ٣/٨٠.

(٧) المنقـول عـن أُبَـيّ قـراءتان: «وما أدراكم لعلها» و«ما أدراك لعلّها» انظر البحر ٢٠٢/٤، معاني الفراء ٣٥٠/١، الكشاف ٥٢٣/١، الإتحاف/٢١٥، الرازي ١٤٥/١٣، القرطبي ٦٥/٧، حاشية

(١) صاحب هذا القول العكبري، قال: «والثالث أنّ «أنّ» على بابها، و«لا» غير زائدة، والمعنى: وما يدريكم عدم إيمانهم، وهذا جواب لمن حكم عليهم بالكفر أبداً، ويئس من إيمانهم، والتقدير: لا يؤمنون بها، فحذف المفعول» التبيان/٥٣١.

(٢) في م/١ «لمن حكم بكفرهم» ومثل هذا عند العكبري.

(٣) في بعض نسخ الكتاب «ما سبق لهم من القضاء»، وأشار إلى هذا الخلاف الشيخ محمد.

(٤) أي نظير هذا الرأي المتقدِّم في تخريج الآية من حيث إفادة الحكم بعدم الإيمان عند مجيء الآية.

(٥) تتمة الآية الثانية: ﴿... حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ يونس ١٠/٩٦ - ٩٧.

(٦) هذا عند أبي حيان، وقد عزاه للفارسي، قال أبو حيان: «لعل لا يناسب قراءة الكسر... لكنه لم يجعل «أنها» معمولة ليشعركم، بل جعلها علة على حذف لامها، والتقدير عنده: قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون فهو لا يأتي بها لإصرارهم على كفرهم، فيكون نظير «وما منعنا أن نرسل بالآيات إلّا أن كذّب بها الأولون»، أي بالآيات المقترحة. انتهى». انظر البحر ٤/٢٠٢.

(٧) تتمة الآية: ﴿... وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ الإسراء ١٧/٥٩.

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٨٣ - ٢٨٤، والتبيان/٥٣٠ - ٥٣١.

(٣) من المواضع التي اختلف فيها العلماء في زيادة «لا».

(٤) سورة الأنبياء ٢١/٩٥.

(٥) وممن ذهب إلى زيادتها أبو عبيد. كذا في البحر ٦/٣٣٨، ومثله عند الشمني ٢/٥٢، وفي الدر المصون ٥/١٠٩ أبو عمرو.

(٦) قال أبو حيان: «... والمعنى ممتنع على أهل قرية قدّرنا عليهم إهلاكهم لكفرهم رجوعهم في الدنيا إلى الإيمان إلى أن تقوم الساعة، فحينئذٍ يرجعون» البحر ٦/٣٣٨، وانظر الدر المصون ٥/١٠٩.
ونَصُّ ابن هشام هو نصُّ شيخه أبي حيان..

(٧) قوله «لكفرهم» مثبت في المخطوطات، وغير مثبت في طبعة مبارك والشيخ محمد. وفي نسخة الدسوقي «بكفرهم».

(٨) أي فلو تأخر الخبر عنها لالتبست «أنّ» المؤكدة بالتي هي لغة في «لعلّ». دسوقي ١/٢٦٠.

(٩) أي في كون المخبرَ عنه «أنّ» وصلتها.

(١٠) تتمة الآية: ﴿... فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ يٰس ٣٦/٤١.

(١١) أي ليس «حرام» مبتدأً.

(١٢) في المطبوع «جَوّزه».

(١٣) قال أبو البقاء «والجيد أن يكون «أنهم» فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر» التبيان/٩٢٧، ونقل هذا عنه السمين ٥/١٠٩.

(١) أي: حرام وقد وقع مبتدأ.

(٢) أي «حرام»، وعدم اعتماده على نفي أو استفهام مع عمله هو رأي الأخفش. وانظر الدر المصون ٥/ ١٠٩، ورَجّح التوجيه على مذهب الأخفش.
وفي حاشية على م/٣ «وأجاز الأخفش والكوفيون عدم الاعتماد».

(٣) انظر التبيان للعكبري/٩٢٧ «وقيل: ليست زائدة، أي ممتنع عدم رجوعهم عن معصيتهم».

(٤) أي: حرام: خبر مقدّم، وأَنّ وما بعدها مصدر مؤوَّل مبتدأ مؤخَّر.

(٥) ذكر العكبري هذا الوجه ثم ذكر في الخبر وجهين:

الأول: هو «أنهم لا يرجعون» ويصح جعل «لا» زائدة، ويصح جعلها نافية كالتأويل الذي ذكرته في الحاشية رقم (٣).

والثاني: أن الخبر محذوف وتقديره: توبتهم أو رجاء بعثهم، إذا جعلت لا زائدة. التبيان/٩٢٦ - ٩٢٧، وانظر الدر المصون ١٠٩/٥.

(٦) مثل هذا عند العكبري قال: «وقيل: حرام: خبر مبتدأ محذوف أي ذلك الذي ذكرناه من العمل الصالح حرام» التبيان/٩٢٧، والنصّ في الدر ١١٠/٥.

وقدّر بعضهم المبتدأ: الإقالة أو التوبة حرام. وهذا التقدير مذكور عند أبي حيان في البحر ٣٣٨/٦.

(٧) من جعل «حرام» مبتدأ حذف خبره، أو هو خبر مبتدأ محذوف.

(٨) قال أبو حيان: «... وقدّره بعضهم متقدِّماً كأنه قال: والإقالة والتوبة حرام، وقراءة الجمهور بالفتح تصحُّ على هذا المعنى، وتكون «لا» نافية على بابها، والتقدير: لأنهم لا يرجعون» البحر ٣٣٨/٦.

(١) أي الخبر على الوجه الأول والمبتدأ على الوجه الثاني.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ سورة الأنبياء ٩٤/٢١.

قال الدسوقي: «فمن يعمل من الصالحات. دليلٌ لحذف المبتدأ في الوجه الثاني، وقوله: فلا كفران لسعيه دليلٌ لحذف الخبر على الوجه الأول». الحاشية ٢٦١/١.

(٣) أي يؤيد هذين الوجهين الأخيرين في حرام، وهما كونه مبتدأ حذف خبره، وخبراً لمحذوف.

(٤) انظر البحر ٣٣٨/٦ وفي الكشاف ٣٣٧/٢ «وقرئ إنهم بالكسر، وحقُّ هذا أن يتم الكلام قبله، فلا بُدّ من تقدير محذوف، كأنه قيل: وحرام على قرية أهلكناها ذاك، وهو المذكور في الآية المتقدّمة من العمل الصالح...».

وانظر التبيان/٩٢٧، والدُّرّ المصون ١١٠/٥.

وفي حاشية الشهاب ٢٧٤/٦: «... ويؤيده القراءة بالكسر؛ لأنها جملة مستأنفة للتعليل».

هذا ولم أجد في هذه المراجع من سَمَّى قارئاً لهذه القراءة.

(٥) من مواضع الخلاف في زيادة «لا».

(٦) تتمة الآية: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/٧٩ - ٨٠.

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو الكسائي وأبو جعفر وعاصم برواية الأعشى والبرجمي وأبي بكر، وأبو زيد.

«ولا يأمُرُكم» بالرفع على الاستئناف.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحفص وحمزة وحماد ويحيى عن أبي بكر واليزيدي والأعمش ويعقوب وخلف والحسن وعبدالوارث عن أبي عمرو، «ولا يأمرَكم» بنصب الراء.

وخَرّجه أبو عليّ وغيره على أن المعنى ولا له أن يأمركم، فقدَّروا «أَنْ» مضمرة بعد «لا»، وتكون «لا» مؤكّدة معنى النفي السابق، وهي أَوْلَى القراءتين بالصواب عند الطبري.

انظر البحر ٢/٥٠٧، السبعة/٢١٣، القرطبي ٤/١٢٣: «النصب عطفاً على أن يؤتيه» الطبري ٣/ ٢٣٤، التيسير/٨٩، النشر ٢/٢٤٠، شرح الشاطبية/١٧٤، الكشاف ١/٣٣١، الإتحاف/١٧٧، إرشاد المبتدي/٢٦٦، الرازي ٨/١١٣، مجمع البيان ٢/١٢٥، المبسوط/١٦٧، التبصرة/٤٦٢، حجة الفارسي ٣/٥٧.

والمراجع لهاتين القراءتين كثيرة، وانظر هذا في كتابي «معجم القراءات».

(٢) في طبعة الشيخ محمد «في السبعة».

(٣) والقطع هنا على الاستئناف، قال الزمخشري «والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، وتنصرها قراءة عبدالله: ولن يأمركم».

الكشاف ١/٣٣٢، وانظر البحر ٢/٥٠٧.

(٤) هذه قراءة عبدالله بن مسعود، وذكر الطبري أنّ خبر هذه الرواية عنه غير صحيح، فهي في خبر رواه حجاج عن هارون، ونقلُه يجوز فيه الخطأ والسهو، كما ذكروا أنها في مصحفه.

انظر البحر ٢/٥٠٧، والكشاف ١/٣٣٢، ومعاني الفراء ١/٢٤٤، والرازي ٨/١١٣، والقرطبي ٤/ ١٢٣، والحجة لابن خالويه/١١١، والطبري ٣/٢٣٤، والمحرر ٣/١٩٢، وفتح القدير ١/٣٥٥، وروح المعاني ٢/٢٠٨.

(٥) أي على قراءة الرفع.

(١) في الآية الأولى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ...﴾.

(٢) في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ... ثُمَّ يَقُولَ﴾.

(٣) وقوله: «كذلك» أي الفعل «يقول» معطوف على «يؤتيه» أيضاً.

(٤) أي على العطف.

(٥) نحو قولك: ما كان من زيد إتيان ولا قيام، وأنت تريد انتفاء كل واحدٍ منهما.

(٦) هذا القول للطبري ذهب إلى أن «ولا يأمركم» بالنصب معطوف على قوله «ثم يقول». الطبري ٣/ ٢٣٤.

وذهب إلى هذا من بعده الزمخشري فقال «ولا يأمركم، بالنصب عطفاً على: ثم يقول» الكشاف ٣٣١/١.

وتعقَّب ابن عطية الطبري، وقال: «وهذا خطأ، لا يلتئم به المعنى»، ولم يفصل الحديث في وجه الخطأ. وتابع بيان هذا الخطأ أبو حيان. انظر البحر ٥٠٧/٢، والمحرر ١٩٣/٣.

(٧) قال الزمخشري: «وفيه وجهان: أحدهما أن تجعل «لا»، مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: ما كان لبشر أن يستنبئه الله وينصبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له، ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني، ولا يستخفّ بي» الكشاف ٣٣١/١.

(٨) من توجيهي الزمخشري في «لا».
قال في الكشاف: «والثاني أن تجعل لا غير مزيدة، والمعنى أن رسول الله ﷺ كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح، فلما قالوا: أنتخذك رباً؟ قيل لهم: ما

= كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء» الكشاف ١/ ٣٣١ - ٣٣٢.

(١) في م/١ «بأنه عليه أفضل الصلاة والسلام»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «بأن النبي عليه الصلاة والسلام»، ولفظ النبي غير مثبت في المخطوطات.

(٢) في م/٥ «وينهاكم» بضمير الخطاب، وكذا جاء نص الزمخشري في الكشاف، ومثله ما نقله عنه أبو حيان في البحر.

(٣) هذا ليس ملخص كلامه بل هو كلامه نفسه، وقد نقلتُه لك قبل قليل للمقارنة بينهما.

(٤) في حاشية الأمير ٢٠٣/١ «أي أن الواقع أنه ﷺ كان ينهاهم عن عبادة الملائكة».

(٥) أي من عدم الأمر بالعبادة الأول، وهو النهي عن عبادة الملائكة. دسوقي ٢٦٢/١.

(٦) أي إن معنى الآية أنه ليس لبشر الجمع بين كونه آمراً بعبادة، وكونه ناهياً عن عبادة الملائكة لما فيه من التناقض. أمير ٢٠٣/١.

(٧) والتناقض قائم بين نهيه عن عبادة الملائكة والنبيين وبين أمره بعبادة نفسه. دسوقي.

(٨) أي: كيف ينهى عن عبادة غيره من المخلوقين ويأمرهم بعبادة نفسه وهو مخلوق مثلهم، أي كيف يجمع بين نهيهم عن شيء ثم أمرهم بفعله وهو عبادته؟

(١) الرفع والنصب.

(٢) هو التفات من غيبة إلى خطاب، فسياق الآيتين من قبل على الغيبة: ما كان لبشر أن يؤتيه.. ثم يقول للناس.. ولا يأمركم.

ولو جرت الآية على نسق واحد لكان: ولا يأمرهم، أي الناس.

(١) الآية: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ الأنفال ٨/٢٥.
- وقراءة الجماعة «لا تُصيبن» ولا: نافية، وذهب بعضهم إلى أنها ناهية.
- وقرأ ابن مسعود وعلي وزيد بن ثابت والباقر محمد بن عليّ وأُبَيّ والربيع بن أنس وأبو العالية وابن جماز وأبو جعفر والزبير بن العوام «لَتُصيبَنّ» بفتح اللام من غير ألف.
انظر البحر ٤/٤٨٤، الكشاف ٢/١١، القرطبي ٧/٣٩٣، العكبري/٦٢١، المحتسب ١/٢٧٧، مجمع البيان ٩/١٢٧، مختصر ابن خالويه/٤٩، حاشية الشهاب ٤/٢٦،، المحرر ٦/٢٦٥، زاد المسير ٣/٣٤٢، روح المعاني ٩/١٩٣، فتح القدير ٢/٣٠٠، شرح المُفَصَّل ٨/١١٧، التاج/لا، وانظر بصائر ذوي التمييز. وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٢) قال ابن جني «... ولا يجوز أن يراد زيادة «لا»، من قِبَل أنه كان يصير معناه: واتقوا فتنة تصيبن الذين ظلموا منكم خاصّة، فليس هذا عندنا من مواضع دخول النون، ألا تراك لا تقول: ضربت رجلاً يَدْخُلَنّ المسجد؟ هذا خطأ لا يقال، ولكن أقرب ما يُصْرَف إليه الأمر في تلاقي معنيي القراءتين أن يكون يراد لا تصيبنّ، ثم يحذف الألف من «لا» تخفيفاً واكتفاء بالفتحة، فقد فعلت العرب هذا في أخت «لا» وهي «أما»، من ذلك ما حكاه محمد بن الحسن من قول بعضهم: أمَ واللّهِ ليكوننّ كذا، فحذف ألف أَمَا تخفيفاً...». المحتسب ١/٢٧٧.

(٣) أي بين لا تصيبن، ولَتُصيبن، وكان ابن جني قد بدأ حديثه بأنّ معنيي هاتين القراءتين ضِدّان، وذكر أنه إذا أمكن أن يجمع بينهما كان ذلك جميلاً وحسناً، وهذا ما حاوله في تخريجه.

(٤) أي ابن جني. وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «تقدّر» بالتاء من فوق.

(١) نقل هذه المادة البغدادي في الخزانة ١٤٦/٢.

(٢) الآية: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ١٤/٤٩.

(٣) هذه لغة الحجاز، البحر ١١٧/٨، وانظر الدر ١٧٢/٦.

وفي اللسان: وألته... مثل لاته يليته، وهما لغتان حكاهما اليزيدي عن أبي عمرو.

(٤) هذه لغة غطفان وأسد، البحر ١١٧/٨، وانظر الدر ١٧٢/٦، وانظر في اللسان/لات.

(٥) كذا من باب ضرب. وفي م/١ «أَلِت يألَتِ».

(٦) أي بهاتين اللغتين، وبيان القراءتين كما يلي:

– قراءة الجمهور «لا يَلِتْكم» من لات يليت، وهي لغة الحجاز وهي عند الزجاج أكثر، وهو المشهور عند أبي عمرو.

– وقرأ الحسن والأعرج والدوري عن أبي عمرو ويعقوب واليزيدي وهي اختيار أبي حاتم «لا يألتكم» من ألت، وهي لغة غطفان وأسد، وهي عند الزجاج جيدة بالغة، وذكر الماوردي أن يألتكم أكثر وأبلغ من يلتكم.

انظر البحر ١١٧/٨، ومعاني الزجاج ٣٩/٥، وزاد المسير ٤٧٧/٧، ومعاني الفراء ٧٤/٣، والكشاف ١٥٧/٣، ومشكل إعراب القرآن ٣١٧/٢، والنشر ٣٧٦/٢، والطبري ٩١/٢٦، وفتح الباري ٤٥٢/٨، وإعراب النحاس ٢٠٩/٣، والتيسير/٢٠٢، والحجة لابن خالويه/٣٣٠، والإتحاف/٣٩٨.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) أي «لات» استعملت للنفي كما في «ولات حين مناص».

(٢) أي معنى «قَلّ» نقص، ثم استعملت في النَّفْي.

قال الدسوقي: «فإذا قلت: قَلَّ رجل يأتيني، أي لا رجل يأتيني، فهي معناها النفي؛ فلذا كان لا فاعل لها» كذا! انظر الدسوقي ٢٦٢/١.

وقوله: فلذا كان لا فاعل لها كلام غير مستقيم؛ إذ الفاعل مثبت والأصح من هذا ما ذكره الأمير قال: «أي في قلّما، وهذا يفيد أنها من جملة ما لا فاعل له...» انظر ٢٠٣/١.

(٣) هو مصعب بن محمد بن مسعود الخُشْني الأندلسي الجيّاني، كان من عظماء نحاة الأندلس، وإماماً في العربية، وكان نقاداً للشعر وعلى معرفة بأخبار العرب وأيامهم ولغاتهم، وله الإملاء على سيرة ابن هشام، توفي عام/٦٠٤. انظر بغية الوعاة ٢٨٧/٢ - ٢٨٨.

(٤) في الخزانة أن هذا الرأي ذكره الخشني في «شرح كتاب سيبويه»، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف، وابن هشام في المغني. الخزانة ١٤٦/٢.

وانظر الارتشاف / ١٢١٠.

(٥) أي من الرأيين في كونها كلمة واحدة فعل ماضٍ.

وهذا الرأي لابن أبي الربيع. انظر همع الهوامع ١٢١/٢، والجنى الداني/٤٨٥، والتصريح ٢٠٠/١.

(٦) «الياء» ليس مثبتاً في م/٣ و٤ و٥.

(٧) كما قالوا في ستّ، وأصله: سِدْس.

وفي الجنى الداني «وأبدلت سينها تاء كراهة أن تلبس بحرف التمني»/٤٨٥. وهو عند الدماميني إبدال شاذ. انظر حاشية الشمني ٥٣/٢.

(٨) أي في حقيقتها.

(٩) انظر الجنى الداني/٤٨٥، وفي همع الهوامع ٢/١٢١ مذهب الأخفش والجمهور. ومثله في الارتشاف / ١٢١٠.

(١) أي تحريك تاء التأنيث من «لاتَ» بالفتح.

(٢) سكون التاء، وسكون الألف قبلها.

(٣) أي في حقيقتها.

(٤) قال المرادي: «وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متَّصلة بالحين الذي بعدها لا بها، وهو مذهب أبي عبيدة، قال: ولم نجد في كلام العرب لات.

وذكر أن التاء في الإمام متَّصلة بحين، كتبت: «ولا تحين مناص»...» الجنى الداني/٤٨٦، وانظر همع الهوامع ٢/١٢١، وانظر الارتشاف/١٢١٠.

(٥) أي في الآية: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ سورة صَ/٣.

(٦) الردّ للزمخشري، ونقله المرادي في الجنى الداني/٤٨٦.

وقال الزمخشري: «وأما قول أبي عبيدة: إن التاء داخلة على حين، فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في الإمام لا متشبث به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط» الكشاف ٣/٣.

(٧) في أنها «لا» النافية وتاء التأنيث.

(٨) هذا للزمخشري، قال: «وقرئ ولاتِ بكسر التاء على البناء كَجَيْرِ، فإن قلت: كيف يوقف على لات، قلتُ: يوقف عليها بالتاء كما يوقف على الفعل الذي يتصل به تاء التأنيث، وأما الكسائي فيقف عليها بالهاء كما يقف على الأسماء المؤنثة» الكشاف ٣/٣.

(٩) الوقف بالتاء للجمهور، والوقف بالهاء «لاهْ» للكسائي من رواية الدوري وقتيبة، وأبو السمال قرأها كذلك، وهو مذهب المبرّد.

= قال الفراء عن الكسائي: «أحسبه سأل أبا السمال كيف تقف على ولات؟ فوقف عليها بالهاء. انظر البحر ٣٨٤/٧، والكشاف ٣/٣، ومعاني الفراء ٣٩٨/٢، والتبصرة/٦٥٥، والكشف ٢٣٠/٢، والرازي ١٧٦/٢٦، وحاشية الشهاب ٢٩٦/٧، وحاشية الجمل ٥٦١/٣. والارتشاف/١٢١٠

(١) أي في آية سورة/صٓ.

(٢) في «لات» إذ الأصل في التقاء الساكنين عند المتقدمين الخروج إلى الكسر، وقد خرجوا إلى الفتح في كيفَ وأينَ.

(٣) هذه قراءة عيسى بن عمر «ولاتِ حين» بكسر التاء ونصب النون.
انظر البحر ٣٨٤/٧، والكشاف ٣/٣، والقرطبي ١٤٨/١٥، وإعراب النحاس ٧٨٤/٢، وحاشية الشهاب ٢٩٦/٧، والمحرر ٤١٨/١٢، وزاد المسير ١٠٠/٧، وفتح القدير ٤٢٠/٤.

(٤) في هذا رَدّ على من ذهب إلى أنها فعل، وهو أبو ذر الخشني، وابن أبي الربيع.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «الأمر الثاني»، ومثله في حاشيتي الأمير والدسوقي، بزيادة «الأمر».

(٦) ذكر في أول حديثه أنه اختلف فيها في أمرين، وتقدَّم الأول، وهو الخلاف في حقيقتها، وهذا هو الثاني.

(٧) نص أبي حيان في الارتشاف ١٢١٠ - ١٢١١ «واختلفوا هل تعمل أم لا، فذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل، بل إن ارتفع الاسم بعدها فهو مبتدأ، وخبره محذوف، أو خبر محذوف المبتدأ، أو انتصب فعلى إضمار فعل».

= والنص في الهمع ١٢٣/٢ «نقله ابن عصفور عن الأخفش، وصاحب البسيط عن السيرافي، واختار أبو حيان...» ومثله في الجنى الداني/٤٨٨.

والذي وجدته في معاني القرآن للأخفش غير هذا فقد قال: «ورفع بعضهم ولات حينُ مناص فجعله في قوله مثل «ليس» كأنه قال: ليس أحد، وأضمر الخبر...» معاني القرآن ٤٥٣/٢.

(١) أو خبر حذف مبتدؤه. على ما ذكره أبو حيان. الارتشاف/١٢١١.

(٢) في طبعة مبارك والشيخ محمد: «للأخفش»، وما أثبتُّه من المخطوطات.

(٣) جاء في الرفع قراءتان:

- الأولى قراءة أبي السمال: «ولاتُ حينُ» بضم التاء ورفع النون.

- والثانية عن الضحاك وأبي المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمر وأبي السمال «ولاتَ حينُ» بفتح التاء وضم النون.

انظر البحر ٣٧٤/٧، والمحرر ٤١٩/١٢، والطبري ٧٧/٢٣، وإعراب النحاس ٧٨١/٢، وحاشية الشهاب ٢٩٦/٧، ومختصر ابن خالويه/١٢٩، والكتاب ٢٨/١، وتحفة الأقران/٧٠، ١٨٦، وأوضح المسالك ٢٠٥/١، وشرح التصريح ٢٠٠/١، ومعاني الأخفش ٤٥٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣١٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم/٥٨، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٤) وجاء تقدير الأخفش في معاني القرآن على غير هذا، وقد نقلته لك قبل قليل.

(٥) الذي ذكره أبو حيان أنها تعمل نصباً عمل «لا» التي للنفي العام، وهو للأخفش. الارتشاف/١١٢١، ومثله في الخزانة ١٤٦/٢.

وفي الجنى الداني «وقيل تعمل عمل إن، وهو مذهب الأخفش، وهي عنده لا النافية للجنس، زيدت عليها التاء، و«حين مناص» اسمها، والخبر محذوف، أي: لهم/٤٨٨.

(١) ذكره في الخزانة للأخفش. والكوفيين انظر ١٤٦/٢.

(٢) في الجنى الداني/٤٨٨ «وقال سيبويه ومن وافقه: تعمل عمل ليس، وهي على هذا لا المشبهة بليس زيدت عليها التاء».

وفي الهمع ١٢٢/٢ مذهب سيبويه والجمهور. وانظر الارتشاف/١٢١١.

(٣) مما تقدّم من عملها عمل إن وعمل ليس.

(٤) الاسم أو الخبر.

(٥) وهو اسمها على علمها عمل ليس، والخبر على عملها عمل إنّ.

(٦) لم يقيد هذا الفراء في معاني القرآن بلفظ الحين. انظر ٣٩٧/٢ - ٣٩٨، وقد أشار إلى هذا صاحب الخزانة في ١٤٤/٢.

وأشار صاحب الخزانة إلى أن ما نقله ابن هشام هنا تبع فيه شيخه أبا حيان في الارتشاف/١٢١١ فقد قال: «فمذهب الفراء أنه مختص بالحين، وهو ظاهر كلام سيبويه» وانظر الكتاب ٢٨/١ «ولا تكون لات إلا مع الحين والنص عند ابن الحاجب»، وقال الفراء «يكون مع الأوقات كلها...» انظر شرح الرضي ٢٧٠/٢.

(٧) في م/٣ «لفظ».

(٨) تقيَّد ابن هشام هنا بنص شيخه أبي حيان فلم يحكم أمر هذا الخلاف، في الظاهر؛ لأن الفراء ذهب إلى ما ذكره الفارسي، وأن الخلاف بين سيبويه وغيره من النحويين.

قال أبو حيان: «وذهب الفارسي وغيره إلى أنها تعمل في الحين وفيما رادفه معرفة كان أو نكرة...» الارتشاف/١٢١١.

= وذكر السيوطي أن ابن مالك ممن ذهب إلى أنها تعمل في لفظ الحين ومرادفه. انظر الهمع ١١٢/٢. قال ابن مالك: «... وقد تقع ساعة وأوانٌ بعد لات...» شرح الكافية الشافية/٤٤٣، وانظر التسهيل/٥٧، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٣/١.

(١) مثل ساعة، وأوان...

(٢) النص في الكشاف ٢/٣ «ولات هي المشبهة بليس زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على رُبَّ وثم للتوكيد، وتغيَّر بذلك حكمها، حيث لم تدخل إلا على الأحيان».

وفي المفصَّل/٨٢: «ولا التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها، ولكنهم أَبَوْا إلا أن يكون المنصوب بها حيناً قال الله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ أي: «ليس الحينُ حينَ مناص». وانظر شرح المفصل ١١٦/٢.

(١) هذه الآية/٣ من سورة «صَ» وقد تقدّم ذكرها.
وهذه قراءة عيسى بن عمر، بفتح التاء وكسر النون، ورويت عنه قراءة أخرى «ولاتِ حينِ مناص»، بكسر التاء والنون معاً.
انظر البحر ٣٨٤/٧، والكشاف ٣/٣، حاشية الشهاب ٢٩٦/٧، والقرطبي ١٤٨/١٥، وحاشية الصبان ٢٦٦/١ والمحرر ٤١٨/١٢ والطبري ٧٧/٢٣، وشرح الكافية ٢٧١/١، والتبيان للعكبري/١٠٩٧، ومعاني الزجاج ٣٢٠/٤ - ٣٢١، وسر الصناعة/٥١١، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، وشرح المفصَّل ٣٣/٩، وإعراب النحاس ٧٨٤/٢، ومختصر ابن خالويه/١٢٩.

(٢) ذكر الفراء أن من العرب من يضيف لات فيخفض، ثم ذكر أنهم أنشدوه «لات ساعةِ مندم» وأنه لا يحفظ صدره، والكلام أن يُنْصَبَ بها لأنها في معنى ليس، وذكر شاهداً لذلك ثم قال: وأنشدني بعضهم:

طلبوا صلحنا ولات أَوَانٍ ... ...

البيت ثم قال: « فخفض أوانٍ، فهذا خفض» معاني القرآن ٣٩٧/٢ - ٣٩٨، وانظر الارتشاف/ ١٢١٢.
وفي شرح الكافية للرضي ٢٧١/١ هذا الرأي للكوفيين، ونقله السيرافي عنهم.

(٣) لم يقيد الفراء جَرّها لأسماء الزمان خاصة فيما نقلتُه من نَصّه، وقد تعقب البغدادي المصنّف، ونقل نص الفراء من معاني القرآن ثم قال: «هذا كلام الفراء برُمّته» انظر شرح الشواهد ٢٩/٥.
ومشكلة ابن هشام هنا أنه نقل نص أبي حيان كما ورد في الارتشاف/١٢١٢.
ولم يَعْزُه إلى شيخه ليخلص من تبعته. قال أبو حيان: «وزعم الفراء أن لات يُخْفَض بها أسماء الزمان».

(٤) هذا من زيادات ابن هشام على نَصّ الفراء، ولم يذكره الفراء، ولا قابل لات بهما.

(١) البيت من قصيدة لأبي زبيد الطائي النصراني، فقد نزل رجل من بني شيبان اسمه المكّاء برجل من طيء، فأضافه وسقاه، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف فقتله، وخرج هارباً، وافتخر بنو شيبان بذلك، فقال أبو زبيد هذه القصيدة ومنها هذا البيت، وعجزه ما ذكرته بين معقوفين.

والشاهد في البيت على ما ذهب إليه الفراء أن لات حرف جر تجر أجسماء الزمان.

وأبو زبيد اسمه المنذر بن حرملة الطائي، عاش مئة وخمسين سنة، وكان نصرانياً، ومات على ذلك، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه.

انظر شرح البغدادي ٢٩/٥، وشرح السيوطي/٦٤٠، والخزانة ١٥١٢/٢، و١٤٩/٣، وشرح المفصّل ٣٢/٩، وهمع الهوامع ١٢٤/٢، والجنى الداني/٤٩٠، وشرح الكافية ٢٧١/١: «فأجبنا أن ليس حين بقاء»، الارتشاف/١٢١٢، معاني القرآن للفراء ٣٩٨/٢، البحر ٣٨٤/٧.

(٢) هذا التخريج لشيخه أبي حيان. انظر الجنى الداني/٤٩١.

قال أبو حيان: «والذي ظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة والبيت النادر في جر ما بعد لات أن الجر هو على إضمار «مِن» كأنه قال: لات من حينِ مناص، ولات من أوانِ صُلْح...» البحر ٣٨٤/٧.

ويفعل المصنّف هذا كثيراً ولا يصرّح باسم شيخه فيما ينقله عنه!!

(٣) تقدّم في باب «أَلَا»، وهو لعمرو بن مقاس المرادي، وتقدّم تخريجه، وروايته فيما تقدّم: ألا رجلاً.

(٤) ذكر أبو حيان بعض البيت على رواية الجر، وذكر البغدادي أن الصاغاني ذكر في العباب روايته بالجر. وتقدّم بيان هذا من قبل وكذا الحديث عن رواية الرفع.

(١) من الجواب عما ذهب إليه الفراء من أن الجرّ في البيت بـ «لات».

(٢) وهذا الذي ذكره هنا هو للزمخشري، وقد أخذه الزمخشري عن الزجاج، وقد أشار إلى هذا النقل أبو حيان.

انظر معاني القرآن للزجاج ٤/٣٢٠ - ٣٢١، والكشاف ٣/٣، والبحر المحيط ٧/٣٨٤ والجنى الداني/٤٩١.

(٣) كذا في المخطوطات ضبط بفتح النون، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد بضمها.

(٤) وهو «أوان».

(٥) أي «أوانْ»، أي: لأصالة السكون في البناء.

(٦) قال الزمخشري: «... وعوض التنوين؛ لأن الأصل ولات أوانَ صُلْحٍ» الكشاف ٣/٣، وانظر الجنى الداني/٤٩٠.

وفي شرح الرضي: «... ولا يعوَّض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة...» ١/ ٢٧١ وانظر حاشية الشمني ٢/٥٤، والأمير ١/٢٠٥.

(٧) أي لأعرب «أوان».

(٨) وهو التنوين.

(٩) كذا في م/١ و٢ و٤ و٥ وفي م/٣ «نُزِّل منزلة»، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «ينزل منزلة»..

(١٠) وهو المضاف إليه.

(١١) أي وأجيب عن قراءة الجرّ في الآية.

(١٢) وهو جواب أبي حيان على تقدير «مِن» الاستغراقية.

(١٣) أي على تقدير القطع عن الإضافة، وهو توجيه الزمخشري، وقد سبقه إليه الزجاج قال: «والمعنى ليس حين مناصنا وحين منجانا» معاني القرآن ٤/٣٢٠.

= وقال الزمخشري: «فإن قلت: فما تقول في «حين مناص» والمضاف إليه قائم؟ قلت: نزل قطع المضاف إليه من مناص؛ لأن أصله: حين مناصهم منزلة قَطْعِه من حين؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه، وجعل التنوين عوضاً من الضمير المحذوف، ثم بني الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن» الكشاف ٣/٣، وانظر البحر ٣٨٤/٧ «وقد تمحّل الزمخشري في تخريج الخبر...» ونقل النص.

(١) وهو الضمير في قوله: «مناصهم».

(٢) ساق هذه الجملة في أثناء قول الزمخشري، وكان عليه أن يقدم هذا إلى بداية حديثه وهو قوله: «توجيهه»، أو إلى نهايته بعد قوله متمكن. وفي م/٤ «قال».

(٣) في «مناص».

(٤) وهو الضمير المحذوف من «مناصهم».

(٥) وهو «مناص».

(٦) في م/٤ «مناص».

(١) في م/٥ سقط كبير يشمل صفحات من «لو»، وأكتفي بهذه الإشارة هنا.

(٢) في م/٣ و٤ «أكرمته».

(٣) فهي مثل «إِنْ». وذهب إلى أن «لو» بمعنى «إِنْ» كثير من النحويين. انظر الجنى الداني/٢٨٤، ٢٨٥، ورصف المباني/٢٩١.

(٤) قال المرادي: «وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي» الجنى الداني/٢٨٥.

(٥) أي: إِنْ.

(٦) في حاشية الأمير ١/٢٠٥ «وجهه بعضهم بأن لو للجزم بالعدم، وإنْ للشك، والإنسان يشك أولاً ثم يجزم». وانظر الشمني ٢/٥٤.

(٧) أي وبيان كون الشرط بإنْ يكون سابقاً على الشرط بـ «لو»...

(٨) في م/٢ «يتوهّمه».

(٩) في حاشية الدسوقي ١/٢٦٤ «أي فإن المبتدئين يتوهّمون أن الماضي سابق مطلقاً سواء كان تعليقاً أم لا، مع أنه لا يكون سابقاً إلّا في غير التعليق. هكذا قرر شيخنا «دردير...».

وفي حاشية الأمير ١/٢٠٥ «اعلم أنّ كلام المبتدئين صواب إذا اختلفت الأزمنة...»

(١) أوضح هذا الدسوقي بأنه إذا كان يوم الجمعة وقلت: إن جئتني غداً... أي السبت ولم تأت وجاء يوم الأحد عندئذٍ تقول: لو جئتني أمسِ، فالتعليق هنا صَيَّر المستقبل قبل الماضي.

(٢) انظر رأي الشلوبين وابن هشام الخضراوي مبسوطاً في همع الهوامع ٣٤٥/٤، والجنى الداني/ ٢٧٦، وانظر حاشية الشهاب ٤١٠/١.

(٣) من قول الشلوبين أنها لمجرد الربط، أي: ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي. بل موضوعها ما نصّ عليه سيبويه من أنها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط. وتعقَّبه المرادي. انظر الجنى الداني/٢٧٦ - ٢٧٧.

(٤) [إن] زيادة مثبتة في م/٤.

(٥) فكذا «لو» لا تدُلُّ على هذا.

(٦) نصّ ابن هشام نقله السيوطي في همع الهوامع ٣٤٥/٤.

(٧) في م/٥ «قاله» وينصرف إلى الشلوبين، وفي بقية المخطوطات «قالاه» وينصرف إلى الشلوبين والخضراوي معاً.

(٨) في م/٥ «إنكار».

(٩) أي لإفادتها الامتناع صَحّ أن يأتي بعدها حرف الاستدراك.

(١) في م/٤ «أن تُعَقِّبه» كذا من عَقَّب.

(٢) قال الأمير: «يقال: صحة الاستدراك لا تفيد أنها للامتناع؛ إذ يصح الاستدراك بعد مجرد التعليق...» الحاشية ١/٢٠٥.

(٣) أي أنّ حرف الاستدراك قد يدخل على فعل الشرط المنفيّ، وقد يدخل على شيء هو في معنى هذا الفعل، وأصل العبارة عنده قبل الحذف على لفظ فعل الشرط منفياً، أو معناه منفياً ويوضح ذلك ما استشهد به مما يأتي.

(٤) في م/٣ «لأكرمته».

(٥) في طبعة الشيخ محمد «ولكنه» بزيادة الواو على ما في المخطوطات.

(٦) هذا مثال لدخول حرف الاستدراك على النفي في اللفظ.

(٧) البيتان لامرئ القيس.

والمجد المؤثَّل: القديم الذي له أصل.

والشاهد فيه أنّ «لو» يُفْهَمُ منها عدم وقوع الفعل؛ ولهذا صَحَّ أن يأتي بعده حرف الاستدراك «لكنما» داخلاً على فعل الشرط «أسعى».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥/٥، وشرح السيوطي/٦٤٢، وشرح المفصل ٧٩/١، والخزانة ١/ ١٥٨، ٢٢١، والكتاب ٤١/١، والديوان/٣٩.

(٨) في م/٥ «قليلاً». كذا!

(٩) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح بها هرم بن سنان.

= يقول: إن الفعل المحمود لا يُخَلِّد صاحبه، ولو كان يُخَلِّد أحداً لخلَّدك فِعْلُك ولم تَمُتْ، إنما يبقى الذكر المحمود لذلك الفعل، فيقوم لصاحبه مقام حياته. والرواية في م/٣ «مُخْلِدَ» بدلاً من «يُخْلِدُ».

والشاهد فيه أنّ «لو» يفهم منها عدم وقوع الفعل؛ ولذلك صح دخول الاستدراك على الشرط بقوله: ولكنّ حمد الناس...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧/٥، وشرح السيوطي/٦٤٢، وشرح ديوان زهير/٢٣٦.

(١) أي من مجيء «لو» لعدم وقوع الفعل، ومجيء حرف الاستدراك بعدها.

(٢) تتمة الآية: ﴿... مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ سورة السجدة ١٣/٣٢.

(٣) وعلى هذا التقدير يكون حرف الاستدراك قد دخل على معنى فعل الشرط المنفي، فقد ذكر من قبل أنه يعقبه حرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى. وما في الآية من قبيل الأخير وهو المعنى.

(٤) الآية: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ سورة الأنفال ٤٣/٨.

(٥) وهذا شاهد لمجيء حرف الاستدراك بعد «لو» داخلاً على معنى فعل الشرط المنفيّ.

(٦) تعقبه أصحاب الحواشي بضرورة حذف الياء من «يريكموهم».

وخرّجها الدماميني فأَبْعَدَ. انظر الشمني ٥٤/٢، والأمير ٢٠٥/١ - ٢٠٦، وفي طبعة مبارك «فلم يُرِكموهم» حذف الياء على أصول هذه اللغة ولم يراعِ الأصل في المخطوط، ولم يُعَلِّق بشيء على هذا التصرُّف في النص.

(٧) البيتان لقريط بن أنيف، وتقدّم الحديث فيهما في باب «إذن».

والشاهد فيهما أن لو يفهم منها عدم وقوع الفعل، ولذا جاء تعقيبه بحرف الاستدراك داخلاً على معنى فعل الشرط المنفي وهو ما أوضحه بقوله: لكنني لست من مازن...

(١) قوله «ثم قال» غير مثبت في م/١ و٣.

(٢) أي مما جاء فيه وقوع الاستدراك بعد النفي.

(٣) أي بمنزلة ما يستشهد به مما جاء في الآيات مُصَرَّحاً فيه بما النافية، ثم مجيء الاستدراك بعدها، وفي وقوع الاستدراك على الفعل المتقدِّم.

(٤) ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ...﴾ سورة البقرة ١٠٢/٢.

(٥) ﴿... وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة الأنفال ١٧/٨.

وقد فَصَلَ الشيخ محمد بين جزأي الآية، وتَبِعَهُ على ذلك مبارك، وما كان ينبغي لهما هذا، فقد جاء في الآية نفي في موضعين: الأول بلم والثاني بما، ثم استدراك بعدهما.

(٦) كذا في رصف المباني/٢٨٩، والجنى الداني/٢٧٨، وهمع الهوامع ٤/٣٤٣.

(٧) قال المالقي: «كذا قال النحويون كلّهم فيما أعلم» رصف المباني/٢٨٩، وذكر لها المرادي عن بعض النحويين أربعة أحوال:

الأول: أنها حرف امتناع لامتناع إذا دخلت على موجَبين نحو: لو قام زيد لقام عمرو.

والثاني: أن تكون حرف وجوب لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفيين نحو: لو لم يقم زيد لم يقم عمرو.

= والثالث: أن تكون حرف وجوب لامتناعٍ، وذلك إذا دخلت عليٍ موجَب وبعده منفي، نحو: لو قام زيد لم يقم عمرو.

والرابع أن تكون حرف امتناع لوجوب، وذلك إذا دخلت على منفي بعده موجَب، نحو: لو لم يقم زيد قام عمرو.

ثم قال: «وهذا لا تحقيق فيه، بل هي في ذلك كله حرف امتناع لامتناع....» الجنى الداني/٢٧٨، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٢، فما ذكره المرادي تلخيص لكلام ابن الحاجب، أو لكلام المالقي في رصف المباني/٢٨٩. وانظر الهمع ٤/٣٤٤.

(١) أي قولهم: حرف امتناع لامتناع باطل. وتعقَّبه الأمير فقال: «الحقّ أنه صواب نظراً لأصل «لو»، وما أورده المصنف مما خرج عن الأصل لدليل» الحاشية ٢٠٦/١، والشمني ٥٥/٢، وتعقيب ابن هشام في الجنى الداني/٢٧٤.

(٢) تتمة الآية: ﴿... مَّا كَانُوٓاْ لِيُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ يَجۡهَلُونَ﴾ الأنعام ١١١/٦.

(٣) تتمة الآية: ﴿... ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ﴾ لقمان ٢٧/٣١.

(٤) ذكر الأمير والشمني أن هذا الحديث لم يثبت من طريق من الطرق، وقد اشتهر بين النحاة، وقد ذكر أبو نعيم في الحلية في حق سالم مولى أبي حذيفة: إِن سالماً شديد الحب لله عزّ وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه.

انظر حاشية الأمير ٢٠٦/١، والشمني ٥٥/٢، والحلية لأبي نعيم ١٧٧/١،، وفي رصف المباني/ ٢٩١ ذكر الحديث ثم قال: «المعنى أنه لا يعصي الله وإن قُدِّر أنه لا يخافه، وحاشاه من ذلك؛ لأنه مطبوع على الطاعة بما اختصه الله به من الانقياد لطاعته والمعرفة له». وصهيب شهد بدراً وأُحُداً.

وانظر المقرب ٩٠/١ والجنى الداني/٢٧٣ وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/٤، وهمع الهوامع ٣٤٧/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢٠٦/١، و٢٤٢/٢، والدر المصون ١٤٣/١، والرازي ١٤٩/١٥.

(١) أي بناء على ما تقدَّم من أنه إذا امتنع الشيء ثبت نقيضه. وانظر الجنى الداني/٢٧٣.

(٢) وهي آية سورة الأنعام.

(٣) مع أن المراد من الآية عدم الإيمان؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ قال أبو حيان: «وما كانوا ليؤمنوا أبلغ في النفي من لم يؤمنوا؛ لأن فيه نفي التأهيل والصلاحية للإيمان» البحر ٤/٢٠٦.

(٤) وهي آية سورة لقمان.

(٥) مع أن المراد من الآية عدم نفاد الكلمات، كلمات الله.
وانظر بيان ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٢٤٢ – ٢٤٣، والجنى الداني/٢٧٣.

(٦) في م/٢ و٣ «أقلامٌ» بالرفع.

(٧) كذا في م/١ و٢ و٤، وفي م/٣ والمطبوع «السبعة الأبحر»، وكلاهما صحيح.

(٨) وهو المروي عن عمر في صُهَيْب رضي الله عنهما.

(٩) بعد أن ذكر ابن الحاجب ما لخَّصه المصنِّف عنه هنا، ذكر أن مثل هذا يأتي عند عدم قيام القرائن ثم قال: «قوله: نعم العبد صهيب، لأنه قد عُلِمَ أن العصيان عن مثله منتفٍ، فإذا قال: لو لم يخف الله لم يعصه عُلِمَ بهذه القرينة أنه لم يُرِد نفيَ ما وقع جواباً...».
الإيضاح ٢/٢٤٣، وانظر الجنى الداني/٢٧٣.
وقال المرادي: «فعَدَمُ المعصية محكوم بثبوته؛ لأنه إذا كان ثابتاً على تقدير عدم الخوف فالحكم بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أَوْلَى».

(١٠) هذا بناء على الظاهر، غير أن القرائن في الآيتين والأثر على غير هذا، وقد أوضح ذلك ابن الحاجب والمرادي. وانظر همع الهوامع ٤/٣٤٧.

(١) أي الثالث من الأقوال في الامتناع، وقد ذكر الأول وهو أنها لا تفيده بوجه، والثاني أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معاً.

(٢) أي في التحقيق. كذا عند الدسوقي.

(٣) أي انتفاء النهار.

(٤) وهو الشمس.

(٥) وهو وجود النهار.

(٦) أي وإن كان المسبَّبُ وهو وجود النهار أَعَمُّ من السبب وهو كون الشمس طالعة .

(٧) وجود الضوء أعم من السبب وهو الشمس؛ لأنه يجامع كُلّ ضوء صادر عن غير الشمس مع طلوع الشمس، فالمسبَّب أَعَمُّ من السبب هنا.

(٨) أي فلا يلزم انتفاء الضوء بعدم طلوع الشمس، فالمسبَّب هنا أعم من السَّبَب.

(٩) أي مثل ضوء الشمس المخصوص دون التعميم في كل ضوء.

(١٠) أي المسبَّب، وهو الضوء.

(١١) أي لو كانت الشمس طالعة.

(١٢) أي امتناع الشرط خاصّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب.

(١٣) أي كون السبب والمسبَّب في الماضي.

(١٤) وهو ما سَمّاه من قبل الشرط.

(١) تعقَّبه الدماميني على هذا التقسيم، فذكر أن اعترافه بأن الشرط سبب يأبى هذا التقسيم؛ فإن السَّبَبَ يقتضي ارتباطاً مناسباً بينه وبين مسبّبه، ألا تراه قال بعد ذلك: الثاني: أنه لما فقدت المناسبة فقدت العلية، فحيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية، فلا يأتي التقسيم المذكور.

انظر حاشية الشمني ٢/٥٥.

(٢) وهو ما إذا كان بين الجزأين ارتباط مناسب معقول.

(٣) الآية: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة الأعراف ١٧٦/٧.

وفي الآية أَوْجَبَ الشرعُ والعقلُ معاً انحصار مسببيّة الثاني وهو عدم رفع من أُوتي آيات الله، وانسلخ منها، وأتبعه الشيطان، وكان من الغاوين، في سببيّة الأول وهو قوله تعالى: شِئْنا.

قال أبو حيان: «أي لو أردنا أن نشرّفه ونرفع قدره بما آتيناه من الآيات لفعلنا ولكنه أخلد إلى الأرض، أي ترامَى إلى شهوات الدنيا، ورغب فيها واتبع ما هو ناشئ عن الهوى، وجاء الاستدراك هنا تنبيهاً على السبب الذي لأجله لم يُرْفَع ولم يُشَرَّف كما فُعِل بغيره ممن أوتي الهدى فاتَّبعه...» البحر ٤/ ٤٢٣.

(٤) وهذا المثال مما أوجب فيه العقلُ، وهو ما يشمل العادة، ولا علاقة للشرع بهذا. انظر الأمير ٢٠٦/١.

(٥) أي في الشاهد القرآني والمثال الذي ذكره.

(٦) أي ما يوجب فيه العقل أو الشرع.

(٧) أي عدم انحصار مسببيّة الثاني في سببيّة الأول.

(١) فإن انتقاص الوضوء ليس مُسَبَّباً بالضرورة عن النوم، فقد لا يقع نوم ويكون انتقاض للوضوء.

(٢) وعدم طلوع الشمس لا يكون سبباً لعدم وجود الضوء، فقد تكون الشمس غير طالعة، والضوء موجود كضوء القمر وغيره.

(٣) أي انحصار مسببيّة الثاني في سببيّة الأول.

وتعقَّبه الدماميني بقوله: «لا نُسَلِّمُ أن يلزم من ترتيب شيء على شيء ظهورُ انحصار سببيّة في ذلك الشيء، ولا نُسَلّم أن ذلك هو المتبادر إلى الذهن» الشمني ٥٦/٢.

ودافع الشمني عن المصنِّف بقوله: «وأقول: مرادُ المصنِّف بالظاهر هنا الراجح، وكل من أنصف من نفسه إذا سمع هذا القسم من «لو» ولاحظ انحصار سببيّة ما بعدها فيما يليها وعدم انحصارها فيه وجد انحصارها راجحاً في ذهنه، وسابقاً إلى فهمه...». وتعقَّب الأمير الدماميني انظر ٢٠٧/١.

(٤) في م/٤ «لأكرمته».

(٥) أي يرجح الانحصار.

(٦) أي ذلك الانحصار.

(٧) ذهب الشمني إلى أن المراد بالظاهر الراجح.

(٨) وهو الإكرام على الأول وهو المجيء.

(٩) ذكر الأمير أن قوله هذا هو نفس قوله قبل ذلك: إنّ ذلك هو الظاهر.

وقال: «ومَنْعُ الدماميني التبادُر لا وَجْهَ له» الحاشية ٢٠٧/١.

(١٠) أي لأن الأصل أن ينتفي المسبَّب لانتفاء السَّبب، والأصل أن ينتفي الإكرام إذا انتفى سببه وهو المجيء.

(١١) قال الشمني: «ولو قال: وهذا القسم لكان أحسن؛ لأن الإشارة إلى ثالث أقسام النوع الأول، فالتعبير بالنوع يوهم أنها إلى النوع الأول...» ٥٦/٢.

(١) أي لا يدلُّ على الانتفاء مطلقاً، فقولُك: لو جاءني زيد لأكرمته، لا يدل على انتفاء إكرام زيد مطلقاً، ولكنه يدل على هذا النفي للارتباط القائم عقلاً بين طرفي القول السَّبب والمسبَّب، ولكنه قد يُكْرَمُ من غير وجه، وعلى أصل سبب آخر.

(٢) أي ما جرت عليه عادة العرب من ربط المسبَّب بوقوع السَّبب قبله.

(٣) ذكر من قبل أنه تارة يُعْقلُ بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يُعْقَل، ثم ذكر النوع الاول على ثلاثة أقسام، والآن يذكر النوع الثاني وهو أنه تارة لا يُعْقَلُ ارتباط مناسِبٌ بين الجزأين.

(٤) أي: قبل الجواب مع «لو» أو لم يوجد.

(٥) أي فقد الشرط.

(٦) وهو ما تقدَّم من قوله: «نعم العبد صُهَيْب لو لم يَخَفِ اللَّهَ لم يَعْصِيهِ».

(٧) سواء وجد الخوف أو كان غير موجود.

(٨) أي إذا كان لا يعصي الله مع عدم الخوف فَلَأَنْ لا يعصيه مع الخوف من باب أَوْلَى.

(٩) أي «لو».

(١٠) وهو «لم يَعْصِه».

(١١) أي دلالة «لو» على انتفاء الجواب وهو عدم المعصية.

(١٢) مفهوم الشرط إنما هو من باب المخالفة، وذلك بأن يكون للمسكوت عنه حكمٌ مخالفٌ للمذكور في الإثبات والنفي، ومنطوقُ «لو» استلزام الشرط للجواب؛ ولذلك قال: إن دلالتها على عدم المعصية في الأثر من باب مفهوم المخالفة، وهذا يعني أن المفهوم من الشرط انتفاء المعصية.

(١) ومفهوم الموافقة بأن يكون للمسكوت عنه حكمُ المصرَّح به.

(٢) في قوله: لو لم يخف الله.

(٣) مفهوم المخالفة ومفهوم الموافقة.

(٤) ذكر من قبل أن «لو» لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين، وذكر الأول وهو مفهوم المخالفة. وهذا هو الثاني من عدم دلالتها على انتفاء الجواب.

(٥) قَصَدَ فَقْدَ المناسبة بين عدم الخوف وعدم المعصية؛ لأن المناسبة إنما تكون بين الخوف وما يؤدي إليه من عدم العصيان.

(٦) أي جعل الشرط عِلّة لحدوث الجواب ووقوعه.

(٧) وهو الشرط في قوله: «لو لم يخف الله...».

(٨) والحياء شعبة من الإيمان، قالوا لأن الحياء يحول بين الإنسان وفِعْل المعصية كما يحول الإيمانُ بين المؤمنِ وفِعْل المُنْكَرات.

(٩) جاء في طبعة مبارك والشيخ محمد بعد قوله: الإجلال «والإعظام»، ووجدت هذه الزيادة في متن الدسوقي والأمير. ولم تثبت هذه الزيادة فيما بين يَدَيَّ من المخطوطات.

(١٠) أي: عدم العصيان.

(١١) وهو الحياء والمهابة والإجلال.

(١٢) أي: إلى الخوف.

(١٣) أي عدم المعصية مستند إلى المهابة والحياء... والخوف.

(١) أي وعلى ما ذكرناه من قبل من أنّ المراد تقرير الجواب وُجِد الشرط أو فُقِد.

(٢) تقدّمت، وهي الآية/٢٧.

(٣) وهي كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً، وكونُ البحر يمدّه من بعده سبعة أبحر.

(٤) أي مع قلة الأقلام والمداد.

(٥) أي مع وجود الأقلام وعدم وجود المداد، أو العكس.

(٦) الآيـة: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ سورة فاطر ١٤/٣٥.

(٧) أي أولى من عدم الاستجابة عند السماع.

(٨) ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ* وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ سورة الأنفال ٢٢/٨ - ٢٣.

(٩) أي أَوْلَى من التولي عند السماع.

(١٠) قوله تعالى: ﴿خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ ۚ﴾ غير مثبت في م/٣ و٤.

(١١) تتمة الآية: ﴿... وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ قَتُورًا﴾ سورة الإسراء ١٧/١٠٠.

(١٢) أي عند عدم ملككم خزائن رحمة ربي.

(١٣) ذكر الأول من النوع الثاني وهو ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فقِد، والآن يذكر الثاني مما لا يُعْقَلُ فيه ارتباط مناسب بين الجزأين.

(١٤) في م/٣ «مُقَرّاً» وفي م/٤ «عند عدم ذلك مقرراً» كذا.

(١٥) سواء أكان الشرط موجوداً أم مفقوداً؛ إذ هذا ما يُعْرَفُ ثبوته بعلّة أخرى، ويأتي بيانها.

(١) الآية: ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ سورة الأنعام ٢٨/٦.

(٢) في م/٤ ﴿لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) العِلّة الأخرى مثل العناد، والكِبْر، والإصرار على الباطل.

إذ قبل الآية قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

فإن الشرط «لو» لا يترتب عليه الجواب وهو قوله: ولو رُدّوا لعادوا، وإنما الجواب مفهوم من قرينة الحال، وهو العناد والإصرار على الباطل.

(٤) أي على تقدير ثبوت الشرط، وعلى تقدير انتفائه.

(٥) وهو الجواب «لعادوا...».

(٦) وهو رَدُّهم، وهو الشرط.

(٧) أي ليس المقصود أنّ عودتهم إلى التكذيب مرتبطة بالشرط وهو الرد، وليس المقصود أيضاً تحقيق الشرط وهو «رُدّوا»، بل وقوع الجواب وتحققه.

(٨) قال الأمير: «قد علمت دفع هذا التهويل» الحاشية ٢٠٧/١.
وكان من قبل قد قال «والحقُّ أنه صواب نظراً لأصل «لو»، وما أورده المصنِّف مما خرج عن الأصل لدليل» ص/٢٠٦. ونقل هذا عنه الدسوقي في الحاشية ٢٦٨/١.
ونَصُّه هذا تبع فيه المرادي في الجنى الداني/٢٧٤ إذ قال: «فهذه الأمثلة ونحوها تدل على فساد قولهم: لو حرف امتناع لامتناع...».

(٩) ذكر من قبل ثلاثة أقوال في الامتناع، وكان الثاني منها أنها تفيد امتناع الشرط والجواب جميعاً، وذكر أنه القول الجاري على ألسنة المعربين، وقد قال به جماعة من النحويين، ثم أَبْطَلَهُ على ما زعم بآيات لا يصحُّ فيها هذا التقدير.

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ «وأما لو فلِما كان سيقع لوقوع غيره»، ونقل هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٦٣٠، وهي عند ابن هشام جيدة؛ لأن سيبويه لم يذكر انتفاء الثاني إذا انتفى الأول.

(٢) عن ابن مالك ثلاثة أقوال:
أ - لو: حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوتُ غيره. التسهيل/ هامش ٢٤٠، وقد أثبته المرادي في الجنى/٢٧٥، وهي أجود العبارات عند ابن هشام، وانظر الهمع ٣٤٦/٤.
ب - وهو في متن التسهيل ص/٢٤٠ «لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه»، وذكر المرادي أنه كذلك في بعض نسخ التسهيل.
جـ - والنص الثالث في شرح الكافية الشافية، وفيه يقول: «العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه» انظر/١٦٣٠، والجنى الداني/٢٧٥ فقد نقل المرادي هذه النصوص الثلاثة.

(٣) أي لـ «لو».

(٤) الواو ليست في الأصل عند ابن مالك. وهي غير مثبتة في م/٤.

(٥) في م/٥ «قد يقال في عبارة سيبويه إشكال ونقص».

(٦) عند الشيخ محمد «ونقضاً» بالضاد المعجمة. كذا.

(٧) وانظر شرح عبارة سيبويه في شرح الكافية الشافية/١٦٣٠.

(٨) أي تفيد أنّ وقوع الجواب معلول بوقوع الشرط، فإذا وقع الشرط وقع الجواب، وقد فَسَّره ابنُ مالك على غير هذا فقال:

«يعني أنك إذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو فمقتضاه أنّ القيام من عمرو كان متوقَّعاً لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله. وليس في هذه العبارة تعرُّضٌ لكون الثاني صالحاً للحصول بدون حصول الأول أو لا، والحقُّ فيه أنه صالح لذلك، وأنّ الأول محكوم بعدم حصوله...» شرح الكافية الشافية/١٦٣٠.

(١) في آية سورة لقمان/٢٧ ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ...﴾ وقد تقدّمت تامّة.

(٢) عَلَّق على هذا الأمير بقوله: «حمل على حقيقته، وقولهم كل ما وجد في الخارج متناهٍ في الحادث، ومن العجائب استشكال القارئ عدم تناهي متعلقات الإرادة بمعنى عدم وقوفها عند حَدّ بأنه لم يصح خَلْق أشياء بعد القيامة، ولم ينتبه لتجدد أفراد نعيم الجنان، وقوله تعالى: ﴿كلما نضجت جلودهم بَدّلناهم جلوداً غيرها﴾ الحاشية ٢٠٧/١، وانظر الشمني ٥٦/٢.

(٣) في آية سورة الإسراء/١٠٠ ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ وتقدّمت تامّة.

(٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير والدسوقي «بملكهم»، وما أثبته من المخطوطات التي بين يدي «بملك».

(٥) إشارة إلى آية سورة الأنعام/٢٨ ﴿... وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ وقد تقدّمت.

(٦) في الأثر المتقدِّم عن عمر «نِعْمَ العبدُ صُهَيْب...».

(٧) والجواب عما ذكره من قبل معترضاً به على سيبويه من أن اللام في «لوقوع غيره» للتعليل.

(٨) ذكر الأميرأ نها يمكن أن تكون للتعليل نظراً لما اعتبره المتكلم في الربط.

وقال الدماميني: «ما قَدّره أولاً يقتضي أن المراد بما سيقع هو الجواب، وأنّ المراد بغيره هو الشرط، ألا تراه قدّر اللام توقيتية بمعنى عند، قال: أي أن الثاني ثبت عند ثبوت الأول،...» انظر الشمني ٥٧/٢.

(٩) الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف ١٨٧/٧.

(١) أي الجواب يثبت عند ثبوت الشرط.

(٢) ذكر من قبل أن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصاً.

(٣) أي قول سيبويه: «لو: لما كان سيقع لوقوع غيره».

(٤) في م/٢ «دالّة عند وقتها على امتناع شرطها» بزيادة «عند وقتها» على نَصّ بقية النسخ.

(٥) اعترضه الدماميني بأنّ ما كان سيقع هو الشرط، وما قبله يقتضي أنه الجواب. انظر الأمير ٢٠٧/١ - ٢٠٨، والشمني ٥٧/٢ وقد نقلتُ النصّ قبل قليل. وقال الشمني بعد نصّ الدماميني: «وأقول ليس ما قاله ثانياً يقتضي أن ما سيقع هو الشرط، بل يصح أن يُراد به الجواب كما قدّرناه».

(٦) أي: الشرط. كذا عند الشمني. وفهم منه الدماميني أنه الجواب.

(٧) قال ابن مالك: «... ثم نبَّهتُ على أنّ أكثر استعمالها في المضيّ، وأن استعمالها في الاستقبال قليل بقولي:

وفي المضي استعملت وربما ... أَصْحَبَها الآتيّ من تَكَلَّما»

شرح الكافية الشافية/١٦٣١، والبيت قبله:

لو: حرف شرط يقتضي امتناع ما ... يلي وكونَ تِلْوِ تِلْوِ لازما.

(٨) هذا جواب «إذا» أي لو أضاف لفظ «الماضي» لكان ذلك...

(١) وهو ما تقدَّم من قوله: «نعم العبد صُهَيْب لو لم يخف الله لم يعصه».

(٢) أي كلام أبي بكر رضي الله عنه.

(٣) أي لم يشتهرا كاشتهار الأثر المرويّ عن عمر رضي الله عنه في صهيب رضي الله عنه.

(٤) هي زينب بنت عبدالله بن عبدالأسد المخزومي، روت عن النبي ﷺ، وخَرّج لها أصحاب الكتب الستة، توفيت سنة أربع وسبعين، وأمها أم سلمة إحدى زوجات النبي ﷺ، وهي آخر أمهات المؤمنين موتاً، فقد ماتت في إمارة يزيد بن معاوية. عن الحواشي.

(٥) المُخاطَبُ بهذا الحديث زَوْجه أُمّ سلمة، فإنّ النساء تكلَّمن بأنّ رسول الله ﷺ يريد أن يتزوّج بنتها زينب، فكلّمته في ذلك فقال: إنها لو لم تكن...» الحديث.

ونَصُّ الحديث «حدّثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أنّ زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أنّ أُمّ حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها أنها قالت: يا رسول الله، اِنْكَحْ أُخْتي بنت أبي سفيان. فقال: أَوَتحبين ذلك؟ فقلتُ: نعم، لسْتُ لك بمخلية، وأَحَبُّ مَن شاركني في خير أختي. فقال النبي ﷺ: إنّ ذلك لا يحِلُّ لي. قلتُ: فإنّا نُحَدَّثُ أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلمة، قال: بنت أُمّ سلمة؟ قلتُ: نعم، فقال: لو أنها لم تكن ربيبتي في حجري ما حَلّت لي؛ إنها لاَبنةُ أخي من الرضاعة، أرضعتني وأبا سلمة ثُوَيْبةُ، فلا تعرضن عليّ بناتكنّ ولا أخواتكنّ...» انظر فتح الباري ٩/١٢١ - ١٢٤.

(١) عند الشيخ محمد بعد «منتف» زيادة «عنه»، ووضعها بين معقوفين، وليست في المخطوطات.

(٢) في م/٥ «وجهين».

وفي فتح الباري ١٢٣/٩ ذكر هذين الوجهين عن القرطبي.

على أنه لو كان هناك أحد هذين المانعين لكفى.

(٣) ثويبة كانت مولاة لأبي لهب، وقد أعتقها فأرضعت النبي ﷺ، وأبا سلمة.

(٤) في الأثر المتقدّم عن عمر فيه.

(٥) في م/٥ «من جهة».

(٦) وهو مما وقع مثل الأثر في صهيب رضي الله عنه ولم يشتهر بين الناس.

(٧) أي قول أبي بكر رضي الله عنه.

(٨) أي أنها على فرض لو طلعت ما وجدتنا غافلين لتلبُّسنا بالصلاة فكيف بها إذا لم تطلع، والقصد تقرير الجواب مطلقاً وهو عدم الغفلة سواء وجد الشرط وهو طلوعها أو انتفى بأن لم تطلع. انظر الدسوقي ٢٦٩/١.

(٩) أي طلوعها وعدمه.

(١٠) وهو كون عدم الغفلة يقتضي عدم وجودها لهم على هذا الحال وهو أنهم غير غافلين.

(١١) وهو أنها إذا لم تطلع يقتضي ألّا تجدهم غافلين.

(١) أي التنبيه الثاني.

(٢) سورة الأنفال ٢٣/٨ وقد تقدَّمت هذه الآية وتتمتها: ﴿وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾.

(٣) جاءت الآية تامّة في طبعة الشيخ محمد، ومثله عند مبارك، وكذا في نص حاشية الأمير، ونص حاشية الشمني.

وما أثبته من المخطوطات، وآخر الآية: ﴿وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ ليس فيها، ومثل هذا جاء النص عند الدسوقي في المتن.

(٤) سقط من م/٤ من هنا إلى قوله: «وهذا مستحيل».

(٥) الأولى: «ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم»، والثانية «ولو أسمعهم لتولَّوا».

(٦) وهو عند الشمني «قياس اقتراني».

(٧) لأنه عند علم الخير فيهم فإنهم لن يتولَّوا، فإنّ من كان فيه الخير يأتي ولا يتولّى.

(٨) قال أبو حيان: «وأقول ظاهر هاتين الملازمتين يحتاج إلى تأويل؛ لأنه أخبر أنه كان يقع إسماع منه لهم على تقدير علمه خيراً فيهم، ثم أخبر أنه كان يقع تولّيهم على تقدير إسماعهم إيّاهم، فأنتج أنه كان يقع تولّيهم على تقدير علمه تعالى فيهم خيراً، وذلك بحرف الواسطة؛ لأن المُرَتَّب على شيء يكون مُرَتّباً على ما رُتِّب عليه ذلك الشيء، وهذا لا يكون؛ لأنه يقع التولّي على تقدير علمه فيهم خيراً، ويصير الكلام في الجملتين في تقدير كلام واحد، فيكون التقدير: ولو علم فيهم خيراً فأسمعهم لتولّوا، ومعلوم أنه لو علم فيهم خيراً ما تولّوا»، البحر ٤٨١/٤، وانظر الرازي ١٤٩/١٥.

(٩) أي: باختلاف الحد الوسط بين الجملتين، كما يوضحه في تقسيمه.

(١٠) فلم يَتَّحِد الحدّ الوسط؛ إذ الإسماع الأول مقيَّد بأنه نافع، والإسماع الثاني مقيَّد بكونه غير نافع. دسوقي.

(١) الجواب الثاني على ما تقدّم في الآية.

(٢) في م/٢ و٥ «تقدَّر»، ومثله في المطبوع.

(٣) أي بأن علم فيهم شراً، وعلى ذلك لم يتَّحد الحد الوسط لأن الإسماع الأول مقيّد بعلمه الخير فيهم، والثاني مقيّد بعلمه الشر فيهم. دسوقي. وانظر الرازي ١٤٩/١٥.

(٤) أي الوجه الثالث من جوابه على التقدير السابق الظاهر في الآية.

(٥) أي هو قياس بين الجملتين في الآيتين، وهو ملتبس بتقدير فيهما، حيث يقدّر في كل مقدّمة ما يَصِحُّ به القياس من أجل أن تصِحّ النتيجة.

قال الدسوقي: «وحاصِلُ القياس مع التقدير أن يُقال: لو علم فيهم خيراً في وقتٍ ما لأسمعهم فيه، ولو أسمعهم فيه لتولّوا بعد ذلك الوقت، وينتج عن هذا لو علم الله فيهم خيراً في وقتٍ ما لتولّوا بعد ذلك» ٢٦٩/١ وانظر آخر نصّ أبي حيان المتقدّم.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن الدسوقي والأمير «بعد ذلك الوقت» ولفظ «الوقت» غير مثبت في المخطوطات.

(٧) كذا عند المرادي في الجنى الداني/٢٨٤ قال: «القسم الثاني: لو الشرطية التي بمعنى إِنْ، فهذه مثل إن الشرطية، يليها المستقبل، وتصْرِفُ الماضي إلى الاستقبال» وانظر رصف المباني/٢٩١، وشرح الكافية الشافية/١٦٢٩، وهمع الهوامع ٣٤٢/٤، وشرح ابن عقيل ٤٧/٤ وما بعدها، وشرح الأشموني ٣٤٤/٢.

(٨) ذهب قوم إلى أن الجزم بها لغة مُطّردة، وذهب قوم منهم ابن الشجري إلىأ نه يجوز الجزم بها في الشعر. ورَدّ ابن مالك الجزم بها في الشعر على ابن الشجري. انظر الجنى الداني/٢٨٦.
وقال أبو حيان جَزْمُها لفعلها ضرورة، ولا يَحْسُن في الاختيار. همع الهوامع ٣٤٢/٤، وانظر الارتشاف/١٨٩٨، وانظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٣.

(١) البيتان آخر قصيدة لأبي صخر الهذلي، ونَسَبَهُما العيني لقيس بن الملوح. والأصداء: جمع صدى، والمعنى: لو أنّ إنساناً رفع صوته باسمي، وآخر رفع صوته باسمها في موضع يرجع فيه الصدى والتقى صَدَيانا لَظَلَّ صدى صوت اسمي يَهَشُّ لصدى صوت اسمها.

وقوله: لو تلتقي أصداؤنا. أي: أصداء أسمائنا.

وقوله: لظلّ صدى صوتي. أي: صدى صوت اسمي.

وقوله: لصوت صدى ليلى: فيه قلب، أي: لصدى صوت ليلى.

والرَّمْس: القبر، والسَّبْسَبُ: القفر والمفازة، والرِّمَّة: العظم البالي.

والشاهد أنّ «لو» فيه حرف شرط للاستقبال.

انظر شرح البغدادي ٣٨/٥، وشرح السيوطي/٦٤٣، وشرح الأشموني ٣٤٥/٢، وحاشية الصبان ٣١/٤.

(٢) البيتان لتوبة بن الحميّر.

والصفائح: الحجارة العِراض تكون على القبور.

يقول: لو سَلَّمت عليّ وأنا ميت وحال بيني وبينها صفائح القبر لأسرعت إلى جوابها مع بشاشة وطلاقة في الوجه، أو صاح لها صدى لي من داخل القبر مجيباً سلامَها. قال البغدادي: «وهذا على اعتقادهم أنّ عظام الموتى تصير أصداءً وهاماً».

ومعنى زقا: صاح، ويقال: زقا يزقو زقواً، وزقى يزقي زقياً.

والشاهد أن «لو» جاءت فيهما حرف شرط للاستقبال.

وتقدَّمت ترجمة توبة، وأما ليلى فهي بنت عبدالله بن كعب بن معاوية، ومعاوية هو الأخيل بن عبادة، وهي من أشعر النساء، وكان توبة يحبها، ولما قُتِل رثته بمراثٍ جيدة.

= انظر شرح البغدادي ٣٩/٥، وشرح السيوطي/٦٤٤، وشرح ابن عقيل ٣٤٧/٤، وشرح الحماسة

(١) في م/١ و٣ و٥ «زقا» وهو من زقا يزقو زقواً، فأصله الواو، وفي م/٢ و٤ «زقى» وهو من «زقى يزقي زقياً». انظر الصحاح واللسان والتاج.

(٢) قائله غير معروف.

والرواية عند العيني: الراجون، وجاء عند غيره: الراجوك، والراجيك، والراجيك، أي: الراجي منك خيراً، وكذا ورد بالإفراد في م/١ و٢ و٣.

وجاء في م/٣ و٥ «الراجوك» على الجمع، وكذا ورد عند البغدادي، والمرادي، وأنبه البغدادي على رواية الإفراد، وبالإفراد جاء عند السيوطي.

والشاهد فيه أنّ «لو» جاءت حرف شرط للاستقبال، وأنّ لو فيه بمعنى إِنْ، والمضارع للمستقبل.

انظر شرح البغدادي ٥/٤٤، وشرح السيوطي/٦٤٦، والجنى الداني/٢٨٥، وشرح الأشموني ٣٤٦/٢، والبحر المحيط ١٧٧/٣، وشرح التصريح ٢٥٦/٢، والعيني ٤٦٩/٤.

(٣) تتمة الآية: ﴿فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ النساء ٩/٤.

(٤) هذا التعليق ليس له بل هو للزمخشري. ونقله عنه أبو حيان.

قال الزمخشري: «... قلتُ: معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذريةً ضعافاً وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم من الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم..» الكشاف ٣٨١/١، وانظر البحر ١٧٧/٣.

(١) في تقرير ما ذهب إليه في الآية الأولى وهو المشارفة.

(٢) سورة الشعراء ٢٠١/٢٦.

(٣) سورة الشعراء ٢٠٢/٢٦.

(٤) للزمخشري تخريج على غير هذا فهو يقول: «ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته...، وإنما المعنى ترتُّبها في الشدة كأنه قيل: لا يؤمنون بالقرآن حتى تكون رؤيتهم للعذاب فما هو أشد منها وهو لحوقه به مفاجأة، فما هو أشد منه وهو سؤالهم النظرة...» الكشاف ٤٣٧/٢، وانظر البحر ٤٣/٧.

(٥) أي لا يؤمنون حتى يروا العذاب رَأْيَ العين.

(٦) سورة الطور ٥٢/٤٤.

(٧) «أي» كذا في المخطوطات ما عدا/م/٥ فهي «أو»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد، و«أي» أَنْسَبُ للسياق وأثبت.

(٨) في م/٣ «وعليها».

والمراد بقوله: وعليهما أي: رؤية العذاب مع الاعتقاد بأنه غير واقع بهم. وعَلَّق الدسوقي على هذا بقوله: «لكن الظاهر بُعْدُ هذين الأمرين؛ لأن العذاب لا يكون حينئذٍ مُلْجِئاً لإيمانهم» الحاشية ١/٢٧٠.

(٩) أي مما يكون فيه الأمر قائماً على التأويل بالمشارفة أو مقاربة الشيء على نسق ما تقدّم التأويل في الآية.

(١٠) تتـمـة الآيـة: ﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾سورة البقرة ٢/١٨٠.

(١) قال أبو حيان: «ومعنى حضور الموت أي حضور مقدماته وأسبابه من العلل والأمراض والأعراض المخوفة، والعرب تطلق على أسباب الموت موتاً على سبيل التجوّز...» البحر ١٦/٢.
وفي الكشاف ٢٥٤/١ «إذا حضر أحدكم الموت: إذا دنا منه وظهرت أماراته».

(٢) الآية: ﴿... فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٣١/٢.

(٣) في طبعة مبارك «فأمسكوهن» بعد «أجلهن» وليس كذلك في المخطوطات.

(٤) قال الزمخشري: «فبلغن أجلهن، أي آخر عِدّتهنّ وشارفْنَ منتهاها، والأجل يقع على المدة كلها وعلى آخرها..؛ ويتسع في البلوغ أيضاً، فيقال بلغ البلد إذا شارفه وداناه، ويقال: قد وصلتُ ولم يصل، وإنما شارف، ولأنه قد علم أنّ الإمساك بعد تقضّي الأجل لا وجه له؛ لأنها بعد تقضّيه غير زوجة له، وفي غير عِدّة منه، فلا سبيل له عليها» الكشاف ٢٧٩/١ - ٢٨٠.
وقال أبو حيان: «ولا يحمل «بلغنَ أجلهنّ» على الحقيقة؛ لأن الإمساك إذ ذاك ليس له؛ لأنها ليست بزوجة؛ إذ قد تقضّت عِدّتها، فلا سبيل له عليها» البحر ٢٠٧/٢.

(٥) النص منقول من المرادي، قال: «وكون «لو» بمعنى «إن» ذكره كثير من النحويين، وقال ابن الحاجّ في نقده على ابن عصفور: هذا خطأ، والقاطع بذلك أنك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول: إلّا يقم زيد فعمرو منطلق،...». الجنى الداني/٢٨٥. وبعد كتابة هذه الكلمات وجدت النصين عند شيخهما في الارتشاف/١٨٩٨.

(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، يُعْرَف بابن الحاجّ، قرأ على الشلوبين وأمثاله، وله على كتاب سيبويه إملاء، وفي علوم القوافي، ومختصر خصائص ابن جني، وله حواشٍ على سِرّ الصناعة، والإيضاح، ونقد على الصحاح والمقرّب، وغير ذلك، وكان محققاً في العربية حافظاً للغات. مات سنة سبع وأربعين وستمئة وقيل سنة إحدى وخمسين.

بغية الوعاة ١/٣٥٩ - ٣٦٠.

(٧) أي تعليق الجواب على الشرط في المستقبل. وانظر شرح الجمل ٢/٤٤١.

(١) قال ابن عصفور: «... نحو قولك: لو يقوم زيد لقام عمرو، وإن شئت أسقطت اللام، والتي هي بمعنى «إِنْ» تخلّص الفعل للاستقبال، وإن كانت صيغته صيغة الماضي صَيّرت معناه إلى الاستقبال» المقرب ١/٩٠.

(٢) أي: لو لا تُجاب بمستقبل، بل جوابها لفظه المضيّ دائماً. وفي هذا رَدّ على ابن عصفور في المثال الذي نقلتُه قبل قليل من المقرب: لو يقوم زيد لقام عمر. وانظر الارتشاف/١٨٩٨.

(٣) أي كما تقول: إِلّا يقُمْ زيد فعمرو منطلق. وهو نصّ ابن الحاجّ فى الجنى الدانى/٢٨٥.

(٤) في م/٢ «ولذلك».

(٥) أي أنكر مجيء لو للمستقبل.

قال ابن ابن مالك: «وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي...» الجنى الداني/٢٨٥ - ٢٨٦.

(٦) أي مجيء «لو» للمستقبل.

(٧) انظر شرح الألفية لابن الناظم ونَصَّه منقولاً عن الشمني:

«وذهب بعض النحويين إلى أنّ «لو» كما تكون للشرط في الماضي تكون للشرط في المستقبل، وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي، وما تمسَّكوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ وقول الشاعر:

ولو أنّ ليلى الأخيلية سلمت

لا حجة فيه لصحة حمله على المضي» انظر الشمني ٢/٥٨.

(١) أي نقله عنهم إنكار كونها تأتي للتعليق في المستقبل.

(٢) النص عند الشيخ محمد «وجماعة منهم من أثبتوه» بزيادة «من» على النص.

(٣) الثاني من اعتراض المصنِّف على قول ابن الناظم.

(٤) كذا في المخطوطات «ممتنع»، وفي طبعة مبارك والشيخ وحاشية الأمير «يمتنع»، وفي متن الدسوقي/يمنع.

(٥) أي في الشرط والجواب.

(٦) تحدث ابن الحاجب عن «لو» بصورة مختصرة في ٢/٥١ وأعاد الحديث مُفَصّلاً في ٤/١٥٥ وما بعدها، وما أثبته المصنف هنا تلخيص لنص ابن الحاجب في الموضعين لا نقل للنص.

ولا يمكن إثبات نص ابن الحاجب في هذه الحاشية فهو نص طويل يزيد على أربع صفحات.

وبدايته: «قال الشيخ الإمام السعيد جمال الدين بن عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف بابن الحاجب رحمه الله: سألني بعض أهل العلم عن قول النحويين إن «لو» يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، أي: يمتنع الثاني لامتناع الأول. فقال: كيف يستقيم ذلك من تفسيرهم ونحن قاطعون بأن الأول يمتنع لامتناع الثاني من حيث المعقول؟...».

وانظر شرح الرضي على الكافية ٢/٣٩٠.

(١) أي امتناع الشرط في امتناع الجواب.

(٢) في الدسوقي: هذا عِلّة لقوله: ظاهر كلامهم.

(٣) أي هذه الكلمة «حرف امتناع لامتناع»، ويذكرون نظيراً لها «لولا»، وهو حرف امتناع لوجود.

(٤) أي: حرف امتناع لامتناع.

(٥) وهو كون الممتنع في «لو» الشرط لامتناع الجواب.

(٦) في م/٣ «المسبب».

والسبب هو الشرط يدل على انتفاء المسبب وهو الجواب.

(٧) أي لذلك المسبب وهو الجواب بأن كان الجواب أَعَمّ من الشرط كما في: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً. دسوقي ١/٢٧١.

(٨) أي من كون غير قولهم أَوْلَى.

(٩) تتمة الآية: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ الأنبياء ٢٢/٢١.

(١٠) أي ليستدل بها على نفي التعَدّد في الآلهة. وانظر أمالي ابن الحاجب ٥١/٢.

(١١) في طبعة الشيخ محمد ومبارلك «لأنه خلاف» وقوله: (لأنه) ليس في المخطوطات.

(١٢) في طبعة الشيخ محمد «ولجواز» بزيادة واو.

(١٣) أي الفساد.

(١) التعليق على الآية من صنع المصنّف، وليس لابن الحاجب.

(٢) أي: ابنُ الحاجب.

(٣) المتبادر في المثال أن امتناع الإكرام الذي هو المُسَبَّب نشأ عن امتناع السَّبب وهو المجيء. وقال ابن الحاجب: «قال النحويون: كلمة «لو» وُضِعَت للدلالة على انتفاء الشيء لأجل انتفاء غيره، وإذا قلت: لو جئتني لأكرمتك، أفاد أنه ما حصل المجيء، وما حصل الإكرام» الأمالي ١٥٨/٤.

(٤) وهي قولهم: لو: حرف امتناع لامتناع، وتفسيرهم لها بأنها امتناع الجواب لامتناع الشرط. فالضمير في «فَسّروا» لمثبتي الامتناع.

(٥) وكان قد ذكر من قبل بأنه لا ينافي امتناع الشرط فيما مضى لامتناع غيره. دسوقي/٢٧١.

(٦) جاء تفسير العبارة عند ابن الخباز موافقاً لما قاله ابن الحاجب.

(٧) أي قول ابن الحاجب. والنص في الأمالي ٥١/٢ وهو «فالتعدد منتفٍ لأجل امتناع الفساد».

(٨) قال الأمير في ٢٠٩/١ «سبق لك تصحيحه». وانظر تعليق الأمير في ٢٠٦/١، على قول المصنّف «ونَصّ عليه جماعة من النحويين وهو باطل».

(٩) أي: ابن الحاجب.

(١) وتفسيره: من أن «لو» لامتناع الشرط بامتناع الجواب.

(٢) أي: على النحويين.

(٣) نقلتُ تعليق ابن الحاجب قبل قليل على هذه الجملة نقلاً عن النحويين بأنه ما حصل المجيء وما حصل الإكرام.

(٤) تقدَّمت، وهي في الأنفال ٨/٢٣.

(٥) والإكرام والإسماع هما الجواب، في المثال والآية.

(٦) والمجيء وعلم الخير هما الشرط في المثال والآية.

(٧) وعلى هذا فاعتراض المصنِّف ما زال قائماً على عبارة النحويين، وإن جاء تفسيره على ما ذهب إليه ابن الحاجب من أن «لو» تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب.

(٨) تقدّمت ترجمة ابن الخباز وهو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور شمس الدين بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير مات بالموصل عاشر رجب سنة ٦٣٧هـ وقد شرح ألفية ابن معطٍ. وهي المسماة «الدرة الألفية في علم العربية». انظر بغية الوعاة: ١/٣٠٤، و٢/٣٤٤.

(٩) الأعراف ١٧٦/٧ وتقدَّمت تامَّة.

(١٠) وذلك على تقدير النحويين في امتناع الجواب، وهو الرفع لامتناع الشرط، وهو المشيئة.

(١١) وعلى تقديره هذا امتنع الشرط أو انتفى لانتفاء الجواب وهو الرفع.

(١٢) وهو الرفع.

(١٣) وهو المشيئة.

(١) وهو المشيئة.

(٢) وهو الرفع.

(٣) الجواب عما ذهب إليه ابن الخباز.

(٤) قال الأمير: «ظاهره أن ابن الخباز حمله على مطلق المشيئة، ولا يظهر، إنما شُبْهَتُه عموم اللازم، فيجاب بقصره على المساوي للشرط كما سبق في ضوء الشسمس، فانقلب الكلام على المصنِّف سهواً فتأمّل» الحاشية ١/٢١٠، وهذا منقول من غير عزو عند الدسوقي ١/٢٧.

(٥) أراد بالتأويل ما نقله عنه، وهو قوله: كونُ الشرط للمستقبل لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره.

(٦) في م/٣ و٤ و٥ ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ﴾، وفي م/١ و٢ «وليخش».

والنص تامّ عند مبارك، والشيخ محمد.

(٧) ﴿... مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ النساء ٤/٩

وقد تقدّمت.

(٨) قال الأمير: «هذا يقتضي أن المضيّ لنفس معنى الشرط، مع أن كلام بَدْر الدين السابق يقتضي أنّ معنى الشرط مستقبل، وأنّ الذي في الماضي امتناعه فتدبره» الحاشية ١/٢١٠.

ونقلتُ لك من قبل نصّ الزمخشري في الآية، وأنّ المصنف أخذ معنى المشارفة منه.

(١) أي قول ابن الناظم، وهو كون الشرط في المستقبل لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره.

(٢) ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ * قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/١٦ - ١٧.

وليس المراد في الآية امتناع صِدْقِهم في الماضي على ما أشار إليه الشُّمنّي.

فقد قال: «لاستحالة أن يُراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدّق لنا لكنا لم نَصْدُق» الشمني ٥٩/٢.

وقال الأمير بعد هذا: «لكن أفاد الجلال وغيره صحة ما لابن مالك على معنى: لو كنا غير متهمين عندك فكيف ونحن متهمون، فليس الجواب هنا ممتنعاً بل هو من باب: نِعْمَ العبدُ صُهَيْب». الحاشية ٢١٠/١، وانظر الجلالين/٢٣٧ في التعليق على الآية.

وقال أبو حيان: «.. أي ما أنت بمصدِّق لنا الآن ولو كنا صادقين، أولستَ مصدِّقاً لنا على كل حال حتى في حالة الصِّدْق لما غلب عليك من تهمتنا وكراهتنا،... وأوهموا بقولهم: لو كنا صادقين أنهم صادقون في أكلِ الذئبِ يوسفَ، فيكون صِدْقُهم مُقَيّداً بهذه النازلة...» البحر ٣٨٨/٥.

(٣) قوله: «ونحو ذلك» غير مثبت في م/١، وكان على مبارك أن يشير إلى هذا.

(٤) تقدَّمت قبل قليل في سورة يوسف ١٢/١٧.

وفي تفسير الماوردي: «فيه وجهان... الثاني: معناه وإنْ كنا قد صدقنا، قاله ابن إسحاق» ٣/١٥.

وفي إعراب النحاس: «قال محمد بن يزيد: ولو كنا، أي: وإنْ كُنّا».

انظر ٢/١٢٨. وانظر القرطبي ٩/١٤٨ «قاله المبرّد وابن إسحاق».

وانظر نَصّ المبرّد في الكامل/٣٦١. وانظر رصف المباني/٢٩١، والجنى الداني/٢٨٥.

(٥) ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾ سورة التوبة ٩/٣٣، وسورة الصّفّ ٦١/٩.

(١) تتمة الآية: ﴿... فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ المائدة ٥/١٠٠.

(٢) الآيـة: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٢١.

قال أبو حيان: «ولو أعجبتكم: لو هذه بمعنى إن الشرطية» البحر ٢/١٦٥.

(٣) ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ رَّقِيبًا﴾ سورة الأحزاب ٥٢/٣٣.

(٤) في الموطأ: «وحدّثني مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال: أعطوا السائل وإنْ جاء على فرس». باب الترغيب في الصدقة/٩٩٦.

قال ابن عبدالبر: «لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً عن مالك، وليس فيه مسند يحتجُّ به فيما أعلم».

وفي الجامع الصغير/٧٥ مثل ما في الموطأ «وإنْ»، عن أبي هريرة.

(٥) قائل البيت الأخطل من قصيدة مدح بها يزيد بن معاوية.

والشاهد في البيت أن «باتت» للمستقبل، و«لو» فيه بمعنى «إن» للشرط.

قال المبرّد: «معناه أنه يجتنبها في طُهْرِها وهو الوقت الذي يستقيم له غشيانها فيه» الكامل/٣٦٠.

ثم قال: «ولو باتت بأطهار، فلو أصلها في الكلام أن تَدُلَّ على وقوع الشيء لوقوع غيره...، ثم تتسِع فتصير في معنى إن الواقعة للجزاء...» الكامل/٣٦١.

والمراد بالمئزر هنا تَرْكُ الجماع. قال الصبان: ولو باتت أي: لو تبيتُ؛ لأنه في حَيِّز إذا التي للاستقبال.

وانظر شواهد البغدادي ٤٥/٥، والجنى الداني/٢٨٥، وشرح السيوطي/٦٤٦، والارتشاف/١٨٩٨ والمقرب ٩٠/١، ورصف المباني/٢٩١، وشرح الأشموني ٣٤٧/٢، وحاشية الصبان ٣٣/٤، والبحر المحيط ١٧٨/٣.

(١) تتمة الآية: ﴿... فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الأنعام ٦/٢٧.

(٢) ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ الأعراف ٧/١٠٠.

(٣) المُثْبَتُ عجزُ البيت، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.

وهذا الشطر من قصيدته «بانت سعاد» التي مدح بها النبي ﷺ وبعده:

لظل يرعد إلّا أن يكون له من الرسول بإذن الله تنويلُ

ومقاماً: ظرف، وجملة «لو يقوم» صفة له، وأرى ومفعوله المحذوفة أي: أرى ما لو يراه الفيل، جملة حال من ضمير «أقوم»، لظلّ: جواب لـ «لو» الأولى.

والشاهد في البيت أنّ المراد من المضارع هنا المضيّ، لأن المقصود سماعه الآن.

انظر شرح البغدادي ٥/٤٩، وشرح السيوطي/٦٤٧، والديوان/٢٠.

(٤) أي التي جاءت فيه لو شرطاً للماضي.

(٥) وهو ما جاءت فيه «لو» شرطاً للمستقبل.

(٦) في م/٣ و٤ «مراد»، وكذا طبعة مبارك والشيخ محمد.

(٧) في م/٤ و٥ «وتحرير ذلك». وتقرير ذلك أي: توضيحه.

(٨) في م/٤ «أن يُعْلَم».

(١) أي من أجل فرضها ما ليس بواقع واقعاً حكمنا بانتفاء شرطها المفروض وقوعه في الماضي، دسوقي ٢٧٢/١.

(٢) أي مما يفترض وقوعه فيما مضى أو في الحال.

(٣) قوله: محتمل، أي: يحتمل حصول الأمر الذي عَلَّق عليه في المستقبل، ويحتمل عدم حصوله.

(٤) من حيث كونه منفيّاً أو مثبتاً في الماضي والحال.

(٥) وهو بيت الأخطل المتقدِّم.

(٦) فقد ذكرنا من قبل أن «باتت» للمستقبل، و«لو» بمعنى «إِنْ»، وقوله محتمل أي محتمل حصوله ومحتمل عدم حصوله؛ ولذا ناسب تقدير «لو» بمعنى «إِنْ». وانظر حاشية الصبان ٤/٣٣.

(٧) التقدير فيه: وإن باتت نساؤهم بأطهار شَدُّوا مآزرهم.

(٨) وإذا ظرف لما يستقبل من الزمان في قوله: إذا حاربوا...

(٩) أي احتمال الوقوع وعدمه.

(١٠) أي لا يمكن جعل «لو» حرف امتناع لامتناع لأجل الاستقبال المفهوم من سياق البيت، والاحتمال القائم في تحقق الأمر أو عدمه.

(١١) قال الأمير: «ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر ولو على سبيل الاحتمال، لئلا ينافي ما قبله. ثم لا حاجة لهذا التعليل مع ما قبله» الحاشية ١/٢١٠.

(١٢) في م/١ «تحقيق».

(١) وهو بيت أبي صخر المتقدِّم.

(٢) وهو بيت توبة المتقدِّم.

(٣) أي على أن يكون المراد مجر د الإخبار، أو بناءً على أنه كذلك.

(٤) أي بوجود الجواب، وهو جواب «لو».

(٥) مما ورد في البيتين، وهو التقاء الأضداء في البيت الأول، وسلام ليلى عليه.

(٦) أي أنّ «لو» على بابها، وهو «ما كان سيقع لوقوع غيره».

(٧) أي الحكم بترتيب الجواب على هذه الأمور التي افتُرِضَ وقوعها.

(٨) أي محتملاً للوقوع وعدمه كما هو الحال مع «إنْ».

(٩) وليس المقصود فرضَ وقوعِ الآن أو فيما مضى.

(١٠) أي: لو.

(١١) أي فرض وقوعه. وفي م/٣ «فرض وقوعه».

(١٢) أي «لو» الامتناعيّة.

(١) شرح الكافية الشافية/٢/٣٠٢ وما بعدها.

انظر شرح الرضي ٢/٣٩١، وهمع الهوامع ١/٢٨٠ - ٢٨١، وشرح الأشموني ٢/٣٤٣، وقال المرادي: «القسم الثالث: لو المصدريّة، وعلامتها أن يَصْلَحَ في موضعها «أَنْ» كقوله: يَوَدُّ أحدُهم لو يُعَمّر.، ولا تحتاج إلى جواب، ولم يذكر الجمهور أن «لو» تكون مصدريّة، وذكر ذلك الفراء وأبو علي والتبريزي وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك». ومن أنكرها تأول الآية ونحوها على حذف مفعول «يود»، وجواب «لو» أي: يودُّ أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لَسُرَّ بذلك.

ولا تقع «لو» المصدريّة غالباً إلا بعد مُفْهِمِ تمنٍّ نحو: يود، وقَلّ وقوعها بعد غير ذلك كقول قتيلة...» الجنى الداني/٢٨٨.

ولقد نقلت لك هذا النص لتقارِن به نَصّ المصنّف، ولتعلم أن الذين يكابرون وينفون نقل ابن هشام لكتاب المرادي لا يثبت نفيُهم ولا مكابرتهم طويلاً، فهذان النّصّان أمامك، فٱقرأْ، وتأمَّلْ، وٱحكمْ.

(٢) ومثلهما تمنّى يتمنّى. دسوقي.

(٣) تتمة الآية: ﴿... فَيُدْهِنُونَ﴾ القلم ٦٨/٩.

(٤) كذا جاءت الآية في م/١ و٢، وجاءت تامّة في م/٣ و٤ و٥.

(٤) كذا جاءت الآية في م/١ و٢، وجاءت تامّة في م/٣ و٤ و٥.

(٥) قال أبو حيان: «لو هنا على رأي البصريين مصدرية بمعنى أَنْ. أي وَدُّوا إِدهانكم، وتقدَّم الكلام في ذلك في «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة»، ومذهب الجمهور أنّ معمول «وَدّ» محذوف، أي:: ودوا إدهانكم، وحذف لدلالة ما بعده عليه، و«لو» باقية على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره. وجوابها محذوف تقديره: لَسُرّوا بذلك» انظر البحر ٣٠٩/٨.

وما ذكره هنا للبصريين ذكره في آية سورة البقرة للكوفيين، ولعل ما ذكره هنا سَبْقُ قلم.

(٦) الآية: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة ٩٦/٢.

ذكر أبو حيان أنّ «لو» على مذهب بعض الكوفيين مصدرية، وعلى مذهب البصريين مفعول يود محذوف، وجواب لو محذوف. انظر البحر ٣١٤/١. وما ذكره هنا للكوفيين ذكره من قبل للبصريين. ثم ذكر رأيين آخرين أنها للتمني، أو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. انظر ص/٣١٥.

(٧) في م/٢ ذكر بعدها «ألف سنة».

(١) أي بدون وَدّ، ويَوَدُّ.

(٢) هي قتيلة بنت الحارث أخت النضر، وذهب السهيلي إلى أن الصحيح أنها بنت النضر لا أختُه. وكذا ذكر أبو تمام في باب الرثاء، وذكرها لقتيلة بنت النضر، وكان النبي ﷺ قد قتل أباها النضر بعد أسره يوم بدر. فرثته بأبيات، وعاتبت النبي ﷺ في قَتْله.

والشاهد في البيت مجيء «لو» مصدرية مع أنها لم تُسْبَق بالفعل وَدّ أو يودُّ، وتكون مع «مَنَنْتَ» في تأويل مصدر، وهو المنّ. وهذا المصدر يحتمل أن يكون اسم «كان» وضَرَّك خبرها أي: ما كان مَنُّك، ويحتمل أن يكون فاعلاً بـ «ضرّك» والجملة خبر «كان»، واسمها ضمير الشأن. هذا تخريج الدماميني.

وذكر البغدادي أنه قد تكون «ما» استفهامية، وجملة «كان ضرك» خبر «ما»، و«لو مننت» في تأويل مصدر، وهو مجرور بباء السببية، والتقدير: أيّ شيء كان ضَرَّك بسبب المنّ؟ والاستفهام إنكاري. وقيل غير هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/١٥، وشرح السيوطي/٦٤٨، الجنى الداني/٢٨٨، وهمع الهوامع ٢٨١/١، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢، وحاشية الصبان ٣٨/٤، وشرح الحماسة للتبريزي ١٥/٣، والعيني ٤٧١/٤، الخزانة ٤٩٦/٤.

(٣) وهو كذلك عند الأشموني معزوّ للأعشى، وذكر السيوطي أنه من قصيدة للقطامي يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبدالملك بن مروان. وذكر البغدادي أنه راجع ديوانه فلم يجده فيه.

والشاهد في البيت مجيء «لو» مصدرية. ويكون «لو عَجِلوا» في تأويل مصدر منصوب وهو خبر «كان»، والحزم اسمها، والتقدير: وكان الحزم عَجَلَتَهُم.

انظر شرح البغدادي ٥/٥٧، وشرح السيوطي/٦٥٠، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، حاشية الصّبّان٢٨/٤.

(١) قوله: لو يُشِرون، بالشين كذا جاء في المخطوطات، ومثلها عند البغدادي في شرح الشواهد. وعلى هذا جاءت رواية الديوان.

وجاء بالسين عند السيوطي، وكذا جاء عند البغدادي في الخزانة، وأثبت مبارك رواية السين. ومعنى يُشِرّون أي يظهرون، يقال: أشررتُ الشيء إذا بسطته. وذكر أبو عبيدة أن معنى يسرون هنا يظهرون، ومعنى الروايتين متفق.

والشاهد في البيت مجيء «لو» مصدرية، والمصدر المؤول من «لو» والفعل مجرور على أنه بدل اشتمال من الضمير المجرور بعلى.

انظر شرح البغدادي ٦٣/٥، وشرح السيوطي/٦٥١، والديوان/١٣، والخزانة ٤٩٦/٤.

(٢) ذكرت هؤلاء القائلين بالمصدرية من قبل منقولاً عن الجنى الداني، والسيوطي في همع الهوامع، وذلك في أول هذه المادة.

(٣) هو يحيى بن علي بن محمد... ابن الخطيب التبريزي، كان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، حجةً صدوقاًثبتاً، أخذ عن أبي العلاء وغيره، وولي تدريس الأدب بالنظاميّة، وكان يُدْمِنُ شرب الخمر ولبس الحرير، قالوا: كان الناس يقرؤون عليه تصانيفه وهو سكران، وله مؤلفات منها: شرح القصائد العشر، وتفسير القرآن، والإعراب، وشرح شعر المتنبي، وشعر أبي تمام وغيرها.

وُلِدَ سنة ٤٢١ هـ، ومات في سنة ٥٠٢هـ. انظر بغية الوعاة ٣٣٨/٢.

(٤) من مجيء «لو» مصدريّة.

(٥) في سورة البقرة ٩٦/٢ وهي المتقدِّمة.

(٦) ذكرت من قبل عن أبي حيان فيها ثلاثة آراء: مصدرية، وشرطية، والتمني. انظر البحر ٣١٤/١.

(١) نَصُّ ابن هشام في الخزانة ٤٩٦/٤.

(٢) أي من أثبت مجيء «لو» مصدرية.

(٣) زعم هارون أن في بعض المصاحف «فيدهنوا» بحذف النون على النصب، كذا ذكر سيبويه وغيره.
وقال أبو حيان في تخريجها: «ولنَصْبه وجهان: أحدهما أنه جواب وَدّوا، لتضمنه معنى «ليت»، والثاني أنه على تَوَهُّم أنه نطق بأنْ أي: ودوا أَنْ تُدْهِنَ فَيُدْهِنوا، فيكون عطفاً على التوهّم، ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل «لو» مصدرية بمعنى أَنْ».
وأشار الشمني إلى أن ما ذكره المصنّف هنا هو أحد وجهين ذكرهما صاحب البحر أبو حيان.
انظر هذه القراءة في البحر ٣٠٩/٨، والكتاب ٤٢٢/١، والرازي ٨٣/٣٠، وشرح اللمع ٣٥٧/٢، وشرح التصريح ٢٥٥/٢، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، وشرح الكافية الشافية/٣٠٣، وحاشية الشهاب ٢٢٨/٨، وروح المعاني ٣٢/٢٩، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/٣٤٣.
وذكرها ابن هشام مرة أخرى في «العطف على التوهُّم».

(٤) ذهب الدماميني إلى أن نَصْب «تدهنوا» بأنْ مضمرة جوازاً، والمجموع منها ومن صلتها معطوفٌ على المجموع من «لو» وصلتها. انظر الشمنّي ٦٠/٢، وتعقَّبه الشمنّي بأنه لا يُضْمَرُ بعد الفاء هنا «أَنْ».

(٥) على من أثبت فيها المصدريّة، ووجه الإشكال أَنّ الحرف المصدريّ لا يدخل على مثله. وقد دخلت «لو» على «أَنّ» في الآية.

(٦) الآية: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ سورة آل عمران ٣/٣٠.

قال أبو حيان: «ولو هنا حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف، ومفعول تودُّ محذوف، والتقدير: تَوَدّ تباعد ما بينهما، لو أن بينها وبينه أحداً بعيداً لَسُرّت بذلك، وهذا =

= الإعراب والتقدير هو على المشهور في «لو»، وأنّ وما بعدها في موضع مبتدأ على مذهب سيبويه، وعلى موضع فاعل على مذهب أبي العباس، وأما على قول من يذهب إلى أن «لو» بمعنى أنّ وأنها مصدرية فهو بعيد هنا؛ لولايتها أنّ، وأنّ مصدرية، ولا يباشر حرف مصدري حرفاً مصدرياً إلا قليلاً...» البحر ٢/٤٣٠.

(١) جواب الاعتراض الذي ذكره من قبل أنّ «لو» دخلت على «أَنّ» في الآية السابقة، والحرف المصدري لا يدخل على مثله.

(٢) وبذلك لا تكون «لو» قد دخلت على «أَنّ»، وينتفي الإشكال.

(٣) في م/٣ زيادة «وبينه أمداً بعيداً».

(٤) وهو كيف تدخل «لو» المصدرية على «أَنّ».

(٥) تتمة الآية: ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الشعراء ١٠٢/٢٦.

(٦) ما ذكره هو تقدير الفِعْل، أي: لو ثبت أَنّ لنا كَرّة.

(٧) أي مجيء «لو» و«أنَّ».

(٨) الآية: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ سورة الأنبياء ٣١/٢١.

(٩) أي: آية سورة الشعراء.

(١٠) «بل هي شرطية محذوفة الجواب، أي: لو ثبت أنّ لنا كرة فنكون من المحسنين لَسَرّنا» انظر حاشية الأمير ٢١١/١.

قال أبو حيان: «والظاهر أنّ «لو» هنا أُشْرِبت معنى التمني، وفنكون الجواب كأنه قيل يا ليت لنا كرة فنكون، وقيل: هي الخالصة للدلالة لما كان سيقع لوقوع غيره، فيكون قوله: فنكون معطوفاً على كَرّة أي فكوناً من المؤمنين، وجواب لو محذوف أي لكان لنا شفعاء وأصدقاء...» البحر ٢٨/٧.

(١) وهو جعل الثاني «أنّ» تأكيداً لـ «لو».

(٢) أي تأكيد الموصول الحرفي وهو «لو» بـ «أَنّ» شاذ. وفي المطبوع/ توكيد.

(٣) أي إذا لم يقدر ثبت قبل «إنّ» كانت الصلةُ متعلّقَ الجار، وهذا يقتضي رفع كَرَة، إذ يكون التقدير: ولو أنه ثبتت لنا كَرَّةٌ، فيكون «كرة» فاعلاً، ولو كان من باب التأكيد لم يقدر ثبت قبل «أنّ» بل بعدها.

(٤) لأننا أقحمنا «أنّ» بين «لو» وصلتها، وهذا شاذ ويوضحه قراءة زيد الآتية.

(٥) الآية : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢١.

– قراءة الجماعة: والذين مِن قبلكم، بكسر الميم، حرف جر، أي: وخلق الذين مِن قبلكم.

– وقرأ ابن السَّمَيْفَع «وخلق مَن قبلكم»، جعله من عطف الجمل.

– وقرأ زيد بن علي: «والذين مَن قبلكم».

وذكر الزمخشري أنه أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً.

وذهب أبو حيان إلى أن تخريج الزمخشري هذا مذهب لبعض النحويين.

ثم خَرّج القراءة على غير هذا، وهو أن يكون الموصول الثاني خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: والذين هم مَن قبلكم، وقبلكم: صلةُ الموصولِ الثاني.

وقوله: هم من قبلكم: صلةُ الموصولِ الأول.

ورَدّ الشهاب الخفاجي التأكيد، ورأى أنه خارج عن اللفظي والمعنوي معاً، وأخذ بتخريج الزمخشري، ثم ذكر أنّ هناك من خرجه على جعل «مَن» موصولة أو موصوفة على ما ذهب إليه أبو حيان.

ثم ذكر أن الكسائي أجاز زيادة «مَن» الموصولة وقال:

«فلا حاجة إلى أن يُقال إنه تأكيد لفظي، فإنه يكون بعينه، وبمرادفه فيرد عليه أنّ الموصول بدون صلته لا يفيد شيئاً، فكيف يُؤَكَّد».

انظر القراءة وهذه التخريجات في المراجع الآتية:

= البحر ١/٩٥، والكشاف ١/١٧٦، وشرح الأشموني ٢/٣٤٣، والرازي ٢/١١١، وحاشية الشهاب ٢/١٠، وروح المعاني ١/١٨٥.

وذكرها ابن هشام مرة أخرى في «باب الموصول» من هذا الكتاب.

(١) قلتُ: ومثل هذا جاءت قراءة ﴿فاستغاثه الذي مَن شيعتُه..﴾ في سورة القصص ٢٨/١٥، ولقد ذكرت بياناً مفصّلاً فيها أَوْفَى مما ذكرته هنا. وارجع إلى الموضعين في كتابي «معجم القراءات»، فإنك تجد حديثاً يغنيك ويَسُرُّك إن شاء الله تعالى.

(٢) أي من معاني «لو»، وذكر من قبل «لو» الامتناعية، وأنها شرط في المستقبل، والثالث مجيئها مصدرية.

(٣) ذكر المالقي أنها تأتي للتمني مثل «ليت» في المعنى لا في اللفظ والعمل.
انظر رصف المباني/٢٩١، والجنى الداني/٢٨٨ - ٢٨٩.
وفي الهمع: «وترد لو للتمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني، وأنكر ذلك قوم وقالوا: ليست قسماً برأسها إنما هي الشرطية أُشْرِبت معنى التمني...» ٣٥٠/٤.

(٤) تحدثني: منصوب لأنه وقع في جواب التمني.

(٥) تقدّمت الآية، وتتمتها: ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الشعراء ١٠٢/٢٦.
وذكرتُ من قبل عن أبي حيان فيها وجهين: الأول أنها أُشربت معنى التمني، و«فنكون» الجواب، وكأنه قيل: يا ليت لنا كرة فنكون، والثاني: أنها للدلالة لما كان سيقع لوقوع غيره، وفنكون: معطوف على «كرة»، وجواب لو محذوف. انظر البحر ٢٨/٧.

(٦) الآية: ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ النساء ٧٣/٤.

(٧) في م/١ ﴿فَأَفُوزَ فَوْزًا﴾ وفي م/٢ كتب ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ثم شطب بوضع خط فوقه.

(٨) أي في نصب الفعل بعد «لو» في قوله: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ...﴾.

(١) في م/١ و٣ وه ﴿فَأَفُوزَ﴾ ومثلها متن حاشية الدسوقي، وقال في الشرح: «الصواب في «فنكون» كما هو في نسخة» وفي م/٢ و٤ «فنكون».

ومتن حاشية الشمني «فأفوز»، ثم قال: «هكذا رأيناه في نحو عشر نسخ معتمدة، وفي بعض النسخ ما يوافق نسخة الشارح [الدماميني] وهو بدل فأفوز فنكون» الحاشية ٢/٦٠.

وفي حاشية الأمير ٢/٢١١ «قوله: فنكون. هذا هو الصواب.. نسخة فأفوز لا تظهر» وأثبتها مبارك «فنكون»، وعلّق على ذلك بقوله: في المخطوطتين فأفوز، وما أثبتاه من تصويبات الدسوقي والأمير كذا!!.

(٢) أي أنه من باب عطف الفعل «فنكون» على الاسم «كرة»، ومثله أي ما جاء في الآية الآتية من سورة الشورى.

(٣) الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ سورة الشورى ٤٢/٥١.

وما احتج به في الآية هو أن نصب «يُرْسِلَ» لأنه معطوف على موضع «وحياً»، وذهب أبو حيان إلى عطف أو يرسل على المضمر الذي يتعلّق به «من وراء حجاب»، تقديره: أو يكلمه من وراء حجاب، وهذا المضمر معطوف على وحياً.

ولا يجوز عند المتقدمين أن يعطف أو يرسل على أن يكلمه الله لفساد المعنى، وذهب الزمخشري إلى أنّ التقدير: وحياً وأن يرسل، فهما مصدران واقعان موقع الحال. وبذلك يكون «يرسل» منصوباً بأن مضرة.

انظر البحر ٨/٥٢٦، والدر المصون ٦/٨٨، والتبيان للعكبري/١١٣٦، والكشاف ٣/٨٨.

(٤) الشاهد في البيت قولها «وتَقَرّ» فهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤوّل من أنْ والفعل معطوف على «لبس». =

= قال سيبويه: «لَمّا لم يَسْتَقِم أنْ تحملِ «وتَقَرّ» هو فعل على «لبس» وهو اسم... لم يكن بُدّ من إضمار أن»، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بالمخالفة، ويروى البيت: للبس. وكذا جاءت الرواية عند المرادي، والمبرد، وتأتي الرواية باللام عند المصنف في أقسام العطف.

وميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد، قال لها: أنت في ملك عظيم، وما تدرين قدره، وكنت قبل اليوم في العباءة، فقالت أبياتاً منها بيت الشاهد، فلما سمعها منها قال لها: «ما رضيتِ يا ابنة بحدل حتى جعلتني علجاً عنيفاً، فالحقي بأهلك، فطلقها وقال لها: كنتِ فبِنْتِ، فقالت: لا والله، ما سُرِرنا إذ كنا، ولا أسفنا إذ بِنّا، وكانت حاملاً بيزيد، فوضعته في البادية. قالوا: ولهذا كان فضيحاً.

انظر شرح البغدادي ٥/٦٥، وشرح السيوطي/٦٥٣، والكتاب ١/٤٢٦، والخزانة ٣/٥٩٢، ٦٢١، وشرح ابن عقيل ٤/٢٠، وأمالي الشجري ١/٢٥١، والجنى الداني/١٥٧، والمقتضب ٢/٢٧، وأوضح المسالك ٣/١٨١.

(١) النّص للمرادي. انظر الجنى الداني/٢٨٩ وما بعدها.

(٢) أي التي للتمني.

(٣) هو ابن هشام الخضراوي. وتقدَّمت ترجمته.

(٤) أي ليست شرطية ولا مصدرية على ما تقدَّم في الأنواع الثلاثة.

(٥) قال أبو حيان: «هذا ظاهر المنقول، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن ابن الصائغ [كذا]، وأبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الخضرمي في شرح قصيدة ابن دريد، قال: [أي أبو حيان] والذي يظهر أنها لا بُدَّ لها من جواب لكنه التزم حذفه لإشرابها معنى التمني؛ لأنه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادِّعاء الاشتراك...» همع الهوامع ٤/٢٥٠.

(٦) أي على قِلَّة.

(٧) هذا هو الرأي الثاني في «لو».

(٨) وفي الجنى الداني/٢٨٩ «قال بعهضم: وهو الصحيح، لأنها قد جاء جوابها باللام بعد الفاء...».

(١) هذا ليس له ، بل هو منقول عن المرادي، وأنت ترى أنه ذكره دليلاً عن المتقدِّمين. قلتُ: وهو لشيخه أبي حيان.

وقال البغدادي معقِّباً على كلام المصنف «فهذا كله ملخَّص من شرح التسهيل لأبي حيان» فتأمّل!!

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٧/٥.

(٢) البيتان من قصيدة لمهلهل بن ربيعة رثى بها أخاه كليباً، وذكر أنه أدرك بثأره، وفي الأصمعيات وشرح البغدادي: فيُخبِرَ، بكسر الباء. وفي بعض المراجع فيخبَرَ بفتحها، وجاء البيت عند المرادي فتخبِرَ بالتاء من فوق.

وقوله: ولو نبش... أي: لو كُشِفَ الترابُ عن كليب لأخبره عن الإدراك بثأره لَقَرَّ عيناً، وسُرّ بذلك.

والذنائب: ثلاث هضبات بنجد، وبها قبر كليب وائل.

وأيّ زير: أَيْ: أيُّ زيرٍ أنا في هذا اليوم. والزير: من قولهم: فلان زير نساء أي صاحب نساء.

ويوم الشعثمين: هو يوم واردات، وفيه حذف مضاف، أي يوم قتل الشعثمين وهما شعثم، وعبد شمس ابنا معاوية وقيل غير هذا، ويوم واردات هو اليوم الثالث من حروب بكر وتغلب.

والشاهد في البيتين أنّ «لو» للتمني وأجيب بجوابين:

الأول: فيخبرَ، وقد جاء منصوباً مقروناً بالفاء، والثاني من الجوابين: لَقَرّ عيناً.

ومهلهل: اسمه امرؤ القيس بن ربيعة، وسُمِّي مهلهلاً لأنه هلهل الشعر، أي أَرَقَّه، وقالوا: هو أوّل من قصَّد القصيد.

انظر شرح البغدادي ٦٧/٥، وشرح السيوطي/٦٥٤، والأصول ١٨٥/٢، والكامل/٧٤٠، والجنى الداني/٢٨٩، وشرح الأشموني ٣٤١/٢، والصبان ٢٧/٤، والعيني ٤٦٣/٤، والأصمعيات/١٥٤ – ١٥٥، والارتشاف/١٩٠٤، وتوضيح المقاصد ٢٧٠/٤، والبحر ٣٧٤/١، والديوان/٣٩.

(١) قول ابن مالك هذا في الجنى الداني/٢٨٩. ولعل ابن مالك أورده في شرح التسهيل.

(٢) أي «لو» التي للتمني.

(٣) أي هي عند وجود فعل التمني معها تكون مصدرية، وإذا حذف فعل التمني كانت مفيدة للتمني. دسوقي ٢٧٤/١.

(٤) في م/٤ «أورده».

(٥) المفصَّل/٣٢٣ قال: «وقد تجيء... كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني، ويجوز في فتحدثني النصب والرفع...». وانظر شرح المفصّل ١١/٩.

(٦) أي: ابن مالك.

(٧) أي: الزمخشري.

(٨) أي: ذِكْر «لو» مع الفعل «وَدّ»، ومجيئهما معاً للمصدرية، ثم حذف الفعل.

(٩) أي لو بعد حذف الفعل.

(١٠) أي: لـ «لو» التي للتمني.

(١١) أي كجواب «لو» المصدرية في مثاله: وددت لو تأتيني فتحدثني.

(١٢) أي: أو أنّ «لو».

أراد أو أن الأصل أن «لو» حرف وضع للتمني أصلاً مثل ليت، من غير أن تكون لو المصدرية التي أغنت عن فعل التمني، وهذا عند ابن مالك.

(١٣) أي جعلها موضوعة للتمني أصلاً يستلزم منع الجمع بين «لو» وفعل التمني، مع أنّ هذا لم يمتنع بل جاء عن المتقدمين.

(١٤) أي بين لو وفعل التمني.

وقال الدماميني: «الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشري، فيكون مذهبه أنّ لو ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع، وما أورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه؛ فإنها عند مجامعتها فعل التمني تكون لمجرد المصدرية، مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع إذ ذاك ولا إشكال، ولكن يحتاج هذا إلى ثبوت أنّ الزمخشري يوافق على مجيء «لو» مصدرية» حاشية الشمني ٦١/٢.

(١) من معاني «لو»، وساق هذا المرادي على أنه للتمني ومثاله: لو تأتينا فتحدثنا.
انظر الجنى الداني/٢٨٨، ومثله في شرح المفصل ١١/٩ «لو تأتيني فتحدثني».
وما ذكره ابن مالك جاء في التسهيل على ما يلي، قال: «وتضمر أيضاً «أَنْ» لزوماً بعد فاء السبب جواباً لأمرٍ أو نهي أو دعاء بفعل أصيل في ذلك، أو لاستفهام لا يتضمّن وقوع الفعل. أو لنفي محض أو مؤوّل أو عرضٍ...» انظر ص/٢٣١.
وعلَّق على هذا ابن عقيل في شرح التسهيل ٩٢/٣، بقوله: «والعرض، أَلَا تنزل وتصيب خيراً». كذا، ولم يستعمل «لو» للعرض.
وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية العرض، ولكنه لم يمثِّل إلا بـ «أَلَا».
انظر ص/١٠٤٥، وانظر شرح المفصّل ٢٧/٧ «ألا تنزل فتحدّث».
وهمع الهوامع ١٢٣/٤ قال: «سُمِعَ: ألا تقع الماء فتسبَحَ».

(٢) هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي، ويكنى أبا عبدالله، وله تآليف مفيدة منها كتاب الفصول، والمجمل في شرح أبيات الجمل، ولحن العامة... وغيرها، توفي سنة ٥٦٠هـ، بغية الوعاة ٤٨/١ - ٤٩.

(٣) ذكر هذا المالقي أيضاً في رصف المباني/٢٩٢، وذكره المرادي عن بعضهم. انظر الجنى الداني/ ٢٩٠، ونقله أيضاً السيوطي في الهمع ٣٥١/٤.

(٤) ومَثّل له المرادي بقوله: أعط المساكين ولو واحداً، وصَلِّ ولو الفريضة. ومثل هذا مثبت عند المالقي. وزاد أنها بمنزلة «رُبّ» في المعنى.
انظر رصف المباني/٢٩٢، والجنى الداني/٢٩٠، وشرح الأشموني ٣٤٠/٢.

(١) جاء نصّ الحديث في الموطّأ: «رُدّوا المسكين ولو بظلف مُحْرَق».
والرواية عند المالقي: «لا تردُّوا السائل ولو بظِلْف مُحْرَق».
أي لا تردوا السائل من غير أن تعطوه شيئاً ولو كان قليلاً، ولو كان هذا القليل ظِلْفاً مُحْرَقاً. انظر الموطأ ص/٩٢٣ «باب ما جاء في المساكين»، وانظر همع الهوامع ٣٥١/٤، ورصف المباني/ ٢٩٢، وحاشية الصبان ٢٦/٤، وشرح الأشموني ٣٤٠/٢.
الظِّلف: الظلف من الشاة والبقر ونحوها كالظفر من الإنسان.
والظِّلْف لكل ما اجترّ، وهو ظِلْف البقرة والشاة والظبي وما أشبهها، والجمع أظلاف.
وقيل: رِجْل الإنسان وقَدَمه، وحافر الفرس وخفّ البعير والنّعامة.
وقد يُطْلَق الظلف على ذات الظلف أنفسها مجازاً. وانظر اللسان والتاج والمصباح/ ظلف
ومُحْرَق: من أحرقته بالنار فهو مُحْرَق، أي: مشويّ.
قال الصبان: «المعنى تَصَدَّقوا بما تيسَّر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلّة إلى الظلف مثلاً، فإنه خير من العدم، وهو بكسر الظاء المعجمة...، وقيّد بالإحراق أي الشيّ كما هو عادة العرب، لأن النيء قد لا يُؤْخَذُ، وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي. كذا في المحلى». انظر الحاشية ٢٦/٤.

(٢) الآيـة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ سورة النساء ١٣٥/٤.

ذكر العلماء في «لو» في الآية وجهين، وهما:

١ – أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف، أي: ولو كنتم شهداء على أنفسكم لوجب عليكم أن تشهدوا.

٢ – وأجاز أبو حيان أن تكون شرطية بمعنى إِن والتقدير: وإِنْ كنتم شهداء، وذكروا أنها إن كانت بمعنى «إِنْ» فهي وصليّة.

انظر البحر ٢٦٨/٣، والدر المصون ٤٣٩/٢ – ٤٤٠، وحاشية الشهاب ١٨٨/٣.

(٣) أي هذا المعنى وهو التقليل لأن معنى التقليل مستفاد من مدخولها. وهي ليست للتقليل، وقد رأيت تخريجها في الحاشية السابقة.

وقال المرادي: «وهذا عند التحقيق ليس بخارج عما تقدَّم والله أعلم» الجنى الداني/٢٩٠.

وانظر الشمني ٦١/٢، والأمير ٢١٢/١.

وقال الدماميني: «وجه النظر أنّ كل ما أورده شاهداً على التقليل يجوز أن تكون «لو» منه بمعنى «إِنْ»، والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس «لو». عن الصبان ٢٦/٤ – ٢٧.

(١) انظر هذه المسائل في الجنى الداني/٢٧٨ قال: «ويتعلَّق بـ «لو» الامتناعية مسائل لا بُدّ هنا من الإشارة إليها...»، وما نقله المصنّف هنا هو للمرادي فارجع إليه... والمسائل التي عرضها أربع.

(٢) في م/٢ «أحدها».

(٣) قال المرادي: «الأولى: أنها مثل إن الشرطية في الاختصاص بالفعل، فلا يليها إلا فعل، أو معمول فعل مضمر يفسّره ظاهرٌ بعده...» الجنى الداني/٢٧٨.

(٤) وما أثبته المصنّف هنا مأخوذ من أبي حيان من شرح التسهيل. انظر شرح البغدادي ٧٧/٥.

(٥) أي اسم منصوب بفعل محذوف يفسّره ما بعده.

(٦) أي وقد يأتي بعد «لو» خبر لـ «كان»...

(٧) أو يأتي بعد «لو» اسم مرفوع...

(٨) أي مجيء اسم مرفوع بعد «لو» معمول لفعل محذوف يفسِّره ما بعده.

(٩) أي كقول الناس في هذا المثل.

وهذا المثل لحاتم الطائي، فقد أُسِرَ في حيّ من العرب، وطلبت له رَبّة المنزل فَصْدَ الناقة فنحرها، وقال: هذا فَصْدي فلطمته جارية، فقال هذا القول، وأراد بذات السّوار الحُرّة، فهو يُعَرِّض بهذه الجارية.

والتقدير في هذا المثل: لو لطمتني ذاتُ سوار؛ لأن «لو» تدخل على الفعل، قال الميداني: «والمعنـى لـو ظـلمني من كان كفئاً لي لهان عليّ، ولكن ظلمني من هو دوني، وقيل أراد لو =

= لطمتني حُرّة، فجعل السِّوار علامة للحرية؛ لأن العرب قلما تُلبِسُ الإِماءَ السِّوار، فهو يقول: لو كانت اللاطمةُ حُرّة لكان أخفَّ عليّ...» مجمع الأمثال ١٧٤/٢، وانظر الجنى الداني/٢٧٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٧٧/٥، والكشاف ٢٤٧/٢، والبحر المحيط ٤٨/٦، وتوضيح المقاصد ٢٧٦/٤، وهمع الهوامع ٣٤٧/٤. وفي المستقصى ٢٩٧/٢ «ويروى ذات قلب».

(١) في م/٥ «عمرو»، وهو تحريف.

(٢) جاء في صحيح البخاري: «حدثنا عبدالله بن يوسف... عن عبدالله بن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشأم حتى إذا كان بِسَرْغ لقيه أُمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجرّاح وأصحابه، فأخبروه أنَّ الوباء قد وقع بأرض الشام. قال ابن عباس: فقال عمر: ادْعُ لي المهاجرين الأولين، فدعاهم، فاستشارهم وأخبرهم أنّ الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا، فقال بعضهم: قد خرجنا لأمرٍ، ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقيّة الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرى أن تُقْدِمَهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: أُدْعُ لي الأنصار، فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: أُدْعُ لي من كان هُهُنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم، فلم يختلف منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدِمَهم على هذا الوباء فنادى عُمَرُ في الناس: إني مُصَبِّحٌ على ظهر فأصبحوا عليه، فقال أبو عبيدة بن الجرّاح: أَفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة، نعم، نفِرُّ من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل هبطت وادياً له عُدْوَتان، إحداهما خصيبة والأخرى جدبة، أليس إنْ رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبدالرحمن بن عوف وكان متغيّباً في بعض حاجته، فقال: إن عندي في هذا علماً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا سمعتم به بأرض فلا تَقْدَموا عليه، وإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، قال فحمد الله عمر، ثم انصرف».

انظر فتح الباري ١٠/١٥٥ - ١٥٦، و١٢/٣٠٣، والجنى الداني/٢٧٨، وشرح الشواهد للبغدادي ٧٧/٥، وتوضيح المقاصد ٢٧٥/٤، وهمع الهوامع ٣٤٧/٤، وأوضح المسالك ١٨٥/١، والشاهد في قول أبي عبيدة، مجيء اسم مرفوع بعد «لو» يُفَسِّره ما بعده وهو «قال»، وجواب «لو» محذوف، أي لو قالها غيرك لعاتبناه، أو لُمْناه، أو غير هذا مما يصلح تقديره في هذا المقام.

(١) قائله جرير من قصيدة هجا بها الفرزدق.

وهو يشير في البيت إلى غدر رهط الفرزدق بالزبير رضي الله عنه، وهذا أحد الأمور التي نعاها جرير على الفرزدق والتزم هجوه بها...

ورُوي البيت برفع «غير»، فهو مرفوع بفعل يفسّره ما بعده، والتقدير: لو عَلِق غيرُكم.

ورُوي: لو غيرَكم علق الزبير ورَحْلُه، بنصب «غير» على أنه مفعول مقدَّم لعلق المتعدّي لا من باب الاشتغال، والضبط في الديوان: لو غيرُكم علق الزبيرَ ورَحْلَه.

والحبل: العهد، والحبل مستعار للعهد والأمان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧٦/٥، والديوان/٥٥٣، والنقائض ٢٧٤/١، والمقتضب ٧٨/٣، وشرح السيوطي/٦٥٧، والخزانة ٤٦٩/٢، وهمع الهوامع ٣٨٤/٤.

(٢) وهو أن يلي «لو» اسم منصوب يفسّره فعل بعده.

والتقدير في المثال: لو رأيت زيداً رأيته...

(٣) الثالث هو أن يجيء بعد «لو» اسم منصوب يكون خبراً لـ «كان» المحذوفة.

(٤) انظر كتاب النكاح، باب تزويج المُعْسِر. في فتح الباري ٩/١٠٠ و١١٣.

وقصة الحديث أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ ووهبته نفسها، فلم يقضِ فيها بشيء، فقام رجل من أصحابه وطلب الزواج منها، فقال الرسول ﷺ له: وهل عندك من شيء، قال: لا. فقال اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً، فذهب ثم رجع، وذكر للرسول ﷺ أنه لم يجد شيئاً، فقال له: انظر ولو خاتماً من حديد، فذكر الصحابي أنه ليس عنده خاتم، وقال: ولكن هذا إزاري...

وجاءت الرواية هنا «انظر»، وفي أوائل كتاب النكاح ص/١٠٠ «التمس».

والشاهد في نص الحديث مجيء «خاتماً» بعد «لو» منصوباً على أنه خبر لكان المحذوفة.

والتقدير: التمس ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، أو التمس شيئاً ولو كان ذلك خاتماً من حديد. وانظر الأشموني ١/١٩٦.

(١) أي ولو كان المضروب زيداً.

(٢) «ماءً» كذا ورد بالتنوين في م/١ و ٢ و٤، وفي ٣ و٥ لا ضبط للهمزة. والضبط عند الشيخ محمد، ومبارك «ماءَ» من غير تنوين.

وعلى ضبط المحققَيْن جاءَ: اسم لا مبنيّاً، ولا خبر لها هنا.

وعلى ضبط بقية النسخ جاءت «لا» بمعنى «أتمنّى»، فنُوِّن الاسم على هذا التقدير. ولا يبدو لي غير هذا. وانظر الكتاب ٣٥٩/١.

(٣) قائل البيت غير معروف.

والشاهد فيه مجيء اسم منصوب بعد «لو» على تقدير أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: ولو كان ذو البغي ملكاً.

انظر شرح البغدادي ٨١/٥، وشرح السيوطي/٦٥٨، وهمع الهوامع ١٠٣/٢، وأوضح المسالك ١/ ١٨٥، والأشموني ١٩٦/١.

(٤) الآية: ﴿... خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ سورة الإسراء ١٠٠/١٧.

وفي م/٣ لم يثبت «قل» وفي م/٢ مثبت «خزائن رحمة ربي».

(٥) وذكر أبو حيان في تخريج الآية وجوهاً:

١ - عن الحوفي والزمخشري وابن عطية وأبي البقاء: أنتم: مرفوع بفعل محذوف يفسِّره الفعل بعده، ولما حذف الفعل «تملك» انفصل الضمير المتصل وهو الواو فصار: أنتم، وهذا التخريج بناءً على أن «لو» يليها الفعل ظاهراً ومضمراً في فصيح الكلام، وهذا ليس بمذهب البصريين.

٢ - خرّجه أبو الحسن عليّ بن الفضل المجاشعي على إضمار كان، أي: قل لو كنتم أنتم...

٣ - ذهب ابن الضائغ إلى حذف «كان» فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها، والتقدير: قل لو كنتم تملكون، فلما حذف «كان» انفصل الضمير المرفوع. ورَجَّح أبو حيان هذا التخريج؛ لأن حذف «كان» بعد «لو» معهود في لسان العرب.

انظر البحر ٨٤/٦. والارتشاف/١٨٩٩، والدر المصون ٤٢٢/٤.

(١) أي من النوع الأول وهو مجيء اسم مرفوع بعد «لو» يُفَسِّره ما بعده.

(٢) في م/٢ «وأصله».

(٣) وهو الواو، وناب عنه ضمير الخطاب، وهو المناسب للفعل.

(٤) أي مما حذفت فيه «كان». وهذا لابن الضائع، كذا ذكره شيخه أبو حيان ورَجّحه.
ولما حذف الفعل كان انفصل الضمير «أنتم».

(٥) كذا في م/١ و٢ و٥ «فَرُدّ»، وعند مبارك والشيخ محمد «ورُدّ»، ومثله في م/٣ و٤.

(٦) ليس هذا بأصل للرأي السابق، فهو رأي ثالث في الآية، صاحبه أبو الحسن علي بن الفضل المجاشعي، وفيه تأكيد المنفصل للمتصل، وهو مختلف عن تخريج ابن الضائغ السابق، فتأمل! فقد أخذ حديثه من شيخه ثم خلط فيه.

(٧) أي كان مع اسمها.

(٨) وقال الدماميني: «لا نُسَلّم أن الجمع بينهما [أي الحذف والتوكيد] ممتنع، فقد أجازه إماما العربية سيبويه والخليل، وقد مَرَّ الكلام فيه في فصل «إنّ» المكسورة المشددة، ويأتي في الباب الخامس في الخاتمة التي تكلّم فيها على الحذف وشروطه» انظر الشمني ٦١/٢.
وكان المصنّف قد وقف في باب «إنّ» مما تقدَّم في قوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾ وذكر أنه قيل إنّ اسم «إن» ضمير الشأن. وضعَّف هذا قال: «لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف...». وتعقَّبه الدماميني انظر الحاشية ٨١/١.
وفي الباب الخامس ذكر المصنّف شروط الحذف فقال في الثالث من هذه الشروط: «ألَّا يكون مؤكَّداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش...» وعاد للحديث في آية سورة طٰه نفسها. وانظر التعليق على هذا في حاشية الشمني في ٢٥٩/٢.

(٩) في م/٣ و٤ «التأكيد».

(١) الرابع من الأسماء التي تأتي بعد «لو»، وقد ذكر ما يكون فاعلاً يفسره ما بعده؛ واسماً منصوباً لفعل يفسره ما بعده، أو اسماً منصوباً به، واسماً منصوباً خبراً لكان المحذوفة.

(٢) البيت من قصيدة لعديّ بن زيد العبادي أرسلها إلى النعمان بن المنذر، وكان محبوساً عنده، ثم قتله. ومطلعها:

أبلغ النعمان عني مألُكاً ... أنه قد طال حبسي وانتظاري

والغصّان: إذا لم يتمكن من بلع الطعام، والاعتصار: أن يَغَص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلاً قليلاً ليسيغه، ولذلك قال اعتصاري. أي يعتصر بالماء، وقيل معنى الاعتصار الالتجاء، أي يلجأ إلى الماء. والمعنى: لو شرقتُ بغير الماء أسغتُ شرقي بالماء فإذا غَصَصْت بالماء فَبِمَ أُسيغه؟ وصار هذا البيت مثلاً للتأذّي ممن يُرْجى إحسانه.

والشاهد فيه قوله: بغير الماء حلقي شَرِقٌ، فقد دخلت «لو» في ظاهر البيت على جملة اسمية إذ التقدير: لو حلقي شَرِقٌ بغير الماء.

- وذهب ابن جني إلى أن الاسمية وضعت موضع الفعلية شذوذاً.
- وذهب الفارسي إلى أن حلقي فاعل، والرافع له فعل مضمر يفسّره «شرق» كأنه قال: لو شرق حلقي بغير الماء.
- وقال أبو حيان: وذهب أبو الحسن بن خروف إلى إضمار كان الشأنية بعد «لو»، والجملة الاسمية في محل نصب خبر كان.

انظر شرح البغدادي ٨٢/٥، وشرح السيوطي/٦٥٨، والجنى الداني/٢٨٠، والخزانة ٥٩٤/٣، ٤/ ٤٦٠، ٥٢٠، والكتاب ٤٦٢/١، وتوضيح المقاصد ٢٧٧/٤، وهمع الهوامع ٣٤٨/٤، وشرح الأشموني ٣٤٨/٢، وشرح الرضي ٣٩٠/٢، والعيني ٤٥٤/٤، وشرح التصريح ٢٥٩/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٧٥/١، الديوان/٩٣، والدر المصون ٤٢٣/٤.

(٣) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الفرزدق، والرواية في الديوان:

لو في طهية أحلام لما اعترضوا دون الذي كنت أرميه ويرميني

وطهيّة بالتصغير، أي بني طُهَيّة وهم أبو سود وعوف ابنا مالك بن حنظلة، وهم حيّ من قوم الفرزدق نُسِبوا إلى أمهم طهيَّة بنت عبد شمس... بن تميم.

والاعتراض: الدخول بين اثنين، ودون: قدام، وأراد بالذي: الفرزدق، فكل منهما يرمي الآخر بالهجو، والمعترض الحائل بينهما.

والشاهد فيه دخول «لو» على جملة اسمية. وقيل هذا شذوذ، وقيل على تقدير «كان» الشأنية، وتكون الجملة في محل نصب خبرها.

شرح البغدادي ٨٤/٥، وشرح السيوطي/٦٥٩، وأمالي الشجري ٢٣٩/١، والكتاب ٢٥٨/١، والديوان/٥٨٧.

(١) في م/٤ «فاختلف فيه».

(٢) أي في مجيء الجملة الاسمية بعد «لو» في البيتين. وأجازه ابن مالك. الارتشاف/١٨٩٩.

(٣) من غير تقدير في البيت يخرجه عن هذا الظاهر.

(٤) وذكرنا من قبل أنّ هذا الرأي لابن جني، وأنّ الأصل أن يأتي بعد لو جملة فعلية.

(٥) تقدَّم البيت في «ألّا» وكان التقدير فيه: فَهَلّا كان هو. أي الشأن. وذكر ابن هشام هنا أن التقرير من جنس المذكور أقيس، أي: فهلّا شفعت نفسُ ليلى.

والوجه الأول على تقدير «كان»، ذكره أبو حيان لأبي بكر بن طاهر، وانظر بيانه فيما سبق.

(٦) انظر إيضاح شواهد الإيضاح ٧٥/١.

(٧) أي أن «لو» خاصة بالفعل، وهو ما بدأ به المصنّف عند الحديث عن المسألة الأولى من «لو»، وعلى هذا «حلقي» فاعل بفعل محذوف يفسّره ما بعده، وما قدّره الفارسي هنا أجاز غيره ابن مالك فأجاز مجيء مبتدأ وخبر بعد لو وذكر البيت. الجنى الداني/٢٨١. وانظر الارتشاف/١٨٩٩.

(٨) وهو الضمير على تقديره: هو شرقٌ. وانظر هذا في الجنى الداني/٢٨٠.

(١) البيت من قصيدة يمدح بها أبا القاسم طاهر بن الحسين العلوي، ومطلعها:

أعيدوا صباحي فهو عند الكواعب وَرُدُّوا رقادي فهو لحظ الحبائب

والرواية عند ابن الحاجب: ولو قلماً، ثم ذكر أنه يُرْوَى بالرفع.

وقد جاء عند المتنبي بعد «لو» اسم مرفوع، وقد لُحِّن فيه بأنه لا يمكن تقدير فعل قبل «قلم»؛ لأنه لا يمكن أن يقدّر: لو أُلقي قلمٌ...

وسيأتي تخريج المصنِّف للرفع والنصب. وانظر شرح البغدادي ٨٧/٥، والارتشاف/١٩٠٠، وشرح العكبري للديوان ١٤٩/١، ولم يلحن العكبري المتنبي، ولم يعلِّق الواحدي على البيت بشيء، أمالي ابن الحاجب ١٠٧/٣. وانظر شرح الواحدي ٣٢٨/١.

(٢) ما ذكره المصنف هنا لَخّصه من كلام ابن الحاجب في الأمالي. انظر ١٠٧/٣ - ١٠٩، وقد أشار إلى هذا التلخيص البغدادي في شرح الشواهد ٨٧/٥.
ونص ابن الحاجب: «... يروى بالرفع والنصب ولكلٍّ وجه، ولكن النصب هو الوجه...».

(٣) في م/٣ «التقدير».

(٤) عند ابن الحاجب: ولو لابست قلماً أُلْقِيتُ في شق رأسه.

(٥) في م/٣ «أو».

(٦) قائله ذو الرمة، وهو من قصيدة مدح بها بلال بن أبي موسى الأشعري، وقيل: أبو موسى جَدُّ بلال.
وقد رُوي برفع ابن ونصبه. والتاء من بلغته، للناقة، والهاء: ضمير بلال.

= وجازر: فاعِل من جَزَرَ الناقة إذا نحرها، والوصلان: عِرْقان.
والشاهد فيه على رواية الرفع أنه يقدّر له فعل رافع له على النيابة عن الفاعل، كما قدَّره المصنّف في بيت المتنبي المتقدِّم.
وذكر البغدادي أنَّ «بلال» ينبغي أن يكون بالرفع؛ لأنه بدل من ابن أو بيان له.
وأما ما ذكره المصنّف هنا من الجمع بين رفع ابن ونصب «بلال» فقد قدر له الدماميني فعلاً آخر: إذا بُلغَ ابن أبي موسى بلغتِ بلالاً بلغته.
ثم قال البغدادي: «وتكلّفه ظاهر مستغنى عنه، فإن بلالاً تابع لأبن رفعاً ونصباً، فالمخالفة إنما جاءت من الناسخ».
انظر شرح البغدادي ٩٠/٥، وشرح السيوطي/٦٦٠، والشجري ٣٤/١، وسيبويه ٤٢/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، والكامل/١٦٩، ١٢٢٩، الديوان/٢٤٢.

(١) كما قدّر في بيت المتنبي: إذا لُوبس قلم.

(٢) أي في بيت المتنبي.

(٣) لأن التقدير: لو لوبس قلم، أولو حصل قلم «ألقيت» فجملة ألقيت في محل رفع صفة لقلم. وأما في النصب «لو قلماً» والجملة تفسيرية.

(٤) أي في قوله: من السُّقْم، وقوله: تعليلية: أي لأجل السقم، أو بسببه.

(٥) «وهي» مثبت في المخطوطات، وغير مثبت في المطبوع.

(٦) لأن «ما» النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والفعل «غيرت» وقع بعد «ما».

(٧) أي قوله: من السُّقم.

(٨) أي عمل ما بعد «ما» النافية فيما قبلها، إذا كان المعمول ظرفاً.

(١) هذا رجز لعبدالله بن رواحة، وتقدَّم في «إذا» عند حديث المصنّف عن التوسع بالظرف، وأنه مخصوص بالشعر.

والتقدير في البيت: نحن ما استغنينا عن فضلك، فتقدَّم معمول الفعل «استغنى» وهو الظرف مع أن الفعل مسبوق بما النافية.

وهذا يُتَسَمَّحُ به في الشعر، ويُرَدُّ في النثر.

(٢) بعد حديثه عن «لو» ذكر أن هنا مسائل، وكانت الأولى في طبيعة ما يأتي بعد «لو» جملة فعلية أو اسمية، أو خبر لكان أو اسم مرفوع... إلخ.

وانظر الجنى الداني/٢٨١ المسألة الثانية.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ١٠٣/٢، وفي م/٣ أثبت «واتقوا».

(٤) تتمة الآية: ﴿... حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ٥/٤٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿... أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ سورة النساء ٦٦/٤.

(٦) تقدَّم البيت مع بيت آخر، وهو لامرئ القيس. انظر أول الحديث عن «لو» هذه.

(٧) في م/٣ «ولو أنّ ما». وفي بقية النسخ «ولو أنما».

(٨) أي موضع «أنّ» وما بعدها التأويل بمرفوع، ثم اختلف في موضع هذا المرفوع.

(٩) قال سيبويه: «وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت، فأنّ مبنيّة على لولا كما تُبْنى الأسماء، وتقول: لو أنه =

= ذاهب لكان خيراً له، فأنّ مبنيّة على «لو» كما كانت مبنية على «لولا»، كأنك قلت: لو ذاك، ثم جعلت أنَّ وما بعدها في موضعه، فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أنّ» الكتاب ٤٦٢/١.

وقال في موضع آخر: «ولو بمنزلة لولا، ولا تبدَأ بعدها الأسماء سوى أنّ، نحو: لو أنك ذاهب» الكتاب ٤٧٠/١، وانظر الارتشاف/١٩٠٠.

وفي همع الهوامع ١٧٠/٢، هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين الرفع على الابتداء والخبر محذوف لا يجوز إظهاره.

(١) أي صلة «أَنّ»، ولعله أراد اسم أن وخبرها، فهما يغنيان عن تقدير خبر للمصدر المؤول منها ومن معموليها.

وانظر هذا في الجنى الداني ٢٨٠ «لانتظام المخبَر عنه والخبر بعد أنّ». وانظر الارتشاف/١٩٠٠.

(٢) أي «أَنّ».

(٣) أي من الحروف المصدرية الأخرى التي تؤول مع ما بعدها باسم.

(٤) النص للمرادي. انظر الجنى الداني/٢٧٩.

(٥) وذلك في قولهم: لَدُن غُدْوَةً.

(٦) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.
وتقدَّم أن هذا الاختصاص ليس بلازم. انظر «لات» فيما تقدَّم.

(٧) أي أنّ واسمها وخبرها في تأويل مصدر، وهو مبتدأ والخبر محذوف، وهو الرأي الثاني. والخلاف فيه في الخبر عن الرأي الأول؛ إذ يُقَدَّر هنا، أما على رأي سيبويه فلا حاجة إلى الخبر.

(٨) قال الدسوقي: «أي دفعاً لتوهُّم أنها التي بمعنى لعلّ، لأنها لا يتقدّم معمولها عليها على أنّ هذه للتأكيد، والتي للتأكيد لا تفتح في الابتداء وإنما تفتح إذا وقعت محل المفرد، فتعيّن تقدير الخبر مقدَّماً» انظر الحاشية ٢٧٦/١، وانظر أوضح المسالك ١٤٩/١.

(٩) تتمة الآية: ﴿... ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ يس ٤١/٣٦.

= آية: في الآية خبر مقدَّم، وأنا حملنا مبتدأ مؤخَّر، وجَوّز أبو البقاء أن يكون: أَنَّا حملنا خبر مبتدأ محذوف بناء على أن «آية لهم» مبتدأ وخبر، كلام مستقل بنفسه.
انظر الدر المصون ٤٨٦/٥، والتبيان للعكبري/١٠٨٣.

(١) أي: الخبر.

(٢) أي: لابن عصفور فيما ذهب إليه.

(٣) أي: الخبر.

(٤) قائله غير معروف.

والشاهد فيه أن خبر المبتدأ الواقع بعد «أمّا» جاء مُؤَخّراً. فقوله: أنني جَزِع في تأويل مصدر، وهو جزعي، وهو مبتدأ، وخبره الجار والمجرور، وهو «لوجدٍ»، وجملة: «كاديريني» في محل الصفة لوجد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٣/٥، وشرح السيوطي/٦٦١، وأوضح المسالك ١٥٠/١، والأشموني ٣٤٩/٢، والصبان ٣٤/٤.

(٥) قال المصنف في أوضح المسالك: «لأنّ إنّ المسكورة وأنّ التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا» ١٥١/١.

وقال الصبان: «أي تقدير الخبر هنا مؤخّراً ثابت لأنّ لعل.. إلخ أي: لأن وجوب تقديم خبر أنّ المفتوحة وصلتها عليها لدفع اشتباه أنّ المؤكدة بالتي هي لغة في لعل، وهذا الاشتباه مفقود هنا؛ لأن «لعل» لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أمّا...» ٣٤/٤، وانظر تعليق السيوطي على البيت في الشرح/٦٦١.

(٦) وكذلك «لعل» لا تقع بعد «لو».

(٧) أي: على الخبر.

(١) أي: الخبر.

(٢) في م/٤ «ولو أنّ...». وقد عاد الناسخ إلى الأصل قبل تقدير المصدر، وليس هذا بمراد.

(٣) انظر هذه المسألة في همع الهوامع ١٧٠/٢، والجنى الداني/٢٧٩ «... وكثير من النحويين». ونَصُّ المصنّف هنا مأخوذ من المرادي.

وانظر شرح الرضي ٣٩٠/٢، والارتشاف/ ١٩٠١: الكوفيون وتبعهم المبرّد والزجاج والزمخشري وجماعة.

(٤) أي المصدر المؤول من أنّ وما بعدها.

(٥) وتقدير الفاعل: ولو ثبت إيمانُهم.

(٦) كلام المرادي: «... وهو أَقْيَس، إبقاءً للاختصاص».

وفي الهمع: «وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر، وإبقاء «لو» على حالها من الاختصاص بالفعل» ١٧٠/٢.

(٧) ما ذكره الزمخشري هنا ذهب إليه السيرافي أيضاً. انظر همع الهوامع ١٧٠/٢، والجنى الداني/ ٢٨١، ونصّ الزمخشري في المفصّل/٣٢٣، والارتشاف/١٩٠١.

وقال ابن مالك: «وقد حمل الزمخشري ادعاؤه إضمار ثبت بين لو وأنّ على التزام كون الخبر فعلاً، ومَنْعه أن يكون اسماً، ولو كان بمعنى فعل نحو: لو أنّ زيداً حاضر، وما منعه شائع ذائع في كلام العرب...» الجنى الداني/٢٨١.

انظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٧، والخزانة ٥٢٤/٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٩٤/٥، وما ذكره المصنّف هنا مأخوذ من شرح التسهيل لأبي حيان، والارتشاف/١٩٠١.

(١) وردّه أبو حيان أيضاً قال: «وهو وهم وخطأ فاحش، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾...» الجنى الداني/٢٨١.

وقول المصنّف:: «ابن الحاجب وغيره» أشار بغيره إلى شيخه أبي حيان فتأمل!! وانظر رَدَّ أبي حيان هذا في الارتشاف/١٩٠١.

وردّ ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصّل ١٦٩/٢ قال: «... ثم ما يجب تقييده وهو قوله: وجب في «أنّ» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلاً، وهذا ليس على إطلاقه إلا إذا لم يتعذّر الفعل باعتبار المعنى المقصود...».

(٢) سورة لقمان ٢٧/٣١، وقد تقدّمت وتتمتها ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٣) أي ابن الحاجب وأبو حيان وغيرهما.

(٤) أي وجوب كون خبر أنّ فعلاً إذا أريد الإتيان بالخبر مشتقاً، ومتى أُريد ذلك وجب الإتيان به فعلاً لا اسماً مشتقاً. انظر دسوقي ٢٧٧/١.

وقال الرضي: «يعني أنّ إذا وقعت بعد «لو» المحذوف شرطها، فخبرها إن كان مشتقاً وجب أن يكون فعلاً؛ لأن الفعل المقدّر لا بُدّ له من مفسّر، وأن لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت، فألزم أن يكون خبر أنّ فعلاً ماضياً لا اسم فاعل؛ ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسّر، وأما في المعنى فقد ذكرنا أنّ «أن» دلّت عليه وإن لم يكن مشتقاً جاز للتعذر...».

شرح الكافية ٣٩١/٢، وانظر الإيضاح في شرح المفصّل ١٧٠/٢.

(٥) في م/٢ و٣ «ذلك».

(٦) أي لا يكون ذاك إن أريد الإتيان بالخبر الجامد.

(٧) آية سورة لقمان المتقدّمة، وقد جاء الخبر جامداً وهو قوله: «أقلام».

(١) قائله تميم بن أُبَيّ بن مقبل.
وتنبو: تبعد، والململوم: المجموع.
والشاهد فيه: أن خبر «أنّ» الواقعة بعد «لو» فيه اسم جامد، وهو قوله: حجر.
وتميم شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش مئة وعشرين عاماً، وكان يهاجي النجاشي، فهجاه النجاشي، فاستعدى عليه عمر بن الخطاب، فحبس النجاشي وضربه. ويذكره بعضهم تميم ابن أَبي... كذا. وقد صَحَّح البغدادي هذا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٤/٥، وشرح السيوطي/٦٦١، وشرح المفصل ٨٧/١، والخصائص ٣١٨/١، والديوان/١٩٨، اللسان/أمت. برواية «ما أنعم العيش». وانظر فيه مادة/نعم، وكذا التاج، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢، وحاشية الصبان ٣٤/٤، البحر المحيط ١٩١/٧، الدر المصون ٣٩٠/٥.

(٢) البيت من قصيدة للعوام بن شوذب الشيباني، وذكر السيوطي أنه من مقطوعة لجرير.
وقال البغدادي: «بل القصيدة في ديوان جرير، ولكن ليست لجرير، وإنما هي للعوّام المذكور...».
أنها: الضمير راجع إلى مقدّر، إذ التقدير: ولو أن التي تخيَّلْتُ عصفورة، وعَبيد وأَزنم: بطنان من يربوع، لا ينصرفان.
وفي م/١ «عَبيداً» كذا من غير تصغير، وفي بقية المخطوطات «عُبَيْداً» على التصغير.
والمسوَّمة: أي خيلاً مسوَّمة، وهي المعلَّمة بعلامة.
والشاهد في البيت مجيء خبر «أنّ» بعد «لو» اسماً جامداً.
انظر شرح البغدادي ٩٧/٥، وشرح السيوطي/٦٦٢، والارتشاف/١٩٠١، والجنى الداني/٢٨١، وشرح الأشموني ٣٥٠/٢، وحاشية الصبان ٣٤/٤، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٩، وانظر الديوان/٥٦٦، وتذكرة النحاة/٧٣..

(١) أي قول ابن الحاجب ومن معه.

قال ابن مالك: «... وما منعه [أي الزمخشري] ذائع في كلام العرب كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ وكقول الراجز:

لو أن حَيّاً مدرك الفلاح
أدركه ملاعب الرماح

(٢) انظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٧ - ١٦٣٨.

(٣) قائله لبيد يرثي عمّه أبا براء عامر بن مالك، وكان يُسَمّى ملاعب الأسنّة، فجعله ملاعب الرماح لحاجته إلى القافية.

وفي البيت روايات ذكرها البغدادي وغيره:

فقد جاء عند ابن الأنباري في شرح المفضليات:

لو كان حَيّ مدركَ الفلاح»

ورواه الشريف الحسيني في حماسته: لو كان شيء مدرك الفلاح.

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه.

والشاهد في الرواية المثبتة مجيء خبر «أَنّ» بعد «لو» اسماً مشتقاً، وهو قوله: مدرك، فهو اسم فاعل.

انظر شرح البغدادي ٥/١٠٢، وشرح السيوطي/٦٦٣، وهمع الهوامع ٢/١٧١، والجنى الداني/٢٨٢، وشرح الأشموني ٢/٣٥٠، وحاشية الصبان ٤/٣٥، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٧، وذكر غير هذا ثلاثة أبيات أخرى شاهداً للمسألة.

الصحاح/لعب، رمح، الديوان/٣٣٣، توضيح المقاصد ٤/٢٨٠. تذكرة النحاة/٧٣.

(١) وهي الآية/٢٧، وقد جاء فيها الخبر مفرداً جامداً ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ...﴾.

(٢) أي ولم يتنبه لها ابن الحاجب، أي للآية التي وجدها المصنِّف.

(٣) أي لما منع ابن الحاجب مجيء الخبر مشتقاً.

(٤) أي ولم يتنبه لهذه الآية ابن مالك.

(٥) ذكر ابن مالك أربعة أبيات في شرح الكافية الشافية وجاء فيها خبر أنّ مشتقاً.
وكلام المصنّف هنا معناه أن ابن مالك لو حَظِيَ بهذه الآية لما احتج بالشعر، بل كان يحتج بها، ولكنه لم يتنبه لذلك.

(٦) أي الآية التي وجدها المصنّف ولم يتنبه لها هؤلاء العلماء. وقد جاء فيها الخبر مشتقاً.

(٧) ﴿يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟ ۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الأحزاب ٢٠/٣٣.
وذكر مثل ما ذكره هنا في «شرح بانت سعاد» واحتج بهذه الآية ثم قال: «ولو استحضر هذه الآية ابن مالك لم يَعْدِل عنها إلى الاستشهاد بالشعر، ولو استحضرها الزمخشري وابن الحاجب لم يقولا ما قالاه».
انظر ص/٢٨ – ٢٩.
وما رأى المصنّف أنه غاب عن المتقدِّمين وَهْمٌ منه، وكيف تغيب مثل هذه الآية عمن أفنوا عمرهم في التنقيب والبحث في كتاب الله تعالى:
– أما ابن الحاجب فقد ذهب إلى أن «لو» في الآية للتمني، ولذلك قال في نظم الكافية المسماة بالوافية:

لو أنهم بادون في الأعراب لو للتمني ليس من ذا الباب

وذهب الرضي في تعليقه على نص الكافية إلى أن لو بمعنى أن المصدرية. وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني. وفعل مثله الدماميني. انظر الحاشية ٦٢/٢.
انظر شرح الرضي ٣٩١/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٣٥/١، وانظر حاشية الدسوقي ٢٧٧/١، والبرهان ٣٧٠/٤.

(١) قوله «وجدت» إلى آخر الآية غير مثبت في م/٢.

(٢) في طبعة مبارك «ظرف لغو» ومثله عند الشيخ محمد، غير أنه أثبت اللفظ بين معقوفين [لغو]، وهو مثبت في متن حاشية الأمير، وغير مثبت في المتن عند الدسوقي، وهو غير مثبت في المخطوطات.

(٣) ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ * لَكُنَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ الصافات ١٦٨/٣٧ - ١٦٩.
وتعقّبه الشيخ عضيمة رَحِمَهُ الله تعالى بأن كلام المصنّف هنا يوهم أنه لا يوجد غير هذه الآية، واستدرك عليه بذكر عشر آيات جاء الخبر فيها ظرفاً، انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥٣٦/١ - ٦٣٧.

(٤) المسألة الثالثة في «لو»، وقد ذكر مسألتين سابقتين: الأولى في صورة ما يليها من اسم أو فعل، والثانية في مجيء أن بعدها كثيراً.

(٥) النص للمرادي. انظر الجنى الداني/٢٨٦، وانظر رصف المباني/٢٩١، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٢.

(٦) نص السيوطي: «لو شرط للماضي غالباً...» همع الهوامع ٤/٣٤٢، وانظر الارتشاف/١٩٠١.

(٧) وهو التعليق على المستقبل، فهي تصرف الماضي إلى الاستقبال، قال المرادي: «لو الشرطية التي بمعن إِنْ، فهذه مثل إن الشرطية، يليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى الاستقبال...» الجنى الداني/٢٨٤.

(٨) قال المرادي: «وإذا دخلت «لو» على المستقبل فهل تجزم أو لا؟ زعم قوم أن الجزم بها لغة مُطَّرِدة، وذهب قوم منهم ابن الشجري إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر...» الجنى الداني/٢٩٦.
وقال أبو حيان: «... وجزمها لفعلها ضرورة، لا يحسن في الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضي...» همع الهوامع ٤/٣٤٢، وانظر التسهيل ٢/٢٤٠.

(٩) لم أجد في المراجع التي بين يدي من ذكر أصحاب هذه اللغة.

(١) قال ابن الشجري: «لو: من الحروف التي تقتضي الأجوبة، وتختص بالفعل، ولكنهم لم يجزموا به لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال كما يفعل حرف الشرط تقول: لو زارني زيد أمس أكرمته، وربما جزموا به في الضرورة...».

أمالي الشجري ٣٣٣/١، وانظر شرح الكافية ٣٩٠/٢، فقد ذكر رأي ابن الشجري.

وعاد المصنِّف إلى ذكر هذا عن ابن الشجري في القاعدة الحادية عشرة في تقارض الألفاظ الأحكام.

وذكر أبو حيان في شرح التسهيل ثلاثة آراء: أنها لا يُجْزَم بها في الكلام ولا الشعر، أنه يُجْزَم بها في ضرورة الشعر، أنه يُجْزَم بها على اطراد في لغة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٦/٥، وهمع الهوامع ٣٤٢/٤ - ٣٤٣.

(٢) ذكر ابن الشجري هذا البيت مع بيتين آخرين وعزاها إلى امرأة من بني الحارث بن كعب، وإلى مثل هذا ذهب صاحب الحماسة.

وذكر العيني أنه لعلقمة.

والميعة: النشاط، وأَوّل جَرْي الفرس، وأَوّل الشباب، والآطال: الخواصر واحدها إِطِل، وقد يخفف إِطْل، وقوله: لاحق الآطال: أي قد لصقت إطله بأختها من الضمر، فهو ضامر الجنبين، ونهد: غليظ، وذو خصل، أي: من الشعر.

والمعنى: لو شاء لأنجاه فرس له ذو نشاط هذه صفته.

والشاهد في البيت عند ابن الشجري أن «لو» قد جزمت في الشعر كما في هذا البيت؛ إذ جزمت لو «يشأ».

واستشهد ابن مالك بيت آخر قال: اقتدى بها [أي بالمرأة الحارثية] في الجزم أبو الحسن الرضي رضي الله عنه، فقال في قصيدة رثى بها أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الصابي:

إن الوفاء كما اقترحت فلو تكن حـيـاً إذا مـا كـنـت بـالـمـزداد

وذكر ابن الشجري هذه المسألة مرتين الأولى في المجلس الثامن والعشرين، والثانية في المجلس الأربعين، وكلامه فيها هو هو، وكذا بيت الرضي.

(١) قائله لقيط بن زرارة.

وفيه رواية: لم تنجزك ما وعدت، ورواية. تامت فؤادك لو تقضي الذي وعدت.

وتامت: المرأة الرجل أي تيَّمته.

والشاهد فيه جزم «لو» للفعل «يحزنك»، وهو ما ذهب إليه ابن الشجري، غير أنه لم يستشهد بهذا البيت بل ببيت الرضي الذي نقلتُه في الشاهد السابق.

ولقيط بن زرارة بن عُدَس، بضم ففتح، وينتهي نسَبُهُ إلى دارم بن مالك سيد قبائل تميم، ولقيط فارس جاهلي قتل يوم جَبَلة.

شرح البغدادي ١٠٩/٥، وشرح السيوطي/٦٦٥، والجنى الداني/٢٨٧، والأشموني ٣٥٢/٢، والصبان ٣٥/٤، واللسان والأساس والتاج/تيم.

(٢) أي البيت الثاني وهو بيت لقيط بن زرارة.

(٣) في قوله: «يَحزُنْك»، وأصله يَحْزُنُك بضم النون، فسكنت تخفيفاً لا على أنّ «لو» جازمة.

وهذا الذي ذكره المصنِّف هنا أخذه من ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٣ - ١٦٣٤

قال: «فهذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً كما قرأ أبو عمرو...» فتأمل.

ولقد ذكر البغدادي أن المصنِّف أخذ بكلام ابن مالك في الجواب عن البيتين، انظر الخزانة ٥٢٢/٤.

(٤) الآية: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ سورة آل عمران ١٦٠/٣.

والآية: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ سورة الملك ٢٠/٦٧.

= فقد قرأ أبو عمرو في الموضعين وكذا السوسي والدوري «يَنْصُرْكم» بسكون الراء، وروى عنه الدوري اختلاس الحركة.

كما رَوَى الدوري عن أبي عمرو أيضاً بالضم مثل الباقين «ينصرُكم».

انظر البحر ٤٣٣/٤، والإتحاف/١٨١، ٤٢٠، والمكرر ٢٧، ١٤١ - ١٤٢، والنشر ٣١٢/٢ - ٢١٣، وحجة القراءات/٥٩٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٣٤، وشرح الأشموني ٣٥٢/٢.

(١) في م/٣ «ينصركم عليهم»، بزيادة «عليهم»، وهي آية التوبة/١٤.

(٢) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأنعام ١٠٩/٦.

قراءة الجماعة: يشعرُكم بضم الراء.

وقرأ أبو عمرو وابن فرح عن اليزيدي والسوسي وابن محيصن «يُشْعِرْكُمْ بسكون الراء، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد طلباً للتخفيف.

وروى الدوري عن أبي عمرو اختلاس ضمة الراء. والاختلاس الإتيان بثلثي ضمة الراء.

وروى الدوري عن أبي عمرو أيضاً الإتمام كبقية القراء «يشعرُكم».

انظر البحر ٢٠١/٤، ٤٣٣، ٤٠٥/٨، والمحتسب ٢٢٧/١، وحاشية الشهاب ١١٣/٤، والسبعة/ ٢٦٥، والإتحاف/١٣٦، ٢١٥، والكشف ٢٤١/١ - ٢٤٢، والتيسير/٧٣، والمحرر ٣١٥/٥.

وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ سورة البقرة ٦٧/٢، وانظر الآية/٢٦٩.

قرأ أبو عمرو «يأمرْكم» بسكون الراء، ونقل هذا السوسي والدوري عنه.

ونقل الدوري عن أبي عمرو أنه قرأ باختلاس الحركة، كما نقل عن أبي عمرو الضم أيضاً كالجماعة.

انظر البحر ٢٤٩/١، ٤٣٢/٥، والقرطبي ٤٤٤/١، والمحرر ٣٣٩/١ و٦٨/٨، وشرح الشاطبية/ ١٥٠، والإتحاف/١٣٦، وإعراب النحاس ١٨٤/١، وهمع الهوامع ١٧٧/١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٥٢، والمحتسب ١٢٣/١، والتبيان للعكبري ٧٣/١، وحجة القراءات/٩٧ و٥٩٤.

(١) أي بيت المرأة الحارثيّة: لو يَشَأْ طار.. البيت.

(٢) قال ابن مالك بعد ذكر البيت:

«وهذا لا حجة فيه لأن من العرب من يقول: جاء يجي، وشاء يشا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة «يشاء» فقال: يشا، ثم أبدل الهمزة ألفاً...» شرح الكافية الشافية/ ١٦٣٣، ونصّ المصنِّف هنا منقول من ابن مالك لم ينقص منه ولم يزد عليه.

(٣) أي من شاء يشاء، وكذا جاءت في المخطوطة م/٤.

(٤) أي بعد حذف الهمزة.

(٥) أي الألف أبدلت همزة ساكنة في قولها: لم يَشَأْ، وأصله على هذه اللغة: لم يشا.

(٦) وأصلهما: العالم والخاتم، فأبدلت الألف همزة ساكنة.

(٧) الآية: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ سورة سبأ ١٤/٣٤.

- قراءة الجماعة مِنْسَأَته بهمزة مفتوحة.

- وقرأ ابن ذكوان وهشام برواية الداجوني وابن عامر وبَكّار والوليد بن عتبة والوليد بن مسلم «مِنْسَأْته» بهمزة ساكنة.

وهو من تسكين المتحرك تخفيفاً وليس بقياس، وضعّف النحاة هذه القراءة لأنه يلزم أن يكون ما قبل التأنيث ساكناً غير الفاء.

وقيل قياسها التخفيف بين بين ولم يضبط الراوي.

انظر البحر ٢٦٧/٧، والإتحاف/٣٥٨، وحجة القراءات/٥٨٤، والتيسير/١٨٠، والنشر ٣٥٠/٢، والكشف ٢٠٣/٢، ومختصر ابن خالويه/١٢١، وإرشاد المبتدي/٥٠٦، وشرح التسهيل ١٥٧/٣، والتبيان للعكبري/١٠٦٥، والمحرر ١٥٩/١٢، والقرطبي ٢٧٩/١٤، وحاشية الشهاب ١٩٥/٧، والمبسوط/٣٦١، والتبصرة/٦٤٤، وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيل أوفى وأنفع.

(٨) النص عند ابن مالك: «والأصل: مِنْسَأَة، فأبدل الهمزة ألفاً ثم أبدل الألف همزة ساكنة»، شرح الكافية الشافية/١٦٣٤.

(١) أي: مِنْسَأَة.

(٢) اختصر المصنف هنا، وكان ينبغي أن يقول: ثم أبدلت الهمزة ألفاً، ثم أبدلت الألف همزة ساكنة.
ويؤيّد الإبدال الأول قراءة «منساته» بألف، وقد قرأها كذلك نافع وأبو عمرو وابن كثير في رواية ابن فليح وزيد عن يعقوب وأبو جعفر والحسن واليزيدي.
وقال أبو عمرو: «أنا لا أهمزها لأني لا أعرف لها اشتقاقاً، فإن كانت مما لا يهمز فقد احتطت، وإن كانت مما تهمز فقد يجوز ترك الهمز فيما يهمز».
انظر بياناً مفصّلاً في هذه القراءات وخلاف المتقدّمين فيها في كتابي «معجم القراءات».

(٣) أي المسألة الرابعة وهي الأخيرة، من المسائل التي ختم بها الحديث عن «لو»، وفي ط مبارك والشيخ محمد وم/٤ «المسألة الرابعة» وفي بقية المخطوطات لم يذكر لفظ «المسألة».

وكذا جاء ترتيب هذه المسألة عند المرادي في الجنى الداني/٢٨٣ وما بعدها، وعنه نقل المصنّف ما نقل في «لو» وفي هذه المسائل. وانظر شرح الكافية الشافية/١٦٣٩.

(٤) في الجنى الداني: «لا يكون جواب لو إلا فعلاً ماضياً مثبتاً أو منفياً بما أو مضارعاً مجزوماً بلم والأكثر في الماضي المثبت اقترانه باللام...» انظر ص/٢٨٣، وقارن نص المصنّف بنص المرادي.

(٥) أي على الماضي المثبت.

(٦) تتمة الآية: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ سورة الواقعة ٥٦/٦٥.

(٧) أي ومن تجرّد الماضي الواقع جواباً من اللام.

(٨) تتمة الآية: ﴿... فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ سورة الواقعة ٥٦/٧٠.

(٩) أي الفعل الماضي المنفي بما.

(١٠) أي تجرّده من اللام. وانظر الارتشاف/١٩٠١.

وعبارة المرادي: «وقَلَّ دخولها [أي اللام] على المنفي بـ «ما»...» الجنى الداني/٢٨٣.

(١١) في م/٣ «عنها».

(١) الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ١١٢/٦.

(٢) أي من اقتران جواب لو باللام إذا كان ماضياً منفياً بما. قال ابن مالك: «وإن كان منفياً بما جاز لحاقها والخلو منها، إلّا أنّ الخلو منها أجود، وبذلك نزل القرآن الكريم...» شرح الكافية الشافية/ ١٦٤٠.

(٣) قائله غير معروف.

والخيار: الاختيار، وخص الليالي بالذكر لأَنّها أسبق من الأيام، والشهر أوله ليل. قال البغدادي: «ولأن الحوادث الكونية والمقدّرات تحدث غالباً بليل.

ونُعطَى: على البناء للمفعول، وجاء ضبطه في شرح السيوطي: ولو نُعْطي. على البناء للفاعل، وهو غير الصواب.

والشاهد في البيت مجيء جواب «لو» فعلاً ماضياً منفياً مقترناً باللام.

انظر شرح البغدادي ١١١/٥، وشرح السيوطي/٦٦٥، وشرح الأشموني ٣٥٢/٢، وحاشية الصبان ٣٥/٤، وهمع الهوامع ٣٤٩/٤.

(٤) أي نظير البيت السابق وما جاء فيه من دخول اللام على الجواب إذا كان ماضياً منفياً بما.

(٥) لم يسم هذا ابن مالك شذوذاً، ولا المرادي ذهب إلى ذلك، بل أجازا دخول اللام في هذه الحالة.

(٦) أي باللام.

(٧) قائله العباس بن الأحنف.

والشاهد في البيت في قوله: لو شاء... لما غبت عن قلبي.

فجواب القسم المنفي دخله اللام، وهو قوله: لما غبت.

= والعباس بن الأحنف شاعر حسن الشعر، وشعره كله في الغزل، وله أخبار كثيرة مع هارون الرشيد وغيره، ومنشؤه ببغداد، ومات سنة ١٨٨هـ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي/١١٢، والأمالي ١٩٦/٢، وشرح السيوطي/٦٦٦.

(١) هذا البيت من قصيدة لجرير هجا بها الفرزدق، وذكره الجوهري للبيد. وفي م/١ لو شئتُ بضم التاء.

وفي م/٢ و٣ و٤ «الفؤادَ» بفتح الدال، وعلى هذا فالفاعل ضمير مستتر يعود على الثغر، وفي م/١ يجدِنَ ومثله عند البغدادي.

وفي بقية المخطوطات: يجُدْن، وقد وَرَدَ البيت بضم الجيم وكسرها قال ابن جنى: «وأما قول الشاعر: لا يجُدْ غليلاً، فشاذٌ والضمة عارضة...»

والرواية عند الجوهري: تدع الصوادي، ورواية الديوان: بمشرب — يدع الحوائم.

وقوله: لو شئتِ: خطاب للمرأة، لأن قبله:

لـم أر مـثـلـك يـا أُمَـامَ خـلـيـلاً أَنْـأَى بـحـاجـتـنـا وَأَحْـسَـن قـيـلا

ونقع: رَوِي، والحوائم جمع حائم: وهو طالب الحاجة، وأصله من الحوم حول الماء، والغليل: العطش.

وذكر أبو حيان أن العرب تقول: يجِد إلا بني عامر فإنهم يرفعون الجيم.

وذكر البيت، وبعض تميم تقول: هو يجُد بصاحبه.

والشاهد في البيت قوله: قد نقع، حيث جاء جواب لو ماضياً مقروناً بقد.

انظر شرح البغدادي ٥/١١٤، وشرح السيوطي/٦٦٦، وهمع الهوامع ٤/٣٤٩، والديوان/٤٥٣، والصحاح/ وجد «قال لبيد وهو عامري...».

(٢) أي نظير مجيء جواب «لو» مقترناً بقد، في الشذوذ اقتران جواب لولا...

(٣) أي بقد.

(١) تقدَّم البيت في «باب أو» وقد أثبت هنا عجزه.

والشاهد فيه «قد قتلت» وهو جواب «لولا» وقد اقترن بقد.

(٢) تتمة الآية: ﴿... لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٠٣.

(٣) قال المرادي: «وإن ورد ما ظاهره خلاف ذلك جعل الجواب محذوفاً كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ﴾ فالجواب محذوف، واللام جواب قسم محذوف أغنى عن جواب لو، خلافاً للزجاج، فإنه جعل «لمثوبة» جواب «لو» قال: كأنه قيل: لأثيبوا» الجنى الداني/٢٨٤.

وقال الزجاج: «مثوبة في موضع جواب «لو»، لأنها تنبئ عن قولك: لأثيبوا...» معاني القرآن وإعرابه ١/١٨٧.

وقال أبو حيان: «اللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو، وجواب لو محذوف لفهم المعنى، أي لأثيبوا، ثم ابتدأ على طريق الإخبار الاستئنافي لا على طريق تعليقه بإيمانهم وتقواهم وترتبه عليهما. هذا قول الأخفش، أعني أنّ الجواب محذوف، وقيل: اللام هي الواقعة في جواب لو، والجواب هو قوله: لمثوبة، أي الجملة الاسمية، والأول اختيار الراغب، والثاني اختيار الزمخشري...، ومختاره غير مختار؛ لأنه لم يُعْهَد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً للو...».

البحر ١/٣٣٥، وانظر الكشاف ١/٢٣١، ومعاني الأخفش ١/١٤٢.

(٤) البيتان لعامر بن الطفيل.

والرواية: أن تترك الأصحاب حتى تعذرا.

فقد فَرّ من الحرب فلامه أصحابه، وتبعه في ترك الأصحاب الحارث بن هشام لما فَرّ يوم بدر فلامه أصحابه من المشركين، فاعتذر عن ذلك أيضاً...

= وفي م/٤ «لم تكن» بالمثناة من فوق، وأشار إلى هذه الرواية البغدادي، وتعذرا: حتى تبلغ عذراً أي من أعذر الرجل إذا أتى بعذر، وهو ما يرتفع به اللوم، يا سلام: مرخم، ويجوز في الميم الفتح والضم. والشاهد في البيت قوله: فراحة والتقدير: فهو راحة، وبذلك يكون جواب لو جملة اسمية مقترنة بالفاء.

وذكروا أنه قد يكون الجواب محذوفاً والتقدير: لو كان قتل فراحة لثبت، والفاء عاطفة.

وعامر بن الطفيل فارس شاعر جاهلي من بني عامر وهو ابن عم لبيد الصحابي، ولم يُسْلِم.

وقد اشترط على النبي ﷺ نصف ثمار المدينة، وأن يكون الأمر له بعد الرسول ليسلم، ثم انصرف فقال الرسول: «اللهم اكفني عامراً، وأهدِ بني عامر».

انظر شرح البغدادي ١١٥/٥، وشرح السيوطي/٦٦٧، وهمع الهوامع ٣٤٩/٤، والمساعد ٣/ ١٩٦، وتذكرة النحاة/٧٣. ولم أجد البيتين في المطبوع في ديوان عامر.

(١) في طبعة الشيخ محمد، ومبارك «على جملتين»، وقد تبعا في هذا متن حاشية الأمير، ولفظ «جملتين» غير مثبت في المخطوطات التي بين يديّ.

(٢) أي على جملة اسمية فجملة فعليّة.

(٣) ذكر هنا الخبر المحذوف في مثاله ليثبت أنها دخلت على جملة اسمية ولم تدخل على مفرد وهو زيد.

(٤) جاء في صحيح مسلم: «... عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: لولا أن أشقّ على المؤمنين، وفي حديث زهير - على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» ٣/١٤٢ - ١٤٣.
قال الدسوقي: «فأما قوله.. إلخ: جواب عما يُقال مقتضى كونها حرف امتناع لوجود أن الأمر بالسواك منفيّ لوجود المشقّة مع أن الأمر حاصل والمشقة منتفية» الحاشية ١/٢٧٨.

(٥) وعلى هذا فأمر الإيجاب منتفٍ، ولذلك قال النووي: «فيه دليل على أن السواك ليس بواجب، قال الشافعي رحمه الله تعالى: لو كان واجباً لأمر به شقَّ أولم يَشُقّ، قال جماعات من العلماء من الطوائف فيه دليل على أن الأمر للوجوب، وهو مذهب أكثر الفقهاء وجماعات من المتكلّمين...». صحيح مسلم بشرح النووي ٣/١٤٣.

(٦) في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن الدسوقي والأمير: أي أمر إيجاب، و«أي» غير مثبتة فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٧) أي وإن لم يقدر المراد في الحديث على نحو ما ذكره لانعكس المعنى، أي صار معناها: حرف وجود لامتناع، وهذا ليس بمراد في نصّ الحديث، وانظر حاشية الشمني ٢/٦٤.

(١) ذهب إلى هذا الكسائي، فهو عنده مرفوع بفعل مقدّر، تقديره: لولا وُجد زيد.

انظر الجنى الداني/٦٠١ - ٦٠٢، وانظر الشمني ٢/٦٤، والارتشاف/١٩٠٤.

(٢) هذا لبعض الكوفيين، فهو مرفوع بلولا لنيابتها مناب «لو لم يوجد»، وحكاه الفراء عن بعضهم، الجنى الداني/٦٠٢، والشمني ٢/٦٤، وفي الارتشاف/١٩٠٤ الفراء وابن كيسان.

(٣) أي ولا هو مرفوع بها، أي: بلولا نفسها. وقد ذهب إلى أنه مرفوع بلولا الفراء، الجنى الداني/٦٠٢، وهمع الهوامع ٢/٤٣.

وذكر المالقي أنه يرفع عند الكوفيين على تقدير فعل نابت «لا» منابه، فإذا قلت: لولا زيد لأكرمتُك... فالمعنى لو انعدم زيد؛ لأنه إذا زالت «لا» ولي «لو» الفعل ظاهراً أو مقدّراً، وإذا دخلت «لا» كان بعدها الاسم.

انظر رصف المباني/٢٩٤، والجنى الداني/٦٠٢.

(٤) وهو مذهب البصريين، انظر رصف المباني/٢٩٣، والإنصاف ١/٧٠.

(٥) وليس المراد كوناً بعينه، والمراد بالمطلق تقديرك: كائن أو موجود أو مستقر أو ثابت وما كان من هذا الباب، ويكون هذا الخبر محذوفاً، وهذا رأي الجمهور، الجنى الداني/٥٩٩، وانظر الخلاف في شواهد التوضيح/٦٥ وما بعدها.

(٦) أي: المقيّد بوصف معيّن كما ذكر في المثال: لولا زيد قائم لحصل كذا؛ ولذلك جاء في الهمع: «فلو أريد كونٌ بعينه دليل عليه لم يجز الحذف فضلاً عن أن يجب» همع الهوامع ٤٢/٢.

(٧) أي ولا يجوز لك في مثاله حذف «قائم» وهو الخبر، ويكون المثال عندك: لولا زيد لحصل كذا. وفي م/٣ «ولا أن يحذف، بل يجعل».

(١) أي مصدر الكون المقيّد.

قال المرادي: «فإذا أريد الكون المقيّد جُعل مبتدأً: لولا قيام زيد لأتيتك. ولا يجوز لولا زيد قائم» الجنى الداني/٥٩٩ – ٦٠٠.

(٢) أي: اسمها وخبرها، والتقدير: لولا قيامُ زيد.

(٣) التقدير: لولا قيامُ زيدٍ موجودٌ، فَحَذْفُ الخبرِ وهو «موجودٌ» وجوباً. وهو يدخل في باب الكون المطلق.

(٤) أي: أنّ وصلتها، وهو القيام بعد لولا: لولا قيام زيد.

(٥) ذكروا أن هذا ينافي قوله من قبل، بأنه يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً. والذي تعقّبه في هذا الدماميني. انظر حاشية الشمني ٢/٦٤.

(٦) أي: أن وما بعدها.

قال الدماميني: «هذا اللفظ وهو قوله «أو مبتدأ لا خبر له» إلى قوله في فصل «لو ثبت» في بعض النسخ، وهو مشكل فإن التخريج على أنه فاعل لثبت محذوفاً لا يتأتى تفريعه على القول بأن رفع الاسم الواقع بعد «لولا» بالابتداء، وذلك أنه قال بعد سوق الخلاف: «بل رفعه بالابتداء» ثم قال أكثرهم إلى آخره. انتهى.

ورَدّه الشمني فقال: «وأقول: هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا إشكال، فإن مراده بالمرفوع في قوله: وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً، الاسم الصريح دون المؤول؛ لأن ذلك لا يقال له مرفوع، بل في موضع رفع، ولا شك أن صيرورة أنّ مع معموليها اللذين هما ذلك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع بثبت محذوفاً، متفرّعٌ على دخول أنَّ على ذلك الاسم، ودخولها عليه متفرّع على كونها مبتدأ؛ لأنها ناسخ، والناسخ لا يدخل إلا على مبتدأ». الشمني ٢/٦٤.

قلتُ: رَدّ الشمني على الدماميني ليس برَدّ، فالواقع بعد لولا مرفوع على الابتداء سواء أكان اسماً صريحاً، أم مصدراً مؤوّلاً.

(٧) والتقدير: لولا ثبت قيام زيد...

(١) انظر فيما تقدَّم في «لو» المسألة الثانية، فما بعد «لو» إذا كان مقترناً بأن رُفِع عند سيبويه بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر، وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه مرفوع على الفاعلية. وقد مضى الحديث في هذا مفصّلاً.

(٢) الجنى الداني/٦٠٠ «وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبيين إلى أن الخبر بعد لولا ليس بواجب الحذف على الإطلاق بل فيه تفضيل...» وبقية نصّ المصنّف من الجنى الداني/٦٠٠ - ٦٠١. وانظر همع الهوامع ٤٢/٢، وانظر شرح الكافية الشافية/٣٥٤ - ٣٥٥، ومعاني الحروف للرماني/ ٢٣، وأمالي الشجري ٢١٠/٢.

(٣) أي خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا».

(٤) النص في صحيح البخاري: «حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود قال: قال لي ابن الزبير: كانت عائشة تُسِرُّ إليك كثيراً فما حَدّثتك في الكعبة؟ فقلتُ: قالت لي: قال النبي ﷺ: يا عائشة، لولا قومُكِ حديثٌ عهدُهُم - قال ابن الزبير - بكفر، لنقضتُ الكعبةَ فجعلت لها بابين: باباً يُدْخِلُ الناس وباباً يخرجون، ففعله الزبير» فتح الباري ١٩٨/١ - ١٩٩، كتاب العلم. وقوله ففعله الزبير: أي بنى الكعبة على ما أراد النبي ﷺ. وانظر كتاب الحج «... عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: لولا حداثةُ قومِكِ بالكفر لنقضتُ البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإن قريشاً استقصرت بناءه وجعلت له خَلْفًا». فتح الباري ٣٥٣/٣ وأنت ترى أن الرواية مختلفة عما أثبته المصنّف، والرواية عند ابن مالك «لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكُفرٍ لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم». شرح الكافية الشافية ٣٥٥/١، وانظر صحيح مسلم ٨٨/٩ وقد جاء فيه عدة روايات، وهمع الهوامع ٤٢/٢ والجنى الداني/٦١، شواهد التوضيح والتصحيح/٦٥، الموطأ ٣٦٣/١.

(٥) ذكر المبتدأ «قومك» وخبره «حديثو» لأنه كون خاص، ولو حذف الخبر في نصّ الحديث لما عُلِم المراد من النص، ولذلك أثبت؛ لأنه ليس من دليل يدل عليه عند الحذف.

(١) أي ذكر خبر المبتدأ وحذفه، إن عُلِم الخبر.

(٢) قال ابن الشجري: «وأقول: إن خبر المبتدأ بعد «لولا» ظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ سورة النساء/١١٣، انظر الأمالي ٢١١/٢.

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء ٨٣/٤، وتكررت في مواضع أخرى.

والخبر على ما ذهب إليه ابن الشجري هنا هو الظرف «عليكم» فهو معمول للخبر المحذوف متعلّق به، وهو يغني عن المحذوف، فأقام المتعلّق مقام الكون العام المقدَّر.

(٤) في نسخة الشيخ محمد ومبارك ومتن الأمير «ورحمته». وهو غير مثبت في المخطوطات.

(٥) أي ما قَدّره ابن الشجري من ظهور الخبر.

وذكر النحاس الآية وقال: «رفع بالابتداء عند سيبويه، ولا يجوز أن يظهر الخبر عنده...» إعراب القرآن ٤٣٨/١، وانظر الكتاب ٢٧٩/١.

(٦) ما رَدّ به المصنِّف على ابن الشجري أخذه من شيخه أبي حيان، ففي حديثه عن الآية/ ٦٤ من سورة البقرة ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

قال أبو حيان: «وفضل الله على مذهب البصريين مرفوع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره موجود، وما يشبهه مما يليق بالموضع، وعليكم متعلق بفضل، أو معمول له، فلا يكون في موضع الخبر، والتقدير: فلو لا فضل الله عليكم ورحمته موجودان»، البحر ٢٤٤/١، وانظر الكتاب ١/ ٢٧٩، والعكبري ٧٢/١، والفريد ٣٠٦/١.

(٧) النص للمرادي، انظر الجنى الداني/٦٠٠، وما أثبته المرادي أخذه عن شيخه أبي حيان من الارتشاف/١٠٩٠، ولا يبعد أن يكون التلميذان قد أخذا عن شيخهما.

(٨) أي: من قال يجب حذف الخبر بعد «لولا» سواء أكان كوناً عاماً أم خاصّاً، فقد أطلقوا الحذف على كل وجه. وانظر الارتشاف/١٠٨٩.

(١) في طبعة الشيخ محمد ومبارك «وَصْف»، وليس كذلك فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٢) البيت من قصيدة طويلة للمعري مدح بها سعيد بن شريف بن علي بن حمدان العدويّ.

العضب: السيف القاطع.

والشاهد في البيت أن جماعة لَحّنُوا المعري في ذكر «يمسكه» وهو خبر المبتدأ «الغمد» وكان الواجب حذفه.

وممن انتصر للمعري ابن مالك في التوضيح/٦٧، وأبو حيان في التذكرة قال ابن مالك: «وقد خَطّأه بعض النحويين، وهو بالخطأ أَوحلى».

وقال أبو حيان: «لا ينبغي أن يُلَحّن...».

وقال البغدادي بعد نقل نص أبي حيان: «وما ذهب إلى جوازه عالم لا ينبغي أن يقال فيه لَحْن، مع أنه ليس في كلام سيبويه نصٌّ صريح بالتزام حذف هذا الخبر».

انظر شرح البغدادي ١١٨/٥، وشواهد التوضيح والتصحيح/٦٧، والارتشاف/١٠٨٩، والجنى الداني/٦٠٠، وهمع الهوامع ٤٢/٢ شرح ابن عقيل ٢٥١/١ الأشموني ١٦٩/١، ورصف المباني/٢٩٥، وشرح الكافية لشافية/٣٥٦، المقرب ٨٤/١، أوضح المسالك ١٥٦/١.

(٣) أي: تلحين المعري ليس بجيد، وقد ذكرت من قبل رَدّ هذا التلحين عند الشيخين: ابن مالك وأبي حيان.

(٤) النص في الجنى الداني/٦٠٠، والارتشاف/ ١٠٨٩ - ١٠٩٠.
قال المرادي: «وتأوّله بعضهم على تقدير أن، والتقدير: فلولا الغمد أن يمسكه، وأَعْرَبَهُ بدلاً أي إِمْسَاكُه».
وقال أبو حيان: «وتأوّله بعضهم على إضمار أن والتقدير أن يمسكه، وأعربه بدلاً أي إمساكه»، وانظر شرح البغدادي ١١٩/٥ - ١٢٠، والارتشاف/١٠٩٠.

(٥) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «يُمْسِكه»، ومثله في متن الأمير والدسوقي.

(١) الاعتراض بين المبتدأ وجواب «لولا» وهو قوله: «لسالا». والخبر محذوف.

(٢) أي جملة «يمسكه»، والنصُّ عند أبي حيان وغيره.
قال أبو حيان: «... وبعضهم على أنه حال، وحكى الأخفش عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر...»، الارتشاف/ ١٠٩٠، وانظر الجنى الداني/٦٠٠.

(٣) والتقدير: فلولا الغمد موجود في حال كونه ماسكاً له لسال.
كذا عند الدسوقي ٢٧٩/١.

(٤) أي بعد «لولا».

(٥) أي الحال خبر في المعنى، وخبر المبتدأ بعد «لولا» لا يُذْكر، فكذا الحال لا يجوز ذكره بعدها، بل يحذف وجوباً.

(٦) خرج عمر بن الخطاب ذات ليلة يطوف في المدينة، إذ بامرأة من نساء العرب مُغْلقاً عليها بابُها وهي تقول:

تطاول هذا الليل تسري كواكِبُهْ — وأَرَّقني إذ لا ضجيع أُلَاعِبُهْ

فوالله لولا الله . . .

فكتب إلى عماله بالغزو ألَّا يحبسوا أحداً أكثر من أربعة أشهر. وفي القصة زيادات على ما ذكرت، وفي البيت روايات: لَزُحزِح، لَزُعْزِع.

– فلولا حَذَارُ اللّهِ لا شيءَ مثله.

– فلولا الذي فوق السماوات عَرْشُه.

وذهب المصنّف إلى أن «تُخْشَى عواقبُهْ» يجوز أن يكون بدل اشتمال على تقدير أن تخشى عواقبه، أي فلولا خشيةُ عواقبه.

وعلى الاعتراض بين المبتدأ «الله» وجواب «لولا» وهو لزعزع، وعلى الحال. وقد رَدَّ الحال الأخفش، وقد تقدَّم.

انظر شرح البغدادي ١٢٢/٥، والحاشية (١) وعنها أخذت خلاف الروايات، وشرح السيوطي/ ٦٦٨.

(١) هذا نص المرادي. انظر الجنى الداني/٦٠١.

(٢) قال المرادي: «وهو ضعيف».

(٣) أي لا رابط بين المبتدأ وجواب «لولا» فكيف يكون خبراً عنه؟.

(٤) الآيــة: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّؤْمِنَ بِهَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ سورة سبأ ٣٤/٣١.

وأنتم مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: موجودون.

(٥) أي مجيء الضمير المتصل بعدها، وذكروا أنها في هذه الحالة تكون حرف جر، ويأتي بيانه.

(٦) انظر المقتضب ٣/٧٣، وانظر الكامل/١٢٧٥ - ١٢٧٨.

قال المبرد: «... والذي أقوله: إن هذا خطأ؛ لا يصلح إلا أن تقول: لولا أنت، قال الله عزّ وجل: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

ومن خالفنا فهو لا بُدّ يزعم أن الذي قلناه أَجْوَد، ويَدّعي الوجه الآخر، فيجيزه على بُعْد».

انظر الكامل ص/١٢٧٨.

وقال ابن الأنباري: «وأما إنكار أبي العباس المبرّد جوازه فلا وجه له؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم» الإنصاف/٦٩٠.وقال الفارسي: «فإنكار المبرّد له هَذَيان» وانظر الجنى الداني/ ٦٠٥ والارتشاف/١٧٥٧.

(١) الكتاب ١/٣٨٨ قال: «وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جَرُّوا، وإذا أظهرت رُفِع»، وذكر الزمخشري أن سيبويه حكاه عن الخليل ويونس.

وانظر أمالي الشجري ١/١٨٠، والجنى الداني/٦٠٤، ورصف المباني/٢٩٦، وشرح المفصل ٣/ ١١٨، ١٢١، والإنصاف/٦٨٧، والخزانة ٢/٤٣١ - ٤٣٢، والرضي ٢/٢٠، والارتشاف/ ١٧٥٧.

(٢) أي: لولا.

(٣) أي: بجر الاسم الظاهر.

(٤) أي: لولا ومجرورها ذهب بعضهم إلى أنها لا تتعلق بشيء كالزوائد، قال المرادي: «وهو الظاهر» الجنى الداني/٦٠٣ - ٦٠٤، ورصف المباني/٢٩٦، وفي الارتشاف/١٧٥٧: «... وقال بعضهم تتعلق بفعل واجب الإضمار...».

وانظر شرح المفصل ٣/١٢١ وقد ذكر وجهاً واجداً وهو أنها غير متعلقة بشيء، وموضعها رفع بالابتداء، والخبر مقدّر محذوف كما كان مع الرفع.

(٥) في الإنصاف/٦٨٧ «ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين».

وفي رصف المباني/٢٩٦ «الأخفش وبعض الكوفيين يذهبون إلى أن لولا باقية على بابها من رفع ما بعدها...» وانظر الجنى الداني/٦٠٤.

وفي شرح المفصل ١٢٢/٣ الأخفش وهو قول الفراء. وانظر معاني الفراء ٨٥/٢، واختار المالقي رأي الأخفش، وانظر الارتشاف/١٧٥٧.

(٦) والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء نيابة عن ضمير الرفع المنفصل.

(٧) كذا النصّ في الجنى الداني/٦٠٤.

(١) أنابوا ضمير الرفع «أنت» عن ضمير الجر، والأصل: كَكَ، كِي، وتصبح الجملة لو سِيْقَتْ على الأصل: ما أنا كك ولأنت كي.
فأنابوا الضمير أنت وأنا عن كاف الخطاب وياء النفس.
وانظر شرح المفصل ١٢٢/٣.

(٢) يرد المصنف هنا مذهب الأخفش في مسألة النيابة، وتقدَّم هذا في «عسى»، قال: «والسادس أن يقال: عساي وعساك وعساه، وهو قليل» وذكر مذهب الأخفش في استعارة ضمير النصب مكان ضمير الرفع، ثم رَدّه.

(٣) ولم تأتِ الإنابة في ضمائر متصلة، وهذا عنده مما يُرَدُّ به مذهبُ الأخفش.

(٤) قال أبو حيان: «إذا عُطِفَ على الضمير المتصل بـ «لولا» ظاهرٌ لم يَجُزْ على مذهب سيبويه؛ لأن «لولا» تجرُّ المضمر، ولا تجرُّ الظاهر، فلو رفع المعطوف على توهُّم أنك أتيت بضمير الرفع المنفصل ففي جواز ذلك نظر...» النص في الجنى الداني/٦٠٥.

(٥) من معاني «لولا».

(٦) هذا هو المعنى الثاني عند المرادي، والأول عند المالقي، انظر رصف المباني/٢٩٢، والجنى الداني/٦٠٥ وما بعدها، وانظر شرح الرضي ٣٨٧/٢، والكامل/٣٦٢.

(٧) أي ما كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى. ويأتي شاهده. وانظر شرح المفصل ١٤٤/٨.

(٨) الآية: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ سورة النمل ٤٦/٢٧.

وقوله: لولا تستغفرون: فيه الحضُّ على الاستغفار.

(١) ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة المنافقون ١٠/٦٣.

قال ابن يعيش: «... فقد وليه الماضي إلاّ أنّ الماضي هنا في تأويل المستقبل كما يكون بعد حرف الشرط كذلك؛ لأنه في معناه، والتقدير: إنْ أَخّرتني أصَّدَّق؛ ولذلك جزم «وأكن» بالعطف على موضع فأَصّدّق» شرح المفصل ١٤٤/٨.

(٢) أي بين التحضيض والعرض.

(٣) كما ورد في الآية الأولى.

(٤) كما ورد في الآية الثانية.

(٥) من الأوجه الأربعة في «لولا».

(٦) قال المرادي: «وإذا وليها الماضي كان فيها معنى التوبيخ، وكذلك غيرها من حروف التحضيض...» الجنى الداني/٦٠٦.

ولم يجعل هذا منفصلاً عن الأول بل ساق التوبيخ والحض معاً، وفرّق بينهما بنوع الفعل الواقع بعد لولا، وفعل مثله المالقي في رصف المباني/٢٩٢، وهو كذلك عند ابن يعيش في شرح المفصّل ٨/ ١٤٤.

(٧) تتمة الآية: ﴿... فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ سورة النور ٢٤/١٣.

قال أبو حيان: «لولا جاءوا... جعل الله فصلاً بين الرمي الكاذب والرمي الصادق ثبوت أربعة شهداء وانتفاؤها، فإذ لم يأتوا فهم في حكم الله وشريعته كاذبون، وهذا تعنيف وتوبيخ للذين سمعوا الإفك ولم يَجِدُّوا في دفعه وإنكاره، واحتجاج عليهم بما هو ظاهر مكشوف في الشرع من وجوب تكذيب القاذف بغير بيّنة والتنكيل» البحر ٦/٤٣٨.

(٨) تتمة الآية: ﴿... بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/٢٨.

= وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ﴾: معناه فهلّا نصرهم حين جاءهم الهلاك الذين اتخذوهم من دون الله قرباناً آلهة. وفي هذا من التوبيخ ما فيه.

وذكر الزمخشري أن ذلك إشارة إلى امتناع نصرة آلتهم لهم وضلالهم عنهم. الكشاف ٣/١٢٥.

(١) أي: ومن التوبيخ.

(٢) ﴿... مَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ سورة النور ١٦/٢٤.
قال أبو حيان: «... ثم أخذ يوبخهم على التكلم به [الإفك]، وكان الواجب عليهم إذ سمعوه ألّا يفوهوا به» البحر ٤٣٨/٦.

(٣) في طبعة الشيخ محمد ومبارك أثبت من الآية: ﴿مَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ وهذا الجزء غير مثبت في المخطوطات.

(٤) أي أخّر عن «لولا»، وفصل بينهما بـ «إذ»، والظروف يُتَوَسَّعُ بها.

(٥) البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق. وقيل: للأشهب بن رميلة، وقصة البيت أن أهل الكوفة أصابتهم مجاعة فخرج أكثر الناس إلى البوادي، وكان غالب أبو الفرزدق رئيس قومه، وسحيم بن وثيل اليربوعي رئيس قومه، فأخذ كل واحد منهما ينحر من إبله لقومه، فلم يستطع سُحيم أن يجاري غالباً أبا الفرزدق.

وفي البيت رواية أخرى وهي رواية الديوان:

تعدون عقر النيب أفضل سعيكم   بني ضوطرى هَلّا الكميَّ المقنَّعا

والكمي: الشجاع المتكمّي في سلاحه، أي الذي ستر نفسه بالدرع والبيضة. وعقر النيب: أي الإبل، وقد عرفت قصتها.

وبنو ضوطرى: لقب مجاشع جدّ الفرزدق.

والمعنى: إنكم تفخرون بذبح الإبل المُسِنَّة التي لا ينتفع بلبنها، ولا يُرْجَى نسلها، ولا تقدرون على مبارزة الأقران، ومقارعة الشجعان، يرميهم بالجُبْن والخور.

والشاهد في قوله: لولا الكمِيَّ، فالفعل بعد «لولا» محذوف، والتقدير لولا عددتم الكميَّ المقنّعا.

انظر شرح البغدادي ١٢٣/٥، وشرح السيوطي/٦٦٩، وشرح المفصّل ١٤٥/٨ و٣٨/٢، =

(١) وقدّر المالقي لولا تبارزون الكميّ، أو تغلبون أو تقتلون، وقدّر المرادي: لولا تعدّون، أو لولا تبارزون.

(٢) قال هذا المبرّد، وهو كذلك عند ابن الشجري، مع أنه أجاز في موضع متقدِّم الوجهين، ففي الأمالي ٢٧٩/١، ذكر أنه أراد لولا عددتم أو تعدون، وإن شئت قدّرت لولا عقرتم أو تعقرون، بدلالة العقر عليه.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٣/٥، وشرح المفصَّل ٣٨/٢.

ورَدّ ابن هشام تقدير المضارع لأنه للحضّ، والشاعر يريد التوبيخ.

(٣) أي: إن كان مراد النحويين بتقدير «تعدون» حكاية الحال جاز، وذكر البغدادي أنهم قدَّروا المحذوف مضارعاً ليطابق قرينه في أول البيت، انظر شرح الشواهد ١٢٣/٥.

(٤) أي فُصِلَت «لولا» من الفعل الموبَّخ على عدمه.

(٥) وذلك مع الجملة التي تأتي بعدهما.

(٦) أي في حال كون إذ وإذا معمولين للفعل المتأخِّر عنهما.

وقال المرادي: «وقد يليها اسم معمول لفعلٍ مقدّر نحو: لولا زيداً ضربتَه، أو معمول لفعل مؤخَّر نحو: لولا زيداً ضربت» الجنى الداني/٦٠٦، وانظر شرح المفصّل ٨/١٤٤.

(٧) مما جاء فيه «إذ» معمولاً لما بعده وفُصِلَ بذلك بين لولا والفعل.

(٨) تقدَّمت قبل قليل وهي الآية/١٦ من سورة النور.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/٤٣.

قال أبو حيان: «لولا هنا حرف تحضيض يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً، ويفصل بينهما بمعمول الفعل من مفعول به وظرف كهذه الآية، فُصِل بين لولا وتضرعوا بإذ، وهي معمولة لتضرّعوا، والتحضيض يدل على أنه لم يقع تضرّعهم حين جاء البأس، فمعناه إظهار معاتبة مذنب غائب، وإظهار سوء فعله ليتحسَّر عليه المخاطب، وإسناد المجيء إلى البأس مجاز عن وصوله إليهم، والمراد أوائل البأس وعلاماته» البحر ٤/١٣٠.

(٢) أي الفصل بإذا وبالجملة الاعتراضية.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/ ٨٣ - ٨٧ والآية/٨٧ ﴿تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ فقد فصلت «إذا» بين لولا وفعلها، وكذلك فصل بين لولا وفعلها بجملة الشرط وهي قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾.

(٤) هذا تقدير الزمخشري، انظر الكشاف ١٩٨/٣، والبحر ٢١٥/٨.

(٥) كذا في المخطوطات، وعند الشيخ محمد ومبارك «مدينين»، قال الزمخشري: غير مدينين غير مربوبين من دان السلطانُ الرعية إذا ساسهم.

(٦) أي في الآية/٨٦، وذكر الزمخشري أن لولا الثانية مكررة للتوكيد.

(٧) أي في الآية/٨٣، وفي م/١ و٥ «تكرار الأولى».

(١) أي من معاني لولا، وتقدَّم أنها حرف امتناع لوجود، وحرف للتحضيض، وحرف للتوبيخ.

(٢) نقل السيوطي هذا عن المصنف. انظر همع الهوامع ٣٥٣/٤ - ٣٥٤.
وهذا الرأي للهروي كما ذكر المصنّف، فقال في الأزهية:
«مواضع لولا: اعلم أنّ لها أربعة مواضع: أن تكون استفهاماً بمعنى هَلّا، كقولك: لولا سألتنا، لولا أتيتنا، قال الله عز وجل ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ...﴾ وانظر ص/١٧٥.
قلت: لعلّ صواب النص عند الهروي: «بمعنى هل» ولم يُحْكِمْ ذلك محقِّق النص.

(٣) تقدّمت قبل قليل وهي الآية/١٠ من سورة المنافقون.
والتقدير على هذا عند الهروي هل تؤخرني، أو أتؤخرني.

(٤) الآية: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٨/٦.
والتقدير عند الهروي: هل ينزل عليه ملك، أو أينزل عليه ملك.

(٥) هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي، كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب، جيد القياس، صحيح القريحة، مقيماً بالديار المصرية، له كتاب الأزهية في الحروف، وكتاب الذخائر في النحو، ولد في هراة عام ٣٧٠هـ، وتوفي في مصر عام ٤١٥هـ.
انظر بغية الوعاة ٣٠٥/٢، ومقدمة الأزهية للمحقق ص/٧ وما بعدها.

(٦) أي الاستفهام في «لولا»، وانظر نص المصنِّف في الهمع ٣٥٤/٤.

(٧) أي الآية الأولى ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ...﴾ وتقدّم الحديث فيها ومعنى العرض المفهوم من الآية.

(٨) أي الآية الثانية المتقدّمة.

(٩) أي مثل آية سورة الأحقاف ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ...﴾ المتقدِّمة. فهي تفيد التوبيخ.

(١٠) تقدّمت، وهي الآية/١٣ من سورة النور.

(١) قال الهروي: «والموضع الرابع: تكون «لولا» جحداً بمعنى «لم» كقوله: عزّ وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ...﴾ معناه: لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس...» الأزهية/١٧٨، وانظر معاني الحروف للرماني/١٢٤ وفي الجنى الداني/٦٠٨ ذكر أنه هذا جاء عن علي بن عيسى والنحاس.

(٢) تتمة الآية: ﴿... لَمَّآ ءَامَنُوٓاْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة يونس ٩٨/١٠.

(٣) قال أبو حيان: «لولا هنا هي التحضيضية التي صحبها التوبيخ، وكثيراً ما جاءت في القرآن للتحضيض فهي بمعنى هلا... والتحضيض أن يريد الإنسان فعل الشيء الذي يَحُضُّ عليه، وإذا كانت للتوبيخ فلا يريد المتكلم الحض على ذلك الشيء...، وهنا وَبّخهم على ترك الإيمان النافع، والمعنى: فَهَلّا آمن أهل القرية وهم على مهل لم يلتبس العذاب بهم فيكون الإيمان نافعاً لهم في هذه الحال» البحر ١٩٢/٥.

(٤) لم أجد حديثاً عنها في سياق هذه السورة في كتابه معاني القرآن/٣٤٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١.

(٦) قال النحاس: «قال الأخفش والكسائي: أي فهلا، قال الفراء: وفي حرف أُبَيّ فَهَلّا، لأن معناه لم يؤمنوا...».

إعراب القرآن ٧٥/٢.

(٧) هذه قراءة أُبَيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود، وكذا جاءت في مصحفيهما.

انظر البحر ١٩٢/٥، ومعاني الفراء ٤٨٩/١، والقرطبي ٣٨٣/٨، والكشاف ٨٧/٢، وإعراب النحاس ٧٥/٢، وحاشية الشهاب ٦٠/٥، والمحرر ٢٢٠/٧، والطبري ١١٧/١١، ١١٩، واللسان والتهذيب/هلل، واللسان/ألا، والتاج/لو، وبصائر ذوي التمييز: لولا، وفتح القدير ٢/ ٤٧٤، وجاءت فيه «فهلّا قرية».

(١) عند الشيخ محمد ومبارك «فهلّا كانت» والفعل ليس مثبتاً في المخطوطات.

(٢) في حاشية الدسوقي: «هذا تمهيد لما يذكره من كلام الزمخشري» ٢٨٠/١.

(٣) أي نفي ما وُبِّخوا عليه كالتوبة في آية يونس المتقدمة، أي توبة أهل القرية عن الكفر قبل وقوع العذاب فيهم، فما وُبِّخوا عليه هو ترك التوبة عن الكفر.

(٤) أي عدم وقوع الموبَّخ عليه، والتوبيخ إنما يكون على تركه.

(٥) انظر الكشاف ٨٧/٢.

(٦) وهو قول سيبويه والكسائي والفراء والأخفش؛ لأن «قوم» ليسوا مندرجين تحت لفظ «قرية».

(٧) ومثل هذا عند أبي حيان في البحر ١٩٢/٥، وقال الشهاب: «وعلى كون الاستثناء مُتّصِلاً لا بُدّ أن يلاحظ فيه معنى النفي وإلا فَسَدَ المعنى» الحاشية ٦١/٥.

(٨) أي: جملة «فلولا كانت قرية آمنت».

(٩) قال أبو حيان في النهر المادّ من البحر ١٩٢/٥ «وقيل هو استثناء متصل؛ لأن التحضيض إنما يكون على شيء لم يقع فيُضَمَّن معنى النفي، والمعنى: لم تكن قرية يعني أهلها آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس». وفي حاشية الشهاب ٦٠/٥ «وقال السفاقسي إنها هنا للتوبيخ على ترك الإيمان، ولما فيها من معنى النفي الذي يقتضي أنه لم تؤمن قرية من القرى أصلاً خُصَّت بأن المراد من القرى التي أهلكت بالاستئصال ولم تؤمن قبل نزول العذاب...».

(١٠) أي الزمخشري، أي لعله أراد أن «لولا» للتوبيخ، والنفي يلزم التوبيخ.

(١١) في م/٤ «ما ذكر».

(١٢) تقدّمت، وهي الآية ٤٣ من سورة الأنعام.

(١) انظر الكشاف ٥٠٤/١ قال الزمخشري: «معناه نفي التضرُّع كأنه قيل: فلم يتضرّعوا إذ جاءهم بأسنا، ولكنه جاء بلولا ليفيد أنه لم يكن لهم عذر في ترك التضرُّع...». وانظر البحر ١٣٠/٤.

(٢) أي نص الزمخشري.

(٣) أي إن ذهب أحد إلى ما ذهب إليه الهروي بأن «لولا» تأتي للنفي في هذه الآية.

(٤) أي، في هذه الآية ١٠/٩٨ في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾.

أ - قراءة الجماعة «إلا قومَ» بالنصب على الاستثناء المنطع.

ب - قراءة الجرمي والكسائي «إلا قومُ» بالرفع على البدل من «قرية».

قال ابن الأنباري: «ومن رفعه حمله على البدل... والبدل من غير الجنس لغة بني تميم».

وذهب الزجاج إلى أنه لم يقرأ أحد بالرفع كذا!، وفي نص العكبري ما يشير إلى أن قراءة الرفع لم تبلغه.

انظر البحر ٥/١٩٢، ومختصر ابن خالويه/٥٨، وإعراب النحاس ٢/٧٥، ومعاني الزجاج ٣/٣٤ - ٣٥، والتبيان للعكبري/٦٨٦، والبيان ١/٤٢٠ - ٤٢١، و٢/٣١، والتبيان للطوسي ٥/٤٣٤، والقرطبي ٨/٣٨٣ - ٣٨٤، والرازي ١٧/١٧٠، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه بيان وتفصيل لا يتّسع المقام له هنا.

(٥) وذلك في الاستثناء التام الموجَب.

(٦) والرفع على البدل لا يكون إلا إذا تقدّم نفي في التام من الاستثناء، ولَمّا جاز الرفع تعيَّن أن تكون «لولا» للبدل.

(٧) الجواب عن قول من احتج للهروي بأن «لولا» تفيد النفي، واتخذ من قراءة الرفع حجة.

(٨) أي يقع بعد النفي وما فيه رائحته، والتوبيخ فيه رائحة النفي؛ لأنه توبيخ على عدم شيءٍ ما.

(١) قائل البيت الأخطل، وهو من قصيدة مدح بها عبدالله بن معاوية بن أبي سفيان، وأخاه يزيد بن معاوية، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

والصريمة: الرملة المتقطّعة، وهو هنا اسم موضع.

وخَلَق: بال، عافٍ: من عفا المنزل إذا درس وذهب أثره.

النُّؤْي: حفرة حول الخباء لئلا يدخله المطر، وجمعه نُئيّ، بكسر الهمزة وتشديد الياء.

والشاهد في البيت رفع «النؤيُ» بعد «إلا»، وكان القياس نَصْبَه؛ لأن الاستثناء تام موجب، وإنما رفع لأن الفعل تغيّر في معنى لم يبق على حاله، ووقع النؤي هنا بدلاً من الضمير في «تغيَّر».

انظر شرح البغدادي ٥/١٢٦، وشرح السيوطي/٦٧١.

(٢) أي رفع ما بعد «إلا» وهو «النؤي».

(٣) أدَقّ مما جاء في البيت في الدلالة على رائحة النفي...

(٤) ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ قَالُوا۟ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾

سورة البقرة ٢٤٩/٢.

- وقراءة الجمهور «إلا قليلاً» بالنصب على الاستثناء، والمستثنى منه هو الواو في «فشربوا».

- وقرأ ابن مسعود وأُبَيّ والأعمش «إلا قليلٌ» بالرفع، على أنه بدل من الواو في «فشربوا»؛ لأن سياق الكلام فيه رائحة النفي.

انظر البحر ٢٦٦/٢، والكشاف ٢٨٩/١، والتبيان للعكبري ١٩٩/١، مختصر ابن خالويه/١٥، حاشية الشهاب ٣٣٠/٢، الرازي ١٨٢/٦، معاني الفراء ١٦٦/١، شواهد التوضيح/٤٣، شرح الرضي ٢٣٢/١، همع الهوامع ٢٥٨/٣، معاني الأخفش ٤٠٤/٢، الصبان ١٣٧/٢ - ١٣٨، معاني الزجاج ٣٢٧/١، شرح التصريح ٣٥٠/١. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(١) من آية سورة البقرة المتقدِّمة، والدليل على رائحة النفي في المتقدّم وجود النفي الصريح هنا في قوله: «فليس مني».

(٢) أي ما ذكره المصنّف في الآية.

(٣) «اجتمعت» كذا في م/٢ و٣، ومتن الدسوقي.
وفي م/١ و٤ والأمير وطبعة الشيخ محمد ومبارك «أجمعت».

(٤) تقدمت القراءتان وأن الكسائي من السبعة قرأ مع الجرمي على الرفع، «إلا قومُ» بالرفع على البدل.

(٥) وهذه دلالة الظاهر من غير النظر إلى حقيقة تأويل المعنى فيها.

(٦) هي على الصريح رائحة النفي.

(٧) أي الأخطل.

(٨) أثبت مبارك والشيخ محمد لفظ «عاف» في عجز البيت، وحاشية الأمير، وهو غير مثبت في المخطوطات، ولا متن الدسوقي.

(١) هذا التنبيه مُنْتَزَعٌ من الجنى الداني/٦٠٧، وتأتي مقابلة النصوص فيما يأتي.

(٢) أي ليست الامتناعية ولا التحضيضية ولا التوبيخية...

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلي.

والشاهد فيه قوله: لولا ينازعني، فقد جاءت لولا غير مفهمة تحضيضاً فيؤوّل بلو لم.

انظر شرح البغدادي ١٢٧/٥، وشرح السيوطي/٦٧١، والخزانة ٤٩٨/٤، والجنى الداني/٦٠٧، وهمع الهوامع ٤٣/٢، واللسان والتاج/لولا، وديوان الهذليين ١٣٤/١.

(٤) قال المرادي: «واعلم أنه قد بقي لـ «لولا» قسم آخر تكون فيه بمعنى «لو لم»، وهذه غير مركبة بل كلٌّ من الكلمتين على ما كانت عليه قبل التركيب، كقول الشاعر...، فهذه قد يليها الفعل، وليست للتحضيض والامتناعية لا يليها الفعل...» الجنى الداني/٦٠٧.

(٥) النصّ في الجنى الداني: «وتأوّل غيره [أي غير ابن الأنباري] هذا البيت ونحوه على إضمار «أن» وتكون «لولا» هي التي تختص بالأسماء، ومحل «أن»وصلتها رفع بالابتداء» الجنى الداني/٦٠٨.

وأشار ابن مالك في التسهيل إلى هذين الوجهين في «لولا»، انظر ص/٢٤٤، ونقل المرادي نص ابن مالك، انظر الجنى/٦٠٨.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «بل هي لولا الامتناعية»، و«لولا» غير مثبتة في المخطوطات.

(١) والتقدير: لولا أن ينازعني شغلي.

(٢) أول من قال هذا المثل المنذر بن ماء السماء، وقد قاله في شقة بن ضمرة، وكان يسمع به ويعجبه ما يبلغه عنه، فلما رآه لم يملأ عينه، فقال: تسمع... وصارت مثلاً يضرب لمن كان خبره خيراً من مرآه، وفي هذا المثال روايات.

لأن تَسمعَ، أن تسمعَ، تسمعُ بالمعيدي لا أن تراه.

قال الميداني: «والمختار أن تسمع».

وأثبت المثل في مجمع الأمثال «تسمعُ...» كذا بالرفع.

والمُعَيدِيّ: تصغير: مَعَدّي نسبة إلى مَعَدّ، وخُفِّفَت الدال، وتسمعَ: على النصب على تقدير «أن».

انظر مجمع الأمثال ١٢٩/١ وما بعدها، وشرح المفصّل ١٦/٣، ٦٢، والمستقصى ٣٧٠/١، والفاخر/٦٥.

(١) انظر الجنى الداني/٦٠٩ وقابل به نص المصنّف هنا، وانظر البحر ٥/٤٤٢.

(٢) أي في ربط امتناع الجواب بوجود الشرط، وفي العرض والتحضيض والتوبيخ.

(٣) وهي هنا حرف امتناع لوجوب، وتختص بالأسماء، ويرتفع الاسم بعده وهو: «زيد» بالابتداء، كذا عند المرادي.

(٤) تتمة الآية: ﴿... إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ سورة الحجر ١٥/٧.
وهي هنا حرف تحضيض؛ لأنه وليها فعل، وانظر البيان ٢/٦٥، والبحر ٥/٤٤٢.

(٥) قال المالقي: «اعلم أَنَّ «لو ما» لم تجئ في كلام العرب إلا لمعنى التحضيض، تقول: لوما يقوم زيد، كما تقول: لولا يقوم زيد...»، رصف المباني/٢٩٧.
وذكر هذا المرادي نقلاً عنه، وذكر أنه لم يذكر المعنى الأول وهو الامتناع لوجوب، وقال: «وقد ذكره غيره. والله سبحانه أعلم» الجنى الداني/٦٠٩.

(٦) إلى هنا ينتهي النص في م/١ فلم يذكر ما بعده.
وأشار الشمني إلى ما بعده بقوله: «هذا موجود في كثير من النسخ»، انظر ٢/٦٥.

(٧) أي يردُّ قوله ما جاء في البيت؛ فهي فيه للربط.

(١) جاء البيت تاماً في م/٢، وجاء صدره في م/٣ و٤ و٥، ومثله عند الشمني، ولم أهتد إلى قائله، ولوما: امتناعية، وهذا يبطل ما ذهب إليه المالقي من خصوصيتها بالتحضيض.

ومعنى البيت: لولا قبولك كلام الأعداء فيَّ وسماعُك ما يقولون لكنت راجياً رضاك بعد سخطك.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٣١/٥.

واستشهد أبو حيان وغيره من النحويين ببيت لابن مقبل، وهو قوله:

لو ما الحياء ولو ما الدين عِبْتكما ... ببعض ما فيكما إذ عِبْتُما عَوَري

انظر البحر ٤٤٢/٥ و٤/١٠، وفي معاني الفراء ٨٤/٢ بيت آخر، وانظر القرطبي ٤/١٠، والكشاف ١٨٧/٢، والدر المصون ٢٨٩/٤، وفي المحرر ٢٨٣/٨: لولا الحياء ولو ما...

(١) أخذ المصنف نص المادة هنا من المرادي، انظر الجنى الداني/٢٦٦.
قال: «حرف نفي له ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون جازماً...، الثاني: أن يكون مُلْغى...، الثالث: أن يكون ناصباً للفعل...».

(٢) قوله: «حرف جزم» غير مثبت في م/٢ و٥.

(٣) قال المالقي: «... حرف يجزم الأفعال المضارعة على اختلاف أنواع الجزم، وينفيها، إلا أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضي».
رصف المباني/٢٨٠، وانظر شرح المفصّل ٤١/٧، ومعاني الحروف للرماني/١٠٠.
وظاهر مذهب سيبويه هو ما ذكره المصنف هنا، وهو مذهب المبرد وأكثر المتأخرين، وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم دون معناه، ونسب إلى سيبويه، والأول هو الصحيح عند المرادي. انظر الجنى الداني/٢٦٧ - ٢٦٨.
قال المبرّد: «... لم: وهي نفي للفعل الماضي، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة، وعملها الجزم» المقتضب ٤٦/١.
وقال سيبويه: «ولم: وهي نفي لقوله فَعَل» الكتاب ٣٠٥/٢.

(٤) سورة الإخلاص ٣/١١٢.

(٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد: الفعل المضارع، وأثبت الشيخ محمد «المضارع» بين معقوفين.
وهو مثبت في متن الأمير.
وما أثبتوه غير مثبت في المخطوطات، وفي م/٤ أثبت لفظ «المضارع» فوق لفظ الفعل.
وقوله: وقد يرفع الفعل، أي يكون «لم» ملغى لا عمل له.
وصَرّح ابن مالك في أول شرح التسهيل بأن الرفع هنا لغة لبعض العرب، وذكر بعض النحويين أنه ضرورة، انظر الجنى الداني/٢٦٦.

(١) لم أهتد إلى قائله.
وروي: لكن فوارس من جرم... ورُوي بدله: ذُهْل.
وجُرْم: قبيلة، وكذا ذُهل، ونُعم: اسم امرأة، قال البغدادي: «تحريف من ذهل» والرواية في المحتسب: من قيس.
وأسرتهم: بالرفع عطفاً على «فوارس»، وبالجر عطفاً على «نُعْم».
والصُّلَيْفاء: مُصَغَّر الصَّلْفاء، وهي الأرض الصلبة، ويوم الصَّلْفاء من أيام العرب، وهو لهوازن على فزارة وعبس وأشجع، وقد صَغّره الشاعر. ولم يوفون: الضمير للذين هجاهم الشاعر، وبالجار: على تقدير: لم يوفون بذمّة الجار.
والشاهد فيه أن «لم» غير عاملة؛ ولذا جاء «يوفون» مرفوعاً.
وذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن ظاهر كلام ابن مالك جواز هذا، وقد حملت «لم» على «لا».
وأنشد الناس البيت محمولاً على الضرورة، وهو عند ابن جني على تشبيه لم بلا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣١/٥، وشرح السيوطي/٦٧٤، والخزانة ٦٢٦/٣، والعيني ٤/ ٤٤٦، وشرح الأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وهمع الهوامع ٣١٣/٤، والمحتسب ٢/ ٣١٥، والصبان ٥/٤، وشرح المفصل ٨/٧، وانظر اللسان والتاج/ صلف، وسر الصناعة/ ٤٤٨، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٤.
(٢) أي إثبات النون في «يوفون» ضرورة بعد «لم».
(٣) ولم أَجد من سَمّى أهل هذه اللغة.
(٤) انظر الجنى الداني/٢٦٦، وهمع الهوامع ٣١٣/٤.
وقال ابن مالك: «وزعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف...، وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حُذِفَت النون فبقيت الفتحة...».
شرح الكافية الشافية/١٥٧٥ - ١٥٧٦.

(١) الآية: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سوزرة الشرح ١/٩٤.
وهذه القراءة تُعْزَى لأبي جعفر المنصور.
وفي هذه القراءة للعلماء تخريجات:
١ – النصب بلم حملاً على «لن».
٢ – أنها لغة لبعض العرب، وذكر هذا اللحياني كما تقدَّم.
٣ – أن الفعل كان مؤكّداً بالنون الخفيفة: ألم نشرحَنْ، ثم حذفت النون وبقيت الفتحة.
٤ – ذهب الزمخشري إلىأ ن أبا جعفر قد يكون بيّن الحاء وأشبعها فظن من سمع هذا منه أنه قرأ بفتحها.
٥ – قد تكون الحاء فتحت تبعاً للام بعدها في «لك».
٦ – قد تكون الحاء مفتوحة تبعاً للر اء قبلها.
قال الشوكاني: «وعلى كُلٍّ فقراءة هذا الرجل مع شدة جَوْرِهِ، ومزيد ظلمه، وكثرة جبروته، وقلّة علمه، ليست بحقيقة بالاشتغال بها».
هذا وقد فَصَّلْتُ القول في تخريج هذه القر اءة وذكر مراجعها في كتابي «معجم القراءات» فارجع إليها فيه إن شئت. ومن مراجعها:
البحر ٤٨٧/٨، والمحتسب ٣٦٦/٢، والكشاف ٣٤٦/٣، والقرطبي ١٠٩/٢٠، وتوضيح المقاصد ٢٣٨/٤، وضرائر الشعر/١١٢ – ١١٣، والعيني ٢١٨/٣، والجنى الداني/٢٦٦ – ٢٦٧، وشرح الأشموني ٢٢٩/٢، ٣١٧، والصبان ٢٠٧/٣، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٥، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، «حاشية الشيخ ياسين»، والمحرر ٤٩٥/١٥، وفتح القدير ٤٦١/٥، وروح المعاني ١٦٨/٣٠، والخزانة ٥٨٩/٤.
وذكرها المصنّف في موضعين آخرين: الأول في الباب الخامس «حذف نون التوكيد»، والثاني: في القاعدة الحادية عشرة «من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام».

(٢) هذا الرجز للحارث بن المنذر الجرمي، وعزاه البحتري في حماسته إلى علي رضي الله عنه وليس بالصواب، وإنما هما للحارث، وقد تمثّل بهما علي رضي الله عنه يوم صفين.

= وفيه روايات: أيّ يومَيَّ، وفي أيّ يومَيّ، ومن أيّ يومَيَّ.

قال البغدادي: «بزيادة في، ... ومن، وهي زيادة على وزن الشعر، وهي عادتهم يزيدون صدر البيت حرفاً أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة، وفي أول العجز حرفاً أو حرفين فقط، وهو عندهم جائز واسمه الخزم.

وقوله: يوم: جاء بدون همزة استفهام، وقد أثبتت في رواية من زاد في أوله «في» وهي خارجة عن وزنه.

ويروى: يوم لا يُقْدَرُ: بالرفع، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والشاهد على رواية النصب: لم يُقْدَرَ وهي لغة كما ذكر اللحياني، ينصبون بلم كما نصبوا بلن.

وذكرتُ من قبل التخريجات في «ألم نشرحَ» وهنا مثل ما تقدَّم.

والحارث ينتهي نسبه إلى جَرم قضاعة، وقد شهد صفين مع معاوية ابن أبي سفيان.

انظر شرح البغدادي ١٣٢/٥، وشرح السيوطي/٦٧٤، والخصائص ٩٤/٣، والعيني ٤٤٧/٤، ٤٤٨، والأشموني ٣١٧/٢، والصبان ٦/٤، وسر الصناعة/٧٥، والنوادر/١٦٤، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري/٣٤، والخزانة ٥٨٩/٤، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٥.

(١) أي الآية والبيت.

(٢) ومنفيها لا يؤكَّد، وإنما يؤكَّد المنفي بـ «لا» للشبه بينها وبين «لا» الناهية.

(٣) الشذوذ الثاني أنه حذف النون، وليس الموضع موضع وقف، وهو مما يجوز فيه الحذف، ولم يلتق ساكنان، وهو مما يجوز فيه الحذف أيضاً.

(٤) النص في سر الصناعة/٧٥ – ٧٦، وقد غَيّر المصنف وبَدّل في نصّ ابن جني ولكنه لم يخرم ما أراده.

(٥) أي: لم يقدرْ أَم، الهمزة من «أَم» مجاورة للراء الساكنة بسبب الجزم.

(١) ليس هذا عند ابن جني أي قوله: «والمحرك مجرى الساكن»، وكذا قوله: «إعطاء للمجاور حكم مجاوره».

(٢) نص ابن جني: «وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه: المَرَاة والكَمَاة، يريدون المرأة والكمأة» وبقية النص إلى قوله: «وعلى ذلك» ليس عند ابن جني بل هو من زيادات ابن هشام.

(٣) أي همزة «أم» فصارت «لم يُقْدَرَ ام».

(٤) أي فتح ما قبل الألف لئلا يلتقي ساكنان: سكون الراء وسكون الألف، فصارت: لم يُقْدَرَ ام.

(٥) ذكرت لك أن هذا لسيبويه، وهو مثبت عند ابن جني، وانظر سيبويه ١٦٥/٢.

(٦) أي على هذا التوجيه.

(٧) هو عبد يغوث الحارثي.

وهو من قصيدة قالها عبد يغوث بعد أن أُسِرَ في يوم الكُلاب للثاني، وهو ماء لتميم بين الكوفة والبصرة، وقد أسره فتى من بني عبد شمس أهوج، فقالت أَمَةٌ: من هذا؟ فقال عبد يغوث: أنا سَيِّد القوم، فضحكت، وقالت: قبَّحك الله من سيد قوم حين أسرك هذا الأهوج. وإلى هذا أشار بهذا البيت وعبد يغثوب سَيِّد بني الحارث بن كعب في الجاهلية، وكان فارساً شاعراً.

انظر شرح البغدادي ١٣٧/٥، وشرح السيوطي/٦٧٥، سر الصناعة/٧٦، والمحتسب ٦٩/١، وشرح المفصّل ٩٧/٥، ١١١/٩، ١٠٧/١٠. الحجة ٢٣٩/٥، و٤٢٥/٦.

(٨) أي الفارسي. وانظر الحجة ٦/٤٢٥.

(٩) ما ذكره هنا ليس عند ابن جني. قال: «قال: جاء به على أن تقديره كان محققاً: كأن لم تَرْأ، ثم إن الراء لما جاورت - وهي ساكنة - الهمزة المتحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة =

واللفظ بها: كأن لم تَرَأْ، ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها فصارت: ترا، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق، وقول من قال: رأى يرأى قال سراقة...». كذا النص في سر الصناعة لا كما أورده المصنف. انظر ص/ ٧٦. غير أن ما أثبته المصنّف هنا جاء مثله في الحجة ٦/٤٢٥.

(١) قصة البيت أن سراقة أسره رجل من أصحاب المختار، وأتاه به، فقال له المختار: أَسَرَكَ هذا؟ قال سراقة؛ كَذَبَ، والله ما أسرني إلا رجل عليه ثياب بيض على فرس أَبْلَق، فقال المختار: أما إن الرأل قد عاين الملائكة، خَلُّوا سبيله، فلما أُفْلِتَ قال:

ألا أبلغ أبا إسحاق أني رأيت البُلْق دُهْماً مُصْمَتاتِ

أُري عينيّ . . .

كفرتُ بوحيكم وجعلتُ نذراً عليّ قتالَكُم حتى المماتِ

والشاهد فيه مجيء «ترأى» على الأصل من تحقيق الهمز.

ورواية الأخفش له: «ما لم ترياه» على التخفيف الشائع. كذا عند ابن جني.

وسراقة منسوب إلى بارق، وهي قبيلة باليمن، وهو من ظرفاء أهل الكوفة.

انظر شرح البغدادي ١٣٩/٥، وشرح السيوطي/٦٧٧، وسر الصناعة/٧٦، والمحتسب ١٢٨/١، والخصائص ١٥٣/٣، والنوادر/٤٩٦، واللسان/رأى. والحجة ٤٢٥/٦.

(٢) إلى هنا ينتهي كلام ابن جني. وانظر كلام الفارسي في الحجة ٤٢٥/٦.

(٣) هذا من كلام المصنف، والنص قبل البيت عند ابن جني: «فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق...».

(٤) أي الألف من «يَرأى» فصار ترْأَ، ثم تَرَأْ، ثم ترا، بعد إبدل الهمزة ألفاً.

(١) أي من تخريج أبي علي وابن جني.

قال الدماميني: «تعبيره بأقيس يقتضي أن مذهب أبي الفتح وأبي علي جاريان على القياس، ولا شيء في تخريجهما بقياس، بل ولا في تخريج المصنّف الذي ادّعى أنه أقيس سوى نقل الحركة إلى الساكن قبلها، ويحتمل أن يقال إن حركة الحاء من «ألم نشرحَ» إتباع لحركة الراء التي قبلها، أو لحركة اللام التي بعدها، وأن حركة الراء من «لم يقدرَ» إتباع لحركة الدال التي قبلها، أو الهمزة التي بعدها».

حاشية الشمني ٢/٦٦.

وجعل الشمني معنى قوله: أقيس، أي: أَوْلَى من تخريجهما، وبذلك لا يرد عليه اعتراض.

وقال الأمير: «قوله: وأقيس من تخريجهما، لعل المراد أقرب للقياس، وكلاهما خارج عنه» الحاشية ١/٢١٨.

(٢) تقدّم الحديث عنه وهو للحارث بن المنذر الجرمي.

(٣) في النسخ اضطراب فقد جاءت الرواية متفقة في م ١/ و٤ و٥، واختلف النص بالزيادة والتقديم والتأخير في م/ ٢ و٣.

والنص في م/٢ كما يلي: «... ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً كما في «ولا الضالين» فيمن همز، وكذا القول في المراة والكماة، وقوله: كأن لم ترا، لكن لم يحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين، ثم [أبدلَت] الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة لإتباع الراء».

(٤) في طبعة مبارك «بُدّلت»، وليس كذلك في المخطوطات.

(٥) صارت صورتها: لم يُقْدَرَ أْم ثم صارت: لم يُقْدَرَ ام.

(٦) أي أبدلت الألف همزة متحركة فصارت لم يُقْدَرَ أَم.

(٧) سكون الراء بسبب الجزم وسكون الألف المبدلة من الهمزة.

(٨) أي حركة الهمزة.

(١) سورة الفاتحة/٧.
والقراءة بالهمز عن أيوب السختياني، فقد أبدل الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين في: ولا الضّالين، سكون الألف واللام الأولى المدغمة.
قال ابن خالويه: «قيل لأيوب: لم همزت؟ فقال: إنّ المدة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزت».
انظر البحر ٢٩/١، ومختصر ابن خالويه/١، والكشاف ٥٧/١ قال: «وهذه لغة من جَدَّ في الهرب من التقاء الساكنين»، وحاشية الشهاب ١٤٥/١. وشرح المفصّل ١٣٠/٩، وحاشية الصبان ١/ ٧٩، والقرطبي ٢٩/١، ٣٤٢/١٤، والممتع ٣٢٠/١، والخصائص ٢٨١/١، ١٤٨/٣.
وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) في طبعة مبارك «هَمَزَةُ» وليس كذلك في المخطوطات.

(٣) أي أصلهما: المرْأَة، الكمْأَة، الهمزة محركة بالفتح، وما قبلها ساكن، فنقلت الفتحة إلى الساكن قبلها، فصارت المرَأْة، الكمَأْة، ثم أُبْدِلَت الهمزة الساكنة فيهما ألفاً، فصارا: المراة، الكماة.

(٤) ما ذكر من البيت في المخطوطات هو ما أثبتُّه، وذكر مبارك والشيخ محمد شطر البيت كاملاً، وقد تبع فيه مبارك الشيخ محمد، لأنه ليس في المخطوط الذي اعتمد عليه، كما أنه ليس تاماً في متن حاشية الأمير فمن أين جاءوا بالزيادة مما في أصل البيت؟.
وتقدّم البيت والتعليق عليه قبل قليل.

(٥) وعلى ما خَرّجه المصنف أصله: لم تَرْأَ، وقد حذفت ألف «ترأى» الأخيرة للجزم، ثم نقلت حركة الفتحة إلى الراء قبلها فصارت: لم تَرَأْ، ثم قلبت الهمزة الساكنة ألفاً فصار: لم تَرَا.

(٦) أي لم تبدل هذه الألف همزة محركة.

(٧) في المراة والكماة ولم ترا.

(١) أي «لم»، وفي الهمع ٣١٢/٤ «وفصلها عن الفعل بمعمول مجزومها وحذفه، أي مجزومه، كلاهما ضرورة...».
ونص ابن هشام في الخزانة ٦٢٦/٣.
وقال ابن عصفور: «وجميع ذلك لا يجوز الفصل بينه وبين الفعل في سعة الكلام» الضرائر/٢٠٣.

(٢) لم أهتد إلى قائله.
وماريته: إذا طعنت في قوله تزييفاً للقول وتصغيراً للقائل، وما راه: جادله، والمراء، مصدر ماراه: جادله، والمراء، مصدر ماراه إذا جادله.
قال البغدادي: «والأصل: ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا. والامتراء: الشك، والمراء الجدل».
والشاهد فيه فصل «لم» عن الفعل «تكن» بقوله: إذا نحن امترينا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٢/٥، والخزانة ٦٢٦/٣، وشرح السيوطي/٦٧٨ «وصورته: إذا نحن أميرانا» وفي الحاشية (١) كذا في الأصل، وفي المغني: «أميرنا». كذا!! وأين هذا من الصواب؟ وشرح الأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وشرح الكافية الشافية/٥٧٧.

(٣) قائله ذي الرمة، ورواية الديوان: وأضحت مباديها قفاراً بلادها. المغاني: جمع مغنى، وهو المقام: والمكان من: غني بالمكان، والقفار جمع قفر وهي المفازة لا ماء ولا نبات، وهي الدار الخالية من أهلها، والرسم: الأثر، والتقدير في الشطر الثاني كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش.
والشاهد فيه الفصل بين «لم» و«تؤهل» بقوله: سوى أهل من الوحش، وسوى: عند سيبويهِ والجمهور ظرف ملازم للنصب، وعند غيرهم مفعول به مقدّم.
انظر شرح البغدادي ١٤٣/٥، وشرح السيوطي/٦٧٨، والخزانة ٦٢٦/٣، وهمع الهوامع ٣١٢/٤، والضرائر/٢٠٣، والخصائص ٤١٠/٢، والعيني ٤٤٥/٤، والأشموني ٣١٥/٢، والصبان ٥/٤، وفي الديوان/٤٢٧، والمساعد لابن عقيل ١٣١/٣.

(١) أي: يلي «لم».

(٢) قائله غير معروف.

وفقيراً: حال من التاء، والتاء هي المفعول الأول النائب عن الفاعل.

وذا غنى: هو المفعول الثاني، وضمير: «نلته»، عائد إلى الغِنى.

وذا رجاء: مفعول لفعل محذوف مُفَسَّر بما بعده وهو الفعل: ألقه.

وغير واهب: حال من فاعله.

وهذا كله عن الدماميني، وقال بعد هذا: «يعني أنه في حال فقره كان متعففاً فكنى عن ذلك بظنه ذا غنى، وأنه حين صار غنياً يعطي كل راجٍ لقيه ما يرجوه».

والشاهد فيه في قوله: لم ذا رجاء أَلْقَهُ، فقد فَصَلَ «ذا رجاء» بين «لم» والفعل المجزوم بها.

والتقدير: لم أَلْقَ ذا رجاء أَلْقَهُ.

انظر شرح البغدادي ١٤٤/٥، وشرح السيوطي/٦٧٩، والخزانة ٦٢٧/٣، فقد نقل نص ابن هشام في الفصل، ومما نقل هذا البيت.

(١) في م/٤ «أن».

(٢) أي تقلب زمانه إلى الماضي.

(٣) وعلى هذا فهي توافق لم في أربعة أمور.

(٤) نقل النص عن المصنّف السيوطي في الأشباه والنظائر تحت عنوان «ذِكْرُ ما افترقت فيه لم ولما» وتصرّف في هذا النص المنقول.

انظر الأشباه والنظائر ٥٠٦/٢ وما بعدها، وانظر الجنى الداني/٢٦٨ وما بعدها.

(٥) في م/١ «من خمسة أمور».

(٦) انظر الجنى الداني/٢٦٩، والبحر المحيط ١٣٤/٢، وشرح الأشموني ٣١٤/٢.

(٧) أي: «لما».

(٨) في م/٥ «لا تقرن».

(٩) في م/٤ «الشَّرْط».

انظر البحر ١٣٤/٢، والرضي ٢٥١/٢.

(١٠) في م/٢ و٤ و٥ «يقم». بالياء من تحت.

(١١) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ سورة المائدة ٦٧/٥.

وفي هذه الآية والتي تليها شاهدان على دخول أداة الشرط على «لم».

(١) الآية: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة المائدة ٧٣/٥.

(٢) ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ مثبت في م/١ و٢، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) أي منفيّ «لما».

(٤) قال الرضي: «واختص لما أيضاً بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: ندم ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلّم، وهذا هو المراد بقوله: الاستغراق، ومنع الأندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال: هي مثل «لم» في احتمال الاستغراق وعدمه، والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب إليه النحاة، وأما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو: لم يضرب زيداً أمسِ لكنه ضرب اليوم» شرح الرضى ٢/٢٥١، وانظر البحر ٢/١٣٤، والجنى الداني/٢٦٩، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٠٧، وانظر كلام الأندلسي في همع الهوامع ٤/٣١٤.

واضطرب كلام ابن مالك في المسألة، فقد ذهب في التسهيل إلى أن منفي لما مستمر إلى حال التكلم، وقال في شرح الكافية: «لا يشترط كون المنفي بلما قريباً من الحال».

انظر التسهيل/٢٣٥، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٤.

(٥) البيت من قصيدة للمزَّق العبدي، وقد مدح بهذه القصيدة عمرو بن النعمان بن المنذر الأكبر، وكان قد هَمّ أن يغزو عبد قيس، فلما سمع القصيدة رجع عن ذلك.

قال أبو حيان: نفيُ التمزق عنه إلى زمان إخباره لا يريد انتفاء التمزق فيما مضى، ثم مُزِّق.

وعلى هذا فإن منفيّ «لما» يستمر النفي فيه إلى حال التكلم، وهو موضع الشاهد في البيت: ولما أُمَزَّق.

ويروي: آكلي، وعند المالقي: فإن أكُ مأكولاً.

والممزَّق: اسمه شأس بن نهار، وقد سُمِّي الممزق بهذا البيت، وهو شاعر جاهلي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/١٤٥، وشرح السيوطي/٦٨٠، والعيني ٤/٥٩٠، وأمالي الشجري ١/١٣٥، والأشموني ٢/٣١٤، والصبان ٤/٤، والأشباه والنظائر ٢/٥٠٧، والأصمعيات/١٦٦، ورصف المباني/٢٨١، واللسان/مزق.

(١) النص لابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٥٧٢ - ١٥٧٣.
قال: «إلا أن مجزوم لم مطلق الانتفاء، فإذا قلت: لم يكن جاز أن تريد انتفاءً غير محدود كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ وانتفاءً محدوداً متَّصلاً بالحال كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾.

(٢) أي اتصال نفيه بالحال.

(٣) الآيــة : ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ ...﴾ سورة مريم ٤/١٩.
وفي م/٤ «أكُ» في موضع «أكن».

(٤) وهذا لابن مالك أيضاً، انظر شرح الكافية الشافية/١٥٧٣.
قال: «وانتفاءً مطلقاً كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾.
وقوله الانقطاع، أي انقطاع نفيه قبل الحال.

(٥) أول الآية: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ...﴾ سورة الإنسان ١/٧٦.
وقوله: لم يكن... إلخ أي لم يكن شيئاً في الماضي، ثم انقطع ذلك النفي فيما مضى، ثم كان بعد ذلك شيئاً يُذْكَرُ.

(٦) وهذا لابن مالك أيضاً قال: «ولجواز انقطاع مدلول «لم» يحسن أن يقال: «لم يكن ثم كان...، وأما لَمّا فمدلولها انتفاء محدود متصل بزمن النطق بها؛ فلذلك امتنع أن يقال: لما يكن ثم كان، ولَمّا يُقْضَ ثم لا يكون».
شرح الكافية الشافية/١٥٧٣ - ١٥٧٤.

(٧) قول المصنف هنا «ومثل ابن مالك... إلخ» يوهم أن هذا التمثيل وحده له، وقد رأيت أن نص المصنف كُلّه منقول مما ذكره ابن مالك.

(١) هذا الرجز لعبدالله بن الأعلى القرشي.

والشاهد فيه في قوله «لم يك» فقد ذهب ابن مالك إلى أن «لم» فيه للنفي المنقطع.

وتعقَّبه أبو حيان في شرح التسهيل.

وفي م/٥ «إذا، وإلٰهاً»، وقد أشار إلى الرواية الثانية الدسوقي.

وذكر الشمني أن عبدالله كان بدعياً متهماً في أموره.

وانظر شرح البغدادي ٥/١٥٠، وشرح السيوطي/٦٨١، والكتاب ١/٣١٦: «وقد استشهد به سيبويه به في باب إضافة المنادى إلى الياء».

وانظر شرح الكافية الشافية/١٥٧٣، وشرح المفصّل ٢/١١، والعيني ٣/٣٩٧، وشرح التصريح ٢/٣٦، وأوضح المسالك ٢/١٨٤.

(٢) ذكر البغدادي أن رَدّ المصنّف هنا على ابن مالك مأخوذ من شرح التسهيل لأبي حيان، قال أبو حيان: «ومَثّل المصنّف في شرح الكافية للانتفاء المنقطع بالآية الكريمة وهي ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾، وهو تمثيل صحيح، وبقول الراجز، وكنت إذ كنت إلٰهي... إلى آخره، وهو تمثيل وهم فيه؛ إذ ليس من الانتفاء المنقطع؛ لأنه لا يمكن أن يريد: لم يكن شيء يا إلهي قبلك، ثم كان شيء قبلك، وإنما كان يكون من هذا النوع لو كان لم يك شيء يا إلٰهي معك لَحَسُنَ ثم كان معك، وكذلك مَثّل بالرجز ابنه متبعاً إيّاه، فوهما في ذلك إذ لم يُمْعِنا الفكر في ذلك» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/١٥، ودافع السّراج البلقيني عن ابن مالك بأنّ ما قاله صواب؛ لأن القبليّة مُحَالَةٌ في حق الله عز وجل، فتعينت المعيّة، فالمعنى: لم يك شيء معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم. انظر الشمني ٢/٦٧، وشرح البغدادي ٥/١٥٠.

(٣) أي امتداد نفي الفعل بعد «لما».

(٤) وهو الفاء العاطفة.

(١) فإنه يجوز أن تأتي الفاء المفيدة للتعقيب بعدها كما مَثَّل.

(٢) قال الدماميني: «لم يظهر لي كون امتناع: قمت فلما تقم، مرتباً على ابتداء النفي بعد «لما»؛ إذ لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفيّاً بعقيب قيام المتكلم، واستمر نفيه إلى حالة التكلُّم» حاشية الشمني ٦٧/٢.

وقال الأمير: «الحق كما قاله الدماميني، إِنّ هذا لا يترتب على ما قال؛ فإن التعقيب بحسب المبدأ لا ينافي الامتداد بعدُ، فتدبّر» الحاشية ٢١٩/٢.

(٣) كذا في المخطوط «والثالث»، وفي المطبوع بدون الواو «الثالث».

(٤) أي لا يكون ابتداء النفي بعد «لما» إلا قريباً من الحال، وآخر هذا النفي مُتَّصِلٌ بالحال، وقد ذكر هذا المصنف في «الثاني بقوله: أن منفيّها مستمر النفي إلى الحال».

(٥) وفي هذا المثال الذي ذكره إشارة بقوله «في العام الماضي» إلى البعد في منفيّ «لم» وعدم قربه من الحال. وانظر النص في الهمع ٤/٣١٤.

(٦) أي ولا يجوز أن تقول: «لما يكن زيد في العام الماضي مقيماً» للتنافر بين دلالة «لما» على القرب من الحال، ودلالة العام الماضي على البُعْد.

(٧) النص في شرح الكافية الشافية/١٥٧٤.

(٨) كذا ورد في م/٣ و٥، وشرح الكافية الشافية، وفي م/١ و٢ و٤ «يشترط» وغَيَّر المصنّف بعض الألفاظ في نص ابن مالك.

(٩) والنص في المقرّب ١/٢٧١ «تقول: عصى آدم ربه ولم يندم ثم ندم بعدُ، وعصى إبليس ربه ولما يندم».

وغيَّرَ المصنّف بعض الألفاظ في نص ابن مالك.

(١) قال ابن مالك: «بل الغالب كونه قريباً من الحال» وانظر المقرب ١/٢٧١، والذي أراده ابن مالك من المثال أن إبليس عصى ربه منذ أمد بعيد، وانتفى ندمه منذ عصيانه، وهو ليس قريباً من الحال، ولذلك لم يشترط في «لما» هذا المعنى.

(٢) وفي المطبوع «الرابع» بدون واو، وهو مثبت في المخطوطات، والرابع هو مما افترقت فيه لم ولما.

(٣) أي في الغالب، ولكن لا يكون ذلك دائماً، ومما لا يتوقع ثبوته مثال ابن مالك المتقَدِّم: عصى إبليس رَبّه ولَمّا يَنْدم، فإنه ما ندم من قبل، ولا يُتوقَّع منه الندم فيما بعدُ. ولهذا جعله الرضي غالباً لا لازماً فقال: «فهو يستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقَّع... وقد يستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: ندم ولَمّا ينفعه الندم» انظر شرح الرضي ٢/٢٥٠، وحاشية الأمير ٢١٩/١.

(٤) الآية: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ سورة صٓ ٨/٣٨.

(٥) الآية: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ١٤/٤٩.

(٦) انظر الكشاف ١٥٧/٣، وحاشية الشهاب ٢٩٩/٧، والبحر ١١٧/٨.

(٧) وتعقّب أبو حيان الزمخشري على ما ذهب إليه من أنهم آمنوا فقال: «ولا أدري من أي وجه يكون ما نُفِي بلما يقع بَعْدُ، ولما إنما تنفي ما كان متصلاً بزمان الإخبار ولا تدل على ما ذكر، وهو جواب لـ «قد فعل» وهب أن «قد» تدل على توقع الفعل، فإذا نُفِيَ ما دَلّ على التوقع فكيف يتوهم أنه يقعُ بعد؟» البحر ١٧٨/٨، وانظر حاشية الأمير ٢١٩/١.

(٨) أي لكون منفيّ «لما» يُتَوَقَّعُ ثبوته أجازوا...

(٩) أي لم يحصل ما لا يكون مثل اجتماع الضدين، أي لم يجتمع الضدان، ولا تقول: لما يُقْضَ ما لا =

= يكون؛ لأنه يفيد أنه قد يجتمعان معاً في المستقبل، مع أنه لا يحدث أصلاً. وانظر حاشية الدسوقي ٢٨٤/١.

(١) وهو الوجه الرابع مما افترقا فيه، وهو توقُّع وقوع ما بعد «لما»، بخلاف منفيّ «لم» إنما يكون بالنسبة لما يحصل في المستقبل لا الماضي.

(٢) أي: مثال نفي المتوقع في الماضي بلم ولما وأنهما سيان.

(٣) قوله فلم تقم: نفت ما كان متوقعاً في الماضي، لأنه عند قيامه كان يتوقع من مخاطِبِه القيام مثله فلم يفعل؛ ولذا جاء المصنف بصيغة التعجب وهو قوله: ما لي قمت...، لما حصل ما لم يكن متوقعاً منه.

(٤) أو تقول: ما لي قمت ولما تقم، فقد دَلّ الجزء الأول في الجملة على حصول القيام في الماضي، وكان يتوقع قيام مخاطبه أيضاً، فلما لم يقع ذلك قال: ولما تقم، فقد نفت «لما» ما كان متوقعاً من قيام الآخر في الماضي مثل «لم».

(٥) أي من غير أن يكون النفي مرتبطاً بأمر آخر غير ما جاء بعده، وهذا معنى قوله: ابتداءً، فقد نفت لم ولما القيامَ فيما مضى.

(٦) مما افترقت فيه لم ولما. ونص ابن هشام مثبت في الخزانة ٤/٢٤٠، وانظر همع الهوامع ٤/٣١٤، والجنى الداني/٢٦٨.

وقد ذكر المرادي حذف الفعل من بعد «لما» اختياراً، وأنه لا يجوز حذفه بعد «لم» إلا ضرورة.

(٧) نسب هذا الشعر ابن السكيت إلى رجل من بني أسد، ولم يذكر اسمه.

ونسب إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه، وروايته في اللسان «فلم تُجِبْنَهْ» وروايته في م/٤ «وجئت»، والبدء: السيِّد، سُمِّي به لأنه يُبْدَأ به في العَدّ. يقول: ما كنت سيداً حين قُتِلُوا، بل صرت سيداً بعدهم.

= والشاهد فيه في قوله: ولَمّا، فمجزومها محذوف، والتقدير: ولَمّا أكن بدءاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/١٥١، وما تقدّم في ٣/٧٢، ٧٥، وشرح السيوطي/٦٨١، وهمع الهوامع ٤/٣١٤، والأشموني ٢/٣١٥، والصبان ٤/٥، وانظر الخزانة ٤/٢٣٨، والأشباه والنظائر ٢/٥٠٨، واللسان/لمم، وشرح الكافية الشافية/١٥٧٧.

(١) أي لا يجوز ذكر «لم» وحذف مدخولها إلا في الضرورة، ولا ضرورة هنا، وقد ذكرت نص المرادي في هذا من قبل وهو أن الحذف بعد لما على السعة والاختيار، وبعد لم على الضر ورة.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة.

وجاء في م/١ و٣ و٥ «الأعارب» وفي م/٤ الأعازب

وذكر البغدادي أنه لم يقف على هذا اليوم في كتب أيام العرب.

وجاءت الرواية في الخزانة «الأعارب» وفي شرح الشواهد: الأعازب ومثله عند المرادي. وفي الأشباه والنظائر: الأعارب بالراء المهملة.

وقال العيني: «ويوم الأعازب يوم معهود بينهم».

والشاهد فيه حذف الفعل من بعد «لم» في عجز البيت للضرورة.

والتقدير: وإن لم تَصِل.

وابن هرمة هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة، وهو من مخضرمي الدولتين مدح الوليد ابن يزيد، ثم أبا جعفر المنصور، وكان منقطعاً إلى الطالبيين، وكان مولده سنة/٧٠هـ، ووفاته بعد الخمسين ومئة تقريباً في خلافة الرشيد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٢/٥، وشرح السيوطي/٦٨٢، والخزانة ٦٥٢٨/٣، والعيني ٤/ ٤٤٣، وهمع الهوامع ٣١٣/٤، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، والجنى الداني/٢٦٨، والديوان/١٩١، والأشموني ٣١٦/٢، والصبان ٦/٤.

(١) أي عِلّة هذا الاختلاف بين لم ولما من الأوجه الخمسة التي ذكرها.

قال الشمني: «وبيان هذه العلّة في الأول أن فَعَل يكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لم يفعل، وقد فعل لا تكون شرطاً فكذلك نفيه وهو لما يفعل، وفي الثاني والثالث أن «قد فعل» إخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك، وفَعَلَ ليس كذلك فلا يكون نفيه كذلك، والرابع أن قد فَعَل يفيد التوقع فنفيه كذلك، وفَعَلَ لا يفيده فنفيه كذلك، وفي الخامس أنه قد يجوز حذف مدخولها فكذلك مدخول لما» الحاشية ٦٧/٢.

(٢) هذا هو الوجه الثالث عند المرادي، وسماها «لما التعليقيّة».

وانظر الجنى الداني/٥٩٤، ورصف المباني/٢٨٣.

(٣) ذكر المرادي أنه لا يليها إلا فعل ماض مثبت أو منفي بلم، وجوابها فعل ماض نحو: لما قام زيد قام عمرو، أو منفيّ بما، أو مضارع منفيّ، أو جملة اسمية.

(٤) ذكر هذا المرادي، وذكر أن مذهب سيبويه فيها أنها حرف، ورَجَّحه، وهو مذهب ابن خروف، وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين، فذكر أنه إذا ولي «لما» فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فلما ظرف بمعنى «إذ»، وفيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب.

انظر التسهيل/٢٤١، والجنى الداني/٥٩٤، ورصف المباني/٢٨٤، والخصائص ٢/٢٥٣، ٣/٢٢٢، والكتاب ٢/٣١٢، والبحر ٣/٢٩٧، والرضي ٢/١٢٧، والأصول لابن السرّاج ٢/١٥٧، والأزهية/٢٠٨، وهمع الهوامع ٣/٢١٩.

(١) التسهيل/٢٤١، وانظر همع الهوامع ٣/٢١٩.

(٢) وجه الحُسْنِ فيما ذهب إليه ابن مالك أن «إذ» ظرف للماضي ومختصة به، و«لما» في هذا المعنى من معانيها كذلك أنها مختصة بالماضي.

(٣) أي لأن لما تأتي بعدها جملة، وإذ تكون مضافة إلى جملة، فحصل الاتفاق بين لما وإذ على تقدير ابن مالك من وجهين.

(٤) قال المالقي: «ومما يضعّف مذهب أبي علي الفارسي أنها لو كانت اسماً بمعنى حين لكان الفعل الواقع جواباً لها غير جزاء، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعاً فيها، وأنت تقول: «لما قمتَ أمسِ أحسنتُ إليك اليوم» فدلَّ على أنها ليست بمعنى «حين» فاْعلمه».

رصف المباني/٢٨٤، وانظر الجنى الداني/٥٩٥.

(٥) وهي هنا حرف تعليق؛ ولذا صحت الجملة على هذا التقدير.

وقوله «أن يقال» غير مثبت في م/٣ و٤.

(٦) أي إذا قدّرت «لما» في الجملة ظرفاً بمعنى «حين» كان العامل فيها «أكرمتك» ويصبح المعنى: أكرمتك اليوم حين أكرمتني أمسِ، وهذا لا يصح كما ذكر؛ لأن ما وقع اليوم لا يكون في الأمس.

وانظر الجنى الداني/٥٩٥.

(٧) في م/٣ و٤ «أمسِ».

(٨) أي المثال الذي ذكره ابن خروف مثل الآية في وقوع الشرط ماضياً.

(٩) ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ سورة المائدة ١١٦/٥.

(١) اي في الاية.

(٢) في م/١ و٢ «يثبت».

(٣) أي في المثال الذي ذكره أولاً: لما أكرمتني أمسِ...

(٤) قال الأمير: «فاليوم بدل من «لما»، أو أنّ زمن الثبوت جزء من اليوم، فلم يلزم عمل الفعل في زمنين مختلفين، بل هو مثل: أكرمتُ وقت الظهر من الجمعة. فتدبَّر» الحاشية ٢١٩/١.

(٥) ماض مثبت أو منفي. وهذا متفق عليه، وكذا الذي يليه، وهو الجملة الاسمية، فهو محل اتفاق.

(٦) قال ابن مالك: «وجوابها فعل ماضٍ لفظاً ومعنىً، أو جملة اسمية مع إذا المفاجأة أو الفاء، وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً» انظر التسهيل/٢٤١، والهمع ٣/٢٢٠.

وقوله أو بالفاء أي: جملة اسمية مقرونة بالفاء.

(٧) وانظر الهمع ٣/٢٢٠ «وجوّز ابن عصفور كونه مضارعاً...».

(٨) وهو مجيء الجواب فعلاً ماضياً ما جاء في الآية.

والآية: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ سورة الإسراء ١٧/٦٧.

(٩) وهو مجيء الجواب جملة اسمية مقرونة بإذا الآية...

الآية: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٦٥.

(١) وهو مجيء الجواب مقروناً بالفاء الآية...

الآية: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾ سورة لقمان ٣١/٣٢.

والجواب «فمنهم مقتصد» جملة اسمية مقرونة بالفاء.

(٢) وهو مجيء الجواب فعلاً مضارعاً، وهو ما ذكره ابن عصفور في الآية...
انظر سورة هود ١١/٧٤، وانظر همع الهوامع ٣/٢٢٠.

(٣) قوله تعالى: ﴿فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ مثبت في م/٢ و٣، ولم يثبت في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٤) أي الفعل المضارع مؤول بالفعل الماضي؛ لأنّ مذهبه أنّ جوابها قد يكون مضارعاً بمعنى الماضي.

(٥) وهي آية لقمان التي اقترن فيها الجواب بالفاء ﴿... فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ...﴾. وتقدّم هذا في حتى.

(٦) في همع الهوامع ٣/٢٢٠ «وقيل في آية الفاء: إن الجواب محذوف أي انقسموا قسمين، وقد يحذف الجواب لدليل كالآية المذكورة».
وفي فتح القدير ٤/٢٤٥ «فلما نجاهم إلى البر صاروا على قسمين، فقسم مقتصد...، ويكون في الكلام حذف، والتقدير فمنهم مقتصد ومنهم كافر، ويدلُّ على هذا المحذوف قوله: «وما يجحد بآياتنا إلى كل ختّار كفور».
وانظر البحر ٧/١٩٣.

(٧) في م/٤ «انقسمتم». وانظر الوجه الثالث من «حتى» فيما تقدّم.

(٨) أي ومنهم جاحد، وهو القسم الثاني.

(٩) وهي آية سورة هود حيث الجواب فيها «يجادلنا»، وهو فعل مضارع.

(١٠) أي قالوا: إن الجواب ليس هو الفعل المضارع.

= قال أبو حيان: «وجواب لما محذوف كما حذف في «فلما ذهبوا به»، وتقديره اجترأ على الخطاب إذ فطن للمجادلة، أو قال: كيت كيت، ودَلّ على ذلك الجملة المستأنفة، وهي: يجادلنا. قال معناه الزمخشري.
وقيل الجواب «يجادلنا» وضع المضارع موضع الماضي أي: جادلنا، وجاز ذلك لوضوح المعنى، وهذا أقرب الأقوال...».

(١) في م/٢ «ومن مشكلات».

(٢) قائله تميم بن رافع المخزومي. ذكر هذا البغدادي، وأشار إلى أنها نسبة المصنف لهذا البيت في كتابه: «موقد الأذهان». ولم أجد هذا البيت في كتابه هذا.

وعزا بعضهم البيت للفرزدق، وهو غير الصواب.

وجملة «شِم» من الفعل والفاعل المستتر مقول القول.

والمعنى: لما وهى سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس ولم يبق فيه شيء من الماء قلتُ لعبدالله شِمِ البرقَ.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٥٣/٥، وشرح السيوطي/٦٨٢، والمزهر ٥٨٩/١، والأشموني ٥١٢/١، و٣١٧/٢، وحاشية الصبان ٢٤٧/٢، و٦/٤، وانظر موقد الأذهان، وموقظ الوسنان/٩٩ - ١٢٧، فليس البيت فيه، وإنما هو في الألغاز لابن هشام.

(٣) أي «لما» دخلت هنا على اسم مع أنها في الأصل تدخل على فعلين ماضيين، فأين الفعلان؟.

(٤) كذا في المخطوطات «وها» مع أنه يائي الأصل، وقد أثبت على ما جاء عليه في البيت اللغز. وانظر الشمني ٦٨/٢، والأمير ٢٢٠/١. وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «هى» كذا! وانظر شرح البغدادي ١٥٣/٥.

(١) ويكون التقدير: لما وهي سقاؤنا ونحن...، وتكون «لما» قد دخلت على فعل.

(٢) ذكر البغدادي أن «لما» ظرف بمعنى حين متعلقة بـ «أقول» وتقدير المصنف إيّاه مستغنى عنه. قال الدماميني: «هذا إن كانت شرطية، أمّا إن قلنا إنها بمعنى حين فهي ظرف لـ «أقول»، ولا حذف» انظر حاشية الأمير ٢٢٠/١.

(٣) الثالث من معاني «لَمّا».

(٤) لَمّا التي بمعنى «إلّا» لها موضعان: الأول بعد القسم، كالمثال الذي ذكره المصنِّف، وقول عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري وقد لحن كاتب له: «عزمتُ عليك لَمّا ضربت كاتبك سوطاً»، والموضع الثاني بعد النفي كالآية التي استشهد بها المصنف.

ولَمّا بمعنى إلاّ حكاها الخليل وسيبويه والكسائي، وهي قليلة الدَّوْر في كلام العرب، فيقتصر على ما وردت فيه، وزعم الزجاجي أنه يجوز أن تقول: لم أَرَ من القوم لمّا زيداً، يريد إلّا زيداً، وتعقَّبه المرادي.

انظر الجنى الداني/ ٥٩٣ - ٥٩٤، ورصف المباني/٢٨٢، وشرح المفصّل ٩٤/٢ - ٩٥، وشرح الرضي ٢٥١/١، وهمع الهوامع ٢٩٩/٣.

(٥) سورة الطارق ٤/٨٦.

(٦) قرأ بتشديد الميم من «لمّا» الحسن والأعرج وقتادة وأبو جعفر وابن ذكوان وعاصم وابن عامر وحمزة، وأبو عمرو ونافع بخلاف عنهما، والجحدري وأبو حاتم عن يعقوب.

ولَمّا: بمعنى إِلّا، ويتعَيَّن على هذه القراءة أن تكون «إِنْ» نافية، والتقدير: ما كلٌّ نفس إِلَّا عليها حافظ.

وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب: «إِنْ كُلّ نفسٍ لَمَا» بتخفيف الميم، وإن =

= مخففة من الثقيلة، وكُلّ: مبتدأ، ولَمَا: اللام هي الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وما: زائدة، وحافظ: خبر كل، وعليها: متعلّق به.

انظر البحر ٤٥٤/٨، والكتاب ٢٨٣/١، ٤٥٦، ٤٧٥، والتيسير/٢٢١، والنشر ٢٩١/٢، والإتحاف/٢٦٠، ٤٣٦، والسبعة/٦٧٨، والطبري ٩١/٣٠، والرازي ١٢٨/٣١، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) أي وتدخل «لمّا» على الماضي.

(٢) هذا مثال فيه معنى القسم ولفظه. وأَنْشُدك جاء في م/٣ و٤ «أُنْشِدُك» من أنشد ينشد، وعلى الضبط المثبت من نَشَد.

(٣) هذا تفسير لقوله: أنشدك.

(٤) لم أهتد إلى قائلهما.

والرواية في التهذيب: قالت له: تالله يا ذا البُرْدَيْن.

والرواية في التاج: ... نَفَساً أو نَفَسَيْن.

وغَنِث: إذا شرب ثم تنفَّس، وغنث: مثلّث النون، والمراد به الكناية عن الجماع، والقسم في البيت استعطافي. ولَمّا: بمعنى إلاّ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٥/٥، وشرح السيوطي/٦٨٣، والجنى الداني/٥٩٣، وهمع الهوامع ٢٩٩/٣، و٢٤٥/٤، ٢٦٢.

وانظر اللسان والتاج والتهذيب، والتكملة للصاغاني/غنث.

(٥) أي في مجيء «لَمّا» وبمعنى «إلّا» في هذا البيت.

(٦) قال الجوهري: «وقول من قال: لَمّا بمعنى إلّا، فليس يُعْرَف في اللغة».

انظر الصحاح/لَمّا، وانظر همع الهوامع ٢٩٩/٣.

وتعقَّبه صاحب القاموس فقال: «وإنكار الجوهري كونه بمعنى إلّا غير جَيّد، يقال: سألتُك لَمّا فعلت أي إلّا فعلت...».

وانظر التاج/لمم.

وذكر السمين أن أبا عبيد أنكر مجيء لَمّا بمعنى «إلّا»، وجوز الفراء ذلك في القسم خاصّةً، وتبعه الفارسي. وقد ذكر الخليل وسيبويه أنها لغة هُذَيْل، انظر الدر المصون ١٤٠/٤، وانظر معاني الفراء ٣٧٧/٢ و٢٥٤/٣، والبحر ٢٦٨/٥.

(١) لم يتقدّم له أنها مركبة من كلمات، كذا في حاشية علي م/٣.

ومثله في حاشية الأمير ١/ ٢٢٠، قال: «لعله أراد مثل «لما» التي تقدّمت فإنه لم يتقدَّم له التركيب أصلاً».

قلتُ: تقدّم الحديث عن الآية في «إِنّ» المكسورة المشددة واستشهد على التخفيف بقراءة الحرميين وأبي بكر «وإِنْ كلاً لَمَا ليوفينَّهم».

(٢) تتمة الآية: ﴿... رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود ١١/ ١١١.

وأثبت لفظ «ربك» في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، مع أنه غير مثبت في المخطوطات.

(٣) تقدّمت هذه القراءة في باب «إنّ» عند الحديث عن قراءة التخفيف غير أني ما استقصيتُ ذكر القراء، وهم:

ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة وأبو جعفر والأعمش وشيبة والشنبوذي وابن عباس والأعرج وأبو رجاء والحسن وابن أبي ليلى القاضي، وعيسى همدان وشيبان النحوي ونعيم بن ميسرة وطلحة ابن سليمان وعمرو بن قائد ويحيى بن سليمان الجعفي وسليمان بن أرقم والزهري.

وقد فَصَّلتُ القول في استعراض مراجع هذه القراءات في كتابي «معجم القراءات» وذكرت القليل منها، فيما تقدَّم في «إنّ».

(٤) هذا لابن الحاجب وقد وجدت إشارة إلى ذلك في حاشية على م/٣ فاهتديتُ بها، وانظر أمالي ابن الحاجب ١/ ٦٦ وما بعدها، وذكره أبو حيان في البحر ٥/ ٢٦٦، وعزاه للمهدوي والعكبري، ثم ضعَّفه.

(١) كلام ابن الحاجب: «وقيل أصله لَمِنْ ما فأدغمت النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات، فاستثقل اجتماع الأمثال، فحذفت الميم الأولى، فبقي لَمّا، وهذا بعيد لا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله؛ فإنَّ حذف هذه الميم استثقالاً لم يثبت في كلام ولا شعر فكيف يحمل عليه كتاب الله تعالى؟». وتعقب الدماميني المصنّف في أنه كيف يستثقل هذا أو يقع الحذف، وقد جاء ثمان ميمات في قوله تعالى: ﴿وعلى أمم ممن معك﴾ الشمني ٦٨/٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب ١٤٢/٥.

(٣) آخر نص ابن الحاجب.

(٤) كذا في أمالي ابن الحاجب ٦٦/١ والنص له، و«لماً» بالتنوين مذهب أبي عبيد، ورده أبو حيان.

(٥) فصار «لمّا» بالألف.

(٦) أمالي ابن الحاجب ٦٨/١ والنصُّ له.

(٧) كذا في المخطوطات، ومثله عند ابن الحاجب، وجاء في طبعة الشيخ محمد ومبارك: اللمم.

(٨) نصّ ابن الحاجب: «وهذا أَبْعَدُ؛ إذ لا يُعْرَف «لمّا» فَعْلى بهذا المعنى، ولا بغيره، ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا لمن أمال، وهو خلاف الإجماع، وأن يكتبوها بالياء، وليس ذلك بمستقيم» الأمالي ١/ ٦٨.

(٩) أي «لما» هلا كتبت: «لَمّى» بالياء على الأصل مثل «فعلى».

(١٠) الذي قاعدته الإمالة حمزة والكسائي وخلف، والفتح والتقليل للأزرق وورش.

= وهذا الذي ذكره هنا من الإمالة والكتابة بالياء هو رَدّ أبي حَيّان أيضاً على أبي عبيد، انظر البحر ٥/ ٢٦٦ وما بعدها.

(١) الأمالي ٦٨/١ ونَصُّه: «ولو قيل: إن «لمّا» هذه هي لما الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت جوازٌ من جواز حذف فعلها في قولهم: خرجت ولَمّا، وسافرتُ ولما، ونحوه، وهو سائغ فصيح، فيكون المعنى: وإنّ كلا لَمّا يهملوا أو لما يتركوا، لما تقدَّم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعتين لقوله: «فمنهم شقي وسعيد»، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم، ثم بيّن ذلك بقوله: «ليوفينهم ربك أعمالهم»، وما أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في القرآن، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك». وذهب إلى مثل هذا أبو حيان في البحر ٢٦٧/٥، وانظر حاشية الشهاب ١٤٢/٥.

(٢) الآية: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ هود ١١/١٠٥.

(٣) والقول لابن الحاجب.

(٤) أي بشكل صريح من غير تأويل.

(٥) قال أبو حيان: «وهذه كلها تخريجات ضعيفة جداً يُنَزّه عنها القرآن، وكنت قد ظهر لي فيها وجه جار على قواعد العربية، وهو أن «لَمّا» هذه هي «لَمّا» الجازمة، حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم: قاربتُ المدينة ولَمّا، يريدون: ولَمّا أدخلها، وكذلك هنا، التقدير: وإن كلاً لَمّا ينقص من جزاء عمله، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾، لما أخبر بانتفاء نقص جزاء أعمالهم أكَّده بالقسم، فقال: ليوفينهم ربك أعمالهم.

وكنتُ اعتقدتُ أني سبقتُ إلى هذا التخريج السائغ العاري من التكلُّف، وذكرت ذلك لبعض من =

يقرأ علي، فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه، ثم رأيتُ في كتاب التحرير نقل هذا التخريج عن ابن الحاجب قال...» البحر ٥/٢٦٧ - ٢٦٨.

أي تقدير ابن الحاجب، وهو أن منفيّ لما بقوله: يهملوا أو يتركوا.

(١) أي جزاء أعمالهم.

(٢) وهذا تقدير شيخه أبي حيان في النص السابق.

(٣) لم يُسَلِّم له الدماميني بهذا، لأن توقُّع الثبوت لا يكون دائماً، بل قد لا يكون كذلك، نحو ندم إبليس ولَمّا ينفعه الندم، وقد صرح الرضي بأن توقع الثبوت في منفيّها غالب لا لازم... إلخ» الشمني ٢/ ٦٧.

(٤) بل هو متوقع الثبوت فإن الكفار يتوقعونه؛ ولذلك كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة، ولا يبالون في ارتكاب المناهي، ظناً لأن يتركوا سدى، وأن الأعمال المأمور بها غير نافعة.. انظر الدسوقي ١/ ٢٨٦، والشمني ٢/٦٧.

(٥) هذه قراءة أبي بكر عن عاصم، والحسن «وإنْ كُلًّا لَمّا...» وانظر هذه القراءة في المراجع الآتية: البحر ٢٦٦/٥، وانظر ٢٩٢/٣، وا لإتحاف/٢٦٠، والرازي ٧١/١٨، والمحرر ٤٠٧/٧، والسبعة/٣٣٩، والمبسوط/٢٤٢، وفتح القدير ٥٢٩/٢، وإعراب النحاس ١١٤/٢، والتبيان ٧٤/٦، والكشف ٥٣٦/١، ومعاني الفراء ٢٨/٢، وحجة القراءات/٣٥٢، والكشاف ٢/ ١١٧، والتبصرة/٥٤٢، والعكبري/٧١٦، والحجة لابن خالويه/١٩١، والإنصاف/١٩٦، واللامات /١٢٣ – ١٢٤، والأزهية/٣٥، وشذور الذهب/٢٨١، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٦) هذا لابن الحاجب. انظر الأمالي ٦٨/١.

(١) النص عند ابن الحاجب «ويكون كُلّاً منصوباً بقول مضمر تقديره وإن أرى كُلّاً، أو وإن أعلم ونحوه، ولَمّا بمعنى إلّا...».
وانظر البحر ٢٦٦/٥، و٢٩٢/٣.

(٢) هما أبو عمرو والكسائي. وقد قرأها كذلك أيضاً ابن كثير ويعقوب وخلف واليزيدي وهشام وصورتها: وإِنّ كُلّاً لَمَا.

انظر البحر ٢٦٦/٥، والطبري ٧٥/١٢، والتبيان ٧٤/٦، وحجة القراءات/٣٥٠، وحاشية الجمل ٤٢٦/٢، وانظر البحر ٢٦٦/٥، والإتحاف/٢٦٠، والرازي ٧١/١٨، ومعاني القراء ٢٨/٢، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) في م/٣ «بتخفيف الميم وتشديد النون».

(٤) وهما نافع وابن كثير، وكذا قرأ أبو بكر عن عاصم وابن محيصن وصورتها: وإِنْ كُلّاً لَمَا.

انظر البحر ٢٦٦/٥، والبيان ٢٩/٢، وشرح الشاطبية/٢٢٣، والكشف ٥٣٦/١، والقرطبي ٩/ ١٠٤، والكتاب !/٢٨٣، ٤٥٦، وانظر «معجم القراءات».

(٥) أي في القراءة الأولى.

(٦) أي في قراءة نافع ومن معه على تخفيف إنّ ولَمّا.

(٧) فيها الإعمال والإهمال بعد التخفيف، والإعمال قليل.

(٨) في م/٤ و٥ «فاللام في لما».

(٩) في م/١ «وهي» وفي م/٥ «هي».

(١٠) تخفيف «إنّ».

(١) أي: اللام الفارقة.

(٢) كذا «إنّ» في المخطوطات، وفي المطبوع «إنْ».

(٣) ولا تكون اللام الفارقة مع إهمال «إنْ» المخففة وإعمالها، لأنها لا تلتبس بإن النافية، إذ الثانية غير عاملة.

(٤) على كلتا القراءتين. ورَدّ زيادتها ابن عصفور. انظر باب تفسير الجملة مما يأتي.

(٥) اللام من «لَمّا» واللام في «ليوفينّهم»، والأولى لام الابتداء، والثانية لام القسم الداخلة على الفعل.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٦.
والقراءة بإدخال ألف بين الهمزتين: هي قراءة ابن أبي إسحاق، فقد حقق الهمزتين، وأدخل بينهما ألفاً لئلا يجمع بينهما، وصورة القراءة: أاأنذرتهم.
وقرأ أبو عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام والأعمش وأبو جعفر واليزيدي وابن عباس وابن أبي إسحاق، وهي رواية عن ورش آانذرتهم، بإدخال ألف بين الهمزتين ثم تسهيل الهمزة الثانية، واختار هذه القراءة سيبويه والخليل، وهي لغة قريش والحجاز وسعد بن بكر.
انظر البحر ١/٤٧، والسبعة/ ١٣٦، والمحرر ١/١٥٢، والإتحاف/١٢٨، وإعراب النحاس ١/ ١٣٥، وحجة الفارسي ١/٢٠٥، والكشاف ١/١١٨، والتبصرة/٢٧٧، والقرطبي ١/١٨٥، والحجة لابن خالويه/ ٦٥، والنشر ١/٣٦٣، والكشف ١/٧٤، والأزهية/١٩، والكتاب ٢/ ١٦٨ - ١٦٩، وشرح المفصّل ٩/١١٩، اللسان/ حرف الهمزة.

(٧) وهذا مكرر في حديثه عن أنواع الجملة. ووصل الموصول بالجملة القسميّة.

(٨) أي «ما» من آية «لَمّا» في آية سورة هود «وإن كلاً لما ليوفينهم»، قال الدسوقي: «وهذا مقابل لقوله: وما زائدة».

(٩) أي قوله تعالى: ﴿ليوفينهم﴾؛ لأن التقدير: والله ليوفينهم واللام موطئة للقسم.

(١٠) وجملة الصلة لا تكون إلا خبرية.

= وذكر المصنف عن الفراء أن الجملة القسمية لا تكون صلة، ورَدَّه بالآية «ليبطئن».

(١) أي ليس هذا القول في «ما» كذلك، قال الدسوقي: «لأن الجملة القسمية إذا جُعِلَت صلة كانت الصلة منها في المعنى جملة الجواب، وهي خبرية، وأما جملة القسم فإنما سبقت لمجرد التوكيد» الحاشية ١/٢٨٦.

وذهب ابن عصفور إلى أنها موصولة، ويأتي عند المصنّف في تفسير الجملة.

(٢) على تقدير القسم: والله.

(٣) أكدت مع عدم ذكرها؛ فهي في حكم الثابت مع ذلك، وهذا يقتضي أن يكون ما قيل من أن «ما» موصولة في الآية صحيح.

(٤) أي لكون «ما» موصولة.

(٥) الآية: ﴿... فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/ ٧٢.

مَن: موصولة: وقوله ليبطئن: اللام موطئة للقسم، وعلى هذا فصلة الموصول هي جواب القسم وهو «ليبطئن» لا القسم نفسه، أي: أقسم والله، فهذه جملة إنشائية، وجملة الصِّلة تكون خبرية.

(٦) في م/١ و«لا يقال».

(٧) ذهب العكبري إلى أن «مَن» بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، وليبطئن صلة أو صفة. انظر التبيان/ ٣٧١.

وذهب أبو حيان إلى أنه موصول، والجملتان من القسم وجوابه صِلَة. البحر ٣/ ٢٩١، وصلتها عند النحاس «ليبطئن»؛ لأن فيه معنى اليمين والخبر. إعراب النحاس ١/ ٤٣٣.

(٨) في م/٤ «أي: لفريقاً».

(٩) «تكون» غير مثبت في م/٤.

(١٠) وقد رأيت جواز ذلك عند العكبري.

(١) أي «لَمّا».

(٢) لم أهتد إلى قائله.

وهو يريد أن يقول: لن أَدَعَ القتال ما رأيتُ أبا زيدَ مقاتلاً.

وأصله: لن ما أَدَعَ، ففصل بين لن والفعل المتصل بها لضرورة الشعر، وأدغمت النون في الميم.

وهذا هو معنى التركيب هنا من كلمتين في «لَمّا».

وذكر ابن جني في الخصائص أنه كأنه شبَّه لن بأنّ، فكما جاز الفصل بين أنّ واسمها في الظرف في نحو: إن في الدار زيداً، كذلك شبّه لن مع الضرورة بها، ثم فصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذي هو: ما رأيت أبا يزيد، أي مُدّة رؤيتي له.

انظر شرح البغدادي ١٥٤/٥، وشرح السيوطي/٦٨٣، والضرائر/٢٠١، والأشموني ٢٨٣/٢، والخصائص ٤١١/٢، والمزهر ٥٨٨/١، والمقرب ٢٦٢/١.

(٣) النص في المزهر !/٥٨٨.

(٤) في م/٥ «وبما».

(٥) في م/٥ «منفصلتين».

(٦) عاف الرجل الماء والطعام إذا كرهه، والسخين: الساخن. وموضع الشاهد فيه: بَرِّديه، إذ كتابته على هذه الصورة بإدغام اللام بالراء هو موضع الإلغاز، والأصل: بَلْ رِدِيه، وذكر ابن الأنباري أن بَرّد من الأضداد للبرودة والسخونة، وقد احتج بهذا البيت.

ولم أجد من عزا البيت إلى قائل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥٥/٥، والأضداد/ ٦٣، ٦٤، والمزهر ٥٨٨/١.

(١) في م/٤ «بل رُدّيه» كذا!

(٢) في م/١ «على لفظ الإلغاز» وفي م/٥ «على لفظة الإلغاز».

(٣) أي والجواب عن السؤال الثاني في البيت السابق «لَمّا رأيت...»، وكان سؤاله: بِمَ انتصبَ أَدَعَ؟.

(٤) أي ظرف للفعل «أدع»، والصلة هي: ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً.

(٥) أي بين الفعل ولن.

(٦) أي المصدر المؤول من أَنْ والفعل وهو «شهود» معطوف على القتال؛ إذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم، فكان لا بُدّ من هذا التقدير.

(٧) تقدّم البيت في «لو» التي للتمني، وأن «تقرّ» منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والمصدر المؤول من أَنْ والفعل مرفوع بالعطف على «لبسُ»، وذكر الأعلم أن نَصْب «تقرّ» بإضمار «أَنْ» ليُعْطَفَ على «لُبْس» لأنه اسم، و«تقرَّ» فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار أَنْ؛ لأن أَنْ وما بعدها اسم، فعطف اسماً على اسم.

(١) قال السيوطي: «وتنصب «لن» المستقبل، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال...» همع الهوامع ٤/٩٤، وانظر الجنى الداني/٢٧٠. ومعاني الحروف للرماني/١٠١.

(٢) قال ابن يعيش: «وكان الفراء يذهب إلى أن الأصل في لن ولم «لا»، وإنما أبدل من ألف «لا» النون في «لن» والميم في «لم»، ولا أدري كيف اطلع على ذلك؛ إذ ذلك شيء لا يُطَّلَع عليه إلا بنصّ من الواضع»، انظر شرح المفصل ٧/١٦، وهمع الهوامع ٤/٩٤.

(٣) قال الأمير: «هذه العلّة قاصرة على «لن»؛ لأن الكلام فيها، وقياسه أن إبدال الألف ميماً غير معروف» الحاشية ١/٢٢١.

وكلام الأمير مختصر من شرح الدماميني. انظر الشمني ٢/٦٨.

(٤) الآية: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ العلق ٩٦/١٥.

(٥) الآية: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/٣٢.

وقَلْبُ النون الخفيفة ألفاً في الآيتين إنما يكون في حالة الوقف عليهما: لنسفعا، ليكونا. كذا.

(٦) أي: لا النافية، وأَنْ المصدرية.

هذه إحدى الروايتين عن الخليل، انظر شرح المفصَّل ٧/١٥.

وفي الكتاب: «فأمّا الخليل فزعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم...، وجعلت بمنزلة حرف واحد...، وأما غيره فزعم أنه ليس في «لن» زيادة، وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة...» انظر ١/٤٠٧، وهمع الهوامع ٤/٩٣، والجنى الداني/٢٧٠ - ٢٧١.

وذكر الزمخشري في الكشاف ١/١٩٢ أن الرواية الثانية عن الخليل أنه حرف مقتضب لتأكيد نفي المستقبل.

(١) أي ولو كان أصلها «لا أن» لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وبذلك يتقدَّم معمول الصِّلة على الموصول، وهذا ممتنع؛ لأن الصلة لا تُقَدَّمُ على موصولها، ومن باب أَوْلَى أن يكون معمول الصِّلَة ممتنعاً من التقديم. انظر الدسوقي ٢٨٧/١.

قال سيبويه: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيداً فلن أضرب؛ لأن هذا اسم، والفعل صلة، فكأنه قال: أما زيداً فلا الضربِ له».

انظر الكتاب ٤٠٧/١، وانظر شرح المفصّل ١٦/٧.

وذهب ابن يعيش أن للخليل أن يقول: إنهما لما رُكِّبا زال حكمهما عن حال الإفراد. ومثل هذا تجده عند الدماميني في الشرح. انظر الشمني ٦٨/٢.

(٢) زيداً: معمول «أضرب»، و«أضرب» معمول «أَن» من قول الخليل: لا أن، ولو كان على ما ذهب إليه من التركيب لما صحَّت الجملة.

قال المبرّد: «وليس القول عندي كما قال [أي الخليل]...» المقتضب ٨/٢.

(٣) يبدو أن الأخفش الصغير لا يجيز مثل هذا التركيب الذي ضربه المصنف مثالاً، وانظر هذا في همع الهوامع ٩٦/٤ «قال: لأن النفي له صدر الكلام، فلا يقدَّم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي».

(٤) هو علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن، الأخفش الصغير، قرأ على ثعلب والمبرد واليزيدي وأبي العيناء.

وكان ابن الرومي يهجوه كثيراً، وتنقَّل بين مصر والشام، وكان ضَيّق الحال.

وله تصاينف: شرح سيبويه، والأنواء، والتثنية والجمع، والمهذب... إلخ.

توفي سنة ٣١٥هـ في بغداد.. انظر بغية الوعاة ٢/١٦٧ – ١٦٨.

(٥) هذا معطوف على «جواز» المتقدِّم، أي: وبدليل امتناع...

والتقديم هنا حصل على ثلاثة عوامل: الأول: الفعل : تضرب، والثاني: على العمل في الفعل وهو أَنْ، والثالث على العامل في أن والفعل وهو يعجب، وهو ممتنع إذ تقدم «زيداً» على معمول معمول «أَنْ».

(٦) يذهب الفراء إلى جواز مثل هذا.

(١) أي أَنْ وما بعدها في حكم المفرد؛ لأنهما في تأويل مصدر، والمفرد غير تام التركيب، وأما لن أفعل، ولن أضرب فيما مَثِّل به فهو كلام تام؛ ولذا جاز تقديم المعمول على عامله.

وانظر شرح المفصل ٧/١٥، والجنى الداني/٢٧١.

(٢) قول المبرد في أنّ «لن أفعل»...

وما ذكره المصنّف هنا مأخوذ من الجنى الداني/٢٧١، ورَدّ المصنّف هو رَدّ المرادي. قال: «فإن قيل: يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد، فالجواب أنّ هذا القول ضعيف لوجهين: أحدهما أن هذا المحذوف لم يظهر قطّ، ولا دليل عليه.

والثاني: أن «لا» تكون في ذلك قد دخلت على الجملة الاسمية، ولم تكرر.

[قال المرادي]: قلتُ: هذا لا يلزم المبرّد؛ لأن تكرارها عنده لا يلزم، ولكنه يلزم الخليل» الجنى الداني/٢٧١.

(٣) وكلمة المرادي: «لم يظهر قط».

قال الدماميني: «لم ينطق به ليس مقتضياً لامتناع تقديره؛ فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدّر، ولا ينطق به، وإنما يَرِدُ عليه كونه حُذِف وجوباً بدون سادّ مَسَدّه...» الشمني ٦٨/٢.

(٤) والخبر المحذوف إما أن ينطق به أحياناً، وإما أن يَسُدَّ مَسَدّه شيء، وكلاهما غير واقع على توجيه المبرّد.

(٥) أي في هذا المثال الذي ذكره، زيد: مبتدأ، وخبره محذوف، وقد أغنى عنه جواب «لولا»، وهو لأكرمتك.

(٦) وهو الخبر المحذوف.

(٧) انظر هذا فيما تقدَّم في «لا»، وهنا لم تكرر على تقدير المبرّد، وهي غير عاملة، وهذا لا يلزم المبرّد؛ لأنه لا يرى تكرارها عند إهمالها.

(١) أي للمبرّد.

(٢) أي عدم وجوب التكرار عند إهمال «لا». وقد ذهب المبرّد إلى عدم التكرار في المقتضب ٣٥٩/٤ وانظر شرح الرضي ٢٥٩/١.

(٣) في م/٣ «شهد».

(٤) أي بوجوب التكرار.

(٥) في الكشاف وفي المفصّل أيضاً.
قال في المفصل: «ولن لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكّدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني...» انظر ص/٣٠٧.
وفي الكشاف: «فإن قلت: ما حقيقة لن في باب النفي؟ قلت: لا ولن أختان في نفي المستقبل، إلّا أنّ في لن توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أُقيم غداً كما تقول في: أنا مقيم، وإني مقيم» انظر فيه ١٩٢/١، وانظر البحر ٢٦٧/٨ فقد تعقبه أبو حيان فقال: «وأمّا قوله إلّا أَنّ في لن تأكيداً وتشديداً ليس في لا، فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان».

(٦) أي ولا تفيد «لن» التأبيد في نفيها ما بعدها. وانظر الهمع ٩٤/٤، والارتشاف/١٦٤٤.
والذي جاء في أنموذجه ليس «التأبيد» وإنما هو النفي على التأكيد انظر الأنموذج/١٠٢، وهو مثل الذي ذكره في الكشاف، ولذلك تعقَّب عضيمة رحمه الله ابن هشام بقوله: «وعلى هذا يكون قول المغني... ولا تأيده خلافاً له في أنموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل. غير مطابق لما قاله الزمخشري» انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٣٧/٢، على أن الزمخشري رجع عن مذهبه في أن لن تفيد التأبيد في حديثه عن الآية/٧ من سورة الجمعة، انظر الكشاف ٢٢٩/٣.
قال أبو حيان: «... وهذا منه رجوع عن مذهبه في أن لن تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه» انظر البحر ٢٦٧/٨.
وانظر البحر ٣٩٠/٦ في الحديث عن الآية ٧٣ من سورة الحج، وانظر شرح الكافية الشافية/ ١٥٣١، وفي همع الهوامع ٩٤/٤ نقل نص الأنموذج «فقولك: لن أفعله كقولك: لا أفعله أبداً». ولم أجد هذا في الأنموذج في النسخة التي بين يَدَيّ.

(١) وهو كتاب اختصر فيه الزمخشري كتاب المفصّل، وأهداه إلى مجير الدولة أبي الفتح علي بن الحسين الأردستاني وأول طبعة له عام ١٢٨٩ بمصر، والثانية باستانبول عام/١٢٨٩هـ، انظر ص/ ٢٦ من مقدمة «المحاجاة بالمسائل النحوية».

(٢) همع الهوامع ٤/٩٤.

(٣) الآية: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ مريم ١٩/٢٦.

قال الشمني: «للقائل بأنها للتأبيد أن يقول: إنما أقول بذلك عند إطلاق منفيّها، وخلو المقام عن مقيداته» الحاشية ٢/٦٨:

وانظر حاشية الأمير ١/٢٢١ «إنما حكاه [أي ابن هشام] بقيل لضعف الأول بأن لفظ اليوم قرينة صارفة عن التأبيد فإنما هو عند الإطلاق».

ولم أجد عند الزمخشري حديثاً في «لن» في هذه الآية.

(٤) الآيتان: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٩٤ - ٩٥.

قال أبو حيان: «... ولذلك كان حرف النفي هنا «لن» الذي قد ادُّعيَ فيه أنه يقتضي النفي على التأبيد، فيكون قوله أبداً على زَعْم من ادّعى ذلك للتوكيد، وأمّا من ادّعى أنه بمعنى «لا» فيكون أبداً إذ ذاك مفيداً لاستغراق الأزمان، ويعني بالأبد هنا ما يُستقبل من زمان أعمارهم» البحر ١/٣١١، وانظر الكشاف ١/٢٢٨.

(٥) لن للتأبيد، وأبداً: صريح.

وذكروا أن التكرار يقع في البلاغة تأكيداً، انظر حاشية الأمير ١/٢٢١، ثم هو ليس تكراراً باللفظ، ولا بالمرادف لأن لن: لا يرادف الأبد، وانظر الشمني ٢/٦٨.

(١) انظر رَدّ التأبيد وشواهده في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٦٣٩ - ٦٤٠.

(٢) أي «لن».

(٣) وممن ذهب إلى هذا الفراء والسيوطي، وردّه ابن مالك في التسهيل، وعزاه الأشموني إلى ابن السراج مع أن نَصّه صريح في رَدّه في قوله تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾.
قال الفراء: «... وفي قراءة عبدالله: فلا تجعلني ظهيراً، فقد تكون لن أكون على هذا المعنى دعاءً من موسى: اللهم لن أكون ظهيراً فيكون دعاءً...» معاني القرآن ٢/٣٠٤ وتفسير الآية ١٧ من سورة القصص.
وقال أبو حيان: «وقيل «فلن أكون» دعاءٌ لا خبر، ولن بمعنى لا في الدعاء، والصحيح أن لن لا تكون في الدعاء، وقد استدلّ على أن لن تكون في الدعاء بهذه الآية وبقول الشاعر: لن تزالوا...» البحر ٧/ ١١٠.
أما ابن مالك فقد رَدّ هذا المعنى وقال: «ولا يكون الفعل معها دعاءً خلافاً لبعضهم» التسهيل/٢٢٩، وانظر البرهان ٤/٣٨٨، وهمع الهوامع ٤/٩٦.

(٤) في م/١ و٣ «كذلك» ومثله في متن الدسوقي. وفي المطبوع «لذلك» وكذا بقية المخطوطات.

(٥) قال السيوطي: «وهذا القول اختاره ابن عصفور، وهو المختار عندي؛ لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاءٌ لا خبر» الهمع ٤/٩٦.

(٦) البيت من قصيدة لأعشى يمدح بها الأسود بن المنذر بن امرئ القيس بن النعمان. وفيه رواية: لا زلتَ، بفتح تاء الضمير.

قال البغدادي: ولا زلتَ بالخطاب للممدوح، ولهم بضمير الغيبة، فظهر مما ذكر أن البيت قد رُوي في كتب النحو على خلاف الرواية الصحيحة».

والشاهد فيه مجيء «لن» للدعاء.

= ورَدّ هذا ابن السراج في الأصول، وأبو حيان في شرح التسهيل، انظر شرح البغدادي ١٥٦/٥، وشرح السيوطي/٦٨٤، وشرح الأشموني ٢٧٦/٢، والصبان ٢٥٤/٣، وهمع الهوامع ٦٥/٢، و٤/ ٩٦، وانظر الديوان/١٦٩ صادر، الأصول لابن السراج ١٧١/٢، البحر ١١٠/٧، والدر المصون ٣٣٥/٥، والارتشاف/ ١٦٤٤، وتذكرة النحاة/٦٨..

(١) القصص ١٧/٢٨.

وذكر أبو حيان أن الصحيح أن «لن» لا تكون في الدعاء. البحر ١١٠/٧.

وقال ابن السراج: «وقال قوم: يجوز الدعاء بلن مثل قوله: «فلن أكون ظهيراً للمجرمين» وقال الشاعر...

والدعاء بلن غير معروف، وإنما الأصل ما ذكرنا...» الأصول ١٧١/٢.

ومن هذا النص ترى خطأً ما ذهب إليه الأشموني من أن «لن» تأتي للدعاء وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور. انظر شرح الأشموني ٢٧٦/٢.

(٢) أي ليس من الدعاء، وإنما هو إخبار.
وقال أبو حيان: «والتقدير: أقسم بما أنعمت علي من المغفرة، والجواب محذوف أي: لأتوبن فلن أكون، أو متعلّقة بمحذوف تقديره: اعصمني بحق ما أنعمت عليّ من المغفرة فلن أكون إن عصمتني ظهيراً للمجرمين» البحر ٧/١٠٩ – ١١٠.
وقال أبو جعفر النحاس: «فيه قولان: أحدهما أنه بمعنى الدعاء، وهذا قول الكسائي والفراء، وقدَّره الفراء بمعنى: اللهم فلن أكن ظهيراً للمجرمين، والقول الآخرِ أنه بمعنى الخبر. وزَعَم الفراء أنّ قوله هو قول ابن عباس.
قال أبو جعفر: وأن يكون بمعنى الخبر أَوْلى وأشبه بنسق الكلام...».
إعراب النحاس ٢/٥٤٧، وانظر الكشاف ٢/٤٦٨، والقرطبي ١٣/٢٦٢، والتبيان للعكبري/١٠١٨، ومعاني الفراء ٢/٣٠٤.
(٣) في م/٣ «والغائب» وفي م/٥ «أو إلى الغائب».

(١) هذا مثال أسند فيه فعل الدعاء إلى المخاطب، وما بعده أسند فيه الفعل إلى الغائب.
(٢) أي قول من ذهب إلى أنّ «لن» للدعاء، وقوله: انتهى يقتضي أن يكون قد نقل النص عن واحد من المتقدّمين، ولم أهتدِ إليه.
(٣) في م/٣ «ويرد قوله».
أي يرد قول من أبطل الدعاء في الآية بأنه لا يكون مسنداً إلى المتكلم بهذا البيت فهي فيه للدعاء. وإن كان الدماميني قد ذهب إلى أنها في البيت قد تكون للإخبار، وتعقبه الأمير: انظر الشمني ٢/ ٦٨، والأمير ١/٢٢١.
(٤) تقدّم قبل قليل.

(٥) أي وقوعها في صدر جواب القسم. وهذا منقول من ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية/٨٤٨.

وانظر الجنى الداني/٢٧٠ فقد ذكر هذا، وأشار إلى أن ابن مالك قال به.

وقال ابن مالك: «ثم نبهت على أن جواب القسم قد ينفى بلن وبلم، وذلك في غاية من الغرابة».

(٦) هذا بيت من خمسة أبيات لأبي طالب عم النبي ﷺ قالها له لما أخافته قريش.

أُوَسَّد: أوضع.

والشاهد فيه أنَّ «لن» مع منصوبها قد تقع جواباً للقسم بقلة، كما وردت هنا جواباً له.

انظر شرح البغدادي ١٥٨/٥، وشرح السيوطي/٦٨٦، والجنى الداني/٢٧٠، وشرح الكافية الشافية/٨٤٩.

(٧) ما يذكره هنا هو شاهد لتلقّي القسم بلم.

قال ابن مالك: «وشاهد الثاني ما حكى الأصمعي قال: قلت لأعرابي: ألك بنون؟ قال نعم...» شرح الكافية الشافية/٨٤٩.

(١) الواو للقسم، وجوابه: لم تقم، وهو منفيّ بـ «لم».

(٢) أي لم تلد مثلهم امرأة نجيبة.

والمنجبة: هي التي ولدت ولداً نجيباً، وهي ضد المُحْمِقَة ويقال: المُحْمِق، وهي التي تلد الحمقى.

(٣) وليس الجواب على هذا الاحتمال قوله: لم تقم، فجواب القسم محذوف مدلولاً عليه بقوله: نعم.

انظر حاشية الأمير ١/٢٢١.

(٤) هذا تقدير الجواب: أي: وخالِقِهم إنَّ لي لبنين.

(٥) في م/١ «لبنيناً» وفي م/٥ «البنين».

(٦) أي استأنف الجملة المصدَّرة بلم، والتقدير: وخالقهم إنّ لي لبنين، ثم استأنف بعد الجواب الكلام بقوله: لم تقم...

(٧) حكى اللحياني أن الجزم بلن لغة.
انظر همع الهوامع ٩٧/٤، والجنى الداني/٢٧٢، وشرح الأشموني/٢٧٧، ورصف المباني/٢٨٧ - ٢٨٨.

(٨) قائله كثيِّر عَزّة.
والتقدير فيه: يا عزة كنت بعدكم أيادي سَبَا، والأيادي: كناية عن التفرقة، وسُمُّوا كذلك لأنهم تفرقوا في البلاد، وقيل: أيدي سبا أي أولاد سبا، سُمُّوا أيدي لأن الأولاد أعضاده لتقوِّيه بهم، وهو مَثَلٌ مضروب للتفريق.
وقوله: لن يَحْلَ... أي كنت بَعْدَ فراقك مشتت الحال مفرق البال لا يحلو لعيني منظر.
ورواية البيت: فلن يَحْلَ بالعينين، كذا بالباء لا باللام.
والشاهد في البيت قوله: فلن يَحْلَ، حيث جزم الفعل، وحذف حرف العلة، ويأتي بيان غير هذا فيما يأتي.

= انظر شرح البغدادي ١٥٩/٥، وشرح السيوطي/٦٨٧، والجنى الداني/٢٧٢، ورصف المباني/ ٢٨٨، والأشموني ٢٧٧/٢، والصبّان ٢٥٤/٣، الديوان/١٠٠.

(١) البيت لأعرابي دخل المدينة فبينما هو يجول في أزقتها فمرّ بباب الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهما، فلما عرف الدار أنشأ يقول:... والرواية عند البغدادي:

لن يخب الآن من رجاك وقد...، وذكر الرواية الثانية.

والشاهد في البيت: لن يخب، على أنّ لن فيه جازمة، بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل لالتقاء الساكنين: سكون الجزم العارض على الباء وسكون الياء.

انظر شرح البغدادي ١٦١/٥، وشرح السيوطي/٦٨٧، وهمع الهوامع ٩٧/٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٧٧، والصبان ٢٥٤/٣، والبحر المحيط ٢٦٩/٧ (في النهر).

(٢) أي بيت كثير عَزّة في قوله: فلن يَحْلَ.

(٣) وهذا الذي ذكره قال فيه المالقي:

«وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل «يحلى» بإثبات الألف، والنصب مقدَّر في الواو المنقلبة عنها، ثم حذفت واجتزئ بالفتحة التي فيها قبلها في الدلالة عليها..»، رصف المباني/٢٨٨، وإلى مثل هذا ذهب المرادي. انظر الجنى الداني/٢٧٢.

(١) في الجنى الداني: «حرف تمنٍّ تكون في الممكن والمستحيل، ولا تكون في الواجب...». انظر ص/٤٩١ - ٤٩٢ع والارتشاف/١٢٤١.

(٢) من أبيات لأبي العتاهية.

والشاهد فيه أن «ليت» متعلِّقة بالمستحيل؛ إذ عود الشباب مُحال.

وأبو العتاهية هو إسماعيل بن القاسم بن سُويد بن كيسان، مولى عنزة، وكنيته أبو إسحاق، وأبو العتاهية لقب له، وكان يبيع الفخار في الكوفة، ثم قال الشعر فبرع فيه، وكان ينسب إلى القول بمذاهب الفلاسفة، ولا يؤمن بالبعث، قال له المهدي: أنت إنسان متحذلق متعتِّه، فاشتُقّت له من ذلك كنية غلبت عليه، توفي في بغداد سنة/٢١٠هـ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٣/٥، والديوان/٥٠، ومجالس ثعلب/٢٤٦، والبيان والتبيين ٣/ ٨٢.

(٣) وهو رأي البصريين، وهو أقيس وعليه الاعتماد. شرح المفصّل ١٠٤/١.

(٤) أجاز هذا الفراء فيها دون أخواتها، وأجازه بعض أصحابه في الأحرف الستة، ونقل بعض أصحاب الفراء عنه أنه أجازه في «لعل» و«كأن» أيضاً.

وقيل هو سائغ في الجميع، وأنه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة وابن السِّيْد.

وذهب ابن يعيش إلى أنها لغة بني تميم، وهو عند الجمهور مؤوّل لا على النصب فيهما.

= انظر همع الهوامع ١٥٦/٢، والجنى الداني/٤٩٢، ورصف المباني/٢٩٨، وشرح المفصّل ١/ ١٠٤، ٨٤/٨، والارتشاف/١٢٤٢ «وزعم ابن سلام أنه لغة رؤبة وقومه، وحكي عن تميم أنهم ينصبون بلعل». وانظر طبقات فحول الشعراء/٧٨، شرح الكافية الشافية/٥١٦.

(١) ذكر البغدادي أنه من شواهد سيبويه، ولم يعرف له قائل ولا تتمة، وعزاه ابن يعيش إلى رؤبة، ولم أجده في ديوانه، وهو مثبت في ديوان العجاج، والشاهد فيه نصب «ليت» أيامَ... ورواجعاً معاً.

قال البغدادي:

«على أن الفراء استشهد به على نصب المبتدأ والخبر بليت، وقدَّر الكسائي «رواجع» خبراً لكان المحذوفة..، والبصريون يقدرون خبر «ليت» محذوفاً، ورواجع حال من ضميره، والتقدير: يا ليت لنا أيام الصبا رواجع...».

انظر شرح البغدادي ١٦٤/٥، وشرح السيوطي/٦٩٠، والخزانة ٢٩٠/٤ - ٢٩١، والكتاب ١/ ٢٨٤، وشرح الأشموني ٢٣٠/١. وطبقات فحول الشعراء ٧٨ ونسبه إلى العجاج، لمع الأدلة/ ٨٢، وشرح الكافية ٣٤٦/٢، وشرح المفصل ١٠٤/١، ٨٤/٨، والجنى الداني/٤٩٢، ورصف المباني/٢٩٨، ومعاني الحروف للرماني/١١٣، وهمع الهوامع ١٥٧/٢، والتاج واللسان/ليت، وانظر ملحقات الديوان/٤٠٥، ط. صادر، الارتشاف/١٢٤٢.

(٢) أي على القول بنصب الجزأين.

(٣) هذا بيت من أبيات لابن المعتز قالها عند ما سُلِّم لمؤنس ليقتلَه، وقبله:

يا نفس صبراً لعل الخير عقباك خانتك من بعد طول الأمن دنياك

وجاء في البيت اسم «ليت» ياء النفس وخبرها: إياك ضمير نصب.

قتل ابن المعتز سنة ٢٩٦هـ.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٥/٥، والخزانة ٢٩١/٤، الارتشاف/١٢٤٢ قال: «وكثر ذلك في خبر ليت حتى عمل عليه المولدون...».

(١) أي بيت العجاج.

(٢) هذا تقدير البصريين، وهو تقدير المالقي في رصف المباني/٢٩٨، وقال ابن يعيش: «... فليس على ما توهموه، إنما هو على حذف الخبر، والتقدير: يا ليت أيام الصبا رواجعاً لنا، أو أقبلت رواجعاً،...» شرح المفصّل ٨٤/٨، وانظر سيبويه ٢٨٤/١، فهذا تقديره، وانظر الخزانة ٢٩١/٤.

(٣) أو «لنا».

(٤) أي: ولا يكون تقدير الخبر «تكون»، وقد ذهب إلى هذا التقدير الكسائي. انظر الخزانة ٢٩٠/٤ - ٢٩١، حيث قدّر «رواجع» خبراً لكان المحذوفة؛ لأن «كان» تستعمل كثيراً هنا».

(٥) في حاشية الشمني: «وفيه نظر [أي في اعتراض المصنّف على الكسائي]؛ لأن تقدُّمَ إِنْ ولو الشرطيتين ليس شرطاً لحذف «كان» وإبقاء خبرها، وإنما هو شرط لكثرته، ولا محذور في كون هذا البيت من القليل ٦٩/٢، وانظر الخزانة ٢٩١/٤، ومنه قول ابن مالك:

ويحذفونها ويبقون الخبر   وبعد إِنْ ولو كثيراً ذا اشتهر

(٦) وانظر حاشية الأمير ٢٢٢/١.أي يصح قوله فيه: يا ليتني إياك، على إنابة «إياك» عن ضمير الرفع للمخاطب، وهو أنتِ.

(٧) انظر الخزانة ٢٩٨/٤.

(٨) قال أبو حيان: «ووقفت على كتابٍ تأليف طاهر القزويني في النحو، ذكر فيه أن ليتما تليها الجملة الفعلية، بل نقله أبو جعفر الصفار عن البصريين، ولكن الأخفش على سعة حفظه قال: إنه لم يسمع قطّ: ليتما يقوم زيد.

ونقل أبو حيان عن الفراء أنه جَوّز إيلاء الفعل ليت لأنها بمعنى لو....».

همع الهوامع ١٩٠/٢، وانظر الارتشاف/١٢٨٤، فقد ذكر أن مذهب البصريين جواز: ليتما ذهبت، ولعلما قمت، وأن الفراء زعم أنه لا يجوز، فلا تجيء الجملة الفعلية بعدهما، ووافقه على ذلك في ليتما أصحاب أبي حيان المتأخرون.

(١) لم أهتد إلى ترجمة له عند السيوطي، وانظر الهمع ١٩٠/٢.

(٢) أي حين اقترانها بـ «ما» الحرفية.

(٣) أي: الاختصاص بالأسماء، وقد رأيت فيما تقدّم أن هذا مختلف فيه وليس من باب الإجماع.

وذكر البغدادي في الخزانة جزم ابن هشام هنا بالاختصاص تبعاً لابن النظام وغيره، ثم قال: «وهذا هو الجيّد؛ إذ لم يسمع دخولها على الفعلية» الخزانة ٢٩٨/٤.

(٤) ذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع، ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السراج. انظر الهمع ١٩١/٢، وشرح الكافية الشافية/٤٨٠.

(٥) أي الإهمال والإعمال في «ليتما»، وسبق بيانه.

(٦) تقدّم الحديث عنه في «أو».

(٧) في «الحمام».

(٨) وتكون «ما» الموصولة اسم «ليت».

(٩) أي اسم الإشارة: هذا الحمام، والتقدير: هذا هو الحمام، وتكون هذه الجملة صلة «ما» وقوله: «لنا»، خبر «ليت».

وهذا الذي ذهب إليه المصنّف هو تخريج سيبويه. انظر الكتاب ١/٢٨٣، وتعليق الأعلم على البيت في الموضع نفسه، وانظر الخزانة ٤/٢٩٨.

(١٠) أي الرفع في «هذا الحمامُ».

(١١) «أي: إهمال «ليت»؛ لأن اسمها «ما» الموصولة، والحمام بدل من اسم الإشارة أو صفة، وهذا محله الرفع لأنه خبر «هو» المقدّر.

(١) أي هذا التقدير الذي ذكره في «ليتما» من جَعْل «ما» موصولة، وهو ما ذهب إليه سيبويه.

(٢) وهو الضمير «هو» الذي قدَّره مبتدأً محذوفاً في قوله:

ليت الذي هو هذا الحمام ...

(٣) قال الدماميني: «لا نُسَلِّم عدم طول الصلة هنا، بل هي طويلة بالصفة، وقد صرَّح المصنّف بمثله في فَصْل «ما» من حرف الميم في قول امرئ القيس:

ولا سيما يوم بدارة جلجل»

حاشية الشمني ٦٩/٢.

وقال المصنّف في «ما» ما ينقض قوله هنا: «وحَسَّن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم»، ويأتي الحديث فيه.

وقال مرة أخرى في حديثه عن الجملة الرابعة، وهي المضاف إليها عند حديثه عن البيت «أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يُسْمَع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه»، فتأمل هذا الكلام المضطرب بين موضع وآخر.

(٤) أي على إعمال «ليت»، وليس على النصب على الاشتغال، أي على تقدير: ليتما ألقى زيداً...

(٥) وإنما امتنع هذا لأن تقدير الفعل يقتضي دخول «ليتما» على الفعلية، وهو لم يذهب فيها هذا المذهب من قبل.

وما منعه هو هنا أجازه غيره ممن أجاز دخول «ليتما» على الفعلية وهو ابن أبي الربيع وطاهر القزويني.

(٦) للحديث عن «ليت» تتمة، هذا موضعها غير أنه ساقها بعد الحديث عن «لعل»، فانظر هذا فيما يأتي، ص/٥٢٨.

(١) أجاز بعض أصحاب الفراء نَصْب الاسم والخبر في الأحرف الستة، ونقل بعضهم عن الفراء أنه أجاز ذلك في ليت ولعلّ وكأنّ.
وذكر السيوطي أن نَصْب الجزأين سائغ في الجميع، وأنه لغة، وأن عليه أبا عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السِّيد.
انظر الجنى الداني/٤٩٢، وهمع الهوامع ١٥٦/٢، وشرح الأشموني ٢٣٠/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١. والبحر ٩٣/١ «ولم يحفظ بعدها نصب الاسمين». وانظر الارتشاف/١٢٤٢.

(٢) النص منقول عن المصنف في الخزانة ٢٩٤/٤.

(٣) قال ابن سلام في طبقات الشعراء: «هي لغة رؤبة وقومه، وقال ابن السِّيد نَصْب خبر إن وأخواتها لغة لبعض العرب» وفي الارتشاف/١٢٤٢ «وحكي عن تميم أنهم ينصبون بلعلّ».
شرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١، وانظر طبقات فحول الشعراء/٧٨، فقد وجدت حديث ابن سلام فيها عن «ليت» ونصب الجزأين، وتقدَّم الحديث عن هذا، ولم أجد حديثه عن «لعل».

(٤) في م/٢ «بعض».

(٥) وعلى هذا التقدير تكون جملة «يوجد» هي الخبر، فهي في محل رفع ومنطلقاً حال، وقدّر الحالية من الفاعل في مثل هذه الحال ابن مالك، وتبعه علىذلك ابن عقيل وغيرهما.
انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١.
على أنه إذا ثبت أنّ هذا لغة لبعض العرب، فإن الأمر لا يحتاج إلى هذا التأويل، انظر تعقيب الدماميني، الشمني ٦٩/١.
وفي طبقات الشعراء لابن سلام ص/٧٨ – ٧٩ «سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت أباك منطلقاً، وليت زيداً قاعداً، وأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم».

(١) أو كان، وكان الكسائي يوجّه هذا التوجيه في كل موضع يقع فيه نَصْبان بعد شيء من هذه الأحرف. انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٠٨/١، وهمع الهوامع ١٥٧/٢.

(٢) مَرّ هذا في «عَلَّ» قال: «وعُقَيْل تخفض بهما [أي بها وبلعل] وتجيز في لامهما الفتح تخفيفاً، والكسر على أصل التقاء الساكنين».

وقال ابن جني «وحكى أبو زيد أن لغة عقيل: لَعَلِّ زيدٍ منطلقٌ بكسر اللام الآخرة من «لعلّ» وجَرّ زيد...» سر الصناعة/٤٠٧.

وقال المرادي: «... والجرُّ بلعل مراجعة أصل مرفوض؛ لأن أصل كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجرّ...، وروى الجرّ بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم من الأئمة».

انظر الجنى الداني/٥٨٢ - ٥٨٣، وحروف المعاني للرماني/١٢٥، وهمع الهوامع ٢٠٧/٤، وشرح الأشموني ٤٥٤/١، وشرح ابن عقيل ٤/٣، والبحر ٩٣/١.

(٣) قائله كعب بن سعد الغنوي، وهو من قصيدة رثى بها أخاه أبا المغوار، ويرويها بعضهم لسهم الغنوي، وهو من قومه.

وفي الأصمعيات «لعل أبا المغوار» كذا بالألف على الأصل، وثانياً بدلاً من جهرة وروي داعياً أيضاً، ودعوةً، بدلاً من جهرة. وعلى المثبتة: لعل: حرف جر، وهو موضع الشاهد، وللفارسي غير هذا التخريج، وهو ما يذكره المصنّف بعد هذا البيت.

قال الزجاجي: «وهذا شعر قديم، ومثل هذا يُرْوى على شذوذه، ولا يُقَاس عليه.

وكعب شاعر إسلامي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/١٦٦، وشرح السيوطي/٦٩١، وأمالي الشجري ١/٢٣٧، والأشموني ١/٤٥٤، والعيني ٣/٢٤٧، والخزانة ٤/٣٧٠، والجنى الداني/٥٨٤، واللامات/ ١٤٨، وهمع الهوامع ٤/٢٠٧، وسر الصناعة/ ٥/١٣٤، والأصمعيات/٤٠٧، والنوادر/٩٦، والنوادر/ ٢١٨، وابن عقيل ٣/٤، الحجة للفارسي ٢/١٧١، ١٧٦.

(١) قال الفارسي: «... فينبغي أن يكون على إضمار القصة والحديث كأنه خفف لعل وأعملها كما يخفف أنّ ويعمل، فمن فتح اللام وجَرّ الاسم فقال: لعل أبي المغوار، فاللام لام الجرّ إلا أنه فتحها مع المظهر كما يفتح مع المضمر، وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، وزعم أنه سمع ذلك أيضاً من العرب، فيكون الجر في أبي المغوار على هذه اللغة، ومن قال: لعل أبي... حذف لام لعل، وأضمر القصة أو الحديث وكسر اللام مع المظهر على اللغة التي هي أشيع والتقدير: لعل لأبي المغوار منك جواب قريب، أي لعل نصره لا يبعد عنك، ولا يتأخر عنك... الحجة ١٧٦/١.

(٢) أي على عمل «لعل» الجر للمبتدأ.

(٣) وهو جواب، أي: أصله: جواب قريب.

(٤) فالأصل عنده: لعله لأبي المغوار...

(٥) أي حذف لام «لَعَلّ» فبقيت: لَعَلْ.

(٦) وهي: اللام الباقية في «لعل» أدغمها في لام الجر من قوله: لأبي، على هذا التخريج. ثم فصلت بعد هذا الإدغام لام الجر من الاسم المجرور، فصار: لعلّ لأبي... كذا!!

(٧) وصورتها: لَعَلٍّ.

(٨) أي من قال «لعلَّ». وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر، وزعم أنه سمع ذلك هو أيضاً من العرب. وتقدّم هذا عن الحجة ١٧٦/١.

(٩) أي على لغة من يفتح اللام مع المظهر كما يفتحها مع المضمر في قولك: لَك، لَه، لَهم...

---

(١) هذا الرد للمرادي انظر الجنى الداني/٥٨٥، قال: «وهذا ضعيف من أوجه: أحدها: أن تخفيف «لعل» لم يُسْمَع في هذا البيت، والثاني أنها لا تعمل في ضمير الشأن، والثالث أن فتح لام الجرّ مع الظاهر شاذ....

وإذا صحت الرواية بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد». ونقل هذا عن المرادي البغدادي في الخزانة ٣٧٢/٤.

(٢) انظر حاشية الشهاب ٢٤/٢ فهو رأي الزمخشري أيضًا.

(٣) انظر همع الهوامع ١٣٤/٥، و٢٠٨/٤.

(٤) أي فهي مثل حرف الجر الزائد.

(٥) بحسبك: الباء حرف جر زائد، وحسبك مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، ودرهم: خبر.

(٦) أي الجامع بين «لعل» وحرف الجر الزائد كونُ كُلٍّ منهما لا يحتاج إلى ما يتعلَّق به.

قال السيوطي: «وحكم محلها ومجرورها كرُبّ، فالأَصَحُّ أنها تتعلّق بالعامل، وقيل: لا، تنزيلاً لها منزلة الزائد...» الهمع ٢٠٨/٤ وانظر ١٣٤/٥.

على أن ابن هشام تعرَّض للحديث في هذا مَرّة أخرى في الباب الثالث فقال: «ذكر ما لا يتعلّق من حروف الجر: يُسْتَثنى من قولنا لا بُدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستة أمور... الثاني: لعل في لغة عقيل لأنها بمنزلة الحرف الزائد...».

(٧) أي في بيت كعب الغنوي المتقدِّم.

(٨) في طبعة مبارك والشيخ محمد «هو خبر..»، وهو: ليس في المخطوطات.

(٩) وهو مجرور «لعل» وهو قوله: أبي المغوار، قال ابن هشام في الباب الثالث «ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية».

(١٠) أي مثل «لعل»، أو مثل حرف الجر والشبيه بالزائد.

(١) تقدَّم هذا الرأي له في «لولا»، وذهب غيره من الكوفيين إلى أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، وأن الضمير عندهم وعند الأخفش في موضع رفع بالابتداء نيابة عن الضمير المتصل. فارجع إلى هذا فيما تقدَّم.

(٢) أي في دخول حرف الجر الشبيه بالزائد، فقولك: رجل مبتدأ، ورُبَّ لا تحتاج إلى تعليق. انظر الباب الثالث من هذا الكتاب.

(٣) البيت للفرزدق من قصيدة له مدح بها هشام بن عبدالملك، وهجا جريراً، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين. وفيه رواية: رأيت ديار قوم.

والشاهد في البيت إلغاء «كان» وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المضي.

والتقدير: وجيران لنا كرامٍ كانوا كذلك.

ورواية الديوان: فكيف إذا رأيت ديار قوم.

انظر شرح البغدادي ١٦٨/٥، وشرح السيوطي/٦٩٣، وسيبويه ٢٨٩/١، والخزانة ٣٧/٤، والأشموني ١٩٣/١، والعيني ٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/١، والديوان ٢٩٠/٢.

(٤) قال سيبويه: «وقال الخليل: إن مِن أَفْضَلِهم كان زيداً، على إلغاء «كان» وشبهه بقول الشاعر:

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

الكتاب ٢٨٩/١، وانظر تعليق الأعلم في الموضع نفسه.

(٥) قال الأمير: «الجامع بينه [أي بين بيت الفرزدق] وبين ما نحن فيه أن المتصل بـ «كان» الزائدة مبتدأ على أول الأقوال التي حكاها المصنّف، كما أن مجرور لعلّ ورُبّ ولولا كذلك» انظر الحاشية ١/ ٢٢٢، وانظر حاشية الشمني ٦٩/٢.

(٦) وعلى هذا القول يكون مجرور لعل في «لعل أبي المغوار...» وغيره والضمير بعد كان في محل رفع على الابتداء.

(٧) أي الحروف الزائدة لا تجرّ ما بعدها.

وفي م/٥ وطبعة الشيخ محمد ومبارك «إن الزائد لا يعمل شيئاً».

(١) أي بتقديم المبتدأ على الخبر، ثم قدّم الخبر «لنا» على المبتدأ «هم».

(٢) وهو «هم». وفي م/٥ «ثم وصل الضمير وكان الزائدة».

(٣) فصار: كانوا بعد أن كان: لنا كان هم.

(٤) أي إلى جانب «كان».

(٥) جعل الواو في «كانوا» ضميراً مؤكدًا للضمير المستتر في الظرف «لنا» الواقع صفة لجيران هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي. انظر الخزانة ٣٨/٤.

قال: «لنا في موضع الصفة لجيران، وفيه ضميرهم مستتر على ما عُهِد من حكم الجار والمجرور إذا وقع صفة، والضمير المتصل بكان تأكيد له، ولم يكن بُدٌّ من اتصاله لأنه لا يقوم بنفسه...».

(٦) أي الضمير المستتر في متعلَّق هذا الظرف.

(٧) أي وصل هذا الضمير بـ «كان» لئلا يبقى ضميراً منفصلاً بجانب الفعل كان، وقد كان ذلك - على ما ذكر المصنّف - إصلاحاً للفظ.

وصورته قبل الوصل: لنا كان هم، وذلك بعد زيادة «كان».

(٨) أي الواو في «كانوا».

(٩) وهذا الرأي للمبرّد. فقد ذهب إلى أن «كان» غير زائدة، وأنها إنما تُلْغَى إذا كانت مجرّدة، لا اسم لها ولا خبر، وأمّا في البيت فالواو اسمها، ولنا الخبر، وكرام صفة لجيران.

انظر الخزانة ٤/٣٨.

ونقل الزجاج عن شيخه المبرّد جواز أن تكون «كان» زائدة في البيت، ورَدّ هذا عليه قال: «وهذا غلط من أبي العباس؛ لأن كان لو كانت زائدة لم تنصب خبرها، والدليلُ على هذا البيتُ الذي أنشده...

ولم يقل كانوا كراماً» معاني القرآن للزجاج ٢/٣٣، وانظر الخزانة ٤/٣٨.

وقوله: «لم تنصب خبرها» أي: في آية النساء ٤/٢٢ «إنه كان فاحشةً ومقتاً وساء سبيلاً».

(١) أي وأن «كان» مع زيادتها تعمل فيما بعدها كما لا يمنع إلغاء «ظن» عملها في الفاعل مطلقاً. انظر الخزانة ٤/٣٩.

(٢) زيد: مبتدأ وعالم: خبره، وظننت: فعل مُلْغَى، إلّا أنه عمل في الفاعل وهو تاء الضمير. وانظر شرح المفصّل ٨/٥٧.

(٣) في م/١٢ «ظننته».

(٤) في م/١ «بها».

(٥) أي لزوال اختصاص «لعل» بالدخول على الجملة الاسمية إذا دخلت عليها «ما». وانظر شرح المفصّل ٥٤/٨ - ٥٥.

(٦) البيت من مقطوعة للفرزدق هجا بها جريراً وهو يخاطب عمر بن لجأ التميمي.

والحمار المقيدا: يعني به حماراً من حمير بني كليب لأنهم أصحاب حمير، وقد أشار إلى أنهم أهل ذِلّة وقِلّة لا يأمنون من يطرقهم فلذلك قيّدوا حمارهم. ووصف نارهم بقلة الإضاءة مشيراً بذلك إلى خِسَّتِهم وبخلهم، فهم لا يوقدون حطباً كثيراً لئلا يقصدهم الضيوف.

والشاهد فيه كَفُّ «لعل» عن العمل بـ «ما»، قال أبو حيان: «صارت لَعَلّ بما الكافّة حرف ابتداء يقع بعدها الفعلية والاسمية، ولهذا لم تعمل لأنه زال اختصاصها».

انظر شرح البغدادي ١٦٩/٥، وشرح السيوطي/٦٩٣، وهمع الهوامع ١٩٠/٢، وشرح الأشموني ٢٤٣/١، وشرح المفصّل ٥٧/٨ - ٥٨، والديوان/١٨٠ «فربما»، النقائض/٤٩١.

(٧) ذهب إلى جواز الإعمال الزجاج وابن أبي الربيع في الثلاثة: ليت ولعل وكأنّ، خاصّة. انظر همع الهوامع ١٩١/٢.

= وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع، ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السراج، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣٢٩/١، وشرح المفصّل ٥٨/٨.

(١) أي خصّها بالعمل حملاً على «ليت» لوجود تشابه شديد بينهما، وهو كونهما للإنشاء.

(٢) ذكروا أن أول لحن سمع بالبصرة هو «هذه عصاتي»
انظر شرح البغدادي ١٧٣/٥.

(٣) مختلف في صدره وفي نسبته إلى قائله.
فقد نسبه الجاحظ لمسلم بن الوليد، وذكره أبو منصور الثعالبي لمنصور النمري.
وأما صدره فقد ذكر البغدادي أنه رأى في بعض نسخ المغني مصراعاً قبله:

فلا تَبْدَهَا باللوم قبل سؤالها ... ...

وذكره الميداني في مجمع الأمثال: لعل له عذراً... كذا بضمير المذكر، ونصب «عذراً» على القياس في عمل «لعل»، وذكر صدره كما أثبته بين معقوفين، وجاء كذلك عند المعري وغيره، وفي ديوان مسلم روايته:

لعل له عذراً وأنت تلوم وكم لائم قد لام وهو مليم

انظر شرح البغداي ١٧٣/٥، والبيان والتبيين ٣٦٣/٢، وطبقات الشعراء لابن المعتز/٢٤٧، وشروح سقط الزند ٦٦٥/٢ - ٦٦٦، ومجمع الأمثال للميداني ١٩٢/١، والمستقصى ٢٨٢/٢، ديوان مسلم بن الوليد/٣٤٠.

(٤) أي على تقدير: لعله له عذرٌ...، وضمير الشأن اسم «لعل» و«لها عذر» جملة اسمية في محل رفع خبر «لعل».

(١) تقدّم في «إنّ»، وذكر فيه هناك أنّ الأصل «إنه»، أي الشأن، وخُرِّج الحديث فيما تقدَّم.

(٢) في شرح الكافية ٣٦١/٢ إحدى عشرة لغة في «لَعَلّ».

ذكر المرادي فيها اثنتي عشرة لغة، وذكر السيوطي ثلاث عشرة لغة، ومن هذه اللغات هي:

لعلَّ، عَلَّ، لَعَنَّ، عَنّ، لأنّ، أَنّ، أَنَّ، رَعَلَّ، رَعَنَّ، لَغَنَّ، رَغَنَّ، غَنّ، لعلّتَ، لعا، لَوَانَّ [كذا في الهمع]، وذكر أن القالي حكاه كذلك في أماليه.

انظر همع الهوامع ١٥٣/٢ - ١٥٤، والجنى الداني/٥٨٢، وانظر اللامات /١٤٧، فقد ذكر الزجاجي فيها خمس لغات، وانظر الإنصاف/٢٢٥، ومعاني الحروف للرماني/١٢٤، وفي البحر ٩٣/١، وفيها لغات لم يأت منها في القرآن إلا الفصحى.

(٣) جعلهما المرادي معنيين:

الأول: الترجي وهو الأشهر والأكثر نحو: لعل الله يرحمنا.

الثاني: الإشفاق: نحو: لعل العدو يقدم.

ثم قال: «والفرق بينهما أن الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه»

الجنى الداني/٥٧٩ - ٥٨٠، وانظر الإتقان ٢٣٢/٢ - ٢٣٣، وقد نحا فيها منحى المرادي في القسمة، وانظر همع الهوامع ١٥٢/٢، والبحر المحيط ٩٣/١.

(٤) هذا مثال للترجي في المحبوب.

(٥) كذا في المخطوطات، وجاء في نسخة «لعل الحبيب يقدم»، وقد أشار إلى هذا الشيخ محمد، وكذا جاءت في متن الدسوقي.

والنص عند الشيخ محمد «قادم» وعند مبارك «حاصل» ومثله في حاشية الأمير.

(٦) هذا مثال للإشفاق في المكروه، على تقدير: أخاف من حصول الرقيب، أي: من وجوده.

(١) اي بما يمكن وقوعه. البحر ٩٣/١.

(٢) ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۞ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ سورة غافر ٣٦/٤٠ - ٣٧.

(٣) أي: لعلي أبلغ الأسباب، فاستعمل «لعل» في طلب المستحيل، وهو يعلم أنه غير ممكن، وهو لم يستعمل لكي، وإنما قال ما يرادفها في لغته.

(٤) والمخرقة من الخرق وهو الحمق.

(٥) أي كذباً.

(٧) انظر الجنى الداني/٥٨٠ فنص المصنف فيه، وهمع، الهوامع ١٥٢/٢ والإتقان ٢٣٣/٢، وذكروا أن هذا المعنى زاده الأخفش والكسائي.
وقال أبو حيان: «ولا تكون بمعنى كي خلافاً لقطرب وابن كيسان»، انظر البحر ٩٣/١، وفي ص/ ٩٥ ذكر أن هذا قول مرغوب عنه.

(٨) ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ * فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ سورة طٰه ٤٣/٢٠ - ٤٤.
قال الأخفش: «نحو قول الرجل لصاحبه: اِفرَغْ لعلنا نتغدّى، والمعنى لنتغدّى، وحتى نتغدّى. ويقول الرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أي لتأخذه» معاني القرآن/٤٠٧.
ونقل هذا النص المرادي في الجنى الداني/٥٨٠.
وذكر السمين ثلاثة أقوال في لعل: الأول أنها على بابها من الترجّي، والثاني أنها بمعنى كي، والثالث أنها استفهامية. انظر الدر المصون ٢٣/٥، والبحر ٢٤٦/٦.
وذكر أبو حيان أنها عند الفراء على معنى «كي»، أي كي يتذكر أو يخشى. ولم أهتد إلى موضعه عند الفراء.

(١) أي التعليل.

(٢) أي على الترجي، وهو ترجٍّ للعباد، وهو مذهب سيبويه والمحققين.
وانظر الكتاب ١٦٧/١ قال: «... ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما، وباشرا الأمر مباشرة مَن يَطْمَعُ أن يثمر عمله، ولا يخيب سعيه...».
وانظر البحر ٢٤٥/٦ - ٢٤٦، وشرح المفصّل ٨٥/٨ - ٨٦، وأمالي الشجري ٥٠/١ - ٥٢، وشرح الرضي ٣٢٢/٢، والبرهان ٥٧/٤.

(٣) هذا كلام المرادي قال: «معناه: اذهبا على رجائكما ذلك من فرعون» الجنى الداني/٥٨٠.

(٤) كذا بالواو، وبدونه في م/١ و٣، والمطبوع.

(٥) كذا في الجنى الداني/٥٨٠، وقال: «وتبعهم على ذلك ابن مالك»، ثم ذكر أن هذا عند البصريين خطأ. وانظر الهمع ١٥٣/٢، والإتقان ٢٣٣/٢، ورد هذا المعنى لها أبو حيان في البحر ٩٣/١.

(٦) في الجنى الداني/٥٨١: «وذكر الشيخ أبو حيان أنه ظهر له أن «لعل» من المعلّقات لأفعال القلوب ومنه: وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً. وما يدريك لعله يزّكى». قال: ثم وقعتُ لأبي علي الفارسي على شيء من هذا».

(٧) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ رَبَّكُمۡۖ لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ سورة الطلاق ١/٦٥.

ولعل: اسمها لفظ الجلالة الله، وخبرها: جملة «يحدث»، ولعل وما بعدها في محل نصبٍ سَدّ مَسَدّ مفعولي «تدري».

وقد علّقت «لعل» الفعل تدري عن التعدّي الصريح إلى المفعولين، قال أبو حيان في تفسير الآية/ ١١١ من الأنبياء ﴿وَإِنۡ أَدۡرِي لَعَلَّهُۥ فِتۡنَةٞ لَّكُمۡ ...﴾.

«والكوفيون يُجْرون «لعل» مجرى «هل»، فكما يقع التعليق عن هل كذلك عن لعل، ولا أعلم أحداً

= ذهب إلى أن لعلّ من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهراً فيها كقوله: ﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾، ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾ البحر ٣٤٥/٦.

ثم قال في آية الطلاق هذه: «فلا تدري: مُعَلّقة عن العمل، وقد تقدّم لنا الكلام على قوله: وإن أدري لعله فتنة لكم، وذكرنا أنه ينبغي أن يزاد في المعلّقات «لعل»، فالجملة المترجّاة في موضع نصب بلا تدري» البحر ٢٨٢/٨.

(١) سورة عبس ٨٠/٣.
والمفعول الأول هو الضمير، والثاني جملة «لعله يَزَّكى» فهي في محل نصب سَدّت مَسَدّ المفعول الثاني، وقد علّقت «لعلّ» الفعل «درى» عن العمل في اللفظ. وانظر في هذا ما يأتي «الجملة الواقعة مفعولاً به - الباب الثالث باب التعليق».

(٢) انظر هذا في الجنى الداني/٥٨١، فقد ذكره عن الزمخشري والجزولي أيضاً ونص الزمخشري في المفصّل/٣٠٣، وانظر شرح المفصّل ٨٦/٨، وانظر الكشاف ٥٤/٣.
ونصّ المفصّل: «وقد لمح فيها معنى التمني من قرأ «فأَطَّلِعَ»، بالنصب، وهي في حرف عاصم».

(٣) هي الآية/٣٧ من سورة غافر: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ * أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ...﴾ ٣٦ - ٣٧.
وتقدَّم الحديث مُفَصَّلاً في قراءتي النصب والرفع في «عَلّ»، فارجع إلى ما تقدّم فهو يكفيك ويغنيك إن شاء الله تعالى.

(٤) سوف يتعرض للحديث مرة أخرى في الباب الرابع في أقسام العطف، وفي الباب الخامس، الجهة الرابعة: «أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك القوي...، الرابع:...».

(٥) مما ذكروه من معاني «لعل» التشبيه. انظر البرهان ٣٩٤/٤، والإتقان ٢٣٣/٢، وزاد أكثر الكوفيين والطوال «الشك»، انظر همع الهوامع ١٥٣/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٠١/٢ والجنى الداني/٥٨١، وفي صحيح البخاري في قوله تعالى: ﴿لعلكم تخلدون﴾ قال ابن عباس: لعلكم

= تخلدون: كأنكم» أي على التشبيه. انظر فتح الباري ٣٨٢/٨، ويشهد للتشبيه قراءة أُبَيّ «كأنكم تخلدون»، وقرئ «كأنكم خالدون» وانظر البحر ٣٢/٧.

(١) جَوّز ذلك سيبويه في الشعر، «وقد يجوز في الشعر أيضاً: لعلي أن أفعل، بمنزلة: عسيت أن أفعل» الكتاب ٤٧٨/١.
وذكر المبرّد في المقتضب أنّ ذِكْرَ الفعل بغير «أَنْ» أحسن؛ لأنه خبر ابتداء.
انظر ٧٤/٣، وشرح المفصّل ٨٧/٨، والكامل/٢٥٤، وانظر همع الهوامع ١٥٨/٢.

(٢) وذهب الرضي إلى هذا ولم يذكر أنه كثير.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٥/٥.

(٣) البيت من قصيدة لمتمم بن نويرة الصحابي، رثى بها أخاه مالك بن نويرة لما قتله خالد بن الوليد بتهمة الردة، وعجزه ما أثبتُّه بين معقوفين.
والإلمام النزول، والملمة: البلية والمصيبة. والأجدع: المقطوع الأنف والأذن، ويكون في الذليل.
والمعنى: أيها الشامت لا تفرح بموت أخي فعسى أن ينزل بك مصيبة من المصائب تتركك ذليلاً.
والشاهد فيه اقتران خبر لعل بـ «أَنْ» حملاً على عسى.
وانظر شرح البغدادي ١٧٥/٥، وشرح السيوطي/٥٦٧، ٦٩٥، والخزانة ٤٣٣/٢، والمقتضب ٣/ ٧٤، وشرح المفصّل ٨٦/٨، والكامل ٢٥٤، والمفضليات/٢٧٠.

(٤) أي: ويقترن خبر «لعل» بالسين أو سوف.

(٥) ذكر البغدادي أن اقتران الخبر بحرف التنفيس كثير.
شرح الشواهد ١٧٥/٥، وقد ذهب إلى هذا الأخفش، وذكر أنه يجوز: لعل زيداً سوف يقوم، انظر الارتشاف/١٢٤٠.

(٦) قائله عبدالله بن مسلم بن جندب، وروي بالفاء: رفيقاً، وبالقاف، الزفرة: مَدّ النَّفَس بسبب الألم.
والشاهد فيه مجيء خبر «لعل» مقترناً بأل.
= انظر شرح البغدادي ١٧٧/٥، وشرح السيوطي/٦٩٥، والارتشاف/١٢٤١، والتذييل ١٩٥/٢، والتمام لابن جني/١٦٨، وفي طبعة مبارك/٣٨٠، قال: «لم نقف على قائله».

(١) هذا تخريج شيخه أبي حيان قال: «وقد تأوّلنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم؛ لأن خبر «لعل» جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً، فمن نصب توهَّم أن الفعل المرفوع [أي: أبلغ] الواقع خبراً كان منصوباً بـ «أَنْ»، والعطف على التوهّم كثير وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء منه وأمكن تخريجه خُرِّج».

انظر البحر ٤٦٦/٧، والدر المصون ٤٢/٦، فقد نقل هذا التخريج السمين عن شيخه أبي حيان، ونقله ابن هشام هنا وعَزّ عليه التصريح باسمه، وذكر هذا مرة ثانية في الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ولم يُسَمِّ شيخه، ثم ذكره مرة ثالثة في الباب الخامس ولم يَعْزُه له، فتأمل!!

(٢) تقدّمت وهي الآية/ ٣٧ من سورة غافر.

(٣) تقدَّم البيت في «إذا».

والشاهد فيه على هذا التخريج جعل «سابقٍ» معطوفاً على «مدرك»، على توهم زيادة حرف الجر في خبر «ليس»، والتقدير: لست بمدركِ ما مضى ولا سابقٍ.

(٤) في م/٥ «أن يكون».

(٥) ومعه مبرمان أيضاً.

انظر البحر ١٣٥/١ والبرهان ٣٩٥/٤، والهمع ١٥٨/١.

قال الحريري: «ويقولون: لعله ندم، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة، وينبئ عن المعارضة، ووجه الكلام أن يقال: لعله يفعل، أو لعله لا يفعل؛ لأنه معنى «لعل» التوقع لمرجوٌ أو مخوف، والتوقع إنما يكون لما يتجدّد ويتولّد لا لما تقضّى وتصرَّم، فإذا قلت: خرج، فقد أخبرت عما قُضي الأمر فيه، واستحال معنى التوقُّع؛ فلهذا لم يجز دخول «لعل» عليه».

= انظر درة الغواص/٢٩ - ٣٠، وشرح الشواهد للبغدادي ١٧٧/٥ - ١٧٨، وانظر عند البغدادي تعليق ابن بَرّي على كلام الحريري.

(١) الحديث في صحيح البخاري «تفسير سورة الممتحنة» انظر فتح الباري ٤٨٦/٨، وقصته ما ذكره علي رضي الله عنه أن الرسول ﷺ أرسله والزبير والمقداد إلى روضة خاخ لأن بها ظعينة معها كتاب، فذهبوا إلى المكان، وعادوا بالكتاب، فأتوا به النبي ﷺ، فإذا فيه «من حاطب بن أبي بلتعة إلى أناس من المشركين» ممن بمكة يخبرهم ببعض أمر النبي ﷺ، فقال النبي «ما هذا يا حاطب؟ قال: لا تعجلْ عليَّ يا رسول الله، إني كنت امرأ من قريش، ولم أكن من أنفسهم وكان معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم وأموالهم بمكة، فأحببت إذ فاتني من النسب فيهم أن أصطنع إليهم يداً يحمون قرابتي، وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً عن ديني» فقال النبي ﷺ: «إنه قد صدقكم» فقال عمر: دعني يا رسول الله فأضرِب عنقه، فقال: إنه شهد بدراً، وما يدريك لعل الله عز وجَلّ اطّلَعَ على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم».

وجاء نص الحديث في كتاب المغازي من فتح الباري ٢٣٧/٨ في حديثه عن غزوة بدر، والنص فيه: «فقال عمر: إنه قد خان الله ورسوله والمؤمنين، فدعني فلأضرب عنقه فقال: أليس من أهل بدر، لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة، أو فقد غفرت لكم، فدمعت عينا عمر، وقال: الله ورسوله أعلم».

(٢) البيت من قصيدة لامرئ القيس، وهو يذكر فيها ما أصابه حين ذهب إلى قيصر يستنجده، ثم وُشِي به، فذكروا لقيصر أنه يخونه، فأهداه حلّة مسمومة فلبسها، فتفطّر جسده، وتناثر لحمه ومات بأنقرة.

وجاء البيت في م/٥ «دايماً» بدلاً من «دامياً».

والشاهد فيه مجيء خبر «لعل» فعلاً ماضياً، وهو قوله: تَحَوَّلن.

وجاءت الرواية في همع الهوامع «فيا لكِ من نعمى تحوّلن أبؤساً» ولا شاهد فيه، ومثله في شرح الأشموني.

وذكر مبارك أن الرواية في الديوان «فيا لك...» ولم أجد ما ذكره مثبتاً في الديوان بل هي كما أثبته المحقّق [illegible]

(١) واستشهد به النحاة على أن كل فعل مثل «صار» في العمل إذا وافقها في المعنى، وذكروا من ذلك: عاد وآض ورجع واستحال وارتد وغدا وراح وتحوَّل.

انظر شرح الأشموني ١٨١/١، وهمع الهوامع ٦٩/٢.

(٢) تقدَّم قبل قليل وهو للفرزدق، وكان الاحتجاج به لاتّصال «ما» بـ «لعل» وكَفّها عن العمل، وأما في هذا الموضع فقد استشهد به المصنّف لمجيء الفعل الماضي بعد «لعل».

(٣) ومن ثَمّ فهي غير عاملة، والحديث عن مجيء الماضي بعد «لعل» العاملة خبراً عنها.

(٤) أي لوقوع الماضي خبراً.

(٥) أي على قوله: فلا تدخل على الماضي.

(٦) أي بوقوع الفعل الماضي خبراً لـ «لعل».

(٧) قال الأمير: «هو في البيت ليس معمولاً لشيء في حَيّزها، فالواجب: أو واقعاً في حَيّزها بدون عمل» الحاشية ١/٢٢٣، وانظر الشمني ٢/٧٢.

(٨) في م/٥ «خبرها».

(٩) أي قول الحريري في منع وقوع خبر «لعل» فعلاً ماضياً.

(١٠) أي مجيء الخبر في «ليت» ماضياً.

(١١) من حيث العمل.

(١) الآية: ﴿فَأَجَاءَهَا ٱلْمَخَاضُ إِلَىٰ جِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ قَالَتْ يَٰلَيْتَنِي مِتُّ...﴾ مريم ١٩/٢٣.

(٢) الآية: ﴿إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا﴾ النبأ ٧٨/٤٠.

(٣) الآية: ﴿يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ الفجر ٨٩/٢٤.

(٤) الآية: ﴿وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ النساء ٤/٧٣.

(١) في م/١ «مسألة».

قلت: وموضع هذا التنبيه بعد «ليت» ص/٥١٠ وليس هنا بعد «لعل»، ولكن يبدو أنه بعد أن ختم حديثه في «ليت»، ثم من بعدها «لعل»، ثم وقع على بيت يزيد هذا في أمالي الشجري، وفيه حديث قيم فرأى ألا يفوته ذكره، فلخَّص كلام ابن الشجري من أماليه، وأثبته هنا، وما كان يضيره أن ينسب الفضل إلى أهله، ويشير إلى الأصل الذي عنه نقل، ومنه أخذ، وهذا طبع من المصنف غير محمود، وأنا ماضٍ على التذكير بهذا، ونسبة الفضل إلى أهله، إن شاء الله تعالى.

وانظر أمالي الشجري ١/١٧٧، و ١٨١ و٢٩٤، وأمالي ابن الحاجب ٣/١١٩، ووجدت على هامش م/٣ «كان ينبغي إيراد هذا التنبيه بعد «ليت» لا بعد «لعل»، وشرح البيت ملخص من أمالي ابن الشجري».

وأشار إلى هذا التلخيص البغدادي في شرح الشواهد ٥/١٨٠، وفي الخزانة ٤/٣٩٤.

(٢) في م/٥ «من مشكلات...».

(٣) لم يتحدث عن غير «ليت» في هذا البيت، وما يترتب عليها من إشكال.

(٤) في م/٥ «يزيد بن أم الحكم».

(٥) قائله يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، وقيل: هو لزيد بن عبد ربه، وقد أورده المصنّف ليدل على مجيء خبر «ليت» فعلاً ماضياً مثل خبر «لعل»، وتكلم في هذا جالبيت غالب أئمة النحو. والشاعر يعاتب بهذه القصيدة ابن عمّه عبدالرحمن بن عثمان بن أبي العاصي، ويزيد شاعر مشهور حدّث عن عمّه عثمان، وروى عنه معاوية بن قُرّة، وورد على الحجاج بالعراق فولّاه فارس، ثم غضب منه الحجّاج، فخرج قبل أن يتسلّم أمورها، فلحق بسليمان بن عبدالملك، فأعطاه عشرين ألفاً كالذي أُجْرِي له في عَمَالة فارس، وقد تركها له مدة حياته.

انظر شرح البغدادي ٥/١٨٠، وشرح السيوطي/٦٩٦، والخزانة ٤/٣٩٠، وأمالي الشجري ١/ ١٧٧، ١٨١، ٢٩٤، والإنصاف/١٨٤، وأمالي ابن الحاجب ٣/١١٩.

(١) قال ابن الشجري: «المجلس الثامن والعشرون، وهو مجلس يوم الثلاثاء السادس والعشرين من شعبان سنة ست وعشرين وخمس مائة، يتضمن تفسير قوله من هذه الأبيات:

فليت كفافاً ... ...

قال بعض أهل الأدب: هذا البيت مشكل، وقد زاده تفسير أبي علي له إشكالاً وأقول: ...» انظر الأمالي ١٨٢/١، ثم عاد للحديث عنه في المجلس السادس والثلاثين. انظر الأمالي ٢٨٥/١، والمجلس السابع والثلاثين «المسألة الرابعة» ٢٩٤/١ وما بعدها.

(٢) قال ابن الشجري: «فإن قلت: هل يجوز أن تنصب «كفافاً» بـ «ليت» وتجعل كان مستغنية بمرفوعها بمعنى حدث ووقع، وتخبر بالجملة التي هي كان وفاعلها عن كفاف، قيل: ذاك لا يصحُّ لخلو الجملة التي هي كان ومرفوعها من عائد على كفاف، فلو قلت: ليت زيداً قام عمرو لم يجز؛ لعدم ضمير في اللفظ، وفي التقدير راجع على اسم «ليت»، فإن قلت إليه أو معه أو نحو ذلك صَحَّ الكلام». انظر ١٨٣/١.

(٣) وهو كان التامّة وفاعلها بليت واسمها، إذ لا ضمير يربط بينهما في الظاهر.

(٤) في طبعة الشيخ محمد ومبارك وحاشية الأمير والدسوقي: «... ليت باسمها» و«اسمها» غير مثبت في المخطوطات، وفي م/٤ سقط، ثم أثبت فوق السطر من قارئ لهذه النسخة.

(٥) بمعنى حدث أو وقع.

(٦) فاعل كان هو «خيرك».

(٧) لا ضمير يربط جملة الخبر باسم «ليت» وهو كفافاً.

(٩) في م/٤ و٥ «بمرتوي».

(١٠) في م/٣ «الثالث».

(١) الإشكال الأول وهو عدم وجود ضمير رابط بين خبر ليت واسمها، وذلك على جعل «كفافاً» اسم «ليت».

(٢) هذا كلام ابن الشجري، قال: «وأقول: إن اسم ليت ضمير محذوف، وحذف هذا النحو مما تجوّزه الضرورة، فإن شئت قدّرته ضمير الشأن والحديث، وإن شئت قدرته ضمير المخاطب. وكفافاً معناه «كافّاً»، وهو خبر «كان» و«خيرك» اسمها؛ وكلّه: توكيد له، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر اسم «ليت»، قال: تقدير على أن المحذوف ضمير الشأن: فليته كان خيرك كله كفافاً...، فإن حكمت بأن التقدير فليتك كان كفافاً خيرك كلّه فجائز، والعائد على اسم «ليت» الذي هو ضمير المخاطب الكفاف من قوله: خيرك، ومثله في حذف الضمير على التقدير قول الآخر.
«فليت دفعت الهم...» الأمالي ١/١٨٢ – ١٨٣، الخزانة ٤/٣٩٠ «... وتبعه ابن هشام».
وانظر الأمالي أيضاً ١/٢٩٤ – ٢٩٥، فقد أعاد حديثه في هذه المسألة مختصراً. وأمالي ابن الحاجب ٣/١١٩.

(٣) في م/٤ «متقدِّم».

(٤) في م/٤ «كافّ». وكذا جاء عند ابن الشجري: «وكفافاً معناه «كافّاً».
وفي م/١ و٢ و٣ «كافِ» كذا على تخفيف الفاء.

(٥) أي مثل البيت المتقدّم في حذف اسم «ليت» البيت الآتي.

(٦) البيت لعدي بن زيد العبادي، وكان كاتبَ النعمان، فقتله بعد عذاب ومساءلة، وقوله: فليت دفعت: أي فليتك دفعت الهمَّ، فأضمر اسم ليت، وهو عند أبي عمرو ضعيف رديء. وذهب الأخفش إلى أنّ الأحسن أن يكون أضمر الهاء: فليته دفعت، يريد: فليت الأمر هذا كما تقول: إنه زيد منطلق، وعلى ما خيّلت: الضمير فيه للنفس، أو الحال، والمعنى: افعل ذلك ما ارتأت نفسُك وأوهمتك من سهولة وصعب، يضرب في إيجاب الفعل، أو افعل ذلك على ما أَرَتْكَ نَفْسُك وشبهت وأوهمت.
انظر شرح البغدادي ٥/١٨٤، وشرح السيوطي/٦٩٧، والإنصاف/١٨٣، ونوادر أبي زيد/١٩٦، وأمالي الشجري ١/١٨٣، ٢٩٥، واللسان/بول. الديوان/١٦٢.

(١) قال ابن الشجري: «وأما قوله: وشرك: فقد رُوي مرفوعاً ومنصوباً، فمن رفعه فبالعطف على اسم «كان»، ومرتوي: في رأي أبي علي خبره، وكان حقّ مرتوي أن ينتصب لأنه معطوف على كفافاً كما تقول: كان زيد جالساً وبكر قائماً، تريد وكان بكر قائماً، فكأنه قال ليتك أو ليت الشأن كان خيرك كفافاً، وكان شرك مرتوياً عني، وأسكن ياء «مرتوي» في موضع النصب لإقامة الوزن...». الأمالي ١/٨٣، و٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) أي خبر كان المحذوفة والتقدير: وكان شَرُك...، إذ العطف يقتضي ذكر الفعل أو تقديره.

(٣) ذهب الدماميني إلىأ نه لا حاجة إلى هذا التقدير؛ لأنّ كفافاً يصح كونه خبراً عنهما أي عن خيرك، وشرك. اسمي كان، فهو مصدر صالح للإخبار به عن الاثنين وغيرهما. انظر الشمني ٢/٧٢.
وذكر ابن الشجري أن غير أبي علي يقدر خبر كان محذوفاً دَلّ عليه خبر كان المظهر، ويقدر المحذوف بلفظ المذكور، وهو القياس.. الأمالي ١/٢٩٥.
وانظر أمالي ابن الحاجب ١/١١٩، وذكر البغدادي هذا في الخزانة ٤/٣٩١ وأشار إلى ما نقله ابن هشام عن ابن الشَّجري، وما تعقبه به الدماميني.

(٤) ذهب أبو علي إلى جعل فاعل ارتوى «الماءُ»، أو شاربُ الماء، وذهب غيره إلى أن «مرتوي» هو الفاعل، وإليه ذهب أبو طالب العبدي وغيره، وبه أخذ ابن الشجري. انظر ١/١٨٥، وقال بعد ذلك: «وقد مَرّ في كلام لأبي علي ذهب عني مكانه يتضمن تجويز رفع مرتوي بارتوى، وأنا منذ زمان أجيل فكري وطرفي في تعرُّف المكان الذي سنح لي فيه كلامه فلا أقف عليه».

(٥) سكَّن الياء لإقامة الوزن والقافية، وهو من الضرورات المستحسنة.

(٦) البيت لقيس بن الملوح مجنون ليلى.
وروي فلو كان واشٍ، ولا شاهد فيه، وفي م/٤ «أرضه» بدلاً من «داره».
والشاهد فيه: أن الأصل: فلو أن واشياً، وسكّن لضرورة الشعر، ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين.
انظر شرح البغدادي ٥/١٨٩، وشرح السيوطي/٦٩٨، والخزانة ٤/٣٩٥، والديوان/٢٤٠ «فلو كان...».

(٢) أي: ويروى «شَرَّك» بالنصب.

قال ابن الشجري: «ومن روى: وشَرَّك نصباً حمله على «ليت»، وليس المراد بالحمل على «ليت» أنه منصوب بالعطف على منصوب «ليت» المذكورة؛ لأن منصوبها غير ملفوظ به، ولأنك لو لفظت بضمير الشأن لم يجز العطف عليه؛ لأنه مجهول غير عائد على مذكور، فكيف وهو محذوف، ولكنك تحمله على «ليت» أخرى تقدِّرها، وليس هذا إضماراً لليت، ولكنه حذف لها على نية الاعتداد بها حتى كأنها في اللفظ، وحَسَّن ذلك تقدُّمُ ذكرها» الأمالي ١/١٨٣ و٢٩٦.

(٣) البيت لأبي دواد الإيادي، وما جاء في عزو البيت عند مبارك شيء غريب وعجيب، فقد قال: «نسب هذا البيت: لجارية بن الحجاج وحارثة بن عمران وعدي بن زيد وأبي دؤاد».

قلت: أبو دؤاد اسمه جويرة بن الحجاج، وذكر البغدادي أن اسمه حارثة بن عمران، فقد جعل مبارك البيت لثلاثة شعراء وهم واحد فتأمَّل.

وذكر المبرّد في الكامل أن سيبويه أنشده لعديّ بن زيد، وتعقبه البغدادي فذكر أن أبا العباس قد سها في هذه النسبة.

والشاهد فيه في قوله: «ونارٍ» إذ أصله: وكُلّ نارٍ، فحذف «كل» وبقي المضاف إليه على جَرّه. هذا ما ذكره سيبويه وغيره فيه.

انظر شرح البغدادي ٥/١٩٠، وشرح السيوطي/٧٠٠، وسيبويه ١/٣٣، والكامل/٣٧٦، ٢٠٠١، والخزانة ٤/١٩١، ٣٩٤، والعيني ٣/٤٤٥، والإنصاف/٤٧٣، وشرح المفصل ٣/٢٧، ٢٩، ٧؛ و٥/١٤٢ و٩/١٠٥، وأوضح المسالك ٢/٢٢٣، وأمالي الشجري ١/٢٩٦، الأصمعيات/١٩١.

(٤) لم يُجِز هذا ابن الشجري، لأن اسم «ليت» غير مذكور، وإن قُدّر ضمير المخاطب.

(١) هذا كلام ابن الشجري، وقد عَلّل عدم العطف عليه بأنه مجهول غير عائد على مذكور، فكيف يعطف عليه وهو محذوف؟.

(٢) في المخطوطات «ومرتوٍ» على حذف الياء، ومثله عند مبارك، أما الشيخ محمد فقد أثبت الياء: ومرتوي.

(٣) أي على الوجهين في تخريج النصب في «شَرّك» على جعله اسم «ليت» المقدّرة، أو على عطفه على اسم «ليت» المذكورة.

(٤) الأول أنه خبر ليت المحذوفة كما ذكر ابن الشجري وتبعه عليه المصنف، وهذا ما ذهب إليه أبو علي بقوله: «إن حملت العطف على «كان» كان مرتوي مرفوعاً.

والتقدير: وليت شرك مرتوٍ عني.

والوجه الثاني عند أبي علي يكون «مرتو» خبراً لـ «كان».

انظر الشجري ١/١٨٤ و٢٩٦ - ٢٩٧.

(٥) أي وأجيب عن الإشكال الثاني وهو قول ابن هشام: والثاني تعليقه عن بمرتوٍ.

(٦) قال الشجري: «وعن في الوجهين [أي في تخريج شرك ومرتوي] متعلّقة بمرتوي، وجاز تعلّقها به حملاً على المعنى، لا بموجب اللفظ؛ لأن حقّ اللفظ أن يقول: ارتويتُ منه أو به، ولكنه محمول على معنى كافّ؛ لأن الشارب إذا رَوِي كَفّ عن الشّرب» أمالي الشجري ١/١٨٤.

(٧) في م/١ و٣ «كافٍ».

(٨) الآيــة: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة النور ٢٤/٦٣. =

= قال ابن الشجري: ومثله [أي في التضمين] في القرآن: فليحذر الذين يخالفون عن أمره، وليس حقّ «خالَف» أن يُعَدّى بعن، ولكنه محمول على معنى يعدلون عن أمره» الأمالي ١/١٨٤.

(١) اختلفت النسخ المخطوطة في صورة النصّ. ففي م/١ «لأن معنى يحذرون معنى يخالفون، وفي م/٢ «لأن في يخالفون معنى يعدلون»، وفي م/٣ «و٤ و٥ «لأن في يخالفون معنى يعدلون».

(٢) أي «عني» في قوله: وشَرّك عني.

وما ذكره من التعليق هنا عزاه ابن الشجري إلى أبي طالب العبدي.

قال: «وعن فيما ذهب إليه العبدي متعلّقة بمعنى كفافاً، كأنه قال: فليتك كان خيرك وشرّك كافّاً عني ما ارتوى الماء مرتوي».

انظر الأمالي ١/١٨٥ - ١٨٦.

(٣) الوجه الذي مَرّ ذكره هو ما ذكره ابن الشجري من كون شرُّك معطوفاً على خيرُك. وخبر الثاني محذوف وهو «كفافاً»، أي: وكان خيرك كفافاً.

(٤) الإشكال الثالث مما ذكره المصنّف إيقاع «الماء» فاعلاً بـ «ارتوى»، وإنما يرتوي الشارب.

(٥) قال ابن الشجري: «ويجوز في الماء الرفع، ورفعه بتقدير حذف مضاف، أي ما ارتوى أهل الماء...» الأمالي ٢٩٧/١، وانظر ١٨٥/١، وأمالي ابن الحاجب ١١٩/١.

(٦) في م/٢ «أو على».

(٧) ذكر هذا ابن الشجري لبعض المتأخرين من غير تقدير مضاف: «قال وجاز وصفُ الماء بالارتواء للمبالغة، كما جاز وصفه بالعطش لذلك في قوله: وجئت هجيراً يترك الماء صادياً» الأمالي ٢٩٧/١.

(٨) البيت للمتنبي، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

= وهو في مدح كافور من قصيدة قيلت سنة ست وأربعين وثلاثمئة.

والمرورى: جمع مروراة، وهي الفلاة الواسعة، والشناخيب جمع شنخوب، وهي القطعة العالية من الجبل. والهجير: شدة الحرّ، والصادي: العطشان.

انظر شرح العكبري ٢٨٩/٤، وأمالي الشجري ١٨٤/١، ٢٩٧، المحتسب ٢٠١/٢، وشرح البغدادي ١٩٣/٥، الديوان ٢٨٩/٤.

(١) قال ابن الشجري: «فأمّا من نصب الماء فبتقدير حذف الجار، أي ما ارتوى من الماء أو بالماء، وحذف الجار ثم إيصال الفعل إلى المجرور به مما كَثُرَ استعمالُه في القرآن، والشعر، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ الأمالي ١/١٨٦، وانظر ص/٢٩٧.

(٢) الآيـة: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا ۖ فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰىَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ ۖ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/١٥٥.

(٣) قال ابن الشجري: «وغير أبي علي ومن اعتمد على قوله رووا نصب الماء ولم يرووا فيه الرفع، فلزموا ظاهر اللفظ والمعنى، فذهبوا إلى أنّ فاعل ارتوى مرتوي، وأبو طالب العبدي منهم...» الأمالي ١/ ١٨٥.

(٤) ذكر ابن الشجري أنّ «ما» في قوله: ما ارتوى، مصدرية، وأبو طالب العبدي لم يعرف في هذا البيت إلا نصب الماء، ولم يتجه له: إلا إسناد «ارتوى» إلى «مرتو»؛ وذلك أنه قال: معنى ما اتروى الماء مرتو ما شرب الماء شارب. انظر الأمالي ١/٢٩٨، وأمالي ابن الحاجب ٣/١١٩.

(١) انظر الجنى الداني/٦١٥، والإتقان ٢/٢٣١، وهمع الهوامع ٢/١٤٩، ورصف المباني/٢٧٨، وشرح الرضي ٢/٣٦٠.
وما أثبته المصنّف هنا أخذه من شيخه أبي حيان، انظر الارتشاف/١٢٣٧ ، والمرادي أخذ نَصّه من كلام شيخه أبي حيان أيضاً.

(٢) «لحكم» غير مثبت في م/٣.

(٣) مثال الشيخ أبي حيان «ما هذا متحرك لكنه ساكن» الارتشاف/١٢٣٧.

(٤) مثال شيخه: «ما هذا أسودُ لكنه أبيض» وانظر الهمع ٢/١٤٩، والارتشاف/١٢٣٧.

(٥) في المخطوطات «ما هو أبيض»، وأثبته الشيخ محمد، ومبارك «ما هذا»، ومثله في متن الدسوقي والأمير. وفي متن الشمني كالذي في المخطوطات.

(٦) قال أبو حيان: «وإن كان خلافاً ففي جوازه خلاف، وفي تصحيح المنع أو الجواز خلاف نحو: ما هذا آكلٌ لكنه شارب» الارتشاف/١٢٣٨ ، وانظر الهمع ٢/١٤٩، والجنى الداني/٦١٦.

(١) في م/٣ «الثاني».

(٢) الثاني من الأقوال في معناها.

(٣) ذهب إلى هذا ابن مالك وصاحب البسيط، فإنها قد تكون للاستدراك تارة، وقد تأتي للتوكيد. وانظر الإتقان ٢/٢٣١، والهمع ٢/١٤٩.

(٤) وصاحب البسيط هو ابن أبي الربيع السبتي. وقد وجدت هذا على هامش م/٣، ومثله في حاشية الدسوقي. والمشهور أن صاحب كتاب «البسيط» هو ابن العِلْج.

وترجم مبارك في هذا الموضع لابن العلج. ووجدت في حاشية الشمني أيضاف أن صاحب البسيط هنا هو ابن أبي الربيع السبتي.

أما ابن أبي الربيع فهو عبدالله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، ولد في رمضان سنة ٥٥٩ هـ وقرأ النحو على الدباج والشلوبين، وهو إمام أهل النحو في زمانه، وقد روى عنه جماعة، منهم بالإجازة أبو حيان.

وصنّف شرح الإيضاح، والملخص، والقوانين، وشرح سيبويه، وشرح الجمل. مات سنة ٦٨٨. انظر بغية الوعاة ٢/١٢٥ - ١٢٦، ولم أجد في مؤلفاته كتاب «البسيط».

أما ابن العلج فقد قال فيه السيوطي: «صاحب البسيط، ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه ولم أقف له على ترجمة».

انظر بغية الوعاة ٢/٣٧٠، وانظر الارتشاف/٧٩٦، وطبقات النحاة واللغويين «ابن شبهة/٢٩٨، «عن حاشية الارتشاف».

(٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتون الحواشي «يُتَوَهَّم».
وما أثبتُّه تواترت عليه المخطوطات التي بين يديّ.

(٦) لذلك كان الاستدراك بـ «لكن» لإثبات حكمٍ ونفي آخر، ورفع التوهم في نفيهما.

(١) أي تلازم، وذلك بأن يكون كُلٌّ واحد منهما ملازماً للآخر.

(٢) أي هما صاحبا صنعة واحدة كأن يكونا عالمين، أو غير ذلك.

(٣) في المطبوع «للتوكيد»، وما أثبتُّه اتفقت عليه المخطوطات التي بين يديّ.

(٤) أي من امتناع المجيء كما لو قلت: لو جاءني لأكرمته. فهذا يدل على أنه لم يجئ.

(٥) أي: القول الثالث في معناها.

(٦) انظر الإتقان ٢/٢٣٢ نقل نصّ ابن عصفور في أن «لكنّ» للاستدراك والتوكيد معاً، ثم قال: «وهو المختار كما أن أنّ للتشبيه المؤكّد...».

(٧) انظر المقرب ١/١٠٦.

(٨) هو شرح المقرب، ولم يُتِمَّ شرحه، انظر بغية الوعاة ٢/٢١٠، وقد ألّف هذا الشرح بطلب من أحد الملوك الحفصيين بتونس.

انظر مقدمة المقرّب ١/١٦.

(٩) انظر الهمع ٢/١٥٠، وشرح المفصَّل ٧٩/٨، ورجح هذا المذهب فيها ابن يعيش. وانظر الجنى الداني/٦١٧، وقد نقل نصَّ ابن يعيش فيها بأنها حرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال.

وانظر الارتشاف/١٢٣٧.

(١) انظر الجنى الداني/٦١٧، وهمع الهوامع ٢/١٥٠، وشرح المفصَّل ١٩/٨ وما بعدها، والارتشاف/١٢٣٨، وشرح الرضي ٢/٣٦٠.

(٢) في المخطوطات «إنّ» كذا بكسر الهمزة. وقد أثبتُّ هذا على ما جاء في الهمع من قوله: «وأنّ» المفتوحة المشددة. وكذا ضبط في الجنى الداني، والمطبوع من نسخ مغني اللبيب، والارتشاف

(٣) الساكن الأول هو النون من «لكنَّ»، والساكن الثاني هو النون الأولى من «أنّ» بعد طرح الهمزة، ثم أدغمت نون لكن في النون الثانية الباقية.

(٤) البيت من قصيدة للنجاشي الحارثي. وأُثبِت تاماً في م/٥، وعجزه في بقية النسخ، وكان النجاشي قد عَرَض له ذئب في سفر له، فدعاه إلى الطعام، ووضع كلاماً على لسان الذئب وهو قوله: «قد دعوتني إلى شيء لم يفعله السباع قبلي في مؤاكلة بني آدم، وهذا لا يمكنني فعلُه، وإن كان في مائك فضلٌ فاسقني منه، وقوله بآتيه، الضمير للطعام، ومثل في: أستطيعه.

وذا فضل: أي: إن كان عندك فضلُ ماء.

والشاهد فيه في قوله: ولاكِ، وأصله: ولكن اسقني، فحذفت النون لضرورة الشعر. والحذف إنما كان لالتقاء ساكنين: النون وهمزة الوصل، وكان الوجه أن يكسر النون لالتقائهما، غير أن الوزن لا يستقيم فكان الحذف.

واسم النجاشي قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب، وكان فاسقاً، رقيق الإسلام، وأفطر في رمضان، فأخبر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فضربه ثمانين سوطاً، وزاده عشرين سوطاً، فقال: ما هذه العِلاوة يا أبا الحسن؟ قال: هذه لجرأتك على الله في شهر رمضان.

انظر شرح البغدادي ١٩٤/٥، والسيوطي/٧٠١، والكتاب ٩/١، والخزانة ٣٦٧/٤، والخصائص ٣١٠/١، والإنصاف/٦٨٤، وشرح الرضي ٣٦١/٢، وشرح المفصّل ١٤٢/٩، والضرائر/١١٥، وأمالي الشجري ٣٨٥/١، وتأويل مشكل القرآن/ ٣٠٦، ومعاني الحروف للرماني/١٣٤.

(١) ذكر ابن يعيش رأي الكوفيين هذا ثم قال: «وهو قول حَسَنٌ لندرة البناء، وعدم النظير، ويؤيِّده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر إنّ على مذهبهم...، والمذهب الأول [مذهب البصريين] لضعف تركيب ثلاثة أشياء، وجعلها حرفاً واحداً».

شرح المفصّل ٧٩/٨ - ٨٠، وانظر الارتشاف/١٢٣٨، والهمع ١٥٠/٢، والجنى الداني/٦١٨.

(٢) في م/١ «هي مركبة».

(٣) اعترض عليه الدماميني بكسر الكاف، مع أَنّ كاف التشبيه والزائدة مفتوحة، وفيه ادعاء نقل كسرة همزة إن إلى الكاف انظر الشمني ٧٣/٢ والأمير ٢٢٦/١، والارتشاف/١٢٣٨.

(٤) في م/٥ «لا للتشبيه».

وذكر أنها الزائدة لا التشبيهيّة؛ لأن التشبيهية مفتوحة، والزائدة تأتي مكسورة ومفتوحة في حال زيادتها.

(٥) من «إنّ» وفي م/٢ زيادة «بعد نقل كسرتها إلىالكاف».

(٦) ترك من الآراء في تركيبها ما ذهب إليه السهيلي من أنها مركبة من «لا» و«كأن».

وانظر الهمع ١٥٠/٢. وذكر هذا أيضاً المرادي في الجنى الداني/٦١٨ قال: «وقيل إنها مركبة من لا وكأن، والكاف للتشبيه، وأَنّ على أصلها؛ ولذلك وقعت بين كلامين من نفيٍ لشيءٍ وإثباتٍ لغيره، وهو رأي السهيلي»، وانظر الارتشاف/١٢٣٨.

(٧) البيت للفرزدق من قصيدة في هجو رجل من ضَبَّه نفاه عن قبيلته ونسبه إلى الزنج.
قال البغدادي: «وقافية البيت هكذا اشتهرت عند النحويين، وصوابه:

ولكنّ زنجيٌّ غليظٌ مشافِرُهْ

وهو من قصيدة هجا بها أيوب بن عيسى الضبي...» وذكر هذا في الخزانة ٣٧٩/٤.
وفي البيت روايات: فقد روي: ولكن زنجياً، بالنصب، وعلى هذا الخبر محذوف، أي: لا يعرف قرابتي.

= وجاءت روايته في شعر الفرزددق:

فلو كنت ضبياً إذاً ما حبستني ... ولكنّ زنجياً غليظاً مشافره

والشاهد في رواية المصنّف حذف اسم «لكنّ»، وتقديره: ولكنك، وانظر شرح البغدادي ١٩٦/٥، وشرح السيوطي/٧٠١، وشرح المفصّل ٨٢/٨، والجنى الداني/٥٩٠، ورصف المباني/ ٢٧٩، والكتاب ٢٨٢/١، والهمع ١٦٣/٢، والخزانة ٣٧٨/٤.

(١) قال الرضي: «ولا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر على قلة كقوله: فلو كنت ضبياً... فيمن روى برفع «نجيّ» أي: ولكنك زنجيّ، ومن روى بنصبه فالخبر محذوف، أي: ولكنّ زنجياً هكذا لا يعرف قرابتي» شرح الرضي ٣٦١/٢.

(٢) أي يُخَرَّجُ على حذف الاسم بيت المتنبي كما خُرِّج عليه بيت الفرزدق.

(٣) البيت من قصيدة في مدح سيف الدولة، وهو يذكر الفداء الذي طلبه رسول ملك الروم، وكتابه إليه وقبل هذا البيت، وهو أول القصيدة:

لعينيكِ ما يلقى الفؤادُ وما لقي وللحبِّ ما لم يَبْقَ مني وما بقي

وموضع الشاهد فيه قوله: ولكنّ من يبصر، وهو على تقدير: ولكنه من يبصر...

انظر الديوان بشرح العكبري ٣٠٤/٢، وشرح البغدادي ٢٠٠/٥.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة في عتاب ولديه. وذكره سيبويه في باب «ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذين».

يقول: من لم يستعدّ لما ينوبه من الزمان قبل حلوله ضعف عنه عند نزوله.

والشاهد فيه قوله: لكنّ، واسمه محذوف، وهو ضمير الشأن، أي: ولكنّه مَن...

انظر شرح البغدادي ٢٠١/٥، وشرح السيوطي/٧٠٢، والكتاب ٤٣٩/١، والديوان/٩٧، والخزانة ٤٥١/٤، الإنصاف/١٨١، الحجة ١٧٤/٢.

(١) أي في البيتين: بيت المتنبي وبيت أُمَيّة.

(٢) قال الفارسي: «فلولا أن الضمير معه مراد لما دخل على الجزاء».
انظر الحجة ٢/١٧٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٠١.

(٣) قال الأمير: «إلّا أن يكون جاراً نحو: غلام مَنْ تضرب أضرب، وبمن تمرّ أمرر؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة...» الحاشية ١/٢٢٦، وعزا هذا القول الدسوقي للدماميني.
انظر الحاشية ١/٢٩٣.

(٤) انظر الجنى الداني/٦١٩، والهمع ٢/١٧٥، وشرح الكافية الشافية/٤٩٢، والخزانة ٤/٣٤٣.

(٥) تقدّم في باب اللام «اللام الزائدة»، وهو مجهول القائل..

(٦) هذا كلام المرادي قال: «فلا حجة فيه لأنه بيت مجهول، لا يُعْرَفُ له تمام، ولا شاعر، ولا راوٍ عدل، يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته، هكذا قال ابن مالك، وأيضاً فإنه متأوّل على تقدير: ولكن إنني، فنقلت حركة الهمزة، ثم حذفت النون وأدغم» الجنى الداني/٦٢٠، وانظر شرح الكافية الشافية/٤٩٢.
وقال الرماني: «وهذا من الشاذ الذي لا يُقاس عليه...» معاني الحروف/١٣٤.

(٧) في قوله: لعميد.

(٨) في م/٥ «أصل».

(٩) في طبعة الشيخ محمد «ولكن أنني» كذا بفتح الهمزة، وهو غير الصواب.

(١) انظر النص عند المرادي في الجنى الداني/٥٨٦. والإتقان ٢/٢٣٢، ورصف المباني/٢٧٤، والهمع ٢/١٨٨، والكتاب ١/٢٨٣، ٤٨١.

(٢) أجاز الأخفش ويونس إعمالها مع التخفيف، ورُدّ بأنه غير مسموع، وقد حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب، انظر الجنى الداني/٥٨٦.

وفي الهمع: «أجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إِنْ وأَنْ وكأنْ» ٢/١٨٨. وأجاز المبرد إعمالها. انظر المقتضب ١/١٢ و٤/١٠٧.

وقال أبو حيان: «وتخفَّف لكن فيبطل إعمالها، وتليها الجملة الاسمية والفعلية، ونقل أبو القاسم بن الرّمّاك وابن مالك عن يونس جواز إعمالها مخففة، ونقله ابن مالك أيضاً عن الأخفش، وحكى بعضهم عن يونس أنه حكى فيها العمل» الارتشاف/١٢٧٤، وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٨١ أنه حكى فيها أبو عمرو عن يونس العمل مع التخفيف.

(٣) أي الاسمية والفعلية، وقد بطل عملها لعدم الاختصاص بالاسمية.

(٤) أي لم تكن مشددة ثم خففت، بل جاءت من أصل الوضع خفيفة النون. وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الأمير ١/٢٢٦.

(٥) أي جملة.

(٦) ذهب يونس إلى أن «لكنْ» ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لا بعدها عطف مفرد على مفرد، ووافقه ابن مالك في التسهيل.

= وانظر شرح المفصل ٨/٨١/٧ ١٠٦، والجنى الداني/٥٨٨، والتسهيل/١٧٧، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٩.

(١) في الجنى الداني/٥٨٩ «وإذا ولي لكن جملة لم يلزم اقترانها بالواو، بل تجيء بالواو ودونها».

(٢) الآية: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن ...﴾ الزخرف ٧٦/٤٣.

(٣) من أبيات لزهير مدح بها الحارث بن ورقاء الصيداوي بعد هجاءٍ سبق، ويروي: غوائله بدلاً من بوادره، وهي رواية الديوان.

والبادرة: الحدة التي تسبق صاحبها، فلا يقدر رَدّها.

والشاهد فيه مجيء «لكن» حرف ابتداء، وهي غير مقترنة بالواو.

انظر شرح البغدادي ٢٠٢/٥، وشرح السيوطي/٧٠٣، والجنى الداني/٥٨٩، وشرح الديوان/ ٣٠٦.

(٤) انظر هذا في همع الهوامع ٥/٢٦٢ قال: «هي عاطفة جملة على جملة ما لم تقترن بالواو، أو وليها مفرد...».

وهذا غير ما ذكره المُصَنِّف، وكذا المرادي قال: «وقيل إنها تكون حرف عطف تعطف جملة على جملة إذا وردت بغير واو، وقال ابن أبي الربيع: وهو ظاهر كلام سيبويه» انظر الجنى الداني/٥٩١، ورصف المباني/٢٧٦.

وعلى هذا فلعله سقط من نص المصنف كلمة، وأن الأصل: «حين عدم اقترانها بالواو».

وقال أبو حيان: «وقال ابن أبي الربيع يظهر لي أنها عاطفة، وقعت بعدها جملة أو مفرد، إذا كانت بغير واو، وهو ظاهر كلام سيبويه» الارتشاف/١٩٩٨، وانظر الكتاب ١/٤٧.

(١) ذكر من قبل أنه: إن وليها كلام [أي جملة] فهي حرف بتداء، وما ذكره هنا مقابل لما سبق.

(٢) قال المرادي: «واعلم أن لكنْ لا يعطف بها إلا بعد نفي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، أو نهي نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً، والمعطوف بها محكوم له بالثبوت بعد النفي والنهي» الجنى الداني/٥٩٠، وانظر همع الهوامع ٥/٢٦٢، ورصف المباني/٢٧٦، وشرح المفصّل ٨/١٠٦، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٠.

(٣) وما أجازه الكوفيون لم يجزه البصريون، فلا تقع عندهم في الإيجاب. وذهب المالقي إلى أن النفي يقع قبلها لازماً. انظر رصف المباني/٢٧٥.

(٤) قوله لكن عمرو: على تقدير أن الجملة: قام زيد لكنْ عمرو، وتكون لكنْ: حرف عطف، وعمرو: معطوف على زيد، كما لو قلت: قام زيد بل عمرو. وانظر التسهيل/١٧٧.

قال في الهمع: «قال الكوفية أو إيجاب كَبَلْ، لأنها مثلها في المعنى نحو: قام زيد لكن عمرو، والبصريون منعوه لأنه لم يُسْمَع، فيتعيَّن كونها حرف ابتداء بعده الجملة، فيقال: لكن عمرو لم يقم» ٢٦٢/٥.

وانظر شرح الرضي ٣٧٩/٢، والإنصاف/٤٨٤.

(٥) ذكر المرادي في كونها حرف عطف ثلاثة أقوال، وكان الأول منها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي، قيل وأكثر النحويين. الجنى الداني/٥٨٧، وانظر رصف المباني/٢٧٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ٤٤١/٢.

(٦) الرأي الثاني فيها أنها عاطفة، ولا تستعمل إلاّ بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصَحَّحه ابن عصفور =

= قال: «وعليه ينبغي أن يُحْمَلَ كلام سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة، ولما مثّلا العطف بها مثَّلا مع الواو». انظر الجنى الداني/٥٨٧، وانظر همع الهوامع ٢٦٣/٥، والكتاب ٤٧/١.

(١) انظر شرح الكافية الشافية/١٢٣١ والبحر ٣٢٧/١ وشرح التسهيل لابن عقيل ٤٤١/٢.
وفي الهمع ٢٦٣/٥ «وزعم يونس العطف بالواو دونها، فلا تكون عاطفة عنده أصلاً؛ لأنها لم تستعمل غير مسبوقة بواو، وهو عنده عطف مفرد على مفرد» وانظر الجنى الداني/٥٨٨. وذكر هذا الرضي للجزولي أيضاً انظر ٣٨٠/٢.

(٢) سقط من م/٢ من هنا إلى قوله: «غير عاطفة» في رأي ابن مالك.

(٣) كذا في الجنى الداني/٥٨٨، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٠: وهمع الهوامع ٢٦٣/٥.

(٤) في م/٤ و٥ «جملة».

(٥) في م/٥ «ببعضها» كذا!
وعلل ذلك ابن مالك بأن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالفٍ له في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه نحو: قام زيد ولم يقم عمرو. انظر همع الهوامع ٥/ ٢٦٣، والجنى الداني/٥٨٨.
وقال المرادي: «وإنما جعله من عطف الجمل لما يلزم على مذهب يونس من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها، وحَقُّه أن يوافقه».
وانظر رصف المباني/٢٧٥.

(٦) في م/٥ «والتقدير».

(٧) قوله: «ولكن عمرو» غير مثبت في م/٥.

(١) الآية: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ الأحزاب ٣٣/٤٠.

(٢) في م/٤ «... وخاتم النبيين» أثبت فيه هذا الجزء من الآية، ولم يثبت في بقية المخطوطات.

(٣) هذا التعليل لابن مالك، وقد نقلته قبل قليل من الهمع، وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٣٠.

(٤) تعقَّبه الأمير في الحاشية ٢٢٦/١ بقوله: في الحقيقة الواو لا تعطف متخالفين في الحكم أصلاً؛ لأنها للتشريك في الحكم، وسواء في المفردات وهو ظاهر أو في الجملة؛ لأن قولك: قام زيد ولم يقم عمرو شَرّكت الواو فيه جملتين في حكم الثبوت، كأنه قيل تحقق مدلول هذه الجملة ومدلول هذه الجملة، وهذا لا ينافي أن أحد المدلولين في ذاته ثبوت والآخر نفي...» وانظر رصف المباني/ ٢٧٦.

(٥) من الآراء فيما اقترنت فيه لكن بالواو.

وانظر هذا في الهمع ٥/٢٦٣، والجنى الداني/٥٨٧.

(٦) انظر هذا في الهمع ٥/٢٦٣.

وعبارة المرادي: «والثالث أن العطف بها، وأنت مخيّر بالإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان»

الجنى الداني/٥٨٨.

(٧) هذا المثال في شرح المفصَّل ٨/١٠٧.

(٨) من هنا إلى آخر النص سقط من م/٥.

(١) في م/٥ «على نفي الحال مطلقاً».
ومذهب أكثر النحويين أنها لنفي الحال، وكذا ما الحجازية، وذهب ابن مالك إلى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل.
وذكر ابن يعيش أن المبرّد وابن درستويه أجازا نفي المستقبل بها.
وذكر هذا أبو حيان للمبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري.
انظر الجنى الداني/٤٩٩، وهمع الهوامع ٧٩/٢، الإتقان ٢٤١/٢ - ٢٤٢، وشرح المفصّل ٧/ ١١١، ١١٢، الارتشاف/١١٥٧، وانظر ١٩٧٧.

(٢) قال المرادي: «وينبغي أن يُحْمَل كلام الأكثرين [في قولهم إنها لنفي الحال] على ما لم تقترن به قرينة تخصُّه بأحد الأزمنة، فيحمل إذ ذاك على الحال، كما يحمل عليه الإيجاب، وقد أشار إلى ذلك الشلوبين، والله أعلم» الجنى الداني/٤٩٩.
وقال السيوطي: «والصحيح توسُّط، ذكره الشلوبين يجمع بين القولين، وهو أن أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه».
همع الهوامع ٧٩/٢.
وهذا الذي ذهب إليه الشلوبين قوّاه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ انظر الإتقان ٢٤٢/٢.
وفي شرح الرضي: «وقال سيبويه وتبعه ابن السراج «ليس» للنفي مطلقاً تقول: ليس خلق الله مثله في الماضي، وقال تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ في المستقبل، وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال...» شرح الكافية ٢٩٦/٢، وانظر حاشية الشمني ٧٣/٢.

(٣) هذا المثال عند سيبويه ٣٥/١، وهو مثال لدلالة «ليس» على نفي الماضي، وأما القرنية في الدلالة على نفي الماضي فهي المقام، والمقام مدح أو ذم.

(١) البيت من قصيدة للأعشى في مدح النبي ﷺ:

والرواية فيما أثبته السويطي عن طريق ابن إسحاق، وذكر مثلها البغدادي:

لـه صـدقـات مـا تُـغِـبّ ونـائـل   ولـيـس عـطـاء الـيـوم يـمـنـعـه غـدا

ثم ذكره مرة أخرى في شواهد «ليس» على ما أثبته المصنّف.

وقوله: ما تُغِبُ: أي ما ينقطع، وهو من أغبهم إذا جاءهم يوماً وتركهم يوماً، وفي م/١ «ما تغِبُّ نوالَها» والنافلات: العطايا الزائدة على الواجب.

والشاهد فيه مجيء «ليس» لنفي المستقبل.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي/٢٠٤، وشرح السيوطي/٥٧٧، ٧٠٤، والديوان/٤٦.

(٢) يأتي الخلاف في الاسمية والحرفية فيه، وانظر الارتشاف/١١٤٦.

(٣) فهو يلازم صورة الماضي، ولا يأتي منه اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا صفة مشبهة، ولا اسم تفضيل...، وانظر معاني الفراء ٦٢/٣.

(٤) انظر شرح المفصّل ١١٢/٧، والارتشاف/١١٤٦.

(٥) التخفيف بإسكان الياء لثقل الكسرة عليها.

(٦) قال ابن يعيش: «وإنما قلنا: إن أصله فَعِل بالكسر؛ لأنه لا يخلو من أن يكون على فَعَل أو فَعُل أو فَعِل، وعلى ما ذكرنا لا يجوز أن يكون على فَعَل بالفتح؛ لأنه لو كان مفتوحاً لم يجز إسكانه؛ لأن الفتحة خفيفة، ألا ترى أنهم لا يخففون نحو قَلَم وجَبَل بالسكون، ولا يجوز أن يكون على فعُل بالضم؛ لأن هذا البناء لم يأت من بنات الياء، فلما امتنع أن يكون على فَعَل وفَعُل تعيّن أن يكون على فَعِل بالكسر، وصُحِّح كما صُحِّح صَيِدَ..» شرح المفصّل ١١٢/٧.

(٧) لأن الفتحة خفيفة، وإنما يخفف الثقيل.

(١) أي صار ذا هيئة.

(٢) ذكر هذا أبو حيان: قال السيوطي: «قال أبو حيان: على أنه قد سُمِعَ فيها: لُست بالضم، فدلّ على أنها بنيت مرة على فَعِل، ومرة على فَعُل. وحكي الفراء أن بعضهم قال: لِسْتُ، بكسر اللام».

انظر همع الهوامع ٧٩/٢، والارتشاف/١١٤٧.

وفي معاني الفراء ٦٢/٣: «قالوا: لُسْتُم، يريدون لَسْتُم».

وما ذكره ابن هشام هنا منتزع من نصّ المرادي، قال: «وقد سُمِعَ فيها لُسْتُ، بضم اللام، وهو يدل على بنائها على فَعُل بضم العين كـ «هيؤ زيد»، بمعنى حَسُنَت حيئته، فيكون في أصلها لغتان: فَعِل وَفَعُل».

انظر الجنى الداني/٤٩٣ – ٤٩٤، ونص المرادي هذا من شيخه أبي حَيّان. انظر الارتشاف/١١٤٧

(٣) انظر الجنى الداني/٤٩٤، والارتشاف/١١٤٦.
وفي الأصول لابن السراج ٨٢/١ ذهب إلى أن «ليس «فعل» قال: «فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرّف الفعل قولك: لستُ كما تقول: ضربت..».

(٤) ذكر أبو حيان أنه أحد قولين له، وذكر أنه لابن شقير والفارسي. الارتشاف/١١٤٦.

(٥) الحلبيات: هي مسائل سُئِلَ عنها الفارسي في حلب، فسميت كذلك. انظر فيها ص/٢٢٢ «عن الارتشاف».

(٦) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي، بغدادي في طبقة ابن السَّرّاج، ألّف مختصراً في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، مات في صفر سنة/٣١٧هـ. بغية الوعاة ٣٠٢/١.

(٧) وهو أنه فعل، وأشار بالأول إلى ما تقدّم من قوله: فعل لا يتصرف، وهذا مذهب الجمهور. انظر الارتشاف/١١٤٦.
وقال المالقي: «اعلم أن «ليس» ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي، فزعم سيبويه أنها فعل، وزعم أبو علي أنها حرف» رصف المباني/٣٠٠، وانظر النصّ في الجنى الداني/٤٩٤.

(١) مثل هذا تجده عند ابن السراج في الأصول ٨٢/١.
أي هو فعل بدليل اتصال الضمائر به، والضمائر لا تتصل بالحروف.
قال الفراء: «... لأن «ليس» فعل يقبل المضمر، كقولك لست ولسنا، ولم يمكن ذلك في ما» معاني القرآن ٤٣/٢، وانظر شرح المفصّل ١١١/٧، على أن أبا علي قال: «وأما إلحاق الضمير به في لست ولستما فلتشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة، وبمعنى ما كان، وكونه رافعاً ناصباً».
انظر الشمني ٧٣/٢، والأمير ٢٢٧/١.

(٢) أثبت في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن الدسوقي والأمير «لستن» بعد لستما. وهو غير مثبت فيما بين يديّ من المخطوطات.

(٣) أثبت في المطبوع «لَسْن» بعد «لَيْسَتْ» وهو غير مثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٤) في م/١ «ويلازم».

(٥) في م/١ «وقد يخرج».

(٦) انظر الجنى الداني/٤٩٥، وهمع الهوامع ٢٨٩/٣، وشرح الكافية الشافية/٧٢٠، والارتشاف/١٥٣٨.

(٧) في م/٢ «بمعنى».

(٨) مثله للمرادي قال: «وهذه في الحقيقة هي الرافعة للاسم الناصبة للخبر؛ ولذلك وجب نصب المستثنى بها؛ لأنه خبرها واسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق عند البصريين، وقال الكوفيون: اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق، والتقدير: ليس هو، أي ليس فعلهم فعل زيد، فحذف المضاف» انظر الجنى الداني/٤٩٥، فقد زاد المحقق على النص ما يقتضيه السياق، وما كان ينبغي له فعل هذا، فالحاشية تتسع للزيادة.

وانظر الهمع ٢٨٩/٣، وانظر شرح الكافية الشافية/٧٢٠ – ٧٢١، وشرح المفصّل ٧٨/٢.

(٩) وهذا رأي البصريين. وهو عند ابن يعيش أمثل من غيره لأنه أقل إضماراً. انظر الارتشاف/١٥٣٨.

(١) قال ابن مالك: «إلا أن المرفوع بهما [أي بليس ولا يكون] لا يكون إلا مستتراً؛ لأنهم قصدوا ألّا يليهما إلا ما يلي «إلّا» لأنها أصل أدوات الاستثناء» شرح الكافية الشافية/٧٢١، وانظر شرح المفصل ٧٨/٢، والارتشاف/١٥١٦، ١٥٣٨.

(٢) وهو الخبر، وهو واجب النصب بمقتضى الخبرية.

(٣) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «للنحو».
وهذه المسألة يروى غيرها سبباً لقراءته النحو، وذلك أنه يروى أن سيبويه قال لحماد بن سلمة ما تقول في رجل رَعُف في الصلاة؟ فقال له حماد: لحنت يا سيبويه، لا تقل: رَعُف، إنما هو رَعَف، فخجل سيبويه، وقال: سأقرأ علماً لا تلحنني معه، ونهض إلى الخليل فشكا إليه، فقال الخليل: رَعَف هي الفصيحة. ولزم سيبويه الخليل بعد، فكان ذلك سبب براعته في النحو.
وذهب الدماميني إلى أنه رواية المصنِّف هنا هي الظاهر، ثم قال: «لأن رفع الاسم الذي حقه أن ينصب إنما يُدْرَكُ من النحو، وضَمُّ العين التي حقها أن تُفْتَح لا يُدْرَك من النحو وإنما يدرك بالنقل».
قال الشمني بعد هذا: «وأقول: يطلق النحو على ما يتناول ذلك أيضاً».
انظر حاشية الشمني ٢/٧٣ - ٧٤. وفي الصحاح «رَعُف بضم العين لغة فيه ضعيفة».
وانظر بغية الوعاة ١/٥٤٨ في ترجمة حماد بن سلمة ما ذكره المصنف هنا.

(٤) هو حماد بن سلمة بن دينار شيخ أهل البصرة في العربية، كان إماماً رأساً في العربية فصيحاً بليغاً كبير القدر، صاحب سنة، شديداً على المبتدعة، زاهداً حجة. توفي سنة ١٦٧، بغية الوعاة ١/٥٤٨ - ٥٤٩.

(٥) لم أهتد إلى موضعه في كتب الحديث.

(٦) لفظ «سيبويه» غير مثبت في م/٢ و٣.

(١) في م/٣ «لا تلحنني معه».

(٢) «أحد» غير مثبت في م/٣.

(٣) «الأخفش» كذا في المخطوطات التي بين يَدَيّ، وفي المطبوع والروايات في كتب اللغة «الخليل».

(٤) الواو غير مثبتة في م/٣.

(٥) الثاني مما خرجت فيه «ليس» عن رفع الاسم ونصب الخبر.

وقال المرادي: «الثالث أن تكون مهملة لا عمل لها، وذلك في نحو ليس الطِّيبُ إلا المسكُ، عند بني تميم، فإن «إِلّا» عندهم تبطل عمل «ليس» كما تبطل عمل «ما» الحجازية، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء. وله في ذلك مع عيسى بن عمر حكاية مشهورة.

وقال بعضهم، ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها ولا ضمير في ليس» الجنى الداني/٤٩٥ - ٤٩٦.

(٦) بالرفع، غير مثبت في م/٥.

(٧) يرفعون «الطيب» في المثال على أنه مبتدأ، ويرفعون المسك على أنه خبر عنه، وليس: فعل ماض، أو حرف نفي لا عمل له.

(٨) أي لـ «ليس».

(٩) عند انتقاض النفي بإلّا.

وإهمال «ما» مطلق عند بني تميم سواء انتقض النفي بإلا أو لم ينتقض.

(١٠) أي في الإعمال، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وقيل هي لأهل الحجاز وتهامة ونجد، انظر الجنى الداني/٣٢٢.

(١١) وهذه الشروط: تأَخُّر الخبر، بقاء النفي، وعدم وجود إِنْ بعدها، والرابع: ألا يتقدَّم غير ظرف أو جار ومجرور من معمول خبرها.

وتأتي هذه الشروط والخلاف فيها مُفَصّلة في موضعها عند الحديث عن «ما».

(١) أي حكى عن تميم قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع.

(١) في مجالس العلماء ص/٢ «أبو المهديّ»، وفي غيره من المراجع «أبو مهدية» وفي الفهرست/٦٩ «أبو مهدية – أعرابي – صاحب غريب يروى عنه البصريون، وكان يهيج به المبرّد في كل سنة مُدَيدة، ولا مُصَنَّف له».

(٢) لا يرفع لفظ المسك من قوله: ليس الطيب إلا المسك، لأنه حجازي، فهو ينصب المسك، فهو عنده خبر «ليس».

(٣) المنتجع بن نبهان كان من بني نبهان ومن طيئ [كذا] روى عنه الأصمعي. انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/٢٢٦.

وانظر طبقات الزبيدي/١١٢ وإنباه الرواة ٣/٣٢٣. وانظر مجالس العلماء/٢.

(٤) لأنه تميمي، و«ليس» في هذا المثال غير عاملة، ولفظ «المسك» خبر للمبتدأ «الطيب»، عند تميم.

(٥) في مجالس العلماء ص/٢ تفصيل غير هذا.

وفي م/٥ «فلقياهما».

(٦) النص في مجالس العلماء: «قال: فأتينا أبا عمرو فأعلمناه، وعنده عيسى بن عمر لم يبرَح، قال: فأخرج عيسى خاتمه من يده ثم قال: لك الخاتم، بهذا – والله – فُقْت الناس» ص/٤، وانظر همع الهوامع ٢/٨٠ الأشباه والنظائر ٣/٥٢.

(٧) أي قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، على رفع المسك.

(٨) هذه الأوجه مثبتة في الجنى الداني على صورتها هنا عند المصنّف.
انظر الجنى الداني ص/٤٩٦ وما بعدها.

(٩) والطيب: مبتدأ، والمسك: خبره.

(١٠) انظر الجنى الداني/٤٩٦ وقارنه بما أثبته المصنف هنا.

(١) قائله غير معروف.
والشاهد فيه أن اسم «ليس» ضمير الشأن.
وما مبتدأ، وهو موصول، و«قضى الله» صلته، والعائد محذوف أي: قضاه الله. كذا ذكر أبو حيان في شرح التسهيل. ونقله عنه البغدادي وقوله: كائن خبر.
انظر شرح البغدادي/٢٠٨، وشرح السيوطي/٧٠٤، والجنى الداني/٤٩٦.

(٢) أي أبو علي، فقد أجاب عن اعتراض معترض بأنه لو كان اسم ليس ضمير الشأن لقُدِّمت «إلّا» ولم تفصل بين الطيب والمسك: المبتدأ والخبر.

(٣) في الجنى الداني: دخلت في غير موضعها، ونظير ذلك...

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ الجاثية ٣٢/٤٥.
وكلام ابن هشام في البحر ٥١/٨ منقولاً عن أبي علي.
قال أبو حيان: «... وقد تأول ذلك بعضهم على وضع إلّا في غير موضعها، وقل: التقدير: إن نحن إلّا نظن ظناً. وحكى هذا عن المبرد، ونظيره ما حكاه أبو عمرو بن العلاء وسيبويه من قول العرب: ليس الطيبُ إلا المسكُ، قال المبرّد ليس الطيبُ إلا المسكَ انتهى [أي كلام الفارسي]». البحر ٨/ ٥١.

(٥) البيت للأعشى، وصدره ما وضعته بين معقوفين، ورواية الديوان: وما اعتره... اعترارا. والرواية عند أبي حيان: وجَدّ به الشيب.
وقد فصلت «إلّا» بين الفعل والمصدر المؤكّد، وبهذا يَسْتَدِلُّ الفارسي على أن «إلّا» قد تقع في غير موضعها.

= انظر البحر ٥٢/٨، وشرح البغدادي ٢٠٩/٥، والجنى الداني/٤٩٧، والخزانة ٣٠/٢، وشرح السيوطي/٧٠٤، والديوان/٨٠.

(١) أي وموضع إلا قبل العامل في المفعول المطلق في الآية والبيت.

(٢) وهو قوله ظناً، واغتراراً.

(٣) أي لعدم الفائدة في الاستثناء في هذه الحالة؛ لأن الاستثناء المفرغ يستثنى من متعدد مستغرق يدخل فيه المستثنى بيقين، وليس مصدر يظن محتملاً غير الظنّ، بل نقلوا عن الدماميني أنه لا فائدة فيه لعدم صحة الاستثناء المذكور أصلاً؛ لأن مصدر ضربت في قولك: ما ضربت إلا ضرباً لا يحتمل غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متصلاً يشمل المستثنى وغيره.
انظر الشمني ٧٤/٢، والدسوقي ٢٩٦/١.
وذكر الزمخشري أن التفريغ يكون في جميع المعمولات إلا المصدر المؤكد، فإنه لا يكون فيه.
البحر ٥٢/٨.

(٤) أي أجيب الفارسي على هذا التخريج، ووضع «إلّا» في غير موضعها..

(٥) أي ليس المصدر للتوكيد، وإنما هو لبيان النوع، وقد حذفت الصفة بعد المصدرين لفهم المعنى.

(٦) وتكون إلا قد وقعت في موضعها، ويصح الاستثناء لأن الظن يحتمل الشدة والضعف.

(٧) وقَدّره أبو حيان: «اغتراراً بَيِّناً».

(٩) من توجيهات الفارسي لهذا القول: ليس الطيبُ إلا المسكُ.
وانظر هذا الوجه في الجنى الداني/٤٩٦، وهمع الهوامع ٢/٨٠.

(١٠) أي ليس الطيب موجوداً.

(١) وكأنه قيل: ليس الطيبُ في الوجود إلا المسكُ.

(٢) من تخريجات الفارسي.

(٣) قوله: أنه كذلك، يعني أن الطيب اسمها، والخبر محذوف.
وزاد السيوطي: «وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير».

(٤) كأنه قيل: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود. الجنى الداني/٤٩٧، ومثله في الهمع ٢/٨١.

(٥) أي تعريف الطيب.

(٦) وتعريف الجنس للاسم يبقي الاسم من حيث المعنى نكرة.

(٧) في طبعة الشيخ محمد ومبارك وحاشية الأمير زيادة «فهو نكرة معنى» ولم أجد هذا في المخطوطات.
وعَلّق الأمير على هذا بقوله: احتاج لهذا لأنه يريد أنه وصف بِإلّا التي بمعنى غير، وظهر إعرابها فيما بعدها كما فسَّره بعد، ومعلوم أنّ غيراً لا تتعرّف بالإضافة» الحاشية ١/٢٢٧.

(٨) في م/٢ «ليس الطيبُ الذي هو غير المسكِ طيباً».

(٩) كذا النص في الجنى الداني، والمصنّف متابع النقل عنه، ومثله عند السيوطي في الهمع ٨١/٢، ويبدو أن المرادي وابن هشام نقلاً عن شيخهما أبي حيان.

(١٠) هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار، ولد ببغداد ثم سافرا إلى خراسان وغيرها، وعاد إلى الشام واستوطن دمشق حتى مات، كان من أئمة النحو، وكان يستخف بالعلماء، فكان إذا ذكر واحد منهم قال: كلب من الكلاب، فقال له رجل: أنت إذاً لست ملك النحاة بل ملك الكلاب، وله حكايات غريبة تُروى، مات يوم الثلاثاء سنة ٥٦٨هـ، بغية الوعاة ٥٠٤/١.

(١١) في م/١ «المتلقّب» وفي م/٣ «المقلّب» وهو تحريف.

(١٢) هو عند المرادي تخريج غريب.

(١) قال المرادي: «والذي يبطل هذه التأويلات نقلُ أبي عمرو أنّ ذلك لغة تميم» الجنى الداني/٤٩٨.

(٢) كذا في المخطوطات كما أثبته، ومثله في متن الدسوقي.
وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفاً» وقد تبعا في هذا متن الأمير انظر ١/٢٢٨.

(٣) أي قائل: ليس الطيب إلا المسك.

(٤) أي قدَّر «ليس» حرفاً، فهي حرف لا عمل له، والطيب مبتدأ، والمسك خبره.

(٥) أي من مجيئها حرفاً.

(٦) تقدّم هذا المثال، وقد ذكره سيبويه وغيره.

(٧) قائله هشام بن عقبة، وهو أخو ذي الرّمة، ويروى لكعب بن زهير، وهو في قصيدته «بانت سعاد».
ومعنى البيت: يا ليتني ظفرت بها أو برؤيتها والاجتماع معها، وليست تبذل لي شيئاً أشتفي به من نظرة أو سلام، ويعني بهذا أنه قد انقطع طمعه منها، وهذا على تقدير «لو» للتمني، ويجوز أن تكون للشرط والجواب محذوف.
وقد ذكر هذا البيت من ذهب إلى أن «ليس» حرف، وليست فعلاً، وعلى ما ذهب إليه هذا الزاعم يخرّج قولهم: ليس الطيب إلا المسك، ووجه الشاهد في البيت عند النحويين أنّ اسم «ليس» ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها، ومنها: متعلق بمبذول.
انظر شرح البغدادي ٥/٢٠٩، وشرح السيوطي/٧٠٤، وهمع الهوامع ٢/٦٤، وشرح المفصل ٣/ ١١٦، وسيبويه ١/٣٧٠.

(١) أي في هذا البيت وفي قوله: «ليس خلق الله مثله» على أن «ليس» حرف.

(٢) وهو ما ذهب إليه العلماء فيهما.

(٣) أي من المواضع التي تخرج فيها «ليس» عن أن تكون رافعة للاسم ناصبة للخبر.

(٤) في م/١ «يدخل».

(٥) كقولهم: ليس خلق الله مثله.

(٦) في قوله: ليس الطيبُ إلا المسكُ.

(٧) أي مما خرجت فيه «ليس» عن عملها من رفع اسم ونصب خبر.

(٨) ذكره الكوفيون وابن بابشاذ والنحاس وابن مالك. وحكاه ابن عصفور عن البغداديين. ولم يثبت هذا البصريون وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٣٢ - ١٢٣٣، وهمع الهوامع ٢٦٣/٥، والجنى الداني/٤٩٨، والارتشاف/١٩٧٧، وشرح جمل الزجاجي ٢٢٥/١.

(٩) قائله نُفيل بن حبيب، وذلك في قصة الفيل، وأنه لما وَلّى أبرهة مُدْبِراً جعل نفيل يرتجز بهذا الرجز. والأَشرم في اللغة المشقوق الأنف، وهو لقب أبرهة ملك الحبش، وذهب الكوفيون إلى أن الشاهد في هذا الرجز مجيء «ليس» للعطف، وهي بمعنى «لا» أي: ... المغلوبُ لا الغالبُ.
وتخريج النحويين لهذا البيت على جعل خبر ليس «ضميراً» متصلاً، والتقدير ليسه الغالب، وهذا تخريج ابن مالك، وخرجه النحويون على أن الغالب اسمها، وخبرها محذوف، والتقدير ليس الغالب إياه.
انظر شرح البغدادي ٢١١/٥، وشرح السيوطي/ ٧٠٥ - ٧٠٦، والجنى الداني/٤٩٨، وهمع الهوامع ٢٦٣/٥، وشرح الكافية الشافية/١٢٣٣.

(١) أي: ليس الغالبُ إيّاه.

(٢) نصّ ابن مالك: «وتوجيه هذا على مذهب البصريين أن يجعل الغالبُ اسم ليس، ويجعل خبرها ضميراً متصلاً عائداً على الأشرم، ثم حذف لاتصاله كما تقول: الصديق كانه زيد، ثم تحذف الهاء تخفيفاً كما تحذفها من نحو: زيد ضربه عمرو، فيصير: زيد ضربَ عمرو» شرح الكافية الشافية/ ١٢٣٣.

وانظر الجنى الداني/٤٩٨، وهمع الهوامع ٥/٢٦٤.

(٣) وهو تعليل الحذف بالاتصال.

(٤) أي وفي تقديره الضمير متصلاً نظر؛ لأنه يمكن أن يقدّر منفصلاً: ليس الغالب إياه.

(١) انظر الجنى الداني/٣٢٢ فقد ذكر أنّ «ما» لفظ مشترك يكون حرفاً واسماً، ثم بدأ بذكر أنواع الحرفيّة، وهي عنده ثلاثة أقسام، ثم ثنّى بذكر الاسمية.
وانظر معاني الحروف للرماني/٨٦، ورصف المباني/٣١١.

(٢) الموصولة بمعنى الذي أو التي، وسمّاها ناقصة لأنها لا يتم معناها ودلالتها إلا بوجود الصلة بعدها.
ونظر حاشية الأمير ٢/٢.

(٣) تمة الآية: ﴿... وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ سورة النحل ٩٦/١٦.

(٤) وهي التي لا تحتاج إلى صلة بعدها.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٧١/٢.
قال أبو حيان: «وقد أعربوا «ما» هنا تمييزاً لذلك المضمر [الذي هو الفاعل] في «نعم» وقدّروه بـ «شيئاً»، فما نكرة تامّة ليست موصوفة ولا موصولة» انظر البحر ٣٢٤/٢.

(١) وهو «الإبداء».

(٢) وهو الضمير في «إبداؤها».

(٣) أي: أثبت ضميراً منفصلاً، وهو من ضمائر الرفع، والتقدير: فنعم الشيء هي.

ومثل هذا التقدير تجده عند شيخه أبي حيان في البحر ٣٢٤/٢، ثم قال: «ويجوز ألا يكون على حذف مضاف، بل يعود على الصدقات بقيد وصف الإبداء، والتقدير في «فنعما هي» فنعما الصدقات المُبْدَأة، وهي: مبتدأ على أحسن الوجوه، وجملة المدح خبر عنه، والرابط هو العموم الذي في المضمر المستكِنّ في نِعْمَ». قلتُ: وهذا مذهب البصريين في «ما».

وذكر المرادي ثلاثة مذاهب. ما ذكره شيخه أبو حيان هنا، وأنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر قول سيبويه، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي، واختاه ابن مالك، وهو أحد قولي الفراء. والثالث: أن «ما» رُكِّبت مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل. الجنى الداني/٣٣٨.

(٤) في المطبوع «هي»، وفي المخطوطات «وهي».

(٥) في م/١ وه «تقدُّمها»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد.

(٦) قوله ذلك: أي اسم تكون هي وعاملها صفة له، وهي عكس العامّة التي تقدّم ذكرها.
وذكر من قبل أن هذا الوصف يكون في المعنى وقال الأمير: «وإنما قيّد بقوله في المعنى لأن الوصف في صناعة النحو محذوف، عامل في جملة «ما» وعاملها، والأصل غسلته غسلاً مقولاً فيه: نعم الغسل؛ لأن الإنشاء لا يوصف به...» حاشية الأمير ٢/٢.

(٧) أي «ما» فقوله غسلته غسلاً نِعِمّا، التقدير فيه: نعم الغسل.

(٨) أي بنوعيها: العامة والخاصة.

(١) جاء هذا عند سيبويه في الكتاب ٤٧٦/١، وانظر التسهيل/ ١٢٦، وشرح الرضي ٥٣/٢، وذكر ابن مالك أنها معرفة تامة عند الكسائي أيضاً.

(٢) أي من أوجه «ما» الاسميّة.

(٣) أي ليست مضمنة معنى الحرف، بخلاف التي ضُمِّنت معناه كالشرطية والاستفهامية. دسوقي ٢٩٧/١.

(٤) وسميت ناقصة لحاجتها إلى الوصف بعدها، وهي نكرة أبداً، وانظر الجنى الداني/٣٣٧، ومعاني الحروف للرماني/٨٧ - ٨٨.

(٥) وجاءت «ما» بمعنى شيء، وهي موصوفة بمفرد وهو قوله: «معجب». وانظر أمالي الشجري ٢/ ٢٣٧.

(٦) ما عرفت قائله.

والشاهد فيه مجيء «ما» نكرة موصوفة بقوله: «نافعٍ»،

والتقدير: لشيءٍ نافعٍ يسعى اللبيبُ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٢/٥، وشرح السيوطي/٧٠٧.

(٧) قائله أمية بن أبي الصلت، والبيت مثبت في شعر لحُنَيف بن عمير اليشكري، ووجد آيضا في أبياتٍ لأعرابي، وهو في قصيدة رواها الأصمعي لأبي قيس اليهودي، وقيل هي لآبن صرمة =

= الأنصاري، وقيل لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب. وما ذكرته أخذته عن البغدادي في شرح الشواهد والخزانة.

وجاء في شعر عبيد بن الأبرص.

والشاهد في البيت مجيء «ما» نكرة موصوفة، قال الأعلم: «استشهد به [أي سيبويه] على أن «ما» نكرة بتأويل شيء، ولذلك دخلت عليها رُبّ؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة».

والفَرْجة: من الفَرَج، والعِقال: هو الحبل الذي تُشَدُّ به يدا الدابة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٢/٥، وشرح السيوطي/٧٠٧، وشرح المفصل ٣/٤، ٣٠/٨، والكتاب ٢٧٠/١، ٣٦٢، والخزانة ٥٤١/٢، وفي ١٩٤/٤ «إنما تكره» كذا! العيني ٤٨٤/١، المقتضب ٤٢/١، همع الهوامع ٣١٦/١، والأساس/ فرج، ومثله اللسان، أمالي الشجري ٢٣٨/٢، وانظر الديوان/١٨٩، وديوان عبيد بن الأبرص/١١٢، وروايته فيه: ربما تجزع، وكذا جاءت في ديوان أمية. شرح الأشموني ١١٤/١. وكتاب الشعر/٢٦٣، ٤٠٩.

(١) وهو الضمير في تكرهه».

(٢) نقل البغدادي النص في لخزانة من هنا إلى قوله: «وصفاً له».

انظر الخزانة ٥٤٢/٢.

(٣) لم يُجِز هذا الأعلم في تعليقه على البيت، قال: «ولا تكون ما ههنا كافَّة؛ لأن في «تكره» ضميراً عائداً عليها في النية ولا يضمر إلا الاسم، وكذلك الضمير في له عائد عليها أيضاً» انظر الكتاب ١/٣٦٢، والخزانة ٢/٥٤١، ورَدّه أبو علي أيضاً في إيضاح الشعر، قال: «ولا يجوز أن تكون كافة..» كتاب الشعر للفارسي/٤٠٩. وانظر الخزانة ٢/٥٤١.

(٤) وإذا كانت «ما» كافّة لِرُبَّ فإنها تكون حرفاً، وحديثنا في الأسماء، فهي ليست مما نحن فيه.

(٥) في م/٥ «والمعمول»، وقوله: المفعول المحذوف، أي مفعول «تكره».

(٦) قوله: وصفاً تفسير لقوله: «شيئاً»، وقوله: «فيه» أي: في الأمر.

(٧) قوله: «فيه» غير مثبت في م/٢.

(١) في م/١ وم/٢ و٣ «أو الأصل»، وفي م/٤ و٥ «والأصل».
والنص عند الشيخ محمد «أو الأصل أمراً من الأمور»، وعلق في الحاشية (١) بقوله: في نسخة «من الأمور أمراً» قال في نسخة، مع أن خمساً من النسخ عندي على هذا.

(٢) ويكون التقدير بعد إثبات المفعول: قد تكره النفوس من الأمور أمراً.

(٣) أي وفي هذا التقدير الأخير.

(٤) وهو قوله: «... من الأمر» نيابة عن الجمع وهو «من الأمور» على تقديره.

(٥) أي وفي التقدير الأخير هذا.

(٦) أي الذي قبله: قد تكره النفوس من الأمر شيئاً.

(٧) وهو قوله: له فَرْجة، وهي جملة.

(٨) أي: جاءت جملة.

(٩) وهو قوله: وصفاً، أو أمراً.

(١٠) وهي قوله: له فرجة.

(١١) أي لذلك المفعول المقدَّر.

(١٢) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ سورة النساء ٥٨/٤.

(١٣) هذا تقدير الفارسي، وهو أحد قولين له، وانظر البحر ٢٧٦/٣، والكشاف ٤٠٣/١، والتبيان للعكبري/٣٦٧.

(١٤) كذا في م/٢ و٣، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «تامَّة».

= قال الشمني: «تامّة: هكذا، وقع في بعض النسخ التي رأيناها، والصواب «ناقصة» بدل «تامّة»؛ لأنه جعل الجملة صفة لـ «ما» والموصوف هي الناقصة، وقد ذكر هذا الوجه غير المصنف ولم يذكر أن «ما» فيه تامّة أو ناقصة، الحاشية ٧٥/٢.

(١) أي جملة «يعظكم».

(٢) في م/٥ «صفة له».

(٣) أي: فاعل «نعم» ضمير مستتر مُفَسَّر بالتمييز.

(٤) هذا هو الرأي الثاني للفارسي.

(٥) قال الرضي: «ويضعِّفه قلة وقوع الذي مُصَرَّحاً به فاعلاً لنعم وبئس...». انظر الشمني ٧٥/٢، وشرح الرضي ٣١٦/٢.

(٦) أي: نعم الذي يعظكم به، والمخصوص بالمدح محذوف، والتقدير: نعم الذي يعظكم به تأديةُ الأمانة والحكمُ بالعدل. انظر البحر ٣/٢٧٧، وانظر التبيان للعكبري/٣٦٧، والكشاف ١/ ٤٠٣.

(٧) «ما» عند سيبويه معرفة تامّة، وإلى هذا ذهب الكسائي، كأنه قال: نعم الشيء يعظكم به أي: شيء يعظكم به، ويعظكم صفة لشيء، وشيء هو المخصوص بالمدح. كذا في البحر ٣/ ٢٧٧، وانظر التبيان للعكبري/٣٦٧، والكشاف ١/٤٠٣، والجنى الداني/٣٣٨.

(٨) الآية: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ سورة قٓ ٥٠/٢٣.

(٩) كذا في الكتاب ١/٢٦٩ « فرفعه على وجهين: على شيءٌ لديَّ عتيد».

(١٠) هذا بيان من ابن هشام، وليس لسيبويه.

(١) التفسير الأول هو قوله: أي مُعَدّ أي: لجهنم بإغوائي إياه.
قال الزمخشري: «هذا شي لديّ وفي ملكي، عتيد لجهنم، والمعنى أن ملكاً يسوقه وآخر يشهد عليه، وشيطاناً مقروناً به، يقول: قد اعتدته لجهم، وهَيّأته لها بإغوائي وإضلالي، فإن قلتَ: كيف إعراب هذا الكلام. قلتُ: إن جعلت «ما» موصوفة فعتيد صفة لها، وإن جعلتها موصولة فهو بدل أو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف» الكشاف ١٦٢/٣.
ونقل النص أبو حيان ثم قال: «وهذا قول مجاهد» البحر ١٢٦/٨.

(٢) أي الكافر العاقل. وقوله: حينئذٍ أي: حين تفسير عتيد بمُعَدّ ومُهَيَّأً.

(٣) هذا: مبتدأ وما: فيها وجهان: الأول: أنها نكرة وعتيد صفتها، وما وصفتها خبر هذا، أو ما: بمعنى الذي، وهي مبتدأ، ولديّ: صلة، وعتيد خبر «ما»، والجملة خبر «هذا»، ويجوز أن تكون «ما» بدلاً من «هذا».
انظر العكبري/١١٧٥، والكشاف ١٦٢/٣.

(٤) خبر ثان لـ «هذا» إذا جعلت «ما» خبراً أول.

(٥) والتقدير: هو عتيد، ويكون «ما لديّ خبراً عن «هذا».
انظر العكبري/١١٧٥، والكشاف ١٦٢/٣.

(٦) أي «ما» النكرة المجردة من معنى الحرف، وهي نوعان ناقصة، وتقدّم ذكرها، وهذه الثانية وهي التامّة.

وفي الجنى الداني: «ونكرة غير موصوفة، وهي تقع في ثلاثة مواضع: الأول باب التعجب...، الثاني باب نعم وبئس...، والثالث قولهم: إني مما أن أفعل...». انظر ص/٣٣٧ وما بعدها.

(٧) في م/٥ «مثل».

(٨) ما: نكرة غير موصوفة، وجملة «أحسن زيداً» خبر عنها، وهو مذهب سيبويه وجميع البصريين، وروي عن الأخفش. انظر الجنى الداني/٣٣٧.

(١) هذا ليس خاصاً بالأخفش، ولكنه القول الثاني له.

انظر الجنى الداني/٣٣٧.

(٢) ويكون التقدير: الذي حَسَّن زيداً، وعلى هذا التقدير يكون الخبر محذوفاً، وتقديره: شيء عظيم.

(٣) سياق النص يدل على أن الأخفش جوّز هذا الوجه أيضاً، وذكره المرادي قولاً ثالثاً له.

انظر الجنى الداني/٣٣٧.

(٤) أي بالجملة بعدها، وعلى هذا فما: نكرة ناقصة.
ويكون التقدير: شيء موصوف بأنه حَسَّن زيداً عظيم. كذا عند الدسوقي ٢٩٨/١.

(٥) أي على جعل «ما» معرفة موصولة، ونكرة موصوفة.

(٦) استبعد هذا الرضي، وهو أن تكون موصولة والجملة بعدها صلة.
قال: «لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يَسُدّ مَسَدّه...» انظر الشمني ٧٥/٢، ونقل هذا الدسوقي في ٢٩٨/٢، وانظر شرح الرضي ٣١٠/٢.

(٧) تقديره هذا على جعل «ما» موصولة مبتدأ، والجملة بعدها صلة، وأما إذا قدرتها نكرة موصوفة بالجملة بعدها فالخبر عظيم فقط؛ لأن وصف النكرة يقرِّبها من المعرفة، فلا يخبر عن النكرة بمعرفة. هذا ما ذكره الدسوقي في ٢٩٨/٢، وهو مردود؛ لأن «ما» نكرة موصوفة، وليست في باب النكرة المطلقة، فجاز تقدير المصنِّف: شيء عظيم، للحالين.

(٨) ترك المصنف مذهباً ثالثاً في جملة التعجب وهو جعل «ما» استفهامية، وهو قول بعض الكوفيين، وذكر بعضهم أنه قول الفراء وابن درستويه.
انظر الجنى الداني/٣٣٧، وهمع الهوامع ٥٦/٥.

(١) أي مما جاءت فيه «ما» نكرة غير موصوفة.

(٢) انظر الجنى الداني/٣٣٧ قال: «... باب نعم وبئس على خلاف فيه».

(٣) هذا هو المذهب الأول فيها، فهي نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعد «ما» هو المخصوص، وهو مذهب البصريين، وذكر المرادي أنه مذهب بعضهم.

(٤) النص في المخطوطات «كثير»، وفي م/٢ كتب «جماعة» ثم شطب، وكتب «كثير» على هامش النسخة، ومثل هذه المخطوطات متن الشمني ٧٥/٢، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «جماعة» ومثله في حاشية الدسوقي والأمير.

(٥) المفصل/٢٧٣ «نعم فيه مسند إلى الفاعل المضمر، ومميزه «ما»، وهي نكرة لا موصوفة ولا موصولة...».

(٦) ونقل عن المبرّد وابن السَّرَّاج والفارسي، وهو أحد قولي الفراء، واختاره ابن مالك. انظر الجنى الداني/٣٣٨. وانظر الكتاب ٣٧/١.

(٧) ويكون التقدير: نعم الغَسْلُ، ونعم الدَّقُّ، وتكون «ما» فاعلاً لـ «نعم».

(٨) أي من مجيئها نكرة غير موصوفة.

(٩) في م/٥ «عن».

(١٠) قال المرادي: «الثالث: قولهم: إني مما أَنْ أَفْعَلَ، أي إني من أمرٍ فعلي...، وحيث جاء مما وبعدها «أَنْ أَفْعَلَ» فهذا تأويلها عند قوم، فإن لم يكن بعدها «أَنْ» فهي بمنزلة رُبّما...» الجنى الداني/٣٤٠، والكتاب ٤٧٦/١.

(١) في المطبوع «وذلك الأمر»، والواو ليست في المخطوطات، ولا متن الدسوقي.

(٢) في م/١ و٥ «بدل» ومثله في متن الأمير والشيخ محمد ومبارك.

(٣) أي من «ما». وانظر الكتاب ٤٧٦/١.

(٤) أي في كون الكلام فيهما مبنياً على المبالغة في الإخبار.

(٥) ﴿... سَأُوْرِيكُمْ ءَايَـٰتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ الأنبياء ٣٧/٢١.

(٦) في م/١ «كأنما».

(٧) وكذلك في المثال الذي ذكره «إن زيداً مما أَنْ يكتب» جُعِلَ زَيْدٌ لكثرة الكتابة منه كأنه مخلوق من هذا الأمر وهو الكتابة.

(٨) انظر الجنى الداني/ ٣٤٠ تقدير السيرافي «الأمر». وفي الكتاب ١/ ٤٧٦ «إني مما أن أفعل ذاك».

(٩) في قوله: إنّ زيداً مما أَنْ يكتب.

(١٠) وهو قوله «مِمّا».

والتقدير: كتابةُ زيد من الشيء أو الأمر.

(١١) ويكون التقدير: إن زيداً كتابتُه من الشيء الكثير.

(١٢) ذكر الدسوقي أن النص «ولا يحصل» وفي نسخة «ولا يتحصّل».

والمخطوطات لديّ على الثاني وهو ما أثبتُّه.

(١٣) أي معنى نافع.

قال الأمير: «ويجاب بأنه من الشيء التام الكثير النفع بقرينة السياق فَصَحَّ» الحاشية ٢/ ٣.

(١) من أوجه «ما» الاسمية، وقد ذكر الأول: وهو كونها معرفة، والثاني: وهو كونها نكرة مجرَّدة من معنى الحرف.

(٢) في م/١ و ٤ «متضمِّنة».

(٣) الآية: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ سورة البقرة ٦٨/٢ ومثله «ما هي» في الآية/٧٠.

(٤) ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ سورة البقرة ٦٩/٢.

(٥) سورة طه ١٧/٢٠

(٦) لفظ ﴿ٱلسِّحْرُۖ﴾ غير مثبت في م/٣، وعند مبارك «آلسحر». وليس بالصواب.

(٧) الآيتان: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُۖ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سورة يونس ٨١/١٠.

(٨) أي تكون «ما» استفهاماً في قراءة أبي عمرو وليس على قراءة الجماعة.

(٩) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب «السِّحْر» بهمزة وصل، وما: موصول مبتدأ، والسِّحْر خبر عنه، «وجئتم به» صلة.

وقرأ أبو عمرو ومجاهد وأبو جعفر واليزيدي والشنبوذي وأبان عن عاصم وأبو حاتم عن يعقوب «... آلسِّحْر» بهمزة قطع للاستفهام وبعدها ألف بدل همزة الوصل الداخلة على لام التعريف. وله أيضاً «بهي آلسِّحْر» وهي لمجاهد، ولأبي عمرو غير هذه القراءة أيضاً.

انظر البحر ١٨٣/٥، وغرائب القرآن ١٠٥/١١، ومعاني الفراء ٤٧٥/١، والكشاف ٨٣/٢، والحجة لابن خالويه/١٨٢، والقرطبي ٣٦٨/٨، والعنوان/١٠٥، والإتحاف/٢٥٣، وحجة القراءات/٣٣٥، والتذكرة في القراءات الثمان ٣٦٦/٢، والسبعة/٣٢٨، والمراجع كثيرة، وانظر هذا مجموعاً في كتابي «معجم القراءات».

(١) أي جملة: جئتم به.
(٢) انظر البحر ١٨٣/٥.
(٣) وهو هنا خبر المبتدأ «هو».
(٤) ذكرت هذه القراءة مع قراءة أبي عمرو، وهي قراءة ستة من السبعة، ومعهم يعقوب من العشرة.
(٥) وجئتم: صِلَتُه.

وتعقّبه الدماميني فقال: «ظاهر كلامه أنه يتعيّن على قراءة «السحر» بدون همزة الاستفهام أن تكون ما موصولة، والسحر: خبرها، وليس كذلك، بل يجوز أن يكون ما قاله، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية» مبتدأة، وجئتم به: خبره، وقوله: السحر خبر مبتدأ محذوف أي: هو السحر، وما اعتضد به من قراءة «ما جئتم به سحر» لا دليل فيه؛ إذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه» الشمني ٧٥/٢ - ٧٦، وانظر حاشية الأمير ٣/٢.

وقال العكبري: «ويُقْرَأُ على لفظ الخبر، وفيه وجهان: أحدهما استفهام أيضاً في المعنى، وحذفت الهمزة للعلم بها، والثاني: هو خبر في المعنى. فعلى هذا تكون «ما» بمعنى الذي، وجئتم به صلتها، والسحر: خبرها، ويجوز أن تكون «ما» استفهاماً، والسحر خبر مبتدأ محذوف» التبيان/ ٦٨٣، وانظر البيان ٤١٨/١ - ٤١٩.

(٦) في م/١ «وتقويه»، وفي م/٤ «ويقويها».
(٧) هذه قراءة عبدالله بن مسعود وأُبَيّ بن كعب والأعمش والمطوعي، غير أنّ أبي بن كعب قرأ معه «ما أتيتم به سحر» بدلاً من «ما جئتم به» ذكر هذا الفراء وابن عطية.

انظر البحر ١٨٣/٥، والإتحاف/٢٥٣، وإعراب النحاس ٧١/٢، ومعاني الفراء ٤٧٥/١، التبيان ٤١٦/٥، الكشف ٥٢١/١، حاشية الشهاب ٥٢/٥، المحرر ١٩٥/٧، الطبري ١٠٣/١١، فتح القدير ٤٦٦/٢، مشكل إعراب القرآن ٣٨٨/١، مختصر ابن خالويه/٥٨.

(٨) ذكر الأمير أنه لا تأييد بالتنكير في هذه القراءة، ولا تنافي بين القراءتين بالتعريف والتنكير، انظر حاشية الأمير ٣/٢ فقد ذكر أنه قد يكون استفهاماً مع التنكير: أي: أهو سحر؟.

(١) نقل البغدادي النص في الخزانة ٥٣٨/٢، وأعقبه بتعليق الدماميني.

(٢) على الميم، ويجب إبقاء هذه الفتحة.

(٣) في نسخة الشيخ محمد زيادة «وبِمَ»، وتبعه بهذه الزيادة مبارك، وهي مثبتة في متن حاشية الأمير. على أن الشيخ محمد وضعها بين معقوفين، ولم أجد هذه الزيادة في المخطوطات التي بين يديّ، وهي غير مثبتة في متن حاشية الدسوقي.

(٤) هذا البيت من قصيدة طويلة من القصائد السبع المسماة بالهاشميات للكميت بن زيد. والرواية عند ابن الشجري: قد طال عهدهم. وعند البغدادي: قد طال مكثها. وفي الديوان: قد طال ملكهم. والشاهد فيه حذف الألف من «ما» الاستفهامية بعد جَرّها بحرف الجرّ «حتى» في الموضعين. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٥/٥، وشرح السيوطي/٧٠٩، وأمالي الشجري ٢٣٤/٢، وهمع الهوامع ٢٠٨/٥، والعيني ١١١/٤. الديوان ٢١١/٣.

(٥) فتبقى الميم من «ما» ساكنة. وذكر ابن الشجري أن إسكان الميم لغة. الأمالي ٢٣٣/٢.

(٦) في م/٤ «مختص»، وكتب تحته «مخصوص. خ» كذا.

(٧) قائله غير معروف.

وروي: خليتني، طارقات: من الطروق وهو الإتيان ليلاً، وقد جعل الهموم طارقات لأن الليل وقت اجتماع الأحزان والمصائب. وذكر الدسوقي أنه في نسخة: طالقات. وذِكَر جمع ذكرى على خلاف القياس، وقيل جمع ذكرة.

والشاهد فيه تسكين الميم من «لِمْ» وأنه مخصوص بالشعر.

وهذا الذي ذهب المصنف إليه على أنه ضرورة، ذكره ابن الشجري لغة.

وأنشد الفراء البيت ولم يذكر أنه ضرورة. وتعقب الدماميني المصنف في الحاشية الهندية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٩/٥، وشرح السيوطي/٧٠٩، وأمالي الشجري ٢٣٣/٢،

(١) حذفت في هذه الآيات لأن «ما» للاستفهام.
وفي م/٥ «حذف».

(٢) النازعات ٤٣/٧٩، وقبلها الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾.

(٣) وأول الآية: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ ...﴾ النمل ٣٥/٢٧.

(٤) أول الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ ...﴾ الصف ٢/٦١.

(٥) ثبت الألف في الآيات الثلاث التي ذكرها لأنها ليست «ما» الاستفهامية.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ﴾ النور ١٤/٢٤.

(٧) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾
سورة البقرة ٤/٢.

(٨) الآية: ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾
سورة ص ٧٥/٣٨.

(٩) قال الأمير: «نقل الشهاب عند قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ عن شرح أدب الكاتب أنها تثبت في «بم شئت» عند جميع العرب سواء كانت موصولة أو استفهامية، وفي الأشموني أنه لغة» الحاشية ٢/٤.

= والنص في حاشية الشهاب ٢٣٨/٧ «... فإن اللغة الفصيحة حذفها فرقاً بينها وبين الموصولة، وإثباتها شاذ؛ ولذلك اعترض ابن هشام على من خرّج الآية [٢٧ من يس - بما غفر..] عليه بأنه غير لائق بفصاحة القرآن الحمل عليه، هذا ما قالوه برمتهم، وتحقيقه ما في شرح أدب الكاتب أنها تسقط لما ذكر من الفرق إلا في قولهم: بم شئت، فإنها لم تثبت عند جميع العرب سواء كانت موصولة أو استفهامية، فإن جُرّت باسم مضاف لم تحذف، وخُصّ الاستفهام لأنه اسم تام، فهي معه كاسم واحد إلى آخر ما فصّله اللبلي في شرحه، وقد علم منه أنها قد تثبت في الاستفهام كما ذكره العلامة، وتبعه المصنف فسقط ما اعترض به عليه»، وانظر أمالي الشجري ٢٣٧/٢.

(١) سورة النبأ ١/٧٨.

(٢) قراءة الجماعة «عَمَّ» بحذف الألف من ما الاستفهامية.
وقرأ عبدالله بن مسعود وعكرمة وعيسى بن عمر وأُبَيّ بن كعب «عما» بإثبات الألف، وحكاه الأخفش لغة، وهو عند ابن جني أضعف اللغتين.
قال الشهاب: «وقرئ به على الأصل في الشواذ، وهو مخالف للاستعمال، واختلفوا في الداعي له، والعلل النحوية حالها في الضعف معلوم...».
وقال الزمخشري: «والاستعمال الكثير على الحذف، والأصل قليل».
انظر البحر ٤١٠/٨، والمحتسب ٣٤٧/٢، وحاشية الشهاب ٣٠٠/٨، ومجمع البيان ٤/٣٠، وحاشية الجمل ٤٧٠/٤، والمحرر ٢٧٦/١٥، ومشكل إعراب القرآن ٤٤٩/٢، وفتح الباري ٥٢٩/٨، والرازي ٣/٣١، والكشاف ٣٠٤/٣، وحاشية الصبان ١٨٩/٤، وشرح التصريح ٣٤٥/٢، وفتح القدير ٣٦٢/٥، ومعاني الفراء ٢٩٢/٢٢، والدر المصون ٤٦١/٦.
وأما عيسى فقد تقدَّمت ترجمته، وأما عكرمة فهو مولى عبدالله بن عباس، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، وقد تُكُلِّم فيه لرأيه لا لروايته؛ فإنه اتُّهم أنه كان يرى رأي الخوارج، مات سنة خمس أو ست أو سبع ومئة على خلاف في ذلك. انظر غاية النهاية ٥١٥/١.

(٣) أي إثبات الألف في «ما» من قوله «عما» نادر.

(٤) البيت من أبيات قالها حسان رضي الله عنه في هجاء بني عابد، وقيل قال حسان هذا الشعر في رفيع بن صيفي بن عابد، وقتل رفيع يوم بدر كافراً.

= وفيه روايات: ففيم، وذكر البغدادي أن الرواية «في رماد»، وأن الرواة حرّفوه، فرووه «في دمان»، والرواية في الديوان «في رماد» وروي «في الدهان» و«في تراب». ورواية بعضهم «في رمال»، قال البغدادي: وهذا كله خلاف الصواب. وقد تبع ابن هشام رواية ابن جني له.

والشاهد في البيت إثبات الألف في «ما» مع دخول حرف الجر، وهذا لضرورة الشعر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٠/٥، شرح السيوطي/٧٠٩، أمالي الشجري ٢٣٣/٢، الخزانة ٥٣٧/٢، العيني ٥٥٤/٤، شرح المفصّل ٩/٤، همع الهوامع ٢٤٨/٦، المحتسب ٣٣٧/٢، البحر ٣٣٣٠/٧ و٢٧٥/٤، الديوان/١٩٩.

(١) أي لهذه الرواية «في رماد»، وهي الرواية الصحيحة عند البغدادي.

(٢) أي رجح تفسير «الدمان» بالرماد.

(٣) أثبته ابن الشجري «في دمان» ثم قال: «الدمان: السرجين» انظر الأمالي ٢/٢٣٣.

(٤) في حاشية الأمير «هو الزِّبْل: بكسرٍ فسكون، ويقال بالقاف بدل الجيم، قال في القاموس وهما معرّبا: سَرْكين – بالفتح». انظر ٢/٤. وانظر القاموس/السرجين، السرقين.

(٥) أي مثل بيت حسّان في إثبات الألف في «ما» الاستفهامية مع دخول حرف الجر عليها.

(٦) البيت من قصيدة لكعب بن مالك الصحابي أجاب بها ضرار بن الخطاب وعمرو بن العاص لما افتخرا بانكشاف المسلمين يوم أُحُد.

ويروى: ففيما يكثر القتلُ، وأنّا.. بفتح الهمزة، وأَنْ قد قتلنا.. والسَّراة: اسم جمع بمعنى الأشراف، وقيل هو جمع سَرِيّ.

وأهل اللواء بدل من «سراتكم»، أو عطف بيان.

ومعنى البيت: إنا نلنا منكم ونلتم منا، ففي أي شيء يكثر قولكم وفخركم؟

قال البغدادي: «وقد تصحّفت الكلمة الأخيرة من البيت بالقتل بالمثناة الفوقية» والشاهد فيه ثبوت ألف «ما» الاستفهامية المجرورة لضرورة الشعر.

انظر شرح البغدادي ٥/٢٢٣، وشرح السيوطي/٧١٠، أمالي الشجري ٢/٢٣٤، الخزانة ٢/٥٤٠، معاني الفراء ٢/٣٧٥. والديوان/٨٣.

(١) أراد بالقراءة المتواترة ما ورد في قوله تعالى: ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ سورة يٓس ٣٦/ ٢٦ - ٢٧.

(٢) أي: على ما ورد في الأبيات التي استشهد بها على إثبات الألف في «ما».

(٣) فهو عنده في الأبيات للضرورة، ولا تحمل القراءة المتواترة على ما ورد في الشعر ضرورة.

(٤) هي الآية ٢٧ من سورة يٓس، وقد ذكرتُها قبل قليل.

ورَدّ الكسائي إنما كان على الفراء، قال الفراء: «وبما: تكون في موضع الذي، وتكون وغفر في موضع مصدر، ولو جعلت «ما» في معنى أيّ كان صواباً، يكون المعنى: «ليتهم يعلمون بأيّ شيء غفر لي ربي، ولو كان كذلك لجاز له فيه «بم غفر لي ربي» بنقصان الألف كما تقول: سَلْ عَمَّ شئت...».

انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٤ - ٣٧٥.

وذكر أبو حيان نصّ الفراء ثم قال: «وقال الكسائي لو صَحَّ هذا يعني الاستفهام لقال: بم من غير ألف». البحر ٧/ ٣٣٠.

(٥) وهو الظاهر عند أبي حيان. انظر البحر ٧/ ٣٣٠، وهو وجه عند الفراء، وقد تقدّم.

(٦) قال الزمخشري في تفسير الآية: «أيّ الماءات هي؟ قلتُ المصدرية أو الموصولة، أي بالذي غفره لي من الذنوب، ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني بأي شيء غفر لي ربي، يريد به ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قتل، إلّا أن قولك: بم غفر لي، بطرح الألف، أجود، وإن كان إثباتها جائزاً، يقال: قد علمت بما صنعت هذا؟ أي بأي شيء صنعت، وبم صنعت» الكشاف ٢/ ٥٨٥ - ٥٨٦، وانظر البحر ٧/ ٣٣٠. =

وقد تبع الزمخشري فيما ذهب إليه مذهب الفراء فيها، ونصّه مثبت فيما تقدَّم.

(١) لم ينفرد بهذا الزمخشري، فقد سبقه إلى ذلك الفراء، وذكره أبو حيان، وذكره أبو البقاء بأنه استفهام على التعظيم، وأنه ذكره بعض الناس ثم قال: «وهو بعيد؛ لأن ما في الاستفهام إذا دخل عليه حرف الجر حذف ألفها. وقد جاء في الشعر بغير حذف» التبيان/١٠٨٠، وذكره ابن الأنباري في البيان ٢٩٣/٢، ثم ذكر أن فيه ضعفاً، ومثله في إعراب النحاس ٧١٦/٢.

(٢) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ سورة الحجر ١٥/٣٩ – ٤٠.

والزمخشري لم يذكر في الكشاف في «ما» غير وجه واحد وهو أن «ما» مصدرية، وليس فيه أي رَدّ على من ذهب إلى أنها استفهامية. انظر الكشاف ١٩٠/٢ ولكنه تحدث عن هذا في سورة الأعراف في حديثه عن الآية/١٦ ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ قال: «... وقيل: ما للاستفهام كأنه قيل: بأي شيء أغويتني، ثم ابتدأ لأقعدَنّ، وإثبات الألف إذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ» الكشاف ٥٤٢/٩، وفي حاشية الشهاب ٢٣٨/٧ تعقب الشهاب ابن هشام في اعتراضه على الزمخشري، وذكر أنها قد تثبت في الاستفهام كما ذكره اللبلي في «شرح أدب الكاتب»، وأسقط اعتراض ابن هشام بما نقل. وانظر نص الزمخشري في البحر ٢٧٥/٤.

(٣) فلا يخرج عليه القرآن وهو الفصيح.

(٤) أي: «ما» في آية سورة يٓس «بما غفر لي ربي».

ووجدت عند معظم النحويين ذكر الموصولية فيها، وانظر البحر ٣٣٠/٧، والكشاف ٢/ ٥٨٥، والعكبري/١٠٨٠، والبيان ٢٩٣/٢.

(١) هذا عند شيخه أبي حيان قال: «جوزوا أن يكون بمعنى الذي، والعائد محذوف، تقديره بالذي غفره لي ربي من الذنوب، وليس هذا بجيد؛ إذ يؤول إلى تمني علمهم بالذنوب المغفرة، والذي يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين» انظر البحر ٣٣٠/٧ والنص منقول في حاشية الشمني ٧٦/٢ وفي حاشية الأمير ٤/٢ «أجيب بأن «ما» واقعة على الغفران، على أنه لا يبعد إرادة الاطلاع على الذنوب، ليعلم سعة كرم إلٰهه وشرف دينه، حيث غفر منه هذه الذنوب مع عظمها...».

وانظر مضمون ما ذكره الأمير عن سابقه الدماميني. ونصّه في حاشية الشمني ٧٦/٢ وتقدير الدماميني: يا ليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي.

(٢) هو فخر الدين الرازي المفسِّر، وُلِدَ عام ٥٤٤، وتوفي عام ٦٠٤ للهجرة.

(٣) الآية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران ١٥٩/٣.

(٤) قال الرازي: «ذهب الأكثرون إلى أنّ ما... صلة زائدة، ومثله في القرآن كثير... وههنا يجوز أن تكون «ما» استفهاماً للتعجب تقديره: فبأيّ رحمة من الله لِنت لهم؛ وذلك لأن جنايتهم لما كانت عظيمة ثم أنه ما أظهر البتة تغليظاً في القول ولا خشونة في الكلام علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رَبّاني وتسديد إلٰهي، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد، فقيل: فبأي رحمةٍ من الله لِنْتَ لهم، وهذا هو الأَصْوبُ عندي».

تفسير الرازي ٦٤/٩ – ٦٥.

ونقل نص الرازي أبو حيان في البحر ٩٧/٣ – ٩٨، وتعقّبه في هذا.

(٥) يردّ ما ذهب إليه الرازي ثبوتُ الألف في «ما» مع دخول حرف الجر.

(١) هذا الردّ وما بعده مُنْتَزَع من البحر لشيخه أبي حَيّان.

انظر ٩٨/٣ فقد قدّم المصنف هنا وأَخّر، وأضاف بعض الزيادات، وجاء كلام شيخه أكثر إحكاماً. قال أبو حيان: «... وليس ما في هذا المكان مما يتوهمه أحد مهملاً، فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأن يكون استفهاماً للتعجب، ثم إن تقديره ذلك: فبأيّ رحمة دليل على أنه جعل «ما» مضافة للرحمة، وما ذهب إليه خطأ من وجهين: أحدهما أنه لا تضاف «ما» الاستفهامية ولا أسماء الاستفهام غير «أي» بلا خلاف، وكم. على مذهب أبي إسحاق، والثاني: أنه إذا لم تصح الإضافة فيكون إعرابه بدلاً، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام فلا بُدّ من إعادة همزة الاستفهام في البدل...».

(٢) ذهب الأخفش إلى أن «ما» نكرة بمعنى شيء، ورحمة بَدَلٌ منه.

انظر التبيان للعكبري/٣٠٥. والذي وجدته في معاني القرآن للأخفش/٢٢٠ «يقول: فبرحمة، وما: زائدة».

(٣) وهذا يقتضي أن الاستفهامية والشرطية لا تحتاجان إلى وصف.

(٤) في المطبوع «وإلّا في نحو قولهم» وما أثبتُّه من المخطوطات ما عدا الخامسة.

(٥) تقدّم هذا في النوع الثاني، وهو ما جاءت فيه «ما» نكرة غير موصوفة، وكذلك قوله: «إن زيداً مما أن يكتب»، وهو النوع الثالث من أنواع «ما» التامّة.

(٦) أي ولا تكون «رحمة» عطف بيان من «ما» على جعلها استفهامية.

(٧) أي لنظير هذا، وهو أنّ «ما» النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط يجب بيانها وأما الاستفهامية والشرطية فلا يبيَّنان. وانظر الدسوقي ١/ ٣٠٠.

(٨) هذه عِلّة ثانية لرد ما ذهب إليه الرازي في الآية. وأن «رحمة» ليس عطف بيان لـ «ما».

(١) في م/١ «بيان». وكذا في طبعة مبارك.

(٢) أي وليست «رحمةٍ» مضافة إلى «ما» الاستفهامية على تقدير الرازي.

(٣) في م/٤ «وكم الاستفهامية عند الزجاج».

(٤) أي جَرُّ «درهم».

(٥) قال ابن مالك: «والجرّ بمن مضمرة لا بإضافة كم، لأنه لو كان بإضافة كم حملاً على الخبرية كما زعم بعضهم لم يشترط في ذلك دخول حرف جَرٍّ على كم، واشتراط ذلك دليل على أنّ الجر بمن مقدّرة عُوِّض من اللفظ بها حرف الجر الداخل على كم» شرح الكافية الشافية/ ١٧٠٥، وانظر الهوامع ٤/ ٣٨٧، وشرح المفصّل ٤/ ١٢٥ - ١٢٦.

(٦) قال الدماميني: «وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين خُلِّفوا: «فلما بلغني أنه توجه قافلاً حضرني همي، وطفقت أتذكر الكذب، وأقول: بم ذا أَخْرُجُ من سخطه» بحذف الألف مع «ما» مع كونها مُرَكَّبة مع «ذا»، فيُعَدُّ هذا من قبيل الشاذ».
الشمني ٢/٧٧، وفي حاشية الأمير ٢/٤ نص الحديث وقد أثبته «بمذا» كذا ولم أَجِد ما ذكره الدماميني في صحيح مسلم في حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، بل الذي فيه: «وأقول: بم أَرْجِعُ من سخطه غداً» كذا بحذف الألف، و«ذا» غير مثبت. انظر ج ١٧/٩٠.

(١) في طبعة الشيخ محمد وضع «في» بين معقوفين قبل «لماذا»، وهي زيادة منه لا ضرورة لها؛ لأن الفصل معقود في «ماذا» وليس في «لماذا».

(٢) في م/٤ «أنها قد تأتي».

(٣) في م/٥ ونسخة الشيخ محمد، ومبارك «استفهامية»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات.

(٤) في م/١ وطبعة الشيخ محمد ومبارك «وماذا التواني» بواو العطف، وليس كذلك في بقية المخطوطات ونسخة الدسوقي.

(٥) في م/٥ جاء النص كما يلي:

ماذا الوقوف، ماذا التواني، ثم ذكر بيتاً من الشعر:

ماذا الوقوفُ على نارٍ وقد خمدت ... يا طالما أُوْقِدَتْ في الحرب نيرانُ

وليس كذلك في بقية المخطوطات.

وقد ذكر هذا البيت السيوطي ولم يَعْزُه، ولم يذكره البغدادي، وأثبته مبارك على أنه شاهد من شواهد المصنف. انظر شرح السيوطي/٧١١ ولم يذكره أحد من أصحاب الحواشي التي بين يديّ في هذا الموضع، ولعل المصنف ما أراد ذكر البيت، وإنما التمثيل بهذه الجملة.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد «والثاني»، وفي المخطوطات بغير الواو.

(٧) في م/١ و٢ و٥ «استفهاميّة» وهي كذلك في طبعة الشيخ محمد ومبارك، وفي م/٣ و٤ «استفهاماً» وقد أثبتُّها كذلك على نسق ما تقدَّم في الوجه الأول.

(٨) قوله: «رضي الله عنه» مثبت في المخطوطات ما عدا م/٣، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٩) قوله: ماذا يحاول: المحاولة: استعمال الحيلة، والحذق في تدبير الأمور، والنَّحْب: النَّذْر، أي أَهُوَ نَذَرَ نَذْرَه على نَفْسه فرأى أنه لا بُدَّ من فِعْله أم هو ضلال وباطل أمره. =

= والشاهد فيه مجيء «ما» استفهاماً، وهي مبتدأ، وذا: اسم موصول خبر «ما»، ويحاول: صلة الموصول والتقدير: ما الذي يحاول...

انظر شرح البغدادي ٢٢٦/٥، وشرح السيوطي/٧١١، وسيبويه ٤٠٥/١، وأمالي ابن الشجري ١٧١/٢، ٣٠٥، شرح المفصّل ١٤٩/٣، و٢٤/٤، والخزانة ٣٣٩/١، ٥٥٦/٢، والعيني ٧/١، ٤٤٠، شرح الأشموني ١٢٠/١، شرح ابن عقيل ٧٦/١، أوضح المسالك ١١٣/١، الديوان/٢٥٤، البحر ١١٩/١، كتاب الشعر للفارسي/٣٨٩.

(١) وهو قوله: أَنَحْبٌ...

(٢) في أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٥ «والخامسة: استعمالهم ذا بمعنى الذي، وذلك إذا أوقعوه بعد «ما» الاستفهامية كقولك: ماذا صنعت؟ وماذا معك؟ تريد: ما الذي صنعت، وما الذي معك. هذا مذهب سيبويه وفاقاً للكوفيين، ومنه في الشعر قَولُ لبيد...».

(٣) في م/٥ «موصولة».

(٤) وهي جملة «يحاول» فهي صلته. والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي يحاوله.

(٥) أي جعل «ما» في الآية اسم استفهام، وذا: اسماً موصولاً خبراً عن ما. والوجه الثاني المرجوح هو جعل ماذا كلها استفهاماً في محل نصب مفعول به للفعل ينفقون، أي: ينفقون أيَّ شيء...

(٦) الآية: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢١٩.

(٧) - قرأ أبو عمرو وابن كثير في الرواية الثانية عنه، والحسن وقتادة وابن أبي إسحاق والجحدري واليزيدي «العفوُ» بالرفع على جعل «ما» استفهاماً، وذا: موصولاً، وجاء الجواب مرفوعاً على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: الذي ينفقونه العفو.

= - وقرأ ابن كثير في رواية وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر ونافع وأبو جعفر وشيبة «العفوَ» بالنصب على جعل «ماذا» اسماً واحداً، وهو مفعول مقدَّم أَيْ: أيَّ شيء ينفقون، فوقع الجواب منصوباً بفعل مقدَّر أَيْ: أنفِقُوا العفوَ.

انظر البحر ١٥٩/٢، وشرح الشاطبية/١٦١، والإتحاف/١٥٧، والنشر ٢٢٧/٢، والكشاف ٢٧٣/١، ومعاني الزجاج ٢٩٣/١، والرازي ٤٩/٦ والطبري ٢١٦/٢، وحجة الفارسي ٢/ ٢٣٨، السَّبعة/ ١٨٢، ومعاني الأخفش ١٧٢/١، والمراجع كثيرة. وانظر في ذلك كتابي «معجم القراءات».

(١) أي: فالعفو خبر «الذي».

(٢) الجملة الاسمية هنا هي كون ما: مبتدأ، وذا موصولاً خبراً، وجاء الجواب جملة اسمية على قراءة الرفع على جعل العفو خبر مبتدأ محذوف.

(٣) والجملة الفعلية هنا على قراءة النصب على جعل «ماذا» مفعولاً مقدَّمًا لينفقون، فيجيء الجواب جملة فعلية أي: أنفِقُوا العفوَ.

(٤) أي من الأقوال في «ماذا».

(٥) ويكون «ماذا» اسم استفهام في محل جَرٍّ باللام، والجار والمجرور متعلِّقان بالفعل بعده.

(٦) البيت من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل.

وخُزْر جمع أَخْزَر، وهو الذي في عينه ضِيق وصِغَر، وهذا وصف العَجَم، فكأنه نسبه إليهم، وأخرج نسبه من العرب، وهو من الأوصاف الشنيعة، وذهب ابن جني إلى أنه أراد بالخُزْر الخنازير.

= لا يستفقن: من استفاق من سُكره إذا صَحَا، وإلى الديرين: متعلّق بـ «تحنانا»، وتحناناً: تمييز، وقيل: مفعول لأجله، وهو مصدر كالحنين بمعنى الشوق، والدَّيْرَيْن: مثنى دَيْر، وهو خان النّصارى.

والشاهد في البيت أنّ «ماذا» كُلَّه استفهام مُرَكَّب في محل رفع مبتدأ، وبالُ: خبره.

وتعقَّب الدماميني المصنف بأنه لا يتعيّن ذلك، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية، وذا موصولاً، وصدر الصلة محذوفاً: أي ما الذي هو حال نِسْوتكم. ورَدَّه البغدادي بقول أبي علي في الحجة «إنما قوله: ماذا بالُ نسوتكم بمنزلة: ما بالُ نِسوتكم، فاستعملوا ماذا استعمال ما من غير أن ينضمّ إليها ذا...». انظر شرح البغدادي ٢٢٨/٥، وشرح/٧١١، وهمع الهوامع ٢٩٠/١، والديوان/٥٩٨، والحجة ٣١٧/٢ - ٣١٨، البحر ١١٩/١.

(١) آية سورة البقرة المتقدِّمة. وقوله أرجح الوجهين على جعل «ماذا» كلها استفهاماً، وقد بينت ذلك من قبل، والوجه الثاني على جعل ما: استفهاماً، وذا: موصولاً، ورَجّح الوجه الأول لتُجاب الجملة الفعلية بمثلها، وقد تقدَّم.

(٢) ذكرت هذه القراءة مع قراءة الرفع قبل قليل.

(٣) ليس المراد اسم الجنس الاصطلاحي، بل المراد أنه اسم جنس تحته أنواع...

(٤) ذكر البغدادي أن البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعْرَف أصحابُها، وزعم العيني وتبعه السيوطي أنه من قصيدة للمثقب العبدي، وهذا لا أصل له، وإن كان الروي والوزن متفقين. وقصيدة المثقب رواها جماعة منهم: المفضل الضبي في المفضليات، وأبو علي في أماليه، = وليس هذا البيت فيها ولم يَعْزُه أحد من خدمة الكتاب.

ونسَبَهُ العيني لسحيم بن وثيل، ثم قال: وأوئل القصيدة للمثقب العبدي، وفيها أبيات لأبي زبيد الطائي.

ونسبه بعضهم لأبي حَيّة النميري.

والشاهد في البيت أنّ «ماذا» الواقعة فيه فيها خلاف بين النحويين، هل هي مع «ما» اسم واحد، وهل هي بمعنى الذي أو أنها نكرة، ويوضح هذا الخلاف المصنّف فيما يأتي.

انظر شرح البغدادي ٥/٢٣٠، وشرح السيوطي/٧١٤، الجنى الداني/٢٤١، والخزانة ٢/٥٥٤، والعيني ١/١٩١ - ١٩٤، ٤٨٨، وهمع الهوامع ١/٢٩١، والكتاب ١/٤٠٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٧٩، والارتشاف ١٠٠٩، واللسان/ ذوا، أبى، الحجة للفارسي ٢/٣١٧. ومعاني الزجاج ١/٢٨٨، والبحر ١/١١٩، ومعاني الأخفش ١/٥٣، ١٧٢.

(١) في م/٥ «ما».

(٢) فهو في محل نصب. أي: دعي الذي علمت. وذهب أبو حيان إلى أنّ استعمالها على هذا الوجه قليل. انظر الهمع ٢٩١/١.

(٣) في نسخة الشيخ محمد «ما: موصول...». وهو غير الصواب.

(٤) قال سيبويه: «وأما إجراؤهم «ذا» مع «ما» بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيراً»، كأنك قلت: «ما رأيت...». الكتاب ٤٠٥/١.

(٥) نص أبي علي في الحجة ٣١٧/٢ قال: «كأنه قال: دَعِي شيئاً علمتِ...».
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٢/٥ وفي الارتشاف ١٠١ «دعي الذي علمت».

(٦) مثل ابن عِرْس.

(١) نص ابن عصفور في كتابه «شرح جمل الزجاجي» ٢/٤٧٩.
وصورة النصّ: «فلا يُتَصَوَّر في «ماذا» أن تكون بتقدير اسم واحد؛ لأنه لو كان كذلك لم يَخْلُ أن يكون منصوباً بدَعِي، أو بَعَلِمْتِ، أو بفعل مضمر يفسِّره سأتقيه، وباطل أن يكون منصوباً بدعي؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وباطل أن يكون منصوباً بعلمت؛ لأنه لا يريد أن يستفهم عن معلوم، وباطل أن يكون منصوباً بفعل مضمر يفسّره سأتقيه؛ لأنه يكون إذ ذاك لِعَلِمت موضع من الإعراب، فلم يبق إلّا أن يكون مبتدأً وخبراً قد عُلِّق عنه دعي، كأنه قال: دعي أيَّ شيء الذي علمت فإني سأتقيه، والمضمر الذي في سأتقيه عائداً على ذا». وانظر الخزانة ٢/٥٥٥.
وتَعَقَّبَه أبو حَيّان في الارتشاف/ ١٠١٠ فقال: «وزعم ابن عصفور أنّ هذا الاستعمال لا يصحُّ، وتأوّل البيت، وخالف الناس قاطبة في فهم ذلك عن سيبويه...».

(٢) في م/٣ وطبعة الشيخ محمد ومبارك «لا تكون».

(٣) فلا يعمل فيه ما قبله.

(٤) أي ليس النص على الاستفهام: ماذا علمت؟

(٥) أي ولا يكون مفعولاً لفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور بعده وهو سأتّقيه.
وفي م/٥ «المحذوف».

(٦) أي لا وجه لها لأن المعنى حينئذٍ سأتقي أيّ شيء سأتقيه، فجملة «علمت» عندئذٍ لا محل لها.
وانظر الدسوقي ١/٣٠١.

(٧) في طبعة الشيخ محمد ومبارك ومتن الأمير والدسوقي «اسم استفهام» ولفظ «اسم» غير مثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٨) وبذلك بقيت له الصدارة، إذ ليس عاملاً فيه ما قبله وهو «دعي»، ولا ما بعده وهو «علمت».

(١) على رأي الجماعة ومنهم سيبويه.

(٢) على رأي الفارسي في أنها نكرة بمعنى شيء.

(٣) لم يمتنع ذلك لأن «ماذا» ليست للاستفهام، فإنها على هذا يعمل فيها ما قبلها، وبذلك يبطل قولُ ابن عصفور في رَدّ هذا التوجيه.

(٤) أي قول ابن عصفور.

(٥) في م/١ و٢ و٣ «يستفهمها».

وفي نص ابن عصفور «أن يستفهم عن معلوم» كذا في شرح الجمل.

(٦) أي المعنى: دعي أيَّ شيء الذي علمت، أي: أيّ شيء معلوم لك. دسوقي ١/٣١.

(٧) الفعل «دعي» ليس من أفعال القلوب، فلا يُعَلَّق عن العمل.

(٨) النص في م/٤ «فإن قال: إنما أردت بالتعليق أنه...» بزيادة التعليق على ما هو مثبت في بقية المخطوطات، وهو من زيادات الناسخ على جهة التفسير والتوضيح.

(٩) وهو قوله: «ماذا علمت».

وجعل بذلك الوقف على «دعي» على أنه نوع من التعليق، وهو لا يحتاج إلى أن يكون على هذا من أفعال القلوب.

(١٠) فلو قدّرت الوقف على «دعي» لما بقي مخالف قبل «لكن» لما بعدها.

(١) بل لا يصح الوقف على «دعي».

(٢) لا يقال هذا لأنّ ما بعد «لكن» وهو «أخبرني» عن كذا ليس مخالفاً لما قبلها، وهو قوله: مَن في الدار فإنني أكرمه.

(٣) أي مما قيل في «ماذا».

(٤) وهي على هذا حرف.

(٥) عُزي هذا الشعر لزغبة الباهلي، ولمالك بن زغبة الباهلي، ولجَزْء بن رياح الباهلي.
وذكر السيوطي أنه وقف على القصيدة بتمامها في «الأصمعيات»، وعزاها لأبي شقيق الباهلي، واسمه جزء بن رياح الباهلي، قالها في يوم أرمام، والنص عند السيوطي «واسمه جرد بن رباح»، وذكر أنّ هذا البيت مطلع القصيدة، ثم ذكر بعده بيتين آخرين منها.
والقصيدة ليست في الأصمعيات، وما جرت عادة البغدادي أن يترك مثل هذا الخبر من غير تحقيق.
وقوله: أَنَوْراً: أَيْ: أنفاراً، يقال: امرأة نَوار ونسوةٌ نور، إذا كانت تنفر من الريبة، ومما يُكره.
ونَوْراً: تمييز مقدّم على عامله.
وقوله: سَرْعَ: أراد سَرُعَ ماذا، فخفف بحذف الضمة من عين الفعل، وفَرُوق: أي هذه المرأة سُمِّيت كذلك لفراقها من الريب.
والمنتكث: من نكثت العهد إذا نَقَضْتُه، والحذيق: المقطوع، من حَذِق الشيءَ إذا قطعه.
والشاهد في البيت مجيء «ما» زائدة، وذا: اسم إشارة.
وانظر شرح البغدادي ٢٣٣/٥، وإصلاح المنطق ٣٥، ١٢٦، وشرح السيوطي/٧١٤.
واللسان والتاج/نور، سرع، والتهذيب/حذق ٣٥/٤.

(١) انظر الحجة ٣١٦/٢.

(٢) وذهب الدماميني إلى أن الأحسن من هذين التخريجين أن يكون: نوراً مصدراً منصوباً بفعل محذوف، وتقديره أَثَرْتُ نوراً، وسرع فعلاً ماضياً مسنداً إلى ضمير عائد على «نوراً»، والجملة صفته، وماذا مبتدأ، والخبر، والاستفهام تعجبي أو إنكاري. الشمني ٧٨/٢.

(٣) تقدّم قبل قليل. وانظر الحجة للفارسي ٣١٧/٢.

(٤) في المطبوع تتمة الصدر سأتقيه، وهو غير مثبت في المخطوطات.

(٥) أي من الأوجه المنقولة في «ماذا».

(٦) قال ابن مالك: «واجعل كذا و:ذا... ونبّهت على أن ذلك لا يكون إلا مع الاعتداد بذا وعدم إلغائها، وأن ذلك لا يكون أيضاً إلا بعد «ما» أو «من» المستفهم بهما، فيقال: ماذا صنعت؟ وماذا لقيت؟

فتكون «ما» و«من» استفهاميتين، وذا: إما بمعنى الذي، وإمّا مُلْغَى». شرح الكافية الشافية/ ٢٨٢، وانظر رصف المباني/١٨٦ - ١٨٧، والجنى الداني/٢٤٢.

(٧) وهو جعل «ذا» زائدة.

(٨) ووجوب حذف الألف على ما تقدَّم فيما إذا دخل حرف جر على «ما» الاستفهامية؛ إذ «ذا» هنا زائدة.

وما ذهب إليه المصنّف لا يُعْتَرَضُ به على ابن مالك، فإنّ «ذا» مع زيادتها جعلت الألف من «ما» وسطاً بهذا التركيب، وذلك يحول دون حذف الألف.

(٩) هذا رَدٌّ للوجهين: الخامس والسادس في «ماذا».

= فقد ذكر في الخامس أنّ «ما» زائدة، وذكر في السادس هنا زيادة «ذا»، وكلّ من «ما، وذا» اسم، ولما كانت الأسماء لا تُزاد بَطَلَ ما ذهب إليه ابن مالك والفارسي وغيرهما في هذين الوجهين.

(١) ذكر من قبل أن النكرة المتضمنة معنى الحرف على نوعين: الاستفهامية، وتقدَّمت، وهو يذكر الآن النوع الثاني من هذين في «ما».

(٢) أي غير مقيّدة بزمان مُحَدّد، وهو الغالب في «ما» الشرطية، ويتضح المراد أكثر من هذا عند حديثه عن الزمانية بعد قليل.

(٣) الآية: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ سورة البقرة ١٩٧/٢.

(٤) الآية: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ١٠٦/٢.

(٥) أي الشرطيّة.

(٦) تتمة الآية: ﴿... ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ سورة النحل ٥٣/١٦، والذي جوّز كون «ما» شرطية في الآية الحوفي والفراء، وعزاه ابن الشجري في أماليه ٢٣٦/٢ إلى بعض البغداديين قال الفراء: «ما: في معنى جزاء، ولها فعل مضمر كأنك قلت: ما يَكُنْ بكم من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لا بدّ له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر كما قال الشاعر:

إن العقلَ في أموالنا لا نضِق بها ذراعاً وإنْ صبراً فنعرِف للصبر

= وانظر البحر ٥٠٢/٥ فقد تَعقّب الفراء بقوله: «وهذا ضعيف جداً؛ لأنه لا يجوز حذفه إلا بعد إنْ وحدها في باب الاشتغال، أو متلوّة بما النافية، مدلولاً عليه بما قبله نحو قوله:

فطلِّقْها فلست لها بكفء وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسامُ»

أي وإلا تطلّقها...».

وفي النص تحريف صوابه: أو متلوّة بلا النافية.

(١) هذا من أبيات لهدبة بن الخشرم قالها عند معاوية، وذلك أن هدبة قتل ابن عمه زيادة بن زيد، فرفع أخوه عبدالرحمن بن زيد الأمر إلى والي المدينة، فكره الحكم بينهما وأرسلهما إلى معاوية، فقال معاوية لهدبة ما تقول: قال هدبة: أتحب أن يكون الجواب شعراً أم نثراً؟ قال: بل شعراً فإنه أنفع، فأنشده هدبة أبياتاً، ولما وصل إلى هذا البيت قال له معاوية: أراك أقررت يا هدبة، قال: هو ذاك...

والعقل: الدية. قال الأصمعي: سُمّيت عقلاً تسمية بالمصدر؛ لأن الإبل كانت تُعْقَلُ بفناء وليّ القتيل.

وضاق بالأمر ذَرْعاً وذِراعاً عجز عن احتماله.

وفي البيت رواية: فإن تك في أموالنا... وهي الرواية عند سيبويه.

والشاهد في البيت أنّ فعل الشرط محذوف، أي: إن يكن العقل، وإن نحبس حبساً.

قال ابن الشجري: «أراد إن يكن العقل أي إن تكن الديّة، وقوله: وإن صبراً أي: وإن نصبر صبراً بمعنى نحبس حبساً...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٣٤، وشرح السيوطي/٢٣٦، ٧١٥، والكتاب ١/١٣١، وأمالي الشجري ٢/٢٣٦، ومعاني الفراء ٢/١٠٥، والرواية فيه: «فنعرف للصبر». وكذا جاءت الرواية عند الطبري ١٤/٨٢ فقد نقل نص الفراء، وعزَاه إلى بعض الكوفيين.

(١) وذكر هذا الفراء أيضاً انظر معاني الفراء ١٠٥/٢، والبحر ٥٠٢/٥.
قال أبو حيان: «وما موصولة، وصلتها «بكم» والعامل فيه الاستقرار أي: وما استقر بكم، ومن نعمة. تفسير لما، والخبر فمن الله، أي فهي من قِبَلِ الله».

(٢) ما: مبتدأ، والخبر: فمنَ اللّهِ.

(٣) عِلّة جواز ذلك شبه المبتدأ وهو الموصول بالشرط.

(٤) أي ليست ما شرطية على ما ذهب إليه الفراء والحوفي.

(٥) في م/٣ زيادة «وعلى كل منهما ففي الآية إشكال» وهي زيادة ليست في بقية المخطوطات.

(٦) وهو النوع الثاني من نَوْعَي الشرطية.

(٧) هو عبدالله بن بَرّي بن عبدالجبار أبو محمد المقدسي المصري النحوي اللغوي، قرأ كتاب سيبويه على محمد بن عبدالله الشنتريني، وتصدَّر للإقراء بجامع عمرو، وكان قيّماً بالنحو واللغة والشواهد، ثقة، صنَّف اللباب في الردّ على ابن الخشاب في رَدّه على الحريري في دُرَّة الغواص، والرد على الحريري في دُرَّة الغواص، وله حواشٍ على الصحاح، كانت ولادته سنة ٤٩٩هـ، ومات سنة ٥٥٢. انظر بغية الوعاة ٣٤/٢.

(٨) ذهب ابن مالك إلى أن جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل «مَن» في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب. ثم احتج لذلك بثمانية شواهد لمجيء «ما» شرطية ظرفية.

انظر شرح الكافية الشافية/١٦٢٥ - ١٦٢٧.

ونقل نص ابن مالك ابنُ عقيل في شرح التسهيل ١٤٢/٣، وانظر البحر ١٢/٥ - ١٣، وقال السيوطي: «ولا ترد ما ولا مهما للزمان، وقيل تردان له، وجزم به الرضي، قال نحو: ما تجلس من الزمان أجلس فيه...» الهمع ٣١٨/٤. =

= ونص الرضي: «وقد جاء ما ومهما ظرفي زمان تقول: ما تجلس أجلس، ومهما تجلس أجلس، أي: ما تجلس من الزمان أجلس فيه» شرح الكافية ٢٥٣/٢.

(١) الآية: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِۦٓ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ سورة التوبة ٩/٧.

ورد الدماميني ما ذهب إليه المصنّف هنا، فهو لا يسلِّم ظهور الزمانية الشرطية، بل هي محتملة للزمانية، وللمفعول المطلق على حَدّ سواء، فيحتملَ أن يكون التقدير: أيّ زمن استقاموا وأيّ استقامة، وقوله: استقيموا لهم مُدّة استقامتهم يقتضي أنها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية. انظر الشمني ٢/٧٨.

وذكر الشمني أن وجود الفاء في «فاستقيموا» علامة الشرطية، والمصدرية الزمانية لا تحتاج إلى الفاء، وأن ابن هشام قصد الردّ على أبي حيان شيخه؛ إذ ذهب إلى أن ما مصدرية ظرفية، وليست شرطية. وانظر البحر ٥/١٢، فقد ذكر هذا أبو حيان، وذكر أنه أجاز ابن مالك في المصدرية الزمانية أن تكون شرطية وتجزم.

(٢) أي: «ما» في الآية تحتمل أن تكون شرطية، ويجوز أن تكون موصولة.

(٣) الآية: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ سورة النساء ٢٤/٤.

قال أبو حيان: «وما: ... مبتدأ، ويجوز أن تكون شرطية، والخبر الفعل الذي يليها، والجواب فآتوهن، ولا بُدَّ إذ ذاك من راجع يعود على اسم الشرط، فإن كانت «ما» واقعة على الاستمتاع فالراجع محذوف تقديره: فآتوهن أجورهن من أجله، ... وإن كانت «ما» واقعة على النوع المستَمْتَع به من الأزواج فالراجع هو المفعول بآتوهن، وهو الضمير، ويكون أعاد أولاً في «به» =

= على لفظ «ما» وأعاد على المعنى في «فآتوهن»..» البحر ٢١٨/٣.

وانظر البيان ٢٥٠/١، والتبيان /٣٤٧، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩٠/٣ - ٩١.

(١) أي «ما» شرطية، وليس فيها معنى الزمان.

(٢) في م/٢ و٣ و٤ «لا ظرف».

(٣) كذا عند العكبري في التبيان/٣٤٧.

(٤) كذا في المخطوطات ما عدام/٢، وفي المطبوع «الموصولية». والموصولة «ما» في محل رفع مبتدأ، وجملة «استمتعتم» صلة لها.

(٥) كذا بقية النص عند العكبري.

(٦) في م/٥ «فآتوهُنّ أجورهن».

(٧) البيت للفرزدق. وذكر مبارك أنه لم يقف على قائله، وقد أنشده الفرزدق في مدح أمير البصرة الجراح بن عبدالله.

وروايته عند ابن مالك «وماتك» بالواو، وهو كذلك في الديوان.

والشاهد فيه أن «ما» زمانية، بمعنى: أيّ زَمَنٍ...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٧/٥، وشرح السيوطي/٧١٥، وشرح الكافية الشافية/١٦٢٦، الديوان ١٩٣/١.

(٨) نقل أبو حيان في شرح التسهيل ما استشهد به ابن مالك من مجيء «ما» للزمان، ثم قال: «وقد رَدّ على المصنّف دعواه أن ما ومهما يكونان ظرفين في الشرط ابنُه بدر الدين، فكفانا الردَّ عليه، فقال: لا أدري في هذه الأبيات حجة؛ لأنه كما يصح تقدير ما ومهما بظرف زمان كذلك يصح تقديرها بالمصدر، على معنى: أي كونٍ قصير أو طويل تكون فينا...» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٨/٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٤٢/٣.

(١) في م/٢ «المصدر».

(٢) في م/٣ و٤ «تكون».

وكلا الوجهين صحيح، فقد ذكر أبو حيان أن المصدرية يجوز أن تكون عند ابن مالك شرطية وتجزم، ونقلتُ هذا قبل قليل من البحر ١٢/٥، وانظر حاشية الدسوقي ٣٠٣/١.

(٣) ذكر في أول حديثه عن «ما» أنها على نوعين: اسمية وحرفية.

(٤) قال الزمخشري: «وإعمال «ما» عمل «ليس» هي اللغة القدمى الحجازية، وبها ورد القرآن» الكشاف ١٣٥/٢.

وانظر الخصائص ٢٦٠/٢، وهمع الهوامع ١١٠/٢، ورصف المباني/٣١٠، والجنى الداني/ ٣٢٢، وأمالي الشجري ٢٣٩/٢.

وهي عند تميم غير عاملة، وما بعدها مبتدأ وخبر.

(٥) ونذكر بهذه الشروط باختصار وهي كما يأتي:

الأول : تأخُّر الخبر، فلو تقدَّم بطل عملها. هذا مذهب الجمهور. وأجاز التقدم بعضهم ومنهم الجرمي.

الثاني : بقاء النفي، فإذا انتقض بإلّا بطل العمل.

الثالث : فَقْدُ «إنْ» فلو جاءت «إِنْ» بعد «ما» بطل عملها.

الرابع : ألّا يتقدّم من معمول خبرها غير ظرف أو جار ومجرور، فإن تقدّم غيرهما بطل العمل نحو: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ.

وزاد بعضهم شرطين آخرين. **أحدهما**: ألا تؤكّد بمثلها نحو: ما ما زيد قائم، فإن أُكِّدَت وجب الرفع، **والثاني**: ألا يُبْدَل من الخبر بَدَلٌ مصحوبٌ بإلّا نحو: ما زيد شيء إلّا شيء لا يُعْبَأ به.

انظر همع الهوامع ١١٠/٢ وما بعدها، والجنى الداني/٣٢٢ - ٣٢٩، وأمالي الشجري ٢٣٩/٢، والارتشاف/١١٩٧.

(١) الآية: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ سورة يوسف ٣١/١٢.

(٢) الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ ٱلْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ سورة المجادلة ٢/٥٨.

(٣) قراءة الجمهور «أمهاتِهم» بالنصب على لغة الحجاز، وهي رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، ولم يَرْوِ هذه القراءة عن عاصم غيره، وروى المفضل بن محمد بن يعلى الضبي عن عاصم أنه قرأ «أمهاتُهم» بالرفع على لغة تميم، وما مهملة غير عاملة، وقرأها على الرفع أيضاً أبو معمر والسلمي.

انظر البحر ٢٣٢/٨، والسبعة/٦٢٨، ومختصر ابن خالويه/١٥٣، والكشاف ٢٠٦/٣، والقرطبي ٢٧٩/١٧، ومعاني القرآن للزجاج ١٠٨/٣، و ١٣٤/٥، وإعراب ثلاثين سورة/٥٢، والبيان ٤٢٦/٢، وأمالي الشجري ٢٣٩/٢، والرازي ٢٥٥/٢٩، والتبيان للطوسي ٥٤٠/٩.

والمراجع كثيرة، وانظر في ذلك كتابي «معجم القراءات».

(٤) أي على لغة تميم، حيث تكون «ما» مهملة لا عمل لها، وهن: مبتدأ، وأمهاتهم: خبر.

(٥) قل تركيبها مع نكرة بعدها تكون عاملة فيها كعمل «لا» النافية للجنس.

قال أبو حيان: «وبناء النكرة مع ما تشبيهاً بلا نحو: ما بأسَ عليك، شاذ لا ينقاس» الارتشاف/١٢٠٥.

(١) قائله غير معروف. وذكروا أنه أنشده الأخفش.

والعاب: العيب، والبأس: الشدة. وقليل خبر مقدَّم، وعابُها: مبتدأ مؤخر. والرواية في الارتشاف: قليلاً، وكذا في التذكرة.

قال أبو حيان في التذكرة: «بنى بأس مع «ما» كما بناها مع «لا»، وهذا قليل لم نره إلا في هذا البيت».

وفي الضرائر لابن عصفور «فحكم لـ «ما» بحكم «لا» بدلاً من حكمها لشبهها بها من حيث كانا حرفي نفي، فبناها مع الاسم الذي دخلت عليه كما يفعل بـ «لا» في نحو قولك: «لا رجل في الدار».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٩/٥، وشرح السيوطي/٧١٥، والارتشاف/ ١٢٠٦، الهمع ١١٥/٢، ضرائر الشعر/٣١٠ - ٣١١.

(٢) قوله: «لم تعمل» غير مثبت في م/٥.

(٣) الآية: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٧٢.

(٤) في جزأي الآية: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ﴾، و ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾.

(٥) الفاء في «فلأنفسكم» فهي فاء الجزاء.

(١) كذا جاء النص في م/١ و٢ و٥ «الأولى والثانية»، وفي م/٤ «جاء كذلك ثم شطب لفظ «الأولى»، وفي م/٣ جاء «والجزم في الثانية»، ومثله في طبعة مبارك!!

وعنى بالجزم ما جرى في الجواب، أما في الأولى فقوله: فلأنفسكم، متعلّق بخبر محذوف أي فهو كائن لأنفسكم، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

وأما في الثانية: فقد جاء جزم الجواب «يُوَفَّ» صريحاً.

(٢) قال ابن الشجري: «حكم «ما» في نفي «يفعل» حكم «ليس» في نفيها للحال دون المستقبل...» الأمالي ٢٣٩/٢.

وقال سيبويه: «وأما «ما» فهي نفي لقوله: هو يفعل، إذا كان في حال الفعل، فتقول ما يفعل»

انظر الكتاب ٣٠٥/٢، والمقتضب ١٨٨/٤، والتسهيل/٥.

وذهب أبو حيان في البحر ٤٤٧/٥ إلى أنه يكثر دخول «ما» على المضارع مراداً به الحال، وتدخل عليه مراداً به الاستقبال.

وقال الرضي: «وحكم «ما» كحكم «ليس» في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد على ما قيد به».

شرح الكافية ٢٩٦/٢، وانظر ص/٢٣١ و٣٣٩.

(٣) قوله: «قل» غير مثبت في م/٥.

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ سورة يونس ١٠/١٥.

= وردَّ ابن مالك أنّ دعواهم أنّ «ما» لنفي الحال ما جاء في هذه الآية، فقد اقترن الفعل «أُبَدِّل» بأنْ فصار دالاً على الاستقبال، ولا يصح أن يكون الفعل حالياً. ومن هنا جاء النفي بما للمضارع الدال على المستقبل، والتقدير ما يكون لي التبديل. وانظر رأي ابن مالك في الجنى الداني/٣٢٩.

واحتج بهذه الآية أبو حيان على الزمخشري؛ إذ ذهب إلى أن «ما» لا تدخل على مضارع إلّا وهو في موضع الحال، فذكر أنها تأتي للحال والاستقبال، واستشهد بهذه الآية.

انظر البحر ٤٤٧/٥.

(١) هذا رَدّ المرادي: «واعترض بأنهم إنما جعلوها مُخَلِّصة للحال إذا لم توجد قرينة غيرها تدل على غير ذلك». الجنى الداني/٣٢٩.

(٢) أي: المضارع المنفي بـ «ما».

(٣) والقرينة هنا موجودة، وهي «أَنْ»، وبها فُقِد شرط الدلالة على الحال.. وذهب الأمير إلى أن المراد: قصد أن أُبَدّله والقصد حال، والتبديل مستقبل. الحاشية ٦/٢، وانظر الشمني ٧٩/٢.

(٤) أي من أوجه «ما» الحرفية.

(٥) قال المرادي: «وقتيّة وغير وقتيّة.

(٦) غير الزمانية هي التي تقدّر مع صلتها بمَصدر، ولا يقدَّر الوقت قبلها نحو: يعجبني ما صنعتَ، أي: صُنْعُك.

انظر الجنى الداني/٣٣١، وأمالي الشجري ٢٣٩/٢.

(٧) الآيـة: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة ١٢٨/٩.

والتقدير في الآية: عزيز عليه عنتكم، فالمصدر المؤول مبتدأ مؤخّر، وعزيز خبر مقدّم، أو أن المصدر المؤول مرفوع بعزيز.

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة آل عمران ١١٨/٣.

والتقدير في الآية: وَدّوا عنتكم.

(٢) آية آل عمران هذه غير مثبتة في م/٥.

(٣) الآية/ ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ سورة التوبة ٩/٢٥.

ووضع مبارك الواو خارج علامة التنصيص، وأثبت الآية/١١٨ من هذه السورة وهي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

والصواب ما أثبتّه، والدليل على ذلك أن المصنف ذكر الآيات متتابعات من غير إثبات للواو في غير هذا الموضع، وأما ما جاء في الآية/٢٥ من قوله «عليكم» وإثبات المصنف نص الآية «عليهم» فهو سبق قلم، وهو ما جعل مبارك يأخذ بالآية الثانية.

والتقدير في الآية: برحبها، أي بوسعها، أو على وسعها.

(٤) قوله: «هذا» غير مثبت في م/١ و٢، وأثبت هذا مبارك ولم يشر إلى الخلاف.

(٥) تتمة الآية: ﴿... إِنَّا نَسِينَٰكُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة السجدة ٣٢/١٤.

والتقدير: بنسيانكم، وانظر أمالي الشجري ٢/٢٣٩.

(١) في م/٥ «أليم».

(٢) الآيــة: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ سورة صٓ ٢٦/٣٨.
أي: بنسيانهم يوم الحساب.

(٣) ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ۚ فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ ۖ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة القصص ٢٥/٢٨.

(٤) أي «ما» في آية سورة القصص هذه.

(٥) قال الشهاب: «قوله: جزاء سقيك، إشارة إلى أن «ما» مصدرية لا موصولة؛ لأن ما يستحق عليه الأجر فِعْلُه لا ما سقاه؛ إذ هو الماء المُبَاح».
حاشية الشهاب ٧١/٧، وانظر التبيان للعكبري/١٠١٩، وحاشية الجمل ٣٤٤/٣.

(٦) في م/٤ «سقي».

(٧) في م/٣ «فذاك».

(٨) في م/٥ «يحوج لتكلّفٍ لا مُحْوِجَ إليه».

(٩) أي من المصدرية غير الزمانية.

(١٠) الآية: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ سورة البقرة ١٠/٢.

(١) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ١٣/٢.

وذهب الزمخشري إلى أن «ما» كافّة، مثلها في «ربما»، ومصدرية مثلها في «بما رحبت». انظر الكشاف ١٣٩/١.

وتعقَّبه أبو حيان فقال: «وينبغي ألّا تُجْعَل كافَّة إلا في المكان الذي لا تتقدّر فيه مصدرية؛ لأن إبقاءها مصدرية مُبَقٍّ للكاف على ما استقر فيها من العمل، وتكون الكاف إذ ذاك مثل حروف الجر الداخلة على ما المصدرية، وقد أمكن ذلك في «كما آمن الناس» فلا ينبغي أن تُجْعَل كافّة» البحر ٦٧/١.

وانظر البيان ٥٧/١، والتبيان للعكبري/٣٠، وانظر البحر أيضاً في ٤٤/١ و٤٧٤، والبيان ١٣٥/١.

(٢) الفعلان المتشابهان في الآية: آمِنُوا. آمَنَ.

وقوله وكذا حيث اقترنت أي «ما» فتصبح كما، أي تكون في مثل هذا الموضع مصدرية.

وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٤/٣ - ٣٩ حيث جمع الشيخ عضيمة المواضع التي اقترنت فيها «ما» المصدرية بالكاف من القرآن الكريم، ونقل تعليقات العلماء عليها، وذكر مراجع هذا النقل، فعليه رحمة الله ورضوانه.

(٣) قال السهيلي: «والأصل في هذا الفصل أن «ما» لما كانت اسماً مبهماً لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه، ويُعَبَّر بها عنه كقولك: يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما فعلت، وكذلك تقول: ما حكمت؛ لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل، فإن قلت: يعجبني ما جلست - وما انطلق زيد، كان غثاً من الكلام لخروج «ما» عن الإبهام، ووقوعها على ما يتنوع من المعاني؛ لأنه يكون التقدير حينئذٍ: أعجبني الجلوسُ الذي جلستَ، والقعودُ الذي قعدتَ، فيكون آخر الكلام مُفَسِّراً لأوله، رافعاً للإبهام، فلا معنى حينئذٍ لـ «ما».

= فأما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾ ٢/٦١؛ فلأن المعصية تختلف أنواعها، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿بِمَآ أَخۡلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ ٩/٧٧ فهو كقولك: لأعاقبنّك بما ضربت زيداً، وبما شتمت عمراً، أوقعتها على الذنب، والذنب مختلف الأنواع، ودَلّ ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت: لأجزينّك بالذنب الذي هو ضَرْبُ زيدٍ أو شتمُ عمروٍ، فما على بابها غير خارجة عن إبهامها».

انظر النص في نتائج الفكر/ ١٤٤ «عن حاشية بدائع الفوائد».

ونقل ابن القيم الجوزية كلام السهيلي هذا في بدائع الفوائد ١/١٥٧ - ١٥٨ ثم قال: «هذا كلامه، وليس كما زعم، رحمه الله، فإنه لا يشترط في كونها مصدرية ما ذكر من الإبهام، بل تقع على المصدر الذي لا تختلف أنواعه، بل هو نوع واحد، فإن إخلافهم ما وعد الله كان نوعاً واحداً مستمراً معلوماً، وكذلك كذبهم، وأَصْرَحُ من هذا كُلّه قوله تعالى: ﴿كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ آل عمران/٧٩ فهذا مصدر معيّن خاص لا إبهام فيه بوجه، وهو عِلْمُ الكتابِ ودَرْسُه، وهو فرد من أفراد الحمل والصنع، فهو كما منعه من الجلوس والقعود والانطلاق، ولا فرق بينهما بإبهام ولا تعيين؛ إذ كلاهما معيَّن متميِّز غير مُبْهَم...».

(١) أي ما المصدرية غير الزمانيّة.

(٢) أي أعجبني الفعل، والفعل عام له أنواع.

(٣) في م/٣ و٤ و٥ والمطبوع «ولا يجوز».

(٤) لا يجوز هذا لأن الخروج فعل مخصوص ليس عامّاً له أنواع.

(٥) في م/٥ «أعجبني ما خرج».

(١) أي ما المصدرية الزمانية.

قال المرادي: «فالوقتيّة هي التي تقدَّر بمصدر نائب عن ظرف الزمان...، وتسمى ظرفيّة أيضاً، ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدرية خلافاً للزمخشري في زعمه أنّ «أَنْ» تشاركها في هذا المعنى...» انظر الجنى الداني/٣٣٠، وانظر التسهيل ٣٧ - ٣٨، وشرح الرضي ٢/٣٨٦.

(٢) الآية: ﴿وَجَعَلَنِى مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَـٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ سورة مريم ١٩/٣١.

(٣) وهو «مُدَّة ».

(٤) في م/٤ «فخلّفته» كذا!

(٥) أي «ما» المصدرية.

(٦) وهو في الآية «دُمْتُ حياً».

وقوله فخلفته «ما» وصلتها، أي نابت «ما» المصدرية وما جاء بعدها عن الظرف المحذوف.

(٧) حيث ناب هذا المصدر عن ظرف محذوف.

(٨) «نحو» غير مثبت في م/٢ و٣ و٥.

(٩) أي: جئتك وقت صلاة العصر، فحذف الظرف «وقت»، وناب عنه المصدر «صلاة».

(١٠) أي: وقت قدوم الحاج، فحذف الظرف «وقت».

(١١) أي: من مجيء «ما» للمصدرية الزمانية.

وعند الشمني: «... إنما قال «ومنه» لوجود الفاصل بينه وبين ما تقدّم بقوله: أصله مُدَّة دوام حياتي إلى آخره».

وفي الشرح: يمكن أن يقال: إنما فَصَل المصنّفُ هذه الأمثلة عما تقدّم بقوله «ومنه» لأن «ما» فيها يحتمل أن تكون مصدرية غير ظرفية، وإن كان احتمالاً مرجوحاً...» كذا عند الدماميني في الشرح، وتعقبه الشمني بقوله: «وأقول: لم يذكر الشارح وجه الفصل...» انظر الحاشية ٧٩/٢.

(١) الآية: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ سورة هود ٨٨/١١.

وذهب الدماميني إلى أنّ «ما استطعت» قد تكون «ما» فيها مصدرية غير زمانية، أي إلّا قَدْرَ استطاعتي، وذكر أنه احتمال مرجوع.

انظر النص في حاشية الشمني ٧٩/٢.

والظاهر عند أبي حيان أنها مصدرية ظرفية أي مُدَّة استطاعتي للإصلاح البحر ٢٥٤/٥.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ التغابن ١٦/٦٤، أي: فاتّقوا الله مُدّة استطاعتكم.

(٣) قائله امرؤ القيس. والرواية في زيادات الديوان: أجارتنا إن المزار قريب... وعسيب: اسم جبل. قيل إن فيه قبراً لابنة بعض الروم، فلما سُمَّ وأحسَّ بالموت طلب أن يُدْفَنَ إلى جانب هذه المرأة.

وذكر البغدادي أن شعره لا يدل على أنه دُفِنَ في هذا المكان، وإنما ذكر «عسيب» هنا مثلاً لطول مكثه في المكان الذي دفن فيه، وليس في أنقرة جبل اسمه عسيب، بل عسيب جبل من بلاد العرب، فهو في ديار بني سُلَيْم إلى جنب المدينة المنورة.

والشاهد في البيت مجيء «ما» مصدرية زمانية، أي إني مقيم مُدَّة إقامة عسيب.

انظر شرح البغدادي ٢٣٩/٥، وشرح السيوطي/٧١٥، وديوان امرئ القيس/٣٥٧ «زيادات نسخة أبي سهل».

(٤) أي: تكون «ما» للزمان من غير تقدير الظرف المحذوف، فَيُرَادُ بها معنى الوقت والمُدَّة. أي لو كانت كذلك لكانت اسماً.

(١) والمصدرية لا تكون إلا حرفاً.

(٢) ذهبا إلى أنها في البيت تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة عن الظرف المحذوف، وكلام ابن الشجري في الأمالي ٢٣٨/٢ «والسادس أن تكون اسماً بمعنى الحين كقوله تعالى: ﴿كلما خبت زدناهم سعيراً﴾، ﴿كلما نضجت جلودهم بَدّلناهم جألوداً غيرها﴾، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ أي في كل حين خبت، وفي كل حين نضجت، وفي كل حين أضاء لهم، ومنه قول الشاعر:

منا الذي هو ما إن طَرّ شاربه....

قال ابن السكيت: يريد حين أن طَرَّ شاربه.. فهذه وجوه «ما» التي ستعملتها العرب اسماً».
وانظر حاشية الصبان ٩٧/١.

(٣) هو أبو قيس بن رفاعة، وقيل هو لأبي قيس بن الأسلت
وطَرّ شارب الغلام إذا ابتدأ نبات شعر شفته العليا.
والعانس: الذي أَخّر التزوّج بعدما أدرك. والمُرْد: جمع أَمْرَد، وهو بمعنى قوله: ما طَرّ شاربه.
والشاهد فيه أن «ما» اسم بمعنى حين. وهو ما ذهب إليه ابن الشجري.
وأبو قيس من يهود المدينة المنورة ذكره الجمحي في شعراء يهود المدينة.
وذكر البكري أن اسمه دثار، وهو شاعر جاهلي، وذكر العيني اسمه «دينار» كذا.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٢/٥، وشرح السيوطي/٧١٦، وأمالي الشجري ٢٣٨/٢، الهمع ١٥٣/١، إصلاح المنطق/٣٤١، العيني ١٦٧/١، الأشموني ٤٦/١، حاشية الصبان ٩٧/١، اللسان/عنس، والمقاييس ٤٠٩/٣ «طر»، ١٥٦/٤ «عنس».

(٤) أي في بيت أبي قيس المتقدِّم، وهو قوله: «ما إن طَرّ شاربه».

(١) تقدّم الحديث عن هذا البيت في «باب إِنْ المكسورة الخفيفة».
فقد استشهد به على زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية.
واستشهد به مرة أخرى في «باب إنّ المكسورة المشددة» على زيادة إن بعد «ما» المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية.
ويأتي الاستشهاد به مرة رابعة للأمر نفسه في الباب الخامس «ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه ومعناه..».
واسم الشاعر المعلوط بن بدل القريعي وهو شاعر إسلامي.
وذكر الدسوقي في الحاشية ١/٣٠٤ أن الظاهر من «كقوله» أن هذا مثال لزيادة إِنْ بعدما النافية، وليس كذلك». قلتُ: غاب عنه ما ذهب إليه المصنف في المواضع المتقدِّمة، فرأى في الظاهر غير الصواب.

(٢) وهو بيت أبي قيس: ما إنْ طَرّ شاربه.

(٣) وزيادة «إِنْ» بعد «ما» المصدرية إنما هو للشبه اللفظي بما النافية، فهي بعدما المصدرية لا تدخل في باب القياس.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من جعل «ما» نافية ذهب إلى مثله التبريزي في «تهذيب إصلاح المنطق» قال: «وما: جَحْد، وإن زائدة بعدها» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٤٣.

(٤) الذي مبتدأ، وصلته: هو ما إنْ طَرّ شاربُه، وهو: مبتدأ، و«ما» وما بعد: خبر لـ «هو»، فالإخبار عن الزمان على جعل «ما» مصدرية زمانية بجعل الضمير الذي في «طَرّ شاربه» عائداً على الزمان المفهوم من «ما»، وبذلك يكون الخبر بالزمان عن الجثة. وعلى جعل «ما» نافية يزول هذا المحذور.

وذهب الدسوقي في قوله «عن الجثة» إلى القول: «أي مدلول ضمير هو العائد على الذيّ» كذا! انظر الحاشية ٢/٣٠٤.

(١) قوله: «له» غير مثبت في م/٢ و٤ و٥.

(٢) وهذا راجع إلى إثبات معنًى لـ «ما» لم يثبت لها.

(٣) في م/١ «بمجرّده».

(٤) هذا عائد إلى إثبات استعمالٍ لـ «ما» لم يثبت لها.

(٥) أي ابن السكيت وابن الشجري في حديثهما عن البيت المتقدِّم لأبي قيس بن رفاعة: ... ما إن طَرّ...

(٦) وهو جعل «ما» نافية.

(٧) أي بعد قوله: طَرّ شاربه.

(٨) لا يحسن لأنه ذكر في أول البيت أنه ليس فيهم أمرد، ثم ذكر في عجزه أنّ منهم المُرْدَ. كذا عند الدسوقي ١/٣٠٤.

قلتُ: وهذا على تقدير «ما» نافية، وليست مصدرية.

(٩) قال الدماميني «يمكن أن يُدْفع هذا بأن يقال: لم يُذْكَر العانسون من حيث هم غير متزوجين، وإنما ذُكِرُوا من حيث ما يقتضيه العانس من طول المدة التي يخرج بها عن كونه أمرد، أو كونه بحداثة نبات الشارب، فإن قيل: ليس حينئذٍ قسيماً للشيب لصدق العانس عليه قلتُ: يقدّر مع الشيب صفة يكون باعتبارها قسيماً، والتقدير: والشيب غير العانسين.

[قال الشمني] وأقول: لا يخفى ما فيه من التكلّف، ويكفي أن يقال: إن في البيت تقسيمين، والمناسبة إنما تطلب بين ما وقع في كل تقسيم على انفراده، وقد وُجِدَت بين العانسين وبين الذين طَرّ شاربه من جهة طول مدة عدم التزوج في العانس وقصرها في الذي طرّ شاربه» حاشية الشمني ٢/ ٨٠.

= وقال الأمير: «وقوله لا يناسبون بقية الأقسام، أي لا يناسبونها في التقسيم، أي لا يقابلونها، والتخصيص للمباينة ممكن، لكنه تكلّف» الحاشية ٢/ ٧.

(١) وهو الإخلال بالتقسيم؛ حيث ذكر أن البيت فاسد التقسيم.

(٢) ذكر الدماميني أنه لم يَرِد التصريح بشذوذ إطلاق العانس في كلام أحد من اللغويين، ولعل المصنف [ابن هشام] استند إلى نقل معتمد.

انظر حاشية الشمني ٢/٨٠.

قلتُ: الذي ذكره التبريزي في إصلاح المنطق أنه يقال للرجل عانس أيضاً.

انظر شرح البغدادي ٥/٢٤٣.

وفي اللسان: «العانس من الرجال والنساء الذي يبقى زماناً بعد أن يدرك ولا يزوّج، وأكثر ما يستعمل في النساء» انظر/عنس.

(٣) في م/٥ «المشهور».

(٤) وهي العانس.

قلت: قد جاء في اللسان: ورجل عانس والجمع العانسون، واستشهد بيت أبي قيس بن رفاعة المتقدّم.

وجمع الصفة بالواو والنون في غير ما ذكره المصنّف يرى الكوفيون جوازه قياساً. وهو شاذ عند البصريين، وكلام ابن هشام مبني على مذهبهم. وانظر الشمني ٢/٨٠.

وجمع عانس للمرأة جمع تكسير: عُنَّس وعوانِس.

(٥) فهي مثل حائض، وطالق، وطامث.

(٦) قال الدسوقي: «قوله: ولا دالّة على المفاضلة جواب عما يقال إنها تقبل التاء، وتكون للمبالغة لا للتأنيث، فلا يصح إطلاق القول بعدم قبولها للتاء، فقال: إنها لا دلالة لها على المفاضلة حتى تكون التاء فيها للمبالغة، فَصَحّ القول بإطلاق عدم قبول التاء» كذا! انظر الحاشية ٢/٣٠٥.

(١) أي عن قول النحوين. وذكرت من قبل أن المرادي سمّاها الوقتية، وذكر أنها تسمى ظرفية.

(٢) الآية: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٠.

(٣) قال العكبري: «كلما: هي هنا ظرف، وكذلك كل موضع كان لها جواب، وما مصدرية، والزمان محذوف أي كل وقت إضاءة.

وقيل: ما نكرة موصوفة، ومعناها الوقت، والعائد محذوف أي: كل وقتٍ أضاء لهم فيه، والعامل في «كُلّ» جوابها» التبيان/٣٧.

وانظر البحر ١/٩٠.

(٤) للدسوقي تعليق جيد على هذه المسألة قال فيه: «قوله: والمخفوض، أي من أسماء الزمان والمكان، وفيه أنها مخفوضة بكل، وكل منصوبة، ومن المعلوم أن «كل» بعض ما يضاف إليه، فالوقت منصوب في المعنى، أي بعضه منصوب؛ لأن كل بعض منه، فكأنه منصوب باعتبار نصب بعضه كذا قيل، وهو بعيد» انظر الحاشية ١/٣٠٥.

قلت: والمراد من قوله «كأنه منصوب...» أي في قولك: كل وقت إضاءة، كأنه منصوب لنصب «كل». وهو تقدير بعيد كما ذهب إليه الدسوقي.

(٥) في م/٤ «ولا يشارك».

(٦) أي: «ما» المصدرية.

(٧) أي: «أن» المصدرية.

(٨) فقد ذهب ابن جني إلى أن «أَنْ» تشارك «ما» في الدلالة على الزمان لاتفاقهما في الدلالة على المصدرية.

(١) أي على أنّ «أَنْ» مصدرية زمانية مثل «ما».

(٢) قائله ساعدة بن جؤية من قصيدة طويلة له مذكورة في أشعار الهذليين. وذكر مبارك أنه لم يقف على قائله.

والشهلة: المرأة الكبيرة العجوز، بأوجد: أي بأشدّ وجداً مني، وصغيرها: ولدها، وجاء بعده:

رأته على يَأْسٍ وقد شاب رأسها وحين تَصَدَّى للهوان عشيرها

فشَبَّ لها مثل السِّنان مُبَرّأً إمامُ لنادي دارها وأميرها

والشاهد في البيت ما ذهب إليه ابن جني من أن «إن» تشارك «ما» في النيابة عن الزمان، والتقدير: وقت أن يُهان صغيرها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٤٤، وشرح السيوطي/٧١٦، وشرح أشعار الهذليين/١١٧٥، ١١٧٨.

(٣) ذكر هذا المرادي في الجنى الداني/٣٣٠، ولم يذكر ابن جني، ولم يذكر أن الزمخشري تابعه على ذلك. وقد نقلتُ النص من قبل، ومختصره قوله: وتسمى ظرفية، ولا يشاركها في ذلك شيء من الأحرف المصدرية خلافاً للزمخشري في زعمه أَنّ «أَنْ» تشاركها في هذا المعنى...».

وبقية نص ابن هشام منقول من كتاب المرادي.

وانظر عرض رأي الزمخشري وتعقيبات أبي حيان عند عضيمة في كتابه «دراسات...» ٤٢٨/١ - ٤٣٠.

(٤) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢٥٨/٢.

وذكر الزمخشري في الكشاف ٢٩٤/١ فيها وجهين: الأول: على تقدير: حاجّ لِأَنْ آتاه الله الملك. وهذا يكون عنده على معنى التعليل.

والثاني: على تقدير: حاجَّ وقت أن آتاه الله الملك، وأَنْ: على هذا تكون مصدرية زمانية مثل «ما».

ونقل أبو حيان هذين الرأيين ورجح التعليل، انظر البحر ٢٨٧/٢.

(١) الآيـة : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ... ﴾ سورة النساء ٩٢/٤.

قال الزمخشري: «فإن قلت: بم تعلّق «أن يَصّدَّقوا»؟ وما محله؟ قلت: تعلّق بعليه أو بمسلّمة كأنه قيل: وتجبُ عليه الدية أو يسلمها إلّا حين يتصَدّقون عليه، ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان كقولهم: اجلس ما دام زيد جالساً، ويجوز أن يكون حالاً من أهله بمعنى: إلّا متصدِّقين» الكشاف ٤١٧/١، وانظر الجنى الداني/٣٣٠، وتعقّبه أبو حيان فقال: «.. أما جعل أَنْ وما بعدها ظرفاً فلا يجوز، نص النحويون على ذلك، وأنه مما انفردت به «ما» المصدرية، ومنعوا أن تقول: أجيئك أن يصيح الديك، يريد: وقت صياح الديك...»، البحر ٣٢٣/٣، وانظر حاشية الشهاب ١٦٧/٣.

ومـا أخـذه أبو حيان على الزمخشري وقع فيه هو في الآية ٦٦ من سورة يوسف. انظر البحر ٣٢٥/٥.

(٢) الآيـة : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ ۖ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ ۖ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ سورة غافر ٢٨/٤٠.

قال الزمخشري: «والمعنى أتقتلونه ساعة سمعتم منه هذا القول من غير روية ولا فكر في أمره» الكشاف ٥١/٣، وانظر الجنى الداني/٣٣١.

= وتعقّبه أبو حيان فقال: «وهذا الذي أجازه من تقدير المضاف المحذوف الذي هو «وقت» لا يجوز، تقول جئت صياح الديك، أي: وقت صياح الديك، ولا أجيء أن يصيح الديك، نصّ على ذلك النحاة، فشرط ذلك أن يكون المصدر مصرّحاً به لا مقدّراً، و«أن يقول» ليس مصدراً مصرّحاً به» البحر ٤٦٠/٧.

وانظر تعقيب عضيمة على أبي حيان في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ٤٢٩/١ - ٤٣٠.

(١) هذا رَدّ على ابن جني.

(٢) هذا رَدّ على الزمخشري، على أنه ذهب في الآية الأولى ﴿أَنْ ءَاتَـٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ إلى أن التعليل هو أحد الوجهين، وقد نقلت هذا، وانظر الكشاف ١/٢٩٤، وذكرت أن أبا حيان رَجَّحه.

(٣) نص المصنِّف هنا هو نَصُّ المرادي، فإنه بعد نقل النصوص من الكشاف ورأي الزمخشري، قال: «ومعنى التعليل في هذه الآيات ظاهر، فلا يُعْدَل عنه». انظر الجنى الداني/٣٣١.

(٤) في م/٢ و٣ «فلا يُعْدَل عنه».

(٥) هذا مذهب سيبويه والجمهور، فهي عندهم حرف، فلا يعود عليها ضمير من صلتها. انظر الجنى الداني/٢٣٢.

وذكر المالقي أنها عند البصريين حرف، وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها اسماً. انظر رصف المباني/٣١٥.

(٦) هو أبو بكر بن السّراج.

(٧) قال المرادي: «وذهب الأخفش وابن السّرّاج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير، فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيبويه: يعجبني صُنْعُك، وعند الأخفش الصُّنْعُ الذي صنعته...» الجنى الداني/٣٣٢، وانظر رصف المباني/٣١٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٧/٢.

(١) أي: يرجح الاسمية.

(٢) في م/٤ و٥ «تخلُّصاً» ومثله في المطبوع.

(٣) أي: الاشتراك بين الحرفية والاسمية؛ لأنه يلزم على القول بالحرفية، أن تكون تارة موصولاً حرفيّاً، وتارة موصولاً اسميّاً.

(٤) أي ثابتة في باب الاسمية.

(٥) فكانت هذه الأحداث داخلة تحت «ما» الموصولة.

(٦) في م/٢ «ما».

(٧) التقدير: أعجبني القيام الذي قمته.

(٨) أي ما كان من تقدير في «ما» الموصولة لغير العاقل يعطي معنى «ما» المصدرية في هذا التقدير.

(٩) أي: القول المرجّح بأنّ «ما» المصدرية اسم.

(١٠) فقد وقعت «ما» الموصولية الاسمية على المكان، وهو ممتنع مع أنّ المكان مما لا يعقل، وبهذا بطل ما جاء في أول الحديث من قوله: «فإنّ «ما» الموصولة الاسمية... موضوعة لما لا يعقل...».

قال الدسوقي: «ورُدّ هذا الردّ بأن امتناع هذا التركيب ليس لكون «ما» واقعة على ما لا يعقل، بل لأمرٍ عارضٍ، وهو صيرورة الفعل اللازم متعدياً بنفسه؛ لأن المعنى: جلست المكان الذي جلسه زيد...» الحاشية ٣٠٥/١.

(١١) أي أعجبني القيام الذي قمته، ولم يسمع «أعجبني ما قمته».

(١٢) أي: تقدير الاسمية في «ما».

(١) عند الأخفش وابن السّرّاج؛ إذ صَرّحا باسمية «ما»، كما في هذا المثال على جعل «ما» اسماً فاعلاً للفعل «أعجبني».

(٢) وهو قوله: «أعجبني ما قمته».

(٣) في م/١ و ٤ «ولا يمكن».

(٤) أي: فلا يتصل به ضمير لئلا يكون متعدياً؛ فهو لازم.

(٥) الهاء عائدة على القيام في قولك: أعجبني ما قمته، على تقدير: أعجبني القيام الذي قمته، فالهاء مفعول مطلق، وهو في هذه الحالة يتصل بالفعل متعدياً كان أو لازماً، وهو عائد على «ما».

(٦) قال ابن الشجري: «مذهب سيبويه أنّ «ما» المصدرية لا تحتاج إلى عائد، وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه في ذلك، ويضمر لها عائداً، فهي على قوله اسم، وعلى قول سيبويه حرف. ومما يبطل قولَ الأخفش أننا نقول: عجبتُ مما ضحك زيد ومما نام، فنجد ضحك ونامَ خاليين من ضمير عائد على «ما» ظاهرٍ أو مقدَّرٍ، ونجد أبداً عائداً إلى «ما» الخبرية ظاهراً في نحو: «عجبت مما أخذته ومما جلبه زيد، ومقدراً في نحو: «فكلوا مما رزقكم الله» فإن احتُجّ للأخفش بأن الفعل الذي لا يتعدّى إلى المفعول به يتعدى إلى مصدره، والفعل إذا ذكر دَلَّ بلفظه على مصدره فنقدر إذاً ضميراً يعود على الضحك في قولنا: عجبت مما ضحكت...، ويجوز أن نبرز هذا الضمير، فنقول: عجبت مما ضحكته...، فهذا قد أفسده النحويون بقوله تعالى....» انظر أمالي الشجري ٢/٢٤٠ - ٢٤١. وكان لا بُدّ من ذكر ما تقدَّم من نص ابن الشجري قبل النظر فيما نقله ابن هشام منه ليتَّضح مراد ابن الشجري من خلال هذا السِّياق.

(٧) الآية/١٠ من سورة البقرة، وتقدمت فيما سلف.

وأثبت مبارك والشيخ محمد «يَكْذِبُون» بتخفيف الذال، وليس بالصواب.

(٨) الأمر ليس على إطلاقة في قراءة الجماعة «يكذبون» وإنما هو على قراءة من قرأ «يُكَذِّبون»، وقد =

= أشار إلى هذا ابن الشجري في الأمالي ٢٤١/٢.وهذه القراءة عن نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب.

وقراءة التخفيف «يكذبون» عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش.

انظر البحر ٦٠/١، والتيسير/٧٢، والسبعة/١٤٣، والقرطبي ١٩٨/١، مجمع البيان ٤٧/١، العنوان / ٦٨، الإتحاف / ١٥٨، الطبري ٩٦/١، النشر ٢٠٧/٢ - ٢٠٨، الحجة لابن خالويه/٦٨، إرشاد المبتدي/٢١٠، التبصرة/٤١٨، زاد المسير ٣١/١، المحرر ١٦٥/١، المبسوط/١٢٧. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(١) تتمة نص ابن الشجري «في قراءة من ضم ياءه وشدَّد ذاله».

(٢) على قراءة التشديد، وتقدير الضمير «يُكَذِّبونه»، وسقط لفظ المحذوف من م/٢.

(٣) تتمة نص ابن الشجري «أو على المصدر الذي هو التكذيب».

(٤) قوله: «صَحّ المعنى» ليس في نص ابن الشجري.

(٥) والتقدير: ولهم عذاب أليم بسبب التكذيب الذي كانوا يكذبون النبي أو القرآن.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد «عن عائد»، وليس كذلك في المخطوطات.

(٧) أي: أن الضمير المحذوف عائد إلى التكذيب.

وفي م/٢ «للتكذيب بالنبيّ أو بالقرآن».

(٨) نص ابن الشجري كما يلي: «فإن أعدناه. [أي الضمير المحذوف] إلى القرآن أو النبي فقد استحقوا بذلك العذاب، وإن أعدناه إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب؛ لأنهم إذا كَذَّبوا التكذيب بالقرآن وبالنبي كانوا بذلك مؤمنين، فكيف يكون لهم عذاب أليم بتكذيب التكذيب» الأمالي ٢٤١/٢.

(٩) في م/١ و٢ و٤ «والنبيّ».

(١) أي من ابن الشجري.

(٢) أي من النحويين.

قال الشمني: «أما منه، فلإقراره إياه وعدم تعقّبه، وأما منهم فلما قاله المصنّف» الحاشية ٢/ ٨٠.

(٣) عبر عن «يكذِّبون» بـ «كذّبوا» وهو الماضي لأن التكذيب وقع فيما مضى. كذا عند الدسوقي ١/ ٣٠٦.

(٤) بل هو واقع على النبي عليه السلام أو على القرآن.

(٥) ويكون التقدير على هذا: يكذِّبون تكذيباً، وهذا آكد في الإخبار عنهم.

(٦) على تقديرهم الضميرَ العائدَ إلى النبي ﷺ أو القرآن.

(٧) في م/٢ و٤ «والقرآن».

(٨) نظيره من حيث كون «كَذَّب» مؤكَّداً بالمصدر «وهو التكذيب» ما جاء في الآية الآتية.

(٩) سورة النبأ ٧٨/ ٢٨.

(١٠) وهي الآية/١٠ من سورة البقرة ﴿... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾.

(١١) نص العكبري في التبيان كما يلي:

«وما: هنا مصدرية، وصلتها «يكذبون»، وليست «كان» صلتها؛ لأنها الناقصة، ولا يستعمل منها مصدر.

ويكذبون: في موضع نصب خبر كان.

وما المصدرية: حرف عند سيبويه، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها شيء» التبيان/٢٧.

وتعقّبه أبو حيان على قوله: «ولا يستعمل منها مصدر»، فذكر أنه كَثُر في كتاب سيبويه =

= المجيء بمصدر «كان» الناقصة، وأنّ الأصح ألّا يلفظ به معها، فلا يقال: كان زيد قائماً كوناً. البحر ١/٦٠.

(١) إي وإن كانت «ما» اسماً، وانظر آخر حديث العكبري فيما نقلتُه.

(٢) على جعل «يكذبون» صلة، فقد فصل في الآية بين «ما» وصلتها بـ «كان».

(٣) في المطبوع «وصلتها بكان» ولفظ «بكان» غير مثبت في المخطوطات، ولم يشر المحققون إلى الخلاف بين النسخ.

(٤) فقد أثبت لـ «يكذبون» إعرابين ينقض كل واحد منهما الآخر، فقد جعل الجملة صلة ولا محل لها من الإعراب، ثم جعلها خبر كان ومحلها النصب، فكيف يكون هذا؟ هذا وقد عاد المصنِّف إلى الحديث في الآية في أواخر الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فذكر قول أبي البقاء هذا فقال:

«وأما قول أبي البقاء: إن ما مصدرية، وصلتها «يكذبون»، وحكمه مع ذلك بأن «يكذبون» في موضع نصب خبراً لـ «كا» فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من «ما» و«يكذبون» لا منها ومن «كان»، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين: إنّ كان الناقصة لا مصدر لها».

والغريب في صنع المصنف أنه أغمض عينه عن أن في صريح نص العكبري أنه قال: «وليست كان صلتها، لأنها الناقصة ولا يستعمل منها مصدر».

وانظر رَدّ مذهب الفارسي ومن معه في البحر ١/٦٠.

(٥) الأخيرة أي الغلطة الأخيرة، فقد جعل «ما» حرفاً مصدرياً مع عود الضمير إليها، كما غلط العكبري فجعل «ما» اسماً، وذكر أنها لا تحتاج إلى عائد.

(١) الآية: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ﴾ هود ١١٦/١١.

قال الزمخشري: «... ويجوز أن يكون المعنى في القراءة المشهورة أنهم اتبعوا جزاء إترافهم، وهذا معنى قوي لتقدّم الإنجاء...». الكشاف ١٢٠/٢.

ونقل أبو حيان رأي الزمخشري في كونها مصدرية، ثم ذكر أن الظاهر أن «ما» بمعنى الذي لعود الضمير في «فيه» عليها. انظر البحر ٢٧٢/٥، وانظر الشمني ٨٠/٢.

(٢) الضمير في «فيه» أعاده على «ما» مع أنه قدّرها مصدرية، والضمير لا يعود على المصدرية.

(٣) أي وصل «ما» المصدرية.

(٤) لم أهتد إلى قائله.

ويروى «بما لستما» بالفاء: فما لستما.

والباء في «بأنتما» زائدة، والهمزة للتقرير.

والشاهد في البيت عند المصنّف وصل «ما» المصدرية بالفعل الجامد «ليس» بقوله: بما لستما، وهو نادر.

وذهب الفارسي إلى أن التقدير: بما لستما له، أي لأجله، ولم يجز أن تكون «ما» مصدرية؛ لأن «ليس» لا تكون صلة لـ «ما» المصدرية، فلا تقول: ما أحسن ما ليس زيد قائماً.

وعلى هذا تكون «ما» نكرة موصوفة، أو موصولة اسمية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٤/٥، وشرح السيوطي/٧١٧، والعيني ٤٢٢/١ - ٤٢٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥٧/٢، ٤٥٧، الجنى الداني/٣٣٢.

(٥) أي: بحرفية «ما» المصدرية.

(٦) أي: تقدير ضمير عائد على «ما» لو كانت اسماً؛ لأن الفعل الجامد لا يُقدّر فيه ضمير.

قال العيني: «فإن قيل أين العائد إلى الموصول الحرفي قلتُ: الموصول الحرفي لا يحتاج إلى =

عائد» ثم نقل نص ابن هشام «وبهذا البيت رُجِّح القول...» انظر العيني ٤٢٣/١.

وقال ابن عصفور: «فمن زعم أن «ليس» فعل جعل ما مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل «ما» اسماً موصولاً بمنزلة الذي، ويلزمه إذ ذاك أن يقدِّر ضميراً محذوفاً يربط الصلة بالموصول. والتقدير: بما لستما به، أي بسببه».

نقلت هذا عن العيني ٤٢٣/١ والذي وجدته عند ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي غير هذا. انظر ١٥٨/٢ فقد استشهد بالبيت على فعلية «ليس»؛ لأن ما مصدرية ولا تدخل إلا على فعل. وانظر ٤٥٧/٢.

(١) أي من أوجه «ما» الحرفية، وقد ذكر الوجه الأول وهو كونها نافية، والوجه الثاني وهو كونها مصدرية.

(٢) انظر الجنى الداني/٣٣٣، ورصف المباني/٣١٧.

(٣) أي الكافّة للفعل عن عمل الرفع.

(٤) قال المرادي: «وقد جاءت ما الكافَّة أيضاً بعد قَلّ إذا أُريد به النفي نحو: قلما يقول ذلك أحد» الجنى الداني/٣٣٣.

وقال ابن الشجري: «وقالوا: قلما يخرج زيد، وقلما يكون كذا، فزادوا «ما» ليصلح وقوع الفعل بعد قل، لأن الفعل لا يليه فعل» الأمالي ٢٤٤/٢، وانظر شرح الرضي ٣٤٥/٢.

(٥) أي علّة اتصال «ما» بهذه الأفعال.

(٦) في م/٣ «شبهها».

ووجه المشابهة بين هذه الأفعال و«رُبّ» الدلالةُ على القِلّة في «قَلّ»، والكثرة في «كثر وطال»، والتصديرُ في أول الكلام.

(٧) في م/٥ «ولا تدخل».

= أي: ولا تدخل هذه الأفعال حين اتصال «ما» الكافّة بها إلا على جملة فعلية، وقد كانت قبل «ما» تدخل على اسم، فترفعه فاعلاً.

(١) في م/١ و٢ «بفعليتها».

(٢) قائله غير معروف.

ومعنى البيت: لا يزال العاقل على إحدى هاتين الحالتين: إما أن يدعو إلى ما يورث المجد، أو يجيب إليه إذا دُعي.

والشاهد فيه أن «ما» كَفَّت «قَلّ» عن طلب الفاعل، والقلة في معنى النفي، فكأنه قال: لا يبرح اللبيب...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٥/٥، وشرح السيوطي/٧١٧، وشرح التصريح ١٨٥/١.

(٣) هو المرار الفقعسي.

وفي البيت رواية أخرى: «ولا أرى وصالاً»، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

وأورد سيبويه البيت في موضعين من كتابه: الأول في ١/١٢، وعزاه إلى عمر بن أبي ربيعة، وذكره مرة أخرى في ١/٤٥٩ ولم يعزُه لقائل.

فقد جاء في البيت «وصال» بعد «قَلّما» وهو ما عَدَّه سيبويه من باب الضرورة، وقال: «وإنما الكلام قلّما يدوم وصال» وقال في الموضع الثاني: «وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم»، وذكر البيت.

وقال الأعلم في الموضع الأول: «أراد وقلما يدوم وصال، فقدّم وأَخَّر مضطراً لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعلٌ مقدَّم، والفاعل لا يتقدّم في الكلام إلا أن يُبتدأ به، وهو من وضع الشيء في غير موضعه».

وذهب ابن السراج إلى أن وصالاً لا يجوز أن يرتفع بيدوم، ولكنه على إضمار يكون، والتقدير: قلما يكون وصال يدوم على طول الصدود.

وتعقّبه البغدادي بأنه ليس من مواضع حذف «كان».

وذهب المبرّد إلى أن ما زائدة والاسم بعدها مرتفع بـ «قل»، أي: قَلّ وصالٌ.

والمرار هو ابن سعيد الفقعسي، نسب إلى فقعس، وهو أحد أجداده، وينسب تارة إلى جده الأبعد فيقال: المرار الأسدي، وهو من شعراء الدولة الأموية، وأدرك العباسية، وكان مفرط القصر حقيراً.

انظر شرح البغدادي ٥/٢٤٦، وشرح السيوطي/٧١٧، وابن الشجري ٢/١٣٩، ٢٤٤، والإنصـاف/١٤٤، وهمع الهوامع ٥/٢١، ٦/٢٧٥، وشرح المفصل ٤/٤٣، ٧/١١٦، ٨/١٣٢، ١٠/٧٦، المحتسب ١/٩٦، الكتاب ١/١٢، ٤٥٩، الخزانة ٤/٢٨٧، ديوان عمر/٤٩٤، الخصائص ١/١٤٣، ٢٥٧، اللسان/طول، المنصف ١/١٩١، ٢/٦٩. المقتضب ١/٨٤، الضرائر الشعرية لابن عصفور/٢٠٢، شرح الكافية ٢/٣٤٥، الأصول ٢/٢٣٤، و٣/٤٦٦.

(١) هذا للأعلم، انظر الكتاب ١٢/١، وتعليقه على البيت، فقد قدَّم الشاعر وأَخَّر لإقامة الوزن، والوصال على هذا عنده فاعل مقدَّم.

(٢) في م/٤ «لا يجوزون».

قال الدماميني: «لا مَحَلّ لردّ ابن السِّيد، مع أن سيبويه صَرَّح بأن الضرورة لتقديم الاسم، قد يُقال معنى تقديم الاسم ذكره قبل الفعل، والإعراب شيء آخر» انظر حاشية الأمير ٨/٢، والشمني ٨١/٢.

وفي حاشية الشمني مما نقله عن الدماميني: أنه نقل نص سيبويه، ثم قال: «وهذا تصريح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه، فلم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف في توجيه كلامه

= على وجه الضرورة إيلاء قلما الفعل مقدّراً، أو إقامة الاسمية عن الفعلية، ولم يبق وجه لردّ ابن السِّيد القول بأن وجه الضرورة تقديم الفاعل بأنّ البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر».

(١) انظر همع الهوامع ٢/٢٤٥ - ٢٥٥ فقد ذكر أن الصحيح الذي عليه البصريون وجوب تأخير الفاعل عن عامله، وأن الكوفية جَوّزوا تقديمه على الفعل نحو: زيد قام.

(٢) على جعل «وصال» مبتدأ فهو نكرة مخصصة، وجملة يدوم هي الخبر، وعلى هذا فالجملة اسمية.

(٣) تقدَّم في باب «أَلّا»، وذكرتُ الخلاف في نسبته إلى قيس بن الملوح، وغيره، وذكر المصنّف هناك أنّ التقدير: فهلا كان هو، أي الشأن، وقيل التقدير: فهلا شفعت نفس ليلى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أُقَيِّس، وشفيعُها على هذا خبر لمحذوف، أي: هي شفيعُها.

(٤) نقل هذا عن المبرّد النحاس في شرح أبيات سيبويه قال: «أخبرنا علي بن سليمان عن محمد بن يزيد المبرّد أنه خالف سيبويه في هذا، وجعل «ما» زائدة، وقَدّره وقلَّ وصال يدوم على طول الصدود...» شرح البغدادي ٥/٢٤٦، وأحال المحققان هذا إلى شرح أبيات سيبويه للنحاس ص/٢٩٩. والنص في الخزانة ٤/٢٨٧، ٢٨٨.

وفي المقتضب قال المبرّد: «ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك، وكان جائزاً للضرورة، كما يجوز مثله في سوف وقلما وقد، ونحوها من الحروف التي تكون أصلاً للأفعال، كما قال حيث اضطر الشاعر:

صددت فأطولت ... ...

وإنما «قلّما» للفعل» المقتضب ١/٨٤.

ونقل الشيخ عضيمة نص سيبويه في المسألة في الحاشية/١ في المقتضب ثم قال: «من هذا =

= يتبيَّن لنا بوضوح أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرّد في قلما، ولا في أن البيت ضرورة، وابن هشام في المغني ينسب إلى المبرّد أنه خالف سيبويه، وجعل «ما» في قلما زائدة، و«وصال» فاعل للفعل».

(١) قال البغدادي: «وقول ابن هشام: ووصال فاعل لا مبتدأ غير جيد؛ فإن المبرّد مراده أن وصالاً فاعل «قَلّ» لا أنه فاعل يدوم المذكور...» الخزانة ٤/٢٨٨ - ٢٨٩.

(٢) في الخزانة ٤/٢٨٨ «... أن بعضهم ذهب إلى أنّ «ما» في الأفعال الثلاثة مصدرية، والمصدر فاعل الفعل.

قال ابن خلف: لا يجوز أن تكون «ما» مصدرية لأنها معرفة، وقَلّ تطلب النكرة، تقول: قَلّ رجلٌ يفعل ذلك؛ فلذلك حكمت على «مَن» في قولهم: «قل مَن يفعل ذلك» أنها نكرة موصوفة، وأيضاً فلو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل، وهي ههنا لا تدخل إلا على المستقبل».

(٣) الثاني من أنواع الكافَّة، وقد تقدّم النوع الأول وهي الكافّة عن عمل الرفع، وفي م/١ و٣ «الثاني»، وفي م/٢ «الثانية»، وفي م/٥ «والثانية»: وانظر الشمني ٢/٨١.

(٤) في م/٥ «عن العمل».

(٥) في م/٢ «عمل الرفع والنصب» على التقديم والتأخير.

(٦) الآية: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا﴾ سورة النساء ٤/١٧١.

(١) قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ يَنظُرُونَ﴾ مثبت في م/٢، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٢) الآية: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ﴾ الأنفال ٨/٦.

(٣) إذا تلا الحرفَ الناسخَ المكفوفَ بما فِعْلٌ، فإن «ما» تسمى المهيئة، لأنها هَيَّأت الحرف الناسخ باتصالها به للدخول على فعل، ولم يكن هذا للحرف الناسخ من قبلُ، وتسمى عند أبي حيان وغيره أيضاً مُوَطِّئة. انظر الارتشاف/ ١٢٨٤ «مهيّهئَة وموطّئة».

(٤) النص لشيخه أبي حيان فهو في الارتشاف / ١٢٨٤ – ١٢٨٥، «وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن «ما» مع هذه الحروف نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم، والجملة بعدها في موضع الخبر ومفسِّرة له، ولم تحتج إلى رابط لأن الجملة المفسِّرة هي «ما» في المعنى» قارن بين نصّ المصنّف ونص شيخه وتأمّل. ثم انظر همع الهوامع ١٩١/٢.

(٥) فإذا قلت: إنما زيد قائم كان المعنى إنما الشخص العظيم وهو زيد قائم، ولا يقال ذلك إلا في موضع التفخيم. انظر حاشية الدسوقي ٣٠٧/١.

(٦) أي يَرُدُّ القول باسمية «ما».

(٧) أي: «ما».

(٨) وضمير الشأن يَصِحُّ الابتداءُ به، فَجَعْلُ «ما» مع الحروف الناسخة بمنزلة ضمير الشأن مردودٌ. وقوله «بها» غير مثبت في م/٤.

(٩) وفي الهمع ١٩١/٢ «ورُدّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن».

(١) أي رَدَّ القول باسمية «ما» مع إنّ وأخواتها.

(٢) هي عند ابن درستويه على تقديره «ما» اسماً، إن: حرف ناسخ و«ما» اسمها، والجملة الاسمية بعدها خبر.

ورَدّ ابن الخباز هذه الجملة، حيث فُسِّرت «ما» الاسمية بجملة الاستفهام، وأجاز ذلك في ضمير الشأن في نحو قولك: إنه أين زيد؟

وانظر الدسوقي ٣٠٧/١ - ٣٠٨.

(٣) أي من ابن الخباز.

(٤) مثل الاستفهامية في المثال الذي ذكره.

(٥) في م/٣ و٤ «فإنها قد تُفَسَّر».

قال الشمني «قوله فإنها قد تُفَسَّر بالدعاء، وقع في بعض النسخ هكذا بتأنيث الضمير، وفي بعضها بتذكيره، وهو ظاهر لعوده على ضمير الشأن، ووجه الأول [فإنه...] أنه عائد على «إن» ونسب التفسير إليها على سبيل المجاز» الحاشية ٨١/٢.

(٦) والتقدير: أما أَنْهُ، ثم فُسِّر ضمير الشأن بجملة الدعاء، «جزاك الله خيراً»، وهي دعاء له، أي للمخاطب.

(٧) وفي هذه القراءة دعاء عليها.

(٨) جاء ضبط التاء عند الشيخ محمد ومبارك بالفتح «والخامسةَ» وهو غير الصواب؛ لأن نافعاً كان يقرأ بالضم، ولم يقرأها بالفتح من السبعة غير حفص عن عاصم، وقرأها كذلك بعض القراء ممن زاد عن السبعة، فلا وجه لهذا النصب على قراءة نافع.

(٩) الآية: ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ سورة النور ٢٤/٩.
وقراءة نافع: والخامسةُ أَنْ غَضِبَ الله عليها».
= بتخفيف «أن» واسمها محذوف، وغضِبَ: فعل ماض، ولفظ الجلالة فاعله.
انظر البحر ٦/٤٣٤، والتيسير/١٦١، والكشف عن وجوه القراءات ٢/١٣٤، والإتحاف/٣٢٢، والسبعة/٤٥٣، والنشر ٢/٣٣٠، وشرح الشاطبية/٢٥٦، وحجة القراءات/٤٩٥، والتبيان للعكبري ٢/٩٦٦، وغرائب القرآن ١٨/٤٦، والمراجع كثيرة، وانظر بَسْطَ هذا في كتابي «معجم القراءات».

(١) في م/١ و٢ «أن نقدِّر».
(٢) إذا خففت «أَنّ» ففي إعمالها مذاهب:
الأول : أنها لا تعمل شيئاً في ظاهر ولا في مضمر، وهي حرف مصدري مهمل، وهو مذهب سيبويه والكوفيين.
الثاني : أنها تعمل في المضمر والظاهر، وعليه طائفة من المغاربة.
الثالث : أنها تعمل جوازاً في مضمر، لا ظاهر، وعليه الجمهور.
انظر الهمع ٢/١٨٥، وانظر الارتشاف/ ١٢٧٥، والجنى الداني/٢١٩.
قال السيوطي: «ولا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة، بل إذا أمكن عَوْدُه إلى حاضر أو غائب معلوم كان أَوْلَى» الهمع ٢/١٨٥، وانظر الارتشاف/ ١٢٧٥.
(٣) أي في قوله: «أما أَنْ جزاك الله خيراً» على تقدير أما أَنّك.
(٤) أي في الآية: على قراءة نافع والخامسةُ أَنْ غضِبَ الله عليها.

(٥) هذا لشيخه أبي حيان، قال: «ولا يلزم أن يكون ضميرَ الشأن كما زعم بعض أصحابنا، بل إذا أمكن تقديره بغيره قُدِّر، قال سيبويه «وناديناه أن يا إبراهيم قد صَدَّقت الرؤيا» بأنك قد صَدقت...»

الارتضاف/ ١٢٧٥.

(٦) «قوله تعالى» غير مثبت في م/١ و٢ و٤.

(٧) تتمة الآية الثانية: ﴿... إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. سورة الصافات ٣٧/١٠٤ - ١٠٥.

(١) «الرؤيا» غير مثبت في م/١ و٣.

(٢) النـص : « كأنه قال: ناديناه أنك قد صَدّقت الرؤيا يا إبراهيم» انظر الكتاب ١/٤٨٠، والهمع ٢/١٨٥.

(٣) تتمة الآية: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/١٣٤.

ما: اسم موصول، وهو اسم إنّ، وكذا حال ما سيذكره من الآيات يدل بذلك على أنّ «ما» ليست الكافّة التي سبق الحديث عنها.

(٤) الآية: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ سورة الحج ٢٢/٦٢.

(٥) الآيــة: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًاۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة النحل ٩٥/١٦.

(٦) تتمة الآية الثانية ﴿... بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾ سورة المؤمنين ٥٥/٢٣ – ٥٦.

وذكر السمين في «ما» ثلاثة أقوال: موصول، وحرف مصدري، وأنها كافة، وبه قال الكسائي في هذه الآية. انظر الدر المصون ١٩١/٥ – ١٩٢.

(٧) الآية: ﴿... وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الأنفال ٤١/٨.

ما: في الآية اسم موصول بمعنى الذي، وقيل مصدرية والمصدر بمعنى المفعول أي: واعلموا أن غنيمتكم. انظر العكبري/٦٢٣ – ٦٢٤.

(١) قلت: قد رأيت في الآيتين الأخيرتين أن «ما» فيهما مختلف فيها، فقوله هنا «باتفاق» مردود. والغريب أن يفوت هذا الدماميني فلا يعلِّق عليه بشيء.

(٢) أي: الحرف الناسخ عامل في «ما».

(٣) الآية: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة ١٧٣/٢.

(٤) قراءة الجماعة «الميتة» بالنصب، وهي مفعول به للفعل «حَرَّمَ» وما بعدها عطف عليها.

وقرأ ابن أبي عبلة وأبو رجاء العطاردي وأبو جعفر والسّلمي وابن أبي الزناد «الميتةُ...» بالرفع وكذلك ما بعده.

وتخريج هذه القراءة كما يلي:

١ - الرفع على أنه فاعل على قراءة السّلمي «حَرُمَ».

٢ - الرفع على أنه نائب عن الفاعل على قراءة أبي جعفر وابن أبي الزناد والسلمي «حُرِّم» بالبناء للمفعول.

٣ - الرفع على أنه خبر «إنَّ» مفصولة من «ما»، وتكون «ما» اسماً موصولاً اسم «إن».

وانظر هذا في البحر ٢٩٩/١، القرطبي ٢١٦/٢، العكبري/١٤١، إعراب النحاس ٢٩٩/١، الطبري ٥٠/٢، معاني الزجاج ٢٤٣/١، فتح القدير ١٦٩/١، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه البيان.

(٥) الآية: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/٦٩.

(٦) - قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر =

= ويعقوب «كيدُ» بالرفع، وفي «ما» على هذه القراءة وجهان: الأول أنها اسم موصول بمعنى الذي، أي: إن الذي صنعوا كيدُ ساحر، فكيدُ على هذا خبر «إنّ».

والثاني أن «ما» مصدرية، ويكون التقدير: إنّ صُنْعَهم كيدُ ساحر.

- وقرأ مجاهد وحميد وزيد بن علي وابن مسعود والربيع بن خُثَيْم وأبو عمران الجوني «كيدَ» بالنصب، وعلى هذه القراءة تكون «ما» كافَّة، وكيدَ: منصوب؛ لأنه مفعول به للفعل «صنعوا».

انظر البحر ٦/٢٦٠، والطبري ١٦/١٤٠، ومعاني الزجاج ٣/٣٦٧، ومعاني الفراء !/١٠١ و٢/١٨٦، القرطبي ١١/٢٢٣، فتح القدير ٣/٣٧٥، السبعة/٤٢١، إعراب النحاس ٢/٣٤٩، التبيان للطوسي ٧/١٨٧، كتاب المصاحف/٦٥، المبسوط/٢٩٦، الكشف ٢/١٠٢، المحرر ١٠/٥٥، الكشاف ـ/٣٠٨، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) في نسخة الشيخ محمد ومبارك بعد موصولة «والعائد محذوفٍ»، وهذا غير مثبت في المخطوطات.

(٢) أي اسم موصول، أو حرفي، فهي مصدرية، وما بعدها مصدر مؤول في محل نصب اسم «إنّ».

(٣) جاء عند مبارك والشيخ محمد «خَيْثَم» بتقديم المثناة على المثلثة، والصواب خُثَيم بتقديم الثاء المثلثة وهو مُصَغّر، وهو أبو يزيد الكوفي، تابعي جليل، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وأخذ القراءة عن عبدالله بن مسعود، مات قبل سنة تسعين من الهجرة. انظر غاية النهاية ١/٣٨٣.

(٤) الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ سورة فاطر ٣٥/٢٨.

(٥) قال الدماميني: «... ويرد على المصنف رسم «ما» في المصحف متصلة بـ «إنَّ»، إذ هو مانع =

= من كونها بمعنى الذي؛ لأنهما لا يتّصلان خطاً إلا إذا كانت «ما» حرفاً، فإن قلت قد يَتَمَسَّكُ المصنّف بأن رسم المصحف سنة متبعة، فلا تجري على قانون الخط المُصْطَلَح، قلت: يأباه قوله في المثال الثاني من أمثلة الجهة الثانية من الباب الخامس: وحَمْلُ الرسم يعني في المصحف على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد، وقد أمكن هنا بجعل «ما» حرفاً كافّاً. حاشية الشمني ٢/٨١، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٥٨٣.

(١) في م/٣ «خبره».

(٢) في م/٥ «المستتر».

(٣) الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟﴾ سورة النساء ٤/٣.

(٤) تقدّم البيت في «أو»، و«ليت».

(٥) وهو اسم ليت.

(٦) لأن «ما» إذا دخلت على «ليت» لا تزيل اختصاصها بالأسماء.

(٧) والحمام بدل منه، وهو منصوب.

(٨) انظر الكتاب ٢٨٢/١.

(١) أي: على رواية الرفع.

(٢) والحمام: بدل منه، وهو مرفوع، والخبر هو «لنا».

(٣) أي: على رواية الرفع أيضاً.

(٤) أي: ما.

(٥) وهي في محل رفع مبتدأ، أو في محل نصب اسم «ليت»، وقد قال المصنّف في باب «ليت» من قبل: «ويحتمل أن الرفع على أنّ «ما» موصولة، وأن الإشارة خبر لـ «هو» محذوفاً، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا، فلا يدل حينئذٍ على الإهمال، ولكنه احتمال مرجوح؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أيّ مع عدم طول الصلة قليل...».

(٦) انظر نص الأعلم في الكتاب ٢٨٣/١.

(٧) أي: هذا التوجيه الأخير وهو جعل «ما» موصولة.

(٨) وهو «.. هو هذا الحمام».

(٩) كذا جاء النص في م/٣ و٤، ومتن الدسوقي، وفي المطبوع وبقية المخطوطات «مع عدم الطول».

(١٠) في م/٥ «وقوي» وفي م/٤ «وسَهَّل»، وفي م/٣ «وسهل ذلك لتضمنه»، وما أثبته إنما هو عن م/ ١ و٢، وما جاء في المطبوع موافق لما جاء في م/٣.

(١١) أي الإعراب الأخير على تقدير «ما» موصولة.

(١٢) أي: تضمّن هذا التقدير إبقاء إعمال «ليت» في «ما» على تقديرها موصولة.

(١٣) في م/٤ «العمل».

(١) في الهمع ١٩١/٢ «وزعم أبو علي الفارسي: أنها نافية، واستدل بأنها أفادت معنى الحصر نحو «إنما الله إلٰه واحد، كإفادة النفي والإثبات بإلّا».
وذهب أبو حيان إلى أن هذا المذهب هو قول من لم يقرأ النحو، ولا طالع قول أئمته. انظر الارتشاف/ ١٢٨٥.
وقال المرادي: «واستدلّ الإمام فخر الدين الرازي على أنها للحصر بأن إنّ للإثبات وما للنفي، فإنّ لإثبات المذكور وما: لنفي ما عداه، ورُدّ بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو [وهو رَدُّ أبي حيان المتقدِّم]، وهو ظاهر الفساد لوجوه...» الجنى الداني/٣٩٧ - ٣٩٨.

(٢) كذا النص في م/١ و٢ و٤، وفي م/٣ «ولا أن يُحْكَم بتوجُّه النفي». وفي م/٥ «ولا أن يُحْكَم بوجه النفي»، وفي المطبوع أثبت ما جاء في م/٣.

(٣) في م/٤ «إلى المذكور».

(٤) في قوله: إنما زيد قائم، والمراد بما بعدها هو القيام.

(٥) لأن القيام واقع فلا ينفى بما يراد من «ما».

(٦) أي: صرف النفي.

(٧) من الصفات الأخرى التي تجوز على «زيد».

(٨) أي للحكم المذكور وهو القيام.

(٩) وهو جعل إن للإثبات، وما للنفي، وامتناع توجّههما إلى شيء واحد.

(١٠) ذكر المرادي رَدَّ هذا الرأي وهو جعل «ما» نافية عند الرازي والفارسي يقوله: «وهو ظاهر الفساد = لوجوه منها: أن فيه إخراج «ما» النافية عمّا تستحقه من وقوعها صدراً، ومنها أنّ فيه الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات بلا فاصل، ومنها أنه لو كانت نافية لجاز أن تعمل فيقال: إنما زيد قائماً. ذكر بعضهم هذه الأوجه، ولا يُحتاج في بيان فساد هذا القول إلى ذلك؛ فإنه لا يخفى فساده» انظر الجنى الداني/٣٩٨.

(١) وقد ذهب إلى الإثبات فيها الرازي، في نص تقدّم قبل قليل.

(٢) والمعنى فيه ليس إثبات القيام لزيد، وإنما تأكيد هذا القيام.

(٣) والمعنى فيه تأكيد نفي القيام عن زيد.

(٤) ومن تأكيد النفي ما جاء في نصّ الآية.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ يونس ١٠/٤٤.

(٦) قوله: ﴿شَيْـًٔا﴾ غير مثبت في م/٣.

(٧) هذه هي المقدمة الثانية وهي عنده باطلة، وذلك على جعل «ما» في «إنما» نافية.

(٨) سقط لفظ «ما» من م/٣.

(٩) قال المرادي: «قلت ذكر القرافي في شرح المحصول أن أبا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات أنّ «ما» في «إنما» للنفي. والله أعلم» الجنى الداني/٣٩٨.

وانظر الهمع ١٩١/٢ فقد نسبها إلى الفارسي.

(١٠) كتاب أملى فيه مسائل في اللغة بشيراز.

(١١) «لا» غير مثبت في م/١ و٢.

(١٢) قاله الرازي، وقد نقلت النص قبل قليل عن المرادي.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٩/٥.

(١) في م/٢ «وإنما الذي في الشيرازيات».

(٢) في م/٣ «إنهم».

(٣) قال الدسوقي: «حاصله أنه لا يُعْدَل إلى الانفصال إذا أمكن الاتصال، إلا إذا كان الضمير محصوراً بما وإلّا، أو كان مقدَّماً على عامله، فإذا وجد الفصل في كلامهم فإنما دلّ ذلك على أنهم عاملوا إنما معاملة ما وإلا» انظر الحاشية ٣٠٩/١، وانظر الهمع ٢١٧/١.

(٤) هذا البيت من قصيدة هجا بها الفرزدق جريراً.

والذائد من الذَّوْد، وهو الطرد، والذمار: ما لزمك حفظه، ويقال: الذمار العهد.

والشاهد في البيت عند الفارسي: معاملة «إنما» معامل النفي وإلّا في فصل الضمير «أنا».

قال المرادي: «... لما كان غرضه أن يحصر المدافِع لا المدافَع عنه فصل الضمير، ولو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لأفهم غير المراد، فدلّ ذلك على أن العرب ضمنت إنما معنى ما وإلّا» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٨/٥، وشرح السيوطي/٧١٨، الجنى الداني/٣٩٧، الهمع ٢١٧/١، المحتسب ١٩٥/٢، شرح المفصّل ٩٥/٢، ٥٦/٨، العيني ٢٧٧/١، أوضح المسالك ٦٨/١، الديوان ١٥٣/٢ «أنا الضامن الراعي عليهم...» الارتشاف/٩٣٧.

(٥) البيت لعمرو بن معدي كرب، ويُعْزَى للفرزدق.

وقَطّر الفارس: صرعه على أحد قُطْريه أي على أحد جانبيه.

والشاهد فيه كالبيت السابق. فصل الضمير بعد النفي وإلّا.

وانظر شرح البغدادي ٢٥٦/٥، وشرح السيوطي/٧١٩، والكتاب !/٣٧٩، الارتشاف/ ٩٣٣. اللسان والتاج والعباب والمقاييس/قطر، وجاء ضبطه في نسخة التاج بتخفيف الطاء.

(١) في الارتشاف: «وإذا حصر الضمير بإنما نحو: إنما قام أنا فانفصاله عند سيبويه ضرورة، وعند الزجاج ليس بضرورة، وقال ابن مالك يتعيّنُ انفصاله».

انظر/٩٣٩، وانظر الهمع ٢١٧/١، والشمني ٨٢/٢، وحاشية الأمير ٩/٢.

(٢) وهو بيت الفرزدق: أنا الذائد الحامي الذمار... إلخ.

(٣) تتمة الآية: ﴿... أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ سبأ ٤٦/٣٤.

قال الدسوقي: «أي فلو كان يجب الفصل معاملة لـ «إنما» معاملة «ما» وإلا لقال إنما يعظكم بواحدة أنا» الحاشية ٣٠٩/١.

(٤) الآية: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يوسف ٨٦/١٢.

ولو أُريد الفصل، أو وَجَبَ بعد «إنما» لكان النّص: إنما يشكو بثّه وحزنّه أنا.

(٥) الآية: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ سورة آل عمران ١٨٥/٣.

ولو وَجَبَ الفصل بعد إنما لقال: «وإنما يُوَفّى أجورهم أنتم».

(٦) أي ما ذهب إليه أبو حيان من أنه لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما وهم منه.

(٧) أي في هذه الآيات.

(١) ولم يكن ضميراً فاعلاً.

(٢) ولما لم يكن الحصر في الفاعل لم يجب فصل الضمير عن عامله وتأخيره.

(٣) أي في آية يوسف: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ﴾، وفي آية آل عمران: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ﴾.

(٤) أي من أنواع «ما» الكافّة، وقد ذكر الكافّة عن عمل الرفع مع «قَلَّ...» وعمل النصب والرفع مع «إنّ» وأخواتها.

وفي م/٥ «الثالثة» جاء بالتأنيث إشارة إلى «ما».

(٥) بالحرف أو بالإضافة.

(٦) أي «رُبّ»، وقوله: وأكثر ما تدخل...، في مقابله أنها تدخل قليلاً على الأسماء.

قال المرادي: «... واعلم أن مذهب المبرّد ومن وافقه أن رُبّ إذا كُفّت بما جاز أن يليها الجملتان: الاسمية والفعلية... وإلى هذا ذهب الزمخشري، وذهب سيبويه فيما نقل عنه بعضهم إلى أن رُبّ إذ كُفّت بما لا يليها إلا الجملة الفعلية، قيل وهو مذهب الجمهور...» الجنى الداني ١/٤٥٦.

(٧) البيت لجذيمة بن مالك الأبرش، وتقدّم في «رُبَّ» مرتين، وذكر في الموضع الثاني أنه يكون الفعل بعدها ماضياً لفظاً ومعنى.

(٨) التكثير أو التقليل اللذان يستفادان من «رُبّ» عند دخولها على الجملة.

(١) أي حدُّه مجهول، فلا تدخل عليه «رُبّ».

(٢) تتمة الآية: ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ سورة الحجر ١٥/٢.

(٣) أي: دخول رُبّ على المستقبل.

قال أبو حيان: «ولما كانت رُبّ عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل تأوّلوا «يود» في معنى «وَدّ» لما كان المستقبل في إخبار الله لتحقق وقوعه كالماضي، فكأنه قيل: وَدّ، وليس ذلك بلازم، بل قد تدخل على المستقبل لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي...» البحر ٤٤٤/٥، وانظر الجنى الداني/٤٥٧، وانظر شرح الكافية ٣٣٣/٢.

(٤) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ الكهف ٩٩/١٨. والنفخ لم يقع، والتقدير ويُنْفَخ، وجاء لفظ الماضي في الآية لتحقيق وقوع النفخ في المستقبل.

(٥) في شرح الرضي: «... وقال الربعي: أصله ربما كان يود، فحذف «كان» لكثرة استعماله بعد ربما» ٣٣٣/٢.

وفي حاشية الشمني ٨٣/٢ «... وفي المطوّل: وقوله: ربما يود الذين كفروا، من تنزيل المضارع منزلة الماضي في أحد قولي البصريين، وأما الكوفيون فعلى أنه بتقدير «كان» ومُحذِف لكثرة استعماله بعد ربما...».

(٦) أي اسمها ضمير الشأن.

(٧) هذا اعتراض من المصنِّف على تخريج الكوفيين للآية.

(٨) هذا هو الاعتراض الثاني، وهو أنه لا يجوز حذف «كان» وإبقاء الخبر مع أن الفعل «يُوَدّ» مخرج على حكاية الماضي، فلا ضرورة لتقدير فعل قبله صريح في أنه ماض. فكأنا رجعنا إلى ما هربنا منه بهذا التقدير. وانظر الدسوقي ٣١٠/١.

(١) في شرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/٢ «وهذا قول المبرّد قد تليها الاسمية والفعلية كإنما تقول: ربما قام زيد، وربما زيد قائم، وذهب الفارسي والجمهور ومنهم ابن عصفور إلى أن «رُبَّ» لا تدخل على الجملة الاسمية...».

وانظر الجنى الداني/٤٥٦، ورصف المباني/٣١٧ - ٣١٨، وفي رصف المباني/١٩٣، ما يشير إلى أن دخولها على الجملة الاسمية قليل، وانظر شرح الرضي ٣٣٢/٢ - ٣٣٣.

(٢) تقدّم الحديث عن هذا البيت في باب «رُبّ».

والشاهد فيه أن رُبّ مكفوفة بما الكافة عن عملها، وهي مهيئة لدخول «رُبّ» على الجملة الاسمية.

(٣) وقد ذهب المبرّد إلى أن الجامل مبتدأ، وفيهم: هو الخبر، وتبعه على ذلك ابن مالك، قال في التسهيل: «وإن ولي ربما اسم مرفوع فهو مبتدأ، بعده خبر، لا خبر مبتدأ محذوف، وما: نكرة موصوفة بهما خلافاً لأبي علي في المسألتين» انظر التسهيل/١٤٧.

وفي شرح التسهيل لابن عقيل ٢٨٢/٢ «وذهب الفارسي والجمهور ومنهم ابن عصفور إلى أن «رُبَّ» لا تدخل على الجملة الاسمية، فما في البيت نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر، وخبر مظهر».

وقال أبو حيان معقباً على كلام ابن مالك: «هذا الذي قاله عن الفارسي هو مذهب الجمهور، وابن عصفور خَرَّج البيت تخريج أبي عليّ، وهو الصحيح، إذ لو كان الصحيح ما اختاره المصنِّف لسمع من كلامهم: ربما زيد قائم بتصريح المبتدأ والخبر، ولم يُسْمَع ذلك فيما أعلم فوجب تخريج البيت على ما خَرّجه الفارسي وابن عصفور» شرح الشواهد للبغدادي ١٩٩/٣، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٥/١، وذكر الرضي في شرح الكافية أن دخول «ربما» على الاسم شاذ عند سيبويه، وقياس عند الجزولي؛ إذ يجيز: ربما زيد قائم. ٣٣٢/٢ - ٣٣٣.

(١) الثاني ما تدخل فيه «ما» على الكاف فتكفّها عن العمل في ما بعدها كما كفت «رُبّ».

(٢) النص في م/٢ «كما أنت» بدون «كُن».

وفي م/٤ و٥ «كما كنت» بدون «كن»، وما أثبتُّه إنما هو من المخطوطين: ١ و٣.

والكاف في «كما» مكفوف عن الجرّ بـ «ما»، وأنت: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: كن كما أنت كائن عليه.

ولذلك قال ابن هشام في حرف الكاف المفردة في هذا المثال: «إن المعنى: على ما أنت عليه».

(٣) تقدَّم البيت في حديثه عن الكاف المفردة، وكفِّها بما، وسيف مبتدأ، وجملة: لم تخنه مضاربه، خبر.

والبيت لنهشل بن حري. وقد جاء تاماً في م/٤.

(٤) أي: من جعل «ما» كافَّة للكاف ما جاء في الآية.

(٥) الآية: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ﴾ الأعراف ١٣٨/٧.

(٦) قال العكبري: «في ما ثلاثة أوجه:

أحدها: هي مصدرية، والجملة بعدها صلة لها، وحَسّن ذلك أن الظرف مقدَّر بالفعل.

والثاني: أنّ «ما» بمعنى الذي، والعائد محذوف، و«آلهة» بدل منه، تقديره كالذي هو لهم، والكاف وما عملت فيه صفة لـ «آلهة»، أي إلٰهاً مماثلاً للذي لهم.

= **والوجه الثالث**: أن تكون «ما» كافّة للكاف، إذ من حُكْم الكاف أن تدخل على المفرد، فلما أُريد دخولها على الجملة كُفّت بما» التبيان/ ٥٩٢ - ٥٩٣، وانظر البيان ٢٧٣/١، والبحر ٣٧٨/٤.

ولم يذكر الزمخشري غير الكافة. انظر الكشاف ٥٧١/١.

(١) ذكر المصنّف هذا في حرف الكاف فيما تقدّم - قال: «وزعم صاحب المستوفي أن الكاف لا تكفّ بما» وصاحب المستوفي هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، وتقدّمت ترجمته. عند الحديث عن «أَيْ» التفسيرية.

وذكر هذا السمين عن صاحب المستوفي، ورَدّه عليه بقوله: «وهو محجوج بما تقدّم» انظر الدر المصون ٤٩٥/١، وانظر البحر ٩٨/٢.

(٢) ويكون التقدير في المثال: كن كما أنت: كن ككونك الذي أنت عليه، وفي البيت: ككون سيفِ عمروٍ، وفي الآية: ككونهم آلهة لهم. وانظر حاشية الدسوقي ٣١٠/١.

(٣) الثالث مما تكون فيه «ما» كافّة هو كفُّها للباء عن الجرّ.

(٤) البيت لمطيع بن إياس الكوفي يرثي يحيى بن زياد الحارثي، ونسب هذا البيت وأبيات معه إلى صالح بن عبدالقدوس برواية مختلفة.

وتُحير: مضارع أحار الجواب، أي رَدَّه. وفيه رواية: فبما قد ترى، والمعنى: كثيراً ما تُرَى خطيباً واعظاً بلسان الحال، فإن من نظر إلى ما كنت عليه وما أُلْتَ إليه اتّعظ بذلك.

والشاهد في البيت أن «ما» كَفّت الباء عن العمل، وأنّ «ما» فيها معنى التقليل عند ابن مالك، وتعقّبه أبو حيان بأن «ما» مصدرية، والباء للسببية المجازية، والمعنى على التكثير لا على التقليل.

ومطيع بن إياس هو أبو سلمى الكناني الكوفي قدم بغداد، وصحب المنصور، والمهدي من بعده، وكان شاعراً ماجناً رُمي بالزندقة.

= وأما صالح بن عبدالقدوس فهو أبو الفضل البصري، مولى الأزد، اتهمه المهدي بالزندقة، ثم قتله، وصُلِبَ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٨/٥، وهمع الهوامع ٢٢٨/٤، والعيني ٣٤٧/٣ «قائله مجهول» والخزانة ٢٨٥/٤.

(١) ذكر ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية الشافية/٨٤٢ وشرح التسهيل في شرح البيت في الألفية:

وقد يلي مضارعٌ قد أو بما أو رُبَّما إذا مُضِيّاً أفهما

وذكر شواهد لما ذهب إليه.

وتعقّبه أبو حيان في شرح التسهيل بقوله: «وما ذهب إليه من أنّ فيما ذكر كافّة وأنها أحدثت معنى التقليل غير صحيح...» شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٩/٥.

(٢) أي فمعنى البيت: إن صرت لا ترد جواباً بموتك فهذا لا يقدح في فصاحتك؛ لأنك قد رُئيت على قلة وأنت تخطب. الدسوقي ٣١٠/١.

(٣) في م/٢ و٤ «في»، ومثله النص في الخزانة ٢٨٥/٤.

(٤) الآية: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ سورة البقرة ١٩٨/٢.

في البحر ٩٧/٢ «ويحتمل أن تكون الكاف للتعليل على مذهب من أثبت هذا المعنى للكاف...، وأثبت لها هذا المعنى الأخفش، وابن بَرْهان، وما: في «كما» مصدرية، أي كهدايته إياكم، وجوّز الزمخشري وابن عطية أن تكون «ما» كافة عن العمل».

(٥) في الخزانة ٤/٢٨٥ نقل نص ابن هشام، ثم قال: «وهذا مأخوذ من شرح التسهيل لأبي حيان».

(٦) في م/٥ «للتشبيه»، وذكر هذا الخلاف الشمني في ٢/٨٣.

(٧) في م/٥ «معها». وقوله: معهما أي: مع الباء والكاف.

(١) لعله أراد ابن مالك. قال الشمني: «وقوله: وقد سلم إلى آخره جواب عمّا يقال إن ابن مالك إنما لم يحمل ما مع الباء في هذا البيت ومع الكاف في الآية على هذا الظاهر؛ لأنه يمتنع إتيان كُلٍّ من الباء والكاف بدون ما للتعليل» الحاشية ٢/٨٣.

وجاء الضبط عند مبارك «سُلِّم»، على البناء للمفعول.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ النساء ٤/١٦٠.

قال ابن مالك: «ومثال التعليل في الباء في قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ شرح الكافية الشافية/٨٠٤.

(٣) في م/٣ وقرئ «وَيْ كأنه...» وكذا جاء النص في الخزانة ٢٨٥/٤ منقولاً عن ابن هشام.
وفي م/٤ قبل الآية: «وفي قوله تعالى».

(٤) الآية: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ سورة القصص ٨٢/٢٨.
قال ابن مالك: «والكاف... للتعليل... وجعل ابن بَرْهان من هذا قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ أي: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، كذا قَدّره، ثم قال: وحكى سيبويه: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، والتقدير: لأنه لا يعلم فتجاوز الله عنه، وما: زائدة بين الكاف وأن، هكذا قال ابن برهان». انظر شرح الكافية الشافية/ ٧٩٠ - ٧٩١، وسيبويه ٤٧٠/١، وشرح اللمع لابن بَرْهان ٢٢٢/١، والخزانة ٢٨٥/٥.

(٥) كتب بخط نحيف في م/٣ «وقال ابن مالك: التقدير أعجب».
وفي م/٤ «فإن».

(٦) في م/٥ «وإن المناسب».

(٧) أشرت فيما سبق إلى أن ما ذكره المصنّف هنا أخذه من شرح التسهيل لشيخه أبي حيان. وانظر الخزانة ٢٨٥/٤.

(١) الرابع من المواضع التي جاءت فيها «ما» كافّة عن العمل اتصالها بـ «مِن».

(٢) هو أبو حية النميري.

وذكر البغدادي أنه أخذ صدره من قول الفردزق:

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة ... على رأسه والحربُ قد لاح نارها

والشاهد في البيت في «لَمِمّا» أنّ «ما» كَفّت «مِن» عن الجر.

وتقدّمت ترجمة أبي حَيّة النميري عند الحديث عن بيت سبق له في «حيث»، وهو الهيثم بن الربيع، وأضاف البغدادي هنا «وكان جباناً كذاباً، وكان له سيف يقال له لعاب المنية ليس بينه وبين الخشب فرق».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٣/٥، وشرح السيوطي/٧٢١، والهمع ٢١٥/٤، وأمالي الشجري ٢٤٤/٢، والمقتضب ١٧٤/٤، وشرح التصريح على التوضيح ١٠/٢، والخزانة ٢٨٢/٤، الكتاب ٤٧٧/١.

(٣) في أمالي الشجري ٢٤٤/٢ «وقد كَفُّوا «مِن» بـ «ما» فقالوا: إني لمما أفعل، قال أبو العباس المبرّد: يريدون لربما أفعل، وأنشد لأبي حية النميري وإنا لمما نضرب...» ونقل النص البغدادي في شرح الشواهد ثم قال: «فهو ناقل عن المبرّد» وانظر المقتضب ١٧٤/٤.

وانظر الحاشية/٣ من الصفحة نفسها في المقتضب، ففيها تعليق جيد للشيخ عضيمة رحمه الله تعالى. وانظر الخزانة ٢٨٣/٤ فقد أخذ الشيخ عضيمة تعقيبه منه.

(٤) قال البغدادي: «وتخريج ابن هشام فاسد؛ وذلك أنّ فِعْل الصلة في المثالين الأولين مسند إلى ضمير المحدّث عنه، فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك الضمير، فيؤول الأمر إلى جعلهم كأنهم خُلقوا من ضربهم ومن حذفهم، وذلك غير متصور البتة، ولا يلزم هذا في الآية والبيت الأخير» الخزانة ٢٨٣/٤.

(٥) ذكر هذا المصنِّف مرة أخرى عند الحديث عن المعنى العاشر لـ «مِن».

(١) ما يذكره هنا أخذه من الخصائص لابن جني. انظر ٢٥٩/٣ - ٢٦٠.

(٢) أي في بيت أبي حَيّة المعنى على المصدرية: أي: وإنا لمن ضَرْبِ الكبش، أي لأنهم عادتهم ذلك، فصار كأنه خُلُقٌ فيهم.

(٣) تتمة الآية: ﴿... سَأُوْرِيكُمْ ءَايَـٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ الأنبياء ٣٧/٢١.
والمعنى أنه لما كان شأن الإنسان العجلة في تسيير أموره صار كأنه مخلوق منها.

(٤) قائل البيت البَعيث المجاشعي.
وجاذمة من الجذم وهو القطع، ورُوي بالحاء: حاذمة، أي قطعه بسرعة، والحبل الوصل بين اثنين، ورُوي: ألا أصبحت أسماء جاذبة الحبل، والجاذبة المنقطعة كما تجذبُ الناقة إذا انقطع لبنها.
والشاهد في البيت أنّ فيه مبالغة بكون البخيل مخلوقاً من البخل.
والبعيث اسمه خِدَاش بن بشر، وقد غلبه جرير، وأخمله، وكان أخطب بني تميم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٦/٥، وشرح السيوطي/٧٢٢، أمالي الشجري ٧٢/١، المحتسب ٤٦/٢، الخصائص ٢٥٩/٣.

(٥) النص في المحتسب ٤٦/٢ «أي هو مخلوق من البخل، ولا تحمله على القلب، أي: والبخل من الضنين، لصغر معناه إلى الآخر» وانظر أمالي الشجري ٧٢/١.
وذهب ابن الأنباري في الأضداد/١٠٠ إلى أن معناه «والبخل من الضنين».
وفي الخصائص ٢٥٩/٣ ذكر البيت، ثم قال: «أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه.... وأصل هذا الباب عندي قول الله عزّ وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ...﴾» وما ذكره المصنّف هنا أخذه من ابن جني.

(٦) في م/٤ «والبخل».

(١) أي التي تقع بعدها «ما» فتكفّها عن الإضافة إلى ما بعدها سواء كان مفرداً أو جملة...

(٢) قائله المرار الفقعسي.

العلاقة: الحب، أم الوُلِّيد: بالتصغير: أي أُمّ الولد. قال الأعلم: صَغّره ليدل على شباب أمه، والرواية الصحيحة بالتكبير، وقيل الأَوْلى أن يكون التصغير للتحبيب، وذكر السيرافي أن الرواية الصحيحة بالتكبير وإنما جعلته الرواةُ بالتصغير لأنه أَحْسَن في الوزن.

والأفنان: جمع فَنَن، وهو الغصن، وأراد هنا ذوائب شعره على سبيل الاستعارة.

والثَّغام: هو نبت ينبت خيوطاً طوالاً دقاقاً، فإذا جَفَّت ابيضّت كلها، وهو مرعى تعلفه الخيل، وإذا أمحل كان أشد ما يكون بياضاً.

والخليس من النبات: الذي ينبت الأخضر منه في خلال يبسه.

قال الشجري: «المخلس من النبات الذي خالطت خضرته بياض زهره، ويقال: أخلس رأسُه إذا خالط سوادَ شعره البياضُ».

ومعنى البيت أنه بعد كبره واختلاط الأبيض من شعره بما اسودّ منه لا يليق به الصبا واللهو مع امرأة صغيرة السّن لا تزال في شبابها.

والشاهد في البيت أن «ما» كَفّت «بعد» عن الإضافة.

وقيل: ما مصدرية، وهو قول جماعة من المتقدمين.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٧٠، وشرح السيوطي/٧٢٢، وأمالي الشجري ٢/٢٤٢، والكتاب ١/٦٠، ٢٨٣، والهمع ٣/١٩٤، وشرح المفصّل ٨/١٣١، ١٣٤، شرح الرضي ٢/٣٨٦، والمقتضب ٢/٥٤، الخزانة ٤/٢٩٨، ٤٩٣.

(٣) «قوله: المخلس...» ليس في م/٥، وكتب في م/٢ ثم شطب.

(١) أي في البيت السابق، والذين ذهبوا إلى أنها مصدرية جماعة منهم الاسفراييني، والأعلم، وابن خلف، والرضي، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه. والتقدير في البيت:... بعد كون أفنان رأسك.

انظر الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٢٦٩/٥ - ٢٧٠.

قال الأعلم وتبعه ابن خلف: «بعدُ: لا يليها الجمل، وجاز ذلك لأنّ «ما» وُصِلَتْ بها لتتهيأ للجملة بعدها، كما فُعِل بقلّما ورُبَّما، وما مع الجملة في موضع جَرّ بإضافتها إليها».

(٢) في م/١ «وهو الحقّ»، والنص كذلك في شرح الرضي ٣٨٦/٢.

وكان ذلك في قوله: «وصلة «ما» المصدرية لا تكون عند سيبويه إلا فعليّة، وجوز غيره أن تكون اسمية، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلاً كما في نهج البلاغة...، وقال الشاعر: أعلاقةً أُمَّ الوليد...».

(٣) الثاني من الظروف التي تزاد بعدها «ما» فتكفها عن الإضافة.

(٤) البيت لجميل بن معمر العذري.

والشاهد فيه أنّ «ما» زيدت بعد الظرف «ما» فكفته عن الإضافة، والأراك: القطعة من الأرض، وقيل: موضع بعرفة، وجبل لهذيل، وعلى جعل «ما» كافة، فجملة «نحن بالأراك» ابتدائية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٢/٥، وشرح السيوطي/٧٢٢، والخزانة ١٧٩/٣.

والديوان/١٩٧ «عالم الكتب» والرواية فيه: بينما هن بالأراك معاً إذ بدا...

(٥) أي في البيت المتقدِّم.

ونصّ ابن هشام في الخزانة ١٧٩/٣، وقال البغدادي بعده: «... أقول: صاحب القول الثاني لا بُدَّ له من تقدير الأوقات، فلا يباين القول الثالث، ولم يتنبه له شُرّاحه».

(١) في نسخة الشيخ محمد ومبارك: «والأقوال الثلاثة تجري...» بزيادة: تجري، وما ذكروه ليس في م/١ و٢ و٣ و٤، ولا في نص البغدادي المنقول عن المصنّف، ولا في متن الدسوقي. وقد أثبت هذا الفعل في متن حاشية الأمير، وعنها أخذ مبارك هذه الزيادة.

وقوله: الأقوال الثلاثة أي التي تقدّمت في «بين» مع «ما»، وتكون في بين مع الألف.

(٢) قائلته حُرَقَةُ بنت النعمان بن المنذر اللخمي ملك الحيرة.
ونَسَب ابن الشجري هذا البيت إلى هند بنت النعمان بن المنذر، ولعل حُرَقة يكون لقباً لهند، أو أختاً لها. كذا عند البغدادي.
والرواية عند أبي تمام: «بينا نسوس الناس» بلا فاء.
ورُوِي: إذا نحن فيه سوقة نَتَنَصَّف، بالبناء للفاعل، أي نَخْدُم.
والشاهد فيه أنه أراد «بين» فأشبع الفتحة، فأنشأ ألفاً عنها، وقالوا: التقدير بين أوقات نسوس الناس خَدَمْنا. وذهب الفراء إلى أن أصل بينا بينما، فحذف الميم، وتعقّبه الفارسي.
وعلى ما ذهب إليه المصنف: الألف زائدة كافّة عن الإضافة، وقيل: زائدة غير كافة، وبين مضافة إلى الجملة، وقيل: الألف زائدة، وبين مضافة إلى زمن محذوف، أي: بين أوقات نسوس...
قال البغدادي: «والحاصل أنّ في ألف «بينا» خمسة أقوال:
أحدها: إشباع لتهيئة «بين» للإضافة، **وثانيها:** أنها مجتلبة للكف عن الإضافة، **وثالثها:** أنها للعِوَض عن الأوقات المحذوفة، **ورابعها:** أنها بدل من تنوين العوض، **وخامسها:** أنها بقية «ما»، وهو أبعد الأقوال، والجيد ما ذهب إليه الشارح المحقق».
وبنت النعمان امرأة شريفة شاعرة، عميت، وقد أرسل المغيرة بن شعبة الثقفي ليتزوجها فأبت. وقالت: وأي رغبة لشيخ أعور في عجوز عمياء، ولكنك أردت أن تفخر بنكاحي، وكانت بعد ذلك تدخل عليه فيكرمها، ويبرها، ويسألها عن حالها، فأنشدت: -

بينا نسوس الناس ... ...
فأفٍّ لدنيا لا يدوم نعيمها تَقَلَّبُ تاراتٍ بنا وتَصَرَّفُ

انظر شرح البغدادي ٢٧٣/٥، وشرح السيوطي/٧٢٣، والخزانة ١٧٨/٣، وأمالي الشجري ٢/ ١٧٥، وهمع الهوامع ٢٠٢/٣.

(١) في م/٢ «والرابع والخامس»، وفي م/٥ «والرابع».

وفي الشمني ٨٣/٢ قوله: «والثالث والرابع، هكذا وقع في قليل من النسخ، وهو الصواب، وفي غيره: والرابع والخامس، وليس بصواب لأن الثالث لم يتقدّم له ذكر».

(٢) أي من الظروف التي تزاد بعدها «ما» فتكفّها...

(٣) كانا في الأصل ظرفين يضافان إلى جملة بعدهما، فلما زيدت بعدهما «ما» حالت بينهما وبين هذه الإضافة، وضُمِّنا معنى «إن» الشرطية، وصارا جازمين لفعلين. وانظر بيان هذا في جوازم الفعل المضارع.

وانظر الجنى الداني/٣٣٣ «ما: فيهما عوض من الإضافة، لأنه قصد بهما الجزم قطعاً عن الإضافة، وجيء بما عوضاً منها».

(٤) انظر الجنى الداني/٣٣٣ قال: «الثالث: أن تكون عوضاً، وهي ضربان: عوض من فعل، وعوض من الإضافة...».

(٥) وهو ما كان عوضاً من فعل وهو «كان».

(٦) النص عند المرادي: «لأن كنت منطلقاً انطلقت، فحذفت لام التعليل، وحذفت «كان»، فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله، وجيء بما عوضاً عن كان» الجنى الداني/ ٣٣٣، وانظر همع الهوامع ١٠٦/٢.

(١) وهو ما دخلت عليه اللام، أي: لأن كنت منطلقاً...، والمعنى لأجل انطلاقك، وهذا معنى قوله: المفعول له.

(٢) «له» ليس في م/٣.

(٣) وهو اللام.

(٤) للتعويض عن «كان» المحذوفة، وهي «ما» الزائدة.
فصار: أن أنت منطلقاً... وانفصل الضمير بعد حذف الفعل.

(٥) الباقية من قوله «لأنْ» بعد حذف حرف الجر، وقد أدغمت هذه النون في ميم «ما» الزائدة، فصارت «أمّا».

وقوله: للتقارب فإن الميم وإن كان مخرجها من الشفة فإنها تشارك النون في الخياشيم لما فيها من الغُنَّة، والغنة تسمع كالميم. انظر شرح المفصل ١٠/١٤٤.

(٦) في همع الهوامع ٢/١٠٦ «والمرفوع بعد «ما» اسم كان، والمنصوب خبرها، هذا هو الصحيح في المسألة، وبقي فيها قول آخر فزعم بعضهم أن «كان» المحذوفة فيها تامة، والمنصوب حال.

وزعم أبو علي الفارسي وابن جني أنّ «ما» هي الرافعة الناصبة لكونها عوضاً عن الفعل فنابت منابه في العمل، وزعم المبرّد أن «ما» زائدة لا عوض، فيجوز إظهار «كان» معها نحو: أمّا كنت منطلقاً انطلقت، ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المثل، فيقال كما سمع ولا يغير، وليس هذا الموضع من مواضع قياس زيادة ما»، شرح التسهيل لابن عقيل ١/٢٧٥، شرح المفصل ٢/٩٨.

(٧) أي من موضعي زيادة «ما» عوضاً.

(٨) في المطبوع «في نحو...» و«في» مثبت في م/٥ أيضاً.

(١) فحذف الفعل «كان» واسمها وهو الضمير البارز، وعُوِّض عن «كان» واسمها «ما» زائدة، ثم أدغمت نون «إنْ» في ميم «ما» لتقارب مخرجيهما، وحذفنا ما جاء بعد «لا» وهو قولنا: «تفعل غيره».

وانظر همع الهوامع ١٠٦/٢، وقال ابن الشجري: «ولا يكون «إمّا لا» إلّا جواب: كلام، كأن قائلاً قال: لا أفعل هذا، فقال آخر: افعل هذا إمّا لا. يريد إن كنت لا تفعل هذا فافعل غيره، هكذا قَدّره سيبويه». أمالي الشجري ٢٤٧/٢.

وانظر الكتاب ١٤٨/١ «قولهم: إمّا لا، فكأنه يقول: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره». وانظر ٢٧٩/١.

(٢) أي: زيادة «ما» وهي ليست عوضاً عن محذوف.

(٣) في م/٣ و٤ «يقع».

(٤) أي: بعد عامل فيما بعده الرفع.

(٥) شتان: اسم فعل ماض بمعنى افترق، وزيد: فاعل به، وما زائدة، زيدت بين الرافع والمرفوع به.

(٦) هذا من أبيات لمهلهل قالها حين تنقل في القبائل بعد حرب البسوس حتى جاور قوماً من مذحج يقال لهم: جَنْب، وخطبوا إليه أخته، وكان مهرهم الأَدَم، فقال بعد أبيات تقدّمت:

عَزّ على تغلب بما لقيتْ　　أختُ بني المالكِينَ من جُشَمِ

أنكحَهَا فقدُها الأراقم في　　جَنْبٍ وكان الحِباءُ من أَدَمِ

لو بأبانين　...　... البيت

وقوله: لو بأبانين مُقَدَّم من تأخير، والتقدير: لو جاء يخطبها بأبانين، وأبان جبل، وهما أبانان: أبان الأبيض وأبان الأسود، وبينهما نحو فرسخ، ووادي الرُّمة يقطع بينهما.

وزُمِّل: من التزميل وهو الإخفاء واللف في الثوب، والمعنى: لو خطبها في بلادي لهشمت أنفه حتى كان يخفيه بالثوب، والرواية عند المبرّد: ضُرِّج من التضريج وهو صبغ الأنف بالدم.

= في الديوان: ضُرِّج، وجاء في بعض النسخ: رُمِّل: بالراء المهملة، ومعناه لُطِّخ، وفي الصحاح: رَمّله بالدم فترمّل وارتمل أي تلطخ.

ومهلهل هو امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب، سُمّي بذلك لأنه أول من هلهل الشعر أي أَرَقّه. قال الغزل، واعتنى بالنسيب، وهو جاهلي. وتقدّمت ترجمته في مجيء «لو» للتمني..

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٧٤، وشرح السيوطي/٧٢٤، والكامل/٩٩٣،

(١) كذا جاء في المخطوطات بالزاء المعجمة، وفي متون الحواشي. وأثبته مبارك بالراء المهملة «رُمّل»، وأشار إلى هذه الرواية الشمني، ولم يذكر مبارك شيئاً في هذا الخلاف.

(٢) وهو بيت زغبة الباهلي، وتقدَّم في الوجه الخامس. من الفصل الذي عقده لـ «ماذا»، وذلك على جعل «ما» زائدة وذا: للإشارة.

(٣) كذا في م/٢ و٣ و٤، وكذا كان تقدير المصنّف فيما تقدّم، ومثله عند الدسوقي، وفي م/١ و٥ «سَرْع هذا»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد ومتن حاشية الأمير.

و«ما» في البيت زائدة. وهي ليست عوضاً عن شيء، وهي غير كافّة، وما بعدها فاعل لما قبلها.

(٤) أي: وتزاد «ما» بعد الناصب الرافع.

(٥) قوله: بعد الناصب الرافع إشارة إلى أحد الوجهين في زيادة «ما» بعد ليت، فقد زيدت هنا «ما» ولم تكفها عن العمل فيما بعدها، فنصبت اسماً، ورفعت خبراً في المثال الذي ذكره.

(١) أي: وتُزَاد «ما» بعد الجازم.

(٢) تتمة الآية: ﴿... مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة الأعراف ٧/٢٠٠.

والأصل: إنْ ما ينزغَنّك، فزيدت «ما» بعد إن الشرطية الجازمة، وأدغمت النون في ميم «ما»، فصارت «إمّا».

(٣) لم يُذْكَر من الآية في المخطوطات إلا ما ترى، وجاء في المطبوع «وإما ينزغنك من الشيطان نزغ».

(٤) الآية: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ الإسراء ١٧/١١٠.

قال العكبري: «أياً منصوب بتدعوا، وتدعوا: مجزوم بأياً، وهي شرط، فأمّا «ما» فزائدة للتوكيد، وقيل: هي شرطية كُرِّرت لما اختلف اللفظان» التبيان/٨٣٦.

(٥) الآية: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟ يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/١٤٨.أين: ظرف مكان تضمّن معنى الشرط، وما: مزيدة.

(٦) البيت من قصيدة للأعشى ميمون، وقد مَدَح بها النبي ﷺ، ولم يوفّق للإسلام.

وجاءت روايته في الديوان: يدا، في موضع ندى.

وقوله: تُناخي: من أناخ، وابن هاشم أراد به النبي ﷺ، وتراحي: تَحْصُل لك الراحة، ورواية الديوان «تريحي»، والفواضل: الأيادي الجسيمة والجميلة، والندى: الخير والإحسان.

والشاهد في البيت مجيء «ما» زائدة بعد «متى» التي جزمت فعلين: أولهما تناخي، والجواب: تراحي.

= انظر شرح البغدادي ٥/٣٧٧، شرح السيوطي/٧٢٥، والديوان/٤٦، وسيرة ابن هشام ١/ ٣٨٦، وأمالي الشجري ٢/٢٤٦.

(١) وتزاد «ما» بعد الخافض سواء كان حرفاً أو اسماً، ويذكر هنا زيادتها بعد حرف الجر وهو الباء.

(٢) قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ﴾ غير مثبت في م/١ و٣ و٥، وفي م/٤ ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ وفي م/٢ أثبت هذا القدر من الآية وهو ما أثبتُّه في المتن.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٥٩.

فبما رحمة: الباء: حرف جر، «وما»: زائدة، وليست كافة، ورحمة: اسم مجرور بالباء. وذهب بعضهم إلى أن «ما» ليست زائدة وإنما هي نكرة في موضع جرّ، ورحمة بدل من «ما» قال ابن الأنباري: «وهو خلاف قول الأكثرين» البيان ١/ ٢٢٩.

(٤) الآية: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ سورة المؤمنين ٢٣/ ٤٠.

قال السمين: «في ما هذه وجهان:

أحدهما: أنها مزيدة بين الجار ومجروره للتوكيد...، وقيل صفة لزمن محذوف: عن زمنٍ قليل.

والثاني: أنها غير زائدة، بل هي نكرة بمعنى شيء أو زمن، وقليل صفتها أو بدل منها...» الدر ٥/ ١٨٦ - ١٧٨.

(٥) في م/٢ «مما خطاياهم».

قلت: على هذا هي قراءة الحسن وعيسى والأعرج وقتادة بخلاف عنهم، وهي قراءة أبي عمرو. وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه البيان.

(٦) الآية: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا فَلَمۡ يَجِدُواْ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارٗا﴾ سورة نوح ٢٥/٧١.

= ما: زائدة بين الجار والمجرور، وهي زيادة للتوكيد، ومَن لم يَرَ زيادتها جعلها نكرة، وجعل «خطيئاتهم» بدلاً، وهذا الوجه الأخير عند السمين فيه تعسُّف. انظر الدر المصون ٣٨٦/٦.

وعند النحاس: «ما: زائدة للتوكيد، ولا يجوز عند البصريين غير ذلك، والكوفيون يقولون: صلة، ثم يرجعون في بعض المواضع إلى الحق وهذا منها، وزعم الفراء أن «ما» ههنا تفيد، لأن المعنى من أجل خطيئاتهم أغرقوا...».

انظر إعراب النحاس ٥١٧/٣ - ٥١٨، ومعاني الفراء ٨٩/٣، ١٩٠.

(١) البيت لعدي بن الرعلاء، وتقدَّم في باب «رُبّ» شاهداً لزيادة «ما» بعد «رُبّ»، وإعمالها فيما بعدها، وضربة: اسم مجرور برب لفظاً مرفوع محلاً.

(٢) البيت لعمرو بن براقة، وتقدّم في باب «أو»، وتكرر في حرف الكاف، وزيادة «ما» بعدها ملغاة، والكاف، جارّة.

(٣) في م/١ «وتعلم».

(٤) أي وقد تزاد «ما» بعد الخافض إذا كان اسماً، ولا تكفّه عن عمل الجر فيما بعده.

(٥) الآية: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ سورة القصص ٢٨/٢٨.

وفي «ما» من «أيّما» قولان: المشهور منهما أنها زائدة كزيادتها في أخواتها من أدوات الشرط، وأي: مضافة إلى ما بعدها، والأجلين: مضاف إليه مجرور.

والثاني أن «ما» نكرة، مَحَلُّها الجر بالإضافة، والأجلين بدل من «ما». انظر الدر ٣٣٩/٥، والتبيان للعكبري/١٠١٩.

(١) هذان البيتان مطلع قصيدة للأسود بن يعفر النهشلي الجاهلي.

والخليّ: الخالي من الهموم، وما أُحِسُّ رقادي: أي ما أجد منه أثراً، ووسادي: بدل اشتمال من الياء في «لديّ»، والوساد: المخدة، والسقم: المرض، وشفّني: أنحلني.

والشاهد فيه: زيادة «ما» في قوله: «من غير ما سَقَمٍ»، فقد زيدت بين المضاف «غير» والمضاف إليه «سقم».

وتقدمت ترجمة الأسود فيما تقدَّم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٩/٥، وشرح السيوطي/٧٢٦، والمفضليات/٢١٦.

(٢) البيت من معلّقة امرئ القيس، وتقدّم الحديث عنه في «سِيّ».

(٣) على هذا التقدير تكون «ما» زائدة، ومثل: اسم «لا» النافية للجنس، ويوم: مضاف إلى «سي»، وخبر «لا» محذوف.

(٤) أي متعلّق بمحذوف صفة ليوم.

(٥) وتقديره: أصلح.

(٦) وقد جاء البيت بالروايتين في يوم: الجر والرفع، وكان من قَبْلُ قد رَجّح رواية الجرّ.

(٧) على تقديره هذا تكون «ما» اسماً موصولاً، وهي في محل جر بالإضافة، وجملة «هو يوم» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وعلى هذا يكون إعراب «يوم» خبراً لمبتدأ محذوف، وهو الضمير «هو» العائد.

(١) وهو الضمير «هو» في تقديره.

(٢) طالت الصلة بصفة «يوم» وهو الجار والمجرور «بدارة» ومتعلَّقه.

(٣) في م/٤ «ثم المشهور»، وفي م/٢ كتب «إن» ثم شطبت.

(٤) أي في «إعراب «ما» على هذا التقدير الذي قدّره.

(٥) أي: بالإضافة إلى «سيّ».

(٦) تقديره: أصلح.

(٧) أي: يلزم الأخفش على هذا التوجيه.

(٨) في م/٥ «السِّيّ».

(٩) والمعروف أن ما يُقْطَعُ عن الإضافة قد يُنَوَّن تنوينَ عِوَضٍ مثل «حينئذٍ».

(١٠) أي قيل: ويلزم على تقدير الأخفش بجعل «ما» خبراً أن يكون خبر «لا» معرفة، وخبرها في الأصل يكون نكرة.

(١١) أي جواب هذا الاعتراض على الأخفش...

(١٢) أي: الأخفش.

(١٣) أي بشيءٍ، فلا يكون الخبر معرفة.

وكان تقدير المصنف في «سيّ»: «لا مثل شيءٍ هو يوم».

(١٤) أي: الأخفش.

(١٥) رأي سيبويه أن «لا» وما عملت فيه في موضع رفع مبتدأ، وأنّ ما بعده خبر عن هذا المبتدأ، وليس خبراً لـ «لا».

انظر الكتاب ١/٣٤٥.

(١) أي: قبل دخول «لا»، وهو المبتدأ، وعلى هذا فلا تكون «لا» عاملة في الخبر.
قلت: ينجرّ على هذا أن ما اعترض به على الأخفش باطل على مذهب سيبويه، وتكون «ما» خبراً عن «لا»، واسمها «سِيّ»؛ إذ هما على تقديره في موضع رفع مبتدأ، وما: خبر عن هذا المبتدأ، لا عن «لا» النافية للجنس.

(٢) كذا في م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ «الهيئات» وفي م/٥ «الحلبيات»، وهي مسائل تكلّم فيها الفارسي عن «هَيْتَ وهاتِ» فسميت بهذا الاسم، وعلى هامش م/٣ «المسائل التي أملاها أبو علي بهيت بلدة في العراق...، وقيل هي مسائل تكلّم فيها على هاتِ وهيْتَ ونحوها، وهي بكسر الهاء....». وانظر الشمني ٢/٨٤.

(٣) وعلى هذا تكون «ما» زائدة، ومثله عنده: ولاسيما يوم...

(٤) في م/٤ «وترده»، أي: يرد قول الفارسي بإهمال «لا» وجعل ما بعدها حالاً.

(٥) صحة دخول الواو قبل «لا»، والواو لا تدخل على الحال المفردة.
وكان قد أجاب عن هذا الدماميني في «سِيّ» فقال: «ويمكن أن يجاب عنه بأن سِيّاً عند دخول الواو لا يكون منصوباً على الحال، بل يكون اسم «لا» التبرئة، والخبر محذوف، والجملة حال». انظر حاشية الشمني ١/٢٨٣، وانظر حاشية الأمير ٢/١٠.

(٦) النص في م/٤ «وهي لا تدخل على الهيئات على الحال المفردة» كذا!

(٧) أي ويَرُدّ قولَ الفارسي عَدَمُ تكرار «لا»؛ لأنها عند الإهمال تُكَرَّر؛ إذ يقال: ولاسيما زيد، ولاسيما عمرو، وعَدَم التكرار يدل على أنّ «لا» غير مهملة.

(٨) أي: تكرار «لا».

(١) أي: في بيت امرئ القيس، وهي رواية: ولاسيما يوماً بدارة جُلْجُل.

(٢) أي: «يوماً»، وفي م/٤ «وهو».

(٣) أي: بالإضافة إلى «سيّ»، وعلى هذا تكون فتحة «سيّ» فتحة إعراب لا بناء، وانظر الخزانة ٢/ ٦٣.

(٤) وهو «يوماً»، وهو مفسِّر لما قبله، وانظر الجنى الداني/٣٣٤.

(٥) وذلك في حالة نصب «يوم»، كأنها: ولا سِيّ يومٍ بالإضافة، ولما زيدت «ما» وكُفَّت «سِيّ» عن الإضافة إلى يوم نصب «يوماً» على التمييز.

(٦) الأصل في المثال: على التمرة «مثل» زبد. فلما أضيفت مثل إلى الضمير كَفَّ الضمير «مثل» عن الإضافة إلى زبد، وصار مضافاً إليه مثل، فانتصب «زبداً» عندئذٍ على التمييز المفسِّر لمثل. قال الأمير: «ثم المعروف أن يقولوا جيء بالتمييز لشبه سي بمثل في: على التمرة... إلخ». الحاشية ٢/١١.

(٧) في م/٥ «وإذا قيل».

(٨) ذكر هنا بعد «سي» معرفة، وكان من قبل حديثه عن «ما» بعد سي زائدة، أو نكرة موصوفة.

(٩) جاز جَرّه على الإضافة على تقدير «ما» زائدة، والتقدير: ولا مثل زيدٍ.

(١٠) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: ولا سِيّ الذي هو زيد.

(١١) إذا نُصِبَت فإنه يُنْصَبُ على أنه تمييز، ولا يجوز هذا في «زيد» لأنه معرفة، والتمييز يكون نكرة.

= وقال الدماميني: «يمكن أن يُنْصَبَ بأعني مُضمرةً، وما: نكرة بمعنى شيء، أي: ولا مثل شيء أعني زيداً.

[قال الشمني] أقول: إن مراد المصنف بقوله: وامتنع نصبه، النصبُ الذي تقدّم في قوله: وأما من نَصَبه فهو تمييز، لا مطلق النصب، فلا يرد عليه جواز نصبه بأعني مضمرة» انظر حاشية الشمني ٢/٨٤.

قلتُ: رَدّ الشمني لا يقدح في توجيه الدماميني، وما ساقه المصنّف هنا لم يخصّه بتمييز ولا بغيره. فيحسنُ ترك النص عنده على عمومه، ويكون تعليق الدماميني في محله.

وانظر حاشية الأمير ٢/١١.

(١) إذا دخلت «ما» على «خلا وعدا» تعيَّن النصب بعدها؛ لأنها مصدرية، فدخولها يعيّن الفعلية فيهما.

وذهب الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني إلى أنه يجوز الجر على تقدير «ما» زائدة. انظر الهمع ٢٨٧/٣.

وكان ابن هشام قد رَدَّ هذا في «خلا» فقال: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن «ما» لا تزاد قبل الجار بل بعده،... وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه».

(٢) ما ذكره هنا، من زيادة «ما» بعد أداة الشرط الجازمة سبق الحديث عنه من المصنّف في قوله: «وبعد الجازم نحو: وإما ينزغنك...» وسقط لفظ «وتزاد» من م/٢، وفي م/٤ «تزاد» من غير واو قبل الفعل.

(٣) ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ * وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ الأنفال ٥٧/٨ - ٥٨.

وإما تخافَنّ: أصله: إن الشرطية، وما: بعدها زائدة.

(٤) في م/١ جاءت هذه الآية بعد التي تليها، وهي آية سورة النساء، وما أثبته من بقية = المخطوطات، وكذلك جاء ترتيب الآيتين في متن الدسوقي، وما أثبته مبارك موافق لما في م/١، ومتن حاشية الأمير، وكذلك الشيخ محمد.

(١) الآية: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ النساء ٧٨/٤.

قال ابن الأنباري: «أين: ظرف مكان فيه معنى الشرط والاستفهام، ودخلت «ما» ليتمكّن الشرط ويَحْسُن، وتكونوا: مجزوم بأينما، وأينما: متعلّق بتكونوا، ويدرككم: مجزوم لأنه جواب الشرط...» البيان ٢٦١/١.

(٢) أي: وتزاد «ما» بعد أداة شرط غير جازمة أيضاً.

(٣) ﴿وَأَبْصَٰرُهُمْ﴾ مثبت في م/٤، وغير مثبت في بقية النسخ.

(٤) الآية: ﴿... وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ سورة فصلت ٢٠/٤١.

والشاهد في الآية زيادة «ما» بعد إذا، وجملة «جاؤوها»، في محل جر بالإضافة.

(٥) أي وتُزاد «ما» بين المتبوع وتابعه.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ سورة البقرة ٢٦/٢.

(٧) نص الزجاج ليس كما أثبته المصنف هنا، قال: «... وما: زائدة مؤكدة، نحو قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ﴾ المعنى: فبرحمة من الله حقاً، فما في التوكيد بمنزلة حقّ، إلا أنه لا =

= إعراب لها، والناصب يتخطّاها إلى ما بعدها، فمعناها التوكيد...، والاختيار عند جمع البصريين أن يكون «ما» لغواً...» معاني القرآن ١/١٠٤ - ١٠٥.

(١) أي يؤيد ما ذهب إليه البصريون من جعل «ما» زائدة.

(٢) فتكون قراءة ابن مسعود على ما ذكر «إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً بعوضةً...» كذا بسقوط «ما»، ولم أجد هذه القراءة في مرجع آخر مما بين يديّ من مراجع القراءات.

(٣) وذلك على جعل «ما» زائدة، وانظر البحر ١/١٢٢، والبيان ١/٦٥ - ٦٦.

(٤) في معاني الزجاج ١/١٠٤ «... فيكون المعنى: إن الله لا يستحيي أن يضرب شيئاً مثلاً...» كذا! وعلى تقدير ابن هشام. أن يضرب مثلاً شيئاً، وهو الأليق بسياق الآية.

(٥) أي: «ما» بدل من «بعوضة» وانظر البحر ١/١٢٢.

(٦) قال السمين: «... وبعوضة بدلاً من «ما» أو عطف بيان لها إن قيل إن «ما» صفة لـ «مثلاً»، أو نعت لـ «ما» إن قيل إنها بدل من مثلاً» انظر الدر ١/١٦٣، وحاشية الشهاب ٢/٨٨ - ٨٩، والشمني ٢/٨٤.

(٧) قرأ الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، وأبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤبة بن العجاج، وقطرب ومالك بن دينار وابن السميفع والأصمعي عن نافع «بعوضةٌ» بالرفع.

قال أبو حيان: «واتفق المعربون على أنه خبر، ولكنهم اختلفوا فيما يكون عنه خبراً فقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو بعوضة...، والوجه الثاني أن تكون: ما زائدة أو صفة، وبعوضة وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق، وقيل: خبر مبتدأ ملفوظ به وهو «ما» على أن تكون استفهامية».

انظر القراءة في المراجع الآتية: البحر ١/١٢٣، سيبويه ٤/٢٥٥، زاد المسير ١/٥٥، الرازي ٢/١٣٥، مختصر ابن خالويه/٤، الكشاف ١/٢٠٤، المحتسب ١/٦٤، القرطبي ١/٢٤٣، معاني الزجاج ١/١٠٤، معاني الأخفش ١/٥٣، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) في م/٤ «فالأكثرون».

(٢) أي في قراءة رؤبة ومن معه.

(٣) على تقدير: مثلاً الذي هو بعوضة، فحذف الضمير «هو» المبتدأ، وهو العائد أيضاً.

(٤) «عدم» غير مثبت في م/٥.

وقال الدماميني: «والذي ينبغي أن يقال: الطول في الصّلة هو موجود لا معدوم؛ لأن «فما فوقها» من جملة الصّلة، فلا شذوذ عند البصريين، كما أنه لا شذوذ عند الكوفيين» الشمني ٨٤/٢، وانظر حاشية الأمير ١١/٢ قال: «قال الدماميني يحصل الطول بالعطف بناء على أن «فما فوقها» عطف على بعوضة، فهو من جملة الصلة».

(٥) أي حذف العائد مع عدم طول الصّلة.

(٦) قوله: «قياس عند الكوفيين» غير مثبت في م/٥.

(٧) انظر الكشاف ٢٠٥/١ «... فإن رفعتها فهي موصولة، صلتها الجملة؛ لأن التقدير هو بعوضة، فحذف صدر الجملة كما حذف في «تماماً على الذي أحسن» ووجه آخر حسن جميل هو أن تكون التي فيها معنى الاستفهام، لما استنكفوا من تمثيل الله لأصنامهم بالمحقرات، قال: إن الله لا يستحيي أن يضرب للأنداد ما شاء من الأشياء المحقرة مثلاً بَلْهَ البعوضة فما فوقها..».

(٨) كلام المصنّف هنا مأخوذ من أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٦.

(٩) البيت من قصيدة للأعشى ميمون، وقد ألحقت بالمعلقات، وأولها:

وَدِّع هريرة إن الركب مرتحل وهل تُطيقُ وداعاً أيها الرجل

= وروي البيت: إنا كذلك قد نَخْفَى.

وترينا: خطاب لامرأة، حفاة: جمع حافٍ، وجملة لا نعال لنا: صفة لحفاة، ومعنى البيت: إن ترينا نتبذّل مرة ونتنعم أخرى فكذلك حالنا.

وقيل معنى البيت: إن ترينا نستغني مرة، ونفتقر أخرى، فكذلك شأننا، ويكون بذلك قد كَنّى بقوله: نحفى وننتعل، عن حالَيِ الفقر واليُسْر.

والشاهد فيه أنّ «ما» زائدة في موضعين:

الأول : بعد إنْ، وأصله: إِنْ ما، فأدغمت ميم «ما» في نون «إِنْ».

والثاني: بعد «كذلك»؛ إذ الأصل: إنا كذلك نخفى وننتعل.

وعلى الرواية الثانية تكون «ما» زائدة في موضع واحد وهو «إنْ ما».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٨٢، وشرح السيوطي/٧٢٦، وأمالي الشجري ٢/٢٤٦، والخزانة ٤/٥٤٥، والديوان/١٤٧.

(١) البيت من قصيدة لأمية مطلعها:

مَجِّدوا الله وهو للمجد أهل رَبُّنا في السماء أمسى كبيراً

وقد ذكر قصة ناقة صالح، وهلاك قوم ثمود، وفرعون، وادعاءه الألوهية، وقومه وعصيانهم، وما نزل بهم من القحط والبلاء، ثم ذكر أنّ الله تعالى يرزق جميع المخلوقات من الوحش والطير وغيرهما.

ويروى البيت بنصب سلعاً وعشراً وعائلاً.

والسَّلْع شجر ينبت بجوار شجرة أخرى ثم يتعلّق بها فيرتقي حبالاً خضراً لا ورق فيها، ولكن قضبان تلتف على الغصون، وتشتبك، وله ثمر مثل عناقيد العنب صغار فإذا أَيْنَع اسودّ، فتأكله القرود فقط، ولا يأكله الناس ولا السّائمة.

والعُشَر: شجر له صمغ ولبن، وهو من العضاه، والواحدة عُشَرَة، وله سُكّر يخرج من فصوص شُعبه ومواضع زهره، يجمع الناس منه شيئاً، وفي سكّره شيء من مرارة.

وقوله: عائلٌ ما: من عِيْلَ صبري أي: غُلب، وقولهم: عيل ما هو عائل. أي: غُلِب ما هو غالبه، = يُضْرَب للرجل الذي يعجب من كلامه أو غير ذلك، وهو على مذهب الدّعاء، والبيقورا: اسم جمع للبقر.

ومعنى البيت: إن السنة المجدية أثقلت البقر بما حُمِّلت من السّلع والعُشر، وإنما كانوا يفعلون ذلك في السنة المجدبة، فيعمدون إلى البقر فيعقدون في أذنابها السّلَع والعُشَر، ثم يضرمون فيها النار وهم يُصعّدونها في الجبل، فَيُمْطَرون لوقتهم، كما زعموا.

والشاهد فيه زيادة «ما» بعد «سلع» وبعد «عُشر» وبعد «عائل».

قال الفارسي: «ما: في كل ذلك زائدة، وسلع: مرتفع بالابتداء، وعائل خبره، وجاز هذا الفصل بين المبتدأ وخبره لأنّ الجملة الفاصلة ملتبسة بالجملة المفصول بها...».

وتقدّمت ترجمة أمية من قبل.

شرح الشواهد للبغدادي ٥/٢٨٣، شرح السيوطي/٧٢٦، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤٦، الديوان/٧٥، معجم البلدان/سلع، اللسان والتاج/بقر، سلع.

(١) قول «عيسى» هذا وما بعده في أمالي الشجري ٢٤٦/٢، وعنه أخذا المصنف ما أثبته هنا، وهي عادة منه غير مرضيّة.

(٢) قائله وَدّاك بن ثميل المازني الطائي، وقبله:

لا دَرَّ دَرُّ رجال خاب سعيهم   يستمطرون لدى الأزمات بالعُشَر

ولا در دَرّهم: أي لا كثر خيرهم، جملة دعائية، وكذلك خاب سعيهم.

والأزمات: السنون المجدبة، والبيقور: اسم جمع للبقر، ومُسَلَّعة: أي وضع السَّلَع في أذنابها يستمطرون بها، بل يجعلونها وسيلة إلى الله للإمطار.

= وليس في البيت شاهد نحوي، ولكنه ذكره استطراداً وتوضيحاً لما ذكره الأعشى.

ووَدّاك شاعر إسلامي قديم، وقد يكون مخضرماً.

شرح البغدادي ٢٩١/٥، وشرح السيوطي/٧٢٧.

(١) سورة المسد ٢/١١١.

(٢) في الدر المصون ٥٨٦/٦ «يجوز في «ما» النفي والاستفهام، وعلى الثاني تكون منصوبة المحل بما بعدها، أي: أيَّ شيء أغنى المال؟، وقُدِّم لكونه له صدر الكلام».

ومثله في البحر ٥٢٥/٨ «والظاهر أن «ما» في: ما أغنى عنه ماله، نفي، أي لم يغن عنه ماله الموروث عن آبائه وما كسب هو بنفسه...، ويجوز أن تكون «ما» استفهامية في موضع نصب، أي: أيّ شيء يغني عنه ماله، على وجه التقرير والإنكار...».

وانظر إعراب النحاس ٧٨٤/٣ - ٧٨٥.

وعلى تقديرها نافية يكون مفعول «أغنى محذوفاً، وتقديره: ما أغنى عنه ماله شيئاً. البيان ٢/ ٥٤٤، وانظر مشكل إعراب القرآن ٥٠٧/٢.

(٣) تكون مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً. وعلى التقدير الأول: أيَّ شيء أغنى عنه ماله، وعلى الثاني: أي إغناء. انظر روح المعاني ٣٣٥/٣.

(٤) هذا التقدير على أنه مفعول مطلق.

(٥) في م/٤ «يُضَعَّف».

(٦) أي: يضعف كون «ما» اسم استفهام في محل رفع مبتدأ.

(٧) لأن حذف المفعول المضمر العائد إلى المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً عنه مؤخراً قليل. وسوف يذكر المصنِّف هذا في الباب الرابع من الكتاب في الأشياء التي تحتاج إلى رابط فقد قال: والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفقة أقوى منه من الخبر...». وانظر الشمني ٨٤/٢.

(٨) كذا في م/١ و٢ و٣، وفي المطبوع وم/٤ و٥ «بحذف».

(١) الهاء: هو المفعول به، وهو العائد المحذوف.

(٢) حذف الرابط، والتقدير: زيد ضربته، وزيد: مبتدأ، وجملة ضربت هي الخبر.

(٣) قلتُ فيما تقدم إن الهاء قد تعود على أي، على تقديره مفعولاً به، وأما كونه مفعولاً مطلقاً فلأنه عائد على المصدر، أي: إغناء.

(٤) في م/٥ «مطلقاً».

(٥) أي في «وما كسب» في الآية. قال السمين: «... يجوز في «ما» هذه أن تكون بمعنى الذي، والعائد محذوف، وأن تكون مصدرية أي: وكَسْبه. وأن تكون استفهامية يعني: وأيّ شيء كَسَبَ؟ أي: لم يكسب شيئاً». الدر ٥٨٦/٦، وانظر البحر ٥٢٥/٨، والبيان ٥٤٤/٢.

وفي مشكل إعراب القرآن ٥٠٧/٢ «ما: عطف على ماله، وهي بمعنى الذي، أو مع الفعل مصدر، أي: كَسْبه، ولا بُدّ من تقدير هاء محذوفة إذا جعلتها بمعنى الذي: أي كَسْبُه».

(٦) أي: إذا قدر اسماً موصولاً معطوفاً على «ماله».

(٧) التكرار ناشئ عن أن التقدير يصبح: ما أغنى عنه ماله، ما أغنى عنه الذي كسبه، والذي كسبه هو المال، فكأنه كُرِّر مرتين.

(٨) في البحر ٥٢٥/٨ «وعن ابن عباس: وما كَسَبَ: وَلَدُه، وفي الحديث: وَلَدُ الرجلِ من كَسْبِه. وعن الضحاك: وما كَسَبَ هو عمله الخبيث في عداوة الرسول ﷺ...».

(٩) يؤكد ما ذهب إليه من أنه لا تكرار في الآية بأن الكَسْب هنا هو الولد وليس المال الذي سبق ذكره.

(١٠) في الجامع الصغير/٥٧٢ «ولد الرجل من كَسْبه، من أطيب كَسْبِه، فكلوا من أموالهم».

وانظر البحر المحيط ٥٢٥/٨، وفي القرطبي ٢٣٨/٢٠

= «وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: إن أطيب ما أكل الرجل من كَسْبه، وإن ولدي من كَسْبه» كذا ولعل فيه تحريفاً صوابه: وإن ولده من كسبه، وذكر أنه أخرجه أبو داود. على أن صاحب الكشاف ذهب إلى أن المراد في الآية أنه لم ينفعه ماله وما كسب، يعني رأس المال والأرباح أو ماشيته، وما كسبه من نسلها ومنافعه... الكشاف ٣٦٦/٣، وانظر الشمني ٨٤/٢.

(١) أي حين تفسير «ما كَسَب» بالولد، فتكون نظير هذه الآية في ذكر الأموال ثم الأولاد في الآية الآتية.

(٢) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ سورة آل عمران ١٠/٣.

(٣) سورة الليل ١١/٩٢.

ما: نافية، أو استفهامية، وهو استفهام إنكاري. الدر ٥٣٥/٦، وإذا كانت استفهامية فهي في موضع نصب بـ «يغني»، أيْ: أيّ شيء يدفع عنه ماله إذا سقط في النار. إعراب النحاس ٣/ ٧١٨.

وفي القرطبي: «وما: يحتمل أن تكون جحداً، أي: ولا يغني عنه ماله شيئاً، ويحتمل أن يكون استفهاماً معناه التوبيخ، أي: أيّ شيء يغني عنه إذا هلك ووقع في جهنم» انظر ٨٥/٢٠ - ٨٦.

(٤) سورة الحاقة ٢٨/٦٩.

ما: تحتمل النفي والاستفهام. انظر العكبري/١٢٣٧.

وفي إعراب النحاس ٥٠٠/٣ «ما في موضع نصب بأغنى، ويجوز أن تكون نافية لا موضع لها». وانظر الدر ٣٦٦/٦ «يجوز أن تكون نفياً، وأن تكون استفهامَ توبيخٍ لنفسه».

(٥) أي: في الآيتين السابقتين.

(١) أي: يرجح كونها في الآية الآتية للنفي توكيدها بالنفي في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَبْصَـٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ﴾ وانظر حاشية الأمير ١٢/٢.

(٢) الآية: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَـٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ الأحقاف ٢٦/٤٦.

(٣) الآية: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ...﴾ سورة البقرة ١٠٢/٢.

(٤) قال أبو حيان: «ظاهره أنّ «ما» موصول اسمي منصوب، وأنه معطوف على قوله «السحر»، وظاهر العطف التغاير، فلا يكون ما أنزل على الملكين سحراً... وقيل: ما: في موضع جرّ عطفاً على ملك سليمان...

وقيل: ما: حرف نفي، والجملة معطوفة على ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ﴾، وذلك أن اليهود قالوا: إن الله أنزل جبريل وميكال بالسحر، فنفى الله ذلك».

البحر ٣٢٩/١، وانظر التبيان للعكبري/٩٩، والدر ٣٢٠/١ - ٣٢١.

(٥) الوقف على السحر، ثم الاستئناف بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾. ولم أجد أحداً من القراء وقف مثل هذا الوقف.

وضعّف ابن الأنباري هذا الوجه قال: «والرابع أن تكون ما حرف نفي أي: لم ينزل على الملكين، وهو عطف على قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ﴾ وهذا الوجه ضعيف جداً؛ لأنه خلاف الظاهر والمعنى، فكان غيره أولى». انظر البيان ١١٤/١.

(١) تتمة الآية: ﴿... فَهُمْ غَٰفِلُونَ﴾ يس ٦/٣٦.

(٢) في م/٢ والمطبوع «أنها النافية» بزيادة «أنها».

(٣) ذكر فيها العكبري أربعة أوجه: **الأول:** أنها نافية، **والثاني:** أنها بمعنى الذي، أي: تنذرهم العذاب الذي أُنْذِره آباؤهم. **والثالث:** أنها نكرة موصوفة. **والرابع:** أنها زائدة، انظر التبيان/ ١٠٧٩.

وذكر وجهاً آخر ابن الأنباري وهو أنها مصدرية في موضع نصب، وتقديره: لتنذر قوماً إنذاراً مثل إنذارنا آباءهم ممن كانوا في زمان إبراهيم وإسماعيل، ويؤيد هذا عنده قول عكرمة: إنه كان قد أنذر آباءهم. قال الأنباري: «والوجه الأول [النافية] أوجه الوجهين» البيان ٢٩١/١.
وذكر أبو حيان الموصولية، ونقل المصدرية عن ابن عطية، ونقل عن قتادة أنها نافية انظر البحر ٣٢٣/٧، والمحرر ٢٧٣/١٢.

(٤) هذا الذي ذكره المصنّف هنا هو لابن عطية، قال ابن عطية: «... وقال قتادة: «ما» نافية، أي: إنّ آباءهم لم يُنْذَروا، فالآباء على هذا هم القريبون منهم، وهذه الآية كقوله سبحانه ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾.
انظر المحرر ٢٧٣/١٢ - ٢٧٤.

(٥) أول الآية: ﴿وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ...﴾ سورة سبأ ٤٤/٣٤.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ الحجر ٩٤/١٥.

(٧) في البيان ٧٢/٢ ذكر الوجهين: الموصولية، والمصدرية.

وانظر العكبري/٧٨٧.

والمصدرية على تقدير: فاصدع بالأمر، والموصولية: على تقدير فاصدع بالأمر الذي تُؤْمَرُ به، وقد حذف الضمير العائد.

(٨) قال ابن الشجري: «... فيه قولان: أحدهما: أن «ما» مصدرية، فالكلام في هذا القول على =

= وجهه، والتقدير: فاصدع بالأمر، والقول الآخر أنها خبرية بمعنى الذي، ففي الكلام على هذا القول خمسة حذوف...» الأمالي ٢٣٩/٢ - ٢٤٠.

(١) في الأمالي: «فحذفت الباء من به...».

(٢) في الأمالي: «فحذف الألف واللام...».

(٣) في الأمالي: «لامتناع الجمع بينها وبين الإضافة».

وفي م/٥ «جمعها»، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك، وما أثبتُّه هو المثبت في المخطوطات الباقيات.

(٤) في الأمالي: «ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه كما حذف في «واسأل القرية» و«أشربوا في قلوبهم العجل» والمراد أهل القرية، وحُبّ العجل فصار: بما تؤمر به...».

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ يوسف ١٢/٨٢.

(٦) النص في الأمالي: «فحذفت الباء كحذفها...».

(٧) أنشد سيبويه البيت لعمرو بن معد يكرب، وذكر الهجري في نوادره أنه لأعشى طِرْوَد، واسمه إياس بن عامر، وقيل إنه لعباس بن مرداس، وقيل هو من شعر لخفاف بن نَدْبة، وقيل لزرعة بن السائب.

وروي البيت بسين غير معجمة «وذا نَسَب».

والنشب إنما يستعمل في الأشياء الثابتة كالدور والضياع، ويستعملون لما ليس بثابت الدرهم والدينار، وربما أوقعوا المال على جميع ما يملكه الإنسان وأعاد ذكر النشب تأكيداً.

والشاهد في البيت أن أصله: أمرتك بالخير، فحذفت الباء، فانتصب «الخير»؛ لأنَ «أمر» يتعدّى بنفسه إلى مفعول واحد وإلى ثانٍ بالباء.

= انظر شرح البغدادي ٥/٢٩٩، وشرح السيوطي/٧٢٧، والخزانة ١/١٦٤، والمقتضب ٢/٣٦، ٨٦، ٣٢١، وأمالي الشجري ١/٣٦٥، و٢/٢٤٠، وهمع الهوامع ٥/١٨، والمحتسب ١/٥١، ٢٧٢، وشرح المفصل ٢/٤٤، ٨/٥٠، الكتاب ١/١٧.

(١) في أمالي الشجري: «فصار: بما تؤمره».

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/٤١.

والهاء المحذوفة من قوله «بعث»، إذ تقديره: بَعَثَه، وهو الضمير العائد.

(٣) وذكر الشجري آية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ الأعراف ٧/١٤٤، والضمير المحذوف هنا أيضاً هو العائد، والتقدير: ما آتيتكه.

(٤) في م/٤ و٥ «تقدير».

(٥) هذا آخر نص الشجري، وانظر المحتسب ١/٥١ و٢٧٢.

(٦) الآية: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/١٠٦.

(٧) قال السمين: «في «ما» قولان:

أحدهما - وهو الظاهر - أنها مفعول مقدَّم للنسخ، وهي شرطية جازمة، والتقدير: أيَّ شيء ننسخ...

والثاني: أنها شرطية أيضاً جازِمة للنسخ، ولكنها واقعة موقع المصدر، ومن آية: المفعول به، والتقدير: أي نسخ ننسخ آية. قاله أبو البقاء وغيره، وقالوا مجيء «ما» مصدراً جائز...، وقد رَدّ هذا القول بعضهم...» الدر ١/٣٣٤.

(٨) الآيـة : ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ...﴾ سورة الإسراء ١٧/١١٠ وقد تقدّمت.

= فقوله: أياً مفعول به أي بالفعل «تدعوا» وما: زائدة، وقد تقدّمت الآية والحديث عن زيادة «ما» بعد الجازم من غير عوض.

(١) قال الأمير: «أي: لأن الشيء لا يبين بنفسه، فيجب إيقاع «ما» على الشيء العام ليكون البيان مفيداً...» الحاشية ٢/١٣.

وفي الشمني: «لقائل أن يقول: لا يلزم من عدم اجتماع: أيّ آية ننسخ مع «من آية» عدم اجتماع «ما» بمعنى أيّ آية مع «من آية» على أن تكون «مِن» لبيان جنس ما» الحاشية ٢/٨٥.

(٢) في م/٤ و٥ «على أنه».

وأنها: أي «ما» في الآية.

(٣) جاءت هنا عنده زائدة في الإثبات، ولم يذهب إلى زيادتها في هذه الحالة إلا الأخفش، وقد رُدّ عليه.

والتقدير على الزيادة: أيّ نسخ ننسخ آيةً.

وذهب العكبري إلى أن «من آية» في موضع نصب على التمييز، والمميَّز «ما»، قال: «ولا يحسن أن يقدر أيّ آيةٍ ننسخ»؛ لأنك «تجمع بين هذا وبين التمييز بآية، ويجوز أن تكون زائدة، وآية: حالاً، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً» التبيان/١٠٢.

(٤) قال أبو البقاء: «ما: شرطية جازمة لننسخ منصوبة الموضع بننسخ... وقيل: ما: هنا مصدرية، وآية مفعول به، والتقدير: أي نسخ ننسخ آية» التبيان/١٠٢، وانظر الدر !/٣٣٤.

فقد نقل السمين عن أبي البقاء أنها شرطية جازمة للنسخ ولكنها واقعة موقع المصدر، ومن آية هو المفعول به... وقد رَدّ هذا القول بعضهم».

(٥) وما: هنا على ما ذكره في الوجه الثاني العكبري مصدرية، ومع ذلك فقد عملت جزم الفعلين؛ لأنها شرطية، والخلاف: هل هي شرطية مفعول به أو مفعول مطلق، وهذا يقتضي أنها مصدرية، وهي عاملة، وذلك لا يكون، على أن أبا حيان ذكر في البحر ٣٤٣/١، أن

= بعضهم يُجَوِّز أن تجيء «ما» الشرطية مصدراً، تقول: ما تضرب زيداً أضرب مثله، التقدير: أيّ ضرب تضرب زيداً أضرب مثله.

(١) نقل الشمني نص أبي البقاء، ثم قال: «وليس فيه رَدّ لهذا القول، ولا نقل عن صاحبه أنّ «ما» هنا مصدر، بل فيه أنها مصدرية، ولعل المصنف وقع على قوله على كلام في غير هذا الموضع» الحاشية ٨٥/٢ - ٨٦ وآخر النص فيه اضطراب.

(٢) نص العكبري أن «ما» مصدرية..، ولم يقل إنها مصدر، ونَقْل المصنّف غير دقيق، انظر التبيان/ ١٠٢، والبحر ٣٤٣/١، فقد نقل هذا أبو حيان عن العكبري ولم يعزه له.

وما ذكره ابن هشام هنا أخذه من نص شيخه أبي حيان، ولم يرجع إلى نص العكبري، فوقع فيما وقع فيه شيخه، ونص أبي البقاء مختلف عما ورد عندهما.

(٣) في م/١ «يعني».

(٤) في م/٥ «أنه».

(٥) سقط التعليق على هذه الآية من م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك، وقد أثبت هذا النص، ولم يشر إلى ما سقط من هذه المخطوطة.

(٦) الآية: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ الأنعام ٦/٦.

(٧) ذكر العكبري ثلاثة أوجه:

الأول : نكرة موصوفة، والعائد محذوف، أي: شيئاً لم نمكنه لكم.

والثاني: أنها مصدرية، والزمان محذوف، أي: مُدّةَ ما لم نمكن لكم، أي مُدّة تمكنهم أطول من مدتكم.

= **والثالث**: أن تكون «ما» مفعول «نمكن» على المعنى؛ لأن المعنى أعطيناهم ما لم نعطكم. انظر التبيان/٤٨١.

(١) أي: وما محتملة للمصدرية الزمانية.

(٢) في م/٣ «تمكنهم»، وكذا في المطبوع.
وقال الأمير: «هذا مأخوذ من ذوق السياق، مع أنه معلوم أن مُدّة عدم تمكين المخاطبين أطول من مُدّة تمكنهم» الحاشية ١٣/٢.

(٣) أي على الوجه الأول وهو قوله: محتملة للموصوفة. هذا هو الظاهر، ويكون التقدير: «مكناهم بشيء الممكن به» كذا عند الدسوقي، ولم أر لهذا التقدير وجهاً.

(٤) أي مكناهم شيئاً، فيكون «شيئاً» مفعولاً به على تقدير: أعطيناهم شيئاً، وهو المفعول الثاني، ولعله أراد الوجه الثالث الذي ذكره ابن عطية وهو الموصولية.

(٥) التكلف بأمرين: حذف العائد، والتضمين.

(٦) ترك ابن هشام وجه الموصولية، وهو ما ذكره العكبري، وتعقّبه الأمير في الحاشية ١٣/٢ وقال: «ولا يخفى أن الآية تحتمل الموصولة الاسمية أيضاً فلِمَ سكت عنه».
قلتُ: لعل المصنّف أراد بقوله: وقيل «على المفعول به» هذا الوجه كما ذكره العكبري.

(٧) الآية: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٨٨.
وما ذكره المصنّف هنا لَخّصَه من كلام ابن الحاجب في الأمالي، انظر ١/١٠٥ - ١٠٦.

(١) انظر البحر ١/٣٠٢، والدر المصون ١/٢٩٦ - ٢٩٧، والبيان ١/١٠٦، والتبيان/٩٠.

(٢) قال أبو حيان: «ما... زائدة مؤكدة دخلت بين العامل والمعمول، نظير قولهم: رويد ما الشعر...».

والتقدير عند ابن الأنباري: «فإيمانًا قليلاً يؤمنون».

(٣) آل عمران ٣/١٥٩، وقد تقدّمت عند الحديث عن زيادة «ما» بين الباء الجارة ومجرورها.

(٤) أي: وجاء لفظ «قليلاً» في الآية مفيداً معنى النفي.. ولذا قال ابن الأنباري: «والمراد بالقلة هنا النفي».

(٥) في م/١ و٤ و٥ «مثله».

(٦) البيت لذِي الرّمة، وقد تقدّم في باب «إِلّا».

وقوله «قليل» في البيت معناه النفي، على تقدير «ما» النافية، ومما يدل على ذلك مجيء «بغامُها» مرفوعاً، ولا يكون ذلك إلا إذا كان ما قبل «إلا» منفياً، وليس قبلها غير «قليل»، فأفاد معنى النفي.

(٧) أي: وقد تكون «ما» حرفاً زائداً يفيد التقليل في الآية.

(٨) أي: أكلت أيّ أكلٍ كان.

وذكر الدسوقي أنه قد تقدّم أن «ما» هذه حرف لتوكيد النكرة، أي لإفادة شيوعها. انظر الحاشية ٣١٥/١.

(٩) على تقدير إفادة «ما» التقليل.

(١) التقليل الأول قوله: «فقليلاً»، والثاني هو ما في «ما» من هذا المعنى.

(٢) أي: قوله «قليلاً» عندئذٍ لا يكون فيه معنى النفي إنما هو على القلة كما يدل ظاهره.

(٣) في م/٥ «وزعم».

(٤) أي نكرة تامة بمعنى شيء.

وكان المصنّف قد قال: «في آية/٢٦ من سورة البقرة في زيادة «ما» بين المتبوع وتابعه: «وقيل: ما اسم نكرة صفة لمثلاً... أو بدل منه».

قال الشمني: «إذ لا معنى لكونها صفة لمثلاً إلّا إفادتها تقليله».

انظر الحاشية ٨٦/٢.

ويكون المعنى في الآية: «فيؤمنون قليلاً شيئاً» انظر الدسوقي ٣١٦/١.

(٥) تقدّمت وهي الآية/ ٢٦ من سورة البقرة.

(٦) أي: في «ما» في الآية «فقليلاً ما يؤمنون».

(٧) ويكون التقدير: ما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً».

قال العكبري بعد ذكر هذا المعنى: «وهذا أقوى في المعنى، وإنما يضعف شيئاً من جهة تقدُّم معمول ما في حَيِّز «ما» عليها» التبيان/٩٠.

وذهب إلى هذا ابن الأنباري انظر البيان ١/١٠٦ - ١٠٧، والبحر ١/٣٠٢.

(٨) أجازه أبو البقاء، وابن الأنباري.

(٩) هذا الذي رَدّ به رأي البقاء، ذكره أبو البقاء نفسه، والنص أمامك، وذكر أنه إنما ضعف هذا الوجه لهذا السبب.

(١٠) وهنا عمل ما بعد «ما» وهو الفعل «يؤمنون» فيما قبلها وهو قوله «قليلاً».

(١) في حاشية الأمير: «أي أدنى سهولة لا تسهيلاً تاماً لتخصيص المصنف الاتساع بالشعر» الحاشية ١/١٣.

(٢) ويكون التقدير: يؤمنون زمناً قليلاً، وأجاز هذا في الظرف للاتساع به، وبذلك تخلص من المحظور المتقدّم، وهو تقدير قليلاً نعتاً للمصدر، ولا يُتَّسَعُ في المصادر ما يُتَّسَعُ في الظروف.

(٣) فيجيزون تقديم الظرف على ما له الصدر.

(٤) تقدّم هذا الرجز لعبدالله بن رواحة في حديث المصنف عن «إذا»، وخروجه عن الاستقبال، وذكر البيت شاهداً للتوسع، وأنه خاص بالشعر، وقد تقدّم «عن فضلك على ما له صدر الكلام، وهو «ما»، والعامل فيه ما بعد ما النافية.

وذكر البيت مرة أخرى للمسألة نفسها في حديثه عن «لو»، ويأتي في موضعين آخرين

(٥) الثاني من الردّين اللذين رَدّ بهما كون «ما» للنفي في «فقليلاً ما يؤمنون».

(٦) وقد جمعوا هنا بين مجازين: والأول أن ما: النافية لها الصدر، ولم تأت كذلك هنا، والمجاز الثاني حذف الموصوف سواء قدرته مصدراً، أو زماناً على ما ذهب إليه المصنّف.
وأراد بالمجاز هنا ما خالف الأصل وخرج عن الشائع المألوف.

(٧) أي بحذف حرف الجر «في»، وهو المجاز الأول.

(٨) وهو الأمر، لأن الدخول يكون في اسم محسوس نحو الدار أو المكان، وما كان من هذا الباب، وهذا هو المجاز الثاني.

(٢) في هذا المثال أثبت حرف الجر. وبقي مجاز واحد، وهو تعليق الدخول باسم المعنى، وهو أمر مقبول لم يتحرجوا فيه.

(٣) وهنا مجاز واحد أيضاً وهو حذف حرف الجر «في».

(٤) وجه القبح فيه أن الأصل سِيْرَ عليه سَيْرٌ طويل، فحذف الموصوف «سَيْرٌ» وهو النائب عن الفاعل، وبقيت صفته.

(٥) التقدير: سير عليه زمانٌ طويل، فجعل الزمان نائباً عن الفاعل، وبذلك يكون الزمان مَسِيراً، وهذا يستلزم الإخبار عنه باسم المفعول، وإنما كان هذا مجازاً لأن حقيقة المسير ما وقع عليه السير. حاشية الأمير ١٣/٢.

(٦) في م/٥ «مُسَيَّراً» كذا، وهو غير الصواب.

(٧) وهو زمانٌ، أو سَيْرٌ.

(٨) هنا يوجد مجاز واحد، وهو حذف الموصوف؛ إذ التقدير: سير عليه سيراً طويلاً، وعليه: نائب عن الفاعل، ومن ثم يوجد مجاز واحد لا مجازان.

(٩) وهذا فيه مجاز واحد، وهو جأَعْل الحدث «سير»، أو الزمان «زمنٌ»، سيراً.

(١٠) أي من توجيه «ما» في قوله تعالى: «فقليلاً ما يؤمنون».

(١١) رَدّ هذا الرأي أبو البقاء، قال: «ولا يجوز أن تكون ما مصدرية؛ لأن «قليلاً» لا يبقى له ناصب» التبيان/٩٠.

= ورَدّه أبو حيان في البحر ٣٠٢/١ قال: «ولا يجوز في «ما» أن تكون مصدرية؛ لأنه كان يلزم رفع «قليل» حتى ينعقد منهما مبتدأ وخبر...».

وتبعهما السمين. انظر الدر ٢٩٧/١.

(١) في م/١ و٢ و٣ «فأُخْزُوا» كذا بالزاي المعجمة.

(٢) قلت فيما سبق: إنّ ما ذكره في «ما» في هذه الآية لَخَصَّه من كلام ابن الحاجب.

وأما هذا المعنى الأخير فقد قال ابن الحاجب فيه: «ويجوز أن يكون «قليلاً» حالاً من فِعْلٍ محذوف دَلّ عليه ما قبله، كأنه قيل: بل لعنهم الله بكفرهم فأُبْعِدوا، أو فأُخِّروا أو نحوه، في حال كونهم قليلاً إيمانهم.

وهـذا الـوجـه أَعْقَدُ في المعنى. وما علمت أحداً قاله. والله أعلم بالصواب» الأمالي النحوية ١٠٦/١.

وأنت ترى أن ابن الحاجب لم يُصَرِّح بالمصدرية في «ما»، ولكن المصنف استخلص هذا من سياق حديث ابن الحاجب وتقديره.

(٣) الآية: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا ۖ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُم مَّوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ ۖ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِى ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ يوسف ١٢/٨٠.

(٤) ذكر ابن الأنباري وجهين في «ما»: الزيادة، والتقدير: ومن قبل فرطتم، والمصدرية، فهي في موضع نصب بالعطف على قوله تعالى: ﴿أباكم﴾ وتقديره: ألم تعلموا أن أباكم وتفريطكم. انظر البيان ٢/٤٣.

وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٧، والتبيان للعكبري/٧٤٢.

(٥) ويكون السياق: ألم تعلموا أن أباكم قد أخذ عليكم موثقاً من الحال، والحال أنكم فرطتم في يوسف من قبل. انظر الدسوقي ١/٣١٦، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٧.

(١) في مشكل إعراب القرآن ٤٣٧/١ «فإن جعلت «ما» والفعل مصدراً لم تتعلق مِن بـ «فرطتم»؛ لأنك تقدم الصلة على الموصول لكن تتعلّق بالاستقرار لأن المصدر مرفوع بالابتداء، وما قبله خبر، وفيه نظر».

وذكر العكبري في المصدرية ثلاثة أوجه:

الأول : رفع بالابتداء ومِن قبل: خبره، أي: وتفريطُكم في يوسف من قبل، ثم قال: «وهذا ضعيف؛ لأن «قبل» إذا وقعت خبراً أو صلة لا تقطع عن الإضافة لئلا تبقى ناقصة».

والثاني: موضعها نصب عطفاً على مفعول «تعلموا» أي: ألم تعرفوا أخذ أبيكم عليكم الميثاق وتفريطكم في يوسف.

والثالث: أنه معطوف على اسم «إنّ»، وهو ضعيف...

(٢) أي الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية على الضم مثل: قبلُ وبعدُ...

(٣) تقدم قول العكبري، وهو أنها إذا وقعت خبراً أو صلة فينبغي ألا تُقْطع عن الإضافة؛ لئلا تبقى ناقصة. وانظر الشمني ٨٦/٢.

وسميت غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطا.

(٤) في م/٤ «ولا صفات ولا صلات».

(٥) في م/٥ «ويشكل عليه وعليهم».

أي يشكل على سيبويه والقائلين معه بأن الغايات لا تقع أخباراً...، وسوف ترى وجه الإشكال بعد ذكر الآية.

(٦) الآيـــة : ﴿ قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُۚ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾ الروم ٤٢/٣٠.

= ووجه الاعتراض على ما ذهب إليه سيبويه وغيره أن «من قبل» في آية سورة الروم وقعت صلة للذين. وهذا ينقض ما ذهبوا إليه.

وذهب الدماميني إلى أن ما استشكله المصنف هنا مبني على هذا. ورَدّ هذا التوجيه، فالصلة عنده هي «كان أكثرهم مشركين» ومن قبل: ظرف لغو متعلّق بخبر «كان» لا مستقر على أنه صلة. انتهى.

وعلق الشمني بقوله: «وقيل إنه متعلّق بكان تامة محذوفة، وفاعلها صلة الذين، والتقدير: عاقبة الذين كانوا من قبل» انظر الحاشية ٨٦/٢.

وانظر التبيان للعكبري/٧٤٢.

(١) هذا هو الوجه الثاني في «المصدرية».

(٢) أي على اسم أنّ. وتقدّم نقل هذا الوجه عن العكبري فيما تقدّم.

(٣) هذا ما ذكره العكبري ثم قال: «وقد بينا في سورة النساء أن هذا ليس بشيء».

والفصل هنا وقع بين اسم إن المعطوف عليه وهو أباكم، والمعطوف وهو المصدر على تقدير: ألم تعلموا أن أباكم... وتفريطكم، وقيل فصل بين حرف العطف والمصدر المؤول بالظرف وهو قوله: ومن قبل تفريطكم.

ولهذا قال العكبري: «لأن فيهما فَصْلاً بين حرف العطف والمعطوف».

(٤) في المطبوع وم/٥ «بالظرف وهو ممتنع» ولم أجد هذا في بقية المخطوطات. على أن ابن مالك ذكر أن هذا جائز. ويأتي بيانه.

(٥) تتمة الآية: ﴿... فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ يس ٩/٣٦.

وفي الآية فصل بقوله: «من خلفهم» بين سداً الأول وسداً الثاني المعطوف عليه.

(٦) الآية: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ سورة البقرة ٢٠١/٢.

= وجاء الفصل في الآية بالظرف «في الآخرة» بين حسنة وحسنة، مع أن الثاني معطوف على الأول.

(١) أي ليس هذا عند المصنف من باب الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف.

(٢) قال ابن مالك: «وقد يُفْصَل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أو جارّ ومجرور، ولا يُخَصّ بالشعر خلافاً لأبي علي، وإن كان مجروراً أعيد الجار، أو نصب بفعل مقدر» التسهيل/١٧٨.

وفي شرح التسهيل لابن عقيل ٢/٤٧٨ «وإطلاق المصنف يقتضي أنه لا فرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره، والمغاربة يقولون: إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورين، وبالقسم نحو: قام زيد ثم واللّهِ عمروٌ، وإن كان على حرف لم يجز إلا في ضرورة الشعر، ولم يفرّقوا في الأمرين بين الفعل والاسم...».

وقال في شرح الكافية الشافية: «منع أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بظرف أو جار ومجرور...، وليس الأمر كما زعم، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً، وهو في القرآن كثير... كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً﴾ ففصل بـ «في الآخرة بين الواو وحسنة». وكقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾، ففصل بـ «من خلفهم» بين الواو وسداً... ثم بينت أن غير: الفاء والواو من حروف العطف قد يحال بينه وبين المعطوف بالقسم...» انظر ص/١٢٣٨ - ١٢٤٠.

(٣) أي في الآيتين: فعطف سداً على سداً، ومن خلفهم عطف على من بين أيديهم، وفي الثانية: في الآخرة عطف على في الدنيا، وحسنة عطف على حسنة، وتقدير عطف شيئين على شيئين لا يقي فصلاً. انظر الدسوقي ١/٣١٧.

(٤) تتمة الآية: ﴿... أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ سورة البقرة ٢٣٦/٢.

(١) ذكر أبو حيان فيها ما يلي:

١ - ما: الظاهر أنها ظرفية مصدرية، والتقدير: زمان عدم المسيس، ثم ذكر أن الظرفية المصدرية شبيهة بالشرط.

٢ - قال بعضهم: ما: شرطية، ثم قدّرها بـ «إنْ»، وأراد بذلك تفسير المعنى.

٣ - وذهب ابن مالك إلى أنها تكون شرطاً ظرف زمان، ورَدّ هذا عليه ابنه بدر الدين محمد، وكذا أبو حيان.

٤ - زعم بعضهم أن «ما» اسم موصول، والتقدير: إن طلقتم النساء اللاتي لم تمسّوهن. وضعّفه أبو حيان.

انظر البحر ٢٣١/٢، والتبيان/١٨٨، والدر المصون ٥٨١/١، والبيان ١٦٢/١، حاشية الجمل ١٩٢/١، وانظر حاشية الشمني ٨٧/٢،

فقد ذكر أنه جاء في إعراب السفاقسي أنه اسم موصول صفة للنساء، و«ما» من الموصولات التي لا يوصف بها بخلاف الذي والتي.

(٢) لعله أراد بالبدلية هنا الوصف على ما ذكره أبو حيان، على وجه الموصولية.

(٣) وجه البُعد أن «ما» لغير العاقل، وعلى هذا الإعراب تكون «ما» للعاقل.

(٤) الموصولية على تقدير: اصنع الذي صنعته.

(٥) على تقدير: اِصنع أيَّ شيء صنعته اِصنعه.

(٦) والجواب يكون من جنس ما تقدم على «ما» على التقدير المتقدِّم.

وفي م/١ و٣ و٥ «لتقدير جواب»، ومثله في متن الدسوقي، وفي المطبوع «إلى تقدير»، وجاء كذلك في م/٢ و٤.

(٧) أي جئت بعد «ما» بفعل مضارع.

(٨) وصحت الموصولية، والتقدير: اصنع الذي تصنعه.

(٩) هذه علة امتناع الشرط في «ما».

(١) ما الأولى: تعجبيه، فهي في محل رفع مبتدأ، والجملة خبر عن «ما».

(٢) والتقدير: شيء أحسن كون زيد.

(٣) أي: هي الجملة التي ينسبك منها ومن «ما» المصدرية مصدر.

(٤) أي: جملة «ما» وصلتها في تأويل مصدر، وهذا المصدر مفعول للفعل «أحسن».

(٥) أي: على العاقل.

(٦) أي: «ما» الثانية. وفي م/٤ «أن يقدرها هنا»، وفي م/٥ «تقديرها».

(٧) فما الثانية على هذا اسم موصول، وهو الوجه الثاني فيها، وهي مفعول «أحسن».

(٨) في م/٥ والمطبوع «وتقدِّر».

(٩) أي للضمير العائد على «ما»، وقد جاء في م/٤ «رافعة لضمير ما».

(١٠) والتقدير: ما أحسن الذي كانه زيداً، فيكون «زيداً» خبر «كان».

(١١) وهو المتقدّم أي على جعل «ما» للعاقل، وفي م/٥ «ويجوز على قول غيره أيضاً».

(١٢) أي: «ما» الثانية.

(١٣) وتكون مفعول «أحسن».

(١٤) أي: خبر «كان».

(١٥) في م/٥ «ضمير ما الثانية»، وفي م/٢ و٣ «ضمير ما». وفي م/١ «ضميرها»، ولم يشر مبارك إلى هذا الخلاف.

(١٦) أي: الضمير الذي وقع خبراً لـ «كان».

(١) في م/٥ «وصف».

(٢) ثانٍ: أي ثانٍ إحدى يديه، أو إحدى رجليه.

(٣) لم يعرف قائل البيت. وفي شرح شواهد الكشاف عُزِي لامرئ القيس. وليس في ديوانه، وفاعل «أَلِفَ» الفرس.

والمعنى أنه ألف القيام على ثلاث قوائم حتى صار يبدو لناظره كأنه مكسور إحدى قوائمه.

والشاهد في البيت أن «كسيراً» خبر «ما يزال».

وخبر «كأن» مقدَّر من السياق: حتى كأنه مخلوق من القيام على الثلاث.

انظر شرح البغدادي ٥/٣٠١، وشرح السيوطي/٧٢٩، وأمالي الشجري ١/٥٦، ٧١، الكشاف ٣/١٣، وشرح شواهده/٩٤، أمالي ابن الحاجب ٣/١٢٠، والقرطبي ١٢/٦٢، ١٥/١٩٣، اللسان/صفن، والبحر المحيط ٧/٣٨٨، زاد المسير ٧/١٢٧، مجمع البيان ٢٣/١١١، المحرر ١٢/٤٥٥، فتح القدير ٤/٤٣١، تفسير الماوردي ٥/٩٢، معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٣٠، الدر المصون ٥/٥٣٤.

(٤) في م/٥ «خبراً».

(٥) سبقه إلى هذا ابن الشجري في الأمالي ١/٧١.

(٦) قال ابن الشجري: «وكسير على هذا المعنى من الأوصاف المعدولة عن فاعل إلى فعيل للمبالغة، فكسير أبلغ في الوصف من كاسر، كما أن رحيماً وسميعاً وقديراً أبلغ من سامع وراحم وقادر؛ لأن الموصوف بفعيل هو الذي يكثر منه ذلك الفعل، ومعنى كاسر: أي ثانٍ، من قولك ثنى يده أي لواها، وثنى الفرس قائمته...».

(١) في قوله «مما يقوم» والتقدير: من قيامه.
والنص للشجري قال: «... ما مصدرية، فالمعنى من قيامه، ومن متعلِّقة بالخبر المحذوف، فتحقيق اللفظ والمعنى: ألف القيام على ثلاث فما يزال كسيراً أي ثانياً إحدى قوائمه حتى كأنه مخلوق من القيام على الثلاث» انظر الأمالي ٧١/١ وقارن به نصّ المصنّف هنا، وتأمّل!!.
وذكر هذا الوجه في «ما» أيضاً ابن الحاجب في أماليه انظر ١٢١/١، ونقل السيوطي في شرح الشواهد/٧٢٩ تعليق ابن الحاجب بعد البيت.

(٢) وهو قوله: «يقوم» قال الأمير: «الأَوْلى: والجار والمجرور خبر، أي: مما يقوم».

(٣) هذا التوجيه للأخفش في كتاب «أبيات المعاني» أشار إلى هذا البغدادي في شرح الشواهد ٣٠٢/٥، ثم ذكر أنه اختاره ابن الحاجب. وانظر أماليه ١٢٠/١ حيث قال:
«وما بمعنى الذي، فكأنه قال: كأنه من الخيل التي تقوم على الثلاث كسيراً، فيكون «كسيراً» حالاً من الضمير في «يقوم»، وذكر يقوم إجراء له على لفظ «ما»، فشبهه بالخيل التي تقوم على ثلاث في حال كونها مكسوراً إحدى قوائمها، فاستقام المعنى المراد على هذا، ووجب نصب كسيراً باعتباره على الحال، ولا يستقيم أن يكون كسيراً خبراً لـ يزال...».

(٤) إلى «ما».

(٥) في «يقوم».

(٦) وهو جعل كسيراً خبر «يزال»، وما مصدرية.
قال الأمير: «لأن القصد مدح الفرس بالصفون، فلا يناسب الالتفات لتشبيهه بالمكسور». الحاشية ١٤/٢.
قلت: وهذا كله مأخوذ من قول ابن الحاجب: «والثالث: ما يلزم من أنه حكم عليه بالكسر وليس كذلك، يجاب عن الثالث بأن يكون التقدير شبه كسير».

(١) قال الرضي: «كثيراً ما يجري في كلامهم أنّ «مِن» لابتداء الغاية، و«إلى» الانتهاء الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى...، والمراد بالغاية، في قولهم: ابتداء الغاية وانتهاء الغاية، جميع المسافة؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية...» شرح الكافية ٢/٣٢٠.

(٢) قال المرادي: «ولم يُثْبِت أكثر النحويين: لـ «مِن» جميع هذه المعاني، وتأوّلوا كثيراً من ذلك على التضمين أو غيره، وقد ذهب المبرّد وابن السرّاج والأخفش الأصغر وطائفة من الحذاق والسهيلي إلى أنها لا تكون إلّا لابتداء الغاية، وأنّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى، ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها وهو راجع إلى ابتداء الغاية، فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري...» الجنى الداني/٣١٦، وانظر المفصل/٢٨٣، وشرح المفصل ٣/٨، والمقتضب ٤٤/١، وهمع الهوامع ٢١٥/٤.

وقال ابن يعيش: «... فإن ابتداء الغاية لا يفارقها في جميع ضروبها».

(٣) في م/٥ «وتقع لذلك في غير الزمان».

(٤) أي في المكان.

وفي الهمع ٢١٢/٤ «وخصَّها البصرية إلا الأخفش والمبرّد وابن درستويه بالمكان...» وانظر شرح الرضي ٢/٣٢٠ - ٣٢١.

(٥) الآية: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ سورة الإسراء ١/١٧.

(١) ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ سورة النمل ٢٧/٢٩ - ٣٠.

(٢) في م/٥ «قال الأخفش والكوفيون».

(٣) جاء في الجنى الداني: «وفي الزمان عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿من أول يوم﴾، وصَحَّحه ابن مالك لكثرة شواهده. وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسّف. ونقل ابن يعيش عن المبرّد وابن درستويه موافقة الكوفيين».

الجنى الداني/٣٠٧ - ٣٠٨، وانظر شرح الرضي ٢/٣٢١، وشرح الكافية الشافية/٧٩٧، وانظر شرح المفصّل ٨/١٠ - ١١، والبرهان ٤/٤١٥، وهمع الهوامع ٤/٢١٢.

وفي الهمع بعد الحديث عن تصحيح ابن مالك لمذهب أهل الكوفة: «وكذا قال أبو حيان؛ لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد».

وانظر حديث الأخفش في معاني القرآن/٣٣٧ «من أول يوم» قال: «يريد منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: لم أره من يوم كذا، يريد منذ، ومن أول يوم، يريد به أَوَّل الأيام...». وانظر الارتشاف/١٧١٨.

وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك/ ١٢٩ - ١٣٢ «في استعمال مِن في ابتداء غاية الزمان».

(٤) الآية: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ﴾ سورة التوبة ٩/١٠٨.

قال أبو حيان: «ومِن هنا دخلت على الزمان، واستدل بذلك الكوفيون على أن مِن تكون لابتداء الغاية في الزمان، وتأوَّله البصريون على حذف مضاف، أي: من تأسيس أول يوم؛ لأن من مذهبهم أنها لا تجرّ الأزمان، وتحقيق ذلك في علم النحو» البحر ٥/٩٩، وانظر الارتشاف/ ١٧١٨، والجنى الداني/٣٠٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٥/٣٠٤.

(٥) جاء في صحيح البخاري: «حدثنا عبدالله بن مسلمة عن مالك عن شريك بن عبدالله عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: هلكت المواشي، وتقطّعت السُّبُلُ، فدعا، فمُطِرْنا من الجمعة إلى الجمعة، ثم جاء فقال: تهدَّمت البيوت، وتقطعت السُّبُل، وهلكت المواشي فادْعُ الله يمسكها، فقال: اللهم على الآكام والظراب والأودية ومنابت الشجر، فانجابت عن المدينة انجياب الثوب». انظر فتح الباري ٤٢٣/٢ «باب الاستسقاء».

والشاهد فيه قوله: «من الجمعة»، فقد دخلت «من» على الزمان، وهي لابتداء الغاية فيه.

(١) البيت من قصيدة للنابغة مدح بها عمرو بن الحارث الأصغر بن الحارث الأعرج بن الحارث الأكبر، ملوك الشام الغسّانيين، وقبله:

ولا عَيْبَ فيهم غير أنّ سيوفهم بهنّ فُلولٌ من قِراع الكتائب

وقوله: تُخُيِّرنَ: النون ضمير السيوف، من تخيّرتُ الشيء إذا انتخبته وروي: تُورِّثْنَ.

وحليمة: هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني ملك عرب الشام، وفيها سار المثل «ما يومُ حليمةَ بسِرّ»، وكانت أجمل النساء، وهذا اليوم هو الذي قتل فيه المنذر بن المنذر ملك عراق العرب، فسار بعربها إلى الحارث الغسّاني، وكان في عرب الشام، وهو أشهر أيام العرب، وإنما نُسِب هذا اليوم إلى حليمة لأنها حضرت المعركة مُحَضِّضةً لعسكر أبيها...

والشاهد فيه أن «مِن» لابتداء الغاية في الزمان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٤/٥، وشرح السيوطي/٧٣١، الديوان/٦٠، شرح الأشموني ٤٦٠/١، شرح الكافية الشافية/٧٩٧، شرح ابن عقيل ١٦/٢، العيني ٢٧٠/٣، أوضح المسالك ١٢٩/٢، حاشية الصبان ٢٠٣/٢.

(٢) هذا تخريج البصريين للبيت، فهو على حذف مضاف وهو «مضيّ»، وتكون مِن داخلةً على غير الزمان.

(٣) قوله: «يوم حليمة» غير مثبت في م/١ و٢ و٤.

(٤) وهذا تخريج البصريين للآية على تقدير مضاف، وبذلك تكون «مِن» داخلة على غير الزمان.
ونقلتُ لك نص أبي حيان في الآية ورَدَّه مذهب البصريين.

(١) أي رَدّ تقدير البصريين في الآية والبيت.
لأنه على تقديرهم لا بُدّ من تقدير زمان أيضاً، فيكون في البيت: في أزمانٍ من مضيّ أزمان.
وفي الآية: في زمان من تأسيس أول يوم. انظر الشمني ٨٧/٢.
وتعقَّب الأمير السهيلي في الحاشية ١٤/٢ قال: «الظاهر أنه لا رَدّ، وأنه لا مانع من جعل نفس المضي والتأسيس مبدأً كما تجعل الدار مبدأً للخروج، ولا حاجة لتقدير زمن...».

(٢) أي من معاني «مِن».

(٣) أنكر هذا المعنى المبرّد والأخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري، والسهيلي، فهي عندهم لابتداء الغاية. انظر الهمع ٢١٣/٤، والارتشاف/١٧١٩.

(٤) الآية: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ سورة البقرة ٢٥٣/٢.

وفي الآية ما يدل على التبعيض غير ما ذكره المصنف وهو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾.

(٥) قال المرادي: ﴿وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ «بعض»، ومجيئها للتبعيض كثير». الجنى الداني/٣٠٩، والبرهان ٤١٦/٤، والارتشاف/١٧١٩.

(٦) في م/٥ «البعض».

(٨) الآيــة : ﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾ سورة آل عمران ٩٢/٣.

وشاهد التبعيض في الآية: مما تحبون، أي بعض ما تحبون وليس كُلّه، فَمِن للتبعيض.

وأما قرءة ابن مسعود فهي دليل على أن «مِن» في «مما» للتبعيض. وانظر هذه القراءة في المراجع الآتية:

البحر ٥٢٤/٢، والكشاف ٣٣٥/١، والرازي ١٤٨/٨، وشرح الأشموني ٤٦٠/١، وأوضح المسالك ١٢٨/٢، وهمع الهوامع ٢١٣/٤، وفتح القدير ٣٦٠/١، وشرح التصريح ٨/٢، والتاج/مِن، وروح المعاني ٢٢٢/٢، والشهاب - البيضاوي ٤٦/٣، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٦/٢، والبرهان ٤١٦/٤.

(١) المعنى الثالث من معاني «مِن».

(٢) قال المرادي: «ومجيئها لبيان الجنس مشهور في كتب المعربين، وقال به قوم من المتقدّمين والمتأخرين، وأنكره أكثر المغاربة..» الجنى الداني/٣١٠، والارتشاف/١٧١٩.
وانظر إنكار المغاربة لهذا المعنى والزمخشري في الهمع ٢١٣/٤، ٢١٤، والبرهان ٤١٨/٤، ورصف المباني/٣٢٣، وشرح الرضي ٣٢٢/٢.

(٣) قال الرضي: «وقوله للتبيين... وتعرفها بأن يكون قبل «من» أو بعدها مُبْهَمٌ يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيراً له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم...» شرح الكافية ٣٢٢/٢، والبرهان ٤١٨/٤.
وقال المرادي: «وعلامتها أن يحسن جعل الذي مكانها» الجنى الداني/٣١٠.
وانظر البرهان ٤١٧/٤: يصح وضع الذي موضعها، ويصح وقوعها صفة لما قبلها.

(٤) الآية: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ سورة فاطر ٢/٣٥.
قال أبو حيان: «والعموم مفهوم من اسم الشرط [أي: ما] و«من رحمة» لبيان ذلك العام من أيّ صِنْفٍ هو» البحر ٢٩٩/٧.

(١) الآية: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ١٠٦/٢.

ويتضح بهذا المجرور «من آية» ما كان معمولاً لفعل الشرط لأنه مخصص له، لأن في اسم الشرط عموماً، ولو لم يأت بالمجرور بعده لحمل على العموم.

انظر البحر ٣٤٢/١ - ٣٤٣.

(٢) الآيـة : ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأعراف ١٣٢/٧.

قوله تعالى: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ فيه بيان للعموم في «مهما تأتنا».

(٣) أي في الآيات التي تقدَّمت.

(٤) والمعنى: أيّ شيء يفتح الله للناس حالة كونه رحمة، وهذا في الآيتين الأخريين. وانظر البحر ٢٩٩/٧، والبرهان ٤١٨/٤.

قال أبو حيان: «ومن في موضع الحال أي كائنات من الرحمات، ولا يكون في موضع الصفة لاسم الشرط؛ لأن اسم الشرط لا يوصف».

(٥) أي: من وقوع «مِن» بعد غير ما ومهما.

(٦) الآية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِـِٔينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ۚ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ الكهف ٣١/١٨.

(١) أي في غير «من» الأولى وهو قوله تعالى ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾، وقوله في غير الأولى يعني أن الشاهد في «مِن» الثانية في قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ وقوله: ﴿مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾.

قال أبو حيان: «قال الزمخشري: ومن الأولى للابتداء، والثانية للتبيين، وتنكير أساور لإبهام أمرها في الحسن. انتهى.

ويحتمل أن تكون «مِن» في قوله: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ للتبعيض لا للتبيين».

البحر ١٢٢/٦، وانظر البرهان ٤١٨/٤.

(٢) وفي البرهان ٤١٨/٤ «أو زائدة؛ بدليل ﴿وَحُلُّوٓاْ أَسَاوِرَ﴾ الإنسان/٢١.

(٣) ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ﴾ الحج ٣٠/٢٢.

من: في قوله: ﴿مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ لبيان الجنس، ويقدَّر بالموصول عندهم، أي الرجس الذي هو الأوثان، ومَن أنكر لِمِن هذا المعنى قال هي لابتداء الغاية. انظر البحر ٣٦٦/٦، والجنى الداني/٣١٠ – ٣١١، والبرهان ٤١٦/٤.

(٤) هم من متأخّري المغاربة. وقد ذكرت هذا عنهم، وانظر البرهان ٤/٤١٨، والجنى الداني/ ٣١٠. وانظر الارتشاف/١٧١٩.

(٥) واختاره ابن أبي الربيع. انظر البرهان ٤/٤١٨، والهمع ٤/٢١٣.

(٦) في م/٥ «رجساً».

(٧) ذكر أبو حيان أنه نهاهم عن الرجس عاماً، ثم عين لهم مبدأه الذي منه يلحقهم؛ إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس. انظر البحر ٦/٣٦٦٦، وانظر الجنى الداني/٣١٠.

(١) اسم الكتاب: «كتاب الرّدّ على من خالف مصحف عثمان».

انظر معجم الأدباء ١٨/٣١٢، ٣١٣، وإنباه الرواة ٣/٢٠٤.

وابن الأنباري هو محمد بن القاسم بن بشار بن الحسين، أبو بكر بن الأنباري، كان أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً.

ولد سنة ٢٧١هـ، ومات سنة ٣٢٧ هـ ببغداد، وتقدّم الحديث عنه.

وانظر بغية الوعاة ١/٣١٤.

(٢) الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ سورة الفتح ٤٨/٢٩.

(٣) قال أبو حيان: «ومعنى منهم للبيان كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾، وقال ابن عطية: «وقوله: منهم، لبيان الجنس، وليست للتبعيض؛ لأنه وَعْد مُرَجٍّ للجميع».
انظر البحر ١٠٣/٨، والمحرر ٤٨٠/١٣.
وقال الزركشي: «أي الذين هم أنتم؛ لأن الخطاب للمؤمنين؛ فلهذا لم يتصور فيها التبعيض» البرهان ٤١٧/٤.

(٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد: «الذين آمنوا هم هؤلاء»، ومثله في متن الدسوقي والأمير. وما أثبتُّه من المخطوطات بغير «آمنوا».

(١) سورة آل عمران ١٧٢/٣.
وقوله قبله «ومثله» أي ما في آية آل عمران ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ﴾ جاءت «مِن» للبيان وليست للتبعيض حالها كحال «منهم» في آية سورة الفتح المتقدّمة.

(٢) في حاشية الأمير ١٥/٢ «تلويح للصحابة أن ما بعده للزنادقة».
وانظر حاشية الدسوقي ٣١٨/١.

(٣) أول الآية: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ...﴾ سورة المائدة ٧٣/٥.

(٤) في م/٢ و٤ و٥ «والمقول...».

(٥) أي: وحينئذٍ يكون المعنى: وليمسَّنَّ الذين هم هؤلاء... انظر الدسوقي ٣١٨/١.

(٦) في البرهان ٤١٩/٤ «التعليل ويقدّر بلام». وانظر الارتشاف/١٧٢٠.

(٧) الآية: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا۟ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَنصَارًا﴾ سورة نوح ٢٥/٧١.

مما خطيئاتهم: ما: زائدة، أي من أجل خطيئاتهم أغرقوا.

انظر التبيان للعكبري/١٢٤٢، وانظر الدر المصون ٣٨٦/٦، فقد ذكر أنّ «مِن» للسببية تتعلّق بـ «أغرقوا».

(٨) كذا جاءت في المخطوطات ما عدا الخامسة، فقد جاءت «خطيئاتهم»، ومثل ما أثبتّه جاء في متن حاشية الدسوقي، وأثبتها بالهمز مبارك.

و«خطيئاتهم» قراءة الجمهور.

وأما «خطاياهم» جمع تكسير فهي قراءة الحسن وعيسى والأعرج وقتادة بخلاف عنهم، وأبي عمرو.

= انظر البحر ٣٤٣/٨، والسبعة/٦٥٣، والإتحاف/٤٢٥، وانظر/٢٣٢، والنشر ٣٩١/٢، وانظر كتابي «معجم القراءات»، فالمراجع كثيرة لا يتّسع لذكرها المقام هنا.

(١) البيت لامرئ القيس، وقبله، وهو أول القصيدة:

تطاوَلَ ليلُك بالأثمِدِ ونام الخليُّ ولم تَرْقُدِ
وبات وباتَتْ له ليلةٌ كليلةِ ذي العائر الأَرْمَدِ
وذلك ... ...

وقيل البيت لعمرو بن معدي كرب، وعُزِي لامرئ القيس بن عانس الصحابي، والشاهد فيه مجيء «مِن» للتعليل.

قال البغدادي: «والمشهور أَنّ هذه القصيدة لامرئ القيس بن عانس الصحابي. قاله جماعة...»

ثم نقل نصّاً في هذا عن العباب للصاغاني. وامرؤ القيس هذا جاهلي، وأدرك الإسلام، وفد على رسول الله ﷺ ولم يرتَدّ في أيام أبي بكر رضي الله عنه، وأقام على الإسلام.

انظر شرح البغدادي ٣٠٨/٥، ٣١٠، وشرح السيوطي/٧٣١، وديوان امرئ القيس/١٨٥.

(٢) قوله «علي بن الحسين» مثبت في م/٤، ولم يثبت في بقية المخطوطات.

وهو علي بن الحسين بن علي كرّم الله وجوههم.

(٣) قيل إن علي بن الحسين رضي الله عنهما حج فاستجهر الناس جماله، وتشوقوا له [كذا عند البغدادي، ولعله تشوَّفوا]، وجعلوا يقولون: مَن هذا؟ فقال الفردزق:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحِلّ والحَرَمُ

والشاهد فيه في قوله: «من مهابته» أي لأجل مهابته؛ فمِن فيه للتعليل.

وقيل هو للحزين الليثي في علي بن الحسين، وقيل: قالها في عبدالملك بن مروان، وكان حسن الوجه والمذهب.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١١/٥، وشرح السيوطي/٧٣٢، وشرح المفصل ٥٣/٢، وأوضح المسالك ٢٢٧/١ و١٣١/٢، وشرح الأشموني ٤٦١/١، والكامل/٥٧٤، وديوان الفرزدق ١٧٩/٢.

(١) وهي التي يصلح محلها لفظ «بدل». انظر الهمع ٢١٤/٤.

وفي البرهان: «السادس: البدل من حيث العوض عنه، فهو كالسبب في حصول العوض، فكأنه منه أتى...» ٤١٩/٤.

وقال أبو حيان: «وإثبات البدلية لـ «مِن» فيه خلاف، أصحابنا ينكرونه، وغيرهم قد أثبته، وزعم أنها تأتي بمعنى البدل، واستدل بقوله تعالى: أرضيتم... [الآية] أي بَدَل الآخرة...» البحر ٣٨٨/٢، وانظر البحر ٢٥/٨، وانظر الجنى الداني/٣١٠.

(٢) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ التوبة ٣٨/٩.

والشاهد في الآية: قوله: من الآخرة، أي: بَدَلَ الآخرة.

قال الزركشي: «أي: بدلاً من الآخرة، ومَحَلُّها مع مجرورها النصب على الحال» البرهان ٤/ ٤١٩.

(٣) قوله تعالى: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ غير مثبت في م/٥.

(٤) أول الآية: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا ...﴾ سورة الزخرف ٦٠/٤٣، أي: لو نشاء لجعلنا بدلاً منكم ملائكة.

(١) النص في البرهان ٤١٩/٤.
وقوله هذا يشير به إلى أن «مِن» في «منكم» لا تكون للتبعيض على معنى «بعضكم»؛ لأن الملائكة لا تكون من الإنس، وعلى هذا فلا بُدَّ من حملها في الآية على البدليّة.
وانظر البحر ٢٥/٨.

(٢) وفي م/٣ «من الجنس» وهو تحريف.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ آل عمران ١٠/٣.

(٤) كذا في البرهان ٤١٩/٤، وهو على تقدير مضاف، وانظر البحر ٢٨٨/٢.

(٥) نَصُّ الحديث في صحيح البخاري: «... أن النبي ﷺ كان يقول في دُبُر كُلّ صلاة مكتوبة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانعَ لما أعطيت، ولا معطيَ لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجِدُّ».
انظر فتح الباري ٢٧٦/٢ «باب الذكر بعد الصلاة».
وذكر ابن حجر نصاً عن الخطابي قال فيه: «الجدّ الغني، ويقال الحظ، قال: ومِن في قوله: «منك» بمعنى البدل، قال الشاعر:

فليت لنا من ماء زمزم شربة ... مبرَّدة باتت على الظمآن

يريد: ليت لنا بَدَلَ ماء زمزم اهـ».
ثم ذكر ابن حجر أنّ في الصحاح معنى منك هنا عندك، أي: لا ينفع ذا الغنى عندك غناه إنما ينفعه العمل الصالح.
وأشار إلى أن ابن هشام اختار في المغني المعنى الأول، أي البدلية، وهو ما ذهب إليه الخطابي.
وانظر حاشية الشمني ٨٨/٢، والحديث في الهمع ٢١٤/٤ والصحاح/جَدّ.

(١) الحظّ هنا ذكره في موضع الجدّ، والجدّ معناه الغنى أيضاً أو الحظ، وقد جاء في جميع الروايات مفتوح الجيم، وذهب الراغب إلى أن المراد به هنا هو أبو الأَب، أي لا ينفع أحداً نسبه. فتح الباري ٢/٢٧٦.
وجاءت رواية بالكسر على تقدير: لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده وأنكره الطبري.

(٢) كذا جاء النص في المخطوطات، والرواية عند الشيخ محمد ومبارك «ولا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك» بتأخير حظه. وكذا جاءت الرواية في حاشية الأمير، وأما ما أثبت في حاشية الدسوقي فموافق لما في المخطوطات.

(٣) في م/ه زيادة «أو بدل مشيئتك».

(٤) وجدت هذا النص في فتح الباري ٢/٢٧٦ لابن دقيق العيد قال: قوله: منك يجب أن يتعلَّق بـ «ينفع»، وينبغي أن يكون «ينفع» ضُمِّن معنى «يمنع»، أو ما قاربه، ولا يجوز أن يتعلّق منك بالجد...».

(٥) قال الأمير: «أي: فسد، وصار المنفيّ عنه النفع هو الحظ من الله» الحاشية ٢/١٥.
وفي حاشية الشمني ٢/١٨٨ «وفي الفائق أنها للبدلية، ثم قال: ويجوز أن تكون على معناها للابتداء، ويتعلّق إما بينفع وإما بالجدّ، والمعنى إن المجدود لا ينفعه منك الجد الذي منحته، وإنما ينفعه أن تمنحه التوفيق واللطف في الطاعة، ولا أن ينفع من وجده منك جده وإنما ينفعه التوفيق منك. انتهى». وانظر الفائق ١/١٦٨.
وتعقب الدماميني ابن هشام فقال: «لا يظهر أنها إذا عُلِّقت بالجد انعكس المعنى؛ إذ المراد بالجدّ هو الحظ الدنيوي والغنى، ولا شك أنه غير نافع إذا كان بدلاً عن الطاعة، سواء تعلّق الجار والمجرور بالجد أو بينفع».

(١) الآية: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةًۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ سورة آل عمران ٣/٢٨.

(٢) أي فليس «مِن» في الآية للبدل.
وذهب أبو حيان إلى أنّ «مِن» في الآية بتعيضيّة، فقد نفى ولاية الله عمن اتخذ عدوه ولياً. البحر ٢/٤٢٣، وانظر التبيان للعكبري/٢٥١، ومثله عند السفاقسي. حاشية الشمني ٢/٨٨، وانظر الدر المصون ٢/٥٩.

(٣) وذهب الدماميني إلى أن المعنى صحيح على البدلية على تقدير: ليس في شيء بدل ولاية الله تعالى. أي ليس في شيء نافعٍ معتدٍّ به بدل ذلك. الشمني ٢/٨٨، وذكر مثل هذا الأمير في حاشيته ٢/١٥.

(٤) هذا عند العكبري/٢٥١ قال: «التقدير: فليس في شيء من دين الله...». ومثله عند شيخ المصنّف أبي حيان ٢/٤٢٣ ومع هذا فقد جعلها تبعيضيّة، ويبدو أن هذا ما أراده العكبري. وتصح على هذا التقدير الذي ذكراه للبيان.

(٥) في م/١ و٣ و٥ «ليس».

(٦) قبل هذا البيت:

جاريـة لـم تـأكـل الـمُـرَقَّـقَـا

ويروى الأول: بَرّية في موضع «جارية»، ويروى: دَسْتيّة... ومعنى البقول: كل نبات اخضرَّت به الأرض.

و «مِن» للبدل.

وقالوا: توهَّمَ أبو نخيلة الراجز أن الفستق من البقول، وقد أُخِذ ذلك عليه، وعَلّق على هذا أبو محمد الأسود في «فرحة الأديب» بأن أبا نخيلة لم يكن ممن لا يعرف الفستق، فقد عرفه غيره فمن هو أقدم منه، ومعنى قول أبي نخيلة أن هذه بدوية لا تأكل الرقاق، ولا تبتقل بالفستق متاع الحضريات إنما تغذى بألبان اللقاح المحض.

وأبو نخيلة هو يعمر وكني أبا نخيلة لأن أمه ولدته إلى جَنْب نخلة، وهو من بني حِمّان بن كعب بن سعد، وهو راجز إسلامي من مخضرمي الدولتين. وفي شرح السيوطي: هو يعمر بن حزن بن زائدة شاعر محسن متقدّم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٤/٥، وشرح السيوطي/٧٣٥، شرح ابن عقيل ١٨/٣، العيني ٢٧٦/٣ - ٢٧٧، العقد الفريد ٣٦٦/٥، المخصص ١٣٩/١١، شرح الكافية الشافية ٨٠٠/٢، الدر المصون ٢٠/٢، اللسان/فستق «وقد ذكره أبو نخيلة فقال في وصف امرأة... سمع به فظنه البقول». والصحاح/بقل، والتاج/فستق، الجنى الداني/٣١١.

(١) كذا في شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٠ «أي: بدل البقول».

(٢) قال الجوهري: «ظن هذا الأعرابي أن الفستق من البقل، وهكذا يروى بالباء، وأنا أظنه بالنون، لأن الفستق من النقل، وليس من البقل» الصحاح/ بقل. وانظر النص في التاج، والتعقيب على الجوهري، قلتُ: لم يذكره الجوهري في «نقل».

(٣) أي على القول إنه بالباء، والقول بأنه بالنون.

(٤) نقل الدماميني نَصّ الجوهري ثم قال: «هذا كلامه، وهو جازم على أن الرواية بالباء الموحدة، وأنّ عنده ظناً أن الكلمة بالنون، وهذا ليس فيه جزم بأن الرواية بالنون كما حكاه المصنف، ثم انظر من أين جاء الحصر الذي حمل كلام الجوهري عليه، والبقل.... ما نبت في برزة لا في أصل نابت، وبضم النون ما ينتقل به على الشراب» انتهى حاشية الشمني ٢/٨٨، وانظر تعليق الشمني على مسألة الحصر التي رَدّها الدماميني.

(٥) في م/٣ «النقول».

(١) وهذا رَدّ على الجوهري. قال الأمير: «ولعل الشاعر أراد أنها لا تأكل غيره بالأَوْلى؛ لأنه أسهلها». الحاشية ٢/١٦.

(٢) كذا في م/١ و٢ «عاملي»، وفي م/٣ و٥ «عاملِ الزكاة» وفي م/٤ «عامل».
وجاء في نسخة الشيخ محمد «عامل»، وفي طبعة مبارك «عاملي»، ومثله متن حاشية الدسوقي والأمير.

(٣) قائله الراعي النميري، وهو عُبَيْد بن حُصَيْن.
وهو من قصيدة مدح بها عبدالملك بن مروان، وشكا فيها من السُّعاة الذين يأخذون الزكاة.
ويروى: أخذوا العِشار، ويروى: ويَكتب: على البناء للفاعل. والمخاض: التي ضربها الفحل، والفصيل: ابنها؛ لأنه فُصِل عن أُمِّه، غُلُبَّة: مصدر غَلَب، والأفيل: الفصيل، والأفال: صغار الغنم.
والشاهد في البيت مجيء «مِن» للبدل.
انظر شرح البغدادي ٣٢٥/٥، وشرح السيوطي/٧٣٦، الديوان/٢٤٢، أمالي الشجري ٦١/٢، شرح المفصل ٤٤/٦، شرح الأشموني ٤٦١/٢، الدر المصون ٢٠/٢، إصلاح المنطق/٦٢، البحر المحيط ٣٨٨/٢، و٢٥/٨.

(٤) وفي اللسان/غلب. ذكر له مصادر وهي: غَلْباً وغَلَباً، ومَغْلَباً ومَغْلَبَةً وغُلُبَّى وغِلِبّى، وغُلُبَّة وغَلَبَّة، ورجل غُلُبَّة أي: يغلب سريعاً، وقيل: هو الغَلَبَة.

(٥) في شرح الشواهد للبغدادي: «وأفيلاً منصوب بإضمار فعل، أي: يكتب للأمير أفيلاً أخذوا، ومن روى: ويكتب - بالبناء للفاعل - نصبه به» شرح الشواهد ٣٢٥/٥.

(٦) في حاشية الأمير ـ/١٦ «الأَولى أنه حال من نائب الفاعل، وهو ضمير المأخوذ المفهوم من السياق».
وقال الدماميني: «هذا [أي الحكاية] إنما يتمُّ على تقدير الاطلاع على أن كاتب الصدقة كتب هذه العبارة، والوقوف على ذلك بعيد، ولعله يكتب: المأخوذُ من فلانٍ أفيلٌ، أو غير ذلك مما
= يكون فيه أفيل مرفوعاً لا منصوباً، ووجهه بدون اعتبار الحكاية أن يكون مفعولاً بيكتب، وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع إلى المأخوذ، أي: ويكتب المأخوذَ أفيلاً، بمعنى أنه يصير بالكتابة أفيلاً على التضمين» انظر الشمني ٨٩/٢.

(١) ذكرت في بداية الحديث عن «مِن» البدلية أنّ أبا حيان ذكر أن أصحابه لا يثبتون لها معنى البدلية، ويتأوّلون ما ورد منها ما يوهم ذلك، وعنى بأصحابه البصريين. وممن ذهب إلى البدلية الزمخشري. انظر البحر ٣٨٨/٢، والكشاف ٣٩/٢، والبرهان ٤١٩/٤.

(٢) هذا في آية سورة التوبة ٣٨/٩ وقد أثبتها في بداية المعنى الخامس وهو البدل.

(٣) جاء في نسخة الشيخ محمد ومبارك «التقدير في: أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة. أي بدلاً منها». ومثله في حاشية الأمير والدسوقي.

ولم أجد نص الآية في المخطوطات، وإنما جاء ذكر التقدير كما أثبته، لأن الآية سبق لها ذكر في بداية الحديث عن البدل.

(٤) وهو قوله: «بدلاً» وهو متعلّق «مِن»، وهو محذوف.

(٥) أي: «مِن».

(٦) وليت المصنف ذكر لنا التقدير، فإني لا أرى له وجهاً، وهو على كل حال تقدير المبرد وابن السراج والأخفش وطائفة من الحذاق ومنهم ابن يعيش فقد أرجعوا معانيها إلى الابتداء.

(٧) أي: باقي المعاني التي ذكرت لـ «مِن» مآلها إلى هذا المعنى وهو ابتداء الغاية.

(٨) يسمي العلماء هذا المعنى المجاوزة.

انظر الجنى الداني/٣١١، وانظر همع الهوامع ٤/٢١٤، والارتشاف/١٧٢٠.

وجاءت عند المالقي «للمزاولة»، قال: «بمعنى عن». رصف المباني/٣٢٣.

(٩) الآية: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ الزُّمَر ٣٩/٢٢.

= أي: فويل للقاسية قلوبهم عن ذكر الله.

وذكر أبو حيان أن التقدير: كالقاسي المعرض عن الإسلام ثم قال: أي من أجل ذكره، أي ذكر الله. البحر ٧/٤٢٢.

وقال الزجاج: «يقال قسا قلبه عن ذكر الله ومن ذكر الله. فمن قال: من ذكر الله فالمعنى كلما تُلي عليه ذكر الله قسا قلبه... ومن قال: عن ذكر الله فالمعنى أنه غلظ قلبه وجفا عن ذكر الله» معاني القرآن ٤/٣٥١، وانظر الكشاف ٣/٢٩.

قلت: وقرأ أُبَيّ بن كعب وأبو عمران وابن أبي عبلة «عن ذكر الله».

وقال الفراء «وكُلٌّ صواب» معاني القرآن ٢/٤١٨. وهو عند بعضهم بمن أبلغ من «عن». انظر الشهاب ٧/٣٣٥.

وانظر هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات».

(١) قوله: «ويلنا» غير مثبت في م/٥.

(٢) الآيـة: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ الأنبياء ٩٧/٢١.

أي: قد كنا في غفلة عن هذا. انظر البرهان ٤٢٠/٤، والهمع ٢١٤/٤.

(٣) في المطبوع «في هذه الآية» ولفظ الآية غير مثبت في المخطوطات، ولا طبعة مبارك.

وقوله: «هذه» أي الآية الأخيرة التي في الأنبياء. وفي البرهان: «فيهما» أي: وفي آية سورة الزُّمَر أيضاً.

(٤) جاء مثل هذا في البرهان ٤٢٠/٤.

(٥) أي ما بعد المجرور.

(٦) قال الأمير: «إنما أقحم لفظ معنى لقوله بعد، وليس تعليقه نحوياً» الحاشية ١٦/٢. وانظر حاشية الدسوقي ٣١٩/١ فقد قال: «أي يربطها بويل من حيث المعنى لا من حيث الصناعة، والأَوْلى إسقاط مِن». وذكر مثل هذا الشيخ محمد تعليقاً على هذه المسألة.

(٧) والتقدير: الويل من النار.

(١) الآية: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ سورة صٓ ٣٨/٢٧.
ومن النار: متعلّق بـ «ويل».

(٢) بل هو تعليق من حيث المعنى، وعنى بالتعليق الصناعي، التعليق المعروف في صناعة النحو، ولا يخفى.

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾.
فلا يصح تعليق «من هذا» بالويل لأنه فَصَل بينه وبين متعلَّقه بجملة خبرية وهي «قد كنا في غفلة». فلا يصح التقدير النحوي: يا ويلنا... من هذا. على تعليق الثاني بالأول.

(٤) أي في آيتي الزُّمَر والأنبياء المتقدمتين في صدر الحديث عن معنى «مِن» وهو المعنى السادس.
وكذا جاء في البرهان ٤/٤٢٠.

(٥) أي سورة الزُّمَر ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِۚ﴾.
وفي م/١ و٢ وطبعة الشيخ محمد «الأول» أي في الموضع الأول.

(٦) ذهب فيها هذا المذهب أبو حيان، وقد نقلت نصه قبل قليل. البحر ٧/٤٢٢.

(٧) لفظ الجلالة مثبت في م/٤، وغير مثبت في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٨) في الهمع ٢٢٠/٤ «والأَصَحّ أنها في فعل التفضيل ابتدائية، وهو قول سيبويه، ففي نحو: زيد أفضل من عمرو، لابتداء الارتفاع، وشرّ منه لابتداء الانحطاط، إذ لا يقع بعدها إلى
وقال ابن مالك وابن ولّاد للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمراً في التفضل أو الشر، أي ابتداء التفضيل منه».

= وانظر الجنى الداني/٣١١ - ٣١٢. قال بعد ذكر نص ابن مالك: «قلتُ اختلف في معنى «مِن» المصاحبة لأفعل التفضيل، فقال المبرد وجماعة: هي لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، وصَحَّحه ابن عصفور، وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض». وانظر حاشية الشهاب ٧٤/٨.

وفي الارتشاف/١٧١٨ ذكر أنها عند سيبويه لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبعيض، وعند المبرّد والأخفش الصغير لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، وعند ابن ولّاد أنها لا تكون لابتداء الغاية.

وانظر الأزهية/٢٣٢، فقد جعل مِن لابتداء فضله من زيد، ولم يعلم موضع الانتهاء.

(١) قال سيبويه: «... وكذلك: هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يُفَضِّله على بعضٍ ولا يعم، وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شَرّ من زيد...» الكتاب ٣٠٧/٢.

(٢) قال الأمير: «مراده به الشَّرِّيَّة، ولو أطلق الفضل أي الزيادة في أي معنى كان لَصَحّ» الحاشية ١٦/٢. ونقل هذا الدسوقي عن الأمير ولم يعزه له.

(٣) «في» غير مثبت في م/٤، وقوله «نحو» غير مثبت في م/٥.

(٤) أي لا يقع بعد «مِن» التي تأتي بعد أفعل التفضيل «إلى»، ومن الابتدائية تأتي «إلى» بعدها لتدلّ على انتهاء الغاية.

وهذا فيه رَدّ على كلام سيبويه.

(٥) نقل هذا النص عن المصنف السيوطي في الهمع ٢٢٠/٤ وفيه رَدّ لكلام ابن مالك.

قال الشمني: «قوله: وقد يقال... فيه بحث؛ لأنّ صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع، وههنا مانع وهو الاستعمال بأن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلّا «مِن» الحاشية ٨٨/٢.

(١) انظر الجنى الداني/٣١٤، والبرهان ٤/٤٢٠، والارتشاف/١٧٢١.

(٢) الآية: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ۗ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ﴾ سورة الشورى ٤٢/٤٥.

(٣) في البرهان ٤/٤٢٠ «حكاه البغوي عن يونس».

وفي الجنى الداني/٣١٤ «قال الأخفش: قال يونس: بطَرْفٍ خفيّ، كما تقول العرب: ضربته من السيف، أي: بالسيف...».

وذكر المرادي أن هذا قول كوفي، وانظر الارتشاف/ ١٧٢١.

ونص الأخفش في معاني القرآن/٤٧١ قال: «قال يونس: إن «من طرف» مثل بطرف، كما تقول العرب: ضربته في السيف وبالسيف».

كذا جاء النص، وقد أخطأ المحقق في تقييده، ولعل صوابه: ضربته من السيف.

(٤) هذا للمرادي، قال: «ويحتمل أن تكون لابتداء الغاية» الجنى الداني/٣١٤.

ومعنى الابتداء ذكره شيخهما أبو حيان في البحر ٧/٥٢٤، ثم نقل نص الزمخشري فيه.. قال الزمخشري: «أي يبتدئ نظرهم من تحريكٍ لأجفانهم ضعيفٍ خفيّ بمسارقة كما ترى المصبور لينظر إلى السيف، وهكذا نَظَرُ الناظر إلى المكاره لا يقدر أن يفتح أجفانه عليها، ويملأ عينيه منها كما يفعل في نظره إلى المحابّ».

الكشاف ٣/٨٦ – ٨٧.

وذكر السمين أنه يجوز في «من» أن تكون لابتداء الغاية، وأن تكون تبعيضية، وأن تكون بمعنى الباء، وبكلٍّ قد قيل. انظر الدر ٦/٨٧.

(١) انظر البرهان ٤/٤٢٠، وفي الجنى الداني/٣١٤ «ذكر ذلك بعضهم»، ثم قال: «وكونها بمعنى «في» منقول عن الكوفيين». ومثل هذا عنهم في الهمع ٤/٢١٤.
وفي الارتشاف/١٧٢١ أن ابن مالك تبعهم على ذلك.

(٢) الآية: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ فاطر ٣٥/٤٠.
وقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ أي: «في الأرض» وانظر تأويل مشكل القرآن/٥٧٧.

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة الجمعة ٦٢/٩.
أي نُودي للصلاة في يوم الجمعة. وهو ما ذهب إليه أبو البقاء.
انظر التبيان/١٢٢٣، والدر ٦/٣١٨، وانظر الجنى الداني/٣١٤.

(٤) في م/٣ و٥ «والظاهر في الأولى أنها لبيان الجنس».

(٥) أي في آية سورة فاطر المتقدّمة ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾.

(٦) وذكر مثل هذا صاحب البرهان ٤/٤٢٠ ولم يخصص هذا بالآية الأولى.
وقال الزمخشري في الآية الثانية: «فإن قلت مِن... ما هي؟ قلت: هي بيان لإذا، وتفسير له»
ونقل هذا أبو حيان عنه في البحر.
انظر الكشاف ٣/٢٣٠، والبحر ٨/٢٦٧، والدر المصون ٦/٣١٨.

(٧) هي الآية/١٠٦ من سورة البقرة، وتقدَّم الحديث عنها في المعنى الثالث وهو بيان الجنس.

(١) في م/٥ «مرادفة».

(٢) انظر البرهان ٤/٤٢١. وذهب أبو حيان إلى أَنّ كون «من» بمعنى عند ضعيف جداً. انظر البحر ٢/٣٨٨، وانظر الهمع ٤/٢١٥.

(٣) الآية/١٠ من آل عمران، وتقدّمت عند الحديث عن المعنى الخامس، وهو البدل.

(٤) ذكر أبو حيان فيها عن المتقدّمين أربعة أقوال بمعنى «عند» عند أبي عبيدة وضعّفه كما رأيت، ولابتداء الغاية عند المبرّد والكلبي، والبدلية وهو قول الزمخشري، والتبعيض، وهو ما قرره أبو حيان.

انظر البحر ٢/٣٨٨.

(٥) انظر المعنى الخامس وهو «البدل».

(٦) انظر الجنى الداني/٣١٥: المعنى العاشر: أن تكون لموافقة رُبَّ، قاله السيرافي، وأنشد...». وفي الهمع ٢١٥/٤ السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وذكر البيت، ونصَّ ابن هشام في الارتشاف/١٧٢١. وقال بعده: «وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك ورَدّوه، وتأوّلوا ما زعموه من ذلك».

(٧) أي إذا اتصلت مِن بـ «ما».

(٨) قائله أبو حية النميري.

وتقدَّم ذكره في الحديث عن «ما» الكافّة، وقد ذكر في الرابع من هذا أنها تكفُّ «من» عن العمل. والتقدير في البيت على هذا: أي لربما نضرب.

(١) في الكتاب ٤٧٧/١ «وإن شئت قلت: إني مما أفعل، فتكون «ما» مع «مِن» بمنزلة كلمة واحدة نحو: ربما، قال أبو حية النميري:

وإنا لمما نضرب الكبش ... ...»

وعبارة سيبويه هذه في الكتاب ٨/١: «هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض» قال: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك».

قال السيرافي: «أراد ربما يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه، والعرب تقول: أنت مما يفعل كذا، أي ربما تفعل».

انظر هذا على هامش النص عند سيبويه.

(٢) في حاشية الأمير ١٦/٢ «الأظهر أنّ مما خبر مقدّم، وكذا: مبتدأ مؤخر، والجملة خبر إنّ، أي: واعلم أنهم كذا مما يحذفونه».

(٣) في م/١ «فيهن»، وقوله فيهما: أي: في البيت وقول سيبويه.

(٤) في الشمني: «هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما لا يخفى. والظاهر عندي أنها «من» في: «أخذته من زيد» الحاشية ٨٨/٢، وانظر الأمير ١٦/٢، وانظر الهمع ٣١٥/٤.

(٥) ذكره المصنف عند الحديث عن البيت في كفّ «مِن» بما، وتعقَّبه البغدادي، وقد استوقيت الحديث والتعليق على ما ذهب إليه المصنف، فانظر هذا فيما تقدَّم.

(٦) أي في البيت: لمما نضرب...

(٧) أي في كلام سيبويه «واعلم أنهم مما يحذفون...».

(٨) الآية/٣٧ من سورة الأنبياء، وتقدمت عند الحديث عن كفّ «مِن» بما عن العمل. وحديث المصنف هنا هو حديثه فيما تقدَّم في باب «ما».

(١) انظر الهمع ٤/٢١٤، والبرهان ٤/٤٢٠، والجنى الداني/٣١٣.

(٢) الآيـة: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٧٧.

قـال المـرادي: «أي على القوم كذا قال الأخفش...» الجنى الداني/٣١٣ ومثله في البرهان ٤/٤٢٠ غير معزو للأخفش.

وفي معاني القرآن للأخفش لم يأت هذا في حديثه في سورة الأنبياء، بل لم يتعرض للآية، ولكنه ذكره في معرض حديثه في سورة البقرة في الآية/١٤ فقال: «وتكون «إلى» في موضع «مع» نحو: من أنصاري إلى الله كما كانت «مِن» في معنى «على» في قوله: «ونصرناه من القوم الكافرين» أي على القوم...» انظر معاني القرآن/٤٦، وتأويل مشكل القرآن/٧٧.

(٣) هذا للمرادي قال: «والأحسن أن يُضَمَّن الفعل معنى فعل آخر، أي: منعناه بالنصر من القوم» الجنى الداني/٣١٣، وانظر البرهان ٤/٤٢٠. قلت: هذا مذهب البصريين؛ إذ لا يجيزون مجيء حرف جر في موضع آخر، فإن وقع مثل هذا فلا بُدّ من التضمين، وذهب الكوفيون إلى جواز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض. وذكر هذا المصنف في آخر حرف الباء.

وانظر حديث السمين في الدر ٥/١٠١ عن الآية.

(٤) انظر هذا في الجنى الداني/٣١٣، والبرهان ٤/٤٢١، والهمع ٤/٢١٤، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢/٢٤٨، والارتشاف/١٧٢٠.

(٥) أي في الجملة.

والنص في البرهان: «وهي الداخلة بين متضادَّين».

وقال المرادي: «وتُعْرَف بدخولها على ثاني المتضادّين، وقد تدخل على ثاني المتباينين من غير تضادّ نحو «لا يعرف زيداً من عمرو» الجنى الداني/٣١٤.

وانظر الارتشاف/١٧٢٠ فإن المرادي أخذ آخر النص من شيخه أبي حيان.

(١) الآيـة: ﴿فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۗ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰۖ قُلۡ إِصۡلَاحٞ لَّهُمۡ خَيۡرٞۖ وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ فَإِخۡوَٰنُكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ ٱلۡمُفۡسِدَ مِنَ ٱلۡمُصۡلِحِۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعۡنَتَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾ سورة البقرة ٢/٢٢٠.

والمعنى: ... حتى يفصل الله المفسد عن المصلح، فينال كُلٌّ جزاءه.

قال أبو حيان: «كأن المعنى: والله يميز بعلمه المفسد من المصلح» البحر ١٦٢/٢.

(٢) الآية: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمۡ أَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾ سورة آل عمران ١٧٩/٣.

أي: حتى يفصل الخبيث عن الطيب، وأشار بالخبيث إلى المنافق، وبالطيب إلى المؤمن.

(٣) ذكر ابن مالك الفصل في التسهيل/١٤٤، ولم يستشهد له بالآيتين، ويبدو أنه ذكر الآيتين في شرح التسهيل.

وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٨/٢.

(٤) أي في إفادة «مِن» الفصل في الآيتين.

وفي الهمع ٢١٤/٤ «ورُدّ بأن الفصل مستفاد من العامل وهو العلم وماز...».

وقال أبو حيان: «... وهذا الذي ذكره ابن مالك من المعاني لم يذكره أصحابنا، ويتأوّلون ما ظاهره ذلك» الارتشاف/١٧٢١.

(٥) أي في آية سورة البقرة ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ..﴾.

(٦) مثل هذا في الهمع ٢١٤/٤.

(٧) أي للمجاوزة.

(١) أي انتهاء الغاية.

قال المرادي: «... مثّله ابن مالك بقوله: قربت منه، فإنه مساوٍ لقولك: تقرّبت إليه..» الجنى الداني ٣١٢.

وذكر ابن عقيل في شرح التسهيل ٢٤٨/٢ أن هذا المعنى أثبته الكوفيون، وذكر أن ابن مالك نقل عن سيبويه أنه أشار إلى هذا المعنى، وعنده نص ابن هشام الذي أثبته هنا عن سيبويه.

وذكر المرادي أيضاً أن هذا المعنى أثبته الكوفيون، ورَدّه المغاربة، وتأولوا ما استدل به مثبتوه.

(٢) النص في الكتاب ٣٠٨/٢ وتتمته: «... كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى».

وقال: «وتقول ما رأيته مُذْ يومين فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى».

(٣) تعقّبه الأمير، قال: «هذا لا يناسب الغاية، وتحقيق الكلام أنك إن أردت موضعك فمن للابتداء، أو موضع الهلال فللانتهاء، وقد يقال الابتداء باعتبار الظهور، ولعل المصنف لاحظ قول الحكماء: إن الأشعة تبدأ من الناظر ثم تنعكس إليه. لكنه لا ينبني عليه معاني العرب» الحاشية ١٦/٢.

وذهب ابن السراج إلى أن قول سيبويه يخلط معنى مِن بمعنى إلى. الأصول ٤١١/١، الجنى الداني/٣١٢.

(٤) لم أجد هذا النص عند سيبويه في حديثه عن «مِن» في هذا المعنى وهو الغاية.
قال الدسوقي «أي أخذاً منتهياً إلى زيد، أي فغاية الأخذ ومبدؤه زيد، ولكن هذا بعيد» الحاشية ٣٢٠/١.

(٥) لعل المثال المتقدِّم من كلام ابن مالك، وعنى بالمجاوزة هنا أنها بمعن أخذته مجاوزاً لزيد.

(١) عزا هذا ابن عقيل للمغاربة قال: «وأنكر المغاربة ذلك، وقالوا: تكون لابتداء الغاية وانتهائها في بعض المواضع، وحملوا كلام سيبويه على هذا».
شرح التسهيل ٢٤٨/٢.
وقال المرادي: «الثامن أن تكون مِن للغاية نحو أخذت من الصندوق، وحمل عليه كلام سيبويه المتقدّم، قال: معناه أنه محل لابتداء الغاية وانتهائها معاً...» الجنى الداني/٣١٣.

(٢) في م/١ «ابتدأ» ومثله في طبعة مبارك. وبقية المخطوطات ومتون الحواشي كما أثبتُّه.

(٣) المادة مأخوذة من الجنى الداني/٣١٦، ومما قاله المرادي:
«أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم، وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرةٍ لا تختصّ بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل، فهذه تفيد التنصيص على العموم...».

(٤) أي نفي جنس الرجال على سبيل العموم.

(٥) أي نفي واحد من جنس الرجال.

(٦) قال المرادي: «لأنّ «ما في الدار رجل» محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد، ولذلك يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلان، فلما زيدت «مِن» صار نصّاً في العموم، ولم يبق فيه احتمال...» الجنى الداني/٣١٧.
وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٩/٢، والبرهان ٤٢٠/٤، والهمع ٢١٥/٤، ورصف المباني/٣٢٤، والأزهية/٢٣٤.

(٧) أي يمتنع قولك: «بل رجلان» بعد دخول «مِن»؛ لأن دخول «مِن» أُريد به نفي العموم والجنس، وهو يشمل المفرد فما فوقه..

(١) قال المرادي: «أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصة بالنفي نحو: ما قام من أحد، فهي هنا مزيدة لمجرد التوكيد؛ لأن «ما قام من أحد» و«ما قام أحد» سِيَّان في إفهام العموم دون احتمال» الجنى الداني/٣١٦، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٩/٢، والبرهان ٤٢٢/٤، وانظر الارتشاف/١٧٢٣ - ١٧٢٥.

(٢) قال الزركشي: «... وهي الداخلة على الصيغة المستعملة في العموم...؛ لأنك لو أسقطت «مِن» لبقي العموم على حاله؛ لأن أحداً لا يستعمل إلا للعموم في النفي» البرهان ٤٢٢/٤ وقوله: صيغتا عموم، أي إذا جاءا في سياق نفي، ودَيّار في معنى أحد، بل لا يستعملان إلا في سياق النفي، يقولون: ما في الدار دَيّار، ووزنه فَيْعال، فهو من دُرْتُ، وأصله دَيْوار قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء. وانظر اللسان والتاج/دور.

(٣) أي فيما كان للنص على العموم، وفيما كان لتوكيد العموم.

(٤) اختلف في زيادة «مِن» فهي لا تزاد عند سيبويه وجمهور البصريين إلا بشرطين، وهما الأول والثاني مما ذكره المصنف. وذهب الكوفيون إلى زيادتها بشرط واحد وهو تنكير مجرورها، ونقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، ورَدّ هذا النقل المرادي فهو ليس مذهب جميعهم، فالكسائي وهشام يريان زيادتها بلا شرط، وهو مذهب الأخفش وإليه ذهب ابن مالك، وحجته ثبوت ذلك سماعاً في النظم والنثر. انظر الجنى الداني/٣١٧ - ٣١٨، وشرح المفصل ١٢/٨ - ١٣، وانظر الأزهية/٢٣٥ وما بعدها، ورصف المباني/٣٢٤، وهمع الهوامع ٢١٥/٤، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٩/٢ - ٢٥٠، والبرهان ٤٢٣/٤، والارتشاف/١٧٢٥، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٢٥ - ٢٩.

(١) قال المرادي «ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام وإنما يحفظ في هل» . الجنى الداني/٣١٧. وذكر أبو حيان أن في إلحاق الهمزة بأل نظر. ويبدو أن الرضي شيخه أجازه، وانظر الارتشاف/١٧٢٤ والهمع ٢١٧/٤.

(٢) الآية: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ سورة الأنعام ٥٩/٦.

والشاهد في الآية للنفي: وما تسقط من ورقة، فمن زائدة، وورقة: فاعل تسقط.

(٣) أول الآية: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا...﴾ سورة الملك ٣/٦٧.

وفي الآية شاهد للنفي: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾، وتفاوت: محله النصب، فهو مفعول به، وشاهد للاستفهام: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾: فمن زائدة، وفطور محله النصب على المفعولية.

(٤) جاء بهذا المثال للنهي وزيادة «مِنْ» بعده.

(٥) عند المرادي أنه زاده بعضهم، وهو جواز زيادتها في الشرط، ومَثَّل لذلك المرادي بقوله: «إن قام من رجلٍ فأَكْرِمْهُ» الجنى الداني/٣١٧.

وانظر الهمع ٢١٦/٤، فقد ذكره للفارسي.

وعزا الزيادة أبو حيان في الشرط إلى البصريين، وساقه بلفظ «وزعم بعض البصريين»، وأنها تزاد في هذه الحالة بشرطها عند الجمهور من النكرة، وأنك تقول: «إِنْ زارني من رجلٍ أكرمته»، ثم قال: «والصحيح المنع».

الارتشاف/١٧٢٤، وانظر الجنى الداني/٣١٧.

(٦) قائله زهير، وهو من معلقته.

= والشاهد فيه زيادة «من» في قوله: «من خليقة» بعد الشرط، ويترتب على هذا التقدير أنّ «مهما» حرف، ومن خليقته في موضع رفع بـ«كان»، ومِن: زائدة ليست متعلقة بشيء. وسيأتي في باب «مهما» أنها حرف عند السهيلي وابن يسعون.

ولنا عودة إلى هذا البيت في باب «مهما» لبيان الخلاف بين المصنِّف وما ذهب إليه ابن هشام اللخمي من أن «من» لبيتين الجنس المضمر في تكن، وقد خَطّأ من جعلها زائدة.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٧/٥، وشرح السيوطي/٧٣٨، والجنى الداني/٦١٢، وأمالي الشجري ٢٤٧/٢، والهمع ٢١٦/٤، والكامل/٨٧٨، والديوان/٣٢، وشرح المعلقات السبع/٢٨٩.

(١) هذا ليس شرطاً، وإنما هو بيان لمواضع دخولها، ولذلك ذكر المرادي الشرطين الأولين فقط، وناقش مسألة الزيادة؛ ثم بدأ بذكر هذه المواضع فقال: «ولزيادة «مِن» مواضع الأول...» الجنى الداني/٣١٩، وانظر الارتشاف/١٧٢٣.

ولذلك أيضاً قال المصنّف في التنبيه الرابع مما يأتي: «أكثرهم أهمل الشرط الثالث...».

(٢) وأمثلة الثلاثة: ما جاء من أحد، وما رأيت من أحد، وما فيها من دَيّار.

(١) أي: زيادة «مِن».

(٢) الآية: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ سورة المؤمنين ٢٣/٩١.

زيدت «مِن» في موضعين:

الأول : قوله: مِن ولد: والتقدير: ما اتخذ الله ولداً، فقد دخلت «مِن» على المفعول به وهو «ولداً»، وهذا معنى قوله: «زيادتها في المنصوب».

والثاني: وما كان معه من إلٰه، والتقدير: وما كان مع إلٰهٌ.

فقوله: «إلٰه» اسم كان، على جعلها «ناقصة».

وفي تفسير القرطبي: «ما اتخذ الله من ولد» مِن: صلة، و«ما كان معه من إلٰه» مِن: زائدة، والتقدير: ما اتخذ الله ولداً كما زعمتم، ولا كان معه إله فيما خلق...» ١٢/١٤٦.

(٣) في م/٣ و٤ و٥ «تقدير».

(٤) على معنى ثبت، أو وُجِد.

(٥) أي مرفوع «كان» التامة، وهو قوله تعالى: ﴿من إلٰه﴾، والتقدير: ولو ثبت معه إلٰهٌ، وهو فاعل. ولم أجد مثل هذا التوجيه فيما بين يدي من كتب إعراب القرآن الكريم.

(٦) أي: ولك أن تقدر «كان» ناقصة ترفع اسماً وتنصب خبراً على ما ذكرتُه فيما سبق.

(٧) وهو اسم «كان» شبيه بالفاعل في الفعل التامّ، أو في «كان» التامّة.

(٨) أي: وأصل مرفوع «كان» الناقصة أن يكون مبتدأ، فلما دخل عليه الفعل الناسخ صار اسماً له. وعلى الحالين من تقدير «كان» تامة أو ناقصة بقي دخول «مِن» على المرفوع.

(١) من التنبيهات الأربعة.

(٢) النص في التسهيل/١٤٤ «... جارّة نكرة مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً به».

(٣) في م/٣ «فيخرج»، أي لا تزاد «مِن» فيها.

(٤) وذلك في المفعول معه في نحو: سرتُ والنيل، فهو بمقام: سرت مع النيل، والجر هنا على الإضافة إلى «مع» هذا ما أراده المصنّف لا أن «مع» هي الجارة، فإنه مذهب النحاس، وقد رَدّه المصنف وجمهرة العلماء.

(٥) في المفعول له: في نحو قولك: قمتُ احتراماً للعالم، فهو على معنى: لاحترام العالم.

(٦) أي في الظرف نحو: جلست أمامك، فهو بمعنى جلست في هذا المكان، وجئت صباحاً: أي جئت في هذا الوقت.

(٧) أي: ولا تدخل «من» الزائدة في هذه المواضع لئلا يدخل حرف جر على ما فيه معنى حرف جر آخر.

(٨) أي على زيادتها في المفعول المطلق.

(٩) الآيـة: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٣٨/٦.

(١٠) انظر التبيان للعكبري/٤٩٣ وقد تصرف المصنّف هنا في النص فأخذ بعضه وترك بعضاً، وما تركه لا يخل ببيان ما أراده أبو البقاء.

(١١) الآية: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ آل عمران ١٢٠/٣.

(١) في م/٣ و٥ «خيراً».

(٢) نص أبي البقاء: «ولا يجوز أن يكون «شيئاً» مفعولاً به؛ لأنّ «فَرّطنا» لا تتعدّى بنفسها، بل بحرف الجر، وقد عُدّيت بـ «في» إلى الكتاب، فلا تتعدّى بحرف جَرّ آخر» التبيان/٤٩٣.

وعند السمين: في من: ثلاثة أوجه: زائدة في المفعول به، أو تبعيضية، أو في محل نصب على المصدر.

انظر الدر ٥٣/٣، وقد تبع في هذا شيخه أبا حيان في البحر ١٢١/٤.

(٣) تصرف المصنّف بنص العكبري، والأصل عنده: «من شيء: من: زائدة، و«شيء» هنا واقع موقع المصدر، أي تفريطاً، وعلى هذا التأويل لا يبقي في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذِكْرِ كل شيء صريحاً...» التبيان/٤٩٣.

(٤) في م/٤ «محتوٍ»، وفي م/٥ «محتوي».

(٥) ذهب إلى هذا الزمخشري في الكشاف ٥٠٢/١، وأبو حيان في البحر ١٢٠/٤، قال أبو حيان: «أي ما تركنا وما أغفلنا، والكتاب اللوح المحفوظ، والمعنى ما أغفلنا فيه من شيء لم نكتبه، ولم نثبت ما وجب أن يثبت، قاله الزمخشري ولم يذكر غيره، أو القرآن، وهو الذي يقتضيه سياق الآية والمعنى...».

(٦) الآية/٥٩ من سورة الأنعام، وتقدّمت عند الحديث عن الشرط الأول من شروط الزيادة.
وأراد من الاستشهاد في الآية أن قوله: «في كتاب مبين» المراد به اللوح المحفوظ.

(١) رأي الزمخشري في أن المراد بالكتاب في الآية/٣٨ المتقدّمة من سورة الأنعام اللوح المحفوظ، وقد أحلت على الكشاف قبل قليل.

(٢) نقل ابن هشام عن شيخه ولم يحكم النقل، فالعبارة لأبي حيان وهي على غير ما نقل هنا، فقد قال أبو حيان بعد ذكر رأي الزمخشري: «أو القرآن وهو الذي يقتضيه سياق الآية والمعنى» فقد أخذ العبارة المصنِّف وجعلها للوح المحفوظ، وذكرها أبو حيان للقرآن. فتأمّل.
وقال ابن عطية: «والكتاب: القرآن، وهو الذي يقتضيه نظام المعنى في الآيات، وقيل: اللوح المحفوظ...» المحرر ١٩٤/٥.
وفي حاشية الأمير: «قوله: والسياق يقتضيه، لأن قبله: وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم، أي في الآجال والأرزاق فالمراد بالكتاب كتاب الآجال والأرزاق».
انظر الحاشية ١٧/٢، وحاشية الشمني ٨٩/٢.

(٣) الثالث من التنبيهات.
في البحر ٤٨٩/٦ «فإنه لا يجوز عند أكثر النحويين زيادتها في المفعول الثاني».
وانظر نص الارتشاف/١٧٢٣.

(٤) في م/٥ «لأنها».

(٥) الآية: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَـٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا﴾ الفرقان ١٨/٢٥.
- قراءة الجمهور «أن نَتَّخِذَ مبنياً للفاعل، ومن أولياء: مفعول به على زيادة «مِن».
- وقرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبو رجاء ونصر بن علقمة وزيد بن علي وأخوه الباقر ومكحول والحسن وأبو جعفر وابن عامر وحفص بن عبيد والنخعي والسلمي وشيبة وأبو بشر والزعفراني ويعقوب وجعفر الصادق وأبو حاتم السجستاني ومجاهد بخلاف عنه وسعيد ابن جبير وقتادة والجحدري «أن نُتَّخَذَ» على البناء للمفعول. =
وأنكر أبو عبيد هذه القراءة، وزعم الفراء أن أبا جعفر تفرَّد بها.
ومعنى القراءة عند ابن جني: لسنا ندعي استحقاق الولاء، ولا العبادة لنا، ومن أولياء: حال.
وذهب الزجاج إلى أن هذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ، ولا وجه لها، غير أن الفراء أجازها على ضعف. كذا مع هذا العدد الكبير من القراء!!.
انظر البحر ٤٨٩/٦ «يتخذ» كذا مُحَرَّفاً، المحرر ١٧/١١، ١٨، زاد المسير ٧٨/٦، الرازي ٦٢/٢٤، فتح الباري ٣٠/٩ - ٣١، المحتسب ١١٩/٢، النشر ٣٣٣/٢، معاني الفراء ٢/ ٢٦٤، الطبري ١٤٢/١٨، الكشاف ٤٠٣/٢، والمراجع كثيرة، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(١) نصّ ابن مالك في التسهيل «وربما دخلت على حال» انظر ص/١٤٤ والظاهر أنه ذكر الآية في شرح التسهيل شاهداً لهذا التخريج.

وذكر هذا عنه ابن عقيل في شرح التسهيل في موضعين ٧/٢ و٢٥١ وفيهما نص الآية والتعليق عليها.

وغاب عن ابن هشام - رحمه الله - أن ابن جني سبق ابن مالك إلى هذا قال في المحتسب ٢/ ١٢٠ «أما إذا ضممت النون فإن قوله «من أولياء» في موضع الحال، أي ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ من دونك أولياء، ودخلت «مِن» زائدة لمكان النفي، كقولك: اتخذت زيداً وكيلاً، فإن نفيت قلت: ما اتخذت زيداً من وكيل، وكذلك أعطيته درهماً وما أعطيته من درهم، وهذا في المفعول».

وانظر نص ابن جني في البحر ٤٨٩/٦ ولم يعلّق عليه أبو حيان بشيء.

وقال السمين بعد نقل رأي ابن جني:

«قلتُ: ظاهر هذا أنه جعل الجار والمجرور في موضع الحال، وحينئذٍ يستحيل أن تكون «مِن» مزيدة، ولكنه يريد أن هذا المجرور هو الحال نفسه، ومِن مزيدة فيه، إلا أنه لا يحفظ زيادة «مِن» في الحال، وإن كانت منفية، وإنما حفظ زيادة الباء فيها على خلاف في ذلك» الدر المصون ٥/ ٢٤٧.

وانظر حاشية الشهاب ٤١٢/٦ - ٤١٣، والجنى الداني/٣٢٠، والعكبري/٩٨٢.

(١) لأن المعنى المفهوم من هذه الجملة أنك تلومه على اتخاذ زيد مع أنه خاذل لك، وفي المعنى أيضاً مفهوم النهي؛ إذ المراد لا تتخذ زيداً...

(٢) وعلى هذا التقدير من المعنى الظاهر على ما ذهب إليه المصنف، مما رآه في نص ابن مالك من الحمل على الحالية.

(٣) وهو غير مراد في الآية.

(٤) أي التنبيه الرابع.

(٥) في المطبوع «أهمل هذا...» بزيادة اسم الإشارة، وهو غير مثبت في المخطوطات، ويبدو أنه قد جاء مثبتاً في طبعة مبارك تبعاً لما في متن حاشية الأمير، ولما أثبته الشيخ محمد، وهو غير مثبت في متن حاشية الدسوقي.

(٦) وهو كون المجرور بمِن الزائدة فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ.

(٧) يلزم الذين أهملوا هذا الشرط وهو الثالث أن يزيدوها في الخبر...، أي صحة زيادتها في هذا المواضع التي ذكرها المصنِّف. الخبر والتمييز والحال مع أن الذين لم يشترطوا هذا الشرط لم يجيزوا زيادتها في هذه المواضع.

(٨) تقدّم أن ابن مالك ذكر زيادتها في الحال، وكان شاهده على ذلك القراءة ﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ سورة الفرقان/١٨، وانظر التسهيل/١٤٤، والجنى الداني/٣٢٠.

(٩) الآية/١٠٦ من سورة البقرة، وتقدّمت في المعنى الثالث لـ «مِن» وهو بيان الجنس.

(١) قال أبو البقاء: «ويجوز أن تكون [أي مِن] زائدة، وآية حالاً... وقد جاءت الآية حالاً في قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ الأعراف/٧٣».
والمعنى: «أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً» التبيان/١٠٢.
وتعقَّبه أبو حيان فقال: «وهذا فاسد لأن الحال لا يُجَرُّ بمن»
انظر البحر ٣٤٣/١، وانظر الدر المصون ٣٣٥/١.

(٢) الآية: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ الأعراف ٧٣/٧.
قال الزجاج: «آية: انتصب على الحال، أي انظروا إلى هذه الناقة آيةً، أي علامة» معاني القرآن ٣٤٩/٢، وانظر الكشاف ٥٥٥/١.

(٣) تتمة كلام العكبري:
قال الدسوقي: «أيْ أيّ شيء ننسخ حال كونه آية، ومعنى آية قليلاً أو كثيراً، فقول المصنّف قليلاً أو كثيراً نصب على الحال، وهو معنى آية» الحاشية ٣٢٢/١ قلت: القول ليس للمصنّف وإنما هو للعكبري.

(٤) في م/٥ «يثبت».

(٥) قصد بتقدير ما ليس بمشتق لفظ» «آية».

قال الدماميني: «الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال، وإنما هما غالبان، فلا يكون عدم اشتقاق آية وعدم انتقالها مبطلين دعوى حاليتها، مع أنها يمكن أن تُتَأَوَّل بمشتق...» انظر الشمني ٢/٩٠.

(١) قال الشمني: « ومنع كونه لا يظهر فيه معنى الحال مكابرة، فلا يسمع قوله» الحاشية ٢/٩٠.

(٢) قال الدماميني: «... قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الآية وقع منكراً حالاً في الموضعين، لا في إيجاد المعنيين» انظر الشمني ٢/٩٠.

قلتُ: الآية في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ هي بعض آي القرآن، والآية في قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ بمعنى العلامة، والعلامة منفكّة بينهما، فلا يصح حمل ما ورد في آية سورة البقرة بمعنى واحد الآية على ما ورد في سورة الأعراف وهو بمعنى العلامة.

وتعقيب الدماميني بأن ليس المراد التنظير من حيث المعنى لكن من حيث التنكير في اللفظين في الآيتين.

(٣) في م/٥ «واحد».

(٤) أي تفسير العكبري للفظ «آية» في سورة البقرة ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ بقوله: أي شيء ننسخ... إلخ فإن لفظ الآية لا يحتمل هذا التفسير بل أفاد ذلك ما الشرطية.

(٥) في م/٣ و٥ «ذاك».

(٦) قال الدماميني: «ولقائل أن يقول: وآية تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط، وهي حال من العامل، فيلزم عمومها» الشمني ٢/٩٠.

(٧) أي لم يشترط سَبْق النفي وما كان من بابه كالنهي والاستفهام، وهو الشرط الأول، ولم يشترط
= كذلك أن يكون مجرورها نكرة.

وذهب الكسائي وهشام من الكوفيين إلى زيادتها بلا شرط، وإلى هذا ذهب ابن مالك قال: «لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً».

انظر الجنى الداني/٣١٨، وانظر شرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢ - ٧٩٩، وشرح المفصل ٨/ ١٠، ١٣٧ وانظر معاني القرآن للأخفش/٩٩، فقد قال: «وتقول: زيد من أفضلها، تريد: هو أفضلها، وتقول العرب قد كان من حديثٍ فَخَلِّ عني حتى أذهب، يريدون: قد كان حديثٌ...» وانظر ص/٢٠٩، و٢٢٣، و٢٧٤، وانظر همع الهوامع ٢١٦/٤.

(١) الآية: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَاۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ الأنعام ٣٤/٦.

قال العكبري معلّقاً على الآية: «... والتقدير من جنس نبأ المرسلين، وأجاز الأخفش أن تكون «مِن» زائدة والفاعل نبأ المرسلين، وسيبويه لا يجيز زيادتها في الواجب...» التبيان/٤٩٢.

وقال الأخفش بعد الآية: «كما تقول: قد أصابنا من مطر، وقد كان من حديث» انظر ص/ ٢٧٤، وهو بهذا يشير إلى زيادتها في الآية.

(٢) الآية: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُجِرۡكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ الأحقاف ٣١/٤٦.

ولم أجد بعد هذه الآية عند الأخفش بياناً لـ «مِـن»، بل لم يتعرض لتفسير هذه الآية ولم يذكرها.

وقال أبـو حيـان: «... مِن: للتبعيض... وقيل: مِن زائدة؛ لأن الإسلام يَجُبُّ ما قبله؛ فلا يبقى معه تبعة» انظر البحر ٦٨/٨.

(٣) الآية/٣١ من سورة الكهف، وتقدّمت في المعنى الثالث من معاني «مِن»، وهو بيان الجنس، وقد ذكرها شاهداً لوقوع «من» البيانية بعد غير ما ومهما.

وقد ذكرت تعليقي من قبل على مذهب الزيادة فيها، وانظر البرهان ٤١٨/٤.

(١) كذا جاء جاءت الآية في المخطوطات بالنون ما عدا الرابعة، فقد جاءت بالياء، وأثبتها الشيخ محمد بالنون «نكفِّر»، ومثله في حاشية الأمير وحاشية الشمني والدسوقي.

أما أستاذي مبارك فقد أثبت نَصّ الآية بالياء، ولعله غلب على ظنه أنه خطأ في النقل، فأخذ بما هو مثبت في المصحف العثماني، ولم يعلِّق.

ولو رجعت إلى معاني القرآن للأخفش لرأيته أثبتها بالنون.

انظر ص/٩٩ فقد جاء نصه: «قال: ونكفر عنكم من سيئاتكم. فهذا ليس باستفهام ولا نفي...».

وفي هذا اللفظ قراءات كثيرة أذكر منها ثلاثاً:

الأولى: قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم، والحسن والأعمش «ويكفِّرُ» بالياء ورفع الراء.

والثانية: قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ونافع في رواية أبي جعفر وقتادة وابن أبي إسحاق ويعقوب وابن محيصن واليزيدي: «ونكفِّرُ» بالون ورفع الراء.

والثالثة: قراءة نافع وحمزة والكسائي وعاصم وأبي جعفر وخلف والشنبوذي: «ونكفِّرْ» بالنون والجزم.

ومن مراجع هذه القراءات: البحر ٣٢٥/٢، والقرطبي ٣٣٥/٣، والتيسير/٨٤، والسبعة/١٩١، والإتحاف/١٦٥، والنشر ٢٣٦/٢، وحجة الفارسي ٢٩٨/٢، والكشف ٣١٦/١ - ٣١٧، والكشاف ٣٠٠/١، والمحرر ٤٦٢/٢.

وانظر بياناً وافياً في القراءات الواردة في هذا اللفظ في كتابي «معجم القراءات».

(٢) انظر تعليق الأخفش على زيادة «مِن» هنا في معاني القرآن/٩٩.

(٣) الآية: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٧١/٢.

(١) وهو وجود النفي أو النهي أو الاستفهام بهل.
قال المرادي: «وذهب الكوفيونَ إلى أنها تزاد بشرط واحد وهو تنكير مجرورها. قلت: نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس مذهب جميعهم، لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط...» الجنى الداني/٣١٨.
وانظر الارتشاف/١٧٢٣، وهمع الهوامع ٢١٦/٤.

(٢) أي بقول العرب،
قال أبو حيان: «وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب بشرط تنكير ما دخلت عليه نحو ما رووا من قول العرب: قد كان مِن مطر، وقد كان مِن حديث فخلِّ عني» الارتشاف/١٧٢٣، وما فيه مأخوذ من كلام الأخفش، انظر معاني القرآن/٩٩، و٢٥٤.

(٣) البيت من قصيدة له مطلعها:

صحا القلب عن ذكر أمّ البنيـ ـن بعد الذي قد مضى في العُصُرْ

ورواية منتهى الطلب فيه:

فمن قال من كاشحٍ لم يضر

قال البغدادي «وعليه لا يكون فيه شاهد...».
والشاهد على الرواية الأولى عند الكوفيين زيادة «مِن» في الواجب، واختاره ابن مالك.
والكاشح الذي يضمر لك العداوة. ولم يَضِرْ: قد يكون مضارع ضَرّه يَضُرّه، فهو مضموم الضاد، وقد يكون من ضاره يضيره فهو مكسور الضاد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٩/٥، وشرح السيوطي/٧٣٩، والجنى الداني/٣١٨.

(٤) تقدّم تخريج هذا الحديث في «إنّ» مما تقدّم، وذلك في الجزء الأول.

= وقال المصنِّف هناك: «وتخريج الكسائي الحديث على زيادة «مِن» في اسم إنَّ يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضاً يأباه لأنهم ليسوا أشدّ الناس عذاباً من سائر الناس».

(١) الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/٨١.

تقدَّمت هذه الآية في «باب اللام» في المعنى السادس وهو التعليل، وذكرت هناك قراءتين: الأولى: قراءة الجماعة «لَمَا» حفص عن عاصم بفتح اللام وتخفيف الميم، والثانية: قراءة حمزة وهبيرة عن حفض عن عاصم وبعض القراء لِمَا: بكسر اللام وتخفيف الميم.

وأما القراءة التي ذكرها المصنِّف هنا فهي قراءة سعيد بن جبير والحسن والأعرج «لَمّا» بفتح اللام وتشديد الميم.

وهي عند الزمخشري ظرفية بمعنى «حين»، وذهب إلى هذا الفارسي.

وذهب ابن جني إلى أن أصلها: لِمن ما، وزيدت من في الواجب على مذهب الأخفش، ثم أدغمت فجاءت لَمِمَّا، فثقل اجتماع ثلاث ميمات فحذفت الميم الأولى فبقيت «لَمّا».

قال أبو حيان: «وهذا التوجيه في قراءة التشديد في غاية البُعد، وينزه كلام العرب أن يأتي مثله فكيف كلام الله تعالى. وكان ابن جني كثير التمحل في كلام العرب».

انظر القراءة في البحر ٥٠٩/٢، والقرطبي ١٢٦/٤، والكشاف ٣٣٢/١، والمبسوط/١٦٧، والمحتسب ١٦٤/١، والرازي ٢٧٦/!، والبيان ٢٠٩/١، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٢) فاجتمع ثلاث ميمات: الأولى ميم «من»، والثانية النون المدغمة في ميم ما، والثالثة في «ما».

(٣) تتمة الآية: ﴿... مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ سورة يٓس/٢٨.

(٤) كذا، هذا هو المقدار المثبت من الآية في المخطوطات، ومثله في متن حاشية الدسوقي، وكذا متن حاشية الشمني، ومتن حاشية الأمير.

= وجاءت الآية تامّة عند الشيخ محمد، وتبعه على ذلك مبارك، فأثبتها تامّة، ولم يأخذ بما ورد في المخطوطات، ولا ما ورد في متن حاشية الأمير.

(١) لم يذكر الزمخشري هذا في الكشاف في تفسير هذه الآية.

انظر ٥٨٦/٢، وذكر مثل هذا الدماميني، فإنه لم يقف عليه في الكشاف انظر الشمني ٩١/٢، وذهب إليه ابن عطية فقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ فقالت فرقة: ما نافية، وهذا يجري مع التأويل الثاني في قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ﴾، وقالت فرقة: ما: عطف على جند، أي: ومن جند ومن الذي كنا منزلين على الأمم مثلهم قبل ذلك»، انظر المحرر ٢٩٠/١٢ - ٢٩١.

وتعقّبه أبو حيان فقال: «... وهو تقدير لا يصح لأنّ «من» في «من جند» زائدة، ومذهب البصريين غير الأخفش أن لزيادتها شرطين: أحدهما أن يكون قبلها نفي أو نهي أو استفهام، والثاني: أن يكون بعدها نكرة، وإن كان كذلك فلا يجوز أن يكون المعطوف على النكرة معرفة، لا يجوز: ما ضربت من رجل ولا زيد، وإنه لا يجوز: ولا من زيد، وهو قَدّر المعطوف بالذي، وهو معرفة فلا يعطف على النكرة المجرورة بمن الزائدة» البحر ٣٣٢/٧، وانظر الدر ٤٨٠/٥.

(٢) في البحر ٣٤٠/١ «ويزيد الأخفش زيادتها في المعرفة».

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ سورة النور ٤٣/٢٤.

(٤) لم أهتد إلى موضع هذه المسألة عند الفارسي فيما بين يديّ من مؤلفاته، وذكر أبو حيان المسألة هذه للأخفش والفراء، وإليك النص عندهما، أما الأخفش فلم يذكر شيئاً عنها في سياقها ولكنه تحدث عنها في سياق حديثه عن الآية/١٨ من سورة المائدة بمناسبة قوله تعالى: =

﴿كلوا مما أمسكن عليكم﴾ قال: «أَدْخَل مِن كما أدخله في قوله: كان من حديث، وقد كان من مطر». وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾، و﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ وهو فيما فسّر: ينزل من السماء جبالاً فيها برد...» انظر معاني القرآن للأخفش/٢٥٤.

وقال الفراء: «والمعنى – والله أعلم – أن الجبال في السماء من برد خلقة مخلوقة كما تقول في الكلام: الآدميّ من لحم ودم فـ «مِن» ها هنا تسقط فنقول: الآدمي لحم ودم، والجبال برد، كذا سمعت تفسيره...» معاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢ – ٢٥٧، وانظر البحر المحيط ٤٦٤/٦.

وقال[١] به بعضهم في: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٢].

---

(١) هذه الزيادة إلى آخر الآية مثبتة في م/٢ و٣ و٤، وهي غير مثبتة عند مبارك والشيخ محمد، وقد جاء تعليق المصنّف على الآية عند حديثه عن تخريجات المخالفين، فلا بُدَّ من إثباتها.

(٢) الآية/٣٤ من سورة الأنعام، وتقدّمت، وتقدّم الحديث عنها في عرض المصنِّف قبل قليل لمذهب الأخفش في عدم اشتراط شرط في الزيادة. وذكرت نص أبي حيان في أنها للتبعيض، وأن بعضهم ذهب إلى الزيادة.

وانظر البحر ٦٨/٨.

(٣) أي الذين يشترطون لصحة الزيادة وجود النفي وما كان من بابه، وأن يكون المجرور نكرة.

(٤) يعلّق هنا على قول العرب المتقدّم: قد كان من مطر.

(٥) قوله: من مطر على هذا ظرف مستقر في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المفسّر بكائن. وذكر الرضي أنه على سبيل الحكاية كأنه سئل: هل كان من مطر؟ فأجيب قد كان من مطر، فزيدت مِن في الإيجاب كما زيدت في غير الموجَب لأجْل الحكاية. الشمني ٩١/٢.

(٦) يشير هنا إلى بيت عمر بن أبي ربيعة المتقدِّم.

وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر.

(٧) قال الدسوقي: «أي ففاعل قال: ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من من الفعل، أي فالذي قاله القائل حالة كونه من هذا الجنس لم يضرنا، ولم تَزُل محبتها من عندنا» الحاشية ٣٢٣/١.

(١) يشير هنا إلى الحديث الشريف «إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».

وقوله: وإنه: أي اسم إنّ ضمير الشأن، والمصورون: مبتدأ مؤخّر، وخبره متعلّق شبه الجملة قبله «من أشد»، وعلى هذا التخريج لا تكون «مِن» زائدة.

وذكر المصنّف هذا الوجه في باب «إنّ» وضعّفه قال: «وقيل: اسم إنّ ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسب حذفه...».

وذكر ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/٣ هذا الرأي لأبي إسحاق الزجاج في تخريج الحديث على هذا الوجه، وانظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢٠٤/١، ومشكل إعراب القرآن ٧٠/٢.

(٢) يعلق هنا على آية سورة الأنعام/٣٤ ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

(٣) متعلّقان بمحذوف حال من هذا الضمير، وقدّر الحال «كائناً».

(٤) قدّر هنا فاعل جاء «نبأ» وهو نكرة، وجعل «من نبأ المرسلين» في محل رفع صفة للموصوف، ثم حذف الموصوف وهو الفاعل «نبأ». وذهب الرضي إلى أنه قد يجوز أن يكون ضمير «جاء» للقرآن، وقوله «من نبأ» حال.

(٥) نبأ: غير مثبت في م/٥.

(٦) قال الدسوقي: «أي وموصوف الصفة غير المفردة لا يطرد حذفه إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في» كذا جاء النص عنده. وانظر الحاشية ١/٣٢٣.

ونقل في نصه زيادة «إلا» ولا ضرورة لها. وانظر حذف الموصوف في الباب الخامس.

(٧) لعله أراد آية سورة الروم: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ * فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ * بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة الروم ١/٣٠ - ٥.

= ولا يَبْعُد أن يريد إطلاق دخول «مِن» عليهما حيث جاءا كذلك من غير تخصيص لهذا الموضع، وانظر الارتشاف/١٧٢١.

(١) في الكشاف ٥٠٣/٢ «أي في أول الوقتين وفي آخرهما».

وانظر التبيان للعكبري/١٠٣٦، والبرهان ٤١٥/٤، وشرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٦/٢.

(٢) رَدّ هذا البصريون، لأنهم لا يرون فيها معنى ابتداء الغاية في الزمان، ورآه الكوفيون، وأخذ به ابن مالك، وتأوّل الآية البصريون على هذا، وما كان من بابه، ورأى المرادي تأويلات البصريين فيها تَعَسُّف، وذكر ابن يعيش عن المبرّد وابن درستويه موافقة الكوفيين.

انظر هذا الخلاف في أول الحديث عن «مِن» فيما تقدّم، والجنى الداني/٣٠٨ - ٣٠٩، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢٤٦/٢.

(٣) أي: أجيب المعترض على جعل «مِن» ابتدائية في هذين الموضعين...

(٤) أي غير متأصّلين في الظرفية الزمانية، فهما يستعملان في المكان نحو: دار زيد قبل دار عمرو أو بعدها. انظر حاشية الأمير ١٨/٢.

(٥) في م/٥ «زماناً قبل زمان مجيئك».

وقد حذف هنا الموصوف «زمناً» وهو الظرف، وأقيمت صفته مقامه، فقلت: جئت قبلك.

(٦) أي لأنهما صفتان للزمان سَهُل دخول «مِن» التي لابتداء الغاية فيهما.

(٧) أي «من» مع «قبل وبعد».

ولم أهتد إلى هذا عند ابن مالك، ولعله في شرح التسهيل.

(١) تتمة الآية: ﴿... أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾ سورة الحج ٢٢/٢٢.

(٢) كذا في التبيان للعكبري/٩٣٧ «وقيل: الأُولى لابتداء الغاية».

(٣) في البحر «... ويحتمل أن تكون «مِن» للسبب، أي لأجل الغم الذي يلحقهم، والظاهر تعلّق الإعادة على الإرادة للخروج، فلا بُدَّ من محذوف يصح به المعنى».

أي: من أماكنهم المُعَدَّة لتعذيبهم أُعيدوا فيها، أي في تلك الأماكن، انظر ٣٦٠/٦، وانظر التبيان للعكبري/٩٣٧.

وقال السمين: «الثاني: أنه مفعول له، ولما نقص شرط من شروط النصب جُرَّ بحرف السَّبب، وذلك الشرط هو عدم اتحاد الفاعل، فإن الخروج غير فاعل الغَمّ، فإن الغَمّ من النار والخروج من الكفار» الدر ١٣٦/٥.

(٤) أي «مِن» الثانية.

(٥) ذكر أبو حيان وغيره وجهين: الأول منهما قوله: «ومن غَمّ بدل من «منها» بدل اشتمال أُعيد معه الجار، وحذف الضمير لفهم المعنى أي من غَمِّها» البحر ٣٦٠/٦، ونصّ المصنّف من نصّ شيخه أبي حيان.

والوجه الأول هو التعليل، وهو ما تقدَّم.

وذكر هذا الوجه السمين في الدر ١٣٦/٥، والعكبري في التبيان/٩٣٧.

قال العكبري: «ومن غم بدل بإعادة الخافض بدل اشتمال».

وقَدَّر السمين رابطاً لهذا البدل فقال: «تقديره من غمها».

وقال ابن الأنباري: «من غم في موضع نصب؛ لأنه بدل من قوله «منها»، وتقديره كلما أرادوا أن يخرجوا من غم أعيدوا فيها» البيان ١٧٢/٢.

(٦) بدل اشتمال من النار التي يدل عليها الضمير في «منها».

(١) وهو «مِن».

(٢) حذف الضمير وتقديره: من غمها، وقَدّره المصنّف: من غمٍّ فيها.

(١) الآية: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٦١.

(٢) مِن في «مما»، إذ أصلها: مِن ما.
وذهب أبو حيان إلى أنها تبعيضية، أي مأكولاً مما تنبت، وهذا على مذهب سيبويه، وهي عند الأخفش زائدة أي: ما تنبت.
انظر البحر ١/٢٣٢، وانظر معاني القرآن للأخفش/٩٨.
وذكر ابن الأنباري زيادتها، ورَدَّ هذا الوجه. انظر البيان ١/٨٦.
وذكر السمين ثلاثة أوجه: ابتداء الغاية، والتبعيض، والزيادة على مذهب الأخفش. انظر الدر ١/٢٤٠، وحاشية الشهاب ٢/١٦٨، وإعراب النحاس ١/١٨١، والمحرر ١/٣١٥.

(٣) أي: من بقلها.

(٤) أي ابتدائية، ويترتب على هذا التوجيه البدلية من الأولى.

(٥) قال أبو حيان: «فالمجرور بدل من قوله مما تنبت الأرض على إعادة حرف الجر، وهو فصيح في الكلام أعني أن يُعاد حرف الجر في البدل، فمن على هذا التقدير تبعيضية كهي في مما تنبت» البحر ١/٢٣٢، وانظر البيان ١/٨٦، والتبيان للعكبري/٦٨.

(١) وهو البقل. وذكر بيان الجنس العكبري في التبيان/٦٨، والسمين في الدر ١/٢٤٠. وذكر هذا أبو حيان عن المهدوي وابن عطية وأبي البقاء، انظر البحر ١/٢٣٢ - ٢٣٣، والمحرر ١/ ٣١٤ - ٣١٥.

(٢) أي من بقلها، وهو في محل نصب على الحال من الضمير المحذوف، أي مما تنبته الأرض كائناً من بقلها. انظر التبيان/٦٨، والبحر ١/٢٣٣، والدر ١/٢٤٠.

(٣) أشار بهذا إلى الضمير المحذوف العائد على «ما» والذي وقع الحال منه.

(٤) هذا هو الضمير المحذوف.

(٥) هذا هو الحال الذي جاء متعلقاً للظرف.

(١) الآية: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللَّهِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٤٠.

(٢) أي في قوله: ﴿أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ...﴾.

(٣) أي: «مِن» في «مِن مَن» للمجاوزة، لأنها في المثال الذي ذكره كذلك: أي: زيد جاوز في الفضل عمراً.

وقال المرادي: «... السادس: المجاوزة، فتكون بمعنى عن... قال [أي ابن مالك]: ولهذا صاحبت أفعل التفضيل، فإن القائل «زيد أفضل من عمرو» كأنه قال: جاوز زيد عمراً في الفضل أو الانحطاط.

قلت: اختُلف في معنى «مِن» المصاحبة لـ «أفعل التفضيل»، فقال المبرّد وجماعة: هي لابتداء الغاية، ولا تفيد معنى التبعيض، وصححه ابن عصفور، وذهب سيبويه إلى أنها لابتداء الغاية، ولا تخلو من التبيعض...» الجنى الداني/٣١١ - ٣١٢.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾.

(٥) في الدر المصون ١/٣٩١ أربعة أوجه منها:

أن تتعلّق بمحذوف على أنها صفة لشهادة بعد صفة لأن «عنده» صفة لشهادة، وذهب إلى هذا الزمخشري. والوجه الثاني أنها في محل نصب على الحال من المضمر في عنده، يعني الضمير المرفوع بالظرف لوقوعه صفة، وذكره أبو البقاء أيضاً، والثالث: أن يتعلّق بذلك المحذوف الذي تعلّق به الظرف «عند».

وانظر العكبري/١٢٣، والبحر ١/٤١٥.

(٢) ويكون المعنى: ممن كتم شهادة عنده عن الله.

(٣) جعل «من الله» متعلِّقة بكتم، وكتم يتعدّى لاثنين، الأول محذوف، والتقدير: كتم الناس شهادةً، فحذف «الناس»، وهو المفعول الأول.
قال أبو حيان: «من الله يحتمل أن تكون متعلِّقة بلفظ كتم، ويكون على حذف مضاف، أي: كتم من عباد الله شهادة عنده...» البحر ٤١٥/١.

(٤) أي: كتمان الشاهد شهادته.

(٥) عن أداء الشهادة التي أوجب الله عليه أداءها.

(٦) كأن كتمانه للشهادة التي طلب منه أن يُصَرِّح بها إنما هو كتمان عن الله سبحانه وتعالى.
وذكر أبو حيان أنّ جعل «من» معمولاً للعامل في الظرف «عنده»، أو في موضع الصفة لشهادة أحسن من تعلّق «مِن» بكتم؛ قال: «لأنه أبلغ في الأظلميّة أن تكون الشهادة قد استودعها الله إياه فكتمها، وعلى التعلّق بكتم تكون الأظلمية حاصلة لمن كتم من عباد الله شهادة مطلقة وأخفاها عنهم، ولا يصح إذ ذاك الأظلمية؛ لأن فوق هذه الشهادة ما تكون الأظلمية فيه أكثر وهو كتم شهادة استودعه الله إياها، فلذلك اخترنا أن لا تتعلّق «مِن» بـ «كتم» » البحر ٤١٥/١.

(٧) في م/٤ «فقد مَرّ...».
قوله «سيأتي» تعقَّبه فيه أصحاب الحواشي بأنه لم يأت شيء من هذا عنده. قال الشمني: «وقد مَرَّ أن كتم لا يتعدى بمن: هكذا وقع في أكثر النسخ، ولم يُدْرَ أين مَرَّ ذلك، وفي بعضها: وسيأتي أن كتم لا يتعدّى بمن. وفي الشرح [للدماميني]: كأنه نسي أن يُوَفِّي بما وعد، فإنه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب أن كتم لا يتعدى بمن» الحاشية ٩١/٢، وانظر حاشية الأمير ١٨/١.
قال الأمير: «وفي نسخة: قد مَرَّ، ولم يَمُرّ، ولا سيأتي، ولكنه صحيح، فإنه يتعدى للثاني بنفسه أيضاً نحو «ولا يكتمون الله حديثاً» أو بعن، وما اشتهر من تعديته بمن – قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص –: الظاهر أنه لا أصل له في الاستعمال».

(١) تتمة الآية: ﴿... بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ الأعراف ٨١/٧.

(٢) أي: ﴿مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾.

وقد عَلّقه الحوفي بـ «شهوة».

وذكر أبو حيان أنه في موضع الحال، أي منفردين عن النساء، وذهب مثل هذا المذهب العبكري، على جعله حالاً من الرجال، فقال: «صفة لرجال، أي منفردين عن النساء»، وعنى بالصفة هنا الحال؛ فالرجال معرفة.

وذكر السمين مع هذين الوجهين وجهاً ثالثاً وهو أن يكون صفة لشهوة، وهو ما ذكره المصنف هنا، قال: «أي شهوة كائنة من دونهن».

انظر البحر ٣٣٤/٤، والدر المصون ٢٩٨/٣، والعكبري/٥٨١، وحاشية الجمل ١٥٩/٢، وفي فتح القدير ٢٢٢/٢ ما يفيد أنها للمجاوزة.

(٣) في م/٢ «لشهوة».

(٤) ويكون المعنى في الآية على هذا: أتأتون الرجال شهوة في مقابلة النساء.

(٥) كأنه قال: خذ هذا في مقابل هذا، وهو كلام غير صحيح، والتقدير في الآية غير مرضيّ، ولم أجد في ما بين يديّ من كتب التفسير هذا التوجيه في الآية.

وقال الشوكاني: «أي متجاوزين في فعلكم هذا للنساء اللاتي هنّ مَحَلٌ لقضاء الشهوة وموضعٌ لطلب اللذة» ٢/٢٢٢ فجعل «من» للمجاوزة وليست للابتداء. وتبعه على هذا الألوسي في روح المعاني ٨/١٧٠.

(١) وهو المعنى الخامس من معاني «مِن».

(٢) أي يَرُدّ تقدير المقابلة في الآية في «من دون النساء»، وكذا تقدير العوض.

(٣) أي: التصريح بالمقابلة مع بقاء «دون».

قال الأمير: «قوله لا يصح التصريح به: أي بالبدل لأنه يمنع منه لفظ دون» الحاشية ٢/١٨.

(٤) أي: ولا يصح التصريح بالعوض مكان «مِن» مع بقاء «دون»؛ إذ يمنع هذا اللفظ وهو دون من التصريح بالعوض والبدل.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ سورة البقرة ٢/١٠٥.

وقد أثبت في م/١ و٢ و٣ و٥ من الآية إلى قوله: «الكتاب» والزيادة التي أثبتها من الآية من قوله: «ولا المشركين» إلى قوله «من ربكم» أخذته من النسخة الرابعة.

وقد أثبت هذا المقدار مبارك، ولم يشر إلى الخلاف، ومثله الشيخ محمد، مع أنه في النسخ التي ذكرتها لم يثبت إلا الجزء الأول من الآية. وفي النسخة الثانية عند مبارك لم يثبت إلا الجزء الأول من الآية. ومثلها في متن حاشيتي الأمير والدسوقي.

(٢) في قوله «من أهل الكتاب».

ذهب أبو حيان إلى أنها تبعيضية، قال: «ومن أثبت أَنّ «مِن» تكون لبيان الجنس قال ذلك هنا، وبه قال الزمخشري، وأصحابنا لا يثبون كونها للبيان».

انظر البحر ٣٣٩/١ - ٣٤٠، والكشاف ٢٣٢/١، والدر المصون ٣٣٣/١، ونصّ المصنّف هو نص الكشاف.

(٣) كذا في المخطوطات «للبيان»، وفي المطبوع «للتبيين»، وفي م/٢ «الأولى: الظاهر أنها للبيان».

(٤) وهي قوله: «من خير» والزيادة هنا على انسحاب النفي في أول الآية عليها، وهو تخريج على

= قول سيبويه أو الخليل، ولا حاجة إلى النفي على مذهب الأخفش والكوفيين، وتقدّم بيان هذا.
وذكر أبو حيان في البحر ٣٤٠/١ أن بعضهم ذهب إلى أنها للتبعيض ويكون التقدير أن ينزل عليكم بخير من الخير من ربكم» وانظر الدر المصون ٣٣٣/١، والكشاف ٢٣٢/١.

(١) وهي قوله: «من ربكم».
قال أبو حيان: «لابتداء الغاية كما تقول: هذا الخير من زيد، ويجوز أن تكون للتبعيض المعنى من خير كائن من خيور ربكم...» البحر ٣٤٠/١، وانظر الدر ٣٣٣/١، والكشاف ٢٣٢/١، والعبكري/١٠٢.

(١) ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ * لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ الواقعة ٥٦/٥١ – ٥٢.

(٢) تتمة الآية: ﴿... بِـَٔايَـٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾ النمل ٢٧/٨٣.

(٣) عنى بالأولى في الآية الأولى قوله: ﴿مِن شَجَرٍ﴾، وفي الثانية ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾.

(٤) كذا في المخطوطات، «فيهما» وفي المطبوع «منهما».

(٥) وذكر أبو حيان في آية الواقعة أن قوله: ﴿مِن شَجَرٍ﴾ لابتداء الغاية، أو للتبعيض، انظر البحر ٨/ ٢١٠، وانظر الدر المصون ٦/٢٦١.

وقد ذكر هذين الوجهين السمين، وزاد وجهاً ثالثاً وهو أن يكون التقدير لآكلون شجراً، وعلى هذا فهي زائدة. وذكر مثل هذا العكبري أيضاً. انظر التبيان/١٢٠٥.

وأما قوله: ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ في سورة النمل، فقد ذكر أبو حيان أنها للتبعيض.

انظر البحر ٧/٩٨.

وذكر السمين وجهين: الابتدائية، والتبعيضية. انظر الدر ٥/٣٢٨.

(٦) الثانية: أي في الآيتين، وهو قوله في الأولى «من زقوم» وفي الثانية «مِمّن».

وذهب أبو حيان **في آية الواقعة** إلى أن «من زقوم» بدل من «من شجر»، فتحتمل الوجهين الابتدائية والتبعيضية، قال: «وإن لم تكن بدلاً فهي لبيان الجنس، أي: من شجر الذي هو زقوم» البحر ٨/ ٢١٠، وانظر الدر المصون ٦/٢٦١.

وذكر السمين وجهاً ثالثاً وهو أن تكون زائدة، والتقدير: لآكلون زقوماً، وذهب إلى هذا أيضاً العكبري. انظر التبيان/١٢٠٥.

وأما «ممن» في سورة النمل فقد ذهب أبو حيان إلى أنها للبيان، أي الذين يكذبون.

انظر البحر ٧/٩٨، ومثله عند السمين في الدر ٥/٣٢٨.

(١) ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة القصص ٣٠/٢٨.

(٢) أي في قوله: ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾، وقوله: من الشجرة.

(٣) قال أبو حيان: «مِن في ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾ لابتداء الغاية، ومن الشجرة: كذلك؛ إذ هي بدل من الأولى، أي من قبل الشجرة...» البحر ١١٦/٧، وانظر مثل هذا في الدر ٣٤١/٥.

(٤) قال السمين «هذا بدل من الشاطئ بإعادة العامل وهو بدل اشتمال».

قال الأمير: «أي والعائد محذوف، أي: من الشجرة فيه، أو من شجرته، فأل عوض عن الضمير» الحاشية ١٨/٢.

وقال الدماميني: «لا بُدّ على هذا [أي بدل الاشتمال] من تقدير ضمير يعود على المبدل منه كما سبق، ولقائل أن يقول: إن تكرار «مِن» يُغني عن تقدير الضمير» حاشية الشمني ٩١/٢.

(١) في م/٥ «على خمسة أوجه»، وكذا جاء في طبعة الشيخ محمد، وحاشية الأمير، والشمني. قال الشمني: «قوله: على خمسة أوجه، هكذا وقع في كثير من النسخ، والوجه الخامس هو النفي المفهوم من قوله: «وإذا قيل. إلى آخره. وفي بعضها على أربعة أوجه، وهو مقتضى تفصيله إلا وجه ورود «مَن» التي فيها معنى النفي إلى الاستفهامية، وظاهر قوله في التنبيه الأول، فتحمل من الأوجه الأربعة» الحاشية ٩١/٢ ومثل هذا عند الأمير، ونقل الدسوقي هذا عنهما من غير عزو.

(٢) الآية: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ النساء ١٢٣/٤.

(١) وهو الوجه الثالث من وجوه «مَن».

(٢) في نسخة الشيخ محمد «في...» ووضعه بين معقوفين، وأثبته مبارك، وهو ليس في المخطوطات.

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ سورة الحج ١٨/٢٢.

(٣) الآية: ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ سورة يٓس ٥٢/٣٦.

(٤) الآية: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ طه ٤٩/٢٠

وقوله: ربكما: أي رَبّ موسى وهارون، والمسؤول موسى لأنه الأصل كذا عند العكبري، ولذلك كان الجواب: ﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾.

(٥) أشربت معنى النفي لأن التقدير: لا يفعل هذا إلا زيد، ولكنه بدلاً من أن يسوق الجملة على الإخبار ساقها على الاستفهام الذي يؤدي معنى النفي.

(١) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران ١٣٥/٣.

والتقدير في الآية: ولا يغفر الذنوب إلا الله. فهو استفهام فيه معنى النفي؛ ولذلك وقع بعده الاستثناء.

(٢) أي: إشراب الاستفهام معنى النفي.

(٣) أي: تتقدّم الواو على «من» كالآية السابقة.

(٤) في م/٥ «لخلاف...».

(٥) قال ابن مالك: «ويكثر قيام «مَن» مقرونة بالواو مقامَ النافي، فيجاء بـ «إلّا» قصداً للإيجاب» التسهيل/٢٤٣.

قال الأمير: «ظاهر كلامه في التسهيل أن هذا قيد للكثير فقط» انظر الحاشية ١٨/٢.

وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الشمني ٩٢/٢.

قال ابن عقيل: «والمصنف إن كان ذكر الواو لأجل الكثرة فلا اعتراض عليه، أو لقصد الاشتراط، فيعترض بأنه لا يمتنع أن يقال: من يغلب الرجالَ إلا زيدٌ، أي: ما يغلبهم إلا هو؛ لأن الواو لا مدخل لها في إرادة هذا المعنى» شرح التسهيل ٢١٣/٣، والبرهان ٤١١/٤.

(٦) الآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ سورة البقرة ٢٥٥/٢.

قال السمين: «... ومَن وإن كان لفظها استفهاماً فمعناه النفي، ولذلك دخلت «إلا» في قوله: «إلا بإذنه» الدر ٦١٤/١.

(٧) ذكر المصنّف في الجهة الخامسة من الباب الخامس غير هذا، قال: «والأكثر في نحو: مَن ذا لقيت، كون «ذا» للإشارة خبراً، ولقيت جملة حالية، ويقل كون ذا موصولة، ولقيت صلة، وبعضهم لا يجيزه. ومن الكثير «من ذا الذي يشفع عنده»؛ إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذاً كقراءة زيد بن علي: «والذين مَن قبلكم» بفتح الميم واللام». =

(١) والتقدير: من ذا لقيته؟

(٢) قال ابن مالك: «... وذا: إما بمعنى الذي، وإما مُلْغَى...» شرح الكافية الشافية/٢٨٢.

(٣) ويكون التقدير: لقيت مَن؟ أي: لقيت أيَّ رجل.

(٤) في م/٥ «مركبين».

وقوله مركبتين، أي جعلهما كلمة واحدة، وعلى هذا التركيب يجوز وجهان من الإعراب الأول: أن تجعل «مَن ذا» مبتدأ، ولقيت: الخبر، والثاني: أن «مَن ذا» في محل نصب مفعول به مُقَدّم.

(٥) فيها وجهان:

١ - ما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: خبره، وهو بمعنى الذي، وما بعده صلة والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي صنعته.

٢ - ماذا: اسم واحد بمنزلة «ما» وبذلك تركب كلمة من الكلمتين، وتكون «ماذا» في محل نصب بـ «صنعت».

وانظر شرح المفصل ١٤٩/٣.

(٦) أي في «التبيان في إعراب القرآن» فقال في ص/١٩٣ في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ...﴾: «ولا يجوز أن تكون مَن وذا بمنزلة اسم واحد كما كانت «ماذا»؛ لأن «ما» أشد إبهاماً مِن «مَن» إذ كانت لمن يعقل...».

(٧) قال ثعلب في مجالسه: «وإنما لم يجعلوا مَن مع ذا حرفاً واحداً لأن «مَن» للناس خاصاً، وذا: لكل شيء، وجعلوها مع «ما» حرفاً واحداً لأن «ما» لكل شيء، و«ذا» لكل شيء» انظر ص/٥٢٦ ومنع من هذا أيضاً ابن الأنباري في البيان انظر ١٦٤/١.

وذهب إلى جوازه أبو حيان في البحر ٢٧٨/٢ - ٢٧٩، و٢١٩/٧، وإعراب النحاس ٢٨٣/١، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٧٣/٣، وحاشية الجمل ٢٠٧/١.

(١) سقط من م/٥ من هنا إلى قوله: «مع غيرها».

(٢) أي جواز التركيب.

(٣) «أكثر إبهاماً مِن مَن» هذا كلام العكبري.

(٤) أي على التركيب.

(٥) أي وهذا الدليل على التركيب مع «ما» هو...

(٦) كذا في المخطوطات «لماذا...»، ومثله في متن حاشية الدسوقي ٣٢٤/١ وكذا في نص حاشية الأمير ١٨/٢.

وأثبته الشيخ محمد «لما...» كذا بحذف «ذا»، وتَبِعَهُ على ذلك مبارك، ولم يأخذ بما في المخطوطتين اللتين اعتمد عليهما.

وما أثبتاه غير صحيح؛ إذ مراد المصنف أن الألف ثبت في «ما» عند التركيب مع «ذا»، ولو لم يُرِد التركيب لقال: «لِمَ ذا...»، وحَذَف الألف بسبب دخول حرف الجر على الاستفهام، فإثبات الألف يدل على التركيب، وبَطَلَ أثر دخول حرف الجر في حذف الألف، فتأمَّل!!

(١) وهو الوجه الثالث من وجوه «مَن».

(٢) في نسخة الشيخ محمد «في...» ووضعه بين معقوفين، وأثبته مبارك، وهو ليس في المخطوطات.

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ سورة الحج ١٨/٢٢.

(٤) في م/٥ «في نحو قوله».

(٥) البيت لسويد بن أبي كاهل.

وفي م/٥ الرواية «صَدْرَهُ». وذكر ابن الأنباري أنه روي: ربما أنضجت غيظاً قلب مَن.

والشاهد فيه دخول رُبّ على «مَن»؛ لأن «مَن» نكرة موصوفة بجملة «أنضجت» بعده، أي رُبّ رجلٍ أنضجت...، أو رُبَّ إنسان...

وسويد: شاعر من المعمَّرين المخضرمين عاش إلى زمن الحجاج.

وكانت العرب تسمي قصيدته هذه في الجاهلية اليتيمة، وتعدّها من حكمها.

انظر شرح البغدادي ٣٣٤/٥، وشرح السيوطي/٧٤٠، وشرح المفصّل ١١/٤، وأمالي الشجري ١٦٩/٢، والهمع ٣١٦/١، ١٧٧/٤، والخزانة ٥٤٦/٢، ١١٩/٣، وشرح الأشموني ١١٤/١، وشذور الذهب/١٣١، والمفضليات/١٩٨.

(٦) في م/١ «في نحو قولهم» بزيادة «نحو» وهو غير مثبت في بقية المخطوطات، وقد أثبته مبارك والشيخ محمد.

(٧) جاء «معجب» صفة لـ «مَن»، وقد جاء نكرة، وهذا يدل على أن «مَن» قبله نكرة موصوفة به، =

= ويكون التقدير: مررت برجل أو شخص معجب لك. وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٨/٢ قال: «وتكون نكرة موصوفة مثل قولك: مررت بمن مُحْسنٍ لك، أي بإنسان محسنٍ لك...».

(١) في م/٢ و٤ «وقول حسان».
أي وصفت النكرة أيضاً في قول حسان...

(٢) تقدّم الحديث عن البيت في «الباء» في المعنى الرابع عشر لها وهو التوكيد، أي الزيادة، فقد زيدت فيه الباء في المفعول به، وقيل زائدة في الفاعل. وذكرتُ فيما سبق الخلاف في نسبة هذا البيت.

وفي نسخة الدسوقي «شرفاً» وأشار إلى الرواية المثبتة هنا، وذكرت من قبل جواز الجر في «غير»، ويكون صفة لموصوف مجرور والتقدير: على حَيٍّ أو قومٍ غيرنا.

(٣) أي: هي نكرة موصوفة، أي: على شخصٍ هو غيرُنا. وليس مضطراً هنا إلى تقدير جملة.

(٤) والتقدير: على الذي هو غيرنا.

(٥) أي: على كونها موصوفة أو موصولية.

(٦) صفة إذا جعلت «مَن» نكرة، وتكون الجملة في محل جَرّ، وصلة إذا جعلت «مَن» اسماً موصولاً، والجملة لا محل لها من الإعراب، وقد حذف على هذا التقدير صَدْرُ الصِّلة.
على أنه قد لا يُحْتَاج إلى تقدير جملة على جعلها نكرة موصوفة، فيجعل «غير» صفة لـ «مَن» مجرورة مثلها. و«غيرنا» ليس معرفة وإن أضيف «غير» إلى الضمير؛ لتوغله في الإبهام.

(١) البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها يزيد بن عبدالملك، وهجا فيها يزيد بن المهلّب، وقبله:

إليك من ثَفِن الدّهنا ومَعْقُلَةٍ ... خاضت بنا الليل أمثال القواريرِ

مستقبلين شمال الشام تضرِبُنا ... بحاصِبٍ كنديف القُطْن مَنْثُورِ

على عمائمنا يُلْقى وأرجُلِنا ... على زواحف نُزْجِيها مَحَاسِيرِ

إنّي وإِيّاك ... ...

والرواية عند الفراء: إني وإياك إن بَلّغْنَ أرحلنا.

وقوله: إنّي وإياك: خطاب ليزيد بن عبدالملك.

وحَلّت: نزلت، وأرحل: جمع رَحْل، وهو أثاث المسافر ومتاعه.

أراد: إني إذا حططتُ رحالي إليك كرجلٍ كان واديه مُمْحِلاً فَمُطِر، أي: كمن هو ممطور بواديه بعد المَحْل.

والشاهد في البيت مجيء «مَن» نكرة موصوفة بـ «ممطور»، أي كشخصٍ ممطور.

قال أبو علي: «كمن بواديه: كرجلٍ بواديه، فقولك: بواديه صفة لمن، وليس بصلة، والدليل على أن «مَن» في هذا البيت نكرة وصفة إيّاه بممطور وهو نكرة.

والرواية عند ابن عصفور: إِنَّا وإِيَّاك، وضبط المحقق الكاف بالكسر!!

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٥/٥، وشرح السيوطي/٧٤١، والكتاب ٢٦٩/١، وشرح الزجاجي لابن عصفور ٤٥٨/٢، معاني القرآن للفراء ٢٤٥/١، والضرائر لابن عصفور /٨١، وأمالي الشجري ٣١٢/٢.

(٢) نص الكسائي في الهمع: «وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل مَن نكرة موصوفة إلا في
= موضع يختص بالنكرة كوقوعهما [مَن وما] بعد رُبّ، كقوله:

رُبّ مَن أنضجتُ غيظاً قلبه ... ...

انظر ٣١٦/١ - ٣١٧.

(١) أي رُدَّ رأي الكسائي هذا. وانظر الهمع ٣١٦/١ - ٣١٤.

(٢) أي: ببيت الفرزدق هذا وبيت حسان قبله.

(٣) أي: الكسائي. وفي الشمني: «في الشرح يمكن أن يخرج بيت الفرزدق على أن «مَن» موصولة حذف صدر صلتها أي كالذي هو ممطور بواديه بعد المحل، فممطور خبر إلا أنه خفض لمجاورة المخفوض» الحاشية ٩٢/٢ وانظر حاشية الأمير ١٩/٢.

(٤) لفظ الجلالة «بالله» غير مثبت في م/١.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٨.

(٦) ويكون التقدير على هذا: ومن الناس فريقٌ أو ناسٌ.

وهذا تقدير العكبري فيها، قال: «والمعنى ههنا على الإبهام».

وتعقَّبه السمين بأن هذا غير مُسَلَّم؛ لأن المنقول أن الآية نزلت في قوم بأعيانهم كعبدالله بن أُبَيّ ورهطه.

انظر التبيان ١/٢٤، والدر ١/١١٠، والبحر ١/٥٤.

(٧) أي: لقلة استعمال الموصوفة في الكلام.

(٨) وذهب آخرون إلى أن «مَن» في الآية اسم موصول، وضعَّف هذا العكبري قال: «لأنّ الذي يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى ههنا على الإبهام».

قال أبو حيان: «والذي نختار أن تكون موصولة، وإنما اخترنا ذلك لأنه الراجح من حيث المعنى، ومن حيث التركيب الفصيح، ألا ترى جَعْلَ «مَن» نكرة موصوفة إنما يكون ذلك إذا =

= وقعت في مكان يختصُّ بالنكرة في أكثر كلام العرب، وهذا الكلام ليس من المواضع التي تختصّ بالنكرة، وأمّا أن تقع في غير ذلك فهو قليل جدّاً، حتى إن الكسائي أنكر ذلك، وهو إمام نحوٍ وسامِعُ لغةٍ، فلا تحمل كتاب الله على ما أثبته بعض النحويين وهو قليل، وأنكر وقوعه أصلاً الكسائي؛ فلذلك اخترنا أن تكون موصولة» البحر ١/٥٤، وانظر نصّ أبي حيان عند الشهاب فى الحاشية ١/٣٠٤.

(١) الكشاف ١٢٨/١ والنص فيه: «... موصوفة، كأنه قيل ومن الناس ناسٌ يقولون كذا، كقوله: «من المؤمنين رجالٌ» إنْ جعلت اللام للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة كقوله: «ومنهم الذين يؤذون النبي».

(٢) سقط لفظ «الناس» من م/٥.

(٣) ويكون التقدير ومن الناس الذي يقول آمنا...

وتكون «أل» في الناس عهدية خاصة بأناس سبق لهم ذكر، فهم معروفون، وتكون اللام للعهد الخارجي لا الذهني. انظر الشهاب ٣٠٤/١.

(٤) الآية: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة التوبة ٦١/٩.

قال الشهاب: «لما كان مرجع الضمير [يؤذون] طائفة معينة من المنافقين قيل «الذين يؤذون»...» حاشية الشهاب ٣٠٤/١.

وانظر حاشية الدسوقي ٣٢٥/١، «فقد وقع بعد الضمير الذي مرجعه معهود الموصول».

(٥) أي إذا كانت اللام في «الناس» للجنس.

(٦) لأن المُعَرَّف بلام الجنس لعدم التوقيت فيه قريب من النكرة، وبعض النكرة نكرة، فناسب «مَن» الموصوفة للطباق والأمر بخلافه في العهد، ويدل عليه «من المؤمنين رجال» لَمّا أُريد. الجنس جعل بعضهم رجالاً موصوفين. انظر حاشية الشهاب ٣٠٤/١.

وفي حاشية الدسوقي ٣٢٥/١: «فقد وقعت النكرة [رجال] بعد أل الجنسية».

(١) «صدقوا» مثبت في م/٥، وسقط من بقية المخطوطات والمطبوع.

(٢) تتمة الآية: ﴿... مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ الأحزاب ٢٣/٣٣.

(٣) قال أبو حيان: «وما ذهب إليه الزمخشري من أن اللام في الناس إن كانت للجنس كانت من نكرة موصوفة، وإن كانت للعهد كانت موصولة، أمرٌ لا تحقيق فيه، كأنه أراد مناسبة الجنس للجنس والعهد للعهد، ولا يلزم ذلك، بل يجوز أن تكون اللام للجنس ومَن موصولة، ويجوز أن تكون للعهد ومَن نكرة موصوفة، فلا تلازم بين ما ذكر» انظر البحر ٥٤/١، وحاشية الشهاب ٣٠٤/١ - ٣٠٥.

وقال الأمير: «ويحتاج إلى تأمُّل؛ أي لأنه لا وجه للتخصيص، وفي حاشية السعد على الكشاف: وجه التخصيص أن تعريف العهد يناسبه الموصول، لأن تعريفه عهدي، والجنس شائع في الأفراد فيناسبه النكرة لشيوعها، وقد ورد النظير كما قال» الحاشية ١٨/٢.

وانظر حاشية الشمني ٩٢/٢، والدر المصون ١١٠/١.

(٤) «إلى تأمل» كذا في م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ «لتأمُّل».

وقد جاء بلفظ «إلى» في متن الدسوقي، وطبعة مبارك، وحاشية الشمني، وجاء باللام في متن حاشية الأمير وطبعة الشيخ محمد.

(١) لفظ «تقول» غير مثبت في م/٥.

(٢) أي: أن تكون شرطية واستفهامية، وموصوفة، وموصولة.

(٣) في طبعة الشيخ محمد «أو موصوفة رفعتهما» كذا بسقوط «أو موصولة».

(٤) أي رفعت الفعلين، ويكون الأول صفة لـ «مَن» إذا جعلت «مَن» نكرة موصوفة، وإذا جعلت «مَن» موصولة جعلت «يكرمني» صلة له، وعلى الحالين يكون الفعل الثاني «أكرمه» خبراً لـ «مَن».

(٥) أي: إن جعلت «مَن» اسم استفهام، رفعت الفعل الأول «يكرمني» على أن الجملة في محل رفع خبر «مَن»، ويكون الفعل الثاني مجزوماً على تقدير شرط، وتكون صورة الجملة من يكرمُني؟ إنْ يكرمني أُكرِمْهُ، على تقدير: فأنا أكرمه، فلما حذفت الفاء جزم الفعل، والاستفهام هنا محمول على الطلب، كقولك: أكرمْني أُكْرِمْك.

وانظر شرح المفصل ٤٨/٧ «اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض يكون جوابها مجزوماً، وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة...».

وانظر الكتاب ٤٤٩/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٢/٢.

(٦) ومتى سقطت الفاء بعد الطلب جزم الفعل إِن قُصِد الجزاء.

(٧) أي: في الحالات الأربع: الشرطية والموصوفة والموصولة والاستفهامية.

(١) عند مبارك والشيخ محمد «والموصولة أو الموصوفة»، ومثله في متن حاشية الأمير. وفي المخطوطات «والموصولة والموصوفة» بالواو، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

(٢) كان الخبر الجملة الثانية لأن الأولى صفة لـ «مَن» إذا كانت نكرة، وصلة لها إذا كانت موصولاً.

(٣) أي: وخبر الشرطية الجملة الأولى، أو الثانية، أو كلاهما الشرط والجزاء.

(٤) وفي الهمع ٣٤١/٤ «.. فمبتدأ خبره فعل الشرط، وفيه ضميرها، وقيل هو والجواب معاً؛ لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر، ورُدّ بأنه أجنبي من المبتدأ».
وقال أبو حيان: «واسم الشرط مبتدأ خبره جملة الشرط، لا هي وجملة الجزاء معاً خلافاً لبعضهم» الارتشاف ١٨٨١.

(٥) في م/٤ «فلا يحسن».

(٦) أي: لا تحسن الاستفهامية في هذه الجملة لأن الفعل بعدها ماضٍ، وإن كانت الجملة صحيحة؛ إذ الأصل في الاستفهام هنا أن يكون عن الحال والاستقبال ليكون فيه معنى الطلب، ويكون عاملاً في الجواب وذلك على قولك: مَن يزرني؟ زرته، أو من يزرني؟ أزره.

(٧) أي: يحسن تقدير الشرطية والموصولة والموصوفة.

(٨) أي: التنبيه الثاني.

(٩) قوله: «آخران» غير مثبت في م/٥.

(١٠) في م/٥ «أن يأتي»، وانظر رأي الفارسي في الهمع ٣١٧/١.

(١١) قائله غير معروف، وهو في مدح بشر أخي عبدالملك بن مروان، وقبله:

وكـيـف أَرْهـب أمـراً أو أُراعَ لـه وقد زَكَأجْتُ إلى بشر بن مروان

فنعم مُزْكأ...

= والمُزكَأ: الملجأ، من زَكَأت، أي: لَجَأْتُ.

والشاهد في الشطر الثاني على جعل «مَن» عند أبي علي نكرة تامة.

وقد بسط الكلام عليه في كتاب الشعر. ذكر هذا البغدادي، ونقل النص عنه.

وبشر بن مروان بن الحكم والي إمرة العراقين لأخيه عبدالملك، وكان سمحاً جواداً، وهو أول أمير مات بالبصرة سنة خمس وسبعين، عن نيف وأربعين نسة.

وذكر البغدادي أنه لم يقف على قائله، وذكر مبارك أنه يُعْزَى للفرزدق، وانظر شرح البغدادي ٣٣٨/٥، وشرح السيوطي/٧٤٢، والخزانة ١١٥/١، والعيني ٤٨٧/١ «أنشده أبو علي ولم يَعْزُه»، همع الهوامع ٣١٧/١، ٣٨/٥، شرح الكافية الشافية/١١٠٩، شرح التسهيل ١٣١/٢.

(١) فاعل «نعم». وانظر الهمع ٣٨/٥، وشرح البغدادي ٣٣٩/٥.

(٢) وجاء التقدير عند الفارسي: ونعم رجلاً هو.

ورَدّ هذا التقدير ابن مالك في شرح التسهيل بأنه لا يصح لوجهين:

«**أحدهما:** أن التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة للألف واللام، ومَن بخلاف ذلك فلا يجوز كونها تمييزاً.

والثاني: أن الحكم عليها بالتمييز عند القائل مُرَتَّب على كون «مَن» نكرة غير موصوفة وذلك منتفٍ بإجماعٍ في غير محل النزاع، فلا يُصار إليه بلا دليل، فيصح القول بأن مَن في موضع رفع بنعم إذ لا قائل بقول ثالث».

انظر شرح البغدادي ٣٣٩/٥، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٣١/٢.

(٣) أي: نعم مَن، الجملة قبله.

(٤) وتكون الجملة تفسيراً وبياناً لما قبلها على هذا التقدير، وهي جملة اسمية، والجملة الأولى فعلية لا محل لها من الإعراب. شرح المفصل ١٣٥/٧.

(٥) قائل هذا ابن مالك فقد ذهب إلى أن «مَن» في موضع رفع بنعم. انظر شرح البغدادي ٣٣٨/٥.
= وفي شرح التسهيل لابن عقيل ١٣١/٢ «فَمَن فاعل «نعم» بشهادة مزكأ مَن؛ إذ لو لم يصح الإسناد إلى «مَن» لامتنع الإسناد إلى ما أضيف إليها، وقول أبي علي إن «مَن» تمييز لا يصح؛ لأن التمييز لا يقع بالاستقراء إلا نكرة صالحة لأل».
وانظر شرح الكافية الشافية/١١٠٩ ففيه الرد أيضاً.

(١) قال ابن مالك: «قلت ويجوز جعلها [مَن] فاعل «نعم»، وتكون موصولة، و«هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونعم مَن هو هو في سِرّ وإعلان، أي: هو الذي شهر في سِرّ وإِعلان...». شرح الكافية الشافية/١١١٠.

(٢) وتكون الجملة صلة «مَن».

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي، وبعده:

لـــلّـــه دَرّي مـــا أَجَـــنّ صـــدري

والشاهد فيه مجيء «شعري» الأول مبتدأً، والثاني خبراً عنه على معني: شعري هو شعري المعروف، وفيه عدمُ مغايرة الخبر للمبتدأ في اللفظ ولكنه مغاير له في المعنى، أي شعري هو المعروف بالفصاحة.

انظر شرح البغدادي ٣٤٠/٥، والهمع ٢٠٧/١، ٣٢٦/٤، والخصائص ٣٣٧/٣، وشرح المُفَصَّل ٩٨/١، ٨٣/٩، والمنصف ١٠/١، والخزانة ٢١١/١، وأمالي الشجري ٢٤٤/١،

(٤) أي: قوله «في سِرٍّ...».

(٥) أي: بالضمير المحذوف الذي وقع خبراً عن هو، على تقدير: ونعم من هو هو في سِرٍّ...

(٦) أي: في الضمير المحذوف معنى الفعل، ومن ثَمّ فلا يُعْتَرَضُ على هذا التقدير بجمود «هو» وهو الضمير.

(٧) في م/٤ «كما في فنعم مَن...».

(١) في حاشية الأمير: «قوله: الثابت، الأولى المُتَّصف بالكمال لأنه المقصود» انظر ١٩/٢، ونقل هذا الدسوقي في الحاشية ٣٢٥/١.

(٢) وتصبح المسألة كما يلي:

ونعم مَن هو هو هو.

هو الأول: مبتدأ، وهذا هو المثبت في البيت.

هو الثاني: خبر عنه، وهو مقدّر.

هو الثالث: مخصوص بالمدح، والجملة قبله: «هو هو»، صلة «مَن»، أو صفة لمن ذهب إلى أنه نكرة، والجملة ونعم من هو هو، خبر «هو» الثالث المخصوص.

(٣) قال الدماميني: «ويحتاج إلى تقدير «هو» رابع على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف» انظر الشمني ٩٢/٢، والأمير ١٩/٢.

(٤) أي مما زيد في أقسام «مَن».

(٥) أي: تكون زائدة مفيدة للتوكيد.

(٦) قال ابن الشجري: «وزاد الكسائي في معاني «مَن» قسماً آخر، فزعم أنها قد جاءت صِلَة، يعني زائدة، وأنشد في ذلك: إن الزبير...» الأمالي ٢/ ٣١.

وقال ابن عصفور: «وزعم الكسائي أن العرب قد زادت من الأسماء «مَن» في الشعر، واستدل عليه بقول عنترة:

يـا شـاة مَـن قـنـص ... ...

وقول الآخر:

آلُ الـزبـيـر سـنـام الـمـجـد ... ...»

انظر الضرائر/ ٨١.

= وقد ذهب إلى زيادة «مَن» الفراء بمناسبة حديثه عن الآية: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ الآية/ ١٥٩ من آل عمران.

قال: «العرب تجعل «ما» صِلَةً في المعرفة والنكرة واحداً...، وربما جعلوه اسماً، وهي في مذهب الصِّلَة، فيجوز فيما بعدها الرفع على أنه صلة، والخفض على إتباع الصِّلَة لما قبلها كقول الشاعر:

فكفى بنا فضلاً على من غيرِنا ... ...»

معاني القرآن ١/ ٢٤٥.

وأشار إلى ما ذهب إليه الفراء هنا البغدادي في شرح الشواهد فقال: «ورأيت في تفسير الفراء كلاماً يتعلّق بزيادتها لم يفصح عنها...» ونقل النص السابق منه. انظر شرح الشواهد ٥/ ٣٤١.

(٢) وهو بيت حسان وتقدّم قبل قليل، ومذهب الكسائي فيه على زيادة «مَن».

(٣) في م/٢ وه «غيراً».

(٤) البيت من مُعَلَّقة عنترة.

وذكر البغدادي أن المشهور في رواية شُرّاح المُعَلَّقات: «يا شاةَ ما قنصٍ»، و«ما» لا خلاف في زيادتها.

والشاة: كناية عن المرأة، والقنص مضاف إلى «شاة» مجرور، والقنص: الصيد، وجاء منكراً وقبله «ما» مما يدل على أنه صيد عظيم يغتبط به صاحبه ويُسَرّ.

وقوله: حَرُمت عليّ، أي: هو حزين على فوات هذه الغنيمة، وقد حَلّت لغيره؛ إذ قدر عليها. =

= ومعنى البيت: أنها لما كانت في أعدائه لم يصل إليها بسبب اشتباك الحرب بين قبيلته وقبيلتها، وختم البيت بقوله: وليتها لم تحرم، وهو تمنّ في بقاء الصلح.

وذهب الزوزني إلى أنها حرمت عليه لتزوّج أبيه بها، وتعقَّبَهُ البغدادي بأن مثل هذا لم يكن محرماً في الجاهلية، فلا وجه لما ذهب إليه.

قال الأمير: «قوله لمن حَلَّت له: قيل أراد أباه، وأنها حرمت بنكاحه، وقيل تمنى الصلح بين قومه وقومها، والمأخوذ مما تقدّم في شواهد «في» أن عنترة أراد بنت عمه عبلة لأن أباها كان منعه منها ابتداء».

وقال ابن قتيبة: «يُعَرِّض بجارية يقول: أيُّ صيدٍ أنتِ لمن حَلَّ له أن يصيدكِ، فأما أنا فإن حرمة الجوار قد حَرَّمتك عليَّ».

والشاهد في البيت زيادة «مَن» عند الكسائي، والتقدير: يا شاة قنصٍ. وانظر شرح البغدادي ٥/ ٣٤١، وشرح السيوطي/٧٤٢، والضرائر الشعرية/٨١، وتأويل مشكل القرآن/٢٦٦، وشرح المفصل ٤/١٢ والخزانة ٢/٥٤٩، والديوان/٢٣.

(١) الشطر الثاني غير مثبت في م/١ وكذا في طبعة مبارك.

(٢) لم أهتد إلى قائل هذا البيت.

وقال البغدادي: «وهذا البيت مع كثرة وجوده في كتب النحو لا يُعْرَفُ قائله، ولا تتمته».

وذكر البغدادي أيضاً أن روايته عند البصريين: «والأثرون ما عدداً»، وذكر هذه الرواية الأندلسي عنهم في شرح المفصل.

وعلى هذه الرواية لا خلاف في البيت؛ إذ لا خلاف بين المتقدمين في زيادة «ما»، والرواية في صدره عند ابن الشجري «إن الزبير».

وآل الزبير: مبتدأ، وسنام المجد: خبر، والأَثْرَوْن: معطوف على الخبر «سنام»، وجملة «قد علمت ذاك القبائل» اعتراضية.

وسنام المجد: أعلاه، مستعار من سنام الإبل.

والأثرون: جمع أَثْرَى، وهو اسم تفضيل من ثَرِيتُ بك، أي كَثُرتُ بك.

= ومعنى البيت أن آل الزبير سنام المجد والأكثرون عدداً، وأن أتباعهم أكثر من أتباع غيرهم، لا أنهم يُعَدّون عداً، فإن ما يُعَدّ قليل والقِلَّةُ لا فخر فيها ولا مَدْح.

والشاهد في البيت زيادة «مَن» عند الكسائي، ورجح هذا التخريج البغدادي، واستشهد له برواية البصريين «والأثرون ما عدداً».

انظر شرح البغدادي ٣٤٤/٥، وشرح السيوطي/٧٤٢، والضرائر/٨١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٢، الخزانة ٥٤٨/٢، شرح القصائد السبع للأنباري/٣٥٣.

(١) أي: رأينا في الأولين، وهما البيتان المتقدِّمان لحسان وللفرزدق، عدم زيادتها. وما عنده هنا مأخوذ عن الضرائر لابن عصفور/٨١، وأمالي الشجري ٣١٢/٢.

(٢) وهو في قول حسان: فكفى بنا فضلاً على من غيرِنا.
وتقدّم مثل هذا التقدير.

(٣) وهذا التقدير في بيت عنترة.
وذهب إلى هذا ابن عصفور قال: «ولا حجة له في البيتين على زيادة «مَن» لاحتمال أن تكون فيهما نكرة موصوفة» الضرائر/٨١، وانظر أمالي الشجري ٣١٢/٢.

(٤) الأصل فيه: يا شاة إنسان قانصٍ، ثم عَدَلَ عن اسم الفاعل إلى المصدر «قنص» فصار: يا شاة إنسانٍ قَنَصٍ، فاستعمل المصدر، وهذا يفيد المبالغة كقولك: رجل عادل، ورجل عَدْل.

(٥) على تقدير: عَدّاً، ثم وضع الاسم، «عَدَداً» في موضع المصدر «عَدّاً». وانظر نص ابن عصفور في الضرائر/٨٢ «وفي البيت الآخر بالاسم الموضوع موضع المصدر وهو عدداً، والمعنى... والأثرون قوماً معدودين».

(١) هذا نصّ ابن الشجري، قال: «قال [أي الكسائي]: أراد والأثرون عدداً، قال غيره معناه: والأثرون من يُعَدُّ عدداً، فحذف الفعل واكتفى بالمصدر منه كما تقول: ما أنت إلا سيراً، فمَن في هذا القول نكرة محذوفة موصوفة بالجملة، والتقدير: والأثرون إنساناً يُعَدّ» الأمالي ٣١٢/٢.

(٢) وجَعْلُ الجملة المحذوفة صِلَة يقتضي جعل «مَن» اسماً موصولاً.

أي: والأثرون الذين يُعَدُّون عدداً.

(٣) وإذا جعلت الجملة المحذوفة صفة فقد جعلت «مَن» نكرة.

وتقدير ابن الشجري: والأثرون إنساناً يُعَدُّ. وتقدّم قبل قليل هذا التقدير.

(٤) وعلى البدلية يجب أن يكون «مَن» في محل رفع، أي: والأثرون قومٌ يُعَدُّون عَدَداً.

وتعقَّبه البغدادي فقال: «وجَعْلُ المصنِف «مَن» بدلاً من «الأثرون» على تقدير الفعل لا وجه له، إذ لا فرق في المعنى بين قولنا: معدودين، وبين: قوم يُعَدّون...».

ثم قال: «وتخريج الكوفيين خال عن التعسُّف مع صحة معناه، ومتانة مغزاه، ويؤيده. رواية البصريين: والأثرون ما عَدَداً».

انظر شرح الشواهد ٣٤٤/٥.

(١) انظر بيان هذا في الجنى الداني/٦٠٩، وهمع الهوامع ٣١٩/٤، والارتشاف/١٨٦٣ - ١٨٦٤. وسوف يأتي أنها حرف عند السهيلي وغيره.

(٢) والضمير يعود على الاسم، ولا يعود على حرف.

(٣) الآية: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ الأعراف/١٣٢.
الضمير في «به» عائد على «مهما»، وفي «بها» عائد على معنى «مهما»؛ لأن المراد به آية آية.
انظر البحر ٣٧١/٤، والدر المصون ٣٢٨/٣.

(٤) قال الزمخشري: «... والضميران في به وبها راجعان إلى «مهما» إلا أنّ أحدهما ذُكِّر على اللفظ، والثاني أُنِّث على المعنى؛ لأنه في معنى الآية، ونحوه قول زهير: ومهما تكن...» الكشاف ١/ ٥٦٩.

(٥) ضمير «به» عاد على اللفظ، وضمير «بها» عاد على المعنى؛ لأن المعنى آية آية.

(٦) في م/٥ «والأول» كذا، وهو تحريف.

(٧) ذهب إلى أنه الأولى؛ لأن الأصل في الضمير أن يعود إلى أقرب مذكور وهو «آية».
ونقل هذا النص الشهاب عن المصنّف، ورأى أنه ليس الأَوْلَى، قال: «والضمير في به وبها إلخ يعني راجع لمهما باعتبار لفظه، ولها باعتبار معناه، لا لآية؛ لأنها مسوقة للبيان، فالأولى رجوع الضمير على المفسَّر المقصود بالذات، وفي المغني الأولى عوده إلى آية، والأَوْلَى ما مَرّ...» الحاشية ٢٠٩/٤، وانظر مثل هذا عند البغدادي في الخزانة ٦٣٥/٣.

(٨) في م/٤٥ و٥ «على آية».

(١) تأتي عنده اسماً، وقد تخرج إلى الحرفية.
قال المرادي: «وزعم السهيلي أنّ «مهما» قد تخرج عن الاسمية، وتكون حرفاً إذا لم يَعُد عليها من الجملة ضمير كقول زهير....
وهو قول غريب، وقد حكى خَطّاب الماردي عن بعضهم أنها تكون حرفاً بمعنى «إنْ»...»
الجنى الداني/٦١١ – ٦١٢، وانظر الهمع ٣١٩/٤، والدر المصون ٣٢٩/٣.
وانظر رَدّ هذا عند أبي حيان في الارتشاف/١٨٦٣، وانظر الخزانة ٦٣٥/٣.

(٢) تقدّم بيت زهير هذا عند الحديث عن زيادة «مِن» بعد الشرط.
وقال أبو حيان: «وذهب أبو زيد السهيلي إلى أن «مهما» تكون اسماً، وتكون حرفاً، فإذا عاد عليها الضمير كانت اسماً، وإن لم يَعُد عليها ضمير كانت حرفاً، واستدل على حرفيتها.. بقول زهير.
ووجه الاستدلال أنه أعرب «مهما» حرف شرط بمعنى «إن»، و«من خليقة»: اسم «تكن»، و«مِن» زائدة، وإليه ذهب أبو محمد بن السِّيد ولا حجة فيه؛ لأنه يمكن أن يكون في «تكن» ضمير «مهما»، وأنثه حملاً على المعنى، لأنها واقعة على الخليقة... والصحيح اسميتها، ولا توجد في كلامهم إلا مبتدأة عائداً عليها ضمير، أو مفرّغاً لها العامل فتكون معمولة له...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٥/٥، والهمع ٣١٩/٤، والارتشاف/١٨٦٣.

(٣) ولو كانت اسماً لكانت مبتدأً، فهي عنده حرف لا محل له من الإعراب في بيت زهير، فهي حرف شرط مثل «إنْ».
وقد رأيت رَدّ أبي حيان من قبل، وتعليق المرادي في الجنى الداني/٦١٢، فهو عنده قول غريب.

(٤) أي تبع السهيلي في القول بحرفية «ما».

(١) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبيّ الباجليّ، ويعرف أيضاً بالشنشيّ، كان أديباً، نحوياً، لغوياً، فقيهاً، وكان فاضلاً حسن الخلق، وله خَطٌّ حسن...
وألَّف «المصباح في شرح ما اعتم من شواهد الإيضاح» وغيره، مات في حدود سنة/ ٥٤٠، انظر بغية الوعاة ٣٦٣/٢.

(٢) البيت من قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي، وذكروا أنه وصف بهذا وما معه من أبيات حميراً، وأوبيتْ: مُنِعت، أي منعت كُلَّ ماءٍ، أي قُطِع عنها.
وجاء في م/٢ و٥ «أوتيت»، وهذا لا يناسب سياق هذا البيت فيما روي.
وقوله: ضاوية: أي هزيلة بسبب العطش، وفي أشعار الهذليين: طاوية.
وقوله: مهما تصب أفقاً...: أي ناحية من بارق، أي من سحاب فيه بارق، وتَشِم: تنظر إليه، أي إلى البارق.
وجاء البيت عند ابن منظور في أبي «صادية»، وفي صوى «صاوية» أي فارغة.
ومعنى البيت: أنه وصف حميراً أجهدها العطش، فيبست أجوافها، وهي لا تقدم على ماء الأنهار والعيون فزعاً من الصائد، فهي تشيم البرق، وترتقب نزول المطر لِتَرِدَه.
والشاهد في البيت مجيء «مهما» حرفاً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٥/٥، وشرح السيوطي/٧٤٣، والخزانة ٤٥٣/٣، ٦٣٥، والتاج واللسان / أبي، صوى، والصحاح/ أبو، والمخصص ١١٥/١١، ١٦٧/١٥، والهمع ٣١٨/٤، والديوان ١٩٨/١.

(٣) جاء في م/٥ «صارية» وأثبته البغدادي «صادية» كذا بالصاد المهملة، وقال: اليابسة من العطش، وجاء كذلك عند السيوطي في ص/١٥٧ من شرح الشواهد، وجاء في شرح أشعار الهذليين «طاوية». انظر ١٥٩/٢، وانظر الديوان ١٩٨/١.

(٤) أي: مهما. وفي م/١ و٥ «لا يكون».

(٥) في م/٥ «رابط».

(٦) وهو الفعل «تُصِب».

(١) أي: ولا تكون مفعولاً للفعل «تُصِب».

(٢) ومفعوله «أفقاً».

(٣) أي: لا سبيل إلى إعرابٍ ثالثٍ غير الوجهين اللذين ذكرهما، وهما الابتداء، والنصب على المفعولية، وهما هنا ممتنعان لما ذكر.

(٤) أي: تكون «مهما» هنا حرفاً لا محل له من الإعراب.

(٥) أي: عما ذهب إليها السهيلي وابن يسعون من قولهما بحرفية «مهما».
وانظر رَدّ ابن هشام اللخمي عليهما في شرح الشواهد للبغدادي ٥/٣٢٧ - ٣٢٨.

(٦) أي: بيت زهير المتقدّم.

(٧) وعلى هذا فهي في محل نصب. وانظر الهمع ٤/٣١٩.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٣٢٨.

(٨) ذكر هذا لئلا يتوهم أنها زيدت في الإيجاب، وهو أمر ذهب إليه الأخفش، والجمهور على أنها لا تزاد إلا بعد نفي أو استفهام.

(٩) هذا هو الجواب الثاني عن كلام السهيلي وابن يسعون، وذكر البغدادي هذا الرد لابن هشام اللخمي في شرح الشواهد ٥/٣٢٨ قال: «وأجاب المصنف في بحث مهما بجوابين: أحدهما ما قاله اللخمي...».

(١٠) وهو قوله: عند امرئ. وعند ابن هشام اللخمي هو خبر «تكن».
وأمّا خبر «مهما» فالجملة بأسرها في موضع الخبر «مهما تكن عند امرئ من خليقة».

(١١) أي: في الفعل «تكن» على روايته بالتاء، وضميره مؤنث عائد على «مهما»، وقد روي: ومهما يكن بالياء، ويكون الضمير مذكراً حملاً على لفظ «مهما».

(١) أي مثل البيت في تأنيث الضمير.

(٢) أي: ما صارت حاجتك، وأول من قال هذا الخوارج لابن عباس حين أرسله عليٌّ إليهم.
ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وجاء بمعنى صار فهو فعل ناسخ، واسمه ضمير مستتر يعود على «ما»، وحاجتك: خبر صار، والجملة خبر «ما».
وقد أنّث الضمير في «جاءت» مراعياً المعنى، لأنها بمعنى الحاجة.
والتقدير: أي حاجة صارت حاجتك.
وانظر حاشية الأمير ٢/٢٠، والهمع ٢/٧٠.

(٣) ذكر وجه النصب، لأنه لو رُوي على الرفع ما جاءت حاجتُك، فإن «حاجة» اسم «جاء»، و«ما» اسم استفهام في محل نصب خبر للفعل جاء.

(٤) أي: ما جاء في بيت زهير.
وقوله: «تفسير للضمير» أي المستَكِنّ في «تَكُنْ»، والذي يعود على «مهما».

(٥) في م/٣ «الضمير».

(٦) البيت من معلّقة امرئ القيس، وصدره ما أثبته بين معقوفين، وتُوضِح والمقراة: موضعان. ورسم الدار: ما لصق بالأرض من آثارها، والجَنوب: ريح تخالف ريح الشمال، ونسج الريحين الدار اختلافهما عليها، فإحداهما تستر الآثار بالتراب والأخرى تزيله، فلا يذهب أثرها عنها.
وقيل: لم ينحصر سبب محوها في نسج الريح بل له أسباب غير ذلك مثل كر السنين وتتابعها وترادف الأمطار.
والشاهد في البيت عند المصنّف أن قوله «من جَنوبٍ وشمأل» تفسير للضمير المستتر في «نسجتها»، وهو ضمير يعود على «ما».
انظر الخزانة ٣/٦٣٥، ٤/٣٩٧، وشرح السيوطي/٧٤٣ وقبله ص/٤٦٣، والديوان/٨، وشرح البغدادي ٥/٣٤٩.

(١) أي: و«مهما» في البيت الثاني وهو بيت ساعدة:

« ... مـهـمـا تُـصِـب أُفُـقـاً »

أي: أيَّ شيءٍ تصب.

وانظر نص ابن هشام في الخزانة ٤٥٤/٣ و٦٣٥.

(٢) وليس مفعولاً به للفعل «تصب».

(٣) في م/٥ «لهما».

(٤) أي: مهما تصب شيئاً من بعض البوارق. دسوقي ٣٢٦/١.

(٥) قوله: «تشم» ليس في م/٥.

(٦) ذهب ابن مالك إلى أنها قد تأتي ظرفاً، فقد ذكر هذا في التسهيل. انظر ص/٢٣٦، قال: «ترد «ما» و«مهما» ظرفي زمان»، وانظر شرح الكافية الشافية/١٦٢٥.

وانظر الجنى/٦٠٩، وذكر صاحب الخزانة أن صاحب اللباب ذهب إلى الظرفية فيه ٣/٤٥٤.

وينكر الزمخشري أن تكون «مهما» ظرفاً. انظر الكشاف ١/٥٦٩.

وتعقّبه أبو حيان في البحر ٤/٣٧١ قال: «وهذا الذي أنكره الزمخشري من أن مهما لا تأتي ظرف زمان، قد ذهب إليه ابن مالك في التسهيل وغيره من تصانيفه، إلا أنه لم يقصر مدلولها على أنها ظرف زمان بل قال: وقد ترد ما ومهما ظرفي زمان، وقال في أرجوزته الطويلة المسماة بالشافية الكافية [كذا]، [١٦٢٠ وانظر ١٦٢٥]:

وقد أتت مهما وما ظرفين في شواهِدٍ مَن يعتضد بها كُفي...».

ثم إن أبا حيان رَدَّ كلام ابن مالك في البحر ٤/٣٧٢، ومما قال: وكفانا الردّ عليه ابنه الشيخ بدر الدين محمد. وانظر الخزانة ٤/٤٥٤ - ٤٥٥، والارتشاف/١٨٦٤.

(٧) هذا التقدير في بيت ساعدة المتقدِّم. وذكر مثل هذا التقدير صاحب الخزانة لصاحب اللباب. انظر الخزانة ٣/٤٥٤، وذكر أن هذا التقدير أيضاً ذهب إليه الفارسي، وذكره أبو حيان في التذكرة.

(١) قال أبو حيان في تذكرته، «قال الفارسي: هذا على القلب، والمعنى مهما تصب بارقاً من أفق، فإن جعلت «أفقاً» ظرفاً كانت «مِن» زائدة لأنها غير واجبة. فهي مثل: إن تصب عندي من درهم، فلا قلب...».

انظر النص في الخزانة ٤٥٤/٤، ولم أجد هذا في الجزء المطبوع من كتاب «تذكرة النحاة» لأبي حيان.

(٢) قدر «في» عندما أراد الظرفية.

(٣) وعلى القول بأنها بسيطة يكون وزنها «فَعْلى»، وألفها إما للتأنيث وإما للإلحاق، وزال التنوين للبناء. انظر الجنى الداني/٦١٢، وانظر البحر ٣٦٣/٤، والارتشاف/١٨٦٣.

(٤) هذا مذهب الأخفش والزجاج والبغداديين فيها فهي مركبة من «مَهْ» بمعنى اسكت، وما: الشرطية، انظر الارتشاف/١٨٦٣، والجنى الداني/٦٠٢ - ٦١٣.

وقد أجاز سيبويه أن تكون «مَهْ» أضيف إليها «ما».

وانظر الكتاب ٤٣٣/١، وفي تأويل مشكل القرآن/٥٣٢ ذكر هذا لسيبويه ونقل نصه من الكتاب.

(٥) أي: ولا هي مركبة من «ما»... إلخ. وهذا النوع من التركيب ذهب إليه الخليل، ما: الأولى للجزاء والثانية زائدة، وهي مما يزاد بعد الجزاء فلما استقبحوا التكرير أبدلوا من الألف الأولى هاءً، وجعلوها كالشيء الواحد. وانظر الارتشاف/١٨٦٣.

قال الزمخشري: «وهو المذهب السديد البصري» الكشاف ١/٥٦٩.

انظر الكتاب ١/٤٣٣، والجنى الداني/٦١٢، وتأويل مشكل القرآن/٥٣٢، وشرح المفصل ٤/٨، والمقتضب ٢/٤٨.

(٦) أي: هي بسيطة خلافاً لزاعمي التركيب على الوجهين السابقين. =

= وفي حاشية الشمني ٢/٩٣ «وفي حاشية التسهيل للمصنف: ينبغي لمن قال بالبساطة أن يكتب «مهمي» بالياء، ولمن قال أصلها «ما ما» أن يكتبها بالألف [مهما] وفي الشرح: وكذا إذا قيل أصلها: مه ما. انتهى...».

وانظر حاشية الأمير ٢/٢٠.

(١) فهي في هذا المعنى مثل «ما»، فهما تستعملان للدلالة على ما لا يعقل.

(٢) أي: تدل على ما لا يعقل من غير اقتران بزمان.

(٣) أي: من مجيئها لهذا المعنى.

(٤) آية/١٣٢ من سورة الأعراف: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وتقدَّم ذكرها أول الحديث عن «مهما»، ولم يأت غير هذه الآية في القرآن شاهداً لها.

(٥) أي: ولكونها دالّة على غير العاقل مما ليس بزمان.

(٦) أي: مهما.

(٧) مِن: التي لبيان الجنس كثيراً ما تقع بعد ما ومهما، وذلك لإفراط إبهامهما، وقد تقع بعد غيرها، وتقدّم الحديث عن هذا عند المصنف في باب «مِن» فٱنظر تفصيله فيما سبق.

(٨) أي: في الآية.

(٩) والخبر ما بعده، فعل الشرط، أو فعل الجزاء، أو هما معاً، على الخلاف المشهور، وانظر الدر المصون ٣/٣٢٩.

(١٠) في م/٥ «منصوب».

(١١) النصب على الاشتغال، ويقدر الفعل متأخراً عن اسم الشرط، والتقدير: مهما تحضر تأتنا به، فقوله: تأتنا به مفسِّر لـ «تحضر»؛ لأنه من معناه.

ولم يشر إلى الوجه الثاني عند من جعلها ظرفاً، فهي عنده منصوبة على الظرفية.

= وانظر الدر المصون ٣٢٩/٣، والبيان ٣٧١/١، وكشف المشكلات ٤٦٩/١.

وذهب العكبري إلى أنه منصوب بـ «تأتنا» ولم يجعله من باب الاشتغال.

انظر التبيان/٥٩٠.

(١) كذا بالرفع في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد والحواشي «متأخراً عنها» كذا بالنصب. وكلاهما صحيح.

(٢) أي: «مهما».

(٣) في م/٤٥ «تُحَضِّرنا» كذا!

وعلى هامش م/٢ «تُحْضِرْنا: يُحْضِر من أحضر، يتعدَّى إلى مفعولين، تقول: أحضرتُ زيداً عمراً».

وفي الآية جاء مفعول «تحضر» الأول الضمير «نا»، والثاني «مهما»، وقد جاء الفعل متأخراً عن «مهما» لأن لها الصدر.

(٤) ذكرت هذا من قبل، وإليك نصاً آخر من شرح الكافية الشافية، قال: «وإنما قلت: ما ومهما في الأَشْهر لأن جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل مَن في لزوم التجرُّد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، كقول الفرزدق:

وما تَحْيَ لا أَرْهَبْ وإن كنتُ جارِماً ولو عَدَّ أعدائي عليّ لهم ذَحْلا...]

فقد ذكر خمسة أبيات غير بيت الفرزدق لـ «ما»، ثم ذكر بيتين لـ «مهما»، الثاني منهما ما أثبته ابن هشام هنا، والأول قول طفيل الغنوي:

نبئت أن أبا شُتَيْم يَدَّعي مهما يَعِشْ يُسْمِعْ بما لم يُسْمَعِ

ورَدَّ هذه الشواهد ابنه بدر الدين، وأبو حيان.

وانظر البحر ٣٧٢/٤، وشرح الكافية الشافية/١٦٢٥ - ١٦٢٧، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٧/٥، ٣٥٠ - ٣٥١، والجنى الداني/٦٠٩ - ٦١٠.

(١) قوله: وإنك مهما تعط... كذا جاء الرواية في أكثر نسخ الحماسة، وجاء في بعضها: وإنك إن أعطيت، وهي رواية ابن جني في شرح الحماسة والقالي في أماليه، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، وما أثبته المصنف هنا هو ما أثبته ابن مالك.

والشاهد على الرواية المثبتة هنا ما ذهب إليه ابن مالك من أن «مهما» فيه ظرف زمان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥١/٥، و٢٣٨، وشرح السيوطي/٧٤٤، والجنى الداني/٦١٠، وشرح الحماسة للتبريزي ١١٨/٤، وأمالي القالي ٣١٨/٢، والهمع ٣١٩/٤، الديوان/١٧٤.

(٢) رَدّ هذا ابنه بدر الدين، قال أبو حيان في شرح التسهيل: «قد رَدّ على المصنف دعواه أنّ ما ومهما يكونان ظرفين في الشرط ابنُه بدر الدين، فكفانا الردَّ عليه، فقال: لا أدري في هذه الأبيات حجة، لأنه كما يصح تقدير ما ومهما بظرف زمان.. كذلك يصح تقديرها بالمصدر على معنى... أيّ. عطاء قليلاً أو كثيراً تعط بطنك...».

نقلت النص من شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٨/٥ وانظر بعض هذا النص في الجنى الداني/ ٦١٠، والارتشاف/ ١٨٦٤.

(٣) ذكر البغدادي في الخزانة ٤٥٤/٣ أنّ صاحب اللباب ذهب فيها إلى الظرفية.

(٤) انظر حاشية الشهاب ٢٠٨/٤.

(٥) انظر الكشاف ٢٦٩/١، وحديثه هذا في الآية/١٣٢ من سورة الأعراف ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ...﴾ الآية.

(٦) في م/٢ «الكلمات».

(١) في م/٥ «إعداد».

(٢) في م/١ «يَدَيْ» كذا، ومثلها في م/٣.

(٣) في م/١ و٤ و٥ وطبعة الشيخ محمد ومبارك والحواشي «في غير...». وفي م/٢ و٣ بدون في. وكذا جاء النص في الكشاف.

(٤) النص في الكشاف: «ويحسب مهما بمعنى متى».

(٥) تتمة النص في الكشاف «في شيء».

(٦) نص الكشاف: «فيفسِّر مهما تأتنا به من آية بمعنى الوقت».

(٧) تتمة النص: «... وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثو بين يدي الناظر في كتاب سيبويه». وانظر تعليق أبي حيان في البحر على كلام الزمخشري. البحر ٣٧٢/٤.

(٨) أي بجعل مهما ظرفية.

(٩) أي ثبوت الظرفية في «مهما» في غير هذه الآية.

(١٠) عِلّة الامتناع أن «مهما» مبهمة، وقد فُسِّرت بقوله تعالى «من آية»، فلا تحتاج إلى بيان آخر، ولا يصح تفسيرها بعد هذا بالزمان.

(١) أي: من معاني «مهما».

(٢) قال ابن مالك في التسهيل: «وربما استفهم بمهما». انظر ص/٢٣٦.
قال أبو حيان: «ولا تخرج عن الشرطية خلافاً لمن زعم أنها قد تكون استفهاماً مستدلاً بقوله: مهما لي الليلة مهما لِيَهْ...».
الارتشاف/١٨٦٣ ، وهمع الهوامع ٣١٩/٤، والجنى الداني/٦١١.

(٣) البيت لعمر بن ملقط، وتقدّم الحديث عنه في حرف الباء.
والشاهد فيه فيما تقدّم زيادة الباء في «بنعليّ».
واستشهاد ابن مالك بهذا البيت على جعل «مهما» للاستفهام.
وفي شرح التسهيل لابن عقيل «وربما استفهم بمهما وهو نادر، أنشد أبو علي: مهما لي الليلة...» ١٣٦/٣، وانظر الارتشاف/ ١٨٦٤.
قال أبو حيان: «ولا دليل فيه لاحتمال أن تكون مه بمعنى انكفف، و«ما» هي الاستفهامية» وانظر همع الهوامع ٣١٩/٤، والجنى الداني/٦١١، وفي الخزانة ٦٣١/٣ ذكر أن الفارسي ذهب فيها إلى الاستفهام في هذا البيت، وابن الحاجب في أماليه ١٣٥/٣ - ١٣٦ قال: «يجوز أن تكون مه... اسم فعل من قولهم: مه: أي: اسكت واكفف عما أنت فيه من اللوم وشبهه، كأنه يخاطب لائماً على ما رآه من الوَلَه، ثم قال: ما لي الليلة؟ تعظيماً للحال التي أصابته والشدة التي أدركته، ثم ذكر الأمر الذي يحقق تعظيم الأمر فقال: أَوْدَى...».
وانظر شرح المفصل ٤٣/٧ - ٤٤، وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٦.

(٤) وهي استفهام، وانظر الهمع ٣١٩/٤، والخزانة ٦٣٢/٣.

(٥) شبه الجملة متعلّق بمحذوف وهو الخبر.

(٦) أي: «مهما ليه».

(١) نعلاي: كذا في المخطوطات ومتن الدسوقي.
وفي طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن الأمير «نعلي».

(٢) تقدّم هذا في حرف الباء، وهي زائدة للتوكيد، وانظر الخزانة ٦٣٢/٣.

(٣) الآية: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ النساء ٧٩.
والتقدير في الآية: كفى اللّهُ...

(٤) أي: لا دليل على الاستفهام في «مهما»،

(٥) في م/٥ «لاحتماله».

(٦) سبقه إلى هذا التقدير شيخه أبو حيان، وعنه أخذ المرادي، وتقدَّم عليهما ابن الحاجب في الأمالي، والفارسي في التذكرة، وذكرتُ هذا من قبل في تخريج البيت. وانظر الخزانة ٦٣٢/٣.
فإنّ ما أثبته المصنّف هنا كأنه منقول عن الفارسي بحروفه.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٦، و٣٦١/٢، وشرح المُفَصَّل ٤٣/٧.

(٧) قال البغدادي بعد هذا النص: «وكأنه يريد تقليل الأقسام مهما أمكن» الخزانة ٦٣٢/٣.

(١) هو أبو القاسم بن فيُّره بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي، ولد سنة ٥٣٨هـ بشاطبة من قرى الأندلس، وتوفي بمصر عام ٥٩٠ ودفن بالقرافة الصغرى، كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير والحديث، وصنف قصيدة مشهورة «حرز الأماني» وتعرف باسم الشاطبية في القراءات، وله غيرها، بغية الوعاة ٢/٢٦٠.

(٢) البيت في الشاطبية في باب البسملة، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.

قال الشيخ الضبّاع: «يعني مهما تفتتح القراءة ببراءة، أو تصلها بما قبلها لم تُبَسْمِلْ عند كل القراء سواء من بَسْمَلَ في غيرها، ومن لم يُبَسْمِل؛ لإجماعهم على حذفها من أولها مطلقاً؛ لكونها نزلت أمراً بالحرب ونبذ العهد، وفيها آية السيف، والبسملة أمان فلا تناسبها» شرح الشاطبية/٣٢ وشرح الشواهد للبغدادي ٣/٦.

(٣) أي سورة التوبة.

(٤) في م/٣ «فنقول».

وقوله: ونقول فيه: أي في بيان الإشكال في إعراب «مهما» في هذا البيت.

(٥) وهو الضمير في «تصلها».

(٦) أي: ولا تكون «مهما» مبتدأ.

وقوله: «ولا مبتدأ لعدم الرابط» سقط من م/٥.

(٧) وفي م/٤ «الرابطة».

ويقصد بالرابط الضمير الذي يربط جملة الخبر بـ «مهما».

(١) أي: إذا جعل مهما براءة صَحّ كون المنصوب في تصلها مع كونه مفسَّراً ببراءة عائداً على «مهما» فيكون مهما مبتدأ، أو مفعولاً لفعل محذوف يفسره «تصل».
انظر حاشية الشمني ٩٣/٢.

(٢) كذا في المخطوطات باللام، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «فيكون».

(٣) وإذا كانت براءة واقعة على «مهما» كان الضمير عائداً على «مهما» المفسَّر ببراءة.

(٤) أي: عند تقدير مهما واقعة على براءة...

(٥) وخبره الجملة «تَصِلْها»، والرابط هو الضمير المتصل بالفعل في جملة الخبر.

(٦) أي: مهما: مفعول لفعل محذوف يفسِّره «تَصِلْها» المذكور، ويكون التقدير: مهما تَصِلْ تَصِلْها. ويكون الأول المقدّر فعل الشرط هو العامل في «مهما»، والفعل المذكور مفسِّر للمقدَّر.

(٧) قوله هذا يَرُدّ به على من ذهب إلى تقدير «مهما» على أنها براءة، ومن ثمَّ ساغ فيها الابتداء، أو النصب على الاشتغال.

(٨) في حاشية الشمني ٩٣/٢ «لقائل أن يقول: إن اسم الشرط وإن كان عاماً بحسب الوضع لكنه أريد به خاص وهو براءة، فيصح رجوع ضميرها إليه باعتبار ما أُرِيدَ به...».

(٩) أي: وإذا كان ضمير «براءة» خاصاً مثلها فلا يصح أن يعود إلى العام وهو «مهما»، وبهذا يبطل أن تكون مهما ابتدائية، لعدم وجود الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر.

(١٠) وهو عدم وجود الرابط في جملة الخبر.

(١١) أي: مهما.

(١٢) وهو «تصلها».

أي ولا يصح جَعْلُ «مهما» مفعولاً به لفعل محذوف يفسِّره «تَصِل» المذكور؛ لأنه نصب ضميراً لا يعود إلى «مهما»، فهو ليس مشتغلاً به عن نصب هذا الاسم المتقدّم؛ لأنه ليس ضميره. =

(١) أي «مهما» في هذا البيت.

(٢) شرح الشاطبية/٣٢، وعجز البيت ما وضعته بين معقوفين.

قال الضباع: «يقول: مهما وصلت البسملة بآخر سورة من السور فلا تقف على البسملة، ولا تقطعها عن السورة الأخرى؛ لأن البسملة للافتتاح لا للاختتام، فتصير مستثقلاً عند أئمة القراءة لأجل ذلك الوقف». شرح الشاطبية/٣٢ - ٣٣، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/٦ - ٧.

(٣) قال «هناك» مشيراً إلى البيت الثاني، ويشير فيما بعد بـ «هنا» إلى البيت الأول.

(٤) أي في «مهما» لعمومها، والتقدير: أيّ بسملة تَصِلْها، والجملة بعدها الخبر، والضمير رابط.

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «والنصب» وفي م/١ و٢ «أو النصب» ومثله عند الشيخ محمد ومبارك.

أي: ويجوز فيها النصب على الاشتغال، ويكون الضمير في «تصلها» هو الذي شغل به الفعل، فقدر فعل آخر لنصب السابق، والجملة المذكورة تفسير. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٧.

(٦) أي: ويجوز فيها أن تكون ظرفاً، عند من ذهب إلى هذا فيها كابن مالك وغيره.

(٧) أشار بقوله هنا إلى البيت الأول «ومهما تصلها أو بدأت براءة».

(٨) أي: مهما.

(٩) قال الدماميني) «لا يتعيّن ذلك بل يجوز أن تكون عبارة عن المصدر، فتكون في محل نصب بـ «تصل» على أنها مفعول مطلق بمعنى أيّ وصلٍ تصل...».
انظر حاشية الشمني ٩٤/٢، وحاشية الأمير ٢١/٢.

(١) وعلى هذا لا يكون النصب على الاشتغال.
وقال الأمير في الحاشية ٢١/٢ «أيْ أيّ شيء تفعل، ولعل الأظهر في مثل هذا المفعول المطلق».
وانظر الشمني ٩٤/٢ فالنص للدماميني، ونقل هذا عنه الدسوقي في الحاشية ٣٢٨/١.

(٢) في م/٣ «بَدَل مُفَصّل».

(٣) أي: الفعل المقدّر العامل في مهما، وهو على ما قدره المصنف «تفعل». وذكر هذا التقدير البغدادي للفارسي، انظر شرح الشواهد ٥/٦.

(٤) في م/٢ «محذوف».

(٥) فالضمير في «تصلها» عائد على الاسم المظهر وهو براءة، وعلى الظاهر يكون الضمير لبراءة، فيكون قد أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير للضمير، وقد فُسِّر بقوله «براءة» بَعْدُ.

(٦) وذكر حرف الجر هنا لأن «بدأ» يتعدَّى به.

وقد ذكر معه الضمير ليعود على «براءة» المقدر، وكذا في «تصلها» قبله.

(٧) أي: لما خفي معنى الكلام في البيت بسبب حذف «براءة» وهو مرجع الضمير، فلم يُعْلَم إلى أيِّ اسمٍ يعود ذَكَرَ «براءة» لتفسير هذا الضمير وبيانه.

(٨) أي: على أن «براءة» بدل من الضمير في «تصلها».

(٩) وهذا يعني أن «براءة» مفعول به للفعل المقدّر «أعني»، وقد جاء الضبط في شرح الشاطبية بالرفع «براءةٌ».

وقال الضباع: «يعني مهما تفتتح القراءة ببراءة أو تصلها بما قبلها لم تبسمل...» شرح الشاطبية/٣٢ وذكر هذا البغدادي للفاسي. أيضاً انظر شرح الشواهد ٦/٥.

(١٠) أي: لك أن تعيد الضمير في «تصلها».

(١) أي «براءة».

(٢) أي: بدل من الضمير في «تصلها». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٥.

(٣) قوله: «زيداً» بدل من ضمير النصب في «رأيته».

(٤) ويكون «براءة». في مقام مفعول «تصل» لأنه بدل من ضميره.

(٥) وهما: تصل، وبدأ.

(٦) تنازعا اسم السورة وهو «براءة».

(٧) أعمل الفعل الثاني وهو «بدأت» في «براءة» فنصبه على نزع الخافض، إذ الأصل: بدأت ببراءة.
وانظر نص الضبّاع في تفسير البيت، فإنه على هذا التقدير.
وذكر السمين هذا وأنه من إعمال الثاني ولكنه أثبت الضمير في المهمل ضرورة.

(٨) وهو المفعول به، وناب عنه ضمير النصب، فهو ليس إضماراً مطلقاً، وكان عليه على هذا التقدير حذف ضمير النصب من «تصل»، غير أن الوزن لا يساعده على ذلك، فارتكب الإضمار قبل الذكر على هذا، من باب الضرورة. وانظر هذا عند السمين في شرح الشواهد ٦/٥.

(٩) البيت مجهول القائل.
وروايته في شرح ابن عقيل: أحفظ للعهد، ومثله في شرح الكافية الشافية. وبعد هذا البيت:

وألغِ أحاديث الوشاة فقلّما   يحاول واشٍ غير إفساد ذي عهد

والشاهد في البيت أنه ذكر ضمير المفعول به في «ترضيه»، وكان الجيد تركه لأنه إضمار قبل الذكر. ومثله ما تقدّم في تصلها على إعمال «بدأت» وهو الثاني في «براءة»، كما أعمل في البيت: يرضيك. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٧، وشرح السيوطي/٧٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/١٦٣، والهمع ٥/١٤٢، والعيني ٣/٢١، أوضح المسالك ٣/٣١، وشرح الأشموني ١/٣٥٨، وشذور الذهب/٤٢٣، شرح الكافية الشافية/٦٤٩.

(١) سيأتي رأي النحاس في أنه يكون حرفاً أيضاً.

(٢) أي والتنوين يكون في الأسماء فهو من علاماتها.

(٣) وهذا هو الدليل الثاني على أسمية «مع»؛ فإن الخفض من علامات الأسماء. وقد اجتمع بذلك دليلان على الاسمية، وانظر الهمع ٢٢٧/٣.

(٤) قال سيبويه: «وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خلف وأمام... ومع وعلى، لأنك تقول: من عليك، كما تقول: من فوقك، وذهبت من مَعِه...» الكتاب ٢٠٩/١، وانظر الهمع ٢٢٧/٣، والجنى الداني/٣٠٦، وشرح المفصل ١٢٨/٢. وأمالي الشجري ٢٤٥/١، وذكر قولين: جِئْتُ من مَعِهِم، وكان معها ما فانتزعنه مِن مِعها.

(٥) الآية: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةًۖ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْۖ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِيۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ الأنبياء ٢٤/٢١.

– قراءة الجمهور: ذكرُ مَن معي وذِكْرُ من قبلي.

بإضافة ذكر إلى «مَن» فيهما، وهو من إضافة المصدر إلى المفعول.

– وقرأ يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف:

ذِكْرٌ مِن معي وذِكْرٌ مِن قَبلي، على تنوين «ذكر» فيهما، وكسر الميم مِن «مِن».

ومعي هنا: معناها عندي، والمعنى: هذا ذِكْرٌ مِن عندي ومن قبلي. وضعَّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول «مِن» على «مع» ولم يَرَ لها وجهاً، وذهب الزجاجي إلى أن وجهها جيد قال: «ومعناه: هذا ذِكْرٌ مما أُنْزل عليّ مما هو معي وذِكْرٌ من قبلي».

قال أبو الفتح: «هذا أحد ما يدل على أن «مع» اسم وهو دخول «مِن» عليها».

انظر البحر ٦٣٠٦، والقرطبي ٢٨٠/١١، وروح المعاني ٣١/١٧، وفتح القدير ٤٠٣/٣، المحتسب ٦١/٢، مختصر ابن خالويه/٩١، الكشاف ٣٢٦/٢، العكبري /٩١٥، شرح الكافية الشافية/٩٥١، وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه بقية المراجع.

(١) أي: قولك: «مَعْ» وانظر نص المصنف في الجنى الداني/٣٠٥ وما بعدها.

(٢) وبنو غَنْم قبيلة من تغلب، وغنم: هو غَنْم بن تَغلب بن وائل.
انظر اللسان والتاج، وحاشية الشمني ٩٤/٢، والارتشاف/١٤٥٧.
وفي حاشية الأمير ٢١/٢ «وعلى لغتهم يجوز كسرها لسكون ما بعدها»
وانظر النص عند المرادي في الجنى الداني/٣٠٥، والبحر ٦٢/١.
وفي الارتشاف/١٤٥٨ «وإذ لقيت الألفَ واللامَ وألفَ الوصل فعامَّةُ العرب على فتح العين، وبعض العرب يكسرها تقول: مَعِ الرجل، ومَعِ ٱبنك» وانظر البحر ٦٢/١، والتسهيل/٦٨.

(٣) وربيعة هو ربيعة بن عامر بن صَعْصَعَة، وهو أبو حَيّ من هوازن. الشمني ٤٩/٢.

(٤) قال سيبويه: «ووقعت نكرة. وذلك قولك: جاءا معاً، وقد ذهب مَعَه ومَن مَعَه، صارت ظرفاً بمنزلة أمام وقُدّام، قال الشاعر، فجعلها كـ «هَلْ» حين اضطر (وهو الراعي):

وريشـي مـنـكـم وهَـوايَ مَـعْـكـم وإن كـانـت زيـارتُـكـم لِـمـامـا»

انظر الكتاب ٤٥/٢، وتعليق الأعلم على البيت.
وقال المرادي: «ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر...» الجنى الداني/٣٠٥، وأخذ هذا المرادي عن شيخه أبي حيان. انظر الارتشاف/١٤٥٧.

(٥) أي: إذا سكنت العين «مَعْ» فإنها تبقى اسماً، ولا تكون حرفاً كما ذهب إليه النحاس.
وذهب إلى أنها حرف جر، كما قال النحاس المالقي وابن عطية وغيرهما وسيأتي بيان هذا.
وانظر شرح المفصل ١٢٨/٢، ١٣٨/٥.

(٦) هو أبو جعفر النحاس. ولم يذهب هذا المذهب فيها وحده، بل تجد مثل هذا عند ابن عطية، ومكي بن أبي طالب، وجاء هذا صريحاً عند المالقي على أن ابن هشام هنا تبع المرادي فيما نقله عنه من الجنى الداني/٣٠٦.

قال: «واختلف في «مع» الساكنة العين، فقيل: هي حرف جر، وزعم النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة، والصحيح أنها اسم، وكلام سيبويه مشعر باسميتها».

والذي رأيته في إعراب النحاس يدل على أن المرادي ومن تابعه كالمصنف جاء نقلهم مختصراً

= فلم يوضح رأي النحاس فقد قال: «إذا سكنت «مع» فهي حرف جاء لمعنى بلا اختلاف عند النحويين، وإذا فتحتها ففيها قولان:

– أحدهما: أنها بمعنى الظرف اسم.

– والآخر: أنها حرف خافض مبني على الفتح. انظر إعراب القرآن ٥٢٥/٢ ومن هذا النص ترى أنه يرى الحرفية مع الفتح أيضاً في أحد الوجهين. على أن ابن عطية ذكر ما ذكره ابن هشام وغيره فقال: «ومع ظرف بني على الفتح، أما إذا سكنت العين فلا خلاف أنه حرف جاء لمعنى» المحرر ٢١٤/١١ قال: «فلا خلاف» وهذا مثل قول النحاس.

ثم إن مكي بن أبي طالب له مثل ما ذكر النحاس فقد قال:

«قيل: مع، حرف يُبنى على الفتح لأنه قد يكون اسماً ظرفاً فقوي بالتمكين في بعض أحواله فبُني، وهو حرف مبني على الفتح لكونه اسماً في بعض أحواله وحقُّه السكون.

وقيل: هو اسم ظرف فلذلك فُتح كالظروف، فإن أسكنت العين فهو حرف لا غير». انظر مشكل إعراب القرآن ١٤٩/٢ – ١٥٠.

وتعقّب أبو حيان ابن عطية فقال: «والصحيح أنها ظرف فتحت العين أو سكنت، وليس التسكين مخصوصاً بالشعر كما زعم بعضهم بل ذلك لغة لبعض العرب» البحر ٨٠/٧.

وانظر المراجع الآتية: الدر المصون ٣١٧/٥، الارتشاف/١٤٥٨ ، رصف المباني/٣٢٩، والهمع ٢٢٦/٣، وإعراب النحاس ٥٢٥/٢.

(١) قال المرادي: «ومع: ظرف لازم للظرفية، لا يخرج عنها» الجنى الداني/٣٠٦، وانظر الارتشاف/١٤٥٨.

وفي همع الهوامع ٢٢٧/٣ «من الظروف العادمة التصرُّف مع...».

وقال المالقي: «فإن كانت متحركتها فهي اسم مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظرفية» رصف المباني/٣٢٨.

(٢) أي: فتكون «مع» ظرف مكان. وعند السمين فهم الظرفية فيه قلق. انظر الدر ١٢٤/١.

(٣) أي: لأنها تدل على المكان. وقال أبو حيان: «ويستعمل ظرف مكان فيقع خبراً عن الجثة والأحداث» انظر البحر ٦٢/١.

(١) الآية: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾ سورة محمد ٣٥/٤٧.

(٢) أي: ظرف زمان، والضمير عائد إلى «الاجتماع» المتقدِّم.

(٣) أي: جئتك مع وقت العصر. فقد أفادت «مع» الظرفية الزمانية مما أضيفت إليه.

(٤) وهذا يكون إذا جُرّت، بـ «مِن».

(٥) أي: على هذا المعنى وهو «عند» حملت قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف المتقدّمة «ذِكْرٌ مِن معي»، فقد ذكرنا من قبل أن «مع» في الآية بمعنى «عند».

(٦) وهو ما نقلته من قبل من قوله: «ذهب من مَعِه».

وفي أمالي الشجري ٢٤٥/١: «وتنوينه ودخول الجار يخرجانه من الحرفية وذلك فيما رواه البصري والكوفي في قولهم: جئت من معِهم، وكان معها فانتزعته من معِها كما تقول: كان عندها فانتزعته من عندِها، فتغير آخره لتغير العامل فيه».

(٧) أي: وتأتي «مع» مفردة، فتنوّن فتصبح «معاً».
قال المرادي: «... وإذا أُفردت عن الإضافة نونت نحو: قام زيد وعمرو معاً، والأكثر حينئذٍ أن تكون حالاً...» الجنى الداني/٣٠٦ – ٣٠٧، وانظر الهمع ٢٢٨/٣، والبحر ٢٦/١.

(٨) وهي مفردة منونة.

(٩) البيت لجندل بن عمرو.
والرواية عند التبريزي والبغدادي «بنى حزنٍ»، وعند السيوطي «حرب».والأهواء جمع هوى، = وهو ميل النفس إلى أمر ما، أي مقاصدنا متحدة، ولم تقضّب: أي لم تقطّع، من القضب وهو القطْع.
يقول: اصحوا يا بني حزن من سكركم وجهلكم فإن مقاصدنا متحدة وكلمتنا متفقه، وأسباب الرحم موصولة غير منقطعة.
والشاهد في البيت أن «معاً» ظرف متعلّق بمحذوف هو الخبر، وقيل: هو حال سَدّت مَسدّ الخبر، والخبر محذوف، ويأتي بيانه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٦، شرح السيوطي/٧٤٦، الحماسة بشرح التبريزي ١٦٤/١، والارتشاف/١٤٥٩، وهمع الهوامع ٢٢٨/٣، الجنى الداني/٣٠٧.

(١) أي: قوله «معاً».

قال المرادي: «وقال بعضهم في نحو «وأهواؤنا معاً» إنه حال، والخبر محذوف، تقديره: كائنة معاً، وليس بصحيح» الجنى الداني/٣٠٧.

ونص المرادي هذا أخذه من شيخه أبي حيان انظر الارتشاف/١٤٥٩، وقال الدماميني: «وذو الحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر، أي: وأهواؤنا كائنة معاً، وعلى هذا فمتعلّق معاً محذوف أيضاً، أي: وأهواؤنا كائنة في حال كونها معاً، وهذا تكلُّف لا داعي له». انظر حاشية الشمني ٢/٩٤.

(٢) النص في الجنى الداني عند المرادي/٣٠٨ وعند ابن مالك مثبت في التسهيل/٩٨، قال: «... وتُفْرَد فتساوي جميعاً معنى...».

وانظر النص في الارتشاف/١٤٥٨، والبحر ١/٦٣.

(٣) النص في الجنى الداني: «قال ثعلب: إذا قلت قام زيد وعمرو جميعاً احتمل أن يكون القيام في وقتين، وأن يكون في وقت واحد، وإذا قلت: قام زيد وعمرو معاً، فلا يكون إلا في وقت واحد...».

انظر فيه ص/٣٠٨، والنص أيضاً في الارتشاف/١٤٥٨. وأما في البحر فقد قال أبو حيان: =

= «وهي أَخَصُّ من جميع؛ لأنها تشرك في الزمان نصاً، وجميع تحتمله، وقد سأل أحمد بن يحيى ابنَ قادم عن الفرق بين: قام عبدالله وزيد معاً، وقام عبدالله وزيد جميعاً، قال: فلم يزل يركض فيها إلى الليل، وفرّق ابن يحيى بأن جميعاً يكون القيام في وقتين، وفي وقتٍ واحد، وأما إذا قلت: معاً فيكون في وقتٍ واحد».

البحر المحيط ٦٢/١ - ٦٣، والهمع ٢٢٨/٣.

وفي أمالي الشجري ٢٤٥/١ تتمة قصة أبي العباس ثعلب مع ابن قادم: «فجعل يركض إلى الليل، فلما ضجَّ قلتُ له...» والقصة في شرح الشواهد للبغدادي ١٥/٦.

(١) سقط لفظ «واحد» من م/٣.

(٢) في حاشية الشمني ٢/٩٤ «وجهه أنا لا نُسَلِّم ذلك، بل هو سواء» قلتُ: الظاهر أنه يَرُدّ هذا على ثعلب.

والنص: عند المرادي ظاهره أنه يَرُدُّ على ابن مالك المساواة بينهما فقد قال: «وقال ابن مالك.... ورُدّ عليه بأن بينهما فرقاً».

انظر الجنى الداني/٣٠٨. وذهب الصبان إلى أن ابن هشام مال إلى رأي ابن مالك. انظر ٢/٢٥٢، والنص في الهمع «وذهب ابن مالك إلى أنها في الإفراد مساوية لمعنى جميع.

قال أبو حيان: وليس بصحيح، فقد قال ثعلب...». الهمع ٣/٢٢٨، والنص في الارتشاف: «قال ابن مالك: يساوي جميعاً معنى، وليس كما قال أحمد...»/١٤٥٨، فنص الارتشاف يدلّ على أن أبا حيان قد رَدّ مذهب ثعلب فيها والنص في الهمع عنها يدل على أنه يخطئ ابن مالك، ونص الشمني يدل على أن ابن هشام يرد رأي ثعلب ويصوب رأي ابن مالك، ومثله في حاشية الأمير ٢/٢١، والصبان ٢/٢٥٢، يرد رأي ثعلب ويصوب رأي ابن مالك. ومثله في حاشية الأمير ٢/٢١، وحاشية الصبان ٢/٢٥٢.

(٣) أي: سَوّى بين «معاً وجميعاً» في المعنى وفي إفادة حصول الأمرين معاً.

(٤) ذكر القالي أن ناشئين نشأا في قريش. وهما من بني مخزوم ورجل من بني جُمَح، فبلغا من الود ما لم يبلغ بالغ حتى إذا رمى أحدهما فكأن قد رميا جميعاً، ثم حصلت وحشة بينهما، والمخزومي يقال له محمد والجمحي يحيى، فذهب المخزومي إلى يحيى وأصلح ما بينهما وبكيا، فأصبح المخزومي وهو يردِّد هذا البيت ومعه أبيات أخرى.

وذكر المبرّد أن هذا البيت من أبياتٍ لمطيع بن إياس الليثي يرثي يحيى بن زياد الحارث، وكان صديقه، وكان يُرْمَيَان معاً بالخروج عن الملَّة.

وبعده:

إنْ سَرّه الدّهر فقد سَرَّني ... أو حادث نابَ فقد أَفْظَعا

وأبيات أخرى. وتُعزى الأبيات إلى رجل من بني مخزوم عند القالي.

وقوله: كَيَدَيْ واحد: أي كيدي رجل واحد، ونرامى: بالبناء للمفعول وفي م/٤ «ونرمي معاً» وفي م/٥ «ونرامي معاً».

وفي طبعة الرسالة للكامل «ونُرَامي».

والشاهد في البيت أن معاً وجميعاً بمعنى واحد، وهو اتحاد الفعل في وقت واحد.

قال البغدادي: «ولا دليل عليه في البيت، والمشهور ما قاله ثعلب».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١/٥، وشرح السيوطي/٧٤٧، والكامل/٤٦١، وذيل أمالي القالي: ١٤/٣، ١٥.

(١) في م/٤ «ويستعمل».

(٢) هذا عجز بيت لمتمم بن نويرة، وصدره ما أثبته بين معقوفين. وهو يرثي أخاه مالكاً، وقبله:

وما وَجْدُ أظآرٍ ثلاثٍ روائمٍ أَصَبْنَ مُجَرّاً من حُوارٍ ومَصْرَعا

يذكّرن... ... ...

والأظآر: جمع ظِئْر، وهي نوق يَعْطِفْن على حُوارٍ واحد فيرضع من اثنتين، ويتخلّى أهل البيت بواحدة، والحوار: ولد الناقة، والروائم: جمع رائمة يقال: رئمته: إذا شمّته فأحبته، والمصرع الهلاك، والمُجَرّ: شقّ الفصيل لئلا يرضع أمه.

وضمير «يذكرن» يعود إلى هذه النوق، والبث: الحزن. =

= وحنت الناقة: صَوّتت، وحنينها: صوتها إذا اشتاقت إلى ولدها، وقيل: حنينها نزاعها إلى ولدها من غير صوت.

وسَجَعْن لها: أي رَجَّعْن صوتها، وأراد بالأُولى إحداهن، أو أراد الثاكل الأولى، وهي أول من فقدت ولدها من الأظآر الثلاث.

والشاهد عند المصنّف استعمال «معاً» للجماعة، والبيت يدل على أنه استعمل معاً للاثنين لا ما ذكره المصنّف. قال البغدادي: «وإن حملت الأولى على غير هذه الثلاث صَحّ ما ادعاه لكنه بعيد».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣/٦، وشرح السيوطي/٥٦٧، ٧٤٧، المفضليات/٢٧٠، شرح الأشموني ٥١٩/٢، الصبان ٢٥٢/٢.

(١) هذا بيت من قصيدة للخنساء ترثي بها إخوتها وزوجها.

وقد ذكر ابن هشام هذا البيت شاهداً لـ «معاً» على أنه استعمل في الجماعة.

وقوله: مستفرًّا: أي مستخفّاً، وفاعل «أفنى» الدهر أو الموت.

وقال ابن الشجري: «انتصاب معاً على الحال بمنزلة جميعاً...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٥/٦، وشرح السيوطي/٧٤٨، شرح الأشموني ٥١٩/١، وأمالي الشجري ٢٤١/١، ٢٤٥ - ٢٤٦، وشرح التصريح ٤٨/٢، والصبان ٢٥٢/٢، الديوان/٦٥.

وفي حاشية الشمني ٩٤/٢ ذكر أنه في بعض النسخ: مستقِرّاً بالقاف المكسورة والراء المهملة، وضبطه بعضهم بكسر الفاء والزاي. قلت: قد جاء كذلك في م/٢.

(١) في م/٢ «على ثلاثة أوجه».

(٢) الآية: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢١٤.

جاء عند العكبري قوله: «وموضع «متى» رفع لأنه خبر المصدر، وعلى قول الأخفش موضعه نصب على الظرف، ونصر مرفوع به» انظر التبيان/١٧٢، وقوله: مرفوع به: أي مرفوع بمتعلّق الظرف وهو استقر، وهذا مذهب الأخفش في أمثاله.

وانظر حاشية الجمل ١٧٠/١، وذكر أن الجلال ذهب إلى أن «نصر» فاعل لفعل محذوف، ولعله على تقدير: متى يأتي نصر الله.

وانظر الدر المصون ٥٢٣/١ - ٥٢٤، والفريد ٤٥٠/١.

(٣) هذا عجز بيت لسحيم، وصدره ما جاء بين معقوفين.

وتقدّم الحديث عنه في «غير»، وقد استشهد به هناك لحذف الموصوف، والتقدير: أنا ابن رَجُلٍ جلا.

والشاهد فيه هنا جزم «متى» فعلي الشرط والجزاء: أضع، تعرفوني.

(٤) يأتي بيان معنى الوسطية فيما يستشهد به المصنّف لهذا المعنى.

(١) قال المرادي: «المشهور فيها أنها اسم من الظروف، تكون شرطاً واستفهاماً، وإنما ذكرتها هنا لأنها تكون حرف جَرّ بمعنى «مِن» في لغة هذيل» الجنى الداني/٥٠٥.

(٢) انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٠، واللسان/متى.

(٣) النص في اللسان: «ومتى بمعنى في، يقال: وضعته متى كمي أي في كمي و.. متى بمعنى من قال ساعدة...»/انظر/متى والتاج.

(٤) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي.

وأخيل: صَرّح الدماميني بأنه بضم الهمزة مضارع أَخَلْتُ وفي حاشية الأمير مثل هذا.

والنص عند البغدادي «أَخَيْلَ: وهو فعل ماض، ثم قال: «ولم يقف الدماميني على سياق الشعر فظنه فعلاً مضارعاً وتبعه الشراح، ولم يقفوا على المصراع الثاني قال: أُخيل بضم الهمزة مضارع: أخلت، يقال: أخيلنا وأخلنا، أي شِمنا سحابة مخيلة للمطر. انتهى».

وقد أثبت صدر هذا البيت في المخطوطات، وأثبت تاماً عند الشيخ محمد، وجاء في م/١ «أَخْيَلَ».

وجاء ضبط الفعل بصورة المضارع عند الشيخ محمد ومازن مبارك ومثله في ديوان الهذليين.

وقبل هذا البيت:

أَنَدّ من قاربٍ رُوح قوائمه ... صُمٌّ حوافره ما يفتأ الدّلجا

وقوله: أخيل: أي رأى برقاً فرجا منه المطر.

والحابي من السحاب المرتفع، والتوماض: اللمع الضعيف في البرق، وحلج: مَطَر، وأصله السُّرعة، والزجل: صوت الرعد.

وجملة «أَخْيَلَ برقاً» صنعة لقارب أوحال منه، وقارب: أراد به حمار الوحش، والأصل فيه طالب الماء ليلاً.

= والشاهد في البيت: مجيء «متى» بمعنى «مِن»، أي أَخْيَلَ حمارُ الوحشِ برقاً من سحابٍ مرتفع يُسْمَعُ منه صوت الرعد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦/٦، وشرح السيوطي/٧٤٩، وديوان الهذليين ٢٠٩/٢ التاج واللسان/جلح، فتر، ومض، متى.

(١) «من» ليس في م/١ و ٢ وه.

(٢) قال الأمير: «قوله: أي ثقيل، تفسير لحاب، فكأنه جعله اسم فاعل من حبا الصغير، قال الدماميني: والذي رأيته في كتب اللغة تفسير حاب بدانٍ، أي: قريب» الحاشية ٢١/٢.

وقال الدماميني: «... وحاب: الظاهر أنه بمعنى دانٍ، قال الجوهري: وكُلٌّ دانٍ فهو حاب، والمصنف فسّره بثقيل المشي، ولم أقف عليه».

انظر حاشية الشمني ٩٤/٢.

وقال السكري: «... والحابي من السحاب المرتفع... وإنما سُمِّي السحاب حابياً لأنه قد أشرف قبل أن يطبق السماء...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨/٦.

وقال البغدادي: «وقول السكري: الحابي السحاب المرتفع، الأَنْسَب أن يكون مما نقله الأزهري عن ثعلب، قال في التهذيب. قال ثعلب: قال ابن الأعرابي، الحبو: امتلاء السحب بالماء انتهى، والسحاب الممتلئ يلزمه أن يكون مَرُّه ثقيلاً، ومنه قول المصنف: أي من سحاب ثقيل، أي ثقيل المشي. ولما لم يقف عليه الدماميني نقل عن الصحاح أن الحابيَ كلٌّ دانٍ...».

(٣) أي: رعد، فهو تفسير للزجل، ويقال: سحابٌ زَجِلٌ أي: ذو رعد.

(٤) في اللسان: «... قال: وقد تكون بمعنى وسط، وسمع أبو زيد بعضهم يقول: وضعته متى كُمّي، أي في وسط كمّي، وأنشد بيت أبي ذؤيب أيضاً شربن بماء البحر... متى لُجَجٍ، وقال: أراد وسط لجج» / متى، وانظر التاج.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٠/٦، والتهذيب ٣٤٥/١٤، والجنى الداني/٥٠٥.

(٥) وفي اللسان: «ومتى بمعنى في، يقال: وضعته متى كُمّي أي في كُمّي...».

(١) هو كلام أبي زيد، بل سماعه عن بعض العرب.

(٢) كذا في المخطوطات بواو الضمير، وفي حاشية الأمير والدسوقي وطبعة مبارك والشيخ محمد «واختلف» بالإفراد مبنياً لما لم يُسَمّ فاعله.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وتقدَّم في باب «الباء»، في المعنى الحادي عشر من معانيه، وهو التبعيض. وذكر البغدادي أن الرواية عن الفارسي شارح أشعار الهذليين:

تروّت بماء البحر ثم تنصبت ... على حبشيات لهن نئيج

(٤) ذكر البغدادي في شرح شواهد باب الباء ٣١٠/٢ أن قوله: متى لجج معناه: من لجج، أو وسط لجج، وأحال على «متى» ذاكراً أنه سيأتي الحديث في البيت.

وفي «متى» في ج ٢٠/٦ ذكر قول أبي سعيد السكري: من لجج، وقوله: يحتمل أن تكون بمعنى «وسط»، ثم ذكر الرواية الثانية في البيت وليس فيها متى.

ورجع البغدادي إلى حديث السكري في شرح أشعار الهذليين فلم يجد هذا الكلام المنقول عن أبي سعيد، فنقل النص ثم قال: «هذا كلامه ولم يفسر متى بشيء».

(٥) انظر المخصص ٥٩/١٤، واللسان/متى.

(١) أخذا المصنّف هذه المادة من الجنى الداني، انظر ص/٥٠٣.

(٢) أي: ظرفان فهما في موضع نصب بالفعل الذي قبلهما، وعلى هذا فهما اسمان في كل موضع. المرادي. وانظر الهمع ٢٢٥/٣ وشرح التسهيل لابن عقيل ٥١٤/١.

وفي حاشية الشمني ٩٤/٢ «هذا القول لبعض البصريين، وبُنيا عند هؤلاء لتضمنهما معنى الحرف».

(٣) وهو مذهب الجمهور. وانظر رصف المباني/٣١٩، وهمع الهوامع ٢٢٥/٣، والإنصاف/ ٣٨٢، والارتشاف/١٤١٦، ١٤١٩.

(٤) ولا يجران إلا الزمان، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٥١٣/١.

وفي شرح الكافية الشافية/٧٩١ «ولا يجرّ بمذ ومنذ غير وقت».

(٥) قال المرادي: «فإن كان [أي الزمان] معرفة ماضياً فهما بمعنى «من» لابتداء الغاية نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة...» الجنى الداني/٥٠٣.

وانظر رصف المباني/٣٢٠، وانظر الهمع ٢٢٥/٣، وأوضح المسالك ١٤٢/٢، وشرح الكافية الشافية/٧٨٩، والكتاب ٣٠٨/٢، والمقتضب ٣٠/٣.

(٦) قال المرادي: «... وإن كان معرفة ماضياً [كذا، والصواب: حاضراً] فهما بمعنى «في» نحو ما رأيته منذ الليل» الجنى الداني/٥٠٣، والارتشاف/١٤١٩.

والنص في رصف المباني/٣٢٠ «... فإن دخلت على ما أنت فيه كما ذكر فبابها الخفض، لا تخرج عنه، وتقدّر بفي الظرفية، فيكون معناها الوعاء، فتقول: ما رأيته مُذْ يومنا، ومُذ وقتنا، ومُذْ ساعتنا ومُذُ الآن». أي في هذه الأوقات». وانظر الهمع ٢٢٥/٣، وأوضح المسالك ١٤٤/٢.

(١) وفي الجنى الداني/٥٠٣ «وإن كان نكرة فهما بمعنى من وإلى فيدخلان الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه نحو: ما رأيته مُذْ أربعة أيام».

(٢) انظر رصف المباني/٣٢٠ «فإن كان معدوداً كانت حرف غاية في المعنى، نحو: ما رأيته منذ يومين، ومذ ثلاثة أيام، والمعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو ثلاثة أيام». والهمع ٢٢٥/٣، وأوضح المسالك ١٤٤/٢، والارتشاف/١٤٢٠ «ما رأيته منذُ أربعة أيام».

(٣) هذا النص من قوله: وأكثر العرب إلى آخر بيت زهير، مثبت في همع الهوامع ٢٢٥/٣ - ٢٢٦. وهو على هذا مأخوذ عن شيخه أبي حيان، أو ابن مالك، وقد يكون غالباً من شرحهما للتسهيل.

والنص في شرح الأشموني أيضاً ٤٧٧/١.

(٤) أي من الكثير جَرّ «منذ» للأزمان.

(٥) البيت لامرئ القيس.

وقوله: وعرفان: أراد معرفة منزل الحبيب، والربع: محلة القوم، ومنزلهم، وعَفَت: ذهبت آثاره.

وجاءت الرواية في الديوان: ورسمٍ عفا آياته منذ أزمان، كذا ذكر البغدادي، والذي في الديوان: عَفَت.

والشاهد فيه أن الكثير جَرُّ «منذ» للزمان الماضي. وهو قوله: منذ أزمان.

وذكر المصنّف في أوضح المسالك البيت شاهداً لمجيء مذ ومنذ لابتداء الغاية إن كان الزمان

= وانظر شرح البغدادي ٢٢/٦، وشرح السيوطي/٣٧٥، ٧٥٠ والديوان/٨٩، والعيني ٣١٩/٣، وشرح التصريح ١٧/٢، وهمع الهوامع ٢٢٥/٣، والجنى الداني/٥٠٣، وأوضح المسالك ٢/ ١٤٣، وشرح التسهيل لابن عقيل ٥١٣/١.

(١) ومن القليل جَرّ «مُذْ» للزمان.

(٢) البيت مطلع قصيدة لزهير، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

وقوله: لمن الديار: استفهام فيه تعجُّب من خراب الديار حتى كأنها لا تُعْرَف.

والقُنَّة: أعلى الجبل، والحِجْر: منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى.

والشاهد فيه أن جَرَّ «مذ» للزمان الماضي قليل.

وقال البغدادي: «المشهور في الرواية: أقوين من حجج ومن دهر».

وذكر البغدادي في الخزانة وشرح الشواهد، وكذا العيني ما يفيد أن هذا البيت من أبيات ثلاثة أضافها حماد إلى مطلع قصيدة زهير.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣/٦، وشرح السيوطي/٧٥٠، والخزانة ١٢٦/٤، والعيني ٣/ ٣١٨، والإنصاف/٣٧١، وشرح المفصّل ٩٣/٤ و١١/٨، وهمع الهوامع ٢٢٦/٣، وأوضح المسالك ١٤٢/٢، وشرح الأشموني ٤٧٧/١، والديوان/١٨٦، ورصف المباني/٣٢٠.

(٣) من هنا إلى آخر النص عند المصنف مأخوذ من المرادي في الجنى الداني/٥٠، وانظر همع الهوامع ٢٢٣/٣، وانظر الارتشاف/١٤١٨ - ١٤١٩.

(٤) ونقل هذا ابن مالك عن البصريين، وليس قول جميعهم.
انظر الجنى الداني/٥٠٢.
وذكر الرضي في شرح الكافية ١١٨/٢ أن هذا القول لجمهور البصريين وهو أنهما مبتدأ وما بعدهما خبر. وكرر هذا في ص/١٢١، وانظر حاشية الشمني ٩٤/٢ - ٩٥.

= وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠/٢، وفي ص/٦١ «وهو أَوْلى لأنه يطرد ولا ينكسر أصلاً». وهو عنده أولى لاطراده.

(١) في شرح الكافية الشافية/٨١٤ «فإن كان الزمان ماضياً فهما بمعنى أول المدة، وإن لم يكن ماضياً فهما بمعنى جميع المدة» وانظر شرح الكافية ١٢١/٢، وفي الجنى الداني/٥٠١ - ٥٠٢ «ويقدران في المعرفة بأول الوقت، وفي النكرة بالأمد...» ونقل السيوطي عبارة ابن هشام هذه وقال: «... هذه عبارة المغني، وعبارة أبي حيان: وتقديرهما في المنكَّر [كذا ولعل صوابه المنكور]: الأمد - والتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وفي المعرفة أول الوقت، والتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الخميس» الهمع ٢٢٤/٣ - ٢٢٥، وانظر الارتشاف/١٤١٨ ففيه «المذكور» كذا!!.

(٢) هذا هو الرأي الثاني في إعراب «مُذْ ومُنْذُ» إذا جاء الاسم بعدهما مرفوعاً. وانظر هذا الرأي في الجنى الداني/٥٠٢، وهمع الهوامع ٢٢٤/٣، والارتشاف/١٤١٨، وشرح الكافية ١١٨/٢.

(٣) قوله: «الزجاجي» غير مثبت في م/٥، ولا عند المرادي.

(٤) وذكر في موضعه المرادي أنه مذهب طائفة من البصريين.
وفي شرح الكافية ١١٨/٢ ذكر هذا الرأي لأبي القاسم الزجاجي، ولم يذكر غيره.
وفي الارتشاف/١٤١٩ «... وهو مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين، وقال ابن هشام اللخمي وهو مذهب سيبويه...».
وذكره للزجاجي ابن عصفور. انظر شرح الجمل ٦٠/٢.

(٥) قال الرضي: «... فإن فَسّر الزجاجي مذ ومنذ بأول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين فهو غلط؛ لأنك إذا قلت: أول المدة يومان فأنت مخبر عن الأول باليومين، وأيضاً كيف تخبر عن النكرة المؤخَّرة بمعرفة مقدَّمة، والزمان المقدّم لا يُصَحِّح تنكير المبتدأ المؤخَّر إلا إذا انتصب على الظرفية نحو: يوم الجمعة قتال، وإن فسرهما بظرف كما تقول مثلاً في: ما رأيته منذ يوم الجمعة أي مع انتهائها أي: انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي ما رأيته مذ يومان أي عقيبهما، وبعدها أي بعد الرؤية يومان، فله وجه مع تعسّف عظيم من حيث المعنى» انظر شرح الكافية ١١٨/٢، وهمع الهوامع ٢٢٤/٣.

= ونقل الدماميني نص شرح الرضي. انظر الشمني ٩٤/٢ — ٩٥.
وفي حاشية الأمير ٢٢/٢ ذكر الاعتراض على المصنّف، ثم قال: «وأُجيب بأنهم حملوا حالة الرفع على حالة الجر».

(١) في حاشية الأمير ٢٢/٢ «لا يظهر ذلك في: مُذْ يومُ الخميس» أي: لا يقال: بيني وبين لقائه...

(٢) رأيت وجه التعسّف فيما نقلته لك من تعليق الرضي على هذا التوجيه. وفي الهمع ٢٢٤/٣ «ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ لأنه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما» وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٥١٥/١.

(٣) هذا هو الرأي الثالث في تخريج ما جاء مرفوعاً من الأسماء بعد مُذْ ومُنذُ. وقد ذكره السيوطي في الهمع للسهيلي وابن مضاء وابن مالك أيضاً، وذكر مثل هذا المرادي. وقد نقله عن شيخه أبي حيان، وانظر الارتشاف/١٤١٨.

انظر همع الهوامع ٢٢٤/٣، والجنى الداني/٥٠٢ «وهذا مذهب الكوفيين..».

وذكره الرضي وابن الحاجب «مذهباً لبعض الكوفيين» انظر شرح الرضي ١١٨/٢.

وفي الارتشاف/١٤١٨: «مذهب الكوفيين، واختاره ابن مضاء والسهيلي وابن مالك».

وذكر ابن عصفور هذا الرأي للكسائي، وردّ، فهو عنده مذهب فاسد: شرح الجمل ٦٠/٢.

(٤) تقدير أبي حيان: «مُذْ مضى يومان، أو كان يومان، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة، قال ابن مالك: فهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها...» الارتشاف/١٤١٨، وانظر الهمع ٢٢٤/٣، وشرح الكافية الشافية/٨١٥.

(٥) «وكان» على هذا تامّة.

(١) هذا هو التوجيه الرابع، وانظره في الجنى الداني/٥٠٢، ونص المصنف في الارتشاف/ ١٤١٨.

(٢) أي لمبتدأ محذوف.

(٣) ذكر المرادي أن ابن يعيش نقله عن الفراء. وانظر شرح المفصل ٩٥/٤، والذي وجدته فيه منقولاً عن الفراء هو تركيب «منذ» قال: «وذهب الفراء إلى أن منذ مركبة من «مِن» و«ذُو» فحذفوا الواو تخفيفاً وما بعدها من صلة الذال...».

وقال الرضي: «قال الفراء مُنْذُ مركبة من «مِن» و«ذُو»، ولعل اللغة السُّلَيْميّة غرّته، فالمرفوع عنده في نحو؛ مذ يومُ الجمعة، خبر مبتدأ محذوف، أي: من الذي هو يوم الجمعة، أي من الوقت الذي، على حذف الموصوف، وذو طائية، وينبغي أن يكون التقدير عنده في: ما رأيته مذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى» شرح الكافية ١١٨/٢.

(٤) في طبعة الشيخ محمد ومبارك «مذ»، ومثله في حاشية الأمير، والصواب ما أثبتُّه وهو «منذ» وكذا جاء في متن الدسوقي، وهمع الهوامع ٢٢٤/٣، والجنى الداني/٥٠٢، وشرح المفصل ٩٥/٤، وشرح الرضي ١١٨/٢، وكذا في المخطوطات الخمس التي بين يَدَيّ.

ويبدو أن أستاذي مبارك وزميله أخذا بما جاء مُحَرَّفاً في متن حاشية الأمير وبما أثبته الشيخ محمد، ولعله غير الصواب.

(٥) ذكر من قبل لهما حالتين: الأولى كونهما حرفي جر، والثانية مجيء الاسم بعدهما مرفوعاً. وهذه هي الحالة الثالثة، وكذا جاء الترتيب عند المرادي. وتبعه المصنّف فيما صنع.

(٦) ذهب المرادي إلىأ ن الكثير أن تكون جملة فعلية، ثم قال: «وقد تكون اسمية» الجنى الداني/ ٥٠٤.

(١) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح بها يزيد بن المهلَّب.

وقوله: سما: ارتفع وشبَّ، أدرك: بلغ، خمسة أشبار: أي بلغ طوله هذا المقدار. وهي ثلثا قامة الرجل.

والشاهد فيه مجيء جملة فعلية بعد «مُذْ» وهي «عقدت يداه إزاره».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨/٦، وشرح السيوطي/٧٥٥، والهمع ٢٢٣/٣، وشرح المفصل ١٢١/٢، و٣٣/٦، والجنى الداني/٥٠٤، وأوضح المسالك ١٥٣/٢، الديوان ٣٠٥/١، شرح الأشموني ١٤٤/١، ٤٧٥، الارتشاف/١٤١٧.

(٢) البيت من قصيدة للأعشى يمدح بها النبي ﷺ، والرواية في الديوان:

وما زلت أبغي المال مذ كنتُ يافعاً

وقال جامع ديوان: «ويروى: مذ أنا يافع..».

والشاهد في البيت إضافة «مُذْ» إلى جملة اسمية، وعلى الرواية التي في الديوان يكون مضافاً إلى جملة فعلية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠/٦، والهمع ٢٢٢/٣، وشرح السيوطي/٥٧٧، ٧٥٧، شرح التصريح ٢١/٢، والأشموني ٤٧٦/١، والعيني ٣٢٦/٣، الارتشاف/١٤١٦، الديوان/٥٤.

(٣) ذكر المرادي فيهما مذهبين: أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة، وصرح به سيبويه. والثاني أنهما مبتدآن، ويقدر زمان مضاف إلى الجملة يكون خبراً عنهما. الجنى الداني/٥٠٤.

وذكر أبو حيان في الارتشاف عن سيبويه والفارسي والسيرافي أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة انظر/١٤١٧.

(١) أي هما مضافان إلى زمان محذوف مُقَدَّر.

وهذا والذي بعده للأخفش قال أبو حيان: «وذهب أبو الحسن إلى أنهما لا يكونان إلا مرفوعين على الابتداء، ويقدَّر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما، ولا يدخلان عنده إلا على اسم الزمان ملفوظ به أو مقدّر، واختاره ابن السراج وابن عصفور، فإذا قلت: ما رأيته مُذْ زيد قائم أو مذ قدم زيد، فالتقدير: مذ زمانُ زيدٌ قام أو مُذْ زمانُ قدم زيد».

الارتشاف/١٤١٧. وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٦١.

(٢) ويكون التقدير في البيت: مُذْ زمانُ أنا يافع.

وعلى هذا يكون: مُذْ: مبتدأً، وزمانُ: خبراً، وجملة «أنا يافع» في محل جَرّ بالإضافة إلى الزمان.

وقد رأيت من قبل تقدير أبي حيان لقولهم: ما رأيته مذ زيد قائم، أي: مذ زمانُ زيد قام.

(٣) في م/٢ «مذ ومنذ» وهو تحريف.

(٤) هذا مذهب الجمهور.

(٥) ذكر المرادي ثلاثة أَدِلّة:

أ - أن «مُذْ» إذا صُغِّر قيل: مُنَيْذ، بردِّ النون.

ب- يجوز في ذال «مُذ» الضم والكسر عند ملاقاة ساكن، والضم أعرف، ولم يكن هذا إلا لأن أصلها «مُنْذُ».

جـ - بنو غني يضمون ذال «مذ» قبل متحرك باعتبار النون المحذوفة.

انظر الجنى الداني/٣٠٤ - ٣٠٥، وما ذكره المصنّف هنا منتزع من المرادي، وانظر رصف المباني/٣٢١ - ٣٢٢، وانظر الارتشاف/١٧٥٠.

(٦) جاء عنهم الضم والكسر، لكن الضم أشهر.

(١) وكان الأصل في الذال من «مُذْ» أن تبقى ساكنة لأنه لم يلتق ساكنان غير أنها ضُمَّت على الأصل الذي كانت عليه.

وفي الشمني: «قال الرضي وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن أو لا لغة غَنَوِيّة» انظر شرح الكافية ١١٧/٢ - ١١٨، وانظر الارتشاف/١٧٥٠.

(٢) النص بحروفه في الجنى الداني/٣٠٥.

وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي أستاذ نحوي جليل، وله مؤلفات مات سنة ٥٨٤، انظر بغية الوعاة ١/٤٣٠.

(٣) في م/٤ «وقال شيخ الشلوبين ابن ملكون».

(٤) أي: مذ ومنذ كل منهما أصل. انظر الجنى الداني/٣٠٥.
وفي الارتشاف/١٤١٥ رَدّ رأيَ ابنِ ملكون أبو حيان.

(٥) هذا الردّ ليس للمصنّف وإنما هو للشلوبين، قال المرادي: «ورَدّه الشلوبين بتخفيف إنّ وأخواتها».
وقوله: يَرُدُّه، أي يردُّ رأي ابن ملكون في جعل مذ ومنذ أصلين.
وفي شرح الرضي ١١٨/٢ «قال الأخفش مُنْذُ لغة أهل الحجاز، وأما مُذْ فلغة تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز، وحكى أيضاً أن الحجازيين يجرّون بهما مطلقاً، والتميميين يرفعون بهما مطلقاً».
وذكر مثل هذا ابن عصفور قال: «فجميع العرب تتكلم بمذ المحذوفة، ولا يتكلّم بمنذ إلا أهل الحجاز خاصة، فأهل الحجاز يتكلّمون بمذ ومنذ، وغيرهم لا يعرفون منذ» شرح جمل الزجاجي ٥٦/٢.

(١) ذكر المالقي الخلاف بين المتقدّمين في المسألة ثم قال:
«والصحيح أنه إذا كان اسماً فهو مقتطع من «منذ»؛ بدليل التصغير المذكور، وهو يردُّ الأشياء إلى أصولها، وأما إذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه، لا يُطْلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف» انظر رصف المباني/٣٢٢ ونقله عنه المرادي مختصراً في الجنى الداني/٣٠٥، وابن هشام نقل هذا عن المرادي.

(٢) وذكر في أصل «منذ» أبو حيان وغيره ما لم يذكره المصنف هنا. ونذكره استكمالاً للفائدة.
١ - ذهب الفراء إلى أن أصلها: مِن ذو، من: الجارة، وذو بمعنى الذي في لغة طيئ.
٢ - قال غيره: منذ أصلها مِن إذ، وحذفت الهمزة، فالتقى ساكنان، فحركت الذال بالضم. وعزا هذا المرادي إلى الكوفيين أيضاً.

قال أبو حيان: «وهذان المذهبان سخيفان، وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني أنها مركبة من مِن وذا، اسم الإشارة، ولذلك كُسِرت ميمها، وكثيراً ما يحذف التركيب بعض حروف المركب، فحذفت الألف منهما والنون من مذ...». انظر الارتشاف/١٤١٥ . وانظر الجنى الداني/٥٠١، وانظر شرح الرضي ١١٨/٢ «وأثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى»، وانظر رصف المباني/٣٢٢.

(١) في م/٣ و٥ «اجتمعا».

(٢) «قوله تعالى» غير مثبت في م/١ و٣.

(٣) الآية: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ يوسف ٣٢/١٢.

(٤) النص منتزع من الجنى الداني/١٤١، وصورته: «وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما؛ ولأن التوكيد بالثقيلة أشدّ، قاله الخليل. ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة».

وانظر رصف المباني/٣٣٤، وهمع الهوامع ٣٩٧/٤.

وقال السيوطي: «واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حِدَتها بأن لها أحكاماً ليست للشديدة كما سيأتي».

(٥) في م/٢ «ومعناها».

(٦) قول الخليل هذا بناء على قاعدة زيادة الحروف لزيادة المعنى.

وانظر حاشية الأمير ٢٢/٢.

ونص سيبويه في الكتاب ١٤٩/٢ «وزعم الخليل أنهما توكيد كـ «ما» التي تكون فضلاً. فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكِّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيداً».

(٧) في م/١ «وتختصان».

(١) قال المرادي: «وكلاهما مختص بالفعل، وندر توكيد اسم الفاعل في قول الراجز...» الجنى الداني/١٤١، وانظر الهمع ٣٩٩/٤.
وقال المالقي: «ومَدْخَلُها أبداً في فعل الطلب وجواب القسم من بين مواضع الأفعال، وكذلك الشرط بـ «إن إذا كان معها ما... والدعاء والتخصيص والعرض يجري بإلحاق النون في فعلها ذلك المجرى...، ولا يجوز أن تدخل في غير ذلك من الأفعال، فإن جاء منه شيء يوقف على السماع».
رصف المباني/٣٣٤ - ٣٣٥.

(٢) يُعزَى هذا الرجز إلى رؤبة، وردَّ هذا البغدادي، وذكره السكري في شرح أشعار هُذَيل إلى رجل منهم، وروي: أحضري...
وقصة هذا الرجز أن رجلاً من العرب أتى أَمَةً، فلما حبلت جَحَدها، فقالت:

أَرَيْتَ إن جِئْتُ به أُمْلُودا
مُرَجَّلاً ويلبس البُرودا
أقائلنّ ... ...

والشاهد فيه دخول نون التوكيد على اسم الفاعل «قائلون»، فحذفت نون الجمع لتوالي الأمثال، ثم الواو لالتقاء الساكنين.
وذهب الدماميني إلى أنه قد يكون على فتح اللام على تقدير: أقائل أنا، فحذف همزة الاستفهام ثم أدغم النون في النون. ورُدَّ عليه هذا.
انظر الرجز في شرح البغدادي ٣٢/٦، وشرح السيوطي/٧٥٨، والخزانة ٥٧٤/٤، والمحتسب ١٩٣/١، وسر الصناعة/٤٤٧، والجنى الداني/١٤١، والعيني ١١٨/١، ٦٤٨/٣، وشرح الكافية ٤٠٤/٢، والهمع ٤٠٢/٤، وانظر ديوان رؤبة/١٧٣، أبيات مفردة ملحقة بديوانه، وشرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، والخصائص ١٣٦/١، وشرح الأشموني ٢١٠/٢،

(١) قال ابن جني: «وشبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل، فألحقه النون توكيداً... يريد: أقائلون، فأجراه مجرى أتقولون». سر الصناعة/٤٤٧.
وقال المرادي: «والذي سَوّغ ذلك ما بين اسم الفاعل والمضارع من الشبه...» الجنى الداني/١٤٢.

(٢) في م/١ «بها».

(٣) «صيغ» غير مثبت في م/١.

(٤) البيت من رجز لعامر بن الأكوع، وارتجز به عبدالله بن رواحة وهو ينقل التراب يوم الخندق. ونسبه سيبويه لكعب بن مالك، ولعبدالله بن رواحة، وقد نظم عامر هذا الرجز في مسير رسول الله ﷺ إلى خيبر، قال:

والـلَّـهِ لـولا الـلَّـهُ مـا اهـتـدينـا
ولا تـصـدّقـنـا ولا صَـلّـيـنـا
إنـا إذا قـومٌ بَـغَـوْا عـلـيـنـا
وإن أرادوا فـتـنـة أَبَـيْـنـا
فَـأَنْـزِلَـنْ سـكـيـنـة عـلـيـنـا
وثـبِّـتِ الأقـدامَ إِنْ لاقـيـنـا

فقال رسول الله ﷺ «يرحمك الله»، فقال عمر بن الخطاب: «وجَبَت والله يا رسول الله، لو أَمْتَعْتَنا به، فقُتِل يوم خيبر شهيداً...» والرواية في صحيح مسلم: وأَلْقِيَنْ، وفيه بعض الخلاف عما أثبته هنا.

والشاهد في البيت أن فعل الأمر يجوز توكيده بالنون من غير شرط، ولو كان دعاءً كما جاء هنا «فأنزلَنْ».

انظر شرح البغدادي ٣٧/٦، وشرح السيوطي/٢٨٧، ٧٥٩، والكتاب ١٥٠/٢ «قال كعب ابن مالك»، والمقتضب ١٣/٣، والتصريح ٢٠٢/٣، وهمع الهوامع ٣٩٧/٤، وسيرة ابن هشام ٣٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢١٠/٢، وصحيح مسلم ١٦٥/١٢ - ١٦٦، البخاري - فتح الباري ٣٠٩/٧.

(١) استثنى صيغة التعجب هذه من الأمر باعتبار صورته.
قال الدسوقي: «وهذا الاستثناء بناءً على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر، وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماض جيء به على صيغة الأمر فلا معنى للاستثناء...». الحاشية ٢/٢ - ٣.
وانظر بيان هذا في الهمع ٥/٥٧ - ٥٨.

(٢) قولك: أَحْسِن بزيد، معناه صار زيد ذا حُسْنٍ.

(٣) قائله غير معروف، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين. وجاء تاماً في م/٢.
وغَضْيَا: فيها قولان: يقال نار غاضية أي عظيمة، أخذ هذا من نار الغضى، وهو أجود الوقود عند العرب، ويقال لمنبتها الغضيا.
وقيل: يقال للإبل الكثيرة غَضْيَا، وقيل: هي مئة منها.
وجاء مُصَحَّفاً عند بعض المتقدمين بالباء «غضبى».
وقوله: ومستخلف: الواو: واو رُبَّ، ومستخلف اسم فاعل، أي طالب خَلَفاً، أي: عوضاً وبدلاً.
وصُرَيمة: مُصَغَّر صِرْمة: وهي القطعة من الإبل ما بين العشرة إلى الأربعين، وصَغّرها للتقليل.
قوله: بطول فقر: روي: لطول فقر، ومن طول فقر.
ويقال: فلان حرى أن يفعل كذا، أي: جدير ولائق، وروي: أَحْرِبا، بالموحّدَة وكَسْر الرّاء.
والشاهد في البيت قوله: «وأَحْرِيا» فأصله: أَحْرِيَنْ به، فقد جاء فعل التعجب مؤكَّداً بالنون، وهو شاذ، وأُبْدِلت نون التوكيد الخفيفة ألفاً للوقف، وحُذِف المتعجَّب منه وهو المجرور بالباء الزائدة.
انظر شرح البغدادي ٦/٣٩، وشرح السيوطي/٧٥٩، وشرح ابن عقيل ٣/١٤٨، الهمع ٤/ ٤٠٠، العيني ٣/٦٤٥، التاج واللسان/غضا، حرى، والصحاح/غضب.

(٤) في م/١ «فَأَحْرِ له».

(١) قائله غير معروف.

ودامَنّ سعدك جملة دعائية، والمعنى: ليدم سعادتُك، ولو: للتمني، وقيل للشرط، وجوابها محذوف.

والشاهد فيه تأكيد الفعل الماضي «دام» بنون التوكيد الثقيلة، وهو شاذ لم يرد مثله في الكلام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٣/٥، وشرح السيوطي/٧٦٠، والجنى الداني/١٤٣، والعيني !/١١٨، ٣١٤/٤، وهمع الهوامع ٤٠١/٤، وشرح التصريح ٤١/١، وشرح الأشموني ٢/ ٢١١.

(٢) أي سَهّل توكيد الفعل الماضي.

(٣) قال المرادي: «والذي سَوّغ ذلك أن الفعل... مستقبل المعنى؛ لأنه في البيت دعاء...»/١٤٣.

وفي حاشية الشمني ٩٦/٢ «أي دالٌّ على الأمر؛ لأن معناه لِيَدُم سعدُك».

وذهب الدماميني إلى أنه لو قال: «ليفعل» كان أولى، لأن فاعل «دام» في البيت اسم ظاهر ولا يرفعه «افعل». عن حاشية الدسوقي ٣/٢.

(٤) في م/٢ «أَفْعَلَ» كذا جاء ضبطه.

(٥) النص في الجنى الداني/١٤٤.

(٦) النص في م/٥ «وإن لم يكن حالياً لم يؤكّد بهما» كذا!

(٧) في م/١ «بها».

(٨) في م/١ «بها»، وفي م/٤ «فيهما».

(٩) تتمة الآية: ﴿... بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ﴾ الأنبياء ٥٧/٢١.

(١) في الجنى الداني/١٤٢ ذكر التأكيد بعد «إمّا» جوازاً.
وأراد المصنف بقوله: «قريباً من الوجوب» أنه كثر استعماله حتى بدا كأنه من باب الواجب.
وقال المرادي: «... ولم يرد في القرآن بعد إمّا إلا مؤكَّداً، وذهب المبرّد والزجاج إلى أن توكيده بعد «إمّا» واجب في غير الضرورة، قلتُ [أي المرادي]: قد كثر حذف النون بعد إمّا في الشعر، وأما في النثر فعزيز».

(٢) قوله تعالى: ﴿من قوم﴾ ليس مثبتاً في م/١ ولا م/٣ ولا م/٤.

(٣) تتمة الآية: ﴿... فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡخَآئِنِينَ﴾ سورة الأنفال ٥٨/٨.

(٤) تتمة الآية: ﴿... مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٌ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ الأعراف ٢٠٠/٧.

(٥) الآية: ﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي وَقَرِّي عَيۡنٗاۖ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾ سورة مريم ٢٦/١٩.

– قراءة الجماعة: تَرَيِنَّ: بكسر الياء، ونون التوكيد بعدها.

– وقرأ طلحة وأبو جعفر وشيبة «تَرَيْنَ» بسكون الياء وفتح النون الخفيفة، قال ابن جني: «وأما قراءة طلحة... فشاذة، ولست أقول إنها لحن لثبات عَلَم الرفع، وهو النون في حالة الجزم، لكن أقول: تلك لغة أن تثبت هذه النون في الجزم».

وقال المرادي: «بنون الرفع. ذكرها ابن جني وهي شاذة».

انظر البحر ١٨٥/٦، والمحتسب ٤٢/٢، والقرطبي ٩٧/١١، ومجمع البيان ٢٠٥/١٦، والعكبري/٨٧٣، ومشكل إعراب القرآن ٥٣/٢، وشواهد التوضيح/١٩، وفتح القدير ٣/ ٣٢٩، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٦) أراد المصنّف بيان أنه قد جاءت «إمّا» والفعل بعدها غير مؤكّد بإحداهما، وقد رأيت مذهب ابن جني قبل قليل فيها.

(٧) في م/٥ «بعدها نون الرفع مع الجازم» كذا ولم يذكر البيت بعد قوله هذا.

(١) تقدّم هذا البيت في باب «لم»، وقائله غير معروف.

وقال المصنّف فيه هناك: «وقد يرفع الفعل بعدها كقوله... فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة».

(٢) قوله: «يوم الصُّلَيْفاء» غير مثبت في م/٢ و٣ و٤.

(٣) أي: في قراءة طلحة وغيره «تَرَيْنَ».

وسقط من م/٥ «من هنا إلى آخره قوله: «مع الجازم».

(٤) في م/٤ التأكيد.

(٥) في م/٢ و٤ «والإتيان بنون الرفع».

(٦) أي: يؤكَّد الفعل المضارع كثيراً بعد الطلب، وهو تأكيد جائز لا واجب، وانظر النص في الجنى الداني/١٤٣، وما يُفْهِمُ الطلبَ كلام الأمر، و«لا» في النهي، وأدوات التخصيص والعرض والتمني والاستفهام.

(٧) الآية: ﴿... عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّـٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾ سورة إبراهيم ٤٢/١٤.

(٨) أي: يؤكد الفعل المضارع قليلاً في بعض المواضع، كالذي جاء في البيت، حيث أُكِّد الفعل بعد «ما» الزائدة.

وكان المصنف قد ذكر في «باب اللام» امتناع التوكيد مع الفعل المنفي، وأشرت إلى هذا الموضع هناك.

(١) قائله غير معروف.
وله رواية أخرى:

ومن عِضَةٍ ما ينبتنّ شكيرها قديماً ويُقْتطُّ الزّنادُ من الزَّندِ

وفي مجمع الأمثال ٧٤/٢ «في عِضَةٍ».
وسرق: مختلف في ضبطه، فالجمهور على أنه بالبناء للمفعول بتقدير: سُرِق منه، وضبط التبريزي بالبناء للفاعل: على تقدير: سَرَق ابنُه صورته وشمائله. وروي شَرُف ابنه.
ويعني بهذا: إذا مات منهم سيد ساد ابنه من بعده.
والعِضَة: واحدة العضاة، وهو كل شجر عظيم وله شوك، وواحده العضاهة.
والشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها.
قالوا: يريد أن الابن يشبه أباه، فمن رأى هذا ظَنَّه هذا، فكأن الاّبن مسروق.
والشاهد في البيت أنه يجوز توكيد المضارع الواقع بعد «ما» الزائدة. قال البغدادي:
«والعجب من الدماميني في قوله: ولا أدري الوجه الذي عَيَّن كون «ما» زائدة؛ إذ يحتمل أن تكون نافية، وأجيب بأنه مَثَلٌ لم يستعمل إلا في مقام الإثبات، والأمثال لا تُغيَّر».
انظر شرح البغدادي ٤٤/٦، وشرح السيوطي/٧٦١، والخزانة ٨٣/٢، ٤٨٩/٤، ٥٦٦، ومجمع الأمثال ١٠٧/١، ٧٤/٢، وشرح المفصل ١٠٣/٧، و٥/٩ و٤٢، والكتاب ٢/ ١٥٣، واللسان/ شكر، عضه، عمه، والارتشاف/٦٥٩، وشرح التصريح ٢٠٥/٢، والحماسة بشرح المرزوقي/١٠٩٢.

(٢) أي: من أنواع النون المفردة.

(٣) قال المرادي: «تثبت لفظاً وتسقط خطاً». الجنى/١٤٤.

وكلام المالقي: «نون ساكنة زائدة بعد تمام الكلمة تلحق في غير الشعر لفظاً لا خطّاً ووصلاً، وفي الشعر وقفاً»، رصف المباني/٣٤٣، وانظر همع الهوامع ٤٠٥/٤.

(١) أي: خرج بقوله «زائدة».

(٢) أي: وخرج بقوله «ساكنة» نون «ضَيْفَنٌ» وقد ذكر العلة وهي أنها متحركة، وعنى بها النون التي قبل التنوين، فالنون زائدة لإلحاق «ضيف» بجعفر بعد الزيادة، فقد تحقق شرط وهو الزيادة، وانتفى آخر وهو السكون.

(٣) أي: وخرج من حكم التنوين النون في هاتين الكلمتين لأنهما في ثنايا الكلمة، فشرط الزيادة موجود، ولكنهما ليسا آخراً.

(٤) أي: وخرجت النون من هذا الفعل لأنها نون التوكيد الخفيفة، والتنوين يكون آخراً لغير توكيد. والآية: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ سورة العلق ١٥/٩٦.

(٥) كذا عند سيبويه. انظر الكتاب ٧/١، ٣١١، و٨٤/٢، ٢٩٩، والجنى الداني/١٤٤، وشرح المفصل ٢٩/٩ وما بعدها، وشرح الكافية ١٣/١.

(٦) هذا نص المرادي في الجنى الداني/١٤٤.

وقال ابن يعيش: «أحدها أن يأتي للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو الدال على المكانة، أي: أنه باقٍ على مكانه من الاسمية لم يخرج إلى شبه الحرف، فيكون مبنياً نحو الذي والتي، ولا إلى شبه الفعل فيمتنع من الصرف نحو أحمد وإبراهيم، وذلك نحو تنوين رجل وفرس وزيد وعمرو، وأحمد وإبراهيم، إذا أردت بهما النكرة...» شرح المفصل ٢٩/٩.

وانظر رصف المباني/٣٤٤.

(٧) كالأسماء الموصولة نحو الذي والتي.

(١) مثل «أحمد».

(٢) في م/٥ «فيمتنع».

(٣) في حاشية الأمير ٢٣/٢: «قيل هو الأولى، لأن التمكين الإعراب، فالممنوع من الصرف متمكّن غير أمكن».

(٤) الصَّرْف هو التنوين، فقوله: تنوين الصرف هو من باب إضافة العام إلى الخاص.

(٥) في شرح المفصل ٢٩/٩ «أن يكون دالاً على نكرة، ولا يكون في معرفة البتة».

(٦) فإذا قلت: صَهٍ بالنوين، فهو كقولك: سكوتاً، وإذا قلت: صَه غير منوّن فكأنك تقول: السكوت. ومثله إِيهٍ وإِيهِ، ومَهْ ومَهٍ، فإذا نَوّنت أردت حديثاً غير معلوم، وإذا لم تنوِّن أَردت حديثاً معلوماً.

وانظر رصف المباني/٣٤٤ - ٣٤٥.

وذهب المرادي إلىأ ن التنوين لا يَطَّرِد في أسماء الأفعال.

(٧) عند المرادي: يَطَّرِد التنوين فما آخره «ويه»، وليس كذلك في أسماء الأفعال. الجنى الداني/ ١٤٥، وانظر همع الهوامع ٤٠٥/٤ - ٤٠٦.

(٨) نحو سيبويه وعَمْرَوَيْه ونِفْطَوَيْه.

(٩) أي: يدخل التنوين آخره في حال التنكير قياساً.

(١٠) قوله: سيبويهِ بغير تنوين لمعروف، وسيبويهٍ: بالتنوين لغير معلوم.

(١١) وقال الأمير: «قال الرضي: أنا لا أرى تنافياً بين كون التنوين للتمكين وكونه للتنكير، وقد تدل الكلمة على معنيين، فرجل تنوينه للتمكين والتنكير معاً، وبعد العلمية يمحض للتمكين»

= الحاشية ٢٣/٢، وانظر حاشية الشمني ٩٦/٢ - ٩٧.

والنص في شرح الرضي ١٢/١: «وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً، فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمات ومسلمون، فنقول: التنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً. فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن...».

(١) لأنه تنوين التمكين في باب الاسمية.

(٢) التاء تدل على التأنيث، والواو في «مسلمون» تدل على التذكير، والكسرة في التاء كالياء في المذكر في حالي النصب والجر، ولذلك قيل في تنوينه إنه وُضِع فيه للمقابلة بالنون في جمع الذكور.

(٣) أي: التنوين عوض عن الفتحة التي هي علامة النَّصْب في الأصل.

فلما صارت علامة النصب الكسرة عُوِّض عن الفتحة بهذا التنوين نحو: مسلماتٍ.

(٤) أي لو كان التنوين عوضاً عن الفتحة التي هي علامة النصب، لما بقي هذا التنوين في حالتي الرفع والجَرّ. وانظر الهمع ٤/٤٠٦ – ٤٠٧.

(٥) في حالة النصب في جمع المؤنث السالم، وإذا كان كذلك فعن أي شيء جاء تعويض التنوين هنا؟.

(٦) وهو ما سماه من قبل تنوين الصرف.

وقد ذهب علي بن عيسى الربعي إلى أن التنوين في «مسلمات» وما ماثله للصرف. انظر همع الهوامع ٤/٤٠٦، والجنى الداني/١٤٥.

(١) أي: يَرُدُّ رَأْيَ عَليٍّ هذا ثبوت التنوين في نحو «عرفات» بعد التسمية. انظر الجنى الداني/١٤٥، ورصف المباني/٣٤٥.

قال المالقي: «فلما نُوِّن هذان الاسمان (عرفات...) مع وجود ما يمنع من الصرف فيه علمنا أن تنوينه ليس بتنوين تمكّن وإنما هو تنوين مقابلة للنون كما ذكره، وتبعت الكسرة التنوين في الإثبات...».

(٢) أي: ثبوت التنوين.

(٣) أي: لا يجامع العلتين المانعتين من الصرف وهما العلمية والتأنيث، فلا يكون تنوين التمكين في اسم علم ممنوع من الصرف.

(٤) أي: لكون تنوين التمكين لا يجامع هاتين العلتين.

(٥) وكانا قبل التسمية منونين تنوين تمكين فلما سُمّي بهما صارا ممنوعين من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٦) نص الزمخشري في الكشاف ٢٦٤/١ بمناسبة قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ...﴾ سورة البقرة/١٢٩٨.

قال: «وعرفات عَلَمٌ لِلْمَوْقِف سُمِّي بجمع كأذرعات، فإن قلت: هَلّا منعت الصرف، وفيها السببان التعريف والتأنيث؟ قلت: لا يخلو التأنيث، إما أن يكون بالتاء التي في لفظها وإما بتاء مقدَّرة كالتي في سعاد، فالتي في لفظها ليست للتأنيث، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث، ولا يصح تقدير التاء فيها: لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يُقَدَّر تاء التأنيث في بنت؛ لأن التاء التي هي بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأبت تقديرها».

ونص الزمخشري في البحر ٨٢/٢، وذكر قبله أن التنوين فيه تنوين مقابلة، وقيل تنوين صرف.

= وانظر الجنى الداني/١٤٥، والهمع ٢٠٦/٤، وشرح المفصل ٣٤/٩، ومعاني القرآن للأخفش/ ١٦٤.

وقال الرضي «قال الربعي وجار الله إن التنوين في نحو مسلمات للصرف، قال جار الله: وإنما لم تسقط من عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف؛ لأن التاء التي كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيه علامة لجمع المؤنث، وفي ما قاله نظر؛ لأن عرفات مؤنث وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة؛ لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً... والأولى عندي أن يقال: إن التنوين للصرف والتمكن...» شرح الكافية ١٤/١، وانظر النص في الشُّمُنّي ٩٧/٢، والمالقي فهو عنده تنوين مقابلة للنون وليس تنوين تمكن. رصف المباني/٣٤٥.

(١) وعلى هذا فالتنوين عنده تنوين تمكين. وذكر أبو حيان هذا عن الربعي. الارتشاف/٦٦٩.

(٢) ولو كانت هذه التاء للتأنيث لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٣) أي: المثبتة مع الألف.

(٤) أي: تأبى تقدير تاء أخرى، فلو قدرت تاء أخرى لاجتمعت علامتا تأنيث.

(٥) أي: تاء أخرى في بنت غير المثبتة.

(٦) أصل بنت: بنو.

(٧) أي: اختصاص كلمة «بنت».

(٨) قال ابن مالك: «... فلو كان تنوين مسلمات تنوين صرف لزال عند العلمية كما يزول تنوين مسلمة إذا صار علماً، فإن في كل منهما بعد التسمية من العلمية والتأنيث ما في الآخر، وتأنيث مسلمات أحق بالاعتبار لوجهين: **أحدهما**: أنه تأنيث معه جمعية، **والثاني**: أنه تأنيث بعلامة لا

= تتغير في الوقف، بخلاف مسلمة، واعتبار ما لا يتغيّر وصلاً ولا وقفاً أولى من اعتبار ما يتغير وقفاً»، انظر شرح الكافية الشافية/١٤٢٧.

وذكر المصنّف كلام ابن مالك هنا ليرد به ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ التاء ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع. وانظر حاشية الأمير ٢٣/٢.

(١) في م/٤ «لأن التأنيث معه جمعية»، وفي م/٥ «جميعية» وهو تحريف.

(٢) قال الأمير: «أي فهي أقوى، والجمعية لها مدخل في منع الصرف في الجملة ألا ترى صيغة منتهى الجموع» الحاشية ٢٣/٢.

(٣) في م/٥ «وأنها».

وقوله: لأنها أي التاء في «عرفات».

(٤) أي: تاء «عرفات» تبقى تاء في الوقف والوصل، وتاء عرفة ومسلمة تصبح هاء في الوقف. وعلى هذا فالذي لا يتغير وهو تاء «عرفات» أولى في المنع من الصرف مما يتغير.

(٥) تقدّم من أنواع التنوين ثلاثة: التمكين، والتنكير، والمقابلة، وهذا هو الرابع.

(٦) اللاحق للأسماء.

(٧) في م/٥ «أو زائدة».

(٨) في م/٥ «ومضاف».

(٩) في م/١ «مفردٌ».

(١٠) وهو اللاحق للأسماء عوضاً عن حرف أصلي محذوف.

(١١) أصلهما: جواري وغواشي، فهما على صيغة منتهى الجموع، فحذفت الحركة من الياء لثقلها فاجتمع ساكنان، فحذفت الياء فصارا جوارٍ وغواشٍ، فحذف التنوين لأنه ممنوع من الصرف، ثم

= أُتي، بتنوين عوضاً عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وهذا مذهب سيبويه والجمهور. انظر الكتاب ٥٦/٢ - ٥٨، وانظر الجنى الداني/١٤٥، وهمع الهوامع ٤٠٦/٤، ورصف المباني/٣٥١، والارتشاف/٦٦٨.

(١) هذا مذهب المبرّد والزجاجي وانظر الجنى الداني/١٤٥، والارتشاف/٦٦٨، وهمع الهوامع ٤٠٦/٤، والإيضاح في علل النحو للزجاجي/٩٧ - ٩٨، والمنصف ٧٠/٢.

قال المالقي: «وزعم أبو إسحاق الزجاج أن التنوين في هذا النوع عوض من حركة الياء لا غير، لأنها ثقلت في الياء، وعوض منها التنوين فالتقى ساكناً مع الياء فحذفت الياء لثقل اجتماعهما. [قال المالقي]... وهذا فاسد من أوجه...». رصف المباني/٣٥١ - ٣٥٢ وقال السيرافي: «مذهب المبرد في هذا التنوين أنه عوض من الحركة؛ لأن الأصل عنده تقديم الحذف على الإعلال» انظر هامش الكتاب ٥٧/٢.

(٢) أي الفتحة تكون خفيفة في الأصل، ولكنها حذفت لأنها نابت عن حركة ثقيلة وهي الكسرة. وأما فتحة النصب فخفيفة وتظهر، ولا تحتاج إلى عِوَض.

(٣) في م/٥ «المكسورة».

(٤) أي: لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لَنُوِّنَ «حبلى» عوضاً عن الحركات المحذوفة والمقدرة للتعذر.

(٥) هذا رأي الأخفش، قال المرادي: «قال الأخفش: هو تنوين الصرف» أي في جوارٍ وغواشٍ ونحوهما».

انظر الجنى الداني/١٤٥.

وقال السيوطي: «وقيل هو في الجمع تنوين صرف...، وفي باب جوارٍ؛ لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلامٍ وكلامٍ فصُرِف...» الهمع ٤٠٦/٤، وفي الارتشاف/٦٦٨ عزا تنوين الصرف إلى بعض النحاة.

(٦) ذهب الأخفش إلى أن الأصل فيه «جواري» فهو ممنوع من الصرف فحذفت الحركة عن الياء لثقلها على الياء، ثم تبعه حذفٌ ثانٍ للياء من أجل التخفيف، فصار هذا الوزن ملتحقاً بأوزان أخرى مثل سلامٍ وكلامٍ، فنُوِّن للتمكين. وانظر الدسوقي ٢/٤ - ٥.

(١) أي: قول الأخفش.

(٢) من جواري وغواشي، وما كان من بابهما.

(٣) مردود: خبر عن المبتدأ «قولُه».

والنص في الهمع ٤٠٦/٤ «ورُدَّ بأن الحذف عارض، فلا يُعْتَدُّ به».

(٤) أي: الياء المحذوفة.

(٥) وهو الراء من جوار، والشين من غواشٍ، وما ماثلهما من الأسماء.

(٦) لم يحرك بحسب العوامل لأنه ليس آخراً، ولأن الياء منويّة.

(٧) أي: ابن مالك، وقد وجدت النص عنده. مع أنّ سياق الحديث يقتضي أن يكون الكلام عن الأخفش.

(٨) النص لابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٤٢٥ وفيه بعض تصرُّف.

قال: «... ولو قيل في جيأل اسم رجل جَيَل لم يجز صرفه وإن كان في اللفظ ثلاثياً؛ لأن الهمزة منويّة الثبوت، ولذلك لم تُقْلَب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأمثال ذلك كثيرة».

(٩) أي: عينه فقيل «كَتْف».

(١٠) لأنه سكون عارض، وقد نظر إلى الأصل فيه وهو الحركة، فالسكون عارض للتخفيف.

(١١) لأن «هند» ساكن الوسط من أصل الوضع، وفيه الصرف وعدمه، وبعده عند ابن مالك: «لأن الحركة مَنْوِيّة فلم يُعْتَدَّ بالسكون».

(١٢) الجيأل: الضَّبُع، وهي أنثى، والمذكر الضِّبْعان.

= ويقال: الجَيْأَلَة. وقال ابن بري: «غير مصروف للتأنيث والتعريف».

انظر اللسان/جأل.

(١) أي بنقل حركة الهمزة إلى الياء ثم حذف الهمزة.

(٢) انصرف «قدم» لأنه ثلاثي.

(٣) أي: إذا سُمِّي به الرجل صُرِف لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى المذكَّر. الإيضاح ٢٩٨/١.

(٤) في المخطوطات «جيأل» ما عدا م/٥ فقد جاء «جَيَل». ومن غير همز جاء عند مبارك والشيخ محمد، ومثله في الحواشي.

(٥) وقال أبو علي: «وربما قالوا جَيَل بالتخفيف، ويتركون الياء مصححةٍ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مُبَقَّاة في النيّة معامَلةً معاملة المثبتة غير المحذوفة. ألا ترى أنهم لم يقلبوا الياء ألفاً كما قلبوها في ناب ونحوه لأن الياء في نية السكون».

انظر النص في اللسان/جأل، وانظر التاج.

وانظر الإيضاح ٢٩٧/١ - ٢٩٨، وشرح الكافية الشافية/١٤٢٥.

(٦) الثاني من أنواع تنوين العوض، وهو ما كان عوضاً عن حرف زائد.

(٧) قال ابن مالك: «... فإن أورد جَنَدِل ونحوه فإن أصله فعالل، فحذفت ألفه، ونوي ثبوتها لئلا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة، ومع ذلك صُرِف اعتباراً بعارض الحذف، والجواب أن يقال:

لا أسلم أن تنوين «جَنَدِلٍ» ونحوه تنوين صرف، وإنما هو تنوين جيء به عوضاً عن الألف كما جيء بتنوين «جوارٍ» عوضاً من الياء، فٱندفع المعارض، وصَحّ عدم الاعتداد بالعارض» شرح الكافية الشافية/١٤٢٥ - ١٤٢٦.

(١) احتراز من اعتراضٍ عليه بفارق ما بين الموضعين: ألف جنادل وياء جوارٍ.

قال الأمير: «لأن الألف علامة الجمعية فحذفها مُخِلٌّ بها خصوصاً، وحذفه اعتباطاً، والمحذوف اعتباطاً كالعدم، فاختلفت الصيغة فَصُرِف...» الحاشية ٢/٢٤.

(٢) الثالث مما جاء فيه التنوين عوضاً عن محذوف. وهو هنا مفرد محذوف كان من قبل مضافاً إليه.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ الفرقان ٣٩/٢٥.

أي: وكل إنسانٍ، أو وكل طائفة. وعاد الضميرِ في «له» على لفظ «كل».

(٤) الآية: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ سورة الإسراء ٢١/١٧.

والتقدير: على بعضهم، فلما حذف الضمير نُوِّن «بعض».

(٥) قال أبو حيان: «وأما كل وبعض فقيل التنوين فيهما عوض عما أُضِيفا إليه، وقيل تنوين تمكين» الارتشاف/٦٦٨، وانظر الهمع ٤٠٦/٤.

(٦) من أنواع تنوين العِوَض، وهو ما يكون عوضاً عن جملة حذفت.

(٧) سورة الحاقة ١٦/٦٩.

(١) أي: لأنها تقدّم ما يفسّرها. وانظر الارتشاف/١٤٠٣ «وإذا عُلِمَت الجملة جاز حذفها».

(٢) «لالتقاء» زيادة من م/٣.

(٣) والساكنان هما سكون الذال من «إذ» وسكون النون من التنوين؛ إذ هو نون ساكنة.

قال أبو حيان: «... وليس كسرة إعراب خلافاً للأخفش». انظر الارتشاف/١٤٠٣.

(٤) في الآية/٦٦ من سورة هود قال الأخفش: «ومن خزي يومِئِذٍ، فأضاف خزي إلى اليوم فجرّه، وأضاف اليوم إلى «إذ» فجرّه، وقال بعضهم: يومَئِذٍ فنصب لأنه جعله اسماً واحداً، وجعل الإعراب في الآخر» انظر معاني القرآن/٣٥٤، ورصف المباني/٣٤٧، والجنى الداني/١٨٦.

(٥) النوع الخامس من أنواع التنوين، وتقدّم: تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض.

(٦) قال المرادي: «... وهو تنوين يلحق الرَّوِيّ المُطْلَق عوضاً من مَدّة الإطلاق...» الجنى الداني/ ١٤٥ - ١٤٦.

(٧) عند المرادي: في لغة تميم وقيس.

(٨) في م/١ و٣ «إنه...».

(٩) قال ابن مالك: «فالأصل إذا قيل تنوين الترنم: تنوين ذي الترنم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه».

انظر شرح الكافية الشافية/١٤٢٧، والجنى الداني/١٤٦.

(١٠) قال المرادي: «وإنما هو عوض من الترنُّم لأن الترنم مَدُّ الصوت بمدةٍ تجانس حرف الروي» الجنى الداني/١٤٦.

(١) وقال ابن يعيش: «وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغُنَّة لحروف المد واللِّين، وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم...» شرح المفصل ٣٣/٩. وذهب هذا المذهب ابن عقيل انظر شرح الألفية ١٩/١.

(٢) هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش نحوي حلبي، له شرح المفصل، وشرح التصريف الملوكي، وكان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحو والتصريف، وُلِدَ في ثالث رمضان سنة ٥٥٣ بحلب، وتوفي سنة ٦٤٣هـ بحلب أيضاً.

انظر بغية الوعاة ٣٥١/٢ - ٣٥٢.

(٣) في الكتاب: «أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما يُنَوَّن وما لا يُنَوَّن؛ لأنهم أرادوا مَدّ الصوت... فإذا أنشدوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه، أما أهل الحجاز فيَدَعون هذه القوافيَ ما نُوِّن منها وما لم يُنَوَّن على حالها في الترنم ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء، وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النونَ فيما يُنَوَّن وما لم يُنَوّن، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً ولفظوا بتمام البناء وما هو منه... وأما الثالث فأن يجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا، وتركوا المدة لعلمهم أنها في أصل البناء...» الكتاب ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ وانظر شرح الكافية الشافية/١٤٢٧ - ١٤٢٨.

وقال أبو حيان: «وقال ابن مالك: هو ما يشعرك بترك الترنم» الارتشاف/٦٧٠.

وانظر همع الهوامع ٤٠٧/٤.

(٤) أي: أحرف المدّ الثلاثة.

(٥) أي: لم يمدوا الصوت بواحد من الثلاثة.

(١) البيت مطلع قصيدة لجرير هجا بها الراعي النميري والفرزدق، والأصل فيهما: العتابا وأصابا. والشاهد فيه أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم، بل يلحق الفعل، وقد لحق الاثنين هنا: الاسم في صدر البيت: العتابَن، والفعل في عجزه في قوله: أصابَن.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٦/٦، وشرح المفصل ٣٢/٩، وشرح السيوطي/٧٦٢، والمقتضب ٢٤/١، والهمع ٤٠٧/٤، والإنصاف/٦٥٥، والخصائص ١٧١/١، ٩٦/٢، والمنصف !/٢٢٤، ٧٩/٢، والكتاب -/٢٩٨، ٢٩٩، النوادر/٣٨٧، شرح الكافية الشافية/ ١٤٢٩، الديوان/٦٤، الخزانة ٣٤/١، شرح ابن عقيل ١٨/١، وأمالي الشجري ٣٩/٢، وانظر ٢٤١/٢، من طبعة الطناحي وتعليقه على البيت.

(٢) تقدّم الحديث عن بيت النابغة هذا في باب «قد» في حرف القاف. وكان الاستشهاد به هناك لحذف ما بعد «قد» الحرفية.
أي: وكأن قد زالت. وكانت روايته: وكأن قدِ.
والاستشهاد به هنا في «قَدِن» على أن تنوين الترنم قد يلحق الحرف أيضًا، وأصله وكأن قدي، بياء الإطلاق فأبدلت نوناً. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٧/٦.

(٣) في طبعة الشيخ محمد «وسَمُّوه»، ومثله عند مبارك، وحاشية الأمير، وهذه الواو غير مثبتة في المخطوطات.

(٤) هو تنوين يُزاد بعد حرف الرّوِيّ المقيَّد، فهو زيادة تأتي في آخر البيت بعد تمامه، قال ابن يعيش: «... إلحاقها نيفاً عن آخر البيت بمنزلة الخَرْم في أوله» شرح المفصل ٣٤/٩.
وذكر أبو حيان أن الزجاج والسيرافي أنكراه. انظر الارتشاف/٦٧١.

(١) البيت مطلع أرجوزة لرؤبة وصف بها قفراً تجاوزه بلا دليل على ناقة شديدة، وأثبتُّ البيت الثاني لأنه مثبت في م/٣ و٤ على هامش النسخة من مصححها مشيراً إلىأ ن الصواب إثباته.
ورواية الديوان: المخترق.
والواو: وقاتم: واو رُبَّ، والأعماق: جمع عمق، وهو الناحية، والخاوي الذي لا شيء فيه، والمخترقن: الموضع الذي تخرق فيه الريح، أو هو الذي تقطعه الركاب، فكأنها تخترقه، والأعلام: جمع عَلَم، وهو ما يُهْتَدَى به من جَبَل وغيره، والخفق: ما يخفق من السّراب.
والشاهد فيه: دخول هذه النون بعد تمام القافية؛ إذ كملت بالقاف وتَمّ وزن البيت.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٧/٦، وشرح السيوطي/٧٦٤، الكتاب ٣٠١/٢، شرح المفصل ٣٤/٩، ١١٨/٢، همع الهوامع ٤٠٧/٤، الجنى الداني/١٤٧. الديوان/١٠٤.

(٢) فهو يأتي نيّفاً عن آخر البيت بمنزلة الحزم في أوله. انظر شرح المفصل ٣٤/٩، وانظر شرح الكافية ١٥/١.

(٣) قال ابن يعيش: «وسموا الحركة التي قبلها الغُلُوّ لأنه دخل دخولاً جاوز الحَدّ، لأنه منع من الوزن والغلو تجاوز الحَدّ...» شرح المفصل ٣٤/٩، والجنى الداني/١٤٧، والارتشاف/٦٧١.

(٤) ذكر ابن يعيش أن تنوين الترنم على نوعين: أحدهما يلحق متمماً ومكملاً للوزن، والآخر أن يلحق بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيفاً عن آخره بمنزلة الحزم في أوله.
وأنت ترى أنه جمع هذين النوعين تحت اسم واحد.

= انظر شرح المفصل ٣٣/٩ - ٣٤، وذكره أبو حيان في الارتشاف/٦٧١، وذكر الفرق بينهما المرادي فقال: «والفرق بينهما أن تنوين الترنم هو اللاحق للروي المطلق كما سبق، والغالي هو اللاحق للرويّ المقيّد» الجنى الداني/١٤٧.

(١) انظر شرح المفصل ٣٣/٩.

(٢) وتتمة النص عند ابن يعيش «فأبدل من النون الأخيرة ياء كما قالوا: تقضّى البازي، والمراد تقضض، وقالوا: قَصَّيْت أظفاري والمعنى قَصَصْتُ».

(٣) لم يذكر هذه العِلّة ابن يعيش.

(٤) انظر هذا في الارتشاف عنهما/٦٧١، وانظر همع الهوامع ٤٠٧/٤.

(٥) قال ابن مالك: «وأنكر أبو سعيد السيرافي هذا التنوين، ونسب رواته إلى الوهم بأن قال: إنما سُمِع رؤبة يَسْرُد هذا الرجز، ويريد «إِنْ» في آخر كل بيت، فضعف لفظه بهمزة «إِنْ» لانحفازه في الإيراد، فظنّ السامع أنه نوَّن وكسر الروي.

[قال ابن مالك] وهذا الذي ذهب إليه أبو سعيد تقرير صحيح مُخَلِّص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن».

شرح الكافية الشافية/١٤٣٠، وانظر الجنى الداني/١٤٨، ونص ابن هشام مأخوذ من المرادي.

(٦) أديب نحوي أندلسي، أخذ العربية عن ابن ملكون والسهيلي، وأخذ عنه عالم كثير، ألف شرح الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري في مُفَصَّله، مات بمرسية سنة/٦٢٥. انظر بغية الوعاة ٣٦٢/٢.

(١) كذا في المخطوطات/ عوضت، وجاء عند مبارك والشيخ محمد «عوض»، ومثلهما في حاشية الأمير.

(٢) قال أبو حيان: «وانقسام التنوين إلى هذه الأقسام هو مذهب الجمهور، وذهب أبو الحجاج يوسف بن معزوز إلى أن الأربعة الأول هو تنوين التمكين وهو تنوين الصرف، قال: وهو مذهب سيبويه، وقال: وظاهر قول سيبويه في الذي يسمونه تنوين الترنم أنه ليس بتنوين إنما هو نون بدل من المدّة لا تنوين.

فعلى هذا لا يكون التنوين إلا قسماً واحداً وهو تنوين التمكين والمسمى «تنوين الصرف...»

الارتشاف/٦٧١، الجنى الداني/١٤٨. وانظر الكتاب ٣٠٠/٢.

(٣) منظومة همزية لابن مالك اسمها «تحفة المودود في المقصور والممدود» وعليها شرح لابن مالك رحمه الله.

انظر مقدمة التسهيل للمحقق/٣١ – ٣٢، وانظر بغية الوعاة ١٣١/١.

(٤) النص للمرادي أخذه المصنف.

قال المرادي: «وذكر في التحفة أن التنوين من خواص الاسم في جميع وجوهه، وتسمية ما يلحق الفعل للترنم تنويناً مجاز، وإنما هو نون تتبع الآخر، عوضاً عن المدّة، ولذلك حُكْمُهُ عكسُ حكم التنوين؛ لأنه يثبت وقفاً، ويسقط وصلاً، بخلاف التنوين».

الجنى الداني/١٤٨ – ١٤٩.

(٥) قال الدماميني: «قد ينازع في ذلك، فإن الزمخشري قال في أحاجيه حيث أشار إلى تنوين الترنم: هو التنوين الذي يقع في إنشاد الشعر مكان حرف الإطلاق إذا وصل المنشد، ولم يقف.

فهذا نص في أنه لا يكون في حالة الوقف».

حاشية الشمني ٩٨/٢، وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية/٧٣.

(١) النص بحروفه في الجنى الداني/١٤٩.

(٢) غير مثبت في م/١ و٣ و٥.

(٣) البيت لامرئ القيس وعجزه مثبت في م/٢ ولذا تركته من غير وضع بين معقوفين.
عنيزة: اسم مرأة، وقيل لقب فاطمة بنت عمه، والشاهد فيه أن عُنَيْزَة لا ينصرف، وقد نون للضرورة في البيت. انظر شرح البغداي ٥٢/٦، وشرح السيوطي/٧٦٦، والديوان/١١.

(٤) زيادة من م/٢.

(٥) أي وتنوين الضرورة في المنادى المضموم، وقوله: للمنادى: أي اللاحق للمنادى.

(٦) البيت للأحوص، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
وذكر الزجاجي أن الأحوص كان يهوى أخت امرأته، ويكتم ذلك، وينسب فيها، ولا يفصح، فتزوجها مطر فغلبه الأمر، فقال هذا الشعر.
والشاهد فيه تنوين «مطر» الأول للضرورة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٣/٦، وشرح السيوطي والديوان/١٨٩، والجنى الداني/١٤٩، وأمالي الشجري ٣٤١/١، والإنصاف/٣١١، وهمع الهوامع ٤٠٨/٤، وسيبويه ٣١٣/١، وأوضح المسالك ٨٢/٣، العيني ١٠٨/١، والمقتضب ٢١٤/٤، ٢٢٤، والخزانة !/٢٩٤.

(١) أي: بقول من ذهب إلى زيادة التنوين في الضرورة.

(٢) وهو بيت الأحوص.

(٣) وهو بيت امرئ القيس.

(٤) وهو قوله: «عنيزةٍ»، وتنوين التمكين أي: تنوين الصرف.

(٥) أباحت صرف ما لا ينصرف فاجتمع علتان: العلمية والتأنيث، مع التنوين.

قال الدماميني: «فيه نظر؛ لأن وجود العلتين في الاسم منافٍ لصرفه، وإنما حمله على ذلك قولهم: يجوز صرف غير المنصرف للضرورة، وفيه من الإشكال ما ذكرنا، فينبغي أن يحمل كلامهم على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين، وإنما يكون تنوين الضرورة...» الشمني ٢/٩٩.

(٦) وتنوين التمكين لا يكون في الأسماء المبنية بل في الأسماء المعربة.

قال المرادي: «فمطر مبنيّ للنداء، ونوَّنه الشاعر للضرورة، قال بعضهم: وهو راجع في التحقيق إلى تنوين التمكين. ولكن الضرورة سبب لإظهار التنوين الذي كان له قبل البناء» الجنى الداني/ ١٤٩، وانظر الإنصاف/٣١١، والمقتضب ٤/٢٢٤.

(٧) النص في الهمع ٤/٤٠٩.

(٨) هذا عند المرادي خارج عن أقسام التنوين، ولذلك سماه بعضهم التنوين الشاذ. انظر الجنى الداني/١٤٩.

(٩) ليس الألف في هذا اللفظ للتأنيث، وإنما هو لتكثير اللفظ.

ومعنى «قبعثرى»: الجمل العظيم والأنثى قبعثراة، وقيل غير هذا.

= وفي اللسان: «قال بعض النحويين ألف قبعثري قسم ثالث من الألفات الزوائد في أواخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق...، وقال المبرد: والألف ليست للتأنيث، وإنما زيدت لتُلحِق بنات الخمسة ببنات الستة، لأنك تقول قبعثراة، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر...»/ قبعثر. وانظر الارتشاف/٢٠١.

(١) ذكر المرادي أن ابن مالك قال هذا في شرح التسهيل.

وانظر همع الهوامع ٤/٤٠٩.

(٢) الضَّيْفَن: الذي يتبع الضيف، مشتق منه عند غير سيبويه، وجعله سيبويه من ضَفَن، وذكروا أن الضَّيْفَن الطفيلي أيضاً.

والنون زائدة عند الجوهري.

انظر اللسان والتاج/ضيف، ضَفَن، والكتاب ٢/٣٥٠.

(٣) النص مثبت في الهمع ٤/٤٠٩.

(٤) أي في «هؤلاءِ».

(٥) وهذا حال لتنوين يثبت في الوصل ويسقط في الوقف، ولو كان نوناً كما ذهب إليه ابن مالك لثبت في الحالين: الوصل والوقف.

(٦) أي لا تصح المقابلة التي ذكرها ابن مالك بين هؤلاءٍ وضيفن، لأن تنوين الأول يسقط في الوقف، فهذا دليل على أنه ليس نوناً، ونون ضيفن تثبت في الحالين.

(٧) سميت كذلك نسبة إلى مؤلفها عيسى بن عبدالعزيز البربري المراكشي وهو أبو موسى الجُزولي، نسبة إلى جُزُولة، ويقال بالكاف بدل الجيم وهي بطن من البربر، أخذ العربية عن ابن بري، وأخذ العربية عنه جماعة منهم الشلوبين وابن مُعْطٍ، شرح أصول السراج،

= وله المقدّمة المشهورة، وهي حواش على الجمل للزجاجي، وهذه المقدمة هي المسماة بالجزولية، وذكر بعضهم أنه ليس فيها نحو وإنما هي منطق لحدودها وصناعتها العقلية، وقد شرحها ابن الخباز.

توفي الجزولي سنة ٦٠٧هـ.

انظر بغية الوعاة ٢٣٦/٢.

(١) هو تسمية بمجموع الصفتين، فهو تسمية بالمركب.

(٢) أي: من ابن الخباز.

(٣) أي: تنوين التمكين.

(٤) الذي كان قبل التسمية هو تنوين التمكين، فيكون هو نفسه بعد الحكاية.

وقال الدماميني: «لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعاً، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف؟ فثبت أنه قسم برأسه وإن كان المحكيّ تنوين صرف».

الشمني ٩٩/٢؛ وانظر حاشية الأمير ٢٥/٢.

(٥) كذا فيما بين يدي من المخطوطات «حُكي...».

وذكر الشيخ محمد أنه في نسخة «يحكى»، وكذا وجدت النص في متن حاشية الدسوقي.

(٦) الثالث من أنواع النون، وكان الأول نوني التوكيد. والثاني: التنوين.

(٧) نون النسوة اسم، وهي فاعل للفعل «يذهب»، وهو معها مبني على السكون هذا ما ذهب إليه الجمهور، وذهب المازني إلى أن هذه النون وكذا الواو التي لجمع الذكور وألف المثنى وياء المخاطبة هي حروف، وهي علامات كتاء التأنيث في «قامت» وليست ضمائر، والفاعل مُسْتكِنّ في الفعل، ووافق الأخفشُ المازنيَّ في الياء.

= وشبهة المازني أن الضمير لما استكنّ في فعل وفعلتْ استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في فعلتْ للفرق.

انظر همع الهوامع ١٩٥/١، والارتشاف/٩١٤، وشرح الكافية ٩/٢، وشرح المفصّل ٨٧/٣ - ٨٨.

(١) حرف دال على جماعة الإناث لا محل له من الإعراب، والفاعل هو الاسم المرفوع بعده. وذكر ابن يعيش أنه مذهب سيبويه. شرح المفصّل ٨٧/٣.

(٢) هي لغة لطيئ، وأُزْد شنوءة. انظر الهمع ٢٥٧/٢، والجنى الداني/١٧٠: «وهي لغة ثابتة خلافاً لمن أنكرها».

وانظر شرح المفصل ٨٧/٣ – ٨٨، وشرح الكافية الشافية/٥٨١.

(٣) قال ابن مالك: «وأما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فقير صحيح؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم في هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدقهم في غيره» شرح الكافية الشافية/٥٨٣.

(٤) قال المرادي: «ومن أنكر هذه اللغة تأوّل ما ورد من ذلك، فبعضهم يجعل ذلك خبراً مقدَّماً ومبتدأ مؤخراً، وبعضهم يجعل ما اتصل بالفعل ضمائر، والأسماء الظاهرة بَدَلٌ منها، وهذان تأويلان صحيحان فيما سُمِع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح، لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب» الجنى الداني/١٧١، وانظر الهمع ٢٥٧/٢، وانظر شرح الكافية الشافية/٥٨٣.

وقال ابن مالك: «... وهذا ليس بممتنع إذا كان من سُمِع منه ذلك من غير أصحاب هذه اللغة المذكورة» شرح الكافية الشافية/٥٨٢.

(١) الرابع من أنواع النون.

وانظر رصف المباني/٣٦٠، والجنى الداني/١٥٠.

وفي حاشية الشمني ٩٩/٢ ذكر عن الدماميني أن ابن الحاجب صرح في أماليه بأن نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بكلمة، وإنما هي كالألف في ضارب، والميم في مخرج، والألف في سكرى وغضبى، وأطال الكلام فيه، فلا ينبغي عَدّها في أقسام النون؛ لأنها جزء كلمة لا كلمة.

وعَقّب على ذلك الشمني بقوله: «وأقول: جزء الكلمة له دخل في دلالتها على معناها، ونون الوقاية لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معناه، فلا يكون جزأه». وانظر أمالي ابن الحاجب ١٠٦/٤ وما بعدها.

(٢) سميت كذلك لأنها تقي آخر الفعل من الكسر، ثم حمل على الفِعل ما ذكر في هذا الباب وهي عند ابن مالك تقي اللبس في الأمر نحو أَكْرِمْني، فلولا النون لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنث. الجنى الداني/١٥١.

(٣) على هامش م/٣ قوله: «لأنها عَمَّدت الفعل، أي أهَّلته لوقوع الياء بعده.

(٤) أي: الواقعة في محل نصب. وذكر الدسوقي أنه جاء في نسخة «المتصلة».

(٥) في م/٥ «من الثلاثة».

(٦) في هذا الفعل لم تقِ آخر الفعل من الكسر لأن آخره ألف. ولكنها دخلت طرداً لهذا في الفعل، أو حملاً للفرع على الأصل. وانظر حاشية الدسوقي ٦/٢.

(٧) قوله إن «قُدّرت فعلاً» الضمير فيه يعود إلى «حاشا»، فهو مختلف فيه، فذهب أكثر البصريين وسيبويه إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلّا لكنها تجرُّ المستثنى، وذهب الجرمي والمازني والمبرد

= والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلّا.

وهذا من كلام المصنّف في باب «الحاء المهملة – حاشا» وقد تقدَّم.

(١) الرجز لرؤبة، وتقدّم الحديث عنه في باب «قد» والنون حذفت للضرورة من «ليسي»، وهو فعل جامد، كما حذفت من «قد» في قول حميد بن مالك الأرقط:

قَدْنِيَ من نَصْر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

وقبل بيت رؤبة قوله:

عَدَدْتُ قوم كعديد الطَّيْس

(٢) ضرورة لأن «ليس» فعل جامد، وكان ينبغي أن يقول: ليسني، فيثبت نون الوقاية، ولكنها الضرورة الشعرية.

(٣) الآية: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّيَ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ سورة الزمر ٣٩/٦٤.

(٤) قرأ ابن عامر وابن ذكوان بخلاف عنه وهشام «تأمرونني» بنونين خفيفتين، مفتوحة فمكسورة على الأصل، والياء ساكنة.

انظر البحر ٧/٤٣٩، والتيسير/١٩٠، والنشر ٢/٣٦٣، والقرطبي ١٥/٢٧٦، والتبصرة/٦٦٠، والكشف ٢/٢٤٠، وفتح القدير ٤/٤٧٤، والسبعة/٥٦٣، والإتحاف/٣٧٦ - ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية/٢٠٨.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٥) هذه قراءة الجمهور «تأمرونّيْ» بإدغام نون الرفع مع نون الوقاية وسكون الياء.

وقرأ ابن كثير كقراءة الجمهور ولكنه فتح الياء «تأمرونّيَ».

انظر البحر ٧/٤٣٩، والإتحاف/٣٧٧، والمبسوط/٣٨٥، والمحرر ١٢/٥٦٢، والسبعة/ ٥٦٣، والرازي ٢٧/١٣، وزاد المسير ٧/١٩٥، وشرح الشاطبية/٢٧٩، سيبويه ١/٤٥٢، أمالي الشجري ٢/٢١٧، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(١) قرأ نافع وأبو جعفر وابن ذكوان برواية الصوري، وابن هارون عن الأخفش وابن عامر في رواية الداجوني: «تأمرونيَ» بنون واحدة خفيفة، والياء مفتوحة.
فقد حذفت إحدى النونين، ومذهب سيبويه أن المحذوف نون الرفع.
وقرأ ابن عامر وابن ذكوان «تأمروني» بنون واحدة، والياء ساكنة.
انظر البحر ٤٣٩/٧، والتيسير/١٩٠، والإتحاف/٣٧٦ - ٣٧٧، والنشر ٣٦٣/٢ - ٣٦٤، والقرطبي ٢٧٦/١٥، وحجة القراءات/٦٢٥، والحجة لابن خالويه/٣١١، ومجمع البيان ٢٣/ ١٦٨، وأمالي الشجري ٢١٧/٢، وحاشية ياسين على شرح التصريح ٨٦/١، وحاشية الشهاب ٣٥٠/٧، وغرائب القرآن ٧/٢٤، والكشاف ٣٩/٣، والعنوان/١٦٦، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات».

(٢) في م/١ و٢ وطبعة الشيخ محمد «السبعة» ولعله عني عند القراء السبعة، وليس صواباً فقد اختلفت قراءاتهم. وكذا جاء النص في حاشية الأمير، وفي م/٣ و٤ و٥ «السبع» أي: القراءات السبع، وكذا جاء في طبعة مبارك وزميله، فلم يأخذا بما في المخطوطة ولا بما في حاشية الأمير بل أَصْلَحَا النص، مع أن له تخريجاً على ما ورد في المخطوطين.

(٣) وهو القراءة بنون واحدة وحذف الأخرى.

(٤) والمحذوف نون الوقاية.

(٥) أي: النون الباقية هي نون الوقاية، والمحذوف نون الرفع، وهو مذهب سيبويه.

(٦) وناقش العلماء مسألة الحذف في الآية/٨٠ من سورة الأنعام «أتحاجُّونِّي» فذهب مكي إلى حذف نون الوقاية، ومثله الطوسي.
وقال الشهاب: «واختلف في أيهما المحذوفة: فقيل: نون الرفع، وقيل: نون الوقاية، والأول مذهب سيبويه، وهو أرجح لقلته بالتغيير بالحذف والكسر؛ لأنه عهد حذفها للجازم، وهذه لغة غطفان، وهي لغة فصيحة، ولا يلتفت إلى قول مكي: إنه ضعيف».
انظر حاشية الشهاب ٨٨/٤، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٣/١، والبحر ٤٣٩/٧.

(١) أي مما تلحقه نون الوقاية.

(٢) الذي ذهب إليه الرضي هو جواز لحاقها أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها أيضاً لأنها ليست أفعالاً في الأصل.

وظاهر كلام ابن هشام هنا أنه على الوجوب. وقد تبع في هذا المرادي.

انظر الجنى الداني/١٥٠، وذهب إلى مثل هذا الإلزام المالقي. رصف المباني/٣٦٠، انظر شرح الكافية ٢٣/٢، وحاشية الشمني ٩٩/٢، والدسوقي ٧/٢.

(٣) في م/٥ «الحروف».
والمراد هنا «إنّ وأخواتها».
ونص المرادي: «وأما إنّ وأخواتها فثلاثة أقسام: قسم لا تحذف منه إلا نادراً، وهو ليت، وقسم لا تلحقه إلا نادراً وهو لعل، وقسم يجوز فيه الأمران: وهو إنّ وأنّ ولكن وكأنّ» الجنى الداني/١٥٠.
ونص المصنف منقول من نص المرادي مع إعادة صياغته، وكذا ما جاء بعده.
وانظر رصف المباني/٣٦٠.
(٤) أي: قليلة الحذف.
قال المالقي: «وأما ليت فهي لازمة لها إلا في الضرورة، والضرورة تحذف لها الأصلية،... فأحرى أن تحذف لها الزائدة...» رصف المباني/٣٦٠ - ٣٦١.
(٥) أي: نون الوقاية، وهي تلحق وجوباً.
(٦) أي: فتحذف نون الوقاية منها في الضرورة، ومنه قوله:

أيـها الـسـائل عـنـهـم وعَـنِـي   لـسـتُ من قَـيْـسٍ ولا قَـيْـسُ مِـنِـي

(١) في الجنى الداني/١٥١ «أو بإضافة قَدْ وقَطْ، ولدنْ وبجل، وكلها بمعنى حسب...».
وفي رصف المباني: «تقول: لَدُنّي ولَدُني، وقَدْني وقَدِي، وقَطْني وقَطِي...».
وذكر بعد هذا النص شواهد من القرآن والحديث والشعر. انظر ص/٣٦١ - ٣٦٢.

(٢) أي: قد لا تلحقها النون في القليل من الكلام.
وذهب المرادي إلى أن إثبات النون في الثلاثة أكثر من حذفها. الجنى الداني/١٥١.
وفي م/٥ «قليل» وذكر الشيخ محمد أنه في نسخة «إلا في قليل الكلام».

(٣) قال المرادي: «وحذفها من بجل أكثر من إثباتها، بعكس الثلاثة التي قبلها» الجنى الداني/ ١٥١.

وقال السيوطي: «وقسم راجح، وذلك في لفظين: بَجَلْ ولَعَلَّ، فإن الأعرف فيها بَجَلي ولَعَلّي، وهو الوارد في القرآن...» الهمع ٤/٢٢٤.
وقد جاءت في القرآن «لعلي» في ست آيات. ولم تثبت النون في واحدة منها.

(٤) قال البغدادي: «ولم أقف على قائله ولا على تتمته، وقال العيني: قائله يزيد بن مخرم الحارثي».
وكذلك عزاه السيوطي في شرح الشواهد، وصدره ما أثبته بين معقوفين، ويُرْوَي.
«فما أدري وكُلٌّ الظن ظني».
وذكر السيوطي والعيني نصاً رواه أبو محمد الغندجاني، وفيه أن الفراء روى البيت على هذه الصورة ليجعله باباً في النحو وأن صوابه:

«أَيُسْلِمُني بنو البَدْءِ اللقاح»

ولم يقبل البغدادي هذه الحكاية لأن الفراء عنده أجل من أن يذكر بمثل هذه النقيصة، وقال: ومن هو أبو محمد حتى يفتري على الفراء وينقل كلامه ويُقبل؟!
وقوله: أمسلمني: يريد أمسلميّ، وهذا شاذ لا وجه له في القياسي، أي: لحاق نون الوقاية للوصف المضاف إلى الياء.

= قال الفراء: «وربما غلط الشاعر، فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد تضربني فيكون ذلك على غير صِحّة...» وذكر البيت الشاهد وبيتاً آخر، وشراحي: أي شراحيل، والمثبت عند الفراء: شراحِ بغير ياء.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٥٦، وشرح السيوطي/٧٧٠، والمحتسب ٢/٢٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٨٦، والعيني !/٣٨٥، ٣٨٦، والمقرب ١/١٢٥، والضرائر الشعرية/٢٧، ١٣٩، الهمع ١/٢٢٥، والبحر المحيط ٧/٣٦١، والمحرر ١٢/٣٦١، ورصف المباني/ ٣٦٣، وشرح النووي على صحيح مسلم ١٨/٦٤.

(١) في م/٢ «ابن هشام».

وهشام قد يكون هشام بن معاوية الضرير وهو نحوي كوفي من أصحاب الكسائي، وقد توفي سنة ٢٠٩.

(٢) ومما أجازه هشام هذا ضاربُنك وضاربني. انظر الهمع ٢٢٦/١.

(٣) كذا ورد في المخطوطات «ضاربي» ما عدا الأولى فقد جاء «ضاربني».

(٤) قال منصوبة، لأن الجر يكون بالإضافة ولا يكون مع الإضافة تنوين، فالتنوين مانع منها. قال الأمير: «... وإنما حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء» الحاشية ٢٥/٢، وانظر حاشية الشمني ٩٩/٢.

والنص في حاشية الدسوقي: «وقال هشام الهمزة للاستفهام، ومسلم: مبتدأ، والياء مفعول لمسلم، وليست مضافة لمسلم؛ لأن التنوين يمنع من الإضافة، والأصل عنده أمسلم لي، ثم حُرِّك التنوين بالكسر لمناسبة الياء، وليس فيه نون وقاية» الحاشية ٨/٢.

(٥) قائله غير معروف، وعجزه ما أثبت بين معقوفين.

وخائباً: خبر ليس، واللام فى «ليرفد» متعلِّقة بالموافينى.

= ومعنى البيت: لا يخيب من يأتيني للإحسان، بل أُنْعِمُ عليه بأضعاف ما كان أَمَّله مني.

والشاهد في البيت إثبات النون في الوصف «الموافيني»، وهو شاذ.

انظر شرح البغدادي ٥٨/٦، والعيني ٣٨٧/١، والهمع ٢٢٥/١، وشرح الأشموني ٨٨/١، وانظر شرح النووي على صحيح مسلم ٦٤/٨، وشرح التسهيل لابن عقيل ٩٧/١، وشواهد التوضيح والتصحيح/١١٨.

(١) ذكر رسول الله ﷺ الدجال، فذهب إليه الصحابة، فعرف ذلك فيهم «فقال: ما شأنكم؟ قلنا: يا رسول الله ذكرت الدجال فخفّضت فيه ورَفّعت حتى ظننّاه في طائفة النخل، فقال: «غيرُ الدجال أخوفُني عليكم، إنْ يخرُجْ وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم، وإِنْ يخرجْ ولستُ فيكم، فامرؤ جحيج نفسه، والله خليفتي على كل مسم...»

انظر صحيح مسلم/ «كتاب الفتن وأشراط الساعة ٦٣/١٨ وما بعدها، وقوله: خفَّض أي: حَقّره ورَفّع: أي عَظّمه.

قال النووي: «هكذا هو في جميع نسخ بلادنا «أخوفني» بنون بعد الفاء، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين، قال: ورواه بعضهم بحذف النون وهما لغتان صحيحتان، ومعناهما واحد».

وقال ابن مالك: «ولما كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة أيضاً في قول النبي ﷺ: غير...

والأصل فيه: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل «أخوف» بها مقرونة بالنون، كما اتصل مُغْيي والمُوافي بها في البيتين المذكورين» شواهد التوضيح والتصحيح/١١٨ - ١١٩.

ونقل هذا النص الإمام النووي في تعليقه على الحديث عن ابن مالك.

وانظر همع الهوامع ٢٢٥/١، وشرح التسهيل لابن عقيل ٩٧/١.

(٢) من هنا إلى قوله «غير منصرف» غير مثبت في م/١.

(٣) يشير بذلك إلى اسم الفاعل «الموافيني» وهو معرف بالألف واللام، فلا يدخله تنوين.

(٤) أي: اسم التفضيل لا يدخله تنوين لأنه على وزن «أفعل» فلا ينون، فهو غير منصرف.

(١) قوله: «وما لا ينصرف لا تنوين فيه» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٢) قال الجوهري: «وبَجَلْ بمعنى حَسْبُ، قال الأخفش: هي ساكنة أبداً، يقولون: بَجَلْك كما يقولون: قَطْك، إلا أنهم لا يقولون بَجَلْني كما يقولون قَطْني، ولكن يقولون بَجَلي وبَجْلي أي حَسْبي...» وأنت ترى أن النص للأخفش، وما ورد في نص ابن هشام يوهم أنه للجوهري. وانظر اللسان والتاج، وتقدّم أن حذفها من بجل أكثر من إثباتها. وانظر الجنى الداني/١٥١.

(١) انظر هذه الكلمة في الجنى الداني/٥٠٥ - ٥٠٦، ورصف المباني/٣٦٤، وأمالي السهيلي ٩٤، الهمع ٣٩١/٤، والتسهيل/٢٤٤، وشرح جمل الزجاجي/٤٨٤.

(٢) في الهمع ٣٩١/٤ «بفتح النون والعين في أشهر اللغات».

(٣) بفتح النون وكسر العين: نَعِمْ. وذكروا أنها لغة هذيل أيضاً.

(٤) في م/٥ «قراءة».

في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ سورة الأعراف ٤٤/٧

قرأ ابن وثاب والأعمش والشنبوذي والكسائي وعمر بن الخطاب وابن مسعود «نَعِم».

وقال بعض ولد الزبير: ما كنت أسمع أشياخ قريش يقولون إلا نَعِم بكسر العين.

انظر البحر ٣٠٠/٤، والكشف ٤٦٢/١، والطبري ١٣٥/٨، والتيسير/١١٠، والنشر ٢٦٩/٢، وشرح الشاطبية ٢٠٣، وزاد المسير ٢٠٣/٣، والسبعة/٢٨١، والحجة ١٩/٤.

والمراجع كثيرة. انظر هذا في كتابي «معجم القراءات».

وانظر القراءة في الآية/١١٤ من هذه السورة أيضاً، والآية/٤٢ من سورة الشعراء، والآية/١٨ من سورة الصافات.

(٥) أي يبدل العين حاء فيقول: نَحَم.

وحكى هذا النضر بن شميل. انظر التسهيل/٤٤، وشرح المفصّل ١٢٥/٨.

(٦) في م/٥ قراءة بن مسعود.

وقراءة ابن مسعود جاءت في آية سورة الأعراف/٤٤ المتقدّمة.

وانظر حاشية الجمل ٤٤/٢، والجنى الداني/٥٠٦، وحاشية الأمير ٢٥/٢ - ٢٦؛ وانظر الهمع ٣٩١/٤، والتاج/نحم، وبصائر ذوي التميز/نعم.

(١) ولعله أراد بعض كنانة.

ذكر هذا السيوطي في الهمع ٣٩١/٤ نقلاً عن المصنف.

وفي الشمني: «حكى المصنف ذلك في حواشي التسهيل عن أبي حيان ثم قال: إنما أراه أصلاً لا إتباعاً؛ لأن الحرف لا يليق به التصريف...» الحاشية ١٠٠/٢.

(٢) سقط من هنا إلى قوله بالقياس من م/١، وم/٥.

(٣) في المطبوع «قولهم»، وفي المخطوطات التي بين يَدَيّ «قولك».

(٤) إذا كان الفعل مكسور العين مثل: نَعِم وشَهِد، يجوز كسر فائه إتباعاً لعينه.

(٥) قال مكي: «فأما بلى فهو حرف، لكن أصلها بل، ثم زيدت الألف للوقوف عليها، فأشبهت ألف التأنيث، فأُمِيلت كما تُمال ألف التأنيث، وقد قيل إنها ألف تأنيث على الحقيقة..» الكشف ١٩٨/١، وما تراه هنا غير ما ذهب إليه المصنِّف.

على أن المصنف لم يذكر ما ذكره هنا في الحديث عن «بلى» فيما تقدّم بل قال: «والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول إنها للتأنيث بدليل إمالتها» والإمالة في «بلى» عن حمزة والكسائي وخلف وشعبه عن عاصم، والفتح والتقليل عن أبي عمرو والأزرق وورش.

وانظر هذا في كتابي «معجم القراءات» في أول موضع ترد فيه وهو الآية ٨١ من سورة البقرة.

(٦) ذكر الأمير أن المراد بالإشارة هنا قراءة ابن مسعود، وتعقب المصنف بأنه كان عليه أن يذكر هذا بعد قراءته، وأَلّا يُفَرِّق وأن الفارسي قال: «مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود ولكن لم أسمعها. انظر الحاشية ٢٥/٢ – ٢٦ وتبعه على هذا الدسوقي، ولم يذكر الأمير مرجعاً لهذا النقل، ولم أهتد إلى هذا في ما بين يدي من مؤلفات الفارسي.

(١) النص عند المرادي: «وهي لتصديق مُخْبِر، أو إعلام مُسْتَخْبِر، أو وعد طالب...» الجنى الداني/ ٥٠٦، وانظر رصف المبني/٣٦٤، والهمع ٣٩١/٤، وانظر الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) وهو التصديق للمخبر.

(٣) تقول بعد جملته هذه تصديقاً له: نَعَم، ومثلها الجملة المنفية بعدها تقول تصديقاً له: نَعَم.

(٤) كذا في المخطوطات (أو)، وفي طبعة مبقارك والشيخ محمد «و...».

(٥) وهو ما يجيء وَعْداً بعد طلب: يقول لك: افعلْ. فتقول: نعم.

(٦) وهو التحضيض؛ لأنه في معنى الطلب أمراً أو نهياً.

(٧) ويأتي الوعد منك: بقولك: نَعَم، ومثلها الجملة التي تليها.

(٨) أي: ويأتي الجواب بنعم وَعْداً بذلك بعد الاستفهام.

(٩) تقول: نعم أعطيك، فهو وَعْد.

(١٠) في م/٣ و٤ و٥ «يُفَسَّر».
وقوله: تفسّر: أي: نعم.

(١١) قوله: «في «هذا» أي في مثال الاستفهام الأخير: هل تعطيني؟، قال الأمير: «أي في نحو هل تعطيني، من كل استفهام عن مطلوب فعله، فتكون للإعلام به» الحاشية ٢٦/٢».

(١٢) وبذلك لا تكون وعداً بل تكون إعلاماً.

(١٣) الثالث هنا هو الإعلام.

(١٤) وكذا في م/٣ و٤ و٥ «والثالث المتعيّن...»، وقوله المتعين: أي الذي لا بد منه في الجواب في حال الإيجاب بعد الاستفهام. وفي م/١ «بالمعنى الثالث المتعيّن بعد الاستفهام وفي م/٢ «بالمعنى والثالث...».

(١٥) والجواب هو: نعم، في حال الإيجاب.

(١) الآية: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/٤٤.

(٢) كان يَحْسُن بالمصنِّف أن يذكر مع هذا الجزء من الآية قوله تعالى على لسانهم: ﴿قالوا: نعم﴾.

(٣) الآيتان: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُوا۟ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ سورة الشّعراء ٢٦/٤١ – ٤٢.

ويحسن بالمؤلف هنا أن يذكر صدر الآية الثانية بياناً لما أراد.

(٤) وهو ابن عصفور، ولم أجد هذا النص في المقرَّب انظر فيه ٢٩٤/١، في حديثه عن «نعم وبلى» في باب الحكاية.

(٥) قول ابن عصفور غير مطرد لأنها قد تكون بعد الاستفهام للإعلام، وقد تقدّم هذا عند المصنّف قبل قليل، وذلك إذا كان المُسْتَفْهَمُ غير مطلوب حصوله. وانظر الشمني ١٠٠/٢، والدسوقي ٩/٢.

(٦) في م/١ «بيّنّاه»، وهو كذلك عند مبارك، والشيخ محمد، والحواشي. وهاء الضمير غير مثبت في بقية المخطوطات.

(٧) لفظ «قبل» مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٨) «تأتي» غير مثبت في م/٤.

(٩) جاء النص عند المرادي والسيوطي في الهمع «للتذكير»، وفيهما بقية النص، وعند السيوطي بعد النص تعليق ابن هشام مُصَرِّحاً به.

ولم أجد عند أصحاب الحواشي تعليقاً على هذا عند المصنّف.

(١٠) قال المرادي: «وزعم بعض النحويين أن «نعم» تكون حرف تذكير لما بعدها، وذلك إذا وقعت = صدر الجملة بعدها نحو: نعم هذه أطلالهم، وهذا يحتمل التأويل» الجنى الداني/٥٠٦، وانظر الهمع ٣٩٢/٤، والخزانة ٤٨٢/٤.

(١) قال الأمير: «كأنّ سائلاً قال: هل هذه أطلالهم؟، ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض «نعم» لو يصح لكان الأمر كذا وكذا، فهو جواب سؤال كأنه قيل: هل لهذا صِحّةٌ يمكن التماسها...» الحاشية ٢٦/٢.

(٢) انظر قصة هذه المسألة في الخزانة ٤٨٣/٤ وحاشية الأمير ٢٦/٢، فمما جرى به العُرْف في هذه الأزمنة من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه يقول: نَعَمْ نَعَمْ، مريداً الإعلام بحضوره.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ ونقل هذا النص المرادي في الجنى الداني عن سيبويه انظر/٥٠٦.

(٤) ما نقله المصنّف عن الكتاب قدَّم فيه وأخّر، قال سيبويه: «وأما بلى فتوجب به بعد النفي، وأما نَعَم فعِدَة وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول : نعم..». وانظر الحجة ٤/٢٠.

(٥) أي تستعمل في الإيجاب بعد السؤال المنفي نحو «ألم يقم زيد؟» فتقول في الإيجاب: بلى.

(٦) النص عند المرادي: «قال بعض النحويين: يعني أنها إن كان قبلها طلب فهي عِدَة لا غير، وإن كان قبلها خبر فهي تصديق لا غير، والله أعلم» الجنى الداني/٥٠٦.

(٧) وهو قيام زيد.

(٨) قال الدسوقي: «أي لأن المتكلم بها يُعْلِمُ المخاطبَ بجواب استفهامه» الحاشية ٢/٩.

(٩) في م/٣ و٤ «... يقال».

(١٠) أي: لقائل جملة الاستفهام: «هل قام زيد».

(١١) أي: لأن جملة الاستفهام هنا إنشاء وليست خبراً، والإنشاء لا يقال في الرّدّ أو التعقيب عليه هنا صدقت؛ إذ لا يكون التصديق والتكذيب إلا في الإخبار.

(١) لأن بلى لا تدخل إلا في جوابه.

(٢) تتمة الآية: ﴿... لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ سورة التغابن ٦٤/٧.
وقوله ومنه: أي من تكذيب النفي بـ «بلى».

(٣) في الجواب في الآية.

(٤) والجواب في الآية يكون لنفي النفي وهو «لن يُبْعَثُوا».

(٥) يمتنع دخولها في الجواب لعدم النفي؛ إذ هو استفهام.

(٦) وهو استفهام هنا عن النفي. وانظر الحجة ٤/٢٠.

(٧) كذا في المخطوطات «إِنْ» وفي المطبوع «إذا» وفي حاشية الدسوقي «إِنْ» كما ورد في المخطوطات.

(٨) لأنها - كما ذكر من قبل - لنفي الإثبات، لا لنفي النفي.

(٩) والتقدير: نعم لم يقم زيد.

(١) الآيتان: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ سورة الملك/٨ - ٩.

(٢) الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٧٢.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٦٠.

(٤) انظر هذا الخبر في الجنى الداني/٤٢٢، والدر ٢/ ٣٧٠.

قال السمين: «... يريد أن النفي إذا أجيب بنعم كان تصديقاً له، فكأنهم أقروا بأنه ليس بربهم، هكذا ينقلونه عن ابن عباس رضي الله عنه. وفيه نظر إن صَحّ عنه. وذلك أن هذا النفي صار مقرراً، فكيف يكفرون بتصديق التقرير، وإنما المانع من جهة اللغة، وهو أن النفي مطلقاً إذا قُصِد إيجابه أُجِيبَ: بِبَلَى وإن كان مقرراً بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تغليباً لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلا في شعر...».

(٥) «كان..» كذا في المخطوطات ما عدا م/٣ فقد جاء «لكان»، ومثله في المطبوع.

(١) الآيات: ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ * أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ * بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ سورة الزمر ٣٩/٥٧ - ٥٩.

قال أبو حيان: «بلى: هو حرف جواب لمنفي، أو لداخل عليه همزة التقرير، ولما كان قوله: «لو أن الله هداني» وجوابه متضمناً نفي الهداية كأنه قال: ما هداني الله، فقيل له: بلى قد جاءتك آياتي مُرْشِدةً لك فكذّبت» انظر البحر ٧/٤٣٦.

(٢) «بذلك» كذا بالباء ما عدا م/١ وجاءت بالباء في متن الدسوقي، وفي بقية المطبوع «لذلك» باللام؛ وأشار الشيخ محمد إلى هذا الخلاف وعند مبارك «بذلك» كالمخطوطات.

(٣) ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فُصّلت ٤١/١٧.

ومعنى فهديناهم أرشدناهم، كما فسّر المصنّف الآية السابقة تبعاً لشيخه أبي حيان.

وذهب ابن عطية إلى أن الهدى ليس هنا بمعنى الإرشاد.

انظر البحر ٧/٤٩١، والمحرر ١٣/٩٥.

(٤) وجدت هذا عند سيبويه في «هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم».
والنص عند سيبويه على غير ما أثبته المصنف هنا.
قال: «وأما بلى فتوجِب بعد النفي، وأما نعم فِعَدة وتصديق تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم، وليسا اسمين... فإذا استفهمتُ فقلتُ: أتفعل؟ أجبتَ بنعم، فإذا قلت: ألستَ تفعلُ؟ قال: بلى، يجريان مجراهما قبل أن تجيء الألف.
انظر الكتاب ٣١٢/٢، ولم أجد من ذكر مثل هذا من أصحاب الحواشي عن سيبويه.

(١) أي: زعم ابن الطراوة أن قول سيبويه «نعم» في حكايته لحنٌ منه، وكان الأولى أن يقول: بلى بدل نعم، وقد شُدِّد على ابن الطراوة في كلامه هذا. انظر الدسوقي ١٠/٢.
والذي شدّد على ابن الطراوة وشنَّع عليه هو الدماميني. انظر حاشية الأمير ٢٦/٢.
قلت: ما ذهب إليه ابن الطراوة على أنه لحن عند سيبويه أثبت سيبويه خلافه، وقال: «بلى» في جواب ألست تفعل كذا؟ وانظر الكتاب ٣١٢/٢.
ويبدو أن النص موضوع على سيبويه أو مُحَرّف عنه، هذا ما بدا من النص المنقول عنه.

(٢) أي: كان استفهاماً عن النفي.

(٣) أي: تدخله نعم وبلى، لكن تدخله نعم لتقرير النفي، وتدخله بلى لتكذيب النفي وإفادة الإثبات. الدسوقي ١٠٨/٢

(٤) أي: إن كان المراد بالاستفهام تقرير ما بعد النفي وحَمْل المخاطَب على الإقرار بما دخل عليه النفي فهو إيجاب.

(٥) أي يجاب بـ «بلى» لا بـ «نعم».

(٦) أي يجاب بـ «نعم» لا بـ «بلى». وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢.

قال السهيلي: «... وإذا ثبت هذا فلا يمنع أن يجاب بنعم بعد الاستفهام من النفي، لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم؛ لأن المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكراً عليه: أليست الخمر حراماً؟ لم يستفهمه في الحقيقة، وإنما أراد تقريره وتوبيخه، وفُهِمَ مراده في ذلك..، فلما فُهِمَ مرادُه، وأنه يعتقد التحريم جاز أن يجاب بنعم، تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي؛ لأنه ليس بنافٍ في الحقيقة؛ إلا أن أكثر العرب

= على غير هذا، يرون مراعاة اللفظ أولى؛ لأنه الظاهر المسموع...» أمالي السهيلي/٤٥ - ٤٦.

(١) ولو كان نفياً أو فيه معنى النفي لجاز دخولهما بعده، لأن «أحداً» والاستثناء المفرغ مكانهما بعد النفي.

(٢) أي لا يجيء هنا أحد بعد «أليس» الاستفهام المنفي، وإنما يقال: ليس أحد في الدار، وهو النفي الخالص.

(٣) بل يقال: ليس في الدار إلا زيد.

(٤) القول للمهاجرين وليس للأنصار.

وفي شرح غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام: «قال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ: «إن المهاجرين قالوا: يا رسول الله، إن الأنصار قد فضلونا، إنهم آوَوْنا، وفعلوا بنا وفعلوا. فقال النبي ﷺ: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم، قال: فإنَّ ذاك».

قال أبو عبيد: [قوله: فإنّ ذاك: معناه – والله أعلم –: فإن معرفتكم بصنيعهم وإحسانِهِم مكافأةٌ منكم لهم».

انظر الحديث رقم ١٧٩ ج ٢ ص / ١٢٣ – ١٢٤.

والشرح الكبير لابن عصفور ٢/٤٨٥، وأمالي السهيلي/٤٦، والجنى الداني/٤٢٣.

وفي تخريج أحاديث شرح الكافية للرضي من تأليف البغدادي ما نصُّه:

«إن المهاجرين قالوا يا رسول الله إن الأنصار نصرونا ووصلونا وفضّلونا وآوونا وفعلوا بنا، فقال النبي ﷺ: ألستم تعرفون ذلك؟ قالوا: بلى. فقال عليه الصلاة والسلام: فإنّ ذاك».

انظر ص/٢٧٦ – ٢٧٧، وشرح الرضي ٢/٣٦٢.

وأنت ترى الزيادة في هذه الرواية على ما أثبته أبو عبيد القاسم ابن سلام، وأن جواب الاستفهام المنفي جاء بـ «بلى» وليس «بنعم» كالرواية السابقة.

(١) البيتان من قصيدة لجحدر بن معاوية العكلي، وأوردهما ابن قتيبة في ترجمة جميل العذري من كتاب الشعراء، ونسبهما للمعلوط، وليس في الثاني «نعم» ولا «بلى»، وروايته.

أرى وضح الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني

ورواية البيت الثاني من بيتي جحدر أيضاً:

بلى وترى الهلال كما أراه

والشاهد فيهما أنه قد أجيب فيه بـ «نعم» ما يجاب به الإيجاب رعياً للمعنى عند أمن اللبس وقال السهيلي: «إلا أن في بيت جحدر احتمالاً وهو أن يكون قوله: «نعم» تصديقاً لقوله: فذاك بنا تداني، وإن كان الوجه الأول أظهر والنفس إليه أميل».

البيت الشاهد من قصيدة لجحدر بن مالك قالها لما سجنه الحجاج الثقفي، وأرسل يطلب أسداً ليقتله به، فقالها جحدر يتشوّق إلى أهله وبلاده.

انظر شرح البغدادي ٢٠٩/٣ و٥٨/٦. والخزانة ٤٨٠/٤، وأمالي القالي ٢٨٢/١، أمالي السهيلي/٤٧، الجنى الداني/٤٢٢ – ٤٢٣، المقرب ٢٩٤/١ – ٢٩٥، الشرح الكبير لابن عصفور ٤٨٥/٢، رصف المباني/٢٦٥، شرح الكافية ٣٨٢/٢، وانظر ديوان مجنون ليلى/٢١٨ «أليس الليل يجمعني وليلى...».

(١) لعل المصنف أخذ تقديره هذا من كلام شيخه أبي حيان في تذكرته بعد نقل كلام سيبويه: قال أبو حيان: «لَحّن ابن الطراوة سيبويه في استعماله نعم في هذين الموضعين، وقال: إنما هو موضع (بلى) لا موضع (نعم)، وهو كما قال في أكثر ما يوجد في كلام النحاة، ولا شك أكثر في الاستعمال، وعلى ذلك ما جاء عن ابن عباس... ولكن قد يوجد مع ذلك خلافه في قول جحدر أليس الليل... البيتين، ويفتقر كلام ابن عباس مع وجود قول هذا القائل إلى فضل نظر، وهو أن تقول: نعم، في قول الشاعر ليس بجواب، لأن الجواب بنعم إذا جاء بعد الاستفهام إنما يكون تصديقاً لما بعد ألف الاستفهام، ولم يرد الشاعر أن يُصَدّق أنه لا يجمعه الليل مع أم عمرو...» انظر شرح شواهد البغدادي ٥٨/٦ – ٥٩.

(٢) كلام ابن عصفور مثبت في الشرح الكبير «شرح جمل الزجاجي» له ٤٨٥/٢ غير أن المصنّف هنا تصرف في النص وغير وبَدّل وقدّم وأَخّر، وحذف منه في بعض المواضع، وسأشير في تتبع هذا النص لمواضع هذا التصَرّف.

(٣) عبارة ابن عصفور: «وأما التقرير نحو: ألم أُعْطِ درهماً، وألم يقم زيد، فإن العرب تجري ذلك مجرى النفي المحض..» أي في جواز إجابته بنعم وببلى.

(٤) قوله: «وإن كان إيجاباً في المعنى» غير مثبت عند ابن عصفور.

(٥) ترك هنا جزءًا من النص وهو كما يلي: «قال الله تعالى: «ألستُ بربكم» قالوا بلى» قال ابن عباس: لو قالوا: نعم، في الجواب لكفروا.

فإن قيل: فإن التقرير إيجاب في المعنى، فهلا أجبت بما يجاب به الإيجاب ألا ترى أن «ألم أُعْطِك درهماً؟ بمنزلة قولك أعطيتك درهماً، فالجواب أن المقَرّ...».

(٦) النص عند ابن عصفور: «فالجواب أن المقرّ قد يوافقه المقرر فيما يَدّعيه من أن ما قرره عليه كان وقد لا يوافقه».

(١) النص: «فلو قال في جواب من قال: ألم أُعْطِك درهماً؟ نعم، لم تدر هل أراد: نعم لم تعطني فيكون مخالفاً للمقرر، أو نعم أعطيتني على المعنى فيكون موافقاً للمقرر...».

(٢) النص: «فلما كان ذلك يلتبس...».

(٣) النص «فإن قيل: فقد جاء التقرير «نعم» قال جحدر...».

وذكر ابن عصفور هنا بيتي جحدر وحديث المهاجرين عن الأنصار مع النبي ﷺ. ثم قال: «فالجواب: أن ذلك يتصور فيه وجوه: أحدها أن يكون قول جحدر: نعم جواباً لما قدره في نيته واعتقاده من أن الليل يجمع أم عمرو وإياه، فجاء الجواب بنعم وإن لم يكن الملفوظ به لزوال اللبس؛ لأنه أجاب نفسه فعلم ما أراد...».

(٤) قوله: «وأم عمرو» غير مثبت في م/٢.

(٥) ترك هنا رأياً أو وجهاً آخر لابن عصفور وهو قوله:

«والآخر أن يكون جواباً لقوله: أليس الليل، وإن كان تقريراً لزوال اللبس؛ لأنه علم أنه لا ينكر أحد أن الليل يجمعهما، وهو أيضاً يجيب، فقد علم ما أراد».

(٦) وهو الوجه الثالث عند ابن عصفور.

(٧) عند ابن عصفور: «والآخر أن يكون جواباً لقوله: وترى الهلال. فقدّم».

(١) أي ابن عصفور. ولفظ «قال» مثبت في م/٢ و٤.

(٢) في النص عند ابن عصفور: «نرى لهم ذلك».

(٣) النص عند ابن عصفور: «وعلى ذلك يحمل استعمال سيبويه لها في أبواب الصفات بعد التقرير».

(٤) أي على ما ذكره ابن عصفور.

(٥) في آية سورة الأعرف المتقدِّمة/١٧٢.

(٦) أي الإقرار بالربوبية.

(٧) ذكر الدسوقي أنه قد يقال: إن الله عالم بالقصد من قولهم: نعم، أي: أنت رَبُّنا، فحينئذٍ يكون ذلك كافياً، كما أنّ «لا إِلّآلٰهَ الله» يكون كافياً بالنسبة لما عند الله... حاشية الدسوقي ١١/٢.

(٨) فهو لا ينفي في هذه الحالة التعدّد بخلاف ما لو كانت «لا» لنفي الجنس.

(٩) من هنا إلى قوله: «مراده أنهم» غير مثبت في م/٥.

(١) قال الدسوقي: «قوله: إذ الأصل... عِلّة لكون إجابة اللفظ أَفْصَح» الحاشية ٢/١١.

قلتُ المطابقة تكون بقولهم: بلى أنت ربنا، وبذلك يتم التطابق بين السؤال والجواب لفظاً.

(٢) قال الأمير: «قوله: لا يكون بالاحتمال. فيه أنّ هذا إذا تقرر قبله إسلام، ثم المشهور حمل أخذ الميثاق على ظاهره وقيل: عَبَّر به عن نصب الدلالة وإلزام الحجة».

الحاشية ٢/٢٧.

قلت: لعل المصنّف أراد أن هؤلاء مؤمنون بأن الله ربهم، ومُقِرّون بذلك، وأن الخلاف في الجواب بين نعم أو بلى لا يلغي هذا الإيمان لاحتمال الدلالة اللفظية من جوابهم لأكثر من تفسير.

(١) في م/٤ و٥ «يكون... يستعمل» بالياء فيهما.

(٢) الآية: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ الكهف ٣٧/١٨.

الضمير في «له، وصاحبه»: محله الجر باللام، ثم بالإضافة، وفي يحاوره: محله النصب على المفعوليَّة.

وانظر البرهان ٤٣١/٤.

(٣) الواو غير مثبتة في م/٣ و٥.

(٤) في م/٤ و٥ «يكون».

(٥) كذا في المخطوطات، وأثبته الشيخ محمد «فالحقُّ». وأشار إلى أنه في نسخة «فالتحقيق».

(٦) هذه مسألة خلافية، ومختصر القول فيها ما أذكره لك:

الرأي الأول: الضمير «إيّا»، ويليه دليل ما يُرادُ به من متكلم أو مخاطب أو غائب.

وهذا مذهب سيبويه والفارسي، وعُزِي إلى الأخفش، وذكر أبو حيان أنه هو الذي صَحّحه أصحابه وشيوخه. وهذا رأي البصريين.

وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو «إيّا»، وعُزِي هذا إلى الأخفش.

وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمير، وإيّا: حرف زيد دعامة للواحق وعند الكوفيون: مجموع إيّا ولواحقها هو الضمير.

وقيل غير هذا فيها. انظر الهمع ٢١٢/١، وانظر الارتشاف/٩٣٠، وشرح المفصل ٩٨/٣ وما بعدها، والإنصاف/٦٩٥.

(١) الواو غير مثبتة في م/٣ و٤.

(٢) تكون هذه الهاء لبيان السكت.

(٣) وقفاً. وانظر الجنى الداني/١٥٢، والبرهان ٤٣١/٤.

(٤) لعله أراد ما يأتي بعد ألف الندبة ونحوها.

(٥) الآيات: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ * فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ * وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ سورة القارعة ٨/١٠١ – ١٠.

وتلحق الهاء هنا «هي» وفيها حركة البناء؛ إذ لو وقف عليها لكانت «هيْ» ساكنة الياء، وإلحاق هذه الهاء يبيّن حركة البناء، وهي الأصل في الياء.

(٦) في المثالين هنا بيان للألف الأولى في «هُنا»، والثانية ألف الندبة في زايداه.

ولا أجد هذا علة كافية؛ لأن الألف لا تحتاج إلى بيان كحركة البناء السابقة، وإن كانت في الندبة أبلغ في الدلالة على الحال من الوقف على الألف.

وعَلّق الأمير على ألف الندبة بقوله: «أو المراد بيان حاله من أنه ألف الندبة، فلربما تُوُهّم مع حذفها أنها ألف مبدلة من تنوين مثلاً» انظر الحاشية ٢٧/٢.

ولم يذكر الأمير ولا غيره شيئاً عن عِلّة الزيادة في «ها هُناه».

وقال ابن يعيش: «وقد وردت هذه الهاء لبيان ألف الندبة...؛ لأن الألف خفيفة والوقف عليها يزيدها خفاء فبينوها بالهاء» شرح المفصل ٣/١٠.

(٧) أي: هاء السكت.

(٨) ساكنة.

(١) وفي هذه الحالة يُؤْتى بها ساكنة كما كانت في حالة الوقف.
وانظر البرهان ٤/٤٣١، والدر المصون ٦/٣٦٥ - ٣٦٦.

(٢) الواو غير مثبتة في م/٣ و٤.

(٣) مثل: هَزَيْدٌ منطلق؟ حكاه قُطْرب. وفي اللسان/ها: لغة طيئ، وفي الارتشاف/٢٣٦٥ حكاه ابن السكيت.
وانظر الجنى الداني/١٥٢، وسر الصناعة/٥٥٤، ورصف المباني/٤٠٣
وقال أبو حيان: «... لا يحفظ من كلامهم هَتَضْربُ زيداً...» البحر ٢/٤٨٦.

(٤) قائله جميل بن معمر. كذا في اللسان «أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل»
وجاء في م/٣ «وأتت» بدلاً من «أتى»، ومثله في البحر عند أبي حيان، وسياق الحديث عند الزمخشري يدل على أن ضبطه:
وأتى صواحبَها، ويجعل الفاعل ضمير المحب،
ووجدت ضبطه في بقية المراجع «صواحبُها» بضم الباء، وأشار إلى هذا البغدادي.
وموضع الشاهد فيه قوله: «هَذَا» فهو يريد «أَذَا» حيث أبدل الهاء من همزة الاستفهام.
وذكر هذا ابن جني ثم قال: «وقد يجوز مع هذا أن يكون أراد: هذا الذي، مخبراً ثم حذف الألف...» انتهى.
وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٦/٦٠، وشرح المفصَّل ١٠/٤٣، وشرح الشافية ٣/٢٢٤، والمحتَسب ١/١٨١ - ١٨٢، وسر الصناعة/٥٥٤، والممتع/٤٠٠، والمقرب ٢/١٧٨، والصحاح/ هاء، والتاج واللسان/ذا، ها، وانظر شرح شواهد الشافية للرضي/٤٧٧، ورصف المباني/٤٠٣، والبحر المحيط ٢/٤٨٦، والدر المصون ٢/١٢٧، والديوان/٢٠٨

(٥) أي: الهاء المبدلة من الهمزة هنا لا تُعَدّ من أنواع الهاء.

(١) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «بأصلية». ومثله في حاشية الأمير وفي حاشية الدسوقي/ بأصل.

(٢) تقدّم أن هذا لابن جني في المحتسب، وذكره المرادي أيضاً عن بعضهم.

(٣) في م/٣ «حذفت» بغير فاء.

(٤) الواو غير مثبتة في م/٣ و٤ و٥.

(٥) انظر بيان هذا في الهمع ٧/٢١٥.

قال السيوطي: «إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث فالأفصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها لفظاً كفاطِمهْ وقائمه...».

وانظر رصف المباني/٤٠٤، وسر الصناعة/١٦٢ و٥٦٢.

(٦) انظر الخلاف في الجنى الداني/٥٨، شرح الكافية: ٢/١٦١ «وقال الكوفيون الهاء أصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للألف، وليس بشيء؛ لأن التاء في الوصل والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل لا الوقف».

(٧) في م/٣ «وزعموا».

(٨) في م/٤ «الأصل».

(٩) أي ألا تُعَدّ من أنواع الهاء. وذهب إلى مثل هذا المرادي فقال: «وأما تاء التأنيث التي تلحق الاسم فلا تُعَدُّ من حروف المعاني» الجنى الداني/٥٨.

(١٠) وهو أن الهاء أصل، والتاء بدل منها.

(١) فليس لها استقلالها عن الكلمة كما هو الحال فيما تقدَّم.

وقال الرضي: «وتاء التأنيث في الاسم أصل، وما في الفعل فرعه...

وأصل العلاقة أن تلحق كلمة هي علامة لها، فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصَرُّفاً بتحملها للحركات، وبانقلابها في الوقف هاء» شرح الكافية ٢/١٦١.

وذكر الرضي في /١٦٣ - ١٦٤ أنها مثل ياء النسب، ثم امتزجت بما هي فيه.

وانظر حاشية الأمير ٢/٢٧، والشمني ٢/١٠١.

وقال الرضي في الشرح ٢/٤٠١: «ودليل كونها كلام الكلمة دوران الإعراب عليها في نحو تاء قائمة».

(١) انظر الجنى الداني/٣٤٦.

(٢) اسم فعل أمر، قال ابن يعيش: «اعلم أن «ها» من الأصوات المُسَمّى بها الفعل في الأمر، ومعناه خُذْ وتناولْ، ونحوهما..».
شرح المفصَّل ٤/٤٣.

(٣) فنقول: هاء، فيصبح ثلاثياً بعد المَدّ، وكان من قبل اسماً ثنائياً.
انظر شرح المفصّل ٤/٤٣.

(٤) أي: ها، وهاء، بالألف، وبالمدّ، فيقال: هاك، وهاءَك، وها وهاء.
وانظر هذه اللغات في اللسان/ها. والدر المصون ٦/٣٦٥.

(٥) لم أجدها مستعملة ممدودة مع الكاف: هاءك. وانظر اللسان/ها وفي م/٣ «أن تستغني عن الكاف».
وقال ابن يعيش: «وقوله يجمع بينهما: يريد بين الهمزة والكاف لتأكيد الخطاب كما تقول: أرأيتك زيداً ما صنع، والجمع بينهما يؤيد أن الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف، فاعرفه» انظر ٤/٤٥.

(٦) في م/٣ «بالكسر للمؤنث».

(٧) للمثنى المذكر والمؤنث.

(٨) هاؤم: غير مثبت في م/٣. وفي م/٤: هاؤما هاؤم هاؤُنّ على التقديم والتأخير.

(١) الآية: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ الحاقة ٦٩/١٩.

(٣) ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ الشمس ٩١/٧ - ٨.
ها: في ألهمها: في محل نصب، وفي فجورها وتقواها: في محل جر بالإضافة.

(٤) الثالث من أوجه «ها».

(٥) أي اسم الإشارة.

(٦) ثَمّ وهَنّا: لا تدخل عليهما هاء التنبيه، وثَمّ: يشار به إلى المكان البعيد وهو لازم الظرفية.

(٧) يشار به إلى المكان البعيد، وهو بكسر الهاء وفتحها، والنون مشددة فيهما، وقد يقال: ها هِنّا فتصحبها ها التي للتنبيه.
انظر الهمع ١/٢٦٨، وشرح المُفَصَّل ٣/١٣٧، وشرح الرضي ٢/٣٤.
وذهب ابن يعيش إلى أن الكسر رديء، كما ذكر أنه تلحقه هاء التنبيه مثل «ذا»، فتقول: ها هَنّا وها هِنّا.

(٨) أي وإذا جاءت في «هُنا» لام «البعد» مع كاف الخطاب فإنه لا تدخله «ها» التي للتنبيه.

(٩) في م/٣ «الثاني». والنص هنا منتزع من الجنى الداني/٣٤٧.

(١٠) في م/٢ و٣ «إشارة»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

(١) الآية: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ كُلِّهِۦ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۚ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ آل عمران ١١٩/٣.

وقوله: إنها دخلت على الضمير هذا أحد الأوجه في تخريج هذه المسألة، فهي تدخل على أسماء الإشارة ولكن يفصل بينهما بالضمير المرفوع نحو: ها أنت ذا قائماً، وقد تعاد مع الإشارة. انظر الدر المصون ١٢٧/٢.

(٢) أي على «أولاء» وأصلها هؤلاء. فقدّمت على الضمير.

(٣) أي رُدّ الرأي القائل بتقديمها من تأخير بأنها تكررت في الآية، فكيف تكون مقدّمة من تأخير؟.

(٤) الآية: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ آل عمران ٦٦/٣ وانظر سورة النساء ١٠٩/٤.

وذكر أبو حيان أن «ها» أعيدت مع اسم الإشارة توكيداً، وذهب أبو عمرو بن العلاء والأخفش إلى أن الأصل في ها أنتم: آأنتم، فأبدل من الهمزة الأولى التي للاستفهام هاء لأنها أختها، واستحسنه النحاس. قال أبو حيان: «وإبدال الهمزة هاء مسموع في كلمات ولا ينقاس...، ثم الفصل بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة أنت لا يناسب..» البحر ٤٨٦/٢، وانظر الدر المصون ١٢٧/٢ - ١٢٨، وانظر إعراب النحاس ٣٤٠/١.

وقال الفراء: «العرب إذا جاءت إلى اسم مكنيّ قد وصف بهذا وهذان وهؤلاء فرّقوا بين ها وبين ذا، وجعلوا المكنيّ بينهما، وذلك في جهة التقريب لا غيرها، فيقولون أين أنت؟ فيقول القائل: ها أنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا، وكذلك التثنية والجمع، ومنه: «ها أنتم أولاء تحبونهم»، وربما أعادوا «ها» فوصلوها... وقال الله تبارك وتعالى في سوررة النساء: «ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم»...» معاني القرآن ٢٣٢/١.

(١) وذهب بعضهم إلى أنه عطف بيان لعدم الاشتقاق. الرضي ١٤٣/١.

(٢) أي منادى نكرة مقصودة، وها: للتنبيه، والرجل: نعت لـ «أي».

(٣) أي واجبة الزيادة.

وانظر الجنى الداني/٣٤٧ وفيه: «... وحرف التنبيه لازم في هذا الموضع لأنه كالصِّلَة لـ «أيّ» بسبب ما فاتها من الإضافة، ولذلك يقول المعربون فيه: ها: صِلَةٌ وتنبيه».

(٤) أي: النعت، وهو الرجل في المثال الذي ذكره.

(٥) وليس المقصود نداء «أيّ»، وإنما جيء بها لتسهيل نداء ما هو معرّف بأل، إذ لا يقال: يا الرجل ويجمع بذلك بين: يا وأل. وانظر شرح الرضي ١٤١/١.

(٦) وذهب الأخفش إلى أن «الرجل» في هذا المثال ليس نعتاً بل هو خبر لمحذوف وأيّ موصولة، والجملة صلة، أي ووجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى. وتقدَّم مثل هذا للمصنف في الحديث عن «أيّ».

وزاد الكوفيون وابن كيسان أن اسم الإشارة مقدّر بعد الهاء.

والتقدير: يا أَيُّهذا

انظر حاشية الأمير ٢٨/٢، وأخذ هذا عنه الدسوقي من غير عزو.

وانظر شرح الرضي ١٤٣/١ فقد نقل الأمير ما نقله عنه، وانظر الهمع ٥٢/٣.

ومما ذكره الرضي أن الأكثرين على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره؛ لأنه اسم دالٌّ على معنى في تلك الذات بالمبهمة وهو الرجوليّة.

(٧) قال السيوطي: «إذا نودي «أيّ» وجب بناؤها على الضم وإيلاؤها هاء التنبيه، إمّا عوضاً من مضافها المحذوف أو تأكيداً لمعنى النداء...». الهمع ٥٠/٣، وانظر ٢٨٧/٤.

(٨) والأصل في «أيّ» أَلّا تأتي إِلّا مضافةً، فلما زالت الإضافة زيدت «ها» عوضاً عن المحذوف، أو للتنبيه على ما كان في الأصل. وانظر هذه المسألة في بحث «أيّ» مما تقدَّم، ففيها تفضيل وبيان.

وشرح المفصل ٧/٢، وشرح الرضي ١٤٢/١.

(١) أي: في «ها» المتصلة بأيّ.

(٢) فتقول في أيّها على هذه اللغة: أيَّهُ.

(٣) أي: إتباعاً لضمة الياء في «أيّ».

(٤) أي على حذف ألف «ها» من «أيها» على هذه اللغة.

(٥) في المخطوطات خلاف في إثبات هذه الآيات وبيان ذلك على ما يلي:

في م/١ و٢ لم تثبت الآية الأولى «أيّهُ المؤمنون».

وأُثبتت على هامش م/٢، وكذلك الآية الثالثة «أيُّهُ الساحرُ»، ووضعت «أيُّهُ الثقلان» أولاً.

وفي م/٣ «لم يذكر غير «أيّه الثقلان».

وفي م/٤ «جاءت كما يلي: أيّه الساحر، أيّه المؤمنون، أيه الثقلان.

وفي م/٥ جاءت كما يلي: أيّه الثقلان، أيّه الساحر، أيه المؤمنون.

وأما في المطبوع فقد جاء في المتن في حاشية الدسوقي آيتان: أيها المؤمنون أيه الثقلان، ولم يذكر الآية الثالثة.

وتبع مبارك والشيخ محمد ما جاء في متن حاشية الأمير، ولم يشيرا إلى الخلاف في المخطوطات، ورأيت بعد هذا الاضطراب أن أثبت هذه الآيات بحسب سياقها في القرآن الكريم، فبدأت بآية النور، ثم الزخرف، ثم الرحمن.

(٦) هذه الآية في سورة النور ٣١/٢٤ وهي آية طويلة أولها: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ...﴾ إلى أن ختم الآية بقوله: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

(٧) وهذه الآية في سورة الزخرف ٤٩/٤٣ ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾.

(٨) وهذه الآية من سورة الرحمن ٣١/٥٥ ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾.

(١) ونأتي الآن إلى قراءة ابن عامر فنقول:

١ – في آية النور: قرأ ابن عامر في الوصل «أَيُّهُ المؤمنون» بضم الهاء إتباعاً للضمة التي قبلها.
وهو عند العكبري بعيد، وعند أبي علي الفارسي قراءة ضعيفة، وذكروا أنها لغة بني أسد، وهي عند ابن الأنباري لغة .
قال الزمخشري: «ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف، فلما سقطت [الألف] لالتقاء الساكنين أتبعت حركتها حركة ما قبلها».
وقال غيره: «لما سقطت الألف استثقلت الفتحة على حرف خفيّ فضُمّت الهاء اتباعاً للرسم، وهي عند بعضهم لغة شاذة لا وجه لها».
وذهب سيبويه إلى أنه لا معنى لهذه القراءة.
وقراءة الجمهور في الوصل «أيها...» على فتح الهاء لأن بعدها ألفاً.
انظر البحر ٦/٤٥٠، والإتحاف/٣٢٤، والرازي ٢٣/٢١١، والمحرر ١٠/٤٩٥، والكشاف ٢/٣٨٥، والسبعة/٤٥٥، والنشر ٢/١٤٢.
وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» فالمراجع فيه كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

٢ – وفي آية سورة الزخرف: ﴿ أَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ ﴾.
قرأ ابن عامر وأبو حيوة ويحيى بن وثاب بضم الهاء في الوصل، وذلك على حذف الألف.
قلتُ: أنت ترى أن ابن عامر لم ينفرد بهذه القراءة هنا كما تقدّم في سورة النور. هذا شيء، والأمر الآخر أنها قرئت في الوقف بحذف الألف مع سكون الهاء «أَيُّهْ» وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة وأبي جعفر ونافع وخلف، قالوا: لأنها كذلك جاءت في المصحف بغير ألف.
وعلى هذا فيمكن الاستئناس بقراءات الوقف هنا لقراءة ابن عامر ومن معه في الوصل. على أن ألف «أيها» تحذف لفظاً في الوصل عند من أثبتها من السبعة.
وانظر المراجع في كتابي «معجم القراءات» فهي حسبك.

٣ – وفي آية سورة الرحمن: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾.
تكرر الحديث كالذي ورد في سورة الزخرف، وانفرد ابن عامر بهذه القراءة لكنه ضم الهاء في الوقف والوصل.
وانظر هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات».

(١) الواو غير مثبتة في م/١.

(٢) مما تزاد فيه «ها»، والنص هنا مأخوذ من الجنى الداني/٣٤٩.

(٣) أي عند حذف حرف الجر، وقد جاء مصرّحاً بذلك في م/٣.
وكلام المصنّف هنا يشعر أن العمل لحرف الجر المحذوف.
والذي يذهب إليه الشيخ خالد في شرح الآجرومية أن الهاء حَرْفُ قَسَم، وأنها بدل من التاء.
قال الأمير: «وهو أَوْلَى من حيث سلامته من حذف الجار وإبقاء عمله وإن كان ما ذكره المصنِّف أَوْلى لأن الأليق بالحروف عدم التصرف».
انظر الحاشية ٢٨/٢
وذكر المبرّد أن للقَسَم تعويضات من أدواته تحل محلها فيكون فيها ما في أدوات القَسَم، وذكر من هذه الحروف «ها» التي تكون للتنبيه تقول: لا ها اللهِ ذا، وقال: وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها [أي التعويضات] وبين ما هي عوض عنه» المقتضب ٣٢١/٢ - ٣٢٢، وهي عنده في موضع الواو إذا قلت: لا واللّهِ، وذكر سيبويه مثل هذا في الكتاب ١٤٥/٢.
وسياق الحديث عندهما أن العمل هنا لـ «ها» بعد إثباتها تعويضاً عن حرف القسم المحذوف وهو الواو. وانظر شرح المفصل ١٠٦/٩، وهمع الهوامع ٢٣٣/٤.
وانظر رصف المباني/٤٠٥. وأشار إلى الخلاف في العمل المرادي الجنى الداني/٣٤٩.

(٤) أي تقول: ها أللهِ بالقطع: وهاَللهِ: بوصل الألف.

(٥) أي: قطع الألف من لفظ الجلالة ووصلها.

(٦) قال المبرّد: «فأما مَدّتها وإجراء المدغم بعدها في قولك: «لا هاالله ذا» فإنك أتيت بها للتنبيه وثبتت الألف، لأن حروف المد يقعُ بعدها الساكن المدغم، وتكون المدة عوضاً من الحركة...، وقد مضى تفسير هذا فيكون كقولك: دابّة وشابّة...

وأما قولك: لا هَلّله ذا فإنك حذفت الألف من هاء التنبيه لَمّا وصلتها وجعلتها عوضاً من الواو كما فعلت ذلك بها في «هَلُمّ» و«ها» هذه...» المقتضب ٣٢٢/٢.

(١) ترك المصنّف «ها» في صورتين ذكرهما المرادي، وذكر الثانية منهما المالقي: فقد ذكر أن استعمال «ها» في غير المواضع الأربعة قليل، ومن ذلك قوله النابغة:

ها إنّ ذي عذره إلّا تكن نفعت   فإن صاحبها مشارك النَّكَدِ

وزعم بعضهم أن الأصل إن هذي فقدم التنبيه وفصل بإنّ

والثانية: مجيء ها بمعنى تنبه وتستعمل مفردة. الجنى الداني/٣٤٩ - ٣٥٠ والرصف/٤٠٦.

(١) أي أنها لا تدخل على سلب.

(٢) أي يمتنع مجيء الاسم وبعده فعل، والاسم منصوب.

قال المرادي: «السادس أن الهمزة قد يليها اسم بعده فعل في الاختيار...، وإن كان الأَوْلَى أن يليها فعل، بخلاف «هل» فإنها لا يتقدَّم الاسم بعدها على الفعل إلا في الشعر، ولذلك وجب النّصب في نحو «هل زيداً ضربته» في باب الاشتغال...» الجنى الداني/٣٤٣.

وذكر مثل هذا أبو حيان، غير أنه ذكر أنه إذا ورد مثل هذا وَجَب حَمْلُه على الاشتغال، كالذي تقدَّم عند المرادي. انظر الهمع ٤/٣٩٣ على أنّ ما منعه ابن هشام أجازه غيره، فقد جاء في «تلخيص المفتاح» أنه قبيح غير ممتنع. وذكر بعض شراحه أنه لم يمتنع؛ لاحتمال أن زيداً مفعول به لفعل محذوف هو المستفهم عنه تصديقاً، والأصل: هل ضربت زيداً ضربت، ولكنه قبيح لعدم اشتغال العامل بضمير الاسم.

انظر حاشية الأمير ٢/٢٨، والشمني ٢/١٠١.

(٣) في م/٥ زيادة «أي في الاختيار».

(٤) قوله: «بنفس النسبة» أي على الصورة التي وردت عليها الجملة، مع أن السؤال عن التخصيص المفاد من التقديم لا على حقيقة الضرب الوارد بعد الاسم.

(٥) أي ويمتنع نحو: هل زيد قائم أم عمرو...

(٦) لأنها لتعيين طلب أحد الأمرين، وذلك يكون بعد التصديق بالنسبة، وحينئذٍ فلا يصح معادلتها لهل التي يُطلَبُ بها التصديق، لما بين طلب حصول التصديق وطلبه من المنافاة، وإنما تعادل الهمزة. انظر الدسوقي ١٣/٢، وانظر الشمني ١٠١/٢.

على أن الرضي ذكر أنه ربما تأتي «هل» قبل المتصلة على شذوذ. انظر شرح الكافية ٣٧٣/٢.

(١) أي: ويمتنع مثل هذا لأن «هل» لا تدخل على سلب.

(٢) أم: ليست من أدوات الاستفهام أصلاً، فهي حرف عطف يفيد الإضراب، وذكر في (أم) فيما تقدّم أن معنى «أم» المنقطعة لا يفارقها الإضراب، ثم تارة تكون له مجردة، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاماً إنكارياً أو طلبياً، وذكر أن أبا عبيدة زعم أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد. وناقشت هذا في باب «أم» بما ينبغي، فارجع إلى المسألة في محلها في الجزء الأول.

(٣) عكسها: أي عكس أم المنقطعة.

(٤) ما عدا الهمزة، فإنها تصلح لطلب التصديق والتصور فهي مشتركة.

(٥) ذكر من قبل أن هذا التعبير لَحْنٌ، ومع ذلك فقد جاء في كتابه كثيراً. ومن ذلك ما جاء عنه في حديثه عن «غير» قوله: «وقولهم: لا غير: لحن» وتعقَّبه الدماميني. انظر الحاشية/١٦٠.

وأشار إلى هذا الأمير في ها الموضع بقوله: «لا غير. سبق له أنه لحن».

(٦) فالهمزة أعم وهي أصل أدوات الاستفهام. انظر الجنى الداني/٣١ وشرح الرضي ٣٨٨/٢.

(٧) أي لطلب التصديق: نحو أزيد قائم؟

ولطلب التصور نحو: أزيد عندك أم عمرو؟

(٨) انظر الأشباه والنظائر ٢/ ٢١١.

(١) نحو: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟

وتأتي الهمزة للتصديق والتصور، وقد مضى.

(٢) أي اختصاص «هل» بطلب التصديق الموجب، وهي بهذا تساوي الهمزة من هذا الوجه، ولكنها لا تدخل على منفيّ، بينما الهمزة تدخل على الإيجاب والنفي.

(٣) وهذه صورة دخولها على الإيجاب.

وفي م/٥ «هل قام زيد؟».

(٤) يمتنع دخول «هل» لوجود النفي في الجملة.

(٥) أي والهمزة تدخل في الحالين: الإيجاب والنفي، ثم شرع في ذكر شواهد لحالة الهمزة مع النفي.

(٦) الآية: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ سورة الشرح ٩٤/ ١.

(٧) الآيــة: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ ءَالَافٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٢٤.

(٨) الآية: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ الزُّمَر ٣٩/ ٣٦.

(٩) قائله حسان رضي الله عنه، وتقدَّم الحديث عنه في باب «أَلَا». وقيل لخداش بن زهير. وعجزه ما ذكرته بين معقوفين.

(١٠) أي: «هل» فقوله: هل تسافر؟ إنما هو سؤال عن فعل مستقبل بعد أن كان المضارع: تسافر صالحاً للحال والاستقبال.

= وذكر الدماميني أن هذا بحكم الوضع كالسين وسوف، وقَلَّ مَن يتعرَّض لهذا من النُّحاة. انظر الشمني ٢/١٠٢.

(١) فإنها سؤال عن حاليّ.

(٢) أي: أتظنه قائماً الآن؟ ولا يقال: هل تظنه قائماً؛ لأن هل للسؤال عن المستقبل.

(٣) لعله شرح جمل الزجاجي.

(٤) عَلّق الأمير على هذا بقوله: «كأنه تَوَهّم أن الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول،وأما الماضي والحال فقد وقعا وعُلِما، وفيه أنه لا يلزم أن يعلمهما كُلّ أحد» انظر الحاشية ٢/٢٨.

(٥) يَرُدّ ابن هشام بِنصّ الآية على ابن سيده بأن الاستفهام هنا بهل وقع عن شيء مَضَى.

(٦) الآية: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ الأعراف ٧/٤٤.

قال أبو حيان: «عَبّر بالماضي عن المستقبل لتحقُّق وقوعه».

البحر ٤/٣٠٠.

(٧) البيت من معلقة زهير

وقوله: «فمن مبلغ الأحلاف» روي: ألا أبلغ الأحلاف.

والرواية الأولى عن الأصمعي.

والأحلاف: أسد وغطفان حلفاء ذبيان، كانوا تحالفوا على التناصر، وهو جمع حليف مثل أشراف وشريف، وقيل: جمع حِلْف، وذبيان معطوف على الأحلاف.

قال الزوزني: هل بمعنى قد، يقول: أبلغ ذبيان وحلفاءها، وقل لهم: قد حلفتم على إبرام حبل الصلح كل حَلف فتحرجوا من الحنث وتجنبوه.

والشاهد في البيت دخول «هل» على الفعل الماضي كما تقدّم في آية الأعراف. وفي الآية والبيت رَدٌّ على ابن سيده في زعمه أن الفعل المستفهم عنه لا يكون إلا مستقبلاً.

انظر شرح البغدادي ٦١/٦، وشرح المعلقات السبع/ ٢٦٥، وديوان زهير/١٨،وشرح الزوزني/١٤٤.

(١) أي: مما تختلف فيه «هل» عن الهمزة.

(٢) أي: هل.

(٣) فلا يقال: هل إن قام زيد قام عمرو.

(٤) أي: ولا تدخل على جملة مُصَدَّرة بـ «إنّ»، فلا يقال: هل إنّ زيداً قائم؟

(٥) ولا تدخل على اسم بعده فعل في الاختيار، فلا يقال: هل زيداً ضربت؟ ولا يقال: هل زيد قام، وجَوّزه الكسائي جوازاً حسناً. وانظر الهمع ٣٩٣/٤.

(٦) أي: الهمزة تدخل على الشرط، وإنّ، وعلى اسم بعده فعل.

(٧) الدليل على دخول الهمزة في الحالات الثلاث ما ذكره من الشواهد القرآنية.

(٨) الآية: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ الأنبياء ٣٤/٢١. وقد دخلت الهمزة هنا على الشرط.

(٩) الآية: ﴿قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ سورة يس ١٩/٣٦.

والشاهد الثاني هنا دخول الهمزة على الشرط كالشاهد السابق، وكَرَّرَهُ لبيان أنه لا فرق بين فصلها من الشرط بالفاء وعدم فصلها.

(١٠) هذا الجزء من الآية مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

وأثبته الشيخ محمد، ومبارك، ولم يشيرا إلى الخلاف بين النُّسَخ وأخذوا بما أثبت في متن حاشية الأمير.

(١) الآية: ﴿قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَٰذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ يوسف ٩٠/١٢.

والشاهد في الآية دخول همزة الاستفهام على «إنّ»، وهو ما لا يكون مع «هل».

(٢) الآية: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ سورة القمر ٢٤/٥٤.

وقد دخلت الهمزة على اسم، وإن كان قبله على تقدير فعل، فهو منصوب على الاشتغال. ولا يصح هنا دخول «هل».

(٣) مما افترقت فيه «هل» عن الهمزة.

(٤) أي: هل.

(٥) وهمزة الاستفهام لا يتقدَّمها شيء، فلها الصدر دائماً وإن كان معها عاطف، وشواهدها كثيرة. وارجع إلى باب الهمزة في أول هذا الكتاب، وقد تقدّمت قبل قليل آية الآنبياء: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾.

وقد قال المصنف هناك: «... والثاني أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير» وللزمخشري غير هذا الرأي. وقد بَسَطْتُ القول في تحيق المسألة من قبل.

(٦) أي: وتأتي «هل» بعد «أَمْ» بعكس الهمزة، فلها تمام التصدير، فهي لا تُذْكَرُ بعد أم التي للإضراب كما يُذْكَرُ غيرها.

انظر «باب الهمزة» فيما تقدَّم.

(٧) الآيــة: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ فَهَلْ ...﴾ سورة الأحقاف ٣٥/٦٤.

والشاهد فيها تقدّم العاطف على «هل»، وهو ما لا يكون مع الهمزة.

(١) جاء في فتح الباري ٣/٣٦٠ «باب الحج»:

«حَدّثنا أصْبَغ قال: أخبرني ابن وهب عن يونس... عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله أين تنزل في دارك بمكة؟ فقال: وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور؟».

قال ابن حجر: «وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب، ولم يرثه جعفر ولا عليّ رضي الله عنهما شيئاً؛ لأنهما كانا مسلمين، وكان عقيل وطالب كافرين، فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: لا يرث المؤمنُ الكافرَ...».

الرِّباع جمع رَبْع، وهو المنزل المشتمل على أبيات، وقيل: هو الدار، وعلى ذلك فقوله: أو دور إما للتأكيد أو من شك الراوي.

وفي الحديث رواية: أو من مَنْزِل.

والشاهد في الحديث دخول العاطف على هل، ولا يجوز ذلك في الاستفهام بالهمزة وانظر صحيح مسلم/ باب الحج ١٠/١٢٠.

(٢) البيت للكميت بن زيد من قصيدة مدح بها آل رسول الله ﷺ، وذكر السيوطي هذا البيت وعزاه للكميت بن معروف.

وقال البغدادي: «وأخطأ العيني في نسبة هذا البيت إلى الكميت بن معروف».

وروايته عند البغدادي «حِمامي» ومثله الرواية عند ابن يعيش، وكذا في الديوان، والرواية عند السيوطي كرواية المصنف: حِمامُ.

وهل الأولى: مدخولها محذوف يدل عليه مدخول «هل» الثانية.

والتقدير: هل آتينّهم، ثم هل آتينّهم، فعطف بثم الجملة على الجملة التي قبلها، والتكرار مع العطف بثم للتأسف والتحسُّر.

والحِمام: الموت.

والشاهد في البيت هو أن «هل» تقع بعد العاطف بخلاف الهمزة، فإنها تتقدّم عليه، و«هل» الثانية هنا وقعت بعد ثم، وذكره المرادي على أن هل الثانية مؤكدة للأولى مع الفصل، وتبع في هذا ابن مالك.

والكميت بن زيد معروف والكميت بن معروف: شاعر إسلامي. وجَدّه الكميت بن ثعلبة وهو أيضاً شاعر مخضرم.

= شرح الشواهد للبغدادي ٩٣/٦، شرح السيوطي/٧٧١، العيني ١٠٩/٤ - ١١٠، شرح المفصل ١٥١/٨، الديوان/١٧٩، توضيح المقاصد ١٨١/٣، الهمع ٢١٠/٥، الأشموني ٩٠/٢.

(١) عجز البيت غير مثبت في م/١ و٤، وأثبت في م/٢ على هامش النسخة استكمالاً لسقط من النص، وهو مثبت في م/٣ و٥. وعند الشمني ١٠٢/٢ «ويقع في بعض النسخ بتمامه» وقد أثبت في هذه الحاشية صدره.

(٢) الآية: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾ الرعد ١٦/١٣.
الشاهد في الآية: مجيء «هل» بعد أم، ولا يجوز ذلك في الهمزة.

(٣) كذا في المخطوطات، وفي نسخة الشيخ محمد ومبارك «إنه».

وفي متن الدسوقي كالمخطوطات، وفي متن الأمير «إنه»، ولم يذكر مبارك هذا الخلاف، وما عنده كالمثبت في متن حاشية الأمير.

(٤) قال المرادي: «والثاني: أن «هل» قد يراد بالاستفهام بها النفي نحو قولك: هل يقدر على هذا غيري؟، أي ما يقدر، ويعيّن ذلك دخول «إلا» نحو: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ سبأ ١٧/٣٤.

انظر الجنى الداني/٣٤٢.

(٥) أي: خبر المبتدأ في الآية.

(١) سورة الرحمن ٦٠/٥٥.

هل: نافية. جزاء: مبتدأ، إلا: أداة حصر، الإحسان: خبر المبتدأ.

وجاءت «إلّا» هنا في حَيّز النفي، وقد بطل عملها؛ ولذلك صرح المصنّف بأنها دخلت على الخبر.

(٢) أي: وجاءت الباء بعد «هل»، وهذا يدل على أن المراد بها النفي لا الاستفهام.

وقال الأمير: «ظاهره أنها لا تزاد بعد الاستفهام إذا لم يُرَد به النفي، ونازع فيه الدماميني» الحاشية ٢٩/٢ وانظر النص في حاشية الدماميني ١٠٢/٢.

(٣) قائل البيت الفرزدق، والمثبت في المخطوطات عجزه، وصدره ما جعلته بين معقوفين.. والرواية عند المصنف في أوضح المسالك: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم، وهو من قصيدة هجا بها الفرزدق جريراً، ورمى رهطه بإتيان الأُتُن وقبله:

فإنك كلب من كُلَيب لكلبةٍ ... غذتك كليب من خبيث المطاعم

وليس كُلَيْبيّ إذا جَنّ ليلُه ... إذا لم يجد ريح الأَتان بنائم

واقلولى: ارتفع، وعليها: أي على الأَتان، وأقردت: سكنت.

والشاهد فيه أن «هل» استفهام فيه معنى النفي، ولذا زيدت الباء في خبر المبتدأ.

انظر شرح البغدادي ٦٥/٦، وشرح السيوطي/٧٧٢، والمنصف ٦٧/٣ الشطر الأول، والعيني ١٣٥/٢، ١٤٩، والهمع ٣٩٢/٤، وأوضح المسالك ٢١٤/١، والشجري ٢٦٧/١، ومعاني الفراء ١٦٤/١، اللسان/ قرد، قلا. الطبري ٣٧٦/٢.

(٤) البيت من معلّقة امرئ القيس.
ورواية البيت في المخطوطات «وهل»، وجاء عند ابن جني بالفاء «فهل»...، وروى صدره سيبويه: وإن شفاءً عبرة.
= ومعنى البيت: إن شفائي أن أسفح عبرتي، ثم خاطب نفسه: إذا كان الأمر كذلك فهل من بكاء أشفي به غليلي عند هذا الرسم الدارس، وهذا ظاهره الاستفهام.
والمعنى الثاني: أن البكاء عند الرسم الدارس لا ينفع، ولا غناء فيه، والشاهد الذي أراده المصنف أن «هل» للنفي، ولهذا جاءت الجملة بعدها خبرية، فَصَحَّ عطفها على الجملة الخبرية في صدر البيت، ولو بقيت الجملة على بابها من الاستفهام لما صح العطف، فهي إنشاء لا يجوز عطفه على الخبر عنده.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٦/٦، وشرح السيوطي /٧٧٢، والديوان/٩، وسيبويه ٢٨٤/١، والخزانة ٦١/٤، والهمع ٣٩٣/٤، وسر الصناعة ٢٥٧/١ - ٢٦٠.

(١) أي للنفي. وذكر هذا في باب الهمزة قال: «وقد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان... والثاني: الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأنّ مدعيه كاذب...» وذكر نص الآية.

(٢) الآية/ ٤٠ من سورة الإسراء، وتقدَّمت بتمامها.

(٣) وقد سَمّاه الإنكار الإبطالي. حين ادّعوا أن الملائكة إناث، فأنكر ذلك عليهم. والإنكار الإبطالي يقتضي أن ما بعده غير واقع.

(٤) من ادّعى أن الله أصفاهم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً.

(٥) أي انتفاء وقوع ما بعدها.

(٦) «لا» غير مثبتة في م/٣.

(٧) أي الهمزة.

(٨) أي من أصل الوضع، وإنما جاءت دلالتها على النقل في الآية بسبب الإنكار الذي أفادته، وهذا فيها بخلاف «هل» فإنها تستعمل للنفي ابتداءً.

(١) أي لكونها ليست للنفي من أصل الوضع، وإنما هي للإنكار.

(٢) أي لا يجوز أن يجيء الاستثناء المفرغ بعدها مع وجود إلّا لأنه إنما يكون بعد النفي، وإلّا ليس لها هذا المعنى.

(٣) جاء الاستثناء المفرغ هنا لما في «هل» من معنى النفي.

(٤) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ النحل ٣٥/١٦.

والتقدير: ما على الرسول إلا البلاغ المبين.

وانظر البحر ١٢٤/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٧٥/٣ - ٤٧٦، والجنى الداني/ ٣٤٢.

(٥) تتمة الآية: ﴿... أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ الزخرف ٦٦/٤٣

أي: ما ينظرون إلا الساعة.

وانظر البحر ١٢٤/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٧٥/٣ - ٤٧٦، والجنى الداني/ ٣٤٢، وهمع الهوامع ٣٩٢/٤.

(٦) وذلك بخلاف ما تقدَّم فإنه يقتضي عدم وقوع الفعل، حيث ذكر أنه يلزم من كون الهمزة للإنكار الانتفاء.

(٧) أي: على عكس ما ذكره من الانتفاء.

(٨) أي: إذا كان الاستفهام فيه معنى التوبيخ، وهذا لا يكون إلا على أمر واقع.

(٩) وهذا فيه توبيخ للمخاطب على ضرب زيد مع أنه أخوه.

(١) في الجنى الداني/٣٤٤ ذكر هذا قوم من النحويين منهم ابن مالك، وقال به الكسائي والفراء وبعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ...﴾، وأنكر بعضهم مرادفة هل لقد.

وقال بعضهم: إن أصل «هل» أن تكون بمعنى «قد»، ولكنه لما كثر استعمالها استُغني بها عن الهمزة، وفي كلام سيبويه ما يوهم ذلك.

قال المرادي: «وهو بعيد».

وفي الهمع. وأنكره أي مجيء «هل» بمعنى «قد» أبو حيان، وقال: «لم يقم على ذلك دليل واضح إنما هو شيء قاله المفسرون في الآية، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا يُرْجَع إليهم في مثل هذا إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسّرين»، الهمع ٣٩٤/٤، وانظر رصف المباني/٤٠٧، والارتشاف/٢٣٦٥.

(٢) أي: إذا جاءت «هل» مع الفعل.

(٣) «من الدهر» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٤) تتمة الآية: ﴿... لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ سورة الإنسان ١/٧٦.

(٥) انظر البحر ٣٩٣/٨ ابن عباس وقتادة. هي عندهما بمعنى «قد»، والارتشاف/٢٣٦٥. وانظر الكتاب ٥١/١، ٤٩٢، ومعاني الفراء ٢١٣/٣.

(٦) في م/٢ و٤ «المقتضب».

وانظر نص المبرّد فيه في ٤٣/١ — ٤٤.

(١) في م/٢ و٣ و٥ «وتكون»، وفي م/٤ «قد تكون».

وفي م/١ «وقد تكون» والنص عند المبرد بدون «قد».

(٢) انظر المفصل/٣١٩.

(٣) البيت أول أبيات خمسة لزيد الخيل الطائي الصحابي، وقد قال هذه الأبيات في إغارة أغارها على بني يربوع، فأصاب منهم وقتل وسبى.

ويربوع: أبو حي من تميم. بشَدتنا: عن شدتنا، وبفتح الشين: الحَمْلة، وروي بكسرها. وسفح الجبل: أسفله. والقاع المستوي من الأرض، والأُكم جمع أَكَمَةَ ما ارتفع من الأرض.

وفي ديوانه: بسفح القُفّ. وفي الارتشاف: بوادي القُفّ وهي حجارة غاص بعضها ببعض، وهو جبل وفيه حجارة عظام. ورواية السيرافي للبيت: أم هل.

والشاهد في البيت مجيء «هل» بمعنى «قد».

وذكر الزمخشري في الكشاف هذا البيت شاهداً لدخول الهمزة على «هل».

انظر شرح البغدادي ٦٧/٦، وشرح السيوطي/٧٧٢، والمقتضب ؟/٤٤، ٢٩١/٣، وشرح المفصل ١٥٢/٨، ١٥٣، والخزانة ٥٠٦/٤، والهمع ٣٩٤/٤، وأمالي الشجري ١٠٨/١، ٣٣٤/٢، الكشاف ٤٤٠/٢ و٢٩٥/٣، رصف المباني/٤٠٧، الجنى الداني/٣٤٤.

الارتشاف/٢٣٦٥.

(١) أي: لو كان هل بمعنى قد.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) أي: «هل».

(٤) فلا تدخل على الأسماء.

(١) ولم أجد النص على هذه الصورة في الكتاب، إلا أن يكون قد أخذ بآخر النص الثاني «إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام».

(٢) الكشاف ٣/٢٩٥.

وقد تصرّف ابن هشام في نقل النص مما أذهب حُسْن السياق الذي ورد فيه عند الزمخشري. فارجع إليه فهو أخير مما أثبته المصنف هنا وأحسن بياناً.

(٣) تتمة الآية: ﴿... أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ سورة الإنسان ٧٦/٢.

(٤) انظر نص الزجاج في معاني القرآن ٢٥٧/٥ فقد قال: ومعنى هل أتى قد أتى على الإنسان، أي: ألم يأت على الإنسان حين من الدهر» فقد جمع هنا بين التحقيق والتقرير.
وانظر تأويل مشكل القرآن/٥٣٨ - ٥٣٩، والقرطبي ١١٩/١٩، والبيان ٤٨٠/٢.

(٥) التقريب هو تقريب الماضي من الحال، وهو معنى قد وهل المرادفة لها، فلما سَدّ مَسَدّ الهمزة دلّت على معناها ومعنى الهمزة معاً، ثم صارت حقيقةً في ذلك، انظر حاشية الشهاب ٨٦/٨.

(٦) قال المالقي: «وزعم بعضهم أن هل في الآية للتقرير، وهذا مردود؛ لأنه لم يثبت في هل معنى =

= التقرير فيحمل هذا عليه، ولا يليق بالآية، بل اللائق بـ «هل» أن تكون للتحقيق فهي أشبه بـ «قد» الداخلة على الماضي المذكورة في بابها من ها».
رصف المباني / ٤٠٧، وانظر الهمع ٣٩٦/٤.

(١) أي: معنى «هل» في آية الإنسان. وانظر البحر ٤٦٢/٨، وانظر ٢٢٩/٦.

(٢) أي: ينتظرون الخبر.

(٣) النص في التسهيل/٢٤٢ - ٢٤٣ فقد تحدث ابن مالك عن «قد» ثم قال: «وترادفها هَلْ، وتساوي همزة الاستفهام فيما لم يصحب نافياً، ولم يطلب به تعيين....، وقد تدخل عليها الهمزة فتترجح مرادفة قد، وربما أبدلت هاؤها همزة».

(٤) أي: بيت زيد الخيل: «أهل رأونا...» وقد تقدّم.

(٥) أي: مفهوم قول ابن مالك.

(٦) أي: لمرادفة «قد».

(٧) أي: إذا لم تدخل الهمزة على «هل».

(٨) أي: مرادفة لـ «قد» من غير الهمزة كما في آية الإنسان المتقدمة.

(٩) أي: وقد لا تأتي مرادفة لـ «قد».

(١٠) وهو أن «هل» تكون بمعنى «قد» أبداً.

(١١) لعله عنى بهذا أبا حيان. انظر الهمع ٢٩٤/٤، فهو يرى أن ما قاله المفسرون في هذا الموضع لا يُعَوَّل عليه، وأنه تفسير معنى لا تفسير إعراب، وإنما يُرْجَعُ بهذا إلى كلام اللغويين. وانظر البحر ٣٩٣/٨.

(١) لست أدري إلى أ ي رأي يشير بهذا أهو لرأي الزمخشري أم لرأي من قال بعكس ذلك. وسياق الحديث عنده على ما يبدو لي أنه يرى أن «هل» لا تأتي بمعنى قد أصلاً.

(٢) في الفهرست/٥١ «كتاب تفسير عكرمة عن ابن عباس».
وصدر عن دارالكتب العلمية في بيروت عام ١٩٩٢ كتاب باسم «تنوير المقياس من تفسير ابن عباس».

(٣) النص: «وبإسناده عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ يقول: أتى على آدم «حين من الدهر» أربعون سنة مخلوقاً مصوراً...».
انظر ص/٦٢٧ من «تنوير المقياس من تفسير ابن عباس».
والذي وجدته في البحر ٣٩٣/٨: «وقال ابن عباس وقتادة هي هنا بمعنى قد، قيل لأن الأصل: أهل، فكأن الهمزة حذفت، واجتزئ بها في الاستفهام...، فالمعنى أقد أتى، على التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن كذا...».
ومثل هذا في الكشاف ٢٩٥/٣.

(٤) ذهب إلى هذا مكي. وأخذ ابن هشام النص منه، ولم يشأ التصريح بٱسمه.
وانظر هذا في مشكل إعراب القرآن ٤٣٤/٢.
وبداية النص عند مكي: «قيل: هل بمعنى قد، والأحسن أن تكون «هل» على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير...» وغيّر ابن هشام وبَدّل في النص... وانظر الدر المصون ٤٣٦/٦ فقد نقل نَصّ مكي.

(١) سورة الواقعة ٦٢/٥٦.

(٢) كذا في م/٤ و٥، ومثله النص عند مكي. وفي المطبوع وبقية المخطوطات «أنه».

(٣) النص عند مكي: «بعد موته وعدمه».

(٤) أي: نصّ مكي. الذي ذكر المصنف أنه قول بعضهم.

(٥) هو الزجاج. ويأتيك نَصُّه.

(٦) النص: «المعنى ألم يأت على الإنسان حين من الدهر، وقد كان شيئاً إلا أنه كان تراباً وطيناً إلى أن نفخ فيه الروح، فلم يكن قبل نفح الروح فيه شيئاً مذكوراً. ويجوز أن يكون يعني به جميع الناس، ويكون المعنى أنهم كانوا نطفاً، ثم علقاً، ثم مُضَغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً» معاني القرآن للزجاج ٢٥٧/٥.

(٧) ذكر الزجاج كما ترى في النص أنه آدم، ثم ذكر أنه يجوز أن يعني به جميع الناس. فأخذ المصنف بعض النص وترك بعضه كما ترى.

(١) هذا لشيخه أبي حيان.

جاء في الهمع: «قيل: والتقرير. قال أبو حيان: والمعروف أن ذلك للهمزة دون هل» انظر همع الهوامع ٣٩٤/٤.

وفي الارتشاف: «ولتأصُّل الهمزة استعملت في التقرير دون هل على ما ذكر سيبويه» انظر ٣/ ٢٣٦٦، والكتاب ١٠٠/١، ١٠١.

(٢) أي ليس كما قال شيخه أبو حيان. ولم يذكر عِلّة رَدّ رأيه.

(٣) ذكر هذا أبو حيان عن بعضهم، وأن هل تأتي تقريراً وإثباتاً، وذكر نص الآية. ولم يقرن هل بـ «إنّ» كما فعل المصنف.

انظر الارتشاف/ ٢٣٦٧.

وفي الجنى الداني/٣٤٥ «الثالث أن تكون بمعنى إنّ، زعم بعضهم أنّ «هل» في قوله تعالى: ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾ بمعنى إنّ، ولذلك يُتَلَقّى بها القسم كما يُتَلَقّى بإنّ، وهو ضعيف».

ووجدت هذا القول في البحر ٤٦٨/٨ معزواً لمُقاتل.

قال أبو حيان: في تفسير آية سورة الفجر «وقول مقاتل: هل هنا في موضع تقديره: إنّ في ذلك قسماً لذي حجر، فهل على هذا في موضع جواب القسم. قولٌ لم يصدر عن تأمل، لأن المُقْسَم عليه على تقدير أن يكون التركيب إنّ في ذلك قسماً لذي حجر، لم يذكر فيبقى قسم بلا مقسم عليه...». البحر ٤٦٨/٨ - ٤٦٩.

(٤) سورة الفجر ٥/٨٩.

(٥) ذكر وجه البُعد أبو حيان، وحجته أن الذي قَدَّره من أنّ في ذلك قسماً لذي حجر لا يصلح أن يكون مُقسَماً عليه. البحر ٤٦٩/٨. والأمير ٣٠/٢.

(١) أي الدليل الثاني على أن «هل» لا تأتي بمعنى قد قول سيبويه.
ونقل من قبل أن الزمخشري ذكر أن هذا في كتاب سيبويه، ورَدّ ابن هشام بأنه لم يره فيه.
وتعقب المتقدّمون والمحدثون ابن هشام.
ونقلتُ لك النصوص من قبل في كتاب سيبويه، وأنها تأتي بمعنى قد. فدليله الثاني هنا باطل.
وانظر هذا فيما تقدّم في هذا الباب.

(٢) أي: لم يقل إنّ «هل» تأتي بمعنى «قد». كذا!!

(٣) الثالث من الرد على من جعل «هل» بمعنى «قد».

(٤) أي: دخول همزة الاستفهام على «هل» في بيت زيد الخيل الطائي المتقدّم. وفيه: أهل رأونا...

(٥) أي: حرف الاستفهام وهو همزة الاستفهام لا يدخل على حرف مثله وهو هل، فوجب حمل «هل» على معنى «قد».

(٦) انظر شرح البغدادي ٦/٦٩.

(٧) أي: أم ليست للاستفهام، وانظر النص عند ابن الشجري، فقد أخذه المصنف منه ٢/٣٣٥.

(٨) أي: لا دليل في البيت على أن «هل» بمعنى «قد».

(٩) وهي «أهل» في بيت زيد.

(١٠) لاجتماع حرفي استفهام. انظر أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٥ فالنص هنا منتزع منه.

(١١) هذا كلام المرادي في الجنى الداني/٣٤٤ - ٣٤٥.

وعلّق الأمير على قول المصنّف بقوله: «وهذا التخريج لا ينفي الشذوذ»، انظر الحاشية ٢/٣٠.

(١) البيت لمسلم بن معبد، وتقدّم الحديث عنه في باب «الكاف»، على أن اللام الثانية مؤكدة للأولى. وذكرت الرواية على غير هذا في عجزه «وما بهم من البلوى دواء»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

(٢) أي: في بيت زيد الخيل المتقدّم: سائل فوارس يربوع... أهل.

(٣) أي مجيء حرفين لمعنى واحد وهو الهمزة وهل أسهل من مجيء اللامين هنا في قوله: لِلما.

(٤) أي لاختلاف لفظي الحرفين: الهمزة وهل. ومثل هذا عنده في أوضح المسالك ٣/٢٩.

(٥) وهو «هل».

وهذا الذي أثبته المصنّف هنا سبقه إليه المرادي، وعنه أخذ ابن هشام قال المرادي: «ولعل الجمع بين الهمزة وهل أسهل لاختلاف لفظهما، ولأن أحدهما ثنائي».

انظر الجنى الداني/٣٤٥.

(٦) قائله الأسود بن يعفر كذا عند العيني. وقال البغدادي في الخزانة وشرح الشواهد: والبيت لم أقف على قائله. وعزاه ابن عصفور إلى بعض بني أسد.

وروايته عند البغدادي: فأَصْبَحْن... ومثلها عند الفراء في معاني القرآن، والعيني، وابن عصفور في الضرائر، وعنده: لا يسألنني....

وصَعّد في الجبل بالتشديد: إذا علاه، وصَعّد في الوادي: إذا انحدر، وعُلْو الشيء فوقه، والهوى: ما بين السماء والأرض، وهو ممدود الهواء، وقصر هنا للضرورة. والتصوُّب: النزول والانحدار.

والشاهد فيه: مجيء الباء في «بما» مؤكّدة لـ «عن»؛ لأنها بمعناها.

قال ابن عصفور: «فأدخل عن على الباء تأكيداً، لأنهم يقولون: سألت عنه وسألت به. والمعنى واحد».

= شرح الشواهد للبغدادي ٧٤/٦، شرح السيوطي/٧٧٤، الخزانة ١٦٣/٤، العيني ١٠٣/٤، الضرائر الشعرية/٧٠، ٣٠٣، الهمع ٣٩٥/٤، و١٩٢، معاني القرآن للفراء ٢٢١/٣، أوضح المسالك ٣١/٣، الأشموني ٩٠/٢، سر الصناعة ١٣٦/١، اللسان/صعد.

(١) عجز البيت غير مثبت في م/٤.

(١) أي: هي وهما وهم وهُنّ.
وانظر رصف المباني/٤٠٩. «وجميع ذلك أسماء ضمائر إلا في باب الفصل»، ومذهب جمهور البصريين أن الضمير هو وهي، وذهب الكوفيون والزجاج وابن كيسان إلى أن الضمير الهاء والواو والياء زائدتان.
وفي هما وهم الميم زائدة، وحكى عن الفارسي أن المجموع هو الضمير، ولم يجعل الميم زائدة، انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٩٩/١، والهمع ٢٠٩/١.

(٢) تكون أحرفاً إذا جاءت ضمير فَصْل، وهو ما سماه الكوفيون ضمير عماد، وذهب أكثر النحاة إلى أن ضمير الفصل حرف، وصححه ابن عصفور.
انظر الهمع ٢٣٦/١. وفصل الخلاف المرادي في الجنى الداني/٣٥٠ - ٣٥١.
فهي عند البصريين باقية على اسميتها، وذهب قوم إلى أنها حروف، وهو مذهب أكثرهم.

(٣) أي: مع القول بأنها ضمير «فصل» فإنها أسماء. وذهب إلى ذلك الخليل، وأنها لا محل لها من الإعراب، وأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف، إذ لم يُجَأ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب.
انظر هذا النص في الهمع ٢٣٦/١، ويأتي عرض الخلاف فيه في الباب الرابع.

(٤) هذا ليس رأي الأخفش وحده بل رأي جمهور البصريين في أسماء الأفعال. وزعم الكوفيون أنها أفعال. انظر الهمع ١٢١/٥.

(١) قال المرادي: «واختلف القائلون بأنها أسماء: هل لها محل من الإعراب أو ليس لها محل، فذهب البصريون إلى أنها لا محل لها من الإعراب، وذهب الكسائي والفراء إلى أنّ لها محلاً... والصحيح مذهب البصريين...».
انظر الجنى الداني/٣٥١.

(٢) أي: الألف واللام.

(٣) أي: اسماً موصولاً. وعلى هذا فلا منافاة بين كون أل اسماً وكونه لا محل لها من الإعراب ومثله «هو» إذا جعلناه ضمير فصل فإنه اسم لا محل له من الإعراب، وانظر تفصيل الخلاف فيه فيما يأتي في «ضمير الفصل» في الباب الرابع.

(١) ذكر منها خمسة عشر، ثم أبطل منها سبعة وهي: واو الصرف، وواو رُبّ، وواو الثمانية، وواو الإنكار، وواو التذكُّر، والواو الداخلة على جملة النعت، والواو المبدلة من همزة الاستفهام.
وذكر الدماميني أن النسخ اتفقت على ما ذكره هنا وهو أحد عشر، وما أثبته حقيقة وهو خمسة عشر. وجاء في م/٢ «خمسة عشر»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات.
وانظر الشمني ١٠٣/٢ والأمير ٣٠/٢.
وأثبت الأمير للواو أربعة عشر قسماً، ثم ذكر أن لها أقساماً أُخر ذكرها النحويون وليست من حروف المعاني. ثم أثبتها الجنى الداني/١٧٣.

(٢) وهو مذهب جمهور النحويين. الجنى الداني/١٥٨، والارتشاف/١٩٨١، والكتاب ٢١٨/١.

(٣) في حاشية على م/٣ «أي في الزمان» وفي الجنى الداني: أي قاما معاً.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ العنكبوت ١٥/٢٩، فقد أنجى نوحاً وأصحاب السفينة معاً، وهذا معنى المصاحبة.

وانظر الهمع ٢٢٣/٥.

(٥) أي: على السابق في الوجود. كذا على هامش م/٣.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ الحديد ٢٦/٥٧.

وقد عطف اللاحق على السابق، وهو إبراهيم على نوح.

وانظر الهمع ٢٢٣/٥.

(١) تتمة الآية: ﴿... ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ الشورى ٤٢/٣.

وقد جاء العطف بعطف السابق وهو «الذين من قبلك» من الأنبياء والرسل على الضمير في «إليك» وهو محمد ﷺ.

وانظر الهمع ٥/٢٢٣، والدسوقي ٢/١٧.

(٢) أي عطف السابق على اللاحق والعكس.

(٣) قوله تعالى: ﴿ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ غير مثبت في م/١ و٥.

(٤) الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/٧.

عطف السابق على اللاحق في قوله: ومنك ومن إبراهيم.

وعطف اللاحق على السابق في قوله. ومن نوح وإبراهيم... إلخ.

قال الأمير: «قوله: وقد اجتمع إلخ: بناءً على أن كل واحد عُطِف على ما قبله، وقيل الجميع على الأول...» الحاشية ٢/٣١.

(٥) النص للمرادي. قال: «ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول أن يكونا قاما معاً في وقت واحد، والثاني: أن يكون المتقدِّم قام أولاً، والثالث: أن يكون المتأخِّر قام أولاً.

قال سيبويه: وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء بعد شيء».

انظر الجنى الداني/١٥٨، والكتاب ٢١٨/١، وانظر فيه ٣٠٤/٢، ورصف المباني/٤١٠، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣، والتسهيل/١٧٤.

(٦) نص ابن مالك في التسهيل: «وتنفرد الواو بكون مُتْبَعها في الحكم محتملاً للمعية برُجحان، وللتأخُّر بكثرة، وللتقدُّم بقلّه...» ص / ١٧٤، والنص عنه في الهمع ٢٢٥/٥.

= ونقل المرادي هذا النص وقال: «قيل: وهو مخالف في ذلك لكلام سيبويه وغيره». الجنى الداني/١٦٠، وانظر الارتشاف/١٩٨١.

(١) وفي الشمني: «قال ابن أم قاسم: وتفصيله ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين، فهو قول ثالث» الحاشية ١٠٤/٢. وفي الهمع ٢٢٥/٥ «قال أبو حيان وهو مخترع، مخالف لمذهب الأكثرين وغيرهم». وانظر الارتشاف/١٩٨١.

(٢) في متن الشمني «وتراخٍ»، ثم قال: هكذا وقع في بعض النسخ، وفي البعض الآخر أو تراخ...» ١٠٤/٢.

قلت: هو في المخطوطات «أو».

(٣) الآية: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/٧.

والآية شاهد للتراخي بين المتعاطفين.

(٤) أي بعد إلقاء موسى عليه السلام في اليم وهو طفل رضيع.

(٥) أي والوحي إليه بالرسالة...

(٦) هو قول جمهور النحويين وليس بعضهم.

(٧) وفي الشمني ١٠٤/٢ الجواب عن هذا أن ذكر المطلق هنا ليس للتقييد بل لبيان الإطلاق، وكثيراً ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك...».

وانظر حاشية الأمير ٣١/٢.

= وفي شرح مختصر ابن الحاجب للشيخ بهاء الدين السبكي: «والظاهر أن العبارتين يعني الجمع المطلق ومطلق الجمع صحيحتان، وأن مؤدّاهما واحد» انظر الشمني ١٠٤/٢، وانظر الجنى الداني/١٦٢.

(١) في م/٣ و٤ «لتقييده».

(٢) النص في الهمع ٢٢٤/٥، وانظر الجنى الداني/١٥٨ – ١٦٠.

(٣) انظر هذا في الجنى المرادي فهو أَوْفَى/١٥٨ – ١٦٠، والارتشاف/١٩٨٢.

(٤) هو محمد بن عبدالواحب بن أبي هاشم أبو عمر الزاهد المطرّز اللغوي غلام ثعلب، ولد سنة إحدى وستين ومئتين.

قال التنوخي: لم أَرَ قَطّ أحفظ منه، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة، ولسعة حفظه نُسِبَ إلى الكذب.

وقال ابن برهان: لم يتكلم في العربية أحد من الأولين والآخرين أعلم منه. اهـ وهو مُصَدّق وموثّق عند أهل الحديث.

وله من التصانيف: اليواقيت، وشرح الفصيح، وفائت الفصيح... وغيرها مات سنة خمس وأربعين وثلاثُمئة، انظر بغية الوعاة ١٦٤/١ – ١٦٦.

(٥) لم ينص الشافعي على الترتيب، ولكنه ذهب إليه في الوضوء في كتابه «الأم»، وجعل علة الترتيب غير الواو، وهو أن تفريق المتجانس لا ترتكبه العرب إلا لفائدة وهي الترتيب.

وتفريق المتجانس. هو في ذكر ممسوح بين مغسولات.

وانظر الشمني ١٠٤/٢، والأمير ٣١/٢.

وفي حاشية على م/٣ «نُوزِع في كونه منقولاً عن الشافعي».

(١) يعني إمام الحرمين أبو المعالي عبدالملك الجويني ضياء الدين، جاور بمكة والمدينة أربع سنين يفتي، ويجمع طرق الشافعي، ثم عاد إلى نيسابور فبنيت له المدرسة النظامية، فخطب بها وأفتى، ولد سنة ٤١٩ هو، ومات سنة ٤٧٨هـ. عن حاشية الأمير ٣١/٢، وانظر وفيات الأعيان ١٦٧/٣، وحاشية الشمني ١٠٥/٢.

(٢) من مؤلفات الجويني في أصول الفقه.

(٣) ما ذكره المصنّف هنا أخذه من المرادي، قال: «وقال إمام الحرمين في البرهان: اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زَلَّ الفريقان» الجنى الداني/ ١٦٠، وانظر الشمني ١٠٥/٢. وأنت ترى أن المصنف نقل هنا جزءًا من النص، وكان نقله كله أحسن وأخير، وأفضل بياناً. وفي الارتشاف/١٩٨٢ عن الكسائي وأصحابه، ورَدّه الفراء.

(٤) وهي المعية، والترتيب، وعكسه.

وذهب الدماميني إلى أن هذا الحكم الأول لا تنفرد به الواو، بل يشاركها فيه حتى، وإن افترقا من وجوه. وقد تقدّم في باب «حتى» مما سبق أنها عاطفة بمنزلة الواو، ثم ذكر الفرق بينهما. الشمني ١٠٥/٢ وفيه تفصيل أوفى مما اختصرته هنا. وانظر الأمير ٣١/٢.

(٥) الآية: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ ٱلسَّبِيلَ ...﴾ الإنسان ٣/٧٦.

(٦) أي: ولم يقصد نفي الحكم عنهما معاً، أَمّا إذا قُصِد ذلك فلا يصح الإتيان بلا، لأنها توهم نفي الحكم مطلقاً، والغرض نفيه على سبيل المعية. كذا عند الدماميني عن الدسوقي ١٧/٢.

(٧) في م/٣ و٤ «ليفيد».

(١) أي من اقتران الواو بـ «لا».

(٢) الآيـة: ﴿... إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ سبأ ٣٧/٣٤.

(٣) أي حين اقترانها بـ «لا».

(٤) والتقدير في المثال: ما قام زيد ولا قام عمرو.

وفي الآية: ما أموالكم بالتي تقربكم، وما أولادكم بالذين يُقَرِّبونكم.

(٥) وهما النفي المتقدّم على الواو، وألا يقصد النفي على سبيل المبالغة.

(٦) أي: دخول «لا» بعد الواو على الجملة اللاحقة.

(٧) وذلك من غير نفي قبل الجملة؛ إذ نفقد بهذا الشرط الأول.

(٨) بعد هذه الجملة في م/٥ ولا «اختصم زيد ولا عمرو».

(٩) الآية: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ سورة الفاتحة ٧/١.

(١٠) وهو قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾.

(١١) البيت من قصيدة للمتنخل الهذلي رثى بها ابنه أُثَيْلَة، ومطلعها:

ما بال عينك أمست دَمْعُها خَضِل كما وَهَى سَرِب الأخراب مُنْبَزِلُ

وأحرزه: جعله في حِرْز يمنع من الوصول إليه.

وظُلَم جمع ظلماء، وهي الليالي السود. والدُّعْج: جمع دَعْجاء وهي الشديدة السواد.

وقوله: الجَبَل: يحرز صاحبه من الوصول إليه إذا كان صعب المرتقى، حاله كحال الليل في الإحراز؛ لأنه ساتر لا يُهْتَدى إلى الهارب فيه. ويروي: حِيَلُ.

= والشاهد في البيت أن «أَيّاً» للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي، والمعنى: لا أحرز الفتى...
والمتنخِّل: لقب الشاعر، واسمه مالك بن عويمر، وينتهي نسبه إلى لحيان بن هذيل بن مدركة، وهو شاعر جاهلي محسن.
انظر شرح البغدادي ٧٨/٦، ومعاني القرآن للفراء ١٦٤/١، و٤٢٣، وشرح أشعار الهذليين/ ١٢٨٢، ديوان الهذليين ٣٥/٢.

(١) كذا جاء في المخطوطات التي بين يدي، وعند مبارك والشيخ محمد: حِيَلُ ومثله عند الدسوقي والأمير. وأشار الشمني إلى هذه الرواية بعد ذكر الرواية بالباء الموحّدة. وكذا في حاشية علي م/٣ ويروى الحِيَل جمع حيلة.

(٢) الآيــة: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ الأحقاف ٣٥/٤٦.

هل: للنفي والتقدير: فلا يهلك.

(٣) في م ١ و ٢ «ولا نحو»، أي: ولا يجوز نحو...

(٤) الاختصام لا يكون إلا بين شخصين والواو والصيغة «اختصم» تفيدان ذلك، فإثبات «لا» لا يجوز، لأن الاختصام ليس متعلقاً بشخص واحد، وإنما المراد بالمثال المعية.

(٥) أي هذا المثال، أو الواو فيه.

(٦) الآيات من سورة فاطر ١٩/٣٥ - ٢٢.

وتتمة الآية الأخيرة ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾.

(١) وهي: ولا النور.

(٢) أي: ما جاء في قوله تعالى: «ولا الظلّ ولا الحرور».
والخامسة «ولا الأموات».

(٣) وقوله: زوائد: أي للتأكيد.

(٤) وأمن اللبس لأنْ من المعلوم أن الاستواء يكون بين اثنين، وأما الأولى والثانية فهما زائدتان لإفادة نفي التسوية في كل اثنين اجتماعاً وانفراداً لا لمجرد التوكيد. انظر حاشية الأمير ٢/ ٣١.
وذكر الشمني أن قوله هذا جواب سؤال تقريره أن الاستواء فيه معنى المعية كالاختصام وقد ورد «لا» فيه في هذه الآية. وتقرير الجواب أن الآية التي وقعت فيها «لا» بين المستويين زائدة لا نافية للفعل عن الاثنين في حالتي الاجتماع والافتراق...

(٥) مما تنفرد به الواو عن سائر أحرف العطف.

وفي م/٣ «الرابع» من غير واو.

(٦) الآية: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ الأحزاب ٤٠/٣٣.

لكن: حرف استدراك لا محل له من الإعراب. وهي ليست عاطفة؛ لأن العِطف للواو.

(٧) وأما في الجمل فذلك خاص بالفاء ولا يكون بالواو، ومثال ذلك: الذي جاء محمد فيكرمه عبدالله أبوك.

(٨) فقوله: وأخوه معطوف على زيد، وزيد فاعل لقائم، وقائمٍ زيد نعت لأجنبي وهو رجل.

(٩) كذا في المخطوطات وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «... قائم...» ومثلهما حاشية الأمير، ومتن الدسوقي. وانظر الهمع ٢٢٧/٥.

(١) أخاه معطوف على «عمراً»، و«زيداً» منصوب على الاشتغال.

(٢) في م/٣ و٤ «السادس» بدون واو.

(٣) ألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين، وهي رؤوس العشرات، ومئات وألوف، والنيّف ما زاد من الآحاد على لفظ العقد حتى يبلغ العقد الذي يليه، ولا مانع عند الدماميني من أن تقول: مضى واحد فعشرون، أو ثم عشرون. انظر حاشية الشمني ١٠٦/٢٠.

(٤) العقد هو «عشرون» والنيّف ما زاد عنه هنا وهو «واحد».

(٥) في م/٤ «السابع».

(٦) قال سيبويه: «ومما جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم وفُرِّق النعت وصار مجروراً قوله...» وذكر البيت التالي. انظر ٢١٤/١.

(٧) البيت من قصيدة لابن مَيّادة، ونسبه سيبويه لرجل من باهلة. وقبله:

أَمِن طلَلٍ بمَدْفَع ذي طِلال أَمَحَّ جديدَه قِدَمُ الليالي

وصدر البيت غير مثبت في م/١ و٢، والرواية عند المصنف كرواية الديوان.

وجاءت فيه روايتان أخريان: وما بكا رجل نزيعٍ.

والثالثة عند سيبويه: وما بكا رجل حليم.

والمسلوب: الذي قُوّضت خيمه، والبالي: الذي ذهبت آثاره، والربع: المنزل.

والشاهد فيه: عطف الصفتين وهما هنا مسلوب وبال، وهما نعت لـ «رَبْعَيْن»، فالمنعوت مجموع والنعت مُفَرَّق. وذهب الزمخشري إلى أنهما بدل من ربعين.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧٨/٦، وشرح السيوطي/٧٧٤، والكتاب ٢١٤/١، وشرح الشواهد لابن السيرافي ٦٠٣/١، والديوان/٢١٤.

(١) مما تنفرد به الواو عن غيرها من أحرف العطف.

(٢) البيت في رثاء محمد بن يوسف ومحمد بن الحجاج بن يوسف، وقد ماتا في جمعة واحدة، وذكر المبرّد أن الحجاج بن يوسف رأى في منامه أن عينيه قُلعتا فطلّق الهِنْدَيْن: هند بنت المهلب، وهند بنت أسماء بن خارجة، فلم يلبث أن جاءه نعي أخيه من اليمن في اليوم الذي مات فيه ابنه محمد، فقال: هذا والله تأويل رؤياي، ثم قال: إنا لله وإنا إليه راجعون: محمد ومحمد في يوم واحد...

ورواية الديوان:

إن الـرزيـة لا رزيـة مـثـلـهـا للـنـاس فَقْدُ مـحـمّـد ومـحـمّـد.

والشاهد في البيت قوله: محمد ومحمد، وكان حقه أن يقول: فقدان مُحَمَّدين، ففرّق وعطف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨٠/٦، وشرح السيوطي/٧٧٥، وشرح التصريح ١٣٨/٢، والهمع ٢٢٦/٥، والكامل ٦٣٣/٢، والديوان/١٦١.

(٣) قوله: بها يوماً، أي: أقمنا بدار كسرى.

الشاهد في هذا البيت أن الواو عطفت ما حقه الجمع، فيقال: أياماً.

قال ابن عصفور: «ومنه وضع العطف موضع التثنية وموضع الجمع، واستعماله بدلاً منهما حيث لا يسوغ ذلك في سعة الكلام...، وقد جاء مثل ذلك في شعر ابن هانئ...».

وانظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٨٣/٦، والضرائر/٢٥٨، والخزانة ٣٤٠/٣، وأمالي ابن الشجري ١١/١، والمقرّب ٤٩/٢، والكامل/١٠٤٩، والهمع ٢٢٧/٥، أمالي الزجاجي/ ١٤٧، شرح جمل الزجاجي ١٤٦/١.

الديوان برواية الصولي/١٦١.

(١) ذهب ابن عصفور إلىأ نها أربعة أيام، انظر شرح جمل الزجاجي ١٤٦/١، فقال: «وكان القياس أن يقال: أقمنا بها أربعة أيام».

ومثله عنده في الضرائر/٥٨.

ومثل هذا ذهب إليه الأُبَّذي في شرح الجزولية.

وعند الدماميني أن الأيام سبعة، وأنه الصواب. انظر الشمني ١٠٦/٢ - ١٠٧.

وقال البغدادي في شرح الشواهد ٩٠/٦ «أقول: كون الإقامة أربعة هذا هو الظاهر، وبه قال ابن عصفور والخفاف وأبو حيان وغيرهم، وذلك بإرجاع الضمير من «له» لما تقدّم من الأيام لا إلى اليوم الأخير، ويوم الرحيل غير معدود...».

ومنشأ الثمانية أن الضمير في «له» عائد على الأيام المفرقة الأربعة فإذا كان كذلك كان ضَرْبُ اثنين بأربعة أيام فالعدد ثمانية. والخامس هو يوم الترحل يساوي التاسع في حسبته، فليس معدوداً من جملة أيام الإقامة والذي ذهب إلى أنها سبعة جعل اليوم الأخير هو الأول في أن أولهما للقدوم وآخرهما للرحيل فبقي العدد سبعة. ولم يعلق الصولي بشيء على هذه المسألة.

(٢) مما تنفرد به الواو العاطفة عن غيرها من حروف العطف.

(٣) ومن ذلك ما جاء بعد فعل يفيد المشاركة مثل صيغة افتعل في المثالين اللذين ذكرهما المصنف وهما اختصم واشترك، فلا يستغنى فيهما عن المعطوف؛ إذ المشاركة تقتضي التعدُّد.

(٤) لأن الواو في مثل هذه الحالة تفيد اشتراك اثنين أو أكثر في حكم متقدِّم، ولا تدل على ترتيب إلا إذا قامت بيِّنَة من السياق على ذلك.

(١) أي من عطف ما لا يُسْتَغْنَى عنه، والمثال الذي ذكره دليل على ذلك؛ لأن «بين» تقتضي وجود اثنين أو أكثر، ومثله: جلست بين القوم.

(٢) البيت لامرئ القيس، وتقدّم الحديث عنه في باب «الفاء».

(٣) ذكر الرواية بالواو لأن العاطف هنا عطف «حومل» على الدخول، ولا يستغنى عن المعطوف؛ لأن «بين» تقتضي اثنين بعدها أو أكثر. والفاء ليس فيها هذا.

(٤) وهو متعدد يصلح لـ «بين»، ثم عطف على هذا المتعدِّد بالفاء، فسقط اعتراض الأصمعي على هذا التقدير عند المصنِّف.

(٥) في م/٣ «والعمرين».

(٦) لا يختلف هذا عن قوله: نواحي الدخول، فالنواحي أماكن. فهي زيادة من المصنف لا ضرورة لها. ولعله أراد أنه في الأول قدر مضافاً لبيان التعدد، وأن الثاني لم يقدر فيه ذلك؛ لأن الدخول مشتمل عليها من غير التقدير.

(٧) أي يشارك الواو في عطف ما لا يُستغنى عنه. وتعقَّبه الدماميني بأنه اعتراف بأن الواو غير منفردة بهذا الحكم. انظر الشمني ١٠٧/٢.

(٨) «عليّ» غير مثبت في م/٤، وكذا في طبعة الشيخ محمد.

(١) إذ لا يقال: سواء عليَّ أقمت، من غير أن تذكر معطوفاً عليه لتحقق المساواة عندك بين الأمرين، وهما القيام والقعود، وعلى هذا فالثاني بعد أم لا يُستغنى عنه؛ لارتباطه مع السابق بعامل واحد. وهذا حكم كحكم الواو المتقدِّم.

(٢) الواو غير مثبتة في م/٣.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًۢا﴾ سورة نوح ٧١/٢٨.
العام هنا قوله تعالى: ﴿وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا﴾، وهو معطوف على الخاص قبله وهما الوالدان.
ثم إنّ المؤمنين والمؤمنات أَعَمّ ممن دَخَل بيته، فجاء العموم متتابعاً في الموضعين.

(٤) وهو عطف الخاص على العام.

(٥) الآية: ﴿... وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ الأحزاب ٣٣/٧.
العموم في النبيين، والخصوص فيما جاء بعده، وهو الضمير في «منك» وما تلاه من ذكر للرسل عليهم السلام، وكلهم معطوفون على العموم في الأول.

(٦) أي يشارك الواو في الحكم الأخير وهو عطف الخاص على العام «حتى»، والاعتراض للدماميني كالمحل السابق في أنه ذكر أن الواو انفردت بأحكام، ثم ذكر ما ليس من هذا الانفراد.
وانظر الهمع ٥/٢٢٥.

(٧) العام: الناس، والخاص المعطوف بحتى هو الأنبياء، فهو كالواو فيما تقدّم، والحاجّ في المثال الثاني عام، والمشاة هو الخاص.

(١) الحاجّ، أي الحُجّاج فهو مفرد في الظاهر مراد به الجمع على معنى الجماعة. وشاهده في القرآن قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ...﴾ التوبة ٩/١٩.

(٢) الواو غير مثبتة في م/٣.

(٣) أي: مما تنفرد به الواو عن غيرها من حروف العطف.

(٤) لفظ «مذكور» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٥) أي يجمع المعطوف والمعطوف عليه.

(٦) قائله الراعي النميري: عُبَيْد بن حصين. وصدره مثبت في م/٥ ساقط من بقية المخطوطات.

ورواية الديوان: وهِزّة نسوةٍ من حَيّ صِدْقٍ...

وقد عطف العيون بعد حذف عاملها على الحواجب. والتقدير: وكَحَلّن العيونا.

وجاز هذا العطف لأن المعنى للتزيين، فهو واحد فيهما. ولا يصح تسليط العامل: زجّج على العيون؛ لأنها لا تُزَجّج.

وتقدّمت ترجمة الراعي.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٢/٦، وشرح السيوطي/٧٧٥، والهمع ٢٢٨/٥، وشرح التصريح ٣٤٦/١ والخزانة ٤/٦، والإنصاف ٦١٠/٢، والعيني ٩١/٣، ١٧٣/٤، وتأويل مشكل القرآن/٢١٣، والخصائص ٤٣٢/٢، الديوان/٢٦٩. وانظر اللسان والتاج/زجج.

(٧) أي: الذي حَسَّن العطف بينهما.

(١) وهو قوله: «يجمعهما معنى واحد».

(٢) أي: لَصَحّ هذا المثال، وكان من باب العطف بالفاء كالذي ذكر في الواو، أي: فذهب الثمن صاعداً. وعلة منع العطف أن الاشتراء والثمن لا يجمعهما معنى واحد، بخلاف ما وَرَدَ في البيت. ولذا لم يجز هذا العطف.

وصاعداً: هنا حال عامله الفعل المحذوف مع صاحب الحال وهو قولنا: فذهب الثمن...

(٣) الآية: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة يوسف ٨٦/١٢.

والحزن والبَثّ في الآية سواء من حيث المعنى وإن اختلفا في اللفظ.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ١٥٧/٢.

والصلوات والرحمة في الآية سواء من حيث المعنى وإن اختلف لفظاهما.

(٥) أول الآية: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا ...﴾ سورة طه ١٠٧/٢٠.

والعِوَج والأَمْتُ معناهما واحد. قالوا: «لا ترى فيها انخفاضاً ولا ارتفاعاً»، وذلك في الآخرة حين ينسف الله الجبال نسفاً فيذرها قاعاً صَفْصَفاً، أي أرضاً ملساء مستوية.

وقيل في العوج والأمت غير هذا. وانظر البحر المحيط ٢٧٩/٦.

(٦) الحديث في باب الصلاة: تسوية الصفوف وإقامتها: صحيح مسلم ١٥٤/٤، عن ابن مسعود قال: «كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة، ويقول: استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، لِيَلِني منكم أولو الأحلام والنُّهى، ثم الذين يَلُونهم، ثم الذين يَلُونهم...»

= قال النووي: «وأولو الأحلام هم العقلاء، وقيل البالغون، والنُّهى بضم النون العقول، فعلى قول من يقول: أولو الأحلام العقلاء يكون اللفظان بمعنى، فلما اختلف اللفظ عطف أحدهما على الآخر تأكيداً...». وانظر الجامع الصغير/٤٧٣.

(١) البيت لعديّ بن زيد من قصيدة خاطب بها النعمان بن المنذر لما كان في سجنه، وقد حَذّره من تقلّب الدهر به، وذكر ما آل إليه أمر جذيمة الوَضّاح، وغَدْر الزّبّاء به، وأَخْذِ قصير الثأر منها.

وقوله: «قَدَّمت» ذكر البغدادي أنها هكذا في جميع الروايات التي رآها وروي: قَدَّدت: ومعناه قطعت، والضمير للزباء، والأديم: الجلد، والرّاهِشان: عرقان في بطن الذراع، والضمير في: راهشَيْه لجذيمة، أي أتت بالنّطع إلى راهِشَيْه لما فَصَدتهما.

والرواية في العجز: «كذباً مبيناً» عن المُفَضَّل، والرواية الأولى.

والشاهد في البيت عَطْفُ المَيْن على الكذب ومعناهما واحد، وقد جاز العطف للمرادفة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٧/٦، وشرح السيوطي/٧٧٦ وهمع الهوامع ٢٢٦/٥، ومعاني القرآن للفراء ٣٧/١، والديوان/١٨٣، وشرح المفصّل ١٠/١، اللسان/مَيَن.

(٢) في حاشية الشمني ١٠٧/٢ قال بهاء الدين السبكي هذا أوفق لبقية القصيدة؛ لأن أبياتها كلها مكسور فيها ما قبل الياء بخلاف ما رواه الجمهور، والظاهر أنه وهم».

(٣) أي: في الحديث المتقدِّم.

(٤) الواو غير مثبتة في م/٣ و٥، ومثله النص عند النووي في صحيح مسلم ١٥٥/٤.

(٥) التسهيل/١٧٦ وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٢٣.

= وانظر الارتشاف ١٩٩١/٤.

والنص في الهمع ٢٢٦/٥، وبعده: «وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب المحكم عنه في قوله: عُذْراً أو نذراً» قال: العُذْر والنذر واحد».

(١) تتمة الآية: ﴿... ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ سورة النساء ١١٢/٤.

وذكر أبو حيان أنّ ظاهر العطف بأو المغايرة، فقيل: الخطيئة ما كان عن غير عمد، والإثم ما كان عن عمد...، وقيل هما لفظان بمعنى واحد كُرِّرا مبالغةً. انظر البحر ٣٤٦/٣.

(٢) من المعاني التي تنفرد بها الواو عن حروف العطف.

(٣) أي: التابع المتقدِّم على متبوعه. وقد ذكروا أنّ هذا يجوز بشرط الضرورة.
انظر الشمني ١٠٧/٢.

(٤) قيل: إن قائله الأَحْوَص، وقيل غيره.
ويروى عجزه:

بَـرُودَ الـظِّـلِّ شـاعـكـم الـســلامُ

وقال بعده في مجالس ثعلب: شاعكم: تبعكم، وذات عِرْق: موضع في الحجاز، وقد سَلَّم على النخلة لأنها موضع أحبابه، ويحتمل أنه كَنّى عن محبوبته بالنخلة خوفاً ممن حولها.

والشاهد في البيت في عجزه حيث عطف «ورحمة الله» على «السلام»، وهو في الأصل: عليك السلام ورحمة الله.

وخَرّجه ابن جنّي على العطف على الضمير المستتر في عليك، والأصل: السلام حصل عليك ورحمة الله، فأخّـر المبتدأ، وحذف «حصل»، ونقل ضميره إلى عليك، واستتر فيه. فعطف عليه.

انظر شرح البغدادي ١٠٢/٦، وشرح السيوطي/٧٧٧، أمالي الزجاجي/٥٢، ٥٣، الخزانة ١/ ١٩٢، ٣١٢، الخصائص ٣٨٦/٢، الهمع ٢٢٨/٥، وانظر ٣٩/٣، أمالي الشجري ١٨٠/١، والخصائص ٣٨٦/٢، مجالس ثعلب ١٩٨/١، ولم أجد البيت في ديوان الأحوص.

(١) مما تنفرد به الواو عن غيرها من حروف العطف.

(٢) أول الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ سورة المائدة ٦/٥.

(٣) قرأ نافع والكسائي وابن عامر وحفص عن عاصم وابن مسعود ويعقوب والأعشى وأبو بكر وابن عباس والشافعي وعلي والمفضل «وأرجلكم» بالنصب، وهو معطوف على «أيديكم»، وما قبله، وحكمها الغسل، وهو رأي جمهور الفقهاء.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم وحمزة وأبو جعفر وخلف وأنس وعكرمة ويحيى بن وثاب والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحاك والأعمش «وأرجلِكم» بالخفض. والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس، ورَجّح الطبري هذه القراءة، ورُوي مسح الرجلين عن ابن عباس وأنس وعكرمة والشعبي وأبي جعفر الباقر، وهو مذهب الإمامية من الشيعة.

وذهب الأخفش وأبو عبيدة إلى أن الخفض على الجوار للرؤوس، وردّ الزجاج الخفض على الجوار، وذهب إلى أنه لا يكون في كلمات الله تعالى، وذهب الطوسي إلى أن القراءتين جميعاً تفيدان المسح.

وهناك قراءة ثالثة بالرفع «وأَرْجُلُكم».

ومراجع هذه القراءات والمناقشة فيها لا يتسع لها هذا الموضع، وارجع في ذلك إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيل وبيان.

(٤) يأتي في آخر الكتاب في الباب الثامن. القاعدة الثانية «أن الشيء يُعْطَى حكم الشيء إذا جاوره».

(١) انظر الجنى الداني/١٦٦، وشرح الكافية الشافية/١٢٢٢ وما بعدها.

(٢) كذا في المخطوطات، أوجه، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير: «أقسام».

(٣) تقدّم الحديث عن هذا الشاهد في باب «أو»، وفي باب «الكاف»، وفي باب «ما» زيادتها.

(٤) هو كتابه «شرح تحفة المودود»، وهو شرح الهمزية التي سمّاها: تحفة المودود في المقصور والممدود».

(٥) وهو مطلق الجمع.

(٦) في الجنى الداني/١٦٧ «قال ابن مالك: استعمال الواو فيما هو تقسيم أجود من استعمال أو».

(٧) من الأوجه الثلاثة التي استعملت فيه الواو بمعنى أو.

(١) ذكر هذا في الكشاف ٢٦٢/١ في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ الآية/١٩٦ من سورة البقرة، وسوف أذكرها بعد هذا البيان.

قال: «فإن قلت: فما فائدة الفَذْلكة؟ قلت: الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً أو واحداً منهما كان ممتثلاً، ففذلكت نفياً لتوهم الإباحة...» وانظر الهمع ٢٣٠/٥، وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٢٣.

(٢) الآية: ﴿... فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ...﴾ سورة البقرة ١٩٦/٢.

(٣) وقد ذهب ابن مالك مذهب الزمخشري في هذه المسألة وهي جواز الإباحة بالواو. انظر شرح الكافية الشافية/ ١٢٢٣.

وفي حاشية الشهاب ٢٨٩/٢ ذكر نص البيضاوي، وقد ذكر ما ذكره ابن هشام من رَدِّ ما ذهب إليه صاحب الكشاف، ثم قال: «وتبعه [أي المصنّف] صاحبُ الإيضاح البياني، ولا نعرف هذه المقالة لنحويّ، ورُدَّ بأن السيرافي نَصّ عليه في شرح الكتاب، وتبعه في حواشيه على التسهيل، فقال: الصواب أن الواو كأو في الإباحة؛ لأن الإباحة إنما استُفيدت من الأمر، والواو جمعت بين الشيئين في الإباحة.

قلتُ: [ولعل القول للشهاب]: لك أن تحمل عليه كلامه كما ينادي عليه آخره بأنه إنما خَطّأ الزمخشري في جعلها للإباحة في الخبر؛ لأنها إن استفيدت إنما تستفاد من الأمر ولا أمر هنا...».

وانظر تعقيب أبي حيان على الزمخشري في البحر ٨٠/٢.

(١) الثالث مما تستعمل فيه الواو بمعنى «أو».

(٢) قائله كثيّر عَزَّة. ورواية الديوان: وقالوا: فٱختر من الصبر والبكا.

والشاهد فيه مجيء الواو بمعنى أو في التخيير.

وانظر شرح البغدادي ٦/١٠٤، وشرح السيوطي/٧٧٨، وشرح الأشموني ٢/١١٠، شذور الذهب/٣٧٢، الديوان/١٨٠.

(٣) في حاشية الشمنّي ٢/١٠٧ «ويقع البيت في بعض النسخ بدون «وقالوا»، ولا بُدَّ منها للوزن».

(٤) زاد الشيخ محمد «يكون» بين معقوفين للبيان والتوضيح، ولا ضرورة لذلك.

(٥) تتمة الآية: ﴿... سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَـٰتِنَا فَلَمَّآ أَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّـٰىَ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَـٰفِرِينَ﴾ الأعراف ٧/١٥٥.

(٦) أي: يؤيد هذا التوجيه.

(٧) هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون كان أعلم الناس بالنحو البصري وأحفظ أهل زمانه للغة، ولد سنة ٢٨٨ بديار بكر، ورحل إلى بغداد سنة ٣٠٣، ودخل قرطبة عام ٣٢٨، وله مؤلفات منها الأمالي، والنوادر، وشرح المعلقات، وغيرها.

توفي بقرطبة عام ٣٥٦هـ. انظر بغية الوعاة ١/٤٥٣.

(٨) أي: البيت. والرواية كما أثبتها البغدادي من حماسة الشريف هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسيني.

= وقالوا: نأت فٱختر من الصبر والبكا.

وذكر البغدادي هذا مؤيداً لرواية القالي التي ذكرها المصنّف، وهي رواية، الديوان.

وانظر الأمالي ٢/٦٤، وحماسة ابن الشجري ١/٥٢٨، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/١٠٤.

(١) في شرح الشاطبية ص/٣٠ «باب البسملة» قوله:

وبَسْمَلَ بين السورتين بسُنّةٍ رجالٌ نَمَوها دُرْيَةً وتحمُّلا
ووَصْلُكَ بين السورتين فصاحةٌ وصِلْ واسكُتَنْ كلٌّ جلاياه حَصّلا

(٢) تلفَّظ بالبسملة، وفَصَل بها بين كل سورتين قالون والكسائي وعاصم وابن كثير، وتركها ووصل آخر كل سورة بأول تاليتها حمزة، فالقرآن عنده كسورة واحدة، وخيَّر بين الوصل والسكت بدونها ابن عامر وورش وأبو عمر، ولا نصّ في هذا التخيير عن هؤلاء الثلاثة، بل هو اختيار من بعض أهل الأداء لهم. انظر شرح الشاطبية للشيخ محمد علي الضبّاع ص/٣٠، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٥/٦.

(٣) أي التخيير.

(٤) أي أن التخيير مفهوم من المعنى وليس من الواو.

(٥) كذا في المخطوطات: وأسكت. وفي طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «واسكتنْ»، ومتن حاشية الدسوقي كالمخطوطات.

(٦) وهو من شُرّاح الشاطبية.

(١) من معاني الواو، وتقدَّم المعنى الأول وهو العطف. وانظر الأزهية/٢٤١ - ٢٤٢.

(٢) ذكره المصنّف في خاتمة الباب الخامس التي عقدها للحذف، قال: والوجه أن الأصل بمالك، ثم أُنيبت الواو مناب الياء قصداً للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي.
فالواو حرف عطف، ومالك عطف على أنت، ولكن ليس العطف للتشريك، بل هي بمعنى باء الجر، وهما متعلقان بأعلم. وانظر حاشية الأمير ٣٣/٢، وحاشية الشمني ١٠٩/٢.

(٣) على تقدير: بعت الشاء شاة بدرهم: أي بعت الشاء كل شاة بدرهم.
وتعقّبه الدماميني بأنه قد يكون في الموضعين على تقدير عامل في شاة ودرهماً، أي: بعت شاةً وأخذت درهماً، وحذف الناصب لقيام الدليل عليه. انظر حاشية الشمني ١٠٨/٢.

(٤) أي: قالوا إن الواو في المثالين السابقين بمعنى الباء.

(٥) أي: تقدير الواو على معنى الباء ظاهر في المثالين.
قال الدماميني: «واستظهار المصنِّف لكونها بمعنى الباء في المثالين غير ظاهر» حاشية الشمني ١٠٨/٢.

(٦) الثالث من معاني الواو.

(٧) هو أحمد بن محمد البستي يعرف بالخارْزنجي، أبو حامد، وهو إمام الأدب بخراسان في عصره، دخل بغداد فعجب أهلها من تقدُّمه في معرفة اللغة.

صنّف تكملة كتاب «العين»، وشرح أبيات أدب الكاتب، وله كتاب التّفصلة.

مات في رجب سنة/٣٤٨. انظر بغية الوعاة ٣٨٨/١، ومعجم البلدان ٣٨٥/٢ «خارزنج».

وفي حاشية الشمني ١٠٨/٢ الخارزنجي نسبة إلى خارْزَنْج، وهي بلد ذكرها صاحب القاموس. وفي معجم البلدان/خارزنج: ناحية من نواحي نيسابور.

(٢) تتمة الآية الثانية: ﴿فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ سورة الشورى ٣٤/٤٢ - ٣٥.

والتقدير عنده: ليعلم الذين يجادلون.

(٣) سورة آل عمران ١٤٢/٣. والتقدير عنده: ليعلم الصابرين.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأنعام ٢٧/٦.

(٧) يأتي هذا في النوع الخامس من أنواع الواو.

وذكر الشمني أنه يأتي في آخر الباب الرابع «في أقسام العطف». وماذ كره غير الصواب.

(٨) انظر الجنى الداني/١٦٣.

(٩) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا...﴾ سورة الحج ٥/٢٢.

- قراءة الجماعة «ونقِرُّ» بالنون والرفع على الاستئناف.

= وقرأ يعقوب وأبو حاتم عن أبي زيد والمفضل عن عاصم «ونقِرَّ» بالنون والنصب عطفاً على «لبنين»، وفيه قراءات أخرى.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه ذكر المراجع وبيان أوفى مما أثبتُّه موجزاً هنا.

(١) قوله فيمن رفع يندرج على الآية، وقد ذكرت القراءة فيها، وعلى المثال المصنوع: أي وأنت تشربُ اللبن، وذلك على الاستئناف، وذكر هذا تحرُّزاً من الجزم والنصب في «تشرب»، فتخرج الواو عن كونها للاستئناف عندئذٍ. وانظر الباب الرابع: أقسام العطف.

(٢) في م/٣ و٥ «ونذرهم» بالنون.

(٣) تتمة الآية: ﴿... فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ سورة الأعراف ١٨٦/٧.

(٤) قراءة الرفع في «يذرهم» عن أبي عمرو، وحفص وشعبة عن عاصم ويعقوب والحسن واليزيدي، والرفع على الاستئناف.

وفيها قراءة بالجزم «ويذرْهُمْ» عن عشرين قارئاً، كما قرئ بالنون أيضاً رفعاً وجزماً.

وانظر تفصيل هذا مع مراجعه في كتابي «معجم القراءات».

(٥) الآيـة: ﴿... وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمْۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٨٢/٢.

قوله: ويعلمكم. الواو للاستئناف فجاء الفعل على الرفع بعدها.

(٦) وذلك عطفاً على «لنبيِّن» قبله.

(٧) عطفاً على النهي المتقدِّم «لا تأكل».

(١) الجزم عطفاً على محل جملة «فلا هادي له» فهي جواب الشرط.

(٢) وهم كثر، وقد أشرت إلى هذا من قبل، وهي قراءة حمزة والكسائي وهبيرة عن حفص عن عاصم وأبي عمرو من رواية أبي حاتم عنه، فهؤلاء من السبعة، ومن تبقى ممن هم وراء ذلك.

(٣) أي في الآية الأخيرة، حيث كان الخبر في «يُعَلّمكم» معطوفاً على الطلب في «فاتقوا»، وهو إنشاء.

(٤) الشاعر: غير مثبت في م/١ و٢ و٣، وأثبت في م/٤ و٥.

(٥) قائله أبو اللحام التغلبي، ونسب لعبدالرحمن بن أُمّ الحكم. وذكر الاثنين ابن يعيش.
والمعنى: يجب على الحاكم بين الناس يؤتى للفصل بين الخصومات أَلّا يجور في حُكْمه، وهو يقصد ويَعْدِل في قضاياه.
وعلى الحَكم: خبر مُقَدَّم وأَلّا يجور: مبتدأ مؤخَّر.
والشاهد فيه أن الواو في «ويقصد» للاستئناف.
وأبو اللحام شاعر لصّ، وهو جاهلي، واسمه حُرَيْث بالتصغير.
وانظر البيت في شرح البغدادي ١٠٦/٦، وسيبويه ٤٣١/١، والخزانة ٦١٣/٣، والمحتسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وشرح المفصل ٣٧/٧، وشرح السيوطي/٧٧٨، والصحاح واللسان/قصد، ومعاني الأخفش ١٧٧/١.

(٦) أي أن الواو في «ويقصد» لا يجوز فيها إلا الاستئناف، ولو جُعِلت للعطف لوقع التناقض، ويكون التقدير: أن لا يجور ولا يقصد. مع أنّ الأصل أنّ نفي الجَورِ يقتضي ثبوت العدل المنفيّ ثانياً.
وذهب الدماميني إلى أنه يمكن أن يكون الأصل: وأن يقصد، فالواو عاطفة على «أَنْ لا يجور»، ثم حذفت «أَنْ» فارتفع الفعل.

= انظر حاشية الشمني ١٠٨/٢، والأمير ٣٣/٢.
وفي الصحاح/ قصد «قال الأخفش أراد وينبغي أَنْ يقصد، فلما حذفه وأوقع «يقصد» موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع.
وقال الفراء: رفعه للمخالفة؛ لأن معناه مخالف لما قبله، فخُولف بينهما في الإعراب». وانظر معاني القرآن للأخفش ١٧٧/١.

(١) أي: اترك عقوبتي ولا أعود إلى ما كنتُ فيه.

(٢) أي: نصب «أعود» بأن مضمرة بعد الواو التي هي عاطفة على أنها واو المعية...

(٣) قال الدماميني: «وقد يقال: هَبْ أَنّ الطلب واقع في الحال لأنه إنشاء لكن المطلوب مستقبل قطعاً؛ لأنه لو كان موجوداً في الحال لزم الأمر بتحصيل الحال، وهو محال، وإذا كان مستقبلاً جاز النصب، والمعنى: ليجتمع في المستقبل كفُّك عن العقوبة، وكَفِّي عن العَوْد إلى المنهيّ عنه».

حاشية الشمني ١٠٨/٢.

(٤) وغرض المؤدِّب هو ترك المنهيّ عنه مطلقاً.

(٥) أي الفعل «يقصد» في البيت.

(٦) في قوله: «أَلَّا يجور».

(٧) النافية بعد «أن».

(٨) أي يردُّ جعل «لا» جازمة ناهية.

(٩) في قوله: «ألّا يعود».

(١٠) وذلك على تقدير «لا» ناهية.

(١) فإنّ فيه التناقض.

(٢) أي: ويوضح التناقض وعدمه.

(٣) فهذا لا تناقض فيه؛ لأن النهي واقع، وهو مستمر علىفعل المنهيّ عنه.

(٤) لأنّ فيه تناقضاً ففيه الإخبار عن الفعل وعدمه في وقت واحد.

(٥) معاً: غير مثبت في م/٣.

(٦) من أقسام الواو التي يرتفع ما بعدها واوان: الأولى للاستئناف وقد تقدت، وهذه الثانية وهي واو الحال.

(٧) عِلَّة هذه التسمية دخولها على المبتدأ.

(٨) قال المرادي: «وقدّرها النحويون بإذ من جهة أنّ الحال في المعنى ظرف للعامل فيها...» انظر الجنى الداني/١٦٤، والأزهية/٢٤٢.

(٩) أي واو الحال بمعنى «إذ».

(١٠) أي واو الحال.

(١١) أي واو الحال.

(١٢) أي «إذا» تدخل على الجمل الفعلية، ولا تدخل على الاسمية، وواو الحال لا تدخل على الجمل الفعلية؛ ولذلك قدّروا أنها بمعنى «إذ» لأن «إذ» تدخل على الجمل الاسمية.

(١) الآيـة: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ﴾ سورة آل عمران ١٥٤/٣.

(٢) انظر التبيان للعكبري/٣٠٢ قال: «وطائفة مبتدأ، و«قد أهمتهم» خبره، «يظنون» حال من الضمير في «أهمتهم»، ويجوز أن يكون «أهمتهم» صفة، و«يظنون» الخبر، والجملة حال، والعامل «يغشى»، وتسمى هذه الواو واو الحال، وقيل الواو بمعنى «إذ»، وليس بشيء».

(٣) النص في مشكل إعراب القرآن ١٦٤/١.

(٤) في نص مَكّي: وقيل: هي بمعنى إذ.

(٥) أي: مَكّي.

(٦) أي إن أراد بواو الابتداء الواو التي تكون استئنافاً تُبتَدأ بعدها الجمل ولم يقصد بذلك واو الحال كان قول العكبري ومكي سواء في الخطأ؛ لأنهما ذكرا أمرين بمعنى واحد. انظر حاشية الدسوقي ٢٢/٢.

(٧) أي: واو الحال على إطلاقها لا بالقيد السابق وهو قيد الداخلة على الجملة الاسمية.

(٨) قائله الفرزدق، ويُرْوَى أنه لسليمان بن قتة في رثاء الحسين، وإن كانت الرواية عنه مختلفة

الصدر: أولئك قوم...

وقيل قائله أبو دهبل.

وقوله: لم يشيموا: لم يُغْمدوا.

ولم تكثر القتلى: أي لم يُغْمِدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلى حين سُلّت.

= والشاهد في البيت: دخول الواو على الجملة الفعلية في قوله: ولم تكثر القتلى...

والفرزدق معروف. وسليمان بن قتة التيمي يكنى أبا رزين، أخذ القراءة عن عباس، وكان شاعراً، وقتّة: أمه، وذكره ابن حبان في الثِّقات.

انظر البيت في شرح البغدادي ١٠٨/٦، وشرح السيوطي/٧٧٨، والإنصاف/٦٦٧، وشرح المفصّل ٢٦٧، والكامل/٤٠١، والأضداد لابن الأنباري/٢٥٩، والمفضليات/١٧٦، والعمدة ١٧٨/٢ واللسان/شيم.

(١) أي الواو.
وقدّرت: كذا في المخطوطات. وفي طبعة الشيخ محمد: ولو قَدّرتَها عاطفة، وأشار إلى الخلاف في نسخة أخرى.

(٢) لأن الواو إذا كانت للعطف كان المعنى أنهم لم يغمدوا سيوفهم، وأن القتلى بها لم يكثروا، وهذا ذَمٌّ لهم بالتقصير في الإقدام على القتل، وإذا كانت للحال كان المعنى أنهم لم يغمدوا سيوفهم حال عدم كثرة القتلى، ومفهومه أنهم أغمدوها حال كثرتهم، وهذا مدح بالشجاعة. وتعقبه الدماميني بأنه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقاً بل قيد ذلك بقوله: حين سُلّت، وإنما يكون القتل بعد ذلك. وانظر الشمني ٢/١٠٨.

(٣) أي الواو.

(٤) مذهب الجمهور جواز تعدّد الحال، وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، واستثني أَفْعَل التفضيل، فإنه يعمل في حالين. وخَرّجوا المنصوب ثانياً على أنه صفة للحال، أو حال من الضمير المستكنّ فيه، ونسب أبو حيان هذا القول [الأخير] إلى أكثر المحققين. انظر الهمع ٤/٣٧ ، والارتشاف/١٥٩٥.

(٥) أي: واو الحال. كذا على هامش م/٣.
قال الأمير في حاشيته ٢/٣٤ والأظهر حملها على الحالية الداخلة علىالاسمية السابقة ليكون

= من تَعَدُّد الحال بلا عطف لا الاستثنائية، فمن منع تَعَدُّد الحال يعين العطف فتدبّر».

(١) الآية: ﴿ ... قَالَ ٱهْبِطُواْ ... وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ الأعراف ٧/٢٤.
جاء في حاشية علي م/٣ أن قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾: إمّا أن تكون معطوفة على الجملة الحالية قبلها [بعضكم لبعض عدو] فتكون حالاً بالتبعية، أو هي حال مستقلّة كالتي قبلها فتكون الواو للحال لا عاطفة».

(٢) من معاني الواو.

(٣) أي: بالواو.

في ناصب ما بعد الواو أقوال منها: أن ناصِبَه ما تقدَّمه من فعل أو شبهه وسواء في ذلك المتعدي أو اللازم، وذهب قوم إلى أنه لا يكون إلا مع اللازم. الهمع ٢٣٧/٣.

(٤) ذهب الجرجاني إلى أن ناصبه الواو لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت به الهمع ٢٣٨/٣، وانظر الارتشاف/١٤٨٥.

(٥) نقل هذا القول الشيخ عضيمة رحمه الله عن ابن هشام في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤٩٥/٣، ثم أعقب ذلك بذكر واحد وعشرين موضعاً في القرآن جاء التوجيه فيها على أن الواو مفعول معه عن المتقدّمين. فانظر هذا حيث هو.

وعند الشمني ١٠٩/٢ «قوله: لم تأت في التنزيل بيقين. يعني بل أتت فيه باحتمال».

(١) الآية: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ يونس ٧١/١٠.

(٢) هذه قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي ونافع في غير رواية الأصمعي، وأبي جعفر ورُوَيْس عن يعقوب والحسن وابن أبي إسحاق وأبي عبدالرحمن السلمي وعيسى الثقفي وسلام: فأَجْمِعُوا...».
وقرأ خارجة عن نافع والزهري والأعمش وعدد من القراء غيرهم فٱجْمَعُوا، بوصل الهمزة.
انظر البحر ١٧٩/٥، والمحرر ١٨٣/٧، والإتحاف/٢٥٣، معاني الأخفش ٣٤٦/٢، النشر ٢٨٥/٢، السبعة/٣٢٨.
وانظر مجموعة المراجع والتخريج في كتابي «معجم القراءات» فهو أَوْفَى مما ذكرته هنا.

(٣) أي: المعية، وقد ذهب إليه الفارسي وتبعه الزمخشري.

(٤) ويكون «شركاءكم» منصوباً بفعل محذوف، وتقدير الكسائي والفراء: وادعوا شركاءكم.
وغلّطهما الزجاج في هذا التقدير.
انظر كتابي «معجم القراءات».

(٥) في حال العطف لمفرد على مفرد وقد قدر مضافاً: أي أمر شركائكم، وفي حال عطف جملة على جملة وذلك بتقدير فعل قبل الشركاء.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «لا يتعلّق» ومثلهما في حاشية الأمير، والدسوقي.

(٧) تعقّبه الدماميني فقال: «قال ابن سيده في المحكم، يقال: جمع الشيء عن تفرقة وجَمّعه وأجمعه، وذكر استعمال الجمع في المعاني: أجمعت العزم، وحينئذٍ فيمكن أن يكون «شركاءكم» معطوفاً على «أَمركم» من غير تقدير، وقد يقال: قصاراه أن يكون «أجمع» مشتركاً، فإذا جعلت الواو في الآية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في مَعْنَيَيْه معاً» انظر حاشية الشمني ١٠٩/٢. =

(١) في طبعة مبارك والشيخ محمد: «على قول كذا»، وقول: غير مثبت في المخطوطات ما عدا/٤.
(٢) أي بين المعاني والذوات.
(٣) الآية: ﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ طه ٦٠/٢٠.
والكيد في الآية متعلِّق بالمعنى.
(٤) الآيتان: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ سورة الهمزة ١٠٤/١ – ٢.
والجمع هنا مُعَلَّق بالذات وهو المال.
(٥) تقدّم ذكره هذه القراءة لنافع في رواية، وعدد من القراء ممن هم وراء السبعة.
(٦) أي: لا إشكال في جعل الواو في «وشركاءكم» عاطفة أو للمعية؛ فهما لا يحتاجان إلى تقدير على هذين التوجيهين.
(٧) قراءة السبعة بالنصب «شركاءكم» وتقدم تخريجها مع قراءة القطع في «فأجمِعوا».
وقرأ أبو عمرو في رواية ويعقوب أيضاً فيما روي عنه والحسن ورَوْح وأبو عبدالرحمن السلمي وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وسَلاّم «وشركاؤكم» بالرفع.
وتخريج هذه القراءة بالرفع عطفاً على الضمير في «فأجمعوا»، أو على أنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: وشركاؤم فليجمعوا أمرهم.
واختلفت مواقف العلماء من قراءة الرفع ما بين مستبعِدٍ لها ومستحسِنٍ غيرها.
وقد فَصّلتُ هذا في كتابي «معجم القراءات»، وذكرت المراجع التي وردت فيها، فارجع إليه فهو ينفعك إن شاء الله تعالى.
(٨) أي: واو الضمير في «فأجمعوا».
(٩) أي صَحّ العطف على الضمير للفصل بالمفعول وهو «أمركم».

(١) ذكر من قبل الرابع والخامس وهما واوان ينتصب ما بعدهما، وذكر منها واو المفعول معه، وهذه هنا الواو الثانية الداخلة على المضارع.

(٢) وهو عطف المضارع على اسم صريح.

(٣) الصواب: كقولها، وهي ميسون بنت بَحْدَل زوج معاوية، وتقدّم الكلام على هذا البيت في باب «لو» و«لما».

والشاهد فيه هنا عطف «وتقرّ» على الاسم الصريح وهو «لُبْس»، ونصب الفعل المضارع لهذه العلَّة. وانظر الجنى الداني/١٥٧، والارتشاف/١٦٨٨.

(٤) وهو الاسم المؤوَّل الذي عطف عليه المضارع فنُصِب.

(٥) أي للصّرف عن جهة الأول، وقد صرفت المضارع عن الرفع إلى النصب بعطفه على مصدر متوهَّم مما تقدّم.

وفي البرهان ٤/٤٣٥ «ومعناها أنّ الفعل كان يقتضي إعراباً فصرفته الواو عنه إلى النصب».

(٦) قال المرادي: «وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ الواو في ذلك هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى أن الفعل منصوب بالمخالفة، والصحيح أنّ الواو في ذلك عاطفة، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو...» الجنى الداني/١٥٧، والارتشاف/١٦٦٨.

(٧) الآيــة : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ آل عمران ٣/١٤٢.

الفعل «يعلم» منصوب على مذهب البصريين بإضمار أن بعد واو «مع» نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن، وعلى مذهب الكوفيين منصوب بواو الصرف. البحر المحيط ٣/٦٦.

(١) البيت في عدة قصائد، واختلف في قائله، فقد نسبه سيبويه إلى الأخطل، ونسبه غيره إلى المتوكل بن عبدالله الكناني، وذكر البغدادي أن الصحيح أنه لأبي الأسود، فإن صَحّ ما ذكر من أنه للمتوكل فإنما أخذه من أبي الأسود ويُعْزَى إلى الطرماح وسابق البربري.

والشاهد في البيت قوله «وتأتي» فهو منصوب بأن مضمرة بعد الواو.

انظر شرح البغدادي ١١٢/٦، والكتاب ٤٢٤/١، وشرح السيوطي/٧٧٩، وشرح المفصل ٧/ ٢٤، وأوضح المسالك ١٧٥/٣، والخزانة ٦١٧/٣، والمقتضب ١٦/٢، والجنى الداني/ ١٥٧، والأزهية/٢٤٣، وشرح ابن عقيل ١٥/٤، وانظر البيت في ديوان أبي الأسود / ١٦٥.

(٢) قال المرادي: «والصحيح أن الواو في ذلك عاطفة، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو إلّا أنها في الأول [بيت أبي الأسود]. عاطفة مصدراً مقدّراً على مصدر متوهم، وفي الثاني [بيت ميسون] عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر صريح، وإضمار أن بعدها في الأول واجب، وفي الثاني جائز» الجنى الداني/١٥٧ - ١٥٨.

(٣) يأتي هذا في الباب الرابع في أقسام العطف عند الكلام على العطف على المعنى.

(٤) أي: من معاني الواو.

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «وهما» بدلاً من «إحداهما».

(٦) أي: لا تجر الضمير.

(٧) تقديره: أُقْسِمُ. وإضماره واجب. انظر الهمع ٤/٢٣٦.

(٨) ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ * عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ سورة يس ٣٦/١ - ٤.

= قوله: والقرآن: موضع القسم، وهو مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلِّقان بفعل محذوف تقديره: أُقْسِم.

(١) أي: تلت واو القَسَم.

(٢) سورة التين ٩٥/١ وبعدها ﴿وَطُورِ سِينِينَ * وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ * لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾.

فالعطف في الآيات كالعطف فيما ذكره المصنف، وجواب القسم الأول هو في الآية الأخيرة ﴿لقد ...﴾.

(٣) في م/٥ «فالثانية». أي قوله: والزيتون. قلتُ: وكذا ما جاء في الآيات التالية...

(٤) أي وإذا لم تجعل الواو في والتين عاطفةً وجعلتَها قسماً آخر فإنك تحتاج إلى جواب لكل قَسَم منهما، ولم يأت في الآيات غير جواب واحد.

ولعلّ له مخرجاً لو جعلها قَسَماً آخر، وهو جعل الجواب محذوفاً.

(٥) في المطبوع: نسخة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير ومتن حاشية الدسوقي:
والثانية: واو رُبِّ
وما أثبتُّه هو الثابتُ في المخطوطات.

(٦) البيت لامرئ القيس من معلّقته.
وعجزه مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.
والشاهد فيه قوله: وليلٍ، فهو مجرور برُبّ المضمرة بعد الواو، هذا ما ذهب إليه كثير من المتقدّمين،وقال البغدادي: «وإنما هو معطوف على مجرور «رُبّ» في بيت قبله:

ألا رُبَّ خَصْمٍ فيك ألوى رَدَدْتُه ... نصيح على تَعْذَاله غيرِ مؤتلي

وانظر البيت في شرح البغدادي ١١٤/٦، والديوان/١٨، وأوضح المسالك ١٦٣/٢.

(١) رُبّ حَرْفُ جَرّ شبيه بالزائد فلا يحتاج إلى متعلّق، وتقدّم الحديث عن هذا في «رُبّ»، وكذا حكم الواو التي بمعناها.

(٢) في م/٣ «بمتأخر».

(٣) انظر هذا في الجنى الداني/١٥٤، والهمع ٢٢٢/٤، والارتشاف/١٧٧٢ «رأي السهيلي».

(٤) قال المرادي: «والواو المذكورة عاطفة، ولا حجة له في افتتاح القصائد بها على أنها غير عاطفة...» الجنى الداني/١٥٤ - ١٥٥. وانظر الارتشاف/١٧١٧.

(٥) تقدّم البيت في «باب التنوين، تنوين الترنم» وذكر البيت هنا للدلالة على مجيء واو رُبَّ في أول القصائد، فهي ليست عاطفة، لأنه لم يتقدّم ما تعطف عليه.

(٦) أي أُجيب المبرد والكوفيون.

(٧) في حاشية الأمير «كأنه قال: ورُبّ هَوْلٍ اقتحمت وقائم، وأمّا كون الراوي حذف من أول القصيدة شيئاً كما في الشمني فبعيد» ٣٥/٢.
وقال الشمني: «وأُجيب بجواز إسقاط الراوي أبياتاً من أوائل تلك القصائد» الحاشية ١٠٩/٢.
والذي أراده الشمني من ذلك أن العطف على شيء موجود، وقد يكون سقط من قبل هذا البيت، وليس على ما ذهب إليه ابن هشام.

(٨) أي كون الواو في «وقاتم» عاطفة أنه لا يدخل عليها حرف عطف، أي: واو أخرى فيها معنى العطف.

(٩) أي تدخل الواو العاطفة على واو القسم للمغايرة بينهما. وانظر الارتشاف/١٧٧٢.

(١) هذان البيتان لغَيْلان بن شجاع النهشلي.
وقد أثبت صدر الثاني في المخطوطات ما عدا م/٢ فقد أثبت البيت الأول فيه وصدر الثاني.
ورواية الأول عند البغدادي: أُحِبُّ أبا مروان... والرواية في الكامل: وأقسم لولا...، وفي الاشتقاق: فوالله. وعُبَيْد ومُشْرِق هما ابنا الشاعر
والشاهد في البيت الثاني دخول واو العطف على واو القسم
قال البغدادي: ورُوي: وأقسم لولا تمره، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
انظر البيتين عند البغدادي في شرح الشواهد ١١٦/٦، وشرح السيوطي/٧٨٠، والخزانة ١/ ٣٩، واللسان/ حبب، ومجمع الأمثال ٣٩٧/١، الكامل/٤٣٨، الاشتقاق/٣٨.

(٢) من أقسام الواو المفردة.

(٣) وتبعهم ابنُ مالك. انظر الجنى الداني/١٦٥.

(٤) الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ سورة الزمر ٧٣/٣٩.

وذهب الكوفيون إلىأ نّ «وفتحت» جواب «إذا»، وذلك على زيادة الواو، وإلى مثل هذا ذهب الأخفش، وذهب غيرهم إلى أن الجواب محذوف.

وذهب آخرون إلى أن الواو عاطفة، والجواب: وقال لهم خزنتها، وذلك على زيادة الواو. انظر البحر المحيط ،/٤٤٣، والدر المصون ٢٥/٦، والعكبري/١١١٤، وزيادة الواو هنا مذهب المبرد، انظر المقتضب ٨٠/٢، والإنصاف/٢٦٨ وما بعدها.

(١) عطفت «وفتحت» على جملة «جاءوها».

(٢) وذلك على جعل هذه الجملة من الآية جواب «إذا».

(٣) أي وفتحت، وقال لهم،... الواو فيهما عاطفة، والجواب محذوف. وقدّره المبرّد: سَعِدوا. قال المرادي: «ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تُزاد، وتأوّلوا هذه الآيات ونحوها على حذف الجواب»، الجنى الداني/١٦٦.

(٤) الآيتان: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ * وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ سورة الصافات ٣٧/١٠٣ – ١٠٥.

(٥) أي «وتلَّه» الواو زائدة، وتلّه: جملة الجواب. وانظر العكبري/١٠٩٢.

(٦) أي: «وناديناه» الواو زائدة، وجملة ناديناه الجواب.

(٧) وهو جعل الجواب لـ «لما» قوله تعالى: ﴿ناديناه﴾، والقول بزيادة الواو، وانظر البحر المحيط ٣٧٠/٧.

(٨) تقديره: نادته الملائكة أو ظهر فضلها. انظر العكبري / ١٠٩٢.

(٩) هذا البيت مختلف في نسبته، فذكروا أنه لابن الذئبة الثقفي، وقيل هو للأجرد، وهو شاعر من ثقيف، وقيل هو لوَعْلة بن الحارث الجرمي، وهو شاعر جاهلي. وذكر أبو تمام أنه لكنانة بن عبد ياليل الثقفي، ويُعْزَى لعامر بن المجنون الجرمي.
وروايته عند السيوطي: وما بال، بالواو. وذكر البغدادي أن جميع الروايات بلا فاء ولا واو.
والشاهد فيه زيادة الواو في «وينوي»، فجملة «ينوي» حال من «مَن» والجملة المضارعية المثبتة أو المنفية بلا إذا وقعت حالاً استغنت بالضمير عن الواو.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١١٩/٦، وشرح السيوطي/٧٨١، والمزهر ١٥٢/١، والكامل ٣٥٦، ومجالس ثعلب ١٤٤/١. وانظر اللسان/عرم.

(١) قال الدماميني: «ويمكن في البيت جعل الواو عاطفة لا زائدة والمعطوف عليه محذوف أي: يهمل أمري وينوي كسري» انظر حاشية الشمني ١١٠/٢.

(٢) قائله أبو العيال الهذلي.
وفيه رواية: فلقد. وقوله: يبغيني: أي يطلبني بسوء. والشاهد فيه أن الواو زائدة، والزيادة حتم؛ لأنّ «إذا» الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية مبتدؤها مجرد من حرف العطف.
وأبو العيال: مخضرم أدرك الجاهلية، وأسلم في خلافة عمر، ودخل مصر، وعُمِّر إلى خلافة معاوية، وغزا مع يزيد بن معاوية الروم. وهو من خُماعة بن سعد بن هذيل
انظر شرح البغدادي ١٢٦/٦، وشرح أشعار الهذليين ٤١٠/١، وديوان الهذليين ٢٦٠/٢.

(٣) من أقسام الواو.

(٤) النص من هنا وما يليه للمرادي. انظر الجنى الداني/١٦٧
وقال المرادي: «وأنكر الفارسي واو الثمانية لما ذكرها ابن خالويه في باب المناظرة». وانظر البحر المحيط ١١٤/٦، والدر المصون ٤٤٦/٤.

(٥) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النيسابوري الثعلبي، كان أَوْحَد زمانه في علم القرآن، قالوا ويُقال له الثعلبي والثعالبي وهو لقب لا نسَب، وله كتاب: «العرائس في قصص الأنبياء عليهم السلام»، وكتاب «ربيع المذكرين» وهو صاحب تفسير معروف.

(١) في م/٣ وما بعده. وفي م/٤ و٥ «وأنّ ما بعده».

(٢) الآية: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ سورة الكهف ٢٢/١٨.

(٣) قال السمين: «في هذه الواو أوجه: أحدها أنها عاطفة، عطفت هذه الجملة على جملة قوله: هم سبعة...» الدر ٤/٤٤٥.

(٤) أي جميع الجمل، ما فيها الواو وما ليس فيها.

(٥) أي بالواو في قوله تعالى: «سبعة وثامنهم كلبهم».

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

(٧) تكذيب لقولهم: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾.

(٨) أي يؤيّد كون العطف من كلام الله تعالى.

(٩) قال الهمداني: «وقيل الواو في وثامنهم للاستئناف دخلت على «أنّ» ما بعدها مستأنف حق، وليس من جنس المقول برجم الظنون، وهذا معنى قول ابن عباس رضي الله عنه: حين دخلت

= الواو انقطعت العدّة، أي لم تبق بعدها عِدَّة يُلتفت إليها، وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والبتات» انظر الفريد ٣/٣٢٦، والكشاف ٢/٢٥٥ - ٢٥٦، وانظر الدر ٤/٤٤٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢٧٧.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾.

(٢) وهو الله سبحانه وتعالى.

(٣) أي: «وما يعلمهم إلا قليل».

(٤) في م/٣ «بتلك».

(٥) انظر البحر ١١٤/٦.

(٦) ذهب إلى هذا الزمخشري قال:«هي الواو والتي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواو الواقعة حالاً عن المعرفة...، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتّصافه بها أمر ثابت مستقر» الكشاف ٢٥٥/٢.

وتعقبه أبو حيان بأنّ هذا الشيء لا يعرفه النحويون. انظر البحر ١١٥/٦. وقال مكي: «ويقال لهذه الواو واو الحال...» مشكل إعراب القرآن ٣٩/٢.

(٧) والجملة بعد الواو اسمية أثبت فيها الخبر وهو سبعة، والمبتدأ محذوف مقدّر.

(٨) في م/١ «اسم الإشارة هؤلاء سبعة».

(١) وهو معنى الإشارة في «هؤلاء» وهو عامل معنوي، وفيه معنى الفعل: أشير.

(٢) أي تقدير العامل اسم الإشارة.

(٣) تقدّم البيت في باب «إذ».

وحديث المبرد عنه في المقتضب ١٩١/٤ قال: «فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدّم، وهذا خطأ فاحش، وغلط بيِّن، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدّماً وتضمر الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها رجل قائماً...»

والذي تعقب المبرد في ذلك هو ابن وَلّاد. انظر الخزانة ١٣٥/٢ - ١٣٣.

(٤) في م/١ و ٣ «وأنّ ».

(٥) الآية الثانية التي ذكرها الكوفيون ومَن معهم دليلاً على إثبات «واو الثمانية».

(٦) الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَاۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة الزمر ٧١/٣٩.

(٧) أي بدون واو قبل الفعل.

(٨) تقدّمت قبل قليل وهي الآية/٧٣ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾.

(١) الآية الأولى من سورة الزمر، وهي/٧١.

(٢) دخلت في أول الآية ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾.

(٣) في الآية/٧٣.

(٤) أي زائدة.

(٥) تقدّم هذا للزمخشري ومكّي وغيرهما.

(٦) وهو قوله تعالى ﴿هَٰذَا ذِكْرٌۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ * جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ سورة صٓ ٣٨/٤٩ - ٥٠.

(٧) هذا مثبت في الجنى الداني/٦٩/ عن الفارسي والمبرّد.

وفي حاشية (١) على المقتضب ٢/٨٠ « ويَنْسِبَ إلى المبرد ابن هشام في المغني أنه يرى أن الواو واو الحال، ويُبْطِل ما نسبه ابنُ هشام إلى المبرد أيضاً أن المبرّد لا يرى أن تقع الجملة المصدَّرَة بماضٍ حالاً من غير قد...»

وانظر المقتضب ٤/٤٤١.

(١) الآية الثالثة الدالة على واو الثمانية عند مَن ذهب إلى ذلك.

(٢) الآيـة: ﴿ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلۡعَـٰبِدُونَ ٱلۡحَـٰمِدُونَ ٱلسَّـٰٓئِحُونَ ٱلرَّـٰكِعُونَ ٱلسَّـٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ سورة التوبة ١١٢/٩.

(٣) ذكر هذه الأوصاف في المجاهدين في سبيل الله في الآية التي قبلها.

(٤) في م/٢ و ٤ و ٥ «بخصوصيته».

(٥) أي النهي عن المنكر مقابل للأمر بالمعروف،
وأما بقية الصفات فلا مقابلة بينها.

(٦) أي بالواو.

(٧) في م/ ٢ و ٣ و ٥ «بكل من الوصفين» وهو كذلك في طبعة مبارك.

(٨) في م/١ «لا يكتفي»، وفي بقية المخطوطات «لايكفي».

(٩) في م/٢ و ٣ و ٤ و ٥ «ما» وفي م/١ بما.

(١٠) من هنا إلى آخر النص وهو قوله: «لما قبلها» غير مثبت في م/١ حيث انتقل من قوله: ضمن الآخر إلى «الرابعة».

(١١) انظر التبيان/ ٦٦٢.

(١٢) في م/٤ «سبعة».

(١) في التبيان للعكبري: «وإنما دلت الواو على ذلك لأن الواو تؤذن بأن ما بعدها غير ما قبلها، ولذلك دخلت في باب عطف النَّسَق».
وفي م/٣ و ٥ «وإنما دَلَّت...» كالمثبت في نص العبكري.

(٢) وهو الوصف الثامن «والنّاهون عن المنكر».

(٣) الآية الرابعة التي ذُكِرَت دليلاً لمن ذهب إلى إثبات واو الثمانية.

(٤) الآية: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ سورة التحريم ٦٦/٥.

(٥) أي: قال: إن الواو دخلت على الوصف الثامن في الآية.

(٦) هو عبدالرحيم بن علي بن الحسن بن أحمد بن المفرج بن أحمد بن محيي الدين أبو علي اللخمي، العسقلاني المولد، المصري الدار، كانت ولادته في سنة ٥٢٩هـ بمدينة عسقلان، وتولى أمور القضاء بمدينة بيسان، ثم قدم إلى الديار المصرية، وصار صاحب ديوان الإنشاء في دولة صلاح الدين يوسف بن أيوب، ثم عند ولده الملك العزيز، ولم يزل كذلك إلى أن أخذ الملك العادل الديار المصرية، وعند دخوله توفي القاضي الفاضل سنة ٥٩٦ هـ في القاهرة.انظر حاشية الشمني ٢/١١٠ – ١١١ والأمير ٣٦/٢.

(٧) قال أحمد بن محمد بن المنير الاسكندري في كتابه «الانتصاف مما تضمنه الكشاف من الاعتزال: «وقد ذكر لي الشيخ أبو عمرو بن الحاجب – رحمه الله – أن القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني الكاتب – رحمه الله – كان يعتقد أنّ الواو في الآية هي الواو التي سماها بعض ضعفة النحاة واو الثمانية لأنها ذكرت مع الصفة الثامنة، فكان الفاضل يتبجح باستخراجها زائدة على المواضع الثلاثة المشهورة...، قال الشيخ أبو عمرو بن الحاجب: ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه إلى أن ذكره يوماً بحضرة أبي الجود النحوي فبيّن له أنه واهم في عَدّها من ذلك القبيل...، فأنصفه الفاضل رحمه الله واستحسن ذلك منه وقال: أرشدتنا يا أبا الجود». انظر هامش الكشاف ٢٤٦/٣ – ٢٤٧، وانظر حاشية الشمني ١١١/٢، وانظر الحديث في هذه المسألة في أمالي ابن الحاجب ١٢٨/١ – ١٢٩٨.

(١) هذا التصويب ليس له، وإنما هو لأبي الجود النحوي، قال رادّاً على القاضي الفاضل: وأحاله على ما ذكره الزمخشري في الآية من دعاء الضرورة إلى الإتيان بالواو ههنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد، وواو الثمانية إن ثبتت فإنما ترِدُ بحيث لا حاجة إليها للإشعار بتمام نهاية العدد الذي و السبعة. هامش الكشاف ٢٤٧/٣ وانظر حاشية الشمني ١١١/٢. وقال الزمخشري: «فإن قلت: لِمَ أُخلِيَت الصفات كلها عن العاطف ووُسِّط بين الثيبات والأبكار؟ قلتُ: لأنهما صفتان متنافيتان لا يجتمعن فيهما اجتماعهن في سائر الصفات، فلم يكن بُدٌّ من الواو» وانظر الدر المصون ٣٣٧/٦.

(٢) أي: مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيّبات.

(٣) أي: إسقاط الواو؛ لأنها فصلت بين ثيبات وأبكاراً، والنساء اللاتي تزوج بهن عليه السلام إمّا من هؤلاء وإمّا من هؤلاء، فلا يصحُّ إسقاط الواو، ولو سقطت الواو لتُوهِّم اجتماعُ الأمرين، وهذا غير ممكن؛ إذ لا يجتمع الوصفان معاً في واحدة.

(٤) أي من واو الثمانية.

(٥) الآية: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ الحاقة ٧/٦٩.

(٦) قال الدسوقي: «لأنه لا يتأتى إسقاط الواو هنا؛ لأن الأيام الحسومات ثمانية أيام بلياليها السبعة» كذا؟ انظر الحاشية ٢٦/٢، والجنى الداني/١٦٩.

(٧) في م/٣ «أُولى».

(٨) آية التحريم ٥/٦٦ وقد تقدَّمت قبل قليل.

(١) في م/٤ «قسمة».

(٢) في م/٣ «فلا تعدّهما».

(٣) أي المعنى العاشر من معاني الواو.

وفي م/٢ و٥ «والعاشر»، وعند الشيخ محمد «والعاشرة».

(٤) في م/٤ و٥ «وإفادتها» ومثله في طبعة مبارك.

(٥) انظر الكشاف ٢٥٥/٢، والجنى الداني/١٦٨.

(٦) ذكر أبو حيان في البحر ٤٤٥/٥ أن أبا البقاء تبع الزمخشري على هذا.

(٧) الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢١٦/٢.

ولم أجد هنا حديثاً للزمخشري في المسألة. انظر الكشاف ٢٧٠/١، والعكبري/١٧٣.

وقال أبو حيان: «والجملة من قوله: «وهو خير لكم» حال من قوله شيئاً وهو نكرة،والحال من النكرة أقلّ من الحال من المعرفة، وجوّزوا أن تكون الجملة في موضع الصفة، قالوا: وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذ كانت حالاً. انتهى. وهو ضعيف لأن الواو في النعوت إنما تكون للعطف في نحو: مررت برجل عالمٍ وكريم، وهنا لم يتقدَّم ما يعطف عليه، ودعوى زيادة الواو بعيدة، فلا يجوز أن تقع الجملة صفة». البحر ١٤٤/٢.

(٨) تقدّمت، وهي الآية/٢٢ من سورة الكهف.

= وقال الزمخشري: «فإن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة؟ ولِمَ دخلت عليها دون الأولين؟ قلت هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً من المعرفة في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف...، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقرّ...» الكشاف ٢/٢٥٥.

ونقل هذا النص أبو حيان في البحر ٦/١١٤، ثم تعقب صاحبه بأن كون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة.. إلخ شيء لا يعرفه النحويون.

وتبع المرادي شيخه أبا حيان. انظر الجنى الداني/١٦٩.

(١) قوله: ﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ غير مثبت في م/٣ و٥.

(٢) الآية: ﴿... قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ...﴾ سورة البقرة ٢٥٩/٢.

ولم أجد حديثاً للزمخشري هنا عن هذه الواو، بل قال: ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ تفسيره فيما بعد، ولم أهتد إلى الموضع الذي وَعَد به. انظر الكشاف ٢٩٤/١.

وكرر أبو حيان في البحر ٢٩١/٢ حديثه في أنّ هذه الجملة حال من فاعل «مَرّ»، أو الفاعل الذي في قرية، وأن الحال من النكرة إذا تأخرت تَقِلّ، وقيل: الجملة في موضع الصفة للقرية، واستبعد هذا القول بسبب الواو.

(٣) سورة الحجر ٤/١٥.

وقد تحدث الزمخشري في الآية في الكشاف ١٨٧/٢ قال: «ولها كتاب: جملة واقعة صفة لقرية، والقياس لا يتوسط الواو بينهما،... وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف...».

وكرر الحديث فيها عند حديثه عن آية سورة الكهف. وانظر الكشاف ٢٥٥/٢ وأحال أبو حيان في حديثه هنا على ما تقدَّم في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، ثم ذكر أنه للزمخشري، وأنّ أبا لبقاء تبعه على ذلك، وأنه لم يَقُل به أحد من النحويين البحر ٤٤٥/٥.

وانظر التبيان للعكبري/١٧٣، ٧٧٧، والبرهان ٤٤٠/٤.

وفي الشمني ١١١/٢ «وفي شرح التسهيل لابن مالك ما ذهب إليه جار الله من تَوسُّط الواو بين الصفة والموصوف فاسد؛ لأن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعْرَف من البصريين والكوفيين معوّل عليه، فوجب ألا يلتفت إليه...».

(١) أي آية الحجر ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ...﴾ وتقدّمت.

(٢) أي بآية الحجر، وفيها نفي، وهو غير موجود في الآيات الأخرى المذكورة.

(٣) المسوّغ الثاني لمجيء الحال من النكرة.

(٤) وفي آية سورة الحجر أيضاً.

(٥) أي عند جمود الحال، وهو هنا قوله: حديداً، وشرط الصفة أن تكون مشتقةً، أو مؤوَّلةً به.

(٦) في م/١ «قَعْدة» بفتح القاف، وفي بقية المخطوطات بكسرها.وقوله قَعْدَة: أي مقدار ما يجلس الرجل، فقوله قعدة: مصدر وهو جامد.

(٧) آية الحجر ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ /٤.

(٨) ومثلها قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ الشعراء /٢٠٨.

(٩) قال المصنّف في آخر الباب الثاني بعد ذكره هاتين الآيتين: «فللوصفية مانعان: الواو وإلّا، ولم يَرَ الزمخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً، وكلام النحويين بخلاف ذلك...».
وقوله التفريغ أي جعل ما قبل إلا عاملاً فيما بعدها في باب الصفة.

(١) وذلك على جعل «قائم» صفة لأحد.

(٢) أي مما يمنع الوصفية.

(٣) من معاني الواو.

(٤) انظر الجنى الداني/١٧٣، ورصف المباني/٤٢٧.

(٥) الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ سورة النمل ١٨/٢٧.

قال أبو البقاء: «ادخلوا: أتى بضمير من يَعْقِل؛ لأنه وصفها بصفة من يعقل». انظر التبيان/ ١٠٠٦.

وقال الزمخشري:«ولما جعلها قائلة والنمل مقولاً لهم كما يكون في أولي العقلاء أجرى خطابهم مُجْرَى خطابهم...» الكشاف ٤٤٧/٢.

(٦) «ذلك» غير مثبت في م/٣.

(٧) البيت للنابغة الجعدي، وقبله:

وصهباءَ لا تُخْفي القذى وهي دونه تُصَفِّق في راوُوقها ثم تُقْطَبُ

أي رُبَّ صهباءَ: ولا تخفي القذى: صافية.

وشربت بها: أي شربتُها، والباء زائدة، أو بمعنى مِن: شربت منها.

= وذكر البغدادي أن في شعره: تَمزَّزتها، أي شربتها قليلاً قليلاً. وهي الرواية في المقتضب.

ويدعو صباحه: أي يدعو في وقت إصباحه، دَنَوْا: أي إذا مالت بنات نعش إلى جانب الأُفُق للغروب. والتصويب: الانحدار.

والشاهد في البيت: استعمال الواو في «دنوا وتصوبوا» ضميراً لغير العقلاء.

ثم إنه ذكر بنات نعش فقال: بنو نعش، وأعاد بذلك الضمير على مذكر في الظاهر.

انظر شرح البغدادي ١٣٠/٦، وشرح السيوطي/٧٨٢، والخزانة ٤٢١/٣، شرح المفصّل ٥/ ١٠٥، والكتاب ٢٤٠/١، والمقتضب ٢٢٦/٢، والديوان/٢٥.

(١) أي حمله على الحديث عن بنات نعش بالواو التي للعقلاء في قوله: «دنوا فتصوبوا»...

(٢) أي سَوَّغ الإتيان بـ «بنو» دون «بنات» مع أنّ الثاني هو الشائع المعروف.

(٣) ما: اسم أنّ، وشبهه..: خبر أنّ، وأن واسمها وخبرها خبر «الذي» قال الشمني: «وفي بعض النسخ: والذي سوغ ذلك ما فيه. بدون أَنّ».

ويصح ضبط «شبهه»: بالتخفيف على الاسمية، وهو خبر، وبالتشديد على الفعلية والجملة خبر.

(٤) في قوله «بنو» تغير النظم فيه عن «ابن»، ومن هنا جاء إلحاقه بجمع المذكر لاختلال شرط السلامة، فصار كأنه شبيه بجميع التكسير الذي يكون الأصل فيه تغيير صورة المفرد.

(٥) أي ما فيه من تغيير، وشبهه بجمع التكسير.

(٦) أي لهذا التغيير في صورة المفرد جاز تأنيث الفعل معه وتذكيره كما هو الحال مع جمع التكسير.

(٧) الآيــة: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ سورة يونس ١٠/٩٠.

(١) الزيدون جمع مذكر سالم لم يشبه جمع التكسير، فلم يجز معه غير صورة واحدة في الفعل وهي: قام الزيدون.

(٢) من معاني الواو، وانظر الارتشاف/٧٣٩، والكتاب ٢٣٦/١.

(٣) ذكر المرادي أنها لغة ثابتة خلافاً لمن أنكرها، ثم قال: «ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيئ، وقال بعضهم: هي لغة أزد شنوءة، ومن أنكر هذه اللغة تأوّل ما ورد من ذلك...» الجنى الداني/١٧٠، ١٧١،

وذهب المالقي إلى أن هذه اللغة شاذّة قليلة الاستعمال. رصف المباني/٤٣٤، وانظر فيه ص/١٩.

(٤) في م/٣ جاء العطف بالواو في الموضعين.

(٥) الحديث في صحيح مسلم ١٣٢/٥ «فضل صلاتَيْ الصبح والعصر والمحافظة عليهما» «عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يَعْرُج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون».

والشاهد في الحديث جواز إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدّم، وعليه حمل الأخفش ومن وافقه قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا﴾، وقال سيبويه وأكثر النحويين: لا يجوز إظهار الضمير مع تقدُّم الفعل، ويتأولون كل هذا، ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير، ولا يرفعونه بالفعل. عن شرح النووي في صحيح مسلم.

وانظر الحديث في فتح الباري ١٨٩/١٧، و٢٨/٢ - ٢٩، والموطأ ١٧٠/١، وشرح الكافية الشافية/٥٨١، والجنى الداني/١٧٠، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٩٢، والارتشاف/٧٣٩، وهمع الهوامع ٢٥٧/٢، والتسهيل/١٤٠، ٢٢٦، وشرح الكافية ٨٨/١.

(١) البيت لأُحَيْحَة بن الجلاح. وقيل هو لأميّة بن أبي الصلت، وروايته في المخطوطات/ وكلهم، وفي م/٣ «فكلهم».
وذكروا أنّ الرواية الصحيحة «فكلهم يعذل»، وكذا جاءت في شرح المفصل كما روي: لقد لامني، وروي: قومي بدلاً من أهلي.
والشاهد فيه مجيء الواو في الفعل «يلومونني»، وبعده «أهلي»، وكل منهما يصلح أن يكون فاعلاً:
وأُحَيْحة بن الجُلاح الأَوسي سيد أوس في الجاهلية، وكانت أم عبدالمطلب بن هاشم زوجه.
انظر شرح البغدادي ١٣٢/٦، وشرح السيوطي/٧٨٣، وأمالي الشجري ١٣٣/١، وشرح المفصل ٨٧/٣، ٧/٧، وأوضح المسالك ٢٠٧/١، ومعاني القرآن للفراء ٣١٦/١، وروايته فيه «في اشترائي النخيل»، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/١، والعيني ٤٦٠/٢ «وذكر أنه لم يقف على قائله»، والهمع ٢٥٧/٢ وفيه مثل الرواية المثبتة عند الفراء. ومثله أيضاً في سر الصناعة/٦٢٩، شرح التصريح ٢٧٦/١، وانظر ديوان أمية/١٢٧.

(٢) قال: «واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في: قالتْ فلانةٌ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة...» الكتاب ٢٣٦/١.

(٣) في م/٣ «قائمة»، وفي م/٤ و٥ «قامت».

(٤) انظر الجنى الداني/١٧١ قال: «وهذان تأويلان صحيحان فيما سُمِع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح؛ لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب».

(٥) إن غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(١) أي الواو التي تكون علامة للمذكّرين العقلاء.

(٢) هو أبو سعيد السيرافي، وقد ذكرفي تخريج «أكلوني البراغيث» ثلاثة أوجه نقلها عنه ابن الشجري في أماليه انظر ١٣٤/١.

(٣) قال أبو سعيد وقد كان الوجه على تقديم علامة الجماعة أن يُقال: أكلتني البراغيث؛ لأن ضمير ما لا يعقل من الذكور كضمير الإناث إلا أنهم جعلوا البراغيث مشبّهة بما يعقل حين وصفوها بالأكل، وهو مما يوصف بالقَرْص كالبَقّ وشِبْهه، فأَجْرَوْها مُجْرى العقلاء.

أمالي ابن الشجري ١٣٤/١.

(٤) أي من أبي سعيد السيرافي.

(٥) هذا الذي ذكره المصنِّف هنا هو لابن الشجري، قال: «... سهو منه لأن البهائم مشاركةٌ للعقلاء في الوصف بالأكل...» الأمالي ١٣٤/١.

(٦) في م/١ «وغيرها».

(٧) قال ابن الشجري: «والقول عندي أننا لا نحمل قولهم «أكلوني البراغيث» على الأكل الحقيقي، بل نحمله على معنى العدوان والظلم والبغي، كقولهم: أكل فلانٌ جارَه أي: ظلمه وتعدَّى عليه...» الأمالي ١/١٣٤ - ١٣٥، وانظر ٢/١٦٢.

(٨) البيت من تتمة نصّ ابن الشجري، وقد ذكر قائله: عُلّفة بن عقيل بن عُلَّفة المري، قاله مخاطباً أباه.

= وصَحَّح البغدادي نسبة هذا البيت بعد نقل نص الشجري من الأمالي، فقال: ليس كذلك، وإنما هو لأرطاة بن سميّة، وذكر قصّة علفة وقد كان طرد أولاده فتفرقوا في البلاد، وأن رجلاً حطم بيوت عقيل بماشيته، فجعل علفة يذكر أسماء أولاده مستغيثاً بهم، فقال له أرطاة هذا البيت، فَعَلِم ابنه العَمَلَّس وهو بالشام بما جرى، فجاء حتى غدا على بجيل خصم أبيه، وضربه ثم أَوْثَقَه، وألقاه بين يَدَيْ أبيه، ثم عاد من وقته إلى الشام.

والشاهد في البيت أنّ الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم.

وأرطاة من بني مُرّة بن عوف بن سعد، ويكنى أبا الوليد، وأمه سُهَيّة كلبيّة، وهو شاعر إسلامي عاش إلى زمن سليمان بن عبدالملك.

وعَقيل شاعر فصيح من شعراء الدولة الأموية.

انظر شرح البغدادي ٦/١٣٤، وشرح السيوطي/٧٨٣، وأمالي ابن الشجري ١/١٣٥، و٢/١٦٢.

(١) هذا لابن الشجري وليس للمصنف. قال: «وقول عُلّفة بن عقيل... شبّه فيه الأكل المستعار للتعدّي بالأكل الحقيقي، فإن شئت قدّرت أن المصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف، أي أكلت بنيك أكلاً مثلَ أكل الضب... وإن شئتَ قَدّرت المصدر مضافاً إلى فاعله، والمفعول محذوف أي: أكلت بنيك أكلاً مثل أكلِ الضبِّ أولادَه» الأمالي ١/١٣٥، وانظر ٢/١٦٢.

(٢) شبه طرد الرجل أولاده وظلمه إياهم بأكل الضب أولادَه، وهو ظلم، فجعله الضبَّ فاعلاً والمفعول محذوف في البيت أولى بتحقيق وجه الشبه بين الطرفين.

(٣) هذا من تتمة نص ابن الشجري في الأمالي ١/٣٥.

= وقال بعده: «لأنه فيما يؤثر كان يأكل أولاده، وقال بعض أهل اللغة قولهم: أَعَقُّ من ضبّ أصله من ضبَّة، وكثر ذلك في كلامهم، فأسقطوا الهاء، قال: وعقوقها أنها تأكل أولادها...».

وانظر مجمع الأمثال ٢/٤٧، والمستقصى ١/٢٥٠.

(١) الآية: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ سورة المائدة ٥/٧١.

(٢) الآيات: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ * مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ * لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/١ – ٣.

(٣) وجاء في بعض النسخ «وحَمْلُها» بالإفراد، ذكر هذا الشمني، وأشار إلى أن التثنية أولى. الحاشية ٢/١١١.

(٤) وهي لغة طيئ.

وقوله «أولى لضعفها» مردود، فإذا كانت لغةً لقومٍ فكيف تكون ضعيفة؟ قال أبو حيان: «قيل وهي لغة شاذة، قيل والصحيح أنها لغة حسنة...» البحر ٦/٢٩٧.

(٥) انظر الدر المصون ٧١/٥، والبحر المحيط ٢٩٧/٦.
وذكر أبو حيان أن البدلية من الواو ذكرها المبرد، وأنّ ابن عطية عزاها إلى سيبويه. وانظر المحرر لابن عطية ١٣٣/١٠، قال: «فمذهب سيبويه أن الضمير في قوله: وأسروا، فاعل وأنّ الذين، بَدَلٌ منه، وأن لغة أكلوني البراغيث، ليست في القرآن»، وانظر الكتاب ٤١/٢.

(٦) في م/٤ «وأسروا النجوى».

(١) ذكر هذا أبو حيان للكسائي، انظر البحر ٢٩٧/٦، وتبعه على هذا تلميذه السمين. انظر الدُّرَّ ٧١/٥، وانظر العكبري/٩١١.

(٢) «النجوى» مثبت في م/٤.

(٣) أي: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلا بشر مثلكم.
قال السمين: «السادس: أنه مبتدأ وخبره الجملة من قوله «هل هذا إلا بشر»، ولا بُدَّ من إضمار القول على هذا، تقديره: الذين ظلموا يقولون هل هذا إلا بشر، والقول يُضْمَرُ كثيراً»، الدر ٥/ ٧١، والعكبري/٩١١.

(٤) في م/٥ «أو يكون»، وفي م/٣ «أو أن يكون».

(٥) انظر البحر ٢٩٧/٦، والدر ٧١/٥، والعكبري/٩١١، والمحرر ١٢٤/١٠، وجعله الزجاج رفعاً على الذم. انظر معاني القرآن ٣٨٤/٣.

(٦) وذهب إلى هذا الأخفش وأبو عبيدة، انظر الدر ٧١/٥، والبحر ٢٩٧/٦، وإعراب النحاس ٢/ ٣٦٦، والعكبري/٩١١.

(٧) أي فاعل للفعل «يقول» المقدر، واختار هذا الإعراب النحاس أبو جعفر، وذكر أن القول كثيراً ما يُضْمَرُ، وأن مما يدل على صحته مجيء الاستفهام بعده، انظر إعراب النحاس ٣٦٦/٢، والدر ٧١/٥، والبحر ٢٩٧/٦.

(٨) في م/٤ بيقولون. وفي م/٥ ليقول.

(٩) في الآية الثانية ﴿ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾.

وقد وجدت هذا الرأي عند ابن الشجري في الأمالي ١٣٣/١ قال: «فكأنه قيل: استمعه الذين ظلموا».

(١٠) أي ويجوز أن يكون «الذين» في الآية الثالثة منصوباً على البدلية من ضمير النصب – الهاء في «يأتيهم».

= ولم يذكر هذا الوجه أبو حيان شيخه، ولا تلميذ أبي حيان السمين.

ولكني وجدت هذا عند الشجري في أماليه ١٣٤/١.

(١) ذكر أبو حيان هذا الرأي للزجاج، ولم أجد هذا في معاني القرآن للزجاج ٣٨٤/٣، بل جعل الرفع: هم الذين ظلموا، على هذا التقدير أنه رفع على الذم. وانظر البحر ٢٩٧/٦.
وقد وجدت هذا لابن الشجري في أماليه ١٣٤/١.

(٢) هذا للزجاج قال: «ويجوز أن يكون في موضع نصب على معنى: أعني الذين ظلموا» انظر معاني القرآن ٣٨٤/٣، وذهب إلى مثله ابن الشجري الأمالي ١٣٤/١، وذكره أبو حيان في البحر ٢٩٧/٦، وقال: «قاله بعضهم».
وانظر العكبري /٩١١، والدر ٧١/٥.

(٣) أي: الذين.

(٤) «الناس» في الآية الأولى: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾.
وذكر أبو حيان أنه بدل من الناس أو نعت ، وذكر أنه للفراء، ثم قال: «وهو أَبْعَدُ الأقوال» وذكر السمين البدلية للقراء.
انظر البحر ٢٩٧/٦، والدر ٧١/٥-٧٢.
وذهب العكبري إلى النعت /٩١١، وانظر مشكل إعراب القرآن ٨١/٢.
قلت: جاء في معاني الفراء: «والذين: تابعة للناس مخفوضة كأنك قلت اقترب الذين هذا حالهم...» معاني القرآن ١٩٨/٢.

(٥) أو بدل من الضمير في قلوبهم. وقد وجدته في أمالي الشجري ١٣٣/١ قال: فكأنه قيل: لاهية قلوب الذين ظلموا ».

(٦) الصواب أنها ثلاثة عشر وجهاً.

(١) آية سورة المائدة ٧١/٥ ﴿... ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ﴾.

(٢) أي في الفعلين.

(٣) أي علامتين لجمع الذكور وليسا فاعلين.

قال أبو حيان: «كثير: ... وجَوّزوا أن يرفع على الفاعل، والواو علامة للجمع لا ضميرٌ على لغة أكلوني البراغيث، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة» البحر ٥٣٤/٣.

(٤) أي «عَمُوا وصَمُّوا».

(٥) وهو «كثير».

(٦) إن قدرّت «كثير» فاعلاً للفعل «عموا» كان فاعل «صَمْوا» ضمير مستتراً يعود على «كثير»، وإن قَدّرت «كثير» فاعل «صَمُّوا» كان فاعل «عموا» عائداً على متأخِّر، وهو في الحالتين مستتر وجوباً.

(٧) ومما جاء فيه مستتراً وجوباً للغائب صيغة التعجب «ما أفعله »، والاستتار الواجب إنما يكون للمتكلم والمخاطب.

(٨) ذكر هذا الوجه أبو حيان في البحر ٥٣٤/٣، وضَعَّفه قال: «وضُعِّف بأن الفعل قد وقع موقعه فلا ينوى به التأخير، والوجه هو الإعراب الأول» والوجه الأول الذي ذكره هو البدلية من المضمر.

وذكر وجهاً آخر وهو أنه جعله خبراً لمبتدأ أي: هم كثير، مشيراً بالضمير إلى العُمْي الصّمّ.

(٩) أي التي في «عَمُوا».

(١٠) قوله: «الرؤوف» بدل من الضمير في «عليه» وانظر الارتشاف ٩٤٦/٢، وهو حكاية عن الكسائي. ويأتي هذا في ضمير الفصل.

(١) في «صَمّوا».

(٢) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «متقدِّم».

(٣) أي جعل «كثير» «بدلاً» من الواو في «صموا».

(٤) أي لو جعلت «كثير» بدلاً من الواو الثانية وهي التي في «صَمُّوا» بقيت الواو الأولى في «عَمُوا» لا مفسِّر لها.

(٥) في م/٤ الأول.

(٦) لغة طيئ.

(٧) على الجمع بين واو الضمير وفاعل صريح وهو «مَن»، ثم ذكر الفعل بعد «من» مفرداً عائداً فاعلُه على لفظ «مَن».

(٨) أي الواو.

(٩) وعلى هذا فلا يجوز عند أبي حيان إلا جاءوني الذين جاءوك.
ومَن: ليس لفظه الجمع، وإنما هو دال على ذلك من حيث المعنى.

(١٠) أي دخول الواو.

(١١) وهو «مَن».

(١٢) أي الواو.

(١٣) قال الأمير: «إن كان أبو حيان استند للسماع لم يَرِد عليه ما ذُكِر، وأيضاً لفظ الجمع يشاكل بالعلامة» الحاشية ٣٨/٢.

= وانظر كلام الدماميني في حاشية الشُّمُنِّي في تعقّبه ابن هشام ١١٢/٢، وفي حاشية الدسوقي ٢٨/٢: «أي لأنه لا يعلم الجمعية إلا من الواو».

(١) أوجبوا العلامة لأنه مؤنث حقيقي مع أن لفظه مذكّر لفظاً.
وهو يريد من هذا مقابلة هذا بقول أبي حيان: «جاءوني مَنْ جاءك» وجوازه على القياس. كما قاسوا هنا التأنيث في هذا المؤنث المعنوي على الصريح في المثال الثاني: قامت امرأة.

(٢) الجواز في حالة التأنيث المجازي كما هو في هذا المثال وما بعده.

(٣) ذكر الدسوقي أنه في بعض النسخ المخطوطة «القدور» على الجمع.

(٤) عند الدسوقي في بعض النسخ «النفوس» جمع نفس.

(٥) أي أُجيزت في القدر والقوس قياساً على التأنيث في الشمس والموعظة وتأنيث الفعل لهما، فليكن ما منعه أبو حيان جائزاً على قياس هذا.

(٦) سورة مريم ١٩/٨٧.

قال الزمخشري: «والواو في «لا يملكون» إن جُعِل ضميراً فهو للعباد، ودَلّ عليه ذِكْرُ المتقين والمجرمين لأنهم على هذه القسمة، ويجوز أن تكون علامة للجمع كالتي في: أكلوني البراغيث، والفاعل «مَن اتخذ» لأنه في معنى الجمع، ومحل «من اتخذ» رَفْعٌ على البدل أو الفاعلية...» الكشاف ٢/٢٩٢.

قال أبو حيان: «ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الواو ضميراً...» البحر ٦/٢١٧، وكان بذلك يَرُدُّ هذا الإعراب على الزمخشري.

(١) هو ابن هشام الخضراوي.

ولم يجز هذا عنده، أي لم يَجُزْ هذا التركيب عنده لأن الفاعل على هذا مفرد وهو زيد، وما بعده عطف عليه، فلا يجوز الإتيان بالواو التي تدل على الجمع قبله.

(٢) ما قيل في الجملة السابقة يُقال هنا، فالألف للاثنين، والفاعل في الظاهر مفرد، والثاني عطف عليه.

(٣) أي قول غيره أَوْلَى، وهو جواز هذين التركيبَيْن؛ لأن الفاعل في الأولى من حيث المعنى جمع، وهو زيد وما جاء بعده معطوفاً عليه، فإذا نظر إلى المعنى جازت الجملة، وكذا الحال في الجملة الثانية.

(٤) أي: علي ابن هشام.

(٥) البيت من شعر لعبدالله بن قيس الرُّقيّات رثى به مصعب بن الزبير بن العوّام. والمُثْبَتُ عجزه، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.

وفاعل «تولّى» ضمير مصعب، أي قاتلهم بنفسه ولم يوكل أمرهم إلى قائد آخر. المارقين: الخوارج سمى عبدالملك وعسكره بالخوارج، أسلماه: أي خَذَلَاه وتخلّيا عنه.

المُبْعَد: الأجنبي الذي لا قرابة له، الحميم: القريب الذي يهمه أمره.

والشاهد في البيتَ مجيء الألف الدالَّة على الاثنين في قوله: «أسلماه» والألف هنا حرف، ومُبْعَدٌ: فاعل، وحميم: معطوف عليه.

وعبدالله شاعر قرشي.

انظر شرح البغدادي ١٣٨/٦، والجنى الداني/١٧٥، وشرح السيوطي/٧٨٤، وأمالي الشجري ١٢٣١/١، وأوضح المسالك ٣٥٢/١، والعيني ٤٦١/٢، وهمع الهوامع ٢٥٧/٢، وشرح ابن عقيل ٨٠/٢، وشرح الأشموني ٣٠٣/١، انظر زيادات الديوان/١٩٦.

(١) أي: ما رُدّ به على ابن هشام الخضراوي لا يَصْلُحُ للردّ عليه.

(٢) أي ابن هشام.

(٣) أي تخريج هذا التركيب على هذه اللغة، وهي لغة «أكلوني البراغيث»، وهو لا يمنع صحة التركيب على البدلية، أو أن الاسم مبتدأ وما قبله خبر عنه.

(٤) أي بامتناع لغة «أكلوني البراغيث» في المثال الذي ذكره؛ لأنّ الفاعل مفرد، فلا يأتي حرف دالّ على التثنية مع الفعل قام.

(٥) أي الجملة الثانية يجوز تخريجها على هذه الغة، وإضافة ألف التثنية، والقول: قاما أخواك...

(٦) أي الفاعل اثنان.

(٧) أي هذه اللغة. وعلّة امتناعها في مثاله أن الفاعل: أخواك أو زيد، وأو: لأحدهما، فلا يصحُّ قولُنا: قاما أخواك أو زيد؛ لأنه إذا صَحّت مع الأول فلا تصحُّ مع الثاني المفرد، و«أو» لأحدهما وليست للأول وحده.

(٨) كذا جاء ضبط هذا اللفظ في م/٢ و٣، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف والمطوعي والأعمش والسلمي وابن وثاب والجحدري وطلحة، وقيل: الألف علامة تثنية لا ضمير، وهذا على لغة «أكلوني البراغيث»، وقيل الألف ضمير الوالدين، وأحدهما: بدل من الضمير. وقرئ «يبلغانِ» بالألف ونون خفيفة بعده، وعُزِيَتْ هذه القراءة إلى ابن مسعود، وبعدها: «إما واحد وإما كلاهما».

وانظر تفصيلاً أَوْفَى في كتابي «معجم القراءات».

(٩) الآية: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ سورة الإسراء ٢٣/١٧.

(١) أي من هذه اللغة، أي مما جاءت فيه الألف دليلاً وعلامة على تثنية الفاعل.

(٢) في م/٥ «غلط».

(٣) في شذور الذهب/٥٣ ذكر القراءة: يبلغان ثم قال: «فالألف فاعل، وأحدهما فاعل بفعل محذوف، وتقديره: إن يبلغه أحدهما أو كلاهما...، وقيل: إن أحدهما بدل من الألف. أو فاعل يبلغان على أن الألف علامة، وليسا بشيء، فتأمّل».

(٤) أي: فهو الفاعل ، فهو ضمير يعود على متقدِّم.

(٥) وعلى هذا يكون «أحدهما» فاعلاً لفعل محذوف، وليس للمذكور.

(٦) فهو بدل من الألف بدل بعض من كل.

(٧) وهو «كلاهما»

(٨) أي: أو يبلغه كلاهما.

(٩) أي: على أحدهما.

(١٠) بدل الكل في «كلاهما»، فهو مطابق للفاعل وهو الضمير في «يبلغان».

(١١) وهو أحدهما.

(١٢) وذلك على جعل «وجهه» بدل بَعْضٍ من كُلٍّ وهو زيد، ثم عطف «أخوك» على هذا البدل.

(١٣) بدل البعض مُخَصِّص، وبدل الكل مبيِّن، فلا يقع العطف بينهما بعطف الثاني على الأول. وانظر الشمني ١١٢/٢.

(١٤) في م/٤ «المختص».

(١) أي قاما أخواك وزيد، وزيد على هذا فاعل لفعل محذوف، أي: وقام زيد، ويكون من عطف الجمل.

(٢) الآيــة : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ ... ﴾ سورة البقرة ٢٥٥/٢.

(٣) لم يجعل السهيلي – رحمه الله – هذا من عطف المفردات لأن «تأخذه» فيه علامة تأنيث فلا يُسَلَّط على النوم. وهو على التذكير فقدّر له فعلاً مناسباً، وجعله من عطف الجمل لا عطف المفردات.

(٤) من أنواع الواو.

وانظر في هذا المرادي فقد قال: «واو الإنكار نحو قولك: أَعَمْرُوْهْ» لمن قال: جاء عمروٌ، وحرف الإنكار تابع لحركة الآخر، ألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمّة، ويُرْدَف بهاء السكت».

انظر الجنى الداني/١٧٢. و١٧٥، ورصف المباني/١٣١.

(٥) كذا جاء في المخطوطات «اَلرجلوه» وفي المطبوع: آلرجلوه، بإدخال همزة الاستفهام على ألف الوصل. وكلاهما صحيح، فهو في الأول على تقدير الاستفهام وإن لم تثبت ألفه، فالإنكار فيه ظاهر.

(٦) أي: لا تُعَدُّ هذه الواو من أنواع الواو المذكورة...

(٧) وهي الضمة على اللام.

(٨) في المطبوع «آلرجلاه» بالمد، وما أثبتُّه من المخطوطات.

= والدليل الذي ذهب إليه أن الفتحة في قولنا: رأيت الرجلَ، أشبعت كما أشبعت الواو في السابق.

(١) في المطبوع: آلرجليه، وما هو مثبت من المخطوطات.
والتقدير: مررت بالرجلِ، فأشبعت الكسرة عند الاستنكار.

(٢) أي نظير الواو في «الرجلوه» وهو ما سَمَّوه بواو الإنكار، ورآه المصنّف من باب إشباع الضمة.

(٣) قال المالقي: «الموضع السابع أن تكون للوقف وهي نوعان: نوع في الاستثبات بـ «مَن» في باب الحكاية عن النكرة المرفوعة نحو قولك في استثبات من قال: جاء رجل: مَنُو؟ وجاء رجلان، منو؟ وجاء رجال: مَنُو...، وإنما ذلك دلالة على اسم مرفوع..» رصف المباني/ ٤٣٧، وانظر شرح المفصّل ١٤/٤.

(٤) نسب هذا البيت ومعه آخر إلى ابن هَرْمةَ كذا عند الزوزني، ولم يَعْزُهُ البغدادي إلى أحد وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين.
وقبله:

الله يعلم أنا في تلفُّتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صُورُ

وصُوْر: جمع أَصْوَر، وهو المائل من الشوق.
وحَوْث: لغة في حيث، وما زائدة.
وروي: يَشري بدلاً من يثني، وفي سر الصناعة: يشري، حيثما، والشاهد فيه قوله: فأنظورُ، وهو من الفعل: فأنظُر، فأُشبِعت ضمة الظاء فصارت واواً.
انظر شرح البغدادي ١٤٠/٦، وشرح السيوطي/٧٨٥، وشرح المفصل ١٠٦/١٠، والهمع ٥/ ٣٣٣، والخزانة ٥٨/١، والجنى الداني/١٧٣، والإنصاف/٢٣، والمحتسب ٢٥٩/١، وسر الصناعة/٢٦، ٣٣٨، ٦٣٠، ملحق شعر ابن هرمة/٢٣٩، واللسان/ثرى.
وانظر شرح المعلقات للزوزني/٢٢٤ ط دار الأرقم، والخصائص ٤٢/١ و٣١٦/٢.

(١) قائله جرير، وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين.

وذو طلوح: واد في أرض بني العنبر من تميم، وسميّ بذلك لكثرة شجر الطلح به، وهو شجر عظيم.

والشاهد فيه إشباع ضمّة الميم «الخيامُ» فصارت واواً، وهي عند المصنف ليست من أنواع الواو.

انظر البيت في شواهد البغدادي ١٤١/٦، وشرح السيوطي/٧٨٥، والجنى الداني/١٧٤، وشرح المفصل ٧٨/٩، والخزانة ٦٧١/٣، والديوان/٥١٢، والكتاب ٢٩٨/٢، والمنصف ٢٢٤/١.

(٢) من أنواع الواو.

(٣) في م/٣ «التذكير»، وعلى هذه المخطوطة حاشية تذكر أنه اللفظ المناسب. وفي الجنى الداني/١٧٢ «واو التذكار».

(٤) أي: هي من إشباع الضمة، ولا تُعَدُّ من أنواع الواو.
وانظر الجنى الداني/١٧٢، ورصف المباني/٤٣٦.

(٥) من أنواع الواو.

(٦) ذكر هذا المرادي وأشار إلى أن الذي أثبته المالقيُّ في رصف المباني، ثم رَدّه. انظر الجنى الداني/١٧٢، ورصف المباني/٤٣٨.

(٧) نَصُّ المالقي لم يشترط هذا، بل قال: «أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام إذا كان بعدها ألف =
وهمزة مُسَهَّلة نحو قولك في آآليت: وآليت، وفي آآمنتم: وآمنتم... وإنما ذلك لكراهة اجتماع همزتين في الأصل وإن كان بينهما ألف» رصف المباني/٤٣٨ - ٤٣٩.

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرجة أبو عمر المخزومي مولاهم المكي، الملقب بقنبل، وهو شيخ القراء بالحجاز، ولد سنة ١٩٥هـ، واختلف في سبب تلقيبه قنبلاً، فقيل اسمه، وقيل لأنه من بيت بمكة يقال لهم القنابلة، وقيل غير ذلك، مات سنة إحدى وتسعين ومئتين عن ست وتسعين سنة. انظر غاية النهاية ١٦٥/٢ - ١٦٦.

(٢) الآيتان: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ * ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ﴾ سورة الملك ١٥/٦٧ - ١٦.

قرأ ابن كثير في رواية القواس وقنبل في الوصل بإبدال الهمزة واواً وبتسهيل الهمزة الثانية بلا ألف من طريق ابن مجاهد.

قال ابن مجاهد «قرأ ابن كثير النشورُ وأمنتم بترك همزة الألف التي للاستفهام فتصير في لفظ واو بضم الراء في الوصل».

وأما في الابتداء فقد قرأا بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بلا ألف.

وانظر تفصيل القراءات في هاتين الآيتين في كتابي «معجم القراءات».

(٣) الآية: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَاۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ الأعراف ١٢٣/٧.

قراءة القواس عن ابن كثير وكذا أبي الإخريط عنه، وهي قراءة قنبل في الوصل بتسهيل الهمزة الثانية مع إبدال الهمزة الأولى وهي همزة الاستفهام واواً، ورواها ابن مجاهد عن قنبل. وصورة القراءة وامنتم.

وصورتها في الوجه الثاني عن قنبل في الوصل «فرعونُ وأمنتم» بإبدال الأولى واواً وتحقيق الثانية وهي رواية ابن شنبوذ عنه.

وانظر بياناً أَوْفَى من هذا في كتابي «معجم القراءات».

(١) أي: لا تُعَدّ هذه الواو من أنواع الواو المذكورة.

(٢) أي: لأنها ليست بأصل، وإنما هي مبدلة من همزة الاستفهام.

(٣) أي: عَدّ الواو في مثل هاتين القراءتين من أنواع الواو...

وعرض للمسألة المرادي في الجنى الداني/١٧٢، ثم قال: «ذكر ذلك صاحب رصف المباني، ولا ينبغي ذكرُ مثل هذا؛ إذ لو فتح هذا الباب لعُدَّت الواو من حروف الاستفهام، والإبدال في ذلك عارض لاجتماع الهمزتين، والله أعلم».

(١) انظر الجنى الداني/٣٥١.

(٢) والندبة نداء المتفجّع عليه أو المتوجّع منه. وانظر الارتشاف/٢٢١٥.

(٣) مثل: وا زيدُ أقبلْ. ذكر هذا المرادي ثم قال: «ومذهب سيبويه وجمهور النحويين ما سبق» الجنى الداني/٣٥٢. وانظر الارتشاف/٢٢٩٣.

وعنى بقوله ما سبق أن «وا» مختص بالندبة، ولا يكون للنداء مثل يا، في غير المندوب.

(٤) أي اسم فعل بمعنى التَعُّجب والاستحسان.

(٥) ذكر السيوطي هذا الرجز لبعض بني تميم. وهو في وصف امرأة بطيب النكهة.

والبيت الثالث غير مثبت في م/١، وأثبت في بقية المخطوطات.

والشنب: حِدَّة في الأسنان، وقيل: بَرْدُها وعذوبة مذاقها.

والزَّرْنَبُ نبت طيب الرائحة، والزنجبيل نبت، وذكر البغدادي بيتاً رابعاً، واستدل منه على أن المراد به الخمر.

والشاهد فيه مجيء «وا» اسم فعل بمعنى أعجب.

على أنه روي: يا بأبي.. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

= شرح البغدادي ١٤٣/٦، وشرح السيوطي/٤٨٦، وأوضح المسالك ١١٧/٣، والعيني ٤/ ٣١٠، والهمع ١٢٤/٥، والأشموني ١٩٩/٢، والارتشاف/٢٢٩٣.

واللسان/زرنب، وشرح الكافية الشافية/١٠٧٦، ١٣٨٦، والمساعد ٦٥١/٢.

(١) ذكره ابن السيرافي لأبي النجم العجلي، وقيل هو لرؤبة، وليس في ديوان رؤبة، ولكنه مثبت في ديوان أبي النجم:

واهاً لريّا ثم واهاً واها

وبعده:

هي المنى لوْ أننا نلناها يا ليت عَيْناها لنا وفاها

بثمن نرضي به أباها

والشاهد فيه: مجيء «واها» بمعنى أعجب، والثاني للتأكيد.

انظر شرح البغدادي ١٤٤/٦، وشرح السيوطي/٧٨٦، ديوان أبي النجم/ ٢٢٧، برواية «يا ليت عيناها...»، الجنى الداني/٣٥٢، وشرح المفصل ٧٢/٤، الخزانة ٣٣٨/٣، والمساعد٢/٦٥١ شرح الأشموني ١٩٩/٢، اللسان/ويه، روى، أوضح المسالك ١١٨/٣، والعيني ١٣٣/١، و٣/ ٦٣٦، «واها لِلَيْلى...». والارتشاف/٢٢٩٧، ومجالس ثعلب ٢٢٨/١، وأمالي القالي ٧٧/١.

(٢) جعل المرادي «وي» أداة مستقلة تدل على التعجب من غير أن تكون مأخوذة من وا.

أي ويقال في «وا» «وَيْ» للتعجب أيضاً فهو اسم فعل بمعنى أعجب.

(٣) البيت من شعر لزيد بن عمرو بن نفيل، وذكره الجاحظ لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، ونسبه الزبير بن بكار لنُبَيْه بن الحجاج.
والنَشَب: المال الأصيل من الصامت والناطق.
والشاهد فيه مجيء «وَيْ» بمعنى أعجب.

= وزيد بن عمرو بن نفيل شاعر جاهلي، مات قبل البعثة بخمس سنين، وكان لا يذبح للأنصاب، ولا يأكل الميتة والدم.
وانظر شرح البغدادي ٦/١٤٤، وشرح السيوطي/٧٨٦، ومعاني الأخفش ٣٤١، ٤٣٥، والهمع ٥/١٢٤، والكتاب ١/٢٩٠، ٢/١٧٠، والخزانة ٣/٩٥، الخصائص ٣/٤١، ١٦٩، الجنى الداني/٣٥٢، المحتسب ٢/١٥٥، شرح المفصل ٤/٧٦، إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٩٥.

(١) أي: وَيْ فيقال: وَيْلك.
وفي م/١ و٣ «هذا» وفي م/٢ «وقد يلي هذا».

(٢) قائله عنترة فهو من معلقته. وجاء في رواية: قول الفوارس.
والشاهد فيه مجيء كاف الخطاب بعد «وَيْ».
وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٦/١٤٨، وشرح السيوطي/٧٨٧، والخزانة ٣/٩٦، ١٠١، وشرح المفصل ٤/٧٧، والمحتسب ٢/١٥٦، وشرح الأشموني ٢/١٩٩، والعيني ٤/٣١٨، والخصائص ٣/٤٠، والديوان/٢٤، الجنى/٣٥٣.

(٣) النص في الجنى الداني/٣٥٣.

(٤) الآية: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ سورة القصص ٨٢/٢٨.

(٥) لم يذكر هذا الأخفش في كتابه «معاني القرآن» بعد تفسير هذه الآية انظر ص/٤٣٤، بل إن ما ذكره تعليقاً على البيت الذي ذكره لزيد بن عمرو يدل على أنه يرى: وَيْ: اسم فعل، وكأن: مخففة من «كأنّ» عن الأخفش مثبتٌ في الخصائص ١٧٠/٣.

(١) النص في الجنى الداني/٣٥٣ «وعند الخليل وسيبويه أن وَيْ وحدها، والكاف للتشبيه...» وانظر الكتاب ٢٩٠/١.

(٢) بيت زيد بن عمرو وقد تقدَّم.

وفي الكتاب ٢٩٠/١ «وسألت الخليل عن قوله: «ويكأنه لا يفلح»، وعن قوله «ويكأنّ الله» فزعم أنها مفصولة من كأنّ، والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبِّهوا فقيل لهم: أَمَا يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا، والله أعلم».

(٣) قال أبو سعيد السيرافي: «في ويكأن الله، ثلاثة أقوال: أحدها قول الخليل تكون «وَيْ» كلمة تندُّم يقولها المتندِّم، ويقولها المندِّم غيره، ومعنى كأن التحقيق.
الثاني: قول الفراء: تكون وَيْكَ موصولة بالكاف وأنّ منفصلة، ومعناها عنده تقرير، كقولك: أما ترى.
والقول الثالث يذهب إلى أن وَيْك بمعنى وَيْلَك، وجعل أنّ مفتوحة بفعل مضمر كأنه قال: ويلك اِعلم أنّ الله. واحتج السيرافي لكل من هذه الأقوال فانظره» على هامش الكتاب ١/ ٢٩٠، ورجح ابن جني قول الخليل. انظر المحتسب ٢/١٥٥.

(٤) قائله يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبدالملك، ويعزى لعمر بن أبي ربيعة، وهو كذلك عند السيوطي. وخَطّأ الأمير النسبة إلى عمر. والرواية في المخطوطات: يكلّمني، ما عدا الأولى ففيها: تكلمني بالتاء من فوق.
والشاهد فيه مجيء «كأن» للتحقيق.

= وجاء البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة/٣٢٠:

كـأنـه يـوم يُـمْـسـي لا يُـكَـلِّـمـهـا ذو بغـيـةٍ يبـتـغي مـا لـيـس مـوجـودا

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٤٩/٦، وشرح السيوطي/٧٨٨، والمحتسب ٢/١٥٥، شرح المفصّل ٧٧/٤، الخزانة ٩٦/٣، الخصائص ١٧٠/٣، اللسان/عود.

(١) ذكر الدسوقي أنه ورد في نسخة «الهوائي».
وذكر أن المراد بالهاوي الصوت الممتد في الهواء المعدود من حروف العلة كألف موسى. حاشية ٢/٣٠.

(٢) في الجنى الداني/١٨٠ «قال أبو عبيد: الألف عند العرب ألفان: ألف مهموزة وهي الهمزة، وإنما جُعِلت صورتُها ألفاً لأنها لا تقوم بنفسها، ألا تراها تنقلب في الرفع واواً وفي الفتح ألفاً، وفي الكسر ياءً.
والألف الأخرى هي التي تكون مع اللام في الحروف المعجمة، وهي ساكنة...».

(٣) ذكر هذا ابن جني في موضعين من سِرّ الصناعة: الأول في حديثه عن أسماء الحروف في أول الكتاب ص/٤٣ - ٤٤، والثاني في أواخر كتابه عند الحديث عن الألف. انظر ص/٦٥١.
وذكر هذا مختصراً المرادي لأبي عبيد القاسم بن سلام. انظر الجنى الداني/١٨٠.
ونص ابن جني في الهمع ٣٦٣/٤.

(٤) كذا في المخطوطات ما عدا الرابعة، وفي المطبوع «يتلفّظ».

(٥) أي إلى النطق بالألف.

(٦) فقيل: لا.

(٧) أي: أن الألف التي هي همزة كما جعلت وصلة للابتداء باللام الساكنة المعرفة جُعِلت اللام
= وصلة للتلفظ بالألف التي هي مَدّة ليتقارضا، لاتفاق الألفين في الاسم والمخرج. انظر الشمني ١١٢/٢، وانظر سر الصناعة/٦٥٣.

(١) في سر الصناعة/٦٥١ «وقول من لا خبرة له بحقيقة اللفظ بحروف المعجم: لامَ ألف خطأ...». قلت: المعلمون لا يثبتون همزة القطع مع الألف، كما فعل المصنِّف بل يحذفونها ويلقون الفتحة على الميم.

(٢) ذهب الدماميني إلىأ ن قول المعلمين ليس خطأ من الوجه الذي ذكره المصنّف هنا؛ لأن الذي مَرّ لهم ذكرُه لام مفردة، وألف مُرادٌ بها الهمزة، ولام ألف حرف مركب من اللام والألف الهوائي، ولم يمضِ ذكر هذا، ثم قال: «نعم يرد أن المراد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة» انتهى.

وعَلّق على هذا الشمني بقوله: وإنما عيّن ابن جني الألف اسماً للهمزة لأنها في أوله كأخويه مما يمكن الابتداء به في أول اسمه» حاشية الشمني ١١٣/٢، وانظر حاشية الأمير ٣٩/٢.

(٣) أي: ابن جني، وانظر سر الصناعة/٦٥١.

(٤) أي تارة يمشي مستقيماً فتخطُّ رجلاه خطاً شبيهاً بالألف، وتارة يمشي معوجاً فتخط رجلاه خطاً كاللام.

قال ابن جني: «فأما قول أبي النجم... فلم يُرِد شكل «لا» دون غيره، وإنما هذا كقولك: تكتبان قاف، دال،. أو جيم ، طاء، أي كأنهما تخطان حروف المعجم، لا يريد بعضاً دون بعض...» سر الصناعة/٦٥١ - ٦٥٢.

وانظر الأبيات في شرح البغدادي ١٥١/٦، وشرح السيوطي/٧٩٠، وشرح شواهد الشافية/ ١٥٦، والكتاب ٣٤/٢، والخزانة ٤٨/١، والمقتضب ٢٣٧/١، و٣٥٧/٣، والهمع ٣٦٣/٤، والديوان/١٤١، اللسان/كتب.

(١) قال ابن جني: «على أنه أيضاً قد يمكن أن يكون أراد بقوله «لامَ آلف هذا الشكل المقدَّم ذكره إلا أنه تلقاه من أفواه العامة، لأن الخط ليس له تعلُّق بالفصحاء ولا عنهم يؤخذ...». انظر سر الصناعة/٦٥٢، وتعقّبه الدماميني بأن الواقع منه لفظٌ لا خَطٌّ.

وانظر تفصيل هذا التعقيب في حاشية الشمني ١١٣/٢، والأمير ٣٩/٢.

(٢) أي أن العربي الفصيح يجوز ألّا يكون عارفاً بالخطّ؛ لأن الخط لا تعلُّق له بالفصاحة. وانظر حديث الدماميني في الشمني ١١٣/٢، والأمير ٣٩/٢.

(٣) انظر الجنى الداني/١٧٥ فالنص فيه.

(٤) ذكر الأمير أن الألف تستعمل للإنكار وإن كان الإنكار مأخوذاً من الهمزة. الحاشية ٢/٤٠.

(٥) الأصل فيه: أَعَمْراً، على تقدير: أرأيت عمراً، ثم حذف الفعل والتنوين، وزيدت الألف وهاء السكت.

(٦) في م/٣ كتب فوق هذا الفعل «لقيت». وكذا جاء المثال في م/٥: لقيت...، وأشار الشيخ محمد إلى أنه في نسخة كذلك، وهو كذلك في طبعة مبارك: لقيت.

(٧) في م/٣ «التذكير».

(٨) تريد: الرجلَ، ثم وقفت لتتذكَّر ما بعده، فزدتَ الألفَ، أو أشبعت الفتحة، على الخلاف في ذلك. وانظر الهمع ٤/٣٦٥.

(١) مضى مثل هذا في حرف الواو، والحديث في الحروف الأصلية لا في الحروف الناشئة عن إشباع الحركات، فلا يُعَدُّ الألف في هذين من الأوجه المذكورة له.

(٢) في م/٣ و٥ «يكون».

(٣) في م/١ «... ضميراً للاثنين».

(٤) في م/٣ «هو».

(٥) أي حرف دال على التثنية، وليست ضميراً.

وفي الهمع ١/١٩٥ المضمر: «... وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت لا ضمائر، والفاعل مستكِنّ في الفعل، وعليه المازني، ووافقه الأخفش في الياء.

وشبهة المازني أن الضمير لما استكنّ في فَعَل وفَعَلتْ استكنّ في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في فعلتْ للفرق...».

(٦) قائله عمرو بن ملقط، وعجزه مثبت في م/٢ و٣، وغير مثبت في البقية، وقبله:

يا أوسُ لو نالتك أرماحُنا كنتَ كمن تهوي به الهاويهْ

وأوس هو ابن حارثة بن لأم الطائي، وهو جاهلي كقائل هذا البيت، وأَوْلى: تهديد، أي قَرُبَ منك الشّرّ، وكُرِّر للتوكيد.

وذا واقية: حال من الكاف في «عيناك».

والواقية: من الوقاية.

والشاهد فيه أنّ الألف حرف، وهو علامة للاثنين، وعيناك: نائب عن الفاعل.

= قال البغدادي: يصفه بالهروب يقول: أنت ذو وقاية من عينيك. عند فرارك تحترس بهما، ولكثرة تلفُّتك إلى خلفك صارت عيناك كأنهما في قفاك. وتقدّمت ترجمة الشاعر.

وانظر شرح البغدادي ١٥٤/٦، وشرح السيوطي/٣٣٠، ٧٩٠، وأمالي الشجري ١٣٢/١.

(١) تقدَّم في حرف الواو، وهو لعبدالله بن قيس الرقيّات.
والألف للاثنين، حرف، والفاعل «مُبْعَدٌ» وما عطف عليه.

(٢) أي على جعل الألف علامة للاثنين لا ضميراً.

(٣) من قصيدة يمدح بها مساور بن محمد الرومي.
قال العكبري في شرح البيت:
المعنى يريد أنه أصابه بعينيه ولم يُصِبْهُ بيده، وقوله: رمتا يداه الوجه أن يقول: رَمَتْ يداه، ولكنه على لغة من قال: قاما أخواك...، والمعنى أنه يريد أن عينيه رمتا ولم تَرْمِ يداه سهماً يُعَذِّب، ومن عادة السَّهْمِ أن يقتل فيريح المقتول، وهذا السهم لم يُرِحْ وإنما يُعَذِّب صاحبَه، فهو لا ميت ولا حَيّ بل هو مُعَذّب».
الشاهد في البيت الألف في «رمتا» حرف للاثنين، ويداه: فاعل، وسهم: فاعل صابني.
انظر شرح البغدادي ١٥٥/٦، وأمالي الشجري ١٣٣/١، وشرح الديوان للعكبري ٢٤٥/١.

(٤) تقدَّم هذا البيت في حرف الميم، وهو لحُرْقة بنت النعمان بن المنذر، وكان ذلك في سياق حديثه عن زيادة «ما» بعد «بين».

(١) أي الأصل: بينما، فحذفت الميم، بقيت الألف مع «بين».

(٢) أي إشباعٌ لفتحة النون، ولا زيادة لـ «ما».

(٣) يؤيِّد هذا التوجيهَ الثانيَ، وهو أن الألف إشباع الإضافة إلى المفرد في البيت الآتي، وعلى هذا تكون «بينا» هنا مضافةً إلى جملة نسوس.
وانظر حديثاً في هذا في الخزانة ١٧٩/٣.

(٤) أي «بين».

(٥) البيت من قصيدة لأبي ذؤيب يرثي بها أولاده.
وجاء في م/٢ و٤ و٥ «جريٍّ». ورواية الأصمعي: تَعَنُّقِهِ، قال البغدادي: وقوله: بينا تَعَنُّقِه كذا في جميع الروايات، ووقع هنا وفي جمل الزجاجي وغيرهما: بينا تعانُقِه، وفي شرح أبيات الجمل أنه خطأ.
وتعانقه: الاعتناق آخر مراتب الحرب، وأولها الترامي بالسهام، والسلفع: الجريء والواسع الصدر.
والشاهد فيه: أن بينا أضيف إلى المفرد في معنى الفعل، وهو المصدر هنا تَعَانُقِه. وفيه أن الألف إشباع وليس بقية الميم. وهو ما ذهب إليه ابن جني.
انظر شرح البغدادي ١٥٦/٦، وشرح السيوطي/٧٩١، وديوان الهذليين ١٨/١، وشرح المفصل ٣٤/٤، ٩٩، والهمع ٢٠٣/٣، والخزانة ١٨٣/٣، والمفضليات/٤٢٨، الديوان/١٨ «تعنقه».
وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٦/٢، الخصائص ١٢٢/٣.

(٦) أي الألف.

(١) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ سورة البقرة ٦/٢، وانظر الآية/ ١٢٠ من سورة يٓس.

وجاءت صورتها في م/٥ أأنذرتهم ومثله عند الشيخ محمد، وهو غير الصواب.

وفي م/٣ «آأنذرتهم» وفي م/٤ «ءانذرتهم» وهو غير الصواب؛ لأنه على هذا الرسم أسقط همزة. وفي م/١ «آأنذرتهم» كذا والصواب ما أثبتُّه وصورة هذه القراءة: «أاأنذرتهم» الهمزة الأولى للاستفهام، ثم الألف الزائدة، ثم همزة مزيدة على الفعل.

وهذا المثبت قراءة من القراءات في هذه الآية وإليك هذا المختصر:

قرأ أبو عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام والأعمش وأبو جعفر واليزيدي وابن عباس وابن إسحاق:

آأنذرتهم، بإدخال ألف بين الهمزتين، ثم تسهيل الثانية.

واختار هذه القراءة سيبويه والخليل، وهي لغة الحجاز وقريش وسعد بن بكر.

وعن ابن إسحاق أنه حَقَّق الهمزتين وأدخل بينهما ألفاً لئلا يجمع بينهما.

وفيها قراءات أخرى، وانظر كتابي «معجم القراءات» ففيه التفصيل والبيان.

(٢) في م/٢ و٣ و٤ «مُحَقَّقة أو مُسَهَّلة».

(٣) والصورتان: أاأنذرتهم: هنا الهمزة الثانية مُحَقَّقة، وأاانذرتهم: وهنا الهمزة الثانية مسهلة إلى صورة الألف.

(٤) أي الألف.

(٥) في طبعة الشيخ محمد: بين النونين نون النسوة... ومثله عند مبارك بزيادة لفظ «النونين» وهذا غير مثبت في المخطوطات، وفي م/٢ أثبت هذا اللفظ ثم حُذِف بوضع خط فوقه.

(٦) أي: الألف واجبة الزيادة لئلا يتوالى ثلاثةِ أمثال، نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة.

(١) جعل المرادي هذه الحالات ثلاثاً منفصلات فذكر السادس أن تكون الألف للندبة، والسابع للاستغاثة، والثامن للتعجُّب.

الجنى الداني/٣٧٧.

وسوف يذكر المصنِّف ثلاثة شواهد لهذه الحالات الثلاث.

(٢) قائله غير معروف.

والشاهد فيه قوله: يا يزيدا، فقد نادى: يزيد، ومدّ الصوت به على وجه الاستغاثة، فزاد الألف.

قالوا: والألف في آخره عوض عن لام الاستغاثة فلهذا لا يُجْمَع بينهما واللام في لآمل: لام المستغاث له.

فقد نادى «يزيد» لأجل رجل يرجو نَيْلَ العزّ والغنى.

انظر شرح البغدادي ١٥٨/٦، وشرح السيوطي/٧٩١، والعيني ٢٦٢/٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٨.

(٣) قيل: هذا البيت لأعرابي أصابه قُوَباء. فقيل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك وتعهّدها بذلك، فإنها ستذهب، وعجب من ذلك.

وذكر ابن بري في أماليه على الصحاح أن الرجز لابن قَنَان الراجز.

ويُرْوَى: هل تغلبَنّ القُوَباءُ الرِّيقَهْ، برفع القوباء.

ويُرْوَى: يا عجباً وعجز البيت مثبت في م/٢ و٣، ولم يثبت في البقية.

والفليقة: الداهية، والقُوَباء: بفتح الواو وتسكينها، وهو بثر يظهر في الجسد، والرِّيقة: قطعة من الريق.

= والشاهد فيه زيادة الألف في «عجبا» لمدِّ الصوت بالمتعَجَّب منه.

انظر شرح البغدادي ١٥٩/٦، والجنى الداني/١٧٧، والمنصف ٦١/٣، وشواهد شرح الشافية/٣٩٩، واللسان والتاج والصحاح/قوب، والمقاييس ٣٧/٥، وإصلاح المنطق لابن السكيت/٣٤٤، وفي ص/٣٥٣ يا عجباً من هذه الفليقة... ولم يعزه هارون إلى صاحبه.

(١) البيت لجرير في رثاء عمر بن عبدالعزيز.

والشاهد فيه قوله: يا عمرا، فقد زيدت الألف لمدِّ الصوت في المندوب.

قال المبرّد: «قوله: يا عمرا، ندبة: أراد يا عمراهْ، وإنما الألف للندبة وحدها، والهاء تُزاد في الوقف لخفاء الألف، فإذا وصلت لم تزدها فتقول: يا عمرا ذا الفضل، فإذا وقفت قلت: يا عمراهْ فحذف الهاء في القافية لاستغنائه عنها».

وجاء في م/١ و ٥ «فاضطلعت به» وفي م/٤ «يا عمراه».

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ١٦١/٦، وشرح السيوطي/٧٩٢ «فاضطلعت به»، والكامل/٨٣٣، والهمع ٧٠/٣، وشرح الأشموني ١٦٩/٢، والعيني ٢٢٩/٤، ٢٧٣، والديوان/٣٠٤.

(٢) من أنواع الألف.

(٣) وهي الألف التي تكون بدلاً من التوكيد، وهي النون الساكنة الخفيفة.

(٤) الآية: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ العلق ١٥/٩٦.

(٥) الآية: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ يوسف ٣٢/١٢.

والقراءة في اللفظين في الوقف: لنسفعا، ليكونا، كذا بالألف، وهي قراءة الجماعة، وقد كتبتا في المصحف بالألف على صورة الوقف، وانظر فيهما كتابي «معجم القراءات». وأمالي الشجري ٣٨٤/١.

(١) قائله الأعشى، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.

والرواية في شعره:

وإيّاك والميتات لا تقربنَّها ... ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا

وذا النُّصُب المنصوبَ لا تَنْسُكَنّه ... ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

ذكر هذا البغدادي ثم قال: «وعليه يكون ذا مركباً من بيتين، لكن الذي رأيتُه في ديوان الأعشى في نسخة قديمة يزيد تاريخها على سبعمئة سنة ما سطرته. والله أعلم».

قلتُ والرواية التي أثبتها المصنف هي المثبتة في الكتاب.

والشاهد في البيت أن الألف في «اعبدا» بدل من نون التوكيد الخفيفة في «فاعبُدَنْ».

قلت: والرواية في ديوانه/٤٦ فيها بعض خلاف لما أثبته البغدادي هنا .

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦٢/٦، وشرح السيوطي/٥٧٧، ٧٩٣، والكتاب ـ/١٤٩، وأمالي الشجري ٣٨٤/١، ٢٦٨/٢، وشرح التصريف الملوكي/٣١، وشرح المفصل ٢/ ٥٦، ٣٩/٩، ٨٨، ٢٠/١٠، والعيني ٣٤٠/٤، والروض الأنف ٣٦٩/٣، والهمع ٤/ ٣٩٧، وشرح التصريح ٢٠٨/٢، والإنصاف/٦٥٧. وإيضاح الوقف والابتداء ٣٦/١، وقطر الندى/١٤٩، وأوضح المسالك ١٣٩/٣، واللسان/نصب.

(٢) هذا قول منقول عن الحجاج. ذكر هذا السهيلي.

حرسيٌّ: مفرد، واضربا: مُثَنًّى، وقد خاطب الواحد بلفظ المثنّى، وعليه يحتمل أن يكون بيت الأعشى من هذا الباب، فالسِّيَاق فيه خطاب الواحد، ثم عدل في آخر إلى أمر الاثنين.

قلتُ: وهو بعيد، واحتمال غير مقبول من المصنِّف، وقد تبع فيه السهيلي في الرّوض، قال: «وحُكي أن الحجاج قال: يا حرسيُّ اضربا عُنُقَه، وهذا قد يمكن فيه جعل الوصل على الوقف، ويحتمل أن يريد: اضرب أنت وصاحبك...»

انظر الروض الأنف ٣/٣٨٧. وانظر القول عند ابن خالويه: «ليس في كلام العرب» ١٧٣.

وقوله: حمل الوصل على الوقف أي: اضربَنْ فصار اضربا في الوصل كحال الوقف.

(١) مما يدل ألفاً تنوين الاسم المنصوب، وذلك في حالة الوقف.

(٢) في شرح التصريح: «وقياس من قال رأيت زيدْ [أي في الوقف] بحذف الألف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على اضربَنْ: اضربْ بالسكون» انظر ٢/٢٠٨، والارتشاف/٧٩٩.

وفي حاشية الأمير ٢/٤٠ «بل وربيعة تجيز ذلك كما في ابن عقيل». أي تجيز الوقف بالألف كبقية العرب، وانظر شرح ابن عقيل ٤/١٧٠ «الوقف».

(٣) انظر الجنى الداني، انظر ص/١٧٧ - ١٧٨.

(٤) أي في حال الوقف فهي: إذا، وهو رأي الجمهور في الوقف عليها بألف لشبهها بالمنوَّن المنصوب، وذهب آخرون إلى أنها يوقف عليها بالنون مثل أَنْ ولَن ونُقِل عن المازني والمبرد. انظر الجنى الداني/٣٦٥، ورصف المباني/١٦٨.

(٥) وهي التي تزاد على اللفظ لتكثير حروفه.

(٦) في م/٢ وم/٣ وم/٥ «كقبعثرى» والقبعثرى: الجمل العظيم الخَلْق، وفيه غير هذا.

(٧) وهي ألف تزاد على كلمة لتجعلها ملحقة بكلمة أخرى. وأرطى ملحقة بجعفر وهو شجر ينبت بالرمل.

(٨) ألف الإطلاق هي الألف التي تلحق القوافي المطلقَة في حال الوقف، فكأنها تُطلِقُ الحرف من عقال التقييد وهو السكون إلى حال الحركة.
انظر رصف المباني/٢٨.

(٩) هذا من أرجوزة للعجاج، وقبله:

ما هاج أشجاناً وشجواً قد شجا

والأتحمي: ضرب من البرود. وهو البرد اليمني، يشبه به الطلل من أجل خطوطه التي فيه.

= وأَنْهَجَ الثوب: أخلق وبليَ.
وروايته عند سيبويه: أَنْهَجَنْ، ومثله عند ابن جني وغيرهما، وبالألف في الديوان.
والشاهد فيه ألف الإطلاق في أنهجا، فقد كان: أَنْهجَ، ولكن الوقف اقتضى زيادة الألف لئلا يكون الوقف على جيم ساكنة.
انظر شرح البغدادي ١٦٧/٦، وشرح السيوطي/٧٩٣، والديوان/٣٤٨، والكتاب ٢٩٩/٢، والعيني ٢٦/١، والخصائص ١٧١/١، وسر صناعة الإعراب / ٥١٤، وشرح المفصَّل ١/ ٦٤، ورصف المباني/٣٥٤، وشواهد شرح الشافية/٢٤٣.

(١) أي ولا تُعَدُّ ألفُ التثنية مما نحن فيه من بيان أنواع الألف.

(٢) ذكر هذا المالقي على أنه ألف الاستثبات في حالة النصب، ويستوي فيه المذكر والمؤنث وغيرهما، تقول: رأيت رجلاً فيقال: مَنَا، ورأيت امرأة فيقال: مَنَا...، وإذا وصلت أسقطت الألف.

انظر رصف المباني/٣٠، والجنى الداني/١٧٨.

(٣) أي في غير الحكاية.

(٤) قائله غير معروف. وبعده:

الشائلات عُقَد الأذناب

الشاهد فيه في قوله: العقراب، والألف فيه زائدة لضرورة الشعر، والمراد: العقرب.

انظر شرح البغدادي ١٦٨/٦، وشرح السيوطي/٧٩٥، والضرائر الشعرية/٣٣، والارتشاف/ ٢٣٩١، واللسان/سبسب والتاج/عقرب.

وشرح جمل الزجاجي ١٢١/١، والجمل للفراهيدي/٢٤٤، ورصف المباني/١٢، والبحر المحيط ٤٥٤/١، ٣٠٢/٥، ٤١٦/٦، ٢٩٠/٨، والدر المصون ٢٢٥/٢، ٢٢٩، ٤/ ١٧٤، ٢٧٣.

(١) أي وليس من أنواع الألف... وانظر الجنى الداني/١٧٨.

(٢) الضمير عند البصريين أَنَ، فإذا وقفت عليه قلت: أنا، فزدت الألف لبيان الحركة كهاء السكت.

وذهب الكوفيون إلى أنّ «أنا» هو الضمير؛ بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة، وتميم تثبتها وقفاً ووصلاً. واختار مذهبهم ابن مالك. انظر همع الهوامع ٢٠٧/١.

(٣) في الجنى الداني/١٧٨ «الألف المزيدة في آخر المبهمات إذا صُغِّرت عوضاً عن ضَمٍّ أولها نحو: ذَيّا واللذيّا».

وقد جاء هذا في اسم الإشارة والاسم الموصول، وانظر رصف المباني/٣١.

(٤) أي في حرف الهاء، أي لا تُعَدُّ هذه الألفات التي ذكرها من حرف الألف هنا؛ لأنها أبعاض كلمات مثل هاء التأنيث، وحديثه في الألف التي هي كلمة مستقلّة، وسيعود إلى ذكر هذا في حرف الياء. ولذا قالوا: لو قال لما سيأتي لكان أَحْسَن.

(١) في المطبوع «تأتي على...» وهذه الزيادة ليست في المخطوطات.

(٢) ذكر المرادي أن الياء هنا حرف يدل على التأنيث والخطاب على مذهبهما، ثم قال: «والصحيح أنها اسم مُضْمَر، والخلاف في ذلك شهير».

الجنى الداني/١٨١، وانظر رصف المباني/٤٤٤ - ٤٤٥ ففيه رَدٌّ لمذهبهما.

(٣) ويكون الإنكار في الوقف بعد التنوين وغيره، يقول القائل: قام زيدٌ، فتقول: أَزَيْدُنِيه؟، فالياء للإنكار، والهاء للوقف، فقد ألحقت الياء بعد كسر التنوين.

انظر الجنى الداني/١٨٠، ورصف المباني/٤٤٩.

وذكر الأمير أنه يصح تحريك داله بالحركات الثلاث. انظر الحاشية ٤١/٢.

(٤) في الجنى الداني/١٨١ «للتذكار نحو: قدي، إذا أردت أن تقول: قد قام، فوقفت على «قد» لتذكر ما بعده...».

وانظر رصف المباني/٤٤٧، ومثاله: أنت تفعلين، فتقول: أنتي، ولم تضرب الرجل، فتقول: لم تضربي، تقف لتذكر ما بعدها.

(٥) تقدّم هذا في حديثه عن الواو فيما سبق، وانظر كذلك ما سبق في الألف.

(٦) أي ياء الإنكار وياء التذكر الصواب ألا يُعَدّا من الياء التي يتحدث عنها وهي الياء المفردة.

(٧) النص عند المرادي في الجنى الداني/١٨١.

= وقد عَدّ المالقي هذه الياءات من أنواع ما نحن صدد الحديث عنه. انظر رصف المباني/٤٤٣ وما بعدها.

(١) ومن ذلك قول امرئ القيس:

ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجباً من رَحْلها المتحمَّلِ

وقول الراجز:

فخندف هامة هذا العألم

قال المالقي: «أن تكون لإطلاق القافية كما كانت الواو والألف والهاء وهي مختصة بذلك لا غير إذا كانت زائدة على الكلمة...

وهي تقع موقع النون أو الألف من أجزاء العروض المذكورة في باب الواو وقوله [أي في البيت السابق] تحمّل، وقول الراجز: العألمِ، وزنه من أجزاء العروض مستفعلن، والياء في موضع النون، وكذلك حكم حروف الإطلاق حيث وقعت من القوافي». انظر ص/٤٤٦ - ٤٤٧.

قلت: لعل صواب الكتابة: المتحمّلي، العألمي.

(٢) أي تكون لإشباع الكسرة كما كانت الواو والألف لذلك، ومُحَلُّه الشعر كقول الفردزق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

أرادَ الدراهم والصيارف، فأشبع الكسرة فتولدت عنها الياء ومثله قول من قال:

تحبُّكِ نفسي ما حييتُ فإن أَمُتْ يُحِبُّك عظم في التراب تريب

أراد تُرِب فأشبع الكسرة.

انظر رصف المباني/١١ - ١٣.

(٣) مثل ياء التثنية والجمع السالم، وما ألحق بهما في حالتي النصب والجر.

(١) عند المرادي والمالقي: مسافة أو حكماً.
والمراد بقوله: حكما كالنائم والغافل والساهي.
انظر الجنى الداني/٣٥٤، ورصف المباني/٣٥٤، وانظر الهمع ٣٥/٣.

(٢) قال الأمير: «قوله: توكيداً. إشارة إلى أن الكلام الذي يلقى أو نفس الدعاء معتنى به حتى نُزِّل القريب وإن كان متنبهاً لذلك منزلة الغافل...» الحاشية ٤١/٢.
وقال المرادي: «ومذهب سيبويه أنّ ما عدا الهمزة من حروف النداء فهو للبعيد إلا أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد».

(٣) وعِلَّة ذلك كثرة استعمالها.

(٤) الآيــة: ﴿... وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ يـوسـف ٢٩/١٢ أي: يا يوسفُ.

(٥) كقول عمر رضي الله عنه: «يا لَلّهِ لِلمسلمين».

(٦) كبيت جرير في رثاء عمر بن عبدالعزيز:

حُمّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرت له وقُمْتَ فيه بأمر الله يا عُمَرا

= والأصل في الندبة استعمال «وا»، ويجوز استعمال «يا» إذا دَلّ دليل على أن المراد الندبة كالبيت هنا.
وانظر الهمع ٦٦/٣.

(١) أي بـ «يا».

الخلاف بين العلماء في ذلك على أقوال:

- المنادى: مفعول به بفعل لازم الإضمار.
- وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوي وهو القصْد.
- وهناك من قال: إنّ الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا، فقيل على سبيل النيابة والعِوَض عن الفعل، وهو على هذا مشبَّه بالمفعول به لا مفعول به، وهو رأي الفارسي.
- والرابع أن أحرف النداء أسماء أفعال بمعنى: أدعو.
- وهناك من ذهب إلى أن أحرف النداء أفعال، ورُدّ هذا. انظر الهمع ٣٣/٣ - ٣٤.

(٢) أي أسماء أفعال فيها ضمير مستكِنّ، ونقل هذا عن الكوفيين. انظر الجنى الداني/٣٥٥.

قلت: قالوا هي مثل أُفٍّ: بمعنى أتضجَّر، وهي أسماء أفعال بمعنى أدعو.

(٣) قول ابن الطراوة في الهمع غير معزّ، قال: «وذهب بعضهم إلى أن النداء منه ما هو خبر لا إنشاء، وهو النداء بصفة نحو: يا فاسقُ ويا فاضلُ؛ لاحتمال الصدق والكذب في تلك الصفة، ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة».

انظر الهمع ٣٤/٣.

(٤) أي: المحذوف.

(١) الآيتان: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/٢٤ - ٢٥.

وقوله: أَلَا يا ٱسجدوا: بتخفيف اللام: هي قراءة أبي جعفر والكسائي ورُوَيْس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي والحسن وطلحة وحميد الأعرج والحسن والشنبوذي والمطوعي وقتادة وأبي العالية والأعمش وابن أبي عبلة..

وأَلَا: للاستفتاح ويا: حرف تنبيه، وجمع بينه وبين أَلَا للتأكيد، وقيل: يا للنداء، والمنادى محذوف، أي يا هؤلاء، أو يا قومِ، ولهم الوقفُ على أَلَا يا، ثم الابتداء:) اُسجُدوا. فعل أمر. وحذفت همزة الوصل من الفعل خطأً على إرادة الوصل، ولهم الوقف على «أَلَا».

وقرأ أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة وابن مسعود: أَلَّا يَسْجُدوا بتشديد اللام، وأصلها أَنْ لَا، وأَنْ: ناصبة للفعل؛ ولذلك سقطت منه نون الرفع، والنون من «أَنْ» مدغمة في «لا» المزيدة للتأكيد، وقيل في الإعراب غير هذا.

وسَوّى الطبري بين القراءتين.

وهناك قراءات أخر غير هاتين، فإن أردت بياناً أَوْفَى مما ترى فٱرجع إلى كتابي «معجم القراءات»، فأنت واجد فيه خيراً إن شاء الله تعالى.

(٢) البيت من قصيدة للشماخ رثى بها بُكير بن شدّاد الليثي الكناني.
وقد ورد تامّاً في المخطوطة الثانية برواية: وبعد منايا...
ولم يثبت الشطر الثاني في بقية المخطوطات.
وفي هذا البيت روايات:
ففي شرح المفصل: ألا يا اَصْبِحاني. ومثله ما ذكره البغدادي في الشرح، وفي الكتاب: عَجُزُه: وقبل منايا قد حضَرْن وآجال. ومثله في اللسان ومثله عند السيوطي غير أن آخره: وأوجال.
ونَصُّ الأمير والدسوقي: بعد غارة سنجال... وأوجال

= كالذي ذكره السيوطي في عجزهن.
وفي متن الشُّمنّي: وقبل صروفِ غاديات وأوجال.
وفي الديوان: وقبل منايا باكراتٍ...
وقوله: أَلَا يا اَصبحاني: أي اسقياني الصَّبوح، وهو شرب الغَداة
وسنجال: قرية من قرى إرمينية، أو اسم رجل.
يقول: اسقياني قبل هذه الوقعة، وقبل هذه المنايا المقدَّرة، فربما قُتِل هو أو واحد ممن يَوَدّ فيشغله ذلك عن اللذّات.
والشاهد في البيت دخول «يا» على الفعل، فقيل: حرف نداء، والمنادى مقدّر، وقيل: حرف تنبيه ولا منادى.
والشماخ مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وله صحبة، وشهد وقعة القادسية، وتُوفِّي في زمن عثمان، واسمه معقل بن ضرار الغطفاني.
انظر شرح البغدادي ١٦٨/٦، وشرح السيوطي/٧٩٦، وشرح المفصل ١١٥/٨، والكتاب ٢/ ٣٠٧، الخزانة ٤٧٩/٤، وديوان الشماخ/٤٥٦، والجنى الداني/٣٥٦.
اللسان/سنجل.

(١) أي وقد تدخل «يا» على الحرف.

(٢) الآية: ﴿وَلَئِنۡ أَصَٰبَكُمۡ فَضۡلٞ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمۡ تَكُنۢ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُۥ مَوَدَّةٞ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ سورة النساء ٧٣/٤.

(٣) تقدَّم الحديث في باب «رُبَّ»، والشاهد فيه دخول «يا» على الحرف وهو «رُبّ».

(٤) أي وتدخل «يا» على الجملة الاسمية كالبيت.

(٥) قائله غير معروف.

ولعنةُ: مبتدأ، وعلى سمعانَ: خبر، ومن جار: تمييز.

= والشاهد فيه دخول «يا» على الجملة الاسمية، فهو حرف تنبيه، أو نداء، والمنادى محذوف أي: يا قومِ لعنةُ الله...

انظر شرح البغدادي ١٧١/٦، وشرح السيوطي/٧٩٦، وشرح المفصّل ٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، ورصف المباني/٤٥٣، والجنى الداني/٣٥٦، والإنصاف/١١٨، والكتاب ٣٢٠/١، وأصول ابن السراج ٣٥٤/١، وإيضاح الوقف والابتداء ١٧٢/١، والخزانة ٤٧٩/٤، وشرح جمل الزجاجي ١١١/٢، والعيني ٢٦١/٤، والهمع ٤٥/٣، ٣٦٧/٤، والكامل/١١٩٩، واللامات/١٢، وأمالي الشجري ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، والإيضاح في شرح المفصّل ٣٠٤/١، وشرح الكافية الشافية/١٣٣٧، والدر المصون ٣/٥: ٨، وشرح التسهيل لابن عقيل ٤٨٦/٢.

(١) أي: يا.

(٢) أي الفعل «أدعو» ومفعوله، وهو المنادى.

(٣) النص في الجنى الداني/٣٥٧ – ٣٥٨، وقد ذكر أنه في التسهيل، وانظر فيه ص/١٧٩ ونصُّه: «وقد يُحْذَفُ المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم «يا»، وإِن وليها «ليت» أو «رُبَّ»، أو «حَبّذا» فهي للتنبيه لا للنداء».

ويبدو أن ابن هشام نقل النص من شرح التسهيل لاْبن مالك.

وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٤٨٦/٢.

(٤) الدعاء في قوله: لعنةُ الله...

(٥) تقدّمت هذه القراءة عن الكسائي وغيره. وهي في الآية/٢٥ من سورة النمل، ونُقِلتْ قبل قليل.

(٦) أي: يا والأمر: اُسجُدوا.

(٧) أي: قبل الدعاء والأمر.

(١) الآية: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٣٥.

(٢) الآيــة: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة هود ١١/٤٨.

(٣) تتمة الآية: ﴿... قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/٧٧

(٤) أي: إذا جاء بعد «يا» أَمْرٌ أو دعاءٌ فهي حرف نداء، والمنادى مقدَّرٌ، وذكر شاهداً للأمر آية البقرة وهود، وللدعاء آية الزخرف، فإن جاء بعد «يا» غير ذلك فهي حرف تنبيه.

(١) نَصّ المصنف في الأشباه والنظائر منقول عنه ٣٩١/٢.

(٢) أي منزلة الفعل مع فاعله، أو مُنَزَّلاً منزلة المبتدأ مع خبره.

(٣) اللصّ في هذه الجملة نائب عن الفاعل، والنائب عن الفاعل بمنزلة الفاعل. ومذهب الزمخشري أن المرفوع بعد المبني للمفعول فاعل حقيقة.
انظر حاشية الأمير ٤٢/٢، والشمني ١١٥/٢.

(٤) قوله: «أقائم الزيدان» بمنزلة الفعل والفاعل؛ لأن «قائم» اسم فاعل لا فعل، وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلعدم وجود الخبر، لأن المرفوع بقائم لا يكون خبراً عند الأكثرين، بل يكون فاعلاً مغنياً عن الخبر.

(٥) كون هذه الجملة بمنزلة الفعل والفاعل لأن المرفوع بكان ليس فاعلاً بل هو بمنزلة الفاعل، وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلأن اسم كان وخبرها كانا مبتدأً وخبراً قبل دخول «كان».

(٦) هذه الجملة مُنَزَّلة منزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعولين؛ إذ التقدير: هو قائم، قبل دخول الفعل «ظنّ»، غير أن الجملة فعلية حقيقة من فعل وفاعل، ولا ينظر فيها للمعمولين منفردين. انظر حاشية الأمير ٤٢/٢.

(١) النص في الأشباه والنظائر: «وهذا». ونَصُّ متن الشمني: ولهذا، وما أثبتُّه جاء كذلك في المخطوطات.
وقوله: بهذا أي: بما ذكره من تعريفٍ للكلام والجملة.

(٢) أي: الكلام والجملة.

(٣) في م/٣ و٥ «بمترادفين»، وما أثبتُّه جاء كذلك في بقية المخطوطات والمطبوع.
وقوله: ليسا بمترادفين، أي: ليست دلالتهما واحدة، بل الجملة أَعَمُّ من الكلام؛ إذ لا يشترط فيها الإفادة.

(٤) في م/١ «يتوهم».

(٥) أي الزمخشري. وانظر المفصّل/٦ قال: «الكلام: هو المركب من كلمتين أُسْنِدت إحداهما إلى الأخرى، ولا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبِشْرٌ صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرِب زيدٌ، وانطلق بكرٌ، وتسمى الجملة».
وانظر شرح المفصّل ٢١/١، وحاشية الشمني ١١٦/٢، فقد جزم ابن الحاجب بترادفهما.

(٦) كذا في المخطوطات: «الجملة»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد: جملة.

(٧) انظر نص الزمخشري في الهمع ٣٧/١، وكذا نص ابن هشام تعقيباً على الزمخشري.

(٨) وجه العموم أنه قَيّد الكلام بقيد ليس في الجملة.

(٩) أي شرط الكلام الفائدة، ولا يشترط ذلك في «جملة» على نحو ما ساقه من قوله: جملة الشرط، جملة الجواب...

(١٠) أي ليس مقصوداً بالإفادة؛ لأن القصد في قولك: «جاء الذي قام» الإخبار بالمجيء لا بالقيام، وذُكِرَت «قام» لتعيين الموصول. حاشية الأمير ٤٢/٢.

(١١) في طبعة مبارك والشيخ محمد «فليس بكلام»، ومثلهما حاشية الأمير.
وما أثبتُّه جاء كذلك في المخطوطات، ومتن الدسوقي، والنصّ المنقول في الأشباه والنظائر.

(١) في م/٣ و٤ «وجه»، وأشار إلى هذا الخلاف الدسوقي.
(٢) سورة الأعراف ٧/٩٥ - ٩٧.
(٣) الكشاف ١/٥٦٢ قال: «والفاء والواو في أفأمن»، و«أوأمن [آية ٩٨] حرفا عطف، دخلت عليهما همزة الإنكار، فإن قلت ما المعطوف عليه؟ ولِمَ عُطِفَت الأولى بالفاء والثانية بالواو؟ قلتُ: المعطوف عليه «فأخذناهم بغتة»، وقوله: «وأنّ أهل القرى» إلى «يكسبون» وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه...».

وانظر البحر المحيط ٤/٣٤٩، والدر المصون ٣/٣٠٨.

وما ذكره عن ابن مالك جاء عنه في «باب الحال من شرح التسهيل»، وانظر الشمني ٢/١١٦، فقد ذهب الدماميني إلىأ نه كان من حقه أن يعدها على مساق رأي المصنف تسعاً، والتاسعة هي قوله: «يكسبون».

والجمل السبع هي:

وهم لا يشعرون، ولو أنّ أهل القرى آمنوا، واتقوا، لفتحنا عليهم بركاتٍ من السماء والأرض، ولكن كذَّبوا، فأخذناهم، بما كانوا يكسبون، انظر الدسوقي ٢/٣٤.

(٤) على ابن مالك.

(٥) لا بسبع كما قدَّره ابن مالك.

(٦) أي هذا الرّادُّ على ابن مالك.

(٧) «أهل القرى» غير مثبت في م/٢ و٤، و«القرى» غير مثبت في م/١.

(١) وعَدَّها ابن مالك ثلاثاً.

(٢) أي مجموع هذا الكلام لا بالجمل مفردة.

(٣) قول ابن مالك: إن الاعتراض بسبع جمل، وقول الرادّ عليه أنها أربع.

(٤) في م /٢ وطبعة الشيخ محمد «ثمان». وكلاهما جائز.

(٥) في م/٣ «أحدها».

(٦) في م/٢ الضمير غير مثبت، والنص «ولكن آمنوا».

(٧) في م/٣ «ولفتحنا».

(٨) في م/٥ «المؤلّفة».

(٩) في م/١ «وأو ثابت» ومع: غير مثبت، ومثله في م/٣.

(١٠) قوله على الخلاف في ما جاء بعد «لو» هل يقدر فعل، ويكون أنّ وما بعده فاعلاً، أو يقدَّر «ثابت» ويكون جملة اسمية.

وذهب الدماميني والأمير وغيرهما إلى أنه ينبغي الجزم بأن المقدَّر «ثبت»؛ لأنّ مذهب صاحب هذا الكلام وهو الزمخشري يرى أنّ هذه الجملة فعلية.

انظر حاشية الأمير ٤٢/٢، والشمني ١١٦/٢.

(١١) سقط من م/٣ قوله: «والسابعة: فأخذناهم».

(١) في م/٢ و٥ «فلعله».

(٢) أي ابن مالك بنى ما ذهب إليه من أن الجمل المعترضة سبع.

(٣) انظر الكتاب ٤٧٠/١ قال: «ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى «أنّ» نحو: لو أنك ذاهب، ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيما يشبهها، تقول: لو أنه ذهب لفعلت، وقال عز وجل: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ الإسراء/١٠٠.

(٤) أي لطول الكلام.

(٥) في م/٢ و٣ «يرى أَنّ أنَّ» ومثله في طبعة الشيخ محمد ومبارك.

(٦) في م/٣ «فاعل» ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد. وفي بقية المخطوطات «فاعلاً»، وكلاهما تخريجه واضح.

(٧) انظر المفصل/٣٢٣ «ولا بد من أن يليهما الفعل [أي إنْ ولو] ونحو قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾، ﴿وإن امرؤ هلك﴾ على إضمار فعل يفسّره هذا الظاهر، ولذلك لم يجز: لو زيد ذاهب، ولا إنْ عمروٌ خارج، ولطلبهما الفعل وجب في «أنّ» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلاً نحو: لو أنّ زيداً جاءني لأكرمته...» وانظر شرح المفصل ٩/٩ - ١١.

(٨) المعترض على ابن مالك في عَدِّ جمل الاعتراض على ما ذهب إليه الزمخشري سبعاً.

(٩) في م/٤ «مرتبط».

(١٠) «إمّا» غير مثبت في م/٢ و٣.

(١) وذلك على مذهب الزمخشري.

(٢) وذلك على مذهب سيبويه.

(٣) كذا جاء في المخطوطات ما عدا ١/٢، ومثله عند مبارك والشيخ محمد والنص: «ولو أن إيمانهم».

(٤) أي عدم عَدّ جملة «وهم لا يعشرون» جملة مستقلة، وعَدّ جمل الاعتراض ثلاثاً، وتعقبه الدماميني بأن هذا لا تحقيق فيه.

وانظر تفصيل هذا التعقيب في حاشية الشمني ١١٧/٢، وحاشية الأمير ٤٣/٢.

(٥) قال الشمني: «أقول: لا نُسَلّم أن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً فسيأتي في الجملة الاعتراضية: أن: «وإن شطت نواها» من قوله: «لعلّي وإن شطت نواها أزورها» جملة معترضة» الحاشية ١١٧/٢.

(٦) قوله: «والله تعالى أعلم» زيادة من م/١.

فهرس الباب الثاني - احكام الجمل

(١) كذا في المخطوطات «الاسمية».

وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «فالاسمية»، ومثلهما في حاشية الأمير ٤٣/٢، وحاشية الدسوقي ٣٥/٢.

(٢) صدرها هنا اسم فعل. وقد ذكر الرضي أن بعضهم ذهب إلى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأ.

وهناك من يذهب إلى أن أسماء الأفعال مفعول مطلق، وعلى هذا تكون الجملة فعليّة، بل ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال لدلالتها على الحدث والزمان، وهي عند الكوفيين أسماء، وذهب ابن صابر إلى أنها قسم زائدٌ على أقسام الكلام سماه الخالفة.

انظر الهمع ١٢١/٥، وشرح الكافية ٦٧/٢، والشمني ١١٦/٢.

(٣) أي جَوَّز عمل الوصف وهو «قائم» فيما بعده من غير أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام، وشرط البصريون اعتماده على واحد منهما. وانظر الهمع ٨١/٥.

(٤) كذا جاء في م/٤ و٥ «وهم»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع: وهو.

(٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد «والفعلية هي التي»، ومثلهما متن الأمير والدسوقي، والضمير «هي» غير مثبت في المخطوطات التي بين يديّ.

(٦) في م/١ و/٢ «هي المصدرة»، والضمير غير مثبت في بقية المخطوطات، وقد أثبت في طبعة الشيخ

(١) أي: بالفعل استقرّ: نحو زيد عندك، أي: استقرّ أو مُسْتَقِرٌّ عندك. فتكون: «استقر عندك» جملة فعلية على التقدير الأول، واسمية على التقدير الثاني.

(٢) أي: للجملة الظرفية.

(٣) أي: على تقدير: زيد استقر في الدار، ثم حذف الفعل، ولم يحذف الفاعل، بل انتقل إلى الظرف، فعمل فيه هذا الظرف؛ لأنه صار نائباً عن فعله العامل فيه. وتعقبه الدماميني بأن عمل الظرف في الضمير إنما هو عند انتقاله إليه لا قبل ذلك. انظر الشمني ١١٧/٢.

(٤) كذا في المخطوطات «الجمل...»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «الجملة الشرطية»، ومثلهما متن الأمير والدسوقي.

وعنى بالجمل الشرطية الجمل الواقعة موقع فعل الشرط.

(١) وهو قوله: الاسمية هي التي صدرها اسم، والفعلية... إلخ.

(٢) في م/١ «الجمل».

(٣) هي اسمية، وإن تقدمها استفهام، أو حرف ناسخ، أو ما الحجازية.

(٤) هي جمل فعلية وإن تقدّمها استفهام، أو نفي، أو حرف تحقيق، أو حرف تحضيض على ما مَثّل.

(٥) الجملة فعلية لأن «كيف» مقدَّم من تأخير، فهو استفهام له صدر الكلام، غير أنه في محل نصب على الحال على تقدير تأخيره.

(٦) أول الآية: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ ...﴾ سورة غافر ٤٠/٨١.
وأيّ في محل نصب مفعول به للفعل «تنكرون»، فهو مقدَّم من تأخير.

(٧) الآية: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٨٧.

(٨) الآية: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ سورة القمر ٥٤/٧.

(٩) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن الأمير «خُشّعاً».
وفي م/١ و٢ و٣ و٥ «خاشعاً»، ومثله في متن الدسوقي، وفي م/٤ خاشعة.

= أما خُشّعاً: فهي قراءة حفص عن عاصم وابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر وغيرهم من القراء.
وأما خاشعاً: فهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف وأُبَيّ واليزيدي والحسن والأعمش وابن عباس ومجاهد وابن جبير والجحدري.
وأما خاشعة: فهي قراءة أُبَيّ وابن مسعود قالوا: هي على تقدير تخشع.
انظر مراجع هذه القراءات في كتابي «معجم القراءات».

(١) أي وكذا تكون الجملة فعلية فيما يذكره، لأنها على نية التقدير.

(٢) الآية: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ سورة التوبة ٦/٩.

والجملة هنا فعلية لأن «إن» الشرطية لا تدخل على اسم.

وذكر المصنّف في «الباب الخامس» في النوع السابع أن هناك من يذهب إلى أن الاسم المرفوع هنا مبتدأ وليس فاعلاً. ويأتي بيانه، إذ تكون على هذا التوجيه اسمية. ولم يشر إليه المصنف هنا.

كما ذكر الآية مرة ثالثة في مسائل الحذف دليلاً على حذف الفعل وحده أو معموليه.

(٣) تتمة الآية: ﴿... لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ النحل ١٦/٥.

(٤) سورة الليل ٩٢/١.

(٥) في طبعة الشيخ محمد ومتن الدسوقي «فعلية»، أثبت هذا اللفظ بعد الآية، وهو غير مثبت في المخطوطات، وفي م/١ أثبت على هامش النسخة.

(٦) في م/٣ «صدرها».

(٧) كذا مع أن المثال الذي ذكره من قبل: يا عبدالله، وذكر الأمير في ٤٣/٢ أنه سبق قلم، وحقه: أدعو عبدالله، ومثله في حاشية الشمني ١١٧/٢.

(٨) كذا جاء في المخطوطات «بالليل» هرباً من جمع الفعل مع واو القسم، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن الدسوقي والأمير «أقسم والليل» وقال الدسوقي في ٣٦/٢ «في نسخة بالليل، والمناسب الموجود هنا لأنّ نسخة الباء حَلُّ معنًى فقط».

(٢) قوله «في المسؤول» مثبت في م/٣، وغير مثبت في بقية المخطوطات.
وهذه الزيادة مثبتة في متن حاشيتي الأمير والدسوقي، وعنهما نقل مبارك.

(٣) في م/٢ و٣ و٤ «للاسميّة».

(٤) في م/٢ «التقديرين».

(٥) أي لذلك المسؤول عنه المحتمل لتوجيهات مختلفة أمثلة، وهي ما سيذكره بعدُ.

(٦) ذكر في «إذا» مما تقدّم أن في ناصبها مذهبين: أحدهما أنه شرطها، وهو قول المحققين، والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثر.

(٧) ويكون المعنى: أنا أكرم زيداً وقت مجيئه، ويكون مقام «إذا» بعد العامل وهو الجواب.

(٨) وهو جملة الشرط «قام زيد».

(٩) في م/٣ «قولهم».

وقوله: نظير ذلك أي في الإضافة بعد الظرف.

(١٠) والتقدير في الجملة: أنا مسافرٌ يومَ يسافر زيد، فالظرف مقدَّم من تأخير، والعامل فيه «مسافر» وجملة: يسافر زيد، مضاف إليها الظرف، فهي في محل جرّ.

(١) عكسه: أي عكس ما تقدّم، وذلك من إضافة الظرف إلى الجملة الاسمية، ومجمل الكلام جملة فعلية.

(٢) نسب هذا البيت إلى رجل من قيس عيلان، وإلى نُصيب، وروايته في سر الصناعة: بينا، فبينا، كذا بالروايتين. وعند سيبويه: نطلبه.

والوفضة: الكنانة، وهو هنا شيء كالخريطة والجعبة تكون مع الفقراء والرِّعاة يضعون فيه زادهم.

وزنادَ راع: نصب بفعل مضمر أو عطف على محل وفضةٍ، وتقدير نوع الجملة هنا يتوقف على تقدير حكم الألف في «بينا»، فإن جعلت الألف زائدة، وهي ألف الإشباع، فإن «بين» مضاف إلى الجملة الاسمية بعدها، وتكون ظرفاً لـ «أتى»، والجملة فعلية: أتانا بين نحن نرقبه.

وإن قدّرت الألف للكفّ عن الإضافة فالجملة اسمية: نحن نرقبه إذ أتانا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٢/٦، والكتاب ٨٧/١، وشرح السيوطي/٧٩٨، وشرح المفصل ٩٩/٤، ١١/٦، وسر صناعة الإعراب/٢٣، ٧١٩، والهمع ٢٠١/٣، والمحتسب ٧٨/٢، وشعر نصيب/١٠٤، وانظر رواية الفراء في معاني القرآن ٤٣٦/١، وشرح القصائد السبع للأنباري/٩٧.

(٣) وذلك في الجملة التي افتتح بها حديثه: إذا قام زيد فأنا أكرمه.

(٤) وهو الفعل «قام» ولا إضافة عندئذٍ.

(٥) ويكون التقدير: إذا قام زيد في الزمن المستقبل فأنا أكرمه، وإذا مقدَّمة من تأخير، وأشرت إلى ظرفيتها بقولي: الزمن المستقبل، وكررتها مع الفعل قام لأن الجملة لا تصح إلا بهذا الربط.

(٦) متى اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية، والعامل فيه الفعل «تَقُمْ».

(١) مما يحتاج إلى بيان وتفصيل عند السؤال عنه.

(٢) وهما: زيد وعمرو في المثالين.

(٣) وخبره متعلق الظرف في الجملتين، وصورتهما: زيد كائن في الدار، وعمرو مستقر عندك.

(٤) على تقدير: أمستقر في الدار زيدٌ، أكائن عمروٌ عندك. فالمحذوف هو المبتدأ، والاسم المرفوع فاعل لهذا المحذوف، وهو مُغْنٍ عن الخبر.

(٥) في م/٣ «في الأول».

وعنى بالأول أو الأولى تقدير زيد وعمرو مبتدأين، والخبر محذوف يتعلّق به شبه الجملة، والجملة على هذا اسمية.

(٦) على تقدير حذف المبتدأ: كائن أو مستقر، والاسم المتبقي مرفوع به فاعل. والجملة اسمية.

(٧) أي الاسم المرفوع: أفي الدار استقرّ زيدٌ، فالمرفوع فاعل، وتكون الجملة فعلية.

(٨) أي إذا حذفنا الفعل «استقر» وأبقينا فاعله فإن العمل في هذا المرفوع ينتقل إلى الظرف. وقد ذكر هذا المصنف قبل قليل، وتكون الجملة ظرفية، والفاعل مرفوع به بعد حذف العامل.

(٩) في م/٢ «تفسيره».

(١٠) وذكر الزجاجي معهما في حديثه من قبل عن «مذ ومنذ».

وعلى تقديرهم يقعُ مُذْ ومُنْذُ ظرفين مُخْبَراً بهما عما بعدهما، وعَلَّق المصنّف من قبل على تقديرهم هذا: «ولا خفاء بما فيه من التعسُّف».

(١١) أي أبو بكر بن السراج، وذكر معهما المبرّد، فهم يرون «مُذْ ومُنْذُ» مبتدأين، وما بعدهما خبر قال: «ومعناهما الأَمَدُ إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأَوّلُ المدة إن كان ماضياً».

(١) أي على رأي الفريقين اللذين ذكرهما.

(٢) كذا في م/١ و٤ وفي بقية المخطوطات والمطبوع «منذ».

(٣) وهو رأي الأخفش ومن قال بقوله.

(٤) رأي ابن السراج والمبرّد، ومن ذهب مذهبهما.

(٥) ذكر هذا من قبل رأياً لأكثر الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك.

(٦) كذا في م/١ و٣ و٤ «وفي بقية المخطوطات والمطبوع «فمنذ».

(٧) وبقي فاعلها وهو «يومان».

(٨) هذا رأي لبعض الكوفيين ذكره المصنف من قبل قال: «... خبر لمحذوف أي: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان، بناءً على أن «منذ» مركبة من كلمتين: مِن، وذو الطائية».

(٩) فهي صفة له.

(١٠) قولهم: هو يومان.

(١١) وهو الضمير «هو».

(١٢) لا محل للجملة لأنها صلة الموصول «الذي».

(١٣) قلتُ: عقد المصنف في باب «ما» من قبل فصلاً لـ «ماذا»، وفيه زيادة ليست مثبتة هنا، فارجع إليه.

(١٤) وعلى هذا التقدير تكون «ما» اسم استفهام، و«ذا» موصولة.

(١) والتقدير عنده: الذي صنعته ما هو؟ فقدّم «ما» وهو الخبر، وأُخِّر الذي وهو المبتدأ؛ وذلك عند التركيب: ماذا.

(٢) يذهب سيبويه إلى أن «ما» مبتدأ، والذي خبره، وصنعته جملة الصلة. ورَجّح المصنف من قبل هذا الوجه، فهو أرجح الوجهين عنده، ودليله على ذلك إبدال المرفوع من «ما» وافتقار «ذا» للصلة بعده.

(٣) ماذا: على هذا التقدير كلها استفهام.

(٤) وهو تقدير ماذا: ما الذي، وما: خبر مقدّم أو مبتدأ مؤخر على ما ذكرته من قبل.

(٥) قوله بحالها: أي جملة اسمية.

(٦) أي أن «ما» مركبة مع «ذا» وهما معاً اسم استفهام.

(٧) قوله: [صنعته الخبر] غير مثبت عندي في المخطوطات، وأثبته من حاشية الأمير؛ ففيه زيادة بيان، وهو مثبت في متن الدسوقي والمطبوع.

(٨) أي: ماذا.

(٩) أي: صنعت.

(١٠) أي: تقدير الفعل، وصورة هذا التقدير: ماذا صنعت صنعته.

(١١) كذا في م/٤ و٥ وفي بقية المخطوطات والمطبوع: له الصدر.

(١٢) الآية: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۚ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٞ﴾ سورة التغابن ٦٤/٦.

(١٣) جعله الأرجح لأن الأصل في الاستفهام أن يدخل على الأفعال. دسوقي ٢/٣٧ - ٣٨.

(١) كذا جاء في المخطوطات ومتن حاشية الدسوقي.
وفي طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير: ليهدي.

(٢) في م/٤ «فالجملة».

(٣) أي: تقدير «بشرٌ»، ويكون خبره: يهدوننا، جملة فعلية، وجملة «أبشر يهدوننا» جملة اسمية على هذا التقدير.

(٤) الآيات: ﴿نَحۡنُ خَلَقۡنَٰكُمۡ فَلَوۡلَا تُصَدِّقُونَ * أَفَرَءَيۡتُم مَّا تُمۡنُونَ * ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ الواقعة ٥٦/٥٧ - ٥٩.
أنتم: مبتدأ، والخبر: الجملة الفعلية: تخلقونه، والجملة اسمية، وهو الأرجح عند المصنف. وهذا لا يحول دون تقدير الفعلية: أتخلقونه أنتم تخلقونه.

(٥) في م/٤ «الاسمية».

(٦) جاء البيت تاماً في م/٢، وأثبت عجزه في بقية المخطوطات والمطبوع وتقدَّم في «أم» برواية: فأرّقني.
والبيت للمرار الحنظلي العدوي، وتقدَّم تخريجه.

(٧) تقدير الفعلية في البيت كان أرجح مما في الآية «أبشر يهدوننا»؛ لأن «أَهْيَ سَرَتْ» معادَلَةٌ بجملة فعلية: أم عادني حلم، ولأنه من جهة ثانية الأصل تقدير الفعلية في: أهي سرت.

(٨) وعلى هذا التقدير يكون «أخواك» الفاعل، وتكون الجملة فعليّة.

(١) أي: قدرت الألف في «قاما» اسماً فاعلاً على جعل «أخواك» مرفوعاً على البدلية من الفاعل وهو الألف.

(٢) أي: الألف، إن قدرت اسماً فاعلاً...

(٣) وهو «أخواك» مبتدأ، والجملة «قاما» قبله خبر عنه على تقدير: أخواك قاما.

(٤) في م/٣ «قُدّرت».

(٥) زيد: مبتدأ مؤخّر، والجملة «نعم الرجل» خبر عنه. وهذا أحد الأوجه في إعراب المخصوص بمدح أو ذمّ.

(٦) في م/٣ «وإن قدَّرت زيداً خبراً...».

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع: لمبتدأ محذوف.

والتقدير: نِعْمَ الرجلُ هو زيد.

(٨) الفعلية: نِعْمَ الرجلُ، والاسميّة: هو زيد، وهي جملة بيان وتفسير للجملة الفعلية.

وترك المصنف وجهاً آخر في إعراب المخصوص وهو أن يكون زيد: مبتدأً، وخبره محذوف.

وعلى هذا التقدير أيضاً يكون جملتان: فعلية واسمية، ولم يذكر المصنف هذا الوجه.

وإن قَدّرت «زيد» بدلاً من «الرجل» – وهو وجه ضعيف – فعندنا جملة واحدة وهي فعلية.

وانظر هذا الوجه في حاشية الصبان ٣٤/٣، والارتشاف/٢٠٥٤ – ٢٠٥٥، والهمع ٤١/٥.

وكأن المصنف لما استضعف هذا الوجه لم يذكره في تخريج هذه الجملة.

(٩) وهي قولك في ابتداء كل عمل: بسم الله الرحمن الرحيم.

(١٠) أي الركن الأول المحذوف من هذه الجملة.

(١١) في المخطوطات «اسمية».

(١) أي: إن قدّر المحذوف وهو متعلق شبه الجملة فعلاً: أبدأ...

(٢) أي: فالجملة فعلية.

(٣) انظر البحر ١٦/١، والدر المصون ٥٥/١، والتبيان للعكبري ٣/١، ومشكل إعراب القرآن ٦/١.

(٤) أي لم يذكر الزمخشري غير تقدير الكوفيين، وهو تعلّق الجار والمجرور بفعل تابعاً في ذلك أهل الكوفة.

وفي الكشاف ٢٢/١ - ٢٣: «فإن قلت: بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو... ونظيره في حذف متعلّق الجار قوله عز وجل: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾ النمل/١٢» أي: اذهب في تسع آيات...».

(٥) قال أبو حيان في البحر ١٦/١ «... والتقديم على العامل يوجب عنده الاختصاص وليس كما زعم...».

(٦) كذا في المخطوطات «التسمية»، ومثله في البحر ١٦/١، والكشاف ٢٢/١، وفي المطبوع «البسملة».

(٧) كذا في المخطوطات «مَبْدأً له» وفي المطبوع: «مُبْتَدأً له».

(٨) عند الزمخشري: «باسم الله أقرأ أو أتلو؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء».

(٩) النص عند الزمخشري «... كما أن المسافر إذا حَلّ أو ارتحل فقال: بِاْسم الله والبركات كان المعنى: باسم الله أَحُلّ وباسم الله أرتحل...».

(١٠) أي يؤيد تقدير الزمخشري للمتعلّق متأخِّراً نصُّ الحديث.

(١١) انظر صحيح مسلم ٣٧/١٧ «ما يقول عند النوم وأخذ المضجع»: والنص فيه: «... ولْيَقُلْ: سبحانك اللهم ربي، بك وضعت جنبي، وبك أرفعه...» كذا جاءت الرواية فيه.

وانظر فتح الباري ١٠٨/١٢١ «... ثم يقول: باسمك ربي وضعت جنبي، وبك أرفعه...».

(١) أول من قال هذا الخوارج، فقد خاطبوا به ابن عباس حين أرسله إليهم علي رضي الله عنه يدعوهم إلى الحق. وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٧/١ وهو عنده كلام جرى مجرى المثل، والنص في شرح المفصل ٩٠/٧، والهمع ٧٠/٢، والمساعد على شرح التسهيل ٢٥٩/١، وحاشية الشمني ١١٨/٢، وذكره أبو حيان في الارتشاف/١١٦٥ وذكر أنه مَثَلٌ.
وذكر الروايتين فيه سيبويه في الكتاب ٢٤/١، ولم يعلّق هارون رحمه الله عليه في طبعته بشيء. انظر فيه ٥٠/١.
وتعقّعب الدماميني المصنف في أنّ عدَّ هذا القول مما ينبغي فيه التفصيل مشكل؛ لأنه ليس مع الرفع إلا الفعلية، وليس مع النصب إلا الاسمية، والإعراب ظاهر لا لُبس فيه ولا احتمال. وللشمني تعقيب على الدماميني ليس بذاك!
وذكر هذا القول المصنّف مرة أخرى في أول الباب الرابع في حديثه عن المبتدأ والخبر.

(٢) ذكر هذا الأندلسي وابن الحاجب عن بعضهم، وذهب الأندلسي إلى أنه لا يتجاوز هذا التقدير فيه موضعين: هذا أحدهما، والثاني: «قعد» في قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة، وطرد ذلك بعضهم. انظر الشمني ١١٨/٢.
وانظر شرح المفصل ٩١/٧، وعند ابن عقيل: نَدَر الإلحاقُ بصار في مثل هذا، المساعد ٢٥٩/١.

(٣) وهو رفع «حاجتك»، والتقدير: صارت حاجتُك أيَّ حاجةٍ، وقدّمت «ما» لأنها استفهامية ولها صدر الكلام.

(٤) وهو نَصْب «حاجتك».

(٥) أي يعود إلى «ما».

(٦) أي: وأنّث الفعل «جاءت».

(٧) قال ابن يعيش: «لأن «ما» هو الحاجة في المعنى، والتقدير: أَيَّةُ حاجةٍ صارت حاجتَك» وحاجتك: منصوبة لأنها الخبر...» ٩١/٧، وانظر الكتاب ٢٤/١.

(٨) وجملة «جاءت حاجتُك» خبر «ما».
وفي الكتاب ٢٤/١ «وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتُك. فيَرْفَع».

(١) «ما» ليس مثبتاً في م/٣.

(٢) أي: ما.

(٣) ويكون الضمير «أنت» خبراً عن «ما».

(٤) أي ويكون الضمير «أنت» مبتدأً مؤخَّراً.

(٥) في م/٣ «على خلاف بين سيبويه والأخفش» ومثله في حاشية الأمير وطبعة مبارك والشيخ محمد. وفي بقية المخطوطات: على خلاف سيبويه والأخفش، ومثله نص الدسوقي. والخلاف بينهما أن الأخفش يرى أن «ما» خبرٌ مقدَّمٌ، وسيبويهِ يرى أنها مبتدأ.

(٦) أي الرفع على هذين التقديرين في الرفع إذا كان «موسى» معطوفاً على الضمير «أنت».

(٧) أَي وتكون «ما» نصباً على الخبرية للفعل المقدَّر، وهو «تكون»، أو الحالية إذا قدّرت الفعل «تصنع».

(٨) النص في متن الشمني «أو الحالية» ١١٨/٢.

(٩) أي: إذا قَدّرت «موسى»، ويكون الإعراب عندئذٍ: ما: خبر مقدّم لـ«تكون»، أو مفعول مقدَّم لـ «تصنع»، وأنت: فاعل، أو اسم «يكون»، وموسى: مفعول معه. انظر حاشية الدسوقي ٣٨/٢.

(١٠) وضع الشيخ محمد كلمة «هذين» بين معقوفين، وهي مثبتة في متن حاشية الأمير، وليست في المخطوطات، وتبعه على ذلك مبارك.

(١١) أي: الرفع والنصب.

(١٢) لأن «كيف» معناها على أيّ حالة، فلا وجه لمجيئها مبتدأً أو مفعولاً به.

(١) وهذا التوجيه هو الخبرية: فأنت: مبتدأ مؤخر، وكيف: خبر مقدَّم، وموسى: معطوف على «أنت».

(٢) تقدير النصب على الخبرية بتقدير «تكون»، ويكون «أنت» اسماً للفعل الناسخ المقدَّر، وقد برز الضمير بعد حذف الفعل، وكيف: في محل نصب خبر مقدَّم، والتقدير: كيف تكون وموسى، فلما حذف الفعل «تكون» برز الضمير المستتر. وعند البصريين لا يجوز العطف على الضمير المستتر إلا بعد التأكيد بالضمير البارز.

(٣) والتقدير في الحالية إنما يقع إذا قدّرت فعلاً غير ناسخ مثل: تُوْجَدُ.

(٤) في طبعة الشيخ محمد «فالأرجح»، ومثله متن حاشية الدسوقي، وحاشية الأمير، وتبعها مبارك. وفي المخطوطات «والأرجح» بالواو.

(٥) وعلى هذه الأرجحية يكون «زيد» فاعلاً بفعل محذوف يفسّره الفعل «قام» بعده، ويكون التقدير: قعد عمرو وقام زيد قام.

(٦) قال السيوطي: «ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وبالعكس، نحو: قام زيد، وعمرو أكرمته، ومنعه ابن جني مطلقاً». الهمع ٢٧٢/٥.

وفي شرح المفصل ٨٩/٨ ما يفيد بأنه رأي أبي علي الفارسي، وضعَّف رأيهما ابن يعيش.

(٧) في م/١ «تترجح».

(٨) ذكر الدسوقي أن هذا الوجه خارج عن العطف، وكان الأولى أن يجعله وجهاً آخر لأنه محتمل للوجهين. انظر الحاشية ٣٨/٢.

(٩) قوله «بالجزم» أي: في الفعلين: ليقمْ، لا يذهبْ.

(١٠) الظاهر أن الجملة الطلبية هنا خبر عن موسى، وزيد وعمر، ولكن هذا النوع من الجمل يجيء خبراً على قلّة، وهنا يُقَدَّرُ فعلٌ قبل موسى، ويكون «موسى» مفعولاً له وما بعده تفسير، ويكون زيد وعمر فاعلين لفِعْلَيْن مقدّرين، وما بعدهما تفسير.

(١) أي في مجيء الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ وقلّة ذلك، ومنع ابن الأنباري وقوع الجملة الطلبية خبراً لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، والخبر حقه ذلك. وذهب ابن السراج إلى أن الطلبية إذا وقعت خبراً فالقول قبلها مقدَّر. انظر الهمع ١٤/٢.

(٢) هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحوي، كان نحوياً عارفاً بالعربية، متقدِّماً فيها، أخذ عن ابن القوطية، ورحل إلى المشرق، وأقام بمصر أعواماً، ثم عاد إلى الأندلس، وكان شاعراً، مات بطليطلة في رجب سنة ٣٩٠هـ، وله مؤلفات. بغية الوعاة ٥٤٢/١ - ٥٤٣.

(٣) والتقدير عندهم: أكرِمْ موسى أكرمْه، وليقمْ زيد ليقمْ، ولا يذهَبْ عمرو لا يذهبْ.

قوله على الإضمار أي: إضمار الفعل قبل الاسم، وقوله التفسير أي الجملة التي جاءت بعد الاسم تكون مفسِّرة، أو الفعل مُفَسِّر إن شئت.

(٤) يجوز عند الكوفيين تقديم الفاعل على الفعل، ولا يجوز عند غيرهم.

(٥) أي زيد قام: جملة اسمية عند الجمهور، وعند أهل الكوفية فعلية قُدِّم فيها الفاعل على الفعل.

(٦) وهي: وعمرو قعد عنده، تحتمل الفعلية إن كان العطف على جملة «قام»، وتحتمل الاسمية إن عطفت على جملة: زيد قام.

(١) كذا في ١/٣ و٢ و٥، وفي م/٣ و٤ «... إلى صغرى وكبرى».
وفي متن الدسوقي «إلى الصغرى والكبرى».
وفي حاشية الأمير والشمني وطبعة مبارك والشيخ محمد «.. صغرى وكبرى».

(٢) أي: التي هي خبر عن المبتدأ.

(٣) وهما جملة «قام أبوه» في الأول، و«أبوه قائم» في الثانية.

(٤) في المخطوطات ما عدا / ٣ «كبرى وصغرى» كما أثبتها ومثلها متن الدسوقي، وفي بقية المطبوع «صغرى و كبرى».

(٥) لأن خبر المبتدأ «زيد» جملة اسمية.

(٦) لأنها مخبر بها عن المبتدأ.

(٧) في م/٥ «ليس غير».

(٨) أي باعتبار أن الخبر عن «أبوه» جملة اسمية.

(٩) هي باعتبار جملة الكلام داخلة تحت مفهوم الجملة الكبرى، والصواب أنها صغرى لأنها خبر عن «أبوه».

(١٠) في م/٥ «باعتبار جملة كلامه».

(١) أي مثل ما تقدّم في تقدير الجملتين الكبرى والصغرى.

(٢) الآية: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا﴾ الكهف ١٨/٣٨.

(٣) الأول: أنا، والثاني: هو، والثالث: الله، وخبره: ربي، وجملة «الله ربي» خبر عن «هو»، وجملة «هو الله ربي» كبرى، وهي خبر عن الضمير «أنا».

(٤) في م/١ و٥ «تقدِّر».

(٥) في م/٤ «ضميراً لله»، وفي م/١ و٢ و٣ و٥ «ضمير الله»، وفي المطبوع «ضميراً له».

(٦) في م/٣ و٤ «بدل»، ومثله في المطبوع.

وإذا قُدِّر بدلاً من «هو» كان في الجملة مبتدآن: أنا، وهو.

(٧) انظر رأي ابن الحاجب في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧٥».

(٨) والتقدير: لكنه أنا هو الله ربي.

(٩) في م/١١ و٤ و٥ «ضمير شأن».

(١٠) أي لغير عِلّة، يقال: اعتبط الجمل إذا مات من غير عِلّة.

(١١) أي: حُذِفت همزة أنا حذفاً قياسياً.

(١٢) أي: حركة الهمزة وهي الفتحة نقلت إلى نون «لكنْ».

(١٣) أي الهمزة.

(١٤) تعقبه أصحاب الحواشي بأنه ذكر من قبل بأن ما حُذِف لعلة كالألف هنا هو كالثابت، فيُمتنَع من إدغام ما قبله فيما بعده.

(١) في م/٣ «بمبتدأ».
(٢) وهذا خلاف ما ذكروه مما نقله عنهم في حَدّ الجملة الكبرى.
(٣) أي: إذا جاء اسم التفضيل مجرداً من أل والإضافة جاء مفرداً مذكَّراً، والمفضَّل عليه مجرور بمن، ولا تجوز المطابقة فلا تقول: امرأة فضلى، ومثل هذا قول النحويين: جملة صغرى، لأنه لا يطابق موصوفه إلا إذا عُرِّف أو أضيف: الجملة الصغرى، أو صُغرى الجمل. ومثله: كبرى.
(٤) قائله أبو نواس.
والبيت في صفة الخمر، فقاقعها: جمع فقاعة، ومعناها: النفاخات التي تكون على وجه الماء، ويُرْوى: فواقعها جمع فاقعة.
وهو هنا يصف الخمر وما يعلوها من الحباب، فشبهه بالدُّرِّ وهو اللؤلؤ، والخمر تحته مشبَّه بأرضٍ من الذهب.
وأَوّل من نَبَّه على لحنه الزمخشري في المُفَصَّل، وذكر الأندلسي شارح المُفَصّل أن سبب التلحين أنه استعمل صُغرى وكُبرى نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلا معرفاً.
وذهب ابن يعيش إلى الاعتذار عن الشاعر بأنه استعمله استعمال الأسماء؛ لكثرة ما يجيء منه بغير تقدُّم موصوف، نحو صغيرة وكبيرة، فصار كصاحب وأبطح، فاستعمله نكرة لذلك...
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٤/٦، والمفصل/٢٣٦، وشرح المفصل ١٠٠/٦، ١٠٢، والعيني ٥٤/٤، وشرح التصريح ١٠٢/٢، أوضح المسالك ٢٩٤/٢، شرح الأشموني ٥٣/٢، ٥٦، الخزانة ٥٠٠/٣.

(١) في م/٢ وه «وقال...»

(٢) قال هذا الأندلسي في شرح المفصّل، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٧٥/٦، والخزانة ٥١٦/٣.

(٣) قال الأندلسي: وكبرى مضافة، وحذف مضاف الأول كما في قوله: «يا تيمُ تيمَ عديّ...» شرح البغدادي.

(٤) قائله الفرزدق. وفي م/٥: على حَدّ قولهم.

وهو يصف عارض سحاب اعترض بين نَوْء الذراع ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد، وأنواؤه من أَحْمَدِ الأنواء.

والشاهد فيه: أنه فَصَل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: وجبهة... أي: بين ذراعي الأسد وجبهته.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٧٧/٦، وشرح السيوطي/٧٩٩، والكتاب ٩٢/١، والخزانة ١/ ٣٦٩، ٢٤٦/٢، وشرح المفصل ٢١/٣، وشرح التصريح ١٠٥/١، والخصائص ٤٠٧/٢، وسر الصناعة/٢٩٧، والعيني ٤٥١/٣، والمقتضب ٢٢٩/٤، ومعاني الفراء ٣٢٢/٢، وشرح جمل الزجاجي ٩٧/٢، والديوان/٢١٥.

(٥) أي يَرُدّ قول بعضهم «إن «مِن» زائدة في بيت أبي نواس».

(٦) في م/٣ «... أن الصحيح لا تقحم مِن في الإيجاب».

(٧) قال البغدادي: «وقد رَدّه المصنف – أي قول بعضهم – وكان الواجب أن يقول: وزيادة مِن في الواجب لا يجوز إلا عند الأخفش...» شرح الشواهد ١٧٥/٦.

(٨) والمجرور في بيت أبي نواس مجرور بمن وهو معرفة وذلك قوله: «من فقاقعها».

وفي حاشية الشمني ١١٨/٢ «وفي الشرح: ورأيت بهذه البلاد الهندية في شرح المفَصّل للفخر الإسفندري ما نَصّه: قلت: لقول أبي نواس وجه تصحيح، وهو أن يكون تقديره: كأن صغرى، فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من الأول مضافاً لدلالة الثاني عليه، ومِن: لا تضر؛ لأنها للبيان، ونحوه: بابُ حديدٍ وبابٌ من حديدٍ...» وتعقّبه الشمني. =

(١) أي: من أل والإضافة.

(٢) قائله الفرزدق.

وروايته عند ابن السكيت: الألائم بالتعريف.

وأسود العين: جَبَل، أي أنتم لئام أبداً لا يزول عنكم اللؤم فهو ثابت ثبات الجبل الذي لا يزول عن موضعه. وبعده:

تحدث رُكْبان الحجيج بلؤمكم وتقري به الضيف اللقاحُ العواتمُ

والشاهد فيه أن واحد «ألائم» وهو أَلْأَمَ ليس أفعل تفضيل، وإنما هو وصف بمعنى لئيم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧٨٪١/٦، وشرح السيوطي/٧٩٩، وأمالي القالي ٤٧/٢، والعيني ٥٧/٤، وشرح التصريح ١٠٢/٢، وشرح الأشموني ٥٦/٢، ومعجم البلدان ٢٢٩/١، والخزانة ٥٠٠/٣، واللسان/عتم، ومثله في التاج والتهذيب ٢٨٨/٢. وانظر اللسان/لأم، عين، سود.

(٣) أي بيت أبي نواس، فليس المراد عنده التفضيل في صغرى وكبرى.

(٤) أي جملة صغرى وكبرى.

وفي المطبوع «وقول النحويين جملة صغرى وكبرى» وهذه الزيادة غير مثبتة في المخطوطات.

(٥) الفاصلة الصغرى ثلاثة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن، والكبرى: أربعة أحرف متحركة بعدها حرف ساكن.

(١) الآيـــة : ﴿قَالَ عِفۡرِيتٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَۖ وَإِنِّي عَلَيۡهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٞ﴾ النمل ٣٩/٢٧، وانظر الآية/٤٠.

(٢) في م/٣ «إذ يحتمل أن يكون آتيك...».

(٣) وأن ألفه منقلبة عن همزة، وأصله أأتي، مضارع أتى، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها بعد همزة. وهذه جملة كبرى مكونة من مبتدأ وهو «أنا»، وخبره جملة فعلية وهي: آتيك.

(٤) وتكون جملة صغرى: أنا مبتدأ، وآتيك: اسم فاعل خبر، وقد أُضيف اسم الفاعل إلى مفعوله وهو كاف الخطاب.

(٥) الآيـــة : ﴿يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَآۖ إِنَّهُۥ قَدۡ جَآءَ أَمۡرُ رَبِّكَۖ وَإِنَّهُمۡ ءَاتِيهِمۡ عَذَابٌ غَيۡرُ مَرۡدُودٖ﴾ هود ٧٦/١١.

(٦) قوله تعالى: ﴿غَيۡرُ مَرۡدُودٖ﴾ مثبت في م/١ و٣، وغير مثبت في المطبوع.

(٧) سورة مريم ٩٥/١٩.
وآتيه: اسم فاعل وهو خبر المبتدأ «كُلّهم».

(٨) أي: ويؤيِّد كون «آتيك» أُريد به ٱسم الفاعل.

(٩) أي ليس الأصل أن يكون جملة، وما جاء من ذلك جملة خبراً صَحّ فيه ذلك لوقوعه موقع المفرد.

(١٠) قرأ بإمالة الهمزة خلف عن سليم عن حمزة، وخلاد بخلف عنه، وقد روى الإمالة عنه المغاربة قاطبة وبعض المصريين، وروى الفتح جمهور العراقيين وغيرهم، وأطلق له الوجهين في الشاطبية.
وذكر ابن مجاهد أن حمزة أَشَمَّ الهمزة شيئاً من الكسر من غير إشباع.
وانظر كتابي «معجم القراءات».

(١١) وهذه ألف اسم الفاعل، ولو كانت الألف مبدلة من همزة لما أُميلت؛ إذ الإمالة لا تكون إلا في ألف أصلية..

(١) وعلى هذا التقدير وهو تعلُّق شبه الجملة بفعل تكون صورة الجملة: زيد استقر في الدار، وعلى ما تقدّم فهي جملة كبرى. ومذهب الأخفش تقدير مستقر، ومذهب غيره تقدير الفعل. انظر الشمني ١١٩/٢.

(٢) على هذا التقدير وهو تعلُّق شبه الجملة بمستقر تكون جملة صغرى.

(٣) وتكون الجملة على هذا التقدير: إنما أنت تسير سيراً، وهي على هذا جملة كبرى، ويكون العامل في المصدر الفعل المقدّر.

(٤) وعلى هذا التقدير تكون جملة صغرى: إنما أنت سائر سيراً، ويكون العامل في المصدر اسم الفاعل.

(٥) الخلاف هو هل العامل المحذوف اسم فاعل لأن الأصل في الخبر الإفراد أم يقدر العامل في المصدر «سيراً» فعلاً لأنه الأصل في العمل؟

(٦) أي: مسألة: زيد في الدار. وتقدير العامل في الجار والمجرور فعلاً كان أو مشتقاً، والخلاف فيه. وانظر الشمني ١١٩/٢.

(٧) إذا قُدِّر «أبوه» مبتدأ فخبره: قائم مقدّم عليه، والجملة خبر عن زيد، وتكون الجملة كبرى.

(٨) إذا قدّر «أبوه» فاعلاً باسم الفاعل، فالخبر مفرد وتكون الجملة صغرى.

(١) تقدّم هذا البيت في باب «أَلَا»، وقائله غير معروف.

(٢) جاء البيت تاماً في م/٢، وأثبت صدره في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٣) الجملة صفة لـ «عُمْرَ» على اللفظ. وهي الصفة الثانية، والصفة الأولى جملة «وَلّى».

(٤) أي خبر «ألا». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٣/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٥٩/١.

(٦) أَلَا: حرف ناسخ، وماءَ: اسمه، وتَمَّ المعنى هنا على تقدير التمني المستفاد من «أَلَا». وشبَّه بقولنا: يا زيد، وهو تشبيه أبي عليّ، أما عند المازنيّ والمبرد فيجوز؛ لأنهما يجريانها مجرى التي للإنكار والتوبيخ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٣/٢.

(٧) انظر الكتاب ٣٨٩/١.

(٨) خبر «ألا» على تقدير: ألا عُمْرَ... مستطاعٌ رجوعُه.

(٩) أي نائب عن الفاعل؛ إذ مستطاع: اسم مفعول. وقوله: فاعل، إنما هو عند الأمير تَسَمُّحٌ من المصنف. انظر الحاشية ٢/٤٥.

(١٠) لما ذكره على مذهب سيبويه من أن قوله: «ألا عُمْرَ» كلام تام؛ إذا حُمِلَ على معنى التمني، أي: أتمنى عُمْراً. وعلى هذا فهي لا تحتاج إلى خبر.

(١) أي صفة لـ «عُمَرَ»، وقوله على المحل وهو الرفع وذلك من وجهين: الأول أن «عُمْرَ» كان قبل دخول «ألا» مرفوعاً، والثاني أن سيبويه يذهب إلى أنّ الحرف الناسخ مع اسمه في محل رفع. والأولى هنا الوصفية على اللفظ بعد أن زال إعراب المحل الذي كان من قبل.

(٢) تقدّم أن سيبويه يجعل «ألا» مع اسمها كلاماً، وأنه لا يجيز مراعاة محل اسمها. كما أنه ليس لها عنده خبر «لا» لفظاً ولا تقديراً، وتقدَّم هذا.

(٣) في طبعة مبارك والشيخ محمد والحواشي «وهذا أيضاً قول سيبويه في الوجيهن»، وقوله: «في الوجهين» غير مثبت في المخطوطات.

(٤) المسألتان: مجيء «مستطاع رجوعه» صفة لاسم «ألا» على المحل صفة إفراد في «مستطاع»، أو وصف جملة في «مستطاع رجوعه» على جعل هذا التركيب جملة اسمية.

(١) قوله: «الجملة» غير مثبت في م/٢ و٤ و٥ وكذا متن الدسوقي، وهو مثبت في م/١ و٣، ومتن حاشية الأمير.

(٣) إذا نظرت إلى صدرها كانت جملة اسمية زيد: مبتدأ، وجملة: يقوم أبوه، جملة فعلية، وهي الخبر. وإذا تركت الصدر ونظرت إلى عجزها كانت جملة فعلية.

(٤) في م/٢ ومتن حاشية الأمير وطبعة الشيخ محمد: يُرَاد. ولعله غير الصواب.

(٥) أي جملة فعلية الصدر اسمية العجز.

وسقط من م/٥ من هنا ما يعادل ثلاث صفحات.

(٦) إذا نظرت إلى صدر الجملة وجدتها فعلية: ظننتُ، وإذا نظرت إلى عجزها وجدتها اسمية: أبوه قائم، وقد سَدَّت مَسَدّ المفعول الثاني.

(٧) هي جملة فعلية من أي وجه نظرت إليها، أو جملة اسمية.

فقولك: زيد أبوه قائم: اسمية الصدر: زيد: مبتدأ، وجملة: أبوه قائم خبر، وهي اسمية.

(٨) جملة فعلية إذا نظرت إلى صدرها «ظننت»، وهي كذلك إذا نظرت إلى عجزها «يقوم أبوه»، وقد سَدَّت الجملة الفعلية مَسَدَّ المفعول الثاني.

(١) في م/١ و٣ «وهو أصل».

(٢) في م/٣ «الجملة الأولى».

(٣) في م/٣ و٤ «وهي أوضح».

(٤) قوله: «الجملة» مثبت في م/٥، ومتن حاشية الدسوقي، ومتن حاشية الأمير. والمطبوع، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٥) وهذا كجملة الحال في مثل: جاء عبدالله ورمحه بيده، فإن الجملة اسمية مصدرة بمبتدأ، ولكن الجملة محلها النصب على الحال. وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٤١.

(٦) في م/٤ «الجملة».

(٧) في م/٣ «ومنها».

(٨) كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ سورة القدر/١.
وقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ الآية/١،
وقوله: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ سورة الكوثر/١.

(١) في المطبوع «والثاني»، والواو غير مثبتة في المخطوطات.

(٢) في م/٣ «الجمل».

(٣) كذا في المخطوطات ما عدا م/٥، وقد جاء فيها «عما»، ومثله طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن الدسوقي والأمير.

(٤) قوله: «رحمه الله»، جملة دعاء منقطعة لفظاً عن الإخبار في: مات فلان.

(٥) قوله «تعالى» مثبت في م/١ و٢ و٣.

(٦) الآيتان: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا﴾ سورة الكهف ١٨/٨٣ – ٨٤.
قلت: انقطاع الأية الثانية ﴿إِنَّا مَكَّنَّا...﴾ عن الآية الأولى إنما هو انقطاع لفظي، غير أن هذا من حيث المعنى لا انقطاع فيه؛ إذ ما جاء فيها إنما هو بيان للذكر في آخر الآية الأولى.

(٧) العامل الملغى هو «أَظُنُّ»، والإلغاء جاء من التأخُّر عن معمولين هما طرفا الجملة الاسمية.

(٨) وهو «أَظُنُّ» أيضاً في الجملة الثانية.

(٩) أي جملة «أَظُنُّ» لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية، لا لأنها استئنافية، فقد اعترضت بين جزأي الجملة الاسمية.

(١٠) هذا مذهب البيانيين، ولكن النحويين يرون أن الاستئناف إنما هو انقطاع الكلام عما قبله سواء كان عندهم جواباً عن سؤال أم لا، فهو كما ترى عند البيانيين أَخَصُّ مما هو عند النحويين.

(١) قوله تعالى: ﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ مثبت في المطبوع، وغير مثبت في المخطوطات.

(٢) سورة الذاريات ٥١/٢٤ - ٢٥.

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ...﴾.

(٤) قوله «مقدَّر» غير مثبت في م/١ و٢.

(٥) أي لهذا الانقطاع. وانظر الإيضاح للقزويني ٣/١٢٢.

(٦) أي عن قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ سَلَٰمًا﴾.

(٧) وتقدير الخبر: عليكم. أي: سلام عليكم.

(٨) وهو قوله: أنتم...

(٩) من قوله: «إذ»، إلى قوله: «قوم منكرون» سقط من م/١ وم/٢.

(١٠) قوله: ومثله إلى قوله الثانية: سقط من م/٢.

(١١) سورة الحجر ١٥/٥١ - ٥٢.

جملة القول الثانية: ﴿قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ فصلت عن جملة القول الأولى لأنها استئناف بياني؛ ولذلك لم يقع العطف. كالآية المتقدِّمة.

(١٢) تتمة الآية: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ سورة هود ١١/٦٩.

= وجملتا القول المستأنفتان: قالوا سلاماً، قال سلام، فإنهما جواب عن سؤال: فماذا قالوا له؟، وماذا قال لهم؟

(١) قائل هذا البيت غير معروف.
والغَمْرَة: الشِّدَّة. وعواذل: جمع عاذلة بمعنى جماعة، ولهذا ذكر الضمير في صدقوا.
قال البغدادي: «والبيت من شواهد علماء البيان، أوردوه شاهداً لما ذكر في باب الفصل والوصل».
والشاهد فيه قوله: صدقوا، فإنه استئناف بياني.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٠/٦، وشرح السيوطي/٨٠٠، والإيضاح ١٢٢/٣، ودلائل الإعجاز/٢٣٥.

(٢) في طبعة مبارك والشيخ محمد «جواب لسؤال مقدَّر تقديره» بزيادة مقدَّر، وهي مثبتة في حاشية الأمير أيضاً، ولم أجد هذه الزيادة في المخطوطات، ولا متن حاشية الدسوقي.

(٣) أي: ومثل البيت في الاستئناف البياني ما في الآية.

(٤) الآيتان: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ سورة النور ٣٦/٢٤ - ٣٧.

- قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وهي رواية بكار عن أبان عن عاصم: يُسَبِّح بكسر الباء، والفاعل: رجال، وعلى هذه القراءة لا وقف على «آصال».
- وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب وعبدالله والحسن والمفضل وأبان وحمّاد «يُسَبَّح» بالياء في أوله وفتح الباء، وأحد المجرورات بعده في موضع المفعول الذي لم يُسَمّ فاعله، والأول أولى. والوقف هنا على «آصال» ثم يستأنف، رجال.

وهذا ما أراده المصنف هنا، وفيه غير هاتين القراءتين.
وانظر كتابي «معجم القراءات ٢٧٣/٦ - ٢٧٥» ففيه تخريج هذه القراءات.

(١) الآيات: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ * لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾ سورة الصافات ٣٧/٦ - ٨.

(٣) أي جملة «لا يَسّمّعون».

(٤) لأن «شيطان» اسم نكرة، والجمل بعد النكرات صفات.

(٥) جملة «لا يسمعون» حال من «شيطان» لأنه نكرة موصوفة بقوله «مارد».

(٦) أي الوصفية والحالية.

(٧) كذا في المخطوطات. وفي المطبوع «للاستئناف...».

(٨) عنى بالاستئناف النحوي أنه منقطع عما قبله، وليس بياناً له، فهو ابتداء بيان حال الشياطين. وانظر الدر المصون ٥/٤٩٦.

(٩) لو كان استئنافاً بيانياً لكان جواباً لسؤال مقدَّر، وتقدير السؤال هنا يفسر المعنى وهو القول: لم حُفِظت السماء من الشياطين؟ فيجاب: لا يسَّمَّعون. وإذا كانوا لا يَسّمّعون فلا داعي للحفظ منهم؛ ولهذا استبعد المصنفُ الاستئنافَ البياني.

(١) وعلى هذا التقدير يصح أن يكون الاستئناف بيانياً. وهذا أورده الزمخشري في الكشاف، ويأتي بعد قليل.

(٢) في م/٤ «حُذِف».

(٣) وكذا ارتفع الفعل في «يَسّمّعون» على هذا التقدير، وهو حذف «أن» من قوله: لئلا يسمعوا. وانظر رَدّ هذا التقدير في البحر المحيط ٣٥٣/٧.

(٤) قائله طرفة، ورواية الديوان: اللائمي، ومعنى البيت: يا من يلومني في حضور الحرب لئلا أُقْتَل، وفي أن أنفق مالي لئلا أفتقر، ما أنت بمخلدي إن قبلتُ منك، فدَعْني أُنْفِقْ مالي في الفتوَّة ولا أخلِّفه لغيري، ويدل على ذلك ما بعده:

فإن كنت لا تسطيع دَفْعَ منيتي فذَرْني أُبادِرْها بما ملكتْ يدي

والمثبت من البيت في المطبوع صدره، وكذا في المخطوطات ما عدا الرابعة فقد جاء البيت فيها تاماً.

وروى بنصب: أَحْضُرَ، على تقدير الناصب محذوفاً، وهو ضعيف في القياس.

والشاهد فيه: رفع أَحْضُرُ بعد حذف «أن» وهو القياس.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨١/٦، وشرح السيوطي/٨٠٠، والكتاب ٤٥٢/١، والخزانة ١/ ٥٧، ٥٩٤/٣، ٦٢٥، والمقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، ومجالس ثعلب/٣١٧، والإنصاف/٥٦٠، وأمالي الشجري ٨٣/١، والهمع ١٣/١، ٥١/٣، ١٤٢/٤، وشرح ابن عقيل ٢٤/٤، وشرح المفصّل ٧/٢٣، ٢٨/٤، ٥٢/٧، والديوان/٣٢، والعيني ٤٠٢/٤، وسر صناعة الإعراب/ ٢٨٥، والمزهر ٤٠٤/١، وشذور الذهب/١٥٣.

(٥) جاء حديث الزمخشري في الكشاف ٥٩٨/٢ بمناسبة هذه الآية قال: «فإن قلتَ: هل يصح قول = من زعم أن أصله لئلا يسمعوا، فحذف اللام كما حذفت في قولك: جئتك أن تكرمني فبقي أن لا يَسّمّعوا، فحذفت «أَنْ» وأُهْدِر عملُها كما في قول القائل:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضر الوغى ... ...

قلتُ: كل واحد من هذين الحذفين غير مردود على انفراده، فأمّا اجتماعهما فمُنْكَر من المُنْكَرات، على أنّ صَوْنَ القرآن عن مثل هذا التعسُّف واجب..».

وتعقّب الأمير الزمخشري، وذكر كثرة الحذف مع العمل، وأن الزمخشري يُجريه كثيراً في كتابه. انظر حاشية الأمير ٤٧/٢.

(١) أي جملة «لا يَسّمّعون».

(٢) استضعف هذا الدماميني، انظر حاشية الشمني ١٢٠/٢، والدسوقي ٤٢/٢، وحاشية الأمير ٤٧/٢، فقد نقلا رأي الدماميني.

(٣) قوله: «المرور به» غير مثبت في م/٣، وفي طبعة مبارك «كالمرور به»!

(٤) وعلى هذا لا يصح إخراج «لا يَسّمّعون» على الحال المقدَّرة؛ لأن الشياطين حين يحاولون الصعود إلى السماء فإنما يرجون السماع لا عدمه.

(٥) أي المثال الثاني من الاستئناف الذي قد يخفى.

(٦) يسٓ ٧٦/٣٦.

(٧) في م/١ و٤ «فإنه ربما يتبادر الذهن إلى أنه...».

(٨) وهو المصدر: «قولهم».

(٩) قال الأمير: «بطلان هذا واضح، فلا ينبغي أن يُعَدَّ هذا من الاستئناف الخفيّ إلا أن يُتَوَهّم أنه مقول لهم تهكُّماً من كفرهم».
الحاشية ٤٧/٢.

(١) المثال الثالث مما قد يخفى فيه الاستئناف.

(٢) يونس ٦٥/١٠ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

(٣) في م/١ و٢ «فلا يحزنك» والآية: ولا يحزنك بالواو، وقد أنبه على هذا الدماميني. انظر حاشية الشمني ١٢٠/٢، وحاشية الأمير ٤٧/٢، والدسوقي ٤٢/٢.

(٤) أي كالآية السابقة في أنّ ما بعد القول ليس معمولاً له، وإنما هو استئناف.

(٥) نشر هذا الكتاب مكتبة الخانجي بتحقيق علي حسين البواب عام/١٩٨٧.

(٦) ذكر السخاوي أن الممنوع هو الوصل الذي يغيّر المعنى، ويوقع في اللبس عند من لا عِلْمَ له لاسيما غير العرب، وذكر الآيتين، وكان قد ذكر من قبلُ أنّ للقارئ أن يقف كيف شاء إذا لم يتغير المعنى. انظر جَمَال القُرّاء/٥٥٠ – ٥٥١ وهو عند ابن الجزري وقف تام. انظر النشر ٢٣٣/١ وعلق الدماميني على نص ابن هشام بقوله: «يمكن التوفيق بين هذا وبين كلام السخاوي بأن مراد النافي الواجب عند الفقهاء، ومراد المثبت الواجب عند القراء» حاشية الشمني ١٢٠/٢.

(٧) المثال الرابع مما قد يخفى فيه الاستئناف.

(٨) سورة العنكبوت ١٩/٢٩. وتتمة الأية: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾.

(٩) تتمة الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة العنكبوت ٢٠/٢٩.

فقد جاءت المغايرة في الأسلوب بين الآيتين، إذ جاء في الآية الثانية: بدأ، بصورة الماضي ثم قال: ثم ينشئ، فهذا مؤيّد للاستئناف في الآية السابقة، وأنّ إعادة الخلق لم تتمّ بعد.

(١) الآية: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا ذَلُولٞ تُثِيرُ ٱلۡأَرۡضَ وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ مُسَلَّمَةٞ لَّا شِيَةَ فِيهَاۚ قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٧١.

(٢) قال أبو البقاء: «... وقيل هو مستأنف، أي هي تثير...، وهو قول بعيد من الصحة لوجهين: أحدهما أنه عَطَف عليه «ولا تسقي الحرث» فنفى المعطوف، فيجب أن يكون المعطوف عليه كذلك لأنه في المعنى واحد... والثاني: أنها لو أثارت الأرض لكانت ذلولًا، وقد نفى ذلك». انظر التبيان/٧٦.

والدر المصون ١/٢٦٠.

(٣) تعقبه الأمير بأن فيه تَسَمُّحاً؛ لأن العاطف الواو وحدها. حاشية الأمير ٢/٤٦.

(٤) في م/٣ «وبأنها لو كانت أثارت».

(٥) أي اعتراض أبي البقاء على أبي حاتم.

(٦) فقد عطف المنفي على المثبت في المثال، وذلك بناءً على أن الواو ليست للحال في هذا المثال.

(٧) أي على أبي حاتم.

(٨) أي لم يأت هذا في حديث ولا آية من الآيات ليدل على أن إثارة الأرض من عجائب هذه البقرة.
قال الأمير: «ويقال: أبو حاتم لا يفسِّر مثله إلا بسند» الحاشية ٢/ ٤٦.

(٩) يقال: إنها وُجِدَتْ لكنها خارقة للعادة.

(١٠) في م/١ و٢ في «لا ذلول».

(١) كذا «فقد» في المخطوطات، وفي المطبوع «قد».

(٢) قوله «الحرث» غير مثبت في م/١ و٢ و٣.

(٣) أي تكرار «لا» مع «تسقي».

(٤) قد يقال: إنه جار على قول الكوفيين، وصرح به السخاوي من أن «لا» يستعمل بمعنى غير نحو: غضبت من لا شيء، أو على قول المبرد ومن وافقه بأنه لا يجب تكرار «لا» في الصفات».
انظر حاشية الأمير ٢/ ٤٧، والدسوقي ٢/ ٤٣ وكلاهما أخذ عن الدماميني. انظر الشمني ٢/ ١٢١.

(٥) أي التنبيه الثاني، وقد أثبت لفظ «التنبيه» في حاشية الأمير وطبعة الشيخ محمد، وليس في المخطوطات.

(٦) كان التنبيه الأول فيما خفي من الاستئناف.

(٧) في م/٣ «احتاج».

(٨) إذا أعربت «زيد» خبر مبتدأ محذوف: هو زيد، فهو جملة مستأنفة، وهو استئناف فيه بيان للرجل، وإذا جعلته مبتدأ وما قبله الخبر، فهو مفرد لا استئناف فيه. وذهب الشمني إلى أنه استئناف من القسم الأول أي ما نطق به ابتداء.

ويجوز فيه وجه ثالث وهو أن يكون «زيد» مبتدأً محذوف الخبر، فهذا استئناف أيضاً.

(٩) مما يحتمل فيه اللفظ الاستئناف وغيره.

(١٠) أي إلى تقدير جزء.

(١١) أي لكون الملفوظ أو الكلام جملة تامة.

(١) تتمة الآية: ﴿... قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة آل عمران ١١٨/٣

وقوله الجملة المنفية وما بعدها: أي: لا يألونكم خبالاً، وَدّوا ما عنتم، قد بدت البغضاء من أفواههم. وكذا تتمة الآية: قد بيّنا لكم الآيات.

(٢) انظر الكشاف ١/٣٤٥ قال: «فإن قلتَ: كيف موقع هذه الجمل؟ قلتُ: يجوز أن يكون «لا يألونكم» صفةً للبطانة، وكذلك «قد بدت البغضاء» كأنه قيل: بطانة غير آليكم خبالاً، بادية بغضاؤهم، أمّا «قد بينا» فكلامٌ مبتدأ، وأَحْسَنُ منه وأبلغ أن تكون مستأنفاتٍ كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة».

(٣) في م/١ «صفتان» كذا!

(٤) في م/٢ «ما نعيكم».

(٥) ومنعه أبو حيان أيضاً، قال: «ومن ذهب إلى أنها صفة للبطانة أو حال مما تعلقت به فبعيد عن فهم الكلام الفصيح، لأنهم نُهوا عن اتخاذ بطانة كافرة. ثم نبّه على أشياء مما هم عليه من ابتغاء الغوائل للمؤمنين ووداةمشقتهم وظهور بغضهم، والتقييد بالوصف أو بالحال يؤذن بجواز الاتخاذ عند انتفائهما».

انظر البحر ٣/٣٨، وانظر تفسير الرازي ٨/٢١٧ ففيه رأي الواحديّ في رَدّ الوصفية.

(١) وهو بهذا المثال يشير إلى تكرار صفتين من غير حرف عطف يجمع بين الجملتين.

وكذا ما جاء في الآية من قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ ثم قال: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ من دون حرف عطف جامع بين الصفتين.

(٢) في م/٤ «متعدّد».

(٣) سورة الرحمن ٥٥/١ - ٤.

ذهب العكبري إلى أن «خلق الإنسان...» وما بعدها استئناف، كما أجاز أن يكون «عَلَّمه البيان» حالاً من الإنسان مقدّرة. و«قد» معها مرادة. وهذا على غير ما خرّج المصنف الآيتين هنا من الوصفية انظر التبيان/١١٩٧.

ولعل ما ذهب إليه المصنف هنا إنما تبع فيه شيخه أبا حيان فقد قال: «وهذه جمل مترادفة أخبار كلها عن الرحمن، جُعِلَتْ مستقلةً لم تُعْطَفْ؛ إذ هي تعداد لنعمه تعالى، تقول: زيد أحسن إليك، خوّلك، أشاد بذكرك» البحر ١٨٨/٨ وانظر الفريد ٤٠٣/٤، وإعراب النحاس ٥٥/٣، وحاشية الجَمَل ٢٥٣/٤.

وإذا كان المصنّف قد أراد بالأوصاف المتتابعة الأخبار، فذلك ليس بمُجْمَعٍ عليه أيضاً.

(٤) هو الإمام فخر الدين الرازي، وتفسيره يعرف بالتفسير الكبير، ومفاتيح الغيب، وأسميه تفسير الرازي اختصاراً.

(٥) قلت: نَقْلُ المصنفِ عن الرازي غير دقيق؛ فإن النص عند الرازي جاء على ما يلي:

«فإن قيل: ما الفرق بين قوله: «لا تتخذوا من دونكم بطانة» ، وبين قوله:﴿لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ﴾؟.

قلنا: قال سيبويهِ: إنهم يقدّمون الأهم، والذي هم بشأنه أَعْنَى. =

= وههنا ليس المقصود البطانة إنما المقصود أن يتخذ منهم بطانة، فكان قوله: لا تتخذوا من دونكم بطانة، أقوى في إفادة المقصود».

وأين هذا مما ساقه المصنّف ابن هشام. انظر تفسير الرازي ٢١٦/٨.

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فلذلك قدّم الأهم».

(٢) لم يذكر المصنّف أن هذا تلاوة، وإنما قارن بين جملتين: الجملة القرآنية وجملة مصنوعة؛ ليظهر علة التقدّيم والتأخير في الآية.

وانظر حاشية الدسوقي ٤٤/٢ فله تعليق ليس فيه تحقيق، إذ تبع المصنف من غير أن يرجع إلى نص الرازي.

(٣) الآية: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ﴾ الأنبياء ٩٣/٢١ وليس فيها «زبراً».

(٤) في طبعة الشيخ محمد زيادة «زبراً»، ومثله في حاشية الأمير.

(٥) هي الآية/٥٤ من سورة المؤمنون ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾.

(٦) أي في سورة المؤمنون.

والحق مع ابن هشام فإن أبا حيان ذكر «زبراً» في سورة الأنبياء في الجزء السادس الصفحة/٣٣٨، وفي البحر ٤٠٩/٦ حيث ينبغي أن يفسر «زبراً» لم يتحدث بشيء. ولعل الذي أوقع أبا حيان في هذا السهو إنما هو تشابه مطلع الآيتين.

(٧) هما: السمين الحلبي في كتابه الدر المصون، انظر ١٠٨/٥ في تفسير سورة الأنبياء وتفسير آية سورة المؤمنين ١٩٢/٥.

والثاني: السفاقسي، فكتاباهما ملخصان على رأي المصنف من البحر المحيط لأبي حيان، وهو مصيب في هذا.

(١) أي: التنبيه الثالث.

(٢) في م/٣ وطبعة الشيخ محمد «هل هو مستأنف..» ومثله في حاشية الأمير ٤٨/٢، وحاشية الدسوقي ٤٤/٢.

(٣) «نحو» مثبت في م/١ و٢ و٣، وليس في المطبوع ولام/٤.

(٤) في المطبوع «من نحو قولك»، وليس في المخطوطات.

(٥) هذا شرط وقع فيه الفعل المضارع بعده مرفوعاً، وهو أقوم.

(٦) في م/٣ و٤ «أَنّ».

(٧) أي: فأنا أقوم، فالجملة اسمية، وهي في محل جزم؛ لأنها جواب الشرط، وليست استئنافاً.

(٨) انظر الكتاب ٤٣٦/١ وفيه: «وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني قال زهير:

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألة يقولُ لا غائبٌ ما لي ولا حَرِمُ»

وانظر المقتضب ٦٩/٢، وفي ص/٧٠ ذكر بيت زهير، ثم قال: «فقوله: يقولُ، على إرادة الفاء على ما ذكرت لك».

ثم قال في ص/٧١ «ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز...، وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو: إن تأتني آتيك، وأنت ظالم إن تأتني، لأنها قد جزمت، ولأن الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاف مضارعاً مجزوماً أو فاءً إلا في الشعر...».

(٩) أي يؤيد رأي سيبويه، ووجه التأييد أن الشرط إذا كان ماضياً جاز معه حذف الجواب.

(١٠) في م/١ «وانبنى» وفي م/٤ «ويتنى».

(١١) أي ما كان من خلاف بين المبرّد وسيبويه مما عرضته فيما تقدّم من كون «أقوم» جواب الشرط، = وأنه ليس مستأنفاً، أو أنه ليس جواب الشرط بل دليل هذا الجواب، وأنه مؤخّر من تقديم، وعلى هذا فهو مستأنف. انظر حاشية الدسوقي ٤٤/١.

(١) سقط هل من م/٤.

(٢) أي يجيز تقديم «زيداً» في المثال، ويكون منصوباً بفعل محذوف يفسّره المذكور وهو «أكرمُه»، وإن كان المُفَسَّر مقدَّماً على شرط والمُفَسِّر بعده.

(٣) والتقدير: أُكرِمُ زيداً أكرِمُه إن أتاني.

(٤) أي يمنع تقديم المعمول «زيداً»، وعمل الجواب أو المفسّر المفهوم منه في المتقدِّم على الشرط.

(٥) كما لو قلت: إن أتيتني آتيك وأكرمُك.

(٦) أي المعطوف في نحو «أكرمك» من المثال السابق.

(٧) لا يجوز الجزم لأن محل آتيك التقديم فهو مرفوع، وليس محله التأخير فيجزم، وعلى هذا فما عُطِف عليه محله الرفع مثله.

(٨) فتقول: إن أتيتني آتيك وأكرمُك، ووجه الرفع أنه على تقدير الفاء أي فأنا آتيك وأكرمُك.

(٩) ووجه الجزم أن «أكرمك» معطوف على محل الجملة التي جاءت بعد فاء الجزاء فهو مجزوم، وتقول: إن أتيتني آتيك، وأكرمْك.

(١٠) أراد على محل الجملة التي بعد الفاء المقدرة وما بعدها، فالفاء مقدَّرة ولكن الجملة مثبتة لا تحتاج إلى تقدير.

(١) الثاني من أمثلة التنبيه الثالث مما اختلف فيه أمستأنف هو أم لا.

(٢) تقدّم في «مذ ومنذ» أنهما مبتدآن، وما بعدهما خبر عند المبرّد وابن السرّاج والفارسي، وظرفان مخبر بهما عمّا بعدهما عند الأخفش والزجاج والزجاجي.

(٣) وهو الواو أو الضمير.

(٤) في م/٤ «جواب».

(٥) في م/٤ «مقدّر تقديره».

(٦) وهم المبرد وابن السراج والفارسي.

(٧) وهم الأخفش والزجاج والزجاجي.

(٨) من الأمثلة المختلف فيها.

(٩) نحو: قام القوم ليس عبدالله...

(١٠) وصحّت الحالية لمجيئها بعد المعرفة، في نحو: قام القوم خلا زيداً.
وهو رأي ابن عصفور، ويأتي نصه بعد قليل.

(١١) قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٢٦١/٢ «ويكون موضع خلا وعدا وحاشا إذا كانت أفعالاً النصب على الحال كأنك قلت: قام القوم مخالين زيداً ومعادين زيداً...، وقد جوّز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة جاءت إثر جملة لتدل على الاستثناء.. فإذا دخلت «ما» المصدرية على خلا وعدا فإن المصدر المقدّر من «ما» مع الفعل في موضع نصب على الحال، ولا يجوز غير ذلك.

= وأما ليس ولا يكون ففعلان...، وتكون الجملة التي هي: ليس زيداً، ولا يكون زيداً في موضع الحال، أو لا موضع لها من الإعراب كما تقدّم في خلا وعدا». ومن هذا النص ترى أن إيجاب الاستئناف الذي أثبته المصنّف هنا عن ابن عصفور ليس بالإيجاب، وإنما هو أحد وجهين عند ابن عصفور.

(١) جملة «ليسوا زيداً» صفة لـ «رجال».

(٢) هذا الذي لم يمتنع عند المصنف هو مذهب ابن عصفور كما رأيت.

(٣) الرابع من الجمل المختلف فيها استئناف هي أم لا.

(٤) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل. وتقدّم في «حتى»، والمثبت منه هنا ما جاء بعد المعقوفين.

(٥) أي جملة «ماء دجلة أَشْكَلُ».

(٦) تقدّم في باب «حتى» قول المصنّف: «ولا محل للجملة الواقعة بعد «حتى» الابتدائية، خلافاً للزجاج وابن درستويه، زَعَما أنها في محل جَرّ بـ «حتى».

ورَدَّ هذا المصنف بأن «حتى» تدخل على المفردات أو ما هو في تأويلها، وليس الأمر كذلك في هذا البيت.

(١) في الخصائص ١/٣٣٥ أثبت ٱبن جني باب الٱعتراض، وذكر أنه كثير، وأنه جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وأنه جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، وأنه دالّ على فصاحة المتكلم وقوة نَفْسه وامتداد نَفَسِه.

(٢) بين شيئين متلازمين.

(٣) التقوية والتسديد يراد بهما التأكيد.

(٤) الاعتراض لتحسين الكلام وتزيينه، ولا يفيد الكلام تقوية وتوكيداً.

(٥) قائله غير معروف، والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين. وشجاك: أحزنك، والربع: المنزل، والظاعن: المرتحل.

والشاهد فيه اعتراض جملة «أظنّ» بين الفعل والفاعل، بين شجاك ورَبْعُ، وأظن: مُلْغى.

ويروى بنصب «ربع» وهو على هذا مفعول به أول لأظنّ، وجملة «شجاك...» مفعول ثان مقدَّر، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الربع، وعلى هذا التخريج لا ٱعتراض فيه؛ إذ المفعول الثاني مقدّم من تأخير والتقدير: أظنُّ رَبْعَ الظاعنين شجاك.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٢/٦، وشرح السيوطي/٨٠٦، وهمع الهوامع ٢٣٠/٢، والعيني ٤١٩/٢، شرح الأشموني ٢٨٣/١.

(٦) في المخطوطات «الربع» كذا مُعَرّفاً، ومثله متن حاشية الدسوقي.

وجاء في طبعة مبارك «ربع»، وتبع فيه متن حاشية الأمير. ومثله جاء عند الشيخ محمد.

(٧) للفعل «أظن».

(٨) أي وجملة «شجاك».

(١) أي: في الفعل «شجا» ضمير الفاعل مستتر.

(٢) أي إلى «ربع».

(٣) قائله جويرية بن زيد.
أسره حنظلة بن عمار العجلي، ولم يزل في الوثاق حتى قعدوا شرباً، فأنشأ جويرية يتغنّى بأبيات منها هذا البيت، ولما سمعوا ذلك أطلقوا سراحه.
أَسِنّة: جمع سِنان، ويروى: مخالب قوم.
والأعزل مفرد عُزْل، وهو من لا رُمْحَ معه. فقد مدحهم بالقوة والسلاح.
والشاهد فيه قوله: والحوادث جَمّة، فقد ٱعترضت هذه الجملة بين الفعل «أدرك» وفاعله: أَسِنّةُ قوم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٣/٦، وشرح السيوطي/٨٠٧، والخصائص ٣٣١/١، ٣٣٦، والنقائض ٣٠٨/١، والعقد الفريد ٤٠/٦، والهمع ٥٣/٤، وكتاب الشعر للفارسي/٤٤٠.
(٤) أي الاعتراض بين الفعل ومرفوعه.
(٥) تقدّم البيت في حرف «الباء»، وذلك على جعل الباء في «بما» مزيدة في الفاعل وهو «ما».
وانظر أمالي الشجري ٢١٤/١ - ٢١٥، والخصائص ٣٣٣/١، ٣٣٦، وكتاب الشعر للفارسي/ ٤٤٠، وارجع إلى تحقيقي للبيت في موضعه مما تقدّم، وشرح البغدادي ٣٥٣/٢ وما بعدها.
(٦) وهو «تنمي» في الفاعل «ما».
(٧) وهو «يأتيك».
(١) قال ابن جني: «... اعتراض بين الفعل وفاعله، وهذا أحسن مأخذاً في الشعر من أن يكون في = «يأتيك» ضمير من متقدِّم مذكور» انظر ٣٣٧/١، وانظر أمالي الشجري ٨٧/١، وتقدير المضمر عنده: ألم يأتك النبأ، ودَلّ على ذلك قوله: والأنباء تنمي.

(٢) أي: الموضع الثاني مما يقع فيه الفصل بين المتلازمين.

(٣) أي: بين الفعل ومفعوله.

(٤) البيتان من أرجوزة لأبي النجم العجلي.

والنائب عن الفاعل في «بُدِّلت» ضمير الريح، متقدِّم قبله.

والهَيْف: ريح شديدة تهب بين الجنوب والدَّبور، وهي حارّة. وقيل: باردة.

الدَّبور: ريح تهب من ناحية المغرب، والصّبا: ريح تهب من جهة الشرق، والشمأل: ريح الشمال تهب من ناحية القطب.

والشاهد فيه الاعتراض بجملة «والدهر ذو تَبَدُّل» بين الفعل: بُدِّلت، ومفعوله «هيفاً» لتسديد الكلام وتوكيد.

وذكر ابن جني أنه اعتراض بين المفعول الأول وهو النائب عن الفاعل والمفعول الثاني.

انظر شرح البغدادي ١٨٥/٦، وشرح السيوطي/٨٠٨، والخصائص ٣٣٦/١، والخزانة ٤٠١/١، والهمع ٥٣/٤، والديوان/ ١٨٠.

(٥) أي من مواضع الاعتراض.

(٦) قائله مَعْن بن أوس.

= نوائح: جمع نائحة، وهي الباكية الصارخة.

والشاهد في البيت جملة: والأيام يعثرن بالفتى. فهي جملة اسمية وقعت بين المبتدأ «نوادب» والخبر، والمتعلّق به «فيهن».

ومعن بن أوس بن نصير المزني شاعر مجيد من المخضرمين، عُمِّر إلى أيام ٱبن الزبير، وله مدائح في الصحابة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨٦/٦، وشرح السيوطي/٨٠٨، والهمع ٥٢/٤، والخزانة ٢٥٨/٣، والخصائص ٣٣٩/١، وأمالي القالي ١٩٠/٢.

(١) أي من الاعتراض بين المبتدأ وخبره الاعتراضُ بجملة...

(٢) الفعل «أظن» أُلغي عمله لتأخره عن المبتدأ، والأصل أن يعمل متقدماً عليه نحو: أظن زيداً قائماً، ويكون ملغى أيضاً لو تأخر عنهما، ولكنه لا يكون داخلاً في باب الاعتراض.

(٣) أي مما يُعترَض فيه بين المبتدأ والخبر جملةُ الاختصاص، وهناك من ذهب إلى أن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال.

(٤) في صحيح مسلم ٧٥/١٢ جاء نص الحديث «ما نُوْرَثُ ما تركنا صدقةٌ» وعلى هذه الرواية لا اعتراض فيه. وتكرر هذا في ص/٧٦ «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» وقريب من هذه الرواية ص/٨٠.

وفي صحيح البخاري ٢/١٠٤٠ «لا نورث ما تركنا صدقة» وتكرر الحديث في ص/١٠٤١.

ولم أجد الرواية التي يثبتها النحويون في الصحيحين.

وجاءت في مسند الإمام أحمد ٢/٤٦٣ «إنّا - معاشرَ الأنبياء - لا نورث...».

وانظر شرح الكافية الشافية/١٣٧٤، والهمع ٣/٣١.

وانظر الجامع الصغير ١/١٥٢ ففيه ثلاثة أحاديث على نسق هذا الحديث تحقّق فيها الاعتراض الذي أراده النحويون.

(٥) ووجدت على حاشية النسخة/٣ في ص/٣٠٣ قوله: «إن الرواية: إنا معاشر، فهو رواية بالمعنى».

(١) الشعر لهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإيادي، قالته حين لقيت إيادُ جيش الفرس في الجزيرة.
وقد تمثلت به هند بنت عتبة يوم بدر محرضة المشركين على قتال النبي ﷺ. وهند بنت بياضة جاهلية، وهند بنت عتبة هي أم معاوية أسلمت يوم الفتح.
ومن روى البيت بكسر التاء كان ٱعتراضاً بجملة ٱختصاص، ومن رواه بالرفع لم يكن فيه اعتراض.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٨/٦، وشرح السيوطي/٨٠٩.

(٢) هذا نص حديث غير أنه ورد في مرجعين على غير هذا، فقد جاء في المساعد على تسهيل الفوائد لاْبن عقيل ٢٦٩/١ قوله:
«وقول أبي أمامة الباهلي: يا نبي الله، أو نبيٌّ – كان – آدمُ» ومثله في همع الهوامع ٩٩/٢.
ولعلّ ما ورد فيهما هو الصواب، وما جاء في نص المصنف هنا تحريف.
هذا، ولم أجد في الحواشي تعليقاً عليه، بل جاء النص في متونها كما جاء عند المصنف، كما لم أجد تعليقاً عليه عند مبارك.

(٣) ذهب السيرافي والصيمري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان هو، أي كان الكون.
وذهب الفارسي إلىأ نها لا فاعل لها، واختاره ابن مالك.
انظر الهمع ١٠١/٢.

(٤) أي من مواضع الاعتراض.

(٥) في م/٢ «ما بين أصلهما».

(٦) قائله الفرزدق من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة.

= والرواية في م/٥ «لراجٍ» ومثلهما في شرح الأشموني»، ورواية الديوان:

وإنـي لـرامٍ رَمْيَـةً قِـبَـلَ الـتـي لَعَلّ - وإن شقّت علـيّ - أنـالـهـا

والشاهد في البيت: هو أن جملة «وإن شطت نواها» معترضةٌ بين «لعلّي» وخبرها، وهو جملة «أزورها».

وجملة الصلة لـ «التي» محذوفة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩١/٦، وشرح السيوطي/٨١٠، والخزانة ٤٨١/٢، ٥٥٩، وهمع الهوامع ٢٩٦/١، وشرح الأشموني ١٢٣/١، وانظر الديوان ١٠٦/٢، وكتاب الشعر للفارسي/ ٤٠٠.

(١) كذا في المخطوطات ما عدا الثالثة، وفي م/٣ «لعل» ومثله جاء في طبعة مبارك والشيخ محمد، ومثلهما في متن حاشية الأمير. وفي متن الدسوقي/لعلي. كالمخطوطات.

(٢) هذا لأبي علي الفارسي في «التذكرة القصرية»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩١/٦.

(٣) قائله محمد بن بشير الخارجي في رجل وعده بقلوص ومَطَلَه، فقال أبياتاً ذاماً له، ويمدح زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وفي اللسان منسوب للشماخ انظر/بداء، والرواية في م/٥ «حقاً».

والقلوص: الناقة الشابة، وبدا لك بداء: أي بدا لك رأي، أي: تغيّر رأيك عما كان عليه من قَبْلُ.

والشاهد فيه: أن جملة «والموعود حق لقاؤه» معترضة بين «لعلك» وخبرها وهو: بدا لك...

ومحمد بن بشير الخارجي منسوب إلى خارجة بن عدوان، وهو شاعر فصيح حجازي من شعراء الدولة الأموية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٣/٦، وشرح السيوطي/٨١٠، والخزانة ٣٧/٤، والأمالي ٧١/٢، والخصائص ٣٤٠/١، وأمالي الشجري ٣٠٦/١، والهمع ٥٢/٤.

(١) هذا رجز قائله غير معروف.

والشاهد فيه اعتراض قوله: «والمنى لا تنفع» بين «ليت شعري» و«هل أغدون» على جعل جملة الاستفهام خبر «ليت».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٦/٦، وشرح السيوطي/٨١١، ومعاني الفراء ٤٧٣/١، والخصائص ١٣٦/٢، والهمع ٥٢/٤.

(٢) شعري: اسم ليت، وجملة: هل أغدون... خبر «ليت».

وجملة «والمنى لا تنفع» اعتراضية.

(٣) في م/٤ «ولا».

(٤) في م/٤ و٥ «إن».

(٥) أي: يا ليت شعري موجود.

(٦) لأنها إذا دخلت على «شعري» فإنها لا تحتاج إلى خبر كأنه قال: ليتني أشعر بكذا.

(٧) في م/٣ و٤ «هنا».

(٨) في م/٥ «شعري».

(٩) جملة الاستفهام في محل نصب مفعول به للمصدر «شعري»، وبذلك يكون الاعتراض بين المصدر ومعموله، لا بين ما أصله المبتدأ والخبر.

(١) البيت من قصيدة لعوف بن المُحَلِّم الخزاعي، من أبيات يخاطب بها عبدالله بن طاهر بن الحسين وقبله:

يا ابن الذي دان له المشرقان وأُلْبِسَ العَدْلَ به المَغْرِبان

وجاء الاعتراض في البيت بجملة الدعاء «وبُلِّغتها» معترضة بين اسم «إنّ» وخبرها.

وعوف أحد العلماء والأدباء والرواة الأذكياء، اختصه طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي لمسامرته، وكان لا يسافر إلا معه، وأصله من حَرّان، مات في حدود عشرين ومئتين، ولا يستشهد بشعره.

وذكر البغدادي أن الشعر ليس في ديوان الحماسة. قلت: كلامه غير الصواب، فقد ورد في ثلاثة مواضع بشرح المرزوقي/٣٨٧، ١٤٠٧، ١٨٧٨.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٩/٦، وهمع الهوامع ٥٥/٤، وأمالي الشجري ٢١٥/١، وأمالي القالي ٥٠/١، وشذور الذهب/٤٥.

(٢) في م/٢ و٣ «وقال».

(٣) قيل لابن هرمة: إن قريشاً لا تهمز، فقال: لأقولَنّ قصيدة أهمزها كلها بلسان قريش، وكان هذا البيت مطلعها. وفي اللسان: ضنت بزاد.

يرزؤها: ينقصها، أي: بخلت بشيءٍ لو جادت به ما نقصها.

والشاهد فيه مجيء جملة «والله يكلؤها» معترضة بين اسم إنّ وخبرها وهو جملة «ضنّت».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٢/٦، وشعر ابن هرمة/٥٥ - ٥٦، واللسان والتاج كلأ، والبحر المحيط ٢٩٤/٦، والدر المصون ٨٧/٥.

(٤) عزاه ابن هشام في شرح الشذور إلى ذي الرمة وليس كذلك.

(٥) أسطار جمع سطر، أي: وحَقّ سطور المصحف، وجملة: سُطِرْن سطراً، صفة لـ «أسطار»، = وسطراً: مفعول مطلق.

ونصر: هو حاجب نصر بن سيار منعه من الدخول إلى نصر بن سيار وهو أمير خراسان في الدولة الأُموية فتلطف به، وأقسم بأنه يدعو له وطلب منه المعونة.

وفي نصر الثاني: رواية ضمة بلا تنوين على أنه توكيد لفظي للأول وتبعه في البناء. وفيه غير هذا.

والثالث: على تقدير: أُنْصُرْ نصراً.

والشاهد في البيتين اعتراض «وأسطار سُطِرن سطراً» وهي الجملة القسمية، بين اسم إنّ وخبرها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٣/٦، وشرح السيوطي/٨١٢، والخزانة ٣٢٥/١، والكتاب ١/ ٣٠٤، وشذور الذهب/ ٤٣٧، ٤٥٠، والخصائص ٣٤٠/١، والهمع ٥٢/٤، المقتضب ٤/ ٢٠٩، وديوان رؤبة/١٧٤، الارتشاف/١٦١٤، ١٩٤٦، وشرح المفصل ٩/١، ٣/٢، ٧٢/٣.

وانظر اللسان/نصر.

(١) يقول: إني مع حُبّي عَزّة ووجدي المفرط بها بعد ما تركتها وتركتني كالذي يرجو ظل غمامة يتقي به الشمس، فهو كلما جلس تحتها زالت عنه، فلا ينتفع بظلها أبداً، وكذا وجدي بها الآن لا ينفعني.

والشاهد في البيتين اعتراض جملة «وتَهيامي بعزّة... وتخلت» بين ٱسم «إنّ» وخبرها، وهو قوله: «لكالمرتجي...».

انظر شرح الشواهد، للبغدادي ٢٠٥/٦، وشرح السيوطي/٨١٣، والخزانة ٣٧٩/٢، والأمالي ٢/ ١٠٧، وسر الصناعة/١٣٩، والخصائص ٣٤٠/١، والديوان/٥٨.

(٢) انظر النص في الخصائص ٣٤٠/١، وسر الصناعة/١٣٩ - ١٤٠.

ونص الخصائص: «وسألته عن بيت كُثيّر... فأجاز أن يكون قوله: وتهيامي بعزّة، جملة من مبتدأ وخبر، اعترض بها بين ٱسم إن وخبرها الذي هو قوله: لكالمرتجي....

= فقلت له: أيجوز أن يكون «وتهيامي بعزة» قَسَماً؟ فأجاز ذلك ولم يدفعه» والنص في سر الصناعة مختلف بناؤه، ولكنه لا يخرج عن هذا الذي ذكرتُ.

والنّصّان في شرح الشواهد للبغدادي ٢٠٥/٦ - ٢٠٦.

(١) في م/٣ «وحَقِّك».

(٢) قال ابن جني: «فالباء على هذا [أي القَسَم] في بعزة متعلّقة بنفس المصدر الذي هو التهيام، وهي فيما ذهب إليه أبو علي متعلّقة بمحذوف هو الخبر عن «تهيامي» في الحقيقة» سر الصناعة/١٤٠.

(٣) من مواضع الاعتراض.

(٤) تتمة الآية: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة النحل ١٠١/١٦.
وجملة الاعتراض ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾.

(٥) تتمة الآية: ﴿... ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢٤/٢.
وجملة الاعتراض: «ولن تفعلوا».

(٦) سقط من م/١ من قوله: «فلا تتبعوا الهوى» إلى قوله: والظاهر أن الجواب: فالله أولى بهما.

(٧) الآيـة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ سورة النساء ١٣٥/٤.

(١) أي الاعتراض بقوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ بين الشرط: إن يكن غنياً... وجوابه: فلا تتبعوا الهوى.

(٢) قال أبو حيان: «أي إن كان المشهود عليه غنياً فلا تمنع من الشهادة عليه لغناه، أو فقيراً فلا تمنعها ترحُّماً عليه، وإشفاقاً، فعلى هذا الجوابُ محذوفٌ؛ لأن العطف هو بأو، ولا يثّنى الضمير إذا عُطِف بها بل يُفْرَد، وتقدير الجواب فليشهد...».
انظر البحر ٣/٣٧٠، والدر ٢/٤٤١، وفيه عرض للخلاف في الجواب على خمسة أوجه.
وفي حاشية الأمير ٢/٥١ «في الحقيقة هو دليل جواب محذوف، أي فلا تكتموا الشهادة رأفة به...».

(٣) أي كون الجواب: ﴿فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾.

(٤) وهو قوله: «بهما».

(٥) عند العكبري للتفصيل. انظر التبيان/٣٩٧.

(٦) هذا للأخفش، انظر الدر ٢/٤٤٠.

(٧) في م/٥ «جواز»، و«وجوب» غير مثبت في م/٣.

(٨) أي مطابقة الضمير ما قبله إفراداً وتثنية.

(٩) انظر حديثه في المقرب ٢٣٥/١ «.. فشاذ لا يقاس عليه».

(١٠) في م/٢ «شاذ».

(١١) أي مثل ما تقدّم في الشذوذ، فإن إفراد الضمير في الآية التالية في «يرضوه» شاذ عنده، والنص في المقرب ٢٣٥/١ قال: «فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما نحو قولك: زيد وعمرو قاما، ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر...، أو في نادر من الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾».

(١) الآية: ﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ سورة التوبة ٦٢/٩.

(٢) في م/٣ و٤ و٥ «وفيه». ومثله في متن الدسوقي.
والإشارة بذلك إلى إفراد الضمير في «يرضوه».

(٣) في م/٥ «عنها».

(٤) انظر تفصيل هذا في البحر ٦٤/٥، والدر ٤٧٨/٣، والعكبري/٦٤٩.

(٥) أي عكس دلالة الآية السابقة، أي هنا إرضاءُ الرسول إرضاءٌ لله.
وفي الآية السابقة إرضاء الله إرضاء لرسوله من غير تصريح بذلك، فهو ظاهر.
وانظر النص في الدر ٤٧٨/٣. والعكبري/٦٤٨ - ٦٤٩.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ سورة الفتح ١٠/٤٨.

(٧) في م/٢ «تقديم»، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير.

(٨) وقوله تقدّم.. على تقدير: أن يرضوه مبتدأ، وخبره أحقّ مقدّماً عليه.

وانظر هذا في البحر ٣٧٠/٣. وقد ردّه أبو حيان ونقله السمين في الدر ٤٧٨/٣.

(٩) الآية: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ يوسف ٨/١٢.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ سورة التوبة ٢٤/٩.

(٢) وجه الاستشهاد بالآية إفراد «أحب» لأنه غير مضاف، وغير معرّف بأل.

(٣) الثاني من أوجه إفراد «أحَقّ» في الآية السابقة.

(٤) هذا رأي المبرّد.

(٥) هذا رأي سيبويه: وهو حذف خبر الأول وهو لفظ الجلالة، وإبقاء الخبر عن «رسوله». ورَجّح هذا السمين على رأي المبرّد، لعدم الفصل بين المبتدأ وخبره على هذا التقدير، والإخبار بالشيء عن الأقرب. وأخذ هذا عن شيخه أبي حيان.

انظر البحر ٦٤/٣، والدر ٤٧٨/٣، والعكبري/٦٤٨.

(٦) من الأوجهِ في «أحق».

(٧) تعقبه الدماميني بأنه يلزم عليه حذف البدل فهو محل نظر.

انظر الشمني ١٢٤/٢.

(٨) في م/٤ «وإرضاء رسول الله ﷺ...».

(١) من المواضع التي يقع فيها الأعتراض.

وانظر الخزانة ٤٢٧/١ فنصّ المصنّف مثبت فيه.

(٢) قائله النابغة الذبياني، وهو من قصيدة اعتذارية له.

والأقارع: هم بنو قريع بن عوف بن كعب، وهم الذين سعوا به إلى النعمان، وسماهم أقارع لأن قريعاً أباهم.

والشاهد فيه أعتراض جملة «وما عُمْري عليّ بهيّن» بين القسم وجوابه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٠/٦، وشرح السيوطي/٨١٦، والخزانة ٤٢٧/١، والكتاب ١/ ٢٥٢، والديوان/٤٩.

(٣) الآيتان : ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ سورة ص ٨٤/٣٨ - ٨٥.

في هذه الآية قراءات: يذكرها المصنّف تباعاً.

قوله: فالحقَّ والحقَّ أقول، بنصب الحقَّ في الموضعين وهي ما أراده المصنف هنا، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر والكسائي ورويس عن يعقوب وهبيرة عن حفص عن عاصم وزيد والمفضل وأبي جعفر.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ١٢٦/٨ وما بعدها.

(٤) وذكر مكي فيه النصب على الإغراء، أي: اتبعوا الحقَّ، أو الزموا الحقَّ، ثم ذكر وجه القَسَم، وإلى مثل هذا ذهب ابن الأنباري.

انظر مشكل إعراب القرآن ٢٥٥/٢، والبيان ٣١٩/٢، وانظر «معجم القراءات» ١٢٧/٨.

(١) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن الأمير «معمولها» وجاء متن حاشية الدسوقي كالمخطوطات.

والضمير في «مفعولها» للفعل «أقول» أو للجملة، والمفعول هو: الحق.

(٢) قراءة الرفع فيهما عن ابن عباس ومجاهد والأعمش والمطوعي ومحبوب عن أبي عمرو.

انظر المراجع في كتابي «معجم القراءات» ١٢٧/٨.

(٣) وقيل: التقدير فالحق أنا، وقد حذف الضمير وهو الخبر، وقيل: الحق مبتدأ خبره الجملة بعده وحذف العائد.

(٤) قراءة الجر عن الحسن وعيسى وعبدالرحمن بن أبي حماد عن أبي بكر، وطلحة بن مصرف ومحمد بن السميفع وأبي عمران الجوني.

وانظر المراجع في كتابي «معجم القراءات» ١٢٧/٨.

وذهب ابن الأنباري إلى أنها شاذة قياساً واستعمالاً، فهي قراءة ضعيفة.

(٥) كذا جاء في المخطوطات: «وتقدير الثاني» وفي طبعة مبارك والشيخ محمد: «والثاني»، ومثلهما حاشية الأمير وحاشية الدسوقي.

(٦) توكيد أفاده العطف.

(٧) انظر الكشاف ٢٢/٣ فسياق الكلام على غير ما أثبته المصنف هنا، فقد أخذه من جملة قول الزمخشري.

(٨) كذا في م/٢ و٣ و٥، وفي م/١ و٤ «مع مجرورها» ومثله في المطبوع وفي متن حاشية الدسوقي كالذي أثبته.

(٩) أي الحكاية للفظ المُقْسَم به مع حرف القَسَم.

(١) ليس هذا القول على نسق ترتيب الزمخشري. فآرجع إليه إنْ شئتَ.

(٢) وهي قراءة حفص عن عاصم وحمزة وخلف ورَوْح وزيد عن يعقوب ومجاهد والأعمش بخلاف عنهما وأبان بن تغلب وطلحة في رواية والمفضل والعبسي وهبيرة وابن عباس وابن مسعود: فالحقُّ والحقَّ.

وانظر مراجع هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات» ١٢٦/٨.

(٣) كذا في م/١ و٢ «أي..» وفي المطبوع «أو».

(٤) أي قوله: «فالحق قسمي».

(٥) أي من الاعتراض.

(٦) سورة الواقعة ٧٥/٥٦، وبعدها ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ الآيتان/ ٧٦ – ٧٧. وقد اعترض بين القسم وجوابه بقوله: وإنه لقسم... الآية.

(٧) في طبعة مبارك «الآيات»، وليس كذلك في المخطوطات والمطبوع.

(٨) من مواضع الاعتراض ما كان بين الموصوف وصفته.

(٩) الآية المتقدّمة في سورة الواقعة ٥٦/٧٥ – ٧٧.

(١٠) ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ عظيم: صفة لِقَسَم، وجملة ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ اعترضت بين الصفة عظيم والموصوف «قسم».

(١١) معطوف على «اعتراضاً» الأول.

(١٢) الآية/٧٥ ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ...﴾.

(١) أي جواب القسم وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٌ كَرِيمٌ﴾ الآية/٧٧.

(٢) الكلام الذي بينهما الآية/٧٦ ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ وعلى هذا فهو ٱعتراض داخله ٱعتراضٌ آخر.

(٣) قال ابن عطية: «وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ تأكيد للأمر وتنبيه من المُقْسم به، وليس هذا بٱعتراض بين الكلامين بل هذا معنى قصد التهمم به، وإنما الٱعتراض قوله تعالى: ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾». وقد قال قوم: إن قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ﴾ ٱعتراض، وإن ﴿لَّوۡ تَعۡلَمُونَ﴾ ٱعتراض في ٱعتراض. والتحرير هو الذي ذكرناه».

المحرر ١٤/٢٦٨، ونقل نصه أبو حيان في البحر ٨/٢١٤ ولم يعقب عليه بشيء.

(٤) مثل هذا الٱعتراض عند السمين، فقد نقل نص ٱبن عطية في الدر ٦/٢٦٧، ثم قال: «قلت: وكونه توكيداً وتنبيهاً على تعظيم المقسم به لا ينافي الٱعتراض، بل هذا معنى الٱعتراض وفائدته».

(٥) ذكر في أول الحديث عن جملة الٱعتراض «... لإفاة الكلام تقوية وتسديداً...».

(٦) أي: من مواضع الاْعتراض.

(٧) البيت من مقطوعة لجرير هجا بها يحيى بن عقبة الطهوي، وكان يُرْوى عليه شعر الفردزق.
وجاء المثبت في المخطوطات صدره ما عدام/٥ فقد جاء فيها تامّاً.
وقوله: ذاك: إشارة إلى الفرزدق. والرواية المثبتة عند البغدادي: تعرف، أي: وأنت تعرف. وأراد بمالك: القبيلة، يعني أن الفرزدق هو المعروف عند بني مالك بن حنظلة.
وقوله: وأبيك: ذكر البغدادي أنه بكسر الكاف خطاب لطهية، وهي القبيلة المعروفة، والتّرّهة الباطل، فهو من إضافة الاسم إلى المسمّى.

= وذكر البغدادي أن البيت وقع في كتب النحو مُحَرَّفاً، ولم يشرحه أحد على وجه الصواب.
قلت: لعله عني التحريف في «أبيك» فقد جاء بفتح الكاف في كتب النحو.
وتعرف جاء عند النحويين: يعرف بالمثناة من تحت، ويروى أيضاً يدمغ ويدفع.
والشاهد في البيت الاْعتراضُ بجملة القسم «وأبيك» بين الموصول.. الذي، وصلته: يعرف مالكاً. وقد نَصّ أبو عليّ وغيره أنه لا يجوز الاْعتراض بينهما بغير جملة القسم.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٩٢/٦، ٢١٢، وشرح السيوطي/٨١٧.
والخصائص ٣٣٦/١ «تعرف مالك»، والمقرب ٦٢/١، والهمع ٣٠٣/١ و٥١/٤، والديوان/٤٣٠، ط. الصاوي، «تعرف مالك»، ومثله في طبعة دار المعارف/٥٨٠.

(١) أي يحتمل الفصل بين الموصول وصلته. وذكرت من قبل رأي أبي علي وغيره أنه لا يجوز إلا بالقسم، وأشار البغدادي من قبل إلى أن الخفاف جوّز في شرح الجمل الفصلَ بين الموصول وصلته بجملة غير قَسَميّة. انظر شرح الشواهد ٩٢/٦.

(٢) قائله الفرزدق، وتقدّم في شواهد هذه الجملة، وساقه المصنّف هناك لبيان الاعتراض بين لعلّ وخبرها «أزورها» بجملة: وإن شطت نواها، وقدّرنا هناك جملة الصلة محذوفة. وهو تقدير أبي علي، وقد ذكره البغدادي.

(٣) ما بين المعقوفين غير مثبت في المخطوطات.

(٤) كذا في م/١ و٢ و٤، وفي م/٣ «وتقدٌر خبر لعلّي».

(٥) التاسع من مواضع الاعتراض.

(٦) تعقّب الشمني المصنف في الحاشية ١٢٤/٢ قال: «الظاهر أن يقول بين جملتين غير مستقلتين بأن تكون الأولى صلة، والثانية عطفاً عليها؛ لأن «ترهقهم ذلة» إذا كان معطوفاً على الصلة تكون صلةً لا جُزْءَ صلة، والصلة جملة غير مستقلة» ورَدّ الأمير تعقيب الشمني، انظر الحاشية ٥٢/٢.

(١) قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ سورة يونس ٢٧/١٠.

(٢) هي آية واحدة وليس آيات.

(٣) الواو غير مثبتة في م/٣.

(٤) «كسبوا السيئات» هي جملة الصلة، وكذا ما عطف عليهما «وترهقهم ذلة» لها حكم الصلة. فالصلة مجموع المتعاطفين.

(٥) ما بينهما هو قوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ فقد فصلت هذه الجملة الاسمية بين جملة الصلة وبين ما عُطِف عليها.

(٦) في م/٣ و٤ «بَيَّنَ»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «بُيِّن»، وكُلٌّ صواب.

(٧) خبر عن المبتدأ وهو «الذين» في أول الآية.

(٨) في م/٢ «قال».. وقاله أبو البقاء. انظر التبيان / ٦٧٢.

(٩) كما تعرّف الصلةُ الموصولَ المبهم.

(١٠) وبما أنه ليس لتعريف الموصول كالصلة، فهو ليس معطوفاً على الصلة.

(١١) وعلى هذا يكون معطوفاً على «جزاء سيئة بمثلها»، ولا يكون في الآية اعتراض.

(١٢) أي الاعتراض.

(١٣) وقد ذكر هذا الوجه أبو البقاء. انظر التبيان/٦٧٢، والبحر ١٤٧/٥.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖ﴾، وذكر هذا أبو البقاء.
انظر التبيان/٦٧٢، والبحر ١٤٧/٥، وانظر الدر ٢٤/٤.

(٢) ما قبلها: جزاء سيئة بمثلها، وترهقهم ذلة.

(٣) أي: ويجوز أن يكون الخبر... وانظر الدر المصون ٢٣/٤.

(٤) وهي: جزاء سيئة بمثلها، وترهقم ذلة، ما لهم من عاصم.
وهذا عند أبي البقاء أيضاً. انظر/٦٧٢، وانظر البحر ١٤٧/٥.

(٥) أي: ويجوز أن يكون خبر «الذين» قوله: أولئك... في آخر الآية، وهذا عند العكبري أيضاً. انظر التبيان/٦٧٢، والبحر ١٤٧/٥، والدر ٢٥/٤.

(٦) في م/٣ والأعتراض.

(٧) يضاف إلى الثلاث المتقدّمات في الأعتراض قوله تعالى: ﴿كأنما أغشيت...﴾.

(٨) هذا الذي ذكره احتمالاً واستظهره سبقه إليه ابن عطية، فرآه اسماً في محل جر عطفاً على ﴿للذين أحسنوا﴾ في الآية/٢٦ من هذه السورة وستأتي، انظر المحرر ١٣٩/٧، والبحر ١٤٧/٥.

وبدأ السمين بهذا الوجه انظر الدر ٢٣/٤، وذكر السمين أن ممن قال به الزمخشري.

(٩) في م/٣ و٤ و٥ «بل معطوفاً».

(١٠) قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ سورة يونس ٢٦/١٠.

(١١) أي في الآية/٢٧ ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾.

(١٢) أي في الآية/٢٦ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ﴾.

(١) لعل الصواب: ونظيرهما أي نظر الآيتين المتقدمتين من حيث المعنى في المثليّة والزيادة الآية الآتية.

(٢) سورة القصص ٢٨/٨٤.

(٣) أي ونظير الآية السابقة/٢٧ وما جرى فيها من العطف على مذهب ابن عطية في «والذين» على «للذين» في الآية/٢٦.

(٤) قال أبو حيان: «كما في الدار زيدٌ والقصر عمرٌو. أي: وفي القصر، وهذا التركيب مسموع من لسان العرب، فخرّجه الأخفش على أنه من العطف على عاملين، وخرجه الجمهور على أنه مما حُذِف منه حرف الجر، وجَرّه بذلك الحرف المحذوف، لا بالعطف على المجرور...» البحر ٥/ ١٤٨، وانظر الدر ٤/٢٣.

وانظر الباب الرابع عند المصنف «في ذكر أحكام يكثر دورها» تحت عنوان «العطف على معمولَيْ عاملين».

(٥) أي: عطف «الذين» على «للذين» في الآية المتقدمة، فهو عنده مُرَجَّح على إعراب «الذين» مبتدأ.

(٦) وهو المصدر، وإذا كان هذا فلا بُدّ من خبر. ويكون مقدراً، وصورته: جزاء سيئة بمثلها واقع، على ما قدره المصنّف نقلاً عن أبي البقاء. وانظر التبيان/٦٧٢، والبحر ١٤٦/٥.

(٧) في م/٣ «أن يُقَدّر».

(٨) أي وقد يكون الخبر «لهم» مقدراً. قال أبو حيان: «قال الحوفي: لهم جزاء سيئة بمثلها واقع، والباء في قولهما [أي أبي البقاء والحوفي] متعلقة بقوله: جزاء...» انظر البحر ١٤٧/٥.

(٩) الرابط موجود وهو «لهم». انظر البحر ١٤٧/٥ «وعلى تقدير الحوفي لهم جزاء يكون الرابط لهم».

(١) في م/٢ «ومبتدئيها».

(٢) وهو عطف «والذين» في الآية/٢٧ على «للذين» في الآية/٢٦.

(٣) عطف مبتدأ على مبتدأ جزاء في الآية الثانية، والحسنى مبتدأ في الأولى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ...﴾.

(٤) قول أبي الحسن في كتابه معاني القرآن/٣٤٣ قال: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، وزيدت الباء كما زيدت في قولك: بحَسْبِك قولُ السوء».

(٥) ابن كيسان ذكره أبو حيان ولم يذكر معه الأخفش. انظر البحر ١٤٧/٥.

(٦) في م/٣ و٥ «مثلها».

(٧) لعل الرد جاء من أن «الباء» وأحرف الجر لا تزاد في الإثبات، إلا عند الأخفش، والجمهور يمنعون ذلك، فقد جرى الأخفش في هذه المسألة على مذهبه. وجَرَوا في الرد على مذهبهم.

(٨) في م/١ «وقد يُؤْنِس بقولهما»، وفي م/٢ «وقد يُؤَنِّس قولهما قوله تعالى».

وفي م/٣ «وقد يُؤْنَس قولُهما بقوله».

وفي م/٥ «وقد يُؤْنس قولهما...».

وهذا الاستئناس الذي ذكره سبقه شيخه أبو حيان إليه. انظر البحر ١٤٧/٥.

(٩) تتمة الآية: ﴿... فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الشورى ٤٠/٤٢.

ووجه الاستئناس بهذه الآية لزيادة الباء في الآية السابقة أنها على نسقها وتركيبها، وقد جاءت من غير باء في «مثلها».

(١) من مواضع الاعتراض.

(٢) في م/٣ «كقولك».

(٣) وجاء الاعتراض بجملة القسم: والله.

(٤) لا: نافية للجنس. أخا: اسم لا منصوب، وجملة: «فاعلم» اعتراضية، لزيد: اللام: زائدة، زيد: مضاف إلى «أخا» مجرور، وخبر «لا» محذوف، والتقدير: موجود.
وعلى هذا التقدير تكون «لا» عاملة في معرفة، وليس هذا بابها، ولعل وجود اللام الزائدة سَهّل ذلك.

(٥) أي «أخا» اسم لا مبني على الفتح المقدر على الألف، وهو اسم غير مضاف، وذلك في لغة القصر، ولا إضافة هنا.

(٦) وهو «لزيد» متعلق بالخبر: لا أخا - فاعلم - كائن لزيد».
وعلى هذا يكون الاعتراض بين اسم لا وخبرها وليس بين متضايفين.

(٧) في م/٣ «والأخ جاء...» من غير «وإنّ...».

(٨) كذا جاء النص في المخطوطات «وإن الأخ جاء».
وفي طبعة الشيخ محمد، ومبارك، وحاشية الأمير، والدسوقي «وإن الأخ حينئذٍ جاء» بزيادة «حينئذٍ».

(٩) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «كقوله».

(١٠) هذا مثل من الأمثال قاله عمرو بن العاص لعليّ بن أبي طالب، وتقدّم المثل: في اللام المقحمة، وفيه رواية: مُكْرَهٌ أخوك... وانظر قصة المثل في المستقصى ٢/٣٤٧.
وقد استشهد على هذه الرواية «أخاك» للغة القصر في المثال المذكور.

(١١) قوله: «لا بطل» غير مثبت في م/١ و٥.

(١٢) عصا: اسم لا مقصور، والحركة مقدرة، والخبر هو متعلّق «لك»، فالمثال على هذا، وهو إمعان في تخريج مثاله على لغة القصر في «لا أخا.. لزيد».

(١) من مواضع الآعتراض.

(٢) أُرَى: أظن، والأصل اشتريته بألف درهم، ثم اعترض بين الباء و«أَلْف» بالفعل «أُرَى».

(٣) قائله: أبو الغول الطهوي. والرواية عند أبي زيد: حول جديد، ومثله في الخصائص، كميل: أي كامل، المثول: جمع ماثلة، وهي المنتصبة.

شبه الأحجار التي تُنْصَبُ عليها القدر، فتسودُّ من النار والدخان بالحمامات القائمة على رجلها، وقد مَرّ عليها حول بعد ارتحال سلمى من ذلك المكان، وقبله:

أتنسى – لا هداك الله – سلمى وعَهْدُ شبابها الحَسَنُ الجميلُ

والشاهد في البيت الآعتراض بجملة: «قد أتى حول كميل» بين كأن وآسمها، وهو أثافيها.

وذهب ابن جني إلى أن الجملة حاليةٌ ولا آعتراض. وسيأتي بيانه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٦/٦ وشرح السيوطي/٨١٨، والهمع ٥٤/٤، والنوادر/٤٩٨، والمنصف ١٨٥/٢، ٨٢/٣، والخصائص ٣٣٧/١.

(٤) هذا كلام ابن جني، قال: «فإنه لا آعتراض فيه، وذلك أن الآعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعتَرَض به بين بعضه وبعض ما تقدّم، فأما قوله: وقد أتى حول جديد، فذو موضع من الإعراب، وموضعه النصب بما في «كأن» من معنى التشبيه...» الخصائص ٣٣٧/١.

(٥) الحال في بيت امرئ القيس لم تتقدّم على صاحبها. وذكر الدماميني أن بعضهم منع الجملة الحالية المقترنة بالواو، فلا آعتراض، ولعله أراد ببعضهم آبن جني.

(٦) البيت لامرئ القيس وتقدّم في «باب اللام» وقد ذكره شاهداً لعمل معنى الحرف في الحال. ووجه المشابهة بين هذا وما قبله أن العامل في الحال معنى التشبيه في «كأن»، وهو ما ذكره آبن جني.

(١) من مواضع الٱعتراض.

(٢) ذكر العيني أن قائله رؤبة بن العجاج، ويقال: أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد. وذكر البغدادي أنه لم يجده في ديوان رؤبة.

والشاهد فيه ٱعتراض جملة الاستفهام «وهل ينفع شيئاً ليتُ» بين «ليتَ» في أول البيت، وليت الثالثة في أول العجز، فهي مؤكِّدة للأولى، وأما «ليت» الثانية فهي فاعل الفعل «ينفع»، وقد أريد لفظها فكأنه وهل ينفع شيئاً التمني.

والاستفهام إنكاري فيه معنى النفي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢١٩/٦، وشرح السيوطي/٨١٩، وشرح ٱبن عقيل ١١٥/٢، وهمع الهوامع ٥٤/٤، والعيني ٥٢٤/٢، وأوضح المسالك ٣٨٥/١، وشرح المفصل ٧٠/٧، وحاشية الصبان ٦٣/٢، وملحقات ديوان رؤبة/١٧١.

(٣) تقدّم البيت في «أم»، و«سوف»، وقائله زهير.

وجاء الٱعتراض بقوله «إخال» بين سوف، وأدري.

(٤) في م/٥ «وإنّ».

(٥) أي: وسوف إخال أدري.

(٦) أي: ٱعتراض بين الفعل «أدري» في أول البيت وما سدّ مسَدّ مفعوليه وهو جملة الاستفهام: أقوم آل حصن أم نساء».

(١) تقدّم البيت في «قد»، والمثبت هنا صدره، وتقدّم تاماً، وكان شاهداً على فصل «قد» عن الفعل بالقسم.

(٢) البيت من قصيدة لإبراهيم بن حرمة، والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
ومراده من البيت أن ظلمها له مستمر متصل لا يزول.
والقرحة: الجراحة، وتنكؤها: تقشرها، ويروى: نكبة، ويروى: تظهر لي.
والشاهد فيه أن جملة «أراها» معترضة بين «لا» النافية، وبين الفعل تزال، وأن الأصل فيه: وأراها لا تزال ظالمة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢١/٦، وشرح السيوطي/٨٢٠، وهمع الهوامع ٦٦/٢ و٥٥/٤، ومعاني القرآن للفراء ٥٧/٢، والخزانة ٤٦/٤، والأضداد للأنباري/٢٦٨، وشعره/٥٦، والكامل/ ٧٩٢، ١٣٢٦.

(٣) قائله غير معروف، والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.
وفيه رواية: لعمرو أبي دهماء، ويروى عجزه: ما فَتّل الزند قادح.
وقوله: وأبي دهماء. قَسَمٌ، أقسم الشاعر بوالد هذه المرأة، واسم «زالت» ضمير يعود إلى «دهماء»
وعزيزة: خبر «زالت» وجملة لا زالت: جواب القسم.
والشاهد فيه الاعتراض بجملة القسم بين «لا» وبين الفعل «زالت»، والأصل فيه: وأبي دهماء لا زالت عزيزة، والفصل بينهما عند الرضي شاذ، وعلى رواية لعمرو أبي دهماء، لا شاهد فيه.

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٣/٦، وشرح السيوطي/٨٢٠، والخزانة ٤٥/٤، والهمع ٣٣٦/٥، ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢، ١٥٤، وتذكرة النحاة/٢٨٧، وجامع البيان للطبري ٢٨/١٣، والمحرر لابن عطية ٥٣/٨، والضرائر الشعرية لابن عصفور/١٥٦ «لعمرو أبي دهماء»، تأويل مشكل القرآن/ ٢٢٥، المقرب ٩٤/١.

(١) من مواضع الاعتراض.

(٢) أي ليست إحداهما معطوفة على الأخرى.

(٣) الآيتان: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ ...﴾ الآية/٢٢٢ من سورة البقرة.

وقوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية/٢٢٣ من السورة نفسها.

(٤) ما أثبته المصنف هنا أخذه من الزمخشري وليس له.

قال الزمخشري: «فإن قلت: ما موقع قوله: نساؤكم حرث لكم، مما قبله؟ قلتُ: موقعه موقع البيان والتوضيح لقوله: فأتوهن من حيث أمركم الله. يعني أن المأتيّ الذي أمركم الله به هو مكان الحرث ترجمة له وتفسيراً وإزالة للشبهة، ودلالة على أن الغرض الأصيل في الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة...».

انظر الكشاف ٢٧٥/١، وتأمل!! وراجع البحر ١٧٠/٢.

(٥) في م/١ والمطبوع ونسخة الكشاف «أمركم»، وفي بقية المخطوطات «أمر».

(٦) في المخطوطات «دلالة»، وفي المطبوع ونسخة الكشاف «ودلالة» كذا بواو قبلها.

(١) في حاشية الشمني: «هكذا قال صاحب التلخيص، واعترضه بهاء الدين السبكي بأن المراد بقولنا بأكثر من جملة ألا تكون إحداهما معمولة للأخرى، وإلا فهي في حكم جملة واحدة وقوله تعالى: ﴿يحب التوابين﴾ خبر إنّ، وقوله: ﴿ويحب المتطهرين﴾ معطوف على الخبر، فلا يكون مع ما قبله جملتين معترضتين.

وفي الشرح [الدماميني]: يحتمل أن تكون هذه الجملة خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة عطف على الجملة الأولى المستأنفة؛ ويكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل، وإن كان الأول أولى...» انظر الحاشية ١٢٥/٢.

(٢) أي مثل الآية السابقة في الاعتراض بأكثر من جملة.

(٣) الجملتان المعترضتان: حملته أمه وهناً على وهن. وقوله: وفصاله في عامين، ووجه الاعتراض أن قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي...﴾ تفسير وبيان لقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا﴾.

(٤) سورة لقمان ١٤/٣١ وتتمة الآية ﴿إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾«إليّ المصير».

(٥) الآية: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ سورة آل عمران ٣٦/٣.

(٦) هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم، والمفضل عنه أيضاً، وأبي جعفر ويحيى بن وثاب والأسود وشيبة، وهذا من كلام رب العالمين.

وفيها قراءة «وضعتُ» بضم التاء، وهو من كلام أُمّ مريم، وقرئت «وضعتِ» بكسر التاء على الخطاب لمريم.

وانظر كتابي: «معجم القراءات» ٤٨٠/١ - ٤٨١.

(٧) إني وضعتها أنثى. وإني سميتها مريم.

(١) وهو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾، وقوله: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾.

(٢) في م/٣ «طلبتْ».

(٣) في م/٢ و٤ «وَهَبْتُ لها».

(٤) نَصُّ الزمخشري: «... فإن قلتَ: علام عُطِف قوله: «وإني سميتها مريم»؟ قلتُ: هو عَطْفٌ على «إني وضعتها أنثى» وما بينهما جملتان معترضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ انظر الكشاف ٣٢٠/١، والنص في البحر ٤٤٠/٢.

(٥) من سورة الواقعة ٧٦/٥٥ وتقدّمت في الموضع السادس، وهو الاْعتراض بين القَسَم وجوابه.

(٦) أي في جعل ما جاء في آية آل عمران هذه وهو الاْعتراض بجملتين كآية سورة الواقعة المتقدّمة نظر؛ لأن الاْعتراض في آية آل عمران بجملتين، والاْعتراض بآية سورة الواقعة ٱعتراضٌ بجملة واحدة. على أن هذا الذي ذكره من التعقيب على ما ذهب إليه الزمخشري مُنتزَعٌ من شيخه من البحر. قال أبو حيان في آية آل عمران: «... وأيضاً تشبيه هاتين الجملتين اللتين ٱعترض بهما بين المعطوف والمعطوف عليه على زعمه بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ ليس تشبيهاً مطابقاً للآية؛ لأنه لم يعترض جملتان بين طالب ومطلوب، بل ٱعترض بين القسم الذي هو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾، وجوابه الذي هو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ بجملة واحدة، وهي قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾، لكنه جاء في جملة الاْعتراض بين بعض أجزائه وبعض ٱعتراض بجملة وهي قوله ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ ٱعترض به بين المنعوت الذي هو ﴿لَقَسَمٌ﴾ وبين نعته الذي هو ﴿عَظِيمٌ﴾ فهذا ٱعتراض في ٱعتراض، فليس فَصْلاً بجملتي ٱعتراض لقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾. انظر البحر ٤٤٠/٢، وانظر حاشية الشمني ١٢٥/٢.

(٧) وهي آية سورة آل عمران.

(١) كالذي تقدّم في آية سورة الواقعة.

(٢) سورة النساء ٤/٤٤ - ٤٦، وتتمة الآية الأخيرة ﴿... يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَٰكِن لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

(٣) قال أبو حيان: «وقيل من الذين هادوا بيان للذين أوتوا نصيباً من الكتاب لأنهم يهود ونصارى. وقوله: والله أعلم بأعدائكم، وكفى بالله ولياً، وكفى بالله نصيراً جمل توسطت بين البيان والمبين على سبيل الاعتراض... قاله الزمخشري».

انظر البحر ٣/٢٦٢، والكشاف ١/٣٩٩٨.

(٤) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد «إذا»، ومثله متن حاشية الدسوقي ومتن حاشية الأمير.

(٥) أي على تقدير البيان للأعداء في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ﴾ ويكون ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ بياناً له، والجملتان المعترضتان في هذه الحالة: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا﴾، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾.

(٦) وهو كون ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ﴾ بياناً لـ ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وذكرت الجمل الثلاث من قبل وذكرها المصنف هنا. والفارسي يمنع الاعتراض بجملتين، فأحرى أن يمنع الاعتراض بثلاث. انظر البحر ٢٦٢/٣.

(١) قوله: «... جمل» مثبت في م/٣ و٤، وليس في بقية المخطوطات.

(٢) في م/٥ «المقدّر»، والمقدّر هو لفظ «قصة» في قوله بَعْدُ: ... إلى قصة الذين...، فالاشتراء وإرادة الضلال بيان لقصة هؤلاء.

(٣) في م/٥ «عُلِّقتْ».

(٤) تتمة الآية: ﴿... ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمَ سَوۡءٖ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٧٧.

(٥) التقدير عند أبي حيان: هم من الذين هادوا، وبذلك يتعلّق من الذين بخبر محذوف، وتكون جملة «يحرفون» حالاً. انظر البحر ٣/٢٦٢.

وما ذكره المصنف هنا أخذه من الزمخشري، قال: «ويجوز أن يكون كلاماً مبتدأ على أن يحرفون صفة مبتدأ محذوف، تقديره من الذين هادوا قوم يحرفون...» انظر الكشاف ١/٣٩٩.

(٦) في م/٥ «قيل إن...».

(٧) تقدّم هذا في تفسير الجملة في أول هذا الباب، والآيات/٩٥ - ٩٧.

وانظر الكشاف ١/٥٦٢ والبحر ٤/٣٤٩.

وفي البحر ٣/٢٦٢ «وإذا كان الفارسي قد منع أن يعترض بجملتين فأحرى أن يمنع الاعتراض بثلاث».

(١) قائله غير معروف.
وجاءت روايته في التهذيب «غير مُتَمّل».
والشاهد في البيت أن أبا علي ذهب إلى أنه لا يعترض بأكثر من جملة.
وذهب ٱبن جني في الخصائص إلى أن فيه ٱعتراضاً بجملتين إحداهما: «ولا كفران لله»، والثانية في «أيّة» أي أويت لنفسي أية.
وقال البغدادي بعد البيت: «ولم ينقل في هذا الباب خلافاً في جواز ذلك لا عن أبي علي ولا عن غيره»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٢٥، وشرح السيوطي/٨٢٠، والخصائص ١/٣٣٧، والدر المصون ٤/٢١٣، والتهذيب/نمل «١٥/٣٦٧»، وحماسة ٱبن الشجري/١٥٤، واللسان/أوى، نمل، والتاج، وانظر الهمع ٢/٢٠٤، والحجة للفارسي ٦/٨٧.

(٢) أي: الفارسي.

(٣) أي «أية».

(٤) وهو «كفران».

(٥) أي من أجل هذا الإعراب.

(٦) الاسم المطول وهو الشبيه بالمضاف، الذي اتصل به شيء من تمام معناه، وذلك بأن يكون مصدراً أو ٱسم فاعل أو ٱسم مفعول، وهو هنا مصدر: كفران. والاسم الشبيه بالمضاف واجب التنوين. انظر الهمع ٢/٢٠٤. وسيأتي الاسم المطول في الباب الخامس من الجهة الثانية.

(٧) ذهب ٱبن كيسان إلى أن الاسم المطول، يجوز فيه التنوين وتركه، وذهب ٱبن مالك إلى جواز تركه بقلة، وذهب البغداديون إلى جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو: «ولا جدال في الحج» بخلاف المفعول الصريح. =
وذهب الكوفيون إلى جواز بناء الاسم المطول نحو: لا قائلَ قولاً حسناً، ولا ضاربَ ضرباً كثيراً، انظر الهمع ٢/٢٠٤.

(١) من غير تنوين.

(٢) بحذف تنوينه.

(٣) وهو النصب.

(٤) أي على قول البغداديين في عدم تنوين الاسم المطول.

(٥) كتب المغيرة بن شعبة إلى معاوية أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة قال: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانعَ لما أعطيت، ولا معطيَ لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجدّ» صحيح مسلم ٣/٩٠ «استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته». وانظر فتح الباري ٢/٢٧٥ - ٢٧٦ «باب الذكر بعد الصلاة».
فقد أُجْرِي الاسمان «مانع ومعطي» مجرى المضاف، فحذف التنوين منهما، وهما اسما «لا» منصوبان.

(٦) ذهب الدماميني إلىأ نه يمكن ترك التنوين على مذهب البصريين بجعل«مانع» اسم «لا» مفرداً مبنياً والخبر محذوف، أي: لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت، واللام للتقوية، ومثله: في لا معطي لما منعت. واحتج على المصنف بما ذكره في الباب الخامس في المثال، الثالث من الجملة الثانية. ويأتي الحديث فيه، انظر الشمني ٢/١٢٥.

(٧) أي في نص الحديث.

(٨) وعنده أن هذا يرد رأي البصريين، وتقدم تخريج الدماميني للحديث عندهم بعدم التنوين.

(١) أي على قوله بعدم الاعتراض بأكثر من جملة.

(٢) الآيتان من سورة النحل ١٦/٤٣ - ٤٤، وتتمة الآية الثانية: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

فقد وقع الاعتراض بقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ بين «بالبينات» ومتعلّقه «وما أرسلنا».

(٣) الشاهد في البيتين وقوع الاعتراض بجملتين بين القسم وجوابه:

الجملة الأولى: والخطوب مغيرات، والثانية: وفي طول المعاشرة التقالي فقد فصلتا بين القسم: لعمري، وجوابه: ولقد.

وناقش هذه المسألة أبو حيان في البحر في الآية/١٩ من سورة البقرة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٢٧، وشرح السيوطي/٨٢١، والديوان/٣٤٢، والبحر المحيط ١/٨٥، والدر المصون ١/١٣٦.

(٤) وهي قوله: «فاسألوا...».

(٥) دليل جواب الشرط: «إن كنتم لا تعلمون».

(٦) أي جواب الشرط هو جملة الأمر على تقدير: إن كنتم لا تعلمون فٱسألوا أهل الذكر.

(١) قال أبو حيان: «والأجود أن يتعلّق «بالبينات» بمضمر يدل عليه ما قبله، كأنه قيل بِمَ أُرسلوا؟ قال: أرسلناهم بالبينات والزبر، فيكون على كلامين» البحر ٤٩٤/٥، وقوله «كلامين» أي: قوله: بالبينات والزبر يكون استئنافاً بيانياً ولا ٱعتراض.

(٢) وذلك من غير عطف. وما منعه هنا أجازه الزمخشري. وفي م/٥ دون عطفٍ شيئان.

(٣) هذا الاعتراض للعكبري، قال: «الوجه الثاني أن تتعلّق بأرسلنا، أي أرسلناهم بالبينات، وفيه ضعف؛ لأن ما قبل «إلا» لا يعمل فيما بعدها إذا تم الكلام على إلا وما يليها...» انظر التبيان/٧٩٦، والبحر ٤٩٤/٥.

(٤) هذا مذهب البصريين. ذكره أبو حيان قال: «وهذا الذي أجازه الحوفي والزمخشري لا يجوز على مذهب جمهور البصريين؛ لأنهم لا يجيزون أن يقع بعد «إِلّا» إلا مستثنى أو مستثنى منه أو تابعاً...» البحر ٤٩٤/٥.

(٥) في م/٤ «إذا» ومثله في المطبوع، وما أثبته من بقية المخطوطات.

(٦) في م/٥ «زيدٌ».

(٧) فاضل صفة لـ «أحد»، وهذا ما عناه بتابع المستثنى منه. غير أنه وقع الفصل بين النعت والمنعوت.

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٤٤٤، فقد نقل السيوطي المسألة مختصرة عن المصنف. وانظر الهمع ٤/ ٥٥.

(٢) أي الجملة الاعتراضية.

(٣) وأما الحالية فلا تكون إلا خبرية.

(٤) تتمة الآية: ﴿... أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة آل عمران ٣/٧٣.

(٥) أي للجملة المعترضة بالأمرية: ﴿قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَى اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾.

(٦) قلت: ما ذكره المصنف هنا من الاعتراض والتعليق عليه مثبت في الكشاف ١/٣٢٩، وانظر الدر المصون ٢/١٣٦، والبحر ٢/٤٩٥.

وضعّف هذا الوجه العكبري في التبيان/٢٧١.

(٧) أي لا تُفْشُوه إلا إلى أشياعكم وحدهم دون المسلمين لئلا يزيدهم ثباتاً، ودون المشركين لئلا يدعوهم إلى الإسلام. زمخشري.

(٨) في م/٥ «كتاب».

(٩) في م/٥ «أهل».

(٢) أي لغير الأعتراض.

(٣) هذا كلام الزمخشري، وهو الوجه الثاني عنده، انظر الكشاف ٣٢٩/١.
ومثله عند السمين، انظر الدر ١٣٦/٢ - ١٣٧، والبحر ٤٩٦/٢.

(٤) «الذي» غير مثبت في م/٢.

(٥) «كعبد الله بن سلام» غير مثبت في م/١ و٣ و٥.

(٦) قال الزمخشري: «أو يتم الكلام عند قوله: إلا لمن تبع دينكم، على معنى ولا تؤمنوا هذا الإيمان الظاهر، وهو إيمانهم وجه النهار إلا لمن تبع دينكم... وقوله: أن يؤتى معناه: لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم قلتم ذلك ودبرتموه..، والدليل عليه قراءة ابن كثير...» الكشاف ٣٢٩/١.

(٧) أي إسلامكم الذي توقعونه أول النهار، ثم نقضه آخر النهار بالكفر.

(٨) أي أرجح من الوجه السابق وهو التخريج على الاعتراض، وجعل «أن يؤتى» مرتبطاً بـ «ولا تؤمنوا» في أول الآية.

(١) قلت هذه قراءة ابن كثير ومجاهد «آن يؤتى» بالمد على الاستفهام والأصل: أأن، والهمزة الثانية مُسَهّلة، ورَجّح الفارسي غير هذه القراءة عليها. وقراءة الجماعة «أن يؤتى».
انظر كتابي «معجم القراءات» ٥١٩/١ ففيه المراجع.

(٢) الأولى للاستفهام والثانية أصل، ولأن الهمزة للاستفهام جاءت في أول هذا الكلام فإنه يرجح ما ذهب إليه الزمخشري من التقدير لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده. وانظر الكشاف ١/ ٣٢٩.

(٣) وهو الأخذ بوجه الاعتراض. وقد رَدّ هذا الوجه العكبري قال: «فأمّا قوله: قل إنّ الهدى، فمعترِض بين الكلامين؛ لأنه مُشَدِّد، وهذا الوجه بعيد؛ لأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه...» التبيان/٢٧١.

(٤) أي المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى.

(٥) في م/٥ «وكالدعاء».

(٦) أي وجملة الدعاء تقع اعتراضية ولا تكون حالية. وانظر أمالي الشجري ٢١٥/١، والهمع ٥٥/٤، والأشباه والنظائر ٤٤٤/٢.

(٧) تقدّم، وقائله عوف بن محلِّم الخزاعي.
وقوله «وبُلِّغتها» دعائية معترضة بين ٱسم «إن» وخبرها.

(٨) تقدّم، وقائله ٱبن هَرْمة.
وقوله «والله يكلؤها» جملة دعائية، معترضة بين ٱسم «إن» وخبرها.

(١) انظر الأشباه والنظائر ٤٤٤/٢، والهمع ٥٥/٤.

(٢) تقدّم، وقائله رؤبة.
وقوله: «وأسطارٍ...» جملة قسم معترضة بين ٱسم «إن» وخبرها.

(٣) المثبت من البيت في المخطوطات: إني وأسطار.

(٤) أي مما يقع معترضاً بين متلازمين هذه الجملة، ولا تكون حالاً.

(٥) سورة النحل ٥٧/١٦.

وسقط نص الآية وقوله «كذا مثل بعضهم» من م/٢.

(٦) أي بهذه الآية، ووجه التمثيل أن قوله «سبحانه» تنزيه لله سبحانه وتعالى مُعْترِض بين أول الآية وقوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾.

(٧) أي الجملة الاستفهامية تقع أعتراضية، ولا تكون حالية.

(٨) الآية: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ سورة آل عمران ١٣٥/٣.

والأعتراض بجملة الاستفهام «ومن يغفر الذنوب إلا الله»، وهو معترض بين «فاستغفروا لذنوبهم» وبين «ولم يصيروا...».

انظر الدر المصون ٢١١/٢، والكشاف ٣٥٠/١.

(١) وهي آية سورة النحل.

(٢) لا دليل في الآية على الاعتراض بالجملة التنزيهية في قوله: «سبحانك».

(٣) في م/٥ «اصنع ما شئت».

(٤) أي يكون الاعتراض إذا جعلت العطف على «لله».

أي: لله البنات، ولهم ما يشتهون. أي وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون من الذكور، فما منصوب عطفاً على البنات، وتبع في هذا المصنف الزمخشري. انظر الكشاف ٢٠٧/٢، وتبع الكشاف الفراء والحوفي.

(٥) هذا الرد لأبي حيان قال: «وقال أبو البقاء وقد حكاه وفيه. نظر، وذهل هؤلاء عن قاعدة في النحو وهو أن الفعل الرافع لضمير الاسم المتصل لا يتعدى إلى ضميره المتصل المنصوب، فلا يجوز زيد ضربه زيد، تريد ضرب نفسه إلا في باب ظنّ وأخواتها من الأفعال القلبية، أو فقد وعدم، فيجوز زيد ظنه قائماً زيد، وزيد فقده، وزيد عدمه، والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل... فعلى هذا الذي تقرر لا يجوز النصب؛ إذ يكون التقدير: ويجعلون لهم ما يشتهون...» البحر ٥٠٤/٥، والتبيان/٧٩٩.

(٧) الآية: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة آل عمران/١٨٨.

(١) قرأ ٱبن كثير وأبو عمرو وابن محيصن واليزيدي والجحدري ويحيى بن يعمر ومجاهد «فلا يحسبُنَّهم» بالياء وضم الباء.

انظر كتابي «معجم القراءات» ١/٦٤٤ ففيه المراجع وبقية القراءات وقال السمين:

«فلا يحسبُنَّهم: ... وتعدّى هنا فعل المضمر المنفصل إلى ضميره المتصل، وهو خاص بباب الظن، وبـ «عَدِم وفَقَدَ» دون سائر الأفعال، لو قلت: أكرمتُني أي: أكرمت أنا نفسي لم يجز...» انظر الدر ٢/٢٨٠.

(٢) الآيتان: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ سورة العلق ٩٦/٦ - ٧.

والتقدير في الآية أن رأى نفسه، فالضمير مفعول له، أي لرؤيته مستغنياً. وتعدّي الفعل هنا لِضَمِيرَيْه المتصلين من خواص هذا الباب، ولو كانت الرؤية هنا بمعنى الإبصار لاَمتنع في فعلها الجمع بين الضميرين.

انظر الدر ٦/٥٤٦، والكشاف ٣/٣٥٠.

(٣) في م/٢ «زيد ضربه زيد» ومثله نص البحر.

(٤) في م/١ و٢ و٣ «إنما».

(٥) أي آية سورة النحل المتقدّمة: ﴿... وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾.

(٦) وبذلك يتعدى الفعل لاْسم ظاهرٍ وليس إلى الضمير.

(٧) قلت: لقد قَدّر الفراء مضافاً، قال: «ما في موضع رفع، ولو كانت نصباً على ويجعلون لأنفسهم ما يشتهون لكان ذلك صواباً» معاني القرآن ١٠٦/٢، وذكر بعد هذا ما كان في باب ظن وأخواتها وعَدِمَ وفَقَدَ، من تعدّى الفعل إلى ضميرَيْهِ. فتأمل!! وقَدّر مثله الزمخشري أيضاً. انظر الكشاف ٢/ ٢٠٦.

(٨) أي: على تقدير الاْسم المضاف، وبه يكون عطف مفرد على مفرد، وهو عطف «لهم» على «لله»، و«ما...» على «البنات».

(١) أي الآية الثانية وهي الآية/١٣٥ من آل عمران، وقد جاء فيها الاستفهام ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقدَّره ٱبن مالك استفهاماً معترضاً.

(٢) أي ٱبن مالك، وبمثل قوله قال الزمخشري، وتقدّم هذا.

(٣) أي: ما يغفر الذنوب إلا الله.

قال السمين «استفهام معناه النفي... والتقدير: لا يغفر أحد الذنوب إلا الله» الدر ٢/٢١١ - ٢١٢.

(٤) م/٥ «والجملة».

(٥) هو الأمين المحلّي محمد بن أبي علي نحوي (توفي عام ٦٦٠هـ) وسوف يُصَرّح بهذا في الباب الخامس عند ذكر هذا البيت.

(٦) قال البغدادي هذا البيت لبعض المولدين. قلت: لا يحتج به إلا تمثلاً.
وذكره ابن هشام في الباب الخامس مرة أخرى وكرر كلامه الذي ذكره هنا، وعجزه مثبت في م/٥ وغير مثبت في بقية المخطوطات.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٨/٦، والهمع ٤٣/٤، والعيني ٢١٧/٣، وشرح التصريح ٣٨٩/١، وأوضح المسالك ١٠٨/٢، وشرح الأشموني ٤٣١/١.

(٧) قال العيني: «فإن قلت ما الواو في قوله: ولا تضجر؟ قلت: للعطف، عطف بها على قوله: اطلب، كما في قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾.
= وقد قال الأمين المحلّي إن الجملة حالية، والواو للحال، وإن «لا» ناهية. وقد غُلِّط في هذا، والصواب ما ذكره». انظر العيني ٢١٨/٣، وشرح الأشموني ٤٣١/١.

(١) في م/٢ «شبك»، وفي م/٥ «ينسبك».

(٢) وهو «اطلب».

(٣) وعلى هذا فهي عاطفة مفرداً على مفرد.

(٤) أو تكون الواو عاطفة...

(٥) عطف جملة «ولا تضجر» على جملة «اطلب».

(٦) وهو عطف المفردات.

(٧) فالواو للمعية، ولا: زائدة، وتضجر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة.

(٨) في م/٣ «ولا أَخْبُرَك».

(٩) قائله: دثار بن شيبان النمري، وعزاه القالي للفرزدق، وعزاه سيبويه للأعشى، وذكره ٱبن يعيش للحطيئة، ولربيعة بن جشم عند الزمخشري.

والشاهد فيه قوله «وأدعو»، فهو منصوب في جواب الأمر بـ «أن» مضمرة بعد واو المعيّة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢٩/٦، وشرح السيوطي/٨٢٧، والكتاب ٤٢٦/١، وشرح المفصل ٣٥/٧، والإنصاف/٥٣١، ومجالس ثعلب/٤٥٦، وأمالي القالي ٩٠/٢، وأوضح المسالك ١٧٧/٣، والعيني ٣٩٢/٤، وشذور الذهب/٣١١، واللسان/ندى، والأشموني ٣٠١/٢.

(١٠) وهو عطف الجملة على الجملة.

(١١) أي هي فتحة بناء؛ لاتّصال الفعل بنون التوكيد، فبني على الفتح، والعلة في ذلك التركيب.

(١) في م/٤ «وعطف في الأمر على النهي مثله في قوله تعالى...»

وفي م/٥ «وعطف الأمر على النهي إلى مثله في قوله...».

(٢) أي هو عطف جملة على جملة.

(٣) الآيـة: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ سورة النساء ٣٦/٤.

(٤) الثاني من الأمور التي نميز بها الآعتراضية من الحالية.

(٥) أي يجوز تصدير الجملة الآعتراضيّة.

(٦) مثل سوف والسين ولن. وانظر البحر المحيط ١/١٠٧.

(٧) تقدّم: في الموضع الرابع عشر من الآعتراض بين حرف التنفيس والفعل. وقائله زهير، فقد تقدّم أيضاً في «أم» و«سوف».

(٨) أول الآية: ﴿وَقَالَ....﴾ سورة الصافات ٣٧/٩٩.

(٩) أي جملة «سيهدين».

(١٠) هذا من دليل الاستقبال، ولا تُصَدَّرُ به الجملة الحالية.

(١١) الآية: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٤.

= فلا تكون «لن تفعلوا» حاليّة لوجود «لن» دليل الاستقبال، وإنما هي اعتراضية، وتقدَّمت في الموضع الخامس شاهداً للاعتراض بين الشرط وجوابه.

(١) أي تكون جملة الاعتراض مُصَدّرة بالشرط، ولا تُصَدّر به الجملة الحالية.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ﴾ سورة محمد ٤٧/٢٢.
فجملة الشرط «إن توليتم» معترضة بين اسم «عسى» والخبر، وهي مُصَدّرة بإن الشرطية، ولا يكون ذلك في الحالية.

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُواْ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ۖ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٤٦.
جملة «إن كتب عليكم القتال» معترضة بين اسم «عسى» والخبر: «ألا تقاتلوا» ولا تكون حالاً؛ لأن جملة الحال لا تُصَدَّرُ بالشرط.

(٤) في م/٥ جاءت هذه الآية مُقَدَّمة على الآية السابقة.

(٥) سورة النساء ٤/١٠٢.
وجملة «إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى» معترضة بين «أن تضعوا» والمتعلّق، إذ التقدير: لا جناح عليكم في أن تضعوا، ثم وقع الاعتراض بجملة الشرط.

(٦) أول الآية: ﴿قُلْ إِنِّيٓ ...﴾ سورة الأنعام ٦/١٥.
والاعتراض بقوله: إنْ عصيت ربي، بين أخاف، وعذاب، والتقدير: إني أخاف من عذاب يوم...، أو هو متعدٍّ إليه مباشرة.

(١) تتمة الآية: ﴿... يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ المزمل ٧٣/١٧
الاعتراض بجملة الشرط بين الفعل «تتقون» وبين «يوماً».

(٢) تتمة الآية الثانية ﴿... إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ الواقعة ٥٦/٨٦ - ٨٧.
والتقدير في الآية: فلولا ترجعونها، والشرط معترض بين الفعل وأداة التحضيض.
- وجاءت الآية الثانية تامّة في م/٥.

(٣) جملتا: إن ذهب وإن مكث، في محل نصب على الحال مع وجود الشرط؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال، فكأن «إنْ» في الحالين مجردة من مفهوم الشرط.
قال الأمير: «فانسلخت «إنْ» عن حقيقة التعليق المقتضي للاستقبال فلم تمنع الحالية...» ٢/٥٥، وانظر حاشية الشمني ٢/١٢٨.

(٤) يشير إلى حصول الذهاب والمكث في المثال، فهما متناقضان، ولا يبنى الشرط على مثل هذا، وإنما يقع في واحد منهما، فهما لشيء واحد وهو الضرب، فلا يصح وقوعهما معاً على إرادة الشرط، ولذا خُرِّج مثل هذا على الحالية.

(٥) أي اقتران جملة الاعتراض بالفاء، ولا يكون ذلك في الحالية.

(٦) قائله غير معروف.

والشاهد فيه قوله «فَعِلْمُ المرءِ ينفعه» جملة معترضة بين الفعل «اعلم» وبين معموله «أَنْ سوف يأتي...»، واقترنت الجملة بالفاء.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣١/٦، وشرح السيوطي/٨٢٨، وشرح ابن عقيل ٣٨٧/١، والعيني ٣١٣/٢، وهمع الهوامع ٥٥/٤، وشذور الذهب/٢٨٣.

(١) من سورة النساء ١٣٥/٤ وتقدَّمت في الموضع الخامس من مواضع الاعتراض، وهو بين الشرط وجوابه.

(٢) سورة الرحمن ٣٨/٥٥.

(٣) سورة الرحمن ٣٧/٥٥ وتتمة الآية ﴿كَالدِّهَانِ﴾.

(٤) سورة الرحمن ٣٩/٥٥ وتتمة الآية ﴿وَلَا جَانٌّ﴾.

وأراد بالجواب هنا قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ...﴾ وهو جواب «إذا» في الآية/٣٧.

وفي م/١ و٢ و٣ لم يثبت قوله تعالى: ﴿عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾ وجاءت تامة في م/٤ و٥.

(٥) أي المعترضة.

(٦) سورة الرحمن ٦٢/٥٥.

(٧) سورة الرحمن ٧٠/٥٥

(٨) في م/٣ و٤ «صفتهما» كذا على الإفراد.

(٩) سورة الرحمن ٦٤/٥٥ و«مدهامتان» صفة لـ «جنتان» في الآية/٦٢.
وقد فصل بينهما بقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ وهي الآية/٦٣.

(١٠) أي في الآية الأولى وهي/٦٢.

(١١) سورة الرحمن ٧٢/٥٥ فقد فصل قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ الآية/٧١ بين قوله: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾ الآية/٧٠، والصفة ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ الآية/٧٢.

(١٢) أي: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾، و﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾.

(١) هما مدهامتان، وحور...

(٢) أي الجملة في الموضعين.

(٣) هما مدهامتان: صفة لجنتان، وهن حور: صفة لخيرات، أو هما جملتان منقطعتان عما قبلهما على الاستئناف.

(٤) من المواضع التي تختلف فيها جملة الاْعتراض عن جملة الحال.

(٥) أي جملة الاْعتراض.

(٦) البيتان من قصيدة قالها في صباه يمدح بها محمد بن عبيدالله العَلَويّ، وتقدّم البيت الثاني في باب «لا» على جواز الرفع والنصب في «أَقَلّ»، وقد جاء الاْعتراض في البيت مبدوءاً بفعل مضارع مقترن بالواو: وأحسبني بين المنادى: يا حاديي، وبين قوله: قفا قليلاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٣١، والديوان ١/٢٩٦.

(٧) كذا في شرح العكبري: قبيل أن أفقدها.

(٨) في شرح العكبري ١/٢٩٦ ضبط بالنصب، وقال: «من روى أَقَلّ بالرفع جعل «لا» بمنزلة «ليس».

(١) ذكر الأمير في الحاشية ٥٦/٢ نقلاً عن التلخيص صور الاعتراض: في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر، ثم جوز بعض هؤلاء وقوع جملة الاعتراض جملة لا تليها جملة متصلة بها بأن لا يليها جملةٌ أصلاً، فيكون الاعتراض آخر الكلام، أو قد يليها جملة غير متصلة بها معنى.

(٢) الآية: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ سورة البقرة ١٣٣/٢.

(٣) انظر الكشاف ٢٤٠/١.

(٤) أي جملة ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾.

(٥) قال الزمخشري: «أو من مفعوله لرجوع الهاء إليه في «له».

(٦) النص في الكشاف: «ومن حالنا أنا له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون».

(٧) أي وقوع الاعتراض في آخر الكلام.

(٨) أي: علم البيان، وصورة الاعتراض فيه.

(٩) قال أبو حيان: «وأجاز الزمخشري أن تكون جملة اعتراضية مؤكدة...، والذي ذكره النحويون أن = جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول أو صلة...، أو بين جزأي إسناد...، أو بين فعل الشرط وجزائه، أو بين قَسَم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك مما بينهما تلازمٌ ما، وهذه الجملة التي هي قوله: «ونحن له مسلمون» ليست من هذا الباب؛ لأن قبلها كلاماً مستقلاً؛ وبعدها كلام مستقل...» انظر البحر ٤٠٣/١ – ٤٠٤.

(١) اعترض الدماميني على المصنف بأن هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية؛ إذ يلزم ألا يكون لها محل من الإعراب، وتعقَّبه الشمني بأن مراد المصنف هنا الجملة التي لا محل لها من الإعراب. انظر الحاشية ١٢٨/٢.

(٢) وقوله: الفضلة يخرج جملة الصِّلَة لأنها يتوقف عليها المعنى، وهي تفسِّر الاسم المبهم قبلها.

(٣) في م/٣ و٥ «تلته»..

(٤) الآية: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٣.

(٥) وهي قوله: «هل هذا إلا بشر».

(٦) في م/٢ و٥ «لأن هل».

(٧) في م/٤ «ويحتمل».

(٨) أي: جملة الاستفهام.

(٩) أي: تكون بدلاً من «النجوى»، وعلى هذا التخريج يكون لجملة الاستفهام محل من الإعراب وهو النصب. وانظر ما يأتي «الجملة السادسة التابعة لمفرد» في هذا الباب.
انظر الفريد ٤٧٧/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣٨٤/٣، وحاشية الجمل ١١٩/٢، والكشاف ٣٢١/٢.

(١٠) وهو النجوى، فهي بمعنى القول.

(١) وعند البصريين لا يعمل ما فيه معنى القول عمل القول الصريح.

(٢) أي: جملة الاستفهام.

(٣) أي: قالوا: هل هذا... أو قائلين: هل هذا...

(٤) أي جملة القول حال.

(٥) الآيتان: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ سورة الرعد ١٣/٢٣ - ٢٤.

ووجه المقابلة أنّ قوله: «سلام عليكم» معمولٌ لقولٍ محذوف، وهذا القول حال، والتقدير: قالوا: سلام عليكم، أو قائلين: سلام عليكم.

(٦) من أمثلة التفسيرية.

(٧) سورة آل عمران ٣/٥٩.

(٨) قال الزمخشري: «... وقولُه: «خلقه من تراب» جملةٌ مفَسِّرة لما له شبه عيسى بآدم، أي خلق آدم من تراب ولم يكن ثمة أب ولا أُمّ، فكذلك حال عيسى...» الكشاف ٣٢٦/١.

وفي الدر ١١٨/٢ «في هذه الجملة وجهان: أظهرهما أنها مفسِّرة لوجه الشبه بين المثلين، فلا محل لها حينئذٍ من الإعراب.

والثاني أنها في مَحَلِّ نَصْب على الحال من آدم عليه السلام، و«قد» معه مقدّرة، والعامل فيها معنى التشبيه...».

(٩) تعقبه الأمير في هذا فقال: «بل هو تفسير لمثل آدم وحاله باعتبار ظاهر اللفظ قطعاً» انظر الحاشية ٥٦/٢، ومثله عند الشمني ١٢٨/٢.

(١٠) اعتبار المعنى لا يُعارِض اعتبار ظاهر اللفظ في المثليَّة.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف شُبِّه به وقد وُجِد هو بغير أب، ووجد آدم بغير أب وأُم؟ قلت: هو مثيلُه في أحد الطرفين، فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به؛ لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، ولأنه شبّه به في أنه وُجِد وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة، وهما في ذلك نظيران؛ ولأن الوجود من غير أب وأم أغرب، وأَخْرَقُ للعادة من الوجود من غير أب، فشبه الغريب بالأَغْرَب ليكون أَقْطَع للخصم، وأَحْسَم لمادة شبهته إذا نظر فيما هو أغرب مما استغربه...» الكشاف ٣٢٦/١.

(٢) أي: المثال الثالث من أمثلة التفسيرية.

(٣) الآيتان: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَمَسَـٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ سورة الصف ٦١/١٠ - ١٢.

(٤) وعلى هذا فلا محل لها من الإعراب.

(٥) ذهب إلى هذا الزمخشري. وذهب الأخفش إلى أنها عطف بيان. انظر المحرر ١٤/٤٣٣، انظر الكشاف ٣/٢٢٧، والبحر ٨/٢٦٣.

قال أبو حيان: «وقال الزمخشري: تؤمنون: استئناف، كأنهم قالوا: كيف نعمل؟ فقال: تؤمنون. ثم اتبع المبرّد فقال: هو خبر في معنى الأمر، وبهذا أجيب بقوله: يغفر لكم».

(٦) وعلى هذا جاءت قراءة ابن مسعود وزيد. انظر كتابي «معجم القراءات».

(٧) وجه الدليل أن الفعل جاء مجزوماً وليس من جازم قبله إلا معنى الطلب: «آمِنوا» المفهوم من قوله تعالى: «تؤمنون....».

(٨) «لكم» مثبت في م/٤.

(٩) كقول العرب.

(١٠) في م/٢ و٣ «وفَعَلَ».

(١) «خيراً» زيادة من م/٥.

(٢) يريد أنّ ما في الآية من قوله «تؤمنون» معناه الطلب كما جاء في قول العرب: اتقى، ظاهره الخبر، ومعناه الطلب، وقد ظهر أثره في جزم الفعل «يُتَبْ»، ولا جازم قبله غير تقدير الطلب. وانظر المحرر ١٤/٤٣٤.

(٣) وهو جعل الجملة تفسيرية.

(٤) أي جزم «يغفر لكم» في الآية/١٢.

وذهب إلى الجزم على جواب الاستفهام الفراء قال: «جزمت في قراءتنا في هل...، وتأويل هل أدلكم أمر أيضاً في المعنى...» انظر معاني الفراء ٣/١٥٤، والبحر ٨/٢٦٣.

(٥) في هذا رَدّ على الزجاج، فقد ذهب إلى أنهم ليسوا إذا دَلَّهم على ما ينفعهم يغفر لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا. انظر معاني القرآن ٥/١٦٦، والبحر ٨/٢٦٢.

(٦) المفهوم من «أدلّكم».

(٧) أي المسبب للمغفرة.

(٨) المفهوم من قوله: «تؤمنون».

قال الأمير: «قوله: تنزيلاً للسبب، لِيَصِّحَ الجواب والجزاء، وذلك أن شأن المؤمن إذا دُلّ امتثل» انظر الحاشية ٢/٥٦ وحاشية الدسوقي ٢/٥٦.

(٩) أي: من أمثلة الجملة التفسيرية.

(١٠) الآية: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ... حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢١٤.

في جملة «مَسَّتهم البأساء» وجهان:

= الأول: أن تكون تفسيرية لا محل لها من الإعراب، أي فَسَّرت المثل وشرحته كأنه قيل: ما كان مثلهم؟ فقيل: مسّتْهم البأساء.

الثاني: أنها حال، وقد جَوّز هذا أبو البقاء، قال السمين: «وفي جعلها حالاً بُعْد» انظر الدر ٥٢٣/١.

(١) انظر التبيان لأبي البقاء/١٧١ فقد ذكر التفسيرية والحالية ثم قال: «ويجوز أن تضمر معها «قد» فتكون حالاً».

(٢) وهذا شرط البصريين، والكوفيون لا يشترطون ذلك، وحجة البصريين أن جملة الحال إذا كانت ماضية فإن «قد» تقربها من الحال.

(٣) هذا رَدّ أو اعتراض على ما ذهب إليه أبو البقاء من الحالية؛ لأن الحال لا تأتي من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف يعمل عمل الفعل، أو كان جزءاً من المضاف إليه... والمضاف هنا ليس كذلك. انظر حاشية الدسوقي ٥٦/٢ - ٥٧.

(٤) الخامس من أمثلة التفسيرية.

(٥) الآية: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/٢٥.

(٦) أي: هي ظرفية مجردة من معنى الشرط، وذهب إلى هذا ابن مالك. انظر التسهيل/٩٤، والبحر ٤/٩٩.

(٧) قال الزمخشري: «ويجوز أن تكون [أي: حتى] الجارة، ويكون إذا جاءوك في محل الجرّ بمعنى حتى وقت مجيئهم، و«يجادلونك» حال، وقوله: يقول الذين كفروا: تفسير له...، وفسّر مجادلتهم بأنهم يقولون: إنْ هذا إلا أساطير الأولين» انظر الكشاف ١/٥٠٠، والبحر ٤/٩٦.

(٨) أي وإن لم تقدّر «إذا» ظرفية من معنى الشرط بل قدرتها شرطية.

(١) أي: جملة «يقول».

(٢) أي: وعلى هذين التقديرين من جعل إذا ظرفيه مجردة من معنى الشرط أو ظرفية شرطية.

(٣) والتقدير: حتى إذا جاءوك مجادلين يقول الذين كفروا...

(١) تعقّبه الأمير في الحاشية ٥٦/٢ بأنه لا معنى لمجيء هذا التنبيه في أثناء الحديث عن الجملة المفسِّرة، وكان عليه أن يقدِّمه أو يؤخِّره إلى آخر الحديث عنها. وتبع الأميرَ في هذا الدسوقي.

(٣) للتفسير حرفان: أَنْ، وأَيْ.

(٤) أي جملة التفسير.

(٥) تقدَّم البيت في «أَيْ»، والمثبت هنا صدره، وعجزه موضوع بين معقوفين، وقائله غير معروف.
والشاهد فيه مجيء جملة التفسير «أنت مذنب» مقرونة بحرف التفسير «أَيْ»، والجملة المفسَّرة «وترمينني بالطرف».

(٦) أي وتأتي الجملة التفسيرية مقرونة بـ «أَنْ».

(٧) الآية: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ سورة المؤمنون ٢٧/٢٣.
والشاهد في الآية قوله: اصنع الفلك. فهي جملة تفسيرية لقوله: أوحينا، وجملة التفسير مقترنة بحرف التفسير «أَنْ».

(١) أي: وكذا جملة «افعل» في المثال مفسرة لـ «كتبت» مقترنة بحرف التفسير. فإذا قدّرت «أن» وما بعدها في محل جرّ بالباء، فإنّ «أنْ» لا تكون حرف تفسير، بل حرفاً مصدرياً، والمصدر المؤوّل مجرور بالباء، وليس هذا من باب الجملة التفسيرية.

(٢) أي: المثال السادس من الأمثلة التي تقع تفسيراً.

(٣) تتمة الآية: ﴿... حَتَّىٰ حِينٍ﴾ سورة يوسف ٣٥/١٢.

(٤) أي جملة «ليسجننه» تفسير لضمير في «بدا» على جعل فاعل «بدا» ضميراً، أي: البداء.
قال الزمخشري: «بدا لهم: فاعله مضمر لدلالة ما يفسره عليه وهو ليسجننه، والمعنى: بدا لهم بداء، أي: ظهر لهم رأي ليسجنّنه».
انظر الكشاف ١٣٦/٢، والتبيان للعكبري/٧٣٢.

(٥) مثل هذا عند شيخ المصنِّف أبي حيان: «وليسجننه: جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه معمول لقول محذوف، تقديره: قائلين» البحر ٣٠٧/٥، وذكر السمين في الدر ١٨١/٤ أن هذا قول الجمهور.

(٦) أي: جملة القسم وجوابه.

(٧) أي: لا يمنع من جعله جملة القسم تفسيراً كونُ القسم للإنشاء لا للإخبار.

(٨) تعقّبه الدماميني بأنه قال أولاً: إن المفسّر مجموع الجملتين، ثم رجع عن هذا، فجعل المفسّر المعنى المتحصّل من الجواب. ويلزم على هذا ألا يكون للجملة الأولى مدخل في التفسير، وعلى هذا فلا يكون مجموع الجملتين هو المفسّر.
وعَقّب على هذا الشمني بقوله: إن العمدة في الكلام القسمي هو الجواب، وإن القسم تأكيد له، ولذا قال: إنّ المفسّر هو المعنى المتحصّل من الجواب.
انظر حاشية الشمني ١٢٩/٢، وحاشية الأمير ٥٧/٢.

(١) أي: جواب القسم «ليسجنّنه».

(٢) قوله: «لا إنشائي» غير مثبت في المخطوطات، ولا متن حاشية الشمني، وهو مثبت في متن حاشيتي الأمير والدسوقي، وطبعة الشيخ محمد، ومبارك.

(٣) أي المتحصِّل من الجواب.

(٤) «أَعْطِه» مُفَسِّر للفعل «أَحْسِن»، وكلاهما إنشاء.

(٥) أي: المُفَسَّر.

(٦) في م/٤ والمطبوع «معنى»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات.

(٧) تقدَّمت في أول التفسيرية. وهي الآية/٣ من سورة الأنبياء.

والمفرد المؤدي عن جملة هو «النجوى» وهو هنا المُفَسَّر والمُفَسِّر جملة الاستفهام: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾

(٨) قوله: «الآية» ليس مثبتاً في م/٣ و٤.

(٩) أي في آية الأنبياء المتقدِّمة، وكان قال: «وهل هنا للنفي».

وكونه يُراد به النفي يخرجه من باب الإنشاء، ويجعله في باب الخبر.

(١) قال الشمني: «... وتقدير الجواب أَنّا لم نقل فيما مضى إن الاستفهام هنا مراد به النفي؛ لأجل أن الجملة تفسيرية، بل قلناه لأجل أن المعنى اقتضاه وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرّغ، فهذه الجملة خبريةٌ معنى إنشائيةٌ لفظاً» انظر ١٢٩/٢.

(٢) قوله: «المفرّغ» غير مثبت في م/٥.

ويعني بالاستثناء المفرّغ قوله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، ولا يكون هذا إلا بعد النفي؛ ولذلك قدّر «هل» مراداً بها النفي، أي: ما هذا إلا بشر. ويكون ما بعد «إلا» وهو بشر خبراً عن «هذا».

(٣) في م/٣ و٤ «ونحوه».

وقوله: «ونظيره» أي نظير الجملة في الآية السابقة مجيء القَسَم هنا، وهو في المثال: والله لأفعلنّ كذا. مفسِّراً للمفرد وهو «كلام»، وهو مثل ما جاء في الآية من تفسير النجوى وهو مفرد بجملة الاستفهام: هل هذا إلا بشر. وهذا يعود إلى النوع الثاني فيما تقدّم، وهو أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مُفَسِّرة بنفسها إذا كان المفسَّر مفرداً مؤدياً معنى جملة.

(٤) سقط من م/٥ من قوله: «لا أن التفسير...» إلى «كذا».

(٥) أي في آية سورة يوسف المتقدّمة.

(٦) مثل: علم، ورأى.

(٧) وهو عدم التردد.

(٨) واختلف فيما جاء بعد هذا النوع من الأفعال مُجاباً به، فقيل: الجملة بعد الفعل المضمَّن معنى القسم محلها النصب بذلك الفعل، وقيل: لا؛ لأن القسم لا يعمل في جوابه، وكذا ما كان بمعناه. انظر حاشية الأمير ٥٧/٢.

(١) نسب سيبويه هذا البيت للبيد، غير أن المثبت في معلقته إنما هو عجز البيت، وصدره:

صـادَفْـن مـنـهـا غِـرّة فـأصـبـنـه

والبيت عند السيوطي:

ولـقـد عـلـمـت لـتـأتـيـنّ مـنـيـتـي ... لا بـعـدهـا خـوف عـلـيّ ولا عَـدَمْ

ثم ذكر عن العيني البيت الآخر:

صـادفـن مـنـهـا غِـرّة فـأصـبـنـه ... إن الـمـنـايـا لا تـطـيـش سـهـامـهـا

والشاهد في البيت أن الفعل «علم» نُزِّل منزلة القسم، وجاءت جملة «لتأتينّ» جواباً له، وعلى هذا فإنّ «علم» لا تقتضي معمولاً.

وأورد هذا سيبويه في باب أفعال القسم، وكأنه قال: والله لتأتينّ منيتي.

وذهب ابن الناظم إلى أنه يجوز أن يبقى «علم» على بابه، وتكون معلقة بلام القسم، ويكون «لتأتينّي» جوابَ قَسَمٍ محذوف: أي: لقد علمت والله...، وجملتا القسم وجوابه في موضع نصب بعلم المعلَّق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٢/٦، وشرح السيوطي/٨٢٨ - ٨٢٩، والكتاب ٤٥٦/١، والخزانة ١٣/٤، ٣٣٢، والعيني ٤٠٥/٢، والهمع ٢٣٣/٢ ، وشذور الذهب/٣٦٥، وأوضح المسالك ٣١٦/١، وشرح السبع الطوال/٥٥٦، والديوان/٣٠٨، وشرح التصريح ٢٥٤/١، ٢٧٥، ٢٥٩.

(٢) من أصول الكوفيين أن الجملة تقع فاعلاً، وهو ما لا يجيزه البصريون.

(٣) أي أنّ جملة «ليسجننّه» فاعل «بدا»، وهو ما تقدّم في سورة يوسف.

انظر الدر ١٨١/٤، والبحر ٣٠٧/٥، وذكر فيه أن الردّ في كتب النحويين.

وقال العكبري «ليسجننه قائم مقامه [أي الفاعل]، أي: بدا لهم السجن، فحذف الفاعل، وأقيمت الجملة مقامه، وليست الجملة فاعلاً؛ لأن الجمل لا تكون كذلك» التبيان/٧٧٢، وانظر البحر ٤٦/١ - ٤٧.

(١) النص في البحر ٤٦/١ «وفي كون الجملة تقع فاعلة خلاف، مذهبُ جمهور البصريين أنّ الفاعل لا يكون إلا اسماً، أو ما هو في تقديره، ومذهب هشام وثعلب من الكوفيين جوازُ كون الجملة تكون فاعلة، وأجازوا يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو، أي قيام أحدهما».

(٢) أي: مجيء الجملة فاعلاً.

(٣) نص الفراء في البحر ٤٧/١ «ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعُلِّق عنها جاز أن تقع في موضع الفاعل أو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه وإلّا فلا، ونسب هذا لسيبويه، قال: أصحابنا: والصحيح المنع مطلقاً...».

(٤) أي: الفعل المسند إلى الجملة شرطه أن يكون قلبياً.

(٥) أي: اقتران الجملة التي تقع فاعلاً...

(٦) في م/٤ «بأداة فعلية».

(٧) أي بأداة استفهام معلِّقة للفعل المتقدِّم عن العمل في لفظ ما بعده.

(٨) جملة «أقام زيد» فاعل «ظهر».

(٩) جملة «هل قعد عَمرو» نائبة عن الفاعل للفعل «عُلِم».

(١٠) أي فيما ذهب إليه الفراء وجماعة من اشتراط أداة التعليق في الجملة التي تقع فاعلاً. وسقط قوله «وفيه نظر» من م/٥.

(١١) مثل همزة الاستفهام وهل.

(١٢) أي مانعةً من العمل، لأنها تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها.

(١٣) أي هي مانعة من العمل وليست مجوِّزة له.

(١) كذا في المخطوطات «يُعَلَّق» وفي المطبوع «تعلّق»، وليس بالصواب.

(٢) الجزء من الفعل هو الفاعل، وإذا كان المعلِّق مجوِّزاً فإنه لا يصح أن يُعَلِّق الفعلَ عن الفاعل.

(٣) أي وقوع الجملة فاعلاً أو نائباً عن الفاعل.

(٤) مثل النفي نحو: ظهر لي ما قام زيد، لا يجوز عنده، فقد قصر التعليق على الإسناد.

(٥) أي الإسناد إلى الفعل القلبي.

(٦) في م/٥ «إلى المضاف...».

(٧) ذهب الدماميني إلى أنه يمكن أن يكون هذا مراد الفراء ومن ذهب إلى قوله، أي: الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة، لكن لما حُذِف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جُعِل الإسناد إليها.

انظر الشمني ٢/١٣٠.

(٨) في المطبوع «إلى الجملة الأخرى»، ولفظ «الأخرى» ليس في المخطوطات.

(٩) «كذا» كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «وكذلك».

(١٠) أي: وذلك المضاف.

(١١) التناقض بين ظهر والاستفهام بعده.

(١٢) أي ما قدّره في المثالين السابقين، وهما ظهر لي جواب: أقام زيد، وعلم جواب أقعد عمرو. وإنما الذي يضاف إلى الجمل الظروف مثل حيث وإذ وإذا.

(١٣) في م/٣ و٥ «يصح».

(١) قوله: «لنا» وضعه الشيخ محمد بين معقوفين، ولم يثبته مبارك، وهو غير مثبت عند الأمير، وأثبته الدسوقي. وهو مثبت في المخطوطات.

(٢) وإذا كان الأمر في هذه الجمل كذلك فإن تقديره في الجملتين السابقتين للمضاف المحذوف ما خرج عن هذا؛ إذ هو مضاف إلى مفرد لا إلى جملة.

(٣) أي: من أمثلة التفسير.

(٤) تتمة الآية: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ﴾ سورة البقرة ١١/٢.

(٥) في طبعة الشيخ محمد «نائب الفاعل في قيل» ومثله عند مبارك، وحاشية الأمير، وليس كذلك في المخطوطات ولا متن الدسوقي.

(٦) والمعنى: وإذا قيل لهم قولٌ سديد، فأضمر القول الموصوف، وجاءت الجملة بعده مفسّرة للضمير. وذكر مثل هذا التوجيه أبو حيان والسمين والعكبري.

انظر الدرّ ١١٩/١، والتبيان ٢٨/١، والبحر ٦٤/١.

(٧) وهي ﴿لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾.

(٨) في المطبوع «الضمير»، وليس كذلك في المخطوطات.

(٩) عن: مثبت في م/٤ والمطبوع، وليس في بقية المخطوطات.

(١٠) هذا رأي لمكي وابن الأنباري، والمراد بالظرف «لهم»، وذكر السمين أنه رأي الكوفيين والأخفش.
انظر مشكل إعراب القرآن ٢٤/١، والتبيان ٢٨/١، والبيان ٥٦/١، والدر المصون ١١٩/٦.

(١١) أي يُرَدّ القول بأن النائب عن الفاعل هو الظرف «لهم».

(١٢) ويردّ رأي من قال بهذا بأنه لا يُوجد ظرف يكون نائباً على الفاعل على قولهم في الآية الآتية.

(١) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ سورة الجاثية ٣٢/٤٥.

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فجملة النهي هي النائب عن الفاعل. وذكر السمين أنه رأي الزمخشري، ورَدّ مثل هذا العكبري والسمين.
وانظر البحر ٦٤/١، وحاشية الجمل ١٨/١، والكشاف ١٣٧/١، والدر ١١٩/١.

(٣) فكذا جملة «لا تفسدوا» التي كانت في مقام المفعول به تنوب هنا في الآية عن الفاعل.

(٤) في المطبوع «ولا نائباً عنه»، وعنه: غير مثبت في المخطوطات.

(٥) في م/٥ «اللفظ».

(٦) هذا الحديث جاء على غير هذه الرواية في صحيح البخاري ونصه «... يا عبدالله بن قيس، قلت: لبيك يا رسول الله، قال: أَلَا أدلّك على كلمة من كنز من كنوز الجنة؟ قلت: بلى يا رسول الله، فِداك أبي وأمي، قال: لا حول ولا قوة إلّا بالله».

انظر صحيح البخاري ١٤٣٥/٣، ومثله في فتح الباري ٣٠٢/٤، ومثله في الفتح ١٥٩/١١ في أواخر باب الدعوات... وانظر همع الهوامع ٩/١، ١١، ١٢ فالرواية كرواية ٱبن هشام والرواية التي أثبتها ٱبن هشام هنا لم أجدها في كتب الحديث، وعلى ما جاءت في الفتح وصحيح البخاري لا شاهد فيها لهذه المسألة. ولم أجد من أنبه على هذا من أصحاب الحواشي.

وعلى رواية المصنّف: كنز: خبر، والمبتدأ هو «لا حول ولا قوة إلا بالله» أي: هذا اللفظ كنز.

(٧) ذكر المصنف هنا أنه مثل، ولم أجده فيما بين يدي من مراجع الأمثال.

= وفي حاشية الشمني أنه في بعض النسخ «... مظِنّة» كذا قال «وهو تصحيف»، ووجدته في الهمع ١١/١ قولاً من أقوال العرب.

وفي لسان العرب/ زعم «بئس مطية الرجل زعموا» وذكر أنه حديث، وانظر النهاية في غريب الحديث/ زعم، والجامع الصغير ١٩/١ «بئس...» وذكر أنه في مسند أحمد وأبي داود، وأنه مروي عن حذيفة، وهو حديث ضعيف.

والرواية التي أثبتها المصنف هنا يكون فيه «زعموا» مبتدأ، ومطيّة: خبر، وبذلك وقعت الجملة مسنداً إليها لأنهم أرادوا ظاهر اللفظ، فحكموا لها بحكم المفرد.

(١) أي لأن المبتدأ هو عين الخبر لم يحتج إلى رابط.

(٢) قولي: مبتدأ، وجملة: لا إله إلا الله خبر، ولم يحتج في الخبر وهو جملة إلى رابط؛ لأن المبتدأ هو عين الخبر، ومثله «قل هو الله أحد».

(٣) من مواضع التفسيريّة.

(٤) سورة المائدة ٥/٩.

(٥) أي وجملة «لهم مغفرة» مفسِّرة للمفعول الثاني المحذوف، والمفعول الأول «الذين».
قال العكبري: «... والثاني محذوف استُغني عنه بالجملة التي هي قوله «لهم مغفرة» ولا موضع لها من الإعراب...» التبيان/٤٢٥، والدر المصون ٢/٤٩٨.

(٦) أي وعلى تقدير المفعول الثاني وجعل «لهم مغفرة» مفسرة.

(٧) وهو المغفرة وحصول الأجر.

(٨) وهو الجنة.

(١) في م/١ «مُسَبَّب».

(٢) ولها تخريجات غير ما ذكره المصنف هنا: انظر الدر المصون ٢/٤٩٨ - ٤٩٩.

(٣) قال هذا في أول حديثه عن الجملة التفسيرية، إذ قال: هي الفضلة...، فالمراد بالضابط: تعريف هذا النوع من الجمل.

(٤) نحو «ظننته زيد قائم» فالجملة الاْسمية: مُفَسِّرة للضمير وهو الهاء في «ظننته»، وليست الجملة هنا فضلة.

(٥) وذلك على تقدير: هو زيد قائم.

(٦) أي: على الأصل الذي كان عليه ضمير النصب في «ظننته» قبل الاتصال، فإنه كان مبتدأ.

(٧) واحترز بقوله «الفضلة»...

(٨) جملة «ضربته» مفسِّرة للفعل المقدَّر: ضربت زيداً ضربته.

(٩) قوله: «في نحو: زيداً ضربته» غير مثبت في م/٣ و٤.

(١٠) أي: الجملة.

(١١) ذهب إلى هذا الشلوبين وسيأتي بعد قليل.

(١٢) أي: في تعريف الجملة التفسيرية، وهو قوله «الفضلة».

(١٣) أي: أهمله النحويون.

(١) فإن فَسَّرتْ جملةً لها محل من الإعراب كان لها محل، وإن فَسَّرت جملة لا محل لها من الإعراب لم يكن لها محل.

(٢) جملة «ضربته» فَسَّرت الفعل المقدّر مع فاعله: ضَرَبتُ زيداً، ولما كانت الجملة المُفَسَّرة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتداء كانت الجملة المُفَسِّرة «ضربته» مثلها لا محل لها في الإعراب.

(٣) أي ومثل الجملة السابقة ما جاء في الآية...

(٤) سورة القمر ٥٤/٤٩.

وجملة «خلقناه» مُفَسِّرة للجملة المقدّرة مع كل، أي: إنا خلقنا كل شيء خلقناه، والجملة المُفَسَّرة ابتدائية لا محل لها، فكذلك الجملة المُفَسِّرة «خلقناه» مثلها.

(٥) التقدير: زيدٌ يأكل الخبز يأكله، فالخبز منصوب للفعل المقدَّر، وجملة: «يأكل الخبز» في محل رفع خبر «زيد».

(٦) أي: ولأن الجملة في محل «رفع» لم يظهر الرفع فيها، ولكنه يظهر إذا استعضتَ عنها بخبر مفرد مثل: آكله.

(٧) قائله هشام المرّي، وهو منسوب إلى مرة بن كعب بن لؤي القرشي الشاعر الجاهلي. والمثبت صدر البيت، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.

والشاهد في البيت للشلوبين أن الجملة التفسيرية بحسب ما تفسره يكون لها محل أو لا يكون؛ فقد ظهر الجزم في البيت في الجملة المفسرة، وهي «نؤمنه»؛ لأنه في الأصل: فمن نؤمنه نحن = نؤمنه، فلما جاءت الجملة المُفسَّرة مجزومة جاءت الجملة المفسِّرة كذلك. ولما حذف الفعل انفصل الضمير.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٣٣، وشرح السيوطي/٨٢٩، والخزانة ٣/٦٤٠، والمقتضب ٢/ ٧٥، والهمع ٤/٣٢٥، والإنصاف/٦١٩، وشرح الكافية ٢/٢٥٥، والكتاب ١/٤٥٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٤٥.

(١) أي: ظهر في «نؤمنه».

(٢) أي: عند الشلوبين.

(٣) فهي تتبع ما قبلها في الإعراب كما يكون ذلك في عطف البيان والبدل؛ إذ هما تابعان لما قبلهما في الإعراب.

(٤) يرد بهذا ما ذهب إليه الشلوبين.

وقد ذكر الدماميني أنهم أبدلوا الجملة من الجملة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ...﴾ وأجازوه في الشعر، ثم قال: «ولم أر من انتقد ذلك بأنه خلاف مذهب الجمهور، فينبغي تحرير النقل».

وتعقّبه الشمني بقوله: إنما أثبت ذلك البيانيون، وهي عند بعض النحاة، خلافاً للجمهور. انظر حاشية الشمني ٢/١٣٠.

(٤) يرد بهذا ما ذهب إليه الشلوبين.

وقد ذكر الدماميني أنهم أبدلوا الجملة من الجملة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ...﴾ وأجازوه في الشعر، ثم قال: «ولم أر من انتقد ذلك بأنه خلاف مذهب الجمهور، فينبغي تحرير النقل».

وتعقّبه الشمني بقوله: إنما أثبت ذلك البيانيون، وهي عند بعض النحاة، خلافاً للجمهور. انظر حاشية الشمني ٢/١٣٠.

(٥) هذا اعتراض على الشلوبين حيث جعل جملة الاشتغال جملة تفسيرية، ولا يرى المصنف ذلك وإن كان فيها تفسير.

(٦) وهذا اعتراض آخر على الشلوبين في نحو ما جاء في بيت المُرّي، إذ ذكر أن الجملة المفسرة عند الشلوبين كأنها عطف بيان، والمعطوف عليه المفسّر محذوف، وهذا لم يثبت، وإن حملت على البدلية فالمبدل منه لم يجمعوا على حذفه.

(١) من مؤلفات أبي علي، وهي مسائل أملاها في بغداد.

(٢) أي في بيت هشام المري المتقدِّم: فمن نحن نؤمِنْهُ...، وما كان على مثاله.

(٣) فليس الجزم على التفسير، ولا على عطف البيان مما تقدَّم، أو البدلية.

(٤) تقدَّم في حرف الفاء، وهو للنمر بن تولب، والمثبت فيما تقدّم عجزه، ونصّ الفارسي نقله البغدادي في شرح هذا الشاهد في ٤/٥٢ من شرح شواهد مغني اللبيب.

(٥) والمراد بالفعلين المجزومين: الفعل المُفَسَّر قبل منفساً، والفعل المُفسِّر وهو «أهلكته».

(٦) أي الفعل «أهلكته» الظاهر هنا.

(٧) أي لم يجزم لأنه بدل من الفعل المضمر المجزوم على باب البدلية.

(٨) قبل الفعل الظاهر: إن أهلكته.

(٩) وذلك في نحو:

محمدُ تُفْدِ نفسَك كُلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيء تبالا

(١٠) في م/٢ «إلا في ضرورة».

(١١) أي ساغ إضمار «إن» في هذا البيت ونحوه لاتّساعهم في «إِنْ» ما لم يتسعوه في لام الأمر.

(١٢) أي الاتساع في «إِنْ» من حيث الاستعمال.

(١٣) أي إيلاء «إِنْ» الاسم، مع أنها مختصة بالدخول على الأفعال، ولا تدخل «لم» على الأسماء.

(١٤) في م/٢ «وإن».

(١٥) أي تقدم «إِن» في أول الكلام في مثل بيت النمر يدل على تقديرها قبل الفعل المفسّر في نحو: «إن منفساً أهلكته».

(١) أي: لأن الذكر أولاً مقول لتقديرها ثانياً.

(٢) يريد من هذا المثال أنه لما أثبت الباء مع «مَن» في قوله: بمن... جاز حذفه مع تقديره في قوله: أمرر، أي: أُمْرُرْ به. فالتقدّم في الذكر مقوٍّ للدلالة عليه بَعْدُ.

(٣) نص سيبويه في الكتاب ٤٤٣/١ قال: «فإن قلت: بمن تَمُرُّ به أَمُرُّ، وعلى أيهم تنزلُ عليه أنزلُ... وقد يجوز أن تقول: بمن تمرُرْ أَمْرُرْ، وعلى من تنزلْ أنزلْ، إذا أردت معنى عليه وبه، وليس بحدّ الكلام، وفيه ضَعْف.... وتقول: بمن أمرر تمرر به، وبمن تؤخذ أوخذ به، فحد الكلام أن تثبت الباء في الآخر؛ لأنه فعل لا يصل إلا بحرف الإضافة، ويدلك على ذلك أنك لو قلت: من تضرب أنزل، لم يجز حتى تقول عليه، إلا في شعر».

(٤) في المطبوع بعد «أنزل» «لعدم دليل على المحذوف وهو عليه» وهذه الزيادة غير مثبتة في المخطوطات، وقد أثبته مبارك تابعاً لنص متن الأمير، ولم يشر إلى عدم وجوده في المخطوطين المعتمدين عنده.

(٥) أي: سيبويه.

(٦) نصّه في الكتاب ١٣٢/١ «ومن ذلك قولك أيضًا: مررت برجلٍ صالحٍ وإن لا صالحاً فطالحاً...، وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إنْ لاَ أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف لأنك تضمر بعد «إن لا» فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد «إن لا» في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالح...

(٧) أي بخفض «طالح» في مثال سيبويهِ على حرف الجر وهو الباء.

(٨) أي إن تقدير الباء أسهل؛ لأنه ذُكِر من قبل، فسهل تقديره من بَعْدُ.

وانظر هذا في الكتاب ٣٣٣/١.

(٩) في نحو قول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدولَه   علـيّ بـأنـواع الـهـمـوم لِـيَـبْـتَـلـي

وقوله:

وقـاتـمِ الأعـمـاق خـاوي الـمُـخْـتَـرَقْ

= وقول جران العود:

وبــلــدةٍ لــيــس بــهــا أنــيــسُ

(١) وجه الضعف فيه عود الضمير في «غلامُه» على متأخّر وهو «زيداً».

(٢) وجه الحسن هنا فيما كان ضعيفاً من قِبَل أنهم أجازوا في «ضربوني» أن يعود الضمير على متأخر، وهو «قومك».

(٣) في المطبوع «في نحو....».

(٤) أي: بجواب إن الشرطية الأولى في بيت النمر بن تولب: إن منفساً أهلكته، و«مَن» في بيت هشام المري: فمن نحن نؤمنه.

(٥) أي: عن جواب «إن» الثانية المقدّرة، وكذا عن جواب «من» الثانية المقدّرة.

(٦) الأصل فيه: أظننت زيداً ظننته قائماً.

(٧) وهو« قائماً»، فهو مفعول ثان لـ «ظننته».

(٨) ظننت المقدرة نصبت في الظاهر مفعولاً واحداً وهو «زيداً»، وأغنى عن مفعوله الثاني المفعول الثاني لما بعده وهو «قائماً».

(٩) «ظننت» غير مثبت في م/١ و٢.

وفي م/٣ و٥ «ظننت المقدرة عن ثاني مفعولي ظننت المذكور» كذا!

ومثله جاء نص الشمني والدماميني ٢/

قلت: وعلى هذا النص يكون قائماً مفعولاً ثانياً لظننت المقدّرة، واستغنى به المظهر عن مفعوله الثاني.

(١) سورة يس ٣٦/٢ — ٣.

جملة ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ واقعة في جواب القسم «والقرآنِ...».

(٢) تتمة الآية: ﴿... بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٥٧.

جملة «لأكيدنّ» واقعة في جواب القسم «تالله».

(٣) في م/٥ ذكر من نص الآية أيضاً «بعد أن».

(٤) أي من الجمل المجاب بها القسم.

(٥) الآية: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ ...﴾ سورة الهمزة ١٠٤/٤.

لينبذنّ: هذه جواب قسم مقدّر، ودليل ذلك اللام مع الفعل، فهي مما يُتَلَقَّى به القسم، ونون التوكيد مع الفعل.

انظر الفريد ٧٢٧/٤، والدر ٥٦٩/٦.

(٦) «من قبل» غير مثبت في م/٣.

(٧) تتمة الآية: ﴿... لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/١٥.

جملة «لا يولّون» جواب القسم؛ لأن «عاهدوا» في معنى «أقسموا».

انظر التبيان للعكبري/١٠٥٣، والبيان ٢٦٥/١.

قلت: لعل المصنف أراد غير هذا، إذ لم يكمل الآية، فهو يشير إلى قسم مقدر جاء جوابه مقروناً بقوله: لقد، وجيء باللام على سبيل التوكيد مع قد، وكان المصنف قد ذكر في «قد» أنها تأتي في الجملة المجاب بها القسم مثل «إنّ»، والتقدير: والله لقد. وانظر الدر المصون ٢٥٠/١، قال في حديثه في الآية/ ٦٥ من سورة البقرة «ولقد علمتم»... اللام جواب قسم محذوف تقديره: ولقد، وهكذا كل ما جاء من نظائرها...».

(٨) أي لآية سورة الحطمة وآية الأحزاب. وما كان مثلهما قسم متقدّم.

(١) قال مما يحتمل الجواب، لأنّ في الآية غير هذا التقدير. ويأتي بيانه.

(٢) الآية: ﴿... كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ سورة مريم ٧١/١٩.

(٣) الآية: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ سورة مريم ٧٠/١٩.

(٤) أي الآية/٦٩ وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾.
فهي معطوفة على جواب القسم، وهو «لنحشرنهم» في الآية الآتية، فإن الجواب وهو «لنحشرنّهم» وما عطف عليه له حكم الجواب وهو: لننزعَنَّ، ثم لنحن أعلم، وإن منكم إلا واردها.
وقال من قبل فإنه يحتمل جواب القسم في ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾؛ لأنه يمكن أن تكون استئنافاً منقطعاً عن جواب القسم وما عطف عليه.
وانظر حاشية الأمير ٥٨/٢ - ٥٩. وهي عند النحويين: حرف عطف.

(٥) تتمة الآية: ﴿... ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ سورة مريم/٦٨.

(٦) النص في المحرر ٥١١/٩ «وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ حَتْمٌ، والواو تقتضيه». كذا. ولم أجد لفظ «قسم» في المطبوع، ولكنه مثبت في البحر ٢٠٩/٦، وفي الدر المصون ٥١٨/٤.

(٧) أي: تدل على هذا القسم.

(٨) أي: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾.

(٩) لأنها عطفت هذه الجملة على جواب القسم.

(١٠) كذا في المخطوطات وطبعة مبارك، وفي طبعة الشيخ محمد والحواشي «عاطفة».

(١١) هذا شأنه مع شيخه أبي حيان دائماً، وليس هذا من البِرّ، رحمهما الله.

(١) البحر ٢٠٩/٦ «... وذهل عن قول النحويين إنه لا يستغنى عن القسم بالجواب لدلالة المعنى إلا إذا كان الجواب باللام أو بإنّ، والجواب هنا جاء على زعمه بإن النافية فلا يجوز حذف القسم على ما نصّوا، وقوله: والواو تقتضيه يدل على أنها عنده واو القسم، ولا يذهب نحوي إلى أن مثل هذه الواو واو القسم». وانظر الدر المصون ٥١٨/٤.

(٢) أي رَدّ أبو حيان على ٱبن عطية ما ذهب إليه.

ولقد كنت ناقشت هذه المسألة في جملة ردود ٱبن هشام على شيخه في رسالة الدكتوراه «البحر المحيط لأبي حيان – دراسة نحوية صرفية صوتية» ج ٣٣٤/٣ وكان مما قلت: «وإني بعد النظر في رَدّ ٱبن هشام أقول: إن ٱبن عطية لم يكن نحوياً، ومن ثَمّ لا أتصور أنه أراد من عبارته ما خَرّجه ٱبن هشام عليها، وأبو حيان أدرى به وبكتابه وبأسلوبه، ثم ما الذي رَجّح عند ٱبن هشام أن ٱبن عطية أراد هذا التخريج غير الظنّ؟ أتُبنى المسائل على الظنّ ويترك اليقين الصريح في عبارة ٱبن عطية؟».

وأزيد على ذلك بأن ما جاء في المطبوع وهو قوله: «حَتْمٌ، والواو تقتضيه» ينقض ما ذهب إليه الشيخ وأستاذه، والسياق يقتضيه.

وأنا أكتب هذه الكلمات بعد كتابة رسالة الدكتوراه بعشرين سنة، ولم يكن بين يديّ من قبلُ «المحرر الوجيز» لابن عطية. فتأمل!!

(٣) قال الشمني: «قيل في كون هذا محذوراً نظر لقوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ فاطر ٤١/٣٥» الشمني ١٣٠/٢، وانظر حاشية الأمير ٥٩/٢.

(١) سورة القلم ٦٨/٣٩.
قال ابن الأنباري: «كسرت إنّ لوجهين: أحدهما أن تكون كسرت لمكان اللام كما كسرت فيما قبله، والثاني: أن تكون كسرت لأنّ ما قبله قسم، وهي تكسر في جواب القسم» انظر البيان ٢/٤٥٤ - ٤٥٥.
وقال الزمخشري: إن لكم لما تحكمون: جواب القسم؛ لأن معنى: أم لكم أيمان علينا: أم أقسمنا لكم» الكشاف ٣/٢٦٠.

(٣) ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ * وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٨٣ - ٨٤.
ذكر أبو حيان في قوله تعالى: ﴿لا تعبدون﴾ ثمانية أوجه كان الثالث منها أن هذه الجملة جواب لقسم محذوف دلّ عليه قوله: أخذنا ميثاق بني إسرائيل، أي استخلفناهم واللّهِ لا يعبدون. ونسب هذا الوجه إلى سيبويه، وأجازه الكسائي والفراء. انظر البحر ١/٢٨٢، والدر المصون ١/٢٧٥ وذكره للمبرد أيضاً.
قلت: وعلى هذا يكون التخريج في الآية الثانية وهو أنّ «لا تسفكون» أحد الأوجه فيها أنها جواب قسم على نمط التخريج في الآية الأولى.
وانظر معاني الفراء ١/٥٤، وانظر معاني القرآن للأخفش/١٢٦ فهو تخريج على القسم.

(٤) في م/٥ «بأن».

(١) انظر معاني القرآن ١٦٢/١ «ورفع لا تعبدون بالتاء على ضربين: على أن يكون «لا» جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق بمنزلة القسم، والدليل على ذلك قوله: وإذ أخذ الله ميثاق... الآية».

(٢) هذا من تمام نص الزجاج مع ما بعده.

(٣) في المخطوطات ما عدا م/١ «ليبيننة» كذا بالياء ومثله طبعة الشيخ محمد.

(٤) تـتـمـة الآيـة: ﴿... وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ سورة آل عمران ١٨٧/٣.

قال الزجاج بعد الآية: «فجاء جواب القسم باللام، فكذلك هو بالنفي بلا». أراد في قوله: « لتبيننّه».

(٥) ذكر الفراء أن رفع «تعبدون» كان لأن دخول «أن» صلح فيها،فلما حذف الناصب رفع الفعل. انظر معاني القرآن ٥٣/١، ومثله في معاني الزجاج ١٦٢/١ وذكر أنه مذهب الأخفش، وانظر معاني القرآن للأخفش/١٢٦.

(٦) لم يقدر الفراء والأخفش حرف الجر بل «أن» وحدها، وذكره أبو حيان على حذف الياء. انظر البحر ٢٨٢/١ – ٢٨٣.

(٧) انظر معاني القرآن ٥٣/١ – ٥٤، والبحر ٢٨٣/١ فهو رأي الزمخشري. وانظر الكشاف ٢٢٤/١.

(٨) في الشمي: «ووجه التأييد أن هذه الثلاثة إنشاء لفظاً ومعنى، فيحمل لا تعبدون الذي هو خبر لفظاً على أ نه نهي معنىً لتوجد المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، وفائدة إخراج النهي في صورة النفي المبالغة في النهي حتى كأن المكلّف امتثل النهي فأخبر عنه بنفي ما نهى عنه» الحاشية ١٣١/٢.

(٩) أي بعد «لا تعبدون» وقولوا،وأقيموا، وآتوا في الآية/٨٣ من سورة البقرة، وهي أفعالُ طلبٍ، فإنه مناسب للطلب قبله: لا تعبدون. وإن كان على صورة النفي.

(١) البيت من قصيدة للفرزدق ذكر في أوله أنه أتاه ذئب ليلة، وهو في سفر، فألقى إليه باللحم، وقال: تعشّ...
والرواية عند سيبويه: تعالَ فإن عاهدتني... وفي الديوان: تعشَّ فإن واثقتني.
والشاهد فيه: أن جملة «لا تخونني» تحتمل وجهين: الأول أنها جواب قسم مفهوم من «عاهدتني»، والثاني: أنها تكون في محل نصب على الحال.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٣٧/٦، وشرح السيوطي/٨٢٩، وشرح المفصل ١٣٢/٢، ١٣/٤، والكتاب ٤٠٤/١، وأمالي الشجري ٣١١/٢، والهمع ٣٠٠/١، والخصائص ٤٢٢/٢، والمقتضب ٢٩٥/٢، ٢٥٣/٣، والعيني ٤٦١/١، والمحتسب ٢١٩/١، ١٤٥/٢، والديوان ٣٢٩/٢. والأشموني ١١٣/١، والكامل/٤٧٣.

(٢) أي: لا تخونني.

(٣) قائله: غير معروف. وروي: ليوافِين.
والشاهد فيه أن جملة «ليوافقَنْ» جواب لعاهدته المنزل منزلة القسم، وجملة: «عاهدته ليوافق» في موضع المفعول الثاني لـ «أرى».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٠/٦.

(٤) أي جملة: لا تخونني: لا محل لها لأنها جواب ما فيه معنى القسم، وهو عاهدتني.

(٥) حال من التاء في «عاهدت»، أي: في حال كونك غير خائن لي.

(٦) مِن: غير مثبت في م/١ و٢.

(٧) حال من ياء النفس في «عاهدتني».

(٨) قال الأمير: «الظاهر أنه أراد ملاحظته فيهما معنى، وإلا فالحال النحوية إنما تكون من واحد، ثم يلزم من ملاحظته في أحدهما ملاحظته في الآخر، أي: غير خائن لي، أو غير مخوّن لك» الحاشية ٢/ ٥٩، وعنه نقل الدسوقي.

(١) محل جملة الحال.

(٢) المعنى في البيت يشهد أن جملة «لا تخونني» جواب «عاهدتني».

(٣) أي في بيت الفرزدق السابق:

(٤) أي بقول الفردزق.

(٥) كان الفرزدق قد حَجّ وعاهد الله تعالىو هو بين الباب والمقام ألا يهجو أحداً، وأن يقيِّد نفسه حتى يحفظ القرآن، فأثرنه نساء قومه، وأَحْفَظْنَهُ، ففكّ قيده وهجا جريراً.

والرتاج: الباب العظيم، والباب المُغْلَق، وأراد به باب الكعبة، وأراد بالمقام مقام إبراهيم عليه السلام.

والرواية في الديوان: على قَسَمٍ، سوء كلام.

والشاهد فيهما أن «خارجاً» معطوف على جملة «لا أشتم» الواقعة حالاً، كأنه قال: حلفت غير شاتم ولا خارجاً، فيكون الذي عاهد عليه غير مذكور، وهذا رأي عيسى بن عمر. وذكره سيبويه له، وكذا المبرد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤١/٦، وشرح المفصل ٥٩/٢، ٥٠/٦، والكتاب ١٧٣/١، والكامل/١٥٥، ٤٦٤، والخزانة ١٠٨/١، ٢٧٠/٢، والمحتسب ٧٥/١، والمقتضب ٣/ ٢٦٩، ٣١٣/٤، والديوان/٢١٢، واللسان/خرج، رتج، وشرح شواهد الشافية ٧٢/١.

(٦) هذا مذهب سيبويه ومن تابعه.

قال في الكتاب ١٧٣/١ «فإنما أراد لا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجاً...». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤١/٦.

(١) وهو «يخرج».

(٢) وهو ٱسم الفاعل «خارجاً» عن المصدر «خروجاً».

وفي الكامل: «وقوله: ولا خارجاً: إنما وضع ٱسم الفاعل في موضع المصدر، أراد: لا أشتم الدهر مسلماً، ولا يخرج خروجاً من فيّ زور كلام؛ لأنه على ذا أقسم، والمصدر يقع في موضع ٱسم الفاعل يقال: ماء غَور، أي غائر، كما قال الله عز وجل: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾، ويقال: رجل عَدْل: أي عادل، ويوم غَمٌّ: أي غامّ، وهذا كثير جداً، فعلى هذا جاء المصدر على فاعل كما جاء ٱسم الفاعل على المصدر...» انظر ص/١٥٦.

وشرح شواهد الشافية/٧٢.

(٣) كذا ضبط في م/١ و٢ و٣.

(٤) النص عند المبرّد، وانظر النص السابق.

(٥) الآية: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ سورة الملك ٦٧/٣٠.

والشاهد في الآية مجيء المصدر «غوراً» في موضع ٱسم الفاعل: غائراً.

(٦) قوله: «مسلماً» ليس في م/٥.

(١) ذهب الرضي إلى جواز وقوعها خبراً. ولم يَرَ مانعاً من ذلك.
انظر شرح الكافية ٩١/١، وحاشية الشمني ١٣١/٢.

(٢) أي: جملة الجواب لا محل لها من الإعراب بعد القسم.

(٣) أي: جواب القسم مسبوق بمبتدأ.

(٤) إذا بنيت أن جواب القسم هو خبر المبتدأ كما في المثال الذي ذكره يصبح الجواب في مَحَلّ رفع، مع أنه في الأصل لا محل له لأنه جواب قسم، وبذلك يكون له حكمان معاً، وهذا لا يصح.

(٥) أي: هذا التعليل الذي عَلّلوا به كلام ثعلب، ورَدّوا ما ذهب إليه ليس بالصواب.

(٦) خبر المبتدأ.

(٧) أي جملة القسم وجوابه، لا الجواب وحده.

(٨) في م/١ و٣ «للقسم».

(٩) أي: مراد ثعلب.

(١٠) أي: لا يكون بينهما انفصال فيكون للجواب وحده محل، أو لا محل له.

(١١) في م/٢ و٥ «لا ينفك».

(١٢) أي: جملة القسم وجملة الجواب.

(١٣) في هذا رَدّ على ثعلب: بعد أن بيّن الوهم عند من فَسّر كلامه.

(١٤) في م/٥ «وجملتا الجواب والقسم».

(١) قوله: «محل من الإعراب» ليس في م/٣ و٥.

(٢) جملة القسم والجواب هنا محلهما النصب بالقول.

(٣) أي من مجيء جملة القسم وجوابه خبراً.

(٤) أي عند ثعلب.

(٥) وهي الجملة الأولى، لا ضمير فيها، وشرط الجملة أن يكون فيها رابط، وأما جملة الجواب ففيها ضمير، وذلك في مثل قولك: زيد والله لأضربنّه.

(٦) في م/٣ و٥ «هنا».

وقوله ههنا أي: في باب القسم.

(٧) أي: في باب القسم، وهي جملة الجواب.

(٨) أي لاختلاف هذين النوعين من الجملتين: القسم وجوابه، والشرط وجوابه.

قال الشمني: «هذا جواب عما يقال إن جملة القسم فيها ضمير المبتدأ. حكماً وإن لم يكن لفظاً ولا تقديراً؛ لأن ضمير المبتدأ في جوابه يغني عنه فيها كما يغني ضمير المبتدأ في جزاء الشرط عنه في جملة الشرط». الحاشية ٢/١٣١.

(٩) أي لعدم وجود الضمير في جملة القسم منع بعضهم وقوعها صلة موصول؛ إذ لا بُدّ في جملة الصلة من الضمير الرابط.

(١٠) كذا جاء النص في المخطوطات ما عدا م/٥ وفيها: «وأما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى إنشائية».

وفي طبعة مبارك والشيخ محمد: «وأما كون الجملة – أعني جملة القسم إنشائية...» وكذا في متن حاشية الأمير وحاشية الدسوقي.

(١١) في م/٤ «إنشائية».

(١٢) في م/٢ «الصدق».

(١) أي لكون الجملة القسمية إنشائية، وليست خبرية.

(٢) عِلّة المنع عندهم أن الخبر في الجملة الأولى إنشاء وهو طلب، وكذلك في الثانية استفهام، وكلاهما لا يحتمل الصدق والكذب.

(٣) قوله: «وبعد» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٤) في م/٣ و٤ «وعندي».

(٥) أي المتقدمين في منع وقوع الجملة القسمية خبراً.

(٦) أي: باطل، فيجوز وقوعها خبراً. وذكرتُ من قبل هذا للرضي.

(٧) التعليل الأول: وهو كون جملة القسم لا ضمير فيها، وإذا كان في جملة الجواب ضمير فإنه لا يغني؛ لانفكاك الجملتين، ولأن جملة الجواب ليست معمولة لشيء، وقوله: أما الأول: أي بطلان الدليل الأول.

(٨) أي: جملتي القسم وجوابه، فجملة القسم تؤكد الجواب، فهما كالجملة الواحدة.

(٩) «الواحدة» مثبت في م/٤ وليس في بقية المخطوطات، وهو مثبت في المطبوع.

(١٠) أي وإن تكن الجملة الثانية وهي جملة الجواب غير معمولة لشيء مما تقدّم.

(١١) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٨٢ قوله: «وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه؛ إذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول، وكذلك أيضاً لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء إذا عريت إحدى الجملتين من ضمير عائد على الموصول، فلا يجوز أن تقول: جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه، ولا جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه. وذلك عندنا جائز قياساً وسماعاً.

أما القياس فإنّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة؛ بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى، فاكتُفي بضمير واحد كما يكتفى به في الجملة الواحدة.

وأما السماع فقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾.

فما موصولة في موضع خبر «إنّ»، واللام الداخلة عليها لام «إنّ»، وليوفينهم جواب القسم المحذوف، والقسم بجوابه في صلة ما...».

(٢) تتمة الآية: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود ١١١/١١.

(٣) أي: ابن عصفور.

ونصّه في شرح جمل الزجاجي ١٨٢/١ ما موصولة...، فإن قيل: فلعل «ما» حرف زائد وليست بموصولة، فالجواب إن ذلك يؤدي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتى كأنك قلت: لَلَيُوَفِّيَنّهم، وذلك لا يجوز».

(٤) أي ليس منع ابن عصفور مجيء «ما» هنا زائدة برأي، وكذا ما اعتلّ به لرد هذا فيها.

(٥) في م/١ «التكرير».

(٦) وهو «ما» الزائدة، وصورة الفصل هي «لما ليوفينهم» ما واللام فَصَلتا بين اللام الأولى والخبر: وإن كانت ما زائدة. وإن كان الزائد في نية الطرح، فإن الفصل واقع.

(٧) أي ولكون الزائد يقع فاصلاً مع أنه زائد.

(٨) هنا ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة، فهو فاصل بين ثلاثة أمثال. وفي المثال السابق الفاصل حرفان: ما واللام الثانية. انظر حاشية الأمير ٦٠/٢.

(٩) وفصل بين الهمزتين بالألف.

(١٠) الآية/٦ من سورة البقرة، وتقدَّمت في مواضع.

= كما تقدّمت هذه القراءة في باب «لما»، فهي قراءة ابن أبي إسحاق وقد فَصّلتُ القول فيها. وانظر كتابي «معجم القراءات» الجزء الأول.

(١) أي: ابن عصفور. أي كان الجيد أن يستدل بالآية الآتية على جواز وقوع الجملة القسمية صلة.

(٢) تتمة الآية: ﴿... فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/٧٢.

في معاني القرآن للفراء ٢٧٥/١ «... ليبطئن: وهي صلة لمن على إضمار شبيه باليمين».

وقال ابن الأنباري: «اللام الأولى في «لمن» هي لام الابتداء التي تدخل مع إنّ، وهي ههنا داخلة على اسم «إنّ» وخبرها منكم، وقد تقدّم على اسمها. واللام الثانية في «ليبطئنّ» هي اللام التي تقع في جواب القسم، وهو ههنا محذوف، وتقديره: لمن والله ليبطئنّ، ولام القسم في صلة «مَن»...

انظر البيان ٢٥٩/١، وانظر البحر المحيط ٢٩١/٣، ٢٩٢.

(٣) كذا في المخطوطات «الموصوفة»، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «الموصوفية» ومثله في حاشية الأمير، وعند الدسوقي مثل ما في المخطوطات.

قال العكبري: «... وهي بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، وليبطئن: صلة أو صفة» انظر التبيان/ ٣٧١.

(٤) لفريق: كذا في المخطوطات ما عدا م/٣ فقد جاء منصوباً لفريقاً، ومثله عند مبارك والشيخ محمد والحواشي. وكلا التقديرين جائز.

(٥) أي في الآية السابقة ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ وهي/١١١ من سورة هود، التي ذكرها ابن عصفور من قبل. وقوله: «وكذا: ما» في الآية أي: تحتمل الزيادة والموصف، ومَن: هنا في آية النساء تحتمل الوصف فقط مع الموصولية.

(٦) أي «من» في آية سورة النساء «لمن ليبطئنّ».

(٧) أي ما وجه مجيء جملة القسم صلة وصفة.

(١) أي جملة القسم غير مقصودة فهي لتأكيد الجواب.

(٢) وهي «ليبطئن».

(٣) أي توكيد الجواب، لا لتأسيس حكم جديد يترتب على هذا القسم.

(٤) في م/٥ «وأما الإنشاء».

وقوله: وأما الثاني، أي: بطلان التعليل الثاني، وهو كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً، وهو ما ذهب إليه ثعلب.

(٥) أي أصل خبر المبتدأ، قال الأمير: «أي لأنه منسوب للمبتدأ، والأصل في المنسوب أن يكون شيئاً واحداً، ويحتمل أن المراد بالأصل الغالب».

انظر الحاشية ٢/٦٠، والدسوقي ٢/٦٢.

(٦) وليس من صفات المفردات كخبر المبتدأ.

(٧) قال الأمير: «عطف على قوله علىأ ن أصله الإفراد، وهذا تأنيس...» الحاشية ٢/٦٠.

(٨) أي وقوع الجملة القسمية خبراً للمبتدأ. وانظر الدر المصون ٥/٣٦٠.

(٩) سورة العنكبوت ٢٩/٩.

الذين آمنوا: مبتدأ، و«لندخلنّهم: خبر.

وأجاز العكبري أن يكون «الذين» في موضع نصب على تقدير: لنُدخِلنّ الذين آمنوا. انظر التبيان/ ١٠٣٠.

(١٠) هذه الآية غير مثبتة في م/٣.

(٢) تتمة الآية: ﴿... تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ نِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ سورة العنكبوت ٥٨/٢٩.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ سورة العنكبوت ٦٩/٢٩.

الذين: مبتدأ، وخبره جملة القسم «لنهدينّهم».

وانظر التبيان للعكبري/١٠٣٤. وانظر الدر المصون ٣٦٩/٥ «وفيه رَدٌّ على ثعلب...».

(٥) قائله غير معروف.

وقد جاء تاماً في م/٣ و٥، وأثبت صدره في بقية المخطوطات والمطبوع.

وقوله: جشأت: أي ارتفعت نفسه من فرح أو حزن.

وفاعل «جشأت» هو ضمير النفس في بيت قبله.

اللذ: لغة في الذي، خشيْتِ: خطاب للنفس، والمناص: التأخر والفرار.

قال البغدادي: والتقدير: وإذا أتاكِ ما تخشينه فليس الحين حين فرار أو تأخر، فلا بُدّ من وقوعه عليك.

والشاهد في البيت: اللذ: مبتدأ، وخبره جملة القسم «ليأتينّ».

انظر شرح البغدادي ٢٤٥/٦، وشرح السيوطي/٨٣٠.

(٦) أي لما استدل به ابن مالك من مجيء القسم خبراً عن الموصول في الآيات الثلاث والبيت.

(٧) أي في الآيات والبيت.

(١) في م/١ و٣ «فخبره».

(٢) أي خبر هذا المبتدأ وقع موقع جواب الشرط الذي تضمنه الاسم الموصول.

(٣) أي قبل الاسم الموصول.

(٤) أي للقسم.

(٥) أي للاستغناء بجواب القسم عن الخبر.

(٦) في م/٣ و٥ «قبل الشرط عن جواب الشرط قوله تعالى» وفي م/٥ «عن جواب الشرط المقدّر قبل لام التوطئة».

(٧) تتمة الآية: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ المائدة ٧٣/٥.

(٨) انظر الحديث في هذه المسألة عند أبي حيان في البحر ٥٣٦/٣، فالمصنف تابع لشيخه.

(٩) في طبعة مبارك «... إن لم ينتهوا يمسس»، وليس كذلك في المخطوطات والحواشي.

(١) الآية: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأنعام ١٢/٦.
وما أثبته هنا من الآية هو المثبت في م/١ و٢ و٣.
وأما في م/٤ و٥ فالمثبت هو الآية/٥٤ من السورة نفسها ونصها: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ...﴾ الآية.
وهذا مثبت مثله في طبعة الشيخ محمد وفي حاشيتي الأمير والدسوقي.
وقد تعقب مازن مبارك وزميله الشيخَ محمد وصاحبي الحاشيتين بأنه مزج بين الآيتين كذا! قلت: كان عليه أن يلتمس لهم العذر فإن ما بين أيديهم من المخطوطات هذا ما أثبت فيه، وكان تعقيبه أولى لو ذكر أن الآية المثبتة لا وجه للاستشهاد بها. انظر طبعة مبارك الخامسة ص/٥٣٢.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢٥٨/١ ومثل هذا عند العكبري/٤٨٣.
وذكر أبو حيان عن المهدوي أن جماعة من النحويين قالوا إنها تفسير للرحمة تقديره: أن يجمعكم، فتكون الجملة في موضع نصب على البدل، وهو مثل قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ...﴾ انظر البحر ٨٢/٤.

(٣) أي هذا الذي سبق مكياً إلى هذا التقدير.

(٤) يتضح هذا مما نقله أبو حيان من خبر المهدوي أن التقدير: أن: «يجمعكم».

(٥) سورة يوسف ٣٥/١٢ وتقدّمت.

(١) قال مكي: «ليجمعنّكم» في موضع نصب على البدل من «الرحمة»، واللام لام القسم، فهي جواب «كتب»؛ لأنه بمعنى أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم» انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٨.

وانظر التبيان للعكبري/٤٨٣.

(٢) وجه الخلط في هذا أن البدلية تقتضي أن للجملة محلاً من الإعراب، وجعل اللام للقسم يقتضي أنها لا محل لها من الإعراب. وهذا ما ذكره أبو حيان شيخ المصنف قبله قال: «ويُبْطِلُ ما ذكروه أن الجملة المقسم عليها لا موضع لها من الإعراب» انظر البحر ٤/ ٨٢.

(٣) هذا يشمل قوله: ليجمعنكم، وقوله: ليسجننكم، في الآيتين.

ومعنى الانقطاع هو أن الرحمة ليست خصوص الجمع في الآية الأولى، وأن رؤية الآيات ليست خصوص السجن، والمراد بقوله: أنها: الرحمة في الآية الأولى، والضمير في «بدا» في الآية الثانية.

(٤) أي إن قُدِّر قسم قبل اللام بحيث تكون اللام في ليجمعنكم وليسجننه موطئة لذلك القسم.

(٥) أي متصل اتصال الجواب بالقسم، وهذا التقدير يصلح في الآية الثانية «ليسجننه» انظر الشمني ٢/ ١٣٢.

(٦) في آية ٣٥ من سورة يوسف ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾.

(٧) أي كما أجرى «علم» مجرى القسم من حيث تحقيقه، فأجيب لهذه المشابهة مع القسم بما يُجاب به. ودليل ذلك ما في البيت بعده في «لتأتينّ».

(٨) تقدّم البيت في الجملة المفسرة، وذكر في الآية نفسها «ليسجننه» أنه جواب لبدا؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم.

وانظر تحقيق هذا البيت مبسوطاً فيما تقدّم.

(٢) الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ سورة آل عمران ٨١/٣.

والقراءة بفتح اللام وتخفيف «ما» هي قراءة جمهور السبعة.

وانظر بياناً مفصلاً في تخريج هذه القراءة ومراجعها.. وغير هذه القراءة فيها في كتابي: معجم القراءات ٥٣٤/١ - ٥٣٥.

(٣) النص في التبيان/٢٧٦ ونقل المصنف فيه بعض تصرُّف.

وقد بدأ النص عند أبي البقاء: «ويقرأ بالفتح وتخفيف ما» وفيها وجهان: أحدهما: أن «ما» بمعنى الذي، وموضعها رفع بالابتداء، واللام لام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم، وفي الخبر وجهان: أحدهما من كتاب وحكمة...». ثم قال: «والقول الثاني أن «ما» شرط واللام قبله لتلقي القسم...، وليست لازمة... فعلى هذا تكون «ما» في موضع نصب بآتيت...».

(٤) أي: ما من «لَما».

(٥) أي: بيانية.

(١) الآية: ﴿... أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة ١٠٦/٢.

(٢) في م/٣ و٤ و٥ «الصلة».

(٣) أي والمعطوف على الصلة صلة، ولا يصح مجيء الخبرقبل تمام الصلة.

وفي حاشية الشمني ١٣٢/٢ «لقائل أن يقول: هذا كمال بالتابع، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره، فالإخبار عن الموصول قبل كمال صلته بغير التابع لا يغتفر، وقيل: كمالُها بالتابع يغتفر».

وانظر الدر المصون ١٥٢/٢.

(٤) أي الاعتراض الثاني على أبي البقاء في توجيه قراءة الجماعة.

(٥) وهو الرفع لأنه خبر.

(٦) لا موضع لها لأنها جواب قسم.

(٧) أي «لتؤمِنُنّ».

(٨) أي جملة القسم وجوابه.

(٩) من هنا إلى قوله: «أخذ الميثاق قسم» غير مثبت في م/١.

(١٠) قوله: «القسم لأن أخذ الميثاق» غير مثبت في م/٤.

(١) انظر الدر المصون ١٥٢/٢ قال: «... ولتؤمنن به جواب قسم مقدر، وهذا القسم المقدّر وجوابه خبر للمبتدأ الذي هو «لما آتيناكم»، والهاء في «به» تعود على المبتدأ ولا تعود على «رسول»؛ لئلا يلزم خلو الجملة الواقعة خبراً من رابطٍ يربطها بالمبتدأ» وانظر البحر ٥١١/٢.

(٢) أي: أبو البقاء.

(٣) هذا أحد الوجهين عنده في تقدير الخبر. وقوله: سَمّى «لتؤمنن» خبراً: يريد مع أنه جزء الخبر؛ لأنه جواب القسم، ولا يكون وحده خبراً.

(٤) ويقصد بالمعنى المقصود أن جملة القسم وجوابه هي الخبر، وذكره هنا جواب القسم على أنه الخبر مبيّن إلاّ أنّ المراد هو جزأا الجملة القسمية، وليس الجواب وحده.

(٥) أي: الجواب.

(٦) في م/١ «بالتحقيق».

(٧) أي: وهو ليس جواباً لفعل قسم مقدر، بل ما فيه معنى القسم موجود وهو أخذ الميثاق.
وفي حاشية الأمير: «قوله: وأنه لأقسم إلخ» كله حتى الإضراب في حيز النفي. أي ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض» انظر ٦١/٢، وحاشية الدسوقي ٦٤/٢.

(٨) أي لو أراد بقوله «لتؤمنن» الخبر: جملة القسم وجوابه، أو أن دليل القسم أخذ الميثاق.

(٩) في م/١ «لم ينحصر».
وقوله: لم يحصر الدليل: أي لكان بيّن ذلك، فليس المقام مقام اختصار بل تفصيل وبيان.

(١٠) في م/٤ و٥ والمطبوع «ذكره».

(١) وهو «ليؤمنن».

(٢) فهو جواب للقسم المتقدّم سواء أكان صريحاً أو مقدّراً.

(٣) أي من أوجه الاعتراض. وفي م/٤ «الثالث».

(٤) وهما «ما» في «لما آتيتكم» و«ما» في «لما معكم».

(٥) مع أنه عائد إلى موصول واحد، وهو الثاني في قوله «لما معكم» انظر حاشية الدسوقي ٢/٦٤.

(٦) أي الاعتراض الرابع على ما ذهب إليه أبو البقاء.

(٧) مما نقله عن العكبري: أن جاءكم عطف على آتيتكم، والأصل: ثم جاءكم به، فحذف عائد «ما» أو الأصل: مصدِّق له.

وانظر العكبري/٢٧٦ فقد قال: «والعائد على ما من هذا المعطوف [ثم جاءكم] فيه وجهان: أحدهما: تقديره: ثم جاءكم به، واستغني عن إظهاره بقوله «به» فيما بعد.

والثاني: أن قوله «لما معكم» في موضع الضمير تقديره: مصدّق له، لأن الذي معهم هو الذي آتاهم...».

وانظر البحر المحيط ٢/٥١٠.

(٨) أي في «لتؤمنن به».

(٩) البيت من قصيدة للأحوص بن محمد الأنصاري، عدتها اثنان وأربعون بيتاً، يمدح بها عمر بن عبدالعزيز.

والرواية عند البغدادي والسيوطي «فؤادها»، لكنه فيما نقل من أبيات هذه القصيدة: «فؤاده» قال البغدادي: والجيد أن يكون مفعوله [عالجت] ضمير الكاشح، ولين مفعول لأجله، والصواب:

= لين فؤاده، بتذكير الضمير فإنه عائد إلى الكاشح.

ورواية الديوان:

لو بالذي عالجتُ لين فؤاده   فأبى يلينُ به لَلَانَ الجندلُ

والشاهد في البيت: أن الأصل: لو أنّ ما عالجت به، فحذف العائد المجرور على خلاف القياس، اكتفاء بالمذكور بعد «استلين»، فإنه عائد على «ما» الموصولة أيضاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٤٦/٦، وشرح السيوطي/٨٣٠، والخزانة ٢٤٨/١، والهمع ١/ ٣١٠، والديوان/١٦٧.

(١) وهو جعل «ما» موصولة.

قال أبو البقاء: «... ويجوز أن تكون الهاء في «به» تعود على الرسول، والعائد على المبتدأ محذوف، وسَوّغ ذلك طول الكلام، وأن تصديق الرسول تصديق للذي أوتيه». انظر ص/٢٧٦.

(٢) مما اُعترض به المصنف على أبي البقاء.

(٣) هذا الإعراب جاء عند أبي البقاء على القول الثاني في «ما» أنها شرط، واختصار المصنف هنا يوقع في اللبس. وغموض المعنى، قال أبو البقاء: «والقول الثاني أن «ما» شرط واللام قبله لتلقي القسم... فعلى هذا تكون «ما» في موضع نصب بـ «آتيت»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب»، انظر ص/ ٢٦٧ وتأمّل فرق ما بين الذي عند المصنف وما هو عند أبي البقاء.

انظر هذا في الدر المصون ١٥٣/٢.

وفي حاشية الأمير قوله: وإنما هو مفعول أول. لأن الفاعل معنى الأخذ، ولعله أراد الثاني عدداً لا رتبة» انظر ٦١/٢.

(٤) لفظ «مفعول» غير مثبت في م/١ و٣ و٤.

(١) تقدّم هذا البيت في حرف اللام مما تقدّم، وتعقب المصنف به أبا الحسن، والكلام مثبت في الخزانة أيضاً انظر ٥٨٣/٤. والبيت لحريث بن عناب الطائي، وتقدّم تخريجه. وانظر حديث الأخفش في معاني القرآن/٣٣٤.

(٢) قال الأخفش بعد البيت: «أي ليغنينّ عني»، وهو نحو «ولتصغى إليه...». أي «ولتصغيَنّ» فلم يصرح كما ترى بجواب القسم، لكن المصنف أخذه من إثبات نون التوكيد مع الفعلين.

(٣) قوله تعالى: زيادة من م/٤ وفي م/١ «وكذا قال تعالى».

(٤) تتمة الآية: ﴿وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ سورة الأنعام ١١٣/٦.

(٥) إنما قال: «ولتصغى» لأن ما قبله الآية: «وكذلك جعلنا...». لا لأنه جواب قسم، فإنه لا يصلح لتقدير قسم، وهذا جوابه على ظاهره، إلا إذا قُدِّرت الواو حرف قسم والمقسم به محذوف، ولتصغى جواب القسم المقدّر.

(٦) وهي الآية/١١٢ من سورة الأنعام: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًاۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾.

(٧) أي في نص الآية/١١٢.

(٨) قال المصنف في باب اللام: «وأجاز أبو الحسن أن يُتَلَقّى القسم بلام كي وجعل منه «يحلفون بالله لكم ليرضوكم»، فقال: المعنى ليرضنّكم.

= قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بيحلفون والمقسم عليه محذوف. وأنشد الأخفش...

[قال المصنف]: والجماعة يأبون هذا لأن القسم إنما يجاب بالجملة...».

(١) وهو المصدر المؤول المجرور باللام.

(٢) أي: الأخفش، والذي استدل به هو البيت: لتغني.

(٣) قال ابن هشام في باب اللام: «وقدروا الجواب محذوفاً واللام متعلقة به، أي ليكونن كذا ليرضوكم، ولتشربن لتغني عني».

(٤) وسوف يعود للمسألة في الجهة السادسة من الباب الخامس، وهو في رَدّه تابع لشيخه أبي حيان، وفُصّل القول في المسألة في أول موضع في حرف اللام. وإن كان في الموضع الثالث قد عزا هذا القول إلى الكسائي وأبي حاتم، وجعله من الوهم.

(١) أي سواء اقترن هذا الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية أو لم يقترن بواحد منهما.

(٢) أي: إذا وقعت الجملة جواباً لشرط جازم.

(٣) في م/١ و٤ «ولم يقترن».

(٤) فإذا وقعت جواباً لشرط جازم واقترنت بواحد منهما فهي في محل جزم.

قال الدماميني: «الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً، وذلك أنّ كل جملة لا تقع موقع المفردفلا محل لها. وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل، وسيأتي الكلام في ذلك مشبعاً في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب» انظر الشمني ٢/١٣٢، وحاشية الأمير ٢/٦٠.

(٥) الأول: مما وقع جواباً لشرط غير جازم.

(٦) مجيء «لَمّا» للشرط وأنه حرف وجود لوجود هو رأي غالب النحويين، وذهب ٱبن مالك إلى أنه ظرف بمعنى «إذ» فيه معنى الشرط. أما الفارسي وابن السراج وابن جني فقد ذهبوا إلى أنها ظرف بمعنى حين، وعلى هذا فلا وجه للشرطية فيها. انظر الشمني ٢/١٣٢، وشرح الكافية الشافية/ ١٦٤٣ - ١٦٤٤، وانظر همع الهوامع ٣/٢١٩ - ٢٢٠.

(٧) كيف تقتضي فعلين غير مجزومين، وعند قطرب تجزم، وهو رأي الكوفيين. وعند سيبويه وكثير غيره يُجازى بها معنى لا عملاً. انظر الهمع ٣٢١/٤ و«كيف» فيما تقدّم في الباب الأول من عمل المصنف.

(٨) مما وقع جواباً لشرط جازم ولم يقترن بالفاء أو بإذا الفجائية.

(٩) وهو جملة «إن تقمْ أقمْ» الفعل أقم: مجزوم، وجملته لا محل لها من الإعراب.

(١) أي المثال الثاني: إن قمتَ قمتُ.

(٢) أي لموضع الفعل «قمت» فهو فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الضمير في محل جزم بإن جواب الشرط، وجملة «قمت» لا محل لها من الإعراب.

(٣) قال الأمير: «لا مانع من هذا خصوصاً والإعراب فرع في الفعل، ويكون العطف في نحو: إن قام زيد قمت ويقم بكر على محل الجملة. فتأمله». الحاشية ٦١/٢.

(١) لا محل لجملة الصلة لأنها بمنزلة الجزء من الاسم، والجزء لا محل له. ثم هي ليست في موضع المفرد ليكون لها إعرابه.

وٱعترض الدماميني على إطلاق القول في جملة الصلة بأنها لا محل لها، ورأى أنه ينبغي أن يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لـ «أل» وتعقبه الشمني.

وانظر بسط الخلاف في الحاشية ١٣٢/٢، وحاشية الأمير ٦١/٢.

(٢) أي الجملة الواقعة صلة لاسم.

(٣) أي جملة «قام أبوه».

(٤) في م/٥ «كلمة».

(٥) في م/٢ «والحقّ أن الموصول وصلته ما قدمت لك».

وفي بقية المخطوطات، والمطبوع على ما أثبته.

(٦) وهو أن الموصول له محل بحسب موقعه، وجملة الصلة لا محل لها.

(٧) في م/٣ و٥ «لألزمَنّ» ومثله في المطبوع.

(٨) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ سورة فصلت ٢٩/٤١.

= وقد ذكر هذه الآية دليلاً له على ظهور الإعراب في الاسم الموصول لا الصلة، وهو هنا «اللذين» ومحله النصب، ولذا جاء بالياء.

(١) الآية: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ سورة مريم ٦٩/١٩.

– قراءة الجمهور «أيُّهم» بالرفع، وهي حركة بناء على مذهب سيبويه، وحركة إعراب على مذهب الخليل، فهي عنده على تقدير: أي الذي يقال فيهم أيُّهم أشد.

– وأما قراءة النصب فهي عن طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء وزائدة عن الأعمش وهارون الأعور عن أهل الكوفة والأعرج وهي رواية عن يعقوب.

وعلى هذه القراءة «أيَّهم» مفعول به منصوب لـ «ننزعن».

واحتج بها المصنف هنا على ظهور علامة الإعراب على الموصول، وأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، فهي لا تأخذ حكم الموصول.

انظر كتابي «معجم القراءات» ٣٨٣/٥.

(٢) تقدّم هذا البيت في «أيّ»، وقائله غسان بن وعلة بن مرة، وقيل لرجل من غسان. ورواية البيت «أيُّهم» مبني على الضم.

وحجة المصنف على رواية الخفض هي ظهور علامات الإعراب عليه.

(٣) قائله منظور بن سحيم الفقعسي، والمثبت عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

قال البغدادي: «ومعنى هذا الشعر التمدّح بالقناعة والكف عن أعراض الناس...».

والشاهد فيه مجيء «ذو» الموصولة معربة في لغة طيئ.

والمشهور في البيت «فحسبي من ذو...» بالواو، فإن بعض طيئ يقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام، فهي على هذا معربة، ومن ألزمها الواو فقد جعلها مبنية، وتكون ذو بمعنى الذي، وعندهم صلته.

= و منظور بن سحيم شاعر إسلامي ينتهي نسبه إلى أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر.

قال البغدادي: «فنسبة المصنف البيت إلى الطائي غير جيدة».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٠/٦، وشرح السيوطي/٨٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١١٥٨ «لقيتهم»، وشرح المفصل ١٤٨/٣، وهمع الهوامع ٢٨٩/١، والعيني ١٢٧/١، ٤٣٦، وأوضح المسالك ١٠٩/١، وشرح الأشموني ١١٨/١، وشرح ابن عقيل ١٥٠/١.

(١) قائله أبو حرب الأعلم من بني عُقَيْل، وهو جاهلي، وعزي لرؤبة، وقيل هو لليلى الأخيلية. والثاني من هذا الرجز مثبت في م/٢ وغير مثبت في بقية المخطوطات. والنُخَيْل: يراد به موضع في الشام. والشاهد فيه أنه جاء إعراب «الذون» على إعراب جمع المذكر السالم، وعلامة رفعه الواو. وروايته عند أبي زيد: الذين، وهو الوجه المشهور في هذا الاسم.

والعُقَيْلي هو أبو حرب نسبة إلى عُقَيْل بالتصغير، وهو أبو قبيلة، وهو عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٣/٦، وشرح السيوطي/٨٣٢، وشرح ابن عقيل ١٤٤/١، والنوادر/٢٣٩، والعيني ٤٢٦/١، وهمع الهوامع ٢٨٥/١.

(٢) قائله غير معروف، فلا أعرف هذا الهذلي، وذكر البغدادي أنه راجع أشعار هذيل فلم يجد البيت فيها.

وتتمة البيت ما وضعته بين معقوفين.

ومرو: مدينة بفارس، ومرو الروذ والشاهِجان من بلاد فارس أيضاً، والمرو بالفارسية: المرج، والشاه: الملك، وجان: النفس، ومعنى هذا التركيب: مرج نفس الملك.

والشاهد فيه قوله: اللاؤون. كذا بالواو، وقيل هي لغة هذيل، وهو هنا معرب كإعراب جمع المذكر السالم.

= وجاء مثله معرباً قوله:

وإنا من اللائين إن قدروا عَفَوا   وإن أتربوا جادوا وإن تَرِبوا عَفُّوا

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٥٥، وشرح السيوطي/٨٣٣، وأمالي الشجري ٢/٣٠٨، والهمع ١/٢٨٧، والأزهية/٣١٠، وشرح الجمل ١/١٧٣، وإعراب ثلاثين سورة/٣٠.

(١) وهو الموصول الحرفي، وما جاء صلة له.

(٢) جملة «قمت» في الموضعين صلة موصول حرفي لا محل لها.

(٣) وإذا قلنا باسمية «ما» كان من المثال الأول، وهو ما وقعت فيه الجملة صلة لاسم موصول، وهي حرف عند سيبويه واسم عند الأخفش. انظر «ما» فيما تقدّم.

(٤) وهو مجيء الجملة بعد الحرف.

(٥) أي كل واحد منهما لا محل له. أما الحرف المصدري، فلأنه حرف، وأما الجملة فلأنها صلته، ولكن المصدر المنسبك منهما له محل. وهو في المثالين اللذين ذكرهما: فاعل للفعل أعجب، والتقدير: أعجبني قيامُك.

(٦) تقدّمت الآية في «ما» وهي الآية/١٠ من سورة البقرة: ﴿... وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾.

وانظر التبيان للعكبري/٢٧ والبحر المحيط ٦٠/١.

وقد فَصّلت القول في التعقيب على هذه المسألة فيما تقدّم، فقد رأى ابن هشام أن لأبي البقاء في الآية أوهاماً منها هذا.

(٧) وجه التناقض كون «يكذبون» صلة فلا محل لها، ثم قوله: إنها في موضع نَصْب خبر «كان».

= وفي الشمني ١٣٣/٢ «ويجوز أن يكون أطلق الصلة على يكذبون لأنه العمدة منها، ومحط الفائدة فيها».

(١) والتقدير: ولهم عذاب أليم بكذبهم. والباء هنا سببيّة.

(٢) أي من: ما.

(٣) تَعَقَّبهم أبو حيان على هذا، ورَدّ ما ذهب إليه أبو البقاء، وأشار إلى أنه كثر في كتاب سيبويه مجيء مصدر «كان» الناقصة، وأن الأصح ألا يلفظ به مع كان فلا يقال: كان زيد قائماً كوناً.

انظر البحر ٦٠/١.

وأما العلماء الذي ذكرهم فهم أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السراج، والفارسي، وابن جني، وتقدّمت ترجماتهم فيما سبق.

(١) المراد بالتبعية هنا الاصطلاح اللغويّ، لا المعنى الاصطلاحيّ، لأن معنى الاصطلاحيّ أن المتقدّم له محل والثاني يأخذ حكمه، وليس المراد هنا.

وانظر الشمني ١٣٣/٢، والأمير ٦٢/٢، وفيهما اعتراض الدماميني.

(٢) جملة قام زيد: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «لم يقمْ» معطوفة عليها فلا محل لها.

(٣) قال الشمني: «والعطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لإفادة ثبوت مضمون الجملتين...» انظر الحاشية ١٣٣/٢.

(٤) وإذا قدرت الواو للحال كانت الثانية في محل نصب، والأولى على ما كانت، لا محل لها من الإعراب.

(١) انظر هذا ملخصاً عن المصنِّف في الأشباه والنظائر ٣٧/٢.

(٢) قال «أيضاً» لأنه تقدّم أن الجمل التي لا محل لها سبع..

وهذا النوع من الجمل يحل محل المفرد؛ ولذلك كان له محل من الإعراب، وليس هذا بأصل في الجمل.

(٣) وهي جملة الخبر، والحال، والمفعول به، والمضاف إليها، والواقعة بعد شرط جازم جواباً مقترنة بالفاء أو بإذا، والتابعة لمفرد. والتابعة لجملة لها محل.

(٤) قوله: «رفع» سقط من م/٢.

(٥) أي في الجملتين: اضرِبه، وهل جاءك، وهما جملتان إنشائيتان وقعتا بعد مبتدأ.

(٦) كذا في المخطوطات ومتن حاشية الدسوقي، وفي بقية المطبوع: صحيح، وقال الأمير: «الصغرى إنشائية قطعاً، والكبرى خبرية؛ لأن مدلولها لا يتوقَّف على النطق بها من حيث هي كبرى فتأمله» ٦٢/٢.

(٧) أي محل الجملة الإنشائية: اضربه، هل جاءك، النصب، والنصب بقولٍ مقدّر، وجملة القول وما بعدها في مَحَلّ رفع خبر للمبتدأ في الجملتين.

وتعقبه الدماميني فقال: «إضمار القول لا يعيِّن النصب؛ إذ يجوز أن يقدَّر مقول: مقولٌ فيه كذا. فيكون المحكيّ في محل رفع على أنه نائب فاعل، ويجوز أن يقدّر: أقول فيه، فيكون في محل نصب» انظر الشمني ١٣٣/٢ ولم يعلّق على كلام الشارح بشيء.

وانظر حاشية الأمير ٦٢/٢.

(٨) انظر هذا فيما تقدَّم في رَدّه على ثعلب في الجملة الرابعة المجاب بها القسم، وكان قد ذكر أنه منع قوم من الكوفيين منهم ابن الأنباري أن يقال: زيد هل جاءك، وزيد اضرِبْه.

(١) سورة المدثر ٦/٧٤.

قال ابن الأنباري: «تستكثر: جملة فعلية في موضع نصب على الحال، وتقديره: ولا تمنن مستكثراً». انظر البيان ٤٧٣/٢، والتبيان/١٢٤٩، والدر المصون ٤١٢/٦، والبحر ٣٧٢/٨.

(٢) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ...﴾ سورة النساء ٤٣/٤.

الجملة الاسمية: وأنتم سكارى: في محل نصب على الحال، وصاحب الحال الضمير في: تقربوا. وانظر الكشاف ٣٩٨/١، والبحر ٢٥٦/٣، والفريد ٧٣٨/١.

(٣) سورة الشعراء ١١١/٢٦.

وجملة «واتبعك الأرذلون» في محل نصب حال. انظر التبيان للعكبري/٩٩٨.

وقال أبو حيان: «... جملة حالية، أي كيف نؤمن وقد اتبعك أراذلنا فنتساوى معك في اتباعك...» البحر ٣١/٧.

(٤) أي من باب جملة الحال.

(٥) سورة الأنبياء ٢/٢١ وبعدها ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ الآية/٣.

(٦) قال السمين: «هذه الجملة حال من مفعول «يأتيهم»، وهو استثناء مفرَّغ، و«قد» معه مضمرةٌ عند قوم...» الدر ٧٠/٥ ويعني بالقوم أهل البصرة، فإن صورة الماضي لا تجيء عندهم حالاً إلا إذا قَدّرت معها «قد».

(٧) وهو قوله تعالى: ﴿من ذِكْرٍ﴾: مِن: حرف جر زائد. وذِكْرٍ: فاعل، والتقدير: ما يأتيهم ذكرٌ من ربهم، وجاء لفظ «مُحْدَثٍ» بالجر نعتاً له على اللفظ.

(١) هذه قراءة زيد بن علي بالنصب على الحال من «ذِكْر»، فهو نكرة موصوفة بقوله تعالى: ﴿من ربهم﴾.

انظر كتابي «معجم القراءات» ٦/٣ – ٤، وفيه قراءة الرفع أيضاً لابن أبي عبلة. وانظر الدر المصون ٥/٧٠.

(٢) أي لأن «ذِكْرٍ» نكرة، لا يصِحُّ مجيء الحال منها، وعلَّل مجيء الحال بأن «ذكرٍ» جاء موصوفاً بقوله: من ربهم، كما وُجِد مُسَوِّغ آخر وهو أن النكرة هنا جاءت مسبوقةً بنفي «ما يأتيهم»، وهذا مُسَوِّغ آخر لمجيء الحال من النكرة وانظر الشمني ٢/١٣٣.

(٣) قوله: «أي محدثاً واستمعوه» زيادة من م/١.

(٤) في الطبعات زيادة هنا ليست في المخطوطات، فقد جاء فيها بعد قوله الأول: «وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول يأتيهم». كذا! ولم أجد أحداً أشار إلى هذا الخلاف بين النسخ.

والمراد بقوله «على الأول» أي على التقدير الأول المتقدِّم، وهو جعل «استمعوه» حالاً، و «محدثاً» حال من الفاعل المتأخر وهو الذكر، واستمعوه حال من المفعول المتقدم وهو الضمير في «يأتيهم»

وانظر الدسوقي ٢/٦٦، والشمني ٢/١٣٣.

قلت: هذا على الحالين المتداخلتين.

(٥) في م/٥ «الزيدون»

(٦) مصعداً حال من عمرو، ومنحدرين: حال من الزيدين. فهو من الحال المتداخلة، وهذا هو وجه المشابهة بين التخريج الأول والمثال الذي ذكره.

(٧) قوله: على الثاني، أي والحالان على التخريج الثاني، وهو جعل الحالين متتابعين لقوله: «من ذكر»، فالحال الأول: محدثاً، والحال الثانية: استمعوه، فهو من باب تَعدّد الحال.

(٨) في المطبوع هنا زيادة لم أجدها فيما بين يديّ من المخطوطات، وصورتها: «وعلى الثاني وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم» ولم أجد فيما حُقِّقَ أو نُشِرَ ما يشير إلى الخلاف بين النسخ مع أن بين يديّ خمس نسخ من أربع عشرة.

(١) وجه المثلية بين الآية والمثال مجيء راكباً وضاحكاً حالين من «عمرو».

(٢) انظر الدر ٥/٧٠، والبحر ٦/٢٩٦.

(٣) الحالان: أي: استمعوه، وقوله: وهم يلعبون.

(٤) في م/٥ «متداخلان».

والحال المتداخلة هي التي صاحبها في حال أخرى. فجملة «وهم يلعبون» حال من الضمير «الواو» في «استمعوه». وجملة «استمعوه» حال من مفعول «يأتيهم».

(٥) قال الشمني: «أي فيكون: لاهية، وهم يلعبون، من تعدُّد الحال، وإن كان مع «استمعوه» من تداخلها.

والحال المتعدِّدة هي التي صاحبها صاحب حال أخرى.

وانظر في المتداخلة والمتعدِّدة الدر المصون ٥/٧٠، والكشاف ٢/٣٢٠.

(٦) انظر صحيح مسلم ٤/٢٠٠ «باب ما يُقال في الركوع والسجود»، وتتمة الحديث: «فأكثروا الدعاء».
قال الإمام النووي: «معناه أقرب ما يكون من رحمة ربه وفضله، وفيه الحثُّ على الدعاء في السجود...».
وانظر الجامع الصغير/٨٤.

(٧) وجه الدلالة في الحديث أن قوله صلى اللّه عليه وسلم «وهو ساجد»، جملة محلها النصب على الحال، وقد أَغْنَتْ عن خبر المبتدأ «أقرب»، وكذا في المثال الذي ذكره جاء «قائماً» حالاً مغنياً عن خبر المبتدأ «ضَرْبِي». فقد قاس المثال على ما ورد في الحديث. وانظر أمالي الشجري ١/ ٣٠٠ - ٣٠٢.
والتقدير عند الأمير: أشدّ أكوانه أي أحواله قُرْباً من ربه حاصل وهو ساجد.

(١) انظر اللمع٢/٤٦ وما بعدها ففيه تفصيل الخلاف في هذا التقدير وإعراب المثال.

(٢) أي: لو قلت: ضربي زيداً وهو قائم، لكان: وهو قائم، حالاً أغنى عن الخبر، ولا يكون خبراً لأن الخبر لا يقترن بالواو. وذكر الدماميني عن الرضي أنه يجوز اقتران خبر الأفعال الناقصة بالواو.
انظر الأمير ٢/٦٢.

(٣) في م/٣ «إلا قائلاً».
وما ذكره هنا عطف على قوله عليه الصلاة والسلام.
وجملة «قال خيراً» في محل نصب الحال.

(٤) جاء بالحال هنا صريحاً في قوله: «قائلاً».

(٥) في الشمني: «قوله: من أحوال عامة، ليس على ما ينبغي، والأَوْلى من حالٍ عامَّة، أي: متناولة لهذا المفرَّغ وغيره» انظر الحاشية: ١٣٣/٢.

(٦) تقدَّم البيت في باب الواو وقال فيما تقدم: «ولو قُدِّرَت للعطف لانْقلب المدح ذَمّاً» أراد أنهم لم يشيموا سيوفهم، ولم تكثر، وهذا وجه حملها على العطف، وهو أنهم سَلّوا سيوفهم وكان القتل بها ضعيفاً، ودليل ذلك عدم كثرة القتلى، وليس هذا المراد بالبيت. بل المراد: لم يغمدوا سيوفهم إلا بعد أن كثرت بها القتلى حين سُلَّت. والفعل شِمْت: من الأضداد، يقال: شِمتُ السيفَ: إذا أغمدته وشِمته أيضاً إذا أخرجته من غمده. وانظر تخريجه فيما تقدَّم.

(١) المثبت عجز هذا البيت، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

شُجّت: نائب الفاعل ضمير الراح، في بيت متقدّم وهو قوله:

تجلو عوارض ذي ظَلْمٍ إذا ابتسمت ... كأنه منهلٌ بالرّاحِ معلولُ.

ومعنى شجّت: مزجت، وذي شبم: أي بماء ذي شبم، وشَبِمَ الماءُ: بَرَد، ومحنيّة: ما انعطف من الوادي. والأَبْطح: مسيل واسع فيه حصى دقاق، والمشمول: الذي هبت عليه ريح الشمال.

والشاهد في البيت: مجيء جملة «وهو مشمول» حالاً من فاعل «أضحى» التامّة. على أن المصنف ذهب في «شرح بانت سعاد» إلى أنه لا مانع من أن يكون «أضحى» ناقصاً وهذه الجملة حالية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٧/٦، وشرح السيوطي/٨٣٣، والديوان/٧.

(١) كذا في المخطوطات ما عدا الرابعة فقد جاء «عن فاعل»، وجاء في متن الدماميني معرَّفاً، وفي المطبوع غير مُعَرَّف.
وتعقّبه الدماميني فقال: «إنما الكلام في جملة لا يُراد بها لفظها في حكم المفرد. وليس الكلام فيه «اهـ»
وتعقبه الشمني بأن الكلام في مطلق الجملة سواء أريد بها لفظها أو معناها. انظر الحاشية ١٣٣/٢، وحاشية الأمير ٦٣/٢.

(٢) وهي نيابة الجملة عن الفاعل المحذوف.

(٣) سورة المطففين ١٧/٨٣.
قال العكبري: «القائم مقام الفاعل مضمر تُفَسِّره الجملة بعده، وقيل: هو الجملة نفسها» انظر التبيان/١٢٧٧.
وذكر ابن الأنباري أنّ وضع الجملة موضع الفاعل أنكره بعض النحويين، وذهب إلى أن الذي يقوم مقام الفاعل هنا هو المصدر. انظر التبيان ٥٠١/٢.
وقال النحاس: «اسم ما لم يُسَمّ فاعله على قول سيبويه في الجملة...، وهذا عند أبي العباس خطأ؛ لأن الجملة لا تقوم مقام الفاعل. ولكن الفعل دلّ على المصدر، وقام المصدر مقام الفاعل» انظر إعراب القرآن ٦٥٤/٣ - ٦٥٥، والكتاب ٤٥٦/١، والدر المصون ٤٩٣/٦.

(٤) كذا في المخطوطات ومتن الدسوقي، وفي المطبوع «قدّمناه».
وما قدّمه جاء في أول باب إعراب الجمل.

(٥) أي تقع الجملة الواقعة مفعولاً به نائباً عن الفاعل... .

(٦) المراد بالمعلّق، ما كان معلّقاً للفعل عن العمل في لفظ ما بعده، مثل الاستفهام والنفي، وما يأتي بعدُ يوضح مراده.

(١) جملة «أقام زيد» في محل رفع نائب عن الفاعل لـ «عُلِم»، فقد عُلّق الفعل عن العمل في لفظ ما بعده بالاستفهام، والعمل في لفظه كقولك: علمت زيداً قائماً.

(٢) الذي أجاز وقوع الجملة فاعلاً الكوفيون، وجعل هذا هشام وثعلب في كل موضع، وأجازه الفراء وجماعة بشرط كون المسند إليها قلبياً وباقترانها بأداة معلّقة. وتقدّم هذا للمصنف في الجملة التفسيرية.

(٣) أي الذين أجازوا وقوع الجملة نائباً عن الفاعل بعد الفعل المُعَلَّق، أجازوا وقوع الجملة فاعلاً أيضاً في مثل هذه الحالة.

(٤) الآيـة: ﴿وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ﴾ سورة إبراهيم ١٤/٤٥.

جملة: «كيف فعلنا بهم» فاعل «تبيّن»على مذهب هؤلاء.

قال الهمداني: «فاعل تبيَّن» مضمر دل عليه الكلام أي: وظهر لكم حين فعلْنا بهم حين كفروا وكذبوا الرسل، أو حالهُم، ولا يجوز أن يكون فاعله لوجهين: أحدهما: أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. والثاني: أن «كيف» لا يخبر عنه، وإنما يكون خبراً أو ظرفاً على اختلاف النحاة في ذلك...» انظر الفريد ٣/١٧٥، وراجع البحر ٥/٤٣٦.

(٥) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ سورة السجدة ٣٢/٢٦، وانظر سورة طه الآية/١٨٢.

من قال إن الجملة تقع فاعلاً جعل قوله: «كم أهلكنا...» فاعلاً للفعل «لم يَهْدِ». وقال ابن الأنباري: «من قرأ بالياء كان فاعل «يَهْدِ» مقدَّراً وهو المصدر، وتقديره أو لم يَهْدِ الهُدَى لهم، وإليه ذهب أبو العباس المبرد. وذهب بعض النحويين إلى أن الفاعل هو اللّه تعالى...» البيان ٢/٢٦١، وانظر التبيان للعكبري/٩٠٧ في إعراب آية سورة طه، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/١٩٥.

(٦) الآية/٣٥ من سورة يوسف، وتقدَّمت تامّة في الجملة المُفَسّرة.

وسبق التعليق عليها، فهناك من ذهب إلى أن جملة «ليسجننّه» هي الفاعل، والجمهور على أن الفاعل مصدر، أي بدا لهم بداء. راجع هذا فيما سبق.

(١) أي الفراء ومن معه من الكوفيين.

(٢) في م/١ «فتُزاد».

(٣) أي زيادة الجملة التي تقع فاعلاً على الجمل التي لها محل.

(٤) كان المصنف قد ذكر في الجملة التفسيرية قول الفراء: ظهر لي أقام زيد، وعُلِم هل قعد عمرو، ثم قال: «وعندي أن المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلِّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى...».

(٥) في م/١ «إجازته».

(٦) قَدّره المصنّف من قبل بقوله: « ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جوابُ أقام زيد، أي: جواب القائل ذلك؟».

(٧) أي ليس جملة «أقام زيد» هي الفاعل للفعل «ظهر».

(٨) وهو باب الحكاية بالقول.

(٩) تتمة الآية: ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ سورة مريم ١٩/٣٠.

(١٠) أي الجملة المحكية بالقول.

(١) أي: مبيّن للنوع. فقد بيَّن القرفصاء نوع القعود، فهل تحمل جملة «إني عبدالله» على أنها مبيّنة لنوع القول؟

(٢) القرفصاء مصدر مُبَيِّن للنوع، والتقدير: قعد قعوداً القرفصاء، فإن شئت أعربته حالاً على مذهب سيبويه، وإن شئت جعلته صفة لمصدر محذوف.

(٣) أولهما: قول الجماعة أن الجملة في محل نصب مفعول به.

(٤) وثانيهما: أن الجملة المحكية مفعول مطلق مبيّن للنوع.

(٥) الذين قالوا: إن الجملة مقول القول.

(٦) قال الدسوقي: «أي أنهم ظنوا أن هذه الجملة تعلّق بها القول بحيث صارت مقولاً، كما أن العلم إذا تعلّق بأمر صار ما تعلّق به معلوماً» انظر الحاشية ٢/٦٧.

(٧) أي يُطْلَق عليها قول.

(٨) وما جاء في الجملة: «علمت لزيد منطلق» أمرها مختلف؛ إذ لا يُطْلَقُ عليها عِلْم لوقوعها بعد «عَلِمَ» بل هي أمر معلوم.

(٩) ومقتضى هذا أن قول ٱبن الحاجب هو غير الصواب؛ لأن تمسكه بإطلاق القول على الجملة فيه تسامح؛ لأن الجملة مقولة كما كان في المثال الذي ذكره معلوماً. وهي الجملة التي تعلّق بها العلم. وانظر حاشية الشمني ١٣٤/٢.

(١٠) قوله: «عنها» ليس في م/٤.

(١) أي: الجملة.

(٢) يريد بالثاني: ما كانت الحكاية فيه بمرادف القول، وتقدَّمت الحكاية بالقول.

(٣) تقدّم البيت في «أَيْ»، ثم في الجملة التفسيرية المقرونة بحرف تفسير، وقائله مجهول. والشاهد فيه أن جملة التفسير: أنت مذنب، مقرونة بحرف التفسير: أَيْ.

(٤) الجملة المفسِّرة «افعلْ» مقرونة بحرف التفسير «أَنْ».

(٥) أي إذا قدّر الباء قبل «أن» لم تأتِ حرف تفسير، بل تكون حرفاً مصدرياً.

(٦) «أنت مذنب» مفسِّره لـ «ترمينني» في البيت، و «افعل» مفسِّرة للفعل كتب في المثال. والجملة في الحالين لا محل لها من الإعراب.

(٧) أي ومن الجمل التي جاءت محكية بمرادف القول وليس معها حرف تفسير...

(٨) في م/١ «تفسير».

(٩) تتمة الآية ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ سورة البقرة ١٣٢/٢.

وجه الاستشهاد بالآية أنّ «وصّى» مرادف للقول، وأن جملة «إنّ اللّه اصطفى...» معمولة له.

والأمر مختلف فيه بين البصريين والكوفيين.

أما أهل البصرة فقد ذهبوا إلى أن قوله: يا بني، وما بعدها، منصوبة بقول محذوف. أي يُقال: يا بني، وبفعل الوصية «وصّى» لأنها في معنى القول على رأي الكوفيين. انظر الدر المصون ٣٧٦/١، والبحر المحيط ٣٩٩/١، والفريد ٣٧٧/١.

(١) تتمة الآية: ﴿وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. سورة هود ٤٢/١١.

جملة النداء وما بعدها: يا بنيّ معمول للفعل «نادى» عند الكوفيين؛ لأنه مرادف للقول، وأما عند أهل البصرة فهو معمول قولٍ مقدّر.

(٢) الآية ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ سورة القمر ١٠/٥٤.
والقراءة بكسر الهمزة من «إنّ» عن ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والأعمش وزيد بن علي وعاصم في رواية، وقراءة الجماعة «أني بفتحها».
وهي على إضمار القول على مذهب البصريين، وعلى إجراء الدعاء مجرى القول على مذهب الكوفيين، وأما القراءة بفتحها «أني» فهي على تقدير الباء.
انظر الكتاب ٤٧١/١، والبحر ١٧٦/٨، ومختصر ابن خالويه/١٤٧، وزاد المسير ٩٢/٨، وانظر تفصيل هذا في كتابي «معجم القراءات ٢٢٠/٩ - ٢٢١.

(٣) قائل هذا الرجز غير معروف ويروى: «رجلان من ضبّة...»
ورَجْلان: مثنى رَجْل، وهو رَجُل، فأسكن الجيم للضرورة، وقد يكون للشاعر لغتان: رَجُل ورَجْل.
والشاهد فيه كسر همزة «إن» في أول البيت الثاني على تقدير قول محذوف: قالا إنّا، وهو تقدير أهل البصرة، أو على قول أهل الكوفة بجعل: أخبرانا هو العامل؛ لأن فيه معنى القول.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥٨/٦، وشرح السيوطي/٨٣٣، والخزانة ٢٣/٤، والخصائص ٣٣٨/٢، والمحتسب ١٠٩/١، ٢٥٠، ومعاني الفراء ٣٥٦/١، ٤١٢/٢، ٢٤٠/٣ والأضداد لابن الأنباري/٤١٤ «إذا رأينا...» كذا، ولا شاهد فيه، ولعله مُحَرَّف، الطبري ١١٨/٢٣.

(٤) في م/٥ «يروى».

(١) انظر همع الهوامع ٢٤٣/٢، وأصول ابن السراج ٢٦٤/١، ومعاني القرآن للزجاج ٨٧/٥، والكتاب ٤٧١/١، وحاشية الجمل ٢٤٣/٤، وحاشية الشهاب ١٢٣/٨.

(٢) تتمة الآية: ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ سورة هود ٤٥/١١.
وموضع الشاهد: فقال: رَبِّ... فقد جاء القول صريحاً، وما بعده منصوب مقول القول، مع أن في «نادى» من قبل معنى القول، فهو مرادف له.

(٣) تتمة الآية: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا * قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ سورة مريم ٣/١٩ - ٤.
والقول في هذه الآية كالقول في الآية السابقة.

(٤) الآية طويلة وما ذكر منها شاهد لما نحن فيه. سورة النساء ١١/٤.

(٥) نص أبي البقاء «قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ الجملة في موضع نصب بـ «يوصي»؛ لأن المعنى: يفرض لكم، أو يشرع في أولادكم، والتقدير: في أمر أولادكم» انظر التبيان/٣٣٤، ومشكل إعراب القرآن ١٨١/١.
ومثل هذا مذهب الفراء، انظر البحر ١٨١/٣، والدر ٣١٩/٢.

(٦) الأولى: يوصيكم، والثانية: للذكر مثل حظ الأنثيين.

(٧) أي: النصب بـ «يوصي».

(١) انظر الكشاف ٣١٨/١ فالنص على غير ما أثبته المصنف هنا وإن كان هو نفسه في المعنى. قال: «يوصيكم اللّه... . وهذا إجمال تفصيله: للذكر مثل حظ الأنثيين.».
وذكر مثل هذا السمين، وأنه جارٍ على مذهب البصريين، وأنه ظاهر عبارة الزمخشري. انظر الدر المصون ٣١٩/٢.

(١) في م/٥ «أحدها».
(٢) أي: فلا يُدْرَى هل ما فيها كلام محكيّ أولاً.
(٣) الصافات ٣٧/٣١.
(٤) قال الزمخشري: «يعني وعيدالله، بأنا ذائقون لعذابه لا محالة لعلمه بحالنا واستحقاقنا العقوبة، ولو حكى الوعيد كما هو لقال: إنكم لذائقون، ولكنه عَدَل به إلى لفظ المتكلم؛ لأنهم متكلمون بذلك عن أنفسهم...».
انظر الكشاف ٢/٦٠٠، والدر المصون ٥/٤٩٩.
فقد عدل إلى المتكلم في «إنّا» من لفظ الخطاب «إنكم».
(٥) «بذلك» غير مثبت في م/٤ و ٥.
(٦) البيت للفرزدق من قصيدة هجا بها جريراً وقومه، وهي من أول هجائه.
وسويقة: مُصَغَّر سُوق، وجو سويقة: موضع.
وهُنَيْدَة: بالتصغير هي عمة الفرزدق بنت صعصعة بن ناجية، وهي الملقبة بذات الخمار.
والشاهد في البيت قوله: ماليا، والأصل في التعبير: مالك؛ لأنه خطاب منها له، ولكنه عَدَل عنه فحكى قولها بالمعنى؛ لأن المخاطب هو المتكلم.
قال البغدادي بعد هذا: «ويحتمل أن مرادها استفهامها عن حال نفسها، أي: ما وقع لي حين بكيت؟ فلا يكون من قبيل ما ذكر»، ثم تعقّب صاحب هذا القول.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٧٢، وشرح السيوطي/٨٣٣، والكامل/١١٧، والديوان ٢/ ٣٦٠.

(١) أي من الجمل المحكيّة.

(٢) سورة القلم ٦٨/٣٧ - ٣٨.

(٣) وتدرسون: فيه معنى القول.

(٤) أي تقرؤون فيه. وقوله «فيه» غير مثبت في م/ ٤ و ٥.

(٥) وهو: «إنّ لكم لما تخيّرون».

(٦) أي ما تقدّم على التخريجين من جعل تدرسون فيه معنى القول، أو تقرؤون قولنا: إنّ لكم... .، أو هو على الاستئناف، وكُسِرَت همزة إن على هذين التوجيهين.

(٧) وهو قوله: ﴿إن لكم لما تخيّرون﴾.

(٨) أي: الأصل مجيء الكلام على الغيبة، ويوضحة قوله تعالى: «لهم».

(٩) أي عدل عن الغيبة إلى الخطاب.

قال الأمير: «قوله أو أن الأصل إن لهم: أي ولا يراعى أنه خطاب على زعمهم، بل أصل الكلام غيبة، أي: أم لهم إلخ، ثم عدل للخطاب» انظر الحاشية ٦٤/٢.

وقال الدسوقي: «وحاصله أن جملة «إن لكم فيه لما تخيّرون» محكيّة بعد ما فيه معنى القول سواء رُوعي ما يزعمونه من أنهم خوطبوا في كتابهم أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روعي أن أصل الكلام غيبة» انظر الحاشية ٦٩/٢.

(١٠) تتمة الآية: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾ الحج ١٣/٢٢.

(١١) قال الأخفش: «فيدعو بمنزلة يقول... يقول: لمن ضره أقرب من نفعه إلهه» وانظر معاني القرآن/ ٤١٣، وانظر التبيان للعكبري/٩٣٥ فهو أحد توجيهات ثلاثة ذكرها في الآية، وانظر البيان لابن الأنباري ١٧٠/٢، وذكر السمين في المسألة عشرة أوجه. انظر الد المصون ١٢٩/٥ – ١٣٠، وانظر البحر المحيط ٣٥٣/٦ وما بعدها.

(١) يروى البيت: عنترَ بفتح الراء على الترخيم من عنترةُ، وأما على الراوية التي ذكرها: فهو على النداء: ياعنترُ.

وأشطان: جمع شَطَن، وهو حبل البئر، واللبان: الصدر، والأدهم فرس عنترة.

قال البغدادي: قد كانوا يدعونني في حال إصابة رماح الأعداء صدر فرسي، ودخولها فيه، ثم شبهها في طولها بالحبال التي يُستقى بها من الآبار.

والشاهد في البيت: أن التقدير: ياعنترُ، وهو نداء محكي بقول محذوف فُهِم من «يدعون»، قال ابن جني في المحتسب: من ضم الراء من عنتر «يكون: يقولون يا عنتر، وكذلك من فتح الراء، وهو يريد ياعنترة.

انظر شرح الشراهد للبغدادي ٢٦٦/٦، وشرح السيوطي/٢٣٤، والديوان/٢٤، والمحتسب ١/ ١٠٩، وهمع الهوامع ٨٨/٣، وأمالي الشجري ٩٠/٢، ١٧٠، والكتاب ٣٣٢/١، سر الصناعة/ ٤٠٣.

(٢) تعقبه البغدادي بقوله: «ومفهومه أنه فيمن فتح الراء لا يكون كذلك، وليس الأمر كذلك، بل يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون منادى على لغة من ينتظر، فتكون جملة المنادى محكية أيضاً، وقد نصّ عليهما ٱبن جني في المحتسب...».

انظر شرح الشواهد ٢٦٦/٦، والمحتسب ١٠٩/١.

(٣) أي في الآية السابقة «يدعو لمن...»، وانظر التبيان للعكبري/٩٣٥.

(٤) وهو قوله تعالى: «ضَرُّه أقرب من نفعه»، وقوله صلة: أي صلة الموصول «من»، وقد جاءت الصلة جملة اسمية.

(٥) في م/٤ «صلته».

(١) أي في الآية السابقة: يدعو لمن ضره...

(٢) جاء هذا الوجه عند العكبري وغيره، قال: «والثاني: أن يكون «يدعو» بمعنى يقول، ومَن: مبتدأ، وضره: مبتدأ ثانٍ، وأقرب: خبره. والجملة صلة «مَن»، وخبر «مَن» محذوف، تقديره: إلهٌ أو إلهي، وموضع الجملة نصب بالقول، و«لبئس» مستأنَف؛ لأنه لا يصح دخوله في الحكاية؛ لأنه الكفار لا يقولون عن أصنامهم: لبئس المولى» انظر التبيان/٩٣٥، وانظر مثله في البيان لابن الأنباري ٢/ ١٧٠، والدر المصون ٥/١٣٠، والبحر المحيط ٦/٣٥٦.

(٣) يقوله: كذا في المخطوطات. وفي نسخة مبارك والشيخ محمد «يقول».

(٤) أي يقول الكافر في الدنيا: الوثن إلهي.

(٥) في م/٤ «الوثنيّ».

(٦) عَبّر عن الوثن بالضرّ الذي يكون منه، ولا نفع فيه، وكان ذلك تبكيتاً للكافر؛ إذ لم يُصَرّح باسم إلهه وما يعتقده، بل بما يسببه هذا المعبود من ضُرّ، وبئس المعبود.

(٧) أي من التنبيهات.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللَّهِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/١٤٠.

(٩) استيفاء الشروط لا يكون إلا على قراءة الخطاب التي أثبتها المصنف، وأن يكون المضارع مسبوقاً باستفهام. وانظر الهمع ٢/٢٤٦ - ٢٤٧ وقراءة الخطاب عن ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم

= برواية حفص، وخلف ورويس والأعمش، وهي اختيار الطبري.

وقراءة الغيبة «يقولون» عن ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم برواية أبي بكر ويعقوب والحسن وأبي عبدالرحمن السليمي وأبي رجاء وقتادة وأبي جعفر وشيبة. وهي اختيار أبي حاتم.

انظر البحر ١/٤١٤، والمحرر ١/٥٠٧، والقرطبي ٢/١٤٦، والتيسير/٧٧، والكشاف ١/٥٤٢، والسبعة/١٧١، والنشر ٢/٢٣٣، والطبري ١/٤٤٦، وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات» ١/٢٠٤.

(١) ودليل الحكاية كسر همز «إن» بعد «أتقولون»، وهو: إن إبراهيم... .

(٢) أي محكية بالقول. ومعنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين المقول وإن لم يكن القول عاملاً فيها، وهذا هو المراد هنا فقوله: إني أحمد اللّه، هو عين قوله: أَوّلُ قولي، ومع هذا فلا عمل للمصدر «قولي» فيما بعده، بل ما بعده خبر عن المبتدأ «أول»؛ ولهذا أيضاً لم يحتج إلى رابط. انظر الدسوقي ٦٩/٢.

(٣) سقط «أول» من م/٥.

(٤) يعود المؤلف إلى نقل كلام الفارسي في قوله: «أَوّلُ قولي إني أحمد اللّه» في الباب الخامس: الجهة العاشرة.

(٥) قال ٱبن هشام في الباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل الٱعتراض على المعرب من جهتها: «وأما قول الفارسي في «أوّلُ قولي إني أحمد اللّه» فيمن كسر الهمزة إن الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خُولِف فيه، وجعلت الجملة خبراً. ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله. وقال الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدّر الجملة منصوبة المحل، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله».

(٦) ويصبح التركيب: أول قولي: إني أحمد اللّه، موجود.

(١) كذا في المخطوطات وفي المطبوع «يُستغنى عنه».
ووجه الاستغناء عن هذا الخبر المقدّر أنه يجوز جعل الجملة الإسمية: إني أحمد اللّه، خبراً عن «أول».

(٢) قولي: سقط من المخطوطات.

(٣) أي: إذا نظرنا إلى مفهوم أول في الجملة كانت «إن» هي أول الكلمات وهذا قول، وإذا نظر إلى أول قوله باعتبار الأحرف كانت الهمزة من إن هي أولها.

(٤) على تقدير الفارسي. وفي م/٢: على تقدير الإخبار.

(٥) وهو «إنّ» أو الهمزة منها، وليس هذا مراد القائل.

(٦) وهو: أنا أحمد اللّه. وذكرتُ «أنا» في موضع الضمير المتصل في «إنّي».

(٧) فيكون على هذا قولي: مبتدأ، وما بعده منصوب به، والخبر مقدّر ثابت أو موجود على ما ذهب إليه الفارسي.

(٨) قال الزمخشري: «ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه إيقاع أيتهما شئت نحو قولك: «أول ما أقول إني أحمد اللّه» إن جعلتها خبراً للمبتدأ فتحت، كأنك قلت أول مقولي حمد اللّه، وإن قدرت الخبر محذوفاً كسرت حاكياً».
وانظر النص في حاشية الشمني ١٣٥/٢. ومنه أخذت النص، ولم أهتد إليه في المفصل.

(٩) أي الهمزة من «إني».

(١٠) أي: أَنّ وما دخلت عليه مؤول بمفرد، وتكون الصورة: أَوَّلُ قولي حَمْدُ اللّه.
ولا تكون الجملة هنا محكية.

(١) أي التنبيه الرابع.

(٢) سقط من م/١ من هنا إلى آخر «وأخاه».

(٣) الآيات: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ * قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ * يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ سورة الأعراف ١٠٩/٧ - ١١٢.

قال العكبري: «وفي المعنى وجهان: أحدهما أنه من تمام الحكاية عن قول الملأ. والثاني أنه مستأنف من قول فرعون، تقديره: فقال: ماذا تأمرون، ويدل عليه ما بعده وهو قوله: قالوا أرجه وأخاه».

انظر التبيان/٥٨٦، وانظر الكشاف ٥٦٥/١.

(٤) في م/٢ «بسحره». وأشار إلى هذا الأمير، وذكر أنه سهو، وذكر الدسوقي أنها كذلك في المنقولة عن المصنف. وذكرا معاً أن ذلك في آية الشعراء وليس هنا.

(٥) أي قال فرعون: فماذا تأمرون؟ فأجابوه بما أجابوا... .

(٦) وجه الدلالة هنا في هذا الجواب وهو: قالوا أرجه، وهذا الجواب لا يكون إلا عن قول متقدِّم فيه نصّ السؤال على ما بُيِّن فيما سبق.

(٧) قائل هذا الرجز غير معروف.

والضنك: الضيق في كل شيء، وهو للمذكر والمؤنث، فهو مصدر وصف به.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٧/٦، ودُرّة الغواص للحريري/١٧٥، وشرح السيوطي/٨٣٤.

(١) قال الحريري: «... في أبيات المعاني للراجز:... .

ومعناه: أن هذا الرجل المخاطَب كان يُبَذِّر في ماله، فإذا عَذَلَتْه زوجته على إسرافه قال لها: لا تكثري لومي وخلّي عنك، فلما نَفِدَ مالُه وساءت حالُه، قالت له: أتذكر قولك عند نُصْحي لك: لا تكثري لومي وخلّي عنك، وقصدت أن تندِّمه على إضاعة ماله، وتبيِّن له فِيالة رأيه». انظر درة الغواص/١٧٥، ونقل البغدادي النص في شرح الشواهد بعد هذين البيتين.

(٢) أي الجملة الواقعة بعد البيت الأول، وهي : أتذكر قولك لي....

(٣) وهي جملة: لا تكثري...، فهذا محكيّ بقول محذوف.

(٤) الجملة المحكية: أيظن عمرو حاتماً نجيلاً.

(٥) في م/ ٢ و ٤ «أتظنون» وفي م/٥ «أتظنون أن حاتماً بخيل»، وعند الدسوقي ٢/ ٧٠ «وفي نسخة أتظن بالتاء خطاب لزيد إذ كان حاضراً بالمجلس ولو تنزيلاً» كذا!.

(٦) أي الإنكار على زيد، فهو بالغيبة، ويحتمل الخطاب لزيدٍ تنزيلاً، ولغيره على معنى النفي. أمير ٢/ ٦٤.

(٧) أي من كلام المتكلّم.

(٨) أي وقوع الجملة بعد القول غير محكيّة، ومع ذلك فهي دالّة على جملة محكيّة.

(٩) تتمة الآية: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّٰحِرُونَ﴾ سورة يونس ١٠/ ٧٧.

(١٠) من هنا إلى قوله «هذا سحر» سقط من م/٢.

(١) ومقالتهم: هذا سحر.

(٢) وجملة الإنكار هي: «أسحر هذا» فهذا استفهام إنكاري.

(٣) القول الأول: «قال موسى».

(٤) في المخطوطات ما أثبته هنا، وجاءت عند مبارك والشيخ محمد: «محكيّة بالقول الثاني».

(٥) القول الثاني: «أتقولون للحق لما جاءكم....».

(٦) أي غير دالّة على القول المحكيّ.

(٧) تتمة الآية: ﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة يونس ١٠/ ٦٥.

(٨) جملة ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ليست مقولاً لهم. بل الوقف على «قولُهم»، ثم يستأنف: «إنّ العزة للّه جميعاً».

وانظر التبيان للعكبري/٦٧٩. وانظر الحديث عن الآية في الجملة المستأنفة فيما تقدَّم.

(٩) تقدَّم هذا في الجملة المستأنفة.

(١٠) الخامس من التنبيهات.
وقد سقط هذا التنبيه من م/١، وهي إحدى مخطوطتين معتمد عليهما في عمل مبارك وزميله. انظر الورقة/١١٥ب من هذه المخطوطة وهي عندهما الثانية.
وفي حاشية الشمني ١٣٥/٢ «هذا الخامس بجميعه يقع في بعض النسخ دون بعض».
(١١) أي يُوْصَل بالجملة المحكيّة كلام غير محكيّ مُدْرَجاً معها.
(١٢) المُدْرَج في اصطلاح المحدِّثين أنواع، ومن ذلك ما أشار إليه المصنف، وهو أن يصل الراوي بين حديث نبوي كلاماً لنفسه أو لغيره فيتوهّم أن هذا الكلام الموصول هو من نص الحديث. عن =
الشمني. بتصرف انظر ١٣٥/٢ وفي حاشية الأمير: «أن يروي حديثين بسند أحدهما، ولا يجوز الإدراج من غير بيانه» انظر ٦٤/٢.
وانظر تيسير مصطلح الحديث للطحان/١٠٣ – ١٠٤ فالإدراج قسمان: مدرج الإسناد ومُدْرَج المتن. وقد فصّل القول فيهما.
(١) من المُدْرَج، أو من اتصال غير المحكيّ بالجملة المحكيّة.
(٢) الآية: ﴿قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ * وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٣٤ – ٣٥.
ذهب أبو حيان إلى أن «قوله» «وكذلك يفعلون» هو من قولها، وهو الظاهر، وتبعه على ذلك تلميذه السمين في الدّر.
وزاد أبو حيان «وقيل هو من كلام اللّه إعلاماً لرسوله صلى اللّه عليه وسلم وأمته وتصديقاً لإخبارها عن الملوك إذا تغلّبوا» انظر البحر ٧٣/٦، والدر المصون/٣١٢/٥، والتبيان/١٠٠٨، والكشاف ٢/ ٤٥١، ونَصّ الكشاف عند الشمني ١٣٥/٢.
(٣) مما تَقَدَّم يتبيّن لك أن ما ذهب إليه المصنف ليس على إطلاقه، بل هو أحد الوجهين في هذا النص.
وقوله: قولها: أي: قول بلقيس.

(٤) الباب الأول كان باب الحكاية بالقول أو مرادفه.

(٥) أي: المفعول الثاني لظنّ، والثالث للفعل «علم»، فكل من هذين الفعلين دخل على جملة اسمية.

(٦) أي وقوع المفعول به جملة.

(٧) في أول حديثه عن الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً به، وقد جاز وقوعها مفعولاً لأن الجملة التي يُراد بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

(١) الفعل «زعم» ينصب مفعولين: نحو زعمت أنك مؤمن صادق، فلما حذفت أنّ وصل الفعل بما بعده فعمل – فالياء في محل نصب مفعول به أول، وجملة: «كنت أجهل فيكم» في موضع المفعول الثاني.

وهذا تخريج المعرّي في شرح ديوان البحتري، وقد نقله عنه البغدادي.

– وهذا ما أشار إليه المصنف بقوله: المفعول الثاني من مفعولي ظن ووقوعه جملة.

وأما خبر كان فهو جملة «أجهل فيكم» وأما خبر «إنّ» فهو جملة «شريت...».

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٦٩/٦، قال: «أراد أبو ذؤيب الاعتذار إلى المرأة لما قالت له: إنك لا تحبني، فقال: متنصّلاً إليها، وذاكراً الوجه الذي تداخلها منه الشك، وأخرجها إلى عَتْبِه وسوء الظن به، يقول: إذا احتججت في دعواك عليّ بأنني كنت أستعمل الجهل في حبكم فأقدم على الأمور المنكرة، وأركب الأهوال المردية، والآن قد كففت، وكنت أتعاطى من اللهو والصبا ما قد كنتُ اطّرحته الساعة...».

انظر شرح السيوطي/٦٧١، ٨٣٤، والكتاب ٦١/١، والعيني ٣٨٨/٢، والهمع ٢١١/٢، وديوان الهذليين ٣٦/١.

(٢) التعليق أن يأتي فعل متعدٍّ وبعده جملة تصلح أن تكون مفعولاً له، ويكون هذا الفعل معلّقاً عن العمل في لفظها، ولكن الجملة تكون في محل نصب مفعولاً به له، فهو معلّق عن العمل في لفظها، مُسَلّط على العمل بها في المحل.

وانظر المقرب ١١٩/١، والارتشاف/٢١١٧.

(٣) نحو: ظننت أن محمداً مسافر.

(٤) مثل: علم، مما يدل على معنى قائم في القلب.

(٥) أي لأن التعليق يصلح في كل فعل قلبي انقسمت هذه الجملة... .

(١) أي التي عُلِّق الفعل القلبي عن العمل في لفظها.

(٢) أي أن تكون الجملة الواقعة مفعولاً قد جاءت في محل الجارّ والمجرور، وقوله بالجارّ: أي يتعدّى إليه الفعل بواسطة الجار، ومحل ماجُرّ وحرفِ الجرّ في محل نصب.

(٣) تتمة الآية: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ الأعراف ١٨٤/٧.
جملة «ما بصاحبهم من جنة» في محل نصب مفعول به للفعل «يتفكّروا» على تقدير في.

(٤) الآيــة: ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُواْ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ سورة الكهف ١٩/١٨.
جملة: «أيها أزكى طعاماً» في محل نصب مفعول للفعل «ينظر»، وذلك على تقدير «في».

(٥) الذاريات ١٢/١٥. والتقدير يسألون عن يوم الدين، وجملة: «أَيّان يوم الدين»: في محل نصب مفعول به للفعل «يسألون».

(٦) كذا في م/٣ و ٤ و ٥ وحاشية الدماميني، وفي م/١ و ٢ «ولكن»، وكذلك في المطبوع، وقوله: ولكنها أي الأفعال الثلاثة في الآيات الثلاث المتقدّمة.

(٧) هذا في الآية الثانية، وكذا في الثالثة، ولكن التعليق في الأولى بالنفي: ما بصاحبكم... .

(٨) في م/٣ «في هذا اللفظ».

(٩) قوله: «معنى» غير مثبت في م/٣.

(١) هذا النقل عن ابن عصفور غير دقيق، فقد ذكر في المقرب أنه يجوز في سائر أفعال القلوب التعليق، وهو ترك العمل لمانع، ثم قال: «ولم يُعَلّق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية...» انظر المقرب ١/١١٩، ١٢٠.

(٢) أي بسبب هذا التضمين للأفعال عملت عمل علم وظَنّ، فجاء بعدها جملة سادّة مَسَدّ المفعولين.

(٣) في م/٣ فتكون الجملة، وفي م/١ «فتكون الجمل».
وفي م/٤ «فتكون هذه الجمل سادّة مَسَدّ مفعولين».

(٤) في م/٤ و٥ «مفعولين».

(٥) أي اختلف في العامل في «أيّ» في الآية.

(٦) الآية: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۚ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/٤٤.

(٧) كلام المصنف هنا كله للزمخشري، وسيأتي النص بعد قليل.

وانظر هذا الدر المصون ٢/٩٢ قال: «تقديره: يلقون أقلامهم ينظرون: أيهم يكفل مريم». وذهب إلى هذا الزجاج أيضاً. انظر معاني القرآن ١/٤١١، ومثله عند النحاس. انظر إعراب القرآن ١/٣٣١ – ٣٣٢. ومشكل إعراب القرآن ١/١٤٠.

(٨) جاء في الدر المصون «يعلمون»، وكذا في الكشاف.

(٩) هذا للزمخشري: قال السمين: «وجوّز الزمخشري أن يُقدَّر «يقولون»، فيكون محكياً به، ودَلّ على ذلك قوله: «يلقون» انظر الدر ٢/٩٢.

وقال الزمخشري: «فإن قلت: «أيّهم يكفل» بم يتعلّق؟ قلت: بمحذوف دَلّ عليه «يلقون أقلامهم»، كأنه قيل: يلقونها ينظرون أيهم يكفل، أو ليعلموا أو يقولون». انظر الكشاف ١/٣٢٣.

(١) أي: ينظرون، والفعل مُعَلَّق عن العمل في اللفظ.

(٢) وهو يعلمون، وجملة «أيهم يكفل...» في محل نصب مفعول به، والفعل «علم» يعمل غير مقيّد بالجارّ.

(٣) في م/٤ «المُصَرَّح». ومعنى المُسَرَّح المُطْلَق من القيد.

(٤) أي على تقدير: يقولون، ليس من باب التعليق؛ لأن القول يعمل أصلاً في الجمل لا في المفردات.

(٥) الثاني من أقسام الجملة في باب التعليق، وكانت الجملة الأولى في موضع مفعول مقيّد بالجار.

(٦) سقط من هنا إلى قوله «المسرَّح» من م/٥.

(٧) أي المطلق من قيد الجار والمجرور وغيره. وجاء في م/٤ «المصرّح» كالموضع السابق.

(٨) من: اسم استفهام مبتدأ، وأبوك: خبره، والجملة في محل نصب مفعول به للفعل «عرف».

(٩) أي: كون الجملة هنا في محل نصب مفعول به؛ لأن في المثال الذي ذكره بعد: عرفت زيداً، وقع المفعول به «زيداً» في موقع هذه الجملة.

(١٠) في م/٥ «علم التي بمعنى عرف».

(١١) ولو كانت «علم» على بابها من اليقين لكانت الجملة «من أبوك» سادّة مَسَدّ مفعولين.

(١٢) أي من وقوع الجملة موقع المفعول المُسَرَّح.

(١٣) أثبته مبارك عجزاً لبيت حُذِف صدره ولم يعلِّق عليه بشيء.

(١٤) في م/٤ «أيّ فريق....».

(١٥) جملة «أيّ برق هنا» في محل نصب مفعول به لـ «رأى»، فهو من رؤية البصر.

(١) «سمع» مثبت في م/١ والمطبوع، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٢) أي الفعل «سمع» المقيّد في الاستعمال في الجملة باسم عين كالمثال المذكور: سمعت زيداً يقرأ. فقد نصب مفعولين: الأول: زيداً، والثاني: جملة يقرأ، فهي في محل نصب.
وفي حاشية الشمني ١٣٦/٢ جَوَّزه أبو علي لكن بشرط أن يكون الثاني مما يُسْمَع، نحو: سمعت زيداً يقول كذا، فلو قلت: سمعت زيداً أخاك، لم يَجُز».

(٣) قيل: «سمع» متعدية إلى مفعول به واحد، وجملة يقرأ حال.
وفي الشمني: «والقول الثاني هو الصحيح، وهو على تقدير مضاف أي: سمعت كلام زيد؛ لأن السمع لا يقع على الذوات، ثم تبيّن هذا المحذوف بالحال المذكورة، فهي حال مبيّنة، فلا يجوز حذفها» انظر ١٣٦/٢، وعنه نقل الدسوقي. انظر ٧١/٢، وحاشية الأمير ٦٥/١.

(٤) أي: الفعل «سمع». وأنّث الفعل على معنى الكلمة.

(٥) في المطبوع ذكر من تتمة الآية «بالحق»، وهو غير مثبت فيما بين يَدَيّ من المخطوطات.

(٦) تتمة الآية: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُرُوجِ﴾ سورة قٓ ٤٢/٥٠.

(٧) أي ليس من باب التعليق الذي تقع فيه الجملة فى موقع المفعول غير المقيد بقيد.

(٨) تتمة الآية: ﴿... عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ مريم ٦٩/١٩.

(٩) ذهب يونس إلى أنّ «أيّ» في الآية استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبر، وهو قول الخليل. إلا أنّ يونس زعم أنها معلّقة للفعل «ننزعَنّ»، فهي في محل نصب. وعند الخليل منصوبة أو محكية بقول مقدَّر. ويونس يجيز التعليق في سائر الأفعال، ولا يخصّه بأفعال القلوب كما يخصه بها الجمهور. انظر الدر المصون ٥١٧/٤، والتبيان للعكبري/٨٧٨، وانظر البيان لابن الأنباري ١٣٢/٢ فقد بسط =

= قول يونس، والبحر المحيط ٢٠٨/٦، والمحرر لابن عطية ٥٠٩/٩، والفريد ٤١١/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٣٣٩/٣، وفي الكتاب ٣٩٧/١: «وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله». وانظر الارتشاف/٢١١٩.

(١) هو كذلك عند الجمهور، ولكن يونس جعل التعليق مطلقاً بكل فعل.

(٢) وهو مبنيّ لأنه أضيف وحذف صدر الصلة. وهذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون إلى أن الضمة ضمة إعراب. وأنه مبتدأ، وأشد خبره، وننزِعَنّ: مُلْغًى لم يعمل. وانظر تفصيل هذا في البيان ١٣٠/٢ - ١٣٣، والدر المصون ٥١٧/٤.

(٣) جملة: «هو أشد» صلة للموصول: أيّ.

(٤) أي مما تقع الجملة مفعولاً به في «باب التعليق».

(٥) الآيــة: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ ســورة طـٰــه ٢٠/٧١.

أَيّنا أشدُّ: مبتدأ وخبر، وهذه الجملة سَدَّت مَسَدَّت المفعولين إذا كان الفعل «علم» على بابه، ومَسَدّ مفعول واحد إذا كان بمعنى عرف، ويجوز غير هذا. وانظر الدر المصون ٥/٤١.

(٦) الآية: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ سورة الكهف ١٨/١٢.

أيّ الحزبين: مبتدأ، و«أحصى» خبره، والجملة في موضع نصب بـ «نعلم»، وقد سَدّ مَسَدّ المفعولين. انظر التبيان للعكبري/٨٣٩.

(٧) أي: مما سَدَّ مَسَدّ المفعولين.

(٨) أول الآيــة: ﴿وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ سورة الشعراء ٢٦/٢٢٦ - ٢٢٧.

(١) كذا في م/١ وفي بقية المخطوطات «للعلم».

(٢) وهو في الآية «يعلم».

(٣) أي: «أيّ منقلب ينقلبون» فالجملة الفعلية ينقلبون. واسم الاستفهام الذي أعرب مفعولاً مطلقاً تابع للفعل، والتقدير: ينقلبون منقلباً أيّ منقلب.

قال السمين: «أيّ منقلب: منصوب على المصدر، والناصب له «ينقلبون»؛ وقُدِّم لتضمنه معنى الاستفهام، وهو معلّق لـ «سيعلم» ساداً مَسَدّ المفعولين...» الدر ٥/٢٩٣، وانظر التبيان/١٠٠٢.

(٤) لم يَعْزُ البغدادي هذا البيت، وكذا السيوطي، وأصحاب الحواشي، ولم أهتد إليه في مرجع غير عمل المصنّف هذا، ولم أجده في ديوان قيس بن الملوح.

ولعل الوهم في إنشاده جاء من أنهم يجعلون «أيّ» الأولى رفعاً:

ستعلم ليلى أيُّ دين تداينت... كذا

والوهم في الإعراب ينجر على الوهم في الإنشاد حيث يجعلون «أيّ» مبتدأ، والجملة مُعَلَّق الفعل «علم» عن العمل في لفظها.

والصواب كما ذكره المصنف بنصب «أيّ» الأولى على المفعولية بالفعل «تداينت»، ورفع الثانية بجعل جملتها معلّقة على الجملة السابقة...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٧٠، وشرح السيوطي/٨٣٤.

(٥) أي كما انتصب «أيّ» في الآية المتقدّمة في سورة الشعراء، بالفعل «ينقلبون».

(٦) تعقّبه البغدادي بقوله: «ولا يخفى أن الأولى يجوز نصبها على المفعولية المطلقة، والأصل: أيّ تداين تداينت، فحُذِف الزائدان». انظر شرح الشواهد ٦/٢٧٠، وانظر شرح الشمنى ٢/١٣٦، = قال: «... وهذا إذا لم يكن «دين» مصدراً محذوف الزوائد، والأصل: أيّ تدايُنٍ، وأما إذا كان كذلك فيكون مفعولاً مطلقاً، وكأنّ المصنف لم يذكر هذا لأن الحذف خلاف الأصل». وانظر حاشية الأمير ٢/٦٥.

(١) في م/٥ «والعلم به».

والعلم: أي الفعل: ستعلم...

(٢) هو معلَّق بالاستفهام في الجملتين.

(٣) وهي: «مَن هو».

(٤) وعلى هذا يكون الفعل «عرف» على ظاهره قد نصب مفعولاً واحداً.

(٥) والحال بابه الإخبار.

(٦) أي جملة «من هو».

(٧) في م/٤٥ «لا يُقاس».

وعَلّق الأمير على ذلك بقوله: «هذا النحوي، وأما البياني على مغايرته له، فحذف لدليل ينقاس — ولعل القول بعدم قياس النحوي مع أن بعضهم يجعله مجازاً، وهو يكفيه سماع النوع أنه يزيد الإلحاق في العمل والتعدية، وقيل حقيقة ملمح بغير معناه، وقيل: جمع بينهما، واشتهر أنه إشراب الكلمة معنى أخرى، مع أنه قد يتحد المعنى نحو «أَحْسَن بي» أي لَطُف، فالأولى أنه إلحاق مادة بأخرى؛ لاتحاد المعنى أو تناسبه» الحاشية ٦٥/٢، كذا والنص غير محكم، وإن كان آخره قد جاء واضحاً. ونقل هذا النص الدسوقي ولم يشر إلى الأمير، وهي عادته. انظر الحاشية ٧٢/٢.

(٨) أي جملة «مَن هو» بدل من المنصوب وهو «زيد».

ويأتي الحديث عند المصنف في حديثه عما افترق فيه البدل من عطف البيان، ويذكر أن هذا هو الأصح. وهذا في الباب الرابع.

= فقد ذكر أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البدل قال: «وهو أصح الأقوال في: عرفت زيداً أبو من هو». وانظر المقرب ١/١٢٠ — ١٢١.

(١) قال الأمير: «بدل اشتمال لأنّ «مَن» يُسْأَل بها عن المشخصات، وزيد مشتمل عليها» ٦٥/٢.

(٢) الإضافة في شأن زيد للعهد، وإلا كان بدل بعض من كل. وهذا يعود إلى بدل كل من كل كذا عند الأمير، وتبعه على هذا الدسوقي.

والنص في المقرب ١٢١/١ «والتقدير عرفت شأن أبو مَن هو، بحذف المضاف».

(٣) في م/٥ «وعلى القول الثاني».

(٤) أي مُعَلّق عن العمل في لفظ الجملة. والتعليق في الأول بلام الابتداء، وفي الثانية بـ «ما».

(٥) حاصل الخلاف أنّ وجود المعلِّق لا أثر له، فإنه سواء وجد أو لم يوجد فإن الفعل «عرف المضمّن معنى «علم» لا يعمل في لفظه الجملة وإنما في محلها، وهي في محل نصب، وذلك لو قلت: عرفت زيداً أبوه قائم، بدون لام الابتداء أوما.

(٦) الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗاۗ وَلَئِن قُلۡتَ إِنَّكُم مَّبۡعُوثُونَ مِنۢ بَعۡدِ ٱلۡمَوۡتِ لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ﴾ سورة هود ٧/١١.

(٧) انظر النص في الكشاف ٩١/٢ وأوله: «... ولما أشبه ذلك اختبار المختبر قال: ليبلوكم، يريد = ليفعل بكم ما يفعل المُبْتَلي لأحوالكم كيف تعملون، فإن قلت: كيف جاز تعليق فعل البلوى قلتُ: لِما في الاختبار من معنى العلم...»

(١) ذكر الشمني والأميرأ ن الرضي ذكر أنه يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودَرَيْتُ ، وبعد كل فعل يُطلَب به العلم: كتفكّرت وامتحنتُ وبلوتُ واستفهمتُ، وجميع أفعال الحواس: كلمست وأبصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت، فيعلقه: انظر حاشية الشمني ١٣٦/٢، والأمير ٦٦/٢.

وزاد الأمير على ذلك: «ولم يُنْقَل كتابُ الرضي للقاهرة إلا بعد موت المصنِّف. ذكره عبدالقادر البغدادي في شرح شواهده على الكافية، وقد سبق للمصنف نحوه آنفاً في: أما ترى أيّ برق «هنا».

وانظر التعليق في شرح الكافية ٢٨١/٢ وما بعدها.

(٢) جاء حديث الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ﴾ الملك ٦٧/٢

قال الزمخشري:

«... فإن قلت: من أين تعلق قوله «أيّكم أحسن عملاً» بفعل البلوى؟ قلتُ: من حيث إنه تضمّن معنى العلم، فكأنه قيل: ليعلكم أيكم أحسن عملاً، وإذا قلت: علمته أزيد أحسن عملاً أم هو، كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه، كما تقول: علمته هو أحسن عملاً، فإن قلت: أتسمي هذا تعليقاً؟ قلت: لا، إنما التعليق أن توقع بعده ما يسد مَسَدّ المفعولين جميعاً، كقولك: علمت أيّهما عمرو، وعلمت أزيد منطلق، ألا ترى أنه لا فصل بعد سبق أحد المفعولين بين أن يقع ما بعده مصدّراً بحرف الاستفهام وغير مصدّر به، ولو كان تعليقاً لافترقت الحالتان كما افترقتا في قولك: علمت أزيد منطلق، وعلمت زيداً منطلقاً» انظر الكشاف ٢٥١/٣.

(١) في م/١ «تفترق».

(٢) في م/٥ «لافترق كما افترق».

(١) هذه الفائدة نقلها البغدادي في الخزانة ٣٧٨/٢.

(٢) جملة «من زيد» سَدّت مَسَدّ مفعولين على جعل «عرف» بمعنى «علم»، أو مَسدّ مفعول واحد إنْ بقي على ظاهره، و«غير»: منصوب لأنه معطوف على محل الجملة «مَن زيد».

(٣) لم أجد هذا الاستدلال فيما بين يدي من مؤلفاته: وهما المقرب، وشرح جمل الزجاجي.

(٤) الشاهد في البيت نصب «موجعات» عطفاً على محل جملة «ما البكا»؛ فهي جملة اسمية في محل نصب، سَدّت مَسَدّ مفعولي «أدري».

وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٢٠٧/٦، ٢٧١، وشرح السيوطي/٨١٣، ٨٣٤، وأمالي القالي ١٠٩/٢، والخصائص ٣٤٠/١، والخزانة ٣٧٩/٢، والعيني ٤٠٨/٢، والديوان/٥٤، والدر المصون ٣٢٨/١ «ما الهوى».

(٥) في م/٥ «بنصب: موجعات القلب».

(٦) ما ذكره المصنف هنا مثبت في الدر المصون ٣٢٨/١ بحروفه. وكانا متعاصرين وتلميذين لأبي حيان، ومات قبل المصنف بخمس سنين ولا يبعد عندي أن المصنف أخذ النص عن السمين.

(٧) وعلى هذا التقدير ينصب «أدري» مفعولاً واحداً، ولا تعليق.

(٨) أي تقدّر عاملاً كالأول المتقدّم لـ «موجعات».

(١) وصاحب الحال الضمير في «كنتُ».

(٢) وخبر «لا» محذوف.

(٣) نقل هذا النص البغدادي في الخزانة ٧/٤.

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بهاء الدين بن النحاس الجلبي النحوي شيخ الديار المصرية، ولد سنة ٦٢٧هـ في جمادى الآخرة، وكان شيخ أبي حيان، وولي تدريس التفسير بالجامع الطولوني، ولم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب المقرب، مات يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة سنة ٦٩٨هـ. انظر بغية الوعاة ١٣/١ - ١٤.

(٥) «عليه» زيادة من م/٢.

(١) ذهب الدماميني إلى أنه لا ينبغي أن تنتظم هذه الجملة في سلك الجمل التي لها محل من الإعراب؛ ضرورة أن المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في المعنى المفرد، والمضاف إليه لا يكون جملة حقيقية، كيف وهو لا يكون إلا اسماً أو ما في تأويل الاسم.
وتعقّبه الشمني. وانظر تفصيل ذلك في حاشية الشمني ١٣٧/٢، وحاشية الأمير ٦٦/٢.

(٢) أي منصوبة على الظرفية.

(٣) أي أسماء تدل على الزمان ولكنها غير منصوبة على الظرفية.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ سورة مريم ٣٣/١٩.
يوم: ظرف، والعامل فيه الخبر الذي هو «عليّ»: أي متعلّقه، وجملة «وِلِدتُ» في محل جرّ بالإضافة إلى الظرف.

(٥) تتمة الآية: ﴿... فَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ دَعْوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ ۗ أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ﴾ سورة إبراهيم ٤٤/١٤.
يومَ: مفعول به ثان لـ «أنذر»، قالوا: ولا يجوز أن يكون ظرفاً لهذا الفعل؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الإنذار يوم القيامة ولا إنذار في ذلك اليوم.
وجملة «يأتيهم» في مَحلّ جر بالإضافة إلى آسم الزمان «يوم».
وانظر البيان ٦٠٩/٢، والتبيان/٧٧٣.

(٦) الآيات: ﴿فَٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ * رَفِيعُ ٱلدَّرَجَـٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ * يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ ۚ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ سورة غافر ١٤/٤٠ – ١٦.
= يوم التلاق: يوم مفعول به؛ لأن الإنذار لا يكون في ذلك اليوم، ويوم هم بارزون: يوم: منصوب على البدل من يوم التلاق. وأجاز العكبري أن يكون مفعولاً لفعل مقدّر: اذكر يوم. وأجاز أن يكون ظرفاً للتلاقي. وجملة: «هم بارزون» في محل جر بالإضافة، انظر التبيان/١١١٧، والبيان ٣٢٩/٢، وانظر البحر ٤٥٤/٧، والمحرر ١٩/١٣.

(١) سورة المرسلات ٧٧/٣٥.

هذا: مبتدأ، يوم: خبر. وجملة «لا ينطقون» في محل جر بالإضافة إلى اسم الزمان «يوم».

(٢) في «يوم ولدت».

(٣) في «يوم يأتيهم العذاب» والمفعول الأول: الناس.

(٤) في «يوم هم بارزون».

وذكرت عن العكبري جواز وجهين آخرين: المفعول به، والظرف.

(٥) قدره العكبري ظرفاً للتلاقي.

وذكر الشمني أن توجيهه على الظرفية لـ «يخفى» ذكره ابن عطية. انظر الشمني ٢/١٣٧، في المحرر ١٣/١٩ قال: «... ويحتمل أن ينصب على الظرف، ويكون العامل فيه قوله تعالى: لا يخفى..» وانظر البحر ٧/٥٤٥.

(٦) الآية/١٦ من سورة غافر، وقد تقدَّمت.

(٧) انظر هذا في «إذْ» مما تقدَّم فقد قال: «تلزم إذ الإضافة إلى جملة...».

(١) قَيّد هذا بقوله عند الجمهور؛ لأن الذي عمل فيها النصب هو الجواب، وذكر في «إذا» أنه رأي الأكثرين. ورأي المحققين أن العامل في «إذا» الشرط.

وهذا معنى القول: «خافض لشرطه منصوب بجوابه» وذلك على مذهب الجمهور.

(٢) ذهب إلى الاسمية في «لَمّا» ابن السرّاج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني وجماعة، فهي عندهم ظرف بمعنى حين، وذهب ابن مالك إلى أنه بمعنى «إذ»، واستحسنه المصنّف؛ لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة. وانظر هذا مُفَصَّلاً فيما تقدّم في «لَمّا».

(٣) قال أبو حيان: «والظرف المستقبل عند سيبويه لا يجوز إضافته إلى الجملة الاسمية، لا يجوز: أجيئك يوم زيد ذاهب، إجراءً له مجرى «إذا»، فكما لا يجوز أن تقول: أجيئك إذا زيد ذاهب»، فكذلك لا يجوز هذا.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز ذلك، فيتخرّج قوله: «يوم هم بارزون» على هذا المذهب».

انظر البحر ٤٥٥/٧، والكتاب ٥٤/١ – ٥٥، والدر المصون ٣٣/٦.

وقال المبرّد: «وإذا: لا يقع بعدها إلا الفعل نحو: آتيك إذا جاء زيد...، فأمّا امتناع الابتداء والخبر من «إذا» فلأن «إذا» في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بالفعل، ألا تراها تحتاج إلى الجواب كما تحتاج حروف الجزاء» المقتضب ١٧٧/٣.

هذا وقد أجاز سيبويه إضافة «إذا» الشرطية إلى الجملة الاسمية إذا كان خبر المبتدأ بعدها جملة فعلية. انظر الكتاب ٥٤/١.

(٤) أي: الزمن المبهم.

(٥) الاسمية والفعلية..

وفي الكتاب ٤٦١/١ «وسألته عن قوله في الأزمنة: «كان ذاك زمن زيد أمير» فقال: لما كانت في معنى «إذ» أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون «إذ» على ما قد عمل بعضه في بعض، ولا يغيرونه فشبهوا هذا بذلك، ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمعنى «إذ» فإن قلت: «هذا يومَ زيد أمير» كان خطأً، حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيد =

= أمير. جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى «إذ» فأضيف إلى ما يضاف إليه «إذ»، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى «إذا» و«إذا» هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال».

(١) أي بإضافة «زمن» إلى الجملة الفعلية.

(٢) أي لا يجوز إضافة «من» إلى الجملة الاسمية، وهو زمن للمستقبل.

(٣) جاز في الجملة الفعلية والاسمية في المثالين لأن «زمن» في معنى «إذ».

(٤) أي: على سيبويه.

(٥) أي: الزمن المبهم الدال على المستقبل.

(٦) أي بمجيء الجملة الفعلية بعده.

(٧) الآية/١٦ من سورة غافر، وقد تقدَّمت.

ووجه الردّ أن «يوم» ظرف للمستقبل، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية، وذكرت من قبل أن أبا الحسن الأخفش ذهب إلى جواز ذلك، وعليه تخريج الآية، وذكر أبو حيان أنه أجاز ذلك أصحابه على قلة.

انظر البحر ٤٥٥/٧، والدر المصون ٣٣/٦.

وهذا النقل تبدو غرابته إذا نقلت إليك نص الأخفش، قال في معاني القرآن/٤٦١: «وقال: هذا يومُ لا ينطقون...، وهذا إنما يكون إذا كان اليوم في معنى «إذ» وإلا فهو قبيح، ألا ترى أنك تقول: لقيتك زمن زيدٌ أمير، أي: إذ زيد أمير، ولو قلت ألقاك زمن زيد أميرٌ، لم يَحْسُن». كذا، تأمل هذا، وما ذكره أبو حيان.

(٨) قائله سواد بن قارب، وهو صحابي جليل، من قبيلة دوس، وقيل من قبيلة سدوس، والفتيل: ما في شقّ النواة، وقيل: غير هذا، والمراد به القليل الذي لا يُعْبَأ به، وهو هنا مفعول مطلق: أي بمغنٍ إغناءً قليلاً.

والشاهد في البيت إضافة «يوم» إلى الجملة الاسمية: لا ذو شفاعة...، كالذي تقدّم في الآية. و«يوم» ظرف مبهم ومستقبل.

وذهب الدماميني إلى أنه يمكن تخريج البيت بإضمار «يكون» وزيادة الباء في خبرها، أي: لا يكون ذو شفاعة...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٤/٦، وشرح السيوطي/٨٣٥، والجنى الداني/٥٤، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١ «فكن»، والهمع ١٢٧/٢، ٨٦٧/٣، والدر المصون ٥٢/١، والعيني ١٤١/٢، ٤١٧/٣، وأوضح المسالك ٢٠٩/١، والارتشاف/١٨٢٨.

(١) أي سيبويه.

(٢) في حاشية الشمني: «وقوله: «يشترط» ليس على ما ينبغي، والأولى أن يقول: إنما يجوز؛ لأن الذي ذهب إليه سيبويه هو جواز إضافة آسم الزمان المبهم المستقبل إلى ما يُضاف إليه «إذا» وجوباً». انظر ١٣٨/٢.

(٣) و«يوم» في الآية ليست ظرفاً وإنما هي بدل من «يوم التلاقي»، ويوم التلاق: مفعول به. فلا ظرفية هنا.

(٤) في م/٥ «مفعول به».

(٥) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى، ففيها «ولا يأتي».
وهذا الكلام للمصنف. وهو لا يتأتى في البيت؛ لأن «يوم» فيه ظرف.

(٦) وقال الدماميني: إن لم يتأتَّ فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر، وهو أن يكون «ذو شفاعةٍ» اسماً ليكون محذوفة، والباء في «بمغنٍ» زائدة في خبر «يكون». انظر حاشية الشمني ١٣٨/٢.

(٧) أي لآبن عصفور وسيبويه.

(١) وعلى هذا فقد جاز إضافة «يوم» وهو ظرف إلى الجملة الاسمية بعده وإن كان ظاهرها المستقبل، فهي في حكم ما قد وقع.

(٢) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا﴾ الكهف ٩٩/١٨، وانظر سورة يٓس ٥١/٣٦، وسورة قٓ ٢٠/٥٠.
والنفخ يوم القيامة، ولكنه جاء بلفظ الماضي تحقيقاً لوقوعه، ومثله قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ المؤمنون/١.

(٣) مما يضاف إلى الجملة من الأسماء الثمانية.

(٤) انظر «حيث» فيما تقدّم، فقد قال المصنف: «وتلزم «حيث» الإضافة إلى جملة، اسميةً كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر...».

(٥) وسائر أسماء المكان تُضاف إلى المفرد.

(٦) ذكر من قبل أن إضافتها إلى المفرد قليل، وأنه عند الكسائي قياس.

(٧) بل هي تضاف إلى الجمل وإن خرجت عن الظرفية.

(٨) المهدوي منسوب إلى المهدية بلد من بلاد المغرب، والنسبة إليها كذلك على غير القياس.

(٩) الدريدية: قصيدة منسوبة إلى ابن دريد، وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عُمَان، فأقام بها حتى مات، وكان ذلك ليلة الأربعاء سنة ٣١١هـ. انظر بغية الوعاة ٧٦/١ وما بعدها.

(١٠) هو أحمد بن عمار النحوي المفسّر، كان مقدَّماً في القراءات والعربية، أصله من المهدية، ودخل الأندلس، وصنّف كتباً مفيدة منها التفسير. ومات في ٤٤٠هـ.

انظر بغية الوعاة ٣٥١/١.

وذكر الداودي أنه ألف التفسير المشهور، والهداية في القراءات السبع، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة. انظر طبقات المفسّرين ٥٦/١.

(١) البيت من مقصورة ٱبن دريد.
وقوله: ثُمّت: مخصوصة بعطف الجمل، بخلاف ثُمّ، فإنها تعطف المفردات والجملة.
راح: الرواح: السير من بعد الزوال إلى الليل. الملبِّين: جمع مُلَبٍّ، وهو من يُرَدِّد: لبيك اللهم لبيك.
تحجَّى بالمكان: أقام به، والمأزمان: جبلان بين المزدلفة وعَرَفة. ومنى: موضع رَمْي الجمار.
والشاهد فيه أن المهدوي ذهب إلى أن «حيث» تجرّدت عن الظرفية إلى الاسمية، وصارت بمعنى مكان، والجملة صفة لها.
قال البغدادي: «وعلى كلام المهدوي كان حقها أن تُجَرَّ بالكسرة وتُنَوَّنَ، ولا وجه لبقاء بنائها على الضم، وقد يُجاب بأنها أَشْبَهَت «حَيْثُ» الظرفية في الافتقار إلى جملة الصلة...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٤/٦، وشرح مقصورة ٱبن دريد/٨٢، ٩٣، ١٠٩ «عن شواهد البغدادي».
(٢) تخرج عن الظرفية إلى كونها اسماً دالّاً على المكان.
(٣) أي ليس خروجها عن الظرفية مما يمنع من إضافتها إلى الجمل.
(٤) وما قَدّمه في أسماء الزمان هو ما أشار إليه بقوله في أول الجملة المضاف إليها: أحدها أسماء الزمان ظروفاً كانت أو أسماء. وتعقبه الدماميني بأنه لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان، ألا ترى أن أسماء الزمان تُضاف كلها إلى الجملة، وأسماء المكان لا يضاف منها إلا حيث. انظر الشمني ١٣٨/٢.

(٥) الثالث مما يضاف إلى الجمل.

(٦) في م/٢ «المتصرفة».

(٧) سقط من م/٢ و٥ قوله: «بما».

(١) جاء البيت تاماً في م/٤، وأشار الشمني إلى أنه وقع في بعض النسخ تاماً، وأثبت صدره في بقية المخطوطات والمطبوع.

وينسب البيت للأعشى. قال البغدادي: لم أره منسوباً إلى الأعشى إلا في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب إلى أحد، والله أعلم به.

الشعث: جمع أشعث، وهو المغبر الرأس. وذهب الدماميني إلىأ ن ضمير: «يقدمون» ضمير غيبة، يعود على بني تميم المذكورين قبله في قوله: ألا من مبلغ عني تميماً.

وتعقّبه البغدادي بأنهما ليسا من قصيدة واحدة.

والسنابك: جمع سنبك وهو مقدَّم الحافر. وشبه ما يتصبب من عرقها ممتزجاً بالدم على سنابكها بالخمر.

وجاءت الرواية عند سيبويه: تقدمون، بتاء الخطاب. ومثله عند المبرّد.

والشاهد فيه عند سيبويه أن «آية» مضاف إلى الجملة الفعلية: يُقْدِمون.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٧/٦، والخزانة ١٣٥/٣، والكتاب ٤٦٠/١، وشرح المفصل ١٨/٣، والكامل/١٣٥٤، والهمع ٢٨٧/٤، الارتشاف/١٨٣٢، شرح الكافية الشافية/٩٤٧، معاني القرآن للأخفش ٩٣/١، المساعد على شرح التسهيل ٣٥٧/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٩٨/١.

(٢) جاء البيت تاماً في م/٥ وإلى هذا أشار الشمني، وأثبت عجزه في بقية المخطوطات والمطبوع.

وعزاه سيبويه إلى عمرو بن شأس.

وقوله: أَلِكني: بلِّغهم رسالتي، ورسالة: بدل من السلام، والآية: العلامة، وما: نفي. والعُزْل: جمع أعزل، وهو من لا سلاح معه.

والشاهد في البيت: أن «آية» مضافة إلى الجملة الفعلية المنفية.

= وذهب ابن جني إلى أن «ما» مصدرية، وتبعه على هذا الدماميني، وهي عند سيبويه لغو.

وعمرو بن شأس بن عُبَيد بن ثعلبة الأسدي له صحبة، وشهد القادسية.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٨١/٦، وشرح السيوطي/٨٣٥، والكتاب ١٠١/١، والهمع ٢٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٩٤٨، والعيني ٥٩٦/٣، والمنصف ١٠٣/٢، والارتشاف/١٨٣٤، والخزانة ١٣٦/٣.

(١) أي في إضافة «آية» إلى الجملة.

(٢) أي «آية».

(٣) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «إلى المفرد».

(٤) الآية: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٢٤٨/٢.

(٥) أي: ٱبن جني.

(٦) في البيت المنسوب للأعشى: بآية يقدمون الخيل شعثاً.

(٧) وذلك على جعل «ما» مصدرية، فتُضاف بذلك آية إلى المصدر المؤول وهو مفرد.

وهذا ليس رأي ٱبن جني وحده، بل مذهب المبرّد أن الإضافة إلى الجملة لا يطرد، وممن ذهب إلى جواز إضافتها إلى المصدر ٱبن مالك. انظر الارتشاف/١٨٣٧.

(٨) جاء البيت تاماً في م/٤ و٥، وأثبت عجزه في باقي المخطوطات والمطبوع.

ورواية صدره في الكامل:

ألا أبلغ لديك بني تميم

= وقائله يزيد بن عمرو بن الصَّعِق الكلابي، وهو في هجاء بني تميم، فهم يعيرون بحبّ الطعام والشَّرَه فيه.

والشاهد في البيت أنّ «ما» عند ابن جني مصدرية، وعلى هذا فقد أضيفت «آية» إلى المصدر وهو مفرد. وذكر هذا الأعلم، وذهب إلى أنه على هذا لا شاهد فيه.

ويزيد هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلابي، جاهلي، وخويلد: يقال له الصعق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٥/٦، وشرح السيوطي/٨٣٦، والخزانة ١٣٨/٣، والكامل/٢٢٣، والهمع ٢٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية/٩٤٨، والارتشاف/١٨٣٣، والكتاب ٤٦١/١، ومعاني القرآن للأخفش ٩٤/١، وشرح المفصل ١٨/٣، والمساعد على شرح التسهيل ٣٥٨/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٨٦/٢.

(١) أي انتهى كلام ٱبن جني. ولم أجد هذه الإشارة إلى نهاية النص إلا في م/٢، ومثلها عند الشيخ محمد.

ولم أجد من ذَكَر الموضعَ الذي ذكر فيه هذا ٱبنُ جني، بل نُقِلَ الخبر عنه مرسلاً لا إحالةَ فيه.

(٢) أي في قول أبي الفتح بأن «ما» مصدرية، وأنها تُضاف إلى المفرد.

واعتراضه هذا لا يصح إلا في البيت المنسوب إلى الأعشى وهو قوله: بآية يقدمون...، فقد حذف الحرف المصدري: ما، وتقديره: بآية ما يقدمون.. وبقيت الصلة «يقدمون». ولم يجز حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته إلا في «أَنْ».

(٣) في م/١ «إنّ» كذا!

(٤) تعقّبه الدماميني بقوله: «بل هو متأتٍّ بأن تكون «ما» مصدرية، ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها»، وتعقبه الشمني بأن هذا احتمال بعيد، والكلام إنما هو على الظاهر. انظر حاشية الشمين ٢/ ١٣٩.

(١) الرابع مما يضاف إلى الجملة.

(٢) في الارتشاف: «ومنها ذو، وتليها «تَسْلمُ» مضارع «سَلِمَ» للمخاطب، تقول: اذهب بذي تَسلم، واذهبي بذي تسلمين، واذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون...» الارتشاف/١٨٣٥، وانظر شرح الكافية الشافية/٩٤٦، فقد ذكر أنه يُضاف إلى هذا الفعل خاصة، ولا يفعل ذلك في غيره. وانظر الهمع ٢٨٩/٤.

(٣) أي على تقدير «في»، المعنى: اذهب في وقت ذي سلامة.

(٤) في الارتشاف/١٨٣٥ هذا رأي الجمهور، وانظر المساعد ٣٦٠/٢.

(٥) في م/١ «فالموصول».
والموصوف هو «وقت» أو «زمن».

(٦) وممن ذهب إلى هذا ٱبن الطراوة. انظر الارتشاف/١٨٣٥.

(٧) أي جملة «تسلم».

(٨) أي يضعّف الرأي الذي جعل «ذي» موصولاً أنه....
وفي الارتشاف: «أحدهما أنها موصولة على لغة طيئ، وأعربت في لغة بعضهم» وانظر المساعد ٢/ ٣٦٠. والهمع ٤/٢٨٩.

(١) فهي تلازم الواو، وتكون مبنية على السكون: جاء ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، وتكون بمعنى الذي. انظر شرح ابن عقيل ١/٤٥.

(٢) بل الإعراب لغة بعضهم.

(٣) أي واللفظ، فَذَكَر اتحاد المعنى وتَرَكَ اللفظ، وهو مفهومٌ من السياق.

(٤) الآية: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَـٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مَا هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ سورة المؤمنون ٢٣/٣٣.
وجه الاستشهاد بالآية حذف العائد المجرور، والتقدير: ويشرب من الذي تشربون منه. فالجار لـ «ما»، والضمير العائد متعلقان بـ «يشرب». وانظر الدسوقي ٢/٧٦.
وقد ذكر السمين: حذف العائد لاستكمال شروطه وهو اتحاد الحرف [من: مما ومنه] والمتعلّق...
قال: «هذا إذا جعلتها بمعنى الذي، فإن جعلتها مصدراً لم يحتج إلى عائد، ويكون المصدر واقعاً موقع المفعول أي مشروبكم» انظر الدر ٥/١٨١ - ١٨٢.

(٥) هنا أي في: اذهب بذي تسلم، فقولهم: بذي متعلق بـ «اذهب»، والعائد في تقدير: في الوقت الذي تسلم فيه. متعلق مع الجارّ بـ «تسلم».

(٦) أي في مثل هذا التركيب لم يذكر في رواية فيه.

(٧) وهو اختلاف المتعلّق.

(٨) وجدت حديثاً عند الأخفش في معاني القرآن/٣٧ يقول فيه: في الآية: ﴿إن الله نعماً يعظكم به﴾: «فإن قيل: كيف تكون «ما» اسماً وحدها وهي لا يُتَكَلَّمُ بها وحدها؟ قلت: هي بمنزلة: يأيها الرجل لأن «أيًّا» ها هنا اسم لا يُتَكَلَّمُ به وحده حتى يوصف فصار «ما» مثل الموصوف ها هنا...».

(٩) وجه الضعف على تقدير الأخفش أنّ العائد الذي قدره: يا من هم الناس، لم يذكر في مثل هذه الجملة.

(١) في م/١ «في تجويز ولاسيما...».

(٢) تقدَّم البيت في «سِيّ» وهو لامرئ القيس.

(٣) خَصّ حالة الرفع لأن «يوم» على هذا التقدير خبر لمبتدأ مقدّر: هو يوم، وتكون الجملة صلة لـ«ما»، وعلى هذا فالعائد محذوف في مثل هذه الجملة.

وسبق الحديث عن البيت في «ما» أيضاً، وقال: «ومن رفع «يوم» فالتقدير: ولا مثل الذي هو يوم، وحَسّن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم...».

(٤) في م/١ «أي ولا مثل...»، وفي م/٥ «أي لا في مثل...».

(٥) أي: ورد ذلك ولكنه نادر، فلا يُحْمَلُ كلام الله عليه. وهذا من تمام رَدّه على الأخفش في توجيه: يا أيها الناس، وحذف العائد على ما قدره مما تقدّم.

(٦) أي: مما يُضاف إلى الجملة.

(٧) انظر الارتشاف/١٨٣٤ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٨٤٩، والهمع ٣/٢١٠ «ريث»، و٢١٦ «لدن»، والمساعد ٢/٣٥٨ - ٣٥٩.

(٨) قال جوازاً لأنهما يضافان أيضاً إلى الأسم المفرد، كما يضاف «لدن» إلى الجملة الاسمية. انظر الهمع ٣/٢١٦ «لدن».

(٩) وتقدَّم أن «آية» يأتي الفعل بعدها مثبتاً ومنفياً بما.

(١٠) في الهمع ٣/٢١٦ «وهي لأول غاية زمان أو مكان».

(١) قائله غير معروف.

والشاهد فيه إضافة «لدن» إلى جملة: سالمتمونا وفاقكم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٢٨٦، وشرح السيوطي/٨٣٦، والارتشاف/١٤٥٤، ١٨٣٤، والبحر المحيط ١٢/٣٧٢، والمساعد على شرح التسهيل ـ/٣٥٨.

(٢) أي: عومل هذا المصدر معاملة...

(٣) «صلاة» مصدر، وجاء ظرفاً فهو على تقدير «في».

(٤) قائله غير معروف، وروايته عند السيوطي: الذاكرات.

والعَرَصات: مفرده عَرْصة، وهو المكان المتسع أمام الدار.

والعهد: الموثق والذمة، وذهب الدماميني إلى أن العهد هنا المنزل الذي لا يزال القوم إذا ذهبوا عنه رجعوا إليه.

وتعقَّبه البغدادي بقوله: «وهذا ذهول منه».

والشاهد فيه إضافة «ريث» إلى الجملة الفعلية: «أقضي لبانة».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٧/٦، وشرح السيوطي/٨٣٦، والهمع ٢١١/٣، والمساعد على شرح التسهيل ٣٥٩/٢.

(٥) الكافية الشافية أرجوزة لابن مالك فيها ٢٧٥٧ بيتاً، ألفها ثم شرحها شرحاً وافياً. وقد نشر هذا الشرح بجامعة أم القرى بتحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي في خمسة أجزاء.

(٦) نص ابن مالك: «وجاء عن العرب إضافة ريث ولدن إلى الفعل على تقدير «أن» المصدرية، والله أعلم» شرح الكافية الشافية/٩٤٨.

(١) في م/٥ «والأولى»، وذكر هذا الخلاف الشمني. انظر ١٣٩/٢.

(٢) قال في التسهيل: «ويشاركها [أي: آية] في الإضافة إلى المتصرف المثبت لَدُن وريث...»/١٥٩.

(٣) في م/٥ «وقد يُقَدّر».
وقوله: يُعْذَر. أي: ابن مالك، وعذره في «ريث» أنه لا يدل على زمان؛ ولذا جاز معه تقدير «أن» بخلاف «لدن»، فهو يدل على الزمان، ويضاف إلى الجمل، فلا تقدّر «أن».
وذكر أبو حيان أن في البديع: «المعروف في لَدُن أن تضاف إلى المفرد، ومن زعم أنها تضاف إلى الجملة فإنما استدل بقول الشاعر...».
انظر الارتشاف / ١٨٣٤ - ١٨٣٥.

(٤) أي: «لَدُن».

(٥) ولما لم تخلص للوقت جاز أن يُقَدّر «أَنْ» كما ذكر ابن مالك.

(٦) كتاب لابن الدهان شرح فيه كتاب اللمع لابن جني. وهو سعيد بن المبارك بن علي المعروف بابن الدهان النحوي وتقدّمت ترجمته.

(٧) وهذا يدل على أنه يجوز إضافتها إلى المفرد أيضاً، وهو مما يؤيد رأي ابن مالك.

(٨) أي: سيبويه. وانظر الهمع ٢١٨/٣ «ومنع ابنُ الدهان من إضافة لدن إلى الجملة...».

(٩) هذا رجز لا يعرف قائله.

وجاء في المخطوطات أوله، وما وضعته بين معقوفين تمامه.

والشَّوْل: النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، والواحدة شائلة، وهو جمع على خلاف القياس، وقيل: هو اسم جمع.

وروي: من لدُ شولٍ. بالجر.

والإتلاء: مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي تبعها، والولد: تِلْوٌ والأنثى تِلْوَة، والجمع أتلاء.

والشاهد فيه أنه على تقدير: من لَدُ أَنْ كانت شولاً، حيث: «شولاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، وعند تقدير «أن» يكون «لَدُ» قد أضيف إلى المصدر المؤوَّل، وهي إضافة إلى مفرد.

قال سيبويه: «كأنك قلت: من لَدُ أن كانت شولاً فإلى إتلائها».

ولم يقدّر سيبويهِ «كانت شولاً،» ولو قدّر ذلك لكان مضافاً إلى الجملة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٧/٦، وشرح السيوطي/٨٣٦، والخزانة ٨٤/٢، والكتاب ١٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٩٥/١، وشرح المفصل ١٠١/٤ و٣٥/٨، والعيني ٥١/٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢٢٢/١، وأوضح المسالك ١٨٦/١، واللسان/شول.

(١) أي مما يضاف إلى الجملة.

(٢) قائله غير معروف.

والشاهد في البيت مجيء جملة الاستغاثة: يا لَلرِّجال، مضافة إلى «قولُ»، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله، فجملة الاستغاثة محكية بالقول.

وقول: مبتدأ، خبره جملة: ينهض منا...

ومسرعين: حال، والكهول: مفعول ينهض، والشبّانا: عطف عليه.

قال البغدادي: «إذا استغاث بنا ملهوف، فعند قوله: يا للرجال، يقوم الكبير والصغير بسرعة لنصره».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٨/٦، وشرح السيوطي/٨٣٧، وهمع الهوامع ٢٤٥/٢.

(١) قائله غير معروف.

الشاهد فيه إضافة «قائل» إلى جملة: «كيف أنت بصالح».

ويجوز في «صالح» الرفع على الحكاية، ويكون خبر مبتدأ محذوف.

والعُوّاد: جمع عائد، وهو من يأتي لزيارة المريض.

وقال الدماميني: زلا ينبغي أن يُعَدّ هذان البيتان من قبيل ما هو بصدده؛ لأن الجملة التي أضيف إليها كلّ من قول وقائل مرادٌ بها لفظها، فهي في حكم المفرد، وليس الكلام فيه» وتعقّبه الشمني. ونقل النص والتعقيب البغدادي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٨٩/٦، وشرح السيوطي/٨٣٧، والهمع ٢٤٥/٢، والعيني ٥٠٣/٤.

(١) ذكر الدماميني أن المحل للفاء وما بعدها، فهي جواب للشرط الجازم، وليس لما بعد الفاء. وذكر أن المصنف صَرّح بهذا في الباب الثالث من التنبيهات التي ذكرها عقيب الكلام على الجملة الابتدائية من الجمل التي لا محل لها.
انظر تفصيلاً أوفى لكلامه في حاشية الشمني ١٣٩/٢، وانظر حاشية الأمير ٦٨/٢.

(٢) «إذا» الفجائية.

(٣) ذهب الدماميني إلى أن جملة الجواب لا محل لها لعدم حلولها محل مفرد؛ إذ المضارع لا بُدّ له من فاعل، وجعل جزم المعطوف بإضمار شرط.
انظر حاشية الأمير ٦٨/٢ - ٦٩.

(٤) أي: بفعل مفرد يقبل الجزم كالفعل المضارع، وجزمه في اللفظ، أو فعل ماض كالمثال الثاني عنده: إن جئتني أكرمتك، ويكون الجزم على المحل.

(٥) في هذين المثالين صُدِّر الجواب بفعل قابل للجزم، فوقع الجزم فيهما، فإذا لم يتحقق ذلك كان لا بُدّ من الاقتران بالفاء أو إذا.

(٦) تتمة الآية: ﴿... فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ سورة الأعراف ١٨٦/٧.

(٧) جملة «فلا هادي له» في محل جزم جواب الشرط، وما عُطِف عليها له الحكم، وهو ظاهر في القراءة «ويذرْ» بالجزم، فهو عطف على محل الجملة السابقة.

(٨) في هذا اللفظ أربع قراءات، اثنتان بالياء المثناة من تحت، مع الجزم والرفع، واثنتان بالنون من فوق مع الجزم والرفع.

= وأما القراءة التي ذكرها المصنف هنا فهي قراءة حمزة والكسائي وهبيرة عن حفص عن عاصم، وأبي عمرو فيما ذكره أبو حاتم عنه، وطلحة بن مصرف، وعيسى همدان، وابن إدريس وخلف وإبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب وشيبان ومسلمة بن محارب وحسين الجعفي وأبو عبيد، والخزاز وعياش والأعمش: ويَذَرْهُم.

وخُرّج سكون الراء علىو جهين:

الأول: أن التسكين لتوالي الحركات، وهو مرفوع.

والثاني: أنه مجزوم عطفاً على محل «فلا هادي له».

وذهب الأنباري إلىأ نه على الجزم لا يجوز الوقف على: فلا هادي له؛ لأن الفعل المجزوم متعلّق بالأول.

ومراجع هذه القراءة كثيرة. وارجع في ذلك إلى كتابي: معجم القراءات ٢٢٧/٣ وما بعدها.

(١) أي الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم مقرونة بإذا.

(٢) أول الآية: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ﴾ سورة الروم ٣٦/٣٠.

جملة: هم يقنطون في محل جزم جواب الشرط «إِنْ».

(٣) المحذوفة بعد شرط مقتضٍ لها مع الجواب.

(٤) تقدَّم في «أَمّا» و«إذا» شاهداً لحذف الفاء. وفي «سِيّ» وفي الفاء الرابطة، وحذفها للضرورة، وفي اللام الزائدة. واستطرد إلى إضمار الفاء.

والبيت لعبدالرحمن بن حسان، وخُرِّج في الموضع الأول مما تقدّم.

والتقدير فيه: فالله يشكرها، وجملة الجواب في محل جزم.

(٥) أي مما حُذِفَ فيه الفاء من الجواب عند المبرد، وكذا عند الكوفيين.

(٦) فالفعل: أقوم، جاء مرفوعاً غير مجزوم، وهو على تقدير: فأنا أقوم، ومحل الجملة الجزم. وانظر

= المقتضب ٦٩/٢ - ٧٠، وشرح الأشموني ٣٢٧/٢.

ويذهب سيبويه في مثل هذه الحالة إلى أنه على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: أقوم إن قمت. فالفعل أقوم دليل على الجواب المحذوف، وليس جواباً؛ ولهذا جاء عنده مرفوعاً. وانظر الكتاب ٤٣٦/١.

(١) أي مما حذف منه الفاء قول زهير.

(٢) البيت من قصيدة مدح بها هَرِم بن سنان المُرّيّ.

والخليل: الفقير المختل الحال، من الخَلَّة بمعنى الفقر والاختلال، والمسغبة: المجاعة والقحط، وجاء عند البغدادي: مسألة، من السؤال والاستعطاء. ومثله جاء في الديوان. «مسألة»، وأشار المحقق في الحاشية إلى الرواية الثانية.

لا غائب مالي: أي لا يُعْتَذَرُ عن العطاء بغيبة ماله، ولا يحرم سائله.

وذكر الأعلم أنه: يروى: حَرَم: بفتحتين، وبفتح فكسر، ومعناهما واحد وهو الممنوع، وقيل: الحرام، أَي: ليس بحرام أن يُعْطَى منه.

والشاهد فيه: يقولُ، وهو مرفوع، فالمبرد يقدر حذف الفاء أي: فيقول، والجملة في محل جزم، وسيبويه يجعله على التقديم والتأخير: والتقدير عنده: يقول إن أتاه خليل، قال الأعلم: وجاز هذا لأن «إنْ» غير عاملة في اللفظ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٩٠/٦، وشرح السيوطي/٨٣٨، والمقتضب ٧٠/٢، وشرح المفصل ١٥٧/٨، والهمع ٣٣٣/٤، والعيني ٤٢٩/٤، والكتاب ٤٣٦/١، والإنصاف/ ٦٢٥، وأوضح المسالك ١٩١/٣، والمحتسب ٦٥/٢، والديوان/١٥٣، وشرح ابن عقيل ٤/ ٣٥، وشرح الأشموني ٣٢٦/٢، البحر المحيط ٤٢٨/٢.

(٣) كذا في المخطوطات. وفي المطبوع «وهذا...».

(٤) قال سيبويه: «وقد تقول: إن تأتِني آتيك، أي آتيك إن أتيتني، قال زهير... ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أنّ «إنْ» هي العاملة».

انظر الكتاب ٤٣٦/١ - ٤٣٧، وانظر المقتضب ٦٨/٢ وما بعدها.

(١) أي الفعل «يقول» في بيت زهير.

(٢) لأن الجواب يُقَدَّر من جنسه.

(٣) أي لا يجزم ما عُطِفَ على دليل الجواب.

(٤) هذا عند سيبويه، فإنه يجيز نَصْبَ «زيداً» في المثال الذي ذكره بعد قليل ومنع هذا المبرِّد. وانظر المقتضب ٦٨/٢، وفي شرح الكافية ٢٥١/٢، ذكر المنع للبصريين عامة، والرفع عندهم واجب، وأجاز ذلك الكوفيون، وانظر هذا للمصنف فيما تقدّم في جملة الاستئناف.

(٥) أي المعمول وهو «زيداً» مع كونه منصوباً بالجواب؛ لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة.

(٦) في م/٢ «دخل».

(٧) قال الأمير: «يُقال الرفع دليل على نية التقديم، وإضمار مبتدأ بالفاء خلاف الأصل» ٦٩/٢، يريد بإضمار المبتدأ: فأنا أكرمُه في المثال الذي ذكره، وانظر حاشية الشمني ١٤٠/٢.

(٨) في م/٥ «جاز».

وقوله: وإلا لجاز: ضرب غلامُه زيداً. كذا يعود الضمير على متأخر مع أنه لا يجوز. وفرق ما بين الأمرين: أن المفعول به في المثال واقع في مكانه، وأما الفعل المرفوع بعد الشرط فليس في محله، وإلا لكان مجزوماً.

وانظر حاشية الدسوقي ٧٧/٢.

(٩) الفعل «قام» مبني على الفتح في محل جزم.

والجملة لا محل لها من الإعراب، فهي جملة الجواب، ولكنها غير مقترنة بالفاء.

وتقدَّم مثل هذا في الجمل التي لا محل لها، وذلك في الجملة الخامسة.

(١٠) قوله: «فعل» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(١) إذا كان فعل الشرط مضارعاً جُزِم لفظه، فإن كان ماضياً كان في محل جزم، وعلى هذا فالجزم في الحالين للفعل لا للجملة كلها.

(٢) في م/٤ و٥ «أجاز».

(٣) أخواك: فاعل «قام»، وهذا ما أراده بإعمال الأول.

(٤) وفي حاشية الشمني: «يقع في بعض النسخ، ويقعد بإفراد الضمير، وفي بعضها ويقعدا بتثنيته وهو الصواب..»

(٥) أي جملة الشرط «قام أخواك».

(٦) ذكر هذا احتراساً من النظر إلى الفعل وحده.

(٧) أي عطف «ويقعدا» على محل جملة «قام» قبل أن يأتي فاعل هذا الفعل، فهو عطف على الجملة، أو على محلها على الأصح، والجملة لم تكتمل بَعْدُ بذكر الفاعل، وهذا لا يجوز.

وتعقب الدماميني المصنف فقال: «وهذا منتقَدٌ بوجهين: أحدهما أن هذا اللازم ليس بباطل في باب التنازع، وما استدل به منه، والثاني: أن قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات، وحينئذٍ يكون الفعل المجزوم لفظاً [ويقعدا] معطوفاً على الفعل المجزوم محلاً [قام]، وفاعل هذا الفعل المجزوم، وهو ألف الاثنين، معطوفاً على الفاعل الواقع بعده وهو أخواك، فقد وقع هذا القائل فيما فَرّ منه، وكأن المصنف لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا أو لغيره، فأورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض» انظر حاشية الشمني ٢/١٤٠.

قلت: أراد بصيغة التمريض قول المصنف: قيل. وانظر حاشية الأمير ٢/٦٨.

(١) الآية: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة المنافقون ٦٣/١٠.

– قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي «وأكنْ» بالجزم عطفاً على مَحَلّ «فأصّدّق»، كأنه قيل: إن أَخّرتني أَصَّدَّقَ وأَكُنْ. وقيل: إنّ الجزم بالعطف على فأصدق على تقدير سقوط الفاء، ويسمى العطف على المعنى: أَخِّرني أَصّدّقْ وأَكُنْ.

– أما قراءة أبي عمرو فهي «فأَصّدَّقَ وأكونَ» بالنصب عطفاً على لفظ فأصّدّق، وممن قرأ هذه القراءة مع أبي عمرو: الحسن وابن جبير وأبو رجاء ومجاهد، ومالك بن دينار، وابن أبي إسحاق والأعمش وابن محيصن وعبدالله بن الحسن العنبري وابن مسعود وأُبَيّ، وسالم مولى أبي حذيفة، وعائشة وعبدالله بن أبي سلمة وعمرو بن عبيد وعمرو بن مُرّة وعيسى الهمداني وأبو مسلم الخراساني وأحمد بن يزيد الحلواني عن خالد بن خداش، وابن عباس.

– وعن عبيد بن عمير «وأكونُ» بالرفع.

وانظر مراجع هذه القراءات في كتابي معجم القراءات ٩/٤٧٩ – ٤٨٠.

(٢) التوهم: تخيّل ما ليس موجوداً في الظاهر، فقد توهّم الجزم في «فأصّدّق» وعطف «وأكنْ» بالجزم عليه، والعطف على التوهم في كلام البشر، ولا يجوز ذلك التعبير في كلام الله سبحانه وتعالى، ولذلك سمّاه المصنّف العطف على المعنى.

(٣) ما وضعته بين معقوفين مثبت في م/٣، وغير مثبت في بقية المخطوطات. وهو مثبت في المطبوع.

(٤) التحضيض المفهوم من «لولا».

(١) أي: إن تؤخّرني أَصّدّقْ. ويجوز أن يكون مجزوماً بالطلب: أَخِّرْني أصّدّقْ.

(٢) أي: العطف على محل الجملة السابقة، وتقدّم الحديث في «يذرهم» في قراءة الجزم، وتقدّمت الآية وهي/١٨٦ من سورة الأعراف.

(٣) أي بناءً على ما جاء في الآية: «لولا أخرتني.. فأصّدّق وأَكُن...»

(٤) وهو قوله: الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء وإذا جواباً لشرط.

(٥) أي بعد قوله: جواباً لشرط جازم، أو جواباً لطلب.

(٦) أي: مسألة الطلب لا تقيّد بالفاء فيما كان جواباً له، وحُجَّتُه البيت الذي ذكره بعد.

(٧) البيت ثاني بيتين لأبي دؤاد، وقبله:

ألم تَرَ أنني جاورتُ كَعْباً وكان جوارُ بعضِ الناس غَيّاً

وعند الشمني الشعر لشاعر من هذيل ولم يُسَمِّه.

وروايته عند القالي: فأبلوني بلاءكم.

أبلوني: أعطوني، من أبليته معروفاً إذا أعطيته، والبلية الناقة التي كانت تُعْقَل في الجاهلية عند قبر صاحبها، فلا تُعلَف ولا تُسقَى حتى تموت.

أستدرج: الاستدراج: الإدناء على سبيل التدرّج.

والنوى: الجهة التي ينويها المسافر، وأصل نويّا: نواي، فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء الضمير، وهي لغة هذيل، ومنه قول أبي ذؤيب: سبقوا هَوَيّ... البيت.

والشاهد في هذا البيت جزم «أستدرج»؛ لأنه معطوف على جملة «لعلي أصالحكم»، فهي في محل جزم لأنها وقعت جواباً للطلب: فأبلوني، أو لشرط مقدّر والفاء مقدّرة: فلعلي أصالحكم. ومثّل لهذا ابنُ جني بقوله: كقولك: زُرْني فلن أضيّعك حقك وأعطك ألفاً. وذكر وجهاً آخر وهو أن يكون أسكن المضموم [وأستدرج] تخفيفاً واضطراراً.

(١) انظر الحجة ٤/١١٠، قال: «حمل أستدرج على موضع الفاء المحذوفة من قوله:؛ فلعلي أصالحكم، والموضع جزم». وانظر في الحجة ٦/٢٩٣ - ٢٩٤.

(٢) أي على محل الفاء المحذوفة والتقدير: فلعلي... وهو يريد الفاء وما بعدها.

(٣) كذا في المخطوطات، ما عدا م/٤ فهو فيه «لعلّي»، ومثله في المطبوع.

(٤) والقول للمصنف.

(٥) أي ما ورد في بيت أبي دؤاد من حذف الفاء ومحل الجملة الجزم بعد الطلب، والعطف على المعنى. وذلك كما حذفت الفاء في جواب الشرط.

(٦) تقدّم مراراً بيت عبدالرحمن بن حسان على تقدير: فالله يشكرها.

(٧) المسألة عند أبي علي على تقدير الفاء، والمحل الجزم بعد الطلب، وعند المصنف أن ما يجيء بعده من باب العطف على المعنى المتقدم؛ لأنه في تقدير الجزم: إن تؤخرني أصّدّقْ، وإن تبلوني أصالحكم.

(٨) أي في الآية: فأصّدّقَ وأكن، وهي آية «المنافقين» السابقة.

(٩) لأن الفعل «أصدّق» منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببيةٍ، وأن مصدرية، فهي وما بعدها في تأويل مصدر، فأصّدّق في حكم الاسم تأويلاً، على تقدير: ليكن منك تأخير وتصديق مني.

(١) عَلّق على هذا الأمير بقوله: «يمكن أنه مبتدأ محذوف الخبر، والجملة في محل جزم». انظر الحاشية ٢/٦٩.

قلت: أراد بالمبتدأ المصدر المؤول: تصديق.

(٢) في م/٥ «هذا».

(٣) عاد للحديث في الآية في الباب الرابع: أقسام العطف «الثالث؛ العطف على التوهم».

(١) قوله ثلاثة: لأن الجملة تكون نعتاً لمفرد قبلها نكرة، أو معطوفة عليه بحرف من أحرف النسق، أو تكون بدلاً من المفرد. انظر الدسوقي ٢/٧٨.

(٢) أي الجملة في موضع رفع لأنه تقدّم قبلها اسم نكرة مرفوع.

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٌ لَّا بَيۡعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٥٤.

قوله: «لا بيع فيه» في موضع رفع صفة لـ «يوم».

(٤) والجملة المنعوت بها في محل نصب؛ لأنّ قبلها اسماً نكرة منصوباً.

(٥) تتمة الآية: ﴿... تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٨١.

جملة «ترجعون فيه إلى الله» في موضع نصب صفة لـ «يوماً».

(٦) والجملة المنعوت بها في محل جرّ.

(٧) تتمة الآية: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ سورة آل عمران ٣/٩.

جملة «لا ريب فيه» في موضع جرّ صفة لـ «ليومٍ».

(٨) قال: «ومن مُثُل»، وفصلها عما تقدّم لاحتمالها غير ما ذكر فيما تقدَّم.

(٩) الآية: ﴿قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةٗ مِّنكَۖ وَٱرۡزُقۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ سورة المائدة ٥/١١٤.

= جملة «تكون لنا عيداً»: صفة لمائدة، أو حال منها، أو من الضمير المستتر في «من السماء»، ويأتي بيانه عند المصنف.

(١) الآية: ﴿... وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ التوبة ٩/١٠٣.

جملة «تطهرهم» فيها وجهان: نعت لصدقة ومحلها النصب، وحال من فاعل «خذ»، والتقدير على الأول: صدقة مُطَهِّرَةً، وعلى الثاني: مُطَهِّراً لهم.

(٢) جازت الحالية إذا قدرت «من السماء» متعلقاً بمحذوف صفة لمائدة، وتكون نكرة موصوفة، وفي هذه الحالة يجوز أن تكون الجملة بعدها حالاً منها.

(٣) أي الضمير المستتر في متعلّقة المحذوف، أي: مائدة كائنة من السماء، فالضمير السمتتر في اسم الفاعل جاء الحال منه.

(٤) في م/٢ و٣ «المستتر في السماء».

(٥) قال العكبري: «وأما «من السماء» فيجوز أن تكون صفة لمائدة، وأن يتعلّق بأنزل» انظر التبيان/ ٤٧٤.

(٦) أي حال من الضمير المستتر أو من مائدة، وهي النكرة الموصوفة.

(٧) وهي آية التوبة.

قال الأنباري: «وتظهرهم وتزكيهم: جملتان فعليتان في محل نصب، وفي النصب وجهان:

أحدهما: أنه انتصب على الحال من المضمر في «خُذْ»، والتاء في أول الفعل للخطاب.

والثاني: أن يكون «تطهرهم» صفة لصدقة، وتزكيهم: حالاً من الضمير في «خذ». كالوجه الأول، والتاء في «تطهرهم» لتأنيث الصدقة، والتاء في تزكيهم للخطاب».

انظر البيان ١/٤٠٥، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٦٩.

وذهب العكبري إلى أنه يجوز أن يكون «تطهرهم» مستأنفاً. انظر التبيان/٦٥٨.

(١) الآيتان: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ سورة مريم ١٩/٥ - ٦.

(٢) - قراءة الرفع عن ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والحسن.
ورجّح هذه القراءة أبو عبيد، وهو الوجه عند المبرّد.
وعلى الرفع فالجملة صفة لولي في الآية الأولى.
- وأما قراءة الجزم فهي عن أبي عمرو والكسائي والزهري والأعمش وطلحة وابن عيسى الأصبهاني ويحيى بن يعمر ويحيى بن وثاب وابن محيصن وقتادة واليزيدي والشنبوذي.
وتخريج الجزم أنه جواب للدعاء: هَبْ، أو جواب شرط مُقدّر، والجزم هو الوجه عند الفراء.
انظر البحر ٦/١٧٤، التبصرة/٥٨٥، الإتحاف/٢٩٧، الرازي ٢١/١٨٢، معاني الفراء ١/١٥٨، ٢/١٦١ - ١٦٢، ٣٠٦، الطبري ١٦/٣٨، البشر ٢/٣١٧، التيسير/١٤٨، شرح الشاطبية/٢٤٤، السبعة/٤٠٧، الكشاف ـ/٢٧٣، والمراجع كثيرة، وانظر في هذا كتابي: «معجم القراءات» ٥/٣٣٩ وما بعدها.

(٣) كذا في م/١ و٢ وفي بقية المخطوطات «جزمه».

(٤) وهو الفعل «هَبْ».

(٥) الآية: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ... إِنِّيَ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ سورة القصص ٢٨/٣٤.
وجاءت في المخطوطات «أرسله» وفي م/٥ «فأرسله»، وكذلك أثبتُّها.

(٦) قرأ عاصم وحمزة وأبو عمرو في رواية «يُصَدِّقُني» بضم القاف، وهو رفع على الاستئناف، أو الصفة لـ «ردءاً»، أو الحال من الضمير في «أرسله».
والرفع اختيار أبي عبيد.

= وقرأ الباقون «يُصَدِّقْني» بالجزم، وهو المشهور عن أبي عمرو، وهو اختيار أبي حاتم، والجزم على جواب الدعاء «أرسله».
والمراجع كثيرة وفيها غير هاتين القراءتين، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ٧/٤٣ وما بعدها.

(١) أي: النوع الثاني من أنواع الجمل التابعة لمفرد.

(٢) أي: الجملة المعطوفة.

(٣) أي: عاطفة لجملة «أبوه ذاهب» على الخبر «منطلقٌ»، فهي مثله في محل رفع.

(٤) أي: عطف الجملة الثانية على «زيدٌ منطلق»، فلا موضع لها مثلها؛ لأن الأولى ابتدائية.

(٥) إذا قدرت الواو للحال تكون الجملة حالاً ولا تبعيّة، فالأولى لا محل لها، والثانية في محل نصب.

(٦) تتمة الآية: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ سورة الحج ٢٢/٦٣.

(٧) قلت: نَصُّ أبي البقاء كما يلي:

«قوله: فتصبح الأرض مخضرة: إنما رُفع الفعل هنا وإن كان قبله لفظ الاستفهام لأمرين:

أحدهما: أنه استفهام بمعنى الخبر، أي قد رأيت، فلا يكون له جواب.

والثاني: أن ما بعد الفاء ينتصب إذا كان المستفهَم عنه سبباً له، ورؤيته لإنزال الماء لا يوجب، اخضرار الأرض، وإنما يجب عن الماء والتقدير: فهي؛ أي القصة، وتصبح: الخبر.

ويجوز أن يكون «فتصبح» بمعنى أصبحت، وهو معطوف على «أنزل» فلا موضع له إذاً...».

انظر التبيان/٩٤٧، ونقل المصنف هنا واختصاره لا ينفع؛ فإن تقدير ضمير القصة لا يتضح إلا في السياق الذي نقلته لك عن العكبري، وانظر نص العكبري عند الشمني ٢/١٤١.

(٨) «إذن» غير مثبت في م/٥.

(١) أي في تقدير العكبري في الآية.

(٢) في م/٢ «وفيه سؤالان».

(٣) وهو قوله: فهي تصبح.

(٤) وهو «فتصبح».

(٥) وهو «أنزل».

(٦) قال الدماميني: «لا محل له من كلام المصنف جملة حالية من الفعل، أي تقديره الفعل خالياً من المحل. وفي كلامه تجوُّز، فإن المخبر به ليس الفعل [أنزل] فقط والمعطوف [فتصبح] كذلك، وإنما المخبر به الجملة، وكذا المعطوف هو الجملة، لكنه عَبّر عن الكل بلفظ الجزء...» انظر الشمني ٢/١٤١.

وتعقبه الشمني بقوله: «وأقول: الظاهر أن «لا محل له» من كلام المصنف مفعول ثان لتقديره، لا حال من الفعل».

(٧) وهو تقدير ضمير القصة.

(٨) في قوله: فهي تصبح.

(٩) أي: عند تقدير الاستئناف.

(١٠) تعقبه على هذا الدماميني «... وفيه نظر؛ لإطلاقهم القول بأن مثل يشرب مستأنف، ولو قدّر خبراً لمبتدأ محذوف [أي: وأنت تشرب] لم يكن مستأنفاً...» حاشية الشمني ١٤١/٢.

(١١) أي في «لا تأكل السمك وتشربُ اللبن».

(١٢) ذكر الرفع لأنه على إطلاقه يجوز فيه ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجزم.

(١٣) أي وتقدير المبتدأ: أنت...

(١) أي تقدير مبتدأ قبل المضارع.

(٢) وإذا لم يقدّر المبتدأ لزم عطف الفعلِ على ما قبله. وتعقبه الدماميني بأن العطف لا يكون إلا إذا كان فيه معنى المشاركة، فالعطف مُخِلٌّ بالغرض. انظر الشمني ١٤١/٢.

(٣) وفي م/٣ و٤ «للزم».

(٤) في م/٤ «الظاهر أيضاً».

(٥) أي جواب الإشكال الثاني: وهو تقدير أبي البقاء الفعل المعطوف على الفعل المخبر به، ولا محل له.

(٦) في الآية: ﴿... فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ وهي آية سورة الحج المتقدِّمة.

(٧) مجموع الجملتين لهما محل واحد، والفاء لمجرد الربط؛ إذ هي سببية، وكل واحدة من الجملتين على انفرادها لا محل لها. انظر الدسوقي ٧٩/٢.

(٨) أي بسبب جعل الجملتين كالجملة الواحدة اكتُفي فيهما بضمير واحد.

(٩) في م/٣ «منهما».

لفظ الجلالة في «ألم تر أن الله» كان مبتدأً قبل دخول «أنّ» وفي «أنزل» ضمير يعود عليه، وتصبح: لا رابط فيه وفيما بعده، ولما جاءت هذه الجملة وما قبلها بمنزلة جملة واحدة واقعة خبراً عن «أن» اكتفي بضمير واحد رابط في «أنزل».

(١٠) في م/١ و٢ «الواقعين».

(١١) أي الواقعتين خبراً عن ٱسم مبتدأ نحو: محمد إن جاءني أحسنت إليه.

(١٢) أي كل جملة من الجملتين بعد الشرط: جملة الشرط وجملة الجواب.

(١٣) جملة فعل الشرط بمفردها لا محل لها، وكذا جملة جواب الشرط لا محل لها، ولكن مجموعهما معاً في محل رفع، فهما خبر عن المبتدأ في المثال الذي ذكره.

(١) أي: يجب على هذا الذي قرره المصنّف.

(٢) أي: العكبري، أو أن الفعل على البناء للمفعول: أن يُدَّعى.

(٣) أي في الآية المتقدِّمة.

(٤) زيد مبتدأ، وجملتا يطير ويغضب. خبر عن المبتدأ، والفاء للسببية وليست للعطف، والدليل على هذا اكتفاء الممثل بضمير واحد رابط في الجملتين، وهو المستتر في «فيغضب».

(٥) لو كانت الفاء التي اقترن بها جواب الشرط عاطفة لجعلت الجواب كفعل الشرط، وهذا ينقض بعضه بعضاً، فكيف يكون جواباً وله حكم فعل الشرط، أو هو هو؟.

(٦) الفاء في «فَأَحْسِن» لا يجوز أن تكون عاطفة، بل هي سببية، ولو كانت عاطفة لعطفت الإنشاء [فَأَحْسِن] على الخبرية وهي «أَحْسَنَ».

(٧) أي بناءً على ما تقدّم في الأمثلة، وفي حديثه في الجواب الثاني.

(٨) أي في الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ...﴾ أي جَعْلُ أبي البقاء الفاءَ للعطف تجوّز، أو سهو منه.

(٩) في م/١ «وسهواً».

(١٠) كذا في المخطوطات ما عدا م/٢ فهو «ومما يلحق»، ومثله في المطبوع.

(١١) الجملة الأولى: عبدالله منطلق.

(١٢) أي: عمرو مقيم، ليست هذه الجملة تابعة لما قبلها بحرف العطف.

(١) قال الأمير: «ويحتمل كما في الدماميني أنّ كل واحدة لها محل كما لو اقتصر عليها، وجزء المقول مقول، فإن تسلّط عليها عامل آخر أخرجها حيث كان ناصباً على الأظهر؛ إذ لا يمتنع إعرابان متحدان».

انظر الحاشية ٧٠/٢، وحاشية الدسوقي ٧٩/٢.

(٢) الثالث من أنواع الجمل التابعة لمفرد، وتقدَّم النعتُ والعطفُ.

(٣) سورة فصلت ٤٣/٤١.

(٤) ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ...﴾.

(٥) ذهب السمين إلى أن قوله «إن ربك...» مُفَسِّر للمقول، كأنه قيل: قيل للرسل «إنّ ربك لذو»، وقيل: هو مستأنف. انظر الدر ٦٩/٦.

وقال الزمخشري: «ويجوز أن يكون ما يقول لك الله إلا مثل ما قال للرسل من قبلك والمقول هو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ...﴾ انظر الكشاف ٧٣/٣.

وانظر البحر المحيط ٥٠١/٧ فهو عنده تفسير لقوله تعالى: ﴿مَا قَدْ قِيلَ﴾، وقد تبع السمين شيخه أبا حيان، غير أن الشيخ رأى هذا بعيداً؛ لأنه حصر ما أُوْحيَ إليه وإلى الرسل في قوله: ﴿إِنَّ ربك...﴾ مع أنه قد أوْحى إليه وإليهم أشياء كثيرة.

(٦) قوله: «من ما وصلتها» فيه تسمُّح فإن المحل للموصول الاسمي وحده، والصلة لا محل لها. وما: عند الأنباري مصدريَّة. انظر البيان ٣٤٢/٢.

(٧) أي: إلى جملة ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾، والإسناد إلى «ما» غير أن جملة البدل، وهي الجملة الاسمية، لها حكم المبدل منه، وهو المفرد.

(١) في م/٣ «كما جاء».

(٢) تتمة الآية: ﴿... قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ سورة الجاثية ٤٥/ ٣٢ وقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ ليس في م/٢ و٣ و٥.

جملة «إنّ وعد الله حق» في محل رفع نائب عن الفاعل للفعل «قيل».

(٣) في المطبوع «قيل» وما أثبته من المخطوطات.

(٤) هذا للزمخشري، وهو مثبت عند أبي حيان أيضاً. انظر البحر ٥٠١/٧، والكشاف ٧٣/٣.

(٥) أي جملة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾ مستأنفة. وذكرتُ هذا من قبل عن أبي حيان وتلميذه السمين.

(٦) أي مما وقعت جملة فيه تابعة لمفرد علىو جه البدليّة.

(٧) الآية: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ٣/٢١.

وتقدَّم الحديث عن الآية في حرف الواو المفردة، وكذا في الجملة الثالثة مما ليس له محل من الإعراب، وهي الجملة التفسيرية. وذكر البدلية أو أنها معمولة لقول محذوف وذلك في جملة الاستفهام، ثم يعود إلى الحديث في الآية في الباب الرابع مما يأتي.

(٨) قال الزمخشري: «هذا الكلام كله في محل النصب بدلاً من النجوى، أي: وأسروا هذا الحديث، ويجوز أن يتعلَّق بقالوا مضمراً...».

(٩) ينسب البيت للفرزدق، وقد تقدّم في «كيف». وعند ابن جني: تلتقيان، بالمثناة من فوق.

(١) في م/١ «فجملة الاستفهام».

قال ابن جني: «فقوله: كيف تلتقيان: جملة في موضع نصب بدلاً من حاجةً وحاجة، فكأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحالتين تعذُّرَ التقائهما، وهذا أحسن من أن تقتطع قوله: كيف تلتقيان مستأنفاً؛ لأن هذا ضرب من هجنة الإعراب؛ لأنه إنما يشكو تعذُّرَ التقائهما، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما» انظر المحتسب ١٦٥/١ - ١٦٦.

(٢) في نسخة الشيخ محمد «حاجتيّ»، وأشار في الحاشية إلى أنه في نسخة «حاجتين»، وما أثبته جاء في المخطوطات الخمس على هذا.

(٣) في م/٢ «تعذُّر التقاؤهما»، ومثله في متن حاشية الأمير.

(١) ذهب الدماميني إلى أن هذا الحصر في هذين البابين ليس تاماً؛ لإن التأكيد يدخل فيه، وذكر مثلاً على ذلك: زيد قام أبوه قام أبوه، وذهب إلى أن الفعلية الثانية في محل رفع على أنها تأكيد لجملة الخبر، فهي تابعة لها محل، وليست في باب النسق، ولا في باب البدل. وتعقَّبه الشمني بما لا طائل وراءه، وأشار إلى هذا الأمير، ثم قال: «وأحسن ما يمكن أن المصنف لم يعتبر ذلك؛ لأن الثانية لما كانت تكراراً للأولى كانت عينها».

قلت: لم يزد على اعتراض الشمني شيئاً، وكلا الردين لا يصلحان لإبطال ما ذهب إليه الدماميني، رحمهم الله أجمعين.

انظر حاشية الأمير ٧٠/٢، والشمني ١٤١/٢ - ١٤٢.

(٢) أي التبعية في الجملة الثانية للأولى في باب النسق.

(٣) جملة «قعد أخوه» معطوفة على جملة الخبر «قام أبوه» فهي مثلها في محل رفع.

(٤) إذا قدرت الواو للحال لم تكن تبعيةٌ للأولى، وكانت الثانية في محل نصب على الحال.

(٥) العطف على الكبرى وهي: زيد قام أبوه، وإذا قدّرت مثل هذا العطف كانت جملة «وقعد أخوه» لا محل لها من الإعراب.

(٦) أي باب البدل، حيث تبدل جملة من أخرى، فتكون تابعةً لها.

(٧) سورة الشعراء ١٣٢/٢٦ - ١٣٤.

(١) الاستشهاد بالآية الثانية يصلح لبيان التفصيل فيها أكثر مما في الأولى، ولكنه لا يصلح للاحتجاج لما ذهب إليه المصنف، فإن الجملة الأولى ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ لا محل لها، والثانية بدل منها ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ فلا محل لها أيضاً، وتعقبه الدماميني على هذا، واعتذر الشمني عن المصنف بما لا ينفع. انظر حاشية الشمني ١٤٢/٢.

(٢) قائله غير معروف. وجاء تاماً في م/٤ و٥، والمثبت صدره في بقية المخطوطات والمطبوع، والشاهد فيه أن جملة «لا تقيمنّ عندنا» بدل من جملة «ارحل»، والثانية أوفى بتأدية المراد من الأولى.

وتعقّبه الدماميني. ويأتي بيان وجه الاعتراض.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٠/٦، وشرح السيوطي/٨٣٩، وشرح التصريح ١٦٢/٢، والعيني ٢٠٠/٤، وشرح الأشموني ١٣٤/٢.

(٣) تعليق المصنّف هنا من تلخيص المفتاح، فقد أورد البيت فيه ثم قال: «فإن المراد به أي: بقوله: ارحل كمال إظهار الكراهة لإقامته، وقوله لا تقيمن عندنا أوفى بتأديته لدلالته عليه بالمطابقة» عن شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٠/٦ - ٣٠١.

(٤) أي بخلاف الجملة الأولى: ارحل.

تعقّب الدماميني المصنّف في الاحتجاج بالبيت بأن مجموع الجملتين داخل تحت القول، فهما من المقول، وحالهما كقولك: قال زيد عبدالله منطلق وعمرو مقيم.

فإن المحل لمجموع الجملتين، وكل واحدة من الجملتين جزء المقول، فلا محل لها.

ثم إن القول إنه أراد التمثيل لكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل بعيد؛ لكون المصنف على هذا لم يمثل للمسألة المقصودة بالكلام، ولكنه مثّل لشرطها، وهو كون الثانية أوفى بتأدية المعنى.

وعاد الشمني مرة أخرى للاعتذار عن المصنف بما اعتذر به من قبل، وأنه تبع في هذا ما صنعه علماء المعاني. انظر الشمني ١٤٢/٢، والأمير ٧٠/٢.

(١) صاحب هذا القول ابن جني، وقد ذكره في إعراب الحماسة. كذا ذكر البغدادي.

(٢) هذا البيت أول أبيات ثلاثة في حماسة أبي تمام لأبي عطاء السّندي.

والخطّيّ: الرمح، منسوب إلى الخَطّ، وهو ساحل للسفن التي تحمل القنا إليه، ويخطِر بضم الطاء وكسرها، أي: تهتزُّ، نهلت: رويت، المثقفة: المعدَّلة، والتثقيف: تعديل المعوجّ، والسُّمْر: جمع أسمر، من صفة الرمح.

والشاهد في البيت عند ابن جني أنّ جملة «وقد نهلت منا...» منصوبة الموضع، وهي بدل من قوله: «والخطيّ يخطر بيننا»، وجاز هذا الإبدال لما في الثاني من البيان الزائد على ما في الأول...

وأبو عطاء السندي: اسمه مرزوق، وقيل: أَفْلَح بن يسار، مولى بني أسد، وكان يسار سندياً أعجمياً لا يفصح، وابنه أبو عطاء عبد أسود لا يكاد يفصح أيضاً، وهو مع ذلك أحسن الناس بديهة، وهو شاعر فحل في طبقته، وكان من شعراء بني أمية، وشيعتهم، وهجا بني هاشم، ومات بعد موت منصور العباسي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠١/٦، وشرح السيوطي/٨٤٠، وشرح الحماسة للتبريزي ٣٠/١، وشرح المرزوقي ٥٦/١ - ٥٧، وشرح المفصل ٦٧/٢.

(٣) بدل اشتمال لأن اهتزاز الرمح يشتمل على شربه الدم ويصاحبه. كذا عند الأمير.

(٤) أي كلام القائل. وهو ابن جني.

(٥) أي ليس ما ذهب إليه ابن جني من تخريج البيت على البدلية بلازم.

(٦) في حاشية الشمني ١٤٢/٢ «لا يُقال: كيف يجوز البدل مع توسط الواو؛ لأنا نقول البدل الواو وما بعدها».

(٧) في «وقد نهلت»، فهي معطوفة على جملة يخطر بيننا، فتكون تابعة لجملة لها محل.

(١) وإلى هذا ذهب ابن يعيش في شرح المفصّل قال: «فموضع قد نهلت: نصب على الحال، والتقدير: ناهلة» انظر شرح المفصّل ٦٧/٢ ومثل هذا في شرح التبريزي على الحماسة ٣٠/١.

(٢) أي في مجيء حال بعد حال، وصاحب الحالين واحد.

(٣) وهو «الخطّيّ».

(٤) أي: حال داخل حال، ومثله قوله تعالى: ﴿ونحن نسبح بحمدك﴾ أي متلبسين بحمدك.

وذكر التبريزي أن الحال قد تكون من الضمير المجرور في «بيننا»، ثم قال: «فلا يكون إذاً بدلاً مما قبله» انظر شرح الحماسة ٣٠/١.

(٥) الرابط بين الحالين.

(٦) في قوله: «وقد نهلت».

(٧) وهو الخطّيّ، فقد أعاده بقوله: المثقّفة السُّمْرُ.

(٨) أي بدل الجملة من الجملة التي لها محل. ووجه الغرابة أن الظاهر فيه أنه بدل مفرد من مفرد...

(٩) لم أهتد إلى هذا فيما بين يديَّ من مؤلّفاته. وذكر هذه المسألة أبو حيان في البحر ١/١٥٦ وجاء نصّه: «وزعم بعض الناس أنه.. لا يجوز أن يكون إلا من بدل الجملة من الجملة» البحر ١/١٥٦.

(١٠) التقدير: قوموا، ليقم أولكم وآخركم، فيكون: أولكم وآخركم معمولين لعامل محذوف، وتكون جملة «ليقم» بدلاً من جملة «قوموا».

وذهب غيره إلى أنه من بدل المفرد من المفرد، أولكم: بدل من الضمير في قوموا، وهو بدل بعض من كل.

قال الأمير: «يعني بدل الجملة من الجملة المتبادر في المثال، بدل المفرد، وإن لم يتسلّط عامل الأول، فيُغتَفَر في التابع ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل، ويؤيد ذلك التزام الفصل بالعطف». انظر الحاشية ٢/٧١.

(١) أي: ٱبن مالك.

(٢) لفظ «الجنة» غير مثبت فى م/٣ و٥.

(٣) الآية: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٣٥/٢، وانظر سورة الأعراف ١٩/٧.

وقد ذكر مسألة عطف الجمل أبو حيان، وأنه لا يعلم خلافاً أن هذا من عطف المفردات في الآية. وأما من ذهب إلى أنه من عطف الجمل فعلى تقدير: ولتسكن زوجك، وحذف «ولتسكن» لدلالة اسكن عليه، وزعم أنه استخرجه من مذهب سيبويه وليس كذلك.

وانظر الدر المصون ١٨٩/١، والبحر ١٥٦/١، وانظر الكتاب ١٢٥/١، ٣٩٠.

وفي حاشية الشمني: «إنما قال ٱبن مالك بذلك هنالك لأنه شرط في عطف المفرد على المفرد أن يكون المعطوف أو ما في معناه صالحاً لمباشرة العامل، والاسم الظاهر لا يصلح أن يرتفع بفعل الأمر» انظر الحاشية ١٤٢/٢.

(٤) ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ مثبت في م/١ و٢، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٥) الآية: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ سورة طه ٥٨/٢٠.

والشاهد في الآية عطف «أنت» على الضمير المستتر في «لا نخلفه» المؤكّد بالضمير البارز «نحن»، ولم أجد عند المتقدمين فيما رجعت إليه ما ذهب إليه ٱبن مالك من تقدير فعل: لا نخلفه نحن ولا تخلفه أنت، وذلك على ما صَرّح به المصنف في النقل عنه. ولم أجد هذا فيما رجعت إليه من مؤلفات ٱبن مالك.

(٦) أول الآية: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ...﴾ سورة البقرة ٢٣٣/٢.

الشاهد في الآية عطف «مولود» على «والدة»، وهو من عطف المفردات. وذهب المصنف إلى أنه عند ٱبن مالك من عطف الجمل على تقدير: ولا يضارّ مولودٌ له بولده.

(١) في حاشية الشمني ١٤٢/٢ «هذا التنبيه بجميعه يقع في بعض النسخ، ويقع في بعضها على غير هذا الوجه مما هو بمعناه».

(٢) في م/١ «قَدّروا»، وفي م/٢ «قُرِّر» وفي م/٤ «قَدّروه».

(٣) وهي جملة الاستثناء.

ولقد تعرض لهذا ٱبن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح»/٤١ – ٤٤ في البحث الثامن: في «رفع المستثنى بعد إلّا».

(٤) ﴿ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ مثبت في م/٥، وليس في بقية المخطوطات.

(٥) سورة الغاشية ٢٢/٨٨ – ٢٤.

(٦) قال ٱبن مالك: ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء، ثابت الخبر أو محذوفه...» ص/٤٢ من شواهد التوضيح. ثم قال في ص/٤٣: «وجعل ٱبن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾.

وذكر ٱبن مالك من الآيات والأحاديث ما يؤيّد ما ذهب إليه.

(٧) وجملة «تولّى» صلة.

(٨) ودخلت الفاء في الخبر «فيعذّبه» لما في المبتدأ وهو «مَن» مِن معنى الشرط.

(٩) قال الزمخشري: «إلا من تولى: استثناء منقطع: أي لست بمستولٍ عليهم، ولكن من تولى وكفر منهم فإن لله الولاية والقهر، فهو يعذبه» الكشاف ٣٣٤/٣.

ونقل النص الشمني في الحاشية ١٤٢/٢، وذكر أنه قيل إن هذا الاستثناء متصل... وانظر الدر المصون ٥١٤/٦، فقد ذكر مع ما تقدّم أنّ مَن: في محل خفض بدلاً من ضمير عليهم. وقد ذكره مكي، وذهب السمين إلى أن هذا لا يتأتى عند الحجازيين.

(١) في م/٢ «القُرّاء»، ووجدت مثله في شواهد التوضيح/٤٣ «وتأوّل القرّاء» بالمثناة من فوق.

(٢) الآية: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ...﴾

سورة البقرة ٢٤٩/٢.

– قراءة الجمهور «إلا قليلاً منهم» بالنصب على الاستثناء، والمستثنى منه الواو في «فشربوا».

– وقرأ ابن مسعود وأُبَيّ بن كعب والأعمش «... إلا قليلٌ منهم» بالرفع على أنه بدل من الواو في «فشربوا»؛ لأن سياق الكلام فيه رائحة النفي، فهو في قوة: لم يطيعوه إلا قليل منهم.

انظر المراجع في كتابي «معجم القراءات» ٣٥٤/١.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ١٦٦/١ وما بعدها، فليس تصريح في النص بهذا، ولعله ورد عنده في موضع آخر من هذا الكتاب الجليل.

وقال ابن مالك: «ومن الابتداء بعد إلّا محذوف الخبر قول النبي ﷺ. «ولا تدري نفس بأيّ أرض تموت إلا اللّهُ»، أي: لكن الله يعلم بأي أرض تموت كل نفس، ومن ذلك قول النبي ﷺ: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون» أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يُعافَون.

وبمثل هذا تأوّل الفراء قراءة بعضهم: «فشربوا منه إلا قليل منهم» أي: إلا قليل منهم لم يشربوا».

انظر شواهد التوضيح والتصحيح/٤٣. وانظر حاشية الشمني ١٤٢/٢.

(٤) الآية: ﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓا۟ إِلَيْكَ ۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ۚ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ ۚ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾

سورة هود ٨١/١١.

(١) قرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب «إلا امرأَتَك» بالنصب على الاستثناء، فهو مستثنى من قوله: بأهلك.
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن والحسن واليزيدي وابن جمّاز عن أبي جعفر «إلا امرأتُك» بالرفع على أنه بدل من أحد.
وانظر تفصيلاً أوفى من هذا في كتابي معجم القراءات ١١٦/٤ وما بعدها.

(٢) سوف يعود المصنف لذكر هذا مرة أخرى في السابع من الجهة الثامنة من الباب الخامس.
على أن ما ذكره هنا مثبت عند ابن مالك قال: «فـ «امرأتُك» مبتدأ، والجملة بعده خبر، ولا يصح أن تجعل «امرأتُك» بدلاً من أحد لأنها لم تَسْرِ معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين...» انظر شواهد التوضيح والتصحيح/٤٢.

(٣) في م/٥ «إلا وزيد».

(٤) في م/١ و٢ و٤ «لأن الاستثناء مفرّغ، والجملة هناك حال من أحد».

(٥) اعترض على المصنف بأنه سيأتي في آخر هذا الباب أن الأخفش لا يجيز الفصل بإلّا بين الصفة والموصوف، فكيف يذهب هنا إلى أن الجملة صفة لأحد.
وردّ الدماميني مثل هذا الاعتراض بأنه صفة لأحدٍ محذوفاً، والمحذوف بدل من المذكور، فلا فصل بين الصفة والموصوف، وإنما هو فصل بين البدل والمبدل منه، وذلك جائز عند الأخفش.
انظر الشمني ١٤٣/٢، والأمير ٧١/٢.

(٦) الآية: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً أَتَصۡبِرُونَۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرٗا﴾ سورة الفرقان ٢٠/٢٥.

(٧) في م/٢ و٣ «فإنه حال».

(٨) أي حال من المرسلين، وليست من الجملة المستثناة، انظر التبيان للعكبري/٩٨٣.

(١) ما بعد إلّا «يفعل الخير» في محل نَصْبِ مفعولٌ ثانٍ لـ «علم»، لا نَصْب على الاستثناء.

(٢) أي الجملة المُسْنَدُ إليها، وهي التاسعة على ما ذكره المصنف، من الجمل التي لها محل من الإعراب. وانظر هذا فيما تقدَّم في الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً.

(٣) في م/٣ زيادة وهي كما يلي: «وأما الثانية فهي الجملة المسند إليها، ومحلها الرفع، ويقع ذلك في باب المبتدأ في نحو...» ولعله من زيادات الناسخ.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٦.

(٥) في م/٥ تتمة الآية ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٦) في م/٥ «أعربت».

(٧) يجوز في «سواء» إعرابان:

الأول: أنه مبتدأ، وأأنذرتهم، وما بعده الخبر، فهو في قوة التأويل بمفرد، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه. ولم يحتج إلى رابط لأن الجملة نفس المبتدأ.

الثاني: أن «سواءٌ» خبر مقدَّم، وأنذرتُهم: بالتأويل المتقدم مبتدأ مؤخر.

والتقدير: الإنذارُ وعَدَمُه سواء.

انظر الدُّرّ المصون ١٠٣/١، والبحر ٤٥/١.

(٨) تقدَّم المثل في «لولا» وذكر أن الفعل في المثل على تقدير «أن».

وانظر تخريجه فيما تقدّم.

(٩) في م/١ و٣ «يُقَدَّر».

(١٠) إذا قُدِّر «أن تسمع» فالمصدر المؤول مبتدأ، ولا يكون مما يعرضه المؤلف.

(١١) فلما وقع الفعل تسمع مقام المفرد وهو «السماع» أعرب كإعرابه: مبتدأً. وخير: خبر عنه.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ سورة الكهف ٤٧/١٨.

(٢) وهي الآية السادسة من سورة البقرة المتقدّمة.

(٣) إنما كانت الجملة في الآية الأولى في تأويل مصدر لأنها مضافة إلى الظرف، ولا يكون ذلك إلا إذا نُزِّلت الجملة منزلة المفرد: يوم تسيير الجبال.

وتقدَّم الحديث عن آية سورة البقرة: إنذارهم، والفعل في تأويل مصدر.

(٤) معهما: كذا في م/٢ و٤، وفي بقية المخطوطات «معها» ومثلها حاشية الأمير، وجاء على التثنية في طبعة مبارك، وأشار الشيخ محمد إلى الخلاف بين النسخ.

(٥) أي حرف مصدري مثل «أَنْ» وما كان من بابها.

(٦) في م/٤ «أولا».

(٧) أي عند البصريين، وأما الكوفيون فسيعرض رأيهم. والحق أن القياس على جملة الإسناد التي وقعت مبتدأً يبيح مجيئها فاعلاً أو نائباً عنه.

(٨) جملة «قام زيد» عند هشام وثعلب فاعل للفعل «يعجب».

(٩) ذكر المصنف في الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً طرفاً مما ذكره هنا.

فقال: «قيل وتقع الجملة المقرونة بمعلّق نحو: «عُلِم أقام زيد»...، وأجاز هؤلاء وقوع هذه الجملة فاعلاً...».

(١٠) مثل نظر وظنّ وعلم.

(١١) كالاستفهام فهو معلِّق عن العمل في اللفظ. وكان من قبل خَصّ المعلّق بالاستفهام، وقصره عليه، انظر الجملة الواقعة مفعولاً.

(١) في م/٢ «وجعلوا منه».

(٢) ﴿حتى حين﴾ غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٣) تقدّمت الآية، وهي الآية/٣٥ من سورة يوسف، وانظر الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً به. فقد ذهبوا إلى أن التقدير: بدا لهم سِجْنُه. ورَدّه المصنف، ثم قال: «وعلى قول هؤلاء فيُزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً».

(٤) وجه المنع أنه لا يوجد في الجملة معلّق، ومع أن الفعل «يعجب» قلبي.

(٥) أي أجاز هشام وثعلب مجيء الجملة فاعلاً سواء وجد التعليق أو لا. فقد وافقا الفراء في الجواز في حال التعليق وخالفاه في غيره، وهذا معنى قول المصنف فيما تقدّم: أجازاه مطلقاً.
وانظر تفصيلاً جيداً عند الفارسي في كتاب الشعر/٥٢١.

(٦) في م/٢ «وأجازهما الأولون واحتجوا بقوله...».

(٧) البيت لرجل من بني أسد يقال له معاوية بن خليل النصري. والمثبت في المخطوطات صدره، وفيه رواية: وما راعنا: وعهدي به فينا يَفُشُّ بكير. كذا! وهو يهجو إبراهيم بن حوران، وكان قد أطرد معاوية من بلاده.

والشاهد في البيت أن جملة «يسير» فاعل «راعني»، وخرّج على أن الأصل: إلاّ أَنْ يسير. وذكر البغدادي أن أول من خرجه هذا التخريج أبو علي. قلت: وتخريجه هذا في كتاب الشعر/٤٠٤، و٤٩٧ و٥٢١.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٠٤/٦، وشرح السيوطي/٨٤٠، والخصائص ٤٣٤/٢، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/٦٣٣، وشرح المفصل ٢٧/٤، وضرائر الشعر/٢٦٣، وشرح التصريح ٢٦٨/١، والخزانة ٦٢٥/٣، و٤٤٢/٢، والعيني ٤٠٠/٤.

(٨) أي منعوا كون الجملة مُسْنَداً إليها: مبتدأً أو فاعلاً أو نائباً عن الفاعل.

(٩) من هنا إلى قوله «على إضمار أَنْ» جاء مضطرباً في م/١ و٢ تقديماً وتأخيراً.

(١) في آية سورة يوسف ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم...﴾، وتقدَّم الحديث في الآية.

(٢) في المثل «تسمعُ بالمعيدي...»

(٣) في بيت معاوية بن خليل النصري: وما راعني إلا يسيير...

(٤) انظر تفصيل هذا في كتاب الشعر للفارسي/٥٢١ - ٥٢٢.

(٥) الآية/١١ من سورة البقرة، وتقدَّمت في الجملة التفسيرية: السابع من الأمثلة التي ذكرها لتوضيح هذه الجملة.

وذكر المصنف فيما سبق أن الصواب أن النائب الجملة: لا تُفْسِدُوا في الأرض.

(٦) تقدَّم نص الحديث في الجملة التفسيرية. وجعلها في الحديث مبتدأً؛ لأنه يراد بها لفظها. والخبر كنز...

(٧) تقدَّم هذا أيضًا في الجملة التفسيرية.

(٨) الذي رَدّه هنا أجازه من قبل، وحجته أن الجملة التي يُرَاد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، وانظر الجملة التفسيرية فيما تقدَّم.

(٩) في م/٤ «بيّناه».

(١) كذا جاء العنوان في م/٣ و٤ و٥، ومثله في متن حاشية الشمني، وفي م/١ و٢ «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات» ومثله في المطبوع.
وما أثبته موافق لقوله بعدُ: «الجمل بعد النكرات صفات...»، وهذا ما رَجّح عندي هذا الاختيار من هذه المخطوطات.

(٢) قال «على سبيل التقريب» لأن هذا القول ليس مطلقاً، فقد تأتي الجملة بعد النكرة حالاً، وذلك إذا كانت موصوفة، ويأتي بيانه في النوع الثالث والرابع.

(٣) في م/٤ «إن الجمل» وفي م/٥ «إن الجملة».

(٤) المعرفة غير المحضة كالمعرَّفة بأل الجنسية، والنكرة غير المحضة: الموصوفة.

(٥) أي للحالية والوصفيّة.

(٦) أي هذان الوجهان من الإعراب.

(٧) وهو أن يكون في الجملة عامل في صاحب الحال أو الحال، وعامل في الموصوف والصفة.

(٨) أي: ألا يكون في الجملة ما يَحُول دون الوصفيّة أو الحاليّة.

(١) «قوله تعالى» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٢) الآية: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ الإسراء ٩٣/١٧. جملة: نقرأوه، في محل نصب صفة لـ «كتاباً»، فهو نكرة محضة.

وذكر العكبري أنه يجوز أن يكون حالاً من المجرور. أراد الضمير في «علينا». انظر التبيان/٨٣٢، وانظر الدر المصون ٤١٩/٤.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ سورة الأعراف ١٦٤/٧.

جملة «الله مهلكهم» في محل نصب صفة لـ «قوماً».

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ سورة البقرة ٢٥٤/٢.

جملة «لا بيعٌ فيه ولا خُلّة...» في محل رفع صفة لـ «يوم».

(٥) قال «ومنه» أي: من مجيء الجملة صفة بعد النكرة، وقد تأتي في الآية على غير ذلك.

(٦) الآية: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ سورة الكهف ٧٧/١٨.

(٧) ما ذكره المصنف هنا لابن الحاجب، ذكره في أماليه ١٠٨/١ قال: «إنما أعاد الأهل بلفظ الظاهر لأحد أمرين:

أحدهما: أن استطعمتم صفة لقرية، فلا بُدّ من ضمير يعود من الصفة الجُمَليّة إليها، ولا يمكن عَوْدُه إلا كذلك؛ لأنه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها، ولو قيل: استطعماها لكان على التجوّز؛ إذ القرية لا تُسْتَطْعَم حقيقة، فلما لم يكن بُدّ من ذكر الضمير العائد إلى القرية، ولا يمكن ذكره إلا وهو مضاف إليه بذكر المضاف ولا يمكن ذكر المضاف مضمراً لتعذّر إضافة المضمر تعيَّن ذكره ظاهراً...» ونقل هذا النص الشمني انظر ١٤٣/٢، وانظر الدر المصون ٤٧٥/٤.

(١) أي جملة الصفة.

(٢) وهو ضمير القرية.

(٣) لأن القرية لا تُسْتَطْعَم.

(٤) أي: لأجل تعليل إعادة الأهل بما تقدَّم.

(٥) وهو جعل الجملة صفة.

(٦) في الدر المصون ٤/٤٧٥ لم يذكر غير وجه واحد وهو الجواب. ومثله عند العكبري/٨٥٧.

(٧) وهو لفظ «أهل» في الآية.

(٨) أي: حين جعل الجملة جواباً لـ «إذا».

(٩) أي: المعنى الذي ذكره على جعل الجملة صفة.

(١٠) أي: وجعل الجملة صفة لا جواباً؛ لأنّ...

(١١) الآية: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ سورة الكهف ١٨/٧٤.

جواب «إذا» هو قوله: «قال أقتلت» لا قوله: فقتله.

(١٢) كذا جاء النص في م/١ و٥ «قال، لا: فقتله؛ لأن».

وفي م/٢ و٣ و٤ «قال. لا «تقتله»؛ لأن الماضي...».

وفي المطبوع «قال: أقتلت» لا قوله: «فقتله»... كذا عند مبارك والشيخ محمد.

(١٣) بالفاء: كذا في م/١ و٣ و٥، وفي م/٢ و٤ «بقد» وأشار إلى الخلاف الشمني.

والنص عند ابن الحاجب ١/١٠٨ «إذ الماضي الواقع في جواب إذا لا يكون بالفاء فتعيّن فيه قال».

وانظر الشمني ٢/١٤١ - ١٤٢ والأمير ٢/٧٢.

(١٤) أي: لا يكون الماضي جواباً للشرط «إذا»، لأن إذا للمستقبل، ولا يدل السياق على تحقق الماضي.

(١) أي: فليكن «قال» جواباً لإذا لا «فقتله».

وقوله «قال» غير مثبت في م/١.

(٢) في المطبوع «في هذه الآية» ولفظ «الآية» ليس فيما بين يَدَيّ من المخطوطات.

(٣) المحض الخالص في المعرفة مما لا يكون معه تأويل لغيرها، يخرجها إلى غير المحضة، وانظر تعقيباً ضعيفاً للدماميني على ما ذكره المصنف هنا. حاشية الشمني ١٤٤/٢.

(٤) سورة المدثر ٦/٧٤. ومجيء الحاليّة هنا في جملة «تستكثرُ» على قراءة الرفع، والمعرفة المحضة الضمير المستتر في «تمننْ»، وهو ضمير الخطاب.

(٥) أول الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ...﴾ سورة النساء ٤٣/٤.
جملة «وأنتم سكارى» حال من الضمير في «تقربوا»، وهو معرفة محضة.

(٦) أي للوصفية والحالية. وفي م/٥ «لها».

(٧) تتمة الآية: ﴿... أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/٥٠.

(٨) جملة «أنزلناه» في محل رفع صفة لـ «ذِكْرٌ».

(٩) في م/٥ «صفة النكرة».

(١٠) جملة «أنزلناه» في مَحلّ نصب حال من «ذِكْر».

(١١) أي النكرة «ذِكْر» خُصِّصت بالوصف، وهو «مبارك».

(١٢) «قد» ليس في م/٣.

(١٣) أي تُقَرِّب النكرة من المعرفة.

(١) أي: الأخفش.

(٢) أي: وصف النكرة بالمعرفة بعد وَصْفها بالنكرة.

(٣) الآيــة: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة المائدة ٥/١٠٧.

وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٦.

وفي التبيان للعكبري/٤٦٩ – ٤٧٠ ذكر خمسة أوجه في إعراب «الأوليان»، وقال في الخامس: «أن يكون صفة لآخران؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وُصِف، والأوليان لم يُقْصَد بهما قَصْد اثنين بأعيانهما، وهذا محكيّ عن الأخفش».

وانظر المحرر ٥/٨٩ وفي البحر ٤/٤٥ «وعلى ما جوزه أبو الحسن يكون إعراب قوله: فآخران: مبتدأ، والخبر: يقومان، ويكون قد وُصِف بقوله: من الذين ، أو يكونان صفتين لقوله: فآخران...».

(٤) أي جملة «أنزلناه» في أول النوع الثالث في آية سورة الأنبياء.

(٥) الوجه الأول من «ذِكْرٌ» المخصَّص بالوصف، والوجه الثاني من الضمير في «مبارك».

(٦) أما الضعف في الوجه الأول وهو مجيء الحال من «ذِكْر»...

(٧) المفهومة من «هذا».

(٨) أي إلى «ذِكْر».

(٩) الإشارة بهذا تقيّده بالإنزال، والحال قيد في عاملها، مع أن الإشارة لم تكن إليه جميعه، وإنما إلى بعضه؛ لأنه لم يكن قد نزل جميعه.

انظر الأمير ٧٢/٢، والدسوقي ٨٣/٢.

(١) الآيــة: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة هود ٧٢/١١.

شيخاً: حال من «بعلي»، والعامل فيه ما في «هذا» من معنى الإشارة، والشيخوخة كانت قائمة عند الإشارة، وهذا فرق ما بين هذه الآية والآية السابقة.

قال العكبري: «... وشيخاً حال من بعلي مؤكِّدة؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها، والعامل في الحال معنى الإشارة، والتنبيه، أو أحدهما» انظر التبيان/٧٠٧.

(٢) أي تضعيف الحالية في جملة «أنزلناه» من الضمير في «مبارك».

(٣) والبركة قائمة في كل حين، وليس بوقت الإنزال فقط.

(٤) أي يجوز في «يقرأ» الوصف لأحد لأنه نكرة، ويجوز أن تكون الجملة حالاً منه لأنه نكرة في سياق النفي فيفيد العموم، والعموم مزيل للإبهام. فصار كأنه نوع من التعريف، أو تقريب للنكرة من المعرفة فجاز مجيء الحال منه.

(٥) أي من الجمل.

(٦) أي للوصفية والحالية مما جاء بعد المعرفة.

(٧) الآية: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة الجمعة ٦٢/٥.

(٨) وهو «الحمار» فأل فيه للدلالة على الجنس، واستغراق الأفراد، قالوا: وهي التي تخلفها «كُلّ» حقيقة، وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم، وهي التي تخلفها «كُلّ» مجازاً.

(١) يقرب في المعنى من النكرة لأنه لا يدل على فرد معيّن من هذا الجنس الذي دخلت عليه «أل»، فكأنه لا يزال في باب التنكير.

(٢) في م/٥ «فَصَحّ».

(٣) أي جملة «يحمل أسفاراً».

(٤) لم يذكر أبو البقاء غير الحالية، وجعل العامل فيه معنى المثل. ومثله عند مكي. انظر التبيان/١٢٢٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٧/٢، وانظر البيان ٤٣٧/٢ - ٤٣٨.

وقال الفراء: «يحمل: من صلة الحمار، لأنه في مذهب نكرة، فلو جعلتَ مكان «يحمل» حاملاً لقلت: كمثل الحمار حاملاً أسفاراً، وفي قراءة عبدالله: كمثل حمارٍ يحمل أسفاراً».

انظر معاني القرآن ١٥٥/٣، والدر المصون ٣١٦/٦ وقد ذكر الوجهين: الوصفيّة والحاليّة.

(٥) تتمة الآية: ﴿... فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ سورة يٓس ٣٧/٣٦.

قال السمين: «... نسلخ: نعت لليل، والجمهور يجعلونه حالاً للتعريف اللفظي» الدر ٣١٦/٦.

(٦) تقدّم البيت في حرف الباء، وهو لرجل من سلول.

والشاهد فيه مجيء جملة «يسبني» حالاً أو صفة من اللئيم؛ لأن اللام فيه للجنس، بل لتعريف الجنس، فهو في حكم النكرة، وإخراجه على الحالية إخراج على الظاهر عند الجمهور.

(٧) وهو ما ذكره في أول حديثه عن الجملة بعد النكرة وبعد المعرفة من قوله: «وشرح المسألة مستوفاةً أن يُقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها...».

(٨) هذا: مبتدأ، عبدٌ: خبره، وجملة «بعتكه» جملة إنشائية، فهي مستأنفة، ويجوز جعلها خبراً ثانياً عن «هذا».

(٩) ولو أردت بالجملة الإخبار لكانت نعتًا لـ «عَبْدٌ».

(١) أي: مثل الجملة السابقة إذا أردت الإنشاء، فهي مستأنفة، فإن أردت الإخبار جاءت حالاً من «عبدي» فهو معرفة.

(٢) الجملة الإنشائية نحو: بعت، وأنت حُرٌّ، ونحوه، وكذا الطلبيّة لا يعرف المخاطبُ حصول مضمونها إلا بعد ذكرها، وأما الخبرية فإنك تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصوف من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز إذن إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر الجملة، وكذا جملة الحال، وهذه هي الجملة الخبرية.

وبهذا يتضح الفرق، فالإنشائية لا يعلم مدلولها إلا بعد النطق بها، والحال والنعت يعلم مدلولهما من قبل، لأن القصد تعريف الموصوف.

انظر الشمني ١٤٤/٢، والدسوقي ٨٣/٢.

(٣) أي «بعتُكه» في المثالين السابقين.

(٤) أي عن آسم الإشارة «هذا».

(٥) قال آبن عصفور: «واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف نحو قولك: «زيد راكب وضاحك إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده...».

شرح جمل الزجاجي ٣٥٩/١ وانظر الهمع ٥٢/٢ فقد ذهب إلى المنع معه كثير من المغاربة.

(٦) أجازه أبو علي إذا كان المعنى فيهما واحداً وهما مفردان نحو: هذا حلو وحامض.

انظر الهمع ٥٤/٢، وكتاب الشعر ٢٤٢/١.

(٧) انظر الهمع ١٤/٢.

(٨) أي: يختلف الحكم على محل الجملة الواقعة بعد نكرة أو معرفة.

(١) تتمة الآية: ﴿... ٱدۡخُلُواْ عَلَيۡهِمُ ٱلۡبَابَ فَإِذَا دَخَلۡتُمُوهُ فَإِنَّكُمۡ غَٰلِبُونَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ سورة المائدة ٥/٢٣.

(٢) في م/٣ «أنّ».

(٣) أي: على تقدير: لِيُنْعِمِ اللهُ عليهما، وتكون في هذا التوجيه جملة إنشائية معترضة بين الفعل «قال» وبين المقول، وهو: «ادخلوا عليهم الباب».
وقد ذكر هذا الوجه السمين، وهو أحد خمسة أوجه جائزة، وتأتي.

(٤) أي: تحتمل هذه الجملة أن تكون إخبارية.

(٥) قال صفة ثانية لأنّ شبه الجملة «من الذين يخافون» متعلّق بمحذوف صفة لـ «رجلان» وهي الصفة الأولى. وابتدأ السمين بهذا الوجه، قال: «وجيء هنا بأفصح الاستعمالين من كونه قَدَّم الوصف بالجار على الوصف بالجملة لقربه من المفرد» الدر ٢/٥٠٧.

(٦) وجه ضعف الحالية أن المعنى ليس مقيّداً بهذه الصفة، ولا بهذا الوقت. وانظر الشمني ٢/١٤٤، وذكر السمين الحالية، وذكر في صاحبها ثلاثة آراء: حال من الضمير في يخافون، ونسبه لمكي، وحال من رجلان، وحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وهو من الذين... انظر الدر ٢/ ٥٠٧، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٢٤ - ٢٢٥، والتبيان للعكبري/٤٣٠.

(٧) أي: لوصف النكرة «رجلان».

(٨) أي: مما يحتمل الخبرية والإنشائية من الجمل.

(٩) الآية: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ... ﴾ سورة النساء ٤/٩٠.

(١٠) الخلاف في تخريجها على الحالية أو الوصفية.

(١) انظر الدر المصون ٢/٤١١، والتبيان للعكبري/٣٧٩، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٤٤.

(٢) ذكر السمين أن الراجح عدم الاحتياج إلى تقدير «قد» لكثرة ما جاء منه، وانظر الشمني ٢/١٤٤.

(٣) أي يؤيد إعرابها حالاً.

وسقط من م/٢ من قوله «ويؤيده» إلى قوله: «إضمار قد».

(٤) هذه قراءة الحسن وقتادة ويعقوب، والمفضل والمهدوي عن عاصم، وهي رواية حفص وسهل، وأبي زيد عن أبي عمرو من طريق الأهوازي.

قال الطبري: «وهي صحيحة في العربية فصيحة، غير أنه غيرُ جائزة القراءة بها عندي لشذوذها، وخروجها عن قراءة قرّاء الإسلام».

والمراجع كثيرة، وانظرها في كتابي «معجم القراءات» ٢/١٢٤.

(٥) جملة «حصرت صدورهم».

(٦) هي صفة لحال محذوفة تقديره: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم.
وسماها أبو البقاء: الحال الموطِّئة، وذكروا أن هذا الوجه يُعْزَى للمبرّد أيضًا. انظر الدر ٢/٤١١، والتبيان/٣٧٩.
ووجدت هذا عند ابن الشجري معزوّاً لسيبويه. انظر الأمالي ٢/٢٧٨. ولم أجد الآية عند سيبويه.

(٧) وهو «قوم».

(٨) وهو «قد».

(٩) أي المخفوض الذي وقعت جملة «حصرت...» صفة له.

(١٠) في م/٣ و٥ «وهو...».

(١) من قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ...﴾.

(٢) أي: لا إضمار للموصوف؛ فهو مذكور.

(٣) أي ما بين الصفة والموصوف وهو قوله: «... بينكم وبينهم ميثاق» فهذه صفة، وجملة «حصرت» صفة ثانية، وجملة «جاءوكم» معترضة.
وانظر التبيان للعكبري/٣٧٩، والدر المصون ٢/٤١١.

(٤) في مصحف أُبَيّ وقراءته «ميثاق جاءوكم» بغير «أو».
وقرأ أُبَيّ أيضاً «ميثاق حصرت صدورهم» وليس في هذه القراءة «أو جاءوكم».
انظر البحر ٣/٣١٦، والكشاف ١/٤١٥، وحاشية الشهاب ٣/١٦٦، وروح المعاني ٥/١١٠، والدر المصون ٢/٤١١، والقرطبي ٥/٣٠٩، وإعراب النحاس ١/٤٤٣، والمحرر ٤/١٦٥، والتبيان/٣٧٩.
وانظر كتابي «معجم القراءات» ٢/١٢٣ - ١٢٤.

(٥) لعل الصواب: صفة ثالثة إلّا إذا نظر إلى جملة: جاءوكم، من غير أن يراعى تقدّم جملة اسمية صفة أيضًا، وهي: بينكم وبينهم ميثاق.

(٦) ذكر السمين هذا القول، وذكر أن شيخه أبا حيان نقله عن أبي البقاء.
انظر الدر ٤١١/٤ والبحر المحيط ٣١٧/٣. ولم أجد هذا عند العكبري في التبيان، فلعله في غيره مما ألّف.

(٧) في الدّر: «... لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره».
وقال الدماميني معقباً على المصنف: «هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء، فيمكن بدل الاشتمال، لأن مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية...» انظر حاشية الشمني ١٤٥/٢، وحاشية الأمير ٧٣/٢.

(١) ذكر هذا السمين في الدر ٤١١/٢، وابن الشجري في أماليه ٢٧٨/٢، ولم أجد الآية في الكامل والمقتضب.

(٢) «حصرت صدورهم».

(٣) أي الدعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال.

(٤) الآيـة: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُۚ...﴾ سورة المائدة ٦٤/٥.
قال السمين: «قوله: غُلّت أيديهم ولعنوا: يحتمل الخبر المحضّ، ويحتمل أن يراد به الدعاء عليهم» الدر ٥٦٦/٢، ومثله في المحرر ٥٠٨/٤.
وهي عند أبي جعفر النحاس على الدعاء. انظر إعراب القرآن ٥٠٨/١.

(٥) انظر رَدّ أبي علي الفارسي في الدر المصون ٤١١/٢، وسوف يذكره المصنف في الباب الخامس في التاسع عشر من الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

(٦) أي: من مجيء الجملة محتملة للخبر والإنشاء.

(٧) تتمة الآية: ﴿... وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة الأنفال ٨/٢٥.

(٨) وهو كونها ناهية.

(٩) فجملة «تصيبنّ» لا يجوز أن تكون صفة لفتنة؛ لأن الطلبية لا تقع صفة؛ ولذلك خُرّجت على أنها معمولة لقول محذوف، وهذا القول هو الصفة.

(١٠) في م/٢ و٥ «معمولةٌ» وفي م/٣ «معمول».

(١١) أي يُرجّح وجهَ النهي في «لا تصيبنّ».

(١) في م/٢ «قياسي».

(٢) تتمة الآية: ﴿... عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ سورة إبراهيم ٤٢/١٤.

وجه الاستشهاد بالآية مجيء الفعل «تحسبَنّ» مؤكدًا بالنون بعد نهي صريح. وكذا قياس ما جاء في الآية السابقة على هذه الآية.

(٣) أي على جعل «لا» في «لا تصيبنّ» نافية...

(٤) أي: جملة «لا تصيبنَّ».

(٥) يبقى الإشكال هنا من جهة توكيد المضارع في غير قَسَمٍ أو طلبٍ أو شرطٍ، وهذا مما اختلف فيه، فإنّ بعض المتقدمين أجرى النفي مجرى النهي، والجمهور يحملون ذلك على الضرورة. وذكر المصنف هذه المسألة فيما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه.

وذهب الفراء إلى أن لا تصيبنّ جواب «اتقوا»، وعلى هذا فقد دخلت النون لما في ذلك من معنى الجزاء.

انظر الدر المصون ٤١١/٢، والبحر المحيط ٤٨٤/٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٠٧/١، قال الفراء: «أمرهم ثم نهاهم، وفيه طَرَفٌ من الجزاء وإن كان نهياً».

(٦) قال: «... إن الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها:...».

(٧) صلاحية الجملة الخبرية.

(٨) أي: بالاستغناء عنها.

(٩) وعلى هذا فلا تقع صفة ولا حالاً.

(١) في م/٤ «مفعولية القول»، ومثله في متن الدسوقي ٢/٨٥.

(٢) في حاشية الأمير ٢/٧٣ «أي لا بمعنى أنها عمدة».

وقال الدسوقي: «فإذا قلت: قال زيد: لا ترضى، فلا يتعقل كون زيد قال: «لا ترض» إلا بهذه الجملة أي جملة: لا ترض» الحاشية ٢/٨٥.

(٣) أي: وأشباه الجمل الثلاث المذكورة من الجمل الأخرى التي لا تكون صالحة للاستغناء عنها.

(٤) قال الدسوقي: «وهو صحة كون العامل في صاحب الحال عاملاً فيها، بأن كان قوياً كالفعل وما شابهه، لا إن كان ضعيفاً كالابتداء، فإنه لا يصح حينئذٍ؛ ولذا قالوا: لا يصح الحال من المبتدأ» الحاشية ٣/٨٥.

(٥) أي: بهذا القيد.

(٦) سورة القمر ٥٤/٥٢.

(٧) انظر التبيان للعكبري/١١٩٦.

ويكون الخبر محذوفاً يتعلّق به الظرف، «في الزبر» على تقدير «ثابت».

وقد جاء في م/٣ «فإنه صفة لكل أو شيء، وفي الزبر: خبر».

(٨) لا يصح هذا لأن الابتداء لا يعمل في الحال، فلا يجوز أن يجيء الحال من المبتدأ.

(٩) الوصفية والحالية.

(١٠) يجوز أن تكون جملة «جاءك» صفة لـ «كل...»، ويجوز أن تكون حالاً.

ووجه الخلاف بين هذه الجملة وما قبلها في الآية، أن «كلّ» وقعت في الآية مبتدأ، وهنا وقعت مفعولاً. ومجيء الحال من المفعول كثير.

(١١) وذلك إذا كان الحال من المبتدأ.

(١) أي ولا تكون جملة «فعلوه» حالاً...

وتعقّبه الدماميني فقال: «قد يُوْرَد على هذا الكلام أنه إنما يستقيم لو لم يكن «في الزبر» صفة لكل شيء، أما إذا جُعِل صفة له استقام؛ لأن المعنى حينئذٍ: وكل شيء مثبت في الزبر أي صحائف أعمالهم فعلوه...» انظر حاشية الشمني ٢/١٤٥.

(٢) أي: في تعيّن الوصفية، وعدم مجيء الحال من المبتدأ.

(٣) تتمة الآية: ﴿... لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ الأنفال ٦٨/٨.

(٤) الصفة الأولى قوله: «من الله».

قال العكبري: «كتاب مبتدأ، وسبق صفة، ومن الله: يجوز أن يكون صفة أيضًا، وأن يكون متعلقاً بسبق، والخبر محذوف، أي تدارككم» انظر التبيان/٦٣٢.

(٥) في م/٢ «لا حال».

(٦) أي: ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الخبر المقدّر، وهو موجود أو مستقر.

(٧) الأخفش.

(٨) في م/١ و٣ «لا تُذْكر».

(٩) قال مكي: «وإظهاره لا يجوز عند سيبويه» انظر مشكل إعراب القرآن ٢٠٠/١، وانظر الهمع ٤١/٢، وإطلاق الحذف للجمهور، وقيّده غير الجمهور.

(١٠) أي: ولا تكون جملة «سبق» خبراً لكتاب في آية سورة الأنفال المتقدّمة عملاً بقول الأخفش.

(١١) ذكر الشمني أنه في بعض النسخ: ولا ينقص بقولهم: لولا رأسك مدهونًا، ولا الثالث...

(١٢) أي كون الحال لا يقع بعد «لولا».

(١٣) في هذا المثال: مدهوناً: حال من «رأسك» مع أنه مبتدأ، ورأى المصنّف هذا نادراً لا يُقاس عليه، وجاء في م/١ «بقوله».

(١) وهو كون الخبر لا يقع بعد «لولا».

(٢) ذكر البغدادي أن المصنف نسب هذا البيت هنا وفي شرح أبيات آبن الناظم إلى الزبير بن العوام، وتبعه على ذلك العيني والسيوطي، وغيرهما من شراح المغني وعزاه البغدادي لكعب بن مالك، ثم قال: «وكأنه اشتباه نظر نشأ من حكايته مع كعب بن مالك».

وقد عتب كعب على امرأته، وكانت من المهاجرات، فضربها حتى حال بنوها بينه وبينها، فقال: ولولا بنوها... وهناك قصة أخرى جرت للزبير بن العوام مع زوجه أسماء بنت أبي بكر، ومن هنا جاء الالتباس في عزو البيت.

وقد جاء عجزه مثبتاً في م/٤ و٥ ضبطتها، ضَبطَ الشجرةَ: ضربها بالعصا ليسقط ورقها، وتلعثم: تمكث وتأنى.

والشاهد في قوله: حولها، فقد جاء في البيت متعلقاً بالخبر المحذوف للمبتدأ: بنوها، وذكر المصنف أن هذا نادر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٠٩، وشرح السيوطي/٨٤١، والعيني ١/٥٧١، الديوان/٩٦، المحاسن والأضداد/١٨٨، ربيع الأبرار ٢/١٤٣.

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء ٨٣/٤، وانظر الآية/١١٣. وأثبت مبارك غير ما أراده ابن الشجري.

(٤) قال ٱبن الشجري: «وأقول: إن خبر المبتدأ بعد «لولا» قد ظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾، وكذلك ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ النساء ١١٣/٤. انظر الأمالي ٢١١/٢.

(٥) لم يصرح الشجري بهذا، والنص كما ذكرته لك، ولكن ما ذكره المصنف هو مراد ٱبن الشجري المفهوم من سياق ما جاء عنده.

(١) لأنه مصدر، وهو قوله: «فضل...».

(٢) أي: ولولا فضل الله عليكم موجود.

(٣) ذكر هذا في بداية حديثه عن حكم الجمل بعد النكرات والمعارف، ومجيئها صفة أو حالاً. وقوله: انتفاء المانع: أي من جَعْلِ الجملة حالية أو صفة.

(٤) أي: المانع من الحالية أو الوصفية.

(٥) أي: حين وجود المانع.

(٦) أي جملة: سأكافئه، وجملة: لن أنسى له ذلك، والمعرفة: زيد، أو ضمير المتكلم.

(٧) وهو السين ولن.

(٨) سورة الصافات ٩٩/٣٧.

(٩) لم أهتد إلى صاحب هذا القول.

(١٠) أي: حال من «ربي».

(١١) في م/١ «مَذْهبًا».

(١٢) في م/٥ «فسهواً».

وفي حاشية الشمني ١٤٦/٢ «وجهه ما تقدَّم الآن أن الجملة الحاليّة لا تُصَدّر بدليل استقبال؛ لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر، وهما: الحال والاستقبال في محل واحد. وهذا مفقود فيما قاس عليه، فإن دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها».

وفي حاشية الأمير ٧٣/٢ «كأنه لاحظ في التنظير أنه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها، وبالعكس؛ لاتحاد زمنهما».

(١) الثاني من الموانع الأربعة من الحالية أو الوضعية.

(٢) الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢١٦/٢.

في جملة «وهو خير لكم» إعرابان: الأول النصب على الحال من «شيئاً»، ومجيء الحال من النكرة بغير شرط من الشروط المعروفة قليلة.

والإعراب الثاني: أنها في محل نصب صفة لـ «شيئاً»، ودخلت الواو على جملة الصلة لأنّ صورتها صورة الحال، فكما تدخل الواو عليها حالية تدخل عليها صفة.

قاله الزمخشري وأبو البقاء، وهو رأي ابن جني. والنحويون على خلاف هذا.

انظر الدر المصون ٥٢٦/١ - ٥٢٧، وانظر التبيان للعكبري/١٧٣، والفريد ٤٥٢/١، وحاشية الجَمَل ١٧١/١.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَـٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِا۟ئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ...﴾ سورة البقر ٢٥٩/٢.

يجوز في جملة «وهي خاوية على عروشها» أن تكون صفة لقرية، وهو ما أجازه الزمخشري مع وجود الفاصل وهو الواو، وكان ذلك في حديثه عن أية سورة الحجر/٤.

قال: «... والقياس لا يتوسط الواو بينها... وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة في الموصوف كما يُقال: جاءني زيد عليه ثوبه، وجاءني وعليه ثوب». وانظر التبيان/٢٠٨. وفيها أربعة أوجه أخرى:

١ - حال من فاعل «مَرّ»، والواو رابطة.

٢ - حال من «قرية»، وذكره أبو البقاء.

٣ - حال من «عروشها» مقدّمة عليه، والتقدير: مَرَّ على قرية على عروشها وهي خاوية.

٥ - حال من الضمير «ها» المضاف إليها عروش، وهو رأي أبي البقاء، وقد ضعّفه.

انظر الدر المصون ٦٢٢٪، والتبيان للعكبري/٢٠٨، والفريد ٥٠٠/١ ولم يذكر غير الوصفية.

(١) البيت لقيس بن ذريح، وجاء تاماً في م/٥، وجاء صدره في الباقيات.
والشاهد فيه مجيء جملة «والناس يستشفعون بي» حال، وصاحب الحال نكرة وهو «زمن».
وقيس ينتهي نسبه إلى كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر، وكان منزل قومه بظاهر المدينة المنورة. وهو وأبوه من حاضرة المدينة، وقصته مذكورة عند البغدادي وغيره.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١١/٦، وشرح السيوطي/٨٤١، والأمالي ١٣٦/١، والهمع ٤/ ٢٢، الديوان/١٤٧.

(٢) أي: المعارض لمجيء الصفة في الآيتين والبيت وجود الواو.

(٣) تقدّم رأي الزمخشري وموافقة العكبري له، وسَبْقُ ابن جني إلى هذا.

(٤) أي المانع الثالث.

(٥) أي يمنع الوصفية والحالية.

(٦) الآيتان: ٧ و٨ من سورة الصافات. وتقدّمتا.

(٧) سبق البحث فيهما في الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي الاستئنافية تحت «تنبيهات»: الأول: من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة، وذكر الآيتين، ونفى الحالية والوصفية عن قوله: «لا يسمعون»، وجعلها للاستئناف النحوي. انظر هذا فيما سبق.

(٨) في حاشية الشمني ١٤٦/٢ «فيهما» قال: «وفي كثير من النسخ مضى البحث فيها بضمير المفرد المؤنث، وهو عائد على الآية».

(١) المانع الرابع: ما يمنع الوصفية أو الحالية.

(٢) أي: تقدير الوصفية والحالية.

(٣) الوصفية لأن «أحد» نكرة.

(٤) جازت الحالية لأن «أحد» نكرة في سياق النفي، فتعم، ويصح مجيء الحال منها. والمانع من الوصفية وجود «إلّا»

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «فلما».

(٦) وإذا امتنعت الوصفية بقي وجه واحد وهو الحالية.

(٧) أي: مثل المثال السابق الذي ذكره ورأى «إلّا» مانعة من الوصفية.

(٨) سورة الشعراء ٢٦/٢٠.

«جملة لها منذرون» لا يجوز أن تجيء صفة لقرية بعد «إلّا». فقد منع من هذا الجمهور، وأجازه الزمخشري. وذكر السمين: الوجهين: الحالية والوصفية.

قال: «وسوغ ذلك سبق النفي». انظر الدر ٥/٢٩٠، والكشاف ٢/٤٣٨، وانظر ص/١٨٧، والبحر المحيط ٧/٤٤.

(٩) سورة الحجر ١٥/٤.

جعل الزمخشري قوله: «لها كتاب معلوم» صفة لقرية، وتقدم الحديث فيها. وانظر الكشاف ٢/ ١٧٨. وانظر حديث المصنّف في هذه المسألة في حرف الواو.

(١٠) الواو في الثانية، وإلّا في الآيتين معاً.

(١١) في نسخة «ولم يُسَمّ...» كذا عند الدسوقي.

(١) أي مانعاً من الوصفية.

(٢) لم أهتد إلى النص في المطبوع من مؤلفاته.

(٣) ويكون التقدير على هذا: ما جاءني رجلٌ إلا رَجُلٌ راكب، فالأول، فاعل، والثاني بدل منه، وراكب صفة للبدل، وهو رجلٌ الثاني لا للأول، إذ تَحُول «إلّا» دون الوصفية في المفرد كما حالت دون ذلك في الجملة.

(٤) في م/٢ «لبدل رجل محذوف».

(٥) أي: الأخفش.

(٦) أي في مثاله، أو في التقدير الذي قدّره.

(٧) قبل التقدير الذي قَدّره بجعل الاْسم بعد «إلّا»، فقد ذكر الصفة. «راكب» بعد إلّا، وأنزلها منزلة الاْسم في مجيئها بعد العامل، ولا يلي العامل إلا الاسم، فالعامل يعمل فيه بالأصالة، ويعمل في التابع بالتبعيّة.

(٨) وذلك على جعل «قائمٍ» صفة لأحد وهو بعد «إلّا»، وهو غير جائز.

(٩) وذلك على جعل «قائماً» حالاً من «أحد»؛ لأنه نكرة بعد نفي فيعم، ويصح مجيء الحال منه.

(١٠) قائله ذو الرمة، وهو من قصيدة يمدح بها فتى من آل مروان من قريش، والقافية بائية ومطلع القصيدة

وقفت على ربعٍ لمية ناقتي فما زلت أبكي عنده وأخاطبُهْ

وكذا جاء البيت في الديوان: «ترحاله ومذاهبُهْ...».

= وأودى به ترحاله: أهلكه، وجعائله: أي فعائله، وما يجعل على العمل من أجر. وروايته عند السيوطي:

... تُجْبَي... وحوائله.

وقوله: وقائلةٍ: معطوف على بيت قبله: ألا رُبَّ مَن يهوى...

والشاهد فيه: جعل جملة «تخشى علي» حالاً من ضمير «قائله»، وجملة «أظنه سيودي...» مقول القول.

انظر شرح البغدادي ٣١٤/٦، وشرح السيوطي/٨٤٢، والديوان/٩١، وحجة الفارسي ٢٢٥/٥.

(١) في م/٤ «وقائله».

(٢) أي: لقائلةٍ.

(٣) قال أبو حيان في تذكرته «اسم الفاعل قد قيل يعمل إذا وصف قليلاً شاذاً جداً، ولا يجوز في الكلام...» عن شرح الشواهد للبغدادي ٣١٤/٦، ولم أهتد إلى هذا في المطبوع من تذكرة أبي حيان.

(٤) قوله: «والله أعلم» غير مثبت في م/٢ و٣ و٤.

(٢) في م/٥ «وذكر...».

(٣) ما يشبه الفعل هو الاْسم المشتق كاْسم الفاعل، واْسم المفعول، واْسم التفضيل..

(٤) في م/٣ «أو بما..».

(٥) كالاْسم الجامد المؤول بمشتق، وقوله: بما يشبهه. أي بما يشبه الاْسم المشتق، وسيأتي مثاله: عَلْقَم، وإلـــه...

(٦) أي: ما يشير إلى معنى الفعل، مثل: حاتم؛ لما فيه من معنى الجود...

(٧) مثل: زيد في الدار، والكتاب أمامك، فليس في الظاهر ما يصلح أن يتعلّق به الظرف، فيُقَدَّر المتعلّق.

(٨) هو علي بن محمد، نحوي أندلسي، وتقدّمت ترجمته.

وابن طاهر هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي، وتقدّمت ترجمته أيضاً في أول هذا الكتاب مع ابن خروف.

(٩) قوله: لا تقدير، أي: «عندك» الظرف هو الخبر في المثال الأول، و«في الدار» خبر المبتدأ في المثال الثاني.

(١٠) أي اختلفوا في ناصب الظرف.

(١١) أي الناصب للظرف «عندك». وأما البصريون فالناصب عندهم للظرف هو الخبر المقدّر.

(١) أي: المبتدأ.

(٢) إذا كان الخبرُ عَيْنَ المبتدأ، ففي المثال الذي ذكره زيد هو نفسه الأخ.

(٣) أي وينصب المبتدأ الظرف إذا كان غيره، وفي المثالين اللذين ذكرهما المصنف عند، وفي الدار، مختلفان عن زيد وعمرو، فهما غيرهما؛ ولهذا جاز النصب في الظرف.

(٤) أي الناصب للظرف أمر معنوي لا المبتدأ نفسه، وهذا الأمر المعنوي هو المخالفة كما يأتي.

(٥) أي كون الظرف والجار والمجرور مخالفين للمبتدأ، قال الأمير: «إذ معنى العِنْد ليس هو زيد، وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية في الإعراب، فتنصب الخبر». الحاشية ٧٤/٢. وقال الرضي: «يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في «زيد قائم» أو كأنه هو في نحو: «وأزواجه أمهاتهم» ارتفع ٱرتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يُطْلَقُ ٱسم الخبر على المبتدأ فلا يُقال في نحو: زيد عندك، إنّ زيداً هو عندك خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التي ٱتّصف بها الخبر، ولا تحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلّق به الخبر» انظر شرح الكافية ٩٢/١، وانظر حاشية الشمني ١٤٦/٢، وشرح المفصل ٩١/١، والإنصاف/٢٤٥.

(٦) أي: مذهب الكوفيين، ومذهب ٱبن طاهر وٱبن خروف.

(٧) كذا في م/١ و٢ ومثلهما في طبعة مبارك.
وفي م/٣ و٤ و٥ «وشبهه»، ومثله في متن حاشية الدسوقي. وحاشية الشمني، وفي طبعة الشيخ محمد وحاشية الأمير «وما يشبهه» وأشار الشيخ محمد إلى ما أثبتُّه.

(٨) ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ الفاتحة/٧.
قوله: أنعمت عليهم: تعلَّق الظرف بالفعل «أنعم»، وفي قوله: «غير المغضوب عليهم» تعلّق «عليهم» بشبه الفعل، وهو ٱسم المفعول «المغضوب».

(١) هذا البيت من مقصورته التي مدح بها الأمير أبا العباس إسماعيل بن عبدالله بن ميكال رئيس نيسابور، ومطلعها:

يا ظبيةً أَشْبَهَ شيءٍ بالمَهَا ترعى الخُزَامَى بين أشجارِ النَّقا

وذكر ٱبن هشام اللخمي في شرح المقصورة أن هذا البيت لم يثبت في أكثر الروايات، وإنما وقع في رواية شاذّة وهي رواية أبي إسحاق بن مخلد.
واشتعل: فشا وانتشر، والجَزْل: الغليظ، والغضا: ضرب من الشجر تبقى ناره زماناً.
ومثلَ: منصوب على تقدير: اشتعل المبيضّ في مسوَدِّه اشتعالاً مثل اشتعال النار.
وذكر المصنف البيت ليدل على تعلُّق «في مسْوَدِّه» بالفعل اشتعل، وتعلُّق «في جزل...» بالمصدر «اشتعال»، وبذلك فقد عَلَّق بالفعل، ثم بما يشبهه.
وابن دريد: هو محمد بن الحَسن بن دريد، مولده بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عُمَان فأقام بها إلىأ ن مات سنة ٣٢١هـ.
ومن مؤلفاته: الجمهرة، والأمالي، والمقصور والممدود، والمقصورة، والملاحن، وغيرها. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/٧٦ - ٨١، والخزانة ١/٤٩٠.
وانظر الشاهد في شرح البغدادي ٦/٣١٦، وشرح المقصورة/٣ «عن شواهد البغدادي».

(٢) ذكر مع الفعل «قد» ليدل على أن هذا قليل مع وجود الفعل.

وفي م/٤ «يُقَدّر».

(٣) في م/١ و٢ «تعليق».

(٤) قوله: أتم لمعنى التشبيه الذي وقع في عجز البيت، بما تم في صَدْره، والأولى كما جاء أن يساق الفعل ثم يأتي ما شُبِّه بما جرى معه على المصدر. ومثال ذلك أكرمت فلاناً إكرام حاتم.

(١) أي: «في جزل الغضا».

(٢) في م/٢ «محذوفاً».

(٣) والتقدير: ... مثل اشتعال النار كائنةً في جَزْل الغضا.

(٤) وهو النوع الثاني من أنواع التعلُّق.

(٥) في م/٣ «بشبه الفعل». وفي م/٤ «بمشبّه...».

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة الزخرف ٨٤/٤٣.

(٧) في تتمة الآية: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌۚ﴾ وقد جاء مثبتاً في متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد، وطبعة مبارك، وليس هذا مثبتاً فيما بين يَدَيّ من مخطوطات.

(٨) أشار بهذا التقدير إلى المبتدأ المحذوف، وخبره «إلــه»، والجملة صلة «الذي»، الذي وقع خبراً للمبتدأ الأول «هو».

وذكر الشمني والأمير في هذا الموضع قراءةً مستشهدين بها لهذا التقدير وهي قراءة ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ اللهُ وَفِي ٱلْأَرْضِ اللهُ﴾.

ولم يستقصِ الشمني القُرّاء. وانظر كتابي: «معجم القراءات» ٤٠٧/٨.

(٩) متعلِّق بإله لأنه بمعنى معبود، أي معبود في السماء ومعبود في الأرض، وقد حذف المبتدأ من صدر الصِّلة لطول الصّلة بالمعمول. وذكر أبو حيان أنه حَسَّنه طوله بالعطف عليه. وانظر الدر المصون ١٠٨/٦، والبحر المحيط ٢٨/٨، والتبيان للعكبري/١١٤٢.

(١٠) في م/٥ «التعليق».

(١١) أي: بـ «إلــه».

(١) لا يجوز هذا التقدير لئلا تَعْرَى الجملة من رابط؛ إذ تصير «جاء في الدار زيد» وانظر الدر المصون ١٠٩/٦، والتبيان/١١٤٢.

(٢) أي: الجار والمجرور «في السماء».

(٣) قوله: «أو فاعلاً بالظرف» غير مثبت في م/٣.
قال العكبري: «وكذلك إن رفعت إلـهاً بالظرف، فإن جعلت في الظرف ضميراً يرجع على الذي وأبدلت إلـهاً منه جاز على ضعف؛ لأن الغرض الكلي إثبات إلـهيته لا كونه في السماوات والأرض...» التبيان/١١٤٢.

(٤) في هذا رَدٌّ على شيخه أبي حيان. وانظر البحر ٢٨/٨.

(٥) أي مما يفسد جعل الظرف خبراً وإلـٰه مبتدأ كونُ «وفي الأرض إلـٰه» معطوفاً على ما قبله، وإذا لم يقدّر على نحو ما تقدّم في تخريج الآية صار هذا منقطعاً عما سبق، وكان المعنى أنّ في الأرض إلـٰهاً وفي السماء إلـٰهاً.

(٦) أي: لا يحسن هذا التقدير لتضمنه...

(٧) ذكر الشمني أن المصنف ذكر في الباب الأول في الكلام على «إذ» في مسألة «تلزم إذ الإضافة» أنه لا يُعْرَف تكرار البدل إلا في بدل الإضراب، واعترَض عليه ٱبن الصائغ بأن تكرر البدل في غير الإضراب معروف... انظر الحاشية ١٤٦/٢، وانظر «إذ» فيما تقدَّم. وانظر حاشية الأمير ٧٥/٢.

(٨) أي: الظرف صلة، و«إلـٰه» بدل من الضمير المستتر في الظرف، وقوله مرتين الأولى في صدر الآية: «وهو الذي في السماء إلـٰه»، والثاني في المعطوف «وفي الأرض إلـٰه».

(٩) البُعْد الذي رآه هو في الإبدال من ضمير العائد.

(١) في طبعة الشيخ محمد «يحتاج»، ومثله في متن حاشية الأمير، وفي المخطوطات: يُحْوج، وفي م/٤ كتب «يحتاج» وفوقه «يحوج» إشارة إلى الروايتين.

(٢) قال الأمير: «التأويلان هما أن يقال: ضمير العائد في نيّة الطرح لكونه مبدلاً منه، فيلزم خلو الصلة من عائد، لكن وجوده في الحسّ كافٍ، وهذا ثانٍ في قوله: وفي الأرض. أفاده دما «أي الدماميني»، قال الشمني: التأويلان هما نفس الإبدال من ضمير العائد مرتين، ويقال حينئذٍ ما هو الوجه البعيد الموقع فيهما، ولعله يقول: هو مجموع هذا التقدير».

انظر حاشية الأمير ٧٥/٢، وحاشيته الشمني ١٤٧/٢.

(٣) وهو أن يكون في السماء صلة، وإلـه بدل من الضمير المستتر في الظرف.

(٤) الاستئناف يقتضي أن هناك إلـهاً آخر، وهذا يبطل هذا التوجيه.

(٥) أي: إنّ عطف هذه الجملة على الصّلة وهو «في السماء» على التقدير المتقدِّم.

(٦) أي من التعلُّق بما أُوِّل بما يشبه الفعل.

(٧) قائله غير معروف، وقد يكون لرجل من همدان، فهذه القبيلة تشدّد واو «هو»، وهمدان قبيلة من اليمن. وقد ذكر العيني أنه لرجل من همدان لم يُسَمَّ. وشُهدَة: كذا عند البغدادي بضم الشين: العسل بشمعه. وصَرّح بالضم في الخزانة. وضبط في شرح السيوطي وشرح البغدادي بفتح الشين ضبط قلم. وكلا الضبطين صحيح.

والعلقم: الحنظل، وهو نبت كريهُ الطعم.

والشاهد في البيت تعلّق «على من صَبّه الله» بقوله: «علقم» وهو ٱسم جامد، وصَحّ التعليق لأن هذا الجامد مؤوَّل بمشتق؛ لأن المراد: شديد أو صعب، وعلى المحذوفةَ: من صبّه الله عليه. متعلّقة بالفعل: صَبّ.

(١) في م/٥ «وشريد».

(٢) أي بناء على ما ذكر فإنّ تقدير الخبر محذوفاً شاذ؛ لأن المعنى لا يصح إلا على ما قدّره من تعلّق الظرف بعَلْقَم...

(٣) على من صبّه... هذا جار الموصول، وجاء العائد ما قَدّره من قوله: صبّ الله عليه، فالعائد المجرور بعلى متعلّق بصَبّ.

ولما اختلف تعلُّق الجارَّيْن لم يصحّ تقدير متعلَّق الأول محذوفاً.

(٤) هذا هو النوع الثالث من أنواع التعلُّق.

(٥) أي التعلق بما يشير إلى معنى الفعل، وهو ما ذكره في بداية الحديث عن أنواع التعلّق.

(٦) نسبه الأزهري إلى بعض بني أسد، وقيل أبو المنهال كنية الشاعر، واسمه عيينة بن المهلب. ويعزوه بعضهم إلى سالم بن دارة، ورَدّ هذا البغدادي وبعده:

ليس عليَّ حَسبِيْ بضُؤْلان

والمنهال: الرجل الكثير الإنهال، والمنهال: الغاية في السخاء.

والضُّؤْلان: الضعيف الحقير كالضئيل، وأصله في الجسم.

والشاهد في البيت أن «بعض الأحيان» متعلّق بـ «أبو المنهال»؛ لأن فيه معنى الفعل، أو أنه أراد: أنا مثل أبي المنهال، فعمل في الظرف على هذا التقدير معنى التشبيه.

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣١٨/٦، وشرح السيوطي/٨٤٣، والخصائص ٢٧٠/٣، ٢٧١، والهمع ١٣٢/٥، وكتاب الشعر ٢٥٠/١، والتهذيب ٦٥/١٢، واللسان/ضأل، أين، والبحر المحيط ١/ ١٦٤.

(١) نسبه سيبويه وشراح كتابه إلى بعض السعديين، وقيل هو لعبيد بن ماوية الطائي، وذكر الصاغاني أنه لفدكي بن أعبد المنقري وبعده:

وجاءت الخيل أثابيّ زُمَر

والنُّقُر: صُوَيْت تسكن به الفرس عند اشتداد المعركة، فهو يريد أنه الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب، والنُّقْر: النَّقُر ألقيت فيه حركة الراء على القاف، وماوية: أُمّ الراجز.

والشاهد فيه: تعلّق الظرف «إذ» بما تضمنه ٱبنُ ماوية من معنى الشجاع.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٢١، وشرح السيوطي/٨٤٣، والكتاب ٢/٢٨٤، والكامل/٦٩٣، والعيني ٤/٥٥٩، وشرح التصريح ٢/٢٤١، والإنصاف/٧٣٢، وأوضح المسالك ٣/٢٨٩، والهمع ٥/١٣٢، ٦/٢١٠، والبحر المحيط ١/١٦٤، والدر المصون ١/١٩٥، واللسان/نقر.

(٢) بعض لها حكم ما أضيفت إليه وهو الظرف «الأحيان».

(٣) العلمية تحول دون تأويل الٱسم بمشتق، بل تأويلهما بالمشتق يخرجهما من العلمية.

وذهب الدماميني إلى أنه لو قيل باعتبار تأوّلهما باسم يشبه الفعل لم يلزم محذور أصلاً. انظر حاشية الشمني ٢/١٥٠.

(٤) في م/١ «فيَعَلّق».

(٥) في حاشية الأمير: «لا مانع من التأويل هنا، نعم المراد فيما قبله المعنى العَلَميّ» ٢/٧٥.

وتكون العبارة أثبت لو قال: بحاتم لما فيه من معنى الجود. وأثبت مثل هذا الشيخ محمد في حاشية على المسألة، وكذا الدسوقي.

(١) أي الاكتفاء بما في الاسم من رائحة الفعل وتعلُّق الظرف به. وهذا لا يدل على مطلق العمل. كذا عند الأمير.

(٢) سقط من م/٥ من هنا إلى قوله: «على إعمال فعيل».

(٣) التصغير والوصف يخرجان ٱسم الفاعل عن تأويله بالفعل، ولم يخرجه التثنية والجمع، وسويِّراً تصغير: سارٍ، وجاء ضبطه بتخفيف الياء في م/١ و٣ «سُوَيْراً»، وقد عمل ٱسم الفاعل المُصَغَّر في الظرف «فرسخاً».

قال ٱبن مالك: «فلو صُغِّر أو نُعِت ٱسم الفاعل جائياً على أصله أو معدولاً به بطل عمله، إلا عند الكسائي فإنه أجاوز إعمال المُصَغّر وإعمال المنعوت، وحكى عن بعض العرب «أظنني مرتحلاً وسويئراً فرسخاً...»».

شرح الكافية الشافية/٢/١٠٤٢، وانظر المساعد على شرح التسهيل ٢/١٩١ - ١٩٢، فقد قال ٱبنُ عقيل بعد ذكر مثال الكسائي: وليس بحجة للمدعي لأنه إنما عمل في الظرف».

وفي شرح الكافية ٢/٢٠٢ «وأما قولهم: أنا مرتحل فسوير فرسخاً، فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً، ويكفيه رائحة الفعل».

(٤) أي: ورُدّ على سيبويه...

(٥) في حاشية على م/٣: فعيل بمعنى فاعل.

(٦) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.

وشآها: الضمير للصّوار، وهو جماعة البقر في بيت قبله، وشآها: ساقها، وكليل: بَرْق ضعيف، وإنما كان ضعيفاً لأنه ظهر من بعيد، ومَوْهناً: بعد هدوء الليل، عَمِل: أي ذو عمل، لا يفتر البرق يلمع. وطراباً: أي باتت البقر طراباً إلى السَّيْر إلى المكان الذي لمع فيه البرق، وقوله: بات الليل لم ينم: أي بات البرقُ الليل لا يفتر عن اللمعان، وعبر عن ذلك بقوله: لم ينم.

= والشاهد فيه أن «مَوْهِناً» ظرف لكليل، لا مفعولاً به، وذهب سيبويه إلى أنه مفعول به لـ «كليل».

وذهب المبرّد إلى أن «موهناً» ظرف، وليس بمفعول، ولا حجة لسيبويه فيه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٤/٦، والكتاب ٥٨/١، وشرح المفصل ٧٢/٦، ٧٣، والمقتضب ١١٥/٢، والخزانة ٤٥٠/٣، وديوان الهذليين ١٩٨/١، وشرح الكافية الشافية/١٠٣٦، وشرح الكافية ٢٠٢/٢.

(١) في شرح الكافية: «قال سيبويه: فاعل إذا حُوِّل إلى فَعِيل أو فَعِل عمل أيضاً، وأنشد حتى شآها...، ومنع ذلك غير سيبويه، وقالوا: إن موهناً ظرف لشآها؛ لأن «كليل» لازم، ولو كان لكليل أيضاً فلا استدلال فيه؛ لأنه ظرف يكفيه رائحة الفعل».

وانظر شرح المفصل ٧٤/٦، فقد رأى أن الصحيح ما ذهب إليه سيبويه.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي طبعة الشيخ محمد «لا يُعَدّى».
ولا يتعدّى: أي لا ينصب مفعولاً به، وكذا ما جاء مشتقاً من بابه؛ ولذا لا يكون «موهناً» مفعولاً به لما أصله لازم. وانظر المقتضب ١١٥/٢، وانظر شرح المفصل ٧٣/٦.

(٣) ممن ٱعتذر هذا الاعتذار عن سيبويه ٱبنُ خَلَفٍ قالَ: «الشاهد نَصْبُ موهناً بكليل نَصْبَ المفعول به؛ لأنه بمعنى مُكِلّ فيعمل عمله».
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٤/٦. وقد ذكر بالإضافة إلى ما سبق رَدّاً آخر لأبي نصر هارون ابن موسى، ورأى: موهناً مفعولاً به لا ظرفاً.

(٤) وهذا يقتضي أن يكون من أكلّ بمعنى أتعب، وإذا كان على هذا المعنى فهو متعدّ؛ لأن أَكلّ عُدّي بالهمزة، وعلى هذا فقد عمل اللازم لأنه بمعنى المتعدي.

(١) هذا هو الاعتذار الثاني عن سيبويه. وانظر هذا في شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٥/٦، فقد ذكر هذا عن أبي إسحاق [الزجاج] قال: «... وزَعَم أن كليلاً بمعنى مُكِلّ، وليس هذا من مذهب سيبويه في شيء؛ لأن سيبويه غرضه ذكر فَعِيـل الذي هو مبالغة فاعل، ولم يتعرّض لفعيل الذي هو بمعنى مُفْعِل».
وانظر الخزانة ٤٥٢/٣.

(٢) المراد بالمجاز أخذ «فَعِيل» من غير الثلاثي مع أن حقيقته من الثلاثي.
وانظر تعليق الدماميني وتعقيب الشمني في الحاشية ١٤٧/٢، وحاشية الأمير ٧٥/٢.

(٣) قائله غير معروف. وتقدّم في «مَن» نكرة تامة، وهو مما زيد في أقسام «مَن».

(٤) كلام ابن مالك هذا في شرح الكافية الشافية/١١٠٩.

(٥) النص عند ابن مالك: «فجعل فاعل «نِعْمَ» مضافاً إلى «مَن»، وهي نكرة موصوفة أو موصولة. وجعل فاعل «نِعْمَ» الثانية ضميراً مُفَسَّراً بـ «مَن»، وهي هنا نكرة غير موصوفة، والضمير بعدها مخصوص نِعْم. كذا قال أبو علي في التذكرة.

قلتُ: ويجوز جعلها فاعل «نِعْمَ» وتكون موصولة، و«هو» مبتدأ خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونعم من هو هو في سِرٍّ وإعلان، أي: هو الذي شُهِرَ في سِرٍّ وإعلان، و«في» متعلّقة بـ «هو» المحذوف، لأن فيه معنى الفعل» شرح الكافية الشافية/١١٠٩ - ١١١٠، وكتاب الشعر للفارسي/٣٨٠.

(٦) والتقدير على هذا: ونعم مَن هو هو في سِرٍّ وإعلان.

(١) أي: بـ «هو» المقدّرة.

(٢) تقديره عند ٱبن مالك: هو الذي شهر في سِرّ وإعلانِ.

(٣) قال الدسوقي: «الأَوْلى أن يفسَّر هو الثانية بملازم لحالة واحدة، أي ليس عنده نفاق، وإنما كان أَوْلى لأن مشهور لا يناسب السِّرَّ...» الحاشية ٨٨/٢.

(٤) كلام الفارسي في كتاب الشعر/٣٨١ «ويجوز في القياس أن تجعل «مَن» نكرة ولا تجعل له صفةً، كما فُعِل ذلك بما في قوله «فنِعمّا هي»، فإذا جعلتها كذلك كان كأنه قال: فنعم رجلاً، فيكون موضع «مَن» نصباً، ويكون «هو» كناية عن المقصود بالمدح». وذكر هذا عنه ٱبنُ مالك في شرح الكافية الشافية/١١٠٩، والبغدادي في شرح الشواهد ٣٣٩/٥.

ورَدّ ٱبنُ مالك في شرح التسهيل هذا الوجه عند الفارسي، وكان رَدّه من وجهين:

الأول: أن التمييز لا يقعُ في الكلام بالاستقراء إلا نكرة صالحة للألف واللام، و«مَن» بخلاف ذلك، فلا تكون تمييزاً. **والثاني**: أن الحكم عليها بالتمييز مُرَتَّبٌ على كون «مَن» نكرة موصوفة، وذلك منتفٍ بإجماع في غير محل النزاع، فلا يُصار إليه إلا بدليل. كذا ملخصاً عن البغدادي.

وانظر شرح التسهيل لٱبن عقيل ١٣١/٢.

(٥) في م/٤ «والفاعلَ مستتراً».

(٦) تتمة الآية: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ الأنعام ٣/٦.

(٧) هذا على قول الجمهور قال السمين: «فعلى قول الجمهور يكون «هو» مبتدأ، و«الله» خبره، و«في السماوات» متعلّق بنفس الجلالة لما تضمنه من معنى العبادة، كأنه قيل: وهو المعبود في السماوات. وهذا قول الزجاج، وابن عطية والزمخشري...».

انظر الدر المصون ٦/٣، والبحر المحيط ٧٢/٤، والكشاف ٤٩٥/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٢٨/٢، والمُحرَّر ١٢٦/٥ - ١٢٧، والتبيان للعكبري/٤٨٠، والبيان ٣١٣/١.

(١) على تقدير أن الكلام تَمَّ عند لفظ الجلالة «وهو الله»، ويتعلَّق «في السماوات» بالفعل «يعلم»، ويعلم: على هذا مستأنف. والمجيز لتعلّقه بيعلم أبو علي الفارسي.

انظر الدر ٦/٣، والتبيان/٤٨٠، وانظر البيان ٣١٣/١، وحاشية الشمني ١٤٨/٢.

(٢) قال هذا النحاس: إن الكلام تَمَّ عند قوله «وهو الله»، والمجرور متعلّق بمفعول «يعلم»، وهو «سِرّكم وجهركم» أي: يعلم سركم وجهركم فيهما.

ورأى النحّاس هذا من أحسن ما قيل فيه، ورآه السمين ضعيفاً لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه.

إعراب النحّاس ٥٣٦/١، وانظر المحرر ١٢٧/٥.

(٣) على تقدير: «الله» خبر أول، و«في السماوات» خبر ثان: قال الزمخشريّ: على معنى: أنه الله، وأنه في السماوات وفي الأرض، على معنى أنه عالم بما فيهما، لا يخفى عليه شيء، كأن ذاته فيهما.

وضعَّف هذا الوجه أبو حيان؛ لأن المجرور بفي لا يدل على كون مقيّد، وإنما يدل على كون مطلق.

انظر الكشاف ٤٩٥/١، والبحر ٧٣/٤، وحاشية الشمني ١٤٨/٢.

(٤) أي تعلقه بـ «سركم وجهركم»، وانظر الرد عند السمين في الدر ٦/٣، وفي الشمني ١٤٨/٢، وسمّاه ثانياً لأنه ثاني قوله: وأجيز تعلقه بالعلم».

(٥) العاملان: يعلم، وسركم...

(٦) وجه الرد أن المصدر إذا كان مقدراً بحرف مصدري فإنه لا يجوز تقديم معموله عليه وليس هنا كذلك.

وانظر حاشية الشهاب ١٨/٤.

(١) الآية: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة ١٢٨/٩.

(٢) قال بأحد الوصفين للخلاف المنقول في المسألة، فقد ذكر السمين أنه متعلّق بـ «رؤوف»، ولا يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع؛ لأن من شرطه تأخر المعمول عن العاملين وإن كان بعضهم قد خالف، ويجيز: زيداً ضربت وشتمته، على التنازع، قال: «وإذا فرّعنا على هذا الضعيف فيكون من إعمال الثاني [رحيم] لا الأول، لما عُرِف أنه متى أُعْمِلَ الأول أُضْمِرَ في الثاني من غير حذف» الدر ٥١٤/٣. وعلّقه العكبري بـ «رؤُوف» انظر التبيان/٦٦٣.

(٣) الوجه الثالث وهو التعلّق بخبر محذوف، وهو ما ذهب إليه الزمخشري وغيره، وكان تقديره عند الزمخشري «عالم». وانظر البحر ٧٣/٤.
قال أبو حيان: «... وهو ضعيف؛ لأن المجرور بفي لا يدل على وصفٍ خاص، وإنما يدل على كون مطلق...».

(٤) في المطبوع «وكذا».

(٥) أي أبو حيان.

(٦) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَۖ...﴾ الطلاق ١/٦٥.
قال أبو حيان: «.. وتقدير الزمخشري هنا حالاً محذوفة يدل عليها المعنى يتعلّق بها المجرور أي: مستقبلاتٍ لعدتهن. ليس بجيد؛ لأنه قدّر عاملاً خاصاً، ولا يُحْذَفُ العاملُ في الظرف والجار والمجرور إذا كان خاصاً بل إذا كان كوناً مطلقاً.. البحر ٢٨١/٨، والدر المصون ٣٢٩/٦، والكشاف ٢٣٩/٣.

(١) وهو اللام في قوله: «لِعِدَّتِهِنّ».

(٢) أي: حذف المتعلَّق وغيره.

(٣) أي: الدليل العقلي، وذلك على قاعدة حَذْف ما يُعْلَم جائز.

(٤) أي: مَسَدّ المحذوف.

(٥) أي: تمنع حذف المتعلَّق.

وفي متن الدسوقي: فكيف يُمْنَع.

(٦) في م/٥ «ما يسدُّ مَسَدّه».

والذي يَسُدُّ هو الجار والمجرور، وهو دليل لفظي.

(٧) أي: إذا كان الخبر كوناً مطلقاً وجب حذفه، فإن كان كوناً خاصاً معلوماً جاز ذكره وجاز حذفه، فإن كان غير معلوم وجب ذكره.

(٨) وهو النوع الخامس من أنواع التعلّق.

(٩) الآية: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ الأعراف ٧/٧٣، وهود ١١/٦١.

(١٠) وهو صالح عليه السلام.

(١١) وهم قومه هود.

(١٢) يدل على تقدير الفعل «أرسلنا».

قلت: ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى في سورة النمل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ...﴾ الآية/٤٥، فقد صُرِّح بلفظ الفعل فهو مُؤْنِسٌ للتقدير في آيتي الأعراف وهود.

(١) الآية: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ۖ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ النمل ٢٧/١٢.

وقول المصنّف: ومثله أي مثل الموضع السابق في حذف المتعلّق. والشاهد في الآية في قوله: «في تسع» فإنه متعلّق بمقدّر وهو «وأرسلناه، أي: أرسلنا موسى عليه السلام. وعلى هذا يكون الوقف على سوء. أو اذهب في تسع آيات..

وذكر العكبري «في تسع آيات» أنه حال: أي آية في تسع آيات، أو بمحذوف: مرسلاً إلى فرعون، وأجاز أن يكون صفة لتسع أو لآيات أي: واصلة إلى فرعون. التبيان/١٠٠٥، وانظر البيان ٢/٢١٩.

(٢) أي: في تسع أيات.

(٣) أي: إلى فرعون.

(٤) قد رأيت أن المتعلَّق على غير هذا وهو: مُرْسَلاً، وتقدّم ذكره، وعلى ما ذكره هنا يكون التقدير: اذهب في تسع آيات إلى فرعون.

وانظر التقديرات في الدر المصون ٢٩٩/٥، والبحر المحيط ٥٨/٧، وارجع إلى الكشاف ٢٣/١.

(٥) الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ سورة البقرة ٨٣/٢، وانظر مثل الذي استشهد به المصنف في سورة النساء ٣٦/٤، والأنعام ٥١/٦، والإسراء ٢٣/١٧، وانظر سورة الأحقاف ١٥/٤٦.

(٦) ذكر أبو حيان في المسألة خمسة أوجه، وتبعه على ذلك السمين، ومن ذلك: أن تتعلّق الباء بـ «إحساناً» على أنه مصدر واقع موقع فعل الأمر، والتقدير: وأحسنوا بالوالدين. والباء ترادف «إلى» على هذا المعنى: أحسنت به وأحسنت إليه، وأن يكون متعلّقاً بمحذوف: وأحسنوا بالوالدين، أو ويُحْسِنون بالوالدين منسوقاً على: لا تعبدوا، وأن يكون على تقدير: واستوصوا بالوالدين، فالباء يتعلّق بالمقدّر، وإحساناً مفعول به، والرابع: على تقدير: ووصيناهم بالوالدين، =

وإحساناً مفعول من أجله. والخامس: أن الباء وما عملت به معطوف على قوله: «لا تعبدون» إذا قيل إنّ «أن» المصدرية مقدَّرة، فينسبك مصدر، والتقدير: أخذنا ميثاقهم بإفراد الله بالعبادة وبالوالدين، أي وبرّ الوالدين، وعلى هذا فإن الباء تتعلَّق بالميثاق لما فيه من معنى الفعل.

انظر البحر ٢٨٤/١، والدر المصون ٢٧٦/١ – ٢٧٧.

(١) الآية: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَـٰٓأَبَتِ هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا ۖ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ...﴾ يوسف ١٢/١٠٠.

والآية غير مثبتة في م/٥. ووجه الاستشهاد عند المصنف أن «بي» متعلّق بأحسن كما قدّر، ولعله أراد أن الباء في «بي» بمعنى إلى. أي أحسن إليّ، ويكون التقدير في الآية السابقة للمتعلّق كالتقدير هنا، وقد صُرِّح به.

(٢) في م/٢ «ووصيناهم» وفي م/٣ و٤ «أو ووصيناهم».

وقوله: أو وصيناهم، أي: أو يكون التقدير: وصيناهم، إذا لم تقدير التقدير السابق: وأحسنوا بالوالدين، وأو لاختيار أحد التقديرين، ولا فضل لواحد على آخر؛ فقد استشهد لكل تقدير بآية مماثلة كما ترى صُرِّح فيها بلفظ المتعلَّق.

(٣) الآية: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَـٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/٨.

قلت: قدر بعض الكوفيين: ووصينا الإنسان أن يفعل بوالديه حسناً، وبذلك تتعلق الباء بمحذوف. وهذا لا يجوز عند البصريين.

(٤) في م/٥ «ومثله».

وقوله: ومنه، أي: من التعلّق بمحذوف ما قدّر ما كان في باء البسملة، فهي متعلّقة بمحذوف، وتقديره عند أهل البصرة اسم: ابتدائي كائن باسم الله، أو قراءتي كائنة باسم الله، وعند أهل الكوفة يقدَّر فعل: أقرأ باسم الله أو أبتدئ باسم الله، ومنهم من قَدّره بعده: باسم الله أقرأ أو ابتدأ أو أتلو، وبهذا أخذ الزمخشري.

(١) ذكر الرضي أن دلالتها على الحدث الذي لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور.
انظر شرح الكافية ٢/٢٩٠، وحاشية الشمني ٢/١٤٨، والارتشاف/١١٥١.

(٢) انظر آراء هؤلاء العلماء في المقتضب ٤/٨٧، والأصول لابن السرّاج ١/٨٢ - ٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٣٨، وشرح اللمع ١/٤٩، ٦١، والتوطئة للشلوبين/٢٢٤، وذكر أبو حيان في الارتشاف أنه مذهب ابن السرّاج، وأنه ظاهر مذهب سيبويه.
وانظر الكتاب ١/٢٦٤ - ٢٦٥، والهمع ٢/٧٤.
وذهب ابن عصفور وابن خروف إلى أنها مشتقة من أحداث لم يُنْطَق بها.

(٣) في م/٥ «وابن جني... وابن بَرْهان والشلوبين» وفي م/٢ وابن برهان.

(٤) هذا رأي ابن عصفور، فقد ذهب إلى أنها تدل على الحدث والزمان.
انظر الارتشاف/١١٥١، وشرح الجمل ١/٣٨٥، والمساعد على شرح التسهيل لابن عقيل ١/٢٥٢، وهمع الهوامع ٢/٧٤.

(٥) بل ذكر الرضي أن «ليس» كذلك. انظر شرح الكافية ٢/٢٩٠، وحاشية الشمني ٢/١٤٨.

(٦) سقط «ذلك» من م٣ و٤ و٥، وجاء مثبتاً في م/١ و٢، وطبعة الشيخ محمد ومبارك.

(٧) الآية: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ يونس ٢/١٠.

ذهب العكبري إلى أن «للناس» حال من «عجب»؛ لأن التقدير: أكان عجباً للناس.

= وقيل هو متعلّق بـ «كان»، وقيل: هو يتعلّق بعجب على التبيين... انظر التبيان/٦٦٤، وانظر البيان ٤٠٨/١ فقد قال: «... ولا يجوز أن تتعلّق اللام بكان لأنها لمجرد الزمان، ولا تدل على الحدث الذي هو المصدر، فضعُفت، فلم يتعلّق بها حرف الجر».

وانظر الدر المصون ٣/٤، والبحر المحيط ١٢٢/٥.

(١) أي: ولا يتعلَّق «للناس» بأوحينا.

(٢) يكون المعنى فاسداً لأن التقدير حينئذٍ: أوحينا للناس أن أنذر الناس.

وذهب الشمني أن لقائل أن يقول: فساد المعنى لا يُسَلَّم به إذا كان «إلى رجل» بدلاً من الناس، وقد كانوا يعجبون من كون الرسول بشراً.

انظر الحاشية ١٤٩/٢.

وفي حاشية الأمير ٧٦/٢ «أو تجعل اللام في «للناس» تعليليّة، أي: لأجل إهداء الناس».

(٣) أي: «أوحينا» صلة لأن، ومعمول الصّلة «للناس» لا يتقدّم عليها إذا كان على هذا الوصف.

(٤) في م/٣ «في التقدير»، ومثله في متن الشمني ١٤٩/٢ والدسوقي ٩٠/٢، وفي حاشية الشمني «ويقع في بعض النسخ في تقدير حرف موصول بدون أل وبإضافة تقدير إلى حرف».

(٥) هذا اعتراض على قوله: «لا يتعلّق بعجباً» لأنه مصدر مؤَخّر.

وتقدّم حديثه في هذا في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ...﴾ سورة الأنعام ٣/٦.

(٦) قوله: «ولا صلة» لا: غير مثبت في م/٣ و٥.

(٧) وعلى هذا فلا يمتنع تعليق «للناس» بالمصدر عَجَباً.

(٨) أي: للناس.

(٩) في م/٣ «معلّقة» وفي م/٥ «متعلّقاً».

(١٠) في م/٢ و٤ «وهو حال».

(١) ذكرت هذا الوجه فيما سبق، فقد تقدّم الوصف على الموصوف النكرة وهو عجباً، فصح أن يكون حالاً منه.

(٢) البيت لكثير عزة. وتقدّم في باب «إذ»، ووجه الاستشهاد به مجيء الوصف حالاً من النكرة لتقدمه عليها، فموحشاً حال من طلل وهو نكرة.

وتمام البيت مثبت في م/٥.

(١) هذا العنوان وما جاء تحته غير مثبت في م/١ و٥.
وفي حاشية الشمني ١٤٩/٢ «هذا الفصل بكماله ساقط في بعض النسخ».
ومثله في حاشية الأمير ٧٦/٢.

(٢) تقدّم البيت في الحديث عن التعلّق بما فيه رائحة الفعل، وهو لساعدة بن جؤيّة الهذلي.

(٣) روايته في م/٤ «طابت سريرته».

(٤) نقلت هذا النص من قبل فقد ذكر المصنّف رأي أبي عليّ.
وانظر كتاب الشعر للفارسي/ ٣٨١، وانظر شرح الكافية الشافية/١١٠٩، وانظر الحجة ٣٩٩/٢.

(٥) في م/٤ «كما قالت طائفة».

(٦) الآيـة: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢٧١/٢.
قال أبو عليّ في الحجة ٣٩٩/٢ «والمعنى... أن في «نَعْمَ» ضمير الفاعل، و«ما» في موضع نصب، وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر، فالتقدير: نعم شيئاً إبداؤها...».

(٧) أي في البيت، والمراد بالظرف قوله: «في سِرٍّ وإعلان».
قال الفارسي: «القول في الظرف أنه متعلّق بنعم، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون خبر «هو» في الصلة، أو يكون متعلّقاً بنعم، فلا يجوز أن يكون متعلّقاً بمحذوف على أن يكون في موضع خبر «هو» التي في الصلة؛ لأن التقدير قبل كون الصلة صلة يكون هو في سِرٍّ وإعلان، وهذا لا معنى له...» كتاب الشعر/٣٨٠.

(١) أي «مَن» في بيت ساعدة المتقدِّم في قوله: «ونعم من هو في سِرّ وإعلان».

(٢) قبل أن يذكر هذا ٱبن مالك ذكر رأي أبي علي الفارسيّ الذي تقدّم للمصنف مرتين. ثم قال: «قلت: ويجوز جعلها فاعل «نعم»، وتكون موصولة، و«هو» مبتدأ، خبره «هو» آخر محذوف، والتقدير: ونعم من هو هو في سِرّ وإعلان...».

انظر شرح الكافية الشافية/١١١٠. ورَدّ مثل هذا التقدير الفارسي قبل أن يُخْلَق ٱبن مالك. انظر كتاب الشعر/٣٨٠.

(٣) هذا استشهاد من المصنف قياساً على قول ٱبن مالك، ولم يأت البيت عند ٱبن مالك.

وتقدّم البيت في «مَن»، وقائله أبو النجم العجلي، وسبق التعليق عليه وتخريجه.

(٤) وهو قوله «في سِرّ...».

(٥) أي: ونعم من هو هو في سِرٍّ..

(٦) التقدير عند ٱبن مالك: أي هو الذي شُهِر في سِرٍّ وإعلان، و«في» متعلِّقة بـ «هو» المحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل.

(٧) رأيت أن التقدير عند ٱبن مالك: شُهِر في سِرّ وإعلان، وهذا أقرب إلى ما استشهد به المصنّف وهو بيت أبي النجم.

(٨) بشر هو الممدوح، وقد صَرّح به في بيت متقدّم على بيت الشاهد.

ويأتي ذكره عند المصنّف بعد قليل، وهو أخو عبدالملك بن مروان، وقد ولي له إمارة البصرة، ومات فيها شاباً سنة ٧٥هـ عن نيّف وأربعين سنة.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٥/٣٤٠.

(١) في م/٤ «أن يقدَّر المخصوص محذوفاً، أي: هو».

(٢) البيت مذكور مع بيت الشاهد في شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٨/٥، والخزانة ١١٥/٤، وغيرهما من المراجع، وقد تقدَّم ذكرها في «مَن».

وقوله: «زكَأْتُ: أي: لجأت، ومثله مُزْكَأ في بيت الشاهد، وهو الملجأ.

وأُراع به: أي أُخَوَّفُ به.

(٣) كذا جاء في م/٣، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

وعند الأمير: «هو هو هو» بدون «مَن».

وفي م/٢ «من هو هو» ومثله في م/٤، وذكرتُ من قبل أن فَصْلَ التعلُّق بالفعل الجامد ساقط من م/١ و٥.

(٤) قوله: هو هو: مبتدأ وخبر، الأول مُصَرَّح به، والثاني مقدَّر أي: من هو المعروف المشهور.

وأما الضمير الثالث «هو» فهو المخصوص بالمدح. وقد آثر المصنف أن يذكره ضميراً عائداً على الممدوح بشر؛ لأنه تقدّم ذكره.

(٥) ولو قَدَّرت هذا المخصوص في الإعراب خبراً لمبتدأ محذوف، وهو أحد الأوجه الجائزة فيه، لصارت الجملة:... مَن هو هو هو هو.

هو هو: جملة الصِّلَة، وهو هو: جملة بيانية.

وأشار إلى مثل هذا الدسوقي في الحاشية ٩٠/٢.

(١) أحرف المعاني مثل: يا وما، وما كان مثلهما، واحترز بقوله «المعاني» من الأحرف التي تكون جزءًا من كلمة لا ٱستقلال لها في الدلالة.
فقولنا «يا» أَدّت مؤدّى: أدعو، وما: أدت معنى الفعل: أنفي...

(٢) مثل «يا».

(٣) كذا النص فيما بين يديَّ من مخطوطات، ومثله في متن حاشية الدسوقي وطبعة مبارك، وفي متن حاشية الأمير: «على طريق النيابة»، ومثله عند الشيخ محمد. وقد أشار في الحاشية إلى ما أثبتُّه قال: «في نسخة...».

(٤) وقوله على سبيل النيابة أي يكون العمل لنيابة الحرف عن الفعل المحذوف، وليس لخصوصية هذا الحرف في العمل. وهذا معنى قوله: لا الأصالة.
في م/٥ «لا بالأصالة».

(٥) ذكر هذا أبو عليّ في كتاب الشعر ص/٦٢ تحت عنوان «من الحروف التي تتضمّن معنى الفعل» وفي ص/٦٦ قال: ومن ذلك: «يا» التي تلحق المنادى في نحو: يا زيد، ويا عبدالله، ويا رجلاً، وتلحق غير المنادى أيضاً...».

(٦) في الهمع ٧٢/٣ «واختلف في هذه اللام: فقيل: زائدة، وعليه ٱبنُ خروف، وٱختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف، والأصح ليست بزائدة، وعلى هذا فذهب ٱبنُ جني إلى أنها تتعلّق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل، وذهب سيبويه إلى أنها تتعلّق بالفعل المضمر، وٱختاره ٱبنُ عصفور» وانظر الٱرتشاف/٢٢١١، والكتاب ـ/٢١٨، والهمع ١٣٣/٥٠.
وفي شرح الجمل لابن عصفور ١٠٩/٢ «وأما مذهبُ ٱبنِ جني ففاسد؛ لأن معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا الظروف....».

(١) أشار إلى هذا المصنف في «يا»، فقال: «وليس نَصْبُ المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً، ولا بهن أسماء لـ «أدعو» محتملاً لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفاً...» وانظر الهمع ٣٣/٣ – ٣٤.

(٢) تقدّم البيت في «أَنْ» وهو للعباس بن مرداس.
وكان الشاهد فيه حذف «كان»، والتعويض عنها بـ «ما» الزائدة، ثم أدغمت نون «أَنْ» في «ما»: والتقدير؛ لَأَنْ كنتَ ذا نفرٍ، وانفصل الضمير بعد الحذف، فالعمل عند الجمهور لـ «كان» المحذوفة، وفيه بيان مفصّل فيما تقدّم.

(٣) ذكر ابن جني المثال: أَمّا أنت منطلقاً انطلقتُ، ثم ساق بيت العباس، وقال بعده: «فإن قلت: بم ارتفع وانتصب: أنت منطلقاً؟.
قيل: بـ «ما»؛ لأنها عاقبت الفعل الرافع الناصب، فعملت عمله من الرفع والنصب، وهذه طريقة أبي عليّ وجلّة أصحابنا من قبله في أن الشيءَ إذا عاقب الشيءَ ولي من الأمر ما كان المحذوفُ يليه...» انظر الخصائص ٣٨١/٢، وشرح الشواهد للبغدادي ١٧٥/١.
ونص أبي علي في كتاب الشعر/٥٨ يدل على غير ما نقله عنه ابن جني.
قال أبو علي معلّقاً على البيت:
«فالفعل بعد أَنْ مرادٌ، إلا أنه عُوِّض منه «ما» فصار الفعل لا يظهر معه...».
ولم يصرح أبو علي بأن العمل لـ «ما» كما ترى.
وذكر البيت في الحجة ٣٨٥/٤ – ٣٨٦ ولم يُصَرِّح بهذا أيضاً.

(٤) أي جواز تعلّق الظرف بأحرف المعاني.

(٥) في م/٣ و٤ «في قول كعب رضي الله عنه».

(١) جاءت الرواية في م/٤ «إذ ظَعَنُوا».

والبَيْنُ: الفراق، وإذ: بدل من «غداة». الأَغَنّ: من وصف الظبي. والغُنّة: صوت يخرج من الأنف، فقد شبه سعادَ: بالظبي الأَغَنّ، ووجه الشبه بينهما النفور، والطرف: العين، والغضّ: فتور وٱنكسار يكون في الأجفان.

والشاهد فيه ما قاله بعضهم من أنّ «غداة البين» ظرف للنفي، أي هو متعلّق بـ «ما».

على أن المصنّف في شرح «بانت سعاد» قصيدة كعب هذه عَلّق هذا الظرف بكاف التشبيه المحذوفة.

وتعقبه البغدادي في التقديرين فقال: «ولا ضرورة إلى ذلك، ولا إلى تعلّقه بحرف النفي، لجواز تعلّقه بمحذوف، والتقدير: وما وَصْفُ سعادَ غداة البين إلا كَوَصْفِ ظبيٍ أَغَنّ، أو ما حالُ سعادَ إلا كحالِ ظبيٍ، فالظرف يتعلّق بهذا المضاف».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٧/٦، وشرح السيوطي/٥٢٥، ٨٤٤، وانظر الديوان/٦، ودلائل الإعجاز/٢٢، والهمع ١٣٣/٥، وشرح «بانت سعاد».

(٢) تعقّب الدماميني المصنّف بأنه ليس الجامع بين سعاد وهذا الظبي مجموع الصفات المذكورة، وإنما هو النفور والذهاب، وذِكْرُ الصفاتِ لمزيدٍ من التلهُّفِ وإن لم يكن لها مَدْخَلٌ في التشبيه. انظر حاشية الأمير ٧٧/٢.

(٣) تتمة الآية: ﴿... أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ الزخرف ٤٣/٣٩.

وتقدم الحديث عن الآية في «إذ»، ومسألة التعليل فيها، والخلاف في ذلك.

(٤) انظر أمالي ابن الحاجب ١/٥١ - ٥٢، ولم ينقل المصنف هنا النص عن ابنِ الحاجب نقلاً حرفياً، بل جاء كما ذكر في نهايته مُلَخّصاً منه.

(١) آخر النص في التعليق على الآية.

(٢) انظر الأمالي لاْبنِ الحاجب ١/١٢٣ - ١٢٤.

(٣) من هنا إلى قوله: «والتعليل له» سقط من م/٢.

(٤) أي: «بما» لما في «ما» من معنى أنفي.

(٥) أي: للنفي، وليس للضرب.

(٦) سقط من م/٤ «أنّ».

(٧) في م/٤ «في التعليق».

(٨) في م/٣ و٤ و٥ «هنا».

وقوله هذا أو هنا: أي قوله: لتأديبه ولمكافأته.

(٩) ووجه الفساد أن المعنى على هذا يكون: إكرام المسيء لتأديبه منفيّ، وإهانة المُحْسِن لإحسانه. ومكافأته منفيّة، وليس هذا مراده، ولكنه أراد انتفاء إكرام المسيء لأجل تأديبه، وانتفاء إهانةَ المحسن لأجل مكافأته. ومن هنا كان التعلّق بـ «ما».

وانظر حاشية الشمني ٢/١٤٩، والدسوقي ٢/٩١.

(١٠) أي: من التعلُّق بما النافية، أو بحروف المعاني.

(١١) سورة القلم ٦٨/٢.

(١) قال الزجاج: «هذه مسألة من أبواب النحو تحتاج إلى تبيين:

قوله: «أنت» هو اسم «ما»، و«بمجنون» الخبر، و«بنعمة ربك» موصول بالنفي». معاني القرآن ٥/٤٠٢.

وقال الزمخشري: «فإن قلت: بم يتعلّق الباء في «بنعمة ربك»؟ وما محلُّه؟.

قلت: يتعلّق بمجنون منفياً كما يتعلّق بعاقل مثبتاً في قولك: أنت بنعمة الله عاقل...

... ومحلّه النصب على الحال كأنه قال: ما أنت بمجنون مُنْعَماً عليك بذلك، ولم تمنع الباء أن يعمل «مجنون» فيما قبله؛ لأنها زائدة لتأكيد النفي...» الكشاف ٣/٢٥٦.

وتعقَّبه أبو حيان، ورأى أنه يحتاج إلى تأمُّل. انظر البحر ٨/٣٠٨، وانظر الدر المصون ٦/٣٥٠.

وقال الهمداني: «بمجنون: خبر «ما»، والباء صلة لتأكيد النفي، وأما الباء في بنعمة فيجوز أن تكون من صلة مجنون، على معنى ما أنت بمجنون بسبب ما أنعم الله به عليك من النبوّة...، وأن تكون من صلة محذوف على أنه في موضع الحال من المنويّ في مجنون، أي: ما أنت بمجنون ملتبساً بنعمة ربك، ولا يجوز أن يكون متعلّقاً بمجنون...».

انظر الفريد ٤/٥٠٤. وراجع حاشية الجمل ٤/٣٨٢، والقرطبي ١٨/٢٢٦، وحاشية الشهاب ٨/٢٢٧، والمحرر ١٥/٢٦ - ٢٧، وحاشية الشمني ٢/١٤٩.

(٢) في م/٥ «الجنون».

(٣) في م/٢ «نعمة الله تعالى».

(٤) في م/٣ و٤ و٥ «لقصيدة كعب».

(٥) قال البغدادي: وأتعجّب من قول المصنف هنا: وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب أنّ المختار تعلُّقَ الظرف بمعنى التشبيه. انتهى. =

= وأراد بغير المختار: التعلّق بحروف النفي، ووجه التعجب أنه لم يُذْكَر هناك تعلّق بحرف النفي أصلاً، وإنما ذكر تعلُّقه بحرف التشبيه لا غير، وإخباره هذا مبنيّ على توهّم ذكرها هناك من غير مراجعة، ولم يتنبه لهذا شراح المغني» انظر شرح الشواهد ٣٢٨/٦.

وراجع شرح بانت سعاد ص/١١ والنص من هذا الشرح مثبت على هامش م/٣ ص/٢٣٠.

(١) تعقّبه الدماميني بأنه يجوز أن يكون التقدير: وما حال سعاد غداة البين إلا حال ظبي أَغَنّ، والتشبيه على بابه، ووجه الشبه هو النفور، والظرف متعلّق بالحال المحذوفة. وكان للشمني تعليق على ما ذهب إليه الدماميني. انظر الحاشية ١٥٠/٢.

(٢) المشهور فيه الصرف، والفارسي يمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة، وهذا مثبت عند أصحاب الحواشي على مغني اللبيب.

(٣) البيت لامرئ القيس، وتقدّم في حرف اللام. وساقه مستدلاً به على عمل الحرف في الحال وهو «رطباً»؛ إذ العامل «كأن» لما فيه من معنى التشبيه. وتقدّم أيضاً في الجملة المعترضة.

(٤) في م/٥ «شبيهة المفعول به».

ووجه الشبه بينهما أن الحال فضلة، وأن الفعل يتسلط على نصبها من غير توسّط حرف ملفوظ أو مقدّر. انظر حاشية الشمني ١٥٠/٢ والأمير ٧٧/٢.

(٥) أي عَمَلُ الحرفِ في الظرف أَجْدَرُ لأنه يكفي للعمل به رائحة الفعل.

(١) وهو حرف التشبيه كما في بيت كعب، وبيت امرئ القيس.

(٢) قوله: «صحة...» مثبت في م/ه، وغير مثبت في بقية المخطوطات، وقد وضعه الشيخ محمد بن معقوفين.

(٣) إعمال المقدَّر كما في بيت كعب. وقد ذكرتُ تعقيب البغدادي عليه، وعلى ما ذكره في شرح «بانت سعاد»، وعلى ما ذكره هنا.

(٤) أي: المحذوف المقدّر أضعف في العمل من المذكور؛ فلا يجعل المقدَّر في قوّة الملفوظ به.

(٥) الحال: شعراً وجوداً، وكذا إخراجهما مخرج التمييز المفسِّر.

والتقدير: زيد كزهير شعراً وكحاتم جوداً.

(٦) قوله: «وهو الظاهر» يرجح به التمييز، لأن شعراً وجوداً مصدران ويجيئان حالاً لكن على قلّة.

(٧) أي: وأيّاً كان التقدير في هذا المثال الذي ذكره فإنه تقوم به الحجة في أنّ حرف التشبيه المحذوف قد عمل كعمل المثبت.

وتعقّبه الدماميني قائلاً «لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف؛ لأن التمييز معمول ضعيف يسوغ أن يعمل فيه حتى الجامدُ المَحْضُ من غير تأويل، كعشرين درهماً» انظر الشمني ٢/١٥٠، والأمير ٢/٧٧.

على أن الأمير بعد ٱعتراض الدماميني قال: «وقد يُجاب به معنى معدود بكذا» يريد من هذا أن العدد الجامد عشرين مؤوّل بمشتق وهو معدود؛ ولذا عمل في التمييز.

والعالة: جمع عائل، وهو الفقير. والصعاليك: جمع صعلوك، وهو الفقير، ونحن: مبتدأ، خبره: أنتم، وصعاليك: حال من «نحن»، وملوكاً: حال من «أنتم».

= والشاهد في البيت أن العامل في الحالين التشبيه المستفاد من: نحن أنتم، أي: نحن مثلكم، فحذف «مثل»، وأقام المضاف إليه مقامه مضمناً معناه، وأعمل ما فيه من معنى التشبيه. وهذا كلام الكرماني على البيت.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٢٩، وشرح السيوطي/٨٤٤، والمساعد على شرح التسهيل ٢/٣٠.

(١) ذكر هذا ٱبن عقيل في شرح التسهيل ثم قال: «قيل: والصحيح أن النصب بمقدَّر أي إذا.. وإذا كنا صعاليك».

(٢) في م/٢ «مثلكم، أي نشبهكم...».

(٣) في المخطوطات: «في بيت كعب» وفي المطبوع في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه.

(٤) وهو قوله: «وما سعاد إلا ظبي أَغَنّ».

(٥) في م/٢ «تتقدَّم».

(٦) لا يوجد في بيت كعب حال، وإنما فيه الظرف وهو «غداة البين»، ولكن لما كان بين الحال والظرف مناسبة أطلق ٱسم الحال على الظرف. كذا في الشمني ٢/١٥٠.

(٧) أي تقدّم «صعاليك» على العامل فيها وهو التشبيه المقدَّر: مثلكم.

(٨) أي: سَوّغ تقدّم الحال على عاملها في البيت السابق: نحن صعاليك... إلخ.

(٩) قال المصنّف في حواشي التسهيل: «وإنما ٱغتُفِرَ في نحو هذا بُسراً...» فرقاً بين المفضَّل والمفضَّل عليه؛ إذ لو أُخِّر [أي: بُسْراً] التبسا [أي الحالان رطباً وبُسراً]».
انظر: حاشية الشمني ٢/١٥٠ والنص في حاشية الأمير.

(١) في المخطوطات ما تراه مثبتاً، ومثله في متن حاشية الشمني.
وفي طبعة الشيخ محمد، ومبارك، وحاشية الأمير: «لهو أكفؤهم ناصراً».

(٢) وقوله: لا يتقدّم عليه: أي لا يقال: هو ناصراً أكفؤهم، ولا يقال في مثاله: هذا أطيب بُسراً منه رطباً، والأصل ألا يتقدَّم بُسْراً على «أطيب» وهو العامل فيه، ولكنه تقدّم خوف ٱختلاط المعنى.

(٣) أي هذا التقديم مع ٱسم التفضيل مطرد لقوة ٱسم التفضيل، ولكنه نادر مع حرف التشبيه لضعفه.
على أن الرضي ذهب إلى أنه لا مانع من أن يقال: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، كما يقال: ضرب زيد قائماً عمراً قاعداً، لعدم الالتباس. انظر الشمني ٢/١٥٠.

(٤) شَرَحَ علَم الدين السخاويُّ «المفصّل» شرحين، سَمّى الأول «المفضَّل...» والثاني سمّاه: «سفر السعادة وسفير الإفادة».

وانظر البداية والنهاية ١٧٠/١٣ وإنباه الرواة ٣١١/٢ والخزانة ٤٥/١، وفي معهد المخطوطات صورة فيلم لهذا الكتاب. وانظر كتابي: «ابن يعيش وشرح المفصل»/٧٤.

(٥) أورد السخاوي هذا البيت في سفر السعادة قال: مسألة سأل عنها علي بن أبي زيد الفصيحي أبا القاسم بن علي الحريري، قال: ما يقول سيدنا أدام الله توفيقه في انتصاب لفظي بعض الشعراء، وهو قوله...» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣٠/٦.

(٦) انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣١/٦ «وإنما الصواب أن يُقال: عالة بمعنى عالني الشيء إذا أثقلني، أي: تعيّرنا بأنّا عالة ملوكاً، أي: نثقلهم بطرح كلّنا عليهم في حال التصعلك، فصعاليك منصوب على الحال...».

(٧) أي: في: نحن أنتم.

(٨) مثله، أي قائم على التشبيه: نحن كأنتم، كما جاء في الآية بعده.

(١) الآية: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗاۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا﴾ الأحزاب ٦/٣٣.

والتقدير في الآية: وأزواجه مثل أمهاتكم في الحكم.

قال السمين: «ويجوز أن يتساوى التشبيه، ويُجْعَلُون أمهاتهم مبالغة» الدرر ٤٠٣/٥.

(٢) الجواب الثاني عن البيت مما جاء في «سِفْر السعادة».

(٣) ذكرت من قبل أن السائل علي بن أبي زيد الفصيحي.

(٤) المنقول عن الحريري أنه قال: تقديره: تعيّرنا أننا عالةٌ صعاليكَ ملوكاً أنتم ونحن، وعالة فيه: جمع عائل، المشتق من عال يعول، وانتصاب صعاليك به، وملوكاً: صفتهم. انظر شرح البغدادي.

(٥) المخطِّئ هو السخاوي، فقد قال بعد كلام الحريري: «قلت: وما أرى هذا الجواب مستقيماً؛ لأن الملوك لا يكون صفة للصعاليك، وقوله في تقديره: صعاليك ملوكاً: أنتم ونحن، لا معنى له...».

(٦) في م/٢ «توكيد».

(٧) في م/٢ «توكيد»، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك.

(٨) سقط من م/٢ من قوله: «وحصل في البيت»، إلى قوله: «من ضمير عالة».

(٩) تقديم الواو في «ونحن»، وحقُّ الواو أن تدخل على أ نتم: نحن صعاليك وأنتم ملوكاً.

(١٠) أي الحريري: وكلام المصنف هنا غير صحيح فقد نقلت النص عن الحريري، وأنه جعله صفة للصعاليك.

وتعقّب البغدادي المصنف، وقال: «وقول المصنف: ولم يتعرّض، أي: الحريري لقوله: ملوكاً - = خلاف الواقع، فإنه جعله صفة لصعاليك، وزيفه السخاوي كما نقلنا» انظر شرح الشواهد ٣٣٢/٦.

(١) على قول الحريري.

(٢) المحذوف هو الضمير في «نعولكم» وهو ضمير النّصب.

(٣) صعاليك، ملوكاً.

(٤) جعل ما في البيت بمنزلة المثال الذي ذكره على جَعْل «صعاليك» حالاً من ضمير النصب في «نعولكم» و«ملوكاً» حالاً من ضمير الفاعل في نعولُ، وبذلك يكون فَصْلٌ مرةً واحدةً بين الحال الثانية وضمير المتكلمين «نحن».

(٥) أي الحال الأول: مصعداً يكون للثاني وهو الهاء: ضمير النصب من «لقيته».

(٦) أي الحال الثاني «منحدراً» يكون للضمير الأول وهو التاء في «لقيت».

(٧) الفصل وقع بين «منحدراً» وتاء الضمير.

(٨) لو جعلت «مصعداً» حالاً من التاء التي للضمير لَفَصَلْت بينهما بضمير النّصب، وهذا هو الأول، ثم منحدراً حال من الهاء، وقد فصلت بينهما بالحال الأولى، وهذا هو الفصل الثاني.

(٩) في البيت: ونحن صعاليك أنتم ملوكاً.

(١٠) وهو ضمير النصب في «نعولكم»، أي نعولكم أنتم.

(١١) أي لأن الضمير المقدَّر في «صعاليك» ضمير غيبة، فلا يؤكّد لضمّير الخطاب، فلا يجوز إذ التقدير: الصعاليك الذين هم أنتم.

(١٢) جوّزه في قوله: نعولكم صعاليك، وأي جعله للخطاب، وجمع بين الصعاليك والضمير المقدر في نعولكم، لأن الصعاليك نُزِّلوا في منزلة المخاطب.

(١) انظر بداية هذا الباب الثالث.

(٢) الآية: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٧٩/٤، وانظر الآية/١٦٦، ويونس ٢٩/١٠، والرعد ٤٣/١٣، ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، والإسراء ٦٩/١٧، والعنكبوت ٥٢/٢٩، والفتح ٢٨/٢٨.

والأصل في تقدير الفاعل المجرور بالباء: كفى اللّهُ شهيداً، فجاء آسم الجلالة مجروراً بحرف الجر الزائد، وهو فاعل. وانظر شرح المفصل ٢٣/٨ و١٣٨، والبرهان ٢٥٢/٤.

قال المصنف في القاعدة الأولى: «ومثله إدخال الباء في ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ لما دخله من معنى: «اكتف بالله شهيداً». وذكر هذا الوجه الزركشي، وزاد وجهاً ثالثاً وهو أن الفاعل مقدّر: كفى الاكتفاء بالله. فحذف المصدر وبقي معموله دالاًّ عليه.

(٣) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ سورة فاطر ٣/٣٥.

والتقدير في الآية: هل خالق غيرُ الله يرزقكم، فقد جُرّ المبتدأ وهو «خالق» بحرف الجر الزائد وهو «مِن»».

(٤) أي: وإخراج هذين الحرفين وما كان مثلهما على الزيادة أنهما لتوكيد الكلام وتقويته لا للربط المعنوي بين فعل ومجرور هذا الحرف، وهو مفهوم التعلّق.

وانظر شرح المفصل ١٢٨/٨.

(٥) الارتباط المعنوي بين العامل والمجرور بحرف الجرّ.

(٦) أي أصل الارتباط وما يتلوه من تعلّق.

(١) في م/٣ «والزائدة» وفي م/٤ «والزائد...»، وفوقه «والزوايد...».

(٢) أي الربط المعنوي بين العامل والأسم المجرور بحرف الجر.

(٣) سورة التين ٨/٩٥

(٤) لم أجد مثل هذا التعليق منقولاً عن الحوفي فيما بين يديّ من كتب التفسير وإعراب القرآن.

(٥) ضبطه الشيخ محمد بفتح الهاء «وَهَمٌ» كذا! ولعله غير الصواب.

(٦) وهي اللام الداخلة على معمول فِعْلٍ، أو على معمول عامل هو في عمله فرع على فعله، كما في الآيتين الأولى والثانية: مُصَدّقاً، فعّال، ويأتي الحديث عنهما.

وذكر هذا المصنّف في باب اللام فقال: «ومنها اللام المسماة لام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخُّره... أو بكونه فرعاً في العمل».

وانظر الهمع ٢٠٥/٤، والأشباه والنظائر ٢٩٦/٢.

(٧) من فعل، أو محمول عليه في العمل.

(٨) الآية/٩٢ من سورة البقرة: ﴿... وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾، وتقدّمت في حرف اللام.، وقوله: «لما معهم» متعلّق بمصدقاً.

(٩) من سورة البروج ١٦/٨٥، وكذا الآية/١٠٧ من سورة هود: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، وتقدّمت الآية في حرف اللام. ولما يريد: الجار والمجرور متعلّقان بصيغة المبالغة «فَعّال».

(١٠) من سورة يوسف: ﴿... يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَٰيَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ الآية/٤٣، وتقدّمت في حرف اللام. وللرؤيا متعلق بـ «تعبرون»، ووجه التقوية أن الفعل تعبرون ضعف في العمل في مُقَدَّم عليه، فزيدت اللام لتقوية الفعل.

وانظر الهمع ٢٠٥/٤.

(١) أي اللام.

(٢) في م/٣ «ليست بزائدة».

(٣) في طبعة الشيخ محمد «بل لما تُخُيِّل»... ومثله في م/١.

(٤) إما لأنه فرع في العمل، وإما لأنه أصل في العمل ولكن تقدّم معموله عليه، فَتُخُيِّل فيه الضعف.

(٥) في المطبوع «المنزلتين» وجاء كذلك في م/٢.

والمنزلتان: منزلة المعدّي المحض، ومنزلة الزائد المحض.

(٦) الثاني من الأحرف الجارة مما لا يحتاج إلى تعليق.
وذكر المصنف هذه اللغة الجارة في «عَلّ» و«لعَلَّ» فيما تقدّم.

(٧) في المطبوع «على الابتداء»، ومثله في م/١، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات، ومثلها متن حاشية الدسوقي.

(٨) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وتقدّم في «لعل». أبي: مجرور لفظاً، وهو مرفوع محلاً على الابتداء، والخبر: قريب.

(٩) أي: «لعل». وذكرت من قبل أن هذا للمرادي من الجنى الداني.

(١٠) أي لتوصيل عمل عامل إلى معموله.

(١١) في م/٢ «معنى التوكيد».

(١) في م/٣ «كما دخلت لإفادة التمني: ليت». وقابل المصنّف بين ليت ولعل لأن التمني والترجي من باب واحد، والتمني أقوى منه لرسوخه في العدم. انظر حاشية الشهاب ٢٤/٢.

(٢) أي: عُقَيْل.

(٣) في م/٢ و٤ «مُنَبِّهَةً»، وأشار الشمني في الحاشية إلى خلاف النسخ.
انظر الحاشية ١٥١/٢.

(٤) ما ذهب إليه المصنّف من أن الجرّ عند هذه القبيلة لبيان أصل العمل في الأحرف وهو الجرّ كلام لا قَدْر له، فاللغة في مثل هذا المقام لا تُعَلّل؛ فهو مذهبهم في الكلام وكفى.

(٥) من أحرف الجر الزائدة.

(٦) انظر الحديث عن «لولا» الجارة والخلاف فيها عند المصنف في «لولا» مما تقدّم، وكذا في «لعل».

(٧) ذكر المصنّف فيما تقدَّم أنه رأي سيبويه والجمهور، وأنها جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلّق بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف. وانظر الكتاب ٣٨٨/١. واعترض المبرّد على هذا الإعراب وتعقَّب سيبويه، وانظر الكامل/١٢٧٧، ولم يذكر شيئاً مما ذكره هنا في المقتضب تعقيباً على هذا المذهب، واستقصيت الحديث في المسألة والخلاف فيها في باب «لولا» مما تقدَّم. وانظر الهمع ٢٠٩/٤ - ٢١٠.

(٨) في م/١ و٥ «فإن».

(٩) ولو كانت جارّة جَرّاً مطلقاً كبقية حروف الجر لما تحقق لها هذا الربط.

وهذا يرجح إعراب ما بعدها مبتدأ خبره محذوف، وإن كان المجرور بها ضمير نَصْب وجر.

(١) ذكر المصنّف مذهب الأخفش في «لولا» فيما تقدّم.

وتعقّب المبرّد الأخفش في المقتضب ٧٣/٣ «وكذلك قول الأخفش وافق ضميرُ الخفض ضميرَ الرفع في «لولاي» ليس بشيء، ولا قوله: أنا كأنت، ولا أنت كأنا، بشيء، لا يجوز هذا...».

(٢) وهو الهاء والياء والكاف استعيرت مكان ضمير الرفع: أنا، أنت، هو.

(٣) والأصل فيه ما أنا كك، فوضع أنت مكان الكاف، وكلاهما للخطاب.

(٤) أي قول الأخفش. وقد تقدّم مذهبه عند المصنّف في «عسى».

وفي مثل هذا التركيب ثلاثة مذاهب: أحدها أنها أجريت مجرى «لعل» في نصب الاسم ورفع الخبر. وهو مذهب سيبويه، والثاني أنها باقية على عملها واستعير لها ضمير النصب مكان ضمير الرفع وهو مذهب الأخفش، والثالث أنها باقية على إعمالها عمل «كان» ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس. وهذا مذهب المبرد والفارسي. ورَدّه المصنف عند حديثه عن «عسى» فيما تقدّم. وانظر المقتضب ٧٠/٣ وما بعدها.

(٥) أي: يَرُدُّ قَوْلَيْ الأخفش في لولاي وعساي، واستعارة ضمير الجر مكان ضمير الرفع على سبيل النيابة.

(٦) في م/١ و٢ «تبت» وفي بقية المخطوطات «تثبت»، وكذا في طبعة الشيخ محمد، وفي طبعة مبارك كذلك.

(٨) أي في الضمير المنفصل النائب عن ضمير آخر منفصل.

(٩) أي النيابة في الضمير المتصل.

(١) وعلى هذا فلا ينوب متصل عن متصل.

(٢) فلا ينوب ضمير متصل من ضمائر الجر والنصب عن ضمير منفصل من ضمائر الرفع ولا ضمير متصل من ضمائر الرفع عن ضمير نصب منفصل.

(٣) فليس بابه السعة، والضرورة تكون في الشعر، ولا ضرورة في منثور الكلام.

(٤) قائله غير معروف. والمثبت عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين. ويروى: وما علينا.
والشاهد فيه في قوله: إلّاك، وكان حقه أن يقول: إلا إياك، ولكنها الضرورة. قال ٱبن هشام في شرح أبيات ٱبن الناظم:
«لا يلي «إلّا» من الضمائر إلا المنفصل، وقد يليها المتصل بشرطين: كونه بلفظ المنصوب لا المرفوع، وكون ذلك في الشعر كقوله: وما نبا لي...
والرواية عند المبرد: «أن لا يجاورنا سواك دَيّارٌ» ذكر هذا البغدادي، ولم أجد هذا في الكامل والمقتضب، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. وذكروا أن رواية البصريين: حاشاك دَيّارُ.
وذكر البغدادي أن الفراء أنشده في تفسيره، ونقله عنه ٱبن هشام. ولم أجده عند الفراء بعد بحث، ولا تجد له ذكراً في فهارس معاني القرآن.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٣٣، وشرح السيوطي/٨٤٤، وشرح الأشموني ١/٦٩، والخزانة ٢/٤٠٥، وشرح ٱبن عقيل ١/٩٠، وشرح المفصل ٣/١٠٣، والهمع ١/١٩٦، والعيني ١/٢٥٣، والخصائص ١/٣٠٧، ٢/١٩٥، وأوضح المسالك ١/٦٦، وشرح التصريح على التوضيح ١/٩٨، ١٩٢، والارتشاف/٩٣٣، ٢٤٤٦.

(٥) أي على إنابة الضمير المتصل عن الضمير المنفصل، مع تحقق الشروط الثلاثة التي ذكرها المصنّف قبل قليل.

(٦) يُعْزَى البيت لقيس بن الخطيم، وأنكر هذا البغدادي قال: «ولم أرَ هذا الشعر في ديوان قيس بن الخطيم، ولا يليق أن يكون له لأنه فارس شجاع» ويعزى لسعد القرقرة، وهو جاهلي.

= قلت: أثبت محقق الديوان هذا البيت في الزيادات المنسوبة إلى قيس.

والوديّ: النخلة الصغيرة تُقْلَعُ من جنب أُمّها لتُغْرَس في مكان آخر.

والسُّدَف جمع سُدْفة وسَدَفة، والجمع السَّدَف، والسُّدَف، والسّدف في لغة قيس: الضوء، وعند تميم الظُّلمة.

ومعنى البيت: نحن أعلم بغرس النخل من ركوب الجياد في السَّدَف.

وهذا فيه ذم؛ ولذا نفاه البغدادي عن قيس.

والشاهد فيه: أن ٱبن جني رأى أنّ «نا» مؤكّد للضمير المستتر في «أعلم»، وتخريجه عند ٱبن عصفور في الضرائر على توكيد ضمير المتكلم المخفوض بإضافة «أعلم» إليه بالضمير المجرور بمن، حملاً على المعنى.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٣٥، وشرح السيوطي/٨٤٥، ومجمع الأمثال ١/٩٤، والضرائر الشعرية/٢٨٣، والعيني ٤/٥٥.

وديوان قيس بن الخطيم/زيادات، ص/١٧٠، وانظر اللسان/سدف، ودى، بنسبتين مختلفتين. في الأولى إلى سعد، وفي الثانية إلى الأنصاري، وانظر الصحاح والتاج.

(١) وهو الضمير البارز في «أعلمنا».

(٢) أي للضمير المستتر في «أعلم».

(٣) أي الضمير البارز في «أعلمنا» نائب عن «نحن»، وهو الضمير الذي كان مؤكّداً للضمير المستتر في «أعلم».

(٤) لأن أفعل التفضيل إذا أضيف حذف من بعده «مِن»، فتقديره على التوكيد يخلصه من الجمع بين الإضافة ومِن في قوله «منّا».

(٥) من أحرف الجر الزائدة.

(١) أي في: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيت، رجل: مجرور لفظاً منصوب محلاً لأنه مفعول به للفعل لقي.

(٢) في: رب رجل صالح لقيته، رجل: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الابتداء. وانظر «رُبّ» فيما تقدّم.

(٣) أي: هو في المثال الأول منصوب بفعل محذوف يفسّره ما بعده.

(٤) أي الناصب لمجرور «رب».

(٥) «به» زيادة من م/٣.

(٦) وهو رُبّ، ويكون التقدير: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ لَقيتُه.

(٧) فلا يتقدم العامل في مجرورها عليها.

(٨) ذكر من قبل أنها ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، وبذلك جمع هنا بين المذهبين، فابن درستويه وجماعة يرونها للتكثير دائماً، والأكثرون يرونها للتقليل دائماً.

(٩) وبما أنها لا تفيد التعدية فلا تتعلّق بما تقدّم.

(١٠) أي في المثالين اللذين ذكرهما.

(١١) وهو «لقيت، لقيته».

(١٢) أي الفعل «لقي» لا يحتاج إلى مُعَدٍّ، فهو يتعدّى بنفسه.

(١٣) في الفعل «لقيته» فالضمير مفعوله، وهذا يدل على أنه متعدٍّ بنفسه.

(١٤) نحوه، أي: مثل حصل، وعلى حصل يكون التقدير: رب رجلٍ صالحٍ حصل لقيته، وحصل: فعل لازم، عُدِّي بـ «رُبّ».

(١) في م/٢ و٤ «ما».

(٢) أي يصح المعنى من غير هذا التقدير للفعل المُعَدَّى بـ «رُبّ»، كما أنه لم يُذْكَر هذا الفعل المقدّر، ولم يُلْفَظ به ولو كان ذلك مرة في جملة من الجمل يُسْتَأْنَسُ بها لهذا التقدير.

(٣) من أحرف الجر الزائدة.

(٤) ويكون التقدير: زيدٌ استقرّ كعمرٍو.

(٥) الكاف لا تدل على الفعل المتعلَّقَ به وهو «استقرّ».

(٦) أي: «في» تدل على الفعل المقدّر وهو «استقرّ».

(٧) أي: وإن كان المقدَّر فعلاً...

(٨) أي: هذا ما يفترض أن يكون، أو أشبه بما ينبغي أن يقدَّر.

(٩) أي: الفعل المقدّر.

(١٠) وهو الكاف.

(١١) قال: إذا خفض لأن لها عملين: إمّا أن تنصب ما بعدها على المفعوليّة، وإمّا أن تجرها، وتكون في العمل الثاني أحرف جرّ، وعلى الأول تكون أفعالاً.

(١٢) أي: هن لإبعاد الفعل عما دخلن عليه، مثل «إلا» فهي تخرج حكم ما بعدها من حكم ما قبلها.

(١٣) خلا وعدا وحاشا يبعدن الفعل عما بعدهما، والتعدية تسليط الفعل على ما بعده.

(١) بمعلَّق مقدّر أو مذكور.

(٢) ولما لم يكن في «إلّا» تعليق لم يكن ذلك في خلا وعدا وحاشا.

(٣) في م/٥ «ولم تنصبه».

(٤) عمل كل من إلا، وخلا وعدا وحاشا عملاً واحداً في تنحية الفعل عما بعدها، ولكن عملها فيما بعدها مختلف، أما ما بعد «إلا» فهو نَصْبٌ على الاستثناء، وأما ما بعد خلا وعدا وحاشا فهو جَرّ، وهي هنا أحرف، ولو نصبت ما بعدها لخرجت من باب الحرفية إلى باب الفعل، فجُعِل لها في حال الفعلية عمل مختلف عن عملها في حال الحرفية ليُمازَ بين الحالين.

(١) أي: الظرف «فوق غُصْنٍ» والجار والمجرور «على غُصْنٍ» متعلِّقان بمحذوف صفة لـ «طائراً»، وتقدير هذه الصفة «كائناً» فوق غصن أو على غُصْنٍ.
وانظر الشمني ١٥١/٢ فلا تلزم الوصفية دائماً.

(٢) وهي «طائراً».

(٣) أي: متعلّقان بمحذوف حال، والتقدير: مستقراً بين السحاب أو في الأفق.

(٤) وهي «الهلال».

(٥) أي: محتملان للوصفية والحالية. و«لهما» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٦) «في أكمامه» و«على أغصانه» في محل نصب على الحال من الزهر والثمر إذا نظرت إلى ظاهر التعريف بـ «أل»، وفي محل رفع صفة لهما إذا نظرت إلى أن هذا التعريف لا يخرج النكرة إلى حيّز التعريف المحض، فأل في الزهر والثمر للدلالة على الجنس، والاسم حكمه حكم النكرة.

(٧) قوله: «على أغصانه» متعلِّق بنعت محذوف مرفوع لـ «ثمر»؛ لأنه نكرة، ويجوز أن يتعلّق بمحذوف حال من «ثمر»؛ لأنه نكرة موصوفة بقوله: «يانع»، والنكرة الموصوفة لها حكم المعرفة في مجيء الحال منها.

(١) هذا مثال لتقدّم النفي على الجار والمجرور قبل المرفوع.

(٢) وهذا مثال لتقدّم الاستفهام.

(٣) قوله «معه صقر» صفة لـ «رجل»، فقد تقدمهما موصوف.

(٤) وهذا مثال للموصول المتقدّم، وما بعده جملة اسمية تقدم فيها شبه الجملة على المرفوع وهو «في الدار أبوه»، والجملة صلة.

(٥) وهذا مثال للمبتدأ جاء بعده جملة خبر «عندك أخوه» وهذا معنى قوله: فإن تقدمهما... أو صاحب خبر.

(٦) وهذا مثال لتقدّم صاحب الحال، وهو «زيد»، «فعلية جُبّة» جملة في محل نصب على الحال من «زيد».

(٧) وهو أحد، وزيد، وصقر، وأبوه، وأخوه، وجُبّة، أي الأسماء المرفوعة التي وقعت بعد الظرف في الأمثلة التي عرضها المصنّف.

(٨) اعترضه الدماميني بأن هذا يقدح في قولهم: إنه متى أوقع تقديم الخبر في إلباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره. نحو زيد قام. ورَدّ هذا الشمني.

قال الأمير: «وأجيب بأن ما نحن فيه إجمال لا لبس لعدم التصريح بالفعل، لكن قد يقال الراجح إلباس على المرجوح إلا أن يقال: هذا ترجيح بمدارك خفية، والمضر اللبس بما يتبادر من التركيب فتدبر». انظر حاشية الأمير ٧٩/٢، والشمني ١٥٢/٢.

= ويعنون بوقوعه فاعلاً أنه فاعل لمتعلّق الظرف المحذوف، ويختصرون فيقولون فاعل بالظرف أو الجار والمجرور. وقد جنح المصنّف في باب «أَمَا» إلى إعرابه خبراً مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخّر وذلك في قوله: **أفي الحق أني مغرم بك هائم**.

(١) وَجْهُ جَعْلِ الاْسمِ المرفوعِ بعد الظرف فاعلاً أنك لو أعربته مبتدأ قدمت الخبر ومعموله والأصل عدم التقديم والتأخير.

(٢) علة الوجوب عند هؤلاء وابن هشام أن المعلَّقَ المقدَّرَ فِعْلٌ، ولا يجوز تقديم الخبر الفعلي. انظر الدسوقي ٢/٩٥.

(٣) أي الاسم المرفوع بعد الظرف، وإعرابه فاعلاً على سبيل الجواز، أو الأرجح، أو الوجوب، على ما عرضه فيما سبق.

(٤) وهو متعلَّق الظرف، المقدّر.

(٥) وهو متعلّقهما.

(٦) الاعتماد على النفي أو الاستفهام يقرب من الفعل؛ لأنه معتمد على المسند إليه، ثم إن الغالب في دخول الاستفهام أن يكون على الأفعال.

انظر حاشية الأمير ٢/٧٩.

(٧) أي أن العامل في الاسم المرفوع الظرف، أو المجرور. وانظر الخزانة ١/١٩٠.

(٨) في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «لدليلين»، كذا باللام، ومثلها في م/٥. وفي بقية المخطوطات ومتن الدسوقي «بدليلين».

(١) أي تقديم الحال على الظرف «في الدار» فلا يقال: زيد جالساً في الدار، بتقديم الحال على العامل فيه وهو «في الدار»، ولو كان العامل في الحال فعلاً مقدراً: زيد استقر جالساً في الدار، لجاز هذا التقديم، وهذا يدل على أن العامل في الحال شبه الجملة.

(٢) هذا هو الدليل الثاني.

(٣) البيت لجميل بن معمر، وعزاه ابن الشجري لكثيّر، وكذا أبو حيان في تذكرته، وقد جاء تاماً في المخطوطات ما عدا الأولى، وأثبت مبارك والشيخ محمد عجزه، ووضع الشيخ محمد صدره بين معقوفين.

والشاهد فيه أن «أجمع» جاء توكيداً للضمير المستتر في الظرف «عندكِ»، والضمير لا يستتر إلا في العامل فيه، ولا عامل هنا غير الظرف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/٣٣٨، وشرح السيوطي/٨٤٦، والخزانة ١/١٩٠، والديوان/١١١، والعيني ١/٥٢٥، وأمالي الشجري ١/٥، ٣٣٠، والهمع ٢/٢٣، وانظر ديوان كثير ص/١١٦.

(٤) في م/١ «أن يكون توكيدُ الضمير محذوفاً...» كذا.

(٥) في م/٢ «محذوفاً».

(٦) أي الضمير محذوف مع الاستقرار الذي هو متعلّق أو عامل، ويكون الضمير المذكور مؤكّداً لهذا المحذوف، وذلك في بيت جميل المتقدّم.

(١) التوكيد يقتضي الاهتمام، والاعتناء، والحذف لعدمه، فكيف يكون الضمير في بيت جميل مؤكّداً للضمير المحذوف؟.

وتعقّب الدماميني المصنّف بقوله: «قد يمنع ذلك؛ فإن مذهب سيبويه وشيخه الخليل جواز حذف المؤكَّد وبقاء التوكيد، ووافقهما على ذلك جماعة. كما نص عليه المصنف في الباب الخامس حيث تعرَّض إلى شروط الحذف في الخاتمة التي عقدها لذلك».

انظر حاشية الشمني ١٥٢/٢، وانظر «التنبيه الثاني: الشرط الثالث» وذلك في الباب الخامس مما يأتي، قال: الثالث: ألّا يكون مؤكّداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش...

(٢) أي في بيت جميل لا يصح أن يؤكد «أجمعُ» اسم «إنّ»؛ لأن محله في الأصل الرفع على الابتداء قبل دخول «إنّ».

(٣) في م/٢ «للابتداء».

(٤) الطالب للمحل وهو الابتداء قد زال بدخول الحرف الناسخ.

(٥) «المذهب» غير مثبت في م/٢.

(٦) أي: العاملُ في المرفوع الواقع بعد الظرف الفعلُ المحذوف.

(٧) وجه التناقض أن حذف الفعل يقتضي حذف الضمير معه، وابن مالك قدّر حذف الفعل العامل ولكنه قدر الضمير في الظرف، ففصل بين متلازمين بسبب اختلاف التقديرين.

(٨) أي: إن لم يعتمدا على نفي أو استفهام.

(٩) الابتداء، والرفع على الفاعلية بالظرف.

(١) انظر حاشية الأمير ٨٠/٢ فقد نقل بعضهم عن سيبويه أنه إذا وقع بعدهما آسم معنى فلا يشترط الاعتماد مثل: يوم الجمعة الخروج، وأمامك الوقوف.

(٢) في م/٢ و٣ و٥ «وكذا».

(٣) أي: قائم.

(٤) في م/٥ «غيرهما».

(٥) أي زيد: مبتدأ مؤخر، وقائم: خبر مقدّم.

(١) قوله: «الأول» غير مثبت في م/١.

(٢) البيت من قصيدة قالها في صباه يمدح محمد بن عُبَيْد العلوي.

ومعنى البيت: وقفت بتلك الدار واضعاً يدي على كبدي، والمحزون يفعل ذلك كثيراً لما يجده في كبده من حرارة الشوق والوجد حتى يخاف على كبده أن تنشق. كذا عند العكبري في شرح الديوان.

وقوله: ظَلْتَ بها: أراد: ظَلَلْت بها، فحذف إحدى اللامين للتخفيف.

والنضج لليد، ولكن جرى نعتاً للكبد لإضافة اليد إليها. وكانت اليد نضيجةً لأنه أدام وضفعها على الكبد، فأنضجها بما فيه من الحرارة.

انظر شرح البغدادي ٦/٣٤٠، والديوان ١/٢٩٤.

(٣) جاء البيت تاماً في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد أثبت صدره، وأثبت عجزه على هامش الصفحة.

(٤) في م/١ «إن اليد فيه».

(٥) ونضيجة: اسم فاعل يعمل عمل الفعل، أي: نضيجة يدُها فوق خِلْبها.

(٦) أو فاعل بالظرف «فوق...».

(٧) أي: يدها: مبتدأ مؤخر، وخبره الظرف المتقدِّم، والتقدير: يَدُها كائنة فوق خلبها. وقوله: بالابتداء، أي: مرفوعة بالابتداء.

(٨) وهو الرفع على الفاعلية بنضيجة. وهو عند البغدادي أَجْوَد.

(٩) عند العكبري في شرح الديوان «ما بين الزيادة والكبد».

(١٠) أي غشاء للقلب رقيق.

(١) عند الواحدي: غشاء للكبد رقيق لازق بها. وقريب من هذا عند العكبري.

(٢) والملابسة بوضع اليد على الكبد. وانظر تعليق الدماميني في حاشية الشمني ١٥٢/٢.

(٣) في م/٤ و٥ «فإنهما»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، وحاشية الأمير، والدسوقي. وفي م/٢ و٣ بأنهما.

(٤) هذا هو التنبيه الثاني.

وذهب الدماميني إلىأ نه ينبغي أن يجري فيه الخلاف، وذلك أن هناك من يجوز: ضرب غلامُه زيداً، ولا يلتفت إلى عود الضمير إلى المؤخّر لفظاً ورتبة، فكذلك هنا.

وذكر الشمني أن الذي أجاز مثل هذا هو الأخفش، وتبعه على ذلك ٱبنُ جني، وهما لا يلتفتان إلى عود الضمير إلى المؤخَّر، وإنما أجاز الأخفش: ضرب غلامُه زيداً، لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كٱقتضائه للفاعل، وذهب الرضي إلى تجويز هذا ولكن على قلة، وليس للبصريين منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا.

انظر حاشية الشمني ١٥٣/٢، وحاشية الأمير ٨٠/٢.

(٥) في م/٤ والمطبوع «متأخّر»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات، ومثله عند الشمني.

(٦) لو جعلته فاعلاً بالظرف فإن الضمير يعود على مؤخَّر. أمّا على الابتداء فهو مؤخر لفظاً مقدّم رتبةً.

(٧) لما قدّمه من عود الضمير على مؤخَّر.

(٨) وهو «قيامُ» الذي أضيف إليه «زيد».

(٩) وهو «زيد» في مثاله.

(١٠) أي: أجاز هذا التركيب.
وفي م/٣ و٤ «وأجازها».

(١) لأنه لو كان فاعلاً لعاد الضمير على متأخّرٍ لفظاً ورتبة.

(٢) أي: لقول العرب.
و«لقولهم» كذا في م/١ و٢ و٣، ومتن الشمني، والدسوقي.
وعند الشيخ محمد «كقولهم»، ومثله في حاشية الأمير، وطبعة مبارك.

(٣) أي: في أكفانه لَفُّ الميت. ودَرْجُ الميت: مبتدأ مؤخر، وفي أكفانه: متعلّق بالخبر المقدّم.
وفي اللسان: «وأَدْرَجَ الميت في الكفن والقبر: أدخله».
وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/١ على أنه مثل من الأمثال، ونصه: «في أكفانه لُفَّ الميتُ».

(٤) قائله غير معروف، وكذا تتمته. وعلى هامش م/٣ «لم يُعْرَف له قائل ولا تتمة».
والمسعاة: مصدر ميمي بمعنى السَّعْي. وهو المراد هنا، والسَّعْي: التصرف في كل عمل. والهُلْك: الهلاك.
والمعنى: أن هلاك الإنسان أو نجاته لا يكون إلا بسبب سَعْيه.
وذهب الدماميني إلى أن المراد بالمسعاة الكرمُ والجودُ، وأن الإنسان قد يترك المسعاة فيهلك، وقد يفعلها فينجو.
وبمسعاته: متعلّق بخبر مقدم، وهُلك: مبتدأ مؤخر. وجاز عود الضمير على المبتدأ لأنه مؤخّر لفظاً مقدّم معنى.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤١/٦، وشرح السيوطي/٨٤٧.

(٥) في هذا رَدّ على الكوفيين في عدم إجازة «في داره قيام زيد»؛ لأن الضمير يعود على ما أضيف إليه «زيد» وهو القيام، والجواب أنّ «قيام» وهو المبتدأ على نية التقديم، وكذا ما أضيف إليه وهو «زيد».

وكذا في شطر البيت هذا، فإن «الفتى» مؤخَّر لفظاً مقدَّم معنى، وكذا حكم ما أضيف إليه وهو «هُلْكُ».

(١) هذا هو التنبيه الثالث.

(٢) في م/١ و٣ و٥ «تعيين».

(٣) في م/٣ «الابتداء».

(٤) زيد: مبتدأ، وأفضل: خبر مقدَّم.

(٥) في م/٣ و٥ «الأكثرين».

(٦) يشير هنا إلى مسألة الكحل، وهو ما إذا جاء اسم التفضيل مسبوقاً بنفي، وكان مرفوعه أجنبياً مفضّلاً على نفسه باعتبارين نحو: ما رأيت رجلاً أَحْسَن في عينه الكحلُ منه في عينِ زيد. وفي هذه الحالة يصح أن يرفع اسم التفضيل فاعلاً ظاهراً، وهو هنا «الكحل»، فهو فاعل لأَحْسَن. وانظر الهمع ٥/ ١٠٧ وحاشية الشمني ٢/١٥٣.

(٧) يجوز هذا في لغة حكاها سيبويه نقلاً عن يونس، فقد سمعها من العرب. انظر الهمع ١٠٧/٥، والكتاب ٢٣٠/١ - ٢٣٢.

(٨) هذا التنبيه الرابع.

(٩) تقدّم هذا البيت في حرف اللام وهو لزهير بن مسعود الضبي.

وجاء البيت تاماً في المخطوطات ما عدا م/١ فقد أثبت صدره، ومثله في المطبوع.

وكان الاستشهاد به عند الكوفيين أن «يالا» أصله: يا آل، كما تقول في: يا لزيد، وأصله: يا آل زيد، فحذفت همزة آل للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

وأجاب ٱبن مالك أن أصله: يا قوم لا فرار، ولا نفر. وانظر هذا فيما تقدّم.

(١٠) وهذا هو وجه الإشكال.

(١١) أي لٱسم التفضيل «خير».

(١٢) غير معتمد على نفي أو ٱستفهام.

(١) أي لم يثبت عمل الوصف غير معتمد. ويسوقون هنا بيتاً ظاهره الجواز، وهو قوله:

خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تَكُ ملغياً مقالة لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرّتِ

ولكنهم خرّجوا هذا على جعل «خبير» خبراً مقدَّماً، وبنو...: مبتدأ مؤخّراً.

(٢) أي: في الاسم الظاهر، وعمل اسم التفضيل في ضمير مستتر.

(٣) ذكر من قبل أنه لغة قليلة. وفي م/٢ «وهو ضعيف في غير مسألة الكحل، ففيه تقديم وتأخير».

(٤) في م/١ «قُدِّرت».

(٥) أي: إذا أعربت «نحن» مبتدأ لزم الفصل به بين «خير» و«مِن».

(٦) أي: المبتدأ المقدّر أجنبي من الخبر؛ لأن المبتدأ ليس معمولاً للخبر.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٧/٤.

(٧) وهو «خير».

(٨) ويكون التقدير: فخيرٌ نحن نحن عند الناس منكم. نحن: الأول توكيد للضمير المستتر في «خير» ونحن: الثاني المقدَّر هو المبتدأ. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢٧/٤.

فقد ذكر أن أبا علي سأل عن هذا البيت ابن الخياط والمعمري فأجاباه بعد مُدَّةٍ بهذا الجواب.

ونقله البغدادي عن «التذكرة القصرية» لأبي عليّ.

(١) في م/٥ «تعليقهما».

(٢) انظر حاشية الشمني ١٥٣/٢، وحاشية الأمير ٨٠/٢، والدسوقي ٩٧/٢.

ونقل الشمني عن الدماميني نصاً فيه بيان هذا التعليق، وأن الظرف بحسب متعلقه قسمان: مستقرّ ولغو، فالمستقَرّ ما كان متعلَّقه عاماً واجب الحذف، وخرج بذلك نحو: زيد جالس في الدار، وأمّا اللغو فما كان متعلّقه خاصاً سواء وجب حذفه نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو جار نحو: زيد راكب على الفرس.

وانظر بقية البيان فيه، ففيه فائدة.

(٣) أي: أن يتعلّقا بمحذوف صفة، وذلك إذا جاءا بعد نكرة محضة.

(٤) الآية: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ١٩/٢.

وذكروا في تعليق «من السماء» وجهين:

الأول: أنه متعلّق بـ «صَيّب»؛ لأنه يعمل عمل الفعل، والتقدير: كمطر يَصُوب من السماء، و«مِن» لابتداء الغاية.

والثاني: أنه متعلّق بمحذوف صفة لصيّب، ويقدَّر عندئذٍ مضاف: كصيّب كائنٍ مِن أمطار السماء، وتكون «مِن» للتبعيض.

انظر الدر المصون ١٣٦/١، والتبيان للعكبري ٣٥/١.

(٥) في م/٥ يتكرر حرف العطف مع الحالات السبع: والثاني، والثالث...

(٦) وذلك إذا وقعا بعد معرفة محضة.

(٧) تتمة الآية: ﴿... قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ القصص ٧٩/٢٨.

في زينته: متعلّق بمحذوف حال من فاعل «خرج»، أو من الضمير في قومه، وذكر السمين أنه قد يتعلّق بـ «خرج» انظر الدر ٣٥٣/٥.

(١) الآية: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾ سورة النمل ٢٧/٤٠.

(٢) في م/٣ «زَعَم».

(٣) قال ابن عطية: «وظهر العامل في الظرف من قوله «مُستقِرّاً»، وهذا هو المقدَّر أبداً في كل ظرف. جاء هنا مُظْهَراً، وليس في كتاب الله تعالى مثله» المحرر الوجيز ١١/٢١١.
وقال أبو البقاء: «أي ثابتاً غير متقلقل، وليس بمعنى الحصول المطلق؛ إذ لو كان كذلك لم يذكر» التبيان/١٠٠٩.
وقال أبو حيان: «وانتصب مستقراً على الحال، وعنده: معمول له، والظرف إذا وقع في موضع الحال كان العامل فيه واجب الحذف. انظر البحر ٧/٧٦.
ونقل أبو حيان بعد هذا نص ابن عطية، ثم نص العكبري، ثم قال: فأخذ في مستقرٍ أمراً زائداً على الاستقرار المطلق، وهو كونه غير متقلقل حتى يكون مدلوله غير مدلول العندية، وهو توجيه حَسَن؛ لذكر العامل في الظرف الواقع حالاً...».
وانظر الدر المصون ٥/٣١٥.

(٤) ومتعلّق الظرف يفترض أن يكون كوناً عاماً.

(٥) أي معمولين لصلة مقدّرة.

(٦) تـتـمـة الآيـة: ﴿... وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ الأنبياء ١٩/٢١.

= وقوله: «عنده» الظرف متعلّق بخبر محذوف هو الصلة في الأصل لٱسم الموصول، أي: من يوجد عنده، أو يكون عنده.

(١) أي: متعلقين بالخبر المحذوف. ولم يذهب إلى أن الظرف والجار والمجرور خبر غير ٱبن السرّاج. انظر شرح ٱبن عقيل ٢١١/١.

(٢) أي: زيد كائن عندك، أو زيد مستقرّ في الدار. فالخبر محذوف، وهذا تقديره.

(٣) أي: الخبر.

(٤) قائله غير معروف.

مولاك: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده. يَهُنْ: يَذِلّ، وضبطه العيني بالبناء للمفعول، وتبعه على ذلك السيوطي.

وبحبوحة الشيء: وسطه، والهُون: الذّل.

والشاهد فيه التصريح بالخبر وهو: كائن، فهو خبر المبتدأ «أنت».

والضرورة هي التي ألزمت الشاعر التصريح به. وجاء مثله في قول الشاعر:

لـك الله لا أُلْفَـى لـعـهـدك نـاسـيـاً فـلا تـكُ إلا مـثـل مـا أنـا كـائـن

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٢/٦، وشرح السيوطي/٨٤٧، والهمع ٢٢/٢، ١٣٥/٥، والعيني ٥٤٤/١، وشرح ٱبن عقيل ٢١١/١، والمساعد على شرح التسهيل ٢٣٥/١، ٢٣٧.

(٥) انظر شرح المفصّل ١/٩٠ والنص هنا ملخص منه، ولم ينقل بحروفه. وانظر الهمع ٥/١٣٥.

(٦) قوله: «متعلّق» مثبت في م/٤، والمطبوع، وغير مثبت في بقية المخطوطات، وهو غير مثبت في نص ابن يعيش في شرح المفصّل. وانظر حاشية الأمير ٨١/٢.

والنص في المخطوطات: الظرف الواقع خبراً...

(١) قال الشمني: «هكذا وقع في نسخة المصنف، وينبغي أن يقال: إظهار متعلّقه».

وفي م/٤ «بجواز إظهار عامله»، ونص ابن يعيش في شرح المفصل «إظهاره».

(٢) النص في شرح المفصل: «ونَقْلُ الضميرِ إلى الظرف لا يجوّزُ إظهارَ ذلك المحذوف».

(٣) وجه الغرابة عند الشمني أنه لم يذهب فيه هذا المذهب غير ابنُ يعيش.

انظر الحاشية ١٥٤/٢.

(٤) الخامس من تعلُّقهما بمحذوف.

(٥) الجار والمجرور لا يرفعان الاْسم الظاهر، ولكن يرفعه متعلّقهما.

(٦) والتقدير: أثبت في الله شَكٌّ، أو أستقرَّ بالله شَكٌّ. فالجار والمجرور متعلقان بفعلٍ مقدّر محذوف، وهو الرافع لشكٍ على الفاعلية. وانظر سورة إبراهيم ١٤/١٠.

(٧) تقدّمت الآية في أول الحديث عن هذه المتعلّقات، والآية/١٩ من سورة البقرة وقوله: ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ في تخريجه أقول:

صفة لصيب، أو حال منه، أو حال من الضمير المستكن في «من السماء» إذا قيل إنه صفة لصيب، أو خبر مقدَّم، وظلمات: مبتدأ مؤخر.

قال السمين: «واْعلم أن جعل الجارّ صفة أو حالاً ورفع ظلمات على الفاعلية أرجح من جعل: فيه ظلمات، جملة برأسها في محل صفة أو حال؛ لأن الجارّ أقرب إلى المفرد من الجملة، وأصل الصفة والحال أن يكونا مفردين» الدر ١/١٣٧.

(٨) أي: أستقرَّ عندك زيد؟ فزيد: فاعل للمتعلَّق المقدَّر.

(٩) شِبْهُ المَثَل ما كان من الجمل المصنوعة التي درجت على الألسنة وتناقلها الناس. مثل: الكلابَ على البقر، أي: أرسل، أو سَلِّط.

(١) الظرف: «حين» متعلّق بمحذوف على ما قَدّره المصنّف. والنص عند سيبويه. وانظر أمالي الشجري ٥١٤/٢ «الطناحي» والكتاب ٢٧٩/١ «حينئذٍ، الآن».

(٢) «ذلك» غير مثبت في م/٣. ومثله النص عند سيبويه.

(٣) في م/٣ و٤ و٥ «واستمع».

(٤) انظر مجمع الأمثال ١٠٠/١. والرِّفاء: الالتحام والاتفاق. والمستقصى ٦/٢، وانظر الهمع ١٣٥/٥، وفي الاشتقاق/٤٨٨ «وقولهم للمُمْلَك: بالرفاء والبنين أي بالالتئام والبنين».

وانظر اللسان والتاج/رفأ.

وفي النهاية: رفأ «نهى أن يُقال للمتزوّج بالرّفاء والبنين... وإنما نهى عنه كراهيةً لأنه كان من عادتهم، ولهذا سَنَّ فيه غيره».

(٥) في م/٣ «أن يستعمل...».

(٦) والتقدير: أَصُمْتَ يومَ الجمعة صُمْتَ فيه.

(٧) والتقدير: مررتُ بزيد مررتُ به.

فقد حذف المتعلَّق قبل الظرف والجار، ودلّ عليه ما ذُكِرَ بعدهما.

(٨) الآية: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ سورة الإنسان ٧٦/٣١.

وآخر الآية: ﴿عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ غير مثبت في المطبوع، وقد أثبت على هامش م/١ و٥ مصححاً.

- وقراءة الجمهور «والظالمين» بالياء نصباً بإضمار فعل يفسّره قوله: أَعَدَّ لهم..

والتقدير: ويعذّب الظالمين.

قال العكبري: «وكان النصب أَحْسَن لأن المعطوف عليه قد عَمِلَ فيه الفعلُ.

- والقراءة الثانية: «والظالمون» بالرفع مبتدأ، وما بعده خبر وهو من عطف جملة اسمية على فعلية، وهي قراءة ابن الزبير وغيره...

- والقراءة التي ذكرها المصنّف هنا هي قراءة عبدالله ابن مسعود، والتقدير فيها: وأَعَدّ للظالمين أَعَدّ لهم.

قال السيوطي في الهمع: «والقراءة مُؤَوَّلة على تعلُّق اللام بأَعَدّ الظاهر، ولهم: بدل منه».

انظر هذه القراءات وتخريجها في كتابي: «معجم القراءات» ١٠/٢٣١ - ٢٣٢.

(١) في المطبوع «في مثل ذلك» ولفظ «مثل» غير مثبت في المخطوطات.

(٢) أي بالرفع والنصب.

(٣) في م/٤ «جماعة».

(٤) كانت أرجح لأن العطف يكون لجملة فعلية على مثلها، وفي قراءة الرفع عطف جملة ٱسمية على فعلية.

(٥) أي: الفعل المحذوف الناصب لـ «الظالمين».

(٦) وهو الفعل الماضي: أَعَدّ.

(٧) أي: فيه تردد، لاٌشتمال كُلٌّ من التقديرين على مناسبة هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف. انظر حاشية الشمني ١٥٤/٢.

(٨) أي في القراءة الواردة في الآية «والظالمون».

(٩) وهي قراءة ٱبن مسعود «وللظالمين».

(١٠) في م/٥ «فهو».

(١١) وهو اللام في «للظالمين».

(١) في قوله: «لهم».

(٢) وهو الضمير في «لهم» فإن الضمير عائد على الظالمين. و«ضمير» مثبت في م/١، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) إنه: توكيد لإنّ، وقد دخلت على الضمير «الهاء» للتوكيد بعد أن دخلت على الٱسم الصريح في: إنّ زيداً.

(٤) أي لا يكون «لهم» توكيداً لـ «للظالمين» على قراءة ٱبن مسعود.

(٥) وهو الهاء في «لهم».

(٦) وهو «الظالمين» في قراءة ٱبن مسعود.

(٧) والأقوى لا يؤكَّد بالأضعف، والظاهر أقوى من الضمير.

(٨) وهو «الهاء» في «لهم».

(٩) وهو «الظالمين» في قراءة ٱبن مسعود.

(١٠) لا يكون «هو» بدلاً من «زيد»؛ لأن من شرط البيان والبدل أن يكون أوضح من المبيَّن والمُبْدَل منه.

(١١) ذكر ٱبنُ عصفور في «شرح الجمل» أنّ في البدل من المضمر خلافاً بين النحاة، فمنهم من أجاز الإبدال من المضمر لغائب أو متكلم أو مخاطب في جميع أقسام البدل، وهو مذهب الأخفش، ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصّة في جميع أقسام البدل...، والأخفش يستدلُّ على جوازه بالسماع والقياس.

انظر شرح جمل الزجاجي ٢٨٩/١ - ٢٩١، وانظر المقرب ٢٤٥/١ - ٢٤٦، وفي الهمع ٢١٨/٥ «وافق الكوفيون الأخفش».

وذكر الدسوقي أن ٱبنَ عصفور هو مراد المصنّف ببعضهم، وأنه صَرّح في قراءة «وللظالمين أعدّ لهم» بأن اللام الأولى متعلقة بأعدّ، ولهم: بدل من الظالمين، وهو عين ما منعه المصنف. انظر الحاشية ٩٨/٢. ولم أهتد إلى هذا في مصنفات ٱبن عصفور.

(١) مما يجب فيه تعلّقهما بمحذوف.

(٢) استثنى الباء لأنه لو كان الاسم مجروراً به لجاز ذكر الفعل معه وحذفه.

تقول: أقسم بالله العظيم، وتقول: بالله العظيم، فهو يتعلّق بالمثبت إن أُثْبِتَ، وبالمحذوف إذا حُذِفَ، ولذا استثناه هنا مما هو فيه.

(٣) سورة الليل ١/٩٢.

والليل: الجار والمجرور متعلّقان بفعل محذوف وجوباً تقديره: أُقْسِم، وفي الهمع: «ولا يظهر معها [أي مع الواو] الفعل، أي فعل القسم بل يضمر وجوباً... خلافاً لابن كيسان من تجويز إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حلفتُ: والله لأقومنّ. قال أبو حيان: ولم يُحْفَظ ذلك، فإن جاء فمؤوّل على أنّ «حلفت» كلام تام، ثم أتى بعده بالقسم، ولا يجعل «والله» متعلّقة بـ «حلفت» انظر ٢٣٦/٤، والارتشاف/١٧٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١.

(٤) تتمة الآية ﴿... بَعْدَ أَن تُوَلُّواْ مُدْبِرِينَ﴾ الأنبياء ٥٧/٢١.

وتالله: متعلّق بالفعل «أقسم، أو أحلف» وهو محذوف وجوباً.

قال السيوطي: «ولا يظهر الفعل أيضاً مع التاء واللام بلا خلاف، بل يجب إضماره كما تقدّم» الهمع ٢٣٦/٤، والارتشاف/٧٦٦.

(٥) هذا مثال للجر بلام القسم، وهما متعلّقان بفعل محذوف وجوباً.

(٦) أي: لو ظهر الفعل في الآيتين والمثال لوجب ذكر الباء بدلاً من الواو واللام والتاء؛ لأن الباء يجوز معها ذكر الفعل المتعلّق به ويجوز حذفه.

(٧) في م/١ و٣ و٤ «وجبت»، وفي م/٤ «وجب»، وفي م/٢ «لوجبت»، ومثله في المطبوع.

(١) في م/٤ «تعيَّن»، ومثله في طبعة مبارك.

(٢) في م/١ «في باب القسم»، ومثله في حاشية الأمير، وحاشية الدسوقي، وطبعة الشيخ محمد، وأشار في الحاشية إلى صورة التثنية قائلاً: «وفي نسخة» في «بابي»... إلخ.

(٣) قال ٱبن يعيش: «وٱعلم أن الظرف إذا وقع صلة فإنه يتعلّق بمحذوف نحو: ٱستقر أو حَلّ ونحوه، ولا يتعلّق بٱسم فاعل؛ لأن الصِّلة لا تكون بمفرد إنما تكون بجملة». انظر شرح المفصّل ١٥١/٣.

وقال في موضع آخر: «فليس تقدير المحذوف مبتدأً بأَوْلى من أن يكون فعلاً، فتعيين الصلة مبتدأً وخبراً دون الفعل تحكُّم مع أن حذف المبتدأ إذا كان صلة و«هو» العائد قبيح، إنما جاز منه ألفاظ شاذّة تُسْمَع ولا يُحْمَلُ عليها ما وُجِد عنها مندوحة». انظر شرح المفصل ٤٦/٨.

وتتبعت المواضع التي وردت فيها القراءة فلم أجد هذا النص المثبت: بحروفه عند المصنف وما نقلته إليك هو ما اهتديت إليه، وأحسب أنه أخذ عن ٱبن يعيش خلاصة ما ذهب إليه من نصوصه في شرح المفصّل، ويوضح ذلك النصّان السابقان المنقولان عنه.

(٤) الآية من سورة الأنعام ١٥٤/٦، وتقدمت في حرف الكاف، وذُكِرَت هذه القراءة وقراؤها فيما تقدّم. ووجه الٱستشهاد بالقراءة: أن «أَحْسَنُ» خبر لمبتدأ مقدّر: أي: هو أحسن، وهذه الجملة هي جملة الصّلة. وقد رأيت أن ٱبن يعيش يعدُّ هذا من الشاذ، وأنه يقدِّر في الصلة فعلاً يُعَلَّق به الظرف.

(٥) في متن الشمني والدسوقي «لقلة ذلك».

ويقصد بذاك أي حذف العائد المرفوع كما هو الحال في القراءة وهو قليل، وٱطرد هذا: أي اطراد: جاء الذي في الدار، فلا يقاس المطرد على القليل.

(١) في م/٥ والمطبوع «وكذلك».

(٢) أي: يجب تقدير الفعل.

(٣) ويكون التقدير: رجل آستقرّ في الدار فله درهم.

(٤) تدخل الفاء في الخبر لشبه هذا الخبر بجواب الشرط، ولا يشبه الخبر الجواب إلا إذا كان وصف المبتدأ جملة مثل «يأتيني» في مثال المصنف بعد «رجل»؛ ليكون هذا الفعل مثل فعل الشرط. انظر الدسوقي ٩٨/٢ - ٩٩ عن «دردير».

(٥) امتنعت الفاء هنا لأن الوصف جاء مفرداً، ولا تكون إلا حيث يكون الوصف جملة.
قال الأمير: «لأن جملة الصفة تشبه جملة الشرط، فيكون المبتدأ شبيهاً بالشرط».
انظر الحاشية ٨١/٢.
وعند الشمني في ذكر الفرق بين الجملتين: «الفرق بينهما أن النكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط، وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط، فدخلت الفاء في الخبر لمشابهته حينئذٍ لجواب الشرط» الحاشية ١٥٤/٢.
وانظر الهمع ٥٥/٢ - ٥٩ «جواز دخول الفاء على الخبر»، والآرتشاف ١١٤٣/٢.

(٦) قائله غير معروف.
ومباعِد: آسم فاعل، وهو صفة لـ «أمرٍ»، أي: أمرٍ متباعِدٍ.
وجاء ضبطه عند مبارك بفتح العين وضم الدال، وقد تبع فيه الضبط في حاشية السيوطي، وجاء عند الشيخ محمد بفتح العين المهملة وكسر الدال: مباعَدِ.
قلت: أما فتح العين فغير الصواب، وأما ضمّ الدال عند مبارك فهو على جعله صفة لـ «كل» وليس ببعيد.

= ومداني: آسم فاعل من داناه، إذا قاربه، ومنوط: آسم مفعول من: ناطه: أي عَلّقه.
ووجه الاستشهاد بالبيت مجيء الفاء في «فمنوط» بعد مبتدأ موصوف بمفرد وهو قوله: كُلُّ أمرٍ مباعِدٍ أو مُدان، فكلٌّ: مبتدأ، ومنوط: خبره.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٣/٦، وشرح السيوطي/٨٤٧، والآرتشاف/١١٤٣، والهمع ٥٩/٢، والمساعد على شرح التسهيل ٢٤٦/١.

(١) أي: اختلف في تعليق الظرف إذا وقع خبراً أو صفةً أو حالاً، أيّها أَوْلى في التقدير من غيره.

(٢) أي: من قَدّر المتعلّق فعلاً، وكان ذلك عنده أَوْلى من تقدير الوصف المشتق...

(٣) أي: قَدّر المتعلّق وصفاً مثل: مستقرّ أو كائن... إلخ.

(٤) في م/١ «فلأنه».

(٥) أي: إذا وقع الفعل خبراً أو حالاً أو نعتاً يقدَّر بوصف، وهذا يدل على أن ما يتعلّق به الظرف إذا وقع واحداً من هذه الأشياء يكون وصفاً. انظر الشمني ١٥٤/٢.

(٦) تقليل المقدَّر المتعلَّق به، أو الواقع خبراً أو صفة أو حالاً...
والتقليل أَوْلَى؛ لأن الفعل مع مرفوعه جملة، والوصف مع مرفوعه مفرد، وتقدير المفرد أَوْلى من تقدير الجملة. وانظر حاشية الأمير ٨١/٢، والدسوقي ٩٩/٢.

(٧) أي: عند حذف الفعل الذي تعلَّق به الظرف، لم يُحْذَف فاعلُه، وهو الضمير، معه، بل نُقِل إلى الظرف. وعلى هذا يتساوى تقدير الفعل أو الوصف، فكلاهما مفرد، ولم يكن تقليلٌ للمقدَّر، أو ترجيحٌ للوصف على الفعل.

(٨) الذي يذكر بعد المنصوب مُفَسِّراً للمحذوف العامل في المنصوب.

(٩) أي: أتعتكفُ يوم الجمعة تعتكفُ فيه.

(١) أي: أَمُعْتَكِفٌ أنت يوم الجمعة مُعْتَكِفٌ فيه.

(٢) قال الأمير في قوله: فيقدَّر بحسب المُفَسّر: «هذه مجرد مشاكلة قد لا تَجِبُ».

(٣) أي: تقدِّر فعلاً أو اسماً بحسب ما يقتضيه المعنى من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، أو مراعاة، للمذكور فعلاً كان أو وصفاً.

(١) وتقدَّم هذا، ولا يجوز غير الفعل، وهو في أول الفقرة السابقة «هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف» فإن القسم لا يكون إلا جملة.

(٢) فعلاً كان أو وصفاً، ورأيتَ أنه عنده لا ترجيح للاسم أو الفعل بل بحسب المعنى.

(٣) على تقدير: صُمْتُ يومَ الجمعة صُمْتُ فيه.

(٤) في الهمع: «قال الجمهور بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر إن أمكن...، أو معناه إن لم يمكن..» ١٥٨/٥.

(٥) المانع الصناعي هنا أنك لو قدرت: «مررت زيداً مررت به» فإنك تعدّي الفعل القاصر «مَرّ» بنفسه.

(٦) أو مانع معنوي.

(٧) المانع المعنوي وهو أنك لو قدرت: «ضربت زيداً ضربت أخاه» فإنك توقع الضرب بزيد مع أنه لم يقع به ضرب وإنما وقع في أخيه، فالمانع من حيث المعنى لا الصناعة.

(٨) في المثال الأول: زيداً مررتُ به.

(٩) أي: في المثال الثاني: زيداً ضربت أخاه.

(١٠) في م/١ في أول الصفحة «وقف هذه النسخة عبداللطيف بن محب الدين الحنفي على نفسه وأولاده في خامس عشر ذي الحجة سنة إحدى عشرة وألف».

(١١) انظر الهمع ١٥٨/٥.

(١) الصناعي والمعنوي. وانظر الشمني ١٥٤/٢.

(٢) أي ولا مع كل ٱسم مضاف للسبب، وهو المضاف إلى الضمير في «زيداً ضربت أخاه».

(٣) في م/٥ «الشكر».

(٤) تقول: شكرتُ له وشكرته.

(٥) في م/١ «وكذلك الظرف». ولفظ «مسألة» مثبت في بقية المخطوطات، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٦) وهو المقدَّر «صُمْتُ».

(٧) وهو الهاء من «فيه». وهو الضمير العائد على «يوم»، فلا يقال: يوم الجمعة صُمْتُه...

(٨) أي: إلى الظاهر الذي يعود إليه هذا الضمير وهو «يوم».
وحديثه هنا مُوَجَّه إلى قوله من قبل: «وليس المانعان مع كل متعدٍّ بحرف، ولا مع كل سببي».

(٩) أي: لا مانع من أن تقدّر: أهنتُ زيداً أهنتُ أخاه، فيكون المقدَّر من جنس المذكور.

(١٠) بخلاف الضرب في مثاله: زيداً ضربتُ أخاه، فلو قدَّرت فعلاً من جنس المذكور لصار «زيد» مضروباً، وكان التقدير: ضربت زيداً ضربت أخاه. وهذا غير الواقع؛ ولذا قدر من قبلُ فعلاً يصح به المعنى، وهو: جاوزتُ زيداً ضربتُ أخاه.

(١) يشير بهذا إلى السادس مما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف، وقد تقدَّم قبل قليل.

قال: «أن يستعمل المتعلَّق. محذوفاً في مَثَلٍ أو شِبْهِهِ...» وذكر المَثَلَ: «بالرِّفاء والبنين»، وقَدّر: أعرستَ. وشِبْه المَثَلِ: حينئذٍ الآن، وقدر: كان ذلك حينئذٍ وٱسمعِ الآن.

(٢) في م/١ «فتقدِّر».

(٣) الظرف والجار والمجرور إذا كانا صفةً، أو حالاً، أو صلةً، أو خبراً، أو رافعاً لٱسم ظاهر.

(٤) في م/٥ «كونٌ».

(٥) وكائن هنا من «كان» التامة لا الناقصة. ولا يكون ناقصاً لأنه لو كان كذلك كان الظرف خبراً عنه، فيحتاج الظرف عندئذٍ لمتعلّق آخر.

(٦) أي الفعل المضارع منهما إذا أردت الحال أو الاستقبال يكون، يستقر، والفعل «يكون» تام.

(٧) أي الصوم كائن اليوم أو في اليوم، أو يكون اليوم أو في اليوم.

(٨) في هذا المثال تقدر الفعل فقط: الجزاء يكون غداً، أو في الغد، ويكون بمعنى يحصل.

(٩) في م/١ «وتُقَدِّر».

(١٠) أي وصف الماضي، أي ٱسم الفاعل مراداً به الماضي.

قال الأمير: «لكن الأَوْلى الاقتصار على الفعل؛ لأن المضيّ لا يتبادر من الوصف».

انظر الحاشية ٨٢/٢، وهو مثبت عند الدسوقي ٩٩/٢.

(١١) أراد أغفلوا ذكر المقدَّر والخلاف بين صورة المضي، والحاضر والمستقبل، وجواز التقدير بالفعل للحال والاستقبال، وبالوصف للحال، وبهما للمضيّ.

(١) أشار بذكر «إذ» للمضي، وذكر معه «كان» بصورة الماضي.

(٢) «قائماً» زيادة من م/٣ و٤.

(٣) أشار بـ «إذا» للدلالة على المستقبل.

(٤) أي لا فرق بين الظرف في إذ وإذا، وبين الأمور التي ذكرها، وهي مجيء الظرف والجار والمجرور صفة أو حالاً أو صلة، أو خبراً، أو رافعاً لٱسم ظاهر.

(٥) في م/١ وه «فإذا».

(٦) أي الدلالة في الجملة على المضي أو الحال أو الاستقبال.

(٧) كائن أو مستقِرّ.

(٨) في م/٥ «للأزمنة...».

(٩) تعقّبه الدماميني فقال: «كيف تقدّر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة، وهل هذا إلا تهافت؟».
قال الشمني: «وأقول: لا تهافت فيه؛ لأن تقدير الوصف إنما هو لصلوحه للأزمنة كلها دون غيرها».
انظر الحاشية ١٥٥/٢.
قلت: ليس رَدّ الشمني برَدّ، ويبقى اعتراض الدماميني قائماً. فكيف يكون التقدير إذا لم يُعلَم الحال؟.
وقال الدسوقي: «فيه أنه إذا كان كذلك لا يُقَدَّر إلا إذا عُلِم الحال، لأن الشيء إذا أُطْلِق إنما ينصرف لحقيقته» الحاشية ١٠٠/٢.

(١٠) الآية: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ...﴾ سورة الزُّمَر ١٩/٣٩.

(١١) لم أجد ما نقله المصنّف عن الزمخشري في الكشاف في تفسير هذه الآية. انظر الكشاف ٢٨/٣، ولا المفصّل أيضاً.

(١) وذلك من جعل المتعلّق ماضياً وهو الفعل «جُعِلوا».

(٢) تقدير المستقبل لأنهم لم يدخلوا النار بَعْدُ، والمراد بالمستقبل المضارع، فهو يصلح للحال ولما سيكون. وإذا قُدِّر المضارع صَحّ أيضاً كتقدير الزمخشري للماضي.

(٣) وجه البلاغة والحُسْنِ أنه نَزّل ما سيكون منزلة ما كان، مثل قوله تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾، وهذا يكون حيث يكون تقدير الأمر واقعاً لا محالة.

(٤) أي دليل من اللفظ أو المعنى يبيّن طبيعة المُقَدّر.

قال الدسوقي: «كما إذا قيل: هل أحد جالس في الدار؟ فقلت في جوابه: زيد في الدار، أي: جالس فيها؛ فذِكْرُ «جالس» في السؤال دليلٌ على ذلك المتعلّق المحذوف» الحاشية ٢/١٠٠.

(٥) أي: حذف الخبر.

(٦) في م/٣ و٤ «الضمير».

(٧) أي من الخبر المحذوف إلى الظرف والمجرور، كما حصل في حذف الكون العام؛ إذ انتقل الضمير إلى المجرور بعد حذفه.

(٨) الواو غير مثبتة في م/٣. وكذا عند الشيخ محمد.

قوله: ويبطله. أي يبطل هذا الوَهْم عند هؤلاء الجماعة.

(٩) نحو: أقائم أحد؟ فقيل: زيد. فالسؤال دليل الخبر المحذوف، وهذا جائز، وليس لهذا الخبر المحذوف معمول. انظر الدسوقي.

(١٠) أي وجود معمول الخبر وهو الظرف في نحو: زيد في الدار، لمن قال: هل أحد جالس في الدار؟.

(١) أي: من حذف الخبر.

(٢) أي: معمول الخبر دليل على الخبر المحذوف.

(٣) أي: مقوياً على معرفة نوع الخبر المقدّر، وتقديره.

(٤) أي: في متعلّق الظرف في المواضع السابقة.

(٥) فهم متفقون على وجوب حذف الخبر إذا كان كوناً عاماً، فإذا كان خاصاً جاز حذفه وجاز إثباته، مثل قولك: هل أحد جالس في الدار؟ فتجيب: زيد في الدار، ولك أن تجيب: زيد جالس في الدار، فالحذف دليله السؤال، والإثبات جائز.

(٦) أي: على حذف الكون الخاص إذا دَلّ عليه دليل.

(٧) فقد حذف متعلّق «لي» مع أنه كون خاص، ثم قدّره بما يناسب المثال وهو «يتكفّل».

(٨) تقدّمت الآية، وهي في سورة الطلاق ١/٦٥، وكان ذلك في حديثه عن التعلّق بما فيه رائحة الفعل.

(٩) انظر الكشاف ٢٣٩/٣.

(١٠) البحر ٢٨١/٨ ونقلتُ نصه فيما تقدّم. وهو أنه قَدّر عاملاً خاصاً وهو «مستقبلاتٍ»، والعامل في الظرف لا يحذف إذا كان خاصاً بل إذا كان كوناً مطلقاً.

(١١) أي: في «لعدتهن»، وفي م/٥ «أن الكلام» بدلاً من «أن اللام».

(١٢) وهو «استقبال».

(١٣) وهي أن الكون الخاص لا يُحْذَف. وفي م/٤ «ذلك» بدلاً من «تلك».

(١) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/١٧٨.

(٢) قدّره وصفاً للدلالة على الحال.

وعند السمين: «التقدير: مأخوذ بالحُرّ أو مقتول بالحُرّ، فتقدر كوناً خاصاً حُذِف لدلالة الكلام عليه؛ فإن الباء فيه للسبب، ولا يجوز أن تقدّره كوناً مطلقاً؛ إذ لا فائدة فيه لو قلت: الحُرُّ كائن بالحُرِّ إلا أن تقدِّر مضافاً، أي: قتل الحُرّ كائن بالحُرِّ» الدر المصون ١/٤٥٠، وانظر كلام شيخه أبي حيان في البحر ٢/١٢، والفريد ١/٤١١، وحاشية الجمل ١/١٤٢، والتبيان للعكبري/١٤٥.

(٣) قدر الفعل إذا أريد الاستقبال. وقد سبق عند المصنف بيان هذا.

(٤) أشار بـ «كائن» إلى الكون العام؛ إذ لا فائدة من تقديره هنا.

وانظر البحر ٢/١٢.

(٥) في م/٣ و ٥ «يُقَدَّر» وقوله: مع ذلك، أي: مع «كائن».

(٦) وهو قوله: «كائن».

(٧) وهما: قَتْلُ... وبِقَتْلِ.

(٨) أي: قتلُكم الحر كائنٌ بقتله الحُرَّ المجنيَّ عليه.

فالمقدّر: قَتْل، وفاعله، وكائن، وبقتل، وفاعله.

(٩) ذكر أبو حيان التقديرات السابقة ثم قال: «ويجوز أن يكون الحرُّ مرفوعاً على إضمار فعل يفسِّره ما قبله، التقدير: يُقْتَلُ الحُرّ بقتله الحُرَّ، إذ في قوله: القصاص في القتلى، دلالة على هذا الفعل» البحر ٢/١٢.

(١) أي تقدير «كائن» في الآية. وفي م/٢ «ومما يُبَعّد ذلك أيضاً».
قال الشمني: «الإشارة هنا بذلك إلى تقدير مضافين مع كائن في قوله: اللهم إلا أن يُقَدّر مع ذلك إلى كائن» الحاشية ٢/١٥٥.

(٢) في م/٥ «تمام الكلمة».
والمراد بتمام الكلام الخبر، فلا يعلم معنى المقدّر قبل المبتدأ لا بعد ذكر الخبر؛ لأنك ستقدر المضاف إلى المبتدأ بما يناسب الخبر على ما كان فيما سبق: قَتْلُ الحُرِّ كائن بقتل الحُرّ، والأصل أن تعرف طبيعة المقدَّر من غير النظر إلى الخبر، أو انتظار ذكره. وانظر حاشية الأمير ٢/٨٢.

(٣) في م/٥ «حَسَنَ».

(٤) أي: يُعْلَم المضاف المقدَّر عند موضع الحاجة إلى تقديره من غير انتظار تمام الكلام كما في الآية هنا.

(٥) تتمة الآية: ﴿... كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَاۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/٨٢.
وأراد من الاستشهاد بالآية أنك عند قراءتها تقدر «أهل» بعد «اسأل»؛ لأن القرية لا تُسْأَل وإنما يُسْأَل أهلُها. وأنت تعلم هذا من الفعل «اسأل» وإن لم تكمل الكلام، والحق أنك تعلم أن هنا تقديراً ولكنك لا تعرف نوعه إذا لم تذكر القرية.
وتعقّبه الدماميني فقال: «موضع التقدير هو ما بين اسأل والمفعول الذي هو القرية، ولا يُعْلَم المحذوف هنا إلا بعد ذكر القرية، وليس هو موضع المحذوف».
انظر حاشية الشمني ٢/١٥٥ وتعقيبه على كلام الدماميني.

(٦) أي نظيرها في تقدير الكون الخاص.

(٧) الآية: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ المائدة ٤٥/٥.

(١) انظر هذا التقدير في البحر ٤٩٤/٣، والكشاف ٤٦٣/١، والدر المصون ٥٢٩/٢، وذكر أبو حيان نص الزمخشري ثم قال: «على أنه تفسير معنى لا تفسير الإعراب؛ لأن المجرور إذا وقع خبراً لا بُدّ من أن يكون العامل فيه كوناً مطلقاً لا كوناً مقيّداً». وأشار السمين إلى أن شيخه غَضّ من تقدير الزمخشري.

(٢) قوله: هذا هو الأحسن، أي: تقدير الكون الخاص خبراً أَحْسَنُ من تقديره كوناً عاماً مع تقدير مضاف.

قال أبو حيان: «وقال الحوفي: بالنفس: يتعلّق بفعل محذوف تقديره يجب أو يستقر، وكذا العين بالعين، وما بعدها مقدّر الكون المطلق، والمعنى: يستقر قتلها بقتل النفس» انظر البحر ٤٩٤/٢، وانظر الدر ٥٢٩/٢.

(٣) أي: ومثل الآيتين المتقدمتين تقدير الخبر في هذه الآية.

(٤) سورة الرحمن ٥٥/٥.

(٥) انظر التبيان للعكبري/١١٩٧، ومشكل إعراب القرآن ٣٤٢/٢، ومعاني الأخفش/٤٩٠.
وقال مكي بعد تقديره الخبر كوناً خاصاً وهو «يجريان»: «وقيل: بِحُسْبان: هو الخبر، وهو مصدر مثل الكُفران والبهتان». وانظر مثل هذا عند ٱبن الأنباري في البيان ٤٠٨/٢، والبحر ١٨٨/٨.

(٦) في البحر «وٱرتفع الشمسُ على الابتداء، وخبره بِحُسْبان، فإمّا على حذف: أي جَرْيُ الشمس والقمر كائن بحسبان...» ١٨٨/٨.
وذكر السمين وجهاً ثالثاً سبقه إليه شيخه أبو حيان قال: «والثالث أنّ بِحُسْبان خبره، والباء ظرفية بمعنى «في»، أي كائنان في حسبان...» الدر ٢٣٦/٦، ونقل هذا أبو حيان عن مجاهد. انظر البحر ١٨٩/٨.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ النمل ٦٥/٢٧.
ولم أهتد إلى حديث ٱبن مالك فيما بين يديّ من مؤلفاته.

(٢) أي: «في السماوات».

(٣) على تقدير: لا يعلم من ٱستقر في السماوات...

(٤) لاستلزام هذا التقدير...

(٥) أي: الاستقرار الذي هو حقيقة ومجاز، وهذا التقدير يجمع بينهما.

(٦) لأن غير الله سبحانه مستقر حقيقة في السماوات والأرض، أما بالنسبة لله سبحانه فذلك مجاز؛ لأنه سبحانه ليس مستقراً فيهما حقيقة بل مجازاً.

(٧) قال أبو حيان: «والمتبادر إلى الذهن أن «مَن» فاعل بيعلم، والغيب: مفعول، وإلا الله: استثناء منقطع؛ لعدم ٱندراجه في مدلول لفظ «مَن»، وجاء مرفوعاً على لغة تميم. ودلّت الآية على أنه تعالى هو المنفرد بعلم الغيب.

وعن عائشة رضي الله عنها: من زَعَم أن محمداً يعلم ما في غدٍ فقد أعظم الفِرْيَة على الله، والله تعالى يقول: قل لا يعلم.... إلا الله. ولا يقال: إنه مندرج في مدلول «مَن»، فيكون: في السماوات والأرض، ظرفاً حقيقياً للمخلوقين فيهما، ومجازياً بالنسبة إليه تعالى، أي هو فيها بعلمه؛ لأن في ذلك جمعاً بين الحقيقة والمجاز، وأكثر العلماء ينكر ذلك، وإنكاره هو الصحيح، ومن أجاز ذلك فيصح عنده أن يكون استثناءً متصلاً». البحر ٩١/٧، وانظر الكشاف ٤٥٨/٢.

وذكر صاحب الدر المصون أن الشافعي قال بالجمع بين الحقيقة والمجاز. انظر ٣٢٤/٥.

(١) كان النصُّ من قبل أنه لا يتعلق الظرف بالآستقرار لآستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز... وإمّا حمل قراءة...، وهذا هنا تتمة التفصيل الذي بدأه من قبل.

(٢) قراءة السبعة في آية سورة النمل ٢٧/٦٥.

والحق أن لفظ الجلالة في هذه الآية قرئ بالرفع «إلا اللَّهُ» عند السبعة ومن هم وراءهم. ولم يُقْرَأ بغير ذلك.

(٣) وهي لغة تميم، وهذا مذهبهم في الاستثناء المنقطع إتباعه ما قبله والحجازيون ينصبونه.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: لم رُفِع آسم الله، والله يتعالى أن يكون ممن في السماوات والأرض، قلت: جاء على لغة تميم؛ حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا حمار، يريدون ما فيها إلا حمارٌ، كأن أحداً لم يُذكَر...» الكشاف ٢/٤٥٨.

وعلى الانقطاع يكون الإعراب: إلا الله: فاعل يعلم، و«مَن» مفعول، والغيب: بدل من «من في السماوات». وقال مكي: «الرفع في آسم الله عز وجل على البدل من «مَنْ»».

ومثله عند العكبري: انظر التبيان/١٠١٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/١٥٣، وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٨ - ٢٩٩، ومعاني الزجاج ٤/١٢٧، وإعراب النحاس ٢/٥٣٠.

(٥) الجمع بين الحقيقة والمجاز، وحمل قراءة السبعة وغيرهم على لغة مرجوحة وهي لغة تميم.

(٦) في م/١ «تقدّر».

(٧) قَدّر المتعلّق هنا كوناً خاصاً، والمذكور في السماوات والأرض الله سبحانه وتعالى وغيره.

(٨) سقط لفظ «جَوّز» من م/٥.

(٩) لفظ «واحدة» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(١٠) أي احتج بهذا القول، وقد جمع فيه بين الحقيقة والمجاز؛ فاللسان يُطْلَق علىَ الجارحة، ويطلق على القلم، والأول حقيقة والثاني مجاز.

وفي مجمع الأمثال ـ/١٣٠ «القلم أحد الكاتِبَيْن».

(١) أي لم يحتج إلى هذا التقدير الذي قَدّره المصنف في الآية من قوله:

قل لا يعلم من يُذْكَرُ...

(٢) سبقه إلى هذا شيخه أبو حيان. انظر البحر ٩١/٧، وقال عنه: إنه وجه حسن.

وذهب السمين إلى أنه وجه غريب ذكره الشيخ. انظر الدر ٢٢٣/٥، وحاشية الجمل ٣٢٤/٣.

وكان على المصنف أن يذكر هذا لأبي حيان، وهو شيخه، وهو ينقل كثيراً عن البحر في هذا المُصَنّف، ولا يعزو إليه إلا القليل!!

(٣) في م/١ و٢ «تقدّر»، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «يُقَدّر»، وكُلّ صحيح إن شاء الله تعالى.

(٤) في المطبوع «مفعولاً به»، والظرف «به» ليس في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(١) أي متعلّق الظرف والجار والمجرور.

(٢) أي متقدماً على الظرف والجار والمجرور كتقدُّم سائر العوامل على معمولاتها.

(٣) أي ترجيح تقديره مؤخّراً على تقديره متقدّماً

(٤) أي ما يقتضي إيجاب تقديره مؤخّراً.

(٥) أي: ترجيح تقديره مُؤَخّراً.

(٦) والتقدير: في الدار زيد مستقر، أو ٱستقر.

فالمحذوف الخبر، وهو مستقر، أو ٱستقر، وأصله أن يأتي بعد المبتدأ، وهو «زيد» في المثال، ويكون المقتدّم على المبتدأ معمول الخبر.

(٧) ما ذكره المصنف هنا نقضه في الباب الخامس في «خاتمة حول الحذف»، وذلك في العنوان «بيان مكان المقدَّر» قال: «وكنا قَدّمنا في نحو «في الدّار زيد» أن متعلّق الظرف يقدَّر مؤخّراً عن زيد؛ لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، **ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدَّماً لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول، اللهم إلا أن يُقَدَّر المتعلّق فعلًا فيجب التأخير؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا. . .»**.

(٨) وهو ما يقتضي إيجاب تقدير متعلّق الظرف مؤخّراً.

(٩) أي: لا يتقدّم خبرها على ٱسمها، ويكون التقدير: إن في الدار زيداً مستقرٌ، وبهذا يتقدّم معمول الخبر، وهو جائز.

(١) كرر هذا في الخاتمة في الباب الخامس. وتعقبه الشمني فقال: «وفي هذا نظر...، ووجه النظر أن العلة في امتناع تقدير تقديم الخبر إذا كان فعلياً في باب المبتدأ هو خشية التباس الٱسميّة بالفعلية...» انظر الشمني ٢/١٥٥.

(٢) في م/٤ «متأخراً».

(٣) هذا صحيح في تقدير خبر المبتدأ وإنّ، وأما في باب «كان» فيجوز تقديره متقدماً ومتأخراً، لأن خبر «كان» إذا تقدّم لا يلبس بالجملة الفعلية.

(١) يأتي في الحاشية (٢) أنه الزمخشري.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا ۚ قُلِ ٱللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا ۚ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ يونس ١٠/٢١.

ذكر المصنف من قبل أن «إذا» تكون للمفاجأة، وتختص بالجمل الاسمية. وانظر الجنى الداني/٣٧٣.

وذكر أن ابنَ مالكٍ اختار أنها حرف، وهو تابع في هذا للأخفش. وأنها ظرف زمان عند الزجاج، واختاره الزمخشري، وذهب إلى أن عاملها فعل مشتق من لفظ المفاجأة في قوله تعالى: ﴿ثم إذا دعاكم دعوة﴾ ذهب إلى أن التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. قال المصنف: «ولا يُعْرَف هذه لغيره».

على أن ما نقل عن الزمخشري إنما كان في الآية/٤٥ من سورة الزمر ﴿... إذا هم يستبشرون﴾ ونصه: «فإن قلت: ما العامل في إذا ذُكِر؟ قلت: العامل في إذا المفاجأة، تقديره وقت ذكر الذين من دونه فاجأوا وقت الاستبشار» انظر الكشاف ٣/٣٤ و٩٩ آية الزخرف.

وتعقّبه أبو حيان في البحر ٧/٤٣١ - ٤٣٢ بكلام فَظّ، وتبعه المصنف وهو تلميذه. وانظر حاشية الشهاب ٧/٣٤٢ قال: «... وهو تحامل عليه فإنه لا يقلّد غيره...».

وانظر الدر المصون ٦/١٨ ففيه مثل ما ذكره الشهاب من رَدّ هذا التحامل علىأ هل العلم.

على أن ما ذكره المصنف هنا موجزاً بسطه المرادي في الجنى الداني/٣٧٨ - ٣٨٠، فذكر كلام الزمخشري، وتعقيب أبي حيان، ثم ذكر ما يفهم منه أن الزمخشري لم ينفرد بهذا، بل ذهب إلى هذا أبو البقاء أيضاً.

قال: «قلت: وقد قَدّر أبو البقاء العامل في إذا الفجائية فعلاً في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿فإذا حبالُهم﴾ طه/٦٦، قال: التقدير: فألقوا فإذا...». ورجعت إلى التبيان للعكبري في موضع هذه الآية فلم أجد هذا التقدير.

انظر التبيان/٨٩٦.

(١) ذكر المصنف من قبل أن «أمّا» نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل. انظر باب «أمّا» فيما تقدَّم.

(٢) الآية/٨٨ من سورة الواقعة، وذُكِرَت في باب «أمّا».

(٣) أي: هذا الردّ من ٱبن مالك وغيره على الزمخشري، وأراد بقوله: جماعة، شيخَه أبا حيان ومن ذهب مذهبه.

(٤) أي: هذا الرد من ٱبن مالك على الزمخشري غير وارد لما ذكره المصنف من أنه قد يعرض ما يقتضي ترجيح المتعلّق مؤخّراً أو ما يقتضي إيجابه.

(٥) يقدّر الفعل مؤخّراً عن الجار والمجرور لا مقدّماً، والتقدير في المثال المعترَض عليه: أمّا في الدار فزيد ٱستقرّ. وهذا رَدٌّ من المصنف على ٱبن مالك.

(١) في م/٤ «من».

(٢) أي: في التعريف.

(٣) وجه المساواة في الرتبة بين المبتدأ والخبر: أن لفظ الجلالة «الله» في رتبة غيره من الأعلام، وربّ: ٱسم مضاف إلى الضمير «نا» فصار بهذه الإضافة إلى الضمير في رتبة العلم المقدَّم من حيث التعريف.

والحقّ أن لفظ الجلالة أَوْلى بالتقديم ولا مساواة بين رتبة المبتدأ والخبر إلا في الظاهر بناء على التمثيل الصناعي في الجملة.

وفي حاشية الشمني: «هذا التمثيل مبنيٌّ على ما ذهب إليه الأندلسيون من أن المضاف في رتبة المضاف إليه، لا المضاف إلى الضمير، فإنه في رتبة العلم، وإن الاسم الشريف علم» انظر ١/١٥٥.

(٤) وجه الاختلاف في المثالين اللذين ذكرهما هو وجود العلم وهو زيد، والمشتق المُعَرَّف بأل وهو الفاضل، فكلاهما معرفة فهما متساويان في الرتبة.

قلت: وهذا ليس على إطلاقه فالعلم هنا أعرف من المشتق.

وقوله: وإن ٱختلفت: أي وإن ٱختلفت رتبة التعريف فالمقدّم هو المبتدأ.

(١) أي سواء أكان تساوٍ في الرتبة أم لا.

(٢) ذكر الشمني أن صاحب هذا القول هو فخر الدين الرازي، وحجته أنه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه جاء أولاً بل لأنه مسند إليه، وليس الخبر خبراً لمجيئه ثانياً بل لكونه مسنداً.

والذات هي المنسوب إليها فقولنا: زيد المنطلق، والمنطلق زيد، يكون «زيد» فيه هو المبتدأ.

انظر حاشية الشمني ١٥٦/٢، والأمير ٨٣/٢. وفيهما حديث عن السبكي في المسألة.

(٣) أي: وإن تأخّر، كما تقدَّم في مثاله: الفاضل زيد.

(٤) أي: المبتدأ.

وفي حاشية الأمير: «التحقيق كونه معلوماً أولاً فهو المبتدأ، ولو كان غيره أَعْرَفَ، فإن تساويا عِلْماً وجهلاً فالمبتدأُ الأعرفُ» ٨٣/٢.

(٥) في هذا المثال «القائم» معلوم عند المخاطب وإن كان متأخّراً، وعلى هذا فهو المبتدأ وإن تأخّر.

(٦) أي: علم المبتدأ والخبر.

(٧) في حاشية الشمني: «ينبغي أن يُعْلَم أن بين الأعرف والمعلوم عند المخاطب عموماً وخصوصاً من وجه، وطريق تناولهما للأقسام بحيث لا يكون تداخل، إنه أراد بالأعرف الأعرف من المعلومَيْن أو من المجهولَيْن وإلا عُرِف المعلومُ مع غير المعلوم.

وأراد بالمعلومِ المعلومَ غير الأعرف مع الأعرف غير المعلوم، والمعلوم من المتساويين في الرتبة» انظر الحاشية ٥٦/٢.

قلت: عنى بالنسبة العلاقة بين المبتدأ والخبر، والرتبة في التعريف في كل منهما، فإن عُلِمَ التعريف بينهما وجُهِلَ قدر هذه النسبة فالأول هو المبتدأ.

وفصّل هذا السيوطي في الهمع، فذكر أنه إذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال:

= **أحدها**: أنك بالخيار، فٱجعل ما شئت منهما مبتدأً، وهو للفارسي وعليه ظاهر قول سيبويه.

والثاني: أن الأَعَمَّ هو الخبر، نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره.

والثالث: أنه بحسب المخاطب، فإن عُلِم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو يسأله عن أحدهما بقوله: مَن القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر.

والرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر.

والخامس: إن ٱختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ وإلا فالسابق.

والسادس: أن الٱسم متعيِّن للٱبتداء، والوصف متعيّن للخبر نحو: القائم زيد.

انظر همع الهوامع ٢٨/٢، وانظر المساعد على شرح التسهيل ٢٢٠/١ - ٢٢١.

(١) من المسائل التي يُحْكَمُ فيها بٱبتدائية المتقدِّم.

(٢) أي: المبتدأ والخبر.

(٣) يجوز أن يكون الٱسم النكرة مبتدأً بشرط الفائدة. وسوف يذكر هذا المصنف فيما بعد في مسوّغات الٱبتداء بالنكرة.

(٤) أفضل: نكرة، وهو مبتدأ، والثاني: خبره وهو نكرة، فقد تساويا في التنكير، وجاز هنا الٱبتداء بالنكرة، لأن «أفضل» وصف عامل فيما بعده. ويأتي حديثه عنه.

(٥) أي: مما يحكم فيه بوجوب إعراب المتقدِّم مبتدأً.

(٦) أي: المقدَّم.

(٧) زيد: معرفة، وقائم: نكرة. والأول المبتدأ، والنكرة خبره.

(٨) أي: المقدَّم. أي: في مثل: قائم زيد.

(٩) في م/١ «فأمّا».

(١٠) أي: للنكرة المتقدِّمة.

(١١) في م/١ «مُسَوِّغ الآبتدائية».

(١) من تقدُّم آستفهام أو نفي، أو كونه عاملاف فيما بعده، مما يأتي الحديث عنه.

(٢) أي: الآسم النكرة المقدَّم.

(٣) خزّ: خبر مقدَّم، وثوبك: مبتدأ مؤخَّر، فقد تقدَّم الآسم النكرة، وليس من مسوِّغ لإعرابه مبتدأً، فلذا وجب إعرابه خبراً، وكذا الحال في المثال المذكور بعده.

(٤) أي: للاسم النكرة المتقدِّم.

(٥) أي: هو خبر مقدّم عند الجمهور وإن وُجِد مُسَوِّغ للآبتداء به، ويكون ما بعده الخبر، نحو: أقائم زيد؟، وما قائم عبدالله.

(٦) أي: يجعل الاسم المقدَّم إذا كان نكرة لها مسَوِّغ مبتدأً.
ويذهب ابن مالك إلى أن ذلك عند سيبويه مخصوص بما إذا كان المبتدأ اسمَ استفهام أو اسم تفضيل. كذا في حاشية الشمني ٢/١٥٦.
وفي شرح الكافية الشافية ١/٣٣٢ «... فإن تطابقا بإفراد نحو: أقائم زيد؟ جاز أن يكون خبراً مقدَّماً ومبتدأً مؤخّراً، وأن يكون مبتدأً مقدماً وفاعلاً مغنياً عن الخبر، فإن لم يكن الوصف مسبوقاً باستفهام ولا نفي ضعُف عند سيبويه إجراؤه مجرى المسبوق بأحدهما، ولم يمتنع...».
وانظر الكتاب ١/٢٧٨، وانظر أوضح المسالك ١/١٣٧.

(٧) كم: مبتدأ، ومُسَوِّغ الابتداء به كونه له الصدارة. وهذا مذهب سيبويه، ومالُك: خبره.
وأما عند الجمهور: فهو خبر مقدَّم، ومالك: مبتدأ مؤخّر؛ لأنه أعرف من المتقدِّم.

(٨) خير: عند سيبويه مبتدأ، فهو وصف، وزيد: خبره، وعند الجمهور: خير: خبر مقدّم، وزيد: مبتدأ مؤخَّر، فهو أعرف من المتقدّم وإن كان وصفاً عاملاً.

(٩) حَسْبُ: بمعنى كاف، ولا يتعرّف بالإضافة إلى ضمير، فهو نكرة، ولكنه عند سيبويه مبتدأ، وعند الجمهور خبر مقدَّم.
واعتُرِض على المصنف بذكر هذا المثال في أن سيبويه يخصُّ ما سبق بما إذا كان اسم استفهام أو اسم تفضيل، وهذا المثال ليس منهما.

(١) أي: وجه ما ذهب إليه سيبويه.

(٢) أما المتأخر في أمثلته فهو معرفة، وأما المتقدّم فله حكم المعرفة لإفادته.

(٣) ولكون المتأخر هو الأخصّ أُعْرِب مبتدأً مؤخّراً عند الجمهور. وقد تعقب بهذا دليل سيبويه.

(٤) كلاهما في الجملة معرفة، ولكن أنت أصل في التعريف، والفاضل معرف بأل، فالثاني أخصّ من الأول.

(٥) تعقبه الدماميني بأن هذا منافٍ لما قدّمه من التحقيق الذي قرره أولاً. انظر الشمني ١٥٦/٢ - ١٥٧.

(٦) في م/٣ و٥ «لابتدائية بالنكرة».

(٧) وعند الدسوقي بعده: «أي: كما هي في قول سيبويه» ١٠٢/٢.

(٨) الآية: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأنفال ٦٢/٨.

فقد جاء ٱسم إنّ «حَسْبَ»، وٱسمها يكون مبتدأ قبل دخولها.

(٩) تتمة الآية: ﴿... وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة آل عمران ٩٦/٣.

وقوله «مباركاً» مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات، والمطبوع.

ووجه الاستشهاد بالآية أنّ «أول» ٱسم نكرة، وقع ٱسماً لإنّ، فهو في الأصل مبتدأ، وإضافته هنا إلى النكرة «بيت» أفاده التخصيص، وهو ليس تعريفاً مطلقاً.

(١٠) جاء ٱسم «إن» نكرة. وقبل دخولها كان مبتدأً.

وقد دَلّت هذه المواضع الثلاثة على أنه يُبتدَأ بالنكرة.

(١) قولهم هذا يدل على أنّ «حَسْب» مبتدأ؛ لدخول حرف الجر الزائد عليه، ولا يُعْرَب خبراً مقدّماً؛ لأن حرف الجر الزائد لا يدخل على الخبر هنا؛ إذ الكلام إيجاب، لا نفي فيه ولا ٱستفهام.

(٢) أي: ويشهد لخبرية النكرة المتقدِّمة عند الجمهور... وهذا عكس قول سيبويه.

(٣) هذا خطاب الخوارج لٱبن عباس، وتقدّم تفصيل القول فيه في أول الباب الثاني «باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصّل فيه...» انظر فيه: التاسع.

(٤) وعلى هذا يكون «ما» نكرة مقدمة وهي خبر، وحاجتك: مبتدأ مؤخّر.

(٥) وهو الفعل «جاء»، وكان ناسخاً هنا لأنه بمعنى «صار»، فيعمل عمله.

(٦) وهو «حاجتك».

(٧) أي لم يدخل الناسخ على المبتدأ؛ إذ لو قدرت «ما» مبتدأ لكان الناسخ داخلاً على الخبر.

(٨) أي: إذا جعلت ما مبتدأ، وحاجتك خبراً، ثم دخل الفعل الناسخ على «ما» فإنه في هذه الحالة يكون العامل في «ما» الٱستفهامية متقدِّماً عليها، وذلك لا يكون فيما له صدر الكلام. وانظر الشمني ٢/ ١٥٧.

قال الأمير: «والاسم يمتنع تقديمه على الناسخ كالفاعل، بخلاف الخبر».

انظر الحاشية ٢/ ٨٤.

(٩) أي قال: ما جاءت حاجتَك، بنصب حاجة.

(١٠) الأصل قبل دخول الفعل الناسخ «جاءت».

(١١) في م/١ جاء الضبط «ما هي حاجتَك» كذا بنصب «حاجة»، ولعله غير الصواب.

وعلى ضبطه بالرفع يكون الإعراب كما يلي: ما: ٱسم استفهام مبتدأ أول، هي: ضمير مبتدأ ثان. وحاجتك: خبر عن المبتدأ الثاني. وجملة: هي حاجتك، خبر عن الأول «ما».

(١) وهو «جاء».

(٢) وهو «هي» بناء على قوله: فالأصل: ما هي حاجتُك.

وفي م/٣ «المضمر».

(٣) وصار اْسماً للفعل «جاءت»، وهو يعود على «ما»، وصارت: «حاجتَك» خبراً عن «جاءت»، والجملة كلها خبر عن «ما».

(٤) نظير قول الخوارج هذا.

(٥) سقط من هنا إلى قوله: «زيد كان الفاضلَ» من م/٥.

(٦) أي لا يكون تابعاً لزيد من باب التوكيد.

(٧) أراد أنه حذف الضمير وجعله مستتراً اْسماً لكان، وما بعده الخبر كما فعل من قبل في: ما جاءت حاجتَك، حيث حذف الضمير، وصار مستتراً عائداً على «ما».

(٨) ذكر الدسوقي أن ما جاء هنا كالمستثنى مما تقدّم مما يجب الحكم فيه بابتدائية المقدّم.

(٩) أبو حنيفة: خبر مقدّم، وأبو يوسف: مبتدأ مؤخّر، وقد أوجب هنا أن يكون الثاني مبتدأ؛ لأنه هو المشبَّه، والأول هو المشبَّه به.

أي: أبو يوسف كأبي حنيفة في الفقه. وفي أوضح المسالك ١/١٤٥ جاء المثال: «أبو يوسف أبو حنيفة» وأبو حنيفة هو النعمان بن ثابت، وكان خزازاً بالكوفة. وكان من التابعين، لقي عدة من الصحابة، وكان ورعاً زاهداً، له كتب منها: كتاب الفقه الأكبر، وكتاب الردّ على القدرية وغيرهما، مات بالكوفة سنة خمسين ومئة وله سبعون سنة.

انظر الفهرست/٢٨٤ - ٢٨٥.

وأما أبو يوسف فهو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب. كان حافظاً للحديث، ثم لزم أبا حنيفة فغلب عليه الرأي، وولي القضاء ببغداد، ولم يزل بها إلى أن مات سنة اثنتين وثمانين ومئة في خلافة الرشيد. وله من الكتب: كتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصيام، وغيرها. انظر الفهرست/٢٨٦.

(١) أي: ومما يجب الحكم فيه بأبتدائية المؤخَّر ما جاء في البيت.
وقائله الفرزدق. وما وضعته بين معقوفين تتمته، وذكر العيني أنه لم ير واحداً عزاه إلى قائِل، وذكر البغدادي أنه رأى في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبيصي أنه قال: هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق. وجاء هذا البيت في أبيات لغسان بن وعلة في شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٤١.
والشاهد في البيت أن أصل الكلام فيه: بنو أبنائنا مثل أبنائنا، فقدّم الخبر: بنونا، وأخّر المبتدأ: بنو أبنائنا، وحذف «مثل» للعلم به، بقصد التشبيه؛ إذ المراد تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء لا العكس.
قال العيني: «هذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر، والبيانيون على التشبيه، والفقهاء والعروضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث والوصية. والوقف...».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/ ٣٤٤، وشرح السيوطي/٨٤٨، والهمع ٢/ ٣٢٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣، وشرح المفصل ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢، والخزانة ١/ ٢١٣، والإنصاف/٦٦، والأشموني ١/ ١٦٣، ودلائل الإعجاز/٣٧٤، وشرح التصريح ١/ ٧٣، شرح الكافية ١/ ٨٧، وأوضح المسالك ١/ ١٤٥.
(٢) أي يجب إعراب المؤخَّر مبتدأً مراعاةً للمعنى.
(٣) في متن حاشية الدسوقي «ويُضَعِّفُه»، وأشار إلى هذا الخلاف الشيخ محمد، ولم أجد فيما بين يديّ من مخطوطات غير ما أثبتُّه.

(٤) وذلك في المثال المشهور: أبو حنيفة أبو يوسف، وكذا في البيت:

بنونا بنو أبنائنا ... ...

(٥) في حاشية الشمني ١٥٧/٢ «هو التشبيه الذي جُعِل فيه الناقص في وجه الشبه مشبهاً به، ويسمى التشبيه المقلوب كقول محمد بن وهيب:

وبدا الصّباحُ كأن غُرّتَهُ وجهُ الخليفةِ حين يُمْتَدَحُ

= فإنه قصد إيهام أنّ وجه الخليفة أتمّ من الصباح في الوضوح والضياء».

وذكر الدسوقي أن في قوله «للمبالغة» تنويهاً بأن أبا يوسف بلغ غاية من الشرف والفضل حتى كان أبو حنيفة مثله. انظر الحاشية ١٠٣/٢.

قلت: انظر التشبيه المقلوب وبيت محمد بن وهيب في الإيضاح للخطيب القزويني ٧٥/٤ - ٧٦.

(١) في م/٤ «الأصول».

أي مخالف لأصول النحو في بيان المعنى، وليس بيان المبالغة، فإن كان المقام يقتضي بيان المبالغة صَحَّ أن يكون الأول مبتدأً، والثاني خبراً مع أن الثاني مشبّه بالأول.

(١) أي ما يُعْرَف به اسمُ الناسخ، فعلاً كان أو حرفاً، من خبره.

(٢) في م/٥ «أحدها».

(٣) أي: الاسم والخبر.

(٤) ذكر الدماميني أن هذه طريقة المتأخرين، وثمة طريقة أخرى أشار المصنف إليها وهي التخيير في جعل أيّ من الاسمين اسماً للناسخ، وذكروا أنه على هذا كلام العرب لحصول الفائدة على كُلّ حال. راجع حاشية الأمير ٨٤/٢.

(٥) «كان» مثبت في م/٣، وغير مثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٦) كذا في م/١ و٢، وفي بقية المخطوطات «أخاً لعمرٍو»، وجاء النص في متن حاشية الدسوقي على الإضافة، وفي متن حاشية الأمير على التنوين، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك، مع أن إحدى المخطوطتين عنده على الإضافة.

(٧) قال الشمني: «في هذا وفي قوله من قبل في المسألة الأولى: «فإن علمهما وجهل النسبة» إشارةٌ إلى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيداً للسامع فائدة مجهولة؛ لأن ما يستفيده السامع من الكلام فهو انتساب الخبر إلى المبتدأ، أو كون المتكلّم عالماً به، والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر، والحاصل أن السامع قد علم أمرين، لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج، فٱستفاد من الكلام أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات» الحاشية ١٥٧/٢.

(١) أشار بهذا إلى جهل النسبة بين زيد والقيام، وإذا كان هذا فكيف يؤلَّف الجملة على هذه الصورة ويسند القيام إلى زيد، وهو لا يعلم حقيقة أنه قائم أو غير قائم؟ فتركيب الجملة هنا قائم على الظن وليس اليقين.

(٢) أي: يجوز جعل غير الأعرف ٱسماً، والأعرف خبراً، وهو قليل.

(٣) أي: تساوى الٱسم والخبر في التعريف عند السامع أو المتحدث.

(٤) أي تجعل ما شئت منهما ٱسماً وما شئت خبراً؛ ولذلك قلّب المصنّف المثال على الصورتين، وجعل كلاً منهما ٱسماً وخبراً.

(٥) أي في باب النواسخ هذا، وكذا في باب المبتدأ، ويأتي التصريح بذلك بعد قليل.

(٦) أي: كل ٱسم إشارة ٱقترن بهاء التنبيه، ومثله: هذان وهاتان وهؤلاء...

(٧) أي: يتعين أن يكون ٱسم الإشارة ٱسماً للناسخ.

(٨) التنبيه المفهوم من الهاء في أوله. أو من «ها» على الأصح.

(٩) يكون ٱسم الإشارة في المثالين ٱسماً للفعل «كان» مع أن الخبرين: أخاك وزيداً، معرفتان، فهما في الأصل متساويان مع «هذا» في رتبة التعريف.

(١٠) قوله «إلا مع الضمير»: أي يستثنى من مختلفي الرتبة نحو «هذا» مع كل معرفة إلا مع الضمير.

(١١) أي: تجعل الضمير مبتدأً.

(١) أي: على الضمير.

(٢) والهاء للتنبيه، وأنا مبتدأ، وذا: ٱسم إشارة هو الخبر.

(٣) أي لا يتأتى إدخال التنبيه على الضمير في باب الناسخ، ولكنه يدخل على ٱسم الإشارة عندما يقع خبراً كقولك: كنت هذا، ولا يمكن وصل التنبيه بالضمير المتصل بعامله هنا.

(٤) في م/٢ و٣ و٤ «يتّصل».

(٥) وذلك على جعل ٱسم الإشارة مبتدأً، والضمير خبراً، وجَعَلَه هنا قليلاً، وذَكَرَ من قبل أنّ الأَفْصَحَ: هاأنذا.

(٦) كذا في م/٣ و٤ و٥ وفي م/١ «لأنّ وأنّ»، وفي م/٢ «لأنّ وأَنْ».

(٧) في م/٣ «التقديريتين» وفي م/٥ «المقدَّرين».

(٨) في حاشية الأمير ٨٤/٢ «الظاهر أنه الحرف المصدري مطلقاً، كما يأتي له في الباب الخامس من النوع الثاني من الجهة السادسة».

(٩) أي: بالإضافة.

وعلى ما ذكره المصنف لو كانت أَنْ وأنّ مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت له حكم الضمير.

قال الأمير في الحاشية ١٠٣/٢ «... فيجوز وصفهما كما إذا قيل: أعجبني ما صنع رجلٌ حَسَنٌ، على أن تجعل الصفة للمصدر المقدَّر، أي: صنعُ رجلٍ حَسَنٌ.

قال الدماميني. وفي جواز مثله نظر» وانظر حاشية الشمني ١٥٧/٢.

(١٠) أي في كون كل منهما لا يُخْبَرُ عنه بما دونه.

(١١) قال الدماميني: «... هذا مشكل لأن كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير، فكم من الأسماء ما لا يوصف ولم يجعلوهن بمثابة الضمير...».

= وذكر المصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة أن الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة، ولم يخصصه بأَنْ وأنّ.

(١) أي: لا يوصف.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ سورة الجاثية ٢٥/٤٥.

وقوله في السبعة يضاف إليهم أنها قراءة الحسن وأبي حيوة وابن أبي إسحاق.

وقد جاء في هذه القراءة المصدر المؤول «أن قالوا» ٱسماً لكان.

وقرأ «حُجّتُهم» بالرفع على جعل المصدر المؤول في محل نصب خبر «كان» الحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي ورويس وعبيد بن عمير وعبدالحميد بن بكار عن أيوب عن يحيى عن ٱبن عامر، وهارون بن حاتم عن حسين الجعفي عن أبي بكر عن عاصم، وأبو بحرية وطلحة بن مُصَرّف.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ٤٦٨/٨ ففيه مراجع هاتين القراءتين.

(٣) الآيــة: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوٓا۟ ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ سورة النمل ٥٦/٢٧.

قراءة السبعة «... جوابَ قومه» وهو خبر مقدم، و«أن قالوا» المصدر المؤول ٱسم كان مؤخّر.

وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق ونبيح وأبو واقد والجراح والأعمش وهي رواية عن ٱبن كثير «جوابُ» بالرفع ٱسم «كان»، و«أن قالوا» المصدر المؤول خبره.

انظر كتابي «معجم القراءات» ٥٣٦/٦ وفيه مراجع القراتين.

(٤) رفع «حجتهم» في الآية الأولى، و«جواب قومه» في الآية الثانية في قراءة غير السبعة.

(٥) وجه الضعف أنه أخبر بالمصدر المُعَرَّف عما هو دونه في التعريف وهو الاسم؛ ولذلك رجح العلماء قراءة النصب واستحسنوها.

(٦) في م/١ بعد قوله «التعريف» زيادة «مثاله: زيدٌ أنا»، ولعلها من زيادات الناسخ على الأصل.

(١) مما يُعْرَف به الاْسم من الخبر.

(٢) أي لوقوعه مبتدأً مخبراً عنه، وهو نكرة وذلك لوجود مسوِّغ، أو اْسماً للناسخ.

(٣) في م/٤ «وتعكس» وفي م/٥ «ويعكس».

(٤) أي: تقول: كان خيراً من زيدٍ شَرٌّ من عمرٍ، فتُقدُّم الخبر على الاسم.أ

(٥) أي: المسوّغ للاْبتداء بأحدهما دون الآخر.

(٦) جعل «خير» اْسماً لكان لأنه وصف عامل فيما بعده اْسماً، وامرأة: نكرة لا مُسَوِّغ فيها خبراً.

(٧) مما يُعْرَفُ به الاْسم من الخبر.

(٨) أحدهما معرفة والآخر نكرة.

(٩) في م/٣ «فيُجْعَلُ المعرفةُ الاسمَ والنكرةُ الخبرَ».

(١٠) أي فلا تقول: كان زيداً قائم، بجعل المعرفة خبراً والنكرة اْسماً.

قال الأمير: «قوله: ولا يُعكس: إلا أن يكون للنكرة مُسَوِّغ كما سيفيده آخر المبحث» ٢/ ٨٤.

وقال الدماميني: «لم يُفَصِّل المصنف في النكرة بين أن يكون لها مُسَوِّغ وأن لا يكون، وقد قالوا: إذا كان لها مُسَوِّغ فالأحسن أن يجعلها الخبر نحو: كان عبدالله رجلاً صالحاً، ولك أن تجعلها الاْسم فتقول: كان رجلٌ صالحٌ عبدَالله، وإن لم يكن لها مُسَوِّغ فلا يجوز جعلها الاْسمَ إلا في الضرورة» انظر حاشية الشمني ٢/ ١٥٨.

وعقّب الشمني على قول الدماميني هذا فقال: «وأقول: مراد المصنف إنما هو النكرة التي لا مُسَوِّغ لها؛ بدليل قوله في آخر هذا الكلام: واعتُذِر له - أي الزجاج - بأن النكرة قد تخصصت بلهم».

(١١) صدر البيت مثبت في م/٥، ومحذوف من بقية المخطوطات.

= وقائله القطامي التغلبي، وهو مطلع قصيدة مدح بها زُفَرَ بن الحارث الكلابي القيسي.

وضُباع: مُرَخَّم: ضُباعة، فحذف الهاء للترخيم، وعوض عنها الألف.

وذهب الأعلم إلى أن الوقف عليها عوض من الهاء؛ لأنهم إنما رَخّموا ما فيه الهاء، ثم لما وقفوا عليه رَدّوا الهاء للوقف، فلما لم يمكنهم رَدّ الهاء جعلوا الألف عوضاً منها على ما ذكره سيبويه. وذهب الدماميني إلى أن هذه الألف قد تكون للإطلاق. وضباعة: هي بنت زفر بن الحارث الكلابي.

وقوله: ولا يكُ موقف... يجوز أن يكون على الطلب والرغبة، كأنه قال: لا تجعلي هذا الموقف آخر وداعي منك، ويجوز أن يكون على الدعاء كأنه قال: لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع.

والشاهد فيه أنه جاء ٱسم «يك» نكرة وهو: موقف، والخبر معرفة وهو الوداعَ، وكان هذا للضرورة. ويروي: ولا يكُ موقفي. على أن ٱبن مالك والرضي أجازا الإخبار عن النكرة بالمعرفة في بابي «إن» و«كان».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٥/٦، وشرح السيوطي/٨٤٩، وشرح المفصل ٩١/٧، والهمع ٩٦/٢، ٩٣/٣، والكتاب ٣٣١/١، والمقتضب ٩٣/٤، والخزانة ٣٩١/١، ٦٤/٤، والأشموني ١٧٦/٢، الدر المصون ٢٨٧/٥.

(١) صدره مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

وقائله حسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح النبي ﷺ، وهجاء أبي سفيان، وكان أبو سفيان قد هجا الرسول قبل إسلامه. بصيدة قبل فتح مكة، فردّ عليه ذلك حسان ذلك. ويروى: سُلافةً، وخبيئةً، والسبيئة: الخمر، وبيت رأس: اسم قرية بالشام من ناحية الأردن كانت الخمور تباع فيها. وقيل: بيت: موضع الخمر، ورأس: اسم للخمار، وقيل الرأس بمعنى الرئيس.

وخصّ العسل والماء لأن العسل أحلى ما يخالطها، وأنه يذهب بمرارتها، وأما الماء فيبردها ويلينها.

قال البغدادي: وإنما يشربها الرؤساء والملوك ممزوجة كراهية أن تخرجهم عن عقولهم.

والشاهد في البيت مجيء الخبر معرفة وهو «مزاجَها» والنكرة اسماً وهو «عسل»، وذكرت من قبل أن الإخبار بالمعرفة عن النكرة أجازه ابن مالك والرضي في بابي إن وكان على الاختيار.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٤٩/٦، وشرح السيوطي/٨٤٩، والديوان/٥٩، وشرح المفصل ٧/ ٩٣، والخزانة ٤٠/٤، ٦٣، والكتاب ٢٣/١، والمقتضب ٩٢/٤، والهمع ٩٦/٢، والمحتسب ٢٧٩/١، والحجة لابن خالويه/١٧١، واللسان/سبأ، والدر المصون ٢٨٧/٥.

(١) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الشعراء ١٩٧/٢٦.

قرأ ٱبن عامر والجحدري وابن أبي عبلة ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ... ﴾.

آية: بالرفع فاعل تكن على أنها تامة، وأن يعلمه: بدل من آية، أو خبر محذوف.

وإذا كان «تكن» ناقصاً فالاسم ضمير القصة، وآيةٌ: خبر مقدّم، وأن يعلمه: مبتدأ مؤخر، والجملة خبر تكن.

وقرأ ٱبن عباس وقتادة وأبو عمران الجوني ﴿أولم تكن لهم آيةً﴾ بالتاء، آيةً: خبر، وأن يعلمه: الاسم.

وانظر تفصيل ما أوجزته هنا في كتابي «معجم القراءات» ٤٦٢/٦ - ٤٦٣.

(٢) انظر تفصيل التخريج في البحر ٤١/٧، ومعاني الفراء ٢٨٣/٢، والكشاف ٤٣٦/٢، والمحرر ١٤٩/١١ - ١٥٠، والعكبري/١٠٠١، وإعراب النحاس ٥١٠/٢، ومعاني الزجاج ١٠١/٤، والدر المصون ٢٨٧/٥.

(٣) أي اللام من «لهم».

(٤) وذلك على الوجهين المتقدمين.

(٥) قال الزجاج: «ومن قرأ: أولم تكن لهم آيةٌ، بالتاء جعل «آية» هي الاسم، وأن يعلمه: خبر تكن» انظر معاني القرآن وإعرابه ٤/١٠١.
على أن ما ذهب إليه الزجاج ذكره الزمخشري أيضاً قال: «... وجعلت آيةً ٱسماً، وأن يعلمه: خبراً، وليست كالأُولى لوقوع النكرة ٱسماً والمعرفة خبراً».
انظر الكشاف ٢/٤٣٦.

= وقال العكبري: «... آية: ٱسمها، وفي الخبر وجهان... الثاني: أن يعلمه، وجاز أن يكون الخبر معرفة لأن تنكير المصدر وتعريفه سواء، وقد تخصصت «آية» بلهم» انظر التبيان/١٠٠١.
ومما تقدّم ترى أن الزجاج لم ينفرد بهذا الرأي بل قال به غيره.

(١) أي: رَدّوا رأي الزجاج لما ذكره من قبل من أن الٱسم والخبر إذا كانا مختلفين فإن المعرفة يجعل ٱسماً والنكرة خبراً.

(٢) قال السمين: «وقد اعتُذِر عن ذلك بأن آية قد تخصصت بقوله: لهم، فإنه [حال] منها، والحال صفة، وبأن تعريف الخبر ضعيف لعمومه، وهو اعتذار باطل، ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج...» الدر المصون ٥/٢٨٨.

(١) أي: عند التباس أحدهما بالآخر.

(٢) سوف يأتي الأقلّ تحت عنوان «فروع» بعد قليل.

(٣) أي: الفاعل أو المفعول.

(٤) أي: ٱسماً موصولاً، وكان ناقصاً لأنه لا يتم إلا بصلته، أو ٱسماً غير موصول ولكنه لا يتم إلا بصفة. وفي حاشية الشمني: «قوله: ٱسماً ناقصاً» أراد به الأٱسم الموصول» الحاشية ١٥٨/٢.

(٥) أي: معرفة الفاعل من المفعول في هذه الحالة.

(٦) في م/٥ «ضمير المنصوب».

(٧) أي: إذا كان الأٱسم الموصول للعاقل تقدِّر ٱسماً للعاقل، وإذا كان لغير العاقل تقدِّر في موضعه ٱسماً لغير العاقل. وإن كان ٱسماً يصلح للاثنين تقدّر الأٱسم للعاقل أو غير العاقل بحسب ما تريد من تركيب الجملة، وبحسب ما نويت.

(٨) سوف تتضح لك المسألة في مثاله الذي ذكره فيما يأتي.

(٩) وكان يجوز لو قال: أعجب زيداً ما كره عمرو.

(١٠) كإذا في م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ «فإنه»، ومثله في حاشية الأمير.

(١١) لأن الثوب غير عاقل فلا يقع منه إعجاب، وإنما يُعْجَب به.

(١٢) أي: يجوز نصب «زيد» فتقول: أعجب زيداً ما كره عمرو.

وتعقّبه الأمير بأنه ذكر الجواز في مقابل النفي السابق، وأن نصب زيد في مثاله المتقدّم واجب. انظر الحاشية ٢/٨٤.

= وقال الشمني: «وينبغي أن يقول: ويجب النصب، أي: نصب زيد، في: أعجب زيدٌ ما كره عمرو؛ لأن إعراب «زيد» في هذا المثال لما دار بين النصب والرفع وٱمتنع الرفع وجب النصب» الحاشية ٢/ ١٥٨.

(١) هذا عطف على ما تقدّم من قوله: «إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل.

(٢) في حاشية الدسوقي: «في بعض النسخ: فإن أوقعت «ما» على أنواع النساء...» وليس هذا فيما بين يديّ من المخطوطات. و«ما» لغير العاقل، وقد تجيء دالة على العاقل.

(٣) أي: جاز الرفع كما يجوز النصب، في مثاله الذي ذكره من قبل: أعجب زيدٌ ما كره عمرو.

(٤) كما يجوز: أعجبني النساءُ.

(٥) أي: في المثال المذكور.

(٦) أي: الرفع والنصب في «زيد» كما جازا في «ما» إن أوقعتها على أنواع من يعقل؛ لأن «ما» حينئذٍ ومَن والذي لمن يعقل، وهو يصح أن يكون معجباً ومُعْجَباً به، بخلاف مَن لا يعقل فإنه يكون معجِباً لا مُعْجَباً. انظر الشمني ١٥٨/٢.

وعند الدسوقي: بيّن جواز الوجهين بما يلي: تقول: أعجب زيدٌ مَن كره عمرو، لأنك تجعل مكان «مَن» خالداً مثلاً، فتقول: أعجبتُ خالداً، وتقول: أعجب زيداً من كره عمرو؛ لأنه يصح: أعجبني خالدٌ... الحاشية ١٠٤/٢.

وتعليق الأمير ختم به الدسوقي نصّه وهو: «قوله: جاز الوجهان»: أي عربية وإن ٱختلف المراد» الحاشية ٨٥/٢.

(١) في هذه الفروع ثلاث مسائل ذكرها المصنف.

(٢) هذه هي المسألة الأولى.

(٣) فهو مفعول به، والسفر: فاعل، فقد جعل في المثال السفر في مُكْنَة المسافر، فهو الفاعل.

(٤) هنا على القاعدة المتقدّمة: حَذَفَ الٱسمَ المنصوبَ، ووَضَعَ مكانه ضمير النصب.

(٥) لأنه لا معنى لأن تجعل السفر ذا مُكْنَة. كذا عند الدسوقي.

وعلى القاعدة التي ذكرها المصنف فقد وضعت ضمير الرفع في مكان الٱسم المنصوب، وهو خلاف ما أَسَّسَ عليه البيان في أول حديثه عن الفرق بين الفاعل والمفعول.

(٦) هذه هي المسألة الثانية مما ذكره تحت «فروع».

(٧) أي: في الجملة الأولى. ما: ٱسم ٱستفهام مبتدأ، وجملة: دعا زيداً... خبر المبتدأ.

(٨) وهو الضمير الرابط لجملة الخبر باسم الٱستفهام «ما».

(٩) أي: برفع «زيد».

(١٠) أي: في الجملة الثانية. و«ما» في هذه الجملة ٱسم ٱستفهام في محل نصب مفعول به مقدّم، والتقدير: أيَّ شيء كره زيد.

(١١) وذلك على تقدير: أيّ شيء كرهه زيد. وكان الأولى أن يجعل «ما» هي المفعول به لا الضمير الرابط، فإن قدّر المفعول الضمير المحذوف فإن «ما» على هذا تدخل في باب الاشتغال، والتقدير: كره أي شيء كره زيد من الخروج، ويكون الفعل المذكور مفسراً.

ورأيت أصحاب الحواشي قد سكتوا عن تقدير المصنف للمفعول به. وإن كان ليس ببعيد، وتكون «ما» على تقديره مبتدأً أي: أيُّ شيءٍ كرهه زيد.

(١) لا يزال هنا يطبق قاعدته السابقة، فقد وضع ضمير النصب في موضع «زيداً» في الجملة الأولى.

(٢) وضع ضمير الرفع في موضع «زيدٌ» المرفوع في الجملة الثانية.

(٣) أي: يمتنع رفع زيد في المثال الأول ونصبه في المثال الثاني.

(٤) إذ لا معنى لمثل هذه الدعوة لما لا يعقل ولا يستجيب.

(٥) تعقب الشمني المصنف بقوله: «في كره ضمير يعود على الثوب، والأَولى أن يقول: وكرهني الثوب من الخروج، إلا أنه لما كان قصده إلى بيان المانع في العكس وهو وقوع الدعاء على الثوب في الأول وإسناد الكراهة إلى الثوب في الثاني اقتصر على ذلك» انظر الحاشية ١٥٨/٢. وفي حاشية الأمير: «ولو قال: ما كرهني الثوب من الخروج كان أوضح». الحاشية ٨٥/٢.

(٦) هذه هي المسألة الثالثة مما ذكره تحت «فروع»، مما يُعْرَف به الفاعل من المفعول، وهنا في هذه المسألة لتمييز النائب عن الفاعل من غيره.

(٧) في م/٤ «عشرين».

وكان رفع العشرين واجباً؛ لأنه إذا كان في الجملة مفعول به وظرف ومصدر كان المفعول به أولى أن يكون نائباً عن الفاعل المحذوف؛ ولذلك كان الرفع فيه.

(٨) ذكر من قبل أن مثل هذا التركيب لحن. انظر باب «غير».

وانظر من قبل تعقيب الدماميني عليه في الحاشية ١/١٦٠، وقد نقلت النص فيما سبق، ووقع المصنف هنا فيما عَدَّه من قبلُ لحناً.

(٩) في م/٤ «عشرين».

(١٠) الفعل «زاد» يتعدّى لواحد ولاثنين. وفي المختار: «زاد الشيءُ، وزاد غيرُهُ، فهو لازمٌ ومتعدٍّ إلى مفعولين» وانظر المصباح.

= وجاز رفع «عشرين» على تقدير: عمروٌ زاد السلطانُ في رزقه عشرين، فلما بُني الفعل للمفعول رفع «عشرين» نائباً عن الفاعل المحذوف، وهو السلطان، وجاز النصب فتقول: عمرو زيد في رزقه عشرين، يكون الفعل «زاد» متعدياً لاثنين: الأول صار نائباً عن الفاعل، وهو مستتر في الفعل «زيد»، والمفعول الثاني هو «عشرين».

(١) أي خالٍ من ضمير يقع نائباً عن الفاعل، فكان لا بُدّ من رفع «عشرين».

(٢) أي توحيد الضمير لو قلت: الزيدان زِيدَ في رزقهما...، والزيدون زهيدَ في رزقهم...، فإن الضمير في «زِيدَ» بقي مفرداً؛ لأن الفاعل المحذوف مفرد.

(٣) وهو قولك: في رزقهما، في رزقهم: ليظهر الضمير الراجع إلى المبتدأ: الزيدان، الزيدون.

(٤) أي: على نصب «عشرين».

(٥) في م/٤ «محتمل».

(٦) أي الضمير، فتقول: الزيدان زيدا عشرين، والزيدون زيدوا عشرين. الفعل متعدٍّ لاثنين: الأول الضمير البارز. والثاني «عشرين».

(٧) وإن شئت ذكرته في المثالين فتقول: الزيدان زيدا في رزقهما عشرين، والزيدون زيدوا في رزقهم عشرين.

(١) انظر أوجه الاتفاق والافتراق بينهما في الأشباه والنظائر ٤٧٦/٢ – ٤٨٢، ونَصّ ابن هشام في ص/ ٤٧٨ وما بعدها، وانظر شرح المفصل ٧٣/٣ – ٧٤، وشرح الكافية ٣٣٧/١.

(٢) وفي شرح الكافية: «... أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكلّ وبين عطف البيان؛ بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه؛ فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بَدَلُ المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجلٍ عبدِالله، كأنه قيل: بمن مررت، أو ظنّ أنه يُقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أَعْرَفُ منه» انظر ٣٣٧/١.
وقد نقل هذا النص الشمني في الحاشية ١٥٨/٢ – ١٥٩، والأمير في ٨٥/٢.
وانظر الكتاب ٢٢٤/١.

(٣) أي: عطف البيان.

(٤) أي: لا يكون الضميرُ عطفَ بيان. وانظر الأشباه والنظائر ٤٧٧/٢.

(٥) أي: ولا يكون الضمير تابعاً لمضمر آخر، فلا يُعطف عَطْفَ بيان، ولا يُعْطَفُ عليه. وانظر شرح المفصّل ٧٣/٣.

(٦) أي: عطف البيان.

(٧) قال الدسوقي: «فكما أن النعت يُخَصِّص متبوعه النكرة، ويُوَضِّح متبوعه المعرفة، فكذلك عطف البيان...» الحاشية ١٠٥/٢.

(٨) الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ المائدة ١١٧/٥.
وتقدّمت الآية في «أن» المفسرة.

(٩) في الكشاف ٤٩٣/١ «... ويجوز أن تكون «أن» موصولة عطف بيان للهاء، لا بدلاً» ورَدّ هذا أبو حيان بأن فيه بعداً؛ لأن عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام. البحر ٦١/٤.

(١) مضى رَدّه في «أن» المُفَسِّرة.

(٢) انظر المساعد على شرح التسهيل ٢/٤٢٠.

(٣) وهو نعت الضمير بمدحٍ عند الكسائي.

(٤) الآية: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ سورة البقرة ٢/١٦٣.

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ أربعة أوجه:

الأول: أن يكون بدلاً من «هو» بدلَ ظاهرٍ من مضمر، وهو قليل؛ لأنه يؤدي إلى البدل بالمشتقات.

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الرحمن، ويكون التقدير: لا إله إلا هو هو الرحمن.

الثالث: أن يكون خبراً لقوله: وإلـٰهكم، أخبر عنه بقوله: إله واحد، وبقوله: لا إلـٰه إلا هو، وبقوله: الرحمن الرحيم، وهذا جائز عند من يرى تعدُّد الخبر.

والرابع: أن يكون صفة لقوله: «هو»، وهذا مذهب الكسائي؛ فإنه يجيز وصف الضمير الغائب بصفة المدح، واشترط شرطين: أن يكون الضمير لغائب، وأن تكون الصفة للمدح، وأطلق ابن مالك جواز وَصْف الضمير. ورَدّ العكبري الوصف.

انظر الدر المصون ١/٤٢٠، والتبيان/١٣٣، وانظر الفريد ١/٣٩٩، والبحر المحيط ١/٤٦٤.

(٥) سورة سبأ ٣٤/٤٨.

والآية شاهد لنعت الضمير على المدح، فقوله: «علام الغيوب» فيه أوجه مختلفة من الإعراب، ومنها ما ذهب إليه الكسائي: قال أبو حيان: «وقال الكسائي هو نعت لذلك الضمير [أي المستكِنّ في يقذف]؛ لأن مذهبه جواز نعت المضمر الغائب». البحر ٧/٢٩٢.

وانظر التبيان للعكبري/١٠٧١، والبيان لابن الأنباري ٢/٢٨٣، ولم يذكر الوصف.

(٦) تقدّم هذا القول في حرف التاء.

والرؤوفِ الرحيم: نعتان للضمير في عليه، وهو ضمير الغائب، وذلك على مذهب الكسائي وشرطه. وهو صفة مدح. وانظر المساعد ٢/٤٢٠.

(١) وهو نعت الضمير بذمٍّ.

(٢) الخبيث: نعت لضمير الغائب في «به» على مذهب الكسائي.

(٣) وهو وصف الضمير بصفة تَرَحُّم.

(٤) قائله غير معروف.

وقبله: قد أصبحت بقَرْقَرى كوانسا.

وعلى هامش م/٣ «فأصبحت».

قرقرى: موضع مخصب باليمامة، والمكنس: الموضع الذي يكون فيه الظبي، فٱستعاره للإبل، والبائس: المحتاج الفقير.

وصف إبلاً بركت بعد الشبع، فنام راعيها؛ لأنه غير محتاج إلى رعيها.

والشاهد فيه أنه عند الكسائي يجوز أن يوصف الضمير للترحُّم عليه، والتوجع له، فالبائس صفة لضمير المفعول وهو الهاء في «فلا تلمه».

وعند سيبويه يجوز أن يكون بدلاً من الهاء، وأن يكون منصوباً بعامل محذوف على الترحم. وعند غيره على الترحم بفعل محذوف تقديره: أعني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥١/٦، والكتاب ٢٥٥/١، والهمع ٢٣١/١ و١٧٧/٥، ٢١٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٠/٢.

(٥) الآيــة: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدْىَ وَٱلْقَلَٰٓئِدَ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ ســورة المائدة ٩٧/٥.

(٦) انظر الكشاف ٤٨٥/١ وفيه: «البيت الحرام: عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفة كذلك».

= وتعقّبه أبو حيان فقال: «وليس كما ذكر؛ لأنهم ذكروا في شرط عطف البيان الجمود، فإذا كان شرطه أن يكون جامداً لم يكن فيه إشعار بمدح؛ إذ ليس مشتقاً، وإنما يشعر بالمدح المشتق، إلا أنه يقال: إنه لما وصف عطف البيان بقوله: الحرام، اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك» انظر البحر ٢٥/٤.

(١) قوله: «البيت الحرام» غير مثبت في م/٢.

(٢) أي: على ما ذهب إليه الزمخشري.

(٣) أي نعت الضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحُّم.

(٤) أي لا يمتنع ما جرى في نعت الضمير أن يكون في عطف البيان من الضمير على المدح أو الذم أو الترحُّم على قول الكسائي.

(٥) وهذا مما يفترق به البدل من عطف البيان.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ سورة مريم ١٩/.

وفي «ما» وجهان: الأول أن يكون مفعولاً به للفعل «نرث»، والضمير فيه منصوب على إسقاط الخافض، والتقدير: ونرث منه ما يقوله.

والثاني أن يكون بدلاً من الضمير في «نرثه»، وهو بدل اشتمال.

انظر الدر المصون ٤/٥٢٥.

(٧) الآية: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ سورة الكهف ١٨/٦٣.

قوله: أن أذكره: في مَحَلّ نصب على البدل من هاء «أنسانيه»، وهو بدل اشتمال، أي: أنساني ذكره.

(٨) الآية/١١٧ من سورة المائدة، وقد تقدّمت في بداية حديثه عن عطف البيان والبدل، وتقدّم التعليق عليها.

(١) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾.

(٢) انظر نص الزمخشري وتوهيم المصنف له في الخزانة ١/١٣١.

(٣) انظر هذا في «أن» المفسّرة.

(٤) في م/١ «وقد أجاز».

(٥) أي: إبدال الضمير من الظاهر، إياه: بدل من زيداً.

(٦) أي: إبدال المضمر من الظاهر لم يُسْمَع فلا يجوز عنده.

قال ٱبن مالك في التسهيل/١٧٢: «ولا يُبْدَل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جُعِل توكيداً إن لم يُفِد إضراباً».

وفي الهمع ٥/٢٢٠ «ومنع ٱبن مالك إبدال المضمر من الظاهر بدل كُلّ، قال: لأنه لم يُسْمَع من العرب لا نثراً ولا نظماً، ولو سمع لكان توكيداً لا بدلاً، وأجازه الأصحاب نحو: رأيت زيداً إياه».

(٧) وهو قوله: رأيته إيّاه، على إبدال الضمير من الضمير عند الجماعة.

وفي الهمع ٥/٢١٩ - ٢٢٠ «قال الكوفيه: أو كُلّ، أي لا يُبْدَل المضمر من مضمر بدل كُلّ إذا كان منصوباً، بل يُحْمَلُ على التأكيد نحو رأيتك إياك.

والبصريون قالوا: هو بدل، كما أن المرفوع بدل بإجماع، نحو: قمت أنت».

(٨) مما يفترق فيه عطف البيان والبدل.

(٩) أي: عطف البيان.

(١٠) عطف البيان يوافق متبوعه تعريفاً وتنكيراً، وليس البدل كذلك. انظر شرح المفصّل ٧٢/٣.

(١) الآيتان: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ * فِيهِ ءَايَاتٌۢ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَالَمِينَ﴾ آل عمران ٩٦/٣ - ٩٧.

(٢) انظر الكشاف ٣٣٧/١ فقد ذكر القراءة «آية بينة» على الإفراد، ثم قال: «وفيها دليل على أن «مقام إبراهيم» واقع وحده عطف بيان».

قال أبو حيان: «ورُدّ عليه ذلك؛ لأن «آيات» نكرة، و«مقام» معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين فلا يُلتفتُ إليه...».

انظر البحر ٩/٣. وانظر فيه أيضاً ٢٩٠/٧.

على أن الرضي أجاز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير. انظر الشمني ١٥٩/٢.

(٣) للمصنف عودة إلى المسألة في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس، وقد التمس للزمخشري العذر في أنه قد يكون عَبّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما. ثم يقول: «وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة، وعطف البيان صفة، كما مَرّ».

(٤) أي الزمخشري.

(٥) الآية: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ سورة سبأ ٣ط/٤٦.

(٦) قال الزمخشري: «بواحدة: بخصلةٍ واحدة، وقد فَسّرها بقوله: «أن تقوموا» على أنه عطف بيان لها» انظر الكشاف ـ٥٦٥/. وتعقّبه أبو حيان في هذا الموضع أيضاً بأن هذا لا يجوز؛ لأن «واحدة» نكرة، وأن تقوموا: معرفة؛ لتقديره: قيامكم لله، وعطف البيان فيه مذهبان: أحدهما أنه يشترط فيه أن يكون معرفة من معرفة، وهو مذهب الكوفيين، وأما التخالُف فلم يذهب إليه ذاهب، إنما هو وهم من قائله. انظر البحر ٢٩٠/٧، والدر المصون ٤٥٢/٥.

(١) ولا يختلفون: كذا بصورة الجمع فيما بين يديّ من المخطوطات.

وجاء في طبعة مبارك، والشيخ محمد ومتن الدسوقي والأمير «ولا يختلف».

(٢) أي في جواز التخالف، فتُبْدَلُ النكرة من المعرفة والمعرفةُ من النكرة.

(٣) الآيتان: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ سورة الشورى ٥٢/٤٢ – ٥٣.

قال العكبري: «صراط الله: هو بدل من «صراط مستقيم» بدل المعرفة من النكرة، والله أعلم» انظر التبيان/١١٣٦.

(٤) الآيتان: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ سورة العلق ١٥/٩٦ – ١٦.

ناصيةٍ بدل من «الناصية» وهو بدل النكرة من المعرفة.

(٥) مما افترق فيه عطف البيان والبدل.

(٦) أي: عطف البيان. وانظر الهمع ١٩٣/٥، ففيه رأي ٱبن هشام.

وفي م/٢ و٥ «أن لا يكون».

(٧) فإنه يكون جملة. وفي حاشية علي م/٣ «فإنه يقع جملة وإن كان المُبْدَلُ منه منفرداً».

(٨) سورة فُصّلت ٤٣/٤١.

وتقدّم الحديث للمصنف في الآية في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب قال: «الثالث: المُبْدَلة...، فإنّ وما عملت فيه بدل من «ما» وصلتها».

(٩) الآية: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ سورة الأنبياء ٣/٢١.

= وتقدّم الحديث للمصنف في الآية في الجمل التي لها محل من الإعراب، الجملة المُبْدَلة وجملة الاستفهام ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ بدل من النجوى، وهو إبدال جملة من مفرد. ولا يكون مثله في عطف البيان.

(١) تقدَّم حديثه في الخلاف في «عرفت زيداً أبو مَن هو» في الباب الثالث من الجملة التي تقع بعد القول، ومفعولاً به: «والثالث أن تكون في موضع المفعولين، وٱختلف في نحو: عرفت زيداً من هو» فانظر هذا فيما تقدّم. وجملة: أبو مَن هو: من المبتدأ والخبر بدل من «زيداً»، فهي في محل نصب.

(٢) قائله غير معروف. وفيه رواية.. لقد كلمتني أم عمرو.

والشاهد فيه: مجيء جملة الاستفهام: أتصبر يوم البين... بدلاً من «كلمةٍ»، فهي في محل جر مثل المبدل منه.

قال الأمير: قوله: أتصبر، بدل من «كِلْمَة»، والمراد هنا لفظ الجملة، وسبق الكلام في أنها في قوة المفرد».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٧، وشرح السيوطي/٨٥٣، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٣٨.

(٣) وانظر حاشية الشمني ٢/ ١٦٠ وفي هذا الموضع تعقيب للدماميني يرد على المصنف هذا الشاهد، وأنه ليس مما هو بصدده؛ لأن جملة البدل يُراد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد.

(٤) في م/٥ «والرابع».

(٥) مما يفترق به عطف البيان والبدل. وانظر الأشباه والنظائر ٤٧٨/٢، والهمع ١٩٣/٥.

(٦) في م/٢ «أن لا يكون».

وقوله: أنه: أي عطف البيان.

(١) الآيتان: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ سورة يس ٢٠/٣٦ - ٢١.

وقد جاءت جملة: «اتبعوا من لا يسألكم أجراً» في الآية الثانية بدلاً من «اتبعوا المرسلين» في الآية السابقة، فهو بدل جملة من جملة.

وانظر حاشية الشمني ١٦٠/٢ ففيها تعقيب للدماميني على المصنف.

وذهب أبو حيان إلى أن الأكثرين لا يجعلون هذا بدلاً، وإنما هو عندهم من تكرار الجمل، وإن كان المعنى واحداً، ويسمى التتبيع. انظر البحر ٣٣/٧.

وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٢١/١١.

(٢) أول الآية الأولى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم ...﴾ سورة الشعراء ١٣٢/٢٦ - ١٣٣ جملة «أمدّكم بأنعام»، بدل من جملة «أمدكم بما تعلمون».

وحديث أبي حيان في البحر ٣٣/٧ كالآية السابقة، فيه رَدّ لهذا التخريج الذي ذهب إليه بعض المعربين.

وقال العكبري: «هذه الجملة مفسِّرة لما قبلها، ولا موضع لها من الإعراب» التبيان/٩٩٩.

(٣) تقدّم البيت في الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب.

وكان وجه الشاهد فيه أن جملة «لا تقيمَنّ عندنا» بدل من جملة «ارحل». فراجعه فيما تقدَّم.

(٤) عجز البيت مثبت في م/٢، وليس في بقية المخطوطات.

(٥) أي عطف البيان وفي م/٢ «أن لا يكون».

(٦) في باب البدل يُبْدَل الفعل من الفعل. وانظر التسهيل/١٧٣، وشرح الكافية ٣٤٢/١.

(١) الآيات: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا...﴾ سورة الفرقان ٦٨/٢٥ - ٧٠.

قوله «يُضَاعَف» بدل من «يَلْقَ». وانظر الكتاب ٤٤٦/١، وشرح الكافية ٣٤٢/١، والدر المصون ٢٦٤/٥، والكامل/٩٢٠ - ٩٢١.

(٢) «يوم القيامة» مثبت في م/٣ و٥.

(٣) أي: عطف البيان. وانظر الأشباه والنظائر ٤٧٨/٢

(٤) تتمة الآية: ﴿... ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ الجاثية ٢٨/٤٥

قراءة الجمهور «كُلّ أُمّةٍ تُدعى...» بالرفع، كلّ: مبتدأ، وتدعى، وما بعده خبر عنه، وقرأ يعقوب والأعرج «كُلَّ أمةٍ...» بالنصب على البدل من «كُلَّ» المتقدّم، وهو بدل النكرة الموصوفة من النكرة عند أبي حيان.

انظر البحر ١/٨، والمحتسب ٢٦٢/٢، والقرطبي ١٧٥/١٦، والمحرر ٣٢٢/١٣، والتبيان للعكبري/١١٥٣، ومختصر ٱبن خالويه/١٣٨، ومعاني الزجاج ٤٣٥/٤، وإيضاح الوقف والاّبتداء/٨٩٢.

وانظر بقية المراجع في كتابي «معجم القراءات» ٤٦٩/٨ - ٤٧٠.

وأما يعقوب فهو ٱبن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق، أبو محمد الحضرمي البصري، أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة، ومقرئها. كان من أعلم أهل زمانه بالقرآن والنحو، مات في ذي الحجة سنة خمسٍ ومئتين، وله ثمان وثمانون سنة.

انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٣٨٦/٢ - ٣٨٩.

(٥) أي: بكل الثانية.

(٦) ولهذا كانت بدلاً ولم تكن عطف بيان.

(١) قائل هذه الأبيات وَدَّاك بن ثُمَيْل المازني

وسَفَوان: ماء، التقت فيه بنو مازن وبنو شيبان، فزعمت شيبان أن هذا الماء لها، فاقتتلوا قتالاً شديداً، فظهر عليهم بنو تميم، فأَجْلَوْهُم عنه، وكانوا يتوعّدون بني مازن قبل ذلك، فقال ودّاك هذه الأبيات. وذكروا أن سَفَوان على أربعة أميال من البصرة.

وروايته في شرح المفصل: رويداً، منوناً، ومثله في المحتسب.

والشاهد في هذه الأبيات أنه أبدل «تلاقوا جياداً» من قوله: «تلاقوا غداً خيلي»، وجاز إبداله منه للبيان وإن كان من لفظه. وأبدل تلاقوهم من: تلاقوا جياداً، لما اتصل به من المعطوف عليه وهو قوله: فتعرفوا كيف صبرهم.

وودّاك بن ثُمَيْل المازني هو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، شاعر إسلامي في الدولة المروانية.

وجاء في شرح المرزوقي للحماسة: نُمَيْل، كذا بالنون، ونقل هذا عنه البغدادي على أنه يقال فيه بالنون. انظر شرح الحماسة ١/١٢٧، ٦٨٥.

انظر شرح الشواهد للبغدادي٣/٧، وشرح المفصل ٤/٤١، والمحتسب ١/١٥٠، وشرح السيوطي/٨٥٣، والعيني ٤/٣٢١، والحماسة بشرح التبريزي ١/٦٣.

(٢) أي: بين عطف البيان والبدل.

(٣) كذا في م/٢ و٣ و٤ وفي م/١ و٥ «لا يُبَيَّن بنفسه».

(٤) أي: قول آبن الطراوة ومن تبعه.

(١) أي: كلام آبن الطراوة ومن تبعه.

وللدسوقي تعليق جيد جاء فيه: «أي لأنهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الأول؛ لأن الشيء لا يُبَيَّن بنفسه، وجوزوا في البدل كونه بلفظ الأول، فمفاد كلامهم أن البدل لا بيان فيه» انظر الحاشية ٢/ ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) أي ليس الأمر على ما قَدّروا، بل في البدل بيان للمبدل منه.

(٣) أي لأن في البدل بياناً لما قبله.

(٤) في م/١ «مررت في المسكين» وفي م/٢ سقط «مررت»، وجاء النص «بي المسكين» وبك المسكين، ومثلها م/٣ و٥.

وما منعه سيبويهِ هو كون «المسكين» في هذين المثالين بدلاً من ضمير المتلكم والمخاطب؛ لأن المسكين دون الضمير في التعريف، فلا يكون بدلاً منه.

وانظر الشمني ٢/١٦٠.

(٥) أي: أجاز سيبويهِ إبدالَ المسكين من ضمير الغيبة في «به».

قال الأمير: «يصدق ضمير الغيبة على متعدد، بخلاف المتكلم ومن يُوَجَّه إليه الخطاب» انظر الحاشية ٢/٨٦.

(٦) أي أن البدل على نية تكرار العامل، فكأنه جملة مستقلة مستأنفة؛ ولذلك قرر الأميرأ نه يلزم في نحو: مررت بزيدٍ أخيك أن يعمل الجار محذوفاً في أخيك الذي جاء بدلاً من زيد. وعنه نقل مثل هذا الدسوقي.

(٧) وعطف البيان بيان لمفرد بمفرد، ولا مجال للجملة فيه.

(٨) الوجه الثاني من رَدّ المصنف على ٱبن الطراوة ومن تبعه.

(١) في م/٣ و٥ «لما فيه».

وإذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول صَحّ كونُ الثاني بدلاً وعطف بيان، لما فيه من زيادة الفائدة.

(٢) أي على ما تقدّم وهو أنه إذا اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول...

(٣) البدل وعطف البيان.

(٤) في م/٢ «قوله» ومثله عند مبارك وحاشية الأمير والدسوقي، وما أثبته من بقية المخطوطات، وهو كذلك في متن حاشية الشمني.

(٥) قائله عبدالله بن رواحة، قاله في غزوة مؤته، وبعده:

تطاول الليلُ هُدِيتَ فٱنزلِ

وذكر ٱبن يعيش أنه لبعض ولد جرير.

اليعملات: جمع اليَعْمَلة، وهي الناقة المطبوعة على العمل القوية عليه.

الذُّبَّل: جمع ذابل، وهي الضامرة من طول السفر.

وأضاف زيداً إلى اليعملات لحُسْن قيامه عليها ومعرفته بحُدائها.

وقوله: فٱنزل: أي: انزل عن راحلتك؛ فإن الليل قد طال، وأصاب الإبل الكلال. وزيد: هو زيد بن حارثة، كان أمير الجيش في هذه الغزوة.

والشاهد فيه ما يلي:

زيد الأول: فيه وجهان: بناؤه على الضم فهو منادى مفرد علم.

ونصبه أيضاً على أنه مضاف وما بعده مقحم. وزيد الثاني منصوب لا غير.

وعلى ضم الأول: زيد الثاني بدل من الأول أو عطف بيان له، والذي أجاز الوجهين فيه وصله بما فيه زيادة بيان لم تكن في الأول.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٠، وشرح السيوطي/٨٥٥، وشرح المفصل ٢/١٠، والمقتضب ٤/٢٣٠، والخزانة ١/٣٦٢، العيني ٤/٢٢١، والكامل/١١٤٠، والهمع ٥/١٩٦، والكتاب ١/٣١٥، وشرح الأشموني ٢/١٥٤، وشرح ٱبن عقيل ٣/٣٧٢، واللسان/عمل، والمنصف ٣/١٦.

(٦) «الذُّبَّل» مثبت في م/٣ و٥، وساقط من بقية المخطوطات.

(١) أي: وأجازوا الوجهين: العطف والبدلية في البيت.

(٢) البيت من قصيدة لجرير هجا بها عمر بن لجأ التيمي. وتتمته ما وضعته بين معقوفين.

وأضاف تيماً إلى عديّ للتخصيص، واحترز به عن تيم مرة في قريش، وعن غيرهم وعديّ المذكور أخوتيم، فهما ابنا عبد مناة بن أُدّ.

ولا أبا لكم: فيه شتم واحتقار، وفيه النسب إلى غير أب معلوم ٱحتقاراً. السَّوْءة: الحالة الشنيعة، وعمر: هو المهجوّ.

والشاهد فيه مجيء «تيمَ عديّ» بدلاً من «تيمُ» الأول المرفوع، أو عطف بيان، فقد اتصل بالثاني ما لم يتصل بالأول، وفيه زيادة بيان وفائدة؛ ولذلك جاز الوجهان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١/٧)، وشرح السيوطي/٨٥٥، وشرح المفصل ٢/١٠، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، و٣/٢١، والكتاب ٢٦/١، ٣١٤، والهمع ٩٦/٥، والخزانة ٣٩٥/١، ٢/ ١١٦، ٢٧٣/٤، والخصائص ٣٤٥/١، وأمالي الشجري ٨٣/٢، والمقتضب ٢٢٩/٤، والعيني ٢٤٠/٤، والكامل/١١٤٠، وشرح الأشموني ٦٩٢/٢، الديوان/٢٨٥، النوادر/٤١١، شرح ٱبن عقيل ٢٧٠/٣.

(٣) خصّ الضم في البيتين لأنه لو كان الٱسم الأول منصوباً كان على تقدير إضافته إلى ما بعد الثاني، وكان الٱسم الثاني في حكم الزائد.

(٤) الثالث من الأُوجه التي رَدّ بها رأي ٱبن الطراوة ومَنَ تابعه.

(٥) قال الدسوقي: «أي أن كلام ٱبن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان سواء كان في الثاني زيادة أم ل،ا أما إذا كان زيادة فقد تقدّم، وأما إذا لم يكن زيادة فأشار إليه بالثالث، فعلى كل حال البيان جائز أن يكون بلفظ الأول خلافاً لمنع ٱبن مالك مطلقاً» الحاشية ١٠٧/٢.

(٦) أي: مجرداً من زيادة تأتي بعده فيها زيادة فائدة.

(١) ذكر الأمير أنه ينبغي تنوين الثاني ليكون نصاً في البيان كما يأتي في السابع. وفي م/١ «يا زيدُ زيدُ» كذا!

(٢) كذا في المخطوطات «لما» وأثبت مبارك «حين» كذا! ورأى أنه الصواب.

(٣) أي على ما تقدَّم في قوله: يا زيدُ زيدٌ، والبيان مُتَصَوَّرٌ مع كون المكرر مجرداً.

(٤) تقدَّم في الجملة المعترضة.

ونصر الثاني رُفِع إتباعاً للفظ الأول، ونصب الثالث إتباعاً لمحل الأول، وفي رواية البيت غير هذه الصورة أيضاً. وانظر تفصيل هذا فيما تقدَّم.

(٥) في م/٣ «عطف بيان»، وفي م/٥ «عطف على اللفظ».

(٦) أي: على اللفظ في الأول: يا نصرُ.

(٧) هذا في الثالث وهو «نصراً»، فإنه عطف بيان من: «يا نصرُ» الأول على المحل.

(٨) ابن الطراوة وابن مالك وابنه. كذا في حاشية على م/٢، وفي حاشية على م/٣: «أي: القائلون بأن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول».

(٩) أي: في الأول والثاني.

(١٠) وهو قوله: نَصْرٌ، وقوله الأول فقط، أي الأول من الاثنين اللذين جاءا بعد المنادى. فقد أراد الأول من الثاني والثالث.

(١١) وهو قوله «نَصْراً».

(١) وذلك على تقدير: انصر نصراً، وقد حُذِف الفعل.

(٢) أي: يا نصرُ نصرٌ الزم نصراً حاجبك.

(٣) في م/١ «أو متأوّل به بتقدير عليك».

(٤) في حاشية الشمني ٢/١٦١ «... هكذا وقع بخط المصنف، وهو غير ظاهر، وفي بعض النسخ وقيل لو قُدّر توكيداً لضُمّا. وهو ظاهر».

(٥) وفي الشرح [عن الدماميني]: الظاهر أن يقول: لضُمّ بغير ألف لعود الضمير إلى قوله أحدهما...».

(٦) مما اُفترق فيه عطف البيان والبدل.

(٧) أي: عطف البيان.

(٨) البدل على نية إحلاله محل المُبْدَل منه.

(٩) أي لأنه ليس عطف البيان على نية إحلاله محل ما قبله.

(١٠) أي في الأمثلة الآتية.

(١١) الحارث: عطف بيان من «زيد»، ولا يصلح أن يكون بدلاً؛ لأنه لو حَلَّ محل زيد للزم أن ينادى بيا من غير «أيّ» ولا يجوز أن تباشر «يا» المنادى المعرف بأل.

(١٢) «كرز» على الحالين: نصباً ورفعاً عَطْفُ بيان، لا بدل من «سعيد»؛ لأنه لو نوى إحلال كرز محل سعيد لم يكن كرز مرفوعاً ولا منصوباً، بل كان مضموماً.

انظر الشمني ٢/١٦١.

(١٣) كرز هنا بدل، ولا يجوز أن يكون عطف بيان؛ لأن ضم كرز دليل على أنه في نية إحلاله محل سعيد.

(١) أي: بدل لا عطف بيان، فهو بعكس ما تقدَّم.

(٢) زيد: عطف بيان للرجل لا بدل؛ لأنه لو نوي إحلاله محل الأول لزم إضافة الصفة المعرفة بأل إلى ما ليس بمعرّف بها.

(٣) في م/١ «الرجلَ».

(٤) الرجال والنساء عطف بيان للناس لا بدل؛ لأنه لو نوي البدلية لكان على إحلال الثاني محل الأول، وفيه إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس، فيكون التقدير: زيد أفضل النساء، وذلك لا يجوز... انظر الشمني ١٦١/٢.

(٥) غلام زيد: عطف بيان للرجل لا بدل؛ لأنه لو نوي إحلاله محل الرجل لرفع؛ لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع. وذكر الشمني أن غلامَ على النصب.

(٦) زيد وعمرو عطف بيان للرجلين لا بدل، ولو نوي إحلال زيد وما عطف عليه محل الرجلين للزم إضافة «أيّ» إلى المعرفة المفردة، وهي لا تضاف إليها...

(٧) زيد وعمرو عطف بيان لأخويك لا بدل؛ لأنه لو نوي إحلال زيد مع ما عُطِف عليه محل أخويك للزم إضافة «كلا» إلى ما يدل على متعدد مفرّق، وكلا: تضاف إلى معرفة دالة على اثنين بكلمة واحدة.

(٨) مما اْفترق فيه عطف البيان من البدل.

(٩) أي: عطف البيان.

(١٠) أي: البدل في التقدير من جملة أخرى لأنه على نية تكرار العامل.

انظر شرح المفصل ٧٢/٣.

(١) أخوها: عطف بيان لعمرو، ولا يصح بدلاً؛ لأنه لو قُدّر بدلاً للزم أن يكون من جملة أخرى، ولزم خلو الجملة «قام عمرو» من رابط يربطها بالمبتدأ «هند».

(٢) أخوه: عطف بيان لعمرو، ولا يكون بدلاً؛ لأنه لو قدر بدلاً للزم كونه من جملة أخرى، ولزم خلو الجملة الواقعة صفة وهي «قام عمرو» من رابط يربطها بالموصوف «رجلٍ».

(٣) المثال في المخطوطات «زيداً...» كذا بالنصب، ومثله متن حاشية الشمني. وفي حاشية الأمير والدسوقي وطبعة مبارك والشيخ محمد «زيدٌ... بالرفع» وفي هذه الجملة: أخاه: عطف بيان لعمراً، ولا يجوز بدلاً، لأنه لو قدر بدلاً كان من جملة أخرى، ولم تكن هذه الجملة من باب الاشتغال.

(١) لم يذكر المصنِّف أوجه الاتّفاق وذكرها غيره، وخرج على ما سَنّه في الحال والتمييز، وذكر المرادي أنه ثلاثة أمور: أحدها: أنّ كل واحد منهما يدل على حَدَثٍ وصاحبه، الثاني: أنه يُؤَنّث ويُذَكّر، الثالث: أنه يُثَنّى ويُجْمَع.

انظر توضيح المقاصد للمرادي ٤٣/٣، وقد نقل النص الشمني في الحاشية ١٦١/٢.

(٢) «هي» ليس في م/١.

(٣) لا تُصاغ الصفة المشبهة إلاّ من اللازم؛ لأنها تلزم فاعلها ولا تتعدّاه إلى المفعول به. قال الشمني: «فإن قيل: قد صِيغت الصفة المشبّهة من المتعدي نحو: رحمن ورحيم؛ فإنهما مصوغان من «رحم» وهو متعدٍّ، أُجيبَ بأنّ الصفة إنما تُصاغ من غير القاصر بعد تنزيله منزلة القاصر...»

انظر الحاشية ١٦١/٢، وحاشية الأمير ٨٧/٢.

(٤) ذكر الدماميني أنّ ما أثبته المصنّف هنا هو عين ما حكاه أبو حيان عن بعض الناس، فقد ذهب السيرافي إلى أنها أبداً للماضي، وذهب ابن السرّاج إلى أنها أبداً للحال، وهو مذهب الشلوبين وابن مالك، وقال أبو حيان: إن بعض أصحابه جمع بين القولين، فقال: لا يريد السيرافي بكونها للماضي أنّ الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها تثبت قبل الإخبار، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السرّاج أنها إنما وجدت وقت الإخبار، فلا فرق حينئذٍ بين القولين. ونَصّ الدماميني عند الشمني ١٦١/٢.

وانظر نصّ أبي حيان في الارتشاف/٢٣٤٧ – ٢٣٤٨ وذكر الأخفش مع السيرافيّ، ثم ذكر الفارسيّ مع ابن السرّاج.

وانظر رأي ابن السرّاج في الأصول ١٣٣/١، وانظر الهمع ٣/٥، وحاشية الأمير ٨٧/٢.

(١) ومن هذه المجاراة والمشابهة سُمّي المضارع مضارعاً.

(٢) في م/٢ «وسكناته»، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد والحواشي. وما أثبته من بقية المخطوطات.

(٣) أي: الأصل قبل نقل ضمة الواو إلى القاف، فصار «يَقْوُم»، فقبل هذا النقل كان اتفاق في الحركات والثاني الساكن فيهما.

(٤) أي: الفتحة في مقابل الفتحة، والضمة في مقابل الضمة فيهما، وكذا الكسر، فلا يُنْظَر إليه، وهذا معنى قوله: فغير مُعْتَبَر.

(٥) وجه الدليل اختلاف الحركة الثالثة فيهما فهي في الفعل الفتحة، وفي الاسم الكسرة، وفي قاتِل ويقتُل ضمة في الفعل، وكسرة في الاسم، وذلك في الحرف الثالث منهما.

(٦) أي: لأجل أن الاتفاق في أعيان الحركات غير مُعْتَبَر.

(٧) قوله: «هو» أي موافقة اسم الفاعل للفعل بالحركات.

(٨) في العَرُوض لا يُنْظَرُ إلى أعيان الحركات، وإنما يُنْظَرُ إلى إثبات هذه الحركات في التفعيلات مع الخلاف في أعيانها، وفي التصريفي لا بُدّ من اتفاق الوزن مع الموزون في الحركات وأعيانها. ولقد رجعت إلى «المرتجل» لابن الخشاب فلم أجد ما ذكره المصنّف هنا من كونه وزناً عروضياً. انظر ص/٢٣٦.

(٩) أي: الصفة المشبّهة.

(١٠) أي: الصفة تكون موافقة لاسم الفاعل في الوزن والحركات والسكنات.

(١١) فهو اسم فاعل من حيث الوزن من «ينطلِق»، ولكنه صفة مشبهة من حيث ثبات الوصف، ومثله مطمئِنٌ وطاهر، فهما على وزن اسم الفاعل ولكن الوصف فيهما بابه الثبوت؛ ولذا كانا في باب الصفة المشبهة.

وانظر أوضح المسالك ٢٦٩/٢.

(١) قال في أوضح المسالك: «وغير مجارية له، وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كـ «حَسَن» و«جميل» و«ضَخْم»...» ٢/ ٢٧٠.

(٢) قال المرادي: «الثالث: أنها غير جارية على المضارع بخلاف ٱسم الفاعل، نَصَّ على ذلك الزمخشري وغيره، وهو ظاهر كلام أبي عليّ في الإيضاح، ورَدّه المصنف في التسهيل [فقال]: موازنتها للمضارع قليلة إن كانت من ثلاثي، ولازمة إن كانت من غيره» توضيح المقاصد ٣/ ٤٥. وانظر نص ٱبن مالك في التسهيل/ ١٣٩، والزمخشري في المفصّل/ ٢٣٠. والفارسي في الإيضاح/ ١٥١.

(٣) أي من الصفة المشبهة.

(٤) قائل البيت عدي بن زيد العبادي وعزاه العيني لعدي بن زيد التميمي، ورَدّ هذا البغدادي، وروايته في ديوانه: من وَلِيٍّ أو أخي ثقةٍ، والرواية عند سيبويه: من حبيبٍ أو أخي ثقة...
وقبل البيت:

لـيـس يُـغْـنـي عَـيْـشَـه أَحَـدٌ لا يُـلاقـي فـيـه إمـعـارا

والشاحط: البعيد، وأصله: شاحطة داره.
والشاهد فيه مجيء «شاحطاً» صفة مشبهة بمعنى «بعيد»، وداراً: تمييز مُحَوَّل عن فاعل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٢، وشرح السيوطي/ ٨٥٨، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣/ ٤٦، والكتاب ١/ ١٠٢، والعيني ٣/ ٦٢١، وانظر ديوان عدي بن زيد/ ١٠١ «من وليّ».

(٥) الرابع من أوجه الاختلاف بين ٱسم الفاعل والصفة المشبهة.

(٦) أي: منصوب ٱسم الفاعل، وهو في مثاله: «عَمْراً».

(١) في م/١ ضبط بالضم «وَجْهُهُ».

(٢) وذكر علة عدم تقدّم معمولها عليها المرادي فقال: «الرابع أن معمولها لا يتقدّم عليها لضعفها؛ بخلاف ٱسم الفاعل» توضيح المقاصد ٣/٥٦.

(٣) أي: معمول ٱسم الفاعل.

(٤) المراد بالسببي المُتَلَبِّس بضمير صاحب الصفة لفظاً أو معنى. انظر توضيح المقاصد ٣/٤٦.

(٥) أي: معمول الصفة المشبهة.

(٦) على تقدير: الوجهَ منه، أو أنّ «أل» عوض عن المحذوف وهو الضمير.

وانظر نص المصنّف في أوضح المسالك ٢/٢٧٠ «أي: منه، وقيل: إنّ أل خلف عن المضاف إليه»

وانظر الشمني ٢/١٦٢، والأمير ٢/٨٨.

(٧) وجه الٱمتناع أنّ المعمول وهو «عَمْراً» أجنبيّ من «زيد».

(٨) فإن كان فعله لازماً فإنه لا: ينصب مفعولاً كفعله، وإن كان متعدياً نصب، فهو تابع لفعله.

(٩) قد تنصب المفعول به مع أن فعلها لازم لا ينصب.

(١٠) ٱمتنع لأنّ الفعل «حَسُن» لازم، وهو من الباب الخامس، وهذا شأنه.

(١١) جَوَّز بعضهم كون القاصر الذي يكون فيه صفة مشبهة أن ينصب على التشبيه بالمفعول به. كذا عند الدسوقي ١٠٩/٢.

وانظر تفصيل هذا في توضيح المقاصد ٤٦/٣ - ٤٧، والهمع ٩٥/٥.

(١) مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري «كتاب الطهارة»: عن أم سلمة - زوج النبي ﷺ -: «أن امرأة كانت تُهَرَاقُ الدماء على عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أُمُّ سلمة رسولَ الله ﷺ...» الحديث انظر ج ١٧٨/١ نشر دار المعرفة - بيروت. تحقيق أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي.

وذكروا أنه جاء في رواية الحديث: الدم، مفردًا.

وذكر الشمني أن المصنّف لم يذكر هذا الحديث لأنه مما نحن فيه، بل ذكره ٱستطراداً لشبهٍ بينه وبين ما نحن فيه، وهو أن «تُهَرَاقُ» نَصَب ما لم ينصبه المبنيّ منه للفاعل وهو المفعول الثاني مع أنّ المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل، كما أن الصفة المشبهة نصبت ما لم ينصبه فعلها مع أنها فرع عنه. انظر الشمني ١٦٢/٢.

وتهراق: مضارع. هراق: وأصله: أراق قلبت همزته هاءً، ولم تحذف من المضارع كما حذفت الهمزة منه لانتفاء علة الحذف، وهي اجتماع الهمزتين إذا كان حرف المضارع همزة. وذلك مثل: أكرمُ، وأصله أؤكرم.

(٢) لم أهتد إلى هذا النص عند ٱبن مالك.

وفي أمالي ٱبن الحاجب ٨٥/٣ أجاز في «الدماء» الرفع والنصب، فأما الرفع فعلى أنه بدل من الضمير في «تُهَرَاقُ»، وأما النصب فأوجَهُهُ عنده أن يكون بفعل مُقدَّر، كأنه لما قيل: تُهَرَاقُ، قيل: ما تُهَرِيق؟ فقال: تُهَرِيق الدماءَ، ثم ذكر بعد هذا أنه يجوز أن يكون منصوباً على التمييز وإن كان معرفة، كما ينتصب مثل قولك: هِند مُهْرَاقةٌ الدماءَ، وذكر أنه يجوز أن يكون منصوباً على توهُّم التعدّي إلى مفعول ثانٍ... ونقل النص الأمير والشمني.

(٣) الأصل تُؤَرِيقُ بالهمز، ثم أُبْدِل من الهمزة هاء، فهو من أراق، ثم صار هراق.

(٤) كسرة الراء.

(٥) وأصلهما: جارية وناصِية، فقلبت الكسرة فيهما قبل الياء فتحة، فصارت الياء متحرّكة وما قبلها مفتوح، فقلبت الياء ألفاً.

(٦) وقوله: «بقى» لغة من لغات العرب، وعليها جاءت القراءة ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقَى مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ سورة البقرة ٢٧٨/٢، وانظر كتابي «معجم القراءات» ٤٠٤/١.

ولفظ «بقى» غير مثبت في م/٣ و٥.

(١) أي شرط هذا الإعلال في «بقي»، وابن مالك لم يشترط الحركة، بل شرط كون الياء لاماً. الشمني ١٦٢/٢.

(٢) «بقي» جاء في م/٣ «باقية»، وهو غير مثبت في م/٥.

(٣) أي: حذف ٱسم الفاعل.

(٤) جاء في متن حاشية الأمير «أنا زيدٌ...» ومثله في نسخة الشيخ محمد، وهو تحريف.
وزيداً هنا مفعول لٱسم فاعل محذوف، أي: أنا ضاربٌ زيداً ضاربه، فقد حُذِف ٱسم الفاعل، وبقي معموله. وانظر الهمع ٩٢/٥.

(٥) أي: هذا ضاربُ زيدٍ ويضرب عمراً.

(٦) أي على تقدير: وضاربٌ عمراً. والمراد بالوصف ٱسم الفاعل.

(٧) أي في المثال الذي ذكره: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، فإن «عمراً» لا يصح أن يكون نصبه من قبل أنه معطوف على محل «زيد»؛ لأنه في الأصل مفعول به لٱسم الفاعل «ضارب»، ولو نُوِّن ٱسم الفاعل لظهر النصب.

(٨) العطف على المحل ممتنع، والمراد بالمحرز الطالب للمَحَلّ، والطالبُ للمحل غير موجود؛ لأنّ الٱسم لا يعمل عمل الفعل فينصب المفعول إلّا إذا كان منوناً أو معرّفاً بأل، وهنا ليس بواحد منهما، فلا يكون عاملاً النصب في محل «زيد»، وإذا كان كذلك فلا يصحُّ العطف على هذا المحل المُتَوَهَّم بالنصب. وانظر الدسوقي ١٠٩/٢.

(٩) سيأتي في هذا الباب الرابع تحت عنوان «أقسام العطف».

(١) أي: لا يجوز نصبه في المثال بعطفه على «الوجه» من قوله: حَسَنِ الوَجْهِ.

(٢) أي: نصبه بصفة مقدَّرة كما يكون في باب الاشتغال.

(٣) الصفة هنا لا تكون غير مخفوضة، فذِكْرُه لهذا لا ضرورة له.

(٤) أي: الصفة.

(٥) ومن ثم لا يجوز نصب «وجهه» في المثال بصفة مُشَبَّهَة مُقَدَّرة محذوفة.

(٦) وبما أن معمولها لا يتقدَّم عليها فلا يصح أن يكون معمولاً للصفة المذكورة، ولا للمقدَّرة.

(٧) أي: الصفة المشبّهة في المثال «حَسَنِهِ» لا تُفَسِّر صفة مقدَّرة محذوفة.

(٨) ٱعترضه الدماميني بأنه ليس مقيّداً بحذف الموصوف، قال: «وكذا لا يقبح في ٱسم الفاعل أن تقول: برجلٍ قاتلِ أبيه، ويقبح في الصفة أن تقول: مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ؛ فليست المسألة مقيّدة بحذف الموصوف، وعبارة المصنِّف توهم تقييدها بذلك». انظر الشمني ٢/١٦٢.

(٩) أي: الموصوف بٱسم الفاعل.

(١٠) أي: المضاف إلى ضمير الموصوف المحذوف.

(١١) والتقدير: مررتُ برجلٍ قاتِلِ أبيه.

(١٢) أي: مررت برجلٍ حسنِ وَجْهِهِ.

(١٣) أي: يُفْصَل مرفوعُ ٱسم الفاعل ومنصوبه منه.

(١٤) فُصِل بين ٱسم الفاعل ومعموليه: أبوه عمراً، بشبه الجملة «في الدار».

(١) أي: يمتنع الفَصْلُ بين الصفة المشبهة ومعمولها مرفوعاً كان أو منصوباً.

وذكر أبو حيان أنّ في الفصل بين هذه الصفة ومعمولها مرفوعاً أو منصوباً خلافاً نحو: مررت برجلٍ نيّرٍ في الحرب وَجْهُه، أو وجهاً، وبرجلٍ نيّرٍ عند الكفاح وَجْهُه، أو وجهاً. انظر الأرتشاف/٣٥٤.

وفي الهمع ٥/٩٢ - ٩٣ «قال أبو حيان: ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ صٓ ٣٨/٥٠».

(٢) احترز بقوله: «عند الجمهور» من الخلاف الذي ذكرتُه في الحاشية السابقة.

(٣) أي: سواء رفعت المعمول أو نصبته بعد الفصل، وهو في المثال «وجهه».

(٤) أي: معمول ٱسم الفاعل.

(٥) أي: بالنعت كقولك: هذا مُكْرِمُ محمدٍ العالِمِ، والبدل نحو: هذا مُكْرِمٌ أخاك محمداً، وبالتأكيد: هذا مكرِمٌ أخاكَ أخاك، أو هذا مكرمٌ أخاكَ نفسَه، وبالعطف: هذا مكرمٌ أخاك وعَمْراً.

(٦) أي: معمول الصفة المشبهة لا يتبع بصفة؛ لأنه معمولها لما كان سببيّاً فقد أشبه الضمير؛ لأنه راجع إلى ما تقدّم، والضمير لا يُنْعَت، وكذا ما أشبهه.

(٧) في م/٣ «قال».

(٨) وما ذهب إليه الزجاج ومتأخرو المغاربة بَنَوْه على السماع؛ فإنه لم يُسْمَع عن العرب مجيء الصفة بعد معمول الصفة المشبَّهة.

والمسألة خلافية، فقد قيل إنه يتبع معمولها بجميع التوابع، وتجري على حَسَب لفظه لا محلّه، وصَرّح سيبويه بمنعه، وأنه لم يُسْمَع منهم في هذا الباب، وقيل يُتْبَعُ بكل التوابع إلا بالصِّفة. قال أبو حيان: «هكذا قال الزجاج، وزعم أنه لم يُسْمَع من كلامهم، فلا يجوز: جاءني زيدٌ الحسنُ الوجهِ الجميلُ» انظر الهمع ٥/٩٩ - ١٠٠ وانظر الآرتشاف / ٢٣٥٤.

(٩) الحديث في صحيح مسلم ١٨/٥٨ – ٥٩ «كتاب الفتن – ذكر الدجال».
والنّصّ: «عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر الدجال بين ظهراني الناس، فقال: إن الله تعالى ليس = = بأَعْوَر، أَلَا وإنّ المسيح الدَّجّال أَعْوَرُ العينِ اليُمنى، كأن عينَهُ عنبة طائفة». وانظر الحديث في أمالي السهيلي/١١٥.
ووَجْه الإشكال الذي ذكره المصنّف أنه جاء بعد معمول الصفة «أَعْوَر» المعمول وهو «العين»، ثم صفة وهي «اليمنى»، وهذا ينقض ما ذهب إليه الزجاج ومن معه.
قال في الهمع: «قال [أي أبو حيان]: وقد جاء في الحديث في صفة الدجال..، فاليمين صفة لعينه، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن يُنْظَرَ في ذلك».
الهمع ٥/١٠٠، وانظر الارتشاف / ٢٣٥٤، وانظر أمالي السّهيلي، فله فيه غير هذا التوجيه/١١٥ – ١١٦، وانظر فتح الباري ١٣/٨٥ ففيه غير هذه الرواية.
وخَرّج الدماميني هذا الحديث على أن اليُمنى خبر مبتدأ محذوف، وذكره عن بعضهم، وذكر الشمني أيضاً أن بعضهم نصب اليُمنى على تقدير «أعني».

(١) أي: مجرور ٱسم الفاعل.

(٢) المحرز هو تنوين ٱسم الفاعل، أو تعريفه بأل، فهو لا يَنْصِبُ إلّا كذلك.

(٣) أي: من إتباع مجرور ٱسم الفاعل بوصف على المحل الآية.

(٤) الآية: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًاۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾ سورة الأنعام ٦/٩٦.

والمصنِّفُ هنا يشير إلى قراءة في الآية، وبيان ذلك كما يلي:

- قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش والنخعي والحسن وعيسى بن عمر «وجَعَل الليل» فعلاً ماضياً، والليل: مفعول به.

- وقرأ ٱبن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب في رواية رُوَيْس «وجاعلُ الليلِ»، كذا باسم الفاعل مضافاً إلى الليل. وعزاها أبو جعفر النحاس إلى يزيد بن قطيب السَّكُوني.

وانظر مراجع هاتين القراءتين في كتابي: «معجم القراءات» ٢/٤٩٤ - ٤٩٥.

ووجه الاستشهاد عند المصنف هنا هو عطف «الشمس» على محل «الليل»؛ إذ التقدير عند التنوين: جاعلٌ الليلَ سكناً والشمسَ.

وانظر بياناً في هذا في البحر المحيط ٤/١٨٦ - ١٨٧، والكتاب ١/١٧٨.

(١) أي: لا يجوز العطف على محل معمول الصفة المشبهة المجرور.

(٢) أي: لا يجوز نصبه بعطفه على محل «الوجه».

(٣) انظر نص الفراء في الهمع ٩٩/٥ قال: «وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع كما جاز: مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ نَفْسُه. وهذا قويُّ اليدِ والرِّجْلُ، برفع نفسه والرِّجْل مع جَرّ المعمول».

(٤) أي: في باب ٱسم الفاعل والصفة المشبّهة.

(٥) قائله امرؤ القيس، وهو من معلّقته.

الطُّهاة: جمع طاهٍ، من الطهي وهو إنضاج اللحم، الصَّفيف: المصفوف على الحجارة لينضج، وكانوا بين منضجٍ للحم على الحجارة وبين منضج له في القدور، ووصف القدير بمعجّل للتفصيل والتفسير. والقدير المُعَجّل: المطبوخ في القدر.

والشاهد في البيت أن البغداديين أجازوا إتباع المنصوب بمجرور، والمنصوب في البيت «صفيفَ» وهو مفعول به لٱسم الفاعل: مُنْضِج، وقد عطف عليه «قديرٍ» بالجرّ. وقالوا: والتقدير: من بين منضجِ قديرٍ، ثم حذف «منضج» وأقاموا «قدير» مقامه في الإعراب».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣/٧، وشرح السيوطي/٨٥٧، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، والعيني ١٤٦/٤، والديوان/٢٢، وشرح القصائد السبع الطوال/٩٦.

(٦) هذا ما أخذ به أبو علي الفارسيّ في كتابه «إيضاح الشعر» وقدَّر المحذوف: من بين منضجٍ أو متخذِ قديرٍ. انظر كتاب الشعر/٣٤٥ - ٣٤٦.

(٧) في م/١ و٢ «جزء».

(١) الآية من سورة الأنفال ٦٧/٨ وتقدَّمت في «إذ»، وكذا تخريج القراءة، وهي قراءة سليمان بن جَمّاز المدني.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ٤٢/٢.

(٢) وعطفه على «صفيف» يقتضي نصْبَه، ولكن الجر جاءه من المجاورة لـ «شواءٍ».

(٣) التوهُّم هنا في الجر على تقدير الجر في «صفيف»، فعُطِف «قدير» على ما تُوهِّم الجرّ في المقتدِّم، فكأنه كان: ما بين منضجٍ [كذا من غير تنوين] صفيفِ شواءٍ، ثم قَدَّر العَطْفَ في «قدير» على توهُّم هذا في المتقدِّم، فجرَّه مثله.

(٤) تقدّم البيت في باب «إذا»، والحديث عن ناصبها تحت عنوان: مسألة: ... وجاء مرة أخرى في «لعل» قال: «على تقدير الباء مع «مدرك»».

ويأتي البيت في ثلاثة مواضع أخرى، ويأتي بيان وجه الاستشهاد به فيها.

وقائل البيت زهير، وقد تمّ تخريجه فيما سبق، وذكرتُ أنّ «سابقٍ» مجرور على توهُّمِ الباء في «مدرك»، وأن التقدير: لست بمدركِ ما مضى ولا سابقٍ.

(٥) قوله: «إذا كان جائيا» غير مثبت في م/١ و٣.

(١) الحال يرفع الإبهام في الهيئة، والتمييز يرفع الإبهام عن الذات. ويأتي بعدُ.

(٢) في م/١ و٥ «يكون». وكلاهما صحيح، فلفظ الحال يُذكَّر ويُؤنَّث.

(٣) في م/١ «كرأيت».

(٤) الظرف «بين» متعلِّقٌ بمحذوف حال من الهلال. وتقدَّم هذا للمصنّف في الباب الثالث في «حكمهما بعد المعارف والنكرات».

(٥) سورة القصص ٧٩/٢٨ وتقدَّمت تامّة في الباب الثالث «ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف». والجارّ والمجرور «في زينته» متعلّق بمحذوف حال من فاعل «خرج» أي: متلبِّساً بزينته. وذكرتُ من قبل غير هذا أيضاً.

(٦) فلا يجيء جملة، ولا ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً متعلِّقين بمحذوف كما كان الحال في الحال.

(٧) «أنّ» غير مثبت في م/٣.

(٨) الآية: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا﴾ سورة الإسراء ٣٧/١٧، وانظر سورة لقمان ١٨/٣١.

قالوا في «مَرَحاً» إنه حال، وذهب بعضهم إلى أنه مفعول له، وعلى تقدير الحالية فهي حال لازمة؛ لأنه لولا إثباتها في نص الآية لكان ظاهرها النهي عن المشي على إطلاقه، فلا يصحّ المعنى بدون إثبات الحال.

(١) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ ...﴾ الآية. سورة النساء ٤/٤٣.

وكان يَحْسُن بالمصنف أن يثبت هذا المقدار من الآية، على أن جملة «وأنتم سكارى» حالية، ولولا ذكرها لكان ظاهر المعنى النهي عن الصلاة، ولكنه مع وجود الجملة الحالية وما بعدها نهيٌ مقيَّد بعلّة، وإلى غاية، فإذا أُزيل السبب وجبت الصلاة.

(٢) قائله عَدِيّ بن الرَّعلاء الغّساني. وعجزه غير مثبت في م/١.

والشاهد فيه قوله: كئيباً، فهذا الحال يتوقّف عليه معنى الكلام، وهو حال من ضمير «يعيش» فإنّ جملة «إنما الميت من يعيش» لا يتم معناها بدون هذا الحال.

وتقدَّمت ترجمة الشاعر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٦/٧، وشرح السيوطي/٨٥٨، وانظر ص/٤٠٥، وشرح الأشموني ٤١٢/١.

(٣) في حاشية الشمني ١٦٣/٢ «لقائل أن يقول: إن التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو: ما طاب زيدٌ إلا نَفْساً». وانظر الأمير ٨٩/٢.

(٤) في م/٣ و٤ «الثالث» بغير واو. ومثله «الرابع» بعده.

(٥) في م/٢ و٣ و٥ «يتعدّد» بالياء، ومثله في المطبوع.
ثم إنّ الحال تتعدّد لأنها تبيّن هيئة والهيئات تتعدّد.

(٦) قائله مجنون ليلى. ويروى صدره: **نذرت إذا ما جئت ليلى بخفية**.
ورواية الديوان:

حلفت لئن لاقيتُ ليلى بخلوة أَطُوفُ ببيت الله رَجلانَ حافيا

= والشاهد فيه أنّ «رَجْلانَ حافياً» حالان متعددتان، من فاعل المصدر المحذوف، والأصل: زيارتي بيتَ اللهِ رجلانَ حافياً، فلما حذف الفاعل وهو الياء أُضيف المصدرُ إلى المفعول. كذا عند البغدادي.
وذكر أنه يجوز أن يكون صاحب الحال الياء في «عليّ».
وأجاز بعضهم أن يكون «حافياً» حالاً من الضمير في «رجلان» فيكون البيت من الحال المتداخلة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨/٧، وشرح السيوطي/٨٥٩، وشرح الأشموني ٤٢٨/١، والديوان/٢٤٠.

(١) فإنّ التمييز لا يتعدَّد.

(٢) أي: لأن التمييز لا يتعدّد كالحال.

(٣) البيت للشاطبي، القاسم بن فيُّرَة، وتقدم في «أل»، وذكره المصنِّف دليلاً على أن «أل» في «النظم» خلف عن الياء في «نظمي».

(٤) أي: رحماناً ورحيماً، ولم أهتد إلى صاحب هذا القول.

(٥) جاء في البحر ١٦/١: في إعراب البسملة «الرحمن الرحيم»: «والرحمن صفة لله عند الجماعة، وذهب الأعلم وغيره إلى أنه بَدَلٌ، وزعم أن «الرحمن» عَلَمٌ، وإن كان مشتقاً من الرحمة لكنه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم، بل هو مثل الدّبران وإن كان مشتقاً من «دَبَر»، صِيغَ للعلمية، فجاء على بناءٍ لا يكون في النعوت قال: ويدل على علميته وروده غير تابعٍ لاسم قبله، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ سورة طه ٥/٢٠، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ سورة الرحمن ١/٥٥ - ٢، وإذا ثبتت العلمية امتنع النعت فتعيَّن البدل». ورَدّ السهيلي البدلية في البسملة.

وانظر الدر المصون ٥٩/١ - ٦٠.

(٦) أي: على جعل «الرحمن» علماً لا نعتاً في البسملة.

(٧) أي: كون «رحمانًا» في بيت الشاطبي يبطل كونه تمييزاً؛ لأن التمييز لا يكون علماً بل نكرة.

(١) ويبطل القول في «رحماناً» إنه حال إذا قلنا بالعلميّة على رأي الأعلم وابن مالك؛ لأن الحال يكون نكرة.

(٢) جاء في الكشاف ١/٣٥: «... فإن قلت: كيف تقول: اللّهُ رحمـٰن؟ أتصرفه أم لا؟ قلتُ: أقيسه على أخواته من بابه، أعني نحو عطشان وغرثان وسكران، فلا أَصْرِفُه...».

(٣) نص ٱبن الحاجب في شرح الكافية ١/٦٠ قال: «ما فيه ألف ونون إن كان ٱسماً فشرطُه العلميّة كعِمْران، أو صفة... ومن ثم ٱختُلِف في «رحمـٰن» دون سكران ونَدْمان».

(٤) أي: لفظ «رحمـٰن».

(٥) لم يستعمل صفة حتى يقال: يختم مؤنثه بالتاء أولاً، وإن كان العلم يمنع أيضاً للزيادة.؛ انظر حاشية الأمير ٢/٨٩.

ونصُّ الرضي في شرح الكافية ٢/٦٠ – ٦١ قال: «... وهذا دليل قوي على أنّ المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود «فَعْلى»، فإذا كان المقصود من وجود «فَعْلى» انتفاء التاء، وقد حصل المقصود في «رحمـن» لا بواسطة وجود رَحْمَى بل لأنهم خصّصوا هذه اللفظة بالباري تعالى، فلم يطلقوه على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثاً لا من لفظه أعني بالتاء ولا من غير لفظه أعني «فَعْلى»، فيجب أن يكون غير منصرف».

(٦) ذهب الدماميني إلى أن هذا الاستدلال ضعيف؛ فإن المشتقّات الكائنة بأل يجوز ذلك فيها، نحو: القائم زيد، ولا تخرج به عن الوصفية، وعلميّة الغلبة يردُّها أن الرحمن لم يستعمل إلا له تعالى، فلا تتحق الغلبة.

انظر حاشية الشمني ٢/١٦٣.

(٧) في م/٥ «وإنما حذفت في البيت ضرورة...».

وعنى بالبيت بيت الشاطبي: تبارك رحماناً...

(١) في م/٣ «ويتنى».

(٢) نقلت هذا عن الأعلم فيما تقدّم، وهو رأي ابن مالك.

(٣) في «بسم الله الرحمن الرحيم» إذا كان الرحمن علماً فهو بدل من لفظ الجلالة، ولا يصح أن يتقدّم البدل على النعت وهو الرحيم. وترتيب التوابع عند اجتماعها كما يلي:
– النعت، عطف البيان، التأكيد، البدل، عطف النسق.
انظر الهمع ١٦٥/٥.

(٤) النص في الكشاف ٣٧/١: «فإن قلت: فلِمَ قُدِّم ما هو أَبْلَغُ من الوصفين على ما هو دونه، والقياس الترقّي من الأدنى إلى الأعلى كقولهم؛ فلان عالم نحرير، وشجاع، وباسل وفيّاض؟ قلت: لما قال الرحمن فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها أَرْدَفه الرحيمَ كالتتمة والرديف ليتناول ما دَقَّ منها وما لَطُف».
وانظر البحر المحيط ١٦/١ – ١٧، والدر المصون ٦١/١.

(٥) في م/١ سقط لفظ «غير»، وجاء النص «مع أن عادتهم تقديم الأبلغ...»، وفي الشمني أثبت لفظ «غير» ثم قال: «هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب، ووقع في بعض آخر تقديم الأبلغ. وهو ليس بصواب» انظر الحاشية ١٦٤/٢.

(٦) غير مُتّجه لأن قَدَّم البدل وهو «رحمن» على الصفة وهو رحيم، ولكن مما يُرَدُّ به على المصنف هنا أنّ الزمخشري لم يذهب إلى أن «الرحمن» عَلَم، هذا أولاً، وثانياً: لأنّ الرحمن والرحيم دلالتهما عند أبي حيان وغيره واحدة نحو ندمان ونديم، وثالثاً: لأنّ بعضهم – على ما ذكره – أبو حيان وغيره يذهب إلى أن «الرحيم» أكثر مبالغة من «الرحمن».

(١) أي: لفظ «رَحْمـٰـن».

(٢) بل هو عَلَم على ما ذهب إليه الأعلم وٱبنُ مالك.

(٣) سورة الرحمن ٥٥/١ - ٢. فالرحمن هنا ليس تابعاً لما قبله نعتاً، وهو بهذا يُصِرُّ على أنّه عَلَمٌ، ولو كان نعتاً لكان قبله كلامٌ يتبعه.

(٤) تتمة الآية: ﴿... أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ الإسراء ١٧/١١٠.

وقد جاء لفظ «الرحمن» في الآية قريناً للفظ الله، وعلى هذا فهو مثله عَلَم، وليس نعتاً.

(٥) تتمة الآية: ﴿... أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/٦٠.

(٦) من أَوْجُه الافتراق بين الحال والتمييز.

(٧) فإن كان فعلاً جامداً فلا تتقدَّم الحال عليه.

(٨) أي: يشبه الفعل الجامد. وهذا يشير به إلى اسم التفضيل نحو: هذا أَفْصَحُ الناس خطيباً، أو اسْم فعل نحو: نَزَالِ مُسْرِعاً.

وانظر في هذا الهمع ٢٨/٤، فقد قال: «وعلى الأَصَحّ يُستثنى صور لا يجوز فيها التقديم، منها: أن يكون العامل فِعْلاً غير متصرِّف نحو: ما أَحْسَنَ هنداً متجرِّدةً، فلا يُقال: متجرّدةً ما أَحْسَنَ هنداً.

أو صفة غير مختصّة، أو صلة لأل نحو: الجائي مسرعاً زيد، فلا يجوز: ال مسرعاً جاءني زيد...

ومنها: اسم الإشارة وحروف التنبيه نحو: هذا زيد قائماً...».

وانظر شرح الأشموني ٤٢٤/١ - ٤٢٥.

(٩) تتمة الآية: ﴿... كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾ سورة القمر ٧/٥٤.

(١٠) «خاشعاً» كَذا جاءت القراءة في المخطوطات التي بين يَدَيّ، ومتن حاشية الدسوقي، ومتن حاشية الشمني، وطبعة الشيخ محمد عبدالحميد.

= وفي متن حاشية الأمير «خاشعةً»، وفي طبعة مبارك وزميله «خُشَّعاً» وهذه قراءات في هذا اللفظ في الآية وبيانها كما يلي:

١ - خُشَّعاً: هذه قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبي جعفر وقتادة وشيبة والأعرج وأبي رجاء العطاردي والحسن وابن محيصن. وهو جمع تسكير وهو فصيح كثير.

٢ - خاشعاً: قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وابن عباس وابن جبير ومجاهد والجحدري ويعقوب وخلف واليزيدي والحسن والأعمش. وهي الفصحى على تقدير: تخشع أبصارهم.

٣ - خاشعةً: هذه قراءة أُبَيّ بن كعب وابن مسعود.

قال أبو حيان: «وجمع التكسير أكثر في كلام العرب» وقال الفراء وأبو عبيدة: «وكُلٌّ جائز» وانظر مراجع هذه القراءات في كتابي «معجم القراءات» ٢١٨/٩ - ٢١٩.

ووجه الاستشهاد بالآية والقراءات فيها تقدُّم الحال على عاملها الذي هو فِعْل: خشعاً: حال، والعامل فيها: يَدْعو، أي يدعوهم الداعي وصاحب الحال الضمير المحذوف، وأبصارهم، فاعل، أو العامل يخرجون. انظر التبيان للعكبري/١١٩٣.

(١) قائله: يزيد بن ربيعة بن مفرّغ الحميري البصري.

كان يزيد هجّاءً، فهجا عبّاد بن زياد بن سُمَيّة، والي خراسان، فظفر به، فسجنه، وأراد قتله، فشفع فيه قومه عند معاوية فشفّعهم، وبعث بريداً يُقال له: خمخام إلى البصرة، فأخرجه من السِّجن قبل أن يشعر به عَبّاد، فلما قُدّمت إليه البغلة، نَفَرتْ، فخاطبها بهذا البيت مع سبعة أبيات أخرى تأتي بعده.

والمثبتُ عند المصنف عجز البيت، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين، وفي م/٢ و٥ «نجوت» غير مثبت أيضاً.

عَدَس: له معان منها: زَجْرُ البغل، قالوا: ورُبّما سَمَّوا البغل عَدَس بزَجْره. وذكر البغدادي أنّ فيه أقوالاً كثيرة أشهرها: أنها زجر للبغل.

عَبّاد: هو أخو عبيدالله بن زياد الذي قاتل الحسين بن عليّ رضي الله عنه في كربلاء.

الإمارة: الحكومة.

والشاهد فيه: أن الحال يجوز تقدُّمها على حاملها بشرطه كما هو الحال هنا؛ فإنّ جملة «تحملين» حال من ضمير طليق، وطليق: وصف من فعل متصرّف، وهذا مذهب البصريين.

= وأما الكوفيون فيقولون: هذا: اسم موصول، وجملة «تحملين» صلة، وحُذِفَ العائدُ لأنه ضمير نصب، والتقدير: والذي تحملينه طليق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٢٠، شرح السيوطي/٨٥٩، شرح المفصل ٢/١٦، ٤/٢٣، ٢٤، ٧٩، والخزانة ٢/٢١٦، ٥١٤، ٣/٨٩، والعيني ١/٤٤٢، ٣/٢١٦، ٤/٣١٤، والمحتسب ٢/٩٤، والإنصاف/٧١٧، وأمالي الشجري ٢/١٧٠، وهمع الهوامع ١/٢٩٠، وشرح التصريح ١/١٣٩، ١٤٠، ٢/٢٠٢، وشذور الذهب / ١٤٧، وشرح الأشموني ١/١٢٠.

(١) أي: لا يجوز تقديم التمييز على عامله. وقوله: «على الصحيح» لمخالفة ٱبن مالك في ذلك فيما استشهد به وهو ما سيردّه عليه في البيتين التاليين.

وانظر شرح الكافية الشافية/٧٧٧ - ٧٧٨.

(٢) أي على جواز تقدّم التمييز على العامل. وناقش هذه المسألة في شرح الكافية الشافية، وذكر أن مذهب سيبويه منع التقديم، وأن مذهب المازني والمبرّد والكسائي جواز تقديمه على عامله الفعل؛ لأن الفعل عامل قويّ التصرّف.

وذهب ٱبن مالك بعد هذا العرض إلى جواز أن يقال: صَدْراً ضاق زيدٌ، وكذا ما أشبهه، وذكر ستة شواهد للمسألة. انظر ص/٧٧٧ - ٧٧٨.

وانظر التسهيل/١١٥، والمساعد على شرح التسهيل ٦٦/٢، والٱرتشاف/ ١٦٣٤.

قال أبو حيان: «وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياساً على الفضلات...».

(٣) البيت لربيعة بن مقروم الضبي من قصيدة عِدّتُها خمسة وعشرون بيتاً، وفيه رواية:
وَزَعْتُ بمثل السِّيدِ، وهي رواية المفضليات.
وقبله:

ووارِدَةٍ كأنها عُصَبُ القطا　　　تثير عَجاجاً بالسَّنابك أَصْهَبا

والسِّيْد: الذئب، النَّهْد: الضّخم: مقلّص: كذا بفتح اللام المشددة عند ابن مالك. وصَرّح البغدادي أنه بالكسر: وهو الطويل القوائم.

= كَمِيش: هو الجادّ في عَدْوِهِ، المنكمش. عِطفاه: جانباه. تحلَّب: سال.
يقول: إنه قد رَدّ هذه القطيع من الخيل التي كأنها جماعات القطا بفرس شبيهٍ بالذئب في سرعته.
والشاهد في البيت أنّ ابن مالك أجاز تقديم التمييز على عامل المتصرّف كالحال، فإن «ماءً» تمييز مقدّم على عامله «تحلّبا»، على أن ما ذهب إليه ابن مالك إنما تبع فيه ابن الشجري في أماليه. انظر ٣٣/١.
وربيعة ينتهي نسبه إلى ضَبّة بن أُدّ، أسلم، وشهد القادسية، وتقدّمت ترجمته.
انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢١/٧، وشرح السيوطي/٨٦٠ والعيني ٢٢٩/٣، والأشموني ٤٥٠/١، والمفضليات/٣٧٦، وأمالي الشجري ٣٣/٢.

(١) قائل البيت حَسّان بن ثابت.

وقَرَّتْ: سكنتْ، مُثرِياً: حال من المرء، من أثرى الرجل: كَثُرَ مالُه. يُعْنَ: من عُني بالأمر: إذا اهتمّ به. وفي م/١ جاء ضبطه بالغين المعجمة «يُغْنَ».

والشاهد في البيت: مجيء «عيناً» تمييزاً مقدَّماً على عامله وهو الفعل «قَرَّ»، وليس هذا البيت عند ٱبن مالك في هذه المسألة، فلعله ذكره في شرح التسهيل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥/،، والأشموني ١/٤٥٠، وليس البيت في ديوان حَسّان.

(٢) أي: سهو من ٱبن مالك في تخريج البيتين على تقديم التمييز على عامله كالحال.

(٣) ما ذكره المصنّف هنا أخذه من ٱبن الشجري قال في الأمالي ٣٣/١ «إن احتجّ محتج لمن أجاز: عرقاً تصببت، فالدافع له أن تقول: إنّ العامل في الماء هو الرافع للعِطفين من حيث كان التقدير: إذا تحلَّب عطفاه ماءً... وإنما احتجت إلى إضمار الفعل بعد «إذا» لأنها تطلب الفعل كما تطلبه إن الشرطية، والاسم بعدها يرتفع أو ينتصب بفعل مضمر يُفَسِّره الظاهر...، ولو زعم زاعم أنّ «عطفاه» رَفْع بالفعل المضمر وأنّ «ماءً» منتصب بقوله: تحلَّبا على قول من روى: «وما كان نفساً بالفراق تطيب» لم يبعد...».

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٢/٧.

= وتعقب الشمني المصنف فقال: «وفيه نظر؛ لأن ٱبن مالك عنده أنهما مبتدآن، فإنه قال في التسهيل في إذا: وقد يغني ٱبتدائية ٱسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش، فكان على المصنف أن لا يقول «فسهو» ويقول: فلا يصلحان للاستدلال لٱحتمال أن «عطفاه، والمرء» مرفوعان بمحذوف» انظر ٦٤/٢.

(١) وهو تحلَّبا: في البيت الأول، وقَرّ: في الثاني.

(٢) يريد المصنّف من هذا أنّ الناصب للتمييز متقدِّم عليه.

(٣) قائله غير معروف. والمثبت عجزه، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين.

والشاهد فيه: تقدّم التمييز وهو «شيباً» على عامله وهو «اشتعل».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٥/٧، وشرح السيوطي/٨٦١، والعيني ٢٤١/٣، وشرح ابن عقيل ٢٩٤/٢، والمساعد على شرح التسهيل ٦٦/٢.

(٤) قائله غير معروف.

والشاهد فيه تقدُّم التمييز وهو «نفساً» على عامله، وهو الفعل «تطيب».

انظر البيت في شرح البغدادي ٢٦/٧، وشرح السيوطي/٨٦٢، والعيني ٢٤١/٣، وشرح التصريح ٤٠٠/١.

(٥) أي تقديم التمييز على العامل فيهما من باب الضرورة الشعرية.

وتعقّبه الدماميني بأنه يمكن جعلهما كالبيتين السابقين، أي: مما يُجْعَلُ فيه الناصب للتمييز محذوفاً يفسّره المذكور، والتقدير: واشتعل شيباً رأسي اشتعل، وأَتطيبُ نفساً تطيب... انظر حاشية الشمني ١٦٤/٢.

(١) من أوجه الاختلاف بين الحال والتمييز.

(٢) الآية: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ الأعراف ٧٤/٧.

وجاء في م/٢ و٤ «وتنحتون من الجبال» وهي في سورة الشعراء ١٤٩/٢٦.

قال الشمني: «وتنحتون الجبال بيوتاً» هكذا وقع في كثير من النسخ، ووقع في بعضها: «وتنحتون من الجبال بيوتاً». والآية الأولى في الأعراف، والتمثيل بها هو الذي ينبغي، والثانية في الشعراء، والتمثيل بها ليس ينبغي؛ لأنها مشتملة على منصوب واحد هو مفعول «تنحتون» بخلاف آية الأعراف؛ فإنها مشتملة على منصوبين» الحاشية ٦٥/٢.

وأشار إلى هذا الأمير. انظر الحاشية ٩٠/٢، قال: «هكذا الصواب بدون مِن...». وبيوتاً: فيها ما يلي: مفعول به، أو مفعول ثانٍ، ويجوز أن تكون حالاً مقدَّرة. انظر الدر المصون ٢٩٣/٣.

(٣) ذهب قوم إلى أن «فارساً» حال، وبهذا يكون على بابه من الاشتقاق، وضعّف هذا ٱبنُ الحاجب في الإيضاح على شرح المفصل. انظر ٣٥٥/١.

وتعقَّبه الرضي. انظر شرح الرضي ٢٢٢/١، وفي حاشية الأمير ٩٠/٢:

ذكر أن الرضي جوز فيه الحالية. قلت: هو وهم من الأمير؛ فإن الرضي تعقَّب ٱبن الحاجب في المسألة. وانظر الموضع الذي أَحَلْتُك عليه ففيه البيان، وقد نقل هذا الشمني في الحاشية ١٦٥/٢.

(٤) ويكون التقدير: كَرُم ضيفُ زيدٍ. فهو مُحَوّل عن فاعل.

(٥) أي: كَرُم زيدٌ في حال كونه ضيفاً. وعلى التمييز: كَرُم زيد من جهة كونه ضيفاً، ولذلك رأى المصنف إدخال «مِن» للفصل بين صورتي الحال والتمييز، وتكون صورته كَرُم زيدٌ من ضيفٍ.

(١) في نحو: حَبَّذا رجلاً زيد، وحبذا الصَّبْرُ شيمةً.

(٢) انظر بسط الخلاف في الهمع ٤٩/٥، والمساعد على شرح التسهيل ١٤٤/٢.

(٣) هذا لأبي حيان، قال: «المشتق إن أُريد المدح به حال، وغيرُه وهو الجامد، والمشتق الذي لم يُرَد به ذلك بل تبيين حُسْن المبالَغ في مدحه تمييز...» انظر الهمع ٤٩/٥، وانظر تفصيل هذا في الآرتشاف / ٢٠٦١.

(٤) قائله غير معروف.

وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وقد ذكره البغدادي، كما وجدته مثبتاً على هامش م/٣. وجاء تاماً في المساعد على شرح التسهيل لآبن عقيل، وهو من آستشهاد أبي حيان، ومن تتمة حديثه في المسألة.

والشاهد فيه مجيء «مبذولاً» حالاً لا تمييزاً، فهو مشتقٌّ أُريد به تقييد المبالغة في مدح المخصوص بالوصف. كذا عند أبي حيان.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢٦/٧، وشرح السيوطي/٨٦٢، والآرتشاف/٢٠٦١، والمساعد على شرح التسهيل ١٤٤/٢.

(٥) أي: قوله: مبذولاً.

(٦) قوله: وإلّا... أي إن كان ما بعد حبذا غير مقيَّد بل تبيين جنس المبالغ في مدحه كان تمييزاً.

(٧) هو مثال أبي حيان في الآرتشاف / ٢٠٦٢، وهو من تتمة حديثه في المسألة.

(١) الحال المؤكّدة هي التي يستفاد معناها بدونها، وقد تكون مؤكِّدة لعاملها، أو لصاحبها، أو لمضمون جملة. انظر شرح الأشموني ١/٤٢٩ - ٤٣٠.

(٢) الآية: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/١٠ وانظر سورة القصص ٢٨/٣١.

مُدْبراً: حال مؤكِّدة للفعل «وَلّى»، وصاحب الحال «موسى» عليه السلام.

(٣) الآيتان: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة النمل ٢٧/١٨ - ١٩.

ضاحكاً: حال من سليمان عليه السلام، وهي حال مؤكِّدة للعامل فيها وهو الفعل «تبسَّم».

(٤) الآية: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٦٠، وانظر الأعراف ٧/٧٤، وسورة هود ١١/٨٥، والشعراء ٢٦/ ١٨٣، والعنكبوت ٢٩/٣٦.

مفسدين: حال، صاحبه الضمير وهو الواو في «تعثوا»، وهذه الحال مؤكِّدة لعاملها وهو الفعل: تعثوا، فإنّ معناه كمعنى مفسدين.

(٥) أي: لا يقع التمييز مؤكِّداً لعامله.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ سورة التوبة ٣٦/٩.

(٧) لم يرتضِ هذا الدماميني. انظر حاشية الشمني ١٦٥/٢.

والمصنف أخذه من شيخه أبي حيان. انظر البحر ٣٨/٥، ومثله في الدر المصون ٤٦١/٣. ومثال =

= أبي حيان نحو: عندي من الرجال عشرون رجلاً، وغَيّره السمين بقوله: عندي من الدنانير عشرون ديناراً. وأبو حيان شيخ السمين أيضاً.

(١) تعقَّبه في هذا الدماميني بأنّ «شهراً» ليس تمييزاً مبيناً لعامله؛ لأنه قد فُهِم من الإخبار عن عدة الشهور بقوله: «اثني عشر»، أنّ «اثني عشر» شهور، فيكون التمييز الواقع في هذه الصورة بعد العدد الذي عُلِم نوعُه مؤكِّداً لا مبيّناً كما في قولك: الرجال الذين عندي عشرون رجلاً. وللشمني بعد هذا تعقيب على التعقيب. انظر الحاشية ١٦٥/٢.

(٢) إجازة: كذا في م/٢ و٣ و٤ و٥. وفي م/١: «وأمّا ما أجازه». ومثل الأول جاء عند الدماميني. ومثله في طبعة مبارك.

وفي حاشية الأمير والدسوقي وطبعة الشيخ محمد «وأمّا ما اختاره».

قال الشمني: «وأما إجازة...، هكذا وقع في غالب النسخ، والظاهر ما في بعضها» انظر ١٦٥/٢.

(٣) في م/١ و٥ بدون «من» وهي مثبتة في بقية المخطوطات.

(٤) مردود؛ لأنه لا يحتاج إلى تمييز مفسّر؛ لأن الفاعل ظاهر، ولا يأتي التمييز المفسر إلا إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً، أو ظاهراً مُبْهماً. وهذا مذهب سيبويه.

أما المبرّد وابن السراج والفارسيّ فقد أجازوا مجيء التمييز مع ظهور الفاعل، وٱختاره ٱبن مالك وٱبن عصفور.

انظر الٱرتشاف/٢٠٥٠، وشرح الكافية الشافية ١١٠٦/٢ - ١١٠٧.

(٥) البيت من قصيدة لجرير يمدح بها عمر بن عبدالعزيز.

وقد ذهب ٱبن مالك وغيره إلى أنّ «زادًا» تمييز، مع أن الفاعل ظاهر، وهو الزاد، وقد أنشده المبرد شاهداً على جواز ذلك. والمصنِّف يرد هذا على المبرد.

= ويذهب إلى أن «زاداً» مفعول به بالفعل «تزوّد»، أي: تزوّد زاداً مثل زاد أبيك.

انظر شرح البغدادي ٢٨/٧، وشرح السيوطي/٨٦٢، والمقتضب ١٥٠/٢، والخزانة ١٠٨/٤، والعيني ٣٠/٤، وشرح المفصل ١٣٢/٧، والخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، والمقرب ٦٩/١، وشرح الأشموني ٥٨٢/٢، والديوان/١٣٥، وشرح ٱبن عقيل ٢٧٦/٣، وشرح الكافية الشافية

(١) ذكر الشمني أن أبا حيان خَرَّجه على أن في «نِعْمَ» ضميراً، وزاداً: تمييز أُخِّر عن المخصوص. وزاد أبيك: بدل منه. انظر الحاشية ٢/١٦٥.

ولم أهتد إليه في الارتشاف، ولم يذكره عنه السيوطي في الهمع، فلعله في شرح التسهيل.

(٢) أي: المصدر، أي: تزوَّد تزوُّداً، فإن أُريد بـ «زاداً» هذا المصدر كان مفعولاً مطلقاً.

(٣) أي: الشيء الذي يقع عليه فعل الفاعل.

(٤) على هذين التقديرين: مفعول مطلق، أو مفعول به.

(٥) وكان قبل التقديم: تزوّد زاداً مِثْلَ زاد أبيك.

(٦) تقدَّم النعت على منعوته النكرة فأعرب حالاً مثل قوله: **لـميَّـةَ مـوحشـاً طَـلَـلُ**.

(٧) قائله غير معروف.

والشاهد فيه «فتاةً»، فهو على مذهب المبرد ومن تبعه تمييز فيه مبالغة في التبيين. وأمّا عند المصنف فلا يجوز مجيء هذا التمييز مع ظهور الفاعل وهو «الفتاة»، وهو مذهب سيبويه. وذهب المصنف إلى أنّ «فتاةً» حال مؤكِّدة للفاعل.

انظر البيت في شرح البغدادي/٢٩، وشرح السيوطي/٨٦٢، وشرح الأشموني ١/٤٥٢، والهمع ٥/٣٥، وشرح التصريح ٢/٩٥، والعيني ٤/٣٢.

(١) قال الشمني: «... فيه إشارة إلى أن هذه التقسيمات ليست للحال بحسب الذات؛ ولهذا كانت متداخلة» الحاشية ١٦٥/٢، ومنه أخذ الدسوقي ١١٢/٢.

(٢) في م/٥ «أَحَدُها».

(٣) ذكر الرضي أمثلة لهذا النوع من الحال، ومن ذلك: بَوَّبتُه باباً باباً، وجاءوني رجلاً رجلاً. وواحداً واحداً...، أي: مُفَصّلاً هذا التفصيل المعيّن. انظر شرح الكافية ٢٠٨/١، وانظر توضيح المقاصد للمرادي ١٣٤/٢.

(٤) يداً: حال، وبيد: متعلِّقٌ بمحذوف صفة للحال.

(٥) هذا التقدير ليس للحال وحده وهو «يداً»، وإنما هو للحال وصفته: يداً بيد، وجاء التقدير عند المرادي: مُنَاجَزَةً. انظر توضيح المقاصد ١٣٤/٢.

(٦) أي: غير ملازم لصاحبه.

(٧) في م/١ و٣ «تؤوّل».

(٨) أي: في المثال الأول «ذهباً»، ومثله في الثاني «خَزّاً».

(٩) أي: بعته يداً... فليس المراد اليد، وإنما المراد التقابض الحاصل باليد؛ ولذا كان لا بُدَّ من التأويل.

(١) فتأتي تارة مُؤَوَّلة، وأخرى غير مُؤَوّلة، ودليل ذلك الأمثلة الثلاثة التي ساقها المصنّف، ومثلها عند النحويين.

(٢) وهي التي يستفاد معناها بدونها، وانظر شرح شذور الذهب/٢٤٦ قال: «وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملُها معناها»، وذكر أنواعها.

(٣) سورة النمل ٢٧/١٠، وتقدّمت في بيان الفرق بين الحال والتمييز في الفقرة السابقة.
قوله: مُدْبِراً: حال مؤكّدة، والمعنى من وَلّى ومدبراً هو هو.

(٤) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٢/٩١.
وأثبت مبارك وزميله آية سورة فاطر ٣٥/٣١ ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ مع أن إحدى المخطوطتين عندهما فيها: «وهو الحق مصدقاً» بالواو. وأثبت الشيخ محمد ما جاء عند المصنف من غير واو، ولم يذكر خلافاً كما دَرَج من قبل.

(٥) قال أبو حيان: «مُصَدِّقاً، حال مؤكّدة؛ إذ تصديق القرآن لازم لا ينتقل». انظر البحر ١/٣٠٧، والدر المصون ١/٣٠٣، وانظر التبيان/٩٣.

(٦) ذهب الدماميني إلى أن الظاهر أنهم أرادوا الحق المذكور في هذه الآية، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ والمراد بما معكم التوراة، وهو مُصَدِّقٌ لها البتة لا مُكَذِّب... انظر حاشية الشمني ٢/٦٥.

(٧) في حاشية الأمير: «ومُكَذِّباً: أي للباطل وغيرهما كالإنشائيات، وهذا بالنظر لذات الحق، وإن اتُّفق أنّ الحق هنا، وهو القرآن، لا يكون [إلّا] مصدقاً للتوراة، والنسخ ليس تكذيباً» انظر الحاشية ٢/٩٠.
وذكر الدسوقي أن اعتراض المصنف جاء من أنه لم ينظر إلى تمام الآية.

(١) فَسّر هذا الدسوقي بأن الحقّ والصادق معناهما واحد، وهو المطابق للواقع.
انظر الحاشية ٢/١١٣.
قلتُ: ومن هذه المطابقة جاء مفهوم التوكيد، كما تقدّم في الآية «ولّى مدبراً».

(٢) أراد بالتجدد هنا الملازمة، وتكرار حدوث صاحبها. انظر الهمع ٤/٨.

(٣) الآية: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ النساء ٤/٢٨.

وجاء في «ضعيفاً» أربعة أقوال:

الأول: أنه حال من الإنسان، وهي حال مؤكدة، والثاني: أنه تمييز لأنه يصلح لدخول «من» عليه، وغلّط السمين هذا، والثالث: أنه على حذف حرف جر: خلق في شيء ضعيف، والرابع: في المحرّر: أنه مفعول ثانٍ بخُلق.

انظر الدر ٢/٣٥٣، والبحر ٣/٢٢٨، والمحرَّر ٤/٢٣.

(٤) انظر شرح شذور الذهب/٢٤٩، والارتشاف/١٥٦١.

(٥) أي: من الحال التي تدل على تجدّد صاحبها الآية: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًاۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/١١٤.

(٦) في حاشية على م/٢ «وليس الأمر كما قال من أنه سهو؛ لأن الكتاب يطلق على الألفاظ الحادثة التي استأثر الله بتأليفها كما يطلق على المعنى القديم».

وفي حاشية على م/٣ «السَّهْوُ من المصنِّف لا ابن مالك كما يبيَّن في محله».

وذكر الشمني أن الجواب عن هذا أن «أَنْزَل» الذي هو عامل في الحال يدل على تجدُّد مفعوله الذي هو صاحب الحال، ولا يلزم من دلالته على تجدُّده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها، على أن الذي يمتنع تجدُّده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى، لا العبارة الدالَّة عليه، والمتَّصف بالنزول هو الثاني، لا الأول» انظر الحاشية ٢/١٦٦. =

(١) أي ليس متجدّداً، وعلى هذا فلا يصح الاستشهاد بالآية لما ذهب إليه المصنّف لما دلّ عاملُها على تجدُّد صاحبها، وكان تعليق الأمير: «فيه أن القديم الصفة القائمة بالذات العليّة لا المُنْزَل» انظر الحاشية ٢/٩٠.

(٢) الآية: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ سورة آل عمران ٣/١٨.

(٣) قال: «إذا أعرب حالاً» لأنه فيه غير الحالية، وبيان ذلك على ما يلي مختصراً:

١ – قائماً: حال، من ٱسم الله تعالى، أو من «هو»، أو من الجميع.

٢ – منصوب على النعت المنفي بلا كأنه قيل: لا إله قائماً بالقسط إلا هو.

٣ – النَّصب على المدح، وهو مما أجازه الزمخشري.

٤ – النَّصب على القطع.

وانظر تفصيل هذا في الدر المصون ٢/٤١ – ٤٤، والبحر ٢/٤٠٣ وما بعدها، وٱنظر حاشية الشمني ٢/١٦٦.

(٤) هذا رأي الزمخشري، ورَدَّه عليه أبو حيان. انظر الكشاف ١/٣١٤، والبحر ٢/٤٠٣، وانظر تعقيب السمين على رأي شيخه أبي حيان في الدر المصون ٢/٤٢.

(٥) لأن «قائماً» لا يُستفاد معناه مما تقدَّم في الآية وهو «شهد».

وذهب الدماميني إلىأ ن معناها مستفاد مما قبلها. انظر الشمني ٢/١٦٦.

(٦) الثاني من أنواع الحال.

(١) مقصودة لذاتها.

(٢) أي مُمَهِّدَة لغيرها.

(٣) الآية: ﴿فَٱتَّخَذَتۡ مِن دُونِهِمۡ حِجَابٗا فَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا﴾ سورة مريم ١٧/١٩. وانظر الفريد ٣٨٦/٣، وشرح الأشموني ٤١٤/١.

(٤) وهو حال.

(٥) وهو صفة للحال، فالحال جاءت مُوَطِّئة للوصف بعدها.

(٦) ذكر في المثال «رجلاً»، وهو نصب على الحال تمهيداً وتوطئة لذكر الوصف بعدها وهو «محسناً».

(٧) من انقسامات الحال.

(٨) المقارِنة هي التي تكون مقارِنةً لعاملها في الزمان. وسمّاها المرادي: المُسْتَصْحَبَة.
انظر توضيح المقاصد ٢/١٦٤.

(٩) أي أكثر ما تكون الحال من هذا النوع.

(١٠) الآيــة : ﴿ قَالَتْ يَوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ سورة هود ٧٢/١١.

شيخاً: حال: والشيخوخة مقارنة للإشارة بـ «هذا» من حيث الزمان.

والعامل في هذه الحال التنبيه أو الإشارة، أو كلاهما.

وذهب العكبري إلى أن «شيخاً» حال من «بعلي» مؤكدة؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها. انظر التبيان/٧٠٧.

(١) ليس الصيد واقعاً الآن وإنما ذلك مُقَدَّر مستقبلاً، ولولا ذكره «غداً» لكانت الحال مقارنة.
وجملة: معه صقر: نعت لرجل، وصائداً: حال من النكرة الموصوفة.

(٢) هذا بيان لحاصل المعنى لا بيان لمعنى «صائداً» وهو الحال، أي مقدِّراً الصيد به غداً.

(٣) الآية: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ الزمر ٧٣/٣٩.

(٤) في المخطوطات «ادخلوها» قال الشمني: هكذا وقع في بعض النسخ «ادخلوها» بدون فاء، ووقع في بعضها «فادخلوها» بالفاء. الحاشية ١٦٧/٢.

(٥) قال الدماميني: أمّا كون الحال مُقَدَّرة في﴿فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ فواضح، ضرورة أن الخلود غير مقارِن للدخول...» الشمني ١٦٧/٢.

وفي الفريد ٢٠٢/٤ «خالدين: حال من ضمير المأمورين، أي: مقدّرين الخلود» وكان هذا في الآية/٧٢ ثم قال: «ومثله: ﴿طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ الآية/٧٣.

(٦) الآية: ﴿لَقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ سورة الفتح ٢٧/٤٨.

جاء في الدر المصون ١٦٥/٦ أن «آمنين» حال من فاعل «لتدخُلُنّ»، وكذا محلِّقين مقصِّرين. ويجوز أن يكون «محلِّقين» حالاً من «آمنين» فتكون متداخلة، وذكر أن جملة «لا تخافون» حال إمّا من فاعل «لتدخُلُنّ»، أو من ضمير «آمنين» أو «محلقين» أو «مقصّرين»، فإن كانت حالاً من ضمير: آمنين أو من فاعل «لتدخلُنّ» فهي حال للتوكيد، وآمنين: حال مقارنة، وما بعدها حال مقدَّرة... انتهى.

وأنت ترى أن ما ذكره المصنّف هنا موجز لا يغني، فقد ذكر الآية شاهداً للحال المقدّرة، فأيّ حال يريد من جملة الأحوال هذه؟.

وتعقبه الدماميني فقال: «وأمّا آمنين في الآية الأخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة، أي: لتدخُلُنّ في حال أَمْنكم المحقَّق، فلا حاجة إلى جعل الحال مقدَّرة، نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه؛ فالحال بالنسبة إليهما مقدَّرة».

= وعلّق على هذا الشمني: «وأقول: ليس في كلام المصنف ما يدل على أنّ «آمنين» حال مقدَّرة، وتمثيله بالآية للحال المقدَّرة يصدق بٱعتبار محلّقين ومقصرين» الحاشية ١٦٧/٢ وفي حاشية الأمير: «الشاهد فيما بعد آمنين».

قلتُ: إطلاق المصنِّف في الاحتجاج بالآية يقتضي مثل تعقيب الدماميني، ولا ينفع ٱعتذار الشمني عنه.

(١) دَلّ على المضي بقوله: أَمْسِ وبالفعل، وتعقبه الدماميني بأنه ليس هناك ما يمنع من كونها مقارنة لعاملها وزمنها ماض، قال: «فأيّ داعٍ إلى ٱرتكاب كون الحال محكية مع إمكان جعلها مقارنة بأن يكون راكباً أُريد بزمنه المضي المقارن لزمن عامله؟».

وللشمني تعليق: انظر ١٦٧/٢ وحاشية الأمير ٩١/٢ قال: والأوضح في المثال: جاء زيدٌ اليوم قائلاً بكراً أمسِ. وكان قد نقل من قبل ٱعتراض الدماميني على المصنف.

(٢) وهي التي تدل على معنى لا يُفْهَم مما قبلها. انظر همع الهوامع ٣٩/٤، وشرح شذور الذهب/ ٢٤٦.

(٣) في م/٤ «وهي».

(٤) وسميت مُؤَسِّسَة: لأنها أَسَّسَت معنًى، وبينته، ولم يكن له ذكر أو بيان من قبل.

(٥) تقدّمت الآية، وهي من سورة النمل ١٠/٢٧، وسبق الحديث عنها.

(٦) طُرّاً: حال من القوم أي: جميعاً، وهذا مفهوم من لفظ «القوم»، فجاء الحال هنا مؤكّداً لما أُرِيد من معنى الجمع في القوم.

قال المصنف في شرح الشذور/٢٤٦ «وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها».

(١) الآيـة: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ سورة يونس ١٠/٩٩.

جميعاً حال من «مَن»، ومفهوم الجمع مأخوذ من معنى «مَن»، فجاءت الحال «جميعاً» مؤكِّدة لهذا المعنى المفهوم من صاحبها.

وانظر الفريد ٢/٥٩٥.

(٢) في م/٥ بدأ بهذا وهي المؤكِّدة لمضمون الجملة، ثم ثنّى بالمؤكِّدة لصاحبها، ونقص من النص ما تبقى.

والمؤكِّدة لمضمون الجملة هي الآتية بعد جملة معقودة من ٱسمين معرفتين جامدين، وهي دالّة على وَصْفٍ ثابتٍ مُستفاد من تلك الجملة. انظر شرح شذور الذهب/٢٤٦، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/١٦٢.

(٣) عطوفاً: حال مؤكِّدة لا لزيد، ولا لـ «أبوك»، وإنما للجملة كلها، أو على التحقيق لمضمون هذه الجملة، ثم إن أُبُوَّة زيد في المثال يُفْهَمُ منها العطف، فجاءت الحال مؤكِّدة لهذا المعنى المفهوم من الجملة. وانظر شرح المفصل ٢/٦٤.

(٤) لم يهمل النحويون هذا، وانظر في المسألة تفصيلاً أَوْفَى مما ذكره المصنّف هنا في توضيح المقاصد للمرادي ٢/١٦٢ - ١٦٣، وانظر شرح المفصل ٢/٦٤، والتسهيل/١١٢، والمساعد على شرح التسهيل ٢/٤١، وشرح الكافية ١/١٩٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٠/٦.

والغريب من المصنِّف أنه ذكر في شرح شذور الذهب ص/٢٤٧ أن جميع النحويين أغفلوا التنبيه على الحال المؤكِّدة لصاحبها.

قلت: هذا كلام مردود على المصنّف. وانظر ما يلي:

الفريد ٢/٥٩٥، وإعراب النحاس ٢/٧٦، والبحر ١/١٣٤، والكتاب ١/١٨٨ - ١٨٩، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١٠/٣٤ ففيه شواهد لهذه المسألة ومراجعها.

(١) الإشارة بتلك الأمثلة إلى «وَلّى مدبراً»، و«جاء القوم طُرّاً»، و«لآمَن مَن في الأرض كلهم جميعاً».
قال الشمني: «ووجه السَّهو أن المثالين الآخرين ليسا من توكيد عامل الحال، بل من توكيد صاحبها» انظر الحاشية ٢/١٦٧.

(٢) جاء هذا عند ابن مالك في شرح التسهيل، ونقله عنه المرادي، قال: «... جعل في شرح التسهيل قولهم: زيد أبوك عطوفاً، «وهو الحق بيناً» من قبيل المؤكِّدة لعاملها، وهي موافقة معنًى لا لفظاً، قال: لأنّ الأب والحقّ صالحان للعمل» انظر توضيح المقاصد ٢/١٦٣.
وفي شرح شذور الذهب/٢٤٧ ذكر أنّ ابن مالك مَثّل بالآية للحال المؤكِّدة لعاملها أي: بقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ يونس ١٠/٩٩.

(٣) ذكرتُ في أول الجمل التي لها محل من الإعراب، أنه كان لها محل لأنها تحل مَحَلّ المفرد، وهذا ليس بأصل في الجمل.

(٤) النص في م/١ «... إلى مفرد يُبَيِّن هيئة فاعل...».

(٥) لفظ «حال» مثبت في م/٢ و٥، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) الحال والنعت السببيان يجريان عادة على غير من هما له، فهما يجريان على ما له تعلّق بصاحب الحال أو بالمنعوت، وهو ما بعدهما.

قائماً: حال، وقائمٍ: نعت، وكل منهما رافع لما بعد.

(٧) وعلى هذا تكون الحال «والشمس طالعة» من باب الحال المبينة للفاعل، وهو الضمير في «جئت».

وذكر الأمير مثله: جئت والجيش مصطفٌّ، أي: جئت مجترئاً.

انظر الحاشية ٩١/٢، ومثاله هذا للزمخشري، وسيأتي عند المصنف في آخر هذه المادة.

(١) هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخُوارزمي النحوي. ويُكنى: صدر الأفاضل، كان حنفياً سنياً، برع في علم الأدب، وفاق في نظم الشعر ونثر الخطب، شرح المفصل ثلاثة شروح: بسيط ومتوسط، وصغير، وشرح سقط الزند والمقامات، والأنموذج وغيرها.
وذكر السيوطي أنه وُلِد في سنة ٥٥٥هـ. انظر بغية الوعاة ٢٥٢/٢ - ٢٥٣.

(٢) قلت: إذا كان الزمخشري قد توفي عام ٥٣٨ فكيف يكون صدر الأفاضل تلميذاً له وقد وُلِدَ بعد وفاته بسبع عشرة سنة؟!

(٣) على قوله هذا تكون الواو في الجملة «جاء زيد والشمس طالعة» واو المعية.

(٤) والجملة لا تكون مفعولاً معه، وإنما يكون بابه المفردات.

(٥) من هنا إلى قوله: البحر، سقط من م/٥.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة لقمان ٢٧/٣١.

وانظر الكشاف ٥١٩/٢ ونصه: «فإن زعمت أن قوله: «والبحر يمده» حال في أحد وجهي الرفع وليس فيه ضمير راجع إلى ذي الحال قلت هو كقوله: وقد أغتدي...».

(٧) قراءة النصب عن أبي عمرو ويعقوب واليزيدي وابن أبي إسحاق وعيسى «والبحرَ» عطفاً على اسم «إنّ» وهو «ما»، ويمدُّ: خبر.

وقراءة باقي السبعة الرفع: وهم عاصم وحمزة والكسائي ونافع وابن عامر وابن كثير، وأبو جعفر ممن هم وراء السبعة. والجملة: «والبحر يمده» في محل نصب على الحال. انظر كتابي «معجم القراءات» ٢٠٤/٧ - ٢٠٥. ففيه مراجع القراءتين.

(٨) قائله: امرؤ القيس. والمثبت عند الزمخشري صدره والرواية عند البغدادي: وكناته. أغتدي: أذهب غُدْوةً. الوكنات: جمع وُكنة، وهي مقر الطائرليلاً، وعشه الذي يبيض فيه.

= منجرد: أي فرس منجرد، والمُنْجَرِد: القصير الشعر، وهو من صفات الخيل الكريمة. الأوابد: جمع آبدة، وهي الوحش، يصف هذا الفرس بأنه من سرعته يلحق الأوابد، فيكون لها بمنزلة القيد، فهي لا تفلت منه. الهيكل: الطويل الضخم.

والشاهد فيه أنّ جملة «والطير في وكناتها» حال من الضمير في «أغتدي»، مع خلوها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٩/٧، وشرح السيوطي/٨٦٢، والكشاف -/٥١٩، وشرح المفصل ٦٦/٢، ٥١/٣، ٩٥/٩، والخصائص ٢٢٠/٢، والخزانة ٥٠٧/١، ١٧٩/٢، والمحتسب ٢/ ١٦٨، ٢٣٤، والكامل / ١٠١٢، والديوان / ١٩.

(١) قال الأمير: لأنها في قوة: وقت اصطفاف الجيش. الحاشية ٩١/٢.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المصنف على نصّ الزمخشري، فهو غير مثبت في الكشاف.

(٣) أي: الجملة التي وقعت حالاً في البيت، وفي الجملة التي ذكرها بعده.

(٤) هذا بقية نص الزمخشري، تصرف فيه المصنف، وصورته: «ويجوز أن يكون المعنى: وبحرها، والضمير للأرض». انظر الكشاف ٥١٩/٢.

قال الشمني بعد هذا النص: قال اليمني: يريد أن عود الضمير إلى الأرض بمثابة عوده إلى ذي الحال في الآية وهو ما في الأرض» انظر الحاشية ١٦٧/٢، ونقل هذا الأمير وقال: «وفيه نظر».

(١) انظر هذا في الهمع ٤/٣٤١.

(٢) يريد بقولها «نحوها» «كم» الخبرية. كذا عند الشمني ١٦٧/٢.

(٣) أي هذه الأسماء المذكورة. وفي م/٣ «أنه». أي: الآسم من هذه الأسماء.

(٤) سورة النبأ ١/٧٨، وهي شاهد لدخول حرف الجر «عن» على «ما» الآستفهاميّة، فهي مبنية في محل جر.

(٥) هذا مثال للإضافة فـ «أيّ» مجرور بالإضافة إلى «صبيحة»، وصبيحة: منصوب على الظرفية الزمانية، متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، وسفرُك: مبتدأ.

(٦) وهذا مثال للإضافة أيضاً، فـ «مَن» مبني على السكون في محل جر بالإضافة، وغلام: مبتدأ، خبره الجملة «جاءك».

(٧) أي: وإن لم تكن مضافة، أو مجرورة بحرف جر...

(٨) أي: دالّة على زمان.

(٩) الآية: ﴿أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ سورة النحل ٢١/١٦، وانظر سورة النمل ٦٥/٢٧ ﴿... وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾. أيّان: محله النصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه «يُبْعثون».

(١٠) سورة التكوير ٢٦/٨١.

أين: نصب على الظرفية المكانية، والعامل فيه «تذهبون»، وهو آسم آستفهام لذا كان له الصّدر.

(١١) الآيتان: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ سورة الشعراء ٢٢٤/٢٦ – ٢٢٧.

= أيّ منقلب: أيَّ صفة لمصدر محذوف، والعامل فيه «ينقلبون»، والتقدير: ينقلبون انقلاباً أيّ منقلب.

(١) في الآيتين الأولىو الثانية.

(٢) في الآية الثالثة.

(٣) أي بعد أسماء الاستفهام خاصة؛ لأن أسماء الشرط تدخل على الأفعال.

(٤) في م/٣ «فهي اسم مبتدأ».

والمراد بـ «هي» اسم الاستفهام «مَن».

(٥) في م/٣ «مبتدأ» ومثلها في متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد.

(٦) اسم الاستفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدّم، وزيدٌ: مبتدأ مؤخَّر.

(٧) أي: يجوز جعل «من» في محل رفع مبتدأ، وزيد: الخبر.

(٨) ذكر هذا في أول الباب الرابع هذا «قال: فمِن ذلك ما يُعْرَف به المبتدأ من الخبر»، ثم ذكر ثلاث حالات، ومما ذكره في الأولى أن المبتدأ ما كان أعرف، أو كان هو المعلوم عند المخاطب مثل: من القائم؟ فتقول زيد القائم، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدَّم المبتدأ.

قلت: ما عرضه من خلاف فيما سبق لا يجيز الوجهين هنا، بل هو وجه واحد وهو كون زيد مبتدأَ؛ لأنه الأَعْرَف.

(٩) أي: وإن لم يقع بعد أسماء الاستفهام اسمٌ نكرة أو معرفة، بل جاء بعدها وبعد أسماء الشرط فعل لازم فهي مبتدأ، وخبره ما بعده.

(١٠) هذا خاص بأسماء الشرط، وسيذكر الخلاف في خبر اسم الشرط في التنبيه الذي يلي حديثه هذا.

(١١) يعني جملة فعل الشرط لا عين الفعل.

وتعقّبه الدماميني بأن خبر المبتدأ جملة الشرط بأسرها لا الفعل وحده، وعلى القول الآخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده. انظر الشمني ١٦٧/٢ والأمير ٩١/٢.

(١) أي: بعد أسماء الشرط والاستفهام، و«كم».

(٢) أول الآية: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ ...﴾ سورة غافر ٨١/٤٠.

أيّ: اسم استفهام منصوب بـ «تنكرون»، فهو مفعول به للفعل، وقدِّم لأن له صدر الكلام.

(٣) سورة الإسراء ١١٠/١٧ وتقدّمت بعد الحديث عن بيت الشاطبي في تعدد الحال، وتتمة الجواب «فله الأسماء الحسنى» أياً: اسم شرط، وهو مفعول «تدعوا» مُقَدَّم.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ سورة الأعراف ١٨٦/٧.
مَن: ٱسم شرط جازم في محل نصب مفعول به للفعل «يُضْلِلْ».

(٥) أي: الفعل.

(٦) على ضمير أسماء الٱستفهام والشرط.

(٧) الضمير في «رأيته» هو المفعول، وهذا المفعول هو ضمير «مَن».

(٨) أي: الفعل واقع على ٱسم له تعلُّق باسم الٱستفهام المتقدّم، فالمثال الذي ذكره وقع الفعل على «أخاه» وهذا الٱسم فيه ضمير يعود على «مَن».

(٩) أي: أسماء الٱستفهام، في محل رفع مبتدأ؛ لأن الفعل بعدها عامل في الضمير.

(١٠) أو أسماء الٱستفهام منصوبة على الاشتغال بفعل مقدَّر من جنس المذكور بعدها. والتقدير في المثالين: «من رأيت رأيته»، «من رأيت رأيت أخاه».

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في المراجع الآتية:

همع الهوامع ٤/٣٤١، الدر المصون ١/١٩٩، ٢٧٤، والبيان ١/٧٦، والفريد ١/٢٧٨، والتبيان/٥٥، وشرح الرضي ١/٩٠.

(٢) أي: فاعل فعل الشرط ضمير مستتر يعود على ٱسم الشرط المتقدِّم المبتدأ.

(٣) قوله: «لكان» غير مثبت في م/١.

(٤) «مَن» من صيغ العموم، ولو لم يُرِد المتكلم معنى الشرط لكانت «مَن» في موقع «كل»، وكل: في الجملة التي ذكرها مبتدأ، وخبره جملة «يقوم»؛ ولذا كان الخبر جملة فعل الشرط عندما يأتي «مَن» مبتدأً وهو شرط.

(٥) أو يكون خبر ٱسم الشرط الواقع مبتدأ جملة جواب الشرط، وذكر المصنّف الفعل والفعل وحده لا يكون جواباً.

(٦) سقط من م/٢ من هنا إلى قوله: «فله درهم».

(٧) أي: عود الضمير من جواب الشرط إلى ٱسم الشرط.

(٨) أي: نظير وقوع جواب الشرط خبراً عن المبتدأ الشرط.

(٩) الذي: مبتدأ، وجملة «يأتيني»: صلة، وجملة: فله درهم: خبر عن المبتدأ.

(١٠) أي: خبر ٱسم الشرط المبتدأ جملتا الشرط والجواب.

(١١) أي: مَن بمعنى «كل» في العموم، وكما وقعت في مثاله جملة الشرط والجواب خبراً عن «كل»، فكذا جملة الشرط والجواب تقع خبراً عن ٱسم الشرط المبتدأ.

(١) الأول: أي: الخبر جملة فعل الشرط هي الخبر عن ٱسم الشرط الواقع مبتدأ. وإلى مثل هذا ذهب العكبري. انظر التبيان/٥٤، والسمين في الدر ١٩٨/١.

(٢) في م/١ «تتوقف».

(٣) في م/١ و٢ و٥ «التعليق».

(١) انظر هذا في الارتشاف/١١٠٠، والهمع ٢٩/٢، والكتاب ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٢١٦/١، وشرح المفصل ٨٦/١.

ونقل السيوطي مادة هذا الفصل عن المصنف في الأشباه والنظائر ١٠٩/٢ وما بعدها.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢١٦/١ فقد أثبت ما ذكره ابن مالك في ألفيته وهو ست حالات، ثم قال: «وقد أنهاها غير المصنّف إلى نيّفٍ وثلاثين موضعاً، وأكثر من ذلك...»، ثم أوصلها ابن عقيل إلى أربعة وعشرين، وقال: «... وما لم أذكره منها أسقطته لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح».

وفي حاشية الخضري ٩٩/١ أن بهاء الدين بن النحاس هو الذي أوصلها إلى نيّف وثلاثين.

(٣) أي: فهْمْ مِن مُقِلٍّ مُخِلٍّ.

(٤) في الأشباه والنظائر «ما لا يصحُّ» وهو نصّ المصنّف.

(٥) أي: النكرة الواقعة مبتدأ.

(٦) الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ٢.

أجل: مبتدأ، وهو نكرة موصوفة بـ «مسمى»، وعنده: ظرف متعلّق بالخبر.

(٧) الآية: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ...﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٢١.

= لا أرى سبباً لانصراف المصنِّف عن الاستشهاد بصدر الآية: «ولأَمَةٌ مؤمنة...» ففيها نكرة موصوفة كالقَدْر الذي احتج به منها.

عبد: مبتدأ نكرة، مؤمن: نعت، وهو المسوّغ للابتداء بالنكرة، خير: خبر المبتدأ.

(١) رجل: مبتدأ نكرة، وُصِف بـ «صالح»، وجملة «جاءني»: خبر عن المبتدأ.

(٢) أي: من الابتداء بالنكرة الموصوفة.

(٣) في مجمع الأمثال ٢٨٥/١ «ذليلٌ عاذ بقرملة»، أي بشجرة لا تستره ولا تمنعه، أي هو ذليل عاذ بأَذَلَّ من نفسه» ولم أجد هذه الرواية «ضعيف» في المراجع، وذكر المثل في اللسان/قرمل، ومثله في التاج، ويروي «ذليل عائذ...». وجاء في المستقصى ١٣٥/١ «أذل من قرملة».
وقالوا : يضرب لمن استعان بضعيف لا نُصْرَةَ له. قالوا: والقرملة من دِقّ الشجر لا أصل له.
وانظر المساعد على شرح التسهيل ٢١٧/١، والارتشاف/١١٠٠.

(٤) كذا عند شيخه في الارتشاف: أي إنسان ضعيف.

(٥) مثل هذا عند شيخه في الارتشاف، أي يُحْذَفُ الموصوف، وتبقى الصفة مبتدأ، وتقدير أبي حيان يَدُلّ على أن المحذوف هو المبتدأ.

(٦) أن الموصوف المحذوف هو المبتدأ، وليست الصفة الباقية خلفاً عنه.

(٧) لم يجز لأن الابتداء بالنكرة لم يُفِد، فمن المعلوم أن الرجل يكون من الناس، وشرط الابتداء بالنكرة، الفائدة، ولم تتحقق هنا.

(١) وهو الابتداء بالنكرة الموصوفة تقديراً.

(٢) السمن: مبتدأ أول، ومنوان: مبتدأ ثان، وخبر الثاني: شبه الجملة متعلّق بالخبر المقدر، أي: منوان كائنان بدرهم. والجملة خبر عن المبتدأ الأول.

والمسوّغ للابتداء بمنوان هو الوصف المُقَدَّر: منوان منه. ولا بُدّ منه ليكون في هذا الوصف ضميرٌ رابطٌ يعود على المبتدأ الأول.

(٣) انظر المثل في مجمع الأمثال ١/٣٧٠، والمستقصى ٢/١٣٠.

قال الزمخشري: «كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يُهَرُّ في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك، أي: أنّ الكلب إنما حمله على الهرير شَرٌّ. يُضْرَبُ فيما يُسْتَدَلُّ به على الشر».

وذكر الميداني أنّ «شَرّ» رفع بالابتداء، وهو نكرة، وشرط النكرة ألّا يُبْتَدأ بها حتى تُخصَّص بصفة كقولنا: رجلٌ من بني تميم فارس. وابتدؤوا بالنكرة ههنا من غير صفة، وإنما جاز ذلك لأن المعنى: ما أَهَرَّ ذا ناب إلا شَرٌّ.

وأنت مما تقدم ومما ذهب إليه المصنف ترى تخريجين: وقد ذكرهما ابن عقيل:

الأول: على الوصف المقدَّر: شَرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا ناب.

والثاني: أنه على الحصر: ما أَهَرّ ذا ناب إلّا شَرٌّ.

وانظر الارتشاف ١١٠١، والمساعد على شرح التسهيل ١/٢٢٠، والكتاب ١/١٦٦، واللسان/ هرر، وانظر مثله في التاج، وشرح ابن عقيل ١/٢٢١، وهمع الهوامع ٢/٢٩، حاشية الخضري ١/٩٨، شرح المفصّل ١/٨٦، والخزانة ٢/٢٧٣، وشرح الكافية ١/٨٨.

(٤) قائله: مُؤَرّج السُّلَمي، والمثبت أوله، وما أثبتُّه بين معقوفين تتمته، وجاء تاماً في م/٤. وروي: ذو النُّخَيْل، وذو النُّجيل، بالجيم والخاء.
وذو المجاز موضع بسوق عرفة كانت تقوم به في الجاهلية سوق ثمانية أيام، والمجاز موضع قريب من يَنْبُع.
وأَبِيِّ: الواو للقسم، أَبِيِّ: مفرد.. أَب» رُدّت لامُه في الإضافة إلى الياء وأصله: أَبُوْيَ قلبت الواو ياءً =
وأدغمت في الياء، وأُبْدِلَتْ ضمةُ الباء كسرة.
وقيلِ غير هذا فيه، فقد ذهب الفارسي إلى أنه جمع أب على لغة من قال: أبون وأبين.
وجملة القسم معترضة بين «أرى» ومعموله، وجواب القسم محذوف.
وذو المجاز: فاعل «لك» لاعتماده على النفي، أو هو مبتدأ و«لك» خبره، أو بدار: خبر المبتدأ، ولك: كان صفة لدار، فلما قُدِّم صار حالاً.
خاطب نفسه وقال: قدر الله وقضاؤه أحلك هذا الموضع، وقد أعلم أنه ليس لك هذا الموضع بمنزل تقيم فيه بل ترتحل عنه، وأقسم على ذلك بأبي.
ومؤرّج شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وهو من سُلَيْم.
انظر: شرح البغدادي ٣٠/٧، وشرح السيوطي/٨٦٣، والخزانة ٢٧٢/٢، وشرح المفصل ٣٦/٣، وأمالي الشجري ٣٧/٢، وكتاب الشعر/١١٦، ومجالس ثعلب/٤٧٦، واللسان/قدر، نخل.

(١) أي: شَرٌّ عظيم، فالوصف مُقَدَّرٌ، وبه جاز الابتداء بالنكرة: شَرّ.

(٢) قوله: لا يُغالَبُ، وصف مقدَّر، وقَدَر: مبتدأ نكرة، وجاز الابتداء به للوصف المقدّر وهو «لا يغالَبُ».

(٣) وهو المبتدأ الموصوف معنًى.

(٤) فكأنه قال: رجل صغير جاءني، وفُهِمَ الوصفُ من التصغير.

(٥) ما: نكرة بمعنى شيء، والمسوّغ للابتداء بالنكرة هو إفادتها معنى التعجب في تركيبها مع ما بعدها. وانظر شرح الكافية ٨٩/١.

(٦) ذهب المصنف إلى أنّ «ما» في حكم النكرة الموصوفة، وليس هذا بالتقدير الشائع.

(٧) قوله «المثالين» أولى من ذكر النوعين، فهما نوع واحد.

(٨) أي: لو كان فيهما وصف مقدَّر لكانا من النوع الثاني من أنواع الموصوف. وفي م/١ فيكونان. وقوله: فيكونا: منصوب بجواب النفي.

(١) في م/٣ و٥ «الثاني» من غير واو.

(٢) أي: من المسوِّغات التي تجيز الآبتداء بالنكرة.

(٣) أي: أن تكون النكرة الواقعة مبتدأ عاملةً فيما بعدها رفعاً أو نصباً أو جرّاً.

(٤) قائم: مبتدأ، الزيدان: فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

(٥) أجاز الأخفش والكوفيون عمل آسم الفاعل فيما بعده من غير آعتماد على آستفهام أو نفي. انظر الهمع ٥/٨١.

وذهب الدماميني إلى أن الأَوْلى التمثيل بنحو: ضَرْبُ الزيدان حَسَنٌ. وأمّا ما مثّل به فليس ما نحن فيه. فهذا المبتدأ مسند في المعنى، وقالوا لا يجوز تعريفه، فلا يطلب له مُسَوِّغ. انظر الشمني ٢/١٦٨، والأمير ٢/٩٢.

(٦) بمعروف: معمول للمصدر «أمر» فمحله النصب، وخبر المبتدأ «أمر» صدقة، والحديث في صحيح مسلم ٥/٢٣٣ «استحباب صلاة الضحى» ونصّه «.. وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن المنكر صدقة».

وانظر باب الزكاة فيه ٧/٩١، وانظر الآرتشاف/١١٠٠، وشرح الكافية الشافية/٣٦٣.

(٧) أفضل: آسم تفضيل عامل في «منك». ومقتضى كلامه الذي تقدّم أن هذا وصف لنكرة محذوفة، وأن أصله: رجل أفضل منك جاءني، وتعقبه الدماميني.

(٨) وهو بمعروف في المثال الأول، ومنك في المثال الثاني.

(٩) أي: يكون الآسم النكرة المبتدأ به عاملاً الجرَّ فيما بعده.

(١٠) غلام مبتدأ، وامرأة: مضاف إليه. وجملة جاءني: الخبر، وفي هذه الإضافة نوع من التخصيص.

(١) عن رسول الله ﷺ: «خَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله عَزَّ وجَلَّ على العباد فمن جاء بهن لم يضيِّع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأتِ بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عَذَّبه، وإن شاء أدخله الجنة» الموطَّأ ١٢٣/١ «باب الوِتْر».

وٱنظر نص الحديث في المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٧/١، والهمع ٢٩/٢، والٱرتشاف / ١١٠٠.

(٢) لفظ «تعالى» مثبت في م/١.

(٣) أي: شرط النكرة المضافة، العاملة للجر...

وتعقَّبه الدماميني بأن هذا الشرط لا ضرورة له؛ لأن المسألة مفروضة فيما إذا كان المبتدأ نكرة فنحن في غِنَى عن هذا التنبيه. انظر الشمني ١٦٨/٢.

(٤) أي: أن يكون المضاف إليه معرفة ولكن المضاف مُبْهَم لا يتعرف بالإضافة مثل كلمة: مثل، وغير، وبعض، وكل.

(٥) مثل: مضاف إلى الضمير وهو الكاف، ومع أنه معرفة فإن لفظ «مثل» لا يُعَرَّف بهذه الإضافة، وكذا كلمة: «غيرك» في المثال الثاني.

(٦) وهو أن تكون النكرة مضافة إلى معرفة، فالمسوِّغ للٱبتداء بها هو التعريف بهذه الإضافة. ويدخل في حكم المعرفة وهو الأصل في المبتدأ.

(٧) من مسوّغات الأبتداء بالنكرة.

(٨) تعقّبه الدماميني بأنه إذا آمتنع نحو: رجلٌ قائمٌ، فأيُّ أَثَرٍ لعطفه على ما يجوز الأبتداء به أو عطف ذلك في تجويز ما كان ممتنعاً مع قيام المانع.

وذهب الشمني إلى أن حرف العطف أشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وجعل المعطوف والمعطوف عليه كشيء واحد، فكان المسوّغ في أحدهما مسوّغاً في الآخر. انظر الحاشية ٢/١٦٩. =

(١) تتمة الآية: ﴿... فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ سورة محمد ٤٧/٢١.

والمسوغ للأبتداء بالنكرة: طاعة، هو عطف النكرة المخصصة وهي قول، فقد خُصِّص بالوصف: معروفٌ، ويأتي للمصنف في الباب الخامس توجيه آخر وهو جعله خبراً لمبتدأ مُقَدّر أي: أمرنا. وانظر الدر المصون ٦/١٥٤ فقد ذكر خمسة أوجه في إعراب «طاعة»، أحدها: ما اكتفى به المصنف هنا.

(٢) يشير بهذا إلى أن الخبر مُقَدَّر.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٦٣.

المبتدأ: قول: نكرة مُخَصَّصة بالوصف: معروف، وقد عُطِف على المبتدأ نكرة أخرى وهي «مغفرة»، فلها حكم المبتدأ، وهذا العطف هو الذي سَوّغ الأبتداء بالنكرة الثانية.

وفي مشكل إعراب القرآن «قول معروف: آبتداء، و«معروف» نعته، والخبر محذوف تقديره: قول معروف أَوْلى بكم. وقوله تعالى: «ومغفرة خير...» آبتداء وخبر...».

انظر ١/١١٠، وفي التبيان للعكبري/٢١٤ جعل «خيرٌ» خبراً للأول، والثاني معطوف عليه. وقال أبو حيان: «وارتفاع قول على أنه مبتدأ، وسَوّغ الأبتداء بالنكرة وصفها، ومغفرة معطوف على المبتدأ فهو مبتدأ، ومسوّغ جواز الأبتداء به وصف محذوف، أي: ومغفرة من المسؤول أو من السائل أو من الله، على آختلاف الأقوال، وخير: خبر عنهما...».

انظر البحر ٢/٣٠٨، وتجد في المحرر ٢/٤٣١ غير هذا أيضاً، فتأمل صنيع هؤلاء الأخيار، رحمهم الله أجمعين.

(٤) فعل هذا آبن مالك في شرح التسهيل، وفي شرح الكافية الشافية/٣٦٤، وانظر المساعد ١/٢١٧، ٢١٨، وحاشية الشمني ٢/١٦٩.

(١) أي: ليس من أمثلة العطف ما جاء في البيت الذي أنشده ٱبنُ مالك.

(٢) قائله غير معروف.

والشاهد فيه عطف «شكوى» وهو نكرة على المبتدأ «اصطبار»، فجاز الٱبتداء بشكوى بسبب هذا العطف مع أنه نكرة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٢/٧، وشرح السيوطي/٨٦٣.

(٣) وجملة «شكوى عند قاتلتي» في محل نصب على الحال، وشكوى: وإن تكن نكرة فهي مبتدأ لوقوعها في أول جملة حالية، والظرف متعلِّق بالخبر. وليس البيت مما نحن فيه.

(٤) وهو المسوِّغ العاشر عنده.

(٥) أي: إن سُلِّم أن الواو للعطف، وأن ما بعدها معطوف على ما قبلها.

(٦) وهذه الصفة المقدّرة هي المسوِّغة للٱبتداء بالنكرة «شكوى».

(٧) أي لا نحتاج إلى تقدير الحالية ولا العطف، ولا الوصف المقدّر.

(٨) وهو قوله: عند قاتلتي.

(٩) أي: وحده يكفي للآبتداء بالنكرة، فلا يُحْتَاجُ إلى وصف، ولا عطف.

(١٠) تعقَّبه أصحاب الحواشي بأن هذا لم يتقدّم عنده، بل سيذكره في الرابع مما يأتي.

(١١) أي: كأنَ آبن مالك...

(١٢) أي: تسويغ الآبتداء بالنكرة.

(١٣) أي: تقديم الظرف المختص.

(١٤) هذا وَهْم من المصنّف، فإنه لم يُسْلِفْ شيئاً في هذا، وسيأتي عنده في الرابع.

(١) أي: تقديم الظرف المختص.

(٢) أي: لدفع كون الظرف المختص جاء صفة للمبتدأ، قال الدسوقي: «وإنما توَهّمه ذلك لأن احتياج النكرة للوصف أَشَدُّ من احتياجها للخبر، ولو قُدِّم، لا يحتمل غير الخبر» الحاشية ٢/١١٦.

(٣) أي: لم يجب تقديم الظرف في قوله: شكوى عند قاتلتي، في البيت.

(٤) أي في الظرف، فهو ظرف مختصٌّ، وبذلك تستغني النكرة عن الوصف، فلا يلتبس تأخيره وهو الخبر بالوصف في مثل هذه الحالة من عدم التقديم.

(٥) في مثل «السَّمن منوان بدرهم» فقدَّر: منوان منه، وتقدّم هذا.

(٦) أي: وقوع المبتدأ النكرة بعد واو الحال، ويأتي في المسوِّغ العاشر.

(٧) أي: لعدم حصول اللبس بين الخبر والوصف بتأخير الظرف، جاز تأخيره.

(٨) سورة الأنعام ٢/٦، وتقدّمت في المسوغ الأول، وهو الابتداء بالنكرة الموصوفة لفظاً.

(٩) في البيت الذي نقله عن ٱبن مالك: وشكوى عند قِاتلتي.

(١٠) أي ليس على تقدير: شكوى عظيمة.

(١١) المسوّغ للآبتداء بالنكرة هو عطفها على أخرى، وهو من باب عطف المفردات، وهنا ليس الأمر كذلك، فقد عطفت الواو جملة «وشكوى عند قاتلتي» على جملة «عندي اصطبار».

(١٢) في م/١ «مثلها»، وفي م/٢ «مثليهما»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد.

(١) المبتدأ مرفوع بالآبتداء، وهو عامل معنوي، والظرف متعلق بالاستقرار المقدَّر، فالعطفُ على معمولين وهما «عندي اصطبار» مع أن العامل فيهما مختلف.

(٢) عندي: في الأولى، وعند قاتلتي: في الثانية.

(٣) إذا قدرت لكل من الظرفين استقراراً وعطفت الاستقرار الثاني على الأول كان العامل واحداً، والعطف على عاملين متفقين لا مختلفين، وليُصْرَف النظر عن الظرفين المختلفين.

(٤) وهو عندي اصطبار: والتقدير: اصطبار مستقِرٌّ عندي، فمستقر: هنا هو الخبر.

(٥) وهو اصطبار في البيت، فهذا المبتدأ معمول للآبتداء، والآبتداء وما عمل فيه عاملان مختلفان، وإذا عطف الاستقرار الثاني في «شكوى عند قاتلتي» كانا معمولين للمبتدأ، وإذا عطفت المبتدأ الثاني على الأول كانا معمولين للآبتداء. وانظر حاشية الدسوقي ١١٧/٢.

(٦) أي: اختار هذا التوجيه.

(٧) وهو ما رَدّه المصنّف على تقدير العطف.

(٨) من المسوّغات للابتداء بالنكرة، وفي م/٣ «الرابع» بلا واو.

(٩) ذكروا أنَّ في بعض النسخ «أن يكون خبرها عند سيبويه ظرفاً أو مجروراً».

انظر الشمني ١٦٩/٢، وحاشية الأمير ٩٣/٢، وذكر أن هذه زيادة من عند نفسه لم ينقلها عن سيبويه.

(١٠) أي يكون خبر المبتدأ النكرة جملة. وذكر هذا السيوطي في الهمع ٣١/٤ قال: «وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك. قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه عليه».

(١) الآية: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ سورة قٓ ٣٥/٥٠.

(٢) الآية: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ سورة الرعد ٣٨/١٣.

(٣) هذه الجملة ذكرها ابن مالك على جعل «رَجُلٌ» مبتدأً، خبره الجملة قبله، وذكرتُ من قبل رَدّ أبي حيان لهذا، وقال في الارتشاف: «وزعم ابن مالك أن من مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة تقدُّمُ جملةٍ مشتملةٍ فائدة تكون خبراً على النكرة نحو: قصدَك، غلامُهُ رَجُلٌ، أجراها مجرى تقدُّم الظرف والمجرور المسوِّغين لجواز الابتداء بالنكرة» انظر/١١٠٢ - ١١٠٣.

(٤) أي: أن يكون المجرور بالحرف والمضاف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحاً للإخبار عنه. انظر الشمني ١٦٩/٢.

(٥) أي: شرطوا مع الاختصاص التقديم للخبر على المبتدأ النكرة.

(٦) قولنا: رجل في الدار، قد يوهم الظرف الوصف، والتقديم على المبتدأ يحول دون الوصف.

(٧) أي: ٱشتراط التقديم للظرف.

(٨) وهي تأخير المبتدأ النكرة وتقديم معمول الخبر وهو شبه جملة.

(٩) وذلك الشرط الذي اشترطوه من وجوب التقديم ليس هنا موضعه في المسوّغات، بل في وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ.

(١٠) في م/٤ و٥ «وذلك».

(١) أي: أن تكون النكرة عامَّة، ومعنى العموم العموم الشمولي وهو تامّ الفائدة.

وفي حاشية الخضري ٩٨/١ «عامّةً: أي بنفسها... وكأسماء الشرط والاستفهام، أو بغيرها كالنكرة في سياق النفي أو الاستفهام، فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم كما في المغني...».

(٢) ذكر أسماء الشرط والاستفهام وترك مثل «كل» نحو: كُلٌّ يموت.

وانظر المساعد ٢١٨/١، وهمع الهوامع ٣٠/٢، والارتشاف/١١٠٠، وشرح الكافية ٩٠/١.

(٣) أي: بمجيء النكرة في سياق النفي أو الاستفهام فإنها تفيد العموم.

(٤) تعقّبه الدماميني في هذا المثال بأن النكرة جاءت بعد الاستفهام ولا عموم فيها، وعلّق على هذا الشمني قائلاً: «... لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد حصل الشياع» انظر الحاشية ١٦٩/٢، وحاشية الأمير ٩٣/٢.

(٥) الآية: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٦٠، وانظر الآيات: ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

لفظ «إله»: نكرة في سياق الاستفهام فتعُمّ.

(٦) في م/٥ «في شرح المنظومة».

(٧) هي «الوافية في نظم الكافية» وهي نظم للمقدّمة النحوية «الكافية»، وقد شرح هذه المنظومة قال السيوطي: «... وفي النحو الكافية وشرحها، ونظمها الوافية وشرحها».

انظر بغية الوعاة ١٣٤/٢ - ١٣٥.

(٨) انظر شرح الكافية ٨٩/١، والهمع ٣٠/٤، وحاشية الشمني ١٦٩/٢.

(١) في م/١ أثبت الواو، وهي غير ثابتة في بقية النسخ.

(٢) في م/٣ و٤ «يكون».

(٣) أي بالنكرة.

(٤) في حاشية الشمني: «الظاهر أن يقول: مراداً بها الحقيقة بدون كلمة «صاحب» انظر ١٦٩/٢، وحاشية الأمير ٩٣/٢.

(٥) ذكر ابن الحاجب هذا في العموم. انظر حاشية الأمير ٩٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢١٨/١، والارتشاف/١١٠٠.

وقال الدماميني: «جعل هذا المصنف على التسهيل من قبيل ما المصحّح فيه معنى العموم، وقرّره بأنه لما فُضِّل واحد من جنس على واحد من جنس آخر عُلِمَ أنه لا خصوصية لفرد منه على فرد، فيحصل الشياع» حاشية الشمني ١٦٩/٢ - ١٧٠.

(٦) انظر الارتشاف/١١٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٢/١، فهو يريد واحداً من هذا الجنس، أيّ واحدٌ كان خيراً من كل واحدة من هذا الجنس. وأرجع هذا أبو حيان إلى العموم.

(٧) ذكر ابن عقيل في شرح التسهيل أن هذا من قول ابن عباس: انظر المساعد ٢١٨/١. وجاء هذا في الموطأ، باب الحج ٤١٦/١ «باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم»: «وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أنّ رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكُمَ، فقال كعبٌ: دِرْهَمٌ، فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم، لتمرة خير من جرادة».

وانظر هذا القول في الارتشاف/١١٠٠، غير معزو لأحد، وجاء عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٣٦٥ عن ابن عباس.

(٨) الواو مثبتة في م/١ وليست في بقية النسخ.

(٩) أي النكرة، وفي م/١ «يكون».

(١٠) في حاشية الشمني: «في تعليق ٱبن النحاس على مُقَرّب ٱبن عصفور: والسابع والعشرون أن يكون = في معنى الفعل من غير ٱعتماد نحو: قائم الزيدان» على رأي الكوفيين والأخفش، انظر ١٧٠/٢.

وذكر المصنف مما فيه معنى الفعل التعجب، والدعاء له، والدعاء عليه، واسم الفاعل.

(١) عجب مبتدأ، وهو نكرة لأن فيه معنى: أعجب.

(٢) أي: قيّد النحويون جواز الٱبتداء بالنكرة أن تفيد التعجب.

(٣) أي: النوع السابع وهو ما فيه معنى الفعل شامل لما فيه معنى الدعاء في النكرة.

(٤) سورة الصافات ١٣٠/٣٧.

وسلام: نكرة جاز الٱبتداء بها لأنها أفادت الدعاء لهم.

(٥) سورة المطففين ١/٨٣.
وَيْلٌ: نكرة جاز الابتداء بها لأنها أفادت الدعاء عليهم.

(٦) أي: بالنكرة المبتدأ بها.

(٧) الدعاء لهم أو عليهم.

(٨) وشامل لنحو..

(٩) الابتداء بالنكرة الوصف العاملة فيما بعدها، وتقدُّم هذا، وفيها معنى الفعل «قام».

(١٠) تقدَّم هذا للكوفيين والأخفش، فقد أجازوا إعمال اسم الفاعل من غير شرط، على خلاف ما ذهب إليه بقية العلماء.

(١١) أي: على جواز الابتداء بالنكرة العاملة من غير شرط.
الأول، وهو العمل، والثاني: معنى الفعل.
وترك المصنف الثالث، وهو تقدّم النفي، ولذلك قال الأمير بعد قول المصنّف: مُسَوِّغان «بل ثلاثة **بالنافي**» انظر الحاشية ٩٣/٢، ومثل هذا عند الدماميني. انظر حاشية الشمني ١٧٠/٢.

(١٢) الآية: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ سورة قَ ٥٠/٤.

(١٣) المسوِّغان هما كون الظرف مختصاً، ووصف المبتدأ النكرة.

(١) أي: مَنْعُ عملِ النكرة فيما بعدها والأبتداء بها من غير سبق نفي أو آستفهام.

(٢) في م/٣ «الإعمال».

(٣) أي: لم يعتمد على نفي أو آستفهام، ومن ثَمّ فلا يعمل فيما بعده وهو الزيدان.

(٤) فلا يكون الفاعل مغنياً عن الخبر، وسادّاً مسدّه إلّا إذا تقدّم على آسم الفاعل نفي أو آستفهام، وهو منتفٍ في المثال الذي ذكره.

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «والاستفهام».

(٦) أي: لا يكفي لجعل الوصف مبتدأ وجود الأعتماد، فقد يوجد الأعتماد ولا يكون الأبتداء ظاهراً.

(٧) في م/٥ «أبواه».

(٨) قائم: خبر عن المبتدأ، و«أبوه» فاعل بهذا الوصف.

(٩) المسند هنا معتمد على المسند إليه، وبذلك فقد وجد الأعتماد على المخبر عنه، فلو كان مطلق الأعتماد مُسَوّغاً للأبتداء بالنكرة لكان في هذا المثال «قائم» مبتدأ.

(١٠) أما العمل في الرفع فيكفي فيه الأعتماد.

وعقّب على هذا الأمير بقوله: «ولا يخفاك أنه إذا كان الرفع لا بُدّ فيه من الأعتماد لا يتم الوجه الثاني فتدبَّر» الحاشية ٩٣/٢.

(١١) هذا مثال لعمل الوصف في حالة الرفع. وفي م/٥ «أبواه»، ومثله مصححاً على هامش م/٢.

(١) يكفي في هذا الأعتماد على الأستفهام في حالة الرفع، ولم يشترطوا الشرط الثاني وهو أن يكون الوصف «قائم» للحال أو الأستقبال، فإن مجرد الأعتماد يكفي.

(٢) انظر همع الهوامع ٢/٣٠، وحاشية الخضري ١/١٠٠.

(٣) انظر حديث سجود الشجرة في سنن ابن ماجه: الجمعة، رقم الحديث/٥٢٨، وإقامة الصلاة والسنة فيها، رقم الحديث ١٠٤٣.

(٤) لعلّ هذا المثال مأخوذ من الحديث الوارد في صحيح البخاري: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: صلَّى رسول الله ﷺ صلاة الصبح ثم أقبل على الناس فقال: بينا رجل يسوق بقرة؛ إذ ركبها فضربها فقالت: إنا لم نُخْلَقْ لهذا، إنما خُلقنا للحرث، فقال الناس: سُبحان الله: بقرةٌ تَكَلَّمُ! فقال: فإني أُوْمِنُ بهذا أنا وأبو بكر وعمر، وما هما ثَمّ...» انظر صحيح البخاري ١١٩٣/٢ ورقم الحديث/٣٢٨٤ «الأنبياء».

(٥) أي: السجود من الشجرة والكلام من البقرة.

(٦) أي: الشجر والبقر.

(٧) لأن هذا الخبر عنها لم يكن معلوماً من قَبلُ.

(٨) في م/٥ «لا يوجب».

(٩) أي لا يخلو الحال من ذلك، فيفيد الإخبار في مثل هذه الحالة.

(١) في م/٥ «العاشر».

(٢) كان المصنف حريصاً على أن لا يذكر واو الحال كما ذكر غيره؛ لأن مجيء الآسم النكرة مبتدأ قد يكون في أول الجملة الحالية، ولا واو قبله.

وانظر الهمع ٣١/٢، والآرتشاف/١١٠١، والمساعد ٢١٩/١، وشرح آبن عقيل ٢٢١/١، وشواهد التوضيح والتصحيح/٤٥.

(٣) قائله غير معروف.

والسُّرى: سير الليل، والشارق: النجم، وكُلُّ مضيء.

والشاهد في البيت: مجيء «نجم» مبتدأً وهو نكرة في صدر جملة اسمية وقعت حالاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣/٧، وشرح السيوطي/٨٦٣، وهمع الهوامع ٣١/٢، وشرح آبن عقيل ٢٢١/١، والمساعد ٢١٩/١، والآرتشاف/١١٠١، والعيني ٥٤٦/١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٨، وشواهد التوضيح والتصحيح/٤٦، والبحر المحيط ٨٨/٣، والدر المصون ٢٣٧/٢.

(٤) وهو أنه لا توجب العادة أَلَّا يخلو السُّرَى من إضاءة نجمٍ ما، أي لا يخلو السُّرى من ذلك.

(٥) قائله غير معروف، وقبله:

تـركـتُ ضـأني تودُّ الـذئبَ راعيـها وأنــهـا لا تــرانـــي آخــر الأَبَــدِ

وهذا البيت مثبت في م/٥ وجاءت فيه الرواية: مديةً بالنصب.

والشاهد فيه مجيء مدية: نكرة في أول الجملة الحالية «مُدْيَةٌ بيدي». وقيل غير هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٣/٧، وشرح السيوطي/٨٦٤، والأشموني ١٥٩/١، وشرح الحماسة للتبريزي ٦٣/٤ «باب الأضياف».

(٦) أي: بمجيء النكرة في أول جملة الحال مبتدأً في البيت.

(١) وهو وقوع النكرة أول الجملة الحالية، وما يذكره العلماء من كونها مسبوقة بواو الحال.

(٢) قال ابن عصفور: «فالموضع الذي تُكْسَرُ فيه إذا وقعت مبتدأ نحو: إنّ زيداً قائم، وإذا كان في خبرها اللام نحو: علمت إن زيداً لقائم، وبعد واو الحال نحو: جاء زيد وإنَّ يَدَهُ على رأسه...» شرح الجمل ٤٦٠/١.

(٣) ولا يشترط أن يكون في الجملة الحالية واو الحال.

(٤) الآية: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/٢٠.

ذكروا في قوله تعالى: ﴿... إلا إنهم ليأكلون الطعام﴾ ثلاثة أعاريب:

الأول: أنها في محل نصب صفة لمفعول محذوف، وقدَّروه: وما أرسلنا قبلك أحداً من المرسلين إلا آكلين وماشين، وقدَّره بعضهم: رجالاً أو رسلاً.

والثاني: أنها لا محل لها من الإعراب، فهي صلة موصول محذوف هو المفعول لأرسلنا، والتقدير: إلا مَن إنهم.

والثالث: أن الجملة في محل نصب على الحال.

أما الأول فذهب إليه الزمخشري وتبع فيه الزجاج، وتقدير: «رجالاً» لابن عطية.

وأما الثاني فهو للفراء، وأما **الثالث** فهو لأبي بكر بن الأنباري، وللعكبري من بعده.

انظر البحر ٦/٤٩٠، والدر المصون ٤/٢٤٨، والمحرر ١١/٢١، والتبيان للعكبري/٩٨٣، ومعاني الفراء ٢/٢٦٤، والكشاف ٢/٤٠٤.

(٥) ذكر هذا المصنف في شرح أبيات ابن الناظم. انظر شرح البغدادي ٧/٣٤.

(١) قال المصنِّف في شرح الأبيات: «... أو بدلاً من الياء، وهو ضعيف».

(٢) أي: بدل اشتمال. ووجه الضعف أن بدل الاشتمال لا بد له من ضمير يعود على المبدل منه، ولا ضمير متصل بمدية يعود على المتكلم. قال البغدادي: «وفيه أن مدية وإن لم يتصل بها ضمير فقد اتصل بصفتها الضمير. وهو كاف «انظر شرح الشواهد ٧/٣٤ وأراد بالصفة قوله: بيدي. وانظر الشمني ٢/١٧٠.

(٣) أي: ياء النفس في «تراني».

(٤) أي مَثّل للحال النكرة بعد واو الحال. وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك/٤٥.

(٥) أول الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ...﴾ سورة آل عمران ١٥٤/٣.

ذكر العلماء فيما استشهد به ابن مالك ثلاثة أقوال:

الأول: أن الواو للحال، وما بعدها في محل نصب على الحال، والعامل فيها «يغشى».

والثاني: أن الواو للاستئناف.

والثالث: أن الواو بمعنى «إذ»، ذكره مكي وأبو البقاء، وضعّفه السمين. قلت: وضعفه أبو البقاء أيضاً.

قال السمين: «وجاز الابتداء بالنكرة لأحد شيئين، إمّا للاعتماد على واو الحال، وقد عَدّه بعضهم مسوِّغاً...، وإمّا لأن الموضع موضع تفصيل...» الدر ٢٣٧/٢، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٤، التبيان للعكبري/٣٠٣.

(٦) قائله عبدالله بن الدُّمَيْنة.

المعنى: سلمنا عليه وهو كاره لقربه منا وقربنا منه؛ لأنه كان يغار على نسائه، تبريح: تشديد.

وذكر التبريزي أن الرواية التي عليها الناس: من الغيظ، وفي شعر ابن الدمنية من الغنظ الذي يراد به أشد الكرب.

= والشاهد في البيت مجيء «تبريح» مبتدأ في صدر جملة حالية، وقبله واو الحال.

انظر شرح البغدادي ٣٥/٧، وشرح السيوطي/٨٦٥، وشرح الحماسة للتبريزي ١٣١/٣، والأمالي ١٥٦/١، والديوان/٥٣.

(١) قال الدماميني: «هذا عجيب؛ فإن ابن مالك لم يذكر الآية والبيت على وجه الاستدلال بهما على جهة التمثيل، وقول المصنف: «ومَثَّل ابن مالك» صريح فيه، فإذن لا وجه لقوله. ولا دليل فيهما، وكلام ابن مالك مستقيم، نعم، لو ادعى أنهما يتعينان للمعنى الذي ذَكَرَ اتجه الاعتراضُ...» انظر الشمني ١٧٠/٢.

(٢) وهي قوله: من الوجد.

(٤) ترك المصنّف بعض المسوِّغات. وانظر حاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٢٤ وما بعدها.

(٥) انظر الهمع ٢/ ٣٠، والارتشاف/ ١١٠١، شرح ابن عقيل ١/ ٢٢١.

(٦) هنا مُسَوِّغ آخر غير الحصر، وهو تأخير المبتدأ، وتقديم معمول الخبر.

(٧) انظر الهمع ٢/ ٣٠ «تنويع»، والارتشاف/ ١١٠٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١٩.

ونص المصنِّف في الخزانة ١/ ١٨٠.

رجل أكرمته، ورجل أهنته، جملتان صَدْرُ كل منهما مبتدأ نكرة؛ لأن المقام مقام تفصيل.

(٨) قائله امرؤ القيس. وقيل: هو لربيعة بن جعشم النمري، ورواية الديوان:

فلما دنوت تَسَدَّيتها فثوباً نسيتُ وثوباً أَجُرّ

= ومعنى تسديته: تخطيت إليه، وقيل علوته.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، فثوباً: مفعول به مُقَدّم في الموضعين والرواية عند ابن عقيل: فثوبٌ لبست.

والشاهد على رواية الرفع مجيء «ثوب» في الموضعين مبتدأ مع أنه نكرة، والمسوِّغ لذلك سياق التفصيل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٨، وشرح السيوطي/ ٨٦٦، والمحتسب ٢/ ١٢٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١٩، والكتاب ١/ ٤٤، والخزانة ١/ ١٨٠، وأمالي الشجري ١/ ٩٣، ٣٢٦، والديوان/ ١٥٩.

(١) يروى هذا القول عن رؤبة، ويأتي تصريح يونس بذلك بعد قليل، وقد جاء آخره «وشهر استوى» في م/١ و٢ و٥، وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

وحذفوا التنوين من ثرى ومرعى إتباعاً لـ «ثرى»، وقد أثبته المصنف بخطه منوناً «ثرىً»، وتعقّبه الشمني، واحتج بما ذكره ٱبن بَرّيّ في رَدّه لمناقشات ٱبن الخشاب على مقامات الحريري.

وذكر هذا الميداني مثلاً قال: «يعنون شهور الربيع: أي يمطر أولاً، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه النعم، وأرادوا شهرٌ ثرِى فيه، وشهر ترى فيه... وإنما حذف التنوين من ثرى ومرعى في المثل لمتابعة «ترى» الذي هو الفعل».

انظر مجمع الأمثال ١/٣٧٠، وأمالي الشجري ١/٩٤ «المجلس الرابع عشر» وانظر ١/٣٢٦، والكتاب ١/٤٤، وأدب الكاتب/٩٦، والٱرتشاف/١١٠٠.

(٢) أي: ويجيء المبتدأ نكرة بعد فاء الجزاء.

(٣) هذا مَثَلٌ، ورواية الميداني: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ...» انظر مجمع الأمثال ١/٢٥.

وفي المستقصى ١/٣٧٢ «إن فَرَّ عَيْرٌ.. ويُرْوَى: إن ذهب: ... يضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب».

عَيْرٌ: مبتدأ، وهو نكرة والمسوِّغ لذلك مجيئه بعد الشرط «إِنْ».

وانظر المثل في نكتة الأمثال/٢٠٣، والهمع ٢/٣١، وشرح ٱبن عقيل ١/٢٢٥، والٱرتشاف/١١٠١، وجمهرة الأمثال ١/٩٢.

(١) أي: فيما أورده العلماء من المسوِّغات زيادة على ما ذكره المصنِّف.

(٢) وهو مجيء الحصر في مثاله: إنما في الدار رجل.

(٣) تعقبه الدماميني بأن هذا لا يقدح في أصل القاعدة، وإنما يقدح في المثال.

فلو قيل: إنما قائم رجل، لَصَحّ المثال، ولما صح اعتراض المصنف عليه. انظر الشمني ٢/١٧١.

(٤) وهو مجيء النكرة في سياق تفصيل.

(٥) في مثاله: «الناس رجلان: رجلٌ أكرمته ورجل أهنته».

(٦) قوله: «والثاني عطف عليه» ليس في المخطوطات. وقد أثبته الشيخ محمد ومبارك وزميله، وهو في متن حاشية الأمير ٢/٩٤، ومتن الدسوقي ٢/١١٩.

(٧) قائله كثيّر عَزّة.

ورَمَى فيها الزمان: أي رماها بالداء والشَّلِّ.

ويروى: رجلٌ صحيحة، بالرفع، على تقدير: هما رجلٌ صحيحة ورجلٌ شَلَّاء.

وقيل غير هذا التقدير:

والشاهد في البيت: قوله «رجل» في الموضعين بالجَرّ بدلاً من «رِجْلَيْن»، وهو بدل مُفَصَّل من مجمل.

ومعنى البيت أنه بين خوف ورجاء، وقُرْبٍ وتَنَاءٍ.

وذكروا أنه أخذه من بيت للنجاشي:

وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رَمَتْ فيها يَدُ الحَدَثان

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٣٨، وشرح المفصل ٣/٦٨، والكتاب ١/٢١٥، والخزانة ٢/٣٧٦، والمقتضب ٤/٢٩٠، والارتشاف / ١٩٦٤، وشرح الأشموني ٢/١٣٠، والعيني ٤/٢٠٤،

(١) أي: في القول المرويّ عن العرب: شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى...

(٢) أي: شهر ثرى.

(٣) أي: «وشهر ترى» معطوف على «شهر» المتقدّم، وكذا «شهر مرعى» والخبر في المعنى هو المجموع بطريق التبعية، والأول بطريق الأصالة. انظر الشمني ٢/١٧٠.

(٤) أي: في بيت امرئ القيس المتقدِّم: فثوبٌ نسيتُ، وثوب أجُرّ.

(٥) أي: الجملتان: نسيت وأجر، صفتان لثوب.

(٦) وعلى التقدير الذي قدّره يكون «من أثوابي» متعلقان بخبر مقدم محذوف.

(٧) كذا في المخطوطات «فمن أثوابي»، وفي المطبوع فمنها ثوب نسيته، وكذا جاء عند مبارك. وقد أشار الدسوقي إلى خلاف النسخ.

(٨) الظرف «منها» متعلّق بخبر مقدم محذوف.

(٩) أي جملتا: نسيت وأجر.

(١٠) «لي» جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة، وجملة نسيته الخبر، وكذا القول فيما بعده.

(١) قائله امرؤ القيس، والمثبت عجزه، وصدره ما جاء بين معقوفين. وأثبته المازني: تناساني.

قوله: بيضاء، يشير إلى بياض ثغرها وأضراسها، والطَّفْلة: الناعمة الرخصة اليدين، وتنسّيني: تذهب بفؤادي حتى أنسى قميصي، والسّربال: القميص.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٠/٧، والمنصف ٩٣/١، والديوان/ ٣٠.

(٢) أي الثوب الآخر في قوله: وثوبٌ أَجُرّ.

(٣) في م/١ «على».

(٤) القافة: جمع قائف، وقاف الأثر قَوْفًا: تَبِعَه، ومثله اقتافه. وهو مثل: قفا الأثر.

(٥) أي: من أجل أن يُعَفّي الأثر ويُخْفِيَه زَحَف على ركبتيه، فلا تظهر آثار أقدامه على الأرض.

(٦) أي: المسألة الثالثة في مجيء النكرة مبتدأً بعد الشرط في المثل: «إن ذهب عيرٌ فعيرٌ في الرباط».

(٧) أي: جاز الابتداء بالنكرة «عيرٌ»؛ لأن المسوِّغ الوصف المقدّر: عَيْرٌ آخر، وليس المسوِّغ تقدُّمَ الشرط عليه.

(٨) محمد بن حبيب أبو جعفر من علماء بغداد باللغة والشعر والأخبار والأنساب، ثقة مؤدّب، ولا يعرف أبوه، وحبيبُ: أمّه. وكانت أُمُّه مولاة لمحمد بن العباس الهاشمي، وقد ذكر بعضهم أنه ولد مُلاعَنَةٍ.

كان حافظاً صدوقاً، وله من التصانيف، النَّسَب، والأمثال على وزن أَفْعَل، ويسمى المنمّق، وغريب الحديث، والأنواء، والمشجّر، والموشّى... وغيرها.

مات بسامرَّاء في ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومئتين. بغية الوعاة ١/٧٣ - ٧٤

وذكر القفطي أن بعضهم يصرف «حبيب» بناء على أنه اسم أبيه. انظر الشمني ٢/١٧١.

(١) الإشارة بهذا إلى قول يونس: المطر شهر ثرى، أي إلى التصريح بالمبتدأ المطر، وشهر: خبر عنه.

(٢) ويكون التقدير: أَشْهُرُ المَطَرِ شَهْرٌ ثرى.

(٣) أي: عن هذا المضاف المبتدأ.

(٤) أي: وبذلك يخبر عن الزمان بالزمان.

(١) في م/٥ «توجيه».

ونقل الأمير في الحاشية ٩٤/٢ قول الدماميني: «هذا يقتضي أن «مولود» في: «لا تضارّ والدة بولدها ولا مولود له». ليس معطوفاً على «والدة». وسبق لك أن ٱبن مالك قَدَّر في مثل هذا عاملاً، وجعله عطف جمل، وغيره يغتفر في التابع نحو: اسكن أنت وزوجك». ومثل هذا في حاشية الدسوقي ١١٩/٢.

(٢) وموضع «امرأة» الرفع، وذلك على زيادة مِن: ما جاءني امرأةٌ...

(٣) تعقّبه الدسوقي بأن الأنسب أن يقول: لا تدخل. قلت: يمكن التوفيق بين هذين بأن المصنف أراد عدم العمل في المعرفة، كما تعمل في النكرة.

(٤) أي: دخلت «مِن» على امرأة لأنه ٱسم نكرة، ولا يجوز دخوله على «زيد» وهو معرفة، فلا يتوجه العامل إليه. ولا يجوز فيه الجرُّ كما جاز في «امرأة».

(٥) أي: عطف «قاعد» على «قائماً»، فقاعد: جاء في سياق الإيجاب لأنه بعد لكن وبل، وقائماً في سياق نفي، فعملت «ما» في الأول، ولا يجوز أن تعمل في الثاني وهو «قاعد»، وهذا للعطف على اللفظ.

(٦) أي: عطف «قاعد» على محل «قائماً»، وبذلك نراعي حال الٱبتداء على تقدير: بل هو قاعد، ثم إن هذا الٱبتداء زال بدخول «ما» على المتقدّم المعطوف عليه.

(١) أي: الصواب الرفع على تقدير مبتدأ: بل هو قاعد، وليس العطف.

(٢) قاعداً: معطوف على محل «قائم» لأن «قائم» خبر ليس، مجرور لفظاً ومحله النصب.

(٣) كذا في المخطوطات، ومتن حاشية الشمني. وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك ومتن الدسوقي والأمير: «إمكان ظهوره في الفصيح»، وأنبه الدسوقي إلى خلاف النسخ.

(٤) اعترض الدماميني المصنِّفَ بنحو: رُبَّ امرأةٍ صالحة لقيت ورجلاً صالحاً.

فإن هذا يجوز كثيراً مع أنه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح؛ إذ لا يقال: امرأةً صالحةً لقيت بالنصب... انظر حاشية الشمني ١٧٠/٢.

ونقل مثل هذا الأمير. انظر الحاشية ٩٥/٢، كما نقل هو وغيره أنه سبق للمصنف في «رُبّ» اختصاصها بجواز مراعاة مَحَلّ مجرورها كثيراً. انظر هذا فيما تقدّم في «رُبَّ».

(٥) فتقول: ليس زيد قائماً.

(٦) أي: من المثال الثاني، فتقول: ما جاءني امرأةٌ.

(٧) كذا في المخطوطات، ومتن حاشية الدسوقي. وفي المطبوع: «فعلى هذا».

(٨) أي لا يجوز عطف «عمراً» على محل «زيد»؛ لأنه لم يظهر في الفصيح تعدية القاصر إلى معموله بدون حرف الجر كما في هذا المثال.

على أن الأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غير أَنْ وأنّ أيضاً قياساً إذا تعيّن الجار كما في: خَرَجتُ الدار. انظر شرح البغدادي ٢٩٠/٢، وشرح الكافية ٢٧٣/٢.

(١) أي: لا يجوّز تعدية الفعل القاصر إلى معموله من غير مُعَدٍّ. فهو لا يُجَوِّز عمل الفعل «مَرّ» في «زيد» نصباً من غير الباء معه.

(٢) تقدّم البيت في حرف «الباء»، وهو لجرير، وكان الشاهد فيه حذف حرف الجر، وانتصاب «الديار» بـ «تمرّون». واستوفيتُ الحديث فيه فيما تقدّم.

(٣) وذلك عند العطف.

(٤) أي: حرف جَرٍّ زائد عامل في لفظ المعطوف عليه.

(٥) مَثّل بمثالين: زيادة الباء، ومن.

(٦) قائله: لبيد بن ربيعة، وهو من قصيدة رثى بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة وفي م/١ و٣ و٤ «فلتَرُعك» بالراء المهملة من الرَّوْع.

وفي م/٢ و٥ «فلتزعك» بالزاء المعجمة، ومثله في المطبوع.

وجاء في الديوان: «باقياً» في موضع «والداً»، والروايتان في الخزانة.

تَزَعْك: تكفُّك، يقال: وزَعَه يَزَعُه، وذكر الطوسي الكسر أيضاً: يَزِعُه ومعنى هذا البيت: إذا لم يجد بينه وبين عدنان من الآباء باقياً فليعلم أنه صائر إلى مصيرهم، وعلى هذا فعليه أن ينزع عما هو عليه.

والعواذل: حوادث الدهر وزواجره. وعند الطوسي: العواذل: النساء.

والشاهد في البيت مجيء «دون» معطوفاً على موضع «من دونِ».

= انظر شرح البغدادي ٤٢/٧، وشرح السيوطي/٨٦٦، وانظر ص/١٥١، والخزانة ٣٣٩/١، و٣/ ٦٦٩، والمحتسب ٤٣/٢، والإنصاف/٣٣٤، وسيبويه ٣٤/١، والمقتضب ١٥٢/٤، وشرح التصريح ٢٨٨/١، والديوان/٢٥٥، والعيني ٨/١.

(١) تتمة الآية: ﴿... أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ سورة هود ٦٠/١١.

(٢) أجاز العطف على محل هذه مع أن حرف الجر «في» غير زائد.

(٣) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتن حاشية الأمير: زيادة «لأن محله النصب»، وأثبتها الشيخ محمد بين معقوفين، وهذه الزيادة غير مثبتة في المخطوطات التي بين يديّ، كما أنها غير مثبتة في متن حاشية الدسوقي.

(٤) أي: الشرط الثاني مما اشترطه المحققون للعطف على المحل.

(٥) أي: أن يكون موضع المعطوف عليه هو الأصل، وفي المثالين اللذين ساقهما من قبل: ليس زيد بقائم: الأصل في «قائم» النصب لأنه خبر ليس، وفي «ما جاءني من امرأة» الأصل في «امرأة» الرفعُ لأنه فاعل.

(٦) أي: لا يجوز أن تعطف «أخيه» على «زيد» فيما لو جاء المثال على الإضافة: هذا ضاربُ زيدٍ وأخيه.

وعبارة المصنّف غير محكمة، وانظر تعليق الدسوقي في الحاشية ٢/١٢٠.

(٧) بعد هذا المثال في م/٢ استكمال للنص بقوله: «خلافاً للبغداديين».

(٨) مثل ٱسم الفاعل واسم المفعول.

(٩) ومنها التنوين في المثال الذي ذكره «ضاربٌ».

(١٠) أي: يأخذ معمولاً صريحاً ولا يضاف، وكذا كان الأمر في «ضاربٌ زيداً».

(١١) أي: في العمل.

(١) أي: أجاز البغداديون الإضافة مع أن الوصف مستوفٍ لشروط العمل.

(٢) تقدّم البيت في الفرق بين ٱسم الفاعل والصفة المشبهة، وهو لامرئ القيس.

وقد جاء عطف «قدير» على محل «صفيف» المَنْصُوب في الأصل؛ لأنه مفعول به لٱسم الفاعل «منضجٍ» وذكرت فيما سبق تعليقاً على هذا البيت أن البغداديين أجازوا إتباع المنصوب بمجرور.

وفيه غير هذا التخريج.

(٣) في م/٥ «مضى».

(٤) خَرّجه فيما سبق على تقدير: أو طابخ قديرٍ، ثم حذف المضاف، وأبقي جر المضاف إليه.

(٥) الثالث من شروط العطف على المحل عند المحققين

وفي م/٤ و٥ «الثالث» ليس معه واو.

(٦) وذلك كالمثال الذي ذكره: ليس زيد بقائم ولا قاعداً. والمحرز: هو العامل «ليس».

وانظر إشارة إلى هذا في الوجه السابع مما افترق فيه ٱسم الفاعل عن الصفة المشبهة.

(٧) كذا في المخطوطات «وانبنى»، وفي المطبوع «وابتنى».

(٨) أي: على هذا الشرط.

(٩) في م/٢ و٥ «أحدها».

(١٠) وذلك قبل دخول «إنّ».

(١١) ذكر الأمير أن في نسة «والمبتدأ».

(١٢) هو التجرد من العوامل مثل إنّ وأخواتها وكان وأخواتها... إلخ.

(١) معطوف على محل «زيد» قبل دخول «إنّ»، وكان محله الرفع؛ ولذا رفع «عمروٌ».

(٢) لو قَدّرت «عمروٌ» مبتدأً، وخبره مقدَّراً، لكان من عطف الجمل.

(٣) أراد بالأولى المسألة الأولى، وهي المثال «إنّ زيداً وعمروٌ قائمان».

(٤) أي: قائمان، فهو صالح لأن يكون خبراً عن «إنّ»، وهو العامل المثبت، وصالح لأن يكون معمولاً للابتداء قبل دخول «إنّ» على الجملة.

وهذا على رأي البصريين في أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر.

وأما في المثال الثاني فإن العامل في «عمروٌ» وخبره المحذوف واحد وهو الابتداء. انظر الشمني ٢/ ١٧١.

(٥) أي: المسألتين السابقتين في المثالين اللذين ذكرهما.

(٦) في م/٢ و٤ «لا تعمل».

(٧) به: غير مثبت في م/٣.

(٨) في م/٢: «دخولهما».

(٩) أي: رفع المعطوف على محل ٱسم «إنّ» قبل مجيء خبر «إنّ».

(١٠) وهذا يكون في الأسماء المبنيّة. مثل هذا، وكذا في الأسماء التي إعرابها تقديري، نحو الفتى وموسى.

ومثَّل لهما الدسوقي بمثالين: إنّ هذا وعمرو ذاهبان، إنّ موسى وعمروٌ قائمان.

انظر الحاشية ١٢٠/٢، وانظر الدر المصون ٥٧٤/٢.

(١) أي: يقع التنافر بين النصب والرفع لو ظهر الإعراب على الاسم الأول، وذلك إذا قلت: إن محمداً وعمروٌ ذاهبان.

(٢) انظر الدر المصون ٤٧٤/٢ «مذهب الكسائي هو الجواز مطلقاً».

(٣) أي: الاتفاق في الإعراب.

(٤) أي: حجة الكسائي والفراء على صحة عطف المرفوع على المنصوب قبل مجيء الخبر، فإنهما يجوزان ذلك، والفرق بينهما أن الفراء يشترط خفاء إعراب الاسم الأول، والكسائي لا يشترط ذلك. انظر الشمني ١٧١/٢.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ سورة المائدة ٦٩/٥.

فقد جاء في الآية عطف «الصابئون» وهو مرفوع على موضع ٱسم «إن» قبل مجيء الخبر وهو «مَن آمن بالله...».

وفي إعراب «والصابئون» سبعة أوجه، ما ذكرتُه واحد منها، انظر التبيان للعكبري/٤٥١ - ٤٥٢، وانظر تسعة أوجه عند السمين في الدر ٥٧٥/٢ - ٥٧٦.

(٦) زيد معطوف على محل ٱسم «إنّ» وهو الكاف قبل مجيء الخبر، والكاف كان في مكانها في الأصل ضمير رفع نحو: أنت وزيد ذاهبان، فلما دخلت: إنّ حَلّ ضمير النصب محل ضمير الرفع لمناسبة العامل.

(٧) في م/٣ «بوجهين».

(٨) قلت: هذا الوجه لهشام من الكوفيين.

قال السمين بعد هذا: «وهذا القول قريب من قول البصريين غير أنهم يضمرون خبر الابتداء، =

= ويجعلون «مَن آمن» خبر «إنّ»، وهذا [أي تخريج هشام] على العكس من ذلك؛ لأنه جعل «من آمن» خبر الابتداء، وحذف خبر إنّ...» انظر الدر ٢/ ٥٧٥.

(١) أي: «من آمن».

(٢) قائله غير معروف. وفي م/٥ «إِنْ طِبٌّ».

الدَّنِف: المريض الدائم المرض، لم تبوحا: لم تُظْهِرا الهوى.

والشاهد في البيت قوله: فإني وأنتما... دنفان.

والتقدير: فإني دَنِفٌ وأنتما دنفان، فقد حذف خبر «إنّ» لدلالة خبر المبتدأ عليه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٤٢، وشرح السيوطي/٨٦٦، والعيني ٢/ ٢٧٤، والأشموني ١/ ٢٤٤، وشرح التصريح ١/ ٢٢٩.

(٣) أي: يُضَعِّف الاحتجاج بهذا البيت.

(٤) أي: حذف للخبر من الأول وهو «إنّ».

(٥) لدلالة خبر الثاني وهو: أنتما دنفان، على خبر «إنّ» المحذوف وهو دَنِف.

(٦) أي: الكثير في كلام العرب ذكر خبر الأول، وحذف خبر الثاني لدلالة الأول عليه.

(٧) أي: مما أُجيب به عن آية سورة المائدة المتقدِّمة.

(٨) وهو «مَن آمن».

(٩) وذلـك عـلى إعـراب «الصابئـون» مبتـدأ، وذكرت من قبل أن فيه أوجهاً أخرى. وانظر الكتاب ٢٩٠/١.

= ويجعلون «مَن آمن» خبر «إنّ»، وهذا [أي تخريج هشام] على العكس من ذلك؛ لأنه جعل «من آمن» خبر الابتداء، وحذف خبر إنّ...» انظر الدر ٥٧٥/٢.

(١) أي: يشهد لهذا التوجيه البيت.

(٢) قائله: ضابئ بن الحارث التميمي البُرْجُمي.

وهو من أربعة أبيات قالها وهو محبوس بالمدينة في زمن عثمان رضي الله عنه، وقد بقي في الحبس حتى مات. وكان قد هجا بعض بني جرول.

رَحْلُه: اسم أمسى، وبالمدينة: خبره، وجملة: أمسى: خبر «يكُ».

وذهب الخليل إلى أن «قيّار» اسم فرس له غبراء، ويقال: هو اسم جمله، وقيل: هو اسم رجل.

والشاهد فيه أنّ خبر «إنّ» هو «لغريب»، وخبر «قيّار» محذوف، أي: فإني لغريب بها وقيّار كذلك.

وجاءت روايته عند سيبويه وأبي زيد «فإني وقياراً».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٣/٧، وشرح السيوطي/٨٦٧، وشرح المفصل ٩٣/١، و٦٨/٨، والإنصاف/٩٤، والكتاب ٣٨/١، ومجالس ثعلب/٢٦٢، ٥٣٠، والخزانة ٣٢٣/٤، وشرح الأشموني ٢٤٤/١، والأصمعيات/١٨٤، والكامل/٤١٦، والنوادر/١٨٢، وأوضح المسالك ٢٥٦/١.

(٣) هذا تعليل لجعل «لَغريبُ» خبراً عن «إنّ» مقروناً بلام الابتداء، وعدم جعله خبراً عن المبتدأ «قيار».

(٤) أي: يضعف هذا التخريج.

(٥) وهي: وقيارٌ كذلك.

(٦) وهو الخبر «لغريب».

(٧) وهي: فإني لغريب.

(١) أي وأُجيبَ عن المثال الذي ساقه من قبلُ: إنك وزيدٌ ذاهبان.

(٢) عطف «زيد» على اسم «إنّ».

(٣) وتوهُّم مثل هذا يقتضي عطف مرفوع على مرفوع على تقدير: أنت وزيد ذاهبان.

(٤) أي: «زيد» في المثال.

(٥) أي: زيد تابع لـ «أنت» وأنت: مبتدأ، فزيد على هذا ليس معطوفاً على اسم «إنّ». وانظر الكتاب ١/ ٢٩٠، والدر المصون ٢/٥٧٤.

(٦) أي: على الجوابين السابقين.

(٧) والتقدير على ما تقدّم: إنهم هم أجمعون ذاهبون، أجمعون: توكيد للمبتدأ المحذوف. قال سيبويه: «واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرَى أنه قال: هم...» الكتاب ١/ ٢٩٠.

(٨) المسألة الثالثة مما ينبني على الشرط الثالث من العطف على المحل وهو وجود المحرز.

(٩) عمراً: معطوف على محل «زيد» إذ اسم الفاعل مضاف إلى مفعوله، على تقدير العمل: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً.

(١٠) حالة الرفع في هذا المثال في «عمرو» ناشئة من أنه معطوف على «زَيْد»، وضَرْبُ زيد: من إضافة المصدر إلى فاعله، فعمروٌ معطوف على محل زيد.

(١١) النصب في «عمراً» ناشئ من أنه معطوف على محل «زيد» على تقدير إضافة المصدر وهو الضرب إلى مفعوله وهو «زيد».

(١) أي: منع الحذّاق المسألتين الثالثة والرابعة.
وعلة المنع أن المحرز غير موجود فيهما، واسم الفاعل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا يعمل؛ لأن الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بأل أو منوناً أو مضافاً إلى غير ذلك المعمول وإلى غير متبوعه، وهو هنا مضاف إلى متبوعه.
وذكر الدماميني أن المنع مذهب سيبويه والجمهور.
وذكر المرادي أن ظاهر كلام ابن مالك جواز مراعاة المحل في جميع التوابع في المصدر، وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين، وذهب سيبويه ومحققو أهل البصرة إلى أنه لا يجوز مراعاة الإتباع على المحل. وفَصّل بعضهم فأجاز في العطف والبدل ذلك، ومنع مع التوكيد والنعت.
انظر حاشية الشمني ١٧٢/٢، وانظر توضيح المقاصد للمرادي ١٣/٣.
(٢) أي: في لفظ المعطوف عليه.
(٣) أي: أجاز قوم المسألتين السابقتين.
(٤) الآية/٩٦ من سورة الأنعام: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾، وتقدّمت هذه الآية في «ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة».
وقد أثبت المصنّف فيما تقدم وهنا القراءة «وجاعلُ الليلِ سكناً...» على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ثم عطف الشمس عليه. وقد بيّنت من قبل قراء هذه القراءة، ووجه الاستشهاد بها. فلتنظر فيما تقدّم.
(٥) في المطبوع بقية الآية: ﴿... وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗاۚ﴾ وهو غير مثبت في المخطوطات.
(٦) قائله غير معروف. وفي م/٤ و٥ «فلم» وفي بقية المخطوطات: فلا تَخْلُ، وتمهيد الأمور: إصلاحها، والثناء الذكر الجميل، وكونه مجدداً يدل على أنه مولع باكتساب المحامد.
وتمهيد مجد: المصدر مضاف إلى مفعوله وفاعله محذوف، والتقدير: من تمهيدك مجداً وسودداً.
والشاهد في البيت أنّ «سودداً» معطوف على موضع «مجد»، وهو شاهد للمسألة الثانية.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٦/٧، ولم يثبته السيوطي.

(١) أي ما جاء في آية سورة الأنعام وهذا البيت من العطف على محل معمول آسم الفاعل في الآية، والعطف على محل معمول المصدر في البيت.

(٢) وهذا العامل المضمر هو العامل فيما بعده لا العطف.

(٣) أي: والتقدير: وجاعلُ الليل سكناً وجَعلَ الشمسَ.

قال السمين: «... وأما على قراءة الجماعة فإن اعتقدنا كونه [أي: جاعل] ماضياً فلا بُدّ من إضمار فعل ينصبهما [أي الشمس والقمر] أي: وجَعَلَ الشمس، وإن قلنا إنه غير ماضٍ فمذهبُ سيبويه أيضاً أنّ النصب بإضمار فِعْل...».

انظر الدر المصون ٣/١٣٣ - ١٣٤، والكتاب ١/١٧٨، والبحر ٤/١٨٦.

(٤) هذا في البيت، فقد جعل «سودداً» منصوباً بالفعل المقدَّر «مَهّدت»، وليس بالعطف على معمول المصدر.

(٥) وهو «جاعل».

(٦) ذكر الشيخ الدردير أنه إن كان مستقبلاً يعمل مع تجرُّده من أل لوجود المحرز.

انظر حاشية الدسوقي ٢/١٢٢.

(٧) قوله: ﴿لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ﴾ غير مثبت في م/٢.

(٨) تتمة الآية: ﴿... وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ القصص ٢٨/٧٣.

وجه الاستشهاد بالآية أن «جاعل» وهو الوصف في آية الأنعام يدل على الماضي ودليل ذلك ما جاء هنا من قوله تعالى: ﴿وجَعَلَ...﴾. على أن قراءة من قرأ في آية الأنعام ﴿وجعل الليل سكنا﴾ تشهد للمضي أيضاً.

(٩) قوله: الآية، ليس في م/٣.

(١٠) قال الزمخشري: «والشمس والقمر قُرِئا بالحركات الثلاث، فالنصب على إضمار فعل دَلّ عليه =
«جاعل الليل»، أي: وجَعَلَ الشمسَ والقمرَ حسباناً، أو يعطفان على محل «الليل»، فإن قلت: كيف يكون لليل محلّ والإضافة حقيقية لأن ٱسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ ولا تقول: زيد ضاربٌ عمراً أمسِ؟ قلت: ما هو في معنى المضيّ، وإنما هو دالّ على جَعْلٍ مستمرٍ في الأزمنة المختلفة...» انظر الكشاف ١/٥١٨ - ٥١٩.

(١) كذا في المخطوطات «به»، وفي المطبوع «منه».

(٢) في المطبوع «لا في الزمن»، و«في» ليس في المخطوطات.

(٣) سورة الفاتحة ١/٤.

قال الزمخشري: «فإن قلت: ما هذه الإضافة؟ قلت: هي إضافة ٱسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع مُجْرَى مَجْرَى المفعول به... ومعناه مالك الأمر كلّه في يوم الدين..؛ فإن قلت: فإضافة ٱسم الفاعل إضافة غير حقيقية فلا تكون معطية معنى التعريف، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ قلت: إنما تكون غير حقيقية إذا أُريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك السّاعةَ أو غداً، فأما إذا قصد معنى الماضي كقولك: هو مالك عبده أَمْسِ، أو زمان مستمر كقولك: زيدٌ مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقية، كقولك: مولى العبيد. وهذا هو المعنى في: مالك يوم الدين».

انظر الكشاف ١/٤٥ - ٤٧.

(٤) أي: الوصف.

(٥) هذا الرجز لزيادة العنبري، وذكر سيبويه أن قائله رؤبة، وبعده:

يُحْسِنُ بَيْعَ الأَصْلِ والقِيانا

داينتُ: بِعْتُ بدَيْن، يعني أنه باع حَسَّان بنسيئةٍ لأنه ثقة في نفسه، مخافة الإفلاس: أي مخافة إفلاس من أداينه من الناس من غير حَسّان. اللِّيان: المَطْل والمدافعة من الغريم بالحقِّ الذي عليه. يريد أن حَسّان لا يدافع ولا يماطل عَدَماً.

والشاهد في البيت نَصْبُ «اللِّيان» بإضمار فعل، ولم يعطفه على الإفلاس، كأنه قال: وأخاف اللّيان. وقيل فيه: اللّيان مفعول معه، ويجوز أن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذف مضاف أي: ومخافة اللِّيان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٦/٧، وشرح السيوطي/٨٦٩، شرح المفصّل ٦٥/٦، والكتاب ٩٨/١، والهمع ٢٩٤/٥، وشرح الأشموني ٥٥١/١، وشرح التصريح ٦٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٥٥/٣، والعيني ٥٢٠/٣، وملحقات ديوان رؤبة/١٨٧.

(١) وهذان التخريجان لأبي الحجاج الأعلم الشنتمري، وليسا للمصنف. انظر في الكتاب ٩٨/١، تعليق الأعلم على هذا الرجز، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٦/٢.

(٢) ما أثبته المصنف هنا مخالف لما أثبته الأعلم، ويبدو أن ٱبن هشام أخذ هذا عما نقله ٱبن خلف عن الأعلم، ولم يرجع إلى نصّ الأعلم، وتعقَّب ٱبن بَرّي ٱبن خلف، وأثبت النص: مفعول له، **وكذا جاء عند الأعلم فَنَقْلُ المصنف غير دقيق**. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٧/٧.

(٣) أي: لم يصح عطفه على «مخافة».

(٤) من هنا إلى قوله: «لعامله في الفاعل» سقط من م/١، وهو مثبت عند مبارك!!

(٥) حديثه عن المفعول له هنا ينقض حديثه في أول الفقرة عن المفعول معه، ويحقق ما ذكرته من النقل غير الدقيق في الحاشية (٣) مما تقدّم.

(٦) هذا شرط شرطه الأعلم والمتأخرون في المفعول له، وهو مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو: ضربتُ ٱبني تأديباً، ولم يشترط ذلك سيبويه والمتقدمون. انظر الهمع ١٣٢/٣.

(١) ناقش أبو حيان هذه المسألة في البحر المحيط ١٨٧/٤ و٥٩/٨

ففي الموضع الأول ذكر أن من شرط العطف على الموضع أن يكون العطف مُحْرَزاً لا يتغير.

وذكر في الموضع الثاني أن من مذهب النحويين أنهم يشترطون في الحمل على المحل أن يكون المحل بحق الأصالة، وأن يكون للموضع محرز.

وناقش المسألة في منهج السالك ص/٤٧، وأخذ هذا عنه تلميذه ٱبن مكتوم في «الدر اللقيط» فلخّصه ولم يذكره لشيخه.

قال ٱبن مكتوم: «قال جامعه: جواز العطف على الموضع يشترط فيه عند المحققين ثلاثة شروط: أحدها: أن يكون له لفظ وموضوع، الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، الثالث: أن يكون للموضع محرز...».

انظر هامش البحر ١٨٦/٤، وانظر رسالتي: «البحر المحيط دراسة نحوية صرفية صوتية» ٣٣٧/٣ – ٣٣٨.

(٢) أراد بالشرط موضوعها وهو العطف على الموضع.

(٣) وهو قوله: إمكان ظهوره في الفصيح. ففي «ليس زيد بقائم» يمكن أن تسقط الباء وتنصب.

(٤) هذا هو النوع الثالث من أنواع العطف، فقد ذكر من قبل العطف على اللفظ، والعطف على المحل.

(٥) وكان قد أشار إلى هذا النوع من أنواع العطف عند حديثه عن الجمل التي لها لها محل من الإعراب في حديثه عن الجملة الخامسة: «الواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم».
والعطف على التوهُّم عند شيخه هو الذي يكون العامل في هذا العطف مفقوداً، وأثره موجوداً. انظر البحر ٢٧٥/٨، وانظر أيضاً فيه ٢٩٩/٣ و٤٩٤.

(٦) أي: على توهم القول: ليس زيد بقائم.

(٧) أي: جواز هذه العطف على ما قبله على التوهُّم.

(١) أي: دخول الباء على «قاعد» في المثال الذي ذكره.

(٢) أي: كثرة دخول ذلك المُتَوهَّم في الاسم الأول المعطوف عليه، وهو هنا خبر ليس.

(٣) تقدّم ذكره، فهو لزهير، وينسب لصرمة الأنصاري.
أما الموضع الأول الذي تقدّم فيه فهو باب «إذا» في حديث المصنف عن العامل فيه.
وأما الموضع الثاني ففي باب «لَعَلّ» عند الحديث عن اقتران خبرها بـ «أن» حملاً على «عسى»، وسوف يتكرر في مواضع.
والشاهد في البيت هنا عطف «سابقٍ» على «مُدْرِكَ» على توهُّم دخول حرف الجر في خبر «ليس» وهو كثير، ولذا رآه المصنِّف حسناً، وتقدير التوهُّم الذي وقع العطف عليه هو: لستُ بمدركٍ ما مضى ولا سابقٍ.

(٤) قائله غير معروف.
والشهم: الجَلْدُ الذكيّ الفؤاد، والمِقدام: الجريء.
والشاهد فيه عَطْفُ «بطلٍ» على «مقداماً» بالجر على توهُّم الجَرِّ في خبر «ما» النافية؛ إذ تقدير هذا التوهُّم: ما الحازِمُ الشهمُ بمقدامٍ ولا بطلٍ.
وقد حَسُن هذا العطف هنا أيضاً لمجيء الباء الزائدة كثيراً في خبر «ما».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٤٩/٧، وشرح السيوطي/٨٦٩، وهمع الهوامع ٢٧٩/٥.

(٥) لم يَحْسُن العطف على المحل في البيت لأنّ زيادة الباء في خبر «كان» قليل.

(٦) قائله غير معروف، وفيه رواية: ولا مُنْمِسٍ، بالسين المهملة.
وبعد هذا البيت:

ولكنني رائبٌ صَدْعَهُم رَفُوءٌ لما بينهم مُسْمِلُ

= النَّيْرَب: النميمة، فيهم: الضمير عائد إلى العشيرة
ومنمِش: من أنمش بينهم ونمش: إذا رفأ وأصلح
ومُنْمِل: اسم فاعل من أنمل، أي: نَمَّ.
والشاهد في البيت عطف «مُنْمِش» على «ذا نيرب» على توهُّم دخول حرف الجر على خبر كان أي: ما كنت بذي نيرب، ولا منمشٍ. ومثل هذا قليل في خبر «كان».
انظر شواهد البغدادي ٥٠/٧، وشرح السيوطي/٨٦٩، والهمع ٢٧٩/٥، واللسان والتاج/نمس، وكذلك مادة: نمش.

(١) تعليل لعدم حُسْن العطف على التوهم في البيت الأخير، ولِحُسْنِه في البيتين المتقدِّمين عليه.

(٢) بيان لسبب حُسْن العطف على التوهم مع وجود «ليس» و«ما»، لكثرة دخول الباء على خبرهما.

(٣) في م/١ «خبر».

(٤) سوف يستعرض المصنّف مواقع هذا النوع من العطف واحداً بعد الخر.

وقوله: في «أخيه المجزوم» لأنه مثله في الاختصاص؛ فالجرُّ خاصٌّ بالأسماء، والجزم خاصٌّ بالأفعال.

(٥) انظر هذا في الكتاب ٤٥٢/١.

(٦) الآية: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة المنافقين ١٠/٦٣.

- وفي هذه الآية قراءتان: «أَكُنْ» بالجزم عطفاً على محل فأَصَّدَّق، وتقدَّم هذا في الجملة الخاصة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وسمّاه العطف على المعنى، وفي غير القرآن: العطف على التوهُّم.

= والقراءة الثانية: أكون «بالنصب عطفاً على لفظ «فأصَّدَّق» وذكرت من قبل قُرّاء هاتين القرايتن، وتخريجهما».

(١) في م/٣ «وقال الفارسي والسيرافي» على التقديم والتأخير.

(٢) قلت: وهو مذهب الزمخشري. انظر الكشاف ٢٣٦/٣، والبحر ٢٧٥/٨، وانظر العطف على التوهم في الكتاب ٤٥٢/١ ورأي الفارسي في الحجة ٢٩٣/٦.

قال الفارسي: «من قال: فأصّدّق وأَكُنْ عطف على موضع فأصّدّق؛ لأنّ فأصّدَّقَ في موضع فعل مجزوم...، ومثل ذلك قراءة من قرأ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرْهُمْ...﴾.

ورَدّ هذا أبو حيان على الفارسي. وانظر حاشية الشهاب ٢٠١/٨ فقد رأى أن الخلاف بينهما لفظي والمؤدّى واحد.

(٣) سورة الأعراف ١٨٦/٧، وقوله تعالى: ﴿فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية النسخ.

(٤) في «يذرهم» قراءات أعرض منها اثنتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو وعاصم برواية حفص وشعبة، ويعقوب والحسن واليزيدي: «ويَذَرُهم» بالياء ورفع الراء على الاستئناف.

الثانية: وهي قراءة حمزة والكسائي وهُبَيْرة عن حفص عن عاصم، وأبي عمرو فيما ذكره أبو حاتم عنه، وطلحة بن مصرف وعيسى همدان وابن إدريس وخلف وإبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب وشيبان ومسلمة بن محارب وحسين الجعفي وأبي عبيد والخزاز وعياش والأعمش «... ويذرهُمْ» بالجزم والياء في أوله.

ومما خُرّجت عليه: تسكين الراء لتوالي الحركات. والجزم عطفاً على محل فلا هادي له، فهو في موضع جزم.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ٢٢٦/٣ - ٢٢٨ ففيه بسط الخلاف والمراجع.

(١) أي: يرد العطف على الموضع، وهو ما ذهب إليه السيرافي والفارسي.

(٢) تعقّبه الدماميني بأن لهما أن يجعلا المصدر مبتدأ حُذِف خبره، والجملة جوابُ شرط مقدَّر، أي: إنْ أخّرتني فتصدُّقي ثابت، وأَكُنْ، فالفاء رابطة للجواب، وأكن: معطوف على محل الفاء وما بعدها. انظر الشمني ١٧٤/٢.

(٣) أي: كيف يكون ما بعد الفاء في موضع جزم مع أن ما بعدها منصوب بأن مضمرة؟.

(٤) أي قول سيبويه والخليل بالعطف على التوهم، وقول السيرافي والفارسي في العطف على الموضع.

(٥) تقدّم البيت في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل لها من الإعراب، وهو لأبي دؤاد الإيادي. وكان الشاهد فيه جزم «أستدرج» لأنه معطوف على جملة «لعلي أصالحكم» فهي في محل جزم؛ لأنها وقعت جواباً للطلب: فأبلوني، أو لشرط مقدّر بالفاء المقدرة: أي فلعلي أصالحكم. وانظر الحجة للفارسي ٤٤٨/٤.

(٦) في م/٥ «ثواباً».

(٧) في م/٥ «أي ثوابي».
وقوله: أي نوايَ. وذلك على قلب الألف ياء وإدغامها في الياء، وهي لغة هذيل.

(١) أي: توهُّم أنّ «إلّا» داخلة على «زيد».

(٢) أي العطف على التوهم هنا، وهو مذهب سيبويه، وهو خلاف من قال إنه عطف على المحل كالسيرافي والفارسي ومن ذهب مذهبهما.

(٣) الذي وجدته في الكتاب ٣٧٥/١ قوله: «زعم الخليل رحمه الله ويونس أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيد وعمرو، فالوجه الجر، وذلك أن «غير زيد» في موضع إلا زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فلما كان في موضع «إلا زيد»، وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع...».

وانظر الكتاب ٤٥٢/١ وفيه العطف على التوهُّم أيضاً.

(٤) في م/٣ «وبمعناه».

(٥) النص في الكتاب ٣٧٥/١ «فحملوه على الموضع. كما قال...».

(٦) جاء البيت تاماً في م/١ و٥ وأثبت عجزه فقط في م/٢ و٣ و٤.

وقائله عُقَيْبَة بن هُبَيْرَة الأسدي يخاطب معاوية بن أبي سفيان ويشكو إليه جور عماله، وذكر السيوطي اسمه: عقبة، وروايته بالنصب، ذكروا أنها لعبدالله بن الزَّبِير الأسدي.

والقصيدة مخفوضة كلها، والبيت جاء عند سيبويه منصوب الآخر، وقد رَدّ عليه المبرد ذلك.

ومعاويَ: مُرَخّم معاوية. أَسْجِح: من السجاحة، وهي السهولة والرفق.

والشاهد فيه عطف «الحديدا» بالنصب على خبر «ليس» المجرور بالباء الزائدة «بالجبال»، وذلك على توهُّم النصب فيه.

وعُقَيْبَة بن هبيرة شاعر مخضرم جاهلي إسلامي.

وعبدالله بن الزَّبِير شاعر نشأ في الكوفة، وهو من شعراء الدولة الأموية المتعصّب لهم، مات في عصر عبدالملك بن مروان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٣/٧، وشرح السيوطي/٨٧٠، والخزانة ٣٤٣/١، ١٤٣/٢،

(١) أي: إنشاد سيبويه البيت.

(٢) أي: أن سيبويه لو كان يرى المثال: «قام القوم غير زيد وعمراً» من العطف على المحل...

(٣) أي: لم يقل سيبويه: إنهم شبهوا المثال بقول عقيبة في هذا البيت. **قلت: ونص سيبويه: «حملوه على الموضع» والحقُّ أن سيبويه أراد العطف على المحل لا التوهم، ولم يضعف فهم هؤلاء الذي نقلوا عن سيبويه. وانظر دليل ذلك في الكتاب ١/ ٣٧٥ «باب ما أُجْرِي على موضع غير لا على ما بعد غير» فالنص فيه صريح في هذا الموضع.**

(٤) وذلك بسبب العطف على التوهُّم.

(٥) الآية: ﴿قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/٩٠.

قرأ ابن مجاهد عن قنبل عن ابن كثير «من يتّقي» بإثبات الياء في الحالين، وروي حذفها عن قنبل في الحالين ابن شنبوذ، وهي رواية الزينبي وابن عبدالرزاق واليقطيني وغيرهم عنه، ووافقه فيهما ابن محيصن، وذكر ابن الجزري أن الوجهين صحيحين عن قنبل.

انظر كتابي «معجم القراءات» ٤/٣٣٣ - ٣٣٤.

(٦) في م/٢ و٤ و٥ «ياء يتقي».

(٧) أي: أبو علي الفارسي.

(٨) قال الفارسي في الحجة ٤/٤٤٨ «والآخر أن يجعل معنى يتقي بمنزلة الذي يتقي، ويحمل المعطوف على المعنى؛ لأن: من يتقي إذا كان «مَن» بمنزلة «الذي» كان بمنزلة الجزاء الجازم؛

= بدلالة أن كل واحدٍ منهما يصلح دخول الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنانه من معنى الجزاء جاز أيضاً أن يعطف عليه كما يعطف على الشرط المجزوم».

(١) أي: وصل الفعل بما بعده وأبقاه مع الوصل ساكناً على نية الوقف، وبذلك يكون قد أجرى الوصل مجرى الوقف.

(٢) الآية: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ سورة الأنعام ١٦٢/٦.

قرأ نافع وقالون والأصبهاني وأبو جعفر وورش والأزرق بخلاف عنهما بسكون الياء في الوصل «مَحْيَايْ»، وهو جمع بين ساكنين أُجْري الوصل فيه مجرى الوقف.

قال ابن مجاهد: «ورش عن نافع، ورأيت أصحاب ورش لا يعرفون هذا، ويروون عنه الفتح».

وانظر تفصيل القول في هذه القراءة ومراجعها في كتابي «معجم القراءات» ٦٠١/٢ - ٦٠٢.

(٣) «سكن» ليس في م/٥.

(٤) أي: حذف الضمة من «يصبر» لئلا تتوالى الحركات، فهو حذف للاستخفاف.

(٥) من الآية/١٦٩ من سورة البقرة.

(٦) من الآية/١٠٩ من سورة الأنعام.

وتقدّمت القراءة في هاتين الآيتين في «لو» في المسألة الثالثة: أما «يأمُرُكم» فقد قرأ أبو عمرو بسكون الراء ونقل هذا عنه السوسي والدوري، ونقل الدوري عن أبي عمرو أنه قرأ باختلاس الحركة، كما نقل عن أبي عمرو أنه قرأ بالضم كالجماعة.

وأما «يشعركم» فقد قرأ أبو عمرو وابن فرج عن اليزيدي والسوسي وابن محيصن بسكون الراء، وهي لغة أسد وتميم وبعض نجد طلباً للتخفيف.

وروي عن أبي عمرو الاختلاس والإتمام كبقية القراء.

وانظر هاتين القرايتن في موضعهما من كتابي «معجم القراءات».

(٧) أي: الياء في «يتقي» حذفت على جعل «مَن» شرطية، فصارت: من يَتَّقِ، ثم أشبعت الكسرة فصارت ياء، وعلى هذا فالياء المثبتة ليست ياء الفعل وإنما هي ياء الإشباع.

(١) قال الفارسي: «أحدها أن يقدر في الياء الحركة فيحذفها منها فتبقى الياء ساكنة للجزم... وهذا لا تحمله عليه لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام» انظر الحجة ٤٤٨/٤ وكتابي: «معجم القراءات» ٣٣٣/٤ - ٣٣٤.

(٢) وقع العطف على التوهم في المرفوع كما وقع في المجرور والمنصوب والمجزوم...
(٣) نقلت نص سيبويه في هذا الباب العطف من قبل. وانظر الكتاب ١/٢٩٠، والدر المصون ٢/ ٥٧٤، والخزانة ٤/٣٢٥.
(٤) جاء في طبعة الشيخ محمد: «إنهم أجمعين...».
(٥) أي: قوله: «أجمعون ذاهبون» أي: أن هذا الغلط مبني على أنّ معناه هو معنى الابتداء، فهو مبني على مبتدأ مقدَّر.
(٦) أي: ذلك المتكلم، وضبطه مبارك، بفتح الياء «فيَرى».
(٧) أي قال: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فيكون أجمعون تأكيداً للمبتدأ «هم»، وذاهبون: خبر المبتدأ، والجملة خبر «إنّ».
(٨) ما أثبته منه المصنف هو ما جاء خارج المعقوفين، وما أثبته سيبويه هو عجز البيت.
وتقدّم البيت، وهو لزهير أو صرمة الأنصاري، وانظر آخر موضع له في باب العطف هذا في «الثالث» أي العطف على التوهم.
(١) أي: لا يريد الخطأ المتعارف عليه، وإنما يريد العطف على التوهم؛ ودليل ذلك تخريجه للقول المنقول عن العرب واحتجاجه له بالبيت. ولو أراد حقيقة الغلط لكان له غير هذا البيان.
(٢) في التسهيل/٦٦ قال: «وندَر إنهم أجمعون ذاهبون...».
وفي المساعد ١/٣٣٨ «حكاهما سيبويه وهما نادران على طريق البصريين، وأما عند الفراء والكسائي فلا ندور فيهما».

(٣) أي: مما وقع فيه العطف على التوهم في النصب: الاسم.

(٤) أول الآية: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ ...﴾ سورة هود ٧١/١١.
ونص الزمخشري في الكشاف ١٠٦/٢.

(٥) القراءة بفتح باء يعقوب عن ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم، وأبي عمر الضرير عن عاصم أيضاً، وجبلة عن المفضل عن عاصم وزيد بن علي عن المطوعي.
وانظر كتابي معجم القراءات ١٠٠/٤ - ١٠١.

(٦) اختار هذا الوجه ابن جني. انظر الخصائص ٣٩٥/٢، ٣٩٧.

(٧) قائله: الأخوص اليربوعي، وفي شرح أبيات الإيضاح أنه لأبي ذؤيب وعزاه سيبويه: إلى الأخوص ثم إلى الفرزدق.
وقد قال الأخوص هذا الشعر في قتال كان بين بني يربوع وبني دارم، وقد أراد بقوله: مشائيم: بني دارم بن مالك، فقد نسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والخير، فهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا فَسَد ما بينهم، ولا يأتمرون بخير؛ فغرابهم لا ينعب إلّا بالتشتت والفراق، وهذا مَثَلٌ للتطيُّر منهم، ونعب الغُراب: صاح.
والشاهد في البيت أنه عطف «ناعبٍ» بالجر على خبر ليس المنصوب وهو «مصلحين» على توهُّم أنه مجرور بالباء الزائد.
والأخوص: الغائر العينين، واسمه زيد بن عمرو بن قيس، وهو شاعر فارس إسلامي معاصر للفرزدق.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٦/٧، وشرح السيوطي/٨٧١، والدر المصون ١١٤/٤، والكشاف ١٠٦/٢، والخزانة ١٤٠/٢، ٥٠٧/٣، ٦١٣، والكتاب ٨٣/١، ١٥٤، ٤١٨ [الفرزدق]،

(١) «هو» زيادة من م/٣ و٤ و٥.

(٢) ذكرت من قبل أن هذا اختيار ابن جني. وهو اختيار الفارسي أيضاً. انظر الدر ١١٤/٤.

(٣) على معنى: وبشرنا من وراء إسحاق بيعقوب، وهو رأي الكسائي والأخفش وأبي حاتم، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة؛ ولذا جاء الفتح في آخره. وردّ هذا التخريج الفراء، وسيبويه، فهو عندهما غير جائز. انظر كتابي: «معجم القراءات» ١٠١/٤.

(٤) كما تقول: مررتُ بزيدٍ وعمراً. فيعقوب منصوب بالعطف على موضع «إسحاق».

(٥) وهو عطف يعقوب على «بإسحاق» الفصل بين يعقوب وحرف العطف بقوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ﴾. وذكرت مثل هذا الردّ للفراء وسيبويه. ففيه الفصل، وفيه عدم إعادة حرف الجر عند الفراء. وانظر الدر المصون ١١٤/٤ وانظر مشكل إعراب القرآن ٤١٠/١ «وفيه بعد؛ أيضاً للفصل بين حرف العطف والمعطوف بقوله: ومن وراء إسحاق يعقوب، كما كان في الخفض». وانظر التبيان للعكبري/ ٧٠٧، ومعاني القرآن للفراء ٢٢/٢، قال الفراء: «ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء».

(١) وقع الفصل بين «عمرو» وحرف العطف وهو الواو بالظرف «اليوم».

(١) وقع الفصل بين «عمرو» وحرف العطف وهو الواو بالظرف «اليوم».

(٢) لفظ ﴿مَّارِدٍ﴾ مثبت في م/٤ و٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) الآيتـان : ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾ سورة الصافات ٦/٣٧ - ٧، وانظر البحر ٣٥٢/٧.

(٤) وعلى هذا يكون التقدير: زينةً وحفظاً.

(٥) تتمة الآية: ﴿... رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ ٱلسَّعِيرِ﴾ سورة الملك ٥/٦٧.
والآية غير مثبتة في م/٢ و٣ و٤، وجاءت في الأولى والخامسة والمطبوع.
ووجه الاستشهاد بالآية هو العطف الظاهر بين زينا وجعلنا، فكذا ما في آيتي الصافات وقع العطف في حفظاً على المعنى المفهوم من «زينا السماء»، كأنه قال: زينا السماء وحفظناها من كل شيطان مارد.
وانظر الفريد ١٢٥/٤.

(٦) أي: حفظاً، ذكر هذا الوجه السمين وغيره وذلك على تقدير زيادة الواو، والعامل فيه «زينا»، أو على أن يكون العامل مقدَّراً أي: لحفظها زيّناها.

انظر الدر ٤٩٥/٥، والبحر ٣٥٢/٧.

(٧) النصب بإضمار فعل أي: حفظناها حفظاً. انظر البحر ٣٥٢/٧، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٤/٢، ولم يذكر غير هذا الوجه، ومثله عند العكبري في التبيان/١٠٨٨، وكذا عند الأخفش. انظر معاني القرآن/٤٥١. ومعاني القرآن للزجاج ٢٩٨/٤.

وقال أبو جعفر النحاس: نصب على المصدر، والفعل محذوف، وهو معطوف على «زَيّنا». انظر إعراب القرآن ٧٣٩/٢، وانظر الفريد ١٢٥/٤.

(١) هذا تقدير عامل المفعول لأجله، أي لأجل الحفظ زينا، وذكرت أن هذا لا يكون إلا على زيادة الواو.

(٢) هذا تقدير عامل المصدر.

(٣) وذلك مما وقع فيه العطف على التوهُّم.

(٤) قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ * وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ سورة القلم ٦٨/٨ - ٩.

وتقدّمت الآية في «لو» في المعنى الثالث لها، وهو أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة «أَنْ» إلا أنها لا تنصب.

وكان قال من قبل: «ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم «ودّوا لو تَدهن فيدهنوا» بحذف النون، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن» والذين أثبتوا هذا للمعنى لتوهم الفراء وأبو علي وأبو البقاء وابن مالك والتبريزي.

وذكرت فيما تقدّم أن هارون زعم أن في بعض المصاحف «فيدهنوا»، وذكرت تخريج هذه القراءة، وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(٥) ولا يصح هذا التخريج إلا عند من أثبت لـ «لو» معنى أن المصدرية.

(٦) الآيتان من سورة غافر ٤٠/٣٦ - ٣٧.

وتقدّمت القراءة وتخريجها في «عَلّ»، وكرر القراءة في «لعل» من قَبْلُ، وقد خُرِّجت، وذكرتُ مراجعها، وراجع في ذلك إلى كتابي: «معجم القراءات».

(٧) هذا التخريج لشيخه أبي حيان. انظر البحر ٤٦٦/٧.

قال أبو حيان: «... فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بأن، والعطف على التوهُّم كثير وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خُرِّج».

(٨) نص أبي حيان: «لأن خبر لعل جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً».

(١) الحديث في صحيح البخاري «باب الأحكام»: ... أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة زوج النبي ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم فقال: إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسِبُ أنه صادق، فأقضي له بذلك، فمن قضيتُ له بحقٍّ مسلم فإنما هي قطعة من النار، فليأخذها أو ليتركها».

وألْحَنَ: أقوى وأحسن بياناً.

وذكر ابن حجر أن في رواية سفيان الثوري: «... ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض...» انظر فتح الباري ١٥١/١٣ - ١٥٢.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٧٩/٣، وحاشية الشهاب الخفاجي ٢٤/٢، ويذكر المصنف الحديث مرة أخرى في الباب الخامس.

(٢) أي: فأَطَّلِعَ في الآية/٣٧، من سورة غافر، والفعل «فأطلع» معطوف على «الأسباب» من باب عطف الفعل على الاسم. كما جاء في البيت هنا.

(٣) تقدّم البيت في «لو» و«لما» و«الواو» والرواية: ولُبْسُ، وأشرت فيما تقدّم إلى هذه الرواية هنا: للبس. باللام. وأشار الشمني إلى هذا الخلاف، على أنه جاء م/٣ بالواو «ولبس» في هذا الموضع أيضاً. ووجه الاستشهاد به أن الفعل «وتَقَرَّ» معطوف على الأسم «لبس». وفي م/٥ «على حَدّ قوله».

(٤) الاحتمالان في الآية هما أن يكون على تقدير: لعلي أن أبلغ الأسباب فَأَطَّلع، فيكون من عطف الفعل على منصوب بأن، أو من باب عطف الفعل على الأسم وهو الأسباب.

(٥) تعقبه الدماميني، ورأى أن الأولى: «يندفَع» من غير فاء مع الفعل.

(٦) في حاشية الشهاب ٢٤/٢ «الكوفيين» والنص منقول عن المصنف.

(٧) أي في قراءة النصب في «فأَطَّلِعَ»، وتقدّمت هذه القراءة وقراؤها ومراجعها في «عَلّ».

(١) أي: نصب الفعل «فأطلع» بأن مضمرة بعد الفاء التي للسببية.

(٢) الترجي في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾.

(٣) ذكر من قبل أن العطف على التوهُّم يقع في المركّبات، وهذا بيانه.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ سورة الروم ٣٠/٤٦.

(٥) قال شيخه أبو حيان: «وليذيقكم» عطف على معنى مُبَشِّرات؛ فالعامل أن يرسل، ويكون عطفاً على التوهُّم، كأنه قيل: ليبشِّر» البحر ١٧٨/٧.
ونص المصنف للزمخشري في الكشاف ٥١١/٢.

(٦) على هذا التقدير الذي ذكره هنا لا يكون من باب العطف على التوهم، وإنما يكون من باب الاستئناف في «وليذيقكم».

(٧) أراد بهذه الكناية: «ولتجري الفلك بأمره ولتبتغوا من فضله».

(٨) قوله: « أرسلها » هذا متعلَّق «ليذيقكم»؛ إذ اللام لام العلة ولا بُدّ من متعلّق. وانظر الدر المصون ٣٨٠/٥ فقد قال: «عاقبهم بذلك ليذيقهم، وقيل اللام للصيرورة».
ونص المصنف هنا مثله في الكشاف ٥١١/٢.

(٩) الآيتان: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ * أَوْ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ ...﴾ سورة البقرة ٢٥٨/٢ - ٢٥٩.

(١) ما أثبته المصنف هنا للزمخشري انظر الكشاف ٢٩٤/١ قال: «أو كالذي» معناه أو رأيت مثل الذي مَرَّ، فحذف لدلالة «ألم ترَ» عليه؛ لأن كلتيهما تعجيب، ويجوز أن يعمل على المعنى دون اللفظ كأنه قيل: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم أو كالذي مَرّ على قرية...» وانظر البحر ٢٥٩/٢.

(٢) أي: الفعل «أرأيت».

(٣) في المطبوع «تعجُّب» وفي المخطوطات ما عدا الخامسة «تعجيب».

وكذا جاء النص عند الزمخشري، وهو له. ومثله ما نقله صاحب البحر عنه. وعلى هامش م/٣ «أي: فلا تعجيب في حذف أحدهما».

والمراد بالتعجيب أن الاستفهام في الموضعين: الظاهر والمقدر، يفيد التعجيب.

(٤) أي في الآية: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ...﴾ من سورة الروم.

(٥) النص عند شيخه في البحر ٢٩٠/٢.

(٦) «إبراهيم» مثبت في م/٤ وفي نص شيخه في البحر.

(٧) شبه أبو حيان الزيادة هنا بالزيادة في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء...﴾.

(٨) ذكر هذا أبو حيان على مذهب أبي الحسن الأخفش، وتكون الكاف في موضع جر معطوفة على الذي. والتقدير الذي ذكره المصنف هنا هو نفسه تقدير شيخه. انظر البحر ٢٩٠/٢.

(١) أي: نصب الفعل بعد «أو».

(٢) لأن التقدير بعد «أو» إلى أن تقضيني، أو إلّا أن تقضيني، وذهب الكوفيون إلى أن الناصب «أو»، ومثلها واو المعية وفاء السببية، والخلاف مشهور في المسألة. انظر الإنصاف/٥٥٥ وما بعدها. وفي الهمع ٤/١١٧ الفراء وقوم من الكوفيين يرون النصب بالخلاف أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه، والكسائي وأصحابه والجرمي يرون أن الفعل انتصب بأو نفسها.

(٣) وهو: لزومٌ. وانظر الكتاب ١/٤٢٧.

(٤) أي: من العطف على المعنى ما في القراءة الآتية.

(٥) الآية: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ سورة الفتح ٤٨/١٦.

– قراءة الجماعة «... أو يسلمون» بإثبات النون رفعاً عطفاً، أو على الاستئناف.

– وقرأ أُبَيّ بن كعب وزيد بن علي وعبدالله بن مسعود «... أو يسلموا». وفي نصبه ثلاثة آراء: الأول للبصريين على تقدير «أنْ»، والثاني: للكسائي والجرمي على تقدير: حتى يسلموا، والثالث: للفراء وبعض الكوفيين على الخلاف. والذي وجدته في معاني الفراء: حتى يسلموا، وإلّا أن يسلموا. انظر معاني الفراء ٢/٧١ وكتابي «معجم القراءات» ٩/٥٥ – ٥٦ ففيه التفصيل والمراجع. وانظر تعليق السيرافي على هامش الكتاب ١/٤٢٧.

(٦) أي: على قطع العطف، عطف الفعل على الفعل، ومن ثم يكون من باب عطف الجمل، وقد يريد بالقطع الاستئناف.

(١) أي: مثل المثال السابق: لألزمنك أو تقضيني حقّي، في العطف على المعنى.

(٢) فقد نفى السبب والمسبَّب.

(٣) هذا فيه إثبات للسبب وهو المجيء ونفي للمسبَّب وهو الحديث، والفاء للسببية. وانظر الأمير ٢/٩٨.

(٤) أي: بل تأتينا ولكن لا حديث بعد هذا الإتيان.

(٥) وهو العطف على المعنى، وهو ما ذكره في المثال: «ما تأتينا فتحدِّثنا»، أي: ما يكون منك إتيان فحديث، ومعناه نفي الإتيان والحديث.

(٦) الآية: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ سورة فاطر ٣٥/٣٦.

(٧) أي: ما يكون قضاء عليهم ولا يكون موت. فقد انتفى السبب والمسبَّب معاً.

(٨) أي: يمتنع أن يكون المعنى في الآية على قياس المعنى الثاني في المثال السابق الذي ذكره وهو إثبات الإتيان ونَفْي الحديث. فكيف يتحقق السبب وهو القضاء عليهم ولا يتحقق المسبَّب وهو الموت؟

(٩) أي: رفع الفعل في المثال فيكون: ما تأتينا فتحدِّثُنا.

(١٠) أي: نفي الفعلين.

(١) أي: الاستئناف ويكون التقدير: ما تأتينا أو أنت تحدِّثُنا.

(٢) أي: القطع.

(٣) أي: أنت لم تأتنا؛ ولهذا فأنت تجهل أمرنا، فالفاء هنا للاستئناف.

(٤) التقدير: أنت لم تقرأ؛ ولذلك فأنت تنسى.

(٥) وذكر لكل منهما علة ففي الأول عدم الإتيان وفي الثاني عدم القراءة.

(٦) أي: في الجملة الثانية لو عطف «تنسى» على «تقرأ» لجزمه كما جُزم الفعل قبله.

(٧) قائله بعض الحارثيين، وعزاه الزمخشري إلى العنبري، وربما كان قُرَيط بن أنيف، والرواية عند سيبويه: لم تأتنا، على الخطاب.

والشاهد فيه في «فنرجّي»، الفاء للاستئناف، ونرجّي مبني على مبتدأ مقدر، أي: فنحن نُرَجّي. وجُوِّز أن تكون الفاء سببية، ولم ينصب نرجّي لعدم اللبس وعلى هذا فالإتيان منفيٌّ وحده، والرجاء مثبت.

وقوله: بيقين: صفة موصوف محذوف، أي: بخبر يقين.

ونكثِرُ: بالرفع عطف على «نُرَجّي»، والتأميلا: مصدر من أَمّلتُه، إذا رجوته.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٩/٧، وشرح السيوطي/٨٧٢، والخزانة ٦٠٦/٣، ٦١٥، والمقرب ٢٦٥/١، وشرح المفصل ٣٧/٧، وانظر المفصّل/٢٤٩، وذكر النعساني الجلبي في شرحه أبيات المفصل أن العنبري ربما كان قريط بن أنيف. وانظر الكتاب ٤١٩/١.

(٨) أي: الفعل «نرجّي».

(٩) يفسد المعنى لأنه يصير انتفى الإتيان باليقين فانتفى الترجي، وليس هذا المراد.

(١) في م/٣ «منتفياً».

(٢) أي: وحده، وهو الفعل «نرجّي» فيكون منفياً كالأول «لم يأتنا...»، والتقدير لم يأتنا ونحن لم نُرَجِّ منه...

(٣) إذا نصب فإنه يكون معطوفاً على «لم يأتنا»، فيكون منفياً أيضاً مثل الفعل الأول، مع أن المراد إثباتُ الرجاء لا نفيُه.

(٤) أي: القطع.

(٥) وهو: ما تأتينا فتُحدِّثُنا.

(٦) وجه الإشكال: أنت ما تأتينا فتحدّثنا، فالحديث مُسَبَّب، وسببه وهو الإتيان منفيّ، فكيف يكون المسبَّب بدون سبب واقع. وعلى هذا فالقطع غير جائز فيه.
وانظر الدر ٥/٤٧٠.

(٧) قوله: وقد يُوَجَّه، فيه إشارة إلى ضعف هذا التوجيه.

(٨) أي في المثال: ما تأتينا فتحدِّثُنا، بالرفع.

(٩) أي: غير القطع المفيد لوقوع الثاني وإثباته.

(١٠) وٱنتفاء الثاني وهو المسبَّب، أي: الحديث.

(١١) وهو ٱنتفاء السبب، أي: الإتيان.

(١٢) أي: معنى السببية.

(١٣) أي: في الفعل «فتحدثنا»، وعلى ما ذكره تكون الفاء للسببية، ولكن لا يكون في الفعل نصب، كالذي أجازوه في «فنرجِّي» في بيت الحارثي المتقدِّم.

(١) ذهب إلى أن الرفع قليل وذلك عند حمله على السببية مع بقاء الرفع، والأكثر في مثل هذه الحالة نصب الفعل.

(٢) أي: يحمل على السببية مع بقاء الرفع البيت الآتي.

(٣) قائله: مُوَيْلك المَرْمُوم يرثي زوجه أُمَّ العَلاء.

وفيه رواية: «صغيرةً مرحومة».

والشاهد فيه أنّ معناه: لم تجزع لكونها لم تعرف الجزع لصغرها.

وذهب ٱبن جني إلى إثبات الجزع لها مع كونها لم تعرفه، وعلة ذلك أنه لم يجعل الفاء للسببية، بل جوَّز أن تكون عاطفة، وزائدة، وٱستئنافية.

واختار المرزوقي أن تكون الفاء للاستئناف، قال: كأنه أراد أنها من صغرها لا تعرف المصيبة ولا الجزع لها، وهي على حالها لا تجزع.

ومويلك: مُصَغَّر مالك، قال البغدادي: «والظاهر أنه شاعر إسلامي، ولم أقف على نسبه حتى أكشف عنه في الجمهرة ولا على ترجمته، والله أعلم».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٥٩/٧، وشرح السيوطي/٨٧٢، والمحتسب ١٩٣/١، والخزانة ٦٠٤/٣ و٦٥٩، وشرح الحماسة للتبريزي ١٨٦/٢، وانظر شرح المرزوقي ٩٠٢/٢ - ٩٠٣.

(٤) الآية/٣٦ من سورة فاطر، قد تقدَّمت قبل قليل.

وقراءة عيسى بن عمر والحسن البصري «فيموتون» بالنون، ووجهها أن تكون معطوفة على «لا يُقْضَى».

قال ابن عطية: «وهي قراءة ضعيفة» ورُدَّ هذا عليه.

انظر كتابي: «معجم القراءات» ٧/٤٥١، وفيه مراجع هذه القراءة.

(١) وهو أحد الوجهين في الرفع على ما تقدّم في «ما تأتينا فتحدّثنا».

(٢) في بيت الحارثي: فنرجّي، أو في بيت مويلك: فلقد تركتِ صبيّةً مرحومة...

(٣) الآيات: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ * هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ سورة المرسلات ٧٧/٣٤ - ٣٦.

وليس في «فيعتذرون» غير هذه القراءة للسبعة، والعشرة، ومن كان وراء ذلك.

(٤) أي: في «فيعتذرون» يمكن النصب فيكون: فيعتذروا.

(٥) وهي قراءة الجماعة. وعرفت قراءة عيسى «فيموتون».

(٦) أي: عُدِل عن النصب في «فيعتذرون».

(٧) انظر رؤوس الآيات في المرسلات: ٣٤ - ٥٠.

وقولِ المصنِّف: إنه عُدِل عن النصب في «فيعتذرون» كلام غريب، كأن القراءة تحكمها رؤوس الآيات ولا يحكمها النقل، ولو افترضنا أن الفواصل لم تكن كذلك أكان يقتضي هذا النصب؟!

(٨) أي: الرفع في «فيعتذرون».

(٩) أي: على الفعل «ولا يُؤْذَنُ».

(١٠) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَۖ إِنَّمَا تُجۡزَوۡنَ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ سورة التحريم ٦٦/٧.

(١) أي: الرفع في آية التحريم/٧ المتقدِّمة وقوله تعالى: ﴿فيعتذرون﴾.

(٢) في م/٥ «فهو» كذا!.

(٣) ذكر الشمني أنه وقع في كثير من النسخ: «وهو سائغ على مذهب الجماعة».
قال: «وليس على ما ينبغي، وأنه سقط من الناسخ كلمة «غير»، ويقع في بعض النسخ. وهو مشكل على مذهب الجماعة».
انظر الحاشية ١٧٥/٢.

(٤) أي: مذهب الجماعة من المفسرين، ووجه الإشكال أنه عند المفسرين أن النفي واقع في الفعلين: لا يُؤْذَنُ لهم، ولا هم يعتذرون.
وعلى ما ذهب إليه ٱبنُ ٱبنِ مالك يكون فيه نفي للأول ووقوع الثاني، وهو الٱعتذار.

(٥) في المثال: نفي للإيذاء وتحقيق للثاني نُحِبُّك، على تقدير: فنحن نُحبُّك. وكلام ٱبنِ ٱبنِ مالك على هذا.

(٦) في م/١ «فصحة».

(٧) أي: في «فيعتذرون».

(٨) في م/٤ «بحمل».

(٩) وهي آية سورة التحريم/٧ المتقدِّمة.

(١٠) ٱختلاف المواقف ينشأ عنه الٱختلاف في التقدير، فتارة لا يؤذن لهم ولا يعتذرون، وفي موقف آخر يؤذن لهم فيعتذرون.

(١١) سورة الرحمن ٣٩/٥٥.

(١٢) سورة الصافات ٢٤/٣٧.

= وما ذكره المصنف هنا للزمخشري في الكشاف ١٩٠/٣ قال: «... فإن قلت هذا خلاف قوله تعالى: ﴿فوربك لنسألنهم أجمعين﴾ وقوله: ﴿وقفوهم إنهم مسؤولون﴾.

قلت: ذلك يوم طويل، وفيه مَوَاطن، فيسألون في موطن، ولا يُسألون في موطن آخر.

وانظر الكشاف ١١٦/١ في الحديث آية هود: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ الآية/ ١٠٥ وانظر فيه ٱختلاف المواقف والمواطن وٱختلاف ما يكون فيه.

(١) أي: إلى الٱستئناف، في آية المرسلات/٣٦ ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾.

(٢) **ما نقله المصنّف عن ٱبن الحاجب غير دقيق، فإن ٱبن الحاجب ذكر الٱستئناف، وتعدّد المواقف، ثم ضعّفه، وإليك ما قاله:**
«ويجوز أن يكون مستأنفاً، فيكون المعنى: أنهم يعتذرون، ويكون ذلك في موقف آخر؛ لأن المواقف متعدِّدة...، ولكنه ضعيفٌ، فالأَوْلَى أن يُحْمَل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله: ﴿ولا يؤذن لهم﴾، وإن ثبت أنهم يعتذرون في موقف آخر...» انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣٠، وحاشية الشمني ١٧٥/٢، وفيه إشارة إلى تضعيف ٱبن الحاجب لهذا الوجه، وقد تعقّب فيه المصنّف.

(٣) أي: على القطع من قبله، كهذا المثال الذي ذكره من قبل، ومعناه: أنت لم تأتنا، ولهذا فأنت تجهل أمرنا، وكانت الفاء للٱستئناف.

(٤) في م/١ و٤ «أمرنا».

(٥) أي: يرد هذا التخريج على الٱستئناف في «فيعتذرون» في آية المرسلات.

(٦) في حاشية الدسوقي: «قوله: أن الفاء غير العاطفة كما هنا، وأما العاطفة فتأتي للسببية وغيرها» انظر الحاشية ١٢٧/٢، وانظر الأمير ٩٩/٢.

(٧) وعلى هذا فلا يحمل هذا الوجه في الآية على تعدُّد المواقف كما مَرّ.

(١) في م/٤ «قَدّمنا».

وتقدّم هذا عن ٱبن خروف في قراءة عيسى بن عمر «ولا يقضى عليهم فيموتوا» قبل قليل.

(٢) كذا في المخطوطات بإثبات «منفياً»، وليس في المطبوع.

(٣) في م/٣ «الأعلم الشنتمري».

(٤) سورة فاطر ٣٥/٣٦ وقد تقدّمت. والمثلية: أنه لا يكون إذن ولا ٱعتذار كما جاء هنا أنه لا يقضى عليهم ولا يموتون، فكلا الفعلين منفيّ.

(٥) أي: رَدّ المثلية في الآية الأولى للثانية.

(٦) أي: يقع الإذن ولا يقع الٱعتذار، بخلاف الآية الثانية فإنه إذا قضي عليهم فلا بُدّ من أن يقع الموت، فلا تماثل الآية الأولى الثانية.

(٧) في م/٢ «ورَدَّه».

(٨) أي: على ٱبن عصفور.

(٩) أي: على جعل الفاء سببية، ونصب «فتحدثنا» لأنه واقع بسبب الأول «ما تأتينا».

(١٠) أي: فلا يشترط من وقوع السّبب وقوع المُسَبَّب.

(١١) أي: على هذا التقدير وهو الٱستئناف السببي.

(١) أي: الفعل «تشرب».

(٢) أي هو مجزوم عطفاً على لفظ «تأكلْ» المجزوم بـ «لا».

(٣) كأنه قال: لا تأكلْ سمكاً، ولا تشربْ لبناً.

(٤) أي: لا يكن منك أَكْلُ سمكٍ وشُرْبُ لبنٍ مجتمعين، ولما كانت الواو للمعية وقع النصب في الفعل بأن المضمرة بعد الواو.

(٥) الرفع «تشرب» بعد النهي يقتضي أنه مستأنف، على تقدير انتهاء الكلام عند قوله: سمكاً. ثم استأنف فقال: وتشربُ لبناً، على تقدير مبتدأ. وعلى هذا فالأول منهيٌّ عنه والثاني مُباح.

(٦) في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشيتي الأمير والدسوقي: «بدر الدين ٱبن مالك» كذا بزيادة «ابن مالك»، وهذا غير مثبت في المخطوطات.

(٧) أي: معنى الرفع في «تشربُ».

(٨) أي: واو الحال.

(١) والأصل في واو الحال أن تدخل على الجملة الاسمية، فإذا دخلت على جملة فعلية فإن المضارع يكون منفياً، وانظر هذا في واو الحال فيما تقدَّم. وكان شاهده للمسألة قول الفرزدق:

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سُلَّت

وانظر الجنى الداني/١٦٤. فهي تدخل على الفعلية المصدّرة بماضٍ، والأكثر اقترانه بقد، وتدخل على المضارع المنفيّ، ولا تدخل على المثبت.

(٢) أي: لأقوال العلماء في التخريجات السابقة لهذا المثال المصنوع، فقد جعلوا لكل وجه معنى، وجمع ٱبنُ ٱبنِ مالك الرفع والنصب على معنى واحد.

فهو عند الرفع على الاستئناف والنهي عن الأول، وعند النصب على العطف والنهي عنهما مجتمعين.

(١) ذكر الشمني أن هذا هو المشهور عند الجمهور، وقيده بعضهم بالمنع في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأجاز ذلك في الجمل التي لها محل.
ونص على هذا الزمخشري في الكشاف ٢٧٣/٣ في آية سورة نوح الآية/٢٤: ﴿وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيرًا وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ قال: «ومعناه: قال: رَبّ إنهم عصوني، وقال: لا تزد الظالمين إلا ضلالا، أي قال هذين القولين، وهما في محل النصب؛ لأنهما مفعولا «قال»، كقولك: قال زيد: نودي للصلاة وصَلِّ في المسجد، تحكى قوليه: معطوفاً أحدهما على صاحبه».
قال أبو حيان: «ولا يشترط التناسب في عطف الجمل، بل قد يعطف جملة الإنشاء على جملة الخبر والعكس، خلافاً لمن يَدّعي التناسب» انظر البحر ٣٤٢/٨، وقد نقل بعد هذا نص الزمخشري، وانظر حاشية الشمني ١٧٨/٢ - ١٧٩ وحاشية الأمير ٩٩/٢ والدر المصون ٦/ ٣٨٦ وذهب السكاكي إلى أنهما إن اختلفا خبراً وطلباً يُضَمَّن الخبرُ معنى الطلب أو الطلب معنى الخبر. انظر مفتاح العلوم/٢٥٨.

(٢) في طبعة مبارك والشيخ محمد وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ...».
وقوله «بالفاء» ليس في المخطوطات، وهو مثبت في متن حاشية الأمير. ولم يثبت في متن حاشية الدماميني.

(٣) قوله: «تلميذ ٱبن عصفور» غير مثبت في م/١ و٥، ومتن حاشية الدماميني، وهو مثبت في متن حاشية الأمير، وطبعة مبارك والشيخ محمد. وبقية المخطوطات.

(٤) قوله: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ ليس في م/٢.

(١) قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ سورة البقرة ٢/٢٣ – ٢٥.

قال السمين: «قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ...﴾ هذه الجملة معطوفة على ما قبلها، عَطَفَ جملة ثواب المؤمنين على جملة عقاب الكافرين، وجاز ذلك لأن مذهب سيبويه – وهو الصحيح – أنه لا يشترط في عطف الجمل التوافق معنى، بل تعطف الطلبيّة على الخبرية وبالعكس...»

انظر الدر المصون ١/١٥٦ – ١٥٧، والبحر ١/١١٠.

(٢) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الصف ٦١/١٠ – ١٣.

قال أبو حيان: «فإن قلت: علامَ عطف قوله: وبشّر المؤمنين؟ قلت: على «تؤمنون»؛ لأنه في معنى الأمر، كأنه قيل: آمنوا وجاهدوا يثبكم الله وينصركم، وبَشّر يا رسول الله المؤمنين بذلك» البحر ٨/ ٢٦٤ وقد نقل هذا عن الكشاف انظر ٣/٢٢٨.

(٣) انظر البحر المحيط ٨/١١١.

(٤) في البحر: خبر ابتداء مضمر.
قلت: التقدير: هما العاقلان.

(٥) البيت لامرئ القيس، وتقدَّم في «هل»، وكان الشاهد فيه دخول حرف الجر الزائد «من» على «مُعَوَّل»؛ لأن «هل» فيه معنى النفي. فلا يبقى الاستفهام على ظاهره لئلا يُعْطَف الإنشاء – وهو = عجز البيت على صدره وهو خبر، وانظر شرح الشواهد للبغدادي في ٨/٦٢ قال: «على أن جملة الاستفهام معطوفة على جملة الخبر»، ثم نقل إشارة المصنف إلى عِلّة جواز هذا العطف فيما تقدَّم.

(١) هذا البيت من قصيدة لحسان بن ثابت يجيب بها قصيدة قيس بن الخطيم التي مطلعها:

تروحُ من الحسناء أم أنت مغتدي — وكيف انطلاقُ عاشقٍ لم يُزَوَّدِ

وجاءت رواية البيت عند البغدادي: مآقيك، ومثله في الديوان.

ورواية الصدر في ديوان حسان: **فناغِ لدى الأبيات حوراً نواعماً.**

والمناغاة: محادثة النساء، غزالاً: مَحبوبة تشبه الغزال حسناً. والمؤق: طرف العين. والإثمد: الكحل.

والشاهد في البيت عند بعض المتقدّمين: عطف الإنشاء على الخبر، الإنشاء في كحّل...، والخبر في: تناغي غزالاً.

انظر شرح البغدادي ٨/٦٢، وشرح السيوطي/٨٧٢، وديوان حسان/١٨٨، وانظر ديوان قيس بن الخطيم/٧٠، والبحر المحيط ١/١١١، والدر المصون ١/١٥٧.

(٢) قائله غير معروف، وتقدَّم في حرف «الفاء» في الثالث من أوجهها وهو الزيادة، وكان الشاهد فيه زيادة الفاء في «فأنكح»، وتكون هذه الجملة خبراً عن المبتدأ «خولانُ»، وهي عند سيبويه غير زائدة، ويأتي تقديره بعد البيت.
والشاهد فيه هنا عند الصفّار هو عطف الإنشاء في «فأنكح...» على الخبر وهو جملة: هذه خولان.
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٦٥.

(٣) انظر الكتاب ١/٦٩ – ٧٠.

(١) يَرُدُّ المصنّف ما استدل به الصفّار وغيره من عطف الخبر على الإنشاء والعكس.

(٢) الآية/٢٥ ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

(٣) بداية نصّه: «فإن قلت: علام عطف هذا الأمر [أي في: وبشّر] ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطفه عليه قلت:... » الكشاف ١٩٦/١.

وما أثبته المصنف هنا فيه بعض خلاف.

(٤) أي: من أمر أو نهي يُعْطَفُ عليه. كذا النص عند الزمخشري.

(٥) النص عند الزمخشري: وبَشّر عمراً بالعفو والإطلاق.

(٦) قال الزمخشري: «ولك أن تقول: هو معطوف على قوله فاتّقوا كما تقول: يا بني تميم ٱحذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم» انظر ١٩٦/١ والبحر ١١٠/١.

(٧) في م/٣ «فٱتقوا»، ومثله نص الكشاف.

(٨) في حاشية الأمير ١٠٠/٢ «قوله: ويزاد إلخ. فيه أنه لا زيادة فإن مراد الزمخشري بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصِّل منها، فهو عطف لمعنى المعطوف، وأما ما حمل الزمخشري على نفس الجملة فهو صريح في عطف الإنشاء على الخبر فينافي غرض المصنف».

وانظر الشمني ١٧٦/٢ - ١٧٧.

(١) وهو عطف «وبشِّر» على «فٱتّقوا».

(٢) ما ذكره هنا هو لشيخه أبي حيان. انظر البحر ١/١١٠ قال: «... وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أن يكون قوله «وبَشِّر» معطوفاً على قوله: فاتقوا النار، ليكون عَطْفَ أمرٍ على أمرٍ...، وهذا الذي ذهبا إليه خطأ؛ لأن قوله: فٱتقوا جواب للشرط، وموضعُه جَزْمٌ، والمعطوف على الجواب جواب، ولا يمكن في قوله: «وبشِّر» أن يكون جواباً؛ لأنه أمرٌ بالبشارة ومطلقاً لا على تقدير: إن لم تفعلوا، بل أَمَرَ أن يبشِّر الذين آمنوا أمراً ليس مترتِّباً على شيء قبله، وليس قوله: وبَشِّر، على إعرابه مثل ما مَثَّل به من قوله: يا بني تميم؛ لأن قوله: «احذروا» لا موضع له من الإعراب، بخلاف قوله: فٱتقوا؛ فلذلك أمكن فيما مثَّل به العطف، ولم يمكن في: «وبشِّر». كذا! وتأمل نص المصنف وقارنه بما نقلته هنا من نص شيخه.

(٣) أي: «وبَشّر» لا يكون جواباً للشرط لو عطف على فٱتقوا؛ إذ العطف على الجواب جواب.

(٤) لأن المعنى فإن عجزوا فبشِّر، فالتبشير مُسبَّب عن العجز.

(٥) ذكر الدسوقي أن هذا الجواب للسَّعْد عن الزمخشري، ونقله الدسوقي عن تعليقات الشيخ الدردير، وملخصه أنّ «وبشّر» في الظاهر جواب، وإن كان الجواب محذوفاً، والمذكور مترتب على الجواب المحذوف، أي: وإن لم تفعلوا أيها الكفار فٱعلموا أنه رسول بحق، وحينئذٍ فٱتقوا النار، أي: لا تفعلوا الأفعال الموجبة للنار، وبشر المؤمنين بأن لهم الجنة. وهذا الجواب أظهر. انظر حاشية الدسوقي ٢/١٢٨.

(٦) في م/٣ «وبشّر».

(٧) كذا في المخطوطات «في الجنة»، وفي المطبوع «من الجنة».

(١) أي: الزمخشري: وتبعه أبو حيان. وانظر الكشاف ٢٢٨/٣، والبحر ٢٦٤/٨.

(٢) في م/٣ «سورة...»

(٣) الآية/١٣ وآخرها ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٤) الآية/١١ من سورة الصّف ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ...﴾

(٥) فهو خبر فيه معنى الطلب؛ لأن قبله: «هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم، تؤمنون». فهو ليس من باب عطف الإنشاء على الخبر بل هو عطف إنشاء على إنشاء.

(٦) هذا من كلام المصنف.

(٧) أي تقدير: آمنوا، وهم مؤمنون، والعطف في «وبشّر» عليه.

قال الدسوقي: «قوله: بشر... أي قد اختلف الفاعل في الطلبين، فلا يصح العطف، وجواب المصنف بأنا لا نسلم شرط اتحاد الفاعل، بل يجوز ٱختلافه» الحاشية ١٢٩/٢.

(٨) أي: ولا يقدح في العطف أن يُقَالَ...

(٩) في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ ... تُؤْمِنُونَ...﴾

(١٠) أي: ليس «تؤمنون» بمعنى «آمنوا».

(١١) وهو الآية (١٢) من سورة الصف: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ...﴾

(١٢) وهو في الآية/ ١٠ من سورة الصف: ﴿... هَلْ أَدُلُّكُمْ...﴾.

(١٣) حاصله أن الإيمان سبب للغفران: تؤمنون بالله.. يغفر لكم...، والدلالة في «هل أدلكم على تجارة» سبب الإيمان، فصحَّ الجزم في جواب الدلالة.

وانظر حاشية الأمير ١٠٠/٢.

وعند الشمني: «لأنّ الدالة على التجارة التي هي الإيمان سبب للإيمان، والإيمان سبب للغفران، فأقيم سَبَبُ سَبَبِ الغفران وهو الدلالة مقام سبب الغفران وهو الإيمان».

انظر الحاشية ١٧٧/٢.

(١) انظر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهي التفسيرية، فقد ذكر لها أمثلة، وكان حديثه هذا في المثال الثالث في آية سورة الصف هذه.

(٢) هذا جواب عن قوله: «ولا يقدح في ذلك» أي في: تؤمنون وبَشّر، فالفاعلان مختلفان.

(٣) الفاعل في الأول «قوموا» ضمير الجمع، وفي الثاني: اُقعُد: ضمير الخطاب، وهو مفرد ومع ذلك وقع العطف.

(٤) هذا جواب عن قوله من قبل: ولا أن يُقال في «تؤمنون» إنه تفسير للتجارة، أي: أنّ تؤمنون لا يتعيّن للتفسير، بل يجوز أن يكون بمعنى الطلب. الشمني ١٧٧/٢.

(٥) أي: سلّمنا أن تؤمنون لتفسير التجارة في «هل أدلكم على تجارة».

(٦) احتاج إلى هذا التقدير لأن الجملة المفسِّرة تكون طلبية إذا كان المفسَّر جملة طلبية، أو كان مفرداً يؤدي معنى جملة، ويمكن أن يقال: المراد بالتجارة ما يؤدي معنى جملة. انظر الشمني ١٧٧/٢.

قلت: انظر من قبل: الجملة المفسِّرة، فقد قال في المثال الثالث: «فجملة تؤمنون تفسير للتجارة».

(٧) في م/٥ «كما قال».

(٨) الآية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ المائدة ٩١/٥.

والشاهد في الآية: مجيء الاستفهام في معنى الطلب، كما كان «تؤمنون» كذلك في آية سورة الصف بمعنى «آمنوا».

(٩) في م/٥ «بمعنى».

(١٠) أي: تفسير التجارة بـ «تؤمنون» تفسير من حيث المعنى: اتجروا، آمنوا، وليس من حيث الصناعة النحوية، وصناعة أهل اللغة بحمله على ظاهر اللفظ، إذ لا يصح عندهم حمل «التجارة» في قوله: «هل أدلكم على تجار» على أنه بمعنى اتّجروا.

(١) أي: المعنى الذي يتحصل من جملة ما سبق لا من مفرداته واحدة واحدة.

(٢) في المطبوع «يقول».

(٣) في م/١ «تجارتك».

(٤) أي: إذا حمل على أنّ «تؤمنون» تفسير في المعنى للتجارة، دون التفسير الصناعي يمتنع العطف في «بَشّر» على «تؤمنون».

(٥) تعقّبه أصحاب الحواشي بأن الأَوْلَى: ثم يمتنع العطف، قال الأمير: «... إذ هذا لا يتفرّع على ما قبله، وإنما هو استدراك عليه».

الحاشية ٢/١٠٠.

(٦) التبشر المفهوم من الفعل المعطوف وهو «وبشّر الذين...».

(٧) أي: على معنى التفسير للتجارة المفهوم من قوله تعالى: «تؤمنون».

(٨) انظر مفتاح العلوم/٢٥٩ - ٢٦١ قال: «وعندي أنه معطوف على «قُلْ» مراداً قبل ﴿يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ...﴾ لكون إرادة القول بواسطة ٱنصَباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن» وكان هذا في حديثه عن آية سورة البقرة، وفي الصفحة نفسها قريب من هذا عن آية الصف.

(٩) أي: ما جاء في سورة البقرة الآية/٢٥ وما جاء في سورة الصف الآية/٦٣.

(١٠) الآية/٢١ من سورة البقرة ﴿يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدِواْ رَبَّكُمُ ...﴾.

والتقدير عند السكاكي: قل يا أيها الناس.

وكذا الحال في آية سورة الصف/١٠ ﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ والتقدير عند السكاكي: قل يا أيها الذين آمنوا.

(١١) الفعلان في آيتي البقرة والصف.

(١٢) وعلى هذا يكون من باب عطف الإنشاء على الإنشاء.

(١) أي: آية سورة البقرة. ويكون التقدير: فٱتّقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين فأنذرهم وبَشِّر المؤمنين.

(٢) أي آية سورة الصف: ويكون التقدير: وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب فأَبْشِر وبشّر المؤمنين.

(٣) في م/٤ و٥ «فبشّر».

(٤) الآية: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ سورة مريم ١٩/٤٦.

(٥) قال الزمخشري: «فإن قلت: علام عطف «وٱهجرني»؟ قلتُ: على معطوف عليه محذوف يدل عليه «لَأَرْجُمَنَّك» أي: فٱحذرني وٱهجرني، لأنّ «لَأَرْجُمنَّك» تهديد وتقريع» انظر الكشاف ٢/٢٨١. وتعقّب أبو حيان الزمخشري، فذكر أنه قدّر هذا التقدير من الحذف ليناسب بين جملتي العطف والمعطوف عليه، وليس ذلك بلازم عند سيبويه، بل يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية، فقوله:؛ وٱهجرني معطوف على قوله: لئن لم تنته لأُرجمنك، وكلاهما معمول للقول. انظر البحر ٦/١٩٥.

(٦) تقدّم البيت، وهو لامرئ القيس. وانظر أول هذا البحث، عطف الخبر على الإنشاء... وجاء في المخطوطات: فهل، وفي المطبوع: وهل.

وأثبت في المطبوع «من مُعَوّل» آخر البيت، وهو مثبت في م/٥، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٧) ذكرتُ هذا التخريج فيه من قبل في هذا الباب، وفي الحديث عن «هل» أيضًا في بابها.

(٨) الآية: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ سورة الأنعام ٤٧/٦.

= وجاء في المخطوطات والمطبوع: ﴿فهل ... الظالمون﴾ وهو خلط بين آيتين، فقوله: ﴿فهل﴾: هي آية الأحقاف/٥٣، وآخرها ﴿الفاسقون﴾. وقوله: ﴿هل﴾ في الأنعام وآخرها: ﴿الظالمون﴾. وأشار الشمني إلى هذا الاضطراب، وصَوّب الآية في الأنعام. انظر الشمني ١٧٧/٢.

قوله: هل يهلك: ٱستفهام في معنى النفي أي: ما يهلك إلا القوم الظالمون. وهذه الجملة الٱستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتكم»، والأول محذوف، وذهب أبو البقاء إلى أن الٱستفهام هنا بمعنى التقرير؛ فلذلك ناب عن جواب الشرط أي: إِنْ أتاكم هلكتم. ورَدّه السمين. انظر الدر ٣/ ٦٧، والتبيان للعكبري/٤٩٧.

(١) تقدّم البيت في حرف الفاء. وفي هذه المادة أيضاً. وأوله:

وقائلةٍ خولانُ فانْكِحْ ... ...

وما ذكره المصنّف هنا هو تقدير سيبويه: فقد جعل: خولان. خبراً لمبتدأ مقدَّر، وتقدّم هذا.

(٢) هذا مأخوذ من هاء التنبيه في «هذا».

وهو يريد من هذا أنَّ «فانْكح فتاتهم» إنشاء معطوف على إنشاء مفهوم من معنى: هذه خولان، وهو تنبَّهْ.

(٣) أي الفاء في: فانْكح فتاتهم، وفي بيت امرئ القيس: وهل عند رسم دارس...

(٤) وليست للعطف.

(٥) أي: مثل الفاء الرابطة لجواب الشرط؛ فلا عمل لها إلَّا الربط بين جملتي الشرط والجزاء.

(٦) أي: الصفّار والجماعة، وانظر أول مادة العطف هذه.

ولعله الصفار وشيخه ابن عصفور.

(٧) أي ببيت: «وقائلة خولان فانكح» وغيره من الأبيات والآيات لصحة عطف الخبر على الإنشاء والعكس.

(٨) سورة الكوثر ١٠٨/١ – ٢.

فقد وقع عطف الإنشاء في «فَصَلِّ، وانْحَرْ» على الخبر: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ...﴾

= وذكر السمين أن الفاء للتعقيب والتسبب، أي: بسبب هذه المنة العظيمة أمرك بالتخلي لعبادة المنعم عليك، وقصدك إليه بالنّحْر.

(١) قوله: «وأمّا» ليس في م/١.

(٢) تقدّم البيت، وهو لحسان، وانظر أول هذه المادة.

(٣) **قلت: لم تكن الأبيات بعيدة عن المصنف ولا ديوان حَسّان كذلك.**

وقد ذكرتُ ذلك في أول المادة، وذكرتُ أن الرواية في الديوان:

فناغِ لدى الأبيات حوراً نواعماً وكَحّل ... ...

وعلى هذا فصدره إنشاء: فناغِ، وأول عجزه، إنشاء آخر معطوف عليه وهو كَحّل. انظر ديوان حسان/١٨٨.

(٤) **قلتُ: بل هو مثبت وهو قوله: فناغِ.**

(٥) أي كما قال الزمخشري في الآية/٤٦ من سورة مريم.

وتقدّمت الإشارة إلى الكشاف ٢/٢٨١، وكذا نَقْلُ النص.

(٦) الذي نقله أبو حيان في البحر ١١١/٨ «وأجاز سيبويه: جاءني زيد ومن عمرو العاقلان» على تقدير: هما العاقلان...

(٧) ذكر الدسوقي أن المصنّف ضمّن الغلط معنى الكذب؛ فلذا عَدّاه بعلى أي: فقد كذب فيه على سيبويه؛ لأن هذا ليس من كلام سيبويه، وإنما هو من كلام الصفار بتصرّف من أبي حيان. انظر الحاشية ١٢٩/٢ - ١٣٠.

(٨) انظر الكتاب ٢٤٧/١.

(١) أي: الرجلين على القطع فيهما، وكذا الرفع على الإتباع، ولاختلاف عاملي منعوتين وهما من وهذا. انظر حاشية الأمير ١٠٠/٢.

والنصب على إضمار أعني، والرفع على إضمار مبتدأ.

(٢) فَهِمَ من هذا الصفارُ أنك إذا لم تأت بالنعت أصلاً بل قلت: هذا عبدالله ومن زيد، جاز.

(٣) وهو المستفْهَمُ عنه.

(٤) ما فهمه الصفار أن المسألة في المثال الذي ذكره لو لم يأت فيها النعت وهو «الرجلين الصالحين» لصح.

(٥) أي: لما منع هذه المقالة.

الذي فهمه أبو حيان من زوال النعت، النعت التابع، وزواله بالقطع، وفهم من زواله سقوطه أصلاً.

(٦) أي: وحينئذٍ يجوز عطف الخبر على الإنشاء.

(٧) الذي نقل أبو حيان عن سيبويه إجازته أن تقول: جاءني زيد ومن عمرو العاقلان، ووجه الغلط الذي أشار إليه المصنف أن كلام سيبويه ظاهر في أن الفساد جاء من جهة وجود الوصف، وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع؛ لأنه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين، وإنما مراده الوصف المقطوع بوجهيه: أي وجه الرفع ووجه النصب، فحمل أبو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي، واعتقد أن زواله يصحح المسألة، فقال: إذا كان العاقلان خبر مبتدأ محذوف جازت المسألة؛ لفقد النعت المصطلح عليه، وهذا غلط ظاهر؛ فإن سيبويه مُصَرِّح بامتناع المسألة مع وجود الوصف المقطوع، وإنما مراد الصفار أنه إذا زال النعت المقطوع البتة، والفرض تعذّر النعت الصناعي بأن يقول: من عبدالله وهذا زيد، كان التركيب جائزاً؛ لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع، فثبت حينئذٍ جواز عطف الخبر على الإنشاد.

انظر الشمني ٢/١٧٧ - ١٧٨.

(١) أي لا حجة فيما ذكره لعطف الإنشاء على الخبر.

(٢) أي: فيما ذكره من قوله: لما منعها من جهة النعت عُلِم أنّ زوال النعت بحذف «الرجلين الصالحين» يصححهما.

(٣) قوله: «والله أعلم» غير مثبت في م/١ و٢ و٥، وأثبته مبارك، والشيخ محمد.

(١) كذا في المخطوطات «وعمروٌ»، وجاء عند مبارك والشيخ محمد «وعمراً» كذا بالنصب، ومثله في متن حاشية الدسوقي والأمير.

(٢) كذا في المخطوطات «عمرو»، وفي المطبوع «عمراً».

ونصب «عمرو» يكون بفعل محذوف يُفَسِّره ما بعده، والتقدير: قام زيدٌ وأكرمتُ عمراً أكرمتُه.

(٣) أي: أَرْجَح من رفعه، وجَعْلِ ما بعده جملة خبراً عنه، وعِلَّةُ الترجيح أنّ العطف عندئذٍ يكون لجملة فعلية على جملة فعلية، فإذا أعربته مبتدأ وما بعده خبر يكون من عطف الجملة الاسمية على الفعلية.

(٤) أي: الناشئ عن نصب «عمرو» بفعلٍ مقدَّر.

(٥) أي: مَنْع عطف الجملة الاسميّة على الفعليّة.
وقد منع هذا في سر الصناعة/٢٦٣، إذا كان بالفاء، وأجازه بالواو؛ لقوتها وتصرّفها ففيها من الاتساع ما لا يجوز بالفاء.

(٦) عند الدماميني: «وأنه قال...» الشمني ١٧٨/٢.

(٧) قائله غير معروف: وجاء في المخطوطات: نفِد بالفاء، وهو تصحيف، ونقد: روي بكسر القاف وفتحها، فالمكسور يجوز أن يكون ماضياً ويجوز أن يكون وصفاً، والمفتوح: نَقَد: مَصْدَر أي: ذو نَقَد، والنَّقَد: تآكُلٌ في الأسنان وتقشُّرٌ في الحافر والقرن.
والشاهد في البيت أن ٱبن جني منع عطف الجملة الٱسمية: والضرسُ نقد، على الجملة الفعلية:

= شابت الأصداغ، فجعل «الضرس» فاعلاً لفعل يفسّره ما بعده.
ومعنى البيت: أن الله عَوّضها عن فقد أولادها بغلام بعدما كبرت وشابت، وللدماميني: أن الله عوض هذه المرأة غلاماً تزوجته بعدما وصلت إلى هذا العمر.
قال البغدادي: كلام من لم يصل إلى العنقود!!
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٥/٧، وشرح السيوطي/٨٧٣، والخصائص ٧١/٢، وإصلاح المنطق/٤٩، واللسان والصحاح والتاج/نقد، والحجة للفارسي ١١٢/٣.

(١) كلام ٱبن جني في الخصائص ٧١/٢ قال بعد البيت: «عَطَفَ جملةً من مبتدأ وخبر على أخرى من فِعْلٍ وفاعلٍ، أعني قوله: والضرسُ نقد، أي: ونقد الضرس».

(٢) في م/٢ «مبتدأ».

(٣) وهي: «قام زيد وعمرو أكرمته» يلزمه ٱبن جني النصب؛ ليكون من عطف الجملة الفعلية على مثلها.

(٤) أي: عند رفع «عمرو»، وتكون جملة «وعمرو أكرمته» ٱستئنافاً، لا عطفاً.

(٥) الثالث من الأقوال في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس.

(٦) أي: يجوز عطف الاسمية على الفعلية إذا كان العطف بالواو.

(٧) نقلت فحوى النص من قبل، غير أنه لا مَفَرّ من نقله تامّاً هنا.

قال: «... فإن قيل: ألستَ تجيزُ: قام زيدٌ وأخوك محمدٌ، فتعطف إحدى الجملتين على الأخرى وإن ٱختلفتا بالتركيب، فهلاّ أجزت أيضاً هذا في: خرجت فإذا زيد؟

فالجواب: أنه يجوز مع الواو لقوّتها وتصرّفها ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترىأ نك لو قلت: قام محمدٌ فعمروٌ جالس، وأنت تعطف على حَدِّ ما تعطف بالواو لم يكن للفاء هنا مَدْخل؛ لأن الثاني ليس متعلّقاً بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة ألا تتجرد من معنى الإتباع، والتعليق بالأول كما تقدَّم من قولنا. وهذا جواب أبي عليّ، وهو الصواب» سر الصناعة/٢٦٧٣.

(١) أي: ٱبن جني.

(٢) هذا ليس مثال ٱبن جني، بل مثاله: خرجت فإذا زيد.

(٣) في حاشية علي م/٣ «وقال إنها زائدة لازمة».

وعند الدسوقي في الحاشية ١٣٠/٢ منع كونها عاطفة لما يلزم من عطف الاسمية على الفعلية بالفاء. وقد جعلها لمجرد السببية أي: فتسبب عن خروجي مفاجأة حضور الأسد.

(٤) القول الثاني، وهو منع عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وهو ما ذهب إليه ابن جني.

ووجه الضعف أن مثل هذا العطف ورد كثيراً فلا وجه لمنعه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ الأعراف ١٩٣/٧.

وانظر الشمني ١٧٨/٢، وانظر الدر المصون ٣٨٤/٣، والبحر ط/٤٤٢.

(٥) وهو «مفاتيح الغيب» ويسمى أيضاً «التفسير الكبير».

(٦) انظر النص في تفسير الرازي «مفاتيح الغيب» ١٧٧/١٣ - ١٧٨.

ونص الشافعي فيه: «يحل متروك التسمية سواء ترك عمداً أو خطأ إذا كان الذابح أهلاً للذبح».

(٧) الآية.. ﴿... وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ الأنعام ١٢١/٦.

(٨) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فقال».

والقول للرازي.

(٩) أي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾.

(١) ولو جعلت الواو للعطف لعطفت جملة اسمية: إنه لفسق، على جملة فعلية: ولا تأكلوا..

(٢) أي: وليست الواو للتسئناف.

(٣) بدأ بهذا الوجه السمين فذكر أنها للاستئناف هرباً من العطف.

والثاني عنده العطف، ولا يبالي بتخالفهما، وهو مذهب سيبويه، والثالث: الحالية. انظر الدر ١٦٩/٣.

(٤) ذكر هذا الوجه السمين ثم قال: «وقد تبجح الفخر الرازي بهذا الوجه على الحقيقة؛ حيث قلب دليلهم عليهم بهذا الوجه...» ثم ذكر جواباً عما ذكره هنا. انظر تفصيله ففيه نفع كثير.

(٥) الآية: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الأنعام ١٤٥/٦.

(٦) في م/٥ «وكلوا منه».

(٧) أي: في قوله: «وإنه لفسق» في سورة الأنعام، لو أبطل عطفه على «ولا تأكلوا» في أول الآية...

(٨) كذا «بتخالف» في المخطوطات، وفي المطبوع «لتخالف» ما عدا حاشية الدسوقي.

(٩) وإنه لفسق، ولا تأكلوا.

(١٠) الإنشاء في أول الآية: و«لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه»، والخبر «وإنه لفسق».

(١١) قوله: «لكان صواباً» لم يذكر فيه وجه التصويب، فقد يختار خصمه غير هذا الوجه، وتقدّم من قبل الخلاف في مثل هذا العطف، فما وجه ترجيحه؟ قال الأمير: «قوله: صواباً، يقال: فيه خلاف، فيختار الخصم الجواز» انظر الحاشية ١٠١/٢.

(١) ذهب ابن السّرّاج إلى أن العطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك. الأصول ٧٥/٢، والدر المصون ١٢٣/٦.

(٢) قولهم هذا فيه تجوّز؛ لأنهم يحذفون المضاف وهو «معمولَيْ...»، لأن العطف ليس على العاملين كالابتداء والجارّ، وإنما على المعمول.

وذكر الرضي أنّ معنى قولهم: العطف على عاملين أن يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين، أو المرفوعين، على معمولَيْ عاملين مختلفين نحو: إنّ زيداً ضرب عمراً وبكراً خالداً، وهذا عَطْفُ مُتّفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين، وقولك: إنّ زيداً ضرب غلامه وبكراً أخوه، عَطْفُ مختلِفَيْ الإعراب.

ولا يُعْطَفُ المعمولان على عاملين بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف.

انظر شرح الرضي على الكافية ٣٢٣/١ - ٣٢٤، والشمني ١٧٩/٢.

وتقدّمت الإشارة إلى هذا النوع من العطف في الجملة المعترضة، في التاسع، وهو الاعتراض بين أجزاء الصلة.

(٣) قوله: «عمراً» معطوف على «زيداً»، وجالس: معطوف على «ذاهب» والعامل في الكل واحد وهو «إنّ»، وهذا من عطف المفردات لا الجمل.

(٤) في م/٣ «وعلى معمولات عاملٍ واحد» كذا بزيادة «واحد» على النص.

(٥) أبو بكر: عطف على زيد. وخالداً: عطف على عمراً، وسعيداً: عطف على بكراً، ومنطلقاً: عطف على جالساً، والعامل في الكل واحد وهو: أَعْلَمَ.

(٦) أي: وأجمعوا على منع العطف....

(٧) في م/٣ و٤ و٥ «معمول»، ومثله متن حاشية الدسوقي.

(١) في الجملة الأولى العوامل الآتية: إنّ، والوصف: ضارب، واللام في لعمرو. وقوله: وأخاك غلامُه بكرٍ، عطف، ولم يُجِزْ هذا العلماء.

واللام في «لعمرو» هي لام التقوية.

(٢) أي: وأمّا العطف على معمولَيْ عاملين.

(٣) آكلاً: خبر «كان»، وطعامك: معمول لٱسم الفاعل «آكلاً»، و«عمروٌ»: ٱسم كان.

وأما قوله: وتمرَك بكرٌ، فتمرَك: معطوف على «طعامك» معمول ٱسم الفاعل، وبكرٌ: معطوف على «عمروٌ» معمول «كان»، فقد اختلف العامل: كان، وآكل.

وقد منع مثل هذا ٱبنُ مالك؛ لأن أحد العاملين ليس حرف جر.

وانظر شرح الكافية الشافية/١٢٤١، وشرح الكافية ١/٣٢٤ - ٣٢٥.

(٤) أي: جواز العطف على معمولَيْ عاملين وإن لم يكن أحدهما جارّاً.
وقوله مطلقاً: أي سواء كان أحد العاملين حرف جر، أو لا، وسواء كان حرف الجَرّ متقدّماً أو مؤخّراً. انظر الدسوقي ١٣١/٢.

(٥) ذكر هذا ٱبنُ مالك عن الأخفش، انظر شرح الكافية الشافية ١٢٤١، وذكره الرضي أيضاً في شرحه.

(٦) الحجرة: عطف على «الدار»، وعمروٌ: عطف على «زيد».

(٧) وذلك على الترتيب، بعطف المرفوع على المرفوع، ثم المجرور على المجرور.

(٨) وجه المنع هو ٱختلاف العامل، فالعاملُ في الأول، الابتداءُ، والعامل في الثاني الجارّ. انظر الدسوقي ١٣١/٢.

(١) وقد ذكر أنه جائز عند الفارسيّ والأخفش، وذكر هذا الرضي في شرحه ١٢٤/١، وقد نقله جوازه عن الأخفش الجزولي وغيره.

(٢) في شرح الرضي أن سيبويه منع العطف على عاملين مطلقاً، وذكر أن ذلك لضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين، وذكر أن الفراء يوافق سيبويه.
انظر شرح الرضي ٣٢٤/١، ٣٢٥.
وقال: «وسيبويه والفراء يضمران الجارّ في كل صورة تُوهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو: ما كلُّ سوداءَ تمرة ولا بيضاءَ شحمة». أي: ولا كُلّ بيضاء».

(٣) وذلك على الترتيب: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرو.

(٤) أي: جاءت مرتبة جَرّاً ثم رفعاً في الموضعين.

وتعقبه الشراح على قوله: «تعادل المتعاطفات» قال الشمني: «قيل في عبارته تسامح لأن الذي فيه ليس بتعادل المتعاطفات وإنما هو تناسبها، ولأنه لا يقال للمعطوف والمعطوف عليه متعاطفات؛ لأن وضع التفاعُل على نسبة الفعل للمشتركين فيه، ولا شركة للمعطوف عليه مع المعطوف في نسبة فعل العطف» الحاشية ١٧٩/٢.

(٥) أي: إذا لم يأتِ العطف على نسق المثال السابق وفيه التناسب بين المعطوفات فإنه لا يصح لعدم السماع، ولعدم التناسب.

(٦) وجه عدم التناسب تتابع مرفوعين، وفصلٌ بين المجرورين؛ فٱختلف العامل، فالعامل في «الدار» الجارّ، والعامل في الثاني «الحجرة» الابتداء.

(١) ذكر من قبل عن سيبويه أنه إن كان المجرور مقدّماً فالمشهور عنه المنع، ومثاله الذي منعه: «في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو». وذكرتُ من قبل أن سيبويه منع العطف على معمولي عاملين مطلقاً.

(٢) سورة الجاثية ٤٥/٣ – ٥.

(٣) في م/٢ «الأول»، وقوله الأولى: لَآياتٍ...

(٤) الثانية: آياتٌ لقوم... والثالثة: وتصريف الرياح آياتٌ لقوم... والقراءة في الثانية كما يلي:
– قرأ ٱبن كثير ونافع وأبو عمرو وٱبن عامر وعاصم: «آياتٌ» رفعاً على القطع والٱستئناف، فهو مبتدأ، وفي خلقكم: خبر، أو هو عطف على موضع «إنّ» وما عملت فيه في الآية/٣.
– وقرأ الأعمش والجحدري وحمزة والكسائي ويعقوب: آياتٍ، بالنصب عطفاً على لفظ ٱسم «إنّ». وهي اختيار أبي عبيد، وهذا عند المبرد لحن.
وما جاء في هذه ثابت في «آيات» الثالثة في حالة الرفع، غير أنه في حالة النصب جاء فيها ما يلي: آياتٍ بالنصب، وهي قراءة السابقين في الثانية، وجاء فيها: لآياتٍ وهي قراءة ٱبن مسعود وأُبيّ بن كعب.
وقرأ زيد بن علي: آيةٌ على التوحيد والرفع.
وانظر كتابي «معجم القراءات»، وفيه بسط الخلاف ٨/٤٤٥ – ٤٤٩.

(٥) في «آيات» الثالثة.

(١) الابتداء في «آيات» الثانية: آياتٌ لقوم يوقنون.

(٢) جاء في الثانية: وفي خلقكم. وفي الثالثة: وٱختلافِ الليل، بدون «في».

فكأن الواو عملت في الثالثة بالنيابة عن الابتداء، وعن حرف الجر «في»، فعطفت هذين المعمولين على معمولَيْ عاملين في الآية الثانية.

(٣) أي: نيابة الواو. ومما ذكرته في معجم القراءات:

«ذهب العلماء إلى أن «آياتٍ» نُصبت عطفاً على لفظ «اسم «إنّ» في الآية الثالثة «إن في السماوات والأرض لآياتٍ...»، وشرطوا تقدير «في» قبل «ٱختلاف الليل»، وقد حذفت لتقدّم ذكرها في الآية/٣ وفي الآية/٤ إن في السماوات، وفي خلقكم، فلما تقدَّم ذكرها مرتين حذفت في الثالثة وهو هنا، قالوا: ولو لم يقدر هذا الحذف لكنت عطفت بالواو على عاملين مختلفين وهما «إنّ» و«في»، وهذا لا يجوز عند البصريين ما عدا الأخفش؛ فإنه أجاز العطف في الآية وغيرها على عاملين...، وجميع البصريين على خلاف هذا؛ لضعفه؛ لأنّ قصارى الواو أن تقوم مقام عاملٍ واحدٍ، وفي جواز قيامها مقام عاملٍ واحدٍ خلاف، فكيف يجوز أن تقوم مقام عاملين؟

وممن رَدّ العطف على عاملين أبو العباس المبرّد، وذهب إلى الرفع، وسَوَّى ٱبنُ السرّاج بينهما...»

انظر معجم القراءات ٤٤٨/٨ - ٤٤٩.

وانظر تفصيل هذه المسألة في مشكل إعراب القرآن ٢٩٣/٢ - ٢٩٤ والبيان لٱبن الأنباري ٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤، والدر المصون ١٢٣/٦ - ١٢٤، والبحر المحيط ٤٣/٨، والأصول ٧٣/٢ - ٧٥، وأمالي ٱبن الحاجب ٤٤/٢.

(٤) أي: عن سيبويه.

(٥) أي: «في» مقدّرة في «وٱختلاف الليل والنهار» والتقدير: وفي خلقكم... وفي ٱختلاف الليل والنهار.

(٦) أي: لـ «في» المقدّرة.

(٧) أي: يؤيّد هذا التوجيه.

(١) جاء في قراءة عبدالله «وفي ٱختلاف الليل والنهار» بالتصريح بحرف الجر، وذكر ٱبن عطية أنها كذلك في مصحفه.

انظر التخريج والمراجع في كتابي «معجم القراءات» ٨/٤٤٧.

(٢) في: وٱختلاف...

(٣) إذا نظرنا إلى قراءة الرفع على ما قدره فإنه معطوف على قوله: وفي خلقكم، وآيات معطوف على آيات الثانية، والعامل فيهما الابتداء، فهو من العطف على معمول عامل واحد، وعلى النصب يكون «وٱختلاف الليل» عطفاً على «السماوات» وآيات الثالثة عطف على «آيات» الأولى، والعامل فيهما «إنّ». وانظر الدسوقي ٢/١٣٢.

(٤) الثاني مما يُحتَجُّ به لسيبويه، ويؤيِّد مذهبه في المسألة.

(٥) في الآيتين: الرابعة والخامسة.

(٦) أي: توكيد للآيات في قوله: «إن في السماوات والأرض لآياتٍ...».

وذهب ٱبن السراج إلى أن النصب في آيات الأخيرة على البدل من آيات الأولى.

وانظر هذا في شرح الرضي ٣٢٥/١، والأصول لٱبن السراج ٧٥/٢ والبيان لٱبن الأنباري ٣٦٤/٢،

والدر المصون ١٢٤/٦، والتبيان للعكبري/١١٥٠، مشكل إعراب القرآن ٢٩٤/٢.

(٧) أي: رفع «آيات» في الآيتين ٤ و٥ إنما هو على تقدير مبتدأ.

وانظر البحر ٤٣/٨، والدر المصون ١٢٤/٦.

(٨) أي: وعلى هذين التوجهين...

(٩) ولا تكون هذه الآيات من باب العطف على معمولَيْ عاملين.

(١٠) أي: مما يؤيد مذهب سيبويه.

(١١) ولا يجري في قراءة الرفع في «آيات» في الآيتين: ٤ و٥.

(١٢) إضمار إنّ قبل «آيات» في الآيتين: ٤ و٥، و«في» قبل «ٱختلاف الليل والنهار» في الآية/٥.

(١) أي: بمنع العطف على معمولَيْ عاملين.

(٢) البيتان للأعور الشني، وهو بشر بن منقذ من عبدالقيس، وقد تقدّم الأول منهما في «الثاني من وجهي على» في الباب الأول، وكان الشاهد فيه أن مجرور «على» وفاعل متعلَّقها الذي هو «هَوّن» ضميرا مخاطَبٍ واحد.

وأما البيت الثاني فقد ذكروا فيه ما يلي:

١ - رفع «مأمورها» بالابتداء، وقاصر: مرفوع لأنه الخبر، والجملة معطوفة على الجملة المتقدّمة..

والأجودُ رَفْعُ «قاصر» بالابتداء، ومأمورُها: فاعل سَدّ مَسَدّ الخبر.

٢ - الثاني: أن تنصب قاصراً، وتعطف «مأمورها» على ٱسم «ليس»، وقاصراً على موضع «بآتيك»، فهذا عطف ٱسمين على ٱسمين، والعامل واحد وهو «ليس»، وتقديم الخبر في «ليس» شائع.

٣ - جَرُّ «قاصر» وبعض الناس يجيزه، وبعضهم يأباه، ومن أجازه طائفتان: الأولى تزعم أن العطف على معمولَيْ عاملين جائز.

والثاني وجه أجازه سيبويه على ضرب من التأويل فجعل اللفظ بمنهيّها كاللفظ بالأمور، وكأنه حين قال: ليس بآتيك منهيُّها قال: ليس بآتيك الأمورُ، وحينئذٍ جاز أن يقول: ولا قاصرٍ عنك مأمورها، ويكون المأمور مضافاً إلى ضمير الأمور.

انظر هذا مُفَصّلاً في شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٣/٣ - ٢٧٥، وقد ٱختصرتُ هنا نصّه.

(٣) وهو «بآتيك».

(٤) وهو «مَنْهِيُّها».

(٥) العاملان هما: ليس والباء، والمعطوف على معموليها: قاصر على بآتيك، ومأمورها على منهيّها. وهذا ليس مذهب سيبويه.

(١) أي: مأمورها، فاعل: «قاصرٍ» سَدّ مَسَدَّ الخبر.

(٢) أي: عدم ارتباط جملة الخبر باسم ليس وهو منهيها؛ إذ لا يوجد في جملة الخبر ضمير يعود على الاسم.

(٣) كذا في المخطوطات «بالثاني وأنه» وفي المطبوع «عن الثاني بأنه» والتبس النصّ على المحققين، والصواب ما أثبته.

وقوله بالثاني: أي بالوجه الثاني من جعل «مأمورها» فاعلاً بقاصر، أي أجيب بهذا من ادّعى عدم الارتباط، وقد اختار هذا المصنف، وهو لا يسلم مع ذلك عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه على الوجه الأول؛ لأن ضمير «مأمورها» عائد على الأمور ومن جملتها المنهيات التي هي المخبر عنه. عن الدسوقي ١٣٢/٢.

وقد نقلت لك هذا قبل قليل عن البغدادي، وذكر أنه توجيه سيبويه للمسألة، وانظر الكتاب ٣٢/١ قال:

«وقد جَرّه قومٌ فجعلوا المأمور للمنهيّ، والمنهيُّ هو الأمور، لأنه من الأمور وهو بعضها، فأجراه وأنَّثَهُ»..».

وانظر أمالي ٱبن الحاجب ١٥٠/٣ فنصُّ المصنف هنا منتزع منه.

(٤) وهو مرجع الضمير في «مأمورها».

(٥) أي: العطف على معمولي عاملين.

(٦) الآيات: ﴿... وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا * وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا * وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا * وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا * وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا * فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا * قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ سورة الشمس ١/٩١ - ٩.

(١) انظر الكشاف ٣/٣٤٠ ونَصُّه أَحْسَنُ بياناً قال: «فإن قلت: الأمر في نصب «إذا» معضل؛ لأنك لا تخلو إما أن تجعل الواوات عاطفة فتنصب بها وتجر، فتقع في العطف على عاملين في نحو قولك: مررت بزيد أمسِ واليومِ عمروٍ»، وإما أن تجعلهن للقسم فتقع فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه...».

(٢) أي: والشمس، والقمر، والليل، والسماء... إلخ.

(٣) نص الزمخشري: «... عاطفة فتنصب بها وتجرّ».

(٤) أي: في العطف على معمولَيْ عاملين.

(٥) في الآية الثالثة ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا﴾.

(٦) في الآية الثانية: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾.

(٧) المفهوم من قوله: «والشمس» في الآية الأولى. و«إذا» منصوبة بفعل الجواب وهو «أقسم»، وهذا هو العطف الأول.

(٨) أي: وإن قَدّرت الواوات للعطف والمخفوضات وهي القمرو النهار والليل فقد عطفت هذه الأسماء على الشمس في الآية الأولى «والشمسِ وضحاها»، وهي مخفوضة بواو القسم، فكان للأسماء المعطوفة عليها حكمها.

وعلى هذا تكون قد عطفت على معمولَيْ عاملين: إذا على إذا، والمخفوضات على الشمس. وهو ما لا يقول به الزمخشري.

(٩) أي: الواوات في أوائل هذه الآيات إن جعلتها للقسم، وتركت العطف، فإنه يكون قسماً متتابعاً في عدد من الآيات وقعت فيما كرهه الخليل وسيبويه.

(١) ولو كان الأول القسم وما بعده عطف عليه لاْحتاج إلى جواب واحد.

(٢) قال الزمخشري: «قلت: الجواب فيه أن واو القسم مُطَّرَحٌ معها إبراز الفعل اطّراحاً كلياً، فكان لها شأنٌ خلافَ شأن الباء؛ حيث أبرز معها الفعل وأضمر، فكانت الواو قائمة مقام الفعل والباء سادّة مَسَدّهما معاً، والواوات العواطف نوائب عن هذه الواو، فحقُّهنّ أن يكُنَّ عوامل على الفعل والجار جميعاً كما تقول: ضربَ زيد عمراً وبكر خالداً، فترفع بالواو وتنصب لقيامهما مقام «ضرب» الذي هو عاملها»، انظر الكشاف ٣٤١/٣.

(٣) أي: الواو.

(٤) لأنها قامت مقام الفعل: أقسم الناصب.

(٥) وهي الواو الجارة فكأن هذه الواو عملت عملين: النصب والجر، النصب بالنيابة، والجر بالأصالة.

(٦) من حيث كانت الواوات العواطف على زعم الزمخشري نوائب عن واو القسم الأولى، فعطفت ما بعدها على ما جاء بعد الواو الأولى، والأولى عملت عملين على ما ذكرت، ولذا كان من باب العطف على معمولَيْ عاملين.

(٧) ٱعتراضُ ٱبن الحاجب على الزمخشري جاء في «الإيضاح في شرح المفصل» ١٥٤/٢، ولم أجد فيه مثل هذا الثناء على الزمخشري.

ووجدته أيضاً عنده في الكافية. انظر شرح الكافية ٣٣٧/١.

(٨) سورة التكوير ١٥/٨١ - ١٨.

(٩) في م/٤ «ههنا».

(١٠) في م/١ «تتنزل».

(١) هذا رَدّ على سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام، فقد منعوا العطف على معمولَيْ عاملين إذا كان الجار مقدماً كما في المثال هنا، والحقُّ أن سيبويه منع المسألة مطلقاً لا في خصوص هذه الحالة. وممن أجازه مع تقدّم الجار الكسائي والفراء والزجاج، وتقدّم هذا للمصنف.

(٢) أي: آية ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ فهي شبيهة بالمثال من حيث تقدم الجار وولي المخفوض العاطف.

(٣) وذلك في حديثه عن «الواو» في باب القسم، وأنها تقوم مقام عاملين الفعل: الناصب، والواو الجارّة نيابة عن الباء.

(٤) والمحذوف في القسم مع الواو الفعل.

(٥) وعلى هذا فلا عمل له، وكان العطف على معمولَيْ عامل واحد، وهو الواو.

(٦) سورة الليل ٩٢/١ - ٢.

أي جاز عطف النهار على الليل، وإذا تجلّى على إذا يغشى.

(٧) أي: كان يجب أن يقول: إذا كان أحد العاملين محذوفاً وجوباً، كما هو الحال هنا حيث يجب حذف الفعل «أُقْسِمُ».

(١) في م/١ و٤ «ما تأخّر».

(٢) ذكر الرضي أن الحامل لهم على مخالفة وضع هذا الضمير بتأخير مفسِّره عنه التفخيمُ والتعظيمُ في ذكر ذلك المفسِّر، فيذكرون أولاً شيئاً مُبْهَماً فتتشوَّف النفس إلى العثور على المراد به، ثم يُفَسِّرونه، فيكون أوقع في النفس، ويكون ذلك المفسَّر مذكوراً مرتين، بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون آكَدَ.

انظر شرح الرضي على الكافية ٥/٢، وحاشية الشمني ١٧٩/٢.

(٣) أي: لا يُفَسَّر هذا الضمير إلا بالتمييز، ويكون التمييز مؤخَّراً عن الفعل وجوباً.

وأما تأخير التمييز عن المخصوص مثل: نعم زيد رجلاً، فمنعه سيبويه والبصريون، وأجازه الكوفيون إلا الفراء؛ فإنه عندهم قبيح.

الشمني ١٧٩/٢.

(٤) فَعُل: الذي يُراد به المدح أو الذَّمُّ: قد يكون بناؤه من فَعُل بضم العين، وقد يكون من فَعِل بكسرها، وقد يكون من فَعَل بفتحها. نحو: حَسُن الرجل زيدٌ، وعَلِم الرجل زيدٌ، وفَضَل الرجل زيدٌ، وإلحاق هذا النوع من الأفعال بنعم وبئس لأنه ثبت له من الأحكام ما ثبت لهما. الشمني ١٧٩/٢، والارتشاف/٢٠٥٦، والهمع ٤٣/٥.

(٥) في م/٣ «أو الذم».

(٦) الآية: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ الأعراف ١٧٧/٧.

وساء: أصله سَوُءَ، بضم الواو، فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ساءَ، وتغيَّرت بهذا الإعلال صورة كتابة الهمزة. ومثلاً: تفسير للضمير المستتر في «ساء».

(١) الآية: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ سورة الكهف ٥/١٨.

وكلمةً: تفسير للضمير المستتر في «كَبُرت»، وجملة «تخرج» صفة لكلمة.

(٢) رجلاً: تفسير للضمير المستتر في «ظَرُف».

(٣) في مثل ظَرُف رجلاً زيدٌ: زيد: هو الفاعل، وأمّا رَجُلاً فهو حال عند الكسائي، وعند الفراء تمييز منقول. انظر الشمني ١٨٠/٢.

وفي الارتشاف/٢٠٤٨ «... والمنصوب عند الكسائيّ حال، وتبعه دُرَيْود، وعند الفراء تمييز من قبيل المنقول، والأصل: رَجُلٌ نعم الرجل زيد، حُذِف رَجُلٌ وقامت صفته مقامه، ثم نُقِل الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: نعم رجلاً زيد».

وانظر المساعد لابن عقيل ١٣٩/٢، ١٣٢، والارتشاف أجيضاً في ص/٩٤٥.

(٤) أي: وليس في الفعل ضمير يحتاج إلى تفسير بتمييز.

(٥) أي: يَرُدّ رأيَهما في جعل المخصوص فاعلاً دخولُ «كان» على المخصوص في هذا المثال، و«كان» لا تدخل على فاعل، وإنما تدخل على المبتدأ. ومن ذهب إلى أنها هنا زائدة فردُّه أن الزيادة خلاف الأصل.

(٦) أي: المخصوص قد يحذف، ولو كان فاعلاً لما حُذِف.

وحَذْف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ومن الكوفيين، وما نُقِل عن الكسائي من جواز الحذف باطل في نحو: ضربني وضربتُ الزيدين، بل الفاعل عنده ضمير مستتر.

انظر الشمني ١٨٠/٢.

(٧) الآيـــة : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِآدَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ سورة الكهف ٥٠/١٨.

= المخصوص بالذم محذوف أي: بئس البَدَلُ هو وذريته. انظر العكبري/٨٥١.

(٢) أي: الضمير، في نحو: ضَرَبني وضربتُ زيداً، فاعل «ضربني» يعود على «زيد»، وهو متأخر.

(٣) قائله غير معروف، وقال ابن مالك: هو لرجل من فصحاء طيئ. والشاهد فيه أن الضمير وهو الفاعل في «جفوني» يعود على متأخر وهو الأخلاء.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٨/٧، وشرح السيوطي/٨٧٤، والهمع ١٨٠/١، ١٥٢١/٥، وشرح التصريح ٣٢١/١، والعيني ١٤/٣، والأشموني ٣٢١/١، الارتشاف/٩٤٥، وأوضح المسالك ٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية/٦٤٥، وتذكرة النحاة/٣٥٩، والمساعد ١١٤/١.

(٤) «من» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٥) أي: من جعل الضمير في أول المتنازعين عائداً على مُتَأَخِّر.

(٦) وذكرت من قبل النص عن الكسائي أن الفاعل لا يُحْذَف.

وفي الهمع: «وقال الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء يُحْذَفُ بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل...» الهمع ١٤٠/٥، وانظر رَدَّ ابن مالك في التسهيل/٨٦.

(٧) أي: فاعل أول الفعلين المتنازعين.

(٨) يؤخّر تقدير الفاعل عن المفسّر لئلا يعود الضمير على مُتَأَخِّر.

وذكر المرادي أن المشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول ومنع إعمال الثاني، ونقل عنه ابن مالك أنه يجيز إعمال الأول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير تقول: ضربني وضربتُ قومَك هم، فراراً من الإضمار قبل الذكر.

انظر الشمني ١٨٠/٢، والهمع ١٤١/٥، وانظر شرح الكافية الشافية/٦٤٥٦، والتسهيل/٨٦.

(١) قال ابن مالك: «وأجاز الفراء أيضاً أن يقال: يُحْسِن ويُسيء ابناك، على أن يكون الفاعل مرتفعاً بالفعلين معاً...» شرح الكافية الشافية/٦٤٦ - ٦٤٧.
وردّ هذا أبو حيان. انظر الارتشاف/٢١٤١، والتسهيل/٨٦.

(٢) أي: أخواك.

(٣) أي بالفعلين: قام وقعد.. وعلى هذا فلا يُضْمَرُ في الفعل الأول ضميرُ الرفع.

(٥) الثالث من عود الضمير على مُتَأَخِّر.

(٦) أي: بٱسم مفرد. وانظر حاشية الشهاب ٣٣١/٦.

(٧) الآية: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾، سورة الأنعام ٢٩/٦، وانظر سورة المؤمنون ٣٦/٢٣.

(٨) انظر الكشاف ٣٦٢/٢ فقد جاء حديثه عن آية سورة المؤمنين، وليس له في آية الأنعام شيء. وقد أثبت مبارك سورة الأنعام ولم يثبت سورة المؤمنين.

(٩) في م/٢ «لا نعلم» وفي م/٥ «لا ندري».

(١٠) قائل هذا البيت علي بن الجهم، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وهو من قصيدة يمدح بها المتوكل.

ولم أجد من أصحاب الحواشي من تحدث عن هذا البيت أو عزاه لقائل، وكذا مبارك، فلم يهتدِ إلى قائله ولا إلى تتمته، وكذا الشيخ محب الدين الخطيب لم يتعرّض لهذا في شرح شواهد الكشاف.

= وقد ذكر قائله البغدادي، وأشار إلى أن شراح المغني وشواهده لم يهتدوا إلى قائله، وأن ٱبن الملا قال: «الظاهر أنه نِصْفُ بيت من المتقارب، ولم أقف على تتمة تقتضي أنه مصراع أول أو ثان. ولا على قائله». وجاءت الرواية في الكشاف:

هي النفس تتحمل ما حُمِّلَت.

والنص منقول عنه في حاشية الشهاب كما أثبتُّه، ومثله جاءت الرواية في الديوان. والتقدير: النفسُ النفسُ، ثم وضع «هي» مكان النفس.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦٨/٧، والكشاف ٣٦٢/٢، وحاشية الشهاب ٣٣١/٧، والديوان/ ١٧٢، وانظر البحر المحيط ٤٠٥/٦، والدر المصون ٤٢/٣، و٨٦ و١٥٧/٥، والهمع ٢٣٢/١.

(١) والتقدير: العربُ العربُ تقول ما شاءت، ثم وُضِع الضمير «هي» مكان العرب.

(٢) في م/١ وه «تقول ما شاءت» زيادة فيهما، وليست في بقية النسخ والمطبوع.

(٣) وعلى تقدير البدلية فإنه في البيت والمثال لا يكون من الضمير الذي يُفَسِّره خبره.

(٤) خبرين: عن المبتدأين هي، في البيت والمثال.

(٥) هذا للمصنف، معترضاً على ٱبن مالك كما اعترض ٱبن مالك على الزمخشريّ.

(٦) ويكون ضمير القصة «هي» مبتدأ، والعرب: مبتدأ ثانٍ، وكذا في البيت، وفي م/٢ «كون ضمير هي القصة» كذا!

ثم تحمل وتقول: خبر عن المبتدأ الثاني فيهما، والجملة في كُلّ خبر عن الضمير.

(٧) أي: على أنه ضمير مُفَسَّر بما بعده.

(٨) بل يجوز فيهما غير ذلك.

(٩) لأن ٱبن مالك ساق كلامه على وجه الحصر في البيت والمثال، وفاته الوجه الذي ذكره المصنف.

(٢) أي: من الضمائر التي تعود على متأخِّر.

الشأن والقصة اسمان لضمير واحد، وتأتي بعده جملة تكون خبراً عنه، وتكون مفسِّرة أيضاً.

وفرّق العلماء بين هذين النوعين من الضمير مع اتفاقهما على ماذ كرت، فقالوا: إذا كان الضمير المتقدِّم لمذكَّر سُمِّي ضمير الشأن، وإن كان لمؤنث سُمِّي ضمير القصة، والجملة التي بعد هذا الضمير هي التي تبيِّنه وتفسِّره.

وانظر الهمع ٢٣٢/١، والارتشاف/٩٤٧ و«وهذا اصطلاح البصريين».

(٣) سورة الإخلاص ١/١١٢.

(٤) الآية: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ سورة الأنبياء ٩٧/٢١.

(٥) في م/٤ «والكوفيون». والمراد بالكوفي الجمع وإن جاء بصورة المفرد.

(٦) انظر الارتشاف/٩٤٧، وفي الهمع ٢٣٢/١ «وسَمَّاه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لا يُدْرَى عندهم ما يعود عليه».

(٧) النص في الآرتشاف/٩٤٧ وكلام المصنف هنا هو كلام شيخه أبي حيان.

(٨) يوسف بن الحسن بن عبدالله الإمام أبو محمد السيرافي، قرأ على والده، وخَلَفه في جميع علومه، وتمّم كتباً كان قد شرع فيها، وله شرح أبيات الكتاب، وشرح أبيات الإصلاح، وغيرها.
كان دَيِّنًا ورعاً صالحاً، مات في ربيع الأول سنة خمس وثمانين وثلاثمئة عن خمس وخمسين سنة.
انظر بغية الوعاة ٢/٣٥٥.

(١) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، وهو آبن المراغة، وكان الفرزدق لَقَّب أُمّه بالمراغة، وذكر أنها راغية حمير؛ إذ المراغة الأتانُ التي لا تمتنع من الفُحُول. وذكر الجوهري أنه لَقَّبها به الأخطل، أي: يتمرَّغ عليها الرجال.
وتميم: أراد بهم بني دارم بن مالك بن حنظلة، وهم قوم الفرزدق، وجرير من رهط كليب بن يربوع ابن حنظلة.
وجَوّ الشام: أي داخلها.
والرواية عند أبي عليّ وآبن جني: ببطن الشام، وفي الخزانة: بجوف الشام.
والشاهد في البيت عند آبن السيرافي أنه رُوي برفع «سكران» و«آبن المراغة»، على جَعْل «سكران» خبراً مقدَّماً، وابنُ المراغة: مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «كان». وهذا غلط منه؛ لأن الجملة التي هي خبر ضمير الشأن لا تتقدّم هي ولا شيء منها عليه، وإنما «كان» على هذه الرواية زائدة، كذا النص عند البغدادي، والبيت من شواهد سيبويه في «الإخبار عن النكرة بالمعرفة» واستشهد به على قبح الضرورة في الشعر برفع «سكران» ونصب «آبن المراغة».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٦٩، وشرح السيوطي/٨٧٤، والآرتشاف/٩٤٧، والكتاب ١/٢٣، والخزانة ٤/٦٥، والهمع ١/٢٣٣، والخصائص ٣/٣٧٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٧٧، والمقتضب ٤/٩٣، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٠٤.

(٢) قوله: «إن كان شأنية» غير مثبت في م/٥.

(٣) أي: عند من رفع سكران وآبن المراغة.

(٤) على أنه خبر مقدّم لـ «كان».

(٥) على أنه اسم «كان»، ولا قُبْح على هذا التخريج.

(٦) في م/٤ لم يثبت «المراغة».

(١) أي وليس معطوفاً على «سكران».

(٢) أي: برفع ز«سكران» ونصب «ابن المراغة»، وعلى هذا يكون «متساكر» معطوفاً على «سكران».

(٣) وجملة «كان ابنَ المراغة» خبر عن «كان».

(٤) أي: مما خالف فيه ضميرُ الشأنِ والقصةِ القياسَ.

(٥) وهذا مذهب الجمهور. أنه يُفَسَّر بجملة خبرية مُصَرَّحٍ بجزأيها.

انظر الارتشاف/٩٤٨، والهمع ١/٢٣٢.

(٦) أي: في التفسير بجملة؛ لأنّ كل ضمير غير هذا يُفَسَّره مفرد.

(٧) ولا يجيز هذا البصريون.

(٨) اسم كان ضمير، وزيد: مُفَسِّر له، وقائماً: خبر.

(٩) ظننته: الهاء ضمير الشأن مفعول أول، وقائماً مفعول ثان، وعمرو فاعل بـ «قائم».

(١٠) في م/٣ «يُخَرَّج».

وقوله: «إن سُمِع» يقتضي أنه يشكُّ بهذا السماع.

ونَصُّ شيخه: «ولو سُمِع هذا التركيب...» الارتشاف/٩٤٨.

(١١) وهو «زيد» في المثال الأول، و«عمرو» في المثال الثاني.

(١٢) الضمير المقدّر.

(١٣) وهو ضمير النصب.

(١٤) في م/١ «راجعاً».

(١٥) أي: المبتدأ في الجملتين جاء متأخِّراً، ولكنه على نية التقديم؛ ولذا يجوز أن يعود الضميران إليهما.

(١) هذا مذهب الفراء في المسألة: قائمًا: خبر كان، وزيد: اسم كان.
انظر الارتشاف/٩٤٨.

(٢) انظر الارتشاف/٩٤٨، والمساعد لابن عقيل ١/١١٥، والهمع ١/٢٣٣.

(٣) الفاعل من قام، والنائب عن الفاعل من ضُرِب. وللدسوقي هنا تعليق مرتجل. انظر ١٣٥/٢.

(٤) أي: تفسير الضمير في «إنه» في الجملتين.

(٥) هذا وما بعده يبين فيه الحالات التي خالف فيها هذا الضميرُ القياسَ.

(٦) لم يَذْكُرِ النعتَ؛ لأنه من المجمع عليه أن الضمير لا يُنْعَت.

(٧) ذكر الدماميني أنه لا يُؤَكَّد لأنه أشدُّ إبهاماً من النكرات، والنكرات لا تُؤَكَّد. انظر الشمني ٢/ ١٨١، وانظر الهمع ١/٢٣٢.
وأما بقية الضمائر فتؤكَّد.

(٨) أي: لا عطف بيان، ولا عطف نَسَق، وبقية الضمائر يُعْطَفُ عليها.

(٩) وبقية الضمائر يُبْدَلُ منها.

(١٠) وهذا بخلاف غيره من الضمائر؛ فإنها تأتي في محل نصب، أو في محل جرّ.

(١١) أي: قصتين أو قصص مثل: هو زيد قائم وعمرو منطلق، ومثل: هو عمرو قائم وبكر منطلق وخالد جالس.

فقد بقي الضمير مفرداً، وإن جاء التفسير في الأول بجملتين، وفي الثاني بثلاث. وانظر حاشية الدسوقى ١٣٥/٢.

= وقال أبو حيان: «وإفراد هذا الضمير لازم، فتقول: إنه أخواك قائمان، وإنه إخوتك ذاهبون». انظر الارتشاف/٩٤٨.

(١) أي: ما تقدَّم مما ذكره من أن هذا الضمير مخالَفٌ فيه القياسُ.

(٢) بل الأَوْلَى الحملُ على غيره إذا أمكن ذلك، وكان غير مخالف للقياس.

(٣) الآيــة: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأعراف ٢٧/٧.

(٤) أثبت مبارك والشيخ محمد قوله: «... هو وقبيله» مع النص، وهو غير مثبت في المخطوطات. وجاء مثبتاً في متن حاشية الأمير والدسوقي.

(٤) أثبت مبارك والشيخ محمد قوله: «... هو وقبيله» مع النص، وهو غير مثبت في المخطوطات. وجاء مثبتاً في متن حاشية الأمير والدسوقي.

(٥) انظر الكشاف ٥٤٥/٢: «والضمير في إنه للشأن والحديث».

(٦) وهذا ما قدره أبو حيان في البحر ٢٨٤/٤ قال: «أي: إنّ الشيطان وهو إبليس يبصركم هو وجنوده...».

(٧) أي يؤيِّد هذا التقدير ما جاء في هذه القراءة بالنصب في «قبيلة»، وذلك بعطف على ٱسم «إنّ» إنْ كان الضمير يعود على الشيطان. وهذا الذي ذكره المصنّف هنا منتزع من نص شيخه في البحر ٢٨٤/٤ - ٢٨٥.

(٨) هذه قراءة اليزيدي. وفيها تخريجان: الأول العطف على ٱسم «إنّ» إن كان الضمير يعود على الشيطان، والثاني: أنه مفعول معه، أي: مع قبيله. وهو تخريج الزمخشري وأبي حيان وغيرهما. وانظر هذه القراءة في البحر ٢٨٤/٤، والكشاف ٥٤٥/١، وحاشية الشهاب ١٦٢/٤، وحاشية الجَمَلِ ١٣٣/٢، والدر المصون ٢٥٥/٣، وٱرجع إلى كتابي: «معجم القراءات» ٢٩/٣ - ٣٠.

(١) أي ولو كان الضمير في «إنّه» ضمير شأن لما صَحّ العطف في قراءة النصب عليه.

قلتُ: ولا يمنع من هذا مانع إن خُرِّجت قراءة النصب على المعيّة، ولا عطف.

وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الشمني ١٨١/١. فقد ذكر ما ذكرته، ورأى الشمني أن المصنف لم يذكر المعية لأنّ العطف أَرْجَح. على أن الأمير والدسوقي عَزَوَا القول بالمعية إلى الدماميني، وهو مسبوق إليه كما ترى.

(٢) هذا معطوف على قوله من قبل «ضَعُفَ قول الزمخشري» أي: وضَعُف قولُ كثير من النحويين.

(٣) أي: الأولى في هذا الضمير ألّا يُجْعَلَ ضمير شأن.

(٤) أي يؤيِّد عدم جعل اسم «أنْ» المخففة المفتوحة ضمير شأن، قولُ سيبويه.

(٥) الآيات: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ * وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ الصافات ١٠٣/٣٧ - ١٠٥.

(٦) ذكر هذا سيبويه في الكتاب ٤٨٠/١ «هذا باب ما تكون فيه أَنْ بمنزلة أَيْ» فقد قال بعد الآية: «كأنه قال جَلّ وعَزّ: ناديناه أنك قد صَدَّقت الرؤيا يا إبراهيم».

(٧) جاء هذا في الكتاب ٤٨١/١ قال: «... وتقول: كتبتُ إليه أن لا تَقُلْ ذاك، وكتبتُ إليه أن لا يقولَ ذاك، وكتبتُ إليه أن لا تقولُ ذاك. فأما الجزم فعلى الأمر، وأما النّصب، فعلى قولك: لئلا يقولَ ذاك، وأما الرفعُ فعلى قولك: لأنك لا تقولُ ذاك، أو بأنك لا تقولُ ذاك، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره».

(٨) جاء في م/٢ «أن لا يفعل» على الغيبة، وفي البقية على الخطاب، ويُرَجِّحه نص سيبويه.

(٩) أي: الفعل «تفعل» مجزوم بـ «لا».

وفي م/٥ «مجزوم».

(١٠) أي: الفعل من «أنْ لا تفعل» ونَصْبُه على تقدير اللام قبل «أَنْ» التي تنصب المضارع، ولا: على هذا نافية.

(١) أي: «تفعل» يرفع على أنه خبر «أَنّ»؛ ولذلك قدّره: على أنك، أي: على أنك لا تفعلُ.

(٢) قوله «على معنى» زيادة من م/٥ يقتضيها السياق في مقابل ما سبقه.

(٣) الخامس من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخِّر.

(٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير والدسوقي زيادة على النص «مفسّراً بتمييز» ولم أجد هذه الزيادة في المخطوطات، ولا في متن حاشية الشمني.

(٥) أي: الضمير.

(٦) قائله غير معروف.

ودائباً: أي دائماً.

والشاهد في البيت أن «رُبّ» لإنشاء التكثير، والضمير المتصل به مُبْهَمٌ يُفَسِّره «فتيةً». وقد جاء التمييز المفسّر هنا جمعاً، والمميَّز مفرداً، وجملة «دعوت» صفة لفتية، والعائد محذوف أي: دعوتُهُم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧١/٧، وشرح السيوطي/٨٧٤، والهمع ١٨٠/٤، وشرح الأشموني ٣٢١/١، ٤٥٧، والعيني ٢٥٩/٣، وأوضح المسالك ١٢٦/٢، والارتشاف/١٧٤٧، والتصريح ٤/٢، وشذور الذهب/١٣٣.

(٧) أي: الضمير يلزم التذكير، وإن كان مُفَسِّره مؤنثًا كالمثال الذي ذكره.

(٨) أُنِّث الفعل مع المفسِّر المؤنث، والضمير مفرد موافق لمميزه «امرأة» في الإفراد والتأنيث، وهذا بخلاف ضمير «رُبّ»، فإنه مفرد ملازم للتذكير. وإن كان مُفَسِّره مؤنثاً. وهذا مذهب البصريين.

(١) قال أبو حيان: «وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو: رُبَّه رجلاً، ورُبَّها ٱمرأةً، ورُبّهما رجلين، ورُبّهم رجالاً، ورُبّهن نساء» الأرتشاف/١٧٤٨. وانظر الهمع ١٨٠/٤. فقد ذكر مذهب الكوفيين، ثم نقل كلام ٱبن عصفور: «وذلك عندنا لا يجوز؛ لأن العرب ٱستغنت بتثنية التمييز وجمعه كما استغنوا بتركه من وذر وودع».

أي: كما استغنوا عن الماضي في هذين الفعلين بـ «ترك».

(٢) في م/١ «وعَدَّ الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز» كذا جاء النص فيه.

وقوله: عندي يقتضي أن غيره لا يقبل مثل هذا التفسير في غير بابَيْ: نِعْم وبئس، بل يلجأ للتأويل.

(٣) «تفسيره» مثبت في م/٤ والمطبوع، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٤) الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢٩/٢.

(٥) انظر الكشاف ٢٠٩/١.

(٦) في الكشاف: «وقيل: الضمير...». أي في: فَسَوَّاهُنّ.

(٧) وعلى هذا صَحّ جمع الضمير في «فسوّاهُنّ».

(٨) وعلى هذا التفسير يطابق الضمير ما عاد إليه من الجمع في كُلّ.

(٩) أي: الوجه الفصيح هو أن الضمير في «فسوّاهُن» مبهم مُفَسَّر بسبع سماوات.

(١) هذا الذي ساقه المصنف على البناء للمفعول هو لشيخه أبي حيان، قال في البحر ١/١٣٥:

قال الزمخشري: والضمير في فسواهن ضمير مبهم...

ومفهومه أن هذا الضمير يعود على ما بعده، وهو مُفَسَّر به، فهو عائد على غير متقدّم الذكر، وهذا الذي يفسِّره ما بعده منه ما يُفَسَّر بجملة وهو ضمير الشأن أو القصة...، ومنه ما يُفَسَّر بمفرد أي غير جملة، وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما، والضمير المجرور برُبّ، والضمير المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريين...

وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحداً في هذه الضمائر التي سردناها إلا أن تخيل فيه أن يكون «سبع سماوات» بدلاً منه ومُفَسِّراً له، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بـ «رُبَّه رجلاً».

وانظر القرطبي ١/٢٦٠، ومعاني الأخفش/٤٥، ومشكل إعراب القرآن ١/٣٤، والبيان ١/٦٨، والتبيان ١/٤٥.

وتعقّب أصحاب الحواشي المصنف بأنه لم يطلع على ما ذكره الزمخشري في سورة الصف الآية/ ١٢ «فقضاهن سبع سماوات» فقد أعاد الضمير إلى السماء على المعنى، وذلك في آية سبقت، وأجاز أن يكون ضميراً مبهماً مفسّراً بسبع سماوات، وأجاز فيه الحالية. انظر الكشاف ٣/٦٦، والشمني ٢/١٨٠، والأمير ٢/١٠٣، والدسوقي ٢/١٣٦.

(٢) من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخِّر.

(٣) زيداً: مُبْدَل من ضمير النصب وهو الهاء في الفعل، وهو مُفَسِّر لهذا الضمير.

(٤) قال ٱبن عصفور: «وفي باب البدل خلاف، هل يعود الضمير على ما بعده أو لا يعود عليه؟ فمنهم من أجاز أن يعود الضمير فيه على البدل وإن كان مؤخَّراً عنه لفظاً أو تقديراً، وهو الأخفش، ومنهم من مَنَع. والصحيح أنه يجوز...» انظر شرح جمل الزجاجي ـ/١٢.

وفي الهمع ٢٣١/١ «... هذا مذهب الأخفش، وصَحَّحه ٱبن مالك وأبو حيان، ومنع من ذلك قوم...» وانظر الٱرتشاف/٩٤٦، والتسهيل/٢٨، والمساعد ١١٤/١.

(١) في هذا ما يبطل كلام ابن عصفور المتقدِّم، فهو على هذا جائز عند سيبويه وغيره.

(٢) الرؤوف: بدل من الضمير في «عليه» مُفَسِّر له.

وانظر النص في المساعد لابن عقيل ١/١١٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/١٢، والهمع ١/٢٣١ و٥/١٧٦، وفي الارتشاف/٩٤٦، وفي ١٩٣١ «صَلّى عليه الرؤوف الرحيم» كذا بصورة الماضي، وانظر هذا فيما تقدم في الفرق بين عطف البيان والبدل.

(٣) أي: «الرؤوفِ» نعت للضمير في «عليه».

(٤) انظر الهمع ٥/١٧٥ «لا يُنْعَتُ الضمير، ولا يُنْعَتُ به مطلقاً...».

وقوله: الجماعة فيه إشارة إلى من أشار إلى جواز ذلك، وهو الكسائي فقد جَوّز نعت الضمير الغائب إذا كان لمدحٍ أو ذَمّ أو ترحُّم، فقد نقل الناس هذا عنه، وذكر هذا السيوطي وغيره. وانظر الارتشاف/١٩٣١، والتسهيل/١٧٠.

(٥) تقدّم البيت في «ما افترق فيه عطف البيان والبدل».

وجاء البيت تاماً في م/٣، وأثبت عجزه في م/١ و٢ و٤، وفي م/٥ جاء عجزه قبل صدره.

والشاهد فيه عند الكسائي أن «البائسا» نعت للضمير في «تلمه»، وهو وصف للترحُّم والتوجُّع عليه..

وعند سيبويه يجوز أن يكون بدلاً من الهاء، وأن يكون منصوباً بعامل محذوف على الترحم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣٥١/٧، والكتاب ٢٥٥/١، وانظر تخريج البيت فيما تقدّم.

(٦) ليس في نصّ سيبويه ما يدل على تقدير الذّم. وتعقّب أصحاب الحواشي المصنّف بأنه على تقدير: أرحم.

(١) أي: مما خُرِّج على عود الضمير على متأخِّرٍ ظاهرٍ مُبْدَلٍ منه مفسِّرٍ له ما جاء في هذه الأمثلة، أخواك: بدل من الضمير في «قاما» مُفَسِّر له، وقيس على هذا المثالان الآخران.

(٢) أي: تخريج هذا ليس على البدلية، وليس على عود الضمير على متأخِّر، وإنما هو على تقدير: أخواك قاما، وإخوتك قاموا، ونسوتُك قُمْنَ، فالضمير عائد على مؤخَّر من تقديم.

(٣) انظر بيان هذا في الهمع ٢٥٦/٢، فقد ذكر هذا، ثم قال: «وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: أكلوني البراغيث...».

ثم رَجّح هذا بسبب نقل الأئمة أنها لغة، وعُزِيَتْ لطيء وأَزْد شنوءة.

وفي شرح ابن عقيل ٨٠/٢ مذهب طائفة من العرب، وهو بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفار في شرح الكتاب...

(٤) في م/٣ «ويُفَسِّره».

(٥) انظر الهمع ٢٣٠/١، والارتشاف/٩٤٣، والمساعد ١١٣/١، والأشموني ٣١٨/١.

ومعنى المثال: ضرب غلامُ زيدٍ سَيِّدَه زيداً.

(٦) منع هذا الجمهور، وأجازه ابن جني، وقبله أبو عبدالله الطُّوَال من أهل الكوفة، والأخفش من أهل البصرة كذا في الارتشاف وفيه: واختاره ابن مالك. وزاد في الهمع: وصَحَّحه ابن مالك لوروده في النظم كثيراً.

وذكر أبو حيان أن أحمد بن جعفر قَصَر جواز ذلك على الشعر دون الكلام.

(٧) انظر الخصائص ٢٩٤/١.

(٨) هو محمد بن أحمد بن عبدالله الطُّوَال النحوي من أهل الكوفة. أحد أصحاب الكسائي، حَدَّث عن الأصمعي، وقدم بغداد، وسمع منه أبو عمرو الدوريّ المقرئ. قال ثعلب: وكان حاذقاً بإلقاء العربية. مات سنة مئتين وثلاث وأربعين.

انظر بغية الوعاة ٥٠/١.

(١) أي: من شواهد الضمير المتصل بفاعل مُقَدَّمُ، ومُفَسِّره مفعول مؤخّر.

(٢) البيت من ثمانية أبيات رثى بها حَسّان مُطعِم بن عديّ، والد جبير بن مُطْعِم الصحابيّ، وقد مات مطعم ولم يسلم.

والشاهد فيه: تقديم الضمير في «مَجْدُه» على «مطعم» لفظاً ورتبةً؛ لأنه متصل بالفاعل، ومطعماً: مفعول، ورتبة الفاعل أن تكون قبل المفعول.

وذكر السهيلي أن هذا من أقبح الضرورة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧٢/٧، وشرح السيوطي/٨٧٥، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٢، والعيني ٤٩٧/٢، والأشموني ٣١٨/١، والضرائر لابن عصفور/٢٠٩، والروض الأنف ٣٦٢/٣، والديوان/٤٥٤.

(٣) قائله غير معروف.

في صدر البيت عاد الضمير في «حِلْمُهُ» على متأَخِّر لفظاً ورتبة، وهو «ذا الحلم»، وكذا في عجزه: عاد الضمير في «نداه» على متأخِّر وهو «ذا الندى».

قال البغداديّ: وكان القياس: أن يقول: «كسا الحِلْمُ صاحبه أثوابَ السيادة، ورَقَّى الندى صاحبه ذُرا المجد».

انظر شرح البغدادي ٧٥/٧، وشرح السيوطي/٨٧٥، والعيني -/٤٩٩، والهمع ٪١٢٣٠، وشرح ابن عقيل ١٠٧/٢، والمساعد ١١٢/١.

(٤) أي: في تقدّم الضمير على ما عاد عليه الذي ذهب إليه من ذكرت.

(٥) يشير إلى أن تقدّم الضمير في الشعر مُغْتَفَر، أو أنه من باب الضرورات.

(٦) على الفاعل الذي اتصل به ضمير، ليعود الضمير على متقدّم.

(١) تتمة الآية: ﴿... بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢/١٢٤.

(٢) أي تمتنع الجملة على هذا لأن الضمير عائد على جزء الخبر وهو «الدار»، وليس متصلاً بفاعل مقدَّم ومُفَسِّرُه متأخِّر.

(٣) يمتنع التركيب لعود الضمير على متأخِّر وهو المضاف إليه وهو «هند»، فقد فُسِّر الضميرُ بغير المفعول. قال السيوطي: «بخلاف ضرب غلامُها جار هند، فلا يجوز إجماعاً؛ لأن هنداً لم تشارك غلامَها في العامل؛ لأنه مرفوع بضرب، وهي مجرورة بالإضافة. انظر الهمع ٢٣١/١، وانظر الارتشاف/٩٤٤. .

(٤) أي: في المثالين السابقين.

(٥) أي: في الدار صاحبها. وقوله: تقديم الخبر، يعني تقديم معمول الخبر.

(٦) أي: ضرب عَبْدَ هندٍ غلامُها.

(٧) جاز هذا لأن الضمير عائد على متأخِّرٍ من حيث اللفظ متقدِّم على الضمير من حيث الرتبة، على تقدير: ضرب زيدٌ غلامَه. وانظر الهمع ٢٣٠/١.

(٨) الآية: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ سورة آل عمران ١٨٨/٣

وجاءت الآية في م/٣ «ولا تحسبن على قراءة الجماعة، وفي بقية المخطوطات: لا يحسبن» وإثباتها بالياء أَوْلى؛ لأنها قراءة أبي عمرو مع عدد من القراء في الفعل الأول، وهو المناسب لقراءة الياء في الفعل الثاني.

(١) قراءة أبي عمرو والضحاك وعيسى بن عمر بضم الباء خطاباً للمؤمنين، وجاءت القراة بالياء مع ضم الباء عن أبي عمرو وابن كثير وابن محيصن واليزيدي والجحدري ويحيى بن يعمر ومجاهد.

وانظر هذا في كتابي: معجم القراءات ٦٤٤/١، ففيه تفصيل المراجع وبيانها.

(٢) انظر الكشاف ٣٦٧/١.

(٣) قال الزمخشري: «على أن الفعل للذين يفرحون، والمفعول الأول محذوف...».

(٤) ما أثبته المصنف هنا مثبت في البحر ١٣٧/٣، وهو في الكشاف ٣٦٧/١، ويأتي رَدّ أبي حيان بعد القراءة الثانية لهشام.

وقوله تأكيد: على تقدير: لا يَحْسَبَنَّ لا يحسبُنَّهم، فالمثبت تأكيد للأول.

فالفعل الأول فاعله «الذين» ومفعولاه محذوفان: الأول: الضمير، والثاني: فائزين. والفعل الثاني: يحسبُنَّهم. سقط ضميره وهو واو الجمع لالتقاء ساكنين، وثبت أحد المفعولين وهو الضمير الهاء، وجاء الثاني غير صريح وهو «بمفازة».

وارجع إلى حاشية الدسوقي ١٣٦/٢.

(٥) أي: الزمخشري.

(٦) الآية: ﴿... بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ سورة آل عمران ١٦٩/٣.

(٧) هذه قراءة حميد بن قيس وهشام بخلاف عنه والداجوني وابن محيصن وابن عامر في رواية.

وقراءة الجماعة بالخطاب «ولا تحسبنَّ» وهو الوجه الثاني عن هشام.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ٦١٩/١. ففيه المراجع وبيان القراءات في الآية.

(٨) نص الزمخشري في الكشاف ٣٦١/١ «وقرئ بالياء على ولا يحسبن رسولُ الله ﷺ، أو ولا يحسبنَّ حاسِبٌ، ويجوز أن يكون «الذين قتلوا» فاعلاً، ويكون التقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً، أي ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً...».

(١) البحر ١١٢/٣ نقل نص الزمخشري، ثم قال: «وما ذهب إليه من أن التقدير: ولا تحسبنّهم الذين قتلوا أمواتاً لا يجوز؛ لأن فيه تقديم المضمر على مفسّره، وهو محصور في أماكن لا تُتعدّى... وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحداً في هذه الأماكن المذكورة».

وتعقّب السمين الحلبي شيخه أبا حيان على هذا الرد قال: «وهذا من تَحَمُّلاته عليه، أما قوله: يؤدي إلى تقديم المضمر إلى آخره، فالزمخشري لم يقدّره صناعةً بل إيراداً للمعنى المقصود؛ ولذلك لما أراد أن يقدِّر الصناعة النحوية قَدّره بلفظ أنفسهم المنصوبة، وهي المفعول الأول، وأظنّ أن الشيخ توهَّم أنها مرفوعة توكيداً للضمير في «قُتِلوا»، ولم ينتبه أنه إنما قدَّرها مفعولاً أول منصوبة...» انظر الدر المصون ٢٥٦/٢.

(٢) أي: لأبي حيان، في منع عَوْد الضمير على متأخِّر.

(٣) النص في الآرتشاف/١٥٨٣. «وذكر ٱبن مالك أنه إذا كان العامل نعتاً لا يجوز تقديم الحال عليه، ومَثّل بقوله: مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسوراً سرجُها، وأطلق فقال: لو كان العامل القوي نعتاً لم يجز تقديمه، يعني تقديم الحال، فعلى هذا الإطلاق لا يجوز: مررت برجلٍ ضاحكاً مُسْرِع، وأنت تريد مُسْرِعاً ضاحكاً، ولا نعلم خلافاً في جوازه، وجواز مثله نحو: مررتُ برجل مُسْرَجاً يركب الفرسَ، يريد: يركب الفرس مُسْرَجاً، ويركب: هو نعت لرجل، وإنما ٱمتنع ذلك في تمثيله من جهة عود الضمير متقدِّماً على ما يفسِّره، إذ يصير التركيب: مررت برجلٍ مكسوراً سرجُها ذاهبة فرسه، لا من جهة كون العامل نعتاً».

(٤) الحال: مكسوراً، والعامل: ذاهبة، وهو صفة لرجل، وفرسه: فاعِل ذاهبة، وسرجها: معمول للحال.

(٥) هذا رَدّ على أبي حيان أيضاً؛ إذ لو قدم الحال «مكسوراً» على النعت: ذاهبة، وهو العامل فيه لجاز كما في المثال: غلامَه ضرب زيدٌ، فقد قدّم غلامه وفيه ضمير يعود على زيد، وهو جائز؛ لأنّ ضرب عامل في غلامه، ورتبة العامل التقديم، وكذا زيد مقدَّم عليه، فعود الضمير على متأخر لفظاً مقدَّم رتبة جائز، ومثله مثال ٱبن مالك.

(١) ما ذهب إليه ٱبن مالك أثبتُّه في نص أبي حيان، وفيه رَدُّ أبي حيان عليه.
وقولُ ٱبن مالك هو: أنه إذا كان العامل نعتاً لا يجوز تقديم الحال عليه.
وانظر التسهيل/١١٠، والمساعد ٢٦/٢.

(٢) أي المقالة التي قالها في «ذاهبةٍ فرسُه» في المثال، ومنع عود الضمير على ما تأخّر لفظاً وتقدَّم رتبةً.

(٣) وهو مَنْعُ عود الضمير على ما تقدَّم لفظاً.

(٤) الآية: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ آل عمران ٣٠/٣.

(٥) في م/٥ زيادة من نص الآية: «لو أن بينها».

(٦) ما أثبته المصنف هنا نقله شيخه عن الزمخشري وآبن عطية، فقد اتفقا على أنه يكون «وما عملت من سوء» شرطاً، قال الزمخشري لارتفاع «تودُّ». وإلى مثل هذا ذهب آبن عطية.

وبعد هذا ذكر أن هذه المسألة سأله عنها قاضي القضاة أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبدالغني السروجي بعد أن آستشكل قول الزمخشري، وأثبت أبو حيان رَدَّه في التذكرة.

وملخص ما جاء في البحر ما يلي:

إذا كان فعل الشرط ماضياً وبعده مضارع تتم به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم وجاز الرفع، واختلفوا في تخريج الرفع، فذهب سيبويه إلى أن ذلك على سبيل التقديم وجواب الشرط عنده محذوف، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه الجواب حذفت منه الفاء، وبرأي ثالث يرى أنه لما لم يظهر لأداة الشرط عمل في الفعل ضَعُفَ عن العمل في الجواب، وهو على هذا جواب لا على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم، ثم قال: «وهذا المذهب والذي قبله ضعيفان.

= ورأى أنه لا مانع من أن تكون «ما» شرطاً بسبب رفع الفعل، ولكن يمنع من الشرط علة أخرى غير الرفع وذلك على ما قرره على مذهب سيبويه من أن النية بالمرفوع التقديم، ويكون إذ ذاك دليلاً على الجواب لا نفس الجواب فنقول:

«إذا كان «تودّ» منوياً به التقديم أدّى إلى تقديم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أن الضمير في قوله: «وبينه» عائد على آسم الشرط الذي هو «ما»، فيصير التقدير: تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء، فيلزم من هذا التقدير. تقدُّم المضمر على الظاهر، وذلك لا يجوز» البحر ٢/ ٣٠ وانظر الشمني ٢/ ١٨٣.

(١) كذا في المخطوطات «فإن»، وفي المطبوع «لأنّ».

(٢) الضمير في «بينه».

(٣) في م/١ و٤ «على ما تقدَّم».

(٤) في حاشية الشمني ١٨٣/٢ «هذا جواب سؤال يرد على قوله: «فإن الضمير الآن عائد على متقدّم لفظاً» تقدير ذلك السؤال: هو أن عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لم يلزم منه هذا التركيب، وإنما لزم من تقدير تقديم «تودُّ»، وتقرير الجواب أن الواقع في التركيب الآن تأخيرُ تودُّ، وأما تقديمُه فتركيب آخر غير هذا التركيب».

وانظر حاشية الأمير ١٠٤/٢.

(٥) في م/٢ «تغيَّر».

(٦) في هذا المثال عاد الضمير على متقدِّم لفظاً وهو «زيداً»، متأخِّر رتبة، وعَقَّب الشمني على هذا: «لقائل أن يمنع كونه في نيّة التأخير بل هو في محله، غايته أنه محل غير أصلي» انظر الحاشية ١٨٣/٢.

(٧) أي: أبو حيان. قال: «فإن قلت: لم لا يجوز ذلك والضمير قد تأخّر عن ٱسم الشرط، فإن كان نيته التقديم فقد حصل عود الضمير على الٱسم الظاهر قبله، وذلك نظير: ضرب زيداً غلامُه، فالفاعلُ =

= رتبتُه التقديم، ووجب تأخيره لِصِحّة عود الضمير، فالجواب أنّ اشتمال الدليل على ضمير ٱسم الشرط يوجب تأخيره عنه لعود الضمير، فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل، وجملة الشرط إنما تقتضي جملةَ الجزاء لا جملةَ دليله، ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل، بل إنما تعمل في جملة الجزاء، وجملة الدليل لا موضع لها من الإعراب، وإذا كان كذلك تدافَعَ الأَمْرُ؛ لأنها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط، ومن حيث عود الضمير على ٱسم الشرط اقتضتها فتدافَعَا، وهذا بخلاف: ضرب زيداً غلامُه، هي جملة واحدة، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً، وكل واحد منهما يقتضي صاحبه... فهذا فرقُ ما بين المسألتين، ولا يحفظ من لسان العرب، أود لو أني أكرمه أياً ضربت هند، لأنه يلزم منه تقديم المضمر على مفسِّره في غير المواضع التي ذكرها النحويون، فلذلك لا يجوز تأخيره». البحر ٢/ ٤٣٠، وانظر الدر المصون ٢/

(١) الثاني مما أخذه على شيخه أبي حيان أنّ ما منعه من قَبْلُ من عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة أجازه في الآية هنا.

(٢) سورة يوسف ١٢/٣٥.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ مثبت في م/٥، وغير مثبت في المخطوطات الباقيات والمطبوع.

(٣) قال أبو حيان: «والفاعل لـ «بدا» ضمير يُفَسِّره ما يَدُلُّ عليه المعنى، أي: بدا لهم هو أي: رَأْيٌ أو بَداءٌ...، هكذا قاله النحاة والمفسّرون إلا من أجاز أن تكون الجملة فاعلة؛ فإنه زعم أنّ قوله «ليسجننّه» في موضع الفاعل لـ «بدا»، أي: سِجْنُه حتى حين، والردُّ على هذا المذهب مذكور في علم النحو.

والذي أذهب إليه أن الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله «لَيُسْجَنَنّ»، أو من قوله «السِّجن» على قراءة الجمهور، أو على السَّجن على قراءة من فتح السِّين» البحر ٥/٣٠٧.

وانظر الدر المصون ٤/١٨١ فإن هذا الوجه الأخير عند السمين هو أحسن الأوجه في بيان الفاعل.

(١) سَمّاه البصريون ضمير فصل لأنه يَفْصِل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه يَفْصل بين الخبر والنعت، وقيل: سُمِّي كذلك لأنه يفصل بين الخبر والتابع؛ لأن الفَصْل به يوضِّح كون الثاني خبراً لا تابعاً.

(٢) وسَمّاه الكوفيون عماداً لأنه يُعْتَمَدُ عليه في الفائدة؛ إذ به يتبيَّن أنّ الثاني خبر لا تابع.

وبعض الكوفيين يُسَمّيه دعامة؛ لأنه يُدْعَم به الكلام أي يُقَوَّى به ويُؤَكَّد.

وسَمّاه بعض المتأخرين صفة، قال أبو حيان: ويعني به التأكيد.

انظر الهمع ٢٣٦/١، والارتشاف/ ٩٥١، ٩٥٢، والمساعد ١١٩/١، وشرح الكافية الشافية/ ٢٤٠.

(٣) قوله: مبتدأ في الحال، أي في حال التكلُّم.

(٤) قوله: أو في الأصل: وذلك بأن يدخل عليه حال التكلُّم ناسخ من نواسخ الابتداء.

(٥) جاء مثل هذه الجملة في القرآن اثنتا عشرة مرة مجردة من حرف الواو والفاء كما هو الحال هنا أو مقرونة بالفاء أو بالواو.

وهذا المثبت هنا آخر آية في سورة الأعراف ١٥٧/٧.

وفي م/٣ و٤ «وأولئك» فتكون آية من سورة البقرة ٥/٢.

وأولئك: مبتدأ، هم: ضمير فَصْل، المفلحون: خبر المبتدأ، ويجوز فيه هنا جعلُه مبتدأ ثانياً والمفلحون: خبر عن الثاني، وهم المفلحون: خبر عن المبتدأ الأول، وعلى هذا التوجيه لا يكون مما نحن فيه.

(٦) سورة الصافات ١٦٥/٣٧.

إنا: إنّ: حرف ناسخ، ونا الضمير: اسمه، نحن: ضمير فَصْل، الصافُّون: خبر إنّ. ويجوز جعل الضمير مبتدأ، خبره الصافون، وتكون جملة نحن الصافّون خبر إنّ، وعلى هذا لا فصل هنا.

(١) الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ سورة المائدة ١١٧/٥.

أنت: ضمير فَصْل. الرقيبَ: خبر «كان» منصوب.

وأجازوا في «أنت» أن يكون ضميراً مؤكِّداً للضمير المتصل بالفعل «كان» ولا فصل. انظر الدر المصون ٦٥٩/٢، والتبيان للعكبري/٤٧٧.

(٢) من الآية: ﴿... وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ سورة المزمل ٢٠/٧٣.

هو خيراً: هو: ضمير فَصْل، خيراً: مفعول ثان للفعل «تجدوا»، والهاء وهو الضمير المفعول الأول.

وانظر الدر المصون ٤١٠/٦، والكشاف ٢٨٤/٣.

وعند العكبري: هو: فَصْلٌ، أو بَدَل، أو توكيد. انظر التبيان/١٢٤٨.

(٣) «وولداً» غير مثبت في م/٣ و٤.

(٤) الآية: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ سورة الكهف ٣٩/١٨ – ٤٠.

يجوز في «أنا» وجهان: الأول: أن يكون مؤكِّداً لياء المتكلم في «ترني»، والثاني: أن يكون ضمير الفصل بين المعمولين.

قال السمين: «... وأقلّ: مفعول ثان، أو حال بحسب الوجهين في الرؤية، هل هي بصرية أو علمية، إلّا أنك إذا جعلتها بصرية تعيّن في «أنا» أن تكون توكيداً لا فصلاً؛ لأن شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر».

انظر الدر المصون ٤٥٨/٤، والبحر ١٢٩/٦، والفريد ٣٣٨/٣.

(٥) الجمهور على منع الفَصْل بين الحال وصاحبه، وأجازه الأخفش، وعند السفاقسي المجيز الكسائي. انظر الهمع ٢٣٦/١، والارتشاف/٩٥٠، وحاشية الشمني ١٨٣/٢، وشرح الكافية الشافية/٢٤٤.

(١) الآية: ﴿وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَـٰقَوْمِ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ سورة هود ١١/٧٨.

(٢) قراءة الرفع عن السبعة وأبي جعفر ويعقوب.

وقرأ بالنصب الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر ومروان بن الحكم وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان وعبدالملك بن مروان وٱبن أبي إسحاق والسَّدوسيّ والسّدي، على جعل «هن» فصلاً، وأَطْهَرَ: حالاً، والعامل فيه التنبيه أو الإشارة.

أو هُن: مبتدأ، ولكم: خبر، وأطهر: حالاً، والعامل فيه ما في «هُنّ» من معنى التوكيد، وقيل: العامل: لكم.

وانظر المراجع وتفصيل رَدٍّ هذه القراءة في كتابي «معجم القراءات» ٤/١١٠ - ١١١.

(٣) قال أبو عمرو بن العلاء: «ٱحْتَبَى فيه ٱبن مروان في لحنه»، يعني تربَّع.

وقال الرازي: «أكثر النحويين على أنه خطأ».

وفسّر الشهاب قول أبي عمرو: «يعني أنه أخطأ خطأً فاحشاً يجعله كأنه تمكَّن في الخطأ كالمحتبي أي العاقد للحَبْوة، أو المتربِّع».

(٤) أي: في «بناتي». وقد فهم الدسوقي غير هذا فَخَلط. انظر الحاشية ١٣٨/٢.

(٥) حال من الضمير في الخبر.

(٦) وترك وجهاً آخر في تخريجها: هؤلاء: مبتدأ، بناتي هن: مبتدأ وخبر في موضع خبر هؤلاء. انظر البحر ٢٤٧/٥.

(٧) وهو جعل «هن» توكيداً للضمير المستتر في الخبر «بناتي».

ورُدّ هذا على المصنِّف بأنه علىتأويل: مولوداتي، وهو مشتقّ. وكان هذا الردّ للدماميني. انظر الشمني ١٨٣/٢، وذكر أن هذا التوجيه لابن عصفور، وهو كونه تأكيداً للضمير المستكِنِّ في بناتي، وأنه ذكره في شرح المقرّب.

(١) ذكر البصريين لأن الكوفيين يجيزون أن يتحمَّل الاسمُ غير المشتقّ الضمير.

(٢) ذكر الدماميني أن هذه القراءة المخرجة على ذلك شاذة، فأيّ حَرَجٍ في تخريجها على قول غير الأكثرين. وانظر الهمع ٢٣٨/١.

(٣) أي: الشرط الثاني فيما تقدّم على ضمير الفَصْل، وكان الأول كونه مبتدأً.

(٤) أي: الاسم المتقدّم على ضمير الفصل.

(٥) انظر الارتشاف/٩٥٢، والمساعد ١/١٢٠، والهمع ١/٢٣٨.
وما أجازه الفراء وهشام مَنَعَهُ البصريون، وانظر الكتاب ٢/٣٩٢.
ونَصُّ سيبويه: «... كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة...».

(٦) الآية: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ سورة النحل ٩٢/١٦.
جوز الكوفيّون: أن تكون «أمة» اسم «تكون»، وهي: عماد، أي ضمير فَصْل، «وأربى»: خبر «تكون».
وذكر ابن عطية أن حجة الكوفيين أن «أُمّة» وما جرى مجراها من أسماء الأجناس تنكيرها قريب من التعريف.
ولا يجيز البصريون هذا؛ لأنّ الاسم المتقدّم على ضمير الفصل وهو «أمّة» نكرة، فلو كان الاسم معرفة لجاز عندهم.
وتخريجها عند البصريين ما يلي:
تكون: يجوز أن يكون تاماً، و«أُمّة» فاعل به.

= وأن يكون ناقصاً و«أُمّة»: اسمه، و«هي»: مبتدأ، وأربى: خبره، والجملة في محل نصب على الحال، أو على الجرّ، وذلك على تقدير: بسبب أن تكون، أو مخافة أن تكون.
وانظر هذه المسألة في المراجع الآتية:
البحر ٥٣١/٥، والدر ٣٥٦/٤، والمحرر ٥٠٢/٨، ومعاني القرآن للزجاج ٢١٨/٣، وإعراب النحاس ٢٢٢/٢ - ٢٢٣، معاني الفراء ١١٣/٢.

(١) في م/٤ «فقد رُوي» كذا، وهو تحريف.

(٢) أي: بعد ضمير الفَصْل.

(٣) أي: يأتي بعد ضمير الفصل خبرٌ لمبتدأ تقدَّم على هذا الضمير.

(٤) أي: في حال التكلُّم.

(٥) أي: بأن يكون المبتدأ قد دخل عليه حال التكلُّم ناسخ من نواسخ الابتداء.

(٦) أي: الخبر. وانظر الأرتشاف/٩٥٣.

(٧) في م/٤ و٥ «كمعرفة».

(٨) مثل اسم التفضيل «أَفْعَل»، نحو: خير من زيد هو أفضل من عمرو، وقد جَوّز هذا الجزولي، وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو: رأيت زيداً هو مثلك، وهو غيرك... انظر الشمني ١٨٣/٢، وقد نقل هذا عن الرضي، وانظر شرح الكافية ٢٥/٢، قال بعد كلام الجزولي: «ولستُ أعرف به شاهداً قاطعاً»، وانظر الأرتشاف/٩٥٦.

(٩) تقدّم هذا في آية سورة المزمل ٢٠/٧٣.

(١٠) تقدّم هذا في آية سورة الكهف ٤٠/١٨.

(١١) أي:؛ في ٱشتراط اسمية الخبر الواقع بعد ضمير الفصل، فأجاز أن يكون فعلاً مضارعاً، وانظر الهمع ٢٣٩/١: «كان زيد هو يقوم».

= وذكر الرضي وٱبن الحاجب أن المازني أجاز وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم، وٱمتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسمُ المعرفةَ. انظر شرح الرضي ٢٥/٢.

ومن هذا ترى أنَ الجرجانيّ مَسْبُوق. وانظر حاشية الشمني ففيها نص المازني ١٨٤/٢.

(١) أي: لتشابه الفعل المضارع وٱسم الفاعل.

(٢) أي: الجرجاني.

(٣) سورة البروج ١٣/٨٥.

(٤) أي: ليس «هو» توكيداً للضمير ٱسم «إنّ».

(٥) وليس عنده مبتدأ خبره جملة «يبدئ»، وجملة «هو يبدئ» خبر «إنّ».

(٦) الآية: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًاۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۖ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ سورة فاطر ٣٥/١٠.

قال العكبري: «قوله تعالى: ومكر أولئك: مبتدأ، والخبر: يبور، وهو: فصل أو توكيد، ويجوز أن يكون مبتدأ، و«يبور»: الخبر، والجملة خبر «مكر». » انظر التبيان/١٠٧٣ - ١٠٧٤.

وفي البحر: «وأجاز الحوفي وأبو البقاء أن يكون «هو» فاصلة، و«يبور» خبر، ومكر أولئك، والفاصلة لا يكون ما بعدها فعلاً، ولم يذهب إلى ذلك أحد علمناه إلا عبدالقاهر الجرجاني في شرح الإيضاح له؛ فإنه أجاز في «كان زيد هو يقوم» أن يكون «هو» فَصْلاً، ورُدَّ ذلك عليه».

انظر البحر ٧/٣٠٤، والدر المصون ٥/٤٦١، وفي الفريد ٤/٨٥ «هو: هنا يجوز أن يكون فَصْلاً».

وعَلّق الرضي على الآية بقوله: «... ليس بنصٍ في كونه فَصْلاً؛ لجواز كونه مبتدأ، ما بعده خبر..» شرح الكافية ٢/٢٥.

(٧) أي: وتبع الجرجانيَّ ٱبنُ الخباز أيضاً.

(٨) العارض هنا وقوعه بعد «أَفْعَل».

(٩) والإضافة في الجامد.

(١) هذا يشمل الماضي والمضارع، والسهيلي يقول بهذا في الماضي أيضاً. وقال الرضي بعد نص المازني: «قال: ولا يجوز: زيد هو قال؛ لأنّ الماضي لا يشابه الأسماء حتى يُقال فيه كأنه ٱسم امتنع دخول اللام عليه. [قال الرضي]: وهذا الذي قاله [أي المازني] دعوى بلا حجة» شرح الكافية ٢/٢٥.

(٢) من قوله «تمثيله» إلى قوله: «وهو قول السهيلي»، غير مثبت عند مبارك والشيخ محمد، وقد جاء في م/٥ هنا وجاء في م/١ و٣ و٤ بعد ثلاثة أسطر من استدلال المصنّف للجرجاني، وكذا جاءت في م/٢ غير أنه شطب عليها، وكتب: هذا في بعض النسخ جاء مؤخّراً والصواب تقديمه على قوله، وهو قول السهيلي.
على أن الدسوقي أشار إلى هذه الزيادة، وذكر أن النص لا يصح بدونها. انظر الحاشية ١٣٨/٢.
ولم تثبت هذه الزيادة عند الأمير.

(٣) سورة النجم ٤٣/٥٣ - ٤٥.

(٤) في المطبوع «وإنما»، والواو غير مثبتة في المخطوطات، ولا في متن حاشية الدسوقي.

(٥) أي: في الموضعين الأولين، في الآية الأولى، والثانية.

(٦) في م/٣ و٤ «أثبت».

(٧) الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء. وقد أتى في الموضعين بضمير الفصل لِقَصْرِ هذا على الله سبحانه وتعالى.

(٨) في هذا إشارة إلى ما كان من المحاجّة بين إبراهيم عليه السلام ونمرود، وبيان ذلك في آية سورة البقرة: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة ٢٥٨/٢.

= والذي حاجَّ إبراهيم هو نمرود بن كنعان. وانظر البحر ٢٨٦/٢ وقصة هذه الآية.

(١) وهو خلق الزوجين: الذكر والأنثى.

(٢) أي: كلام السُّهيلي.

(٣) تتمة الآية: ﴿... إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ سورة سبأ ٣٤/٦.

قال الدماميني: «وإنما قال: وقد يُسْتَدَلُّ لأنّ هذا ليس بقاطع؛ إذ يمكن أن يقال: لا نُسَلِّم أنه معطوف على الخبر، بل هو معمول لمحذوف أي: ويرونه يهدي، فيكون من باب عطف الجمل، سلمنا، ولكن لا نُسَلِّم أنّ وقوعه معطوفاً على الخبر كوقوعه «هو» خبراً؛ إذ الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل» حاشية الشمني ٢/١٨٤.

(٤) كذا في م/٢ و٣ «انتهى»، ولا معنى لهذا، فهو من كلام المصنف.

وقد أشار إلى مثل هذا الدسوقي.

(٥) الزيادة التي أثبتها قبل «السهيلي» جاءت في المخطوطات ما عدا الخامسة هنا.

(٦) أي: لضمير الفصل.

(٧) ذكر من قبل ما يشترط قبله، ثم ما يشترط بعده.

(٨) أي: ضمير الفصل.

(٩) أي: ضمير الرفع.

(١٠) أي: يمتنع الفَصْل بضمير النصب كما هو الحال في المثال، وما جاء بعده.

(١١) هو جائز عند البصريين والكوفيين في المثال، ولكن ليس على أنه للفَصْل.

(١٢) إيّاه بَدَلٌ من «الكاف» ٱسم «إنّ»، وكذا التوكيد عند الكوفيين.

(١) قال الرضي: «وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ ثانٍ، ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فيتميّز بهذا السَّبب ذو اللام عن النعت؛ لأن الضمير لا يُوْصَف، وليس بمبتدأ حقيقة؛ إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو «ظننتُ زيداً هو القائمَ، وكنت أنت القائمَ،...» شرح الكافية ٢/٢٦، وانظر حاشية الشمني ٢/١٨٤.

ومطابقته لما قبله تكون في الغيبة والخطاب والتكلُّم، وإفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً. انظر أمالي ابن الحاجب ٣/١٣٨.

(٢) في المطبوع «فأما قوله».

(٣) أثبت ألف ابن في بعض النسخ. وعلق على هذا الشمني. انظر ٢/١٨٤.

(٤) البيت من قصيدة مدح بها جريرٌ الحجاجَ بن يوسف الثقفي.

كائن: بمعنى «كم» الخبرية للدلالة على التكثير، الأباطح جمع أَبْطَح، وهو كل مَسِيل فيه دقاق الحَصا، وقيل: الرَّمْل المنبسط علىو جه الأرض.

وروايته عند ابن الحاجب: لو أُصيب. ويذكر المصنف أنه يروى: يَرَاه.

والشاهد في البيت أن «هو» ليس ضمير فصل، ولو كان كذلك لكان قياسه «أنا» مطابقاً للضمير في «يراني»، وعلى هذا فقد قيل: هو توكيد للفاعل في يراني.

وذهب بعضهم إلى أنه ضمير فصل، ويأتي بيانه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٧٥، وشرح السيوطي/٨٧٥، والخزانة ٢/٤٥٥، وأمالي الشجري ١/١٠٦، وشرح المفصل ٣/١١٠، ٤/١٣٥، والمقرب ١/١١٩، والأشموني ٢/٣٩٢، وأمالي ابن الحاجب ٣/١٣٨، وكتاب الشعر للفارسي ١/٢١٣، والديوان/١٧.

(٥) أي: قياس مجيء الضمير في حال الفصل أن يطابق الضمير ما قبله، وقد جاء مختلفا «يراني هو...» وما جاء بعد هذا مثبت عند الشجري في الأمالي ١/١٠٧ – ١٠٨.

(١) تقدّمت الآية،، وهي من سورة الكهف ٣٩/١٨.
وقد جاء فيها ضمير الفصل مطابقاً للياء في «ترني» وهو ضمير النصب.

(٢) قوله: «هو» غير مثبت في م/١ و٢ و٣.

(٣) أي: هو توكيد لفاعل «يراني»، وهو الضمير العائد على صديق.

(٤) هذا للفارسي في «كتاب الشعر» قال: «... ويجوز أن يكون التقدير في «يراني: يرى مصابي، أي: مصيبتي وما نزل بي المصابَ، كقولك: أنت أنت ومصيبتي المصيبةُ، أي: ما عداه جَلَلٌ وهيِّن، فيجوز على هذا التقدير أن يكون «هو» فَصْلاً» انظر كتاب الشعر ٢١٣/١.
واقتصر على هذا التخريج ابن الشجري في الأمالي، انظر ١٠٦/١، والخزانة ٥٥٤/٢.

(٥) المستتر في «يراني» وقد جاء موافقاً له ضمير الفصل «هو».

(٦) أي: بمنزلة الياء في «يراني».

(٧) هذا لابن الشجري. انظر الأمالي ١٠٨/١ ومثله عند الفارسي. وأمامك نَصُّه.

(٨) على هامش م/٣ «وفي بعض النسخ، والمضاف...». وأشار إلى هذا الشمني في ١٨٤/٢. وفي أمالي الشجري: «والمراد بالمصاب المصيبة كقولهم: جَبَرَ اللهُ مصابَك... وهو في الأصل مصدر بمعنى الإصابة...». فتأمَّل!!

(٩) أي: مثل التقدير السابق «... المصاب العظيم» الذي حذفت منه الصفة وهي العظيم.

(١٠) الآية: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ سورة البقرة ٧١/٢.

(١١) هذه هي الصفة المحذوفة.

(١) أي: إذا لم يكن المعنى على ما تقدَّم من تقدير الوصف...

(٢) أي: لكفروا بسبب مفهوم الظرف في الآية السابقة وهو «الآن»، وفي مفهوم الظرف في الآية اللاحقة «والظرف هو «يوم القيامة»؛ لأن مفهومه في الأولى أنك قبل الآن لم تأت بحقٍّ، ومفهومه في الآية الآتية معارَضٌ بالآية «ومن خفَّت موازينه»، وكان في الآية الأولى كفر بموسى، فإذا قُدّرت الصفة لم يكن كُفْرٌ بالظرف، فقد جاء بالحق موسى من قبل، ولكن لم يكن واضحاً لهم.

(٣) الآية: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا﴾ سورة الكهف ١٨/١٠٥.

(٤) أي: دليل تقدير الصفة «نافعاً»، وأن الوَزْن واقع لا محالة، ما جاء في هذه الآية بعدها. وتعقبه الدماميني. انظر حاشية الشمني ٢/١٨٤.

(٥) ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ الأعراف ٧/٨ - ٩، وانظر سورة المؤمنون ٢٣/١٠٣.

(٦) أي: لم يُفِد هذا المثال إذا لم تقدّر الصفة «واحد» بعد المصدر «سَيْر».

(٧) كلام ابن الحاجب في أماليه ١٣٨/٣ فقد أثبت البيت «لو أصيب»، ثم قال: «كان ينبغي أن يكون «أنا»؛ لأن المصاب مفعول ثان لـ «يراني»، والمفعول الأول الياء، وهي للمتكلِّم، والمفعول الثاني هو الأول في المعنى، فكان يجب أن يكون الفاصل على القياس المتقدِّم «أنا»، ووجهه أنه ليس على الفصل، بل هو تأكيد للضمير المستتر في «يراني»، أو للضمير في أصيب، وأما إن قُدِّر «لو أُصبتُ» لم يستقم المعنى؛ إذ يصير تقديره: يراني مصاباً إذا أصابتني مصيبة، ولا يُخبِرُ بمثل ذلك عاقل؛ إذ لا يُتَوَهَّم خلافُه».

(١) في م/٥ «قَدّمنا».

(٢) أي: آعتراض آبن الحاجب من أن هذا التركيب لا فائدة منه على تقديره: يراني مصاباً إذا أصابتني مصيبة.

وفي الخزانة ٤٥٦/٢ «فالمصاب المذكور عنده [أي آبن الحاجب] آسم مفعول لا مصدر، وقد خفي هذا على آبن هشام فقال في المغني بعد نقل كلامه: «وعلى ما قَدّمناه من تقدير الصفة لا يتجه الآعتراض».

وقال الدماميني: «الصفة التي أشار إليها إنما قدَّرها على جعل المصاب مصدراً لا آسم مفعول، وكلام آبن الحاجب فيما إذا كان المصاب آسم مفعول لا مصدراً؛ ولذلك جعله مفعولاً ثانياً ليرى، والمفعول الأول هو الياء، ولولا ذلك لما صَحّ بحسب الظاهر. قلتُ: والآعتراض الذي أشار إليه آبن الحاجب غير متجه مع الآعتراض عن تقدير الصفة، وذلك لأنّ مبناه على أن يكون مصاباً آسم مفعول نكرة، والواقع في البيت ليس نكرة، بل هو مُعَرّف بأل، والحصر مُسْتفاد من التركيب كقولك: زيد هو الفاضل، أي: هو الفاضل لا غيره، وكذا المعنى في البيت: أي لو أصبت رآني المصاب، بمعنى أنه لا يرى المصاب إلا إيّاي دون غيري؛ كأنه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلاشى عنده مصائب غير صديقه، فلا يرى غيره مصاباً، ولا يرى المصاب إلا إيّاه مبالغة، فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقدير صفة».

(٣) لم أجد ما ذكره المصنف هنا في طبعتي الديوان اللتين بين يدي: طبعة مكتبة دار الحياة - بيروت ص/١٧، وطبعة دار المعارف ٢٤٤/١، ولم أجد تعليقاً على هذا البيت في كتب المحققين.

غير أني وجدت نصاً في الخزانة ٥٥/٢ يقول فيه: «... لم يَرْوِ الأخفش في كتاب المعاياة إلّا: **يراه لو أصبت هو المصابا**، بالمثناة التحتية، وضمير الغائب».

(١) على هامش م/٣ «أي: آسم مفعول». ووجدت في النص الذي نقله البغدادي في الخزانة ٤٥٥/٢ «والمصاب حينئذٍ آسم مفعول» كذا!

(٢) وكانت المسألة الأولى في شروطه.

(٣) أي: ما بعد ضمير الفصل هذا.

قال الدسوقي: «أي أن ضمير الفصل هو الدّافع ابتداء توهَّمَ أنّ ما بعده تابع، وأن الخبر سيأتي، فإذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم؛ لأنه لا يكون قبله إلا مبتدأ، ولا يكون بعده إلا الخبر» الحاشية ٢/١٣٩ - ١٤٠.

(٤) لأنه فَصَلَ بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهّم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل لتعين كونه خبراً لا صفة. وقال الخليل وسيبويه: سُمِّي فَصْلاً لفَصْله الأسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره.

انظر شرح الكافية ٢/٢٤، وقال بعد النّصّين السابقين: «ومآل المعنيين إلى شيء واحد، إلّا أن تقديرهما أَحسَنُ من تقديرهم».

(٥) هذه تسمية الكوفيين يسمونه عماداً لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت للسقف من السقوط. شرح الكافية ٢/٢٤، وانظر حاشية الشمني ٢/١٨٤ - ١٨٥.

(٦) الفائدة: أي الإعلام المتقدِّم بأن ما بعده خبر لا تابع.

(١) هو أولى لأنه أعم من ذكر الصفة؛ على أنّ احتجاجه بالآية لا يصح؛ لأن نفيه للصفة ينفي كذلك غيره من التوابع، فلا يصح شيء منها في الآية، لا عطف النسق، ولا التوكيد، ولا عطف البيان، ولا البدل، والاستثناء إلى هذه الآية للتعبير بأن التابع أولى من الوصف لا يظهر له وجه. وهذا اعتراض الدماميني عليه. انظر الشمني ٢/١٨٥ على أن الشمني حاول الاعتذار عن المصنف بأنه يظهر له وجه، وهو بناء على أن المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي. كذا! وهو اعتذارٌ واهٍ.

(٢) تقدَّمت الآية في المسألة الأولى، وهي من سورة المائدة ٥/١١٧.

(٣) الثاني من فوائده الثلاث.

(٤) انظر الهمع ١/٢٤١، والآرتشاف/٩٥٩.

وآعترض آبن الحاجب في الأمالي علىفائدته التوكيد بأنه لو كان توكيداً لم يَخْلُ من أن يكون لفظياً أو معنوياً، وكلاهما باطل. أما الأول فلأن اللفظي إعادة اللفظ بعينه، وأما المعنوي فهو بألفاظ محصورة تُحفَظ ولا يُقاس عليها.

انظر الأمالي النحوية ٤/١٠١.

وتعقّب الدماميني المصنّف بأن التأكيد الذي رَدَّده بين الأمرين هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى.

انظر الشمني ٢/١٨٥. وانظر شرح الجمل لآبن عصفور ٢/٦٧.

(٥) أي: بنوا على إفادة ضمير الفصل التوكيد...

(٦) منعوا من هذا لئلا يجتمع توكيدان على شيء واحد.

وتعقّب الشراح المصنّف بأن هناك فرقاً بين التوكيدين، أما التوكيد بضمير الفصل فهو توكيد للنسبة، وأما التوكيد الثاني فهو توكيد لزيد، وهو المسند إليه.

على أنه لا مانع من اجتماع توكيدين نقول: جاء زيد نفسُه عينُه، وجاء زيدٌ زيدٌ نفسُه، ومنه «فسجد الملائكة كلهم أجمعون». انظر الشمني ٢/١٨٥، والدسوقي ٢/١٤٠، وحاشية الأمير ٢/١٠٥، وانظر شرح الكافية ٢/٢٤.

(١) أي: لأجل هذه الفائدة.

(٢) ذكر هذا أبو حيان للسُّهَيْلي.. انظر الارتشاف/٩٥٩.

وفي الهمع ٢٤١/١ «وأضاف إلى ذلك البيانيون وتبعهم السهيلي: الاختصاص، فإذا قلت: زيد هو القائمُ، أفاد اختصاصَه بالقيام دون غيره، وعليه.. ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾، الكوثر/٦، و﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٥».

(٣) تقدّمت الآية في المسألة الأولى في شروطه: سورة البقرة ٢/٥، وانظر سورة الأعراف ١٥٧/٧، وما ذكره الزمخشري جاء بعد آية سورة البقرة.

(٤) انظر الكشاف ١١٢/١ وأول النص فيه: «وهُمْ: فَصْل، وفائدته...» وآخره: «... أو هو مبتدأ، والمفلحون خبره، والجملة خبر أولئك». وانظر البحر ٤٣/١.

(٥) في شرح الكافية ٢٦/٢ - ٢٧ «الأظهر عند البصريين أنه ٱسم مُلْغىً لا محل له بمنزلة «ما» إذا ألغيت في نحو «إنما»؛ ولهذا قال الخليل: والله إنه لعظيم؛ لأن إلغاء الاسم ليس بسهل كإلغاء الحرف». وانظر شرح الكافية الشافية/ ٢٤٤ - ٢٤٥؛ وٱنظر نص الخليل في الكتاب ٣٩٧/١.

(٦) أكثر النحويين من البصريين وغيرهم، وصَحَّح أنّه حرفٌ ٱبنُ عصفور.

قال في شرح جمل الزجاجي ٦٥/٢ «وزعم الخليل أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية، ولا موضع لها من الإعراب. والصحيح أنها حروف لا أسماء، لا موضع لها من الإعراب، ولم تُوجَد في كلامهم». وانظر الكتاب ٣٩٤/١، والمقتضب ١٠٣/٤، وشرح الكافية ٢٧/٢، والارتشاف/٩٥٨.

(١) قوله: فلا إشكال، أي في كونه لا محل له من الإعراب.

(٢) في الهمع ٢٣٦/١ الخليل وسيبويه وطائفة أنه باقٍ على اسميته، غير أنه عند الخليل لا محل له من الإعراب. وانظر الارتشاف/٩٥٨.

(٣) أي: نظير ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء، ولا محل لها...

(٤) وبعضهم يَدّعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها، وذهب بعضهم إلى أن ٱسم الفعل ككاف ذلك وكالفصل عند من قال إنه حرف. وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال منصوبة المحل، قبل وليس بشيء.
انظر شرح الكافية ٦٦/٢ - ٦٧، والهمع ١١٩/٥، وحاشية الشمني ١٨٦/٢، وانظر الهمع ١/ ٢٣٦.

(٥) قال الدماميني: «يعني عند من يراها ٱسماً، والتنظير بهذا فيه شيء؛ فإن «أل» الٱسمية لما كانت في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها بطريق العارية».
قال الشمني: «وأقول: قولُ المصنف «وأل الموصولة» عند من يراها غير معمولة لشيء» انظر الحاشية ١٨٦/٢.

(٦) قال ٱبن عصفور: «ومن النحويين من زعم أنها أسماء، ولها موضع من الإعراب، وذلك فاسد» انظر شرح جمل الزجاجي ٦٦/٢، والإنصاف/٧٠٦، وشرح الكافية الشافية/٢٤٥.

(٧) انظر هذا في الهمع ٢٣٧/١ وفي الٱرتشاف/٩٥٨ «وذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع الاسم».
وفي شرح الكافية ٢٧/٢ «وبعض النحاة يقول: حكمه في الإعراب حكم ما بعده؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء...، وهو أضعف في قول الكوفية؛ لأنا لم نر ٱسماً يتبع ما بعده في الإعراب» وانظر الشمني ١٨٦/٢، وذكر من قبل أن الكوفيين يجعلون له محلاً في الإعراب، ويقولون هو تأكيد لما قبله.
وانظر شرح الكافية الشافية / ٢٤٥، والإنصاف/٧٠٦.

(١) انظر الهمع ٢٣٧/١، وشرح جمل الزجاجي ٦٨/٢، والارتشاف/٩٥٨، وذهب الدماميني وغيره إلى أنه مشكل؛ لأن الضمير لا يؤكد به الظاهر.
انظر حاشية الشمني ١٨٦/٢. وذكر مثل هذا الرضي. انظر شرح الكافية ٢٧/٢.
وانظر شرح الكافية الشافية/٢٤٥، وانظر الإنصاف/٧٠٧.

(٢) أما عند الكسائي، فلرفع الخبر بعده، وأما عند الفراء فلرفع المبتدأ قبله.

(٣) على رأي الكسائي نصب تبعاً للمفعول بعده، وعند الفراء نصب تبعاً للمفعول الأول قبله، ومثال ذلك: ظننت زيداً هو القائمَ. انظر الارتشاف/٩٥٨.

(٤) لأنه تابع لاسم «كان» قبله. مثل: «كان زيد هو القائمَ».

(٥) لأنه تابع لخبر «كان» بعده.

(٦) أي: يكون محله النصب على مذهب الفراء لأن ما قبله منصوب، وهو اسم «إنّ» ويكون محله الرفع على مذهب الكسائي لأنه تابع لما بعده وهو خبر «إنّ».
ومثال ذلك: إنّ زيداً هو القائمُ. وانظر الارتشاف / ٩٥٨.

(٧) الآية: ١١٧ من سورة المائدة، وتقدّمت في المسألة الأولى.

(٨) الآية: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١١٣، وانظر سورة الشعراء ٢٦/٤١.

(٩) أي: الضمير «أنت» في الآية الأولى، و«نحن» في الآية الثانية يحتمل أن يكونا ضميري فَصْل، وأن يكونا مؤكِّدين، «أنت» للضمير في «كنت»، «ونحن» للضمير في «كُنّا».

(١٠) أي: لا يجوز تقدير هذين الضميرين مبتدأين؛ لأن ما بعدهما منصوب خبراً لكان في الموضعين، ولو قدرناهما مبتدأين لاحتاجا إلى خبرين مرفوعين، وليس ذلك في الآية.

(١) تقدّمت في المسألة الأولى وهي الآية/١٦٥ من سورة الصَّافات.

(٢) أي: الضمائر في الآية: نحن، وفي المثالين الأول والثاني: هو، يحتملان الفصلية بين إنّ وخبرها في الآية، وكذا في المثال الثاني، وبين المبتدأ والخبر في المثال الأول.

(٣) إذا جعلت في الآية: نحن: مبتدأً كان خبره «الصافّون»، والجملة خبر «إنّ»، وكذا في المثال الثاني «هو الفاضل».

وأما في المثال الأول فإن «هو الفاضل» مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ: زيد.

(٤) لا يصح جعل «نحن» في الآية توكيداً لدخول لام الابتداء عليه، وهي لا تدخل إلّا على مبتدأ أو خبر، وتدخل على ضمير الفصل، ولا تدخل على التوكيد.

(٥) أي: لكون ما قبل الضمير «هو» في المثالين آسماً ظاهراً، وهما: زيد وعمراً، والضمير لا يؤكَّد به الظاهر. وذكر المصنف عِلّة المَنْع.

(٦) سورة الكوثر ٣/١٠٨.

قال أبو البقاء: «هو، مبتدأ أو توكيد، أو فصل». انظر التبيان/١٣٠٦.

وتعقّب السمين أبا البقاء فقال: «وقال أبو البقاء: أو توكيد، وهو غلط منه؛ لأن المُظْهَر لا يُؤَكَّد بالمُضْمَر». الدر المصون ٥٧٧/٦، وانظر حاشية الجمل ٥٩٥/٤.

وفي البحر ٥٢٠/٨: «وهو: مبتدأ، والأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلاً، أي هو المنفرد بالبتر المخصوص به لا رسول الله ﷺ، فجميع المؤمنين أولاده». وانظر البيان ٥٤١/٢.

وقال الدماميني: «إذا كان أبو البقاء أطلق القول بأنه توكيد ولم يصرح بأنه توكيد لنفس شانئك ٱحتمل أنه يريد أنه توكيد للضمير المستتر في «شانئك»، وهو محل صحيح كيف يسجل بالوهم عليه، ولا ينبغي حَمْلُ الكلام على الفساد ما وجد سبيل إلى حمله على الصحة» حاشية الشمني ١٨٦/٢.

(١) قال الهمداني: «وهو: يجوز أن يكون فَصْلاً، وأن يكون توكيداً للمنويّ في شانئك، وأن يكون مبتدأ، والأبتر خبره، وكلاهما خبر إنّ» انظر الفريد ٧٤٠/٤.

(٢) أي: الفصلية، والتوكيد، والابتداء في «أنت» الثاني، وفي أنت: في الآية، والتوكيد فيه لكاف الخطاب وهو اسم «إنّ».

(٣) الآية: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ سورة المائدة ١٠٩/٥، وانظر ١١٦.

(٤) أجاز هذا الجمهور. انظر الهمع ٢١٧/٥.

(٥) على أن يكون «هو» بدلاً من «زيداً» اسم «إنّ».

(٦) الآية/٢٠ من سورة المزمّل، وتقدّمت في المسألة الأولى.

(٧) أي: الضمير «هو» بدل من الضمير المنصوب في «تجدوه».

قال العكبري: «هو خيراً: هو فَصْل أو بدل أو توكيد...» انظر التبيان/١٢٤٨.

وذكر السمين قول العكبري ثم قال: «وهو غلط؛ لأنه كان يلزم أن يطابق ما قبله في الإعراب فيقال إيّاه» انظر الدر ٤١٠/٦، وسبق السمينَ إلى تغليط أبي البقاء شيخُه في البحر ٣٦٧/٨.

(٨) جاء هذا في الكتاب ١/٣٨٢ - ٣٨٣ ونَصُّه: «وتقول قد جَرّبتُك فوجدتُك أنتَ أنتَ، فأنت الأولى: مبتدأ، والثانية مبنية عليها...، والمعنى أردت أن تقول: فوجدتك أنت الذي أعرف...

وإن شئت قلت:... وقد جَرَّبتُك فوجدتك أنت إيّاك» جعلت «أنت» صفة وجعلت «إياك» بمنزلة الظّريف إذا قلت: فوجدتُك أنت الظريف...».

(٩) وذلك على جعل «إيّاك» خبراً لـ «كان»، وأنت توكيد للضمير في «كنت»، أو هو ضمير فَصْل.

(١) الآية / ٩٢ من سورة النحل، وتقدَّمت في المسألة الأولى.

(٢) أي: هي: مبتدأ، وأَرْبى: خبره.

(٣) وهو «أمة» ولا يُؤَكّد المضمرُ الظاهرَ.

(٤) تنكير «أمة»، وقد تقدّم في المسألة الأولى: الشرط الثاني فيما يتقدّم ضمير الفصل أن يكون معرفة. وتقدّم في تقرير هذه المسألة وتعليقي عليها أنّ الكوفيين جوزوا الفصل، وذكرت أن البصريين رَدُّوا هذا، ونقلت حجة الكوفيين عن المحرر.

وانظر مراجع هذه المسألة فيما تقدّم.

(٥) تقدّم نَصُّ الحديث في باب «حتى» الداخلة على المضارع. وتقدَّم تخريجه.

(٦) أي: عائد على «كل»، ويكون التقدير: حتى يكون كُلُّ مولودٍ أبواه هما اللذان...

(٧) جملة: هما اللذان.

(٨) أي: «هما» ضمير فصل، وهو الوجه الثاني مما يجوز فيه.

ويكون على هذا أبواه: مبتدأ، اللذان: خبر عنه، والجملة الاسميّة خبر «يكون».

(٩) أي: «هما» يكون بدلاً، وهو الوجه الثالث الجائز فيه، ويكون بدلاً من «أبواه»، وإبدال المضمر من الظاهر أجازه الكوفيون، ولم يجزه البصريون.

(١٠) وجملة «أبواه اللذان...» خبر «يكون».

(١) أي: خالياً من ضمير يعود على «كُلّ».

(٢) وخبره «اللذان»، والجملة في محل نصب خبر.

(٣) ويكون «اللذان» خبر «يكون»، وفي هذه الحالة يجب أن يكون بالياء «اللذين».

(٤) أي: بدل من «أبواه» واللذان: خبر «يكون»، وعلى هذا يكون بالياء «اللذين».

(٥) على جعل «هم» مبتدأً، وكونه بالألف «اللذان» لأنه خبر عن «هما».

(٦) على جعل «هما» ضمير فصل أو بدلاً من «أبواه»، وكونه بالياء لأنه على هذين التوجيهين خبر «يكون».

(١) أي: بالمبتدأ في الحال، أو بما كان مبتدأ ولكن دخل عليه ناسخ.

(٢) أي: الأصل في الرَّبْط.

(٣) أي: يُرْبَط بهذا الضمير وهو مذكور، والرَّابط في المثال ضمير النصب في «ضربته»، فقد رَبَط هذه الجملة، بما هي خبر عنه، وهو المبتدأ «زيد».

(٤) أي: يُرْبَطُ بالضمير وهو محذوف.

(٥) الآيـة: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾ سورة طه ٦٣/٢٠.

(٦) في م/٣ و٥ «إذا»، ومثله في طبعة مبارك.

(٧) هذا تقدير الزجاج، فقد ذكر أنّ إنّ: بمعنى نَعَمْ، وهذان: مبتدأ. واللام في «لساحران» داخلةٌ على مبتدأ محذوف، تقديره: لهما ساحران، والجملة خبر عن «هذان»، واستحسن هذا شيخُه المبرد، والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حَمّاد بن زيد. انظر معاني الزجاج ٣٦٣/٣، وانظر الدر المصون ٣٦/٥، والبحر المحيط ٢٥٤/٦.

(٨) الآية: ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ سورة الحديد ١٠/٥٧.

- قراءة الجمهور «وكُلاًّ وَعَدَ...» بالنصب، وهو المفعول الأول لـ «وعد» تقدَّم عليه.

= - وقرأ ٱبن عامر وعبدالوارث وٱبن عباس «وكُلٌّ» بالرفع، وهو مبتدأ، والجملة بعده خبر، والضمير الرابط محذوف، أي: وَعَدَه، وهو ضمير النصب.

وانظر المراجع وتخريجات أخرى في كتابي: «معجم القراءات» ٣٣٠/٩ وما بعدها.

(١) الآية: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةًۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ النساء ٩٥/٤.

قراءة النصب هي قراءة الجمهور ومنهم ٱبن عامر، وقد قارن المفسرون وعلماء القراءات بين قراءتي ٱبن عامر في سورة النساء وسورة الحديد.

وقرأ بالرفع هنا الحسن وٱبن عباس.

وانظر كتابي «معجم القراءات» ١٣٥/٢ وما بعدها.

(٢) قال الشهاب: «إن قلت: لم نَصَبه السَّبعة هنا إذ لم يرفعه إلا الحسن في قراءة شاذة، وقرأ ٱبن عامر في الحديد ﴿وكُلٌّ وعد الله﴾ بالرفع مع أن حذف العائد في نحو «زيد ضرب» مخصوص بالشعر عند ٱبن الشجري؟ قلتُ: أجابوا عنه بأنو قبله فعلية هنا... بخلاف ما في الحديد...».

انظر حاشية الشهاب ١٦٨/٣، وأمالي الشجري ٨/١.

(٣) أي: القراءة بالنصب في سورة النساء «وكلاً وعد الله الحسنى» يكون فيه «كلاً» المفعول الأول لـ «وعد»، وتكون الجملة فعلية كالجملة التي تقدّمت «فَضَّل الله المجاهدين».

(٤) قال: بين الجمل لأن «وكُلاًّ...» في سورة النساء هذه «وفضل الله المجاهدين»، وعلى هذه القراءة بالنصب تكون الجمل الثلاث جملاً فعليّة.

(٥) أي: الترجيح بما يُعْطعف على الجملة.

(٦) وجه ترجيح النصب في «عمراً أكرمته» أنّ «عمراً» مفعول لفعل يُفَسِّره أكرمته، وتقدير الجملة: قام = = زيد وأكرمت عُمراً أكرمتُه»، فبقي العطف على الجملة الأولى، جملة فعليّة على مثلها للتناسب، ولا يتحقّق ذلك في حالة الرفع لو قلت: قام زيد، وعمرو أكرمته؛ لأنه من عَطْف جملةٍ اسميّةٍ على فعليّةٍ.

(١) أي: لم يذكروا في المثال هنا ترجيح النصب على الاشتغال، مع أنه لو جاءت الجملة: زيداً ضربته وأكرمت عمراً، لكان أيضاً من باب عطف جملة فعلية على جملة فعلية. وكان ذلك أَحْسَنَ للتناسب.

(٢) أي: لا فرق بين الجملتين: الأولى والثانية من حيث التناسب، ومع ذلك رَجَّحوا النصب في الأولى، ولم يفعلوا مثل ذلك في الثانية، وهما على تقدير الأشتغال سواء.

(٣) قول: هذا معطوف على قراءة ٱبن عامر المتقدِّمة في سورة الحديد، أي: وكقول...

(٤) تقدّم البيت، والمثبت هنا جزء من عجزه وهو ما بعد المعقوف. وانظر تخريجه فيما تقدّم في باب «كل».

والشاهد فيه هنا: كُلّه: فهو مبتدأ، ولم أصنع: جملة في موضع الخبر، والضمير الرابط محذوف والتقدير: لم أصنعه، وهو ضمير النصب.

(٥) أي: في البيت، و«كل» غير مثبت في م/٣ و٥.

(٦) لم يصح توكيد «ذنباً» وهو نكرة بـ «كلّه» وهو معرفة، والنكرة هنا غير محددة، ولا يجوز توكيدها باتفاق، والمحددة أجاز الكوفيون والأخفش وٱبن مالك توكيدها مثل: صُمْتُ شهراً كُلَّه، ولم يجزه البصريون.

انظر الهمع ٢٠٤/٥ - ٢٠٥.

(٧) أي ولو نصبت «كل» في البيت على المفعولية للفعل «أصنع» أي: لم أصنع كُلّه...

(١) وجه فساده ما ذكره في باب «كل» قال: «وإن وقع النفي في حيزها [أي: كُلّ] اقتضى السَّلْب عن كل فرد»،، ثم ساق البيت.

ومراده أنك إذا نَصَبْت «كُلّه» في البيت للفعل: لم أصنع، يفيد نفي العموم، ويكون إقراراً ببعض الذنوب، وليس هذا مرادَ أبي النجم، بل المرادُ أنّ الذنب الذي ادَّعته أُمّ لخيار لم يصنعه. وانظر عرضاً جيداً للمسألة في شرح البغدادي ٤/٢٤٠.

(٢) في م/٣ و٤ و٥ «لما بيّنا»، وأشار إلى الخلاف الشمني. انظر ٢/١٨٦.

(٣) ذكر الشمني أنه جاء في بعض النسخ في فصل «لو»، وليس بصواب، فلم يتقدَّم في «لو» مثلُ هذا.

(٤) وهنا لا يصحّ التوكيد؛ لأن «ذنباً» نكرة وهذا معرفة، ولا يكون مفعولاً لما ذكره من فساد المعنى، وبقي الرفع في البيت. انظر الدسوقي عن الدردير ٢/١٤٢.

(٥) الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ۖ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلْأَمْرِ مِن شَىْءٍ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ...﴾ سورة آل عمران ٣/١٥٤.

– قراءة الجمهور «كُلَّه» بالنصب، تأكيدٌ للفظ الأمر، وهو عند الأخفش بَدَلٌ منه.

– وقرأ أبو عمرو ويعقوب واليزيدي وسهل وعيسى وابن أبي ليلى «كُلُّه» بضم اللام، وهو مبتدأ، ولله: متعلّق بالخبر، وجملة: كُلّه لله: خبر »إنّ»، ورَجّح الأخفش النَّصْب على التوكيد، ورَدَّ الطبري قراءة الرفع، وسَوّى أبو عمروٍ بين القرايتن المتواترتين. وانظر كتابي «معجم القراءات» ١/٦٠٢ – ٦٠٣ ففيه المرجع وبيان التخريج والخلاف.

(٦) قراءة مجرور لأنه معطوف على أول النص: كقراءة ٱبن عامر...

(٧) تتمة الآية: ﴿... وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ المائدة ٥/٥٠.

– قراءة الجمهور بالنصب «أَفَحُكْمَ...» وهو مفعول «يبغون».

= – وقرأ السّلمي وٱبنُ وثاب وأبو رجاء والأعرج ويحيى بن يعمر وإبراهيم النخعي «أَفَحُكْمُ» برفع الميم على الابتداء، وخبره «يبغون».

قال ٱبنُ خالويه: «كأنهم أضمروا الهاء: أفحكمُ الجاهلية يبغونه»

وخَطّأ ابن مجاهد قراءة الرفع، وتَعَقَّبه ٱبنُ جني فقال: «قولُ ٱبن مجاهدٍ «خَطَأٌ» فيه سَرَفٌ، ولكنّه وَجْهٌ غيرُه أَقْوَى منه».

انظر كتابي: «معجم القراءات» ٢/٢٨٧ – ٢٨٨.

(١) أي: ويأتي الضمير الرَّابطُ مجروراً، فهو معطوف على أول النص: ولهذا يُرْبَط به مذكوراً، ومنصوباً...

(٢) السَّمْنُ: مبتدأ أول، مَنَوان: مبتدأٌ ثانٍ، بدرهم: الجارّ والمجرور متعلِّقان بالخبر المقدَّر، أي كائنان، وجملة: منوان بدرهم: خبر المبتدأ الأول، ولا رابط في الظاهر، وعلى هذا فلا بُدّ من تقدير: «منه»، فيكون الضميرُ الرَّابطُ المقدَّر مجروراً بمن.

(٣) هذا من قولِ أُمِّ زَرْع، وانظر صحيح مسلم ١٥/٢١٢ وما بعدها «كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم»، وفتح الباري ٩/٢٢٠ وما بعدها «باب حُسْن المعاشرة مع الأهل».

فقد ذكروا عن عائشة رضي الله عنها أَنّ إحدى عشرة امرأة جَلَسن وتعاهَدْن ألا يَكْتُمن من أخبار أزواجهن شيئاً، وذكرن عن أزواجهن ما ذَكَرْن، وكان ترتيب أُمِّ زرع الحادية عَشْرَة في الحديث، وقد عُرِف الحديث بها، فهي أَطْوَلُهُنَّ حديثاً فيه. وأمّا المثبتُ من نَصِّ الحديث هنا فهو حديث المرأة الثامِنَة.

والزَّرْنب: نبتٌ طيب الرائحة، وقيل: هو شجرة عظيمة بالشَّام بجبل لبنان لا ثَمَرَ لها، والشاهد في الحديث لما نحن فيه ما يلي:

زوجي: مبتدأ أول، المسُّ: مبتدأ ثانٍ، مَسُّ: خبر المبتدأ، وجملة: «المسُّ مَسُّ أرنب» خبر المبتدأ «زوجي»، والرابط مُقَدَّر أي: المَسُّ منه مَسُّ أرنب، وهو ضمير مجرور بمن. ومثله التقدير فيما بعده: والرِّيح منه رِيْحُ زَرْنَب.

(٤) أثبت قول أم زرع في م/٥ على أنه شعر. كذا!

(٥) إذا لم تقدِّر «أل» نائبة عن الضمير في قولها: «المسُّ» فلا بد من تقدير الضمير: المسُّ منه مَسُّ...

= وإذا جعلت «أل» نائبة عن الضمير كانت هي الرابط. وتقدير «أل» نائبة عن الضمير في الربط مذهب الكوفيين.

قال ابن حجر في الفتح: «واللام في المسّ والريحِ نائبةٌ عن الضمير أي: مَسُّه ورِيْحُه، أو فيهما حَذْفٌ تقديره: الريحُ منه والمسُّ منه، كقولهم: السَّمْن مَنَوان بدرهم» فتح الباري ٩/٢٢٩.

(١) سورة الشورى ٤٢/٤٣.
وذكر السمين وغيره في الرّابط قولين: الأول: ٱسم الإشارة إذا أُريد به المبتدأ، ويكون على حَذْف مضافٍ، تقديره: إن ذلك لمن ذوي عزم الأمور.
والثاني: أنه ضمير محذوف تقديره: لمن عزم الأمور منه أَوْ لَـه.
انظر الدر ٦/٨٦ – ٨٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٢٧٨، وذَكَرَ الثاني ولم يذكرِ الأوَّلَ.

(٢) سقط من م/٢ من هنا إلى قوله «أو شرطيّة».

(٣) في م/١ «أقدرنا»، وفي بقية المخطوطات «قَدَّرنا» بغير همز.

(٤) أي: في «لَمَنْ».

(٥) قال أبو البقاء: «مَن: شرطية، وصَبَرَ في موضع جزم بها؛ والجواب: إنّ ذلك، وقد حُذِف الفاء. وقيل: مَن: بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: إنّ ذلك منه» انظر التبيان/١١٣٥.

(٦) في م/١ و٣ و٥ «أو».

(٧) للقسم: زيادة مثبتة في م/٤.

(٨) جعلها للقَسَم الحوفي وٱبن عطية، وذهب السمين إلىأ نه ليس بجيد إذا جعلنا مَن شرطيّة.
انظر الدر ٦/٨٦، والمحرر لٱبن عطية ١٣/١٨٤، قال: «يصِحُّ أن تكون لام القسم، ويصحُّ أن تكون لامَ ابتداء».

(١) أي: على التقدير الأول وهو أن اللام للابتداء، ومَن: موصولة مبتدأ.

(٢) أي جملة: إنّ ذلك من عزم الأمور، وهذه الجملة الواقعةُ خبراً لا بُدَّ لها من رابط.

(٣) أي: على جَعْل «مَن» شرطيّة واللام للابتداء.

(٤) قال الدماميني: «يريد بالثاني أن تكون اللام في و «لَمَن صَبَرَ وغَفَرَ» لامَ الابتداء، ومَن: شرطية، وإذا كان كذلك فالجملة التي يقدَّر فيها الضمير هي قوله: «إنّ ذلك لمن عزم الأمور» وهي اسمية، فكيف تكون جواباً للشرط مع عدم اقترانها بالفاء...» انظر حاشية الشمني ١٨٧/٢.

(٥) في م/٤ «ضمير».

(٦) في م/١ «أقلنا».

(٧) أي: جملة الجواب هي الخبر، وهي جملة «إنّ ذلك...» وسوف يأتي له إبطالُ الشرطيّة والجواب.

(٨) أي: جملة فعل الشرط.

(٩) خبر ٱسم الشرط فيه خلاف: جملة فعل الشرط، أو جملة الجواب، أو كلتا الجملتين.
وقد رَجَّح المُصَنِّف كونَ الخبر جملة فعل الشرط، وهو في هذا تابع لشيخه أبي حيان، ومثلُه السمين.

(١٠) كذا في المخطوطات بزيادة «على» ما عدا الأولى، وهو أصح لمناسبة ما تقدّم.

(١١) أي: اللام مُوَطِّئة للقسم، ومَن: شرطيّة.

(١٢) أي قوله: «إنّ ذلك من عزم الأمور»، الجملة جوابُ القسم، ولا بُدَّ من اشتمالها على ضمير عائد على «مَن» رابطٍ؛ لأنها أيضاً جواب الشرط من حيث المعنى.

(١٣) نقلت نصَّ التبيان فيما سبق، انظر فيه/١١٣٥ «والجوابُ إنّ ذلك»، وقدّر مَن شرطية.

(١٤) أي: جملة جواب الشرط اسمية، ولم تقترن بالفاء. وضعَّف هذا السمين.

انظر الدر ٨٦/٦ ونقلت رَدَّه من قبل، وأنه ليس بجيد.

(١) أي: حَذْفُ الفاءِ الرابطِ لجواب الشرط بالشرط إذا كان الجوابُ جملةً اسميّة.

(٢) من أنّ «مَن» شرطية...

(٣) يحكم على اللام بأنها للابتداء لأنه اجتمع قَسَمٌ وشرط، فيحذف جواب المتأخِّر منهما وهو الشرط، ويجاب الأول وهو القَسَم، فاللام للتوطئة، وعلى ما ذهب إليه مَن جعل «مَن» شرطية والجواب لها تكون اللام للابتداء.

(١) في م/٢ و٤ و٥ «أحدها»، ومثله طبعة الشيخ محمد.

(٢) أي: الضمير.

(٣) احترز بهذا القيد عما إذا كان معطوفاً بالواو؛ فإن الضمير حينئذٍ يكون رابطاً، وذكر الشمني أنّ للمصنف في حواشي التسهيل أن ذلك إنما كان مع الواو لأنها لمطلق الجمع، فالاسمان معها أو الأسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه الضمير.

انظر الحاشية ١٨٧/٢.

(٤) قوله: فهو أي: فزيد، أي فقام زيد، أو ثم قام زيد.

وانظر الدسوقي ١٤٢/٢، ويكون الكلام على هذا فاسداً لا معنى له.

(٥) في م/٥، الثانية، الثالثة، كذا بلا واو.

(٦) أُعِيدَ العاملُ وهو «قام» في المثال، وكان العطفُ بالواو، فإن لم يُعد العامِلُ حَصَلَ الرَّبْطُ؛ لأنّ الجمعَ بالواو يكون في المفردات، وليست للجمع في الجمل، ولهذا منعوا: الزيدان يقوم ويقعد، وأجازوا قائم وقاعد.

انظر الشمني ١٨٦/٢.

(٧) أي: الضمير.

(٨) كذا جاء هذا المثال في م/١ و٣، وفي م/٤ و٥ «الجاريةُ» غير مثبت، وفي م/٢ كُتِب ثم حُذِف بوضع خط فوقه. وهو مثبت في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن حاشية الأمير، وغير مثبت عند الدماميني، ولا في متن حاشية الدسوقي.

= وقد أَنْبَهَ الشمني إلى خلاف النسخ ١٨٧/٢، وانظر الهمع ٢٠/٢، والارتشاف/١١١٨ والجاريةُ: غير مثبت فيهما.

(١) أي: الضمير البارز في «أعجبتني هو».

(٢) أي: في الفعل «أعجبتني» ففاعله ضمير مستتر تقديره «هي» يعود على الجارية.

(٣) أي: فهو على هذا ضمير مثبت ولكنه غير رابط لهذه الجملة بما تقدّم، فتخريجه على البدلية يقتضي أن يكون على نية تكرار العامل على من قال به.

(٤) أي: ما ذكر من مَنْعِ المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبراً.

(٥) أي: يجوز في «وأباه» النصب والرفع للعطف بالواو، والواو للجمع في المفردات، والاسمان معها بمنزلة اسم واحد، والاسم فيه ضمير، فإرفعت «زيد» فجملة الخبر «ضربت عمراً وأباه» خبر المبتدأ، وإن نصبته كان الفعل المفسِّر وهو «ضربت» قد اشتغل بالعمل في سببيّ الاسم السابق.
وانظر حاشية الدسوقي ١٤٣/٢.

(٦) امتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم لأنهما لَيْسَا لِمُطْلَق الجمع، وتقدّم هذا للمصنف.

(٧) أي: ويمتنع الرفع والنصب مع العطف بالواو والتصريح بالعامل، وتقدّم هذا له أيضاً، وعلة ذلك على ما ذكره أن الواو للجمع في المفردات، فإذا صَرَّحت بالعامل صار من باب «عطف الجمل»، فالرفع يأتي خبره جملة خالية من ضمير المبتدأ، والنصب تكون فيه الجملة مفسِّرة لعامل الاسم السابق وهي غير مشتملة على ضميره. انظر الدسوقي ١٤٣/٢.

(٨) في مثل قولك: «زيد ضربت عمراً أخاه».

(٩) أي: لم يجز في «زيد» الرفع والنصب.
وفي م/٤ و٥ «لم يجز إلّا على ما مَرّ...».

(١) وأما على رأي من قال: إن عامل البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز.

(٢) أي: «أخاه».

(٣) تعقّبه الدماميني بأن هذا يتم له لو ثبت أن العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه بٱتفاق، وأنى يثبت هذا وقد صَرَّحوا بالخلاف في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره.. انظر الشمني ١٨٧/٢.

وقال الأمير: «لعل المراد بٱتفاق طائفة، وإلا فهناك من يقول: عامل التابع مطلقاً مقدّر معه، فقياس قوله المنع» الحاشية ١٠٧/٢.

(٤) قوله: «أو بدلاً لم يجز» من م/٢، وهذه الزيادة ليست في المخطوطات الباقيات، وأثبتها الشيخ محمد بين معقوفين، وأثبتها مبارك، وذكر أنها سقطت من المخطوطة الثانية ومن حاشية الدسوقي. وهي مثبتة في متن حاشية الأمير.

(٥) جاز لأن الجملة الخبرية على الرفع والمفسرة على النصب مشتملة على ضمير المبتدأ، أو على ضمير الٱسم المشتغل عنه. وانظر الدسوقي ١٤٣/٢.

(٦) أي: من روابط الجملة.

(٧) تتمة الآية: ﴿... هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ سورة الإعراف ٣٦/٧.

قوله: «أولئك أصحاب النار» خبر عن «الذين»، والرابط ٱسم الإشارة «أولئك».

(٨) تتمة الآية: ﴿... هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ سورة الأعراف ٤٢/٧.

الذين: مبتدأ، وفي خبره قولان:

أحدهما: أنه جملة «لا نكلّف نفساً»، وعلى هذا فلا بُدَّ من عائد وهو مقدَّر، وتقديره: نفساً منهم.

= والثاني: أن الخبر هو جملة «أولئك أصحاب النار»، والرابط ٱسم الإشارة، وتكون الجملة المنفية «لا نكلّف نفساً...» معترضةً بين المبتدأ والخبر.

قال السمين: «وهذا الوجه أَغْرَب» انظر الدر ٢٧١/٣.

(١) أول الآية: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ...﴾ سورة الإسراء ٣٦/١٧.

كُلُّ أولئك: مبتدأ، وجملة «كان عنه مسؤولاً» خبر المبتدأ، وجملة «كل أولئك كان عنه مسؤولاً» خبر «إنّ»، والرابط ٱسم الإشارة.

(٢) أي: ويحتمل تقدير الرابط ٱسم الإشارة ما جاء في الآية.

وعقّب على هذا الدماميني بأن الاحتمال الذي ذكره هنا يقتضي أن الآيتين السابقتين اللتين تلاهما أولاً: «والذين كذبوا...» «والذين آمنوا...» متعينتان لما استشهد بهما عليه، وليس كذلك، بل احتمال البدل والبيان جارٍ فيهما أيضاً.

انظر الشمني ١٨٧/٢.

(٣) الآية: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ سورة الأعراف ٢٦/٧.

لباسُ: مبتدأ أول، ذلك: مبتدأ ثان، خير: خبر عن الثاني، وجملة «ذلك خير» خبر عن الأول وهو «لباس»، والرابط ٱسم الإشارة.

وأجازوا فيه أوجهاً أخرى منها البدلية: ذلك: بدل من لباس أو عطف بيان أو نعت، وأن يكون ذلك فصلاً بين المبتدأ والخبر، وعلى جعل «لباس» خبراً لمبتدأ محذوف، فيكون ذلك من جملة أخرى، أو لباس: مبتدأ: خبره محذوف، وذلك: أيضاً من جملة أخرى.

ولأن هذه الوجوه محتملة، وبعضها مستغنٍ عن الربط قال المصنف: ويحتمله.

وانظر الدر ٢٥٣/٣.

(٤) أي: مسألة ربط الجملة الخبرية بالمبتدأ باسم الإشارة.

فقد ذهب ٱبن عصفور إلى التمثيل بالآية المتقدّمة «ولباس التقوى ذلك خير» للربط باسم الإشارة في المقرّب ٨٣/١، وفي شرح جمل الزجاجي ٣٤٥/١، غير أن ٱبن الحاج في شرح المقرّب قال:

= «ويلزم على قوله [أي قول ٱبن عصفور] أن يجوز: زيد قام هذا أو ذاك، وليس الأمر عندي كذلك، فأكثر ما ورد ذلك إذا كان المبتدأ صلة أو صفة، فيحتاج إلى إعادته بلفظ الإشارة المستعمل فيما بَعُد كذلك وذاك وأولئك...» انظر النص في الٱرتشاف/١١١٦. وانظر الهمع ١٨/٢.

(١) المانعان: كون المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً، والإشارة للقريب.

(٢) زال أحد المانعين وهو الإشارة للقرب، فقد جاءت الإشارة بذلك، وهو للبعيد، وبقي المانع الأول وهو أن المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً.

(٣) أي: على ٱبن الحاج.

(٤) وهـي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ وهي آية الإسراء ٣٦/١٧.

فالمبتدأ فيها ليس موصولاً ولا موصوفاً. وقد جاء الرابط به ٱسم الإشارة.

(٥) «عليه» مثبت في م/٤، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) أي: في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ من الأعراف ٢٦/٧.

(٧) ذكرتُ هذا قبل قليل: البَدَلُ من لباس أو عطف البيان، أو هو نعت له.

(٨) قلت: ذكر الفارسي في الحجة الصفة والبدل وعطف البيان، وبدأ بالوصف انظر ١٢/٤.

(٩) انظر التبيان للعكبري/٥٦٢ قال: «... ويجوز أن يكون ذلك نعتاً، أي: المذكور المشار إليه، وأن يكون بَدَلاً منه، أو عطف بيان، و«خير» الخبر...».

(١٠) في م/٣ «ورَدّ».

(١١) الرد في البحر ٢٨٣/٤ قال: «وقال الحوفي: وأنا أرى ألا يكون ذلك نعتاً للباس التقوى؛ لأن الأسماء المبهمة أَعْرَف مما فيه الألف واللام، وما أضيف إلى الألف واللام، وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت، أو أقل منه تعريفاً...» وانظر الدر ٢٥٣/٣ – ٢٥٤.

وذهب ٱبن عطية إلى أن القول بالنعت منه أنبل الأقوال، فتأمل!!

وانظر المحرر ٤٧٢/٥.

(١) مثل: زيدٌ قام زيدٌ.

(٢) أي: وقوعُ الظاهر رابطاً مقام المُضْمَر.

وفي الشمني ١٨٧/٢ «... وَضْعُ الظاهر في مَعْرِض التفخيم والتعظيم جائزٌ قياساً، وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر، بشرط أن يكون بلفظ الأول، وعند الأخفش يجوز في الشعر وغيره وإن لم يكن بلفظ الأول، نحو: زيدٌ قام أبو طاهر، إذا كان أبو طاهرٍ كنية زيدٍ».

وانظر الهمع ١٩/٢، والارتشاف/١١١٦: «ونَصَّ سيبويهِ على ضَعْفِه»، وانظر الكتاب ٣٠/١، وشرح الكافية ٩٢/١، وأمالي الشجري ٢٤٣/١، والخصائص ٥٣/٣.

(٣) سورة الحاقة ٦٩/١ - ٢.

الحاقَّةُ: مبتدأ، وما الحاقَّة: مبتدأٌ وخبرٌ، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، ولما كان «الحاقة» الثاني هو الأول لم يحتج إلى ضمير.

وانظر التبيان للعكبري/١٢٣٦، وقبله/١٢٠٣، وذكر أنه يقال في الأول إنه خبر مبتدأ محذوف.

(٤) سورة الواقعة ٢٧/٥٦.

وما قيل في الآيتين السابقتين يقال هنا، فإن تكرار المبتدأ بلفظه وهو «أصحاب» أغنى عن الضمير، وانظر الارتشاف/١١١٦.

(٥) البيت من قصيدة لعديّ بن زيد، وعزاه السيوطي لسواد بن عدي، ومثله عند سيبويه، وعزاه الأعلم لأمية بن أبي الصلت، وعند البغدادي في الخزانة لسوادة بن عدي.

وفي البيت رواية يُشْبه مكان يسبق وقد أشار إلى هذا الشمني.

ولم أجد البيت في المطبوع من ديوان أمية، ولكنه مثبت في ديوان عدي.

والشاهد فيه أنه أقيم الظاهر فيه وهو «الموت» مقام المضمر، والأصل فيه: لا أرى الموتَ يسبقه شيء. وقالوا في إقامة الظاهر مقام المضمر قُبْحٌ إذا كان تكريره في جملة واحدة. والأصلُ في الجملة: الموتُ لا يسبقه شيء.

انظر شرح البغدادي ٧٧/٧، وشرح السيوطي/٨٧٦، وشرح الكافية ٩٢/١، والديوان/٦٥،

= والكتاب ٣٠/١، والخزانة ١٨٣/١، ٥٣٤/٢، ٥٥٢/٤، والخصائص ٥٣/٣، وأمالي الشجري ٢٤٣/١، ٢٨٨، وشرح التصريح ١٦٥/١.

(١) أي: إعادة المبتدأ.

وقال أبو حيان: «والرابط المختلَفُ فيه تكرارُ المبتدأ بمعناه لا بلفظه نحو: زيدٌ جاء أبو بكر، إذا كان «أبو بكر» كنيةً له، أجاز ذلك الأخفشُ، وتبعه ٱبنُ خروف، ومَنَعَه الجمهور» الٱرتشاف/ ١١١٨، والهمع ٢/٢٠.

(٢) أي: لِزيد.

(٣) أي: الأخفش، وانظر شرح جمل الزجاجي لٱبن عصفور ١/٣٤٥ - ٣٤٦، ورَدّه عليه.

(٤) سورة الأعراف ٧/١٧٠.

وذكروا في «الذين» وجهين:

أولهما: أنه مبتدأ، وفي الخبر قولان: أحدهما جملة «إنّا لا نضيع أجر المحسنين»، والثاني: أن الخبر محذوف، والتقدير: والذين يمسّكون بالكتاب مأجورون أو مُثابون، وجملة «إنا لا نضيع...» ٱعتراضية، وهو رأي الحوفي.

وعلى تقدير الخبر جملة «إنّا لا نضيع» **ففي الرابط أقوال**:

الأول: أنه ضمير محذوف لفهم المعنى، أي: المصلحين منهم، وهذا جارٍ على قواعد البصريين، وقواعد الكوفيين تقتضي أن «أل» قائمة مقام الضمير، أي: أجر مصلحيهم، والثاني: أن الرابط تكرار المبتدأ بمعناه، وهو رأي الأخفش...، والثالث: أنه العموم في المصلحين، وهو رأي أبي البقاء.

والثاني: أن «الذين في محل جَرّ نسقاً على «الذين يتقون» في الآية المتقدِّمة.

أي: والدار الآخرة خير للمتقين وللمتمسّكين، قاله الزمخشري.

انظر الدر المصون ٣/٣٦٨، والبحر المحيط ٤/٤١٨، والفريد ٢/٣٨٢.

(٥) هذا للزمخشري. انظر الكشاف ١/٥٨٦، فقد ذكر الوجهين: الابتداء، والجر بالعطف.

(١) الآية: ﴿... وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ سورة الأعراف ١٦٩/٧.

(٢) أي: كونُ «الذين» مبتدأ.

(٣) هذا لأبي البقاء العكبري/٦٠٢ قال: «... وإن شئت قلت: لما كان الصالحون جنساً والمبتدأ واحداً منه استغنيت عن ضمير...» وانظر الدر ٣٦٨/٣.

(٤) هذا تخريج البصريين.

(٥) انظر الدر ٣٦٨/٣، وقد ذكرت من قبل رأي الحوفي في حذف الخبر وتقديره.

(٦) ترك المصنف رأي الكوفيين وهو كون «أل» قام مقام الضمير: أي أجر مصلحيهم.

(٧) عموم مفهوم من جملة الخبر يشمل خصوص المبتدأ المتقدّم، وانظر أوضح المسالك ١/١٤٠، وأمالي الشجري ١/٢٨٧.

(٨) الرجل أَعَمُّ من زيد؛ لأن فيه «أل»، وهي للجنس.
وتعقّبه الدماميني، فذكر أن ظاهره يدل على أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق، وذهب ٱبن الحاجب إلىأ نه غلط.
والتمس العذر الشمني للمصنف قال: «لا ٱعتراض على المصنف؛ لأنه تبرّأ منه بقوله: كذا قالوا» انظر الحاشية ٢/١٨٨.

(٩) البيت لٱبن ميادة، والمثبت بعض عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
والرواية في شرح البغدادي: أم جعفر. ورواية الديوان: أم جَحْدَر، ويروى: أم مالك، وأم معقل، وأم معمر.
والبيت من قصيدة قالها ٱبن ميادة بعد خروج أم جحدر مع زوجها إلى الشام، وأُمُّ جَحْدَر هي بنت

= حسّان المريّة، وكان يشبّب بها، فحلف أبوها ليخرجنَّها من عشيرته، ولا يزوجها بنجد، فقدم عليه رجل من الشام، فزوَّجه إيّاها، فاشتدّ ذلك على ٱبن ميادة.
والشاهد في البيت أنّ جملة «لا صَبْرَ لي» خبر قوله: «فأمّا الصَّبْرُ».
والرابط العموم الذي في «لا» النافية للجنس.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٧٨، وشرح السيوطي/٨٧٦، والديوان/١٣٤، وأمالي الشجري ١/٢٨٦، ٢/٣٤٩، والكتاب ١/١٩٣، والخزانة !/٢١٧، والعيني ١/٥٢٣، والهمع ٢/١٩، وشرح التصريح ١/١٦٥، وأوضح المسالك ١/١٤١.

(١) أي: هذا ما قاله النحويون، ونَصُّه يدل على اعتراضه على قولهم.

(٢) فزيدٌ داخل تحت عموم الناس، ومع ذلك لا يجيزون مثل هذا الربط، وكذا في المثالين المذكورين بعده.

(٣) أي: زيدٌ نعم الرجلُ.

(٤) تقدّم هذا في «الرابع» وذكرت أن ٱبن خروف تبعه على ذلك، وأن الجمهور منعه، ومذهب الأخفش أن زيد هو الرجل، ولم يُعِد اللفظ نَفسَه، ولكنه أعاده بلفظ آخر معناه معنى الأول وهو زيد.

(٥) في م/٣ و٤ و٥ «فاعل».

(٦) وإذا كانت للعهد ولم تكن للعموم بطل ما ذهبوا إليه من أن الرابط ما في الرجل من معنى العموم الذي يشمل المبتدأ «زيد». وقد تبع في هذا ٱبن الشجري، انظر الأمالي ٢٨٧/١.

(٧) وهو بيت ٱبن ميادة: ألا ليت شعري... إلخ.

(٨) ما رَدّه المصنف هنا لم يَرُدَّه في أوضح المسالك ١٤١/١.

(١) كذا جاء النص في م/١ و٥ ومثله في الهمع ١٩/٢ والنص منقول فيه عن المصنف، وهو أليق بالسياق وأصح. ومثله جاء في متن حاشية الدسوقي.

وجاء في بقية المخطوطات: «لأنه لا صَبْرَ له عن شيء» وهذا نص ينقض ما ذهب إليه، إذ فيه معنى العموم، وقد رَدّ هذا في البيت.

وأما المطبوع فعند مبارك والشيخ محمد «لأنه...» ومثله في متن حاشية الأمير.

(٢) أي: ويقع العطف بفاء السببية لجملة خالية من الضمير على جملة ذات ضمير.

(٣) تتمة الآية: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ سورة الحج ٢٢/٦٣.

جملة «فتصبح...» معطوفة بفاء السببية على الجملة السابقة «أنزل الله من السماء»؛ إذ هي على تقدير: بإنزاله من المساء ماءً...

وانظر حاشية الشهاب ٦/٣١١ «فالصواب أنها [أي الفاء] عاطفة مغنية عن الرابط كما صَرّح به ابن هشام في المغني».

وتقدّم الحديث للمصنف في الآية في حرف الفاء.

(٤) البيت لذي الرُّمَّة.

يحسُر: يكشف، وإنسان العين لا يكشف ماء الدمع وإنما هو مكشوفٌ عنه بجريانه، والأصل: يحسر ماؤه، يجمُّ: يكثر، بضم الجيم وكسرها، وفاعله الماء، وفاعل يغرق: ضمير الإنسان، ويجم معطوف على «يحسر»، ويغرق: معطوف على يجمّ.

والشاهد فيه أنّ جملة «يحسر الماءُ» من الفعل والفاعل خبر عن قوله «وإنسان عيني» وليس فيها ضمير يربطها بالمبتدأ، وجاز هذا لما في الجملة بعدها المعطوفة بالفاء عليها من ضمير المبتدأ، فإن فاعل يبدو ضمير «إنسان» المبتدأ.

= على أن أبا عليّ خَرّج البيت على الشرط، وجعل تحسر جزاءً أي: إذا حَسَر بدا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٧٩، وشرح الأشموني ١/١٥١، والهمع ٢/١٩٠، والخزانة ١/٣١٢، والمحتسب ١/١٥٠، والعيني ١/٥٧٨، ٤/١٧٨، ٤٤٩، والمقرب ١/٨٣، ومجالس ثعلب/٥٤٤، والديوان/٣٤١، والدر ٢/٦٣٠، ٤/٤٠٦، والبحر١/١٩٥ - ٤/٤٣.

(١) وممن ذهب إلى هذا ٱبن عصفور في المقرب ٨٣/١، والسيوطي في الهمع ٢٠/٢، وٱبن جني في المحتسب ١٥٠/١، والسمين في الدر ٦٣٠/٢، وأبو حيان في البحر ٤٢/٤ وهو تخريج أصحابه. وفي الخزانة ٣١٢/١ «وقال ٱبن هشام في المغني تبعاً لأبي حيان: الفاء السببيّة، نَزّلت الجملتين منزلة جملة واحدة، فاكتفي منهما بضمير واحد، فالخبر مجموعهما».

(٢) أي: يمكن تخريج البيت على غير السببية، وذلك بتقدير الرابط محذوفاً مجروراً بمن.

(٣) تقدّم هذا في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهو قوله: «إن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد. وحينئذٍ فالخبر مجموعهما...». وانظر في هذا الموضع غير هذا التخريج، في آية سورة الحج ٦٣/٢٢ التي ذكرها هنا قبل هذا البيت.

(٤) أي: عطف جملة خالية من ضمير على جملة فيها ضمير، وبالعكس، ويكون ذلك بالواو كما تقدّم بالفاء.

(٥) الرابط هنا في الجملة الثانية «وأكرمها»، وجملة «زيد قامت» قبلها صارت مع ما بعدها كالجملة الواحدة بالعطف بالواو. وأغنى الرابط في الثانية عن ذكره في الأولى.

(٦) الرابط هنا في الجملة الأولى في «قام» ولا رابط في الثانية، غير أن الواو جمعت الجملتين فصارتا كالجملة الواحد، وأغنى الرابط في الأولى عن ذِكْره في الثانية.

(٧) بناه: كذا في المخطوطات، وفي م/٤ بناءً كذا إشارة إلى أنه بالهمز وهاء الضمير. وفي متن الدسوقي مثله، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك ومتن حاشية الأمير «بناءً».

(١) هذا رَدّ على هشام. وانظر النص في الهمع ٢/٢٠.

عطف قاعد على قائم ولما كانت الواو للجمع كانا كالخبر الواحد وكان بمنزلة المثنى المطابق للمبتدأ في المعنى.

(٢) لم يصح هنا الجمع لأنه عطف جملة يقوم على جملة قعد، والجمع بابه المفردات.

(٣) ذهب الدماميني إلى أن الرابط في هذا إنما هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك، فهو من صورة القسم الأول فلا يعَدُّها قسماً مستقلاً برأسه.

قال الشمني بعد هذا: وأقول: «القِسْم الأول يكون الضمير واقعاً في الخبر، وهذا ليس كذلك، بل الخبرُ لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل علي الضمير».

انظر الحاشية ١٨٨/٢.

وفي الهمع ٢٠/٢ «أجازه الزجاج، وجزَم به ٱبن هشام في المغني، وهو المختار».

قلتُ: صورة المسألة كما يلي: زيد: مبتدأ، جملة: «يقوم عمرو»: خبر عن المبتدأ، ولا ضمير رابط في هذه الجملة، والشرط «إن قام» جوابه محذوف دَلَّ عليه ما تقدم، والتقدير: إن قام زيد قام عمرو، فالضمير المضمر في «قام» فعل الشرط قام مقام الرابط في جملة الخبر «يقوم عمرو».

(٤) سورة النازعات ٧٩/٤٠ – ٤١

هي المأوى: هي: مبتدأ، أو فَصْل، وعلى جعله مبتدأ يكون «المأوى» خبره، وجملة «هي المأوى» خبر «إنَّ»، والعائد على «مَن» في الجملة الأولى محذوف على رأي البصريين أي: المأوى له، وحَسَّنَ حذفه وقوعُ «المأوى» فاصلة، وما الكوفيون فمذهبهم أن «أل» عوض عن الضمير.

انظر البحر ٤٢٣/٨.

قلت: ولو أن المصنف ذكر الآيات التي قبلها لكان فيها شاهد للمسألة أيضاً وهي ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ * وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا * فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ النازعات ٧٩/ ٣٧ – ٣٩

وانظر مشكل إعراب القرآن ٤٥٦/٢، والفريد ٦٢٣/٤، ومعاني القرآن للزجاج ٢٨١/٤، والبيان ٤٩٣/٢، والتبيان للعكبري/١٢٧٠.

(١) الجملة المُخَبّر بها إن كانت نفس المبتدأ في المعنى فحكمُها في الاستغناء عن ذكر ضمير يرجع إلى المبتدأ حكم المفرد الجامد؛ ولأجل ذلك لم يفتقر ضمير الشأن إلى ما يرجع إليه من الجملة المخبر عنه بها.

شرح الكافية الشافية/ ٣٤٣ - ٣٤٤.

(٢) تعقب الدماميني المصنف بأن هذه الجملة ليست مما نحن فيه، لأنها في قوله: «لا إله إلا الله» في حكم المفرد، لأنَّ المراد لفظها. ورَدّ عليه هذا الشمني بأن الكلام في مطلق الجملة.

ثم تعقبه الدماميني من جهة أخرى بأن ما ذكره بعد هذا هو أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط، وهو مناف لعدِّها هنا في روابط الجملة بما هي خبر عنه. واعتذر عنه الشمني ٱعتذاراً ضعيفاً قال: «يحتمل أنه يريد بما ذكره في ذلك التنبيه أنها لا تحتاج إلى رابط آخر غير كونها نفس المبتدأ في المعنى، فالمنفي ليس مطلق الربط بل رابط مفيد» انظر حاشية الشمني ٢/ ١٨٨، وحاشية الأمير ١٠٨/٢.

(٣) يقال: هذا هِجّيراه: أي عادته ودأبه وهِجّيرى الرجل: كلامه - قال ذو الرمة:

رمـى فـأخـطـأ والأقـدار غـالـبـة فـانْصعن والويلُ هجِيّراه والـحَرَبُ

وفي حديث عمر رضي اللّه عنه: «ماله هجِّيري غيرها».

وانظر التاج واللسان/ هجر، وكذا النهاية في غريب الحديث والأثر، وانظر هذا القول في المساعد ٢٣١/١، قال: «أي قوله في الهاجرة».

(٤) أي مما لا يحتاج إلى رابط.

(٥) سورة الإخلاص ١/١١٢

هو: مبتدأ: الله أحد: جملة اسمية خبر عن «هو»، وهو ضمير الشأن، ولا رابط في جملة الخبر، لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

= وفيها غير هذا التوجيه، إلا أن هذا الوجه هو ما يناسب ما نحن فيه.

وانظر التبيان للعكبري/١٣٠٩.

قال ابن الأنباري: «وليس في هذه الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ ضمير يعود إليه؛ لأن المبتدأ ضمير الشأن، وضمير الشأن إذا وقع مبتدأ لم يَعُد من الجملة التي وقعت خبراً عنه ضمير؛ لأن الجملة وقعت مُفَسِّرَة له، فلا يفتقر فيها إلى المبتدأ الذي هو ضمير الشأن...» البيان ٢/٥٤٥.

(١) الآية: ﴿وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ الأنبياء ٩٧/٢١.

أبصار: مبتدأ؛ خبره: شاخصة، والجملة موضِّحة للضمير «هي»، وهو ضمير القصة، ومفسِّره له، ولا تحتاج جملة الخبر هذه إلى رابط يعود على المبتدأ.

(١) تتمة الآية: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/٢٣٤.

(٢) أي في «يتربَّصْن» وذلك على جعل الذين: مبتدأ، وخبره جملة: يتربّصْن، وهنا لابُدَّ من تقدير محذوف يصحح وقوع هذه الجملة خبراً عن الأول لخلوها من الرابط، والتقدير: وأزواج الذين يتوفّون يتربَّصن، فحذف المضاف: أزواج، وأقيم المضاف إليه مقامه.

ولهذا قال المصنف: على أن الأصل، وأزواج الذين، وبهذا التقدير يعود الضمير نون النسوة إلى أزواج.

(٣) أضيفت: كذا في المخطوطات، ومعاني الفراء، وفي المطبوع: أضيف.

(٤) التقدير: يتربصن بعدهم، أو بعد موتهم، هذا قول الأخفش . كذا عند السمين، ونسبه هنا إلى الفراء. وجعل التقدير عند الأخفش: أرواجهم يتربّصن انظر الدرر المصون ٥٧٦/١، ومثله في البحر ٢٢٢/٢.

والذي ذكر عن الفراء أنه يجعل «الذين» مبتدأ لا خبر له، بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن به؛ لأن الحديث معهن في الاعتداد، فجاء الخبر عن المقصود.

والمعنى: من مات عنها زوجها تربّصت. وذكر السمين أنه مذهب الكسائي والفراء. وانظر معاني القرآن للفراء ١٥٠/١ ففيه ما يوضح هذا. وانظر رَدّ الزجاج في معاني القرآن ٣١٤/١.

(٥) أي: يذرون أرواجاً يتربَّصْنَ، فالضمير في «أزواجاً» وتقديره: أزواجهم، وهو مخفوض محذوف.

(٦) لم أجد هذا في معاني الفراء، بل ما تقدّم مما ذكره السمين، وشيخه في البحر.

(١) هنا بعض الجملة قام مقام شيء مضاف إلى عائد على المبتدأ. فحذف «أزواجُهم» بجملته وقامت النون التي هي ضمير الأزواج مقامهن بقيد إضافتهن إلى ضمير المبتدأ.

انظر الدر ٥٧٧/١، والبحر ٢٢٢/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٣١٥/١.

(٢) وهو النون في «يتربَّصن».

(٣) أي: الذي في «أزواجهم».

(٤) وهو الأزواج المضاف إلى الضمير «هم».

(٥) وهو النون في «يتربَّصْن».

وقال أبو حيان «ولو صُرِّح بذلك فقيل: يتربَّصْن أزواجهم لم يحتج إلى حذف، وكان إخباراً صحيحاً، فكذلك ما هو بمعناه وهو قول الزجاج».

وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٥/١ - ٣١٦.

(١) في م/٢ «إحدى عشرة».

(٢) تقدَّم هذا عن ٱبن الطراوة عِند المصنِّف في «لولا»، فقد ذكر عنه أن جواب «لولا» أبداً هو خبر المبتدأ، ورَدَّه المصنف بأنه لا رابط بينهما.

وعند الجمهور الخبر محذوف وجوباً، ولا يكون إلاّ كوناً مطلقاً. انظر الأرتشاف/١٠٨٩، والجني الداني/٦٠١، قال في رأي ٱبن الصراوة: «وهو ضعيف».

(٣) «جهنم» مثبتة في م/ ١ و ٢، وليست في بقية المخطوطات.

(٤) تقدمت، وهي الآية ٨٥ من سورة صٓ، وكان ذلك في الجملة المعترضة بين القسم وجوابه.

(٥) قال ٱبن عطية: «وقرأ ٱبن عباس ومجاهد برفع الاثنين، فأمّا الأول فبالابتداء، وخبره قوله: «لأملأن»؛ لأنّ المعنى أن أملأ...» انظر المحرر ٤٩٣/١٢ وانظر رَدّ أبي حيان في البحر ٤١١/٧، وكذا عند السمين ٥٤٧/٥.

(٦) تقدّمت قراءة الرفع في الجملة الاعتراضية، وقراؤها، وانظر معجم القراءات ١٢٧/٨.

(٧) أي قول ابن عطية.

(٨) لأنّ «لأملأن» جواب قَسَم، ويجب أن يكون جملة، فلا تقدّر بمفرد، وأيضاً ليس مُصَدَّراً بحرف مصدري والفعل حتى ينحل إليهما.

وانظر هذا عند شيخه، فهو تابع له في رَدِّه. البحر ٤١١/٧.

(١) أي في مثال ابن الطراوة المتقدِّم، والآية.

(٢) فيه غير هذا التقدير: فالحق أنا، وقيل: فالحق مني.

قال أبو حيان بعد هذا: «وحُذِف كما حذف في «لَعَمْرُك لأقومن» وفي «يَمينُ الله أبرح قاعداً»...»

البحر ٤١١/٧.

(٣) أي: لَعَمْرُك قسمي. عمرك: مبتدأ، وقسمي: الخبر، وهو واجب الحذف.

وكذا ما جاء في المثال بعد «لولا» وفي الآية.

(٤) الآية/٩٣ من سورة الإسراء، وتقدّمت تامّة في «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات» في مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضنة.
وجملة «نقرأه» صفة لـ «كتاباً»، والضمير الرابط هو ضمير النصيب في «تقرأه»، وذكرت فيما تقدّم الحالية.

(٥) أي: وقد يكون الضمير مقدَّراً.

---

(٦) تقدّم البيت في «إِنْ»، وهو لثابت قطنة في رثاء يزيد بن المهلب.

(٧) وتقدّم هذا في تخريج البيت، على جعل «عار» خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة «قتلٍ»، أو «عار» خبر «قتل»، ونقلت هذا عن الدماميني.

(٨) أي: يكون الضميرُ المقدَّرُ الرابطُ لجملة الصفة منصوباً، وهو محذوف.

(٩) قائله جرير في مدح عبدالملك بن مروان. وجعله العيني في مدح يزيد بن عبدالملك، وليس كذلك، والمثبت عجزه، وصدرُه ما وضعتّه بين معقوفين.

= والشاهد فيه مجيء جملة «حميت» صفة لـ «شيء»، والرابط ضميرُ نَصْبٍ مُقَدّرٌ أي: حميتَه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨٢/٧، وشرح السيوطي/٤٤، ٨٧٧، والحجة للفارسي٥/٤٤، والكتاب ٥٤/١، ٦٦، والديوان/٩٩، والعيني ٧٥/٤، وأمالي الشجري ٥/١، ٧٨، ٣٢٦.

(١) أي: ويكون الرابط مقدَّراً ضميراً مجروراً.

(٢) تقدّمت، وهي الآية/٤٨ من سورة البقرة. انظر ما تقدّم في «أيّ»، وكذلك في باب «عن». وفي الموضع الأول كان الحديث عن الرابط المحذوف.

(٣) أي: لا تجزي فيه، لا يُقْبَلُ فيه، لا يُؤْخَذُ فيه. ولا هم يُنْصَرون فيه.

(٤) هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي مولاهم الكوفي، ولد سنة ستين، أخذ القراءة عن عدد كبير من القراء، ومات في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومئة. غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣١٥ - ٣١٦.

(٥) سورة الروم ٣٠/١٧.

وقراءة الجماعة «فسبحان الله حينَ تُمسون وحينَ تُصْبحون».

وقراءة عكرمة والأعمش «حيناً» في الموضعين، على تقدير: تمسون فيه، وتصبحون فيه.

وانظر المراجع في كتابي: معجم القراءات ٧/١٥٠.

(٦) وهو الضمير الرابط.

(٧) في البحر ١/١٨٩ «فيجوز أن يكون التقدير لا تجزي فيه، فحُذِفَ حرف الجر فاتَّصل الضمير بالفعل، ثم حُذف الضمير، فيكون الحذف بتدريج، أو عَدَّاه إلى الضمير أولاً اتساعاً، وهذا اختيار أبي عليّ، وإياه نختار».

(١) قائله غير معروف، وذكر ابن يعيش أنه لرجل من بني عامر.

والمثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفين، وفيه رواية: ويومٍ.

والمعنى: شهدنا فيه، وسليمان وعامر: قبيلتان من قيس عيلان، النوافل: الغنائم.

والمعنى: اذكر يوماً شهدنا فيه هاتين القبيلتين قليلاً عطاياه سوى الطعن النِّهال، على التهكُّم؛ لأن الطَّعْن ليس من النوافل. أي: لا غنائم فيه، بل فيه الطعن.

والشاهد فيه أنّ الأصل: شهدنا فيه، ثم حذف حرف الجر، فصار: شهدناه، وتعدى الفعل إلى الضمير.

انظر شرح البغدادي ٨٤/٧، وشرح المفصل ٤٦/٢، ٤٧، والكتاب ٩٠/١، والكامل/٤٩، وأمالي الشجري ٦/١، ١٨٦، والهمع ١٦٦/٣، والمقرب ١٤٧/١، والمقتضب ١٠٥/٣، و ٣٣١/٤، ومجمع الأمثال ١٢/١، والدر المصون ١٦٦/٥، ٤٢١.

(٢) أي: حذف الجار أولاً من «شهدنا فيه»، ثم اتَّصل الضمير بالفعل فنُصب، ثم حُذِف الضمير.

(٣) وهو حذف الجار والمجرور معاً.

(٤) وهو الحذف على التدريج.

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٦/١ - ٧.

(٦) نصّ ابن الشجري: «والأقيس عندي أن يكون حرف الظرف حُذِف أولاً، فجعل الظرف مفعولاً به على السَّعَةِ...».

= ومن هذا ترى أن ما اختاره قياسياً ابن الشجري هو مذهب الكسائي.

وما أثبته المصنف هو اختياره لرأي سيبويه.

(١) وجه المخالفة في تجويز ابن الشجري الأمرين عن سيبويه والأخفش، مع أن سيبويه يقول بحذفهما معاً، والأخفش يرى حذف الجارّ أولاً.

وانظر الشمني ١٨٩/١، وانظر البحر ١٩٠/١ ففيه مثل نص ابن الشجري، وزاد مع سيبويه والأخفش الزجاجَ في تجويز الأمرين.

(٢) قال أبو حيان: «وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون ثَمّ رابط، ولا يكون الجملة صفة، بل مضاف إليها «يوم» محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: واتقوا يوماً يومَ لا تجزي، فحذف «يومَ» لدلالة يوماً عليه، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به...» البحر ١/١٩٠.

(٣) في م/٢و٤ و٥ «فأبدل».

(٤) في م/٣ «ولا نعلم».

وهذا الذي اعترض به ذكره أبو حيان، وذكر أن البصريين لم يجيزوا ما أجازه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خَفْضِه.

(٥) أي: أبو حيان.

(٦) جملة «لا تجزي نفس عن نفس».

(٧) وذلك بعد حذف «يوم» أي: يوماً يومَ لا تجزي.

وانظر البحر ٢/١٩٠ وذكر أنّ مما يُحَسِّن هذا التخريج أنّ المضاف إليه جملة، فلا يظهر فيها إعرابٌ، فيتنافَرَ مع ما قَبله.

(٨) أي: الجملة.

(١) وهو «يومَ» المقدَّر المحذوف.

(٢) سقط «فلا» من طبعة الشيخ محمد.

(٣) قال الشمني: «يعني إن ٱدّعى أن الجملة [لا تجزي] أُنيبتْ هنا عن المضاف [يوم] كانت مفعولاً؛ لأنها نائبة عن البدل من المفعول، والنائب حكمه حكم المنوب عنه، والمُبْدَلُ حكمه حكم المُبْدَل منه، وهي لا تكون مفعولاً به في مثل هذا الموضع» الحاشية ٢/١٨٩.

(٤) الآيات: ﴿الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ سورة البقرة ١/٢ - ٣.

والرابط الضمير وهو الواو في «يؤمنون»، وهو ضمير الفاعل.

وانظر كذلك الآية الرابعة ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ...﴾ وجاء مثل هذا في آيات كثيرة.

(٥) الآية: ﴿لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ سورة يس ٣٥/٣٦.

الرابط هو ضمير النصب في «عملته».

(٦) الآية: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِصِحَافٍ مِّن ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ سورة الزخرف ٧١/٤٣.

والضمير الرابط هو ضمير النصب في «تشتهيه».

(٧) تقدّمت، وهي الآية/٣٣ من سورة المؤمنون، وذُكِرَتْ في «على»، والعائد ضمير الجر في «منه».

(٨) أي: وإمّا أن يكون الضمير الرابط مقدّراً غير ظاهر.

(٩) الآية من سورة مريم/٦٩، وتقدّمت في «أيّ» موصولاً.

والتقدير: الذي هو أَشَدُّ. وتقدّمت في الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً به في باب التعليق.

(١٠) سورة يس ٣٥/٣٦، وقد تقدّمت غير أنّ المثبت هنا على حذف الضمير وهي قراءة، وبيانها كما يأتي:

= - قراءة: وما عملته: عن ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم وعبدالله بن مسعود وأبي جعفر ويعقوب.

- **وقراءة: وما عملتْ**: عن عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة والكسائي وخلف والمطوعي وطلحة وعيسى بن عمر والمفضل.

وانظر كتابي: معجم القراءات ٤٩٤/٧، ففيه المراجع، وهي كثيرة.

(١) من سورة الزخرف ٧١/٤٣ وتقدّمت قبل قليل، والمثبت هنا إحدى القراءتين، وبيان القراءتين كما يلي:

- قرأ نافع وٱبن عامر وحفص عن عاصم ويعقوب وٱبن مسعود وأبو جعفر وشيبة وٱبن عباس «تشتهيه» بهاء، وكذا جاءت في المصاحف المدنية والشامية.

- وقرأ ٱبن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر، وخلف «تشتهي» بالياء، وهي كذلك في مصاحف مكة والعراق.

قال الزجاج: وأكثر المصاحف بغير هاء، وفي بعضها الهاء.

انظر كتابي معجم القراءات ٣٩٨/٨.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون. وتقدَّم هذا الجزء من الآية في الجملة الرابعة «المضاف إليها». والتقدير «ويشرب مما تشربون منه»، ودَلَّ على ذلك صدر الآية:«يأكل مما تأكلون منه».

(٣) لأن الصِّلة مع الموصول جزء واحد، فاستُغني بالربط اللفظي عن الالتزام بذكر الضمير، والصفة ليست كالصلة في الجزئية. وذكر مثل هذا الرضي وٱبن الحاجب.

انظر الشمني ١٩٠/٢ وأمالي ٱبن الحاجب ١٥/٤.

(٤) كذا في المخطوطات «في» وفي المطبوع «من».

(٥) في م/٣ و٤ و٥«في الخبر».

(١) أي: يربط جملة الصِّلة بالموصول.

(٢) اسم ظاهر بدلاً من الضمير الغائب.

(٣) البيت لمجنون ليلى، وتقدَّم في باب «اللام».

(٤) في شرح الكافية ٣٧/٢ «وقد يغني الظاهر عن العائد على قلَّة نحو: «ما جاءني زيد الذي ضرب زيد».

(٥) قوله: «وهو قليل» غير مثبت في م/١.

(٦) قال البغدادي: «وتجويز الشمني وابن المُلّا تبعاً للعيني «في رحمتك» للإخبار بالاسم الظاهر عن «أنت» غفلة منهم؛ لأنّ الظاهر هنا موصول يجب أن يكون عائده ضميراً غائباً».
انظر شرح الشواهد ٢٧٦/٤، وحاشية الشمني ٣٠/٢.

(٧) هذا البيت أحد ثلاثة أبيات لامرأة اسمها أُمَيْمَة كان ابن الدُّمَيْنة يعشقُها، وهي تجيبه عن أبيات أوّلها:

وأنتِ التي كلفتِّني دَلَج السُّرى وجُونُ القطا بالجلهتين جُثُومُ

وقد تزوجها ولم تزل عنده إلى أن قتل.

والمثبت صدر البيت، وعجزه ما وضعته بين معقوفين.

والشاهد في البيت قولها: أخلفتَني، فوضعت ضمير الخطاب موضع الضمير الغائب وكان الغالب: فيه: وأنت الذي أخلفني ما وعدني، فهو الغالِب، وأقل منه ما كان فيه ضمير الخطاب والتكلّم.

انظر شرح البغدادي ٨٦/٧ الديوان/٤٢، الحيوان ٥٥/٣ البيان والتبيين ٣٧٠/٣.

(١) القليل الأول هو ربط صلة الموصول الواقع خبراً عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر، والقليل الثاني هو ربط ذلك بضمير المخاطب. الشمني ١٩٠/٢.

(٢) الغالب إذا جاء المبتدأ ضمير خطاب خبره اسم موصول أن يكون الرابط بجملة الصّلة ضمير الغيبة.

(٣) أي: أنت الذي فعلت، بوضع ضمير الخطاب في «فعلت» في موضع الضمير الغائب.

(٤) قوله: «لكنه» غير مثبت في م/١ و٣.

(٥) أي: يوضع الاسم الظاهر وهو «زيد» في موضع الضمير العائد.

(٦) أي: على ما تقدّم من وضع الظاهر موضع المضمر، وأنه قليل غير مقيس، جاء حديث الزمخشري في الآية.

(٧) في م/١ «يقول».

(٨) سورة الأنعام ٦/١

(٩) قال الزمخشري: «فإن قلت: علامَ عطف قوله «ثم الذين كفروا بربهم يعدلون»؟. قلتُ: إمّا على «الحمد لله»، على معنى أنّ الله حقيقٌ بالحمد على ما خلق؛ لأنه ما خلقه إلا نعمةً، ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته، وإمّا على قوله: «خلق السماوات»، على معنى أنه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه أحد سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدِر على شيء منه...» الكشاف ١/ ٤٩٤ – ٤٩٥.

(١٠) التعقيبُ هنا للمصنف، وقد أخذه من شيخه أبي حيان.

قال في البحر ٤/٦٩: «وهذا الوجه الثاني الذي جَوَّزَه [أي الزمخشري] لا يجوز إذ ذاك؛ لأنه يكون معطوفاً على الصِّلة، والمعطوف على الصِّلَة صلة، فلو جعلت الجملة من قوله: «ثم الذين كفروا» صلةً لم يَصِحّ هذا التركيب؛ لأنه ليس فيها رابط يربط الصلة بالموصول...».

على أن الشمني التمس مخرجاً للزمخشري بأنه يُغْتفَرفي الثواني ما لا يُغْتَفَر في الأوائل.

(١) في م/٤ «يلزم».

(٢) في م/١ «القبيل».

والمراد بالقليل أنّ قوله «كفروا بربهم» أقام الظاهر موقع المضمر، إذا جعلته معطوفاً على الصّلة على ما ذهب إليه الزمخشري، وأجازه أبو حيان، ومثَّل له بقوله: أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري، يريد رويتُ عنه.. فيكون الظاهر قد وقع موقع المضمر.

(٣) أي: في موضع: كفروا بربهم.

(٤) وتكون «ثم» على هذا للترتيب الإخباري.

(٥) أي: الموضع الرابع مما يحتاج إلى رابط.

(٦) سورة النساء ٤/٤٣، وتقدَّمت في الجملة الحالية.

جملة «وأنتم سكارى» حال، ورابطها بما قبلها: وأنتم، الواو والضمير، وصاحب الحال الواو في «لا تقربوا».

(٧) سورة يوسف ١٢/١٤ وتقدَّمت في «إذا».

والرابط الواو وحده؛ لأن الضمير لا يعود على الذئب، ولا على الضمير في «أكله».

وأجازوا في الجملة الاعتراض. انظر الدر المصون ٤/١٦١، والفريد ٣/٦٣ «والجملة معترضة بين القسم وجوابه».

(٨) ليس في جملة الحال «الشمس طالعة» ضمير؛ ولذا كان الرابط الواو وحده.

(٩) الآية: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ سورة الزمر ٣٩/٦٠.

الرابط هو الضمير في جملة الحال «وجوههم مسودّة»، وصاحب الحال «الذين».

(١) أي: حيث يكون الرابط الواو وحده.

(٢) إما أن يكون الرابط الواو والضمير، أو الضمير وحده، وأما الواو وحده فغير كافٍ للربط.

وعند ٱبن يعيش يغني الواو عن الضمير بربط ما بعده بما قبله. انظر شرح المفصّل ٢/ ٦٥.

(٣) أي: في الجملة التي تقع حالاً وهي اسمية، فالأصل أن يكون الرابط الواو، وأمّا ما جاء من ذلك والرابط ضمير من نحو: كلمته فوه إلى فيّ، فهو عنده شاذ. وتعقّبه أبو حيان في البحر.

انظر الشمني ٢/ ١٩٠، ونص الزمخشري في المفصل/ ٦٤ وانظر شرح المفصل ٢/ ٦٥ وفي ص/ ٦٦ تعقّب الزمخشريَّ بأنه إن أراد أنه شاذ في القياس فليس بصحيح، وإن أراد أنه قليل من جهة الٱستعمال فقريب.

(٤) الآية: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة البقرة ٢/ ٣٦.

جملة: بعضكم لبعض عدو: حالية، وهي جملة ٱسمية، وليس فيها ضمير رابط غير الضمير في «بعضكم». وصاحب الحال الضمير في «اهبطوا».

قال أبو حيان: «وليس مجيئها بالضمير دون الواو شاذاً خلافاً للفراء ومن وافقه كالزمخشري» انظر البحر ١/ ١٦٣.

(٥) خلط ابن هشام بين آيتين؛ ولذلك رأيت أن أفصل بين هذين الجزأين.

الأولى: في سورة البقرة: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ١٠١/٢.

والثانية في آل عمران: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ سورة آل عمران ١٨٧/٣.

وقد أنبه الشمني على هذا. انظر الحاشية ١٩٠/٢، والأمير ١٠٩/٢.

= وليس في آية آل عمران شاهد لما نحن فيه، وإنما الشاهد في آية سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿كأنهم لا يعلمون﴾ فهي جملة حالية صاحبُها: فريق.

وانظر البحر ٣٢٥/١.

وقال الأمير: «في الآية الأخيرة تعريض بالزمخشري؛ فإنه مُفَسِّر، فكيف يخفى عليه هذه المواضع» الحاشية ١٠٩/٢.

(١) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ۚ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ۚ وَهُوَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ سورة الرعد ٤١/١٣.

جملة «ننقصها من أطرافها» حال إمّا من فاعل «نأتي» أو من مفعوله.

وكذا جملة «لا معقب لحكمه» جملة حالية.

(٢) الآية/ ٢٠ من سورة الفرقان، وتقدّمت في آخر الجمل التي لها محل من الإعراب «الجملة المستثناة» وذكر المصنف أن قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ حال.

(٣) تقدّم الحديث عنها قبل قليل. وهي آية الزمر ٦٠/٣٩.

(٤) أي: قد تخلو جملة الحال من رابط يربطها بصاحب الحال.

(٥) أي: الواو والضمير.

(٦) أي: قفيز منه بدرهم. وجملة: قفيز بدرهم: حال من البُرّ على تقدير: مُسَعَّراً.

(٧) أو يُقَدّر الواو.

(٨) قائله الأعشى ميمون البكري من أبيات مدح بها قيس بن معد يكرب الكندي، فقد وصف محبوبته بالدُّرة، ثم بيَّن كيف تُستخرَجُ من البحر، ثم وَصَف الغواصين بعد ذلك بأبيات. كذا عند البغدادي في شرح الشواهد.

= وأثبت الأصمعي القصيدة للمسيّب بن عَلَس، وهو خال الأعشى، كذا عند البغدادي في الخزانة، وشرح الشواهد أيضاً.

والشاهد في البيت قوله: الماءُ غامِرُه: حال من «النهار» ولا رابط من ضمير أو واو. فيجب أن تقدّر الواو، أي: والماء غامره.

ورُوي بنصب «النهار»، فتكون الجملةُ حالاً من ضمير الغائص المستتر في «نَصَفَ» وفاعل «نصف» في بيت قبله.

كجُمانة البحري جاء بها غواصُها من لُجَّة البحرِ

والمسيّب جاهلي لم يدرك الإسلام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨٨/٧، وشرح السيوطي/٨٧٨، والخزانة ٥٤٢/١، وشرح المفصل ٦٥/٢، وأمالي الشجري ١٩٠/٢، ٢٧٨، والهمع ٤٧/٤، وسر الصناعة/٦٤٢، وشرح الأشموني ٤٤٠/١، وأدب الكاتب/٣٥٩، وإصلاح المنطق/٢٤١، وليس في ديوان الأعشى.

(١) في م/٢ و٤ «ما يدري» ومثله في أدب الكاتب.

(٢) أي: المشتغَل عنه بالعمل في ضميره، أو بالعمل في سببيّه، وهو المضاف لضميره.

(٣) زيداً ضربته: العامل وهو الفعل «ضرب» شُغِل عن العمل بـ «زيداً» بالعمل في ضميره وهو الهاء، وجملة «ضربته» مُفَسِّرة للعامل في «زيداً»، والتقدير: ضربت زيداً ضربته. والجملة المفسِّرة لا بُدّ لها من رابط وهو الضمير البارز في الفعل.

(٤) الجملة: زيداً ضربت أخاه، وتقدير المُفَسَّر: أهنتُ زيداً ضربت أخاه.

(٥) صورة الجملة: زيداً ضربت عمراً وأخاه، أي على تقدير: أهنت زيداً ضربت عمراً وأخاه، الضمير في «أخاه» هو الرابط للجملة بالمُفَسَّر وما عمل فيه، لأن الواو للجمع في المفردات.

(٦) صورة الجملة: زيداً ضربت عمراً أخاه، الضمير في «أخاه» رابط للجملة المفسِّرة بما قبلها، لأن أخاه عطف بيان، من «عمراً» فهما واحد.

(١) أي: عطف بيان في المثال الأخير.

(٢) أي في: «أخاه» في المثال الأخير.

(٣) لم يصح نصب «زيد» على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء؛ لأنه عندئذٍ يكون من جملة أخرى؛ إذ لا تشتمل على هذا الجملةُ المفسِّرة والجملة الواقعة خبراً على ضمير رابط.

(٤) في م/٤ «وكذلك».

أي: وكذلك يمتنع الرفع والنصب لو عطفت بغير الواو.

(٥) تتمة الآية ﴿وَأَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ سورة محمد ٨/٤٧.

(٦) قال أبو حيان: «والذين كفروا: مبتدأ، والفاء داخلة في خبر المبتدأ، وتقديره: فتَعَسَهُم الله تَعْساً، فتَعْساً منصوب بفعلٍ مضمر؛ ولذلك عطف عليه الفعل في قوله: وأَضَلَّ أعمالهم...» البحر ٧٦/٨.

(٧) ما منعه هنا أجازه شيخه أبو حيان فقال: «ويجوز أن يكون الذين منصوباً على إضمار فعل يُفَسِّره قوله: فتعساً لهم كما تقول: زيداً جَدَعاً له» انظر البحر ٧٦/٨.

وانظر الدر المصون ١٤٦/٦ فقد تبع شيخه أبا حيان في هذا.

(٨) أي: لا يجوز عند المصنّف جعل ضرباً وجَدَعاً المصدرين مُفَسِّرين للعامل في «زيداً».

(٩) القول فيه كالقول في المثالين السابقين، أي: لا يكون «عمراً» منصوباً بمحذوف يُفَسِّره المصدر «سعَياً».

(١٠) تقدّم نَصُّه في البحر.

ورَدُّه هذا على أبي حيان جنوح إلى مذهب الزمخشري الذي قال: «فإن المعنى: فقال تَعْساً لهم، = أو فقضى تَعْساً لهم» على أن أبا حيان رَدّ هذا التقدير عند الزمخشري. وانظر الكشاف ١٢٨/٣، والبحر ١٤٨/٨، وانظر الشمني ١٩١/٢.

(١) في م/٥ «متعلِّق».

(٢) أي: «له» اللام متعلقة بمحذوف مقدّر غير فعل المصدر أو المصدر «تَعْساً أو سَقْياً أو جَدْعاً، في الأمثلة المتقدّمة والتقدير: إرادتي له تَعساً... وانظر حرف اللام فيما تقدّم.

(٣) أي: تعساً.. وسقياً... إلخ.

على أنه تقدّم في حرف اللام أن ٱبن مالك أجاز في التسهيل في سقياً لك أن تتعلّق اللام بالمصدر، وهي للتبيين، وأجازه ٱبن الحاجب أيضاً في شرح المفصل. وفي هذا رَدٌّ على المصنف، وتقدَّم تفصيل هذا في حرف اللام فيما سبق. وانظر الشمني ١٩١/٢.

(٤) يُعْتَرضُ على المصنِّف بقول ٱبن الحاجب: إنه يقال: جدعاً زيداً وسقياً زيداً بحذف هذه اللام بعد المصدر. وانظر هذا في «باب اللام فيما تقدّم» والشمني ١٩١/٢.

(٥) بينة: مثبت في م/١٢ و٣ و٥، وغير مثبت في الباقيتين، ولا المطبوع.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢١١.

(٧) كم: مبتدأ، خبره الجملة بعده «آتينا...»، والعائد محذوف أي: كم آتينا هموها، أو آتيناهم إياها، وأجاز هذا ابن عطية في المحرر ٢/٢٠٢، وأبو البقاء في التبيان/١٧٠.

(٨) مفعول ثانٍ لآتيناهم على مذهب الجمهور، وأوّل على مذهب السهيلي، وقيل يجوز أن ينتصب بفعل مقدر يفسّره الفعل بعدها تقديره: كم آتينا آتيناهم. انظر الدر ١/٥١٤ - ٥١٦، والمحرر ٢/ ٢٠٢.

(١) أي: «مِن» في الآية: ﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ...﴾.

(٢) أي: تمييزاً لـ «كم».

(٣) تقدّمت الآية في «ما» الشرطية، وهي من سورة البقرة ١٠٦/٢.

ومضت في «مِن» أيضاً إذا جاءت لبيان الجنس، وكثيراً ما تقع بعد ما أو مهما.

(٤) أي: في «كم» والوجهان: الابتداء أو النصب على أنه مفعول لفعل مقدّر.

وانظر رَدّ الوجهين عند أبي حيان في البحر ١٢٦/٢، ١٢٧، وكذا في الدر ٥١٤/١ - ٥١٥.

(٥) مفعول ثان مُقَدَّم لـ «آتيناهم» على مذهب الجمهور، ومفعول أول عند السهيلي. وتقدّم هذا قبل قليل.

(٦) أعطيتك أخذ مفعولين: الأول هو الضمير الكاف، والثاني: عشرين، وهو مقدَّم.

(٧) انظر الكشاف ١/٢٦٨ «... فإن قلت: كم ٱستفهامية أم خبرية؟ قلت: تحتمل الأمرين، ومعنى الٱستفهام فيها التقرير...».

وتعقَّبه أبو حيان قال: «... وليس بجيّد؛ لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال، لأنه يصير المعنى: سَلْ بني إسرائيل، وما ذكر المسؤول عنه، ثم قال كثيراً من الآيات آتيناهم، فيصير هذا الكلام مفلتاً مما قبله...» البحر ٢/١٢٧.

(٨) سوف يذكر المصنف في الباب الخامس أن «كم» الخبرية تُعَلّق، خلافاً لأكثرهم، وقد ذكره في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة، وانظر مثل هذا في «كم» مما تقدّم.

(٩) انظر «من» فيما سبق وشروط الزيادة، فإنه ذكر النفي والنهي والٱستفهام بـ «هل» وزاد الفارسي الشرط.

(١) وهم الأخفش والكسائي وهشام. وانظر الٱرتشاف/٧٢٣ وانظر «مِن» فيما تقدّم.

(٢) في التمييز لا يشترط أن يكون الكلام غير مُوْجَب.

(٣) هذا رأي الفارسي وسيبويه. انظر الٱرتشاف/١٦٣٣، وشرح الأشموني ١/٤٤٦، والهمع ٤/٦٧.

(٤) أي: بالمُبْدَل منه.

(٥) تقدّمت الآية في أكثر من موضع، ومنها «حرف الواو» وهي في سورة المائدة ٧١/٥.
وكثير: بدل بعض من كُلّ، والكُلّ هو الضمير في: عَمُوا وصَمّوا، ومنهم: الهاء ضمير الجَرّ هو الرابط. وفي «كثير» غير هذا الإعراب. انظر العكبري/٤٥٣، والدر ٢/٥٨١.

(٦) سورة البقرة ٢/٢١٧، وتقدَّمت في «إذ»، وفي هذا الموضع بيَان البدليّة.
قتالٍ: بَدَلُ ٱشتمال من الشهر الحرام، والضمير في «فيه» هو الرابط، وقيل فيه غير هذا. انظر العكبري/١٧٤.

(٧) أي: يكون الضمير الرابط مُقَدَّراً غير ملفوظ.

(٨) ﴿إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ ثبت في م/٣، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٩) الآية: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/٩٧.
مَن: بدل من الناس، بَدَلَ بعضٍ من كُلّ، والضمير محذوف تقديره: من استطاع منهم. وقيل: هو بدل كُلّ من كُلّ.
وفي إعرابه أربعة أوجه أخرى غير ما ذكرت. انظرها في الدُّرّ ٢/١٧١.
ويأتي حديث عنها في الباب الخامس.

(١) أي: جملة «ثويته».

(٢) الهاء من «ثويته».

(٣) وهو في قوله: «فيه».

(١) تتمة الآية الثانية: ﴿... قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ سورة البروج ٨٥/٤ - ٥.
النارِ: بَدَلٌ من الأخدود، وهو بَدَلُ اشتمال، وتقدير الضمير الرابط: فيه. وهو تقدير البصريين.
وقيل: بَدَلُ كُلّ من كُلّ، وقيل جَرٌّ على الجوار، أو التقدير. ذي النّار.
انظر الدر ٥٠٣/٦.

(٢) هذا تقدير الكوفيين، فإن «أل» قامت مقام الضمير، والأصل: ناره، ثم حُذِف الضمير، وعُوِّض عنه «أل». انظر البحر ٤٥٠/٨، والدر ٥٠٣/٦.

(٣) هذا البيت من قصيدة للأعشى ميمون عاتب بها يزيد بن مسهر الشيباني، وتهدَّده لسبب وقع بينهما.
وثواء: بالجرِّ، ورُوي: ثواءً، بالنصب، وكذا أُثبت في م/٣.
وينشده النحويون: تُقَضَّى لُباناتٌ ويسأمُ سائمُ، وهي الرواية المثبتة عند سيبويه. الحول: السنة، الثواء: الإقامة. واللُّبانات: جمع لُبانة، وهي الحاجة من غير فاقة، والسآمة الملالة، ويسأمَ: منصوب بأن مضمرة جوازاً، وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوفة على المصدر المتقدِّم.
أي: تقضي لبانات وسآمة سائم.، وأما يسأمُ: فهو بالعطف على تُقَضّى.
ومعنى البيت: تأنست بهُرَيرة وقضيت اللُّبانة من وَصْلها فدعها لما يعنيك من الذَّبِّ عن حسبك.
والشاهد فيه مجيء «ثواء» بالجر بدلاً من «حول»، وهو بدل اشتمال؛ لأن الثواء في الحول، فالفعل مشتمل عليهما، أي: دالٌّ على كل واحد منهما.
والعائد محذوف مقدر كما ذكره المصنف: ثويته فيه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩١/٧، وشرح السيوطي/٨٧٩، والمقتضب ٢٧/١، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤، والكتاب ٤٢٣/١، والدر المصون ٤٦٤/١ و٣٤٦/٥، وشرح المفصل ٦٥/٣، وأمالي الشجري ٣٦٣/١، ورصف المباني/٤٢٣، والبحر المحيط ٣٩/٢١، والديوان/١٧٧، ومعاني الأخفش/٧١، والارتشاف/٩٦٦، والبيان للأنباري ١٥١/١، وأصول ابن السراج ٤٨/٢.

(٤) هذا من كلام ٱبن السّيد البطليوس ينقله عن شيخه، كذا ذكر البغدادي.

والذي ذكره: جملة «ثويته» صفة لثواء، ويجب أن يكون في هذه الجملة ضميران: أحدهما يعود على الثواء الموصوف، وثانيهما للحول المبدل منه، فالهاء في ثويته للثواء، والعائد على الحول مقدَّر كأنه قال: ثويته فيه. انظر شرح البغدادي ٧/٧٠، وتبع ٱبنَ سيده ٱبنُ هشام اللخمي.

(٥) حاصل كلامه أنّ في البيت صفة وبدلاً، وكلٌّ منهما بحاجة إلى ضمير، وليس في البيت إلا ضمير واحد، فإن قُدّر رابطاً للصفة احتيج إلى ضمير آخر رابط للبدل بالمبدل منه، وكذا العكس، وتقدير المصنف أولى، فالبارز للعود على الموصوف، والمقدّر للبدل والمبدل منه. وانظر الشمني ٢/١٩٢.

(١) أي: بَدَلَ كُلّ من كُلّ.

(٢) أي: البدل.

(٣) تقدّم هذا للمصنف في أنواع الرابط. فقد ذكر في العاشر: كون الجملة نفس المبتدأ. وذكر الآية ﴿قل هو الله أحد﴾، والقول: «هجّيرى أبي بكر لا إله إلا الله».

(٦) في م/٤ بزيادة «وبكر».

(٧) التقدير: لاْشتراط الرابط... وجب القَطْعُ، فهو فاعل وجب.

(٨) أي على تقدير: مررت بثلاثةٍ منهم زيد وعمروٌ. وانظر تعقيب الدماميني في الحاشية ١٩٢/٢.

ومنهم: متعلِّق بالخبر، وزيد: مبتدأ.

وفي م/٣ «بإضمار منهم».

(١) أي: لو أتبع «زيد» ما قبله على البدلية من ثلاثة، ولم يذكر «منهم» كان بدل بعض من كل من غير ضمير رابط، على أن ذكره ليس بلازم، فإنه يكون مقدّراً.

قال الأمير: «ويصح تقديره رابطاً، فإن استوفت الأجزاء ولاحظت البدلية قَبل العطف لم يحتج لرابط» الحاشية ١١٠/٢.

(٤) أي: لا يربط المعمول بالصفة العاملة فيه غير الضمير.

(٥) زيد: مبتدأ، حَسَنٌ: خبر، وَجْهُهُ: فاعل «حَسَن» وهو الصفة المشبهة، والضمير الرابط هو الهاء.

(٦) أي في: زيد حَسَنٌ وجهاً منه.

وجهاً منصوب على التشبيه بالمفعول به، ومنه: فيه الضمير الرابط. وانظر الدسوقي ١٤٩/٢.

(٧) هذا مذهب سيبويه والبصريين. وانظر الارتشاف/٢٣٥٢، والكتاب ٢٠٢/١ - ٢٠٣.

(٨) هذا مذهب الكوفيين. وانظر الارتشاف/٢٣٥٢.

فهو عندهم على تقدير حسنٌ وَجْهُه، وحُذِف الضميرُ، وقامت «أل» مقامه في الربط.

(٩) أول الآية: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ...﴾ سورة صٓ ٤٩/٣٨ - ٥٠.

(١٠) أي: بدل من «حُسْنَ...».

(١) يجوز في «جناتٍ» أن يكون عَطْفَ بيان من «حُسْنَ مآب» إن كان «جناتٍ» نكرة، ولا يجوز ذلك إن كان معرفة، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون عطف البيان في النكرات، وذهب إلى هذا الفارسيّ والزمخشريّ. انظر الهمع ١٩١/٥ - ١٩٢، وانظر لبحر ٤٠٥/٧ في رَدّ عطف البيان في الآية.

(٢) في م/١ «يمنعه» ومثله عند مبارك والشيخ محمد، ومتن الدسوقي، وفي بقية المخطوطات ما أثبتُّه.

(٣) انظر الكشاف ١٨/٣ «جناتِ عَدْنٍ» معرفة لقوله: ...، وٱنتصابها على أنها عطف بيان لحسن مآب...».

(٤) قوله «بالغيب» مثبت في المخطوطات ما عدا الأولى، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٥) الآية: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا * جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ سورة مريم ٦٠/١٩ – ٦١.

(٦) أي: لو صَحّ أنّ «جنات عدنٍ» معرفة.

(٧) في م/١ النكرة بالمعرفة، وفي م/٢ و٥ المعرفة بالنكرة.

(٨) قال أبو حيان: «ولا يتعيَّن أن يكون «جناتِ عدن» معرفة بالدليل الذي استدلّ به، وهو قوله: «جناتِ عدن التي»؛ لأنه ٱعتقد أن «التي» صفة لجنات عدن، ولا يتعيّن ما ذكره؛ إذ يجوز أن تكون «التي» بدلاً من جناتِ عدن...» البحر ٤٠٤/٧.

(٩) أي: ولفظ «التي» في آية مريم.

(١٠) وهذا توجيه شيخه أبي حيان.

(١١) انظر البحر ٤٠٥/٧، والكشاف ١٨/٣.

(١) أي: لإضافتها إلى «عدن».

(٢) أي: لأنا أعربنا «جناتِ» بدلاً من «حُسْنَ مآب»، فلو جعل «مفتحةً» صفة له لزم تقديم البدل على النعت، وهو لا يجوز. دردير. عن دسوقي ١/١٥٠.

(٣) بدل من ضمير مستتر في «مُفَتَّحة».

(٤) وهو كونه مفعولاً لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

(٥) حسنة: مجرورةٌ على الصفة لـ «امرأةٍ»، رافعةٌ لضمير موصوفه، والوجهُ: بدل من ذلك الضمير، وإبدال ذي اللام من الضمير مما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين. انظر الشمني ٢/١٩٣.

(٦) أي: على تخريج «الأبواب» على البدلية، أو أنه مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله.

(٧) فالرابط على هذا محذوف، وهذا تقديره: منها، وهذا تقدير البصريين.

(٨) هذا تقدير الكوفيين، ومن ذهب مذهبهم، في نيابة «أل» عن الضمير بعد حذفه من «أبوابها». وانظر البحر ٧/٤٠٥.

(٩) أي: بَدَل «الأبواب» من الضمير المستتر في «مُفَتْحة».

(١٠) كذا، بَدَل بعضٍ عند شيخ المصنف أبي حيان. ورَدَّ ما ذهب إليه الزمخشريّ، وقال الزمخشريّ: «وهو من بَدَل الاشتمال».
انظر الكشاف ٣/١٨، والبحر ٧/٤٠٥.

(١١) بَدَلُ البعض على تقدير أنّ الباب جزء من الدار، وبَدَلُ الاشتمال على أنّ الجنة مشتملةٌ على الأبواب.

(١) الآية: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡ فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ المائدة ١١٥/٥.

الضمير في «أُعَذِّبه» هو الذي يربط جملة الجواب «فإني أعذِّبه» بٱسم الشرط «مَن». وفي هذا الضمير غير هذا التقدير. وانظر الدر ٦٥٤/٢.

(٢) الآية: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ سورة البقرة ١٩٧/٢.

تقدير الضمير يصح أن يكون بعد «جدال» أي: ولا جدال منه، ويكون «منه» صفة لجدال.

ويجوز أن يُقَدَّر بعد الحج: ولا جِدال في الحج منه أوله، ويكون هذا الجارّ في محل نصب على الحال من الحج، وللكوفيين تأويل آخر، وهو أنّ الألف واللام نابت مناب الضمير.

انظر الدر المصون ٤٩٢/١.

(٣) هذا على تقدير البصريين.

(٤) هذا تقدير الكوفيين، و«أل» في الحج ناب عن الضمير.

(٥) سورة آل عمران ٧٦/٣.

(٦) سورة المائدة ٥٦/٥.

(٧) قائله القطامي، وهو من خمسة أبيات يفضِّل فيها عَيْشَ أهل البادية على عَيْش أهل الحاضرة.

وجاء في الديوان: مَن تكن... بدون واو أو فاء، وهذا ما يُسَمَّى بالخرم.

الحضارة: بكسر الحاء المهملة وفتحها، الحَضَر، وأهل الحضارة: أهل الحضر. أي أهل القرية

= والمدينة، وهذا خلاف البادية.

ومعنى البيت: من أَعْجَبَهُ رجالُ الحضر فأيّ أناس بَدْوٍ نحن، والمعنى: ترانا سادة البدو.

والشاهد في البيت أنّ الرابط محذوف، وقَدَّره الزمخشري فلسنا على صفته.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٥/٧، والكامل/٨٦، والديوان/٥٨، وشرح الحماسة للتبريزي/١٨١.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: فأين الضمير الراجع من الجزاء إلى «مَن» قلت: عموم المتقين قام مقام رجوع الضمير» انظر الكشاف ٣٣٠/١.

(٢) انظر البحر ٢/٥٠١.

(٣) هذا تقدير شيخه أبي حيان في البحر.

(٤) عند الزمخشري في الكشاف ١/٤٦٨ فإن حزب الله من إقامة الظاهر مقام المضمر ومعناه، فإنهم هم الغالبون.

وفي البحر ٣/٥١٤ «يحتمل أن يكون جواب «مَن» محذوفاً لدلالة ما بعده عليه، أي يكن من حزب الله ويغلب، ويحتمل أن يكون الجواب: فإنّ حزب الله، ويكون من وضع الظاهر موضع المضمر أي: فإنهم هم الغالبون». وانظر حاشية الشهاب ٣/٣٨.

(٥) ذكر البغدادي هذا التقدير للزمخشري. انظر شرح الشواهد ٧/٩٥.

ولم أهتدِ إلى موضع هذا البيت في مرجع عند الزمخشري مما بين يديّ.

(٦) أي: ٱرتباط العاملين، وذكر السفاقسي أنه لم يَرَ ذلك إلّا لٱبن عصفور. انظر الشمني ١٩٣/٢.

(٧) في م/٣ «قام وقعدا أخواك» وفي م/٤ «قاما وقعدا...».

والنص عند الدسوقي «قاما وقعد أخواك»، ومثله عند مبارك.

وقد أعمل الثاني، ويكون الرابط الواو، أو العامل الأول.

(١) تعقّبه الدماميني بأن في كلامه هذا تسامحاً، فإن «كان وظن» وهو العامل الأول ليس عاملاً في نفس الفعل الثاني، وإنما هو عامل في مَحَلّ الجملة التي منها الفعل الثاني، وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة. انظر الشمني ١٩٣/٢.

(٢) سورة الجن ٤/٧٢.

سفيهنا يتنازعه عاملان: كان، يقول، فَأَعْمَل الفعل الثاني «يقول»، وقَدَّر ٱسم «كان» ضميراً مستتراً عائداً على السَّفيه، والعامل الثاني وهو «يقول» وما عمل فيه معمولٌ للعامل الأول، فالجملة في محل نصب خبر «كان»، ويجوز أن يكون ٱسم «كان»، وفاعل «يقول» مضمر، والجملة: خبر.

انظر الدر ٣٩١/٦.

(٣) سورة الجن ٧/٧٢.

قوله: أن لن يبعث: تنازَعَهُ عاملان: ظَنُّوا، وظَنَنْتُم، وكُلّ منهما يطلب مفعولين، وهو من إعمال الثاني للحذف من الأول.

انظر البحر ٣٤٨/٨.

(٤) أي: ثاني العاملين جواب للعامل الأول.

(٥) الآيـة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ المنافقون ٦٣/٥.

تعالوا: يطلب «رسول الله» على معنى: ائتوا، ويستغفر: يطلبه أيضاً على أنه فاعل له، فأعمل الثاني؛ ولذلك رفع «رسول»، وحذف من الأول، والتقدير: تعالوا إليه، ولو أعمل الأول لقال: تعالوا إلى رسول الله يستغفر لكم، ويضمر الفاعل في يستغفر.

(٦) الآية: ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ قَالَ ٱنفُخُوا۟ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ الكهف ١٨/٩٦.

آتـونـي وأُفْـرِغ: تـنـازعـا العمل في «قِطْراً» وقد أعمل الثاني «أُفْرِغ»، وأضمر المفعول الثاني في «آتوني».

= قال السمين: «وهذه الآية أشهر أمثلة النحاة في باب التنازع، وهي إعمال الثاني للحذف من الأول» الدر ٤/٤٨٣.

وقال العكبري: «قِطْراً: مفعول «آتوني»، ومفعول «أفرغ» محذوف، أي: أفرغه، وقال الكوفيون: هو مفعول «أفرغ»، ومفعول الأول محذوف». انظر التبيان/٨٦٢.

(١) في م/١ «وإمّا جوابية السؤال».

والمراد بهذا أن الرابط هو ما يقع جواباً عن سؤال كالذي في الآية.

(٢) سورة النساء ٤/١٧٦، وتقدّمت في مواضع أَولها «أَنْ».

وقوله: «في الكلالة» تنازع العمل فيه عاملان: يستفتونك، ويفتيكم، وإعمال الثاني يقتضي الإضمار في الأول، وكذا العكس.

وعلقه البصريون بـ «يفتيكم»، وعلَّقه الكوفيون بيستفتونك، وهو عند العكبري ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لقال: يفتيكم فيها في الكلالة كما لو تقدّمت.

(٣) لا يجوز لأنه لا يوجد رابط بين العاملين المتنازعين: قام، قعد.

(٤) أي: لأجل وجوب الربط بين العاملين.

(٥) تقدّم البيت في «لو».
وذكر الشمني أن قولهم لا يُبْطُلُ إلّا على تقدير «ولم أطلب» ٱستئنافاً.
ووجه التنازع عندهم أن العاملين «كفى، ولم أطلب» تنازعا العمل في «قليل»، فأعمل الأول، وحذف معمول الثاني.

(١) أي: هذا البيت.

(٢) وهو «كفاني» في «قليل».

(٣) أي: إعمال المتقدِّم.

(٤) وهو «أطلب».

(٥) أي: مع تمكنه من أن يُعْمِل الثاني فيقول: «كفاني ولم أطلب قليلاً من المال».

(٦) انظر مثل هذا في شرح البغدادي ٥/٣٦ و٩٧/٧.

(٧) الدليل هو البيت الذي بعده: ولكنما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّل... البيت.

(٨) أي: إذا وقع العطف كان «لم أطلب» مثبتاً كالمعطوف عليه وهو «كفاني»، وهذا يعطي فساد المعنى، فهو لم يطلب القليل، وإنما طلب الكثير، ودليل ذلك البيت بعده.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٩٧/٧.

(٩) أي: «لم أطلب».

(١) أي: «ولم أطلب» ولو قُدِّر ٱستئنافاً لتنازعا العمل في «قليل».

(٢) تقدير الواو للاستئناف يقتضي أنه لا تنازع بين كفاني وأطلب، وشرط التنازع أن يكون ٱرتباطٌ بين المتنازعين بالعطف أو بغيره.

(٣) في م/١ و٢ «إنما جُوِّز» وفي المطبوع: لِمَ لا يجوز.

(٤) أي: في «كفى» و«لم أطلب».

(٥) أي: في بيت امرئ القيس في «ولم أطلب».

(٦) أي: لم أدعُه ولم يُجِبْني.

وكذا في البيت، فإن عدم طلب القليل مستمر، وإن كان نفيُ كفاية القليل لٱنتفاء السَّعي لأدنى معيشة. انظر الدسوقي ١٥١/٢.

(٧) أي: كون الواو في بيت امرئ القيس للحال.

وما ذكره المصنف هنا هو غير الصواب، فإن ٱبن الحاجب نقل في الإيضاح في شرح المفصل كلام سيبويه في إبطال التنازع لفساد المعنى؛ إذ يكون صدر البيت أنه لا يطلب القليل، وفي عجزه أنه طالب للقليل، ثم نقل عن الفارسي أنه قَصَدَ جهة أخرى، وهي جَعْلُ الواو للحال قال: «وإذا كانت الواو للحال لم يلزم أن يكون الطلب مثبتاً، بل يجب أن يكون منفياً على ظاهره، فكأنه قال: لو كنت ساعياً لأدنى معيشة دنيئةٍ لكفاني القليلُ غير طالب له، فيكون الفعلان مُوَجَّهيْن إلى القليل بهذا الاعتبار وبهذا التقدير، فَصَحّ أن يكون من هذا الباب، ويكون قد أعمل الأول.

[قال ٱبن الحاجب]: والظاهر مع سيبويه إذ ٱستعمال واو العطف أكثر...».

انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١ - ١٧٠، وٱنظر الإيضاح للفارسي/٦٧، فإنه ما زاد على أن ذكر البيت شاهداً لإعمال الأول.

(١) أي: فيما ذهب إليه الفارسي من جواز التنازع، وجَعْل الواو للحال.

(٢) قال الدماميني: «هذا مشكل؛ وذلك لأنّ كلامه يقتضي أنّ جَعْلَ المعلّق امتناع الجزاء، والمُعَلَّق عليه نفس الشرط، وهو فاسد، فلو حُذِف الانتفاء وقال: فيكون كفاية القليل المقيَّدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه بناء على أن «لو» لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء لاستقام. لكن يصير قوله بعد ذلك: فيتوقف عدم الشيء على وجوده غير مستقيم» انظر الشمني ١٩٣/٢.

(٣) أي: عدم الطلب للقليل..

(٤) أي: الربط بين العاملين المتنازعين بواو العطف، أو بغيره.

(٥) سورة البقرة ٢/٢٥٩، وتقدَّمت في مواضع أولها «حرف الواو».

(٦) هذا للزمخشري، فقد ذهب إلى أنّ المسألة من باب الإعمال، فالفعل تبين يطلب معمولاً وهو الفاعل، و«أَعْلَم» يطلب مفعولاً، و«أَنّ الله...» يصلح أن يكون فاعلاً لتبيّن، ومفعولاً لأعلم، فصارت المسألة من التنازع.

قال: «وفاعل تبيَّن مضمر تقديره: فلما تبيَّن أنّ الله على كل شيء قدير قال أعلم أن الله على كل شيء قدير، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، كما في قولهم: ضربني وضربت زيداً...» انظر الكشاف ١/٢٩٥ - ٢٩٦، وحاشية الشمني ٢/١٩٣.

وتعقَّب أبو حيان الزمخشري بأنّ شرط الإعمال اشتراك العاملين، وأدنى ذلك بحرف العطف، أو يكون العامل الثاني معمولاً للأول، نحو: جاءني يضحك زيد، وعلى هذا فلا العامل الثاني مشترك في الآية مع العامل الأول بحرف العطف ولا بغيره، ولا هو معمول للأول بل هو معمول لـ «قال...» انظر البحر ٢/٢٩٦؛ والدر المصون ١/٦٢٨.

وصَحّح الدماميني قول الزمخشريّ. انظر حاشية الشمني ٢/١٩٣.

(١) وهو إضمار الفاعل في الأول، وهذا إضمار قبل الذكر، وهو ضعيف في باب التنازع، وهذا للكسائي. انظر الدر ٦٢٨/١.

(٢) معطوف على قوله من قبل: لِضَعْفِ...

(٣) وهو قوله: «أعلم».

(٤) زيد معمول لضربني، ومفعول الثاني: ضربتُ، محذوف. وكان ينبغي أن يكون: ضربني وضربتُه زيد، فيصرِّح بمفعول الثاني وهو ضمير النصب.

(٥) لا يجيزون حذف المفعول من العامل الثاني؛ لأنه فيه تهيئة للعامل، ثم قَطْعٌ له عنه.

(٦) في بيت امرئ القيس.

(٧) يَدُلُّ على ذلك البيت الثاني، والتقدير هنا: ولو أني أسعى إلى قليل لكفاني ولم أطلب ملكاً.
وقوله: «الملك» غير مثبت في م/٢.

(٨) في آية سورة البقرة.

(٩) في تقدير الفاعل في الآية ما يلي:
فلما تبيّن له كيفية الإحياء التي استغربها، وعند الزمخشري: فلما تبيّن له ما أَشْكَلَ عليه، أي من أمر إحياء الموتى.
وما ذكره الزمخشري رآه أبو حيان تفسيرَ معنًى لا تفسيرَ إعراب، وتفسيرُ الإعراب أن يقدِّر مضمراً يعود على كيفية الإحياء التي ٱستغربها بعد الموت. البحر ٢/٢٩٥.

(١) سورة يوسف ١٢/٣٥ وتقدَّمت في الجملة المفسِّرة.
وتقدير فاعل «بدا» مختلف فيه: رأيٌ، أو بداءٌ، أو جملة: ليسجننّه. أو ضمير يعود على السِّجن المفهوم من «السِّجْن، أي بدا لهم حَبْسُه».
وتقدير الجملة فاعلاً هو مذهب الكوفيين، وليس ذلك جائزاً عند غيرهم.

(٢) هذا تقدير الزمخشري، وقد تقدَّم.

(٣) نظير ما قدَّره في الآية من كون الضمير راجعاً لما دَلَّ عليه الكلام...

(٤) اسم «كان» ضمير، وغداً: خبر «كان»، وكَنّى عن الضمير بقوله: «ما»، وتصبح الجملة: إذا كان ما نحن عليه... غداً فأتني».

(٥) أي: التي يؤكَّد بها أوّلاً من غير أن يسبقها شيء يتقدَّم عليها، وذلك مثل: نفس، وعين، وكِلاَ، وكِلْتا، وكُلّ...

(٦) أي: من أجل ربط هذا التوكيد بما قبله بالضمير الملفوظ.

(٧) جعل «جميعاً» توكيداً، ولا رابط يربطه بالمؤكَّد وهو القوم.

(٨) ذكر أصحاب الحواشي أنه ٱبن عقيل أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل تلميذ أبي حيان، وكان رجلاً عالماً فاضلاً، قال عنه أبو حيان: «ما تحت أديم السماء أنحى من ٱبن عقيل» وقد لازم شيخه أبا حيان اثنتي عشرة سنة، ولد في سنة ثمان وتسعين وستمئة وتوفي سنة تسع وستين وسبعمئة. وله مؤلفات. انظر بغية الوعاة ٢/ ٤٨ وانظر ترجمته في الحواشي في هذا الموضع من تعليقاتهم على مغني اللبيب.

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٩، وتقدَّمت في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تَأَخَّر لفظاً ورتبة «الخامس».

(٢) جعله توكيداً لما قبله مع أنه لم يَتَّصِل به ضمير رابط.

(٣) أغفل كثير من النحويين ذكر جميع وعامة في ألفاظ التوكيد، وذكرهما سيبويه، وهما مثل «كل» في المعنى، فيقال: جاء القوم جميعهم، أو عامتهم، كما تقول: كلّهم.
انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٢/ ٣٨٦، وانظر الكتاب ١/ ١٨٩، ٢٢٣.

(٤) قولُ: بالرفع معطوفاً على «ومن ثم كان مردوداً قولُ الهروي...» في الصفحة التي سبقت.

(٥) سورة غافر ٤٠/٤٨ وتقدَّمت الآية في «كُلّ» كما تقدم بيان القراءة والقُرّاء. وقراءة العامة «إنّا كُلٌّ».

وانظر معاني القرآن للفراء ٣/١٠ قال: «رفعتَ «كُلّ» بفيها، ولم تجعله نعتاً لإنّا، ولو نصبته على ذلك وجعلته خبر «إنّا فيها»...».

وقوله: نعتاً أي توكيداً، وهذا مصطلح الكوفيين.

وانظر هذا عندي في تحقيق هذه القراءة في معجم القراءات.

وفي الكشاف ٣/٥٦: «وقرئ «كُلّاً» على التأكيد لٱسم إنّ، وهو معرفة والتنوين عِوَضٌ من المضاف إليه، يريد: إنّا كُلّنا...».

وإلى مثل هذا ذهب ٱبن عطية. انظر المحرر ١٣/٥٢.

وذكر السمين أنه ليس مذهباً للزمخشري وحده، وإنما هو منقول عن الكوفيين أيضاً. الدر ٦/٤٦.

(٦) هذا ما اختاره شيخه أبو حيان قال: «والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أنّ «كُلّاً» بدل من ٱسم «إنّ»؛ لأنّ «كُلّاً» يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك، فكأنه قال إن «كُلّاً» بدل من ٱسم «إن» لأنّ «كلاً» فيها...» البحر ٧/٤٦٩.

(٧) هـذا تتمـة نص أبي حيان قال: «فإن قلت: كيف يجعله بَدَلاً وهو بَدَلُ كُلّ من كُلّ من ضمير المتكلم، وهو لا يجوز عند البصريين؟ قلت: مذهب الأخفش والكوفيين جوازه، وهو الصحيح

= على أنّ هذا ليس مما وقع فيه الخلاف، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة جاز أن يُبْدَل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب، لا نعلم في ذلك خلافاً...» البحر ٤٧٠/٧، وانظر الدر ٤٦/٦.

(١) أي: ذلك الظاهر. وانظر «كُلّ» فيما سبق.

(٢) فإذا اتصل بكل ضمير فإن «كلاً» لا تلي العوامل.

(٣) و«كل» هنا فاعل، عمل فيه «جاء»، وانظر مثل هذا ما تقدَّم في «كل».

(٤) أي: مجيء «كل» على ما تقدّم في الآية على قراءة النصب.

(٥) أي: قراءة «إنّا كُلاًّ فيها».

وتقدّم هذا للمصنف في «كُلّ»، وذكر هناك أن ٱبن مالك ذكر أن الأجود البدليّة.

(٦) ذكر هذين الوجهين من الضعف فيما تقدّم، وانظر هذا في البحر ٤٦٩/٧.

(٧) وبهذا يصير «كُلّ» نكرة، فيصح كونه حالاً.

(٨) أي: قَطْع «كُلّ» عن الإضافة لفظاً ومعنى؛ لأن الغالب الإضافة لفظاً ومعنى، أو معنى فقط.

(٩) كُلاًّ: مقطوع عن الإضافة لفظاً ومعنى، والتقدير: مررت بهم كُلِّهم، فلما قُطع عن الإضافة صَحّ مجيئه حالاً، ولذلك قدّره المصنفُ بقوله: أي: جميعاً.

(١٠) هذا هو الوجه الثاني من ٱعتراض المصنف على ٱبن مالك.

وانظر هذا في باب «كل».

(١) أي: بذكر «كل»، أو بذكر «جميع».

(٢) أي: جمعاء وأجمعون وجُمَع.

(٣) أي: لا قبلها إذا اجتمعت معها، وهذا لا ينافي أن يؤكّد بأجمع وأخواته إذا جاءت مفردة غير مقترنة بـ «كل» قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ * وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾ الشعراء ٩٤/٢٦ وشواهد هذا في القرآن كثيرة. انظر سورة البقرة ١٦١/٢، وآل عمران ٨٧/٣...

وانظر شرح التسهيل لٱبن مالك ٣٨٩/٢ – ٣٩٠.

يقال: قبضت المال كُلَّه أجمعَ، وهدمت الدار كُلَّها جمعاءَ، وأقبلت النساء كُلُّهن جُمَعُ.

(٤) سورة الحجر ٣٠/١٥ وتقدّمت في باب «كل»، وانظر سورة صٓ ٧٣/٣٨.

(١) قال السيوطي: «... وهذا الفصل أخذه ابن هشام من كتاب نظم الفرائد وحصر الشرائد...» انظر الأشباه والنظائر ٢/٢١٦. وهذا الكتاب للمهلبي.

(٢) في م/١ و٣ «وهي عشرة» وفي بقية المخطوطات «عشرة»، وقد أثبت المصنف أحد عشر أمراً.

(٣) ذهب الدماميني إلى أن مقتضى ما ذكره في بيان التخصيص أنه لو أطلق ولم يُرَد به ما ذكره لَدَخل فيه التعريف، وليس كذلك؛ فإنَّ التخصيص في عُرْفهم تقليلُ الاشتراك العارض في النكرة نحو: «رجل صالح»، فهذا فيه تخصيص، بخلاف «زيد» فإنه في اصطلاحهم معرفة، ولا يقال له مُخَصِّص. انظر حاشية الشمني ٢/١٩٤ وتعقيب الشمني بعده.

(٤) أي: التبيين.

(٥) أي: كما يتعرّف «غلام» بإضافته إلى «زيد».

(٦) الإضافة اللفظية لم تُفِد غير التخفيف في اللفظ بحذف التنوين منه، مع نية الانفصال.

(٧) في م/٥ «وضاربا بكر».

(٨) أي: في الصفات، مثل إضافة اسم الفاعل إلى معموله في الأمثلة التي ذكرها، والأصل: ضاربٌ زيداً... إلخ. وانظر شرح الكافية ٢٨١/١.

(١) أي: في حالتي التثنية والجمع.

(٢) في م/٥ «عمرٍو».

(٣) التعريفان: الإضافة و«أل» الموصوليّة. وتعقَّبه الدماميني. وذهب الرضي إلى أنه لا مانع من اجتماع تعريفين إذا اختلفا. انظر الشمني ١٩٥/٢، والرضي ٢٨٢/١، ٢٨٣.

(٤) سورة المائدة ٩٥/٥ تقدّمت في حرف الفاء، واللام.

ومراده أن «بالغ» صفة لهدياً، وهو مضاف للكعبة المُعَرّف بأل، ولم تفِده هذه الإضافة التعريف، ولو أفادته التعريف لما صَحّ وقوعُه صفة لما قبله؛ لأن النكرة لا تُوصَفُ بالمعرفة. انظر البيان ٣٠٥/١ «لأن الإضافة فيه في نية الانفصال؛ لأن التنوين فيه مقدّر...».

(٥) أي: مما يدل على أن الإضافة لا تفيد التعريف...

(٦) الآيتان: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ * ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾ سورة الحج ٢٢/ ٨ - ٩.

ثاني: حال من فاعل «يجادل»، أي: مُعْرِضاً، وهي إضافة لفظيّة.

انظر الدر المصون ٥/١٢٨، والهمع ٤/٢٧١.

وقال العكبري: «ثاني عِطْفِه: حال أيضاً، والإضافة غير محضة...» التبيان/٩٣٤ ووجه ٱستشهاد المصنف بالآية أن الإضافة لم تُفِد «ثاني» تعريفاً، ولو تعرّف بها لما صَحّ وقوعه حالاً؛ إذ الحال لا تكون معرفة عند أهل البصرة

(٧) في م/٤ «... أبي كثير الهذلي».

(٨) جاء البيت تاماً في م/٣ و٤ و٥، وأشار إلى تمامه في بعض النسخ الشمني.

وروايته في الديوان: حوش الجنان.

أتت به: أي: ولدته، حُوش الفؤاد: حديد الفؤاد، أو ذكيّ الفؤاد، مُبَطّناً: خميص البطن، مُسُهَداً: أي: قليل النوم. الهَوْجَل: الوخم الثقيل والأحمق.

= والشاهد في البيت أن إضافة «حُوْش» إلى الفؤاد إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً، والدليل على ذلك أنه حال من الضمير في «به»، ولو اكتسب من الإضافة تعريفاً لما كان حالاً.

انظر شرح الشواهد البغدادي ٧/٩٨، وشرح السيوطي/٨٨٠، وديوان الهذليين ٢/٩٢، وشرح الأشموني ١/٤٩٠، والعيني ٣/٣٦١، شرح التصريح ٢/٢٨، وشرح الحماسة للمرزوقي/٨٨، اللسان/ سهد، هجل، وشرح الكافية الشافية/٩١٢.

(١) أي: في الآية، والبيت: ثاني، حُوشَ.

(٢) أي: مما يدل على أن الإضافة لا تفيد التعريف...

(٣) هذا البيت من قصيدة هجا بها الأخطل. والبيت تام في جميع النسخ، وهو غير ما رأيت في المطبوع.

قال البغدادي: يقول: رُبَّ رجلٍ يظنّ أنا نظفر منكم بما رغبناه، وأنكم تبذلون لنا من فضلكم ما أمَّلناه فيغبطنا على ذلك، ولو طلب وَصْلكم كما نطلبُ لم يظفر منكم بشيء مما كان يَرْغب.

والشاهد فيه: أنّ إضافة «غابط» إلى الضمير إنما هي للتخفيف، لا تفيده تعريفاً؛ بدليل دخول رُبّ عليه، وهي لا تدخل إلا على النكرة.

شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٠٠، وشرح السيوطي/٨٨١، والعيني ٣/٣٦٤، وشرح الأشموني ١/٤٩٠، وشرح التصريح ٢/٢٨، وسيبويه ١/٢١٢، والهمع ٤/٢٧١، والمقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، وشرح المفصل ٣/٥١، والديوان/٥٩٥، وشرح الكافية الشافية/٩١١.

(١) هو شرح للكافية، مؤلفه إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي، انظر بغية الوعاة ٤١٠/١.

وانظر كشف الظنون ١٣٧٦/٢ «التحفة الوافية».

(٢) في الهمع ٢٧١/٤ «وذكر ابن مالك في نكتة على الحاجبيّة أنها قد تفيد التخصيص...».

ومذهب ابن مالك في المسألة كالجماعة في شرح الكافية الشافية/٩١٠، فهي عنده لم تفد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنها في نية الانفصال.

(٣) نقل عن المصنّف هذا التعقيب السيوطيُّ في الهمع ٢٧١/٤.

(٤) في م/١ و٤ «والتخصيص».

(٥) فلما وقعت الإضافة لم تُفِد إلا التخفيف.

(٦) أي: كان بمعنى المضيّ.

(٧) أي: ليس في مثل هذه الإضافة نيّة الانفصال كما كان في المحضة في حالِ كَوْنِ الوصف دالاً على الحال والاستقبال.

(٨) في م/٥ «وصف الله عز وجل».

(٩) «الدين» غير مثبت في م/١.

(١٠) سورة الفاتحة ٤/١.

(١) انظر الكشاف ٤٦/١ «فإن قلت: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقية فلا تكون معطية معنى التعريف فكيف ساغ وقوعُه صفةً للمعرفة؟ قلتُ: إنما تكون غير حقيقية إذ أُريد باسم الفاعل الحالُ أو الاستقبالُ، فكان في تقدير الانفصال، كقولك: مالك الساعة أو غداً، فأمّا إذا قُصِد معنى الماضي كقولك: هو مالكُ عَبْدِه أَمْسِ، أو زمانٌ مستمرٌ كقولك: زيدٌ مالكُ العبيدِ، كانت الإضافةُ حقيقيةً، كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في «مالك يوم الدين»، ويجوز أن يكون المعنى مَلَكَ الأمورَ يوم الدين، كقوله «ونادى أصحابُ الجنة»، و«نادى أصحابُ الأعرافِ، والدليلُ عليه قراءة أبي حنيفة مَلَكَ يومَ الدين».

(٢) كذا في م/٢ و٣ و٤ «عبده» على الإفراد، ومثله نص الزمخشريّ. وفي م/١ و٥ عبيده، على الجمع، ومثله في طبعة مبارك، والأمير، والشيخ محمد.

(٣) في م/٤ «ملك».

(٤) في م/٢ و٣ و٤ «أصحاب النار» وهي الآية/٥٠ من سورة الأعراف: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ ...﴾ الآية.

(٥) سورة الأعراف ٤٤/٧ وتقدَّمت في «نَعَم».

والمراد بالآية التعبير عن المستقبل بصيغة الماضي لتحقق وقوعه.

(٦) مَلَك: فعل ماضٍ، ونصب «يوم».

وهي قراءة أنس بن مالك وعلي بن أبي طالب وأبي حنيفة وجُبَيْر بن مطعم ويحيى بن يعمر وأبي عاصم عبيد بن عمير الليثي وأبي المجشر عاصم بن ميمون الجحدري والحسن ويحيى بن يعمر، وهي رواية عن حمزة.

انظر كتابي «معجم القراءات» ١٠/١.

وضَبَطَ القراءةَ الشيخ محمد «مَلِكِ» كذا على وزن فَعِل، وهي ليست قراءة أبي حنيفة. وليس هذا ما أراده الزمخشريّ.

(٧) الآية غير مثبتة في م/٥.

(١) أي: وإمّا أن يُراد بالوصف الزمانُ المستمرُّ: الماضي والحاضر والمستقبل.

(٢) ومِلْكُ العبيد فيه معنى الاستمرار.

(٣) قدّم وأخّر في النص، فلم يُلَخِّصه على نَسَقِ ما جاء عند الزمخشري.

(٤) في م/٣ و٤ و٥ «ولكنه».

(٥) أي: إرادة الزمان المستمر في الوصف عند الإضافة.

(٦) سورة الأنعام ٩٦/٦ وتقدَّمت فيما آفترق فيه آسم الفاعل والصفة المشبهة، وأقسام العطف، كما تقدّمت في الموضع الثاني القراءتان: وجَعل، وجاعِل.

(٧) انظر الكشاف ٥١٨/١ - ٥١٩ وفي نصّ الزمخشري تفصيل أَوْفى مما ذكره المصنف هنا، وهو أَحْسَنُ ترتيباً.

(٨) قراءة الجَرّ عن أبي حيوة ويزيد بن قُطَيْب السَّكُوني.
انظر كتابي: معجم القراءات ٤٩٦/٢.

(٩) هذه قراءة الجمهور. وفيهما قراءة الرفع. انظر كتابي: معجم القراءات.

(١٠) أي: وجعلَ الشمسَ والقمرَ.

(١١) وذلك على قراءة من قرأ «وجاعل الليلِ» فالليل موضعه نَصْبٌ.

(١٢) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ سورة الأنعام ٩٥/٦.

(١٣) أول آية الإنعام ٩٦/٦ وقد تقدَّمت.

(١) المثال عند الزمخشري: «الله قادر عالم» الكشاف ٥١٩/١.

(٢) في م/٣ «وعالم».

(٣) في الكشاف: فلا تقصد....

(٤) ما ذكره المصنف هنا مُنْتَزَعٌ من البحر، قال شيخُه أبو حيان بعد نَصّ الزمخشري: «... ومُلَخَّصُه أنه ليس ٱسمَ فاعلٍ ماضياً، فلا يلزم أن يكون عاملاً، فيكون للمضاف إليه موضع من الإعراب، وهذا على مذهب البصريين أنّ ٱسم الفاعل الماضي لا يعمل. وأما قولُه: «إنما هو دالٌّ على جَعْلٍ مستمر في الأزمنة»، يعني فيكون إذ ذاك عاملاً، ويكون للمجررو بعده موضع من الإعراب، فيعطف عليه «والشمس والقمر»، وهذا ليس بصحيح؛ إذا كان لا يتقيّد بزمان خاصّ، وإنما هو للاستمرار، فلا يجوز له أن يعمل، ولا لمجروره مَحَلّ، وقد نَصُّوا على ذلك، وأنشدوا «ألقيت كاسِبَهم في قَعْر مظلمة»، فليس الكاسِبُ هنا مقيَّداً بزمان، وإذا تقيّد بزمان فإمّا أن يكون ماضياً دون «أل»، فلا يعمل إذ ذاك عند البصريين، أو بأل حالاً أو مستقبلاً فيجوز إعماله والإضافة إليه على ما أُحْكِم في علم النحو وفُصِّل...» البحر ١٨٧/٤، وانظر الدر المصون ١٣٤/٣.

(٥) الرابع مما يكتسبه الاْسم بالإضافة.

(٦) قال الدسوقي: «أي: فالحُسْنُ يكتسب بسبب الإضافة زوال القبح، والتجوز: اْرتكاب خلاف الأصل».

(٧) أي: لو قيل: مررتُ بالرجل الحسن الوجهُ. فإنه لا ضمير بارزٌ يربط الصفة بالموصوف، وإن كان المعنى لا يتضح إلا بتقدير. ويكون «الوجه» على هذا بدلاً من الضمير المستتر في الصفة المشبهة أو عطف بيان.

وقال: «لفظاً» اْحترازاً من التقدير كما ذكرت، أو من جَعْلِ «أل» في «الوجه» قائماً مقام الضمير على مذهب الكوفيين.

(١) أي: إن قيل: «مررتُ بالرجلِ الحسنِ الوجهَ».

(٢) وجه التجوّز – وهو مخالفة الأصل – وذلك أن الصفة المشبهة «الحسن» لا تؤخذ إلّا من فعل قاصر، ونصب الوجه هنا يجعلها متعدّية، مع أنها تجري مجرى الأصل الذي أُخِذت منه.

(٣) إذا أضيف الاسم المؤنث إلى مذكر فإنه يكتسب منه التأنيث.

وذهب أبو حيان في شرح التسهيل إلى أنه قيل، وليس كتأنيث المذكر لتأنيث المضاف إليه. وذهب ابن جني إلىأ ن تذكير المؤنث واسع جداً. انظر الخصائص ٤١٥/٢.

(٤) قائله غير معروف، وذكر العيني أنه من المولّدين ثم قال: «وهو معنى مليح، وفيه موعظة كبيرة.

والشاهد فيه: أن المضاف وهو «إنارة» اكتسب التذكير من المضاف إليه وهو «العقل»، بدليل الإخبار عنه بقوله: «مكسوف» ولم يقل: مكسوفة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠١/٧، وشرح السيوطي/٨٨١، والعيني ٣٩٦/٣، والخزانة ٢/ ١٦٩، وشرح الأشموني ٥٠١/١، وشرح التصريح ٣٢/٢.

(٥) في م/٥ «قيل ويحتمل»، ومثله متن الدماميني: «وقيل: ويحتمل» انظر ١٩٥/٢.

(٦) أي: من تذكير المؤنث.

(٧) الآية: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ الأعراف ٥٦/٧.

الرحمة مؤنثة، وقياسها الإخبار عنها إخبار المؤنث، فيقال: قريبة، وقيل ذُكّر على المعنى؛ لأنّ الرحمة بمعنى الرَّحِم والترحُّم، وقيل: ذكّر لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو. وقيل هو نعت لمذكر محذوف أي: شيء قريب.

وفي المسألة غير هذا، وفي البحر ٣١٣/٤ بيان هذا تفصيله.

وما ذهب إليه المصنّف هنا هو أنّ الرحمة اكتسبت صفة التذكير من لفظ الجلالة؛ ولذا جاء الخبر على التذكير: قريب. وساق هذا علىو جه الاحتمال.

(١) الآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ سورة الشورى ١٧/٤٢.

استشهد المصنّف على إبطال أن يكون «قريب» جاء مُذَكّراً في آية الأعراف من باب الإضافة. فقد ذُكِرَ هنا في آية الشورى ولا إضافة.

(٢) ذكر هذا الفراء بعد آية الأعراف قال: ذَكّرت قريباً لأنه ليس بقرابة في النسب، قال: ورأيتُ العرب تؤنّث القريبة في النسب، لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منا قريب أو فلانة منك قريب، في القرب والبعد ذكّروا وأنثوا؛ وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي من مكان قريب، فجعل القريب خلفاً من المكان...» انظر معاني القرآن ٣٨٠/١ – ٣٨١.

وانظر النص في البحر ٣١٣/٤، وانظر فيه بيان الردود على الفراء، ونص الفراء في الصحاح.

(٣) انقطع مقدار صفحة من النص في م/٥.

(٤) انظر الصحاح/ قرب، قال بعد آية الأعراف: «ولم يَقُلْ «قريبة»؛ لأنه أراد بالرحمة الإحسان؛ ولأن ما لا يكون تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره». ثم ساق بعده نص الفراء السابق.

(٥) قال أبو حيان بعد نص الجوهريّ: «وهذا ليس بجيّد إلّا مع تقديم الفعل، أمّا إذا تأخّر فلا يجوز إلا التأنيث، تقول: الشمس طالعة، ولا يجوز طالع إلا في ضرورة الشعر، بخلاف التقديم، فيجوز: أطالعة الشمس وأطالع الشمس، كما يجوز: طلعت الشمس وطلع الشمس،...».

البحر ٣١٣/٤، وانظر الدرر ٢٨٣/٣.

وقال الدماميني: «ويمكن حمل كلامه [أي الجوهريّ] على أن المؤنث غير الحقيقي يُذَكَّر بالتأويل، فيعود عليه ضمير المذكر، لكنّ عَطْفَه العلة الثانية على الأولى قد ينبو، عما ذكرنا بعض نُبُوّ» الشمني ١٩٥/٢.

(٦) أي: في الاسمين الظاهرين إذا وقعا بعد الفعل فتقول:

طلع الشمس وطلعت الشمس، ولا تقول إلّا جاءت هند.

= فإذا كان الفاعل ضميراً عائداً على متقدّم فإن المجازي لا يجوز فيه إلا وجه واحد تقول: الشمس طلعت، شأنه شأن الحقيقي.

(١) أي: المضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف إليه المؤنَّث.

(٢) بعض مذكَّر، وقد اكتسب التأنيث من «أصابعه»، ولذلك أُنِّث له الفعل «قُطِعَت».

وانظر هذه الجملة في الخصائص ٤١٥/٢ قال ابن جني: «وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ «تلتقطه بعض السيارة»، وكقولهم: ما جاءت حاجتك، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه، أنَّث لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع إصبعاً، ولما كانت «ما» هي الحاجة...».

وانظر الهمع ٢٧٩/٤.

(٣) الآية: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/١٠.

– قراءة الجماعة «يلتقطه» بالياء على التذكير؛ لأن «بعض» مذكر وإن أضيف إلى تأنيث.

– وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء وابن أبي عبلة، وسليم عن حمزة [وذكرها ابن خالويه لابن كثير]: «تلتقطه» بتاء التأنيث؛ لأنّ بعض السيارة سيارة.

قال العكبري: «ويُقرأُ بالتاء حملاً على المعنى... ومنه قولهم: ذهبت بعض أصابعه». انظر كتابي «معجم القراءات» ١٨٨/٤ – ١٨٩.

(٤) الآيـــة: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ الأنعام ، ١٦٠/٦.

(٥) سورة آل عمران ١٠٣/٣ وتقدَّمت في «إذ».

(٦) ذكروا أن الضمير في «منها» عائد على النار، وهو أقرب مذكور، أو على الحفرة، وذكر الطبري عن بعض الناس أنه يعود على «الشَّفا»، وأنَّث من حيث كان الشّفا مضافاً إلى مؤنّث.

وذهب أبو حيان إلىأ نه لا يَحْسُن عوده إلّا على الشفا.

انظر البحر ١٠٩/٣، والمحرر ٢٥٢/٣، وتفسير الطبري ٢٥/٤، وحاشية الشهاب ٥٣/٣، والكشاف ٣٤٠/١، وحاشية الشمني ١٩٥/٢.

(١) في متن حاشية الأمير زيادة على النص المثبت في المخطوطات وهي قوله: «وفيه بُعْد، لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنْقَذوا منها»، وقد أثبتها الدسوقي تبعاً لنصّ الأمير، وكذا فعل الشيخ محمد، ومبارك، ولم يذكر شيئاً عن الأصول في المخطوطات، ولعل هذه الزيادة من عمل النُسَّاخ في حاشية الأمير.

(٢) قال أبو حيان: «وأنّث عشراً وإن كان مضافاً إلى جمع مفرده «مثل» وهو مذكر رَعْياً للموصوف المحذوف؛ إذ مفرده مؤنث، والتقدير فله عشر حسنات أمثالها...» البحر ٢٦١/٤ وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/٨٤ — ٨٥.

(٣) ذكر الأصبهاني الرجز للأغلب العجلي، وأثبته سيبويه للعجاج، والرواية في الخزانة:

مَرُّ الليالي أسرعت في نقضي ❊ أَخَذْنَ بعضي وتَرَكْنَ بعضي

والشاهد في البيت الأول أن المضاف «طول» اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهو «الليالي»، ولذلك قال: أَسْرَعَت، ولم يقل أَسْرَع.

والأغلب العجلي: هو الأغلب بن جُشَم أحد المُعَمَّرين في الجاهلية، وقد أَسْلَم، وحَسُنَ إِسلامه، وهاجر، وتوجه إلى الكوفة مع سعد بن أبي وقاص، فٱستشهد في وقعة نهاوند، وقيل: إنه أوّل من رَجَّز الأراجيز فجعله قصيداً، ثم تبعه الناس. كذا عند البغدادي عن الأغاني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٢/٧، وشرح السيوطي/٨٨١، والكتاب ٢٦/١، والخزانة ٢/ ١٦٨، وشرح التصريح ٣١/٢، والعيني ٣٩٥/٣، والمقتضب ١٩٩/٤، والأشموني ٤٩٩/١، والخصائص ٤١٨/٢، وانظر ملحقات ديوان العجاج ص ٤٠٣.

(٤) قائله قيس مجنون ليلى، وجاء البيت تاماً في م/٢ و٣ و٤.

والشاهد فيه تأنيث «حُبّ» بإضافته إلى الديار، ولذلك عاد الضمير عليه بالتأنيث، فقال: شغفن، ولم تقل «شَغَفَ».

(١) قائله الأعشى يخاطب عُمَيْر بن عبدالله بن المنذر من بني ثعلبة. وقيل غير هذا، تشرق: أي: ينقطع الكلام في حلقك حتى لا تقدر أن تتكلم لما تسمعه من هجائي.

كما شرقت صدر القناة: أي أنّ الدم إذا وقع على القناة وكثر عليها لم يتجاوز صدرها؛ لأنه يجمد عليها.

والشاهد في البيت أنّ «صدر» ٱكتسب التأنيث من القناة بالإضافة؛ ولهذا أُنِّث الفعل وهو «شرقت».

قال المبرّد: لأنّ صدر القناة قناة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٤/٧، وشرح السيوطي/٨٨٢، والكتاب ٢٥/١، والهمع ٤/ ٢٧٩، والمقتضب ١٩٧/٤، وشرح المفصل ١٥١/٧، والأشموني ٥٠٠/١، والكامل/٦٦٨، والعيني ٣٧٨/٣، واللسان/شرق، والديوان/١٨٣.

(٢) أي: إلى بيت الأعشى.

(٣) المراد تشبيه الصديق المأمور بتجنُّبه بما الموصولة لٱتصافها بالنقص، والحذر من الشخص الذي يكون شبيهاً بعمرو في التزيُّد وأخذ ما ليس له. كذا عند الدماميني.

وقوله: فإن صديق السوء يزري: أي يُحَقِّر صاحبه كما أن المذكَّر لَمّا صاحب المؤنث في قول الأعشى: «كما شرقت صدر القناة» صار مؤنثاً، فٱنحطَّ عن رتبة المذكر، وصار حقيراً.

وٱبن حزم هو علي بن أحمد بن سعيد... أبو محمد القرطبي، الفقيه الظاهري، ولد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاثمئة، وكان أبوه من الوزراء، وولي هو وزارة بعض الخلفاء في بني أمية بالأندلس، وكان واسع الحفظ، ووقعت له أوهام. وتوفي عام ستة وخمسين وأربعمئة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٠٨/٧، والأعلام ٢٥٤/٤ – ٢٥٥.

(١) قال البغدادي: «والأَوْلى أن يقول: بما الناقصة كالموصولة والموصوفة».

(٢) كذا جاء في المخطوطات: «المتزيّد» وفي المطبوع «المريد أَخْذَ...».
وما جاء في نصّ الدماميني يؤيد ما أثبتُّه. انظر حاشية الشمني ١٩٥/٢، وأشار الدسوقي إلى هذا.
انظر الحاشية ١٥٥/٢.

(٣) أي: ما تقدّم في الخامس والسادس من تذكير المؤنث بالإضافة وتأنيث المذكر.

(٤) لا يجوز حذف المضاف «أَمَة» في هذا المثال، ولا «غلام» في المثال الثاني؛ لأن المضاف لو حُذِف فيهما لم يعلم حقيقة الإسناد أهو للأمة أو لزيد، وللغلام أو لهند.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح/٨٥ - ٨٦.

(٦) في م/١ و٣ و٤ «توجيه».

(٧) الآية: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ۗ قُلِ ٱنتَظِرُوٓا۟ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ سورة الأنعام ١٥٨/٦.

والقراءة التي ذكرها المصنف هي قراءة أبي العالية وٱبن سيرين وٱبن عمر. وانظر تفصيل القول في بيانها في كتابي «معجم القراءات» ٥٩٤/٢ - ٥٩٥.

وانظر نصّ أبي الفتح في المحتسب ٢٣٦/١ - ٢٣٧، ٥٥/٢.

(١) نص ٱبن مالك: «لأنك لو حذفت الإيمان وأسندت تنفع إلى المضاف إليه لزم إسناد الفعل إلى ضمير مفعوله؛ وذلك لا يجوز بإجماع؛ لأنه بمنزلة قولك: زيداً ظَلَمَ، تريد: ظَلَمَ زيدٌ نفسَه، فتجعل فاعل «ظلم» ضميراً لا مفسِّر له إلا مفعول فِعلِه، فتصير العُمْدَةُ مفتقرةً إلى الفضلة ٱفتقاراً لازماً، وذلك فاسد، وما أفضى إلى الفاسد فاسد.

وقد خفي هذا المعنى على ٱبن جني فأجاز في المحتسب أن تكون قراءة أبي العالية من جنس «تسفّهت أعاليها مَرّ الرياح» وهو خطأ بيّن؛ والتنبيه عليه متعيِّن...».

(٢) أي: بأن يكون الظاهر مفعولاً للفعل الرافع لضميره المتصل. دسوقي ١٥٦/٢.

(٣) كذا جاء في المخطوطات «زيداً»، والسياق يقتضي هذا، ومثله نصّ ٱبن مالك، وجاء في طبعة الشيخ محمد «زيدٌ...» وفي حاشية الدسوقي «زيد أظلم» كذا! وهو تحريف.

(٤) الآيتان: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ * تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ سورة إبراهيم ١٤/٢٤ - ٢٥.

والشاهد في الآية أن «كل» اكتسب معنى الظرفية من إضافته إلى «حين»؛ ولذلك جاء منصوباً.

(٥) تقدّم البيت في التعلّق بما فيه رائحة الفعل في «أحكام ما يشبه الجملة».

والشاهد فيه هنا أن «بعض» اكتسب الظرفية من إضافته إلى «الأحيان».

وانظر شرح البغدادي ٦/٣١٨، ٧/١١٠.

(١) تقدَّم البيت في «أيّ».

وقد اكتسب «أيّ» الظرفية من إضافته إلى «يوم».

(٢) هذا الكلام لابن الشجري في الأمالي ١/٧٧ «المجلس الثاني عشر»، وكُلُّ ما أثبته المصنف هنا منتزعٌ منه.

(٣) قال ابن الشجري: «... لا يصح حَمْلُ «أيّ» على معنى الشرط؛ لأنّ في ذلك مناقضة للمعنى الذي أراده الشاعر، فكأنه قال: إن سررتني يوماً بوصالك أمّنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكسُ مراده في البيت، وإنما «أيّ» استفهام خرج مخرج النفي كقولك لمن يَدّعي أنه أكرمك: أيّ يوم أكرمتني؟ تريد: ما أكرمتني قط».

(٤) النص عند ٱبن الشجري أَحْسَنُ بياناً مما لَخَّصه المصنفُ منه هنا فٱرجع إليه ١/٧٨.

(٥) أي: بتقدير جملة «لم تَسُؤْني» فتحكم على موضعها بالجر والعائد منها إلى الموصوف مقدّر. كذا عند الشجري ثم، قال: وتقدير العائد في البيت: أيّ يوم سررتني بوصال لم ترعني بعده ثلاثة أيام بصدود، فالهاء عائدة على وصال، فكأنك قلت: ما سررتني يوماً بوصال مأمون بعده صدود ثلاثة أيام.

(٦) هذا هو الوجه الثالث عند الشجري. انظر الأمالي ١/٧٩.

(٧) أي: في «سررتني».

(٨) قال الشجري: «والعائد على التاء من حالها هو الضمير المستتر في «تَرُعني»، فكأنك قلت: أيّ يوم سررتني غيرَ رائعٍ لي، وهذه حالٌ مقدَّرة، كقولك: مررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً، أي: مقدِّراً به الصيد...، وكذلك المرادُ: أَيَّ يوم سررتني غير مقدِّر أنك تروعني ثلاثة أيام بصدودك...».

(١) هذا هو الوجه الثاني عند الشجري «والوجه الثاني أنك تقدر بالجملة العطف، وتضمر العاطف، فكأنك قلت: أيّ يوم سررتني بوصال فلم ترعني ثلاثة بصدود. والعرب تضمر الفاء والواو العاطفتين...».

(٢) هذا تقدير الحاليّة، وكان الأولى أن يقدِّمه على حديثه عن العطف المقدَّر، لكنه تبع ترتيب الشجري في آخر النص، وقدَّم وأَخّر فيما قبله.

(٣) في م/١ و٢ «إِنْ...».

(٤) النص للشجري، قال: «ومن روى لم تَرُعْني ثلاثةٌ، برفع «ثلاثة» على إسناد الفعل كانت العلقة بين الجملتين بتقدير الوصف أو العطف، وبطل أن تكون الجملة حالاً لخلوّ «تَرُعني» من ضمير يعود على ذي الحال» انظر الأمالي ١/٧٩ - ٨٠.
وذكر الدماميني في باب «أيّ» أن الربط يحصل بتقدير ضمير أي: صدود منك؛ انظر الشمني ٢/ ١٩٦.

(٥) قلت: ما قرأ أحد من المعاصرين هذا النص إلا وأكبر تحليل المصنف لهذا البيت وتوجيهه له، والحقّ أنه ليس له غير النقل والاختصار من نص ابن الشجري. وكان الأولى أن يعزو الفضل إلى أهله. رحمهما الله رحمة واسعة.

(٦) أي: يكتسب الاسم الدلالة على المصدرية من إضافته إلى مصدر.

(٧) سورة الشعراء ٢٦/٢٢٧ وتقدّمت في الجملة الواقعة مفعولاً به «التعليق»، وفي «إعراب أسماء الشرط» في هذا الباب.

(٨) تقدَّم هذا للمصنف في الجملة الواقعة مفعولاً به.

(٩) أي: معلّقة عن العمل في «أيّ»؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه قبله.

(١) تقدّم البيت في الجملة الواقعة مفعولاً به، وسبق تعليقه على البيت فيما تقدَّم.

(٢) أي دين.

(٣) أي: بالفعل «تدايَنَتْ»، فهي مفعول مقدَّم: تداينت أيَّ دين.

(٤) لأنها أضيفت إلى ٱسم ولم تُضَف إلى مصدر.

(٥) أيّ غريم.

(٦) سورة الكهف ١٢/١٨ وتقدَّمت في «أيّ»، وسبق الحديث عنها.

وأيٌّ: مبتدأ، وأحصى: خبر، وموضّع الجملة نصب بـ «نعلم».

(٧) سورة طه ٧١/٢٠ وتقدَّمت الآية في حرف الباء.

أيّنا: مبتدأ، أشدّ: خبر، وهذه الجملة سَدّت مَسَدّ المفعولين إذا كانت «علم» على بابها، ومَسَدّ واحد إن كانت عِرْفانية. وقيل غير هذا. انظر الدر ٤١/٥ .

(٨) يكتسب الاسم من الإضافة وجوب تصديره.

(٩) أي: بسبب هذه الإضافة.

(١٠) غلام: مبتدأ، ومن: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بالإضافة، وعندك: ظرف متعلّق بالخبر.

وقد قُدِّم «غلام» لأنه أضيف إلى ما له الصَّدر وهو «مَن».

(١١) قُدِّم «صبيحة» لأنه أضيف إلى «أيّ»، فهو مُصَدَّر وجوباً لإضافته إلى ما له الصَّدر.

= وصبيحة: ظرف متعلّق بالخبر المحذوف المقدَّم، أيّ: في محل جر بالإضافة، يوم: مضاف إليه. سَفَرُك: مبتدأ مؤخَّر.

(١) أي: وجب تصدير المفعول لأنه أضيف إلى ما له الصدر وهو «أيّ».

(٢) قُدِّم الجار والمجرور، لأن المجرور مضاف إلى ما له الصدر وهو «أيّ»، وأنت: مبتدأ، أفضلُ: خبر. والجارّ والمجرور متعلّقان بأفضل.

(٣) أبو: مبتدأ، مَن: في محل جَرّ بالإضافة؛ زيد: خبر، ولك العكس: خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر، والجملة في محل نصب سَدّت مَسَدّ مفعولَيْ «علم»، ووجب الرفع في «أبو» لأنه أضيف إلى «مَن»، ومَن: له الصدارة.

(٤) على هامش م/٣ ص/٢٧٤ الشيخ أمين الدين المحلي العروضي. وذكر مثل هذا أصحاب الحواشي. وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١١١/٧.

وفي قوله: عليك: إغراء، وفي الثاني: وإياك: تحذير، وهذا ما أشار إليه في الشطر الأخير من البيت الثالث.

والتقدير: فرفع «أبو من» يُبيّن قولي، وخَفْضُ «مُزَمّل» كذلك، هما يبينان قولي: مغرياً ومحذّراً.

وقوله: رفع أبو من: مثل الجملة «علمت أبو من زيد» فقد وقع أبو موقع النصب، فلما أضيف إلى ما له الصدر وجب رفعه، ووجب له الصدر.

(٥) البيت من معلقته.

وفي البيت رواية: «ثبيراً»، وهو جبل بمكة، وأبان: جبل، وهما أبانان؛ أبان الأسود وأبان الأبيض.

= عرانين: الأوائل، والأصل في هذا من قولهم للأنف: عِرْنين، ثم استُعير للمطر، أو لأوائله. كما تتقدّم الأنوف الوجوه.

والوَبْل: ما عَظُم من القَطْر، والضمير في «وَبْله» راجع إلى السحاب، البِجاد: كساء مخطَّط من أكسية العرب من وَبَر الإبل وصُوف الغنم، المُزَمَّل: الملتفّ.

ويُرْوَى: في أفانين ودقه، والودق. المطر.

قالوا: صار المَطَرُ له كاللباس على الشيخ المتزمّل، وقال آخرون: إنما أراد ما كساه المطر من خُضرة البنت، وكلاهما عند البغدادي حسن.

والشاهد فيه أن «مُزَمَّل» حَقُّه الرفعُ؛ لأنه صفة لـ «كبير»، ولكنه جُرّ بمجاورة المخفوض «بجاد».

وذهب الرضي إلى أنه جُرّلمجاورته «أناسٍ»، وذهب أبو علي إلى أنه صفة لـ «بجاد»، أراد في بجاد مُزَمَّل فيه، ثم حُذِف حرفُ الجرّ فآرتفع الضمير، وآستتر في آسم المفعول مُزَمَّل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١١/٧، وشرح السيوطي/٨٨٣، وأمالي الشجري ١/ ٩٠، والخزانة ٣٢٧/٢، ٦٣٩/٣، والمحتسب ١٣٥/٢، والخصائص ١٩٢/١، ٢٢١/٣، وشرح السبع الطوال/ ١٠٦، والكامل/٩٩٣، والديوان/٢٥، والدر المصون ٤٩٤/٢.

(١) في م/٢ «وذلك أنّ».

(٢) في م/٣ «صفة كبير».

(٣) كذا جاء في المخطوطات، وعند الشيخ محمد «لمجاورته المخفوض»، وأشار إلى الخلاف في نسخة أخرى كما أثبتُّه.

(٤) في م/٣ و٤ «العاشر».

(٥) ما جاء هنا إلى آخر العاشر غير مثبت في م/١ وم/٥، ولم يثبته السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٢١٦ فيما نقله عن المصنف.

(٦) لما أضيف «عشر» إلى زيد أُعْرِب «عشر»، ورُفِعَ مع أنه مبني على الفتح بسبب تركيب العدد، = والأصل فيه: «هذه خمسةَ عَشَرَ...» وأما «خمسة» فهي على حالها من البناء على الفتح على أصل التركيب.

وفي طبعة مبارك «... خمسةُ» بالضم على أنه مُعْرَب، ومثله عند الشيخ محمد، وفي م/٣ «خمسَةَ عَشَرُ زيدٍ» كذا ببقاء «خمسة» على أصل البناء» وانظر الهمع ٥/٣١٠.

وقال الدماميني: «لا ينبغي ذكر ذلك في هذه الأمور؛ لأنّ «خمسة عشر» عند من يضيفه مُعْرَبٌ مطلقاً سواء أضيف إلى مُعْرَبٍ أو مبنيّ، تقول: هذه خمسةَ عَشَرُ بضم الراء على أنها حركة إعراب مع أن المضاف إليه مبني» انظر الشمني ٢/١٩٦، والأمير ٢/١١٤.

(١) في م/٣ و٤ «الحادي عشر».

(٢) هذا في م/١ وم/٥ «العاشر»، ومثله النص المنقول في الأشباه والنظائر ٢/٢١٦.

(٣) إذا كان المضاف إليه مبنياً فإنّ المضاف يُبْنَى.

(٤) أي: على ما يكتسبه المضاف من البناء... إلخ.

(٥) تتمة الآية: ﴿... كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّرِيبٍ﴾ سبأ ٣٤/٥٤.

(٦) الآية: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا﴾ الجن ٧٢/١١.

(٧) أي: «بَيْن» مبني لإضافته إلى ضمير في الآية الأولى. وردّه أبو حيان بأنه لا يُبنى المضاف إلى غير متمكّن مطلقاً. وانظر الدر/٥٥٤، والبحر ٧/٢٩٤ - ٢٩٥.

(٨) قال البغدادي: «البيت لٱمرئ القيس من قصيدة اختُلف في قائلها، فمن رواها لٱمرئ القيس كان مطلعها عنده:

خليليّ مُرّا على أم جُنْدَب لنقضي حاجاتِ الفؤاد المعذَّبِ

= ومن رواها لعلقمة بن عبدة التميمي كان مطلعها عنده:

ذهبت من الهجران كل مذهب ولم يكُ حقاً كُلّ هذا التجنّبِ

ومن رواها لم يَرْوِ البيت الشاهد له...».

وجاءت الرواية: نبخل، ونعتلل... بالنون على البناء للفاعل.

والرواية في ديوان علقمة: وقالت وإن يبخل... تَشَكَّ... وفي نسخة الشمني والأمير «تذربِ» بالذال المعجمة أي: يحتدّ لسانك.

يُبخل عليك: أي بالوصال، يُعْتَلَل: أي ذكر العلل التي يحتج بها لتعليلَ ٱنقطاع الوصل، أو البخل به، يكشف غرامُك: والكشف لا يكون إلا بالوصل، وبين الوصل والانقطاع تكون الدُّرْبَة والعادة، فهي لا تصله كُلّ الوصل، ولا تنقطع عنه كل الٱنقطاع. وتدْرَبِ: تتعود وتصبر، أي: تصير ذا دُرْبة.

والشاهد في البيت أن نائب الفاعل لـ «يعتلل» ضمير المصدر المستتر فيه.

وقال الدماميني: «لا حاجة إلى هذا الذي ذكر أنه لا بُدّ منه؛ فإن الضمير النائب عن الفاعل راجع إلى المصدر المعهود أي الٱعتلال...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١١٣، وشرح السيوطي/٨٨٣، والبحر المحيط ٧/٢٩٥، والدر المصون ٥/٤٥٥، وشرح التصريح ١/٢٨٩، وديوان ٱمرئ القيس/٤٢، وديوان علقمة/٨٣، والعيني ٢/٥٠٦، وشرح الأشموني ١/٣٢٥، وأوضح المسالك ١/٣٧٤.

(١) أي: ويُعْتَلَل عليك. وانظر أوضح المسالك ٣٧٥/١.

وتعقبه الدماميني بأن هذا الذي ذكر أنه لا بُدّ منه عنده لا حاجة إليه؛ فإن الضمير النائب عن الفاعل راجع إلى المصدر المعهود أي: الاْعتلال، وقد صَرّح به المصنف معرّفاً... انظر الشمني ١٩٦/٢.

وقال في أوضح المسالك: «فالمعنى: ويعتلل الاْعتلال المعهود، أو اْعتلال، ثم خَصَّصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات المخصّصة».

(٢) أي ليتقيَّد الضمير بالحال.

(١) أي: عن الموضع الثاني وهو في آية سورة الجن: «ومنادون ذلك».

(٢) في الآية وجهان: أن دون: بمعنى غير، أي ومنا غير الصالحين، وهو مبتدأ، وإنما فتح لإضافته إلى مبنيّ غير متمكّن.

والثاني: أنّ دون على بابها من الظرفية، وأنها صفة لمحذوف كما قدّره المصنف. وانظر الدر ٦/ ٣٩٣، والبحر ٨/ ٣٥٠.

(٣) أي: من الأمور المُسْتَدَلّ بها على ٱكتساب الاسم البناء من الإضافة الآية.

(٤) الآية: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ الأنعام ٦/٩٤.

(٥) – **قراءة النصب** عن نافع، وحفص عن عاصم، والكسائي وأبي جعفر والحسن ويعقوب وٱبن مسعود وأصحابه وأبي موسى الأشعري وقتادة وأسلم بن زرعة الكلابي، وشيبة ومجاهد وعاصم الأسدي وطلحة اليامي وعيسى الهمداني، وأبي رجاء العطاردي ونعيم بن ميسرة وشيبان بن عبدالرحمن النحوي والمفضل. «بينَكم».

وفتح النون على أنه ظرف، والفاعل مقدَّر، أيْ: تقطَّع الاتصالُ بينكم، وخَرّجه الأخفش على أنه فاعل، ولكنه مبنيّ على الفتح حَمْلاً على أكثر أحوال هذه الظروف، وذكر العكبري وجهاً ثالثاً وهو أنه وَصْفٌ لمحذوف. أي: لقد تقطع شيءٌ بينكم....

– **وقراءة الرفع** عن ٱبن كثير وأبي عمرو وٱبن عامر وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر، ومجاهد في رواية: «بينُكم».

أما عند الفراء فعلى تقدير: وَصْلُكم، وذكر غيره أنّه اتُّسِع في الظرف، وأسند إليه الفعل، فصار ٱسماً.

وٱنظر كتابي «معجم القراءات» ٢/٤٩٠ – ٤٩٢ ففيه بيان المسألة والخلاف في التخريج.

(١) عند السمين في الدر ١٢٦/٣ - ١٢٧ سبعة أوجه على قراءة النصب، وبدأ بأولها: وهو أنّ «بين» ظرف، وأنّ الفاعل مضمر يعود على الاتّصال، والاتّصال غير مذكور ليعود عليه ضمير، لكنه تقدّم ما يدل عليه وهو لفظ شركاء، فإن الشركة تشعر بالاتّصال، والمعنى لقد تقطع الاتّصالُ بينكم، فانتصب.

وانظر مشكل إعراب القرآن ٢٧٩/١، والتبيان للعكبري/٥٢٢.

(٢) وهذا للزمخشري. انظر الكشاف ٥١٧/١، والدر ١٢٨/٣، والبحر ١٨٢/٤.

(٣) أو إلى الوصل المفهوم من السياق، وتقدم قبل قليل عند السمين. وانظر البحر ١٨٣/٤.

(٤) وهذا احتجاج لما ذهب إليه الزمخشري.

(٥) أي: أو يعود ضمير الفاعل إلى «ما كنتم تزعمون».

(٦) أي: تقطّع وضَلّ.

قال السمين: «المسألة من باب الإعمال. وذلك أن تقطّع وضَلّ كليهما يتوجهان على «ما كنتم تزعمون»، كُلّ منهما يطلبه فاعلاً، فيجوز أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني، وأن تكون من إعمال الأول؛ لأنه ليس هنا قرينة تعَيّن ذلك، إلا أنك قد عرفت مما تقدّم أنّ مذهب البصريين إعمال الثاني، ومذهب الكوفيين بالعكس..؛ فعلى اختيار البصريين يكون «ضلّ» هو الرافع لـ «ما كنت تزعمون»، واحتاج الأول لفاعل، فأعطيناه ضميره فاستقرّ فيه، وعلى اختيار الكوفيين يكون «تقطّع» هو الرافع... وفي ضلّ ضميره فاعلاً به، وعلى كلا القولين فـ «بينكم» منصوب على الظرف، وناصبه «تقطّع» الدر ١٢٨/٣.

(٧) من هنا إلى قوله: «لمعرب» غير مثبت في م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٨) أي: كون «بين» ظرفاً، والفاعل ضمير عائد إلى المصدر وهو القطع أو الوصل في آية الأعراف السابقة..

(١) قائله صخر بن عمرو بن الشريد، أخو الخنساء، فقد طعنه ربيعة الأسدي، فأدخل حلقة من حلقات الدرع في جوفه، فمرض زماناً حتى قتلته زوجه، فمرّ بها رجلٌ، فقال لها: كيف مريضُكم؟ فقالت: لا حَيٌّ فيُرجى ولا مَيّتٌ فيُنْعَى، ثم قال لها: هل يباع الكفل؟ قالت: نعم، عما قليل، وذلك بمسمع من صخر. فقال لها: أما والله لو قدرت لأقدمتك قبلي، فقال لها: ناوليني السيف أنظر إليه هل تقلُّه يدي، فناولته فإذا هو لا يقلّه. فقال...

أَهُمُّ بأمر الحزم: مراده هنا قتل زوجته، ولو: للتمني، والعَيْر: الحمار، والنَزَوان: من نزا إذا وثب على أتناه للجماع.

والشاهد في البيت أنّ «بين» مضاف لمُعْرَب وهو «العَيْر»، ومع ذلك بقي مفتوحاً، فيجب التأويلُ بأنّ النائب عن الفاعل ضمير مصدر معهود، والتقدير: حِيْلَ الحَوْلُ بين العَيْر والنزوان.

ومات صخر في الجاهلية، ولم يدرك الإسلام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١١٦/٧، والبحر المحيط ٢٩٤/٧، الدر المصون ٤٥٥/٥، والأصمعيات/١٤٦، والخزانة ٢٠٩/١، والمنصف ٦٠/٣، واللسان والتاج/نزا.

(٢) أي: من البناء بسبب الإضافة إلى مبنيّ.

(٣) الآية: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ الذاريات ٢٣/٥١.

(٤) - قرأ الأعرج وأبو جعفر وشيبة ونافع وٱبن شهاب الزهري ومجاهد وٱبن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء وسلّام ويعقوب وٱبن عامر وعمرو بن ميمون وحفص عن عاصم والأعمش والحسن البصري وطلحة اليامي وٱبن كثير: «مِثْلَ» بالنصب.

قيل: وهي فتحة بناء، وهو نعت لـ «حَقّ»، ولما أضيف إلى غير متمكّن بُنيَ، و«ما» على هذا الإعراب زائدة للتوكيد، والإضافة إلى «أنكم تنطقون»، وذهب المازني إلى أنّ «مثل» رُكِّب مع «ما» فصارا شيئاً واحداً.

= وقيل الحركة حركة إعراب، وهو نعت لمصدر محذوف: إنه لحقٌّ حقاً مثلَ ما...، وقيل: ٱنتصب على الحال من الضمير المستكِنّ في «حق»، أو حال من «حقٌّ» نفسه، والكوفيون ينصبون «مثلَ» على الظرف.

- وقرأ حمزة والكسائي وشعبة عن عاصم، والحسن وخلف وٱبن أبي إسحاق والأعمش «مثلُ» بالرفع صفةً لـ «حقٌّ».

انظر كتابي: «معجم القراءات» ١٣١/٩ - ١٣٢.

(١) الآية: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ سورة هود ٨٩/١١.

- قراءة الجماعة: «مثلُ» بالرفع على الفاعلية للفعل قبله.

- وقرأ مجاهد والجحدري وابن أبي إسحاق وأبو حيوة ونافع في رواية وابن كثير في رواية إسماعيل ابن مسلم عنه «مثلَ» بالنصب.

وخُرِّج على وجهين: الأول أن تكون الفتحة للبناء، وهو فاعل كحاله حين كان مرفوعاً، ولما أضيف إلى غير متمكِّن جاز فيه البناء.

والثاني: أن تكون الفتحةُ للإعراب، وانتصب على أنه نعت مصدر محذوف أي: إصابةً مِثْلَ إصابةِ قوم نوح، والفاعل مُضْمَرٌ يفسره سياقُ الكلام، أي: يصيبكم هو، أي: العذاب.

انظر كتابي: «معجم القراءات» ١٢٦/٤ - ١٢٧.

(٢) تقدّم البيت في «إذ».

وذكروا في البيت أن «مثلَ» نَصْبٌ على الحال، وقيل: عملت «ما» عمل ليس مع عدم الترتيب، فـ «مثلَهم» خبر، وبَشَرٌ: اسم، وهو شذوذ، وقيل: نَصْبُ «مثل» غلط؛ لأن الفرزدق تميمي و«ما» عنده مهملة.

انظر الشمني ١٩٧/٢، وانظر تفصيل القول فيه فيما سبق عند البغدادي في شرح الشواهد ١٥٨/٢ وما بعده، والكتاب ٢٩/١، وانظر تحقيقه في باب «إذ».

(٣) أي البناء بسبب إضافة المبهم. وانظر غير هذا المنقول عنه هنا في شرح الكافية الشافية/٩٢٢.

(١) مثل غير ودون مما تقدّم ذكره، وشِبْه.

(٢) في م/٣ و٤ «بأنها».

(٣) سورة الأنعام ٣٨/٦، وتقدّمت في زيادة «مِن». وجاء «مثل» مجموعاً.

(٤) تقدّم البيت في مواضع أولها في «أَمّا» ثم في «إذا» وخروجها عن الاستقبال...
وقد جاء «مثل» هنا مُثنّى.

(٥) أي: ابن مالك.

(٦) أي: في سورة الذاريات/الآية ٢٣ وقد تقدَّمت.

(٧) وذلك بحذف الألف منه فصار «حَقّ».

(٨) بَرّ وأصله: بارّ اسم فاعل فقُصِر.

(٩) في المخطوطات ما عدا الثالثة «شَرّ» كما أثبتُّه، وفي الثالثة والمطبوع: سَرٌّ، بالسين، والأصل: سارٌّ فقُصِر بحذف الألف، ومثله نَمّ من نامّ.

(١٠) أي: في اسم الفاعل المقصور «لحَقٌّ مثلَ...».

(١١) حال من الضمير المستتر في اسم الفاعل.

(١٢) في آية سورة هود/٨٩ المتقدمة «أن يصيبكم مثلَ...».

(١٣) أي: ضمير مستتر عائد على لفظ الجلالة.

(١٤) الآية: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ هود ٨٨/١١

(١) والتقدير: أن يصيبكم الله إصابةً مثلَ إصابة قوم نوح...

(٢) ذكرت هذه الأجوبة انظر ص/٦٦٠ مما تقدَّم.

(٣) أي: من البناء بإضافة المبهمات إلى مبنيّ.

(٤) تقدّم البيت في «غير»، وهو لأبي قيس بن الأسلت، وذكر المصنّف أن «غير» بنيت على الفتح لإضافتها إلى مبنيّ.

(٥) وعلى هذا فهو مبنيّ على الفتح، وهو فاعل «يمنع».

(٦) في م/٣ «ولا يتأتي».

(٧) وبحث ابن مالك السابق أنّ «مثل» لا يكون فيه بناء؛ لأنه يخالف المبهمات، فهو يثني ويجمع، ولا يجوز ما تقدَّم هنا في «غير» وإن سُمِع تثنيته وجمعُه؛ لأنه عند المصنّف غير عربي، أي: تثنيته وجمعه غير فَصيحين.

(٨) وفي اللسان والتاج والصحاح: غير بمعنى سوى، والجمع أغيار، ولم يذكروا أنه غير عربي.

(٩) مثل: غير ومثل، ولو كان «غير» مبهماً فإنه لا يقع فيه البناء عند إضافته إلى مبنيّ.

(١٠) مردود، لأن «غلام» مضاف إلى الضمير وهو «الياء»، والمضاف ليس من المبهمات، ولذا رُدّ رأي الجرجاني ومن ذهب مذهبه في المسألة.

(١١) لو كان رأيُ الجرجاني صحيحاً لبُني المضافُ غير المبهم عند إضافته إلى غير الياء، كالكاف والهاء المبنيين، وهو لا يقول بذلك، ولا يقول به غيره.

(١) ذكر من قبل أن الحادي عشر مما يكتسبه الاسم بالإضافة البناء، وبيّن أنه في ثلاثة أبواب، تقدَّم الأول، وهذا هو الثاني.

(٢) مثل ساعة ويوم.

(٣) الآية: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ﴾ هود ٦٦/١١.

– **القراءة الأولى**: يومِئذٍ: بكسر الميم وقرأها كذلك ابن كثيرة وأبو عمرو وابن عامر وإسماعيل ابن جعفر عن نافع وعاصم وحمزة ومحمد بن غالب عن الأعشى.

– **القراءة الثانية**: يومَئذٍ، بفتح الميم، وقرأ كذلك: الكسائي، وابن جماز وأبو بكر بن أبي أويس والمسيبي وقالون وورش ويعقوب بن جعفر كل هؤلاء عن نافع، والبرجي والشنبوذي ومحمد بن حبيب الشموني ومحمد بن عبدالله القلا عن الأعمش عن أبي بكر عن عاصم.

أما الفتح فهو فتحةُ بناء لإضافته إلى «إذ» وهو غير متمكّن.

وأما الكسر فهو كسرة إعراب؛ فقد أَجرَوا «يوم» مُجرَى سائر الأسماء، فخفضوه على الإضافة إلى «خَزي»، ولم ينوه لإضافته إلى «إذ»؛ لأنه يجوز أن ينفصل من «إذ»، والبناء يلزم إذا لزمت العِلَّة.

انظر كتابي «معجم القراءات» ٨٩/٤ – ٩٩ وفيه غير هاتين القراءتين.

(٤) الآية: ﴿يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ﴾ سورة المعارج ١١/٧٠.

– **قراءة الجمهور** «من عذاب يومِئذٍ» بالإضافة وكسر الميم، وهي رواية إسماعيل عن نافع، ومحمد بن غالب عن الأعشى.

– **والقراءة الثانية**: «من عذاب يومَئذٍ» بالإضافة وفتح الميم، وقرأها كذلك أبو جعفر ونافع برواية ورش وقالون وابن جماز والكسائي ومحمد بن عبدالله القلّا عن الأعشى عن أبي بكر، والبرجمي عن أبي بكر عن عاصم أيضاً، ويحيى بن وثاب والأعمش وشيبة والشنبوذي وعبدالرحمن الأعرج والمسيبي ويعقوب بن جعفر وأبو بكر بن أبي أويس.

وعلى هذه القراءة «يوم» مبنيّ لإضافته إلى «إذ»، وهو اسم مبنيّ.

انظر تفصيل هذا في «معجم القراءات» ٨٠/١٠ – ٨١، وفيه غير هاتين القرايتن أيضاً.

(١) أي: المضاف إلى ما بعده زمان مبهم مثل «حين» ومُدّة، ووقت، وزمن. وانظر الهمع ٢٢٩/٣.

(٢) «كان» غير مثبت في م/١.

(٣) البيت للنابغة الذبياني. وقبله:

فأَسْبَلَ مني عبرةٌ فرددتُها على النَّحْرِ منها مُسْتَهِلٌ ودامِعُ

على حين: على بمعنى «في» وهو متعلّق بـ «أَسْبَل». وروي: «على حينِ» معرباً، عاتبه: لامه، واللوم مع تَسخُّط. على الصِّبا: متعلّق بـ «عاتب» الصِّبا: المَيْل إلى هوى النفس، وازِعُ: زاجِرٌ.

والشاهد فيه أن «حين» بُني على الفتحة جوازاً لأنه أضيف إلى مبنيّ في الأصل وهو الفعل الماضي «عاتب»، فجملة «عاتبت» في محل جر بالإضافة إلى «حين».

وهذا الشاهد قلّما خلا منه كتاب نحوي، وانظر المراجع الآتية:

شرح الشواهد للبغدادي ١٢٣/٧، وشرح السيوطي/٨٨٣، والكتاب ٣٦٩/١، والخزانة ١٥١/٣، وشرح المفصل ٢٥/١، ١٦/٣، ٨١، ٩١/٤، ١٣٦/٨،، ١٣٢/٩، والمنصف ٥٨/١، وشذور الذهب/٧٨، والإنصاف/٢٩٢، والأشموني ٥٠٨/١، ٢٦٣/٢، ٣١٨، وشرح ابن عقيل ٥٩/٣، وأوضح المسالك ١٩٨/٢، وأمالي الشجري ٤٦/١، ١٣٢/٢، ١٦٤، والعيني ٤٠٦/٣، ٤/ ٣٥٧، والمقرب ٢٩٠/١، والهمع ٢٣٠/٣، وشرح التصريح ٤٢/٢٤، والارتشاف/١٨٢٦، ١٨٢٨، وشرح الكافية الشافية/١٤٨٠، والديوان/٤٤.

(٤) أي: ليس البناء أصلاً في المضاف إليه، وإنما هو عارض لسببٍ ما، مثل: بناء الفعل «يستَصْبِين» على السكون في البيت لاتصاله بضمير نون النسوة.

(٥) قائله غير معروف.

وقوله: تحلُّماً، يعني أنه يستخلص قلبه من هواهن بآستعمال الحلم والتأنّي. =

= والشاهد فيه: على حين يستصْبِيْنَ، فإنّ «حين» بُني لإضافته إلى مبني وهو يستصببين»، وبناء الفعل عارضٌ، وذلك بسبب نون النسوة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٥/٧، وشرح السيوطي/٨٨٣، والهمع ٢٣٠/٣، وأوضح المسالك ١٩٩/٢، وشرح التصريح ٤٢/٢، وشرح الأشموني ٥٠٩/١، العيني ٤١٠/٣، والآرتشاف/١٨٢٩، والمساعد لآبن عقيل ٣٥٥/٢.

(١) أي: بيت النابغة وهذا البيت رُوِيا بفتح «حين».

(٢) أي: على كسر نون «حين»، وذلك قولك: على حينِ.

ولم أجد عند آبن مالك في شرح الكافية الشافية ترجيحاً. انظر ص/٩٢٢ و١٤٨٠.

وانظر هذا في شرح آبن عقيل على الألفية ٥٩/٣ «والمختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضٍ البناءُ».

(٣) قال آبن عصفور: «... وهذه الأنواع كلها يلزمها البناء، إلا المضاف إلى المبنيّ فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء، والإعراب أَحْسن».

انظر المقرب ٢٩٠/١.

(٤) سقط من م/٥ من هنا إلى بيتي النابغة الآتيين.

(٥) قال ٱبن عقيل: «ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيما أضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بمضارع أو إلى جملة ٱسمية إلا الإعراب، ولا يجوز البناء إلا فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرت بماض» انظر: شرح ٱبن عقيل ٣/٦٠، وانظر الٱرتشاف/١٨٢٩.

(٦) وإلى مثل هذا ذهب ٱبن مالك في الألفية قال:

وقبل فعلٍ مُعْرَب أو مبتدا أَعْرِبْ ومن بَنَى فلن يُفَنّدا

أي: فلن يغلط. وهذا مذهب الكوفيين. انظر الٱرتشاف/١٨٢٩.

(١) الآية: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ سورة المائدة ٥/١١٩.

- قراءة الجمهور: «هذا يومُ» بالرفع، مبتدأ وخبر.

وقرأ نافع وٱبن محيصن والأعرج «هذا يومَ» بفتح الميم.

وخَرَّجه الكوفيون على أنه مبنيّ، وهو خبر «هذا»، وبُني لإضافته إلى الجملة الفعلية، وٱختار هذا الرأي أبو عبيد، وهو رأي الكسائي والفراء، وممن أجاز البناء هنا وٱختاره ٱبنُ مالك. وأما البصريون فهو عندهم منصوب على الظرف؛ فهو مُعْرَبٌ، ولا يجيزون ما قاله الكوفيون؛ لأنه لا يُبنى عندهم إلا إذا أُضيف إلى ماض.

وٱنظر المراجع وأقوال العلماء في هذه القراءة في كتابي: «معجم القراءات» ٢/٣٧٩ - ٣٨٢، وفيه غير هاتين القراءتين.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾ سورة الانفطار ١٩/٨٢.

وفي «يوم ثلاث قراءات»:

- **الأولى:** قرأ عاصم وحمزة والكسائي ونافع وٱبن عامر وأبو جعفر وزيد بن علي والحسن وشيبة والأعرج ويحيى بن وثاب والأعمش «يومَ...» بالفتح على الظرف، وعَدّ هذا النحاس غلطاً.

- **الثانية:** قرأ ٱبن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وٱبن جندب ويعقوب وٱبن محيصن واليزيدي وأبو عمرو وٱبن كثير وعبداالرحمن الأعرج «يومُ...» برفع الميم أي: هو يومُ.

قال الزمخشري: «فمن رفع فعلى البدل من «يوم الدين»، أو على: هو يوم لا تملك، ومن نَصَب فبإضمار «يدانون»،... أو بإضمار «اذكر»، ويجوز أن يفتح لإضافته إلى غير متمكِّن وهو في محل الرفع».

- **الثالثة:** قرأ محبوب عن أبي عمرو «يومٌ لا تملك».

وانظر كتابي: «معجم القراءات» ٣٣٩/١٠ - ٣٤٠، ففيه تفصيل أوفى مما نقلته لك هنا.

(١) قائله أبو صخر الهذلي. وقبله:

أبى القلبُ إلا حُبَّها عامِريَّةً لها كنيةٌ عمروٌ وليس لها عَمْرو

وهذه القصيدة من أرَقّ النسيب.

وروايته في الكامل: يشوقني.

والشاهد فيه «حينَ» فهو مبني على الفتح مع أنه مضاف إلى جملة فعلها مُعْرَب وهو «أسلو»، وهذا: مبتدأ، وحين: خبر مبني على الفتح في محل رفع.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٥/٧ وانظر ٣٤٠/١، وشرح السيوطي/١٧٠، والحجة للفارسي ٢٥٠/٢، والكامل/٩٥٣، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢.

(٢) قائلهما مبشر بن الهذيل، وقيل زياد بن حجام المذحجي، ورأيت هذا على حاشية على م/٣ ورقة/ ٢٥٠، وذكر الأول البغدادي عن أبي إسحاق الزجاج، وزاد السيوطي أنه لـ «موبال بن جَهْم المدحجي» كذا!

وفي م/١ و٢ «لأخزى».

والمملق: الفقير. والكاف في «عمركِ» للعاذلة.

والشاهد في البيت الأول أن «حين» بُني على الفتح، وقد أُضيف هنا إلى الجملة الاسمية «الكرام قليل».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٦/٧، وشرح السيوطي/٨٨٤.

وأمالي القالي ٣٩/١، زهر الآداب ٣٥٦/١.

(١) أي: حين في هذا البيت، وبيت أبي صخر السابق.

(١) أي: حين في هذا البيت، وبيت أبي صخر السابق.

(٢) القصة في الخزانة ٤٣٣/١.

(٣) هو علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن بن الأخضر الإشبيلي، كان مقدَّماً في العربية واللغة، ثقة ديّناً، أخذ عن الأعلم، وعنه جماعة منهم القاضي عياض، توفي بإشبيليّة ليلة الخميس التاسع عشر من رجب سنة أربع عشرة وخمسمئة. انظر بغية الوعاة ١٧٤/٢، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٩/٧.

(٤) هو خلف بن يوسف بن فَرْتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني، كان إماماً في العربية واللغة، وله حظٌّ من الفرائض، ويستظهر كتاب سيبويه، وأدب الكاتب، والمقتضب، وكان من أهل الزهد والانقطاع لله تعالى، دُعي إلى القضاء فأبى، وله حظ من الحديث والفقه.

مات بقرطبة في ذي القعدة سنة خمسمئة وثنتين وثلاثين.

بغية الوعاة ٥٥٧/١، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٩/٧.

(٥) قال البغدادي: كذا في النسخ، وصوابه وجه الفتح.

(٦) القصيدة من ٱعتذاريات النابغة التي ٱعتذر بها إلى النعمان بن المنذر متنصِّلاً مما وُشِي به.

والرواية في الديوان:

وأُخْبِرْتُ خيرَ الناس أنك لُمْتَنِي

ويُرْوَى: «ملامةَ» أيضاً.

السؤال عن قوله: «مقالةَ» في البيت الثاني، وعلّة البناء فيه

والشاهد في هذا أن «مقالة» بَدَل من «أنك لمتني» الذي هو فاعل «أتاني»، وقد ضبط «مقالة» بالفتح والرفع.

= أما الفتح فهو بناء لإضافته إلى مبنيّ، وأما الرفع فظاهر، وقوله: رائع: أي: مخيف، وأناله: أصيبه، واستكّت مسامعه: صُمّت وضاقت.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٢٨/٧، وشرح السيوطي/٨٨٥، والديوان/٤٧ - ٤٨.

(١) أي: قال ٱبن الأخضر مجيباً ذلك الطالب الذي سَأَلَه...

والمذكور في المخطوطات والمطبوع عجز البيت، وهو آخر معلقة طرفة بن العبد، وجاء في قصيدة لعديّ بن زيد.

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣١/٧، وشرح السيوطي/٨٨٥، وديوان عدي/١٠٧، وديوان طرفة/ط. صادر «ولم أجد فيه بيت الشاهد في آخر المعلقة». ولم أجده في آخر المعلقة في السبع الطوال. انظر ص/٢٣١.

(٢) في شرح البغدادي عن شرح التسهيل لأبي حيان: «فقال له [الطالب] يا أستاذ، ما فهمت كلامي».

(٣) أي: مقالة.

(٤) أي: مبني على الفتح غير مُعْرَب.

(٥) ذكر رواية الرفع أبو حيان، ولم أجد في الديوان إشارة إلى هذا.

(٦) وهو «مقالة».

(٧) أي: لو صَحّ مثل هذا البناء في «مقالة»...

(٨) أي: لصح البناء في غلام وفرس لأنهما مضافان إلى مبني.

(٩) كذا جاء الضبط في م/١ و٣.

(١) أي: مما جاء فيه المضاف غير مبهم.

(٢) ذكر أنه منع هذا في «مثل» لمخالفته المبهمات، وقد مضى غير بعيد.

(٣) أي: بالبناء في «مقالة» مع أنه غير مبهم.

(٤) لم أجد أحداً ذكر هذا التقدير ولا صورة الفعل الذي قبل «مقالة».
ولعله على تقدير: تستك منها المسامع بمقالة...

(٥) ويكون «مقالة» منصوباً على المفعوليّة.

(٦) أي: أقول مقالة.

(٧) أجابه الدماميني فقال: «لا إشكال؛ فإن هذا من إضافة الأعم إلى الأخص؛ وذلك لأنّ «مقالة» أَعَمّ من المصدر المسبوك من «أن» وصلتها، وهذه الإضافة هي المعروفة عندهم بإضافة البيان كشجر أراك، أي: مقالة هي قولك سوف أناله...» حاشية الشمني ١٩٧/٢.

(٨) أي: جواب هذا الإشكال وهو إضافة الشيء إلى نفسه.

(٩) أي: هو منون وليس مضافاً، وعلى هذا يزول الإشكال.

(١٠) لضرورة الوزن.

(١١) فتكون في محل نصب.

(١٢) وتكون «أن قد قلت...» في محل رفع...

(١٣) أي: هي أن قد قلت.

(١) انظر تعقيب الشمني في ٢/١٩٧ - ١٩٨.

(٢) وصورة النطق على هذا «مقالَتَنْ».

(٣) قلت: ما أثبته المصنف هنا باطل؛ لأن نقل حركة الهمزة وهي الفتحة وحذف الهمزة يقتضي أنه يجتمع على التاء ثلاث حركات: فتحة الإعراب وفتحة التنوين، وفتحة الهمزة بعد حذفها، ولم يعرف مثل هذا في اللغة، وإنما تنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة وتحذف الهمزة في نحو: «منَ امَنَ» وما ماثله، نحو «قَدَ اَفلح»، والمصنف يهرب من إشكال فيقع في آخر، ولا موجب لهذا على أن المصنف ساق هذا على التضعيف بقوله: وقد يكون...

(٤) أي: بإثبات الهمزة.

(٥) فصارت: «مقالةَ أَنْ». وذلك بحذف الفتحة الثانية التي تدل على التنوين للتخلص من التقاء ساكنين: سكون التنوين وسكون الألف بعد حذف الهمزة ونقل الحركة، فبدت فيهما صورة الإضافة. وأيُّ كلام هذا؟!

(٦) أي في موضع «مقالة أن قد قلت...».

(٧) أي: في البيت الأول.

(٨) أي: هو مصدر لفعل مقدَّر «لمتني ملامةَ أن قد قلت»، وهو محذوف لدلالة الأول عليه، أو لدلالة المصدر على هذا الفعل.

(١) نقل هذا عن المصنف مختصراً السيوطي في الأشباه والنظائر ١٧٣/٢ – ١٧٤.

(٢) وهو الباب الخامس من أبواب المجرّد الثلاثي.

(٣) أي: هذا الباب.

(٤) أي: الطبائع. وانظر المساعد ٥٨٥/٢.

(٥) فلا يكون متعدِّياً إلى غيره بعد.

(٦) سُمع في هذين الفعلين: رَحُب، وطَلُع، تعديتهما إلى مفعولين مع بقائهما على وزن «فَعُل».

(٧) هذه كلمة تُحكى عن نَصْر بن سيّار، قال: «رَحُبَكم الدُّخولُ في طاعته»،، أي: ٱبن الكِرْمانيّ، ككرُم، أي: وَسِعَكُم، فَعَدَّى «فَعُل» وهو شاذّ؛ لأن «فَعُل» ليست متعدّية عند النحويين، إلّا أن أبا عليّ الفارسي حكى عن هذيل تعديتها، أي إذا كانت قابلة للتعدِّي بمعناها.

وذكر الصرفيون أن «فَعُل» لم يأتِ متعديّاً إلا في قولهم: «رَحُبَتْك الدار»، وأنّ هذه الكلمة رواها الخليل، وحمله السَّعْد في شرح العِزّ على تقدير: رَحُبَت بكم الدار.

وقال الأزهري: «لا يجوز: رَحُبَكم عند النحويين. ونَصْرٌ ليس بحجة» انظر التاج، وفي اللسان/ «أَرحَبُكم الدخول...»، ومثله في التهذيب/رحب «٢٦/٥، والصحاح، وانظر المصباح، والأرتشاف/٢٠٨٩، والمساعد ٥٨٦/٢، والأشباه والنظائر ١٧٣/٢».

(٨) جاء في التاج واللسان/طلع: «وطلع بلاده قَصَدها، وهو مجاز، ومنه الحديث: «هذا بُسْرٌ قد طَلَعَ اليَمَنَ»، أي: قصدها من نجد» كذا جاء النص فيه وقد ضبط «طلع» بفتح اللام. =

وانظر المساعد ٥٨٦/٢ قال: كقول عليّ رضي الله عنه: إن بُسْراً قد طَلُع اليَمَنَ».

وفي شرح الأشموني ٣٥٠/١ «وطَلُع بشر اليَمَنَ»، وانظر الأشباه والنظائر ١٧٣/٢، والتاج/كَرُم.

(١) أي: الفعل اللازم.

(٢) ذَلَّ: على وزنَ فَعَلَ، وقوِي: على وَزْنِ فَعِل، والوصف منهما على وزن فعيل: تقول: ذليل وقوِيّ.

(٣) وهو في الأصل قبل الإدغام: أَغْدَدَ.

(٤) وفي اللسان/كهد: «وقد ٱكْوَهَدَّ الشيخُ والفرخُ إذا ٱرتَعَدَ».

وفيه: «وٱكوهَدَّ الفرخُ اكوِهْداداً، وهو ارتعادُه إلى أُمّه لِتَزُقَّه». وعلى هذا فالزيادة في الفعل: الألف والواو وحرف من جنس لامه.

(٥) أي: الزيادة فيه ألف الوصل والنون، ومُجَرّدُه: حَرْجَم، تقول: حَرْجَمْتُ الإبل فٱحْرَنْجَمَتْ، أي: جمعتُها فٱجْتمعت.

وعنى المصنف باللامين: الجيم والميم.

وفي اللسان: «حرجمت الإبل فاحرنجمت: إذا رددتها فارتدَّ بعضها على بعض...؛ وٱحرنجم القوم ٱجتمع بعضهم إلى بعض...».

(٦) يشير بهذا إلى أنّ أصله: قَعَس، ثم زيد حرف من جنس لامه: فصار قعسس، ثم زيدت الألف والنون. فصار اْقعنسس، ولم تدغم السين في السين لأنه ملحق بـ «احرنجم».

= وقوله: «أحد اللامين» غير دقيق، فإن المزيد للإلحاق لا يكون إلا طرفاً.

وفي اللسان: «واْقعنسس ملحق بذلك... فلتكن السين الأولى أصلاً... وإذا كانت السين الأولى من اْقعنسس أصلاً كانت الثانية زائدة بلا ارتياب ولا شبهة...».

وانظر شرح الأشموني ٣٤٣/١ - ٣٤٤، وشرح الملوكي في التصريف/٩٠.

(١) ومنه: اقعنسس: تأخّر ورجع إلى خلف.

(٢) أصل المادة: حَرَب، فزيدت الألف الأخيرة، وألف الوصل والنون ليصبح من باب افعنلل، كذا عند الأزهري!.

واللسان/حرب. ولم أهتد إلى هذا في التهذيب. وانظر فيه ٥/٣٣٤.

وفي شرح الملوكي/٦٠ «وأما... آقعنْسَسَ وآحْرَنبى فمُلحق كل ذلك بآحْرَنْجَمَ». وانظر الممتع ١/ ١٨٥، والكتاب ٢/٣٣٤.

(٣) قائلهما غير معروف.

ووجه الشذوذ فيهما تعدِّي: يَغْرَنديِ، ويَسْرَنْدي، وهما من آغرندى وآسرندى، وهو باب لازم.

وذهب سيبويه إلى أن هذا لم يسمع متعدياً إلا في هذا الرجز.

وغالب الظنّ أنه رَجَزٌ مصنوع، وهو ما ذهب إليه أبو بكر الزّبيدي.

وذهب الرضى إلى أنه كأنه محذوف الجارّ أي: يغرندي علي...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٣١، وشرح السيوطي/٨٨٥، والخصائص ٢/٢٥٨، والمنصف ١/٨٦، ٣/١١، وشرح الأشموني ١/٣٤٣، وشرح التصريح ١/٣١١، وشرح الشافية ١/١١٣، والممتع ١/١٨٥، والصحاح واللسان والتاج/سرند، غرند.

(١) هذا مصراع بيت من الكامل، لا يُعْرَفُ له تتمة ولا قائل، وقد صار مثلاً، يذكر في كتب الأمثال.

ومعنى يستنسر يصير كالنسر في القوة، قال القالي: «يُضْرَبُ مثلاً للرجل يكون ضعيفاً ثم يقوى»

وقيل: معناه مَن جاوَرَنا عَزَّ بنا.

والبُغاث: ضعاف الطير، والنسر أقوى منها، وذكروا أنه بفتح الباء وكسره، وذكر الأزهري أنه سمعه بكسر الباء: البِغاث...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٣٢، والمستقصى ١/٤٠٢ «تستنسر»، وشرح الشافية ١/١١١، وشواهد شرح الشافية/٤٦، ومجمع الأمثال ١/١٠، ونكتة الأمثال/٤٤، «بأرضها». اللسان والتاج/ بغث.

(٢) النص في الأشباه والنظائر عن المصنِّف: «... وعَلَّمتُه فَتَعَلَّم، وضاعفتُ الحساب فتضاعَفَ».

(٣) «عَدَّ» ليس في م/١.

(٤) أي: نظر فيه إلى الوزن، وصورة الفعل.

(٥) أي: في الثاني عشر، والمعنوية وهي المطاوعة، وذلك بقبول أثر فعل الفاعل، وهو الانكسار والانزعاج.

(٦) أي: لا يلزم هذه الصورة.

(٧) في م/٣ «ضاعَفْتُ الحساب فتضاعَفَ، وعلَّمته الحساب فتعلّم».

(٨) ثلمتُه: كسرته. ويقال فيه أيضاً «ثلمتُه فانْثلم» من باب المطاوعة. وعلى هامش م/٣ «فَثَلِمَ».

(١) فإن كان المطاوَع متعدياً لاثنين جاء مطاوِعه متعدياً لواحد، وإن كان المطاوَع متعدياً لواحد جاء مطاوِعه لازماً.

(٢) وكذا جاء الحال في المثالين اللذين ذكرهما. «ألبسته الثوبَ» تعدى الفعل لاثنين. الضمير والثوب، ولبس: المطاوِع تعدى للضمير، ومثله ما بعده.

(٣) أي: يتَّفِقُ المطاوَعُ والمطاوِعُ في التعدِّي لواحد.

(٤) أي: ٱبن بَرِّيّ.

(٥) في حاشية الأمير: والإباحة، وأَنْبَهَ الشيخ محمد على أنه جاء كذلك في نسخة، وفي المخطوطات ما أثبتُّه.

(٦) انظر شرح الشافية ١٠٨/١، وانظر الممتع ١٨٩/١ - ١٩٠.

قال الرضي: «أقول: باب «ٱنفعل» لا يكون إلا لازماً، وهو في الأغلب مطاوِع «فَعَلَ»، بشرط أن يكون فعلاً علاجاً أي: من الأفعال الظاهرة؛ لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أَوْلَى وأَوْفَق، فلا يقال: عَلِمتُه فٱنْعَلَم ولا فهمتُه فٱنْفَهَم...

وقال سيبويه: الباب في المطاوعة: ٱنفعل، وٱفتعل قليل، نحو: جمعتُه فٱجتمع، ومزجتُه فٱمتزج».

(١) ذكر المزيد بحرف وهو التاء في «تدحرج»، وصورتين للمزيد بحرفين: ألف الوصل وحرف من جنس اللام في «اقشعرّ واطمأنّ»، وألف الوصل والنون في «احرنجم»، وهو غاية ما يأتي من الرباعي مزيداً بحرفين.

(٢) أي: الفعل المتعدِّي.

(٣) الآية: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ سورة الكهف ٢٨/١٨.

وفي: تَعْدُ: وجهان:

– **الأول**: أنَّ مفعوله محذوف، تقديره: ولا تَعْدُ عيناك النظرَ.

– **الثاني**: أنه ضُمِّن معنى ما يتعدّى بـ «عن». قال الزمخشريّ: «وإنما عُدِّي بـ «عن» لتضمين «عدا» معنى: نَبَا وعلا، في قولك: نَبَتْ عنه عينُه، وعلت عنه عَيْنُه: إذا اقتحمته ولم تعلَق به...» انظر الدُّرّ ٤٤٨/٤، والكشاف ٢٥٧/٢.

(٤) سورة النور ٦٣/٢٤ وتقدّمت في «لعلَّ» وقال فيها: «لأن يخالفون: في معنى يَعْدِلون ويخرجون».

وقال العكبري: «قوله تعالى: «عن أمره»: الكلام محمولٌ على المعنى؛ لأن معنى يخالفون يميلون ويَعْدِلون» التبيان/٩٧٩، والارتشاف/٢٠٢٨٩ «يخرجون وينفصلون».

(٥) الآية: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ النساء ٨٣/٤.

ذكر العكبري أنّ «أذاعوا به»: الألف بَدَلٌ من ياء، يقال: ذاع الأمرُ يذيع، والباء زائدة، أي: أذاعوه، وقيل حُمِل على معنى: تحدَّثوا به. التبيان/٣٧٦، وانظر البحر ٣٠٥/٣.

(١) الآية: ﴿... حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ سورة الأحقاف ١٥/٤٦.

قال السمين: «أَصْلح: يتعدّى بنفسه كقوله: «وأصلحنا له زوجه» وإنما تعدَّى بفي لتضمُّنه معنى اُلطف بي في ذريتي...» الدر ١٣٩/٦.

(٢) سورة الصافات ٨/٣٧، وتقدَّمت في «كُلّ»، والجملة الآبتدائية، وفي الجمل بعد المعارف والنكرات.

وقد عُدِّيَ الفعلُ بـــ «إلى» إلى لتضمُّنه معنى الإصغاء. انظر البحر ٣٥٣/٧.

(٣) انظر فتح الباري ٢٣٤/٢ «باب ما يقول الإمام ومَن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع: «... عن أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ إذا قال: سَمِع الله لمن حَمِدَه قال: اللهمَّ رَبَّنا ولك الحمد» وفيه رواية: «... إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده فقولوا:...».

قال آبن حجر نقلاً عن غيره: «ويكون التقدير: رَبَّنا آستَجِبْ، ولك الحمد، على معنى الدعاء، ومعنى الخبر». وانظر صحيح مسلم ١٩٢/٤.

(٤) قائله ذو الرُّمّة.

أي: إن تعتذر للضيف بالمحل فإني أَعْقر الناقة وأُقَدِّم لحمها للأضياف، والآعتذار للضيف بأنْ لا يَرَى فيها محلباً من شدَّة الجَدْب والزمان.

والشاهد فيه أنّ الشاعر ضمّن «يَجْرَح» معنى يَعِثْ، فجُعِل لازماً، ثم عُدِّي بفي كما يُعَدّى اللازمُ مبالغةً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣٢/٧، والخزانة ٢٨٤/١ و٢٩٠/٤، وشرح المفصَّل ٣٩/٢، والديوان/٤١٥.

(١) أي: الأفعالُ المتقدِّمة. ضُمِّنت معنى فعلٍ قاصرٍ، فجاءت لازمةً.

(٢) في «ولا تعدُ» آية الكهف.

(٣) وذلك في «يخالفون» في آية النور.

(٤) في «أذاعوا به» في آية النساء.

(٥) في «وأَصْلح لي» في آية الأحقاف.

(٦) في «لا يَسَّمعون». في آية الصافات.

(٧) في نص الحديث «سَمِع...».

(٨) في «يَجْرَحْ» في بيت ذي الرمة.

(٩) الستة الباقية المكملة العشرين، وهي الحالات التي يكون فيها الفعل قاصراً.

(١٠) البطر: الأَشَر، وهو شدة المَرَح.

(١١) أصابه الرِّجْس.

(١٢) في م/٣ «وأَدُم».

(١) الدَّعَج: شِدّة سواد العين مع سَعَتها.

(٢) الشَّنَب: الحِدَّةُ في الأسنان، وقيل: برودةٌ وعذوبةٌ.

(٣) في م/٤ ضبطت هذه الأفعال بضم عينها: دَعُج كَحُل... كذا.

(٤) أَيكُونُ السِّمَن والهُزال حِلْيَةً؟، وإذا كان السِّمَن فيما مضى كذلك، فإنه لا يكون على هذا في زماننا.

(١) في شرح الفصيح للزمخشري: «فلان يتعهَّد ضيعته كقولهم: يفتقد، أي يبصرها ويحفظها، والعامة تقول: يتعاهد، والأوَّلُ أَجْوَدُ، وإنما قيل يتعهَّد لأنه يَعْهَد مَرّة بعد مَرّة، أي يبصرها ويتأمّل حالها»/ ٥٦٢.

وانظر إصلاح المنطق/١٧٨، والنص فيه: «ويقال: تعهّد فلان ضيعته، وإن شئت: تعاهد».

(٢) تقدّم في «لو» وهو لٱمرئ القيس.

والشاهد فيه هنا أن الفعل «تجاوز» جاء متعدياً إلى «أحراساً» مع أنه لم يقع من متعدٍّد. وفي هذا رَدٌّ على ٱبن دُرُستويه وأصحابه.

(٣) لم أجد هذا في العين. انظر «عهد» في ١/١٠٢ - ١٠٣.

(٤) هو الحكم بن معمر بن قنبر من قيس عيلان، ويُعْرَف بالحَكَم الخُضْري، وهو شاعر إسلامي، وكان سَجّاعاً هجاءً خبيث اللسان، وكان بينه وبين ٱبن مَيّادة مهاجاة ومواقف، أدركه الأصمعيّ. توفي عام ١٥٠هـ.

انظر معجم الأدباء ١٢٨/٤ وما بعدها، والأعلام ٢٦٧/٢، والأصمعيّات/٣٢.

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٠٦.

(٦) تقدّم البيت في «حرف الألف».

(١) نص ابن عصفور: «وزعم أبو محمد بن السِّيْد أنّ رواية الخفض غير جائزة؛ لأنّ «تعانقه» مصدر تعانق، و«تَفَاعَل» لا يتعدّى، وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل في ذلك تفصيل...» انظر شرح الجمل ٢/٤٠٦.

(٢) نَصُّه: «صار غير مُتَعَدٍّ نحو: ضَارَبَ زيدٌ عمراً، تدخل عليه التاء فتقول: تضارب زيدٌ وعمروٌ، وقد تدخل على المتعدِّي إلى واحد فيبقى على تعدِّيه نحو قولك: تجاوزت موضعَ كذا...».

(٣) تتمة النص عند ابن عصفور: «ووجهه عندي ألا تقدِّر التاء داخلةً على «فاعَلَ»، بل أصلٌ بنفسها، فكذلك «تعانق» يكون من هذا القبيل، إلّا أن يكون فما لا يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه.

(٤) أي: ابن السِّيد.

(٥) أي: الإشكال قائم على رواية الرفع أيضاً؛ فلا معنى لتخصيص هذا برواية الجر، وقال الأمير: «إن ثبت هذا لم تصحَّ التخطئةُ إلا أن تفسّر بالشذوذ» أي: لم تصح تخطئة الشاعر. انظر الحاشية ٢/١١٧.

وفي شرح الشواهد للبغدادي ٦/١٥٦ «قال ابن السيد واللخمي كلاهما في شرح أبيات الجمل: هو خطأ، والصواب تعنّقه؛ لأن تعانَق لا يتعدَّى إلى مفعول، إنما يقال: تعانق الرّجُلان، والمعانقة والاعتناقُ والتعنُّقُ هي المتعدِّية...».

(١) انظر هذا في الأشباه والنظائر ١٧١/٢ منقولاً عن المصنف مختصراً.

(٢) عند السيوطي: كذَهَبَ زيدٌ، وأَذْهَبْتُ زيداً.

(٣) الآية: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا وَٱسْتَمْتَعْتُم بِهَا فَٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ...﴾ سورة الأحقاف ٢٠/٤٦.

ذهب: لازم، وأذهب، صار متعدياً بالهمزة.

(٤) الآية: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ سورة غافر ١١/٤٠.

مات: لازم، وأمات: متعدٍّ، وقد أفادته التعديةَ الهمزةُ.

(٥) سورة نوح ١٧/٧١ - ١٨. والشاهد فيها «أنبت»، وكان من قبلُ «نبت»: فعلاً لازماً.

(٦) وكان قبل الهمزة: «لَبِسَ زَيْدٌ ثوباً» متعدياً لواحد.

(٧) في المصباح: «عطا زيدٌ درهماً: تناوَلَهُ، ويتعدّى إلى ثانٍ بالهمزة فيُقال: أعطيتُه درهماً». وانظر الصحاح، والشمني ١٩٨/٢.

(٨) هذان الفعلان مجمع عليهما. انظر الارتشاف / ٢١٣٣.

(٩) في الارتشاف: «وزاد الأخفش قياساً، واختاره ابن السرّاج، أظنُّ وأحسب وأخال وأزعمْ وأوجد، وزاد بعضهم رأى الحلمية، واختاره ابن مالك». انظر ص/٢١٣٣.

(١) قال أبو حيان: «وفي التعدِّي بالهمزة ثلاثة مذاهب:

- **أحدها**: أنه سماع في اللازم والمتعدِّي، وهو مذهب المبرّد.

- **الثاني**: أنه قياس فيهما، وهو مذهب أبي الحسن، وظاهر مذهب أبي عليّ.

- **الثالث**: أنّه قياس في اللازم إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر، سماعٌ في المتعدِّي، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

قال السُّهَيْلي: ... النقل بالهمزة مذهب سيبويه أنه مسموع، ومذهب غيره أنه مقيس على الإطلاق.

- **والرابع**: أنه مقيس في كل فعل إلّا في باب «علم»، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة...» الارتشاف /٢٠٩٣، وانظر الإيضاح العضدي/١٧٥ - ١٧٦، والمساعد ١/٤٤٥ - ٤٤٦.

(٢) في م/٥ «والثاني».

(٣) في م/١ «والثالث».

(٤) أي: بفتح عينه في الماضي.

(٥) أي: بضم عينه في المضارع.

(٦) هذا مثال الطلب، لأن استخراج المال فيه طَلَبٌ له.

(٧) هذا مثال النسبة إلى شيء. فهو نِسْبَةٌ إلى الحُسْن ثم إلى القُبْح.

(١) أي: الفعل بصوغه على «استفعل».

(٢) تقول: كتبتُ الكتاب، فهو متعدٌ لواحد، فلما نقلته إلى صيغة «ٱستفعل» أخذ مفعولاً ثانياً، وصار متعدياً إلى ٱثنين.

ومثله في المثال الثاني: الأصل: غفر الله الذّنْبَ، وبتحويله إلى صيغة «استفعل» أخذ مفعولاً ثانياً، وتعدّى لاثنين.

(٣) كيف يُقال إنه متعدٌ لاثنين مع أنه أخذ الثاني في هذا المثال مجروراً بـ «مَن» على خلاف ما جاء في الأول؟ ورَدُّ المصنِّفَ أنّ «ٱستغفر» في المثال ليس على ظاهره، وإنما هو بمعنى «استتاب» الذي يأخذ ٱثنين ثانيهما غير صريح.

(٤) أي: على ظاهره من غير تضمينه معنى «ٱستتاب».

(٥) أي: لم يجز أن يكون ثاني المفعولين مجروراً بمن، بل يأخذ مفعولين صريحين.

(٦) في م/٥ «بعضهم».

(٧) قال أبو حيان: «وتَعَدّي الفعل تارة يكون إلى واحد... وتارةً إلى ٱثنين، فأصل أحدهما حرف الجر، وهو «ٱختار» وما ذُكِرَ معه...» الٱرتشاف/٢٠٩٥ وفي حاشية الشمني ١٩٩/٢ «يعني بباب «ٱختار» كل فعل تعدّى لٱثنين أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر، وهو مقصور على السماع، والذي سمع فيه: اختار؛ ٱستغفر، أمر، كنى سَمّى، دعا، زوّج. ووجه رَدّ المصنف لقول الأكثر أنّ صوغ الفعل على ٱستفعل من الأمور التي يتعدّى بها الفعل حتى إذا كان متعدياً إلى واحد تعدّى إلى ٱثنين، وغفر متعدٍّ إلى و احد، فإذا صيغ على ٱستفعل تعدّى إلى اثنين فلا يكون من باب ٱختار».

(١) سورة الشمس ٩١/٩.

زكّاها: مجرَّدُه: زكا يزكو، وهو فعل لازم، فلما ضُعِّف عينه تعدَّى إلى مفعول واحد وهو الضمير.

(٢) الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ سورة يونس ١٠/٢٢.

الفعل: سار: فعل لازم، فلما ضعِّف عينُه تعدَّى إلى مفعول به واحد: سيّرته، وكذا جاء في الآية، ومفعوله ضمير الخطاب للجمع.

(٣) في م/٢ «هذه» وتعليق على الهامش، أي: في هذه اللفظة.

(٤) أي: إن الفعل متعدٍّ قبل التضعيف، فلما ضُعِّف دَلّ على المبالغة لا على التعدية.

وفي الارتشاف: «وذهب الزمخشري والسهيلي ومَن وافقهما إلى أن التعدية لا تدل على التكرير، وأنّ التعدية بالتضعيف تدل على تكرار في الفعل وتمهُّل.

وفي البديع: تضعيف الفعل اللازم والمتعدي للتكثير، وقد جاء عنهم بالعكس...»/٢٠٩٤، وانظر شرح الملوكي في التصريف/٧٠ - ٧١.

(٥) يدل بمثاله هذا على أن الفعل «سار» متعدٍّ قبل التضعيف.

وفي م/٤ «كقولهم».

(٦) في الحجة للفارسي ٢٦٥/٤ «قالوا سار الدّابةُ وسِرْتُه، قال: فلا تجزعن من سنة أنت سِرتها. وقالوا أيضاً: سَيّرتُه...» وانظر الدر المصون ١٦/٤، والمحرر الوجيز ١٢٦/٧.

(٧) قائله: خالد بن زهير الهذلي، والمثبت عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين. وهو من قصيدة جاءت جواباً لقصيدة أبي ذؤيب التي مطلعها:

أخالدُ ما راعيتَ من ذي قرابةٍ فتحفظني بالغيب أو بعضِ ما تبدي

= كان أبو ذؤيب يعشق امرأة اسمها أم عمرو، وكان رسوله إليها خالد، وهو ابن أخت أبي ذؤيب، وقيل: ابن عمه، وكان خالد جميلاً، فعشقته أم عمرو، فلما أيقن أبو ذؤيب بغدر خالد صَرَمها، فأرسلت تترضّاه، فلم يفعل، فأرسل هذه القصيدة إلى خالد، وكان أبو ذؤيب فعل كذلك برجلٍ يقال له: مالك، فقد كان أبو ذؤيب رسوله إلى امرأة يعشقها فغَدَرَ به أبو ذؤيب وفعل كما فعل به خالد.

وخالد هنا يحتج على أبي ذؤيب بأنه أول من سَنّ هذه الطريقة، فعليه أن يرضى بما جَرَى له. وخالد شاعر إسلامي، وأبو ذؤيب مخضرم.

والرواية عند ابن جني: فلا تغضبن، وسيرة: بدلاً من سنة. وفي الخزانة: فلا تسخطن، ولا تجزعَن.

والشاهد في البيت: أن أبا عليّ زَعَم أنّ «سار» فعلٌ متعدٍّ بنفسه، والدليل على ذلك ما جاء في البيت «يسيرها»، والتضعيف في «سيَّرته» ليس للتعدية وإنما هو للمبالغة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣٤/٧، والخصائص ٢١٢/٢، المقاييس ٦١/٣، وديوان الهذليين ١٥٧/١، وفيه «راضي سنةٍ»، والحجة للفارسي ٢٦٥/٤.

وانظر اللسان والتاج/سار، سَنّ، والبحر المحيط ١٣٨/٥، ٢٣٥/٦، الدر المصون ١٦/٤ و١٥/٥، والمحرر الوجيز ١٢٦/٧، والفريد ٥٤٤/٢، والخزانة ٣٢١/٢، ٥٩٨/٣، ٦٤٨/٤.

(١) أي: فيما ذهب إليه الفارسي.

(٢) رَدُّه هنا هو لشيخه أبي حيان قال: «ما ذكره أبو عليّ لا يتعَيَّن، بل الظاهرُ أنّ التضعيف فيه للتعدية؛ لأن «سار الرجلُ» لازماً أكثر من «سِرْتُ الرجلَ» متعدِّياً، فجَعْلُه ناشئاً عن الأكثر أَحْسَنُ من جعله ناشئاً عن الأقَلّ...» البحر ١٣٨/٥.

(٣) والتقدير: سِرْت بها، يسير بها، فأسقط حرف الجر، وتعدَّى الفعل إلى الضمير في الموضعين.

(٤) كذا في المخطوطات «بالباء...»، والصواب بالهمز والتضعيف، لأنه هو المثبت في الآيتين: نَزّل وأَنْزَلَ.

الشمني: «هكذا وقع في النُّسَخ، وهو سبق قلم، وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف، أما أولاً فلأنه المجتمع في هذه الآية، وأما ثانياً فلأنه لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ به، وأما ثالثاً فلأنّ

= بالحق في محل نصب على الحال لا على المفعولية...، وأما رابعاً فلأنّ قوله: وزَعَم الزمخشري: إنّ بين التعديتين فرقاً إلى آخره إنما هو للتعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف». الحاشية ١٩٩/٢ هذا، ولم يكن – رحمه الله – بحاجة إلى كل هذا التعليق لإثبات سبق القلم، وحسبه ما جاء في نَصّ الآية.

(١) قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَۗ﴾ غير مثبت في م/٣ و٤ و٥ ونسخة الشمني، وهو مثبت في المطبوع.

(٢) تتمة الآية الثانية: ﴿... إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ آل عمران ٣/٣ – ٤.

(٣) انظر الكشاف ٣٠٩/١ والنص فيه: «فإن قلت: لِمَ قيلَ نَزَّل الكتاب، وأنزل التوراة والإنجيل؟ قلتُ: لأن القرآن نزل منجماً، ونُزِّل الكتابان جملة».

وفي النص عند المصنف زيادات منه على نص الزمخشري.

(٤) قوله: «واحدة» غير مثبت في م/٤ و٥.

(٥) في م/٥ «ولذا».

(٦) انظر أول مقدّمة الزمخشري في الكشاف ٢/١.

(٧) هذا مما ذكره الجرجانيّ في تعليقاته على الكشاف، قال: «السابعة أن في الجمع بين الإنزال والتنزيل إشارةً إلى كيفية النزول على ما روي من أن القرآن أنزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وأمر السفرة الكرام بأنتساخه، ثم نزل إلى الأرض نجوماً في ثلاث وعشرين سنة...» انظر الكشاف ٢/١ «الحاشية» وذكر الجرجاني أنه كان المثبت «خلق» مكان «أنزل» في أُمِّ النسخ ثم غيَّره المصنّف.

(٨) في م/٤ «إنزاله».

(١) سورة القدر ١/٩٧.

(٢) الآية: ﴿... هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ سورة البقرة ١٨٥/٢.

(٣) هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الشاشي، الفقيه الشافعي المعروف بالقفال الكبير، أحد أعلام المذهب الشافعي، كان فقيهاً محدّثاً مفسراً أصولياً لغوياً شاعراً، رَحَل إلى خراسان والعراق والشام، وله مصنّفات كثيرة منها «التفسير الكبير، دلائل النبوة، محاسن الشريعة، أدب القضاء، وغيرها»، ولد سنة إحدى وتسعين ومئتين، ومات بالشاش سنة خمس وستين وثلاثمئة.
انظر طبقات المفسرين للداودي ١٩٦/٢ - ١٩٧.

(٤) انظر البحر ٣٩/٢ قال: «وقيل: أُنْزِل في فرضية صوم القرآن وفي شأنه». ولم يَعْزُه للقفال. وانظر الدر ٤٦٦/١.

(٥) أي: بالتنزيل الثاني، وتقدّم الإنزال الأول من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا.
هذا في تفسير القرطبي ٢٩٧/٣، والطبري ٨٤/٢، وعلى هذا معظم المفسرين.

(٦) قوله: إنّ «أَنْزَل»، لما كان دفعةً واحدة و«نَزّل» لما كان على التدريج.

(١) تتمة الآية: ﴿... يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا وَقَدِمْنَآ﴾ سورة الفرقان ٢٥/٣٢.

(٢) مع أن نَزّل عند الزمخشري على ما تقدّم للتدريج.

ولا إشكال فقد قال الزمخشري في تفسير الآية: «نَزّل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبَّر بمعنى أخبر، وإلا كان متدافعاً...» الكشاف ٢/٤٠٧ وانظر الشمني ٢/١٩٩ فقد ذكر الشمني أن الزمخشري يحمل «نَزّل» على التدريج عند عدم القرينة، والقرينة هنا مثبتة.

(٣) أي: ومما يشكل على قول الزمخشري أيضاً.

(٤) تتمة الآية: ﴿... وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ سورة النساء ٤/١٤٠.

(٥) أي: ما جاء في آية النساء السابقة.

(٦) تتمة الآية: ﴿... فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَـٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة الأنعام ٦٨/٦.

(٧) هما ليستا آية واحدة، ولكن ما جاء في الآية الأولى إشارة إلى ما جاء في الثانية، فكأنهما من حيث موضوعهما آية واحدة، وما كان آية لا ينزل على التدريج وإنما ينزل دفعة واحدة.

(٨) أي: التعدية بالتضعيف.

(٩) ذكر أبو حيان فيه مذهبين: أولهما أنه سماع من اللازم والمتعدّي، والثاني أنه قياس. انظر الأرتشاف/٢٠٩٣.

(١٠) أي: في تعدية الفعل القاصر.

(١١) أي: هو سماعي في تعدية المتعدي إلى واحد إلى اثنين بالتضعيف. كما في: عَلِمَ الحسابَ، وعَلَّمتُه الحسابَ.

(١) أي: بجعل المتعدي لاثنين متعدياً لثلاثة بالتضعيف.

(٢) تعقّب الدماميني وغيره من الشراح المصنف في أنه كان عليه أن يقدّم قول سيبويه أولاً، إذ ليس مراده أنّ ما مَرّ أَعَمّ من القاصر والمتعدّي إلى واحد والمتعدّي إلى اثنين، وإنما يريد القاصر والمتعدي إلى واحد؛ فإن الثالث لم يُسْمَع كما قدّمه، وعلى هذا فقد كان الأَوْلَى أن يقدّم كلام سيبويه إلى ما قبل قوله: «ولم يُسْمَع في المتعدّي لاثنين». انظر الشمني ١٩٩/٢.

(٣) تقدّم هذا في النوع الأول مما يكون الفعل فيه قاصراً، وذلك في كلام نصر بن سيار «رَحُبَكم الدخول في طاعته»، ونص الحديث «إن بُسراً قد طَلُعَ اليمنَ» وتقدَّم التعليق عليهما، فٱنظر هذا فيما تقدَّم، على أنه لم يُسْمَع في غير هذين الفعلين مما جاء على فَعُل.

(٤) في م/١ «إلى مفعول واحد».

(٥) فَرِق: أي خاف.

(٦) الآية: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَـٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾ سورة البقرة ٢/١٣٠.

جاء في نصب «نَفْسَه» سبعة أقوال:

الأول: أنه مفعول به لـ «سَفِهِ»، فقد ذكر ثعلب والمبرّد أنه يتعدّى بنفسه كما يتعدّى «سَفَّه» المضعّف، وذكر أبو الخطاب الأخفش الكبير أنها لغة، وٱختار هذا الزمخشري.

- الثاني: أنه مفعول به على تضمين «سَفِه» معنى فعل يتعدَّى، فقدَّره الزجاج وٱبن جني بمعنى «جهل»، وقدّره أبو عبيدة بمعنى «أهلك».

= الثالث: أنه منصوب على إسقاط حرف الجر: سفه في نفسه.

بقية الأقوال في الدر المصون ١/٣٧٤، فقد ٱختار الأول؛ لأن التضمين لا ينقاس، وكذلك حذف حرف الجر.

(١) أي: فَرِق وسَفِه.

(٢) فرق: تضمن معنى «خاف»، وخاف: متعدٍّ، و«سَفِه» تضمن معنى امتهن أو أهلك، وهما متعديان.

(٣) في م/٥ «التضعيف» كذا!

(٤) في م/٤ «المتعديات».

(٥) في طبعة مبارك «إلى أكثر»، ومثله عند الشيخ محمد، غير أنه وضع «إلى» بين معقوفين إشارة إلىأ نه زيادة على النص، ومثلهما في متن حاشية الأمير. وما أثبتاه غير مثبت في المخطوطات.

(٦) فهو من «أَلَا يألو» بهمزة واحدة في الماضي. ولذلك عَبَّر عن هذا بقصر الهمزة، أي: من غير مَدّ. وانظر الصحاح.

(٧) آلوك: من «أَلَا» بمعنى قَصّر، والمضارع: أَأْلوك، ثم استُعيض عن الهمزتين بالمدّ بعد تسهيل الثانية الساكنة. وانظر الدر المصون ١٩٤/٢ والفعل «ألا» كان لازماً، فلما ضُمِّن معنى «أَمْنَع» تعدَّى لاْثنين، ضمير الخطاب، وقوله: «نصحاً» في الأول، و«جهداً» في الثاني.

(٨) سورة آل عمران ١١٨/٣ وتقدَّمت في «ما»، وفي الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب «ما يحتمل الاْستئناف وغيره».

قال الهمداني: «... واختلف فيه فقيل: يتعدَّى إلى مفعولين، وقد ٱستعملته العرب مُعَدّى إليهما في قولك: لا آلوك نصحاً، ولا آلوك جهداً، على التضمين، والمعنى: لا أَمْنَعُك نُصْحاً ولا أَنْقُصَكَهُ، وقيل: إلى مفعول واحد بغير الجار، وإلى الثاني به، وقيل: إلى مفعولٍ واحدٍ، فخبالاً على الوجه

= الأول مفعول ثانٍ، وعلى الثاني نَصْبٌ على إسقاط الجار، وعلى الثالث تمييز. وقيل مصدر في موضع الحال» انظر الفريد ٦٢٠/١.

والتعدية لمفعول واحد للعكبري: انظر التبيان/٢٨٧، ولمفعولين، كذا عند الزمخشري. انظر الكشاف ٣٤٥/١، ولم يذكر مكّي غير التمييز، وانظر مشكل إعراب القرآن ١٥٤/١.

(١) أي: عُدِّيَتْ بنفسها إلى ثلاثة بسبب التضمين بعد أن كانت متعدية إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بحرف الجر، وفي الآيتين دليل التعدية لاْثنين ثانيهما بحرف جر.

(٢) الآية: ﴿قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ سورة البقرة ٣٣/٢.

المفعول الأول هو ضمير الغائب في الموضعين، والثاني: غير الصريح وهو «بأسمائهم».

(٤) أي: ونصب ما كان مجروراً على أنه منصوب على نَزْع الخافض.

(٥) سورة البقرة ٢٣٥/٢ وتقدَّمت في «على».

(٦) نقل هذا المصنف عن الأخفش في «على» فيما تقدَّم. ولم أجد مثل هذا عند الأخفش في معاني القرآن بعد الآية، انظر فيه ص/١٧٧.

والذي في البحر ٢٢٧/٢ «وقيل التقدير: في سِرٍّ» وذكر في توجيهه الحالية، وأنه نعت لمصدر محذوف، والظرفيّة.

(٧) هذا تفسير للسّرّ، وهو قول ٱبن جُبَيْر. انظر البحر ٢٢٧/٢.

(١) الآية: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأعراف ١٥٠/٧.

(٢) ذكروا في الآية وجهين: **الأول**: أنه منصوب على المفعول بعد إسقاط حرف الجر وتضمين الفعل معنى ما يتعدَّى بنفسه، والأصل: أعجلتم عن أمر ربكم.

والثاني: أن عَجِل متعدّ بنفسه، غير مضمّن معنى شيء آخر، حكى يعقوب: عجلت الشيء: سبقتُه، وأعجلتُ الرجل: استعجلته، أي: حملته على العجلة.

انظر الدر ٣٤٧/٣، والكشاف ٥٧٨/١.

(٣) الآية: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة التوبة ٥/٩.

(٤) في معاني القرآن للزجاج ٤٣٠/٢ – ٤٣١ ذكر عن الأخفش أن «على» محذوفة، أي: على كل مرصد، ثم ذكر الزجاج أن «كل مرصد» ظرف كقولك: ذهبتُ مذهباً، وانظر معاني القرآن للأخفش/٣٢٦، والدر ٤٤٣/٣ والبحر ١٠/٥ فقد ذهب فيه إلى الظرفية.

(٥) أي: مرصد.

(٦) في البحر ١٠/٥ «وردّه أبو عليّ؛ لأن المرصد المكان الذي يُرْصَدُ فيه العدو، فهو مكان مخصوص لا يحذف الحرف منه إلّا سماعاً، كما حكى سيبويه: دخلت البيت...».

(٧) قائله: ساعدة بن جؤبة، وتقدَّم في مقدِّمة المصنِّف.

ونصب الطريق على الظرفية شاذّ؛ لأنه غير مبهم كالدار، وفي المسألة خلاف. وانظر هذا في شرح الشواهد للبغدادي ١٠/١.

= والبيت تتمة نص الفارسي على ما أثبته أبو حيان في البحر ١٠/٥.

وانظر الحجة للفارسي ٤٤٠/٥ فقد ذهب إلى أن الظرف المختص هنا أُجري مجرى غير المختص.

وذكر البيت مرة أخرى في الحجة ٧٣/٦ وانظر ما ساقه فيه، وانظر الإيضاح/١٨٢، فقد ذكر نصبه على إسقاط حرف الجر، أي: كما عَسَلَ في الطريق...

(١) أي: «الطريق» في البيت.

وذهب الدسوقي إلى أن الضمير في «إنه» يعود على «المرصد». وأحسب أن الأمر على غير ما ذكر.

(٢) وفي شرح الشواهد للبغدادي ١/١٠ «وفيه خلاف؛ فذهب بعضهم إلى أنه مبهم، وإليه ذهب شرّاح الكتاب، وجزم به ٱبنُ أبي الربيع وبعض نحاة المغرب، وقال: إنه مذهب سيبويه. إلا أنهم لم يفهموا كلامه، ووجهه أن معناه: إن كل ما يُطْرَق بالأقدام فهو مبهم، وإن كان أزقة الأسواق والطريق العام فهو مُحَدّد لا يُنصَب البتة إلا شذوذاً...».

(٣) أي: الطريق.

(٤) ولذا يُنصَبُ على الظرفية، لعمومه، وإبهامه، وصلاحيته لكلٍّ موضع.

(٥) أي: ٱبنُ الطراوة مُنازَعٌ فيه.

(٦) أي: مستطرق بالفعل، فهو ٱسم لما يكون بين البيوت، وعلى هذا فهو ليس بمبهم.

وانظر الدسوقي ٣/١٦٤ والأمير ٢/١١٨.

(٧) ذكر في الباب الخامس «حذف الجار»، وأنه يكثر ويطرد مع أَنّ وأَنْ. وأنه يجيء مع غيرهما.

(٨) في م/٣ و٤ «أَنْ وأَنّ».

(٩) في م/٥ «وأهمل الكوفيون».

(١٠) أي: في المواضع التي يكون فيها حذف حرف الجر من باب القياس.

(١) أي: وحَذْف اللام هنا قياس. وانظر الهمع ١٢/٥.
وفي م/٣ و٤ و٥ «والمعنى لأن تكرمني».

(٢) أي: كي.

(٣) أي: بمعنى لام العِلّة. وانظر شرح الأشموني ٤٨٦/١.

(٤) مذهب سيبويه أن «كي» تنصب بنفسها، ومذهب الخليل والأخفش أنّ «أَنْ» مضمرة بعدها. انظر الهمع ٩٨/٤.

(٥) أي: أنّ وأنْ، فإنه يحذف معهما كلّ جارّ، وأما «كي» فلا يحذف معها إلا اللام؛ لأنه لا يدخل عليها غير اللام.

(٦) سورة البقرة ٢٥/٢ وتقدَّمت في مواضع وانظر «عطف الخبر على الإنشاء...» وأنّ وما في حَيِّزها في محل جَرّ عند الخليل والكسائي، ونَصْب عند سيبويه والفراء؛ لأن الأصل وبشر الذين آمنوا بأنّ لهم، فحذف حرف الجر مع «أنّ»، وهو حذف مُطّرِد، فلما حُذف حرفُ الجرّ جرى الخلاف المذكور، فالخليل والكسائي يقولان: «كأن الحرف موجود فالجرُّ باق»، والفراء وسيبويه يقولولان: «وجدناهم إذا حذفوا حرف الجر نَصَبُوا». انظر الدر ١٥٨/١.

(٧) سورة آل عمران ١٨/٣ وتقدَّمت. وانظر «أقسام الحال».
التقدير: شهد الله بأنه، فلما حُذف حرف الجر جاز أن يكون مَحَلُّ «أَنّ» وما بعدها النصب، أو الجرّ على الخلاف في الآية السابقة.

(٨) سورة النساء ١٢٧/٤ وتقدَّمت في مقدِّمة المصنِّف.

(٩) هي على حذف حرف الجر، وهل المحلُّ بعد الحذف نَصْبٌ أو جَرٌّ، وقد ذكرت هذا في الآيتين السابقتين.

= وكان الخلاف هنا في تقدير حرف الجر أهو «في»؟ والتقدير: ترغبون في نكاحهن لجمالهن ومالهن، أو حرف الجر «عن»، والتقدير: وترغبون عن نكاحهن لقُبْحهن وفقرهن، قالوا: وكان الأولياء كذلك: إن رَأَوها جميلة مُوْسِرة تزوّجها وليُّها، وإلّا رَغِبَ عنها، وذكروا أنّ التقدير الأول لعائشة رضي الله عنها وطائفة كبيرة.

انظر الدر المصون ٢/٤٣٤، والبحر ٣/٣٦٢، والعكبري/٣٩٤، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٠٧، والمحرر ٤/٢٤٣. وشرح الأشموني ١/٣٤٦.

(١) قائله غير معروف.
الألائم: جمع الألْأَم من قولك: لَؤُم الرَّجُلُ، فهو لئيم، أي: دنيء الأصل، شحيح النفس. والصنيع: فِعْلُ القبيح.
انظر شرح الشواهد للبغدادي/١٣٦.

(٢) أي: يرغب في أن يبني المعالي، ويرغب عن أن يرضى صنيع الألائم، ورغب عن الشيء: انصرف عنه. فإذا قدّر هذا في الموضعين فهو مدح لا شك.

(٣) وجه العكس أن يكون: يرغب عن أن يبني المعالي، ويرغب في صنيع الألائم، وهذا غاية الذَّمِّ ومنتهاه.

(٤) أي: لا يجوز أن يقول: يرغب في أن يبني المعالي ويرغب في صنيع الألائم فهما متناقضان. وكذا لو قال: يرغب عن أن يبني المعالي ويرغب عن صنيع الألائم.

(٥) نقلت هذا فيما تقدَّم عن السمين. وانظر المسألة في الكتاب ٤٦٤/٢ عن الخليل، والهمع ١٢/٥.

(١) وهو النصب بعد حذف حرف الجر.

(٢) قال سيبويه: «ولو قال إنسان: إنّ «أنّ» في موضع جَرّ في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر ٱستعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رُبّ في قولهم: «وبلدٍ تحسبه مكسوحاً» لكان قولاً قوياً، وله نظائر، نحو قوله: لاهِ أبوكَ، والأول قول الخليل» الكتاب ٤٦٥/٢، والهمع ١٢/٥، وشرح الأشموني ٣٤٦/١.

(٣) وأصله: لله أبوك، فحذف لام الجر من لفظ الجلالة ولام التعريف، وبقي مجروراً.
ويذكر أصحاب الحواشي أن أصله: لله دَرُّ أبيك، وأنه وقع حذف آخر، وهو حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وليس الأمر بحاجة إلى مثل هذا التقدير.

(٤) هذا الكلام الكلام لشيخه أبي حيان، قال أبو حيان. «وأما نقل ٱبن مالك وصاحب البسيط عن الخليل إنه جَرّ، وعن سيبويه أنه نصب، فَوَهْم؛ لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل أنه نَصْب، وأمّا سيبويه فلم يصرح بمذهب».
قلت: قد صَرَّح سيبويه بمذهبه، وهو الجر، وانظر النص الذي نقلته عن الكتاب قبل قليل.

(٥) سورة الجن ١٨/٧٢.
ووجه الاستشهاد بالآية أنّ قوله: «وأنّ المساجد» بفتح أَنّ فيه وجهان:
الأول: حذف الجار ويتعلّق بقوله: فلا تدعوا، وذكر السمين أنه رأي الخليل، وأنه جعل كقوله: «لإيلاف قريش».
= **والثاني**: أنه عطف على «أنه استمع» الآية الأولى في السورة، فيكون مُوْحىً.
انظر الدر ٣٩٦/٦، وانظر التبيان للعكبري/١٢٤٢.

(١) أثبت المصنّف هذا الجزء من الآية وجعل آخرها «فٱعبدون»، وكذا جاءت في المخطوطات، وقد خلط بذلك بين آيتين؛ فإن هذه الآية آخرها «فٱتّقون» وهي من سورة المؤمنون ٥٢/٢٣، وصورة الآية: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾.
والثانية من سورة الأنبياء ٩٢/٢١ ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾ فهي بكسر همزة إن، وبدون واو قبلها.
على أن ما ذكره المصنّف من الآية لا يجوز الٱحتجاج به إلا على قراءة من فتح «أَنّ»، وهي قراءة نافع وٱبن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر والحسن ويعقوب وٱبن محيصن واليزيدي.. وقراءة الباقين بكسر همزة «إنّ» على الٱستئناف. وهذا في سورة المؤمنون. وانظر كتابي «معجم القراءات» ٦/ ١٨١ - ١٨٢.
وأما في سورة الأنبياء فقد ذكر سيبويه أنه قرئ «أَنّ هذه...» بفتح الهمزة وهي قراءة الحسن وٱبن أبي إسحاق وعيسى بن عمر والأشهب العقيلي وأبي حيوة وٱبن أبي عبلة وحسين الجعفي وهارون عن أبي عمرو والزعفراني: «أنّ هذه أمتكم...» انظر كتابي «معجم القراءات» ٥٣/٦ - ٥٤.
(٢) في م/٤ «أصله» وفي م/٥ «أصلها».
(٣) قدّر هذا التقدير ليجعل المتعلَّق به متقدّماً في الحالين، وليبطل تقدير النصب في «أنّ» وما بعدها.
(٤) كذا في المطبوع «لأن هذه»، وفي م/٥ «أنّ هذه أمتكم أمة واحدة»، وما أثبتّه من المخطوطة الخامسة.

(٥) وهذا ما يؤكِّد حالة الجر، وإبطال من ذهب فيها إلى النصب.

(٦) أي: تجعل منصوب «عرف» متقدِّماً عليه، وهو: أنّ وما بعدها.

(١) قائله الفرزدق. وذكر أنه أقبل من المدينة حتى نزل بآمرأة من الغوث بن طيئ، فدلَّته على رجل يعطي كُلَّ سائل، وهو عبدالمطلب بن عبدالله المخزومي، فأعطاه عشرين بكرة، فأعطى الطيئيّة.. واحدة منها. وكان مما قال بهذه المناسبة هذا البيت.

وذكر البغدادي أنه في جميع الروايات «سلمى»، وأن «ليلى» من تصحيف الكتاب أي المغني هذا؛ لأن المراد به هنا أَحَدُ جَبَلَيْ طيئ، وهما أَجَأ وَسَلْمى.

والمعنى في البيت: لم أقدم لزيارة سكان هذا الجبل، ولا لمطالبة دين لي عند بعض سُكّانه، بل قدمت لأجل هذا الممدوح.

وقال سيبويه بعد إنشاد البيت: «جَرَّه [أي: دين] لأنه صار كأنه قال: لأنْ» أي: لأن تكون، فعطف «دين» على محل «أن تكون»؛ إذ محله الجَرّ بعد تقدير اللام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٣٦/٧، وشرح السيوطي/٨٨٥، والكتاب ٤١٨/١، والهمع ٥/ ١٢، والإنصاف/٣٩٥، والعيني ٥٥٦/٢، وشرح الأشموني ٣٤٦/١، ٤٨٧، والديوان ٨٤/١.

(٢) في م/٤ «رواه».

(٣) أي: «دينٍ».

(٤) هذا على مذهب الخليل ومن معه في أنّ «أَنْ وصلتها» بعد حذف الجار نَصْب.

(٥) أي: عطف «دين» على محل «أن تكون».

(٦) أي: أثبت وأحسن وأكثر.

(٧) أي: يُجاب من يعترض على تخريجه على ما ذكره المصنِّف بأن البيت محتمل لهذه الأعتراضات، ولا يثبت بما يحتمله التخريج قاعدة ثابتة.

(١) انظر هذا في الهمع ٥/١٥.

(٢) أي تحويلها من الكسر إلى الفتح في المثال، أما الكسر فقد جعل الفعل لازماً «كسِي زيدٌ»، فإذا حَوَّلته إلى الفتح صار متعدياً، وصار المثال: كسا زيدٌ فلاناً.

(٣) قائله: سعيد بن مسحوج الشيباني، وذكره المبرّد لأبي خالد القناني من أبيات يردُّ بها ما قاله قطريّ ابن الفجاءة عندما أَخَذَ عليه وعلى غيره من الخوارج قعودهم، وقيل هو لعيسى بن فاتك الأسدي.
وقبله:

لقد زاد الحياة إليَّ حُبّاً ... بناتي إنّهنّ من الضِّعاف
مخافةَ أن يَرَيْنَ البؤسَ بعدي ... وأن يَشْرَبْنَ رَنْقاً بعد صَافِ
وأن يَعْرَيْنَ ... ...

وضبط البيت في الكامل «كُسِي» بالبناء للمفعول، وهو ضبط قَلم، ومثله في شرح السيوطي، والكرم الأصالة والنسب، والعجاف: جمع أعجف، وهو الهزيل والمراد بالعين: أعين الناس، فلا يرغب أحد في نكاحهن لفقرهن وإن كُنّ أصيلات.
والشاهد في البيت أن الفعل «كَسِي» عندما تمّ تغيير حركة عينة من الفتح إلى الكسر صار لازماً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٣٨، وشرح السيوطي/٨٨٦، والكامل/١٠٨٢، واللسان والتاج/كسا.

(٤) أي: من «كسا».

(٥) البيت لامرئ القيس، وذكره أبو حاتم لربيعة بن جُشَم.
والخيفانة: الفرس الطويلة القوائم، والخَيْفَانة: الجرادة، والسعف: ناصيتَها، شبهها بسعف النخلة، وأن الشعر يغطِّي وجهها، ومنتشر: متفرِّق. قالوا: أي فرس خفيفة كالجرادة.
والشاهد فيه تعدِّي «كسا» إلى مفعول واحد، وهو «وجهها».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٤٠، وشرح السيوطي/٦٣٦، ٨٨٨، والديوان/١٦٣.

(١) أي عند تغيير حركة الفعل «كَسِيَ» إلى الفتح فإنه يكون بمعنى «أعطى» أيضاً فينصب مفعولين.

(٢) كذا في م/١ و٢ و٤ و٥ «لاثنين»، وفي م/٣ والمطبوع «إلى اثنين».

(٣) قال أبو حيان: «والمُعْتَبَرُ بحركة العين: شَتَرَت عينُ الرجل وشترها الله» الارتشاف/٢٠٩٥.

(٤) والفعل لازم.

(٥) قال أبو حيان: «ولا ينقاس شيء من التعدية بهذه».
انظر الارتشاف/٢٠٩٥.

(٦) الثَّرْم والثَّلْم: الكسر.

(٧) أي: من المطاوعة.

(٨) أي: بيت سعيد السابق: وأن يَعْرَيْن إن كَسِي الجواري...

(٩) أي: إن كَسِيَ الجواري أثواباً.
قال أبو حيان: «ولزوم فَعِل أكثر من تعديته؛ ولذلك غلب في النعوت اللازمة: كشَنِب وعَمِي، والأعراض: كمَرِض... والألوان: كشهِب ودَعِجَ، وكِبَر الأعضاء: كجبهِ وعَينِ» انظر الارتشاف/ ١٥٦.

(١٠) ذكر الأمير عن الدماميني أن بعضهم زاد مُعَدِّياً تاسعاً وهو إسقاط الهمزة على خلاف المعروف نحو: أَكَبَّ الرجل وكببته أنا، وعاشراً: وهو البناء على «افعوعل» مراداً به المبالغة نحو: جلا الشيء واجْلَوْلَيْتُه، وحادي عشر: وهو تكرير اللام نحو صَعَّر خَدّه وصَعْرَرْتُه، وثاني عشر وهو «واو مع» تقول: قام القوم، فيكون قاصراً، ثم تأتي بالواو فتقول: قمتُ وعمراً، فيتعدّى، وثالث عشر: وهو «إلا» تقول قام القوم ثم تقول: قام القوم إلا زيداً. قال الأمير: وكل هذه الأمور لا مُعَوَّل عليها عند الأكثرين. انظر الحاشية ٢/١١٨.
وفي الارتشاف/٢٠٩٤ «وزاد بعضهم تضعيف اللام، وهو غريب كذلك صَعَّر خده وصَعْرَرتُه» وانظر الهمع ٥/١٥.

(١) أي: بسبب هذه الجهات.

(٢) في م/ ٣ «فكثيراً».

(٣) في م/ ٣ «وأول ما يجب».

(٤) في م/ ٢ و٣ «ومركباً».

(٥) قائله: المرقِّش الأكبر، وهو عمرو بن سعد، وقيل: عوف بن سعد، وجاء في م/ ١ و٢ «إذا قال...».

والبيت من قصيدة عدتها خمسة وثلاثون بيتاً رثى بها ٱبن عمّه ثعلبة بن عوف بن مالك،

= أي: لا كان آخر عهدي به، وهو يلبس السلاح عند قول الجيش: هذه نَعَم، فخذوها. أو أَغِيرُوا عليها.

قال البغدادي: «أدام الله عليّ لبس السلاح، والغارة على أموال الناس...».

والشاهد في البيت: أنّ «نَعَم» ليست حرف جواب كما ذهب إليه هذا الشيخ المقرئ، وإنما هو خبرٌ لمبتدأ محذوف: هذه نَعَم، فقد راعى الشيخ ظاهر الصناعة ولم يُراعِ المعنى.

والمرقِّش الأكبر ينتهي نسبه إلى قيس بن ثعلبة، والمرقّش الأصغر ٱبن أخيه، واسمه زمعة بن سفيان، وهما جاهليّان.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٤٢، وشرح السيوطي/ ٨٨٩، والمفضليّات/ ٢٤٠، وشرح المفصّل ١/ ٩٤، والمفصّل/ ٢٥، واللسان/ عمم، ندى.

(١) أي الشيخ وتلميذه.

(٢) أي عِلَّة إيراد الزمخشري هذا البيت. وقد جاء عند الزمخشري في المفَصّل في باب المبتدأ، واستشهاده به لحذف المبتدأ، ونصُّ الزمخشري صريح في بيان هذا. انظر المفصّل/ ٢٥.

(٣) في م/ ١ «نَعِمْ»:

(٤) انظر هذا فيما تقدّم ٤/ ٢٩٤، وذكرتُ من قبلُ أنها لغة هُذَيْل أيضاً.

(٥) في م/ ٥ «ههنا».

(٦) في م/ ٥: لمبتدأ محذوف.

(٧) لم يكن اجتماعهما عارضاً فقد كان يقرأ على شيخه أبي حيان ديوان زهير، ولكنه دَأب على التبكيت على شيخه وتعقُّبه. قال الدماميني «الذي أتوهَّم أنَّ المصنف قَصَد التنكيت على أبي حيان لِما كان بينهما من المناقشة، فأورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله: فإذا هو السيّئ الخُلُق إلى الحقلَّد، أو إلى أبي حيان، إشارة إلى ما يُنْسَب إلى كثير من المغاربة من سوء الخلق».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠١ وكتابي: «البحر المحيط: دراسة نحوية صرفية صوتية».

(١) البيت من قصيدة لزهير يمدح بها هَرِم بن سِنان المُرِّيّ.

قوله: لم يُكَثِّر غنيمة. . . : أي: لم يكثِّر مالَه بظُلْم غيره، وإنما يأخذ الرُّبُع من الغنيمة دون أن يخوّف فيه أو يظلم من عاذ به واطمأن إليه، والحَقَلَّد: البخيل السَّيّئ الخُلُق.

انظر: شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٤٦، وشرح السيوطي/ ٨٩٠، والديوان/ ٢٣٤.

(٢) في م/ ٣ و٤ «سيّئ. . .» ومثله في طبعة مبارك، ومتن حاشية الأمير.

(٣) كأنه توهّم أن المعنى: ليس بمكثّر غنيمة، فعطف عليه قوله: بحقلّد؛ بناء على توهُّم جَرِّ خبر «ليس» بالباء الزائدة.

وفهم المصنِّف هذا التقدير من النفي بلم في قوله: «لم يكثِّر».

وأورد أبو حيان هذا في شرح التسهيل في بحث زيادة الباء في الخبر المنفي بليس وما.

وانظر: شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٤٦.

وذكر الدماميني أنه يحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون معطوفاً على «بنهكة ذي قربى»، وثَمّ مضاف حُذِف لدلالة ما تقدّم عليه، والتقدير: ولا بنهكة حَقَلَّد. .

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٠.

(٤) إذا كان أبو حيان قد استعظم ذلك فعلاً فلأنه غَلَب على ظنّه أنه معطوف عَطْفَ مفردات على ما هو أقرب، وهو بنهكة، ولكنه ذكر العطف على المَحَلّ في شرح التسهيل، أتراه أخذه عن تلميذه؟!

(٥) «أو امرأة» غير مثبت في م/٢ و٣ و٥.

(٦) من الآية: ﴿... وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ...﴾ سورة النساء ٤/ ١٢.

(١) في م/ ٤ «فهي»، ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير، ومتن الدسوقي.

(٢) أي: تمييز مُحَوّل عن فاعل. وما ذكره السمين أنّ «كلالة» نصب على الحال، أي: وإن كان رجل يُورِّث وارثه أو أهله مالَه في حال كونه كلالة، وإنْ أُريد بها القرابة فتكون منصوبةً على المفعول من أجله. انظر الدُّر المصون ٢/ ٣٢٥.

وانظر البحر ٣/ ١٨٩ فقد ذكر أنه مفعول به بيورث، والمفعول من أجله، والحالية، وعلى النعت لمصدر محذوف. وانظر التبيان للعكبري/ ٣٣٦.

(٣) أي: قول تلميذ الجزولي في إعراب «كلالةً» تمييزاً.

(٤) أي: ورثة ليس فيهم أبٌ ولا ابن، وعلى هذا الأصل: «كلالةٌ» فاعل.

(٥) وهو «كلالةٌ».

(٦) أي: يرثه.

(٧) فصار: يُوْرَثُ.

(٨) أي: ضمير النصب في «يرثه» آرتفع وآستتر، وصار نائباً عن الفاعل المحذوف «كلالةٌ».

(٩) وعلى تقدير المصنف يكون التمييز مُحَوّلاً عن فاعل، أو مُفَسّراً له، وهذا ما يقتضيه جواب تلميذ الجزولي. وهو ما يَرُدُّه المصنِّف.

(١٠) أصاب في سؤاله عن الكلالة ليتمكّن من مراعاة المعنى عند الإعراب.

(١١) وهو إعرابه تمييزاً.

(١) على تقدير: ضرب أخاك رَجُلٌ، ثم يُبنى الفعل للمفعول، فتصير الجملة ضُرِب أخوك رجلًا. فلم يُسْمَع مثلُ هذا؛ لأن ذكر الفاعلِ بعد حذفه على أنه منصوب تمييزاً نقضٌ للغرض، وهو الغاية من حذفه.

(٢) الآيتان: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ﴾ سورة النور ٢٤/ ٣٦ - ٣٧.

(٣) هذه قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب وعبدالله والحسن والمفضّل وأبان وحمّاد «يُسَبَّح» وأَحَدُ المجرورات بعده في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله، والأول «له» أَوْلى. والوقف هنا على «الآصال».

وانظر مراجع هذه القراءة والقراءات الأخرى في كتابي: معجم القراءات ٦/ ٢٧٣ - ٢٧٥.

(٤) أورد حديثه في الآية رَدّاً على اعتراضٍ مُتَوقَّعٍ على ما ذكره في الكلالة من قِبَل أنَّ ذِكْرَ الفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض.

(٥) أي: في الآية الثانية وهي/ ٣٧ من سورة النور.

(٦) الحذف وقع عند بناء الفعل «يُسَبَّح» للمفعول.

(٧) أي: الفاعل، وهو: رجال.

(٨) وهو بدايةُ الآية/ ٣٧، والفاعل حُذِف من الآية المتقدِّمة عليها.

ورجال: في هذه الآية مرفوع على أحد وجهين: إما بفعل مُقَدَّر: أي: يُسَبِّحه رجالٌ، وإمّا أن يكون خبراً لمبتدأ، أي: المُسَبِّحةُ رجالٌ.

انظر الدر المصون ٥/ ٢٢١، والبيان ٢/ ١٩٦.

وفي الفريد ٣/ ١ - ٦ «والمختار الوجه الأول، وعليه المُحَقِّقون من أهل هذه الصناعة».

(١) قائل هذا الرجز غير معروف، وفيه غير هذه الرواية، فقد جاء الأول:

يَبْسُطُ لِلقِنَّةِ وجهاً جأبا صَفْح ... ...

وذكر هذه الرواية الأزهري في التهذيب، ونسبه للقعقاع اليشكري، وهو شاعر جاهلي.

انظر: شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥١، وشرح السيوطي/ ٨٩٠ «بعظمِ»، والتهذيب ٤/ ٢٥٦، ٨/ ٢٩٣، واللسان/ صفح، قنن.

(٢) وهو «بَسْط».

(٣) وهو «ذراعيه».

(٤) وهو «كلب».

(٥) قال ابنُ الحاجب: «كلباً نَصْبٌ على التميز، وليس له وجه سواه، وفيه ضعف من جهة أن التمييز عن المضمر مثل: لله دَرُّه فارساً، إنما كان لأنك أضفت المدح إليه وأنت تعني أمراً آخر، فَحَسُنَ التميز لتفسيره، وذلك الأمر المتعدِّد في التقدير كما حَسُنَ في قولك: زيد أَحْسَنُ الناسِ وجهاً...». شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥١.

(٦) ما ذكره المصنِّفُ هنا في بيان أوجه إعراب «كلالة» نقلتُه من قبلُ عن شيخه أبي حيان، وتلميذه السمين.

(٧) وهو النائب عن الفاعل «يُوْرَثُ هو....» أي: من الضمير المستكِنّ في الفعل.

(٨) في قوله تعالى: ﴿... وَإِن كَانَ رَجُلٌ ...﴾.

(٩) أي: جملة «يُوْرَثُ كلالة» في محل نصب خبر لـ «كان».

(١) أي: «كان» تامّة.

(٢) جملة «يُوْرَثُ» صفة لـ «رجلٌ»، فهي في محل رفع.

(٣) أي: يجوز أن يكون «كلالةً» خبر «كان» على تقدير: كان رَجُلٌ كلالةً، وجملة «يُوْرَث» صفة لـ «رجل».

(٤) أي: كلالةً.

(٥) حال من الضمير في «يُوْرَثُ» إِنْ أُريد بها الميّت أو الوارث.

(٦) يحتاج إلى تقدير مضاف مثل: يورث ذا كلالة، وذلك إذا جعلت التقدير فيها بمعنى الوارث
قال السمين: «لأن الكلالة حينئذٍ ليست نَفْسَ الضمير المستكِنّ في يُوْرَث»
انظر: الدر ٢/ ٣٢٥.

(٧) أي يُوْرَثُ لأجل الكلالة.

(٨) ترك المصنِّف إعرابها مفعولاً ثانياً لـ «يُوْرَثُ» إذا قيل: إنّ معنى الكلالة المالُ الموروث.

(٩) كما قيل في: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزجاجُ الحَجَرَ، فذراعاه مفعول مرفوع، وكلباً: فاعلٌ منصوب. وسببُ ذلك أَمْنُ اللّبْس.
انظر: حاشية الدسوقي ٢/ ١٦٧.

(١٠) وهو «بَسْط».

(١١) وهو «ذراعاه».

(١) في م/ ٥ «أُوْرِدُ».

(٢) في م/ ٤ و٥ «وهم»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومبارك، ومتن الأمير.

(٣) سورة هود ١١/ ٨٧، وتقدَّمت الآية في باب الهمزة في أول هذا الكتاب في دلالة الاستفهام على التهكُّم.

وجاءت «أصلواتك» في المخطوطات، وكذا عند الشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير، والدسوقي.

وهي على هذا قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر وأبي بكر عن عاصم وأبي جعفر ويعقوب بالجمع.

والقراءة بالإفراد «أصلاتك» عن باقي السبعة وخلف والأعمش. والمراد به الجنس.

انظر كتابي: معجم القراءات ٤/ ١٢١ - ١٢٢.

(٤) في م/ ٥ «إنما هو عَطْفٌ على ما هو معمولٌ للتَّرْك».

(٥) في الدّرّ: «فمن قرأ بالنون فيهما عطفه على مفعول «نترك»، وهو «ما» الموصولة، والتقدير: أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء، وهو بَخْسُ الكَيْل والوزنِ المقدَّم ذكرهما» انظر ٤/ ١٢٣.

(٦) قرأ الضحاك بن قيس وابن أبي عبلة وزيد بن علي وأبو عبدالرحمن السلمي «تفعل. تشاء» بالتاء على الخطاب فيهما.

وانظر كتابي: معجم القراءات ٤/ ١٢٢ ففيهما قراءة ثالثة.

(١) ويكون التقدير على هذه القراءة فيهما: أصلواتك تأمرك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت، أو أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت. كذا عن السمين.

(٢) في م/ ٣ «مُرَتَّبَيْن»، ومثله في متن حاشية الدسوقي.

(٣) فغلب على ظنه أنّ الثانيَ عَطْفٌ على المتقدّم وهو «أن نفعل».

(٤) تقدَّم البيت في «لَمّا»، وقائله غير معروف، وجاءت صورته: لما رأيت: كذا! وذكر المصنف بأن «لما» مركّبة من كلمتين. وخُرِّج فيما تقدَّم. انظر ٣/ ٤٩٩.

(٥) هما: أدع، وأشهد.

(٦) قال: «. . . فيُجابُ بأنّ «أشهد» ليس معطوفاً على «أَدَعَ»، بل نَصْبُه بأنْ مضمرةً، وأنْ والفعل عَطْفٌ على القتال، أي: لن أدع القتالَ وشهودَ الهيجاء على حَدِّ قولِ ميسون: «ولُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني. . .».

(٧) الثاني من الأمثلة التي بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنظَر إلى مُوْجب المعنى.

(٨) سورة مريم ١٩/ ٥ وتقدَّمت في حرف اللام: التعدية، وكذا في الجملة السادسة: التابعة لمفرد، من الجمل التي لها محل من الإعراب.

(٩) قال السمين: «قوله: من ورائي» متعلِّق في قراءة الجمهور بما تضمَّنَه «الموالي» من معنى الفعل، أي: الذين يَلُون الأمرَ بعدي، ولا يتعلّق بـ «خِفْتُ» لفساد المعنى...» ٤/ ٤٩١، = وانظر الفريد ٣/ ٣٨٢، ففيه هذا الوجه، وغيره. وانظر الكشاف ٢/ ٢٧٣.

(١) قال الهمذاني: «من ورائي: فيه وجهان: أحدهما بمعنى خَلْفِي وبَعْدي، والثاني بمعنى قُدّامي، فعلى الوجه الأول يكونُ في موضع نصب على الحال من الموالي، وهي حال مُقَدَّرة محكيّة، أي: خفت متوقِّعاً متصوِّراً كونهم بعدي...» انظر الفريد ٣/ ٣٨٢، والكشاف ٢/ ٢٧٣.

(٢) قِراءة الجمهور «خِفْتُ» من الخوف، والمواليَ: مفتوح الياء، وهم هنا الأقارب.
- وقرأ عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وآبن عباس وسعيد بن العاص وآبن يعمر وآبن جُبَيْر وعلي بن الحسين، وولداه: محمد بن علي الباقر، وزيد، وشبيل بن عزرة والوليد بن مسلم لأبي عامر وعبدالله بن عمرو وآبن شريح عن الكسائي «خَفَّتِ الموالي»، ومعنى خفّت: قَلت.
وذهب النحاس إلى أنها شاذّة، وبعيدةٌ جداً، وزعم بعض العلماء أنها لا تجوز، وهي عند الشوكاني بعيدة عن الصواب.
انظر مراجع هذه القراءة في كتابي: معجم القراءات ٥/ ٣٣٨.

(٣) ويكون على هذا ورائي بمعنى قدّامي، والمعنى: أنهم خَفُّوا قُدّامه ودَرَجُوا، ولم يَبْقَ منهم مَنْ به تَقَوٍّ وآعتضاد.
انظر السمين ٤/ ٤٩١، والكشاف ٢/ ٢٧٣، والفريد ٣/ ٣٨٢.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٨٢ وتقدَّمت في مواضع، أولها في «أَنْ».

(٥) وذهب العكبري إلى أنّ «إلى» متعلّقة بـ «تكتبوه»، وهو ما رَدّه المُصَنِّف هنا، ثم ذكر أنه يجوز أن يكون حالاً من الهاء أيضاً.
انظر التبيان/ ٢٣٠.

(١) قال أبو حيان: «ويتعلّق «إلى أجله» بمحذوف: لا تكتبوه، لعدم أستمرار الكتابة إلى أجل الدَّيْن؛ إذ ينقضي في زمن يسير، فليس نظير: سرتُ إلى الكوفة، والتقدير: أن تكتبوه مستقِرّاً في الذِّمَّة إلى أجل حُلُوله». انظر البحر ٢/ ٣٥١.

(٢) قوله تعالى: ﴿ثم بعثه﴾ مثبت في م/ ٢ و٥.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٥٩ وتقدَّمت في مواضع أولها: الواو، المعنى العاشر.

(٤) في م/ ٥ «تعلُّق».

(٥) أي: أن سلب الحياة يقع دُفْعَةً واحدة ولا يمتدُّ زمانُه.

(٦) قال الدماميني: «هذا مما لا حاجة إليه، وذلك أنه يمكن تعليقُ الظرف بما في «أماته» من معنى الموت، لا بالإماتة نفسها، والموت إما عَدَمُ الحياة عما من شأنه الحياة، أو وَصْفٌ وجوديّ مضادٌّ للحياة على الخلاف المعروف، وعلى كُلٍّ فٱمتدادُه ممكن، ولا داعي إلى ذلك التكلُّف...» حاشية الشمني ٢/ ٢٠١، وانظر تعقيبه على نصّ الدماميني. وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٢٠.

(٧) في م/ ٢ «فألبثه مئة عام بالموت» وفي م/ ٣ «فألبثه بالموت مئة عام» وفي م/ ٥ «فألبثه الله مئة عام بالموت».

(٨) قال الشمني: «الداعي إلى تضمين «أَماتَهُ» معنى «ألبثه» موافقة قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾؛ فإن الظرف في ذلك كُلّه متعلّق باللبث».

(٩) «ذلك» غير مثبت في م/ ٣.

(١) تتمة آية سورة البقرة المتقدّمة.

(٢) لأن أسماء الشرط تدل على معنى كلمتين: حرف الشرط والاَسم، وأسماء الاَستفهام تدلُّ على معنى كلمتين: حرف الاَستفهام والاَسم.
وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٠١ «وفي حاشية التفتازاني: وحقيقة التضمين أن يُقْصَد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، وهو كثير في كلام العرب، حتى قال اَبنُ جنّي: لو جمعت تضمينات العرب لاَجتمعت مجلدات...».

(٣) تقدّم هذا الحديث في باب (حتى)، انظر ٢/ ٢٧٣ - ٢٧٤، وكُرِّر في «ضمير الفَصْل». انظر ٥/ ٥٧٥.

(٤) أي لا تستمرُّ الولادة إلى هذه الغاية وهي أن يكون أبواه هما اللّذان يُهَوِّدانه ويُنَصّرانه؛ لأن الولادة تتحقق في لحظة.

(٥) أي: على التوحيد، وهو الأصل فيما فَطَر اللهُ عبادَه عليه، ثم يكون بعد ذلك من التحوُّل عن التوحيد ما يكون.

(٦) في م/ ٣ و٤ والمطبوع «تعليقها».
أي: تعليق (حتّى).

(٧) في م/ ٥ «متعلّق».

(٨) وتكون الحال مُنْتَظَرَة غير متحقِّقة الآن.
قال الأمير: «إذ الكون المُغَيَّا بهذه الغاية لا يُوْجَدُ وقت الولادة، وأَظْهَرُ جَعْلُه غايةً لمحذوف، أي: ويستمر على ذلك حتى...» الحاشية ٣/ ١٢٠ ونقل هذا الدسوقي. وانظر تعليق الدماميني، فهو مثبت عند الشمني. الحاشية ٢/ ٢٠١ - ٢٠٢. =

(١) قوله «مولود» مثبت في م/ ١ و٣، وهو غير مثبت في بقية المخطوطات والمطبوع.

(٢) قائله جرير، وهو من قصيدة مدح بها عبدالعزيز بن مروان، وقبله:

مَنَعْتِ شفاءَ النفسِ مما تركتِهِ به كالجَوى مما تُجِنُّ الجوانحُ

وقوله: جادنا: أروانا من الجَوْد، وهو المطر الغزير، والكرى: النوم، وبُعَيْد: تصغير «بَعْدَ»، وهو تصغير تقريب، وشَبّه ريقها بثلج كرمان، وأضاف الثلج إلى كِرْمان لأن الثلج فيها لا ينقطع، فريقها على هذا التشبيه بارد جداً، مع أن النوم يغيِّر الريق ورائحة الفم، فما ظنُّك بها في غير هذا الوقت، والنّاصِحُ: الخالص، وهو صفة للثلج.

والشاهد في البيت أن الظرف «بُعَيْد» لا يتعلّق بالفعل «جاد» لضعفه بالمعنى، فالعامل في الظرف «ثلج» وإن تقدّم عليه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٣، وشرح السيوطي/ ٨٩٠، والديوان/ ١٠٠، والخزانة ٢/ ٤٠٠.

(٣) في م/ ٥ «بجادنا».

(٤) في م/ ٥ «تعلُّقُه».

(٥) قوله «بُعَيْد الكرى» غير مثبت في م/ ٣ و٤، وجعله الشيخ محمد بين معقوفين.

(١) تتمة الآية: ﴿... قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ فَٱنظُرۡ مَاذَا تَرَىٰۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ سورة الصافات ٣٧/ ١٠٢.

(٢) في م/ ٥ «تعلّق مع من يبلغ» كذا!

(٣) نصُّ الزمخشري كما يلي: «فإن قلت: معه بم يتعلَّق؟ قلتُ: لا يخلو إما أن يتعلّق بـ «بلغ»، أو بـ «السّعي»، أو بمحذوف، فلا يصح تعلُّقه بـ «بلغ» لٱقتضائه بلوغهما معاً حَدّ السَّعي، ولا بالسّعي لأنَّ صلة المصدر لا تتقدّم عليه، فبقي أن يكون بياناً، كأنه لما قال: فلما بلغ السعي أي: الحدّ الذي يقدر فيه على السعي قيل مع مَن؟ فقال: مع أبيه. والمعنى في ٱختصاص الأب أنه أرفقُ الناس به وأعطفهم عليه، وغيره ربما عنف به في الاستسعاء لأنه لم تستحكم قوته ولم يَصْلُبْ عودُه وكان إذ ذاك ٱبن ثلاث عشرة سنة...» الكشاف ٢/ ٦٠٧.

(٤) توسَّع بعض المتقدّمين في هذا فأجاز ذلك في الظرف.

(٥) أي: مع.

(٦) أي: بسعي محذوفاً، ويدل عليه المذكور.

(٧) بياناً: أي: ٱستئنافاً بيانياً. ويوضح هذا نصّ الزمخشري: كأنه لما قال فلما بلغ السعي... قيل: مع من؟ فقال: مع أبيه. وانظر الدسوقي ٢/ ١٦٩.

(٨) في م/ ٤ و٥ «ولم يستحكم»، ومثله متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد، ومبارك.

(١) في م/ ٢ و٥ «رسالاته» على الجمع.

(٢) سورة الأنعام ٦/ ١٢٤، وتقدّمت هذه الآية في «حيث»، وسبق حديث المصنف في إعراب «حيث» في الآية.

وانظر الجزء الثاني ص/ ٣٠١ وما بعدها فقد نقلت أقوال المعربين فيها.

(٣) قوله: «أن المراد» ليس في م/ ٥.

(٤) أي: الرسول ﷺ.

(٥) لا ينتصب به لأنه اسم تفضيل.

(٦) أي: تأويل اسم التفضيل «أعلم» باسم الفاعل «عالم».

(٧) سورة البقرة ٢/ ٢٦٠ وتقدّمت في «على».

(٨) لأن «قطّع» لا يتعدّى بـ «إلى».

(٩) قال السمين: «إن قلنا إنّ «صُرْهُنّ» بمعنى أَمْلِهُنّ تعلّق به وإن قلنا إنه بمعنى «قَطِّعْهُنّ» تعلَّقَ بـ «خُذْ». الدر المصون ١/ ٦٣٢، وانظر التبيان للعكبري/ ٢١٢ فقد ذكر أنه إذا كان بمعنى أَمِلْهُنّ تعلّق به «إلى»، وإن كان بمعنى يقطعه يكون في الكلام محذوف يتعلّق به «إلى» أي: فقطّعهن بعد أن تُمِيلَهُنّ إليك.

= ثم قال: «والأَجْوَدُ عندي أن تكون «إليك» حالاً من المفعول المضمر تقديره: فقطّعهن مُقَرَّبَةً إليك أو ممالة أو نحو ذلك».

(١) أي التعلُّق بـ«خُذْ»، أو بـ «صُرْهُنّ» على تقديره بـ «أَمِلْهُنّ».

(٢) أي: فعل الفاعل المضمر.

(٣) أي: لأن المجرور وهو الضمير في «إليك» مفعول في المعنى. انظر الدسوقي ٢/ ١٧٠.
وقال المصنّف في «على» من قبل: «... وإما على حَذْفِ مضاف: ... وٱضْمُمْ إلى نفسك».

(٤) قال المصنّف في «على» فيما تقدّم: «لأنه لا يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقِد وعَدِم لا يقال: ضربتُني، ولا «فرحتُ بي». وتكرر هذا عنده في التمييز بين الجملة المعترضة والحالية. انظر ٥/ ٩٥.

(٥) سورة العلق ٩٦/ ٧، وتقدّمت في التمييز بين الجملة المعترضة والحالية.

(٦) سورة آل عمران ٣/ ١٨٨ وتقدّمت في التمييز بين الجملة المعترضة والحالية، وتقدّم الحديث عن القراءة فيما سبق. انظر ٥/ ٩٦.

(٧) سورة مريم ١٩/ ٢٥ وتقدّمت في حرف الباء: «الثاني مما تزاد به الباء المفعول به».

وتقدير الإضافة هنا: وهُزِّي إلى نفسك. انظر ٢/ ١٦٠.

(٨) الآية: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٣٢.

وتقدير الإضافة: وٱضْمُمْ إلى نفسك.

(٩) سورة الأحزاب ٣٣/ ٣٧ وتقدّمت في «إذ» في لزومها الإضافة إلى جملة. انظر ٢/ ٣٣.

(١) البيت للأعور الشني بشر بن منقذ وتقدّم في «على». انظر ٢/ ٣٨٧.

(٢) البيت لأمرئ القيس، وتقدّم في «عن». وفيه: ولكن حديث. انظر ما سبق ٢/ ٤٠٧.

(٣) أي قوله في الجواب عن عدم تقدير النفس، وحاصله جعل عن وعلى اسميتين، فلا تحتاج لتقدير مضاف. انظر الدسوقي ٢/ ١٧٠.

(٤) في م/ ٥ «اسمين».

(٥) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، وتقدّم في «على». وجاء تاماً في م/ ٥، وأثبت صدره في بقية المخطوطات. انظر ٢/ ٣٨٥.

(٦) البيت لقطري بن الفجاءة، وتقدّم في «عن» اسماً. انظر ٢/ ٤٠٥.

(٧) خبر عما تقدّم: أي: قول ابن عصفور إنّ عن وعلى اسمان وَهْمٌ.

قال الدماميني: « **وهذا الردّ لأبي حيان، ولم ينسبه له المصنف، وفي النفس من ذلك شيء؛ لأنه حيثما يَمُرُّ له أدنى غلط يصَرّح بالرد عليه، ويبالغ فيه، وإذا ذكر له كلامٌ ما حسناً فيُوْرِده غير منسوب إليه، وما حَقُّ أبي حيان إلا أن يتمثّل بقول القائل:**

إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً عني وما سمعوا من صالحٍ دفنوا»

انظر حاشية الدسوقي ٢/ ١٧٠.

(١) الآية: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٧٣.

(٢) كلام المصنّف هنا تابع فيه للعكبري، ولشيخه أبي حيان.

قال العكبري: «يجوز أن يتعلّق «مِن» بـ «يحسب» أي: يحسبهم من أجل التعفُّف، ولا يجوز أن يتعلّق بمعنى أغنياء؛ لأن المعنى يصير إلى ضد المقصود؛ وذلك أن معنى الآية أنّ حالهم يخفى على الجاهل بهم فيظنهم أغنياء، ولو عُلّقت «مِن» بـ «أغنياء» صار المعنى أنّ الجاهل يظنُّ أنهم أغنياء ولكن بالتعفُّف، والغني بالتعفُّف فقير من المال» انظر التبيان/ ٢٢٢، والدر المصون ١/ ٦٥٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٢٩.

وذهب أبو حيان إلى أنه إذا كانت «مِنْ» لبيان الجنس فإنها تتعلّق بـ «أغنياء»؛ لأن المعنى يعود إليه، ولا يجوز تعلّقها في هذا الوجه بالحسبان». انظر البحر ٢/ ٣٢٩، فقد نقل عن ٱبن عطية مجيء «مِن» لبيان الجنس. وانظر في هذا المحرر ٢/ ٤٧٠ فإن ٱبن عطية رَدّ فيها بيان الجنس، وذهب إلى أنها لٱبتداء الغاية.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٤٦ وتقدّمت في «إذا»، و«قد»، والجملة الاعتراضية.

(١) ما أثبته هنا هو لشيخه أبي حيان. انظر البحر ٢/ ٢٥٤.

ومثله عند السمين تلميذ أبي حيان في الدُّرّ ١/ ٥٩٩ - ٦٠٠.

(٢) أي: من قصتهم أو خبرهم.

(٣) «غرفة» غير مثبت في م/ ١ و٢ و٥.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٤٩ وتقدّمت في «إلّا»، وفي الجملة المستثناة.

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ . . .﴾.

(٦) وهو قوله: ﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾.

(٧) ذهب أبو البقاء إلى أن الٱستثناء من الجملة الثانية وتعقّبه أبو حيان، ومِن بعده تلميذه السمين. وما ذكره المصنّف هنا هو حديث شيخه في البحر.

قال أبو البقاء: «إلا من ٱغترف ٱستثناءٌ من الجِنْس وموضعُه نصبٌ، وأنت بالخيار إن شئت جعلته ٱستثناءً مِن «مَن» الأولى، وإن شئت مِن «مَن» الثانية» انظر التبيان/ ١٩٩.

وانظر تعقيب أبي حيان في البحر ٢/ ٢٦٥، والدر المصون ١/ ٦٠٥.

(٨) قال أبو حيان: «. . . ولا يظهر كونه ٱستثناءً من الجملة الثانية، لأنه حكم على أن من لم يطعمه فإنه منه، فيلزم في الٱستثناء من هذا أن من ٱغترف منه بيده غرفة فليس منه، والأمر ليس كذلك؛ لأنه مفسوح لهم الٱغتراف غرفة باليد دون الكروع فيه».

(١) لَخّص المصنف هنا كلام شيخه أبي حيان، فقد ذكر أنّ الٱستثناء إذا ٱعتقب جملتين أو جملاً يمكن عودُه إلى كل واحدة منها فإنه يتعلّق بالأخيرة، وهذا على خلاف في هذه المسألة في أصول الفقه، فإن دلّ على تعلقها ببعض الجمل كان الٱستثناءُ منه، وهنا دلّ الدليل على تعلُّقها بالجملة الأولى، وإنما قُدّمت الثانية على الٱستثناء من الأولى لأن الثانية تدلُّ عليها الأولى بالمفهوم؛ لأنه حين ذكر أنّ الله يبتليهم بنهر، وأنّ من شرب منه فليس منه فُهِمَ من ذلك أن من لم يشرب منه، فإنه منه فصارت الجملة الثانية كلا فصلٍ بين الأولى والٱستثناء منها. **انظر هذا وقارنه بنص المصنف أترى فرقاً بينهما؟!**

(٢) أي: بالجملة الثانية بين الأولى والٱستثناء منها.

(٣) سورة المائدة ٥/ ٦ وتقدّمت في «إذا» وحرف الباء، وحرف الواو.

(٤) وهو الغسل، وهو: الحَدَثُ الواقع قبلها.

(٥) أي: يحصل الحَدَثُ شيئاً فشيئاً، أو أن يتكرر بحسب أجزاء المحل.

انظر الدسوقي ٢/ ١٧١.

وفي الشمني: تكرُّره بنفسه بأنْ يقع مرتين أو أكثر في الموضع الواحد مثل: ضربت زيداً، أو تكرُّره بحسب أجزاء مَحَلِّه بأن يقع مرة واحدة في مَحَلّ ذي أجزاء مثل: سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة، وغسلت من الأصابع إلى المرفق؛ لأنّ في كل جزء من المسافة سيراً، ومن المغسول غسلًا. الحاشية ٢/ ٢٠٢.

(٦) وقوله: إلى أنْ مات: يقتضي تكرار الضرب.

(٧) لأن الفعل «قتلتُه» لا يقتضي التكرار مع ما بعده.

(١) وإنما يُكرَّر بعد وصوله إلى المرفق مرة بعد مرة، وذلك بعد الوصول إلى الغاية.

(٢) قوله: لرؤوس: زيادة من م/ ٢ و٥.

(٣) أي: هذا الذي رَدّ تعلّق «إلى» بـ «اغسلوا».

(٤) في «إلى» وجهان: أحدهما أنها على بابها من انتهاء الغاية، وفيها خلاف، فقائل: إنّ ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وقائل بعكس ذلك، وثالث يقول: لا تَعَرُّض لها في دخولٍ وعدمه. انظر الدُّرّ ٢/ ٤٩٢.

(٥) أي: غير داخل في حكم ما قبله، وهو هنا الغسل، والحجة لمثل هذا الرأي أنّ الكلام إذا ورد مجرداً عن القرائن حمل على الكثير وهو الإخراج. وفرّق صاحب هذا الرأي بين إلى وحتى، فجعل «حتى» تقتضي الإدخال و«إلى» تقتضي الإخراج، ومن جعل «إلى» بمعنى «مع» قدّر دخوله في حكم الغسل.

(٦) أي: المرفق.

(٧) وهو الفعل المقدر «أسقطوا».

(٨) الآية: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة المائدة ٥/ ٣٨.
قال أبو حيان بعد عَرْض الخلاف في المقطوع: «والظاهر أنّ المترتب على السرقة هو قطع اليد فقط...» البحر ٣/ ٤٨٤.

(٩) «وأنه» ثبت في م/ ٢ و٤ و٥.

(١٠) في صحيح البخاري: «... قال عمار: فضرب النبي ﷺ بيده الأرض فمسح وجهه وكَفّيه» انظر ١/ ١٢٦ تحقيق مصطفى البغا.

(١) هي آية الوضوء – سورة المائدة ٥/ ٦ ﴿... وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٢) أي: على ما تعارف الناس عليه بالأدلة من كون اليد مفهومها شرعاً أنها اسم للكفّ.

(٣) أي: لغسل المرافق، وذهب الجمهور إلى وجوب دخولها، وذهب داوود وزفر إلى أنه لا يجب، وذهب الزمخشري إلى أن «إلى» تفيد الغاية مطلقاً، ودخولها في الحكم وخروجها أمر يدور مع الدليل، وليس في الآية دليل على واحدٍ منهما.
وذهب أبو حيان إلى أنه إذا عُدِمَت القرينة حُمِلَ على الأكثر، ثم ذكر أن من المتقدمين من ذهب إلى أنه غير داخل، قال: وهو الصحيح وعليه أكثر المحققين.
انظر البحر ٣/ ٤٣٥، والكشاف ١/ ٤٤٨.

(٤) أي: إدخال المرافق في الغسل. وانظر الشمني ٢/ ٢٠٣ فعنده رأي آخر يُضاف إلى هذا منقول عن الدماميني.

(٥) البيت من مقصورته المعروفة.

والمدى: الغاية، وهي طلب المُلْك. اعتاقه: حَبَسه ومنعه، الحِمام: الموتُ، دون المدى: أي دون تلك الغاية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٥، ومقصورة ابن دريد/ ٥٤. وشرح المقصورة/ ٧٧،

(١) تعقبه الدماميني على هذا التقدير؛ لأنه لا يقال: طلبتُ إلى كذا، ويقال: قصدته، وقصدتُ له، وقصدتُ إليه، ثم قال: «ويجوز أن يتعلّق بـ «جرى» على أن المعنى أراد الجَرْيَ، أو على أنّ «جرى» على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الأخير أي: دون قطع المدى».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٣.

(٢) أي قول ابن دريد في المقصورة، وقوله: «يصف الحاجّ» غير مثبت في م/ ٥.

(٣) وقوله: التي: صفة لمكة أو للكعبة.

والبِنى: بالكسر جمع بِنْيَة مثل قِرَب جمع قربة، وبالضم مثل: عُرى جمع عُرْوة وغُرَف وغُرْفة.

انظر: شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٦ - ١٥٧، وشرح المقصورة/ ٧٨، ٢٢٤.

(٤) في م/ ٢ و٤ و٥ «دحى».

قال في المصباح « دحا الله الأرض يدحوها دَحْواً بسطها، ودحاها يدحاها دَحْياً لغة».

قلتُ: الغالب أنها من باب عدا. واللغة الثانية قليلة.

(٥) لأنّ المعنى: إنّ الله فَضّلها أي مكة أو الكعبة على البنى، ولو عُلّق بـ «دحا» لكان المعنى أنّ الله بسط تربتها على البُنى، وليس بالمعنى المراد.

(١) الآيتان: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ * قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ سورة الكهف ١٨/١ - ٢.

(٢) هذه قراءة حفص عن عاصم بخلاف عنه، وذلك بالسكت على الألف من «عوجا»، وهي مبدلة من التنوين، وهذا السكت من غير تنفُّس بمقدار حركتين، دفعاً لإيهام أن يكون «قيّماً» نعتاً لـ «عوجاً»، فيفسد المعنى، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وحفص في وجهه الثاني عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب من غير سكت في الوصل مع إخفاء التنوين في القاف.

انظر كتابي: معجم القراءات ٥/ ١٤٥ - ١٤٦ ففيه تفصيل ما أوجزته هنا والمراجع.

(٣) في م/ ١ «التوهُّم» ومثله متن حاشية الأمير، وطبعة مبارك، والشيخ محمد.

(٤) جاء التقدير عند العكبري: جعله قَيّماً. انظر التبيان/ ٨٣٧، ومثله عند السمين والزمخشري. انظر الدر ٤/ ٤٣٠.

(٥) أي: جملة «ولم يجعل» معطوفة على «أنزل».

(٦) أي: على التخريج الأول، وهو جَعْلُه حالاً من الضمير المحذوف مع عامله: أنزله قيماً.

(٧) أي: جملة «لم يجعل» اعتراض بين الحال وهو «قيماً» وبين صاحب الحال وهو الكتاب. ومنع هذا الوجه الزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٢٥٠.

(٨) قوله «لم يجعل» معطوف على «أنزل» فهو داخل في حَيِّز الصلة فجاعله حالاً من الكتاب فاصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة. انظر الدر ٤/ ٤٣٠ ونصّه هذا في الكشاف ٢/ ٢٥٠.

(١) وهو الضمير في «له»، وتكون الحال مؤكدة. وأجاز أبو البقاء أن تكون منتقلة، ورَدّه السمين.

(٢) وهو قوله: على عبده.

(٣) وتعدُّد الحال في حال واحد جائز، والتقدير: أنزله غير جاعل له عوجاً قيماً. الدر ٤/ ٤٣١.

(٤) الاَحتمال الأخير من مجيء حالين مختلفين لا يجوز قياساً على ما ذهب إليه الفارسي من منع تعدُّد الخبر إذا اختلفت صورته.

(٥) أي التعدُّد مختلفاً مفرداً ثم جملة أو العكس.

(٦) سورة الأنبياء ٢١/ ٥٠، وتقدّمت في «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات»، وذكر أن جملة «أنزلناه» لك أن تقدرها صفة للنكرة، ورأى أنه الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها لأنها قد تخصّصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة.

(٧) أي: التعدّد في الحال مع اَختلاف صورة الحال مفرداً وجملة.

(٨) سورة النساء ٤/ ٤٣، وتقدّمت في الحديث عن الجملة الواقعة حالاً وهي الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الإعراب. انظر ٥/ ١٦٢.

(٩) جنباً: عطف على الحال الجملة «وأنتم سكارى»، وقيل هو حال ثان مفرد.

(١٠) هذا منع للتخريج على النعت لا على الخبر. انظر الدسوقي ٢/ ١٧٢.

(١١) أي: من أجل المشابهة بين الحال والخبر اختلف في تعدّدهما.

(١٢) في م/ ١ «وأما سكارى» كذا!

(١٣) وهو بهذا يردُّ تعدُّد الحال في الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا . . .﴾ وهي آية سورة النساء المتقدّمة.

(١) رجع هنا للحديث في آيتي الكهف ١٨/ ١ - ٢.

(٢) وهي قوله: ﴿وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾.

(٣) قال السمين: «الخامس: أنه [أي: قَيِّماً] حال أيضاً ولكنه بدل من الجملة قبله، لأنها حال، وإبدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقدير مفرد جائز، وهذا كما أبدلت الجملة من المفرد في قولهم: عرفت زيداً أبو من هو...» الدر ٤/ ٤٣١.

(٤) في الآية أبدل المفرد من الجملة وفي المثال أبدلت الجملة «أبو من هو» من المفرد «زيداً».

(٥) الآيتان: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ سورة الأعلى ٨٧/ ٤ – ٥.

(٦) الغُثّاء: بتشديد الثاء: الغُثّاء، وبالتخفيف، الغُثَاء: وهو الفصيح، وهو ما يقذفه السيل على جوانب الوادي من النبات. والأَحْوَى: الظبي الذي على ظهره خَطّان من سواد وبياض.

(٧) هذا الذي ذهب إلى أنه ليس بصحيح هو أظهر الوجهين عند السمين.

انظر الدر ٦/ ٥٠٩، وذكر مثل هذا العكبري. انظر التبيان/ ١٨٣، وانظر البيان ٢/ ٥٠٨، والمحرر ١٥/ ٤٠٨، والبحر ٨/ ٤٥٨.

(٨) الآيات: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ * مُدْهَامَّتَانِ﴾ سورة الرحمن ٥٥/ ٦٢ – ٦٤.

وفُسِّر: مدهامتان بأنهما لشدة خضرتهما قاربتا في اللون السواد.

(٩) أي: أَحْوَى.

(١) وذلك في آيتي الكهف ١٨/ ١ – ٢ المتقدّمتين.

والمعنى على هذا لا يصح في آية الأعلى هنا، إذ يصبح: شديد الخضرة وهو مع ذلك يابس، وذلك على تفسير الأحوى بشدة الخضرة لكثرة الري.

(٢) أي: «أحوى».

(٣) هذا نصُّ شيخه أبي حيان قال: «وقيل: أحوى حال من المرعى أي: أحوى المرعى، أحوى: أي للسواد من شدة خضرته، ونضارته لكثرة ريه. وحَسُنَ تأخير أحوى لأجل الفواصل» انظر البحر ٨/ ٤٥٨.

وانظر المحرر ١٥/ ٤٠٩، والتبيان/ ١٢٨٣ «أي أخرج المرعى أَخْضَرَ، ثم صيّره غثاءً، فقدّم بعض الصِّلَة».

(٤) سورة الأنعام ٦/ ٩٩ وأول الآية: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً . . .﴾ وآخرها:
﴿...وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) – قراءة الجمهور «وجَنّاتٍ» بكسر التاء نصباً عطفاً على قوله «نبات كل شيء»، وهو من عطف الخاص على العام.

– وقرأ عليٌّ وٱبن مسعود والسلمي والأعمش وٱبن يعمر والحسن والأعشى وٱبن أبي ليلى وٱبن مَهْرَان وعاصم في رواية البرجمي عن أبي بكر، وكذا رواية محمد بن حبيب ومحمد بن غالب عن الأعشى عن أبي بكر عنه، وأبو زيد عن المفضّل، والمنهال عن يعقوب، وٱبنُ محيصن «وجَنّاتٌ» بالرفع على الٱبتداء والخبر محذوف، أي: ولهم =

جنات. وقيل التقدير: وثُمّ جنّات، أو ومن الكرم جنات، ومنهم من قَدَّره: وجناتٌ من أعناب أخرجناها لكم. وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة.

انظر كتابي معجم القراءات ٢/ ٥٠٠ – ٥٠١ ففيه المراجع والتخريج.

(١) الآيات: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ * وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ * وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ * وَحُورٌ عِينٌ * كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ * جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ سورة الواقعة ٥٦/ ١٧ - ٢٤.

- قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحفص وأبو بكر ويعقوب وشيبة «وحورٌ عينٌ» برفعهما، على تقدير: ولهم حورٌ عين أو وفيهما حور...

وذهب الزجاج إلى أن قراءة الرفع أحسن الوجهين، وهي اختيار أبي عبيد. انظر كتابي معجم القراءات ٩/ ٢٥٥ - ٢٥٦ وفيها قراءات أخرى.

(٢) سورة الصافات ٣٧/ ٤٥. وكان الصّواب إثبات آيات سورة الواقعة قبل: «وحور عين» وهو ما أثبته. وقد جاءت مثبتة على الصواب في م/ ٤.

وقد أنبه أصحاب الحواشي على تصويب ما ذكره المصنّف، وهو سبق قلم.

(٣) من سورة الأنعام، وتقدّمت الآية والقراءة قبل قليل.

(٤) أي: ذلك العطف من باب عطف الخاص على العام؛ إذ الجنات أَعَمُّ من النبات، وقابِلْ هذا بما جاء في الآية بعدها.

(٥) الآية: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٩٨.

قال السمين: «... وذكر جبريل وميكال بعد اندراجهما أولاً تنبيهاً على فضلهما على غيرهما من الملائكة، وهكذا كل ما ذكر: خاص بعد عام... وهذا الحكم أي ذكر الخاص بعد العام مختص بالواو لا يجوز في غيرها من الحروف».

الدُّرّ المصون ١/ ٣١٥ وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٢٣.

(١) ما ذكره المُصَنِّف لابن السيد ذكره أبو حيان لبعض البصريين. انظر الشمني ٢/ ٢٠٤.

(٢) سورة آل عمران ٣/ ٩٧، وتقدّمت في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط - السادسُ والسابعُ بدلا البعض والاشتمال». ٥/ ٦١٧.

(٣) وهو «حجّ» في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.

(٤) ذهب الدماميني إلى أن هذا مبنيّ على أن الألف واللام في «الناس» للاستغراق، وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري، والمراد حينئذٍ بالناس من جرى ذِكرهم وهم المستطيعون. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٤، وحاشية الأمير ٢/ ١٢٣، وانظر الدر المصون ٢/ ١٧١ - ١٧٢.

(٥) وهو «مَن».

(٦) وهو «حجّ».

(٧) وهو «البيت».

قال السمين: «وهذا الوجه قد رَدّه جماعة من حيث الصّناعة ومن حيث المعنى، أمّا من حيث الصّناعة فلأنه إذا اجتمع فاعل ومفعول مع المصدر العامل فيهما فإنما يضاف المصدر لمرفوعه دون منصوبه...» الدر ٢/ ١٧٢، وانظر هذا عند شيخه في البحر ٣/ ١١.

(٨) قائله الأقيشر الأسدي. وفيه روايتان: برفع أفواه، وبنصبه.

والتلاد: المال القديم، والنشب: العقار، القواقيز: جمع قاقوزة، وهي الكؤوس الصغار، =

= وقالوا: قازوزة، وجمعها قوازيز، والأباريق: أواني الخمر.

والشاهد في البيت على رواية الرفع إضافة المصدر «قَرْع» إلى مفعوله مع التصريح بالفاعل وهو «أفواه»، وكان الأولى أن يُضاف إلى الفاعل.

والأقيشر: لقب الشاعر، واسمه: المغيرة بن عبدالله الأسدي، ولقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه، وقد وُلِدَ في الجاهليةِ، وعُمِّر طويلاً، وكان كوفياً ماجناً خليعاً فاسقاً فاجراً، مدمن خمر، قبيح المنظر، ولم يسلم من هجائه أحد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٧، وشرح السيوطي/ ٨٩١، والمقتضب ١/ ٢١، والخزانة ٢/ ٢٨٢، والعيني ٣/ ٥٠٨، والإنصاف/ ٢٣٣، والمقرب ١/ ١٣٠، وإصلاح المنطق/ ٣٣٨، أمالي الشجري (ط. طناحي) ٣/ ٢٠٨، وشرح الجمل ٢/ ٢٦، وشرح التصريح ٢/ ٦٤، وشذور الذهب/ ٣٨٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٤٩، والدر المصون ٢/ ١٧٢.

(١) أي: الإضافة إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.

(٢) في م/ ٣ و٤ و٥ «جوازه».

(٣) الرفع والنصب في «أفواه» على الفاعلية والمفعولية.

(٤) نص الحديث جاء بمناسبة مجيء رجل من أهل البادية وسؤال رسول الله ﷺ أسئلة عن الإسلام وأركانه وكان مما قال: «. . . وزعم رسولك أن علينا حَجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً. قال: صدق. . .» صحيح مسلم ١/ ١٧١ «أركان الإسلام». والشاهد في الحديث إضافة المصدر «حج» إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.

(٥) ضبط الشيخ محمد «حجّ» بكسر الجيم المعجمة المشدّدة. وفي م/ ٢ و٣ «وحَجُّ».

(١) في م/ ٢ و٣ «ولا يأتي».

(٢) فيه: أي: في نص الحديث.

(٣) وهو ما جاء في نص الآية وبيت الأُقَيْشر من إضافة المصدر إلى المفعول مع التصريح بالفاعل.

(٤) أي: ليس في نص الحديث التصريح بالوجوب كما جاء في الآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾، ولكن الوجوب مفهوم من عموم الحكم في الشّرع، لا من خصوص اللفظ.

(٥) آية آل عمران المتقدّمة: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ . . .﴾.

(٦) بدل بعض من كُلّ، ولا بُدّ من ضمير رابط والتقدير: من استطاع منهم. وهذا الإعراب هو رأي الأكثرين.

وهناك من ذهب إلى أنه بَدَلُ كُلّ من كُلّ؛ لأن المراد بالناس المذكورين خاصٌّ، انظر البحر ٣/ ١١، والدر المصون ٢/ ١٧٠.

(٧) وهي على هذا عنده شرطية، وهو رأي الكسائي وغيره، ويلزم ضمير رابط، وحذف جواب الشرط والتقدير: من استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج، أو فعليه ذلك.

انظر البحر ٣/ ١١.

وترك ابن هشام وجهين آخرين: الأول أنها خبر مبتدأ مضمر، والتقدير: هو مَن استطاع، والثاني: أنها منصوبة بإضمار فعل: أي: أعني من استطاع. وانظر الدر ٢/ ١٧١.

(٨) أي: على البدلية والابتدائية: شرطية أو موصولة.

(٩) أي: العموم المفهوم من لفظ «الناس» مخصّص بالبدل فيما إذا كانت «من» بدلاً، وبالجملة إذا كانت «مَن» مبتدأ.

(١) سورة المائدة ٥/ ٣١، وأول الآية: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَارِى سَوْءَةَ أَخِيهِ. . .﴾ وتتمتها: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ .

(٢) انظر الكشاف ١/ ٤٥٧.

(٣) ما ذكره المصنّف هنا تابع فيه لشيخه أبي حيان قال: «. . . وهذا خطأ فاحش؛ لأنّ الفاء الواقعة جواباً للاَستفهام تنعقد من الجملة الاَستفهامية. والجواب، شرط وجزاء، وهنا تقول: أتزورني فأكرمك، والمعنى: إنْ تَزُرْني أكرمْك. وقال تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ الأعراف ٧/ ٥٣، أي: إن تكن لنا شفعاء يشفعوا، ولو قلت هنا: إن أعجز أن أكون مثل هذا الغراب أُوارِ سوءة أخي، لم يَصِحّ؛ لأن المواراة لا تترتب على عجزه عن كونه مثل الغراب. وانظر البحر ٣/ ٤٦٧.

ورد العكبري إعراب الزمخشري. انظر التبيان/ ٣٣٤/ وعنه نقل أبو حيان.

قال السمين: «ورَدّ الشيخ [أي: أبو حيان] على أبي القاسم بما تقدّم، وجعله غلطاً فاحشاً وهو مسبوق كما رأيت، فأساء عليه الأدب بشيء نقله عن غيره. الله أَعْلَمُ بصحته» الدر ٢/ ٥١٤.

(٤) سورة الحج ٢٢/ ٦٣، وتقدّمت في حرف الفاء، وذكرت في الجملة السادسة «التابعة لمفرد»، وانظر «روابط الجملة بما هي خبر عنه».

(٥) كذا في المخطوطات وفي حاشية الأمير، وفي طبعة الشيخ محمد ومبارك «لم ينصب».ينتصب

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «تقريري». تقريرِ

(٢) سورة الشرح ٩٤/ ١، وتقدّمت في مواضع، أولها «حرف الألف»، وجاءت الآية تامة في م/ ٣.

(٣) أي في قوله: «فتصبح» في آية سورة الحج.

(٤) تتمة الآية: ﴿... يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ سورة الحج ٢٢/ ٤٦.

قوله: فتكون منصوب على جواب الاستفهام: أفلم يسيروا.

ووجه المشابهة بين الآية: «ألم تر... فتصبح» وهذه، هو سبق الاستفهام في كُلّ منهما.

(٥) هذا لأبي البقاء، قال: «ويجوز أن تكون «فتصبح» بمعنى «أصبحت» وهو معطوف على «أنزل»؛ فلا موضع له إذن» التبيان/ ٩٤٧، وذهب السمين إلى أن كلام العكبري متهافت. انظر الدر ٥/ ١٦٢.

(٦) وهو أن عدم انتصاب «فتصبح» لأنه ليس جواباً للاستفهام؛ لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر، ولا ينصب بعد فاء السببية إلا ما كان جواباً، وجواب الشيء ما كان متسبباً عنه. انظر الدسوقي ٢/ ١٧٣، وفي البحر ٦/ ٣٨٦: «وقال بعض شراح الكتاب: فتصبح لما يمكن نصبه، لأن الكلام واجب، ألا ترى أن المعنى أن الله أنزل فالأرض هذا حالها».

وانظر الكتاب ١/ ٤٢٤، وانظر معاني الفراء ٢/ ٢٢٩.

(٧) في م/ ٥ والمطبوع «بيّنّاه».

وما بينه أن إصباح الأرض مخضرة ليس مسبباً عن رؤية المطر.

(١) سورة الأحقاف ٤٦/ ٢٨، وتقدّمت في «لولا».
(٢) وبذلك يكون المفعول الأول محذوفاً وهو الضمير، وقرباناً: مفعولٌ ثانٍ.
(٣) ذهب إلى هذا ابن عطيةِ والحوفي وأبو البقاء.
انظر المحرر ١٣/ ٣٦٦، والتبيان/ ١١٥٨.
(٤) انظر الكشاف ٣/ ١٢٤ - ١٢٥ قال: «وأحد مفعولي «اتخذ» الراجع إلى «الذين» المحذوف، والثاني: «آلهة» وقرباناً: حال، ولا يصح أن يكون «قرباناً» مفعولاً ثانياً، و«آلهة» بدلاً منه لفساد المعنى» وانظر الدر ٦/ ١٤٣. وذكر أبو حيان في البحر ٨/ ٦٦ «أن المعنى صحيح على ذلك الإعراب».
(٥) ما ذهب إليه ابن هشام وجدتُ مثله عند السمين قال: «... قلتُ: ووجه الفساد - والله أعلم - أنّ القربان اسم لما يُتقرَّب به إلى الإله، فلو جعلناه مفعولاً ثانياً، وآلهة بدلاً منه لزم أن يكون الشيء المتقرّب به آلهة، والغرض أنه غير الآلهة، بل هو شيء يُتَقَرَّبُ به إليها، فهو غيرها، فكيف تكون الآلهة بدلاً منه؟ فهذا ما لا يجوز».
انظر الدر ٦/ ١٤٣.
قلت: هذا المثبت عند المصنّف والسمين وجدته في الانتصاف فيما تضمنه «الكشاف من الاعتزال» لابن المنير الإسكندري المالكي، وهو مطبوع على هامش الكشاف. انظر ٣/ ١٢٥.
وقد أشار إلى هذا الدماميني. انظر الشمني ٢/ ٢٠٥.
(٦) انظر نصّ الإسكندري المالكي تعقيباً على نصّ الكشاف فهو عين النص هنا، وقد تبعه ابن هشام من غير نسبة الفضل إلى أهله، وهذه عادة مذمومة.
= وقد ولد ابن المنير الإسكندراني عام ٦٢٠ ومات سنة ٦٨٣هـ.
انظر طبقات المفسرين للداودي ١/ ٨٨ - ٩٢.
(١) في المطبوع «معلماً له» وله: غير مثبت في المخطوطات.

(٢) سورة النساء ٤/ ٩٠، وتقدّمت في «قد»، وكذا في حكم الجمل بعد المعارف والنكرات وتقدم في الموضع الثاني حديث المبرد «قال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء... فهي مستأنفة».

(٣) تقدّم رَدّ الفارسي، ولكن المصنف رَدَّه من غير عزو هذا الرأي له. انظر فيما سبق «حكم الجمل بعد المعارف والنكرات». ٥/ ٢٥٧.
وانظر البحر ٣/ ٣١٧.

(٤) مثل هذا عند ابن عطية في المحرر تخريجاً لقول المبرّد انظر ٤/ ١٦٥ - ١٦٦.
وانظر البحر ٣/ ٣١٧، والدر ٢/ ٤١١.

(٥) في م/ ١ «متمم العشرين».

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ سورة الكهف ١٨/ ٢٥.

(١) قراءة التنوين عن ابن كثير وابن عامر ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم، وأبي جعفر ويعقوب.

وانظر كتابي معجم القراءات ٥/ ١٨٦ - ١٨٨ ففيه المراجع وبقية القراءات.

(٢) نص الأخفش: «على البدل من ثلاث ومن المئة، أي لبثوا ثلاثمئةٍ، فإن كانت السنون تفسيراً للمئة فهي جَرّ، وإن كانت تفسيراً للثلاث فهي نصب» انظر معاني القرآن/ ٣٩٥.

(٣) وهو كون «سنين» بَدَلاً من «مئة».

وما ذكره المصنف ذكره أبو البقاء لقوم أيضاً لأن «مئة» في معنى مئات انظر التبيان/ ٨٤٤، والبحر ٦/ ١١٧.

(٤) يفسد المعنى لأنّ النص يصبح على معنى: «ولبثوا... ثلاث سنين» على نية إحلال البدل محل المُبْدَلِ منه.

(٥) سورة الأنبياء ٢١/ ٢٢، وتقدّمت في مواضع. في «إِلّا»، وفي «لام الجواب»، وفي «لو».

(٦) نقل المصنّف حديث المبرد في الآية في «باب إلا»، وكان له فيما تقدّم رَدّ عليه. وذكرتُ من قبل أن المبرد جعل «إلّا» في الآية صفة. وأنه لم يصرِّح بما ذهب إليه المصنف نقلاً عنه.

(٧) «له الحكم» غير مثبت في م/٣ و٤ و٥.

(٨) وهو كونه مستثنى.

(٩) إخراج بـ «إلا» أو إحدى أخواتها، والبدل مُخْرَجٌ بإلّا فهو مستثنى. انظر حاشية الدسوقي ١/ ١٧٤.

(١) وهو إيجاب الحكم له.

(٢) وجه الصدق في الجملة الثانية وهو إثبات القيام لزيد، أنه في الجملة الأولى أُخْرِجَ ممن نُفِيَ عنه القيام فثبت له، وكانت الأولى والثانية سواء معنىً لا بناءً.

(٣) وهو كونُ ٱسم الله ليس مستثنى في الآية.

(٤) وهو «آلهةٌ»، ولا عموم له، لأنه جاء في الإثبات. كذا ذكر من قبل.

(٥) والاستثناء معيار العموم فطالما أنه لا عموم فلا ٱستثناء.

(٦) في المخطوطات «مستثنى عنهم» وفي م/ ٣ فقد جاء «يستثنى عنهم».

(٧) في م/ ٤ و٥ «لم يفسدا» ومثله في طبعة الشيخ محمد، وحاشية الدسوقي، وانظر فيما تقدّم «إلّا».

(٨) أي: الفساد، من قوله «لفسدتا».

(٩) انظر الكتاب ١/ ٣٧٠، وانظر بحثه في «إلّا» فيما سبق.

(١٠) في م/ ١ و٢ و٤ «عنهم».

(١١) أي: بمفهوم المخالفة.

(١٢) أي: ما تقدّم، وهذا: مبتدأ، وخبره محذوف، أي: ليس مراداً، وإن كان المعنى صحيحاً.

(١) أي: مرادُ المتكلم بجملة سيبويه.

(٢) في م/ ٣ فإن «قلت».

(٣) أي مجيء «لو» للنفي، والنكرة بعدها للعموم.

(٤) أجاب الجمل الثلاث قبله بهذا: لكان كذا...

وقوله: بالنصب: أي: بنصب الفعل «فأكرمه» بعد فاء السببية على تقدير سَبْقِها بنَفْيٍ مفهومٍ من «لو».

(٥) «وكذا» غير مثبت في م/ ٣ و٣ و٤.

(٦) ذكرت من قبل في «إلّا» أن هناك أشياء ملازمة للنفي ولا يصح وقوعها بعد «لو»، ومن ذلك زيادة «مِن» في المثال الأول، و«ديار» في المثال الثاني، ونصب المضارع بأن بعد فاء السببية، فهذه أمور تقتضي أن يكون نفيٌ صريح قبلها، وهو غير ثابت هنا. ونقلت من قبل نصّ الدماميني في الدفاع عن المبرّد من جعل النفي المؤول جارياً مجرى الصحيح، فانظر هذا حيث تقدّم في ١/ ٤٦٢ وما بعدها.

(٧) اختُلف في إعراب هذه الجملة، فمذهب سيبويه أنه حال، وهو آسم وضع موضع المصدر، أي: مشافهة، وذهب الأخفش إلى أن أصله: من فيه إلى فيّ، فلما حذف الجارّ «مِن» نُصِبَ الاسم.

ومذهب الكوفيين أنّ أصله: كَلَّمته جاعلاً فاه إلى فيّ، فهو مفعول به، وفيها غير هذا.

انظر الهمع ٤/ ١٠ – ١١.

(١) قوله: «إنما قال ذلك» إلى قوله: «في ذلك» سقط من م/١ و٣، وثبت في بقية المخطوطات.

وقوله: ذلك: أي النصب على نزع الخافض.

(٢) ويكون التقدير على ما ذهب إليه الأخفش: كلمني من فِيْهِ إلى فيّ.

فسقط حرف الجر فنصب الآسم.

(٣) أي في المثال: «كَلّمته فاه إلى فيّ».

(٤) أي: قلب ضمير التكلم إلى ضمير الخطاب.

(٥) وهو أن المتكلّم إنما يتكلم من نَفْسِهِ لا من غيره.

(٦) نسبه ٱبنُ هشام هنا للعَرْجِيّ تبعاً للحريري، وصَحَّح هذه النسبة البغدادي، فَنَسَبَهُ إلى الحارث بن خالد المخزومي.

والروايات فيه:

أَظُلَيْمُ: بالتصغير، وذكر البغدادي أنها الرواية الصحيحة.

رَدّ السلام: فيه رواية أهدى التحية، وهي التي أثبتها البغدادي. وَظَلُومُ وظُلَيْم: ٱسم ٱمرأة، وهو منادى.

ومعنى البيت: إنّ قَتْلَكُم رَجُلاً حَيّاكم ظُلْمُ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/١٥٨، وشرح السيوطي/٨٩٢، وأمالي الشجري ١/١٠٧، والهمع ٥/٧٧، والخزانة ١/٢١٨، والعيني ٣/٥٠٢، ومجالس ثعلب/٢٢٤، ودُرّة الغواص/٧٣، والاشتقاق/٩٩، ١٥١، وشذور الذهب/٤١١، وشرح الأشموني ١/٥٤٧.

(١) غُنّي هذا البيت في مجلس الواثق برواية نَصْب «رجلًا» فٱستدعى المازنيَّ، وسأله: أين خبر إنّ؟ فقال المازني: ظُلْمُ، ولو قال: إنّ مصابكم رجلٌ... لما ٱحتاج إلى ظلم ولا كان له معنى إلا أن يجعل التحية بالسلام ظلماً. وذلك محال. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٥٩.

وذكر الدماميني جواز تخريج رفع «رجل» على جعل «مصابكم» ٱسمَ مفعول لا مصدراً، وهو ٱسم إنّ، ويُرْفَعُ رجل على أنه خبر، وأهدى السلام: جملةٌ صِفَةٌ لرجل، وظلم: خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا ظلم: انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٥.

(٢) وهي ما جرى بين المازني والواثق من حديث في هذا البيت، وهي مثبتة في دُرّة الغواص، وشرح الشواهد للبغدادي، وغيرها، وتأتي عند المصنِّف بعد هذا.

(٣) في م/ ٤ «عن قراءتها».

(٤) في شرح البغدادي: «فغَنّاه مخارق: رجل».

(٥) هو أبو جعفر هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد، بويع بالخلافة بعد موت أبيه، وكانت وفاته سنة ٢٣٢هـ وعمره ست وثلاثون سنة، كان شجاعاً صارماً فيه جبروت. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٥، وحاشية الأمير ٢/ ١٢٤.

(١) في م/ ٤ «قراءة».

(٢) أي: المازني.

(٣) أي: مصدر عامل فيما بعده، وقد أضيف إلى فاعله معنى وهو «الكاف».

(٤) في م/ ٤ واستحسنه.

(٥) أي: المازني.

(٦) قوله: «الله تعالى» زيادة من م/ ٤.

(٧) انظر النص في دُرّة الغواص/ ٧٤.

(١) أي: إلى الصناعة.

(٢) ذكر الدسوقي أنّ المصنف أدخل «ها» التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أنّ خبر هذا الضمير ليس اسم إشارة، وهو شاذّ. وقد ذكر هذا المصنّف في حواشيه على التسهيل. انظر الحاشية ٢/ ١٧٦.

(٣) الآيتان: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ * وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾ سورة النجم ٥٣/ ٥٠ – ٥١.

(٤) لم أهتد إلى صاحب هذا القول فيما بين يَدَيّ من كتب إعراب القرآن.

(٥) وانظر مثل هذا في البحر ٨/ ١٦٩، والدّرّ المصون ٦/ ٢١٧، والفريد ٤/ ٣٨٨، والتبيان للعكبري/ ١١٩١.

قال أبو جعفر النحاس «وأكثر النحويين لا يجيز أن يعمل ما بعد «ما» فيما قبلها، والصوابُ أنّ «ثموداً» منصوب على العطف على «عاد». انظر إعراب القرآن ٣/ ٢٧٨.

(٦) ولوجود الفاء أيضاً، وذهب الدماميني إلى أن لصاحب القول أن يجعل «أمّا» مقدّرة: أي: وأمّا ثموداً فما أبقى، فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين «أمّا» والفاء بشيء مما في خبرها. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٥.

(٧) رَجَزٌ تقدّم في باب «إذا» وهو لعبدالله بن رواحة، وقيل لعامر بن الأكوع، انظر ما تقدَّم ٢/ ٩٨.

وقد عمل فيه ما بعد «ما» فيما قبلها؛ لأنه شعر؛ ولأنّ المعمول شبه الجملة «عن فضلك»، وكلا الأمرين يُتَرَخّصُ فيه.

(١) عمرو بن فائد هو أبو علي الإسواري البصري، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٦٠٢.

(٢) الآيتان ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ سورة الفلق ١١٣/ ١ - ٢.

(٣) وهي قراءة عمرو بن فائد وعمرو بن عبيد وأبي حنيفة، وتُنْسَبُ هذه القراءة إلى المعتزلة القائلين بأنّ الله تعالى لم يخلق الشرّ، وأنّ النص: «من شرٍّ»، ثم: «ما خلق» على جعل «ما» نافية.

وهذه القراءة عند ابن عطية مردودةٌ مبنيةٌ على مَذْهَبٍ باطل، فالله خالق كل شيء. وتعقَّبه أبو حيان بأنها قراءة لا تُرَدُّ، وإنما تُحْمَلُ على البدلية.

وانظر تخريج هذه القراءة والخلاف فيها في كتابي: معجم القراءات ١٠/ ٦٤٥ - ٦٤٧.

(٤) ما: اسم موصول، وليست نافية فهي بَدَلٌ من شَرّ، أو مؤكّدة للعموم، فهي ليست نافية، وليست على هذا مما نحن فيه. وما ذكره المصنّف هنا مأخوذ عن شيخه أبي حيان. انظر البحر المحيط ٨/ ٥٣٠.

(٥) ورد في م/ ١ «ومن. . .» بالواو، وذكر الشمني أنه وقع في بعض نسخ المغني: ومن شر ما خلق، أي: ومن شَرٍّ شَرّ ما خلق، بإثبات واو في الموضعين، وبإثبات واو في الموضع الثاني، والذي ينبغي حذفهما منهما. انظر الحاشية ٢/ ٢٠٦.

(٦) وهو المضاف «شَرٍّ. . .».

(٧) سورة غافر ٤٠/ ١٠.

(١) وهو «لَمَقْتُ الله...»، وقد ذهب إلى أنه معمول للمقت الأول الزمخشري، وتعقبه أبو حيان بأنّ فيه فَصْلاً بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر، وقال: «وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين فضلاً عمن تدَّعي العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم...» انظر الكشاف ٣/ ٤٦، والبحر ٧/ ٤٥٢ - ٤٥٣.

قال السمين: «قلتُ: ومثل هذا لا يخفى على أبي القاسم، وإنما أراد أنه دالّ على ناصبه، وعلى تقدير ذلك فهو مذهب كوفيٌّ قال به...» الدر المصون ٦/ ٣٢.

(٢) سقط من م/ ٥ من قوله: الأول إلى قوله: «ذلك الوقت».

(٣) في م/ ٣ «مقتوها» وفي م/ ٢ «يمقتوها» كذا!

(٤) أي: نظير ما تقدَّم من فَسَاد المعنى بسبب اختلاف الزمان.

(٥) تقدَّمت الآية في «لو»، وفي الباب الخامس: عود الضمير على ما تأخّر.
وهي في سورة آل عمران ٣/ ٣٠، وإثباتها مرة أخرى هنا للبيان أَخْيَر: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٤.

(٧) أي: فيه تردّد في قبوله، ورأى المصنف أنه من الصواب الجزم بخطئه لا التردد فيه.

(٨) ذكر الأمير بأنه أُجيب بأنّ المراد وقت ظهور صحة تلك الدعوى لكم.
انظر الحاشية ٢/ ١٢٥.

(٩) الآية: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَـٰظِمِينَ مَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ سورة غافر ٤٠/ ١٨.

= ذهب السمين إلى أن «يوم» يجوز أن يكون مفعولاً به اتساعاً، وأن يكون ظرفاً، والمفعول به محذوف. انظر الدر ٦/ ٣٥.

(١) الأول: هو الكاف، والثاني: نفسه.

(٢) تقدَّم قبل قليل التعليق على هذا الرأي وهو أَوْلَى بالتقديم.

(٣) أجاز مثل هذا الفَصْل الزمخشري إذا كان المعمولُ ظرفاً.

(٤) والأجنبيّ هو «أكبر» في الآية، فهو مفعول به للمصدر «مَقْتُ الله».

(٥) البيت من قصيدة للشمّاخ.

قال البغدادي: وقوله: «وهن وقوف» الذي في ديوانه:

لـهـن صـلـيـل يـنـتـظـرْنَ قـضـاءه

وعند ابن الشجري: عداة: كذا بالمهملتين.

وقوله: وهن: أي الأُتُن، والضمير للحمار، والضامِز: الساكت عن النهيق، وينتظرن قضاءه: أي: أَمْرَه، وهو وروده بهن، والضاحي من الأرض: الظاهر البارز، والعذاة: الأرض الطيبة التربة الكريمة النبت.

والشاهد فيه تعلّق الباء في «بضاحي» بـ «قضاءَه»، لئلا يلزم الفصل بالأجنبي لو عُلِّق بوقوف أو ينتظرْنَ.

والشماخ شاعر صحابي اسمه معقل بن ضرار.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٦٤، وشرح السيوطي/ ٨٩٥، والمقتضب ١/ ١٥، والمقرب ١/ ١٣٠، وأمالي الشجري ١/ ١٩١. وانظر طبعة الطناحي ١/ ٢٩٦، والديوان/ ١٧٧، وكتاب الشعر/ ٣٧٢، واللسان والتاج/ ضمز.

(١) المراد بالأجنبي ما لا يكون من معمولات المصدر.

(٢) قال ابن الشجري: «وفي البيت فَصْل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه؛ لأن قوله: بضاحي عداة [كذا بالمهملة] متعلّق بوقوف أو ينتظِرْنَ، فهو أجنبي من المصدر الذي هو «قضاء» فوجب لذلك حَمْلُ المفعول على فعل آخر كأنه لما قال: ينتظرن بضاحي عداة أضمر «يقضي» فنصب به أمره...» الأمالي ١/ ١٩٢.

(٣) أي في جملة «إذ تدعون» من آية سورة غافر ٤٠/ ١٠ المتقدّمة.

(٤) ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ * فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ سورة الطارق ٨٦/ ٨ - ١٠.

(٥) قال الزمخشري: «يوم تبلى: منصوب برجعه» انظر الكشاف ٣/ ٣٢٩.

وانظر التبيان للعكبري: ١٢٨١، فهو عنده معمول لقادر، أو على التبيين: أي يرجع يوم تبلى، أو على تقدير: اذكر، قال: «ولا يجوز أن يعمل فيه «رجعه» للفصل بينهما بالخبر».

(٦) أي الزمخشريّ.

(٧) تتمة الآية الثانية: ﴿... فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٨٣ - ١٨٤.

قال الزمخشري: «وانتصابُ «أياماً» بالصيام كقولك: نويتُ الخروجَ يومَ الجمعة» انظر الكشاف ١/ ٢٥٥.

= وتعقّبه أبو حيان بأنه خطأ؛ لأنّ معمول المصدر من صلته، وقد فُصِل بينهما بأجنبي، وهو قوله: «كما كُتِبَ» انظر البحر ٢/ ٣١.

(١) كذا في م/٣ و٤ و٥.. وفي م/١ و٢، وطبعة مبارك والشيخ محمد «الأولى»، ويقصد بالأول ما جاء في سورة الطارق.

(٢) أي في آية سورة البقرة.

(٣) هذا لأبي حيان شيخه قال: «ولو فرعت على أنه صفة للصيام على تقدير أن تعريف الصيام جنس فيوصف بالنكرة لم يجز أيضاً؛ لأنّ المصدر إذا وُصِفَ قبل ذكر معموله لم يجز إعماله، فإنْ قَدَّرتَ الكاف نعتاً لمصدر من الصيام كما قد قال به بعضهم وضعفناه قبل فيكون التقدير: صوماً كما كُتِب، جاز أن يعمل في أياماً الصيامُ؛ لأنه إذ ذاك العامل في «صوماً هو المصدر، فلا يقع الفصل بينهما بما ليس لمعمول للمصدر...» انظر البحر ٢/ ٣١.

(٤) أي بقوله: أياماً.

(٥) أي للزمخشري.

(٦) أي جعل «كما كتب» صفة للصيام.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٢١٧ وتقدّمت في «إذ»، و«حتى»، وبَدَل البعض والاشتمال.

قال الزمخشري: «والمسجد الحرام: عطفٌ على سبيل الله، ولا يجوز أن يُعْطَفَ على الهاء في به». انظر الكشاف ١/ ٢٧١.

وذكر أبو حيان في البحر ٢/ ١٤٧ أنّ هذا لابن عطية أيضاً. انظر المحرر ٢/ ٢٢١.

قال: «وهذا هو الصحيح»، وذكر أبو حيان أنهما تَبِعَا في ذلك المبرّد، ثم ضعّف هذا التخريج.

(١) في م/ ٤ و٥ «وإنه».

(٢) أي: قبل مجيء ذلك المعمول.

(٣) في الآيات الثلاث المتقدّمة، وهذه الظروف هي: إذ تدعون. يوم تُبْلى، أياماً معدودات.

(٤) كذا في آية سورة غافر ٤٠/ ١٠.

(٥) في آية سورة البقرة ٢/ ١٨٤.

(٦) في آية سورة الطارق ٨٦/٩. وانظر هذا التقدير لابن جني في الخصائص ٢/ ٤٠٢.

(٧) أي: يوم من ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ سورة الطارق ٨٦/٩.

(٨) أي نظير ما قدّره ٱبنُ هشام.

(٩) سورة الفرقان ٢٥/ ٢٢، وتقدّمت في باب «إذا».

(١٠) أي في قوله تعالى: يومئذٍ.

(١١) جَوّز أبو البقاء أن يُعَلّق ببشرى، إذا قُدّر أنها منونة غير مبنية مع «لا»، ويكون الخبر «للمجرمين»، وجوّز هو والزمخشري أن يكون تكريراً لـ «يوم يَرَوْن»، ورَدّه أبو حيان. انظر التبيان/ ٩٨٣، والدر المصون ٥/ ٢٥٠، والبحر ٦/ ٤٩٢.

(١) سورة هود ١١/ ٨ وتقدّمت الآية في «أَلَا».
وقد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع أنّ لـ «ليس» الصدارة.

(٢) انظر تفصيل هذا الخلاف في همع الهوامع ٢/ ٨٨ - ٨٩.
وقد منع تقدّم الخبر جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وٱبن السّرّاج والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين. وٱبن عصفور على الجواز لتقديم معموله، واحتج بهذه الآية. وانظر الأرتشاف/ ١١٧١، فقد ذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور عنه وٱبن برهان والزمخشري إلى جواز ذلك. وانظر الإنصاف/ ١٦٠ وما بعدها، وانظر الخصائص ٢/ ٤٠٠.

(٣) وهو تعلُّق «يوم» بـ «مصروفاً»، وتقدُّم معمول الخبر يؤذِنُ بتقدّمِ الخبر، وقد رأيت الخلاف في جواز هذا ومَنْعِه.

(٤) في آية سورة البقرة ٢/ ٢١٧ المتقدِّمة.

(٥) هذا مذهب البصريين، وقد أخذ به المصنِّف، ويجيز ذلك الكوفيون، وانظر الخلاف في الإنصاف/ ٤٦٣ المسألة/ ٦٥ «هل يجوز العطف على الضمير المخفوض».

(٦) من قصيدة له في مدح سيف الدولة، وهي من أول ما أنشده في سنة ٣٣٧هـ .

والطاسم: الدارس، والساجم: السائل.

= انظر الديوان ٣/ ٣٢٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٦٧، والخصائص ٢/ ٤٠٣، وأمالي الشجري ١/ ١٩٣، ودلائل الإعجاز/ ٨٣.

قال ابن الشجري: «قوله: بأن تسعدا: متعلّق في المعنى بالوفاء؛ لأنه أراد وفاؤكما بأن تسعدا كالربع، فلما فصل بينهما بأجنبي وجب عند النحويين تعليقه بمضمر، تقديره عند أبي الفتح: وفيتما بأن تسعدا، والمعنى: وفيتما بإسعادي وفاءً ضعيفاً؛ ولذلك شبه وفاءهما بالربع الدارس».

(١) كان أبن جني يتحدث في الخصائص عن التقديم والتأخير والفصل ثم قال: «وذاكرت المتنبّي شاعرنا نحواً من هذا، وطالبته به في شيء من شعره فقال: لا أدري ما هو إلا أن الشاعر قد قال:

لسنا كمن حَلّت إيادِ دارها ... ... **البيت**

فعجبتُ من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له حتى أورد ما هو في معنى البيت الذي تعقّبتُه عليه من شعره، وأستكثرتُ ذلك منه، وهو قوله:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه... ... ...

وذكرنا ذلك لاتّصاله بما نحن فيه، فإنّ الأمر يذكر للأمر» الخصائص ٢/ ٤٠٣.

وجاء سياق القصة عند أبن الشجري في الأمالي ١/ ١٩٣ - ١٩٤ مختلفاً عما ذكره هنا قال: «قال أبو الفتح: كلّمته وقت القراءة عليه في إعراب هذا البيت، فقلتُ له: بأي شيء تتعلّق الباء من «بأنْ»؟ فقال: بالمصدر الذي هو «وفاؤكما». فقلت له: وبِمَ أرتفع وفاؤكما؟ فقال: بالأبتداء، فقلت: وما خبره؟ فقال: كالربع. فقلت له: هل يصحُّ أن تخبر عن أسم وقد بقيت منه بقية وهي الباء ومجرورها؟ فقال: هذا لا أدري ما هو، إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر وأنشدني...» وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٠.

(٢) قائله الأعشى. وهو من قصيدة كتبها عن قومه، وأرسلها إلى كسرى أنوشروان لما طلب منهم الدخول في حكمه فأَبَوْا.

= والرواية في الخصائص حَلَّت. وذكر البغدادي أنّ في نسخ المغني: جعلت، وهو تحريف من النساخ.

وقد أبدل «إياد» من «مَن»، وجعله ابْنُ جني لحناً؛ لأنه فصل بالبدل بين بعض الصلة وبعض.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٠، والخصائص ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣، والديوان/ ٥٦، والضبط فيه «إيادٌ» كذا! وانظر أمالي الشجري ١/ ١٩٤، وانظر اللسان/ منن، وفيه: «البيت رديء».

(١) انظر مثل هذا عند الشجري.

(٢) الآية: ﴿قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعۡصِمُنِى مِنَ ٱلۡمَآءِۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ وَحَالَ بَيۡنَهُمَا ٱلۡمَوۡجُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَ﴾ سورة هود ١١/ ٤٣.
قال السمين: «ولا يجوز أن يكون «اليوم» ولا «من أمر الله» متعلّقين بعاصم، وكذلك الواحد منهما؛ لأنه يكون الأسم مُطوّلاً، ومتى كان مُطوّلاً أُعرِب، ومتى أُعرِب نُوِّن، ولا عبرة بخلاف الزجاج؛ حيث زَعَمَ أنّ اسم «لا» مُعْرَبٌ، حُذِفَ تنوينُه تخفيفاً» الدر ٤/ ١٠٢، وانظر الفريد ٢/ ٦٣٠، والتبيان/ ٧٠٠.

(٣) سورة يوسف ١٢/ ٩٢ وتقدَّمت في باب «لا».

(٤) تقدّم الحديث في الجملة الأعتراضية: ٥/ ٨٨.

(١) فهو على هذا شبيه بالمضاف، فيجب نصبه وتنوينه، ولم يأت كذلك في الآيتين والحديث. وانظر هذه المسألة فيما تقدّم ٥/ ٨٨.

(٢) دَلّ عليه المذكور، وهو اسم «لا».

(٣) ذكر المصنّف في الجملة المعترضة أنّ البغداديين أجازوا: لا طالعَ جبلاً، أجروه في ذلك مُجْرَى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث، وأمّا على قول البصريين فيجب تنوينُه. ولكنّ الرواية في الحديث جاءت بغير تنوين. انظر ٥/ ٨٨.

(٤) أي عكس المسائل المتقدِّمة حيث كان يعلَّق الظَّرف بالمصدر فيفسد المعنى، وأما ما ساقه هنا فلا بُدّ عنده من تعليق الظَرف بالمصدر.

(٥) «رحمته» مثبت في م/ ٣ و٥.

(٦) سورة النساء ٤/ ٨٣ وتقدَّمت الآية في الفعل القاصر.

(٧) في م/ ٥ زيادة «وهو الخبر» بعد قوله: بمحذوف.

(٨) انظر بيان هذا عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية/ ٣٥٤.

فقد ذكر أنه واجب الحذف بعد «لولا» الامتناعية إنْ كان الإخبارُ بكونٍ غير مُقيّد نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك...

(٩) سببُ تلحينه أنه صَرّح بالخبر بعد «لولا» في البيت الآتي.

(١٠) تقدَّم البيت في «لولا». انظر ٣/ ٤٤٨.

وقال ابن مالك: «فإن كان الإخبار بكونٍ مقيّدٍ وكان المبتدأ الجواب مشعراً به جاز الثبات والحذف، كقول المعري في صفة سيف:...» شرح الكافية الشافية/ ٣٥٥ - ٣٥٦.

(١) الآية: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٢٨.

(٢) وهو «من ذريتنا».

(٣) هذا الرأي لأبي البقاء قال: «... ويجوز أن تكون «أمة» مفعولاً أول، ومن ذريتنا: نعتاً لأمة تقدّم عليها، فانتصب على الحال، ومُسْلِمةً مفعولاً ثانياً» انظر التبيان/ ١١٦.

وكان الأصل: اجعل أمةً من ذريتنا مسلمةً لك.

قال: «والواو داخلة في الأصل على أمة، وقد فُصِل بينهما بقوله: ومن ذريتنا، وهو جائز؛ لأنه من جملة الكلام المعطوف». وانظر البحر ١/ ٣٨٩.

(٤) أي: في وصول الفعل إليها من غير واسطة، فكل منهما فضلة.

قال الشمني: «وفي كلامه بحث؛ لأنه إن أراد الحال المنصوبة المَحَلّ فالمشابهةُ بينها وبين المفعول به ممنوعة، وإن أراد المنصوبة اللفظ فما نحن فيه ليس كذلك، وأيضاً فغير أبي عليّ يجيز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور والقَسَم، ولكن بشرط ألّا يكون العاطفُ على حرف واحد» انظر الحاشية ٢/ ٢٠٧.

(٥) الآية: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٠٠.

(٦) قال أبو حيان: «... وقد ساغ لنا حَمْلُ الآية على هذا المعنى بتوجيهٍ واضحٍ ذهلوا عنه، وهو أن يكون «أشدّ» منصوباً على الحال، وهو نعت لقوله: ذكرا، لو تأخّر، فلما تقدّم انتصب على الحال...» انظر البحر ٢/ ١٠٤.

(١) سورة النمل ٢٧/ ٣٥ وتقدّمت الآية في «ما».
قال السمين: «فناظرة: عطف على «مُرْسِلة»، و«بِمَ» متعلِّق بـ «يرجع»، وقد وهم الحوفي فجعلها متعلّقة بـ: ناظرة. وهذا لا يستقيم؛ لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام، و: «بم يرجع» مُعَلِّق لـ ناظرة»» انظر الدر ٥/ ٣١٣.

(٢) ولهذا لا يعمل ما قبله فيه.

(٣) الآية: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٣٠.

(٤) في المحرر ٦/ ٤٦٦ - ٤٦٧ «أنّى يؤفكون: مَقْصده أنّى توجهوا وأنّى ذهبوا، وبُدّل مكان هذا الفعل المقصود فعل سوء يحل بهم، وذلك فصيح في الكلام، كما تقول: «لعن الله الكافر أنّى هلك»، كأنك تحتم عليه بهلاك، وكأنه حتم عليهم في هذه الآية بأنهم يُؤفكون...، ويحتمل أن يكون قوله: أنّى يؤفكون ابتداءَ تقرير، أي: بأيّ سببٍ، ومن أيّ جهة يصرفون عن الحق بعدما تبيّن لهم».

(٥) أي: يكون الردُّ من وجهين: الأول أنّ ما له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله، والثاني: أن جملة قاتلهم الله: دعاء.

ومعنى قوله: لا موقع لها: أي: لا مَحَلّ لذكره، ولا وجه له، وليس المراد لا موقع له من الإعراب. انظر حاشية الدسوقي ٢/ ١٧٨.

(٦) سورة الروم ٣٠/ ٢٥، وتقدّمت في «إذا».

(٧) وهو «من الأرض».

(١) وهو «تخرجون» وذهب الدماميني إلى أنهم لم يقصدوا أنّ الملفوظ به يتعلّق بيخرجون، وإنما قدروا جاراً ومجروراً بعد الفعل.

انظر الشمني ٢/ ٢٠٨.

(٢) لأن إذا الفجائية لها الصدارة، وإعمال ما بعدها فيما قبلها يسلبها هذا الوصف.

(٣) معطوف على «قول المفسرين» المتقدِّم.

(٤) الآيتان: ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا * سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٦١ - ٦٢.

(٥) ذهب ابن عطية والزمخشري وأبو البقاء إلى أنّ «ملعونين» حالٌ من فاعل «يجاورونك». وذهب الكسائي والفراء إلى جواز أن يكون منصوباً بـ «أُخِذوا» الذي هو جواب الشرط؛ فإنهما يجيزان تقديمَ معمولِ الجوابِ على الجوابِ، ومَنَعَ الزمخشري من ذلك.
انظر الدر ٥/ ٤٢٥، والبحر ٧/ ٢٥١، والمحرر ١٢/ ١١٩، والتبيان/ ١٠٦٠.

(٦) هذا للزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٥٥٠ «نصب على الشتم...»، وذكر هذا عنه السمين في الدر ٥/ ٤٢٤.

(٧) وهي «إلّا».

(٨) وهما: قليلاً، معلونين.

(٩) الآية: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ يوسف ١٢/ ٢٠.

(١٠) على تقدير: وكانوا من الزاهدين فيه.

(١) في م/ ٥ «وهو ظاهر».

(٢) وهو هنا «فيه».

(٣) وذهب ابن الحاجب إلى أنه يُغْتَفَرُ فيها ذلك؛ لأنها على صورة الحرف، كالجزء مما بعدها. وبعضهم يتوسع في مثل ذلك في الظروف.

(٤) في م/ ٥ «تعليقها».

(٥) وأعني: يتعدّى بنفسه، وقد جعله هنا متعدياً بحرف جر، وتعقَّبه الدماميني. انظر حاشية الأمير ٢/ ١٢٦، والشمني ٢/ ١٢٧.

(٦) ويكون التقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

(٧) أي يجوز التعلق بالزاهدين المذكور عندئذٍ وإن تقدّم عليه.

(٨) في م/ ٢ و٣ «قول المتنبي».

(٩) ذكر الحريري في دُرّة الغواص أن هذا البيت عِيْبَ على المتنبي، ومَن تأوّله له جعل «أسود» هنا من قبيل الوصف المَحْض الذي تأنيثه سوداء، وأخرجه من حَيِّز أفعل التفضيل، والترجيح بين الأشياء، ويكون على هذا قد تَمَّ الكلام في قوله: لأنت أسود في عيني.

ومِن الظُّلم: مِن: لتبيين جنس السواد.

ومعنى قوله: لا بياضَ له: أي: ما له نور ولا عليه طلاوة.

انظر الديوان. شرح العكبري ٤/ ٣٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٢، ودرة الغواص/ ١٣، والخزانة ٣/ ٤٨٢.

(١) أجازه الكوفيون. قال الواحدي: «وجميع من فَسَّر هذا الشعر قالوا في قوله: . . . إن هذا من الشاذ الذي أجازه الكوفيون. . .».

انظر الديوان شرح الواحدي ١/ ٥٣.

وقال الدماميني: «الأوفق بالغرض أنه مبني على إجازة الكوفيين» حاشية الأمير ٢/ ١٢٦.

(٢) أي: المتنبي، وهو من قصيدة يمدح بها شجاح بن محمد الطائي المنبجي.

وقوله: مرتدياً بأحمر: أي متقلِّداً بسيف قد احمَّر من الدم، وزالت خضرة جوهره بدماء الأعناق والأكباد. الطُّلى: جمع طُلْيَة وهي مقدّم العُنُق.

انظر شرح العكبري ١/ ٣٣٩، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٤.

(٣) وعلى هذا لا يكون «من دم» متعلقاً بـ «أحمر»، هَرَباً من بناء اسم التفضيل من الألوان.

(٤) أي متعلّقٌ بمحذوفٍ صفة لـ «أحمر».

(٥) تقدّم أنّ ٱبن مالك ذهب إلى أنّ اللام متعلقةٌ بالمصدر «سقياً»، وأنها للتبيين. وذكر هذا ٱبن هشام في «اللام» [الثاني والثالث] ثم قال: «وفي هذا تهافتٌ؛ لأنهم إذا أطلقوا القول بأنّ اللام للتبيين فإنما يريدون أنها متعلِّقة بمحذوف استُؤنِف للتبيين.

(١) أي أنها متعلقة بـ «سقياً»، وهي تفيد التقوية لا التعدية.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٩١، وتقدّمت في حرف «اللام».

(٣) قال الأمير: «سبق أنّ ٱبن الحاجب حكى عدم اللزوم هنا» انظر الحاشية ٢/ ١٢٦.

(٤) سورة محمد ٤٧/ ٨ وتقدّمت في حرف «اللام».

قال المصنّف: «وأما تجويز بعضهم في قوله تعالى... كون «الذين» في موضع نصب على الأشتغال فَوَهْم».

وتقدَّم أنّ ٱبن الحاجب جعلها للتقوية.

قال الدسوقي: «أي فليس العامل المتأخِّر مشتغلاً بضمير الأسم السابق ولا بسببه، وحينئذٍ فلا يُفَسّر عاملاً فيه هذا...» الحاشية ٢/ ٧٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿... إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ الروم ٣٠/ ٢٣.

(٦) قال الزمخشري: «هذا من باب اللفِّ، وترتيبه: ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، إلّا أنه فَصَل بين القرينين الأَوَّلَيْن بالقرينين الآخرين؛ لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه كشيء واحد مع إعانة اللف على الاتحاد...» الكشاف ٢/ ٥٠٦.
وانظر البحر ٧/ ١٦٧، والمحرر ١١/ ٤٤٢.

(٧) في م/ ٤ و٥ «مع تقديمه»، ومثله عند الشيخ محمد، والدسوقي، والأمير، ومبارك.

(٨) في م/ ٣ «وهو الليل».

(١) عَقَّب على هذا الدماميني بقوله: «ليس في قول الزمخشري أنّ ذلك من اللفّ والنشر ما يقتضي أنْ يكون، قوله «بالليل» معمولاً لـ «منامكم»، وأن يكون النهارُ معمولاً لـ «ابتغاؤكم»، بل مقتضاه أن يكون «بالليل» راجعاً للمنام، و«النهار» راجعاً لاَبتغاء الفضل، ويحتمل أن يكون رجوعُهما إليهما لا باَعتبار عملهما فيهما بل باَعتبار تعلُّقهما بهما من جهة المعنى فقط، فإن قلتَ: بِمَ يتعلّق الجار والمجرور حينئذٍ من جهة الصناعة؟ قلتُ: يكون قوله: «بالليل والنهار» خبرَ مبتدأ محذوف، أي: ذلك بالليل والنهار، والإشارةُ ترجع إلى ما ذُكِرَ من المنام واَبتغاءِ الفضل، والاَبتغاءُ وإنْ تأخّر لفظاً هو متقدِّمٌ تقديراً؛ لأنه من تتمة الأول، والجملة معترضة».
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٩، وحاشية الأمير ٢/ ١٢٧، وفي م/ ٢ و٣ و٤ و٥ «أفصح كلام».

(٢) على هامش م/ ٢ «والصّواب أن يُحْمَلَ على أنّ المنام في الزمانين والاَبتغاء فيهما»، وهذا البيان جاء في صلب المادة في م/ ٣ و٤.

(٣) هو بهاء الدين بن عقيل. ذكر هذا الشمني والأَمير، وهو مثبت على هامش م/ ٢ و٣. وتأتي ترجمته فهو من تلاميذ أبي حيان. ولم يفسِّر غير هاتين السورتين: البقرة وآل عمران.

(٤) سورة البقرة ٢/ ١٩ تقدّمت في «ما يجب تعلّقهما بمحذوف» عند الحديث عن «شبه الجملة».

(٥) أي: «حَذَرَ» فقد تقدّم عليه المتعلّق به: من الصواعق.

(٦) أي: «الموت».

(١) وهذا ممتنع؛ لأن الشيء لا يُعَلَّل بأمرين؛ لما فيه من التخالف. الدسوقي ٢/ ١٨٠.

(٢) في م/ ١ و٣ «إذا».

(٣) وهو المصدر «حَذَر».

(٤) وهو «الموت».

(٥) ذكر المصنف في الباب الرابع في أواخر الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة أن قولهم: غَيْران وأَغْيار» ليس بعربي. انظر ٥/ ٦٦٢.
وتعقَّبه على ماذ كره هنا أصحاب الحواشي. قال بعده الشمني معقباً على الدماميني: «وأقول: لا يلزم من كونه غير عربي بمعنى أنّ العرب لم تتكلّم به أنه لا يُتَكلَّم به، وإنما يلزم ذلك من التزم أنه لا يُتَكَلَّم إلا بما تكلّم به العرب دون المُوَلّدين» قلتُ: لا يُرَدُّ مثل هذا الاعتراض على الدماميني ولا ينفع المصنف. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٠٩.

(٦) ما جاء هنا يتعلّق بآية سورة الروم في الفقرة السابقة، واضطربت النسخ في إثباتها، فهي غير مثبتة هنا في م/ ٣، وأثبتت في م/ ٥، وكتبت في م/ ٢ ثم شطبت، وهي مثبتة في م/ ٤ في آخر الفقرة السابقة. ولم أجد في المطبوع إشارة إلى هذا الخلاف.

(٧) سورة البقرة ٢/٨٨، وتقدَّمت في فَصْلِ عَقَده من قبلُ للتدريب على «ما».

(٨) قلت: ذكر المهدوي، أنّ قتادة رأى أنّ المعنى: فقليلٌ منهم مَن يؤمن. وأنكر هذا النحويون، وقالوا: لو كان كذلك للزم رفع «قليل»، وعَقَّب على هذا السمين الحلبي: «قلتُ: لا يلزم الرفعُ مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة؛ لما تقدّم من أنّ نصبه على الحالِ وافٍ بهذا المعنى...».

= انظر الدر المصون ١/٢٩٦. وما ذكره السمين هنا أخذه عن شيخه أبي حيان. انظر البحر ١/٣٠٢ قال: «... فقول قتادة صحيح، ولا يلزم ما ذكره النحويون؛ لأن قتادة إنما بيّن المعنى وشرحه، ولم يُرِد شرح الإعراب، فيلزمه ذلك، وإنما انتصابُ قليلاً عنده على الحال...».

وذكر ابن هشام لـ «ما» ثلاثة أوجه: الزيادة، والنفي، والمصدرية.

(١) سورة البقرة ٢/ ٩٦ وتقدَّمت في «لو». انظر ٣/ ٤٠٣.

(٢) هذا ما ذهب إليه الفارسي في الحلبيات موافقة للكوفيين، فإنهم يفسرون ضمير الأمر بغير جملة إذا أنتظم من ذلك إسنادٌ معنويّ نحو: ما هو بقائم زيد. والبصريّون يأبون تفسيره إلا بجملة مُصَرّح بجزأيها، سالمة من حرف الجر. انظر الدر المصون ١/ ٣١٠ - ٣١١، وحاشية الشمني ٢/ ٢٠٩.

(٣) في م/ ٢ و٣ و٥ «تدخل».

(٤) انظر فتح الباري ١/ ٢٢.

(٥) قال أبن حجر: «ما: نافية؛ إذ لو كانت أستفهامية لم يصلح دخول الباء وإن حكي عن الأخفش، جوازه فهو شاذّ، والباء زائدة لتأكيد النفي...» فتح الباري ١/ ٢٢.

قلت: أجاز الأخفش زيادة الباء في الإيجاب بلا شرط، وهو مشهور مذهبه.

(٦) سورة النساء ٤/ ٧٨ وتقدَّمت في «لا» وفي «ما» الزائدة بعد الشرط.

(١) هذه قراءة طلحة بن سليمان «يدركُكُم» برفع الكافين، وخَرّجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب أي: فيدرككم الموت.

وهي عند أبي حيان قراءة ضعيفة، وعند ابن مجاهد مردودة في العربية، انظر تفصيل ما أوجزتُه هنا في كتابي: معجم القراءات ٢/ ١١١.

وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/ ١٧٦ «والجوابُ قد يُرْفع وإن كان الشرط مجزوم اللفظ».

(٢) الكشاف ١/ ٤١٠ ذكر أنه على حذف الفاء، وأنه قد يكون محمولاً على قوله: أينما كنتم، ثم قال: «ويجوز أن يتّصل بقوله: ولا تظلمون فتيلاً. أي: ولا تنقصون شيئاً مما كُتب من آجالكم. أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم ابتدأ قوله: ﴿يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾، والوقف هنا على هذا الوجه على: أينما تكونوا». وانظر الشمني ٢/ ٢١٠، والبحر المحيط ٣/ ٢٩٩.

(٣) في م/ ٤ و٥ «يبتدئ»، ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الدسوقي، وسقط من متن حاشية الأمير.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٤٣٨، والارتشاف/ ١٨٨٠.

فقد ذكر سيبويه أنه يجوز في الشعر: آتي مَنْ يَأْتِني.

(٥) هو أبو بكر بن السراج وكتابه: أصول النحو. وللدكتور مبارك تعليق غريب على أصول النحو. انظر ٧٠٦. وفي م/ ٥ «أبو عمرو».

(٦) انظر الأصول ٢/ ١٨٩.

(١) قال أبو حيان: «وأجاز الكوفيون سوى الفراء حَذْفَ جواب الشرط وفعلُ الشرط مستقبل قياساً على المعنى، فأجازوا: أنت ظالم إن تفعل...» الارتشاف/ ١٨٧٩.

(٢) أي: عند البصريين.

(٣) فلا يتقدَّم عليه فعلٌ عَمِل فيه الجَزْمَ.

(٤) سقطت هذه الفقرة من م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك، انظر فيها الورقة/١٥٣.

(٥) أول الآية: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم ...﴾ سورة الكهف ١٨/١٠٣.

(٦) لم أهتد إلى صاحب هذا القول. فكل المراجع التي رجعتُ إليها ذكرت نَصْبَهُ على التمييز. قال أبو حيان: «وجُمِعَ لأنّ أعمالهم في الضلال مختلفة، وليسوا مشتركين في عمل واحد». البحر ٦/١٦٧.

(٧) وعلى هذا فلا يتعدّى اسمُ التفضيل «الأخسرين» المشتقُّ منه.

(٨) أي: وافق ابن خروف في عدم تعدية «خَسِر».

(٩) الآية: ﴿قَالُواْ تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾ سورة النازعات ٧٩/١٢.

(١٠) أي: ابن خروف والصفار والبعض الذي ذهب إلى أنّ «أعمالاً» مفعول به.

(١١) سورة الأنعام ٦/١٢، ٢٠، وتكررت في الأعراف، وهود، والمؤمنون، والزمر، والشورى.

(١٢) الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ الحج ٢٢/١١.

(١) في الدر المصون ٦/ ٤٧٣ «خاسرة صفة، أي: ذات خسران».

(٢) في م/ ٤ «متعدّ».

(٣) انظر الكتاب ١/ ١٠٣ و٢/ ٢١٢.

(٤) في م/ ٥ «يشبه». وقوله: مُشَبَّهٌ بالمفعول به أي: ليس مفعولاً به.

(٥) أي: يَرُدُّ مذهب سيبويه.

(٦) وعلى هذا فلا يكون منصوب اسم التفضيل مشابهاً لمنصوب اسم الفاعل.

(٧) أي لا تلحق اسم التفضيل.

(٨) المراد بالفروع التأنيث والتثنية والجمع.

(٩) وهو خُلُوُّ اسم التفضيل من «مَن»، فإذا خلا منها لحقته العلامات.

(١٠) «انتهى» زيادة في م/ ٢ بعد قوله: «تمييز».

(١) أي: أن يُخَرِّج المعربُ الكلام. . .

(٢) الآيات: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ الأنفال ٨/ ٢ – ٥.

(٣) ذكر هذا أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ٢٤٠، ونقله عنه مكّي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٠ قال: «. . . وقيل الكاف بمعنى الواو للقسم، أي: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك».

قال أبو حيان: «قاله أبو عبيدة، وكان ضعيفاً في النحو» البحر ٤/ ٤٥٩.

وانظر تفسير الطبري ٩/ ١٢٢، فقد ذكره عن بعض نحويي البصرة.

(٤) ذكر هذا مكي في المجلس الحادي والثمانين قال: «يتضمّن ذِكْر ما لم نذكره من زَلّات مَكّي»، قال: «ومن الأغاليط الشنيعة أقوالٌ حكاها في سورة الأنفال. . .، وهذه أقوال رديئة منحرفة عن الصحة انحرافاً كلياً، وأَوْغَلها في الرّذالة القول الرابع والخامس. . .، والقول الآخر التابع لما قبله في الرّذالة، والآخذُ بالحظّ الوافر من الاستحالة قولُ من زعم أن الكاف للقَسَم بمنزلة الواو. وهذا مما لا يجوز حكايته فضلاً عن تقبُّله، وما علمت في مذهب أحد ممن يوثق بعلمه في النحو بصريّ ولا كوفيّ أنّ الكاف تكون بمنزلة الواو في القَسَم، فلو قال قائل: كالله لأخرُجَنّ، يريد: والله لأخرجن، لاستحقّ أن يُبْصَق في وجهه. . .».

انظر أمالي الشجري ٣/ ١٨٣ – ١٨٤ «تحقيق الطناحي».

(١) أي: مقالة أبي عبيدة في: جعل الكاف من «كما» حرف قَسَم.

(٢) ما ذكره المصنّف هنا منتزع من رَدّ ابن الشجري على مَكّي.
انظر أمالي الشجري ٣/ ١٨٥.

(٣) قال الشجري: «وجَعَل «ما» التي في قوله: «كما أخرجك» بمعنى الذي، وجعلها واقعةً على القديم تعالى جَدُّه...».

(٤) قال الشجري: «فقال في حكايته: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك، وهذا لو كان على ما تلفّظ به لوجب أن يكون فاعل «أخرجك» مضمراً عائداً على «الذي»، وكيف يكون في «أخرجك» ضمير والفاعل «رَبُّك»، فكأنه قيل: الأنفالُ لله والرسول والذي أخرجك رَبُّك...».

(٥) تقدّم البيت في «اللام» وهو لمجنون ليلى. انظر ٣/١٥٨ مع خلاف في الرواية.
وكان الشاهد فيه أنه وضع الاسم الظاهر وهو لفظ الجلالة «رحمة الله» موضع ضمير الغيبة لضرورة الشعر، والقياس: وأنت الذي في رحمته أطمع.

(٦) أي: رَبْطُ الاسم الموصول بأول السورة، وهذا يقتضي أنّ ما جاء في أول السورة وهو قوله تعالى: ﴿ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ هو دليل جواب القسم المحذوف، انظر الشجري ٣/ ١٨٥، وحاشية الدسوقي ٢/ ١٨١.

(٧) أي: الوجه الثاني، وهو إطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى.

(٨) سورة الشمس ٩١/ ٥.

(١) أي جواب القسم وهو الآية/ ٦ من سورة الأنفال: ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾.

(٢) أي: يَرُدّ هذا الوجه وهو جعل «يجادلونك» جواب القسم أنه لم يُؤَكَّد مع أنّ توكيده على ما ذهب إليه واجب.

(٣) قال مكّي: «وقيل الكاف في موضع رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق فاتقوا الله، فهو ابتداء وخبر» مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٠، وانظر البحر ٤/ ٤٦٢.

(٤) أي: يُفْسِدُ هذا التقدير اقترانُ الخبر بالفاء، ولا يكون ذلك إلّا إذا كان المبتدأ شبيهاً بالشرط في العموم مثل: مَن.

(٥) أي: خُلُوّ الخبر من رابط يربطه بالمبتدأ.

(٦) أي: تباعُد ما بين المبتدأ وهو الكاف والخبر وهو «فاتقوا الله».

(٧) أي: الكاف.

(٨) انظر البحر ٤/ ٤٦٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٠.

(٩) هذا لابن الشجري قال: «فهذا تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنه تشبيهُ إخراجِهِ من بيته بإخراجِهِ من بيته» الأمالي ٣/ ١٨٥.

(١٠) هذا للزجاج. انظر البحر ٤/ ٤٦٢، وأخذ هذا الزمخشري عن الزجاج. انظرالكشاف ٢/ ٤، والمصنف نقل نص الزمخشري، وانظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٠٠، والنص في أمالي الشجري ٣/ ١٨٥.

(١) في م/ ٢ «وللرسول».

(٢) في م/ ١ «مع كراهيتهم».

(٣) في م/ ٢ و٥ «مع كراهتهم».

(٤) أي: الكاف من «كما» في الآية.

(٥) هذا الرأي للأخفش. انظر البحر ٤/ ٤٦٢، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٤٠، وأمالي الشجري ٣/ ١٨٥.

(٦) هذا أقرب الأقوال عند الشجري قال: «... لأمرين: أحدهما تقارُبُ ما بينهما، والآخر أنّ إخراجه من بيته كان حَقّاً بدلالة وَصْفِهِ له بالحقّ...». وما ذكره ابن هشام تابع فيه له.

(٧) انظر البحر ٤/ ٤٦٢.

(٨) أي: إعطاء بعضهم من الْخُمس زيادةً عن سهمه.

وذكر أبو حيان أنّ هذا أخذه الزمخشري وحَسّنَه.

انظر البحر ٤/ ٤٦٢، والكشاف ٢/ ٤، فقد ذكرا أنه يرتفع محل الكاف على أنه خبر مبتدأ محذوف.

(٩) ذكر أبو حيان خَمْسَةَ عَشَرَ وجهاً. ارجع إلى البحر، وانظر الشمني ٢/ ٢١٠.

وذكر السمين في المسألة عشرين وجهاً، انظر الدر ٣/ ٣٩٤ - ٣٩٦.

(١) هو أحمد بن الحسين بن مهران الأستاذ أبو بكر الأصبهاني، قرأ بدمشق على ابن الأخرم، وببغداد على أحمد بن بويان وعدد كبير من القُرّاء، وله من المؤلفات في القراءات: كتاب الغاية في العشر، ومذهب حمزة في الهمز في الوقف، وكتاب طبقات القراء وغيرها، والمطبوع من كتبه المبسوط في القراءات العشر، وكتاب الغاية. توفي في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمئة، وله ست وثمانون سنة. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٤٩ - ٥٠.

(٢) الآية: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٧٠.

ولم أجد من ذكر هذه القراءة في الشواذ غير ابن هشام.

(٣) صدر هذا البيت ما أثبتُّه بين معقوفَيْن، وقد أثبته ابن عصفور في الضرائر ص/ ٥٥، وأثبته البغدادي في شرح الشواهد ،/ ١٧٥، ولم يكن منهما تعليق على القراءة.

ووجه الشاهد في البيت: زيادة التاء الأولى على الفعل تقطّعت على طريق التوهُّم. وذلك أن «تقطّعت» كثرت في الكلام حتى ظُنّ أنها فعللت، فزاد عليها التاء التي تزاد على تفعّلت.

وذكر البغدادي أنّ الظاهر أنّ يحيى هنا هو يحيى بن خالد البرمكي، وابنه إمّا جعفر، وإمّا الفضل، وإمّا موسى.

(٤) **هذا تخريج بعيد. ولم أجد من أصحاب الحواشي المتقدّمين من تعقبه على ما ذهب إليه، أو قال في هذه القراءة قولاً.**

(٥) سورة البقرة ٢/٢٤٦، وتقدّمت في «أَنْ» و«قد».

(١) ما: مبتدأ، لنا: متعلّق بخبره، أَنْ لا نقاتل: مُؤَوّل بمصدر مفعول معه، وفي الكلام حذف واو المعيّة. انظر دسوقي ٢/١٨٢، وانظر التبيان للعكبري/١٩٦.

(٢) تقدّمت ترجمته «محمد بن مسعود الغزني في حرف «اللام». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٦.

(٣) في م/ ١ «بن مسعود الزكي».

(٤) في م/ ٤ «تتقارضان».

(٥) في م/ ١ «فتقع».

(٦) قائله: جميل بن معمر، كذا أورده السيوطي، وذكر البغدادي أن مَيّة محبوبة ذي الرمة لا جميل، وذكر الرواية فيه عن ذي الرمة:

أتـقـرح أكـبـادُ الـمـحـبـيـن كـلـهـم ... كـمـا كـبـدي من ذِكْـرِ مَـيّـة تـقـرحُ

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه لأبن الزكي.

ووجدت الرواية في ديوان جميل «من حُبِّ بثنة» وبهذا يزول أعتراض البغدادي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٥، وشرح السيوطي/ ٨٩٦، وديوان جميل/ ٤١، ولم أجد البيت في ديوان ذي الرُّمّة.

(١) الآية: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ۗ وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ سورة الشورى ٤٢/ ٢٣.

انظر الدر المصون ٦/ ٨٠ فهي مصدرية عند يونس والفرّاء. وانظر ٣/ ٤٨٣.

(٢) الآيـة: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٦٩.

انظر التبيان للعكبري/ ٦٥١ وهو الوجه الثاني عنده، وهو نادر، وانظر الفريد ٢/ ٤٩٠ «... وهو غريب».

(٣) أي: مجيء «أَنْ» بمعنى «الذي».

(٤) في م/ ٢ و٤ «فلم أعرف قائلاً به» وفي م/ ٣ «فلم أرَ به قائلاً» وفي م/ ٥ «فلا أعرف قائلاً به».

(٥) لأنّ التقدير على هذا: هو أعقل من الكذب.

(٦) في م/ ٥ «وقد ظهر».

(٧) أي: تأويل بعد تأويل.

(٨) وهو الكذب.

(٩) أي: بٱسم الفاعل وهو «الكاذب».

(١٠) وهو: زيد أعقل من الكاذب.

(١) في م/ ٥ والمطبوع «بتوجيه».

(٢) سورة يونس ٣٧/١٠، وتقدّمت في «أَنْ» و«عسى».

(٣) قال العكبري: «وأَنْ يفترى: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبر كان، أي: وما كان القرآنُ ٱفتراءً، والمصدرُ هنا بمعنى المفعول، أي: مُفْتَرىً...» انظر التبيان/ ٦٧٥، وحاشية الشهاب ٢٩/٥.

(٤) الأخفش.

(٥) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة المجادلة ٥٨/ ٣.

(٦) لم أجد قول الأخفش في كتابه معاني القرآن بعد هذه الآية. انظر ص/ ٤٩٦.

(٧) في م/ ٣ «لقول الجمهور».

(٨) قال أبو حيان: «والظاهر أنّ قوله تعالى: ثم يعودون لما قالوا. أن يعودوا للفظ الذي سبق منهم، وهو قولُ الرجل ثانياً: أنتِ مِنّي كظهر أمي، فلا تلزم الكفّارة بالقول، وإنما تلزم بالثاني. وهذا مذهبُ أهل الظاهر، ورُوي عن بكير بن عبدالله بن الأشج وأبي العالية وأبي حنيفة، وهو قول الفراء» البحر ٨/ ٢٣٣.

(٩) وهو التأويل بالمصدر ثم بالوصف في مثال ابن الزكي.

(١) في م/ ٢ و٣ و٤ «كقوله».

(٢) قائله غير معروف، وقد ساقه المصنف مؤيداً للمعنى الذي ذكره، وهو أنه لا فَضْلَ في التفضيل على الناقص

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٨.

(٣) لمثال ٱبن الزكي «زيد أَعْقَلُ من أن يكذب».

(٤) في م/ ٢ و٣ و٤ «أفعل».

(٥) قال الدماميني: «فيه نظر، فإنّ الفعل الذي ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر يُسْنَدُ إلى ضمير المفضَّل، فينبغي عند السبك أن يُضاف ذلك المصدر إلى هذا الضمير، كما تقول في: أعجبني ما صنعت: المعنى: أعجبني صُنْعُك...، ثم في كلام المصنف الجمع بين إضافة ٱسم التفضيل وإدخال «من» على المفضّل عليه، وهو ممتنع...» انظر الشمني ٢/ ٢١١.

(٦) كذا في المخطوطات. وفي المطبوع «لما تضمّنه».

(٧) أي: التفضيل.

(٨) أي الذي ذكر بعده «من أن يكذب» دسوقي.

(١) أي مُغْرِب الكلام.

(٢) في م/ ١ «إلّا ذاك» أي: ذلك الوجه الضعيف.

(٣) أي: ما كان ضعيفاً وما كان قوياً.

(٤) أي: بيان الوجه المحتمل.

(٥) في م/ ٥ «إلّا في بيان ألفاظ التنزيل».

(٦) أي: إذا لم يغلب على الظنّ شيءٌ أو وجهٌ من الأوجه المحتملة.

(٧) قال الدسوقي: «أي: ولا ينبغي أن يذكر الأوجُهَ البعيدةَ التي فيها تعسُّف» الحاشية ٢/ ١٨٣.

(٨) في م/ ١ و٢ «الإعراب».

(٩) محتملة وغير محتملة.

(١٠) الآيات: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ * وَتَبَارَكَ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ * وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤ – ٨٨.

(١) هذه قراءة عاصم وحمزة والأعمش وبعض أصحاب عبدالله والسلمي وابن وثاب، وهي رواية أبي علي الضرير البصري عن أصحابه عن يعقوب «وقيلِهِ». ويأتي تخريجها.
وذكرتها بعض المراجع «وقيلهي» بالخفض والوصل عن عاصم وحمزة.
وانظر كتابي معجم القراءات ٨/ ٤١٠ – ٤١١. ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥، وانظر التبيان للعكبري/ ١١٤٣ فهو معطوف على لفظ «الساعة».

(٢) هذه قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي عمرو والكسائي، والمُفَضَّل عن عاصم وأبي بكر، والحسن وخلف ويعقوب وأبي جعفر «وقِيْلَه». وذكرتها بعض المراجع مع الوصل بالواو: وقِيلَهو.
انظر كتابي معجم القراءات: ٨/ ٤١١ – ٤١٢.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ﴾ سورة فُصِّلت ٤١/ ٤١.

(٤) الآية: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۠عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ﴾ سورة فُصِّلت ٤١/ ٤٤.

(٥) سورة صَ ٣٨/ ١، وانظر معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣١٩.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ﴾ سورة صَ ٣٨/ ٦٤. وانظر ما يأتي ص/ ٥١٨.

(٧) الآية: ﴿ثُمَّ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ وَتَفۡصِيلٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ﴾ الأنعام ٦/ ١٥٤.

(٨) الآية: ﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحًا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَۚ وَكَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ الأنعام ٦/ ٨٤.
وانظر الدر المصون ٣/ ٢٢٠.

(١) وهذا العطف هو أحد الوجهين عن الزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٥٣٦.

(٢) الآيات: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ * وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ * وَكَذَّبُواْ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَكُلُّ أَمۡرٖ مُّسۡتَقِرّٞ﴾ سورة القمر ٥٤/ ١ - ٣.

وفي م/ ١ «سقط قوله: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾».

(٣) قراءة الجماعة «مستقِرٌّ» خبر «كُلّ».

وقرأ أبو جعفر وزيد بن علي وابن محيصن من طريق الأهوازي «مستقِرٍّ»، بكسر القاف والراء، صفة لـ «أمر»، وخبر المبتدأ «كُلّ» محذوف.

انظر كتابي معجم القراءات: ٩/ ٢١٣ - ٢١٤.

(٤) قال الزمخشري: «... أي: اقتربت الساعة واقترب كُلّ أمر مستقرٍ يستقر ويتبين حاله» الكشاف ٣/ ١٨٢.

(٥) أي قول الزمخشري.

(٦) الآية: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ سورة الذاريات ٥١/ ٣٨.

(٧) الآية: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ الذاريات ٥١/ ٢٠.

وانظر الكشاف ٣/ ١٧٠.

(٨) تتمة الآية: ﴿... وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ الصّافات ٣٧/ ١٤٩.

(٩) تتمة الآية: ﴿... أَم مَّنْ خَلَقْنَآ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍۭ﴾ الصّافات ٣٧/ ١١.

(١٠) قال الزمخشري: «فٱستفتهم معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة،

= أمر رسوله بٱستفتاء قريش على وجه إنكار البعث أولاً، ثم ساق الكلام موصولاً بعضه ببعض، ثم أمره بٱستفتائهم عن وجه القسمة الضِّيْزى التي قَسموها حيث جعلوا لله الإناث ولأنفسهم الذكور...» الكشاف ٢/ ٦١٢.

(١) قوله: «انتهى» ليس في م/ ٥.

(٢) لِبُعْد الفَصْل بين المعطوف والمعطوف عليه.

(٣) قال أبو حيان: «وخُرِّج على أنه عَطْفٌ على السّاعة، أو على أنها واو القَسَم، والجواب محذوف، أو لينصُرَنّ، أو لأَفْعَلَنَّ بهم ما أشاء».

البحر ٨/ ٣٠، والدر المصون ٦/ ١٠٩.

(٤) قال الزمخشري: «... وأَقْوَى من ذلك وأَوْجَهُ أن يكون الجَرّ والنَّصْبُ على إضمار حرف القَسَم وحذفه» الكشاف ٣/ ١٠٥.

وذكر هذا الوجه العكبري، انظر التبيان/ ١١٤٢.

(٥) العطف على «سِرُّهم» هو رأي الأخفش، انظر البحر ٨/ ٣٠، والكشاف ٣/ ١٠٥، وهو رأي العكبري، انظر التبيان/ ١١٤٢.

(٦) والتقدير: يكتبون أقوالهم وأفعالهم. وأنظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥، والفريد ٤/ ٢٦٦.

(٧) أي يعلمون الحقّ. انظر البحر ٨/ ٣٠، وانظر الدر ٦/ ١٠٩، وفي البحر أيضاً أنه منصوب على إضمار فعل، أي: ويعلم قِيْلَه.

وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥، والفريد ٤/ ٢٦٦.

(٨) ذكر هذا أبو حيان للأخفش: وقال قِيْله. البحر ٨/ ٣٠، وانظر الدر ٦/ ١٠٩. وهو للعكبري = أيضاً. انظر التبيان/ ١١٤٣.

«أي وقال قيلَه». وانظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٨٥، والفريد ٤/ ٢٦٦.

(١) ذكر هذا السمين في الدر ٦/ ١٠٩.

(٢) انظر الكشاف ٣/ ١٠٥.

(٣) آية سورة فُصّلت ٤١/ ٤١.

(٤) قال السمين: «إن الذين الثانية» بَدَلٌ من «إنّ الذين «الأولى».

«آية/ ٤٠»، والمحكومُ على البَدَلِ محكومٌ به على المُبْدَل منه، فيلزم أن يكون الخبرُ ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾. وهو منتزع من كلام الزمخشري» الدُّرّ ٦/ ٦٨.

قال الزمخشري: «فإن قلت: بِمَ اتصل قولُه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾ قلتُ: هو بَدَلٌ من قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾ الكشاف ٣/ ٧٢، والبحر ٧/ ٥٠٠.

(٥) انظر سبعة أقوال في الخبر عند السمين. الدُّرّ ٦/ ٦٨.

(٦) قال السمين: «الخبر قوله: ما يُقال لك» والعائد محذوف أيضاً، تقديره: إنّ الذين كفروا بالذكر ما يُقال لك في شأنهم إلا ما قد قيل للرسل من قبلك» الدر ٦/ ٦٨، وذكر أنه ذهب إليه الشيخ. ويعني بالشيخ أبا حَيّان. وانظر البحر ٧/ ٥٠٠.

(٧) ذهب إلى هذا أبو حيان قال: «والذي أذهبُ إليه أنّ الخبرَ مذكورٌ، لكنه حُذِف منه عائدٌ يعود على اسم «إنّ»، وذلك قوله: لا يأتيه الباطل، أي: الباطلُ منهم، أي: الكافرون به» البحر ٧/ ٥٠٠، وانظر سورة فصلت ٤١/ ٤٢.

ونقل السمين هذا الرأي عن شيخه في الدر ٦/ ٦٨، ولم يُعَقِّب بشيء.

(٨) وذلك في الآية/ ٤٠ من فُصّلت: ﴿... إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

(١) سورة صَ ٣٨/ ١.

(٢) فيه أقوال كثيرة.

(٣) كأنه قال: والقرآن ذي الذكر إنّه لمعجز. البحر ٧/ ٣٨٣.

(٤) هذا تقدير أبي حيان قال: «لأنه نظير ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ البحر ٧/ ٣٨٣ وما ذكره المصنف هنا نقله عن شيخه.

(٥) الآية: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ صَ ٣٨/ ٤.

(٦) هذا تقدير ابن عطية. انظر المُحرَّر ١٢/ ٤١٦، والبحر ٧/ ٣٨٣. وهو الصحيح عند ابن عطية. وعزاه إلى قتادة والطبري.

(٧) الآية/ ٤ من هذه السّورة.

(٨) انظر الدر المصون ٥/ ٥٢٠، والبحر ٨/ ٣٨٣، والمُحرَّر ١٢/ ٤١٥.
وفي معاني القرآن للأخفش/ ٤٥٢: «فيزعمون أنّ موضع القَسَم في قوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾».

(٩) هي الآية/ ١٤ من سورة صَ: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾.

(١٠) انظر الدر المصون ٥/ ٥٢٠، قال: «وهذا بناء منهما على جواز تقديم جواب القَسَم، وأنّ هذا الحرف مقتطع من جملةٍ هو دالٌّ عليها». ثم ضَعّف هذا الرأي.

(١١) الآية: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ صَ ٣٨/ ٣.

(١٢) وهذا الرأي للفراء وثعلب، وضَعَّفه السّمين، ورآه ابنُ عطية متكلّفاً، وذكره للزجاج. المُحرَّر ١٢/ ٤١٦، وانظر البحر ٧/ ٣٨.

(١) أي لام الجواب «لكم».

(٢) سورة الأنعام ٦/ ١٥٤.

(٣) سورة الأنعام ٦/ ١٥١.

والذي ذهب إلى هذا العطف الزمخشريّ. انظر الكشاف ٢/ ٥٣٦، والدر ٣/ ٢٢٠.

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: عَلامَ عَطَفَ قولَه: ثم آتينا موسى الكتاب؟ قلتُ: على «وَصّاكم به»، فإن قلت: كيف صَحّ عطفه بـ «ثم» والإيتاء قبل التوصية بدهرٍ طويل؟ قلتُ: هذه التوصية قديمةٌ لم تزل تُوْصاها كُلُّ أمةٍ على لسان نبيهم...، فكأنه قيل: ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أَعْظَمُ من ذلك: أنا آتينا موسى الكتاب...».

وقد ذكر الزمخشري وجهين في الآية هذا، ورأياً سابقاً تقدّم، وهو العطف على «ووهبنا له إسحاق ويعقوب»، ورَدّ الرأي السّابق، وأخذ هذا المصنف عنه، ولم يعزه إليه فتأمّل!!

(٤) سورة القمر ٥٤/ ٣ وتقدّمت تامّة.

(٥) وذلك على قراءة «مستقرٌّ» بالجر، وهي قراءة تقدّمت.

(٦) أي: كُلّ: مبتدأ، ومستقرٌّ: على هذا نعت لأمرٍ، والخبر محذوف يتعلّق به الظرف: عند الله، أو واقع.

(٧) الآية/ ٥ من سورة القمر ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾.

قال السمين: «خبر المبتدأ قوله: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌۖ﴾ أخبر عن كُلّ أمرٍ مستقرٌ بأنه حكمة بالغة، ويكون قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم ...﴾ الآية/ ٤ جملة اعتراض بين المبتدأ والخبر. انظر الدر ٦/ ٢٢١، والبحر ٨/ ١٧٤.

(١) هو أبو الفضل الرازي، انظر: الدر المصون ٦/ ٢٢١.

(٢) **هذا الردُّ لشيخه أبي حيان قال:** «وهذا ليس بجيد؛ لأنّ الخفض على الجوار في غاية الشذوذ، ولأنه لم يُعْهَد في خبر المبتدأ، إنما عُهِدَ في الصفة على اختلاف النحاة في وجوده». البحر ٨/ ١٧٤.

(٣) سورة الذاريات ٥١/ ٣٨.

(٤) الآية: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ الذاريات ٥١/ ٣٧، وبذلك يَرُدُّ قولَ مَن عطف على الآية/ ٢٠ لِبُعْد الفصل، وهي قوله تعالى ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ الذاريات/ ٢٠.

(٥) الثاني من أمثلة التخريج على الأمور البعيدة، والأَوْجُه الضعيفة.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٥٨.

(٧) جاء في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/ ١٥٣ أنّ بعض القُرّاء وقف على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، ثم ابتدأ ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ﴾، وبهذا يكون خبر «لا» محذوفاً، وفيه: «فليس هذا بالمُتَّجه؛ لأنّ سيبويه قال: إن هذا يكون في الخطاب دون الغائب، فلا يجوز حَمْلُه على الإغراء».

وانظر النشر ١/ ٢٣١، والدر المصون ١/ ٤١٤، وكتابي: معجم القراءات ١/ ٢١٩.

(٨) أي ليفيد أنّ السّعي بين الصفا والمروة رُكْنٌ، وليزيل التوهُّم بأنه ليس مطلوباً.

(١) قال أبو حيان: «وشَذّ إغراءُ الغائب في قولهم: «عَلَيْهِ رجلٌ لَيْسَني؛ وأجاز بعضهم إغراء الغائب» الارتشاف/ ٢٣٠٩. قلت: **ولعل صواب النص: رجلًا، وإلا فكيف يكون الإغراء؟!، ولا يفوت مثل هذا شيخي الدكتور رمضان، ولكنها الأخطاء الطباعية التي لا نَسْلَمُ منها.**

(٢) سقط لفظ «رجلًا» من م/ ٢ وثبت في بقية المخطوطات.

(٣) جاء في صحيح البخاري: «حَدّثنا عبدالله بن يوسف: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: قلتُ لعائشة زوج النبي ﷺ وأنا يومئذ حديثُ السِّنّ: أرأيتِ قولَ الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾، فما أرى على أَحَدٍ شيئاً أن لا يَطُوف بهما. فقالت عائشةُ: كَلّا، لو كانت كما تقول كانت: فلا جناح عليه أَنْ لا يطوف بهما، إنما أُنْزِلَتْ هذه الآيةُ في الأنصار، كانوا يهلون لمَنَاة، وكانت مَنَاةُ حَذْوَ قُدَيد، وكانوا يتحرَّجون أَنْ يطوفوا بين الصّفا والمروة، فلما جاء الإسلامُ سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ انظر فتح الباري لابن حجر ٨/ ١٣٢.

وانظر «كتاب الحج» في فتح الباري ٣/ ٣٩٧ – ٣٩٩ مع اختلاف بعض مفردات الحديث عمّا تقدَّم.

(٤) سورة الأنعام ٦/ ١٥١، وتقدّم الحديث عنها في «لا». قال السمين: «الرابع أن تكون «أن» الناصبة وما في حَيِّزها منصوبة على الإغراء بـ «عليكم»، ويكون الكلام الأول قد تمَّ عند قوله: «ربكم»، ثم ٱبتدأ فقال: ﴿عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ أي: ٱلزموا نفي الإشراك وعدمه.

= وهذا وإن كان ذَكَرَهُ جماعة - كما نَقَلَ ٱبنُ الأنباري - ضعيف؛ لتفكيك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه لا يتبادر إلى الذّهن» الدر المصون ٣/ ٢١٥.

وانظر البيان لأبن الأنباري ١/ ٣٤٨ فقد قال: «ويجوز أن تقف على قوله: ربكم، ثم تبتدئ فتقرأ: عليكم ألا تشركوا، أي عليكم تَرْكَ الإشراك، فيكون أَلّا تشركوا في موضع نصب على الإغراء بعليكم».

(١) الآية: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٣٣.

(٢) قال أبو حيان: «وانتصب «أَهْلَ» على النداء، أو على المدح، أو على الاختصاص، وهو قليل في المخاطب، ومنه «بكَ اللهَ نرجو الفضلَ»، وأكثر ما يكون في المتكلم، وقوله:

نحن بناتِ طارق * نمشي على النمارق»

انظر البحر ،/ ٢٣١، والدر المصون ٥/ ٤١٦، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٢٦، وقد ذهب الهمداني إلى أن الاختصاص هو الوجه، انظر الفريد ٤/ ٤٢.

ولم يذكر الاختصاص أبو جعفر النحاس. انظر إعراب القرآن ٢/ ٦٣٦، وانظر البيان ٢/ ٢٦٩، والتبيان للعكبري/ ١٠٥٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٩٧.

(٣) تقدّم الحديث في الجملة الاعتراضية، ويأتي مرة ثالثة في القاعدة الثانية من القواعد التي ساقها المصنّف في آخر الكتاب. انظر ما سبق ٥/ ٥٩.

(١) الآيتان: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۞ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢١ - ٢٢.

(٢) ذكر فيه الزمخشري الأمر، أو هو منصوب انتصاب «أَطَّلِعَ»، أي: خلقكم لكي تتقوا، فهو منصوب على الترجّي، انظر الكشاف ١/ ١٨٢، وهذا لا يجيزه البصريون، وانظر الدر ١/ ١٥٠، وذكر أبو حيان أن هذا أجازه الكوفيون، أَجْرَوْا «لعلّ» مجرى «هل» انظر البحر ١/ ٩٩.

(٣) سورة غافر ٤٠/ ٣٧ وتقدّمت في «عَلّ»، و«لعل»، وفي أقسام العطف، وتقدّم ذِكْر القراء.

(٤) أي: التخريج على النصب في جواب الترجّي.

(٥) قال الشهاب بعد نقل نَصّ ابن هشام: «وبهذين الاحتمالين عُلِم معنى قول الكوفيين: إن في هذه الآية حُجّةً على النصب في جواب الترجّي حملاً على التمني».

انظر الحاشية ٢/ ٢٤. وانظر الدر المصون ٦/ ٤٣.

(٦) كذا في الدر المصون ٦/ ٤٢ «... فنصب بـ «أن» مضمرةً بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين».

وذهب أبو حيان إلى أنه منصوب على التوهُّم؛ لأنّ خبر «لعل» جاء كثيراً مقروناً بـ «أن» في النظم، وقليلاً في النثر، فمن تَوَهَّم أنّ المرفوع الواقع خبراً منصوب بـ «أنْ»، والعطف على التوهم كثير. وإن كان لا ينقاس.

انظر البحر ٧/ ٤٦٦.

(٧) فهو من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح. دسوقي.
قلت: كذا في البيت. وأما في الآية فهو من عطف «فَأَطَّلِعَ» على الأسباب.

(١) تقدّم البيت في «لو»، وهو لميسون بنت بحدل الكلبيّة. انظر ما سبق ٣/ ٤١٠.
وكان الشاهد فيه عطف «وتقرّ» على «لُبْس» على تقدير: وأن تَقَرَّ، فيكون من عطف المضارع على المصدر الصريح.

(٢) في م/ ٥ «أو على العطف على معنى ما يقع موقع لعلي» وفي م/ ١.

(٣) في ٣/ ١ «موقع لعلي أبلغ».

(٤) أي: العطف على التوهُّم، وتقدّم أنّ هذا لأبي حيان، وهو توهم أَنَّ «أنْ» مثبتة، وتقدّم في «لعل». انظر ما سبق ٣/ ٥٢٩. والحاشية (١).

(٥) تقدّم في «إذا» وهو لزهير أو لغيره، وفي «لعل»، وذكر أنه على تقدير الباء مع «مدرك».

(٦) قلت: ثبت هذا عنه في معاني القرآن ٣/ ٩ قال الفراء: «. . . فَأَطَّلِعُ بالرفع، يَرُدُّه على قوله: أَبْلُغُ»، ومن جعله جواباً لـ «لعلّي» نصبه، وقد قرأ به بعض القراء قال: وأنشدني بعض العرب:

عَلّ صروف الدهر أو دُولاتها ❊ يُـدْلِلْنـا الـلمَّـة مـن لَمّـاتـهـا

فـتسـريـحَ الـنفـسُ مـن زَفْراتـهـا

فنصب على الجواب بـ «لعل».

وكرر هذا الفراء في الآيتين/ ٣ - ٤ من سورة عبس ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ❊ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ قال: «ولو كان نَصْباً على جواب الفاء لِلَعَلَّ كان صواباً. . .» انظر معاني الفراء ٣/ ٢٣٥.

(١) أي: تخريج الزمخشري.

(٢) سورة النمل ٢٧/ ٦٥، وتقدَّمت في الباب الثالث: «كيفية تقديره [أي المتعلّق باعتبار المعنى». وانظر الكشاف ٢/ ٤٥٨.

(٣) قال: «فإن قلت: لِمَ رفع اسم الله والله يتعالى أن يكون ممن في السماوات والأرض؟ قلتُ: جاء على لغة بني تميم؛ حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا حمارٌ، يريدون ما فيها إلا حمارٌ، كأنّ «أحداً لم يُذْكَر»، وانظر هذا في ٥/ ٣٤٨.

(٤) تقدّم هذا في أواخر الباب الثالث. انظر ٥/ ٣٤٧ - ٣٤٨.

(٥) أي: نظير كلام الزمخشري السّابق.

(٦) أي: الأَستثناء في الآيَة مُتَّصل ومن قبل منقطع، وكُلٌّ منهما سَبَقَهُ نَفْي، وأُعْرِبَ كُلٌّ من الأَستثناءين بخلاف الراجح.

(٧) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرماني النحوي، وهو أحد العلماء النبلاء، وكان في حدود الخمسمئة، وتوفي بعدها، صنّف لباب التفسير، الإيجاز في النحو - اختصره من الإيضاح - والعنوان، وغير ذلك. انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٨) سورة البقرة ٢/ ١٣٠ وتقدّمت «في الأمور التي يتعدّى بها القاصر» آخر الباب الثالث.

(٩) قال أبو حيان: «مَن: اَسم اَستفهام في موضع رفع على الاَبتداء، وهو اَستفهام معناه الإنكار؛ ولذلك دخلت «إِلّا» بعده، والمعنى: لا أَحَدَ يرغبُ، فمعناه النفيُ العام، ومَن سَفِهَ: في موضع رفع على البدل من الضمير المستكِنّ في «يرغب»، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الاَستثناء، والرفعُ أجودُ على البَدَل؛ لأنه اَستثناءٌ من غير موجب...» انظر البحر ١/ ٣٩٤.

(١) ذكر هذا الرأي السمين ثم قال: «وهو تخريج غريب...» الدر المصون ١/ ٣٧٤.

(٢) أي: الكِرْمانيّ.

(٣) أي في ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ وهي قراءة السبعة والعشرة ومن وراءهم فلم ترد فيها غير هذه القراءة، فلا وجه لتخصيصها بالسبعة.

(٤) في م/ ١ و٢ و٣ و٤ «إلا زيدٌ» كذا بالرفع، ومثله متن حاشية الدسوقي، وكذا جاء النص في الكشاف ١/ ٢٣٩ «هل جاء أحد إلا زيدٌ»، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد بالنصب «... إلا زيداً»، وهو الصّواب.

(٥) أي قراءة السبعة في ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ قال: «ومن سفه: في مَحَلٍّ رفع على البدل من الضمير في «يرغب»، وصَحَّ البدلُ لأنّ «مَن يرغب» غير موجب كقولك هل جاءك أحد إلا زيد». انظر الكشاف ١/ ٢٣٩.

(٦) في م/ ١ و٢ و٥ «حماراً» بالنصب، ومثلها متن حاشية الدسوقي، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير «حمارٌ» بالرفع.

(٧) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ سورة النور ٦/٢٤.

ولم يأتِ في «أنفسهم» غير قراءة الرفع على البدل من شهداء.

(٨) سورة النساء ٦٦/٤، وتقدّمت في «إلّا»، وذكرتُ فيها قراءتي الرفع والنَّصب، وقراءة الرفع هي قراءة الجماعة على البدل من ضمير «فعلوه».

(٩) سورة الأعلى ١٩/٩٢ - ٢٠.

= وقراءة الجماعة «إلا ابتغاءَ» بالنصب، وهو ٱستثناء منقطع؛ لأنه ليس داخلاً في «من نعمة» في الآية السابقة. وذكر الزمخشري أنه مستثنى من غير جنسه وهو النعمة.

وقرأ يحيى بن وثاب «إلا ابتغاءُ» بالرفع على البدل من موضع «نعمة»؛ لأنه رفع، وهي لغة تميم، وذكر ٱبن يعيش أن بني تميم يقرأونها كذلك.

وفيها غير هاتين القراءتين. وانظر كتابي: معجم القراءات ١٠/ ٤٧١ - ٤٧٢، ففيه تفصيل ما أوجزته هنا.

(١) الأعلى: غير مثبت في م/٣.

(٢) في م/٣ «مع أنه منقطع».

(٣) الآية: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ۞ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ النساء ٤/١٥٧ - ١٥٨.

- قراءة الجماعة بالنصب «إلّا ٱتباعَ الظَّنِّ»، وهو نصبٌ على الٱستثناء المنقطع؛ لأنّ ٱتباع الظن ليس من جنس العلم. وذهب ٱبن عطية إلى أنه ٱستثناء متّصل لأنّ العلم والظنّ يجمعهما مُطْلَقُ الإدراك.

- وقرأ بنو تميم «إلّا اتباعُ...» بالرفع على البدل من موضع «مِن علم»؛ لأن «مِن» زائدة، و«علم» رَفْعٌ على الٱبتداء.

وانظر المراجع في كتابي: معجم القراءات ٢/ ١٩٤ - ١٩٥.

(٤) أي على خلاف الرفع في الآية.

(٥) أي في ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ آية سورة البقرة/ ١٣٠.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٢٨، وتقدّمت في حرف الباء: مواضع الزيادة: السادس «التوكيد بالنفس والعين».

(١) نوقش هذا في آخر حرف الباء مناقشة جيدة. فأرجع إليه.

(٢) ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/١٢ - ١٣.

(٣) هذا لابن عطية. قال في المحرر ١٣/٢٠٣ «... لام الأمر، ويحتمل أن تكون لام كي». وذهب السمين إلى أن فيه بُعْداً؛ لقلّة دخول هذه اللام على أمر المخاطب. وذكر أنّ النحويين نصُّوا على قِلّة هذا ما عدا الزّجاج، فإنه جعلها لغة جيدة. انظر الدر ٦/ ٩٣، وقد تبع في هذا نصّ شيخه أبي حيان. انظر البحر ٨/ ٧.

(٤) تبع في هذا شيخه أبا حيان. انظر البحر ٨/ ٧، فقد ذكر هذا، واستشهد بالبيت.

(٥) تقدّم في حرف اللام العاملة للجزم. وقائله غير معروف.

وفي م/ ٥ «فتقضي» بغير لام، وكذا جاء عند أبي حيان والسمين، وضبطه عند مبارك «فَلْتُقَضّي» من قَضّى، وضبطه الشيخ محمد بالتخفيف وكسر اللام.

(٦) يحيى بن يعمر أبو سليمان العدوانيّ البصريّ، تابعيّ جليل، عرض على آبن عمر وآبن عباس، وعلى أبي الأسود الدؤلي. وهو أولُ من نقّط المصاحف، وذكروا أنه تُوفّي قبل سنة تسعين. انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٨١.

(٧) سورة الأنعام ٦/ ١٥٤ وتقدّمت، وكذا القراءة، في الباب الثالث «هل المتعلّق الواجب الحذف فعل أو وصف».

(١) أخذ هذا المصنف من البحر لشيخه أبي حيان. انظر ٤/ ٢٥٦.

(٢) قائله غير معروف.

وفي م/ ٥ «ولا يألوهم»، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات، وكذا جاء عند البغدادي. وأثبته مبارك والشيخ محمد «يألوهم»، وكذا جاء في البحر عند أبي حيان.

وذكر أبو الحسين النحوي عجزه:

ولا يسطيعهم أَحَدٌ ضِراراً

وفي الخزانة: عجزه:

كأنهم بجناحَيْ طائرٍ طاروا

والشاهد في البيت أنّ أصله: شاءوا، فحذفت الواو، وآكتُفي بالضمة فهي تدل عليها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٧٨، وشرح السيوطي/ ٨٩٧، والهمع ١/ ٢٠١، والخزانة ٢/ ٣٨٥، والبحر ٤/ ٢٥٦، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٩١، والإنصاف/ ٣٨٦.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة، وتقدّم في «كل». وأصل الذي: الذين، فحذفت منه النون تخفيفاً لاَستطالة الموصول بالصلة «وجاء البيت تامّاً في م/ ٥.

(٤) أي في آية الأنعام في قراءة يحيى ﴿عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ الآية ٦/ ١٥٤.

وانظر هذا في البحر ٤/ ٢٥٥، وارجع إلى أول موضع ذُكِرَتْ فيه هذه القراءة.

(٥) وهو حذف المبتدأ الذي هو صدر الصّلة.

(١) تقدّم البيت في «أيّ» ونَسَبه العيني لغسّان بن وَعْلَة بن مُرّة.

وكان الشاهد فيه حذفَ صَدْرِ الصِّلَة: أيُّهُم هو أَفْضَلُ.

(٢) الآية من سورة البقرة ٢/ ٢٣٣، وتقدّمت، وكذا القراءة فيها في «أَنْ». انظر ١/ ١٨٢.

(٣) لم أهتد إلى صاحب هذا القول.

(٤) أي: في الفعل: أن يتموا.

(٥) مَن: لفظه لفظ المفرد؛ ولذلك يصلح للدلالة على المفرد والجمع بحسب السياق الذي يقع فيه.

(٦) تتمة الآية: ﴿... أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾ سورة يونس ١٠/ ٤٢.
وجاءت محمولة على اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ الأنعام ٦/ ٢٥، وكذا في سورة محمد ٤٧/ ١٦.

(٧) أي قول البصريين: وعند الكوفيين هي المُخَفَّفة من الثقيلة، وشَذَّ وقوعها موقع الناصبة. انظر البحر ٢/ ٢١٣.

(٨) سورة آل عمران ٣/ ١٢٠ وتقدّمت في «مِن». انظر ٤/ ١٦٨.

(٩) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف: «لا يَضُرُّكم» بضم الضاد والراء المشددة.

وفي هذا اللفظ القراءات: لا يَضُرَّكم، لا يَضِرْكم، ولا يَضُرُّكم، لا يَضُرْكُم، لا يَضْرُرْكم.

= انظر كتابي معجم القراءات ١/ ٥٦٤ - ٥٦٥د.

والأصل: يَضْرُركم فنقلت الضمة من الراء الأولى إلى الضاد، وأدغمت الراء في الراء.

(١) أي أن يَضُرّكم مرفوع وليس مجزوماً. وذلك كما جاء في البيتِ جواب الشرطِ «يُصْرَعُ» مرفوعاً.

قال أبو حيان: «واختُلِفَ أحركةُ الراء إعرابٌ فهو مرفوع أم حركة إتباع لضمة الضاد وهو مجزوم كقولك مُدّ. ونُسِبَ هذا إلى سيبويه، فخُرِّج الإعراب على التقديم والتقدير: لا يضركم أن تصيروا، ونُسِب هذا القول إلى سيبويه، وخُرِّج أيضاً على أن «لا» بمعنى ليس مع إضمار الفاء، والتقدير: فليس يضركم. قاله الفراء والكسائي» البحر ٣/ ٤٣.

(٢) ينسب هذا الرجز لجرير بن عبدالله البجلي الصّحابي، ولعمرو بن خثارم البجلي وقبله:

يـا أقـرع بـن حـابـسٍ يـا أقـرعُ
إنـي أخـوك فـانْـظُـرَنْ مـا تـصْـنَـعُ

والشاهد فيه أنه كان ينبغي أن يجزم «تُصرع»؛ لأنه جواب الشرط، والجملة الشرطية خبر «إنك»، ولكنه رفع «تصرع»، وجعله مع مرفوعه خبراً لـ «إنّ»، والجملة دليل جواب الشرط.

وجرير بن عبدالله وأقرع بن حابس أسلما، وهما صحابيان، وعمرو بن خثارم مات في الجاهلية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٠، وشرح السيوطي/ ٨٩٧، وشرح المفصّل ٨/ ١٥٨، والهمع ١/ ٢٥٠، والكتاب ١/ ٤٣٦، والمقرَّب ١/ ٢٧٥، وأمالي الشجري ١/ ٨٤، والخزانة ٣/ ٣٩٦، ٦٤٣، و٤/ ٥٤١، والكامل/ ١٧٥، والعيني ٤/ ٤٣٠، والإنصاف/ ٦٢٣.

(٣) في «يَضُرُّكم» وهي آية سورة آل عمران المتقدِّمة.

(٤) أي: في الآية: لا يَضُرُّكم: وأصله: لا يَضْرُرْكم.

(٥) على الراء.

(٦) إتباع لضمة الضاد.

(٧) وأصله: لم يشدُدْ، لم يَرْدُدْ.

وما ذكره المصنّف هنا أخذه من أمالي الشجري. انظر ١/ ٨٤.

(١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ سورة المائدة ٥/ ١٠٥.

(٢) أي: عليكم. ويكون الفعل مجزوماً على جواب الأمر في «عليكم»، وضُمَّت الراءُ إتباعاً لضمة الضاد، وضمة الضاد هي حركة الراء الأولى نُقِلَت للضاد لأجل إدغامها في الراء بعدها. والأصل: لا يَضْرُرْكم، ويجوز أن يكون الجزمُ لا على وجه الجواب لأمر، بل على أنه وجه مُستأنف. انظر الدر المصون ٢/ ٦٢٤.

(٣) أي: لا يَضُرُّكم: فعل مرفوع، ولا جزم. وقد رأيت أنه على الاستئناف يمكن الجزم، وتكون «لا» هي الجازمة. فإذا قدّر «لا» نافية على الإخبار فالرفع.

(٤) سورة آل عمران ٣/ ٣٠ وتقدّمت في «لو» المصدرية، وفي باب «الضمير».

(٥) انظر الكشاف ١/ ٣١٨.

(٦) أي: الجزم في «أقوم» على الجواب لـ «إنْ» والرفع، على تقدير: فأنا أقومُ.

(٧) انظر المفصّل/ ٢٥٠، وانظر فيه التفصيل في ص/ ٣٢٠ - ٣٢١.

(٨) أي الزمخشري.

(٩) في ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾. وانظر الكشاف ١/ ٣١٨.

(١٠) أي الرفع.

(١١) سورة النساء ٤/ ٧٨ وتقدَّمت في الجهة الثانية: المثال الثاني عشر، وذكرتُ القراءة فيما سبق. وانظر نصّ الكشاف فيها في ١/ ٤١٠، وقد نقلته من قَبْلُ.

(١) انظر الكشاف ١/ ٤١٠ قال: «كأنه قيل: فَيُدْرِكُكُمْ...».

(٢) نص الزمخشري: «ويجوز أن يقال: حمل على ما يقع موقع: أينما تكونوا، وهو: أينما كنتم، كما حمل «ولا ناعبٍ» على ما يقع موقع: ليسوا مصلحين، وهو: ليسوا بمصلحين، فرفع كما رفع زهير:

... ... يقول: **لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ**

وهو قول نحويّ سيبويّ».

(٣) تقدّم في «العطف على المحل» وهو للأخوص الرياحي اليربوعي.

وناعبٍ مجرور لأنه معطوف على «مصلحين» على تقدير: ليسوا بمصلحين. وجاء عجز البيت تاماً في م/ ٥.

(٤) قال الدماميني: «حاصله دَفْعُ التناقض عن الزمخشري بأنه آمتنع من جعل «ما» شرطية لرفع «تودُّ» من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة. وتساهل في تجويزه ما أجازه في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾. برفع يدرك، وإن كان مثل ما منعه وأشدّ لكون القراءة شاذّة فلم يُبَالِ بالتسمُّح فيها.

وفيه نظر فإنه يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها، ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الأماكن، ولا يبالي بما يقول؛ لظنه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتّصلة بالنبي ﷺ، فالاعتذار له بما ذكره المصنّف غير ظاهر...».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٣.

(٥) النص في الكشاف ٢/ ٤١٠ «ويجوز أن يتّصل بقوله: ولا تُظْلَمون فتيلا. أي: لا تُنْقَصُون شيئاً مما كتب آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم آبتدأ قوله: يدرككم الموت».

= وعلى ما ذكره الزمخشري يكون «ولا تُظْلَمُون» دليل الجواب. ويدرككم: مستأنفٌ، ويكون التقدير: أينما تكونوا لا تظلمون فتيلا.

(١) مضى الرد أن جواب الشرط لا يحذف إلا وفعل الشرط ماضٍ نحو: أنت ظالم إن فعلت.

(٢) هو يونس بن حبيب، وتقدَّمت ترجمته. وقوله: «قول ٱبن حبيب» غير مثبت في م/ ٥.
(٣) الآيتان: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الفاتحة ١/١ - ٢.
(٤) والتقدير: الحمدُ - حالَة كونه لله - كائن باسمه تعالى. دسوقي.
(٥) تكلّم بٱختصار عن باء البسملة في آخر «التعلُّق بمحذوف». انظر ٥/ ٢٨٧.
والتقدير عند الزمخشري: باسم الله أقرأ أو أتلو، وقول البصريين: ٱبتدائي ثابت أو مستقر باسم الله، وعند الكوفيين موضع الباء وما بعدها نَصْبٌ أي: بدأت. انظر البحر ١/ ١٦.

(٦) انظر المسألة الأولى في الإنصاف/ ٦ - ١٦.

(٧) في م/٣ و٤ و٥ «يتوالى».

(٨) في م/ ٥ «جماعة».

(٩) هو رأي البصريين والكوفيين معاً، ولغة غيرهم سِمٌ وسُمٌ، بكسر السين وضمها، وهما لغتان. وانظر الدر المصون ١/ ٥٤ - ٥٥.

وفي إعراب القرآن للنحاس ١/ ١١٦ - ١١٧ «والقول الرابع أن الأصل سِمٌ وسُمٌ. . .

= ثم جئت بالباء فصار: بِسِمٍ ثم حذفت الكسرة فصار: بِسْمِ، فعلى هذا القول لم يكن فيه ألف قط».

قال السمين بعد ذكر هذا: «وهذا حكاه النَّحاس وهو حسَنٌ».

(١) ولا يكون ابتداء الاسم بهمزة الوصل إلا إذا كان ما بعدها ساكناً.

(٢) تعقّب الدماميني المصنّف بأنه يجب ألّا يذكر هذا المثال هنا في هذا الباب؛ لأنه موضوع لبيان الأمور التي يدخل الخَلَلُ على المعرب من جهتها. والنظر في هذا ليس من الإعراب في شيء.

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٣.

(٣) أي وصله مع ما بعده: «... الرحيمِ، ٱلحمد» والساكنان هما الميم، وهمزة «أل»؛ فٱقتضى هذا كسر الميم من «الرحيم».
وانظر المحرر ١/ ٩٣ قال: «وقرأ جمهور الناس: الرحيمِ، ٱلحمد» يعرب «الرحيم» بالخفض، وتُوْصَلُ الألف من «الحمد»، ومن يشأ أن يقدِر أنه أسكن الميم ثم لما وصل الألف حَرّكها للٱلتقاء، ولم يعتدّ بألف الوصل، وذلك سائغ».

(٤) أَصْلُ الراء من «أكبر» الأولى أن تكون ساكنة للوقف، فهو آخر جملة، وإذا وُصِلَ بالجملة التي بعدها ٱلتقى ساكنان: سكون الوقف على الراء، وسكون ألف الوصل من لفظ الجلالة، فصارت: اللهُ أكبرَ اللهُ أكبرْ» وذلك بتحريك الراء الأولى بالفتح تخلُّصاً من ٱلتقاء الساكنين.

(٥) أي: لم يكسروا الراء للتخلّص من ٱلتقاء السّاكنين: اللهُ أكبرِ ٱلله، ولو كسروا لَرُقِّقَتِ اللّام من لفظ الجلالة، وقد حرصوا على التفخيم.

(١) آل عمران ٣/ ١ – ٢ ﴿الٓمٓ ۞ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ فإنّ القراءة بفتح الميم من قولك: ألف، لام، ميمَ ٱلله» ولم تكسر الميم ليبقى التفخيم في لفظ الجلالة.

والفتح قراءة السبعة، وقرأ أبو حيوة وأبو جعفر الرؤاسي وعمرو بن عبيد «ألمِ الله» بكسر الميم، وقرأ عدد من القراء بسكونها.

وانظر كتابي معجم القراءات ١/ ٤٣٩ – ٤٤٠ ففيه تفصيلٌ وبيانٌ لا يغني عنه هذا الإيجاز.

(٢) أي: حركة همزة الوصل من لفظ الجلالة أُلْقِيَتْ على الحرف الذي قبلها في قول المؤذن، وفي آيتي آل عمران المتقدّمتين.

(٣) تعقّبه الدماميني بتعليقٍ طويل، اختصره الأمير بقوله: «تكلّف دم [أي: دماميني] له داعياً، وهو أنّ أصل الأذان الوقف، فلا يُعْدَلُ عنه إلى الإعراب بالمرة» انظر حاشية الأمير ٢/ ١٣١، وحاشية الشمني ٢/ ٢١٣ – ٢١٤.

(٤) من قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، والرحمن والرحيم: صفة للفظ الجلالة، وذهب الأعلم إلى البدليّة، وذهب بعضهم فيه إلى أنه عطف بيان، وعلى كل هذه الحالات تكون الكسرةُ على الرحيم كَسْرَةَ إعراب.

(٥) من «الله أكبرُ».

(٦) أي فتنقل حركتها، وهي الفتحة إلى ما قبلها، فإذا سقطت في الدرج فلا حركة لها.

(٧) قوله: «إلّا في ندور» غير مثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ، وكذا إحدى المخطوطتين اللتين ٱعتمد عليهما مبارك، وهي مثبتة في متون الحواشي، وتابعهم على هذا مبارك والشيخ محمد. من غير إشارة إلى ذلك.

(٨) الآية: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ . . .﴾ سورة سبأ ١٤/٣٤.

(١) انظر البحر ٧/ ٢٦٧ «تبيّن: بمعنى عَلِم أو أدرك، والجنّ هنا خَدَمُ الجنِّ وضعفتهم، أن لو كانوا: أي لو كان رؤساؤهم وكبراؤهم يعلمون الغيب. وقاله قتادة.

(٢) في م/٣ «دليل».

(٣) هذا الذي جعله الأَوْلَى هو ما بدأ به شيخه أبو حيان، ورَجَّحه.

انظر البحر ٧/ ٢٦٧.

(٤) ﴿وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا ۞ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾ سورة الإنسان ٧٦/ ١٧ – ١٨ .

(٥) «على تُسَمّى» غير مثبت في م/ ٣ و٤ و٥ .

(٦) قال الزمخشري: «وقد عزوا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنّ معناه: سَلْ سبيلاً إليها. . .» الكشاف ٣/ ٢٩٩، وانظر الدر المصون ٦/ ٤٤٦، والبحر ٨/ ٣٩٠.

(٧) كذا في م/ ١ و٣، وفي م/ ٢ و٤ و٥ «اسأل طريقاً»، وكذا جاء عند مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير، والدسوقي.

وما جاء في الكشاف موافق لما أثبتُّه.

(٨) هذا القول للزمخشري، فإنه بعد أن ذكر قولَ عليّ رضي الله عنه قال: «وهذا غير مستقيم على ظاهره إلّا أن يُراد أنّ جملة قول القائل: سل سبيلاً جُعِلت علماً للعين، كما قيل: تأبط شَرّاً وذرى حباً. . .». الكشاف ٣/ ٢٩٩.

(١) هذا لأبي حيان قال: «والظاهر أنّ هذه العين تسمى سلسبيلاً بمعنى تُوْصَفُ بأنها سلسلة في الاَتساع، سهلة في المذاق، ولا يُحْمَلُ سلسبيل على أنه اَسم حقيقة؛ لأنه إذ ذاك ممنوع الصرف للتأنيث والعلمية». انظر البحر ٨/ ٣٩٨.

(٢) وكونه نكرة يقتضي الصرف.

(٣) كان علماً وفيه علّتان تقتضيان الصرف، وهما العلمية والتأنيث، فلما نُقِل وصار اسماً للماء فَقَدَ علّة المنع؛ لأن الماء مُذَكَّر.

(٤) أي: لا يوجب تأنيث السلسبيل.

(٥) صرف «واسط» لأنه اَسم موضع، ويُمْنَعُ من الصرف لأنه اَسم بلد. وكذا «سلسبيلاً» على هذا يجوز فيه الوجهان: الصرف وعدمه، الصرف للعلمية والتأنيث، والمنع من الصرف لِفَقْدِ إِحدى العِلّتَيْنِ.

(٦) أي: « سلسبيلاَ ».
قال أبو حيان: «فوجه قراءة الجمهور بالتنوين المناسبة للفواصل، كما قال ذلك بعضهم في سلاسلاً، وقواريرا، ويُحَسِّنُ ذلك أنه لغة لبعض العرب، أعني صرف ما لا يصرفه أكثر العرب» البحر ٨/ ٣٩٨. وانظر كتابي معجم القراءات ١٠/ ٢٠٧.

(٧) الآيتان: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۞ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ سورة الإنسان ٧٦/ ١٥ - ١٦ وفي م/ ٣ و٤ و٥ «كقواريرَ».

(٨) اتفقوا في الوصل على تنوينهما، وهي قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم، والكسائي وأبي = جعفر وخلف والحسن والأعمش والحلواني عن هشام والأعرج وشيبة «قواريراً قواريراً»، وفي الوقف بالألف.
وهناك قراءات أخرى لا يتسع المقام لذكرها، وانظر في هذا كتابي معجم القراءات ١٠/ ٢١٥

(١) تتمة الآية: ﴿... لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/ ١٣١.

(٢) ذكر مكي عدة توجيهات: نصب «زهرة» بفعل مضمر: جعلنا لهم زهرة الحياة، وهو قول الزجاج. ثم ذكر أنه بدل من الهاء في به على الموضع، كما تقول: مررتُ به أخاك. وأشار الفراء إلى نصبه على الحال، ثم ذكر أنها موضوعة موضع المصدر مثل: «صُنْعَ الله». ورأى أنّ الأحسن بعد ذلك أن تنصب «زهرة» على الحال، وتحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من الحياة.

انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٨ - ٧٩.

(٣) في المطبوع: «من الهاء في به»، ولفظ «به» غير مثبت في المخطوطات التي بين يديّ.

(٤) قائله أبو الأسود. وانظر قصة هذا البيت مع أبيات أخرى عند البغدادي،

ومستعتب: أي: مزيل للشكوى، وروي بنصب «ذاكر» وجَرِّه.

والشاهد في البيت: أن التنوين قد حُذِفَ من «ذاكر» المنصوب لالْتقاء الساكنين.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٢، وشرح المفصّل ٢/ ٦، ٩/ ٣٦، والمقتضب ١/ ١٩، ٢/ ٢١٣، والهمع ٦/ ١٧٩، والكتاب ١/ ٨٥، والمنصف ٢/ ٢٣١، ومجالس ثعلب/ ٢٤٩، والإنصاف/ ٦٥٩، والخزانة ٤/ ٥٥٤، وأمالي الشجري ١/ ٣٤٦، والكشاف ١/ ٣٦٦، والخصائص ١/ ٣١١، ودلائل الإعجاز/ ٣٧٦، والديوان/ ٣٨.

(٥) لم يستشهد مكي بهذا البيت للمسألة.

(٦) كذا عند مكي. انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٩. وانظر البحر ٦/ ٢٩١.

(١) هذا الذي ذكر أنه الصواب ذكره مكي، وذكر أنه للزجاج.
وانظر البحر ٦/ ٢٩٠، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٨٠.

(٢) ذكر هذا أبو حيان. البحر ٦/ ٢٩١.

(٣) في «ما متّعنا».

(٤) في «به».

(٥) هذه عبارة البحر ٦/ ٢٩١ «أو بَدَلٌ» من «أزواجاً» على تقدير: ذوي زهرة، أو جَعْلِهم زهرة على المبالغة».

(٦) الذي ذكره الفراء أن «زهرة» نُصِبَتْ على الفعل، أي: نُصِبَت على الحال.
وانظر معاني القرآن للفراء ١٩٦/٢.
وقال بعدها: «وإن كان معرفة؛ فإن العرب تقول: مررت به الشريفَ الكريمَ».

(٧) رَدَّ هذا مكّيّ من قبله قال: «ولا يَحْسُن أن تكون «زهرة» بدلاً من «ما» على الموضع في قوله: «إلى ما متّعنا؛ لأن «لنفتنهم» متعلّق بِـ «متعنا»؛ فهو داخل في صلة «ما»، و«لنفتنهم» داخل أيضاً في الصِّلَة، ولا يتقدّم المُبْدَلُ على ما هو من الصِّلَة؛ لأنّ البَدَلَ لا يكون إلا بعد تمام الصِّلَة من المُبْدَل منه، فامتنع بَدَلُ «زهرة» من «ما» على «الموضع».
انظر مشكل إعراب القرآن ٧٩/٢، ولم يَخْرُجْ حديثُ ابن هشام عن فحوى ما ذكره مكّيّ رحمهما الله.

(٨) هو من صلة «ما» مع «متعنا»، فهو داخل بالصِّلَة.

(١) أي بين «متعنا» و«لنفتنهم».

(٢) وهو «زهرة».

(٣) أي: لا يجيءُ بَدَلٌ منه يكون تابعاً له قبل أن تجيء صِلَتُه.

(٤) بل يَتَوَجَّه إليه بحرف الجر، فالبَدَلُ على نيّة تكرار العامل، وإذا أردت ذلك فعليك أن تقول: مررتُ بزيدٍ أخيك، على تقدير تكرير العامل؛ إذ تستطيع القول: مررتُ بأخيك.

(٥) أي: «زهرة» بَدَلٌ من الهاء في «ما متعنا به»، وهو توجيه الزمخشري.

(٦) أي: من الاعتراضات المتقدِّمة في إبدال «زهرة» من «ما» آتية في إبداله من الضمير في «به» العائد إليها، ولا يخفى أنّ الثاني وهو إتباع الموصول قبل كمال صلته ذكر هناك، وليس ههنا. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٤.

(٧) وهو وجه لم يكن في الإبدال من «ما».

(٨) وهو الهاء من «به»، ولأنه الحكم في البَدَل مقصود فيه في الأصل البَدَلُ لا المُبْدَلُ منه. وعلى هذا التقدير، فإنه لو أُزيل أو طرح المُبْدَلُ منه وهو الهاء من «به» لكان الموصول «ما» يبقى بغير عائد، وهذا ما يمنع إبدال «زهرة» من الضمير العائد على «ما» في «به».

(٩) سورة المائدة ٥/ ١١٧، وتقدَّمت في «أَنْ»، وفي الباب الثالث: «ما ٱفترق فيه عطف البيان والبدل». فقد رَدّ هذا على الزمخشري في الموضع الأول، وأشار إلى هذا الرد في الموضع الثاني.

= قال الزمخشري: «وإن جعلتها [أي: ما] موصولةً بالفعل لم تَخْلُ من أن تكون بَدَلاً من «ما أمرتني به»، أو من الهاء في «به»، وكلاهما غير مستقيم؛ لأنّ البدل هو الذي يقوم مقام المُبْدَلِ منه...» الكشاف ١/ ٤٩٢.

قال ٱبن هشام في «أنْ»: ويصحُّ أن يقدَّر بدلاً من الهاء في «به»، ووهم الزمخشريُّ فمَنَع ذلك ظنّاً منه أنّ المُبْدَلَ منه في قوّة الساقط، فتبقى الصِّلَةُ: بلا عائد، والعائد موجود حِسّاً فلا مانع». انظر ما سبق ١/ ٢٠٣ - ٢٠٤.

قلت: تبع الزمخشري في ذلك ٱبن الحاجب. وانظر الخزانة ١/ ١٣١.

(١) كان يمتنع لأنّ الفاعل المؤخَّر وهو «غلامه» كان يجب إعطاءُ مَنْوِيّ التأخير وهو «زيداً» حُكْمَه. وذلك يقتضي أن يكون المقدَّم وهو «زيداً» حالة الرفع كحال المؤخَّر وهو غلامُه.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٢٤، وتقدّمت في «إذ» ولزومها الإضافة إلى جملة.

(٣) قوله: «على جوازه» مثبت في م/١، وغير مثبت في بقية المخطوطات. فقد جاء في م/ ٥ «بالإجماع». وأثبت هذه الزيادة مبارك والشيخ محمد، وهي في متون الحواشي.

(٤) أي: على جواز هذا التقديم والتأخير من غير أن يأخذ منويُّ التأخير حُكْمَ المؤخَّر فعلاً.

(١) الآيتان: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ٨٧ – ٨٨.

– ورد في هذا اللفظ القراءات الآتية: نُنْجِي، وهي قراءة الجمهور وحفص عن عاصم، والجحدري قرأ: تُنَجِّي. وقرأ غيره: نَجّى.

وأما القراءة التي أشار إليها المصنّف فهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم وابن عباس وحماد «نُجّي» بنون واحدة مضمومة، وجيم مشددة، وياء ساكنة، وكذلك هي في مصحف الإمام ومصاحف الأمصار بنون واحدة، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف.

وذهب الزجاج إلى أن هذه الرواية لحن، ورأى الفارسي أنّ عاصماً أخفى الثانية فظنّ السّامعُ أنه يُدْغم، وكذا ذكر ابن مجاهد في السبعة، وغَلّط من ذهب إلى الإدغام.

وإجمال القول في هذه القراءة هنا لا يغنيك فارجع إلى التفصيل في كتابي معجم القراءات ٦/ ٤٧ – ٥٠.

(٢) هذا رأي لبعض النحويين. قالوا: أسكن آخر الماضي تخفيفاً، واستشهد له السمين. انظر الدر ٦/ ١٠٥.

(٣) أسند هذا الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح وهو «المؤمنين»، وتقدير المصدر: نُجّي النجاءُ، وجواز مثل هذا هو رأي الكوفيين والأخفش. وانظر البحر ٦/ ٣٣٥، وانظر التبيان للعكبري/ ٩٢٥ فقد ضَعّف هذه القراءة لهذين السببين/ ٩٢٥. ورأى ابنُ الشجري أن تقدير المصدر يجوز في ضرورة الشعر، ولا يكون حجة في هذه القراءة. انظر الأمالي ٢/ ٢١٥ – ٢١٦.

(١) ذكر هذا عُبَيْد عن أبي عمرو، وكذا هارون عنه، فقد ذكرا أنها مدغمة، فقد أدغمت النون في الجيم، وردّه ابن مجاهد في السبعة، وذهب إلى أنه إخفاء خفي على السّامع، وذهب إلى مثل هذا الفارسي. انظر السبعة/ ٤٣٠، والحجة ٥/ ٢٥٩، وأمالي الشجري ٢/ ٢١٥.

(٢) لا يمكن أن يكون ذلك منه؛ لأنّ في هذه الألفاظ إدغام متماثلين، وما جاء في الآية إدغام النون الثانية في الجيم، وهو إدغام لا يقع عادة بينهما.

(٣) في م/ ٣ «أُتْرُجّاً». والأترجُّ: فاكهة. ويقال فيه تُرُنْج.

(٤) الفاكهة المعروفة، وورد في شعر أمية بن أبي عائذ الهذلي، وقيل: إنه غير عربي؛ لأن الصّاد والجيم لا يجتمعان في لفظة عربية. انظر اللسان.

(٥) يقال: الإجّانة والإنجانة والأجّانة، والأخيرة طائية، وهي المِرْكَن، وأفصحها الأولى، وهي فارسية مُعَرّبة عن إكّانة. انظر اللسان.

(٦) هذا القول لابن الشجري في الأمالي قال: «وخطر لي في هذه القراءة وجه يُخْرِجُ الفعلَ من بنائه للمفعول، وعن إدغام النون في الجيم، ولا يُخْرِجُه عن قياس كلام العرب، وهو أن يكون القارئ «نُجّي» أراد: نُنَجّي، مفتوح النون مشدد الجيم، فحذف النون الثانية كراهية توالي مثلين متحركين، كما حذف التاء من قرأ «تَذَكَّرون»، خفيف الذال، حذف التاء الثانية من: تتذكرون...

ويقوّي أنّ من قرأ «نُجّي» أراد «نُنَجّي» مجيء الماضي قبله على فَعَّلنا مُشَدَّدَ العين في قوله: ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّۚ﴾ فلما جاء الماضي على فَعّلنا «نَجّينا» قوبل بـ «نُنَجّي»... فأَنْعِم النظر فيما ذكرته، فهو أَعْبَقُ بالصواب من غيره» انظر الأمالي ٢/ ٢١٦.

وهذا الذي خطر لابن الشجري، ذكرتُ في معجم القراءات أنه سبقه إليه ابن جني في موضعين في المحتسب انظر ٢/ ١١١، ١٢١ **وأخطأ المحققون في الموضع الأول، وذكره مرة ثالثة في الخصائص ١/ ٣٩٨. وأشار المرحوم الطناحي إلى هذا السبق لابن جني في الخصائص، ولكنه لم يُعَرِّج على المحتسب، وزاد على ما ذكرتُه أنه ذهب إلى هذا الأخفش الصغير علي بن سليمان، وأن النحاس ذكره في إعراب القرآن ٢/ ٣٨١. وانظر أمالي الشجري تحقيق الطناحي ٢/ ٥١٩ حاشية (٢).** =

(١) أي: نُنَبِّئ، نُنَزِّل، نُنَقِّب.

(٢) في م/ ٥ «في شذوذ ندور».

(٣) سورة الفرقان ٢٥/ ٢٥، وتقدّمت الآية في حرف الباء الذي يفيد المجاوزة مثل «عن».

وأما القراءة فهي قراءة أبي معاذ وخارجة عن أبي عمرو، وقنبل عن ابن كثير، بضم النون وشَدّ الزاي وضم اللام، وأصله: نُنَزِّلُ، فأسقط النون منه، وجاء كذلك في بعض المصاحف، و«الملائكة» نَصْبٌ به.

وفي الآية قراءات أُخر. وانظر كتابي: معجم القراءات ٦/ ٣٤٠ - ٣٤٣.

(١) أي: المُغرِب.

(٢) في م/ ٢ و٤ «وَلْنُوْرِدِ»، ومثله في المطبوع، ولا فرق.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٢٧ وتقدّمت في «إذ»، و«عن»، وانظر ما تقدّم ١/ ٥٧ - ٥٨ في الحديث عن آية آل عمران ٣/ ٣٥ وذلك في مقدّمة الكتاب.

وأول موضع في القرآن الكريم يعرضون فيه لهذه المسألة هو الآية/ ٣٢ من سورة البقرة ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

وانظر تفصيل القول في المسألة عند المصنف في «شرح حال الضمير المُسَمَّى فَصْلاً وعِماداً» في الباب الرابع ٥/ ٥٥٦ وما بعدها.

(٤) ويسميه الكوفيون ضمير عماد، وبعضهم يسميه دعامة، وسَمّاه بعض المتأخرين صِفَة، وهو يعني به التوكيد. انظر ما تقدَّم ٥/ ٥٥٦.

(٥) تعقبه الدماميني بأن في ظاهر العبارة تدافعاً؛ لأنّ قوله: وهو أرجحها، يقتضي رجحان الوجهين الأخيرين، وأَضْعَفيّة الاَبتداء، فيكون الفَصْلُ الذي حَكَمَ بأرجحيّته ضعيفاً، والاَبتداءُ الذي حَكَمَ بأضعفيّته راجحاً، وهو متناقض، فينبغي أن يكون التفضيلُ غير مُراد، على أن الاَبتداء إنما يَضْعُفُ حيث يكون صيغة الضمير مُتَعيِّنة لأن تكون فصلًا، وهنا لا تتعيَّن لذلك.

وكان للشمنيّ تعقيب على التعقيب. انظر الحاشية ٢/ ٢١٥.

(٦) أنت: مبتدأ، وما بعده الخبر، والجملة خبر «إنّ».

(٧) على التوكيد لضمير النصب، وهو الكاف في «إنّك».

(١) أي: هذا، في المثال الآتي ذِكْرُه.

(٢) وتكون جملة «أكرمته» هي الخبر.

(٣) والتقدير: أكرمتُ هذا أكرمتُه، فتكون جملة «أَكْرَمْتُه» على هذا مُفَسِّرة.

(٤) أي: كم، ومَن: في المثالين: في محل رفع مبتدأ، أو في محل نصب مفعول به لفعلٍ مُقَدَّرٍ من جنس المذكور في الحالين.

(٥) أي في الجملتين الأخيرتَيْن: كم رجل..، من أكرمتَه.
وعِلّةُ تقدير الفعل مُؤَخَّراً أنّ «كم» خبرية، و«مَن» استفهام، ولهما صَدْرُ الكلام؛ فلا يقدَّرُ الفعل في حال المفعوليّة مقدّماً عليهما.

(٦) أي مثل: كم رجلٍ لقيته، ومَن أكرمتَه. في جواز الوجهين، وفي تقدير الفِعْلِ مؤخّراً عنهما. وفي حاشية الشمني ٢/ ٢١٥ «... وإن كان بينهما وبين: رُبَّ رجلٍ لقيته، فرق من جهة أنّ معمولَ الفعل والابتدائية فيهما هو «كم»، و«مَن»، وفيه هو المجرور برُبّ، وقد تقدَّم في «رُبّ» أنها تنفرد بالزيادة في الإعراب دون المعنى، وأن مَحَلّ مجرورها في نحو: رُبّ رجلٍ صالح لقيته، رفع، أو نصب، كما في قولك: هذا لقيته». وانظر ما تقدَّم ٢/ ٣٣١.

(٧) سورة إبراهيم ١٤/ ١٠ وتقدّمت. انظر ١/ ٥٩.

(٨) ذكرتُ هذا فيما سبق في ١/ ٥٩ ورأي الكوفيين أنه فاعل بفعل محذوف، واختاره الزمخشري وابن الحاجب، وذهب سيبويه وجماعة إلى أنه مبتدأ.

وارجع إلى الموضع المشار إليه فهو حَسْبُك.

(٩) أي: الفاعليّة.

(١٠) أي: عدم تقديم معمول الخبر وتأخير المبتدأ.

(١) من هنا إلى آخر بيت الخنساء، سقط من المخطوطات التي بين يَدَيّ وثبت في الخامسة، والمخطوطة الأولى مما عندي هي الثانية مما عند مبارك، ولم أجد عنده تعليقاً على هذا.

(٢) أي: مثل ما تقدّم في جواز الوجهين: الاُبتداء، والفاعليّة.

(٣) الآية: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ﴾ سورة الزُّمَر ٣٩/ ٢٠

(٤) أي: الذين: مبتدأ، وجملة «اتقوا ربهم» صلته، وجملة «لهم غرفٌ» جملة ٱسمية وقعت خبراً عن «الذين»، وعنى بالظرف «لهم»، وقوله معتمد على المُخْبَرِ عنه، أي: مُعْتَمِدٌ على «غُرَف» وهو المبتدأ.

(٥) وهو قوله: من فوقها.

(٦) أي معتمد على قوله «غرف» وهو مبتدأ، وهو موصوف بقوله: ﴿مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ﴾.

(٧) أي يجوز في قولها: «في رأسه نار» الوجهان في «نارٌ»: الاُبتداء والفاعليّة، والثاني أَرْجَحُ عنده لما تقدَّم.
ثم هذا كما سبق في الآية في «غرف»، فإن جملة «في رأسه نار» صفة لـ «عَلَمٌ».
والمراد بالعَلَم الجبل. وانظر ديوان الخنساء/ ٢ فقد ذكر المحقِّقُ أنّ صَدْرَه يُرْوَى: أَغَرُّ أَبْلَجُ تأتمُّ الهُدَاةُ به...

(٨) أي: مثل ما تقدّم في جواز الٱبتداء والفاعليّة، ورجحان الثاني.

(٩) أي: المشتق، وهو ٱسم الفاعل، والمراد به أيضاً ٱسم المفعول، والصفة المشبهة.

(١٠) يجوز في «أبوه» أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون فاعلاً بالوصف، ومثله المثال الثاني.

(١) أي الأرجح الفاعليّة لما ذكره من أنّ الأصل عدم تأخير المبتدأ وتقديم الخبر.

(٢) في م/١ و٥ «قَدّرناه».

(٣) وهو «قائم»؛ لأن الوصفَ وفاعلَهُ لهما حُكْمُ المفرد.

(٤) أي: في جواز الوجهين: الٱبتداء والفاعليّة.

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٩، وتقدَّمت في «ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف» في الباب الثالث. انظر ٥/ ٣٢٩، وفي م/ ٣ و٤ أثبت لفظ «رَغْدٌ» ولم يثبت في غيره.

وذكرتُ من قبل نصّ السّمين، فقد رَجّح جعل الجارّ صفةً أو حالاً، ورفع ظلمات على الفاعلية، فهو عنده أرجح من جعل: «فيه ظلمات» جملة برأسها صفةً أو حالاً، قال: «لأنّ الجارّ أقربُ إلى المفرد من الجملة».

(٦) أي يجوز في «أنت» وجهان: الابتدائيّة، والرفع على الفاعليّة للوصف «أقائم».

(٧) «الضمير» كذا جاء في المخطوطات ما عدا الثانية، فقد جاء فيها «في ذلك»، ومثله في المطبوع.

ومعنى: ذلك الإشارة إلى الضمير في المثال: أقائم أنت؟

(٨) قال ابن الحاجب: «... فإنه لم يختلف في أنّ «أقائم» خبر مبتدأ مقدَّم؛ ولذلك وَجَبَ التثنية: أقائمان هما، وفي الجمع أقائمون هم، ولا يجوز: أقائمٌ هما، ولا أقائمٌ هم...» انظر الأمالي النحوية ٣/ ٢٦.

(٩) انظر مثل هذا في الأمالي النحوية ٣/ ٢٧.
وقوله: وحجتهم، أي: حجة الكوفيين وابن الحاجب معهم، على وجوب الابتداء بالضمير.

(١) كذا في م/ ٣ و٤ و٥، ومثله في حاشية الأمير والدسوقي، والشيخ محمد؛ وفي م/ ١ و٢ «والجواب»، ومثله عند مبارك.

(٢) أي الضمير في «أقائم أنت» وما شابهه.

(٣) أي: اسم الفاعل، وما ماثله في العمل.

(٤) فإنه لو بقي مستتراً وكان القول: «أقائم» لما عُرِف الموصوف بالقيام، فلا بُدّ من إبرازه والتَّصريح به.

(٥) في م/ ٤ و٥ «وقمت».

(٦) لأنّ الوصف محمولٌ في العمل على الفِعْل؛ إذ أصل العمل للفِعْل، ثم جاء بالتبعيّة عَمَلُ المشتقّ، والمتبوعُ أقوى في العمل مما حُمِل عليه.

(٧) في م/ ٥ «دون طلب الفعل لمفعوله».

(٨) أي: احتمل الوصفُ فَصْلَ الضمير عنه.

(٩) وهذا دليلٌ آخَرُ على وجوب الفَصْل.

(١٠) وفاعل الفعل ليس واجب الفَصْل؛ لأنه لا يَسُدّ مَسَدّ الخبر كفاعل الوصف.

(١١) أي: مذهب الكوفيين على وجوب جعل الضمير مبتدأ مُؤَخراً، والوصف خبراً مُقَدَّماً.

(١٢) سورة مريم ١٩/٤٦ ونصُّ الآية: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾.

وفي الآية عنده رَدّ على مذهب الكوفيين أنه لا يجوز الابتداء بالضمير.

والذي وجدته عند أبي حيان وتلميذه السمين وجهان:

أنت: فاعل سَدّ مَسَدّ الخبر، والثاني أنّ «أنت» مبتدأ، وخبره قبله.

= ورَجّح السمينِ الأول، وذكر عِلّة ذلك، وهو فيما رَجّحه تابع لشيخه، انظر الدر ٤/ ٥٠٩، والبحر ٦/ ١٩٤ - ١٩٥، ولم يذكر الزمخشري غير الابتدائية. انظر الكشاف ٢/ ٢٨١.

(١) قائله غير معروف.

خليليّ: منادى، ما: نافية، وافٍ: مبتدأ، أنتما: فاعل وافٍ، وقد سَدّ مَسَدّ خبره.

وذكر وجهاً آخر البغدادي وهو الشرطية في «ما».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٥، وشرح السيّوطي/ ٨٩٨، والهمع ٢/ ٦، وشذور الذهب/ ١٨٠، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، والعيني ١/ ٥١٦.

(٢) جاء البيت تامّاً في م/ ٥.

(٣) قال الزمخشري: «وقدّم الخبر على المبتدأ في: أراغب... لأنه كان أَهَمّ عنده، وهو عنده أعنى، وفيه ضربٌ من التعجُّب والإنكار لرغبته عن آلهته...» الكشاف ٢/ ٢٨١.

(٤) وهو «راغب» وما ذكره المصنّف من الفَصْل هنا ذكره شيخه أبو حيان. انظر البحر ٦/ ١٩٤.

(٥) وهو «عن آلهتي»، لأنه يقال: رَغِبَ عن كذا: إذا ٱنْصَرَف عنه.

(٦) وهو المبتدأ «أنت».

وتعقَّبه الدّماميني بأنه قد لا يكون الفَصْل واقعاً، وأنّ الظرف متعلِّقٌ بمحذوفٍ مقدَّر أي: أراغبٌ أنت تَرْغَبُ عن آلهتي. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٥.

(٧) أي: القول بإعراب: أنتما: مبتدأً مؤخّراً، وواف: خبراً مقدَّماً.

(٨) وهو الضمير، فهو ضميرتثنية، والواحد: هو وافٍ، وكان يفترض به أن يقول: وافيان؛ لتحقيق المطابقة بينهما.

(١) ذكر هذا ٱبن عصفور في شرح جُمَلِ الزّجّاجي ١/ ٥٩٥ – ٥٩٤، وقد أجاز البصريون عمل «ما» إذا تقدّم خبرها على ٱسمها وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ومنعه الأخفش.

(٢) قوله: فاعلًا بالظرف أي: معمولاً للفعل «ٱستقر» العامل في الظرف.

(٣) والتقدير: زيد ضُرِب هو في حال كون أخيه في الدار. انظر دسوقي ٢/ ١٩١.

(٤) وعلى هذا فالمضروب الأخ. أي: زيدٌ ضُرِب أخوه في حال كونه في الدار.

(٥) أي: أخوه. والتقدير: زيد ضُرِب أخوه في حال كونه في الدار.

(٦) أي: أخوه.

(٧) أي: خبره متعلَّق الظرف، ويعبرون عن الجار والمجرور بالظرف للملازمة بينهما في الغالب من حيث الأحكام. وانظر شرح الكافية ١/ ٩٢.

(٨) والجملة: في الدار أخوه. وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٥.

(٩) أي: لا يجوز لأن الجملة الٱسمية ليس في بدايتها واو الحال، وكان ينبغي أن يقول: زيدٌ ضُرِب وفي الدار أخوه، ولهذا أي: لعدم وجود واو الحال لا يُعْرِبان «أخوه» مبتدأً.

(١) أي: يوجبان ذلك في المثال السابق في لفظ «أخوه» وفي الجملة الثانية.

(٢) جُبَّة: فاعل للفعل العامل في الظرف أي: استقرت جُبّة عليه.

(٣) يرى المصنّف أن الجملة الاسمية تقع حالاً وهي خالية من الواو، وأنه يكفي وجود الضمير: جاء زيدٌ يَدُهُ على رأسه.

وذهب الرضي إلى أن اجتماع الواو والضمير في الجملة الحاليّة الاسميّة، وانفراد الواو متقاربان في الكثرة، ولكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الربط، شرح الكافية ٢١١/١.

(٤) أي: الفاعليّة، والنيابة عن الفاعل، والابتداء، إذا قرئ: «قُتِل» بالتخفيف.

(٥) سورة آل عمران ١٤٦/٣، وتقدّمت في «كأين». انظر ما تقدّم ٥١/٣.

(٦) قوله تعالى: ﴿كَثِيرٌ﴾ غير مثبت في م/١ و٣.

(٧) قراءة: «قُتِل» بالبناء للمفعول والتخفيف هي قراءة نافع وآبن كثير وأبي عمرو ويعقوب وآبن محيصن واليزيدي وآبن عباس وقتيبة والمفضل. ورَجّحها الطبري، وآختارها أبو حاتم.

وقرأ قتادة «قُتِّل» مبنياً للمفعول، مع تشديد التاء للتكثير.

والقراءة الثالثة «قاتَلَ» عن عاصم وآبن عامر وحمزة والكسائي وأبي جعفر والأعمش وشيبة وخلف وآبن مسعود.

وانظر هذه القراءات ومراجعها في كتابي: معجم القراءات ١/ ٥٨٩.

(٨) أي: قُتِّلَ رِبِّيُّون كثير، فهو نائب عن فاعل، ولا يجوز الوجهان الآخران.

(٩) هذا تعليل لهذا الإعراب الذي آتّجه على هذه القراءة.

(١٠) والتكثير على هذه القراءة وقع من جهتين: تضعيف عين الفعل، ولفظ «كثير».

وفي م/ ٢ «التنكير».

(١) وكأيّن: تدل على الكثرة غالباً. انظر ما سبق ٣/ ٥١.

(٢) أي: في «معه» وهو عائد على «نبيّ».

(٣) أي: هو عائد على لفظ «كأيّن»، ولفظها لفظ المفرد.

(٤) يتعيّن فيه الأَبتداء، وهذا هو الحكم عند تقديم المخصوص، وتكون الجملة بعده خبراً عنه.

(٥) أي: إذا أُخِّر المخصوصُ، قيل: يَتَعَيَّن فيه الأَبتداء، والجملة قبله خبر عنه.

(٦) أي: العموم المفهوم من «الرجل» وهو الفاعل.

(٧) إعادة المبتدأ «زيد» بمعناه، وهو «الرجل».

(٨) في حاشية الشمني ٢/ ٢١٦: «وذلك أنها [أي: أل] إن كانت للجنس فالرابط العموم، وإن كانت للعهد فالرابط الإعادة، وٱختار ٱبنُ الحاجبِ أنّ الألفَ واللامَ للعهد، وأنه ذهنيّ».

قلت: وذهب أبو عليّ إلى أن «أل» لاَستغراق الجنس.

وانظر شرح الكافية ٢/ ٣١٢. وفي الاَرتشاف/٢٠٤٣ وهو مذهب الجمهور.

وقد ذكر أبو حيان عدداً من العلماء ممن ذهب إلى العهدية فيها.

(٩) أي «زيد» من «نعم الرجلُ زيدٌ».

(١٠) انظر الاَرتشاف/ ٢٠٥٤، وقد ذكر ٱبنُ عصفور هذا الوجه، والوجه الثاني مما يأتي، وذهب إلى أنهما مذهب الجمهور.

(١١) انظر شرح الجمل لاَبن عصفور ١/ ٦٠٥ - ٦٠٦ والمُقَرَّب/ ٦٩، والاَرتشاف/ ٢٠٥٤.

وسقط قول ٱبن عصفور هذا من م/ ٣.

(١) أي الوجه الثالث.

(٢) أي: لم يَسُدَّ شيء مَسَدّ هذا الخبر المحذوف وهو «الممدوح».

(٣) التقدير: الممدوح زيد.

(٤) وحذف الخبر وجوباً، والتقدير: زيدٌ الممدوحُ.

(٥) قال ٱبن عُصفور: «فمن جعل «حبذا» كُلَّه فعلاً جعل الاسم الواقع بعده مرفوعاً به، ومَن جَعَل «حبذا» كله ٱسماً واحداً، كان «حبذا» عنده من باب المبتدأ والخبر، فيجوز عنده أن يكون «حبذا» مبتدأً، وزيد: خبره، أو عكسه، كأنه قال: الممدوح زيد...» شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١١.

وفي الارتشاف/ ٢٠٥٩ ذكر هذا الرأي للمبرد وٱبن السراج والسيرافي...

(٦) من هنا إلى قوله: «الاستغناء عنه» سقط من م/ ٣.

(٧) هذا لٱبن كيسان، وهو ٱختيارُ ٱبن الحاج.

انظر الارتشاف/ ٢٠٦٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٤٣، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٦.

(٨) أي: لا يَحُلُّ البدلُ وهو «زيد» مَحَلّ المُبْدَلِ منه وهو «ذا»؛ لأنّ «حَبّ» إنما يكون ٱسم إشارة.

(٩) أي: عن البدل، فلا يُقال: «حبذا» من غير ذِكْرٍ لزيد.

(١) انظر هذا في الأرتشاف/ ٢٠٦٠.

(٢) قائله جرير من قصيدة هجا بها الأخطل.

والشاهد فيه أن ما في هذا البيت يَرُدُّ قول من ذهب إلى أنّ ما بعد «حبذا» عَطْفُ بيان؛ لأن «ذا» معرفة، و«نفحات» نكرة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٥، وشرح السيوطي/٨٩٨، والهمع ٥/ ٤٥، ٤٧، والديوان/ ٥٩٦.

(٣) جاء البيت تاماً في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد أثبت صدره، وأشار الشمني إلى أنه يأتي تاماً في بعض النسخ.

(٤) عَلّق على هذا الدماميني بقوله: «وقد يُجابُ بجواز أن يكون صاحبُ هذا القول أَطْلَقَ عَطْفَ البيان على البدل كما اعتذر به المصنِّفُ نفسُه عن الزمخشري في بعض المواضع، وحينئذٍ لا يَضُرُّ التَّخالُف بالتعريف والتنكير» حاشية الشمني ٢/ ٢١٦.

(٥) في م/ ٤ «بالاتفاق».

(٦) هذا للصيمري. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٦.
وذكره أبو حيان للمبرد. انظر الأرتشاف/ ٢٠٦٠، والمقتضب ٢/ ١٤٥، وانظر الهمع ٥/ ٤٦ - ٤٧. وفي الكتاب ١/ ٣٠٢ هذا رأي الخليل.
(٧) هذا رأي الفارسي. انظر الهمع ٥/ ٤٧، وانظر الأرتشاف/ ٢٠٦٠، وكتاب الشعر/ ٩٧.
(٨) زيد: مبتدأ، والفاضل: خبر، ويجوزُ عكسُ هذا.
(٩) هذا للمبرّد وغيره كذا في الهمع ٥/ ٤٦.
وذكره أبو حيان للأخفش وخطّاب الماردي. انظر الأرتشاف/ ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ فقد تركّب:

= «حَبّ» مع «ذا»، وصارا فعلاً واحداً، والمخصوص هو الفاعل، والدليل على ذلك قولهم: لا تُحبِّذه، وهو صياغة المضارع من «حبذا». وانظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٠.
وفي حاشية الشمني ٢/ ٢١٦ قال ابن مالك: «وهو في غاية الضَّعْف؛ لأنه مبنيّ على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين، ومن ادعاء تركيب فعلٍ من فعلٍ واسمٍ، ولا نظير لذلك».

(١) وإذا حُذِفَ المخصوص فإن الفعل يبقى بلا فاعل.

(٢) قائله مرداس بن همام الطائي، وقيل: مرداس بن هَمّاس.

والرواية في م/١ و ٢ «لولا» وفي بقية النسخ: لوما، وهو المثبت في شرح الحماسة،

ويُروى: مَن ليس بالمتقارب.

أي: أحببت من لا ينصفني ولا مطمع فيه.

والشاهد فيه: حَذْفُ المقصود بالذكر، أي حَبّذا ذِكْرُ هؤلاء النساءِ لولا أني أستحي أَنْ أذكرَهُنّ، فلو كان «حَبّذا» كلُّه فعلاً لبقي بلا فاعل، والفاعل لا يُحْذَف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ١٨٨/٧، وشرح السيوطي/٨٩٨، وشرح الحماسة للمرزوقي/١٤٠٨، والهمع ٤٨/٥، والعيني ٢٤/٤.

(٣) الآية: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ قَالَ بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/ ١٨، وانظر الآية/ ٨٣، وسيأتي الخلاف في أيّهما أولى بالحذف ص/ ٨٠٥ في «الخاتمة وشروط الحذف»

(٤) انظر هذا في البحر المحيط ٥/ ٢٨٩، والدّرّ المصون ٤/ ١٦٤ والتبيان/ ٧٢٦.

(١) تتمة الآية: ﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ سورة ق ٥٠/ ٣٧.

(٢) تعقّبه الدماميني بأنّ هذا اعتراف منه بأنّ التّمام والنقصان ضعيفان، فيحتاج إلى جَعْل «أَفْعَل» مستعملاً لغير التفضيل، ثم كيف يسوغُ له تخريجُ التنزيل على أضْعَفِ الوجوهِ عنده.

وانظر تعقيب الشمني على هذا التعقيب في الحاشية ٢/ ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) قلت: لم يُصَرِّح ابنُ عصفور بخصوص الزيادة في الشِّعر، ولكنّ سياق حديثه يدلُّ على ذلك: انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٠٨ - ٤٠٩، وانظر المقرّب ١/ ٩٢.

وانظر ردّ الدماميني في الحاشية ٢/ ٢١٦، فإنه لا فرق بين شعر ونثر.

(٤) أي: «له» في قوله: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾. وقلب: فاعل لها.

(٥) أي: ذلك الاَستقرار مرفوع لأنه خبر للمبتدأ «قلب»، والتقدير: لمن قلبٌ مُسْتَقِرٌّ له.

(٦) منصوب لأن الاَستقرار خبر كان، والقلب: اَسمه، والتقدير لمن كان قلبٌ مستقراً له.

(٧) ويكون اَسمها ضميراً مستتراً أي: كان الأمرُ أو الشأنُ، أي: هو، وتكون جملة: «له قلب» في محل نصبِ خبر «كان». وانظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٤١٨.

(٨) تتمة الآية: ﴿أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٥١ .

(٩) في المطبوع: «يحتمل في كان» .

(١) أي: التّمام، والنّقص، والزِّيادة. وانظر الدر المصون ٥/ ٣٢٠ – ١٢٣، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١٥١ – ١٥٢ .

(٢) في حاشية الشمني ٢/٢١٧: لأنّ خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخِّرة بجميع أجزائها .

وقال الدسوقي: « . . . وضمير الشأن لا بُدّ في مفسِّره أن يكون متأخِّراً عنه بتمامه، وهنا بعض المفسّر، وهو الخبر، أعني «كيف» قد تقدَّم، وهذا معنى قوله: ولتقدُّم الخبر» الحاشية ٢/ ١٩٣ .

(٣) أي: إذا كانت «كان» تامَّةً .

(٤) أي: «كيف» خبرٌ مقدَّم لـ «كان» إذا كانت ناقصةً، وعاقبةُ: ٱسمها .

(٥) أي: كيف: خبرٌ مقدَّم، وعاقبة: مبتدأ مؤخر إذا أعربت «كان» زائدةً .

وانظر تفصيل هذه الأوجه في البيان ٢/ ٢٢٤ – ٢٢٥ .

(٦) سورة الشورى ٤٢/ ٥١، وتقدَّمت في «لو» التي للتمني ٣/ ٤١٠.

(٧) والاَسمُ المصدرُ المؤوَّلُ: ما كان تكليمُ اللّه حاصلاً لبشرٍ. . .

(٨) قال الشمني: «يعني أن «وحياً» إنْ كان حالاً من الفاعل فمعناه مُوْحِياً، وإن كان حالاً من المفعول فمعناه: مُوْحىً، وإنما لم يَقُل مُوْحىً إليه لأن المقصود بيان أنّ «وحياً» اَسم فاعل أو اَسم مفعول، وذلك يحصل بدون ذكر ما يتم به اَسمُ المفعول وهو الجارّ والمجرور.» الحاشية ٢/ ٢١٧.

(٩) ذكر الشمني أن في بعض النسخ « و: أومن وراء حجاب». . . الحاشية ٢/ ٢١٧.

(١) في حاشية الشمني: « لا يخفى أنّ هذه الحال أيضاً إن كانت من الفاعل فالمقدَّرُ اَسمُ فاعل، وإن كانت من المفعول فالمقدَّرُ اَسم مفعول - وإنما لم ينبّه المصنِّف على ذلك اعتماداً على ما ذكره في وَحْياً». وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٣٤. قلت: يبدو ذلك في خلاف النسخ بناءً على اختلاف التقدير، وهو ما سأذكره.

(٢) في م/ ١ و ٣ «مُوْصَلاً» كذا آسم مفعول. وفي الباقي: مُوْصِلاً، وضبطه الشيخ محمد «مُوْصَلاً»، وجاءت نسخة مبارك «موصّلاً» كذا بدون قيد لحركة الصاد.

(٣) أي: إرسالاً منه، فهو حال من فاعل «يكلّم»، وهو «اللّه»، وقوله: ذا إرسال، فهو حال من المفعول في «يكلمه».

(٤) أي: كان الاَستثناء مُفَرّغاً، وكان الفعل «كان» مُفَرَّغاً للعمل فيما بعد إلّا وهو: وحياً، أو موصلاً «من وراء حجاب»، أو إرسالاً، وكان الأولُ خبراً، وما بعده معطوف عليه.

(٥) في م/ ٥ «يكلّمهم».

(٦) أي: في «وحياً».

(٧) على تقدير: . . . ذا إيحاء. قال الدماميني: «والتقدير: تكليمَ وَحْيٍ، أو تكليمَ إرسال، وينبغي أن تُجْعَلَ الإشارةُ من قوله: «وجُعل ذلك» راجعةً إلى أَبْعَدِ مذكورٍ وهو الإيحاءُ، فيدخل الإرسالُ بطريق الأَوْلى. . .» الحاشية ٢/ ٢١٧.

(٨) أي: اللام على هذا للتبيين، فقوله لِبَشَرٍ: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف أي: إرادتي أو أعني ذلك لبشر.

(٩) والمعنى على التمام: ما ثبت تكليمُ اللّه حال كونه كائناً لبشر في حال من الأحوال إلا في حال كونه إيحاءً أو إيصالاً أو إرسالاً.

(١٠) والمعنى: ما تكليم اللّه كائنٌ لبشرٍ في حال من الأحوال إلا في كونه إيحاءً أو إيصالاً أو إرسالاً.

(١) أراد بالأحوال المعاني القائمة بمحالّها فكلمة «في» على بابها، أو الأحوال النحوية فكلمة «في» بمعنى «مِن». . .» انظر بقية النص في الشمني ٢/ ٢١٧ – ٢١٨.

(٢) في م/ ١ «تحتمل».

(٣) التمام، والنقص، والزيادة.

(٤) وعلى تقدير «كان» ناقصةً يكون في الخبز توجيهان: قائماً، أو «أين» الظرف، ويكون متعلّقاً بالخبر المحذوف، وعلى الوجه الثاني يُخَرَّج «قائماً» على الحاليّة.

(٥) في م/ ٣ و ٥ «متعلّق».

(٦) زيادة «كان» وتمامها.

(٧) من هنا إلى آخر المسألة سقط من م/ ٥.

(٨) تعقبه الشمني بقوله: «فيه نظر؛ لأنّ «أين» على زيادة «كان» ظرفٌ مستقرٌّ خبرٌ عن «زيد» مُقَدَّم، لا ظرف لغو لـ «قائماً».

انظر الحاشية ٢/ ٢١٨، وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ١٩٤.

(٩) وعند تقدير «كان» تامة فالظرف يتعلَّقُ بـ «كان».

(١٠) والخبر المصدر المؤوّل، أو على تقدير: عسى زيدٌ ذا قيام.

(١١) أي: ويجوزُ تمامُ «عسى»، والمصدرُ المؤوّلُ في مَحَلّ رفعٍ فاعلٌ، والجملة خبر «زيد» على تقدير: زيدٌ عسى قيامُه.

وانظر تخريجات مثل هذه الجملة فيما سبق في باب عسى ٢/ ٤١٦ - ٤٢٠.

(١) النقص والتمام.

(٢) وذلك على تقدير تقديم هذا الآسمِ؛ لأنّ الضمير لا يعود على متأخِّر، والتقدير على هذا: عسى زيدٌ أن يقومَ.

(٣) إذا كان «عسى» فعلاً تاماً فإنّ «زيد» فاعل «يقوم»، والمصدر المؤوَّلُ من «أنْ» وما بعدها في محل رفع فاعل للفعل «عسى».

(٤) يتعيّن التمام هنا، وما بعده الفاعل؛ لأنّا لوقلنا بنقص «عسى» و «زيدٌ» آسمُها فإنّ هذا الآسمَ يفصِلُ بينَ الفعل «يقوم» ومعموله وهو «في الدار».

(٥) سورة الإسراء ١٧/٧٩، وتقدّمت الآية في «عسى» ٢/ ٤٢٩.
وعسى: هنا تامة؛ لأنك لو جعلتها ناقصةً وآسمها «ربك» لَفَصَلْتَ بين الفعل «يبعث» ومعموله وهو: مقاماً محموداً.
وانظر حديث السمين في الدر المصون ٤/ ٤١٥

(٦) أي يتعين تمام «عسى» في الآية لئلا...

(٧) صِلَة «أن» وهو «يبعث» في الآية، و «يقوم» في المثال السَّابق.

(٨) المعمول الأجنبي في المثال هو «زيد»، وفي الآية هو «رَبُّك»، وهما في الموضعين آسمُ «عسى» لو كانت أُعْرِبَت ناقصة.

(١) الآية: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٣٢ وانظر سورة هود ١١/ ١٢٣، وسورة النمل ٢٧/ ٩٣.
ولقد كان بمقدور المصنف أن يبدأ بقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ وهي الآية ٧٤ من سورة البقرة – وكذا أربع آيات تَلَتْها.

(٢) انظر الإيضاح العَضُدي/ ١/ ١١٠ – ١١١.

(٣) لم أجد بعد هذه الآية حديثاً عن «ما» عند الزمخشري في الكشاف، ولكن ذلك جاء في المفصّل. قال: «دخول الباء في الخبر نحو قولك: ما زيدٌ بمنطلق. إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق» – انظر ص/ ٨٢.

(٤) أي نفي الخبر.

(٥) يريد أن يقول: لو كانت زيادة الباء مرتبطة بنفس الخبر لزيدت في مثاله.

(٦) أي: جواز زيادة الباء في البيت بعد النفي في «لم أكن...».

(٧) البيت من لامِيّة الشَّنْفَرى المعروفة بلاميّة العرب، والمثبتُ من البيت:
لم أكن بأعجلهم.
والشاهد في البيت زيادة الباء في خبر «كان» المنفيّة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٨٩ – ١٩٠، وشرح السيوطي/ ٨٩٩٩، والهمع ٢/ ١٢٧، والعيني ٢/ ١١٧، ٤/ ٥١، وشرح ابن عقيل ١/ ٣١٠، وأوضح المسالك ١/ ٢١٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٦، والديوان/ ٥٦.

(٨) الخبر غير منصوب، وما قبله نفي، وقد بطل عمل «ما» بسبب زيادة «إنْ».

(١) إنْ رفعت «رجل» وما عُطِف عليه فعلى الاَبتداء، ولا: مُهْمَلةٌ، لا عَمَلَ لها.

(٢) قال: «على الأرجح» في إهمال «لا»؛ لأنه يجوز إعمالُها ونَصْبُ ما بعدها.

(٣) أي: رجل، امرأة.

(٤) وهي «لا» التي يُسَمُّونها لنفي الوحدة، وتعمل عمل «ليس» وهو قليل، كما تعمل «ما». وسماها «لا الحجازية» لأنها تعمل على لغتهم، ومذهب تميم إهمالها: انظر شرح اَبن عقيل ١/ ٣١٢.

(٥) وهو الرفع على الاَبتداء في «زيد» وما عُطِفَ عليه.

(٦) وهو أن تعمل، فترفع الاَسم وهو «رَجُلٌ» حيث توافرت شروط إعمالها.

(٧) سورة البقرة ٢/١٩٧، وتقدَّمت في «ما»، وتكررت في الأشياء التي تحتاج إلى رابط - «التاسع»، وانظر ما تقدّم ٣/ ٢٩٧ وما بعدها.

(٨) رفث، فُسُوق، جدال.

(٩) أي: في الحجّ.

(١٠) أي: لـ «لا» مع اسمها في المواضع الثلاثة.

(١١) انظر الكتاب ١/ ٣٤٩.

وفي الأرتشاف/ ١٢٩٧ قال أبو حيان: «ولا خلاف في أنّ الخبر مرفوع بـ «لا» الدّاخلة على المضاف والمطوَّل، واختلفوا فيه في غيرها، فذهب المازني والمبرد إلى أنه مرفوع بـ «لا» كحالِهِ مع المضاف والمطوّل، وذهب المحققون إلى أن «لا» وما رُكِّب معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه، ولم تعمل «لا» فيه، وهو الظاهر من كلام سيبويه». وانظر الكتاب ١/ ٣٤٥.

(١) انظر هذا للأخفش في الأرتشاف/ ١٢٩٨.

(٢) هذا مثبت في م/ ٤ وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) أراد بالعوامل «لا» المكررة.

(٤) أي: «فلا رفثٌ ولا فسوقٌ».

وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن محيصن واليزيدي ومجاهد. وانظر كتابي معجم القراءات ١/ ٢٧٢.

(٥) إضمارُ خبرين: خبر لـ «لا» الأولى، وخبر للثانية، وفي الحج: متعلِّق بخبر الثالثة.

(٦) أي: مثلها لا الحجازية.

(٧) أي: تقدّر لهما خبراً واحداً إذا جعلت «لا» الثانية مؤكِّدة للأولى، ويكون رَفْعُ الاسم الثاني «فسوقٌ» مرفوعاً بالعطف على المتقدِّم.

(٨) أي: وَجَبَ تقديرُ خَبَرَيْن إذا كانت «لا» الثانية عاملةً كالأولى، وخبراً واحداً إذا كانت مؤكِّدة لها.

(٩) النّصْب لـ «لا» الحجازية، والرفع لـ «لا» النافية للجنس.

(١٠) أي: في «فلا رفثٌ ولا فُسُوق».

(١١) لأن «لا» مهملة، وما بعدها مبتدآن، وفي الثالثة «ولا جدالَ» عاملةٌ.

فالخبر للأولين، الأول: مبتدأ، والثاني: معطوف عليه.

ولا: عاملةٌ في خبر «لا جِدالَ» وهو «في الحجّ».

(١) في م/ ٥ «كما يُقَدَّرُ»

(٢) قائم: خبر عن «زيد» و «عمرو» معطوف عليه. أو عمرو: مبتدأ، خبره: قائم.

(٣) في م/ ٥ «خبر».

(٤) في م/ ٢ «أو الثاني».

(٥) لم يحتج إلى هذا سيبويه؛ لأنّ «لا» عنده غير عاملة في الخبر، ومن ثم يجوز عنده تقدير الظرف «في الحجِّ» خبراً عما تقدَّم.

(٦) في م/ ٣ «ولم تحتج لذلك عند س». أي: عند سيبويه.

(١) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ سورة النساء ٤/ ٧٧ وتقدَّم في الآية/ ٤٩ من هذه السُّورة ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾

وذكروا في «فتيلاً» في الموضع الأول وجهين: الأول: مفعولٌ ثانٍ؛ لأنّ المفعول الأول قام مقام الفاعل، ويجوز أن يكون نعتَ مصدرٍ محذوف.

والفتيل: ما يكون في شِقِّ النواة، وقيل غير هذا.

(٢) سورة النساء ٤/ ١٢٤ وتقدَّمت، في «مَن» الشرطيّة. والقول فيها كالذي تقدَّم في الآية السابقة.

والنقير: النقرة في ظهر النواة.

(٣) أي: أيّ ظُلْمٍ، فهو مفعول مُطْلَق.

(٤) قوله: «. . . ما» غير مثبت في م/ ٥.

(٥) الإشارة بهذا إلى أنه مفعول به، والمعنى لا تُنْقَصون من الخير مثل هذا الفتيل أو النقير.

(٦) قوله: «ما» غير مثبت في م/ ٤ و ٥.

(٧) في م/ ٢ «يُنْقَصُونه».

(٨) سورة الكهف ١٨/ ٣٣، وتقدَّمت الآية في «كلا وكلتا» ٣/ ١٢٨، ومعنى تَظْلِمْ: تنقص.

(٩) أي: المحتمل للوجهين: المصدريّة والمفعوليّة.

(١٠) الآية: ﴿. . . وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٣ - ٤.

(١) في م/١ و ٥ «نقصاناً»، وفي هذا إشارة إلى المصدرية.

(٢) في هذا إشارة إلى المفعوليّة.

(٣) سورة التوبة ٩/ ٣٩، وتقدّمت في «إنْ» انظر ١/ ١٢٥.

(٤) شيئاً: ليس هو المصدر، وإنما هو نائب عن المصدر، فهو وَصْفٌ له.

وقال الدماميني: «يحتمل أن يكون الضمير المنصوب من قوله: «ولا تضروه» عائداً إلى المصدر المفهوم من الفعل، وشيئاً مفعول به...».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢١٨.

(٥) تعقَّبه الدماميني بأنْ تعبيره بـ «ضَرَّ» غير مناسب؛ لأنَّ المذكورَ في الآية مضارعٌ لا ماضٍ.

حاشية الشمني.

(٦) سورة البقرة ٢/ ١٧٨، وتقدّمت في الباب الثالث «كيفية تقديره بأعتبار المعنى» ٥/ ٣٤٤.

(٧) نائباً عن الفاعل.

(٨) هو وَصْفٌ للمصدر.

(٩) عفا: يتعدّى إلى مفعول به ولكن بواسطة.

(١٠) هذا تقدير المصدريّة، وطويلاً: نعت للمصدر المحذوف، فهو نائب عنه.

(١١) هذا تقدير الظرفية، وقد قام الوصف مقام الظرف.

(١٢) وهذا تقدير الحالية.

(١) أي: مما يجوز فيه تقدير الأوجه الثلاثة.

(٢) سورة ق ٥٠/ ٣١.

(٣) هذه صورة المصدر المُقَدَّر. وقد حُذِفَ، وقام الوصف مقامه، وكذا ما بعده الزمن، والحاليّة. وانظر تفصيلاً جيداً في الآية في البحر ٨/ ١٢٧، والدر ٦/ ١٧٨.

(٤) في م/ ٤ و ٥ «حال».

(٥) هذا للزمخشري. انظر الكشاف ٣/ ١٦٤، ونقله عنه أبو حيان في البحر ٨/ ١٢٧.

(٦) أي: في قوله: «غير بعيد»

(٧) سورة الشورى ٤٢/١٧، وتقدَّمت «في الأمور التي يكتسبها الاسمُ بالإضافة» ٥/ ٦٤٤.

(٨) أي: هو مفعول مطلق حُذِف عامله، وهو «يركُضُ».

(٩) أي: العامل في «ركضاً» فِعْلٌ من معناه، فهو مخالف للفظ فعله، مخالف له في الاشتقاق.

(١٠) وفي حاشية الشمني ٢/ ٢١٩ «مذهب سيبويه أن المصدر في هذا منصوب بفعل مقدّر، ومذهب المازني والمبرِّد أنه منصوب بالفعل الظاهر. قال الرضي: وهو أَوْلَى؛ لأنّ الأصلَ عدمُ التقدير بدون ضرورةٍ مُلْجِئَة».

(١١) وعلى هذا التقدير يكون «راكضاً» حالاً من فاعل «جاء». وقال: «راكضاً». لأن الحال تكون مشتقّة.

(١) الآيـــة: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ سورة فُصِّلَت ٤١/ ١١.

قال السمين: «طَوْعاً أو كَرْهاً: مصدران في موضع الحال، أي: طائعتين أو مُكرهتين» الدُّر المصون ٦/ ٥٨، وانظر التبيان/ ١١٢٤.

قلت: ونص الزّجّاج يَدُلُّ على أنه أراد المصدريّة، قال: «ومعنى طوعاً أو كرهاً على معنى: أطيعا لما أمرتُ طوعاً بمنزلة أطيعا الطاعة، أو تُكرها إكراهاً»

معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٨١.

(٢) تتمة الآية ﴿... وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ سورة الرعد ١٣/ ١٢.

(٣) هذا تقدير المصدر مع عامله في «خوفاً وطمعاً»

(٤) يريد «بما ٱستثنى» ما حُذِف عامل المصدر المؤكّد منه قياساً جوازاً في نحو: أنت سَيْراً، ووجوباً في نحو: أنت سَيْرٌ سَيْراً، وسماعاً في نحو: سَقْياً وجدعاً. انظر بَسْط النّصّ في حاشية الشمني ٢/ ٢١٨. وانظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٥٧ - ٦٥٨.

(٥) هذا تقدير الحاليّة في المصدرين.

(٦) هنا يريدُ المفعول لأجله.

(٧) في الحديث هنا عن المفعول لأجله «خوفاً وطَمَعَاً».

(٨) في م/ ٥ «فاعل».

= وشَرَطَ الأعْلَمُ والمتأخِّرون مشاركة المَصْدر لِفعله في أمرينِ: في الوقت والفاعلِ، نحوِ: ضربتُ ٱبني تأديباً له... وفي الفاعل، ولم يشترط ذلك سيبويه، ولا أَحَدٌ من المتقدّمين. قال السيّوطي: «ومنه ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، ففاعِلُ الإرادة هو اللّه، والخوفُ والطّمعُ من الخلْق» الهمع ٣/ ١٣٢ - ١٣٣، وانظر الدّرّ ٤/ ٣٣٤.

(١) أي: ٱشتراط ٱبنُ خروف عدم ٱتفاقهما في الفاعل.

(٢) أي جعل «خوفاً وطمعاً» مفعولاً لأجله، والفاعل كما ذكرتُ مختلِف.

(٣) أي: بٱشتراط ٱتحاد فاعِلِهما.

(٤) قال السمين: «ومَنَعَه الزّمخشريّ بعدم ٱتحاد الفاعلِ. . .، وهذا يمكن أن يُجابَ عليه بأنّ المفعول في قوة الفاعل، فإنّ معنى: يريكم: يجعلكم رائين، فتخافون وتطعمون. . .» الدُّرُّ ٤/ ٣٣٤، وانظر الكشاف ٢/ ١٦١.

(٥) وفاعل الرؤية المخاطَبُ، كما أنّ فاعل المصدر كذلك. دسوقي.

(٦) وفاعل الإراءة هو اللّه سبحانه وتعالى.

(٧) فلما حُذِفت الزّوائد صارت أسماءَ مصادِرَ، وناب بَعْضُها عن بعض.

(٨) هذا تقدير المصدريّة.

(٩) هذا تقرير الحاليّة.

(١٠) هذا تقرير المفعول لأجله.

(١١) يمنع المصدرّية؛ لأن المصدر المؤكُد لا يُحْذَفُ عاملهُ عنده.

(١٢) أي: يمنع الحاليّة. وانظر كلام ابن الحاجب في شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٠، وأماليه ٣/ ١٢٩ - ١٣٠.

(١) أي: يمنع الحالية فيخرج المصدر «رغبة» عن بابه وهو كونه مفعولاً مطلقاً إلى كونه مضافاً إليه.

(٢) ضَرْبَ: مصدر مضاف إلى «يوم». فقد حُذِفَ المصدر «ضَرْب» بلا دليل على الخلاف، وبلا فائدة منه.

(٣) هذا بيت من ثلاثة قالها في صباه.

الأَسَفُ: شِدَّةُ الحُزْن، وٱنتصب «أسفاً» على المصدر.

ومعنى: أَبْلَى الهوى بَدَني: ذهب بلحمي وقوتي بما جاءني من شدائد، وخصّ في حديثه يوم النّوى لأنه يُبَرِّح به، ويشتدُّ عليه عند الفراق.

قال البغدادي: والمعنى: أَدَّى الهوى بَدَني إلى الأَسف والهُزال يوم الفراق، وبَعَّد هَجْرُ الحبيب بين جفني والنَّوْم، أي: لم أجَد بعده نوماً.

شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩١، وأمالي ٱبن الحاجب ٣/ ١٢٩. وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٤/ ٨٥.

(٤) جاء البيتُ تامّاً في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد أُثبتَ صَدْرُه.

(٥) هذا تقدير المصدريّة، وجَعَل الهوى أسفاً مبالغةً.

(٦) أي: بالمصدر، اعترض بين الفاعل وهو «الهوى»، والمفعول وهو «بَدَني».

(٧) قال ٱبنُ الحاجب: «ولا يستقيم أن يكون مصدراً إلّا على تأويل حذف مضاف، كأنه قال: إبلاءَ أسَفٍ. وهو ضعيف». أمالي ٱبنِ الحاجب ٣/ ١٢٩ - ١٣٠.

(٨) هذا على تقدير المفعول لأجله.

(١) هذا كلامُ ٱبنِ الحاجب قال: «. . . وكان القياسُ يقتضي مجيءَ الكلام؛ إذ ليس هو لفعل الفاعل المعلَّل، فيكون حذفها لضرورة الشّعر، وقد جاء مثل ذلك.» أمالي ٱبن الحاجب ٣/ ١٢٩.

(٢) الآيــة: ﴿. . . وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَـٰدُ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ كَـٰفِرُونَ﴾ سورة هود ١١/١٨ - ١٩.

والتقدير: يبغون لها ٱعْوِجاجاً. وهو قول الزجاج والطبري. انظر الشمني ٢/ ٢١٩.

(٣) أي: اتحاد الفاعل بين الفعل والمصدر.

(٤) أي: أبلى الهوى بَدَني فَبَليتُ أسفاً.

(٥) في المطبوع و م/٣ «ولا تقدّر».

(٦) أي: في الفاعل.

(٧) هذا معطوفٌ على قوله: «إمّا على أنّ الفعل المعلَّلَ مطاوع. . .».

(٨) أي: كون «زيداً».

(٩) على الضمير: الكاف من «أكرمتُك».

(١٠) هذا: يجوز عَطْفُه على «الكاف»، وأن يكون مفعولاً معه.

(١١) أي: كون «هذا».

(١٢) أي: على فاعل «أكرمتُك».

(١) العطف على ضمير الرفع المتصل لا يَصِحُّ إلا بالفصل بين المتعاطفين بضمير فَصْل مؤكِّد للضمير المتصل، أو أيّ فاصلٍ آخر.

(٢) ضبط في م/ ٢ و ٣ «يُحْسِب» وكذا قيّدهُ الشُّمُنيّ، وليس له ضبط عند الشيخ محمد. والتقدير: حَسْبُكَ درهم، ويُحْسِبُ زيداً درهمٌ، أي يكفيه.

(٣) فيكون على هذا «زيداً» مفعولاً به، لا مفعولاً معه.

(٤) أي: هو ليس مفعولاً معه؛ لأن العامل الأول: «حَسْبُ» ليس فعلاً، ولا جارياً مجراه، ومن ثم لم يكن «زيد» مفعولاً معه لعدم وجود العامل في المفعول به. قال الشمني: «يعني جنس ما يعمل في المفعول به مطلق الفعل. أو ما جرى مجراه. و «حَسْبُ» ليس كذلك؛ وبهذا التقدير يندفع ما يسبق إلى بعض الأذهان من عبارة المُصَنِّف أنّ الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه» الحاشية ٢/ ٢١٩.

(٥) أي: في المثال السّابق: حَسْبُك وزيدٍ درهمٌ.

(٦) أي: بالعطف على الكاف من «حَسْبُك»، وجاء هذا من غير إعادة الجارّ، وأجازه يونُس والأخفش والكوفيون، وهو اختيار ابن مالك، وقد بَسَطُوا الخلاف فيه في قراءة حمزة ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ في سورة النساء ٤/١، وانظر الدر المصون ٢/ ٢٩٦ - ٢٩٧، والتبيان للعكبري/ ٣٢٧.

(٧) ويكون التقدير: حَسْبُك وحَسْبُ زيد.

(٨) في م/٣ «حَسْبِ».

(٩) قال الشمني: «قوله: وهو الصّواب، ليس على ما ينبغي، لاقتضائه أنّ القول الأول خطأ، ولا مانع فيه إلّا العطف على الضمير المخفوض، فيرون إعادة الخافض، وهو جائز عند يونس والأخفش والكوفيين». انظر الحاشية ٢/ ٢١٩.

(١) أي: رفع «زيد»، وصورة الجملة: حَسْبُك وحَسْبُ زيدٍ دِرْهَمٌ. ثم حذف «حَسْبُ» فصارت: حسبك وزيدٌ. . .
أي: وقع موقع «حَسْبُ» المضاف إليه وهو «زيد».

(٢) في م/ ١ و ٢و ٤ «حذفت».

(٣) عُزِي في ذيل الأمالي إلى جرير، وليس في ديوانه.
انشقّت العصا: أي تفرّق الأمر، وأصل هذا في الخوارج فإنهم شقوا عَصَا المسلمين، أي: ٱجتماعهم وائتلافهم، والهَيْجاء: الحربُ، والضّحاك: ٱسم رجل، وزعم جماعة أنه ٱسم سَيْف، ولا يستقيم المعنى، والمُهَنّد: القاطع، أو المصنوع في الهند، والمعنى: إذا وقعت الحرب، ووقع الخلاف والتّفرق فقد كفاك هذا السيف المُهَنَّدُ مع هذا الرجل وهو الضحاك شرّ هذه الحرب.
روي البيت بالنصب: والضحاكَ، على أنه مفعول معه، والرفع على أنه قام مقام مضاف محذوف، والجرّ عطفاً على الضمير في «حسبك».
وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩١، وشرح السيوطي/ ٩٠٠، وشرح المفصّل ٢/ ٥١، وأمالي القالي ٢/ ٢٦٢، وذيل الأمالي/ ١٤٠، وشرح الأشموني ١/ ٣٨٣، واللسان/ حسب - عصا. والتخمير ١/ ٤١٠ - ٤١١.

(١) في م/ ٣ و ٤ و ٥ «إن قُدِّر».

(٢) وذلك على تقدير: كَرُم ضيفُ زيد، وهو تمييز محول عن فاعل.

(٣) لا تدخل على «ضيفاً» «مِن» فلا يقال: كَرُم زيدٌ من ضيف؛ لأن «من» لبيان الجنس.

(٤) أي: إن قُدِّر أنّ الضَّيْف هو نَفْسُ زيد.

(٥) والتقدير: كَرُم زيد في حالة كونه ضيفاً.

(٦) ويكون تمييزاً غير مُحَوَّل.

(٧) فتقول: كَرُم زيد من ضيف، قالوا: لما فيه من التنصيص، على بيان المعنى المقصود.

(٨) أي: مما يجيء فيه التمييز والحالية.

(٩) أي: في «حديداً».

(١٠) لأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة.

(١١) والأصل في الحال الأنتقال لا اللزوم، أي: أن تكون وضعاً غير لازم، أما المؤكّدة فلا يغلب فيها الأنتقال. وانظر الهمع ٤/ ٩ وما بعدها وارجع إلى ما تقدَّم عند المصنف في أقسام الحال ٥/ ٤٢٣.

(١٢) قال الشمني: «قوله: «وخير منهما الخفض بالإضافة»، أي: من كون «حديداً» حالاً، ومن نصبه على التمييز، وإنما كان الخفض بالإضافة خيراً لحصول التخفيف به من الحال» الحاشية ٢/ ٢٢٠.

وقال الأمير: «قوله: وخير منهما الخفض: لعله بحسب الاستعمال» انظر الحاشية ٢/ ١٣٦.

وفي حاشية الدسوقي: «... لعله لكثرته بحسب الاستعمال. وقال الدماميني لسلامته من الأمر المكروه، ولحصول التخفيف الناشئ عن الإضافة» انظر ٢/ ١٩٨.

(١) جواز الحال من الضمير في «ضربتُ»، أي: ضربته وأنا ضاحك.

وجواز كون الحال من زيد أي: ضربته وهو ضاحك.

(٢) سورة التوبة ٩/ ٣٦ وتقدَّمت في ٥/ ٤٢٠ «فيما ٱفترقت فيه الحال من التمييز قوله: كافّة: يصحُّ أن يكون حالاً من الفاعل وهو ضمير «قاتلوا»، ويصح أن يكون حالًا من المفعول به وهو «المشركين». وانظر الدر المصون ٣/ ٤٦٢.

(٣) أي: الحالية من الفاعل أو المفعول.

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٠٨.

(٥) قال الزمخشري: «ويجوز أن يكون «كافة» حالًا من «السّلْم»؛ لأنها تُؤَنَّثُ كما تُؤَنَّثُ الحرب. . .» انظر الكشاف ١/ ٢٦٨.

وذكر أبو حيان أنّ هذا أجازه الزمخشري وغيره، ثم قال: «وتعليله جواز أن يكون كافّة حالاً من السّلم بقوله: لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب ليس بشيء؛ . . .» البحر ٢/ ١٢١.

(٦) هذا مبتدأ خبره قوله بَعْدُ «أَشَدُّ».

(٧) تتمة الآية: ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة سبأ ٣٤/ ٢٨.

(٨) نص الزمخشري: «... إلا إرْسالةً عامّة لهم محيطةً بهم...» الكشاف ٣/ ٥٦٢.

(٩) أي: آستعمال «كافة».

(١٠) فجعله صفة للمصدر المحذوف نائبة عنه.

وانظر رَدّ أبي حيان في البحر ٧/ ٢٨١، وما نقله عنه السمين في الدر ٥/ ٤٤٦، فقد ذهب أبو حيان إلى أن «كافة» حال، ولم يُتَصَرَّف فيها بغير ذلك، فَجَعْلُها صفةً لمصدرٍ محذوفٍ خروجٌ عما نقلوا. =

(١) انظر المفصل/ ٥ «لإنشاء كتابٍ في الإعراب محيطٍ بكافّةِ الأبواب»

وانظر تعليق آبن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٧، فقد رأى هذا شاذاً من وجهين، ذَكَرَ «كافة» مجروراً، ثم آستعمله في غير الأناسي. وذكر أنه آستعمله جماعة منهم كالحريري، والفارقي الخطيب من المتأخرين. وانظر مقدمة الإيضاح/ ٦٩.

والغريب أن صدر الأفاضل في «التخمير» لم يعلّق بشيء على كلمة الزمخشري هذه. انظر ١/ ١٥٢.

(٢) أي وَهْمُه أَشَدُّ مما سبق لإخراجه «كافة» عن النصب بجره وإضافته.

(٣) سورة هود ١١/ ٧٢، وتقدّمت في حرف اللام ٣/ ٢٠٢، وحكم الجمل بعد النكرات والمعارف ٥/ ٢٥١، وأقسام الحال ٥/ ٤٢٧.

شيخاً: حال، والعامل فيه التنبيه في «ها»، أو ٱسم الإشارة، أو هما معاً.

وتقدَّم هذا التخريج.

(٤) أي: العامل في الحال.

(٥) المفهوم من «ها» التي للتنبيه. لما فيها من معنى الفعل.

(٦) أي: معنى ٱسم الإشارة «ذا» لما فيه من معنى: أشير.

قال الشمني ٢/ ٢٢١ «الأَوْلَى بالعمل عند الكوفيين معنى التنبيه، لِسَبْقِه، وعند البصريين معنى الإشارة لِقُرْبِهِ...».

(٧) أي على تقدير العامل التنبيه تَصِحُّ الجملة بعمل «ها» أي: معنى التنبيه.

(١) قائلة غير معروف.

وجاء البيت تاماً في جميع النسخ التي بين يَدَيّ، والغريبُ أن مباركاً أثبت صدر البيت، وترك عجزه مع أنه في الثانية عنده تامٌ.

ووضع الشيخ محمد عجزه داخل قوسين.

فأصغُ: يجوز فيه كسر عينه من صَغَى يَصْغي. وضَمّها من: صغا يَصْغو.

أي: فَمِلْ له.

وطِع له: من طاع يطوع بمعنى أنقاد. وضبط عند البغدادي ضبط قلم بكسر الطاء، وجاء عند الشيخ محمد بفتح الطاء، وفي م/ ٢ «طُعْ». كذا بضمها وفي م/ ٤ «وأطع».

وساق البيت ليدل على أن «بَيّناً» حال، والعامل فيه معنى التنبيه في «ها».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٣، وشرح السيوطي/ ٩٠١.

(٢) أي على جعل العامل في الحال معنى الإشارة. وعِلّة المنع تقدُّم الحال على عاملها.

(٣) أي: تقدّم الحال على التنبيه والإشارة معاً، أي: تمتنع الحالية لتقدّم الحال على العاملين معاً، وكلاهما عامل معنوي.

(٤) تعدد الحال: راكباً، ضاحكاً.

(٥) أي: العامل في الحالين.

(٦) أي: صاحب الحالين.

(٧) أي: تداخل الحالين: راكباً، ضاحكاً.

(٨) في م/ ٥ «على أن يكون الأولى...».

(٩) أي: الحال الأولى وهي «راكباً».

(١) الحال الثانية: «ضاحكاً».

(٢) أي: من الضمير المُسْتكنِّ في الحال الأولى وهي «راكباً»، فإن هذه الحال وصفٌ مشتقّ فيها ضمير، والحال الثانية «ضاحكاً» حال منه.

(٣) أي: الحال الأولى هي العاملة في الحال الثانية. وفي م/ ٥ «وهي عاملها».

(٤) أي: تخريجُ مثل هذه الجملة على الحال المتداخلة واجبٌ عند من يرى أنّ الحالَ واحدةٌ لا تتعدّد.

وذكر الرضي أن الجمهور جَوّزوا مجيءَ أحوال متخالفةٍ متضادّةٍ لشيء واحد أو غير متضادّة، ومَنَعَ بعضُهم ذلك في الحال متضادّةً كانت أو لا، مثال المتضادة: ٱشتريتُ الرُّمَّان حُلْواً حامضاً، وغير المتضادّة مثل «خرج منها مذموماً مدحُوراً».

انظر شرح الكافية ١/ ٢٠٠ والشمني ٢/ ٢٢٠.

(٥) أي: ليس في الحال المتداخلة، وإنما جاء «مُصْعِداً ومنحدراً» حالَيْن متتابعين مع ٱختلاف صاحبهما.

(٦) أي: ٱختلاف صاحب الحال الأولى عن صاحب الحال الثانية.

(٧) أي لعدم تقييد الحال الأولى بالثانية، إذ لا يمكن الجمع بينهما، فهما متضادّان.

(٨) أي: مصعداً: حال من المفعول به وهو ضمير النصب.

(٩) أي: منحدراً، حال من الفاعل في «لقيتُ» وهو ضمير الفاعل.

(١٠) أي: جعل الحال الأولى لضمير الفاعل، والثانية لضمير المفعول، وعِلَّة المنع وقوع الفصل بين الحال وصاحبها. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٢٠.

(١١) الدليل كقولك: **لقيتُ هنداً مصعداً منحدرةً.**

(١) قائله آمرؤ القيس.

خرجتُ بها: أي: أخرجتها، على أَثَرَيْنا: ويُرْوَى: على إِثْرنا أذيال،

المِرْط: كساء من خز أو صوف، وجَرّت ذيل المِرْط لِيَخْفَى الأثرُ، فلا يُعرفُ، موضعها،

والمُرَحّل: الثوب الذي فيه صور الرِّحال من الوَشْي.

والشاهد في البيت مجيء جملة «أمشي» حالًا من تاء الضمير في «خرجتُ»، وجملةُ «تجرُّ وراءنا» حالٌ من ضمير «بها».

وقد ساقه المصنف لبيان أنه إن وُجِدَ الدليلُ أَمْكَنَ الفَصْلُ بين الحال وصاحبها، وقد فصلت هنا جملةُ الحال «أَمشي» بين الحال الثانية وصاحبها، وهو الضمير في «بها».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٤، وشرح السيوطي/ ٩٠١، والهمع ٤/ ٣٨، والديوان/ ١٤، وشرح الشافية ٢/ ٣٣٨، وشواهد الشافية/ ٢٨٦.

(٢) جاء البيت تاماً في المخطوطات التي بين يَدَيّ، وأثبت مبارك والشيخ محمد صدره.

(٣) أي: من الفصل بين الحال وضمير الفاعل.

(٤) قائله غير معروف.

عهدتُ: عرفت. المُعَنّى: العاشق، من عَنّاه تَعْنِيَةً: إذا كلّفه ما يَشُقُّ عليه. السُّلوان: النسيان.

قال البغدادي: يقول: كنتُ وسعاد متحابَيْن، فأمّا أنا فصِرْتُ إلى آزدياد، وأما هي فصارت إلى السُّلُوّ والنسيان.

والشاهد في البيت مجيء «ذات هوى» حالًا من مفعول «عهدت»، وهو «سعاد»، ومُعَنّى: حال من تاء الضمير في «عهدتُ» فَفُصِل بالحال وصاحبها بين الحال الثانية وصاحبها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٥، وشرح السيوطي/ ٩٠١، والعيني ٣/ ١٨٠.

(١) ذكر الشمني في الحاشية ٢/ ١٩٧ أنه وقع في أكثر النسخ: المستثنى، والمراد المستثنى منه.

(٢) وهو المفعول به «أحداً».

(٣) هو أَرجحُها؛ لأن الاَستثناء تامّ منفيّ، وإذا كان في مثل هذه الحالة حيث يذكر المستثنى منه تَرَجَّحت البدليّة.

(٤) لأنّ كونَ «إلّا» نعتاً خلافُ الأصل.

قال الأمير: «لما فيه من خروج «إلّا» عن أصلها من الحرفيّة والاَستثناء، وتحلّي اللفظ بغير إعرابه...» الحاشية ٢/ ١٣٥.

(٥) أي: مِثْلُ المثال السابق يجوز في «شيئاً» الثاني البدليّةُ والاَستثناءُ، ووقوعُه مع «إلّا» نعتاً.

(٦) وقلت: ما زيدٌ شيئاً إلّا شيئاً...

(٧) بَطَلَ أن يكون ما بعد «إلّا» بَدَلاً، وتَعَيَّن الاَستثناءُ والوَصْفُ.

(٨) أي: ما، ويقال: ما زيد إلا شيءٌ؛ لأنّ عَمَلَ «إلّا» بطل بسبب «ما».

(٩) فالضميران: الهاء، والكاف كلٌّ منهما مفعول الفعل «حاشى».

(١٠) مجروران بـ «حاشا» على أنه حرف جَرّ.

(١١) وذلك لأن «حاشا» حرف جَرّ.

(١٢) تعيَّن النصب في الياء لأنّ نون الوقاية الأَصْلُ فيها أن تلحق الأفعال.

(١) بيان هذه المسألة: أن معنى هذا الجملة: ما يقولُ أَحَدٌ ذلك إلّا زيد، فكونُه بَدَلاً من «أحد» هو الأصل، وكونه بَدَلاً من ضمير «أحد» المستتر في يقول» ليس بالمختار؛ لأن الأصل الإبدال من صاحب الضمير. انظر الشمني ٢/ ٢٢٠، وحاشية الأمير ٢/ ١٣٥.

(٢) وهو المستتر في «يقول».

(٣) الوجهان: الإبدالُ من أحد، وإبدالُه من ضميره.

(٤) وهو النصب على الاَستثناء.

(٥) أي: يُرْفَعُ من وجه واحد، وهو الإبدال من ضمير «يقول».

ويكون منصوباً من وجهين: الأول: الإبدال من «أحداً»، والثاني: النصب على الاَستثناء.

(٦) تقدّم البيت في «على» لأُحَيْحَة بن الجلاح الأنصاري، وقد اَستشهد به سيبويه على «أنّ» «كواكبها» بالرفع بَدَلٌ من الضمير في «يحكي» الراجع إلى أحد. وذكروا فيه النصب أيضاً. وانظر ما تقدَّم ٢/ ٣٧٥، وشرح البغدادي ٣/ ٢٣٣ وما بعدها.

(٧) تقدّم هذا في «على» مما تقدّم.

(١) العطف على «تأتينا».

(٢) أي: لم يكن مجيءٌ، ولم يكن منه حديث.

(٣) أي: نَفَى المجيءَ، ثم استأنف جملةً جديدةً مُثْبِتاً منه الحديث: أي: فأنت تحدثُنا الآن حديثاً بدلاً مما سبق.

(٤) أي: نَصْبُ «تحدّثنا».

(٥) وهو الإتيانُ.

(٦) وهو الحديثُ، أي: أنت لم تأتِ، وعلى هذا فلا يكون منك حديث.

(٧) وهو «فتحدِّثُنا» أي: ما تأتينا مُحَدِّثاً بل غير محدث. دسوقي ٢/ ٢٠٠.

(٨) فقلت: لن تأتينا فتحدّثنا.

(٩) إضمار «أَنْ» بعد الفاء، وساعد على ذلك سَبْقُ النَّفي، والفاء سببيّة.

(١٠) العطف على الفعل في «لن تأتينا».

(١١) أي: الأستئناف.

(١٢) فقلت: لم تأتينا فَتُحدّثنا.

(١٣) مثل الحالة السابقة مع «لن».

(١٤) «فتحدثنا» سقط من م/ ٣ و ٤.

(١) لعدم تقدُّم الفعل المجزوم، أو المرفوع قبل «فتحدثنا»، فيكون تابعاً له.

(٢) هو مرفوع على الأستئناف، ويجوز فيه النصب لِسَبْق النفي كالحالين السابقين مع لن ولم، وكذا مع «ما» من قبلهما.

(٣) أي: في «فأكرمك».

(٤) والوجهان: بالعطف على «تأتيني»، وبالاَستئناف.

(٥) النصب على إضمار «أَنْ» بعد فاء السببيّة.

(٦) لا يُرْفَعُ على العطف لأنه لم يتقدَّم فعلٌ يُعْطَفُ عليه «فتكرمه». وتعقَّبه الدماميني فقال: «لايظهر أنّ هنا مانعاً غير تخالف الجملتين بالاَسميّة والفعليَّة، وليس بمانعٍ على الصحيح...» حاشية الشمني ٢/ ٢٢٢.

(٧) ذكر الشمني أنّ المصنِّف ذكر الرفع على الاَستئناف، وسكت عن النصب على إضمار «أَنْ»، والظاهر أنّ سكوته عنه لجوازه. الحاشية.

(٨) سكت عن الرفع على العطف لعدم تقدُّم فِعْل، وقد تقدَّم الحديث عن هذا في الحاشية/ ٤ مما سبق.

(٩) لأنه سُبِق بآستفهام، والنصب بـ «أَنْ» مضمرة بعد الفاء.

(١٠) فهو من باب النصب لعطف الفعل على الاَسم «التفات» كما قالت مَيسون:

ولُبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني.

(١١) أي: على كونه على الجواب، أي: على جواب الاَستفهام.

(١) أي: في حال العطف على الاَسم؛ إذ يمكن أن يقال: أعجبني ضَرْبُ زيدٍ فَغَضَبُه، فتدخل الفاء على الاَسم الصريح، فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعلَ إلى اَسم صريح.

الشمني، والدسوقي.

(٢) تتمة الآية: ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الشعراء ٢٦/ ١٠٢.

وقوله: كالمثال سواء، يعني أنه يجوز في «فنكون» النصبُ على العطف على ما سبق. قال السمين: «يجوز أن تكون [لو] المشربة معنى التمنّي، فلاجواب لها على المشهور، ويكون نصب «فيكون» جواباً للتمنّي الذي أفهمته «لو»، ويجوز أن تكون على بابها وجوابها محذوف أي: لو وجدنا شفعاء وأصدقاء لعملنا صالحاً، وعلى هذا فنَصْبُ الفعلِ بأن مضمرة عطفاً على «كرَّة»، أي: لو أنّ لنا كرة فكَوْناً، كقوله:

«للبس عباءة وتقر عيني. . .». الدر المصون ٥/ ٢٨.

(٣) إذا كانت «لو» شرطية لا يجوز إلا الرفع على الاَستئناف والنصبُ على العطف على المصدر الصريح، أو على تقدير أنه في جواب نفي. دسوقي ٢/ ٢٠٠.

(٤) بالعطف على الفعل «أجد»، وعلى الاَستئناف.

(٥) إضمارها واجب بعد فاء السببيّة.

(٦) امتنع لأنه لم يتقدَّم فعلٌ يُعْطَفُ عليه، وجاز الرفع على الاَستئناف، وكذا النصب على إضمار «أنْ».

(٧) فهو اَستئناف بعد طلب.

(٨) على إضمار «أَنْ» بعد فاء السَّببيّة المسبوقة بطلب.

(١) سورة يوسف ١٢/ ١٠٩، وتقدَّمت في أول الكتاب - باب الهمزة ١/ ٨٤.

(٢) الجزمُ بالعطف على «أفلم يسيروا»، وفي كليهما حُذِفت النون للجزم.

(٣) على إضمار «أَنْ» بعد الفاء؛ لأنه في جواب الاستفهام.

(٤) سورة الحج ٢٢/ ٤٦ وتقدَّمت في «الجهة الأولى - السَّابع عشر...» قوله: «فتكون» منصوب على جواب الاستفهام «أفلم...» على تقدير «أَنْ»، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب على جواب التقرير، وقيل جواب النفي.

وانظر البحر ٦/ ٣٧٨.

(٥) الآية: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ سورة محمد ٤٧/ ٣٦.

(٦) جاء في الهمع ٤/ ١٣٦ يُنْصَبُ الفعل بإضمار «أَنْ» جوازاً إذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو، وزاد بعضهم بعد أو...

والأَحْسَنُ التشريك في الجزم، مثاله: إن تأتني فتحدّثني أُحْسِنْ إليك... وإنما كان التشريك بالجزم أَحْسَنَ لأن العطف إذ ذاك يكون على ملفوظٍ به، وهو الفعل السّابقُ والنصب يكون فيه العطف على تقدير المصدر المُتَوَهَّم من الفعل السابق».

(٧) على تقدير: وأنْ تتقوا، وأُضْمِرَت «أَنْ» وجوباً بعد الواو.

(٨) قائله غير معروف، والمُثْبَتُ صَدْرُه، وعَجُزُه ما وضعتُه بين معقوفين. وقد أُثبت عجزه على هامش م/ ٣، كما أثبتت له تتمة على هامش م/ ١ «إلى قطري لا إخالك راضياً» وهذا وهم من قارئ هذه النُّسخة.

= والشاهد في البيت قوله: «ويخضعَ»، وهو منصوب بـ «أَنْ» مضمرة بعد الواو، وتكون الواو عاطفةً مصدراً مؤوّلاً على مصدر مُتَوَهَّم، والمعنى: من يكن منه اقترابٌ وخضوعُ نؤوِه.

ولولا الرواية لَصَحّ: ويَخْضَعْ، بالجزم عطفاً على يقترب، وهو الراجح عند المصنف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٦، وشرح السّيوطي/ ٩٠١، وشرح ابن عقيل ٤/ ٤١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٣، والعيني ٤/ ٤٣٤، وشذور الذهب/ ٣٥١، وشرح الكافية الشافية/ ١٦٠٧.

(١) تقدّم في هذا ستة أوجه في فصل عقده لـ «ماذا». انظر ما سبق ٤/ ٢٨ - ٣٦.

(٢) في م/ ٢ بعد ذكر صدر البيت من المسألة السابقة: «مضى»، وسقط من هذه النسخة من قوله «يجوز» إلى قوله: «ماذا صنعته».

(٣) الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٦٥.

(٤) والتقدير: أجبتم أيَّ إجابة.

(٥) وعلى هذا فلا يصح جعل «ماذا» مفعولًا ثانياً على إسقاط حرف الجر.

(٦) ما: ٱسم استفهام مبتدأ، وذا: خبر عنه، وهو ٱسم موصول، والتقدير: ما الذي أجبتم...، وجملة «أجبتم» صلة الموصول.

(٧) وهو الضمير في «به».

(٨) انظر الحديث في حذف الضمير العائد في الهمع ١/ ٣٠٩ وما بعدها، وقد ذكر جواز حذف الضمير المجرور بإضافة صفة ناصبة له: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ طه ٢٠/ ٧٢ أو يكون

= مجروراً بحرف جُرَّ الموصولُ أو الموصوفُ بمثله لفظاً ومعنى، مثل: **مررت بالذي مررت؛ ومررت بالرجل الذي مررت....**

ومن الشرط الأخير يتضح ما رمى إليه المصنف من ٱختلال شرط الحذف، وهو أنّ «به» جاء مجروراً بحرف لم يُجَرّ به الٱسمُ الموصول «ذا».

(١) في م/ ٥ «ماذا. . .». وتقدّم الحديث في هذا التركيب في «مَن» انظر ٤/ ١٩٦.

(٢) جعل هذا أكثر لأن «مَن» قد تدخل على ٱسم الإشارة ويأتي بعدها الذي، من ذا الذي لقيتَ، وأمّا »ما» فيأتي بعدها «ذا» موصولًا ٱتفاقاً.

(٣) أي: هي خبر عن المبتدأ «من».

(٤) والعامل في الحال ما في «ذا» من معنى الفعل «أشير».

(٥) أي: لا يجيزُ مجيء «ذا» موصولًا بعد «مَن» في قولك: مَن ذا لقيت.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٥٥، وتقدّمت في «مَن». انظر ما تقدّم ٤/ ١٩٦.

وكونه من الكثير هنا أراد به مجيء «ذا» الإشارية بعد «مَن»، ثم بعده ٱسم موصول، ولا يجوز جعل «ذا» بعده موصولاً لئلا يدخل موصول على موصول بعده.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٢١، وتقدّمت في «لو»، انظر ما تقدّم ٣/ ٤٠٨، وقد ذكرت تخريج القراءة ومراجعها، فٱرجِعْ إليها إن شئت فإن فيها بياناً طيباً إن شاء اللّه تعالى.

(٨) سورة الحجر ١٥/ ٩٤، وتقدَّمت في فصل عقده للتدريب على «ما».
انظر ما سبق ٤/ ١١٨.

(٩) حديثه هذا تقدَّم في ٤/ ١١٨ - ١١٩، وذكرت أنَّ النص في أمالي الشجري ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠، وانظر كذلك المحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢.
=

(١) انظر ما تقدَّم ٤/ ١١٩ الخلاف في نسبته، وتخريجه ومراجعه، وكان الشاهد فيه أنّ «أمر» يتعدّى إلى اْثنين: أوّل صريح، وثانٍ بالباء، وأنّ الأصل: أمرتك بالخبر، فلما سقطت الباء نصب «الخير» على نَزْعِ الخافض.

(٢) أي: الفعل «أمَرَ» يتعدى للثاني بالباء.

(٣) أي: يشكل التقدير في الآية على ما صَرَّح به: بالذي تُؤْمَرُهُ، على جعل «ما» موصولاً اسمياً.

(٤) تقدّم ملخص المسألة قبل قليل، وذكرتُ أنّ شرط الحذف أن يكون التقديرُ: فاّصدع بالذي تُؤْمَرُ به. فيكون الضمير في «به» مجروراً بنفس الحرف الذي جُرّ به الاّسم الموصول.

(٥) وهنا الباء الجارّة للموصول متعلِّقة بـ «اّصدع»، والباء الجارة للعائد متعلقة بـ «تؤمر» دسوقي ٢/ ٢٠١.

(٦) سورة المؤمنين ٢٣/ ٣٣، وتقدَّمت في «على». انظر ما تقدَّم ٢/ ٣٧٢، وكذا ٥/ ٢٠٩.

(٧) قال من قبل: «. . . وأنّ حَذْفَ العائد المجرور هو والموصول بحرفٍ مُتَّحِدِ المعنى مشروطٌ باّتحاد المتعلّق. . .». انظر ٥/ ٢٠٩.

(٨) في م/٣ «بمعنى: مُرْ».

(٩) وإذا صَحّ هذا فإنّ المجرورين: الموصول والعائد مجروران بحرف واحد وهو الباء، وكلا المجرورين متعلِّقٌ بالأمر.

(١) الآية: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٠١.

(٢) انظر سورة يونس ١٠/ ٧٤.

(٣) سقط «يكون» من م/ ٣ و٤ و٥.

(٤) وعلى تقديره هذا يكون العائد محذوفاً، والأصل: كذَّبوا به، فالعائد مجرور، ثم حُذِف توسُّعاً وشَرْطُه مستوفىً.

(٥) أي: التصريحُ بالضمير العائد مجروراً بحرف الجرّ: فقد جاء: ... بما كذّبوا به....

(٦) الآية: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ نَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ سورة يونس ١٠/ ٧٤.

(٧) أي: جاز حَذْفُ الضمير العائد من آية الأعراف: «بما كَذّبوا» مع أن المتعلّق مختلف، فقوله: بما كذّبوا، متعلّق بـ «يؤمنوا»، وقوله «به» الضمير الرابط مع جارّه متعلّق بـ «يؤمنوا»، وقوله «به» الضمير الرابط مع جارّه متعلّق بـ «كَذّبوا».

(٨) سورة الشورى ٤٢/ ٢٣، وتقدّمت في الجهة الثالثة، المثال الرابع.

(٩) ذكر المصنف هذا من قبل عن يونس والفراء والفارسي، وأنه ٱرتضاه ٱبن خروف وٱبن مالك. وعلى رأي يونس لا تحتاج المصدرية إلى عائد، وكذا قال الفراء.

(١٠) الذي: على هذا ٱسمٌ موصول خبر «ذلك»، وعائده محذوف على التدريج: يُبَشِّر به يُبَشِّره، يُبَشِّر، حَذْفٌ بَعْدَ حَذْفٍ. انظر الدر المصون ٦/ ٨٠.

(١) سورة الأنعام ٦/ ١٥٤، وتقدَّمت في حرف الكاف. انظر ٣/ ٢٥.
وقد عرض المصنِّف هناك لقراءة «أَحْسَنُ». وتكرر الحديث فيها في الباب الثالث «هل المتعلَّق الواجبُ الحَذْفِ فعلٌ أو وَصْفٌ» انظر ٥/ ٣٣٤.
وتكرر صدر الآية في مواضع أخرى، وكذا القراءة.

(٢) الذي: اسم موصول، وأَحْسَنَ: فعل ماض، وهو الصِّلة، وفاعله ضمير يعود على «موسى» في أول الآية، والتقدير: تماماً على الذي أَحْسَنَهُ موسى. انظر الدرّ المصون ٣/ ٢٢٠.

(٣) ذكر الشمني في الحاشية ٢/ ٢٢٣ أنّ هذا القول لابن قتيبة، وهو بناء على أنّ المراد بالذي غير من يعقل وهو العِلْم.

(٤) أي: كون «الذي». وهذا قولُ ابن مالك والكوفيين، فهم يرون أن «الذي» يأتي موصولاً حرفياً لا يحتاج لعائد. انظر البحر ٤/ ٢٥٥، والشمني ٢/ ٢٢٣.

(٥) أي «الذي». وذكر هذا أبو حَيّان لبعض نُحاة الكوفة، ونَقَلَهُ عنه الشمني. انظر البحر ٤/ ٢٥٥، وحاشية الشمني ٢/ ٢٢٣.

(٦) قال أبو حيان: «وقال بعض نحاة الكوفة يَصِحُّ أن يكون «أَحْسَنَ» اسماً، وهو أفعل التفضيل، وهو مجرورٌ صفةً للذي وإن كان نكرة، من حيث قارب المعرفة؛ إذ لا يدخله «أل» كما تقول العرب: مررت بالذي خيرٌ منك، ولا يجوز مررت بالذي عالم. انتهى. وهذا سائغ على مذهب الكوفيين في الكلام، وهو خطأ عند البصريين» البحر ٤/ ٢٥٥.

وأنت ترى أن ما أثبته المصنِّف هو عين تخريج أبي حيان على مذهب هؤلاء الكوفيين. فتأمّل!!

(٧) فهو اَسمٌ وَصْفٌ للذي قبله، فهو مجرور مثله، ممنوع من الصرف؛ لأنه وصف على وزن «أَفْعَل».

(١) الوجهان: جَعْلُ «الذي» حرفاً مصدرياً، ونكرةً موصوفة.

(٢) «على» ليس مثبتاً في م/٣.

(٣) انظر ما تقدَّم ٤/ ٦١ وما بعدها.

(٤) ويكون تقديره: أعجبني شيءٌ صَنَعْتَهُ.

(٥) والتقدير: أعجبني صُنْعُك.

(٦) سورة آل عمران ٣/ ٩٢، وتقدَّمت في ٤/ ١٣٩ بمناسبة قراءة ابن مسعود ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ بَعْض مَّا تُحِبُّونَۚ﴾.

(٧) على تقدير: حتى تنفقوا من شيء تحبونه.

(٨) ولو كانت مصدرية لكان التقدير: حتى تنفقوا من حُبّكم، وذلك غير ممكن. وهذا معنى قوله: المعاني لا يُنْفَقَ منها.

وتجد مثل هذا عند أبي البقاء انظر التبيان/ ١٨.

(٩) الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٣ وتقدَّم أول الآية في الجملة الموصول بها الأسماء، ويتكرر مثل هذا الجزء في الآية في مواضع منها: الأنفال ٨/ ٣، والحج ٢٢/ ٣٥، والقصص ٢٨/ ٤٥، والسجدة ٣٢/ ١٦، والشورى ٤٢/ ٣٨.

وقوله: وكذا: ومما رزقناهم... أي: يجوز في «ما» الموصولة والموصوفة، ولا تجوز المصدرية.

قال أبو البقاء: «ولا يجوز أن تكون ما مصدرية؛ لأن الفعل لا يُنْفَق» انظر التبيان/ ١٨.

(١) هذا على تقدير «ما» مصدريةً. قال السمين «... الثالث أن تكون مصدريّة، ويكون المصدرُ واقعاً موقعَ المفعول، أي: مَرْزُوقاً، وقد منع أبو البقاء هذا الوجهَ، قال: لأنَّ الفعل لا يُنْفَقُ، وجوابه ما تقدَّم من أنّ المصدر مرادٌ به المفعول» الدر المصون ١/ ٩٧. وذهب إلى المصدر الهمداني في الفريد ١/ ١٩٢ «قال: «أي من مرزوقنا تسمية للمفعول بالمصدر».

(٢) أي: هذين المصدرين.

(٣) أي: بالمفعول.

(٤) وجه التعسُّف تقديرُ المصدر، ثم تقدير المشتقِّ منه، وقد أمكن على التقدير السابق الموصولةُ والموصوفةُ من غير حاجة إلى تأويل.

(٥) تقدَّم هذا في «ما» ٤/ ٩. ما: بمعنى شيء، وهي موصوفة بمفرد.
وانظر أمالي الشجري ٢/ ٢٣٧.

(٦) ما: فاعل، على تقدير: سرني شيءٌ مُعْجِبٌ لك. فَمُعْجِبٌ: بالرفع صفة لـ «ما». يقول أبو حيان: لو ثبت مثل هذا لثبت مجيء «ما» نكرة موصوفة لٱنتفاء ٱحتمال الزيادة فيه؛ لأنَّ «ما» تُزاد بين الجارّ والمجرور.
انظر الدسوقي ٢/ ٢٠٢ وقد أخذه عن الشمني ٢/ ٢٢٣.
وعقَّب عليه الشمني بقوله: «وفيه نظر، فقد مضى في «ما» الزائدة أنها تقع بعد الرافع، كقولك: شتان ما زيد وعمرو.
[وقال الدماميني]: الظاهر أنه لا يثبت ولو سُمِع؛ لٱحتمالِ أن تكون موصولةً حُذِفَ صَدْرُ صِلَتها.
[قال الشمني]: ويمكن الجواب عن هذا بأنّ كلام أبي حيان إنما هو على الأصل، وهو عدم الحذف».

(١) يَرُدُّ المصنّف بهذا على شيخه أبي حيان في احتمال أن تكون «ما» في المثال الذي ذكره زائدة: **مررت بما معجب لك**. قال الشمني: «ووجهه أن الباء في قولهم: «مررت بما معجب لك» للإلصاق، و«ما» الزائدة لا تقع بعد باء الإلصاق، وإنما تقع بعد باء السببية».

(٢) الآية: **﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾** سورة المائدة ٥/ ١٣.

بما: الباء حرف جر تفيد السببية، و«ما» زائدة بين الجارّ والمجرور تأكيداً. وأجازوا أن تكون «ما» نكرةً مجرورةً، و«نقضهم» بدل منه. انظر الدر ٢/ ٤٥٥.

(٣) سورة آل عمران ٣/ ١٥٩، وتقدمت في «ما» انظر ٤/ ١٠١.

وانظر الدر المصون ٢/ ٢٤٥ ما: زائدة، أو نكرة موصوفة، أو غير موصوفة. والباء فيها معنى السببية.

(٤) ويكون التقدير: أعجبني الذي جاءك.

(٥) ويكون التقدير: أعجبني فريقٌ جاءك.

(٦) أي جَوَّزوا الوجهين: الموصولة والموصوفة في «مَن» في الآية.

(٧) سورة البقرة ٢/٨، وتقدّمت في ٤/٢٠٢ «ما» النكرة الموصوفة، ونصُّ المصنّف الذي تقدّم: «فجزم جماعة بأنها موصوفة، وهو بعيد لقلة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة».

(٨) قال أبو البقاء «ومَن: هنا نكرةٌ موصوفة، ويقول: صفةٌ لها، ويضعف أن تكون بمعنى «الذي»؛ لأنّ «الذي» يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى ههنا على الإبهام. والتقدير: ومن الناس فريق يقول». انظر التبيان/ ٢٤.

(١) المجيبُ هو أبو حيان، قال: «وأما آستضعافُ أبي البقاء كَوْنَ «مَن» موصولةً، وزَعْمُه أنّ المعنى على الإبهام فغير مُسَلَّم، بل المعنى أنها نزلت في ناسٍ بأعيانهم معروفين، وهم عبدالله بن أبيّ آبن سلول وأصحابه، ومن وافقه من غير أصحابه ممن أظهر الإسلام، وأبطن الكفر...».

البحر ١/ ٥٤، وتبعه على هذا تلميذه السمين في الدر ١/ ١٠١.

واختار أبو حيان الموصولة لأنه الراجح من حيث المعنى، ومن حيث التركيب الفصيح.

فإن شئت أن ترى وجه الفصاحة ورجحان هذا الوجه فآرجع إلى البحر.

(١) أول الآية: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا . . .﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٢١ – ١٢٢، وانظر سورة الشعراء ٢٦/ ٤٧ – ٤٨.

(٢) أي: رَبّ موسى.

(٣) «من الكل» غير مثبت في م/ ٢ و٣ و٥.

(٤) ذكروا في «رَبِّ موسى» أنه نعت لـ «رَبِّ العالمين»، وبَدَلٌ، وعَطْفُ بَيَان. ولم يذكر العكبري غير البدليّة. انظر التبيان/ ٥٨٨، والدر ٣/ ٣٢٣.

(٥) تقدّم آخر الآية، ثم ذُكِرَت تامّةً. سورة البقرة ٢/ ١٣٣.

وانظر ٥/ ١٠٤ وكان الحديثُ عن الجملة الاعتراضية بين النحويين والبيانيين. والإعراب الذي أراده المصنّف هو في «إبراهيم» وما عُطِفَ عليه، وقد ذكروا فيه: البدليّة، وهو بَدَلُ تفصيل، وعطف البيان.

وزادوا على ما ذكره المصنّف هنا النصب على تقدير «أعني». والفتحة على «إبراهيم» علامة نَصْب، وعلى القولين السابقين علامة جَرّ.

وذكر ابن الأنباري البدليّة وما زاد. انظر البيان ١/ ١٢٤.

وانظر الأوجه الثلاثة في مشكل إعراب القرآن ١/ ٧٢.

(٦) سورة النمل ٢٧/ ٥١، وتقدّمت في أول الجهة الخامسة «باب كان وما جرى مجراها» وكان الحديث فيها عن «كان» ص/ ١٢٥.

(٧) القراءة بفتح همزة «أنّ» عن عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف والأعمش والحسن وابن أبي إسحاق وسهل ورويس.

= وتحتمل هذه القراءة وجهين: البدليّة من عاقبة، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: العاقبة تدميرنا إياهم. انظر كتابي معجم القراءات ٦/ ٥٣٣ وما بعدها، وفيها قراءتان أخريان: إِنّا، أَنْ دَمّرناهم. ولا يغنيك هذا المختصر الذي ذكرته عن قراءة تفصيل المسألة.

(١) سورة الأعلى ٨٧/ ١.

(٢) أي: الظريف: صفة لـ «غلام».

(٣) قوله: «ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل» غير مثبت في م/ ١ و٥.

(٤) وهو «زيد».

(٥) أي جيء بـ «زيد» مضافاً إلى «غلام» لإخراجه عن عمومه، وتخصيصه بزيد، ولم يُؤتَ به لذاته، وهذا فرق ما بين المثال والآية؛ ففي الآية: ٱسم ربك: المراد بالتسبيح الرّبّ سبحانه وتعالى لا لفظ «ٱسم»، وذكروا في بيان هذا كلاماً مُطَوّلاً.

(٦) أي مما جاء فيه الصفة للمضافِ إليه لا المضافِ قوله...

(٧) **أثبت مبارك والشيخ محمد هذا على أنه شطر بيت، وعَلَّق عليه مبارك بقوله: «هذا شطر من البحر المتقارب لم نقف له على تتمة ولا قائل».**
قلتُ: أثبت عند مبارك في م/ ١ على أنه جملة لا بيت شعر، وجاء كذلك في بقية المخطوطات، ومثله متن حاشية الأمير.
أضف إلى ما سبق أنك لا تجد تعليقاً عليه في شرح الشواهد للبغدادي، ولا السيوطي.
ولو كان شطر بيت كما ذهب إليه مبارك والشيخ محمد لما أهمله هذان العالمان الجليلان!!

(١) وهي جملة «يتّقي».

(٢) وهو «فتى».

(٣) أي: لتعميم الحكم وهو الفوز على كل فتى كان منه تقوى.

(٤) أي: لا للحكم على فتىً معينٍ بخصوصه.

(٥) البيت لعمرو بن معد يكرب وقيل غيره، وتقدّم في «إلّا» انظر ١/ ٤٧١.

وانظر شذوذين فيه: وصف المضاف وهو «كل»، والقياس أن يوصف «أخ».

والثاني: الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر، وهو قليل. والوصف: «إلا الفرقدان»، والتقدير: كلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارقة أخوه. وفيما تقدّم بيان أوفى من هذا المختصر وأنفع.

(٦) سورة البقرة ٢/٢ - ٣، وذكرت الآية/٢ في أول الكتاب ١/٥٦، وفي «أل» الجنسية ١/ ٣٢٠، وتكررت في مواضع أخرى.

وأما الآية الثالثة: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ فقد ذكرت في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء. ٥/٦٠٦.

وقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ غير مثبت في م/١ و٢ و٥.

(٧) أي: نعتاً للمتقين في الآية، ونعتاً للرجل في المثال، فهما في محل جَرّ، وذكروا في الآية البدليّة، وعطف البيان. انظر الدر ١/٩٥.

(٨) أي: يكون في محل نصب معمولاً لأعني أو أمدح، وهذا نصب على القطع، وأجاز العكبري النّصب على موضع «للمتّقين». انظر التبيان/١٦.

(٩) بعد أمدح في م/٤ «وهو على التبعية» كذا!

(١) أي: يكون الموصول خبراً لمبتدأ مقدّر: هم الذين يؤمنون، وهو الذي فعل. وهذا على معنى القطع.

ومما ذكروه في حالة الرفع أن يكون مبتدأ، وفي خبره قولان: أحدهما أولئك الأولى، أو الثانية، والواو زائدة. وجعل السمين هذين القولين رديئين.

وانظر بيان هذه الأعاريب في البيان ١/ ٤٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٦.

(٢) ذكر البدليّة ابنُ الأنباري في البيان، والسمين في الدر ٢/ ٩٤، ومكّيّ بن أبي طالب في المشكل، والفريد ١/ ١٨٨، ولم يذكر مكي البدليّة.

وانظر التبيان/ ١٦. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٣١، والكشاف ١/ ٩٤ وما بعدها.

وذكر الدماميني أن الموصول الذي فيه الألف واللام دائماً صفة لموصوف مذكور أو مقدّر، فإذا وُجِد في اللفظ ما يصلح كونُه نعتاً له تعيّن جعلُه نعتاً؛ لأن جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتاً لاَحتياجه دائماً إلى منعوت، وجَعْلُه نعتاً يغني عن جعله غير ذلك؛ ولذا لم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلاً، وإن كان ذكره السمين. اُنظر حاشية الشمني ٢/ ٢٢٥.

(٣) أي: تعذّر النعت.

(٤) تتمة الآية الثانية: ﴿... وَعَدَّدَهُۥ﴾ سورة الهمزة ١٠٤/ ١ - ٢.

الذي: بدلٌ من «لُمَزَة» لا نعت؛ لأن لُمَزَة نكرة، والذي: معرفة، فلا يصف الثاني الأول.

انظر الدر المصون ٦/ ٦٥٨ فقد ذكر أيضاً نَصْبَه ورَفْعَه على القطع.

(١) انظر ما تقدَّم حرف الكاف ٣/٧ وما بعدها، وشبه الجملة ٥/٣١٣.

(٢) ذكر في الباب الثالث «شبه الجملة» أنّ الأخفش وابن عصفور ذهبا إلى أنّ كاف التشبيه لا تتعلَّق. فإذا قيل: زيدٌ كعمروٍ، فإن كان المتعلَّق «استقر» فالكاف لا تدل عليه، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف، فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف. انظر شبه الجملة ٥/٣١٣.

وتعقّبه الشهاب بأنّ الحقّ خلافه، وأنّ كلامه مخالف لقوله الآتي.

انظر حاشية الشهاب ٦/٢٧٨.

(٣) أي: تحتمل الكاف الاسمية كما في المثال، وهي مرادفة لِمِثْل.

(٤) أي: ولا يحتاج إلى تقدير متعلّق، وهو الاستقرار الذي ذكره.

(٥) قوله: **بٱتفاق غير صحيح، فقد ذكر سيبويه جوازه في الضرورة، وذهب الأخفش والفارسي وكثير من المتقدمين إلى جوازه في الاختيار.**
انظر ما تقدَّم ٣/ ٢٢ - ٢٣، والٱرتشاف/١٧١٣.

(٦) كزيد: الكاف حرف جر، وزيد: مجرور به، وهما متعلّقان بـ «استقر» مُقدَّراً.

(٧) أي: جَعْلُ الكاف ٱسماً أُضِيفَ إلى ما بعده، فتكون الصِّلةُ مضافاً ومضافاً، والصِّلَةُ في الأصل لا تكون إلا جملة.

(١) «على» غير مثبت في م/٣ و٥.

(٢) على: حرف جر، ويكون «على» ٱسماً ظرفاً بمعنى فوق.
وسواء أكان حرفاً أو ٱسماً ظرفاً فهو متعلّق بٱستقرار مقدّر هو خبر المبتدأ.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ سورة الضحى ٩٣/١ - ٢.

(٤) في قوله: والليل.

(٥) «الثانية» غير مثبت في م/١، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد، وحاشية الأمير. وهي مثبتة في بقية المخطوطات، ومتن حاشية الدسوقي.

(٦) فهو قَسَمٌ ثانٍ بالليل.

(٧) أي: العطف.

(٨) أي: لو كان قَسماً ثانِياً لاَحتاج كُلٌّ من القَسَمَيْن إلى جواب.

(٩) تعقَّبه الدسوقي بقوله: «قوله» وإلا لاَحتاج... إلخ فيه إدخال اللام على جواب «إنْ» الشرطية، وهو ممنوع كما مَرّ» الحاشية ٢/٢٠٢.

(١٠) أي: القَسَمُ الأول والقَسَمُ الثاني.

(١١) أي: يوضح العَطْفَ هنا ما جاء في السورتين من العطف بالفاء.

(١٢) الآية: ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا * فَٱلۡعَٰصِفَٰتِ عَصۡفٗا﴾ سورة المرسلات ٧٧/١ - ٢.

(١٣) الآيات: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا * وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا * وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا * فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا﴾ سورة النازعات ٧٩/١ - ٤.

(١) لم يذكر المصنّف غير مسألتين.

(٢) سورة النور ٢٤/٣٦ وتقدَّمت، وكذا هذه القراءة.

انظر ما سبق الجملة الابتدائية ٥/٤٢، وفي أول الباب الخامس: الجهة الأولى.

(٣) وهو «له».

(٤) جَعَلَهُ الأَوْلى لأنّه قام مقام المفعول، فالفعل «سَبّح» قد تأتي معه اللام مزيدة أو معلّلة نحو ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الحديد ٥٧/١.

ولعِلّة أخرى هي قُرْبُ هذا الظرف من الفعل.

(٥) أي: وقد يكون النائب عن الفاعل الظرف الثاني وهو «فيها».

(٦) وهو قوله: «بالغُدُوّ».

قال السمين: «والقائمُ مَقامَ الفاعل أَحَدُ المجرورات الثلاث، والأَوْلى منها بذلك الأُولى؛ لاحتياج العامل إلى مرفوعه؛ فالذي يليه أَوْلَى» الدر ٥/٢٢١.

(٧) الآية: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ سورة الزمر ٣٩/ ٦٨.

(٨) وهو «فيه».

(٩) وهو «أخرى».

(١٠) إذا وُجِد في الجملة ظرف ومصدر كان الظرف أَوْلَى بالنيابة من المصدر، و«أخرى» هنا وصف لِمَصْدَرٍ محذوف: نفخة أخرى. ووجه الضّعف أيضاً أنه عند حذف الفاعل فالجارُّ والمجرور الواقع موقع المفعول به هو الذي يكون نائباً عن الفاعل.

(١) في م/ ٣ «كضعف».

(٢) وجه الضعف جعل «طويل» النائب عن الفاعل مع وجود الظرف على تقدير: سير عليه سيرٌ طويل، فهو نعت للمصدر المحذوف. فجعل «عليه» نائباً عن الفاعل، ثم تكون الجملة: سير عليه سيراً طويلاً، بنصب المصدر.

(٣) الشمس: مؤنث مجازيّ، يجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره، فتقول: تجلّت الشمس...

(٤) تاء التأنيث، أو التاء المزيدة على الفعل الماضي: تَجلّى.

(٥) الآية: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ سورة الليل ٩٢/ ١٤.

وقد قُرِئ بتاءين: «تتلظى»، وانظر هذا في كتابي: معجم القراءات.

(٦) أي: في «تلظّى» في الآية.

(٧) عاد المصنِّف مرة أخرى إلى قَرْن جواب الشرط «إِنْ» باللام وهو غير الصواب، وتقدَّم له قبل قليلٍ مثلُ هذا.

(٨) أي: تأنيث الفعل.

(٩) في م/ ١ «مع المجاز».

(١٠) أي: ضميراً مستتراً يعود علي مؤنث مجازيّ متقدِّم.

(١١) أي: جواز كونه ماضياً، أو مضارعاً.

(١٢) في م/ ٣ و٤ «يُعْلَمُ».

قال الدماميني: «إنما عُلِم الفسادُ بٱحتمال الوجه الثاني، وهو كون الفعل مضارعاً حذف منه إحدى التاءين، لا بٱحتمال الوجه الأول، وهو كونه ماضياً» الشمني ٢/ ٢٢٦.

(١) قائلُه لبيد، وهو من أبيات قالها لابنتيه عندما حضرته الوفاة.

وجاء البيت تامّاً في المخطوطات التي بين يَدَيّ، ما عدا الرابعة، فقد أثبت صدره، وكذلك فعل مبارك والشيخ محمد، وفي البيت روايات:

تخاف ٱبنتايَ، تودُّ ٱبنتايَ، يَسُرُّ ٱبنتايَ.

وقوله: وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر، معناه حالي كحالِ مَن في هاتين القبيلتين صائر إلى الموت؛ فلم يخلد أحد منهما من قبلُ، ولا يكون ذلك من بَعْدُ.

والشاهد في البيت أنّ بعضهم ٱستدلّ بقول لبيد: تمنى ٱبنتاي، على صحة. «قام هند»، بتذكير الفعل مع أنّ الفاعل مؤنّث حقيقي، ولا فاصِلَ، وظنّ «تمنّى» ماضياً، والصَّوابُ أنه مضارع، وأنَّ أصله: تتمنّى، فحذفت إحدى التاءين. وقصد المصنِّفُ الردّ على الكوفيين.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٧، وشرح السيوطي/ ٩٠٢، وشرح المفصّل ٨/ ٩٩، وشذور الذهب/ ١٧٠، وهمع الهوامع ٦/ ٦٥، والخزانة ٢/ ٢١٩ و٤/ ٤٢٤، وأمالي الشجري ٢/ ٣١٧، والديوان/ ٢١٣، وقد أطال المُحَقِّق في تتبع هذا الشاهد في المراجع فَأَحْسَن وأجاد.

(١) أي: المُعْرِبُ. وفي م/ ٤ و٥ «تراعي».

(٢) أي: يلتزمون. دسوقي ٢/ ٢٠٤، والأمير ٢/ ١٣٨.

(٣) أي: إذا لم يتأمَّل المُعْرِبُ في تلك الشروط.

(٤) وعلى هذا فمن جَعَلَ الجامدَ نَعتاً والمشتقَّ عطفَ بيان فقد قال غير الصواب، ووقع في الخطأ.

والحديث في عِلّة ما اشترطوه من الجمود في عطف البيان والاشتقاق للنعت يُرْجَعُ فيه إلى ما ذكره النحويون، فذِكْرُه هنا ليس هو الغاية.

(٥) أي: عطف البيان.

(٦) قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ * مَلِكِ ٱلنَّاسِ ...﴾ سورة الناس ١١٤/ ١ - ٣.

(٧) قال الزمخشري: «فإن قلتَ: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ * إِلَـٰهِ ٱلنَّاسِ﴾» ما هما من «رَبِّ العالمين؟ قلتُ: هما عطفا بيان...» انظر الكشاف ٣/ ٣٦٩.

(٨) سبق المصنِّفَ إلى هذا شيخُه أبو حيان. قال: «والظاهرُ أنّ... صفتان»، ثم ذكر نَصّ الزمخشري، وقال: «وعَطْفُ البيان المشهور أن يكون بالجوامد...» البحر ٨/ ٥٣١ - ٥٣٢. قلت: جعله الصواب لأنهما مشتقان.

(١) قلت: هذا نصُّ السمين. انظر الدر المصون د/ ٥٩٣، فهما مشتقتان جريا مجرى الجوامد في كونهما يوصفان ولهذا صحّ جعلهما بياناً.

(٢) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى، فقد جاء فيها «أُجْرِيا»، ومثله طبعة مبارك والشيخ محمد.

(٣) أي: في النعت.

(٤) والرَّجُلُ جامدٌ، وكان يُفْتَرضُ به أن يُعْرَبَ بدلاً أو عَطْفَ بيان؛ لأن النعت يكون مشتقاً، وهذا ليس كذلك.

(٥) حيث يجعلون «الرجل» نعتاً لاسم الإشارة مع أنه جامد.

(٦) أي: أَعْرَف.

(٧) أي: عطف البيان.

(٨) قال ابن مالك: «واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عَطْفِ البيان على تخصص متبوعِه، وليس بصحيح؛ لأنّ عطفَ البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتقّ، ولا يشترط تخصصُ النعتِ، فلا يشترط زيادةُ تخصيصِ عطفِ البيان، بل الأَوْلى بهما العكس؛ لأنهما مُكَمِّلان..» شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٣.

(٩) أي: في المثال المتقدِّم.

(١) أي في المثال السابق: مررت بهذا الرَّجُلِ.

وانظر الكتاب ١/ ٣٠٦ وما بعدها. وهو عن الخليل أيضاً.

(٢) أي: سيبويه. وانظر الكتاب ١/ ٣٧٨، وقد تكرر هذا في مواضع من الكتاب، انظر ١/ ٣٨٢، و١/ ٣٩٠.

ومما قال: «وأما أجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة».

وقال: «... وقد جَرَّبْتُك فوجدتك أنت إيّاك، جعلت «أنت» صفة...» ويكرر هذا ابنُ هشام في نهاية النوع الثاني من هذه الجهة محتجاً به لتسميةِ الزمخشريّ البدلَ عطفَ بيان».

(٣) تقدّم هذا للمصنف منقولاً عن ابن عصفور في المثال: «مررت بهذا الرجل»، انظر ما سبق ١/ ٣٢٣ - ٣٢٤، ونقلتُ هذا النصَّ عن المصنّف فيما تقدَّم.

ونصُّ ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٩٧ - ٢٩٨.

وقد فاتني الإشارة إليه في الموضع الأول، فلا يفوتني ذلك هنا إنْ شاء الله تعالى.

(٤) أي: «الرجل» من قوله: مررتُ بهذا الرجلِ.

(٥) قال في شرح الجمل: «كأنك قلت: مررت بهذا الرجل، وهو الرجلُ الذي بيني وبينك فيه العَهْدُ».

(٦) أي: إذا قُدّر «الرجلُ» عَطْفَ بيان.

(٧) في م/ ٥ «فتساوى». وتعقّبَهُ مَن بعده بأن ٱسم الإشارة مقدَّم في التعريف.

(٨) أي تُسَاوي «أل» وما دخلت عليه ٱسمَ الإشارة في التعريف.

(١) قوله: «عليها» غيرمثبت في طبعة الشيخ محمد.

(٢) الجنس المعيَّن: أي: جنس الرجل. قال ٱبنُ عصفور: «فالجوابُ أنّ الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المُعَرَّفُ بها المشارَ إليه في التعريف، وزاد عليه بأنّ المُشَارَ لا يُعْطِي جنسَ المشار إليه، والرَّجَلُ يعطي فيه الألفُ واللامُ الحضورَ، ويعطي هو أنّ الحاضر من جنس الرجال، فصار المُشارُ إذن أَعْرَفَ من «هذا».».

انظر شرح الجمل ١/ ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٣) أي: أَعْرَف.

(٤) أي: ٱبن عصفور.

(٥) في م/ ٥ «يتأوّله».

(٦) أي: مررتُ بزيدِ المشارِ إليه.

(٧) ذهب الدماميني إلى أن ما ذهب إليه المصنّف من تقدير الإشارة بالمشتق لا يَقْدَحُ في قول ٱبن عصفور ولا يدفعه، انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٢٧.

(٨) الآية: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ سورة الأنعام ١٠٢/٦.

وتكرر ما أخذه المصنّف من الآية، انظر سورة يونس ٣/١٠، ٣٢، وفاطر ١٣/٣٥، والزُمَر ٦/٣٩.

(٩) قوله تعالى: ﴿ربكم﴾ مثبت في م/١، وهو غير مثبت في البقية.

(٢) فجمع بين نقيضين: الأول: ويكون جامداً، والنعت: ويكون مشتقاً.

(٣) أي: نعت اسم الإشارة.

(٤) كقولك: مررت بهذا الرجل، وهو المثال المتقدِّمُ.

(١) انظر في الكشاف ١/ ٥٢١، وهو الموضع الأول مما جاء في سورة الأنعام، فلم أجد عنده إلّا وجهاً واحداً، وهو كون «ذلكم» مبتدأً، وما بعده أخبار.

ونصه في الآية الأولى من يونس جَعْلُ لفظ الجلالة صفة للإشارة، وما بعده الخبر. قال: «وذلكم إشارة إلى المعلوم بتلك العظمة، أي: ذلك العظيم الموصوف بما وُصِف به هو ربكم، وهو الذي يستحقُّ منكم العبادة» الكشاف ٢/ ٦٦.

ولم أجد حديثاً صريحاً في الآية الثانية في هذه السورة.

وفي آية سورة فاطر/ ١٣ جعل «ذلكم» مبتدأ، و«الله ربكم» جملةً خبراً، ثم قال: «ويجوز في حكم الإعراب إيقاعُ ٱسم الله صفة لٱسم الإشارة، أو عَطْفَ بيان، ورَبُّكم خبراً، لولا أنّ المعنى يأباه» الكشاف ٢/ ٥٧٤.

قلت: وقوله: «لولا أن المعنى يأباه» يُرَدُّ به على المصنف ٱبن هشام بأنّ الزمخشريّ بعد أن أجاز هذا رَدَّه بعد أن رأى أن المعنى لا يستقيم.

وفي البحر ٧/ ٣٠٥ ذكر نصَّ الزمخشريّ، ثم قال: «... أما كونُه صفةً فلا يجوز لأنّ الله عَلَم، والعَلَمُ لا يُوْصَفُ به، وليس ٱسمَ جنس كالرجل، فتُتَخَيَّلُ فيه الصفةُ، وأمّا قولُه: لولا أنّ المعنى يأباه، فلا يظهر أنّ المعنى يأباه؛ لأنه يكون قد أخبر بأنّ المشار إليه بتلك الصفات والأفعال المذكورة: رَبّكم، أي: مالِكُكُم، أو مُصْلِحُكُم، وهذا معنى لائقٌ سائغ»، وذكر الدماميني ٱعتراض أبي حيان. انظر الشمني ٢/ ٢٢٨.

(١) أي: ٱشترطوا التعريفَ لأمورٍ منها عَطْفُ البيان، ونعتُ المعرفة، وٱشترطوا التنكير لأمورٍ منها الحالُ، والتمييزُ، وٱسمُ التفضيل، ونَعْتُ النكرة، ويشمل غير هذا.

(٢) وهو تعريفُ عطف البيان ونعت المعرفة.

(٣) الآية: ﴿وَٱسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ۞ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ سورة إبراهيم ١٤/ ١٥ - ١٦.

(٤) سورة المائدة ٥/ ٩٥، وقد ذكرتُها كاملة من قبل. وانظر ٣/ ٢٤٧.

(٥) هذه قراءة عاصم وحمزة والكسائي وٱبن كثير وأبي عمرو ويعقوب: «كفارةٌ طعامُ مساكين» بتنوين «كفارة».

وعلى هذه القراءة يكون «طعامٌ» بدلاً من «كَفّارة»، أو خبرَ مبتدأ، أي: هي طعام، ووجه آخر هو عطف على قوله: «فجزاءٌ».

انظر تفصيل هذا والمراجع في كتابي: معجم القراءات ٢/ ٣٤٢.

(٦) أي: صديد: عطف بيان لـ «ماء»، وكذا طعامٌ: عطف بيان من كفارة. والذي ذهب إلى عطف البيان في الآية الثانية هو الفارسيّ، وكذا في الآية الأولى.
انظر الدر المصون ٢/ ٦١٠ وأرجع إلى الحجة للفارسي ٣/ ٢٥٨.

(٧) هذا قول شيخه أبي حيان. انظر البحر ٤/ ٢٠.
قال: «قال أبو عليّ: «طعام» عطف بيان؛ لأن الطعام هو الكفارة. انتهى.
وهذا على مذهب البصريين [كذا!] لأنهم شرطوا في البيان أن يكون في المعارف لا في النكرات، فالأولى أن يعرب بدلاً».
قلت: في نص أبي حيان سقط وصوابه: وهذا لا يجوز على مذهب البصريين.

(١) انظر الهمع ٥/ ١٩٠. فقد ذكر أنه يوضح متبوعه، ويُخَصِّصُه، ويكون في النكرات، وضرب مثلين: جاء أخوك زيد و﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ﴾ سورة النور ٢٤/ ٣٥.

(٢) البيت من قصيدة يذكر فيها خَوْفَهُ من النعمان، وأنّه كان لا ينام الليلَ إلا غراراً، والمثبت في المخطوطات والمطبوع عجزه، وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين.
والمساوَرَة: المواثبة. قال الأعلم: والأفعى لا تلدغ إلا وَثْباً.
الضئيلة: الدقيقة، وهو أَشَدُّ لسُمِّها. الرُّقْش: جمع رَقْشاء، وهي المنقَّطةُ بسواد، والناقعُ: الخالص، والنقيعُ: المنقوعُ المجتمع، وذلك أن الحية يجتمع سُمُّها من أوَّل الشَّهْر إلى النِّصْف منه، فإن أصابت شيئاً لفظته فيه، وإلّا لفظته في الأرض، ثم آستأنفت الجمع، وهذا دَأْبُها.
والشّاهدُ في البيت أَنّ قولَه: ناقع: خبر لـ «سُمّ»، و«في أنيابها» متعلّق بـ «ناقع»، أو هو خبرٌ ثانٍ للسُّمّ. وهذا قول سيبويه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٨، وشرح السيوطي/ ٩٠٢، والكتاب ١/ ٢٦١، والهمع ٥/ ١٧٣، والعيني ٤/ ٧٣، والأشموني ١/ ٦٤، والديوان/ ٤٦.

(٣) ذهب إلى هذا أبو الحسين بن الطراوة، فقد أجاز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصفُ خاصّاً بالموصوف، ولا يُوْصَفُ به غيره. قال: ناقع: صِفةٌ للسُّمِّ.
انظر الهمع ٥/ ١٧٣، وشرح الأشموني ٢/ ٦٢.

(٤) أي: وليس من الوهم في الأول، وتعليله هذا لأنه جعله على تقدير «أل».

(٥) ﴿حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ * غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ سورة غافر ٤٠/ ١ - ٣.

(١) ذكر الزمخشري في الكشاف أنّ الزجاج جعل «شديد العقاب» بَدَلاً، ورأى الزمخشريّ أنّ فيه نُبُوّاً ظاهراً، ثم ساق نَصّاً طويلاً ذهب فيه إلى أنه صفةٌ لاَسم الله تعالى في الآية الثانية «من الله»، وحُذِفت من النعت الألفُ واللامُ ليزاوج ما قبله وما بعده، أو أنه نَكَّر الصفةَ للدلالة على فَرْط الشّدَّة. انظر الكشاف ٤٣/٣ وانظر تعقيب أبي حيان في البحر ٤٤٨/٧.

(٢) أي: يَرُدُّ على الزمخشري جَعْلَه «شديد» صفةً أنَّه صفةٌ مشبهة، وإضافتها غيرُ محضة؛ لأنها من إضافة الوصف لمعموله. ومثل هذه الإضافة لا تفيد المضافَ تعريفاً، ومن ثم يكون ما ذهب إليه الزمخشري أنه وصف «الله» لفظ الجلالة وهو المعرفة بالنكرة.

(٣) مثل: اَسم الفاعل واَسم المفعول.

(٤) وذلك إذا أُريد منه المضيّ، فتُلْغَى الإضافةُ لمعموله؛ لأنه يُلْغَى عمله فيما بعده، انظر حاشية الأمير ٢/ ١٣٩.

(٥) هذا كلام الزمخشري، ونقلته من قبل مُلَخّصاً عنه.

(٦) قال العكبري: «وأمّا شديد العقاب» فنكرةٌ؛ لأنّ التقديرَ: شديدٌ عقابُه، فيكون بَدَلاً، ولا يجوز أن يكون «شديد» بمعنى مُشَدِّدٍ، كما جاء أذينٌ بمعنى مؤذِّنٍ، فتكون الإضافةُ مَحْضَةً فيتعَرَّف، فيكون وصفاً أيضاً، انظر التبيان/ ١١١٥.

(٧) في م/ ٢ و٤ «في معنى».

(١) وبذلك يَتَعَرّفُ «شديد» بالإضافةِ، ويَصِحُّ وقوعُه نعتاً لاَسم الله تعالى في الآية قبله على تقدير «مُشَدِّد» وهو اَسم الفاعل.

(٢) انظر الكشاف ٣/ ٤٣.

(٣) قال الزجاج: «وقوله: عَزَّ وجَلّ ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ على صفاتِ الله، فأمّا خفضُ «شديد العقاب» فعلى البَدَل؛ لأنه مما يُوْصَفُ به النكرة».

(٤) وإبدال النكرة من المعرفة جائز، وأما في النعت فلا يجوز، وقد ذهب إلى أنه بَدَل الزَّجّاجُ كما رأيت.

(٥) وهما: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾.

(٦) أي: قبل ﴿شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾.

(٧) وإذا أريد بٱسم الفاعل المستقبل كان عاملاً، وإضافةُ ٱسمِ الفاعلِ إلى معموله هي إضافةٌ غير مَحْضة، وهي لا تُفيدُ تعريفاً، ومن ثَمّ صَحّ مجيئُهما بَدَلاً من ٱسم الله عَزَّ وجَلّ. وتقدم جوازُ إبدالِ النكرة من المعرفة.

(٨) أي: من نصّ الآية/ ٢ وهو ﴿ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾.

(٩) أي صَحَّ وقوعهما بَدَلاً. والمراد بالتناسب مناسبةُ ما بعدهما في الآية الثالثة في كونهما بَدَلاً؛ إذ لو جعلتهما صفاتٍ وما بعدهما بَدَلاً فات التناسُبُ في توجيه النَّصِّ.

(١٠) انظر الكشاف ٣/ ٤٣.

(١١) لتفاوت التناسب. وفي م/ ٣ «بنوءً» كذا! وهو تحريف.

(١) أي: من الوهم في الثاني، وهو اشتراطُ التنكير في الحال والتمييز... إلخ.
وذكر الشمني في الحاشية ٢/ ٢٢٩ «هذا رأيناه في أكثر النسخ، وفي بعضها ومن الوهم في الثاني قولُ الجاحظ. وهو الصَّوابُ؛ لأنه ذكر من جُمَلِ الثاني: أَفْعَل مِن». وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٤٠.

(٢) الجاحظ هو أبو عثمان عمرو بن بحر، له البيان والتبيين، والبخلاء، والحيوان وغيرها، توفي عام ٢٥٥ هـ، وكانت ولادته عام ١٦٣. إرشاد الأريب ٦/ ٥٦ وما بعدها، وفيات الأعيان ١/ ٣٨٨.

(٣) البيت من قصيدة للأعشى يهجو بها علقمة بن عُلاثة. وهو تامّ في المخطوطات ما عدا الأولى.
وذهب البغدادي إلى أنّ صواب الرواية: ... بالأكثر منه حصى.
والحصى العدد، والمراد هنا عدد الأعوان والأنصار، وأطلق الحصى على العدد لأن العرب أمّيون لا يعرفون الحساب بالقلم وإنما كانوا يعدون بالحصى.
والكاثر: الغالب بالكثرة.
والشاهد فيه عند النحويين أنّ «من» فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض، أي: لستَ من بينهم بالأكثر حصى.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ١٩٩، وشرح السيوطي/ ٩٠٢، والخزانة ٢/ ٤٣ و٣/ ٤٨٩، والخصائص ١/ ١٨٥ و٣/ ٢٣٤، وشرح المفصل ٣/ ٦ و٦/ ١٠٣، ١٠٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥١، والديوان/ ٩٤، أوضح المسالك ٢/ ٣٠١.

(٤) أي: هذا البيتُ، والأصْلُ في اسم التفضيل إذا عُرِّف بأل ألّا تأتي بعده «مِن»، هذا هو المذهب عند النحويين.

(٥) أي: أل: مُعَرِّفة، ومِن: جَارّة للمُفَضَّلِ عليه، والجارُّ والمجرور متعلّقان باسم التفضيل.

(١) قال ٱبن جني: «وكذلك ما يُحْكَى عن الجاحظ أنه قال: قال النحويون: إن أفعل الذي مؤنثه فُعْلى لا يجتمع فيه الألف واللام ومِن، وإنما هو بمن أو بالألف واللام، نحو قولك: الأَفْضَلُ، وأَفْضَلُ منك... ثم قال: فلست بالأكثر...
ورحم الله أبا عثمان أما إنه لو علم أن «مِن» في هذا البيت ليست التي تَصْحب «أَفْعَل» لمبالغة نحو: أَحْسَنُ منك وأَكْرَمُ منك لَضَرَب عن هذا القولِ إلى غيره مما يعلو فيه قوله، ويَعْنُو لسداده وصحته خَصْمُه، وذلك أنّ «مِن» في بيت الأعشى إنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حُرٌّ، وهذا الفرس من الخيل كريم، فكأنه قال: لستَ من بينهم بالكثير الحصى، ولستَ فيهم بالأَكْثر حصىً. فَٱعْرِف ذلك».
الخصائص ١/ ١٨٥ – ١٨٦، وانظر ٣/ ٢٣٤، والخزانة ٣/ ٤٩٠، وشرح المفصّل ٦/ ١٠٣ – ١٠٤.

(٢) تعقّبه الدماميني بأنه يلزم عليه إبدالُ النكِرَةِ غيرِ الموصوفةِ من المعرفة.
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٢٩.

(٣) أو «منهم» متعلّق بـ «الأكثر» المذكور. وهذا الرأي لٱبن يعيش.
انظر شرح المفصّل ٦/ ١٠٤.

(٤) في م/ ٥ «أنهما بمنزلتهما».

(٥) أي «مِن» لا تفيد تفضيلًا، فهي متعلّقة بما قبلها، فهي للتبعيض، والذي يمنع عادة من تعليقها بما قبلها أن تكون جارّة للمفضول عليه؛ ولذلك قَدَّره ٱبنُ يعيشَ: بالأكثر فيهم.

(٦) رَدّ هذا ابن يعيش لجري «ليس» مجرى الحروف. انظر شرح المفصل ٦/ ١٠٤.

(١) ذكر الدماميني أن في دلالة «كان وأخواتها» على الحدث قولين: دالّة، أو غير دالّة، ولكنهم أجمعوا في «ليس» على عدم الدلالة. انظر الشمني ٢/ ٢٢٩.

(٢) العطف هنا على «قد يُرَدّ...».

(٣) وهو «حصىً».

(٤) وهو «منهم».

(٥) أي: بما يُتَوَهَّمُ فيه رائحة الفعل، وأراد بالظرف الجار والمجرور.

(٦) في م/ ٥ «وبأنّ الفصل في التمييز. . .».

وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٢٩ «قوله: وبأنّ فَصْل التمييز. هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: بأنّ الفصل في التمييز، وهو غير صواب على ما لا يخفى».

(٧) قائله العَبّاسُ بنُ مرداس. وعند سيبويهِ غير معزوٍّ لقائل، وبعده:

يـذكّـرُنـيـكِ حـنـيـنُ الـعُـجُـول ... ونَـوْحُ الـحـمـامـةِ تـدعـو هـديـلاً

والشاهدُ في البيت الفَصْلُ بين الثلاثين والحَوْل بالمجرور «للهجر» ضرورة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٠٣، وشرح السيوطي/ ٩٠٨، وشرح المفصل ٤/ ١٣٠، والكتاب ١/ ٢٩٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٦، والعيني ٤/ ٤٨٩، والخزانة ١/ ٥٧٣، ٣/ ١١٩، وشرح الكافية ١/ ٢٢٣، والمقتضب ٣/ ٥٥، والإنصاف/ ٣٠٨، والهمع ٤/ ٧٧.

(٨) سبب ذلك أنّ «أَفْعَل» مشتقٌّ، والعدد «ثلاثون» جامد، والمشتقُّ أَوْلَى بالعمل من الجامد وأَحَقُّ، وكُلّ منهما عامل في التمييز طالبٌ له. فالفَصْلُ بين الأقوى في العمل ومعموله أَقْرَبُ من الفَصْل بين الجامد ومعموله. فكان الفَصْلُ في البيت السابق «ولست بالأكثر منهم حصىً» أَحَقَّ بالقبول.

(١) إبراهيم بن أبي عبلة، وأبو عبلة ٱسمه: شمر بن يقظان بن المرتحل، ثقة كبير تابعيّ، له حروف في القراءات، وٱختيارات خالف فيها العامّة، وفي صحة إسنادها إليه نَظَر. توفي سنة ١٥٣ للهجرة، وقيل غير ذلك. انظر غاية ٱلنهاية في طبقات القُرّاء ١/ ١٩.

(٢) الآية: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٨٣.

(٣) ما ذكره ٱبن هشام عن مكيّ غيْرُ صحيح، فقد ذكر مَكّيٌّ هذه القراءة، ورَدَّها، قال: وأجاز أبو حاتم نَصْبَ «قلبه» بـ «آثمٌ» يَنْصِبُه على التفسير؛ وهو بعيد؛ لأنه معرفة». انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢١، والبحر المحيط ٢/ ٣٥٧، وقد أجاز الكوفيون مجيء التمييز معرفة.

انظر هذه القراءة وتخريجها في كتابي معجم القراءات ١/ ٤٢٨.

(٤) **ما ذكره هنا ليس له، وإنما سبقه إليه شيخه أبو حيان، وذكر أنه خَرّجه بعضهم على أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به** نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهَهُ. **وهذا** التخريج على مذهب الكوفيين جائز، وعلى مذهب المُبَرِّد ممنوعٌ، وعلى مذهب سيبويه جائز في الشعر لا الكلام. انظر البحر ٢/٣٥٧.

(٥) ويكون «آثم» على هذا صفة مشبهة.

(٦) **وهذا لشيخه أبي حيان أيضاً، وهو عنده بَدَلُ بعضٍ من كُلّ**، ولا مبالاة بالفَصْل بين البدل والمُبْدَلِ منه بالخبر؛ لأن ذلك جائز. انظر البحر ٢/ ٣٥.

(٧) هذا عَطْفٌ على ما تقدّم في قول مكّيّ أنه من الوهم، أي: ومن الوهم قولُ الخليل. . .

(٨) انظر هذا في الهمع ١/ ٢١٢ فقد فصَّل القول في هذا الخلاف.

وانظر التسهيل/٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك/ ١٦١، والارتشاف/ ٩٣.

(١) وهذا اختيار ابن مالك. انظر شرح التسهيل ١/ ١٤٥.

(٢) جاء مثل هذا التركيب في آيتين: سورة الصافات ٣٧/ ٣٥، وسورة محمد ٤٧/ ١٩، وتقدّم مثله في «غير» ٢/ ٤٦٢، **ولعلّه لم يكن فيما ذكره يريد نَصَّ الآية**. وانظر عند مبارك من قبل/ ٢١١، وهنا ص/ ٧٤٥، وانظر كونه مثالاً عند ٱبن مالك شرح الكافية الشافية/ ٥٣٥، وٱنظر أيضاً همع الهوامع ٢/ ٢٠٣، والٱرتشاف/ ١٣٠٠.

(٣) أي: في الٱسم والخبر.

(٤) وهو على هذا الزعم خبرٌ، ولا يجوز ذلك، بل الخبر محذوف.

(٥) انظر الهمع ٢/ ٢٠٣.

(٦) انظر الكتاب ١/ ٣٤٥، ٣٥٣ قال في الموضع الثاني: «يدلك على أنّ «لا رَجُلَ» في موضع ٱسم مبتدأ مرفوع قولك: لا رَجُلَ أفضلُ منك، كأنك قلت: «زيد أفضلُ منك...». وانظر تعقيب الدماميني في حاشية الشمني ٢/ ٢٢٩.

(٧) في م/ ٤ و ٥ «وزعم»، ومثله في المطبوع.

(٨) في الهمع ٢/ ٢٠٢ «والمرفوع خبر المبتدأ، وصَحَّحه أبو حيان، وعزاه لسيبويهِ».
وانظر الارتشاف/ ١٢٩٧، والكتاب ١/ ٣٤٥.

(٩) في م/ ٤ «يتباعد».

(١٠) الذي وجدته عند ابن مالك في التسهيل/ ٦٧ قوله: «... **ورَفْعُ الخبرِ إن لم يُرَكَّب الاسمُ مع «لا» بها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأَصَحّ.**

(١) في م/ ٥ «إلا في الاسم».

(٢) قال الأمير: «كأنه أراد بالشيء مدخولَها، وأنّها في حكم أجزائه، وإلّا فمقتضى الظاهر لا يعم في جزئه الآخر؛ لأنّ المجموعَ مركَّبٌ» الحاشية ٢/ ١٤١، وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٠٧.

(٣) والنصب دليلٌ على مراعاة مَحَلّ المنعوت، وهو «رَجُلَ»، ومثله: النعت المرفوع «الفاضلُ» في المثال الثاني، وقد رُوْعِيَت حركةُ التابع في تبعيَّتها لما قبلها، مع أنّها حركةُ بناء؛ لأنّ الأُوْلى عارضة، وقد آتفقتا: حركة البناء وحركة الإعراب، فهما متشابهتان. وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٠٧.

(٤) أي: القول في هذا كالقول في «لا إله إلا الله».

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٦٣، وتكررت في آيات.

(٦) في م/ ٥ زيادة وهي قوله: «وإن كان الخبرُ نكرةً؛ لأنه مُوْجَب».

(٧) الاَعتذار المتقدِّم هو قوله: «نعم، يَصِحُّ أن يُقال: إنه خبر لـ «لا» مع آسمها» وذلك في مثاله السابق: «لا إلـه إلا الله».

(٨) أي في هذا المثال: لا مستحقاً...

(٩) في م/ ٤ «عامل».

(١٠) لأنّ «لا» غير مركبة مع آسمها؛ لأنه في حالة التركيب يكون آسمُها مبنياً، و«مستحقاً» هنا مُعْرَب؛ فآسم «لا» شبيهٌ بالمضاف.

(١) لأنه قبل دخول «لا» كان مبتدأ. قال الأميرُ: «وفيه أنه زال بالناسخ» انظر الحاشية ٢/ ١٤١.

(٢) زَيْدٌ: بَدَلٌ من الفاعل «أحد» المجرور لفظاً المرفوع محلاً.

(٣) أي: على تقدير البدليّة.

(٤) أي: في لفظ الجلالة «لا إله إلّا اللهُ».

(٥) وهو المُبْدَلُ منه «لا إله». قال الدماميني: «إنما يتم هذا الإشكالُ أن لو كان هذا الأمر لا بُدَّ من اَعتباره في البدل، ونحن نراه يتخلّف كما أسلفنا...» الحاشية ٢/ ٢٣٠.

(٦) وذلك على تقدير التركيب. قال الدماميني: «ما هذا البَدَلُ من الأقسام المذكورة في باب البدل». وتعقَّبَهُ الشمني بقوله: «وأقول: هو من بدل الكُلِّ من الكُلِّ، ولكن باَعتبار اللفظ دون المعنى، فليُتَأَمَّلْ» الحاشية ٢/ ٢٣٠، وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٤١.

(٧) أي: إن أخذت بالبدليّة يَصِحُّ أن يخلف لفظُ الجلالة «لا» واَسمها، فتجعله مبتدأ، ثم تعيد الخبر المحذوف. وهذا معنى قوله: اللهُ موجودٌ.

(٨) في م/ ١٢ «إنه موجود».

(٩) أي: لفظ الجلالة في مثاله الذي تقدَّم يكون بَدَلاً من الضمير المستكِنّ في الخبر المحذوف، وهو موجود.

(١٠) وهي ما تقدّم في مثاله: «لا إله إلّا اللهُ».

(١١) في م/ ٢ و٤ «فيهما».

(١) في م/ ٥ «وزعم»، ومثله في طبعة مبارك والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير والدسوقي. وفي بقية المخطوطات بغير الواو.

(٢) في م/ ٢ «الخبر».

(٣) القاعدة أنه إذا ٱجتمع معرفة ونكرة كانت المعرفةُ المبتدأَ، والنكرةُ الخبرَ.

(٤) وهو «إلٰه»، قُدِّم على المبتدأ المعرفة «الله».

(٥) أي: أُدْخِلَتْ «لا» النافية للجنس على الخبر المقدَّم وهو «إلٰهٌ».

(٦) وذلك بإدخال «إلّا» على المبتدأ «الله» ٱستثناءً من النفي، فهو في سياق الإيجاب طالما أنه أُخْرِجَ من النفي.

(٧) أي: «لا إلٰهَ...» وفي م/ ١ «رُكِّب».

(٨) أي: للزمخشري.

(٩) أي: لو كان الأمر على ما ذهبَ إليه الزمخشري من تقديم خبر المبتدأ، في المثال السابق لكان ينبغي في المثال الثاني «لا طالعاً جبلًا» أن يكون «طالعاً» مرفوعاً، أليس هو الخبر المقدَّم؟

(١٠) إن قال ذلك فإنه يكون «طالعاً...» خبراً مقدّماً، و«زيدٌ» اسمها مؤخَّر.

(١١) أي: لو وَجَّه الزمخشري هذا على إعمال ليس فإنه يُرَدُّ عليه لأسباب يذكرها المصنّف.

(١٢) أي: تقدّم خبر «لا»، وهو مختلف فيه في «ليس»، بل هو ممنوع على الراجح، فما ظنك بـ«لا»؟.

(١٣) وبهذا يَبْطُلُ عَمَلُ «لا».

(١) و«لا» لا تعمل إلا في النكرات، وأجاز بعضهم عملها في الاسم المعرفة، واحتج لذلك. ومنهم ابن جني. قال: «ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذه الشروط، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله:

وحَلّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا عن حُبِّها متراخيا»

انظر الهمع ٢/ ١٢٠.

(٢) أي: قول الزمخشري في التركيب: «لا إله إلا الله» وأنّ أصله: الله إلٰهٌ.

(٣) انظر هذا فيما تقدّم ٥/ ٣٦١ «ويشهد لابتدائية النكرة...».

(٤) في م/ ٢ «المتخصِّصَة».

(٥) جائز؛ لأنّ التخصيص يُقَرِّبُها من التعريف، وإن لم يَبْلُغْ بها التعريف المُطْلَق.

(٦) سورة آل عمران ٣/ ٩٦، وتقدَّمت في مثل هذا الحديث عند المصنّف في ٥/ ٣٦١ شاهداً عنده للابتداء بالنكرة «أول»، فقد أفادته الإضافةُ التخصيصَ. وكان ذلك قبل دخول «إنّ»، ولا يزال كذلك. وذكر فيما سبق مثالاً لذلك: «**إن قريباً منك زيدٌ**» وقولهم: «**بحسبك زيد**»، ويَحْسُن بك أن ترجع إلى ما سبق، فهو عَرْضٌ جَيِّدٌ للمسألة.

(٧) أي: من الوهم في النوع الثاني مما تقدَّم ذِكْرُه.

(٨) تعقَّبه الدماميني بأن اللفظ على رأي الفارسي لا يُحْمَلُ على ظاهره من غير حذف؛ إذ لا معنى لقولك: مرت برجل مشيئتك، فلا بُدّ من تقدير: أي: مثل مشيئَتك، أي برجلٍ يماثلُ مشيئتك، بمعنى: أنه على وفقها.
ورَدّ هذا الشمني بأنّ المصنّف حمل كلام الفارسي على ظاهره. انظر الحاشية ٢/ ٢٣٠.
قلت: سيأتي للمصنّف بعد قليل ما يصلح لرد كلام الدماميني، وهو كون الحرف المصدري وصلتُهُ معرفةً.

(١) وهو «شئت».

(٢) أي: مررت برجلٍ مشيئَتِك من رجل.

(٣) في م/ ٥ «التوشيح».
وصاحب الترشيح هو خطّاب بنُ يوسف القرطبي. وانظر ترجمته فيما تقدّم ٣/ ٢٤٢، وانظر بغية الوعاة ١/ ٥٥٣ «قلت: وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان، وآبن هشام كثيراً».

(٤) ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ * ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ * فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ سورة الانفطار ٨٢/ ٦ - ٨.

(٥) ذكر أبو حيان في «ما» الزيادة والمصدريّة.
انظر البحر ٨/ ٤٣٧، وفي الدر ٦/ ٤٨٩ ذكر الشرطية.

(٦) في م/ ٢ و٤ و٥ مشيئةِ. وعند مبارك: مشيئتِه، وفي م/ ١ و٢ وطبعة الشيخ محمد كما أثبتُّها.

(٧) الآية: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٦٤.

(٨) ذكر العكبري في «أَلّا نعبد» وجهين؛ الأول: جَرٌّ بَدَلاً من «سواء»، أو من «كلمةٍ»، تقديره: تعالوا إلى تَرْكِ عبادَةِ غيرِ الله.
والثاني: هو رفعٌ، تقديره: هي أَلّا نعبُدَ إلا الله.
وذكر في الرفع غير هذا، وانظر التبيان/ ٢٦٩.

(٩) أو من «كلمةٍ».

(١) وبهذا يُرَدُّ على ما ذهب إليه الدماميني؛ إذ أجاز المصدريّة في ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ ولكن على التقدير: أي: مثل مشيئتك. وقد مضى.
ووقعتُ على مثل هذا الردِّ الذي رَدّ به المصنّف عند شيخه أبي حيان في الارتشاف/ ١٩٢١.

(٢) ذكر السمين أنّ المصدر بَدَلٌ من «كلمة» بَدَل كُلّ من كُلّ، أو بَدَلٌ من «سواء».
وجَوّزه أبو البقاء قال: «وليس بواضح؛ لأن المقصود إنما هو الموصوفُ لا صفتُهُ، فنسبةُ البَدَليّة إلى الموصوف أَوْلَى...» الدُّرُّ ٢/ ١٢٥، وانظر البحر ٢/ ٤٨٣.

(٣) سورة الهمزة ١٠٤/ ١ - ٢ وتقدَّمت الآية قبل قليل في باب التوابع، في الجهة الخامسة، فقد جعل «الذي» نعتاً لـ «هُمَزَة» مع أنه نكرة؛ لتعذُّرِ النعت. وتقدَّم مثل هذا.

(٤) أي في مثال الفارسي: «مرت برجلٍ ما شئت من رجلٍ».
وما ذهب إليه المصنف هو رأي شيخه أبي حيان في الارتشاف/ ١٩٢، قال: «والصحيح أنها شرطية، والجواب محذوف أي: ما شئت من رَجُلٍ فهو ذلك، والجملة الشرطيّة نَعْتٌ للنكرة».

(٥) أي: الصفة لـ «رجل».

(٦) جملة الشرط والجواب.

(٧) وهي آية سورة الانفطار ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ وتقدّمت بعد قول الفارسي.

(٨) قلت: انظر التبيان/ ١٢٧٤ فقد بدأ بالزائدة، وثنّى بالشرطيّة.
وتصرَّفَ المصنِّف بصياغة النصّ، ولم يخرج عن حدود ما أراده أبو البقاء.

(١) جملة الشرط: ما شاء رَكَّبَك.
وفي الفريد ٤/ ٦٣٦ «وأن تكون شرطيّة، فـ «شاء» على هذا في موضع جزم لكونه فِعْلَ الشرط، وكذا «ركَّبَك» في موضع جزم أيضاً لكونه جوابَ الشرط، والمعنى: ما شاء من الصور يُرَكِّبك، ومَحَلُّ الجملة الجَرُّ على النعت».

(٢) على تقدير الزيادة والشرطيّة، فالتقدير على الزيادة: في أي صورة شاءها، وعلى الشرطية: ركبك عليها.

(٣) في المطبوع «انتهى كلامه». ولفظه «كلامه» غير مثبت في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٤) ذهب الدماميني إلى أنَّ الذي ينبغي أن يُعَلِّلَ به المصنِّفُ هو أنّ معمول الجزاء لا يتقدّم على أداة الشرط، وهنا قد جعل «رَكَّبك» جواباً للشرط، والجارّ المتقدِّمَ عليه متعلقاً به؛ فلزم تقدُّمُ ما في حَيِّز الجزاء على الشرط، وهو باطل.
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣٠.

(٥) جُوِّز أن يكون: «في أيّ صورة» من صِلَةِ محذوف، أي: رَكَّبك حاصلاً في بعض الصُّوَر، فيكون في مَوْضِعِ الحال. انظر الفريد ٤/ ٦٣٦، والدر المصون ٦/ ٤٨٩.

(٦) الصفة لـ «صورة».

(٧) مجموع جملتي الشرط «ما شاء رَكَّبَك».

(١) ذكر من قبل أن جملتي الشرط نعت لـ «صورة»، ثم ذكر هنا الاَستئناف، والثاني يَنْقُضُ الأول. قال الأمير: «قوله: ثم اَستؤنف ما بعده، مراده أنَّ ما بعده وهو: ما شاء رَكَّبَك، كلامٌ منقطعٌ عن قوله: أيّ صورة، بمعنى أنه غيرُ عامِلٍ في هذا الجارّ والمجرور؛ لما أنه متعلِّق بما قبل، على ما بيّن، فلا ينافي أنَّ جملتي الشرط والجواب صفةٌ لـ «صورة» كما أَسْلَفَهُ، أي: صورة مقول فيها: ما شاء رَكَّبَك عليها. هكذا ينبغي أن يُفْهَمَ» انظر الحاشية ٢/ ١٤١.

(٢) آية سورة آل عمران ٣/ ٦٤ ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾.

(٣) أنها أي: أَنْ وصلتها. أي: كأنه قيل: تعالوا إلى كلمةٍ، قال قائل: ما هي؟ فقيل: هي أَلّا نعبد إلّا الله.

وجَوّز أبو البقاء أن تكون فاعلاً بالظرف قبله، وهذا يَصِحُّ على رأي الأخفش.

وذكر السمين جواز كونها في مَحَلِّ رفعٍ مبتدأ، والخبر الظرفُ، كما أجاز أن يكون «ألّا نعبد» فاعلاً بـ «سواء»، وإلى هذا ذهب الرُّمّاني على تقدير: إلى كلمة مستوٍ فيها بيننا وبينكم عَدَمُ عبادَةِ غيرِ الله.

انظر الدُّرَّ المَصون ٢/ ١٢٦، والبحر ٢/ ٤٨٣.

(٤) أي: في آية سورة الهمزة: ﴿وَيْلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۞ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا وَعَدَّدَهُۥ﴾ ١٠٤/ ١ - ٢. وتقدّمت.

(٥) بدل من «هُمَزَة» بَدَل المعرفة من النكرة، أو مِن «لكل».

(٦) أي: هو الذي. مع أنه ذكر من قبل أن «الذي» لا يصح أن يكون صفة لما قبله.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٩٩ فقد عرض هذه الآراء.

(٨) أي: هذا هو الصواب لا إعراب «الذي» نعتاً.

(١) انظر الأرتشاف/١٩٠٩ أجازه بعضهم، ثم قال: «والذي نختاره ألا تُنْعَتَ المعرفةُ إلا بمعرفةٍ، ولا النكرةُ إلا بنكرةٍ إذا توافقا في الإعراب».

(٢) أجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصّصت النكرةُ بالوصفِ.

انظر الأرتشاف/١٩٠٨، والهمع ٥/١٧٢ - ١٧٣.

(٣) سورة المائدة ٥/١٠٧.

وتقدَّم الحديث في الآية ٥/٢٥٠، وذكر المصنِّف فيها مذهب الأخفش، وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٦، والتبيان للعكبري/٤٦٩ - ٤٧٠، والبحر ٤/٤٥، والمحرَّر ٥/٨٩.

وقال أبو حيان: «وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة قبلُ بالوصف نحو «فآخران يقومان»، ثم قال: الأُوْلَيَان: صفةٌ لـ «آخران» لما تخصّصت» الأرتشاف/ ١٩٠٨ - ١٩٠٩.

(٤) الآيتان: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ ۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ الحديد ٥٧/ ٢٣ - ٢٤.

قلتُ: ذكر السمين سبعة أوجه في إعراب «الذين» لم يكن من بينها جَعْلُه «الذين» صفة لمختال، بل ذكر وجهاً للصفة لـ «مَن» في الآية السابقة وهو «مَن» في ﴿لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ سورة النساء ٤/ ٣٦، أي: «لا يحب المختالَ الفخورَ البخيل» انظر الدر المصون ٢/ ٣٦١.

(٥) سورة سبأ ٣٤/ ٤٦.

وتقدّم حديث الزمخشري فيها في ٥/ ٣٨٤، وانظر الكشاف ٥٦٥/٠، وانظر رَدّ أبي حيان ٧/ ٢٩٠.

(١) سورة آل عمران ٣/ ٩٧، وتقدَّم حديثُ الزمخشري في الآية. انظر ما تقدَّم ٥/ ٣٨٤، والكشاف ١/ ٣٣٧، والبحر ٣/ ٩، ٧/ ٢٩٠.

(٢) ذكرتُ من قبل أنّ الرضي أجاز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير. انظر ما تقدّم ٥/ ٣٨٤.

(٣) أي: الزمخشري. وانظر الدر المصون ٢/ ١٦٩ وجه إعراب البدلية في الآية...

(٤) كُلّ ما جاز أن يكون عَطْفَ بيانٍ جاز أن يكون بَدَلاً، بخلاف العكس.
وانظر تفصيل هذا في الهمع ٥/ ١٩٣.

(٥) أي: يؤيِّدُ ترجيحَه أن يكون الزمخشريُّ عَبّر عن البدل بِعَطْفِ البيان....

(٦) أي: قول الزمخشري.

(٧) الآية: ﴿... وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّۚ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُواْ بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٖۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ سورة الطلاق ٦٥/٦.

(٨) انظر الكشاف ٣/ ٢٤٢ ونصُّه: «فإن قلت: «مِن» في ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ ما هي؟ قلتُ: هي «مِن» التبعيضية، مُبَعَّضُها محذوف، معناه: أسكنوهن مكاناً من حيث سكنتم، أي: بعض مكان سكناكم...».

وتعقُّبه الشيخ أبو حيان بأنه لم يُعْهَد في عطف البيان إعادةُ العامِلِ، وإنما هذا على البَدَل.

وقد أعربه أبو البقاء بَدَلاً.

انظر الدر المصون ٦/ ٣٣١، والبحر ٨/ ٢٨٥، والتبيان ١٢٢٨.

(١) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «مساكنكم».

(٢) تقدّم هذا في النوع الأول من هذه الجهة، وانظر الكتاب ١/ ٣٠٦.

(٣) تقدّم هذا في النوع الأول من هذه الجهة، وانظر الكتاب ١/ ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٩٠.

(٤) أي: النوع الثالث من الأنواع التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها...

(٥) أي: في بعض الأبواب.

(٦) أي: وليس تعريفاً مطلقاً، كما يفهم من لفظ التعريف.

(٧) أي: المنع من التنوين.

(٨) ذهب الرضي إلى أنّ المعارف خمس: المضمرات والمبهمات. وهذان النوعان مبنيان فلا مَدْخَلَ لهما في غير المنصرف؛ لأنّ غير المنصرف مُعْرَب، وأمّا ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند مَن قال: غير المنصرف ما حُذف منه التنوينُ والكسرُ تبعاً للتنوين، وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر. وكذا عند من قال: هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً... فلم يبق من جملة المعارف إلا العَلَم... انظر شرح الكافية ١/ ٥٢ - ٥٣، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ١/ ٢٨٧، وحاشية الشمني ٢/ ٢٣٠ - ٢٣١.

(١) تعريف التوكيد على تقدير اللام أو الإضافة نحو: أجمع؛ لأنه غير منصرف؛ لوزن الفعل والتعريف، واعتباره أَوْلى؛ للاحتياج إليه في مَنْع صَرْف بعض التأكيد. . . الشمني ٢/ ٢٣١، وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٠٩.
ونقل الدسوقي عن حاشية الدردير أنّ أصله أَجْمَعه، فحذفوا الضَمير، واكتفوا بالإضافة في المعنى، وهو على هذا كالعَلَم في كون تعريف كُلٍّ ليس ظاهراً.

(٢) أي: اشترطوا لنَعْت الإشارة وأيّ في النداء نحو: يا أيّها الرجل، أن يكون النعت مُعَرَّفاً بـ «أل» الجنسيّة. وذهب الرضي إلى أنَّ نعت الإشارة بذي اللام أو بما حُمِل عليه لأنّ اسم الإشارة مُبْهَم الذّات. فلما قُصِد تعيينُه بالصفة لم يمكن تعيينُه بمُبْهَمٍ آخر مثله، فلم يَبْقَ إلا الموصول؛ وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما، فاقتصر على ذي اللام لتعيينه في نفسه، وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام، فالذي ضرب بمعنى الضارب.
انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢١٠، وانظر شرح الكافية ١/ ٣٠٣، وانظر قبله/ ١٤٤.

(٣) في م/ ٣ و٥ «فاعل».

(٤) مثل: نِعْمَ الرَّجلُ محمدٌ. أي: مباشرة للفاعل.

(٥) نِعْمَ فاعلُ الخير عبدالله. أي: أضيف الفاعل إلى مُعَرّفٍ بأل.

(٦) أي: من اسم الإشارة و«أيّ»؛ فالشرط في نعتهما مباشرة «أل» للنعت: أكرم هذا الرجل، يا أيها الرجل. . .

(٧) سورة صٓ ٣٨/ ٦٤، وأول الآية: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ. . .﴾.

(١) قرأ أبو الجوزاء وأبو الشعثاء وأبو عمران الجَوْني وآبنُ أبي عبلة «تخاصُمَ أَهْلِ. . .» بنصب الميم، وجَرّ «أهل».

وذهب الزمخشري إلى أنه صفة لآسم الإشارة «ذلك»، وذهب الرازي إلى أنه بَدَل منه.

وفي هذا اللفظ قراءات أخرى. انظر كتابي: معجم القراءات ٨/ ١١٩ – ١٢٠.

(٢) كذا في م/ ١ و٢، ٣ وفي الباقيتين «تخاصم».

(٣) قال الزمخشري: «وقرئ بالنصب على أنه صفة لذلك؛ لأنّ أسماء الإشارة لا تُوْصَفُ بأسماء الأجناس» الكشاف ٣/ ١٩.

ذكر الشمني أنّ اليمني قال: «يلزم عليه الفَصْلُ بين آسم الإشارة وصفته بالخبر، وذلك لا يجوز» الحاشية ٢/ ٢٣٠.

وذكر السمين في الدُّرِّ أربعة أوجه، وبدأ بالصِّفة نقلاً عن الزمخشري، ثم ذكر البدليّةَ وعَطْفَ البيان، والنَّصْبَ على تقدير: أعني.

انظر الدُّرَّ ٥/ ٥٤٣.

(٤) ذكر الشمني أنّ آبن هشام ذكر في حواشي التسهيل لنعت آسم الإشارة ستة شروط: أن يكون بـ «أل»، وأن يكون جنساً لا وصفاً، وهذا غالبٌ لا لازم، وأن يكون مفرداً، وأن يكون متصلاً، فلا يقال: مرت بهذا في الدار الفاضل، وإن جاز: مررت بالرجل في الدار الكريمِ، أنه لا يُقْطَعُ، وهذا خامسها، والسّادس: أنه لا يخالف متبوعه في إفراده وغيره، فلا يجوز: بهذين الرجلين والمرأة. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣١.

(٥) سورة هود ١١/ ٧٢.

وتقدّمت في مواضع أولها: لام المستغاث، انظر ٣/ ٢٠٢، ثم انظر ٥/ ٢٥١، ثم ٥/ ٤٢٧، ولم تذكر فيما سبق قراءة ابن مسعود.

(١) هذه قراءة ابن مسعود وأُبَيّ بن كعب والأعمش والمطوعي والأصمعي عن أبي عمرو.

وكذلك وردت في مصحف ابن مسعود.

وانظر كتابي معجم القراءات ٤/ ١٠٥ وما بعدها.

(٢) قال ابنُ جني: «. . . برفع في «شيخ» من أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون «شيخ» خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: هذا شيخ، والوقف إذاً على قوله: هذا بعلي؛ لأن الجملة هناك قد تمت، ثم استأنف جملةً ثانية فقال: هذا شيخٌ.

والثاني: أن يكون «بعلي» بَدَلاً من هذا، وشيخ: هو الخبر.

والثالث: أن يكون «شيخ» بَدَلاً من «بعلي»، وكأنه قال: هذا شيخ، كما كان التقدير فيما قبله: بعلي شيخ.

والرابع: أن يكون بعلي وشيخ جميعاً خبراً عن هذا، كقولك: هذا حُلْوٌ حامضٌ، أي: قد جمع الحلاوة والحموضة، وكذلك هذا أي: جمع البعولة والشيخوخة.

فإن قلتَ: فهل تجيزُ أن يكون «بعلي» وصفاً لـ «هذا»؟ قيل: لا، وذلك أنّ «هذا» ونحوه من أسماء الإشارة لا يُوْصَفُ بالمضاف، أَلَا تراهم لم يجيزوا: مررتُ بهذا ذي المال، كما أجازوا: مررتُ بهذا الغلام، وإذا لم يَجُزْ أن يكون «بعلي» وصفاً لهذا من حيث ذكرنا أيضاً لم يجز أن يكون عَطْفَ بيانٍ له؛ لأنّ صورة عَطْفِ البيان صُورةُ الصِّفَةِ فافهم ذلك. . .»

المحتسب ١/ ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٣) سقط من م/٥ من هنا ما يقارب خمس صفحات.

(٤) تقدّمت ترجمته انظر ١/ ٢٠٠ «أَن» التفسيريّة.

(٥) الذي وجدته في ترجمته كتاب «المسائلُ المنثورةُ في النحو». انظر بغية الوعاة ٢/ ٥٦.

(٦) جاء في التسهيل/ ١٧٠ قوله: «... ومنها ما لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَت به كالمضمر مطلقاً».
وعلى هذا فكُلُّ ما كان بياناً جاز أن يكون صفةً، فإذا امتنعتِ الوصفيّةُ امتنع عَطْفُ البيان.

(١) تقدم للمصنف في «أَن» التفسيرية قوله: «... فكما أن الضمير لا يُنْعَت كذلك لا يُعْطَف عليه عطف بيان، ووَهِمَ الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة، وممن نصّ عليها من المتأخرين أبو محمد بن السِّيْد وابنُ مالك، والقِياس معهما في ذلك» انظر ١/ ٢٠١ - ٢٠٢.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٠٧، والارتشاف/ ١٩٢٢.

(٣) الزيادي هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان كان نحوياً لغوياً راوية قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمّه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، صنَّف النقط والشكل، والأمثال، وشرح نكت سيبويه، وغير هذا. مات سنة ٢٤٩هـ. انظر بغية الوعاة ٢/ ٤١٤.

(٤) لم يجز هذا سيبويه. انظر الكتاب ١/ ٢٢١، والارتشاف/ ٩٢٢.

ونص الارتشاف: «... فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير، نصّ على ذلك سيبويه، وغيره، كالزيادي والمبرّد والزّجاج قال الزيادي: وقد يجوز مررتُ بهذين الطويل والقصير على البَدَلِ وعَطْفِ البيان».

وانظر ما ذهب إليه الزياديّ في المساعد على شرح التسهيل ٢/ ٤١٣، فقد قال ابْنُ عقيل: «ونص سيبويه والمبرّد والزجاج وغيرهم على منع: مررت بهذين القصير والطويل.

قال الزيادي: وقد يجوز البَدَلُ وعَطْفُ البيان، أي: على حَدِّ ما أَجاز سيبويه وغيره: هذان زيد وعمرو».

(٥) إذا كان ٱسم الإشارة مفرداً فلا بد من أن تجيء الصفة مفردة، وفي المثال السابق جاء ٱسم الإشارة مثنى «بهذين» والطويل مفرد..

(١) أي مَنْعُ النعتِ في هذه المسأة: مررت بهذين: الطويل والقصير.

(٢) أي: لإجازته النعت.

(٣) وذلك في قوله: يا هذان الطويلُ والقصيرُ.

قال سيبويه: «وكذلك: يا هذان زيدٌ وعمروٌ، وإنْ شئت قلت: زيداً وعمراً، فتُجْرِي ما يكون عَطْفاً على الاسم مُجْرَى ما يكون وَصْفاً، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ، ويا زيدُ الطويلَ..» الكتاب ١/ ٣٠٧.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ١/ ١٨٥ «واعلم أنه إنما نَصب الفِعْلُ جميعَ أنواع الزّمان؛ لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة مدلوله، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لَفْظُ الفعل دالاً على شيء منه بل دلالَته عليه عقليّة لا لفظيّة لأن كُلّ فعل لا بُدّ له من مكان – نُصِبَ من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي: الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور منه، والمعدود، ووجه المشابهة التغيير والتبدُّل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة». وانظر الشمني ٢/ ٢٣١.

(٥) أي: في ظروف المكان.

(٦) الآية: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾ سورة يس ٣٦/ ٦٦.

قال الزمخشري: «لا يخلو من أن يكون على حَذْف الجارّ وإيصال الفعلِ، والأَصْلُ: فاستبقوا إلى الصّراط، أو يضمَّن معنى ابتدروا، أو يُجْعَلُ الصِّراطُ مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، أو ينتصبُ على الظرف» الكشاف ٢/ ٥٩٢.

وتعقّبه أبو حيان فقال: «قال الزمخشري أو ينتصب على الظرف، وهذا لا يجوز؛ لأن الصراط هو الطريق، وهو ظرف مكان مختصّ، لا يصل إليه الفعل إلا بوساطة إلّا في شذوذ. . . ومذهبُ ابن الطراوة أنّ الصراط والطريق والمحزم [كذا] وما أشبهها من الظروف المكانية ليست مختصة، فعلى مذهبه يسوغ ما قاله الزمخشري» البحر ٧/ ٣٤٤، وانظر الدر المصون ٥/ ٤٩٢.

(١) ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَـٰمُوسَىٰ ۞ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۞ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/ ١٩ - ٢١.

قال الزمخشري: «. . . وقيل سِيَر الأولين، فيجوز أن ينتصب على الظرف، أي: سنعيدها في طريقتها الأولى، أي في حال ما كانت عصا. . .».

وذكر غير هذا التوجيه. انظر الكشاف ٢/ ٢٩٩.

وتعقَّبه أبو حيان بأنّ سيرتها وطريقتها ظرف مختص، فلا يتعدّى إليه الفعل على طريقة الظرفية إلا بواسطة، ولا يجوز الحذفُ إلّا في ضرورة، أو فيما شذّت فيه العَرَبُ. انظر البحر ٦/ ٢٣٦.

قلت: وممن أجاز الظرفية فيها العكبري. انظر التبيان/ ٨٨٩.

(٢) قائله: ساعدة بن جؤية، وتقدَّم في مقدمة المصنف ١/ ٦٠، وتكرر في الباب الرابع في تعدية الفعل القاصر ٥/ ٦٩٤، وهو تامّ في م/ ٢ وأشار إلى هذا، وما تقدَّم فيه هو نَصْبُ الطريق على الظرفية شذوذاً، لأنه غيرُ مُبْهَم.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه ظرف، ورَدّه المصنِّف فيما سبق بأنه غير مُبْهَم.

انظر ما تقدّم ٥/ ٦٩٥.

(٣) ومنهم سيبويه، فقد قال في الكتاب ١/ ١٥ - ١٦ «وقد قال بعضهم: ذهبت الشامَ، يشبِّهه بالمُبْهَم؛ إذ كان مكاناً يقعُ عليه المكان والمذهب، وهذا شاذٌّ؛ لأنه ليس في «ذهب» دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبتُ الشامَ: دخلت البيتَ...».

وانظر الارتشاف/ ١٤٣٦، فقد ذكر أنه عند سيبويه ظرف مختص انتصب على إسقاط «في» = تشبيهاً بغير المختصّ، ولا يجوز نَصْبُ الشام إلّا مع ذهب، وذهب المبرّدُ إلى أنه على إسقاط «إلى» أي: ذهبتُ إلى الشام.

وانظر المقتضب ٤/ ٣٣٩، وعند الرضي: انتصاب «الشام» على الظرفية اتفاقاً. شرح الكافية ١/ ١٨٦.

(١) انظر شرح المقدمة لابن الحاجب ٢/ ٤٨٤ - ٢٨٥، وشرح الرضي على الكافية: ١/ ١٨٤، والارتشاف/ ١٤٣٠.

(٢) قال الشمني: «وهذا مذهبُ ٱبنِ مالك في هذه المواضع».
وذهب الدّماميني إلى أنّ التخريج على هذا ليس بأَوْلى من تخريج الجماعة. فإنّ من يرى في شيء من هذه المنصوبات أنه ظرفُ مكانٍ يلزمه مخالفةُ الاَستعمال في نَصْبِ غير المُبْهَم من المكان على الظرفيّة.
وما ٱستصوبه المصنّف من التخريج على إسقاط الجارّ توسعاً ليس بمقيس، فما الذي اقتضى كونَ هذا صواباً دون قولهم؟
وتعقَّب الشمني الدماميني بأنّ الذي ٱقتضى صوابَ هذا كثرةُ وجود النَّصْب على إسقاط الجارّ توسُّعاً في كلامهم دون نَصبِ غير المُبْهَم في المكان على الظرفيّة.
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣١ - ٢٣٢، وحاشية الأمير ٢/ ١٤٢.

(٣) تقدَّم أن هذا تقدير المبرّد، وتقدير غيره «في»، وممن قدر «إلى» العكبري. انظر التبيان/ ٨٨٩.

(٤) سورة طه ٢٠/ ٢١ وتقدَّمت.

(٥) بيت ساعدة المتقدّم: كما عَسَل في الطريق...

(٦) أي: في الآية: ﴿فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ﴾ على تقدير إلى الصّراط، أو في الصّراط. وكذا قولُه: دخلت الدار... أي: في الدار، أو إلى الدار.

(١) هذا الاحتمال الذي ذكره هو أحد الأوجه التي ذهب إليها الزمخشري.
انظر الكشاف ٢/ ٢٩٩.

(٢) أي: النصب على نزع الخافض والتضمين.
وذكر السمين وجهاً واحداً وهو النصب على إسقاط حرف الجر، والتقدير: إلى الخيرات.
انظر الدر ١/ ٤٠٦، ومثله في الفريد ١/ ٣٩٢.
ونَصُّ النحاس يميل إلى التضمين. انظر إعراب القرآن ١/ ٢٢٢.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٤٨، وذكرتُها تامة في ٣/ ١٩٤ حاشية/ ٤.

(٤) أي: في آية سورة طه ٢٠/ ٢١.

(٥) قلت: ما ذكره المصنّف هنا ليس له، وإنما هو للحوفي. وقد ذكره أبو حيان، ثم ذكر أن أبا البقاء ذهب إلى أنه بَدَلُ اشتمال، أي: صِفَتُها وطريقَتُها.
انظر البحر ٦/ ٢٣٦، والتبيان/ ٨٨٩.

(٦) سورة التوبة ٩/ ٥، وتقدَّمت في الباب الرابع، تعديةُ الفعل القاصر. انظر ٥/ ٦٩٤.

(٧) تقدَّم حديثُ الزَّجّاج هذا وردُّ الفارسي. انظر ٥/ ٦٩٤، وانظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ٤٣٠ - ٤٣١، وانظر الدر المصون ٣/ ٤٤٣.

(٨) «وهي مسائل أصلحها على الزجاج» انظر بغية الوعاة ٢/ ٤٩٧.

(٩) وهو أنّ ظرف المكان لا بُدّ أن يكون مُبْهَماً، و«مرصد» مختصٌّ، فقد رَدّه الفارسيُّ بأنه ظرف مختصٌّ بالمكان الذي يُرْصَدُ فيه فليس مبهماً.

(١٠) قال أبو حيان: «وأقول: يَصِحُّ ٱنتصابُه على الظرف؛ لأن قوله: وٱقعدوا لهم، ليس معناه حقيقة القُعُود، بل المعنى ٱرصدُوهم في كُلّ مكان يُرْصَدُ فيه، ولما كان بهذا المعنى جاز قياساً أَنْ يُحْذَف منه «في»... ، فمتى كان العاملُ في الظرف المختَصِّ عاملاً من لفظه أو من معناه جاز أَن يَصِلَ إليه بغير واسطة «في»، فيجوز: جلستُ مَجْلِسَ زيدٍ، وقَعَدْتُ مَجْلِسَ زيد، تريد: في مجلس زيد، فكما يتعدّى الفعلُ إلى المصدر من غير لفظه إذا كان بمعناه فكذلك إلى الظرف» البحر ٥/ ١٠، وانظر الدر المصون ٣/ ٤٤٣.

=

(١) قوله: «كُلّ مرصد» ليس في م/ ١ و٣ و٤.

(٢) من هذا يُفْهَمُ أنّ أبا حيان يقوم الأمر عنده على الاتّفاق في المعنى وإن ٱختلف اللفظ.

(٣) في م/٣ «وهو»، أي: كلام أبي حَيّان.

(٤) أي: الاّتفاق بينهما في اللفظ والمعنى.

(٥) أي: اتفاق الظرف وعامله في اللفظ والمعنى، وهذا هو المسموع، فلا يُقاسُ على جواز خلافه في المصدر، والاّختلافُ بينه وبين عامله في اللفظ.

(٦) فقد عَمِلَ الفعلُ «قعدت» في المَصْدَرِ مع اّختلافِهما في اللفظ، واّتفاقِهما في المعنى.

(٧) أي: في أية سورة التوبة المتقدِّمة.

(٨) هذا رأيُ الأخفش. انظر معاني القرآن/٣٢٦، قال: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍۚ﴾ - وألقى على». وانظر البحر ٥/ ١٠.

وتقدّم هذا عن الأخفش للمصنف فيما سبق انظر ٢/ ٣٧١.

(٩) «اقعدوا لهم» غير مثبت في م/ ٢ و٣ و٤.

(١) البيت لعُرْوَةَ بن حِزام، وتقدَّم في «على». انظر ما سبق ٢/ ٣٧٠.

(٢) أي: قياس قوله في آية سورة التوبة من نَصْبِ «كل مرصد» على الظرفية أَنْ يقولَ مثله في الآية الآتية.

(٣) سورة الأعراف ٧/ ١٦، وتقدَّمت في «على». انظر ما سبق ٢/ ٣٧١. «المستقيم» غير مثبت في م/ ١ و٢.

(٤) أي: كان على الزجاج أن يعرب «صراطك» ظرفاً.

ولم يقل بهذا الزجاج. انظر معاني القرآن ٢/ ٣٢٤، فقد ذكر أنه لا ٱختلاف بين النحويين أنّ المحذوف «على». قلتُ: وذهب الزمخشري إلى أنه ظرف، وقابل بين الآيتين: انظر الكشاف ٢/ ٢٨.

(٥) هذا ذكره الزجاج، وجعل ما جاء فيه كالذي ذكره في الآية: أي: ضُرِب على الظهره والبطنِ.

(٦) في آية الأعراف.

(٧) أي: في آية التوبة.

(٨) **ذكر هذا شيخه أبو حيان، وهو الأَوْلَى عنده قال:** «والأَوْلَى أن يُضَمَّن «لأَقْعُدَنّ» معنى ما يتعدّى بنفسه، فينتصب «الصّراطَ» على أنه مفعول به، والتقدير لألزمن بقعودي صراطك المستقيم» البحر ٤/ ٢٧٥.

(١) أي: ٱلزموا كُلّ مرصد، فيكون «كُلّ مرصد» مفعولاً به.

(٢) وهو اشتراطُ الاختصاص في المبتدأ، وصاحب الحال، لِيَصِحَّ الابتداءُ في الأول، ومجيء الحال من الثاني.

(٣) الآية: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ سورة النور ٢٤/ ٤٠.

(٤) انظر الدر المصون ٥/ ٢٢٣ فقد ذكر رأي الحوفي وقال: «وفيه نظر؛ لأنه لا مُسَوِّغ للابتداء بهذه النكرة، اللهُمَّ إلّا أنْ يُقال: إنها موصوفة تقديراً، أي: ظلمات كثيرة متكاثفة».

(٥) أي: نكرة غير مختصّة، فلا يُبْتَدَأُ بها.

(٦) قلت: هذا لشيخه أبي حَيّان، وقد أخذه عنه، كما أخذه السمين أيضاً. انظر البحر ٦/ ٤٦٢.

(٧) هذا أَحَدُ أبياتٍ ثلاثةٍ لمروانَ بنِ أبي السمط، وهو مروان بنُ أبي حَفْصَةَ، وقبله:

فتى لا يبالي المُدْلِجُونَ بِنُورِهِ ... إلى بابه أَلّا تُضِيءَ الكواكبُ

وروايته عند القالي:

له حاجب عن كل ما يَصِم الفتى ... ...

= والحاجب: المانع، والشَّيْنُ: العيب، والعُرْف: المعروف والإحسان.

قال الشمني: ذِكْرُ «في» مع الحاجب الأول إشارة إلى أنّ الأمر الذي يُشين يمكُن المانع منه تمكُّن المظروف من الظرف. كذا في الحاشية ٢/ ٢٣٢.

ومروان: هو سليمان بن يحيى بن أبي حفصة يزيد الشاعر المشهور، وهو من أهل اليمامة وفد بغداد، ومدح المهديّ والرشيد، مولده/ ١٠٥هـ وتوفي ببغداد سنة ١٨٢، وقيل غير هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٠٥، وشرح السيوطي/ ٩٠٩، وأمالي القالي ١/ ٢٣٨.

(١) أي: صَحّ توجيه الحوفي، وهو إعراب «ظلمات» في الآية مبتدأ.

(٢) الآيـة: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَـٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ﴾ سورة الحديد ٥٧/٢٧.

(٣) ذكر هذا الفارسي في كتابه الإيضاح العَضُدي ١/٣١ - ٣٢، فقد ذكر الآية ثم قال:
«فقوله: رهبانيّة، محمولٌ على فعلٍ كأنه قال: وٱبتدعوها رهبانيةً ٱبتدعوها...».
وذهب إلى هذا أبو البقاء والزمخشري وجماعة. انظر الدر ٦/ ٢٨١.

(٤) أي: من باب الاشتغال.

(٥) قلتُ: لم أجد الآية عند ٱبن الشجري في أماليه، غير أني وجدت حديثاً في الآية:
﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ﴾ سورة يَس ٣٦/ ٣٩، فقد ذكر رأي أبي عليّ في النصب، وَحَمَلَه سيبويهِ على زيداً ضربته.
وانظر تفصيل هذه المسألة في أمالي الشجري ١/ ٣٣٦ - ٣٣٧، ورأي ٱبن الشجري.

(٦) ورهبانية نكرة غير مختصة.
قال أبو حيان في البحر ٨/ ٢٢٨: «... وهذا الإعراب [أي: إعراب الفارسي والمعتزلة]
= الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية؛ لأنّ مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداءُ هنا بقوله: «ورهبانيةٌ»؛ لأنّها نكرة لا مُسَوِّغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة.

(١) معطوف على المفعول «رأفة» فهي داخلة في الجَعْل، و«ٱبتدعوها» في محل صفة له.

(٢) قال أبو حيان: «. . . وهذا إعرابُ المعتزلة، وكان أبو عليّ معتزليّاً، يقولون: ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للعبد، فالرأفة والرحمة من خَلْقِ الله، والرهبانية من ٱبتداع الإنسان، فهي مخلوقةٌ له» البحر ٨/ ٢٢٨.

(٣) الآية: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الصف ٦١/ ١٣.

(٤) قال أبو البقاء: «قوله: وأخرى، في موضعها ثلاثة أوجه:

أحدها: نَصْبٌ على تقدير: ويعطكم أخرى. والثاني: نصب بـ «تحبّون» المدلول عليه بـ «تحبونها»، والثالث: موضعها رفع أي: وثَمَّ أخرى، ويكون الخبر «نَصْرٌ»، أي: هي نَصْرٌ» انظر التبيان/ ١٢٢٠.

(٥) أي: منصوب على الاْشتغال.

(٦) وعلى هذا فقد حذف المبتدأ وناب الوصفُ عنه، فالمبتدأُ في الأصل نكرة مُخَصَّصة.

(٧) أي: صفة لـ «أخرى».

(٨) أي على تقدير «أخرى» مبتدأً مُخَصّصاً.

(٩) على تقدير: هي نصرٌ، وتكون جملة «هي نصر» خبراً عن أخرى.

(١٠) قدّر هنا الظرف «لكم» ومتعلّقة خبراً، ثم ذكر «أخرى» مع المبتدأ المخصَّص بها وهو «نعمة».

(١) أي: على هذا التوجيه الأخير الذي ذكره يكون «نَصْرٌ» بدلاً من «نعمة»، أو من أخرى.

(٢) أي: لمبتدأ محذوف: هي نَصْرٌ.

وانظر تفصيل هذه الآراء في الدُّرّ المَصُون ٦/ ٣١٣، فقد ذكر في «أخرى» خمسة آراء، وذكر البدليّة للزمخشري. كما ذكر النَّصْبَ على الاختصاص، والمصدريّة.

(٣) سقط من م/١ من هنا إلى آخر حديثه عن البيت، وثبت في بقية المخطوطات، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٤) هو ٱبنُ ٱبنِ مالك بدر الدين محمد. وقد ذكر هذا في كتابه «شرح الألفية». وكان الأَوْلَى أن يقول: «وقولُ ٱبن الشجري» فإن ٱبنَ ٱبنِ مالك نقل عنه الشجري.

(٥) ذكر ٱبن الشجري أنّ البيت لاَمرأةٍ من بني الحارث بن كعب، من مقطوعةٍ من ثلاثة أبيات، ونُسِبَتْ لعلقمة الفحل. والرواية في الحماسة: فارسٌ: بالرفع.

المُلْحَم: ٱسم مفعول من أَلْحَمَتْهُ الحربُ إذا نشبت به في المعركة فقُطِع لحمه، ويقال للحرب: المُلْحِمَة. والزُّمَّيْل: الجبانُ الضعيف، والنِّكْس: الرجل الذي لا خَيْرَ فيه، والوَكِل: الذي يَكِل أمرَه إلى غيره.

والشاهد فيه: نَصْبُ «فارساً» بمضمرٍ يُفَسِّرُه الظّاهرُ. وما: صِلَةٌ، ويجوز فيه الاَبتداءُ، وجملة «غادروه» صفةٌ، و«غير زُمَّيْل»: خبرُه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/٢٠٦، وانظر ما سبق ٥/١٠٦، وشرح السيوطي/ ٩٠٩، وأمالي الشجري ١/١٨٧، ٣٣٣، والعيني ٢/٥٣٩، وشرح الأشموني ١/ ٣٣٩، والحماسة بشرح التبريزي ٣/٧٣، وشرح الألفية لاَبن الناظم/٩٣، وشرح ٱبن عقيل ٢/ ١٤٠.

(١) قال: بدر الدين بن مالك في «باب آشتغال العامل عن المعمول» في شرح الألفية/ ٩٣ «... وأنشد آبنُ الشجري على جوازه...» وذكر البيت.
أي: على جواز النَّصْب على الآشتغال.

(٢) أي: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً آبْتَدَعُوهَا﴾ سورة الحديد ٦٧/ ٢٧.

(٣) لم أجد فيما بين يدي من المراجع من قدّر فيه هذا التقدير، وقد اعتمد المصنّف في هذا على معنى البيت ودلالته على المدح.

(٤) لما قدّمه من أن المنصوب على الآشتغال لا بُدَّ من أن يكون مُخَصّصاً.

(٥) أي: بسبب تقدير زيادة «ما» أَمْكَنَ نَصْبُه على الآشتغال، ولو قدر أنّ «ما» نافية لما أمكن فيه هذا النصب؛ لأن النفي هنا له الصدر، فلا يعمل الفعل بعده «غادروه» فيما قبل النفي لو قُدِّر كذلك.

(٦) ذكر في أول الجهة السادسة: ألّا يُراعي المعربُ الشروطَ المختلفة بحسب الأبواب، وذكر من قبل أربعة أنواع مما يقع للمعربين، وهذا هو الخامس.

(٧) في م/ ٤ «اشتراط».

(٨) أي: بعض العوامل شُرِط فيها أن يكون عملها في المضمر، فلا تعمل في غيره، فهو يعرض هذه المواضع، ثم يبدأ بذكر ما وقع فيها من الوَهْمِ عند بعض المعربين.

(٩) قلت: انظر تفصيل هذا فيما تقدّم في «لولا» ٣/ ٤٥٠ وما بعدها.

(١٠) وذلك في قولك: وَحْدَه... إلخ.

(١) جعل هذا فيما سبق من القليل، وأنّ الأصل أن يكون بعد «لولا» ضمير رفع.
ثم إنّ مجيءَ الضمير المتّصل بعد «لولا» خَطَأً عند المبرّد، وعَدّ الفارسي قول المبرّد هذا هذياناً. انظر تخريج هذا الخلاف وبسط القول فيه فيما تقدَّم ٣/ ٤٥٠.

(٢) أي: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْك وحَنَانَيْك.
لبَّيْك: بمعنى إقامةً على إجابتك بعد إجابة، وسَعْدَيْك: إسعاداً لك بعد إِسعاد، وحنانيك: تحنُّناً عليك بعد تحنٍّ.
انظر أوضح المسالك ٢/١٨٧، وانظر الكتاب ١/١٧٦ - ١٧٧.
وذكر المصنّف فيه شذوذ الإضافة إلى ضمير الغائب، وإلى الظاهر.

(٣) ذكر البغدادي أن قائله غير معروف. والرواية عند البغدادي: فيالَبَّيْ إذا هدرت...، بَذْرِي، ومعناه: طلبني المستغيثون لِدَفْعِ الأعداءِ عنهم، فيا مَن دعاني لَبَّيكَ.
وهدرت شقاشق: الشقاشق جمع شِقشِقة شيءٌ يخرجه البعير من فيه إذا هاج، وهَدَرَتْ شقشقة البعير: قرقرت وصَوّتتْ.
وأسكتَها: أي: أسكت الشّقشَقةَ، هَدْري: صوتي، وبَذْري: مبادرتي للدفاع عمّن استغاث بي.
ووجه الشذوذ في البيت. إضافة «لَبّي» إلى ياء النفس. وخَرّجه البغدادي على أن لَبّي: مخفف الياء وحذفت الكاف لضرورة الشعر، بل لم يذكر الوجه الأول.
انظر شرح البغدادي ٧/٢٠٧، شرح السيوطي/٩٠٩، الخزانة ١/٢٦٩، وفيها يذكر أيضاً أن وجه الشذوذ «عدم الإضافة» فتأمّل! وانظر حاشية الأمير ٢/١٤٣.

(٤) «دعوني» غير مثبت في م/ ١ و٢ و٣.

(١) قائله غير معروف، وقبله:

إنــك لــو دعــوتــنــي ودونــي زوراءُ ذاتُ مَــنْــزَعٍ بَــيُــونِــي
لقلتُ ... ...

قال البغدادي: «ولو قال: لقلت: لبيك لَسَلِمَ من الشذوذ».

ووجه الشذوذ في البيت إضافته إلى ضمير الغائب.

ودوني: أمامي، زوراء: بئر بعيدة القعر، منزع: مصدر نزع: إذا استقى، ونَزْع الدلو: جَذْبُها. البَيُون: البئر البعيدةُ القعر الواسعةُ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٠٨، وشرح السيوطي/ ٩١٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٢، وشرح الأشموني ١/ ٥٠٤، والعيني ٣/ ٣٨٣، والهمع ٣/ ١١٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٨، واللسان والتاج: لبب، بين، وسر الصناعة/ ٧٤٦.

(٢) أي: إضافة «لَبَّيْ».

(٣) أي: إلى الاسم الظاهر.

(٤) قائله أعرابيٌّ من بني أَسَد.

مِسْوَر: اسمُ رجلٍ - نابني: أصابني، لبيّ: الثانية مضافة إلى «يَدَيْ مِسْوَر» وخَصَّ اليدين لأنهما تَدْفعان الضُّرَّ.

وذهب بعضهم إلى أن «لبّى» الأول يكتب بالألف، والثانية بالياء؛ لِيُعْرَف أنّ الأول فعل، والثاني مَصْدَر منصوب بالياء، ورَدّ هذا الفارسيّ.

ووَجْهُ الشذوذِ كما ذكر إضافةُ المَصْدَر «لَبّيْ» إلى الاسم الظاهر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٠٩، وشرح السيوطي/ ٩١٠، شرح التصريح ٢/ ٣٨، وشرح المفصل ١/ ١١٩، والهمع ٣/ ١١٣، وشرح الأشموني ١/ ٥٤٠، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٣، والخزانة ١/ ٢٦٨، والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣، والعيني ٣/ ٣٨١، واللسان والتاج/ لبب، لَبّى، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١٢٤٧، والكتاب ١/ ١٧٦، وسِرّ الصناعة/ ٧٤٧.

(١) من هنا إلى قوله «عنده» غير مثبت في م/١، وهي النسخة الثانية عند مبارك.
(٢) أي: من ٱشتراط الإضمار في بعض المعمولات، وهو ما ذكره في أول النوع الخامس.
(٣) فلا يكون إلا ضميراً مستتراً يعود على ٱسم «كاد» وأخواتها.
(٤) أي: ما كان في باب أفعال المقاربة والرجاء والشروع.
(٥) عسى: من أفعال الرجاء، يجوز أن يكون فاعلُ الخبر فيها ٱسماً ظاهراً بشرط أن يكون هذا المرفوع سببيّاً، مضافاً. فالضميرُ هو ٱسمها، ولا يكون أجنبيّاً. انظر الدسوقي ٢/ ٢١٣.
(٦) فاعل «يموت» ضمير مستتر يعود على «زيد».
(٧) أي: لا يرفع فعلُ الخبر فاعلاً ظاهراً كما في المثال، وهو «أبوه».
(٨) أي: يجوز أن يكون فاعل الخبر «يقوم» ضميراً مستتراً، ويجوز أن يكون ظاهراً كما في «يقوم أبوه»، فيرفع الفاعل السببيّ لٱتصاله بضمير يعود على ٱسم «عسى».
(٩) أي: رَفْعُ الفاعل في فعل الخبر في «عسى».

(١٠) أي: في ٱشتراط الإضمار في فاعل ٱسم التفضيل.

(١١) أي: فاعله يكون ضميراً مستتراً عائداً على ما وُصِف به.

(١٢) مسألة الكحل هي قولهم: **«ما رأيت رجلاً أحْسَنَ في عينه الكُحْلُ من زيد»**، فقد جاء في هذه المسألة فاعل ٱسم التفضيل «أحسن» اسماً ظاهراً وهو «الكحلُ». وانظر الأرتشاف/ ٢٣٣٥، والكتاب ١/ ٢٣٢.

(١٣) أي: مرفوعُ ٱسم التفضيل في غير مسألة الكُحْل يُشْتَرَطُ فيه أمران: الإضمارُ والٱستتارُ. وانظر الأرتشاف/ ٢٣٣٥.

(١٤) أي: فاعلها، فهو مضمر واجب الٱستتار.

(١) أي: ٱشتراط الإظهار في بعض المعمولات.

(٢) لا يؤكَّد الٱسم المظهر إلا بمثله. وفي م/١ و٢: «توكيد».

(٣) تقدّم أنّ الضمير لا يُنْعَت ولا يُنْعَتُ به.

(٤) ولا يكون المنعوت إلا ظاهراً، وكذا ما جاء بعده: فلا يُبَيَّنُ ولا يُبَيَّنُ به.

(٥) أي: مما وقع من الوَهْم لبعض المعربين ما جاء في تأكيد الاسم المُظْهَرِ.

(٦) سقط «موسى» من م/ ٣.

(٧) في م/ ١ و٢ «محتملٌ».

(٨) محتملٌ للجر بعطفه على ياء النفس التي هي في محل جرّ بـ «لولا».

(٩) ذكر سببين: الأول: إعادةُ الجارّ: أي لولاي ولولا موسى. وإعادة الجارِّ مذهب بَصْرِيّ، ولا يَشْتَرِطُ ذلك الكوفيون. فحجّةُ المصنّف هنا يمكن أن يُرَدَّ عليها بجواز الجر من غير إعادة الجارّ.

والسبب الثاني: أنّ «لولا» لا تجرُّ الظاهرَ، وهذا سبب أَقْوَى في بيان الخطأ.

(١٠) أي: ولولا موسى.

(١١) أي: فكيف يكون «موسى» مجروراً ولم تُعَدْ «لولا»؟

(١٢) أي: يُلْغَزُ بها.

(١) أي: على الضمير بعد «لولا».

(٢) فهي تجرُّ في الظاهر، ولا تحتاج إلى متعلَّق.

(٣) أي: يكون مبتدأ؛ لأنه مجرّد من العوامل اللفظيّةِ، وذلك عند وقوعه بعد حرف الجرِّ الزائد.

(٤) أي: فكذا ما جاء بعد «لولا»؛ فالياء على هذا في محل رفع مبتدأ، ويكون العطف عليها نظراً للمحلّ.

(٥) من هنا إلى نهاية النصّ «فاعلُ يثقلني» ساقط من م/ ١، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٦) هو هُدْبة بن الخشرم، وتقدَّم البيت في «عسى» انظر ما سبق ٢/ ٤٢١، وقد ٱستشهد به من قبل لمجيء خبر «عسى» غير مقترن بـ «أن».

(٧) أي: الجملة الاَسميّة «وراءه فرجٌ قريبُ».

(٨) أي: وٱسم «كان» ضمير الشأن يعود على «الكرب»، وكان وما بعدها خبر «عسى».

(٩) البيت لعمرو بن أَحْمَر الباهليّ، وهو من مقطوعة في خمسة أبيات، والقافية فيها رائيّة، وليست لاميّة كما جاءت في إنشاد النحويين... والبيت:

... نَـهْـضَ الـشّـارِبِ الـسَّـكِـرِ

وقد أثبتَ هذه الرواية البغداديّ.. والرواية عند الجاحظ مختلفة عمّا هنا.

= وعزا العيني بيت الشاهد هذا لأبي حَيّة النميريّ، كما نُسب للحكم بن عبدل الأعرج الأسديّ، ورَدّ هذا البغداديّ بأنه غير مثبت في ديوانه، وعزاه الجاحظ في البيان والتبيين لأبي ضبة.

يُثْقلني: يُجْهِدني، أنهض: أقوم، والسَّكِرُ والثَّمِلُ: صفة مشبهة.

والشاهد في البيت أنّ «ثوبي» بَدَلُ اشتمالِ من تاء «جعلتُ».

وذهب ٱبنُ مالك في شرح التسهيل إلى أنه ربما جاء خبر «جعل» جملةً ٱسميّة وفعليّةً مصدرة بـ «إذا» فيكون «ثوبي» فاعل «يثقلني».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢١٣، والسيوطي/ ٩١١، البيان والتبيين ٢/ ٧٦، وشعر ٱبن أحمر: زيادات/ ١٨٠ - ١٨١، والهمع ٢/ ١٣٢، ١٤٤، وشذور الذهب/ ١٩٠، ٢٧٥، والعيني ٢/ ١٧٣، وشرح التصريح ١/ ٢٠٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٢، والخزانة ٤/ ٩٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٩٠، ٣٩٨.

(١) أي: من الوَهْم في قول بعض النحويين.

(٢) وهو ٱشتراط الإظهار في بعض المعمولات.

(٣) سورة الكوثر ١٠٨/٣.

(٤) ذكر العكبري ثلاثة أوجه في «هو»: الأَبتداء، والتوكيد، والفَصْل. انظر التبيان/١٣٠٦.

(٥) أي: جعله توكيداً لـ «شانِئك».

ووجه الوهم جعل الأَسم الظاهر مؤكَّداً بالضمير. وانظر رَدّ السَّمين في الدر ٦/ ٥٧٧.

(٦) مضى في ضمير الفصل، انظر ما سبق ٥/ ٥٧٣، وقد ٱعتذر المصنّفُ عن أبي البَقاء فقال: «وقد يُريدُ أنه توكيدٌ لضمير مستتر في «شانئك» لا لنفس «شانئك».

(٧) سورة المائدة ٥/ ١١٧، وتقدّمت، انظر ١/ ٥٨.

(٨) انظر الكشاف ١/ ٤٩٣، وذهب مَكّيّ إلى البدليّة، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٤. وتقدَّمت مناقشة هذه المسألة للمصنّف. انظر ما سبق ١/ ١٩٩ - ٢٠١.

(١) سورة البقرة ٢/ ٣٥، والأعراف ٧/ ١٩، وتقدّمت في مواضع. انظر ما سبق ٥/ ٢٣٨.

(٢) تقدَّمت المسألة ومناقشتها في ٥/ ٢٣٧، وانظر البحر المحيط ١/ ١٥٦، والدر المصون ٥/ ٢٣٨، وانظر شرح التسهيل لآبن مالك ٣/ ٣٧١.

(٣) أي: آبنُ مالك.

(٤) سورة طه ٢٠/ ٥٨.

(٥) انظر ما سبق ٥/ ٢٣٨، وفيه حديثُ آبنِ مالك في المسألة. وانظر شرح التسهيل ٣/ ٣٧٢.

(٦) أي: وإنما جعله من عطف الجمل لا عطف المفردات لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون آسماً ظاهراً.

(٧) البيتان من أبيات للبُرْج بن مسهر الطائي.
والعديم: مَن لا شيءَ عنده، والحُفَر: القبور، جمع حُفْرَة.
وجُوْف: جمع أَجْوَف، أي: ذي جُوْف، الصُّفّاح: الحَجَر العريض.
وقد آستشهد بهذين البيتين ليبيّن في البيت الأول أن الرواية بالنون: نأوي، ولا يكون على هذه الرواية فاعله: ذوو الأموال، بل ضمير مستتر تقديره نحن، وهو يستشهد بهذا لآخر نصّ آبنِ مالك السابق، وهذا اقتضى أن يقدّر فعلاً: ويأوي: ويكون فاعله ذوو الأموال، ويكون مع ما بعده توكيداً لـ «نأوي» بالنون.

= وذكر البغدادي أنّ هذه الرواية غير مشهورة، بل الروايةُ المشهورةُ بالياء «يأوي»، وذكر هذه الروايةَ أبو تمام في الحماسة، ولم يذكر أحد من شرّاح الحماسة رواية النون.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢١٥، وشرح السيوطي/ ٩١٢، وشرح الحماسة للتبريزي/ ١٢٧٧.

(١) الظهرُ والبَطْنُ: توكيد لزيد، على تقدير: الظَّهْرُ منه والبَطْنُ منه.
وانظر غير هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٣٢ نقلاً عن الرضي.

(٢) سقط هذا التنبيه من م/١، وفي م/٥ «مسألة» بدلاً من «تنبيه».

(٣) العامل: «نِعْمَ» هنا عمل في الظاهر وهو «الرجلان».

(٤) العامل «نِعْمَ» عمل في ضمير مستتر وهو «هما» وفُسِّر الضميرُ بالتمييز «رجلين».

(٥) نِعْما: أي في المثال الثاني لا يكون الضمير بارزاً. وجاء ضبطه عند الشيخ محمد: «نعمَّا»، وعند مبارك من غير ضبط.

(٦) هي لغة «أكلوني البراغيث» حيث يُطابقُ الفعلُ ما بعده في التثنية والجمع.

(٧) شرط من قبلُ اُستتارَ الضمير، وهنا يشترط إفراده وتذكيره، وهو مجرور «رُبّ» في قولك: رُبَّهُ رَجُلاً، ورُبَّه رِجالاً، فالضميرُ مفردٌ مُذكَّر.

وانظر هذا فيما سبق ٢/ ٣٢٨ «رُبّ».

(١) في م/٢ والمطبوع «أشتراطهم».

(٢) في م/٥ «والجمل...».

(٣) سورة يوسف ١٢/ ٣٥، وآنظر ما تقدَّم ٥/ ١١٣، ففيه بيان حكم الفاعل في هذه الآية والخلاف فيه. وآنظر ص/١١٩.

(٤) سورة البقرة ٢/ ١١، وآنظر ما تقدَّم ٥/ ١١٩، وفيه بيان الخلاف في تقدير نائب الفاعل.

(٥) أي: مما اشترطوا فيه أن يكون جملةً.

(٦) إذا خُفِّفَت «أَنّ» فاسمُها ضمير الشأن، ويكون الخبر جملة، وهو ما ذكره ابن مالك بقوله:

وإن تخفّف «أَنّ» فاسمها استكنْ والخبرَ اجْعَلْ جُمْلَةً من بعد «أَنْ»

(٧) إذا أُريد الإخبارُ عن المبتدأ قولي: فجملة «لا إله إلا الله» خبر، وانظر هذا في ٥/ ١٢١، ولم يحتج الخبر إلى رابط كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

قال الدسوقي: «حاصله أنّ القول إذا وقع فإمّا أن تقصد حكايته أو الإخبار عنه بأمر، فإن كان الأول وجب الإخبار عنه بجملة مرادٍ لفظها، وإن كان الثاني أُخْبِرَ عنه بمفرد» الحاشية ٢/ ٢١٤.

(٨) أي: يجب أن يكون خبره جملة.

(٩) سورة البقرة ٢/ ٢٨٣، وتقدّمت في أول الجهة السادسة.

(١) سقط من هنا وما بعده من م/ ١.

(٢) وبذلك يكون خبر ضمير الشأن وما عمل فيه جملة فِعْلِيّة.

(٣) أي: جاز هذا الإعراب، وجاز الثاني وهو ما سيذكره.

(٤) وهو خبر مفرد.

(٥) وخبر أفعال المقاربة لا يكون إلّا جملة فعلية مُصَدَّرة بفعل مضارع.

(٦) أي: في أخبار هذه الأفعال.

(٧) سورة صٓ ٣٨/ ٣٣، وتقدّمت في حرف الباء. انظر ما سبق ٢/ ١٦٠.

(٨) هذا مَنْشَأُ الوهم، وهو جعل خبر هذه الأفعال مفرداً.

(٩) انظر هذا فيما تقدّم ٢/ ١٦٢، فإنه بعد أن قدَّر الخبر العامل في المصدر قال: «ويجوز أن يكون صفة أي: مسحاً واقعاً بالسوق». كذا!

(١٠) وكلا الجوابين لا يكون إلّا جملة.

(١١) أي: في جواب الشرط والقَسَم.

(١٢) سورة التوبة ٩/ ٦٢ وتقدّمت في «أَنْ». انظر ١/ ١٦٣، واللام ٣/ ١٦٣، والجملة الأعتراضيّة ٥/ ٦٨.

(١) ذكر هذا المصنّف في «لام الجر» ٣/ ١٦٢ عن الأخفش، فقد ذهب إلى أنّ القَسَم يُتَلَقّى بلام «كي» وهو عند أبي علي الأَوْلَى. انظر تفصيل هذا في الموضع المشار إليه.

(٢) سورة فاطر ٣٥/٨، وتقدّمت في الألف المفردة. انظر ما تقدّم ١/ ٧٣.

(٣) تقدّم الحديث في الآية، وانظر ما سبق ١/ ٧٣ - ٧٤، فقد ذكر هذه التقديرات في الآية.

(٤) قوله: ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ غير مثبت في م/١ و٢ و٣.

(٥) أي: على أنّ «مَن» شرطية، وعلى هذا «فإن الله يضل...» جواب الشرط.

(٦) أي: على التقدير الثاني يجب جَعْلُ «مَن» موصولةً لا شرطيةً، خلافاً لما ذهب إليه ٱبنُ ٱبنِ مالك، والمقدَّر خبر «مَن» المبتدأ الموصول.

(٧) على التقدير الثاني السَّابق في آية سورة فاطر.

(٨) هو عبدالرحمن بن أَحمد بن الحسن. . . ، أبو الفضل الرازي العجلي الإمام المقرئ، شيخ الإسلام، الثقة الورع الكامل، يُقال: إنّ مولده بمكة، ولا زال ينتقل إلى البلدان، وكان مقرئاً فاضلاً ، كثير التصانيف، حَسَنَ السيرة، متعبّداً، حَسَنَ العيش، وكان يُقْرِئُ القرآن، ويروي الحديثَ. وكان عالماً بالأدب والنحو. وُلِدَ سنة إحدى وسبعين وثلاثمئة، وتُوفّي سنة أربع وخمسين وأربعمئة. انظر غاية النهاية ١/ ٣٦١ - ٣٦٣ وبغية الوعاة ٢/ ٧٥، وكتابه: اللوامح في شواذّ القراءة.

(٩) ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ۞ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٥٩ - ٦٠.

(١) قال أبو حيان: «وقال أبو الفضل الرازي في كتاب اللوامح له: ولا بُدّ من إضمار جملة معادلة، وصار ذلك المضمر كالمنطوق به لدلالة الفحوى عليه. وتقدير تلك الجملة: أَمَن خلق السماوات كمن لم يخلق. وقد أظهر في غير هذا الموضع ما أضمر فيها لقوله تعالى: ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾. انتهى.

قال أبو حيان: «وتسمية هذا المقدَّر جملة إن أراد بها جملة من الألفاظ فهو صحيح. وإن أراد الجملة المصطلح عليها في النحو فليس كذلك، بل هو مضمر من قبيل المفرد» انظر البحر ٧/ ٨٩.

(٢) انظر المُفَصَّل/ ٢٤.

(٣) والجملة المقدرة «استقرَّ»، والظرفُ متعلِّقٌ به.

(٤) عن اَبنِ اَبنِ مالك. فيما ذهب إليه من تقدير في آية سورة فاطر المتقدّمة.

(٥) أي: الَذي اَشتُرِطَ فيه الجملةُ الفعليَّةُ.

(٦) جملة الشرط بعد «لولا» جملة اسميّة، ومثله ما يكون بعد «لوما».

(٧) لو: جملة الشرط فيها فعليّة، وكذا جملةُ الجواب، ولولا ولو ما: لا تكون جملة الجواب فيهما إلا فعليّة. وانظر ما تقدَّم ٥/ ٤٦٥.

(٨) لوما: غير مثبت في م/ ٢ و٣.

(٩) نحو: لَمّا جاءني أكرمته. وتسمَّى حَرْفَ وجودٍ لوجودٍ، أو حَرْفَ وجوبٍ لوجوب، وتختصُّ بالماضي. وانظر ما تقدَّم ٥/ ٤٨٥.

(١) أحرف التحضيض مثل هَلّا، أَلَا، نحو: هَلّا فعلت خيراً، ألا تزورنا. وانظر ما سبق ١/ ٤٤٨ وما بعدها في «أَلَا».

وانظر «أَمَا» في ١/ ٣٤٩ «عند المالقي»، وانظر ٣/ ٤٥٢ «لولا» و«لو» فيما سبق ٣/ ٤١٤.

(٢) تقدَّمت المسألة عند المصنّف والخلاف فيها، فما بعدها عند سيبويه رَفْعٌ بالأَبتداء، ولا يحتاج إلى خبر، وعند المبرّد والزّجّاج والكوفيين فاعل، والفعل مقدَّر: ولو ثبت أنّهم آمنوا.

وذهب الزمخشريّ إلى كون خبر «أَنّ» فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف.

انظر ما سبق ٣/ ٤٢٥ – ٤٢٩، وقبله ١/ ٥٩ الحاشية (٣).

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٠٣ وتقدَّمت في مواضع، وانظر حرف اللام «لام الجواب» ٣/ ٢٧٢، وكذا في «لو» ٣/ ٤٢٥.

(٤) أي: ٱشتراطُ الجملة الاَسميّة. وانظر ما سبق «إذا» ٢/ ٤٨، قال: «. . . أن تكون لمفاجأة فتختصُّ بالجمل الاَسميّة. . .».

(٥) ليت: بعد ٱتصال «ما» بها تصلح للبقاء على الجملة الاَسميّة، وتكون عاملة، وتصلح للإلغاء، وتكون مهملة، والأول أرجح. وانظر ما سبق ٣/ ٥١٣.

(٦) أي: ٱشتراطُ الجملةِ الفعليّةِ في الشَّرْط.

(٧) قولُ الأخفش هو أَنّ المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ، وما بعد المرفوع خبر. وكذا الكوفيون.

(٨) سورة النساء ٤/ ١٢٨، وتقدَّمت الآية في «إمّا» ١/ ٣٩١.

(٩) سورة التوبة ٩/ ٦، وتقدَّمت. انظر ما سبق ٥/ ١٦، وقبله ١/ ١٥٨.

(١) سورة الأنشقاق ٨٤/ ١، وتقدَّمت في مواضع أولها في ١/ ٥٨.

(٢) قال السمين في قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾: «امرأةٌ فاعلٌ بفعلٍ مُضمَر واجب الإضمار، وهذا من باب الاشتغال، ولا يجوز رَفْعُها بالابتداء؛ لأنّ أداة الشرطِ لا يليها إلّا الفعلُ عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين، والتقديرُ: وإنْ خافت امرأةٌ خافَتْ، ونحوه «وإنْ أحد من المشركين ٱستجارك...» انظر الدر ٢/ ٤٣٥ - ٤٣٦.

(٣) خَطَأٌ بسببِ دخولِ أدواتِ الشَّرْطِ على الاسمِ وهو مبتدأٌ، وأدواتُ الشَّرْط لا تدخل على الجملة الاسميّة.

(٤) وهم البصريون، إذ يرون أن جملة الشرط لا تكون إلّا فعليّة.

(٥) أي: قاله سهواً عن مذهب البصريين في المسألة.

(٦) في م/ ٣ «أو الكوفيون».

(٧) أي: الأخفش والكوفيون، وهو الرأي الثاني مما نُقِل عنهم، وهم في هذا موافقون لمذهب أهل البصرة.

(٨) أي: الاَسم بعد أداة الشرط.

(٩) أي: بالفعل المذكور بعده لا بفعل مقدَّرٍ من جِنْسِ ما بعده، وهذا على مَذْهب أهل الكوفة في جواز تقديم الفاعل على فِعْله. وانظر الهمع ٢/ ٢٥٥.
وآنظر ما تَقدَّم ١/ ٥٨ الحاشية (٥).

(١) بعد هذا البيت قولها:

أَجَـنْـدلاً يَـحْـمِـلْنَ أَمْ حَـديـدا

وهذا البيتُ من جملة أبيات قالتها لَمّا رأتِ الجِمالَ التي جاء بها قصير بنُ سعدٍ صاحب جذيمة، وقد آحتال عليها، ووضع الرجالَ في توابيت، وحملها على الجمال، فلما رأتها تسير متثاقلةً أنكرت ذلك، وقالت أبياتاً منها بيت الشاهد. وفي «مَشْيها» ثلاثة أوجه:
الرفع: وهو ما استدلَّ به الكوفيون على تقدُّم الفاعل، والعامل فيه «وئيداً»، ورَدّ هذا البصريون، وهو ما ذكره المصنِّف.
والجَرُّ: وذلك على البدل من «الجمال»، وهو بَدَلُ آشتمال.
والنصب: وذلك على الحال.
وروايةُ الرفع هي حُجّة الكوفيين في البيت على ما ذهبوا إليه من جواز تقدُّم الفاعِلِ على عامله.
والزَّبّاء: هي بنت عمرو بن عامر، وعامر هو ماء السماء، وكان خرج من اليمن لما أَحَسَّ بسيل العَرِم فنزل الجزيرة، وأعالي الفرات، وملكها ثم قتله جذيمة الأبرش، فهربت الزباء إلى الروم، ثم رجعت وعزمت على الأخذ بثأر أبيها.
وانظر قصتها في حاشية الشمني ٢/ ٢٣٣، والأمير ٢/ ١٤٥، والخزانة ٣/ ٢٧٢.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢١٦، وشرح السيوطي/ ٩١٢، والهمع ٢/ ٢٥٥، والعيني ٢/ ٤٨٨، وأوضح المسالك ١/ ٣٣٧، وشرح الأشموني ١/ ٣٠٣، والكامل/ ٦٠٩، والخزانة ٣/ ٢٧٢، وأدب الكاتب/ ٢٠٠، ومعاني الفرّاء ٢/ ٤٢٤.

(٢) أي: عند أهل البصرة. وانظر العيني ٢/ ٤٥١.

(٣) أي في متعلَّق الظرف، أيْ: أيّ شيء ثبت هو للجمال، أو استقرَّ.
وهو رأي الفارسي. انظر شرح البغدادي ٧/ ٢١٨، وأوضح المسالك ١/ ٣٣٩.

(١) أي: يقال: ما للجمال؟ وما لمشيها وئيداً؟ أجندلاً يحملن...؟

(٢) أي: وبَدَل الاشتمال لا بُدّ فيه من ضمير يعود على المُبْدَل منه، ولا ضمير هنا. والتقدير عند الجواليقي: ما لمشي الجمال وئيداً. انظر شرح البغدادي ٧/ ٢١٨.

(٣) أي: من الوَهْم في تقدير الجملة فعليّةً أو آسميّةً.

(٤) البيت للمرّار الفقعسي، وتقدَّم في «ما» الزائدة الكافّة. انظر ما سبق ٤/ ٦٨، وانظر الكتاب ١/ ١٢، ٤٥٩، وجاء البيت تاماً في م/ ٥.

(٥) في م/ ٣ «إنّ وصالاً يدوم».
وذهب إلى أنه الصواب لأن «قلّ» المكفوفة لا تدخل إلا على جملة فعليّة.

(٦) انظر ما تقدَّم ٤/ ٦٨ - ٧١.

(٧) في م/ ٢ «مُفَسَّرٌ».

(٨) مثل «يوم» هنا.

(٩) بل يُضافُ إلى الجملة الفعليّة.
وآعتراض الدماميني بأنه إذا كان خَطَأً عند سيبويه فليس بخطأ عند غيره، بل هو صوابٌ،

= ورَدَّ الشمني هذا بأنّ المصنّف لم يُخَطِّئ صاحب هذا القول، وإنما أخبر أنه على ما ذهب إليه سيبويهِ، يكون تخريجه خَطَأً، ومن مفهوم المخالفة يُعْلَم أنه عند غيره صواب.

(١) سورة غافر ٤٠/ ١٦ وتقدَّمَت الآية في موضعين: الأول في ٢/ ٤٤٤، والثاني في الجهة الثانية من هذا الباب. وقبله ٥/ ١٩٨ الجملة المضاف إليها.

(٢) قال المصنّف في الآية فيما تقدَّم: «وزَعَم سيبويه أن الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كإذا في آختصاصه بالجمل الفعليّة، وإنْ كان ماضياً فهو كإذ في الإضافة إلى الجملتين،... ورُدَّ عليه دَعْوى آختصاص المستقبَل في الجملة الفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ...﴾؛ والجوابُ الشّامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقَّقَ الوقوع جُعِل كالماضي، فَحُمِلَ على «إذ» لا على إذا...» انظر ما سبق ٥/ ٢٠٠ - ٢٠٣.

(٣) تقدَّم هذا في ٥/ ٢٠٠ قال: «وأجاب ٱبن عصفور عن الآية بأنه إنما يُشْتَرَطُ حَمْلُ الزمانِ المستقبلِ على «إذا» إذا كان ظرفاً، وهي في الآية بَدَلٌ من المفعول به لا ظرف».

(٤) أي: إضافة الزمن المُبْهَم إلى الجمل الفعليّة.

(٥) أي: إذا جاءت أسماء الزمن المبهمة ظروفاً.

(٦) سورة غافر ٤٠/ ١٥، وتقدَّم ذكرها مع الآية/ ١٦ فيما سبق ٥/ ١٩٨.

(٧) أي: جواب ٱبن عصفور مردودٌ.

(٨) أي: كلام سيبويه. وانظر الكتاب ١/ ٤٦١، وٱنظر قبله ١/ ٥٤ - ٥٥.

(٩) لا يتأتى في البيت لأنّ «يوم» ظرفٌ، وليس ٱسم زمان مُبْهَماً.

(١٠) قائله سوادُ بنُ قارب، وتقدَّم في ٥/ ٢٠١ بمناسبة حديثه عن المسألة.

(١) هو أبو البقاء العكبري. كذا عند السمين وأبي حيان، ويأتي بيان ذلك.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٩٦ وتقدَّمت في «أو» انظر ١/ ٤٠١، ٤١٥.

(٣) قال أبو حيان: «وأجاز أبو البقاء أن يكون ﴿أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ معطوفاً على «كان»، و«أذى» رَفْعٌ بالاَبتداء، و«به» الخبرُ متعلّق بالاَستقرار، والهاءُ في «به» عائدةٌ على «مَن»، وكان قد قدَّم أبو البقاء أنّ: مَن شرطيّة، وعلى هذا التقدير يكون ما قاله خطأً؛ لأن المعطوفَ على جملة الشرط يجب أن يكون جملة فعليّة؛ لأنّ جملة الشرط يجب أن تكون فعليّة، والمعطوف على الشرط شرط، فيجب فيه ما يجب في الشرط...» انظر البحر ٢/ ٧٥، والدر المصون ١/ ٤٨٦.

قلت: لم أجد هذا عند العكبري. انظر التبيان/ ١٥٩ - ١٦٠.

وجعل العلماء هذه الجملة معطوفةً على خبر كان وهو «مريضاً».

(٤) تعقَّبَهُ الدماميني بأنه أجاز في القاعدة الثامنة من الباب الثامن أن يُغْتَفَرَ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل. وكذا هنا، والمعطوفُ على جملة الشرط ليس شرطاً، وانظر بَسْطَ هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٣٤.

(٥) ما ذكره هنا هو حديث شيخه أبي حيان، قال: «ولا يجوز ما قاله أبو البقاء على تقدير أن تكون «مَن» موصولة؛ لأنها إذ ذاك مُضَمَّنَةٌ معنى اَسم الشرط، فلا يجوز أن تُوصَلَ على المشهور بالجملة الاَسميّة» البحر ٢/ ٧٥.

واَنظر الدر ١/ ٤٨٦ قال: «... لأن مَن الموصولة إذا ضُمِّنَت معنى اَسم الشرط لَزِمَ أن تكون صلتُها جملةً فعليّة، أو ما هي في قوتها».

(٦) في م/ ٥ «في الصّلة».

(١) أي: ومن الوَهْم قولُ ٱبنِ طاهرٍ في البيت...، وانظر الجنى الداني/٦١٣، وتقدَّم الحديث عنه.

(٢) قائله غير معروف.

والغُدوُّ: أول النهار، والرَّواح ما بعد الزَّوال، والمعنى أنه صديق في كُلّ الأوقات.

والشاهد فيه أنّ الأصل: فإن أَكُن، ولا: نافية للجنس.

وذهب ٱبنُ طاهر إلى أنّ ما بعد «إن» الشرطية جاء جملةً ٱسميّةً، وعلى تقدير: إن أَكُن، لا يحتاج إلى مثل هذا التقدير.

على أن ما ذكره المصنّف لٱبن طاهر ذكره المرادي لبعض النحويين.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٣، وشرح السيوطي/ ٩١٣.

(٣) تقدَّم البيت للصِّمَّة القشيري، وقيل لغيره.

وانظر ما تقدَّم «أَلّا» ١/ ٤٨٣.

(٤) في طبعة مبارك والشيخ محمد ومتون الحواشي: «إنْ لا» وليس كذلك فيما بين يديّ من مخطوطات.

(٥) العجب من المصنف أن يتعقّب ابن طاهر مع أن ما ذهب إليه ابن هشام هنا ليس له، بل هو حديث ابن طاهر نفسه، قال المرادي: «وتأوله ابن طاهر وغيره على إضمار «كان» الشأنية، وتأوله بعضهم على أن «نفس» فاعل فعل مضمر: أي فهلا شفعت نفس ليلى، وشفيعها خبر محذوف، أي: هي شفيعها. والأول أقرب» الجنى الداني/٦١٣ - ٦١٤.

(٦) هذا التفسير للضمير المستتر في «كان».

(١) أي: في البيتين وهما: لا مال، ونفس ليلى شفيعها، خبر عن أكن، وكان، المقدَّرَيْن.

(٢) أي من الوَهْم في تقدير الجملة الفعليّة.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٠٣، وتقدَّمت في حرف اللام «لام الجواب». انظر ما سبق ٣/ ٢٢.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف أُوْثِرَت الجملةُ الاَسميّة على الفعلية في جواب لو؟ قلتُ: لِمَا في ذلك من الدلالة على إثبات المثوبة وٱستقرارها، كما عَدَل عن النصب إلى الرفع في «سلام عليك» لذلك...» الكشاف ١/ ٢٣١.

وتعقَّبه أبو حيان بأنّ مُختارَه غير مُخْتَار؛ لأنه لم يُعْهَد في لسان العرب وقوعُ الجملة الاَبتدائية جواباً لـ «لو». انظر البحر ١/ ٣٣٥.

(٥) وعلى هذا التقدير يكون الجوابُ جملةً فعليّة. وتقدير الجواب محذوفاً هو ٱختيارُ الراغب الأصبهاني. وٱنظر البحر ١/ ٣٣٥.

(٦) قلتُ: هذا للزمخشري. قال: «ويجوز أن يكون قولُه: «ولو أنهم آمنوا». تمنياً لإيمانهم على سبيل المجاز عن إرادة الله إيمانهم وٱختيارهم له، كأنه قيل: وليتهم آمنوا ثم، ٱبتدئ: لمثوبةٌ من عند الله خير» الكشاف ١/ ٢٣١.

(٧) انظر ما تقدَّم ٣/ ٤١١، وارجع إلى همع الهوامع ٤/ ٢٥٠ - ٢٥١، والجنى الداني/ ٢٨٩.

(٨) سورة لقمان ٣١/ ٣٢، وتقدَّمت الآيةُ في مواضع، أولها في «حتى»، انظر ما تقدّم ٢/ ٢٩١.

(٩) أي: «فمنهم مقتصد»، وهو قولُ ابن مالكٍ وقولُ أبي حَيّان أيضاً.

(١) في م/ ٥ «والصّواب».
وما ذهب إلى أنه الصّواب هو لشيخه أبي حَيّان. انظر البحر ٣/ ٧٩، وحاشية الشهاب ٣/ ٧١، وانظر ما سبق ٢/ ٢٩١ الحاشية (٣).

(٢) ذكر هذا في سياق حديثه عن «حتى» في ٢/ ٢٩١، غير أنه ذكر في حديثه عن «لَمّا» في ٣/ ٤٨٧ أنّ جواب «لَمّا» يكون جملة فعليّة، وجملة اسميّةً مقرونةً بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك. وانظر التسهيل/ ٢٤١، والهمع ٣/ ٢٢٠.

(٣) سبب الوَهْم هنا أنّ تقدير الاشتغال يقتضي أن تكون الجملة فعليّةً، و«إذا» الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسميّة.

وانظر «إذا» فيما تقدَّم ٢/ ٤٨ وما بعدها، فقد ذكر أنها تختصُّ بالجمل الاسميّة.

(٤) ويكون التقديرُ: فإذا يُضْرَبُ زيدٌ يَضْرِبُه عمرٌو.

(٥) انظر شرح الكافية ٢/ ١٠٨.

وقال ابن الحاجب في أماليه ٢/ ٤٠ - ٤١ «... لأنّ المذهب المعمول عليه أنّ «إذا» لا يقع بعدها إلا الفعلُ [أي في: إذا زيد يقومُ] فزيدٌ: فاعل، وليس بمبتدأ...».

قال الشمني: «اعتذرَ ابنُ الحاجب عن هذا بأن قال: كان قياسُ لزوم المبتدأ والخبر بعد «إذا» المفاجأة أن يمتنعَ النَّصْبُ فيما أُضْمِر عاملُه إذا وقع بعدها كقولك: خرجتُ فإذا عبدالله يضربه عمرٌو؛ لأنّ لزومَ وقوعِ المبتدأ والخبر منافٍ للنصب، ولكنهم جوّزوا النصبَ على خلاف هذه القاعدة لصورة المبتدأ والخبر». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٦) في م/ ٢ و٣ و٤ «زيدٍ».

(١) تقدّم في ٣/ ٥١٣ - ٥١٤ «وتقترن بها «ما» الحرفيّة، فلا تُزيلها عن الاَختصاص بالأسماء، لا يقال: ليتما قام زيد. خلافاً لاَبن أبي الربيع وطاهر القزويني» وانظر الحاشية (٨) في الموضع المُحال عليه.

(٢) قُلتُ: ذهب الزَّجّاجي إلى إعمال جميع الأحرف الناسخة مع وجود «ما» الكافّة، وحكى: إنما زيداً قائم، ويُقاسُ في البواقي، وذهب هذا المذهب الزمخشري واَبنُ مالك واَبنُ السّرّاج.

وذهب الزجاج واَبن أبي الربيع إلى جواز العمل في ليت ولعل، وكأن، خاصّة، والإلغاء في إنّ وأنّ وكأنّ، وعُزِي للأخفش. وقيل عند الفراء الإعمال في: «ليت ولعل». انظر الهمع ٢/ ١٩١.

(٣) لأن «ليت» لا تُكَفُّ بما عن الاَختصاص بالجمل الاَسميّة؛ ولهذا جاز فيها الوجهان: الإعمال والإهمال، لبقاء هذا الاَختصاص.

(٤) إذا زيدت «ما» الكافة بعد «إنّ» بطل اَختصاصُها بالجمل الاَسميّة، وصَحّ دخولها على الجمل الفعليّة، ومن هنا كان الإهمال في العمل.

(٥) الآية: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ...﴾ سورة الزمر ٣٩/ ٦٣.

(٦) الآية: ﴿وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ سورة الزمر ٣٩/ ٦١.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلتَ: بِمَ ٱتَّصلَ قولُه: «والذين كفروا»؟ قلتُ: بقوله: «وينجي الله الذين ٱتقوا». أي: ينجّي الله المتقين بمفازتهم، والذين كفروا هم الخاسرون، وٱعترض بينهما بأنّ الله خالق الأشياء كلها، وهو مهيمن عليها. [أي: الآية/ ٦٢]...» انظر الكشاف ٣/ ٣٨.

وأما الرازي فقد قال في مفاتيح الغيب ٢٧/ ١٣ «... أَوْرَدَ صاحبُ الكشاف سؤالاً وهو أنه بِمَ ٱتَّصَلَ قوله: والذين كفروا؟ وأجاب عنه بأنه ٱتّصل...

وأقول: هذا عندي ضعيف من وجهين: الأول أنّ وقوع الفاصل الكبير بين المعطوف والمعطوف عليه بعيد، والثاني: ... وعطف الجملة الٱسميّة على الفعلية لا يجوز...».

وتعقَّب أبو حيان الرازي بأنّ الفاصل ليس كثيراً، وأنّ قوله: «وعطف الجملة الٱسميّة على الجملة الفعليّة لا يجوز» كلام مَنْ لم يتأمَّل لسانَ العرب...». انظر البحر ٧/ ٤٣٨.

(٢) تقدَّم هذا عند المصنِّف في الباب الرابع ٥/ ٥١٨ وما بعدها، وذكر ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، والثاني: المنعُ مطلقاً، ونُقِلَ عن ابن جني، والثالث: لأبي عليّ، وهو أنه يجوز في الواو فقط. وانظر سر الصناعة/ ٢٦٣، والخصائص ٢/ ٧١.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٥٣، وتقدَّمت الآية في «على». انظر ٢/ ٣٧٢.

(٤) ذكر العكبري فيه وجهين أن يكون مستأنفاً، وأجاز أن يكون بدلًا من موضع «فَضّلنا». انظر التبيان/ ٢٠١ وانظر الدر المصون ١/ ٦١٠، وحاشية الجمل ١/ ٢٠٥.

(٥) هذا رَدّ مَن تعقب أبي البقاء.

(٦) هذا رَدُّ المصنف على مَن تعقب أبا البقاء فيما ذهب إليه.

(١) ذكر الشمني أنه وقع في بعض النسخ «الثامن» بدون ذكر النوع.

(٢) في م/٣ و٤ «أو ضمير...».

(٣) الواو مثبتة في م/٣.

(٤) ذكر المصنّف في «جملة الخبر» جَوَازَ مجيئها جملةً خبريّةً وإنشائيّةً. انظر ٥/ ١٦١، وانظر الجملة القسميّة فيما سبق ٥/ ١٣٦ وما بعدها.

(٥) قال ٱبنُ جِنّي: «القَسَمُ جملةٌ إنشائيّةٌ يؤكَّد بها جملةٌ أخرى، فإن كانت خبريّةً فهو القَسَمُ لغير الٱستعطاف، وإنْ كانت طلبيّةً فهو للٱستعطاف».

انظر النصَّ عند الشمني ٢/ ٢٣٤، وانظر النصَّ في الخزانة ٤/ ٢١٠.

وانظر من قبل في الباب الثاني: الجملةُ المجابُ بها القَسَم ٥/ ١٢٨ وما بعدها، والٱرتشاف/ ١٧٦٣.

(٦) أي: الجمل الإنشائيّة.

(٧) قائله مجنون ليلى قيس بن الملوح العامري.

وفي المخطوطات ما عدا الأولى «رَيّا»، ورُوِي: بُعَيْدَ النَّوْمِ.

وٱستشهد به المصنّف على أن القَسَم الاَستعطافيّ: وهو «بربُكَ» يجب أن يكون جوابُه جملةً إنشائيّةً كما هو هنا: هل ضَمَمْتَ إليك ليلى.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٣، وشرح السيوطي/ ٩١٣، وشرح المفصَّل ٩/ ١٠٢، «برواية مختلفة»، والخزانة ٤/ ٢١٠، والمنصف ٢/ ٢١ «إليك سُعْدَى».

(١) قائلُه غيرُ معروف.

رُوي: بعينيك، والصَّبابة: رِقَّةُ الشَّوْق. والعيش: الحياة.

والشاهد فيه أن: بعيشك: قَسَمٌ ٱستعطافي، وجملة النداء ٱعتراضيّةٌ، وجملة «ٱرحمي» إنشائيّة جاءت جواباً للقَسَم، وهي طلب.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٣، والهمع ٤/ ٢٤٥.

(٢) أي: مجيءُ الصلة أو الصِّفَة أو الحال. . . إنشائيّة، فلا بُدّ من التأويل ليصحّ تقديرُ الخبريّة.

(٣) وهو مجيء جملة الصِّلة إنشائيّة.

(٤) قائلُهُ الفرزدق. وفي المخطوطات ما أثبتُّه، وتقدَّم من قَبلُ في الجملة الاَعتراضية على هذه الرواية، وفي م/ ١ «لراجٍ» وهو ما أثبته المصنِّفُ هنا.
وذكره من قبل للفَصْل بين الموصول وصلته بجملة اَعتراضيّة، وذكرتُ من قبلُ في ٥/ ٦١ أن الرواية في الديوان «أنالها».

(٥) هذا ما ذهب إليه أبو عليّ في «التذكرة القصرية»، انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/ ١٩١، والخزانة ٢/ ٤٨١، ٥٥٩.

(٦) ذكر هذا البغدادي للخفاف في شرح الجُمَل. انظر شرح الشواهد ٦/ ١٩٢.

(٧) جملة «لعلي وإنْ شطَّت نواها».

(٨) أي: معترضة بين الموصولة وصِلَتِهِ.

(١) عُزِيَ الرَّجَزُ للعجَّاج، وتقدَّم في «لا»، انظر ٣/ ٣٢٤ - ٣٢٥.
وذكرتُ من قبلُ أنّ الشاهد فيه في جملة «هل رأيت...» فهي مقولٌ لقولٍ محذوفٍ، وهذا القولُ صفة لـ «مَذْق»؛ لأنّ شرط الجملة التي تقعُ صفةً أن تكون خبرية والاَستفهام إنشاء.

(٢) البيت لأبي محمد الحذلمي «الفقعسي».
والشاهد فيه أنّ جملة «لا نعدِمُهْ» دعائيّةٌ إنشائيّةٌ، فلا تصلُح للوَصْفِ من غير تقدير، والتقدير: فإنما أنت أخٌ مقولٌ فيه: لا نَعْدِمُه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٦، ومجالس ثعلب/ ١٩٥، والضرائر الشعرية/ ٢٥٩.

(٣) انظر الجامع الصغير/٢٣، وليس فيه «وَجَدْتُ الناس». والأَثَرُ في همع الهوامع ٥/ ١٧٤.

وفي تخريج أحاديث شرح الكافية للرضي/١٤٨ من صنع البغدادي: ذكر الصَّغاني أنه حديثٌ موضوعٌ، وخالفه السيوطي وعَدّد طُرُقَهُ. وانظر شرح الكافية ٣٠٨/١.

والرواية المثبتة هنا ذكر الرضي أنها من طريق ٱبن عَدِيّ.

وانظر شرح المفصّل ٥٣/٣ قال: «وقوله: أُخْبُرْ تَقْلُه: أَمْرٌ لا يقع خبراً للمبتدأ، وكذلك لا يقع مفعولاً ثانياً لـ «وجدت»، وإنما ذلك على معنى: وجدتُ الناس مقولاً فيهم ذلك.

ويُرْوَى: تَقْلَهْ وتَقْلِهْ بفتح اللام وكَسْرِها...

(١) نسب أبو زيد البيت إلى بعض بني نَهْشَل، وهو جاهلي.

دَلّي: مَن دَلَّت تَدلُّ. والصَّناعُ: الماهِرَةُ الحاذِقَةُ لما تصنع بيديها، وفي م/ ٣ «دُلّى» وفي م/ ٤ «ذِلي» كذا!

قال البغداديّ: لا تلوميني على شيءٍ رفعتُ به صِيتي وذِكْري، وذَكِّريني به.

والشّاهدُ فيه أنّ جملة «ذَكِّريني» مؤوّلةٌ بالخبر، أي: كُوني تذكريني.

وذهب ابنُ عصفور إلى أنه جعل ذكريني، في موضع مُذَكِّرةً، قال: وهو قبيحٌ؛ لأنّ الأَمْرَ لا يقومُ مقامَ الخبر في باب «كان...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٧، وشرح السيوطي/ ٩١٤، والهمع ٢/ ٧٢، والخزانة ٤/ ٥٧، ٢٩٦، والضّرائر/ ٢٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ٦٥٦، والنوادر/ ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٠.

(٢) في م/ ٢ و٣ «تذكّريني»، وفي م/ ٤ «تذكّرينِ».

(٣) سورة مريم ١٩/ ٧٥، وتقدّمت في اللام العاملة للجزم، انظر ما سبق ٣/ ٢٢٠.

(٤) أراد أنْ «ذَكِّريني» لفظُه لَفْظُ الطلب، ومعناه الخبر كما تقدّم، ومثله ما جاء في الآية: فليَمْدُد: ظاهره الطلب، ومعناه الخبر. وذكروا أنه قد يكون طلباً على بابه يفيد الدُّعاء. انظر الدر المصون ٤/ ٥٢١.

(٥) قائله أبو مُكْعِت، مُنْقِذ بنُ خنيس، من بني سَعْد بنِ مالك، وقبله:

أبـلغ أبـا مـالِكٍ عـنـي مُـغَـلْغَـلَةً إِنّ الـسِّـنـانَ إذا مـا أُكْـرِهْ أعـتـامـا

والشاهد في البيت أنّ جملة النهي «لا تحسبوا. . .» وقعت خبراً عن «إنّ» واسمها، ولكن على التأويل أي: يُقال لكم: لا تحسبوا. . .

= قال ابن الشجري: «قال أبو علي: قد كنتُ أستبعدُ إجازة سيبويهِ الإخبار بجملتي الأَمر والنهي حتى مَرَّ بي قول الشاعر: **إن الذين. . .**».

وقال البغدادي: «ولم يُصب ابنُ هشام في النقل عن النحويين أنهم مَنَعُوا وقوع الطلبية خبراً لها، وأضمر القَوْلَ في قوله: إنّ الذين. . .»، ثم ذكر أنّ شُرّاح المغني لم يعرفوا هذا البيت.

ومعنى البيت على هذا: إنّ الذين قتلتم سَيّدَهم لن يسكتوا عنكم، ولن يتركوا أَخْذَ الثَّأْرِ منكم، وقد جَعَل السكوت عن أَخْذِ الثأر نوماً على سبيل الاستعارة؛ لأنه وقتُ إعمال فكرٍ وتدبيرٍ لأَخْذِ الثّأر بالغارة ونحوها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٢٩، وشرح السيوطي/ ٩١٤، وشرح التصريح ١/ ٢٩٨، والهمع ٢/ ١٥٧، وأمالي الشجري ١/ ٣٣٢، الخزانة ٤/ ٢٩٦ - ٢٩٧.

(١) يُعْزَى هذا الرَّجَزُ لِسُحَيْم بن وُثيل الرّياحي، وقد جاء هذا في اللسان.
أَنْجِيَة: جمع نَجِيّ، وهو من تُسَارُّه، من النجوى، والأَرْشِية جمع: رِشاء، وهو الحَبلُ الذي يُرْبَطُ به الدَّلْو.
ومعنى البيت إذا صار القوم فِرَقاً لِمَا أصابهم من الشَّرُ، وصاروا يتناجون، واضطربت في أيديهم الأَرْشِيةُ لِغَلَبةِ النُّعاس فعندئذ أوصيني ولا توصي غيري بي.
والشّاهد في البيت مجيءُ خبر «إنّ» جملةً طلبيةً إنشائيّةً وهي أوصيني، والمصنِّف يقدِّر ما يؤوّل به هذا على نحو: إني... أقول: أوصني.
وقد رأيتَ تعقيب البغدادي على المصنّف في البيت السّابق في أنه لا يحتاج إلى تقدير مثل هذا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٣١، وشرح السيوطي/ ٩١٤، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ٦٥٦، والنوادر/ ١١، واللسان: نجا، والخزانة ٤/ ٢٩٦.
(٢) في م/ ٥ «صاروا».

(١) أي من مَنْعِ وقوعِ الجملةِ الإنشائيّةِ خبراً عن «إنّ» وضمير الشّأن.

(٢) في م/٣ و٥ «فإنّه خَبَرها يجوزُ».

(٣) أي: خبر «أَنْ»، وضمير الشأن.

(٤) والدُّعاءُ إنشاءٌ.

(٥) سورة النور ٢٤/ ٩ وتقدّمت في «أَنْ» ١/ ١٧٦.
كما تكررت الآيةُ في «ما» الكافّة عن عمل النَّصْب والرَّفع. انظر ٤/ ٧٣ - ٧٤.
وذكرتُ القراءتين فيما سبق، وقمت بتخريجهما وذِكْرِ القراء.
فانظر هذا فيما تقدّم في الموضعين، فإن في الموضعين قراءتين بينهما فرق يترتب على ضبط لفظ «الخامسة» لم يتنبّه له من سبق.

(٦) قال المصنِّف فيما تقدَّم: «على أنّا لا نسلم أن اسم «أَنْ» المخفّفة يتعيَّنُ كونُه ضميرَ شأن؛ إذ يجوز هنا أن يقدَّر ضميرُ المخاطب والغائبة في الثاني» انظر ٤/ ٧٣ - ٧٤.

(٧) تقدَّم مثالُه **هذا** في ٤/ ٧٣، وذكر أنّ ضمير الشأن قد يُفَسَّر بالدّعاء، ثم ذكر أنه لا يتعيَّن كونُه ضميرَ شأنٍ، بل يجوزُ أن يكون ضميرَ خطاب.
وذكرتُه على تقدير: أما أَنّه، للشأن؛ وأَمَا أَنّك على الخطاب، والمفسِّرُ لضميرِ الشَّأنِ جملةُ «جزاكَ الله خيراً»، وهي دعاءٌ للمخاطب.

(٨) في م/٣ و٥ «لم يُلْتَزم».

(٩) أي لا يُستثنَى من مَنْعِ مجيءِ الجملة الإنشائيّةِ خبراً لضميرِ الشَّأن، فَحُكْمُهُ حُكْمُ خبره في الإخبار عنه، ويبقى على هذا الاستثناءُ قائماً بالنسبة لـ «أَنّ».

(١) أي: المرأة.

(٢) أي: المخاطب.

(٣) الآية: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٨.

(٤) قال: «فيجوز» لأنّ فيها ثلاثة أوجه:

١ - التفسيرية.

٢ - المخفَّفة، واسمها ضمير الشأن.

٣ - الناصبة للمضارع، ولكن وصلت بالماضي.

انظر الدر المصون ٥/ ٢٩٦، والتبيان/ ١٠٠٤.

(٥) أي: في تقدير الجملة خبريّةً أو إنشائيّةً.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٥٩، وتقدَّم بعضها في مواضع، وانظر الموضع الأول في حرف الواو ٤/ ٣٩٩.

(٧) هذا لأبي البقاء العكبري قال: « «كيف ننشزها» في موضع الحال من العظام، والعامل في «كيف ننشز»، ولا يجوز أن يعمل فيها «انظر»؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولكن كيف وننشزها جميعاً حالٌ من العظام، والعامِلُ فيها «انظر»، تقديره: انظر إلى العظام مُحْيَاةً» التبيان/ ٢١٠.

وتعَقَّبه أبو حَيّان، قال: «لأنّ الجملة الاستفهاميّة لا تقع حالاً، وإنما تقعُ حالاً «كيف» وَحْدَها... انظر البحر ٢/ ٢٩٤، والدُّرَّ ١/ ٦٢٦.

(٨) أخذ هذا من شيخه أبي حَيّان قال: «والذي يقتضيه النَّظَرُ أنّ هذه الجملة في موضع البَدَل من العظام...» البحر ٢/ ٢٩٤.

على أنّ الدماميني تعقّب المصنِّف في أنه لا يَصِحُّ حلول البَدَل هنا مَحَلَّ المُبْدَل منه.

= انظر الشمني ٢/ ٢٣٥ فقد ذكر هذا، ورَدّه في أنه قد يُغْتَفَرُ ذلك في التابع.

وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٤٧.

(١) كيف: في مَحَلّ رَفْع خبر مقدَّم، وزيدٌ: مبتدأ مؤخّر.

(٢) زيد: مبتدأ أول. كيفَ: خبرٌ مقدَّم. هو: مبتدأ ثانٍ مؤخّر. وجملة: «كيف هو» خَبَرٌ عن المبتدأ الأوّل.

(٣) أي: ومن الوهم قولُ آخرين. فهو عَطْفٌ على أوَّل المسألة: ومن الوهم في هذا الباب قولُ بعضهم.

(٤) أي: «أبو مَن هو» استفهاميّةٌ في محل نَصْبَ على الحال من «زيداً»، وذَكَر هذه الجملةَ أبو حَيّان، وخَرّجها على البَدَل، انظر البحر ٢/ ٢٩٤، ومثله في الدُّرّ المصون ١/ ٦٢٧.

(٥) انظر ما سبق ٥/ ١٩٢ «باب التعليق».

(٦) النظر البَصَريّ: يَنْصبُ مفعولاً واحداً، والقَلبيّ ينصب ٱثنين، وكلاهما يُعَلَّقُ عن العمل في لفظ معموله.

قال الدماميني: «ساق الحكم المنكور، وهو تعليق النظر البَصَرِيّ مَسَاق الحكم المقرّرِ المعلوم الذي لا خلافَ فيه، فٱنظر هذا مع قوله في الباب الثاني من الكتاب: ولم أَقِفْ على تعليقِ النظر البَصَريّ إلّا من جهة الزمخشريّ».

قال الشمني: «وأقول: كونُه لم يقفْ عليه إلّا من جهته لا يُعارِض كونَه جازماً به، ولا يقتضي أنّ غير الزمخشريّ ينفيه» انظر الحاشية ٢/ ٢٣٥، وٱعتذار الشمني عن عبارة المصنّف لا ينفعُ على ما يَظْهَرُ من النَّصّ.

وتقدَّم للمصنّف في ٥/ ١٩٤ قوله: «ولم أقف على تعليق النظر البَصَري والٱستماع إلّا من جهته». أي: من جهة الزمخشري. وانظر الكشاف ٣/ ٢٥١.

(١) سورة الكهف ١٨/ ١٩، وتقدَّمت. انظر باب التعليقِ فيما سبق في ٥/ ١٨٦، وذكر أنّ جملة «أيُّها أزكى طعاماً» عُلِّق الفِعْلُ «فلينظرْ» عن العمل في لفظها، فهي في موضع المفعول.

(٢) سورة الإسراء ١٧/ ٢١ وتقدَّمت في التنوين. انظر ما سبق ٤/ ٢٧٤.

قال السمين: «كيف: نَصْبٌ إمّا على التشبيه بالظرف، وإمّا على الحال، وهي مُعَلِّقَةٌ لـ «انظرْ» بمعنى فَكِّرْ. أو بمعنى: أَبْصِرْ» الدُّرّ ٤/ ٣٨١.

(٣) أي: من الوَهْم في إعراب الجملة.

(٤) تقدَّمت الإشارةُ إليه فيما سَبَق. انظر ٥/٦٥٣.

قال السُّيوطيّ: «محمد بن علي بن موسى بن عبدالرحمن أبو بكر الأنصاريّ الشيخ أمين الدين المحلّيّ. قال الذهبي: أَحَدُ أئمةِ النحو بالقاهرة، تصدَّرَ لإقرائه، وانتفع به الناسُ، وله شعر حَسَنٌ، وتصانيفُ حسنة، منها أرجوزةٌ في العروض. مات في ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين وستمئة، عن ثلاثٍ وسبعين» بغيةُ الوعاة ١/١٩٢.

(٥) قائله غير معروف. وتقدَّم في الباب الثاني ٥/٩٧٠ في الفرق بين الاعتراضيّة والحاليّة، وتقدَّم تعليقُه على البيت وتخطئة الأمين المحلّيّ.

(٦) فيما تقدّم في ٥/٩٨ ذكر هذا الوجه. وذكر معه الوجه الثاني، وأراد بالإعراب أن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وكذا الحكم في المثال.

(٧) ما ذكره هنا ذكره من قبل، ولم يَرُدَّه كما فعل هنا.

(١) ذكر الشمني أنه وقع في بعض النُّسَخ «التَّاسِعُ» بدون ذِكْر «النوع».
(٢) في م/ ٣ «أن توصف» وفي م/ ٢ و٣ «ولبعضها أَنْ لَا تُوْصَف».
(٣) أي: إذا كان آسماً ظاهراً نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ...
(٤) في م/ ٢ و٣ «وأيٍّ»... ومثله: يا أيها المؤمنون.
(٥) الجَمّاء: ما سَتَرَ الأرضَ لكثرتِه.
(٦) معنى هذا: أنهم جاءوا بجملتهم، ولم يتخلّفْ أَحَدٌ، ويُنْصَبُ «الجماء» كما تُنْصَب المصادر. والغَفْر: التغطية.
قال الجوهري في/ غفر «وقولهم: جاءوا جَمّاءَ غُفَيْراء، وجَمَّ الغفير، وجماءَ الغفيرِ، أي: جاءوا بجماعتهم: الشريفِ والوضيعِ، ولم يتخلّف أحدٌ، وكانت فيهم كثرة.
والجَمّاءَ الغفيرَ: آسم، وليس بفعل إلّا أنه يُنْصَبُ كما تُنْصَبُ المصادر التي هي في معناه، كقولك: جاءوني جميعاً، وقاطبةً، وطُرّاً، وكافّةً، وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم: أوردها العراكَ، أي: أوردها عِراكاً...».
(٧) أي: ما جُعِل تمهيداً لغيره.
(٨) وجه التوطِئَةِ أنّ لفظ «رجل» لا فائدةَ بالإخبار به لو قلنا: زيد رَجُلٌ، ولكنه ذُكِرَ في المثال تمهيداً لذكر الوصف بعده وهو «صالح».
(٩) وكذا في هذا المثال لا فائدة من وصف زيد بـ «الرجل»، وإنما ذكر تمهيداً وتوطئة لما بعده وهو «الصالح».
(١٠) أي مما ذُكِرَ الوصفُ فيه تمهيداً لما بعده ما جاء في الآية.
(١١) الآية: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ قَالَ طَائِرُكُمْ عِندَ اللَّهِ...﴾ سورة النمل ٢٧/ ٤٧. ولا فائدة من الإخبار بقومٍ وَحْدَه، إلّا أنه جاء مُوَطِّئاً للخبر بعده، وهو «يفتنون» فقد جاءت الجملة وصفاً لـ «قوم».

(١) ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ * قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ سورة الزمر ٣٩/ ٢٧ – ٢٨.

(٢) في قوله «قرآناً» ثلاثة أوجه: النّصب على المدح، والنّصب بـ: يتذكرون، والنصب على الحال من «القرآن» وتسمى الحال الموطئة لأن الحال في الحقيقة: عربياً، وقرآناً توطئة له... انظر الدر المصون ٦/ ١٣ – ١٤.

(٣) البيت مختلف في نسبته، فقد نُسِب لقيس بنِ الملوّح، ولعبدِالله بن الدُّمَيْنَة، وهو في ديوانهما، ويُنْسَبُ للصِّمّة القشيري، وكذا إلى إبراهيم بن الصولي. وانظر المراجع بعد هذا البيت ففيها ذِكْرُ الخلاف.

وفي م/ ٢ «فيُبْتَغَى» كذا على البناء للمفعول.

وقبل هذا البيت آخر تقدَّم وهو قوله:

ونبئتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ إليّ فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها

فتبتغي: منصوب على جواب الاستفهام، وسكنت ياؤه لضرورة الوزن.

والشاهد في البيت أنّ «امرأ» لا يصلح وَحْدَه أن يكون خبراً، وإنما ذُكِرَ تمهيداً لما بعده وهو «أطيعها»، وهو وصف.

والصِّمَّةُ القشيريّ شاعر إسلاميّ من شعراء الدولة الأمويّة.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٢٠، و٧/ ٢٣٣، وشرح السيوطي/ ٢٢١، ٩١٥، والخزانة ١/ ٤٦٣، والعيني ٣/ ٤١٦، وأمالي الشجري ٢/ ٢٢٤ «طبعة الطناحي»، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١٢٢٠، وديوان قيس/ ١٩٥، وديوان ابنِ الدُّمينة/ ٢٠٧.

(١) سقط من م/ ١ من هنا إلى قوله: «فقد تجعل دليلاً عليه»، وهي النسخة الثانية عند مبارك.

(٢) البيت من قصيدة مَدَحَ بها الأَسْوَد بنَ المنذرِ أخا النُّعْمان.

الرِّفْد: القَدَحُ الضخم، هَرَقْتُه: أَرَقْتُه.

أقيال: وجاء فيه رواية: أقتال. والأقيال جمع قَيْل، مُخَفَّفٌ من قَيِّل، وهو من كان دون المَلِك في المنزلةِ، وله كلامٌ مسموعٌ.

وقد ذهب أبو عليّ إلى أن «من معشرٍ» صفةٌ لـ «أسرى».

وقال الزمخشري في المفصّل: «هرقته، ومن معشر: صفتان لـ «رَفْد» و«أسرى».

قال آبن يعيش: «وقوله: من معشر أقتال: في موضع الصفة لـ «أسرى» فيتعلّق الجارّ والمجرور بمحذوفٍ، ولا يتعلّق بنفس أسرى؛ لأنّ المخفوضَ برُبَّ لا بُدَّ له من الصفة».

قال الفارسي: «قوله من معشر أقتال: لا يكون إلا متعلّقاً بمحذوف، ولا يكون من صلة قوله: أسرى؛ لأن الأسرى معطوف على «رُبّ»، فكما أنّ ما تعمل فيه رُبّ لا بُدّ له من صفة فكذلك ما يُعطف عليه».

انظر شرح البغدادي ٧/ ٢٣٣، والإيضاح/ ٢٥٢، وشرح المفصل ٨/ ٢٩، والعيني ٣/ ٢٥١، والهمع ١/ ٢٥، والديوان/ ١٦٩ «أقتال».

(٣) في م/ ٤ «معلقاً».

(٤) لعلّ القول هنا للفارسيّ.

(٥) البيتُ لأمرئ القيس، وتقدَّم في «رُبّ»، انظر ما سبق ٢/ ٣٢٢.

(٦) وهو قوله: «وليلةٍ»، وصفةُ الأول أي: صفة «يوم»، وهو قوله: قد لهوت، أي: قد لهوت

= فيه، فالرابط محذوفٌ.

وصفةُ «ليلةٍ» مع العائد محذوفة أي: لهوت فيها بآنسةٍ.

(١) أي في بيت الأعشى السابق: رُبّ رَفْدٍ هرقته...

(٢) ويكون المعنى: وأسرى أتلفتهم أو قتلتهم، فتكون الصِّفَةُ مقدَّرةً دَلّ عليها الوَصْفُ الأول، وهو قوله: هَرَقْتُه.

(٣) أي: من الأسماء التي لم يُشْتَرَطْ لها الوصفُ.

(٤) وهي الأسماء المبنية، وقد بُنيت لشبهها بالحرف في بنائها.

(٥) أي: والمُعْرَبُ لا يكون متوغِّلاً في شَبَه الحَرْف؛ ولكونها مُعْرَبةً جاء الوصف بعدها بقوله: «معجبٍ» في المثال، وهذا معنى قوله: قويٌّ في القياس.

(٦) أي: مما لا يوصفُ الضميرُ، وهو من الأسماء المتوغِلةِ في شَبَه الحرف.

(٧) قال السيوطي: «لا يُنْعَتُ الضمير، ولا يُنْعَتُ به مُطْلَقاً، أما الأول فلأنه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدَّم ذِكْرُه. . . ، وأمّا الثاني فلأنه ليس بمشتقٍّ ولا مؤوَّلٍ به؛ ولأنه أَعْرَفُ المعارف. . .» الهمع ٧/ ١٧٥ - ١٧٦.

(٨) ما أجازه الكسائي هو نَعْتُ ضمير الغائب إذا كان لمدحٍ أو ذَمّ أو ترحُّمٍ، هكذا نقله عنه الناس. وذكر هذا أبو حَيّان. الهمع ٥/١٧٦، وانظر التسهيل/ ١٧٠.

وتقدَّم هذا للمصنِّف في الباب الرابع «ما افترق فيه عطف البيان والبدل ٥/ ٣٨٠».

(١) أي: للمدح أو الذمِّ أو الترحُّمِ.

(٢) سورة سبأ ٣٤/٤٨، وتقدَّمت في المسألة نفسها في ٥/ ٣٨٠. وقد ذكر المصنِّف الآية لنعتِ الضميرِ نَعْتَ المَدْحِ. وانظر فيما سبق الموضع المشار إليه الحاشية/ ٥.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٦٣، وتقدَّمت في الموضوع نفسه. انظر ما تقدَّم ٥/ ٣٨٠، وقد ذكرها للكسائي في جواز نعت الضمير إذا كان نَعْتَ مَدْح.

(٤) في م/ ١ و٢ «علّاماً».

(٥) قائله زهير بن أبي سلمى من قصيدة في مَدْحِ سِنان بن أبي حارِثَةَ بن مُرَّة.

هم: ضمير الوفود والضيوف. الحُجُرات: حُجُرات الأضياف.

ونار الموقد: النار التي تُوْقَدُ لِيستدلّ بها الغرباءُ فيأتونه، يريد أنه أَشَدّ الناس إكراماً لضيوفه إذا حضروا إلى داره.

والشاهد في البيت أنّ ابنَ السّرّاج رأى أنّ «المُرّي» بَدَلٌ من الفتى لا وَصْفٌ، وتبعه على هذا الفارسي، ورأى غيرهما أنه نَعْت. وأول من ذهب هذا المذهب ابنُ جني وتبعه الرضِي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٣٥، وشرح السيوطي/ ٩١٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤، والعيني ٤/ ٢١ - ٢٣، والخزانة ٤/ ١١٢، وشرح ديوان زهير/ ٢٧٥، والأصول لابن السراج ١/ ١٢٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠.

(١) قال ابنُ السّرّاج: «ولا يجوزُ توكيدُ المرفوعِ بـ «نِعْمَ»، قالوا: وقد جاء في الشعر منعوتاً لزهير:

نِعْمَ الفتى المُرّيُّ أنت ... ...

وهذا يجوز أن يكون بَدَلاً غيرَ نعتٍ، فكأنه قال: نعم المُرّيُّ أنت...».

انظر الأصول ١/ ١٢٠.

(٢) انظر النص في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٠.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَرِءْيًا﴾ سورة مريم ١٩/ ٧٤.
وقد أثبت «أثاثا» في م/ ٢ وسقط من بقية المخطوطات.

(٤) قال أبو البقاء: «.....: كم: منصوبٌ بـ «أهلكنا»، و«هم أَحْسَنُ» صفةٌ لـ «كم» التبيان/ ٨٧٩».

وقال الزمخشريّ: «كم: مفعولُ «أهلكنا»... و«هم أَحْسَنُ» في محل النَّصْبِ صفةٌ لـ «كم»، ألا ترى أنك لو تركتَ «هم» لم يكن لك بُدٌّ من نَصْبِ «أَحْسَن» على الوصفيّة» الكشاف ٢/ ٢٨٩.

(٥) هذا تعقيب شيخه أبي حيان، فقد نقل نَصّ الزمخشري ثم قال: «وتابَعَهُ أبو البقاء على أنّ «هم أَحْسَنُ» صفة لـ «كم»، ونصَّ أصحابنا على أنّ «كم» الاَستفهاميّة والخبريّة لا تُوْصَفُ، ولا يُوْصَفُ بها، فعلى هذا يكون «هم أَحْسَنُ» في موضعِ الصِّفَةِ لـ «قَرْن»، وجَمَع لأن القرن مشتمل على أفراد كثيرة، فروعي معناه، ولو أَفْرَدَ الضمير على اللفظ لكان عربياً فَصَارَ كلفظِ جميع، كما قال: ﴿لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ يٓس ٣٦/ ٣٢» وقال: ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾ القمر ٥٤/ ٤٤، فوصَفَه بالجمع وبالمفرد». انظر البحر ٦/ ٢١٠.
قلت: انظر هذا وقابل به نَصّ المصنِّف، وتأمّل فيه نقلاً من غير نِسْبة الفضل لأهله. فتأمّل!! ومثله كثير.

=

(١) سورة يٓس ٣٦/ ٣٢، وتقدَّمت في «إنْ» المخففة. انظر ما سبق ١/ ١٣٩.

(٢) أي لا يُوْصَفُ قَبْلَ ذِكْرِ معمولِهِ، فلا بُدَّ من ذكر المعمول، ثم يأتي وَصْفُ هذا العامل.

(٣) في م/ ٥ «كمال الصِّلَة»، وفي م/ ٢ و٤ «تمام الصِّلة».

(٤) في م/ ٤ «وتعميمُ».

(٥) أي: أجازوا في بعض الأسماء وَصْفَها مطلقاً سواء أكان الوَصْفُ واقعاً قبل العمل أو بعده.

(٦) البيت من قصيدةٍ للحطيئة يهجو بها الزِّبرقان بن بَدْر الصَّحابيّ.

وأَزْمَعْتُ الأمرَ وعليه: أجمعت.

والشّاهد في البيت أنّ «مِن» متعلّقةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: يَئِسْتُ من نوالكم، وليس متعلّقاً بالمَصْدَرِ «يأساً»؛ لأنه لا يعملُ بعد وَصْفِهِ بالقول «مُبيناً».

والحطيئة هو جرول بن أوس بن جؤية، كنيتُه أبو مُلَيكة، وقد عاش إلى زمن معاوية.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٣٦، وشرح السيوطي/ ٩١٦، والكامل/ ٧٢٠، والهمع ٥/ ٧٠، والديوان/ ٢٨٣، والمحتسب ١/ ٣٠٧، والخصائص ٣/ ٢٥٨.

(١) نص المصنّف هنا لأبن جني، قال في المحتسب ١/ ٣٠٧: «... فلا يكون قولُه من نوالكم من صِلَة يَأْسٍ من حيثُ ذكرنا، ألا تراه قد وَصَفَهُ بقوله: مبيناً؟ وإذا كان المعنى لعمري عليه ومُنِع الإعرابُ منه أُضْمِر له ما يتناول حَرْفَ الجرّ، ويكون «يأساً» دليلاً عليه، كأنه قال فيما بعدُ: يئست من نوالكم».
وذكر أبن جني مثل هذا في الخصائص في «بابُ تجاذُبِ المعاني والإعراب».
انظر ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩، ونقل البغدادي في شرح الشواهد هذين النصين عن أبن جنّي.
(٢) والوَهْم في جَعْل «من نوالكم» متعلقاً بـ «يأساً» بعد وصفه بـ «مُبِيناً».

(٣) سورة المائدة ٥/ ٢، وتقدَّم بعضها، انظر ما تقدَّم ١/ ٢١٩.

(٤) انظر التبيان للعكبري/ ٤١٦.

(٥) النَّصُّ في التبيان: «في موضع الحال من الضمير في: آمِّين».
وهذا الذي ذكره العكبري ذهب إليه أبو حَيَّان في البحر. انظر ٣/ ٤٥.
وإليه ذهب السمين. انظر الدُّرَّ ٢/ ٤٨١: «أي حال كون الآمِّين مبتغين فضلاً».

(٦) وقال السمين: «ولا يجوز أن تكون هذه الجملةُ صفةً لـ «آمِّين»؛ لأنّ اسم الفاعل متى وُصِف بَطَل عملُه على الصحيح، وخالَفَ الكوفيون في ذلك.
وأَغْرَب مَكّيّ هذه الجملة صفةً لـ: آمِّين، وليس بجيّد، لما تقدَّم، وكأنه تبع في ذلك الكوفيين».
وانظر مشكل إعراب القرآن/ ٢١٧، ورَدَّ الوصفية ابن الأنباريّ. انظر البيان ١/ ٢٨٣.

(٧) وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٣٦ ذكر أنّ هذا الذي ضَعَّفه المصنِّف هو ظاهر كلام ابن عصفور
= في المقرَّب. ومختارُ ابن مالك، والقولُ الذي ذكر أنه صحيح هو مَذْهَبُ البصريين والفرّاء، ووجهه أنّ وصف الاسم يَمْنَعُ من العمل، وذلك المَنْعُ يتحقق قبل العَمَل لا بَعْدَه؛ إذ لا يمنع إيقاع ما وقع.

(١) أي: يتقدَّم على ٱسم الناسخ، فيكون بعده، ويؤخّر الاْسم، وذلك في «كان وأخواتها».

(٢) مَنْع تقدّم الخبر على الاْسم في باب «إنّ وأخواتها».

(٣) الجملة في الكتاب ١/ ٢٨٩ «وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان».

(٤) أي: لأن التقدير: إن زيداً كان من أفضلهم.

(٥) وهو قوله «كان من أفضلهم».

(٦) وهو «زيداً».

(٧) أي: أَنْ يتقدَّمَ المعمولُ على العاملِ.

(٨) الاَستفهامُ وما بعده مما له صَدْرُ الكلام، فيعمل فيه ما بعده.

(١) سورة غافر ٤٠/ ٨١ وتقدَّمت. انظر ما سبق ٥/ ١٥، ٤٣٦.
وأعربها من قبل مفعولاً للفعل «تُنْكِرُون».

(٢) سورة الشعراء ٢٦/ ٢٢٧، وتقدَّمت. انظر ما سبق ٥/ ١٩٠، وأعرب من قبل «أيّ...» مفعولاً مُطْلقاً للفعل «ينقلبون».

(٣) سورة القصص ٢٨/ ٢٨، وتقدَّمت. انظر ما سبق «أيّ» ١/ ٥١٠، وقد أعربها شرطاً، وانظر «سِيّ» ٢/ ٣٥٣، و«ما» الزائدة ٤/ ١٠٢.

(٤) في م/ ١ «ولهذا وَجَبَ تقديرُ...»، وفي م/ ٥ «أوجب...» وفي م/ ٢ كتب «أوجب»، ثم شطبه.
وقوله: ولهذا: أيْ: لوجوبِ تقديمِ أَسماءِ الاَستفهامِ والشَّرْطِ.

(٥) أي: في «إنّ» على تقدير: إنه، وبهَذا يبقى لاْسمِ الشَّرطِ «مَن» تمام التَّصدُّر.

(٦) قائله الأخطل، وتقدَّم في «إنّ»، انظر ما سبق ١/ ٢٣٢. وذكرتُ موضع الشّاهد فيه في ذلك الموضع، وهو أنَّ اْسم «إنّ» ضمير الشّأن، وهو محذوف للضرورة، ولا يصح جَعْلُ اْسمِ «إنّ» «مَن»؛ لأنّ الشرط له صَدْرُ الكلام، فلا يَعْمَلُ فيه ما قبله.

(٧) أي: إيجابُهم لبعض المعمولات أَنْ يتأخَّر عن العامل.

(٨) أي: لموقعه في الجملة بعد إسنادِ الفعل إليه فيأتي بعد العامل.

(٩) في م/ ٤ «وشبهه»، والمراد بهذا اْسم «كان» وأخواتها.

(١٠) أي: مثل: فعل التعجب، فهو ضعيف؛ لأنه جامدٌ، فلا يأتي منه اْسمُ فاعلٍ أو اْسمُ مفعول...؛ ولذا يجب أن يتأخَّر مفعوله عنه.

(١) أي: قد يتأخر المعمول لعارضٍ ما لفظياً كان أو معنوياً.

(٢) وهنا يجب تأخيرُ المفعول؛ لأنك لو قدّمته على العامل لبدا كأنه مبتدأ، وذلك في نحو قولك: عيسى ضرب موسى.

(٣) أي: تقديم المفعول «عيسى».

(٤) أي: فاعل الفعل «ضربه» يتوهم أنه ضمير مستتر عائد على «عيسى» المُقَدَّم من تأخير.

(٥) أي: ومما يَتَأَخَّرُ لعارضٍ معنويّ أو لفظيّ...

(٦) أي: بتأخُّر «أيّ» الموصولة، وتقدّم عاملها. وانظر الشمني ٢/ ٢٣٦.
قال الشمني: «وجوبُ تقديم عامِلِ «أيّ» الموصولةِ مَذْهَبُ الكوفيين على ما ذكره ٱبْنُ مالك في التسهيل، حيثُ قال في الموصول الذي هو أيّ: ولا يلزم ٱستقبالُ عامِلِه، ولا تقديمُه، خلافاً للكوفيين». وانظر التسهيل/ ٣٤.

(٧) وهذا فارق لفظيّ.

(٨) وهذا العارض فيه معنويّ؛ إذ تقديمُ «أَنَّ» يُتَوَهَّمُ فيها أنّها بمعنى لَعَلّ. وانظر ما سبق ١/ ٢٦٢ «أنّ: لغةٌ في لَعَلّ...».
(٩) سورة يَس ٣٦/ ٤١، وتقدَّمت في «لا» ٣/ ٣٤٨، وتكررت في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤٢٦.
وذكر في الموضع الأول أنّ «أنّ» وصلتَها فاعلٌ أغنى عن الخبر، لا مبتدأ.
= ومثله عند العكبري. انظر التبيان/ ٩٣٧.
وذكر المصنِّفُ في الموضع الثاني أنّ التقدير على الأبتداء، والخبرُ محذوف.
(١) سورة الأنعام ٦/ ٨١، وتقدَّم بعضها في حرف الألف. انظر ما تقدَّم ١/ ٨٤، والتقدير: ولا تخافون إشراككم.
(٢) هذا مثال للعارض اللفظيّ.
(٣) ما اقترَنَ بلامِ الأبتداءِ أو لامِ القَسَمِ لَهُ الصّدارةُ، فتقديمُ معمولِهِ عليه إبطالٌ لهذه الصّدارة.
(٤) كقولك: ما جاء إلا المكرِمُ محمداً، فلا يصح أن تقدّم «محمداً» على «إلّا».
(٥) ولـ «ما» النافيةِ الصّدارةُ.
(٦) نحو: والله لا يفعل هذا مؤمن، فإن «لا» يُتَلَقّى بها القسمُ، ولها الصدارة بعده، فلا يتقدَّم عليها معمولُ ما بَعْدَه.
(٧) في م/ ١ و٥ «القَسَمَ».

(٨) وهو إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدّم على العامل فيه.

(٩) سورة السجدة ٣٢/٢٦، وتقدّمت في باب «كم»، انظر ما سبق ٣/٤٣، وانظر الجملة الثالثة «الواقعة مفعولاً» ٥/١٦٨.

وذكر المصنف في الموضع الأول كلام ابن عصفور في مجيء «كم» فاعلاً، ورَدّه بما رَدّه هنا. وذكرتُ من قبل أن ابن عصفور لم ينفرد بهذا، بل هو نَقْلُ الحوفي، وهو مذهب الفرّاء أيضاً.

(١٠) انظر نصّ الأخفش في البحر ٧/٣٣٣.

(١) في م/ ٢ و٤ «الهَدْي». وهذا عند ابن عطية من أَحْسَنِ ما يُقَدَّرُ به. انظر المحرر ١٠/ ١١٠، وذكر هذا التقدير للزجاج.

(٢) أحال العكبري في إعراب «كم» في هذه الأية وتقدير الفاعل على الآية/ ١٢٨ من سورة طه، وهي: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾.
وانظر نص العكبري في التبيان ص/ ٩٠٧، وقد نقلته في ٣/ ٤٤، الحاشية/ ٥، وفي هذا النصّ عنه ما يدلُّ على أنه ذكر في الفاعل وجهين: ما عُزِي له هنا، وكذا ما ذكر على أنه للزَّجّاج.

(٣) قال الزجاج: «وحقيقةُ هذا أنّ «كم» في موضع نصبٍ بـ «أهلكنا، وفاعلُ «يَهْدِ» ما دَلّ عليه المعنى مما سَلَفَ من الكلام، ويكون «كم» أيضاً دليلاً على الفاعل في «يَهْدِ»...» انظر معاني القرآن ٣/ ٢١١.

(٤) أي: جملة «أهلكنا» على القول بأنّ الفاعل جملة، وهو مذهب كوفيّ.
وانظر الكشاف ٢/ ٥٣٧، والبحر ٦/ ٢٨٩.

(٥) انظر هذا فيما تقدَّم ٥/ ٢٤٣، فالمشهور المنعُ، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، وفصَّل الفرّاء.

(٦) أي مُعَلَّق عن العمل في لفظ الجملة.

(٧) ذكر هذا عن الزمخشري فيما سبق، انظر ٥/ ٦١٦ والكشاف ١/ ٢٦٨ وتعقبه أبو حيان في البحر ٢/ ٢٧.
هذا وتعقّب الدماميني المصنفَ بأنّه اعترض على الزمخشريّ فيما سبق، ثم عاد فأخذ رأيه هنا. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣٧.

(١) وهو إيجابُهم تأخيرَ بعض المعمولات عن العامل فيها.

(٢) قائله المرار الفقعسي، وتقدَّم في «ما» الزائدة الكافَّة ٤/ ٦٨، وفي النوع السّابع من الجهة السّادسة، وهي ما نحن فيه.

وقوله: ومن الوهم قولُ بعضهم...، أراد به الأَعْلَم، وانظر الكتاب ١/ ١٢، ٤٥٩، وانظر تخريجه فيما سبق، وبيان وجه الخلاف فيه.

(٣) نَسَبَه سيبويه والمبرّد إلى خَدّاش بن زهير، ونَسَبَهُ البغداديّ في شرح الشّواهد والخزانة لِثَروان بن فزارةَ بن عبد يغوثَ العامريّ، ونقل هذا عن أبي تمام في «مختار أشعار القبائل».

ويروى: أظبي كان خالك...

وجاء في م/ ١ و٣ «أُمُّك» كذا بضمّ الميم، وفي م/ ١ «أَمُّك» بفتح الهمزة أيضاً.

قال الأَعْلَمُ: «... وصف في البيت تغيُّر الزّمانِ وٱطِّراحَ مراعاة الأَنْساب وَيَتّصِلُ به ما يبيّنه وهو قولُه:

فـقـد لـحـق الأسـافـلُ بـالأعـالـي وصـار مـع الـمـعـلـهـجـة الـعِـشـارُ

فيقول: لا تبالي بعد قيامك بنفسك وٱستغنائك عن أبويك من ٱنتسبت إليه من شريف أو وضيع، وضرب المثل بالظبي والحمار، وجعلهما أُمّين، وهما ذكران؛ لأنه مثلٌ لا حقيقةً، وقَصَد قَصْدَ الجنسين ولم يحقق أبوّة، وذكر الحول لِذَكَر الظبي والحمار لأنهما يستغنيان بأنفسهما بعد الحول، فضرب المثل بذكره الإِنْسان لِمَا أراد من ٱستغنائه بنفسه».

والشاهد في البيت جَعْل ٱسم «كان» نكرةً، وخبرها معرفةً ضرورةً، ووَجْهُ مجاز هذا أنّ «كان» مثل «ضَرَبَ» في التصرُّف، و«ضَرَبَ» قد يرفع النكرة وينصب المعرفة، فشبه به «كان» عند الضرورة.

= وثَرْوانُ بن فزارة صحابيّ وَفَد إلى النبي ﷺ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٤١، وشرح السيوطي/ ٩١٨، والكتاب ١/ ٢٣، والخزانة ٣/ ٢٣٠، ٣٨٩، ٤٦٤، و٤/ ٦٧، ومفتاح العلوم/ ٢١٠، والمقتضب ٤/ ٩٤، وشرح المفصّل ٧/ ٩٤.

(١) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فاعل يدوم».

(٢) و«أُمَّك» خبر لـ «كان» المحذوفة. أو يكون خبراً لكان المثبتة، ويقدّر خبر «كان» المحذوفة من جنس المذكور.

وما ذكره المصنّف ليس له، وإنما هو للسكاكي. انظر مفتاح العلوم/ ٢١٠.

(٣) أي: ظبيٌ: مبتدأ، و«كان» وما بعدها جملةُ الخبر، وٱسمُ «كان» ضميرٌ راجع إلى المبتدأ.

(٤) أي: جعل «ظبي» ٱسماً لكان المحذوفة أَوْلَى.

(٥) وإذا قدرت «ظبي» مبتدأً فات هذا.

(٦) نقل البغدادي نص المصنّف من هنا إلى قوله: عنده نكرة. انظر الخزانة ٤/ ٦٧.

(٧) على التقديرين السابقين.

(٨) إلى «ظبي».

(٩) استشهد به سيبويهِ على جَعْل اَسمِ «كان» نكرةً، والخبر معرفةً. وانظر الكتاب ١/ ٢٣.

(١٠) وهو جعل «ظبي» اَسم «كان».

(١) جملة «كان أُمَّكَ»، اَسمِ «كان» ضمير راجع إلى ظبي، وأُمَّكَ: خبر «كان»، والجملة خبر المبتدأ.

(٢) أي: الضمير «هو» العائد على النكرة «ظبيٌ».

(٣) أي: عند سيبويه. والنص في الخزانة عنه «على أن ضمير النكرة أُعيدت نكرةً».

(٤) وهو ظبي؛ لأن اَسم «كان» لا يتقدَّم عليها.

(٥) في الخزانة: «وذهب صاحب المفتاح إلى أن تنكير المُسْند إليه غير موجود بالاَستقراء، وأمّا هذا البيت ونحوه فتنكير المسند إليه إنما هو في «ظبي» إذا اَرتفع بالمضمر، لا في ضمير «كان» العائد عليه، وهو وارد على القلب، والأصل: أظبياً كان أمّك أم حماراً قال: إن كون المسند إليه نكرة والمسند معرفة سواء. قلنا: يمتنع عقلاً أو يصح عقلاً ليس في كلام العرب» انظر ٤/ ٦٧، وانظر مفتاح العلوم/ ٢١٠.

(٦) من هنا إلى قوله: «وأنّ عنه في موضع نصب» جاء ترتيبه بعد الفقرة التالية في الحديث عن البيت في م/١.

(٧) سورة الإسراء ١٧/٣٦، وتقدَّمت في «كل». انظر ٣/١١١، وتكررت في روابط الجملة، انظر ٥/٥٨٨.

(٨) هذا القول للزمخشري. انظر الكشاف ٢/٢٣٣، وتعقَّبَه فيه أبو حَيّان. انظر البحر ٦/ ٣٧. وانظر ما سبق ٣/١١١.

(٩) فهو مفعول ما لم يُسَمّ فاعله لاَسم المفعول «مسؤولاً». وقال الزمخشري: «عنه» في موضع الرفع بالفاعلية»، وهو يعني أنه نائب عن الفاعل.

(١) ذكرت من قبلُ أنّ هذا الردَّ لشيخِهِ أبي حَيّان، وليس له. انظر البحر ٦/٣٧.

(٢) وقدّره أبو حيان راجعاً لـ «كُلّ»، وكذا الضميرُ في «مسؤولاً»، وجعل الضمير في «عنه» عائداً إلى «ما» فى «ولا تقف ما ليس لك به علم...» الآية.

(٣) أي: إلى «كُلّ»، ورَدّه أبو حَيّان من جهة أخرى، فقد ذكر أنه لا يجوزُ جَعْلُ «عنه» في مَحَلّ النائب عن الفاعل لتقدُّمه على عامله.

(٤) على أنه المفعول الثاني.

(٥) هذا عطفٌ على «قول بعضهم» في المسألة السابقة.

(٦) البيت للمتلمّس بن جرير بن عبدالمسيحِ يخاطبُ به عَمْرَو بن هند.
وتقدَّم في «إذا». انظر ما سبق ٢/ ١٠٠.

(٧) ذهب إلى هذا المبرّد، والتقدير عنده: آليتَ أَطْعَمُ حَبَّ العراق، أي: لا أَطْعَمُ. وذهب سيبويهِ إلى أنّه على إسقاط «على»، وخَطّأه المبرّد والجرميّ. وتقدّم الحديث في هذا. انظر تفصيله في ٢/ ١٠٠ - ١٠١ الحاشية (٤).

(٨) أي: ما ذهب إليه المبرّد من النصب على الاشتغال مردود؛ وذلك لتقدير النفي قبل «أطعمه»، ولا: لها صدر الكلام؛ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيكون بذلك تَخريجُ سيبويهِ أَوْلَى.

(٩) سورة هود ١١/ ١١١، وتقدَّمت الآية في «إنْ»، وذكرتُ القراءات فيها. انظر ما سبق ١/ ١٣٨، والحاشية (٢).
وانظر أيضاً «لَمّا» ٣/ ٤٢٩، والجملة المُجَاب بها القَسَم ٥/ ١٣٩.

(١) قال الفراء: «وأما الذين خَفَّفوا «إنَّ» فإنّهم نَصَبوا «كُلّاً» بـ «ليوفينَّهم»، وقالوا: كأنّا قُلنا: وإنْ ليوفينّهم كُلّاً، وهو وجه لا أشتهيه...». معاني القرآن ٢/ ٢٩ - ٣٠.

(٢) **ما ذكره المصنّف هنا أَمْرٌ عَجَبٌ؛ فإنّ الفرّاء ذكر النَّصْبَ على الاشْتغال، ثم ذكر أنه وجه لا يشتهيه، ثم ذكر ما ذكره المصنّف، وقال: إنه لا يَصْلُح. فكيف يجعل المصنّف هذا من الوهم عند الفراء؟.**

قال الفرّاء: «لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت «كُلّ» لَصَلَح ذلك لما يَصْلُح أن تقول: إنْ زيد قائم. ولا يَصْلُح أن تقول: إنْ زيداً لَأَضْرَبُ؛ لأن تأويلها كقولك: ما زيداً إلّا أَضْرب، فهذا خطأ في «إلّا» واللام». معاني القرآن ٢/ ٣٠.

(٣) في م/ ١ جاء بعد لام القَسَم الفقرةُ السَّابقة، وهي قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ..﴾ ففي النصّ تأخير وتقديم.

(٤) في م/ ٥ «وأمّا قولُ بعضهم. . .».

(٥) سورة مريم ١٩/ ٦٦، وتقدّمت في حرف اللام. انظر ما سبق ٣/ ٢٤٩.

(٦) الصَّوابُ أنه معمول لفعلٍ مقدَّر مدلولٍ عليه بالمذكور، ولا يجوزُ أن يكون العاملُ فيه الفعلُ المذكورُ؛ لأن ما بعد لام الابتداء لا يعملُ فيما قبلها. انظر الدر المصون ٤/ ٥١٥. ولهذا تَعقّب الدماميني المصنِّف، فقد ذكر في «إذا» أنّ التوسع بالظرف في التقديم في مثل نحو قولك: ونحن عن فضلك ما استغنينا» خاصٌّ بالشعر، فكيف ساغ له تخريج الآية على ذلك؟ انظر الشمني ٢/ ٢٣٨.

(٧) البيت للأعشى، وتقدَّم في «عوض». انظر ما سبق ٢/ ٤١١.

(١) ذكر من قبل أنه قيل: إنّ «عَوْضُ» ظرفٌ لـ «نتفرَّق».
وذهب ابن الكلبي إلى أنه قَسَمَ ورَدّه. انظر ٢/ ٤١٢.

(٢) أي: فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٣) أي: في الآية، وذكر في هذا ما ذكره السمين.

(٤) أي: لا يجوزُ حَذْفُه.

ويريد بالفاعل فاعل غير المَصْدَر، وبحذفه لفظاً ومعنى.

(٥) لم يذكر غير موضعين، فأنزل التثنية منزلة الجمع.

(٦) أي: إيجاب الحذف.

(٧) حذف الاْسم أو الخبر، والغالبُ حَذْفُ الاْسم، وانظر «لاتَ» فيما سبق. ٣/ ٣٦١.

(٨) وهو مَنْعُ الحذف في بعض الكلمات، كالفاعل، ونائبه، والجارّ الباقي عَمَلُه.

(٩) أفعال الاَستثناء الثلاثة: ليس، لا يكون، ما خلا.

(١) قال ابْنُ مالك: «من أدوات الاَستثناء «ليس»، و«يكون» مسبوقة بـ «لا»، وهما على فعليتهما وعملهما، إلّا أنّ المرفوع بَهما لا يكون إلا مستتراً؛ لأنّهم قَصَدُوا أَلّا يليهما إلّا ما يلي «إلّا»؛ لأنهما أَصْلُ أدوات الاَستثناء...».

ثم قال: «ومن أدوات الاَستثناء خلا وعدا» «... فهما فعلان مضمرٌ فاعلاهما لما أضمر له مرفوع ليس ويكون..» انظر شرح الكافية الشافية/ ٧٢٠ - ٧٢١.

وأما في التسهيل فقد قال: «يُسْتَثْنَى بـ «ليس ولا يكون»... واَسمُهما بعضٌ مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه لازمُ الحذف، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة...» انظر ص/١٠٦.

(٢) كذا جاء عند المرادي في توضيح المقاصد ٢/ ١٢١، وذكر أنه رأي البصريين، وذكر أنه يمكن حمل كلام اَبنِ مالك عليه في التسهيل، وكلامه في شرحه محتملٌ له، وقد صرح به في غيره من كُتُبَه.

(٣) سورة النساء ٤/ ١١، وتقدَّم بعضها في حرف اللام، انظر ٣/ ١٥٣ حاشية (١)، وانظر الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً ٥/ ١٧٣.

(٤) أي: في مثاله السّابق: قاموا لا يكون زيداً.

(٥) أي: قاموا أو على أي فعل سابق لأفعال الاَستثناء، واعتُرض على هذا الرأي الذي ذهب إليه بعض النحويين بأنّه لا يَطّرد في نحو: القوم إخوتك خلا زيداً؛ لأنه لم يتقدَّم فعلٌ ولا ما يجري مجراه.

(٦) تقدّم الحديث في حرف الباء، انظر ما سبق ٢/ ١٦٠.

قوله: ولا يشرب الخمر: أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب؛ إذ ليس المرادُ: ولا يشربُ الزاني الخمر. وتقدَّم بيان هذا.

(١) أي: وإمّا أن يكون الفاعل في أفعال الٱستثناء: ما خلا، ما عدا، ما حاشا، مصدراً مفهوماً من الفعل المتقدّم على ما سيذكره المصنّفُ.
وما ذكره المصنِّفُ هنا هو مذهب الكوفيين. انظر همع الهوامع ٣/ ٢٨٦.
وقال المصنِّف فيما سبق في «حاشا» في ٢/ ٢٥٩: «وفاعل حاشا: ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدِّم عليها، أو ٱسم فاعله، أو البعض المفهوم من الٱسم العام، فإذا قيل: قام القوم حاشا زيداً فالمعنى: جانب هو - أي: قيامُهم، أو القائمُ منهم، أو بعضُهم - زيداً».
وانظر الحاشية (٢) من الموضع المُحَال عليه، ففيها تخريج المسألة..

(٢) لم يقيِّد غيره هذا التقييد، وقيّد هو هذا لأنّ المستثنى بـ «ليس ولا يكون» خبر، فلو كان المستترُ فيهما ضميرَ الفعل السابق لَزِمَ الإخبارُ بالذات عن الحدث وهو غير جائز؛ لعدم صِدْق الخبر حينئذٍ على ما أخبر به عنه، فإنْ قيل: هناك مضاف محذوفٌ أقيم المضافُ إليه مقامَه، والأصل: ليس هو، أي: قيامُهم قيامَ زيد، أُجيبَ بأنّه دعوى مضاف محذوفٍ لم يُلْفَظ به قَطّ. انظر الشمني ٢/ ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٣) أي: من الوَهْم في حَذْف الجارّ وإبقاء عمله.

(٤) ذهب إلى هذا الزمخشريّ والعكبريّ، انظر الكشاف ١/ ٧١، والتبيان/ ١٤، وحديثهما هذا في آية سورة البقرة «ألّم».

(٥) أي: حذف حرف القَسَم.

(٦) قال السمين: «. . . وهذا ضعيفٌ؛ لأنّ ذلك من خصائص الجلالة المعظّمة لا يشركها فيه غيرها» انظر الدر ١/ ٨٩. ويأتي رَدُّ الشهاب بعد قليل على المصنّف.

(١) سورة آل عمران ٣/ ١ ﴿الٓمٓ﴾.

(٢) سورة يونس ١٠/ ١ ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾.

(٣) سورة هود ١١/ ١ ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾.

(٤) أي: من السور التي بُدئت بأحرف مُقَطّعة كما جرى في السُّوَر المتقدِّمة.

(٥) سورة البقرة ٢/ ٢، وتقدَّمت، انظر ١/ ٥٧ و٣٢٠، وباب التوابع في هذا الجزء.

(٦) الآية: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٢.

(٧) أي: جواباً للقَسَمِ المتقدِّم.

(٨) أي: الواقعة في جواب القَسَم. وانظر الهمع ٤/ ٢٤٩.

(٩) قائلُه غير معروف.

والشاهد فيه أنّ اللام في جواب القَسَمَ المحذوف، والتقدير: لَلْمقدَّرُ كائنُ، و«رَبّ» مجرور بواو القَسَم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٤٦، وشرح السّيوطي/ ٩١٩، والهمع ٤/ ٢٤٩.

(١٠) جاء هذا عن ٱبن مسعود بمناسبة الحديث عن رَمْي جَمْرَة العقبة من بَطْن الوادي، فقد قيل لأبن مسعود بعد أن رمى جمرة العقبة بسبع حَصَيات من بطن الوادي: إنّ أناساً يرمونها من فوقها، فقال عبدالله: «هذا والذي لا إلٰه غيره...»، وفيه روايتان أخريان عنه: الأُولى: **«هذا مقامُ الذي أُنزلت عليه سورة البقرة»**، والثانية: **«من ههنا والذي لا إلٰه غيره رماها الذي أُنْزِلت عليه سورة البقرة»**.

انظر صحيح مُسْلم ٩/ ٤٢ - ٤٤ «باب الحج».

(١) نقل الشهاب الخفاجيّ نصّ ٱبن هشام في المسألة بدءاً من الحديث في فواتح السُّوَر، ثم قال: «ولعمري، لقد ٱستسمن ذا وَرَم، وقد وَهَمهم [أي: المعربين والمُفَسِّرين] وهو الواهم، وقد ساقه هنا بعضُهم ظنّاً منه أنّه وارد غيرُ مندفع، وهو كلامٌ واهٍ؛ فإن ٱتباع البصريين ليس بِفَرْض، فكفى لِصِحّة ما ذكر كونُه على مذهب الكوفيين. وأما ٱعتراضُه الثاني بأنّه ليس في تلك السُّوَر أَجْوِبة، فجوابُه ظاهر؛ لأنّه كثيراً ما يُسْتَغْنَى عن الجواب بما يَدُلُّ عليه...، وأَمّا حديثُ الأَستطالة، وهو حَذْفُ اللام الجوابيّة لطول القَسَم... فهو إلخ جوابٌ حُذِفَتْ لامُه لما ذكر، فليس بلازم، بل هو الأَغْلب كما صَرّح به ٱبنُ مالك...» حاشية الشهاب ٢/ ١٧٩.

(٢) وهو إيجابُ حَذْفِ أَحَدِ معمولَيْ «لات».

(٣) أثبت البيت الثاني في م/٢ و٣، وأثبت الأول وحده في بقية المخطوطات والمطبوع، وٱختلف في قائلهما فقيل: هو شبيب بن جُعَيْل التغلبي، وهو جاهلي، وحَجْل بنُ نضلة، وهو جاهليّ.

ونَوَار: هي نوار بنت عمرو بن كلثوم، وكان قد أَسَرها حَجْل بن نضله يوم طلح، فركب بها الفلاة خوفاً من أن يُلْحَق.

ونوار: فاعل «حَنّت»، وجملة: «ولات هَنّا حَنّت» حالٌ من «نوار»، والحنين: الشوق، أَجَنّت: أَخْفَتْ وسَتَرَتْ، ولاتَ هَنّا حَنّت: أي: ليس الوقتُ وقتَ حنين. وقد ذكره المصنِّفُ لبيان وَهْم ٱبنِ عصفور في جَعْل «هَنّا» ٱسمَ «لاتَ».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٤٧، وشرح السّيوطي/ ٩١٩، وشرح المفصّل ٣/ ١٧، والهمع ١/ ٢٦٩، ٢/ ١٢٣، والعيني ١/ ٤١٨، وشرح الأشموني ١/ ١٠٤، ٢١٣، والخزانة ٢/ ١٥٦، ١٥٩، والإيضاح في شرح المفصّل ١/ ٤٢٠، وشرح التسهيل لٱبن مالك ١/ ٢٨٢.

(١) قلتُ: البيت الذي ذكره ٱبنُ عصفور في المقرَّب هو قوله:

لات هَـنّـا ذِكـرى جُـبَـيْـرَة أو مـن جـاء مـنـهـا بـطـائـفِ الأَهْـوَال

ثم قال: فأعملها في «هَنّا» وهو معرفةٌ. انظر المقرّب ١/ ١٠٥.

(٢) والأصل في عملها حَذْفُ أحد المعمولين، وغالباً ما يكون لاَسمَ.

وما ذكره المصنّف هنا نقله عنه صاحب الخزانة. انظر ٢/ ١٥٦.

(٣) وهو ٱسمُ الإشارة «هَنّا».

(٤) وشَرْطُ عملها أن يكون في الزمان، فقد أخرج «هَنّا» هنا عن الظرفية.

وذكر البغدادي أنّ «هَنّا» في الأصل للمكان، وقد استعير للزمان، وهو مضاف إلى الجملة الفعلية، وذهب ٱبن الحاجب إلى أن «هَنّا» محمول على الزمان. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٢٠.

(٥) النص في الخزانة ٢/ ١٥٦ «فٱلتزم أبو عليّ الفارسي وتبعه ٱبنُ مالك إهمال «لات»؛ لأنها لا يصحُّ إعمالُها في معرفة ومكان، وقالا: إذا دخلت «لات» على «هنّا» كانت مهملة، وكانت «هنا» منصوبة على الظرف في موضع رفع على الخبر لمبتدأ بعدها...».

(٦) تقدَّم. انظر «لولا» ٣/ ٤٦٤ وفي هذا الموضع تخريجُه، وانظر الموضع الثاني حيث ورد ٥/ ٢٤٢.

(١) أي: تجويزهم في النثر ما لا يجوز في الشِّعْر.

(٢) في حاشية الشمني ٢/٢٣٩: «الفرق بينهما أنّ المُبْدَلَ منه إن لم يكن مقصوداً البتة ولكن سَبَقَ إليه اللّسانُ فهو بَدَلُ الغلط، أي: بَدَلٌ عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أنّ البَدَل نفسه غَلَطٌ كما يُتَوَهّم، وإن كان مقصوداً وتبيّن بعد ذكره فَسَادُ قَصْدِهِ فَبَدَلُ نسيانٍ، أي: بَدَلُ شيءٍ ذُكِر نِسْياناً».

(٣) وهو اشتراطُ الرّابط والمواضع التي اشتُرِط فيها، وانظر ما تقدَّم ٥/ ٦٠١ – ٦٣٥: الأشياء التي تحتاج إلى رابط: الجملة الخبريّة، جملة الصفة، جملة الصلة، جملة الحال، الجملة المفسِّرة في باب الاشتغال، بَدَل البعض، وبَدَل الاشتمال... إلخ، وهي أَحَدَ عَشَرَ موضعاً.

(٤) ذكر الشمني أنّ ابنَ مالك عَلَّلَ ذلك بأنّ المضافَ إلى جملةٍ إنما هو مضافٌ في التقدير إلى مَصْدَرٍ من معناها، وكما لا يعود في المصدر المضاف إليه ضميرٌ إلى المضاف لا يعودُ إليه ضميرٌ من الجملة المذكورة، فإن سُمِعَ عُدَّ نادراً. الحاشية ٢/ ٢٣٩، وانظر نصّ ابنَ مالكٍ في الهمع ٣/ ٣٣٣.

(٥) قائله الأعشى ميمون البكري من قصيدة يَمْدَحُ بها هوذة بن علي الحنفي من بكر بن وائل.
وقبله:

وتَـــبـــرد بَـــرْدَ رداء الـــعـــرو س بالصَّيْف رَقْرَقت فيه العبيرا

فقد وصف هذه المرأة بأنّها تبرُد في الصيف برداً مثل بَرْدِ رداء العروس إذا صبغته بالزعفران، وصقلته، أي: جمعت في الصّيف البردَ وطيبَ الرائحة، ثم ذكر أنها حارّةً في الليلة الشديدةِ البَرْدِ التي لا يقدر الكلبُ فيها على النباح من شدّة البرد إلّا أن يَهِرّ هريراً، وهو دون النباح.
والشاهد فيه: أنّ رجوع الضمير الرابط من الجملة المضاف إليها إلى المضاف نادرٌ؛ فإنّ ضمير «بها» راجعٌ إلى ليلة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٤٩، والهمع ٣/ ٢٣٤، والديوان/ ٨٦.

(١) قائله النابغةُ الجعديّ، من قصيدة هجا بها الأخطل وبني سعد بن زيد مناة، ومدح كعب بن جعيل، وذكر البغدادي أنّ صواب الرواية: «مضت مائة» وأنه لم يتنبه أحد من الشراح لهذا التحريف. قلتُ: وكذا جاءت الرواية في الهمع، وفي الموضع الأول في شرح السيوطي.

والشاهد فيه كالذي تقدّم في البيت السّابق. وهو أن الضمير في «فيه» عائد إلى المضاف وهو «عامَ» المضاف إلى جملة ولدتُ فيه. وهو نادر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٥٣، وشرح السيوطي/ ٩٢٠، وانظر ما سبق ٦١٤، والهمع ٣/ ٢٣٤، والديوان/ ١٧٨ «مضت مئة»، والخزانة ٣/ ١٦٨، وطبقات فحول الشعراء/ ١٢٤، والمقرب ١/ ٢١٦.

(٢) قال البغدادي: «وكونه نادراً غير مُسَلَّم؛ فإن المضاف يجوز أن يعود عليه الضمير سواء كان مضافاً إلى مفرد أم إلى جملة، وليس بلازم، فقد يخلو من رجوع ضميرٍ عليه» شرح الشواهد ٧/ ٢٤٩.

(٣) وإذا جاءت الجملةُ على هذه الحال فإنه لا بُدَّ من الإتيان بالضمير في جملة الصّفة لأنه رابط. قال السُّيُوطي: «والمعروف أنّه إذا كان في الجملة ضميرٌ فُصِلت عن الإضافة، وجُعِلت صفة كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٨١». انظر الهمع ٣/ ٢٣٤.

(١) هو عَطْفٌ على ما تقدَّم وهو قولُه: «والثاني الجملةُ المضافُ إليها. . . وكذلك أَجْمَعُ».

(٢) في م/٣ و٤ «وما تَصَرَّفَ منه».

وما تصرَّف منه نحو: جُمَع وجَمْعَاء وأَجْمَعُون. وانظر الأرتشاف/١٩٥١.

(٣) انظر الهمع ٥/ ٢٠١ و٢٠٢.

(٤) في حاشية الأمير ٢/ ١٥١ «ذكر النووي فتحها، نقله الحلبي على الأزهريّة في باب التوكيد».

(٥) وعلى هذا فهو ليس من ألفاظ التوكيد، وهو خلاف ما ذهب إليه شيخُه أبو حَيّان. انظر الهمع ٥/ ٢٠٢، فقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يؤكَّد به، أي: بأجمع دون «كُلّ» اختياراً، وأجازه أبو حَيّان لكثرة وروده في القرآنِ الكريمِ وفصيحِ الكلام. وانظر الأرتشاف/ ١٩٥٢.

(٦) قائله: ضمرةُ بنُ ضمرةَ النهشلي، وهو شاعر جاهليّ، ونُسِبَ لهمّام بنِ مُرَّةَ أخي جَسَّاس؛ ولبعض بني مِذْحج، ولزراقة الباهليّ، وهنيّ بن أحمر، وعمرو بن الغَوْث بن طيئ، وقيل غير هذا. وروي: هذا لَعَمْرُكم.

والجدّ هنا: أبو الأب والجد أيضاً البخت، وقوله: وجَدِّكم: جملة قَسَميّة معترضةٌ بين المبتدأ والخبر.

وجاء البيتُ تامّاً في م/ ٣، والشاهد فيه أن «عينه» توكيد للصّغار، والباء فيه زائدة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٥٦، والكتاب ١/ ٣٥٢، وشرح المفصّل ٢/ ١١٠، وشرح السيوطي/ ٩٢١، والمقتضب ٤/ ٣٧١، والهمع ٥/ ٢٨٨، وشرح الشذور/ ٨٦، والخزانة ١/ ٢٤١، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٦٠.

(١) أي: لو كانت الباء زائدة في مثاله «بأحمعهم» كما هي زائدة في البيت لصح إسقاطها، ولما لم يكن ذلك ممكناً رأى أن «أَجْمَعُ» هنا ليس توكيداً.

(٢) والقَطْعُ عن الإضافة لفظاً كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ سورة الروم ٣٠/ ٤.

قال السمينُ: «العامّة على بنائهما ضَمّاً لقطعهما عن الإضافة وإرادتها...»

انظر الدر ٦/ ٣٧١.

(٣) انظر «غير» فيما سبق ٢/ ٤٥٤.

(٤) أي: وشُرِط لبناء بعضها...

(٥) هذا ليس مَناطَ إجماع. انظر أَوْضَحَ المسالك للمصنّف ١/ ١٠٩.

وقال السمين: «فعلى هذه القراءة [أَيَّهُم] والتي قبلها [أَيُّهُم] ينبغي أن يكون مذهبُ سيبويهِ جوازَ إعرابِها وبنائِها، وهو المشهور عند النَقلةِ عنه...» انظر الدّرّ ٤/ ٥١٨.

وقال ٱبنُ مالك: «فإنْ صُرِّح بما تُضافُ إليه وحُذِف صَدْرُ الصِّلَةِ بُنيت على الضّمّ... وقد تُعْرَب أيضاً عند حَذْفِ صَدْرِ صلتها مع التصريح بما تُضافُ إليه».

شرح الكافية الشافية/ ٢٨٥ - ٢٨٦، وانظر ما تقدّم للمصنف ١/ ٥١٢ - ٥١٣.

وذكره أبو حيان في الآرتشاف عن سيبويه جوازاً، ثم ذكره عن الكوفيين والخليل ويونس على أنه لا يجوز فيها إلا الإعراب. انظر الآرتشاف/ ١٠١٧.

(٦) في م/ ٣ «جملتها».

(٧) سورة مريم ١٩/ ٦٩، وتقدَّمت في خمسة مواضع، انظر ١/ ٥١٢ أول هذه المواضع، وفيه مناقشة الخلاف في البناء والإعراب. وانظر قراءة النصب شاهد الإعراب في ٥/ ١٥٦ «أَيَّهم أَشَدُّ»، وانظر ٥/ ١٨٩ و٦٠٢.

(١) أي وصورتها عنده: أيٌّ هم أَشَدُّ. وتكون أيٌّ: في محل نَصْب، هم أشدّ: مبتدأ وخبر، وهي جملة الصلة، وقد تكون: «أيٌّ» مبتدأ على ما ذهب إليه والجملة بعدها صلة. وتقدَّم حديث المصنِّف في هذا الرأي في «أيّ». وانظر ما تقدّم ١/ ٥١٩ - ٥٢٠.

(٢) وانظر تعقيب الدماميني على المصنّف فيما سبق ١/ ٥٢٠ الحاشية (١).

(١) أي: المُعْرِبُ.

(٢) أي: بخلاف ما حَمَلَهُ عليه من قَبْلُ.

(٣) سورة الأنعام ٦/ ٩٥، وقوله: «من الحيّ» غير مثبت في م/ ٣. وتقدَّم بعض هذه الآية في ١/ ٨٤.

(٤) انظر الكشاف ١/ ٥١٨ قال: «... قلتُ: عَطَفَهُ على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ لا على الفعل، و﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ موقعُه موقع الجملة المبيِّنة لقوله: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾؛ لأن فَلْقَ الحَبِّ والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحيّ من الميّت؛ لأن النّامي في حكم الحَيَوان...».

وانظر مثل هذا في البحر المحيط لأبي حيان ٤/ ١٨٥.

(٥) الآية: إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ سورة الأنعام ٦/ ٩٥

(٦) سورة يونس ١٠/ ٣١.

(٧) ذكر الدماميني أنّ ما ذهب إليه المصنِّفُ هنا سبقه إليه صاحب الانتصاف [وهو: الانتصاف فيما تضمّنه الكشافُ من الاعتزال للإمام ابن المنير الإسكندري المالكي].

فإنه قال: تكرّر في القرآن: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ في سورة يونس، والروم وغيرهما، فيبعدُ قطعها عَن نظيرها... انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٣٩.

وانظر نَصّ الانتصاف على هامش الكشاف ١/ ٥١٨. =

ومُلَخّص رَدِّ الدماميني أنّ في كلام الزمخشري ما يدفع هذا الانتقاد.

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٦، وتقدّم ذكرها في «أمّا»، انظر الحاشية/ ٣، وانظر حرف الفاء ٢/ ٤٨٣، ومواضع أخرى.

(٢) لم أجد هذا فيما بين يَدَيّ من مؤلفات مَكّيّ.
وذكر السمين أنّ جملتي: «يُضِلُّ به كثيراً»، و«يهدي به كثيراً» لا مَحَلَّ لهما من الإعراب؛ لأنهما كالجملتين المُصَدَّرتين بـ «أمّا»، وهما من كلام الله تعالى.
وقيل: في محل نصب؛ لأنهما صفتان لـ «مَثَلاً».
انظر الدّرّ المصون ١/ ١٦٧، وانظر البحر المحيط ١/ ١٢٥ فكلام السَّمين هو كلام شيخه.
وذكر هذين الوجهين العكبري في جُمْلَة «يُضِلّ»، وزاد وجهاً ثالثاً وهو جواز أن تكون الجملةُ حالاً من اسم الله تعالى. انظر التبيان/ ٤٤.
وانظر رَدّ الوصفيّة عند أبي حَيّان، ولم يَعْزُه لمكّي، وإنما ذكره اختياراً لبعض المُعْرِبين والمفسّرين.

(٣) سورة المدَّثر ٧٤/ ٣١، وتقدَّم بعضها، وانظر ٣/ ٦٧.
قال الدماميني: «جَوّز الجماعة الأمرين في الآية الأولى لاستقامتها، وأمّا في الآية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فيصير إليه، وليس تعيينه هنا بمقتضٍ لتعيينه في محلٍّ آخر وجد فيه ما يجوز غيره...» حاشية الشمني ٢/ ٢٣٩. وانظر فيه تعقيب الشمني على الدماميني.

(٤) سورة البقرة ٢/٢، وتقدَّمت في مواضع مما سبق، انظر مقدمة المصنّف.

(٥) قلت: هذه قراءة نافع وعاصم، يقفان على «لا ريب»، ثم يَسْتأنفان ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.
انظر الكشاف ١/٨٨، والرازي ٢/١٨، والحجة للفارسي ١/ ١٥٤، وفتح القدير ١/ ٣٣،
وانظر كتابي معجم القراءات ١/ ٢٨.

(١) أي: على خلاف الوقف في الآية والاَستئناف بعده.

(٢) سورة السَّجْدة ٣٢/١ - ٢، وتقدّمتا، انظر ما سَبَق (أم) في ١/ ٢٨٧.

(٣) قوله «فيه» هنا متعلّق بخبر «لا» المحذوف، ولا اَستئنافَ هنا، ويذهب المصنِّف إلى القول: ليكن ما تقدّم في سورة البقرة مخرجاً على وجه شبيه بهذا، وهو تعلّق «فيه» بخبر: «لا ريب». غير أنّ مما يُرَدُّ به على المصنّف أنّ القراءة مروية، ولا تخريج لها إلا على الاَستئناف؛ فكيف يكون التعليق بما هو منقطع قبله عنه!! إنه قياس غير سليم.

(٤) سورة الشورى ٤٢/ ٤٣، وتقدَّمت في «روابط الجملة بما هي خبر عنه»، انظر ما سبق ٥/ ٥٨٢.

(٥) ذكرتُ من قبل أنّ في الرّابط قولين: الأوّلُ اسمُ الإشارة، والثاني: أنه ضمير محذوفٌ، تقديره: لَمِن عَزْمِ الأُمورِ منه، أو له. انظر ما سبق ٥/ ٥٨٢ الحاشية (١).

(٦) هذا عَيْنُ ما ذكره أبو حيان، فقد ذهب إلى أنّ الإشارة بذلك إلى ما يُفْهَمُ من مصدر صَبَرَ وغَفَرَ، والعائدُ على الموصول المبتدأ من الخبر محذوفٌ؛ أي: إنّ ذلك منه؛ لدلالة المعنى عليه... انظرالبحر ٧/ ٥٢٣ - ٥٢٤.

(٧) الآية: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا وَإِن تَصْبِرُوا ...﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٨٦.
وقد جاءت الإشارة في الآية: ﴿فَإِنَّ ذَٰلِكَ﴾ للصبر والتقوى المتقدِّمَيْن في الآية، وهذا ما يَسْتَشْهِدُ به المصنّف لإعادة الإشارة في آية سورة الشورى إلى الصبر والمغفرة؛ كما جرى هنا.

(٨) أي: لو أُريد خطابُ الفريقين المتقدِّمَيْن في آية سورة الشورى لما قيل: إنّ ذلك، بل قيل: إنكم أيُّها الصّابرون الغافرون.

(١) أول الآية: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِىَ . . .﴾ سورة القصص ٢٨/ ٦٢.

(٢) قلتُ: مثل هذا التقدير في الدّرّ المصون ٥/ ٣٥٠، وسبقه إلى هذاشيخه أبو حَيّان. انظر البحر ٧/ ١٢٨، وانظر الفريد ٣/ ٧٢٢.

(٣) وعلى هذا التقدير حُذِفَ المفعولان من «تزعمون».

(٤) ذكر أنه الأَوْلَى لما سيذكُره بعد في أن حَذْفَ المفعولين إنما يكون غالباً في باب «إنّ» وصلتها، وأنّ الغالب على «زَعَمَ» ألّا يُعَدّى إلى مفعولين صريحين.

(٥) سورة الأنعام ٦/ ٩٤، وتقدَّمت في «الأمور التي يكتسبها الٱسْمُ بالإضافة» انظر ٥/ ٦٥٧، الحاشية/ ٤.

ووجهُ الٱستشهاد بالآية عَمَلُ «زَعَمْتُم» في مفعولين غير صريحين، وكان ذلك في «إنّ» وٱسمها وخبرها.

(٦) أي: عاملاً في «إنّ» وٱسمها وخبرها.

(٧) أي: مثل «زَعَمَ» في العمل.

(٨) قائله: أَنَسُ بْنُ زنيم الدِّيلي، يعتذر إلى رسول الله ﷺ مما قاله فيهم عمرو بن سالم الخزاعي.

والشاهد فيه أنّ «تعلَّمْ» مثل «زَعَمَ» لا يقع على مفعولين صريحين، بل يقع على «أنّ» وصِلَتِها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٥٨، وسيرة ٱبن هشام ٢/ ٤٢٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٩.

(١) أي: في «زعم» و«تَعلَّمْ». وقوله «من القليل» أي: في عملهما.

(٢) قائله أبو أُمَيّة أَوْسُ الحنفي

والشاهد فيه: وقوع «زَعَـمَ» على مفعولين صريحين، وهما: ياء النفس وشيخاً، وهذا قليل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٠، وشرح السيوطي/ ٩٢٢، والعيني ٢/ ٣٧٩، وشذور الذهب/ ٣٥٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٥، وهمع الهوامع ٢/ ٢١١.

(٣) نَسَبَهُ العيني إلى زياد بن سَيّار، وتَبِعَهُ السُّيوطي، وغلَّطهما البغدادي. وجاء البيت تامّاً في م/ ٥. تَعلَّمْ: اِعْلَم.

والشاهد فيه أنّه نَصبَ مفعولين صريحين: شفاءَ، قَهْرَ، ولكن ٱستعماله بدون «أَنْ» قليل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦١، وشرح السّيوطي/ ٩٢٣٧ وشرح الأشموني ١/ ٢٧٨، وشذور الذهب/ ٣٦٢، والهمع ٢/ ٢١٥، والعيني ٢/ ٣٧٤، وشرح ٱبن عقيل ١/ ٣٢.

(٤) أي: عكس: زَعَمَ وتَعَلَّمْ.

(٥) أي: هَبْ بمعنى ظُنَّ، فإنّه يقع كثيراً على مفعولين صريحين، وقليلاً على «إنّ» ومَعْمُولَيْها.

(٦) قائله: عبدالله بن همام السّلولي في مدح عبيدالله بن زياد ابن أبيه، ويروى: أبا مالك. والشاهد فيه نَصْبُ الفعل «هَبْ» مفعولين صريحين: اِمْرَأً، وهالكاً.

= وعبدالله في الطبقة الخامسة من شعراء الإسلام عند ابن سلام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٢، وشرح السيوطي/ ٩٢٣، والعيني ٢/ ٢٧٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٩، وشذور الذهب/ ٣٦١، والهمع ٢/ ٢١٣.

(١) **انظر دُرّة الغواص ١١١ - ١١٢ وفيه ما يَنْقُضُ نَقْلَ المصنِّف هنا.**

(٢) في م/ ٥ «عن قول العلماء».

(٣) هذه مسألة في باب الإرث تُعْرَفُ بالمسألة الحِمَاريّة، وسَبَبُها أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه حَكَم في زَوْجٍ وأُمٍّ وأَخَوَيْن لأُمٍّ وأخوين لأمٍّ وأب، بالنصف للزوج، والسُّدس للأم، والثُّلث للأخوين للأم، ولم يجعل للأخوين للأُمِّ والأبِ شيئاً، فقال الأخوان: يا أميرَ المؤمنين: هَبْ أَنّ أبانا كان حماراً، فأَشْرِكْنا بقرابة أُمّنا في الثُّلث، فَأَشْرَكَهُم فيه. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٠.

(٤) الرواية في م/ ١ «هَبْ أنّ أبانا حمار».

(٥) سورة البقرة ٢/ ٦، وتقدَّمت. انظر ١/ ٨٠.

(٦) ذكر السمين أنه رُوي الوقفُ على ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، والآبتداءُ بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على أنها جملةٌ من مبتدأ وخبر.
قال السّمينُ: «وهذا ينبغي أن يُرَدَّ، ولا يلتفت إليه، وإن كان قد نَقَلَهُ الهُذَليّ في «الوقف والآبتداء له» الدر ١/ ١٠٥.

(٧) فيكون: الذين: آسم إنّ، وكفروا: جملةُ الصِّلَة، ولا يؤمنون: خبر إنّ، وما بينهما آعتراض، وهو قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ كما ذكروا في جملة ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ النَّصْبَ على الحال.

= وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠، والتبيان/ ٢١، والبحر ١/ ٤٦، فقد ذكر الاستئنافية، والخبرية، والتفسيرية، والحالية، وآستبعدها.

(١) سورة يٓس ٣٦/ ١٠.
أراد المصنّف من الآستشهاد بهذه الآية بُطْلان الخبرية التي كانت في آية سورة البقرة، وحُجّته أنه لا يُوْجَد «في هذه الآية «إنّ» ليكون «لا يؤمنون» خبراً عنها، وإذا كان الأمر على هذا فهي آستئنافية، وتكون في سورة البقرة كذلك للمقابلة بين الآيتين وتعقَّبه الدماميني بأنّ الباب لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، والمصنف قد آعترف بأن ما آرتكبوه خلاف الأَوْلى فلا يكون خطأ. . . انظر الشمني ٢/ ٢٤٠.

(٢) سورة فصلت ٤١/ ٤٦، وتقدّمت في «الباء»، انظر ٢/ ١٧٥.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٧٤، ٨٥، ١٤٠، وتقدّمت، انظر ما سبق ١/ ١٧٠.

(٤) أي أنّ: بظلام، بغافل، في موضع نصب.

(٥) وعلى هذا فليُجْعَلْ ما جاء فيه الباء الزائدة في موضع النَّصْب قياساً على ما ليس فيه الباء.

(٦) سورة المجادلة ٥٨/ ٢، وتقدَّمت في «إنْ» و«ما» انظر ١/ ١٢٧ و٤/ ٤٣.

(٧) سورة يوسف ١٢/ ٣١، وتقدّمت في «ما»، انظر ٤/ ٤٣.؛

(٨) الآية ﴿. . . فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ٨٧.

(١) والخبر محذوف أي: اللهُ خَلَقَهُمْ، أو خالِقُهم.

(٢) لفعلٍ مقدَّرٍ من جنس المذكور.

(٣) أي: على الفاعليّة.

(٤) سورة الزخرف ٤٣/ ٩.

قال الدماميني: «هذا مُعارَضٌ بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۝ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا . . .﴾ سورة الأنعام ٦/ ٦٣ - ٦٤.

وتعقَّبه الشمني بأنه لا مُعارَضة؛ فإنّ الكلام إنما هو في خصوصيّة الجواب الذي مسنده «خَلَقَ» لا في كل جواب. انظر الحاشية ٢/ ٢٤٠.

(٥) ما جاء في هذه الفقرة «التاسع ...» غير مثبت في م/١.

(٦) الآية: ﴿... عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَـٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة التوبة/١٠٩.

(٧) قال العكبري: «قوله تعالى: «على تقوى» يجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في «أَسّس»: أي: على قَصْد التقوى، والتقدير: قاصداً ببنيانه التقوى. ويجوز أن يكون مفعولاً لـ «أَسّس». انظر التبيان/٦٦١، وانظر مثل هذا في الدر ٣/ ٥٠٤.

(٨) قوله: «الذي أَخّره» مثبت في م/٣ و٤ و٥، وهو غير مثبت في المطبوع.

(٩) في م/٢ «لتعيينه».

(١٠) سورة التوبة ٩/ ١٠٨، وتقدّم بعضها في «مِن»، واستكملت في الحاشية. انظر ما سبق ٤/ ١٣٧.

(١١) ذهب الدماميني إلى أنه لم يظهر له الوجه الذي عَيّن عنده الوجه الأخير، وهو كونه ظرفاً، =

= لغواً متعلّقاً بـ «أسس» مع احتماله لأن يكون ظرفاً مستقراً في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في «أسس» كما كان حالاً من بنيانه في تلك الآية.

قال الشمني معقباً: «وأقول تعيّن الوجه الأخير عند المصنّف لتعيينه فيما قبلها وهو: لمسجد أسس على التقوى؛ وإنما تعيّن فيه لانتفاء الوجه الأول منه، لأن النصب على الحالية من فاعل «أسس»، ولا فاعل في «لمسجد أسس» لا مذكور ولا مقدّر...» انظر الحاشية ٢/ ٢٤٠.

وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٥٢ قال: «لا تعيّن لإمكان جعله حالاً من ضمير أسس».

(١) تقدَّمت هذه الآية في «سواء» ولكن أذكرها مرة أخرى مع ما بعدها لإيضاح ما ذَهَبَ إليه المصنِّف.

﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ ۞ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ سورة طه ٢٠/ ٥٧ - ٥٨.

(٢) والمصدرية هي الأرجح عند القشري: انظر البحر ٦/ ٢٥٢.

وانظر النص عند أبي البقاء: التبيان/ ٨٩٣، والفريد ٣/ ٤٤٢، فقد ذكر الهمداني الأوجه الثلاثة، قال: «والموعدُ يكون زماناً ومكاناً ومصدراً بمعنى الوعد، وهو هنا مَصْدَرٌ بمعنى الوعد...».

(٣) هذه عبارة أبي البقاء. وانظر الدر المصون ٥/ ٣٠.

(٤) سورة طَه ٢٠/ ٥٨.

(٥) أي: الموعد محتمل للزمان. وانظر البحر ٦/ ٢٥٢ وهو الظاهر عنده.

(٦) تتمة الآية: ﴿... وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ سورة طه ٢٠/ ٥٩.

وتقدير الزمان هنا على حذف مضاف أي: زمان وعدكم.

(١) أي: «موعداً» محتملٌ لظرف المكان على تقدير: مكانَ وَعْدٍ.
(٢) وهو من الآية السابقة من هذه السورة طه/ ٥٨.
(٣) أي: «مكاناً سوى» إذا أُعْرِب بَدَلاً من المكان المُقَدَّرِ المحذوفِ في «موعداً»... انظر الفريد ٣/ ٤٤٢.
(٤) أي: تعيّن كونُ «موعداً» المراد به المكان، وٱرتفع ٱحتمالُ المصدريّة والزمان.
(٥) وذكر السمين في «مكاناً» خمسة أوجه: بَدَلٌ من «مكاناً» المحذوف، مفعولٌ ثانٍ للجَعْل، نَصْبٌ بإضمار فِعْلٍ، نَصْبٌ بنفس المصدر، نَصْب على الظرف، بنفس «اجعل». وانظر الدر ٥/ ٣٠، وهو في هذا تابع لشيخه أبي حَيّان انظر البحر ٦/ ٢٥٢.

(١) قوله: «المُعْرِب» مثبت في المخطوطة الخامسة، وسقط من البقية، وهو مثبت في المطبوع.

وقوله: أن يَحْمِل المعرب: أي: أَنْ يَحْمِلَ... الكلامَ على شيء.

(٢) أي: ما يَدْفَعُ حَمْلَهُ عليه.

(٣) سورة طه ٢٠/ ٦٣، وتقدَّمت، انظر ما سبق ١/ ٢٣٨.

وذكر في ذلك الموضع هذا مشيراً إلى أنها قراءة، وقد ذكرتُ قرّاءها وتخريجها. انظر الحاشية (٣) في ١/ ٢٣٨ - ٢٤٠.

(٤) والتقدير على هذا: إنّها ذانِ لَسَاحِران، والهاء: ضمير القصّة، وليست بهاء التنبيه الداخلة على ذان.

وقد رُدَّ من وجهين: من جهة الخَطّ، ولو كان هذا صواباً لوجب فصل الهاء في الخط عن «ذان»، وتكتب: إنها ذان، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ في سورة الحج ٢٢/ ٤٦، فكتابتُها منفصلة من «أنّ» موصولة بـ «ذان» يمنع كونها ضميراً.

انظر البحر ٦/ ٢٥٥ والدّر المصون ٥/ ٣٥.

قلت: ويمنع من هذا التقدير مانع أخر وهو دخول لام الأبتداء على خبر المبتدأ «ذان» وهو قوله «لَسَاحِران» مع أنه لم يدخل ناسخ على المبتدأ.

(٥) الآية: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٨.

(١) لم أهتد إلى هذا في معاني القرآن للأخفش. وأما العكبري فقد قال في التبيان: «ولا الذين يموتون: في موضعه وجهان: أحدهما: هو جَرٌّ عطفاً على الذين يعملون السيئات، أي: ولا للذين يموتون.

والوجه الثاني: أن يكون [أي الذين] مبتدأ، وخبره «أولئك أعتدنا لهم»، واللام لام الأبتداء، وليست «لا» النافية».

انظر التبيان/ ٣٤ وحاشية الجمل ١/ ٣٦٧.

(٢) وهي قوله: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ النساء ٤/ ١٨.

(٣) أي يدفع تقديرَ الأخفش وأبي البقاء أنّ اللامَ من «لا الذين» لامُ الأبتداء.

(٤) أي: اللام مُتّصِلَةٌ بالألف.

(٥) أي: الذين.

(٦) أي على قوله: «وليست التوبة للذين»، أي: وليست للذين يعملون السيئات.

(٧) سورة العنكبوت ٢٩/ ٤.

(٨) وهو الجرّ على العطف.

(٩) للأخفش وأبي البقاء، وهذا جوابٌ عن قوله: «ويَدْفَعُه عن الرّسم ولا...».

(١٠) الآية: ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ * لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٢٠ - ٢١.

قال السمين: «وقد كتبوا: أو لا أذبحنّه، بزيادة ألف بين لام ألف والذال، ولا يجوز أن يُقْرَأَ بها...» انظر الدر ٥/ ٣٠٥.

(١١) رسمت في م/ ٢ و٥ «لأذبحنه» كذا من غير ألف.

(١) الآية: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٤٧. وجاءت في المخطوطات «لا أوضعوا»

قال السَّمين: «ورُسِمَ في المصحف: ولا أوضعوا خلالكم، بألف بعد «لا».

قال الزمخشري: كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي، والخطّ العربي اختُرِعَ قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك أثرٌ في الطباع؛ فكتبوا صورة الهمزة ألفاً، وفتحها ألفاً أخرى، نحو «أو لا أذبحنه» يعني في زيادة ألف بعد «لا»، وهذا لا يجوزُ القراءةُ به، ومَن قرأه متعمداً يَكْفُر».

انظر الدر ٣/ ٤٧٠، والكشاف ٢/ ٤٢، والفريد ٢/ ٤٧٦، وفيه عبارة الزمخشري من غير عزو.

(٢) وهي قوله: ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾.

(٣) لأنّ من مات على الكفر لا تكون منه توبة، فكيف تُنفَى عنه؟

(٤) أي: بين ﴿وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾، وبين ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾.

(٥) الآية: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٠٣.

(٦) والمرادُ بالذكر التكبيرُ عند الجَمَرات وأدبار الصلاة، وغير ذلك من أوقات الحَجّ، والأيامُ المعدودات أيامُ التشريق، وهي الثلاثة بعد يوم النَّحْر.

= وقوله تعجّل: أي بالنَّفْر، أي: من تَعَجَّل من الحاجّ بالنَّفْر في يومين من أيام مِنى صار مقامُه بمنى ثلاثةَ أيامٍ بيوم النَّحر. . . ومَن لم يَنْفِر إلّا في آخر اليوم الثالث حَصَلَ له بِمِنَى مقامُ أربعةِ أيّام.

وانظر تفصيل هذا في القرطبي ٣/ ١ وما بعدها.

(١) أي: حكمُ المتأخِّر، وهو عَدَمُ الإِثمِ.

وفي حاشية الشّمني: «في الشرح: قيل: إنّ أهل الجاهلية كانوا فريقين: منهم مَنْ جَعَلَ المتعجّل آثماً، ومنهم مَن جَعَلَ المتأخِّر آثماً، فورد القرآن بنفي الإثم عنهما جميعاً، فَسَوْقُ الكلام حينئذٍ ليس لأَجْلِ التخْيير، بل لأَجْلِ نَفْيِ الإِثْم المُتَوَهَّمِ على التقديرين» انظر ٢/ ٢٤٠.

(٢) وهذا جوابٌ عن قوله: «ويمكن أن يُدَّعى لهما [للأخفش والعكبري] أنّ الألف زائدة. كذا عند الشمني.

(٣) تقدَّم قولُ ابن الطراوةِ في الآية في موضعين: الأوّل في «أيّ»، انظر ما سبق ١/ ٥١٩ - ٥١٦، والثاني: في الجهة السادسة النوع السادس عشر من هذا الباب.

(٤) سورة مريم ١٩/ ٦٩.

(٥) الذي ذكره في الموضع الأَوّل أنّ «أيّاً» مقطوعةٌ عن الإضافة؛ فلذلك بُنيت.

(٦) قلت: انظر ما سبق ١/ ٥٢٠، الحاشية/ ٢.

(٧) سورة المطففين ٨٣/ ٣، وتقدَّمت في اللام، انظر ما سبق ٣/ ٢٠٤.

(١) ويكون الفعل: كالوا، وليس فيه ضمير نَصْب.
وذكر الزمخشري في الكشاف ٣/ ٣٢٢ عنْ عيسى بن عمر وحمزة أنهما كانا يَرتكبان ذلك أي: يجعلان الضميرين للمطففين، ويقفان عند الواوين وقفة يبيِّنان بها ما أرادا... وانظر كتابي معجم القراءات ١٠/ ٣٤٣.

(٢) ويكون الفعل: وَزَنُوا، وليس فيه ضميرُ نَصْب.

(٣) أي: الضمير «هم» ضمير رفع، وهو تأكيد للواو في «كالوا» و«وزنوا».

(٤) أي: وتكون الجملة: «هم يُخْسِرون» جملة اسميّة.
وانظر تفصيل هذا الخلاف في الدُّرِّ المَصُون ٦/ ٤٩٠ - ٤٩١.
وانظر رَدّ الزمخشري في الكشاف على هذا التقدير ٣/ ٣٢١ - ٣٢٢.

(٥) أي: في «كالوا» و«وزنوا».

(٦) أي: الألف الفارقة.

على أن الزمخشري ذهب إلى أنّ التعلُّق بإبطال هذا التخريج بخطّ المصحف، وأنّ الألف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه تخريج ركيك، لأن خطّ المصحف لم يُراعَ في كثير منه حَدّ المُصْطَلَح عليه في علم الخَطّ، وذكر أنه رأى في الكتب المخطوطة بأيدي الأئمة المتقنين هذه الألف مرفوضةً لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعاً؛ لأن الواو وحدها معطية معنى الجمع، وإنما كُتبت هذه الألف تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو ذلك: لم يدعوا، وهو يدعو، فمن لم يثبتها قال المعنى كافٍ في التفرقة بينهما. انظر الكشاف ٣/ ٣٢١ - ٣٢٢.

(٧) أي: لأنّ الحديث في الأَخْذِ والإعطاءِ، وهو المشارُ إليه بقوله: إذا اكتالوا، وإذا كالوهم، وليس الحديث في الفاعل، ومن ثَمّ فلا تأكيد في الآية. انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٢٩.

(١) **قلتُ: هذا الحديث للزمخشري من هنا إلى قوله: المباشر، منقول بحروفه لم يَخْرم منه شيئاً. ولم يَعْزُ الفضلَ إلى أهله، وهي خَصْلَةٌ غيرُ حميدة.**
انظر الكشاف ٣/ ٣٢١.

(٢) أي: «هم» في قوله: «كالوهم أو وزنوهم».

(٣) والاستيفاء يكون من الناس. أي: استوفوا حَقَّهم. وإذا تولوا الكيل، وأخذوا لأنفسهم أَخْسَرُوا، والمعنى على غير هذا.

(٤) وعلى هذا فيكون الضمير في الفعلين للناس.

(٥) أي: الذي هو الفاعل.

(٦) ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ سورة فاطر ٣٥/ ٣٢ - ٣٣.

(٧) **قلت: لم يذكر هذا مكي، انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣١٧، فقد ذكر وجهين الرفع على الآبتداء، و«يدخلونها» الخبر، أو على إضمار مبتدأ أي: هي جنات. وذكر المسألة أبو حيان، ونقل البدلية عن الزمخشري وآبن عطية: انظر البحر ٧/ ٣١٤، والكشاف ٢/ ٢٧٨، والمحرر ١٢/ ٢٥٢د ثم رَدَّ أبو حيان البدلية، وآستشهد للآبتداء بقراءة النَّصب على الآشتغال. وما ذكره المصنِّف هنا أخذه عن شيخه أبي حيان، وعزاه لمكي، وعزاه شيخه لغيره، فتأمل!!**

(١) قرأ الجحدري وهارون عن عاصم، وكذا خلّاد عن أبي بكر عنه، وآبن جبير عن حفص عنه «**جناتِ عَدْنٍ**» بالنصب على الآشتغال، أي: يدخلون جنات عَدْنٍ يدخلونها.

وذهبوا إلى أنّ قراءة النَّصْبِ هنا دليلٌ على الأَبتداء في قراءة الرفع.

وانظر تفصيل القراءتين في كتابي معجم القراءات ٧/ ٤٤٥ - ٤٤٦.

وذكرتُ فيه تصويبَ النَّقْلِ عن مَكّي، وَرَدَدْتُ فيه ما نقلَه آبنُ هشامٍ عنه.

(٢) أي: فهو نَصْبٌ على الآشتغال والتقدير: ضربتُ زيداً ضربتُه.

(٣) تتمة الآية: ﴿... مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ سورة الحجر ١٥/ ٤٢.

(٤) في حاشية الشمني: «هكذا وُجِد في أكثر النُّسَخ، ومعناه أَكْثَرُ من المستثنى منه، أي أَكْثَرُ من الباقي بعد الاستثناء، وفي بعضها: الأكثر من الأقلّ، وهو ليس بصواب».
انظر الحاشية ٢/ ٢٤٠، وحاشية الدسوقي ٢/ ٢٣٠، وحاشية الأمير ٢/ ٥٣، فهو يرى أنّ الصّواب حذف «من الأقلّ».

(٥) قال السَّمين: «فيه وجهان: أحدُهما أنّه استثناءٌ مُتَّصِل؛ لأنّ المرادَ بعبادي العمومُ طائِعُهم وعاصِيهم، وحينئذٍ يلزم استثناءُ الأكثر من الأقلّ، وهي مسألة خلاف. والثاني: أنّه منقطعٌ؛ لأنّ الغاوين لم يندرجوا في عبادي؛ إذ المرادُ بهم الخُلَّصُ، والإضافةُ إضافةُ تشريف». الدر ٤/ ٢٩٧.
وفي البحر أنّ الكوفيين وابن خَروف أجازوا استثناءَ الأكثر من الأقلّ، انظر البحر ٥/ ٤٥٤.

(٦) قلت: انظر هذا النص عند شيخه أبي حيان في البحر ٥/ ٤٥٤، وانظر الشمني ٢/ ٢٤١.

(٧) أي: سقوط الاستثناء، وسقوط المستثنى بعده، وهو يَدُلُّ على أنّ المراد بالعباد من كان مُخْلِصاً لا عُمُومَ العباد.

(٨) سورة الإسراء ١٧/ ٦٥.

(١) سورة هود ١١/ ٨١، وتقدَّمت في الباب الثاني: الجملة المستثناة، انظر ما سبق ٥/ ٢٤٠.

(٢) تقدَّمت قراءتا النَّصْب والرَّفْع، انظر ما تقدَّم ٥/ ٢٤١، الحاشية/ ١. وقد أشرتُ إلى تكرار هذه الآية هنا في هذا الموضع.

(٣) انظر الكشاف ٢/ ١٠٩.
ذكر القراءتين، وجَعَل قراءة النَّصْب على الآستثناء من «فَأَسْرِ بأهلك»، ثم ذكر أنّه يجوز أن ينتصب عن «لا يلتفت» على أَصْل الآستثناء، ثم قال: «وإنْ كان الفصيحُ هو البَدَلَ، أعني قراءة من قرأ بالرفع، فأَبْدَلَها عن أحد...». وقال بعد ذلك: «وفي إخراجها مع أهله روايتان: رُوي أنّه أخرجها معهم، وأمر أَلّا يلتفت منهم أحدٌ إلا هي، فلما سَمِعَتْ هدّة العذاب آلتفتتْ، وقالت: يا قَوْمَاهْ، فأدركها حَجَرٌ فقتلها. ورُوي أنه أُمِر أن يُخَلِّفها مع قومها؛ فإنّ هواها إليهم، فلم يَسْرِ بها، وآختلافُ القراءتين لآختلاف الروايتين» كذا!! ونقلَ نَصّه أبو حَيّان في البحر ٥/ ٢٤٨ ثم قال: «وهذا تكاذُبٌ في الأخبار، يستحيل أن تكون القراءتان وهما من كلام الله تترتبان على التكاذُب...».

(٤) قلت: ارجع إلى نصّ شيخه في البحر، وتأمّل ما بين الشيخ وتلميذه.
وذكروا أن ما ذهب إليه المصنف إنما هو لآبن الحاجب.
وانظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٦ - ٣٦٧، وانظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٥) كذا «مَسْرياً بها» في المخطوطات، وهو آسم مفعول، وأصله: مَسْرُوي. وفي المطبوع مُسْرَىً بها: من أُسْري. فالأوّل من الثلاثي، وهذا من الرباعي.

(٦) سقط من م/ ١ من هنا إلى قوله: أنها مُسْرَىً بها.

(١) أي: مع قومها.

(٢) في م/ ١ «الحجر».

(٣) جاء في حاشية الشمني قوله: «في الشَّرْح: التقدير: وأقولُ بعد ما مَضَى تَنَبَّهْ، فقول الزمخشري في الآية خلافُ الظاهر. وقد مَرَّ مثل هذا في حرف الفاء حيث قال: وبعدُ، فعندي أنّ ابن الشجري لم يتأمَّلْ كلام الفارسي».

انظر الحاشية ٢/ ٢٤١، وانظر نَصّ المصنّف في حرف الفاء ٢/ ٥٠٨.

(٤) أي: على التخريج السّابق.

(٥) قراءة النصب عن نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي من السَّبْعَة، وقرأها كذلك أبو جعفر ويعقوب من تتمة العشرة.

وقراءةُ الرفع عن ابن كثير وأبي عمرٍو وابن مُحَيْصِن واليزيدي والحَسَن وابن جَمّاز عن أبي جعفر. فقوله قراءة الأكثرين لعله أراد به من السَّبْعَة، حيث قرأها خمسة منهم بالنصب.

انظر ما سبق ٥/ ٢٤١.

(٦) وهي قراءة الرفع «إلّا ٱمرأتُك».

(٧) وهو وَجْهُ البَدَليّة من «أحد».

(٨) أي: على النَّصْب.

(٩) سورة القمر ٥٤/٤٩، وتقدَّمت في الجملة المفسِّرة. انظر ما سبق ٥/١٢٣.

(١٠) انظر الكتاب ١/٧٤.

(١١) أي: على النّصْبِ على الاَشتغال. وقال بعد المثال: «وهو عربي كثير».

(١) أي: سيبويه.
قال الشمني: «والمعنى أنّ نَصْب «كُلّ شيء» عند سيبويه في الآية من قبيل النّصب المرجوح؛ لا من قبيل النصب الراجح، فإن قيل ليس النصبُ في الآية مرجوحاً وإنما هو راجح؛ لأن في الرفع فيها خوف إلباس المفسِّر بالصفة وهو من مُرَجِّحات النصب، ولا كذلك الرفع في: زيداً ضربته، أُجيب بأنّ سيبويه لم يَرَ خوف إلباس المفسّر بالصفة إذا رفع الأَسم مرجحاً للنصب على الرفع كما رآه بعض المتأخرين...» الحاشية ٢/ ٢٤١.

(٢) أي: سيبويه.

(٣) أي: كل منهما محتملٌ لأن يكون مبنيّاً للفاعل ومبنيّاً للمفعول، خِفْتُ: أي: خفت أنا، وتكون التاء هي الفاعل، أو خِفْت: أي: خافني الآخرون. ومثله: طُلْتُ: طَوُلْت، طُوِلْت. أما خِفْت: فأصله خَوِفت في البناء للفاعل، ثم نُقِلَت الكسرةُ إلى الخاء بعد سَلْب حركته، ثم سقطت الواو لسكونها وسكون الفاء العارض: فصار خِفْت، ووزنه: فِلْتُ، وفي حال البناء للمفعول كانت صورته: خُوِفت، ثم جرت عملية نقل الحركة والحذف. وقُلْ في «طُلْت» قريباً من هذا.

(٤) أي: أصله بعد فك الإدغام تُضارِرُ، وهو مبني للفاعل، وتُضَارَرُ: وهو مبني للمفعول. والإدغام أَخفى الحركة المبيِّنة لِكُلٍّ.

(٥) أي محتملٌ لأن يكون اَسمَ فاعلٍ وصورته: مُخْتَيِر، ثم أُعِلّت الياء، واَسمَ مفعول: وأصله: مختيَر، ثم أُعِلّت الياء، والاَستعمال يُبْدِي الفرق بين الصيغتين.

(٦) يحتمل أنّه نِسْبَةٌ للمُشْتري: اَسم فاعل، أو نِسْبَة للمُشْتَرَى: اَسم المفعول.

(١) تتمة الآية: ﴿... حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ١٥.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٨٦ ففيه ٱختلافٌ في نَسَق الصياغة، وٱتفاقٌ في المضمون.

(٣) انظر الكشاف ٢/ ٣٢٣.

(٤) في الهمع ٢/ ٢٥٩ ذهب ٱبنُ السّرّاج والجزولي إلى الٱلتزام بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به، ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاجّ في نقده على المُقَرَّب بأنّ سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأنّ كثيراً من أحكام العربية إذا حدثت ظهر منها لبس، ثم لا يُقال بٱمتناعها كتصغير عُمَرَ وعَمْرٍو؛ فإن اللفظ فيهما واحد...، فلا يبعد كذلك جواز: ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه.

(٥) أي: الكلمات المشترِكات.

(٦) نقل هذا النص عن المصنّف الشهابُ الخفاجيّ في الحاشية ٥/ ١٢٢.

(٧) وهي قراءة النَّصْب في «إلّا امرأتَك» من سورة هود ١١/ ٨١.

(٨) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، والاستثناء من «أهلك» الواقعة في جملة الأمر.

(٩) على قراءتي النصب والرفع. وانظر البحر ٥/ ٢٤٩ فالنَّصُّ لشيخه أبي حَيّان.

(١٠) قرأ ابن مسعود وأُبَيّ بن كعب «**فَأَسْرِ بأهلك بقطع من الليل إلّا امرأتك**» وليس في هذه القراءة «**ولا يلتفت منكم أحد**» وهي كذلك في مُصْحَف عبدالله.

انظر مراجع هذه القراءة في كتابي: معجم القراءات ٤/ ١١٥.

(١) على تقدير: لكنْ ٱمرأتُك إنّه مصيبُها ما أَصَابهم، فهي كأنّها ليست من جُمْلَة الأهل الذين أُمِرَ بالإسراء بهم.

(٢) أي: بدليل سقوط الاَستثناء.

(٣) الآيــة: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَٱتَّبِعْ أَدْبَـٰرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَٱمْضُوا۟ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ سورة الحجر ١٥/ ٦٥.

(٤) الآية: ﴿قَالَ يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَـٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ﴾ سورة هود ١١/ ٤٦.

وقوله: ليس من أهلك: أي: النّاجين، وهو أحد التخريجات في الآية.

(٥) في قوله: «إلا ٱمرأتُك» أي: في قراءة الرفع، مع أنه ٱستثناءٌ واجبُ النَّصب فهو تامٌّ مُوْجَب.

وتقدَّم هذا للمصنف في الجملة المُستثناة ٥/ ٢٤٠ – ٢٤١.

وذكرتُ من قبل أن المصنِّف تبع في هذا ٱبنَ مالك. انظر شواهد التوضيح والتصحيح/ ٤١ – ٤٢.

(٦) تتمة الآية الثالثة ﴿... ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ سورة الغاشية ٨٨/ ٢٢ – ٢٤، وتقدَّمت في ٥/ ٢٣٩ «الجملة المستثناة» وقال فيها:

«قال ٱبنُ خروف: «مَن: مبتدأ، و﴿فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ الخبرُ، والجملة في موضع نصبٍ على الاَستثناء المنقطِع». وانظر الكشاف ٣/ ٣٣٤.

(١) قال أبو حيان: «. . . وإذا اتَّضح هذا المعنى عُلِم أنّ القراءتين وَرَدتا على ما تقتضيه العربيّة في الاستثناء المنقطع في النَّصْب والرّفع، فالنَّصْب لغةُ أهل الحجازُ، وعليه الأكثرُ، والرفع لبني تميم، وعليه اثنان من القُرّاء، انتهى». البحر ٥/ ٢٤٩ وهو نقل عن الزمخشري.
ثم قال: «وهذا النوع من الاستثناء المنقطع يجبُ فيه النَّصْبُ بإجماعٍ من العرب، وليس فيه النصبُ والرفعُ باعتبار اللغتين، وإنما هذا في الاستثناء المنقطع، وهو الذي يمكن تَوجُّه العامل عليه، وفي كلا النوعين يكون ما بعد «إلّا» من غير الجنس المُستثنى منه. . .».
وذكر السّمين في الدّرّ المصون أنّ ما ذكره أبو حَيّان هو قول الشيخ شهاب الدين أبي شامة. انظر ٤/ ١٢٠.

(٢) أي قوله: «إلّا امرأتَك» داخل تحت النهي ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾.

(٣) أي: من كون الاستثناء واقعاً من جملة الأمر على كلتا القراءتين.

(٤) قال الدسوقي: «أي: فإن سقوطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الأمر؛ إذ لا يجوزُ حَذفُ المستثنى منه مع عامله» انظر الاشية ٢/ ٢٣٢.

(٥) تقدّمت القراءة قبل قليل «**فأسر بأهلك بقطع من الليل إلّا امرأتك**» بسقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾.

(٦) قال الشهاب بعده: «والمعنى: أَسْرِ بالمؤمنين لكن امرأتُك مصيبها ما أصابهم، وهو وَجْهٌ حَسَنٌ» انظر الحاشية ٥/ ١٢٢.

(٧) أي: حكى قراءة ابن مسعود.

(١) أي: المُعْرِبُ.

(٢) كذا ورد في المخطوطات التي بين يَدَيّ، وفي المطبوع «عند وجود».

(٣) في م/ ١ «المشبِهَات» كذا، وفي م/ ٢ «المتشابهات».

(٤) «نحو» غير مثبت في م/ ١ و٢.

(٥) وهو تمييز مُحَوَّلٌ عن فاعل، وقد يكون مُحَوَّلاً عن مبتدأ.

(٦) وهو قوله: «عمروٌ أَحْصَى مالاً».

(٧) الآية: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ سورة الجنّ ٧٢/ ٢٨.

قوله: عدداً «يجوز أن يكون تمييزاً منقولاً في المفعول به، والأصل: أَحْصَى عَدَدَ كُلّ شيء، ويجوز أن يكون منصوباً على المصدر، والتقدير: وأَحْصَى كل شيء إِحصاءً، وقال: عـدداً لأنّ «أَحْصَى» بمعنى عَـدَّ، فكأنه قال: وعَـدَّ كُلّ شيءٍ عدداً. كذا في الدّرّ ٦/ ٤٠٠.

وما أراده ابنُ هشام أَنّ أحصى «فِعْلٌ نَصب مَفْعُولاً وهو «كُلَّ شيء»، وليس تمييزاً واقعاً بعد اسمِ تفضيلٍ كما يتوهّم بعض المُعْرِبين.

(٨) سورَة الكهفَ ١٨/ ١٢، وتقدَّمت في مواضع، أولها في «أيّ»، انظر ما سبق ١/ ٥١٥.

(٩) أي: هو اَسمُ تفضيلٍ، وليس فِعْلاً . حالُه كحال المثالِ الأوّلِ: «زَيْدٌ أَحْصَى ذِهْناً».
وذكر العكبريّ فيه وجهين: أنّه فعل ماضٍ، وأنّه اَسمٌ، و«أمداً» منصوب بفعل دَلّ عليه الاَسمُ. انظر التبيان/ ٨٣٩، والدر ٤/ ٤٣٧.

(١) هذا تعليل للوَهْم في جَعْل «أَحْصَى» اَسمَ تفضيل.

(٢) في م/ ٣ «بعد أَفْعَل التفضيل».

(٣) والتقدير فيه: زيد كَثُر مالُه، فقوله: «مالاً» محولٌ عن فاعل، ففاعل الكثرة المال لا زيد.

(٤) قوله: «مالٍ» جاء التمييز مخفوضاً، ولا يشترط فيه في هذه الحالة أن يكون فاعلاً من حيث المعنى؛ لأن فاعل الكثرة هو مال زيد لا مطلق الكثرة. دسوقي ٢/ ٢٣٢ عن الدردير.

(٥) وهو قوله: «شاعر».

(٦) وهو قوله «صالح».

(٧) وهو قوله: «رجل» وفي م/ ٥ «لأن الثاني».

(٨) لأنّ من المعلوم أنّ «زيد» رجل، فذكْرُهُ وَحْدَهُ بعد المبتدأ لا يفيد السّامع شيئاً، وشرطُ الخبر الفائدةُ.

(٩) أي: مثل المثالين السّابقين.

(١٠) جملة «يفعل الخير» تصلح أن تكون خبراً ثانياً عن «زيد»، وتصلح أن تكون صفة لـ «عالم»، وهو الخبر.

(١١) جملة «يفعل الخير» صفة لـ «رجل»، ولا تصلح فيها الخبريّة؛ لأنّ قولك: «زيد رجل» لا تتحقّق الفائدة منها، والوصفُ يُتِمُّ الفائدة من رجل.

(١) في تعدُّد الخبر مذاهب: الجواز وعليه الجمهور، كما في النعوت، سواء ٱقترنْ بعاطف أم لا. والثاني: المَنْعُ، وٱختاره ٱبنُ عصفور وكثير من المغاربة، وما ورد من هذا جعل فيه الأول خبراً والباقي صفة، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدَّر، والثالث: الجواز إن ٱتّحدا في الإفراد والجملة.

والرابع: قَصْرُ الجوازِ على ما كان المعنى منهما واحداً نحو: الرُّمّان حُلْوٌ حامض. أي: مُزٌّ.

وجوّز أبو علي ٱستعماله بالعَطْف كغيره من الأخبار المتعدِّدة نحو: هذا حلوٌ وحامضٌ. انظر الهمع ٢/ ٥٤.

(٢) أي: في الجملتين السابقتين، تكون جملة «يفعل الخير» صفة لـ «عالم» و«رجل».

(٣) أول الآيـة : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ . . . ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٤٥ .

(٤) لم يذكر السّمين والعكبري غير الوصفية. انظر الدر ٥/ ٣١٨.
وذكر الهمداني في الفريد ٣/ ٦٨٨ الخبر، والوصف، والحالية، وجعل الحالية من المنويّ في الفريقين. وانظر البيان ٢/ ٢٣ .

(٥) سورة البقرة ٢/ ٦٥ ، وتقدّمت بعضها في «قد»، المعنى الخامس. وانظر ما سبق ٢/ ٥٤٤، وتكررت في اللام غير العاملة انظر ٣/ ٢٤٥، وانظر سورة الأعراف ٧/ ١٦٦.

(٦) أحال مبارك وزميله على الخصائص ٢/ ١٥٨ – ١٥٩، وذكرا أن فيه تفصيلاً شافياً في الآية. قلتُ: هو ذاك.
وانظر الدر المصون ١/ ٢٥٢، فقد ذكر في ﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾: أنه خبرٌ بعد خبر، وقدَّرهما = الزمخشريُّ خبراً واحداً بناءً على أن الخبر لا يتعدَّد، أي: كونوا جامعين بين القِرَدِيّة والخُسُوء.
وأنّه نعتٌ لـ «قردةً». وذكره أبو البقاء، وردَّه السَّمين؛ لأن القِرَدَة غَيْرُ عقلاء، وهذا جمع العُقلاء.
والثالث: أنه يكون حالاً من اسم «كونوا».
والرابع: أنّه حال من الضمير المستكِنّ في «قردة»؛ لأنّه بمعنى المشتّق، أي: كونوا ممسوخين في هذه الحالة. وهو التوجيه الأَجْوَدُ عند السمين.
انظر الدر المصون ١/ ٢٥٢، والتبيان للعكبري/ ٧٣، والكشاف ١/ ٢١٩، وارجع إلى البحر ١/ ٢٤٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٥٢.

(١) ذكر ابن جني في الخصائص ٢/ ١٥٩ أنه عند أبي عليّ ليس الخبر بأحدهما، بل بمجموعهما. قلت: ومن هذا يُفْهَم أنّه ليس خبراً ثانياً عنده، بل هو بعض الخبر.

(٢) فلذلك نصبت مفعولين.

(٣) فنصب مفعولاً واحداً.

(٤) سورة البقرة ٢/ ١٧، وتقدَّم بعضها، انظر ما سبق حرف الباء ٢/ ١٢٢.

(٥) أي: جَعْلُ «تَرَكَ» بمعنى «صَيَّر».

(٦) وهو قوله: «في ظلماتٍ».

(٧) تعقَّبه العلماء؛ لأنه أَخْبَرَ عن «الظَّرْف» و«لا يبصرون» بقوله: مفعول ثانٍ، وهذا ينافي ما يريده من جَعْل كُلٍّ منهما مَفْعُولاً.

(٨) في م/ ٣ و٤ «وتكرر».

(١) قالوا: وَصْفُه بالتكرار لا يَصِحُّ؛ إذ المجموع لم يتكرَّر.
وكان الأَوْلى أن يقول: الظَّرْفُ مفعول ثانٍ، ولا يبصرون: مَفْعُول آخر تكرَّر. انظر الشّمني ٢/ ٢٤٢، والدسوقي/ ٢٣٢.
وانبرى الشمني على عادته مدافعاً، وراداً على الدماميني ما تعقَّب به المصنّف قال: «وأقول: ليس الإخبار بمفعولٍ ثانٍ تكرّر عن مجموع الظرف ولا يبصرون، وإنما هو إخبارٌ عن كُلّ واحدٍ منهما، وتكرَّر كُلّ منهما بأعتبار كونه مفعولاً ثانياً لا بأعتبار ذاته».

(٢) أي: جعل الظرف متعلّقاً بمحذوف حالٍ من الضمير في «تركهم»، وجملة: «لا يبصرون» هي المفعول الثاني. ورَدَّ هذا التقدير السمين. انظر الدر ١/ ١٣٣.

(٣) أي: جَعْل «تَرَكَ» بمعنى «خَلَقَ».

(٤) في ظلمات: حال من الضمير المنصوب في «تركهم»، فهو متعلّق بمحذوف. و«لا يبصرون» حال إمّا من الضمير المنصوب في «تركهم»، فيكون لهذا الضمير حالان، وإما من الضمير المستكِنّ في «في ظلمات» فيكون عندنا حالان متداخلتان.

(٥) سورة البقرة ٢/ ٢٤٩، وتقدَّم بعض هذه الآية في «إلَّا»، انظر ما سبق ١/ ٤٥٣ وكذا في الجملة المستثناة ٥/ ٢٤٠، وكذا في الباب الخامس من هذا الجزء. الجهة الأولى: العاشر.

(٦) قرأ ٱبن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخَلَف وعثمان «غُرْفَةً» بضم الغين، وهو ٱسم للماء المشروب. وهي ٱختيار أبي عبيد.

- وقرأ نافع وأبو جعفر وٱبن كثير وأبو عمرو وٱبن محيصن واليزيدي والشنبوذي «غَرْفَةً» بفتح الغين، على معنى المرَّة، فهو مصدر.

قال الطبري: «وأَعْجَبُ القراءتين في ذلك إليَّ ضَمُّ الغين في الغرفة».

انظر كتابي: معجم القراءات ١/ ٢٥٣ - ٢٥٤، وفيه المراجع لهاتين القراءتين. **ولم أَجِدْ فيما بين يَدَيَّ من الشُرّاح وأصحاب الحواشي من تعرَّض لذكر القراءتين في هذا الموضع.**

(٧) فهو مصدر مَرَّة.

(١) غُرفةً: مفعول به لـ «اغترف» لأنه ٱسمٌ لماء المشروب.

(٢) أي مثل التقديرين السّابقين في الآية يكون في مثاله، فهو في حَسوة: بالفتح مصدر، وبالضم: حُسْوَة: مفعولٌ به، والحُسوة: بالضم مِلء الفم مما يُحْسَى، وحَسَا حَسْوَة واحدة بالفتح، وفي الإناء حُسْوَة، أي قَدْر ما يُحْسَى، والأصل فيهما: حَسَا، ومنه الحَسَاء. ومنه قولهم: «**يوم كَحَسْوِ الطائر**» يشبّه بجَزْع الطير الماء في سرعة ٱنقضائه لقلته.

وقال الأزهري: نومه كحسو الطائر، إذا نام قليلاً. وانظر المصباح، والتهذيب.

(١) أي: المُغْرِب، أي: أن يُخَرِّج المعربُ الكلامَ على خلاف الأصل.

(٢) في م/ ٤ «أو على خلاف الظّاهر أيضاً».

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٦٤.

(٤) قوله تعالى: ﴿بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي﴾ غير مثبت في المخطوطات، وهو مثبت في المطبوع.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١١١.

(٦) في م/ ١ «إنّ الكاف في كالذي».

(٧) في المطبوع «نعت لمصدر محذوف» وهو غير مثبت في المخطوطات، وأثبت في مشكل إعراب القرآن بين معقوفين.

(٨) **هذا الكلام لابن الشجري. انظر طبعة الطناحي ٣/ ١٧١ قال بعد ذكر نصّ مَكّي: «وأقول في قوله: إنّ الكاف نعت لمصدر محذوف، تقديره إبطالاً كالذي ينفق: إنّه قولٌ فيه بُعْدٌ وتعسُّف؛ لأنّ ظاهره تشبيهُ حَدَثٍ بِعَيْن، ولا يصحُّ إلا بتقدير حَذْفَيْن بعد حذف المصدر، أي: إبطالاً كإبطال إنفاق الذي يُنْفِقُ ماله. والوجهُ أن يكون موضعُ الكاف نَصْباً على الحال من الواو في «تبطلوا»، فالتقدير: لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبِهِين الذي يُنْفِق مالَه رئاءَ الناس، فهذا قولٌ لا حَذْفَ فيه، والتشبيه فيه تشبيهُ عينٍ بعَيْن».**

وانظر الحاشية/ ٤، وتعليق الطناحي. وارجع إلى البحر ٢/ ٣٠٨.

(١) في التعليقات على بعض حواشي هذا الكتاب **أنه ابنُ الأكفاني الحكيم المشهور، ذكر هذا تلميذ المصنِّف أبو العباس.** انظر هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٤٣، وحاشية الأمير ٢/ ١٥٤، وهذا مثبت على هامش م/٣ «. . . اللكفاني». كذا!! وهو محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري السّنجاري، ويُعْرَف بابن الأكفاني، أبو عبدالله، طبيبٌ باحثٌ عالمٌ بالحكمة والرياضيات، وُلِدَ وَنَشَأَ في سنجار، وسكن القاهرة، وزاول صناعة الطّبّ، وتوفي فيها سنة ٧٤٩، وله مؤلفات.
انظر الدرر الكامنة ٣/ ٢٧٩، والبدر الطالع ٢/ ٧٩.

(٢) انظر شرح الكافية ١/ ٢ «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد»، وانظر شرح ابن الحاجب نفسه ١/ ٢١٤، وفي الأمالي النحوية ٢/ ٣٩ «الكلمة هي اللفظة الدّالّة على معنى مفرد بالوضع».

(٣) انظر باب الفصل ٢/ ٦٥ وما بعدها في شرح الجمل.

(٤) انظر باب الموصولات في شرح الجمل ١/ ١٨٣، ومثاله: «جاءني الذي هو قائم».

(٥) صدر البيت غير مثبت في م/١ و٢ و٣.
وتقدّم البيت في «إذ»، انظر ما سبق ٢/ ٢٢.

(١) قال ٱبنُ عصفور: «ومنهم من قال: مثلَ منصوبٌ على الظرف، وكأنه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: إذ ما مكاناً مثلَ مكانهم بشر، ثم حُذِفَ الموصوفُ، وقامت الصفةُ مقامه، فأعربت بإعرابه فَصَار: إذ ما مثل مكانهم بشر.
وهذا باطل؛ لأنّه تقدَّم أنه لا يُحْذَفُ الموصوف إلّا إذا كانت الصفةُ خاصّةً، و«مثل» ليس من الصّفات الخاصة، . . .».
انظر شرح الجمل ١/ ٥٩٤، وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٥٩، وذكر البغدادي في الخزانة ٢/ ١٣٠ أنّ هذا القول للكوفيين.

(٢) بل يضاف لغيره.

(٣) أي: فلا دليل حينئذٍ على ذلك الخبر المحذوف، والأَوْلَى أن يجعل «بشر» مبتدأ خبره محذوف، و«مثلَهم» حال، أي: إذ ما مثلهم بشر الوجود مماثلاً لهم.
انظر دسوقي ٢/ ٢٣٣.

(٤) المثبت من البيت صدره، وتقدَّم في ٣/ ٢٣٢، وقائله أبو عامر بن حارثة السّلمي.

(٥) انظر كلام الزمخشري في المفصل، وشرح المفصل ٢/ ١٠١.

(٦) أي: في «خُلَّة».

(٧) على هذا التقدير تكون «لا» الثانية مُلغاة، ويُعْطَف «خُلّة» على محل ٱسم «لا» الأولى وهو «نَسَبَ»، حاله كحال قوله: «لا حولَ ولا قوةَ»؛ فإنّ «لا» الثانية مُلْغاة، و«قوة» معطوفٌ على «حولَ».
وانظر ما تقدَّم ٣/ ٢٩٠، وانظر الحاشية (٤)، وراجع ٥/ ١٢٠، ٢٤٥.

(١) تقدَّمَ البيتُ في الجزء الأول ١/ ٤٤٩ «أَلَا»، وتكرر في «لات»، انظر ٣/ ٣٦٤، برواية «أَلَا رَجُلٌ» وفيه رواية الرفع.
والبيت لعمر بن قَعّاس المرادي، والمثبت هنا صَدْرُه.

(٢) انظر ما سبق ١/ ٤٥٠ وفيه نَصُّ الخليل، وانظر الكتاب ١/ ٣٥٩.

(٣) قال المصنِّف فيما تقدّم بعد نصّ الخليل: «وزعم بعضهم أنه [أي الفعل] محذوفٌ على شريطة التفسير، أي: أَلَا جزى اللهُ رجلاً جزاه خيراً، وأَلَا على هذا للتنبيه».

(٤) **لم يذهب المصنِّف فيه هذا المذهب من قبل. انظر ١/ ٤٥٠.**

(٥) سقط من م/ ٥ من قوله: «وهو أولى» إلى قوله: وشرط المنصوب على الاشتغال...».

(٦) أي: عمّا ذهب إليه الخليلُ من تقدير فِعْلٍ مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال.

(٧) أي إنّ الخليل خالف الأصلَ، فلم يُقَدِّره منصوباً على الاشتغال؛ لأنه نكرة لا يجوز الابتداءُ بها؛ ولذلك عَدَل عن هذا إلى تقدير نَصْبِهِ بفعل مقدَّر.

(٨) أي: إذا احتُجَّ للخليل بما تقدَّم فإنه يُجاب بأنّه ليس نكرةً خالصةً، بل هي نكرة موصوفةٌ، وما كان هذا حالُه يجوز الابتداءُ به، والوصفُ قائِمٌ في الجملة في عَجُز البيت؛ إذ التقدير: أَلَا رَجُلاً صفتُه أنه يَدُلُّ على مُحَصَّلَةٍ تبيتُ.

(١) نَصْبُ «رَجُلاً» على الاشتغال بفعل مُقَدَّرٍ من جنس المذكور: أَلَا جزى اللهُ رَجُلاً جزاه خيراً، يؤدي إلى الفصل بين الموصوف، وهو رجلاً، وصفته «يَدُلُّ على محصلة تبيت» بالجملة المفسّرة.

(٢) إذا اعتُرِض بما سبق رُدَّ الاعتراضُ بأنّ الفَصْلَ بين الصفةِ والموصوفِ بالجملةِ المفسِّرَةِ جائزٌ، وقد ورد في كتاب الله تعالى. ودليله الآية الآتية.

(٣) سورة النساء ٤/ ١٧٦، وتقدَّم بعضها في ١/ ٢٢٤، وفي مواضع أخرى. وانظر نصّها في ١/ ٥٤٢.

قال السّمين: ﴿هَلَكَ﴾: جملةٌ فعليّة في محلّ رفع صفة لـ «امرؤٌ»، و«ليس له ولد»: جملةٌ في محل رَفْعٍ أيضاً صفة ثانية...، وفي هذه الآية على ما اختاروه من كونِ ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ صفةً دليلٌ على الفَصْل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسِّرة للمحذوف في باب الاشتغال، ونظيره: «إنْ رجلٌ قام عاقلٌ فأكرِمْهُ» فعاقلٌ: صفة لرجلٍ فُصِل بينهما بـ «قام» المُفَسِّر لـ «قام المُفَسَّر».

انظر الدر ١/ ٤٧٣. وانظر كلام المصنّف في الآية في ١/ ٥٤٢.

وفي الفريد ١/ ٨٢٩ «ارتفع امرؤ بفعل مضمر يفسّره ﴿هَلَكَ﴾، وليس له ولد: الجملة في موضع الرفع على الصفة لامرئ؛ ولك أن تجعلها في محل النصب على الحال من المستكنّ في ﴿هَلَكَ﴾.

(٤) الثالث مما يُجاب به عما ذهب إليه الخليل في البيت.

(٥) وهو قوله: يَدُلُّ على مُحَصِّلة تبيتُ.

(٦) أي: في قوله: «جزاه اللهُ خيراً»، فهي على الدُّعاءِ لـ «رجلاً»، وجملة الدعاء هذه مُعْتَرِضَةٌ بين الموصوف وصفته، والوصفُ هو المقصود، وليس الدعاء، وعلى هذا فالصِّفةُ أَهَمُّ.

(١) أي: الحملُ على الوصف، والحملُ على الوصف يجعل النَّصْب بفعلٍ محذوفٍ غير مُفَسَّر بما بعده أَوْلى من جَعْلِهِ منصوباً بفعلٍ مفسَّرٍ، وجَعْله من باب النصب على الاشتغال.

وقال المصنِّف فيما سبق ١/ ٤٥١: «وإضمارُ الخليل أَوْلَى من إضمار غيره؛ لأنّه لم يُرِدِ أن يَدْعُوَ لرجل على هذه الصفة، وإنما قصده طلبه».

وانظر الحاشية/ ٤ من هذا الموضع..

(٢) البيت للمتلمِّس، وتقدَّم في «إذا» ٢/ ١٠٠، وتكرّر في «لا» ٣/ ٣١٩، والمثبت هنا صدره.

(٣) قلت: تكرر نصّ سيبويه في الموضعين السّابقين، وتعقيب المصنِّف عليه.

(٤) أي: والنّصبُ في «حَبّ» على نَزْعِ الخافض، وآليتَ: حَلَفْتَ على كذا.

(٥) ويكون التقدير: أليتَ أَطْعَمُ حَبّ العراق أَطْعَمُهُ.

(٦) في المطبوع «قياسي»، وما أثبتُّه من المخطوطات.

(٧) أي: ليس حَذْفُه من باب القياس.

(٨) أي: لو اُعتُرِضَ على سيبويه بمثل ما قدّمه المصنِّفُ فجوابه...

(٩) وهو «أطعمه».

(١٠) وهو حَبّ العراق.

(١١) أي: ما لا يعمل فيما قبله لا يُفَسِّر عاملاً مقدَّراً فيه؛ وذلك أن «أطعمه» لا يعمل في «حَبّ العراق»؛ فلا يُفَسِّر فعلاً محذوفاً قبله.

(١) أي: سيبويه.
(٢) تتمة الآية: ﴿... عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ سورة الزُّمَر ٣٩/٤٦.
(٣) قال سيبويه: وأما قولُه عَزّ وجَلّ: ... فعلى «يا»، فقد صَرّفوا هذا الأَسم، على وجوه لكثرته في كلامهم؛ ولأنّ له حالاً ليست لغيره». انظر الكتاب ١/ ٣١٠.
(٤) أي: على تقدير: اللَّهم، يا فاطرَ...، فهو على تقدير نداءٍ ثانٍ.
(٥) أي: لم يجعل «فاطر السماوات...» صفة لـ «اللهم» على المحل.
(٦) أي: صارت الميم بمنزلة صوتٍ مضمومٍ إلى لفظ الجلالة.
(٧) أي: لم يَجُز نعتُ لفظ الجلالة.

(٨) أي: سيبويه.

(٩) قائلهما عمر بن أبي ربيعة، كذا ذكر ٱبنُ خلف، ونقلَهُ عنه البغدادي، يقول: كنتَ سَلَوْتَ عن حُبِّ سلمى، فلما نظرتَ إلى أثر دارها متغيِّرة ذكرتها، فعاد إلى قلبك حبها.
وهاج: حَرَّكَ. المكنونة هنا: المستورة، والرَّبْع: المنزل، والقَوَاء: القَفْرُ، المُعْصِرات: السَّحائب ذوات المطر، ويُقال: الرياح، وأراد بالحَيْرَان السّحاب الذي تردَّد بمطره عليه، ولازَمَهُ، فصار كالحَيْران، والخَضِل: الغزير.
والشَّاهدُ فيه أنّ قوله: رَبْعٌ، خَبَرٌ لمبتدأٍ مُقَدَّرٍ، أي: هو رَبْعٌ، وليس بَدَلاً من الطَّلَل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٦، وشرح السيوطي/ ٩٢٤، والكتاب ١/ ١٤٢، والخصائص ١/ ٢٩٦، ٣/ ٢٢٦، ودلائل الإعجاز/ ١٤٦، **والبيتان ليسا في ديوان عمر.**

(١) قال سيبويه: «كأنه قال: وذاك رَبْعٌ، أو هو رَبْعٌ، رَفَعَهُ على ذا، وما أشبهه، سمعناه ممن يَرْويه عن العرب». انظر الكتاب ١/ ١٤٢.

(٢) على هامش الكتاب «قال أبو سعيد: ويجوز أن يكون: «رَبْعٌ قواءٌ» بَدَلاً من الطّلل، كأنه قال: وهاج أهواءَكَ رَبْعٌ قواء» الكتاب ١/ ١٤٢.
قال البغدادي: «وفي جَعْل السِّيرافي «ربعاً» بدلاً من الطّلل لم يرتضِ به أحد» انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٧.

(٣) قال ابنُ جني في «إعراب الحماسة»: إنما يُبْدَلُ الأَعْرَفُ من الأَنْكَر لما فيه من البيان، ولا يُبْدَلُ الأَعَمُّ من الأَخَصّ؛ لأنه بضدّ ما وُضِع الأَمْرُ عليه، ولهذا عَدَلَ سيبويه في قول الشاعر... عن أن يَجْعَلَ «رَبْعٌ» بَدَلاً من «الطّلل؛ لأنّه أكثر منه، وإنما يُبْدَلُ الأقلّ من الأكثر للبيان، لا الأكثر من الأقلّ».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٧ - ٢٦٨.

قال عبدالقاهر: «قال شيخنا رحمه الله [هو ابنُ أخت الشيخ أبي علي الفارسي]: ولم يحمل البيت الأول على أنّ «الربع» بَدَلٌ من «الطلل»؛ لأنّ الربع أكثر من الطلل، والشيءُ يُبْدَل مما هو مثله أو أكثر منه، فأمّا الشيء من أقلّ منه ففاسد لا يُتَصَوّر، وهذه طريقة مستمرة لهم، إذا ذكروا الدّيار والمنازل». انظر دلائل الإعجاز/ ١٤٧.

(٤) أي: الربع أكثر من آثار الديار.

(٥) قال الخطيب التبريزي: «والتضمين هو أن تتعلّق قافية البيت الأول بالبيت الثاني...، وإنما سُمّي بذلك لأنك ضمّنت البيت الثاني معنى الأول؛ لأن الأوّل لا يتمُّ إلّا بالثاني» انظر كتاب: الكافي في العروض والقوافي/ ١٦١.

(٦) أي: يُخْبَرُ بها عن مبتدأ مُضْمرٍ ومحذوفٍ وجوباً.

(١) في م/ ٣ و٥ «ديارميّة».

(٢) ما: في صيغة التعجب على تقدير: شيء حَسَّن زيداً.
قال ابن هشام: «جَزَمَ بذلك جميعُ البصريين إلّا الأَخْفَش، فجوَّزه، وجَوّز أن تكون معرفةً موصولة، والجملةُ بعدها صِلَةٌ لا مَحلّ لها، وأن تكون نكرةً موصوفةً، والجملةُ بعدها في موضع رفعٍ نعتاً لها، وعليهما فخبرُ المبتدأ محذوف وجوباً تقديره: شيءٌ عظيم، ونحوه».
انظر ما تقدّم في هذا الكتاب ٤/ ١٣ - ١٤، والجنى الداني/ ٣٣٧، وهمع الهوامع ٥/ ٥٦، وانظر الارتشاف/ ٢٠٦٥، وفيه ثلاثة آراء للأخفش.

(٣) ويكون التقديرُ: الذي حَسَّن زيداً شيءٌ، وشيءٌ: هو الخبر، وهو محذوف، وجملة حَسّن زيداً، صِلَةُ الموصول.

(٤) ويكون التقدير: شيء موصوف بأنه حَسّنَ زيداً عظيمٌ.

(٥) أي: الأخفش.

(٦) على تقدير: شيءٌ حَسّن زيداً.

(٧) على جعل «ما» مبتدأ، وجملة «حَسَّن زيداً» هي خبر المبتدأ.

(٨) قال سيبويه: «... وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عبدالله. زعم الخليل أنّه بمنزلة قولك: شيءٌ أَحْسَن عبدَالله، دخله معنى التعجُّب، وهذا تمثيلٌ ولم يُتَكَلَّم به». انظر الكتاب ١/ ٣٧.

(٩) أي: الأخفش.

(١٠) أي: التي لا تحتاج إلى صلة بعدها أو وصف.

(١) أي: لما وَجَدَ الأخفشُ أنّ حذف الخبر كثيرٌ رأى حَمْلَ جملة التعجُّب عليه، على جعل «ما» مبتدأً، وما بعده صلةٌ، أو وَصْفٌ، والخبر محذوف.

(٢) في م/ ٥ «اختار».

(٣) نُسب هذا إلى سيبويه، وهو مذهب المبرّد والزّجّاج وابن السّرّاج والسّيرافي وابن جني والصيمري والفارسي. انظر الارتشاف/ ٢٠٥٤، وانظر الكتاب ١/ ٣٠٠، وارجع إلى المقتضب ٢/ ١٣٩.

والتقدير في «نعم الرجل زيد»: هو زيد.

(٤) أي: المخصوص بالمدح أو الذم، وهذا مذهب سيبويه والأخفش.

وانظر الكتاب ١/ ٣٠٠.

(٥) في طبعة حاشية الأمير، وحاشية الدسوقي «العامِلَيْن» كذا!

وعَلّق الأمير على هذا بقوله: «أي: في صفات المدح والذّمّ».

وقوله العامّين: أي: لا يقتضي مَدْحاً أو ذَمّاً لصفة مخصوصة، وإنما هما عامّان في كل ما يُمْدَحُ به المخصوص أو يُذَمُّ.

(٦) وتكثير الجمل ينشأ بصورتين: جَعْله خبراً لمبتدأ محذوف، أو إعرابه مبتدأ خبرُه محذوفٌ.

(٧) أي: من أَجْل الإطناب والتكثير.

(٨) سورة البقرة ٢/ ٢ - ٣، وتقدَّم ذكر الآيتين في مواضع، وانظر الموضع الأول ١/ ٥٧، وقد استكملتُ ذكرهما في الحاشية/ ١.

(٩) ذكروا في إعراب «الذين» الأوجه الآتية:

الأول: الجرّ على أنه نعت للمتقين، أو أنه بَدَلٌ منه، أو أَنّه عَطْفُ بيان.

= والثاني: الرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أو أنّه مبتدأ خبره: أولئك، أو أنّه أولئك الثانية، والواو زائدة.

ويَصْلُح أن يكون نصباً بإضمار فِعْل، انظر الدر المصون ١/ ٩٥، والفريد ١/ ١٨٨.

(١) يقول: إنّهم قَدَّروا النصب بفعل دالٌ على المدح، أو جعلوه خبراً لمبتدأ، وهذا تكثير للكلام مع إمكان جعله صفة للمتّقين، وعلى الوصفية ليس فيه تكثير.

(٢) والأخفش. انظر الارتشاف/ ٢٠٥٤، والكتاب ١/ ٣٠٠.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٠٠.

(٤) في الكتاب بعد هذا: «عَمِل «نِعْمَ» في الرجل ولم يَعْمَل في «عَبْدُالله»».

(٥) فجعل المخصوص متقدِّماً أو متأخِّراً مبتدأً، والجملةُ خبرٌ عنه.

(٦) قال الدسوقي: «أي في جَعْلهم المخصوص إذا تأخّر عن الجملة نحو: نعم الرجل زيد، ونعم الرجل عبدالله، خبراً لمبتدأ محذوف» انظر الحاشية ٢/ ٢٣٥.

(٧) أي: سيبويه، فلا يزال النقلُ مستمراً عنه.

(٨) يرد عليهم، أي: على أكثر النحويين أنّ سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أنَّ الكلام مع فِعْل المدح أو الذمّ إذا كان المخصوص متأخّراً جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدَّر حُذِف مبتدؤها وبقي خبرها، قال أيضاً عبارة ظاهرها أنّ الكلام مع المخصوص المتقدِّم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدَّر، وهذا ما قال به أحد. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٣، وحاشية الأمير ٢/ ١٥٥.

(١) أي: سيبويه.

(٢) أي: بالجملة التي قبله أو بعده.

(٣) أي: بمجموع جملة المدح أو جملة الذم، والمخصوصُ في الحالتين، سواء قدمت المخصوص أو أَخّرته.

قال الدسوقي: «وهذا يفيد أنّ المخصوص مبتدأ، والجملة بعده أو قبله الخبر».

(٤) انظر شرح الجمل ١/ ٦٠٥: «... قال على تقدير: زيد الممدوح، وزيد المذموم، وقد ذكر ثلاثة أوجه هذا أحدها. وانظر المقرّب ١/ ٦٩، والارتشاف/ ٢٠٥٤.

(٥) هو وارد عليه؛ لأنه يجعل «ما» موصولاً أو موصوفًا، مبتدأً حُذِفَ خبرُه.

(٦) سورة فُصِّلَت ٤١/ ٤٤. وتقدَّمت في أول الجهة الرابعة.

(٧) قال الزمخشري: «فإن قلت: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾: مُنْقَطِعٌ عن ذِكْر القرآن، فما وَجْهُ اتِّصاله به؟ قلتُ: لا يخلو إمّا أن يكون: الذين لا يؤمنون في موضعِ الجَرّ معطوفاً على قوله: «للذين آمنوا» على معنى قولك: هو للذين آمنوا هُدىً وشفاءٌ، وهو للذين لا يؤمنون في آذانهم وقرٌ، إلّا أنّ فيه عَطْفاً على عامِلَيْن، وإنْ كان الأخفشُ يجيزه، وإمّا أن يكون مرفوعاً على تقدير: والذين لا يؤمنون هو في آذانهم وقر، على حَذْف المبتدأ، أو في آذانهم منه وقر» انظر الكشاف ٣/ ٧٣.

(٨) أي: جملة ﴿فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾.

(١) وهو قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ . . .﴾ آيات في فُصِّلت ٤١/ ٤١ - ٤٣.

(٢) وهو قوله: ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ آخر آية ٤٤.

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾.

(٤) أي: كلاماً في شأن القرآن.

(٥) أي: إلّا على تقدير ضمير يعود على القرآن.

(٦) قلت: هذا أول التقديرين مما ذكره الزمخشري.

(٧) ذكر الزمخشري أنّ فيه عَطْفاً على عامِلَيْن، ثم ذكر أنّ الأخفشَ يجيزه.

وقال أبو حيانَ بعد نَصّ الزمخشري: «إعرابٌ متكلَّفٌ، وهو من العطف على عامِلَيْنِ، وفيه مذاهب كثيرة في النحو، والمشهور مَنْعُ ذلك» البحر ٧/ ٥٠٢، وانظر الدر ٦/ ٧٠.

ومعمولا العاملين: الذين: العامل فيه لام الجر، والعامل في هدى المبتدأ، وهو ضمير القرآن. انظر الدسوقي ١/ ٢٣٥.

(٨) نَعْتٌ على تقدير التأخير، أي: وقرٌ في آذانهم، فالجارّ والمجرور متعلّق بمحذوف هو نعت لـ «وقر»، فلما قُدِّم النعت على المنعوت النكرة صار حالاً منه، فقوله: في آذانهم وقر: الجارّ والمجرور متعلقان بمحذوف حال من «وقر» مثل: «**لمية مُوْحِشاً طلل**».

(٩) تقدّمت هذه المسألة في الجملة الواقعة مفعولاً به. وذلك في الجمل المحكية. انظر ٥/ ١٧٩، وكان مثاله «أَوَّل قولي إني أَحْمَدُ اللهَ...». ونقلتُ هناك ما أثبته المصنِّف هنا.

وانظر كتاب الشعر ١/ ٣٣١.

(١٠) أي همزة «إني».

(١) وصورة هذا التقدير: أَوَّلُ قولي: إني أحمد الله، ثابت، فقوله «ثابت» خبرٌ محذوفٌ للمبتدأ «أوّل».

(٢) أي: جملة «**إني أحمد الله**» خبرٌ عن المبتدأ «أَوّل»، فلا عَمَلَ للمصدر «قولي» فيما بعده. وانظر بيان الحكاية فيما تقدَّم ٥/ ١٧٩ الحاشية/ ٢.

(٣) **قلت: بل ذكرها سيبويه. انظر الكتاب ١/ ٤٧١.**

(٤) انظر الأصول لابن السَّرّاج ١/ ٢٧٢ قال: «وتقول: أَوَّلُ ما أقول أني أحمد الله كأنك قلتَ: أَوَّلُ ما أقولُ الحمدُ لله، و«أنّ» في موضعه، فإن أردت أن تحكي قلت: أول ما أقول: إني أحمد الله».

(٥) قال الفارسي: «أَوّل ما أقول أني أحمد الله...، وإنْ كَسَرْت «إن» كانت الجملة في موضع نَصْب بأقول، والخبرُ مُضْمَرٌ...» انظر كتاب الشعر ١/ ٣٣٢.

وانظر الإيضاح ص/ ١٣٠ قال فيه: «فإذا وقعت المسكورةُ والمفتوحةُ في موضع فالتأويلُ مختلفٌ، تقول: أَوَّلُ ما أقولُ إني **أحمد الله**، فتكسِرُ الهمزةَ من «إن» وتفتحها، فإذا كسرتها كان قولك: «أَوّل ما أقول» مبتدأً محذوفَ الخبر، تقديره: أَوّل قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود...».

وانظر الكتاب ١/ ٤٧١.

(٦) **قلت: ما فهمه الفارسي وقدَّر الخبر محذوفاً فَهِمَ مثله ابنُ يعيش في شرح المفصَّل، انظر ٨/ ٦١.**

وتعقّب السهيلي أبا علي. انظر الروض الأنف ٢/ ٣١٤، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٧١.

(١) ذكر الدماميني أن المصنِّف أَدْخَلَ الفاءَ في قوله: «فلنوجِّه» لإجراء الظَّرْف «إذ» مُجْرَى الشَّرْط، وذكر أنه يَصُدُّ عن هذا وجودُ «قد»؛ لامتناع دخولها في الشَّرْط. انظر حاشية الشمني ٢/ ٣٤٣، وتعقيبه على عبارة الدماميني.

(٢) أي: وجود دليل على المحذوف في الحال الذي أنت فيه.

(٣) سورة هود ١١/ ٦٩، وتقدمت في «أَنْ»، وفي الجملة الابتدائية ٥/ ٤١، وانظر سورة الحجر ١٥/ ٥٢.

(٤) والدليل على هذا المقدَّر حالُهم الذي كانوا عليه.

(٥) أي: وجود دليل مقاليّ.

(٦) هذا هو الدليل المقاليّ للمقدَّر فيما بعده وهو: اِضرِبْ زيداً.

(٧) خَلَط المصنفُ بين آيتين في سورة النحل.

الأولى/ ٢٤ ونصُّها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾.

والثانية/ ٣٠ وهي: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

وجاء النصُّ عند المصنف: «وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً».

= وهو خَلْط بين الآيتين، وقد أثبتُّ منهما الآية الثانية، وهي ما يناسب السِّياق. وسوف يتكرر هذا عند المصنِّف في حذف الفعل فيما يأتي، انظر ص / ٤٥٤.

وقد سبقني إلى بيان هذا مبارك وزميله. انظر هذا عندهما في ص/ ٧٨٧ ط ٥.

(١) والدليل المقاليّ في «أنزل»، ومثله يُقَدّر فيقال: أنزل خيراً.

(٢) أي إلى الدليل مطلقاً حاليّاً كان أو مقاليّاً.

(٣) سورة الذاريات ٥١/ ٢٥، وتقدّمت في «إذا» انظر ٢/ ٨١، الحاشية/ ١١، والجملة الابتدائيّة. انظر ٥/ ٤١.

(٤) أي: خبر «سلام» من الأولى، وتعلّق به الظرف «عليكم».

(٥) أي: حذف المبتدأ من الجملة الثانية وهو قوله: أنتم.

(٦) أي: يُحتَاجُ إلى ذلك إذا كان المحذوفُ الجملة بأسرها، أو كان المحذوفُ لفظاً. . . وفي م/ ٥ «لفظاً أو بغير معنىً فيها» كذا! وهو وَهْم من النّاسخ.

(٧) أي: الجملة.

(٨) الآية: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُا۟ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ﴾ سورة يوسف ١٢/ ٨٥.

واللفظ المحذوف من الآية هو «لا» النافية، أي: لا تَفْتَأُ، والمعنى متوقِّفٌ على هذا اللفظ المُقَدَّر.

(٩) كقولك: ضربتُ، وأنت تريد أحداً بعينه زيداً أو عمراً فإنه يجوز الحَذْفُ مع عَدَمِ القرينة؛ لأنَّ الضرب لا بُدّ واقعٌ على معمولٍ مقدَّرٍ منويّ.

(١) أي: الفضلة.

(٢) قال الدماميني: «فإن كان في حَذْفِه ضَرَرٌ معنويّ اشتُرِط لِحَذْفِهِ وِجدان الدليل، فهذا في معنى الاستثناء مما تَقَدَّم» انظر الشمني ٢/٢٤٣ - ٢٤٤.

(٣) لو حُذِف الفضلةُ لبقيت الجملة: ما ضربتُ، ولتوهَّم السَّامِعُ أنه لم يقع منك ضَرْبٌ. فالحَذْفُ في مثل هذه الحالة فيه ضَرَرٌ معنويّ.

(٤) أي: لو حذفت الفضلة من «ضربته»، وكذا الجملة الثانية لكان في ذلك تهيئةٌ للفعل للعمل ثم قَطْعُه عن ذلك، وفي هذا ضررٌ صناعيّ.

(٥) سيأتي هذا في السابع والثامن من شروط الحذف. انظر ص/٣٤٧.

(٦) أي: إذا كان المحذوف جملةً، أو ركناً منها أو فضلةً، وفي هذا الحذف ضَرَرٌ معنويّ أو صناعيّ كما سمّاه المُصَنِّف.

(٧) عِلّة المنع أنّه لو حَذَف «رجلاً» وقال: رأيت أبيضَ، لم يُعْلَم أَهُوَ من البشر أو الحيوان أو النبات أو الجماد، أو غير ذلك مما يصلح له هذا الوصفُ. فإنّ مثل هذا الحذفِ فيه ضررٌ معنويّ؛ إذ يؤدي إلى الإلباس.

(٨) لو حَذَفَ الموصوفَ هنا وقال: رأيتُ كاتباً، لما وقع ضَرَرٌ على المعنى؛ إذ الكاتبُ لا يكون إلا بشراً، فهو لا يحتملُ التقديرات كما في المثال السّابق. وتعقَّبه الدماميني، وتعقّب الشمني تعقيب الدماميني. وليس الأَمْرُ بحاجةٍ إلى مثل هذه المبالغةِ في التتبُّع. انظر: حاشية الشمني ٢/ ٢٤٤.

(٩) أي: وآمتنعَ حذفُ المضاف، وعِلّة آمتناعِهِ أنّه يترتَّبُ على الحذفِ خَلَلٌ معنويّ، وتصبح الجملة: جاءني زيد. وليس هذا المرادَ.

(١) تتمة الآية ﴿... وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ الفجر ٨٩/ ٢٢.
حذف المضاف هنا لا يؤدي إلى خَلَلٍ معنويّ؛ إذ التقدير، وجاء أَمْرُ رَبِّك، والدليل حاليّ، فالرَّبُّ لا يجيءُ، وعند السلف أنه يجيء، ولكن لا نعلم صورة ذلك.

(٢) أي: ٱمتنعَ حَذْفُ العائد في الجملة المذكورة؛ لأنّه يؤدّي إلى خَلَلٍ معنويّ، وتصبح الجملة: جاء الذيَ في الدار، فلم نَعْلَم طبيعة الصّلة: أهي جملة فعليّة أم اسميّة.

(٣) سورة مريم ١٩/ ٦٩، وتقدَّمت، انظر ما سبق/ أيّ ١/ ٥١٢، وتكررت في مواضع أخرى.
وقد جاز حَذْفُ العائد في الآية، إذ التقدير: أَيّهم هو أَشَدّ؛ لأنّ صَدْرَ صِلَةِ «أيّ» يجوزُ فيها الحذفُ.

(٤) سقط من م/١ من هنا إلى قوله: «لأنّ عدمِ المنصوبِ دليلٌ عليه».
وقوله: حَذْفُ المبتدأ: أي: ٱمتنع حَذْفُ المبتدأ.

(٥) نحو: هو زيدٌ كريمٌ.

(٦) وهو جملة: زيد كريمٌ.

(٧) أي: لأجل ٱستغناء الجملة عن ضمير الشّأن قبلها.

(٨) أي: حَذْفُ ضمير الشّأْن.

(٩) والتقدير: إِنَّهُ بك زيدٌ مأخوذٌ.

(١٠) أي: جاز حَذْفُ ضمير الشّأنِ: لأنّ عَدَمَ وجودِ ٱسمٍ منصوبٍ بعد «إنّ» دليل على تقدير ضمير الشأن، وهو ٱسم «إنّ».

(١١) أي: آمتنعَ حَذْفُ الجارّ.

(١٢) آمتنعَ حَذْفُ الجارِّ بعد «رغب» لأنّ تقدير «في» أو «عن» كُل ذلك صالحٌ بعدها، فلو حُذِفَ حَرْفُ الجَرّ لا يُعْلَم أيّهما يريدُ المتحدِّث؛ إذ لا دليلَ على إرادة المحذوف منهما.

(١) في هذا المثال يجوزُ حَذْفُ الجارِّ «مِن» بعد «عَجِبَ»؛ لأنّ «عَجِبَ» لا يتعدّى بغيره، فَحَذْفُه لا يُوْهِمُ تعدِّيه بغيره.

(٢) سورة النساء ٤/ ١٢٧، وتقدَّمَتْ، انظر: مُقَدِّمة المصنِّف، و٥/ ٦٩٦.

(٣) أي: تقدير «في» أو «عن» على تقدير: وترغبون في أَنْ تنكحوهنّ، أو وترغبون عن أَنْ تنكوهنّ، والمعنى بينهما مختلفٌ على التقديرين.

(٤) قلتُ: جاء في البحر المحيط ٣/ ٣٦٢ «وقال أبو عبيدة: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾، هذا اللفظُ يحتملُ الرغبةَ والنَّفْرَة، فالمعنى في الرغبة: في أن تنكحوهُنّ لمالِهِنَّ أو لجمالِهِنّ، والنَّفْرَة: وترغبون عن أن تنكحوهُنّ لقُبْحِهِنَّ فتُمسكِوهُنَّ رغبةً في أموالِهِنّ. والأَوَّلُ قولُ عائشةَ رضي الله عنها وجماعة. انتهى.

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأخذُ النّاسَ بالدَّرَجة الفُضْلى في هذا المعنى، فكان إذ سأل الوليّ عن وليّته، فقيل: هي غنيةٌ جميلةٌ، قال له: اطلبْ لها من هو خيرٌ منك، وأَعْوَدُ عليها بالنَّفْع، وإذا قيل: هي دميمةٌ فقيرةٌ، قال له: أنت أَوْلَى بها وبالسَّتْر عليها من غيرك».

وانظر الدر المصون ٢/ ٤٣٤، ٤٣٥، والفريد ١/ ٧٩٩، والكشاف ١/ ٤٢٧.

وانظر كلام المصنّف فيما سبق ٥/ ٦٩٦، والحاشية/ ٩.

(٥) والقرينة هي الرغبة في نكاحهن، أو كراهية ذلك، وعلى الأَوّل يكون الحرف المُقَدَّرُ «في»، وعلى الثاني يكون «عن».

(٦) أي: لاَشتراط الدليل عند الحَذْفِ كان مردوداً قولُ أبي الفتح.
وهذه الجملة معطوفة على قوله من قبل.. اِمْتَنَعَ حَذْفُ الجارّ.

(٧) وقد حُذِف المضافُ، وهو «جلوسَ»، المصدر، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه وهو «زيد»، وصار منصوباً كحال المضاف قبل الحذفِ.

(١) أي: رُدّ مثل هذا الحَذْفِ لاَحتمال أنّ المقدّر على غير ما ذهب إليه أبو الفتح.

(٢) قول جماعة: معطوف على «قول أبي الفتح»، أي: كان مردوداً قولُ جماعةٍ...

(٣) أي: حذف خبر «لا التبرئة» عند بني تميم.

(٤) انظر هذا عند المصنّف فيما سبق ٣/ ٢٩١.

(٥) جاء في صحيح مسلم – باب التوبة ١٧/ ٧٧ «... حدّثنا شعبة عن عمرو بن مُرَّةَ، قال: سمعت أبا وائلٍ يقول: سمعتُ عبدالله بن مسعود يقول: قلتُ له: آنتَ سمعتَه من عبدالله؟ قال: نعم، ورَفَعَهُ أنّه قال: لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله؛ ولذلك حَرّم الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَن، ولا أَحَدَ أَحَبُّ إليه المَدْحُ من الله؛ ولذلك مَدَحَ نَفْسَه».
وانظر الحديث في الهمع ٢/ ٢٠٣، وشرح الكافية الشافية/ ٥٣٦، وشرح شذور الذهب/ ٢١١.

(٦) أي: عند قبيلة تميم وغيرها. وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٤، وشرح الكافية ١/ ١١١، ١١٢ «... إذا لم تقم [أي: قرينة] فلا يجوز حَذْفُه رأساً؛ إذ لا دليلَ عليه، بل بنو تميم كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به.».

(٧) انظر هذا عند المصنّف فيما تقدم في «لولا» ٣/ ٤٤٤ وما بعدها.

(٨) لو حُذِف الخبر هنا وقيل: لولا زيدٌ ما سَلِمَ، لما عُرِف المرادُ ولا طبيعةُ الخبر؛ ولم يُعْلَم أن المراد بالخبر «سالَمْنَا»، وتقدَّم هذا في «لولا».

(١) تقدَّم الحديث في «لولا» برواية فيها بعض خلاف. انظر ما سبق ٣/ ٤٤٦، وانظر الحاشية/ ٤، ففيها تخريجُ الحديثِ والتعليقُ عليه.

(٢) أي: بجزم «يأكُلْكَ» على تقدير الشَّرْط، أو على الجَزْمِ بِالطَّلَب على الخلاف في ذلك.

(٣) على تقدير: لا تَدْنُ من الأسد فإنْ تَدْنُ منه يأكُلْك.

(٤) فالنهي نفي من حيث المعنى، وتقدير الشرط مُثْبَتاً يقتضي التناقضَ بينهما.

(٥) أي: على الشَّرْط المقدَّر.

(٦) أي: الشَّرْطُ.

(٧) جاء في طبعة الشيخ محمد: فلا تَدْنُ، وسقط «إِنْ»، وهو سبق قلم أو خطأ الطبع.

(٨) ووجه الفساد أنّ المعنى حينئذٍ: لا تَدْنُ من الأسد فإنْ لا تَدْنُ منه يأكُلْك، وهو كلام فاسد؛ فكيف يأكُلُه إنْ لم يَدْنُ منه؟!

(٩) والتقدير: لا تَدْنُ من الإسد فإنْ لا تدْنُ منه تَسْلَمْ.

(١٠) فيما ذكروه من حَذْفِ الخبر إذا كان كَوْناً عاماً بعد «لا» النافية للجنس.

(١١) انظر مثل هذا في باب «لولا» ٣/ ٤٤٤ - ٤٤٥، فقد قال: «بل تجعل مَصْدَرَه هو المبتدأ، فتقول: لولا قيامُ زيدٍ لَأَتيتُك، أو تُدْخِلُ «أنّ» على المبتدأ، فتقول: لولا أنّ زيداً قائم، وتصيرُ «أنّ» وصِلَتُها مبتدأً محذوفَ الخبر وجوباً، أو مبتدأً لا خَبَر له، أو فاعلاً بـ «ثَبَتَ» محذوفاً...».

(١) وهو الحذف من غير دليل.

(٢) وهو الحديث المتقدِّم.

(٣) في م/ ١ «يُرْوَى»، وكذا في المطبوع، وفي بقية المخطوطات «رُوي».

(٤) **قلتُ: قوله: «مما رُوي بالمعنى» لا يَصِحُّ، وقد ورد في صحيح البخاري.**

وفي حاشية الأمير: «قوله: بالمعنى: مبنيّ على أنه لا يستشهد بالأحاديث». **قلتُ: هذا كلام باطل، أَضَلّ البغدادي بمثله الباحثين في مقدّمة الخزانة**

انظر ٢/ ١٥٦، وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٣٨، وانظر نص الحديث فيما سبق ومراجعه: ٣/ ٤٤٦.

(٥) أي: ويُجَابُ عن الكسائيّ.

(٦) في م/ ١ «منفيّاً» وفي م/ ٥ «مبنيّاً» كذا!

(٧) وذلك في الجملة السَّابقة: «لا تَدْنُ من الأسد يأكُلْكَ».

فإنه قَدّر الشَّرْط مُثْبتاً، ودليله على ذلك المعنى، والتقدير: لا تَدْنُ من الأسد فإنْ تَدْنُ منه يأكُلكَ».

(٨) وهي أَنّ الأَكْلَ لا يكون إلّا عند الدُّنُوِّ من الأَسَدِ.

(١) ذكر هذا في أول هذا الشَّرْط، وفَصّل القول فيهما، وذكر بعد ذلك الدليل الصِّناعيّ، ثم قال: «وسيأتي شرحه». انظر ص/ ٣١٧.

(٢) كذا في المخطوطات التي عندي «النحويّ»، وكذا في الأولى، وهي نُسْخَةُ مبارك، وفي المطبوع: «النحويون» على الجمع.

(٣) سورة القيامة ٧٥/ ١، وتقدَّمت، وكذا تقدَّمت القراءة فيها، انظر ٣/ ٢٤٦، وهي قراءة عَدَدٍ من القُرّاء. وانظر الحاشية/ ٢ ففيها التفصيلُ والبيان.

(٤) **جاءت الآية عند مبارك ص/ ٧٨٩ «لَأُقْسِم»، وليس كذلك مراد المصنف فإنّ بين اللام والهمزة ألفاً مثبتة، وصورتها «لا أقسم» وهي ألف زائدة كما جاء في رسم «لا أذبحنه» و«لا أوضعوا» بألف زائدة.**

انظر هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٤٤، وكذا جاء في حاشية الأمير انظر ٢/ ١٥٦، ومثله تعليق الدسوقي ٢/ ٢٣٨.

وكذا جاء في المخطوطات. وفي م/ ٢ «لأقسمُ» وانظر المخطوطة الأولى/ ١٧٠ وهي الثانية عند مبارك.

(٥) فاللام لام الأبتداء دخلت على مبتدأ محذوف، ولا تكون للقسم، لأنّ «أُقْسِمُ» للحال، وفعلُ الحال لا يُقْسَم عليه عند البصريين. وتقديرها للقسم مذهب الكوفيين.

وانظر الدر المصون ٦/ ٤٢٥.

(٦) قلت: انظر الهمع ٤/ ٤٦.

وفي الأرتشاف/ ١٦٠٦ - ١٦٠٧ نقلاً عن البديع: «والمضارع إن كان مُثْبَتاً أو منفياً بـ «لا» سُمِعَ دخول الواو فيهما نحو: قمتُ وأَصُكُّ عينه».

وفي المساعد على تسهيل الفوائد: «وقد تَصْحَبُ الواوُ المضارعَ عارياً من «قد»، نحو ما حكاه الأصمعيّ من قولهم: قمتُ وأَصُكُّ عينه...» ٢/ ٤٦.

(٢) تقدّم هذا للمصنِّف في «أم»، انظر ١/ ٢٩٠، وانظر الحاشية/ ٣ فيه، وراجع شرح الكافية ٢/ ٣٧٤، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٢٠٧ «وذكر في التسهيل أَنّ عَطْفَ المنقطعةِ المفردَ قليلٌ...».

(٣) قائله الأعشى، وهو من قصيدة له في مَدْح قيس بن معدي كرب الكِنْديّ، والرواية في الديوان: «من يَلُمْني على بني بنت حسان»، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.
وأمّا على ما أثبته المصنِّفُ فقد ذهب الخليلُ إلى أنه أَضْمَرَ الهاءَ في «إنّ».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٦٨، وشرح السيوطي/ ٩٢٤، وشرح المفصل ٣/ ١١٥، والكتاب ١/ ٤٣٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٩٥، والخزانة ٢/ ٤٦٣، ٣/ ٦٥٤، ٤/ ٣٨٠، والإنصاف/ ١٨٠، واللسان/ سرح، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩، وانظر تخريج الطناجي في طبعته من أمالي الشجري ٢/ ١٨.

(٤) تقدّم البيت في «لكنّ»، انظر ٣/ ٥٤٦.

(١) سورة الأحزاب ٣٣/ ٤٠، وتقدَّمت، انظر ٣/ ٥٥٢.

(٢) تقدّم الحديث عن هذا التقدير، انظر ما سبق ٣/ ٢٥٢.

(٣) تقدَّم هذا لابن مالك انظر ٣/ ٢٥٢ الحاشية/ ٣، وشرح الكافية الشافية/ ١٢٣٠.

(٤) أي: في النفي والإيجاب.

(٥) انظر ما تعقّبه الأميرُ به في الحاشية ١/ ٢٢٦، وقد نقلتُه في الحاشية ٤ من ج ٣/ ٢٥٢، وانظر رصف المباني/ ٢٧٦.

(٦) البيت من معلّقة طرفةَ بْنِ العَبْد.
وفي م/ ٢ «التلال»، وصدر البيت غير مثبت في م/ ٥، ويبدو أنه كذلك في النسخة التي بين يدي البغدادي، إذ ذكر عجزه ثم قال: صدره...
واسترفده: طلب رِفْدَه، أي عطاءَه، والتِّلاع: جمع تَلْعَة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وقيل: هو من الأضداد. فهو ليس ممن يستتر في الأماكن المنخفضة مخافة الضيف، أو خَوْفَ غَدْرِ عَدُوّ، ولكني أظهر أمام الناس، فإن طلبوا العون أعنْتُهم.
والشاهد فيه أنّ «لكنْ» لا تدخل على آسم الشرط «متى» فقدَّر الضمير، وذلك لأنّ «متى» عمل فيه ما بعده.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٠، والكتاب ١/ ٤٤٢، والديوان/ ٢٩، والعيني ٤/ ٤٢٢، وشذور الذهب/ ٣٣٥، والزوزني/ ١٠٣، ١١٨، وشرح القصائد السَّبْع الطوال/ ١٨٦.

(١) قلت: انظر نصّ الكتاب ١/ ٤٤٢.
(٢) ومعنى «لكنْ»: معنى الفعل: أَسْتَدْرِكُ.
(٣) أي: فلا يدخل «لكنْ» على فِعْل، كما لا يدخل فِعْلٌ على فِعْل.
(٤) أي: «لكنْ».
(٥) أي: على الفعل.

(٦) وهو «يَسْتَرْفِد» في البيت.

(٧) أي: على اسم الشَّرْط «متى».

(٨) في م/٣ و٤ «المُشْبِهَ للفعل»، ومثله نص الدماميني، ومتن حاشية الدسوقي.

(٩) قال الدماميني: «يمكنُ أنْ يجابَ عنه بأنّ شِبْه «لكنّ» المشددةِ للفعل من جهة اللفظ والمعنى، أما الأوّل فلبنائها على الفتح كالماضي، وأما الثاني فلأنها بمعنى استدركتُ، وهذا الشَّبَهُ المعنويُّ موجود في «لكنْ» المخفّفة؛ فلعلّ سيبويهِ اعتبره ولم يُبالِ بِفَقْدِ الشَّبَهِ اللفظيّ».

انظر الشمني ٢/ ٢٤٤، قال الشمني: «وأقول: ما ذكره المصنّف من عدم إعمال المخفَّفةِ دون المشدّدة فيه دلالةٌ على اعتبار الشَّبَهِ اللفظيّ».

(١٠) أي: إلى تقدير مبتدأ بعد «لكنْ».

(١١) في م/ ٣ «دخل».

(١٢) أي: على «لكنْ».

(١٣) أي: الاستدارك.

(١٤) في م/ ٥ «من».

(١٥) لأن العطف يكون عندئذٍ للواو وليس لـ «لكنْ».

(١) وهو ما سَمّاه في أول الشَّرْط الأوَّل **بالدليل المقاليّ**.

(٢) وذلك بأن يوافقَ الملفوظَ به المحذوفَ لفظاً ومعنى.

وفي الشمني: «يعني في المعنى سواء كان طِبْقَهُ في اللفظ نحو: زيداً ضربتُه، أو لا، نحو: زيداً مررتُ به» الحاشية ٢/ ٢٤٤.

كذا جاء النص مع أن ظاهر نصّ المصنّف يقتضي المطابقة في اللفظ والمعنى.

(٣) في م/ ١ و٣ «تقدّر».

(٤) أي بلفظ «ضارب» المذكور أو المقدَّر.

(٥) الآية: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٠١، وانظر الآية/ ٩٤، وما في سورة المائدة ٥/ ١٠٦.

(٦) عَلَّق على هذا الشمني فقال: «ليس هذا معناه الموضوع له، وإنما هو معناه المقصود منه، قال الشيخ عبدالعزيز في شرح البزودي في أصول الحنفية: الضَّرْب: ٱسم الفعل بصورةٍ معقولة، أي: معلومة، وهو ٱستعمالُ آلة التأديب في مَحَلٍّ صالحٍ للتأديب، ومعنى مقصود، وهو الإيلام، فإنّ المقصود من هذا الفعل ليس إلّا الإيلام؛ ولهذا لو حَلَفَ لا يضربُ فلاناً فَضَرَبه بعد موته لا يحنث؛ لفوات معنى الإيلام» الحاشية ٢/ ٢٤٤.

(٧) أجمعوا على جواز هذا لأن المحذوف وهو «قائم» من قوله: «وعمرو قائم» موافق للمتقدِّم المذكور في «زيد قائم» لفظاً ومعنى.

(١) في م/ ٤ «متمنىً عنه».

وفي الشمني ٢/ ١٢٤٤، هكذا وقع في بعض النُّسَخ لفظ «عنه» بعد «متمنّى»، وسقط في بعضها، والأَوّلُ رأيناه بخطِّ المصنِّف».

(٢) قوله: متمنى أو مترَجّى أو مشبّه به، لأنه وقع بعد «ليت»، أو «لعلّ» أو «كأنّ»، والاَسم الواقع بعد الخبر المذكور وهو «عمرو» مبتدأ وخبره محذوف، فالخبر المحذوفُ خبر عن المبتدأ، والمذكور جاء بعد التمني. . . إلخ.

وقال الدماميني: «حكاية الإجماع على من منع ذلك في ليت ولعل وكأن أمرٌ غريبٌ لا يُحْتَمَلُ مثلُه من المصنّف؛ فإن الخلاف في المسألة مشهورٌ مذكور في التسهيل وغيره»

انظر الحاشية ٢/ ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) تتمة الآية ﴿. . . ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٥٦.

(٤) قراءة الرفع في «ملائكتُهُ» عن ابن عباس وعبدالوارث والأزرق عن أبي عمرو ومحمد بن سليمان أمير البصرة.

وانظر كتابي معجم القراءات ففيه المراجع والتخريج ٧/ ٣١٢ - ٣١٣.

ووجدت حاشية في فهرس الخزانة للمرحوم هارون يقول فيه: «قُرِئت لَحْناً برفع الملائكة»، وهي كبيرة من هارون رَحِمَه الله إنْ كان هو كَاتب ذلك، وإنْ كان بعضُ تلاميذه قد كتب هذا فلا عُذْرَ له، انظر ١٢/ ٦١ حاشية/ ١.

(٥) قال أبو حيان: «هو عند الكوفيين غير الفراء عَطْفٌ على موضع اسم «إنّ»، والفَرّاء يشترط خفاءَ إعراب اسم «إنّ»، وعند البصريين هو على حذف الخبر أي: يصلي على النبي، وملائكتُه يصلون».

انظر البحر ٧/ ٢٤٨، والدر المصون ٥/ ٤٢٥.

(١) وهما: «إنّ» والمبتدأ.

(٢) هو الخبر.

(٣) هذا عائد على كلام البصريين؛ فالصَّلاة المذكورة غير الصَّلاة من الله تعالى، ومن ثَمّ لم يطابق المحذوفُ المذكورَ.

(٤) سورة القيامة ٧٥/٣ – ٤، وتقدّمتا في «بَلَى» انظر ٢/١٩٢.

(٥) **لم أجد مثل هذا عند الفَرّاء بعد الآيتين انظر معاني القرآن ٣/٢٠٨، ومن عادته في كثير من المواضع في كتابه ألا يتقيّد بذكر المسألة بعد نصّ الآية، بل يسوقُ ذلك حيث جاءت مناسبةٌ صالحة للمسألة، فالبحث فيه يحتاج إلى وقت طويل، ولم يقم المحقِّقُ بما يُسَهِّل حصر هذه المسائل وبيانها.**

(٦) وعلى هذا فلم يتحقق الشرط الذي ذكره وهو تطابق المحذوف والمذكور.

(٧) جاءت عند الشيخ محمد «الادعاء».

(٨) هو ٱبنُ جِنّيّ. انظر الخصائص ٢/ ٤٢٩.

(٩) قائله عَبْدُ الله بْنُ قيس الرقيّات.

فقد ذهب سيبويه إلى أنّ «طيباً» منصوب على المعنى؛ لأنه لما قال: لن تراها إلّا ولها في مفارق الرأس طيباً، دَلَّ على أنّ الطِّيْبَ داخلٌ في الرؤية، فنَصَبَه على هذا التأويل.

وأما المُبَرِّد فقد ذكر أنّ مثل هذا لا يجوز؛ لأنّه لا يُحْمَلُ على المعنى إلا بعد تمام الكلام الأوّل؛ لأنّه حَمْلٌ على التأويل، ولا يصحُّ تأويل الكلام إلّا بعد تمامه.

= قال ٱبْنُ يعيش: «وأمّا التقدير: لن تراها - وإنْ تأملت - إلّا رأيت لها في مفارق الرأس طيباً، فهو منصوب بإضمار فِعْلٍ، وإليه ذهب صاحِبُ الكتاب».

وانظر شرح الشواهد للبغدادي: ٧/ ٢٧٢، والكتاب ١/ ١٤٤، وشرح المفصل ١/ ١٢٦، والمقتضب ٣/ ٢٨٤، والخصائص ٢/ ٤٢٩.

(١) هذا فحوى كلام ٱبن جنّي في الخصائص، قال: «... ولَعَمْري إنّ الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو مُتَّصِلٌ بها، ففي ذلك شيئان:

أحدهما: أنّ الرؤية وإن كانت مشتملةً عليها فليس لها طريق إلى الطِّيْب في مفارقها، اللهم إلّا أن تكون حاسِرةً غير مُقَنَّعة، وهذه بِذْلةٌ وتطرُّح، لا تُوْصَفُ به الخفرات ولا المعشّقات... ومن كانت من النساء هذه حالها فليست رَذْلَةً ولا مبتذلة...

وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طِيبْ مفارقها وَجَبَ أن يكون الفعل المقدَّرُ لِنَصْبِ الطِّيبِ مما يَصْحَبُ الرؤية لا الرؤية نفسها، فكأنّه قال: لن تراها إلّا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيباً، غير أن سيبويه حمله على الرؤية، وينبغي أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قَدّرناه».

(٢) فلم يقع التطابق بين المذكورة والمحذوفة المقدّرة.

(٣) **ما رَأَى أنّه الصّواب عنده ليس له، وإنما هو للسُّهَيْلي ذكره في كتابه «نتائج الفكر» وقد أشار إلى هذا الدماميني وغيره قال الدماميني: «هذا الرأي هو الذي اختاره السُّهَيْلي قبل المصنف، ذكره في كتابه المسمى «بنتائج الفكر» فقال: الصَّلاة كلها وإن تُوُهِّم ٱختلاف معانيها راجعة إلى أَصْلٍ واحد، فلا نظنُّها لفظة ٱشتراك، ولا ٱستعارة، إنما معناها العطف، ويكون محسوساً ومعقولاً.**

ثم حَمْلُ المصنّف العطف بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة لا يتأتّى على وجه الحقيقة؛ إذ الرحمة حقيقةً في رقة القلب...» انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٥.

(٤) الحديث هنا عن الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ وتقدّمت قبل قليل.

(١) وإذا كان هذا فالدليل المثبت مطابق للمحذوف لفظاً ومعنى.

(٢) رأيت قبل قليل تعقيب الدماميني، وعلّق عليه الشمني بقوله:

«وأقول: لا يخفى أنّ مراد المصنِّف من حَمْلِ العطفِ بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة إنما هو حَمْلُه عليه بمعناه الذي يليقُ به وهو إفاضةُ الخيرِ والإحسان...».

(٣) وهو ما تقدَّم من أن الصّلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة.

(٤) في م/ ٢ «أحدها».

(٥) في م/ ٥ «اقتضاء».

(٦) لأن الاشتراك يؤدِّي إلى الإلباس، وذلك لتعدُّدِ الوَضْع.

(٧) أي: قالوا: إنه غير موجود.

(٨) أي: للاشتراك.

(٩) قال الدماميني: «بل ذلك معروف يقال: أَرِضَ الرجلُ، وأَرِضَ الجِذْعُ، والإسناد حقيقي في الموضعين، والفعل واحد، واختلف معناه باختلاف المسند إليه؛ لأن معناه عند إسناده إلى الرجل معنى أَوْعَد أو زُكِمَ، ومعناه عند إسناده إلى الجذع معنى أكلته الأَرَضَةُ...» انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٥، وانظر تعقيب الشمني على الدماميني، وحاشية الأمير ٢/ ١٥٨.

(١) في م/٣ «والثالث».

(٢) ذكر من قبل أن قول الجماعة في الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ بعيدٌ من جهات، وهذه هي الجهة الثالثة.

(٣) تقول: رَحِمَ اللهُ فلاناً.

(٤) عَلَّق على هذا الدسوقي بقوله: «فيه أنّه شائع» انظر الحاشية ٢/ ٢٤٠.

(٥) في م/٣ «والرابع».

(٦) ذكر الشمني أنّ هذا مختارُ ٱبن الحاجب في أُصوله، وهو أنه يجب حُلُولُ كُلٍّ من المترادفين مَحَلَّ الآخر مطلقاً، ومختارُ البيضاوي: إنْ كانا من لغةٍ واحدة، ومختارُ الإمام أنّه غير واجب. انظر الحاشية ٢/ ٢٤٥.

وقال الأمير: «أَوْجَبَ هذا ٱبنُ الحاجب والبيضاوي إن ٱتحدت، ولم يوجبه الإمامُ أصلاً» انظر الحاشية ٢/ ١٥٨.

(٧) «صحة» غير مثبت في م/٣.

(٨) سورة القيامة ٧٥/٣ - ٤ وتقدّمتا قبل قليل ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ . . .﴾.

(٩) قال سيبويه: «وأما قوله جَلّ وعَزّ ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ فهو على الفعل الذي أُظْهِر، كأنه قال: بلى نَجْمعُها قادِرِين، حَدَّثنا بذلك يونُسُ». انظر الكتاب ١/ ١٧٣.
وذكر السمين أنه منصوب على الحال من فاعل الفعل المُقَدّر، والمدلول عليه بحرف الجواب: أي: بلى نجمعها قادرين.
وذكر وجهاً آخر، وهو أنه منصوب على خبر «كان» المضمرة أي: بلى كُنّا قادرين في الآبتداء. قال: «وهذا ليس بواضح» انظر الدر المصون ٦/ ٤٢٦.

(١) أي: نجمع.

(٢) أي: أَقْرَبُ إلى الحال من الفعل «يَحْسِبُ».

(٣) أي المنفيّ في الآية وهو الفعل «نجمع»، فيكون «بلى» إثباتاً له.

(٤) تقدّم قوله في الآية: «ليَحْسبْنا قادرين».

(٥) في م/ ٢ و٣ «فلا نُسلِّم».

(٦) أي: الجزم والاَعتقاد بعدم جمع الله عظام الإنسان بعد موته إنما كان لشدّة كفرهم وعنادهم.

(٧) إشارة إلى ما قاله ٱبْنُ جنّي في البيت، وكان الأَوْلى أن يُسَمِّيَهُ.
فقد قال من قبل: «وقال بعض العلماء»، وهنا سَمَّاه المُغْرِب!! وكان ذلك في بيت الكتاب المتقدِّم:

لـن تـراهـا – ولـو تـأمَّـلتَ – إلّا ... ولـهـا فـي مـفـارِق الـرَّأسِ طِـيـبـا

وانظر فيما سبق كلام ٱبن جني.

(٨) أي: حال أهل البناء، في المُدُن والقُرَى.

(٩) وهم البدو الذين يعيشون في الخيام.

(١٠) أي: وبما أُجيبَ به من إبطال ما ذهب إليه ٱبْنُ جني أَجَابَ الزمخشريُّ..

(١١) كان هذا بمناسبة الآية: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٢٣.

(١) وانظر نص الزمخشريّ في الكشاف ٢/ ٤٧٠ قال: «فإنْ قُلْتَ: كيف ساغ لنبيّ الله الذي هو شعيب عليه السلام أَنْ يرضى لأَبنتَيْهِ بسَقْي الماشية؟ قلتُ: الأَمْرُ في نفسه ليس بمحظور؛ فالدِّيْن لا يأباه، وأما المروءةُ فالناسُ مختلفون في ذلك، والعاداتُ متباينةٌ فيه، وأحوالُ العَرَب فيه خلافُ أحوالِ العَجَمِ. ومَذْهَبُ أهل البَدْوِ فيه غيرُ مذهبِ أهلِ الحَضَر، خصوصاً إذا كانت الحالةُ حالةَ ضرورة».

(٢) في م/٣ «الثاني» ولم تذكر كلمة شرط.

(٣) أي مُشْبِهِ الفاعل، وهو اَسم «كان» وأخواتها.

(٤) ذهب اَبنُ مالك إلى أنَّ أفعال الاَستثناء: خلا وعَدا وحاشا فاعلُها محذوف، ومضى هذا، انظر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة. ص/ ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٥) أي: فاعل «ضربني».

(٦) وهذا الفاعل المحذوف دَلَّ عليه المذكورُ وهو «زيداً»، وذلك على تقدير: ضربني زيدٌ وضربتُ زيداً.

(٧) سورة الجمعة ٦٢/ ٥ وتقدَّم بعضها، انظر «حُكْم الجمل بعد المعارف والنكرات» ٥/ ٢٥٦.

(٨) انظر المحرر لآبن عطيّة ١٤/ ٤٤٣.

(١) يعني أن الفاعل لا يُحْذَفُ.

(٢) في م/٣ «ضميراً لمثل».

(٣) إذا كان فاعل «بئس» ضميراً مستتراً فإنه يُفَسَّر بنكرة تكون منصوبة على التمييز.
قال الشمني: «وإن أراد [أي: آبن عطية] تفسير المعنى، وأَنَّ في «بئس» ضميراً لـ «مثل» مستتراً فأين تفسيره؟: يعني فليس هنا تفسيرٌ للضمير، ويجب إذا كان فاعل «بئس» ضميراً مستتراً أن يُفَسَّر بنكرة منصوبة على التمييز. فأقام السؤال عن مكان التفسير مقام خُلُوّ ذلك المكان عن التفسير إقامة للمُسَبَّب مقام السَّبَب» انظر الحاشية ٢/ ٢٤٦.

(٤) انظر الكشاف ٣/ ٢٢٩ قال: «وبِئْسَ المَثَلُ: بِئْسَ مَثَلاً».

(٥) وانظر الكتاب ١/ ٣٠٠ قال: «ولا يجوزُ لك أن تقول: نِعْمَ، ولا رُبَّه، وتَسْكُتَ؛ لأنّهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير...» وانظر ص/ ٣٠١.

(٦) قال الدماميني «مُجَرَّد نصّ سيبويه على ذلك لا ينتهض رَدّاً على الزمخشريّ، فلَهُ أن يقول: الحذفُ لا ينافي التمييز، فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد، قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾، وقال: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾، وقد سُمِع في «نِعْمَ» ففي الحديث: «**من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت**»، أي: فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة، وٱدّعاءُ شذوذه ممنوع...» حاشية الشمني ٢/ ٢٤٦، وانظر فيه تعقيب الشمني. ونص المصنف هنا تبع فيه شيخه أبا حيان، انظر البحر ٨/ ٢٦٧.

(٧) هذا رَدٌّ على ٱبن عَطِيّةَ، وقد أخذه من شيخه أبي حيان.

قال في البحر ٨/ ٢٦٧ «وقال ٱبْنُ عطيّة: والتقدير: بئس المَثَلُ مَثَلُ القوم. انتهى، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ فيه حَذْفَ الفاعل، وهو لا يجوز، والظّاهر أنّ «مَثَلُ القوم» فاعل

= «بئْسَ»، و«الذين كفروا» هو المخصوص بالذَّمّ على حَذْف مضاف، أي: مَثَلُ الذين كَذّبوا بآيات الله وهم اليهود، أو يكون «الذين كَذّبوا» صفة للقوم، والمخصوص بالذَّمّ محذوف، التقدير: بئس مَثَلُ القوم المكذِّبين...».

(١) سورة النحل ١٦/ ٣٠، وتقدَّمت في الشرط الأول من شروط الحذف انظر ص/ ٣١٨. وتقدير الحذف في الآية: قالوا: أَنْزَلَ خيراً، فحذف الفعل «أنزل» مع فاعله.

(٢) والتقدير: أدعو عبدَالله. فحذف الفعل «أدعو» مع فاعله الضمير.

(٣) زيداً منصوبٌ على الاشتغال، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته، فحذف «ضربتُ» الفعل مع الفاعل.

(٤) الشَّرْطُ الثَّالثُ من شروط الحَذْف.

(٥) أي: أَلّا يكون المحذوف مؤكَّداً.

وتقدَّم له في ٥/٣١٨ - ٣١٩ «أنّ التوكيد والحذف مُتَنَافِيَان».

وتعقبه الدماميني، وقد نقلت هذا التعقيب فيما سبق انظر ٥/٣١٩ الحاشية/ ١.

(٦) وصورة الجملة على هذا التأكيد: الذي رأيتُه نَفْسَه زيدٌ. والعائد المحذوف هو الهاء «ضمير النصب» في «رأيته».

(٧) أي: تبعَ الأخفشَ فيما اشْتَرَطَهُ في المحذوفِ من أَنْ يكون غير مؤكَّد.

(١) في هذا الكتاب مسائل أصلحها على الزجّاج. وانظر بغية الوعاة ١/ ٤٩٧.

(٢) سورة طه ٢٠/ ٦٣، وتقدَّمت في «إنّ»، انظر ما سبق ١/ ٢٣٨.
وهي قراءة عدد من القراء، وقد ذكرت هذا في الحاشية/ ٣ من الموضع المذكور، وانظر عند المصنّف: روابط الجملة ٥/ ٥٧٧.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٦٣، فقد قال: «والذي عندي... وهو «أنّ» قد وقعت موقع «نَعَمْ»، وأنّ اللام وقعت موقعها، وأنّ المعنى: «هذان لهما ساحران» وانظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/ ٢٠٤، وانظر عند المصنّف ٥/ ٥٧٧: روابط الجملة والحاشية/ ٤، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٤.

(٤) قلت: نَصُّ الفارسي في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج بعد النص السّابق، قال: «فقال أبو علي: ليس هذا بصحيح؛ لأن الإضمار ضِدُّ التأكيد، واللام للتأكيد».
وانظر الحجة للفارسي ٥/ ٢٣٠ - ٢٣١، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٤، والدّرّ المصون ٥/ ٣٦.

(٥) أي في عدم جواز توكيد المحذوف.

(٦) كتاب مطبوع في ثلاثة أجزاء حققه محمد علي النجار، لا يستغني عنه باحث في العربية وقد نشر عام/ ١٩٥٦.

(٧) انظر الخصائص ١/ ٢٨٧ قال: «فإنْ قُلْتَ إذا كان المحذوف للدلالة عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيزُ توكيد المحذوف في نحو قولك: الذي ضربتُ زيدٌ، فتقول: الذي ضربت نفسَه زيدٌ؟ قيل: هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأنّ المحذوف هنا بمنزلة المثبت، بل لأمر آخر، وهو أنّ الحذف هنا إنما الغرضُ به التخفيفُ لطولِ الآسم، فلو ذهبت تؤكِّده لنقضت الغرض، وذلك أنّ التوكيدَ والإسهابَ ضِدُّ التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحُكْمان؛ فلم يَجُزْ أن يجتمعا، كما لا يجوز إدغام المُلْحَق لما فيه من نَقْضِ الغَرَض...».

(٨) قوله: «نحو اقعنسس» زيادة من المصنف، وليست في نصّ ٱبن جني.

(٩) في طبعة الشيخ محمد بين معقوفين زيادة: وهو الإلحاق بٱحرنجم. وهي زيادة ليست في المخطوطات.

(١) أي تَبِعَ الأخفشَ والفارسيَّ وابنَ جني في عدم جواز حَذْفِ المؤكَّد، وذِكْرِ توكيده.

(٢) قلتُ: نَصُّ ابن مالك في شرح الكافية الشافية/ ٦٥٧ «المصدر المؤكِّد يُقْصَدُ به تقويةُ عامِلِهِ، وتقريرُ معناه، وحَذْفُه منافٍ لذلك، فلم يَجُزْ» وتعقّبه وَلَدُه بَدْرُ الدين محمد في شرح الألفية/ ١٠٤ فقال:

«والذي ذكره الشيخ – رحمه الله – في هذا الكتاب وفي غيره أنّ المصدر المؤكِّد لا يجوز حَذْفُ عامِلِهِ، قال في شرح الكافية الشافية: . . . (انتهى).

فإن أراد أنّ المصدر المؤكِّد يُقْصَدُ به تقوية عامِلِهِ وتقرير معناه دائماً فلا شَكَّ أنّ حَذْفَه منافٍ لذلك القصد، ولكنه ممنوعٌ، ولا دليلَ عليه، وإنْ أراد أنّ المَصْدَرَ المؤكِّد قد يُقْصَدُ به التقويةُ والتقريرُ، وقد يُقْصَدُ به مجرد التقرير فمُسَلَّم، ولكن لا نُسَلّم أنّ الحذف مُنافٍ لذلك القصد؛ لأنّه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذْكور بتوكيده بالمصدر فَلأَنْ يجوزَ أن يقرِّر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أَحَقُّ وأَوْلى، ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دَفْعه بالسّماع كفايةً، فإنّهم يحذفون عامل المؤكِّد حَذْفاً جائزاً إذا كان خبراً عن آسمِ عَيْنٍ في غير تكرير ولا حصر، نحو: أنت سَيْراً ومَيْراً، وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها نحو سَقْياً ورَعْياً، وحمداً وشكراً لا كُفْراً، فَمَنْعُ مثل هذا إمّا لِسَهْوٍ عن وُرُودِه، وإمّا للبناء على أنّ المُسَوِّغ لِحَذْفِ العامل منه نيّة التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام».

قلتُ: رحم الله ابن مالك ورحم ابنه، فقد أغنى بهذا البيان وأحسن، ولا تَلُمْ على نقله – مع طوله – فلقد كنتُ به حفيّاً، وعليه حريصاً؛ فإنّ الإشارة إليه لا تكفي، وقليل من الباحثين من يرجع إلى النصّ في مصدره.

وانظر نصّ سيبويه في المسألة عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية/ ١١٨٠ وسوف آتي على ذكره في الفقرة الآتية:

هذا وقد تعقب ابنُ عقيل ابنَ الناظم فيما ذهب إليه هنا، انظر شرح الألفية ٢/ ١٧٥ – ١٧٦ وسأذكره بعد قليل.

(١) أي: الأخفش ومن تبعه وهم الفارسيّ، وابن جنّي، وابنُ مالك.

(٢) قلت: انظر الكتاب ٢/٢٤٧، وفي نصّ المصنِّف هنا بعض زيادة ونقص. والنّصُّ:

«. . . والنصبُ على «أعنيهما»، ولا مَدْح فيه؛ لأنه ليس مما يُمْدَح به».

واحتج ابنُ مالك - رحمه الله - بنصّ سيبويه في الرّدّ على الشَّلَوْبين.

انظر شرح الكافية الشافية/١١٧٩، ١١٨٠.

وفي طبعة مبارك «نفسهما».

(٣) أي وافق الخليلَ وسيبويهِ.

(٤) أثبت مبارك صَدْرَ الجملة على أنّها شَطْرُ بيت:

إنّ محلاً وإن مرتحلاً ... ...

وأشار إلى أنّه تقدّم في «إذا»، وهو بيت للأعشى. وعجزه: **وإنّ في السفر إذ مَضَوْا مهلاً**.

وكذا فعل الشيخ محمد.

وسيقت الجملة في المخطوطات على أنّها من النثر المنقول عن العرب، وليس بيت شعر، ولم يتعرض البغدادي لهذا، ولو كان المصنّف أراد شطر البيت المرويّ عن الأعشى لكان ذكر أنه تقدَّم، وأشار إلى موضعه على عادته، كما تركه السيوطي.

وجاء في حاشية الأمير على أنه بيت شعر:

إنّ محلاً وإن مرتحلاً وإنّ مالاً وإن ولداً

كذا!، وهو خَلْط، فما يزيدُ الأمر عن أن تكون جُمَلاً منثورة، ولم يقل فيه شيئاً الشمني والدماميني والدسوقي، ولو كان بيتاً من الشعر لما أهملوه.

(١) أي: في استدلالهم على تأكيد المحذوف بما ذكروه، وبما ذُكِرَ من قول العرب.

(٢) أي: مما ذكره من قول العرب.

(٣) أي: فكيف يكون تأكيدُ النسبةِ بين الاَسم والخبرِ، والخبرُ محذوف؟.

(٤) قوله هذا في شرح الكتاب لسيبويهِ. عن دسوقي.

(٥) وهو ضمير النصب في «رأيته».

(٦) في م/ ٢ و٣ «لحذفه».

(٧) أي: المقتضي للحذف هو طُولُ الصِّلَة «رأيته» بذكر ضمير النَّصْب.

(٨) أي: ولأنّ المقتضي للحذف الطُّول فإنّه لا يحذف من الجملة التي ذكرها بَعْدُ.

(٩) جاء في م/ ٥ «لا يجوزُ» في موضع «لا يُحْذَفُ».

(١٠) وذلك بحذف ضمير المفعول العائد من جملة الصِّلَة.

(١١) إذا فَرُّوا من الطول بحذف ضمير النصب العائد فكيف يزيدون الجملة طُوْلاً بذكره، وذكر مؤكِّد له، وهو قوله «نفسَه».

(١٢) في م/ ١ و٢ «للدليل».

(١٣) نقلتُ نَصَّه فيما سبق، وانظر شرح الألفية لأبن الناظم ص/ ١٠٤.

(١٤) قال الأمير: «حاصِلُه أنّ حَذْفَ المؤكَّد جائز نقلاً، قالوا: أنت سَيْراً، أي: تسيرُ سَيْراً، وعَقْلاً؛ لأن المحذوف أَحْوَجُ للتأكيد، ومَنْعُ ابن عقيل أنّ المحذوف مؤكَّد - بالفتح - كاد أن يكون مكابرة» انظر الحاشية ٢/ ١٥٩.

وانظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٥ - ١٧٦ وفيه رَدٌّ على ابن الناظم، وأن ما ذهب إليه غير صحيح، وأنّ ما استدلّ به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكّد ليس منه؛ وذلك لأنّ «ضرباً زيداً» ليس من التأكيد في شيء بل هو أَمْرٌ خالٍ من التأكيد بمثابة: «اضرب زيداً»؛ لأنه واقع موقعه، فكما أنّ «اضرب زيداً» - لا تأكيد فيه، فكذلك: «ضرباً زيداً»، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست في باب التأكيد في شيء. =

قلتُ: نقلت كلام ابن المصنّف من قبل، واقتنعت بما ورد فيه، فلما رأيت ما ذهب إليه ابن عقيل هنا زعزع اليقين الذي كان من قبلُ، وارتحت لما رأيت.

(١) الشَّرْطُ الرابعُ من شروط الحذف.

(٢) أي: حذف المحذوف.

(٣) في م/ ٤ «اسم الفاعل» وٱنظر المسألة/ ٢٧ في الإنْصَاف ص/ ٢٢٨.

(٤) أي: ويبقى معمولُه بعد حَذْفِهِ.

(٥) أي: ٱسم الفعل.

(٦) انظر الكتاب ١/ ١٣٨ قال في «باب ما ينتصبُ على إضمار الفعل المتروكِ إظهارُه ٱستغناءً عنه»... «هذا باب ما جَرَى الأمرُ منه على التحذير» قال: «ومن ذلك قولهم: شأنَك والحجَّ، كأنه قال: عليك شأنك مع الحج» وانظر فيه ١/ ٦٩، وانظر الأرتشاف ٢١٥٥ و٢١٦٦.

(٧) ذكر البغدادي أن البيت لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وذكر قصته، وقيل قائله وما بعده: جارية من بني مازن، وزَعَم الشَّجريّ أنهما لرؤبة، وبعده:

إنــي رأيــتُ الـنّــاس يَـحْـمَـدُونـكـا

والمائح: الذي ينزل البئر فَيَمْلأُ الدَّلْوَ.

والشاهد فيه أنَّ «دلوي» لا يجوزُ أن تكون معمولة لٱسم فعل «دُوْنَكَ» محذوفاً،

= ولا بـ «دُوْنَكَ» المذكورة؛ لأنّ ٱسم الفعلِ لا يُحْذَفُ ويبقى معمولُه، كما لا يتأخَّر عنه معمولُه، وكلاهما جائز عند الكوفيين.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٥، والإنصاف/ ٢٢٨، وأمالي الشجري ٢/ ٣٥٤، وشرح المفصل ١/ ١١٧، والشذور/ ٤٠٧، والهمع ٥/ ١٢٠، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٥، والعيني ٤/ ٣١١، والمُقَرّب ١/ ١٣٧، والخزانة ٣/ ١٥، وحاشية الصَّبَّان ٣/ ١٧٧، وأوضح المسالك/ ٤٦٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢.

(١) انظر الكتاب ١/ ٧٠ «كأنك قُلْتَ: عليك زيداً فَاقْتُلْهُ».

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٣٨ «ومن ذلك قولهم: شأنَك والحجَّ، كأنه قال: عليك شأنَك مع الحجِّ».

(٣) حديث المصنِّف هذا يُوْهِمُ أنَّ البيت في الكتاب، وليس كذلك فلم يَرِد فيه. وقد أنبه على هذا البغدادي في الخزانة. انظر ٣/ ١٦، وما ذكره المصنِّف هنا إنما قاسه على المثالَيْن السَّابقين، وقد جاءت الأسماء منصوبة في المواضع الثلاثة بٱسم فعلٍ محذوفٍ على هذا التقدير.

(٤) أي: سيبويهِ. وقال المصنِّف: «قالوا»، لأنَّ ٱبن مالك نَسَب لسيبويهِ جوازَ إعمالِ ٱسمِ الفعل مضمراً. انظر الشمني ٢/ ٢٤٦.

(٥) أي: أراد منه تفسيراً يُراعي فيه ظاهِرَ المعنى، ولم يُراعِ صَنْعَةَ الإعراب، وصنعةُ الإعراب تقتضي ما سيقدِّرُه بَعْدُ.

(٦) هذا تقدير البصريين، فهو منصوب بفعل محذوف يُفَسِّره «دونك»، لا بـ «دونك» المثبت. وانظر الخزانة ٣/ ١٦، والإنصاف/ ٢٣٤ - ٢٣٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٦.

(٧) هذا للبصريين، فقد جعلوا «دلوي» مبتدأ، و«دونك» ظرفاً، لا ٱسمَ فعل، أي: دلوي قُدَّامك فَخُذْها، فدونك: ظرف خَبَرُ المبتدأ.
انظر الخزانة ٣/ ١٥، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٦.
وفي الإنصاف/ ٢٣٤ ذكر أنه في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مُقَدَّر، والتقدير فيه: هذه دلوي دونكَ.

(١) أي: المحذوف.

(٢) من تلك المواضع الجر بـ «مِن» مقدّرةً بعد «كم» الاستفهامية نحو: بكم درهمٍ اشتريت؟ ومنها حذفُ لام الطلب مُطّرداً عند بعضهم في نحو: قل له يفعل، ومنها حذف «أن» الناصبة في مواضع مخصوصة فلا يقاس عليها. انظر الشمني ٢/٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) أي المحذوف.

(٤) في م/ ٤ و٥ «... يُحْذَف».

(٥) في م/ ٥ «في مثل».

(٦) لا يجوز الحذف؛ لأن أصلها: لِأَنْ كُنتَ منطلقاً ٱنطلقتُ، فحذفت «كان» وعُوِّض عنها بـ «ما»، وأُدْغمت نون «أَنْ» في ميم «ما»، وانفصل الضمير.
وانظر مثل هذا عند المُصَنِّف في الباب الأول «ما» العِوض ٤/ ٩٦ - ٩٧.

(٧) أي: ولا تحذف كلمة «لا».

(٨) **ما ذكره هنا غير الصّواب، فإن العِوَض هو «ما»، وتركيب الجملة في الأصل: افعل هذا إِنْ كُنْت لا تفعلُ غيره.**
فَحَذَف الفعلَ «كان» وٱسمَهُ وخبره، وبقي من الخبر «لا»، ثم عُوِّض عن كان المحذوفة بـ «ما» فَصَارت مع «إنْ» «إمّا»، فأنت ترى أنّ العِوَض هو «ما»، وليس «لا». وانظر مثل هذا عند المصنّف في ٤/ ٩٧ - ٩٨، وانظر الحاشية (١) في (٩٨)، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٦، وأمالي الشجري ٢/ ٢٤٧، والكتاب ١/ ١٤٨، ٢٧٩.

= **وتعقّب الدماميني المصنّف. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٧، وانظر ٱعتذار الشمني عن المصنّف وقوله: ما: عوض عن كان، ولا: عوض عن الفعل، ولا مخالفة بين ما جاء هنا وما سبق. قلت: هذا كلام غير صحيح، فليست «لا» عوضاً عن شيء.**

(١) أي: ولا تحذف التاء من «عِدَة»؛ لأنّ التاء عِوَض عن الواو في أول المصدر «وَعْد».

(٢) إقامة، استقامة: التاء فيهما عوض عن عين إفعال واستفعال، والأصل: إقوام، استقوام، فأُعِلَّت الواو فيهما فصارا: إقام، استقام، ثم حذفت الألف المُعَلَّة فيهما لالتقاء ساكنين، وعوض عن المحذوف بالتاء.

(٣) الآيـة: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ٧٣.

وتكرر «وإقام الصلاة» في سورة النور، وتقدَّمت الآية في الجملة الابتدائية، انظر ما سبق ٥/ ٤٢.

(٤) أي: لا يجوز أَنْ يُجْعَل قياساً يُقاسُ عليه. انظر الشمني ٢/ ٢٤٧ وهي نص الدماميني وما جرى في «إقام» أنّ أصله: إقوام، ثم أُعِلَّت عين الفعل، وهي الواو، فصار «إقام»، ثم حُذِفَتْ الألف الأولى، ولم يُعَوَّض عنها بشيء فصار: إقام.

قال أبو حيان: «وقد نصَّ سيبويه على أنه مصدرٌ بمعنى الإقامة، وإن كان الأكثرُ الإقامةَ، بالتاء، وهو المقيسُ في مَصْدرِ «أَفْعَل» إذا اعتلت عينُه، وحَسَّن ذلك هنا أنّه في مقابل «إيتاء»، وهو بغير تاء، فتقع الموازنة بين قوله: **وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة**. وقال الزَّجّاج: فحذفت الهاء من إقامة لأن الإضافة عِوَض عنها. انتهى. وهذا قول الفَرّاء، زَعَمَ أنّ تاء التأنيث قد تُحْذَفُ للإضافة، وهو مذهب مَرْجُوح».

انظر البحر ٦/ ٣٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٤، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٩٨، والكشاف ٢/ ٣٩، وحاشية الشمني ٢/ ٢٤٧.

(٥) أي: من أجل اشتراط ألّا يكون المحذوفُ عِوَضاً.

(١) أي: لا يجتمع المصدر والخبر بعد «كان» فلا تقول: كان عبدالله كوناً تقيّاً.

(٢) قلت: انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥، وانظر الهمع ٢/ ٣٢ - ٣٤، والارتشاف/ ٢١٧٩.

(٣) قلت: انظر ما سبق ٤/ ٤٤٨ «يا» النصب عنده بـ «أدعو» محذوفاً لزوماً وليس بـ «يا» وأخواتها.

(٤) أي: حَذْف أحرف النداء، ولو كانت عِوَضاً عن أدعو، أنادي، لما صَحّ الحذفُ.

(٥) من شروط الحذف.

(٦) أي: حَذْف اللفظ.

(٧) وقطعه عنه بسبب حذفه، وهذا هو الشرط السَّابع.

(٨) هذا هو الشرط الثامن.

(٩) تهيئة العامل للعمل، ثم قطعه عنه بسبب الحذف.

(١٠) في م/ ٣ و٤ و٥ «مفعول الثاني».

أي: مفعول الفعل الثاني، وهو الهاء من «ضربته».

(١١) أي: «ضربتُ». وفي م/ ٥ «يُسَلّط».

(١٢) فلا ينصبه؛ لأنه قد جاء مرفوعاً بـ «ضربني»، وهو الفعل الأول.

(١٣) القطع عن العمل، وإعمال العامل الضعيف.

(١) وتسليطه عليه يقتضي جعله منصوباً، وتكون صورة الجملة: زيداً ضربتُ، وذلك بعد حَذْف الضمير. وهو الهاء من «ضربته».

(٢) وذلك لأنه جاء مرفوعاً: «زيدٌ ضربتُ»؛ ولهذا لا يُحْذَفُ ضمير النصب في هذه الحالة.

(٣) أي: على ما تقدَّم من عَدَم جواز الحَذْفِ.

(٤) أي: البصريون.

(٥) أي: حذف ضمير النصب في الموضعين من «ضربته».

(٦) أي: منعوا الحَذْفَ وإن لم يؤدِّ حَذْفُه إلى تسليط «ضرب» على العمل في زيد مع قطعه عنه، وإلى إعمال الابتداء مع التمكُّن من إعمال الفعل؛ لأنّ «ما» و«هل» لصدريتهما لا يتسلَّط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما؛ لأنّ ذلك يَسْتَلْزِمُ إخراجَهما عن الصدريّة ووقوعَهما حَشْواً. انظر الشمني ٢/ ٢٤٧.

(٧) في م/ ٣ «ولذلك»، وأشار إلى هذا الشمني، فقال: «يقع في بعض النُّسَخ باللام في أوله... والإشارة عليه لاجتماع الأمرين، وفي بعضها: وكذلك بكاف التشبيه والإشارة عليه» الحاشية ٢/ ٢٤٧.

(٨) حاصل الكلام عند البصريين أنهم مَنَعُوا في المثال المذكور رَفْع «رأسها» إذا لم يُذْكر الخبرُ؛ لأنّ في الرفع تهيئة «حتى» أو «أكلت» للعمل مع القطع عنه وإعمال الأَضْعَف وهو الاَبتداء؛ لكونه معنوياً مع إمكان إعمال الأَقْوى وهو «حتى»، أو الفعل «أكلت» لكونه لفظياً.

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٧، وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٥٩.

(١) أي: تهيئة العامل للعمل ثم قَطْعُه عنه، وإعمالُ العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ.

(٢) أراد بالجميع جميع البصريين، فالكوفيّون يجيزون تقديم الخبر في نحو ذلك، وبالإلباس: إلباس الفاعل بالمبتدأ.

(٣) منعوا أن تقدِّم «قام» على «زيد»؛ لأنك لو قَدَّمْتَه عليه لسَلَّطته على «زيد» ثم قطعته عنه، وجَعَلْتَ فاعله ضميراً، وإذا أبقيت «زيداً» مبتدأ مع تقدُّم «قام» عليه فإنّك تُعْمِل فيه الاَبتداءَ مع تمكُّنِكَ من إعمال الفعل فيه لتقدُّمه؛ فأنت بذلك تُعْمِل العاملَ الضعيفَ، وتلغي فيه عَمَلَ العامل القويّ وهو الفعل. وعلى هذا يقع الإلباس؛ فإنّك لا تعلم في: «قام زيد» أهو جملة اَسميّة أو فعليّة.

انظر الدسوقي ٢/ ٢٤٣ وقد نقله عن الدماميني.

(٤) وهما تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه، وإعمال العامل الضعيف.

(٥) أي: فقد أجازوا: عمراً زيدٌ ضرب.

(٦) وهو جملة «ضرب».

(٧) وكانت الجملة قبل تقديم معمول الخبر: أَجَلَهُ أَحْرَزَ زيداً.

(٨) ضبطه الشيخ محمد بفتح اللام من «أجله» وهو غير الصواب، فهو هنا مبتدأ خبره الجملة بعد، وجاء مضبوطاً بالضم في م/ ١ و٢.

(٩) في م/ ١ و٣ «وقالوا في قوله»، ولفظ «البصريون» غير مثبت فيهما.

(١٠) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، ويخاطب بها عمر بن لجأ التيمي، والمثبتُ عَجُز البيت، وصَدْرُه ما وضعتُه بين معقوفَيْن.

= وفي الديوان: دَرّاجُونَ حول بيوتهم، وهو بمعنى هَداجون، ويروى: دَرّامون، وقوله: قنافذ، على تقدير: هم قنافذ، وهو جمع قُنْفُذ، حيوان معروف يُضْرَب به المثل في سرى الليل، يقولون: هو أَسْرَى من قُنْفُذ.

والهدّاجون: جمع هَدّاج، والهَدَجان: مشية الشيخ، ودَرّامون: من دَرِمَ يَدْرَم إذا مَشَى مَشْيَ المُثْقَل بسرعة، وعطيّة: والد جرير.

قال البغدادي: إنّ رهط جرير كالقنافذ لمشيهم في الليل للسَّرِقة والفُجُور، وإنّ أبا جرير هو الذي عَوَّدَهم ذلك.

و«كان» في هذا البيت: عند البصريين «زائدة» أو شَأْنيّة.

وعطيّة: مبتدأ، عَوَّدا: فعل ماض والألف للإطلاق، فاعله: ضمير مستتر يعود على عطيّة، ومفعول «عَوّد» «إيّاهم»، وقد كان: «عَوَّدهم» ضميراً متصلاً، فلما تقدَّم الضميرُ على الفعل انْفَصَلَ، وجملة «عَوَّدهم» خبر المبتدأ، وجملة «عطية عَوَّدَهم» في مَحَلّ نصب خبر «كان»، وذكرتُ أنّ «اسم» «كان» ضمير الشّأن.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٧٨، والخزانة ٤/ ٥٧، والعيني ٢/ ٢٤، وشرح الأشموني ١/ ١٩٠، والمقتضب ٤/ ١٠١، والهمع ٢/ ٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٧، والديوان ١/ ١٨١.

(١) وهي عِلّة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في المثال المتقدّم: «زيد ضرب عمراً» مع أمتناع تقديم نفس الخبر.

(٢) قلت: انظر فحوى هذا القول في شرح الجمل لأبن عصفور ١/ ٣٩٣.
وانظر فيه باب الأشتغال ١/ ٣٦١ وما بعدها.

(١) وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه، وإعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وإلباس المبتدأ بالفاعل.

(٢) ذكر هذا المثال من قبل، وكانت العِلّة في عدم تقديم المعمول وهو «زيداً» هو أنّ «ما» النافية لها الصَّدْرُ، فلا يتقدَّمُ عليها معمول ما بعدها.

(٣) أي: المنع من التقديم.

(٤) أي: على «ما».

(٥) في حاشية الأمير: «النافية فيه حشواً» ٢/١٥٩ بزيادة فيه، وأثبتها مبارك، ووضعها الشيخ محمد بين معقوفين، وهو غير مثبت في المخطوطات، ولا متن حاشية الدسوقي.

(١) أي: السَّابع والثَّامن: السَّابع هو تهيئة العامل للعمل ثم قَطْعُه عن ذلك، والثامن: وهو إعمال الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ.

(٢) «قليل» غير مثبت في م/٣.

(٣) أي: مما خولف فيه هذان الشرطان.

(٤) قائله: الأسود بن يعفر، وتتمته ما وضعته بين معقوفين، وروي البيت بحذف الواو.

والشاهد فيه حذف الضمير الرابط من جملة الخبر؛ إذ التقدير: وخالدٌ يَحْمَدُه ساداتُنا، وقد هَيّأ الفعل «يحمد» للعمل في الضمير ثم قَطَعَهُ عنه، وساداتُنا: فاعل «يَحْمَد».

كما رفع «خالد» وأَعْمَلَ العامل الضعيف وهو الأبتداء مع إمكان تَسَلُّط العامل القوي «يحمد» عليه، ونَصْبه به.

انظر شرح الشواهد للبغدادي د/ ٤٨، ٧/ ٢٨، والمُقَرّب ١/ ٨٤، وشرح الكافية الشافية/ ٣٤٨، والضرائر الشعرية/ ١٧٦، والبحر المحيط ٨/ ٢١٩، والدر المصون ٦/ ٢٧٤.

(٥) الرَّجَزُ لأبي النجم، وتقدَّم في «كُلّ»، وكان الشاهد فيه تقدُّم «كُلّ» على النفي، وهذا يقتضي أَنْ يكون لعموم السَّلْب عن كل فرد.

انظر ما تقدَّم ٣/ ١١٧.

والشاهد فيه أيضاً هنا حذف الضمير العائد على المبتدأ الذي هو «كُلّه» وهو يريد: كله لم أصنعه. وكان المُبَرّد يأبى هذا، ويروي «كُلَّه لم أَصْنَعِ» بنصب «كل». وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٤/ ٢٤٢.

= قلتُ: وعلى رواية الرفع يكون الفعل قد هُيِّئ للعمل في «كُلّ»، ثم قُطِع عن ذلك برفع «كُلّ». وانظر الضرائر الشعرية/ ١٧٦.

(١) أي: قطع العامل عن العمل بعد تهيئته في صيغ العموم أَسْهَل، والعِلَّة في ذلك أنه مسموع.

(٢) سورة الحديد ٥٧/ ١٠ وتقدَّمت هذه القراءة. انظر ٤/ ٥٧٧ - ٥٧٨.

وقد ذكرتُ قراءة الجمهور «وكُلّاً» بالنصب، وقراءة ابن عامر وعبدالوارث وابن عباس «وكلٌّ» بالرفع وهو مبتدأ، والجملة بعده خبر، والضمير الرابط محذوف أي: وَعَدَه، وهو ضمير النصب. ولم يَقْرَأ بذلك في سورة النساء ٤/ ٩٥ بل قرأ كالجماعة بالنصب «وكُلّاً وعد الله الحسنى».

وانظر كتابي معجم القراءات ٩/ ٣٣٠ و٢/ ١٣٥.

(٣) قائلته: عاتكة بنت عبدالمطلب، تصف لَمَعان السُّلاح في سوق عُكاظ، وهو سوق كانت تقام في الجاهلية بين نخلة والطائف في هلال ذي القعدة، وتستمر عشرين يوماً فيتعاكظون، ويتناشدون الأشعار.

وفي م/١ و٢ «يُغشي» كذا بالغَيْن المُعْجَمَة، وبالعين من الإعشاء، وهو إضعاف البصر، واللمح: سُرْعَة إبصار الشيء.

هم: فاعل لفعل محذوف يُفَسّره «لمحوا»، وشعَاعُه: فاعل «يُغْشي»، فقد هُيِّئَ الفعل «لمحموا» للعمل فيه، ثم قطع عن ذلك، وأعمل في ضميره ثم حذف الضمير.

وعاتكة مختلف في إسلامها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٣، والهمع ٥/ ١٤٠، وشرح الأشموني ١/ ٣٦٠، والمقرب ١/ ٢٥١، وشذور الذهب/ ٤٢٤، والعيني ١/ ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٥، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧.

(١) العامل في البيت فعلان وليس أحدهما بأقوى من الآخر، والمرجح في العمل أسبقهما عند الكوفيين، وأقربهما عند البصريين، وقد جاء العمل للمتقدّم هنا على مذهب الكوفيين.

(٢) البيت غير معروف قائله، وتقدَّم في «حتى» انظر ٢/ ٢٩٣. وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦٧

(٣) أي برفع «غواتهم» ونَصْبه وجَرِّه، والرَّفْعُ على أنّ «حتى» حرف ابتداء، والنَّصْبُ بالعطف على الضمير المنصوب في عممتهم، والجَرّ بـ «حتى».

(٤) قال الدماميني «وشَكُّ المُصَنِّف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الإمام العَدْل الثقة بثبوتها غير مناسب، وأيضاً فهو منافٍ لِجَزْمِهِ بذلك في فَصْل «حتى»؛ حيث قال هناك: وقد رُوِي بالأوجه الثلاثة...».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٤٨.

قال الشمني: «وأقول: تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المُصَنِّف بها لا يقتضي ثبوتها، بمعنى صحتها، فكم من مرويّ ليس بصحيح، والشَّكُّ إنما هو في الصِّحَّة».

قلتُ: ليس هذا بردّ، وإنما تبع المصنّف شيخه في الشَّكّ بهذه الرواية فقد قال أبو حيان: «وإن صَحّ في «غواتهم» الرفعُ عن العرب كان حُجّة لهذا المذهب» وذكر المرادي الخلاف، وما ذكره أبو حيان، ثم قال: «فإن صَحّ الرفع في «غواتهم» كان حُجّةً على الجواز».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/ ١٣٢، والجنى الداني/ ٥٥٣، وانظر ما تقدم ٢/ ٢٩٣، الحاشية/ ٧، ففيها التعليقُ على البيت.

(٥) أي: ما خُولِف فيه مقتضى الشرطين المذكورين، والسبب في ذلك أن الخبر بعد «حتى» غير مذكور، وفيه تهيئةُ «حتى» للجَرّ مع قطعها عنه، وإعمالُ العاملِ الضعيفِ وهو الابتداء في «غواتُهم» مع إمكان إعمالِ العاملِ الأَقْوَى وهو العامل اللفظيُّ «حَتى».

(١) نقل هذا النَّصّ عن المُصَنّف السُّيُوطيّ في الأشباه والنظائر. انظر ٢/ ٤٢٧ - ٤٢٩.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٦٠، وتقدَّم بعضها في حرف الفاء ٢/ ٥٠٩، وفي «ما افترق فيه الحال والتمييز» ٥/ ٤٢٠.

ويتكرّر هذا التركيب في سورة البقرة ٢/ ١٨٧ ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾. وكذا في سورة الطُّور ٥٢/ ١٩، والحاقَّة ٦٩/ ٢٤، والمُرْسلات ٧٧/ ٤٣.

(٣) مجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠، قال الميدانيّ: «المعنى: مَن يَسْمَعْ أخبارَ النّاسِ ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه».

وانظر المُسْتقصى ٢/ ٣٦٢ قال ما قاله الميدانيّ، ثم قال: «ومَفْعُولا «يَخَلْ» محذوفان».

(٤) في م/ ٥ «المجرّد».

(٥) ذهبَ الدماميني إلى أنّ في الكلام قَلْباً «وأَنّ الصَّواب أَنْ يُقال: فيجاء بمصدره مُسْنَداً إليه فِعْلُ كَوْنٍ عامّ».

وتعقَّبه الشمني فقال: «وأقول لا يَخْفَى أَنَّ ما ذكرناه في تقرير القَلْب أَوْلى من تقريره [أي: تقرير المصنّف]، وأَنّ تعبيره [أي الدماميني] بالصّواب ليس بصواب إلّا على مجرد القَلْب في الكلام، أو على أَنْ يُريد بالصّواب ما يقابل القَلْب».

انظر الحاشية ٢/٢٤٨، وانظر حاشية الأمير ٢/١٦٠.

(١) قال الدسوقي: «أي: في مقام قُصِد فيه الإخبارُ بحصول حَرْق أو نَهْبٍ من غير إرادة بَيَان مَن أَوْقَعَه، ومَن وَقَعَ عليه».

الحاشية ٢/٢٤٤.

(٢) أي: على الفعل والفاعل، ولا يُنْظَرُ إلى المفعول.

(٣) أي: المفعول غير المذكور.

(٤) أي: مما قُصِد منه الإعلامُ بمجرّد وقوعِ الفِعْل من الفاعل.

(٥) سورة البقرة ٢/٢٥٨، وتقدَّم بعضها في «ما» المصدريّة الزمانيّة ٤/٥٨، وفي أقسام العطف ٥/ ٤٩٢.

(٦) سورة الزمر ٣٩/٩، انظر ما سَبَق ١/ ٧٠.

(٧) الآيـة: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٣١.

(٨) سورة الإنسان ٧٦/ ٢٠، وتقدَّمت في «ثَمّ»، انظر ما سبق ٢/ ٢٣٥.

(٩) في آية سورة البقرة وهي أول الآيات المُسْتَشْهَد بها.
وانظر البحر المحيط ٢/٢٨٨.

(١٠) حديثه هذا في آية الزمر، وهي الآية الثانية، قال أبو حيان: «والظاهر مَن اتَّصَف بهذه الأوصاف من غير تعيين. . .، ولما ذكر العمل ذكر العِلْم فقال. . . فَدَلَّ على أنَّ كمال الإنسان محصور في هذين المقصودين لا يستوي هذان كما لا يستوي المطيعُ والعاصي، والمرادُ بالعِلْم هنا ما أدَّى إلى معرفةِ الله ونجاةِ العَبْد من سُخْطه» انظر البحر ٧/ ٤١٩.

(١) حديثه هذا في الآية الرابعة، وهي آية الأعراف.

وما ذكره المُصَنِّف هنا هو عين ما ذكره شيخه أبو حَيّان، فإنّه بعد أَنْ عَرَض أقوال المفسِّرين من أكل اللحم والدَّسَم، وشُرْب اللبن، وهذا كان مما يحرِّمونه، قال: «والظّاهر أنّه أَمْرٌ بإباحة الأَكْلِ والشُّرْب من كل ما يمكن أن يُؤْكَلَ أو يُشْرَب. . .، البحر ٤/ ٢٩٠.

(٢) هذا حديث في آية الإنسان، وذكر من قبل في «ثم» أنّ مَن أَعْرَبه مفعولاً لـ «رأيت» فقد غَلِط، والذي أعربه كذلك الفراء والأخفش، ورد هذا العلماء.

انظر ما سبق ٢/ ٢٣٥ والحاشية/ ٧.

(٣) أي: مما قُصد منه الإعلام بمجرّد إيقاع الفاعِلِ الفِعْلَ.

(٤) قوله على الأَصَحّ هو قول عبدالقاهر والزمخشريّ. أما السّكاكيّ فله تقديرٌ في الآية يأتي بعد ذكرها.

(٥) الآيــة: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٢٣.

قال الزمخشري: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ ترك المفعولَ غير مذكور في قوله «يَسْقُوْن» و«تذودان» و«لا نسقي»؟ قلتُ: لأنّ الغرض هو الفِعْل لا المفعول...». انظر الكشاف ٢/ ٤٦٩ - ٤٧٠.

وانظر دلائل الإعجاز/ ١٦١ «ثم إنّه لا يخفى على ذي بَصَرٍ أنّه ليس ذلك كُلّه إلّا على أن يُتْرَكَ ذِكْرُه ويُؤْتى بالفعل مطلقاً...».

أما السكاكي فقد ذكر في المفتاح/ ٢٢٩ إرادة يسقون مواشيهم، وتذودان عنهما، ولا نسقي غنمهما حتى يصدر الرعاء مواشيهم.

(٦) **قلت: هذا نصُّ الزمخشريّ، لا عمل للمصنِّف فيه غير النقل، قال الزمخشريّ: «أَلَا ترى أنّه رحمهما لأنهما كانتا على الذّياد، وهم على السَّقْي، ولم يَرْحَمْهما لأنّ مَذُودهما غَنَمٌ ومَسْقيّهم إِبلٌ مَثَلاً، وكذلك قولُهما: لا نَسْقي حتى يُصْدِر الرِّعاء. المقصودُ فيه السَّقيّ لا المسقِيّ...» انظر الكشاف ٢/ ٤٧٠، وتأمّل صَنيعَ المصنِّف!!**

(٧) أي: موسى عليه السَّلام.

(١) أي: رَحِمَ بِنْتَيْ شعيب عليه السّلام.

(٢) مفهوم من «تذودان»، وهو الأمتناع من السَّقْي.

(٣) مفهوم من قوله تعالى: «يسقون».

(٤) أي: ما تذودانه.

(٥) أي: ما يسقيه القوم على ماء مدين.

(٦) في م/ ٣ و٤ «قولهم» وفي م/ ٢ و٥ «من قولهما» غير مثبت.

(٧) أي: فعل السّقي.

(٨) يعني بهذا السّكاكيّ. وانظر مفتاح العلوم/ ٢٢٩ وقد ذكرت كلامه قبل قليل.

(٩) في المفتاح: «ولا تسقي غنمهما».

(١٠) تتمة نص السّكاكيّ: «حتى يصدر الرعاء مواشيهم».

(١١) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٣٠.

(١٢) تتمة الآية: ﴿... إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ وَسَآءَ سَبِيلٗا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٣٢.

(١٣) أي: هذا النوع من الجمل الذي يُقْصَدُ فيه إسنادُ الفعل إلى الفاعل، وتعليق هذا الإسناد بالمفعول.

(١٤) سورة الضحى ٩٣/ ٣.

والمحذوف في «قلى» هو الضمير. أي: قلاك، وكان الحذف للذِّكْر فيما سبق في «وَدَّعك»، ومعنى قلاك: أَبْغَضَكَ، وهَجَركَ، وتَرَكَ الإحسان إليك.

(١) أي: ما يَسْتَدْعي ذِكْرَ المفعول.

(٢) قال الدماميني: «فرض الكلام فيما إذا قُصِد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فإذا لم يُذْكَر حينئذٍ جَزَمْنا بوجوب تقديره؛ لأنه مقتضى ذلك، القصد سواء وُجِد في اللفظ ما يستَدْعيه نحو: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، أو لم يُوْجَد نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ الضحى ٩٣/٣ ...» حاشية الشمني ٢/٢٤٨.

(٣) سورة الفرقان ٢٥/٤١ وتقدّمت في «ما»، انظر ٤/١٢٠.

الهاء محذوفة من «بعث»، والتقدير: بعثه، وهو الضمير الرابط.

(٤) سورة الحديد ٥٧/١٠، وتقدَّمت في ٤/ ٥٧٧ - ٥٧٨، وذكرت فيه قراءة اْبن عامر بالرفع، كما تكرّرت في البيّنة بعد شروط الحذف/ انظر ص/٣٥٣.

(٥) جاء البيت تامّاً في م/٢، وأُثْبِتَ عَجُزُه في بقية المخطوطات، ولم يُثْبَت صَدْرُه، وتقدّم البيت في «ما يحتاج إلى رابط» انظر ٥/٦٠٢، والتقدير: حَمَيْتَه، والبيت لجرير في مَدْحِ عبدالملك بْنِ مروان.

(١) كذا جاء في المخطوطات على الإضافة ما عدا الرابعة، فقد جاء فيها: من وجهين: الحذف...، وكذا جاء بالإضافة في متن حاشية الدسوقي، وفي متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد، ومبارك: «من وجهين...».

(٢) أي: رأيتُ زيداً رَأَيْتُهُ...

(٣) قال الدماميني: «**بل ليس الأمر كما تَوَهَّم هو؛ فإنهم لا يُقَدِّرونه مؤخَّراً ليفيد الٱختصاصَ إلّا عند وجود المقتضي لذلك**، وقد وافقهم هو على ذلك حيث قال: وإنما يُرْتكَبُ عند تَعَذُّر الأصل، أو عند ٱقتضاءِ أمرٍ معنويّ لذلك، فما وَجْهُ ٱعتراضه؟» حاشية الشمني ٢/ ٢٤٩، وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٦٠، وقال بعده الشمني: «وأقولُ: إنّ كلامهم يقتضي جَوازَ تقديره مُؤَخَّراً عند عدم ما يقتضي تأخيره، وعنده هو يجب **تقديرُه** مُقَدَّماً. قال التفتازاني في مُطَوَّله: وأما نحو: زيداً عرفته، فتأكيد إنْ قُدِّر الفعلُ المحذوفُ قبل المنصوب نحو: عرفتُ زيداً عرفتُه، وإنْ لم يُقَدَّر المفسَّر قبل المنصوب بل بعده نحو: زيداً عرفتُه [كذا!] عرفته فتخصيص؛ لأنّ التقديمَ على المحذوفِ كالتقديم على المذكور...».

(٤) أي: التأخير.

(٥) مثل إفادة التخصيص.

(١) وهو تعذُّر الأصل.

(٢) فلا يقال: رأيت أيّهم رأيته؛ لأن الآستفهام لا يعمل فيه ما قَبْلَه فلا بُدّ من تقدير «رأيت» متأخِّراً عنه: أيّهم رأيت رأيته، وضبطه مبارك: أيَّهم، بنصب «أيّ».

(٣) سورة فُصِّلت ١٧/٤١، وتقدَّمت انظر ٣٦٦/١.

(٤) تقدّمت قراءة النصب، انظر ما سبق ٣٦٦/١، والحاشيتين/ ٥ و٦.

(٥) تقدَّم هذا في أواخر الباب الثالث. انظر ما سبق ٥/ ٣٥٠.

(٦) فلا يقال في تفسيره: وأمّا هدينا ثمود فهديناهم.

(٧) أي: الجارّ والمجرور.

(٨) انظر في الموضع المحال عليه «تعيين موضع التقدير، وانظر الحاشية/ ٧، فقد نقلت نصّه هذا فيما تقدَّم.

(٩) أي: يجوز تقديره مقدَّماً.

(١٠) أي: المتعلّق.

(١١) كان قال فيما سبق: «وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً وما يقتضي إيجابه... والثاني: نحو «إن في الدار زيداً»؛ لأن «إنّ» لا يليها مرفوعها، ويلزم مَن قدَّر المتعلّق فعلاً أَنْ يقدِّره مُؤَخَّراً في جميع المسائل؛ لأنّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ» انظر من قبل ٥/ ٣٥٠ - ٣٥١.

(١) أي: تقدير متعلِّق الظَّرف مقدَّماً على الاَسم «زيد»، أو متأخِّراً عنه، وإن كان المقدَّرُ فِعْلاً.

(٢) أي: يتقدَّم على آسمها وإن كان فعلاً.

(٣) تعقَّبه الدماميني بأنّ لقائلٍ أَنْ يقولَ: إنّ الإلباسَ حاصلٌ بالنظر لما دَخَلَ عليه النّاسخ؛ لأنه مع تأخير «زيد» يحتمل أن يكون هو مع رافعه [يقوم: كذا] جملةً فعليّة خبراً عن ضمير شأن دخلت عليه «كان»، فاَسْتَتَرَ فيها، ويحتمل أن يكون مبتدأً مؤخّراً أخبر عنه بالفعليّة المتقدِّمة عليه وهي «يقوم»، وليس ثمة ضمير شأن. . .، فتجويزُ التقديم يُوْقِعُ في الإلباس أيضاً، على أنّ اَبن عصفور صَحَّح مَنْعَ التقديم في نحو: «كان زيدٌ يقوم»؛ قال: لأنّ الذي اَسْتقرَّ في باب «كان» أنَّك إذا حذفتها عاد آسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر، ولو أسقطتها في «كان يقوم زيد» لم يرجعا إلى ذلك.
وتعقَّبه الشمني، فذكر أنّ احتمال تقدير ضمير الشأن هنا اَحتمالٌ بعيدٌ لا يُعَوَّل عليه، ولو سُلِّم فقد ذكر المصنِّف في الباب الرابع في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخَّر لفظاً ورتبة أنّه لا ينبغي الحَمْلُ على ضمير الشأن إذا أمكن غيره.
انظر حاشية الشمني. وانظر الباب الرابع ٥/ ٥٤٢.

(٤) ذكر من قَبْلُ أنَّ تقدير المتعلَّق متأخّراً لأمرين: الأول عند تَعَذُّر الأصل، وقد تقدَّم، والثاني هنا: وتقديره متأخّراً لأمرٍ معنويّ.

(٥) تقديره: بٱسم الله أَقْرَأُ، أو أَتْلُو. انظر الكشاف ١/ ٢٢.

(٦) أي: قريش تقول هذا قبل الإسلام، أو على تقدير مَن بَقِيَ على كُفْرِه منهم بعد الإسلام.

(٧) قال الزمخشريّ: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ قَدَّرت المحذوفَ متأخِّراً؟ قُلْتُ: لأنّ الأَهَمَّ.

= من الفعل والمتعلَّق به هو المتعلَّق به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: بٱسم اللات، بٱسم العُزّى، فوَجَب أَنْ يَقْصِد الموحِّدُ معنى ٱختصاص ٱسم الله عَزّ وَجَلّ بالٱبتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل، كما فَعَل في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حيث صَرَّح بتقديم الٱسم إرادة الٱختصاص، والدليل عليه قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ سورة هود ١١/ ٤١». الكشاف ١/ ٢٤ – ٢٥.

(١) قال الزمخشري: «فإن قلت: فقد قال: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾» فقدَّم الفعل: قلتُ: هناك تقديم الفعل أَوْقَعُ؛ لأنّها أَوَّل سورة نزلت، فكان الأَمْرُ بالقراءة أَهَمَّ» الكشاف ١/ ٢٥.

(٢) الآية: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ سورة العلق ٩٦/ ١.

(٣) في م/ ٤ «بأنه».

(٤) في م/ ٤ و٥ «نزلت».

(٥) «عنه» مثبت في م/ ١، وليس في بقيّة المخطوطات.

(٦) قال السّكاكيّ: «. . . وكأني بك تقول: فما بالُ «اقرأ باسم ربك» مقدَّمُ الفعل على المفعول، وأَنّ كلام الله أَحَقُّ برعاية ما يجب رعايته؟ فالوَجْهُ عندي أن يحمل «اقرأ» على معنى: افعل القراءة وأَوْجِدها، على نحو ما تقدَّم في قولهم: فلانٌ يُعْطي ويَمْنَعُ، في أحد الوجهين، غير مُعَدّىً إلى مَقْروءٍ به، وأن يكون: «باسم ربك» مفعولَ «اقرأ» الذي بعده . .

مفتاح العلوم/ ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٧) هذا أحد الوجهين عند السكاكي.

(٨) يشير بهذا إلى قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ سورة العلق ٣/٩٦.

(١) في حاشية على م/ ٣ «هو السَّمين صاحِب الإعراب»، وذكر هذا الشمني في الحاشية ٢/ ٢٤٩، وحاشية الأمير ٢/ ١٦٠.

والسَّمين الحلبي هو أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، النحوي، الشّافعي، نزيل القاهرة، قرأ النحو على أبي حَيّان، والقراءات على ابن الصائغ، وسمع الحديث من الدَّبّوسي، وولي تدريس القراءات والنحو بالجامع الطولوني، وناب في الحكم بالقاهرة، ووَلي نظر الأوقاف.

ومن مؤلفاته: إعراب القرآن، وسماه «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» ألّفه في حياة شيخه أبي حَيّان، وزاد عليه، وناقشه في مواضع حسنة...

مات سنة ست وخمسين وسبعمئة.

انظر طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ١٠٠ - ١٠١ وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ١٥٢.

(٢) أي: اعترض السمينُ الحلبيُّ السَّكّاكيَّ. فإنه بعد أن نقل قول الزمخشريّ في البسملة ثم الآية، قال: وأجاب غيره [أي: غير الزمخشري] بأن «اسم ربك» ليس متعلّقاً بـ «اقرأ» الذي قبله بل بـ «اقرأ» الذي بعده، فجاء على القاعدة المتقدِّمة. وفي هذا نظر؛ لأن الظاهر على هذا القول أن يكون «اقرأ» الثاني توكيداً للأول، فيكون قد فَصَل بمعمول المؤكِّد بينه وبين ما أكَّده مع الفصل بكلام طويل» انظر الدّرّ المصون ١/ ٥٥ - ٥٦.

(٣) أي: من السمين.

(٤) تقدّمت الآية الأولى، والثالثة ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾ سورة العلق ٩٦/١ - ٢.

(٥) وهو لزوم الفصل بين المؤكَّد وتوكيده.

(٦) أي: لازم للسمين في اعتراضه.

(١) في م/١ و٢ و٤ «إذا لم يمنع»، وانظر تعليق الشمني ٢/ ٢٤٩، فقد ذكر أنه في نُسْخةٍ بخط المؤلف على هامشها بغير خَطُّه «إذا لم يمنع».

(٢) مَنْعُ السمين التوكيد لوجود الفاصل لازم له على تعليق «باسم ربك» باقرأ الأول، فإنه أيضاً لا يصحُّ أن يكون الثاني توكيداً له، لوجود الفاصل.

(٣) أي: لو سُلِّم أن هذا يسمى توكيداً وهذا الإشكال ليس بلازم.

(٤) فصل «عمراً» بين الصفة «ضارب» والموصوف «رجلٍ».

(٥) أي: يجوز فيه الفَصْلُ.

(٦) في م/٣ «ثم قد جاء الفَصْل»، ومثله في متن حاشية الدسوقي ٢/ ٢٤٦.

(٧) الآية: ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ ۖ وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٥١.

(٨) كُلُّهُنَّ: توكيد لنون النِّسْوة في «يَرْضَيْنَ»، وفَصَل بين التوكيد والمؤكَّد بقوله: «بما آتيتهنّ».

وانظر الدر المصون ٥/ ٤٢٣، وإعراب النحاس ٢/ ٦٤٣.

(٩) في م/ ٤ «أَجْمَعُ».

(١٠) أي: إذا جاز الفَصْلُ هنا بين مُفْرَدَيْن: مؤكِّد ومؤكَّد فمن باب أَوْلَى الفَصْلُ بين الجمل. يشير بهذا إلى ما كان من الفَصْل في آيات سورة العَلَق الثلاث المتقدّمة.

(١) قائل هذا الرجز غير معروف، فقد نظر أعرابي إلى أمرأة حسناء ومعها صبيٌّ يبكي، فلما بكى قبَّلتْهُ فأنشأ يقول:

يا ليتني كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعا * تَحملُني الذَّلفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا

إذا بكيتُ قَبَّلَتْني أربعا * إذاً ظَلِلْتُ... ... ...

والذَّلفاء: مؤنث أَذْلف، وهو صِغَر الأنف واستواء الأَرْنبة، وقد يكون أسمَ أمرأةٍ منقولاً في هذا الوَصْف، وأكتع: تامّ.

والشاهد في الرجز مجيءُ «أجمعا» توكيداً للدهر، وقد فُصِل بينهما بـ «أبكي».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٥، والهمع ٥/ ٢٠١، والمقرب ١/ ٢٤٠، والخزانة ٢/ ٣٥٧، والعيني ٤/ ٩٣، وشرح الأشموني ٢/ ٨٤، وشرح ابن عقيل ٣/ ٢١٠.

(١) انظر هذا عن ابن هشام في الأشباه والنظائر ٤/ ٧٨ وما بعدها، وص/ ٨٣.

(٢) في م/ ٤ «قد ذكروا».

(٣) أي: إذا أتى شرط بعد شرط متقدِّم قبْل ذِكْرِ الجواب.

(٤) الشرط المُعْترض هنا هو «إِنْ شَرِبْتِ».

(٥) وهو «فأنتِ طالق».

(٦) وهو «إِنْ أَكَلْتِ».

(٧) إذا اجتمع شرطٌ وقَسَمٌ فإنّ الجوابَ للمتقدِّم منهما، وجواب الثاني شرطاً كان أو قَسَماً يكون محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الأول.

(٨) في م/ ٣ «عن القسم والشرط».

(٩) ذكر الدماميني أنّ المراد بهؤلاء المحققين طائفةٌ من الشافعية؛ لأنّه الحكم في مذهبهم. كما ذهب المالكية إلى وجوب تحقق الشرطين حتى تطلق، فلا بُدّ من الأكل والشرب.
قال الدماميني: «ولا أدري ما وجه اشتراط أهل المذهبين فعلهما لمجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جوابُ الأوّل محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الثاني، أي: إِن أكلتِ فأنتِ طالق، وإِنْ شربتِ فأنتِ طالق، وغايةُ ما في هذا حَذْفُ الجواب لقرينة ولا محذورَ فيه...» حاشية الشمني ٢/ ٢٥٠ - ٢٥١.
وذكر الشمني أن المراد بمحققي الفقهاء فقهاء الحنفية، ففي كتبهم عن أبي حنيفة أنها لا تطلق حتى يقدِّم المؤخَّر ويؤخِّر المقدَّم إلّا إذا نوى الترتيب فتَصِحّ نيَّتُهُ...».

(١٠) وهو «إِنْ شربتِ».

(١١) وهو «إِنْ أكلتِ».

(١) أي: الحنفيّة.

(٢) تتابع شرطين وبعده جواب.

(٣) تتمة الآية: ﴿... هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ سورة هود ١١/ ٣٤.

(٤) في م/ ٢ زيادة بعد الآية: «وإمّا أن يقدّر الجواب بعدهما ثم يقدّر بعد ذلك: أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي. اهـ». وليست في غيرها من المخطوطات.

(٥) وذكر الشمني أنه لم يجد في كتب الحنفية أنّ هذه من الآيات التي توالى فيها شرطان وبعدهما جواب، بل من تتابعهما وقبلهما جواب. قلت التقدير: إن كان الله يريد أن يغويكم، فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي.

(٦) قائله غير معروف.

يُذْعَرْوا: من ذَعَرْتُه: أفزعته، والمعاقل: جمع مَعْقِل، وهو الملجأ.

وذكر البغدادي أنّ الأفعال الثلاثة في المصراع الأول بالغيبة، قال: «ويجوز أن تكون بالخطاب».

قلتُ: جاءت في المخطوطات التي بين يَدَيَّ بصورة الخطاب، وكذا جاءت في المطبوع، ومتون الحواشي، وعند العيني، والأشموني.

والشّاهد في البيت تتابُعُ شرطين، ثم مجيءُ الجواب «تجدوا».

قال العيني: «الاَستشهادُ به على الاَكتفاء بجواب واحدٍ لشرطين، وذلك قولُه: إن تستغيثوا، وقوله: إن تُذْعَروا، واكتُفي بجواب السابق عن جواب الثاني مقيّداً للأول كتقييده بحالٍ واقعة موقعه، والتقدير: إنْ تستغيثوا بنا مَذْعورين تجدوا، ومنهم من جعل الشرط الثاني ههنا متقدِّماً في التقدير وإن كان متأخّراً في اللفظ، فكأنه قال: إن تُذْعَروا وإنْ تستغيثوا بنا تجدوا معاقل عِزٍّ فيكونِ الشرطان بالعَطْف، وقد عُلِم أنّ الشرطين =

= إذا كان بالعطف يكتفي [كذا] بجواب واحد. . .».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٦، والعيني ٤/ ٤٥٢، والخزانة ٤/ ٥٤٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤، والهمع ٤/ ٣٣٨، والاَرتشاف/ ١٨٨٥، والمساعد ٣/ ١٧٣، وشرح الكافية الشافية/ ١٦١٤، والأشباه والنظائر ٤/ ٨٥، ٨٨/ ٩٧، ٩٨، والصبان ٤/ ٢٦.

(١) البيت من مقصورة ٱبن دُرَيْد، وقبله:

إنّ الـقـضـاء قـاذفـي فـي هُـوَّةٍ لا تـسـتـبـلُّ نـفـسُ مـن فـيـهـا هَـوَى

عَثَرتُ: سقطت، وَأَلَتْ: نَجَتْ، هاتا: بمعنى هذه، لعاً: كلمة تقال عند العَثْرة، وعند ٱبن سيده: كلمة يُدْعى بها للعاثر، معناها الأرتفاع، وهو عند ٱبن السِّيد: اسمُ فعلِ أمرٍ مبنيّ على السّكونْ والتنوين للتنكير.

وقيل: ومن دعائهم: لَا لَعَا لفلان: أي: لا أقامَهُ الله.

والشاهد: أنه ٱجتمع في البيت شرطان وجواب واحد، وهو: فقولا...، والجواب للشرط الأول، والأول وجوابه جواب الشرط الثاني، والتقدير: إنْ وَأَلتْ نفسي فإن عثرت بعدها فقولا.

قال البغدادي: وهذا البيت من مقصورة ٱبن دُرَيد المشهورة، وهو من المولَّدين فكان الأَوْلى الأستشهاد بمن يوثق به...». شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٧، الخزانة ٤/ ٥٤٨، المقصورة/ ٣٣، وانظر شرح المقصورة ٧٧، ١٦٧، الأشباه والنظائر ٤/ ٨٥.

(٢) أي الآية/ ١١ من سورة هود، المتقدِّمة.

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ﴾ سورة هود ١١/ ٣٤.

(٤) وهو ﴿إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾ . سورة هود ١١/ ٣٤.

(١) أي: الجواب.

(٢) ويكون الشرط الأول وجوابه دليلاً على جواب الثاني.

(٣) أي: بعد الشَّرْطَيْن.

(١) التقدير مخالفٌ للأصل، وكذا كثرته.

(٢) ضَرْبي: مَصْدر، وهو مبتدأ، وقد أُضيف إلى معموله، وهو الياء، وهو من إضافة المَصْدر إلى فاعله، وزيداً: مفعول به للمصدر، وقائماً: حال من «زيداً»، أي: أَضْرِبُه حال كونه قائماً، والحالُ سَدَّ مَسَدّ الخبر.

(٣) تقديرُ الأخفش هنا على حَذْفِ ضميرِ فاعلِ المَصْدر، وجَعْل الحال من الضمير «الهاء» الدال على «زيد».

(٤) تقدير البصريين أَطْوَلُ من تقدير الأخفش؛ لأنّهم قدَّروا الخبر، وهو حاصل، ثم جاء تقدير «كان» بعد الظرف الشرط، ثم ذكروا «قائماً» على أنه حال من فاعل «كان» التامَّة. وجاء تعيين الخبر عندهم وهو «حاصل» بكونه مقيَّداً بالقيام؛ إذ لا يمكن تقييده بقيد إلّا بعد حصوله.

(٥) يريد بتقدير «إذا» أنه في المستقبل، وبتقدير «إذ» أنه في الماضي.

(٦) «أو إذ» غير مثبت في م/٣.

(٧) أي: الأخفش.

(٨) أي: المصدر ومفعوله.

(٩) أي: قَدَّر البصريون خمسة، فقد قَدَّروا: حاصل، وفيه ضمير، و«كان»، وفيه ضمير، فهذه أربعة، وإذا أو إذ، فهذا هو المقدَّر الخامسُ.

(١٠) أي: من جنس اللفظ.

(١) أي: تقدير الأخفش.

(٢) في م/ ٥ سقط من قوله: «وكان تقديره» إلى قوله: «من تقدير الفارسي».

(٣) وهو: بُعْدُكَ.

(٤) فالظرف متعلِّق بالمصدر «بُعْدك».

(٥) وهما: ذو مسافة.

(٦) وهو كائن، وتصبح الجملة: أنت كائن مني ذو مسافة فرسخين.

فكائن: الخبر الأول، ولا بُدَّ منه ليتعلق به الظرف مني، وذو مسافة... الخبر الثاني.

(٧) وَجَدْتُ هذا عند أبي حَيّان ويأتي نصُّه.

(٨) الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٩٣.

(٩) قال أبو حيان: «هو على حذف مضافَيْن أي: حُبّ عبادة العجل... وحَسُن حذف ذينك المضافَيْن، وأسند الإشراب إلى ذات العجل مبالغة كأنه بصورته أُشْربوه، وإن كان المعنى على ما ذكرنا من الحذف».

انظر البحر ١/ ٣٠٨ - ٣٠٩ ومثله عند تلميذه السمين: انظر الدر المصون ١/ ٣٠٥.

(١٠) قال الدماميني: «تقديرُ حُبِّ عبادة العجل أَدْخَلُ في ذَمِّهم والتشنيع عليهم، فينبغي أن يكون هو المقدَّر، ويَدُلّ عليه قولُه تعالى: ﴿بكفرهم﴾، وإلّا فليس المنعيّ عليهم مُجَرّد حُبّ العِجْل بدون عبادةٍ له». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٢.

(١) الآية: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا﴾ سورة الطلاق ٦٥/ ٤.

(٢) انظر هذا في الإيضاح للفارسي ١/ ٤٥ قال: «والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني لدلالة ما تقدَّم عليه، كما يحذف المفرد لذلك في نحو: «زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو».

(٣) **هذا الذي رآه الأَوْلى هو تقدير شيخه أبي حيان في البحر، فإنّه بعد أَنْ ذَكَرَ التقدير السّابق قال: «والأَوْلى أن يُقَدَّر مثل ذلك أو كذلك، فيكون المقدَّرُ مفرداً [لا] جملةِ» انظر البحر ٨/ ٢٨٤، وسقط من النص «لا» وهو ما يقتضيه السياق.**

وأخذ هذا عن الشيخ أبي حَيّان أيضاً السَّمِيْنُ في الدُّرِّ ٦/ ٣٣٠.

(٤) أي: وبَكْرٌ كذلك.

(٥) «عين» غير مثبت في م/ ٤.

(٦) أي على تقدير: «وبكرٌ صَنَع بعمرٍو جميلاً وبخالدٍ»، فيطول المُقَدَّر بذكر ما تقدَّم، فاستغنى بالإشارة كذلك عمّا سبق من خبر المبتدأ.

(٧) أي تكرار جملة الخبر بعد المبتدأ الثاني: بكرٌ، كما تقدَّمت بعد «زيدٌ».

(٨) آية الطلاق المتقدِّمة.

(٩) مثل هذا عند أبي حيان، وقد رَدَّه، ورأى ما ذكرته سابقاً عنه أَوْلى.

= قال: «واللائي لم يحضن» معطوف على ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾، فإعرابه مبتدأ كإعراب «واللائي يئسن»، وقدَّروا خبره جملةً من جنس خبر الأَوّل أي: عِدَّتهُنّ ثلاثة أشهر، والأَوْلى...» البحر ٨/ ٢٨٤.

(١) وهو: «فعدتهن ثلاثة أشهر».

(٢) للموصولَيْن اللذين وقعا مبتدأين: واللائي لم يَحِضْنَ.. واللائي يَئِسْنَ.

(٣) أي: تجعلُ «عمرٌو» عطفاً على «زيد»، «وفي الدار» خبر عنهما وإن تقدَّم.

(٤) أي: مثل هذا التقدير على جعل الخبر للمبتدأَيْن معاً.

(٥) وهو قوله: «زيدٌ صَنَعَ بعمرٍو جميلاً وبخالدٍ سوءاً وبكرٌ».

(٦) وهو «صَنَعَ».

(٧) أي: يأبى التقدير على جعل الخبر لهما معاً؛ لأنه لو صَحّ ذلك لكان يجب أن يقول: زيد صنعا... وبكرٌ؛ لأن جملة الخبر عن اثنين، ولكنه لم يجز تقدير خبرٍ واحد عنهما لمجيء الفعل في حال الإفراد.

(٨) أي في المثال: زيدٌ صَنَعَ...

(٩) أي: من حذف خبر المبتدأ الثاني «بكر».

(١٠) أي: بأن تقدر «بكرٌ» معطوفاً على الضمير المستتر في «صَنَع» فلا يحتاج إلى خبر؛ لأنه لا يكون مبتدأً.

(١١) يشير إلى أن هذا العطف جائز من غير توكيد، فإن الفصل يجيز العطف على الضمير المستتر من غير توكيد للضمير المستتر.

(١٢) آية سورة الطلاق، أي: لو صَحَّ فيها وفي المثال من عَطْفِ الموصول على الموصول، والإخبار عنهما بخبرٍ واحد...

(١) وهو المثال: زيدٌ في الدار وعمرٌو.

(٢) أي: وهذا لم يَصِحَّ.

(٣) أي: فإني أقول: إنّ مَنْعَهُ إنما كان لقُبْح اللفظ، وذلك بذكر الخبر مُثَنّى والمتقدِّم مفرد، ولتقدُّم الخبر المثنى على المبتدأ الثاني، فهو قُبْحٌ في التركيب اللفظي لهذا المثال.

وقوله: إن سُلِّم، ساقه على الشَّك، وإلّا فهو جائز.

(٤) أي: هذا القُبْحُ.

(٥) أي: آية سورة الطلاق المتقدِّمَة، والمثال: زيدٌ في الدار وعمرٌو.

(٦) أي: يشهد لجواز التركيب: زيد قائمان وعمرو، على التقديم والتأخير.

(٧) قائله غير معروف.

والظُّلامَةُ: اسم لما يُطْلَب عند الظالم، ومثله المَظْلَمة.

فقد مَدَح نفسه بالعِزّة، وأنّه لا أَحَد يستطيعُ أَنْ يَظْلِمَهُ.

والشاهد فيه: تقديمُ النَّعْت «الأكرمان» على أَحَد المنعوتين وهو «خاليا»، فقد وقع النعت بصورة التثنية بين المنعوتين، والتقدير: عَمِّي وخالي الأكرمان، وأراد من هذا المصنف أنه إذا جاز هذا في النعت هنا فإنه يجوز في الخبر في الجملة السابقة: زيد قائمان وعمرو».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٨٩، والهمع ٥/ ١٨٥، وشرح الأشموني ٢/ ٦١، والعيني ٤/ ٧٣، والضرائر الشعرية/ ٢١٢.

(٨) أي: وزيد أَعْلَمُ، ويكون من عَطْف الجمل.

(٩) أي: «أعلم» يكون خبراً عن المبتدأ «أنت» وما عُطِف عليه، وهو «زيد».

(١) في م/٣ «موصوفة»، وكذا في طبعة الشيخ محمد.

(٢) كالمبتدأ، والحال.

(٣) الضبط عن م/١ و٢ و٣، وفي م/٤ و٥ «فلا تُقَدَّر»، ومثله في طبعة الشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير.

(٤) أي: ذلك المقدَّر مما ذكره من قبل.

(٥) وهو ما إذا ٱستدعى الكلامُ تقديرَ أسماءٍ متضايفة.

(٦) الآية: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ ...﴾ سورة الأحزاب ٣٣/١٨ - ١٩.

(٧) ذهب الأمير إلى أنه يمكن أن يكون «كالذي...» حالاً من فاعل «تدور» أو المضاف إليه؛ لأن المضاف جزء، ولا حَذْفَ. انظر الحاشية ٢/١٦٢.

وفي الدر المصون ٥/٤٠٨، ذكر ثلاثة أوجه: كالذي: حال من «أعينهم»، الثاني: أنّه نعتُ مصدرٍ مقدّر، أي: ينظرون إليك نظراً مثل نظر المغشيّ عليه من الموت، الثالث: أنه نعتٌ لمصدرٍ مُقَدَّر: أي: دوراناً مثل دوران عين الذي...

(٨) الأَوْلى أن يكون دَوَراناً كدَوَرَان عين الذي. كما جاء عند السمين وغيره، وتأتي الآية مرة أخرى، وله مثل هذا التقدير في الحذف: حذف ٱسمين مضافين.

(١) أي: ٱستدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة.

(٢) البيت من مُعَلَّقة ٱمرئ القيس، وقبله:

كَـدَأْبِكَ مـن أُمِّ الـحُـوَيْـرِثِ قـبـلَهـا وجـارتِـهـا أُمِّ الـرَّبـاب بِـمَـأْسَـلِ

إذا قامتا ... ...

ضمير التثنية عائد على أُمِّ الحُوَيْرِث وجارتها.

وفي م/٣ «يَضَّوَّع»، ومثله الرواية عند الشمني ٢/ ١٥٢.

وتضوَّع المِسْكُ منهما، أي: مِثْلُ المِسْك، وقيل: تضوَّع المسك منهما تضوُّعَ نسيم الصَّبا، وهذا ما ٱختاره البغدادي.

والرَّيَّا: الرائحة الطيِّبة، والقرنفل: نبتٌ كَثُر مجيءُ الشِّعرْ بِوَصْف طِيْبه.

والشاهد أنّ فيه حذفاً تقديرُه: تضوُّعاً مِثْلَ تَضَوُّع نَسِيم الصَّبا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٩٠، والخزانة ٢/ ٦٥، والديوان/ ٢٩، والبيت غير مثبت في شرح القصائد السبع الطوال. انظر ص/ ٩، وانظر شرح الزوزني/ ٦٦.

(٣) أي: ٱستدعاءُ الكلام تقديرَ جارٌ ومجرور مُضْمَرٍ عائدٍ على ما يحتاج إلى الرابط. وتقدَّم هذا في الباب الرابع: الأشياء التي تحتاج إلى رابط، انظر ٥/ ٦٠٣.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٤٨، وتقدمت، انظر ٥/ ٦٠٣ وتقدير الرابط، كما تقدَّمت في «أيّ» ١/ ٥٢٩ وفي «عن»: ٢/ ٣٩٤.

(٥) انظر ما سبق ٥/ ٦٠٣ ونَصُّ المصَنف مأخوذ من البحر كتاب شيخه أبي حَيّان. انظر ١/ ١٨٩.

(٦) في م/ ١ «ثم حذفت».

(١) قال ابن هشام في الحديث عن الرابط في ٥/٦٠٣ - ٦٠٤ بعد الآية «وهل حُذِف الجارُّ والمجرور معاً، أو حُذِف الجارُّ وَحْدَه فانتصب الضمير، واتَّصل بالفعل...، ثم حُذِف منصوباً، قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن...».

(٢) انظر أمالي ابن الشَّجريّ ١/٦ - ٧، وانظر نَقْلَ المُصَنِّف لهذا النَّصِّ فيما سبق ٥/ ٦٠٤.

(٣) نَصُّه فيما سبق «أكثر النحويين».

(٤) قال ابْنُ الشَّجريّ بعده: «والأَقْيَسُ عندي الأَوَّلُ». انظر الأمالي ١/ ٧.

(٥) قال المُصَنِّف من قبلُ: وهو مخالف لما نَقَل غَيْرُه» انظر ٥/ ٦٠٥.

وانظر البحر المحيط ١/ ١٩٠، ففيه مثل نَصّ الشجري، وذكر معهما في تجويز الأمرين الزَّجَّاجَ.

(١) هذا المثال في فقرة تقدّمت تحت عنوان «بَيَانُ مقدار المقدَّر».

(٢) ذكر من قبل أنّ هذا تقدير الأخفش. ورأى أنَّه أَوْلَى من تقدير البصريين، وهو ما ذكره بَعْدُ.

(٣) أي: من تقدير البصريين.

(٤) هذا تقدير البصريين، وقد ذكره من قبلُ: ... حاصلٌ إذا كان - أو إذ كان - قائماً، فقدّر الأخفش اثنين، وقدَّروا خَمْسَةً.

(٥) يقدر «اِضْرِبْ»؛ لأنه من جنس المذكور في مثاله «زيداً اضرِبْهُ».

(٦) والتقدير هنا واجب وإن كان من غير لفظ المذكور، إذا كان ما يمنع من تقدير مماثل للفظ المذكور.

(٧) أي: إذا كان المانع من تقدير مماثل للمذكور هو المعنى.

(٨) تعقبه الدماميني بأنه ذكر في حواشي التسهيل أنّه لو قدَّر العامل في «زيداً» من قولك: «زيداً ضربت أخاه» لفظ «ضربت» لم يكن عنده بعيداً، ويكون ذلك الضرب كناية عن الإهانة، والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي، قال الدماميني: وهذا مخالف لما قرره في المغني من أنّ شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، يعني بحسب معناه، كما مَرّ... انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٢.

(٩) يقدّر فيه «أَهِنْ» لا «اِضْرِب»؛ لأنه ليس المرادُ ضَرْبَ زيدٍ، وإنما المراد ضرب أخيه؛ ولذا

= لا يصح تقدير: اِضرِبْ قبله، بل ما تتحقق به الملابسة بينهما؛ فإنّ في ضَرْبِ أخيه إهانةً له، ومن ثم قُدِّر ما يُنَاسِب المعنى.

(١) أي: أهن زيداً أَهِن أخاه، وجاز تقدير الفعل من لفظ الثاني لوقوع الإهانة على زيد تبعاً لإهانة أخيه.

(٢) أي: إذا كان المانعُ من تقدير مِثْل المذكور الصِّناعةُ.

(٣) أي: امرُرْ، وإنما يتعدى بحرف جَرّ هو الباء، و«زيداً» منصوب، فهو بحاجة إلى تقدير فعلٍ يتعدَّى بنفسه؛ ولذلك قدّر «جاوِزْ» أي: جَاوِزْ زيداً.

(٤) يقال: نَصَحْتُ زيداً، ونَصَحْتُ لزيد.

(٥) أي: يُقَدَّر من جنس الفعل المذكور.

(٦) أي: التقدير من جنس المذكور أَوْلَى من تقدير فعل آخر غيره مثل: أَرْشِدْ، وما ماثله مما يصلح لهذا التركيب.

(٧) تقدم هذا الرجز، وبعده:

إنــي رأيــتُ الـنّـاس يَـحْـمَـدونـكـا

وذكرتُ أنه لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو، وقيل لجارية من بني مازن، وأن الشَّجريَّ ذكر أنه لرؤبة.

وذكرت من قبل أن سيبويه قدَّر: دونك دلوي، وأشرتُ إلى أن البيت لم يأتِ عند سيبويه، وأن المصنِّف رَدّ هذا التقدير، وأنه لا يُحْذَفُ ٱسمُ الفعل دون معموله؛ لأنه ٱختصار للفعل، =

= وأن التقدير: خُذْ دلوي، وأجاز وجهاً آخر وهو: دلوي مبتدأ، ودونك: ظرف وهو الخبر. انظر ما سبق الشرط الرابع من شروط الحذف.

(١) في م/ ٥ «إنْ».

(٢) هذا شطر بيت للعبّاس بن مِرداس الصحابيّ، وهو من قصيدة قالها في الجاهلية، وقبله:

فلِم أرَ مِثلَ الحيّ حَيّاً مُصَبَّحا ... ولا مِثلنا يومَ ٱلتقينا فوارسا

أكَرَّ وأَحْمَى... ... ...

والمثبتُ عند المصنِّف عجز البيت، وصدره ما وضعتُه بين معقوفين، والمراد بالحي بنو زبيد من مراد.

قال المرزوقي: يقول: لم أرَ مُغَاراً عليهم كالذين صَبّحناهم، ولا مغيراً مثلَنا يوم لقيناهم، فقسم الشهادة قسمة السّواء بين أصحابه وأصحابهم، وتناول بالمدح كل فريق منهم.

والصّدر: أكَرَّ وَأَحْمَى: ينصرف إلى مَدْح أعدائه، وعجزه ينصرف إلى مديح عشيرته.

والقوانس. هو أعلى البيضة، وقونس الفرس ما بين أُذُنَيْه إلى الرأس، وحقيقةُ الرَّجُل ما يحقُّ عليه حِفْظُه من الأهل والأولاد والجار.

والشاهد فيه: ٱنتصاب «القوانس» بفعل دَلَّ عليه قوله: «وأَضْرَب منا»، ولا يجوز أن يكون ٱنتصابُه بـ «أَضْرَب»؛ لأن «أفعل» ٱسم التفضيل الذي يتم بـ «مِن» لا يعمل إلّا في النكرات، يقال: هو أَحْسَنُ منك وجهاً.

والفعل المقدَّر ضربنا، أو نضربُ، وذكر مثل هذا ٱبنُ جني في إعراب الحماسة.

وأن «أفعل» التي للمبالغة تجري مجرى فِعْل التعجُّب، وأنت لا تقول: ما أَضْرَبَ زيداً، حتى تقول: لعمرٍو، وذلك لِضَعْفِ هذا الفعل وقِلّة تصرُّفِهِ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٩٢، وشرح المفصّل ٦/ ١٠٦، وشرح الأشموني ٢/ ٦٠، وشرح التصريح ١/ ٣٣٩، والحماسة بشرح المرزوقي/ ٤٤١، والخزانة ٣/ ٥١٧، وشروح سقط الزند ١/ ٢٥٧، اللسان/ قنس.

(١) هو ضَرَبْنا أو نَضْرِبُ.

(٢) أي: بتقدير الفعل الناصب له.

(٣) لأن ٱسم التفضيل لا ينصب مفعولاً.

(٤) أي: ٱسم المفعول المقدَّر.

(٥) في م/ ٢ «زيدٍ» كذا جاء. وفي م/ ٤ «زيداً»، وكذا جاء في متن حاشية الدسوقي ٢/ ٢٤٩. وانظر الأرتشاف/ ٢٢٧٢، وجاء المثال في الهمع ٥/ ٨٢ «هذا معطِي زيداً درهماً أَمْسِ»، ولعله خطأ من المحقق.

(٦) أي: أعطى زيداً أمسِ درهماً.

(٧) أي يُقَدَّر العامل فعلاً، ولا يُقَدَّر ٱسم فاعل.

(٨) إذا كان ٱسْمُ الفاعل مجرّداً من «أل» دالّاً على الماضي فإنه لا يعمل في المفعول، وقد أعمله الكسائي وهشام، وذهب قوم إلى أنه يعمل النصب إذا تعدَّى لٱثنين كهذا المثال: هذا معطي زيداً درهماً؛ لأنه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث طلَبُهُ ما بعده، والأكثرون على أنه منصوب بفعل مضمر، على أن الجمهور أنّ ٱسم الفاعل إذا كان صلة «أل» أنه يعمل مطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً، ورَدَّه الأخفش.

انظر الهمع ٥/ ٨١ - ٨٢.

(٩) الآية: ﴿قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ سورة طه ٢٠/ ٧٢.

(١) هذا أحد الوجهين في الواو، ولعله أراد بقول بعضهم شيخه أبا حَيّان، والوجه الثاني أنّ الواو عاطفة، عطفت هذا الموصول على «ما جاءنا» أي: لن نؤثرك على الذي جاءنا ولا على الذي فَطَرنا.

انظر البحر ٦/ ٢٦٢، والدر المصون ٥/ ٤٠، والفريد ٣/ ٤٤٩.

(٢) وهي: ﴿لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا﴾.

(٣) هذا نص أبي حيان. انظر البحر ٦/ ٢٦٢ قال: «وقيل: الواو للقَسَم، وجوابه محذوف، ولا يكون «لن نؤثرك» جواباً؛ لأنه إيجابٌ في النفي بـ «لن» إلّا في شاذّ من الشعر».

(٤) تقدّم البيت في «لن» انظر فيما سبق ٣/ ٥٠٨، والحاشية ن/ ٥ و٦.

قال فيما سبق: «وتلقّي القَسَمِ بها [لن] وبـ «لم» نادر جداً...».

ونقل الدسوقي نصّاً عن الدماميني بأنه قد يكون مما حُذِف منه الجوابُ للدلالة عليه، أي: والله إنك لآمِن على نفسك، فلا دليل فيه على أن الجملة جملة مصدرة بـ «لن».

انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٥٠.

(٥) هذه الفقرة من هنا إلى قوله «الثانية غير مثبتة في م/١، انظر المخطوط الورقة/ ١٧٣، وهي النسخة الثانية عند مبارك، وقد أَثْبَتَ النصَّ ولم يُعَلِّقْ عليه بشيء. وأثبتها الشمني في الحاشية ٢/ ٢٥٢ ثم قال بعدها:

«هذا بجميعه يقع في بعض النُّسَخ، وقد رأيته على هامش نسخةٍ بخطِّ المصنِّف مُصَحّحاً عليه لكنه بغير خطِّه».

(٦) سورة الطلاق ٦٥/ ٤، وتقدمت في «بيان مقدار المُقَدَّر» قبل هذا.

(١) ما ذكره هنا للفارسي ذكره من قبل في «بيان مقدار المُقَدَّر»، وتقليله ما أمكن لتقلَّ مخالفة الأصل.

وذكرتُ من قبلُ أنّ هذا النصَّ جاء عند الفارسي في الإيضاح ١/ ٤٥.

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٠ وما بعدها.

(٢) هو القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي، النحويّ اللّغويّ، ولد سنة خمسين وخمسمئة، وكان أديباً فاضلاً، ونحوياً لغوياً، وآنتقل إلى حلب فأقام فيها إلى أن مات ليلة الخميس ثامن ربيع الأول سنة ست وعشرين وستمئة.
صَنّف شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، وشرح المقامات على حروف المعجم، انظر بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠ – ٢٦١.

(٣) قال الدماميني: «هنا سؤال: وهو كيف جاز في كلام واحد أن يُقَدّر المُسْنَدُ تارة والمُسْنَدُ إليه أخرى على وجوه مختلفة؟ والجواب أنّ ذلك جاز بآعتبار تعارضِ القرائن؛ فبآعتبار كل قرينة يتعيَّن محذوفٌ». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٢.

(٤) في م/ ١ «العَبيدِيّ»، وفي بغية الوعاة: العيديّ. **وفي طبعة مبارك «العبدي» وترجم له بترجمة العيديّ.**
والعيديّ هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العيدي، أبو طالب، أحد أئمة النحاة المشهورين، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي، وروى عن أبي عمر الزاهد، وله شرح الإيضاح، وشرح كتاب الجرمي، اختلّ عقلُه آخر عمره، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمئة. انظر بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

(٥) في م/ ٣ و٥ «آخر».

(٦) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله أبو محمد، كان أَوْحَد زمانه في النحو والتصريف، وأجاز له الشيوخ، وكان دمث الأخلاق، ومن تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، وشرح فصول آبن مُعْطٍ. وكان أبو حَيّان يقول عنه آبن إياز أبو تَعاليل.

= وَلِيَ مشيخة النحو بالمستنصريّة. ومات ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمئة. انظر بغية الوعاة ١/ ٥٣٢.

(١) سورة يوسف ١٢/١٨، وتقدَّمت في الجهة الخامسة مما يدخل الاَعتراض على المعرب من جهته. فإنّ ما ذكره هنا هو ما ذكره فيما سبق من تقدير جواز الوجهين في الحذف: حذف المبتدأ، أو الخبر. وانظر الأشباه والنظائر ٢/١٢١.

(٢) هذا على تقدير حذف المبتدأ.

(٣) هذا على تقدير حذف الخبر.

(٤) أي مثل التقدير المتقدِّم في الآية.

(٥) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا۟ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ سورة النور ٢٤/٥٣.

(٦) هذا على تقدير حَذْف المبتدأ وهو «الذي...».

(٧) في م/٢ «لا اَرتياب».

(٨) أي: لا يوافقه ما في القلب من الإيمان.

(٩) هذه صورة أخرى لتقدير المبتدأ المحذوف.

(١٠) جاء في المخطوطات التي بين يدي «طاعتكم طاعة معروفة» بإثبات «طاعة»، وهي غير مثبتة عند الشيخ محمد ومبارك، ولا في متن حاشية الأمير، وقد أثبتت في متن حاشية الدسوقي.

(١١) هذا على تقدير حذف الخبر.

(١٢) ويدل على هذه الأيمان الكاذبة قوله تعالى في أول الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾.

(١) أي: تعيين المحذوف، وانظر النصَّ في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١.

(٢) وذلك على تقدير المحذوف مبتدأ، ويتعيّن ذلك؛ إذ لا يُحْذَف الخبر..

(٣) أي مثل: نِعْمَ الرجلُ زيد.

(٤) في مثل هذه الجملة ثلاثة أقوال:

أ - المحذوف هو المبتدأ، والتقدير: حَبّذا الممدوحُ زيدٌ.

ب - حَذْفُ الخبر، والتقدير: حَبّذا زيدٌ الممدوحُ.

وهو مذهب سيبويه والفارسي وٱبن برهان وٱبن خروف.

جـ - إذا جعلنا «حَبّذا» ٱسماً بمعنى المحبوب فهو مبتدأ، وزيد: خبر، ولا يكون في الجملة حَذْفٌ. أو يكون «حبذا» خبراً مقدّماً، وزيد: مبتدأً مؤخّراً، وهو مذهب المبرِّد وٱبن السرّاج وٱبن هشام اللخمي، وهو ٱختيار ٱبن عصفور.

انظر شرح ٱبن عقيل ٣/ ١٧٠، والهمع ٥/ ٤٥ - ٤٦.

(٥) أي: جزم بتعيين المحذوف، وانظر النص في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١.

(٦) في م/ ١ و٣ و٦ «لعمرك».

(٧) في م/ ١ «وآيمُ».

(٨) ويكون التقدير: عَمْرُكَ قسمي...، وأَيْمُن الله قسمي...

(٩) أي: كون المحذوف المبتدأ...

(١٠) في م/ ١ «لم يُعَيِّنْه».

(١١) انظر شرح جُمَل الزّجّاجي لابن عصفور ١/ ٢٣٣، وانظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٢١.

(١) وعلى هذا التقدير يكون المحذوف المبتدأ.

(٢) وعلى هذا التقدير يكون المحذوف الخبر.

(٣) في م/ ٣ و٤ «قدّر».

(٤) أي: لم يمتنع كَوْنُ «قسمي» هو الخبر، ولعل المصنِّف لاحَظَ في تقدير ابن عصفور النكرة «قسمٌ» هَرَباً من تساوي المبتدأ والخبر في التعريف؛ ولذلك قال: إذ المعرفة المتأخِّرة... كذا مُعَلِّلاً تقديره «قسمي» معرفة.

(١) انظر نصَّ المُصَنِّف في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٢ - ١٢٣.

(٢) في م/ ٥ «فالباقي».

وقوله: «فالثاني» أي: إذا قيل: «زيدٌ» جواباً لمن قال: من قام؟ فلك أَنْ تُقَدِّره خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: القائم زيد، أو هو زيد، ولك أن تقدِّرَهُ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ اختُصِرَ بحذفه من الجواب، والتقدير: قام زيد.

ومعنى كلامه: أنّ الثاني هو المحذوف، أو هو أَوْلَى بالحَذْف، والثاني هو تقديرُ حَذْف المبتدأ، فهو أَوْلى من تقدير حَذْفِ الفعل.

(٣) أي: المحذوف.

(٤) أي: هو عين الخبر المذكور «زيد» فيما ذكرته.

(٥) في م/٣ «الحَذْف» ومثله في طبعة مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الدسوقي والأمير. وفي بقية المخطوطات «حَذْفاً».

(٦) في م/ ٥ «يُعْضَد».

أي: أن يكون المحذوفُ فِعْلاً والمُثْبَتُ فاعلاً ، فإن عُضِد برواية أخرى فذلك أَفْضَلُ.

(١) أي: إذا اَعْتَضَدَ المحذوفُ برواية أخرى في ذلك الموضع.

(٢) سورة النور ٢٤/ ٣٦ - ٣٧ وأَوّل الثانية «رجالٌ...».
وتقدَّم ذكر الآيتين والقراءتان: يُسَبِّح، يُسَبَّح، وتخريج «رجالٌ» على القراءتين. انظر الجملة الاَستئنافية ٥/ ٤٢، والحاشية/ ٤.
ووجه الاَحتجاج بالقراءة هنا أنها شاهد لتقدير فعل قبل «رجال» على تقدير: يسبّح رجال، فيكون ذكر الفعل في الآية الأولى دليلاً على تقدير الفعل في الآية الثانية، أو أنّ «رجال»، خبر مبتدأ محذوف، أي: المُسَبِّحةُ رجالٌ.
والأوّل أَوْلى؛ لأنه تعضده قراءة كسر الباء من «يُسَبِّح» على قراءة الجماعة.
وقدّر العكبري: فيها رجال. انظر التبيان/ ٩٧١، وذكر أيضاً أنه خبر، أو فاعل الفعل.

(٣) ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ مثبت في م/ ٤ وليس في بقية المخطوطات.

(٤) سورة الشورى ٤٢/ ٣، وتقدَّمت الآية في حرف الواو، انظر ما سبق ٤/ ٣٥٢، وأمّا القراءة فبيانها فيما يأتي:
وَرَدَت فيها ثلاث قراءات:
- الأُوْلى: يُوحي: بالبناء للفاعل، وفاعله لفظ الجلالة: اللهُ، ووقع الفَصْل.
- الثانية: نوحي: بنون العظمة، والله: مبتدأ، خبره العزيزُ الحكيم.
- والثالثة: يُوْحَى: مبنياً للمفعول، والله: مرفوعٌ على أَحَد وَجْهَين:
أ - على أنه فاعل بمضمر مرفوع تقديره: أَوْحَى.
ب - على الاَبتداء: والتقدير: الله العزيز الحكيم المُوْحِي.
وقراءة البناء للمفعول عن مجاهد واَبن كثير، وعَبَّاس ومحبوب كلاهما عن أبي عمرو، وهي قراءة اَبنِ مُحَيْصِن.
انظر كتابي: معجم القراءات ٨/ ٣٠٧ - ٣٠٨، فإن المراجع لهذه القراءات كثيرة.

(١) تتمة الآية: ﴿... لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/١٣٧.

(٢) الواو «وكذلك» مثبتة في م/١٢ و٤ و٥، محذوفة من م/٢ و٣.

(٣) قراءة الجماعة: ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾.

الفعل مبنيّ للفاعل، شركاؤهم: فاعله، قتلَ أولادِهم: مفعول به.

والقراءة التي ذكرها المصنِّف على البناء للمفعول ورَفْع ما بعده هي قراءة أبي عبدالرحمن السُلَمي والحسن وأبي عبدالملك قاضي الجند، وعليّ بن أبي طالب في رواية.

زُيِّن: مبنيّ للمفعول، قَتْلُ: نائبُ عن الفاعل، شركاؤُهم: في رفعه ما يأتي:

١ - مرفوع على إضمار فعل، أي: زَيَّنَهُ شركاؤهم.

٢ - مرفوع بالمَصْدر «قَتْلُ».

انظر بقية القراءات، وتخريج ما ذكرتُ، ومراجعه في كتابي معجم القراءات ٢/٥٥٢ - ٥٥٨، فالحديث فيها طويل، والمراجع كثيرة. ولعلك تجد فيه ما هو أَوْفى مما ذكرته هنا، فإن اكتفيتَ بالمذكور فَحَسْبُك وحَسْبِي.

(٤) البيت من أبيات لِنَهْشَل بن حَرِّيّ رثى بها يزيد بن نهشل، كذا عند البغدادي، ثم ذكر في الخزانة أنّ النحاس نَسَب الأبيات إلى لبيد، وتبعه ٱبنُ هشام [صاحب مغني اللبيب]، وحكى الزمخشري أنها لمُزَرِّد بن ضِرار أخي الشَّمّاخ، وذكر السِّيرافي أنها للحارث بن ضرار النهشلي، وذكر البعلي أنها للحارث بن نهيك النهشلي، وقيل هي لمهلهل، ثم صَوَّب بعد هذا كُلّه أنها لنهشل...

وروى البيتَ الأصمعيُّ بالبناء للفاعل «لِيَبْكِ»، ولم تَعْرِف العربُ فيه البناء للمفعول، فإنه من صنيع النحويين. كذا عند البغدادي عن العسكري.

لخصومَةٍ: متعلق بـ «ضارع»، المختبط: الذي يأتي لطلب الإحسان والمعروف من غير وسيلة. مما: متعلّق بـ «مختبط» أو بـ «ضارع».

= ما: مصدرية، أو موصولة، والعائد محذوف، أي: مما تُطيحُه الطّوائحُ. تطيح الطوائح: أي تقذفه الدّواهي.

والشاهد فيه أنّ الفعل المُسْنَد إلى «ضارعٌ» محذوف جوازاً، أي: لِيَبْكِهِ ضارعٌ، وهذا على رواية البناء للمفعول، وأمّا على رواية البناء للفاعل فَصُورتُه: لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ. يزيدَ: مفعول مقدَّم، ضارع: فاعل مؤخَّر، ولا شاهد فيه على الحذف.

ونهشل بن حَرِّيّ. من النِّسبة إلى الحَرّ، شاعر إسلاميّ معاصر للفرزدق وجرير، وٱبنه حَرِّيّ ٱبن نهشل شاعر أيضاً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٩٥، وشرح المفصّل ١/ ٨٠، والكتاب ١/ ٤٥، ٨٣، [الحارث بن نهيك النهشلي]، وفي ص/ ١٩٩ صدره [لبيد]، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٢، والمقتضب ٣/ ٢٨٢، والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والخزانة ١/ ١٤٧، ٣/ ٤٤٣، والإيضاح/ ٧٤، والمحتسب ١/ ٢٣٠، والهمع ٢/ ٢٥٨، وشرح الأشموني ١/ ٣٠٦، والعيني ٢/ ٤٤٤.

(١) يحترز المُصَنِّف بهذا من إطلاق الرواية، فإنه في رواية البناء للفاعل لا شاهد فيه، ولا تقديرَ، ولا حَذْفَ.

(٢) وهذا في آية سورة النور/٣٧.

(٣) هذا التقدير في آية سورة الشُّورى ٣/٤٢ على قراءة ٱبن كثير ومن معه «يُوْحَى».

(٤) وهذا التقدير في آية سورة الأنعام ١٣٧/٦ على قراءة من قرأ: «زُيِّن... قَتْلُ، شركاؤهم».

(٥) هذا التقدير في البيت على رواية البناء للمفعول: لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ...

(٦) في م/١ «ولا تُقَدَّرُ» وفي البقية ٱخْتَلَفَ الضَّبْطُ.

(٧) تقدَّم أنّه يجوز تقدير المبتدأ في آية الشُّورى على قراءة ابن كثير وغيره: وكان التقدير: الله العزيز الحكيم الموحي.

= وفي آية الأنعام ٦/ ١٣٧ نقل عن المتقدِّمين الفاعليّة بالمصدر: أي: . . . قتلُ أولادهم شركاؤهم، كما نقل الرفع بالفعل.

وذكر الدماميني أن في قوله «مبتدآت» قَلْبٌ، فإن المرفوعات أخبار حُذِفت مبتدآتُها. لا مبتدآتٍ حُذِفت أخبارُها.

ورَدَّه الشمني، انظر الحاشية ٢/ ٢٥٣.

(١) في آية سورة النور: يُسَبِّح، وهي إحدى القراءتين، وهي قراءة الجماعة، وفي آية الشورى: يُوحي، وهي قراءة الجماعة.

وفي آية الأنعام: زَيَّن، وهي قراءة الجماعة.

وفي البيت رَجّح الأصمعي وغيره: لِيَبْكِ يزيدُ. . . رواية البناء للفاعل.

(٢) أي: إذا ٱعْتَضَدَ المحذوفُ بموضع آخر يُشْبِهُه.

(٣) سورة الزخرف ٤٣/ ٨٧، وتقدَّمت في الثامن من الجهة السّابعة.

(٤) قال من قبلُ: «قول بعضهم... إن ٱسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل، أي: الله خلقهم أو خلقهم الله، والصواب الحمل على الثاني بدليل...». انظر النوع الثامن من الجهة السّابعة.

(٥) في م/ ١ و٤ و٥ «مُشْبِهٍ».

(٦) سورة الزخرف ٤٣/ ٩، وتقدّمت. انظر النوع الثامن من الجهة السابعة.

(٧) هذا من قوله في عنوان هذه الفقرة: «فالثاني أَوْلَى... اللهم إلا أن يَعْتَضِدَ بروايةٍ أخرى... أو بموضعٍ آخرَ يشبهه. **أو بموضع آتٍ على طريقته**».

(٨) أي: على طريقة الأول، حيثُ يُذْكَرُ الفعلُ مع الثاني كما ذُكِرَ مع الأَوّل، وعندئذٍ لا تقدير، ولا أَوْلَوِيّة في التقدير.

(١) الآية: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ. . .﴾ سورة التحريم ٦٦/٣.

فقد جاء في الموضع الثاني: ﴿قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ على طريقة الموضع الأول: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ﴾. . .

(٢) الآيتان: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ سورة يٓس ٣٦/٧٨ - ٧٩.

(١) الآية: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ٨٠.

(٢) قرأ نافع وابن عامر وابن ذكوان وأبو جعفر وهشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني والداجوني «أتُحاجّوني» بتخفيف النون، وأصله أتحاجّونني: الأولى علامة الرفع، والثانية: نون الوقاية، وقد لَحَّن بعضُ النحويين من قرأ بالتخفيف، وهو عند مكّيّ قبيحٌ مكروه.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وهشام في وجهه الثاني بتشديد النون وأصله: أتحاجّونني، فأدغم النون في النون هَرَباً من استثقال المثلين، وانظر تخريج القراءتين في كتابي «معجم القراءات» وفيه بَسْطُ الحديث في الخلاف في المحذوف.

(٣) سورة الزمر ٣٩/ ٦٤، وتقدَّمت الآية والقراءة في ٤/ ٢٨٧ - ٢٨٨، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٤) ذهب المبرّد والأخفش وغيرهما إلى أن المحذوف النون الثانية.

وانظر بَسْطَ هذا الخلاف في الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٣٦ - ٤٣٧، والحجة للفارسي ٣/ ٣٣٢ وما بعدها.

قال الفارسي: «فأمّا وَجْهُ التخفيف فإنهما [نافع وابن عامر] حَذَفا النون الثانية لالتقاء النونين، والتضعيفُ يُكْرَه..».

= وانظر الكتاب ٢/ ١٥٤ «باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة»، وقد ذكر القراءة. وحذف النون الأولى وهي نون الفعل للاستثقال، وانظر البحر ٧/ ٤٣٩، وحاشية الشهاب الخفاجي ٤/ ٨٨، والمقتضب ١/ ٢٥٢.

(١) أي: المسألة الثانية من تقدير المحذوف أَوّلاً أو ثانياً، والأَوْلى في ذلك.

(٢) هذا من أبيات لعمرو بن معد يكرب، قالها في آمرأةٍ لأبيه تزوّجها بعده في الجاهلية، وقبله:

تـقـول حـليـلتـي لَمّـا قَـلَتْـنـي ... شَـرَائـجَ بـيـن كُـدْريٍّ وجُـوْنِ

فقد عَيّرته بالشَّيْب بقولها: شرائج: جمع شريج وهو الضَّرْب والنوع، والكُدْرِيّ: الأَغْبَر، منسوب إلى الكُدْرَة، والجَوْن: للأبيض والأسود، تراه كالثغام: هذا إخبار عن نفسه، يقول: تراه يا من تتأتّى منه الرؤية، والهاء: ضمير الشّعْر، ويجوز أن يكون ضمير الرفع في «تاره» لحليلته، ويؤيده رواية الفراء: رَأَتْه.

الثّغام: نبت في الجَبَل يبيضّ إذا يَبِس، ويُشْبه الشَّيْب.

يُعَلّ مسكاً: من العَلَل إذا سقيته السَّقْيَة الثانية، والمرادُ هنا أنه يطيب بالمسك واحدةً بعد أُخرى، ونائبُ فاعل «يُعَلّ» ضميرُ الشَّعْر.

يسُوءُ: فاعله ضميرُ الشَّعْر، الفالياتُ: جمع فالية: آسم فاعل من الفَلْي، وهو إخراج القَمْل من الشعر والثياب، والفاليات: مفعول «يَسُوء».

يقول: تُعَيّرني بالشّيب، وهذا الشعر المُبْيَضُّ يفوحُ منه ريح المِسْك مرة بعد أخرى، حتى إنّ اللواتي يفلينني يَسُوءُهُنّ ما يشمَمْن من رائحة طِيْبةٍ، ولا يَجِدْن في الشعر مبتغاهُنّ عند الفَلْي.

والشاهد فيه: قوله: فَلَيْني، وأصله: فَلَيْنَني، فالمحذوفُ عند المصنِّف نون الوقاية وهي الثانية، والمُثْبَتُ نونُ ضمير النِّسْوة.

انظر شرح الشاهد للبغدادي ٧/ ٢٩٧، وشرح المفصّل ٣/ ٩١، والهمع ١/ ٢٢٦٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٩٤، والعَيْنِي ١/ ٣٧٩، والكتاب ٢/ ١٥٤، والخزانة ٢/ ٤٤٥، واللسان/ حيح – فلا، التسهيل/ ٢٥ ذكر منه «فليني»، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٩٧.

(١) أي: المحذوف النون الثانية وهي نون الوقاية، وهذا عنده هو الصحيح.

(٢) البسيط لابن العِلْج، وتقدَّم هذا في «لكن» المشددة.
انظر ما سبق ٣/ ٥٤٢ والحاشية/ ٤، وانظر نصَّ البسيط في المساعد ١/ ٩٨.

(٣) أي: المحذوف نون الوقاية.

(٤) قال ابن مالك في حديثه عن نون الوقاية: «وقد تلحق مع اسم الفاعل وأَفْعَل التفضيل، وهي الباقيةُ في «فَلَيْني» لا الأُوْلى، وفاقاً لسيبويهِ».

(٥) وهي نون الإناث، فالباقي هو نونُ الوقاية، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٩٨.

(٦) من المسائل التي وقع فيها الحذف.

(٧) سورة الليل ٩٢/ ١٤، وتقدَّمت في آخر الجهة الخامسة.
وقال فيما سبق: «ولا يجوز في هذا كونُه ماضياً وإلّا لقيل تَلَظَّتْ؛ لأن التأنيث واجب مع المجازيّ إذا كان ضميراً مُتَّصِلاً».

(٨) تَلَظَّى: هو الفعل الماضي، فإذا حَوَّلْتَهُ إلى صورة المضارع صار: تَتَلظى، فاجتمع تاءان: تاءُ المضارَعَة وتاءٌ مزيدة على الفعل، وقد حُذِف في الآية واحدة منهما، وعند المُصَنِّفِ المحذوفُ التاءُ الثانيةُ، والفعل مضارع، وثبتت تاءُ المضارعة.
انظر الدر المصون ١/ ٢٨٥ في «تظاهرون» في سورة البقرة/ ٨٥. قال: «وهل المحذوف الثانية وهو الأَوْلى لحصول الثقل بها، ولعدم دلالتها على معنى المضارعة، أَو الأُوْلَى كما زَعَمَ هشام» وانظر البحر ١/ ٢٩١، قال: «وأصله تتظاهرون، فحذف التاء، وهي عندنا الثانية لا الأُوْلى خلافاً لهشام؛ إذ زَعَمَ أَنّ المحذوف هي التي للمضارعة الدالّة في مثل هذا على الخطاب، وكثيراً ما جاء في القرآن حَذْفُ التاء».

(١) سورة آل عمران ٣/ ٦٣.
قال أبو البقاء: «فإن تولّوا: يجوزُ أَنْ يكون اللفظُ ماضياً، ويجوز أن يكون مُستقبلاً تقديره: يَتَوَلَّوْا. ذكره النّحاس. وهو ضعيف؛ لأن حرف المضارعة لا يُحْذَف».
انظر التبيان ١/ ٤٦٨، وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣٩.
(٢) كذا جاء النص في م/ ٢ و٣ و٥، وفي م/ ١ و٤ «لأن أحرف المضارعة لا تحذف».
وما أثبتُّه موافق لما جاء في نص العكبري، ومثله متن حاشية الدسوقي.
وأما مبارك والشيخ محمد ومتن حاشية الأمر فعلى الصورة التي تركتها «لأن أَحْرُف...».
(٣) أي• تقديرُ العكبري أنّ الفِعْل ماضٍ، وأنّ المحذوف الأُوْلى، وهي تاء المضارع، وذلك مفهومٌ من قوله: «تلظّى»، وهو عنده فعلٌ ماضٍ.
وما رآه المصنّف هنا فاسداً رآه السَّمِيْنُ وجهاً ظاهراً، انظر الدر ٢/ ٢٦ وفي البحر ٢/ ٤٨٥، ذكر أبو حَيّان الوجهين، ولم يَرَ في حذف إحداهما فساداً كما ذهب إليه المصنِّف.
(٤) وهي تاء الفعل الماضي، وهي الثانية لا الأُوْلَى، وهي تاء المضارعة.
(٥) تقدّمت، وهي في سورة الليل ٩٢/ ١٤.
(٦) تتمة الآية: ﴿... مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٤٣.
وقوله تَمَنَّوْن: أصله تتمنون، فَحُذِفَت التاءُ الثانية، وبقيت تاءُ المضارع، ولو كان هذا فعلاً ماضياً لما لحقَتْهُ النُّوْنُ التي هي علامة الرفع، ولكانت: «تَمَنَّوْا».
(٧) «الموت» غير مثبت في م/ ٣ و٤.

(٨) المسألة الرابعة من المحذوف، وتعيين هذا المحذوف.

(٩) أصلهما: مَقْوُول، مَبْيُوع.

= نقلت حركة العين وهي الضمة إلى السّاكن قبلها، فالتقى ساكنان، ولا بُدّ من حذف أحدهما:

أ - سيبويه والخليل يَحْذِفان واو «مفعول»، أي: الواو الزائدة، لا عين الكلمة؛ مع أن القياس حذف الأَوَّلْ عند التقاء ساكنين.

ويصبح الوزن عندهما: مَقُول: مَفُعْل، مَبِيع: مَفِعْل.

ب - الأخفش يَحْذِف عَيْنَ الكلمة: الواو الأُوْلى: من مَقْوُول، والياء: من: مَبْيُوع فيصبح اللفظان: مَقُول: ووزنه مَفُول.

ومَبُوع: فتحذف الضمة، ويكسر ما قبل الياء المحذوفة، أي يكسر الباء فيصبح: مَبِوْع، فتقلب الواو ياءً.

انظر شرح الشافية ٣/ ١٤٧، وشرح التصريف الملوكي/ ٣٥١ - ٣٥٢.

(١) هذان مصدران من: أقام، وٱستقام، وأصلهما إقوام، ٱستقوام ثم أُعِلّتَ الواو فيهما فصارا إقام، ٱستقام.

وحصل الإعلال فيهما بعد نقل حركة الواو فيهما، وهي الفتحة إلى القاف قبلهما.

وبعد الإعلال ٱجتمع ساكنان: الألف التي هي عين الفعل وألف المصدر، وكان الخلاف في المحذوف منهما: أما الأخفش فقد ذهب إلى أنّ المحذوف هو عين الفعل، أي: الألف المنقلبة عن الواو التي هي أصل، وأما الخليل وسيبويه فذهبا إلى أنّ المحذوف هو الألف الزائدة، وهي ألف الإفعال، وعُوِّض عن الألف المحذوفة في الحالين بالتاء في آخر المصدر.

ورجح الرضيّ رَأْيَ الأخفش، ورأى أنه الأَوْلى قياساً على غيره مما ٱلتقى فيه ساكنان.

انظر شرح الشافية ٣/ ١٥١، وأمالي الشجري ١/ ٢٠٤، ورجح مذهب سيبويه وشيخه على مذهب الأخفش. وانظر فيه ٢/ ٨، وانظر شرح التصريف الملوكي/ ٣٥٥.

(٢) أي: ألف المصدر.

(٣) أخذ بمذهب الخليل وسيبويه، على ما ذهب إليه من أَنّ الثاني أَوْلى بالحذف.

(١) هذا لعبدالله بن رواحة يخاطب به زيدْ بنَ أرقم في غزوة مُؤتَة، وبعده:

تـطـاوَلَ الـليـلُ هُـدِيـتَ فـأنـزِلِ

وتقدَّم هذا في «الفرق بين عطف البيان والبدل» في ٥/ ٣٩١، وفيه روايتان: يا زيدُ زيدَ، يا زيدَ زيدَ، بضم الأول على بنائه على الضم، وبفتحه مع ما بعده، وهو ما أراده هنا، والنصب بناءً على الإضافة، وما بعده مقحم منصوب.

انظر هذا فيما سبق. والمصنِّف بهذا يدلّ على أنّ الحذف من الثاني.

(٢) البيت للفرزدق، وتقدَّم في الجملة الصُّغرى والكبرى ٥/ ٣٢، وكان الشّاهد فيه الفَصْلَ بين المضاف والمضاف إليه، وهو ذِرَاعَيْ الأسد، وجَبْهَة الأسد، فقد حُذِفت الإضافة في الثاني لا الأوّل.

(٣) أي: الحذف من الثاني، وقوله: «هذا هو الصحيح» غير مثبت في م/ ١ و٢، وفي م/ ٥ «المحذوف منهما الثاني خلافاً للمبرد» كذا جاء النصُّ.

(٤) ذهب المبرّد إلى أنّ الحذف في الأوّل، والإضافة في الثاني لا حذف فيها، وبذلك لا يكون فَصْلٌ لو كان الحذف في الثاني والإضافة للأوّل.

(٥) أي: من مسائل الحذف، وتقدير المحذوف في الثاني أو الأَوَّل.

(٦) أي: زيدٌ: مبتدأ، وقد حُذِف خبرُه، ومثل هذا الحَذْف أَسْلَمُ؛ لأنه لو قَدّرنا «قائم» خبراً عن «زيد» لَحَصَلَ الفَصْلُ بين المبتدأ وخبره، وهو مذهب سيبويه.

(٧) قوله «لسلامته من الفصل» إلى قوله «للمجاور» سقط من م/١.

(١) وهو «قائم» للمجاور وهو «عمرٌ».

(٢) أي ما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة من الحذف من الأَوَّل مخالف لما ذهب إليه في البيت من أنه أجاز الفَصْل بين المتضايفين، مع أنّ الفَصْلَ بين المبتدأ والخبر أَسْهَلُ من الفَصْل بين المتضايفين.

على أنّ ما ذكره المصنف هنا هو لابن الحاجب.

انظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٣، والأمالي النحويّة ٤/ ٤٣، والإيضاح في شرح المفصَّل ١/ ٤٢١.

(٣) تقدَّم قبل قليل.

(٤) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٩٣.
وما ذكره المصنف من كلام ابن الحاجب إنما هو بيان للتعارض الظاهر فيما ذهب إليه سيبويه.

(٥) وهو «اليَعْملات».

(٦) أي: عوضاً من المضاف إليه الثاني المحذوف.

(٧) أي: زيد وعمرو، وذلك من باب التنازُع.

(١) جَعَلَ إعمال الثاني الأَوْلَى لأنه مذهب أهل البصرة، وذلك لِقُرْبه من الخبر، وقوله: إعمال الثاني: أي: المبتدأ الثاني وهو عمرٌو.

(٢) وذلك في مثل: يا زيد زيد اليعملات، وهو أنَّ الأسمين تنازَعَا العَمَلَ في «اليعملات»، وهو المضاف إليه، ثم أَعْمَلَ الثاني لِقُرْبِهِ فَجُعِلت الإضافةُ له لا للأَوّل.

(١) البيت لعمرو بن آمرِئ القيس، الأنصاريّ الخزرجيّ، وقيل: لقيس بن الخطيم، وذكروا أنّ الصواب أنّه لعمرو، وذكره آبن الأنباري لِدِرْهَم بن زيد الأنصاري.

والشَّاهد في البيت أنّ الحذف في الأَوّل، والتقدير: نحن راضون بما عندنا، وأنت راضٍ بما عندك.

وكان الحَذْفُ من الأَوّل لأن «راضٍ» مطابقٌ في الإفراد لـ «أَنت»، فلا يصحُّ جَعْلُه خبراً لضمير الجمع «نحن»، وهو مذهب سيبويه فيه.

وذكر آبنُ خلف أنَّ التقدير: نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضون، ولكنه وَضَعَ موضع «راضون» «راضٍ» فَجَعَلَ الخبرَ مفرداً، ورَدَّه البغدادي..

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٢٩٩، والعيني ١/ ٥٥٧، والكتاب ١/ ٣٨، وأمالي آبن الشجري ١/ ٣١٠، والهمع ٥/ ١٣٩، والمقتضب ٣/ ١١٢، ٤/ ٧٣، والإنصاف/ ٩٥، والخزانة ٢/ ١٩٠، و٤/ ٣٩١، وشرح آبن عقيل ١/ ٢٤٤.

(٢) قائله غير معروف، وتقدَّم، انظر ما سبق ٥/ ٤٧١ «أقسام العطف»، وكان الشاهد فيه أنّ «دنفان» خبر «أنتما»، وخبر «إنّي» محذوف، والتقدير: فإني دَنِفٌ.

(٣) أي: لا تردُّدَ في أنَّ الحَذْفَ من الثاني، وما ذكره أَوّلاً تحت هذا التنبيه كان الحذف فيه من الأَوَّل.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٨٨.

(١) اجتمع في الآية قَسَمٌ وشرط في «لئن»، فأجاب الأوّل بقوله: «لا يأتون...»، ولو كان الجواب للشرط لجزم «لا يأتون»، فقد حُذِف جواب الثاني، وهو الشرط، وأثبت جواب القسم المتقدِّم.

وذهب بعضهم إلى أنه جواب للشرط، وٱعتذروا عن رفعه بأنّ الشرط ماضٍ، وهو دليل الفَرّاء ومن تبعه على ذلك، وفيه رَدٌّ على البصريين؛ لأنهم يحتمون جعله جواباً للقسَم.

انظر الدر المصون ٤/ ٤١٨، والبحر ٦/ ٧٨.

(٢) أي: قلنا بجعل الجواب في المثال للأوّل، وهو «إن أكلتِ» قياساً على ما ٱجتمع فيه شرطٌ وقسمٌ.

وانظر تعليق الدماميني في حاشية الشمني ٢/ ٢٥٥.

(٣) سورة الواقعة ٥٦/ ٨٨ - ٨٩، وتقدَّمت. انظر ١/ ٣٦٤، و ٥/ ٣٥٣.
وأما ﴿فَرَوۡحٞ﴾ فهو من الآية/ ٨٩ من السورة نفسها وهي:
﴿فَرَوۡحٞ وَرَيۡحَانٞ وَجَنَّتُ نَعِيمٖ﴾، وتقدَّمت في «أَمّا» انظر ١/ ٣٦٤.
وقد ذكر الآيتين من قبلُ شاهداً للفَصْل بين «أمّا» والفاء بجمل الشرط. وذكر أنّ الجواب لـ «أمّا»، وجملة الشرط: «إن كان من المقربين» حُذِف جوابها، ودُلَّ عليه بالشرط الأوّل.
انظر هذا في ١/ ٣٦٥ الحاشية (١) في التعليق على الآيتين.
(٤) سورة الفتح ٤٨/ ٢٥، وتقدَّمت الآية في «لام الجواب». انظر ما سبق ٣/ ٢٧٠.
قوله: «لَعَذَّبنا» جواب «لولا»؛ لأنّه المتقدِّمُ، هذا الأصل على سياق ما سبق، وجوا «لو» محذوف. والظاهر أنّ التقدير هنا على غير هذا، فقد جاء «لعذّبنا» جواب «لو» وجواب لولا محذوف. وقد ذكر السمين صواب هذين التقديرين، ثم ذكر وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون «لعذّبنا» جوابهما معاً، ثم اَستبعده.
انظر الدر المصون ٦/ ١٦٤، وانظر الرأي الثالث في الكشاف ٣/ ١٤٠، وانظر رَدَّ أبي حيان في البحر ٨/ ٩٨.

(١) أي: على الحذف من الثاني.

(٢) وهو قوله: إنْ أكلتِ إنْ شربتِ فأنتِ طالقٌ.

(٣) وهو «إنْ شربتِ».

(٤) وهو «فأنتِ طالق».

(٥) أي: الشّرط الثاني،وهو: «إنْ شربتِ».

(٦) أي: «إنْ أكلتِ فأنتِ طالق».

(٧) الصّواب «على حَرْف الشرط» وهو «إنْ»، وليس في الجملة اسمُ شرط، وما تقدَّم هو: أنت ظالم، والتقدير: إنْ فعلتَ فأنت ظالم، وقال: «من حيث المعنى» لأن المتقَدِّم «أنت ظالم» هو دليل الجواب لا الجواب.

(٨) أي: المتقدِّم هو الجواب، وليس الجوابُ محذوفاً، ودليله ما تقدَّم، وهذا لا يرتضيه أكثر البصريين، فهم على مَنْعَ تقديم الجواب على الأداة مطلقاً؛ لأنه ثانٍ أبداً عن الأوّل، متوقف عليه.

وأجاز التقديم الكوفيون، ومعهم الأخفش، سواء كان الجواب ماضياً أو مضارعاً.

وانظر همع الهوامع ٤/ ٣٣٢ - ٣٣٣.

(٩) تقدّم البيت في أقسام العطف، انظر ٥/ ٤٧٢.

وقائله ضابئ بنُ الحارث البرجمي، والشاهد فيه أنّ «لَغَريبُ» خبر «إنّ»، وخبر «قيارٌ» محذوف، أي فإني لغريبٌ بها وقيّار كذلك.

ولا يجوز جعل «لغريبُ» خبراً للمبتدأ؛ لأنّ خبر المبتدأ لا يقترن باللام إلّا شذوذاً.

(١) هو ٱبن كيسان.

(٢) وهو بيت عمرو بن امرئ القيس.

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ ... ...

(٣) أي: نحن، دالّ على واحد على التعظيم.

(٤) ذكر البغدادي أن ٱبنَ كيسان كان يتأوَّلُ البيت على غير حَذْف، وهو عنده قولٌ غريبٌ، فقد جعل قوله: «نحن» لواحدٍ، فكأنه قال: نحن راضٍ، ثم عطف «وأنت» عل «نحن».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠٠.

(٥) سورة الصّافات ٣٧/ ١٦٥ - ١٦٦. وتقدَّمت الآية الأُوْلى، انظر ٥/ ٥٥٦، ٥٧٣.

والمطابقة لـ «نحن» في الموضعين على جَعْلِه مبتدأً، وإذا عَدَدْتَهُ ضمير فَصْلٍ كانت المطابقةُ مع الضمير «نا» الذي ٱتَّصل بالحرف الناسخ فيهما.

(٦) في م/ ٣ «وأما قَوْلُ «رَبِّ ارجعون»، وفي م/ ٤ «قاول». كذا رُسِمَتْ على الوجهين «قول، قال».

(٧) الآيتان: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ سورة المؤمنين ٢٣/ ٩٩ - ١٠٠.

(٨) وذلك في «رَبِّ» فهو مفردٌ مضافٌ إلى ياء النَّفْس، وقد حذفت تخفيفاً: رَبِّي.

(٩) جمع في «ارجعون».

(١٠) ذكروا في الآية ثلاثة أوجه في «ارجعون».

الأول: أنّ الجمع على سبيل التعظيم. الثاني: أنّه نادى ربه، ثم خاطب ملائكة رَبِّه بقوله: ارجعون، وقد يكون على تقدير يا ملائكة ربي، الثالث: أنّه دَلّ بلفظ الجمع على تكرير القول. كأنه قال: ارجعني ارجعني.

الدر المصون ٥/ ٢٠٠ - ٢٠١، التبيان ٢/ ٩٦٠.

(١١) أي: للمبتدأ والخبر.

(١) سورة الفجر ٨٩/ ٢٢، وتقدَّمت في الشّرط الأول من شروط الحذف.

(٢) الآية: ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ٢٦.

(٣) في الآية الأولى: وجاء أَمْرُ رَبِّك، فقد حَذَفَ المضاف، وحَلَّ المضافُ إليه محله، وهو «ربك».

وفي الآية الثانية فأتى أَمْرُ الله بنيانهم.

وفي البحر ٨/ ٤٧١ في الآية الأولى: وجاء قدرتُه وسُلْطانه

وفي الآية الثانية فيه ٤/ ٤٨٥: أي: أَمْرُهُ وعذابُه، والبُنْيَان حقيقة، وقيل: المعنى أحبط الله أعمالهم.

(٤) أي: لاستحالة مجيء الله حقيقةً. وانظر الشمني ٢/ ٢٥٥.

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٧، وتقدَّمت، وانظر أَوّل موضعٍ في حرف الباء وهو «التعدية» ٢/ ١٢٢.

(٦) وذكر في هذا الموضع القراءة «**أذهب الله نورهم**» انظر ٢/ ١٢٢ وهي قراءة اليماني. انظر فيما سبق الحاشية/ ٤.

(٧) أي مما حذف فيه المضاف.

(٨) ذكر الشمني أنه لو قال: لأن الحكم الشرعي إنما يتعلّق بالأفعال دون الأَجرام لكان أَوْلى؛ ليشمل الإباحة، فهي حكم مع أنها ليست بطلب. انظر الحاشية ٢/ ٢٥٥.

(١) سورة النساء ٤/ ٢٣، وتقدّمت في «ما» الزمانية. انظر ما سبق ٤/ ٤٠.

(٢) سورة المائدة ٥/ ٣، وتقدَّمت في «أل» العهديّة. انظر ما سبق ١/ ٣١٩.

(٣) الآية: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٦٠.

(٤) أي: قَدْر تناولها، ولو قُدِّر أَكْلُها لما تناول شرب ألبان الإبل، ويكون التقدير: حرمنا عليهم تناوُلَ طيباتٍ أُحِلَّتْ لهم.

(٥) الآية: ﴿وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٣٨.

(٦) في م/ ٥ «ومنه».

(٧) سورة الحج ٢٢/ ٣٠، وتقدَّمت في «مِن»، انظر ما سبق ٤/ ٤٢.

(٨) أي: أُحِلّتْ لكم منافعُها.

(٩) أي: مما حُذِف فيه المضافُ.

(١٠) أي: بكلام أَوْ فعلٍ قد وقع ومَضَى.

(١١) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ سورة المائدة ٥/ ١.

(١٢) الآيـة: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ٩١.

(١) أي: العقود والعهد، والتقدير: أَوْفُوا بمقتضى العقود، وبمقتضى عَهْدِ الله.

(٢) أي: من حَذْفِ المضاف.

(٣) سورة يوسف ١٢/ ٣٢، وتقدَّمت في مواضع، أولها في «**في**» المعنى الثالث: **التعليل**. انظر ما سبق ٢/ ٥١٤.

(٤) إشارة إلى يوسف عليه السلام، فهو لا يتعلَّق بذاته لوم، وإنما يكون ذلك بسبب حُبِّه.

وانظر الشمني ٢/ ٢٥٥.

(٥) الآية: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ سورة يوسف ١٢/ ٣٠.

فقد اتخذوا مما جاء في هذه الآية دليلًا على المضافِ المُقَدَّر.

(٦) أو التقدير في الآية: في مُراوَدَتِهِ.

(٧) أولى في تقدير المضاف أي: فذلكُنّ الذي لُمْتُنَّني في مراودته.

(٨) أي المراودة. أمر إرادي.

(٩) فإنه أمرٌ خارج عن إرادتها، فهو أمر قَهرِيّ.

(١٠) سورة يوسف ١٢/ ٨٢، وتقدَّمت: انظر «ما» فيما تقدَّم ٤/ ١١٩.

وذكر من قبلُ أنه على حَذْفِ المضاف، وانظر الخصائص ٢/ ٣٦٢.

(١١) لعل الأَوْلى: وأصحاب العير، فإن أُريدَ بالعير القافلةُ فلا إضمارَ، والمراد بالقرية مصر.

(١) الآيــة: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٨٥، وانظر آية هود ١١/ ٨٤، وآية العنكبوت ٢٩/ ٣٦.

(٢) في م/ ٣ لم يثبت «أخاهم شعيباً».

(٣) أراد الأهل، والدليل ضمير الجمع في «أخاهم»، ولو أراد القرية لقال «أخاها»، ولا يكون ذلك. وفي م/ ٢ و٥ «أخاهم» وليس فيهما «شعيباً»، ومثله عند مبارك والشيخ محمد.

(٤) كذا جاء النص في م/ ١ و٢، وفي م/ ٤ «وقد جاء صريحاً».

وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «وقد ظهر» مع أن المخطوطة الأولى مما عندي هي الثانية عند مبارك. ومثله في متن حاشية الدسوقي «وقد ظهر»، وكذا في متن حاشية الأمير ٢/ ١٦٥.

(٥) أي: المضاف الذي كان مقدَّراً في الآية السابقة وهو «أهل».

(٦) الآية: ﴿وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٤٥.

(٧) سورة الأعراف ٧/ ٤، وتقدّمت، انظر حرف الفاء ٢/ ٤٧٨.

(٨) أي: وكم من أهل قرية.

(٩) كيف يقدّر «من» هنا وفي «جاء»؟، ولعل الأَوْلى ما قدّره أبو حيان: أهلكنا أهلها، فجاء أهلها. انظر البحر ٤/ ٢٦٨، وانظر معاني الزجاج ٢/ ٣١٧، ولعل المصنِّف أراد تقدير «مِنْ» بعد «كم»، وتقدير المضاف بعد الفعلين.

(١) في م/ ١ و٣ «الأوليين».

(٢) قال الزمخشريّ: «فإن قلت: هل يُقَدَّرُ حذف المضاف الذي هو الأهلِ قبل قرية أو قبل الضمير في «أهلكناها؟ قلتَ: إنما يُقَدَّرُ الضميرُ للحاجة، ولا حاجة؛ لأنّ القرية تُهْلَكُ كما يُهْلَكُ أهلها، وإنما قدّرناه قبل الضمير في «فجاءها» لقوله: أو هم قائلون» الكشاف ١/ ٥٣٩.

(٣) كذا جاء في المخطوطات، وفي نص الزمخشري،وفي طبعة مبارك والشيخ محمد «فجاء».

(٤) سورة الأعراف ٧/ ٤ .

(٥) الآية : ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۞ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٧٤ – ٧٥.

(٦) أي : أذقناك عذاب الآخرة وعذاب القبر مضاعفَيْن.

وأصله : عذاب الحياة وعذاب الممات؛ لأن العذاب عذابان : عذاب في الممات، وهو عذاب القبر، وعذاب في حياة الآخرة، وهو عذاب النار.

انظر البحر ٦/ ٦٥.

(٧) الآية : ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ سورة الأحزاب ٣٣/ ٢١، وانظر سورة الممتحنة ٦٠/ ٦.

أي : لمن كان يرجو رحمة الله، ويدل على ذلك آية الزمر ٣٩/ ٩ : ﴿وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾.

(٨) الآية : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ٥٠.

(٩) الآية : ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ الإسراء ١٧/ ٥٧.

(١) سورة التوبة ٩/ ٣٠ وتقدَّمت في النوع السادس من الجهة الثانية.

(٢) جاء في ١ و٢ و٣ و٥ «يضاهون» ومثله في متن حاشية الدسوقي.

وجاء في طبعة مبارك والشيخ محمد وحاشية الأمير «يضاهئون».

أما يضاهئون: فهي قراءة عاصم وطلحة بن مصرف. قال أحمد بن يحيى: «ولم يتابع عاصماً أحد على الهمزة» فتأمّل هذا!!

أما يضاهون: فهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب والحسن وخلف واليزيدي وابن محيصن والأعمش.

قال النحاس: «وترك الهمز أجود؛ لأنه لا نعلم أحداً من أهل اللغة حكى أن في الكلام «فَعْيَلاً» » وهما عند مكي لغتان، وترك الهمز أكثر، وكذا عند الزجاج.

انظر كتابي معجم القراءات ٣/ ٢٧١ ففيه التخريج والمراجع.

(٣) البيت مطلع قصيدة مدح بها النبي ﷺ، ولم يُسْلِمْ، والرواية في عجزه أيضاً:

... ... وبِتَّ كما باتَ السَّليمُ مُسَهَّدا

الأَرْمَد: من كان به وَجَع العين، السليم: الذي لدغته الحية، وسُمِّي سليماً للتفاؤل بالسلامة. المُسَهَّد: الذي لا يُتْرَكُ أن ينام لئلا يَدِبُّ السُّمُّ فيه فيموت.

والشاهد فيه هو الحذف، فقد حَذَفَ المصدر: اغتماض، وكان مضافاً إلى «ليلة»، وحُذِف ما أُضيف إليه «ليلة» وهو «رجل».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠١، والروض الأنف ٣/ ٣٦٩ «من قصة أعشى بن قيس بن ثعلبة»، وانظر ص/ ٣٨٠، والسيرة النبوية لابن هشام ١/ ٣٨٦، وشرح المفصَّل ١٠/ ١٠٢، والهمع ٣/ ١٠٢، والمحتسب ٢/ ١٢١، والمنصف ٢/ ٣، والعيني ٣/ ٥٧، والخصائص ٣/ ٣٢٢، والديوان/ ٤٥، وأمالي الشَّجري ١/ ٢٩٧، وانظر طبعة الطناحي ٣/ ٢٢٧.

(٤) انظر مثل هذا في أمالي الشَّجري ١/ ٢٨٩٧.

(٥) سقط قوله «فحذف المضاف... صفته مقامه» من م/ ١ و٢.

(٦) وهي: أَزْمَد.

(١) في المخطوطات «وعكسه في» ... ولم تثبت «في» عند مبارك والشيخ محمد. وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٥٦ «قوله: وعكس نيابة الزمان عن المصدر». هكذا يقع في بعض النسخ. وعكسه في نيابة الزمان عن المصدر».

(٢) المثال والتعليق عليه غير مثبت في م/ ٤.

(٣) فحذف «وقت» وناب المصدر «طلوع» عنه.

(٤) أي لا يقال: جئتك وقت مقدَم الحاج... تقديراً.

(٥) مَقْدَم عند الزمخشري: مصدر، وعلى ما ذهب إليه يقدّر «وقت» قبله.

(٦) سورة البقرة ٢/ ١٩٧، وتقدَّمت في «ما»، انظر ما سبق ٣/ ٣٧، وتكررت في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» انظر ٥/ ٦٢٤.

(٧) الآية: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ . . .﴾ سورة البقرة ٢/ ١٧٧

(٨) قال أبو حَيّان: «والحجُّ أشهر: مبتدأ وخبر، ولا بُدَّ من حَذْف؛ إذ الأشهرُ ليست الحجَّ، وذلك الحذف إما في المبتدأ، فالتقدير: أشهرُ الحَجّ، أو وقت الحج، أو في الخبر أي: الحجُّ حجُّ أشهرٍ، أو يكون الأصلُ: في أشهر، فاتُّسِعَ فيه، وأُخبِر بالظرف عن الحَجّ لِمَا كان سيقع فيه، وجُعِل إيّاه على سبيل التوسُّع والمجاز» انظر البحر ٢/ ٨٤. =
ومن هذا ترى أن شيخ المُصَنِّف لم يفرِّق بين التقدير في الأول أو الثاني.

(١) ذكر أبو حَيّان أنّ «البر» معنى، ولا يخبر عنه بالذوات إلا مجازاً، فإمّا أَنْ يُجْعَلَ البِرُّ هو نفس مَن آمن على سبيل المبالغة، وهو رأي أبي عبيدة: ولكن البارّ، وإمّا أن يكون على الحَذْف في الأول أو الثاني:
- الحذف من الأول على تقدير: ولكنّ ذا البرّ، وهو رأي الزّجّاج.
- الحذف من الثاني على تقدير: ولكن البِرَّ بِرُّ مَن آمَنَ، وقد قاله قطرب.
وعلى هذا خرَّجه سيبويه، وهو الوجه الثاني عند الزّجّاج، ولم يذكره أبو حَيّان.
انظر البحر ٢/ ٣، ومعاني القرآن للزجاج ١/ ٢٤٦، والكتاب ١/ ١٠٨.

(٢) أي: المبتدأ في الموضع الأول جاء في موضعه، ولكنّه أَخْبَرَ عنه بالزمان «أشهر» فلم يصحّ؛ ولذا اقتضى التقديرُ قبلَه: حج أشهر، وكذا في اسم «لكنّ» وهو «البر»، فهو اسمُ معنىً جاء في موضعه، ولكنّ الإشكالَ في الإخبار عنه باسم الذات «مَن»، وهذا لا يصحُّ فاقتضى التقدير قبله.

(٣) كما حُذِفَ المضافُ هنا في الموضِعَيْن.

(٤) أَوْلَى من الحذف من أَوّلها.

(٥) أي: الحَذْفُ.

(٦) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٥١، وانظر في سورة صَ ٣٨/ ٣٥، وسورة نوح ٧١/ ٢٨.

(١) أي: يكثر حذف المضاف إليه في الغايات، وهي الظروف التي قُطِعَتْ عن الإضافة، فبُنيت لهذا القطع على الضَّمِّ.

(٢) سورة الروم ٣٠/ ٤، وتقدَّمت في «إذ» ٢/ ٤٠، وفي «غير» ٢/ ٤٥٤، وقد ذكر قراءة الجرّ، وتكررت في «في».

(٣) تقدَّم في «غير» ٢/ ٤٥٥ قوله: «وليس غَيْرُ» بالضم من غير تنوين» ثم ذكر الخلاف في ضمِّهِ من حيث البناءُ والإعراب، وانظر ص/٤٥٦.

(٤) وقوله «وغيرِ بعد ليس، وربما...» لم يثبت في م/١ و٢.

(٥) سورة البقرة ٢/٣٨.

وسورة المائدة ٥/٦٩، وتقدّمت في ٥/٤٧٠ أقسام العطف، وانظر آية الأنعام ٦/٤٨، والأعراف ٧/٥٣.

(٦) هذه قراءةُ ابن مُحَيْصن. وذهب ابنُ عطية إلى أن «لا» هنا تعمل عمل ليس، ولكنه حذف التنوين لكثرة الاستعمال، ورَدَّ هذا التخريج أبو حَيّان، ورأى أن الأَوْلى أن تكون «لا» مهملةً، وخوفُ: مبتدأ.

انظر كتابي معجم القراءات ١/٨٧ ففيه مراجع هذه القراءة.

(٧) **في المطبوع من نُسَخ من هذا الكتاب جعل المحقِّقون هذا من كلام العرب، فلم يُخَرّجها مبارك من القرآن الكريم، ولم يضعها الشيخ محمد بين قوسين مما اعتاد أن يضعه للآيات القرآنية. ووجدتُ الدماميني يذكر أن هذه آيةٌ قرآنيّة، وأَنّ المصنِّف فَرّق بين هذه الآية والآية السابقة، وقراءة آبن محيصن.**

= **وإذا أراد الآية القرآنية فإنها قد وردت في مواضع من القرآن الكريم أولها ما جاء في سورة الأنعام ٦/ ٥٤ وهي قوله تعالى:**

﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

وانظر سورة الأعراف ٧/ ٤٦، والرعد ١٣/ ٢٤...

قال الدماميني: «لا وَجْهَ لتفريق **المصنِّف بين الآيتين**؛ حيث جَزَمَ في الأولى بتخريج واحد، وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع أنّ الأُوْلى كذلك؛ إذ يحتمل أن يقدَّرَ فلا الخوف عليهم».

قال الشمني: «وأقول: وَجْهُ التفريق أنّ تقدير كلا الوجهين في «سلام» تقدير تعريف؛ ليصحَّ كونُه مبتدأ، وفي «فلا خوف» أحدهما تقديرُ تعريف، والآخر تقديرُ تنكير، ولا ضرورةَ فيه إلى التعريف، فلا حَاجَةَ إلى زيادة آعتباره».

انظر الحاشية ٢/ ٢٥٦، انظر ما يأتي ص/ ٥٠٨.

(١) الآية: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ سورة الحج ٢٢/ ٣٢.

(٢) **قلتُ: هذا التقدير للزمخشري** قال: «أي: فإنّ تعظيمَها من أفعال ذوي تَقْوَى القلوب، فَحُذِفت هذه المضافات، ولا يستقيمُ المعنى إلا بتقديرها، . . .» انظر الكشاف ٢/ ٣٤٨، ونقل هذا النَّصَّ أبو حيان في البحر ٦/ ٣٦٨.

(٣) ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ ۞ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى﴾ سورة طه ٢٠/ ٩٥ – ٩٦.

(٤) انظر مثل هذا التقدير في البحر ٦/ ٢٧٤، فإنه بعد أن ذكر هذا التقدير، قال: «والإضمارُ خلافُ الأَصْل».

= والنص في الكشاف ٢/ ٣١٢ يقتضي حَذْف مضاف واحد، فقد ذكر قراءة ابن مسعود في هذا السياق «**من أثر فرس الرسول**». وارجع إلى الخصائص ٢/ ٣٦٢.

(١) سورة الأحزاب ٣٣/ ١٩، وتقدَّمت في «بيان كيفية التقدير» في هذا الباب.

(٢) في م/ ٢ و٥ «قال رؤبة»، وليس هذا في بقية المخطوطات، ومثله عند الدسوقي والأمير، **والصواب أنه للكلحبة العريني**، وآسم الكلحبة هبيرة بن عبد مناف، وكان نازلاً بزرود، وهي أرض بني مالك، فأغار عليهم بنو تغلب، وكان رئيسهم حزيمة بن طارق، فآستاق إبلهم، فأتى الصريخ لبني يربوع، فركبوا في أثره، وآستعادوا ما أخذه، **ويُعْزَى هذا الشاهد أيضاً إلى الأسود بن يعفر.**
والعَرَادة اسم فرس كلحبة، والإبقاء: ما تبقيه الفرس عند العدو منه لوقت الحاجة، والظَّلْع: العَرَجُ اليسير.
والشاهد في البيت حَذْفُ مضافَيْن: ذا مسافة إصبع، وهو تقدير الفارسي في الإيضاح الشعري،، والزمخشري في المفصّل، والكشاف.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠٣، وشرح المفصّل ٣/ ٣١، والخصائص ٣/ ٥٣، والخزانة ١/ ١٨٧، ٢/ ٢٤٥، والعيني ٣/ ٢٤٢، والأشموني ١/ ٥٢٦، والمفضليّات/ ٣٢، والكشاف ٣/ ١٧٧، وكتاب الشعر/ ٤٥٥، والبحر المحيط ٨/ ١٥٨.

(٣) في م/ ٥ زيادة بعد هذا النص مقحمة، ويبدو أنها من صنع الناسخ، وفيها: «ويحتمله أنت مني فرسخان، أي: ذو مسافة فرسخين، ويحتمل أنه من تقدير مضاف أي: بُعْدَك مني فرسخان، وبهذا المقدّر يتعلق مِنْ فهو أولى». انظر الورقة/ ١٥٦.

(١) في م/ ٤ «ثلاثة...»، وهو صواب أيضاً، بل لعلّه الأَصَحّ.

(٢) سورة النجم ٥٣/ ٩، وتقدَّمت في «أو»، انظر ما سبق ١/ ٤٠٥.

(٣) انظر الكشاف ٣/ ١٧٦ - ١٧٧ «قلتُ: تقديره: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسَيْن، فحذفت هذه المضافات...». وانظر البحر ٨/ ١٥٨.

(٤) «قوسين» مثبت في م/ ١، وليس في بقية المخطوطات.

(٥) في م/ ٤ و٥ «فحذفت».

(٦) المحذوف: مقدار، مسافة، قُرْبه، والمحذوف مع اسم «كان» وهو «مقدار» ثلاثة.

(٧) وهو «مثل».

(٨) كذا في المخطوطات على الإفراد، ومثله عند مبارك، وعند الشيخ محمد ومتن الدسوقي/ «طرفيها» على التثنية.

(٩) وذلك لأنّ لكل قوسٍ قابَيْن.

(١٠) تعقَّبه الأمير في الحاشية فقال: «فيه أنّ المراد قُرْبُ أحد القابَيْن من الآخر، لا تحديدَ القُرْب بِالقابَيْن، وهذا مع جبريل، أو تقريبٌ للقُرْب المعنويّ» الحاشية ٢/ ١٦٥، وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٥٦.

(١) أي : إلى إجازة حَذْف الموصول . وقد ذَهَبَ إلى هذا الكوفيّون والبغداديّون والأخفش ، ومَنَعَهُ مطلقاً البصريّون . انظر الهمع ١/ ٣٠٥ - ٣٠٦ ، والمساعد على التسهيل ١/ ١٧٨ .

(٢) ذكر هذا في كتابه «شرح الكافية الشافية» قال : «وقد يسقط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به كقول حسّان : . . . » انظر ٣١٣ - ٣١٤ .
وبقية النصّ إلى قوله «أطاع هواه» كُلُّه مأخوذ من ابن مالك .
وانظر الهمع ١/ ٣٠٦ ، وانظر التسهيل ص/ ٣٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨ ، وشرح الشواهدد للبغدادي ٧/ ٣٠٩ .

(٣) جاء في م/ ٢ و٤ و٥ «وآمَنّا» وفي م/ ١ و٣ «آمنوا» .
والصواب «آمنا» وهي آية سورة العنكبوت ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ العنكبوت ٢٩/ ٤٦ .
وأما الآية التي فيها ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ فهي في سورة آل عمران ٣/ ٧٢ .
وذكر مبارك أنّ ابن هشام خلط بين آيتين وأنه سهو منه . مع أن الدسوقي سبقه إلى هذا التصويب ، انظر الحاشية ٢/ ٢٥٦ . ولِمَ يكون السهو من ابن هشام وليس من النُّساخ؟ وهذه المخطوطات الثلاث جاء فيها «آمنا»؟ .
وانظر الآية في تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨ ، وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٠ .

(٤) قال هذه القصيدة سيدنا حَسّان رضي الله عنه قبل فتح مكة، يهجو أبا سفيان.

وفيه رواية: فمن يهجو.

والشاهد في البيت حذف الموصول من المصراع الثاني: لدلالة الأول عليه.

= والتقدير: ومن يمدحه وينصره، وهذا ما شرطه ابن مالك وهو العطف.

واحتج بالبيت. ورَدّه أبو علي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠٥، والخزانة ٤/ ٤٤، والمقتضب ٢/ ١٣٧، والهمع ١/ ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية/ ٣١٣، والديوان/ ٦٤، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨.

(١) قائله: بعض الطائيين.

والدَّأْبُ: الشَّأْنُ، وهواه: مفعول «أَطَاعَ».

والشَّاهد فيه عند ٱبن مالك: حَذْفُ الموصول الثاني لِعَطْفِهِ على الأَوَّل المذكور. قال في شرح الكافية الشافية: «أراد والذي هواه أطاع، فحذف».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٠٩، وشرح الكافية الشافية/ ٣١٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٣٥.

(٢) أي: التقديرُ في الآية: آمَنّا بالذي أُنْزِل إلينا والذي أُنْزلَ إليكم.

(٣) التقدير في بيت سيدنا حَسّان رضي الله عنه كما قال ٱبن مالك في شَرِح التسهيل: «أراد أَمَنْ يهجو رسول الله منكم أيها المشركون ومن يمدحه وينصره منا سواء؟» ورَدَّ مثل هذا التقدير المبرد. انظر المقتضب ٢/ ١٣٧ وإنما هو على تقدير الوصف. أي: وواحد يمدحه وينصره، والوصف يقع مقام الموصوف.

(٤) وهذا تقديره في البيت الأخير.

(٥) هذا آخر نصّ ٱبن مالك كما جاء في شرح الكافية الشافية/ ٣١٣ - ٣١٤، وانظر بَسْطَ الحديث في شرح التسهيل، وقد قال في آخره: «وأقوى الحجج «وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم» أي وبالذي أنزل إليكم...». انظر شرح التسهيل لٱبن مالك ١/ ٢٣٥ وقد نقل البغدادي نَصّه كاملاً. انظر شرح الشواهد ٧/ ٣٠٩ - ٣١٠.

(١) أي: يجوز حذف الصِّلة قليلاً مع بقاء الموصول لدلالة صِلَةٍ أخرى.
قال ابنُ مالك: «وقد يُحْذَفُ ما عُلِمَ من موصولٍ غير الألف واللام، ومن صلة غيرهما، ولا تُحْذَفُ صِلَةُ حرفٍ إلّا ومعمولها باقٍ...» التسهيل/ ٣٨.
وانظر شرح التسهيل، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٧٨.

(٢) قائلُه غير معروف.
عُدْنَكَ: من العيادة، وهي زيارةُ المريض، والإِحْنَةُ: الحِقْدُ.
العوائد: جمع عائدة من العِيادة. قال البغدادي: «ويدخل فيه المذكَّر بطريق التغليب، ويحتمل أن يكون على حَذْف معطوف، أي: كيد العوائد والعائد، فلا تغليب»، ونقل هذا عن الدماميني.
والشّاهد فيه حَذْفُ جملةِ الصِّلَة من الموصول الأوّل «الذي» لدلالة صلة الثاني عليه، والتقدير: وعند الذي عَادَكَ، واللاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٠، والهمع ١/ ٣٠٤، وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٧٧.

(٣) أي: دلالة غير الصِّلَة المذكورة على المحذوف، كدلالة المقام.

(٤) قائله عَبيد بن الأبرص مخاطباً امرأ القيس، وتقدَّم في «إذ»، انظر ما سبق ٢/ ٤١.
ولم تأتِ هنا صِلَةٌ دالَّةٌ على صِلَةٍ محذوفةٍ، وإنما دَلَّ على الصِّلَة المقامُ وهو الافتقارُ إلى الصِّلةِ كما قدَّرَهُ المصنِّفُ. وذكر مثل هذا من قبل.

(١) سقط النص من هنا إلى آخر هذه الفقرة من م/ ١ «وهي النسخة الثانية عند مبارك»، وكذا من م/ ٢ و٤.

(٢) قائل الرجز العَجّاج.

وقوله: واللتيّا والتي: التي تأتي على النفوس، وهي الداهيةُ.

وتردَّت: من الرَّدَى، من الهلاك أو السُّقُوط المُفْضي إلى الهلاك، وعَلَتْهَا: من العُلُوِّ، والضمير للأسماء الموصولة التي هي بمعنى الدّواهي.

والشَّاهد في البيت أنّ الجملة الشرطيّة صِلَة «التي»، ولم يذكر للموصولَيْن السابقين صِلَة؛ لأنّ صِلَةَ الثالث دَلّتْ على صِلَة كُلٍّ منهما.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٠، والكتاب ١/ ٣٧٥، ٢/ ١٤٠، والمقتضب ٢/ ٢٨٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٤ - ٢٥، وشرح المفصَّل ٥/ ١٤٠، والخزانة ٢/ ٥٥٩، والنوادر/ ٣٧٦، والأمالي ١/ ٨٢، والديوان/ ٢٧٤، ومجمع الأمثال ١/ ٩٢.

(٣) أي: «اللتيّا» الأوّل.

(٤) أي: «اللتيّا» الثاني.

(٥) أي: إذا علتها أنفس تردت.

(٦) في م/٣ و٥ «بعد «اللتيّا». ».

(٧) في م/٣ «لأنه...».

(١) تقدَّم البيت في «أم»، وقائله لبيد، انظر ما سبق ١/٣٠٦، وقد ذكره في مجيء التصغير للتعظيم، وذكره في «رُبّ» للتقليل. انظر ما سبق ٢/٣٢٧، وأعاده في «كُلّ» ومعناه بحسب ما يُضافُ إليه، كالجمع هنا. انظر ما سبق ٣/١٠١.

(٢) في المطبوع «قوله تعالى...» وليس هذا فيما بين يديَّ من المخطوطات.

(٣) تتمة الآية: ﴿عِينٌ﴾ سورة الصافات ٣٧/ ٤٨.

وفي سورة صٓ: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ ٣٨/ ٥٢.

(٤) في م/ ٥ «وعندهم حُوْرٌ...».

(٥) ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ * أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ ۖ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة سبأ ٣٤/ ١٠ - ١١.

(٦) تتمة الآية: ﴿... جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٨٢.

(٧) لم يوافق النحويين على هذا، وتبع في تقديره سيبويه، فهذا عندهما حال، وليس صفةً للمصدرِ المحذوف، ويأتي تفصيلُ هذا الخلاف في موضعه.

(٨) سيأتي هذا في الباب السَّادس.. في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصَّواب خلافها. الموضع الرّابع» ص/ ٥٤٥ وما بعدها. وانظر الآرتشاف/ ١٩٣٩.

(١) ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ سورة البيّنة ٩٨/ ٥.

(٢) وما ذكره المصنِّف هو تقدير الزمخشري. انظر الكشاف ٣/ ٣٥٢، وقدّره غيره: دين الأُمّة القيّمة، وانظر الشمني ٢/ ٢٥٧.

(٣) سورة يوسف ١٢/ ١٠٩، وتقدَّمت في ١/ ٨٤، انظر الحاشية (٢).
وانظر إعراب الفعل في الباب الخامس. وكذا سورة النحل ١٦/ ٣٠.

(٤) ذكر هذا ٱبنُ الشجري في أماليه في المجلس التاسع والثلاثين ١/ ٣٢٥ عن المبرّد، وبحث عنه الطناجي - رحمه الله - في المقتضب والكامل فلم يجده، وحاولت التدقيق في البحث من بعده فلم أجد هذا في هذين الكتابين، وهذا لا يمنعُ من أن يكون في غيرهما من مؤلفاته.
وذكر ٱبن الشجري أنّ ما قَدّره المبرّد هو تقدير الفارسيّ أيضاً، ثم قال: «وخَطَر لي في تقدير إضافتها أن التقدير: وَلَدارُ الحياة، الآخرة، بدليل...».

(٥) النَّصُّ فيه بعض الاَختلاف عما عند الشجري. فٱرجع إلى الأمالي.

(٦) سورة آل عمران ٣/ ١٨٥، وتقدَّمت، انظر ما سبق: «كُلّ» ٣/ ٨٤.

(٧) أي: من حَذْف الموصوف.

(٨) ﴿وَنَزَّلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ مُّبَٰرَكٗا فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾ سورة قٓ ٥٠/ ٩.

(٩) انظر أمالي ٱبن الشّجريّ ١/ ٣٢٥.

(١) تقدَّم هذا البيت، وقد جاء في م/ ٤ هنا تامّاً، وفي بقية النُّسَخ ذكر صدره. انظر ما سبق حرف الغين/ غير ٢/ ٤٦٨، وقد ٱستشهد به لحذف الموصوف مع أنّ الصفة غير مفردة. وذكره مرة أخرى في «متى» شاهداً للشَّرْط، انظر ما سبق ٤/ ٢٤٠.

(٢) هذا أحد أقوال أربعة، وهو ما أخذ به الزمخشري في المفصّل. انظر شرح المُفَصَّل ٣/ ٥٩، والمُفَصَّل/ ٤٨.

(٣) هذا مذهب سيبويهِ. وهو أنه ٱسمٌ نُقِل من الفعل مع ضميره المستتر، فهو جملة محكيّة، وذهب عيسى بن عمر إلى أنّ «جَلَا» ٱسم غير منصرف، وهو الوجه الثالث، والوجه الرابع ما ذكره ٱبنُ الحاجب في أماليه، وهو أَنْ يكون ٱسماً بتقدير ذي، أي: أنا ٱبنُ ذي جَلَا. والجَلَا: هو ٱنحسار الشَّعْر عن مُقَدَّم الرَّأس، وهو من دلائل الكرم.
وانظر هذه الآراء في البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٧/٤٥. وراجع أمالي ٱبن الحاجب ٢/ ١٥٥ - ١٥٦.

(٤) أي: عَلَمٌ على أبيه منقولٌ، فهو عَلَمٌ محكيّ من جملةٍ، ولم يُصْرَف. فهو مبنيّ.

(٥) في م/ ١ «فهو».

(٦) يريد المصنّف من هذا أنّ قوله «جَلَا» عَلَمٌ محكيٌّ لكونه سُمِّي بالفعل مع ضميره المستتر في قوله: «زَيدٌ جَلَا»، ولو كان من قوله: جَلَا زيدٌ» لَوَجَبَ مَنْعُ «جلا» من الصَّرْف، وكان هنا مجروراً بالفتحة.

(٧) أي نظيرُ البيت السَّابق في نَقْل العَلَم من «الجملة الاَسميّة لا الفعليّة قوله...».

(٨) قال البغداديُّ في الخزانة «هذا البيتُ في غالب كُتُب النحو، ولم أَظْفَر بقائله، ولم يَعْزُه = أحد لقائله غير العينيّ، فإنه قال: هو لرؤبة بن العجّاج. وقد تصفَّحتُ ديوانه فلم أجده فيه والله أعلم».

والرواية عند ثعلب «بَغْياً...»، كما صَوّب الرواية ٱبنُ يعيش بأنه: «تزيدُ»، بالتاء من فوق.

وقوله: بني يزيد: نَعْتٌ لـ «أخوالي»، أو عَطْفُ بيان له، أو بَدَل، الفديد: التصويت. أي: إنّ أصواتهم عَلَت علينا لا يُوَقِّروننا في خطاب.

والشّاهد فيه أنّ «يزيدُ» عَلَمٌ محكيّ لكونه سُمِّي بالفعل مع فاعله الضمير المستتر فيه.

قال البغدادي: «على أن يزيد: عَلَمٌ محكيّ لكونه سُمِّي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك: المال يزيدُ، ولو كان من قولك: يزيد المال، لَوَجَبَ مَنْعُه من الصرف...».

وقال ثعلب: «يزيدُ: رُفِع على الحكاية».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٣، والخزانة ١/ ١٣٠، وشرح المفصل ١/ ٢٨، وشرح الأشموني ١/ ٩٥، والعيني ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠، ومجالس ثعلب/ ١٧٦، واللسان والتاج/ فَدَد، والإيضاح في شرح المفضل ١/ ٧٠.

(١) أي: هو منقول من جُمْلَةٍ، فقد نُقِلَ من الفعل «يزيد» وضميره المستتر فيه.
وما ذكره المصنف هنا منقول عن الإيضاح في شرح المُفَصَّل لابن الحاجب. انظر ١/ ٧٠، وليس للمصنف.

(٢) لو كان منقولاً من هذا لكان منقولاً من مفرد.

(٣) قوله وإلّا: أي: وإن لم يكن منقولاً من: المال يزيد، ونُقِل من «يزيد المال» فهو منقول من مفرد، ويُمْنَعُ من الصرف، وكان في البيت: بني يزيدَ: مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة.

(٤) في م/ ١ و٣ «وكان».

(٥) سقطت هذه الفقرة كلها من/١ و٢ و٤، ولم أجد عند مبارك أو الشيخ محمد إشارة إلى هذا. وقد ذكر هذا الدسوقي فقال: «في بعض النسخ» انظر ٢/ ٢٥٧.

(٦) يعني بأصحابه البصريين.

(١) قدَّرَه أبو حَيّان بـ «إنسانٌ ظَعَنَ وإنسانٌ أَقَامَ» الأرتشاف/ ١٩٣٩، ومثله في الهمع ٥/ ١٨٦.

(٢) أي: حَذْفُ الاَسمِ الموصوفِ أَقْيَسُ من حَذْفِ الاَسمِ الموصول.

(٣) أي: لتلازم الاَسمِ الموصول والصِّلة؛ فإنه لا يستغني عنها، ويمكن ذكر الموصوفِ من غير صفة، كما يمكن ذِكْرُ الصفة من غير التصريح به، فلا تلازُمَ بينهما.

(٤) أي: اختُلِفَ في الجملة الآتية كاَختلافهم في المثال السَّابق في تقدير المحذوف.

(٥) النَّصُّ عند سيبويه «ما منهم مات حتى رأيته»، الكتاب ١/ ٣٧٥، ومثله في الأرتشاف/ ١٩٣٩.

(٦) ومثله التقدير عند أبي حَيّان، أي: ما منهم أحدٌ مات.
وفي الكتاب ١/ ٣٧٥ «وإنما يريد ما منهم واحد مات»..

(٧) أي: وما منهم مَن مات، على تقدير «مَن» اسماً موصولاً بدلاً في الموصوف.

(٨) تتمة الآية: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٩.

(٩) أي: وإنْ أَحَدٌ من أهل الكتاب. كذا في الأرتشاف/ ١٩٣٩.

(١٠) أي: وإنْ من أهل الكتاب إلّا مَن.

(١١) أي: قُدَماء الكوفيين.

(١٢) لا تكون صلة لـ «مَن» الاسم الموصول لو قُدِّر قبل القَسَميّة في نَصّ الآية.

(١٣) أي: رَدُّ تقدير الكوفيين بالآية.

(١٤) الآية: ﴿فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا﴾ سورة النساء ٤/ ٧٢.

= مَن: يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، وعلى هذا ففي لَيُبَطِّئَنَّ: قولان أنها جواب قَسَم محذوف، أي: أُقْسِم بالله لَيُبَطِّئَنَّ، وجملتا القَسَمِ وجوابه صِلَةٌ لـ «مَن»، أو صفة لها على القولين في «مَن».

(١) سورة الكهف ١٨/ ٧٩، وتقدَّمت في «أَنْ»، انظر ما سبق ١/ ١٦٥، وانظر «أمّا» ١/ ٣٥٩.

(٢) **قرأ أُبَيّ بنُ كعب وعبدالله بن مسعود وابن عَبّاس وعثمان بن عَفّان وابن شنبوذ «يأخذ كُلّ سفينةٍ صالحةٍ...».**

وقرأ ابن عَبّاس وسعيد بن جبير وأُبَيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود «يأخذ كُلّ سفينةٍ صحيحةٍ».

ولو اطَّلع المصنف على القراءة الثانية لما فاتَهُ ذِكْرُ هذا التقدير، وإنْ كان بمعنى القراءة الأَوْلى..

انظر كتابي معجم القراءات ٥/ ٢٨٣، والمراجع فيه للقراءتين.

(٣) أي: ذكر العيب فيها، وهو الحامِلُ على عدم أخذها، لا يخرجها عن أنها غير صالحة، فكان لا بُدَّ من ذِكْر ما يُشْعِرُ بخلوِّها من العيب ليكون عِلّةً للأخذ.

(٤) ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ۞ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/ ٢٤ - ٢٥.

(٥) انظر الهمع ٥/ ١٨٩.

(٦) ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ * مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ سورة الذاريات ٥١/ ٤١ - ٤٢.

(٧) «إلا جعلته كالرميم» هذا الجزء من الآية مثبت في م/ ٣.

(١) سورة البقرة ٢/ ٧١، وتقدّمت، انظر ٥/ ٤٧ «جملة الاستئناف»، وتكررت في ضمير الفَصْل ٥/ ٥٦٥.

(٢) تقدَّم هذا في «ضمير الفَصْل» انظر ما سبق ٥/ ٥٦٥.

(٣) أي: إذا لم يكن المعنى على ما تقدَّم.

(٤) انظر توضيح هذا فيما ذكرتُهُ تعليقاً على النَّصِّ فيما تقدَّم في ٥/ ٥٦٦، الحاشية/ ٢.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَأَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ٤٨.

(٦) البيت من أبيات للعبّاس بن مرداس يعاتبُ بها النبي ﷺ، وقد أثبتها البغدادي في شَرْحه، وذكر البيت تامّاً، وكذا جاء في المخطوطات التي بين يَدَيّ ما عدا الخامسة.
وتُدْرأ: من الدّرْء: وهو الدَّفْع، أي: كنت ذا عدَّة وقُوّة على دَفْع الأعداء.
ولم أمنع: أي من الإعطاء.
ولما سمع الرسول منه هذه الأبيات قال: «اقطعوا عني لسانه» فأُعْطِيَ حتى رضي...
والشاهد فيه حَذْف الصفة: أي: لم أُعْطَ شيئاً طائلاً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٣، وشرح السيوطي/ ٩٢٥، والهمع ٥/ ١٨٩، وشرح الأشموني ٢/ ٧٦، والعيني ٤/ ٦٩، وسيرة ابن هشام/ ٤٩٣ - ٤٩٤.

(٧) قائله عمران بنِ حطّان السَّدوسيّ الخارجيّ.
وجاء البيت تامّاً في م/ ١ و٢ و٣، وأثبت عجزه في م/ ٤ و٥، وكذا الأَمْرُ عند مبارك والشيخ محمد. وذكر الشمني أنّه يقع في أكثر النُّسخ بتمامه.

= ومهاةً: أيْ: لَمْعٌ وصفاء، ورواه قوم: مهاةٌ، بالتاء، وهو تصحيف عند الأَعْلم.
وليست دارُنا: أي: في الحياة الدنيا. وهاتا: هذه.
والشاهد فيه: حَذْفُ الصفة، وهو ما سيذكره المصنِّف بعدُ: بدار طائلة.
ورَدَّ هذا البغدادي، وقَدَّر: بدار إقامةٍ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٥، وشرح السيوطي/ ٩٢٦، والكتاب ٢/ ١٣٩، والكامل/ ١٠٢٢، والمقتضب ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧، وشرح المفصل ٣/ ١٣٦، والنوادر/ ١٧٢، واللسان/ مهه، ومجمع الأمثال ٢/ ١٣٢.

(١) هذا التقدير في آية الزخرف.

(٢) وهذا التقدير في بيت عمران بن حِطّان، ورَدَّ هذا التقدير البغدادي، وقدّرها: بدار إقامة، ورأى أنّ المعنى ليس على ما ذكره المصنِّف.

(٣) وهذا التقدير في بيت العباس بن مرداس.

(٤) أي: لا بُدَّ من تقدير الصفة، لِيُدْفَع التناقضُ الظَّاهر إذا لم يكن لها تقدير. في الآية والبيتين.

والتناقضُ في الآية ينشأ من أنّ المُفَضَّل يُفْتَرَضُ أن يكون فيه زيادةٌ على المُفَضَّل عليه، وهذا يقتضي أنّ كل واحدة من الآي أكبر من الأخرى، وغير أكبر منها، ودَفْعُ هذا التناقض يكون بتقدير الصِّفة أي: أختها السَّابقة عليها، أو بأنّ المراد: إلّا هي أكبر من أختها من وَجْه. . انظر الشمني ٢/ ٢٥٧.

وأما التناقضُ في البيت الأَوّل فناشئ عن أنه لم يُعْطَ ولم يُمْنَعْ في الظاهر، وتقدير الصِّفة يفيد أنّه أُعْطِي شيئاً، ولكنه غير نافعٍ، ولا طائل، ولم يُمْنَع من العطاء البتَّة.

وأمّا في بيت عمران بن حطّان، ففيه أنه ليست له دار، ثم فيه ما يفيد أنّ له داراً، وهو تناقضٌ، فإذا قدَّر الصفة: بدار إقامة صَحَّ المعنى، وزال ظاهر التناقض.

وقال الدماميني في بيت العَبّاس: «يمكن أن يكون التقديرُ في قوله: فلم أُعْطَ شيئاً إنما هو يتحرَّى الصِّدْق، فإنَّ الواقع أنّه أُعْطي شيئاً، ولكنه لم يَرْضَهُ، فيحتاج إلى تقدير صفة

= يكتسي الكلام بها جلباب الصِّدْق، وإلّا فَعَدَمُ الإعطاءِ لا يُناقِضُ عَدَم المَنْع» انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٨.

(١) الآية: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٦٨.

(٢) في الكشاف ١/ ٤٧٤ «أي: لَسْتُم على دين يُعْتَدُّ به حتى يُسَمَّى شيئاً لفساده وبطلانه، كما تقول: هذا ليس بشيء، تريد تحقيره، وتصغير شأنه، وفي أمثالهم: أَقَلُّ من لا شيء».

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ سورة الجاثية ٤٥/ ٣٢.

(٤) قال ابنُ عطيّة: «معناه إن نَظنُّ بعد قبول خبركم إلا ظنّاً، وليس يعطينا يقيناً. المحرر ١٣/ ٣٢٥، وانظر البحر ٨/ ١١٥٢»، «وقالوا: إن نظنُّ إلا ظناً على سبيل الهُزْءِ».

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة الحديد ٥٧/ ١٠.

(٦) أي: ودليل التقدير الذي ذكره المصنف من ذِكْرِ للمحذوف.

(٧) إشارة إلى الفعل «يستوي» وهو المصدر منه.

(٨) أي: الدليل على خصوصيّة ما ذَكَرَهُ من تقدير لا غيره ما جاء في الجزء الثاني من الآية.

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٨٥، وتقدَّمت في «كُلّ»، انظر ما سبق ٣/ ١١٣ - ١١٤، وكان التقدير عند المصنِّف فيما سبق في صدر الآية: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾، أي: كُلٌّ أَحَدٍ.

(٢) تتمة الآية: ﴿... أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٢.

(٣) في حاشية الشمني ٢/ ٢٥٨ «**ظاهِرُ كلام أبي حَيّان في البحر أَنّ هذا التقدير له...**».
قلتُ: نَصُّ أبي حَيّان: «ويحتمل عندي أن يكون مما حُذِفَ فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: لا يفرِّق بين أحد من رسله وبين أحد، فيكون أَحَدٌ هنا بمعنى واحد، لا أنّه اللفظ الموضوع للعموم في النفي» البحر ٢/ ٣٦٥، وكان هذا في آية سورة البقرة ٢/ ٢٨٥، وأما في آية سورة النِّساء فقد أحال على الموضع الأول. انظر البحر ٣/ ٣٨٦.

(٤) أي في الآيتين.

(٥) سورة الإخلاص ١١٢/ ١ و«أحد» في الآية أصله واحد. فأبدل الهمزة من الواو، وحذفت ألفه فَصَار «أحد»، وهو بمعنى «واحد» لا شريك له.

(٦) أي: أحد.

(٧) وهو ما يجيء في سياق النفي.

(٨) أي: فلا تقدير للمعطوف، وإنما هو على تقدير: لا يفرقون بين أحد، أَيْ: أيّ أحد. وانظر الدسوقي ٢/ ٢٥٨.

(٩) الرَّادُّ لهذا أبو حَيّان. انظر البحر ٢/ ٣٦٥.

(١٠) قلت: هذا نَصُّ أبي حيان: «... بل معنى الآية لا يُفَرّق بين أَحَدٍ من رسله وبين غيره في النُّبُوَّة...» انظر البحر ٢/ ٣٦٥.

(١) «في» زيادة من م/ ٥.

(٢) الواو غير مثبتة في م/ ٥، فيكون أنَّ وما بعدها مصدراً خبراً عن «الذي».

(٣) ويكون على هذا التقدير في الآية: لا نفرّق بين أحد وبين الله، وقد حُذِف المعطوف: «وبين الله» بعد «أحد»، وهو المعطوف عليه.

(٤) وهي الآية/ ١٥٠ من سورة النساء، واتَّخذ من هذا المصنِّفُ دليلاً على بيان الآية التي جاءت بعدها «١٥٢».
والآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٠.

(٥) أي: ومما حُذِف منه المعطوفُ عليه...

(٦) سورة النحل ١٦/ ٨١، وتقدَّمت في «إنّ» ١/ ١٣١، وقَدّر فيها مثل هذا التقدير، وهو تقدير الجماعة من المفسِّرين والمعربين.

(٧) أي: عن هذا التقدير، بما سبق في الآية التي ذكرها، وعلى هذا فلا تقدير.

(٨) سورة النحل ١٦/ ٥ وتقدَّمت انظر ما سبق ٥/ ١٦.
وذِكْرُ الدِّفْءِ في هذه الآية يغني - إن لُوْحِظ - عن تقدير حَذْف المعطوف في الآية/ ٨١، فإن تقدير «الدِّفْء» يعني الوقاية من البَرْد.

(٩) تتمة الآية: ﴿... وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٣.
وقوله: ﴿فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِۚ﴾ مُثْبَتٌ في م/ ٥، وسقط من بقية المخطوطات.

(١٠) انظر البحر ٤/ ٨٣.

(١) هذا ما رَجَّحه ابنُ عطيّة. انظر المحرر ٥/ ١٤١.

(٢) «التقدير» مثبت في م/٣، وليس في بقية المخطوطات، ولا المطبوع.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٩٦، وتقدَّمت. انظر ما سبق ١/ ٤٠١.

(٤) سورة الأنعام ٦/ ١٥٨، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٣/ ٣١٨.

(٥) عُلِّقَ نفيُ الإيمان بأحد وصفين: إمّا سَبْقُ الإيمان فقط، وإمّا سَبْقُه مع نفي الخير، ومفهومُه أنّه ينفع الإيمانُ السّابق وحدَه أو السّابق ومعه الخير. ويُسْتَدَلُّ بالآية لمذهب أهل السُّنَّة من أنَّ الإيمان لا يُشتَرط في صحته العملُ. انظر البحر ٤/ ٢٥٨، والدر المصون ٣/ ٢٢٤، والمحرَّر ٥/ ٤١٠. وذكر لي أحد الزملاء أن مذهب أهل السُّنَّة أنَّ الإيمان قول وعمل، وهو عندهم إجماع.

(٦) اللفُّ والنَّشر: هو ذِكْرُ متعدِّدٍ على وَجْه التفصيل أو الإجمال، ثم ما لكُلّ واحد من غير تعيين، ثقةً بأنَّ السامع يَرُدُّه إليه. وانظر تفصيل هذا في إيضاح الخطيب القزويني ٦/ ٤٢ وما بعدها.

(٧) في الدر المصون ٣/ ٢٢٥ «فإنَّ هذا الكلام في البلاغة يلقب باللفِّ، وأصله: يوم يأتي بَعضُ آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانُها لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بَعْدُ، ولا نفساً لم تكسب خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعد، فَلَفَّ الكلامَيْن فجعلهما كلاماً واحداً إيجازاً وبلاغةً، ويظهر بذلك أنها لا تُخالِفُ مَذْهَبَ أهل الحق...».

وقد نقل هذا عن «أحمد» وهو يعني به أحمد بن محمد بن المنير الإسكندريّ المالكيّ فيما كتبه على «الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال».

وانظر هامش الكشاف ١/ ٥٣٧.

(١) انظر هذا في نَصّ الكشاف ١/ ٥٣٧، فالإيمانُ عنده وَحْدَه لا ينفع في النَّجاة إذا لم يكن كَسْبُ خير بالإيمان، فالأمران لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر. وانظر البحر ٤/ ٢٥٩.

(٢) وهو اللفُّ والنَّشْر على ما تقدَّم.

(٣) قال ابنُ عطيّة «أوكسبت في إيمانها خيراً» هذا الفَصْلُ للعُصاة المؤمنين، كما أن قوله تبارك وتعالى ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ هو للكفّار» المحرّر ٥/ ٤١٠.

(٤) انظر تفصيل هذا عند ابن الحاجب في الأمالي النحويّة ١/ ١٣٤ - ١٣٥.

(٥) ذِكْرُ القليل مع «أَمْ» يعني أنّ العطف مع غيره كثير.

(٦) البيت لأبي ذُؤَيْب الهُذَليّ، وتقدَّم. انظر ما سبق ١/ ٧١، «الهمزة»، وكذا في ص/ ٢٨٤ «أم». ولم يذكر من البيت إلا ما ذكرتُه بعد المعقوفين.

(٧) هذا التقدير هو ما ذكره في «أَمْ». وذكره في «الهمزة» قبلها، ثم قال: «ولك أن تقول: لا حاجَةَ إلى تقدير مُعَادِلٍ في البيت لِصِحَّة قولك: ما أَدْري هل طلابُها رُشْدٌ، وٱمتناعُ أن يؤتى لـ «هل» بمعادل».

انظر ١/ ٧٢، والحاشية/٣، وانظر حاشية الشمني ٢/٢٥٨.

(١) كذا جاء النصُّ عند المصنِّف، وهو خلط بين آيتين، وقد أَنْبَهَ على هذا مبارك. فهما آيتان.
الأولى هي: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ...﴾ سورة البقرة ٢/ ٦٠ وتقدّمت انظر ما سبق ٢/ ٥٠٩.
والثانية هي: ﴿... وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ...﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٦٠.
فقد رَكَّب «فٱنفجرت» من سورة البقرة مع آية الأعراف في موضع «فٱنبجست».
ولم أجد من أصحاب الحواشي من أَنبه على هذا، ولا عُذْرَ للشيخ محمد رحمه الله في أن يفوته مثل هذا.

(٢) في م/ ٣ «بها» وقد أثبتُّها في النصّ، وليست في المخطوطات الأخرى.

(٣) لم أجد مثل هذا الذي ذكره المصنِّف عن ٱبن عصفور، فقد ذكر في شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٥٠ أن المحذوف هو حرف العطف والمعطوف لفهم المعنى، وذكر أن التقدير: فضرب فٱنفلق. الشعراء ٢٦/ ٦٣، وفضرب فانبجست...

(٤) وهو «ضرب».

(٥) وهو الفاء التي أخذت من «فضرب» لتثبت في فٱنفجرت، أو أنّ «فٱنفجرت» حذفت الفاء وبقي الفعل المعطوف، وهو دالٌّ على المحذوف، **ويغلب على ظني أنه أراد التقدير الأول؛ لأنه حذف للأكثر وبقاء للأقل وهو البعض أي: الفاء.**

(١) أي: الفاء المثبتة في قوله: فٱنفجرت.
والذي رأيته في الكشاف أنه ذكر تقديرين: ما ذكره المصنِّف هنا هو أحدهما، قال: «فٱنفجرت: الفاء متعلّقة بمحذوف، أي: فضرب فٱنفجرت، أو فإن ضربتَ فقد انفجرت... وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ». انظر الكشاف ١/ ٢١٨.
(٢) رَدُّ أبي حَيّان أنّ إضمار مثل هذا الشرط لا يجوز، وفي قوله: إضمار «قد»، فهو يقدِّر: وقد ٱنفجرت، ولا يحفظ من لسانهم ذلك، إنما تكون بغير فاء، أو إن دخلت الفاء فلا بُدَّ من إظهار «قد» وما دخلت عليه...
قال: «ومعلوم أنّ الأنفجار على ما قَدّر يكون مترتباً على: أن يضرب، وإذا كان مترتباً على مستقبلٍ وَجَبَ أن يكون مستقبلاً، وإذا كان مستقبلاً فقد ٱمتنع أن تدخل عليه «قد» التي من شأنها ألّا تدخل في شبه جواب الشرط على الماضي إلّا ويكون معناه ماضياً نحو الآية، ونحو: إن تُحْسِنْ إليَّ فقد أَحْسَنْتُ إليك...» انظر البحر ١/ ٢٢٨.
فقد أخذ المصنِّف بعض كلام شيخه في الردِّ، وانظر كلام الشمني في الحاية ٢/ ٢٥٨.
(٣) سورة يوسف ١٢/ ٧٧، وتقدَّمت، انظر حرف الفاء ٢/ ٤٩٢.
(٤) أي: لأنّ السَّابق على الضرب حينئذ الحكمُ بترتُّب الأنفجار على الضرب، لا نفس الأنفجار. قال الدماميني: «لا يُفيد ما ذكره في هذا الأستثناء شيئاً في دفع الأعتراض، من جهة أنّ ٱقتران الماضي بقد تحقُّق مضيِّه معنى، فلا يصلح أن يكن جواباً لشرط مستقبل» الحاشية ٢/ ٢٣٩، وانظر تعقيب الشمني عليه.
(٥) سورة آل عمران ٣/ ١٤٢، وتقدَّمت في الواو، انظر ما سبق ٤/ ٣٧٤.
(٦) ذكر هذا الوجه شيخه في البحر ٢/ ٦٥، ونَسَبَه لٱبن بَحْر، وانظر الدر المصون ٢/ ٢١٨، وذكر هو وشيخه التقدير: «أتعلمون أنّ التكليف يُوْجِبُ ذلك أم حسبتم...» وعلى هذا يكون العطف على محذوفٍ مُقَدَّر.

(١) الآية: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ١١٦.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٥١، وتقدّمت في حرف الكاف، انظر ما سبق ٣/ ٨.

(٣) هذا لأبي البقاء والحوفي، انظر التبيان/ ٨٠٩، والدر ٤/ ٣٦٤.

(٤) أي في الآية الثانية يكون «رسولاً» بَدَلاً من «ما».

ورَدَّ هذا الوجه أبو حَيّان فقال: «وأَبْعَدَ مَنْ زَعَم أنها [أي: ما] موصولة بمعنى الذي، والعائد محذوف، و«رسولاً» بَدَلٌ منه، والتقدير: كالذي أرسلناه رسولاً؛ إذ يَبْعُد تقرير هذا التقديم مع الكلام الذي قبله، ومع الكلام الذي بعده، وفيه وقوع «ما» على آحاد مَنْ يَعْقل...» البحر ١/ ٤٤٤.

(٥) هذا رَدّ شيخه كما رأيت.

(٦) هذا ليس بظاهر، بل رَدَّه شيخُه بأنّه لا يُذْهَب إلى هذا إلا حَيْثُ لا يمكن أن يَنْسَبِكَ منها مع ما بعدها مصدر لولايتها الجمل الاسميّة...

(٧) هذا ما أخذ به المصنِّف فيما تقدَّم. انظر ما سبق ٣/ ٨.

(٨) فهي تجرُّ المصدر المؤول من «ما» وما بعدها، وهذا الوجه هو الظاهر عند السمين، انظر الدر ١/ ٤١٠، ٤١١.

(٩) أي: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾ سورة النحل ١٦/ ١١٦.

(١) أي: بقولكم: هذه البهيمةُ حلالٌ، وهذه البهيمةُ حرامٌ، وقوله: من البهائم: بَيَانٌ لما تصفه ألسنتهم. أي: لا تقولوا هذه البهيمةُ حلالٌ، وهذه حرامٌ كَذِباً وٱفتراءً على الله. انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٥٩.

(٢) أي: الكذب مفعول لفعلٍ محذوف، وقدَّره المصنِّف: فتقولون، وقدَّره غيره: أعني، انظر التبيان للعكبري/ ٨٠٩. فهو عنده على تقدير «أعني»، أو هو منصوب بـ «تصِفُ».

(٣) أي: ﴿هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾.

(٤) «لا» زيادة من م/ ١، وفي م/ ٤ «أو تحرّموا».

(٥) كذا في م/ ١ و٣ و٤، وفي م/ ٢ و٥ «لمجرد» باللام، ومثله في المطبوع.

(٦) أي: **الكذبِ**، وهي قراءة الحسن وٱبن يعمر وطلحة بن مصرف والأعرج وٱبن أبي إسحاق وٱبن عبيد وعمرو بن نعيم بن ميسرة وأبي معمر «الكذبِ» بكسر الباء، جعلوه نعتاً لـ «ما» أو بَدَلاً منها.
- وقرأ معاذ بن جبل ومسلمة بن محارب وٱبن أبي عبلة وأبو البرهسم وأهل الشام أو بعضهم، وٱبن محيصن «الكُذُبُ». بضم الكاف والذال والباء، جمع كذوب، وذهب بعضهم إلى أنه جمع كاذب أو كِذاب، مثل كِتاب وكتب، وهو وَصْفٌ للألسنة.
- وقراءة الجماعة «الكَذِبَ» بفتح الباء والكاف وكسر الذال.
انظر تفصيل الحديث في القراءات الثلاث في كتابي: معجم القراءات ٤/ ٦٩٧ - ٦٩٩.

(٧) أو على الوصف لـ «ما».

(١) في م/٤ «للكذوب»، وذكرتُ أنه أيضاً قد يكون جمعاً لِكِذاب.

(٢) وهو «ألسنتُكم».

(٣) تقدَّم في النوع الثاني من الجهة السادسة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها. وانظر ما سبق ص/١٨٨.

(٤) أي لا إلٰه موجودٌ...، فالخبر المحذوف «موجود» فيه ضمير مقدَّر، والبَدَلُ من هذا الضمير.

(٥) تقدَّم هذا في الشرط الثالث من شروط الحذف: «أَلّا يكون مُؤَكَّداً. وهذا الشرط أَوَّلُ من ذكره الأَخْفَشُ...». انظر ص/٣٣٨، ٣٤١.

(٦) ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۞ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۞ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ﴾ سورة الهمزة ١٠٤/ ٤-٦، وانظر أمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٠.

(١) سورة القارعة ١٠١/ ١٠ - ١١. أي: هي نار حامية.

(٢) ﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ ۞ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾ سورة الواقعة ٥٦/ ٢٧ - ٢٨. أي: هم في سِدْرٍ مخضود.

(٣) الآية الأولى من سورة الواقعة وهي ما تقدَّم، والثانية هي قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِ ۞ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ﴾ سورة الواقعة ٥٦/ ٤١ - ٤٢، أي: هم في سموم وحميم.

(٤) كذا وردت الآية في م/٣ وهي في سورة الحج ٢٢/ ٧٢ ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمُنكَرَ ۖ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۗ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ **وجاء في بقية المخطوطات** ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ﴾.

وقد خلط المصنف بذلك بين آية سورة الحج وآية سورة المائدة ٥/ ٦٠ وهي: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾.

وقد أنبه على هذا الشمني فذكر قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ﴾ **ثم قال: هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب؛ لأن الآية ليست إلا في الحج، وهي فيها كذلك، ووقع في كثير من النسخ: «هل أنبئكم بشر من ذلكم النار» وهو ليس بالصواب، كما أنبه على هذا مبارك أيضاً والدسوقي من قبله.**

(٥) سورة فُصِّلت ٤١/ ٤٦، وتقدَّمت في حرف الباء، انظر ٢/ ٢٧٥، وانظر آية سورة الجاثية ٤٥/ ١٥.

(١) سورة البقرة ٢/ ٢٢٠، وتقدَّمت في «مِن» انظر ٤/ ١٦١.

(٢) الآية: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٦٥.

قوله: «فَطَلٌّ» قَدَّره المبرِّدُ مبتدأ خبره محذوف؛ لدلالة المعنى عليه، أي: فَطَلٌّ يصيبُها، كما ذكره بعضهم على أنه من مواضع مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة، وقدَّره غير المبرّد خبر مبتدأ محذوف، أي: فالذي يُصيبُها طَلٌّ، أو فمصيبها طَلٌّ، وقَدَّره بعضهم فاعلاً، أي فيصيبها طَلٌّ. قال **أبو حيان «وكل هذه التقادير سائغة»**، انظر البحر ٢/ ٣١٣، وحاشية الشهاب ٢/ ٣٤٣، والتبيان للعكبري/ ٢١٧، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/ ٣٠٥.

ورَجَّح الشهاب تقدير الفاعليّة بقوله: «وهو أَبْيَنُها» ثم ساق الاعتراض عليه.

(٣) أول الآية: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ...﴾ سورة فُصِّلت ٤١/ ٤٩ أي: فهو يَؤوس...

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٨٢، وتقدَّمت في «أنْ»، انظر ١/ ٢١٨، وفي الواو، انظر ٤/ ٣٧٥، وفي الجهة الأولى من الباب الخامس.

(٥) ارتفاع «رجل» على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فالشّاهد، أو هو مبتدأ محذوف الخبر، أي: فَرَجُلٌ وآمرأتان يشهدون، أو فاعل، أي: فليشهَدْ رَجُلٌ، أو مفعول لم يُسَمَّ فاعله: أي فليُسْتَشهد. وقيل المحذوف: فليَكُنْ، وجُوِّز أن تكون تامّة فيكون «رجل» فاعلاً ، وأن تكون ناقصةً، ويكون خبرها محذوفاً. انظر البحر ٢/ ٣٤٦.

ومن هذا ترى أنّ الاستشهاد بالآية لحذف المبتدأ مع جواز هذه الوجوه كلها آستشهاد غير محكم، وتعقّبه الدماميني، فقدَّر فِعْلاً ، وجعله نائباً عن الفاعل، وقدَّره الزمخشري فاعلاً لفعل: فَلْيَشْهَدْ. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٥٩، والكشاف ١/ ٣٠٤.

(١) الآية: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ سورة المائدة ٥/ ١١٨.

وقراءة «فعبادُك» قراءة آبن مسعود وأُبَيّ بن كعب، ولم تَرِد عندي إلّا في مرجعين: الأول معاني القرآن للفرّاء ١/ ١٤٢، ٤٢٥، والثاني: كتاب المصاحف/ ٦١. انظر كتابي: معجم القراءات ٢/ ٣٧٧.

وتقدير المبتدأ: فهم عبادك، وهو ضمير النّصب في «فإنهم» على قراءة الجماعة.

(٢) الآية: ﴿... ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ سورة الفرقان ٢٥/ ٥.
والتقدير: هي أساطير...، وقد يكون مبتدأً وخبره «اكتتبها»، ولا حَذْفَ.

(٣) سورة الذاريات ٥١/ ٥٢، والتقدير: هو ساحر...

(٤) سورة الكهف ١٨/ ٢٢ وتقدَّمت، انظر حرف الواو «واو الثمانية» ٤/ ٣٩١.

(٥) هي آية واحدة غير أَنَّ حَذْفَ المبتدأ تكرر فيها: هم ثلاثة.. هم خمسة هم سبعة..
وفي طبعة مبارك «الآية»، وفي متون الحواشي والمخطوطات «الآيات» على الجمع.

(٦) الآية: ﴿... بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ سورة الأنبياء ٢١/ ٥.
والتقدير: هو أضغاث...

(٧) أي تقدير المبتدأ بعد شيء الخبرُ عنه صِفَةٌ لذلك الشَّيْءِ من حَيْثُ المعنى.

(٨) سورة التوبة ٩/ ١١٢ وتقدَّمت في «واو الثمانية». انظر ما سبق ٤/ ٣٩٥.
أي: هم التائبون العابدون، وقد ورد تسعة أخبار هي من حيثُ المعنى وصفٌ للمجاهدين في الآية المتقدِّمة/ ١١١ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ وفي الدُّرِّ ٣/ ٥٠٧: «قوله التائبون فيه خمسة أقوال: أحدها أنه مبتدأ وخبره العابدون، وما بعده أوصاف، أو أخبارٌ متعدِّدة...».

(١) سورة البقرة ٢/ ١٨ وتتمتها ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ والتقدير: فهم صُمٌّ... وانظر الآية/ ١٧١.

(٢) تتمة الثانية: ﴿... ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٩٦ – ١٩٧.
والتقدير: تقلُّبهم أو تَصرُّفُهم متاع قليل.

(٣) الآية: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٧١.
ثلاثة: خبر مبتدأ مضمر، أي: هم ثلاثة، أو آلهتنا ثلاثة.
قال الفارسي: تقديره: «الله ثالث ثلاثة ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه». ولعل الفارسي اَستأنَسَ لهذا بآية المائدة ٥/ ٧٣ ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾.
وجعل التفتازاني في المطوَّل الآية مما يحتمل الوجهين: أي، لنا أو في الوجود آلهةٌ ثلاثةٌ، وهذا على حَذْف الخبر، ثم قَدّر: أو ثلاثة آلهة، ثم ذكر أنّ التقدير: ولا تقولوا: الله والمسيحُ وأُمُّه ثلاثة، فحذف المبتدأ، وأثبت الخبر.
كما تعقَّب الدماميني المصنّفَ بأن إيراد هذه الآية هنا سَهْوٌ؛ فإنّ الكلام فيما إذا حُذِف منه المبتدأ واقعاً بعد غير القول، ووقع الحَذْفُ هنا بعد القول.
ورَدَّ عليه هذا الشمني بأنّ القول هنا نَهْيٌ، وهو غير القول السّابق.
انظر الدرّ المصون ٢/ ٤٧٠، وحاشية الشمني ٢/ ٢٥٩.

(٤) سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٥، وتقدَّمت في مواضع، أولها في الهمزة/ انظر ١/ ٨٤، وانظر «هل» في ٤/ ٣٢٩، وتكررت...
والتقدير في الآية: هذا بلاغٌ، وقدَّره بعضُهم: تلك السّاعة بلاغٌ.
وذهب آخرون إلى أنه مبتدأ، والخبر قوله: «لهم» الواقع بعد قوله: ولا تستعجل، أي: لهم بلاغٌ. ويُوْقَفُ على «فلا تستعجل». وضَعَّفَهُ السمين وغيره بسبب الفَصْل.
انظر الدر ٦/ ١٤٥، وانظر أمالي الشجري ١/ ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٣٦٢.

(١) أي: بالمبتدأ.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَلِيُنذَرُوا۟ بِهِۦ وَلِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ سورة إبراهيم ١٤/ ٥٢.

(٣) تتمتها: ﴿... وَفَرَضْنَـٰهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ سورة النور ٢٤/ ١، انظر أمالي الشجري ١/ ٣٢٠.

(٤) أي: هذا باب كذا.

(٥) جاء ذلك في مواضع كثيرة من كتابه: انظر فيه ١/ ٢، ٧، ٨، ١٣، ١٤...

(٦) الآيـة : ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٥ .

(٧) أي : والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب حِلٌّ لكم، وهذا التقدير أَحَدُ وَجْهَيْن ذُكِرا فيها، وهو الظاهر، وذكره أبو البقاء، والوجه الثاني لأبي البقاء فذكر أنّ المحصنات معطوف على «الطيّبات». انظر التبيان/ ٤٢٠ .

(٨) الآية : ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ﴾ سورة الرعد ١٣/ ٣٥ .

(١) سورة البقرة ٢/ ١٤٠ ، وتقدّمت في «مِن»، انظر ٤/ ١٨٧ ، وانظر الجملة الواقعة مفعولاً به ٥/ ١٧٨ .

(٢) التقدير عند العكبري على حَذْف الخبر قال : «أم الله» مبتدأ، والخبر محذوف، أي : أم الله أَعْلَم» التبيان/ ١٢٣ ، وتعقَّبه السمين، لأنه عند تقدير الخبر يصبح جملة، و«أم» المُتَّصِلة لا تعطف الجملة بل المفرد، وما في معناه». انظر الدر ١/ ٣٩٠، وانظر الفريد ٣٨٤/١، والبحر ١/ ٤١٤ .

(٣) ويكون التقدير : أأنتم أم الله أعلم .

(٤) ساق هذا ٱستطراداً بعدما ذكره في الآية لمشاكلة صورة الجملة فيهما، وتقدّم في ٤/ ٣٧٣.

(٥) أي: مالك.

(٦) والمال لا عِلْمَ له.

(٧) ويكون المال هو نفس المخاطَب، وذلك غير صحيح.

(٨) أي: أو عطف على ضمير ٱسم التفضيل «أعلم».

(٩) أي: إلى المال، ونسبة العلم إنما تكون إلى العقلاء.

(١٠) هذا مُفَرَّعٌ على المسألة السَّابقة، وهي تقديرُ عَطْف «مالك» في المثال على ضمير «أَعْلَم».

(١١) أي: المستتر في ٱسم التفضيل «أعلم».

(١٢) وٱسم التفضيل لا يعمل إلّا في ضمير مستتر.

(١) أي: المال، في المثال: أنت أَعْلَمُ ومالُكَ، ويكون من عَطْف الجمل.

(٢) لزم ذلك لأن المحذوف يُقَدَّر من جنس المذكور، وتقديره «أعلم» لا يصح معنىً، وإن صَحّ من حيث الصِّناعة.

(٣) ما قَدّره المصنِّف هنا قَدَّر الرضي غيره، فقد ذهب إلى أنّ التقدير: أنت أَعْلَمُ بحال مالك، فأنت ومالك، ثم خَفّف بحذف معمول «أَعْلَم»، وحذف المبتدأ المعطوف عليه «مالك»؛ لقيام القرينة على كُلٍّ من المحذوفين، والمعنى: أنا لا أدخل بينك ولا بين مالك، ولا أُشيرُ عليك بما يتعلّق بإصلاحه، فأنت أعلم بما يُصْلِحُه. انظر شرح الكافية وحاشية الشمني ٢/ ٣٥٩.

(٤) أي: للتشاكل في الإعراب بين أعلم، ومال.

(٥) سورة المائدة ٥/ ٦، وتقدّمت في مواضع أولها في «إذا»، انظر ما سبق ٢/ ٨٦.

(٦) تقدّمت هذه القراءة، انظر ما سبق ٤/ ٣٦٨.

(٧) هذا مَذْهَبُ الأخفش وأبي عبيدة، فقد رَأَيَا الخَفْضَ على الجوار للرؤوس، ورأى غيرهم الخفض على العطف على الرؤوس، واندراج المسح في الأرجل مع المسح في الرؤوس. وانظر تفصيل هذا فيما سبق. وفي كتابي: معجم القراءات؛ ففيه تفصيل أوفى.

(٨) أي نظير المثال السابق: أنت أعلم ومالك، ومجيءُ الواو نائبة عن الباء للتشاكل اللفظي، أي في الإعراب بين: أَعْلَم ومالك. وتقدّم في ٤/ ٣٧٣.

(٩) وسمع هذا القول من العرب على غير هذا: «. . . إِنْ خَيْراً فَخَيرٌ وإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»، ويكون المحذوفُ في مثل هذه الرواية «كان»، واسمها، والمثبت الخبر، أي: إن كان عملهم خيراً، ثم حُذِف المبتدأ على تقدير: فجزاؤهم خير، وكذا بقية القول.

= وانظر الهمع ٢/ ١٠٣، وارجع إلى شرح شذور الذهب للمصنِّف/ ١٨٧، **فقد ذكر رواية النَّصْب على أنها حديثٌ عن رسول الله ﷺ، ثم قال:**

«وهذا أَرْجَحُ الأَوْجُه في مثل هذا التركيب، وفيه وجوه أخر» وانظر حاشية المحقق الشيخ محمد محيي الدين رحمه الله، وانظر أَوْضح المسالك ١/ ١٨٥.

وانظر شرح شواهد الرضي على الكافية للبغدادي/ ١٣٤ **فقد روى هذا الحديث الطبري في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً. وذكره ابن مالك في شواهد التوضيح/ ٧١ مرفوعاً إلى النبي ﷺ.**

قال البغدادي: «**وهو من أمثلة النحويين**». وانظر شرح المَفَصَّل ٢/ ٩٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٢، والكتاب ١/ ١٣٠، وشرح الكافية ١/ ٢٥٢.

(١) قائله الشَّمَرْدَل بن شريك الليثي، وهو معاصر لجرير والفرزدق، وقيل هو لحارثة بن بدر، وقيل: هو لعبدالله بن أيوب.

وفيه رواية: حين لاتَ مُجيرُ، وهو ما أثبته المصنِّف في أوضح المسالك.

والشّاهد حَذْفُ الخبر لدلالة المعنى عليه. وقَدَّره السيّوطي: ليس في الدنيا..

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣١٦، وشرح السّيوطي/ ٩٢٧، والضرائر الشعريّة/ ١٨٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٥، والخزانة ٢/ ١٤٦، والهمع ٢/ ٨٤، والعيني ٢/ ١٠٣، وشرح الأشموني ١/ ٢١٣ «حين لات مجير». شرح الحماسة للمرزوقي/ ٩٥٠.

(٢) ذكره السيوطي برواية «ومن عَجّلَ» انظر الهمع ٢/ ١٤٣، ومثله في شرح الأشموني ١/ ٢٢٢، وانظر الارتشاف/ ١٢٣٠، والجامع الصغير/ ٥٢١.

والتقدير: أو كاد يصيب أو كاد يخطئ.

وقول المصنف: «وقالوا» لا يصحُّ، ويبدو أنه سها عن أنه حديث، فَسَاقه على أنه من أقوال العرب.

(١) تقدَّم هذا المثال عند المصنِّف في الشَّرْط الثالث من شروط الحَذْف ص/٣٤١، قال: «فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكَّد، وفيه نظر...». والتقدير: إنّ لنا مالاً وإنّ لنا ولداً.

(٢) تقدَّم البيت، انظر ما سبق «إذ» ٢/ ٢٢.
قال: «أي إنّ لنا حلولاً في الدنيا، وإنّ لنا ٱرتحالاً عنها إلى الآخرة، إنّ في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؟ لأنهم مَضَوْا قبلنا وبقينا بعدهم».
وذكر البيت شاهداً لـ «إذ» التعليليّة. وما ذكره في البيت أخذه من ٱبن الحاجب، انظر الأمالي ٢/ ٧٦، وبَسَطتُ القول فيه فيما سبق.

(٣) سورة الحج ٢٢/ ٢٥، وانظر ما سبق ٢/ ١٦١.

ومَرّت الآيةُ كما ترى، غير أنّه لم يتعَرَّض لحال الخبر فيها؛ ولذا تعقَّبه الدماميني بقوله: «كأنه سَهَا - رحمه الله - في الإخبار بمرور البحث في الآية الأولى؛ فإن البحث فيها لم يَمُرَّ في شيء مما وقفتُ عليه من نُسَخ هذا الكتاب لا مُسْتَوفىً، ولا غير مُسْتَوفى...» حاشية الشمني ٢/ ٢٥٩.

وذكروا في خبر «إنّ» وحذفه ثلاثة أَوْجُه، منها أنّ الواو في «ويَصُدُّون» مزيدة في خبر «إنّ»، وهو مذهب كوفي، وقد رُدّ، والثاني أنّ الخبر محذوف، وتقديره: نذيقهم من عذاب أليم، وهو تقدير الزمخشري.

وقَدّره ابنُ عطية: إن الذين كفروا خَسِروا أو هلكوا، «ويقدر بعد: والباد» انظر الدر ٥/ ١٣٩، والمحرر ١٠/ ٢٥٤، والكشاف ٢/ ٣٤٥، انظر ما سبق ص/ ٨١.

(٤) سورة فُصِّلت ٤١/ ٤١، وتقدَّمت في المثال الأول من أمثلة الجهة الرابعة ص/ ٨١.

(١) سورة الشعراء ٢٦/ ٥٠، وتقدَّمت في «لا»، انظر ٣/ ٢٨٦.

(٢) تتمة الآية: ﴿وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ سبأ ٣٤/ ٥١.

(٣) البيت لِسَعْد بن مالك، وتقدَّم في «لا» النافية للجنس. انظر ما تقدَّم ٣/ ٢٩١.

(٤) حَذْفُ خبرها إذا عُلِم غالبٌ في لغة الحجاز، مُلْتَزَمٌ في لغة تميم وطيئ. كذا قالوا، وإطلاق الحَذْف في لغة تميم غيرُ صحيح، وإنما يكون ذلك إذا عُلِم من سياق الكلام، وإلّا فلا حَذْفَ.

وانظر ما تقدَّم ٣/ ٢٩١، وكذا أمالي الشجري ١/ ٣٢١.

(٥) قائله غير معروف.

وروايته عند أبي حيان: إذا قلتُ: سِيرُوا.

الأَغْضَب: الثور المكسور القرن، والعرب تتشاءم إذا مَرَّ بين يديها حيوان قرنُه مُلْتَوٍ أو مكسور.

والشاهد فيه حذف خبر «لَعَلَّ» أي: لعلها قريبةٌ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٢٠، وأمالي الشجري ١/ ٣٦١، وأمالي المرتضى ٢/ ٧٣، وتذكرة النحاة/ ٥٧٣.

(١) أي: حَذْفُ المبتدأ أو حَذْفُ الخبر.

وقد مَرَّ مما يحتمل النوعين بعض الأمثلة في حذف المبتدأ، وكان هذا الموضع أَوْلَى بها وأَلْيَق، ولعلّ المصنِّف سها عن ذلك، فوضع تلك الأمثلة في غير موضعها، وإلّا فإنها لا تخفى على مثله.

(٢) الشمني: «يعني عقيبها من غير فاصل بينه وبينها» الحاشية ٢/ ٢٥٩.

(٣) سورة المجادلة ٥٨/ ٣، وتقدَّمت، انظر الجهة الثالثة من هذا الباب، الخبر مقدر: أي: فعليهم تحريرُ رقبةٍ، أو هو فاعل بفعل مقدَّر، أي: فيلزمهم تحريرُ، أو هو خبر مبتدأ مضمر، أي: فالواجِبُ عليهم. انظر الدُّرَّ ٦/ ١٨٥.

(٤) سورة البقرة ٢/ ١٨٥، وتقدَّمت في «على»، انظر ما سبق ٢/ ٣٧٦.
أي فعليكم عِدَّةٌ، على حَذْف الخبر، أو فالواجِبُ عدة: على حذف المبتدأ.

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٩٦، وتقدَّمت في «أو»، انظر ما سبق ١/ ٤٠٢.
في «ما» ثلاثة آراء.
الأول: لثعلب فهو في مَحَلّ نَصْب بفعلٍ مُقَدَّر: أي فليُهْدِ أو فَلْيَنْحَر.
الثاني: للأخفش: ما: مبتدأ، والخبر محذوف. والتقدير: فعليه ما آستيسر من الهدي.
الثالث: أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: فالواجِبُ ما آستيسر.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٨٠، وتقدَّمت. انظر «إلى» في ١/ ٤٩٠.
فنظرة: فيه ثلاثة توجيهات: خبر مبتدأ محذوف، أي: فَٱلأَمْرُ أو الواجِبُ... أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فعليكم...، الثالث: أنه فاعِلٌ بفعلٍ مضمر، أي: فتجِبُ نَظِرَةٌ...

(٧) هذا من تقدير إثبات الخبر وحَذْف المبتدأ.

(٨) هذا من إثبات المبتدأ وحَذْفِ الخبر.

(١) أي: في غير ما هو بعد هذه الفاء.

(٢) سورة يوسف ١٢/ ١٨، ٨٣، وتقدَّمت في الجهة الخامسة من هذا الباب، وذكر التقديرين فيها. انْظر ص/ ١٢٤.

(٣) هذا على حذف المبتدأ، وما بعده على تقدير حذف الخبر، وذكر مثل هذا من قبل فقال: «يجوز في نحو... ابتدائيةُ كُلٍّ منهما وخبريّة الآخر، أي: شأني صَبْرٌ جميلٌ، أو صَبْرٌ جميلٌ أَمْثَلُ من غيره».

(٤) سورة محمد ٤٧/ ٢١، وتقدَّمت في «مسوّغات الأبتداء بالنكرة».

انظر ما سبق ٥/ ٤٤٥، فقد ذكر الآية شاهداً لحذف الخبر، ولم يذكر حَذْف المبتدأ، وأنظر الحاشية (١) في الموضع المُحَال عليه، والخصائص ٢/ ٣٦٢، وأمالي الشجري ١/ ٣٢٠.

(٥) **أي: حذف المبتدأ في الآية الثانية «طاعةٌ» ما جاء في البيت من ذِكْرِ المبتدأ: أَمْرُكَ طاعةٌ. وتعقَّبه الدماميني على هذا التمثيل بأنّه فيه نَظَر، ولا يلزم من وقوع لَفْظ «طاعة» في تركيبٍ ما خبراً عن مبتدأ مذكور وهو لفظ «الأمر» أن يكون كذلك في كُلّ تركيبٍ لم يُذْكَرْ فيه المبتدأ... انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦١.**

(٦) قائله عمر بن أبي ربيعة.

والشّاهد فيه أنّه أظهر المبتدأ مع طاعة فقال: أَمْرُك طاعةٌ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٢١، وشرح السيوطي/٩٢٨، والخزانة ٢/ ١٥٠، والخصائص ٢/ ٣٦٢، وأمالي الشجري ١/ ٣٢٠، والديوان/ ٤٩٠.

(٧) مَرَّ في هذا الباب في ما «إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً أو كونه خبراً، فأيُّهما أَوْلَى».

(٨) أي: حذف المبتدأ أو حذف الخبر: أي لعمرك يميني، أو يميني لعمرك.

وأيمُنُ الله قسَمي، وقَسَمي أيمُنُ الله.

(١) أي: وأجاز الوجهين في هذا، حذف المبتدأ: هو زيد، أو الخبر: زيد الممدوح. وهذا إذا كان على الحذف، أمّا إن كان من غير حذف فهو مبتدأ خبره ما قبله.

(٢) سورة التوبة ٩/ ٦، وتقدَّمت في الجملة. انظر ما سبق ١/ ١٥٨، و٥/ ١٦.
والتقدير: وإن ٱستجارك أحد من المشركين ٱستجارك.

(٣) «ٱستجارك» غير مثبت في م/ ١.

(٤) سورة الأنشقاق ٨٤/ ١، وتقدَّمت، انظر ١/ ٥٨، ٢/ ٧٣.

(٥) سورة الإسراء ١٧/ ١٠٠، وتقدَّمت، انظر ٣/ ٣٧٩، ٤١٩ - ٤٢٠.

(٦) هذا غير مثبت في م/ ٥.

(٧) أي: حُذِفَ الفعل وَحْدَهُ «تملك»، فٱنْفَصَل الضميرُ وهو الواو، وقام مقامه ضمير الخطاب وهو «أنتم».

(٨) قال الزمخشري: «وتقديره: لو تملكون تملكون، فَأَضْمَرَ تلك إضماراً على شريطة التفسير، وأُبْدِلَ من الضمير المُتَّصِل الذي هو الواو ضميرٌ منفصلٌ وهو «أنتم» لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فأنتم: فاعل الفِعْل المُضْمَر، وتملكون: تفسيره، وهذا هو الوجه الذي يقتضيه الإعراب.

= فأمّا ما يقتضيه عِلْمُ البيان، فهو أنّ «أنتم تملكون» فيه دلالة على الأختصاص، وأنّ الناس هم المخصوصون بالشُّح المُتَبَالغ. . . ؛ وذلك لأنّ الفعل الأَوَّل لما سقط لأجل المفسِّر بَرَزَ الكلامُ في صورة المبتدأ والخبر» الكشاف ٢/ ٢٤٧، وانظر التبيان للعكبري/ ٨٣٣ - ٨٣٤.

(١) انظر المفتاح/ ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) قائله: حاتم الطائي، وتقدَّم في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤١٦.

(٣) ذكر هذا فيما سبق ورَدَّه. انظر ٣/ ٤٢٠، وانظر ٣/ ٤١٩ الحاشية/ ٥، وهو لابن الصائغ.

(٤) هذا لأبي الحسن علي بن الفضل المجاشعي، وتقدَّم، انظر ٣/ ٤٢٠ الحاشية/ ٦.

(٥) أي: حذفت كان واسمها.

(٦) تقدَّم هذا الحديث. انظر ما سبق ٣/ ٤١٨ وتخريجه في الحاشية/ ٤.

(٧) وهو «أنتم».

(٨) أي: يكثر حَذْفُ الفعل إذا وقع في جواب الاستفهام.

(٩) الآية: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/ ٦١.

(١٠) ذكرتُ في الشَّرْط الأَوَّل من شروط الحَذْف أنّ المصنِّف خلط بين آيتين من سورة النحل: ٢٤ و٣٠، فأنظر هذا فيما سبق في ص/٣١٧ - ٣١٨.

والآية التي يستشهد بها هنا هي الآية/ ٣٠ ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا ۗ﴾ والتقدير: قالوا: أنزل خيراً.

(١١) أي: مما تقدَّم فيه الحَذْفُ.

(١) سورة الرعد ١٣/ ٢٣ - ٢٤، وتقدَّمَتَا في الجملة التفسيرية. انظر ما سبق ٥/ ١٠٧،
والتقدير: قالوا: سلامٌ عليكم.
وفي حذف الحال يُقَدِّر المصنِّفُ حالاً محذوفةً، أي: قائلين سلام عليكم. انظر ص/

(٢) سورة النساء ٤/ ١٧١، وتقدَّمت في حذف المبتدأ. انظر هذا فيما سبق.

(٣) ذكروا في نَصْب «خيراً» أربعة أَوْجُه: **الأول** أنّه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ واجب الإضمار: وأْتُوا خيراً لكم، وهو مذهب الخليل وسيبويه.
الثاني: مذهب الفرَّاء أنّه نعتٌ لمصدر محذوف: أي: فآمنوا إيماناً خيراً.
الثالث: مذهب الكسائي وأبي عبيد أنّه منصوب على خبر «كان» المضمرة: يكن الإيمانُ خيراً لكم.
الرابع: أنه منصوب على الحال، ذكره مَكّي عن بعض الكوفيين، وقال: هو بعيد، وذكره العكبري ولم يَعْزُه.
انظر الدر ٢/ ٤٦٨ - ٤٦٩، والكتاب ١/ ١٤٣، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٤، ومعاني الفرَّاء ١/ ٢٩٥ - ٢٩٦، والتبيان للعكبري/ ٤١١.

(٤) الآيـة: ﴿... يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾سورة الحشر ٥٩/ ٩.

(٥) التقدير: اعتقدوا، أو أَلِفُوا، أو أَحَبُّوا.
وانظر تخريجات أخرى في الدُّرّ ٦/ ٢٩٥ - ٢٩٦.

(١) قائل هذا الرجز غير معروف، وقال الفرَّاء أنشدني بعض بني أسد يصف فرسه. وبعده:

حتى شَتَتْ هَمَّالةً عيناها

وشَتَتْ: بَدَت. ذكر هذا العيني، ورده البغدادي، وقال هو من: أقام شتاء، هَمّالةً: من هَمَلت العين: إذا تَصَبَّب دَمْعُها.

وذكر البغدادي أن بعضهم رواه:

لما حَطَطْتُ الرحل عنها وارداً * عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِدا

وانظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٢٣، والسّيوطي/ ٩٢٩، والإنصاف/ ٦١٣، والخزانة ١/ ٣٣٠، ٤٩٩، والخصائص ٢/ ٤٣١، وأمالي الشجري ٢/ ٣٢١، وشرح المفصَّل ٢/ ٨، والهمع ٥/ ٢٢٨، والعيني ٣/ ١٠١، والأشموني ١/ ٣٤٠، أوضح المسالك ٢/ ٥٦، معاني الفرَّاء ١/ ١٤، ٣/ ١٢٤، ومراجع البيت كثيرة، وحَسْبي وحَسْبُك هذا.

(٢) ذكر هذا العيني عن ابن عصفور. انظر العيني ٣/ ١٠١.

(٣) أي: من قال بالإضمار أَلْزِمَ بصحّة الجملة التي ذكرها مُنْتَزَعةً من البيت على التقديم والتأخير. واحتجوا لجواز هذا ببيت طرفة الآتي.

(٤) في م/ ١ «والتزموه».

(٥) المثبت عجز البيت، وصدره ما وضعته بين معقوفين.

ترى ما رَأْيي: أي: يا عمرو أيّ رأي لك في هذه الصِّرْمَة، وهي القِطْعَةُ من الإبل، السبب: العهد والحبل.

ولا بُدّ هنا من تضمين «ترعى» معنى تتناول به الماءَ والشجر؛ لأن الماء لا يُرْعى ولكن يُسْقى.

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٢٣، وشرح السيوطي/ ٩٢٩، والخزانة ١/ ٤٩٩، والعيني ٤/ ١٨١، والديوان/ ٤٧.

(١) سورة المسد ١١١/ ٤ وبعدها: ﴿فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾ الآية الخامسة، وبها يتمُّ الإعراب على قراءة النّصب في «حَمّالة».

(٢) وسَمّاه الزمخشري النَّصْب على الشَّتْم. انظر الكشّاف ٣/ ٣٦٦، وقال بعدها: «وأنا أَسْتَحِبُّ هذه القراءة».

(٣) أي نظائر ما سبق من النَّصب على المَدْح أو الذَّمّ.

(٤) تقدَّم هذا في «ما» الزائدة، انظر ما سبق ٤/ ٩٦ - ٩٧.

(٥) انظر هذا في الأرتشاف/ ١٢٥٧، والجنى الداني ٤١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣١٦.

(٦) انظر المساعد ١/ ٣١٦، والجنى الداني/ ٤١٠، وفي الأرتشاف: «أي: ما ثبت، كذا قدَّره ابنُ مالك».

(٧) قال ابنُ سيده: «ولا أَفْعَلُ كذا ما أنَّ في السماء نجماً، حكاه يعقوب، ولا أعرف ما وَجْهُ فتح «أَنّ» إلّا أن يكون على توهُّم الفعل، كأنه قال: ما ثبت أنّ في السماء نجماً، وما وُجِدَ أنّ في السماء نجماً.

وحكى اللحياني: ما أنّ ذلك الجبلَ مكانه، وما أَنّ حراءَ مكانه، ولم يُفَسِّره.

وقال في موضع آخر: وقالوا لا أفعله ما أنَّ في السماء نجمٌ، وما عَنّ في السماء نجمٌ، أي ما عَرَض. وما أَنّ في الفُرات قطرة، أي: ما كان في الفرات قطرة». انظر اللسان/ أَنَن.

(١) في حاشية الشمني: «أي بعد فِعْل المشيئة، أو الإرادة إذا وقع شرطاً، فإنّ الجواب يدلُّ عليه ويبيِّنُه نحو... فإنه متى قيل: لو شاء علم السَّامع أنّ هناك شيئاً تعلّقت المشيئةُ عليه لكنه مُبْهَمٌ عنده، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيّناً، وهذا أَوْقع في النفس...» الحاشية ٢/ ٢٦٠.

(٢) سورة الأنعام ٦/ ١٤٩، وكذا في سورة النحل ١٦/ ١٩. وكذا جاءت في المخطوطات، ومتن حاشية الشمني، وجاء عند الأمير والدسوقي «ولو شاء الله لهداكم أجمعين» وليس كذلك. وأنبه على هذا مبارك من قبل. انظر ما عنده ص/ ٨٢٨.
والآية: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

(٣) نحوه كالإبصار، وستأتي الآية..

(٤) سورة البقرة ٢/ ١٣، وتقدّمت في «أَلَا»، انظر ١/ ٤٣٩.
وفي «ما» انظر ٤/ ٤٩. وذهب الدماميني إلى أنه يحتمل أن يكون مما نُزّل فيه المتعدي منزلة القاصر، فلا حَذْفَ، وهو أَبْلَغُ في الذمّ.

(٥) سورة الواقعة ٥٦/ ٨٥، وتقدّمت في «لولا» ٤/ ٤٥٦.
والبصر قد يكون من البصيرة، وقد يكون من البَصَر، أي: فلولا تنظرون أَعْوَان ملك الموت. والضمير في إليه، وقبل الآية: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ * وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ سورة الواقعة/ ٨٣ - ٨٤.

(١) أي: ويكثر حَذْفُ المفعول - الضمير - عائداً على الموصول، وكلامه هنا عطف على ما تقدَّم في أول الفقرة: «ويكثر بعد «لو شئت».

(٢) سورة الفرقان ٢٥/ ٤١، وتقدَّمت في «التدريب على ما» انظر ما سبق ٤/ ١٢٠، والتقدير: بعثه.

(٣) أي الضمير الواقع مفعولاً به العائد على آسم سابقٍ موصوف قبله.

(٤) أي: أقلّ في الحذف مما تقدّم قبله.

(٥) المذكور عجزه، وصدره ما أثبتُّه بين معقوفين، وقائله جرير، وتقدَّم. انظر ما سبق ٥/ ٦٠٢: «الأشياء التي تحتاج إلى رابط»، وأنظر أيضاً ما سبق في الحذف «بَيَانُ أنّه قد يُظَنّ أنّ الشيء من باب الحَذْف وليس منه».

والشّاهد فيه أن جملة «حميت» صفة لـ «شيء»، والرابط ضمير نَصْبٍ مُقَدّر. أي: حميته.

(٦) أي: العائد على المبتدأ المخبر عنه.

(٧) أي: دون عائد الموصوف، ودون عائد الموصول في الحَذْف.

(٨) قائله أبو النجم، وتقدَّم في «كُلّ» ٣/ ١١٧، وكذا في روابط الجملة ٥/ ٥٧٩.

والشّاهد فيه أنّ «كُلُّ»: مبتدأ، ولم أَصْنَعِ: جملة في موضع الخبر، والرّابط محذوف. أي: لم أَصْنَعْهُ.

(٩) قائله آمرؤ القيس، وتقدَّم في «مسوّغات الآبتداء بالنكرة».

وجاءت روايته «نسيتُ» إلّا في م/ ٤، فقد جاء «لبستُ»، وكذلك أثبته مبارك والشيخ محمد.

والعائد المحذوف على تقدير: فثوبٌ نسيتُه، وثوب أَجُرُّه.

(١) أي: جاء حَذْفُ المفعول في غير ما تقدَّم.

(٢) سورة النساء ٤/ ٩٢، وتقدَّمت في «ما» ٤/ ٥٩.

وتقدير الحَذْف في الآية: فمن لم يجد رقبةً فعليه صِيَامُ شهرين.

وانظر سورة المجادلة: ٥٨/ ٣ - ٤ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا . . . * فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا . . .

وتقدَّمت الآيةُ الثالثة في الجهة الثالثة مما سبق.

والتقدير: فمن لم يجد رقبة. . . فمن لم يستطع صيام شهرين.

(٣) أي: من غريب الحَذْف.

(٤) سورة يونس ١٠/ ٧٧، وتقدَّمت في الجملة الثالثة المحكيّة بالقول، انظر ما سبق ٥/ ١٨٢، وقد ذكر هذا المصنِّفُ من قبل قال: «أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حذف مقالتهم مدلولاً عليه بجملة الإنكار. . .».

وعَلّق الشمني على نَصّه هنا بأنه أَحَد الأَوْجُه التي ذكرها الزمخشري في الكشاف.

قلت: انظر الكشاف ٢/ ٨٢ فقد قال: «. . . فإن قلت: هم قطعوا بقولهم: إنّ هذا لَسِحْر مبين، على أنّه سِحْرٌ، فكيف قيل لهم: أتقولون أسِحْرٌ هذا؟ قلت فيه أوجه: أن يكون معنى قوله: أتقولون للحق، أتعيبونه وتطعنون فيه، وكان عليكم أن تُذْعِنُوا له وتعظِّموه. . .، ثم قال: أسحر هذا، فأنكر ما قالوه في عيبه والطّعن عليه، وأن يُحْذَفَ مفعول «أتقولون»، وهو ما دَلَّ عليه قولهم: إنّ هذا لَسِحْرٌ مبين، كأنه قيل: أتقولون ما تقولون، يعني قولهم: «إنّ هذا لسحر مبين»، ثم قيل: أَسِحْرٌ هذا؟، وأن يكون جملة قوله: أسحر هذا ولا يفلح الساحرون، حكاية لكلامهم. . .».

(١) سورة الضحى ٣/٩٣، وتقدَّمت في حرف الكاف، انظر ٢٧/٣.

والتقدير: وما قلاك.

(٢) الآية: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ سورة طه ٧٧/٢٠. أي: لا تخاف إدراكاً من فرعون وجنوده ولا تخشاه.

(٣) سورة الليل ٥/٩٢ وتتمة الآية ﴿... وَٱتَّقَىٰ﴾.

أي: أعطى الفقير المال أو الصدقة، والمراد هنا ذِكْرُ الأحداث دون مُتعَلَّقاتها.

(٤) أي: ويجوز حَذْف ثاني مفعولي «أَعْطَى».

(٥) تتمة الآية: ﴿فَتَرْضَىٰٓ﴾ سورة الضحى ٥/٩٣ وتقدَّمت في السين، انظر ما سبق ٣٤٩/٢، وفي حرف اللام ٢٤٥/٣. والمفعول المذكور هو الكاف من «يعطيك»، وهو الأول، وحُذِفَ المفعول الثاني، أي: يعطيك خيراً.

(٦) أي: وقد يُحْذَفُ أوّل المفعولَيْن.

(٧) سورة التوبة ٢٩/١٩، وتقدَّمت في الجملة المُجَاب بها القسم، انظر ما سبق ١٤١/٥، والتقدير: حتى يعطوكم الجزية، أو يعطوا ولي الأمر الجزية.

(٨) سورة الرعد ١٣/ ٢٣ – ٢٤، وتقدَّمتا في الجملة التفسيريّة ٥/ ١٠٧، كما تقدّمتا قريباً في حذف الفعل ص/ ٤٥٤، وكان التقدير عنده: قالوا: سلام عليكم.

(١) أشرتُ إلى هذا التقدير في الموضع السّابق.

(٢) أي: في تقدير الحاليّة.

(٣) سورة البقرة ٢/ ١٢٧، وتقدَّمت، انظر فيما سبق «إذ» ٢/ ٣٣، و«عن» ٢/ ٤٠٢، وباب المبتدأ في «الجهة الرابعة».

(٤) ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ مثبت في م/ ٣، وليس في بقية المخطوطات.

(٥) أي: والحال أنّ إسماعيل، وعلى هذا: إسماعيل: مبتدأ، وخبره قول محذوف، وهو العامل في قوله: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾، قالوا: وعلى هذا يكون إبراهيم هو الرّافع، وإسماعيل هو الداعي فقط؛ لأن إسماعيل كان طفلاً، ورَوَوْا هذا عن عليّ رضي الله عنه. وذكر السّمين وجهاً آخر رآه الظاهر، وبَدَأَ به وهو أنّ إسماعيل معطوف على إبراهيم، فيكون مشاركاً له في رفع القواعد، ويكون ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ في مَحَلّ نَصْب بإضمار القول، وذلك القول في مَحَلّ نَصْب على الحال منهما، أي: قائِلَيْنِ: رَبَّنا. . . انظر الدر المصون ١/ ٣٦٩.

(٦) أي: أنّ القول محذوف من الآية السّابقة كما حُذِف من الآية الآتية؛ حيث قُدِّر خبراً للموصول.

(٧) سورة الزمر ٣٩/ ٣، وتقدَّمت في «إذا»، انظر ما سبق ٢/ ٦٧، وذكر في الموضع السّابق أن التقدير: يقولون... وانظر الحاشية/ ٨.

(٨) ذكروا فيها أربعة أقوال هذا هو الثاني منها. انظر الدر ٦/ ٥.

(٩) أي: قائلين كذا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾.

(١٠) أي: قائلون كذا...

(١) أي: لا موضع للقول المقدَّر، وهو: يقولون: ما نعبدهم...

(٢) أي: المضمر بَدَلٌ من الصِّلةَ وهي «اتخذوا»، ويكون التقدير على هذا: والذين اتخذوا قالوا...، والخبر على هذا لا يزال: «إنّ الله يحكم بينهم».

(٣) أي: الواو في «اتخذوا».

(٤) ويكون مقدَّراً عائداً على المشركين، ومفعول الاتخاذ الأول محذوف، وهو عائد على الموصول؛ ولذا قدَّره المصنِّف «اتخذوهم»، ويكون المفعول الثاني هو «أولياء».

(٥) الخبر في هذا التقدير له جهتان: إمّا أن يكون القول المضمر، والتقدير: والذين اتخذهم المشركون أولياء يقول فيهم المشركون: ما نعبدهم.
والجهة الثانية: أنّ الخبر هو جملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾.

(٦) أي: بَدَلٌ من الصِّلَة «اتخذوهم».

(٧) وكم: على هذا التقدير ٱستفهاميّة.

(٧) وكم: على هذا التقدير اْستفهاميّة.

(٨) **هذه الآية مثبتة في م/١، ولم يشر إلى هذا مبارك ولم يثبت الآية.**
انظر الورقة/ ١٧٨ ولم أجد الآية مثبةً في متون الحواشي، وكذا الحال عند الشيخ محمد.
وذِكْرُها أَوْلى؛ لأنّ «كم»: خبرية في مقابل المثال للاْستفهامية.

(٩) الآية: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ ۝ وَنَعْمَةٍ كَانُوا۟ فِيهَا فَٰكِهِينَ﴾ سورة الدخان ٤٤/ ٢٥ - ٢٧.

= وكم: مفعول «تركوا»، أي: تركوا كثيراً، و«من جنات» تفسير وتبيين لـ «كم»، وجاء مجروراً بمن لئلا يلتبس بمفعول الفعل «ترك».

وانظر شرح الكافية ٢/ ٩٧ قال: «وإذا كان الفَصْلُ بين «كم» الخبريةُ ومميزها بفعل متعدٍّ وَجَب الإتيان بـ «مِن»؛ لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ القصص ٢٨/ ٥٨».

(١) سورة المدثر ٧٤/ ٣٠، وتقدَّمت، انظر «كَلّا» ٣/ ٦٨.
أي: على النار تسعة عَشَرَ مَلَكاً.

(٢) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ سورة الأنفال ٨/ ٦٥.
والتقدير: عشرون رجلاً.

(٣) أي حَذْف التمييز، ووَجْهُ الشُّذوذ فيه أنّه جيء به مُفَسِّراً لضمير مستتر، هو فاعل «نعم» وكذا بئس، فإذا حذف المفسِّر فإنه يبقى الضمير المستتر بلا تفسير.

(٤) هذا قطعة من حديث وتتمته: «... **ومن اغتسل فالغُسْلُ أفضل**» والشاهد في الحديث حذف التمييز والمخصوص.
وانظر تخريجه في شرح البغدادي لأحاديث الرضي في شرح الكافية/ ٢٢٨ - ٢٢٩، وشرح الكافية ٢/ ٣١٧، وانظر الهمع ٥/ ٣٤، وشرح الكافية الشافية/ ١١٠٦، والجامع الصغير/ ٥٢٢.

(٥) **كان الأَوْلى أن يُذْكَر المخصوص لأنه محذوف أيضاً من نصّ الحديث: أي: نعمت رخصةً هي.**

(١) **قوله: «بعد إلا وغير المسبوقَيْن بليس» غير مثبت في م/ ١ و٢ و٣ و٤، وهو مثبت في م/ ٥. ولم أَجِد عند مبارك والشيخ محمد إشارة إلى هذا، وكذا الحال في متون الحواشي.**

(٢) أي: ليس المقبوضُ إلّا هي.

(٣) أوليس المقبوض غير ذلك.

(٤) تقدَّم هذا في ٢/ ٤٥٥ - ٤٥٦ عند الحديث عن «غير»، وذكر في «ليس غيرُ» احتمالُ الاسميّة والخبرية في «غير».

وقال أبو حَيّان: «ويجوزُ حَذْف ما بعد «إلّا» وبعد «غير»، وذلك بعد ليس، تقول: جاءني زيد ليس إلّا، وليس غيرُ، وليس هذا من الاستثناء.

وتقول: «قبضتُ عشرةً ليس إلّا، وليس غير»، وذلك نَصْبُ «غير» ورفعه منوناً، وغير منون، فأمّا في «ليس إلا» فاسمُها مضمر فيها، والخبر محذوفٌ أي: ليس الجائي إلّا إيّاه، وليس المقبوض...».

انظر الارتشاف/ ١٥٤٨، والكتاب ١/ ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٥) **من هنا إلى آخر النَّصّ مثبتٌ في م/ ٥، وهو غير مثبت في بقيّة المخطوطات، وقد أُثبت في المطبوع عند مبارك والشيخ محمد، ولم أجد إشارةً منهما إلى ذلك، وكذا الحال في متون الحواشي المطبوعة.**

(٦) **المُجيزُ هو ابنُ مالك انظر التسهيل/ ١٠٧.. وانظر خلافه في شرح التسهيل ٢/ ٣١٧.**

وفي المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٩٦ «ولم يكن غيرهُ وغيرَه وفاقاً للأخفش. فيحذف الاسم إن نصبت والخبر إن رفعت، كما فُعل ذلك بعد «ليس» فتقول: جاءني زيدٌ لم يكن غيرُه أو غيرَه. ومَنَع ذلك السِّيرافي لما فيه من الحَذْف للاسم أو للخبر، فلا يُقاسُ على ما شذَّ من قولهم: ليس إلّا، وليس غير».

(١) أي: يكثُرُ حَذْفُ حرف العطف في الشِّعْر، ويكون في غيره، ولكن ليس ككثرته فيه.
وذكر الدسوقي فيه ثلاثة مذاهب هذا أحدها، وقيل إنه مختص بالأعداد المسرودة، وقيل إنهَ قياس مُطَّرد في الشعر والنثر على السّواء. وهو مذهب آبن مالك.
انظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٦٤، وانظر الضرائر الشعرية/ ١٦١.

(٢) البيت من قصيدة مدح بها الحطيئةُ بغيضَ بن عامر بن شَمّاس، وعَرَّض بالزبرقان بن بدر وهو آبن عَمّ بغيض.
وفي م/ ١ و٤ و٥ «جارٌ» وفي م/ ٢ و٣ «جاراً».
وعلى النّصب هو حال من الهاء في «منزله»، وقيل غير هذا، وعلى الرفع هو خبر «إنّ».
وأثبت البغدادي رواية الرَّفْع، وجاءت الرواية في الديوان بالنَّصْبِ.
وقوله: شدَّ ما آغتربا: أي ما أَشَدَّ ما آغتربا، فحذف «ما» التعجبية، والهمزة من «أَشَدَّ» لضرورة الشعر. وما: مصدرية. والتقدير ما أَشَدّ آغترابه.
والشّاهد في البيت أنّ جملة «منزله برمل يبرين» معطوفة بواو محذوفة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٢٦، والديوان ١٢٨، وأمالي آبن الشجري ١/ ٧٩، ٣٧١.

(٣) أي: جملة «منزله برمل يبرين» صفة ثانية لـ «امرأً»، والصفة الأولى جملة «رهطه بالشام».

(٤) ذكر الأشموني أنه ذكر هذا عن أبي زيد آبنُ جني. انظر ٢/ ١٢٠.

(١) أي: لحماً وتمراً: كلاهما بَدَل على تقدير: بل لحماً وتمراً: فلحماً بَدَلٌ من «خبزاً»، وهو بَدَلٌ مُباين.

(٢) النص في المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٧٤ «أي: أو درهمين أو ثلاثة».

(٣) أي: البدل المذكور فيما رُوي عن أبي زَيد. أي: درهمين بَدل من درهماً...

(٤) أي: على حَذْف حَرْف العطف.

(٥) في م/٣ «منها».

(٦) سورة الغاشية ٨٨/٨.

(٧) في م/٢ و٣ «عطفاً».

(٨) سورة الغاشية ٨٨/٢.

(٩) ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۞ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيَۢا بَيْنَهُمْۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ سورة آل عمران ٣/١٨ - ١٩.

- قراة الجمهور «إنَّ الدين» بكسر الهمزة على الاستئناف.

- وقرأ ٱبنُ عبّاس والكسائي ومحمد بن عيسى الأصفهاني والشنبوذي وٱبن مسعود وأبو رزين وأبو العالية وقتادة «أَنَّ الدين. . .» بفتح الهمزة.

وذهب الفارسي إلى أنه بَدَلُ الشيء من الشيء، أي: بَدَلٌ من «أنه» في الآية السّابقة، أو هو بَدَلُ ٱشتمال، أو بَدَلٌ من القسط. وتعقَّبه أبو حيان.

= وخَرَّجها الطبريّ على حَذْف حرف العطف، وضعَّفه ٱبنُ عطيّة في المحرّر، وبيَّن وَجْهَ ضعفه أبو حَيّان بأنّه متنافِرُ التركيب مع إضمار حَرْف العطف.

ويبقى التخريج على البَدَل، وهو ما ذَهَبَ إليه الفارسيّ هو ما دَرَجَ عليه غالِبُ العلماء.

انظر كتابي معجم القراءات ١/ ٤٦٣.

(١) سورة آل عمران ٣/ ١٨ .

(٢) أي: يُبعِدُ التخريج على العطف، وحذف الواو. وانظر هذا لشيخه أبي حيان البحر ٢/ ٤٠٧ .

(٣) المرفوع الأوّل هو «الله»، والمرفوع الثاني هو «الملائكة»، وفَصَل بينهما بالمنصوب، وهو ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ انظر الدسوقي ٢/ ٢٦٤، والدر المصون ٢/ ٤٧ .

(٤) وهما ﴿أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، و﴿أَنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾، والمرفوع هو «الملائكة». ومَثَّلَ أبو حيان الفَصْلَ بقوله: هو مثل «أكل زيد خبزاً وعمرٌو سمكاً، ففصلت بين زيد وعمرٍو بـ «خبزاً»، وفَصَلْت بين خبزاً وسمكاً بـ «عمرو»، والأصل قبل الفصل: أكل زيد وعمرو خبزاً وسمكاً».

(٥) ذكر هذا أبو حَيّان للزمخشري، وأنه نقلٌ لكلام أبي عليّ.

(٦) وهذا لأبي عليّ أيضاً.

(٧) في آخر الآية الأولى. وهذا التخريج لأبي حَيّان كأنه قيل: الحكيم بأنّ... انظر البحر ٢/ ٤٠٨، والدر المصون ٢/ ٤٧ .

(٨) «قوله تعالى» مثبت في م/ ٢، وليس في بقية المخطوطات.

(٩) ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا۟ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٩١ – ٩٢.

= وانظر الآية/ ٩٢ فيما تقدَّم ٢/ ٨٢، والضرورة اقتضت إعادة ذكرها هنا.

(١) ذكروا في «قلت» أربعة أوجه:

الأول: أنه: جواب «إذا» الشرطيّة، و«إذا» وجوابها في موضع الصِّلة، وعلى هذا يكون «تولَّوا» جواباً لسؤال مقدَّر: ما كان حالهم إذ أُجيبوا بهذا الجواب؟

فأجيب بقوله: تولَّوا.

الثاني: أنّه في موضع نَصْب على الحال من كاف «أتوك»، وإلى هذا مالَ الزّمخشري.

الثالث: أنّه معطوف على الشَّرْط، وحُذِف حَرْفُ العطف، وإلى هذا ذهب الجرجاني، وتبعه ٱبنُ عطيّة، غير أنه قدَّر العاطف فاء: فقلت.

الرابع: أن يكون ٱستئنافاً، وإليه ذهب الزمخشري، ورَدَّه أبو حَيّان، ورآه فهماً أعجميّاً. وأغلظ القولَ السمينُ لشيخه أبي حَيّان في هذا الموضع.

وما ذكره المصنف هنا مُنْتَزَعٌ من كلام شيخه في البحر، انظر ٥/ ٨٦، والدر المصون ٣/ ٤٩٢، والكشاف ٢/ ٥٣، والمحرَّر ٦/ ٥٩٩ – ٦٠٠.

(٢) أي: جواب «إذا».

(٣) ذكرت أنّ هذا للزمخشري.

(٤) ذكر هذا الزمخشري، وقد مال إلى مذهب أهل البصرة؛ حيث يُشْتَرطُ تقدير «قد» قبل جملة الحال التي فِعْلُها ماضٍ، وٱستشهد لذلك بالآية ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.

(٥) انظر الكشاف ٢/ ٥٤ ونصُّه: «فإن قلت: فهل يجوز أَنْ يكون قولُه: ﴿قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ ٱستئنافاً مثله كأنه قيل: إذا ما أتوك لتحملهم تولَّوْا فقيل: ما لهم تولّوا باكين؟ فقيل: قلتُ: لا أَجِدُ ما أحملكم عليه، إلا أنّه وَسّط بين الشرط والجزاء، قلت: نعم ويَحْسُن».

قال أبو حيان بعد نقل النص: «ولا يجوز ولا يَحْسُنُ في كلام العرب، فكيف في كلام الله؟ وهو فهم أعجمي» البحر ٥/ ٨٦ وتعقَّب السمينُ شيخَه أبا حَيّان، انظر الدر ٣/ ٤٩٢.

(١) أي: ذلك الاَستئناف.

(٢) قائله عبدالرحمن بن حَسّان وقيل غيره، وتقدَّم في مواضع أَوَّلها في «أمّا». انظر ١/ ٣٥٥، وقد ذكره شاهداً لحذف الفاء للضرورة. والتقدير: فالله يشكرها.

(٣) مَرَّ هذا في الكلام على الفاء. انظر ما سبق ٢/ ٤٩٥.

(٤) أي: الأخفش. وقد أجاز حَذْف الفاء في الاَختيار.

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٨٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٢/ ٩٧، واَنظر معاني القرآن للأخفش/ ١٥٨.

(٦) من أمثلة حَذْف واو الحال ما وجدتُه في فتح الباري ٢/ ٣٧٠ في قوله: «فأمّا فيما وراءَه خَدِّي على خَدِّه» أي: مُتَلاصِقَيْن، وهي جملة حاليّة بدون واو كما قيل في قوله تعالى: ﴿اَهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ سورة البقرة ٢/ ٣٦، الأعراف ٧/ ٢٤.

(٧) البيت مختلفٌ في نسبته، وتقدَّم ذِكْرُ هذا في «الأشياء التي تحتاج إلى رابط». انظر ما تقدَّم ٥/ ٦١٣.

(١) انظر بَسْط الخلاف عند المصنِّف فيما تقدَّم ٢/ ٥٣٦- ٥٣٧.
وانظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف/ ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) ويُسْتَثنى من ذلك الأخفش؛ فإنه لم يشترط ذلك.
ووافق الفراءُ البصريين في المسألة. انظر معاني القرآن ١/ ٢٤ «والحال لا تكون إلا بإضمار «قد» أو بإظهارها».
فتعميم المصنِّف هنا بقوله: «البصريون» ثم «الكوفيون» غير دقيق، وعَلَّقْتُ بمثل هذا على ما ذكره فيما سبق في «قد» في ٢/ ٥٣٦ - ٥٣٧.

(٣) تتمة الآية: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١١٩.

(٤) سورة الشّعراء ٢٦/ ١١١، وتقدَّمت في الجملة الحاليّة، انظر ٥/ ١٦٢، على تقدير: وقد اتَّبعَك.

(٥) سورة النساء ٤/ ٩٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق في «قد» ٢/ ٥٣٦، والتقدير: أو جاءوكم قد حَصِرَتْ صدورُهم.

(٦) إلا الفَرّاء، وذكرت هذا قبل قليل.

(٧) أي: لم يشترطوا تقدير «قد» في جملة الحال التي فعلُها ماضٍ، ولكنهم اشترطوا تقدير «قد» في الجملة الواقعة خبراً لـ «كان» وأخواتها. وانظر رَدَّ هذا عند أبي حَيّان في الارتشاف/ ١١٦٧.

(٨) نَصُّ الحديث في صحيح البخاري: «عن أنسٍ رضي الله عنه قال: كنتُ عند النبيّ ﷺ فجاءه رجل، فقال: يا رسول الله: إني أَصَبْتُ حَدّاً فَأَقِمْه عليّ، قال: ولم يسأل عنه،
= قال: وحضرت الصلاة فَصَلّى مع النبي ﷺ، فلما قضى النبيُّ ﷺ الصلاة قام إليه رجل، فقال: يا رسول الله، إني أَصَبْتُ حَدّاً فأَقِمْ فيَّ كتاب الله. قال: أليس قد صَلَّيْت معنا، قال: نَعَم، قال: فإنَّ الله قد غَفَر لك ذنبك، أو قال: حَدَّك.
انظر صحيح البخاري ٤/ ٢٣٤٤ «كتاب المحاربين من أهل الكفر والرِّدة». ورقمه ٦٤٣٧
وانظر فتح الباري ١٧/ ١١٨ - ١١٩.

(١) قائله زُفَر بن الحارث الكلابيّ.

قال التبريزي: كنا نطمع في أمرٍ فوجدناه على خلاف ما كنا نَظُنّ، وهذا من قولهم في المثل: **«ما كُلُّ بيضاءَ شحمة»**، ومثله: **«ما كُلُّ سوداء تمرة»**.

ومعناه: ما كُلُّ ما أَشْبَه شيئاً يكون ذلك الشيء.

وجُذام وحميَر: قبيلتان من اليمن.

قال: كنا ظننا أنّ سبيل هاتين القبيلتين كسبيل سائر الناس لما ٱلتقينا معهم بأنّا نقهرهم قَهْراً قريباً، ثم وجدناهم بخلافه. كذا عند البغدادي، والشّاهد فيه عند الكوفيين أنّ «قد» مقدَّرة أي: وكُنّا قد حَسِبْنا...

وزُفَر شاعر فارس من الأمراء، وكان سَيّد قومه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣١، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١٥٥، والعيني ٢/ ٣٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٤٩، وشرح السُّيُوطي/ ٩٣٠.

(٢) عجز البيت غير مثبت في م/ ٥، وكذا جاء في متن حاشية الشمني، وأشار إلى أنّه يقع بتمامه في بعض النُّسخ.

(٣) أي: خالف البصريّون الكوفيين في عدم ٱشتراط «قد» مع خبر «كان» وأخواتها.

وانظر الارتشاف/ ١١٦٧.

(٤) أي: إضمار «قد» في خبر «إنّ» إذا كان ماضياً. وتقدَّم هذا عند المصنِّف في «قد». انظر ما سبق ٢/ ٥٤٠.

(١) سورة يوسف ١٢/ ٩١، وتقدّمت، انظر ما سبق ٢/ ٥٣٧، فقد ذكر هذا ٱبن عُصفور، انظر المقرَّب ١/ ٢٠٥، وٱنظر أيضاً حرف اللام/ لام الجواب، وهو فيما سبق ٣/ ٢٧١.

(٢) سورة البروج ٨٥/ ٤، وتقدَّمت، انظر ما سبق «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» ٥/ ٦١٨.

(٣) أي في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ * وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾ سورة البروج ٨٥/ ١ -٣.

(٤) ذكر السمين أنّه على حَذْف اللام، وحَسُنَ الحَذْفُ للطُّول، وأنه قيل: هو على حذف اللّام وقد، لقد قُتِل، وعلى هذا يكون «قُتِل» خبراً لا دُعَاءً، ثم ذكر أوجهاً في الجواب. انظر الدُّرّ ٦/ ٥٠٢.

(٥) أي: طولُ الفَصْلِ بين القسم في الآية الأولى والجواب في الآية الرابعة حَسَّنَ حَذْفَ اللام وقد، من جواب القسم.

(٦) البيت لٱمرئ القيس، وتقدَّم في «قد»، انظر ما سبق ٢/ ٥٣٨.

وكان ٱبنُ عصفور قد ذكره شاهداً للٱقتران باللام وَحْدَها في جواب القَسَم إذا كان بعيداً من الحال، ولم يُقَدَّر معه «قد». ارجع إلى ما سبق فهو أَوْضَح مما ساقه هنا مختصراً.

(٧) **ليس كذلك، فلا إضمار.**

(٨) سورة الروم ٣٠/ ٥١.

(١) أي: على تقدير «قد» في جواب القَسَم، أي: لقد ظَلُّوا.
وذكر السّمين أنّ قوله: «لَظَلُّوا» جواب القَسَم المُوَطَّأ له بـ «لئن»، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنىً، **ولم يُذْكَرْ تقدير «قد» عن أحد**، انظر الدُّرّ ٥/ ٣٨٢.

(٢) ولا يقترن بقد إلا جواب القَسَم إذا كان ماضياً.

(٣) أي: أَغْنَى جوابُ القَسَم عن جواب الشّرط. وانظر الفريد ٣/ ٧٦٤.

(٤) هذا التقدير للخليل.
وقال بعده الهمداني: «ولعمري صَدَق فيما زَعَم؛ لأَنَّه شرط وجزاء، وذلك بابُه الآتي دون الماضي» الفريد ٣/ ٧٦٤.
ونَصُّ الخليل: «وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا...﴾ فقال: هي في معنى ليفعَلُنَّ، كأنه قال: لَيَظَلُّن، كما تقول: والله لا فعلتُ ذاك أبداً، تريد معنى: لا أَفْعَل...» الكتاب ١/ ٤٥٦.

(٥) أي: لا يُؤَكَّدُ الماضي بنونَيْ التوكيد؛ لأنه وقع فلا معنى لتوكيده، ولهذا لم يُؤَكَّد الفعل الواقع في جواب القَسَم في الآية وهو «لَظَلُّوا»، فلما قُدِّر على ما يُرادُ منه - وهو المستقبل - دخلت اللامُ على ما نُقِل عن الخليل.

(٦) انظر نصّ الأخفش في شرح الكافية الشافية/ ٥٢٦ قال: «وحكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ بفتح التّاء بلا تنوينٍ على تقدير: لا رجلَ ولا امرأةَ، على تركيب المعطوف مع «لا» الثانية، ثم حُذف [كذا]، ونُوِيَت واَستُصْحِب مع نيّتها ما كان من اللفظ بها». وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٤٨ «لا رَجُلَ وامرأةَ فيها».

وجاء النَّصُّ مُحَرَّفاً في الاَرتشاف «لا رجل امرأة» كذا فقد سقطت الواو في الطباعة. انظر فيه ص/ ١٣١١، وذكر أبو حَيّان بعدها: أنها لغة ضعيفة، يعني حذف «لا».

(١) أي: في «امرأة».

(٢) أي: التركيبُ مع «لا» بقي بعد الحَذْف كما كان من قَبْلُ.

(٣) كذا جاء في م/ ١ «. . . النافية غيرها»، ومثله في م/ ٤، وفي م/ ٢ و٣ «حذف لا النافية»

وقوله: «وغيرها» غير مثبت فيهما.

وفي م/ ٥ «حذف لا النافية وغيرها».

ولم أجد عند الشيخ محمد ومبارك تعليقاً على هذا الخلاف.

وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٦١ «حَذْف لا النافية غيرها» أي: غير «لا» التبرئة. وفي بعض النسخ: وغيرها بالواو أي: وغير لا النافية وهو لا الناهية، والصّواب الأوّل؛ ولهذا لم يُمَثِّل إلّا لـ «لا» النافية».

(٤) أي: غير «لا» النافية للجنس المتقدِّمة.

(٥) أي: حَذْف «لا».

(٦) سورة يوسف ١٢/ ٨٥، وتقدَّمت في «إلّا» ١/ ٤٧٧، واللام غير العاملة ٣/ ٢٥١.

(٧) قائله امْرُؤُ القيس.

ورُوي: **فقلتُ يمينُ الله ما أنا بارِحٌ . . .** ولا. شاهد فيه على هذه الرواية.

كما روي: **فقلتُ لها تالله أَبرَحُ قاعداً.**

= ورواية الديوان كما أثبتها المصنِّف.

ورُوي يمينُ: بالرفع على الابتداء، وبالنَّصْب على تقدير: أَحْلِفُ بيمين الله، فهو منصوب على نزع الخافض، والشاهد فيه حَذْفُ «لا» قبل أَبْرَح: أي: لا أبرح قاعداً.

فقد حُذِفت «لا» من جواب القَسم بأطراد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣٢، والخزانة ٤/ ٢٠٩، ٢٣١، والكتاب ٢/ ١٤٧، والديوان/ ٣١.

(١) أي: يَقِلُّ حَذْفُ «لا» مع الفِعْل الماضي.

(٢) البيتان لأُمَيّة بن أبي عائد الهذليّ. وفي م/١ «أُمَدُّ» كذا على البناء للمفعول، وفي البيت الثاني رواية: أَبَد، ورَدَّ البغدادي رواية الميم، وهو من أبيات مطلعها:

أفـاطِـمَ حُـيِّـيـتِ بـالأَسْـعَـدِ ... مـتـى عَـهْـدُنـا بـكِ لا تَـبْـعَـدِي

والمقام: مقامُ إبراهيم عليه السَّلام. أَمُدّ؛: أَزِيْدُ، به: الضمير للعقل، بل لِدَوَام العقل، السَّرْمد: دوام الزَّمان.

والشاهد فيه حَذْف «لا» والتقدير: لا نسيتك، وذكر ٱبنُ مالك أَنّ الحذف وقع بسبب أَمْن اللَّبس؛ لأنّ المعنى لا يصحُّ إلا بتقديره.

وأُمَيّة: شاعر مخضرَم، وهو من شعراء الدولة الأمويّة ومُدَّاحِهِم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣٣، والخزانة ٤/ ٢٣١، والهمع ٤/ ٢٥٠، وشرح السّيوطي/ ٩٣١، وشرح الكافية الشّافية/ ٨٤٦.

(٣) أي: يَسْهُل حَذْفُ «لا» النافية إذا كان في جواب القسم إذا كان ماضياً تقدُّم «لا» على القَسَم، فهي دليلُ على المحذوف.

(٤) البيت من قصيدة للمتنخِّل الهُذَليّ.
وروايته عند البغدادي وفي شعر الهذليين: نادى الحيُّ ضَيْفي..
= قال السُّيُوطي: أي لا يطمعون في مُشاركتي، ولا في تحويل الضيف عني...».
قال البغداديّ: وليس في الشّاهد ذِكْرُ الضيف، فكان ينبغي أن يُنَبِّه أوّلاً بقوله: صوابه: فلا والله نادى الحيُّ ضيفي». وكذا رواية الديوان، ورُوي: فلا وأَبِيك.
وذكره ابْنُ مالك:

فــلا والله نــادى الــحــي ضــيــفــي   هــدوءاً بــالــمــســاءة والــعِــلاط

وهو بيت لأبي أسامة الجشمي. كذا عند البغدادي، مع أنه الرواية عن المتنخل في شعر الهذليين.
وأثبت الأمير في الحاشية ٢/ ١٧١ أنّ البيت لأبي أُسامة الجشمي، وذكر أنه نقله عن السيوطي. كذا!
والشاهد في «البيت حَذْفُ «لا» والتقدير: لا واللهِ لا ينادي الحيّ ضيفي ومعنى البيت: أنه لا يُنادي بعض قومي، أو الحيّ ضيفي بعد ساعة من الليل، فهو مُكْرَمٌ لا يُسيء إليه أَحَد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣٥، وديوان الهذليين ٢/ ٢١، والهمع ٤/ ٢٥٦.
(١) أي: سُمِعَ حَذْف «لا».

(٢) البيت للنمر بن تولب الصحابيّ، وضبط «قولي» بضم القاف، ولعله غير الصواب، والتقدير في البيت: لا تلاقون البعير بعد إطلاقكم إياه حتى يعود المُنَخَّل، والمُنَخَّل هو ٱبنُ الحارث بن قيس بن ثعلبة، شاعر مُقِلّ من شعراء الجاهلية، وقد قتله النعمان ٱبنُ المنذر بعد أن ٱتهمه بٱمرأته، وتضرب العربُ به المثل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٣٧، وشرح السّيوطي/ ٩٣١، والعيني ٢/ ٣٩٥.

(٣) أي: بحذف «لا».

(٤) سورة النساء ٤/ ١٧٦، وتقدّمت في مواضع أَوّلها «أَنْ»، انظر ما سبق ١/ ٢٢٤ «بمعنى لئلا...»، وٱنظر هذا في «لا» ٣/ ٣٣٤.

(٥) ذكر هذا في ١/ ٣٣٥ قال: «أَيْ: كراهية أَنْ تضلّوا»، وانظر التبيان للعكبري/ ٤١٤.

(١) في م/ ٣ و٤ و٥ «كراهية».

(٢) في م/ ٢ و٥ «معطي».

وٱبْنُ مُعْطٍ هو يحيى بن مُعْطٍ بن عبدالنّور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي، كان إماماً مُبَرِّزاً في العربيّة، شاعراً مُحْسِناً، قرأ على الجزولي وغيره، وسمع من ٱبن عساكر، وأقرأ النحو بدمشق ومصر.

وُلِدَ سنة أربع وستين وخمسمئة، ومات سنة ثمان وعشرين وستمئة، وله الألفية في النحو، والفُصُول، وكتب كثيرة. انظر بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤.

(٣) أي: حَذْف «ما» بعد القسم.

(٤) سمّاها «الدُّرَّة الألفية في علم العربية». وتقدّمت انظر ٣/ ٣٩٦.

(٥) في طبعة مبارك والشيخ محمد: إنْ أُمِنَ الإلباسُ، ومثله في حاشية الأمير والدسوقي. وما أثبتُّه هو ما تواتر في المخطوطات التي بين يَدَيّ.

(٦) أي: في شرح الألفيّة، وتقدَّم ذكرها في «لو» انظر ما سبق ٣/ ٣٩٦.

(١) أنشده ٱبنُ مالك في شرح الكافية الشّافية. انظر/ ٨٤٦.

(٢) قائله عبدالله بن رواحة رضي الله عنه، كذا عند ٱبن مالك، ثم نَسَبه في شرح التسهيل لحسان بن ثابت.

المعتدل: المعادل، الوِفق: الموافق.

قال البغدادي: يقول: إنَّ ما أَصَبْتُم منا في الحرب ليس يعادل ما أَصَبْنا منكم فيها، بل إصابتُنا فيكم أَشْنَعُ وأَهْول.

والشّاهد فيه: حَذْفُ «ما» النافية.

انظر البيت في شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٤٦، وشرح الكافية الشافية/ ٨٤٦، وشرح التسهيل لاَبن مالك ١/ ٣٩، والهمع ٤/ ٢٤٩، والخزانة ٤/ ٢٣١.

(٣) **هذا ما قَدَّره في شرح الكافية الشافية/ ٨٤٧** قال: «أراد: ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل، فحذف «ما» النافية، وأبقى «ما» الموصولة، وجاز ذلك لدلالة الباء الزائدة في الخبر، ولدلالة العطف بـ «ولا».

(٤) **ذكر هذا في شرح التَّسْهِيل ١/ ٣٩**، فقد ذكر أنّ الموصول إذا كان ٱسماً أجاز الكوفيون حَذْفه، وهو يقول بقولهم وإن كان خلاف البصريين، وذكر أنّ ذلك ثابتٌ بالقياس والسّماع، ثم ساق البيت معزوّاً لحسان، وقال بعده: «أراد ما الذي نلتم وما نيل منكم».

(٥) قال الدماميني «يحتمل أن يجعل قوله «بمعتدل» مفعولاً به، والباء زائدة، و«ما» المذكورة نافية في الموضعين، والفعلان تنازعاه، وحُذِف المفعولُ من أحدهما، فلا يحتاج إلى تقدير «ما» لا نافيةً ولا موصولة».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦٢، وٱستحسنه البغدادي انظر شرح الشواهد ٧/ ٣٤٧، قال: «وهو جيد».

(١) البيت منسوب للأعشى، وتقدَّم في «الجملة المضاف إليها»، انظر ما تقدَّم ٥/ ٢٠٥. وكان الشّاهد فيه إضافة «آية» إلى «يقدمون».

وٱستشهد به هنا لما ذهب إليه ٱبنُ جنّي من أنّ «آية» مضافة إلى المصدر، و«ما» المصدريّة محذوفة، وأنّ الأصل: بآية ما يقدمون: أي: بآية إقدامِهم الخيلَ شعثاً.

وانظر الخزانة ٣/ ١٣٦، وانظر كلام المصنِّف فيما تقدَّم ٢/ ٢٠٦.

وذَهَب الأَعْلَمُ إلى مثل هذا التقدير: وهو إضافة آية إلى «تقدمون» على تأويل المصدر، أي: بآية إقدامكم، يريد أنّ المعنى عليه لا أنّ الفعل مؤوّل بحرفِ مصدريّ مقدَّر. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/ ٢٧٧، والكتاب ١/ ٤٦٠ «الأعلم - في شرح البيت».

(٢) انظر ما سبق ٢/ ٢٠٥، ٢٠٧ فقد تعقّب ٱبنَ جنّي بأنّ فيه حَذْفَ موصول حرفيّ وبقاء صِلَته.

(٣) أي: عكس البيت السّابق. فقد جاء البيت الآتي مُصَرَّحاً فيه بـ «ما».

(٤) تقدَّم البيتُ في ٥/ ٢٠٦ وقائله يزيد بن عمرو الصَّعِق الكلابيّ.

(٥) ذكر سيبويهِ أنّ «ما» لَغْوٌ. انظر الكتاب ١/ ٤٦١.

قال الأَعْلَمُ: «الشّاهد فيه إضافة «آية» إلى «يُحِبُّون» وما: زائدة للتوكيد».

(٦) أي: «ما»، وآية: مضافة إلى المصدر لا إلى جملة «تُحِبُّون الطعاما».

(١) التقدير عند السِّيرافي: جئتُ لكي تكرمني، ثم حُذِفَتْ «كي» وذكر المصنِّف هذه المسألة عنه في «كي»، انظر ما سبق ٣/ ٤٠.

(٢) حديثه هذا يَرُدُّ به رأي السِّيرافي.

(٣) قال المصنِّفُ في «كي»: والأَوّل أَوْلى [أي: النَّصْب بأنْ مضمرة في المثال] لأنّ «أَنْ» أَمْكن في عمل النَّصْب من غيرها؛ فهي أَقْوَى على التجوُّز فيها بأن تعمل مضمرةً» انظر ٣/ ٤٠، وانظر الهمع ٤/ ١٤٠، وشرح الكافية الشّافية/ ١١٥٢.

(٤) تعقَّبه الدّماميني بقوله: «هذا عجيب جدّاً، كيف لا يَعْلَمُ المصنِّفُ أَحَداً أجازه غير السُّهَيْلي والمسألة في التسهيل، وقد كَتَبَ منه نُسَخاً، وملأه بحواشيه، وفيه باب التنازع، ونحو «ما قام وقَعَد إلّا زيدٌ» محمولٌ على الحذف لا على التنازع، خلافاً لبعضهم، يَعْني أنّ التقدير: ما قام إلّا زيد، وما قعَد إلّا زيد، فهل هذا شيء غير حَذْف أداة الاَستثناء والمستثنى جميعاً، وقد صَرّح ٱبن الحاجب بالمسألة أيضاً، وٱختار فيها ذلك أي: أنها محمولة على الحَذْف دون التنازع».

وعَلَّق على هذا الشمني بقوله: وأقولُ هذا لا يَرِدُ على المصنِّف؛ فإنّ مراده حَذْف أداة الاَستثناء وحدها...» انظر الحاشية ٢/ ٢٦٢.

(٥) ﴿... ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا﴾ سورة الكهف ١٨/ ٢٣ – ٢٤.

(٦) «إني فاعل» مثبت في م/ ٤، وليس في بقية المخطوطات.

(١) أي: ولا بالمنهيّ عنه، فالمخاطب ليس بمنهى عن شيء إذ يمكن أَنْ يقول: إني أفعل ذلك، ويدّعي أنّ الله شاء ذلك الأمر. دسوقي ٢/ ٢٦٧.

(٢) أي: إلا أن يشاء الله القيام.

(٣) أي: لست بمنهيّ عن القيام.

(٤) أي: إذا صدر منه قيام.

(٥) أي: في الآية.

(٦) فقد حذف الأداة والمستثنى: إلّا قائلاً.

(٧) هذا اعتراضٌ على السهيلي. فقد قرّر الآية في حَذْف الأداة وَحْدَها، **فإنّ المحذوف هو الأداة والمستثنى.**

(٨) هذا لابن الحاجب. وقد ذكره الدماميني. انظر الشمني ٢/ ٢٦٢.

(٩) وعلى كلا التقديرين هو محذوف.

(١٠) هذا إشارة إلى المصدريّة.

(١١) هذا إشارة إلى الحاليّة. وهذا للزمخشري قال: «وهو في موضع الحال، يعني إلا مُتَلبّساً بمشيئة الله قائلاً إن شاء الله».

انظر الكشاف ٢/ ٢٥٦، والبحر ٦/ ١١٥، والدّرّ المَصُون ٤/ ٤٤٦، ٤٤٧.

(١٢) أي: ذِكْرَ «إلّا» حرف الاستثناء.

(١٣) للتلازم بين القول المُقَدَّر و«إلّا».

(١) أي: على جعل المستثنى مصدراً أو حالاً.

(٢) هذا للزمخشري: قال: «ولا تقولن ذلك القول إلّا أن يشاء الله أن تقوله بأنّ يأذن لك فيه. والثاني: ولا تقولنّه إلّا بأن يشاء الله، أي إلا بمشيئة الله، وهو في موضع الحال». الكشاف ٢/ ٢٥٦.

(٣) **يعلم ابن هشام - رحمه الله - أنّ القائل الزمخشريّ، فلماذا يعزوه إلى بعضهم، والمسألة كلها منقولة من الكشاف؟!**

قال الزمخشريّ: «وفيه وجه ثالث، وهو أن يكون «إن شاء الله» في معنى كلمة تأبيد، كأنه قيل: ولا تقولَنّه أبداً، ونحوه قوله: وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله»؛ لأنّ عودهم في ملّتهم مما لن يشاءه الله...». انظر الكشاف ٢/ ٢٥٦.

(٤) الآية: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٨٩.

(٥) قوله: «رَبّنا» مثبت في م/١، وليس في بقية المخطوطات.

(٦) انظر النَّصّ، فقد نقلتُه قبل قليل من الكشاف ٢/ ٢٥٦.

(٧) أي: ما قَدَّرَهُ من قوله: «بأَنْ يَأْذَنَ لك فيه».

(١) ذهب إلى هذا أبو حَيّان فقدقال: «وإلّا أن يشاء الله، ٱستثناءٌ لا يمكن حمله على ظاهره؛ لأنه يكون داخلاً تحت القول، فيكون من المقول، ولا ينهاه الله أَنْ يقول: إني فاعل ذلك غداً إلّا أن يشاء الله؛ لأنه كلام صحيح في نفسه، لا يمكن أن ينهى عنه، فٱحتيج في تأويل هذا الظاهر إلى تقدير.

فقال ٱبنُ عطيّة: في الكلام حَذْفٌ يقتضيه الظاهر، ويُحَسِّنه الإيجاز، تقديره إلّا أن تقول إلّا أن يشاء الله، أو إلّا أن تقول: إن شاء الله، فالمعنى: إلّا أن تذكر مشيئته، فليس: إلّا أن يشاء الله، من القول الذي نَهى عنه».

انظر البحر ٦/ ١١٤، والدّرّ المصون ٤/ ٤٤٧، والمحرّر لٱبن عطيّة ٩/ ٢٧٧ وبعد أن ذكر ٱبنُ عطية ما نقلته لك من خلال نَصّ أبي حيّان قال:

«وقالت فرقةٌ: قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ ٱستثناء من قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ﴾، يعني أنه ٱستثناءٌ مُتَّصِل على رأي هذه الفرقة.

(٢) أي ويُرَدُّ بما ذكره قولُ الزمخشريّ، فهو الذي ذهب إلى التأبيد في المسألة، وتقدَّم النَّصُّ فيها عن الكشاف.

(٣) سورة المائدة ٥/ ٧٣، وتقدّمت ٢/ ١٠٤ «إذا»، وانظر لام الجواب في ٣/ ٢٧٧.
وقد ذكر في لام الجواب في هذه الآية أنّ ما فيها لا يكون إلّا جواباً للقَسَم، وليست موطئة.
وهذا يقتضي أنّ اللام المُوَطِّئة محذوفةٌ قبل القَسَم المقدَّر، أي: ولئن لم ينتهوا، أي: والله لئن لم ينتهوا لَيَمَسَّن.
وذكر مثل هذا التقدير أيضاً في الجملة المُجاب بها القَسَم. انظر ٥/ ١٤٣ قال: «التقدير والله ليمَسَّنَّ لئن لم ينتهوا يَمَسَّن»، ورأى فيه استغناءً بجواب القَسَم المقدَّر قبل الشرط المجرّد من لام التوطئة.
(٤) «الذين كفروا» زيادة من م/ ٥، وليست في بقية المخطوطات.

(١) سورة الأنعامِ ٦/ ١٢١ . وتقدَّمت انظر ٢/ ١٠٤، ٣/ ٢٧٦، ٥/ ٥٢٠ .
وذكر في الموضع الأول أنّ جملة ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جواب لِقَسَمٍ محذوفٍ مُقَدَّرٍ قبل الشرط، ويكون التقديرُ على هذا: والله لئن أطعتموهم، فقد حُذِفَ القَسَمُ، وكذا اللامُ المُوَطِّئَةُ له من بعده.

(٢) أول الآية: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا﴾ سورة الأعراف ٧/ ٢٣، والتقدير في الآية: والله لئن لم تغفِرْ لنا... لنكونَنّ.
فقد حذف القَسَم واللام المُوَطِّئة، ودليلُ ذلك التوكيد في الجواب: لنكونَنَّ.

(٣) أي: ما سبق حُذِفت منه اللّامُ المُوَطِّئة بخلاف الآية الآتية؛ فإنها لا حَذْفَ فيها، ولا قَسَم مقدَّرٌ.

(٤) سورة هود ١١/ ٤٧، وتقدَّمت في «إنْ»، انظر ما سبق ١/ ١٢٥ - ١٢٦ .
أَكُن: جواب الشرط إلّا تغفر لي، ولا قَسَمَ ولا حَذْفَ.

(٥) ذكر من قَبْلُ أنّ هذا الحذف قياس. انظر ٥/ ٦٩٥، وذكر مَحلّ «أنْ وأنّ» أنه نَصْبٌ عند الخليل بعد حَذْف الجارّ، وكذا عند أكثر النحويين، وأنّ سيبويهِ جوَّز أَنْ يكون المَحَلُّ جَرّاً.

(٦) في م/ ١ و٣ كما أثبتُّه، وفي بقية المخطوطات مع«أنَّ وأَنْ»، ومثله في المطبوع.

(٧) تتمة الآية: ﴿... قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ سورة الحجرات ٤٩/ ١٧.

وذكروا في الموضعين غير تقدير المصنِّف «أَنْ أسلموا» مفعولٌ به، وضُمِّن «يمنون» معنى «يعتدّون»، كأنه قيل: يَعْتَدُّون عليك إسلامهم مانِّين به عليه؛ ولهذا صُرِّح به في قوله: ﴿قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم﴾.

= والتقدير الثاني: أي: يمنُّون عليك لِأَجْل أَنْ أَسْلموا، فقد جعلوه من باب المفعول من أَجْله.

وقَدَّرُوا في آخر الآية: «أَن هداكم» بمعنى: إذ هداكم، فهي تفيد التعليل.

انظر مثل هذا في الدُّرّ المصون ٦/ ٧٢، فإنّ ما ذكره هو حديث شيخه أبي حَيّان في البحر ٨/ ١١٧.

(١) تتمة الآية: ﴿... خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ سورة الشعراء ٢٦/ ٨٢، وتقدير الجارّ: في أَنْ يغفر لي.

(٢) الآية: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٨٤.

التقدير في الآية: ونطمع في أَنْ يُدْخِلَنا.

(٣) سورة الجنّ ٧٢/ ١٨، وتقدَّمت في «الأمور التي يتعدَّى بها القاصر» ٥/ ٦٩٨، وقال من قبلُ: «. . . لا تدعوا مع الله أحداً لأن المساجد لله. . .».
وذكرتُ في الآية في الموضع المحال عليه وجهاً آخر وهو أنه معطوف على ما قبله وهو «أنّه ٱستمع» انظر هذا في الحاشية/ ٥.

(٤) قوله: «أي: ولأنّ المساجد لله» غير مثبت في م/ ١ و٢، و٥، وأثبت في م/ ٤، وهو مثبت في المطبوع. وفي م/ ٣ «أي ولأنّ» ولم يثبت بقيّة النصّ.

(٥) سورة المؤمنون ٢٣/ ٣٥، وتقدّمت في اللام، انظر ٣/ ٢١١ «لام التبيين».

(٦) «وكنتم تراباً» زيادة من م/ ٥.

(٧) «أي: بأنكم» غير مثبت في م/ ١، وانظر الدر المصون ٥/ ١٨٢ ففيها غير هذا التقدير.

(٨) أي: في غير «أنْ» و«أَنّ».

(٩) سورة يٓس ٣٦/ ٣٩، وتقدّمت في اللام، انظر ما سبق ٣/ ٢٠٤.

(١) هذا أحد التقديرين، وقيل: التقدير: ذا منازل، فهو حال أو مفعول ثانٍ؛ لأنّ قدّرناه بمعنى صَيّرناه. انظر هذا عن العكبري في الموضع المحال إليه الحاشية/ ٢.

(٢) الآيـة: ﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ كَٰفِرُونَ ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٤٥، وانظر سورة هود ١١/ ١٩، وإبراهيم ١٤/ ٣.
وجاءت في م/ ٣ «تبغونها» بالمثنّاة من فوق، وهي في سورة آل عمران ٣/ ٩٩، والأعراف ٧/ ٨٦.
والذي ذكره المصنِّفُ من هذه الآيات في ٣/ ٢٠٤ لحذف اللام هو «تَبْغُونها»، وأثبت فيها آية سورة آل عمران. وانظر في الموضع المحال عليه الحاشية/ ١.

(٣) في م/٣ و٤ «أي: تبغون».

(٤) تتمة الآية: ﴿... فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٧٥.

(٥) فيه غير هذا التقدير. انظر الدُّرّ ٢/ ٢٦٣، وقد ذكر تقدير حرف الجرّ وردَّه، وما ذَهَب إليه هو أن «يخوِّف» تعدَّى لمفعولين، والأول منهما محذوف أي: يخوِّفكم أولياءه، أو أنّ المفعول الثاني هو المحذوف، وأولياءه هو الأول، والتقدير: يخوِّف أولياءه شَرَّ الكُفّار، ثم قال: «الثالث: ذكره بعضهم، أنّ المفعولين محذوفان، وأولياءه نَصْبٌ على إسقاط حرف الجرّ، والتقدير: يخوِّفكم الشَّرَّ بأوليائه... وكأنّ هذا القائل رأى قراءة أُبَيّ والنخعي «ويخوِّف بأوليائه»، فظنَّ أن قراءة الجمهور مثلها في الأصل، ثم حُذِفَت الباء، وليس كذلك...».

(٦) ساقه على التقليل، وذهب ابن مالك إلى أنّ حذف الجارّ قياسيّ.

(٧) أي: الجارُّ.

(٨) انظر هذا القول فيما تقدّم ٣/ ١٣٩ في «كيف»، وفي شرح المفصّل ٢/ ٥١، وفي الهمع ٤/ ٢٢٥ جعل هذا أبو حَيّان من الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه. وانظر هذا في

= الارتشاف/ ١٧٥٧، ولم يَعْزُ القولَ إلى رؤبة، بل قال: «جعلوا قول العرب...»، ووجدت الشمني ينقل عن أبي حَيّان أنّ مثل هذا ينبغي أن يثبت في القياس. انظر الحاشية ٢/ ٢٦٧.

(١) وذلك على تقدير: بكم من درهم. وهذا على مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، وهو عند الزجاج جَرٌّ على الإضافة. وانظر ما سبق ٣/ ٤٧، الحاشية/ ٢.

(٢) أي: والله...

(٣) في حاشية الشمني ٢/ ٢٦٣ «هي عشرة مواضع، خَمْسَةٌ: إضمار «أَن» فيها على سبيل الوجوب، وخَمْسةٌ على سبيل الجواز، وكلها مُسْتَوفىً في النحو في «باب إعراب الفعل». قلتُ: انظر مثل هذا في شرح ٱبن عقيل ٤/ ٨ وما بعدها.

(٤) أي: قبل أَنْ يَأْخُذَكَ.

وانظر هذا في الهمع ٤/ ١٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١١٠، وانظر مجمع الأمثال ١/ ٢٦٢ «المولَّدون»، «خُذِ اللصَّ قبل أَنْ يأخذك» كذا!

(٥) أي: مُرْه أَنْ يَحْفِرَها.

وانظر المراجع السابقة في الحاشية/ ٢، والخزانة ٣/ ٦٢٣ «مُرْه يحفِرُها» كذا بالرفع، ونقل النصَّ من سر الصناعة. وانظر فيه ص/ ٢٨٥.

قال: «وأجاز سيبويه في قولهم: «مُرْه يحفِرُها» أن يكون الرفع على قوله: مُرْه أَنْ يحفِرَها. فلما حُذِفت «أَنْ» ٱرْتَفَعَ الفعلُ بعدها».

انظر الكتاب ١/ ٤٥٢: «وتقول: مُرْه يَحْفِرْها... ولو قلت: مُرْه يَحْفِرُها على الٱبتداء كان جيداً، وقد جاء رَفْعُه على شيء هو قليل في الكلام. على: مُرْه أن يَحْفِرَها».

(٦) على تقدير: لا بُدَّ مِن أَنْ تَتْبَعَها.

(١) قائله: عامر بن جُوَيْن الطائي، وهو الصواب، ويُعْزَى لاَمرئ القيس، وعامِر بن الطُّفَيْل. وذكر الأمير صدره عن الأغاني: «**أردت بها فتكاً فلم أرتمض له**» وما أثبتُّه هو المثبت عند سيبويه وغيره.

مثلها: أي: مثل هِنْد. الخُبَاسَةُ: الغنيمة، أي: لم أَرَ مثل هذه الغنيمة غنيمة رجل واحد، وإنما يحوي هذه الغنيمة جيش عظيم. نَهْنَهْتُ: كَفَفْتُ نفسي بعدما كدت أفعله: أي كففت نفسي عن أخذ الغنيمة بعدما كدت آخذها.

وأَفْعَلُه: الضمير للمصدر أي: أَفْعَلُ الفِعْلَ.

والشاهد فيه حذف «أَنْ» والتقدير: بعدما كدت أَنْ أَفْعَلَهُ.

وعامر: شاعر فارس جاهليّ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٤٧، والأشموني ١/ ٢١٨، و٢/ ٣١٠، والكتاب ١/ ١٥٥، والهمع ١/ ٢٠٠، ٤/ ١٤٣، والعيني ٤/ ٤٠١، وشواهد التوضيح لاَبن مالك/ ١٠١، والإنصاف/ ٥٦١، والمقرب ١/ ٢٧٠، واللسان والتاج/ جنس.

(٢) وجدت هذا القول في شرح الشواهد للسيوطي ينقله المبرِّد عن المازني، ويذكر المازني أنه أخبره به أبو إسحاق الزِّيادي عن الفراء، قال: «أراد أَفْعَلَها» فلما اَضطرَّ حَذَفَ الألف وفتح اللام ليدُلَّ على أنه قد حذف الألف لأنّ الفتحة من جنس الألف. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٤٨.

(٣) قال سيبويه: «... فحملوه على «أَنْ»؛ لأنّ الشّعراء قد يستعملون «أَنْ» ههنا مضطرين كثيراً» انظر الكتاب ١/ ١٥٥.

وذكر السيرافي أنّ غير سيبويه يقول إنهم: أرادوا: بعد ما كِدْتُ أفعلها...، ثم يذكر أنّ البصريين يُخَرِّجون هذا على طَرْح النون الخفيفة.

انظر هذا على هامش الكتاب، ومثله عند الأعلم، وانظر شرح البغدادي ٧/ ٣٤٩.

(١) تدخل «أَنْ» في خبر «كاد»، ولكنه قليل.

(٢) أي: مع قلّة دخولها في هذا الموضع، ومع تقدير حذفها.

(٣) أي: بعد حذفها.

(٤) أي: لا ينقاسِ مثل هذا الإضمار ورفع الفعل، فما ظَنُّك بالإضمار ونَصْبه على تقدير العمل بعد الحَذْف.

(٥) أي: مما قُدِّر فيه «أَنْ» محذوفةً.

(٦) سورة الزمر ٣٩/ ٦٣ - ٦٤، وتقدَّمت في «نون الوقاية»، انظر ٤/ ٢٨٧، والأصل: أَنْ أَعْبُدَ، فحذفت «أَنْ» ورُفِع الفِعْلُ.

(٧) تتمة الآية: ﴿... خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ سورة الروم ٣٠/ ٢٤.

التقدير: أَنْ يُريكم، فحذفت «أَنْ» وٱرتفع الفعلُ.

(٨) أَوَّلُ موضع تقدَّم فيه هو «لولا»، انظر ما سبق ٣/ ٤٦٤ وفيه روايات. وانظر في هذا الموضع الحاشية/ ٢، ففيها تفصيل القول فيه.

(٩) أي: رواية الرفع.

(١٠) «رواية» مثبت في م/ ٢ و٥.

(١١) تقدَّم البيت في الجملة الآستئنافيّة، انظر ما سبق ٥/ ٤٤، وانظر الحاشية/ ٤.

(١٢) أي: في آية سورة الزمر المتقدِّمة/ ٦٤.

(١٣) قراءة الجمهور «أَعْبُدُ» بالرفع، والأصل: أَنْ أَعْبُدَ، فلما حُذِفت «أَنْ» ٱرْتَفُع الفعلُ.

وقرأ الحسن البصريّ «أَعْبُدَ»، بنصب الدال، وذلك على إضمار «أَنْ»، وإبقاء عملها.

وانظر مراجع هاتين القراءتين في كتابي معجم القراءات ٨/ ١٨٥.

(١) انظر ما سبق ٥/ ٤٤، ففي الحاشية/ ٤ تفصيل هذا.

(٢) ذكروا في نَصْبه ثلاثة أوجه:

الأول: أنه منصوب بـ «أعبد»، و«أعبد» معمول لـ «تأمرونّي».

وضَعّف بعضهم هذا الإعراب بأنّه يلزم منه تقديم معمول الصِّلَة على الموصول، وذلك أن «غيرَ» منصوب بـ «أعبد» و«أعبد» صلة لـ «أن»؛ وهذا لا يجوز.

وضعَّف هذا الرد أبو البقاء.

والوجه الثاني: أنّ «غير» منصوب بـ «تأمروني»، وهو مذهب الأخفش، و«أَعْبُدُ»: بَدَلٌ منه بَدَل ٱشتمال، و«أَنْ» مضمرة معه أيضاً، والتقدير: أفغير الله تأمرونِّي عبادته؟ والمعنى: أفتأمرونّي بعبادة غير الله.

والثالث: أنها منصوبة بفعل مُقَدَّرٍ، تقديره: أفتلزموني غير الله، أي: عبادة غير الله. وهو للزمخشري.

وانظر هذه الآراء في البحر ٧/ ٤٣٨، والدّرّ ٦/ ٢٢، والتبيان للعكبري/ ١١١٣، والكشاف ٣/ ٣٩.

(٣) وهي جملة «أعبد».

(٤) وهو «أَنْ».

(٥) في م/ ٤ «بَدَلٌ منه بَدَل ٱشتمال».

(١) ذكرتُ فيما سبق أنّ الجمهور لا يجيزونه إلّا في ضرورة، وأنّ المبرّدَ منع من ذلك حتى في الشِّعر، وأنّ مذهب الكسائي جوازُ الحَذْف بعد القول، وأنّ ٱبن مالك ٱضطرب في المسألة. انظر ما سبق ٣/ ٢٢٧ الحاشية/ ١.

(٢) أي: في كل فعل مضارع جاء مجزوماً بعد الطّلب المتقدِّم. وجاء في م/ ٥ «ليفعل» كذا!

(٣) أي: من باب حَذْف لامِ الأَمْرِ.

(٤) سورة براهيم ١٤/ ٣١، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٣/ ٢٣٠.

وقدَّر المصنِّف: ليقيموها. وذكر هذا عن الكسائي.

(٥) تتمة الآية: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلْإِنسَٰنِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٥٣.

وقوله: «التي هي أحسن» مثبت في م/ ٥ وليس في بقية المخطوطات، والتقدير على ما سبق: قُلْ لعبادي ليقولوا...

(٦) ذكر المصنِّفُ هذا مُفَصَّلاً في لام الجزم ٣/ ٣٣٣ وذكر ثلاثة آراء:

١ - أنه مجزوم بنفس الطلب، وهو للخليل وسيبويه، لتضمُّنه معنى «إن» الشّرطيّة.

٢ - مجزوم بالطّلَب، وهو للسيرافي والفارسي، لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدَّر.

٣ - رأي الجمهور أنّه مجزوم بشرط مقدَّر بعد الطلب.

(٧) تقدَّم البيت في لام الجزم، وهو لحسان، أو الأعشى أو لغيرهما، وذكره المصنِّف شاهداً لحذف اللام في الضرورة مع بقاء عملها على تقدير: لِتَفْدِ.

انظر ما سبق ٣/ ٢٢٧، وكانت روايته «من شيء».

(٨) جاء البيت هنا تامّاً في م/ ٥ وجاء في بقية المخطوطات صَدْرُه، وكذا الحال في المطبوع..

(١) أراد بالحرف هنا «يا»؛ لأنّها أصل الباب؛ وذلك لكثرة آستعماله.
قال: «وهي أكثر أحرف النداء آستعمالاً؛ ولذا لا يقدَّر غيرها عند الحذف»
انظر كلام المصنِّف هذا في «يا» ٤/ ٤٧.
(٢) سورة الرحمن ٥٥/ ٣١، وتقدَّمت، انظر ٤/ ٣٢٠ على تقدير: يا أيها الثقلان.
(٣) سورة يوسف ١٢/ ٢٩، وتقدمت، انظر «يا» ٤/ ٤٤٧.
(٤) ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ وَجَآءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ ۝ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ سورة الدخان ٤٤/ ١٧ - ١٨
ما ذكره المصنِّفُ هنا على تقدير: أن أدّوا إليّ يا عبادَ الله، على النّداء، والمفعول للفعل «أدوا» محذوف، أي: أعطوني الطاعة يا عبادَ الله.
وذكروا فيه وجهاً آخر وهو أَنْ يكون مفعولاً به، وفي التفسير: أنه طلب منهم أن يؤدوا إليه بني إسرائيل، ويَدلُّ عليه «فأرسل معي بني إسرائيل».
انظر التبيان للعكبري/ ١١٤٦، والدر المصون ٦/ ١١٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٢٩.
(٥) أي: شَذّ حَذْفُ «يا».

(٦) المراد بآسم الجنس كُلُّ نكرةٍ قبل النداء مما يصحُّ تعريفه باللام، سواء تعرّف بالنداء، نحو: يا رجلُ، أو لم يتعرَّف، نحو: يا رجلاً ، وسواء كان مفرداً أو مضافاً، والسِّرّ في آمتناع حذف حرف النداء هنا أنّ حرف التنبيه يُسْتَغْنَى عنه إذا كان المنادى مُقْبِلاً عليك، منتبهاً لما تقول، وهذا لا يكون إلّا في المعرفة، وأمّا الآسمُ المُعَرّف بحرف النداء فلا يُحْذَفُ منه «يا»؛ لئلا يُعْتَقَد أنّه باقٍ على التنكير وهو في حال النداء. نقل هذا الشمني عن الرضي في شرح الكافية.
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦٣، وشرح الرضي ١/ ١٥٩.

(٧) جَوّز الكوفيون حذف «يا» من آسم الإشارة عند النداء؛ لأنه معرفة قبل النداء، وأما البصريون فمنعوا هذا الحَذْفَ؛ لأنّ آسم الإشارة وإن كان معرفة قبل النداء فهو موضوع في الأصل لما يُشار إليه للمخاطب، وبين الآسم مُشاراً إليه وكونه منادى أي: مخاطباً - تنافُرٌ ظاهرٌ، فلما أُخْرِج في النداء عن ذلك الأصل، وجُعِل مخاطباً احتيج إلى علاقة ظاهرة تدل على تغيّره وجعله مخاطباً، وهي حرف النداء. شرح الكافية ١/ ١٦٠، وانظر شر الكافية الشافية/ ١٢٩١.

(١) مَثَل منقول عن آمرأة من طيءٍ، تَزَوَّجها آمرؤ القيس، وآسمها أُمُّ جندب، فأبغضته، وكرهت مكانها معه، فجعلت تقول: يا خير الفتيان، أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ، فيرفع رأسه فينظر فإذا الليلُ كما هو، فتقول: أَصْبِحْ ليلُ، ثم طلّقها، وذهب قولُها هذا مَثَلاً، وصار يقال في الليلة الطويلة الشّديدة التي يكثر فيها الشَّرُّ.

والتقدير: يا ليلُ، أي: أدْخُل في الصباح يا ليلُ، فَحُذِفَتْ أداةُ النّداء.

وذكره المصنِّفُ مثلاً لحذف «يا» قبل آسم الجنس.

انظر مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣ - ٤٠٤، والمُسْتَقْصَى ١/ ٢٠٠، وشرح الكافية ١/ ١٦٠، وآنظر فيه أمثلة أخرى للحذف: أَطْرِقْ كَرَا، اِفْتَدِ مَخْنُوقُ، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٨٥.

(٢) قائله ذو الرُّمّة، والمُثْبَتُ عجزُه، وصَدْرُه ما جاء بين معقوفين، وفيه رواية:

إذا هملت يوماً لها.

هَمَلَتْ: بكت، وجَرَى دَمْعُها، لها: لأجل الأَطْلال.

بمثلك: شِبْهُ جملةٍ متعلِّقٌ بخبرٍ محذوفٍ مقدَّم، ولوعة: مبتدأ مؤخّر، واللوعة: حُرْقة القلب.

والشاهد فيه: تقدير «يا» قبل آسم الإشارة: يا هذا.

انظر شر الشواهد للبغدادي ،/ ٣٥٢، والهمع ٣/ ٤٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٧، والعيني ٤/ ٢٣٥، وشرح التصريح ٢/ ١٦٥، والديوان/ ٤٦٧، وشرح الكافية الشافية/ ١٢٩١.

(١) البيت مطلع قصيدة له مدح بها محمد بن زريق الطرسوسي.
الرسيس والرَّسّ: مَسُّ الحُمّى وأَوّلها، والنّسيس: بقية النفس بعد المرض والهزال.
قال البغدادي: يقول: برزتِ لنا فَحَرَّكْتِ ما كان في قلبنا من هواك، ثم ٱنصرفتِ ولم تشفِ ما في بقايا نفوسنا التي أبقيت لنا بالوصال. وهذا منقول عن الواحدي، وقال ٱبن جني: يا هذه، ناداها، وحذف حرف النداء ضرورةً.
وعند المعري: هذي موضوعة موضع المصدر إشارة إلى البَرْزَة الواحدة.
انظر شر الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٣، والعيني ٤/ ٢٣٣، وشرح المفصّل ٢/ ١٦، وشرح الأشموني ٢/ ١٣٨، والمقرب ١/ ١٧٧، والديوان ٢/ ١٩٣ «عكبري» والدر المصون ٣/ ٢١٠.

(٢) وقوله: «أُجِيْبَ» أي: من لَحّن المتنبي.

(٣) وجه تَلْحين المتنبي أَنّه حَذَفَ حرف النداء «يا» مع أنّ المنادى ٱسمُ إِشارة. وذكر الدماميني أنّه يمكن أن يجعل «هذي» منادى، ولا يتم التلحين، وذلك لأنّ المتنبي كوفي، ومذهب أصحابه نحاة الكوفة حَذْفُ حرف النداء من ٱسم الإشارة، فلا يُنْكَرُ ٱرتكابه لذلك، ولا يَتّجه تلحينُه. انظر الشمني ٢/ ٢٦٤.
وانظر قريباً من هذا عند ٱبن يعيش في ٢/ ١٦ فقد ذكر أن المتنبي كان يميل كثيراً إلى مذهب الكوفة.

(٤) هذا توجيه المَعَرِّيّ للبيت، وقد ذكره الواحدي، ونَقَلَهُ عنه البغدادي في شرح الشواهد.
انظر شرح الديوان للواحدي/ ٩٣ «ط. برلين» وشرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٣.

(٥) أي: يَرُدّ نقد ٱبن مالك لتخريج المعري لبيت المتنبي على المصدرية.

(١) قائله غير معروف.

ومعنى البيت: إنك قد مللت صحبتك إيّاي، وصحبتي إيّاك فيما أَظُنُّ، وهذا الأمر قليل في الأصحاب.

والشاهد في البيت أنّ ٱبن مالك أنشده على وقوع ٱسم الإشارة مصدراً مؤكِّداً للفعل من غير نَعْتِهِ بمصدر.

أمّا ٱسمُ الإشارة فهو «ذاك»، وهو مؤكِّد للفِعْل «إخال»، وهو مع ذلك إشارة إلى المصدر، أي: وأَظُنُّ ذاك الظَّنّ، فَحَذَف وَصْفَ ٱسم الإشارة وهو «الظنّ».

وفي الدر «قال النحويون: ذاك إشارة إلى مصدر «إخال» المؤكّد به، وقد أنشده هو على ذلك».

ووجه ٱعتراض المصنِّف على ٱبن مالك أنّ ما أخذه على المَعَرِّيّ في تخريج بيت المتنبي على الإشارة إلى المصدر: برزت هذه البرزة، ثم حذف المصدر الوصف، وقع فيه ٱبنُ مالك في الاستشهاد بهذا البيت هنا على إضمار المصدر.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٤، الدر المصون ٣/ ٢١٠، وشرح السيوطي/ ٩٣٢، وشرح الكافية الشافية/ ٥٥٩، والمُقَرّب ١/ ١١٨..

(٢) ذهب الدماميني إلى أنه لم يتضح له وَجْهُ رَدَّ المصنف على ٱبن مالك، وتعقَّبه البغدادي بأنه لم يطلع على ما في شرح الكافية لاَبن مالك، ولم يستحضر وقوع ٱسم الإشارة مصدراً مؤكّداً للأفعال الناسخة في باب «ظنّ» ولو ٱستحضر ذلك لم يَقُل...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٥، وشرح الكافية الشافية/ ٥٥٩، وحاشية الشمني ٢/ ٢٦٤.

(١) انظر ١/ ٧٥ - ٨١ «والأَلِفُ أَصْلُ أدوات الاستفهام؛ ولهذا خُصَّت بأحكام، أحدها: جَوَازُ حذفها...».

(٢) في م/٣ «من هذا الكتاب» بزيادة اسم الإشارة، وليس في بقية المخطوطات. كما أنه غير مثبت في حاشية الأمير، ولا حاشية الدسوقي، وقد أثبته مبارك، ولم ينبِّه على هذا، ومثله فَعَل الشيخ محمد، رحمه الله.

(٣) **ما ذكره من الأمثلة هو لحذف النون الخفيفة.**

(٤) أي يجوز حَذْف النون من الفعل المؤكَّد بها للضرورة، وذكر البيت، لأنه لا ضرورة في النثر في مثل هذه الحالة إلّا إذا التقى ساكنان، فالحذفُ.

(٥) قائله عبدالله بن رواحة في غزوة مؤتة، في سنة ثمان من الهجرة، والرواية في السير:

فلا وأبي مآب لنأتيَنْها.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية كذا عند البغدادي، وقد جاء كذلك في سيرة ابن هشام.

وفي م/ ٥ «ولو كانوا».

وكان عبدالله بن رواحة يشجِّع الناس. ويقول: إنما هي إحدى الحسنيين: إمّا ظهور، وإمّا شهادة، فقال الناس صَدَق عبدالله بن رواحة، فقال في مُحْتَبَسِهم ذلك...

والضمير: في نأتيها: أي: مؤتة.

والشاهد في البيت في «لنأتيها»، إذ كان يجب أن يقول: **لنأتيَنْها**، فتَرَكَ نون التوكيد لضرورة الشِّعر.

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٦، . وشرح السُّيوطي/ ٩٣٢، والسِّيرة النبويّة ٣/ ٣٧٦.

(١) قائله الأَضْبَط بنُ قُرَيع، وتقدَّم في «عَلّ» ٢/ ٤٣٤، وقد ذكرتُ رواياته. انظر الحاشية/ ٧.

وذكره من قبل شاهداً لـ «عَلّ» لغةً في «لَعَلّ».

وأمّا الشاهد فيه هنا فهو على حَذْف نون التوكيد الخفيفة، وأصله قبل الحذف: لا تُهِينَنْ الفقير، فٱلتقى ساكنان فوقع الحذف.

(٢) أي: على النون الخفيفة.

(٣) في م/ ٣ «تالِيَةَ ضَمَّةٍ...» كذا على الإضافة.

(٤) «حُذِفت» زيادة من م/ ٥، أي: حذفت نونُ التوكيد الخفيفة.

(٥) أي: الواو والياء، ويتضح ذلك في المثالين اللذين ذكرهما.

(٦) أصله قبل الحذف: اضربونَنْ، فحذفت نون الرفع من الأصل «يضربون» وذلك عند مجيئه على صيغة الأمر، فبقي: اضربونْ فٱلتقى ساكنان: الواو والنون، فكانت واو الضمير أَوْلى بالحذف لئلا يفوت معنى التوكيد، فصار: اضربُنْ، وبقيت ضَمّة الباء للدلالة على الحرف المحذوف.

(٧) والأصل: اضربينْ، فحذفت الياء لٱلتقاء الساكنين، ثم أعيدت هذه الياء عندما زالت عِلّة الحذف، وهي حذف النون الخفيفة.

(١) أي: في غير ما تقدَّم، وهو ٱلتقاء السّاكنين.

(٢) يُعْزَى لطرفة. وقال البغدادي: «والبيت مَصْنُوع لم يُعْلَم قائله».
وفي النوادر: قال أبو حاتم: أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة...».
الطارق: من يأتي ليلاً، والقَونَس: مُقَدَّم البَيْضة، وذكر بعضهم أنّه أعلاها. وقيل: قَوْنسُ الفرس عَظْمٌ ناتئ بين أذنيها.
ومعنى البيت أَبْعِد الهموم عنك، وخَصَّ منها ما يطرقه ليلاً لأنه أَثْقَلُ وَأَكْثَرُ غَمّاً على المهموم مما يطرق في صَخَب النّهار.
والشاهد فيه: «اِضربَ» فأصله: اِضْرِبَنْ، فَحَذَف نُونَ التّوكيد الخفيفة، وأبقى الباء مفتوحةً دلالةً على هذا الحَذْف.
وجعله ٱبن جني من الشّذوذ في الاَستعمال، وهو ضعيف في القياس.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٥٨، وشرح السّيوطي/ ٩٣٣، وشرح المفَصَّل ٦/ ١٠٧، ٩/ ٤٤، والهمع ٤/ ٤٠٤، والخصائص ١/ ١٢٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٨، والمحتسب ٢/ ٣٦٧، والإنصاف/ ٥٦٨، وسر الصناعة/ ٨٢، والنوادر/ ١٦٥، العيني ٤/ ٣٣٢. اللسان/ قنس «قال ابن بري: البيت لطرفة، ويقال إنه مصنوع».

(٣) أي: حذف النون الخفيفة.

(٤) **سورة الشرح ٩٤/ ١، وتقدَّمت الآية، وتكررت القراءة. انظر ما سبق ٣/ ٤٦٩، وهي قراءة أبي جعفر المنصور، وعزاها بعض من يَدّعي العلم وجمع في القراءات في هذا الزمان لأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وقد أَبْعَدَ المَرْمَى. وانظر الموضع المحال عليه الحاشية/ ١، ففيها تخريج القراءة ومراجعها.**

(١) زعم هذا اللحياني، فقد ذكر أنّه ينصب به بعض العرب، وٱستشهد بهذه القراءة لذلك، وانظر ما سبق ٣/ ٤٦٨، الحاشية/ ٤، وانظر ٣/ ٥٠٩ أيضاً، والحاشية/ ٧ «الجزم بلن».

(٢) في م/ ٤ «ولعلّك تقول»، وفي م/ ٥ «ولعلّك أن تقول».

(٣) أي: نون التوكيد الثقيلة.

(٤) يعني بهذا أن الثقيلة لم يَرِد ما يُثْبِتُ حذفها؛ وورد في الخفيفة، فالحمل عليها أَوْلى عند التقدير.

(٥) سقط ما جاء تحت هذا العنوان من م/١، ولم يُنَبِّه إلى هذا مبارك، انظر المخطوطة، الورقة/ ١٨٠أ.

وأَنْبَهَ على هذا الشمني رحمه الله، فقال: «هذه الترجمة تقع في بعض النسخ، وتسقط في بعضها». انظر ٢/ ٢٦٤.

(٦) في م/ ٢ و٥ «حُذِفَتَا».

(٧) تتمتها ﴿. . . وَتَبَّ﴾ سورة المَسَد ١١١/ ١.

(٨) تتمة الآية: ﴿. . . فِتْنَةً لَّهُمْ فَٱرْتَقِبْهُمْ وَٱصْطَبِرْ﴾ سورة القمر ٥٤/ ٢٧.

(٩) وهو ما ذكرت بعده اللام التي تكون الإضافة على معناها، وتكون اللام في هذه الحال أصليّة، فإنْ جُعِلت اللام مُقْحَمَةً زائدةً فالإضافةُ على بابها، والحَذْفُ على تقديرها لا على ما يشبه الإضافة.

(١٠) على تقدير: لا غُلامَي زيدٍ، ولا مُكْرِمِي عَمْرو.

(١) فإنْ قَدّرتها مقحمةً، أي: زائدة فالإضافة حقيقيةٌ، والحَذْفُ بسببها.

(٢) الموصول ناشئ من «أل» في الآسم المشتقّ، فَحَذْفُ النون من الآسم العامل فيما بعده يجعل الصِّلَة أَقْصَر في المثالَيْن اللذين ذكرهما، فقد حذفت النون فيهما ولا إضافة، ولا عِلَّة للحذف غير ما ذكر، والأصل: الضاربان زيداً، الضاربون عمراً.

(٣) التي تأتي بعد النون في كلمة أخرى.

(٤) ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ سورة الصافات ٣٧/ ٣٨.

(٥) هذه قراءة أبي السَّمَّال وأبان عن عاصم.

قال آبن الأنباري: «بالنَّصْب؛ لأنّه قدّر حَذْف النون للتخفيف، لا للإضافة، وهو رديء في القياس؛ ولذا قال أبو عثمان [المازني]: لَحَن أبو السّمّال بعد أن كان فصيحاً...».

وذهب أبو حيان إلى أن حذف النون كان لآلتقائها مع لام التعريف.

وذهب العكبري إلى أن هذه القراءة سهو من القارئ...

انظر معجم القراءات ٨/ ٢٤ ففيه المراجع والقراءات الأخرى.

(٦) أي: قد تُحْذَفُ نون التثنية والجمع للضرورة.

(٧) قائله تأبّط شَرّاً. وفيه روايتان: الرفع كالمثبتة، والجَرّ: إسارٍ ومّنةٍ، وانظر قصّة بيته هذا وما جرى له مع هُذَيْل عندما أغارت على أصحابه، ودخل هو في الغار، وتدلّى فيه، وما جَرَى بينه وبين المُغيرِين من حديث عندما أمروه بالصُّعود.

هما خطتا: مقول القول في بيت قبله:

أقـولُ لـلحـيـان وقـد صَـفِـرَتْ بـهـم ... وِطابي ويَوْمِي ضيّقُ الحُجْر مُعْوِرُ

هما خُطّتا... ... ...

= والخُطّةُ: الحالة والشّأن، والمعنى: ليس إلّا واحدة من اثنتين، على زعمكم، إمّا الأَسْرُ والمنّة منكم إن رأيتم العفو، وإمّا القتل، والقتل أَلْيَقُ بالحُرّ من الذُّل الذي يلحق به في الأسر، وهاتان هما الخطتان.

وعلى ما تقدّم فقد حذف النون للضرورة، وكان في الأصل: هما خُطّتان، وقد يكون من حَذْفِ النون للإضافة ولم يعتدّ بـ «إمّا» الفاصلة بين المضاف والمضاف إليه. وهذا على رواية الجرّ.

وفي البيت تفصيل وبيان أَوْسَعُ من هذا.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٦٠، والخصائص ٢/ ٤٠٥، والهمع ١/ ١٦٧، والأشموني ١/ ٥٣٢، والعيني ٣/ ٤٨٦، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٩، والخزانة ٢/ ٣٥٦.

(١) نقل البغدادي نَصّ ابن هشام في الخزانة، وتَصرَّفَ في النقل.

(٢) في م/ ٥ «بالرفع»، وقوله «إسار ومنه» غير مثبت فيه.

(٣) في م/ ٥ «فأمّا».

(٤) ولم يعتدَّ بهذا الفصل، وحذف النون على تصوُّر بقاء الإضافة، والتقدير: هما خطّتا إسارٍ ومنّةٍ.

(٥) البيت مطلع قصيدة لعمرو بن الأَيْهَم التغلبيّ. والمثبت عجزه، وصَدْرُه ما وضعته بين معقوفَيْن. وروايته عند البغدادي: ذي شباب.

والعَرَنْدَس: الشّديد، الطّلال: الحالة الحسنة والهيئة الجميلة، والخلاف فيه هو في إثبات نون «ضاربين» مع إضافته إلى ما بعده وهو «القباب».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٦٤، والهمع ١/ ١٦٠، وشرح الأشموني ١/ ٥٠، وشرح التصريح ١/ ٧٧، والعيني ١٢/ ١٧٦.

(٦) **ذكر الشمني أنه تقدّم الكلامُ عليه في حرف الكاف عند الكلام على «كُلّ». ومثله عند الأمير وهو سبق قلم منهما أو سَهو، فلم يتقدَّم البيت من قبل.**

(١) وعلى هذا التقدير يكون في البيت قد حذف «ضاربي»، وأبقى المضاف إليه وهو «القبابِ»، ولذلك ثبتت النون في «ضاربين»؛ لأنّه لم يكن مضافاً.

(٢) أي: ضاربين للقباب، فحذف حرف الجرّ.

(٣) تقدَّم البيت في مقدِّمة المصنِّف، وقائله الفرزدق. انظر ١/ ٦٠.
ووجه المماثلة بين هذا البيت وما سبقه هو حَذْفُ حرف الجَرّ؛ إذ التقدير: أشارت إلى كليب، فحذف حَرْفَ الجرِّ «إلى»، وبقي ما كان مجروراً عند إثباته على ما كان بعد حَذْفه.

(٤) في م/ ٤ «وقيل: أُعْرِب ضاربين إعرابَ مساكين».

(٥) أي: أُعْرِبَ إعراب جمع التكسير بالحركات على النون لا كما يُعْرَب جمع المذكر السَّالم بالعلامات الفرعيّة، والنون عوضٌ عن التنوين في الاَسم المفرد، وتَسْقط عند الإضافة.

(٦) على النون من «ضاربين».

(٧) انظر هذا مُفَصّلاً في أمالي الشجري ١/ ٣٧٩ وما بعدها.

(٨) تقدَّم الحديث عن شبه الإضافة في حذف نوني التثنية والجمع.

(٩) سقط من م/ ١ من هنا إلى قوله: «فإن قدّرت فهو مضاف». انظر المخطوط، الورقة/ ١٨٠.

(١٠) أي: إن قُدِّرت زائدةً، فحذف التنوين للإضافة المنويّة.

(١) أي: ويحذف التنوين في الممنوع من الصّرف لعلة من العِلَل المعروفة.

(٢) هذا كتابٌ، هذا كتابْ، في الوقف، إذ لا يُوْقفُ على متحرّك.

(٣) وفي النَّصْب يُبْدَل منه ألف: قرأتُ كتاباً، قرأتُ كتابا.

(٤) أي: الكاف في محل نَصْب على المفعوليّة، وليس في محل جَرّ بالإضافة إلى الوصف.

(٥) نَسَبه العيني إلى يزيد الحارثي، وتَبعه على هذا السّيوطي.

وتقدّم البيت في «نون الوقاية» ٤/ ٢٩٠، وقد ذكرتُ من قبل أنّ أمسلمني: يريد به الشاعر أَمُسْلِمِيَّ، وهو شاذٌّ لا وجه له في القياس، أي لحاق نون الوقاية للوصف المضاف للياء.

وذكر المصنِّف أنّ هشاماً من الكوفيين ذهب إلى أن المُثْبَتَةَ فيه تنوين وليس نوناً. وانظر الهمع ١/ ٢٢٦.

(٦) سقط من هنا إلى قوله: «إذ لا يجتمع التنوين مع أل» من م/١.

(٧) قائله غير معروف، وتقدَّم في «نون الوقاية» ٤/ ٢٩١ - ٢٩٢، وكان الشاهد فيه إثبات النون في الوصف «الموافيني» وهو شاذّ.

(٨) في م/٣ «إذ لا يُجْمَع بين التنوين مع أل» كذا!

(٩) ويشمل الاسم والكنية واللّقب. فيُحْذَفُ التنوين من الاسم الموصوف، وذلك عند وقوع «ابن» بين علمين وصفاً للمتقدِّم مضافاً إلى ما بعده، وحذف التنوين للتخفيف، ويُحْذَف ألف الوصل من «ابن». وما جاء من ألفاظ الكناية له حكم الأعلام من مثل هذا: فلان بن فلان، فهو كناية عن علم.

فإذا لم يقع «ابن» بين علمين لم يقع الحَذْفُ، نحو: جاءني كريمٌ ابنُ كريم، أو زيدٌ ابن أخينا، وعلة عدم الحذف قلّة الاستعمال.

= وانظر تفصيل هذا في حاشية الشمني ٢/ ٢٦٤ - ٢٦٥، والكتاب ٢/ ١٤٨، وسر الصناعة/ ٥٣١، وأمالي الشجري ١/ ٣٨١.

(١) البيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلي وبعده:

كـريـمـة أخـوالـهـا والـعَـصَـبـهْ

وفي سر الصناعة: **كأنها حلية سيف مذهبة.**

والشاهد فيه أن تنوين «قيس» جاء على خلاف القياس، لأن «ابناً» وقع بين علمين، وهو مستوف شروط الحذف، فكان ينبغي حَذْفُ التنوين، غير أنه نَوَّنَهُ للضرورة.

وقال ابن جني: من نوّن لَزِمَه إثباتُ الألف في «ابن» خطّاً.

وقد جاء في المخطوطات التي بين يديّ محذوف الألف، وكذا في طبعة مبارك.

وذهب ابنُ الحاجب إلى أن بعض المتقدّمين أعرب «ابن ثعلبة» بدلاً من قيس؛ وذلك لأجل إخراجه عن الشذوذ، واستبعده لأن المعنى على الوصف، والذي ذهب إلى البدلية هو ابن جني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٧/ ٣٦٦، وشرح المفصل ٢/ ٦، والكتاب ٢/ ١٤٨، والمقتضب ٢/ ٣١٥، والمقرب ٢/ ١٨، وشرح التصريح ٢/ ٧٠، والخصائص ٢/ ٤٩١، وسر الصناعة/ ٥٣٠، والخزانة ١/ ٣٣٢.

(٢) أي: إثبات التنوين في «قيس» ضرورة.

(٣) في م/ ٣ و٤ بعد «فضرورة»: «وقيل: ابن بدل».

(٤) أي التنوين، وقوله: «ويُحْذَفُ» معطوف على قوله «ويُحْذَفُ لزوماً» في أول حديثه عن حذف التنوين. وانظر أمالي الشجري ١/ ٣٨٢.

(٥) تقدَّم البيت. انظر ما سبق: النوع الثالث عشر من الجهة الرابعة، وهو لأبي الأسود. وكان ٱستشهاده به من قبلُ لحذف التنوين لاْلتقاء السَّاكنين، وذلك في «ذاكِرَ الله»، فإن التنوين = نُوْنٌ ساكنة، ولام الجلالة ساكنة، وكان يمكن دَفْعُ ٱلتقاء السّاكنين بتحريك نون التنوين بالكسر، ولكن حُذِفَ التنوين لضرورة الشعر. وذكرتُ من قبل أنّه يُرْوَى أيضاً بالجَرّ «ولا ذاكِرِ»، وجاء في هذا الموضع في م/ ١ و٣ مضبوطاً بالحركتين.

(١) أي: الشاعر.

(٢) أي: ترك التنوين.

(٣) قالوا: اللام تعليل للحَذْف.

(٤) وقالوا: اللام تعليلٌ للإيثار.

(٥) أي آثر الشاعر حَذْف التنوين في «ذاكر الله» لأجل ٱلتقاء الساكنين على حذفه لأجل الإضافة، بأن يُضيف «ذاكر» إلى لفظ الجلالة ليتماثل في التنكير المعطوفُ وهو «ذاكر»، والمعطوف عليه وهو «غير مُسْتَعْتَبِ».

(٦) سورة الإخلاص ١١٢/ ١ - ٢، وتقدَّمت الآية الأولى في مواضع، أَوّلها «المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخِّر» انظر ٥/ ٥٣٨ «ضمير الشأن والقصة».

(٧) وأما قراءة «أَحَدُ» بالضم من غير تنوين فهي قراءة أَبَان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وٱبن سيرين والحسن وٱبن أبي إسحاق وأبي السّمّال وأبي عمرو في رواية يونس ومحبوب والأصمعي وعبيد وهارون عنه، وعبدالوارث وعمر وعثمان والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن ٱبن عامر.

وقد تُرِك التنوين لألتقاء السّاكنين، وقيل بلا تنوين للتخفيف. وقيل لألتقائه مع لام التعريف.

انظر تفصيل هذا ومراجعه في كتابي: معجم القراءات ١٠/ ٦٣٦ - ٦٣٧.

(٨) سورة يٓس ٣٦/ ٤٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق «لا» ٣/ ٣٠٥.

(٩) في هذه الآية: ثلاث قراءات: سابقُ النهارِ على الإضافة، وهي قراءة الجماعة. وسابقٌ النهارَ: على التنوين، ونَصْب النهار، وهي قراءة جماعة من القراء.

والقراءة مَحَلّ الشاهد هنا هي قراءة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي «سابقُ النهارَ» من غير تنوين في «سابق»، ونَصْب «النهار».

قال المُبَرِّد: «سمعتُه يقرأ، فقلت: ما هذا؟ قال أَرَدْتُ: سابقٌ النهارَ، فَحَذَفْتُ؛ لأنّه أَخَفُّ»، فقال له المبرّد: فَهَلّا قُلتَه! قال عمارة: «لو قلتُه لكان أَوْزَن» أي: أثقل.

وهي عند العكبري قراءة ضعيفة. وانظر مراجع هذه القراءة وتفصيل القول فيها في كتابي: معجم القراءات ٧/ ٤٩٨.

(١) سقطت هذه الفقرة من م/١، انظر المخطوط/١٨٠أ، وكذا سقط من م، واستُدرِك على هامش الورقة/٣».
وأَنْبَهَ على هذا مبارك، ولم يذكر هذا الشيخ محمد، وكذا الحال عند أصحاب الحواشي.

(٢) وتقدَّم عرض هذا الاختلاف في «غير»، انظر ما سبق ٢/٤٥٣ - ٤٥٦.

(٣) ذكر هذا في الموضع السّابق للمبرّد والمتأخرين.

(٤) ذكر هذا للأخفش، انظر ما سبق ٢/٤٥٥ - ٤٥٦.

(٥) أي: «غير».

(٦) أي: «غير» اسم «ليس»، وليست محتملة للاسميّة وللخبريّة، وممن ذهب إلى جواز الوجهين فيها المبرِّد، وابنُ خروف. انظر أوضح المسالك ٢/٢١١ عند المصنِّف.

(٧) أي يَرُدُّ مسألة البناء.

(٨) أي: على هذه الصُّورة من الحَذْف.

(٩) أي: المضاف إليه بعد «غير»، أي: حَذْفُ المضاف إليه ونيّةُ لَفْظِهِ غير مُطَّرِد.

(١٠) أي: هذا التركيب.

(١) وهو «يد».

(٢) وهو «من قالها» وفي م/٣ و٥ «إلى المذكور».

(٣) وهو «رجل».

(٤) أي: ورجل: مضاف إلى ما بعده بسبب المجاورة له.

(٥) على تقدير: قطع اللهُ رِجْلَ مَن قالها ويَدَه.

(٦) لَزِمَ حَذْفُ «أل» في هذه الحالة لأنّ الإضافة المعنويّة لها حكمان: تخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة، وتعريفه إن كان المضاف إليه معرفة، فإثبات «أل» تَحْصِيلُ حاصل؛ لأنه يقتضي تعريفَ المُعَرَّف، وتخصيصَ المُعَرّف. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦٥.

(٧) فلا يقال: يا الرحمٰن.

(٨) فيقال: يا أللهُ، بقطع الهمزة لالْتقاء الساكنين.

(٩) في م/ ٣ و٥ «والجملة المحكية» ومثال الجملة المحكية: يا الرجلُ قائمٌ، والأصل حَذْف «أل» من الرجل، فيقال: يا رجلُ قائمٌ، غير أنّ حكاية الجملة على ما سُمِعَت أجازت إثبات «أل» بعد «يا».

(١٠) أي: يجوز إثبات «أل» هنا.

وقوله: يا الخليفة... على تقدير: يا مِثْل الخليفة...، فكأن «يا» غير داخلة على مُعَرَّفٍ؛ ولذا ثبتت «أل» في «الخليفة».

(١١) حكى هذا الأخفش عن العرب بغير تنوين، قالوا: يريدون السّلام عليكم.

= انظر البحر المحيط ١/ ١٦٨، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ٤٠ «روى بعض الثقات...»، وانظر الارْتشاف/ ١٨٢٢. وانظر ما سبق/ ٤١٥ - ٤١٦.

(١) انظر الكتاب ١/ ٢٢٥، وقبله: «ومن الصفة: ما يَحْسُنُ بالرجل مثلك أَنْ يفعل ذاك».

(٢) في م/ ١ «يُحْسِنُ» كذا جاء ضبطه وهو غير الصّواب.

(٣) في الكتاب: «ذاك».

(٤) في الكتاب: «وزعم الخليل أنه إنما جَرَّ هذا [أي: مثلك، خير] على نيّة الألف واللام».
قال السيرافي: «يعني أنّ الرجل معرفة، ومثلك وخير منك نكرة، وقد وُصِف بهما المعرفة لتقارُب معناهما؛ لأن الرجل في هذين المثالين غير مقصودٍ به إلى رجل بعينه، وإنْ كان لفظُه لَفْظَ المعرفة؛ لأنه أُريدَ به الجنسُ، ومثلك وخير منك: نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما فاَجتمعا فَحَسُن نعتُ أحدهما بالآخر».
انظر هامش الكتاب ١/ ٢٢٤.

(٥) وبذلك توافق الصفة الموصوف أي: بالرجل الأَخْيَر.

(٦) أي: يَرُدُّ تقدير الخليل في «خير» في مثاله المتقدِّم.

(٧) في م/ ٣ و٤ «أنّه».

(٨) أي: «أل».
قال سيبويهِ: «وزَعَم الخليلُ رحمه الله أنّه إنما جَرّ هذا [خير] على نيّة الألف واللام.
[قال سيبويه]: ولكنه موضع لا تدخله الألف واللّام...» انظر الكتاب ١/ ٢٢٤.

(٩) قال الشمني: «قَيْدٌ به؛ لأنها تجامع «مِن» الجارّة لغير المفضول كما إذا بُني «أَفْعَل» التفضيل مما يتعدَّى بمن كقول الكميت:

فـهـم الأقـربـون مـن كـل خـيـر وهــم الأبـعــدون مــن كــل ذَمّ

ويجوز أن تجامع«مِن» هذه الجارّة للمفضول مقدَّمة عليها أو مؤخَّرة نحو: زيد أَقْرَبُ من عمرو ومن كل خير» انظر الحاشية ٢/ ١٦٥.

(١) أي: اللام في «الرجل» في مثال الخليل.

(٢) الرّدّ للمصنِّف على الأخفش. وقَصَد بهذا زيادة اللام في مثل هذا الموضع.

(٣) وهو ما نُقِل عن الخليل.

(٤) أي: في مثال الخليل «خيرٍ» بَدَلٌ من «الرجل».

(٥) خير: مُشْتَقّ، والرجل: ليس كذلك. والغالب أن يكون البَدَلُ في الجامد، وعلى هذا فلا يصحُّ ما قَدَّره ٱبنُ مالك.

ووجدتُ الحديث عند ٱبن مالك في شرح الكافية الشافية/ ١١٧٦ قال: ونظيره ما حكى الخليلُ عن بعضهم «**ما ينبغي هذا للرجل خيرٍ منك**» وفَسَّره بإرادة الألف واللام في «خير».

ولم يذكر ٱبن مالك البَدَليّة هنا، فلعله ذكره في موضع آخر مما أَلَّف.

(٦) والمصنف يرُدُّ بهذا ما ذهب إليه ٱبنُ مالك.

(٧) كذا «فالأَوْلَى» بالفاء في المخطوطات ما عدا الثالثة ففيها «والأَوْلى».

وجاء عند الشيخ محمد ومبارك «وأَوْلى»، ومثله متن حاشية الدسوقي والأمير.

(٨) تقدَّم البيت في «حرف الباء» انظر ٢/ ١٢٠، وفي «حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات» انظر ٥/ ٢٥٢.

(٩) يريد المصنّف من مثال الخليل «**ما مررت بالرجل خيرٍ منك**» أن تكون «أل» في الرجل للجنس وليست للتعريف، فيكون ما دخلت عليه في حكم النكرة، فيصحُّ نعتُه بالنكرة.

(١) انظر هذا عند ابن الشجري ١/ ٣٦٩.

(٢) سورة الواقعة ٥٦/ ٧٠، وتقدَّمت الآية في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤٣٨.
وقد ذكر المصنِّف الآية من قبل لما ذكره هنا، وهو حذف اللام الواقعة في جواب «لو» إذا كان ماضياً، والغالب إثبات اللام.

(٣) أي: حَذْفُ «لام» جواب القَسَم الداخلة على «قد»، كقولك: والله لقد كان كذا... والله قد كان كذا... انظر كتاب الشعر للفارسي ١/ ٥٣.

(٤) أي: مع طول الفَصْل بين القَسَم وجوابه.

(٥) سورة الشمس ٩١/ ٩، وتقدَّمت، انظر «قد» ٢/ ٥٤٤، وانظر «ما يتعدَّى به القاصر» ٥/ ٦٨٦.

(٦) وعلى تقدير اللام «لقد» يكون جواباً للقسم في أوّل السورة ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾، فقد فُصِل بين القسم وجوابه بسبع آيات. انظر سورة الشمس ٩١/ ١ - ٩، وذكر السمين تخريجاً آخر، وهو أنّ «قد أفلح...» ليس بجواب، وإنما جيء به تابعاً لقوله: ﴿فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾ آية/ ٨، على سبيل الاستطراد، وجواب القسم محذوفٌ، تقديره ليدمدم الله عليهم، أي: على أهل مكة؛ لتكذيبهم رسول الله ﷺ. انظر الدر المصون ٦/ ٥٢٨.
وقد أخذ السّمين وغيره جواب القَسَم من الآية/ ١٤ ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمۡدَمَ عَلَيۡهِمۡ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمۡ فَسَوَّىٰهَا﴾، وذهب إلى هذا التقدير الزمخشري. الكشاف ٣/ ٣٤٢ وقدّر بعضهم «ليبعثَنّ» جواباً للقسم انظر البحر ٨/ ٤٨١، وانظر كتاب الشعر للفارسي ١/ ٥٣.

(١) حذف «اللام» الداخلة على المضارع في جواب قَسَمٍ مذكور أو مقدَّر.

(٢) البيت من قصيدة داليّة.

وروايته عند البغدادي وغيره: لم يُقْصَدِ، وكذا أوردها المفضَّل في المفضليّات، وعند ٱبن عصفور، وهي كذلك في ديوانه على ما ذكر البغدادي.

وقتيل مُرّة: هو حَنْظَلة بنُ الطّفيل أخو الشاعر، وٱسمه الحكم.

وقتيلِ: بالخفض كذا رواية الضَّبِّي على أنّ الواو للقَسَم، ورواه الحرمازي بالنَّصب، والأثرم بالرفع.

أما النصب: فعلى أن الواو عاطفة على محل «مالك» في بيت قبله، وهو مجرور بالباء الزائدة.

وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف.

وٱستشهاد النحويين به على الجر وجعل الواو للقسم، وحذف لام الجواب من «أثأرَن» والتقدير: وقتيل مرة لَأَثْأَرَنّ...

والفِرْغُ: الهَدْرُ، وروي: فَرْع: بالعين المهملة، والمراد به: رأسٌ عالٍ في الشرف.

وأخاهم: كبير الأعداء. لم يُقْصَدِ: لم يُقْتَل.

وهو بهذا يخاطب أعداءه الذين قَتَلُوا أشراف قَومِهِ مُقْسِماً بأنه سيثأر لمن قُتِل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٣/٨، وشرح السيوطي/٩٣٥، وكتاب الشعر ١/٥٣، والأصمعيات/٢١٦، والمفضليّات/٣٦٤، والهمع ٤/٢٤٦، الخزانة ١/٤٧٢، ٤/٢١٦، الضرائر الشعرية/١٥٧، وشرح الحماسة للمرزوقي/٥٥٨، وأمالي الشجري ١/٣٦٩، ٢/٢٢١، ورصف المباني/٢٤٠، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٤٩، وشرح الكافية الشافية/٨٣٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٢٩.

وقد أَخَذْتُ معظم هذه المراجع من عمل «الطناحي» رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عني وعن الباحثين خير الجزاء.

(١) أي: حذف فعل القَسَم، وأما الباء فيجوزُ التصريح بفعل القسم معها، وانظر ما سبق «الباء: الثاني عشر: القَسَم، وهو أصل أَحْرُفِهِ؛ ولذلك خُصَّت بجواز ذكر الفعل معهانحو: أُقْسِمُ بالله لتفعلنّ» ٢/ ١٤٤ - ١٤٥.

وانظر التاء في ٢/ ٢١٢، والواو في ٤/ ٣٨٥.

(٢) في م/ ٣ «ولم تتقدّم».

(٣) سورة النمل ٢٧/ ٢١، وتقدَّمت «في الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها».

والتقدير: والله لأعذّبنّه، وكذا حُكْمُ ما عُطِف عليه من بقيّة الآية: ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾.

(٤) سورة آل عمران ٣/ ١٥٢، وتقدّمت في «حتى»، انظر ما سبق ٢/ ٢٩٠.

(٥) سورة الحشر ٥٩/ ١٢، وتقدَّمت في حرف الفاء ٢/ ٤٧٩.

وفي حرف اللام ٣/ ٢٧٣، وسماها اللام المُوَطِّئة، واللام المُؤْذِنَة، وأكثر ما تدخل على «إنْ». . وانظر بقيّة الآية ففيها مواضع من تقدير القَسَم.

(٦) إذا خُرِّجت الجملة الأولى على القسم يكون التقدير: واللهِ لَزَيدٌ قائم، وفي الجملة الثانية: والله إنَّ زيداً قائم، ويكون كسر الهمزة من «إن» لوقوعها في جواب القسم، بل هو مما يُتَلَقَّى به القَسَمُ، وإن لم يُقَدَّر القسم فالكسر لأنها في ابتداء كلام.

وأما الجملة الثالثة فالتقدير فيها على افتراض تقدير القَسَم: والله إنّ زيداً لقائم.

(١) أي: يجب حَذْفُ الجواب.

(٢) أي: على القَسَم.

(٣) أي: جاء بعد القَسَم وقبله. . .، أي: أحاطا به من جهتين.

(٤) أي: مما تقدّم فيه على القَسَم ما يغني عن الجواب.

(٥) حُذِف جوابُ القَسَم «والله» لدلالة الجملة الاسميّة قبله «زيد قائم» عليه.

(٦) أي: من النَّوْع الأوّل.

ذكر الشمني أنّ الجملة جاءت على هذه الصُّورة في النُّسَخ، وأنّ الدماميني ذكر أنّ هذا المثال ليس من القسم الأوّل، وإنما هو من القسم الثاني، وقد صَرّح بذلك في أوّل الترجمة التي تأتي، وهو «حَذْفُ جملة جواب الشرط»، والظاهر أنّ ما هنا سَهْوٌ وسَبْقَ قلم.

وتعقب الشمني الدماميني بأن ما ذكره المصنف لا هو سهو ولا سبق قلم، وذلك أنّ الشرط والقسم إذا اجتمعا يُؤْتَى معهما بجواب السّابق مُسْتغنىً به عن جواب المتأخِّر، والأصل في الجواب أنْ يَلِيَ ما هو جواب عنه، فيكون «أكرمته» في المثال مقدَّماً في الرتبة على القسم، ويكون المثال مما حُذف منه جواب القَسَم لتقدُّم ما يُغني عنه لكن في الرُّتبة دون اللفظ. . . انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦٦، ورأى الأمير في رَدِّ الشمني تكلُّفاً. وأقرَّ الدماميني على ما ذهب إليه، ورأى أنّه الحق. انظر حاشية الأمير ٢/ ١٧٤.

(٧) وهو ما ٱكتنفه ما يغني عن الجواب.

(٨) زيد وقائم: مبتدأ وخبر يغنيان عن جواب القَسَم، وعلى هذا فجواب القَسَم محذوف يدلُّ عليه ما ٱكتنفه من ركني الجملة.

(١) أي: جملة «إنه قائم» أو «لقَائم» خبر عن «زيد».

(٢) أي: جملة «إنه قائم» جواب عن القَسَم «والله».

(٣) أي: عن المبتدأ «زيد».

(٤) أي: يجوز حَذْفُ الجواب.

(٥) في غير الحالتين اللتين سَبَقَتا في أَوّل حديثه.

(٦) الآيات: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا * وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا * وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا * فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا * فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا * يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ * تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ﴾ سورة النازعات ٧٩/ ١ - ٧.

(٧) هذا تقدير الجواب للقَسَم في أَوّل آية. وهو للزمخشريّ.
وانظر الكشاف ٣/ ٣٠٨، والدر المصون ٦/ ٤٧٠.

(٨) وهو ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾.

(٩) أي العامل في الظرف ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾.

(١٠) سورة النازعات ٧٩/ ٢٦

(١١) «لمن يخشى» مثبت في م/ ٥.

(١٢) استقبح هذا أبو بكر بن الأنباريّ لِطُول الفَصْل، فقد فُصِلَ بين القَسَم في أول السورة والجواب بأربع وعشرين آية.
وفي البحر ٨/ ٤٢٠ ذكر أنّ تقدير هذه الآية للجواب هو قول محمد بن علي الحكيم الترمذي، ورَدَّه أبو حيان، وذكر قول أبي بكر الأنباري.

(١) أي: مثل الموضع السّابق في سورة النازعات، حيث حُذِفَ الجواب، ولم يتقدَّم على القَسَم أو يكتنفه ما يدلُّ عليه.

(٢) سورة قَ ٥٠/ ١.

(٣) جوابٌ مقدّر للقَسَم ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾، وهذا التقدير منقولٌ عن الزجاج والأخفش والمبرد، وقَدَّر غيرهم: لقد جئتهم منذراً. وعند أبي حيان: لتبعثن، ومثله عند السمين. وفي م/ ١ و٢ «ليهلكُنّ».

(٤) الآية: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٣٦.

(٥) أو يكون الجواب «إنّك لمنذر» مقدَّراً.

(٦) الآية: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٢، وذكر المتقدِّمون هذا ولم أَجِد من خصَّ به واحداً من المتقدِّمين.

(٧) الآية: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمْ ۖ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٤، وانظر البحر ٨/ ١٢٠.

(٨) أي: للبعد بين القَسَم والجواب، ولولا ذلك لكان الجوابُ مقترناً باللام: لقد علمنا.

(٩) سورة الشمس ٩١/ ٩، وتقدَّمت قبل قليل في «حذف لام الجواب لطول الفَصْل بين القَسَم والجواب».

(١٠) في المطبوع «وقال ابنُ كيسان»، و«قال» غير مثبت عندي في المخطوطات.

(١١) أي: جواب القَسَم.

(١٢) ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ * مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ سورة قَ ٥٠/ ١٧

= وذكر هذا أبو حَيّان عن الأخفش أيضاً. انظر البحر ٨/ ١٢٠.

(١) أي: وعند الكوفيين الجواب. . . ، وعند أبي حَيّان: «عن نحاة الكوفة».

(٢) الآية: ﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٢.

(٣) في م/ ١ «أو المعنى».

(٤) هذا التقدير على جعل اللام المحذوفة مُقَدَّرَةً مع جواب القسم، قال السّمين: «هذا قول كوفيّ، قالوا: لأنَّه بمعنى قد عجبوا» انظر الدر ٦/ ١٧٤.

(٥) ذكر هذا أبو حَيّان لمحمد بن علي الترمذيّ. انظر البحر ٨/ ١٢٠.

(٦) الآية: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ سورة قَ ٥٠/ ٣٧.

(٧) وذكر أبو حَيّان ما مَرّ هنا عند المصنِّف، وزاد أنّ بعضهم قَدَّر الجواب ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ قَ ٥٠/ ٢٩، ثم قال بعد ذلك: «وهذه كلها أقوالٌ ضعيفة». انظر البحر ٨/ ١٢٠.

(٨) أي: في حذف الجواب من غير دليل عليه مذكور، متقدِّم أو مكتنف للقَسَم.

(٩) سورة صٓ ١/٣٨.

(١٠) هذا تقدير الزمخشري، انظر الكشاف ٣/ ٢، والبحر ٧/ ٣٨٣.

(١١) هذا ما ٱختاره أبو حَيّان قال: «وينبغي أن يقدَّر ما أثبت هنا جواباً للقرآن حين أَقْسَمَ به، وذلك في قوله تعالى: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ سورة يسٓ ٣٦/ ١ - ٣»، انظر البحر ٧/ ٣٨٣.

(١٢) هذا تقدير ٱبن عطيّة، انظر المحرر ١٢/ ٤١٦، قال: «وقال قتادة والطبري: الجواب مقدَّر قبل «بل»، وهذا هو الصّحيح، تقديره: والقرآنِ ما الأَمْرُ كما تزعمون».

(١٣) أي: الجواب مذكور في السورة.

(١) تتمة الآية: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ سورة صٓ ٣٨/ ٦٤.
وكان المصنف قد ذكر هذا في الجهة الرابعة مما تقدَّم. انظر ص/ ٨١ مما تقدَّم.
وانظر معاني القرآن للزجاج ٤/ ٣١٩، والبحر المحيط ٧/ ٣٨٣، والمحرر ١٢/ ٤١٥.

(٢) وذلك لطول الفَصْل بين القسم في الآية الأولى والجواب في الآية/ ٦٤.
ومثل هذا الاستبعاد عند الفرّاء ٢/ ٣٩٧، قال: «وذلك كلام قد تأخّر كثيراً عن قوله: والقرآن، وجَرَت بينهما قصصٌ مختلفة، فلا نجد ذلك مستقيماً في العربية والله أعلم».
وانظر الدر ٥/ ٥٢٠.

(٣) الآية: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ سورة صَ ٣٨/ ١٤.
وفي معاني القرآن للأخفش/ ٤٥٢ «فيزعمون أنّ موضع القَسَم في قوله: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾. وانظر الدر ٥/ ٥٢٠.
وعزا هذا ابنُ عطيّة في المحرّر إلى بعض البصريين، ومنهم الأخفش. انظر المحرر ١٢/ ٤١٥.

(٤) قال الفرّاء: «وصَ... كقولك: وَجَبَ والله، ونَزَلَ والله، وحَقّ والله، فهي جواب لقوله: والقرآن، كما تقول: نزَلَ والله» معاني القرآن ٢/ ٣٩٧.
وانظر المحرر ١٢/ ٤١٥ ولم يُعَلِّق على رأي الفراء بشيء.
قال أبو حَيّان: «... وهذا مبنيٌّ على تقدُّم جواب القَسَم، واعتقاد أَنّ الصّاد يدلُّ على ما ذكروه» البحر ٧/ ٣٨٣. وضَعّفَه السّمين انظر الدر ٥/ ٥٢٠.

(٥) «لأن معناه» كذا في م/ ٣ و٥.

(٦) الآية: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ صَ ٣٨/ ٣.
وعزا هذا السمين لثعلب والفرّاء. انظر الدر ٥/ ٥٢٠، وذكره أبو حَيّان لبعضهم.

= انظر البحر ٧/ ٣٨٣، ومثله في معاني الزجاج ٤/ ٣١٩ «قوم»، ونقله عنه ابن عطيّة في المحرر ١٢/ ٤١٦، وقال: «وهذا متكلّف جداً».

(١) أي: لطول الفَصْل بين القَسَم والجواب.

(٢) الفعل المجزوم بعد الطّلب إمّا أن يكون مجزوماً بالطّلب نفسه، وعلى هذا فلا حَذْفَ ولا شرط، وإمّا أن يكون مجزوماً بشرط مقدَّر، وعلى هذا يقع الحذف عند من يأخذ بهذا المذهب.

(٣) سورة آل عمران ٣/ ٣١، وتقدّمت في حرف الفاء. انظر ٢/ ٤٩٠.

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدۡ جَآءَنِي مِنَ ٱلۡعِلۡمِ مَا لَمۡ يَأۡتِكَ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗا﴾ سورة مريم ١٩/ ٤٣.

أي: فإن تَتَبِعْني أَهْدِكَ.

(٥) سورة إبراهيم ١٤/ ٤٤، وتقدّمت، انظر ٥/ ١٩٨ «الجملة الرابعة...»

أي: إن تؤخِّرنا نُجِبْ دعوتَك.

(٦) أي: جاء حَذْفُ جملة الشرط ولم يتقدَّم طلب.

(٧) أول الآية: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/ ٥٦.

(٨) **هذا التقدير انتزَعَهُ المصنِّف من الكشاف**، قال الزمخشري: «فإنْ قلتَ: ما معنى الفاء في «فاَعبدون» وتقدُّم المفعول؟ قلتُ: الفاء جواب شرط محذوف؛ لأن المعنى إنّ أرضي واسعة فإن لم تُخْلِصُوا العبادة في أرض فأَخْلِصُوها في غيرها، ثم حَذَفَ الشرط = وعَوَّض من حَذْفه تقديمَ المفعول، ومع إفادة تقديمه معنى الاَختصاص والإخلاص...» انظر الكشاف ٢/ ٤٩٩ - ٥٠٠.

(١) تتمة الآية: ﴿وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الشورى ٤٢/ ٩.

(٢) **قلت: وهذا أيضاً منتزع من كلام الزمخشري** قال: «فالفاء في قوله: «فالله هو الوليّ» جواب شرط مقدَّر، كأنه قيل بعد إنكار كل ولي سواه: إنْ أرادوا ولياً بحقّ فالله هو الوليّ بحقّ لا وليَّ سِواه» الكشاف ٣/ ٧٧.

(٣) كذا مفرداً في م/ ١، ومثله نصّ الكشاف كما ترى، وفي المخطوطات الباقية والمطبوع «أولياء» على الجمع.

(٤) انظر مثل هذا التقدير عند اَبن الناظم في شرح ألفية اَبن مالك/ ٢٦٧.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾
سورة الأنعام ٦/ ١٥٧.
وسقط من م/ ٥ من قوله «من ربكم» إلى قول المصنّف: فقد جاءكم بينه.

(٦) **النص للزمخشري** قال: «والمعنى: إنْ صدقتُم فيما كنتم تَعِدون من أنفسكم فقد جاءكم بينة من رَبّكم، فَحَذَفَ الشَّرْط وهو من أحاسِن الحذوف».
انظر الكشاف ١/ ٥٣٦.
ومثله في البحر ٤/ ٢٥٨ «وقيل قبل الفاء شرط محذوف تقديره: فإن كَذّبتم فلا أَحَدَ أَظْلَمُ منكم» **وأنت ترى أن المصنّف جمع بين نصَّيْ الزمخشري وشيخه أبي حيّان.**
وانظر الدر المصون ٣/ ٢٢٣.

(١) وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ اللَّهِ﴾، وقبلها: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

(٢) في م/٣ و٤ «بدر الدين ٱبن مالك».

(٣) سورة الأنفال ٨/ ١٧، وتقدَّمت في «لو»، انظر ٣/ ٣٧١.

(٤) قال الزمخشري: «والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن ٱفتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم...» الكشاف ٢/ ٩، وانظر كلام ٱبن النظام في شرح ألفيّة والده/ ٢٧٦.

(٥) أي: يَرُدّ تقدير الشرط عند الزمخشري وٱبن النّاظم...

قال السمين: «في هذه الفاء وجهان: أحدهما، وبه قال الزمخشري، أنها جواب شرط مقدَّر... قال الشيخ: وليست جواباً بل لربط الكلام بعضه ببعض».

انظر الدر ٣/ ٤٠٩، وانظر البحر ٤/ ٤٧٧.

وتعقّب الدماميني المصنِّف بأنه ليس الجواب هنا جملة فعليّة فعلها منفيّ بلم حتى يتوجَّه هذا الردّ إنما هو جملة ٱسميّة حذف مبتدؤها أي: فأنتم لم تقتلوهم، وقد صَرّح الزمخشري بذلك...». انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٦٦.

(٦) أي: من حذف جملة الشّرط من غير أن يتقدَّم طلب.

(٧) ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ * فَذَٰلِكَ﴾ سورة الماعون ١٠٧/ ١ - ٢.

(٨) قال أبو البقاء: «قوله تعالى: فذلك: الفاء جواب شرط مقدَّر، تقديره: إن تأمّلته أو إن طلبت عِلْمَه» التبيان/ ١٣٠٦.

= وذكر السمين فيها وجهين: أوّلهما ما ذكره أبو البقاء، والثاني أن الفاء عاطفة «فذلك» على «الذي يكذب»، إمّا عطف ذات على ذات، أو صفةٍ على صفةٍ، انظر الدر المصون ٦/ ٥٧٤.

(١) قال الشمني: «الأكثر على أَنّ حَذْفَ جملة الشرط مع بقاء الأداة جائزٌ مطلقاً، وذهب بعضهم إلى أنّها لا تُحْذَفُ إلّا مع بقاء «لا» النافية أيضاً كهذا البيت.

(٢) قائله الأحوص، وهو عبدالله بن محمد الأنصاريّ.

وقصّة هذا البيت مع أبيات أخرى مطلعها:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السّلام

مذكورة في شرح الشواهد للبغدادي وغيره.

ومطر هو عَدِيلُه، وكان قد تزوّج أُخْت زوجه، وزَوْجُه بنت رجل من بني تميم، وكانت أخت زوجه جميلةً، وزَوْجُها مَطَرٌ شيخ عجوز قبيح المنظر دميم، فَحَلّ به الأحوص ضيفاً، ولما رآه ازدراه، وقال: سلامُ الله يا مطر عليها... البيت، إلى أن قال: فَطَلِّقْها....

والشاهد في البيت حَذْفُ جملة الشّرط، والمذكور هو الجواب «يَعْلُ» أي: إِلَّا تطلّقْها يَعْلُ....

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥، وشرح السيوطي/ ٧٦٦، ٩٣٦، وشرح ابن عقيل ٤/ ٤٢، والارتشاف/ ١٨٨٣، والإنصاف/ ٧٢، وشرح الكافية الشافية/ ١٦٠٩، وأوضح المسالك ٣/ ١٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٠، والبحر المحيط ١/ ٢١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم/ ٢٧٥، والمقرب ١/ ٢٧٦، وشذور الذهب/ ٣٤٣، والهمع ٤/ ٣٣٦، وأمالي الشجري ١/ ٣٤١، والعيني ٤/ ٤٣٥، والخزانة ١/ ٢٩٥.

(١) في م/٣ «حذف جواب جملة الشرط».

(٢) أي: على الشرط.

(٣) أي: توسط الشرط بين طرفي جملة، ويوضح ذلك ما سيذكره في المثال الثاني.

(٤) هو: مبتدأ، وظالم: خبره، وجواب الشرط «إِنْ فَعَل» محذوفٌ تدلُّ عليه الجملة المتقدِّمةُ على الشرط.

(٥) مما اكتنف الشرط.

(٦) هو: مبتدأ، وظالم: خبره، و«إِنْ فَعَل» شرطٌ جوابه مقدَّر مما تقدَّم عليه وتأخّر عنه، وهو طرفا الجملة الاسمية، وهذا ما أراده من الاكتناف.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٧٠، وتقدَّمت في الجهة الثالثة من هذا الباب، المثال الثاني.

(٨) إنا: إنَّ: حرف ناسخ «نا» الضمير اسمه، لمهتدون: خبره: إنْ شاء اللهُ: حرف الشرط وجملة فعل الشرط، والجواب محذوف، يَدُلُّ عليه ما اكتنف جملة الشرط ما تقدَم عليها وما تأخَّر عنها.

(٩) أي: من حَذْف جملة الجواب من الشرط الذي اكتنفه ما يدل على ذلك الجواب.

(١٠) الذي يدلُّ على الجواب في الجملة القَسَم المتقدِّم «والله»، وجوابه المتأخِّر «لأكرمنّه».

(١١) في م/ ١ «إن جاءني والله أكرمته». وفي م/ ٤ «والله لئن جاءني...».

(١٢) اللفظ: مبتدأ خبره جملة: هو الكلام، وجواب الشرط: إن يُفِد: محذوف.

(١) أي: مما نحن فيه.

(٢) يُحْذَفُ جوابُ الشرط إذا كان ماضياً، فإذا كان مضارعاً فيُحْذَفُ في الضرورة، وفيما سبق من أمثلة كان الشرط الذي حذف جوابه ماضياً.

(٣) أي: هو الكلام.

(٤) «إن يُفِد هو الكلام».

(٥) خبر المبتدأ «اللفظ».

(٦) حذف الفاء من الجملة الآسميّة، وكان الأصل: فهو الكلام.

(٧) قائله عبدالرحمن بن حَسّان، وتقدَّم مراراً، وآستشهد به هنا لحذف الفاء من جواب الشرط «الله يشكرها».

وذكرتُ من قبل أنّ فيه رواية أخرى: فالرحمنُ يشكُرُه.

(٨) وذلك في شرحه على ألفيّة ٱبن معط، فقد ذكروا أنه قَطَعَ بالوجه السَّابق في شرح قول ٱبن معط؛ حيث جعل الجملة الاَسميّة: هو الكلام، جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر عن المبتدأ، وحُذِفتِ الفاء كما جَرَى في رواية بيت عبدالرحمن.

(٩) أي: في غير الصورتين المتقدِّمَتَيْن في أول الفِقرة، وذلك فيما إذا تقدَّم على الشرط أو ٱكتنفه ما يَدُلُّ عليه.

(١٠) الآية: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ٣٥.

= قال السمين: «وإن كان كَبُر: هذا شرطٌ، جوابُه الفاء الداخلة على الشرط الثاني [فإن ٱستطعت]، وجواب الثاني محذوفٌ، تقديره: فإن ٱستطعت أن تبتغي نفقاً فٱفْعَلْ، ثم جُعِل الشرطُ الثاني وجوابُه جواباً للشرط الأول» الدر المصون ٣/ ٥٠.

(١) الآية: ﴿أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ۗ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ وَعْدُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ سورة الرعد ١٣/ ٣١.

(٢) الآية: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَاْ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ سورة الرعد ١٣/ ٣٠.

(٣) في الدر المصون ٣/ ٥٠ «جوابُها محذوف، أي: لَكَان هذا القرآنُ؛ لأنّه في غاية ما يكون من الصّحة، وقيل تقديره: لما آمنوا...» وانظر البحر ٥/ ٣٩١.

(٤) **هذا ليس تقدير المصنِّف. وإنما هو تقدير شيخه أبي حَيّان نقله عمن سَبَقَه.**

(٥) سورة التكاثر ١٠٢/ ٥.

(٦) لو تعلمون: جوابه محذوف، والتقدير: لَفَعَلْتُم ما لا يُوْصَفُ، وقيل: التقدير: لَرَجَعْتُم عن كفركم.

وقال أبو حَيّان: «... وحَذْفُ الجوابُ لدلالة ما قبله عليه وهو: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾».

انظر البحر ٨/٥٠٨، وانظر التبيان للعكبري/١٣٠٢.

(٧) إشارة إلى الآية الأولى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ سورة التكاثر ١٠٢/١.

(٨) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٩١.

(١) انظر الكشاف ١/ ٣٣٤، وانظر البحر ٢/ ٥٢١.

(٢) سورة النساء ٤/ ٧٨، وتقدَّمت في مواضع، أَوَّلها في «لا»، وثانيها في «ما» الزائدة، وفي الجهة الثانية «الثاني عشر»، ثم في الجهة الرابعة.

ولم يكن في المواضع السّابقة حديث عن الجواب.

ولو كنتم: قالوا: هي بمعنى «إنْ» وجوابُها محذوفٌ أي: لأَدْرَكَكُم.

انظر الدر المصون ٢/ ٣٩٨.

(٣) سورة يَس ٣٦/ ٤٥.

(٤) انظر الدُّرّ المصون ٥/ ٤٨٧.

وفي البحر ٦/ ٣٤٠ «.. وجواب «إذا» محذوف يدُلُّ عليه ما بعده أي: أعرضوا».

(٥) وهو الآية التي بعدها: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ سورة يَس ٣٦/ ٤٦.

(٦) ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهُواْ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ * قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْۚ أَئِن ذُكِّرْتُمۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ سورة يٓس ١٨/٣٦ - ١٩.

(٧) أي: أئن ذُكِّرتُم تطيّرتُم.

(٨) سورة الكهف ١٨/ ١٠٩ وتقدَّمت في «سيّ» ٢/ ٣٤٥.

(٩) أخذ هذا مما تقدَّم في الآية: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى...﴾.

(١) تتمة الآية: ﴿... عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ سورة السجدة ٣٢/ ١٢.

(٢) ذكروا في «لو» توجيهين:

– **الأول**: أنّه لِمَا كان سيَقَعُ لوقوع غيره، وعلى هذا التوجيه الجوابُ محذوف، وهو كما ذكره المصنِّف: لرأيت أمراً فظيعاً.

– **الثاني**: أنّ «لو» للتمني، قال الزمخشري: كأنّه قيل: وليتك ترى، وفيها على هذا الوجه خلاف: هل تقتضي جواباً أَوْ لَا، وظاهر تقدير الزمخشري هنا أنّه لا جوابَ لها. وٱستبعد التمني في هذا الموضع أبو حَيّان.

انظر الكشاف ٢/ ٥٢٣ – ٥٢٤، والبحر ٧/ ٢٠٠ – ٢٠١، والدر المصون ٥/ ٣٩٦ – ٣٩٧.

(٣) جاء في م/ ١ «وأنّ الله تواب رحيم»، ومثله في متن حاشية الأمير.
وليس بآية. أمّا الآية فهي في سورة النور ٢٤/ ١٠، وانظر الآية/ ٢٠ من هذه السورة.

(٤) «وجوابُ «لولا» محذوف، قال التبريزي: تقديره: لَهَلَكْتُم أو لَفَضَحَكُم أو لَعَاجَلكُم بالعقوبة أو لتبيّن الكاذب.
وقال ٱبن عطية: لكشف الزناة بأَيْسَر من هذا، أو لِأَخْذِهم بعقاب من عنده، ونحو من هذه المعاني التي يوجب تقديرَها إبهامُ الجواب».
البحر ٦/ ٤٣٥، والمحرّر ١٠/ ٤٤٩.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِى ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/ ١٠.

(٦) النص في الكشاف ٣/ ١١٩ «والمعنى: قل أخبروني إن اجتمع كونُ القرآن من عند الله مع كفركم به، واجتمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله وإيمانه به مع استكباركم عنه وعن الإيمان به، أَلَستُم أَضَلَّ الناس وأَظْلَمَهُمْ...».

(١) سورة الأحقاف ٤٦/ ١٠.

(٢) **هذا الرد لشيخه أبي حَيان، وقد عَقَّب به على كلام الزمخشري،** قال: «وجملة الاستفهام لا تكون جواباً للشرط إلّا بالفاء، فإن كانت الأداة الهمزة تقدَّمت [على] الفاء نحو: إنْ تزرنا أفما نُحْسِنُ إليك، أو غيرها، تقدَّمت الفاء، نحو: إن تزرنا فهل ترى إلا خيراً، فقول الزمخشري: ألستم ظالمين بغير فاء لا يجوز أن يكون جواب الشرط».
انظر البحر ٨/ ٥٧، وقدره أبو حَيّان: أي: فقد ظلمتم.

(٣) في م/ ٤ «أَفتُحْسِنُ».

(٤) أي: وتأتي الفاء مقدَّمة في الجواب على غير الهمزة من أدوات الاستفهام.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة العنكبوت ٢٩/ ٥.

(٦) أي: ليس مُسَبِّباً عن الشرط «مَن كان يرجو».

(٧) أي: الجواب محذوف وتقديره: فليبادِر العملَ. . .، ويكون الفاء في قوله ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ﴾ من باب السّببيّة، أي: لأنّ أجل الله آت.

قال السمين: «مَن كان: يجوز أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة، والفاء لشبهها بالشرطية، والظاهر أنّ هذا ليس بجواب؛ لأن أجل الله آتٍ لا محالة من غير تقييد بشرط، بل الجواب محذوفٌ أي: فليعمل عملاً صالحاً، ولا يُشرك بعبادة رَبِّه أَحَداً، كما قد صُرِّح به» الدر ٥/ ٣٦٠، وانظر البحر ٧/ ١٤١.

= وذكر العكبري أنّ الجواب ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ﴾. والتقدير: لآتيه».

انظر التبيان/ ١٠٢٩، ومثله في معاني الزجاج ٤/ ١٦١، وانظر إعراب النحاس ٢/ ٥٦٣.

(١) كذا في المخطوطات «العملَ»، ومثله متن حاشية الدسوقي.

وفي متن حاشية الأمير، وطبعة الشيخ محمد ومبارك «بالعمل».

(٢) سورة طه ٢٠/ ٧.

(٣) هذا تقدير الزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ٢٩٦، والبحر ٦/ ٢٢٧.
وفي حاشية الشمني ٢/ ٢٦٧ تعقيبٌ للدماميني على المصنّف في أنّ هذه المواضع وقع فيها فعل الشرط مضارعاً وهو مشكل؛ لأن الحذف إنما يكون إذا كان الشرط ماضياً.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ سورة فاطر ٣٥/ ٤.

(٥) جاء التقديرُ عند الزمخشري: «فإنْ قُلت: ما وَجْهُ جزاء الشرط ومن حقّ الجزاء أن يتعقب الشرط، وهذا سابق له؟ قلتُ معناه: وإن يكذّبوك فتأسَّ بتكذيب الرسل من قبلك، فوضع «فقد كذبت رسل من قبلك» موضع «فتأسَّ» آستغناءً بالسَّبب عن المُسَبّب، أعني بالتكذيب عن التأسّي» انظر الكشاف ٢/ ٥٧٠.

(٦) تتمة الآية: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٤٠.

(٧) قال أبو حيان: «ومَنْ جَعَل جواب الشرط: «فقد مَسَّ»، فهو ذاهل» انظر البحر ٣/ ٦٢.
قال السمين: «قلتُ: غالب النحاة جعلوه جواباً متأوّلين له بما ذكرت» الدر ٢/ ٢١٥.
وذكر السمين وجهين: الأول: هو فقد تبيّن مَسّ القرح للقوم، والثاني عن بعضهم، جواب الشرط محذوف تقديره: فتأسَّوْا، ونحو ذلك.
والتقدير الثاني هو تقدير شيخه أبي حَيّان.

(١) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة النور ٢٤/ ٢١.

(٢) جعل أبو حَيّان الضمير من «فإنه» عائداً على «مَن» الشرطيّة قال: «أي: فإنه مُتَّبع خطوات الشيطان يأمر بالفحشاء» البحر ٦/ ٤٣٩، وعلى هذا التقدير يكون المذكور هو الجواب.
ولم أَجِد فيما بين يَدَيّ من الحواشي تعليقاً على الآية.

(٣) سورة المائدة: ٥/ ٥٦، انظر «الأشياء التي تحتاج إلى رابط» ٥/ ٦٢٤.

(٤) ذكر السمين وجهين في الجواب: أولهما ﴿فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ...﴾.
والثاني: الجواب محذوفٌ لدلالة الكلام عليه، أي: ومَن يَتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا يكن من حِزْب الله الغالب، أو يُنْصَر، ونحوه، ويكون قوله: «فإنّ حزب الله» دالًّا عليه، الدُّرّ ٢/ ٥٥١ - ٥٥٢.

(٥) سورة البقرة ٢/ ٢٢٧، وتتمة الآية: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٦) ذكروا في الجواب وجهين: الأوّل أنّه «فإن الله سميع عليم»، وهو عند السمين الظاهر، وذهب شيخُه أبو حَيّان إلى أنّه محذوف أي: فليُوْقِعوه: انظر البحر ٢/ ١٨٣، والدّرّ المصون ١/ ٥٥٢.

(٧) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «فلا تؤذوهم».

(١) الآية: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ ۚ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّى قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ رَبِّى عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ﴾ سورة هود ١١/ ٥٧.

(٢) مثل هذا التقدير عند ابن عطية لكن لا على أنه الجواب، فقد قال: «إنْ: شرط، والجوابُ في الفاء وما بعدها من قوله: فقد أبلغتُكم»، والمعنى إنّه ما عليّ كبيرُ هَمٍّ منكم إنْ تَولّيْتُم فقد برئت ساحتي بالتبليغ، وأنتم أصحاب الذنب في الإعراض والتبليغ» المحرّر ٧/ ٣٢٥، ونقل هذا الشيخ أبو حَيّان. انظر البحر ٥/ ٢٣٤.
وذكر أبو حيان أن الجواب ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾.

(٣) في م/ ٣ «فيُقال».

(٤) أي: إن كُنْتَ تريد أَنّه لم يقم، وتقديرُ الكلام في الجواب: نَعَمْ، لم يَقُم زيد.

(٥) والتقدير: بَلَى، قام زيد، وبذلك تُبْطِلُ النفيَ المفهومَ من «لم»، وهذا حال جواب الاستفهام المنفيّ في الجواب.

(٦) أي: من حَذْف الكلام.

(٧) قائله بعضُ الطائيين. كذا عند ابن مالك في شرح التسهيل.
أَخِفْت: الهمزة للاستفهام. إنّ: بمعنى: نَعَم، وقد حُذِفَ جملةُ الكلام بعدها، والتقدير: نَعَمْ خِفْتُ، ولكنّ خيفتي مقترنةٌ بالرجاء، وليست خيفةً مطلقة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦، شرح الشواهد للسيوطي/ ٩٣٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٣، والخزانة ٤/ ٤٨٦.

(١) قائله ابن قيس الرقيات. وتقدَّم في «إنّ» بمعنى «نَعَمْ»، انظر ١/ ٢٣٦.

(٢) أي: من حذف الكلام بجملته.

(٣) فقد ذهبوا إلى أنه بمعنى نَعَم.

(٤) تقدَّم له هذا في ١/ ٢٣٦، قال: «ورُدَّ بأن لا نُسَلِّم أنّ الهاء للسّكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوفٌ أي: إنّه كذلك».

وما ذكره المصنِّف هنا ليس له، فقد ذكرتُ من قبل أنه لأبي عُبَيْدة.

وتعقبهما البغدادي بأنّ حذف الخبر يشترط فيه أن يكون جملة تامَّة و«كذلك»، ليس جملة.

انظر الموضع المُحَالَ عليه، الحاشية/ ٣ ففيها تفصيل القول في هذا الخلاف.

(٥) أي من المواضع التي يحذف فيها الكلام بجملته.

(٦) مثل: نِعْمَ الرَّجُلُ محمد، فالمخصوص «محمد» مبتدأ، خبره محذوف، أي: محمد الممدوح، أو هو خبر لمبتدأ محذوف: نحو: هو محمد. أمّا إذا أعربنا المخصوص مبتدأ، وخبره الجملة التي قبله، فالمحذوف بعض الجملة لا الكلام بجملته.

(٧) الآية: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ سورة صٓ ٣٨/ ٤٤.

والتقدير في الآية: نِعْمَ العَبْدُ أيوبُ، فالمحذوفُ مبتدأ: هو أيوب، أو خبر: أيوبُ الممدوح، وعلى كلا التقديرين حُذِف الكلام بجملته.

(١) سورة يٓس ٣٦/ ٢٦ وتقدَّمت الآية في «ما» ٤/ ٢٣.

(٢) أمّا إذا قيل إنّ «يا» حرف تنبيه، ولا منادى بعدها فلا حذف.

وانظر هذا في «يا» «وإذا ولي «يا» ما ليس بمنادى. . . فقيل هي للنداء، والمنادى محذوف، وقيل: هي لمجرّد التنبيه لئلا يلزم الإجحافُ بحذف الجملة كلّها». انظر ما سبق ٤/ ٤٤٩ – ٤٥١.

(٣) هذا من رَجَزٍ معزوّ إلى رؤبة.

والمُعْدم الذي لا يملك شيئاً، وقوله: و«إنْ»: إنْ: وصليّة، حُذِف شرطها، والتقديرُ: وإن كان فقيراً مُعدماً رضيتُه.

شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٧، وشرح السيوطي/ ٩٣٦، والخزانة ٣/ ٦٣٠، والعيني ١/ ١٠٤، ٤/ ٣٣٦، والهمع ٤/ ٣٣٦، ٤٠٨، والمقرب ١/ ٢٧٧، وشرح الأشموني ١/ ١٧، ٢/ ٣٣٥، والارتشاف/ ٢٤٢٦، ورصف المباني/ ١٠٦، وشرح الكافية الشافية/ ١٦١٠، وأوضح المسالك ١/ ١٥، والبحر المحيط ١/ ٢١٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٤٤٥، وزيادات ديوان رؤبة/ ١٨٦.

(٤) تقدَّم هذا للمصنِّف في زيادة «ما» تعويضاً عن محذوف. انظر ما سبق ٤/ ٩٧ – ٩٨.

(١) ذكر الشمني أنّ مراد المصنّف: بقوله: «في غير ما ذكر» أي من جملة الشرط، أو جملة الجزاء أي: لا يمكن حذف أكثر من شرط أو أكثر من جزاء.
وجاء هذا تعليقاً على كلام الدماميني في تعقُّبه للمصنِّف في أَنّ الحذف أكثر من جملة.

(٢) قائله عبيد بن الأبرص.
ورواية البيت: «أو يكن طبُّك الدلالَ...» وهو عَطْفٌ على شرط في بيت قبله، وفيه:

إن يكن طبّكِ الفراق فلا أحـ ـفِلُ أن تعطفي صدورَ الجمال
أو يكن طبك الدلالَ ...

والطب: العادة.
وقال الأخفش بعد البيت: «... يقول: فلو كان في سالف الدهر لكان كذا وكذا، فحذف هذا الكلام كله».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/٨، وشرح الشواهد للسيوطي/ ٩٣٧، والبيان والتبيين ١/ ٢٣٦، والديوان/ ١٠٦، والعيني ٤/ ٤٦١، معاني القرآن للأخفش/ ٣٢٥، وانظر فيه ص/ ١٥٤.

(٣) ذكر الدماميني أنه لم يخرج البيت عما ذكره أولاً من حذف الشرط وحذف الجزاء، ففي كون هذا مثالاً لما حُذِف منه أكثر من جملة في غير ما ذكر نظر.
انظر الحاشية عند الشمني ٢/ ٢٦٧، وتعليق الشمني هو ما ذكرته في أول الحديث من المسألة.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة البقرة ٢/ ٧٣.

(١) كذا في المخطوطات ما عدا م/ ٢ ففيه «التقدير»، وكذا في المطبوع.

(٢) قال شيخه أبو حيان: «وفي الكلام حَذْفٌ يدل عليه ما بعده وما قبله التقدير: فضربوه فحييَ. . . «كذلك يُحْيي الله الموتى». . إن كان هذا خطاباً للذين حضروا إحياء القتيل كان ثَمّ إضمار قول أي: وقلنا لهم كذلك يحيي الله الموتى يوم القيامة» البحر ١/ ٢٦٠.

(٣) ما بين المعقوفين مثبت في م/ ٢ و٣ وليس في بقية المخطوطات.

(٤) ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا. . .﴾ سورة يوسف ١٢/ ٤٥ - ٤٦.

(٥) انظر البحر ٥/ ٣١٤ - ٣١٥ فالنص لشيخه.

(٦) سورة الفرقان ٢٥/ ٣٦.

و«تدميراً» غير مثبت في المخطوطات ما عدا الخامسة، فقد أثبت فيها.

(٧) قال أبو حيان: «وفي الكلام حَذْفٌ، أي: فَذَهَبَا وأدَّيا الرسالة فكذّبوهما، فدمّرناهم»، انظر البحر ٦/ ٤٩٨، وكلام المصنِّف هو كلام شيخه كما ترى.

(٨) من قوله: «إن التقدير» إلى «فَدَمّرناهم» غير مثبت في م/ ٥.

(٩) في م/ ١ و٥ «كأن يجد».

(١) سورة العنكبوت ٢٩/ ٦١، وتكررت في السورة، انظر الآية/ ٦٣، وكذا سورة لقمان ٣١/ ٢٥، وسورة الزمر ٣٩/ ٣٨، وسورة الزخرف ٤٣/ ٨٧، وتقدّمت آية سورة العنكبوت فيما سبق في «حذف الفعل». وكان التقدير عنده: ليقولنّ: خلقهم الله.

(٢) النحل ١٦/ ٣٠ وتقدَّمت، انظر ما سبق شروط الحذف «الشرط الأول»، وانظر «حَذْف الفعل».

(٣) تقدَّم في حَذْف حرف الجرّ، وهو قول رؤبة: عندما سُئِل: كيف أصبحت؟ قال...

(٤) ما يذكره من هنا هو ما يكون اعتراضه على النحويين من التقدير فيه فإنه عنده من عمل المفسّر لا النحوي.

(٥) سورة النحل ١٦/ ٨١، وتقدّمت في «إنْ» المكسورة الخفيفة.
كما تقدّمت في «حَذْف المعطوف».

(٦) سورة الشعراء ٢٦/ ٢٢، وتقدَّمت في «حذف همزة الاستفهام».

(٧) أي: ليس من عمل النحويّ ما جاء فيه من تقدير للمحذوف، وإنما هو من عمل المفسّر لإيضاح المعنى.

(٨) **في طبعة مبارك والشيخ محمد «في فَنّ النحو»، وكذا في الحواشي.**
ولفظ «فنّ» غير مثبت فيما أمامي من مخطوطات، ولم يُشِرْ إلى هذا مبارك.

(٩) أي: قول النحويين.

(١٠) يكون هذا في باب «بناء الفعل للمفعول».

(١) في م/ ٣ و ٥ «أو للعكس».

(٢) أي: من النحويين.

(٣) أي: لم أذكر هذا بحيث أكون جارياً على عادتهم فيما ذكروه، وإنما خالفتُ في هذا؛ لأنه عمل البياني وليس النحويّ.

(٤) في الفعل: «أنشد» الرفعُ والنَّصبُ، أما الرَّفعُ فعلى تقدير: وأنا أنشدُ، وأما النَّصب فلعله بالعطف على قوله من قبل «جَزْياً»، فيكون منصوباً بأن مضمرة بعد الواو. مثل قوله:
«ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني».
وضبطه مبارك بالفتح، وضبطه الشيخ محمد بالضمّ، وأَنْبَه أصحاب الحواشي على الوجهين فيه.

(٥) قائله دُرَيْد بن الصِّمَّة. من قصيدة رثى بها أخاه.
ويروى: وما أنا إلا من غزية....
وغزية قبيلة الشاعر.
وقد قُتِل دُرَيْدٌ في غزوة حنين كافراً. وآسمه معاوية بن الحارث بن عَلْقَمَة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩، وشرح السيوطي/ ٩٣٨، والخزانة ٤/ ٥١٣، والأصمعيات/ ١٠٧، والحماسة بشرح المرزوقي/ ٨١٥.

(٦) قال الشمني: «وغَرَضُه أنّه لم يذكر بعض ما أورده في كتابه مما يتعلّق بغير الإعراب لأجل آقتفاء أثر غيره، فمن فَعَل ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أنْ ينشر هذا البيت آعتذاراً عن ذلك، وإنما فعله لأمرٍ آخر هو أنه وضع كتابه ليفيد به مَن تعاطى التفسير والعربية جميعاً؛ فلا حاجة إلى إقامة مثل ذلك العُذْر»
انظر الحاشية ٢/ ٢٦٧.

(١) طَلِيحان: من الطّلاحة، وهي التَّعَب والإعياء من السَّيْر، وفي شرح التسهيل: راكب البعير...

ومسألة هذا القول أنّه هل يجوز أن يُؤتى بمبتدأ مضاف، ويُخْبَرَ عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عَطْف كهذا القول؟

وفي المسألة قولان: أحدهما: لا، وعليه أكثر البصريين، والثاني: نَعَمْ، وعليه الكسائي وهشام، وجَزَمَ به ٱبنُ مالك. فقال: «والأصل: راكب البعير، والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى.

انظر الهمع ٢/ ٥٢، والاَرتشاف/ ١٠٩، وشرح التسهيل لاَبن مالك ١/ ٢٨٩، واللسان والتاج/ طلح.

(٢) أي: راكبُ الناقة والناقةُ طَليحان، فحذف المعطوف «والناقة» لوضوح المعنى. وأجاز مثل هذا الكسائي وهشام. وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢١٦.

(٣) أي: مثل هذا التقدير لازم للنحويين لتقع المطابقة بين الخبر المُثنّى وما تقدَّمه، وبدون هذا التقدير لا تكون مطابقة.

(٤) أي الخبر «طَلِيحان»، وانظر الهمع ٢/ ٥٢.

(٥) ذكر شيخُه أبو حَيّان أنّ هناك من أجاز هذا بإعادة الضمير من «ضربتهما» إليهما، إي: إلى الغلام وزيد. انظر الاَرتشاف/ ١٠٩٩.

(١) انظر ما سبق ٣/ ٣٧١-٣٧٢، فقد ذكر أنّ الجاري على ألسنة المعربين أنّها تفيد ٱمتناع الشرط وٱمتناع الجواب معاً، ونصَّ عليه جماعة من النحويين، وهو عند المصنف باطل بمواضع كثيرة، وساق شواهد على ذلك.

(٢) في م/ ٥ «وبَسَطتُ. . .».

(٣) قلت: انظر «إذا» الفجائية فيما تقدَّم ٢/ ٤٨ وما بعدها.

(٤) في م/ ٥ «وفيه»

(٥) في م/ ٣ «أَحَدَها»

(٦) أي: يذكرون هذا التفسير لـ «إذا» الفجائيّة.

(٧) أي: قولهم: إنها ظرف لما يُستقبَلُ من الزمان...

(٨) في متن حاشية الشمني «من حيث الجملة» قال: «هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: من حيث هي. والمراد واحد» انظر الحاشية ٢/ ٢٦٧.

وقوله: من حيث هي. أي: مع عدم النظر في الموضع الذي تقع فيه.

(١) ذكر المصنف في أول الكتاب أن «هل» لايؤتى لها بمعادل.

انظر ما تقدّم ١/ ٧٢.

وعلّق على هذا الأمير بأن «أم» منقطعَة. انظر الحاشية ٢/ ١٧٧.

(٢) مثل تضمُّنها معنى الشرط. انظر ما تقدّم ٢/ ٧٦.

(٣) أي الجهة الثانية مما يُؤْخَذُ على المُعرِبين في حديثهم في «إذا» غير الفجائيّة.

(٤) في م / ٥ «للمبتدئين».

(٥) في م/ ٥ «تكريرها».

(٦) أي: «إذا» الظرفيّة.

(٧) أثبت «في» في م/ ٢، ثم شُطِب بخطّ فوقه.

(٨) وهو قوله: «في عام كذا».

(٩) فهو متعلّق بمحذوف حال من قوله: «يوم الخميس»، أي: حالة كون يوم الخميس في عام كذا.

(١٠) أي: التجوُّز.

(١١) أي: لا يكون الظرف الثاني «في عام كذا» بدلاً من الظرف الأول «في يوم الخميس»؛ لأنّ الثاني أكثر من الأوّل، ولا يُبْدَل الأكثر من الأقَلّ.

(١) قال: «على الأصَحّ» احترازاً من اعتراض معترضٍ بأنّ بعضهم قد أجاز مثل هذا النوع من البدل في إبدال الكُلّ من البعض.

وانظر هذا في شرح الأشموني ٢/ ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) أي: إذا ظرف مستقبل. وفي م/ ٤ «قال».

(٣) في م/ ١، ٣، ٤، ٥ «لَسَلِمَ» وقد اخترتُ الصُّورة المثبتة بالجمع لِتوافِقَ «قالوا»، وقوله: لَسَلِمَ: أي لَسَلِم قولُهم...

(٤) من الجهات التي يعترض فيها على المعربين في «إذا» غير الفجائيّة.

(٥) من قولهم: «وفيها معنى الشرط غالباً».

(٦) أي: كون «إذا»...

(٧) في م/ ٤ و٥ «لما يُستقبل»

(٨) أي يتحقق كل هذا في «إذا» دائماً والصَّوابُ غير هذا.

(٩) ذكر فيما سبق خروج «إذا» عن الظرفيّة في ٢/ ٧٦، وذكر من هذا جَرَّها بحتى عند الأخفش، ووقوعها مبتدأ عند ابن جني، وذكروا في «إذا» البدليّة، والمفعوليّة. ثم ذكر أنها عند الجمهور لا تخرج عن الظرفيّة. انظر ٢/ ٨٠.

(١٠) أي: الموضع الثالث مما اشتُهر بين المعربين، وهو يحذِّرُ منه؛ لأن الصَّواب خلافه.

(١١) أي ما ذكروه من التبعيّة عامٌّ يشمل النعت الحقيقي والسَّببي، مع أنه غير متحقّق في الثاني.

(١) أي: من أوجه الإعراب الثلاثة.

(٢) في م/ ٢ و٣ «فيهما»

(٣) أي: من حيث ملازمة الإفراد، فالنعتُ السببيُّ مثلُه يكون مفرداً على الأَفْصَح، وتضعف المطابقة بينه وبين منعوته، كما تضعف المطابقة بين الفعل وفاعله.

(٤) أي بمطابقة النعت السببي لمعموله ولما قبله أي: مررتُ برَجُلَيْن قائِمَيْن أبواهما...

(٥) قيل: هي لغة لطيّئ و أَزْدشَنُوءَة. وذكر ابنُ يعيش أنّها لغة لبعض العرب فاشية كثيرة في كلامهم وأشعارهم. انظر شرح المفصّل ٣/ ٨٧، والهمع ٢/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٦) الآية: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ سورة النساء ٤/ ٧٥.

وجه الاستشهاد بالآية مجيء «الظالم» صفة للقرية، وأهلها مرفوع به، وهذا من باب النعت السببي.

وانظر تفصيلاً جيداً في المسألة في الدرّ المصون ٢/ ٣٩٥.

(٧) هذا استثناء من تعميمِ سَبَقَ له في قوله: «وأما الإفرادُ والتذكيرُ وأضْدَادُهما فهو فيها كالفعل».

(٨) في م/ ١ و٥ «للجمع»، ومثله عند مبارك، والشيخ محمد، ومتن حاشية الأمير. والمراد بالجمع جمع التكسير.

(٩) أي: في الصِّفة.

(١٠) في م/ ٤ «أن يُفْرَد وأن تُكَسَّر».

(١) أي: تكسير الصِّفة أرْجَحُ منِ إفرادها، وذلك في حال رَفْعِها لجمع تكسير.

(٢) في م/ ٢ «لقوله».

(٣) قائله: زهير بن أبي سلمى من قصيدة مَدَح بها حِصْن بْنَ حُذَيْفَة.

في م/ ٥ «عليه»، وفي بقية المخطوطات «لَدَيْه» وكذا جاء في الديوان.

وفي الديوان: غُدْوَةً في موضع «بُكْرَة».

والصّريم: جمع صَرِيمة، وهو رَمْلَة تنقطع من مُعْظَم الرمل، والمرادُ به في البيت الصُّبح، قالوا: وهو أشبه بالمعنى، فهو يسكر في العشيّ، فإذا أصْبَحَ وقد صَحَا من سُكْرِهِ لامَتْهُ العواذلُ. والعواذلُ اللّواتي يَلُمْنَهُ على إنفاق ماله.

وقوله: فوجدتُه: الهاء: مفعول أول، وقعوداً: مفعول ثان، عواذِلُه: فاعل «قعوداً».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠، وشرح السيوطي/ ٩٤٠، والديوان/ ١٤٠.

(٤) أي: صَحّ الأستشهاد به مع أنه ليس فيه نعت سببيّ لأنَّ...

(٥) وهو تكسير الصِّفة الرافعة للجمع، وكونُ الجمع فيها أَرْجَحُ من الإِفراد.

(٦) والمفعول الثاني، وهو «قعوداً» كان خبراً في الأصل قبل دخول «وَجَد».

(٧) أي: هو ثابت لهما كما هو ثابت للنعت.

(٨) ما ذكره المصنف هنا لا يَصْلُح إيراده في هذه الفقرة؛ لأنك سوف ترى أنّ ما ذهب إليه المعربون صواب، وأمّا ما جاء عند سيبويه فهو المعترض عليه من المصنف.

(٩) سورة البقرة ٢/ ٣٥، وتقدمت في حرف الياء، وفي الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، وتكرّر ذكرُها.

(١٠) في إعراب «رغداً» ثلاثة آراء: نعتٌ لمصدر محذوف، وهو ذكره المصنِّف، وعند سيبويه هو حال، ووجْهٌ ثالثٌ وهو أنّه مصدرٌ في موضع الحال: أي: كُلا طيِّبَيْن مُهنّأَيْن.

(١١) في م/ ٥ «المصدر».

(١) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةًۖ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًاۗ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٤١.

والتقدير: واذْكُرْ رَبَّك ذكراً كثيراً، أو زماناً كثيراً، أو هو حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف.

وكان قد وَعَد في حَذْف الموصوف بأنّ فيه بحثاً سيأتي. وهذا موضعه.

(٢) تقدّم البيت. انظر ما سبق ٥/ ٢٧٣ «الباب الثالث – شبه الجملة».

وكان حديثه فيه من قبلُ عن التعلُّق بالفعل وبِشِبْهِهِ.

أما هنا فحديثُه عن «مِثْلَ» ومجيئه صفة لمصدرٍ، والتقدير: اشتعالاً مِثْلَ اشتعال النّار.

(٣) هذا تقدير النحويين.

(٤) تقدّم هذا للمصنِّف. فقد ذكر تقدير سيبويه في نحو: سرتُ طويلاً. وضربتُ زيداً كثيراً، وهو أَنّ «طويلاً» و«كثيراً» حالان من ضمير المصدر محذوفاً أي: سِرْتُه وضربتُه، وذكر من قبل ما يقتضي عنده استبعاد هذا التقدير فتأمّل!!

انظر ماسبق ٣/ ١٢٠-١٢١، وانظر حديثي في المسألة في الحاشية (١) من الصفحة/ ١٢١، وانظر الكتاب ١/ ١٨٦.

(٥) أي: دليل ما ذهب إليه سيبويهِ والمحقّقون من جَعْلِ مثل هذا نَصْباً على الحاليّة.

(٦) أي: قولُ العرب.

وطويلاً حال من ضمير المصدر والتقدير: سِيْرَ عليه سَيْرٌ طويلاً.

(١) ولو كان الأمر على ما ذَهَبَ إليه المعربون من جعل «طويلاً» نعتاً لمنعوت محذوفٍ لجاء «طويلٌ» بالرفع؛ لأنّ المنعوت المحذوفَ نائب عن الفاعل مرفوع.

(٢) أي: لجاز رَفْعُه. فقيل: طويلٌ.

(٣) أي: رأيت إنساناً كاتباً.

(٤) أي: لا تقول: رأيت طويلاً وأنت تريد: رأيت إنساناً طويلاً؛ لأنّ حَذْفَ الموصو ف مُلْبسٌ، والطولُ يصلُحُ له ولغيره.

(٥) في م/١ «دون الطول»، وفي بقية المخطوطات «بخلاف الطول».

(٦) أي: فيما ٱحتَجَّ به سيبويه والمحقّقون.

(٦) أي: فيما ٱحتَجّ به سبيويه والمحقّقون.

(٧) أي: الدليل الأوّل، وهو أنّه يقال: سِيْرَ عليه طويلاً ولا يقال: طويلٌ.

(٨) في م/ ٥ «فالأوّل لجواز»

(٩) أي: في «طويلاً».

(١٠) ذكر الدماميني أنه لا يُسَلَّم له أنّ ٱجتماع مَجَازَيْن أمْرٌ مُسْتكره، ولا مانع من ٱجتماع مجازين قال: «وكيف ولا نزاع بينهم في أن مثل: أحْيَا الأرضَ شبابُ الزمان من مستحسنات الكلام؟...» انظر حاشية الشمني٢/ ٢٦٨، وتعقيب الشمني عليه.

(١١) أي: لأجل كراهية ٱجتماع مجازين على خلاف الأصل.

(١٢) في م/ ٥ والمطبوع «تعلُّق».

(١) كذا في المخطوطات: «ويُوَضِّحُه»، وفي المطبوع: «وتوضيحُه».

(٢) أي: جاء النصب بعد حذف المنعوت وهو الزمان، وجعل هذا عِلّة لما ذكَرَه من كراهية ٱجتماع مجازَيْن: حَذْف الموصوف، وجَعْل الصّفة مفعولاً على السّعة.

(٣) أي: الدليلُ الثاني في إبطال ما ذَهَب إليه سيبويهِ والمحقِّقون.

(٤) أراد بالاَختصاص، ما أشار إليه مَن ذهب إلى الحاليّة، وهو في قولنا: رأيت كاتباً، وأنّه يجوز حَذْفُ الموصوف؛ لأنَّ الكتابة لا تكون إلّا من الإنسان، ولا يقال: رأيت طويلاً يُراد به الإنسان، فالطُّول ليس خاصّاً به.

(٥) سورة سبأ ٤٣/ ١٠-١١، وتقدمتا في الباب الخامس «حذف الموصوف»، وقد حُذِف الموصوفُ وهو «دُرُوعاً» لدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ على هذا المحذوف، فهو يدل على أنّ تلك السَّابغات لا تكون إلّا دروعاً، والحديد ليس خاصّاً بالدروع، بل يصلح لغيرها، ولكنه لا يكون سابغاً، ولا يُلان الحديُد إلّا لمثل هذه الحالة من صُنْع الدِّرع، فكان في هذا السياق ما يدلُّ على نوع الموصوف المحذوف.

(٦) أي: قول سيبويه والمحقِّقين في مجيء «طويلاً» في المثال المتقدِّم حالاً.
ومثله «رغداً» في الآية.

(٧) اشتمل الصَّماء: اَشتمل بالثوب فأداره على جَسَده كُلّه، وعلى عاتِقِه حتى لا يمكنه إخراجُ يَدِه منه.
وفي القاموس/ الشمال «واَشتمل بالثَّوب أداره على جَسَده كُلّه حتى لا تخرج منه يده»، والشِّملة بالكسر هيئة الاَشتمال، والشملة الصّمّاء (في الميم) والفتح: كساء دون القطيفة يُشْتَمَلُ به». وانظر التاج/ شمل، صمم.

(١) الصَّمّاء صفة للمحذوف وهو الشّملة، ولا تكون حالاً.

(٢) أي: الصّماء لا تكون حالاً لأنّها معرفة. وهذا مذهب أهل البصرة، وأمّا عند الكوفيين فيأتي الحال معرفة.

وذكر الدماميني أن تعذُّر الحاليّة في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المَنْعَ من ٱرتكابها عند عَدَم المانع. انظر حاشية الشمني ٢/٢٦٨.

(٣) في م/ ١ «التعريف».

(٤) لم أجد فيما قرأت من كتب النحويين – وهو غير قليل- مثل هذا القول عندهم في الفاء.

(٥) سيأتي بعد قليل تعقيب الدماميني على مثل هذا.

(٦) في م/٣ «السّادس» بلا واو، وكذا ما جاء بعده.

(٧) تقدّم هذا، انظر ما سبق ٥/٥٢٢، قال: وقولهم: «على عامِلَيْن: فيه تجوُّز...».

(٨) في م/٢ و٣» العَطْفُ على مَعْمُولَيْ عامِلَيْن».

(٩) قال الدماميني: «غاية ما فعلوه في هذا والذي قبله أَنْ حذفوا مضافاً لقيام قرينة عليه، ولا محذور في ذلك، ولا أن يُقال: إنّ الصّواب خلافُه؛ ففي كتاب الله وسُنّة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يُحْصَى كَثْرَةً».

حاشية الشمني ٢/٢٦٨.

(١٠) قلتُ: ما أخذه على النحويين هنا وقع هو فيه فيما تقدَّم في «بل»، قال: «بل: حرف إضراب» انظر ٢/ ١٨٤.

(١) قلت: تقدَّم له ما يُشْعِرُ بغير ما صحَّحه هنا، انظر ٢/١٤٨، و٥/١٠٨ فقد كان في الموضعين توجيه الإعراب عنده على الجَزْمِ بالطلب المتقدِّم لا الشرط المقدَّر. وذلك في قولهم: أتَّقى الله أمرؤ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه» وكذا في آيتي سورة الصف ٦١/ ١٠-١٢.

(٢) في م/ ٥ «مقدَّر» ومثله عند مبارك، والشيخ محمد، مع أن نسخةً من نسختي مبارك فيها كالذي أثبتُّه.

(٣) كذا جاء في م/ ١ و٣، ورأيت أنه الأليق بالسِّياق، وفي الباقيات والمطبوع «وقد يكون».

(٤) في م/ ٤ و٣ «من ناصب وجازم»، ومثله عند مبارك، والشيخ محمد.

(٥) ما ذكره هنا خالَفَ فيه ما في أَوْضَح المسالك، فقد قال: «رافع المضارع تَجَرُّدُه من الناصب والجازم وفاقاً للفراء، لا حُلُولُه مَحَلّ الاسم خلافاً للبصريين؛ لانتقاضه بنحو: هَلّا تفعلُ»، انظر ٣/ ١٦٢.

وانظر تفصيل الخلاف في رافع الفعل المضارع في الهمع ٢/ ٢٧٤ وما بعدها، فقد ذكر سبعة آراء نقلها عن أبي حيان. وارجع إلى الإنصاف / ٥٥٠ وما بعدها، وذكر الشمني أنّ ابن مالك اختار قول الكوفيين في المسألة.

(٦) في م/ ٢ و٣ «فعلوه».

أي: ما فَعَله من قال: إنّه مرفوع لخلوِّه من النّاصب والجازم.

(٧) أي: تسهيلُ الإعراب على المبتدئين.

(٨) أي: ترجيحه على قول الكوفيين وغيرهم.

(٩) في أنّ عامل الرفع فيه حُلُولُه مَحَلّ الاسم.

(١) أي: جعلوا الطالب يُعْرِب. وعلى هامش م/ ٢ «أي: حملوا الطالب على أن يعرب».

(٢) أي: قالوا في الإعراب خلاف قول البصريين.

(٣) أى: زيادة الألف والنون.

(٤) أي: مانع الاَسم من الصَّرْف.

(٥) أي: الألف والنون، في العَلَم والوَصْف.

(٦) قال سيبويه: «هذا باب ما لحقته نون بعد ألفٍ فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو: عطشان وسكران وعَجْلان وأشباهها، وذلك أنّهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء؛ لأنّها على مثالها في عِدَّة الحروف والتحرُّك والسّكون، وهاتان الزائدتان قد اَختُصّ بهما المذكّر...» الكتاب ٢/ ١٠.

(٧) وبذلك تجعل زيادة الألف والنون، مثل ألف التأنيث، وتجمعهما عِلّة واحدة من علل المَنْع من الصَّرْف.

(٨) أي: شرط الكوفيون مع زيادة الألف والنون عِلّةً أخرى وهي العلميّة، أو الوصفيَّة.

(٩) أي: مع الزيادة المذكورة.

(١٠) أي: لأن الشَّبْه بألِفَيْ التأنيث.

(١١) في م/ ٤ «بإحداهما».

والمراد به العلميّة أو الوصفيّة؛ لأن الزيادة لا تُوْجَد إلّا في واحدٍ منهما.

(١٢) فإنّ فيه مع العلميّة زيادة الياء والتاء.

(١) «إنما» زيادة من م/ ١ و٢، وهو غير مثبت عند مبارك، والشيخ محمد.

(٢) وهما الألف والنون.

(٣) أي: عن عِلّة اختصاص الألف والنون الزائدتين بالمَنْع من الصَّرْف.

(٤) أي: لم يجد الكوفيون بُدّاً من القول بمشابهة الألف والنون الزائدتين لِأَلِفَيْ التأنيث كما صنع البصريّون.

(٥) سورة النساء ٤/٣، وتقدَّمَت في «ما»، انظر ٤/٧٨: «وأطلقت ما على جماعة العقلاء...».

(٦) لم أَهْتَدِ مع طول البحث إلى صاحِب هذا القول.

(٧) تقدَّم للمصنف في ٤/٣٦٩ قوله: «زَعَمَ قوم أنّ الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه: أحدها أن تُسْتَعْمَلَ بمعنى أو، وذلك على ثلاثة أوجه...».

(٨) مؤرِّخ أديب من أهل أصبهان، وصَنّف لِعَضُد الدولة البُوَيهيّ كتابه «الخصائص والموازنة بين العربيّة والفارسيّة» وتعصّب فيه للفارسيّة، وله تاريخ أصبهان، وغيره من المؤلّفات، وُلِدَ سنة ٢٨٠هـ وتوفي سنة ٣٦٠هـ.

انظر إنباه الرواة ١/ ٣٣٥، وانظر الفهرست/ ١٩٩.

(٩) نقل هذا عن المصنِّف الشهاب في الحاشية. انظر ٣/١٠٢.

(١٠) لعلّه أراد في الآية.

(١) أي: عَجْزٌ عن معرفة الصَّواب في بيان معنى الآية، وإثبات الواو دون «أو».

(٢) أي: يراد منها ضَمٌّ بعضها إلى بعض.

(٣) أي: الأعداد غير المعدولة.

(٤) سورة البقرة ٢/ ١٩٦، وتقدَّمت في «أو» انظر ١/ ٤١٥.

(٥) الآية: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخْلُفْنِى فِى قَوْمِى وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١٤٢.

(٦) أي: من الأعداد.

(٧) «لا» غير مثبت في م/ ٤ و٥.

(٨) سقط «به» من المخطوطات ما عدا الخامسة، فقد أثبت فيها، وهو غير مثبت في متن حاشية الدسوقي. وهو مثبت عند مبارك، والشيخ محمد، وفي متن حاشية الأمير.

(٩) في م/ ٥ «كهذه السُّورة».

والمراد بالآية ما تقدَّم من سورة النساء ٤/ ٣ ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ...﴾ الآية.

أي: تَزوج اثنتين، أو ثلاثة، أو أربعة، فأنت مُخَيَّر في هذا مفرداً دون الجمع المطلق.

(١٠) الآية: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة فاطر ٣٥/ ١.

(١١) أي: أبو طاهر الأصفهاني.

(١) فهم لم يريدوا الجمع وإنّما أرادوا التقسيم: قسم كذا، وقِسْم كذا، بخلاف الأعداد الأصول.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٩٦، وتقدَّمت قبل قليل.

وفي الآية أُريدَ الضَّمُّ؛ لذا جاء فيها بعد العددين قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾.

(٣) أي: الألفاظ المعدولة.

(٤) تقدَّم البيت في «أم»، انظر ما سبق ١/ ٣٠١، فقد ذكر البيت لما تحتمله «أم» من الاتّصال والانقطاع، ولم يذكر في العدد المعدول في البيت شيئاً من قبلُ.

(١) أي: من الملائكة.

(٢) أي: أنّ المَلَك له جناحان، وآخر له ثلاثة، وآخر له أربعة.

قال أبو حيان: «قيل: وإنما جعلهم أولي أجنحة لأنّه لما جعلهم رُسُلاً جعل لهم أجنحة ليكون أسرع لنفاذ الأمر وسرعة إنفاذ القضاء؛ فإن المسافة التي بين السماء والأرض لا تُقْطَعُ بالأقدام إلّا في سنين، فجُعِلت لهم الأجنحة حتى ينالوا المكان البعيد في الوقت القريب كالطَّيْر» البحر ٧/ ٢٩٨، ٢٩٩.

(٣) أي: من هؤلاء الملائكة.

(٤) أي: بواحد من الأعداد المعدولة في الآية لا بها جميعها.

(٥) البيت من قصيدة لساعدة بن جؤيّة رثى بها آبن عَمٍّ له قتلته قُشَيْر، وقيل رثى بها آبنه أبا سفيان. ورواية السُّكَّري: سباعٌ تبغّى.

قالوا في معناه: ولكن الذي يعظم مصابي أنّ أَهلي بوادٍ لا أنيسَ به إلّا السِّباع التي تطلب الناسَ لتأكلهم آثنين آثنين، وواحداً واحداً.

قالوا: ويمكن أن يريد السِّباع بأعيانها، ويحتمل أن يريد قوماً بمنزلة السِّباع، واستبعد البغداديّ الاَحتمال الثاني ببيت جاء بعد هذا، وآقتصر الجواليقي على المعنى الأول.

تبغّى: أصله تتبغّى، بتاءين فحُذِفت إحداهما.

ومَثْنَى ومَوْحَد: صفة ذئاب، أو خبر مبتدأ محذوف.

قال الأَعلم: الشاهد في ترك صرف مَثنى وموحد؛ لأنهما صفتان لذئاب، معدولتان عن آثنين آثنين، وواحد واحد. اهـ.

أي: الذئاب تطلبُ الناس في حال كونهم آثنين آثنين، وبعضها تطلُبُهم في حال كونهم واحداً واحداً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٤، وشرح السّيوطي/ ٩٤٢، وشرح المفصّل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧، والكتاب ٢/ ١٥، والعيني ٤/ ٣٥٠، والمقتضب ٣/ ٣٨١، وديوان الهذليين ١/ ٢٣٧.

(٥) انظر الكشاف ١/ ٣٧٥.

(٦) في الكشاف: «ثنتين».

(٧) في م/ ٥ «ما أراد»، ومثله نصُّ الكشاف.

(٨) أي: أُبيحَ له. وفي م/ ٥ «لم يُطْلَقْ له» كذا!!

(٩) في الكشاف: «للجماعة».

(١٠) بعده في الكشاف: «وهو ألف درهم».

(١) قال التفتازاني: «أي: لو قلت: اقتسِموا هذا المال دِرْهَمَيْن وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى، ولم يصحَّ جَعْلُ دِرْهَمَيْن حالاً من المال الذي هو ألف درهم مثلاً، بخلاف ما إذا كُرِّر؛ فإن القصْد فيه إلى الوصف والتفصيل في حكم الاْقتسام، وكذا الطيبات في حكم النكاح». عن حاشية الشمني ٢/ ٢٦٩.

(٢) في م/ ٤ و٥ «فلِمَ»، ومثله النص في الكشاف، وفي بقية المخطوطات والمطبوع «لِمَ».

(٣) نصُّ الكشاف: «كما جاء بالواو في المثال الذي حَذَوْتُه لك».

(٤) نصُّ الكشاف: «ولو ذهبت تقول: اْقتسموا هذا المال دِرْهَمَيْن دِرْهَمَيْن، أو ثلاثة ثلاثة، أو أربعة أربعة علمت أنه لا يَسُوغُ لهم...».

(٥) انظر نصّاً آخر للتفتازاني في الفرق بين الواو وأو في مثل هذا السِّياق. في حاشية الشمني ٢/ ٢٦٩.

(٦) في الكشاف: «وبعضه... وبعضه».

(٧) أي: مما ذكر من الأعداد.

(٨) لفظ «انتهى» مثبت في م/ ٣ و٤.

(٩) وهي مجيء الواو نائبة عن «أو» في آية النِّكاح.

(١٠) ذكر هذا في حرف الواو، وأنها أثبتها جماعةٌ من الأُدباء كالحريري، ومن النحويين الضُّعفاء

= كابن خالوية، ومن المُفَسِّرين كالثعلبي. انظر ما سبق ٤/ ٣٩٠ - ٣٩١.

(١) سورة الكهف ١٨/ ٢٢، وتقدَّمت في حرف الواو، في الموضح المحال عليه فيما سبق.

(٢) تقدّم هذا في ٤/ ٣٩١، وانظر الدُّرّ ٤/ ٤٤٥.

(٣) في م/٣ و٤ «عاطفةٌ خبراً...».

(٤) ذكر من قَبلُ أنّها عاطفة جملةً على جملة؛ إذ التقدير: هم سبعة.

(٥) أي: تصديقٌ لهذه المقالة، وقد جعل من قبل: العطف من كلام اللّه تعالى، والمعنى نعم، هم سبعة وثامنهم كلبهم. انظر ٤/ ٣٩١.

وذكر أنه يؤيّد هذا قولُ ٱبنِ عَبّاس: حين جاءت الواو ٱنقطعت العِدّة. أي لم تبق عِدَّةٌ يُلْتَفَتُ إليها.

وانظر الفريد ٣/ ٣٢٦، والكشاف ٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٦) أي: في الاستئناف في قولهم: «وثامنهم كلبهم».

(٧) سورة النمل ٢٧/ ٣٤ وتقدّمت، انظر ما سبق الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً: ٥/ ١٨٤.

(٨) «أفسدوها» مثبت في م/٣ و٤.

(٩) ما ذكره المصنّف هنا عَلّقْتُ عليه في الموضع السابق الحاشية/ ٢ بأنه أحد الوجهين، وأنّ الوجه الثاني أنه من كلامها، ذَكَرَه أبو حيان، وتبِعَهُ على ذلك تلميذه السّمين.

وقوله: كلامها: أي كلام بلقيس.

(١) أي: يؤيِّد أن الواو في آية الكهف للآستئناف.

(٢) وهو قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾ سورة الكهف ١٨/ ٢٢.

(٣) وهو قوله: «سبعة».

(٤) أي: ﴿رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾.

(٥) أي: لقولهم ثلاثة... خمسة.

(٦) أي: سبعة. ولا يكون هذا رجماً بالغيب، بل يكون صدقاً.

(٧) أي: ولا يُرَدُّ كونُ الواو للآستئناف، وأنّ في الكلام تقديراً لكونهم سبعةً؛ إذ مفاده أنّه يعلمهم كثير. آنتهى عن دردير. انظر الدسوقي ٢/ ٢٨١.

(٨) في آخر آية الكهف ١٨/ ٢٢.

(٩) في م/ ٤ «عددهم».

(١٠) أي: عرفوا هذه القِصَّة، أو ذلك العدد.

(١١) لأنّ السَّبْعَة قليل بالنسبة لغيرهم ممن قال المقالتين الأُوْلَيَيْن. انظر الدسوقي ٢/ ٢٨٢.

(١٢) لأنّ الظاهر أنّه يعلمهم كثير من الناس.

(١٣) هذا للزمخشريّ. وقد ذكره من قبل في ٤/ ٣٩٢، ونقلتُ النَّصَّ من الكشاف ٢/ ٢٥٥. وذكر مكّيّ أنّ هذه الواو يقال لها واو الحال، انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٩.

(١) تعقّبه على هذا أبو حيان في البحر ٦/ ١١٤ – ١١٥ بأنه شيءٌ لا يعرفه النحويون، بل قرروا أنه لا تُعْطَفُ الصِّفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلّا إذا اَختلفت المعاني حتى يكون العطفُ دالّاً على المغايرة، وأمّا إذا لم يختلف فلا يجوز العطفُ، هذا في الأسماء المفردة، وأمّا الجمل التي تقع صفةً فهي أبْعَدُ من أن يجوز ذلك فيها. . .، ويكفي رَدّاً لقول الزمخشريّ أنّا لا نعلَمُ أحداً من علماء النحو ذهب إلى ذلك.

(٢) أي: قوله: وثامنهم كلبهم: الواو زائدة وجملة: «ثامنهم كلبهم» صفة لـ «سبعة»، وقد أفادت الواو توكيدَ لُصُوق الصِّفة بالموصوف.

(٣) أي: واو الثمانية.

(٤) انظر ما تقدَّم ٤/ ٣٩٠. وقوله: «وقد مَرّ» غير مثبت في المطبوع، وهو مثبت في المخطوطات.

(٥) وهو: هؤلاء ثلاثة.

(٦) سورة هود ١١/ ٧٢، وتقدَّمت في خمسة مواضع أَوَّلُها ٣/ ٢٠٢، وشيخاً حال، والعامل فيه، التنبيه، أو الإشارة، أو هما معاً.

(٧) رَدّ من قبل بمثل هذا الردّ، انظر ٤/ ٣٩٢ – ٣٩٣، والعامِلُ المعنويّ هو معنى الإشارة.

(٨) ذهب الدماميني إلى أنّه يحذف في مثل قولك: زيد قائماً، جواباً لمن قال: مَن في الدار. أي: زيد فيها قائماً، لقوة الدلالة على المحذوف، انظر الشمني ٢/ ٢٦٩.

(١) مثل ٱسم الفاعل وٱسم المفعول.

(٢) أي: الذي يجوز معه تأنيث الفعل وتذكيره.

(٣) أي: اسماً ظاهراً، وليس ضميراً.

(٤) لا يجوز تذكير ٱسم الإشارة مع المؤنّث المجازي، بل تتعيَّن المطابقة: هذه الشمس، وكذا حال الضمير.

(٥) لأنّ الفاعل إذا كان ضميراً عائداً على مؤنّث حقيقي أو مجازي متقدِّم يجب معه تأنيث الفعل: الشمس طلعت. وأما في الشِّعْرِ، ففيه الضرورة، فللضرورة حكمها.

(٦) كأن ٱبن كيسان أباح تذكير الفعل في مثل هذه الصورة في الشِّعْر والنَثر، من غير تقييده بالضرورة.

وفي الهمع: «وقال ٱبنُ كيسان: يقاس عليه [على البيت الذي ذكره المصنِّف...]، لأنّ سيبويهِ حكى: قال فلانة» انظر ٦/ ٦٥.

(٧) قائله: عامر بن جُوَيْن الطّائي.

المُزْن: السّحاب. وَدَقَتْ: أمطرت. البَقْل: العُشْب، وما يُنْبِتُ الربيعُ مما يأكله الناس والبهائم.

والشاهد فيه أنه كان يجب أن يُقال: ولا أَرْضَ أبقلت، لكنه حَذَف تاء التأنيث لضرورة الشّعر. وعند آبن كيسان لا ضرورة فيه.

وعامر: شاعر فارس جاهليّ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٧، وشرح السيوطي/ ٩٤٣، والخزانة ١/ ٢١، ٣/ ٣٣٠، وشرح آبن عقيل ٢/ ٩٢، والهمع ٦/ ٦٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٤، والكتاب ١/ ٢٤٠، وشرح المفصل ٥/ ٩٤، والعيني ٢/ ٢٦٤، والمحتسب ٢/ ١١٢، = = والخصائص ٢/ ٤١١، وأمالي الشجري ١/ ١٥٨، ١٦١، والكامل/ ٨٤١، ٩٩٤، وشرح الأشموني ١/ ٣١١، واللسان/ خضب، بقل، والمُقَرّب ١/ ٣٠٣، وشرح التسهيل لآبن مالك ٢/ ١١٢.

(١) أي: آبن كيسان.

(٢) أي: حَذْفُ التاء من «أَبْقَلَ».

(٣) أي: بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» وهي الكسرة إلى التاء قبلها.

(٤) أي: أو حَذْف للتاء من غير نقلٍ لحركة الهمزة إليها.

(٥) تقدّم الحديث في المسألة. انظر ما سبق ٢/ ١٧٩ - ١٨١.

(٦) أي: مما يتداوله الفقهاء، ويأتي كثيراً في كتب التفسير.

(٧) إدخال «قد» على «ينوب» لإفادة التقليل، وأنّه لا يَصْلُحُ في كُلّ موضع، فهو ليس على إطلاقه.

(٨) أي: بإطلاق جواز مثل هذه النيابة في كُلِّ موضع.

(٩) قال من قبلُ: «مَذْهَبُ البصريين أنّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أَحْرُفَ الجزم وأحرف النَّصْب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللّفظ. . .، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مَحْمَلُ الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذّاً، ومذهبهم أقلُّ تعسُّفاً» مغني اللبيب ٢/ ١٧٩ - ١٨٠.

= وأنت ترى أنه من قبلُ مالَ إلى مَذْهَب الكوفيين، ولكنه هنا يميل إلى مَذْهَب البصريين. وانظر المسألة في تأويل مشكل القرآن لاَبن قتيبة/ ٥٦٧ وما بعدها، وأدب الكاتب له أيضاً ص/ ٥٠٧ وما بعدها.

(١) في م/ ٤ «الأول».

(٢) أي: النكرةُ.

(٣) روي هذا عن ابن عباس وابن مسعود مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أنه خرج ذات يوم وهو يضحك ويقول: «لن يغلب عُسْرٌ يُسْرَين».
وانظر المُوَطّأ/ ٤٤٦ «باب الترغيب في الجهاد». وفيه أنه كتب بهذا عمر بن الخطاب رضي الله إلى أبي عبيدة بن الجَرّاح حينما أخبره بجموع الروم.
وانظر البحر المحيط ٨/ ٤٨٨، والدُّرّ المصون ٦/ ٥٤١، والكشاف ٣/ ٣٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٣٤١.

(٤) ويأتي ذكر هذا الحديث بمناسبة تفسير آيتي الشرح ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٩٤/ ٥ - ٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٦/ ٣٤١.

(٦) هما إعادةُ النكرة نكرةً، وإعادةُ النكرة معرفةً.

(١) ومثل هذا يُسَمُّونه بالعَهْد الذكري.

(٢) أي ويشهد للنوع الرابع، وهو إعادة المعرفةِ نكرةً.

(٣) هذان من أبيات للفِنْد الزماني قالها في حرب البسوس، وآسمه شَهْل بن شيبان بن ربيعة بن زمان الحنفي.

والصفح: العفو، والمراد: أعرضنا عنهم، وأوليناهم صفحة عنقنا.

وفي البيت رواية: عن بني هند، وهي هند بنت مُرّ بن أُدّ أخت تميم.

وفي البيت الثاني أَمّل رجوعهم إلى ما كانوا عليه من الود؛ لأنهم إذا عفوا عنهم أدبتهم الأيام، وقيل: إنه أَمّل أن ترجع الأيام أنفسهم، إذا صفحوا عنهم كما عُهِدت سلامة صدور وكرم عهود.

والشّاهد في البيتين مجيء «القوم»: في البيت الأول معرفة، ثم كَرّره: قوماً، في الثاني نكرة، وعلى هذا فيكون الثاني عينَ الأَوّل. ونقل هذا البغدادي عن المصنّف.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٨، وشرح السيوطي/ ٩٤٤، والخزانة ٢/ ٥٧، والعيني ٣/ ١٢٢، وأمالي القالي ١/ ٢٦٠، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ٣٢.

(٤) في م/ ٣ «ثلاثة أمور».

(٥) سورة الشرح ٩٤/ ٥ - ٦ وقد نقلت نَصّ الآيتين قبل قليل.

(٦) **ما ذهب إليه المصنّف هنا هو عين ما ذهب إليه الزمخشري** قال: «والقول فيه أنّه يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكريراً للأولى كما كَرّر في قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ لتقرير معناها في النفوس، وتمكينها في القلوب، وكما يُكَرَّرُ المفرد في قولك: جاءني زيد زيد...»، انظر الكشاف ٣/ ٣٤٧. =

(١) النص في الكشاف ونَصُّه: قال: «والذي نفسي بيده لو كان العُسْرُ...».
وانظر النصَّ غير معزوٍّ لابن مسعود في معاني القرآن للزجاج ٥/ ٣٤١، والدّرّ المصون ٦/ ٥٤٢، وانظر المُحَرَّر ١٥/ ٤٩٩.

(٢) **قلت: هذا الاعتراضُ منقول عن الزمخشريّ.** انظر الكشاف ٣/ ٣٤٧.
وقد نقله عنه السمين، وعزاه له على غير ما صنع المصنِّفُ هنا.
وانظر قراءة ابن مسعود وتخريجها في كتابي «معجم القراءات ١٠/ ٤٩٠ – ٤٩١».

(٣) **قلتُ: هذا استنتاجُ الزمخشريّ**، قال: «فإن **قلت**: فما معنى هذا التنكير؟ قلت: التفخيمُ، كأنه قيل: إنّ مع العُسْر يُسْراً عظيماً، وأيّ يُسْر، وهو في مصحف ابن مسعود مرة واحدة، فإن قلت: فإذا ثبت في قراءته غَيْرَ مُكَرّر فلِمَ قال: «والذي نفسي بيده...» قلتُ: كأنّه قَصَدَ باليُسْرَيْن ما في قوله «يُسْراً» من معنى التفخيم، فتأوَّلَه بيُسْر الدّارَيْن، وذلك يُسْران في الحقيقة»، الكشاف ٣/ ٣٤٧.

قلت: انظر نصَّ المصنّف ونصّ الزمخشريّ، وقارن بينهما، وما كان أغنى المصنّف عن أن يخفي هذا وأمثاله، وهو كثير!!

(٤) في م/ ٣ «تكرار».

(٥) في المطبوع «بل هو من غير ذلك»، و«هو» غير مثبت فيما بين يَدَي من مخطوطات.

(٦) ذكر من قبل أن هناك ثلاثة إشكالات تترتب على ما ذكره في أَوّل حديثه من أن النكرة إذا أعيدت. . . إلخ. وهذا هو الإشكال الثالث.

(٧) وهي: إعادة النكرة نكرةً، وإعادة النكرة معرفةً، وإعادة المعرفة معرفةً، وإعادة المعرفة نكرةً.

(١) أي: على النوع الأول، وهو إعادة النكرة نكرةً، وأنّ الثانية تكون غير الأولى.

(٢) الآية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ سورة الروم ٣٠/ ٥٤.

والآية غير مثبتة في م/ ٥، وجاءت في م/ ٣ مقيدة بضم الضاد «ضُعف» وهي قراءة.

---

(٣) سورة الزخرف ٤٣/ ٨٤، وتقدّمت. انظر ٥/ ٢٧٤.

قال التفتازاني: «واعلم أنّ المرادَ أنّ هذا هو الأصل عند الإطلاق وخُلُوّ المقام عن القرائن، وإلّا فقد تُعاد النكرةُ نكرةً مع عدم المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ. . .﴾. . . «ومنه باب التأكيد اللفظي. . .».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٠.

(٤) أي: ويُشكل على الوجه الثاني، وهو إعادة النكرة معرفةً.

(٥) سورة النساء ٤/١٢٨، وتقدّمت في «إمّا» ١/٣٩١، وفي الجهة السادسة: النوع السّابع.

(٦) في م/٢ «فإنَّ الصُّلح»، وفي ٣/٣ و٤ و٥ «فإن الأوّل».

(٧) الذي وجدته في كتب التفسير غير هذا. فقد ذكر السمين أنّ الألف واللّام في الصُّلح يجوز أن تكون للجنس؛ وهذا يقوّي ما ذهب إليه المصنّف، ثم ذكر أنها قد تكون للعهد لتقدُّم ذكره؛ وهذا ينقضُ ما جزَم به المصنف. انظر الدر ٢/٤٣٧، قال الزمخشريّ: «والصُّلح خير من الفُرْقة أو من النُّشُوزِ والإعراض وسُوء العشرة، أو هو خير من الخصومة في كل شيء...»، الكشاف ١/٤٢٧.

وما يؤخذ على المصنِّف هنا هو الجزم بعموم الصُّلح مع أنه قد يكون المراد به خصوص ما تقدّم.

(١) في م/٣ و٤ و٥٦ والمطبوع: «يُسْتَدَلُّ».

(٢) قوله: «جائز» غير مثبت في م/٥.

(٣) أي: ومثل ما تقدَّم في الردِّ على أنّ النكرة إذا أُعيدت معرفةً كانت عينَ الأَوّل.

(٤) الآيــة: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يُفْسِدُونَ﴾ سورة النحل ١٦/ ٨٨.

(٥) أراد من هذا أنّ «عذاباً» النكرة غير «العذاب» المعرفة، فليس الثاني عينَ الأَوّل، على ما ذكروه في مقدِّمة هذه المسألة.

(٦) أي: ويُرَدُّ على الوجه الثالث الذي قالوا فيه: إنّ المعرفة إذا أعيدت معرفةً كانت عَيْنَ الأوّل.

(٧) تتمة الآية: ﴿. . . وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة آل عمران ٣/ ٢٦.

وقوله: ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ غير مثبت في م/ ٥.

(٨) سورة الرحمٰن ٥٥/ ٦٠، وتقدّمت في «هل» ٤/ ٣٣٢.

(٩) انظر الكشاف ٣/ ١٩٠، وانظر البحر ٨/ ١٩٨، ففيه مثل ما ذكره المصنِّف، ثم قال: «وقيل: هل جزاء التوحيد إلا الجنّة». وعلى هذا التوجيه الثاني تبقى المخالفة بينهما أيضاً رَدّاً على ما ذهبوا إليه من أنّ الثاني عَيْنُ الأوّل.

(١٠) سورة المائدة ٥/ ٤٥، وتقدمت. انظر ٥/ ٣٤٥.

(١١) في المطبوع: «وكذلك. . .».

(١) يشير بهذا إلى الاختلاف بين: ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾. . . وهو من تتمة الآية.

(٢) أي: ويُرَدُّ على النوع الرّابع مما ذكروه وهو أنّ المعرفة إذا أُعيدت نكرةً كانت عَيْنَ الأُوْلى.
وانظر القرطبي ٢٠/ ١٠٧.

(٣) سورة النساء ٤/ ١٥٣، وتقدّمت في الفاء. انظر ٢/ ٤٧٧.
وقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ غير مثبت في م/ ٣ و٤.

(٤) قائله غير معروف، وذكر الأصبهاني أنه لرجل من عاد.
والمثبت عند المصنِّف عجزه، وصدره ما وضعته بين معقوفين.
ورواية العجز عند ابن جني، والشجري، وياقوت:

... ... **إِذِ الـنَّـاسُ نَـاسٌ وَالـبِـلَادُ بِـلَادُ**

والشّاهدُ فيه أنّ «الناس» معرفة، وقد جاء بعده نكرة «ناس»، ومثله: والزَّمانُ زمانُ، ولا يمكن أن يكون الثاني هو عَيْنُ الأَوّل بناء على ما قرره النحويون مما ذكره المصنِّف من قبلُ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٢٠، وشرح السيوطي/ ٩٤٧، والخصائص ٣/ ٣٣٧، والحماسة البصرية ٢/ ١٢٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٤٤، الأغاني ٢١/ ٩٣، ومعجم البلدان/ شَمْخ.
وذكره الطناحي رحمه الله عن «بهجة المجالس ١/ ٧٩٦، ووفيات الأعيان ٦/ ١١١، ترجمة الهيثم بن عدي»، ويتيمة الدهر ٤/ ٢٧١، ترجمة بديع الزّمان الهمذاني».
انظر أمالي الشجري بتحقيقه ١/ ٣٧٣.

(٥) أي: ناسٌ، وزمانٌ، وهما نكرتان.

(٦) أي: المُعَرّف: الناس، الزمان.

(١) أي: بالنكرة.

(٢) أي: عن المعرفة.

(٣) قائله أبو النجم، وتقدَّم، انظر ما سبق: «مَن» ٤/ ٢٠٨، وتعلّق شبه الجملة ٥/ ٢٩٢.

(٤) أي: وكذا القول في البيت السّابق لو قلنا: إنّ الثاني النكرة هو عَيْنُ الأَوّل وهو المعرفة.

(٥) أي: في الصُّوَرِ الأربع المتقدّمة.

(٦) نقلتُ من قبل نصّ التفتازاني بأنّ هذا هو الأصل عند الإطلاق، فإذا وجدت قرينة صارفة عن هذا بطل هذا الإطلاق، وانظر تعليق الدسوقي في الحاشية ٢/ ٢٨٤، نقلاً عن الدماميني.

(٧) ما نقله هنا عن الكشاف ذكر مضمونه في التعليق على قول ٱبن عباس وٱبن مسعود قبل قليل، ولم يَعْزُه للزمخشريّ، وقد بَيّنتُ هذا من قبلُ، وكان يكفيه ما ذكره، بل لو نقل النصَّ في الموضع السّابق لأغناه عن ذكره هنا. وهذا من عيوب التصنيف في هذا الكتاب، فإنه بصنيعه هذا يُوْهِمُ أنّ ما تقدَّم هو ما ٱستبان له، وليس لغيره، وأنه هنا يؤيّد كلامه بنص الزمخشريّ!! وانظر الكشاف ٣/ ٣٤٧.

(٨) ترك قبل نصّ ٱبن مسعود وبعده ما يقارب السَّطْرَيْن.

(٩) في الكشاف: «أوفى ما يحتمله اللّفظ وأبلغه».

(١) في الكشاف: «أنه يحتمل أن تكون الجملة الثانية...».

(٢) في الكشاف: «كما كرر».

(٣) سورة المرسلات ١٥/٧٧، وتكرر هذا في الآيات: ١٩، ٢٤، ٢٨، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩.

(٤) في م/٤ و٥ «كتكرير» بغير واو.

(٥) في م/٣ «جاءني»، ومثله نصّ الكشاف، وفي بقية المخطوطات والمطبوع: جاء...

(٦) كذا في المخطوطات والكشاف، وفي المطبوع «باليُسْر».

(٧) في م/٢ و٤ و٥ «والثاني»، وما أثبتُّه من م/١ و٣ ومثله نص الكشاف.

(٨) كذا في م/١ و٢ و٥، ومثله نص الكشاف. وفي المطبوع: «اليُسْر».

(٩) سقط «لا محالة» من م/٣ و٥.

(١٠) نص الكشاف «لأنه لا يخلو إما أن يكون تعريفه للعهد وهو اليُسْر...».

(١١) وفي الكشاف: وإمّا أن يكون للجنس...

(١٢) بعده في الكشاف: غير مكرر.

(١٣) في الكشاف: «فقد تناول بعضاً غير البعض الأول بغير إشكال، فإن قلت: فما المراد باليسرين...».

(١) في شرح الكافية/ باب المبتدأ: «... والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم ٱلتزامُهم ٱتّحادُ العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دَلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحقُّ أنه يجوز ٱختلافُ العامِلَيْن على ما ذهب إليه المالكي» انظر ١/١٠٧، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٠.

وفي الأرتشاف/ ١٦٠٠ «ومذهب الأكثرين أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهو الذي نختاره خلافاً لمن أجاز ألّا يكون عاملاً في ذي الحال».

ومذهبُ ٱبنِ مالك أنه قد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافاً لمن منع ذلك، وهم الأكثرون.

قال ٱبن عقيل: «وظاهر كلام سيبويه ما ٱختاره المصنّف تشبيهاً بالتمييز والمميز».

انظر المساعد ٢/ ٣٩.

(٢) أي: لعدم لزوم أن يكون العامل في الحال هو العاملُ في صاحب الحال.

(٣) قلت: انظر نَصّ الجرجاني في القرطبي ٢٠/١٠٨، ففيه معنى ما ذكره هنا.

(٤) أي: ٱحتمالُ الاتّحاد وٱحتمالُ التعدد.

(٥) أي: تعيُّنُ المراد هل هو الاتّحاد أو التعدُّد، وقد عَيَّنتِ القرينةُ في الآيتين التعدُّدَ.

(٦) أي: بيان هذه القرينة.

(٧) في م/٣ «بالقطع».

(٨) في م/٤ «الأخرى».

(٩) وما ٱستيقنه يُسْتَدَلُّ به على أنّ المعرفة إذا أُعيدت نكرةً فإنه لا يُشْتَرَطُ أن تكون هي نفسها على النحو المذكور في أوّل هذه المسألة.

(١٠) قال الدماميني: «عَدُّ هذا الموضع في هذا الباب مبنيٌّ على أنّ قول سيبويهِ في المسألة صواب، وقد رَدَّه بعد هذا فآل الأمرُ إلى سلامة ما اَشتُهِر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي أن يُعَدّ من قبيل ما هو من الخطأ».

قال الشمني بعد هذا: «وأقول: ما رَدَّ المصنِّف قول سيبويه، وإنما رَدّ ما اَستشهد به له، ولا يَلْزَمُ مِن رَدِّ ما اَستشهد به له رَدُّه». انظر الحاشية ٢/ ٢٧٠.

(١) في شرح الكافية/ باب المبتدأ: «... والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم اَلتزامُهم اَتّحادُ العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دَلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحقُّ أنه يجوز اَختلافُ العامِلَيْن على ما ذهب إليه المالكي» انظر ١/ ١٠٧، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٠.

وفي الاَرتشاف/ ١٦٠٠ «ومذهب الأكثرين أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وهو الذي نختاره خلافاً لمن أجاز ألّا يكون عاملاً في ذي الحال».

ومذهبُ اَبنِ مالك أنه قد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافاً لمن منع ذلك، وهم الأكثرون.

قال اَبن عقيل: «وظاهر كلام سيبويه ما اَختاره المصنّف تشبيهاً بالتمييز والمميز».

انظر المساعد ٢/ ٣٩.

(٢) أي: لعدم لزوم أن يكون العامل في الحال هو العاملُ في صاحب الحال.

(٣) في م/ ٥ «قول زيد».

(٤) وهو «زيد» والضمير في «صوته».

(٥) وهو «وجه» في الأول، و«صوت» في الثاني.

(٦) ذكر هذا للإشارة إلى الخلاف هل العامل في المضاف إليه الجَرَّ سَبَبُه المضافُ أو حَرْفُ جَرّ مُقَدَّر.

وقد ذهب سيبويه إلى أنّ عامل الجَرّ في المضاف إليه هو المضاف، وذهب الزّجّاج وٱبنُ الحاجب إلى أنّ عامل الجَرّ هو الحرف المقدَّر، وقيل غير هذا.

انظر الهمع ٤/ ٢٦٥، وحاشية الشمني ٢/ ٢٧٠.

(٧) وهو قوله: مبتسماً، قارئاً.

(٨) وهو «أَعْجَبَ».

(١) قائله كُثَيّر، وتقدَّم في «إذ»، انظر ٢/ ٣٧، وتكرر في شبه الجملة ٥/ ٢٩٠، وجاء البيت تامّاً في م/ ٥.

(٢) في م/ ٣ «وصاحبُ الحال»، وما أثبتُّه تواترت عليه النُّسَخُ الثلاث م/ ١ و٢ و٥، وفي المطبوع «فإنّ صاحب الحال».

(٣) أي: «طَلَلٌ»، وانظر الكتاب ١/ ٢٧٦، وشرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٨١.

(٤) ذهب الأخفش إلى أنّ «طلل» فاعل، والرافِعُ له الجارُّ والمجرور.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢/ ١٨٣، والخزانة ١/ ٥٣٢.

(٥) أي: موحشاً.

(٦) والتقدير: طللٌ مستقرّ، أو استقر لميّة موحشاً.
وقال ابنُ الحاجب: «والذي ينبغي أن يُقال: العاملُ في الحال الجارُّ والمجرور، وصاحب الحال الضميرُ الذي في الجارّ والمجرور»، انظر الخزانة ١/ ٥٣٢.

(٧) عنى بالظرف الجار والمجرور، وهذا من أساليب المتقدمين فكثيراً ما يسمون الجار والمجرور بالظرف.
وقد أشار إلى هذا الرضي في شرحه ٢/ ٩٢.

(٨) تتمة الآية: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾، سورة المؤمنون ٢٣/ ٥٢، وانظر سورة الأنبياء ٢١/ ٩٢.
قالوا: أمةً: حال، وقيل: بَدَل من «هذه»، فيكون قد فَصَلَ بين البَدَلِ والمُبْدَلِ منه بالخبر.
انظر الدر المصون ٥/ ١٠٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ١١١.
وغالب الحديث كان في سورة الأنبياء عند المفسرين والمعربين، ثم يحيلون عليه ما في سورة المؤمنون.

(١) في الفريد ٣/ ٥٠١: «والعامل فيها ما في «هذه» من معنى الفعل».

(٢) أي: مثل ما تقدَّم الآية؛ حيث العامل في الحال ليس هو العامل في صاحب الحال.

(٣) سورة الأنعام ٦/ ١٥٣، وتقدَّمت في مواضع، انظر حرف الثاء ٢/ ٢٢٢، وأوّل الجهة الرّابعة: أحدها...
مستقيماً: حال، والعامل فيها إمّا «ها» التنبيه، وإمّا ٱسمُ الإشارة، وصاحب الحال «صراطي» والعاملُ فيه «أنّ».
وأثبتها الشيخ محمد «وإنّ» كذا بكسر الهمزة، وهي إحدى القراءتين فيها.

(٤) تقدّم في الجهة الخامسة من هذا الباب «من الحال ما يحتمل بٱعتبار عامله وجهين».
وقائله غير معروف. انظر ص/١٤٨.
وقد ٱستشهد بالبيت من قبل ليدلَّ على أن «بيناً» حال، وأنّ العامل فيه معنى التنبيه في «ها»، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٥٥.

(٥) في م/١ «لا أُسَلِّم».

(٦) في بيت كثيِّر المتقدِّم.

(٧) أي: المستتر في متعلَّق الجارّ والمجرور، وقد ذكرتُ هذا من قبلُ.

(٨) في المطبوع: «لأنّ الحال حينئذٍ حالٌ من المعرفة»، ولفظ «حال» غير مثبت في المخطوطات.

(٩) وهو الضمير المستتر في متعلَّق الجارّ والمجرور.

(١) أجاب ابنُ خروف عن تجويز كون «موحشاً» في البيت حالاً من الضمير المستتر في الظرف بأن الظرف هنا لا مُسْتَتِرَ فيه؛ لأنّه إنّما يكون فيه مُسْتَتِرٌ إذا تأخّر عن المبتدأ، وأمّا إذا تقدَّم عليه فلا. ورَدّ هذا المصنِّفُ بأنه مخالفٌ لإطلاقهم؛ إذ ليس فيما ذهب إليه النحويون تفرقةٌ بين التقديم والتأخير. انظر الشمني ٢/ ٢٧٠، وانظر الخزانة ١/ ١٩٢.

(٢) هذا معطوف على «لإطلاقهم».

(٣) تقدّم البيت في حرف الواو. انظر ما سبق ٤/ ٣٦٧.

ويُعْزَى للأحوص وغيره، فقد خرج البيت على عطف «ورحمة الله» على «السلام»، وهو في الأصل: عليك السلام ورحمة الله، وخَرَّجه ابنُ جني على العطف على الضمير المستتر في «عليك»، والأصل: السلام حَصَل عليكِ ورحمة الله، فأخَّر المبتدأ، وحَذَف «حَصَل»، ونقل ضميره إلى «عليك»، واستتر فيه، فعطف عليه. انظر الخصائص ٢/ ٣٨٦ و٣/ ٣٩، وانظر حديثي في البيت في الموضعِ المُحَالِ عليه.

(٤) أي: في «عليك».

(٥) وهو «ورحمة الله».

(٦) وهو «السَّلام».

(٧) في م/ ٤ «يتخلّص».

(٨) في م/ ٢ و٣ «من».

(١) أي: اعترض على أبي الفتح فيما ذهب إليه من أنّ عطف «رحمة» على الضمير المستتر في «عليك»، أَوْلَى من عَطْفِهِ على السّلام، بأنّ ما ذهب إليه تخلُّصٌ عن ضرورةٍ، وهي تقدُّم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى، وهي العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفَصْل، ولم يُعْتَرَض على أبي الفتح بأنه ليس في «عليك» ضمير لتقدُّمِهِ على المبتدأ، وعَدَمُ اعْتراضهم بهذا يدلُّ على أنّ الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدُّمه على المبتدأ. انظر الشمني ٢/ ٢٧١.

(٢) أي: والجواب عمّا اعْتُرِضَ به على أبي الفتح أنه تخلّصٌ من ضرورة بأخرى أسهلُ منها وليست مثلها، ومثل هذا غير ممتنع.

(٣) أي: مع العطف على الضمير المرفوع المُسْتَتِر...

(٤) والعدم معطوف على الضمير المستتر المرفوع في «سواء» من غير فاصل.

(٥) قال الشمني: «يعني أنّ ابن مالك أجاب عن قولهم: لا نُسَلِّم أنّ صاحِبَ الحال «طلل» بل هو ضميرُه المستترُ في الظرف بأنّ جَعْلَ صاحبِ الحال «طلل» أَوْلَى من جعله الضميرَ المستتر في الظرف؛ لأن جَعْل صاحبِ الحال الاسمَ الظاهِرَ أَوْلَى من جَعْله ضميرَ ذلك الاسم». انظر الحاشية ٢/ ٢٧٠، وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٥٥.

(٦) دَفَع المصنّف هنا كلام ابن مالك بأنّ هذه الأولوية إنّما تثبتُ لو كان الظاهِرُ معرفةً كالضمير، وأمّا إذا كان الظاهرُ نكرةً فَجَعْلُ صاحبِ الحالِ ضميرَ هذا الاسم أَوْلَى لكونه معرفة، وهذا هو الأصل في صاحب الحال التعريفُ لا التنكير.

(٧) في م/٣ و٤ «لو تَساوى الظَّاهِرُ والمُضْمَرُ».

(٨) في المخطوطات: «المضمر» وفي المطبوع: «الضمير».

(٩) أي: من المواضع التي تقدَّم ذكرها وهي في الآيات والشواهد.

(١) هذا تقديره في آية سورة المؤمنون ٢٣/ ٥٢: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾.

(٢) هذا التقدير في آية سورة الأنعام ٦/ ١٥٣: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾.

(٣) هذا تقديره في البيت: ها بَيِّناً ذا صريح...

(٤) في م/ ١ «مسألة».

(٥) وذلك في مثاله: «أعجبني وَجْهُ زيد مبتسماً وصوتُهُ قارئاً».

(٦) وهما: وجه، وصوت.

(٧) في م/ ٢ «منهما».

(٨) وهو «زيد» في الأول، والضمير في «صوته». وفي م/ ١ سقط «إليه».

(٩) أي: أَعْجَبَ.

(١٠) في الحال وصاحبه.

(١١) انتزع المصنّف هذه المسألة وما فيها من مناقشة من «دُرّة الغَوّاص» للحريري. انظر فيه ص/ ٧٤ - ٧٥، وانظر الخزانة ٣/ ٣١٩ - ٣٢٠.

(١٢) فغلّب المؤنّث على المذكّر عند التثنية؛ إذ ثُنّيَ لفظُ المؤنّث، قالوا: العلة في هذا التغليب هي قلّة حروف المؤنّث.

وقال الدماميني: «وكذا في الجمع قالوا ضِباع جمع «ضَبُع» و«ضِبعان» مثلاً، وكان القياس = ضباعِيْن، كما يقال في جمع «ضَبُعان» حيث لا أنثى معه مثل سَرْحان وسَرَاحِين. وحكى ابن الأنباري أنهم قالوا للمذكر «ضبع»، وكما قالوا للأنثى، وعلى هذا فلا تغليب، ولا يقال ضَبُعَة»، انظر حاشية الأمير ٢/ ١٨٢، وارجع إلى الصحاح/ ضبع، وكذا التاج. ودُرّة الغَوّاص/ ٧٥.

(١) ومن ذلك قولهم: كتبته لخمسٍ خَلَوْن، فهذا يعني أنهم أرادوا الليالي، ولو أرادوا التأريخ بالأيام لقالوا: لِخَمْسَةٍ خَلَتْ.

(٢) في م/ ٣ «الزّجّاجي»، وأشار إلى هذا الخلاف بين النُّسَخ الدسوقي.

(٣) أي: التأريخ بالليالي دون الأيّام، وجعله من باب تغليب المؤنث على المذكر.

(٤) ذكر الدسوقي أنّ الأنْسَبَ أن يقول: لا يجتمع اليوم والليلة، ومثله عند الأمير.

وفي حاشية الشمني: «لقائل أن يقول: إن أراد لا يجتمعان في الوجود فَمُسَلّم لكن لا يفيده؛ لأنّ المراد بقوله: يجتمع شيئان هو الاجتماع في حكم من الأحكام، وإن أراد لا يجتمعان في حكم فممنوع» الحاشية ٢/ ٢٧١.

وعقّب الأمير على ما ذهب إليه الشمني بقوله: «والمراد لا تجتمع في التأريخ؛ إذ الفعل في أحدهما، فسقط ما في الشمني» انظر الحاشية ٢/ ١٨٢.

(٥) هذا قول الحريري، انظر دُرَّة الغَوّاص/ ٧٥.

(٦) أي: التي وقع فيها تغليب المؤنث على المذكر. وانظر الخزانة ٣/ ٣٢٠.

(٧) قوله: لثلاث فيه تغليب للمؤنّث على المذكّر، ولذلك ذكّر العدد.

(٨) في م/ ٣ «وضابطه».

(١) ذكر الدماميني أنه يقع التغليب بدون هذا الضابط، وفي التنزيل: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٣٤.
المراد عشرة أيام بلياليهن، لكن أنّث لتغليب الليالي، انظر الشمني ٢/ ٢٧١.

(٢) البيت في قصيدة للنابغة الجَعْدي الصحابي. والمثبتُ صدره، وعَجُزُه ما وضعتُه بين معقوفين.
فقد وصف الشّاعر بقرة وحشيّة أكل السَّبُع ولدها، فطافت، وروي أنّها أقامت ثلاثة أيامٍ وثلاث ليالٍ تطلبه، ولم يكن منها إنكار إلا الصِّياح والإشفاق. وتضيف: أي: تشفق، والجؤار: الصياح.
وقد آستشهد المصنِّف بالبيت للضابط الذي ذكره، فهنا عَدَدٌ وهو «ثلاثاً» مميزه مذكّر ومؤنّث: وهو يوم وليلة، وفُصِلا من العدد بقوله: «بين»، فغلّب المؤنّث على المُذكّر، وقال: «ثلاثاً»، مراعياً التأنيث، فعكس في العدد.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٢٣، والخزانة ٣/ ٣١٧، والكتاب ٢/ ١٧٤، والمقرب ١/ ٣١١، والديوان/ ٨١، وإصلاح المنطق/ ٢٩٨.

(٣) تكرر مثل هذا التركيب في آيات كثيرة أولها في سورة الأنعام ٦/١، وانظر الآية/٧٣، والأعراف ٧/ ٥٤، والتوبة ٩/ ٣٦، ويونس ١٠/ ٣، وهود ١١/ ٧...

وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ﴾ مثبت في م/١، وليس في بقية المخطوطات.

(٤) أي: من جارّ ومجرور، كالمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، أو ظرف، كالمفعول معه.

(١) في م/ ١ «فالسماوات مفعول به». ولفظ «به» غير مثبت في بقية المخطوطات.

(٢) قوله: «كما تقول: زيد مفعول به» غير مثبت في م/ ٣.

(٣) ذكر الدسوقي نقلاً عن الدماميني أنّ هذه دعوى بلا دليل، فهي مبنيّةٌ على أنّ «السماوات» في «خلق الله تعالى السماوات» مفعول مطلق، وهو ممنوع. انظر الحاشية ٢/ ٢٨٦.

(٤) هذه الفقرة غير مثبتة في م/ ٢.

(٥) أي: هذا التعليل الذي ذكره المصنِّف، وما ذهب فيه من إعراب...

(٦) أي: هناك ما يدلُّ على خلاف إعراب المصنّف بأنّ «السماوات» مفعول به، وليست مفعولاً مطلقاً؛ إذ يُصاغ من الفعل العامل فيه اَسم مفعول، ويحمل عليه، وكل ما كان كذلك فهو مفعول به، فيصاغ من «خلق» مخلوق، وهذا يدلُّ على أنّه مفعول به.

(٧) في أنّ «السماوات» مفعولٌ مُطْلَقٌ، لا مفعولٌ به، وقد ذكر هذا الإيضاح الثاني بعد أن ساق الإيضاحَ الأوّل ثم الاعتراض عليه.

(٨) مثل: ضَرَبَ ضَرْباً، فالضَّرْبُ لم يكن موجوداً من قبلُ، وإنّما وُجِدَ الفِعْلُ ومعموله وهو المصدر في وقت واحد.

(٩) كالضرب وغيره.

(١) أي: أفعال العباد، لا إيجاد العباد.

(٢) أي: المفعول المطلق.

(٣) أي: لا يختص بالحَدَثِ، بل تارةً تكون أفعالُه حَدَثاً، وتارةً تكون ذاتاً.

(٤) قال الشمني: «ففعلُ العبد مستندٌ إلى الله تعالى مِن جهة الإيجاد، وإلى العبد من جهة الكسب، وتحقيقُه أنّ صَرْفَ العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كَسْبٌ، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدورُ الواحد يدخل تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين، ففِعْلُ العبد مقدور الله تعالى إيجاداً، ومقدورُ العبد كَسْباً» انظر الحاشية ٢/ ٢٧١.

(٥) أي: من كون «السماوات» مفعولاً مطلقاً.

(٦) انظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ١٣٥، ١٤٢ - ١٤٣، ٣/ ٣٦ - ٣٧.
وفيه بيان المفعول به، والمفعول المطلق.

(٧) أي: في التمييز بين المفعول به والمفعول المطلق، والتأثير في الشيء، وإيجاده بعد أن كان غير موجود.

(٨) أول موضع ورد فيه في سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ...﴾ ٢/ ٢٥ وتقدَّمت، وتكرر مثل هذا في آيات كثيرة.

(١) انظر الإيضاح في شرح المُفَصّل لابن الحاجب ٢/ ٥٣.

(٢) تقدّم هذا في ٥/ ١٦٩ - ١٧٠ في «الجملة الواقعة مفعولاً به».

والنص: «وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب: أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه، فالأوّل نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ...﴾ سورة مريم ١٩/ ٣٠، وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي... فيه مذهبان: ثانيهما ٱختيارُ ٱبنِ الحاجب... والصَّوابُ قول الجمهور».

وانظر شرح الكافية ٢/ ٨٨ وفيه رَدُّ الرضي على ٱبن الحاجب، وٱنظر قبله ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٥٢.

(٤) قال ٱبن الحاجب: «وأما المفعولان في باب «أنبأت» فهما نفس البناء [كذا]، والخبر والحديث، وهو نفس الفعل، وإنّما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: «رجع القهقرى» فإنما ينتصب على المصدر؛ لأنّه رجوع، وإن كان لنوع مخصوص، فكذلك ههنا المفعول الثاني والثالث حديث وخبر وإن كان لنوع مخصوص...».

(٥) في م/ ٢ «مُنَبّأ».

(٦) في م/ ٤ «لا نفس الإنباء».

(٧) من جواز مجيء المفعول المطلق جملة.

(١) **الحديث في هذه المسألة ورَدُّها اَستوفاه الرضيّ في شرح الكافية ٢/ ٣٠٦، وعمل المصنِّف تلخيص لما عنده، وانظر مثل حديث المصنّف عند اَبن مالك في شرح الكافية الشافية/ ٤٦٦ - ٤٦٨.**

(٢) كذا في المخطوطات، ومثله عند مبارك، وفي حاشية الأمير ومتن حاشية الدسوقي: «قولهم في كاد».

(٣) في م/ ٢ و٣ «لم يفعله».

(٤) وهو أنّ إثباتها نفيٌ.

(٥) سورة الإسراء ١٧/ ٧٣، وتقدّمت في «إِنْ».

والتقدير في الآية أنّهم لم يفتنوه، أي: لم يَضُرّوه.

وفي «إنْ» مذهبان: مذهب البصريين أنّها مخففةٌ واللّام فارقةٌ، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى: «ما» النافية، واللّامُ بمعنى: «إلّا»...

وانظر البحر ٦/ ٦٤ - ٦٥.

(٦) قائله أبو زُبَيْد الطائي، وآسمه حَرْمَلَةُ بن المنذر، رثى به آبن أخيه اللجلاج، وذكر السيوطي أنه لم يُسَمَّ قائله.

وذكر الشنقيطي أنه لمحمد بن مناذر شاعر البصرة، وهو من قصيدة يرثي بها عبدالمجيد بن عبدالوهاب الثقفي. وأن القصيدة في الكامل، ورجعتُ إليه فوجدتُ القصيدة ولم أجد البيت.

وتبع مبارك وصاحبه ما ذكره الشنقيطي، ولعلّه غير الصّواب.

وذهب البغدادي إلى أنّ صواب الرواية: إذ ثوى، أي: أقام، حَشْوَ: ظرف لـ «ثوى»، وحَشْو الشيء: جَوْفُه وداخله، والرَّيْطَة: الملاءة، والبرود: ثياب تُصْنَعُ في اليمن.

= وجاء عند آبن عصفور: تفيظ. كذا بالظاء المُشَالة.

والشّاهد في البيت: أن النّفس لم تَفِضْ، ومن ثم كانت «كاد» مفيدة للنفي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٢٦، وشرح السيوطي/ ٩٤٨، وانظر فيه الحاشية/ ٣، وآرجع إلى قصيدة محمد بن مناذر في الكامل/ ١٤٢٧، والآرتشاف/ ٢٣٩٣، وأدب الكاتب/ ٤٠٦، والخزانة ٤/ ٩٠، وأوضح المسالك ١/ ٢٢٧، وشرح آبن عقيل ١/ ٣٣٠، وشذور الذهب/ ٢٧٣، والضرائر الشعرية/ ٦٠.

(١) وهو قولهم: إنّ نفي «كاد» إثبات.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٧١، وتقدَّمت. انظر ما سبق ٥/ ٤٧، وانظر فيه/ ٥٦٥، وقوله: ما كادوا... نفي، ولكن الذَّبْحَ وقع، وعلى ذلك فالنفي في النصِّ إثبات في الفعل.

(٣) انظر شرح الأشموني ١/ ٢٢٨، وشرح الكافية الشّافية/ ٤٦٧، والهمع ٢/ ١٤٦، والأشباه والنظائر ٢/ ٦٥١ - ٦٥٢، وفيه: وأجاب عنه الشيخ جمال الدين ابن مالك بقوله:

نعم، هيَ كَاد المَرْءُ أَنْ يَرِدَ الحمى فـتـأتـي لِإِثْـبـاتٍ بِـنَـفْـي وُرُودِ

وَفي عَكْسها: مَا كَادَ أَنْ يَرِدَ الحمى فَخُذْ نظمها فَالـعِلْمُ غير بعيد

وذكر السيوطي جواباً آخر للشيخ عمر بن الوردي في ص/ ٦٥٢.

(٤) انظر هذا لابن مالك في شرح الكافية الشافية/ ٤٦٧، ومثله في شرح الرضي ٢/٣٠٦.

(٥) أي: دليل كون الخبر منفياً إذا سُبِقت «كاد» بنفي.

(١) سورة النور ٢٤/ ٤٠، وتقدّمت في النوع الثالث من الجهة السّادسة.

(٢) قال ابن مالك: «... هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: لم يَرَها؛ لأنّ من لم يَرَ قد يُقارب الرؤية، بخلاف من لم يَرَ، ولم يقارب»، شرح الكافية الشّافية/٤٦٨.

(٣) أي: ووجه انتفاء الخبر إذا جاءت «كاد» مثبتة...

(٤) من هنا إلى قوله: «. . . قد فعلوا» سقط من م/ ٥.

(٥) في م/ ٤ و٥ «ذكرنا» ومثله في المطبوع، وما أثبتُّه من بقية المخطوطات.

(٦) أي: ما ذكره من أنّ «كاد» نفيها نفي، وإثباتها إثبات، ينطبق على المضارع «يكاد».

(٧) أي: على ما ذهب إلى أنّه الصّواب.

(٨) تقدّمت، وهي في سورة البقرة ٢/ ٧١.

(٩) هذا تعليقُ ٱبن مالك قال: «والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا بُعَداء من ذبحها غير مقاربين له. . .» شرح الكافية الشافية/ ٤٦٩.

(١٠) كذا في المخطوطات وفي المطبوع «بدليل ما يُتْلَى».

(١١) في شرح الرضي ٢/ ٣٠٦ «. . . أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم، وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم. . .».

(١) تقدّمت، وهي في سورة البقرة ٢/ ٧١.

(٢) قال الرضي: «والجواب عن الآستدلال بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ أنّ إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي: من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لا من ﴿كَادُواْ﴾ كما تقدّم. . .» شرح الرضي ٢/ ٣٦.

(٣) ذكر هذا في حرف السّين المفردة ٢/ ٣٤٢.

(٤) هذا الذي ذكره على أنه الأَحْسَنُ هو للزمخشريّ، وقد ذكره من قبل. انظر ٢/ ٣٤٢، وأنظر شرح المفصَّل ٨/ ١٤٨، والمُفَصّل/ ٣١٧.

(٥) في م/ ٢ و٣ و٤ «المستقبل».

(٦) سورة التوبة ٩/ ٧١، وتقدَّمت، في حرف السين ٢/ ٣٤٦.
ونقل في هذا الموضع حديث الزمخشريّ الذي أثبته مرة أخرى هنا.
ونقلتُ الردّ على ٱبن هشام، وعلى الزمخشريّ أيضاً. انظر ٢/ ٣٤٥.

(٧) انظر الكشاف ٢/ ٤٨ - ٤٩، وٱنظر ما سبق عند المصنِّف ٢/ ٣٤٥.

(٨) **وتعقَّب الشهابُ ٱبنَ هشام، قال: «والذي غَرّه قول الزمخشريّ إنّها تؤكد الوعيد، بل المراد كما صَرّح به بعض شُرّاحه ووقع في معضلات النحو، وهو مُصَرَّحٌ به في =**

= **الكتاب وشروحه أيضاً أنّ السين في الإثبات في مقابلة «لكن» في النفي، فتكون بهذا الاَعتبار تأكيداً لما دخلت عليه، ولا تختص بالوَعْد والوَعِيد. . .» انظر حاشية الشهاب ٦/ ١٨٠.**

(١) نقلت من قبل نَصّ أبي حيان بعد نص الزمخشري، وأنّ فيه دفينةَ ٱعتزال بقوله: «السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة»، قال: «وليس مدلول السين توكيدَ ما دخلت عليه، إنّما تدلُّ على تخليص المضارع للاَستقبال فقط، ولما كانت الرحمة هنا عبارة عمّا يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الآخرة أتى بالسِّيْن التي تدلُّ على ٱستقبال الفعل» انظر البحر ٥/ ٧١.

(٢) كإذا في م/ ١ و٢ و٣ و٤ «بتحقيق» وفي م/ ٥ والمطبوع «بتحقّق».

(٣) أراد من هذا البيان إسقاط الاَعتراض على الزمخشريّ.

(٤) أي: التنبيه الثاني.

(٥) **ذكرتُ من قبل أني لم أَهْتد إلى صاحب هذا القول، وأن نص ابن هشام منتزع من كلام شيخه أبي حيان.**

انظر حرف السين عند المصنّف ٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣. وانظر البحر المحيط ٣/ ٣١٩.

(٦) سورة النساء ٤/ ٩١، وتقدَّمت في ٢/ ٣٤٣.

(٧) سورة البقرة ٢/ ١٤٢، وتقدَّمت في ٢/ ٣٤٣.

(٨) «وإنها» كذا في المخطوطات وفي المطبوع: فإنها.

(١) قال من قبل: «. . . وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويّون. . .»، والنصُّ في الهمع ٤/ ١٧٦.

(٢) قال من قبل: «ثم ولو سلّم فالاَستمرار إنّما اَستُفيد من المضارع، كما تقول: فلان يقري الضيف، ويصنع الجميل، تريد أنّ ذلك دأبُهُ». انظر ما سبق ٢/ ٣٤٤.

(٣) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٣٦.

(٤) والمعنى: طلب الاَستمرار على ما هم عليه من الإيمان.

(٥) ذهب قوم إلى أنها مقدّمة في التلاوة متأَخِّرَةٌ في النزول، وأنه نزل بعد قوله: ﴿قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٤٤. ثم نزل ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ سورة البقرة ٢/ ١٤٢، نصّ على ذلك اَبنُ عَبّاس وغيره. البحر ١/ ٤٩٠ - ٤٢٠.

(٦) ذكر من قبل قول الزمخشريّ: «فإن قلت: أيُّ فائدة في الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلتُ فائدته أنّ المفاجأة للمكروه أشدُ، والعلم به قبل وقوعه أَبْعَدُ عن الاَضطراب إذا وقع. . .» اَنتهى. قلت: انظر هذا عند المصنّف فيما سبق ٢/ ٣٤٤، والكشاف ١/ ٢٤٢، والبحر ١/ ٤١٩.

(٧) ساق هنا بعض نص الزمخشريّ لنقض قول من قال: «إن قولهم سابق على النزول». وإتمام نص الزمخشريّ يبيّن الحكمة عند من ذهب في الآية هذا المذهب.

(٨) في م/٣ «تامُّ العشرين».

(١) قال الدماميني: «هذا تمام فيه نَقْص؛ وذلك لأن الصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، ولا شكّ أنّ «أمام» من قولنا: «أمام زيد» مضاف، فيكون خافضاً للذي هو المضاف إليه، فالتعبير حينئذٍ بقولهم: «زيد مخفوض بالظرف» صحيح، وهم لم يريدوا أن الخفض به من حيث هو ظرف، وإنّما أرادوا من حيث هو مضاف، وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد. ودعواه أَنّ الصّواب أن يقال: إنّه مخفوض بالإضافة غير صحيحة؛ فإن هذا قولٌ مرجوحٌ عندهم، فالبناء في تخطئة الجماعة عليه واهٍ».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٢، وتعقيب الشمني بعد نص الدماميني، وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٨٣.

(٢) في حاشية الأمير: «قال الدماميني: حَقُّها الباب السّابع. ولك أن تقول: لاحَظَ المصنِّفُ أنَّ خلاف المنبغي من قبيل خلاف الصَّواب» الحاشية ٢/ ١٨٣، وانظر حاشية الدسوقي ٢/ ٢٨٨.

(٣) من هنا إلى قوله: «مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله» غير مثبت في م/ ٢، وفي م/ ١ «أن يقول» غير مثبت فيه.

(٤) أي: لهذا الطّوْل والخفاء.

(٥) ذكر الشيخ محمد أن في نسخةٍ: «بالمنصوب».

(١) انظر «قد» فيما سبق المعنى الثالث ٢/ ٥٤١.

(٢) أي: ولتقليل حَدَث الآتي.

(٣) انظر ما سبق المعنى الخامس ٢/ ٥٤٤.

(٤) في م/ ١ و٣ «حديثهما».

(٥) انظر هذا فيما سبق ١/ ٣٥٢، وتفصيله في ٣٥٣ - ٣٦٣.

(٦) انظر هذا فيما تقدَّم ٣/ ٤٦٧.

(٧) انظر هذا فيما تقدَّم ٣/ ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٨) انظر هذا فيما تقدَّم ٤/ ٣٥١.

وفي ص/ ٣٥٢ - ٣٥٣ قال: «وقول بعضهم: «إنّ معناها الجمعُ المُطْلَقُ» غير سديد؛ لتقيد الجمع بقيد الإطلاق، وإنّما هو للجمع لا بقيد».

وما رَدّه هو قول جمهور النحويين وليس بعضهم، ورَدّ ما ذهب إليه المصنّفُ الشمني بقوله: الجواب عن هذا أن ذكر المطلق هنا ليس للتقييد، وإنّما هو لبيان الإطلاق. انظر الحاشية ٢/ ١٠٤، وحاشية الأمير ٢/ ٣١.

(١) ذكر من قبلُ أنه لانتهاء الغاية. انظر ما سبق ٢/ ٢٦٠.

(٢) انظر ما سبق ١٢/ ٢١٩ «التشريك في الحكم، والترتيب والمهلة».

(٣) انظر ما سبق ٣/ ٤٧٦، ٤٧٩.

(١) أي: وليس بعض كلمة، فإذا كان بعض كلمة عُبِّر عنه بلفظه.

(٢) أي: أو يُعَبَّر عنه بٱسمه المشترك به مع غيره.

وقد فهم الدسوقي من هذا غير ما ذكرتُه. انظر ٢/ ٢٨٩.

(٣) في م/ ٣ «فنقول».

(٤) هذا بيان للاّسم الخاصّ بالحرف.

(٥) هذا بيان للمشترك بينه وبين غيره.

(٦) هذا تعبيرٌ عنه بلفظه.

(٧) في طبعة الشيخ محمد ٱسم «ظاهر»، ووضع لفظ «ظاهر» بين معقوفين إشارة إلى زيادتها للبيان، وقد أثبت في حاشية الأمير، وعنه أخذ مبارك وزميله، وهو غير مُثْبَت في أربع المخطوطات، ومنها الثانية التي ٱعتمد عليها مبارك. وقد جاء مثبتاً عندي في الخامسة.

(٨) أي: على حرف واحد.

(٩) هذا جواب عن سؤال قد ينشأ عن قوله: «إذ لا يكون اسم هكذا»، فإنّ الكاف إنّما كانت اسماً لملازمتها للإضافة، فَصَارتْ بمنزلة ما هو أكثر من حرف، إلّا أنّها لا يُعَبَّر عنها إلّا باسمها. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٢.

(١) أي: لأجل اعتماد الكاف الاسميّة على ما تُضاف إليه.

(٢) ذكر مبارك أنّ قائله غير معروف، وذكر البغدادي أنه لعمرو بن برّاقة، وهو شاعر جاهليّ. وبَرّاقة: أُمّه.

وعجزه ما وضعته بين معقوفين.

وأثبته محققا شرح الشواهد للبغدادي بقيد مختلف: عَزْمٍ كعَزّام، كذا بالزاء، وهو عند غيرهما بالراء المهملة.

والرواية في صدره عند البغدادي: ولا هداك.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧١.

(٣) وهو المضاف إليه.

(٤) قِ: فعل أَمْرٍ من: وقى يقي، فهو لفيف مفروق، يبقى في صورة الأمر على عين الكلمة.

(٥) شِ: فعل أَمْرٍ من وَشَى يشي، وحكمه كسابقه، والوَشْيُ: التزيين.

(٦) لِ: فعل أَمْرٍ من وَلِيَ يَلي. وحكمه كحكم الفِعْلَيْن السَّابقين في صورة الأَمر.

(٧) وما سقط من الكلمة إنّما هو حذفٌ للتخفيف، وايْمُن الله: قَسَمٌ.

(٨) أي: في الأفعال الثلاثة: قِ، شِ، لِ.

وقوله: لأنّ الحذف: مُتَعَلِّق بالفعل «يجوز».

(٩) أي: ما كانت عليه قبل الحذف.

(١) أي: لا تقُل: بِ: حَرْفُ جَرٍّ، ولا تقل: وَ: حرفُ عَطْفٍ؛ لأنّ كُلّاً منهما كلمة، وليس بعض كلمة.

(٢) أي: بلفظه. وانظر الشمني ٢/ ٢٧٢، والدسوقي ٢/ ٢٨٩.

(٣) في م/ ٣ «يُعَبَّر».

(٤) أي: بالاَسم المشترك لا الخاصّ، على ما ذكره من قبلُ.

(٥) في م/ ٤ «مُنْفَصِلاً».

(٦) في م/ ٤ «يُنْطَق».

(٧) أي: مما كان على حرفين، فتقول في «قد»: القافُ والدال، وفي «هل»: الهاء واللّام.

(٨) في م/ ١ «لكراهية».

(٩) **ذكر الدماميني أنّ قوله «أَقْيَسُ» منافٍ لما ذكر من قبلُ أَنّه يجوز.**

وانظر تعقيب الأمير في الحاشية ٢/ ١٨٤.

(١٠) انظر الكتاب ١/ ٢٦٥، الألف واللّام، وفي ٢/ ٣٠٨ «أل تُعَرِّف الاَسم في القوم والرجل»، وفي ٢/ ٦٤ «أل» وفي ٢/ ٦٣ «وزعم الخليل أنّ الألف واللّام اللّتين يُعَرِّفون بهما حرفٌ واحدٌ كقد، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كاَنفصال ألف الاَستفهام في قوله: أأريد؟».

والخلاف في المسألة مشهور وهو أن «أل» بجملتها حرف تعريف، وعليه الخليل واَبن كيسان، وصَحّحه اَبنُ مالك، فهو حرف ثنائي الوضع بمنزلة «قد». قال اَبن جني وكان الخليل يسميها «أل»، ولم يكن يسميها الألف واللّام، كما لا يُقال في «قد» القاف والدال... والمذهب الثاني أنها اللام فقط والهمزة وصل اَجتُلِبَتْ للاَبتداء بالسّاكن... وعليه سيبويه...» الهمع ١/ ٢٧١ – ٢٧٣، وأوضح المسالك ١/ ١٢٧.

(١) أي: أكثر من حرفين.

(٢) أي: بلفظه لا بأسماء حروفه.

(٣) في م/ ٢ «هذه».

(٤) انظر بيان هذا في شرح الرضي ٢/ ٧، والشمني ٢/ ٢٧٣.

(٥) لأنك تحكي لفظ الفعل، وتُوقِعُه موقع الاَسم.

(٦) من أنّ «ضَرَبَ» في مثاله: اَسم.

(٧) «مُحَصَّل» زيادة من المخطوطات وليست في المطبوع.

(٨) والجارُّ لا يدخل إلّا على الأسماء، فاَقتضى أن يكون «ضرب» في مثل هذا الإعراب اَسماً.

(٩) أي: لا دليل على ٱسمية «ضَرَبَ» بدخول حرف الجرّ عليه.

(١٠) أي: حَرْفُ الجرِّ داخل على لفظ مُقَدّر وليس على «ضَرَبَ».

(١١) في قوله: «بكلمة ضرب» فإنّ «ضَرَبَ» في مثل هذا التركيب مضاف إلى «كلمة»، وهو مجرور وعلامة جرّه حركة مقدَّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

(١٢) وذلك بقولك: ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ.

(١) أي: بٱعتبار ذات زيد لا بٱعتبار الٱسم.

(٢) وهو حقيقة الضرب، لا ظاهر الفِعْل.

(٣) في م/ ٥ «الذي يَدُلُّ» ومثله م/ ٣، وكذا جاء عند مبارك، مع أن المخطوطة الثانية عنده كالذي أثبتُّه هنا.

(٤) مثل: ضرب زيد...

(٥) أي: وهو لفظ «ضرب» المُسْنَدُ للفاعل.

(٦) فهي ألفاظ مُسَمّاها ألفاظ، فآل عمران: مثلاً اسم مُسَمّاه السورة المخصوصة المؤلّفة من كلمات. وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٣، حاشية الأمير ٢/ ١٨٤.

(٧) أي: من أنَّ الكلمة إذا قُصِد لَفْظُها صارت اسماً يجري عليها حُكْمُ الأسماء، وإن كانت في الأصل فعلاً مثل «ضَرَبَ».

(٨) وهو «أل».

(٩) فجعلتَ همزته هَمْزَةَ قَطْع بعد أن كانت هَمْزَةَ وَصْل.

(١٠) **أثبته مبارك «إضرب» كذا مع أنّه إشارة للفعل، وإنّما تثبت هذه القَطْعة بعد التسمية، لا عند الإشارة إلى الفعل الذي سُمِّي به.**

(١١) وذلك إذا قلت: هذا إضربْ، أو جاء إضربْ، فتقطع الهمزة بعد أن كانت في الفعل همزة وصل، لأنك نقلته إلى الأسماء، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٣.

(١٢) إذا قلت: زيد قائم، أو قام زيد، فالمُسْنَدُ إليه القيامُ ليس لفظ زيد، وإنّما حقيقته ومُسَمّاه.

(١) قال الدسوقي: «أي: لأنّ التحقيق أنّ الإسناد اللفظيّ كالمعنويّ خاصٌّ بالاسم؛ لأنّ الكلمة متى أُريد لفظُها كانت اسماً، كانت في الأصل اسماً أو فعلاً أو حرفاً» انظر الحاشية ٢/ ٢٩١.

(٢) في م/ ٣ و٤ «يَتَوَهَّمُ».

(٣) أي: حين ذهب إلى أنّ الإسناد اللفظيّ يكون في الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وأنّ ما يختص به الاسمُ من بينها هو الإسناد المعنويّ.

أي: كيف يجوز مثل هذا الوهم على ابن مالك عندك؟.

(٤) قال الشمني: «لقائل أن يقول: لم يقتضِ كلامُ ابن مالك السّابقُ تغليطَ النُّحاة، وإنّما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي، أي: الإسناد الذي المُسْنَدُ إليه فيه لفظ، سواء عبّر عنه بلفظه وحده: كضَرَبَ كلمة، وسوف كلمة، أو عَبّر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضَرَبَ، ولفظة سوف، أو عَبّر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي وحرف التنفيس» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٣.

وعلّق على هذا الأمير بقوله: «الغلط من حيثُ عُمومُ الإسناد وإطلاق المقيَّد خطأً، فَسَقط ما في الشمني» انظر الحاشية ٢/ ١٨٥.

(٥) أي: الحرف والفعل لا يُسْنَد إليهما لا باعتبار لفظهما، ولا باعتبار معناهما.

(١) في م/ ٤ «فالاختصار».

(٢) هذا بيان لعلة أصطلاحهم على إطلاق المفعول وإرادة المفعول به عندما يكون من غير قيد.

(٣) أي: على المفعول المطلق.

(٤) نقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «... أي: لأنه يترتَّب على تعيينه فائدة، وهي البحث في كونه مختصّاً أو غير مختصّ، بتقدير كونه ظرف مكان، فمع الاختصاص يُنْظَرُ هل هو من الألفاظ التي تَسَامَحُوا في أنتصابها على أنها ظرف مكانيّ مع أختصاصها أَوْ لا، وإن كان غير مختصّ أي: مبهماً فلا كلام، وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصّص لأنتصابه من غير شرط. اهـ. دماميني» الحاشية ٢/ ٢٩١.

(٥) ما لم يكن زائداً أو شبيهاً بالزائد فلا مُتَعَلَّق له، وكذا حكم ما جاء في باب الأستثناء: خلا، عدا، حاشا.

(٦) كذا في المخطوطات، وفي المطبوع «أن تُعَيِّن للمبتدئ نوع الفعل فتقول».

(١) «أو فعل أمر» غير مثبت في م/٣.

(٢) نقل الدسوقي عن الدماميني قوله: «يعني من نحو: ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل ٩٢/ ١٤]، وأمّا في مثل قولك: «تَلظَّى النارُ» يحتمل أن يكون ماضياً حُذِفت منه علامةُ التأنيث لإسناد الفعلِ إلى ظاهر المؤنّث غير الحقيقي، ويحتمل أن يكون مضارعاً ا.هـ دماميني» انظر الحاشية ٢/ ٢٩١. ويأتي الحديث عند المصنّف فيه. وانظر حاشية الأمير ٢/ ١٨٥.

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٢٨، وتقدَّمت، انظر زيادة الباء ٢/ ١٧٧.

(٤) سورة الهمزة ٤/ ١٠٤، وتقدّمت. انظر الجملة المُجابَ بها القَسَمُ ٥/ ١٢٨.

(٥) أخذ هنا بتعبير أهل البصرة، وهو عند الكوفيين مرفوع لتجرُّده عن النّاصب والجازم. وتقدَّم هذا في التاسع من الباب السادس.

(٦) إذا كان النّاصب حرفاً ظاهراً.

(٧) إذا كان ذلك بعد لام التعليل أو لام الجحود أو غيرهما مما تضمر بعده «أَنْ» وجوباً أو جوازاً.

(١) الواو غير مثبتة في م/٤.

(٢) تتمة الآية: ﴿... يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَـٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ سورة الأنفال ٨/ ٥٠.

(٣) أي مُمَهِّدٌ لبيانٍ يأتي بعده.

(٤) أول الآية: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ...﴾ سورة النمل ٢٧/ ٥٥.

(٥) قائله المتنبيّ، وتقدّم في زيادة الباء. انظر ٢/ ١٦٦.
وأنني رجل: فاعل، وزاد الباء في مفعول «كفى».

(٦) يسبب إرادة التوطئة.

(٧) أعيد الضمير في «تجهلون»، وفي «مخاطبتي».

(٨) أعاد الضمير في «تجهلون» إلى «أنتم»، وفي «مخاطبتي» إلى الضمير المتقدّم في «أنني»، ولو أراد ما قبلهما لقال: يجهلون، ولولا مخاطبتي إياه، بالغَيْبَة فيهما.

(٩) تتمة الآية: ﴿... لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ سورة يوسف ١٢/ ٢.

استشهاد المصنِّف بالآية على جعل «قرآناً» حالاً مُوَطِّئة؛ إذ المراد ما بعد هذه الحال وهو قوله: «عربياً».

= وذكروا في إعراب «قرآناً» ثلاثة أوجه: أَوّلها: أنه بَدَلٌ من ضمير «أنزلناه». الثاني: أنّه حال مُوَطِّئة منه، الثالث: أنّه مفعول به، والضمير في «أنزلناه» ضمير المصدر.

وأمّا «عربياً» فهو نعت لـ «قرآناً»، وجوز أبو البقاء أن يكون حالاً من الضمير في «قرآناً»... ومثله عند مكّيّ.

انظر الدر ٤/ ١٥٠، والتبيان للعكبري/ ٧٢٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٨.

(١) في م/ ٤ «على»، وقد أَنْبَهَ على هذا الشيخ محمد.

(٢) لفظ «الإعراب» غير مثبت في م/ ١ و٤.

(٣) أي: يتنبَّه له، ويبتعد عنه.

(٤) في م/ ٥ «أن الخطاب». كذا!

(٥) هذا خبر قوله من قبل: «ومثاله: أنه إذا سمع...».

(١) جاء عند الشيخ محمد «أَلْهَبْت» بالباء الموحّدة، ومثله عند مبارك، وفي المخطوطات «أَلْهَيْت» بالياء المثناة ما عدا الثالثة، فقد جاء فيها بالباء، ومثله في متن حاشية الأمير. ونصُّ متن حاشية الدسوقي بالياء «ألهيتُ».

(٢) سبق إلى وهمه هذا لوجود «أل» في أولهما، فتوهَّم أنّهما آسمان مُعَرَّفان، وغاب عنه أن «أل» المُعَرِّفة زائدة. وهما في الفعلين أصل؛ لأنهما من الإلفاء والإلهاء.

(٣) لظنّه أن الواو والفاء هنا من أحرف العطف، ولَيْسَا بأصل.

(٤) لاَعتقاده أنّ أوائلَ هذه الأسماء حروفُ جَرّ، وليست من أصل هذه الألفاظ.

(٥) وذلك لضم أَوّله.

(٦) سورة التكاثر ١٠٢/١.

(٧) قال الدماميني: «لا عَيْبَ على هذا المُغرب إلّا إذا صَرّح بأن «ألهاكم» نفسَه هو المبتدأ، وأمّا إذا أطلقَ القول في ذلك ولم يعيِّن فيجوزْ أن يحتملَ كلامُه على أنّ «التكاثر» مبتدأٌ مؤخّر، و«ألهاكم» خبر مقدَّم، بناءً على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم مثل هذا الخبر وإنْ وقع الاشتباه بين الجملة الاسميّة والفعليّة، ولعلّ المصنِّف قامت عنده قرينة تدلُّ على أن ذلك المُعرِب قَصَد أَنّ «ألهاكم» مبتدأ، و«التكاثر» خبره».

انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٣.

وذُكِر مُلَخَّصُ هذا في حاشية الأمير ٢/ ١٨٥، وزاد عن الدماميني «وسألني بعض الناس أل هنا جنسية أم عهدية؟».

(٨) في م/ ٥ «ظَنَّهما».

(١) الآية الأولى من سورة القارعة ١٠١/١١، وهي آخرها.

(٢) والآية الثانية من سورة التكاثر ١٠٢/١، وهي أولها.

وما ذكره على أنّه وهمٌ ليس بوهم، وإنّما هذا هو الحال عند الوصل.

(٣) أي تحذف همزة «ألهاكم» وتُلْقَى حركتُها على الحرف الذي قبلها.

(٤) سورة العادية ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ ١٠٠/١١.

(٥) سورة القارعة ١٠١/١ والحذف إنّما وقع لالْتقاء الساكنين، ولا بُدّ من كسر التنوين.

(٦) يقرئ: كذا في م/ ١ و٢ و٥، وفي ٣ و٤ «يقرأ». ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك ومتن حاشية الدسوقي وحاشية الأمير.

(٧) **في م/ ٥ «الرضي» قلت: وهو الصواب.**

(٨) **ذكر البغدادي، أن هذا البيت للشريف الموسوي الرضي لا المرتضى كما هو في نسخ المتن، وهو من تحريف الكُتّاب. قلتُ: ورواية ديوان الرضي: أَهْوِن عليك.**

وروايته في الهمع:

أَهْوِن عليّ إذا آمتلأت من الكرى ... أنـي أَبـيـتُ بـلـيـلة الـمـلـسـوع

أتبيت: الهمزة للاَستفهام التوبيخي، وتبيتُ: مضارع مرفوع، وفاعله: أنت، والتاء الأولى حرف المضارعة مثل: أتقومُ.

رَيّان: خبر «تبيت»، والريّان: المكتفي من شرب الماء. وأراد بالجفون العيون، فهو من ذكر الجزء وإرادة الكُلّ.

أَبِيتَ: منصوبٌ بأنْ مضمرةً بعد الواو. والملسوع: الذي لسعته أفعى أو غيرها، والمعنى: أيكون منك مبيتٌ وأنت رَيّان الجفون، وأَبيتُ منك على هذه الحالة.

= والشريف الرضي: هو أبو الحسن محمد بن الطاهر. . . بن جعفر الصادق. . . . بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، كان من أشعر الطالبيين، صنّف كتاباً في معاني القرآن، وله كتاب في «مجازات القرآن» ولادته سنة ٣٥٩هـ، ووفاته سنة ست وأربعمئة ببغداد.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣١، والهمع ٥/ ٥٧، «بعض المولَّدين»، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، البحر المحيط ١/ ١٤٢، والرواية فيه: «أَبيتُ. . . وأبيتَ»، الدر المصون ١/ ١٧٧، ديوان الشريف الرضي ١/ ٦٥٢، الارتشاف/ ١٦٧٨، ٢٠٦٦، والمساعد ٣/ ٩١.

(١) سقط هذا اللفظ من م/٣.

(٢) فهما من «بات»، والتاء فيهما أصل.

(٣) في قوله: «أتبيتُ».

(٤) فالهمزة للاَستفهام الإنكاري، وتبيتُ: فعل مضارع، والتاء في أَوَّله من أحرف «نأتيْ»، واَستُفِيدت دلالةُ المضارع من هذه التاء، وكذا دلالة الخطاب.

(٥) في الفعل «أَبِيتَ».

(٦) كذا عند البصريين، وهو مرفوعٌ عند أهل الكوفة لأنّه لم يدخل عليه ناصب أو جازم.

(٧) وقد سُبِق بالاَستفهام، فوقع في جوابه.

(٨) البيت من قصيدة للحطيئة يعاتب بها الزّبْرِقان بن بَدْر، ويمدح اَبن عَمِّه بغيض بن عامر من بني أَنْف النّاقة.

وروايه الديوان:

أَلَـم أَكُ مُسْـلِماً فـيكـونَ بـيـني...

= والشاهد فيه نَصْب «ويكونَ»، قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب «يكون» بإضمار «أَنْ» على تأويل الاَسم في الأول: والتقدير: ألم يقع أن أكون جاركم ويكونَ بيني وبينكم المودة.

قال السيوطي: «فيه نصب المضارع بأنْ مَقدَّرة بعد الواو لوقوعه بعد الاَستفهام».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٤، وشرح السيوطي/ ٩٥٠، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، والكتاب ١/ ٤٢٤، والهمع ٤/ ١٢٧، والعيني ٤/ ٤١٧، والمقتضب ٢/ ٢٧، وشذور الذهب/ ٣١٢، وشرح التسهيل لاَبن مالك ٤/ ٣٧، والديوان/ ٩٨، والاَرتشاف/ ١٦٧٩، والبحر المحيط ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية/ ١٥٤٩، والأصول ٢/ ١٥٥، والمساعد ٣/ ٩٢، وشرح اللمع/ ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٦، والدر المصون ٢/ ٤٤٥.

(١) هو الحسن بن عبدالله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، فقيه أديب، وُلِدَ في عسكر مكرم من كور الأهواز، وانتقل إلى بغداد، وتجول في البصرة وأصفهان، وُلِدَ عام ٢٩٣هـ، وتوفي عام ٢٨٣هـ، وله مؤلفات منها: الزواجر والمواعظ، والحكم والأمثال، وغيرهما. انظر وفيات الأعيان ١/ ١٣٠، ونزهة الألباء/٣٧٩، وإنباه الرواة ١/ ٣١٣.

(٢) هو «شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف».

(٣) انظر فيه ص/٢٠٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن عبدالملك التاريخي السَّرَّاج من أهل بغداد، كان فاضلاً أديباً، حسن الأخبار، مليح الروايات، ولُقِّب بالتاريخيّ لأنه كان يُعْنَى بالتواريخ وجمعها.
انظر الأنساب ١/ ٤٤٢.

(٥) في المطبوع: «في كتاب» ولفظ «كتاب» غير مثبت في المخطوطات.

(١) سورة الزمر ٣٩/ ٦٠، وتقدّمت، انظر ما سبق «ما يحتاج إلى رابط» ٥/ ٦١٠.
وتعقب المصنِّفُ الزمخشريّ في الموضع المحال عليه، فقد زعم أنّها في الآية الأصل فيها أن يكون الرابط الواو، وأمّا ما جاء والرابط فيه الضمير وحده فهو عنده شاذّ، وتعقبه المصنِّف. ومن قبله شيخُه أبو حَيّان في البحر.
انظر المُفَصّل/ ٦٤، وشرح المُفَصَّل ٢/ ٦٥، ٦٦، والشمني فيما تقدَّم ٢/ ١٩٠، وانظر البحر المحيط ١/ ١٦٣ في حديثه في آية سورة البقرة ٢/ ٣٦ وغيرها.
وذكر في الكشاف ٣/ ٣٨ أنّ الجملة حاليّة «وجوههم مسودة» ولم يذكر في الرابط شيئاً.

(٢) **ظن أن الواو في «وجوههم» واو الحال، وليست من أصل الكلمة «وجه»، ويبدو أنه كان في ذلك الزمان من يخطئ في الظاهر من الإعراب كما نخطئ في هذا الزمان أو يزيد!**

(٣) لأن ٱسم الفاعل من الأجوف مثل: «باع» يجتمع فيه بعد الإعلال عندما يُصَاغُ على وزن فاعل ألفان: الأولى ألف فاعل، زائدة، والثانية حرف الألف المُعَلّ عن واو أو ياء فيصبح «باٰاع» كذا، فتُقْلَب الثانية همزة فيصبح: بائع.

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الممتحنة ٦٠/ ١٢.
وقد ٱلتبَسَ على المعترض ٱسمُ الفاعل في: البايع - البائع، وفِعْلُ الأمر في بايِعْ، فالأولى تُعَلُّ، وفي فعل الأمر تبقى على ما كانت فهي من: بايَعَ.

(٥) سورة يونس ١٠/ ٥١، وتقدّمت في «ثم»، انظر ٢/ ٣٣٣، وتقدَّم اعتراضُ المصنِّف على الطبري. وانظر تفسير الطبري ١١/ ٨٥، وتعقيب ابن عطيّة في المحرر ٧/ ١٦٣، وتعقيب أبي حَيّان في البحر ٥/ ١٦٧، وانظر القرطبي ٨/ ٣٥١، واستَوْفَيْتُ الحديثَ في المسألة فيما سبق.

(١) سورة الأنبياء ٢١/ ٨٨، وسبق الحديث في هذه القراءة، انظر ما سبق، في هذا الجزء الجهة الرابعة. «تنبيه» بعد قوله: الثالث عشر.

وقد ذكرتُ القراءة وقراءها، وأحلت في تفصيل مناقشتها على كتابي معجم القراءات.

(٢) هو أبو بكر شعبة الراوية الثاني عن عاصم.

(٣) وقد جاء في القراءة ساكن الياء.

(٤) ولكانت صورتها: نُجِّيَ المؤمنون، والقراءة ليست كذلك.

(٥) أي: في «نُجّي» على قراءة ابن عامر وعاصم.

(٦) قائله جرير، وهو من قصيدة مدح بها يزيد بن عبدالملك، وهجا آل المهلّب.
وما أثبتُّه بين معقوفين وجدته على هامش م/١، ومثله مثبت عند البغدادي.
وذكر البغدادي أنه وجد في نسختين صحيحتين من ديوانه قوله:

هو الخليفة فأرضوا ما قضى لكم ... بالحقّ يَصْدَعُ ما في قوله جَنَفُ

وكذا جاء مثبتاً في ديوانه المطبوع، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.
وعلى رواية «رضِيْ» بسكون الياء يكون الإسكان للتخفيف، وذكر ابنُ عصفور البيت في الضرائر، وأن حذف الفتحة من آخر الفعل الماضي للتخفيف، ثم قال: «وحَذْفُها من الفعل المعتلِّ اللام أَحْسَنُ من حذفها من آخر الصحيح اللام...»، وذكر البيت.
والجَنَفُ: المَيْلُ عن الحقِّ.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٦، والضرائر/ ٨٨، والمحتسب ١/ ١٤١، والكشاف ١/ ٣٠٣، والبحر المحيط ٢/ ٣٣٧، والقرطبي ٣/ ٣٦٩، والديوان/ ٣٩٠، والدر المصون ١/ ٦٦٥.

(١) كذا حكمه في البيت، ولو قال: رضيَ، بفتح آخره لكُسِرَ الوزن، وليس في القراءة ضرورة؛ فلا تُقَاس على ما في البيت.

(٢) ذكر هذا من قبلُ في الباب الخامس: الجهة الرابعة، قال: «فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول [أي في القراءة]، وفيه ضَعْفٌ من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابةُ المصدر مع أنّه مفهوم من الفعل، وإنابةُ غير المفعول به مع وجوده».

(٣) أي: نُجّي النجاء أي: نجي هو.

(٤) مع وجود المفعول به وهو «المؤمنين».

(٥) وذلك إذا لم يكن في الكلام مفعول به، فكيف يصح مجيئه في مقام المفعول به نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به.

(٦) تتمة الآية: ﴿... لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ سورة التوبة ١٢٩/٩.

(٧) تتمة الآية: ﴿... عَذَابَ يَوۡمٖ كَبِيرٍ﴾ سورة هود ٣/١١.

(٨) الآية: ﴿قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ سورة النور ٥٤/٢٤.

(٩) التقدير في الآيتين: وإن تتولَّوا، فإن تتولَّوا، فهو فيهما للخطاب، ودخل عليه الشرط فحذف النون، والتاء الأولى محذوفة للتخفيف، والأصل: تتولَّوْنَ.

(١٠) سورة المائدة ٥/ ٢، وتقدّمت، انظر ما سبق ١/ ٢١٨.

(١) أراد الموضع الثاني، وأصله: ولا تتعاونوا، فحذفت إحدى التاءين، فبدت صورتهما واحدة، وفرق بينهما بالنهي في الموضع الثاني بـ «لا».

(٢) سورة الليل ٩٢/ ١٤، وتقدّمت، انظر ما سبق آخر الجهة الخامسة من هذا الجزء السادس ص/ ١٧١.

وسبق حديثه فيما ذكره هنا من أنه لو أراد الماضي لقال «تَلَظَّتْ».

(٣) في م/ ٣ و٤ «قيل».

(٤) تقدّم هذا البيت في آخر الجهة الخامسة من هذا الجزء انظر ص/ ١٧٢، وقائله لبيد، وهو من أبيات قالها لابنته عندما حضرته الوفاة، وذكر المصنّف من قبل أنه قد يكون أصله: تتمنّى. فانظر الحديث فيه فيما سبق. وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١.

(٥) أي: تَمَنّى.

(٦) تقدَّم البيتُ في التحذير من أمور آشتُهِرَت بين المُعْرِبين: الثاني عشر، انظر ص/ ٥٦٠.

وقائله: عامر بن جوين الطائي.

وذكره من قبلُ شاهداً لآبن كيسان؛ فقد أباح تذكير الفعل في مثل هذه الحالة من غير ضرورة مع أنّ الفاعل ضمير يعود على مؤنّث سابق.

وانظر حديث آبن مالك في البيت في شرح التسهيل ٢/ ١١١ – ١١٢ قال:

«... وآحترزتُ بقولي: ولا تحذف غالباً [أي: التاء] من نحو قول بعض العرب: قال فلانة، وذهب فلانة، حكاهما سيبويه، وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد:

تَمَنّى آبنتاي أَنْ يَعيشَ أَبُوهُما وهَلْ أَنَا إِلّا مِن رَبيعَةَ أَو مُضَرْ

= لأنّ الإسناد إلى المثنّى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف، وآحترزتُ أيضاً من حَذْفِ بعض الشعراء التاءَ في المُسْنَد إلى ضمير المؤنث كقول الشّاعر:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها...».

(١) قال الشمني: «لأنّ حذف التاء من الماضي المُسْنَد إلى ضمير مُؤَنّثٍ حقيقي، أو إلى ضمير مؤنّث غير حقيقي لضرورة الشعر، ولا ضرورة تدعو إلى جَعْل «تمنّى» في البيت كذلك؛ لجواز جعله مضارعاً محذوفاً منه إحدى التاءَيْن» الحاشية ٢/ ٢٧٤.

(٢) الآية: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة النور ٢٤/٣.

(٣) وهو «مشركٌ».

(٤) وهو «زانٍ».

(٥) قال الشمني: «أي: فإنّ «زانٍ» فاعل «ينكحها»، وفي آخره كسرة، وكأنّ هذا السائل من عدم الفطنة بحيث لا يَعْرِفُ الفاعلَ في الكلام لكونه مما يُدْرَكُ بالعقل، وهو إِنّما يعرفُ ما يُدْرَكَ بالحِسِّ كالمرفوع والمجرور المُدْرَكَيْن بحاسة السَّمْع» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٤.

(٦) **قلتُ: كيف تُحْذَفُ الضَّمَّةُ ويبقى التنوينُ؟ هذا ليس بالصَّواب، ولا هو بالقول المحكم، وكان الأَوْلَى به أن يُحْكِمَ النصَّ بأنّ الأصلَ: الزانيُ، ثم حُذِفت الضمة للاَستثقال، فصار: الزانيْ، بياء ساكنة، فإذا جُرّد من «أل» وصار نكرةً سقطت الياءُ لاَلتقائها ساكنةً مع تنوينِ التنكير، وصار: زانٍ بعد أن كان: زانيٌ.** =

(١) سورة الفجر ٨٩/ ١ - ٢.

(٢) الجارّ هو واو القسَم، وجواب القسَم محذوف، أي: لَتُبْعَثُنَّ، أو هو مذكور وهو ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ وهي الآية/ ١٤.

انظر الفريد ٤/ ٦٦٧، والتبيان/ ١٢٨٥.

(٣) وليالٍ: الواو حرف عطف، وليالٍ: معطوف على مجرور وهو: الفجر.

(٤) لأنه ممنوع من الصرف فهو على صيغة منتهى الجموع: فعالِل.

(٥) أي: لأجل كون النائب عن الثقيل ثقيلاً .

(٦) فهو وَجِل يَوْجَل، من الباب الرابع.

(٧) أي: ماضي يَعِدُ ويَهَبُ بالفتح فهما: وَعَدَ، وَهَبَ.

(٨) أي: يَوْعِد، يَوْهِب، ثم حذفت الواو فيهما لأنّها وَقَعَتْ بين ياء وكسرة، فصارا: يَعِدُ، يَهَبُ.

(٩) أي: على الهاء، وقد كانت الهاء مكسورةً قبل الحذف.

(١) أي: من أجل كون النائب عن الثقيل ثقيلاً . وهذا عطف على قوله من قبل: «ولهذا حُذِفت الواو في يَهَب».

(٢) أي: أصله: يا غُلامي، ويجوز فيه فتح الياء وإسكانها، فإذا فتحت جاز قلبُ الكسرة على الميم فتحة، وهذا يؤدِّي إلى قَلْب الياء ألفاً فيُقال: يا غُلاما، وما ذهب إليه أبو الحسن الأخفشُ من جواز: يا غلامَ، بحذف الألف وبقاء الميم مفتوحةً، إنّما راعى فيه خِفَّة الألف، ولم ينظر إلى أصلها وهو الياء الثقيلة.

(٣) سورة صٓ ٣٨/ ٤٧، وتقدَّمت، انظر ما سبق «عند» ٢/ ٤٤٠.

(٤) وإن كانت النون مكسورة حكم بأنه مثنى.

(٥) أي: وَصْفُ «المُصْطَفَيْن» بالجمع وهو «الأخيار»، ولو كان «المُصْطَفَيْن» مثنّى لما صَحَّ مثل هذا الوصف.

(٦) أي: دليل ثالث.

(٧) **نَسَبَ المصنف هذا البيت إلى الأحنف كما ترى، وَنَسَبَهُ الأخفشُ عليّ بن سليمان إلى حاتم الطائي، وكذا فَعَلَ شُرّاح المُفَصَّل.**

الأَدْنَيْن: جمع أَدْنى بمعنى أقرب، وتحلَّم: تكلَّف الحِلْمَ.

قال الأعلم: الشاهد في قوله تحلَّم، أي: ٱستعمل الحِلْم، وٱحْمِل نفسك عليه حتى تتخلَّق به».

= والمصنِّفُ هنا لم يستشهد بالبيت لهذا، وإنّما من أجل «الأَدْنَيْن»، وأنه جمعٌ لفتح نونه، ولِعَوْدِ الضمير عليه بالجمع في «وُدَّهم».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٣٩، وشرح السيوطي/ ٩٥١، والكتاب ٢/ ٢٤٠، والديوان/ ٢٢٣، وشرح المفَصَّل ٧/ ١٥٨ «والبيت من شواهد المُفَصَّل، ولم يعرض للحديث فيه ٱبنُ يعيش»، وانظر التخمير في شرح المُفَصَّل لصدر الأفاضل ٣/ ٣٤٠، والممتع/ ١٨٤، والنوادر لأبي زيد/ ٣٥٥.

(١) أي: مما يلتبس إعرابُه على المبتدِئ.

(٢) أي: في محل نَصْب، أو يجعلها في محل جَرّ، دون التفريق بين ما اتّصلت به في كل موضع، وما يترتب على هذا من الاختلاف في الإعراب.

(٣) فيجعل ما اتَّصل بالأفعال في محل جَرّ، وما اتَّصل بالأسماء في محل نَصْب.

(٤) أي: الهاء والياء والكاف.

(٥) وهو اتّصال هذه الضمائر بالفعل. ومعناه: **أَخْبِرْني زيداً ما صَنَعَ، أي: أخبرني عن صُنْعه**، وعلى هذا: أرأيت: فعل وفاعل، والكاف حرف، وزيداً مفعول أول، وما صنع، مفعول ثان. وانظر ما تقدَّم ٣/ ٢٨.

(٦) أي: يُسْتَثْنَى من النوع الثاني، وهو أنهن إذا اتّصلن بالاسم كُنّ في مَحَلّ جَرّ بالإضافة.

(٧) **ما ذكره هنا مطلقاً غير مُسَلَّم له، وانظر الخلاف في الهمع ١/ ٢١٢، ولعلّ أخيرها ما ذهب إليه الكوفيون من أن مجموع «إيّا» ولواحقها هو الضمير. وانظر ما سبق ٣/ ٢٧.**

(١) أي ويستثنى من النوع الثاني، وهو ٱتِّصالُ هذه الضمائر الثلاث بالٱسم ما يذكره هنا.

(٢) الضمير فيهما في محل نَصْب مفعول به لٱسم الفاعل، ولا يكون الكاف والهاء في محل جَرّ بالإضافة إلى «الضّارب»؛ لأن ٱسم الفاعل المُعَرَّف بـ «أل» لا يُضافُ إلّا إلى المُحَلَّى بـ «أل»، وليس الضمير كذلك.

قال السيوطي: «ويتعيّن النَّصْبُ لفقد شرط الإضافة بأن كان في ٱسم الفاعل «أل» وخلا منها الظاهر المضاف إليه، ومرجع الضمير» الهمع ٥/ ٨٤، وانظر الٱرتشاف/ ٢٢٧٢ – ٢٢٧٣.

(٣) هذا معطوف على ما تقدّم من قوله: نحو الضاربك. . .

(٤) **قلت: النص منقول عند المصنف في شرح التسهيل لٱبن مالك، وروايته عنده: بأَلْأَمَ عَمّاً، كذا، وجاء هنا قفاً، فتأمل!! انظر شرح التسهيل ٣/ ٩٣.**

وأَلْأَم: ٱسم تفضيل من لَؤُم. ولا عهد: لا النافية للجنس وٱسمها، والخبر محذوفٌ تعلَّق به «لي». وكذلك «بألأَمَ» وجُرَّ بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصَّرْف. قفاً: تمييز. وذكر هذا القول من أجل «أَوْضَعَه» فهو معطوف على «أَلْأَم» مجرور مثله وعلامة جَرِّه الفتحة، لأنّه وَصْفٌ على وزن الفعل، والهاء مشبَّهٌ بالمفعول به.

(٥) لا يَنْصِبَ أفعل التفضيل مفعولاً به، بل يُعَدَّى إليه باللام إن كان متعدياً إلى واحد كقولك: زيد أَوْعَى للعلم، وأَبْذَلُ للمعروف، وإن كان متعدياً لاثنين عُدِّي إلى أحدهما باللام، وأُضْمِرَ ناصِبُ الثاني كقولك: هو أَكْسَى للفقراء الثيابَ.
أي: يكسوهم الثياب فإنْ وَرَدَ ما يُوْهِم نَصْب مفعول به بأفعل نُسِبَ العملُ لفعلٍ محذوف، وجُعِل «أفعل» دليلاً عليه. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٨.

(٦) أي: الهاء.

(١) لأن الممنوع من الصرف، إذا عُرِّف أو أضيف جُرّ بالكسرة.

(٢) قلت: هذا تتمة نص ابن مالك أخذه المصنِّف من غير عزو، وفيه: لا أصْغَرِهِ.
انظر شرح التسهيل ٣/ ٩٣.

(٣) لكون «أَحْمَرَ» ممنوع من الصرف.

(٤) وذلك على التشبيه بالمفعول به.

(٥) أي: الراء.

(٦) أي: الضمير، وهو الهاء، وعلى ذلك تكون عِلَّةُ الجر بالفتحة في «أحمره»، قد زالت لأنّه أُضِيف، فلم يُعْرَبْ إعرابَ الممنوع من الصرف بسبب الإضافة.

(٧) أي: مما استُثْنِيَ من الثاني، وهو اتّصالُ الضمير بآسم.

(٨) قائله الأحوص الأنصاري، وتقدَّم من هذه الأبيات قوله:

سـلام الـلّه يـا مَـطَـرٌ عـليـهـا ... ولـيـس عـليـك يـا مَـطَـرُ الـسَّـلامُ

وتقدَّم في التنوين ٤/ ٢٨١.

وجاء في البيت المذكور هنا على ما ذكره البغدادي ثلاث روايات: برفع «مطر» ونصبه، وجَرّه، فالرفعُ على جعله فاعلاً للمصدر «نكاح»، ويكون المصدر مضافاً إلى مفعوله وهو «الهاء». والنصبُ: على جعل «مطراً» مفعولاً به للمصدر، ويكون المصدرُ مضافاً إلى فاعله.

والوجه الثالث، وهو ما أراده المُصَنِّفُ هنا هو جَرُّ «مطر» على إضافته إلى المصدر، وفَصَلَ بين المتضايفين بضمير الفاعل أو المفعول.

وذكر ابنُ مالك رواية الجرّ عن ثعلب.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤١، وشرح السيوطي/ ٧٦٧، ٩٥٢، والعيني ٣/ ٤٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٥٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٣، وفي ص/ ٢٧٨ برواية: «لئن كان النكاحُ...»، وأمالي الشجري ١/ ٣٤١، والديوان/ ١٨٩.

(٩) ضبط في م/ ١ بالرفع «مَطَرٌ».

(١) تقدَّم هذا للمصنّف في ٣/ ٢٧، وانظر هذا في الجنى الداني/ ٩٣.

(٢) رويد: اسم فعل بمعنى أَمْهِلْ، وهو مبنيّ على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، وهو تصغير إرواد تصغير ترخيم، وعند الفراء تصغير: رَوْد بمعنى المهل. وإذا نوّن أُعرب حالاً: ساروا رويداً. انظر الارتشاف/ ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠.

(٣) قوله: «الكاف» ليس في م/ ٤.

(٤) أي: إلى الضمير وهو «الكاف».

(٥) أي: مَحَلُّ الضمير، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.

(٦) الواو مثبتة في مَ/ ١، وغير مثبتة في بقية المخطوطات.

(٧) قوله «الثاني» مرتبط بما تقدَّم؛ فقد قال من قبل في هذا الباب فصل: «وأول ما يَحْتَرِزُ منه المبتدئ.... أحدها...».

انظر ص/ ٦٠٢، وهذا هو الثاني مما يَحْتَرِزُ منه في صناعة الإعراب.

(٨) سموه كذلك لأنَّ الاَسم اَرتفع تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. وهذا مذهب سيبويهِ. انظر الاَرتشاف/ ١١٤٦، والكتاب ١/ ٢١.

وانظر الهمع ٢/ ٦٣ «... وربما يُسمَّى فاعلاً مجازاً لشَبَهه به، ووقَعَ ذلك في عبارة المُبَرّد، وعَبَّر عنه سيبويه بأَسم الفاعل... وينصب الخبر باَتفاق الفريقين، ويُسَمّى خبرها، وربّما يُسَمّى مفعولاً مجازاً لشَبَهه به. عبر عن ذلك المبرّد، وعَبّر سيبويه باَسم المفعول».

(١) في م/ ٣ «فإنّه».

(٢) والدُّمْيَة: الصَّنَمُ، والجمع: الدُّمَى، وهي الصورة من العاج ونحوه. انظر الصحاح.

(٣) ولا يقول ذلك على سبيل التجوُّز في التعبير.

(٤) الواو مثبتة في م/١، وليست في بقية المخطوطات.

(٥) أي: مما يجب أن يَحْتَرِزَ منه المعرِبُ.

(٦) في م/٢ و٣ «يذكر».

(٧) أي: لا يبحث عن فاعله.

(٨) أي: الخبر.

(٩) أي: المبتدأ.

(١٠) سورة آل عمران ٣/ ١٥٤، وتقدَّمت مراراً، وأوّل موضع هو في «كُلّ» ٢/ ٩٢، ولكني أذكرها مرة أخرى هنا إذ لا يُفْهَمُ نصُّ المصنّف إلّا أن تكون صورة الآية أمام القارئ: الآية: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ...﴾ آل عمران ٣/ ١٥٤.

(١١) انظر الكشاف ١/ ٣٥٥ – ٣٥٦.

(١٢) انظر الدر المصون ٢/ ٢٣٨ «والجملتان: صفة لطائفة».

(١) هو كذلك عند العكبري. انظر التبيان/ ٣٠٣، وتقدَّمت عند المصنِّف في ٤/ ٣٧٩، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٤، وانظر البحر ٣/ ٨٨.

(٢) كذا عند مكّي. انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٤، وقد ذكره عنه المصنّفُ في الموضع المشار إليه.

(٣) **ذهب الدماميني إلى أنّ في إيراد هذا السؤال من المصنِّف الإزراءَ بالزمخشري وهو ما لا يخفى، ولم يكن إيرادُه بالذي يليقُ بالمصنّف، والأدَبُ مطلوب مع الأصاغر فضلاً عن الأكابر. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٤.**
وانتصر له الشمني بأنّه لا يخفى أن في جواب المصنّف دفعاً لتوهُّم الإزراء والنقص بالزمخشريّ. وفي حاشية التفتازاني: ولم يجعل شيئاً من الجمل في موقع الخبر لطائفة قَصْداً إلى أنّ مضمونها مقررٌ معلومُ الثبوتِ للمنافقين، لا حاجة إلى الإخبار عنه، فالخبر محذوف أي: وثَمّةَ طائفة، أو فيكم طائفة.

(٤) انظر ما عند شيخه في البحر ٣/ ٨٨.

(٥) في م/ ٤ «كذا وكذا».

(٦) أي: جملة «قد أَهَمَّتْهُم».

(٧) ذكر شيخه مُسَوِّغَيْن: أحدهما: واو الحال، والثاني: أَنّه في موضع تفصيل، وترك المصنّف هنا مسوِّغ التفصيل. انظر البحر ٣/ ٨٨.

(٨) تقدَّم هذا عند المصنّف في روابط الجملة، انظر ما سبق ٥/ ٥٨١.

(١) أي: اعتماد المبتدأ.

(٢) ويسمونها أيضاً واو الابتداء، وانظر هذا فيما سبق عند المصنف ٤/ ٣٧٨.

(٣) نص الحديث في صحيح مسلم: «عن عائشة... وأهدي لها [أي لبريرة] لَحْمٌ فدخل عليٌّ رسول الله ﷺ والبُرْمَةُ على النّار...». انظر ١٠/ ١٤٧.

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه لما ذهب إليه المُصَنِّف.

وفي فتح الباري باب النكاح: «ودخل رسول الله ﷺ وبُرْمَةٌ على النّار...».

انظر فتح الباري ٩/ ١١٨، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ٤٤.

وفي الحديث شاهد لما ذهب إليه المصنّف من تنكير «بُرْمة» والابتداء به، والمسوِّغ الواو.

والبُرْمَة: القِدْر من الحجر. كذا في المصباح، وفي التاج: «وعَمَّمهُ بعضهم فيشمل النحاس والحديد وغيرهما».

(٤) أي: «مولاه» خبر المبتدأ «أَحَقُّ».

(٥) أي: على الاَسم الموصول «ما».

(٦) أي: في «رَبُّه»؛ لأنّه خبر المبتدأ «أحقُّ».

(٧) في الموضع السابق يتوهّم أنّ «مولاه» مفعول به، وهو خبر، وفي المثال الذي يذكره وفيه لفظ المولى عكس ما تقدَّم، إذ يتوهم أنه خبر، وهو على الصّواب مفعول به لـ «مصابك».

(٨) **أثبته مبارك شطر بيت، ولم يُكمله ولم يُعَلِّق عليه بشيء، ولعلَّ ما أثبته غير الصواب.**

(١) أي: خبر «إنّ».

(٢) أي: الذي أصبته المولى.

(٣) للمصدر «مصابك».

(٤) وهو قوله: «قبيح». وتعقبه الدماميني فقال: «لا يمتنع أن يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال، ولا يكون مصدراً، والمولى هو الخبر، وقبيح خبر مبتدأ محذوف، أي: الذي أصبته هو مولاك، هذا قبيح». انظر الشمني ٢/ ٢٧٤.

(٥) البيت للعرجي عبدالله بن عمر، ونُسب لغيره، وتقدّم في آخر الجهة الأولى من الباب الخامس انظر ص/ ٤٥.

(٦) وقد نُقِل عن اليزيدي أن الصواب «رجلٌ» بالرفع خبراً لـ «إنّ».

قال المصنّف «وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد من البيت، ولا يتحصّل له معنى البتة». وتقدَّم تفصيل القول في إعراب البيت.

(٧) هذا النص في الأشباه والنظائر ١/ ٥٧٢، وكذا ما جاء من بيان فيه، ولم يذكر السيوطي مرجعه فيه.

(١) ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ في الموضعين، وأنت وشأنك: مبتدآن.

(٢) أي: إذا قلت: ما أنت وزيداً، وما شَأْنُك وزيداً؟.

(٣) أي: ما تصنع أنت وزيداً؟.

(٤) أي: وما تكون أنت وزيداً؟.

(٥) أي: أنت.

(٦) في م/١ «لكان».

(٧) بتقدير: ما يكون شأنك وزيداً؟.

(٨) أي: كيف تصنع أنت وزيداً؟ أو كيف يكون شأنك وزيداً؟.

(٩) في م/٤ «لا يقع».

(١٠) وإذا قدرت «تكون» جاءت «كيف» في محل نَصْب خبر.

(١١) أي: ولا يجوز الجواب على الإجمال الذي أجاب به الطالب.
وعند الدماميني: «في السؤال ما يشعر بأن «كان» تذكر في هذا التركيب الخاصّ على ما هو = عليه، و«كان» لا تقع فيه عند ذلك إلّا زائدة، فلا عَتَبَ على الطالب في عدم التفصيل؛ إذ له أن يقول: متى كان بعد «أَحْسَن» وجب الإتيان بـ «ما» المصدرية، وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب، ووَجَبَ رَفْعُ «زيد» وهو في المثال منصوب، فحينئذٍ يخرج التركيب بذلك إلى تركيب آخر، وهو خلاف ظاهر السؤال».
انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٥.

(١) تسمى «ما» الكافّة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال هي: قلّ، وكَثُر، وطال، ولا تدخل في هذه الحالة إلا على جملة فعليّة صُرِح بفعلها، وحكموا بشذوذ ما دخلت عليه من الجمل الاسميّة، أو بكونه من باب الضرورة. وتقدّم الحديث عن «ما» هذه والفعل «قلّ»، انظر ما سبق ٤/ ٦٧.

(٢) أي: في «كان» الزائدة.
فقد اختلف في إعمالها وإهمالها، هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والصيمريّ إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدالّ عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكونُ، وذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها؛ لأنّ الفعل إذ آستُعمل آستعمال ما لا يحتاج إلى فاعل آستُغني عنه؛ بدليل أنّ «قلّما» فعل، ولما آستعملَتْه العربُ للنفْي لم يُحْتَج إليه؛ إجراءً له مُجْرَى حرف النفي. وآختاره آبنُ مالك، ووَجّهه بأنها تشبه الحرف الزائد؛ فلا يبالي بخلوها من الإسناد.
انظر الهمع ٢/ ١٠١، والآرتشاف/ ١١٨٥ - ١١٨٦، والإيضاح العضدي/ ٩٦، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٩ فعنده عكس ما نقله المصنّف هنا عن الفارسي.
وراجع شرح السيرافي على الكتاب ٢/ ٣٦٧، وشرح التسهيل لآبن مالك ١/ ٣٦١.

(٣) هو أبو سعيد السيرافي. وانظر نصه في شرح الكتاب ٢/ ٣٦٧.

(٤) أي: ضمير يعود على مصدر «كان».

---

(١) أي: «كان».

(٢) و«زيد» فاعل «كان».

(٣) في م/ ٢ و٤ و٥ «وأجاز بعضهم نقصانها».

(٤) في م/ ٢ و٣ و٤ «تنصب زيداً».

(٥) خبر عن «كان»، واسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الاسم الموصول الزائد قبل «كانوا».

(٦) ويُرَدُّ بوجه آخر وهو أن الأصل في الزيادة أن تكون في الحروف لا الأسماء.
وأما قوله رُدَّ بأن «ما أَحْسَن زيداً» مُغْنٍ «عنه» فهو كلام غير سديد؛ إذ الأصل أَنّ الزيادة تكون لوجه من التوكيد؛ فلا يغني هذا التركيب عن الصورة الأولى.

(١) نقل السيوطي النص في الأشباه والنظائر ١/ ٤٧١ وما بعدها.

(٢) وهو ما أُعْطِي حُكْمَ الشيء المُشْبِهِ له في معناه.

(٣) في م/٣ «إِنّ».

(٤) لم تذكر الآية، ولا الآية التي بعدها في م/ ٥.

(٥) تتمة الآية: ﴿... بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٣.

(٦) انظر البحر المحيط ٨/ ٦٨، والدر المصون ٦/ ١٤٤.

وقال الزجاج: «دخلت الباء في خبر «أَنّ» بدخول «أَوَلَمْ» في أول الكلام، ولو قلت: ظننت أنّ زيداً بقائم لم يَجُزْ. . .، ودخول «أنّ» إنّما هو توكيد لكلام، فكأنه في تقدير: أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى فيما ترون وفيما تعملونه»، معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٤٧.

(٧) أي: تَبَاعُدُ ما بين «أَنّ» والخبر وهو «بقادر»، فقد فصل بينهما بالجملة المعطوفة على صلة الذي، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ﴾.

(١) أي: لهذا التباعد في الآية السابقة، وعدمه في الآية الآتية دخلت الباء في الأولى، ولم تدخل في الآية الثانية.

(٢) أي: الباء.

(٣) تتمة الآية: ﴿. . . وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى ٱلظَّٰلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ سورة الإسراء ١٧/ ٩٩.

(٤) أي: مثل ما تقدَّم من زيادة الباء.

(٥) سورة الرعد ١٣/ ٤٣، وتقدَّمت، انظر زيادة الباء في الفاعل ٢/ ١٤٨ و٥/ ٣٠٥.

(٦) تقدَّم هذا عند المصنِّف منقولاً عن الزَّجَّاج انظر ٢/ ١٤٨، وانظر معاني الزجاج ٢/ ١٣٤، وحاشية الشهاب ٧/ ٤٠٤.

(٧) تقدّم البيت في زيادة الباء معزواً لأبي نصير أحمد بن علي الميكالي.

وكان فيه «كفى» التي بمعنى أجزأ وأغنى متعدية إلى مفعول به واحد وهو ياء النفس. انظر ما سبق ٢/ ١٥٢.

وأمّا في الآية فقد تعدّى بالباء لما ضُمِّن معنى «اكتفِ».

(٨) تقدَّم البيتُ في باب «أَنْ»، والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول به: والتقدير: لا يقرأن السور. انظر ١/ ١٧٨، وتكرر في زيادة الباء ٢/ ١٦٣، والبيت للراعي النميري، وورد في شعر القتّال الكلابي.

(١) ذكر المصنّف في حرف الباء ٢/ ١٦٣ أنّ «يقرأن» ضُمّن معنى يَرْقَيْنَ ويتبرَّكْنَ، وأنه يقال: «قرأت بالسورة» على هذا المعنى، ولا يُقال: قرأت بكتابك؛ لفوات معنى التبرُّك فيه. قاله السُّهَيْلي.

(٢) أي: لكون الباء زِيْدَتْ بعد «يَقْرَأْنَ» لتضمّنُ هذا الفعل معنى «يَتَقَرَّبْنَ».

(٣) لا يجوز هذا عنده؛ لأنّ «كتابك» ليس مما يُتَبَرَّكُ به مثل قراءة السورة. وانظر نص السهيلي في الخزانة ٣/ ٦٦٧.

(٤) أي: «قرأ» في مثال السهيلي.

(٥) في ٢/ ١٦٣ مما تقدَّم ذكر النص عن السهيلي: «لفوات معنى التبرُّك».

(٦) الصورة الثانية من النوع الأول، وهو ما أُعْطِي فيه الشيءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ في معناه.

(٧) لم يجز لأنه ليس بمعنى «زيد قائم»؛ إذ يختلف المعنى بعد حذف «ليت»، وانظر الكتاب ١/٢٨٦، قال: «. . . وٱعلم أنّ لعل وكأن وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في «إنّ»، إلّا أنه لا يُرْفَعُ شيءٌ بعدهُنّ على الٱبتداء، ومن ثمَّ ٱختار النّاس: ليت زيداً مُنْطَلِقٌ وعمراً. . .».

(٨) ذهب السيرافي والزمخشري وابن مالك إلى جواز تقديم معمول ما أضيف إليه «غير» = مطلقاً، وقال ابنُ السَّرَّاج يمتنع مطلقاً، وقيل: إن كان المعمولُ ظرفاً جاز وإلّا امتنع. الشمني ٢/ ٢٧٥، وانظر الهمع ٤/ ٢٧٨.

(١) هذا عند الجمهور.
وذكر ثعلب أنّه أجازه الكسائي ومنعه الفرّاء. انظر مجالس ثعلب/ ١٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٦.

(٢) ذكر ابن الحاج جواز التقديم فيه. انظر الشمني ٢/ ٢٧٥.

(٣) أي: تقدُّم معمول ما أضيف إليه «غير» عليها سواء أكان المعمول ظرفاً أو غير ظرف.

(٤) أول الآية: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِى ٱلْحِلْيَةِ...﴾ سورة الزخرف ٤٣/ ١٨.
والشّاهد في الآية جوازُ تقديم الجارّ والمجرور «في الخصام» على ما تعلّق به؛ إذ هو متعلق بقوله «مبين».
قال السمين: «... وفي الخصام: يجوز أن يتعلّق بمحذوف يدلُّ عليه ما بعده، تقديره: وهو لا يُبين في الخصام، ويجوز أن يتعلّق بـ «مبين»، وجاز للمضاف إليه أن يعمل في ما قبل المضاف لأنّ «غير» بمعنى «لا»...».
انظر الدر المصون ٦/ ٩٤.

(٥) قائله غير معروف.
ورواية السيوطي: «غير مُلْغ قَوْلَه»، وفي الهمع عنده أيضاً «غير مُلْغِ فريضةً»، وعند ابن مالك: «مُلْغِ فريضة»، و«هواه خليلا».
حقاً: مفعولٌ به لقوله: مُلْغِ، فتى: منصوب بفعل مضمر يُفَسِّره قوله: تَوَلّه. هو: مبتدأ، وخبره: غير.
والبيت دليلٌ على جواز تقديم الاسم الذي هو معمول لما أضيف إليه «غير» عليها وهو ليس ظرفاً ولا شبهه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٢، وشرح الشواهد للسيوطي/ ٩٥٣، والهمع ٤/ ٢٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٦.

(١) قائله أبو زبيد الطائي، وهو من قصيدة في مدح الوليد بن عقبة، وهو أخوه لِأُمِّه، ووصف بها نعمةً أنعمها عليه مع بُعْده ونأيه عنه.
المكفور: من كُفْر النعمة وجُحُودِها، وخَصَّني.... مودته: حذف الباء، والأصل خصني يوماً بمودته. على التنائي: أي: مع التنائي.
ويروى: خصَّني عمداً مودته.
والشّاهد فيه إلغاء الظرف مع دخول لام التوكيد عليه، والتقدير: لغير مكفور عندي.
والبيت دليل على جواز تقديم الظرف.
قال ابن مالك: «فقدّم «عندي» وهو معمول «مكفور» مع إضافة غير إليه لأنها دالّة على نفي، فكأنه قال: لعندي لا يكفَرُ».
وأبو زبيد أدرك الإسلام، ومات نصرانياً، ويقال: إنه عاش مئة وخمسين عاماً.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٢، وشرح السيوطي/ ٦٥٣، والهمع ٤/ ٢٧٨، وانظر فيه ٢/ ١٧٣، والكتاب ١/ ٢٨١، وشرح المُفَصَّل ٨/ ٦٥، وشرح الكافية الشافية/ ٩٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٦، وشرح الأشموني ١/ ٥٣٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٣٧، والدر المصون ٦/ ٤١٥.

(٢) أي: من تقديم معمول ما أُضيف إليه «غير» عليها.

(٣) سورة المدثّر ٧٤/٩ - ١٠، وتقدّمت الآية التاسعة في «إذا» ٢/ ٩٤.

(٤) في م/ ٥ «أن يُعَلَّق». أي: على الكافرين.

(٥) ذكر فيه السمين خمسة أوجه:

أحدها: أن يتعلّق بعسير، الثاني: أن يتعلّق بمحذوف على أنه نعت لعسير، الثالث: أنه في موضع نصب على الحال من الضمير المستكِنّ في «عسير».

= وهذه هي الثلاثة التي ذكرها المصنّف. والرابع: أن يتعلّق بـ «يسير»، أي: غير يسير على الكافرين. وذهب إلى هذا أبو البقاء. وفيه تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وهو ممنوع، وجَوَّز ذلك بعضهم إذا كان «غير» بمعنى النفي. والخامس: أن يتعلّق بما دلّ عليه «يسير» أي: لا يَسْهُل على الكافرين.

انظر الدّرّ المصون ٦/ ٤١٤، والبحر المحيط ٨/ ٣٧٢، والتبيان للعكبري/ ١٢٥٠.

(١) في م/٣ «فهو».

(٢) أي: نعت لـ «عسير».

(٣) أي: حال من ضمير مُسْتَكِنّ في «عسير».

(٤) أي: لم يجز تقديم «زيداً» على «غير».

(٥) في م/١ «التقدير» وأشار إلى هذا الخلاف الشمني، وذكر أنّ «التقدير» هو الذي رآه بخطّ المصنِّف، أي: تقدير «غير ضارب زيداً» في «اضرب زيداً» وفي أكثر النسخ التقديم بالميم. انظر الشمني ١/٢٧٥، وفي م/٢ التقدّم.

(٦) في م/٤ و٥ «لأنّ النّافي لا يحل هنا».

(٧) أي من صور النوع الأول، وهو إعطاء الشيء حُكْمَ ما أشبهه في معناه.

(٨) غير: مبتدأ، وقائم: مضاف إليه. الزيدان: فاعل للوصف أغنى عن خبر المبتدأ.

(٩) أي: «غير» تفيد النفي مثل: «ما».

(١٠) أي: لولا أن «غير» بمعنى: «ما».

(١١) و«غير» ليس ذا خبر، وليس ذا مرفوع يغني عن الخبر.

(١) قائله غير معروف.
اطَّرِحْ: اترُكْ، وهو من طرح الشيء إذا رميته، الآغترار: الغَفْلَة، والعارض: ما يطرأ ولا ثبات له، السِّلْم: الصُّلْح.
قال البغدادي: ومرادُ الشّاعر أن يُحَرِّض المخاطب على الحزم في الأمور، ويهديه بالفكر إلى سلامة العاقبة، ويُحَذِّره من الآغترار بصُلْح الأعداء العارض لمصلحة الخديعة والمكر.
وذكر الدماميني أنّ لمانعٍ أن يمنع كون «لاهٍ» مفرداً لفظاً ومعنىً لجواز كونه صفة، كفريق أو نحوه، فيكون في معنى الجمع، ولا يخفى أنك لو قلت: عداك غير فريق لاهٍ يصح، فيبطل الآستدلال حينئذٍ.
وما آستدلّ له المصنّف أنّ: عداك إمّا أن يكون مبتدأً، وخبره ما تقدّم عليه، أو هو فاعل بالوصف «لاهٍ» وسَدّ مَسَدّ خبر المبتدأ «غير...»؛ لأنّ التركيب بمعنى: ما لاهٍ عداك. أما التوجيه الأوّلُ فمردودٌ؛ لأن «غير» مضاف إلى «لاه» وهو مفرد، ويكون التقدير: الأعداء غير لاهٍ، وهذا لا يصحُّ، فثبت الوجه الثاني.
ورأيت تعقيب الدماميني قبل هذا.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٤، وشرح التسهيل لآبن مالك ١/ ٢٧٥، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٠٨.

(٢) تقدّم البيت انظر «غير» في ٢/ ٤٦٦، وانظر إعرابه فيه، فقد ذكر ثلاثة أعاريب، وما رَجّح واحداً على آخر منها، أشار إليه هنا، وهو أن «غير» مبتدأ، ومأسوف: مضاف إليه، وهو في قوة المرفوع. والظرف نائب عن الفاعل، وكأنه قيل: ما مأسوفٌ على زمن ينقضي مصاحباً للهمّ والحَزَن، فهو نظير: ما مضروبٌ الزيدان. **ونقله عن آبن الشجري، وذكر أنه تبعه آبنُ مالك.**
وانظر أمالي الشجري ١/ ٢٣، والتسهيل/ ٤٤.

(١) في م/ ٢ «أنّ إعطاءهم».

(٢) أي: اسم الفاعل المضاف إلى معرفة، مع دلالته على الحال أو الاستقبال حكم اسم الفاعل المنون فيما سيذكره المصنِّف.

(٣) أي: لكون المضاف أُعْطِي حكم المنوّن في التنكير.

(٤) ذكر الدسوقي له شاهداً وهو قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ سورة المائدة ٥/ ٩٥.

(٥) شاهده ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾ سورة الحج ٢٢/ ٩.

(٦) نحو: الضارب زيد.

وذكر الدماميني أنّ ظاهر هذا الكلام أنّ النحاة أو العرب أجازوا إدخال «أل» على اسم الفاعل من قولك: **ضاربٌ زيداً الآن أو غداً**، فتقول: **الضارب زيدٍ، بجر «زيد»، ومثل هذا عند الجمهور ممتنع. الشمني ٢/ ٢٧٥.**

(٧) أي: على الوصف.

(٨) ملتوتاً حال من «السَّوِيق»، والسَّوِيقُ مجرورٌ بالإضافة إلى الوصف «شارب»، فقد تقدّم الحالُ من المضاف إلى الوصف على الوصف. وانظر الارتشاف/ ١٠٩٧.

(٩) أي: إذا أُريد من الوَصْف «اسم الفاعل...» الدلالة على المضيّ.

(١٠) أي: لأنّه إذا كان دالاً على المضي فإنه لا يكون بمعنى الوصفِ الناصبِ مَفْعُولاً.

(١١) في م/٣ «وقوع».

(١٢) والاستثناءُ المفرَّغُ إنما يكون بعد نفي.

(١) أول الآية: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ سورة البقرة ٢/ ٤٥.

قالوا: هذا استثناءٌ مفرّغٌ، وجاز وإن كان الكلام مثبتاً لأنّه في قُوّة المنفيّ.

أي: لا تَسهُلُ ولا تَخِفُّ إلّا على هؤلاء. وهذا ما ذكره المصنِّف بَعْدُ.

(٢) الآية: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ سورة التوبة ٩/ ٣٢.

(٣) في م/١ «تُسَهِّلُ».

(٤) الأصل أنّ العطف بالواو، وأما «لا» فهي لتوكيد النفي المتقدِّم، انظر ما تقدَّم ٣/ ٣٠٢.

(٥) ويُفْتَرَضُ أن يكون مثلُ هذا العطف بعد نفيٍ متقدِّم.

(٦) قائله عامر بن الطفيل.

ويُرْوَى صدره: وما سَوَّدتني. . .، وعجزه: . . . أَنْ أسمو بأُمِّي والأبِ.

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والشاهد فيه العطفُ بـ «ولا» مع أنّ الظاهر أنه تقدَّم إيجاب، ولكنه صَحّ مع ظاهر الإيجاب المتقدِّم لأنّه على تقدير: قالِ الله: لا تَسْمُ. . .

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٦، وشرح السيوطي/ ٩٥٣، والخزانة ٣/ ٥٢٧، والعيني ١/ ٢٤٢، والكامل/ ٢١٢، وشرح المفصَّل ١٠/ ١٠١، والأرتشاف/ ٢٤٠٧، والمحتسَب ١/ ١٢٧، والخصائص ٢/ ٣٤٢، والمحرر الوجيز ٢/ ٣٢٦، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٣، والبحر المحيط ٢/ ٢٣٧، والدر المصون ١/ ٢٣٧، وشرح الشافية ٣/ ١٨٣.

(١) سورة الأعراف ٧/ ١٢، وتقدَّمت في «لا» الزائدة، انظر ما سبق ٣/ ٣٣١.

وقد بسطتُ الحديث في الآية في الموضع المحال عليه.

(٢) النصُّ في الأشباه والنظائر: «آمر لممنوعٍ...» انظر ١/ ٤٧٣.

(٣) أي: ما الأمر الذي قال...

(٤) أي: في بيت عامر: «لم يُرِد اللهُ لي» أخذه المصنِّف من معنى: أَبَى اللهُ.

(٥) أي: في الموضع الثاني وهو الآية.

(٦) وذلك على ما قدَّروه في البيت والآية.

(٧) أي: «أن» الناصبة.

(٨) «لا» زيادة من م/ ٣.

(٩) فإنّها تُصاحب «أنْ»، وهذا ما رَجَّح عنده تقدير النفي على تقدير النهي بقولهم: «لا تَسْمُ» في البيت و«لا يَسجد» في الآية.

وانظر الحواشي فيما سبق في ٣/ ٣٣١ ففيها تفصيل وبيان.

(١٠) تقدَّم البيت في «على»، وقائله القحيف العُقَيلي، انظر ما سبق ٢/ ٣٧٤.

(١١) جاء البيت تامّاً في م/ ٥، وأُثبت صدره في بقية المخطوطات.

(١٢) ذكره من قبلُ للدلالة على أنّ «على» تأتي للمجاوزة مثل «عن»، ثم قال: «ويحتمل أنّ «رضي» بمعنى عطف. . .» وذكرتُ من قبلُ أنه تخريج البصريين.

(١) تقدّم هذا النصُّ للمصنّف عن الكسائي. انظر ما سبق ٢/ ٣٧٥.

والنصُّ في الخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، وانظر الخزانة ٤/ ٢٤٨، والإنصاف/ ٦٣١.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢٤٩، وتقدَّمت، انظر ١/ ٤٥٣، وتكررت الآية في مواضع، وتقدّمت القراءة في إعراب الجمل، انظر الجملة المُسْتثناة في ٥/ ٢٤٠، وذكرتُ أن القراءة عن ابن مسعود وأُبَيٍّ بن كعب والأعمش، وأَحَلْتُ على كتابي «معجم القراءات».

(٣) وهو من تتمة آية سورة البقرة ٢/ ٢٤٩.

قال السَّمين: «وتأويله أنّ هذا الكلام وإن كان موجَباً لفظاً فهو منفيٌّ معنىً؛ فإنه في قوة: لم يطيعوه إلّا قليل منهم؛ فلذلك جعله تابعاً لما قبله في الإعراب» انظر الدر ١/ ٦٠٥.

(٤) أي: للضمير في «فشربوا».

(٥) هذا رَدٌّ على من قال: إنّ الضمير لا يُوْصَفُ مُطْلقاً.

(٦) ذكر أبو حيان أنه إذا تقدَّم مُوْجَبٌ جاز في الذي بعد «إلّا» وجهان: النَّصْبُ على الاَستثناء، وذهب إلى أنه الأفصح، والثاني: أن يكون ما بعد «إلا» تابعاً لإعراب المستثنى منه رفعاً ونصباً وجراً سواء كان ما قبله مظهراً أو مضمراً، قالوا: هو تابع على أنه نعت لما قبله، فمنهم من حَمَلَ هذا على ظاهر العبارة، وقالوا يُنْعَتُ بما بعد «إلّا» الظاهر والمضمر، ومنهم من قال لا يُنْعَتُ به إلّا النكرة أو المُعَرّف بلام الجنس. . .
ومنهم من قال إن النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان. البحر ٢/ ٢٦٧.

(٧) أي: جَعْلُه عطف بيان.

(٨) لأنَّ عَطْف البيان في الجوامد مثل النعت في المشتقات. فكما لا يُنْعَت الضمير فكذلك لا يُبَيّن بالعطف.

(١) أي: إن كان الاَعتراض لازماً، وهو هنا لازم.

(٢) هذا للفرّاء وتقدّم عند المصنّف.
انظر ما سبق ٥/ ٢٤٠، وانظر شرح التسهيل لاَبن مالك ٢/ ٢٦٦، وشواهد التوضيح له/ ٤٣.

(٣) الصورة الحادية عشرة من النوع الأول، وهو الحمل على المعنى.

(٤) سورة القصص ٢٨/ ٣٢ وتقدَّمت في «على»، انظر ما سبق ٢/ ٣٨٨، وتكررت في الجهة الأولى من الباب الخامس: «السابع»...

(٥) النَّصُّ لشيخه أبي حَيّان في البحر ٧/ ١١٨ قال: «فذانك إشارة إلى العصا واليد، وهما مؤنثتان، ولكن ذُكِّرا لتذكير الخبر، كما أنه قد يؤنّث المذكر لتأنيث الخبر كقراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾. وانظر الدر المصون ٥/ ٣٤٢ فقد أخذ هو أيضاً النَّصَّ عن شيخه.

(٦) أي: في الحمل على التأنيث بٱعتبار الخبر، وتأنيث الفعل لهذا، فهو عكس ما جَرَى في الآية السّابقة؛ إذ فيها حَمْلُ المؤنّث على التذكير الذي في الخبر.

(٧) الآية: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ سورة الأنعام ٦/ ٢٣.

(٨) هذه قراءة خلف عن عبيد عن شبل عن ٱبن كثير، وقرأها كذلك نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وأبو جعفر واليزيدي والشنبوذي.

والنصب في «فتنتهم» على أنه خَبَرٌ مقدّم و«إلّا أَنْ قالوا» هو الٱسمُ المؤَخَّر.

انظر كتابي «معجم القراءات» ففيه تفصيلُ التخريج، والمراجع: ٢/ ٤٠٥ وما بعدها.

(١) زيدٌ: مبتدأ، وجملة «من هو» خبر عن المبتدأ، وجملة: «**زيد من هو**» سَدّت مَسَدّ مفعولَيْ «علم»، و«زيد» محمول على «مَن» في الرفع.

(٢) في م/١ و ٥٣ كما أثبته، وفي م/٢ و٤ «فأَوْقَع أحداً» ومثله في المطبوع.

(٣) و «أحد» لا يأتي إلا بعد نفي. والنص في الأشباهِ والنظائر ١/ ٤٧٥ كالذي أثبتُّه.

(٤) كذا في م/١ و٢ و٣، وعند الشيخ محمد «فكان أَحَدٌ» ومثله في م/ ٤ و٥.

(٥) تقدّم البيت في «على» انظر ٢/ ٣٧٥، ونُسب لعدي، وقيل هو لغيره.

وقد ذكره فيما سبق لتضمين: «يحكي» معنى «ينمّ» فعدَّاه بعلى. وهي في معنى «عن»، وتكرر هذا في باب الاستثناء من «الباب الخامس».

(٦) كذا في م/١ و٣ و٤، وفي م/ ٢ و٥ «إلى أحداً»، ومثله في المطبوع، والنص في الخزانة عنه ٢/ ١٩ كالمثبت عندي

(٧) في قوله: لا نَرَى...

(٨) في م/١ و٣ «فكأن» وفي بقية المخطوطات والمطبوع «فكان».

(٩) أي: فكأن الضمير في «يحكي» واقع في سياق نفي.

(١) انظر سر صناعة الإعراب/ ١٢، والخصائص ١/ ٢٤٩.

(٢) تتمة النص في سر الصناعة: «فقلتُ له: ما اللغوب؟ فقال" الأحمق».

(٣) في م/ ٤ «بمعنى»، وفي سر الصناعة: «فقال: نعم، أليس بصحيفة».

(٤) قوله: فيها، الضمير للأُتُن، والمراد بالبَلَقَ: البياض، والتوليع في البقر وغيرها: خطوط من بياض، يقال: بقر مولعة، والبهق نوع من البَرَص، وذكروا أنه أَخَفّ منه.

والشاهد في قوله: «كأنه» فقد قال البغدادي نقلًا عن المعرّيّ. «وَحَّد الضمير بعد قوله: فيها خطوط... لأنه حَمَلَه على الجِنس.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٤٧، وشرح السيوطي/ ٧٦٤ و٩٥٥، مجالس ثعلب/ ٣٧٥ - ٣٧٦ وفيه بعض الخلاف في مفردات القصة المروية بينهما. والبحر ١/ ٢٥١، ٣/ ١٦١، ١٦٧، والمحتسب ٢/ ١٥٤، والكشاف ١/ ٢٢٠، والدر المصون ١/ ٢٥٦، ٣/ ٢٥٦، ٤٧٨، ٤/ ٣٤٣، ٥/ ٤٨٤.

(٥) سقط هذا وما بعده من م/ ٥.

(٦) في م/ ١ و٤ «أردت كأنّ ذلك» ومثله النصُّ في البحر ١/ ٢٥١ «كأن ذاك».

(٧) انظر الأرتشاف/ ١٣٢١ «مررت برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه».

وقوله: «أبي عشرة» أي: أولادُه عشرة.

(٨) في شرح الكافية الشافية/ ٣٤١ «مررت بقومٍ عربٍ أجمعون».

(١) انظر شرح الكافية الشافية/ ٣٤١ «كلّه: توكيد للضمير المرتفع بعرفج. لأنّ عرفجاً ضُمِّن معنى خَشِنٍ». وانظر الأرتشاف/ ١٣٢١

(٢) وهو الضمير المستتر في «أبي عشرة»، و «عرب»، و «عرفج».

(٣) بـ «نفسُه، كُلّهم، كلُّه».

(٤) فهي جوامد فيها معنى المشتق، فأخذت حكمه في العمل.

(٥) في م/ ٣و٤ «إذا كان».

(٦) في م/ ٥ «ذكرناه»، وانظر الشمني ٢/ ٢٧٦.

(٧) الضمير «هو» عائد إلى «أَبْلَغ».

(٨) تقدّم في مواضع أولها ٢/ ٨٩، وقائله زهير، وتكرر في مواضع، وانظر «لعلّ» ٣/ ٥٢٩ قال: «على تقدير الباء مع مُدْرك».

(٩) انظر الباب الرابع أقسام العطف «٥/ ٤٧٨ «العطف على التوهم».

(١٠) قوله: «ذلك» غير مثبت في م/ ٣.

(١) وهو أن المصدر قد لا يُعْطَى حكم «أَنّ» أو أَنْ» وصلتهما.

(٢) أي: لم يعطوا المصدر...

(٣) حكم «أنّ» و أَنْ».

(٤) يقال: عجيب أنّك قائم، وعجبت أَنْ تقومَ، وقد أسقط حرف الجر «مِن» قبلهما، ولا يجوز مثل هذا الحذف في المصدر، فلا تقول: عجبتُ قيامك، بل تقول: عجبتُ من قيامك.

(٥) أي: ولم يعطوا المصدر حكم «أَنّ وأَنْ» في سَدِّهما مَسَدَّ الجزأين في الإسناد. فتقول: ظننتُ أنّ عبداللّه قادم، وظننت أَنْ يقدمَ عبداللّه، ولكنك لا تقول: ظننتُ القدومَ.

(٦) في م/ ١ و٣ و٤ «بسدِّهما» كذا على التثنية.

(٧) قال الشمني: «إنما تسُدُّ «أَنْ» الخفيفة وصلتها مَسَدَّ الجزأين في باب «عسى»، على قول ابن مالك: إنّ «عسى» حينئذٍ ناقصةٌ، لا على ما يُفْهَمُ من كلامهم، إنّها فعل تامٌّ مسند إلى «أَنْ» والفعل» انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٦.
وانظر ما تقدَّم ٢/ ٤٢٠ وانظر شرح التسهيل ٢/ ٣٩٤ «قلت: والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصةً أبداً... وسَدّت أن والفعل مَسَدّ الجزأين...». وانظر ما تقدَّم ٢/ ٤٢٠.

(٨) في حاشية الدسوقي ٢/ ٣٠٠ «نحو: لو أنَّ زيداً قائم لكان كذا، أي: لو ثبت قيامُه كان كذا».

(١) وهو أنه ليس بلازمٍ أن يُعْطَى الشيءُ حُكْمَ ما هو في معناه.

(٢) أي: أَنّ وأَنْ.

(٣) أي: حُكْم المَصْدَر.

(٤) أي: لا يجوز حَذْفُ حرفِ الجرِّ في هذا المثال، وجاز في الأمثلة التي سبقته ومعها أَنْ وأَنّ.

(٥) البيت للفضل بن عبدالرحمن القرشي يخاطب به ابنه القاسم.
والمِراء: المخالفة في الكلام والملاجَّةُ، وهو مصدر «مَارَى».
والشاهد فيه أنه أتى بالمِراء وهو مفعول به بغير حرف عطف، وعند سيبويه نُصِبَ المراء بإضمار فعل؛ لأنّه لم يُعْطَف على إيّاك، تقديره: اِتّقِ المراء، ويكونُ «إيّاك» منصوباً بفعلٍ محذوفٍ آخر.
وقال الأعلم: إسقاط الواو من «المراء» ضرورة، المعروف إيّاك والمراء.
وقيل فيه غير هذا
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٠، والكتاب ١/ ١٤١، والخزانة ١/ ٤٦٥، والعيني ٤/ ١١٣، ٣٠٨، وشرح المفصل ٢/ ٢٥، والخصائص ٣/ ١٠٢، والمقتضب ٣/ ٢١٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٩٢، والارتشاف/ ١٤٧٩، وأمالي ابن الحاجب ٤/ ١٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤١٠، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤.

(٦) وهو «المراء» في البيت.

(٧) «أَنْ» غير مثبتة في م/ ١ و٣.

(١) قيامه: كذا في المخطوطات، وعند مبارك والشيخ محمد: قيامك. ولم ينبه مبارك على هذا الخلاف. فهو غير ما عنده في المخطوطة الثانية. ويكاف الخطاب في حاشية الدسوقي وحاشية الأمير.

(٢) هذا مثال لما ذكره من خصوصيته «أَنْ» الخفيفة بـ «عسى».

(٣) أي: مثل «عسى».

(٤) أي: «أنْ» الخفيفة مع صلتها تَسُدُّ مَسدَّ جُزْأَيْها، وٱمتناع «أنّ» المشدّدة من ذلك. ومثال ذلك: لعلك أَنْ تفعل الخير، ولا يجوز «لَعَلَّ أنّك فاعل الخير».

(٥) ذكر من قبل أنهم خَصُّوا «أنّ» بـ «لو»، وهذا مثالها.

(٦) مَثّل هنا للدليل الثاني، وهو ما يجوز في نيابة المصدر عن ظرف الزمان، وهو هنا «صلاة العصر»، ولا يجوز ذلك في «أَنْ وأنّ» فهما لا يُعْطَيَان حكمه. وهذا ما قاله من قبل: «ألا ترى أنّ المصدر قد لا يُعْطَى حكم «أَنْ وأَنّ» وصلتهما، وبالعكس». فهذا الذي ذكره هنا دليل على أنه لا يكون العكسُ فلا تأخذان حكم المصدر.

(٧) ما تقدَّم هو ما أَشبه الشيءَ في معناه، وعلى هذا قد يُعْطَى حكمه، وهذا هو النوع الثاني، وهو المشابهة باللفظ، وأنظر الأشباه والنظائر ١/ ٤٧٥.

(٨) في م/٣ «وله صور».

(١) في م/٣ « أَنْ» وهو غير الصّواب.

(٢) انظر هذا فيما تقدَّم ١/١٤٨.

(٣) انظر ما تقدَّم ١/ ١٤٧ - ١٤٨.

(٤) في م/٣ «لأنها».

(٥) ذكر من قبل أنّ «إنْ» أكثر ما زِيْدَت بعد «ما» النافية. انظر ١/ ١٤٥.

(٦) قائله المعلوط القريعي. وتقدَّم في ١/١٤٨ للمسألة نفسها. وانظر أيضاً ٤/ ٥٤.

(٧) قائله جابر بن رَألَان الطائي، وقيل غيره، انظر ما سبق ١/ ١٤٨ «زيادة إِنْ بعد ما الموصولة الاَسميّة».

(٨) أي: البيتان السابقان.

(٩) أي: في زيادة إِنْ بعد «ما» المصدريّة والموصولة على ما في البيت الآتي من زيادتها بعد «ما» النافية.

(١٠) قائله دُرَيْد بن الصِّمَّة، وقصَّةُ البيت أنّ الخنساء تجرَّدت، ثم اَغتسلت، وكان دُرَيْدٌ ينظر إليها فأعجبته فَهَوِيها، وكانت قد طَلَتْ بعيراً لها.

= وعَجزُ البيت غير مثبت في م/ ٢ و٥، وهو مثبت في بقية المخطوطات على ما ترى، وجاء عند البغدادي: «كاليوم هانِئَ أَيْنُقٍ جُرْبِ» وهي الرواية المشهورة. وأخذ بهذا مبارك مع أن المثبت في الثانية عنده كالذي أثبتُّه، وما وجدتُ عنده إشارة إلى هذا. وفي إصلاح المنطق: طالِيَ أَيْنُقٍ.

وقال هانئ، فغلَّب المذكَّر، ولم يقل: هانئة، وهو اَسم فاعل من: هَنَأَ البعيرَ الأَجْرَبَ: إذا طلاه بالقطران.

والشاهد فيه زيادة «إنْ» بعد «ما» النافية.

ودُرَيْد شاعر فارس من بني جُشَم، وهو مُصَغَّر «أَدْرَد»، وهو السَّاقط الأسنان، وذكروا أنه عاش عمراً طويلًا، قيل: إنه مئتا سنة، وسقط حاجباه على عينيه، وأدرك الإسلام ولم يُسلم، وقُتل يوم حنين كافراً.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥١، وشرح السّيوطي/ ٩٥٥، والأمالي ٢/ ١٦١، وإصلاح المنطق/ ١٢٧ وشرح المفصّل ٥/ ٨٢، ٨/ ١٢٩.

(١) قائله النابغة الذبياني من قصيدة يتنصَّل فيها مما اتُّهم به عند النعمان بن المنذر

والشاهد فيه دخول لام الابتداء على «ما» النافية في قوله: لَمَا

ورَدّ هذا ابن السراج بأن اللام تحقيق، وما نافية، ثم ذكر أنه توهم اللام داخلة على الذي

وذهب أبو حيان إلى أن الأحسن جعل اللام زائدة، فهو أجود.

وإدخاله لام الابتداء على ما النافية شاذ عند الفارسي.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٦، وشرح السيوطي/ ٩٥٦، والديوان/ ١٣٩، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٦.

(٢) أي: دخول اللام على «ما» النافية.

(٣) أي: لَلّذي...

(١) سورة النمل ٢٧/ ١٨، وتقدَّمت في «لا» ٣/ ٣٢٨، وفي الواو ٤/ ٤٠١.

(٢) سورة الأنفال ٨/ ٢٥، وتقدَّمت. انظر «لا» ٣/ ٣٢٣، ٣٥٥، وانظر تفصيل القول في توكيد الفعل بالنون في الموضع الأول في ص/ ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٣) أي: «لا» النافية في الآيتين محمولة على «لا» الناهية في الآية الآتية.

(٤) سورة إبراهيم ١٤/ ٤٢، وتقدَّمت، انظر «لا» ٣/ ٣٢٤.

(٥) أي: مَن أَوَّلَ «لا» في الآيتين السابقتين اللتين أُكِّدَ فيهما المضارعُ بالنون بعد «لا» النافية. وفي م/ ٤ و٥ «أَوَّلَهُما». وأشار الشمني إلى هذا الخلاف.

(٦) ممن ذهب إلى أنّها في «لا تُصيبنّ» على النهي الزمخشري. انظر الكشاف ٢/ ١١ والبحر المحيط ٤/ ٤٨٤، وانظر حديث المصنف في هذا فيما تقدَّم ٣/ ٣٢٣.

(٧) أي: لم يحتج إلى الحمل على اللفظ.

(٨) الآية: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلْيَوْمَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ سورة مريم ١٩/ ٣٨ وهذه صورة التعجب، وأَصَحُّ الأعاريب فيه أنّ الفاعل هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحاً للفظ؛ لأن «أَفْعِل» أمراً لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، فالمجرور مرفوع المَحَلّ، ولا ضمير في «أَفْعِل».
وهناك رأي آخر وهو أنّ الفاعل ضمير المتكلم، كأنّه يأمر نفسه بذلك، والمجرور في مَحَلِّ نَصْب ويُعْزَى للزجاجِ. وللفاعل تخريج آخر، وهو أنه فضلة لفظاً، فجاز حذفه للدلالة عليه كهذه الآية. انظر الدر المصون ٤/ ٥٠٧..

(٩) أي: حُذِفَ الفاعلُ كما كانت صورة التعجب هذه مشبهة في اللفظ صورة الأمر.

(١) سورة طه ٢٠/٦٣، وتقدَّمت القراءة، انظر ما سبق ١/ ٢٣٨ وما بعدها، وتخريج «إنَّ» على «نَعَمْ» هو رأي المُبرد، وانظر المقتضب ٢/ ٣٦٤.
كما مضى رَدّ المُصَنِّف في ص/٢٤٠ أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وذهب بعضهم إلى أنها لام زائدة.

(٢) انظر تفصيل القول فيها فيما تقدَّم ١/٢٣٨ – ٢٤١، وارجع إلى ما وضعتُه في الحواشي؛ ففيها فَصْلُ الخطاب، وذلك في ص/٢٣٨ – ٢٣٩.

(٣) انظر هذا في الكتاب ١/ ٤٨٣، والهمع ٣/ ٢٩.

(٤) وذلك على تقدير النداء يا أَيّتها، والحقُّ أنك لست تناديه، ولكنك تَخُصُّه، فتجريه على حرف النداء، لأن في النداء اختصاصاً. السيرافي. على هامش الكتاب. وانظر الهمع ٣/ ٢٩ – ٣٠.

(٥) وهي قوله: «العصابةُ»، والرفع على اللفظ.

(٦) أي: في النداء.

(٧) أي: أيّة وصفتها.

(٨) كان هذا حقُّهما لأن «أَيّة» معمول المحذوف تقديره «أَخُصُّ».

(٩) بنصب «العرب» بفعل محذوف تقديره: «أَخُصُّ»
وانظر شرح المفصّل ٢/ ١٨، والهمع ٣/ ٣٠.

(١٠) أي: «أيّة» في القول السَّابق.

(١) أي: بمنزلة «يا أَيَّتها».

(٢) وهو البناء على الضّمّ.

(٣) أي: مُوْجِبُ بناء المنادى.

(٤) قال الشمني: «وأمّا نحو العرب في المثال» هكذا وقع في بعض النسخ، وهو الذي رأيناه بخط المصنِّف، وفي بعضها: «وأمّا نحن العربَ في المثال»، وفي بعضها: «وأمّا العرب في المثال» وهو أظهرها؛ لأن الذي في المثال «العرب» لا نحوه؛ ولأنّ «العرب» نفس المثال، لا فيه» انظر الحاشية ٢/ ٢٧٦.

(٥) وإنما يكون منصوباً على الاَختصاص.

(٦) فلا يحمل على غيره كما جَرَى في حمل «أية» في الاَختصاص على النداء فبينته لذلك.

(٧) تقدّم الحديث. انظر الجملة الاعتراضية ٥/٥٩. وفيها تخريج لهذا الحديث، والخلاف في روايته.

(٨) وهو النصب على الاَختصاص.

(٩) لأن معاشر مضاف، وما يشبهه وهو المنادى المضاف يكون معرباً منصوباً.

(١٠) يريد من هذا ما كان علماً من الأعلام المؤنثة على وزن فَعَالِ.

وأمّا ما كان منتهياً براء مثل «وَبارِ» فإنه عند بني تميم مبني على الكسر للوزن والعدل المقدَّر، انظر الشمني ٢/ ٢٧٦ - ٢٧٧.

وحَذامِ عند تميم مُعْرَبٌ إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث. انظر الهمع ١/ ٩٣.

(١) قالوا: لشبه «حذام» الاْسم العلم بـ «دَرَاكِ ونَزَال»: اْسم فعل الأمر، ووجه الشَّبه في الوزن والعدل والتعريف، وقيل لتضمُّنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه.

وذهب المبرّد إلى أنّ ذلك كان لتوالي عِلَلِ مَنْعِ الصَّرْف عليه، وهي التعريف والتأنيث والعدل.

(٢) في م/ ١ و٥ «بنَزَالِ ودَرَاكِ».

(٣) أي: بناءُ «حَذَامِ» على الكسر.

(٤) أي: في غير المعارف، وهي النكرات.

(٥) أي: على هذه المشابهة المشار إليها بين حَذَامِ ودَرَاكِ.

(٦) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العَجّاج يعاتب بها أباه، وللقصيدة قصّة مذكورة في أخبارهما، ووجدت البيت في شرح البغدادي: من نَدَاك، بالنون، وفي الأبيات التي ذكرها: من جَدَاك، وبالجيم وَرَدَ في الديوان.

والرواية في الديوان أيضاً: فليت حظّي. والضّافي: بالضاد المعجمة، وكذا جاء عند البغدادي والجَدَى: العطية، والضّافي: الكثير، وقوله: كَفَافِ: من قولهم: دعني كَفَافِ، أي: كُفّ عني، وأَكُفُّ عنك، فننجو رأساً برأس.

والشاهد فيه قوله: كفافِ: اسم فعل جاء على بابه، وهو هنا نكرة، وسيوضح ذلك المصنف، شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٨، وشرح السيوطي/ ٩٥٦، والديوان/ ١٠٠، وأمالي الشجري ١/ ٢٨، والخزانة ١/ ٢٤٥، واللسان/ كفف.

(٧) كذا جاء في المخطوطات التي بين يديّ «كافّاً»، ما عدا م/ ٤ فإن فيه «كفافاً»، ومثل الرابعة ما جاء في المطبوع.

(٨) قوله: «فالأصل كافّاً فهو حال» بيان لكونه نكرة.

(١) ويكون مصدراً مبيناً للنوع، وقد حذف المصدر وبقي ما أضيف إليه.

(٢) قائله امرؤُ القيس. والرواية في نُسْخَة المؤلف: جَالَتْ، أي: ناقته، وكذا جاء في الديوان، ووجدتُ البيت في الديوان برواية «حَرَامُ» كذا ضبط قَلَم، وفيه إقواء؛ فإن القافية مكسورة.

ويبدو أن المشهور فيه عند أهل اللغة الرواية بكسر الميم. وقال ابنُ الشجري: «وقد انفرد الأصمعيُّ بروايته، ورواية «حرام» بكسر الميم، ولو رواه بضمها على الإقواء كان أَحَبَّ إليّ. وقال أبو حاتم في تعليل الكسر فيه: أَخْرَج «حرامِ» مخرج «كفافِ» من قول الشاعر:

... والـفَـضْـلُ أن تـتـركـنـي كَـفَـافِ

عَدَلَ «كفافِ» عن «كافِ»، وإن شئتَ قدّرتها معدولة عن التركة الكافّة».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦٤، وشرح السيوطي/ ٩٥٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٧، والديوان/ ١١٦.

(٣) أي: ليس الأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم من جعل «حرامِ» في البيت مَقِيساً على كفافِ في البيت السابق.

(٤) وهو قوله: «حَرِم»، ليس منه ما يجيء على وزن فاعل أو فاعلة، وَصْفاً ليكون معدولاً إلى فَعالِ.

(٥) أي: في آخره ياء النسبة للمبالغة؛ لأنه وَصْفٌ كما يقولون في الأحمر: أحمريّ، وفي الدّوّار: دَوّاري، ثم خُفِّف الياء من «حراميّ» ضرورةً، فصارت حراميْ. وهذا ذكره ابنُ الشجري غير معزو للفارسي، ثم قال بعده: «فهذا أَمْثَلُ مما رآه أبو حاتم، ويجب على هذا الوجه إثباتُ الياء».

انظر أمالي الشجري ١/ ٢٨ – ٢٩.

(١) تقدّم في ١/ ٩٤، وهو للعجاج. ودَوّاري: أصله دَوّار، أدخل عليه ياء النسبة.

(٢) بحذف إحدى الياءين فبقى: حراميْ.

(٣) أي: خالف فيه عن القافية المكسورة إلى المرفوعة فقال: حرامُ، لكان أولى.

(٤) تقدّم البيت، وهو لأبي زبيد الطائي، انظر «لات» في ٣/ ٣٦٤.

(٥) أي: علةُ بناء «أوانِ» و«بقاءِ» كذا عند الدسوقي، وعند الشمني: «علة بناء أوانِ».
ولَعَلّ الصَّواب أَنّ حديثه في بناء «بقاءِ».

(٦) قُطِع اللفظان: أوانِ وبقاءِ عن الإضافة، والأصل:
ولات الأوانُ أوانَ صُلْحٍ، وليس الحينُ حينَ بقاءِ صُلْحٍ
فحذف من اللفظين المضافُ إليه مع نيته المعنى، فبُني كلٌّ منهما على الكسر، وإن تشابهت الحالتان فيهما غير أنّ قوله: «قطعه من الإضافة» عنى به لفظ «بقاءِ» فهو الشبيه بـ «نزالِ».

(٧) وذلك في قطعة عن الإضافة لفظاً وإرادة معنى المضاف إليه، وبنائه على الضم مثل قبلُ وبعدُ في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ الروم ٣٠/ ٤. وانظر الهمع ٣/ ١٩٢.

(٨) أي: شَبَهُ «بقاءِ» بـ «نَزَالِ» في اللفظ.

(٩) سورة يوسف ١٢/ ٣١، وتقدَّمت في «حاشى»، انظر ٢/ ٢٥٢.

(١٠) في م/ ١ و٢ و٣ «حاشى».

(١) تقدّم هذا عند المصنِّف، انظر ما سبق ٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦.
وهو لٱبن مالك، ولم يَعْزُه المصنِّف له، وٱنظر دليل ذلك في الجنى الداني/ ٥٦١.

(٢) قلتُ: انظر هذا لٱبن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨، وقد ذكر القراءة دليلاً لما ذهب إليه من ٱسميّة «حاشى»، وٱنتصابه ٱنتصابَ المصادر.

(٣) تقدّمت، انظر ما سبق ٢/ ٢٥٣ - ٢٥٤، فقد ذكرتُ قارئها ومراجعها.

(٤) أي: تُعَربُ كما يُعْرَبُ المصدرُ هنا.

(٥) النص عند ٱبن مالك: «وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفيّة بلا خلاف؛ إذ لا يدخل حرفُ جَرّ على حرف جَرّ، وإذا لم تكن حرفاً فهي إمّا فعل وإمّا ٱسم، فمذهب المبرد فِعْل، والصحيح أنّها ٱسم، فينتصب ٱنتصابَ المصدر الواقع بَدَلاً من لفظ الفعل...» شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨.

(٦) ذكر المصنِّف هذا في «حاشا» عن المبرد وابن جني والكوفيين».
انظر ما سبق ٢/ ٢٥٢ – ٢٥٣، وانظر البحر ٥/ ٣٠٣ «المبرِّد وابن عطية».

(٧) هذا نَصُّه فيما سبق، انظر ١٢/ ٢٥٣، وانظر نصّ شيخه أبي حيّان في البحر ٥/ ٣٠٣، فما عند المصنف هنا هو عبارة شيخه أيضاً.

(١) ذكر المصنِّفُ من قبل أن تنوين «حاشا» تنوين تمكين، وذلك عندما قابله بقوله: «تنزيهاً».
وتعقبّه الدماميني بأنه قد يكون تنوين تنكير، وهو ليس بعزيز في أسماء الأفعال، ورَدَّ هذا الشمني بقوله: «الجواب عن هذا النظر أنّ تنوين التنكير في باب اسم الفعل ليس بقياسي، وإنما هو سماعي في ألفاظ منه مثل: صَهْ ومَهْ وإيهِ، كذا ذكره المصنِّف في حرف النون». انظر الشمني ١/ ٢٥٢.

(٢) أي: إلغاء شبه «حاشاً» منونة بـ «حاشا» الحرفية.

(٣) أي: على إلغاء مشابهة حَذَامِ بـ «نَزَالِ».

(٤) قلت: الرواية في صحيح البخاري: «عن حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه قال: صلى بنا النبي ﷺ ونحن أكثرُ ما كُنّا قَطّ وآمَنُهُ بمنى ركعتين» انظر فتح الباري ٣/ ٤٠٧، ومثل هذا عند ٱبن مالك في شواهد التوضيح/ ١٩٠، وصحيح البخاري ١/ ٥٤٩.
وجاء الحديث في البخاري في باب الصلاة بمنى وليس فيه «قط» بل روايته: «. . . آمن ما كان بمنى ركعتين» انظر فتح الباري ٢/ ٤٦٤.

(٥) قال ٱبنُ مالك: ؛ «وفي قوله: . . . قَطّ، استعمال «قَطّ» غير مسبوقة بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين؛ لأن المعهود ٱستعمالها لٱستغراق الزّمان الماضي بعد نفي نحو: ما فعلت ذلك قَطّ، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي. وله نظائر».
انظر شواهد التوضيح/ ١٩٣.

(٦) **تعقَّبه الدماميني بأنّ هذا لا مَدْخَل له في الإعراب، فما باله قد ذكره مع أنه ٱلتَزَمَ تجنُّب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب.** انظر الشمني ٢/ ٢٧٧. =

وأشار بذلك إلى ما وَرَدَ في المقدّمة من قوله: «. . . إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب، كالكلام في ٱشتقاق «ٱسم». . .» انظر ١/ ٦٢، وقد ذكر هذا على أنه واحد من ثلاثة أمور ٱقتضت طُوْلَ كُتُبِ الإعراب.
وٱلتمس الشمني العُذْرَ للمصنِّف بأنه ٱلتزم تجنّب مثله على سبيل القصد دون الٱستطراد، وما ذكره هنا على سبيل الٱستطراد.

(١) الآية: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ سورة الأنعام ٦/ ١٠١، وانظر سورة الفرقان ٢٥/ ٢.

وقد قرأ بإدغام القاف في الكاف أبو عمرو ويعقوب بخلاف عنهما.

انظر النشر ١/ ٢٩٣، والإتحاف/ ٢٤، وكتابي معجم القراءات ٢/ ٥٠٨.

(٢) الآية: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾ سورة الفرقان ٢٥/ ١٠.

وإدغام الكاف في القاف وإظهارها عن أبي عمرو ويعقوب.

انظر النشر ١/ ٢٩٣، والإتحاف/ ٢٤، وكتابي معجم القراءات ٦/ ٣٢٤.

(٣) أي: الحرفان المتقاربان في المخرج.

وفي م/ ١ «اجتمعا في رويين».

(٤) الروي: هو الحرف الذي تُبنَى عليه القصيدة، وتنسب إليه، فيقال: قصيدة رائيّة أو داليّة، ويلزم في آخر كل بيت منها، وسُمِّي رَوِيّاً لأنه ينضمُّ ويجتمع إليه جميع حروف البيت؛ لأن أصل: «رَوَى» في كلامهم للجمع. انظر كتاب: الكافي في العروض والقوافي للتبريزي/ ١٤٩.

(٥) ذكر الوطواط الكتبي المصري أنه سمع بعض الأعراب يقوله لولده، وجاءت الرواية عنده في البيت الثاني: وَجْهٌ طليقٌ وكلامٌ لَيِّن.

= وذكر أبو زيد أنه من قول ٱمرأة لأبنها.

وقد جمع الراجز في الرواية التي ذكرها المصنِّف بين النون والميم رويين؛ لتقارب مخرجهما، أما على رواية الوطواط فلا إكفاء فيه.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦٧، وٱنظر «كتاب الكافي في العروض والقوافي»/ ١٦١، والكامل/ ٩٨٦، والمقتضب ١/ ٢١٧، والنوادر/ ٤٠٠، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والخزانة ٤/ ٥٣٣.

(١) في م/ ٣ بعده «لعنه الله».

(٢) هذه الأبيات تُعْزَى لأبي جهل، يقال: إنه ٱرتجز بها يوم بَدْر، وتُنْسَبُ إلى عليّ رضي الله عنه، وتقدّمت في «أَمْ» انظر ما سبق ١/ ٢٩٧.

وٱستشهد بها المصنِّفُ هنا لمجيء النون في آخر الأوّلين، والميم في آخر الثالث، رويين؛ لتقارب مخرجيهما.

وانظر هذا في الخزانة ٤/ ٥٣٣، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والكامل/ ٩٨٧.

(٣) وانظر حاشية الشمني ٢/ ٢٧٧ فقد تعقَّب الدماميني المصنِّف بجواز جعل الياء رَوِيّاً، وقد نصَّ على ذلك بعض علماء القوافي.

(٤) قائله غير معروف.

وفيه رواية أخرى: إذا نَزَلْتُ فاَجعلوني، وعند الجواليقي: فاَجعلاني. كما يروي: العَنَدا.

كذا بفتحتين. وكذا جاء في م/١.

والعَنَد: الجانب والناحية، والعُنَّدا: جمع عانِد وعَنُود، وناقة عَنُود إذا تنكّبت الطريق من قوتها ونشاطها.

= والمعنى على التخفيف: أنّ الرجل كَبُر وصار كالصّبيّ الذي يخافُ من الليل، فهو يَطْلُبُ منهم أن يجعلوه وسطاً بينهم، لا على الجانب أو الطرف؛ فإنه لا يطيق ذلك.

وعلى التضعيف «العُنّد» فقد أمرهم أن يجعلوه وسطاً لئلا تخرجَ به الناقةُ عن الطريق فترميه.

والشاهد هو أن الطاء مثل الدال في جعلهما حَرْفَيْ رَوِيّ، ولم يبالِ بما بينهما من فرق الإطباق.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٦٩، وأمالي الشجري ١/ ٢٧٦، والمقتضب ١/ ٢١٨، والخزانة ٤/ ٥٣٣.

(١) الإكفاء هو اَختلافُ حرف الرويّ في قصيدة واحدة، وأكثر ما يقع ذلك في الحروف المتقاربة المخارج. انظر كتاب الكافي في العروض والقوافي/ ١٦١.

وقال المبرّد: «واَستجازت الشعراء أن يجمع بين الميم والنون في القوافي لما ذكرت لك من اَجتماعهما في الغُنّة» الكامل/ ٦٨٩، وانظر الخزانة ٤/ ٥٣٣.

(٢) تقدَّم ما أُعطي الشيءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ معنى، ثم حكم ما أَشْبَهَهُ لفظاً، وهذا هو النوع الثالث في التشابه لفظاً ومعنى، وما يترتب على ذلك من حكم.

(٣) لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، وكذا فعل التعجُّب «أَفْعِلْ».

(٤) كلاهما على وزن «أفعل».

(٥) من حيث اَشتقاقهما من الثلاثي.

(٦) اَسم التفضيل لإفادة المبالغة في التفضيل، و«أَفْعَل» في التعجُّب لإفادة المبالغة في ذلك. وقوله: «للمبالغة» قالوا: اللام للتقوية.

(٧) ما سبق في العمل كان من بابِ عملِ اَسمِ التفضيلِ عَمَلَ فِعْلِ التعجُّب والأمر هنا عكس ما =

= سبق؛ فإن التصغير في فعل التعجب من حمله على صورة «اَسم التفضيل»، وللأسباب التي تقدَّمت من التشابه بينهما وهي: الوزن، والأصل، وإرادة المبالغة.

(١) يُعْزَى البيت لبدويّ ٱسمه كامِلُ الثَّقَفي، وذكر البغداديُّ أنه لعلي بن محمد العريني، وهو شاعر متأخِّر، وللحسين بن عبدالرحمن العريني، وذكر العيني أنه من قصيدة للعرجي.
ويروى: من هؤلَيّاءِ بين الضَّالِ والسَّمُرِ.
يا: حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا صاحبي، أُمَيْلح: تصغير أَمْلَحَ، من الملاحة وهي الحُسْن والبهجة. شَدَنَ الغزالُ: قوي، وطلع قرناه، وٱستغنى عن أُمِّه.
هؤليائكُنَّ: تصغير هؤلاء، وهو تصغير شذوذ. وذكر الجوهري أنهم لم يُصَغِّروا إلا هذا، وإلا ما أُحَيْسنه. الضّال: هو السِّدرُ البرّي. السَّمُر: شجر شائك عظيم واحده سَمُرَة.
والشاهد فيه تصغير فعل التعجب «أَمْلَح» تشبيهاً له بٱسم التفضيل.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٧١، وشرح السُّيوطي/ ٩٦١، والخزانة ١/ ٤٥، ٤/ ٩٥، وشرح المفصّل ١/ ٦١، ٣/ ١٣٤، ٥/ ١٣٥، ٧/ ١٤٣، والأشموني ٢/ ٢١، والهمع ٢٦١، ٢٦٣، ٥/ ٥٤، ٦/ ١٥١، والإنصاف/ ١٢٧، وأمالي الشجري ٢/ ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ويتكرر ذكره كثيراً في النحو واللغة.

(٢) أي: التصغير في «أفعل» في التعَجُّب.

(٣) ذكر هذا الجوهري في/ ملح، قال: «ولم يُصَغِّروا من الفعل غيره، وغير قولهم: ما أحيسنه، قال الشاعر: يا ما أُمَيْلَح....». وانظر الهمع ٥/ ٥٤.

(٤) ذكر السيوطي أنّ تصغير فعل التعجُّب مسموع، وفي قياسه خلاف. انظر الهمع ٦/ ١٥١. وفي الٱرتشاف/ ٣٥٤ «فإنّه يَطَّرد تصغيره، وقد منع ٱطراده قوم» وفي النصّ ما يشير إلى ٱطراد التصغير عند سيبويه.

(١) قال ٱبنُ مالك بعد ذكر البيت: «وهو في غاية من الشذوذ، فلا يُقاسُ عليه، فيقال في «ما أجمله» و«ما أظرفه»: ما أُجَيْمِلَه، وما أُظَيْرفه؛ لأنّ التصغير وَصْفٌ في المعنى، والفعلُ لا يُوْصَفُ، فلا يُصَغَّر، وأجاز ٱبن كيسان ٱطرادَ تصغير «أفعل»، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير «أَفْعِل»، وضَعْفُ رأيه في ذلك بَيِّن، وخلافه مُتَعَيِّن» انظر شرح التسهيل ٣/ ٤٠.
ومثل هذا عند أبي حيان في الأرتشاف/ ٣٥٤، فقد ذكر أنّ ٱبن كيسان أجاز تصغيره، ومنعه الجمهور. وذكر من قبل ٱطراده في مذهب سيبويه.

(٢) أي ليس الأمر على ما ذهب إليه ٱبنُ مالك من قصره على ٱبن كيسان.
قال أبو حيان: «وما حكاه ٱبن مالك في ذلك عن ٱبن كيسان هو نصُّ كلام البصريين والكوفيين، أما الكوفيون فإنّهم ٱعتقدوا ٱسميّة أَفْعَل، فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصُّوا على ذلك في كتبهم، وإن كان خارجاً عن القياس».
وأخذتُ هذا من حاشية الشمني ٢/ ٢٧٧ ويبدو أنه أخذه من كتاب أبي حيان «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» وأجزاؤه عندي غير تامّة، وقد رأيتُ أنه ذكر ما ذكره عن ٱبن مالك في الأرتشاف ولم يُعَلِّق عليه بمثل ما ذكره هنا.
وانظر تفصيل المسألة في شرح الشافية ١/ ٢٧٩ - ٢٨٠، وانظر الإنصاف/ ١٣٨ وما بعدها.

(٣) أي: لا يُصَغَّرُ «أفعل» في التعجب إلا لمن صَغُر سنُّه.

(١) قال السيوطي: عَقَدَ له ابن جني باباً في الخصائص، ولَخّصه ابنُ هشام في المغني بزيادة ونقص...».
انظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٢ وما بعدها، والخصائص ٣/ ٢١٨: «باب في الجوار».

(٢) خَرِب: صفة لـ «جُحْر»، ولكنه لم يأتِ مرفوعاً، وإنّما جاء مجروراً لمجاورته لضبٍّ، وهذا ما يُسَمّى الجرّ على المجاورة، فحركة الضَّمَّة مقدَّرة على آخره.
وانظر الخصائص ٣/ ٢٢٠، والارتشاف/ ١٩١٢، وشرح الكافية الشافية/ ١١٦٧.

(٣) روايته في م/ ٢ «كأن ثبيراً» وقد ذُكِرَ البيت تامّاً، وأُثبت عجزه في بقية المخطوطات. والبيت لامرئ القيس، وتقدَّم، انظر ٥/ ٦٥٣، وذكر من قبل أن «مُزَمَّلِ» صفة لـ «كبير»، وكان حقُّه الرفع، ولكنه خُفِضَ لمجاورته للمخفوض.

(٤) أي: بالجرِّ على المجاورة.

(٥) سورة الواقعة ٥٦/ ٢٢ وتقدَّمت، وفيها قراءة الرفع، انظر أول الباب الخامس من هذا الجزء «المثال الثالث عَشَر».

(٦) قرأ السلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبو جعفر وشيبة وعبدالله بن مسعود وأصحابه والأعمش وخلف والمفضّل وطلحة عن عاصم وأبان وحمزة والكسائي **«وحورٍ عينٍ»**، بجرّهما عطفاً على ما قبله، أي: يَطُوف عليهم ولدانٌ مخلدون بأكوابٍ وأباريق... وحورٍ عينٍ. وقيل: هو على معنى ينعمون بهذا كله وبحورٍ عينٍ، وذكر العكبري أنه جَرٌّ على الجوار. انظر كتابي معجم القراءات ٩/ ٢٩٦.

(١) سورة الواقعة ١٧/٥٦ .

(٢) سورة الواقعة ١٨/٥٦ .

(٣) هذا قول الزمخشري انظر الكشاف ٣/ ١٩٤، ورَدَّه أبو حَيّان في البحر ٨/ ٢٠٦ ورأى فيه بُعْداً وتفكيكاً لكلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجميّ. وانظر تعقيب السمين فقد ٱستحسن ما ذهب إليه الزمخشري. انظر الدر ٦/ ٢٥٧.

(٤) ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ * فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾ سور الواقعة ٥٦/ ١١ - ١٢ .

(٥) ذكر هذا الزمخشري أيضاً، انظر الكشاف ٣/ ١٩٤، وذكره أبو حيان في البحر ٨/ ٢٠٦، والدر ٦/ ٢٥٧ وعزاه للزمخشري .

(٦) هذا نص الزمخشريّ .

(٧) في م/ ١ و٣ «يُنَعَّمون» .

(٨) سورة المائدة ٥/ ٦، وتقدَّمت الآية في «إذا»، وحرف الباء .

وجاءت قراءة الجرِّ في حرف الواو المفردة، انظر ما سبق ٤/ ٣٦٨ .

(٩) في م/ ٤ «على أنه. . .».

(١٠) من قوله: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ الآية.

(١) قال السمين: «وهذا وإن كان وارداً إلا أنّ التخريج عليه ضعيف؛ لضعف الجوار من حيث الجملة، وأيضاً فإنّ الخفض على الجوار إنما ورد في النعت لا في العطف. . .» الدر ٢/ ٤٩٤، وذكر في تخريج هذه القراءة وجوهاً أخرى.

وما ذكره السمين هنا تبع فيه شيخه أبا حيّان. انظر البحر ٣/ ٤٣٧.

(٢) انظر البحر المحيط ٣/ ٤٣٧ «ولم يرد إلّا في النعت؛ حيث لا يُلْبِس على خلاف فيه قد قُرِّر في علم العربية. وانظر الهمع ٤/ ٣٠٤، والارتشاف/ ١٩١٣.

(٣) وذلك في «هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ» وبيت امرئ القيس.

(٤) أي: وجاء العطف على الجوار في التوكيد، ولكنّه نادر.

(٥) قائله أبو الغريب الأعرابي.

ويروى: آسترخت عُرَى الذَّنَبِ.

صاح: مُرخّم صاحبي، والذَّنَب: الذَّكَرَ، والمراد من هذا الشطر أنه لا يكون وصل بين المرء وزوجه في هذه الحالة من العجز عن الجماع.

والشاهد في البيت في قوله «كلِّهم» بالجرّ مع أنّه وَصْفٌ لـ «ذوي»، وكان عليه أن يقول: «كُلَّهم» بالنصب تابعاً للمؤكّد، غير أنه جاء مجروراً لمجاورته المجرور «الزوجات».

وذكر البكريّ: أنّ أبا الغريب أعرابيٌّ له شعر قليل، أدرك الدولة الهاشميّة، وقال أبو زياد الكلابي: كان أبو الغريب شيخاً قد تزوَّج ولم يُوْلم، فآجتمعنا على باب خبائه، وصِحْنا:

أَوْلِمْ ولو بيُرْبُوع * أَوْلم بقردٍ مَجْدُوع

قتلنا من الجوع

فَأَوْلَم، وأَعْرَسَ بأهله، فلما أصبح غدونا عليه... فقال... وهو القائل: يا صاح...

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٧٤٣، شرح السيوطي/ ٩٦٢، والهمع ٤/ ٣٠٤، الشذور/ ٣٣١، والدر المصون ٢/ ٤٩٤، والآرتشاف/ ١٩١٣، معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، وشرح التسهيل لآبن مالك ٣/ ٣١٠، والخزانة ٢/ ٣٢٣، ٣٢٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٠٤، وتذكرة النحاة/ ٥٣٣.

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، وجاء النصُّ فيه مختصراً، وليس كما أثبته المصنِّف هنا فلعله ورد في موضع آخر.

(٢) أبو الجرّاح العقيلي، أعرابي فصيح، وكان ينقل عنه الفراء. انظر المزهر ٢/ ٤١٠، وانظر: أبو زكريا الفرّاء. مذهبه في النحو واللغة/ ١٢٦، والتاج/ جَرَح.

(٣) أي: في عطف النّسَق.

ورده أبو حيان بأنه ضعيف، ولم يُحْفَظْ من كلامهم. الهمع ٤/ ٣٠٤.

(٤) انظر الكشاف ١/ ٤٤٩، مع بعض الاختلاف في المفردات.

(٥) كذا في م/ ٢ و٣ و٤ ونص الكشاف، وفي الباقي والمطبوع: «فعطف».

(١) انظر الهمع ٤/ ٣٠٥، والمساعد ٢/ ٤٠٣، وٱنظر الخزانة ٢/ ٣٢٣، والخصائص ١/ ١٩٢ وما بعده، و٣/ ٢٢٠.

(٢) انظر هامش الكتاب ١/ ٢١٧.

وقد قال السيرافي: «. . . رأيتُ بعض النحويين من البصريين قال في «هذا جحر ضبٌ خربٍ» قولاً شرحتُه وقَوَّيْتُهُ بما يحتمله زَعْمُ هذا النحويّ. . .».

وانظر حديث السِّيرافي في الٱرتشاف/ ١٩١٤.

(٣) وهو على هذا نعتٌ لـ «ضبٌ».

(٤) وهو فاعل لـ «خَرِبٍ»؛ لأنه صفةٌ مشبَّهةٌ بٱسم الفاعل.

(٥) على تقدير: خَرِبٍ جحرُه، وفي م/ ١ قوله «للعلم به» غير مثبت.

(٦) على تقدير: خَرِبِ الجُحْرُ منه.

(٧) قال الدسوقي: «فقد تَحَمَّلَ «خِرب» ضميرين: الجُحْرُ، وضمير الموصوف الذي ٱستتر أولاً، فقول المصنِّف: ٱستتر أي: في «خربٍ»، فعنده يجوز تحمل الوصف لضمرين» انظر الحاشية ٢/ ٣٠٤.

(١) قال ٱبنُ جني: «وتلخيص هذا أنّ أصله: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ جُحْرُه، فيجري «خرب» وصفاً على «ضَبّ» وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائم أبوه، فتجري قائماً وَصْفاً على رجل، وإن كان القيام للأَبِ لا للرَّجل... فلما كان أَصْلُه كذلك حُذف الجُحر المضافُ إلى الهاء، وأقيمت الهاءُ مقامه، فٱرتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ٱرتفعت ٱستتر الضميرُ المرفوع في نفس «خرب»، فجرى وَصْفاً على ضبّ وإن كان الخرابُ للجحر لا للضبّ على تقدير حذف المضاف على ما أرينا...» الخصائص ١/ ١٩٢، وانظر ٣/ ٢٢٠.

(٢) وهو الهاء المضاف إلى الجُحْرِ.

(٣) وهو: جُحْر.

(٤) أي: بعد أن كان ضميراً في مَحَلٍّ جَرٍ.

(٥) ٱستتر في «خَرِب» الصفة المشبهة، وهو فاعل به.

(٦) أي: يلزم ٱبن جنّي والسِّيرافيّ.

وانظر تعقيب أبي حَيّان في الخزانة ٢/ ٣٢٣، والٱرتشاف/ ١٩١٤، وأحال على شرح التسهيل.

(٧) في «خرب».

(٨) وهي «خرب».

(٩) فالصِّفة على هذا جاريةٌ على «ضَبّ» والأصل أن تكون للجُحْر.

وفي المساعد: «وخَرّج السِّيرافي وٱبن جني المثال المذكور وغيره على معنى: خربٍ جُحْرُه، أو الجحرُ منه، ثم رَجَع بعد الحذف إلى «خَرِب»، فهو **جارٍ على من هو له** بهذا التقدير، والجمهور على الأوّل ٢/ ٤٠٣ - ٤٠٤.

(١) لم يَرِد هذا المثال عند المصنّف من قبل. وهو للسيرافي، وقد ذكره أبو حَيّان. وقال: «وتشبيه السِّيرافي المسألة بنحو قول النحويين: مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعِدَيْن، تشبيهٌ غير صحيح». قال البغدادي: انتهى كلامُ أبي حَيّان، وبَيَّنَهُ ابنُ هشام في المغني بعد نقل كلامهما...» الخزانة ٢/٣٢٣.

(٢) في م/ ٤ «أبوه».

(٣) في م/ ١ «ذاك». وقوله: ذلك: أي جَعْل الوصف الجاري على غير من هو له غير محتوٍ على الضمير إنما يجوز في الوصف الثاني.

(٤) و«خَرِب» في هذا القول ليس وصفاً ثانياً كما هو الحال في مثال السِّيرافي، وذلك في «قاعِدَيْن».

(٥) سوف يأتي حديثه في القاعدة الثامنة «كثيراً ما يُغْتَفَرُ في الثّواني، ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل».

(٦) أي: مما يُعْطَى حكمَ ما جاوَرَه.

(٧) الأصل أن يقول: هَنَأَني وأَمْرَأَني، وحُذِفت الهمزة من الثاني لمشاكلة ما قبله. وإذا أفرد «أمرأني» جاء مهموز الأول. **وتعقب الدماميني المصنّف بأن هذا لا صِلَة له بالإعراب.**

انظر الشمني ٢/٢٧٨.

ولا يزال تعقيب الدماميني أنّ هذا خارج عن حَدّ هذا الباب.

(٨) أي: كذا قال العلماء في «نِجْس» بكسر فسكون، وأن هذا إنما كان للمقابلة بما قبله.

(٩) أي: العرب.

(١) أي: حينئذٍ التزام «نِجْس» بكسر فسكون.

(٢) أي: التزام هذا الضبط عند المجاورة للتناسب بينه وبين «رِجْس».

(٣) أي: بكسر فسكون في «نِجْس».

(٤) أي: هذا الضبط لهذا اللفظ.

(٥) وإذاً فلا يكون ذلك من باب المشاكلة.

(٦) فيقال: كِتْف، ولِبْن، ونِبْق.

واللَّبِنة: التي يُبْنى بها، والجمع: «لَبِن»، مثل: كَلِمَة وكَلِم.

والنَّبِقُ: حَمْلُ السِّدْر، ويقال: النَّبْق بسكون الباء الموحَّدة، والواحدة نَبِقة، مثل: كَلِمَة وكَلِم.

(٧) قوله: «قولهم» فيه تعميم في غير مَحَلّه، فالأَثَرُ في قصّة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: «أنه سَلّم عليه [أي: على الرسول ﷺ]، فلم يَرُدَّ عليه السّلام، قال: فأخذني ما قَدُم وما حَدُث».

قال ابن الأَثير: «يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة، يقال: حَدَث الشيءُ - بالفتح - يحدث حدوثاً، فإذا قُرِن بـ «قَدُم» ضُمّ للازدواج بـ قدم».

انظر النهاية في غريب الحديث والأثر/ حدث، وكذا اللسان والتاج.

وانظر مادة/ قدم، في النهاية. وشرح المفَصَّل ٩/ ٦٤، والأشباه والنظائر ١/ ٣٢٣.

(٨) سورة الإنسان ٧٦/ ٤ وتقدَّمت، انظر ما سبق ٣/ ٦٩.

القراءة «سلاسلاً» بالصَّرْف في الوَصْل، وسلاسلا بالألف في الوقف.

وأما في الوصل فذلك للتناسُب؛ لأنّ ما قبله مُنَوّن ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ آية/ ٣».

وهناك من العرب من يَصْرِف ما لا يُصْرَف. وذكر الأخفشُ أنّ بني أَسَد يَصْرِفون الأسماء = مطلقاً. والصَّرْف ثابت في مصاحف المدينة ومكّة والكوفة والبصرة، وفي مصحف أُبَيّ بن كعب، ومصحف عبدالله بن مسعود.

وأما قُرّاء هذه القراءة فهم: نافع وأبو جعفر والكسائي وأبو بكر عن عاصم وعبيد عن شبل عن ابن كثير ورويس من طريق الحلواني والشّذائيّ عن الداجوني، وابن ذكوان والأعرج وشيبة وهشام عن ابن عامر والحسن والشنبوذي.

وإذا أردت بياناً مُفَصّلاً لهذه القراءة وغيرها في هذا اللفظ فارجع إلى كتابي: معجم القراءات ١٠/ ٢٠٧ وما بعدها، فإنك تجد فيه مما جمعته فيها ما يرضيك ويسرُّك إنْ شاء اللهُ تعالى.

(١) هذا من قول رسول الله ﷺ للنساء حين رجعن من الجنازة، وقد ذكره ابن ماجة. وهو مروي عن عليّ عن أنس وهو صحيح.
والقياس فيه: «مَوْزُورات» بالواو، فجاء بالهمز للازدواج مع ما بعده، وهو «مأجورات».
قال ابن الأثير: «أي: آثِمات، وقياسه مَوْزُورات، يقال: وُزِرَ فهو مَوْزُور، وإنما قال: مأزورات، للازدواج بمأجورات...».
انظر النهاية/ وزر، وكذا التاج واللسان، والارتشاف ٢٣٧٧، والهمع ٥/ ٣٥١، وتعليق البغدادي على أحاديث شرح الكافية للرضي/ ٥٢، وشرح المفصَّل ٩/ ٦٤، ١٠/ ١٩، ٥/ ١٥٤، والجامع الصغير/ ٦٤، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ١/ ١٤١، وتتمته «أرحامكم أرحامكم»، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٤، وسنن ابن ماجه «الجنائز» ١/ ٢٨٩.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٤، وتقدَّمت الآية في «ما».
وأما القراءة فهي عن أبي حَيّة النُّميريّ، وعَلّق شيخي مازن مبارك تعليقاً غريباً قال فيه: «قلتُ: أبو حَيّة، لعله أبو حَيْوَة شُرَيْح بن يزيد الحضرمي»!!
قلت: أبو حَيّة النميري هو الشّاعر المعروف الهَيْثَمُ بن الربيع، وكان يهمزُ كُلَّ واوٍ ساكنةٍ، وقد ذكر هذا أبو علي في الحُجّة نقلاً عن الأخفش. انظر ١/ ٢٣٩. =
وانظر النصّ عن أبي حَيّة في إعراب ثلاثين سورة/ ٨٥، وارجع إلى كتابي: معجم القراءات ١/ ٣٣.
وجاء في الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٤ «أبو حَيْوَة»! وليس كذلك، وفي حاشية الشمني «أبو حبة» بالباء الموحدة، وهو وهم، أو سبق قلم أو تحريف.

(١) قائله جرير من قصيدة في مَدْح هشام بن عبدالملك المروانيّ.
والرواية فيه: لَحَبَّ المؤقدان، ومثله عند البغدادي، والمثبت عند السيوطي: لَحَبُّ المؤقَدَيْن. وفي الديوان: لَحَبَّ الواقدان إليّ موسى.
المُوْقِدان: اسم فاعل من أوقدت النار، وموسى وجعدة هما المخصوصان بالمدح، وهما ولداه.
إذ أضاءهما: روي: لو أضاءهما. وأضاءهما: أراهما. فقد مَدَحهما بإيقاد النار؛ لأنه يدل على الكرم ومحبة الضيوف.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٥٧٦، وشرح السيوطي/ ٩٦٢، والديوان/ ١٤٧، وحجة الفارسي ١/ ٢٣٩، والمحتسب ١/ ٤٧، والخصائص ٢/ ١٧٥، و٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٢١٩، وسر الصناعة/ ٧٩، والمنصف ١/ ٣١١، ٢/ ٢٠٣.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ سورة المرسلات ٧٧/ ١١.
و«أُقِّتت»: بالهمزة قراءة الجمهور.
وقرأ أبو الأشهب وعمرو بن عبيد وعيسى بن عمر وعبدالله بن مسعود، واليزيدي، ورَوْح، ويعقوب، وابن وردان، وابن جَمّاز، والحسن، وحُمَيْد، ونصر، ومجاهد «وُقِّتَتْ» بواو مضمومة وتشديد القاف على الأصل؛ لأنه من الوقت. وقال عيسى بن عمر: «هي لغة سُفْلَى مُضَر».

= انظر كتابي معجم القراءات ١٠/ ٢٣٩ – ٢٤٠.
ولم يثبت مبارك هذا اللفظ على أنه جزء آية، ولم يتنبه إلى أنه بالواو إحدى القراءتين الآية.

(١) قال الشيخ الدردير في تعليقه على المسألة: «حاصِلُه أنّ لام الكلمة إذا كانت واواً وقبلها واو فتُدْغم، وتقلبُ الواو المتطرفة ياءً وتدغم، فأجرى عين الكلمة في ذلك مُجْرَى لام الكلمة، وأنت خبيرٌ بأن هذا خارج عن القاعدة. تِأمّل». انتهى. نقلتُه عن حاشية الدسوقي ٢/ ٣٠٥.

وذكرتُ من قبل نقلاً عن الدماميني أنّ ما أورده المُصَنِّف من مسائل على هذه الصورة في هذه القاعدة لا علاقة له بالإعراب. انظر الشمني ٢/ ٢٧٩.

(٢) قوله: «مثل» غير مثبت في م/ ٢ و٥.

(٣) ذكر الميداني أنه في شعر أبي نواس، ولم أجده فيه، انظر مجمع الأمثال ١/ ١٠٩.

قال: «مثل إسلامي وهو في شعر الحكميّ».

وذكر البغدادي أنه في شرح الشريشي للمقامة الأربعين عند الحريري **[وهي المقامة التبريزية، ص/ ٣٤٥]. وقف عند قوله: «إنه ممن يدور خلف الدار، ويأخذ الجارَ بالجارِ ص/ ٣٤٦**. وذكر أَنّ العرب تسمِّي فَرْجَ المرأة الجارَ، ودُبُرَ المرأة الجارة، ثم ذكر الأَصْلَ الذي أخذ منه الحريريُّ هذا، وهو أن رجلاً جاء آمرأته، فأدعت أنها حائض، فمضى في دُبُرها، وهو ينشد:

كَـلّا ورَبِّ الـبـيـت ذي الأَسْـتـار ... لَأَهْـتِـكَـنَّ حَـلَقَ الـحِـتـارِ

هَـتْـكَ غُـلامٍ لَيْـسَ بِـالـخَـوّارِ ... قـد يُؤْخَـذُ الـجـارُ بـجُـرْمِ الـجـارِ

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٠. وانظر القصّة عند ابن جني في الخصائص ٢/ ١٧١، والأشباه والنظائر ١/ ٣٢٥.

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣٠٦ - ٣٠٧، و٤١٥ وما بعدها، والأشباه والنظائر ١/ ٢١٩.

(٢) قال الزمخشريّ: «فإن قلت: أيُّ غَرَضٍ في هذا التضمين؟ وهلا قيل... قلتُ: الغَرَضُ فيه إعطاءُ مجموعِ معنيين، وذلك أقوى من إعطاءِ معنى فَذّ...». انظر الكشاف ٢/ ٢٥٧. قال: «فَذّ» ولعله تحريف صوابه: فَرْد.

(٣) سورة الكهف ١٨/ ٢٨، وقد تقدَّمت، انظر ما سبق ٥/ ٦٧٧.

(٤) في م/ ٢ و٣ «ولا تقتحمهم».

(٥) في الكشاف «مجاوزتين». ومثله في الأشباه والنظائر ١/ ٢١٩. وفي م/ ٢ «مجاوَزِين».

(٦) الآية: ﴿وَءَاتُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُواْ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ النساء ٤/ ٢.

(٧) تتمة نصّ الكشاف: «... لها».

(٨) سورة البقرة ٢/ ١٨٧، وتقدّمت، انظر ما سبق «إلى» ١/ ٤٨٩.

(١) قال ابن جني: «وأنت لا تقول: رَفَثْتُ إلى المرأة، وإنما تقول: رَفَثْتُ بها، أو مَعَها، لكنه لما كان الرَّفَثُ هنا في معنى الإفضاءِ وكنت تعدّي «أَفْضَيْتُ» بـ «إلى» كقولك: أَفْضَيْتُ إلى المرأة. جئتَ بإلى مع الرّفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه» الخصائص ٢/ ٣٠٨.

(٢) ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۞ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا﴾ سورة النساء ٤/ ٢٠ - ٢١.

(٣) سورة آل عمران ٣/ ١١٥، وقد تقدَّمت في حرف الفاء ٢/ ٤٩٣.
والذي تقدَّم «وما يفعلوا... فلن يكفروه» بالياء المثناة من تحت، وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم من السَّبْعَة وآخرين ممن هم بعد السبعة.
وانظر كتابي معجم القراءات ١/ ٥٥٩.
والمثبت هنا بالتاء «وما تفعَلوا... فلن تُكْفَروه» وكذا جاءت في المخطوطات، ومتون الحواشي، غير أنَّ أستاذي الدكتور مازن مبارك خالف عن هذا، وأثبتها بالياء في الفعلين مخالفاً متن حاشية الأمير والمخطوطة الثانية، ولا عُذْر له في هذا.
وقراءة التاء فيهما عن نافع وابن عامر وابن كثير وأبي عمرو في أحد وجهيه، وأبي بكر عن عاصم، وقتادة. وهي اختيارُ أبي حاتم.
وكان أبو عمرو لا يُبالي كيف قرأهما بالياء أو بالتاء، ومثله الدُّوري، وروى ذلك اليزيدي وغيره عن أبي عمرو.
انظر تفصيل هذا المختصر في كتابي «معجم القراءات ١/ ٥٥٩ – ٥٦٠».
(٤) أي: «تكفر».
(٥) الأوَّل: هو النّائب عن الفاعل، والثاني: هو هاء الضمير.
قال السمين: «وكَفَر: يتعدّى لواحد، فكيف تعدَّى هنا لاثنين، أولهما قام مقام الفاعل، والثاني الهاء في «يكفروه»؟ فقيل إنّه ضُمِّن معنى فِعْلٍ يتعدّى لاثنين وهو «حَرَم»، فكأنه قيل: فلن تُحْرَمُوه، و«حَرَم» يتعدّى لاثنين» انظر الدر ٢/ ١١٤.
(١) سورة البقرة ٢/ ٢٣٥، وتقدَّمت في «على» ٢/ ٣٧١ وفي «الأمور التي يتعدَّى بها الفعل القاصر» ٥/ ٦٩٣.

(٢) سورة الصافات ٣٧/ ٨، وتقدَّمت مراراً، وكان أَوَّل موضع في «كل» ٣/ ١٠٨.

(٣) تقدّم نصّ الحديث في الباب الخامس، وكذا الآية. انظر ٥/ ٦٧٨.
وسبق حديثُ المصنّف في الفعل القاصر في ٥/ ٦٧٩.

(٤) قال الزمخشري: «فإن قلت: أيُّ فرق بين سمعت فلاناً يتحدث، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه، وإلى حديثه؟ قلت: المُعَدَّى بنفسه يفيد الإدراك، والمُعَدّى بإلى يفيد الإصغاءَ مع الإدراك» الكشاف ٢/ ٥٩٨.

(٥) سورة قَ ٥٠/ ٤٢. قال: «فإن عُلِّقت بمسموع فمتعديّة لواحدٍ ٱتفاقاً». ثم ذكر نص الآية. انظر ما سبق ٥/ ١٨٩.

(٦) سورة البقرة ٢/ ٢٢٠ وتقدّمت، انظر ما سبق في «مِن» ٤/ ١٦١، وانظر حذف المبتدأ في الباب الخامس.

(٧) الآية: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٢٦.

(٨) في م/ ١ و٣ و٥ «وَطْءِ» كذا جاء كَتْبها، ومثله في كثير من تفاسير المتقدمين.

(١) قال أبو حيان: «ومِن: يتعلَّق بقوله: يؤلون، وآلَى لاَ يتعدى بـ «مِن» فقيل: مِن: بمعنى «على»، وقيل: بمعنى «في»، ويكون ذلك على حَذفِ مضاف أي: على ترك وَطْءِ نسائهم أو في ترك. . .، وقيل «مِن» زائدة، وقيل: يتعلَّق بمحذوف، والتقدير للذين يؤلون من نسائهم تربُّص أربعة أشهر، فتعلّق بما تتعلّق به «لهم» المحذوفة. قاله الزمخشري»، وهذا كله ضعيف يُنَزَّهُ عنه القرآن، وإنّما يتعلّق بيؤلون على أحد وجهين: إمّا أن يكون «مِن» السَّبب، أي: يحلفون بسبب نِسَائهم، وإمّا أن يُضَمّن الإيلاءُ معنى الأمتناع، فيُعَدّى بمن، فكأنه قيل: للذين يمتنعون بالإيلاء من نسائهم» البحر ٢/ ٢٢٦، وانظر الدر ١/ ٥٥٠ – ٥٥١.

(٢) ذكر هذا أبو حيان، وعزاه للزمخشري، والزمخشري ذكره على الجواز قال: «ويجوز أن يراد لهم «من نسائهم تربص أربعة أشهر» كقوله لي: «منك كذا» الكشاف ١/ ٢٧٦، وذكر الزمخشري التضمين بقوله: «فكأنه قيل يبعدون من نسائهم مُؤْلِيْن أو مُقْسِمين. . .».
وقوله: للذين، فيه اختصار، ولعلَّ بيانه أنّه متعلِّق بما تعلق به «للذين»، ويكون التقدير: تربُّص أربعة أشهر كائن للذين، كما تقول: مَبَرَّة كائنة لي منك.

(٣) قول الفقهاء ليس بغلط إذا قدرت «مِن» بمعنى «على» أو «في» أو قدّرت «مِن» زائدة، أو على تقديرها للسبب، أو على تقدير «آلى» بمعنى امتنع، فكيفما فَسَّرت هذا النص وجدت له مخرجاً لا خَطَأَ فيه.

(٤) هذان بيتان في وَصْفِ تأبط شَرّاً وأَمّه. وكان أَبو كبير زوجها.
ممن حَمَلْن به: الضمير للنساء، ولم يَجْرِ لهنَّ ذِكْرٌ؛ إذ هذا معلوم من المقام، ويُرْوَى: ممّا حَمَلْن به. وقال: به، فردَّ الضمير على لفظ «مَن»، ولو رُدّ على المعنى لقال: بهم،

= وعَدَّى «حمل» بالباء، وهو متعدٍّ بنفسه؛ لأنه ضَمّنَه معنى «حَبِلت».
عواقد: جمع عاقدة، حُبُك: جمع حِباك، وهو ما يُشَدُّ به النطاق مثل التِّكّه، والنِّطاق: شقّه تلبسُها المرأة وتشدُّ وسطها. والمُهَبَّل: المُثقَلُ باللحم.
وحملت به: أي حبلت به، والمَزْؤُودة: من زَأَده، أي: أَفْزَعَهُ، فهو مزؤود أي: مَذْعور، فهي ليلة ذات فَزَع، ومن نَصَب «مَزْؤودة» فإنما أراد المرأة، ومن خَفَضَ أراد الليلة، وجعل الليلة ذات فَزَع لأنه يُفْزَعُ فيها، هذا كُلُّه عن البغدادي.
قلت: ويجوز في البيت الرفعُ مع الوجهين المذكورين على تقدير: وهي مزؤودة، أي: خائفة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٢، وشرح السّيوطي/ ٩٦٣، والخزانة ٣/ ٤٦٦، والعيني ٣/ ٥٥٨، وابن الشّجري ١/ ١٤٨، وشرح المفصّل ٦/ ٥٢، والديوان ٢/ ٩٢.

(١) أي: بجر «مزؤودة»، وهي رواية الأصمعي. كذا في الديوان.

(٢) سورة الفجر ٨٩/ ٤، وتقدَّمت، انظر ما سبق «كَلّا» ٣/ ٧٠.
وقوله: مثل: . . . أي: في الإسناد المجازيّ، فالليلُ لا يخافُ، والليل لا يَسْري.

(٣) هذه رواية أبي عبيدة.

(٤) أي: ليس النَّصبُ على الحال بقويّ.

(٥) أي: مع أنه المراد، فهو وَصْفٌ للمرأة المذعورة لا لليلة.

(٦) أي: حينئذ كانِ الوصف للمرأة. . . ، فإن ذِكْرَ الليلةِ لا فائدةَ فيه.

(٧) في البيتين.

(٨) أي: في حَمَلَتْ به، حَمَلْنَ به.

(١) عند ابن الشجري: لأنه في معنى حبلت.

انظر طبعة الطناحي ١/ ٢٢٤، والخزانة ٣/ ٤٦٩.

(٢) سورة الأحقاف ٤٦/ ١٥، وتقدَّمت. انظر ما سبق «الأمور التي لا يكون معها الفعل إلّا قاصراً» ٥/ ٦٧٨.

(٣) المِجَنّ: التُّرْسُ، والدَّرَقَةُ، وهو مأخوذ في الجُنَّة، أي: السُّتْرَة؛ لأنّ صاحب المِجَنّ يتسَتَّر به عما يُقْصَدُ به من مكروه.

وزياد هو زياد بن عُبَيْد، ويقال له: زياد بن سُمَيَّة، وهو اْسمُ أمِّه، ويقال له: زياد بن أبيه، أي: اْبن معاوية بن أبي سفيان؛ لأنّ معاوية استلحقه بأبيه أبي سفيان على أنه ولده من الزّنى، وكان أمير العراق، ومات سنة ثلاث وخمسين من الهجرة. والشاهد في البيت ما ذكره المصنِّف، فإن «قَتَل» يتعدَّى بنفسه، وعَدّاه هنا بـ «عن»؛ لأنه ضمَّن «قَتَلَ» معنى «صَرَفَ».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٦، وشرح السّيوطي/ ٩٦٤، والخصائص ٢/ ٣١٠، المحتَسَب ١/ ٥٢، والدّرّ المصون ١/ ٤٧٠، والبحر المحيط ٤/ ٤٤.

(٤) قال اْبن جني: «فاْستعمل «عن» ههنا لِمَا دَخَله من معنى: قد صَرَفه الله عني؛ لأنه إذا قَتَلَه فقد صُرِف عنه» المحتسب ١/ ٥٢.

(٥) وقال في الخصائص ٢/ ٣١٠ «ووجدتُ في اللغة من هذا الفَنِّ شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاطُ به، ولعله لو جُمِع أكثره لا جميعُه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفتَ طريقه، فإذا مَرّ بك شيءٌ منه فتقبّلْه، وَأْنَسْ به فإنّه فَصْلٌ من العربية لطيف، حَسَنٌ، يدعو إلى الأُنْس بها والفقاهَة فيها...».

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨، ونصُّ القاعدة منقول عن المصنّف مُلَخّصاً، وانظر الخزانة ٣/ ٣١٩ - ٣٢٠ وفيها نص ابن هشام.

(٢) أي: بأن كانا متصاحِبَيْن أو متشابِهَيْن.

(٣) في حاشية الشمني ٢/ ٢٧٩ «... هذا تغليب أَحَد المتناسِبَيْن بالمصاحبة على الآخر، بأن جُعِلَ الآخرُ موافقاً له في الاسم، ثم ثُنِّي، وقَصد إليهما جميعاً...».

(٤) سورة المائدة ٤/ ١١، وتقدَّمت الآية في مواضع، أوّلها في «حرف اللّام» ٣/ ١٥٣.
والضمير في «لأبويه» عائد على المَيّت الدّالِّ عليه سياق الكلام في الآية.

(٥) أي: ويُغَلَّبُ الأب على الخالة، على تنزيل الخالة منزلة الأم.

(٦) سورة يوسف ١٢/ ١٠٠، وتقدَّمت، انظر ما سبق «حرف الباء» ٢/ ١٤٦.
ذهب ابن إسحاق إلى أنّ أُمّ يوسف كانت باقية تحت أبيه يعقوب، وعلى هذا يكون من النوع الأوّل، وذهب غير ابن إسحاق إلى أنّ أُمّ يوسفَ توفيت، وتزوَّجَ يعقوبُ أُخْتَها، فهي على هذا خالة يُوسفَ عليه السّلام.

(٧) هذا عَطْفٌ على قوله: «الأبوين»، أي: قالوا:...
وفيهما أقوال: قال مجاهد: مشرقا الصيف والشتاء، ومغرباهما، وقيل: مشرقا الشمس والقمر، ومغرباهما، وقيل غير هذا.

(٨) الخافق مَحَلُّ الخُفُوق، وهو الغروب، والمَشْرِق مَحَلّ الطُّلوع، فغلّب الخافق.

(٩) أي: يقع الخُفُوق فيه وهو الغروب، مِن خَفَقَ النَّجْمُ إذا غَرُب.

(١) أي: وقالوا: «القمرين» بتغليب القمر على الشمس.
وذكر الشمني أنه من تغليب أَحَد المتناسِبَيْن بالمشابهة على الآخر.
وذكر التفتازاني أنه ينبغي أن يُغَلَّب الأَخَفُّ لفظاً إلّا أن يكون أَحَدُ اللفظَيْن مُذَكّراً فإنه يُغَلَّب على المؤنث كالقمرين.
وذكر ٱبنُ الحاجب أنّ شرطه تغليب الأَدْنى على الأعلى؛ لأن القمر دون الشمس، وأبا بكر أَفْضَلُ من عمر. انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٨٠.

(٢) ذكر ٱبن الشجري أنّ المتنبي أراد بالقمرين الشمس والقمر، ولو لم يُرِدْهما لم يُدْخِل الألف واللام، ولقال: أرتني قمرين.
وذهب الصَّفدِي إلى أن المعنى ليس كما ظن بعض الناس من أنه يريد بذلك أنه رأى في وقتٍ واحدٍ القمرَ ووجهَها، وإنما التحقيقُ أنها لمّا ٱستقبلت قمر السماء أَرَتْهُ خَياله في وجهها، فرآهما في وقت واحد، كما تقابل الأشكالُ المرآةَ، فتنطبعُ الصورةُ فيها، فترى المرآةَ والأشكالَ المنطبعة فيها في وقتٍ واحد.
ورَدَّ ما ذهب إليه شُرّاح هذا البيت، وأنّ المعنى أبلغ من أن يكون المراد بأحد القمرين وجهها على أنه شمس أو قمر مجازاً، وبالآخر قمر السماء؛ إذ يَقْبُح بالعاشق إذا بَدَا له مُحَيّا الحبيب أن يرى شيئاً سواه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٧، وأمالي الشجري ١/ ١٤، وديوان المتنبي بشرح العكبري ٢/ ٢٦٠.

(٣) وعلى هذا التوجيه لا يكون تغليبٌ، بل يكون فيه جَمْعٌ بين الحقيقة، وهي القمر، والمجاز وهو وجهها.
(١) لأنّ جَعْل وجهها شمساً أو كالشمس أَبْلَغُ في المَدْح.

(١) لأنّ جَعْل وجهها شمساً أو كالشمس أَبْلَغُ في المَدْح.

(٢) أي: من التغليب.

(٣) البيت من قصيدة للفرزدق هجا بها جريراً، وآفتخر بآبائه.

قيل: إنه أراد بالقمرين الشمسَ والقمرَ، وغلّب المذكّر، وإنما يُؤْثَر في مثل هذا الخفَّة. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٨٨، وشرح السّيوطي/ ٩٦٤، وأمالي الشجري ١/ ١٤، ٢/ ١٦٠، والمقتضب ٤/ ٣٢٦، والكامل/ ١٨٧، والخزانة ٢/ ٢٤٠، والديوان ١/ ٤١٩.

(٤) نقل هذا البغدادي عن أمالي الزّجّاجي، فقد ذكر أنه المُفَضَّل قال له الرشيد، ما معنى آفتخار الفرزدق بالشمس والقمر وحَظُّه فيهما كحظِّ سائر الناس؟ فقال: أراد بالشمس إبراهيم، وبالقمر النبيّ عليه الصلاة والسلام، وبالكواكب الخلفاءَ المهديين من آبائك، وهذا كُلّه دون من يفاخِرُه ويُساجله. فأُعْجِبَ به الرشيد. انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٩.

وما ذكره المفضّل تجده عند ٱبن الشجري في الأمالي ١/ ١٤.

(٥) انظر أمالي الشجري ١/ ١٤، وإصلاح المنطق/ ٤٠٢. وفي الإصلاح: «فغُلِّب عمر لأنّه أَخَفُّ الآسمين».

(١) قال ابن الشجري: «... ومن زعم أنهم أرادوا بالعُمَرَيْن عمر بن الخطاب وعُمَرَ بنَ عبدالعزيز فليس قوله بشيء؛ لأنّهم نطقوا بالعُمَرَيْن من قبل أن يعرفوا عُمَرَ بنَ عبدالعزيز...» الأمالي ١/ ١٤.

وفي إصلاح المنطق: «قال الفراء: أخبرني مُعاذ الهرّاء قال: لقد قيل «سيرة العمرين» قبل أن يُوْلَد عمر بن عبدالعزيز» انظر ص/ ٤٠٢.

(٢) في إصلاح المنطق: «تَسْلُكُ سيرةَ العُمَرين»، وفي أمالي الشجري: «نسألك».

(٣) النص في إصلاح المنطق/ ٤٠٢، وقتادة هو ابن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي بصريّ ضرير مفسِّر، كان أحفظ النّاس، مات بواسط سنة ١١٨هـ، وله سبع وخمسون سنة. انظر طبقات المفسرين للداوودي ٢/ ٤٣ - ٤٤.

(٤) وهو إطلاق من باب التغليب.

(٥) أول الآية: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم...﴾ وختامها ﴿يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة النور ٢٤/ ٤٥.

(٦) قوله: «من ماء» غير مثبت في م/١ و٣ و٤ و٥، وأُثبت في م/٢ والمطبوع.

(٧) في م/٢ «والطيور».

(١) هذا عطف على ما سبق من قوله: «أطلقت «مَن» على ما لا يَعقِل...»، أي: وأُطْلِقَ اسمُ المخاطبين على الغائبين تغليباً.

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢١، وتقدّمت في مواضع، انظر أَوّلها في «لو» ٣/ ٤٠٨.

(٣) أي: خلقكم لعلّكم تتقون، وليس المعنى اعبدوا الله لعلّكم تتقون، فجاء التغليب في «تتقون»، فهو على الخطاب مع أنّ المتقدِّمَ فيه خطابٌ وغيبة، أما الخطابُ فهو صريح في: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾، وأمّا الغيبة في ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾.

(٤) أي: وجاء تغليب المذكرين على المؤنث، حتى عُدّ المؤنثُ من المذكَّرين في الآية.

(٥) الآية: ﴿وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتۡ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ﴾ سورة التحريم ٦٦/ ١٢.

وكان السياق لولا التغليب: من القانتات، فوقع التغليبُ لأجل الاختلاط.

(٦) أي: وغُلِّب الملائكة على إبليس، وهذا على رأي من ذهب إلى أنه ليس مَلَكاً، وأمّا مَن ذهب إلى أنه مَلَك ثم أَبْلَسَ وغُضِب عليه فلا تغليب. انظر البحر ١/ ١٥٣.

(٧) سورة البقرة ٢/ ٣٤، وتكرر التركيب في سور أخرى: الأعراف ٧/ ١١، الحجر ١٥/ ٣١، الإسراء ١٧/ ٦١، الكهف ١٨/ ٥٠، طَه ٢٠/ ١١٦، صَ ٣٨/ ٧٤.

(٨) انظر الكشاف ١/ ٢١٠ «... لأنه كان جنياً واحداً بين أظهر الألوف من الملائكة مغموراً بهم...».

(٩) «من» غير مثبت في م/ ١ و٢ و٤ ولا في نص الكشاف.

(١) في الكشاف: «أن يُجْعَلَ».

(٢) وإذا جعل منقطعاً فلا يكون مَلَكاً، ولا تغليب.

(٣) الآية: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَـٰرِهِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٨٨.

(٤) الذين آمنوا مع شعيب كانوا قبل الإيمان في مِلّة الذين ٱستكبروا من قومه، فغُلِّبوا عليه تغليبَ ٱختلاط؛ لأن القول: «لتعودُنَّ» شَمَلَ شعيباً والذين معه مع أن المخاطَبَ شُعَيْبٌ وَحْدَه.

(٥) سورة الشورى ٤٢/ ١١، وتقدَّمت في «في» انظر ما سبق ٢/ ٥١٦.
وفي «يذرؤكم» تغليبٌ للعاقل على غيره، ولولا هذا لقال: يَذْرَؤُكُم ويَذْرَؤُكُنَّ.

(٦) في م/ ١ «كالمعدن والمنبع».

(٧) سورة البقرة ٢/ ١٧٩، وتقدَّمت. انظر ٢/ ٥١٣.
قال الدسوقي: «لما كان مشروعية القصاص يترتّب عليه الحياة بُولِغ فيه حتى جعل كالحياة ولهذا عُبِّر بفي دون الباء»، الحاشية ٢/ ٣٠٩.

(١) أي: من التغليب.

(٢) أول موضع يرد فيه مثل هذا التركيب هو في سورة البقرة ٢/ ١٠٤: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا...﴾، ثم تكرّر كثيراً في هذه السُّورة وسور أخرى.
والنداء يشمل المخاطبين والغائبين، كما يشمل الذكور والإناث، فغلّب الغائب، وكذا المذكّر.

(٣) سورة النمل ٢٧/ ٥٥، وتقدَّمت في الباب السَّابع.

(٤) أنتم: للخطاب، وقوم: للغيبة، فغُلِّب الخطاب بقوله: تجهلون.

(٥) أي: في الآية الثانية، فقد رُوعي المعنى؛ لأن القوم هم المخاطبون من حيث المعنى، فترك ضمير الغيبة وذكر ضمير الخطاب.

(٦) أي في الآية الأولى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾، فالمقصود بالنداء الخطاب، ورُوعِيَ لفظ «الذين» دون معناه. وقيل آمَنوا على الغيبة، ولم يقل آمنتم على الخطاب.

(١) «كثيرة» مثبت في م/٣ و٥، وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٢) أي: حُصُول الفِعْلِ.

(٣) أي: مشارفة وقوع الفِعْل.

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٣١، وتقدَّمت في «لو» ٣/ ٣٩١.

(٥) قوله: «فبلغن أجلهن»: أي: قارَبْن ٱنقضاء العِدّة، والأَجَلُ هو الذي ضربه الله للمُعْتَدّات من الإقراء، والأشهر، ووَضْع الحَمْل، وأضاف الأَجَل إليهنّ لأنه أَمَسُّ بهنّ؛ ولهذا قيل: الطلاقُ للرجال والعِدَّةُ للنساء. انظر البحر ٢/ ٢٠٧.

(٦) تتمة الآية: ﴿... مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة البقرة ٢/ ٢٤٠.

(٧) سورة النِّسَاء ٤/ ٩، وتقدَّمت، انظر ما سبق في «لو» ٣/ ٣٨٩، ٣٩٧.

(٨) تقدّم هذا عند المُصَنِّف في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٣٩٧، وانظر ص/ ٣٨٩.

(٩) أي: هذه الآيات.

(١) ذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن البيت للفرزدق، ونقلَهُ عنه البغدادي، وجاء عجزه:

يَقَّعْنَ... قال: «كادت الراسيات تزول أو أرادت أن تزول».

وفي ديوان الفرزدق/ ٢١٧، يرثي بشر بن مروان والرواية فيه:

على ملكٍ كاد النجوم لفقده   يقعن ... ...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٠، وشرح السيوطي/ ٩٦٤.

(٢) الثالث مما يُعَبَّر بالفعل عنه.

(٣) أي: إرادة وقوع الفعل.

(٤) تتمة الآية: ﴿... بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ سورة النحل ١٦/ ٩٨.
أي: إذا أردت قراءة القرآن.

(٥) سورة المائدة ٥/ ٦، وتقدَّمت في مواضع، أَوَّلها في «خروج إذاعن الاَستقبال»، انظر ٢/ ٨٦.
والمراد: إذا أردتم القيام إلى الصَّلاة...

(٦) سورة البقرة ٢/ ١١٧، وتقدَّمت في آخر حرف الفاء ٢/ ٥١١.
وتكرر هذا في سورة آل عمران ٣/ ٤٧، وسورة مريم ١٩/ ٣٥، وغافر ٤٠/ ٦٨.
أي: إذا أراد قضاءَ أَمْرٍ.

(٧) الآية: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ٤٢.
أي: إذا أَرَدْت أَنْ تحكُم بينهم.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّـٰبِرِينَ﴾ سورة النحل ١٦/١٢٦.
أي: إذا أردتم أَنْ تُعاقِبُوا...

(٢) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَنَـٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَـٰجَوْاْ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ وَتَنَـٰجَوْاْ بِٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ سورة المجادلة ٥٨/٩.
إذا تناجيتم: أي إذا أَردتُم أَنْ تتناجوا...

(٣) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة المجادلة ٥٨/١٢.
أي: إذا أردتُم مناجاة الرَّسول.

(٤) سورة الطلاق ٦٥/١، وتقدَّمت في مواضع أَوَّلَها ٣/٥٢٦.
أي: إذا أردتم طلاق النِّساء.

(٥) الحديث من طريق عبدالله بن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «**إذا جاء...**» انظر صحيح البخاري كتاب الجمعة ١/٢٩١.
أي: إذا أراد أحدكم إتيانَ صلاةِ الجمعة...

(٦) أي: ومن التعبير بالفعل عن إرادة وقوعه في غير الشَّرط.

(٧) سورة الذاريات ٥١/ ٣٥ - ٣٦.

(٨) تتمة الآية: ﴿... فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ١١.

(١) أي: ولا يمكن الترتيب؛ لأنّ في نصّ الآية الخلق ثم التصوير، وهذا ليس ترتيباً؛ إذ يكون التصوير أولاً ثم الخلق؛ ولذلك حَمْلُ الأمرِ على الظّاهر من حيث الترتيبُ لا يَصِحّ.

(٢) أي: صَحّ الترتيب إن حُمِلَ على الإرادة، ويكون الترتيب ذِكرياً لا من حيث الرُّتبة.

(٣) أي: خلقنا آدم أَوّلاً غَيْرَ مُصَوّر ثم صَوَّرناه. قال الشمني: «نُزِّل خلقُه وتصويرُه منزلة خَلْق الكُلِّ وتصويره»، وعنه أخذ الدسوقي.

(٤) في م/ ٥ «إيّاكم» في الموضعين. وفي م/ ١ «آباءكم» فيهما.

(٥) أي: مثل الآية السّابقة.

(٦) تتمة الآية: ﴿بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ سورة الأعراف ٧/ ٤.

(٧) سورة النجم ٥٣/ ٨.

(٨) أي: أراد جبريلُ الدُّنُوّ...

(٩) الآية الأولى هي الرابعة من سورة الأعراف المتقدِّمة، وأَنَّ التقدير القلب: فجاءها بأسُنا فأهلكناها.

قال أبو حيان: «ويَعْقُب مجيءَ البأس وقوعُ الإهلاك... فلا بُدَّ من تجوّزٍ إِمّا في الفعل بأن يُرادَ به أَرَدْنا إِهلاكها، أو حَكَمْنا بإهْلاكِها فجاءها بأسُنا. وإمَّا أن يختلف المدلولان بأن يكون المعنى أهلكناها بالخذلان وقلّة التوفيق، فجاءها بأسنا بعد ذلك» البحر ٤/ ٢٦٨.

وفي آية النجم تقدير القَلْب: ثم تدلّى فدنا، أي: فاقترب منه؛ لأن التدنّي مُؤْذِنٌ بالدُّنوّ، وليس العكس.

وأشار إلى القلب في الآيتين في القاعدة العاشرة، وأنه قولٌ، وأحال على هذا الموضع.

(١) البيت للربيع بن ضبع الفزاري، وقبله:

أصبح مني الشبابُ مُبْتَكِرا   إنْ يَنْأَ مِنّي فَقَدْ ثَوَى عُصُرا

والجماع: الاجتماع والعِشْرة، والضمير يعود إلى الشباب في البيت المتقدِّم.

والوَطَرُ: الحاجة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٠، والمحتسب ١/ ١٦٧، ونوادر أبي زيد/ ٤٤٦، والخزانة ٣/ ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) قال الدماميني: «ولقد كان المصنّف في غنية بما أورده من الكتاب والسنة عن إيراد هذا البيت»، انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٨٢.

(٣) أي: عكس ما تقدَّم، فهم يطلقون الإرادة على وقوع الفعل.

(٤) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٠.

وقوله: «يريدون أن يفرقوا» فهم قد فرّقوا بالفعل فقد آمنوا بالله وكفروا برسله.

(٥) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ سورة النساء ٤/ ١٥٢.

وهذه الآية في وصف المؤمنين، وعَدَمُ التفرقة هنا دليلٌ على ما كان من التفرقة في الإيمان بين الله ورسله، ووقوع الفعل معبراً عنه بالإرادة.

(١) أي مما يُعَبَّرُ بالفعل عنه.

وفي م/ ٥ أخذ هذا الرقم الخامس، وجاء الرابع في هذه النُّسخة قوله: «مقارنته كقوله:

إلى ملك كاد الجبال لفقده   تزول زوال الراسيات من الصخر

أي: يكاد يزول الراسيات».

وتقدَّم هذا في الثاني، وهو مشارفته. ولعلّ ما ورد هنا سهو من الناسخ.

(٢) أي: القدرة على الفعل.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/ ١٠٤ وتقدَّمت، انظر ما سبق حرف الكاف ٣/ ١٦.

(٤) وهو إطلاق السَّبَب وإرادة المُسَبَّب.

(٥) الآية: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ سورة محمد ٤٧/ ٣١.

فأُطْلِق الابتداء هنا وهو السَّبَبُ، وأُريد العِلْمُ وهو المُسَبَّب.

(٦) الآية: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة المائدة ٥/ ١١٢.

(٧) هذه قراءة الجمهور من السَّبعة ما عدا الكسائي. وكذا بعض العشرة، ومن هم وراء ذلك. انظر كتابي معجم القراءات ٢/ ٣٦٨.

(٨) ظاهر هذا السؤال الشّك في قدرة الله تعالى على أن يُنَزِّل مائدةً من السّماء، وهذا ما حمل الزمخشري على الحكم بأنّ الحواريين لم يكونوا مؤمنين، وذهب الجمهور إلى أن الحواريين كانوا مؤمنين. وذهب قوم إلى أنّ هذا كان من الحواريين في صدر الأمر =

= قبل أن يعلموا أنه يُبْرِئ الأكمه والأَبْرَص، ويحيي الموتى، البحر ٤/ ٥٣، وانظر الكشاف ١/ ٤٩٠.

(١) لأنّ الاستطاعة شرط لحصول الفعل.

(٢) الآية: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة الأنبياء ٨٧/٢١.
فقد أطلق السَّبب وهو القدرة، وأراد المؤاخذة وهي المُسَبَّب.

(٣) قرأ الكسائي وعلي ومعاذ بن جبل وٱبن عباس والأعشى ومجاهد وٱبن جبير وعائشة وجماعة من الصّحابة والتابعين: «هل تستطيع رَبَّك» بالتاء ونَصْب الباء، وهي خطاب لعيسى. أي: هل تستطيعُ سؤالَ ربك، على التعظيم، وقال معاذ بن جبل: «سمعت النبيّ ﷺ مراراً يقرأ بالتاء»، وبذلك قرأ علي بن أبي طالب.
وقالت عائشة رضي الله عنها: «كان القوم أَعْلَمَ بالله من أن يقولوا: هل يستطيعُ ربُّك، ولكن: هل تَسْتطيعُ رَبَّك».
وانظر تفصيل القول في هذه القراءة ومراجعها في كتابي: معجم القراءات ٣٦٩/٢.

(٤) وهو «سؤال».

(٥) وهو إقامة المُسَبَّبِ مقامَ السَّبَب.

(٦) سورة البقرة ٢٤/٢، وتقدَّمت. انظر الجملة المعترضة ٦٥/٥.

(٧) قوله: «فٱتقوا» غير مثبت في م/٣.

(٨) ذكر المُسَبّب وهو النار، وأراد السَّبَبَ وهو العناد المُفْضِي إليها.

(١) أي: عن أمرٍ مضى وأَمْرٍ آتٍ.

(٢) أي: يُعَبِّرون عمّا مضى وعمّا هو آتٍ بعبارة مماثلة لما يُعَبَّر به عن الشيء الحاضر.

(٣) أي: لإحضار الماضي والآتي.

(٤) في م/ ٤ «في حالة».

(٥) في م/ ٢ «الاختبار».

(٦) سورة النحل ١٦/ ١٢٤، وتقدَّمت في مواضع، انظر «قد» في ٢/ ٥٤١، لما دخلت لامُ الابتداء على المضارع جعلته خاصّاً بالحال، مع أَنّ الحكم في نصّ الآية للمستقبل.

(٧) سورة القصص ٢٨/ ١٥، وتقدَّمت، انظر «على» ٢/ ٣٧٧.

(٨) التقريب المفهوم من اسم الإشارة «هذا».

(٩) حُكِيَتْ للنبي ﷺ، وإشارة القُرْب كانت فيما مَضَى، فأُنْزِلَ الماضي منزلةَ الحالِ عند الحكاية، وجاء بلفظه.

(١٠) تتمة الآية: ﴿فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ سورة فاطر ٩/٣٥.

(١) ولو أراد الماضي لقال: فأثارت سحاباً.

(٢) في م/ ٢ و٤ و٥ «يبدو».

(٣) أي: تجتمع قطعة واحدة بعد أن كانت متفرّقة.
وفي م/ ١ «تنضامُّ» وفي م/ ٤ «يتضامُّ» وفي م/ ٥ «تنضمُّ».

(٤) أي: يصبح السَّحابُ بعضُه فوقَ بعض.

(٥) سورة آل عمران ٥٩/٣، وتقدَّمت في الجملة التفسيرية ١٠٧/٥.

(٦) أوّل الآية: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ...﴾ سورة الحج ٣١/٢٢.
قوله: خَرّ من السماء: أي: يَخِرُّ من السماء، وتقدَّم الفعلُ قبله «يُشْرِك»، وهو دال على المستقبل.

(٧) ﴿فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ سورة القصص ٥/٢٨.

(٨) ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ سورة القصص ٦/٢٨.
ونريد أن نَمُنّ: التقدير: وأَرَدْنا أن نَمُنّ؛ لأنّه حكايةُ حالٍ ماضية، ونري فرعون...: على تقدير: وأَرَيْنا فرعون...؛ لأنه من تتمة حكايةٍ وَقَعَتْ فيما مَضَى.

(٩) أي: من التعبير عن الماضي والآتي كما يُعَبَّرُ عن الشيء الحاضر.

(١٠) الآية: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ سورة الكهف ١٨/١٨.

= قوله: باسط، حكايةُ حالٍ ماضيةٍ مع أنّ اسم الفاعل دالٌّ على الحال، فقد فُرِض ما وقع في الماضي واقعاً في الحال.

(١) من حيثُ كَوْنُ اسم الفاعل «باسط» يَدُلُّ من حيث التأويل على الحال لا الماضي.

(٢) قال السَّمين: «وباسط: اسم فاعل ماضٍ، وإنما عمل على حكاية الحال، والكسائي يعمله ويستشهد بالآية» الدر ٤/ ٤٤٢.

وفي الهمع ٥/ ٨١ «وأما الماضي فالأَصَحُّ يرفع فقط نحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، أو ضاربٍ أبوه أمسِ، ولا يَنْصِب؛ لأنه لا يشبه المضارع إلّا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

وقال الكسائي وهشام، ووافقهما قوم: ينصب أيضاً باعتبار الشَّبه معنىً إن زال الشَّبَهُ لفظاً، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾، وتأوّله الأوّلون على حكاية الحال.

(٣) الآية: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا...﴾ سورة البقرة ٢/ ٧٢.

(٤) أي: يُخْرِجُ ويُظْهِر ما تكتمونه في المستقبل بعد حدوث هذه القصة.

(٥) أي: التخاصُم، وفي المخطوطات ما عدا الأولى: م/ ٢ التدارِئ، وم/ ٣ و٤ و٥: التداري.

(٦) أي: آية الكهف، وقوله: باسط فهو حكاية حال مَضَتْ.

(٧) أي: مثل الآية: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾ في حكاية حالٍ ماضيةٍ ما جاء في رَجَزِ رُؤْبَةَ.

(٨) هذا الرجز لرؤبة، وفيه رواية: «جاريةٌ في دِرْعِها الفضفاض»، وهي رواية الديوان.

= تقطِّع الحديث: قال الفراء: أي: أنها إذا آبتسمت وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلىَ حُسْنِ ثغرها. وقيل: إذا تحدثوا فأومضت إليهم أي: نظرت، فَشَغلهم حُسْنُ عينيها، فقطعوا حديثهم.

والإيماض ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والآبتسام.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٤، والإنصاف/ ١٤٩، ومُلْحَقات ديوان رؤبة/ ١٧٦، والخزانة ٣/ ٤٨٣، وشرح المفصل ٦/ ٩٣، ٧/ ١٤٧، واللسان/ بيض.

(١) جاء البيت تاماً في م/ ٥، وتقدَّم في «حتى»، انظر ٢/ ٢٨٩.

وقوله: «لولا حكاية الحال لم يَصِحّ الرفعُ»، أي: في الفعل «تهرّ» من قوله: «حتى لا تهرُّ كلابُهم».

(٢) أي: الفعل بعد «حتى».

(٣) أي: من الحال الواقع بعد «حتى».

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢١٤، وتقدَّمت في أربعة مواضع أولها في «حتى»، انظر ما سبق ٢/ ٢٧٥، ٢٨٨.

(٥) هذه قراءة نافع والكسائي ومجاهد وآبن محيصن وشيبة والأعرج، وتقدَّم ذكرها. انظر ٢/ ٢٧٦ و٢٨٨.

(١) سورة يونس ١٠/ ٣٧، وتقدَّمت الآية في «أَنْ»، انظر ١/ ١٦٤، وعَلّقتُ على الآية في الحاشية/ ٦، ونقلت مجموعة من النّصوص فيها.
وكان تقديرهم: أَنّ «أَنْ يُفْتَرى» خبر كان، وهو مقدَّر بمصدر، والمصدر مقدرٌ بٱسم مفعول. واحتيج إلى تقدير المصدر ٱسمَ مفعولٍ ليصحَّ الإخبارُ، وجَعْلُه من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتّى هنا. ارجع إلى البيان فيما سبق فهو أحسن تفصيلاً . وانظر نصّاً آخر للدماميني في حاشية الدسوقي ٢/ ٣١١.

(٢) قال البغدادي: البيت مُلَفّق من مِصْراعين من أبيات لٱبن بيض وهي:

لَعَمْرُك ما الفتيانُ أن تنبت اللحى وتعظم أبدانُ الرّجال من الهَبْر
ولكنما الفتيانُ كُلّ فتىً ندي صَبُورٌ على الآفات في العُسْر واليُسْر
... ...

أن تنبت: خبر الفتيان، على تقدير: ما الفتيانُ نباتُ اللحى، ثم يُؤَوَّلُ المصدر بٱسم الفاعل نابِت، أي: ما الفتيانُ نابتي اللحى.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٦، وشرح السيوطي/ ٩٦٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥، ٤٢٧، والطبري ١٠/ ٦٨.

(٣) ناقش المُصَنِّف هذا المثال في «عسى»، انظر ما سبق ٢/ ٤١٦ وما بعدها.

(٤) أي: على التأويل بالمصدر، ثم تأويل المصدر بٱسم الفاعل: عسى زيد القيام، عسى زيد قائماً.

(١) هذا على تقدير المضاف قبل الأسم، وما بعده على تقدير المضاف قبل الخبر، وانظر ما سبق ٢/٤١٦.

(٢) انظر ما سبق ٢/٤١٨، أن: زائدة لا مصدريّة.

(٣) قال من قبل: «وليس بشيء؛ لأنها قد نَصَبت، ولأنّها لا تَسْقطُ إلا قليلاً ».

(٤) في م/٣ «والزائدة لا تعمل».

(٥) الزائد ينصب عند الأخفش. انظر شرح الكافية ٢/٣٠٢.

(٦) في م/ ٣ «الحماسي».

(٧) هذا من أبيات في الحماسة ذكرها أبو تمام ليزيد بن حمار السكوني يوم ذي قار، وينسب هذا البيت لعديّ بن زيد. وقبله:

وِمِن تكَرُّمِهِم في المَحْلِ أَنّهم لا يشعرُ الجارُ فيهم أَنّه الجارُ

والمثبت عند البغدادي: من نفوسهم.

وقوله: حتى يكون عزيزاً... أي: ما دام مقيماً فيهم كأنه واحد منهم، أو أن يبين جميعاً، أي: يفارق مجتمعةً أسبابُه، وهو مختار: أي لا يخرج كرهاً.

وفي ذكره هذا البيت دَفْع لما يُتَوَهّم من قول أبي الفتح: يجوزُ كون «أن» زائدة فيه، والحال أنَّ مدخولها مَنْصُوب وهو «يبين»، فالزائدة قد عملت، وذهب غير أبي الفتح إلى أنّ «أَنْ» في البيت ليست بزائدة، بل أُظْهِرَتْ في المعطوف على المنصوب بعد «حتى»، وإن كانت لازمةَ للإضمار في الأوّل؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل. كذا عند الشمني.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ٩٨، وشرح السّيوطي/ ٩٦٥، وحماسة المرزوقي/ ٣٠١ «يزيد بن حِمّان...»، والأشباه والنظائر ١/ ٦٨٣، والهمع ٤/ ١١٢.

(١) قال السيوطي: «وقد تظهر في المعطوف على منصوبها؛ لأن الثواني تحتملُ ما لا تحتملُه الأوائل كقوله: . . . ، وفيه دليلٌ لقولهم: إنّ «أَنْ» مضمرةٌ بعدها». انظر الهمع ٤/ ١١٢.

(٢) سورة المجادلة ٥٨/ ٣، وتقدّمت في مواضع أوّلها في الجهة الثالثة من الباب الخامس.

(٣) انظر مثل هذا الحديث في الجهة الثالثة من الباب الخامس، وقد ضَعَّف هذا الوجه، قال: «. . . وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء إنّ العَوْدَ الموجبَ للكفارة العَوْدُ إلى المرأة، لا العودُ إلى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر؛ وبعدُ فهذا الوجه عندي ضعيف. . .».

(٤) سورة آل عمران ٣/ ٩٢، وتقدّمت، انظر «مِن» ٤/ ١٣٩.

(٥) نَصُّ أبي البقاء: «ما: بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدريّة، لأنّ المَحَبّة لا تُنْفَق؛ فإنْ جعلتَ المصدر بمعنى المفعول فهو جائز على رأي أبي عليّ»، انظر التبيان/ ٢٧٩.

وضَعَّف هذا السمين في الدر. انظر ٢/ ١٦٦.

(٦) وهو «الحُبُّ» أي: حتى تنفقوا من الحُبِّ، في تأويل آسم المفعول: أي حتى تنفقوا من المَحْبُوب.

(٧) انظر الكتاب ١/ ٣٧٧ «وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً، فما هنا آسم، وخلا وعدا صِلَة، كأنّه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً، وما هم فيها ما عدا زيداً، كأنه قال: ما هم فيها ما جاوز بَعْضُهم زيداً، وكأنه قال: إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته آسماً غير موصول قلت: أتوني مجاوزتَهم زيداً، مَثّلتَه بمصدر ما هو في معناه. . .».

وانظر الهمع ٣/ ٣٨٦.

وانظر رأي السِّيرافي في الآرتشاف/ ١٥٣٧، والجنى الداني/ ٤٣٧.

(١) تقدير السيرافي: «خالين زيداً، وعادين زيداً»، انظر الآرتشاف/١٥٣٧.

(٢) أُوِّلَتْ «ما» وصلتها بالمصدر أولاً، ثم أُوِّل المصدر بآسم الفاعل على ما ذكره المصنِّف.

(٣) في: ما خلا، وما عدا.

(٤) وهو زيد في المثالين السابقين.

(٥) أي: ليس بالفعلين: ما خلا، وما عدا.

(٦) أي: على الآستثناء.

(٧) في حاشية الشمني: «المنصوب: مبتدأ، ولا يليق: خبره. وهذا الذي ذكره ينتقض بـ«غير»؛ فإنها تُنصَب على الآستثناء، ومعناه قائم بما بعدها».
انظر الحاشية ٢/ ٢٨٢.

(١) سَخلة: معطوف على شاة، وكان ينبغي أن تُسَلَّط عليها «كُلّ»، كما سُلّطت على المتقدِّم، فيقال: وكُلّ سخلتها، ولم يَجُز ذلك؛ فإنّ «كُلّ» لا تضاف إلى المعرفة المفرد، ثم إنه يُغْتَفَرُ في الثاني وهو المعطوف هنا، ما لا يُغْتَفَرُ في المعطوف عليه وهو «شاة».
وانظر الهمع ٥/ ٢٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٧، والأشباه والنظائر/ ٦٨٤.

(٢) المثبت صدره، وعجزه ما وضعته بين معقوفَيْن، وقائله غير معروف.
جارِها: المجيرُ منها، واستقلت: نهضت.
والشاهد فيه عطف «جارها» على «فتى هيجاء»، والتقدير: أيّ فتى هيجاء وأيُّ جارها أنت، وقالوا: جارها: نكرة في المعنى؛ لأنّ «أيّاً» إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلّا نكرة؛ لأنه في معنى الجنس.
وقالوا: لا يجوز إثباتُ «أيّ» قبل «جارها»؛ لأنها مضافة إلى معرفة، وهو معطوف على «فتى»، ولم يُسَلّط عليه «أيّ»؛ لأنه يُغْتَفَرُ في الثاني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوّل. وهذا ما أراده المصنِّف.
قال سيبويه: وينبغي أن يقول: «... وجارَها؛ لأنّه محالٌ أن يقول: وأيُّ جارِها».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٠، والكتاب ١/ ٢٤٤، ٣٠٥، وأصول ابن السرّاج، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣، ٨٧، والأشباه والنظائر/ ٦٨٥.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٤٥، ٣٠٥، والهمع ٥/ ٢٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٨٧.

(٤) تتمة الآية: ﴿... أَعۡنَـٰقُهُمۡ لَهَا خَـٰضِعِينَ﴾ سورة الشعراء ٢٦/ ٤.
قوله: ظلت: تابع لجواب الشرط «نُنَزِّل»؛ فهو في محل جزم، وأجاز السمين وغيره الاستئناف فيه. انظر الدر المصون ٥/ ٢٦٧.

(٥) أي: لا يجوز إعادة كُلّ وأيّ ورُبَّ مع الثاني كما جاءت مع المتقدّم، إذ اغتُفِر في الثاني ما لا يَغتفر في المتقدم.

(١) قوله: «أيّ جارها» سقط من م/ ٥.

(٢) قوله: «ولا رُبَّ أخيه» سقط من م/ ٣.

(٣) لا يجوز ذلك لأنّ فعل الشرط مضارع وجوابه ماضٍ. وأجازوه في الشعر، وأجازه الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك.
وقد ذهب ابن مالك إلى أنه قليل. وقال: «وأكثر النحويين يَخُصُّون الوجه الرابع بالضرورة، ولا أرى ذلك...».
انظر الارتشاف/ ١٨٨٦ - ١٨٨٧، ومعاني القرآن للفرّاء ٢/ ٢٧٦.
وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك/ ١٥٨٧ - ١٥٨٨.

(٤) «على الأصح» غير مثبت في م/ ١ و٥.
وقال: «على الأصح»، لئلا يُحْتَجَّ عليه بمذهب الفراء وابن مالك.

(٥) قائله قعنب ابن أُمّ صاحب الغطفاني.
والرواية في البيت «وما سمعوا».
والشاهد فيه مجيء الشرط مضارعاً «إن يسمعوا»، وجوابه ماضياً وهو «طاروا»...
ومثله: وما يَسْمَعُوا دَفَنُوا.
ومعنى طاروا بها فرحاً: كَثّروها في الناس وأذاعوها.
قال ابن مالك: «وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول بَدَل: إن يسمعوا: إنْ سَمِعُوا، وبَدَل: وما يَسْمَعُوا: وما سمعوا، فإذ لم يقولوا ذلك مع إمكانه عُلِم أنهم غير مضطرين، وقد صرّح بجواز ذلك في الاختيار الفرّاء رحمه الله».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠١، وشرح السيوطي/ ٩٦٥، ومعاني الفراء ٢/ ٢٧٦، والمحتسب ١/ ٢٠٦، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٦، وشرح الكافية الشافية/ ١٥٨٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩١، والحماسة بشرح المرزوقي/ ١٤٥٠.

(٦) في م/ ٥ «مني» وفي م/ ٢ «وما سمعوا».

(١) في م/ ٥ «أي لا تُضاف»، وفي م/ ٣ «لا يُضاف». وقوله: إذ لا تضاف تعليل لقوله من قبل: ولا يجوز «كُلّ سخلتها».

(٢) في م/ ٣ «إلى مفرد معرفة».

(٣) أي: لا يجوز إضافة اسم التفضيل إلى معرفة مفردة فلا يقال: زيدٌ أَفْضَلُ عمرٍو.

(٤) يشير بهذا إلى المثال المتقدِّم: «رُبَّ رجلٍ وأخيه»، وأنه لا يجوز: ورُبَّ أخيه، وذلك بدخول «رُبّ» على معرفة.

وانظر «رُبّ» عند المصنّف في ٢/ ٣٢٧ «ووجوب تنكير مجرورها».

(٥) وتقدَّم أنه أجازه الفرّاء، وتبعه ابن مالك.

(٦) قائله الأعشى. وفي الديوان: **قالوا الركوبُ فقلنا: تلك عادتنا.**

وفي الخزانة رواية: **قالوا الطِّراد...**

ومذهب الخليل وسيبويه في «أو تنزلون» أنه مرفوع على معنى: «إن تركبوا؛ لأن معنَاه: ومعنى «أتركبون» متقارب، وكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا، أو تنزلون في معظم الحرب، فنحن معروفون بذلك.

وَحَمَلَهُ يونُس على القطع، والتقدير عنده: أو أنتم تنزلون، وهذا أسهل في اللفظ، وذكروا أنّ التقدير الأَوَّلَ أَصَحّ في المعنى والنظم.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٣، وشرح السّيوطي/٦٥٩، والخزانة ٣/ ٦١٢، والهمع ٤/ ٣٢٧، وأمالي الشجري ٢/ ٣٠، والمحتسب ١/ ١٩٥، والكتاب ١/ ٤٢٩، وديوان الأعشى/ ١٤٩.

(٧) في م/ ٤ وقع هذا البيت قبل الفقرة السابقة التي تبدأ بالقول: «إذ لا تُضاف كُلّ...».

(١) وذلك على تقديره: أو أنتم تنزلون، وجملة الشَّرط تكون فعليّة، فاُغتُفِر في الثواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائل.

(٢) انظر الكتاب ١/٤٢٩.

(٣) وذلك على تَوهُّم أنّ الآستفهام في «أتركبون...» حَلّ مَحَلّ الشَّرْط.

(٤) وهو معطوف على «قائم».

(٥) وهو «قاعد» في «أبواه».

(٦) وهو قائمين.

(٧) قال الدسوقي: «وقوله بالمعنى أي: بالضمير المُغْتَفَر في الثواني» ٢/٣١٣.

(١) فُصِل بقوله: «في الهيجاء» بين فعل التعجب ومفعوله وهو «لقاءَ»، ومثله في الثاني فقد فَصَل الظرف «عند الحرب» بين الفعل ومعموله وهو «زيداً».

(٢) قائله غير معروف.

لا تلحني: لا تلُمْني في حُبّ هذه المرأة، فقد أُصِيبَ قلبي بها، الجَمُّ: الكثير، البلابل: الأحزان وشُغْلُ البال.

والشّاهد فيه الفَصْلُ بين «إنّ» ومعمولها وهو «أخاك» بمعمول الخبر وهو «بحُبِّها»، كأنه قال: إنّ أخاك مصابُ القلبِ بِحُبِّها.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٥، وشرح السُّيوطي/ ٩٦٩، والخزانة ٣/ ٥٧٢، والهمع ٢/ ١٦١، والمقرّب ١/ ١٠٨، والعيني ٢/ ٣٠٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٣١، والكتاب ١/ ٢٨٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٤٩.

(٣) قائله غير معروف، وتمامه ما وضعتُه بين معقوفين.

وقد فصل بين الهمزة «وتقول» بالظرف «بَعْدَ بُعْدٍ»، وكان: **أتقول الدارَ جامعةً بَعْدَ بُعْدٍ.**

وتقول: هنا: بمعنى تظنُّ.

= انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٧، وشرح السُّيوطي/ ٩٦٩، والهمع ٢/ ٢٤٧، والعيني ٢/ ٤٣٨، وشرح الشُّذُور ٣٨٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٩٢.

(١) فصل بين المضافين بالقسم، «والله»، وهما حرف جَرّ، ولفظ الجلالة مجرور به.

(٢) أصله: اشتريته بدرهم، ففصل بين حرف الجرّ والمجرور، بالجارّ والمجرور.

(٣) يُعْزَى لحَسّان رضي الله عنه. وذكر البغدادي أنه لم يقف على تتمته ولا على قائله. وقد فصل بين «إذن» و«نرميَهم» المنصوب به بالجارّ والمجرور «والله».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٨، وشرح السّيوطي/ ٩٧٠، والهمع ٤/ ١٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٧، وشذور الذهب/ ٢٩١، والعيني ٤/ ٤٠٦، أوضح المسالك ٣/ ١٧١.

(٤) قائله غير معروف، وتقدَّم في «لَمّا» انظر ٣/ ٤٩٩، وتكرر في الباب الخامس، الجهة الأولى.

والشّاهد فيه الفصل بين «لن» والمنصوب به وهو «أَدَع»، والتقدير: لن أَدَعَ القتال مُدّة رؤيتي أبا يزيد مقاتلاً، وعلى هذا تكون «ما» مصدريّة ظرفيّة، وقد فَصَلَ بالظرف بين المتلازمين.

(٥) أي: الظَّرف والجارّ والمجرور.

(٦) **هذا لم يقل به أحد غير ابن السَّرَّاج، وذهب العلماء كافة إلى أن الجارّ والمجرور والظَّرف لا يكونان خبراً، ثم أجمعوا على أنَّ خبر «إنَّ» لا يتقدّم على اسمها. وانظر الارتشاف/ ١٢٤٤، قال: «ويقدّر العامل فيها [أي في الظرف] بعد الاسم». وانظر الهمع ٢/ ١٦٠.**

(١) الآية: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ سورة آل عمران ٣/ ١٣، وتكررت هذه في النور ٢٤/ ٤٤، والنازعات ٧٩/ ٢٦، **والحقُّ أنَّ المتقدِّم في الآية هو معمول للخبر المقدّر بعد الاسم، والتقدير: إنّ عبرةً لكائنةٌ في ذلك.**

(٢) أي: قَدّموا الظرف والجارّ والمجرور في حال كونهما معمولَيْن للخبر، ففي المثال الذي ذكره جاء «في الدار» معمولاً للخبر «جالساً»، والتقدير: ما زيدٌ جالساً في الدار، ولو كان المعمول غيرهما وتقدَّم عل الاسم بطل عمل «ما» كما سيأتي.

(٣) قائله غير معروف.

الأُهْبَة: التهيُّؤ، والحَزْمُ: اليقظة، ولُذْ: اِعْتَصِمْ.

وتؤاتي: ... كذا جاء عند المصنّف، وذكر البغدادي الرواية: مَن تُوالي مُواليا، والموالاة: مخالَصَة الوُدّ.

وكذا باللام جاءت الرواية عند العيني.

وذكر الشمني الرواية: تؤاتي مؤاتياً، ثم ذكر فيه الرواية الثانية.

ومعنى: من: تؤاتي أي من توافق، أو توادّ.

والشاهد فيه أنّ «ما» عملت، فجاء اسمُها «مَن» في مَحَلّ رفع، وصلته توالي أو تؤاتي، ومؤاتياً أو موالياً خبر منصوب.

وتقدّم معمول الخبر وهو الظرف «كُلّ حين» على اسم «ما».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٨، والعيني ٢/ ١٠١ - ١٠٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٠.

(١) أي: معمول الخبر غير الجارّ والمجرور والظرف.

(٢) أي: عمل «ما».

(٣) البيت لمزاحم بن الحارث العُقَيلي. وهو شاعر إسلامي معاصر لجرير والفرزدق، ذكر ٱبن خلف أنه يُرْوَى بنصب «كُلّ» ورفعه، فمن نَصَب «كُلّ» جعل «ما» تميمية»، وأبطل عملها، وجعل نَصْبَه بـ «عارف»، ومن رَفَعَهُ جعله ٱسماً لـ «ما» على لغة الحجاز، و«أنا عارف» في موضع الخبر.

وٱستشهد المصنّف بالبيت على رواية الرفع على إبطال عمل «ما»، وجعل «كُلّ» منصوباً بالخبر «عارف» وأنا: مبتدأ.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٠٩، والكتاب ١/ ٣٦، ٧٣، والعيني ٢/ ٩٨، وشذور الذهب/ ١٩٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التسهيل لٱبن مالك ١/ ٣٧٠.

(٤) أي: ويكون الظّرف والجارّ والمجرور مَعْمُولَيْن...

(٥) سورة يوسف ١٢/ ٢٠، وتقدَّمت في النوع السادس من الجهة الثانية. في الباب الخامس. قال المصنّف: «وقول آخر إنّ «في» متعلِّقةٌ بزاهدين المذكور، وهذا ممتنع إذا قدّرت «أل» موصولة وهو الظّاهر؛ لأن معمول الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها بـ «أعنى» محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلَّق به من الزّاهدين، وأمّا إنْ قَدّرت «أل» للتعريف فواضح» **وما ذكره المصنِّف هنا تبع فيه شيخه أبا حَيّان، انظر البحر ٥/ ٢٩١**، وٱنظر التبيان للعكبري/ ١١٧.

(٦) أي: ويتقدَّم الجار والمجرور والظَّرف على الفعل المنفيّ بـ «ما».

(٧) هذا رجز لعبدالله بن رواحة، وتقدّم في مواضع، أولها «إذا»، انظر ما سبق ٢/ ٩٨، و«لو» ٣/ ٤٢٥.

(١) أي: قيل يتقدَّم الجارّ والمجرور والظَّرف على «إنَّ» معمولَيْن لخبرها.

(٢) أمّا: حرف شرط وتفصيل، وبَعْدُ: ظرف مقطوع عن الإضافة، وهو معمول لخبر «إنّ»، متعلق بـ «أَفْعَلُ». فقدَّم معمول الخبر على «إنّ».

(٣) قائله العَبّاس بن مرداس، وتقدَّم في مواضع، أَوّلها «أَنْ» انظر ما سبق ١/ ٢٢٠.
والأصل في البيت: لِأَنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ. . .، والجارّ والمجرور من: لِأَن. . . متعلقان بقوله: لم تأكله الضبع، وهذه الجملة خبر «إنّ»، فقدَّم الجار والمجرور على «إنّ» مع أنه معمول للخبر.

(٤) أي: ويقدّم الظَّرف والجار والمجرور على العامل المعنوي.

(٥) قوله: لك ثوب، جملة اسميّة، وتعلّق لك بالخبر المحذوف. والظرف: «كُلّ يوم» متعلق بـ «لك» الجارّ والمجرور، وهو عامل معنويّ، أو هو متعلّق بما تعلق به «لك» وهو الخبر المقدّر.

(٦) «في الدار أو عندك» في المثال يجوز تعلُّقه بخبر المبتدأ، وهو «جالس»، ويحتملُ تعلُّقه بـ «أمّا».

(٧) جاز تعلُّقه بـ «أمّا» لنيابتها عن فعل الشرط؛ إذ الأصل: مهما يَكُنْ من شيء فإني أفعل كذا، فحذفت أداة الشرط، والفعل «يكن» وهو فعل الشرط، ونابت «أمّا» عنهما.

(٨) أي في: زيداً، أو اليومَ.

(١) أي: عمل «أَمّا» في الظَّرف، في «أمّا اليومَ فإني ضاربٌ».

(٢) أي: ولا يَصِحُّ «أمّا زيداً فإني ضارب»؛ لأنّ «أمّا» حرفٌ لا ينصب المفعول به.

(٣) الوجه الأول أنّ الظرف «اليومَ» معمول لـ «أمّا».
والوجه الثاني أنه معمول لما بعد الفاء، وهو خبر «إنّ» أي: «ضارب».
(٤) أي: ويجوز النَّصْبُ في «أمّا زيداً فإني ضارب» على جعل «زيداً» مفعولاً لما بعد الفاء وهو: ضارب.
(٥) أي: المبرِّد.
(٦) أي: تعلّق «لِأَنْ كنتَ ذا نَفَرٍ» على تقدير: لكونك ذا نَفَرٍ.
(٧) على تقدير: «ألهذا» متعلقاً بـ «فخرت» المقدَّر.
(٨) وهي «أَكُلّ يوم لك ثوب»، وهي تقدُّم الظرف على عامله المعنويّ.
(٩) أي تقدُّم الحال «جالساً» على عاملها المعنويّ وهو «في الدار».
(١٠) أي: أجاز ذلك في الحال كما أجازه في الظرف أيضاً.
قال الدسوقي: «والمعتمد عدم الجواز فيكون تقدّم المعمول على العامل المعنوي خاصاً بالظرف» ٢/ ٣١٥.
(١١) في م/ ٢ و٣ و٥ «لم يكن ذلك عنده مختصاً».

(١) القلب: هو جَعْلُ أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه.
وانظر تفصيل هذا في حاشية الشُّمنيّ ٢/ ٢٨٣.

(٢) تقدَّم البيت في الباب الرابع ٥/ ٣٧١ «ما يُعْرَف به الآسمُ من الخبر». وانظر تفصيل القول فيه. فإن الإخبار بالمعرفة عن النكرة أجازه آبنُ مالك والرضي في بابَيْ «إنّ» و«كان» على الآختيار.
انظر بيان هذا في شرح التَسْهيل لآبن مالك ١/ ٣٥٦، والآرتشاف/ ١١٧٨، وانظر فيه قلب التَّشبيه في/ ٢٣٧٣.

(٣) وعلى تأويل الفارسي هذا لا يكون قَلْبٌ في البيت: عَسَلٌ: هو الآسم، ومزاجَها: منصوب على الظرفية، متعلّق بخبر مقدَّم محذوف. انظر الخزانة ٤/ ٦٤.

(٤) أي: يكون مزاجُها عسلًا وماءً.

(٥) أي برفع: مزاجها، وعسل، وماء.

(٦) انظر الخزانة ٤/ ٤٠، وشرح الشواهد للبغدادي ٦/ ٣٥٠.

(١) في الخزانة ٤/ ٤٠ النص منقول عن المصنِّف: «وأما قول ٱبن السِّيْد. . . » كذا! وٱبن أسد: هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي، كان نحوياً إماماً لغوياً، شاعراً مليح النظم مقدَّماً في أيام نظام الملك. وقد قُبض عليه، وصُلِب سنة ٤٨٧هـ، وله تصانيف، منها: شرح اللمع، والإفصَاح في شرح أبيات مشكلة. انظر بغية الوعاة ١/ ٥٠٠.

(٢) وممن ذهب إلى هذا أبو البقاء وٱبن الناظم، قال البغدادي: «وٱرتضاه المصنّف في شرح أبياته، وأنكر زيادتها بلفظ المضارع هنا فحكم بضمير الشأن في تكون».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٦/ ٣٥٠، والخزانة ٤/ ٤١.

(٣) في م/ ٣ و٤ و٥ «لدعوى ذلك».

(٤) المَهْمَهُ: المفازَة والقَفْرُ، الأَرجاء: جمع: رجا، الطَّرَفُ والنّاحيةُ، ورواية في الديوان:

وبــلـدٍ عــامِــيَــةٍ أعــمــاؤه

قال ٱبنُ الشجري:

«هذا من المقلوب، ومنه حَذْفُ مضاف، أراد: كأنّ لون سمائه لَوْنُ أرضه؛ وذلك لأنّ القتام لأجل الجَدْب ٱرتفع حتى غَطّى السّماء، فَصَار لونُها كلون الأرض، وقد ٱتّسعَ القلبُ في كلامهم حتى ٱستعملوه في غير الشعر، فقالوا: أَدْخَلْتُ القلنسوةَ في رأسي، والخاتَمَ في أُصبعي».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١١، وشرح السّيوطي/ ١٩٧١، والعيني ٤/ ٥٥٧، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٦، وشرح الشذور/ ٣٢٠، والديوان/ ٣.

(٥) وهو «لون» على تقدير: لون سمائه.

(١) «آخر» غير مثبت في م/ ٤ و٥.

(٢) قائله النمر بن تولب.

والرواية عند البغدادي: وإنْ أَنْتَ.

والرواية عند ابن عصفور:

فـإن أنــت حــاولــت أســبـابــهــا فلا تتهيَّبْكَ ... ...

والشاهد فيه أنَّ فيه قَلْباً، والأصل: فلا تتهيَّبها...

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١٣، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٧، وكتاب الشعر/ ١٠٧، وضرائر الشعر/ ٢٦٩.

(٣) كذا في م/ ٢٣ و٣، وفي بقية المخطوطات: «أي: تتهيبها».

(٤) تَهيّبني: أصله: تتهيّبُني، بتاءين فَحُذِفت إحداهما على الخلاف في المحذوف.

الأصداء: جمع الصّدَى، وهو ذَكَرُ البُوم، والصَّدى: معروف، فهو الصوت الذي يُجيبكَ إذا صِحْتَ قُرْبَ جَبَلٍ، والمَوْمَاة: المفازَة.

يقول: أسافر في المفازة وحدي، وأَرْكَبُ الطريق منفرِداً، ولا أهابُها خشية عدوٍ أو سبع، ولا سيما بالليل وقت الأسحار، وعند تجاوب الأصداء؛ فإن المسافر إذا كان وحده يهاب الطريق.

والشاهد في البيت هو القلب؛ فإن الظاهر أنّ المفازة لا تخاف، مع أنّ الأصل لا أتهيّبُ الموماة، فالخوف أو عدمه له، وليس للمفازة.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١٥، وشرح السّيوطي/ ٩٧١، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٧، وكتاب الشعر/ ١٠٧، والديوان/ ٧٣.

(١) هو كعب بن زهير. وصدره غير مثبت في م/ ١ و٢ و٥.
الأَوْبُ: الرَّجْع، عَرِقَتْ: كناية عن وقت الهاجرة، وشِدّة الحَرّ.

وبعده:

شَدَّ النهارِ ذراعاً عَيطَلٍ نصَفٍ قامت فجاوَبَها نُكْدٌ مَثاكِيلُ

والمعنى: كأن ذراعَيْ هذه الناقة في سرعتها في السَّيْر ذراعا هذه المرأة في اللَّطْم لما فقد ولدها، وجاوبها نِسَاء فَقَدْن أولادَهُنّ؛ لأنّ النِّسَاء المثاكيل إذا جاوبنها كان ذلك أقوى لِحُزْنها.

والشّاهد في البيت القلب والأصل: وقد تلفَّع القورُ بالعساقيل.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١١٩، وشرح السيوطي/ ٩٧١، أمالي الشجري ١/ ٣٦٧، والديوان/ ١٦، واللسان/ أوب، قور، لفع، عسقل.

(٢) لا آلوك: لا أَمْنَعُك، الأَلْوُ: المَنْعُ، والآجتهاد، والآستطاعة، والعطيّةُ.
وتقدير القلب في البيت: فَدَيْتُ نَفْسَه بنفسي، وقال السّيوطيّ: «يقول: أفديك بنفسي ومالي، وما أَمْنَعُك إلّا ما أطيقُ مُنْعَه، يعني: لا أقدر أن أمنعك فدا نفسي ومالي، لأني مجبول عليه».
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٠، شرح السيوطي/ ٩٧٢، انظر زيادات الديوان/ ١٢٧، الأشباه والنظائر ١/ ٥٦٨.

(١) مَدَح القُطاميّ بالقصيدة التي منها هذا البيت زُفَرَ بن الحارث.

ويَصِف في هذا البيت ناقته، فشبه جريان السِّمَن في أعضائها وأَخْذ كُلّ عُضْوٍ منه بنصيبه بتطيين الفَدَن بالسّياع، وجعل السِّياع للقَصْر كالبطانة للثوب، وفيه تشبيه الناقة بالقَصْر في العُلُوّ والارْتفاع. كذا عند السيوطي وجواب «لما» في بيت بعده:

أَمَرْتُ بها الرجال ليأخذوها ... ...

وتقدير القلب: كتطيين السِّياع بالفَدَن؛ لأنّ القَصْر هو الذي يُطَيّن.

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢١، وشرح السيوطي/ ٩٧٢، وشرح الحماسة للمرزوقي/ ١٦٢٧، والضرائر الشعرية/ ٢٦٨، أمالي القالي ٢/ ٢١٥، وشرح القصائد السبع الطوال/ ١٦٥، واللسان/ سبع، والأساس/ فدن.

(٢) ذكر من قبل أن أكثر ما يقع القلبُ في الشعر.

(٣) والأصل: أدخلت رأسي في القلنسوة، لأنّ: «في» تدخل على الظرف.

(٤) والأصل: عَرَضْتُ الحوض والماء على الناقة.
انظر هذا عن الأخفش في أمالي الشجري ١/ ٣٦٧، وكتاب الشعر للفارسي ١/ ١٠٥.

(٥) أي: الزمخشري.

(٦) أي: من القلب. وفي م/ ٣ و٥ «من ذلك».

(٧) سورة الأحقاف ٤٦/ ٢٠، وتقدّمت، انظر: «الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر» ٥/ ٦٨٣، وانظر الآية/ ٣٤.
قال الزمخشري في الآية الأولى: «ويجوز أن يُراد عَرْض النارِ عليهم، من قولهم: عرضتُ الناقة على الحوض، يريدون: عَرَضَ الحوض عليها، فقلبوا...».

= انظر الكشاف ٣/ ١٢٢.

وتعقّبه أبو حَيّان فقال: «ولا ينبغي حَمْلُ القرآن على القَلْب؛ إذ الصحيحُ في القلب أنه مما يُضطرُّ إليه في الشعر، وإذا كان المعنى صحيحاً واضحاً مع عدم القلب فأيُّ ضرورة تدعو إليه، وليس في قولهم: عرضت الناقة على الحوض... ما يَدُلُّ على القلب؛ لأنّ عَرْضَ الناقة على الحوض وَعَرْضَ الحوضِ على النّاقة كُلّ منهما صحيح؛ إذ العَرْضُ أمر نِسْبيٌّ يصحُّ إسنادُه لكل واحد من الناقة والحوض». انظر البحر ٨/ ٦٣.

(١) هو كتاب «التوسعة في كلام العرب» وانظر ترجمة يعقوب في بغية الوعاة/ ٣٤٩. وانظر مقدّمه الإبدال.

(٢) هذا البيت من قصيدة له قالها في صباه يَمْدَحُ محمد بن أَوْس بن مَعْن الأزديّ.

قال الواحدي: «يذهب قوم في هذا البيت إلى أنه من المقلوب على تقدير: كيف لا يموت من يَعْشق، يعني أنّ العشق يوجب الموت لشدّته، وإنما يتعجب ممن يعشق ثم لا يموت، وإنما يُحْمَل على القلب ما لا يظهر المعنى دونه، وهذا ظاهر المعنى من غير قَلْب، وهو أنه يعظِّم أمر العشق، ويجعله غاية في الشِّدة، يقول: كيف يكون مَوْتٌ من غير عشق، أي: من لم يعشق يجب أن لا يموت؛ لأنه لم يُقاسِ ما يُوْجِبُ الموتَ، وإنما يوجبه العشقُ...».

انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٣، وشرح الديوان للواحدي/ ٣٨.

(١) ذكر هذا أبو زيد في النوادر/ ٤٠٩، وذكره الشجري في أماليه ١/ ٣٦٧، وذكره الفارسي في كتاب الشعر/ ١٠٥، الجوزاء: نَجْمٌ يعترض في جَوْز السماء، أي: وسطها، والحِرْباء دُوَيْبَّةٌ تُعانِق عوداً، وتدورُ مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب.

قال أبو زيد: «يريدون: أُنتصبَ الحِرْباءُ في العُود من شِدَّة الحَرّ».

(٢) سورة الحاقة ٦٩/ ٣٢.

قال أبو حيان: «وقيل: في الكلام قَلْب، والسُّلسلة تدخل في فمه، وتخرج من دُبُره، فهي في الحقيقة التي تُسْلَك فيه. ولا ضرورة تدعو إلى إخراج الكلام عن ظاهره إلّا إنْ دَلّ الدليلُ الصحيح على خلافه»، البحر ٨/ ٣٢٦.

(٣) أي: من القلب.

(٤) سورة الأعراف ٧/ ٤، وتقدّمت في القاعدة الخامسة من هذا الباب على تقدير: أَرَدْنا إهلاكها.

(٥) سورة النجم ٥٣/ ٨، وتقدّمت في القاعدة الخامسة من هذا الباب.
وكان التقدير: أراد الدُّنُوَّ فتدلَّى، فتعلَّق في الهواء، وهذا أَوْلَى من قول من ادّعى القلب في هاتين الآيتين، كذا عند المصنّف.

(٦) سورة النجم ٥٣/ ٩ وتتمتها «أو أدنى».

(٧) قال الجوهري: «وتقول بينهما قابُ قوس... والقابُ ما بين المقبض والسِّيَة، ولكل قوس قابان، وقال بعضهم في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ أراد قابا قوس فقلبه»، انظر الصحاح/قوب.

(١) في المخطوطات «فقلب التثنية والإفراد» وفي المطبوع «بالإفراد».

(٢) كذا في م/ ١ و٥ وفي بقية المخطوطات «وسيتها» وكذا في المطبوع.

(٣) كذا في المخطوطات ما عدا الأولى ففيها «طرفها»، ومثله في المطبوع.

(٤) في المخطوطات «وله طرفان» وفي المطبوع «ولها طرفان».

(٥) في م/ ١ «فإنه».

(٦) أي: نظير ما تقدَّم من القَلْب، وما في «قابي قوس»...

(٧) هو أبو عبدالله محمد بن زياد الأعرابي من موالي بني هاشم، كان نحوياً عالماً باللغة والشعر، ناسباً، كثير السّماع من المفضل بن محمد الضبّي، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه.
مات بسُرّ من رأى سنة ٢٣١هـ، وولادته سنة ١٥٠هـ، وله مؤلفات منها النوادر...، والأنواء، وغيرهما، انظر بغية الوعاة ١/ ١٠٥.

(٨) جاء هذا البيت في نوادر ابن الأعرابي مفرداً، وقد رواه عن أبي زياد الكلابي صاحب النّوادر. كذا عند البغداديّ.
وعند مُحَقِّقَيْ المغني ترجيح أنه لكعب بن سعد الغنوي من الأصمعية التاسعة عشرة. ولم أجد في هذه الأصمعية ما يثبت هذا غير اتفاق القافية، والسيّاق العامُّ فيه قُرْبٌ من حيث المعنى، فهذا الترجيح قائم على الظَّنِّ الذي لا يغني عن الحق.
والقلب فيه كما ذكره المصنِّف في: لِشَرَّيْ فِعْلِهِ، والتقدير: لِشَرّ فعليه، وهما الإحسان والإساءة، وهو لا يتحمل أحدهما، وهو الإساءة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٣، وشرح السّيوطي/ ٩٧٢، والأشباه والنظائر ٥/ ٥٧٠.

(١) تتمة الآية: ﴿. . . فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ سورة النمل ٢٧/ ٢٨.

(٢) ذهب أبو علي وغيره إلى أنّ في الكلام تقديماً، وأنّ الأصل: فانظر ماذا يرجعون، ثم تولَّ عنهم. قال السمين: «ولا حاجة إلى هذا؛ لأنّ المعنى بدونه صحيح، أي: قِفْ قريباً منهم لتنظر ما يكون»، وهو في هذا تابع لشيخه أبي حيان، انظر الدر ٥/ ٣١١، والبحر ٧/ ٧٠.

(٣) الآية: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ سورة هود ١١/ ٢٨.

(٤) قال أبو حيان: «. . . وقيل هذا من المقلوب: فعُمِّيتم أنتم عنها، كما تقول العرب: «أدخلت القلنسوة في رأسي». . . قال أبو علي: وهذا مما يقلب إذ ليس فيه إشكال. . . انتهى. [قال أبو حيان]: والقلب عند أصحابنا لا يجوز إلا في الضرورة. . .». البحر ٥/ ٢١٦، وانظر نصّ أبي عليّ في الحُجّة ٤/ ٣٢٢.

(٥) سورة الأعراف ٧/ ١٠٥، وتقدّمت في «على»، انظر ما سبق ٢/ ٣٧٨.
وقوله تعالى: «على الله» مثبت في م/ ١ و٢ وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٦) قرأ أبو عمرو وابن عامر وابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب «حقيق على أنْ لا أقول» أي: حقيق على قَوْلِ الحق.

وقرأ نافع والحسن وشيبة وأبان عن عاصم «حقيقٌ عليّ أن لا أقول».

وانظر هاتين القراءتين ومراجعهما في كتابي معجم القراءات ٣/ ١١٣ - ١١٤.

وقالوا في قراءة العامة إنه من القلب، إذ تصير قراءة العامة كقراءة نافع في المعنى: إذ الأصل قولُ الحق حقيقٌ عليّ، فقلب اللفظ، فصار أنا حقيق على قول الحق. انظر الدر المصون ٣/ ٣١٤.

= وذهب أبو حيان إلى أنّ أصحابه يَخُصُّون القلب بالضرورة، فينبغي أن يُنَزّه القرآن عنه. انظر البحر ٤/ ٣٥٥، والكشاف ١/ ٥٦٤.

وذكر السمين فيه ثلاثة آراء: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل بين أن يفيد معنى بديعاً فيجوز، أَوْ لا فيمتنع.

(١) أي بناءً على القلب، فقراءة الجماعة بالتخفيف هي على معنى قراءة نافع ومن معه بالتشديد، ولا تضمين.

(٢) أي: حقيق ضُمِّن معنى «حريص»، وحريص: يتعدَّى بعلى، وهذا للزمخشري. انظر الكشاف ١/ ٥٦٤، وانظر الدر المصون ٣/ ٣١٤.

(٣) الآيـة: ﴿إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾ سورة القصص ٢٨/ ٧٦.

(٤) هذا على القلب، أي لتنوء العُصْبَةُ بالمفاتح، أي: لتنهض بها. قال أبو عبيد: كقولهم: عَرَضْتُ الناقة على الحَوْض.

(٥) هذا هو الوجه الثاني في التخريج على غير القلب، فالباء للتعدية، ولا قلب في الكلام أي: لَتُنيءُ المفاتِحُ العُصْبةَ الأقوياء، كما تقول: أذهبتُه، وذهبتُ به.

(١) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٦، والخزانة ٣/ ٥٦١ - ٥٦٢، وشواهد التوضيح والتصحيح/ ١٩.

(٢) قال الشمني: «مُلَحُ الكلام: الأحاديث التي تُسْتَمْلَحُ منه، أي: تُعَدُّ مليحةً، واحدتها مُلْحَة، كَغُرْفة، وغُرَف.». الحاشية ٢/ ٢٨٤.

(٣) أي: استُعير القَرْضُ هنا لِيُلْبَسَ كُلٌّ واحد من اللفظين بحكم الآخر. كذا عند الشمني.

(٤) انظر «غير» فيما تقدَّم ٢/ ٤٥٨ وما بعدها.

(٥) سورة النساء ٤/ ٩٥، وتقدَّمت، انظر ما سبق ٢/ ٤٥٩.

(٦) تقدّمت هذه القراءة وقراؤها ومراجعها. انظر ما سبق ٢/ ٤٥٩.
وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٧) في م/ ٢ و٣ «غيراً».

(٨) انظر «إلّا» ووقوعها صفة بمنزلة «غير» فيما سبق ١/ ٤٥٨ وما بعدها.

(٩) سورة الأنبياء ٢١/ ٢٢.
وذكرت الوصف عند الجماعة على تقدير «إلا الله» صفة لآلهة، أي: آلهة غير الله. انظر ١/ ٤٥٩، الحاشية/ ١، وذكر المصنف في ص/ ٤٦١، رأي المبرّد في جعل «إلّا» استثناءً، وما بعدها بَدَلاً، ورَدَّه في ص/ ٤٦٢.
ففيما سبق تفصيل هذا، فأرجع إليه، ورَدّد بَصَرك بين المتن والحواشي.

(١) أي: من الأمثلة التي وقع فيها التقارُض.

(٢) قائله غير معروف، وتقدَّم في «أَنْ»، انظر ما سبق ١/ ١٨٣، وما بعدها.

(٣) أي: أَنْ تقرأان، فإنّ الفعل جاء مرفوعاً، وأَنْ: مهملةٌ، لا عمل لها.

(٤) هذا مذهب الكوفيين، ذكره المصنِّف من قبل، فقد زعموا أنّ «أَنْ» هي المُخَفَّفة من الثقيلة، شَذَّ اتصالها بالفعل، وردّ المصنف هذا، وذهب إلى أنّ الصّواب هو قول البصريين في أنها «أَنْ» الناصبة أُهمِلت حَمْلاً على أختها «ما» المصدريّة. انظر ما سبق ١/ ١٨٣ - ١٨٤.

وقد صححتُ من قبل ما ذهب إليه المصنف، وذكرت أنّ القول بالتخفيف هو قول البصريين، وأنّ القول بأنها خفيفة مهملة حملاً على «ما» هو رأي الكوفيين، وأنّ البغدادي تعقّب ابن هشام أيضاً. انظر ما سبق ١/ ١٨٧، الحاشية/ ٢.

(٥) أي: في قوله: «وأَلّا تُشْعِرا» فقد جاءت «أَنْ» في الموضع الثاني عاملةً، ناصبةً للفعل.
وقال الدماميني: «لا مانع من عَطْف «أَنْ» الناصبة وصلتها على «أَنْ» المُخَفَّفة وصلتها؛ إذ هو عطف مَصْدر على مَصْدر، ولا يمنعه أحد»، انظر حاشية الشمني ٢/ ٢٨٤، وللشمني تعقيب على ما ذهب إليه الدماميني، فقد ذهب إلى أنّ الظاهر أنَّ الثانية من نوع الأولى، والثانية ليست مخففة؛ فكذا الأولى.

(٦) انظر هذا في شرح الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٤٤، كما ذكره في الإيضاح في شرح المفصّل ٢/ ٢٣٣ - ٢٣٤، وذكر البغدادي أن رواية السيوطي في الجامع الكبير جاءت

= كذلك، وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة «كما تكونون»، وكذا التبريزي في مشكاة المصابيح برواية: «كما تكونون يؤمر عليكم».
وتعقب الدماميني المصنّف وقال: لا حاجة أن تجعل «ما» ناصبة هنا، فإنّ في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل، بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة، وقد سمع ذلك نظماً ونثراً.
انظر تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية للبغدادي/ ٢٤٩ - ٢٥٠. والحواشي التي أثبتها المحقق على تخريج هذا الحديث، وانظر الخزانة ٣/ ٥٦١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٩٧.

(١) أي: من أمثلة التقارض. وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ص/ ١٩.

(٢) قلت: نَصُّ الحديث في صحيح مسلم، والبخاري: «.... قال [أي: جبريل]: فَأَخْبِرْني عن الإحسان، قال: أَنْ تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك».
انظر صحيح مسلم ١/ ١٥٧ «باب الإيمان»، وصحيح البخاري ١/ ٢٧ «باب الإيمان» وليست الرواية التي ذكرها المصنف مثبتة فيهما.
وفي شرح التَّسْهيل لاَبن مالك ٤/ ٨٢ - ٨٣ «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك» قال: «وقد تُهمَل «إنْ» حملاً على «لو»، وذكر الحديث. وانظر إعراب الحديث للعكبري/ ١٣٤.

(٣) تقدَّم البيت في «لو»، انظر ما سبق ٣/ ٤٣٣، وجاء هنا تاماً في م/ ٣ و٤.

(٤) أي الشاهد الثاني وهو البيت.

(٥) وجدت هذا عند اَبن مالك في شرح التَّسْهيل ٤/ ٨٣، وانظر شرح الكافية الشّافية/ ١٦٣٢ - ١٦٣٣، ولم أجد مثله عند اَبن الشجري. انظر الأمالي ١/ ٣٣٣، وانظر ١/ ١٨٧ وما بعدها، ويبدو أن الأمر اَختلط عند المصنف.
وعلى ذلك فالنص لاَبن مالك. قال: [(قال الشيخ رحمه الله: وهذا لا حُجّة فيه لأن من العرب من يقول: جا يجي، وشا يشا، بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة «يشاء»، فقال: «يشا» ثم أبدل الألف همزة، كما قيل في عالم وخاتم: عَأْلَم وخَأْتم...» عن شرح التسهيل. =

(١) في م/ ١ و٣ و٤ «شاء يشاء».

(٢) أي: يؤيّد ما ذهب إليه الشجري. هذا ما أراده المصنّف، والصَّواب أن يكون: ويؤيّد ما ذهب إليه ٱبن مالك.

(٣) انظر شرح التسهيل ٤/ ٨٢ - ٨٣، وانظر إعراب الحديث على هذه الرواية عند أبي البقاء/ ١٣٤.

(٤) هذا الظاهر عند المصنف هو حديثُ أبي البقاء في المسألة، قال في الحديث: «كذا وقع في هذه الرواية: تراه، بألف، والوجه حذفها؛ لأنّ «إنْ» لا تحتمل هنا من وجوه «إنْ» المكسورة إلّا الشرطية، وهي جازمة، وعلى هذا يمكن تأويل هذه الرواية على أنه أشبع فتح الراء فنشأت الألف، وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون جعل الألف في الرفع عليها حركة مقدّرة، فلما دخل الجازم حُذفت تلك الحركة فبقيت الألف ساذجة من الحركة كما يكون الحرف الصحيح ساكناً في الجزم، وعلى هذين الوجهين حُمِل قوله تعالى: «إنه من يتقي ويصبر» بإثبات الياء على قراءة ٱبن كثير...» انظر إعراب الحديث/ ١٣٤.

(٥) سورة يوسف ١٢/ ٩٠، وتقدّمت انظر ما سبق «هل» ٤/ ٣٢٩.

(٦) تقدّمت هذه القراءة في أقسام العطف في الباب الرابع. انظر ما سبق ٥/ ٤٨٤، وهي قراءة ٱبن مجاهد عن قنبل عن ٱبن كثير بإثبات الياء في الحالين.
وانظر كتابي: معجم القراءات ٤/ ٣٣٣ - ٣٣٤ ففيه التفصيل والبيان.

(١) انظر هذه المسألة في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك/١٩.

(٢) تقدّم البيت في الثاني من وجهي «إذا» وهو الشرط، انظر ٢/٧٥، وهو لعبد قيس بن خفاف.

قال المصنّف: «ولا تعمل إذا الجزم إلا في ضرورة كقوله...».

(٣) كذا في المخطوطات «حملاً على إذا»، وفي م/١ «حكماً لها بحكم إذا»، ومثله عند الشيخ محمد، ومبارك.

(٤) أول الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «لما ثَقُل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذنه بالصلاة فقال: مُرُوا أبا بكر أن يصلي بالناس، فقلت: يا رسول الله، إنّ أبا بكر رجل أسَيف، وإنه متى يَقُمْ مقامك لا يُسْمِعُ الناسَ، فلو أمرت عمر، فقال: مُرُوا أبا بكر يصلي بالناس، فقلت لحفصة: قولي له: إنّ أبا بكر رجل أسيف، وأنه متى يَقُمْ مقامك لا يُسْمِعُ الناسَ...» صحيح البخاري: كتاب الجماعة والإمامة ١/٢٤٤.

وانظر شواهد التوضيح والتصحيح/١٩، فالحديث فيه، قال: «وفي تشبيه متى بإذا وإهمالها قولُ عائشة...»، **وأنت ترى أن الحديث في نصّ البخاري على إعمال متى: «متى يَقُمْ» ولم أجد الرواية التي ذكرها المصنف، ولعله نقلها عن ابن مالك.**

(٥) انظر «لم» فيما تقدَّم ٤٦٨/٣ ، فقد ذهب إلى النصب بـ «لم» اللِّحياني، فذكر هذا عن بعض العرب.

(٦) وهو اللِّحياني.

(٧) سورة الشَّرح ١/٩٤ . وتقدَّمت. انظر ما سبق ٤٦٩/٣ .

(٨) هي قراءة أبي جعفر المنصور. وذكرتها فيما سبق، انظر ٤٦٩/٣، ففيه التخريج وذكر المراجع، وما كان من الوهم في عَزْوها عند بعض المحققين.

(١) ذكر هذا في المثال الثالث في «لو» و«إنْ».

(٢) ذكر المصنف هذا فيما سبق. انظر ٣/ ٤٧٠.

(٣) ذكر هذين الشذوذين من قبْلُ: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين. انظر ما سبق ٣/ ٤٧٠.

(٤) نون التوكيد الخفيفة.

(٥) ذكر هذا من قبل ٣/ ٥٠٩ في «لن»، وذكرتُ هذا عن اللحياني، فقد ذهب إلى أن الجزم بها لغة.

(٦) تقدّم البيت، انظر ما سبق ٣/ ٥١٠، وفيه تفصيل الحديث في البيت في الحاشية.

(٧) والكَسْر لألْتقاء السّاكنين: سكون الباء بسبب الجزم، وسكون همزة الوصل، ولولا الجزم لما كان هذا.

(٨) انظر ما تقدَّم «ما» ٤/ ٤٢ وما بعدها، وكذا ٣/ ٥٥٨.

(٩) ذكر من قبل أنه أعملها الحجازيون والتهاميّون والنجديّون عمل «ليس» بشروط معروفة.

(١٠) سورة يوسف ١٢/ ٣١ وتقدَّمت. انظر ٤/ ٤٣.

(١١) انظر هذا فيما سبق ٣/ ٥٥٨.

(١) قال فيما تقدّم: «... فإنّ بني تميم يرفعونه [أي: المسك] حملاً لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حَمَل أَهلُ الحجاز «ما» على «ليس» في الإعمال عند استيفاء شروطها...و ٣/ ٥٥٨ - ٥٥٩.

(٢) تقدَّم هذا في ٢/ ٤٢٤ «أُجْرِيَتْ مُجْرَى «لَعَلّ» في نَصْب الأَسم ورفع الخبر، كما أُجْرِيَتْ «لعلّ» مُجْرَاها في اقتران خبرها بـ «أَنْ». قاله سيبويه».

(٣) تقدَّم في «عسى» ٢/ ٤٢٧ وهو لرؤبة، والشّاهد في «عساكا»، وانظر تعليقي عليه.

(٤) انظر هذا فيما تقدّم ٣/ ٥٢٨ «لعلّ»، قال: «ويقترن خبرها بـ «أَنْ» كثيراً حَمْلاً على «عسى...».

(٥) تقدَّم الحديث في الباب الرّابع «أَقْسَام العطف»، انظر ما سبق ٥/ ٤٩١، وقال قبله: «فإن خبر «لعلّ» يقترن بـ أن كثيراً».

(٦) أي: إِعطاء المفعول إعرابَ الفاعل، فيجيء مرفوعاً، وبابه النَّصْبُ.

(٧) أُمِنَ اللبس في هذه الجملة، فالمسمار هو الذي يخرق الثوب، وهو الفاعل وقد أُعْطِيَ إعرابَ المفعول به وهو النَّصْب، والمفعول به «الثوب» أُعْطِيَ إعراب الفاعل، وانظر الهمع ٣/٨.

(٨) القول فيه كالقول في المثال السَّابق.

(١) البيت للأخطل من قصيدة هجا بها جريراً.
وقوله: «مِثْل القنافذ هَدّاجون» غير مثبت في المخطوطات، وجاء مثبتاً في المطبوع.
ورواية الديوان: «على العيارات هَدّاجون».
والأصل فيه رفع السَّوْءات، ونَصْب «هجر» و«نجران»؛ لأن «السَّوْءَات» هي التي تأتي البلاد، وليست البلادُ هي التي نأتيها.
والسَّوْءة: الفعلة القبيحة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٥، وشرح السيوطي/ ٩٧٢، والهمع ٣/ ٨، وأمالي الشجري ١/ ٣٦٧، معاني القرآن للأخفش/ ١٣٤، والمحتسب ٢/ ١١٨، والكامل/ ٤٧٥، والديوان ١/ ٢٠٨، والنقائض/ ١٦٣.

(٢) أي: نَصْبُ الفاعل والمفعول.

(٣) وبعد هذا الرجز: **الأفعوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا**.
وذكره سيبويه لأبي حيان الفقعسي، وذكره ابن السِّيْد لمساور العبسي، وذكره اللخمي للعجاج. كذا عند البغدادي.
وذكره سيبويه برفع «الحيات»، ورواه الفراء بنصب «الحيات» على أنها مفعول، والقَدَما على أنه فاعل، وهو مثنى حذفت نونه للإضافة.
هجا رجلاً بغلظ القدمين وصلابتهما لطول الحفاء فسالمت الحيات قدمية فما تُقْدِمُ أن تدخلَ تحتهما.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٦، وشرح السيوطي/ ٩٧٣، والهمع ٣/ ٨، وسيبويه ١/ ١٤٥، والمُقتضب ٣/ ٢٨٣، والخصائص ٢/ ٤٣٠، والعيني ٤/ ٨٠.

(١) تقدّم البيت، وهو من أبيات لتأبّط شرّاً.
انظر ما سبق «حذف نوني التثنية والجمع» في ذكر أماكن من الحذف يتمرّن بها المُعْرِب، في الباب الخامس من هذا الجزء.
وٱستشهد به هنا على حذف النون من المثنّى: هما خُطّتان، ثم حذف النون لغير إضافة.
وٱنظر شرح الشّواهد للبغدادي ٧/ ٣٦٠ – ٣٦١.

(٢) خَصّ الحذف بالرفع في «إسار ومنة»؛ لأنه على رواية الجَرّ فيهما، فإنّ الأمر واضح، وهو حذف النون من «خطتا» للإضافة، ولم يَعْتَدّ «إمّا» فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، تقول: هما غلاما إمّا زيدٍ وإمّا عمرٍو. كذا عند البغدادي، وانظر الخزانة ٣/ ٣٥٦.

(٣) أي: رفع الفاعل والمفعول.

(٤) ذكر البغدادي أنّ قائله غير معروف، وأنه لا يجوز الٱستشهادُ به؛ لٱحتمال أنه من شعر المولّدين.
العُقْعُق: طائر أبلق بسواد وبياض أَذْنَب يُعَقْعِق بصوته، يشبه صوته العين والقاف.
مَشُوم: أصله مَشْؤُوم، فنقلت ضَمّة الهمزة إلى الشّين السّاكنة، ثم حُذِفت الهمزة للسّاكنين.
والشاهد فيه مجيء المفعول «عقعقان» مرفوعاً، لوجود ألف التثنية. وبُوْمُ معطوف عليه، وفاعل «صاد» ضمير.
وذهب الدماميني إلى أنه لا دليل على ما ذهب إليه المصنِّف؛ لٱحتمال أن يكون عقعقان

= على لغة من يلزم المثنى الألف في الحالات الثلاث، ويكون «بوم» مرفوعاً على أنه مبتدأ حُذِف خبرُه.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٨/ ١٢٨، وشرح السيوطي/ ٢٧٦، والهمع ٣/ ٨.

(١) نَصَب الوجه بالصِّفة المُشَبّهة، ولا يجوز على جعله مفعولاً لها؛ لأنّ الصِّفة المُشَبهة تُشْتَقُّ من فعلٍ لازمٍ، ولكنهم شَبَّهوا هذا المفعول معها بالمفعول المعمول لاْسم الفاعل «الضاربُ الرجلَ».

(٢) قال الشمني: «حَقُّ ٱسم الفاعل المُعَرّف باللام أَلّا يُضَاف إلى ما عُرِّف بها؛ لعدم إفادة إضافته التخفيف، وحَقُّ الصِّفة المُشَبّهة المعرفة باللام ألا تنصب المعرفَ بها؛ لأنها لا تكون إلّا من فعل لازم، لكنهما لما تشابها من حيث إنّ كليهما صفةٌ مُعَرّفة باللام، مُتّصلة بالمعرف بها حُمِل «الضارب الرجلِ» على «الحسن الوجهِ» في الجَرّ، وحُمِل «الحَسَنُ الوجهَ»، على «الضارب الرجلَ» في النَّصب، والتخفيف في إضافة الصِّفة المشبهة حاصل من جهة حذف الضمير من اللفظ، وٱستتاره في الصفة، وقلب الضمة كسرة؛ إذ أصلُ «الحسن الوجهِ: «الحسن وَجْهُهُ» بالرفع على أنه فاعل الصفة» الحاشية ٢/ ٢٨٥.

(٣) تقدَّم هذا في آخر القاعدة الأولى انظر ص/٦٥٨ ، والأشباه والنظائر ١/ ٤٧٨.

(٤) انظر هذا وشاهده في الموضع المحال عليه، فإنه عند الجوهري لم يُسْمَع إلّا في «أَخْسَن وأملح»، وقد قاسه النحويون.